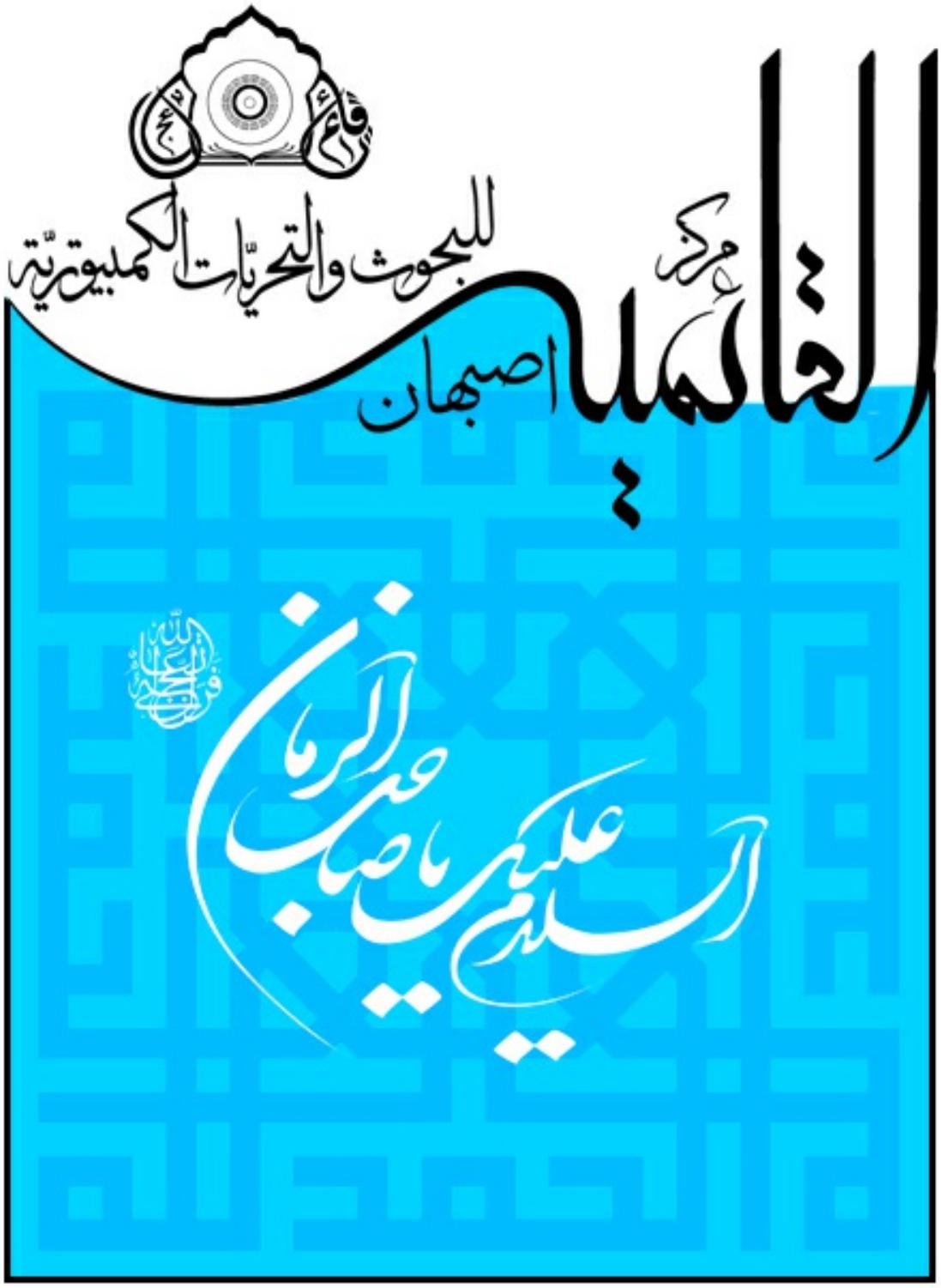

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

كتاب

حاشية الدسوقي

لمحمد بن عرفة الدسوقي

على مختصر السعد

لسعد الدين التفتازاني ت ٧٩٢هـ

المجلد الأول الى الرابع

تحقيق

د. عبد الحميد هنداوي

المكتبة العصرية

بسم الله الرحمن الرحیم

حاشیۀ الدسوقی علی مختصر السعد

کاتب:

محمد عبدالواحد دسوقی

نشرت فی الطباعۀ:

المکتبۀ العصریه

رقمی الناشر:

مرکز القائمیۀ باصفهان للتحریات الکمبیوتریۀ

الفهرس

الفهرس ----- ۵

حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد ----- ۱۷

اشاره ----- ۱۷

المجلد ۱ ----- ۱۷

اشاره ----- ۱۷

تقدیم ----- ۱۹

ترجمه جلال الدین القزوینی صاحب" التلخیص" ----- ۲۰

اسمه ونسبه ----- ۲۰

ولادته ونشأته ----- ۲۰

صفته ----- ۲۰

طلبه للعلم ومشایخه ----- ۲۰

مصنفاته ----- ۲۱

وفاته ----- ۲۱

ترجمه سعد الدین التفتازانی ----- ۲۲

اشاره ----- ۲۲

مولده ----- ۲۲

منزلته وشهرته ----- ۲۲

مصنفاته ----- ۲۲

مذهبه الفقهی ----- ۲۳

عبقریه التفتازانی ----- ۲۴

ذکر وفاته - رحمه الله تعالی - ----- ۲۴

کتاب" مختصر السعد" ----- ۲۴

ترجمه محمد بن عرفه الدسوقی ----- ۲۵

اشاره ----- ۲۵

اسمه وکنیته ---- ۲۵
مولده وحیاته ---- ۲۵
صفاته ---- ۲۵
شیوخه ---- ۲۵
تلامیذه ---- ۲۵
مؤلفاته ---- ۲۶
وفاته ---- ۲۶
منهج التحقیق ---- ۲۷
حاشیه الدسوقی علی مختصر السّعد ---- ۲۹
اشاره ---- ۲۹
[القول فی البسمله] ---- ۳۱
[القول فی الحمد] ---- ۸۲
[الکلام فی الشکر] ---- ۸۷
[مقدمه فی بیان معنی الفصاحه والبلاغه] ---- ۱۴۲
بلاغه الکلام ---- ۲۴۴
بلاغه المتکلم ---- ۲۸۴
[انحصار الخبر فی الصادق والکاذب] ---- ۳۴۰
(أحوال الإسناد الخبری) ---- ۳۶۹
[الحقیقه والمجاز العقلیان] ---- ۴۱۶
اشاره ---- ۴۱۶
[المجاز العقلی] ---- ۴۲۵
[أقسام المجاز العقلی] ---- ۴۵۳
أحوال المسند إلیه] ---- ۴۹۳
اشاره ---- ۴۹۳
[ذکر المسند إلیه] ---- ۵۰۸
[أغراض التعریف] ---- ۵۱۴

[تعريف المسند إليه] ---- ۵۱۴
[تعريفه بالإضمار] ---- ۵۱۵
[تعريفه بالعلميه] ---- ۵۲۲
[تعريفه بالموصوليه] ---- ۵۴۱
[تعريفه بالإشاره] ---- ۵۵۹
[تعريف المسند إليه باللام] ---- ۵۷۰
[تعريف المسند إليه بالإضافه] ---- ۵۹۷
[أغراض التنكير] ---- ۶۰۲
اشاره ---- ۶۰۲
[تنكير المسند إليه] ---- ۶۰۲
أغراض الوصف ---- ۶۱۲
[أغراض التوكيد] ---- ۶۲۳
[أغراض عطف البيان] ---- ۶۳۰
اشاره ---- ۶۳۰
[بيان المسند إليه] ---- ۶۳۰
[أغراض البدل] ---- ۶۳۴
اشاره ---- ۶۳۴
[الإبدال من المسند إليه] ---- ۶۳۴
[أغراض العطف] ---- ۶۴۰
اشاره ---- ۶۴۰
[العطف على المسند إليه] ---- ۶۴۰
[أغراض ضمير الفصل] ---- ۶۵۰
[أغراض التقديم] ---- ۶۵۳
اشاره ---- ۶۵۳
[تقديم المسند إليه] ---- ۶۵۳
[رأى عبد القاهر] ---- ۶۶۰

[موافقه السكاكى لرأى عبد القاهر] ----- ۶۷۴
[تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر] ----- ۷۲۸
[وضع المضمر موضع المظهر] ----- ۷۲۸
[تأخير المسند إليه] ----- ۷۲۸
[إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر] ----- ۷۲۹
[التعبير بالمستقبل بلفظ الماضى] ----- ۷۷۷
المجلد ۲ ----- ۷۸۸
اشاره ----- ۷۸۸
القول فى أحوال المسند ----- ۷۹۲
[أحوال المسند] ----- ۷۹۲
[أغراض الحذف] ----- ۷۹۲
أحوال المسند ----- ۷۹۲
[ذكر المسند] ----- ۸۱۲
[أغراض الإفراد] ----- ۸۱۳
[أغراض كون المسند فعلا أو اسما] ----- ۸۲۱
اشاره ----- ۸۲۱
[كون المسند فعلا] ----- ۸۲۱
[كون المسند اسما] ----- ۸۲۷
أغراض تقييد الفعل بمفعول ونحوه ، وترک تقييد الفعل ----- ۸۳۱
اشاره ----- ۸۳۱
تقييد الفعل بمفعول ونحوه ----- ۸۳۱
[ترک تقييد الفعل] ----- ۸۳۴
[أغراض تقييد الفعل بالشرط : إن وإذا ولو] ----- ۸۳۵
اشاره ----- ۸۳۵
[تقييد الفعل بالشرط] ----- ۸۳۵
[استطراد إلى التغليب] ----- ۸۵۷

[أغراض التنكير] ----- ۹۰۳
اشاره ----- ۹۰۳
[تنكير المسند] ----- ۹۰۳
[أغراض التخصيص بالإضافه والوصف وتركه] ----- ۹۰۵
اشاره ----- ۹۰۵
[تخصيص المسند بالإضافه أو الوصف] ----- ۹۰۵
[غرض التعريف] ----- ۹۰۷
اشاره ----- ۹۰۷
[ترک تقييد المسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلک] ----- ۹۰۷
[وأما تعريفه] ----- ۹۰۷
[أغراض كون المسند جمله] ----- ۹۲۲
اشاره ----- ۹۲۲
[كون المسند جمله للتقوّى] ----- ۹۲۲
[أغراض التأخير والتقديم] ----- ۹۲۹
[أغراض التأخير] ----- ۹۲۹
[تأخير المسند] ----- ۹۲۹
[أغراض التقديم] ----- ۹۳۰
[تقديم المسند] ----- ۹۳۰
[أحوال متعلقات الفعل] ----- ۹۴۳
[حال الفعل مع المفعول والفاعل] ----- ۹۴۳
[أحوال متعلقات الفعل] ----- ۹۴۳
[أغراض تقديم المتعلقات على الفعل] ----- ۹۷۷
[أقسام القصر] ----- ۱۰۰۱
القصر ----- ۱۰۰۱
طرق القصر ----- ۱۰۳۱
طريقه العطف ----- ۱۰۳۲

ومنها النفى والاستثناء ---- ١٠٣٦
التقديم ---- ١٠٥١
القول فى الإنشاء ---- ١٠٩٤
[الإنشاء] ---- ١٠٩٤
[الإنشاء] ---- ١٠٩٤
[أنواع الإنشاء] ---- ١٠٩٩
[الطلب] ---- ١٠٩٩
[ومن أنواع الطلب : التمنى] ---- ١٠٩٩
[ومن أنواع الطلب : الاستفهام] ---- ١١١٠
[ومن أنواع الطلب : الأمر] ---- ١١٩١
[ومن أنواع الطلب : النهى] ---- ١٢١٢
ومن أنواع الطلب : النداء ---- ١٢٢٥
الفصل والوصل ---- ١٢٣٩
[تعريف الفصل والوصل] ---- ١٢٣٩
[الفصل والوصل] ---- ١٢٣٩
[الفصل لعدم الاشتراك فى الحكم] ---- ١٢٤٩
[الوصل بغير الواو من حروف العطف] ---- ١٢٥٣
[الفصل لعدم الاشتراك فى القيد] ---- ١٢٥٨
[الفصل لكمال الانقطاع] ---- ١٢٦٦
[الفصل لكمال الانقطاع] ---- ١٢٧١
[الفصل لشبه كمال الانقطاع] ---- ١٢٩٠
[الفصل لشبه كمال الاتصال] ---- ١٢٩٦
[الفصل لشبه كمال الانقطاع] ---- ١٢٩٦
[أنواع الاستئناف] ---- ١٣٠٢
اشاره ---- ١٣٠٢
[حذف صدر الاستئناف] ---- ١٣١٤

[الوصل لدفع الايهام] ---- ١٣١٧
[محسنات الوصل] ---- ١٣٦٧
[تذنيب] ---- ١٣٧٢
ايجاز ---- ١٤٥٣
[إيجاز القصر] ---- ١٤٥٣
[إيجاز الحذف] ---- ١٤٦٠
[الإطناب] ---- ١٤٨١
[ذكر الخاص بعد العام] ---- ١٤٨٩
واعلم فعلم المرء ينفعه) ---- ١٥٢٤
[الإيجاز والإطناب النسبيان] ---- ١٥٣٧
المجلد ٣ ---- ١٥٤٦
اشاره ---- ١٥٤٦
تعريف علم البيان ---- ١٥٥٠
الفن الثانى : علم البيان ---- ١٥٥٠
أبواب علم البيان ---- ١٥٨٧
اشاره ---- ١٥٨٧
التشبيه ---- ١٥٩٣
اشاره ---- ١٥٩٣
وجه التشبيه ---- ١٦٢٢
الوجه الداخل فى الطرفين والخارج عنهما ---- ١٦٢٩
الوجه الواحد وغيره والحسى والعقلى ---- ١٦٥٠
دقيقه فى الوجه المركب ---- ١٦٨١
أداه التشبيه ---- ١٦٩١
الغرض من التشبيه ---- ١٦٩٧
وعالم يعرف بالسجزى ---- ١٧١٦
أقسام التشبيه باعتبار طرفيه ---- ١٧٢٢

التشبيه الملفوف والمفروق ---- ١٧٣٠
أقسام التشبيه باعتبار أداته ---- ١٧٧١
أقسام التشبيه باعتبار الغرض ---- ١٧٧٤
خاتمه ---- ١٧٧٧
مراتب التشبيه ---- ١٧٧٨
الحقيقه والمجاز ---- ١٧٨٤
اشاره ---- ١٧٨٤
القول فى الحقيقه والمجاز ---- ١٧٨٤
الحقيقه والمجاز ---- ١٧٨٤
تعريف الحقيقه ---- ١٧٨٥
بقيه الكلام عن الحقيقه ---- ١٧٨٦
أمثله على استعمال الكلمه على حقيقتها وعلى غير حقيقتها ---- ١٧٩١
وضع ---- ١٧٩٢
تعريف الوضع ---- ١٧٩٢
كلامه عن الحروف ومعانيها ---- ١٧٩٣
الفرق بين المعنى الإفرادى والمعنى التركيبى ---- ١٧٩٥
إنكار الوضع ---- ١٨٠٠
كلامه عن صفات الحروف ---- ١٨٠٢
مجاز ---- ١٨٠٥
بدايه الكلام عن المجاز ---- ١٨٠٥
أنواع المجاز ---- ١٨٠٧
أقسام المجاز ---- ١٨٠٧
تقسيم المفرد إلى مرسل واستعاره ---- ١٨١٥
الكلام فى المجاز المرسل ---- ١٨١٨
علاقه الجزئيه والكليه ---- ١٨٢٠
علاقه السببيه ---- ١٨٢٣

اعتبار ما كان وما يكون ---- ١٨٢٤
الحالّيه والمحلّيه ---- ١٨٢٦
الاستعاره ---- ١٨٢٨
اشاره ---- ١٨٢٨
الكلام فى الاستعاره ---- ١٨٢٨
هل الاستعاره مجاز لغوى أم عقلى ---- ١٨٤٠
مفارقه الاستعاره للكذب ---- ١٨٥٨
أنواع الاستعاره باعتبار الطرفين ---- ١٨٦٥
أنواع الاستعاره باعتبار الجامع ---- ١٨٧٠
علك الشّكيم إلى انصراف الزّائر ---- ١٨٨٠
أقسام الاستعاره باعتبار الطرفين والجامع ---- ١٨٨٦
أقسام الاستعاره باعتبار المستعار الأصليه والتبعيه ---- ١٩٠٣
أقسام الاستعاره باعتبار الخارج ---- ١٩٢٨
المجاز المركب ---- ١٩٤٣
فصل : فى بيان الاستعاره بالكنايه والاستعاره التخييليه ---- ١٩٥٢
اعتراضات على السكاكى ---- ١٩٧٤
فصل عرف السكاكى إلخ... ---- ١٩٧٤
[فصل] : فى شرائط حسن الاستعاره ---- ٢٠٣٨
[فصل] : فى بيان معنى آخر ---- ٢٠٥٠
الكنايه ---- ٢٠٥٦
اشاره ---- ٢٠٥٦
الكنايه ---- ٢٠٥٦
أقسام الكنايه ---- ٢٠٦٦
الكنايه العرضيه ---- ٢٠٨٣
[فصل] : الموازنه بين المجاز والحقيقه ---- ٢٠٩٥
[فصل] : الموازنه بين المجاز والحقيقه ---- ٢٠٩٦

المجلد ۴ ----- ۲۱۰۰
اشاره ----- ۲۱۰۰
الفن الثالث: علم البديع ----- ۲۱۰۴
اشاره ----- ۲۱۰۴
وجوه تحسين الكلام ----- ۲۱۰۶
المعنوى ----- ۲۱۰۷
المطابقه ----- ۲۱۰۷
اشاره ----- ۲۱۰۷
أنواع الطباق ----- ۲۱۱۱
المقابله ----- ۲۱۲۱
مراعاه النظير ----- ۲۱۲۷
الإرصاد ----- ۲۱۳۲
المشاكله ----- ۲۱۳۶
المزاوجه ----- ۲۱۴۴
العكس ----- ۲۱۴۸
الاستخدام ----- ۲۱۵۹
التجريد ----- ۲۱۸۶
المذهب الكلامى ----- ۲۲۰۸
حسن التعليل ----- ۲۲۱۴
التفريع ----- ۲۲۲۷
تأكيد المدح بما يشبه الذم ----- ۲۲۲۹
تأكيد الذم بما يشبه المدح ----- ۲۲۴۰
الاستتباع ----- ۲۲۴۲
الإدماج ----- ۲۲۴۴
التوجيه ----- ۲۲۴۶
الهزل يراد به الجدّ و تجاهل العارف ----- ۲۲۴۹

القول بالموجب ---------- ٢٢٥٥
الاطراد ---------- ٢٢٦١
اللفظى ---------- ٢٢٦٣
المحسنات اللفظيه ---------- ٢٢٦٣
رد العجز على الصدر ---------- ٢٢٨٧
السجع ---------- ٢٣٠٣
الموازنه ---------- ٢٣١٦
القلب ---------- ٢٣٢١
التشريع ---------- ٢٣٢٣
لزوم ما لا يلزم ---------- ٢٣٢٨
خاتمه ---------- ٢٣٣٨
خاتمه فى السرقات الشعريه ---------- ٢٣٣٨
السرقه والأخذ نوعان ---------- ٢٣٤٥
اشاره ---------- ٢٣٤٥
النوع الأول : ظاهر ---------- ٢٣٤٥
الثانى : غير ظاهر ومنه : تشابه المعنيين ---------- ٢٣٦٥
اشاره ---------- ٢٣٦٥
ومن النوع الثانى : تشابه المعنيين ---------- ٢٣٦٥
ومنه : النقل ---------- ٢٣٦٦
ومنه : أن يكون معنى الثانى أشمل ---------- ٢٣٦٧
ومنه : القلب ---------- ٢٣٦٩
كقول أبى الشيص ---------- ٢٣٧١
ومنه : أخذ بعض المعنى مع تحسينه ببعض الإضافات ---------- ٢٣٧٢
الاقتباس ---------- ٢٣٧٩
التضمين ---------- ٢٣٨٥
العقد ---------- ٢٣٩٦

الحل ----- ۲۳۹۹
التلميح ----- ۲۴۰۲
فصل ----- ۲۴۰۸
الفهارس العامه ----- ۲۴۳۴
اشاره ----- ۲۴۳۴
فهرس الآيات ----- ۲۴۳۶
ثانيا : فهرس الأحاديث ----- ۲۵۷۸
ثالثا : فهرس الشعر ----- ۲۵۸۳
فهرس المصادر والمراجع ----- ۲۶۸۲
فهرس الموضوعات ----- ۲۶۹۳
تعريف مركز ----- ۲۷۰۴

حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد

اشاره

سرشناسه : دسوقی، محمد، - ۱۸۱۵م.

عنوان و نام پدیدآور : حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد / لمحمدبن احمدبن عرفه الدسوقی.لسعد الدین التفتازانی ؛ تحقیق عبدالحمید الهنداوی.

مشخصات نشر : بیروت : مکتبه العصریه، ۱۴۲۸ق.

مشخصات ظاهری : ۴ ج.

یادداشت : این کتاب شرحی است بر مختصرالمعانی تفتازانی که خود شرحی است بر تلخیص المفتاح خطیب قزوینی که آن نیز تلخیص است از مفتاح العلوم سکاکی.

موضوع : زبان عربی -- معانی و بیان

توضیح : «حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد» اثر محمد بن عرفه الدسوقی، حاشیه ای است به زبان عربی، بر کتاب «مختصر السعد» اثر سعد الدین تفتازانی (۷۹۲ ق) که آن نیز، شرح «تلخیص مفتاح العلوم»، اثر جلال الدین قزوینی می باشد.

عملیاتی که محقق کتاب، عبدالحمید هنداوی بر روی آن انجام داده، بدین قرار است: اضافه کردن تعلیقاتِ توضیحی دیگر بر کتاب تلخیص؛ خارج کردن شواهد قرآن، حدیثی و شعری از دواوین و مصادر آن در کتب ادب و میراث بلاغی؛ شرح معانی الفاظ غریب؛ شرح حال افرادی که در کتاب، ذکری از آن ها شده است و زیاد کردن بعضی از عناوین فرعی برای موضوعات.

ص: ۱

المجلد ۱

اشاره

تقديم

الحمد لله والصلاه والسّلام على رسوله صلى الله عليه وسلم ، وبعد : فقد بدأنا هذه السلسله من تحقيق هذا التراث البلاغى المطمور من شروح " التلخيص " بإخراج كتاب " عروس الأفراح " للسبكى ، ثم ثنينا بهذا الكتاب إنجازا لما وعدنا به من محاوله إخراج هذا التراث فى ثوب قشيب جديد ، يساعد الباحث على استجلاء خير ما فيه ، والوقوف على بغيته من قضايا البلاغه ومسائلها.

والحقيقه أن معين البلاغه لا ينضب ، وأن كتب التراث مهما تباعد زمانها فلا يزال الباحثون المعاصرون يجدون فيها كثيرا مما يوافق أحدث النظريات والبحوث العلميه ، وهذا يجعلنا نعكف على قراءه هذا التراث بشىء من التأنى والتؤده ؛ بغيه تأصيل كثير من القضايا المعاصره.

والحق الذى لا مريه فيه - وهو ما أكده كثير من الدارسين العقلاء - أننا إذا أردنا نهضه علميه صحيحه تمثل هويتنا وذاتنا العربيه الإسلاميه ، فلا بد لهذه النهضه أن تقوم على أمرين :

١ - العكوف على دراسه التراث وهضمه وتمثله.

٢ - إعاده النظر فى ذلك التراث فى ضوء أطروحات العصر ، ومحاوله الانطلاق من روح ذلك التراث ومفاهيمه دون التقيد الحرفى بتطبيقاته ؛ للوصول إلى رؤيه حديثه تجمع بين الأصاله والمعاصره.

وبغير هذا الصنيع فلن نكون جديرين باحترام الآخرين لنا ؛ ذلك لأن الآخر لن ينظر إلينا بعين التقدير والاحترام إذا نظر فيما نقدمه فقال : (هذِهِ بِضاعَتُنا رُدَّتْ إِلَيْنا) وإنما سوف نكون جديرين باحترام الناس جميعا إذا وجدوا لدينا ما نتميز به ، وما يعبر عن ذواتنا وهوياتنا المغايره لذواتهم وآرائهم وما هم عليه ، فحينئذ سيكون أدبنا وبلاغتنا ونقدنا وسائر علومنا جديره بأن يقرأها الآخرون ؛ لأنهم سوف يجدون فيها ما ليس عندهم.

أما وهم لا يجدون فى كتاباتنا إلا صوره مشوهه لآداب الغرب وعلومه ، فليس فى ذلك إلا ما يدعو للسخريه والنفور!

المحقق

ترجمه جلال الدين القزوينى صاحب" التلخيص"

اسمه ونسبه

هو محمـد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن على بن إبراهيم بن على بن أحمد بن دلف بن أبى دلف ، العجلى القزوينى ، جلال الدين أبو المعالى بن سعد الدين بن أبى القاسم بن إمام الدين ، الشافعى العلامه.

ولادته ونشأته

ولد سنه ۶۶۶ ه ، وسـكن الروم مع والـده وأخيه ، واشـتغل وتفقه حتى ولى قضـاء نـاحيه بـالروم وله دون العشـرين ، ثم قـدم هو وأخوه أيام التتر من بلادهم إلى دمشق.

صفته

كان فهما ذكيّا مفوها حسن الإيراد جميل الذات والهيئه والمكارم ، وكان جميل المحاضره حسن الملتقى حلو العباره حاد الذهن جيد البحث منصفا ، فيه مع الذكاء والذوق فى الأدب حسن الخط.

وكان جوادا صـرف مال الأوقاف على الفقراء والمحتاجين. وكان مليـح الصوره ، فصـيح العباره ، موطأ الأكناف ، جم الفضـيله ، يحب الأدب ويحاضر به ويستحضر نكته.

طلبه للعلم ومشايخه

سمع من العز الفاروتى (۱) وطائفه وأخـذ عن الأيكى وغيره ، وخرج له البرزالى جزءا من حديثه وحدث به ، وتفقه واشـتغل فى الفنون وأتقن الأصول والعربيه والمعانى والبيان.

۱- كذا فى الدرر الكامنه ، وفى بغيه الوعاه : الفاروثى ، وفى مفتاح السعاده : الفاروقى.

وكان يرغّب الناس فى الاشتغال بأصول الفقه وفى المعانى والبيان.

ولى القضاء فى ناحيه الروم ثم دمشق ثم مصر ثم دمشق ، وخطب بجامع القلعه لما أتى مصر بأمر من السلطان.

قال عنه صاحب" كشف الظنون" : " المعروف بخطيب دمشق" ، ولعل هذا سبب شهرته بالخطيب القزوينى ، وكان يفتى كثيرا.

مصنفاته

قال ابن كثير : " له مصنفات فى المعانى ، مصنف مشهور اسمه" التلخيص" اختصر فيه" المفتاح" للسكاكى". وهو من أجل المختصرات فيه كما قال السيوطى. وله : إيضاح التلخيص ، والسور المرجانى من شعر الأرجانى.

وفاته

قال ابن حجر : " قال الذهبى : مات فى منتصف جمادى الأولى سنه ٧٣٩ ه ، وشيعه عالم عظيم وكثر التأسف عليه ، وسيرته تحتمل كراريس وما كل ما يعلم يقال.

هذا كلام الذهبى على عادته فى الرمز إلى الحط على من يخشى غائله التصريح فيه".

اه كلام ابن حجر.

وقال الحافظ ابن كثير : " دفن بالصوفيه ... وكان عمره قريبا من السبعين أو جاوزها" (١).

١- راجع ترجمته فى : الدرر الكامنه لابن حجر (٤ / ٣ ، ٤) ، والبدايه والنهايه للحافظ ابن كثير (١٤ / ١٨٥) ، وبغيه الوعاه للسيوطى (١ / ١٥٦ ، ١٥٧) ، ومفتاح السعاده لطاش كبرى زاده (١ / ١٩٤) والأعلام (٦ / ١٩٢) ، وكشف الظنون (١ / ٤٧٣).

ترجمه سعد الدین التفتازانی

اشاره

صاحب" مختصر السعد شرح التلخیص"

هو مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدین التفتازانی ، الإمام العالم بالعلوم العربیه والکلام والأصول والمنطق ، وکان فی لسانه حبسه.

مولده

ولد بتفتازان - وهی بلده بخراسان - فی صفر سنه ۷۱۲ ه ، هذا ما ذکره الإمام ابن حجر فی" الدرر الکامنه" علی ما وجد بخط ابن الجزری.

منزلته وشهرته

اشتهر ذکره وطار صیته فی الآفاق ، وکان من محاسن الزمان ، وأحد الأعلام والأعیان ، وقد خلد التاریخ ذکره فی بطون الأوراق ، وانتفع الناس بتصانیفه فی أنواع العلوم التی تنافس الأئمه فی تحصیلها والاعتناء بها ، وکان قد انتهت إلیه معرفه علوم البلاغه والمعقول بالمشرق ، بل بسائر الأمصار لم یکن له نظیر فی معرفه هذه العلوم.

مصنفاته

له التآلیف التی تدل علی عظیم قدرته ، ومزید فطنته وذکائه ، منها :

(۱) الشرحان الکبیر والصغیر علی تلخیص «المفتاح» ، أتم الأول بهراه سنه ۷۴۸ ه ، والثانی سنه ۷۵۶ ه.

(۲) شرح الرساله الشمسیه المعروف بالسعدیه (فی المنطق) ، أتمه فی جمادی الآخره سنه ۷۵۷ ه بمزار جام.

(۳) حاشیه التلویح علی التوضیح فی الأصول (فقه حنفی) ، أتمها فی ذی القعده سنه ۷۶۸ ه.

(۴) تهذيب المنطق والكلام ، أتمه فى رجب سنه ۷۸۹ ه.

(۵) المقاصد وشرحها فى علم الكلام ، أتمها فى رجب سنه ۷۸۹ ه.

(۶) مفتاح الفقه ، أتمه سنه ۷۷۲ ه.

(۷) حواشى الكشاف ، أتمها فى الثامن من شهر ربيع الأول سنه ۷۸۹ ه.

(۸) شرح الزنجانى فى الصرف ، عمله حين بلغ عمره ست عشره سنه فى شهر شعبان سنه ۷۳۸ ه.

(۹) شرح تلخيص الجامع الكبير سنه ۷۸۶ ه بسرخس.

(۱۰) رساله الإرشاد ، أتمها فى سنه ۷۷۴ ه.

(۱۱) شرح عقائد النسفى ، أتمه فى شعبان سنه ۷۶۸ ه.

(۱۲) حاشيه شرح مختصر ابن الحاجب للعضد ، أتمها فى سنه ۷۷۰ ه.

(۱۳) شرح المفتاح ، أتمه فى شوال سنه ۷۸۹ ه بسمرقند.

(۱۴) شرع فى تأليف الفتاوى الحنفيه يوم الأحد التاسع من ذى القعده سنه ۷۶۹ ه.

مذهبه الفقهى

اختلف الناس فى مذهبه الذى كان يتعبد عليه :

أ- طائفه جعلوه حنفيّا ؛ من جراء تصانيفه فى فقه أبى حنيفه ، ومن هؤلاء ابن نجيم المصرى صاحب "البحر الرائق" فى فقه الحنفيه ، قال : إليه انتهت رياسه الحنفيه فى زمانه حتى ولى قضاء الحنفيه ، وله تكمله شرح الهدايه للسروجى ، وفتاوى الحنفيه ، وشرح تلخيص الجامع الكبير.

ب - طائفه جعلوه شافعيّا ، منهم : صاحب كشف الظنون ، وحسن جلبى فى حواشيه على المطول ، والكفوى قال : كان التفتازانى من علماء الشافعيه وله آثار جليله فى أصول الحنفيه. وكذا السيوطى فى بغيه الوعاه (۱).

۱- لم يترجم له تاج الدين السبكى فى طبقات الشافعيه الكبرى.

عبقريه التفتازانى

يقول الشيخ المراغى فى " تاريخ علوم البلاغه " :

" إن السيد الشريف وإن فاقه ذكاء وغلبه فى البحث والجدل ، فإنه لا يصل إلى منزلته فى دقه الفكر والغوص على المعانى ، وقد كان فى بدء التأليف وأثناء التصنيف يغوص فى بحار تحقيقاته ، ويلتقط الدر من تدقيقاته ، ويعترف برفعه شأنه ، وجلاله قدره وعلوّ مقامه ، إلا أنه وقعت بينهما منافره بسبب المناظره التى كانت فى مجلس تيمورلنك ، وحل الخلاف محل الوفاق ، والتزم كل منهما تزييف ما قال الآخر ".

وقال مؤرخ المغرب القاضى عبد الرحمن بن محمد الحضرمى المالكى الشهير بابن خلدون فى " مقدمه " تاريخه : وقفت بمصر على تآليف متعدده لرجل من عظماء هراه من بلاد خراسان اشتهر بسعد الدين التفتازانى ، تشهد بأن له ملكه راسخه فى علم الكلام وأصول الفقه والبيان ، وفى أثنائها ما يدل على أن له اطلاعا على العلوم الحكميه ، وقدما عاليه فى سائر الفنون.

ذكر وفاته – رحمه الله تعالى –

قال السيوطى فى " بغيه الوعاه " : " مات بسمرقند سنه إحدى وتسعين وسبعمائه هجريه " وقال ابن حجر فى " الدرر " : " مات فى صفر سنه ٧٩٢ ه ، ولم يخلف بعده مثله ، وكان مولده سنه ٧١٢ ه على ما وجد بخط ابن الجزرى ، وذكر لى شهاب الدين بن عربشاه الدمشقى الحنفى أن الشيخ علاء الدين كان يذكر أن الشيخ سعد الدين توفى سنه ٧٩١ ه عن نحو ثمانين سنه ".

كتاب " مختصر السعد "

أما كتابه هذا فهو من جمله شروح " التلخيص " الدائره فى فلك " المفتاح " والتى صبغتها الصبغه السكاكيه ، وغلبت عليها الحدود المنطقيه.

غير أن القارئ لكتابه لا يعدم فائده أو لطيفه يبز بها التفتازانى أقرانه ، ويتميز بها عليهم ، وقد حاولنا إبراز بعض ذلك فى مواضعه.

ترجمه محمد بن عرفه الدسوقی

اشاره

صاحب" حاشیه الدسوقی"

اسمه وکنیته

(۱) :

هو محمد بن أحمد بن عرفه المصری المالکی الشهیر بالدسوقی.

مولده وحیاته

لم تحدد کتب التراجم تاریخ نشأته ، ولم تحدد عمره ، هل عمّر طویلا أم لم یعمر.

ولکنه ولد بدسوق - إحدی قری الدلتا بمصر - ورحل إلی القاهره ، وحفظ القرآن ، وتعلم بالأزهر الشریف حتی صار شیخا له رواده من طلبه العلم.

صفاته

هو الجامع لأشتات الفضائل والمعارف ، المنفرد بتسهیل المعانی ، وتبیین المبانی ، اشتهر فی عصره بحل المشکلات ، وفتح باب المعضلات ، بأسلوب عذب وتحریر بدیع.

شیوخه

تلقی العلم علی علیّ الصعیدی ، والدردیر ، وحسن الجبرتی المتوفی سنه ۱۱۸۸ ه صاحب الشروح والحواشی فی العلوم المختلفه من فقه وهندسه ، وقد أخذ عن الأخیر علم الفلک والهندسه والتوقیت والحکمه برواق الجبرتی بالأزهر.

تلامیذه

لم تذکر کتب التراجم أسماء تلامذته ، إلا الشیخ حسن العطار المتوفی سنه ۱۲۵۰ ه ، وقد کان تلمیذا نجیبا حیث کان الدسوقی شیخ الجامع الأزهر ، وقد رثاه

۱- انظر فی ترجمته : هدیه العارفین للبغدادی (ج ۵ / ۲۰۱) ، (ج ۶ / ۲۷۳) ، تاریخ علوم البلاغه للمراغی ص (۲۰۱).

عند وفاته بقصيده سوف نذكر جزءا منها عند ذكر وفاته ، وقد كان درسه مجتمع أذكياء الطلاب النابغين من ذوى الألباب.

مؤلفاته

له التآليف السهله العباره ، الواضحه الأسلوب ، وقد كان مكثرا فى عمل الحواشى على الكتب المختلفه من نحو وبلاغه وشعر وفقه ... إلخ ، مثل : حاشيته على مختصر السعد على تلخيص المفتاح ، وحاشيته على شرح المغنى لابن هشام ، وحاشيته على شرح المحلى للبرده ، وحاشيته على شرح الدردير لمتن خليل فى فقه المالكيه.

وفاته

لم يزل معتنيًا بالجمع والكتابه والإفاده والإفتاء إلى أن اعتلت صحته ، وتوفى يوم الأربعاء الحادى والعشرين من شهر ربيع الأول سنه ١٢٣٢ ه ، وصلّى عليه بالجامع الأزهر فى جمع حافل ، ودفن بقرافه المجاورين ، ورثاه تلميذه حسن العطار بقصيده منها :

أحاديث دهر قد ألّم فأوجعا

وحلّ بنادى جمعنا فتصدّعا

ومنها :

وأبقى بتأليفاته بيننا هدى

بها يسلك الطّلّاب للحقّ مهيعا

وحلّ بتحريراته كلّ مشكل

فلم يبق للإشكال فى ذاك مطمعا

ومنها :

فقدناه لكن نفعه الدّهر دائم

وما مات من أبقى علوما لمن وعى

منهج التحقيق

١ – اعتمدنا فى تحقيق هذا الكتاب على النسخه المصوره عن طبعته القديمه المتداوله ، مع الاستعانه فى تصحيحها بمخطوطات الكتاب فى دار الكتب المصريه.

٢ – أضفنا تعليقات توضيحيه أفدناها من شروح "التلخيص" الأخرى.

٣ – تخريج الشواهد القرآنيه.

٤ – تخريج الشواهد الحديثيه فى كتب الحديث المشهوره مع الحكم على الحديث.

٥ – تخريج الشواهد الشعريه فى دواوينها ومصادرها فى كتب الأدب وكتب التراث البلاغى.

٦ – شرح معانى الألفاظ الغريبه.

٧ – الترجمه لبعض أعلام البلاغه المذكورين فى الكتاب.

٨ – الترجمه الوافيه لكل من الخطيب القزوينى صاحب الأصل (التلخيص) والتفتازانى صاحب الشرح (مختصر السعد) ، والدسوقى صاحب الحاشيه (حاشيه الدسوقى على مختصر السعد).

٩ – جعلنا شرح السعد كمتن فى أعلى الصفحه وحاشيه الدسوقى شرحا عليه.

١٠ – زياده بعض العناوين الفرعيه للموضوعات ، مع تمييزها بمعكوفين.

١١ – وضع الفهارس العلميه الشامله للقرآن والحديث والشواهد الشعريه والموضوعات.

حاشیه الدسوقی علی مختصر السّعد

اشاره

ص: ۱۳

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمه الافتتاح للدسوقى

******

الحمد لله العلى الأعلى ، موجد الأشياء بعد فنائها ، فله المجد الأسنى ، أحمده على ما ألهمناه من معانى البيان ، وعلمنا من لوامع التبيان ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الملك المنان ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله سيد ولد عدنان - صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أعجزوا ببلاغتهم فرسان البلغاء فى كل ميدان ؛ وبعد : فيقول العبد الفقير المضطر لإحسان ربه القدير ، محمد بن عرفه الدسوقى ، نظر الله بعين لطفه إليه ، وغفر له ولوالديه : هذه فوائد شريفه ، وتقييدات لطيفه ، على شرح العلامه الثانى سعد الملة والدين التفتازانى لتلخيص " المفتاح " ، اقتطعتها من تقارير مشايخنا المحققين ، ومن زبد أرباب الحواشى والشارحين ، وإن لم أكن من فرسان هذا الميدان ، لكن رجوت العفو بدعوه صالح من الإخوان ، وبالله أستعين ، وعليه التكلان ، فى سلوك سبيل الرشاد فى كل شان.

[القول فى البسمله]

قال - نفعنا الله به (١) - : (بسم الله الرحمن الرحيم) ، ينبغى التكلم على هذه الجمله بما يتعلق بها من الفنون الثلاثه التى صنّف فيها هذا الكتاب كما هو اللائق بالشارع فى كل فن ؛ لما قيل : إن ترك التكلم عليها إما تقصير أو قصور ، فنقول : يتعلق بها من فن المعانى - وهو الباحث عن مقتضيات الأحوال - مبحثان :

الأول : أن مقتضى الحال تقدير المتعلّق مؤخّرا ؛ لإفاده الاهتمام باسمه تعالى ؛ لأن المقام مقام استعانه بالله ، ولإفاده القصر.

والقصر : إما قصر إفراد ، وهو يخاطب به من يعتقد الشركه ، وقصر قلب ، ويخاطب به من يعتقد العكس ، وقصر تعيين ، ويخاطب به الشاك.

١- المراد : نفعنا بعلمه ، يقصد العلامه التفتازانى.

.....

******

فالقصر هنا ينظر فيه لأحوال المخاطبين : فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركه تحصل بالابتداء بغير اسم الله سبحانه وتعالى. وقصر إفراد إن اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله واسم غيره. وقصر تعيين : إن شكوا فى حصول البركه بأىّ. لكن هذا الثالث بعيد.

المبحث الثانى : أن مقتضى الحال قطع الصفات ، أعنى الرحمن الرحيم ؛ لأن المقام مقام ثناء ، وقد نصوا على أن النعوت إذا كان المقصود منها المدح فالأولى قطعها ؛ لأن فى قطعها دلاله على أن المنعوت متعيّن بدونها ، وإنما أتى بها لمجرد المدح ، لكن لا يخفاك أن الوارد فى القرآن والسنه الإتباع ، وحينئذ فتكون مخالفه مقتضى الحال ؛ لما فى الإتباع من الجرى على الأصل ؛ إذ الأصل عدم القطع ، ثم إذا قطعت تلك الصفات على تقدير (هو) ، أو (أعنى) كانت الجمله مفصوله ، فيقال : ما سبب الفصل دون الوصل؟ فيقال : سببه أنه لم يقصد التشريك بين الجملتين فى حكم من الأحكام المقتضى ذلك للوصل ، أو يقال : سببه أن بين الجملتين كمال الانقطاع ؛ وذلك لأن جمله" أؤلف باسم الله" خبريه بالنظر لصدرها ، وجمله" هو الرحمن" مثلا لإنشاء المدح ، ومتى كان بين الجملتين كمال انقطاع تعين الفصل ، كما يأتى إن شاء الله تعالى.

وأما ما يتعلق بها من علم البيان – الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقه والمجاز والكنايه – فخمسه مباحث :

الأول : " الباء" حقيقتها الإلصاق ، وهو حقيقى ك" أمسكت بزيد" إذا قبضت على شىء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو نحوه ، ومجازى نحو" مررت بزيد" أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد ، وهى هنا للاستعانه ، وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعاره تبعيه ، وتقريرها أن يقال : شبه الارتباط على وجه الاستعانه بالارتباط على وجه الإلصاق بجامع مطلق الارتباط فى كلّ ، فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعيرت الباء الموضوعه للإلصاق الجزئى للاستعانه الجزئيه على طريق الاستعاره التبعيه ، ولك أن تجعلها من قبيل المجاز المرسل علاقته الإطلاق ، والتقييد ، وذلك أن الباء

.....

******

موضوعه للارتباط المقيد بالإلصاق فأطلقت عن ذلك ، واستعملت فى الارتباط على وجه الاستعانه ، فهو مجاز مرسل بمرتبتين علاقته ما ذكر. هذا إذا كان استعمال الباء فى الاستعانه من حيث خصوصها ، وأما إن كان الاستعمال فيها من حيث إنها جزئى من جزئيات مطلق ارتباط كان المجاز بمرتبه وهى الإطلاق على ما فيه من الخلاف ، ثم حيث نقلت الباء من معناه الأصلى ، وهو الإلصاق للاستعانه ، فحق الاستعانه أن تكون بالذات لا- بالاسم ، وهنا قد جعلها بالاسم فيكون ذلك مجازا على مجاز ، أما المجاز المبنى عليه فقد علمته ، وأما المبنى فتقريره أن يقال : شبه الارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه واسم المستعان به ، بالارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه وذات المستعان به ، فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعيرت الباء الموضوعه للارتباط بين المستعان فيه ونفس المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به الخاصين ، على طريق الاستعاره التبعيه. هذا وقد وقع خلاف فى بناء المجاز على المجاز : فقال بعضهم بمنعه ؛ لأن فيه أخذ الشىء من غير مالكه ؛ لأن الحق فى اللفظ إنما هو للمعنى الحقيقىّ والمجازىّ أخذه تطفلا ، وقال بعضهم بالجواز ؛ لأن اللفظ لما نقل للمعنى المجازى بالعلاقه صار كأنه موضوع له خصوصا ، وقد قالوا : إن المجاز موضوع بالوضع النوعى ، وجعل من ذلك قوله تعالى : (وَلكِنْ لا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا)(1) ، فإن السر ضد الجهر ، ثم أطلق على الوطء مجازا ؛ لأنه لا يكون غالبا إلا سرّا ، ثم استعمل اللفظ فى سببه وهو العقد ، وحينئذ فاستعمال السر فى العقد مجاز مبنى على مجاز. ثم اعلم أنه على القول بالجواز تعتبر علاقه المجاز الثانى بينه وبين المجاز الأول ، لا بينه وبين المعنى الحقيقى.

المبحث الثانى : الجار والمجرور فى البسمله متعلّق بمحذوف ، وحينئذ ففيها مجاز بالحذف بناء على قول من يقول : إن الحذف مجاز مطلقا ، وأما على قول من يقول : ليس بمجاز مطلقا ، وكذا على قول من يقول : إنه مجاز إذا تغير بسببه إعراب الباقى

١- البقره : ٢٣٥.

.....

******

كما فى قوله تعالى : (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ)(1) - فليس فيها مجاز. وسيأتى أن المجاز بالحذف ليس من قسم المجاز المعرّف بأنه : الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ... إلخ ، بل قسم آخر.

المبحث الثالث : إضافه " اسم " إلى " الله " حقيقيه إن أريد من لفظ الجلاله الذات ، وعليه يأتى ما مر من بناء المجاز على المجاز ، وأما إن أريد منه اللفظ فهى بيانيه ، والإضافه البيانيه مجاز بالاستعاره عندهم ؛ لأن الإضافه البيانيه مقابله للحقيقيّه ، والإضافه نسبه جزئيه بمنزله معنى الحرف ، والاستعاره فى معنى الحرف تبعيه ، فكذا ما كان بمنزلته.

وتقريرها أن تقول : إن هيئه الإضافه موضوعه لتخصيص الأول بالثانى أو تعريفه به ، فاستعملت هنا فى تبيين الثانى للأول بأن شبه مطلق نسبه شىء لشىء على أن الثانى مبين للأول بمطلق نسبه شىء لشىء ، على أن الثانى مخصص أو معرف للأول بجامع مطلق التعلق فى كلّ ، فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعير صوره الإضافه الموضوعه للنسبه الجزئيه المفيده للتعريف والتخصيص ، للنسبه الجزئيه المفيده للبيان على سبيل الاستعاره التصريحيه التبعيه.

المبحث الرابع : لفظ الجلاله علم على الذات العليه علم شخصى لا جنسى ، وقد اختلف فى الأعلام الشخصيه : فقيل : إنها حقيقه ؛ لأنها استعملت فيما وضعت له ، وقيل : إنها واسطه بين الحقيقه والمجاز ؛ لأنهما من خواص الأمور الكليه ، والأعلام الشخصيه موضوعه لمعان جزئيه ، فعلى القول الأول لفظ الجلاله حقيقه ، وعلى الثانى لا حقيقه ولا مجاز ، بل واسطه بينهما.

المبحث الخامس : حقيقه الرحمه رقه فى القلب وانعطاف تقتضى التفضل والإحسان ، وهى مستحيله عليه سبحانه وتعالى ، فيراد منها لازمها ، وهو التفضل والإحسان ، واشتق منها بهذا المعنى رحمان ورحيم بمعنى : متفضل ومحسن ، فهو مجاز

١- يوسف : ٨٣.

.....

******

مرسل تبعى ؛ لأن التجوز فيهما تابع للتجوز فى أصلهما. وذكر بعضهم أنه يصح أن يكون فى الكلام استعاره تمثيليه بأن يقال : شبه حال الله مع عباده فى إيصاله لهم بجلائل النعم ودقائقها ، بحال ملك رق قلبه على رعيته فأوصلهم إنعامه ، بجامع أن كلّا حاله عظيم مستول على ضعفى ممدّ لهم بإحسانه ، واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه. وأورد عليه أن اللفظ المستعار فى التمثيليه لا بد أن يكون مركّبا كما فى" إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى" وما هنا مفرد ، وأجيب : بأنه يجوز أن يقتصر على بعض المفردات ، ويرمز به إلى المركب على أن المشترط فى اللفظ منها إنما هو مطلق تركيب ، وهو حاصل ب" الرحمن الرحيم" وليس بلازم أن يكون تركيب جمله.

واعترض بأن المشبه به شأنه أن يكون أقوى من المشبه ، وجعل حال الملك أقوى من حال الله لا يتم ، وأجيب بأنه ليس المراد القوه بحسب الحقيقه ونفس الأمر فقط ، بل القوه ولو بالاعتبار كما هنا ، فحال الملك باعتبار مشاهدتها للقاصرين أقوى ، واعترض أيضا بأن استعاره اللفظ من شىء لشىء تقتضى استعمال اللفظ فى المستعار منه ، وقد نصوا على أن" الرحمن الرحيم" مختصان بالله ولم يستعملا فى غيره ، وأجيب بأن الاستعمال فى المستعار منه ليس بلازم ، بل يكفى الوضع للمستعار منه الذى هو المعنى الحقيقى ، ولذا قال الشارح بجواز وجود مجازات لا حقائق لها.

وأما ما يتعلق بها من البديع : فاعلم أن فيها التوريه ، وهى أن يطلق لفظ له معنيان : قريب وبعيد ، ويراد البعيد اعتمادا على قرينه خفيه ، فقد أطلقت الرحمه وأريد بها التفضل والإحسان - الذى هو معنى بعيد لها ؛ لأنه مجازى - اعتمادا على قرينه خفيه ، وهو استحاله المعنى القريب الذى هو الرقه.

وفيها أيضا القول بالموجب ، ويقال له : المذهب الكلامى ، وهو أن يساق المعنى بدليله ، كما فى قوله (١) :

١- هو من البسيط وهو ترجمه لبيت فارسى ، والجوزاء برج فى السماء ، وحولها نجوم تسمى نطاق الجوزاء. الإيضاح الفقره ٢۴۶. ص ٣٢۴ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

نحمدك ...

******

لو لم تكن نيّه الجوزاء خدمته

لما رأيت عليها عقد منتطق

وكما فى قوله تعالى : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا)(۱). وبيانه هنا : أن قوله : " بسم الله الرحمن الرحيم" فى قوه قولنا : لا أبتدئ إلا باسم الله ؛ لأنه الرحمن الرحيم. وفيها أيضا الاستخدام بناء على أن المراد من اسم الجلاله اللفظ ، وفى الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار الذات ، وفيها التفات على مذهب السكاكى ؛ لأن مقتضى الظاهر فى التوجه له تعالى الخطاب ، بأن يقال : باسمك اللهم ، فعدل عن مقتضى الظاهر وقيل " بسم الله الرحمن الرحيم". وفيها أيضا الإدماج وهو أن يضمّن الكلام المسوق لغرض غرضا آخر ، كما فى قوله :

أقلّب فيه أجفانى كأنّى

أعدّ بها (۲) على الدّهر

الدّنوبا (۳)

وبيان ذلك هنا : أن الغرض الأصلى من البسمله التبرك والاستعانه باسمه تعالى ، فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أدمج فيها الثناء على الله بكونه رحمانا رحيما.

(قوله : نحمدك) أى : نصفك بالجميل الذى أنت أهله ؛ لأن الحمد : الثناء بالجميل ، ومن المعلوم أن كل أوصافه جميله ، فكأنه قال : نصفك بكل صفه جميله ، ثم إن ذكر نعمتى شرح الصدور وتنوير القلوب ، وإن احتمل أن يكون لمجرد تعيين المحمود ، أو لمجرد براعه الاستهلال المتبادر منه أنه لأجل كونهما المحمود عليه ، والمعنى : نحمدك يا من ... إلخ لأجل هذين الوصفين ؛ لأن الموصول مع صلته فى معنى المشتق ، وتعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعليه المشتق منه ، وحينئذ فيرد ما يقال : إن هذا الحمد حمد وشكر ، فلم اختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر؟ وأجيب : بأنه إنما اختار ماده الحمد على ماده الشكر لأمور ثلاثه :

الأول : الاقتداء بالقرآن الأعظم. الثانى : العمل بحديث : " كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ب (الحمد لله) فهو أجذم" (۴) على روايه ضم الدال. الثالث : أن الحمد اللغوى

۱- الأنبياء : ۲۲.

٢- كذا فى الأصل وفى الديوان " به ".

٣- البيت للمتنبى ، ديوانه ١ / ١٤٠ ، والإشارات ص ٢٨٥.

٤- ضعيف ، انظر : إرواء الغليل للألبانى ١ / ٣٠.

.....

******

أظهر من الشكر بغير اللسان فى أداء المقصود ؛ لخفاء الاعتقاد ، واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد ، فهو أظهر أنواعه ؛ ولذلك روى : " ما شكر الله عبد لم يحمده" (١) أى : ما أظهر نعمته كل الإظهار وكشف عنها عبد لم يثن عليه باللفظ ، وإن اعتقد وعمل ، فالمراد بالشكر فى الحديث إظهار النعمه ، ولا يرد أن زياده النعم مترتبه على الشكر لقوله تعالى : (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)(٢) ؛ لأنه ليس المراد بالشكر المقتضى لزياده النعم فى الآيه خصوص الشكر اللفظى ، أعنى الشكر بخصوص لفظه ، بل الشكر العرفى الشامل للثناء بغير لفظه ، وخدمه الأركان ، واعتقاد الجنان فى مقابله النعمه ، واختارها على ماده المدح للأمرين الأولين ، وتنبيها على أنه تعالى فاعل مختار. واختار الجمله الفعليه المضارعيه على الاسميه والماضويه ؛ لإفادتها ؛ لتجدد مضمونها على سبيل الدوام والاستمرار ؛ ليناسب الحمد المحمود عليه هنا ، وهو نعمه شرح الصدور للتخليص المذكور ، وتنوير القلوب ، المتجدد ذلك وقتا بعد وقت ، بخلاف الماضويه ؛ فإنها إنما تدل على الحدوث فقط ، والاسميه تدل على الدوام فقط ، فلا يناسبان المحمود عليه هنا ، وأيضا المضارعيه تدل على الأمرين معا ، أعنى الحدوث الذى تدل عليه الماضويه ، وعلى الاستمرار الداله عليه الاسميه ، وحينئذ فهى أشرف منهما ، كذا قيل. ولكن اعترض بأن الاستمرار من وظائف الاسميه فقط - كما يأتى - إلا أن يقال : إن الذى تدل عليه الاسميه الاستمرار مجردا عن التجدد ، والذى تدل عليه الجمله المضارعيه الاستمرار مع التجدد.

ولما رأى بعض الأشياخ هذا الإشكال ، قرر أن الجمله الفعليه المضارعيه تدل على الاستمرار من حيث القرائن ، وفيه أن الماضى كذلك يدل عليه بواسطه القرينه ، اللهم إلا أن يقال : قوه دلاله الماضى على الانقطاع تعارض القرينه ، فلم يعتبر فيه ذلك.

بقى شىء آخر ، وهو أن الاستمرار التجددى لمضمون الجمله هنا محال ؛ لأن

١- أورده صاحب الدر المنثور ١ / ٣۴.

٢- إبراهيم : ٧.

.....

******

الحمد ثناء ، وهو عرض يزول بمجرد حصوله ، وأجيب بأن هذا دوام واستمرار تخييلى لا تحقيقى ، وأما جواب بعضهم بأن الدوام باعتبار الثواب ، ففيه نظر ؛ لأن الدوام المدلول للجمله متعلق بمضمونها لا بالثواب ، فهو غير منظور له.

والنون فى قوله : (نحمدك) يحتمل أن تكون للمعظّم نفسه ، وأتى بها مع أنها تدل على العظمه المنافيه لمقام التأليف ، وهو الذل والانكسار ؛ إظهارا لملزومها ، وهو تعظيم الله له ، فهو من باب التحدث بالنعمه الذى هو أولى من سلوك التواضع عند الفقهاء والمحدّثين ، ويحتمل أنها للمتكلم ومعه غيره ، والمراد بالغير إخوانه الحامدون أو العلماء وأدخلهم معه فى الحمد ؛ إما لكون أمر الحمد عظيما لا يقوم به الشخص الواحد ، فاستعان بهم عليه ، ومع ذلك لم يقوموا بحقه ، وإما لتعود بركه الحمد عليهم ؛ شفقه منه عليهم ، كما تقرأ شيئا وتهدى ثوابه إلى والديك ، فإنه يحصل لك ولهم الثواب. غايه الأمر أنه نزل الشركه فى الحمد منزله الشركه فى الثواب إقامه للسبب مقام المسبّب. ويحتمل أن المراد بالغير أجزاء ذاته ، فكأنه جعل كلّ جارحه بمنزله شخص مستقل ادعاء ، لكن لا يخفى أن من جمله كل جزء موارد الحمد الثلاثه : اللسان ، والجنان ، والأركان ، ومن المعلوم أن إسناد الفعل لآلته مجاز ، ولفاعله حقيقه ، فيكون إسناد الحمد للمتكلم حقيقه ، وإلى الموارد الثلاثه المذكوره مجازا ، فيلزم على ذلك الجمع بين الحقيقه والمجاز ، كما يقال باعتبار ذلك : يقطع ، باعتبار إسناد القطع إلى القاطع وإلى آلته ، ولا بعد فيه على مذهب من جوز الجمع بين الحقيقه والمجاز ، وهذا ظاهر على جعل الجمله خبريه ، فإن جعلت إنشائيه فى المعنى تعين أن تكون النون للعظمه ؛ لأن إنشاء الحمد بهذه الجمله لم يقع إلا من المصنف ، فلا يتأتى أن تكون لإنشاء الحمد منه ومن غيره إلا على سبيل التنزيل.

واعلم أنه إذا جعلت الجمله خبريه لفظا ومعنى ، حصل بها الحمد ضمنا فى ابتداء التأليف ؛ لأن الإخبار عن حمد يقع منه يستلزم أنّ ذلك المحمود أهل لأن يحمد ، وهذا ليس تلزم اتصافه بالجميل الذى هو حقيقه الحمد ، أو يقال : هو إخبار عن حمد واقع

يا من شرح صدورنا ...

******

بـذلك الإخبـار كمـا قيـل فى نحو (أتكلم) : إنه إخبار عن تكلم حصل به ، وإنما عـدل عن اسم الجلاله الـذى ورد التعبير به فى الكتاب والسـنه فى مقام الحمد إلى ضـمير الخطاب ؛ لأن اللائق بحال الحامد أن يلاحظ المحمود فى حال حمده حاضرا مشاهدا ؛ ليكون حمـده على وجه الإحسان المفسّـر فى حديث الإحسان : " أن تعبد الله كأنك تراه" (١) ، ففى التعبير بالضمير المذكور إشاره إلى أن الحامد بلغ مقام المشاهده للمحمود ، بحيث حمده على وجه المخاطبه والمشافهه ، وإنما آثر تأخير المفعول مع أن تقديمه يفيد الاختصاص ؛ لأن تأخيره هو الأصل ، وللإشاره إلى استغناء هذا الاختصاص عن البيان لوضوحه.

(قوله : يا من) أتى ب" يا" الموضوعه لنـداء البعيد مع أنه تعالى أقرب إلينا من حبل الوريد ؛ إشاره إلى علوّ مرتبه الحضـره العليه عن الحامد الملوّث بالمكدرات البشريه من الذنوب والآثام ؛ ولذا قال بعض الأفاضل :

العبد عبد وإن تسامى

والمولى مولى وإن تنزّل

ولا يناقض هذا ما مر فى نكته التعبير بكاف الخطاب ؛ لأن البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوه الإقبال والتوجه إليه تعالى ، واسـتعمل" مـن" فى الـذات العليـه مـع أنهـا من المبهمـات ؛ لـورود الإذن فى إطلاقهـا عليه كتابـا وسـنه ، نحـو : (سُبْحانَ الَّذِى أَسْرى)(٢)(أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ)(٣) ، وفى الحـديث : " يـا من إحسـانه فوق كـل إحسـان ، يا من لا يعجزه شـىء" ، فمنع إطلاقها (٤) عليه تعالى فيه نظر.

(قوله : شـرح) الشـرح فى الأصل : الفتـح ، والمراد به هنا التهيئه ، وقوله : (صدورنا) جمع صدر بمعنى القلب ، من إطلاق المحل وإراده الحـالّ ، وفى الحقيقه المهيأ للعلوم إنما هو النفس بمعنى الروح لا القلب بمعنى المضـغه الحاله فى الصـدر ، فيراد بالقلب النفس ، والمعنى :

١- أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب الإيمان ، باب : الإيمان والإسلام (١ / ١٢٣) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

٢- الإسراء : ١.

٣- النحل : ١٧.

٤- الهاء فيها عائده على" من" فى قوله : " يا من".

لتلخيص البيان فى إيضاح المعانى ، ...

******

يا من هيأ أرواحنا القائمه بقلوبنا التى محلها منا الصدور ، ففيه مجاز بمرتبتين من إطلاق المحل على الحال فيهما.

(وتلخيص الكلام) : تنقيحه أى : الإتيان به خالصا من الحشو والتطويل ، (والبيان) هو الكلام الفصيح المعرب عما فى الضمير ، ثم إنه لا بد من حذف فى الكلام ، والمعنى يا من هيأ أرواحنا لعلم كيفيه تلخيص الكلام الفصيح وتنقيحه وتخليصه من الحشو والتطويل والقصور عن فهم مراده حينما احتجنا لذلك ؛ لأن الذى تهيأ النفس لقبوله العلوم والمعارف ، وقوله : (فى إيضاح المعانى) يحتمل أن تكون "فى" بمعنى "مع" على حد قوله تعالى : (ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ)(١) ، أى : نحمدك يا من هيأ قلوبنا للعلم بكيفيه الإتيان لكلام الفصيح منقحا مصاحبا لإيضاح المعانى ، أى معانى ذلك البيان ؛ وعلى هذا فالإتيان بلفظ "فى" التى بمعنى "مع" إشاره إلى أن المقصود بالذات إيضاح المعانى ، وأما الإتيان بالكلام الفصيح منقحا فهو بالتبع ؛ لأن "مع" تدخل على المتبوع ، ويحتمل أن تكون بمعنى "لام التعليل" متعلقه بتلخيص على حد قوله تعالى : (لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ فِيهِ)(٢) أى : لأجل ما أفضتم فيه ، أو باقيه على حالها متعلقه بمحذوف صفه لتلخيص أو للبيان ، وفى الكلام حذف ، والمعنى : التلخيص الكائن أو البيان الكائن فى وقت إيضاح المعانى وحالته ، أو أنها بمعنى "عند" ، والمعنى : يا من علمنا كيفيه تلخيص البيان عند قصدنا إيضاح المعانى بذلك البيان ، ولا يخفى ما فى كلام الشارح من الاحتراس ؛ إذ ربما يتوهم من تلخيص البيان عدم إيضاح معانيه ، فدفع ذلك التوهم بقوله : فى إيضاح المعانى ، على حدّ قوله (٣) :

فسقى ديارك غير مفسدها

صوب الربيع وديمه تهمى

١- الأعراف : ٣٨.

٢- النور : ١٤.

٣- هذا آخر بيت من قصيده لطرفه يمدح بها قتاده بن سلمه الحنفى ، فى : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ٣١٦ ، وشعراء النصرانيه فى الإسلام ص ٣١٦ ، وشرح الأعلم لديوان طرفه ص ٩٠ - ٩٣.

ونوّر قلوبنا بلوامع التبيان ...

******

ويحتمل أن يراد بالبيان والمعانى خصوص العلمين ، وحينئذ ف" فى" بمعنى" مع" ، ولا يخفى ما فى كلام الشارح من المحسّنات البديعيه ، ففى التعبير بشرح الصدور حسن الافتتاح ؛ لأن شرح الصدور أصل لكل خير ، ففى افتتاح الكلام به إدخال السرور على السامع ، وفيه أيضا براعه استهلال ؛ لأنه يشير إلى أن الكلام الآتى شرح ، وقوّى البراعه بما ذكره بعد بقوله : لتلخيص البيان ، وإيضاح المعانى ، وفى ذكر التلخيص ، والإيضاح ، والبيان ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغه - التى هى أسماء كتب فى هذا الفن ، الأولان للمصنف ، والثالث للطيبى ، والأخيران للشيخ عبد القاهر - التوجيه ، وهو أن يوجه الكلام إلى أسماء متلائمه ولو اصطلاحا ، كما فى قول علاء الدين الكندى :

من أمّ بابك لم تبرح جوارحه

تروى أحاديث ما أوليت من منن

فالعين عن قرّه والكفّ عن صله

والقلب عن جابر والسّمع عن حسن

(قوله : ونورّ قلوبنا) التنوير : إدخال النور فى القلب ، والمراد بالقلوب النفوس ، واللوامع : جمع لامعه ، وهى الذات المضيئه كالشمس والقمر والنجوم ، والتبيان هو الكلام الفصيح المقترن بدليل أو برهان ، فهو أخص من البيان ، وإضافه اللوامع للتبيان إما من قبيل إضافه المشبه به للمشبه أى : بالتبيان الذى هو كالأنجم اللوامع فى الاهتداء بكل ، وعلى هذا ف (أل) فى التبيان للاستغراق ، فيكون جمعا فى المعنى ، فالملاءمه بين المشّبه والمشبه به فى الجمعيه حاصله ، وحينئذ فلا يقال : إنّ فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع ، أو يقال : إنه قصد المبالغه فى تشبيهه بجميع اللوامع حيث جعله مقاوما لجميعها ، وقولهم بالمنع محله ما لم يقصد المبالغه ، فهما جوابان : الأول : بالمنع ، والثانى : بالتسليم. ويحتمل أن تكون الإضافه على حقيقتها ، والمراد باللوامع المعانى المفهومه بالتبيان على طريق الاستعاره التصريحيه ؛ وعلى هذا فهو من إضافه المدلول للدالّ ، أو من إضافه الموصوف لصفته ، أى : اللوامع المبيّنه ، من إطلاق المصدر على اسم المفعول ؛ لأن التّبيان فى الأصل مصدر (بيّن) ، وهو بكسر التاء على غير قياس ، ونظيره فى الكسر شذوذا : التّلقاء ، وغيرهما بالفتح على القياس كالتّذكار والتّكرار ، وإنما عبر الشارح بالبيان فى جانب شرح

من مطالع المثانی ، ...

******

الصدور ، والتبیان فی جانب تنویر القلوب ؛ لأن التبیان أبلغ من البیان ؛ لأن زیاده البناء تدل علی زیاده المعنی غالبا ، فهو بیان مع برهان ، وقیل : مع کد خاطر وإعمال قلب ، وتنویر القلب أقوی من شرح الصدر ؛ لأن تنویر القلب إدخال النور فیه ، وشرحه فتحه ، والأبلغ أولی بالأقوی ، وإنما قدم شرح الصدور علی تنویرها ؛ لأنه وسیله له ، والوسیله مقدّمه علی المقصد ، وهذا کله بحسب الأصل ، وإلا فالمراد بشرح الصدور ، وتنویر القلوب واحد ، ویدل له ما قالوه فی قوله تعالی : (أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلام)(۱) أی : قذف فی قلبه نورا ینتفع به ، فإنّ هذا یدل لما قلنا من أن شرح الصدر عباره عن تنویره ، وحینئذ ففی العباره تفنن ، أی : ارتکاب فنین ونوعین من التعبیر ، کذا قال بعضهم.

(قوله : من مطالع المثانی) حال من التبیان ، أو صفه له ؛ لأن الجار والمجرور الواقع بعد المعرف ب (أل) الجنسیه یجوز فیه الأمران ، و" من" للسببیه ، وهذا ترشیح للتشبیه علی الاحتمال الأول ، والمعنی : ونور قلوبنا بالتبیان الشبیه باللوامع کائنا ذلک التبیان أو الکائن بسبب تدبر مطالع المثانی ، وعلی الاحتمال الثانی یکون الجار والمجرور حالا أو صفه للوامع ترشیحا للاستعاره ، والمعنی : ونور قلوبنا بمعانی التبیان حاله کونها ناشئه من مطالع المثانی ، ف" من" للابتداء ، وعلی هذا فمعانی التبیان معان أخر غیر معانی القرآن استفیدت من ممارسته.

والمثانی - بالثاء المثلثه ، کما بالنسخه التی صححها الشارح - : القرآن ؛ لأن الأحکام والقصص فیه ثنّیت أی کرّرت ، أو لتکرر نزوله ، وهو جمع مثنی کمفعل اسم مکان ، أو مثّنی بالتشدید من التثنیه علی غیر قیاس ، (والمطالع) جمع مطلع وهو فی الأصل اسم لمحل طلوع الکواکب والمراد به هنا ألفاظ القرآن ، فشبهت ألفاظ القرآن بمحلّ طلوع الکواکب بجامع أن کلّا محل لطلوع ما یهتدی به ، واستعیر اسم المشبه به للمشبه علی طریق الاستعاره التصریحیه ، وإضافه مطالع للمثانی علی هذا من إضافه الأجزاء للکل أو بیانیه ، ویحتمل أن إضافه مطالع للمثان ی من إضافه المشبه به للمشبه

۱- الزمر : ۲۲.

ونصلى على نبيك محمد المؤيد دلائل إعجازه ...

******

كلجين الماء ، وليس فى الكلام استعاره. وبين المثانى والمعانى من المحسنات البديعيه الجناس اللاحق ؛ لاختلافهما بحرفين متباعدين فى المخرج.

(قوله : ونصلى .. إلخ) (١) لعله لم يأت بالسلام خطّا اكتفاء بإثباته له لفظا ، فلا يقال إنّ إفراد الصلاه عن السّلام مكروه ، أو إنه ترجح عنده القول بعدم كراهه الإفراد.

(قوله : على نبيك) بالهمز مأخوذ من "النبأ" ، وهو الخبر ؛ لأنه مخبر عن الله بما بلغه الملك من الأحكام ، أو لإخباره الناس بأنه نبى فيحترم. وبدون همز من "النبوه" وهى الرفعه ؛ لارتفاع رتبته. وإنما لم يقل : على رسولك ، مع أن الرساله أشرف ؛ لأن الوصف بالنبوه أشهر استعمالا. (قوله : محمد) بدل أو عطف بيان من "نبيك".

(قوله : المؤيد) من التأييد ، وهو التقويه ، وهو نعت لمحمد لا لنبى ؛ لئلا يلزم تقديم غير النعت من التوابع عليه. (قوله : دلائل) جمع دليل على غير قياس كوصيد ووصائد ؛ لأن شرط جمع فعيل على فعائل أن يكون مؤنثا كسعيد اسم امرأه ، والأولى أن تكون جمع دلاله بمعنى دليل ولا شذوذ ولا شىء ، قال فى "الخلاصه" (٢) :

وبفعائل اجمعن فعاله

وشبهه ذا تاء أو مزاله

ثم إن دليل الشىء ما يؤدى إلى معرفته ، وحينئذ فدلائل إعجازه - عليه الصلاه والسّلام - المعجزات التى يعرف بها إعجازه - عليه السلام - لمعارضيه عن المعارضه بالإتيان بمثل ما أتى به ، واعترض بأن المعجزات (٣) إنما يعرف بها صدقه - عليه الصلاه والسّلام - لأنه المقصود من الإتيان بها لا الإعجاز الذى هو إثبات عجز الغير ، وحينئذ فالأولى للشارح أن يقول : المؤيد دلائل صدقه إلخ ، وأجيب بأن الإعجاز فى الأصل إثبات

١- الصلاه : الدعاء والاستغفار ، والصلاه من الله تعالى : الرحمه ، وصلاه الله على رسوله : رحمته وحسن ثنائه عليه ، والصلاه من الملائكه دعاء واستغفار ، وصلاه الناس على النبى يعنى الدعاء له والثناء عليه. (لسان العرب ، صلو ، ٤ / ٢٤٩٠)

٢- هى ألفيه ابن مالك.

٣- المعجزه : هى الأمر الخارق للعاده ، ويعزى حدوثه إلى الله فبيده يصنع المعجزات وبقدرته يهب صنعها لمن يشاء ، وكانت المعجزات خاصه بالأنبياء : كشق البحر لموسى ، وإحياء الموتى لعيسى ، وبلاغه القرآن معجزه النبوه المحمديه. (المعجم المفصل فى الأدب ، ٢ / ٨٠٥)

بأسرار البلاغه ، وعلى آله وأصحابه المحرزين قصب السبق ...

******

العجز فى الغير ثم نقل لإظهار العجز فيه ، ثم نقل لأظهار صدق النبى - عليه الصلاه والسّلام - فى دعواه الرساله ، فهو مجاز مبنى على مجاز ، وحينئذ فالمعنى : المؤيد دلائل صدقه ، وبأن الإضافه لأدنى ملابسه ، وبيان ذلك : أن الدلائل لما كانت ملابسه لإعجاز الخلق أى إثبات عجزهم عن الإتيان بمثلها ، ودلت على الصدق بواسطته أضيفت إليه.

وفى كلامه من المحسنات البديعيه جناس الطباق حيث جمع بين المؤيد والإعجاز ، وهما معنيان متقابلان.

(قوله : بأسرار البلاغه) أى الأسرار المعتبره فى البلاغه ، وهى مطابقه الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ، وأسرارها : الأمور التى يقتضيها الحال ، كالتأكيد عند الإنكار ، وتركه عند عدمه ، وغير ذلك مما سيأتى ، وسميت أسرارا ؛ لأنها لا يعرفها إلا أربابها ، فشبهت بالسر الذى بين اثنين لا يعرفه إلا هما ، واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره المصرّحه ، فإن قلت : من جمله دلائل إعجازه انشقاق القمر ، وسعى الحجر ، وغيرهما ، وأسرار البلاغه ليست موجوده فيهما ، فما معنى كونهما مؤيدين بتلك الأسرار؟ وأجيب بأن المعجزات يؤيد بعضها بعضا ، فالتأييد ثابت لهما بالأسرار بهذا الاعتبار ، وتوضيح ذلك أن القرآن مؤيّد بأسرار البلاغه ، وهو مؤيّد لبقيه المعجزات ؛ لثبوته بالتواتر وبقائه على الدوام ، فتكون

الأسرار مؤيّده لبقيه المعجزات ؛ لأن مؤيّد المؤيّد لشىء مؤيد لذلك الشىء ، هذا إن جعلنا إضافه" دلائل" إلى" إعجاز" للاستغراق ، فإن جعلناها للجنس لم يرد السؤال ، وكذا إن جعلناها للعهد وأردنا بدلائل إعجازه : السور القرآنيه ، وكل جمله من القرآن قدر سوره ، ومعنى تأييد القرآن بأسرار البلاغه أن أمارات الإعجاز فيه وإن كانت كثيره من الإخبار بالغيوب ، والأساليب العجيبه ، وغيرهما ، لكن أقوى تلك الأمارات كمال البلاغه الحاصل بتلك الأسرار.

(قوله : المحرزين) صفه للآل والأصحاب ، مأخوذ من الإحراز ، وهو الحوز والضم ، أى : الذين حازوا وضمّوا. (وقوله : قصب السبق) القصب : جمع قصبه ، وهى سهم صغير تغرسه الفرسان فى آخر الميدان يأخذه من سبق إليه أولا ، وإضافه قصب

فى مضمار الفصاحه والبراعه ...

******

السبق من إضافه الدال للمدلول ، أى القصب الدال على السبق ، أى الدال حوزه عليه.

(وقوله : فى مضمار) صفه القصب أى المغروز فى مضمار الفصاحه ، والمضمار محل تسابق الفرسان بالخيل ويقال له أيضا : ميدان ، وإنما سمّى مضمارا لتسابق الفرسان فيه بالخيل المضمره.

ثم إن الفصاحه سيأتى تعريفها ، وأما البراعه فمصدر (برع) الرجل إذا فاق أقرانه ، فالبراعه : فوقان الأقران ، والمراد بها هنا ما به الفوقان من الكمال والشرف. ثم لا يخفى أن كلا من الفصاحه والبراعه بالمعنى المراد هنا لا مضمار لهما ، وحينئذ ففى الكلام استعاره تمثيليه ، حيث شبّه هيئه الآل والأصحاب فى حوزهم أعلى مراتب الفصاحه والبراعه عند المحاوره والتخاطب ، بهيئه الفرسان فى حوزهم قصب السبق عند التسابق بالخيل فى الميدان ، واستعير اللفظ الموضوع للهيئه المشبه بها للهيئه المشبهه على طريق الاستعاره التمثيليه ، أو استعاره مفرده مصرّحه فى قصب السبق ، بأن شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدال على علو مرتبتهم فى الفصاحه والبراعه بقصب السبق ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، والمضمار ترشيح ، أو مكنيّه فى الآل والأصحاب بأن شبههم بفرسان ، أو فى الفصاحه والبراعه بأن شبههما بالخيل الجيده الموصله للمراد ، وإثبات المضمار على كل من الوجهين تخييل ، وإحراز قصب السبق ترشيح ، والفصاحه والبراعه على الأول من الوجهين تجريد ، وأقرب من ذلك أن نقول : الإحراز فى الأصل هو الضم ، والمراد به هنا التحصيل ، والقصب فى الأصل هى السهام الصغيره التى تغرز فى آخر الميدان بحيث يعد من أخذها أولا سابقا ، والمراد بها هنا النكات الدقيقه ، أى : المحصلين للمعانى الدقيقه الداله على سبقهم على غيرهم. (وقوله : فى مضمار) حال من الآل والأصحاب أى حال كون الآل والأصحاب تتسابق أذهانهم فى مضمار ، والمراد به هنا الكلام البليغ من كلام الله ورسوله ، فكما أن المضمار الأصلى تركض وتتسابق فيه الفرسان ، كذلك الكلام البليغ تركض فيه أذهان الآل والأصحاب ، وإضافه المضمار بمعنى الكلام البليغ للفصاحه والبراعه ؛ من حيث إنه يفيد أن الراكض فيه ذو فصاحه وبراعه ،

وبعد : فيقول الفقير إلى الله ...

******

كذا قرر شيخنا العلامه العدوى ، ولا يخفى ما فى كلام الشارح من التلميح ، وهو الإشاره لشىء من كلام الله أو كلام رسوله أو قصه أو مثل ، فذكر السبق إشاره لقوله تعالى : (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ)(١) ، وذكر البراعه إشاره لقوله عليه الصلاه والسّلام : " لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما ساوى مدّ أحدهم ولا نصفيه " (٢).

(قوله : وبعد ... إلخ) هو ظرف زمان مبنى على الضمّ لقطعه عن الإضافه لفظا لا معنى ، أى : بعد البسمله والحمدله والصلاه ، ودخول الفاء على توهّم " أمّا " فى الكلام ، والواو عاطفه قصه على قصه أو للاستئناف : إما النحوى وهو ظاهر ، أو البيانى فتكون الجمله واقعه فى جواب سؤال مقدّر ، أى : ماذا تقول بعد البسمله والحمدله والصلاه؟

فأجاب بقوله : وبعد فيقول ... إلخ ، وعلى هذا الاحتمال - أعنى كون " أما " متوهمه والواو عاطفه أو استئنائيه - فالظرف معمول ل " يقول " ، ويحتمل أن تكون " أما " مقدّره فى نظم الكلام والواو عوض عنها ، وعلى هذا الاحتمال فعامل " بعد " أما المحذوفه لنيابتها عن فعل الشرط أو فعل الشرط المقدر بمهما يكن من شىء أو جوابه ، وهو يقول.

(قوله : فيقول) مقتضى الظاهر أن يعبّر ب " أقول " لكنه التفت من المتكلم فى " نحمدك " إلى الغيبه ؛ توصلا للوصف بالعبوديه التى هى أشرف الأوصاف ، ولو عبر بما يقتضيه الظاهر وأتى بذلك الوصف لكانت جملته فضله ، واللائق بذلك الوصف أن تكون جملته عمده. (قوله : الفقير) فعيل بمعنى مفتقر ، وصيغه فعيل تأتى للمبالغه وصفه مشبهه ، وهى هنا للمعنيين ؛ بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه ، وحينئذ فالمعنى : كثير الفقر ودائمه ، وهذا الوصف لازم لكل أحد لا ينفك عنه ، قال تعالى : (يا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَراءُ إِلَى اللهِ)(٣) وهذا معنى البطلان فى قول لبيد (٤) :

١- الواقعه : ١٠.

٢- أخرجه البخارى (ح ٣٩٧٣) ، ومسلم فى فضائل الصحابه (٥ / ٤٠ / ٢٢٣).

٣- فاطر : ١٥.

٤- لبيد بن ربيعه فى : ديوانه ص ٢٥٦ ، وديوان المعانى ١ / ١١٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩ ، والعقد الفريد ٥ / ٢٧٣ ، وخزانه الأدب ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٧.

الغنى ، مسعود بن عمر المدعو بسعد ...

******

ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل

...

(قوله : الغنى) بالجر صفه لله ، أى : المستغنى عن كلّ شيء ، فهو سبحانه منزه عن الاحتياج ، وبين الفقر والغنى من المحسنات البديعيه جناس الطباق ، وفى كلامه إشاره إلى أن ما عليه الحادث نقيض ما عليه القديم. ويصح قراءته بالرفع صفه ثانيه للعبد ، أى : المستغنى به تعالى عن كل ما سواه تعالى ؛ وعلى هذا ففيه إيهام التضاد. (قوله : مسعود بن عمر) بدون تنوين ؛ لأن العلم الموصوف بابن يحذف تنوينه سواء كان العلم اسما أو كنيه أو لقبا ، وهو بدل من العبد الفقير أو عطف بيان ؛ لأن نعت المعرفه إذا قدم عليها أعرب بحسب العوامل ، وأعربت بدلا منه أو عطف بيان وانعكس الأمر فصار التابع متبوعا ، بخلاف نعت النكره إذا قدم عليها فإنه ينصب على الحال غالبا ، وتبقى النكره على ما هى عليه من الإعراب ، كما فى قوله : (١) :

لميه موحشا طلل

...

ومن غير الغالب قد يعامل نعت النكره معامله نعت المعرفه كما فى قولك : ما مررت بمثلك أحد.

(قوله : المدعو بسعد) أى المسمى بسعد ، وكما أن التسميه تتعدى للمفعول الثانى بالباء كما تتعدىّ بنفسها ، كذلك الدعاء الذى بمعناها تاره يتعدى للمفعول الثانى بالباء قال تعالى : (وَلِلَّهِ الْأَسْماءُ الْحُسْنى فَادْعُوهُ بِها)(٢) أى : سموه ، وتاره يتعدى له بنفسه قال تعالى : (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى)(٣) ، وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمّن الدعاء معنى الاشتهار تضمينا نحويّا أو بيانيّا فعداه بالباء ، أو ضمنه معنى التسميه تضمينا بيانيّا لا نحويّا ؛ لأنّ الدعاء بمعناها وضعا فلا معنى لإشرابه معناها. وعلى

١- صدر بيت من الوافر المجزوء ، وهو لكثير عزه فى ديوانه ص ٥٠٦ ، وخزانه الأدب ٣ / ٢١١ ، وفى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ١۶۶۴ ، ١٨٢٥ ، وهو يروى أحيانا : لعزّه.

٢- الأعراف : ١٨٠.

٣- الإسراء : ١١٠.

التفتازانی – هداه الله سواء الطریق ، ...

******

فرض عدم التضـمین تجعل الباء زائده للتأکید لا للتقویه ؛ لأن الباء تزاد فی مواضع ، منها المفعول کما فی قوله تعالی : (وَلا تُلْقُوا بِأَیْدِیکُمْ إِلَی التَّهْلُکَهِ)(۱) ؛ فاندفع ما نقل عن الشارح من أن الأولی المدعو لسـعد باللام ؛ لأن الدعاء بمعنی التسـمیه إنما یتعدی لمفعولیه بنفسه ، والشائع زیادته للتقویه اللام لا الباء ۱۰ ه.

وقـد یقال فی ردّه – زیاده علی ما مر – : إن زیاده اللام للتقویه إنما ثبتت فی المفعول الأول لا الثانی ، فلا یقال : زیـد معط عمرا للدراهم (۲) ، تأمل. ثم إنّ قوله : (المدعو بسـعد) أصله بسعد الدین فحذف جزء العلم اختصارا ؛ للعلم به بواسطه الشهره ، وتأدبا فی کون الدین سعد به ، والتصرف فی العلم شائع علی التحقیق.

(قوله : التفتازانی) بالجر صـفه لسـعد ، أو بالرفع صـفه لمسعود ، نسبه لتفتازان قریه من أعمال خراسان ، – ولد رحمه الله تعالی – سنه اثنتی عشره وسبعمائه بتقدیم السین ، وتوفّی سنه إحدی وتسعین وسبعمائه ، أخذ عن القطب الرازی ، وعن العضد بسمرقند.

(قوله : هداه الله سواء الطریق) عدی الهدایه للمفعول الثانی بنفسـها دون" إلی" أو اللام ؛ ملاحظه لما قیل : إن الهدایه إذا تعدّت للمفعول الثانی بنفسـها یراد بها معنی الإیصال ، وإن تعـدت باللام أو" إلی" أریـد بها معنی الدلاله ، قال تعالی : (إِنَّ هذَا الْقُرْآنَ یَهْدِی لِلَّتِی هِیَ أَقْوَمُ)(۳) ، (وَإِنَّکَ لَتَهْدِی إِلی صِراطٍ مُسْتَقِیمٍ)(۴) ، کذا فی الخطابی ، ویعکر علیه ما فی" المصباح" من أن لغه الحجازیین تعـدیتها إلی المفعول الثانی بنفسـها ، ولغه غیرهم تعـدیتها إلیه ب" إلی" أو اللام ، ودعوی أنها عند الحجازیین دائما بمعنی الإیصال وعنـد غیرهم دائما بمعنی الـدلاله بعیـده. وإضافه" سواء" إلی" الطریق" من إضافه الصـفه إلی الموصوف ، أی : إلی الطریـق السـواء أی السـویّ بمعنی المسـتقیم ، أو الإضـافه علی معنی" من" أی السـواء بمعنی السـوی من الطریـق ، والطریق یحتمـل أن یراد بهـا هنـا الموصـله للمقصود دنیویّـا کـان أو أخرویّـا ، ویحتمـل أن یراد بها الـدلیل القطعی علی طریق الاسـتعاره المصرحه ، ومن المعلوم أن من هدی للدلائل القطعیه صار عالما محققا.

۱– البقره : ۱۹۵.

۲– فی النسخه المطبوعه : الدراهم ، وأثبتنا ما یقتضیه السیاق.

۳– الإسراء : ۹.

۴– الشوری : ۵۲.

وأذاقه حلاوه التحقيق - : قد كنت شرحت فيما مضى" تلخيص المفتاح" ، وأغنيته بالإصباح ...

******

(قوله : وأذاقه حلاوه التحقيق) التحقيق : ذكر الشيء على الوجه الحق ، أو إثبات المسأله بالدليل ، وحينئذ فإضافه الحلاوه إليه من إضافه المشبه به للمشبه ، والإذاقه ترشيح للتشبيه ، أو أنه شبه التحقيق بشيء حلو كعسل النحل استعاره بالكنايه ، وإثبات الحلاوه تخييل باق على معناه أو مستعار للذه ، أى : وأذاقه لذه التحقيق ، وهى لذه معنويه ، وأما لذه الجماع والشيء الحلو كالعسل فهى حسيه ، والمعتبر اللذه المعنويه ، وأما الحسيه فهى دفع آلام ؛ ولذا حصر بعضهم اللذه فى المعارف والعلوم ، وإثبات الإذاقه ترشيح إما باق على معناه أو أنها مستعاره للإعطاء ، وفى التعبير بالإذاقه إشاره إلى أن التحقيق أمر صعب المراد لا ينال جميعه ، وإنما يصل الإنسان إلى طرف منه كما يصل الذائق إلى طرف مما يذوقه ، ثم إن هذه الجمله وما قبلها معترضتان بين القول ومقوله ، أعنى : قد كنت ... إلخ ، قصد بهما الدعاء ؛ لأنهما خبريتان لفظا إنشائيتان معنى.

(قوله : فيما مضى) أتى به وإن كان المضىّ مستفادا من" شرحت" - إذ هو فعل - ماض تأكيدا لدفع توهم التجوز فى" شرحت" ، وأنه بمعنى" أشرح" أو" أن شرح" ، وإن كان للمضىّ محتمل للقرب والبعد بخلاف لفظه" فيما مضى" ، فإنها تشعر بالبعد ، فأتى بها لإفهام بعد زمن تأليف المطول (١) ، ويؤيد هذا التوجيه التعبير ب (ثم) فى قوله : (ثم رأيت ... إلخ) المفيده للتراخى بين الفعلين. (قوله : تلخيص المفتاح) للعلامه محمد بن عبد الرحمن القزوينى خطيب جامع دمشق.

(قوله : أغنيته) أى : صيّرته غنيّا ، والضمير فى أغنيته وفى معانيه وأستاره لتلخيص المفتاح ، وباقى الضمائر الآتيه راجعه للشرح ، وهذا وإن كان فيه تشتيت فى مرجع الضمير ، لكن اتكل الشارح فى ذلك على ظهور المعنى.

(قوله : بالإصباح) هو الدخول فى وقت الصباح ، أريد به لازمه وهو الصبح ، ثم استعير لشرح الشارح ، بجامع إظهار ما كان خفيّا فى كلّ ، والمصباح هو السراج أى : الفتيله ،

١- يعنى : حاشيه السعد على التلخيص.

عن المصباح ، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، ...

******

استعاره لشراح هذا المتن التى لغير الشارح ، بجامع إظهار ما كان خفيّا فى كل ، والمعنى حينئذ : وصيرت ذلك المتن غنيّا بالمطول الشبيه بالإصباح عن غيره من الشروح الشبيهه بالمصباح. وإنما آثر لفظ " الإصباح " على لفظ " الصبح " ؛ لمزاوجه لفظ المصباح ، وفى ذلك إيماء إلى أنه ينبغى أن يسمى شرحه بالإصباح ، لكن لم يشتهر بذلك ، وإنما غلبت عليه التسميه بالمطوّل.

(قوله : وأودعته) أى : وضعت فيه ، فشبه شرحه بأمين تودع عنده النفائس ، على طريق الاستعاره المكنيه ، واختار التعبير ب " أودعته " دون " وضعت فيه " ؛ للإشاره إلى عزه تلك النكات ؛ لأنه يفهم منه أنه ملتفت إليها وملاحظ لها كما هو شأن من يودع ، وللإشاره إلى أن تلك النكات من مستنبطاته ؛ لأن الشخص إنما يودع ما كان ملكا له. (قوله : غرائب نكت) من إضافه الصفه للموصوف ، أى : نكتا غريبه مستبدعه مستظرفه الشأن أى تلتفت إليها النفوس ؛ لأن شأن النفس التفاتها للشىء الغريب بخلاف غير الغريب فإنه مبتذل عند النفس ، والنكت جمع نكته وهى فى الأصل البحث فى الأرض بعود ونحوه ، ومن لازم ذلك ظهور لون فى ذلك المكان المبحوث فيه مخالف للون ما أحاط به ثم استعملت النكته فى كل لون مخالف لما أحاط به ، على طريق المجاز المرسل ، والعلاقه الملزوميه ، ثم استعيرت للطائف المعانى لمخالفتها لغيرها عند الذهن فى الحسن ، فإطلاقها على لطائف المعانى مجاز مبنى على مجاز ، ولك أن تقول : إن إطلاق النكته على المعنى الدقيق مجاز مرسل علاقته المجاوره ؛ لأنّ الإنسان إذا استعمل فكره فى المعنى الغامض ينكت فى الأرض بعود أو بإصبعه بحسب العاده.

(قوله : سمحت) بفتح السين المهمله والميم مأخوذ من السماحه وهى الجود ، أى : جادت بها الأنظار ، وفى تعبيره بسمحت إشاره لعزه تلك النكات ؛ لأن الجود إنما يقال فى مقابله البخل ، والشأن أن الإنسان إنما يبخل بالعزيز ، وحينئذ فالمعنى : جادت بها الأنظار مع أنها لعزتها مما يبخل بها ، وإسناد السماحه للأنظار مجاز عقلى ؛ إذ الحقيقه إسناد السماحه لأصحاب الأنظار ، أو أن فى الكلام استعاره بالكنايه حيث شبه الأنظار

ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار ، ...

******

بقوم جادوا بمبخول به ، بجامع أن كلّا ملتبس بإيجاد ما يستحسن على طريق الاستعاره بالكنايه ، وإثبات السماحه تخييل ، و" أل" فى الأنظار عوض عن المضاف إليه أى : أنظارى ، والنظر هو الفكر المؤدى لعلم أو ظن ، والفكر حركه النفس فى المعقولات.

(قوله : ووشحته) مأخوذ من التوشيح ، وهو إلباس الوشاح ، والوشاح شىء يتخذ من الجلد يرصع بالجواهر تلبسه المرأه ما بين عاتقها وكشحها ، ويلزم من ذلك التوشيح التزيين فأطلق التوشيح هنا ، وأريد لازمه أى وزينته ، ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق الاستعاره المكنيه ، والتوشيح تخييل.

(قوله : بلطائف فقر) إما بالإضافه من إضافه الصفه للموصوف فلطائف مجرور بالكسره ، وإما بترك الإضافه فلطائف مجرور بالفتحه وفقر بدل أو عطف بيان ، والفقر جمع فقره بكسر الفاء ، وهى فى الأصل أحد فقار الظهر أى : عظمه المتصل المسمّى بسلسلته ، ثم استعير لحلى يصاغ على هيئته يسمّى بالحياصه (١) ، ثم استعير هنا للكلام المسجّع المقفى على سبيل الاستعاره المصرّحه ، فهو مجاز مبنى على مجاز ، ويصح أن يراد بالفقر هنا الحلى المسمّى بذلك ، فعلى الإضافه يكون من إضافه المشبه إلى المشبه به وإن كانت قليله بخلاف عكسها ، والمعنى : لطائف كالفقر ، وعلى ترك الإضافه تكون فقر صفه للطائف على تقدير حرف التشبيه أى : لطائف كالفقر ، وعلى الوجهين فالمراد باللطائف : الكلام المسجع المقفى. فظهر لك مما قلناه أن هذه السجعه تضمنت مدح الشرح باعتبار ما اشتمل عليه من العبارات الرائقه والجمل الفائقه ، والسجعه التى قبل هذه تضمنت مدحه باشتماله على المعانى اللطيفه الحسنه ، فمفاد كل منهما غير مفاد الأخرى.

(قوله : سبكتها يد الأفكار) أى صاغتها وصفّتها ، وإضافه" يد" ل" الأفكار" من إضافه المشبه به للمشبه أى الأفكار الشبيهه بالأيدى ، بجامع ترتب المنفعه على كلّ ، (وقوله :

١- الحياصه سير فى الحزام ، والحياصه سير طويل يشد به حزام الدابه ، وانظر : لسان العرب (٢ / ١٠٧٠) (ماده حيص).

ثم رأيت الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكياء ، سألونى ...

******

سبكتها) ترشيح للتشبيه إما باق على معناه أو مستعار لأخرجتها ، ويصح أن يكون فى الكلام استعاره بالكنايه بأن شبه الفكر فى النفس بصائغ على طريق الاستعاره المكنيه ، وإثبات اليد تخييل ، وذكر السبك ترشيح ؛ لأن اليد من لوازم المشبه به ، والسبك من ملائماته ، و" أل" فى" الأفكار" عوض عن المضاف إليه أى أفكارى.

(قوله : ثم رأيت) عطف على قوله : " شرحت" ، وعبر ب" ثم" - التى للترتيب - للتراخى بين الفعلين ، ورأى يحتمل أنها علميّه فتكون جمله" سألونى" فى محل نصب مفعولا ثانيا ، ويحتمل أن تكون بصريّه فتكون الجمله المذكوره فى محل نصب على الحال.

(قوله : من الفضلاء) جمع فضيل بمعنى فاضل ككريم وكرماء ، والفاضل من اتصف بفضيله ، ذكاء كانت أو صلاحا أو علما ، والمراد به هنا من كثر علمه ، والجار والمجرور حال من الكثير أو صفه له.

(قوله : والجم) مأخوذ من الجموم وهو الكثره ، والغفير من الغفر وهو الستر أى والجمع العظيم الساتر لكثرته وجه الأرض وما وراءه ، والأذكياء جمع ذكى ، قيل : كامل العقل ، وقيل : سريع الفهم ، والقولان متقاربان ؛ لأن كمال العقل يستلزم سرعه الفهم وغيره ، ولا يقال : إن هذه السجعه عين ما قبلها ؛ لأنّ الجم الغفير أبلغ فى الكثره من لفظ الكثير ، والأذكياء أعم من الفضلاء ؛ بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثره العلم.

(قوله : سألونى) أى : طلبوا منى ، وفى هذا إشاره لقوله - عليه الصلاه والسّلام - : " ليس منّا من لم يتعاظم بالعلم (١) " أى : يعتقد أن الله عظمه بإعطائه نعمه العلم ، والسؤال إن كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى للمفعولين بنفسه ، وإن كان بمعنى الاستفهام تعدى للثانى بعن أو ما بمعناها نحو (فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً)(٢) ، ونحو :

فإن تسألونى بالنّساء فإنّنى

خبير بأدواء النساء طبيب (٣)

١- لم أجده فيما بين يدى من المصادر ولا أراه إلا من قبيل الضعيف أو الموضوع.

٢- الفرقان : ٥٩.

٣- البيت من الطويل ، وهو لعلقمه الفحل فى : ديوانه ص ٣٥ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٨ ، وحماسه البحترى ص ١٨١ ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب ص ٤٩.

صرف الهمّه نحو اختصاره ، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره ؛

******

ولا يعكر على هذا قوله تعالى : (وَيَسْئَلُونَكَ ما ذا يُنْفِقُونَ)(۱) ؛ لأن المراد : ويسألونك عن جواب هذا الاستفهام.

(قوله : صرف الهمه) هى لغه : الإراده ، وعرفا : حاله للنفس يتبعها غلبه انبعاث إلى نيل مقصود ما ، فإن كان عليّا فهى عليه ، وإلا فهى دنيئه ، والمراد هنا المعنى اللغوى أى : سألونى أن أصرف إرادتى ، وفى الكلام استعاره بالكنايه حيث شبّه الهمه بناقه بيد صاحبها زمامها يصرفها به إلى أى جهه يريد ، والصرف تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار للتوجيه. (قوله : نحو اختصاره) (۲) أى إلى جهه اختصاره ، فشبه الاختصار بمكان ذى جهه ، بجامع ارتياح النفس فى كلّ ، وإثبات النحو تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار للاشتغال بالاختصار ، ويصح أن تكون إضافه النحو للاختصار بيانيه ولا استعاره ولا شىء.

(قوله : والاقتصار على بيان معانيه) هذا الضمير والذى بعده يرجعان للتلخيص بخلاف الضمائر الآتيه بعد فإنها راجعه للشرح ، و" الاقتصار" عطف على" اختصاره" أو على مفعول" سألونى" الثانى ، وعلى كل حال فهو تفسير للاختصار المسئول فالمراد أخذ بعض الشرح على وجه بليغ يفهم به المتن ، وليس المراد به أن يأتى بمعانى المطول كلها فى ألفاظ قليله ؛ إذ هذا محال عاده ، (وقوله : على بيان معانيه) أى : تبيين مدلولات ألفاظه المطابقيه والتضمنيه والالتزاميه. (قوله : وكشف أستاره) أى : توضيح معانيه الصعبه ، وإزاله الخفاء عنها ، فشبه تلك المعانى بعروس على سبيل المكنيه ، وإثبات الستر تخييل ، والكشف ترشيح ، أو شبه الغموض والخفاء بالأستار ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره المصرحه ، وعطف كشف الأستار على ما قبله من عطف الخاص على العام ؛ لأن كشف الأستار قاصر على تبيين المعانى الصعبه الخفيه ، ثم لا يخفى ما فى ذكر الرؤيه

۱- البقره : ۲۱۵.

۲- هو الإيجاز واللمحه الداله وهو من أبرز أساليب العرب.

لما شاهدوا من أن المحصّلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره ،

******

ووصف السائلين بالكثره والفضل والذكاء من تأكيد موجب الامتثال ؛ حيث كان السؤال ممن هو بهذا الوصف ، ووصولهم للمسئول ، ولم يكن بالمراسله.

(قوله : لما شاهدوا) متعلّق ب" سألونى" : لما علموا علما فاشيّا كالمشاهده ، ثم يحتمل أن يقرأ بالتخفيف تعليلا ل" سألونى" ، وما موصول اسمى أو نكره موصوفه فالعائد محذوف ، و" من" بيانيه أو مصدريه فلا حذف ، و" من" زائده على مذهب من يجوّز زيادتها فى الإثبات ، ويحتمل أن يقرأ بالتشديد فتكون ظرفا لسألونى ، و" من" و" أن" زائدتان ، وإنما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر ، والتقليب والمد المذكوران ، عله لطلب الاختصار ؛ لأن فى اختصاره نفع المتقاصرين بإعطائهم مقدورهم ، وقمع المنتحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم ، فيتركون الانتهاب والمسخ ؛ لبطلان مرجوّهم من ملاحظه الناس لهم واعتنائهم بما ينتهبونه.

(قوله : المحصلين) أى : المريدين للتحصيل ، أو الذين شأنهم تحصيل هذا الكتاب ، أو المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعانى ، وليس المراد المحصلين لهذا الكتاب ؛ فاندفع ما يقال : إن وصفهم بالتحصيل وتقاصر الهمم فيه تناف. (قوله : قد تقاصرت ...

إلخ) ما تفيد صيغه التفاعل من التعنى والتكلف غير مراد ، أى فليس المراد أن هممهم توجهت ثم أخذت فى الرجوع والكسل ، وإنما المراد قصرت من أول الأمر ، ومثله يقال فى قوله الآتى : و" تقاعدت" ، وقرر شيخنا العدوى أن" تفاعل" يأتى للمبالغه كما هنا ، وحينئذ فالمعنى : قصرت قصورا تامّا ؛ لأن زياده البناء تدل على زياده المعنى ، والهمم : جمع همّه ، وهى والعزيمه شىء واحد ، وهى الإراده على وجه التصميم ، وحينئذ ففى كلامه تفنن حيث عبر أولا بالهمم ، وثانيا بالعزائم ، وإسناد القصور - الذى هو العجز - إلى الهمم ، والقعود إلى العزائم ، مجاز عقلى ، إذ المتصف بهما حقيقه الأشخاص.

(قوله : عن استطلاع طوالع أنواره) السين والتاء إما للطلب أى : عن طلب طلوع ، أو زائدتان لتحسين اللفظ ، والمعنى : عن طلوع ، أى إدراك وفهم ، على طريق الاستعاره المصرحه ، وجعلهما للطلب أبلغ من جعلهما زائدتين ؛ لإفادته أنهم عجزوا عن طلب

وتقاعدت عزائمهم عن اكتشاف (١) خبيئات أسراره ،

******

الطلوع أى الإدراك ، فضلا عن طلوعهم وإدراكهم بالفعل ، والإضافه فى" طوالع أنواره" من إضافه الصفه للموصوف ، أى : أنواره الطالعه بمعنى الظاهره ، والمراد بأنوار الشرح معانيه ، استعار لها لفظ الأنوار استعاره مصرحه ، والطوالع ترشيح ، ويصح أن تكون الطوالع استعاره لمعانى الشرح ، والأنوار استعاره لألفاظه ، أى : عن إدراك معانى ألفاظه ؛ وحينئذ فالإضافه من إضافه المدلول للدال ، ثم إن كون معانيه طالعه وظاهره بالنسبه لما عند الشارح أو بالنسبه لما فى الواقع ، فلا ينافى أنها بالنسبه لهم فى غايه الدقه فتحتاج إلى استطلاع.

(قوله : وتقاعدت) يقال فيه ما قيل فى" تقاصرت" ، ويقال فى السين والتاء فى" استكشاف" ما مر فيهما فى" استطلاع" ، والكشف هو الإظهار.

(قوله : خبيئات أسراره) الإضافه فيه من إضافه الصفه للموصوف ، أى أسراره المخبّآت ، أى التى شأنها أن تخبأ لعاقبه الدهر ؛ لعظمها ولشرفها ، والأسرار جمع سر وهو ضد الجهر ، والمراد بها هنا النكات ، فشبه نكات المطول ومعانيه الشديده الصعوبه بالأسرار ، والجامع الاحتياج لزياده الاهتمام فى كل ، واستعيرت الأسرار للنكات المذكوره استعاره تصريحيه. ويحتمل أن تكون الإضافه حقيقيه بأن أريد بالأسرار مطلق الأسرار ، وأراد بالخبيئات أشرف الأسرار أى : أدقها ، والمعنى : عن إظهار أدق الأسرار أى أدق الدقائق. ثم إن هذه السجعه متعلقه بالمعانى الشديده الصعوبه والدقه ، وما قبلها بالدقه الصعبه فقط ، فلا يقال : إن هذه عين ما قبلها ، لكن قد يقال : إن الأولى الاقتصار على السجعه الأولى وحذف الثانيه ؛ لأنه إذا تقاصرت هممهم وعجزت عن المعانى الصعبه فقصورها عن الشديده الصعوبه بالطريق الأولى ، إلا أن يقال : أتى بهذه الثانيه ؛ دفعا لما يتوهم أن هممهم وإن تقاصرت عن درك المعانى الصعبه لم تتقاصر عن إدراك شديده الصعوبه ؛ لكون هممهم عليّه. ثم لا يخفى حسن التعبير هنا ب" تقاعدت" ، وفيما مر ب" تقاصرت" ؛ وذلك لأنّ طوالع الأنوار شأنها العلو فيناسبها التعبير بالتقاصر ، وشأن خبيئات الأسرار الانخفاض فيناسبها التعبير بالتقاعد.

١- كذا فى (المطبوع) ، وفى شرح الدسوقى - كما يأتى - : (استكشاف) ، وعليه جرى كلامه فى الشرح ، فلعل ذلك فى نسخه خاصه به.

وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاب ، ومدّوا أعناق المسخ

******

(قوله : وأن المنتحلين) جمع منتحل وهو الآخذ لكلام الغير وينسبه لنفسه تصريحا أو تلويحا ، أى : وأن الآخذين لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم.

(قوله : قلبوا أحداق (١) الأخذ) الإضافه لأدنى ملابسه ، أى : قلبوا أحداقهم الملابس تقلّبها للأخذ والانتهاب ؛ لأنّ الشأن أن الإنسان وقت أخذ كلام غيره يقلب أحداقه ، أو شبه الأخذ والانتهاب بشخص ظالم ، بجامع القبح فى كلّ ، على طريق الاستعاره المكنيه ، وإثبات الأحداق تخييل ، والتقليب ترشيح ، وهذا كنايه عن شده عنايتهم باختصار المطول ونسبته لأنفسهم ، والانتهاب هو الأخذ قهرا ، فهو من عطف الخاص على العام ، لكن الشارح قصد به التفسير فهو تفسير مراد.

(قوله : ومدوا أعناق المسخ) مدّ العنق : تطويله ، أى : وطولوا أعناقهم الملابس مدّها للمسخ ، فالإضافه لأدنى ملابسه ، وهذا كنايه عن كمال الميل لاختصارهم له.

أو فى الكلام استعاره وتقريرها أن يقال : شبه أخذ معانى المطول مع التعبير عنها بعباره أخرى بالمسخ الذى هو تبديل صوره بصوره أدنى من الأولى ، ثم استعمل اسم المشبه به وهو لفظ المسخ فى المشبه على طريق الاستعاره المصرحه ، ثم بعد ذلك شبه الأخذ المذكور أيضا بإنسان مفسد تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعاره بالكنايه ، وإثبات الأعناق تخييل ، والمد ترشيح ، فقد اجتمعت المصرحه والمكنيه والتخييليه ، على حد ما قيل فى قوله تعالى : (فَأَذاقَهَا اللهُ لِباسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ)(٢) ، ولا يخفى ما فى التعبير بالمسخ من الإشاره إلى أنهم لو عبروا عن معانى المطول بعبارات أخرى ، لكان تعبيرهم بعباره متسفله جدّا ، لما علمت أن المسخ تبديل صوره بصوره أدنى من الأولى.

١- جمع حدقه وهى السواد المستدير وسط العين ، وقيل : هى فى الظاهر سواد العين وفى الباطن خرزتها قال الجوهرى : حدقه العين : سوادها الأعظم ، والجمع : حدق وأحداق وحداق. وانظر : لسان العرب (٢ / ٨٠۶) ماده : (حدق).

٢- النحل : ١١٢.

على ذلك الكتاب.

وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوى دون مرامهم كشحا ؛ علما منى ...

******

(قوله : على ذلك الكتاب) متعلق بمدوا و" على" بمعنى" إلى" وأتى بإشاره البعيد إشاره لبعد مرتبه ذلك الكتاب عنهم ، وإنما عبر ب" على" دون" إلى" للطيفه وهى أن" على" تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع ، ففى التعبير بها إشاره إلى أنهم حين مدوا الأعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا إليه ، ويصح الوقف على قوله : (مدوا أعناق المسخ ، والابتداء بقوله : (علا ذلك الكتاب) أى : ارتفع ذلك الكتاب عن مد أعناقهم لأجل مسخهم ، فهو تحصين لكتابه. (قوله : وكنت أضرب) الواو للحال ، والضرب يطلق بمعنى الصرف والإمساك ، أى : كنت أمسك نفسى ، وأصرفها عن هذا الخطب العظيم ، وهو اختصار الشرح ، وبمعنى الإعراض أى : أعرض عن هذا الأمر العظيم ، فالفعل على الأول متعدّ حذف مفعوله ، وعلى الثانى لازم ، وعلى كل ف" صفحا" مفعول مطلق ، وقيل مفعول لأجله. فإن قلت : إن الصفح بمعنى الإعراض ، وهو عين الضرب بمعنى الصرف ؛ فيلزم تعليل الشىء بنفسه ، وهو لا يصح؟ والجواب : أن العله أثر الصفح ولازمه ، وهو جلب الراحه من القيل والقال اللذين لا يخلو منهما مؤلّف ولو أبدع فى المقال ، فيكون من باب إطلاق الملزوم وإراده اللازم.

(قوله : وأطوى دون مرامهم كشحا) الطىّ ضد النشر ، ودون مرامهم بمعنى : قدام مطلوبهم أى : قبل وصولهم إليه ، والكشح : ما بين أسفل الخاصره إلى آخر عظم الجنب ، فالكشح هو الوسط ، وطى الكشح عباره عن لىّ الجنب ، ومن لوازمه عدم تبليغ السائل مقصوده ، فأطلق هنا وأريد لازمه ، والمعنى : ولا أبلغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح ، ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا حيث شبه حاله من الامتناع من الشىء المطلوب بحال من طوى كشحه معرضا عن شخص مثلا ، واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمشبه.

(قوله : علما منى) عله لقوله : (أضرب وأطوى) على التنازع ، واعترض هذا التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما يأتى به من اختصار المطول تستحسنه كل الطباع ،

بأن مستحسن الطباع بأسرها ، ومقبول الأسماع عن آخرها ، أمر لا تسعه ...

******

فكيف يجعل عدم القدره على ذلك عله للامتناع؟ ويجاب بأن فى الكلام حذفا ، والأصل : علما منى بأن الاختصار الذى طلبوه إذا فعلته لا يسلم من طعن الناس فيه ، ولا يخلص من اعتراضهم عليه ؛ لأن الإتيان بالأمر الذى تستحسنه كل الطباع أمر لا تسعه قدرتى ؛ فلذا آثرت الراحه.

(قوله : بأن مستحسن) أى بأن الإتيان بالأمر الذى تستحسنه ذوو الطباع. (قوله : بأسرها) أى : بجميعها ، والأسر فى الأصل : القيد الذى يشدّ به الأسير ، يقال : ذهب الأسير بأسره أى : بقيده ، ومن لوازم ذلك ذهابه بجميعه ، وذلك اللازم مراد هنا ، فقد أطلق اسم الملزوم وهو الأسر ، وأريد اللازم وهو الجميع ، وهذا تأكيد لما استفيد من (أل) الاستغراقيه.

(قوله : ومقبول الأسماع) أى : ولعلمى بأن الإتيان بالأمر الذى تقبله الأسماع ، أى : ذوو الأسماع. (قوله : عن آخرها) أى : إلى آخرها أى من أولها إلى آخرها ف" عن" بمعنى" إلى" الغائيه ، وفى الكلام حذف المبتدأ وهو تأكيد ؛ لأن" أل" الاستغراقيه فى" الأسماع" تفيد ذلك الشمول ، ويصح جعل" عن" باقيه على حالها ، وهى متعلقه بمحذوف أى : قبولا ناشئا عن آخرها ، وإذا نشأ ذلك القبول عن الآخر كان ناشئا عن غيره بالأولى ، فاندفع ما يقال : إن نشأه القبول عن آخر الأسماع لا تشمل جميع الأسماع ، إذ قد بقى الأول ، وما بين الأول والآخر وهو الوسط ، فلا يصح قوله بعد ذلك : (أمر لا تسعه ...) إلخ ، وأجاب عنه بعضهم بجوابين غير ما مر : الأول منهما : أن ذلك التعبير يستلزم عرفا نشأه القبول عن الجميع ، باعتبار أنه أسند القبول أولا إلى" الأسماع" المحلى ب (أل) الاستغراقيه ، ثم قيده بالصدور عن الآخر على سبيل التوكيد ؛ دفعا لتوهم عدم الوصول إليه.

والثانى منهما : أن فى العباره حذفا ، والمعنى : عن آخرها إلى أولها. وفى هذا الجواب الثانى نظر من وجهين : الأول : أن" إلى" للانتهاء ؛ فالمناسب دخولها على" آخر" لا على" الأول". الثانى : أن" إلى" إنما تقابل ب" من" لا ب" عن" ، وأجيب عن الأول : بأن فى الكلام قلبا ، والأصل : عن أولها إلى آخرها ، وعن الثانى : بأن" عن" تأتى بمعنى" من" ، قال تعالى : (وَهُوَ الَّذِى

مقدره البشر ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا ...

******

يَقْبَلُ التَّوْبَهَ عَنْ عِبادِهِ)(۱) أى : منهم. (قوله : مقدره البشر) بضم الدال وفتحها مصدر ميمى بمعنى قدرتهم ، وأما المقدره بمعنى اليسار فبالضم لا غير.

(قوله : القوى) جمع قوه ، والقدر جمع قدره ، وعطف القدر على القوى عطف خاص على عام ؛ لصدق القوى بقوه السمع والبصر ، ومعلوم أن خالق ما ذكر من القوى والقدر هو الله تعالى.

(قوله : وأن هذا الفن) عطف على قوله : (بأن مستحسن) ، أى : ولعلمى بأن هذا الفن ... إلخ ، أى : وحينئذ فالتعب فيه والاختصار ليس له كبير فائده ؛ لاضمحلاله وقله المشتغلين به.

(قوله : قد نضب اليوم ماؤه) يقال : نضب الماء ينضب كقعد يقعد ، إذا غار ، شبّه ذهاب هذا الفن بنضوب الماء وغوره ، بجامع عدم الانتفاع ، واستعير النضوب للذهاب واشتق من النضوب نضب بمعنى ذهب ، والماء ترشيح إما باق على حقيقته أو مستعار لمسائل هذا الفن ، أو شبه مسائل الفن النفيسه بالماء بجامع أن كلّا سبب فى الحياه ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره المصرحه ، ونضب ترشيح إما باق على حقيقته أو مستعار ل" ذهب" على طريق التبعيه ، أو شبّه الفن بنهر تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنيه ، والماء تخييل ، والنضوب ترشيح ، وهما إما باقيان على حقيقتهما لم يقصد بهما إلا تقويه الاستعاره ، أو الماء مستعار للمسائل والنضوب للذهاب ، ومعنى التركيب : وأن هذا العلم قد ذهب مسائله الحسان ، وذهابها بذهاب أهل هذا الفن ، ومراده ب" اليوم" : زمان الشرح وما قرب منه مما قبله. (قوله : فصار) أى ذلك الفن جدالا أى : خصومه ، أى : صار التكلم فيه جدالا ، أو صار الفن محل جدال ، فلا بد من تقدير فى الكلام ، وإلا فالفن ليس جدالا اللهم إلا أن يكون جعله جدالا قصدا للمبالغه ،

۱- الشورى : ۲۵.

بلا أثر ، وذهب رواؤه فعاد خلافه بلا ثمر ، حتى طارت بقيه آثار السلف أدراج الرياح ، ...

******

(وقوله : بلا أثر) أى : بلا فائده ؛ وذلك لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسراره فيتكلمون بظواهره. (قوله : وذهب رواؤه) بضم الراء والمد أى منظره الحسن ، استعاره للطائفه على طريق المصرّحه ، أو شبه الفن بإنسان ذى منظر حسن ، بجامع الرغبه فى كل على طريق المكنيه ، وإثبات الرواء تخييل إما باق على حقيقته لم يقصد به إلا تقويه الاستعاره ، أو استعاره لمسائله اللطيفه وأسراره ، وذهابها بذهاب من يعرفها لا بنسيانها.(قوله : فعاد) أى : فصار ذلك الفن ، أى : صار التكلم فيه خلافا ، أو صار ذلك الفن محل خلاف ، أو فى الكلام مبالغه. (وقوله : بلا ثمر) أى : فائده ، ويحتمل أن الكلام فيه تشبيه بليغ بحذف الكاف أى : فصار ذلك الفن كخلاف أى : كشجر الخلاف وهو المسمى بالصفصاف ، وهو لا ثمر له ؛ وعلى هذا فقوله : (بلا ثمر) بيان للواقع ، ثم إنّ هذه السجعه بمعنى ما قبلها لكن الخطب محل إطناب.

(قوله : حتى طارت ... إلخ) أى واستمر هذا الفن فى الاضمحلال شيئا فشيئا إلى أن طارت ، ف" حتى" للانتهاء ، ويصح أن تكون تعليليه ، والسلف فى الأصل : من تقدّمك من آبائك ، والمراد هنا علماء هذا الفن ؛ لأنهم آباء فى التعليم ، والمراد ببقيه آثارهم ما بقى من فوائدهم وعلومهم أو ما بقى من تلامذتهم المقررين لقواعد هذا الفنّ الناشرين لها بالإفاده ، وفى الكلام استعاره بالكنايه حيث شبه بقيه آثار أهل هذا الفن بطائر ، وإثبات الطيران تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار للذهاب.

(قوله : أدراج الرياح) الأدراج جمع درج بفتح الدال وسكون الراء ، ودرج الكتاب طيّه ، يقال : درج الكتاب درجا أى : طواه طيّا ، والمراد بها الطرق ، أى : ذهبت بقيه آثار السلف فى طرق الرياح ، ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمره ؛ لأن عاده الريح أن تزيل ما مرت به فى طريقها ، فعبر بالملزوم وأراد اللازم ؛ وعلى هذا فالأدراج منصوبه على الظرفيه ، ويصح أن يراد بالأدراج الأحوال ، وحال الرياح طيرانها وذهابها بسرعه ؛ وعلى هذا فأدراج نصب على الحال على حذف مضاف ، أى : طارت بقيه آثار السلف

وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح ...

******

فى حال كونها مثل طيران الرياح ، أو على المفعوليه المطلقه على حذف الموصوف والصفه أى طارت طيرانا مثل طيران الرياح ، فالحاصل : أن أدراج الرياح يجوز فيه الأوجه الثلاثه : النصب على الظرفيه ، والحاليه ، والمفعوليه المطلقه ، لكن فى الأول شىء وهو أن اسم المكان لا ينصب على الظرفيه باطراد إلا إذا كان مبهما ، وإلا جرّ ب" فى" ، وأما قوله :

كما عسل الطّريق الثّعلب (١)

أى : اضطرب فى الطريق الثعلب ، فضروره. (قوله : وسالت) أى : سارت ، شبه السير بالسيلان ، واستعير له اسمه ، واشتق من السيلان سالت بمعنى سارت ، وإنما عبر ب" سالت" دون سارت إشاره إلى أن السير لقوته بمثابه سيل الماء ، و (البطاح) جمع أبطح على غير قياس ، والقياس أباطح ، والأبطح هو المحل المتسع فيه دقاق الحصى ، وهو فاعل لسالت ، وإسناد السيل لها مجاز عقلى ، وأصل التركيب : وسارت المطايا بتلك الأحاديث فى البطاح ؛ لأن السير حقه أن يسند للمطايا ، فعدل عن التعبير بالسير إلى التعبير بالسيل لما قلنا من الإشاره ، وعدل عن إسناد السير إلى المطايا إلى إسناده للأباطح مجازا عقليّا للمبالغه ، كأنه من قوه السير وسرعته سارت أمكنته التى هى الأباطح. و (قوله : بأعناق) أى ملتبسا ذلك السير بالأعناق وإنما جعل سيلانها ملتبسا بالأعناق ؛ لأن السرعه والبطء فى سير المطايا يظهران غالبا فيها وسائر الأجزاء تستند إليها فى الحركه ، وتتبعها فى النقل والخفه ، والمطايا فى الأصل الإبل ، استعير لعلماء هذا الفن بجامع الحمل فى كل ، فكما أن المطايا تحمل الأثقال كذلك العلماء تحمل العلم ، والأعناق ترشيح ، والمراد بالأحاديث أسرار هذا الفن ، والبطائح هنا متجوز به عن أمكنه العلماء كالمدارس ؛ وذلك لأنه فى الأصل اسم للمكان المتسع فيه دقاق الحصى أريد به مطلق موضع ثم أريد به موضع العلماء على طريق المجاز المرسل ، وحينئذ فمعنى التركيب : وسارت المدارس ملتبسه بأعناق

١- بعض بيت من الكامل ، وهو لساعده بن جؤيه الهذلى فى خزانه الأدب ٣ / ٨٣ ، ٨۶ ، وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠ ، وشرح التصريح ١ / ٣١٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١۵۵. وتمام البيت : لدن بهزّ الكفّ يعسل متنه فيه كما عسل الطّريق الثّعلب

وأما الأخذ والانتهاب فأمر يرتاح له اللبيب ، فللأرض من كأس الكرام نصيب ، ...

******

العلماء الشبيهين بالمطايا الحاملين لأسرار هذا الفن ، والمقصد من هذا التركيب الإخبار بأن أسرار هذا الفن وعلماءه قد ذهبوا ، بل ذهبت مواضعهم كذلك.

(قوله : وأما الأخذ ... إلخ) أما تفصيليه مقابلها محذوف دلّ عليه مضمون الكلام السابق ، أعنى قوله : (علما ... إلخ) ، والواو عاطفه على ذلك المحذوف ، والأصل : أما ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب فى الاختصار ويحمل عليه ، لو لا أنى أعلم أن مستحسن ... إلخ ، وأما الأخذ والانتهاب فليس مما يحمل على الاختصار ؛ لأنه أمر يرتاح ... إلخ ، والحاصل : أنهم عللوا طلب الاختصار منه بأمرين : تقاصر همم المحصلين ، والأخذ والانتهاب ، فأجابهم بأن ما ذكرتموه من مجموع الأمرين لا يقتضى الاختصار ؛ فوقع فى ذهن السامع السؤال من ذلك النفى ، فأجاب بقوله : أما التقاصر ... إلخ ، وكثيرا ما يحذف المجمل المفصل ب" أما" ومعادلها ، ويصح جعل" أما" لمجرد التأكيد والواو للاستئناف حينئذ ، وسكت عن المسخ الصادر منهم ؛ لأنه غير واقع فى شرحه بل فى عبارتهم ؛ فلذا لم يحتج للاعتذار عنه.

(قوله : يرتاح) أى : يفرح وينبسط له اللبيب أى كامل العقل الذى وقع الأخذ من كلامه لا الآخذ ؛ وذلك لأن العاقل لا يرضى بالأخذ من كلام الغير ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه ؛ لما فيه من الرفعه والثواب ، وإذا كان أمرا يرتاح له اللبيب فلا يطلب قطعه بالاختصار ؛ لأنى لو وضعت مختصرا لالتفت الناس إليه وأعرضوا عن تأليف المنتحلين ، وإذا فات المنتحلين مرجوّهم من إقبال الناس على تأليفهم تركوا الانتحال.

(قوله : فللأرض ... إلخ) هذا شطر بيت مأخوذ من قول بعضهم

شربنا شرابا طيّبا عند طيّب

كذاك شراب الطّيّبين يطيب

شربنا وأهرقنا على الأرض جرعه

وللأرض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء لكونه جعله عله لما قبله ، وفى الكلام تشبيه الشارح نفسه بالكرام ، ونفس" المطوّل" بالكأس ، والمنتحلين بالأرض ، فمفردات التركيب

وكيف ينهر عن الأنهار السائلون ، ولمثل هذا فليعمل العاملون ...

******

باقيه على حقيقتها ، والكلام على التشبيه بحذف المشبه ، أو أن الكرام والكأس والأرض مستعارات ، فالكرام مستعار للشارح ، والكأس للمطول ، والأرض للمنتحلين ، ويصح أن يكون المركب استعاره تمثيليه حيث شبه الهيئه الحاصله من رفعته عليهم وهم دونه وأخذهم من كلامه ، بالهيئه الحاصله من الأرض والشاربين من كأس ينزل شيء مما فيه عليها ، واستعمل اللفظ الدال على الهيئه المشبه بها للهيئه المشبهه.

(قوله : وكيف ينهر) أى : يطرد عن الأنهار السائلون ، أى : فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المنتحلين الذين هم كالسائلين عن المطول الذى هو كالأنهار؟ ففى الكلام تشبيه ضمنى ، أو أنه استعار الأنهار للمطول ، واستعار السائلين للمنتحلين استعاره مصرحه ، ولما كان المطول محتويا على علوم كثيره بحيث يقوم مقام كتب عده ، شبهه بالأنهار لا بنهر واحد ، ثم إن هذا الاستفهام إنكارى بمعنى النفى فى قوه تعليل ثان ، أو إنه تعجبى فيكون ترقيا فيما أفاده من كونه لا ينبغى الالتفات لما طلبوه من الاختصار ، واختار التعبير بالأنهار عن الأبحر لعذوبتها ، واختار" ينهر" على" يطرد" لمجانسه الاشتقاق بين ينهر والأنهار.

(قوله : ولمثل هذا فليعمل العاملون) هذا اقتباس من الآيه ، لكن الإشاره فى الآيه للفوز العظيم من النعمه والأمن من العذاب ، وأما هنا فللأخذ والانتهاب ، وأفرد اسم الإشاره ؛ لأنهما بمعنى واحد أو لتأويلهما بالمذكور ، أى : ويعمل العاملون لمثل هذا الأخذ أى لنيل ثواب مثل هذا الأخذ ؛ لما فيه من الرفعه الدنيويه والثواب الأخروى ، لا للحظوظ النفسانيه ، وحينئذ فلا ينبغى قطعه بوضع مختصر ، والفاء فى قوله : (فليعمل) زائده لا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها ، أو أنها سببيه واقعه فى جواب شرط مقدر ، والتقدير : مهما يكن من شيء فليعمل العاملون لمثل هذا ، حذف الشرط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء ، وقدم المعمول لإفاده الحصر ، واستشكل بأن فاء السببيه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن لها الصداره ، والجواب : أنه لا يثبت لها هذا الحكم - أعنى الصداره - إلا إذا وقعت فى موضعها من توسطها بين جملتين لفظا ، فإن لم تتوسط بين

ثم ما زادتهم مدافعتی إلا شغفا وغراما ، وظمأ فی هواجر الطلب وأواما ، فانتصبت لشرح الکتاب علی وفق مقترحهم ثانیا ، ...

******

الجملتین لم تمنع من العمل المذکور کما هنا ، علی حد ما ذکروا فی قوله تعالی : (وَرَبَّکَ فَکَبِّرْ)(۱) من أن الفاء واقعه فی غیر محلها لعدم التوسط والمعمول مقدم لإفاده الاختصاص ولم تمنع الفاء من العمل فی ذلک المعمول.

(قوله : ثم ما زادتهم مدافعتی ... إلخ) عبر بثم لإفاده تراخی زیاده الشغف والغرام عن ابتداء المدافعه الذی تضمنه قوله : (وکنت أضرب ... إلخ) ، وفی التعبیر بالمفاعله إشاره لتکرر السؤال وتکرر الإعراض عنهم ، أی : ما زادتهم مدافعتی لهم المره بعد المره بترکی إجابتهم إلا شغفا - أی حبّا شدیدا - فی مطلوبهم الذی سألوه ، یدخل ذلک الحب فی شغاف القلب أی جلدته التی هو فی داخلها ، والغرام : الولوع. (قوله : وظمأ) هو العطش ، استعیر للرغبه استعاره مصرحه ، والهواجر جمع هاجره ، وهی نصف النهار عند اشتداد الحر ، وإضافتها للطلب من إضافه المشبه به للمشبه ، أی : ورغبه فی الطلب الشبیه بالهواجر ، بجامع الصعوبه علی النفس فی کل ، والمراد بالطلب : طلب اختصار المطول ، أو أنه شبه الطلب بالیوم الطویل الذی فیه هواجر بجامع الاشتمال فی کل ما یطلب دفعه علی طریق المکنیه ، والهواجر تخییل ، والأوام - بضم الهمزه - حراره العطش ، فعطفه علی الظمأ من عطف اللازم علی الملزوم ، والمراد بالأوام هنا لازمه ، وهو المیل والحب. (قوله : فانتصبت ... إلخ) أی فلما زادت رغبتهم ولم تمکن مدافعتهم تسبب عن ذلک أنی انتصبت ، أی : تصدّیت وتعرضت وتفرغت. (قوله : علی وفق مقترحهم) الجار والمجرور صفه لمحذوف أی انتصابا أو شرحا کائنا علی وفق - أی موافقه - مقترحهم أی مطلوبهم ، من کون ذلک الشرح مقتصرا فیه علی بیان معانی المتن وکشف أستاره ، وفی التعبیر بمقترحهم دون مطلوبهم أو مسئولهم إشاره إلی أنهم سألوا ذلک من غیر رویه وفکر ؛ لأن الاقتراح طلب الشیء من غیر رویه وفکر. (وقوله : ثانیا) صفه للمصدر المقدر بعد نعته بالجار والمجرور أی : انتصابا ثانیا أو شرحا ثانیا ، ویحتمل أن یکون ظرفا أی انتصبت لشرح ذلک الکتاب فی زمن ثان.

۱- المدثر : ۳.

ولعنان العنايه ...

******

(قوله : ولعنان العنايه) كان الأولى حذف الواو فيكون ثانيا الثانى حالا من فاعل" انتصبت" ؛ لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه ؛ لأن" ثانيا" الأول إما صفه لمصدر محذوف أو ظرف ، وعلى كل لا يصلح لعطف" ثانيا" الثانى عليه ؛ لأن عطفه عليه يقتضى مشاركته له فى إعرابه. ولا يصح جعلها واو الحال ؛ لأن الواو الحاليه لا تدخل إلا على الجمله ، ولا تدخل على المفرد ، وقد يجاب : بأنه يمكن عطف" ثانيا" الثانى على الأول ، وجعل" ثانيا" الثانى صفه للمصدر المحذوف كالأول لكن على سبيل الإسناد المجازى ؛ لأن" ثانيا" الثانى بمعنى صارفا ومرجعا ، وحق السرف والترجيع أن يسند للشخص فأسند لصفته ، وهو الانتصاب ، على حد : جدّ جده. ولك أن تجعل" ثانيا" الأول أيضا حالا من فاعل" انتصبت" أى : انتصبت فى حال كونى جاعلا ومصيرا للشرح ثانيا ، وقوله : " ثانيا" الثانى فى حال أخرى معطوفه على الأولى مبينه لمجيئها حالا ، وأورد على هذا أن الحال وصف مشتق وثان الذى من أسماء العدد ليس بمشتق ، وأجيب : بأن" ثانيا" المذكور إذا كان بمعنى التصيير كان اسم فاعل حقيقه له فعل ومصدر ، تقول : ثنيته ثنيا أى : صيرته اثنين بانضمامى إليه ، لكن فى تعديه" ثان" الأول إلى الشرح على وجه المفعوليه مجاز مرسل لعلاقه الإطلاق والتقييد ؛ لأنه إنما يقال : ثناه بمعنى جعله بنفسه ثانيا لا جعل له شيئا غيره ثانيا ، ويقال : ثنيته بمعنى صرت أنا له ثانيا ، فهو موضوع لتصيير مقيد بجعل ذات الفاعل ثانيه ، ثم أطلق عن ذلك التقييد ، ثم نقل إلى تصيير مقيد بجعل ذات المفعول ثانيه ، أو استعاره تبعيه بأن شبه تصيير الشارح غيره ثانيا بتصييره نفسه ثانيا ، بجامع ترتب الزوجيه على كل ، واستعير اللفظ الموضوع للثانى - وهو الثنى بنفسه - للأول ، واشتق منه ثانيا على طريق التبع ، أو تقدر فى" ثانيا" الأول حالا يعطف عليها" ثانيا" الثانى أى : انتصبت ثانيا مجتهدا ولعنان ... إلخ ، أو تجعل فى الكلام فعلا محذوفا معطوفا على" انتصبت" فيكون" ثانيا" الثانى حالا من فاعله أى : واجتهدت أو شرعت ثانيا لعنان العنايه. والعنايه هى الهمه أى : الإراده المصاحبه للتصميم ، أو المراد بها الاعتناء والاهتمام ، شبهها بدابه تشبيها مضمرا فى النفس على سبيل المكنيه ، وإثبات العنان بمعنى المقود تخييل.

نحو اختصار الأول ثانيا ، مع جمود القريحه بصرّ البليات ، وخمود الفطنه بصرصر النكبات ، ...

******

(وقوله : نحو) ظرف ل" ثانيا" بعده ، معناه : الجهه. (قوله : مع جمود القريحه) حال من فاعل" انتصبت" أو من" شرح" ، والجمود بالجيم : عدم السيلان ، استعير هنا لضعف القريحه أى عدم انبساطها وعدم توغلها فى المدارك ، بجامع قله الانتفاع إلا بعد تكلف ، أو أنه شبه القريحه بماء على طريق المكنيه ، وإثبات الجمود تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار لضعف الفطنه ، والقريحه فى الأصل اسم لأول مستنبط من ماء البئر استعير لأول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا ، بجامع أن كلّا منهما سبب للحياه ، فالماء سبب لحياه الجسم ، والعلم سبب لحياه الروح ، ثم أطلق على العقل ؛ لأنه محل العلم أو بعضه - أى بعض ضروريّه ، على مذهب إمام الحرمين (١) - مجازا مرسلا علاقته الحاليه أو الكليه ، أو استعاره ثم صار إطلاقه عليه حقيقه عرفيه.

(قوله : بصرّ البليات) أى : بسبب البليات التى كالصر ، وهو برد شديد يضر بالنبات ويجمد الماء. (قوله : وخمود الفطنه) الخمود - بالخاء المعجمه - : سكون لهب النار ، والفطنه فى الأصل : الفهم ، والمراد بها هنا الذهن بمعنى العقل ، إما مجازا مرسلا علاقته الحاليه ، أو حقيقه عرفيه ، ولا يخفى ما فى الكلام من الاستعاره بالكنايه حيث شبه فطنته بالنار بجامع الانتشار فى كل ؛ لأن الفطنه تنتشر فى المدارك كما أن النار تنتشر فى الحرق ، والخمود تخييل.

(قوله : بصرصر النكبات) الصرصر : الريح الشديده العاصفه ، وإضافته للنكبات بمعنى المصائب وحوادث الدهر من إضافه المشبه به للمشبه ، أى : بالنكبات الشبيهه بالريح

١- هو عبد الله بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيويه الجوينى ، ويكنى بأبى المعالى ، ولد سنه ٤١٩ ه ، كان له معرفه تامه بالفقه والأصول والنحو والتفسير والأدب ، ومن مؤلفاته : الإرشاد والورقات فى أصول الفقه ، ونهايه المطالب فى درايه المذاهب ، وله فى أصول الدين : " الشامل فى أصول الدين ، توفى سنه ٤٧٨ ه. انظر : مقدمه غياث الأمم ، بتحقيق د / مصطفى حلمى وفؤاد عبد المنعم محمد.

وترامى البلاد بى والأقطار ، ونبوّ الأوطان عنى والأوطار ، حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الأرجاء ، وأحرر كل سطر منه فى شطر من الغبراء ...

******

العاصفه المزيله للهب النار ، كما أن النكبات مزيله لانتشار الفطنه فى المدارك ، ولا يخفى ما فى جميع هذه الألفاظ - أى الجمود والصر والخمود والصرصر - من اللطافه ؛ لما فيه من مراعاه النظير ، وهو الجمع بين الشىء وما يناسبه لا بالتضاد ؛ لأن البرد يناسبه الجمود ؛ لأن به يحصل جمود الماء ، والريح العاصفه تناسب الخمود ؛ لأنها لشدتها تذهب النار ، وفى إضافه الجمود إلى القريحه والخمود إلى الفطنه ، المفضيه إلى تشبيه طبيعته العقليه بالماء ، إشاره إلى جودتها واعتدالها بأخذها طرفى الحراره والبروده ، ولا يرد أن المقام للتّشكّى ، وهو لا يكون بما يحمد ؛ لأن الجوده باعتبار الأصل ، والتشكى باعتبار ما عرض من الجمود والخمود. (قوله : وترامى البلدان) أى : ومع ترامى - أى رمى - كل بلده بى الأخرى ، ورمى البلد له : طرده إياه ، وهو كنايه عن تكدر خاطره فى ضيق المعاش ، وعدم استقراره فى محل ؛ لتلبسه بالأسفار ، فهو لعدم وجود راحته فى تلك البلاد الخارج منها صار كأن كل بلده تطرده للأخرى ، وفى الكلام استعاره بالكنايه حيث شبه البلدان والأقطار بعقلاء على طريق الاستعاره بالكنايه ، وإثبات الترامى تخييل ، أو فى الكلام حذف مضاف ، أى : ترامى أهل البلدان ، والأقطار جمع قطر ، وهو مجموع بلاد كثيره ، ولما كان لا يلزم من ترامى البلاد له ترامى الأقطار عطف الأقطار على البلدان.

(قوله : ونبو) أى ومع نبو - أى بعد - الأوطان عنى والأوطار ، أى ومع نبو الأوطار جمع وطر بمعنى الحاجه ، ومن لوازم ذلك القلق وعدم الفهم. وإنما بعدت أوطانه وأوطاره بسبب سفره المانع من نيلهما عاده. (قوله : حتى طفقت) غايه لنبو الأوطان ، وطفقت بمعنى : جعلت ، أى أنه لما بعدت عنى الأوطان انتهى بى الحال إلى أن جعلت أجوب أى : أقطع ، ويحتمل أن" حتى" تفريعيه على و" ترامى" ... إلخ. (قوله : كل أغبر) أى : كل مكان أغبر أى : ذى غبره. (قوله : قاتم الأرجاء) جمع رجا بالقصر بمعنى : الناحيه ، أى مظلم النواحى بتلك الغبره. (قوله : وأحرر) أى : أهذب وأخلص. (قوله : كل سطر منه) أى من هذا الشرح المختصر. (قوله : فى شطر من الغبراء) أى : فى قطعه من الأرض ، فالتحرير ليس

يوما بحزوى ويوما بالعقيق وبال

عذيب يوما ويوما بالخليصاء

ولما وفّقت بعون الله للإتمام وقوضت عنه خيام الاختتام ، بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ، ...

******

متواليا حتى يكون مستقيما ، وبين سطر وشطر الجناس المضارع لاختلافهما بحرفين متقاربى المخرج. (قوله : يوما بحزوى) أى : وصار حالى فى هذه الأسفار - من جهه عدم الانتظار بجامع التنقل - كحال القائل : يوما أكون بحزوى وأكون يوما آخر بالعقيق ، وأكون بالعذيب يوما وأكون يوما بالخليصاء ، وهذه الأربعه أسماء مواضع بالحجاز ، والقصد من تشبيه حاله بحال هذا الشاعر الاعتذار بأنه ألف كتابه هذا فى حاله متعبه ، فإن حصل منه هفوه فلا لوم عليه. (قوله : بعون الله) العون اسم مصدر بمعنى الإعانه ، والباء للتصوير لا- للسببيه ؛ لئلا- يلزم سببيه الشىء لنفسه ؛ إذ الإعانه جعل الله فيه قوه ، وهو عين التوفيق ، إلا أن تكون متعلقه بالإتمام ، ولا يضر تقدم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفا على ما اختاره الشارح. (وقوله : للإتمام) أى : إتمام هذا المختصر ، وفيه إشاره إلى أن الخطبه متأخره عن تأليف هذا الشرح المختصر.

(قوله : وقوضت) بالقاف والواو المشدده من التقويض ، وهو نقض البناء من غير هدم ، استعير للإزاله ، ففى " قوضت " استعاره تبعيه أو مجاز مرسل تبعى ؛ لأن تقويض البناء يلزمه إزالته. (قوله : خيام الاختتام) من إضافه المسبّب إلى السبب ، أى : الخيام المضروبه عليه بسبب اختتامه أى انتظار إتمامه ، ولا يخفى ما فى الكلام من تشبيه الشرح قبل ختمه بشىء نفيس كعروس مستتر فى الخيام على طريق المكنيه ، وإثبات الخيام تخييل ، والمراد من هذا الكلام : ولما وفقت لإتمامه وأظهرته للناس بعد أن كان مخفيّا قبل ذلك الإتمام ، كما هو عاده المؤلفين. واعلم أن هذه النسخه هى المصححه بتصحيح الشارح ، ولو قال : " خيام الختام " لكان أولى ؛ لأن فيه جناس التصحيف ، وفى بعض النسخ : (وقوضت عنه خيامه بالاختتام) أى بسبب حصول الاختتام بالفعل ؛ لأن تقويض الخيام وإزاله الخفاء مسبّبه عن الاختتام ؛ لأن الشرح قبل الاختتام كان مستورا فلما حصل الاختتام ظهر للطالبين ، وفى بعضها : (وفضضت عنه ختامه بالاختتام) على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون. (قوله : بعد ما كشفت ... إلخ)

ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام ...

******

متعلق بقوله : " قوضت" ، والخرائد : جمع خريده وهى الحسناء من النساء ، استعارها للدقائق من المسائل بجامع الحسن والاحتجاب فى كلّ على طريق الاستعاره المصرّحه ، و" اللثام" : وهو ما يجعل على الفم من النقاب وكذلك" الوجوه" ترشيحان للاستعاره ، ثم إن اللثام يجوز أن يكون باقيا على حقيقته لم يقصد به إلا تقويه الاستعاره ، وكذلك الوجوه ، ويجوز أن يكون استعار اللثام للخفاء ، أو استعمله فى لازمه وهو الخفاء ، واستعار الوجوه لأعظم تلك الدقائق استعاره مصرحه ، وحينئذ فالمعنى : وأزلت عن أدق وأشرف مسائله الدقيقه الخفاء وألبستها ثوب الإيضاح. (قوله : ووضعت) أى وبعد ما وضعت كنوز فرائده ، الكنوز : جمع كنز بمعنى مكنوز ، وإضافته للفرائد من إضافه الصفه للموصوف أى : فرائده المكنوزه ، أى التى شأنها أن تكنز وتخبأ لعزتها كما هو الشأن فى الأموال العزيزه ، والفرائد : جمع فريده وهى فى الأصل الدره الثمينه أى ذات الثمن الكثير التى تحفظ فى ظرف على حده ، ولا تخلط بغيرها من اللآلئ لشرفها ، والمراد بها هنا المسائل الدقيقه ، شبه المسائل الحسان الدقيقه بالفرائد ، واستعار الفرائد لها استعاره مصرحه.

(قوله : على طرف الثمام) متعلّق ب" وضعت" ، والمراد بطرفه حده الأعلى ، والثمام - بضم الثاء وفتحها - : نبت لطيف سهل التناول ، وما كان على طرفه يكون سهل التناول ، والمراد من هذا الكلام أنه أتى بألفاظ سهله يفهم منها المعنى بلا مشقه ، فشبه الهيئه المنتزعه من بيان المراد بالألفاظ السهله بالهيئه المنتزعه من حال فرائد موضوعه على طرف الثمام بجامع سهوله التناول ، واستعير المركب الدال على الهيئه المشبه بها للهيئه المشبهه على طريق الاستعاره التمثيليه ، أو الكلام كنايه عن سهوله أخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول إليها ؛ لأنه يلزم من وضعها على طرف الثمام ما ذكر من سهوله الأخذ والتحصيل ، ويجوز أن يكون المراد بطرف الثمام حالته ، وحينئذ فيكون الظرف متعلقا بمحذوف حالا ، أى : وضعت وألفت فرائده المكنوزه وضعا وتأليفا آتيا على حاله الثمام من سهوله التناول ، وعلى هذا الاحتمال فليس فى الكلام تجوّز ولا استعاره.

سعد الزّمان وساعد الإقبال

ودنا المنى وأجابت الآمال

وتبسم فى وجه رجائى المطالب ، بأن توجهت تلقاء مدين المآرب ، ...

******

(قوله : سعد الزمان) أى : بظهور الخير فيه ، وإسناد السعد للزمان مجاز عقلى أى : سعدت فى زمانى ، وهو جواب" لما". (قوله : ساعد الإقبال) أى : وساعدنى إقبال الناس على تحصيل أغراضى ؛ لأن من أعرض الناس عنه تعسر عليه تحصيل مطلوبه ، ومن أقبل الناس عليه يسهل عليه تحصيل مطلوبه ، وإسناد المساعده للإقبال مجاز عقلى ؛ لأن حق المساعده أن تسند للناس لا لإقبالهم. (قوله : ودنا المنى) أى : قرب ما أتمناه بظهور أمارته بعد أن كان بعيدا. (قوله : وأجابت الآمال) جمع أمل ، وهو ما يؤمله الشخص ويترجاه أى أن آماله أجابته وحصلت له بعد أن كانت ممتنعه ، وإسناد الإجابه للآمال مجاز عقلى إذ الحقيقه أجابنى الله فى آمالى بأن حصل لى ما أؤمله أو أنه شبه الآمال بشخص يجيب بعد الطلب بجامع النفع فى كل ، وأجاب تخييل.

(قوله : وتبسم) عطف على" سعد" ، و" المطالب" فاعله ، وشبّه المطالب بإنسان مرغوب فيه العطاء ، لا يقابل سائله إلا بالبشر والتبسم ، وشبه الرجاء بإنسان طالب استعاره بالكنايه فيهما ، وإضافه الوجوه إلى الرجاء ، والتبسم إلى المطالب تخييل ، وتبسم المطالب فى وجه الرجاء كنايه عن إقبال المطالب بعد اليأس منها.

(قوله : بأن توجهت) سبب للأفعال الخمسه قبله ، والمسبب مع سببه مرتبان على الشرط ، وهو التوفيق أى إنى لما وفقت للإتمام سعد الزمان وساعد الإقبال ودنا المنى ... إلخ ؛ بسبب توجهى فاندفع ما يقال : إنه قد جعل السبب فى الأفعال الخمسه التوفيق المتقدم لتعلقها به حيث قال : " ولما وفقت ... إلخ سعد الزمان ... إلخ ، وهنا قد جعل السبب فيها التوجه المذكور أو يجاب بأن" لما" هنا ليست للتعليق بل لمجرد الزمان بمعنى حين لدخولها على الماضى أو يقال ... إنها للتعلق وجوابها" سعد" وما بعده وأما قوله : " بأن توجهت" فهو سبب لقوله : " وتبسم ... إلخ" وحده ، ولا يخفى عليك ما فى كلام الشارح من حسن التخلص. (قوله : تلقاء مدين المآرب) أى : جهه مدين التى هى موضع لاجتماع المآرب أى : المقاصد ثم إن مدين فى الأصل اسم لقريه شعيب - على نبينا وعليه أفضل - الصلاه والسّلام -

حضره من أنام الأنام فى ظل الأمان ، وأفاض عليهم سجال العدل والإحسان ، ...

******

استعيرت هنا للملك الموصوف بالأوصاف الآتيه بجامع أن كلا منهما مكان لحصول المآرب ، فالمعنى تلقاء ملك شبيه بمدين بجامع أن كلّا منهما مكان لحصول المقاصد ، واعترض بأن مدين علم ، والأعلام لا تصح استعارتها. قلنا : استعارتها للملك بعد تأويلها بكل وهو موضع اجتماع المطالب كما قالوه فى حاتم ولا يخفى ما فى قوله" بأن توجهت ... إلخ" من التلميح لقصه موسى مع شعيب حيث توجه له موسى ناحيه مدين وحصل له المقصود فيها. (قوله : حضره) بدل من مدين والحضره فى الأصل مكان الحضور أطلقت على الملك نفسه مجازا من باب إطلاق المحل على الحال ، ولا شك أن ذات الملك مكان لحصول المآرب وصدورها.

(قوله : من أنام الأنام) أى : الخلق أى جعلهم نائمين. (قوله : فى ظل الأمان) أى : فى الأمان الشبيه بالظل فى الارتياح بكل أو أنه شبّه الأمان ببستان ذى ظل على طريق المكنيه وإثبات الظل تخييل ، و" أنام" ترشيح أو أنه أطلق الظل وأراد به لازمه وهو الراحه ؛ لأنه يقتضيها عاده أى : من صير الخلق نائمين فى راحه الأمان.

(قوله : وأفاض) أى : أنزل بكثره من أفاض الماء فى الحوض أنزله فيه حتى فاض ونزل من جوانبه استعاره ل" أظهر" ، والسجال : جمع سجل اسم للدلو الممتلىء ماء ، فإن كان الدلو خاليا عن الماء قيل له : غرب ، وإضافه السجال لما بعده من إضافه المشبه به للمشبه أى : وأظهر فيهم العدل والإحسان الشبيهين بالدلاء الممتلئه بالماء بجامع أن كلّا منهما به حياه النفس ؛ لأن الدلو المذكور به حياه النفس من حيث الماء الذى فيه ، وكذا العدل والإحسان بهما حياه النفس الكامله ؛ لأن الناس عند كثره الظلم يكونون فى حكم الأموات ، وإن كانوا أحياء ، و" أفاض" ترشيح للتشبيه مستعار ل" أظهر" كما علمت ، أو أنه شبه العدل والإحسان بماء بجامع الإحياء تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعاره بالكنايه ، و" السجال" تخييل أو أنه شبه حال الملك مع رعيته فى كثره عدله وإحسانه إليهم بحال السجل المفاض ماء ليرتوى به ، واستعمل المركب الدال على الثانى

وردّ بسياسته الغرار إلى الأجفان ، وسدّ بهيبته دون يأجوج الفتنه طرق العدوان ، وأعاد رميم الفضائل والكمالات منشورا ، ...

******

فى الأول على طريق الاستعاره التمثيليه. (قوله : بسياسته) السياسه : التدبير وحسن التصرف فى أمور الرعيه ، و" الغرار" - بكسر الغين المعجمه وبالراء المهمله - بمعنى النوم ، والأجفان : جمع جفن وهو ما يحيط بالعين من أعلى وأسفل وهذا كنايه عن كثره الأمن والرفاهيه فى زمنه التى يكون معها النوم وعدم المقاتله بين الرعيه الذى كان مفقودا قبل زمانه ، والحاصل أن الأجفان قبل وجوده كانت خاليه عن النوم ، ومن لوازم ذلك حصول المشقه ، ولما وجد هذا السلطان رد النوم للعين ، ومن لوازم ذلك حصول الراحه ، ويطلق الغرار أيضا على حد السيف ، والجفن على غمده ، ويصح إراده ذلك هنا أى : أنه أرجع السيوف إلى أغمادها بعد ما كانت مسلوله زمن الفتنه بإطفائه نارها بحسن سياسته ، ففى الغرار والجفن على هذا إيهام ، وما أحسن قول بعضهم :

بين السّيوف وعينيه مشاكله

من أجلها قيل للأغماد أجفان

(قوله : وسد بهيبته) أى : بسبب هيبته ، والهيبه : حال يقوم بالشخص يوجب خوف الناس منه ، والمراد به هنا لازمه ، وهو الخوف منه ، وقوله : " دون" ظرف بمعنى أمام.

(قوله : يأجوج الفتنه) من إضافه المشبه به للمشبه أى : الفتنه التى هى فى فسادها وكثرتها شبيهه ب" يأجوج". (وقوله : طرق العدوان) مفعول" سدّ" ، والعدوان : التعدى والظلم ، وطرقه أسبابه ، والمراد بالعدوان الفتنه ؛ فهو إظهار فى محل الإضمار أى : وسدّ بهيبته أمام الفتنه الشبيهه ب" يأجوج" طرقها ، وحاصله : أن الفتنه كانت قادمه ومتوجهه على الرعيه فسدّ هذا السلطان طرق التعدى قدامها فلم تصل للرعيه.

(قوله : وأعاد رميم الفضائل) الرميم هو العظم البالى ، والفضائل : جمع فضيله ، وهى ما يمدح به الإنسان من الأخلاق ، والكمالات : جمع كمال ، فهو أعم من ذلك ؛ فهو ما يمدح به الإنسان من الأخلاق أو غيرها كالعلم ، فشبه" الفضائل" و" الكمالات" بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعاره بالكنايه ، وأضاف إليها العظام الرميمه أى : البوالى تخييلا ، ونسب إلى الممدوح أنه أعادها منشوره أى : مبعوثه بعد موتها

ووقع بأقلام الحظيات على صحائف الصفائح لنصره الإسلام منثورا ، وهو السلطان الأعظم ، مالك رقاب الأمم ، ...

******

ترشيحا ، ويصح أن تكون الإضافه بمعنى من أى الرميم من الفضائل والكمالات ، وعلى هذا فيكون " الرميم " استعاره للمضمحل من الفضائل ، والكمالات من الميت المتجوز إليه بالرميم عن العظم البالى ، فهو مجاز على مجاز ، وهذا أوفق بقوله : " منشورا " ؛ فإن النشر للميت جميعه لا لعظمه فقط ، ويصح أن يكون من إضافه الصفه للموصوف ، فالرميم استعاره كما مر أو من إضافه المشبه به للمشبه ، وعلى هذا فالرميم حقيقه.

(قوله : ووقع) التوقيع فى الأصل الكتابه أريد بها لازمها وهو التأثير ، وإضافه " أقلام " إلى " الحظيات " من إضافه المشبه به للمشبه أى : الحظيات التى كالأقلام فى التأثير بها ، و " الحظيات " - بضم الحاء بعدها ظاء مشاله ثم ياء مشدده - جمع حظيه بالتصغير سهم صغير قدر ذراع ليس فيه نصل ، فإن كان فيه نصل قيل له : حظوه بفتح الحاء ، وقد تضم ، و " الصفائح " جمع صفيحه - بتقديم الفاء - سيوف أعدائه العراض ، وإضافه " الصحائف " جمع صحيفه - بتقديم الحاء - بمعنى الورقه إلى " الصفائح " من إضافه المشبه به للمشبه أى : الصفائح التى كالصحائف بجامع أن كلّا يؤثر فيه غيره ، وقوله : " لنصره الإسلام " متعلق ب " وقع " ، والمنثور فى الأصل الكلام المكتوب أريد به لازمه وهو التأثير ، والمعنى : أن هذا الممدوح أثّر بالسهام الصغيره الشبيهه بالأقلام فى سيوف أعدائه العريضه الشبيهه بالأوراق تأثيرات وتكسيرات ككتابه كلام منثور ، واختار الشارح التعبير بالحظيات دون الحظوات ودون السهام ؛ إشاره لقوه ذلك الملك حيث يقمع الأعداء بالسهام الصغيره التى لا نصل لها ، وتخصيص المنثور بالذكر ؛ لأنه أغلب من النظم ، وهذا الكلام كنايه عن إبطال آلات أعدائه وإضعاف قواهم وعزمهم ، وفيه من المبالغه فى مدحه وذم أعدائه ما لا يخفى حيث جعل لأضعف آلاته التأثير فى أقوى آلات أعدائه فما بالك بأقوى آلاته وأضعف آلاتهم ، وبين " الصحائف " و " الصفائح " الجناس المقلوب.

(قوله : السلطان) من السلاطه ، وهى القهر. (قوله : الأعظم) أى : لا وزيره.

(قوله : مالك رقاب الأمم) أى : ذواتهم ، وإنما عبّر ب " الرقاب " ؛ لأن أثر الملك يظهر غالبا فيها

ملاذ سلاطين العرب والعجم ، ملجأ صناديد ملوك العالم ، ظل الله على بريته وخليفته فى خليقته ، حافظ البلاد ، وناصر العباد ، ما حى ظلم الظلم ...

******

لأن العبد غالبا يخضع لسيده بعنقه ، والمراد بكونه مالكا لهم أنه أمالهم إليه بالإحسان إليهم ، والقهر لهم وإلا فهم أحرار ، و" الأمم" جمع أمه تطلق على الجماعه وعلى المفرد.

(قوله : ملاذ) أى : مفزع سلاطين العرب والعجم فى دفع ما لا يطيقون ، وبين" العرب" و" العجم" التضاد ؛ فالجمع بينهما جناس الطباق.

(قوله : ملجأ صناديد ... إلخ) أى : مهرب الشجعان من الملوك الكائنين فى العالم ، فهو لزياده شجاعته على شجاعتهم يهربون إليه عند اشتداد الأمر عليهم.

(قوله : ظل الله) تسميته ظلّا ؛ لأنه يلجأ إليه كما يلجأ إلى الظلّ من الحرّ ، ففيه استعاره مصرحه حيث شبه السلطان ب" ظل" ؛ لأن كلا منهما يلجأ إليه لدفع الضرر ؛ فالسلطان يلجأ إليه فى دفع حوادث الدهر ، والظل يلجأ إليه لدفع حر الشمس ، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره المصرحه ، وإضافه" الظل" إلى" الله" ؛ لأنه البارئ له. واعلم أن الظلّ ظلمه تنشأ بخلق الله عند حجب الجرم الكثيف للنور عن الأرض ، والظلمه كالنور عرضان قائمان بكره الهواء. (قوله :وخليفته فى خليقته) الخليفه فى الأصل كل من خلف غيره فى أمر من الأمور ثم جعل اسما لمن خلف غيره فى الملك أى : أنه أعطاه الله قوه وعدلا يحكم به فى العباد فقد خلف المولى بحسب الظاهر.

(قوله : حافظ البلاد) أى أهل البلاد من الشرور ، ويحتمل أنه حامى نفس البلاد ، وأنه لو لا هو لخربت. (قوله : وناصر العباد) ممن يتعدى عليهم بالظلم ، والمراد : العباد المؤمنين والداخلين تحت ذمته من الكفار.

(قوله : ما حى ظلم الظلم) الكلمه الأولى جمع ظلمه ، والثانيه مفرد بمعنى التصرف فى ملك الغير بغير حقّ ، والإضافه من قبيل إضافه المشبه به للمشبه أى ما حى الظلم الذى كالظلم فى القبح وعدم الاهتداء ، وفى تشبيه الظلم ب" الظلم" إشاره إلى أن ذلك الظلم الذى محاه وأزاله كان كثيرا ، ويحتمل أنه شبه الظلم بالليل تشبيها مضمرا فى النفس ،

والعناد ، رافع منار الشريعه النبويه ، ناصب رايات العلوم الدينيه ، خافض جناح الرحمه لأهل الحق واليقين ، ...

******

و" الظلم" تخييل ، وبين" الظلم" و" الظلم" الجناس المصحف شكلا ، وأما بين" خليفته" وخليقته فالجناس المصحف لفظا أو المضارع (قوله : والعناد) قيل : هو الميل عن الحق ، وعدم الانقياد إليه ، وقيل : هو المكابره أى إنكار الحق بعد العلم به. (قوله : رافع منار الشريعه إلخ)" الشريعه" هى الأحكام الشرعيه شبهت بمسجد على طريق المكنيه ، و" المنار" تخييل أو أن رفع منار الشىء يستلزم إظهار الشىء ، فأطلق اسم الملزوم وأريد اللازم ، والمعنى : أن الشريعه بعد أن كانت مهمله تقريرا أو عملا رفع شأنها وأظهرها بكثره تقريرها ، وحمل الناس على العمل بها أو أنه شبّه أدله الشريعه ب" منار" ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق المصرحه ، وحينئذ فالمراد أن أدله الشريعه انخفضت ، وهذا الملك رفعها بالتفات الناس إليها. (قوله : ناصب رايات ... إلخ) المراد بنصبها رفعها ، و" الرايات" جمع رايه ؛ بمعنى العلم ، وإضافه" رايات" للعلوم من إضافه المشبه به للمشبه أى : أنه رافع للعلوم الدينيه التى هى كالرايات بجامع أن كلّا بهجه لأهله ، أو شبّه العلوم الدينيه بجيش عظيم بجامع حصول المقصود بكل استعاره مكنيه ، و" الرايات" تخييل. (قوله : خافض جناح ... إلخ) فى ضمير" خافض" استعاره بالكنايه شبّه الملك بطائر يخفض جناحه على أفراخه بجامع الشفقه والحنو تشبيها مضمرا فى النفس ، و" الجناح" تخييل ، و" الخفض" ترشيح ، والأول مستعار للجانب ، والثانى للين ، وإضافه" جناح" إلى" الرحمه" لمجرد الملابسه إذ الرحمه التى هى سبب لخفض ملابسه للجناح ، والمعنى : خافض جناحه الملابس للرحمه لأهل الحق أى : لأجلهم أو عليهم ، و" الحق" على أنه مصدر مطابقه الواقع للكلام ، وعلى أنه صفه مشبهه الكلام الذى طابقه الواقع ، واليقين هو الاعتقاد الجازم عن دليل ، والمعنى : أنه خافض جناحه الملابس للرحمه لأجل العلماء الذين كلامهم مطابق للواقع ، ومعتقدين ما يقولون اعتقادا جازما عن دليل ، وأما أهل الكبر والمعاصى فيتكبر عليهم بمعنى أنه يعرض عنهم وينكر عليهم حالهم ، وليس المراد أنه يعظم نفسه عليهم.

مادّ سراد (١) الأمن بالنصر العزيز والفتح المبين :

كهف الأنام ملاذ الخلق قاطبه

ظلّ الإله جلال الحقّ والدّين

أبو المظفر السلطان محمود جانى بك خان ، خلد الله سرادق عظمته ...

******

(قوله : سرادقات) جمع سرادق ، وهو الخيمه التى تمد فوق صحن الدار لأجل دفع حر الشمس مثلا ، وإضافه "السرادق" للأمن من إضافه المشبه به للمشبه ، والجامع اندفاع الضرر مع كل ، "والمدّ" ترشيح أو شبّه "الأمن" بدار بجامع الحفظ ، واندفاع الضرر فى كل تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنيه ، و"السرادق" تخييل ، و"ماد" ترشيح مستعار ل "مجدد".

(قوله : بالنصر) أى : الحاصل ذلك الأمن بالنصر على الأعداء. (قوله : العزيز) الذى لم يحصل نظيره لأحد من السلاطين. (قوله : المبين) أى : البين الواضح لكل أحد ، وهو من أبان بمعنى بان بمعنى ظهر واتضح ، والمراد ب "الفتح" : فتح بلاد العدو.

(قوله : كهف الأنام) أى : ملجؤهم ، و"الكهف" فى الأصل هو غار الوحش فى الجبل ؛ شبّه السلطان بكهف بجامع الالتجاء إلى كل ، فالسلطان يلجأ إليه أهل مملكته ، والكهف يلجأ إليه الوحش ، واستعير اسم المشبه به للمشبه. (قوله : ملاذ) أى : ملجأ ، وقوله : "قاطبه" بمعنى جميعا. (قوله : جلال الحق) أى عظمه الحق ، وقد مرّ معناه ، وقوله : "والدين" أى : وجلال الدين وعظمه الأحكام الشرعيه مبالغه على حد زيد عدل ، والمراد : أن الحق والدين يعظمان بسببه فى صدور الخلق ، وهما بدون ذلك الملك حقيران. (قوله : أبو المظفر) كنيته ، (وقوله : "محمود") اسمه ، وأعاد لفظ السلطان مع تقدمه فى قوله : "وهو" السلطان الأعظم" تأدبا ؛ لأنه يستقبح عاده أن يؤتى باسم السلطان من غير أن يلصق بجانبه وصفه بالسلطنه. (قوله : جانى بك خان) لقبه ، ومعناه بالفارسيه : روح كبراء السلاطين ؛ لأن "جانى" معناه : روح ، "وبك" - بفتح الباء وسكون الكاف - معناه : كبير ، و"خان" معناه : السلطان ، ويراد من "بك" و"خان" الجمع كما قلنا (قوله : سرادق عظمته) أى : خيمه عظمته ، فشبّه "العظمه" ب "ملك" تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنيه ، وإثبات "السرادق" بمعنى الخيمه تخييل أو أن إضافه "السرادق" للعظمه من إضافه المشبه به للمشبه أى :

١- كذا فى المطبوعه ، وفى شرح الدسوقى : (سرادقات).

وجلاله ، وأدام روى نعيم الآمال من سجال إفضاله ، فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الإقبال ، والاستظلال بظلال الرأفه والإفضال ؛ ...

******

أدام الله عظمته وجلاله اللذين هما كالسرادق فى الارتياح والالتجاء لكل ، و" الجلال" مرادف للعظمه. (قوله : وأدام روى (١) ... إلخ) الروى - بالكسر والقصر - بمعنى الارتواء ، وقوله : " نعيم" بمعنى : تنعم ، وفيه استعاره بالكنايه حيث شبهه بزرع أو إنسان يرتوى ، وإثبات الروى تخييل ، و" سجال" ترشيح ، وقوله : " الآمال" على حذف مضاف أى : نعيم أهل الآمال أو أن إسناد" التنعم" للآمال مجاز عقلى إذ المتنعم أهلها ، وقوله : " من سجال" متعلق ب" روى" ، وفى إفضاله استعاره بالكنايه حيث شبهه ب" ماء" بجامع الإحياء ، و" سجال" تخييل ، ويصح أن تكون إضافه" الروى" للنعيم من إضافه المشبه به للمشبه ، وكذلك إضافه" السجال" للإفضال أى : أدام الله تنعم أهل الآمال الشبيه بالارتواء من إفضاله الشبيه ب" السجال" أى : دلو الماء بجامع الفيضان فى كل ، ويصح أن تكون إضافه" نعيم" ل" أهل" الآمال" من إضافه الصفه للموصوف أى : أدام : الله ارتواء أهل الآمال المنعمه من سجال الإفضال ، هذا كله على كسر الراء من" روى" ، وقصره ، ويصح فتح الراء مع المد ، ومعناه : الماء العذب ، وضم الراء مع المد أيضا ، ومعناه : المنظر الحسن وعليهما تكون إضافه رواء ل" نعيم" بمعنى التنعم من إضافه المشبه به للمشبه أى : أدام الله تنعم أهل الآمال الشبيه بالماء العذب أو المنظر الحسن بجامع الاشتياق لكل ، من إفضاله الشبيه بالسجال ، والوجه الأول - أعنى : كسر الراء مع القصر - أقرب للتعبير ب" السجال".

(قوله : فحاولت) هذا مفرع على محذوف أى : توجهت تلقاء مدين فلما وجدته بتلك الصفات المذكوره حاولت أى : رمت ، وقصدت بسبب هذا الكتاب التشبث أى : التعلق بأذيال إقباله ، شبّه إقبال السلطان عليه بثوب إنسان ، من استمسك بأذياله : بلغ المراد على طريق المكنيه ، و" الأذيال" تخييل و" التشبث" ترشيح.

(قوله : والاستظلال) أى : وحاولت الاستظلال بظلال الرأفه ، وهى شده الرحمه ، و" الإفضال" الإحسان ، وإضافه" الظلال" للرأفه من إضافه المشبه به للمشبه أى : الاستظلال برأفته ورحمته الشبيهين بالظلال بجامع الالتجاء ، و" الاستظلال" ترشيح للتشبيه أو أنه شبّه الرأفه والإفضال ببستان على طريق الاستعاره بالكنايه ، وإثبات" الظلال" تخييل.

١- فى الأصل : روا (بالألف) وكذا فى كل المواضع بعدها ، والمثبت هو الصحيح فى قياس الخط.

فجعلته خدمه لسدته التى هى ملتثم شفاه الأقيال ، ومعول رجاء الآمال ، ومبوأ العظمه والجلال ؛ لا زالت محط رحال الأفاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ، وعون الإسلام ، وغوث الأنام ، ...

******

(قوله : فجعلته) الفاء للسببيه أى : فبسبب هذا القصد جعلته أى : هذا الشرح المختصر ، وقوله : " خدمه" أى : ذا خدمه أو خادما إذ الخدمه السعايه فى مراد المخدوم.

(قوله : لسدته) هى العتبه فى الأصل ، والمراد بها هنا الذات فلا حاجه لتقدير صاحب فيما يأتى ، وأما إن بقيت على معناها الأصلى فنحتاج إلى تقدير صاحبها فيما يأتى ، وقوله : " ملتثم" أى : محل التثام ، و" الشفاه" جمع شفه ، و" الإقيال" جمع قيل - بفتح القاف وسكون الياء - وهو فى الأصل ملك حمير - قبيله باليمن - والمراد به هنا مطلق ملك ، وإذا كانت تلك السده أى : العتبه ملتثما للملوك ، فهى ملتثم لغيرهم بالأولى أى : أن هذه العتبه شأنها أن يقبلها الملوك وغيرهم لعظم صاحبها. و (قوله : معول) أى : والتى هى معول أى معتمد رجاء الآمال ؛ شبّه الآمال بأشخاص طالبين استعاره بالكنايه ، و" الرجاء" تخييل أى : أن ما ترجوه الآمال وتطلبه لا يعول فى تحصيله على أحد إلا على هذه السده ، أو الكلام على حذف مضاف أى : معول رجاء أهل الآمال ، وحينئذ فلا استعاره.

(قوله : ومبوأ العظمه) أى : والتى هى منزل العظمه والجلال ومحلهما ، والعظمه والجلال إما بمعنى التعظيم والإجلال أو باقيان على حالهما ، والمعنى : أن تلك السده محل أقام فيه العظمه والجلال. (قوله : لا زالت) أى تلك السده بمعنى ذات الملك أو المراد لا زال صاحبها بناء على أن المراد بالسده معناها الأصلى ، وهو العتبه. (قوله : محط رحال الأفاضل) أى : محالا لانحطاط رحال الأفاضل عند انتهاء أسفارهم لكونها مقصودهم فى ارتحالهم لطلب أفضالها. (قوله : وملاذ) أى : ولا زالت ملاذا وملجأ لأصحاب الفضائل أى : الأخلاق الحميده التى يتمدح بها. (قوله وعون الإسلام) أى : ولا زالت معينه لأهل الإسلام بأن تجلب لهم كل نفع. (قوله وغوث الأنام) أى : ولا زالت مغيثه للأنام من حوادث الدهر ، وفى دفع الضرر.

بالنبىّ وآله عليه وعليهم أفضل الصلاه والسّلام.

فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ، ويجلو صدأ الأذهان ، ويرهف البصائر ، ويضىء ألباب أرباب البيان. ومن الله التوفيق والهدايه ، وعليه التوكل فى البدايه والنهايه ، وهو حسبى ونعم الوكيل.

(بسم الله الرحمن الرحيم)

******

(قوله : بالنبىّ) متعلق بمحذوف أى : وأطلب ما ذكر حال كونى متوسلا بالنبىّ ، ومن توسل به لم يخب.

(قوله : فجاء بحمد الله) عطف على قوله سابقا فانتصبت لشرح هذا الكتاب أى : فجاء هذا الشرح حال كونه ملتبسا بحمد الله. (قوله : كما يروق) بضم الياء وسكون الراء وكسر الواو أى : يعجب أى : جاء حال كونه مشابها لشىء يروق ، وإذا كان مثل الشىء الموصوف بهذه الصفات كان متصفا بها فكأنه قال : فجاء على حاله تعجب النواظر.

(قوله : صدأ الأذهان) شبّه" الأذهان" بشىء نفيس كذهب عليه صدأ تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنيه ، وإثبات" الصدأ" تخييل (قوله : ويرهف) أى : يحد البصائر ، وهو جمع بصيره ، وهى عين فى القلب ، وشبّه" البصائر" بسيف غير حاد لا يقطع شيئا على طريق المكنيه ، وإثبات" يرهف" بمعنى يحد تخييل.

(قوله : ويضىء) أى : ينور عقول أرباب البيان بمعنى أنه يذهب ما فيها من الاسوداد ، و" البيان" هنا يحتمل أن يراد به العلم الآتى ، ويحتمل أن المراد به المنطق الفصيح المعرب به عما فى الضمير.

(قوله : ومن الله التوفيق) أى : والتوفيق والهدايه أطلبهما من الله لا من غيره.

(قوله فى البدايه) أى : فى ابتداء هذا التأليف وفى انتهائه.

(قوله : بسم الله الرحمن الرحيم) هذه الجمله يصح أن تكون خبريه باعتبار صدرها وهو أؤلف ؛ لأن التأليف لا يتوقف تحققه فى الخارج على النطق بها بل يجوز حصوله خارجا ويكون ذلك اللفظ حكايه عما تحقق فى الخارج كما هو شأن الخبر

.....

******

الصادق ، فإن قلت : إن كلا من مصاحبه الاسم والاستعانه به من تتمه الخبر ؛ لأنه قيد ملاحظ فيه ، والقيد محط القصد نفيا وإثباتا ، وحينئذ فمقتضى الظاهر أن يلتفت للقيد وهو مستعينا ، ولا شك أن الاستعانه يتوقف حصولها على النطق به ، وحينئذ تكون الجمله إنشائيه ، وأجيب بأنهما وإن كانا من تتمه الخبر لكنهما ليسا بجزءين منه بل من متعلقاته الخارجه عن حقيقته وقيد فيه ، وإن توقف مضمون الخبر المطلوب شرعا عليهما إلا أن ذلك التوقف لا يقتضى الجزئيه كتوقفه على الحال فى نحو (قامُوا كُسالى)(١) ، (وَما خَلَقْنَا السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما لاعِبِينَ)(٢) والحاصل أن القيود وإن كانت محلا للقصد ، لكنها لا تخرج عن كونها فضلات والذى يوصف بالخبر والإنشاء إنما هو العمد لأنها ركنا الإسناد ، والمقصود بالذات إنما هو المسند والمسند إليه لكن يرد على هذا" متى ضربت" فإنها جمله إنشائيه مع أن أداه الاستفهام فضله ، وحينئذ فلا يصح أن يقال : إن الذى يوصف بالخبر والإنشاء هو العمد ، وأجيب بأن محل كون الفضلات لا ينظر إليها ما لم يكن لها تأثير ، ومتى أثرت فى الجمله الإنشاء لكونها عريقه فى الاستفهام المنافى للخبر بخلاف الاستعانه مثلا فإنها لا تنافى الإخبار بالتأليف ، وأجيب عن أصل الإشكال بجواب ثان ، وهو أن المأخوذ من كلام المحققين أن المعتبر فى إنشائيه الكلام وخبريته إنما هو صدره لا عجزه ، وإن كان عمده كما فى" زيد اضربه" فقالوا : إن هذه جمله خبريه نظرا إلى الصدر مع أن" اضربه" إنشاء وعمده ، فكيف بالعجز هنا مع كونه غير عمده ، ويحتمل أن تكون جمله البسمله إنشائيه نظرا للعجز وهو الاستعانه ؛ لأنه لا يتوقف حصولها على النطق بها ، إن قلت : إن هذا العجز فضله ، والمنظور له فى الإنشائيه والخبريه إنما هو العمده قلت : قد نظروا هنا إلى أن القيود محط القصد ثم اعلم أن جعلها إنشائيه باعتبار العجز متوقف على جعل إضافه اسم الله بيانيه ، ويقال : إن كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله ، وأما إن جعلناها حقيقيه ، وأن المراد بالاسم المسمى ومن الجلاله اللفظ ، فلا يصح أن تكون إنشائيه ؛ لأن الاستعانه بالذات لا تتوقف

١- النساء : ١۴٢.

٢- الدخان : ٣٨.

(الحمد) ...

******

على المنطق بل تحصل بمجرد توجه القلب ، وحينئذ فتكون خبريه باعتبار العجز أيضا ، وقد يقال : يمكن أن يتوجه الإنسان بقلبه لأسماء الله تعالى ويستعين بها فتكون خبريه حتى على جعل الإضافه بيانيه ، والأظهر أن يقال : إنه إن أريد الاستعانه القلبيه كانت خبريه باعتبار العجز كانت الإضافه بيانيه أو حقيقيه ، وإن أريد الاستعانه اللفظيه كانت إنشائيه لا فرق بين أن تكون حقيقيه أو بيانيه ؛ هذا ويمكن جعلها خبريه باعتبار العجز على أن الإضافه بيانيه بناء على أنه مخبر عن استعانه حاصله بهذا اللفظ كما فى قولك : " أتكلم " فإنه إخبار عن كلام حاصل بهذا اللفظ ، ولا يقال : إن الخبر ما تحقق مدلوله بدون اللفظ به ، وأجيب بأنه ليس المراد من ذلك أن الخبر دائما مدلوله متحقق بدون اللفظ به بل المراد أن مدلوله لا يتوقف على النطق به دائما ، وهذا لا ينافى أنه قد يتحقق مدلوله به.

[القول فى الحمد]

(قوله : الحمد) ترك العطف على كون جمله البسمله إنشائيه وجمله الحمد خبريه أو العكس ظاهر ؛ لأن بينهما حينئذ كمال الانقطاع ، وأما على أنهما متفقان فى الخبريه أو الإنشائيه فترك العطف إشاره إلى أن كلا من الجملتين مقصود بالذات وليست إحداهما تابعه للأخرى ثم إن كون هذه الجمله صيغه حمد ظاهر إن قلنا إنها إنشائيه أى لإنشاء الثناء على الله بأنه مالك لجميع المحامد الكائنه من الخلق ، وأما إن قلنا : إنها خبريه أى إنها للإخبار بأن الله مالك لذلك فجعلها صيغه حمد مشكل ؛ لأن الإخبار بثبوت شيء للغير لا يستلزم حصول ذلك الشيء من المخبر ، فقولك القيام لزيد لا يلزم من ذلك أن يكون قائما ، وحينئذ فلا يلزم من الإخبار بثبوت الحمد أن يكون المصنف حامدا مع أن المطلوب منه أن يحمد الله فى الابتداء ، وأجيب بأجوبه ، منها : أن هذه الجمله خبريه فى الأصل ثم نقلت شرعا للإنشاء بمضمونها كما فى صيغ العقود نحو " بعت " و " آجرت " ؛ فإنها أخبار فى الأصل ثم نقلت شرعا لإنشاء مضمونها فهو حمد شرعى يترتب عليه ما يترتب على الحمد اللغوى من الثواب والخروج عن عهده الطلب ، ولا يقال : هذا ظاهر إذا لم تجعل " أل " للاستغراق ، إذ لا يتأتى إنشاء جميع المحامد ؛ لأنا نقول المستحيل إنما هو إنشاء جميع المحامد لغه بصيغ متعدده

هو الثناء باللسان ، ...

******

بعدد المحمود عليه ، وأما إنشاء الجميع بصيغه واحده شرعا فلا استحاله فيه ؛ لأنها لإنشاء الثناء بمضمونها لا لإنشاء مضمونها ، ومنها أن ذلك الإخبار مفيد للحمد ؛ لأن الإخبار بأن الله مالك لجميع المحامد وصف له بجميل فيكون حمدا ، وعلى هذا فمحل كون المخبر بالشيء ليس آنيا بذلك الشيء ما لم يكن الإخبار فردا من أفراد المخبر عنه كما هنا ، وهذا ظاهر إن قلنا : إنها للإخبار بأن الله مالك لجميع المحامد ، وأما إن قلنا : إنها موضوعه للإخبار بوقوع الحمد لله من الغير فبقول ذلك الإخبار يستلزم اتصافه تعالى بالكمال فيكون إخبارا باتصافه تعالى بالكمال بواسطه فيكون حمدا بهذا الاعتبار.

(قوله : هو الثناء) أى : الحمد فى اللغه واقتصر الشارح على تفسير الحمد اللغوى إشاره إلى أن الحمد الذى طلبت البداءه به الحمد اللغوى لا الاصطلاحى ، ووجه ذلك كما قال بعض العلماء : أن الحمد العرفى طارئ بعد النبىّ صلى الله عليه وسلم ، وإذا كان كذلك فيحمل الحمد الذى طلب البداءه به على ما كان موجودا فى زمنه وهو الحمد اللغوى ، وقد يقال : إن هذا التوجيه لا يصح إلا لو كان المراد اصطلاح طائفه مخصوصه مع أن المراد العرف العام فهو أمر قديم ، فالأولى أن يقال : إنما حمل على المعنى اللغوى ؛ لأن خبر ما فسرته بالوارد ، والوارد فى الحديث بالحمد لله بالرفع على الحكايه ، وهو يقتضى أن المراد هذا اللفظ ، ولو كان المراد العرفى لم يكن للاقتصار على هذا اللفظ وجه.

(قوله : الثناء ... إلخ) أى : الذكر بخير ، مأخوذ من أثنيت إذا ذكرت بخير ولو مره لا من ثنيت إذا كررت ، وإلا لزم أن الثناء مره واحده لا يقال له حمد ، وليس كذلك ، وضده النثاء بتقديم النون وهو الذكر بشرّ ، هذا ما عليه الجمهور ، وقال العز بن عبد السّلام (١) :

١- هو شيخ الإسلام والمسلمين وأحد الأئمه الأعلام وسلطان العلماء إمام عصره بلا مدافعه ، عبد العزيز بن عبد السّلام بن أبى القاسم بن حسن بن محمد بن مهذب السلمى. ولد سنه ۵۷۷ أو ۵۷۸ ه وهو فقيه شافعى بلغ رتبه الاجتهاد ولد ونشأ فى دمشق ، تولى القضاء والخطبه لنجم الدين أيوب ، من مؤلفاته" التفسير الكبير" و" الإلمام فى أدله الأحكام" و" قواعد الشريعه" و" الفوائد" ... وكان من أمثال مصر" ما أنت إلا من العوام ولو كنت ابن عبد السّلام" توفى - رحمه الله - سنه ۶۶۰ ه - وانظر : طبقات الشافعيه (۴ / ۳۵۴) ، والأعلام للزركلى (۴ / ۲۱).

على قصد التعظيم ...

******

الثناء حقيقه فى الذكر بالخير والشر وتمسك بحديث" مر بجنازه فأثنوا عليها خيرا ومر بأخرى فأثنوا عليها شرّا" (١) وأجيب بأن هذا من قبيل المشاكله ، واعترض بأن الثناء بالمعنى المذكور لا يكون إلا باللسان ، وحينئذ فذكره مستدرك ، وأجيب بأن اللسان وإن كان معلوما من الثناء لكنه صرح به للتنصيص على اختصاص الحمد باللسان المفيد لمقابلته للشكر نصّا المقتضيه لظهور التفريع لبيان النسبه بينهما أو يجاب بأنه لما كان يحتمل التجوز فى الثناء بإطلاقه على ما ليس باللسان كالجنان والأركان ذكره لإخراج الثناء بغير اللسان ، وعلى هذا الجواب فقيد اللسان محتاج لذكره ولا بد ، وأما على الجواب الأول ؛ فهو غير محتاج لذكره لفهمه من الثناء ، وإنما ذكر لما مر ، ثم إن تفسير الثناء بما ذكر مبنى على أنه مختص باللسان ، وهو خلاف الراجح ، والراجح أنه يشمل اعتقاد القلب وعمل الجوارح ، وحينئذ فيفسر بأنه الإتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفه الجميله ، وعلى هذا فقوله : " باللسان" قيد لا بد منه لإخراج الثناء بغيره كالجنان والأركان ، واعترض هذا التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله لثناء الله القديم على نفسه أو على خواص خلقه إذ المولى منزه عن الجارحه ، وأجيب بأن هذا تعريف لنوع من الحمد ، وهو الحمد الحادث أو يقال : المراد باللسان الكلام مجازا مرسلا من إطلاق السبب وإراده المسبب ، والعلاقه يكفى تحققها فى بعض الأفراد ، فلا يقال : إن كون اللسان سببا فى الكلام ظاهر فى الحمد الحادث دون القديم ، وأورد على الجواب الثانى أن المجاز لا يدخل التعاريف ؛ قلنا : ما لم يكن مشهورا ، وهذا قد اشتهر إن قلت : إن حقيقه القديم مباينه لحقيقه الحادث ، وحينئذ فلا يجوز جمعهما فى تعريف واحد ؛ قلنا : محل ذلك إذا أريد بيان حقيقه كل على التفصيل ، وأما إذا كان المراد بيانهما إجما لا فلا مانع من ذلك. (قوله : على قصد التعظيم)" على" بمعنى" مع" أى : الثناء باللسان حال كونه مصاحبا لقصد التعظيم ، واعلم أنك إذا تلفظت بقولك : " زيد عالم" مثلا تاره

١- أخرجه مسلم فى كتاب الجنائز (٣ / ٦١٤) طبعه دار الشعب.

سواء تعلق بالنعمه أو بغيرها ، ...

******

تكون قاصدا بذلك التعظيم ، وتاره تكون مكذبا لذلك وقاصدا به الهزء والسخريه ، وتاره لا تقصد شيئا فلو لم تقصد شيئا أو قصدت الاستهزاء فظاهره أنه لا يكون حمدا لغه مع أنه إذا لم نقصد شيئا يكون حمدا لغه ، والجواب أن الشارح أراد أن يبين الحمد اللغوى الأكمل المعتدّ به ، ولا يعتد بالحمد إلا إذا وجد قصد التعظيم ، وإلا كان غير أكمل. (قوله : سواء تعلق بالنعمه) أى : سواء وقع فى مقابله نعمه أو فى مقابله غيرها ، وهذا تعميم فى المحمود عليه. واعلم أن الحمد له أركان خمسه : حامد محمود ومحمود عليه ومحمود به وصيغه ؛ فالحامد من صدر منه الثناء ، والمحمود هو من أثنى عليه ، والمحمود عليه هو ما وقع الحمد فى مقابلته أى ما كان باعثا على الحمد ، والمحمود به هو مدلول الصيغه وهى اللفظ ، ثم إن المحمود عليه وبه تاره يختلفان ذاتا واعتبارا كما إذا قلت : زيد عالم فى مقابله إكرامه لك ، وتاره يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كقولك : زيد كريم فى مقابله إكرامه لك ، فالكرم من حيث إنه باعث على الحمد محمود عليه ، ومن حيث إنه مدلول للصيغه محمود به ، ثم إن المحمود عليه يشترط أن يكون اختياريا ، وإن لم يكن نعمه بخلاف المحمود به ، فلا يشترط أن يكون اختياريا إذا علمت هذا فيعترض على التعريف بأن فيه قصورا من حيث إنه لم يعتبر فيه أن يكون المحمود عليه جميلا ؛ لأن غير النعمه صادق بما إذا كان غير جميل مع أنه لا بد منه ، وأجيب بجوابين :

الأول : أن هذا تعريف بالأعم ، وهو جائز عند الأدباء بل جوزه قدماء المناطقه فى التعريف الناقص.

الثانى : أن اعتبار قصد التعظيم يستلزم أن يكون المحمود عليه جميلا ؛ لأن المراد بالجميل فى زعم الحامد أو فى نظر المحمود بزعم الحامد لا الجميل فى الواقع إذ ليس بشرط ، وفى هذا الجواب نظر ؛ إذ دلاله الالتزام مهجوره فى التعاريف ، واعترض بأن فيه قصورا من وجه آخر ، وهو أن الجميل المحمود عليه يجب أن يكون اختياريا ؛ ولم يذكر ذلك فى التعريف ، ولم يكن فيه ما يستلزمه ، والجواب : ما مر من أنه تعريف

.....

******

بالأعم ، وهو جائز ؛ فإن قلت : إن الثناء على ذاته وعلى صفاته تعالى حمد ، ولا مجال لاعتبار الاختيار فيها قلت : المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حقيقه أو حكما فذاته تعالى لما كانت منشأ للأفعال الاختياريه عدّت اختياريه حكما بلا واسطه ، وأما صفاته لما كانت لا تنفك عن الذات وليست غيرا عدت اختياريه حكما بواسطه ملازمتها للذات أو يقال : المراد بالاختيارى ما ليس باضطرارى فتدخل ذات الله وصفاته أو المراد بالاختيارى ما كان منسوبا للفاعل المختار سواء كان مختارا فيه أى : موثرا فيه بالاختيار أم لا كذا ذكر عبد الحكيم (۱).

(قوله : سواء تعلق) أى : الثناء ، وليس الضمير للحمد وتعلق الثناء بالنعمه من تعلق الشيء بسببه الباعث عليه ، و (قوله : " بالنعمه") أى : الإنعام كما لو قلت : زيد عالم فى مقابله إكرامه لك ، وهذا هو المعبر عنه بالفواضل فى قول بعضهم سواء تعلق بالفواضل ، و (قوله : " أو بغيرها") كما لو قلت : إنه فاضل فى مقابله حسن الخط أو حسن الصلاه ، وهذا هو المعبر عنه بالفضائل وكالحمد على مجرد الذات العليه ثم إن قوله : " سواء ... إلخ" جمله مستأنفه مصرحه بمتعلق الحمد لا من جمله التعريف ، وذلك ؛ لأن التعريف تصوير لماهيه المحدود لا بيان لعمومه ؛ لأن التعميم إنما هو للإفراد وتعلق فى تأويل المصدر وإن لم يكن هناك سابك ؛ لأن السّبك بدون حرف مصدرى مطرد فى باب التسويه شاذ فى غيرها ، والفعل المقدر فى المعطوف فى تأويل المصدر أيضا ، وسواء بمعنى مستو خبر مقدم ، والمصدر المأخوذ من الفعل مبتدأ مؤخر أى : تعلقه بالنعمه أو تعلقه بغيرها مستو ، واعترض هذا الإعراب بأن" أو" لأحد المتعدد ، والتسويه إنما تكون بين المتعدد لا بين أحده ، وأجيب بأن" أو" بمعنى الواو لأجل ما يقتضيه معنى الاستواء

۱- هو عبد الحكيم بن شمس الدين الهندى السيالكوتى البنجابى له تأليف ، منها : حاشيته على تفسير البيضاوى ، وحاشيته على الجرجانى فى المنطق ، وحاشيته على المطول ، وحاشيته على شرح تصريف العربى للسعد ، توفى سنه ۱۰۶۷ ه. انظر : الأعلام للزركلى (۳ / ۲۸۳).

والشكر ...

******

من التعدد ، وفى هذا الجواب نظر ؛ لأنه ينافى جعل " سواء " بمعنى مستو ؛ لأن مستو إنما يخبر به عن الواحد ، تقول : زيد مستو مع عمرو ، ولا يخبر به عن متعدد ، فلا تقول : زيد وعمرو مستو ، بل مستويان ، وأجيب بأن الإخبار بحسب الظاهر ؛ لأن سواء فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء فيصح الإخبار به عن الاثنين ؛ لأن المصدر يقع على القليل والكثير ، وإن أريد به هنا اسم الفاعل ، ويصح بقاء " أو " على بابها ، وصح الإخبار نظرا للمعنى المراد أى : أحد التعلّقين مستو مع الآخر ، وإنما جعلنا " سواء " خبرا ، والمصدر بعده مبتدأ دون العكس ؛ لأن " سواء " نكره من غير مسوغ ، والمقصود الإخبار عن التعليقين بالاستواء لا العكس ، ويجوز جعل " سواء " خبرا لمبتدأ محذوف أى : الأمران سواء والجمله دليل الجواب ، والجمله بعدها شرطيه على جعل همزه الاستفهام المحذوفه مضمنه معنى " إن " الشرطيه لاشتراكهما فى الدلاله على عدم الجزم ، والتقدير : إن تعلق بالنعمه أو بغيرها فالأمران سواء ، ويجوز أن تكون " سواء " بمعنى مستو مبتدأ ، والمصدر المأخوذ من الفعل فاعل سدّ مسد الخبر على مذهب من لم يشترط الاعتماد ، والمسوغ للابتداء العمل ، فالأوجه فى هذا التركيب ثلاثه ، ويجوز وجه رابع ، وهو جعل سواء بمعنى مستو خبرا مقدما والفعل بعده مبتدأ مؤخرا ؛ لأنه مجرد عن النسبه أو الزمان ، فحكمه حكم المصدر ، والهمزه مقدره بعد " سواء " ، وهى مجرده عن الاستفهام لمجرد التسويه ، وكأنه قيل : تعلقه بالنعمه أو بغيرها مستو ، ويقال على هذا سؤالا وجوابا مثل ما قيل على الأول.

[الكلام فى الشكر]

(قوله : والشكر) أى : لغه وأما اصطلاحا ؛ فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه به من سمع وبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله ، أى : صرفها بحسب الطاقه البشريه لا مطلق صرف ، ولذا قال تعالى : (وَقَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ)(1) وإنما عرف الشكر مع أنه لم يذكر فى المتن ؛ لأنه أخو الحمد ، ولم يعرف المدح كأنه مراعاه لما قال

١- سبأ : ١٣.

فعل ينبئ عن تعظيم المنعم ...

******

الزمخشرى (١) : إن المدح والحمد شيء واحد. (قوله : فعل) اعترض بأن الفعل ما قابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف ، وحينئذ فيكون الفعل من كلامه غير شامل للشكر اللسانى والجنانى ؛ لأن الذى باللسان قول والذى بالجنان كيفيه نفسانيه ، وحينئذ فلا يصح تعميمه فى الفعل بعد ذلك بقوله : " سواء ... إلخ " ، فكان الأولى أن يعبر بأمر يشمل الموارد الثلاث ، ويجاب بأنه أراد بالفعل الأمر والشأن على اصطلاح أهل اللغه لا ما قابل القول ، والاعتقاد كما هو المتعارف أو المراد بالفعل ما قابل الانفعال ، ولا شك أن كلا من القول والاعتقاد ليس انفعالا.

(قوله : ينبئ) فيه أن الشكر الجنانى وهو الاعتقاد لا يصح إنباؤه عن التعظيم إذ لا معنى لإنبائه بالنسبه للشاكر لما فيه من تحصيل الحاصل ولا بالنسبه لغيره لعدم اطلاعه عليه لكونه خفيا ، وعلى فرض أن يطلعه عليه الشاكر بقول أو فعل فالمنبىء حقيقه هو ذلك القول أو الفعل المطلع لا الاعتقاد ، وحينئذ فيكون تعريف الشكر غير جامع لخروج اعتقاد الجنان لعدم الإنباء فيه مع أنه من أفراده ويكون قوله الآتى : " أو بالجنان " فاسدا لعدم إنبائه. قلت : المراد بالإنباء الدلاله لا الإخبار ، ولا شك أن الشكر الجنانى وهو اعتقاد الشاكر أن المنعم متصف بصفات الكمال دال على تعظيم المنعم بالنسبه للشاكر وغيره ، ولا يقدح فى كون الاعتقاد دالا على تعظيم المنعم بالنسبه لغير الشاكر جهله به وعدم اطلاعه عليه ؛ لأنه لو زال المانع وعلم به لعلم مدلوله وهو تعظيم المنعم ؛ لأن الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر لا ما يلزم من وجوده العلم بشيء آخر ألا ترى أن الدخان دال على النار بالنسبه للأعمى ؛ لأنه لو علم به لعلم بالنار بغير واسطه

١- هو العلامه أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشرى الخوارزمى كبير المعتزله النحوى صاحب الكشاف والمفصل ، حجّ وجاور وتخرج به أئمه. وكان رأسا فى البلاغه العربيه والبيان ، وله نظم جيد ، ومن مصنفاته أيضا الفائق فى غريب الحديث ، وربيع الأبرار ، وأساس البلاغه ، والمنهاج فى الأصول ، وقال الذهبى : " كان داعيه للاعتزال ، الله يسامحه ". توفى ليله عرفه سنه ٥٣٨ ه. انظر : سير أعلام النبلاء للذهبى (٢٠ / ١٥١) ، والأعلام للزركلى (٧ / ١٧٨).

لكونه منعما ، سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ، ...

******

فتحصل من هذا أن اعتقاد الشاكر اتصاف المنعم بصفات الكمال يدل على الشاكر وغير الشاكر ممن له اطلاع عليه بإلهام أو بزوال المانع ، واطلاع على السرائر أو بقول أو بفعل من الشاكر على تعظيم المنعم ، ولا يقال : إن الاطلاع على ذلك الاعتقاد إذا كان بقول أو فعل من الشاكر ، فالمنبىء عن التعظيم حينئذ إنما هو ذلك القول أو الفعل لا الاعتقاد ؛ لأنا نقول الموجود من الشاكر حينئذ شكران : أحدهما بالجنان والآخر باللسان أو بالأركان ، والذى بالأركان أو اللسان دال على الجنان ، وكل من الجنان وغيره دال على تعظيم المنعم الأول بواسطه ، والثانى بدونها ، فظهر لك أن حصر المعترض الإنباء فى القول الذى هو الشكر اللسانى ، والفعل الذى هو الشكر الأركانى ممنوع ؛ بقى شىء آخر ، وهو أن الشكر الجنانى هو اعتقاد عظمه المنعم ، وهو لا يصح إنباؤه عن تعظيم المنعم ؛ لأن المراد بالتعظيم المذكور التعظيم عند الشاكر لا بحسب نفس الأمر ، وهو اعتقاد العظمه أيضا ، والشىء لا ينبئ عن نفسه ، وأجيب بأن الشكر الجنانى اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال ، وهو مغاير لاعتقاد العظمه ؛ لأنه أعم منه والعام ينبىء عن الخاص أى يدل عليه. (قوله : بسبب كونه منعما) متعلق ب" تعظيم" ، وفيه أن هذا معلوم من قوله قبل عن تعظيم المنعم ؛ لأن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعليه ما منه الاشتقاق ، وأجيب بأن هذا تصريح بما علم التزاما لكون دلاله الالتزام مهجوره فى التعاريف ، وقوله : " بسبب كونه منعما" أى : على الشاكر أو غيره.

(قوله : سواء كان) أى : الفعل ، وقوله : " باللسان" أى : صادرا من اللسان. (قوله : أو بالجنان) أى : أو كان ذلك الفعل صادرا من الجنان أى : القلب ، والفعل الصادر منه هو اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال كما علمت ، واعلم أن المعتقد لا يقال له شاكر إلا إذا انقاد وأذعن ، وإلا فلا يعد اعتقاده شكرا كما فى الإيمان أفاده شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : أو بالأركان) أى الجوارح ، و (أل) للجنس فيصدق بجارحه واحده كما لو أكرمتنى فقبلت يدك أو وضعت يدى على صدرى لك أو قمت لك إجلالا ، واعلم أن عمل الجوارح لا يقال له : شكر إلا إذا كان خدمه لا إن كان بطريق الإعانه والترحم

فمورد الحمد لا يكون إلا باللسان ، ومتعلقه يكون النعمه وغيرها ، ومتعلق الشكر لا يكون إلا النعمه ، ومورده يكون اللسان وغيره ، ...

******

والأجره. (قوله : فمورد ... إلخ)" الفاء" واقعه فى جواب شرط مقدر أى إذا علمت تعريف كل من الحمد والشكر ، وأردت معرفه مورد كل منهما ومتعلقه فمورد ... إلخ ، واعترض التعبير بالمورد لاقتضائه صدور الحمد من شىء قبل ثم ورد على اللسان بعد ، إذ مورد الشىء ما يرد عليه ألا ترى أن الحيوان إذا أخرجته من بيتك للحوض مثلا فالحوض يقال له : مورد ، والبيت مصدر مع أن الحمد إنما صدر من اللسان فالأولى أن يقول : فمصدر الحمد ، وأجيب بأن مراده بالمورد المصدر أى ما ورد منه الحمد لا ما ورد عليه ، واختار التعبير عن المصدر بالمورد ؛ لأن الثناء لما كان لا يعتد به فى كونه حمدا إلا إذا كان مصاحبا لقصد التعظيم ، صار كأنه صادر من القلب وارد على اللسان ففى التعبير بالمورد إشاره إلى أنه لا يعتد بالحمد إلا إذا كان صادرا من القلب بأن يكون قصد به التعظيم ووارداً على اللسان لا إن قصد به الهزء والسخريه أو لم يقصد به شىء (قوله : ومتعلقه) وهو ما يكون فى مقابلته ويجعل بإزائه وهو المحمود عليه. (قوله : وغيرها) لكن لا بد أن يكون ذلك الغير فعلا جميلا اختياريا كحسن الخط ، وإلا كان مدحا كالثناء فى مقابله اعتدال القامه وجمال الذات ، ومن قول الشارح يكون" النعمه وغيرها" يعلم جواب سؤال ، وهو أن الحمد ينقسم إلى مطلق ومقيد ؛ فاعترض بأنه كيف يكون مطلقا ليس فى مقابله شىء مع أن المحمود عليه ركن من أركان الحمد ، والماهيه تنعدم بانعدام جزئها ، وحاصل الجواب أن المراد بالحمد المطلق ما ليس فى مقابله نعمه ، وكونه ليس فى مقابله نعمه لا ينافى وقوعه فى مقابله فعل جميل اختيارى غير نعمه ، فالحاصل أن الحمد إن وقع فى مقابله نعمه فهو المقيد ، وإن وقع فى مقابله فعل جميل اختيارى غير نعمه فالمطلق ، فالمحمود عليه متحقق فى كل منهما.

(قوله : ومتعلق الشكر ... إلخ) لم يقدم المورد كما قدمه فى الحمد بل قدّم المتعلق لأجل أن يكون بين المتعلقين قرب ، ولأجل المناسبه بين متعلق الشكر ومورد الحمد من حيث الخصوص فى كل منهما ، فلما بدأ بمورد الحمد ناسب أن يبدأ بمتعلق الشكر ؛ لأنه نظيره فى الخصوص. (قوله : فالحمد ... إلخ) اعترض بأنه لا حاجه لذكر ذلك بعد ما تقدّم

فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس.

(لله) هو اسم ...

******

من قوله : " فمورد ... إلخ" ، وأجيب بأن الكلام السابق مسوق لبيان موردهما ومتعلقهما ، وهذا الكلام مفرع على السابق لبيان النسبه بين مفهوميهما وهى العموم والخصوص الوجهى. (قوله : فالحمد أعم) أى : مطلقا ، وقوله : " باعتبار" الباء سببيه ثم إن أفعل إما على غير بابه أو على بابه ؛ نظرا إلى أن متعلق الشكر فيه عموم ، ومثل هذا يقال فى قوله : " أخص" قرره شيخنا العدوى. (قوله : أخص) أى : مطلقا. (قوله : بالعكس) أى : مخالف للحمد باعتبار أنه أعم منه نظرا للمورد ، وأخص منه نظرا للمتعلق ؛ فالمراد بالعكس العكس العرفى ، وهو المخالفه ، ولا يصح أن يراد به المعنى المنطقى ولا اللغوى ؛ لأن الأول : قلب جزأى القضيه مع بقاء الصدق والكيفيه والكم فى غير الموجبه الكليه ، والثانى : قلب الجزأين مع بقاء ما ذكر مطلقا فعكس " كل إنسان حيوان" على الأول" بعض الحيوان إنسان" ، وعلى الثانى" كل حيوان إنسان" ؛ لأن التعريفين لا ـ قلب فيهما على أن التعريف من قبيل التصور ، فلا قضيه أصلا حتى يقلب جزأيها. (قوله : هو) أى : لفظ الله من لله اسم ... إلخ ، والاسم يطلق على ما قابل الفعل والحرف وعلى ما قابل الكنيه واللقب وعلى ما قابل الصفه ، ويصح إراده ما عدا الأول إذ لا توهم فيه وإراده الثالث أنسب ؛ لأن جعله مقابلا للصفه فيه رد على من قال - كالبيضاوى (١) : إنه صفه فى الأصل لا علم ؛ لأن العلم ما وضع لمعين ، وذاته تعالى لا طريق للعلم بحقيقتها فكيف يوضع لها العلم ، وإنما كان صفه مع أنه جامد ؛ لأنه مؤول بمشتق أى معبود بحق ثم صار علما بالغلبه التقديريه ، وما ذكره الشارح لا ـ يصح أن يكون تعريفا حقيقيا للفظ الجلاله ؛ لأنه يجب أن يكون مانعا من دخول الغير فيه ، وهذا ليس كذلك ؛ لأنه يدخل فيه غير لفظ الجلاله من الألفاظ المرادفه له من اللغات الفارسيه وغيرها بل هو تعريف رسمى المقصود منه بيان المعنى الموضوع له ، فلا يختص ذلك المعنى بلفظ ولا لغه بل كل ما رادفه

١- هو قاضى القضاه على بن عمر البيضاوى.

للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجمله الاسميه ...

******

صح أن يعبر به عن ذلك المعنى لحصول الغرض منه ، وذات الشيء تقال على حقيقته الكليه وعلى هويته الخارجيه ، والمراد هنا الثانى ، وتستعمل الذات استعمال النفس واستعمال الشيء فلذا يجوز فيها التذكير والتأنيث. (قوله : للذات) أورد المعرف باللام إشاره إلى أنه اسم للذات المعينه بالشخص فيكون علما شخصيا. (قوله : الواجب الوجود ... إلخ) اعترض ذكر هذين الوصفين بأنه إن كان لكونهما من جمله الموضوع له لزم عليه أن لفظ الجلاله كلى انحصر فى جزئى ، وهو باطل ؛ لأنه يلزم عليه عدم إفاده لا إله إلا الله للتوحيد ، والعقلاء مجمعون على إفادتها لذلك ، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم.

وإن كان ذكرهما لتمييز الموضوع له عن غيره ، فلا وجه لتخصيصهما بالذكر من بين الأوصاف المميزه ، وأجيب باختيار الثانى ، وإنما خصّا بالذكر لاشتهاره بهما واختصاصه بهما لفظا ومعنى ، فلا يستعمل واحد منهما فى غيره ، وليس أحد فى الواقع متصفا بواحد منهما غيره تعالى ، وقدّم الأول على الثانى ؛ لأن الأول أصل لغيره من صفات الكمال ؛ لأن كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات ؛ لأنه المفهوم عند الإطلاق ، فواجب الوجود من حيث هو كذلك أكمل الموجودات وأشرفها ، فيجب اتصافه بأشرف طرفى النقيضين من أى وصف اعتبر ، وأخر الوصف الثانى عن الأول ؛ لأن استحقاقه لجميع المحامد فرع وجوب وجوده ، والمحامد جمع محمده بمعنى الحمد أى المستحق لكل فرد من أفراد الحمد. (قوله : والعدول إلى الجمله الاسميه ... إلخ) هذا يفيد أن أصل هذه الجمله الاسميه الجمله الفعليه المعدول عنها ، وهو كذلك لأمرين :

أولهما : أن الحمد من المصادر الداله على الأحداث المتعلقه بمحالها من الذوات والشائع الكثير فى بيان الأحداث المنسوبه لمحالها المتعلقه بها هو الأفعال لدلالتها على وقوع تلك الأحداث فى أزمنه مخصوصه.

ثانيهما : أن ذلك المصدر ، وهو الحمد فى أكثر استعماله منصوب على المفعوليه المطلقه بأفعال محذوفه بأن يقال : حمدا لله ، والأصل : حمدت حمدا الله ؛ فحذف الفعل مع الفاعل ، وأقيم المصدر مقامه.

للدلاله على الدوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف ...

******

(قوله : للدلاله على الدوام والثبات) أى : لمضمونها ، والثبات هو الحصول المستمر ، وحينئذ فعطفه على الدوام للتفسير بخلاف الثبوت ؛ فإنه أعم من الدوام ؛ لأنه مطلق الحصول فيوجد مع التجدد ومع الدوام ثم إن ما ذكره الشارح من دلاله الجمله الاسميه على دوام مضمونها وثباته بخلاف الفعليه ؛ فإنها تدل على تجدد مضمونها وحدوثه أى : حصوله بعد أن لم يكن. هو ما ذكره صاحب الكشاف ، وصاحب المفتاح ، وكلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز يقتضى أن الجمله الاسميه إنما تدل على مجرد الثبوت ، ولا دلاله لها على الدوام حيث قال : " لا دلاله لقولنا زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد" (١) ، وجمع شارحنا بين الكلامين فى شرح المفتاح كلام الشيخ عبد القاهر بالنظر لأصل الوضع ، وكلام صاحب الكشاف وصاحب المفتاح بالنظر للقرائن كرعايه المقام ، والعدول عن الفعليه. (وقوله : وتقديم الحمد) أى : على لفظ الجلاله ، وقوله : " باعتبار" أى : بسبب اعتبار وملاحظه أنه - أى : الحمد - هنا أهم أى : من اسم الله ؛ فحذف المفضل عليه للعلم به ، واعترض على الشارح بأن الأصل تقديم المبتدأ ، فتقديم الحمد على لفظ الجلاله آت على الأصل ، وما كان كذلك لا يحتاج لنكته التقديم وأجيب بأنه لما كان أصل " الحمد لله"" حمدت الله حمدا" فحذف الفعل اكتفاء بدلاله مصدره عليه فصار" الله حمدا" ، ثم أدخلت لام الجر على المفعول فصار" لله حمدا" ، ثم أدخلت" أل" على الحمد لإفاده الاستغراق أو لتعريف الجنس أو العهد ، ثم رفع لما ذكره الشارح من الدلاله على الدوام والثبات صار أصل" الحمد" التأخير عن لفظ الجلاله ، فلا بد من نكته لتقديمه سلمنا أن أصله التقديم لكن قد عارض هذا الأصل عارض ، وهو أهميه اسم الله فقد تعارضت أصاله التقديم وأهميه الله ، فلا بد من نكته مرجحه لذلك التقديم.

(قوله : نظرا إلى كون المقام ... إلخ) هذا عله لكون الحمد أهم من اسم الله أى : وإنما كان الحمد هنا أهم من اسمه تعالى نظرا إلى كون المقام وهو مفتتح التأليف مقام الحمد لا مقام ذكر لاسمه تعالى ، فإن قلت : الحمد الذى يقتضيه المقام عباره عن الثناء على الله ،

١- انظر : دلائل الإعجاز ص ٢٤٨.

فی تقدیم الفعل فی قوله تعالی : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ)(۱) علی ما سیجیء ، وإن کان ذکر الله أهم نظرا إلی ذاته.

******

والثناء علی الله لا یحصل إلا بمجموع المبتدأ والخبر ، وحینئذ فالمقام إنما یقتضی تقدیم مجموع الجمله علی ما سواه لا تقدیم لفظ الحمد علی لفظ الجلاله ، وحینئذ فتعلیل أهمیه الحمد علی اسمه تعالی المقتضیه لتقدیم الحمد بکون المقام مقام حمد لا یصح ، وحاصل الجواب أنا نسلم أن الحمد الذی یقتضیه المقام هو الثناء وأن الثناء لا یحصل إلا بمجموع الجمله إلا أن لفظ الحمد لما کان موضوعا للثناء کان تقدیمه علی لفظ الآخر أهم لإشعاره بما یقتضیه المقام ، وعلم من کلامه أن الأهم العرضی إذا اقتضاه الحال یکون أولی بالرعایه من الأهم الذاتی.

(قوله : فی تقدیم الفعل فی قوله تعالی : (اقْرَأْ) ... إلخ) حیث قال : قدم الفعل ؛ لأنه أهم من اسم الله ؛ لأن المقام مقام قراءه ، وهذا مبنی علی أن قوله : " باسم ربک" متعلق ب" اقرأ" الأول ، وأما إن علق بالثانی ونزل الأول منزله اللازم ، فلا یرد البحث من أصله.

(قوله : وإن کان ذکر الله) الواو للحال ، " وإن" زائده أی : والحال أن ذکر الله أی ذکر هذا اللفظ أهم من کل شیء نظرا إلی ذاته لکونه دالا علی الذات العلیه المقدمه علی غیرها وجودا ورتبه ، فإن قلت الاهتمام ب" اسم الله" ذاتی لما علمت والاهتمام ب" الحمد" عرضی أی عارض بالنظر لخصوص المقام ، والأول مقدم فی الاعتبار علی الثانی ، وعلی تقدیر عدم تقدیمه علیه فی الاعتبار ، وأنهما متساویان فیه ؛ فهما متعارضان ، فإما أن یتساقطا ویعدل إلی أمر آخر أو یرجح اعتبار أحدهما بمرجح ؛ قلت : المرجح لاعتبار الاهتمام العرضی الحاصل بتقدیم الحمد قصد المتکلم ؛ لأن الحاکم بالترجیح فی التقدیم فی باب البلاغه قصد البلیغ أو کون تقدیم الحمد هو الأصل ؛ لأنه مبتدأ وساد مسد العامل بحسب الأصل أو أن أهمیه الله الذاتیه کفت شهرتها مؤنه ما یدل علیها بخلاف الاهتمام بالحمد فإنه عارض ، فاللائق الإتیان بما یدل علیه کالتقدیم لخفائه.

۱- العلق : ۱.

(على ما أنعم) أى : على إنعامه ، ...

******

(قوله : على ما أنعم) ليس متعلقا بالحمد على أن" لله" خبر لئلا يلزم الإخبار عن المصدر قبل تمام عمله بل هو إما متعلق بمحذوف خبر بعد خبر أى : كائن على إنعامه فيكون مشيرا إلى استحقاقه تعالى الحمد على صفاته كما يستحقه لذاته ، أو متعلق بمحذوف خبر و" لله" صله الحمد أو متعلق بمحذوف مستأنف أى أحمده على ما أنعم ، و" على" بمعنى لام التعليل عله لإنشاء الحمد أو أنهما صلتان للحمد ، والخبر محذوف أى : واجب. (قوله : أى : على إنعامه) أشار بذلك إلى أن" ما" موصول حرفى لا اسمى واختار ذلك لأمرين :

الأول : أن الحمد على الإنعام أمكن وأقوى من الحمد على النعمه ؛ لأن الحمد على الإنعام حمد بلا واسطه ، وعلى النعمه حمد بواسطه أنها أثر الإنعام ؛ لأنه لا يصح الحمد على المنعم به إلا باعتبار الإنعام.

الأمر الثانى : إن جعلها موصولا اسميّا يحوج إلى تقدير عائد ، والعائد المجرور لا يحذف اطرادا إلا إذا جر بمثل ما جرّ به الموصول ، وهنا الموصول مجرور ب" على" ، والعائد مجرور بالباء ، فالحذف حينئذ قليل على أنه لا يظهر بالنسبه للمعطوف ؛ لأن" علم" أخذ مفعوله فلا يمكن أن يقدر العائد فيه ، ولا يجوز عطف الجمله على الصله إذا خلت عن العائد إلا إذا كان العطف بالفاء ، وأما قول بعضهم : إنه يمكن تقدير عائد فى المعطوف بأن يقال : وعلمه ، ويجعل قوله : " ما لم نعلم" بدلا من الضمير أو خبرا لمبتدأ محذوف ، أو مفعولا لفعل محذوف تقديره : أعنى ؛ فتعسف وخروج عن الطريق المستقيم.

أما الأول فلاستلزامه الا بدال من المحذوف ، وحذف المبدل منه غير جائز عند الجمهور فى غير الإنشاء ، وعند ابن الحاجب (١) مطلقا ، وأما فى الأخيرين فلاستلزامهما الحذف بلا

١- هو العلامه النحوى الفقيه الأصولى ، أبو عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب كردى الأصل ولد فى صعيد مصر ونشأ فى القاهره وسكن دمشق ومات بالإسكندريه ، من تصانيفه" الكافيه" و" الشافيه" ومختصر الفقه" وغير ذلك فى النحو والصرف والفقه والأصول. توفى - رحمه الله - سنه ۶۴۶ ه انظر : الأعلام للزركلى (۴ / ۲۱۱) ، ومقدمه شرح شافيه ابن الحاجب (۱ / ۳).

ولم يتعرض للمنعم به إيهاما لقصور العباره عن الإحاطه به ، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ...

******

دليل يعتد به ؛ ولأن الرفع والنصب على المدح ، وإن كانا لطيفين فى أنفسهما لكنه لا لطف فى بيان ما علم بما لم نعلم.

(قوله : ولم يتعرض للمنعم به) أى : كلّا أو بعضا تفصيلا أو إجمالا ؛ لأن أقسام التعرض للمنعم به أربعه : الأول : أن يكون بذكر جميع الجزئيات تفصيلا بأن يقال : الحمد لله على السمع والبصر إلى آخر النعم ، الثانى : أن يكون بذكرها إجمالا بأن يقال : الحمد لله على جميع النعم ، الثالث : أن يكون بذكر بعضها تفصيلا بأن يقال : الحمد لله على العلم ، الرابع : أن يكون بذكر بعضها إجمالا بأن يقال : الحمد لله على بعض النعم.

(قوله : إيهاما لقصور العباره ... إلخ) أى لأجل أن يتوهم السامع قصور العباره عن الإحاطه بالمنعم به على جميع الاحتمالات ، وإن كانت العباره فى الواقع لا تقصر إلا عن القسم الأول ، ولذلك عبر بالإيهام ، ويصح أن يراد بالإيهام الإيقاع فى الوهم أى : الذهن ، ولو على سبيل الجزم ، وليس المراد بالإيهام التوهم ، وهو الطرف المرجوح ، والمعنى حينئذ : لأجل أن يوقع فى وهم السامع وفى ذهنه أن العباره قاصره لا تحيط بالمنعم به أعم من أن يكون الإيقاع على سبيل الجزم كما فى القسم الأول أولا كما فى بقيه الأقسام فاندفع ما يقال : إن التعرض للمنعم به كلا على سبيل التفصيل تقصر عنه العباره قطعا فلا وجه للتعبير بالإيهام ، وحينئذ فالأولى إسقاطه.

(قوله : ولئلا يتوهم اختصاصه) أى : المنعم به أى : إنه لو اقتصر فى حمده على بعض المنعم إجمالا أو تفصيلا لتوهم أن المنعم به مختص بهذا البعض ، ويصح رجوع ضمير اختصاصه لحمد الله ، وعلى كل حال ، فقوله : " ولئلا يتوهم ... إلخ" عله لعدم التعرض لبعضه إجمالا وتفصيلا ، ويصح أيضا أن يكون عله لعدم التعرض للمنعم به كلا إجمالا كما قال الخطابى من حيث إنه يمكن أن يراد بالعموم الخصوص إذ كثر استعمال العام فى الخاص ، ولا يقال : إن هذا يعكر علينا فى العموم المأخوذ من الحذف إذ لا فرق ، فلا

(وعلم) من عطف الخاص على العام ...

******

تتم النكته التى أبـدوها لترجيـح الحـذف على الـذكر ؛ لأنا نقول : الحذف لما كانت دلالته على العموم عقليه كانت قويه ؛ فتدفع توهم الخصوص بخلاف الـذكر ؛ فإن التعويل فى دلالته على الألفاظ ، ودلالتها ضـعيفه ، فلا تـدفع توهم الخصوص ثم بعـد هذا كله يقال للشارح : إن المصـنف قد تعرض للمنعم به إجمالا ؛ لأن عموم الإنعام المسـتفاد من إضافه المصدر إلى الفاعل مسـتلزم لعموم المنعم به استلزاما عقليا ، وحينئذ ، فلا يصح قوله : " ولم يتعرض للمنعم به" إلا أن يقال : المراد إنه لم يتعرض له تصريحا إن قلت : إنه قـد تعرض لبعض المنعم به صـراحه حيث قال : " وعلم من البيان ما لم نعلم" ، فلا يصـح نفى التعرض بالنظر لهـذا القسم ، وأجيب بأن المراد : لم يتعرض لذكر المنعم به فى ابتداء الكلام عند ذكر الإنعام.

(قوله : من عطف الخاص على العام) أى : لأن تعليمه – سبحانه وتعالى – إيانا البيان الذى لم نكن نعلمه من جمله إنعامه. (قوله : رعايه ... إلـخ) عله لمحذوف أى : وعطف هذا الخاص على العام لأجل رعايه أى : ملاحظه براعه الاسـتهلال ، والبراعه : مصدر برع الرجل إذا فاق أقرانه ، والاستهلال أول صياح المولود ثم استعمل فى أول كل شىء ، ومنه الهلل أول المطر ، ومستهل الشهر أوله ، وحينئذ فمعنى براعه الاسـتهلال بحسب الأصل أى : المعنى اللغوى تفوق الابتداء أى : كون الابتداء فائقا حسنا ثم سمى به فى الاصـطلاح ما هو سـبب فى تفوق الابتداء ، وهو كون الابتداء مناسـبا للمقصود ، وذلك بأن يشـتمل الابتداء على ما يشير إلى مقصود المتكلم ناثرا أو ناظما بإشاره ما ، ولا شك أن الابتـداء هنا قـد اشـتمل على البيان الذى هو المنطق الفصـيح المعرب عما فى الضـمير ، وهذا الكتاب فى علم المعانى والبيان والبديع المتعلقه بالبيان المذكور ، ففى التعبير به إشاره إلى أن مراد المصـنف التكلـم على علـم لـه تعلـق بالبيـان أى : المنطـق الفصـيح أو أن براعـه الاسـتهلال مـن حيث إن التعـبير بالبيـان يشـير إلى أن مراد المصـنف التكلم فى هـذا الكتاب على فن البيان الآتى تعريفه ؛ لأن البيانين وإن اختلفا معنى فقد اشتركا فى الاسم ، فالإشاره إلى مقصوده حاصله على كل حال.

رعايه لبراعه الاستهلال ، وتنبيها على فضيله نعمه البيان.

******

بقى شىء آخر ، وهو أن رعايه البراعه وملاحظتها تحصل بمجرد ذكر البيان سواء كان معطوفا أو لا. كان عطفه من قبيل عطف الخاص على العام أو لا ، وحينئذ ، فلا يصح تعليله العطف المذكور بالبراعه المذكوره فكان الأولى أن يقول : وعلم تخصيص بعد تعميم ، وذكر ذلك الخاص ؛ رعايه ... إلخ ، وأجيب بأنه يلزم من عطف الخاص على العام ذكر ذلك الخاص ، فالتعليل بالمعطوف والمعطوف عليه بالنظر لذلك اللازم ، ورد هذا الجواب بأنه إنما يتم بالنسبه للعله الأولى المعطوف عليها ، ولا يتم بالنسبه للعله الثانيه المعطوفه ، وذلك لأن التنبيه على فضيله نعمه البيان إنما يحصل بملاحظه العطف لا بمجرد ذكر الخاص ، وأجيب بأن ملاحظه العطف إنما هى سبب للتنبيه على زياده الفضيله لا للتنبيه على أصل الفضيله ؛ إذ التنبيه على أصلها يحصل بمجرد ذكر ذلك الخاص محمودا عليه. سلمنا أن التنبيه على فضيله نعمه البيان إنما يحصل بملاحظه العطف ؛ فنقول : لا يبعد أن يقال : معنى قوله : " عطف الخاص على العام" ذكره بعد العام بطريق العطف فهنا شيئان : الأول : ذكر الخاص ، والثانى : ذكره بعد العام بطريق العطف ، فقوله : " رعايه" عله للأمر الأول ، وقوله : " وتنبيها" عله للأمر الثانى ، والأحسن ما أجاب به العلامه عبد الحكيم عن أصل الإشكال ، وهو أن المفعول له قد يكون عله غائيه مترتبه ، وقد يكون عله باعثه ، فالأول : أعنى : قوله : " رعايه ... إلخ" من الأول ، والثانى : وهو قوله : " وتنبيها" من الثانى ؛ فإن الرعايه مترتبه على عطف الخاص على العام باشتمال ذلك الخاص على لفظ البيان ، والتنبيه باعث على العطف المذكور. (قوله : وتنبيها على فضيله نعمه البيان) أى على مزيتها وشرفها ؛ لأن البيان هو المنطق الفصيح ، كما قال الشارح ، والإنسان لا يتوصل إلى أعظم مآربه إلا به ، ووجه التنبيه أن ذكر الخاص بعد العام يومىء إلى أن الخاص بلغ فى الشرف والكمال مبلغا بحيث صار كأنه ليس من أفراد العام ؛ لأن العطف يقتضى مغايره المعطوف للمعطوف عليه ، والمغايره تحصل ولو بالعظم على طريقه قوله :

(من البيان) بيان لقوله : (ما لم نعلم) ...

******

فإن تفق الأنام وأنت منهم

فإنّ المسك بعض دم الغزال (١)

والحاصل : أن العطف يشير إلى أن ذلك المعطوف لعظمه أمر آخر مغاير لما عطف عليه ، وأنه إنما أفرده بالذكر ، ولم يكتف بدخوله تحت العام لعظمه ، فكأنه أمر آخر غيره.

(قوله : بيان لقوله : ما لم نعلم) أى : بيان لما من قوله : " ما لم نعلم" لكن لما كانت الصله والموصول كالشىء الواحد صح ما قاله. (قوله : ما لم نعلم) أى : فى الزمان السابق على التعليم ، وتعليم ذلك البيان الذى كان غير معلوم بخلق علم ضرورى فى أبينا آدم بجميع الأسماء والمسميات من كل لغه ، واعترض بأنه لا حاجه لذكر قوله : " ما لم نعلم" للاستغناء عنه بقوله : " علم" ؛ لأن التعليم لا يتعلق إلا بغير المعلوم ، فغير المعلوم لازم للتعليم ، وبذكر الملزوم يعلم اللازم ، وأجيب بأن غير المعلوم منه ما هو صعب المأخذ لا ينال بقوتنا واجتهادنا ، ومنه ما هو سهل المأخذ بحيث ينال بقوتنا واجتهادنا بحسب العرف ، واللازم للتعليم الثانى دون الأول ، والمراد هنا فى كلام المصنف الأول ، فقوله : " ما لم نعلم" أى : بقوى أنفسنا واجتهادنا ولو حذف قوله : " ما لم نعلم" لتوهم أن ذلك العلم أمر سهل المأخذ ينال بالاجتهاد والقوى البشريه ، حينئذ فالتصريح بقوله : " ما لم نعلم" لدفع ذلك التوهم ، وهذا الذى ذكره الشارح مأخوذ من قوله تعالى : (وَعَلَّمَكَ ما لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ)(٢) ، وقد يقال : إن هذا التوهم يدفعه قوله : " من البيان" ؛ لأنه لا ينال بالقوه والاجتهاد عرفا ، فلو قال : " وعلمنا البيان" لكفى فى دفع ذلك التوهم ، فلعل الأحسن أن يقال : إنما أتى بقوله : " ما لم نعلم" لرعايه السجع أو لدفع توهم التجوز بأن يراد بالتعلم إحضار المذهول عنه وتذكير المنسى ، وما قيل : إن فائدته التصريح بأنه تعالى نقلنا من ظلمه الجهل إلى نور العلم ، ففيه بحث ؛ لأن هذه الفائده مستفاده من التعليم بلا شبهه ثم إن قوله : " ما لم نعلم" مفعول ثان ل" علم" ، والأول محذوف أى : علمنا ، إذ ليس" علم" من أفعال

١- البيت من الوافر ، وهو للمتنبى فى ديوانه ، وأسرار البلاغه ص ١٢٣ ، ١٤٠ تحقيق : أحمد شاكر.

٢- النساء : ١١٣.

قدّم رعايه للسجع ، والبيان : المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير.

(والصلاه والسّلام ...

******

القلوب حتى لاـ يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه ، وكيف وقد وقع الاقتصار عليه فى قوله تعالى : (لا عِلْمَ لَنا إِلَّا ما عَلَّمْتَنا)(۱). (قوله : قدّم رعايه للسجع) ظاهره أن رعايه السجع لا تتأتى إلا بتقديم ذلك البيان مع أنه يمكن مراعاه السجع بدون تقديم له بأن يقال : وما لم نعلم من البيان علم ، وأجيب بأن مراد الشارح : قدم ذلك على المبين فقط بعد ذكر العامل فى مرتبته ، ولا شك أن الرعايه المذكوره لا تحصل مع ذكر العامل فى مرتبته إلا بذلك التقديم ، وأما ما أجاب به العلامه القاسمى (۲) من أنه يلزم من تأخير " علم " تقديم معمول الصله عليها ؛ لأن " علم " معطوف على " أنعم " الذى هو صله ل " ما " ، " وما لم نعلم " مفعوله ، وذلك لا يجوز مردود ؛ لان الممنوع تقديم معمول الصله على الموصول نحو : " جاء زيدا الذى ضرب " ، وأما تقديمه على الصله وحدها نحو : " جاء الذى زيدا ضرب " فلم يمنعه أحد. (قوله : المنطق) أى : المنطوق به ، " والفصيح " بمعنى الظاهر الذى لا يلتبس بعضه ببعض كما فى ألحان الطيور ، وليس المراد بالفصيح الخالص من اللكنه ؛ لأن المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الإنسان ، وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور. (قوله : المعرب عما فى الضمير) أى : المظهر له بدلالات وضعيه إما من الله أو من أهل اللغه على ما بين فى موضعه.

(قوله : والصلاه والسّلام ... إلخ) الظاهر أن هذه الجمله إنشائيه ؛ لأن المقصود منها الدعاء له صلى الله عليه وسلم ، ويدل لذلك ما ورد : كيف نصلى عليك؟ فقال : " قولوا

۱- البقره : ۳۲.

۲- هو علامه الشام - محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق - من سلاله الحسين السبط ، إمام الشام فى عصره علما بالدين وتضلعا من فنون الأدب ، مولده ووفاته فى دمشق كان سلفى العقيده لا يقول بالتقليد ، من مصنفاته : " إصلاح المساجد من البدع والعوائد " ، " محاسن التأويل " ، " دلائل التوحيد " ، " موعظه المؤمنين " ، ولابنه ظافر القاسمى كتاب : جمال الدين القاسمى وعصره ، توفى - رحمه الله - سنه ۱۳۳۲ ه. انظر الأعلام (۲ / ۱۳۵).

على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب ، وأفضل من أوتى الحكمه) هى علم الشرائع ، ...

******

اللهم صل ... إلخ" (١) فهذا دليل على أن المراد منها الدعاء ، فهو من قبيل عطف الإنشاء على الإنشاء أعنى : جمله الحمدله. أما على أن جمله الحمد خبريه قالوا : "و" للاستئناف ، وقول المغنى : واو الاستئناف هى الداخله على مضارع مرفوع يظهر جزمه ونصبه أغلبى أو للعطف ، ويقدر القول أى : وأقول الصلاه ... إلخ ، وإنما احتجنا لذلك لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر نعم على ما قاله بعضهم ، وإن كان بعيدا أن جمله الصلاه يصح أن تكون خبريه ؛ لأن المقصود بها تعظيمه صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الإخبار بأن الله صلى عليه تعظيم له يكون العطف من قبيل عطف الخبريه على مثلها ، وإنما كان جعل جمله الصلاه خبريه بعيدا ؛ لأنه يقتضى أنه ليس القصد منها الدعاء بل التعظيم ، وليس كذلك كما يدل له الحديث السابق ثم إن المقصود بالصلاه عليه طلب رحمه لم تكن حاصله ؛ فإنه ما من وقت إلا ويحصل له فيه نوع من الرحمه لم يحصل له قبل. فلا يقال الرحمه حاصله فطلبها طلب لما هو حاصل. (قوله : على سيدنا محمد) يتنازعه كل من الصلاه والسّلام بناء على جواز التنازع بين العوامل الجوامد ، وأما إن قلنا : إنه لا يكون إلا فى المشتقات ؛ كان متعلقا بواحد وحذفه من أحدهما لدلاله الآخر أو يقدر الخبر مثنى ، ولا حذف ، والسيد : هو من ساد فى قومه وكان كاملا فيهم أو الذى يلجأ إليه فى المهمات. (قوله : خير من نطق) إنما اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحه له عليه السلام ليناسب ما ذكر فى جانب الحمد من التعرض لنعمه البيان ، واختار التعبير بالنطق على التعبير بالتكلم ؛ لأنه ليس أفضل من تكلم بالصواب على الإطلاق لصدقه بالمولى - سبحانه وتعالى - فيحتاج إلى أن يقال : إنه عام خص منه البعض ، وهو الله فعبر بعباره قاصره على الحوادث من أول الأمر ، وهو النطق ، وفى كلامه تلميح إلى قوله تعالى : (وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى)(٢) ، والصواب ضد الخطأ. (قوله : هى) أى : الحكمه علم

١- أخرجه البخارى (٣٣٦٩) ، ومسلم (٢ / ٥٠) من حديث أبى حميد الساعدى رضى الله عنه.

٢- النجم : ٣٠.

وكل كلام وافق الحق ، وترك فاعل الإيتاء ؛ لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى.

(وفصل الخطاب) ...

******

الشرائع ، لم يأت ب" أى" التفسيريه بدل" هى" قيل : ليفيد أن ما ذكر معنى للحكمه لا بقيد كونها الواقعه فى المتن ، وفيه أن الإتيان ب" أى" لا يقتضى كون ما ذكر معنى الواقعه فى المتن بخصوصها ، فلعل الأحسن أن يقال : حكمه الإتيان ب" هى" دون" أى" إفاده أن الحكمه مقصوره على ما ذكره لا على غيره من المعانى التى ذكروها للحكمه من الإدراكات أو العلم بالشىء على ما ينبغى مع العمل به فيكون فى كلامه إشاره إلى أن هذا المعنى هو المرضى من بين معانيها ، وإنما كان الإتيان ب" هى" مفيدا لذلك ؛ لأن الجمله حينئذ معرفه الطرفين ، وهى تفيد الحصر. (قوله : وكل كلام وافق الحق) المراد بالحق النسبه الواقعيه أى : كل كلام وافقت نسبته الواقعيه الواقع ، ونفس الأمر وأصله حاقق ، وعطف قوله : وكل كلام على ما قبله من عطف العام على الخاص ؛ لأن قولك : الواحد نصف الاثنين كلام وافق الحق ، وليس بشريعه. (قوله : لأن هذا الفعل ... إلخ) هذا فى الحقيقه عله لمحذوف ، وتقدير الكلام ولم يذكر فاعل الإيتاء ، وهو الله لتعينه وظهوره ؛ لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله ، وإذا كان كذلك فلا يحتاج للنص عليه قيل : إن الأنسب أن يكون المراد بمن نطق بالصواب : الأنبياء - عليهم الصلاه والسّلام - وبمن أوتى الحكمه وفصل الخطاب : الرسل - عليهم الصلاه والسّلام - فإن النبىّ هو الإنسان المبعوث إلى الخلق عموما أو خصوصا بملاحظه معنى الإنباء عن الله وأحكامه ، والرسول هو الإنسان المبعوث بملاحظه إرساله إليهم مؤيدا بالمعجزه ، ومعه كتاب مشتمل على الحكمه ، وهذا مبنى على اتحاد النبى والرسول ذاتا ، وإن اختلفا اعتبارا على اشتراط الكتاب مع الرسول ، ونوقش فيه بأن عدد الرسل يزيد على عدد الكتب ، فتأمل.

(قوله : وفصل الخطاب) يحتمل أنه عطف على" أوتى الحكمه" بناء على أن فصل فعل ماض على وزن ضرب ، " والخطاب" مفعوله ؛ فيكون جمله فعليه ، ويحتمل العطف على" الحكمه" عطف مفرد على مفرد بناء على أن فصل مصدر وهو الذى مشى عليه الشارح ، وحاصل ما أشار إليه الشارح بقوله : أى : الخطاب المفصول أو الفاصل أن إضافه

أى : الخطاب المفصول البين الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل ...

******

" فصل" للخطاب من إضافه الصفه للموصوف ، وأن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول على طريق المجاز المرسل ، وعلاقته الجزئيه أو التعلق الخاص ، ولك أن تجعل الفصل باقيا على مصدرّيته ، ويعتبر التجوز فى إضافته إلى الخطاب على حد : جرد قطيفه ، وأخلاق ثياب ؛ فأصله خطاب فصل نحو : رجل عدل ، ونحو : وإنما هى إقبال وإدبار ، وهذا أوفق بما عليه أئمه المعانى حيث رجحوا التجوز العقلى على التجوز الإعرابى بحذف المضاف ، وعلى المجاز اللغوى ، وذلك لتضمن المجاز العقلى من المبالغه البليغيه ما لا يتضمنه المجاز اللغوى ولا المجاز الإعرابى. (قوله : أى : الخطاب المفصول) المراد بالخطاب : الكلام المخاطب به ، وقوله : " البين" تفسير للمفصول ، وقوله : " الذى يتبينه" تفسير للبين أى : يجده بينا ظاهرا ، ويعلمه كذلك من يخاطب به ، وقوله : " ولا يلتبس عليه" تفسير لقوله : " يتبينه" فظهر لك أن التبين هنا بمعنى العلم والفهم ، ولهذا عدّى بنفسه ، وأما الذى بمعنى الظهور فهو لازم.

واعلم أن المراد بفصل الخطاب هنا إما الكتب المنزله على الرسل أو ما يعمها ويعم سننهم القوليه ، واعترض بأن فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن ، وفيه من المتشابهات ما لا يتبينها من يخاطب بها وتلتبس عليه؟ قلت : المراد بكون المخاطب يجده بينا ولا يلتبس عليه : أنه لا صعوبه فى فهمه ، ومن حيث ما يخل بالبلاغه بحيث يعرف المخاطب مواضع الحذف والإضمار والفصل والوصل وغير ذلك من الأوصاف الموجبه للبلاغه ، أو يجاب بأن كلام الشارح مبنى على مذهب المتأخرين من أن الراسخين فى العلم يعلمون تأويل المتشابهات وهم المخاطبون بها ؛ لأن الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للإفهام ، فمخاطب البارى يجب أن يفهم ما خوطب به وهم يتبينونها ، ولا تلتبس عليهم أو يجاب بأن المخاطب بها هو الرسول - عليه الصلاه والسّلام - وهو يتبينها أو يقال : إن إيتاءه عليه الصلاه والسّلام الكلام البين لا يقتضى أن يكون كل كلام أوتيه كذلك ، وحينئذ فلا ترد المتشابهات على رأى السلف. (قوله : أو الخطاب الفاصل)

(وعلى آله) أصله : أهل بدليل : أهيل ؛ ...

******

أى الكلام المميز بين الحق والباطل ، وشاع استعمال الحق والباطل فى الاعتقادات ، والخطأ والصواب فى الأعمال. (قوله وعلى آله) فيه إضافه الآل للضمير ، وهو جائز على التحقيق خلافا لمن قال : إنه من لحن العامه ؛ لأن آل إنما يضاف لذى شرف ، والظاهر أشرف من الضمير ، ورد بأن الضمير يعطى حكم مرجعه فى الشرف وعدمه ، ويدل للجواز قول عبد المطلب :

وانصر على آل الصلى

ب وعابديه اليوم آلك (١)

(قوله : أصله أهل) أى : من قولهم : فلان أهل لكذا أى : مستحق له ، ولا شك أن الرجل مستحق لآله ، وآله مستحقون له ؛ فأبدلت الهاء همزه فتوالت همزتان أبدلت الثانيه ألفا ، فإن قلت : إبدال الهاء همزه مشكل ، إذ فائده التصريف النقل لما هو أخف والنقل هنا لما هو أثقل إذ الهمزه أثقل من الهاء ، وأجيب بأن هذا الثقيل لم يقصد لذاته وإنما هو وسيله للتوصل للخفيف المطلق وهو الألف ولم تقلب الهاء ألفا من أول الأمر ؛ لأنه غير معهود فى محل آخر حتى يقاس هذا عليه بخلاف قلبها همزه ؛ فإنه قد عهد كما فى " أراق " أصله : هراق. (قوله : بدليل أهيل) أى : بدليل تصغيره على أهيل ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، واعترض بأن فى الاستدلال بالتصغير دورا ؛ وذلك لأن المصغر فرع المكبر ، وحينئذ ف " أهيل " متوقف على " آل " ، فإذا استدل ب " أهيل " على أن أصله أهل كان آل متوقفا على " أهيل " ، وهذا دور لتوقف كل واحد على الآخر ، وأجيب بأن الجهه منفكه ؛ لأن توقف المكبر على المصغر من حيث العلم بأصاله الحروف ، وتوقف المصغر على المكبر

١- البيت ينسب إلى عبد المطلب بن هاشم ، جدّ النبى صلى الله عليه وسلم وأنه قالها عند محاوله أبرهه الأشرم هدم الكعبه المشرفه عام الفيل. ولقد أورد ابن كثير فى " البدايه والنهايه " نحوا من هذا البيت وهى قوله : لا همّ إنّ العبد يمنع رحله فامنع رحالك لا يغلبنّ صليبهم ومحالهم غدوا محالك إن كنت تاركهم وقبلتنا فأمر ما بدالك انظر : " البدايه والنهايه " (٢ / ٥٩) بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

خص استعماله فی الأشراف وأولی الخطر.

******

من حیث الوجود ، واعترض أیضا بأن أهیلا یمکن أن یکون تصغیرا ل" أهل" لا ل" آل" ؛ وحینئذ فلا یصح الاستدلال ، وأجاب بعضهم بأن آل هذا مکبر ولا بد له من مصغر ، ولم یسمع إلا أهیل دون أویل حتی یکون أصله أول ولا أئیل حتی یکون أصله أول ، ولا أییل حتی یکون أصله أیل فدل علی أن أهیلا تصغیر له ، وهذا لا یمنع من کونه تصغیرا ل" أهل" أیضا لکن ما ذکره ذلک البعض من أنه لم یسمع أویل فیه نظر ؛ ففی" المطول" عن الکسائی : (۱) سمعت أعرابیّا فصیحا یقول : " أهل وأهیل وآل وأویل" فالأولی فی الجواب أن یقال : إن أهیلا وإن کان یحتمل أنه تصغیر لأهل لکن أهل اللغه ثقات ، وقد قام الدلیل عندهم علی أنه تصغیر ل" آل" أیضا ، فإن قلت : إن الآل مختص بأولی الخطر والشرف ، والتصغیر علی" أهیل" ینافی ذلک لدلاله التصغیر علی التحقیر قلت : معنی قول الشارح : " خص استعماله ... إلخ" أنه لا یدخل إلا علی من له شرف ، والتصغیر إنما اعتبر فی المضاف الذی هو الآل ولیس معتبرا فی المضاف إلیه کالشرف فلا تنافی لاعتبار کل منهما فی غیر ما اعتبر فیه الآخر ، سلمنا أن کلا من التصغیر والشرف معتبر فی المضاف لکون الشرف سری من المضاف إلیه إلی المضاف ، فلا نسلم التنافی ؛ لأن التحقیر باعتبار لا ینافی الشرف باعتبار آخر فاختصاصه بأولی الشرف ولو من بعض الوجوه ، والتحقیر من بعض الوجوه ، وأما الجواب بأن تصغیره یجوز أن یکون للتعظیم فلا یمنع من اختصاصه بالإشراف فقد یناقش فیه بأن تصغیر التعظیم فرع عن تصغیر التحقیر کما صرّحوا به. (قوله : خص استعماله فی الأشراف ... إلخ) یرید الشارح أن" آل" وقع فیه بحسب الاستعمال تخصیصان ، وإن کان عاما باعتبار أصله وهو أهل ، الأول : أنه لا یضاف لغیر العقلاء فلا یقال : آل الإسلام ولا آل مصر وأمثالهما ، ویقال : أهل الإسلام

۱- هو الإمام شیخ القراءه والعربیه أبو الحسن علی بن حمزه بن عبد الله الکوفی الملقب بالکسائی لکساء أحرم فیه ، له تصانیف ، منها : " معانی القرآن" و" کتاب فی القراءات" و" مختصر فی النحو" ، سار مع الرشید فمات بالرّی سنه ۱۸۹ ه عن سبعین سنه. انظر : سیر أعلام النبلاء (۹ / ۱۳۱) ، والأعلام (۴ / ۲۸۳).

(الأطهار) جمع طاهر ، كصاحب وأصحاب ...

******

وأهل مصر ، الثانى : أنه لا يضاف للعاقل إلا إذا كان له شرف وخطر فلا يقال : آل الجزار ويقال : أهله ؛ قيل : والسبب فى ذلك أنهم لما ارتكبوا فى الآل التغيير اللفظى بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الأول قصدا للملاءمه بين اللفظ والمعنى ، ولما كانت الهاء حرفا ثقيلا- بكونه من أقصى الحلق تطرق إلى الكلمه بسبب قلبها إلى الألف الذى هو حرف خفيف نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثانى جبرا لهذا النقص. (قوله : فى الأشراف) فى القاموس : الشرف محرّكا العلو والمكان العالى والمجد ، ولا يكون إلا- بالآباء أو علو الحسب أ. ه. إذا علمت هذا ، فقول الشارح : و" أولى الخطر" أتى به لدفع توهم تخصيص الأشراف بشرف الآباء أو بعلو الحسب أفاده عبد الحكيم ، وقوله : " الخطر" - بفتح الخاء المعجمه والطاء المهمله - معناه العظم أى : سواء كان فى أمر الدين والدنيا كآل النبىّ أو الدنيا فقط كآل فرعون.

(قوله : جمع طاهر) فى القاموس : الطهر - بالضم - نقيض النجاسه كالطهاره ، وطهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهور والجمع أطهار وطهارى وطهر. إذا علمت هذا تعلم أن ما ذكره الشارح هنا من أن أطهار جمع لطاهر لا يخالف ما قاله فى شرح الكشاف من أنه جمع لطهر - بكسر الهاء - كنمر وأنمار لما علمت أن المفرد من هذه الماده ثلاثه ألفاظ كل واحد منها يجمع على هذه الجموع الثلا-ثه فكون أطهار جمعا لطاهر لا ينافى أنه جمع لطهر. نعم ما نقله فى شرح الكشاف عن الجوهرى (١) من أن جمع فاعل على أفعال لم يثبت ، لا يسلم كما علمت من كلام القاموس ، وما قاله العلامه الفنرى من

١- هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى أول من حاول الطيران ومات فى سبيله ، لغوى ، من الأئمه وخطه يذكر مع خط ابن مقله ، أشهر كتبه" الصحاح" ، وله كتاب فى" العروض" و" مقدمه فى النحو" ، قال الثعالبى : كان الجوهرى من أعاجيب الزمان وهو إمام فى اللغه أخذ الجوهرى العربيه عن أبى سعيد السيّرافى وأبى على الفارسى وخاله صاحب ديوان الأدب أبى إبراهيم الفارابى. توفى سنه ٣٩٣ ه مترديا من سطح داره بنيسابور لمحاولته الطيران! انظر : سير الأعلام للذهبى (١٧ / ٨٠) ، والأعلام للزركلى (١ / ٣١٣) والمزهر (١ / ٩٧).

(وصحابته الأخيار) جمع خيّر بالتشديد.

******

الجواب عن التخالف بين كلامى الشارح هنا وفى شرح الكشاف من أنه قد يقال : مراد الشارح هنا أن الأطهار جمع لطاهر بحسب المعنى فلا مخالفه بين كلاميه لا حاجه إليه ، ويخالفه القياس بصاحب وأصحاب هذا محصل ما قاله العلامه عبد الحكيم. (قوله : وصحابته الأخيار) أى : المختارين ، والصحابه فى الأصل مصدر يقال : صحبه صحبه وصحابه أطلق على أصحاب خير الأنام ، ولكنها أخص من الأصحاب ؛ لأنها لغلبه استعمالها فى أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم صارت كالعلم لهم ، ولهذا نسب الصحابى إليها بخلاف الأصحاب فيصدق بأى أصحاب كانوا. ثم المختار عند جمهور أهل الحديث أن الصحابى كل مسلم رأى الرسول صلى الله عليه وسلم وقيل : وطالت صحبته ، وقيل : وروى عنه ، والظاهر أن مراد المصنف هنا كل مسلم مميز صحب النبى صلى الله عليه وسلم ولو ساعه ، وكان أصحابه صلى الله عليه وسلم عند وفاته مائه ألف وأربعه عشر ألفا كلهم أهل روايه عنه ، وفى قول المصنف " الأطهار " التلميح لقوله تعالى : (إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً)(١) كما أن فى قوله : " الأخيار " التلميح لقوله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)(٢) بناء على أن الخطاب خطاب مشافهه ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : (خيركم قرنى) (٣) وقد تبين بما قلناه من التلميح للآيتين والحديث وجه تخصيص الآل بالوصف بالأطهار وتخصيص الأصحاب بالوصف بالأخيار.

(قوله : جمع خيّر بالتشديد) أراد بهذا أن الأخيار صفه مشبهه واحدها هنا خيّر بالتشديد لا بالتخفيف لما فى القاموس من أن المخففه فى الجمال والميسم ، والمشدده فى الدين والصلاح. كذا قال عبد الحكيم ومحصله : أن خيّرا إذا كان صفه مشبهه سواء كان مشددا أو مخففا يجمع على أخيار لكن الشارح إنما قيد بالتشديد ؛ لأنه المناسب للمقام ،

١- الأحزاب : ٣٣.

٢- آل عمران : ١١٠.

٣- رواه البخارى فى " الشهادات " باب : لا يشهد على شهاده جور إذا أشهد (٢٦٥١) ومسلم فى فضائل الصحابه باب : فضل الصحابه .. (٢٥٣٥).

(أما بعد) هو من الظروف المبنيه المنقطعه عن الإضافه ؛ أى : بعد الحمد والصلاه ، والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل ، ...

******

وقال الفنارى : قيد بالتشديد احترازا عن خير المقصور عن أخير أفعل تفضيل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه فى التقدير : أفعل من ، وأفعل من لا يتصرف فيه ؛ لكونه مشابها لفظا ومعنى لأفعل التعجب غير المتصرف فيه كما يقرر فى النحو ، وهذا لا ينافى أن خيرا الواقع صفه مشبهه إذا كان مخففا يجمع على أخيار كالمشدد ، وعلى هذا ، فيقال : قول الشارح : " جمع خير بالتشديد" أى فى الحال أو فى الأصل فاندفع ما يقال : إن ظاهر كلام الشارح يقتضى أن خيرا المخفف الواقع صفه مشبهه لا يجمع على أخيار وليس كذلك. (قوله : أما بعد)" أما" هنا للفصل أى : لفصل ما بعدها عما قبلها مع التأكيد ، ووجه إفادتها للتوكيد أنك إذا أردت الإخبار بقيام زيد قلت : زيد قائم ، وإذا أردت تأكيد ذلك وأنه قائم ولا محاله قلت : أما زيد فقائم أى : مهما يكن من شىء فزيد قائم فقد علقت قيام زيد على وجود شىء فى الدنيا ، وذلك محقق والمعلق على المحقق محقق فإن قلت : إن مضمون الجزاء وهو كون علم البلاغه وتوابعها موصوفا بالأوصاف الآتيه محقق لا إنكار له ، ولا شك فيه ، والتأكيد يكون لدفع الإنكار أو الشك قلت : يكفى فى صحه التأكيد الإنكار التنزيلى الادعائى على أن التأكيد قد يكون لمجرد الاعتناء بالحكم وتقريره فى النفوس كما سيأتى إن شاء الله.

(قوله : هو) أى : لفظ" بعد" هنا ، وإنما قيدنا ب" هنا" لأجل قوله : " المبنيه" ، وإلا فلفظ" بعد" فى حد ذاته قد يكون معربا. (قوله : من الظروف) أى : الزمانيه نظرا للنطق أو المكانيه باعتبار الرقم لكن فى الثانى بعد ، وقوله : " المبنيه" أى : على الضم. (قوله : المنقطعه ... إلخ) هذا إشاره لعله البناء والمراد لانقطاعها لفظا لا معنى ، وإلا فمطلق الانقطاع لا ينتج البناء ؛ لأن الانقطاع قد يجامع الإعراب ، وحاصله أنه لما حذف المضاف إليه ونوى معناه ، وهو النسبه الجزئيه ، وأدى ذلك المعنى بالمضاف ، وهو الظرف صار مشابها للحرف فى المعنى فلذلك بنى. (قوله : أى : بعد الحمد ... إلخ) أراد بالحمد هنا وفيما يأتى الثناء فتدخل البسمله فإنها من جمله الثناء ، وقد أتى بها المصنف ، (وقوله : لنيابتها عن الفعل) عله لكونها عامله

والأصل : مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاه ، ...

******

فى الظرف أى : أن عملها ليس من ذاتها بل لنيابتها عن الفعل ، وهو" يكن" الذى هو فعل الشرط ، وفى هذا إشاره إلى أن العامل فى الظرف حقيقه الفعل ، وأما" أما" فبطريق المعروض ، وذلك لأن الظرف من متعلقات الشرط الذى نابت عنه" أما" فتكون نائبه عنه معنى وعملا. (قوله : والأصل ... إلخ) هذا فى قوه العله لما قبله أى : لأن أصل التركيب الذى نابت عنه فيه" أما" مناب الفعل مهما ... إلخ أو أنه مستأنف جواب عن سؤال مقدر تقديره : أين الفعل الذى نابت عنه" أما" ثم إن المراد بالأصل : ما حق الكلام أن يكون عليه ، وليس المراد أن الكلام كان مطولا ثم اختصر واعترض بأنه لا دلاله على هذا الأصل ؛ لأن الفاء غايه ما تقتضى شرط أما لا خصوص مهما ، ويجاب بأن غير مهما لما كان خاصا بشيء لأن" من" لمن يعقل" وما" لغيره" ومتى" للزمان" وأين" للمكان ، والمقصود هنا التعميم ، وإذ ما" ومهما" عام إلا أن المناسب لمقام التوكيد" مهما" فلذا اختيرت. لا يقال إن" إن" أيضا عامه قلت : نعم إلا أنها للشك فلا تناسب المقام ثم إن مقتضى هذا الأصل الذى ذكره أن الظرف المتوسط بين أما والفاء من متعلقات الشرط المحذوف وما بعد الفاء جمله مستقله ويرشح ذلك قوله سابقا ، والعامل فيه" أما" لنيابتها عن الفعل وهو قول بعضهم وقيل : إن الواسطه بين أما والفاء من متعلقات الجزاء مطلقا أى : ظرفا كان أو غيره ، وقدمت تلك الواسطه عليه لتكون كالعوض عن فعل الشرط الملتزم حذفه بعد" أما" لجريه على طريقه واحده ، وعليه مشى الشارح فى" المطول" فى متعلقات الفعل ، وقيل : إن كانت الواسطه مما يصح عمل ما بعد الفاء فيها بأن كانت ظرفا فهى من متعلقات الجزاء وإن لم يصح عمل ما بعد الفاء فيها ، فهى من متعلقات الشرط المحذوف. والذى عليه المحققون القول الثانى ؛ لإفادته تعليق الجواب على محقق وهو وجود شيء ما فى الدنيا بخلافه على القول الأول فإنه يكون معلقا على وجود شيء مقيد بكونه بعد الحمد وتعليق الشيء على المطلق أقرب لتحققه فى الخارج من التعليق على المقيد ، وإن كان الأمران بالنظر لما فى المقام سيان ؛ لتحقق ما علق عليه فيهما.

" ومهما" هنا مبتدأ والاسميه لازمه للمبتدأ ، " ويكن" شرط ، " والفاء" لازمه له غالبا ...

******

(قوله : ومهما هنا) أى : فى هـذا التقـدير الـذى قـدره الـذى هو أصل " أما" وإنما قيد ابتدائيه مهما ب" هنا" ؛ لأنها قد تكون فى غير هذا المكان مفعولا كقولك : مهما تعطنى من شـىء أقبل. (قوله : والاسـميه لازمه للمبتدأ) إنما لم يقل له مع أن المقام مقام إضـمار لئلا يتوهم رجوع الضـمير إلى خصوص هـذا المبتـدأ الـذى هو" مهما" فأشار به إلى أن الاسـميه لازمه للمبتدأ أى مبتدأ كان.

(قوله : ويكن شرط) أى : فعل شرط و" كان" هنا تامه بمعنى يوجد فاعلها ضمير يعود على" مهما" ، وهو الدال على اسميتها و" من شـىء" بيـان ل" مهمـا" فى موضع الحال فإن قلت : لا فائـده لهـذا البيان ؛ لأن مهما عامه فهى نفس الشـىء ففيه بيان للشـىء بنفسه ولاـ فائـده لهـذا البيـان قلت : فائـدته التنصـيص على عمومهـا وأنهـا غير خاصه بزمان ولا مكان ولا بغير ذلك فهى ليسـت واحـده بخصوصه ، فهـذا البيـان مفيـد لتأكيـد العموم ، ويجوز جعل" مهما" للزمان والشـرط ، وفاعل" يكن"" من شـىء". على جعل" من" زائده ؛ لأن الشرط فى حكم غير الموجب ، والمعنى : أى : زمان يوجد فيه شىء (قوله : والفاء لازمه له) أى : لجوابه ، وقوله : غالبا أى : فى أغلب أحوال الجواب ، وذلك فيما إذا كان الجواب لا يصـلح لمباشره الأداه بأن يجعل شرطا كما لو كان جمله اسـميه أو طلبيه أو فعلها جامد أو منفى بما أو لن أو مقرون بقد أو السـين أو سوف ، وأما إذا صـلح لمباشره الأداه بأن كان ماضـيا غير مقرون بقـد أو مضارعا مثبتا أو منفيا بلا ، فلا يلزمه الفاء بل اقترانه بها جائز ، وأما حـذفها فى حـديث : " وإلا اسـتمتع بها" (١) فنادر ، وفى قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها (٢)

١- أخرجه البخارى فى" اللقطه" باب : هل يأخذ اللقطه ولا يدعها .. (٢٤٣٧).

٢- صدر بيت من البسـيط ، وينسب لعبد الرحمن بن حسان الأنصارى فى ديوانه وفى" خزانه الأدب" ص ١٥٥٧ ، وبلا نسبه فى" العمده" ص ١٣١٦ ، والمفصل فى صنعه الإعراب للزمخشرى ص ٤٤٨ ، ويروى عجزه : " والشر بالشر عند الله مثلان".

فحين تضمنت " أما" معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم ...

******

(قوله : فحين تضمنت أما ... إلخ) المراد بالتضمن القيام والحلول محل المبتدأ ، وفعل الشرط بجعل الابتداء بمعنى المبتدأ ، وإضافه " معنى " إليه بيانيه ، ويجعل الشرط بمعنى فعل الشرط أو فى الكلام حذف مضاف أى : معنى ملزوم الابتداء وملزوم الشرط وملزومهما هو " مهما" ، ويكن أعنى المبتدأ وفعل الشرط أى : فحين قامت " أما" مقام المبتدأ ، وهو " مهما" لزمها لصوق الاسم ، وحين قامت مقام فعل الشرط وهو " يكن" لزمتها الفاء. ففى كلام الشارح لف ونشر مشوش وبما ذكرنا من أن المراد بالتضمن القيام والحلول ، والمراد بالابتداء المبتدأ ، وبالشرط الفعل اندفع ما يقال : إنها لو تضمنت ذلك المعنى حقيقه لكانت اسما وفعلا ، وهو باطل. (قوله : لزمتها الفاء) أى : لزوما عرفيا أى غالبا لا عقليا فلا ينافى أنها قد تحذف قليلا فى غير ضروره كحديث : " أمّا بعد ما بال أقوام ... إلخ " (١) وكثيرا عند تقدير القول فى الجزاء كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ)(٢) أى : فيقال لهم : أكفرتم ، وعند الضروره كقول الشاعر :

فأما القتال لا قتال لديكم

ولكنّ سيرا فى عراض المواكب (٣)

(قوله : ولصوق الاسم) اعترض بأن اللازم للمبتدأ إنما هو الاسميه لا لصوق الاسم ؛ فكان الواجب أن يكون اللازم ل " أما" الاسميه اللازمه ل " مهما" لقيامها مقامها لا لصوق الاسم ، ويجاب بأن لصوق الاسم ، وإن لم يكن لازما للمبتدأ إلا أنه أعطى هنا حكم اللازم ، وأقيم مقامه لمقتض ، وذلك أنه يلزم على جعل الاسميه لازما له خروجها عن الحرفيه المتعينه لها ؛ فجعل لصوق الاسم أى : وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنها إذ ما لا يدرك كله لا يترك كله ، والحاصل أن لصوق الاسم قائم مقام لازم المبتدأ ، وفى حكمه

١- أخرجه البخارى (٧٥٠).

٢- آل عمران : ١٠٦.

٣- البيت من الطويل ، وهو للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه ص ٤٥ ، وخزانه الأدب (١ / ٤٥٢) ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧.

إقامه للازم مقام الملزوم وإبقاء لأثره فى الجمله ...

******

فهو اسميه حكما ، وأجاب العلامه عبد الحكيم بأن لصوق شيء لشيء أعم من أن يكون باعتبار مفهومه ، وذلك كلصوق الاسم للمبتدأ ، أو باعتبار تحققه كلصوقه ل" أما" فإن الملاصق لها فرد من أفراد الاسم ، وحينئذ فلا اعتراض ، واعترض على لزوم لصوق الاسم بقوله تعالى : (فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ)(1) ، وأجاب فى الكشاف بأن التقدير : فأما المتوفى إن كان ... إلخ ، فالاسم ملاصق تقديرا.

(قوله : إقامه للازم) أى : الذى هو الفاء والاسميه الحكميه أعنى لصوق الاسم ، (وقوله : مقام) بضم الميم أى : فى موضع الملزوم ، وهو المبتدأ والشرط ، وقوله : " إقامه ...

إلخ" الظاهر أن كلا من الإقامه والإبقاء تعليل لكل من لزوم الفاء ولصوق الاسم ، وإن قوله : " فى الجمله" راجع لكل من الإقامه والإبقاء أى : لزمت" أما" الفاء إقامه" للازم" مقام" الملزوم" فى الجمله وإبقاء لأثره فى الجمله ، ولزم" أما" لصوق الاسم إقامه للازم مقام الملزوم فى الجمله وإبقاء لأثره فى الجمله ، وبيان ذلك أن الفاء وإن قامت مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء إلا أنها ليست فى مقامه حقيقه ؛ لأن مقامه حقيقه ما قبل الظرف وهو المحل الذى فيه" أما" ؛ فلما كانت الفاء قريبه من" أما" فكأنها حلت محل ملزومها ، فهى حاله محله فى الجمله لا فى التحقيق ، وكذا لصوق الاسم لم يقم فى مقام المبتدأ ؛ لأن مقامه حقيقه هو موضع" أما" ؛ لأنها نابت عنه ووقعت فى موضعه ، لكن لما كان الاسم ملاصقا لها فكأن الاسميه حلت محل ملزومها فهى حاله محله فى الجمله لا فى التحقيق. (وقوله : وإبقاء لأثره ... إلخ) أثر مفرد مضاف يعم فكأنه قال : وإبقاء لآثاره أى : علاماته ولوازمه فى الجمله فآثار المبتدأ الاسميه والخبر والحمل بينهما فآثاره ثلاثه والاسميه أى : الحكميه بعض تلك الآثار فقد بقيت آثاره فى الجمله من حيث بقاء بعضها ، وآثار فعل الشرط الفاء والجزاء والشرط ، والفاء بعض تلك الآثار فبقيت آثاره فى الجمله من حيث بقاء بعضها.

۱- الواقعه : ۸۸.

(فلما) هو ظرف ...

******

بقى شىء آخر ، وهو أن قوله : " إقامه " لا يصح جعله علة للزمتها لاختلافهما فى الفاعل ؛ لأن فاعل لزمت " الفاء " وفاعل إقامه الواضع ، وأجيب بأنا نؤول لزمت بألزمت ؛ وبهذا اتحدا فى الفاعل وهو الواضع أى ألزم الواضع ، أما " الفاء " لأجل إقامته فهو على حد قوله تعالى : (هُوَ الَّذِى يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً)(١) أى : ليجعلكم خائفين.

(قوله : هو ظرف) أى : إذا وقع بعده جملتان ، وإلا كانت حرف نفى كلم نحو : ندم زيد ولما ينفعه الندم ، أو بمعنى إلا نحو : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ)(٢) ، وما ادعاه الشارح من ظرفيتها أى : فيما إذا وليها جملتان هو أحد قولين للنحويين ، وقال ابن هشام (٣) وابن خروف (٤) : إنها حرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لو فإنها شرط لما لم يقع لانتفاء

١- الرعد : ١٢.

٢- الطارق : ٤.

٣- هو الإمام الذى فاق أقرانه ، وشأى من تقدمه ، وأعيا من يأتى بعده : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى المصرى ، ولد بالقاهره سنه ٧٠٨ ه ، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، قال ابن خلدون : " ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيه يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه". من مصنفاته : " أوضح المسالك" ، و" مغنى اللبيب" ، و" قطر الندى" ، و" شرح الشواهد الكبرى" ، و" شذور الذهب". توفى - رحمه الله - فى ليله الجمعه - وقيل : الخميس - الخامس من ذى القعده سنه ٧٦١ ه ، ١٣٦٠ م. انظر : الأعلام (٤ / ١٤٧) ، وترجمه ابن هشام فى كتاب أوضح المسالك بتحقيق محمد محى الدين عبد الحميد].

٤- هو على بن محمد بن على بن محمد الحضرمى ، أبو الحسن : عالم بالعربيه أندلسى ، من أهل إشبيليه. نسبته إلى حضرموت ، ولعل أصله منها ، قال ابن الساعى : كان ينتقل فى البلاد ولا يسكن إلا فى الخانات ولم يتزوج قط ولا تسرّى ، توفى بإشبيليه ٦٠٩ ه - ١٢١٢ م ، له كتب منها : " شرح كتاب سيبويه" سماه" تنقيح الألباب فى شرح غوامض الكتاب" ، و" شرح الجمل للزجاجى" ، وله كتاب فى الفرائض". انظر : الأعلام (٤ / ٣٣٠) ، و" بغيه الوعاه" (٢ / ٢٠٢).

بمعنى إذ ...

******

غيره ، واستدل ابن هشام على حرفيتها بقوله تعالى : (فَلَمَّا قَضَيْنا عَلَيْهِ الْمَوْتَ)(۱) ... الآيه ، فقال : لو كانت ظرفا لاحتاجت لعامل ، ولا جائز أن يكون قضينا لأنها مضافه إليه على جعلها ظرفا ، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف ، ولا جائز أن يكون دل ؛ لأن ما النافيه لها الصداره ، وما له الصداره لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وليس فى الكلام ما يعمل فيها غيرهما ، وإذا انتفى العامل انتفت الاسميه وثبتت الحرفيه إذ لا قائل بغيرهما وأجيب باختيار كون العامل قضينا ، ونمنع كونها مضافه كذا قال : يس ، لكنه مخالف لكلامهم إذ كل من قال بظرفيتها قال : إنها تضاف لجمله فعليه ماضويه وجوبا فالأحسن فى الجواب أن يقال : إن العامل فيها جوابها ، وهو دل ، والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها ، واستدل ابن خروف على حرفيتها بأنه لو كان ظرفا ما جاز : " لما أكرمتنى أمس أكرمتك اليوم" ؛ لأنه إذا كان ظرفا كان عامله الجواب ، والواقع فى اليوم لا يكون واقعا فى أمس ، وأجيب بأن هذا المثال مؤول ، والمعنى لما ثبت اليوم أكرامك لى فى الأمس أكرمتك اليوم فهو مثل قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ)(۲) فإن الشرط لا يكون إلا مستقبلا ، والمعنى : إن ثبت أنى كنت قلته. (قوله : بمعنى إذ) هذا أحسن من قول الشارح فى " المطول" : إنها بمعنى إذا ؛ لأن" لما" ظرف لما مضى من الزمان" وإذ" كذلك بخلاف" إذا" فإنها للمستقبل فالملاءمه بينها وبين" إذ" أقوى وأحسن من قول أبى على الفارسى (۳) ، وابن جنى (۴)

۱- سبأ : ۱۴.

۲- المائده : ۱۱۶.

۳- هو أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى الأصل ، أحد الأئمه فى علم العربيه ، من مصنفاته" الإيضاح" فى قواعد العربيه ، و" التذكره" ، و" جواهر النحو" ، و" العوامل" وغيرها ، توفى - رحمه الله - سنه ۳۷۷ ه وانظر : " الأعلام" (۲ / ۱۷۹).

۴- هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى من أئمه الأدب والنحو ، وله شعر ، كان أبوه مملوكا روميا لبنى الأزد ، قال ابن ماكولا : وكان نحويّا حاذقا مجودا ، وقال الثعالبى : هو القطب فى لسان العرب وإليه انتهت الرياسه فى الأدب ، وله مصنفات كثيره ، منها : " الخصائص" ، و" سر صناعه الإعراب" ، و" التمام" ، و" تفسير ديوان المتنبى" ، و" المقتضب" ، توفى - رحمه الله - سنه ۳۹۲ ه. (الأعلام (۴ / ۲۰۴) ، ومقدمه الخصائص بتحقيق محمد على النجار).

يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا أو معنى.

(كان علم البلاغه) هو علم المعانى والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع

******

إنها بمعنى "حين"، ولذا سميت حينيه ؛ لأنه يلزم عليه أن تكون "لما" ظرفا محضا ، ولا تكون لازمه الإضافه للجمله كحين وليس كذلك إذ كل من قال بظرفيه "لما" قال بوجوب إضافتها للجمله بعدها. (قوله : يستعمل استعمال الشرط) أى : من حيث إفادتها التعليق فى الماضى. (قوله : يليه فعل) أى : ولو تقديرا كما فى قوله :

أقول لعبد الله لمّا سقاؤنا

ونحن بوادى عبد شمس وهاشم (١)

فإن (سقاؤنا) فاعل فعل محذوف يفسره (وها) بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره : قلت ، بدليل (أقول) وقوله : (شم) أمر من شمت البرق إذا نظرت إليه ، والمعنى :لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله : شمه.

(قوله : ماض لفظا) أى : فى اللفظ كالواقع فى المتن ، و (قوله : أو معنى) أى : أو ماض فى المعنى نحو : لما لم يكن زيد قائما أكرمتك. (قوله : وعلم توابعها) أى : والعلم الذى له تعلق بتوابعها ، وهى الوجوه المحسنه للكلام البليغ كالجناس والتلميح وغير ذلك ، وتعلق العلم بتلك الوجوه من حيث البحث فيه عنها ثم إن الشارح لم يرد بتقديره علم أن المضاف هنا مقدر عطفا على المضاف السابق أعنى علم البلاغه ، وإن لفظ "توابعها" مرفوع بإقامته مقام المضاف فى الإعراب كما هو المشهور أو مجرور على تجويز سيبويه إبقاءه على إعرابه ؛ لأن إفراد الضمير فى قوله : إذ به يعرف لا يلائمه بل أراد أن توابعها عطف على المضاف إليه السابق أعنى البلاغه ، والعلم المضاف فى الأول مسلط عليه ثم إنه يرد إشكال بأن علم البلاغه إن كان المراد به المعنى العلمى كان تفسير الشارح له بقوله : هو علم المعانى والبيان ظاهرا إلا أنه يشكل عليه العطف على جزء العلم وعود الضمير عليه وهو لا يجوز ؛ لأنه ليس له معنى مستقل ، وإن كان المراد به المعنى الإضافى أى

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى شرح الأشمونى (٢ / ٣١٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٨٢) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨١) ، وانظر : المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعريه (٢ / ٩٣٢). والقياس فى الفعل "وها" أن يكتب بالياء "وهى" ، ولكنه رسم بالألف لقصد الإلغاز.

.....

******

العلم الـذى له تعلق بالبلاغه فلا يصح تفسير الشارح ؛ لأن العلم الذى له تعلق بالبلاغه يشـمل النحو والصـرف واللغه ، وإن صـح العطف ، ويجـاب باختيـار الثانى ، ويراد بعلم البلاغه علم له زياده تعلق بالبلاغه بأن دون لأجلها ، وحينئـذ فلا يشـمل غير العلمين المـذكورين أو يختار الأول ، ويقال : الأعلام الإضافيه قـد يعامل عجزها حكم كلها كما أن صـدرها كذلك ، ولذا منعوا عجزها من الصـرف فى " أبى هريره " للعلميه والتأنيث هـذا ، وقال العلامه الخطابى (١) : يمكن أن يـدعى أن العلم هو لفظ البلاغه فقط ثم أتى بعلم وأضـيف إليه من إضـافه العـام للخـاص كعلم النحو ، وحينئـذ فـالعطف على العلم لاـ على جزئه ، واعترض عليه بأن توابع البلاغه عباره عن المحسنات البديعيه كما مر ، وهى ليست تابعه للبلاغه بمعنى العلم بل توابع لها بالمعنى المصدرى ، وهى مطابقه الكلام لمقتضى الحال ، وقد يجاب بأنه لا مانع من أن يجعل فى العباره استخدام بحيث يقال : إنه ذكر البلاغه أولا بمعنى العلم وأعـاد عليهـا الضـمير بمعنى آخر ، وهو المطابقه. قال العلامه عبـد الحكيم : وهـذا القول مع ما فيه من التكلف لا يتم إذ لم يثبت أن البلاغه علم لهذين العلمين ، وقول المصنف فيما يأتى : وسموهما بالبلاغه المراد بالتسميه فيه الإطلاق لا الوضع.

بقى شـىء آخر ، وهو أن السـيد فى شـرح المفتـاح نقـل عن صـاحب الكشـاف أن البـديع ليس علمـا مسـتقلا بل هو ذيل لعلمى البلاغه وكـذا السـكاكى فلم عده المصـنف فنا برأسه ، وجعله مع فنى البلاغه من أجل العلوم معللا ذلك بأن كشف الأسـتار عن وجوه الإعجاز بها مع أنه لا مـدخل له فى الكشف المذكور ولا فى معرفه دقائق اللغه العربيه؟ وأجيب بأن الحق مع المصـنف فى عده له علما إذ البديع له موضوع يتميز به عن

١- هو أبو سـليمان حمـد بن محمد بن إبراهيم بن الخطابى البستى ، فقيه محدث من نسل زيد بن الخطاب ، له " معالم السـنن " ، و " بيان إعجاز القرآن " ، و " إصلاح غلط المحدثين " ، و " شرح البخارى " ، وله شعر ، ولد سنه ٣١٩ ه ، وتوفى سنه ٣٨٨ ه. انظر : " الأعلام " (٢ / ٢٧٣).

(من أجل العلوم قدرا وأدقها سرّا إذ به) أى : بعلم البلاغه وتوابعها لا- بغيره من العلوم كاللغه والصرف والنحو (تعرف دقائق العربيه وأسرارها) ...

******

موضوع علم البلاغه بالحيثيه المعتبره فى موضوعات العلوم وله غايه أيضا ؛ فجعله علما مستقلا من العلوم الأدبيه أوجه ، ولما كان تابعا للمعانى والبيان غلبا عليه فى الحكم بالأجليه والأدقيه ، وأجرى التعليلين بناء على ذلك.

(قوله : من أجل العلوم) أتى ب" من" للإشاره إلى أنه ليس أجل العلوم على الإطلاق بل من الطائفه التى هى من أجل العلوم ، وهذا لا ينافى أن من تلك الطائفه ما هو أجل منه كعلم التوحيد وعلم الشرائع. (قوله : قدرا) أى : منزله ومرتبه ، وهو تمييز محول عن الفاعل وهو اسم كان أى : لما كان قدر علم البلاغه وسره من أجل أقدار العلوم ومن أدق أسرارها ، وقال عبد الحكيم : إنه تمييز من نسبه الأجل إلى العلوم محول عن الفاعل أى : فلما كان علم البلاغه من طائفه علوم أجل قدرها من العلوم ، وكذا قوله : " سرّا" أى : من علوم أدق سرها من المعلوم ، ولا يلزم عمل اسم التفضيل فى الظاهر ، فإنّ التقدير مجرد اعتبار لا استعمال. (قوله : سرّا) أى نكات فأسراره ونكاته من جمله الدقيق من أسرارها ، وفى الأجل والأدق صنعه الطباق ، وفى" قدرا" و" سرّا" من عيوب القافيه المطلقه الاختلاف بالتخفيف والتشديد. (قوله : إذ به تعرف ... إلخ) هذا الدليل على غير ترتيب اللف ، وإنما لم يسلك ترتيب اللف لكون الكشف عن وجوه الإعجاز متوقفا على معرفه دقائق العربيه المذكور فى هذا الدليل.

(قوله : لا بغيره) إشاره إلى الحصر المستفاد من تقديم المعمول ، وقوله : " من العلوم" إشاره إلى أن الحصر إضافى ، وإلا فقد تعرف دقائق اللغه العربيه بغير علم كإلهام أو سليقه كالعرب. (قوله : دقائق العربيه) أى دقائق اللغه العربيه ونكاتها. (قوله : وأسرارها) عطف تفسير إن كان الضمير فيه راجعا إلى العربيه أى دقائق العربيه وأسرار العربيه ، والمراد بهما المعانى المدلول عليها بخواص التراكيب من التقديم والتأخير والتأكيد وعدمه ، وهى مقتضيات الأحوال ، وعطف مغاير إن كان الضمير راجعا للدقائق أى دقائق العربيه وأسرار تلك الدقائق ، وعلى هذا فيراد بالدقائق الأحوال وبالأسرار النكات التى تقتضيها تلك الأحوال ، والأول : كالشك وخلو الذهن ، والثانى : كالتأكيد وعدمه.

فيكون من أدق العلوم سرا (ويكشف عن وجوه الإعجاز فى نظم القرآن أستارها) ...

******

(قوله : فيكون من أدق العلوم سرا) أى : فيكون من طائفه أدق العلوم سرّا ، وفيه أن هذا التفريع مشكل ؛ لأن دقه المعلوم تستلزم دقه العلم لا أدقيته ، فالمناسب أن يبدل " أدق " فى التفريع ب " دقائق " ، وأجيب : بأن قوله : " فيكون " مفرع على محذوف فى كلام المصنف ، والأصل : ودقائق العربيه من أدق الدقائق فيكون ... إلخ ؛ وذلك لأن ما يعرف به أدق الدقائق لا يكون إلا أدق ؛ لأن أدقيه المعلوم تستلزم أدقيه الطريق الموصّل إليه ، وأجاب القرمى بأن اختصاص معرفه دقائق العربيه وأسرارها - مع كثرتها على ما يشعر بها صيغه الجمع بهذا الفن - يوجب عدم معرفتها بما سواه ، وأن ما سواه وإن كان لا يخلو عن إفادتها إلا أنه أدنى مرتبه فى إفاده معرفه تلك الدقائق ، وحينئذ فيكون هذا العلم من أدق العلوم سرّا ، كما لا يخفى وتأمله. ثم اعلم أن هذا الإشكال إنما يرد على جعل قوله : " وأسرارها " عطف تفسير على الدقائق ، وأن ضمير أسرارها للعربيه ، وأما على جعل الضمير للدقائق ، وأن المعنى : أسرار الدقائق أى : دقائق الدقائق فلا يرد ؛ وذلك لأن دقائق الدقائق عباره عما هو أدق وأخفى ، فيكون تقدير الكلام : إذ به تعرف المعلومات الدقيقه والمعلومات التى هى أدق ، ومن المعلوم أن أدقيه المعلوم تستلزم أدقيه الطريق الموصله إليه ، وحينئذ فيكون علم البلاغه وتوابعها من أدق العلوم سرّا ، واستقام أمر التفريع من غير احتياج لشىء مطوى فى كلام المصنف.

(قوله : ويكشف عن وجوه الإعجاز) أى : عن أنواع البلاغه ، وطرقها المشتمل عليها القرآن التى هى سبب فى إعجازه ، أى كونه معجزا ، بحيث لا يمكن معارضته والإتيان بمثله ، والمراد بتلك الطرق خواص التراكيب. (قوله : فى نظم القرآن) حال من " وجوه الإعجاز " أو من " الإعجاز " ؛ لصحه إقامه المضاف إليه مقام المضاف بأن يقال : وبه يكشف عن الإعجاز فى نظم القرآن ، فهو مثل قوله تعالى : (أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً)(١) ،

١- النحل : ١٢٣.

أی : به یعرف أن القرآن معجز ؛ ...

******

وقوله : (ویکشف) علی صیغه المجهول عطف علی" یعرف" مشارک له فی الظرف المتقدم ، وفی الصیغه. وإلی هذا یشیر قول الشارح : (أی : به یعرف ... إلخ) ، ولیس علی صیغه المعلوم مسندا لضمیر علم البلاغه ؛ لأن نصب الأستار یأباه السجع. (قوله : أی به یعرف أن القرآن معجز) المراد بالمعرفه : التصدیقیه ، وأشار الشارح بذلک إلی أن مراد المصنف بکون هذا العلم یکشف به الأستار عن وجوه الإعجاز التی فی القرآن ، معرفه أنه معجز علی طریق الکنایه ؛ لأنه یلزم من کشف الأستار عن وجوه الإعجاز وطرقه التی فی القرآن معرفتها ، ویلزم من معرفتها معرفه أنه معجز.

واعترض بأنه لا وجه لذلک الحصر ؛ لأن معرفه أن القرآن معجز ، کما تستفاد من هذا العلم تستفاد من علم الکلام ، وکذا معرفه أن إعجازه لکمال بلاغته ، فهو إن أراد بقوله : " أی به یعرف ... إلخ" معرفه نفس إعجاز القرآن ، فالحصر لا یسلم ، وإن أراد به معرفه أن إعجازه لکمال بلاغته فکذلک ؛ لما علمت أن کلّا منهما مستفاد من علم الکلام ، وأجیب بأن یقال : یصح أن یراد الأول لکن المراد معرفه أن القرآن معجز علی سبیل التحقیق والإثبات بالدلیل ، ولا شک أن هذا إنما یحصل بعلم البلاغه ؛ لأن ذکر إعجاز القرآن فی علم الکلام إنما هو علی سبیل التقلید والتسلیم. ویصح أن یراد الثانی لکن المراد معرفه إعجازه لکمال البلاغه علی سبیل التفصیل والتعیین ، وذلک إنما یحصل بعلم البلاغه ؛ إذ به یعرف أن القرآن مشتمل علی الخواص والمقتضیات الخارجه عن قدره البشر ، فیلزم من ذلک أن یکون فی غایه درجات البلاغه ، فیکون معجزا ، وذکر أن القرآن معجز لکمال بلاغته فی علم الکلام ، إنما هو علی سبیل الإجمال ؛ إذ لا یعلم منه ما وجه بلاغته ، فضلا عن وجه کمالها ، علی أن معرفه الإعجاز فی علم الکلام ؛ لأنه - إذ (۱) علم الکلام - إنما یعرف به الإلهیات والنبوات والسمعیات ، وإعجاز القرآن لیس منها ، فذکره فیها إنما هو علی سبیل الاستطراد وسیله لثبوت النبوه له علیه الصلاه والسّلام ، بخلاف علم البلاغه فإن معرفه الإعجاز به لا فیه ، فلا ورود للإشکال من أصله. (قوله :

۱- کذا بالمطبوعه ، ولعلها : أی.

لكونه فى أعلى مراتب البلاغه ؛ لاشتماله على الدقائق والأسرار الخارجه عن طوق البشر. وهذا وسيله إلى تصديق النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو وسيله إلى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم ؛ لكون معلومه وغايته من أجلّ المعلومات والغايات.

******

لكونه فى أعلى مراتب البلاغه) عله لكونه معجزا ، وفيه أن القرآن كله ليس فى أعلى مراتب البلاغه ؛ لأن بعضه أبلغ من بعض فيكون بعضه فى أعلى مراتب البلاغه وبعضه دونه ، ولكن كله فى مرتبه الإعجاز ، وظاهر الشارح خلافه وأن كله فى أعلى مراتب البلاغه ، ويجاب : بأن" أعلى" بمعنى" عالى" ، وهو يصدق على الأعلى وما دون الأعلى ؛ لأن" عالى" مقول بالتشكيك على سائر مراتب العلو ، أو أن" أعلى" باق على حاله ، ولكن المراد أنه فى أعلى مراتب البلاغه بالنسبه لغيره من سائر كلام البلغاء ، وهذا لا ينافى أن يكون بعضه أعلى من بعض فى البلاغه. (قوله : لاشتماله على الدقائق والأسرار) هذا عله لكون القرآن فى أعلى مراتب البلاغه ، وعطف" الأسرار" على" الدقائق" مرادف ، والمراد بهما خواص التراكيب التى تقتضيها الأحوال ، ثم إن ما ذكره الشارح من أن إعجاز القرآن لاشتماله على الدقائق والأسرار التى ليست فى طوق البشر وقدرتهم هو التحقيق عندهم ، وقيل : إن إعجازه من جهه صرف ومنع قدره البشر عن الإتيان بمثله ، وقيل : لاشتماله على الإخبار عن المغيبات ، وقيل : لسلامته عن الاختلاف والتناقض ، وقيل : لمخالفته لكلام العرب من الرسائل والخطب والأشعار فى الأسلوب ، ولا سيما فى المطالع والمقاطع. (قوله : وهذا) أى : معرفه إعجاز القرآن وسيله. (قوله : وهو) أى : تصديق النبى وسيله إلى الفوز بجميع السعادات ، أى الدنيويه والأخرويه. (قوله : لكون معلومه) أى : ما يعلم من هذا العلم وهو كون القرآن معجزا ، وقوله : و" غايته" أى : وهى الفوز بالسعادات ، وفى الكلام حذف ، أى : وجلاله العلم بجلاله معلومه وغايته ، وبهذا تم التعليل ، وبما ذكرنا من أن المراد بمعلوم العلم ما يعلم منه اندفع ما يقال : إن معلوم العلم عباره عن قواعده الكليه ، ككل حكم منكر يجب توكيده ، وكل فاعل مرفوع ، وحينئذ فيلزم تعليل الشىء بنفسه ؛ لأن العلم نفس القواعد الكليه التى هى معلومات الفن ، وحاصل الجواب : أن مراده بمعلوم هذا العلم ما يعلم منه ، ولا شك أن إعجاز القرآن يعلم

وتشبيه وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجبه تحت الأستار استعاره بالكنايه ، وإثبات الوجوه استعاره تخييليه ، وذكر الوجوه إيهام.

وتشبيه (١) الإعجاز بالصور الحسنه استعاره بالكنايه ، وإثبات الوجوه استعاره تخييليه ، وذكر الأستار ترشيح. ونظم القرآن تأليف كلماته ...

******

منه بواسطه أنه يعرف منه أسرار القرآن ونكاته التى ليس فى طوق أحد من البشر الإتيان بها ، وليس المراد بالمعلومات المعلومات الاصطلاحيه ، أعنى قواعد الفن ، ويدل لذلك قول الشارح : " معلومه" بالإفراد ولم يقل : معلوماته بالجمع كما هو العاده. (قوله : وتشبيه وجوه الإعجاز) أى أنواع البلاغه وطرقها التى حصل بها الإعجاز وهى خواص التراكيب ، وقوله : " بالأشياء المحتجبه" أى بجامع الخفاء فى كلّ إلا عن القليل ممن يصلح للاطلاع على جمالها بكشف أستارها. (قوله : استعاره بالكنايه) خبر عن" تشبيه" وجعل التشبيه المضمر فى النفس استعاره بالكنايه بناء على مذهب المصنف ، وقوله : " وإثبات الأستار تخييل" أى على مذهب المصنف والجمهور. (قوله : وذكر الوجوه) أى : والتعبير عن هذه الطرق بالوجوه إيهام أى توريه ، وهى أن يطلق لفظ له معنيان : قريب وبعيد ، ويراد منه المعنى البعيد أى القليل فى الاستعمال اعتمادا على قرينه خفيه ، وذلك كما هنا ، فإن إطلاق الوجوه على الجارحه أقرب وأكثر استعمالا بخلاف إطلاقه على الطرق والأنواع فإنه بعيد ، والقرينه على إراده هذا المعنى البعيد هنا استحاله أن يكون الإعجاز له وجوه بمعنى الجارحه. (قوله : أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنه) أى : بجامع ميل النفوس وتشوقها إلى كلّ. (قوله : وذكر الأستار ترشيح) أى : لأنه من ملائمات المشبه به ، وإنما لم يجعل إثبات الأستار تخييليه على هذا التقرير كالأول ؛ لأن الصور المستحسنه من حيث هى ليست الأستار من لوازمها الخاصه ، بخلاف الأشياء المحتجبه تحت الستر كما فى التقرير الأول ، ولا يقال : إن الترشيح يجب أن يقارن لفظ المشبه به ، وليس فى المكنيه والتخييل ذكر المشبه به ، وحينئذ فلا ترشيح ؛ لأنا نقول : هذا غير لازم ، فقد صرح العلامه السيد بأن الترشيح يكون للمكنيه كما يكون للتشبيه وللمجاز المرسل ، وتعريفه بما يقترن بلفظ المشبه به من لوازمه تعريف لترشيح المصرحه فقط. (قوله : تأليف كلماته)

١- كذا فى المطبوعه ، وفى شرح الدسوقى - كما يأتى - : أو استكشاف.

مترتبه المعانى متناسقه الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ، لا تواليها فى النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق.

(وكان القسم الثالث ...

******

أى : جمعها على الصفه التى ذكرها ، وحيث كان المراد من نظمه ما ذكر ، فيكون التعبير عنه بالنظم الذى هو إدخال اللآلئ فى السلك استعاره مصرحه ، أو بالكنايه ، بأن شبه القرآن بعقد الدرر على طريق المكنيه ، وإثبات النظم تخييل أو شبه تأليف كلمات القرآن بإدخال اللآلئ فى السلك ثم استعير لفظ النظم له.

(قوله : مترتبه المعانى) أى : حال كون الكلمات مترتبه المعانى ، بحيث يكون كل معنى فى مرتبته التى تليق به ، فإذا كان أحد المعنيين لازما أو مسببا عن المعنى الآخر ، أتى أولا بالمعنى الملزوم أو السبب ، ثم بالمعنى اللازم أو المسبب ، وكذا إذا أريد الحصر قدم المعمول على عامله ؛ لأجل إفاده ذلك ، فالمرتبه التى تليق بالمعمول حينئذ التقديم ، وبالعامل التأخير ، وإذا أريد عدم الحصر عكس الأمر. (قوله : متناسقه الدلالات) المراد بالدلالات : الدلالات الاصطلاحيه ، وهى المطابقيه والتضمنيه والالتزاميه ، والمراد بتناقسها : تشابهها وتماثلها فى المطابقه لمقتضى الحال ، أى : حال كون تلك الكلمات دلالتها متماثله فى المطابقه لمقتضى الحال ؛ فإذا كان الحال يقتضى دلاله المطابقه أتى بها ، وهكذا ، ولا يرد أن هذا المعنى هو الذى فسر به ترتيب المعانى فيما مر ، فيلزم عليه التكرار ؛ لأن الأول فى المعانى ، والثانى فى الدلالات ، وبينهما فرق. (قوله : على حسب ما يقتضيه العقل) أى : على قدره. (قوله : لا تواليها فى النطق) أى : فلا يقال لذلك نظم القرآن ، والحاصل : أن نظم القرآن لا يطلق على جمع كلماته كيف اتفق ، أى : من غير رعايه المناسبه فى المعنى الذى وجوده فى القرآن محال. (قوله : وضم بعضها إلى بعض) مرادف لما قبله. (قوله : كيفما اتفق) أى : على أى وجه وأى حال اتفق ، سواء كان بين المثانى ترتيب أم لا ، كان بين الدلالات تناسق أم لا. (قوله : وكان القسم الثالث) الواو عاطفه لما بعدها على قوله : " كان علم البلاغه" لا للحال لأمرين :

أولهما : أن الأصل فى العطف الواو. والثانى : أن الحال يقتضى أن الحامل له على التأليف كون علم البلاغه من أجلّ العلوم ، المقيد ذلك بكون القسم الثالث غير

من" مفتاح العلوم" الذى صنفه الفاضل العلامه أبو يعقوب يوسف السكاكى أعظم ...

******

مصون عن الحشو ، مع أن الحامل له أمران : كون علم البلاغه من أجل العلوم ، الثانى كون القسم الثالث غير مصون عن الحشو.

(قوله : من مفتاح العلوم)" من" بيانيه مشوبه بتبعيض لا بيانيه محضه ؛ إذ ليس القسم الثالث هو المفتاح ، بل بعضه ، ثم إن الجار والمجرور إما حال من القسم الثالث بناء على مذهب سيبويه من جواز مجيئها من المبتدأ ، أو صفه له ، فإن قلت : إنّ جعله صفه له مشكل ؛ لأن الجار والمجرور إذا وقع صفه ، فإما أن يكون متعلّقه نكره هى الوصف فى الحقيقه ، فيلزم نعت المعرفه بالنكره ، وإما أن يكون ذلك المتعلق معرفه ، أى : الكائن ، فيلزم حذف الموصول وبعض الصله ؛ لأن (أل) الداخله على اسم الفاعل موصول ، وذلك لا يجوز. قلت : نختار الأول ، لكن نقول : إن تعريف القسم الثالث لفظى ؛ بناء على أن (أل) الداخله عليه جنسيه ، والمعرف ب (أل) الجنسيه معرفه لفظا نكره معنى ؛ فيجوز فى الجار والمجرور بعده أن يكون صفه نظرا للمعنى ، وأن يكون حالا نظرا للفظ ، ولك أن تختار الثانى ، وهو جعل الجار والمجرور متعلقا بمعرفه ، ولا يرد ما سبق ؛ لأن الوصف المحذوف صفه مشبهه ؛ لأنه لم يرد به التجدد والحدوث ، بل الدوام. و (أل) الداخله على الصفه المشبهه معرفه على الصحيح.

(قوله : السكاكى) نسبه لسكاكه قريه بالعراق أو باليمن أو بالعجم ، تقريرات.

والذى ذكره السيوطى (1) أنه نسبه لجده ، كان سكاكا للذهب أو الفضه. (قوله : أعظم)

١- هو عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد بن سابق الدين ، الخضيرى السيوطى ، جلال الدين : إمام حافظ أديب له نحو (٦٠٠) مصنف ولد سنه ٨٤٩ ه ، ونشأ فى القاهره يتيما ، إذ مات والده وعمره خمس سنوات ، ولما بلغ أربعين سنه اعتزل الناس ، وخلا بنفسه فى روضه المقياس على النيل ، منزويا عن أصحابه جميعا. ومن كتبه : الإتقان فى علوم القرآن ، والاقتراح فى أصول النحو ، والإكليل فى استنباط التنزيل ، وبغيه الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه ، وتاريخ أسيوط وكان أبوه من سكانها. وتوفى سنه ٩١١ ه. انظر : الأعلام للزركلى (٣ / ٣٠١ ، ٣٠٢).

ما صنف فيه) أى فى علم البلاغه وتوابعها (من الكتب المشهوره) بيان لما صنف (نفعا) تمييز من" أعظم" ؛ (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها) أى : أحسن الكتب المشهوره (ترتيبا) هو ...

******

خبر كان ، وقوله : " ما صنف فيه" ، لا يصح أن تكون ما موصولا حرفيا ؛ لأن القسم الثالث أعظم المصنفات لا أعظم التصنيف ؛ فهى إما نكره موصوفه أو اسم موصول واقعه على الكتب ، بدليل تبيين المصنف لها بجمع لا على كتاب ؛ لعدم التطابق بين البيان والمبين. (قوله : بيان لما صنف) أى أعظم الكتب المشهوره التى صنفت فيه ، وفيه أن هذا يستلزم أن يكون القسم الثالث كتابا ؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ، مع أنه جزء كتاب ، وأجيب بأجوبه :

الأول : أن جعله كتابا باعتبار المعنى اللغوى ؛ إذ الكتب لغه : الضم والجمع.

الثانى : أنه أفرد بالتدوين ؛ فإن بعضهم كالعلامه السيد نقل القسم الثالث بحروفه ، وسلخه عن القسمين وشرحه ، فقد خرج بالإفراد المذكور عن كونه جزء كتاب إلى كونه كتابا بالمعنى العرفى أيضا.

الثالث : أن القسم الثالث لما كان هو العمده من" المفتاح" ، صار كأنه الكتاب كله. (قوله : تمييز من أعظم) أى : لأعظم ، أى : تمييز لنسبه" أعظم" إلى" ما صنف" محول على الفاعل ، أى : أعظم نفعه ما صنف فيه ، ولا يقال : إن فيه رفع" أفعل" للظاهر ، لأنا نقول : هذا مجرد تقدير لا استعمال ؛ فإن قلت : لأى شىء جعله تمييزا من" أعظم" دون" المشهوره" ، مع أنه أظهر لدلالته على أن نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الأقوام وتقرر لدى الخاص والعام؟ قلت : لأنه لا يكون نصّا فى المقصود حينئذ ، وهو أن الأعظميه باعتبار النفع ؛ لجواز أن يكون باعتبار آخر ، وإنما اعتبر المصنف الوصف بالمشهوره ؛ لأنه إذا كان أعظم المشهوره نفعا فغيرها أولى. (قوله : أحسنها ترتيبا) أى : فتركيب الكتب المشهوره حسن ؛ وترتيب القسم الثالث أحسن ؛ لوضع مسائله فى المراتب العليا ؛ وذلك لأن كل مسأله بل كل كلمه يجوز أن يكون لها مراتب تناسب أن توضع فيها ، وبعض تلك المراتب أحسن من بعض ، ولهذا جاز أن يكون تأليف أحسن من آخر فى ترتيب كلماته

وضع كل شيء فی مرتبته ، (و) لكونه (أتمها تحريرا) هو تهذيب الكلام ، (وأكثرها) أی : أكثر الكتب (للأصول) هو ...

******

وفصوله ومسائله ، فاندفع ما يقال : إن الترتيب شيء واحد وهو جعل كل شيء فی مرتبته ، وإذا كانت الكتب المشهوره مشتمله عليه كما يقتضيه أفعل التفضيل - أعنی : أحسن - لم يتصور أن يكون القسم الثالث أحسن ترتيبا ، ثم إن اشتمال القسم الثالث علی الحشو والتطويل - كما يصرح به - لا يخلّ بحسن الترتيب ؛ لجواز أن تقع المسأله موقعها اللائق بها جدّا ، وتكون مع ذلك مشتمله علی زياده ، لا سيما إذا كان ذلك الحسن بالقياس إلی كتب أخر.

(قوله : وضع كل شيء فی مرتبته) هذا التعريف مشكل ؛ لأن الضمير فی "مرتبته" إن عاد علی "كل" لزم أن يكون كل شيء فی مرتبه كل شيء ، فيكون الشيء موضوعا فی مرتبته ومرتبه ما سواه ، وهو لا يصح ، وإن كان عائدا علی "شيء" لزم أن تكون جميع الأفراد موضوعه فی مرتبه شيء واحد ، وهو لا يصح أيضا ، وأجيب : بأنا نختار أن الضمير راجع ل "كل" ، وإضافه المرتبه للعموم ؛ لأنه مفرد مضاف ، والمراد : المراتب اللائقه بها ، فالمعنی : وضع الأشياء فی مراتبها اللائقه بها ، وهو من مقابله الجمع بالجمع ، فيقتضی القسمه علی الآحاد ، فكأنه قيل : وضع هذا الفرد فی مرتبته اللائقه به وهكذا ، وهو ظاهر ، وأجاب العلامه عبد الحكيم بما حاصله : أن الضمير راجع ل "شيء" ، والعموم المستفاد من "كل" يعتبر بعد إرجاع ضمير "مرتبته" إلی "شيء" ، فالمعنی : وضع شيء فی مرتبته ، أیّ شيء كان. (قوله : أتمها تحريرا) هذا يفيد أن غيره من الكتب موصوف بتمام التحرير ، وأن القسم الثالث موصوف بزياده التمام ، ويرد عليه أن تمام التحرير ينافی وقوع الحشو والتطويل والتعقيد فيه ، وأن التمام لا يقبل الزياده ؛ لأنه نهايه الشيء ، وحينئذ فلا يصح التفضيل ؛ علی أن اسم التفضيل إنما يصاغ مما يقبل الفضل والزياده ، والجواب عن الأمرين :

أن المراد بالتمام الثابت لتلك الكتب : القرب إليه ، مجازا ، والقريب إلی التمام يقبل الزياده ، فلا ينافی وقوع الأمور الثلاثه ، ولا صوغ اسم التفضيل.

(قوله : هو تهذيب الكلام) أی : تخليصه من الزوائد ، وكونه أتم بالنسبه إليها لا ينافی اشتماله علی الحشو والتطويل فی نفسه كما سيذكر ، وما ذكره من أن التحرير : وهو

متعلق بمحذوف يفسره قوله : (جمعا) لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه ، والحق جواز ذلك فى الظروف ؛ لأنها مما يكفيه رائحه الفعل ...

******

تهذيب الكلام ، فهو معنى اصطلاحى ، وأما فى اللغه : فهو تخليص العبد من الرّقّيه. (قوله : متعلق بمحذوف يفسره قوله : جمعا) أى : والأصل : وأكثرها جمعا للأصول جمعا ، واعترض هذا بأنه يلزم عليه عمل المصدر محذوفا مع أنه لا يعمل محذوفا ، كما لا يعمل فى متقدّم ، وأيضا ما لا يعمل لا يفسّر عاملا ، ويجاب بأنه من باب حذف العامل لا من باب عمل المحذوف ، وقولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملا قاصر على باب الاشتغال ، وما نحن فيه ليس منه. (قوله : لأن معمول ... إلخ) عله لمحذوف أى : وليس متعلقا ب" جمعا" المذكور ؛ لأن معمول ... إلخ. (قوله : لا يتقدم عليه) أى : لأنه يؤوّل بالموصول الحرفى وصلته ، ومعمول الصله لا يتقدم على الموصول ؛ لأنه كتقديم جزء الشىء عليه ، فكذلك ما أوّل بهما لا يتقدم معموله عليه ، وهذا مذهب الجمهور. (قوله : والحق جواز ذلك) أى : جواز تقديم معمول المصدر عليه فى الظروف كما هنا ، وهذا مذهب الرضى. قال : لأن المؤول بالشىء لا يعطى حكمه من كل وجه ؛ لأن تقدير عامل للظرف فيه تكلف ، ومما يدل للجواز قوله تعالى : (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْىَ)(1) وقوله تعالى : (وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِما رَأْفَهٌ)(2) ، واعترض العصام بأنه ليس هنا ظرف ، وإنما هو مفعول به زيدت فيه اللام لتقويه العمل. قال يس : وهو من العجب العجاب ؛ لأنه اشتهر كنار على علم أن الظرف والجار والمجرور أخوان ، يطلق كل منهما على الآخر ، وأنهما إذا اجتمعا افترقا ، وإذا افترقا اجتمعا ، كالفقير والمسكين عند الفقهاء. (قوله : يكفيه رائحه الفعل) أى : ما له أدنى ملابسه بالفعل كالمصدر ؛ فإنه يدل على الحدث وهو أحد جزأى مدلول الفعل ، وهذا هو المراد برائحه الفعل ، فاندفع اعتراض ابن جماعه بأن قولهم : رائحه الفعل غير صحيح ؛ لأن الرائحه عرض والفعل عرض فيلزم قيام العرض بالعرض ، وإنما كان الظرف يكفيه رائحه الفعل ؛ لأن للظرف شأنا ليس لغيره ؛ لتنزله من الشىء منزله نفسه ؛ لوقوع الشىء فيه وعدم انفكاكه عنه.

١- الصافات : ١٠٢.

٢- النور : ٢.

(ولكن كـان) أى : القسم الثـالث (غير مصون) أى : غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائـد المسـتغنى عنه (والتطويـل) وهو الزياده على أصل المراد بلا فائده ، وستعرف الفرق بينهما فى بحث الإطناب (والتعقيد) ، ...

******

(قوله : ولكن كان ... إلخ) هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقه ، وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقه تـوهم أنه مصون عن الحشو والتطويـل والتعقيـد ، فرفع هـذا التوهم بقوله : ولكن ... إلـخ. (قوله : هو الزائـد المسـتغنى عنه) أى : اللفظ الزائد فى الكلام المسـتغنى عنه فى أداء المراد ، سواء كان لفائده أم لا ، كان متعينا أم لا ، كما فى قوله : كذبا ومينا. (قوله : والتطويل) هو مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ لأن المراد به الكلام الزائد على أصل المراد المسـتغنى عنه بلا فائده ؛ وقول الشارح : وهو الزياده ، المراد بها الزائـد ، أو فى الكلام حذف مضاف أى : ذو الزياده ، ثم إن فى كلام الشارح احتباكا حيث حذف من كلّ قيدا أثبته فى الآخر ، فحذف من الحشو قوله : على أصل المراد ؛ لذكره فى التطويل ، وحذف من التطويل : المسـتغنى عنه ؛ لـذكره فى الحشو. (قوله : وسـتعرف الفرق بينهمـا) أى : الفرق المعتـد به ، وإلا فالتفسـير الـذى ذكره يؤخـذ منه فرق أيضا ؛ لأنه يقتضى أن يكون بينهما العموم والخصوص المطلق ؛ وذلك لأنه قيد التطويل بكونه لغير فائده ، وأطلق فى الحشو ، فيجتمعان فى زائد لا لفائده ، وينفرد الحشو فى زائد لفائده ، وحاصل الفرق الآتى : أن الحشو هو اللفظ الزائد المتعين زيادته ، كقوله :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكنّنى عن علم ما فى غد عمى (١)

فلفظ "قبله" زائد قطعا ، فهو حشو. والتطويل هو الزائد على أصل المراد مع عدم تعينه ، كما فى قوله (٢) :

١- البيت لزهير ، وهو فى : ديوانه ص ٢٩ ، الإشارات ص ١٤٤ ، ونهايه الأرب ٧ / ١٣٨ ، والإيضاح ١٧٥ ، ٣١٧ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

٢- البيت من الوافر ، وهو لعـدى بن الأبرش ، وهو فى : الإيضـاح ص ١٧٤ ، وأورده الجرجـانى فى الإشارات ص ١٤٣. قددت : قطعت. الراهشـان : عرقـان فى باطن الـذراعين. والضـمير فى "راهشـيه" وفى "ألفى" لجزيمه بن الأبرش ، وفى "قـددت" وفى "قولها" للزباء.

وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهوله (قابلا) خبر بعد خبر ؛ أى : كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) أى محتاجا (إلى الإيضاح) لما فيه من التعقيد (و) إلى (التجريد) ...

******

وقدّدت الأديم لراهشيه

وألفى قولها كذبا ومينا

فالكذب والمين بمعنى واحد ، فأحدهما زائد لا بعينه ، وهذا الفرق الآتى يقتضى أن يكون بينهما التباين ، وما ذكره الشارح هنا فرق بينهما بحسب اللغه ، وما يأتى فرق بحسب ما وقع عليه اصطلاح أهل هذا الفن. (قوله : وهو كون الكلام مغلقا ... إلخ) أشار بذلك إلى أن التعقيد هنا مصدر المبنى للمفعول ، أى : عقّد الكلام ، لأجل أن يكون وصفا للكتاب ، وأما التعقيد بمعنى جعل الكلام معقدا الذى هو مصدر المبنى للفاعل فهو وصف للفاعل ، ولا تحسن إرادته هنا ، وأورد على الشارح أن التطويل وكذا الحشو ليسا وصفين للكتاب إذا جعلا مصدرى المبنى للفاعل ، بل إذا جعلا مصدرى المبنى للمفعول ، فكان ينبغى التأويل فيهما أيضا ليكونا وصفين للكتاب ؛ إلا أن يقال : إنه ترك التأويل فيهما اتكالا على المقايسه ، أو ترك ذلك استغناء بتفسيرهما السابق ؛ لأنه قد فسر كلا منهما باللفظ الزائد ، وهذا يفيد حملهما على المحشوّ والمطوّل به ، وأن المصدر بمعنى اسم المفعول ، لا أنه باق على مصدريته حتى يحتاج إلى أن يؤولهما بما أول به التعقيد ، ثم إن كون الكلام مغلقا : إما بسبب خلل فى اللفظ ، وهو التعقيد اللفظى ، أو خلل فى الانتقال ، وهو التعقيد المعنوى ، أو بسبب ضعف التأليف ؛ لأن مخالفه النحو فى الكلام توجب صعوبه فهم المراد بالنسبه لمن تتبع قواعد الإعراب ، فالتعقيد هنا فى كلام المصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتى ؛ فإنه خاص بالأمرين الأولين. بدليل عطف ضعف التأليف عليه ، كما أفاده الحفيد. (قوله : خبر بعد خبر) أى : بناء على جواز تعدد خبر الناسخ ، وإنما سكت عن جعله حالا من ضمير "غير مصون" ؛ لأن الخبريه أظهر وأقرب ؛ لأنه يوهم أن مغايرته للمصون مشروطه بملاحظه قبوله للاختصار مع أنه ليس كذلك ؛ فإنه فى نفسه مغاير للمصون وإن لم يلاحظ ذلك ، فيكون أدعى للقدوم على اختصاره ، وما قيل فى "قابلا" من الإعراب يقال فى "مفتقرا" ، واختار فى جانب الاختصار التعبير ب "قابلا" ، وفى جانب الإيضاح والتجريد التعبير ب "مفتقرا" ؛ إشاره إلى أن الاهتمام بالاختصار دون الاهتمام بالإيضاح والتجريد ، فالتحرز عنهما أهم من التحرز عنه.

عما فيه من الحشو ، (ألفت) جواب لما (مختصرا يتضمن ما فيه) أى : فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعده ، وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته ...

******

(قوله : عما فيه) لم يقل : لما فيه على طريقه ما قبله ، إذ لا يعلم حينئذ أن المجرد عنه ما ذا ، بخلاف ما قبله ، فلا يلزم فيه مثل ذلك ، ولم يرتب النشر على نمط اللف ؛ لأجل السجع.

(قوله : ألفت مختصرا) لم يقل : اختصرته ، مع أنه أخصر ؛ إشاره إلى أنه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لأمر دعاه إليه ، بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج إليه ، ويخلو عما يستغنى عنه ، وأيضا تعبيره ب" اختصرته" : يقتضى أن ما فى هذا المختصر فى القسم الثالث ، وليس للمصنف إلا مجرد الاختصار مع أن له غير الاختصار التجريد والإيضاح ، وبعض اجتهادات له مخالفه لمذهب السكاكى. (قوله : يتضمن ما فيه ... إلخ) إشاره إلى أنه مختصر جامع ، ثم إن المراد بتضمن ما فى القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها ، فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكوره فى علم الجدل والاستدلال ، وعلمى العروض والقوافى ، ودفع المطاعن عن القرآن ؛ لأن المباحث لواحق لعلمى المعانى والبيان. (قوله : وهى حكم) كان الأولى وهو حكم ؛ لأن الضمير إذا وقع بين مرجع وخبر مختلفين بالتذكير والتأنيث فالأولى مراعاه الخبر ؛ لأنه محط الفائده.

(وقوله : حكم) يطلق الحكم على المحكوم به ، وعلى النسبه الحكميه ، وعلى الإيقاع والانتزاع ، أعنى : إدراك أن النسبه واقعه أو ليست بواقعه ، المسمّى ذلك عند المناطقه ب" التصديق" ، والمراد هنا القضيه الداله على النسبه الحكميه من إطلاق اسم المدلول وإراده الدال ، فساوى قول غيره : قضيه كليه ، إن قلت : هذا مجاز ، وهو لا يدخل التعاريف. قلت : هذا مجاز مشهور ، أو أن هذا ضابط لا تعريف ، على أن بعضهم ذكر أن الحكم يطلق على القضيه نفسها إطلاقا حقيقيّا عرفيّا ، كإطلاقه على ما مر. وقولهم : كليه أى : محكوم فيها على كل فرد من أفراد موضوعها ، أو المراد موضوعها كلى. (وقوله :

ينطبق ... إلخ) هذا القيد على الثانى ليس لبيان الواقع ، بل للاحتراز عن القضيه الطبيعيه ، نحو : الإنسان نوع ، والحيوان جنس ؛ فإن المحكوم عليه بالنوعيه أو الجنسيه الماهيه الكليه بقطع النظر عن الانطباق على الجزئيات بخلافه على الأول ، فإنه لبيان الواقع ،

ليتعرف أحكامها منه ، كقولنا : كل حكم منكر يجب توكيده ...

******

والاـحتراز عن الطبيعيه بقوله : كليه ، والمراد بالانطباق : الاشتمال ، واعترض بأن الجزئيات إنما تضاف للكلى المفرد لا للقضيه الكليه ، والذى يضاف إليها إنما هو الفروع ، وهى القضايا التى تحت تلك القضيه الكليه ، بأن يحكم بمحمولها على جزئيات موضوعها وأجيب : بأنه استعار الجزئيات للفروع بجامع الاندراج فى الجمله ، أو أن فى العباره حذف مضاف ، أى : على جميع جزئيات موضوعه ، أو أن فى العباره استخداما ، فأطلق الحكم أولا بمعنى القضيه ، وأعاد عليه الضمير بمعنى المحكوم عليه ، ولا شك أن المحكوم عليه وهو الموضوع أمر كلى تحته جزئيات ، وعلى هذا فلا حذف أصلا ، كذا قالوا. قال العلامه عبد الحكيم : وهذه تكلفات لاـ تليق بمقام التعريفات ، وإن ذهب إليه الجم الغفير ، فالأولى أن يقال قوله : حكم كلى أى : على كلى ؛ فإن كليه الحكم بكون المحكوم عليه كليّا ، والضمير فى " ينطبق " و " جزئياته " راجع إلى " الكلى " ، ومعنى انطباقه : صدقه عليه ، وهو احتراز عن القضيه الطبيعيه. (قوله : ليتعرف ... إلخ) اللام للغايه والعاقبه. أى : أن غايه ذلك الانطباق وثمرته تلك المعرفه ، وليست للتعليل ؛ لأن الانطباق لاـ يعلل بالمعرفه ، بل الأمر بالعكس. أى : أن الانطباق يكون عله للمعرفه ؛ وذلك لأن الانطباق أمر ذاتى للقضيه ، فلاـ يعلل بشىء ، والمعرفه لأحكام الجزئيات من القضيه أمر عارض لها ، وكيفيه معرفه أحكام جزئيات الموضوع منها أن تأتى بقضيه سهله الحصول ؛ لكون موضوعها جزئيات من جزئيات موضوع القاعده ، ومحمولها نفس موضوع القاعده ، وتجعل هذه القضيه السهله الحصول صغرى ، وتجعل القاعده كبرى لهذه الصغرى ، فينتظم قياس من الشكل الأول منتج للمطلوب ؛ كأن يقال : ثبوت القيام لزيد حكم منكر ، وكل حكم منكر يجب توكيده ، فثبوت القيام لزيد يجب توكيده ، ولما كانت معرفه أحكام الجزئيات من القاعده فيها كلفه للاحتياج إلى شىء آخر إليها - عبر بقوله : " ليتعرف " ، ولم يعبر ب " يعرف ".

بقى شىء آخر ، وهو أن القاعده يتعرف منها أحكام الجزئيات ، والشاهد جزئى من جزئيات القاعده ، فيكون متوقفا عليها ، والشاهد مثبت لها ، فتكون متوقفه عليه ، فيلزم

(ویشتمل علی ما یحتاج إلیه من الأمثله) وهی الجزئیات المذکوره لإیضاح القواعد (والشواهد) وهی الجزئیات المذکوره لإثبات القواعد فهی أخص من الأمثله ، ...

******

الدور ، وأجاب بعضهم بمنع توقف الشاهد علی القاعده ، وإنما هو متوقف علی الموثوق به ، فیقال : التوکید فی جواب المنکر فی قوله تعالی : (إِنَّا أَرْسَلْنا نُوحاً)(۱) ، سمع من الموثوق به ، وکل ما سمع من الموثوق به فهو مستحسن فی البلاغه ، فالتوکید فی جواب المنکر فی هذه الآیه مستحسن فی البلاغه ، ورد هذا الجواب بأنه مبطل للعموم فی قولهم فی تعریف القاعده : علی جمیع جزئیاته ، فالأولی فی الجواب أن یقال إن توقف القواعد علی الشواهد بالنسبه للمجتهدین المستنبطین للقواعد ، وتوقف الشاهد علی القاعده بالنسبه لغیرهم ؛ لأنهم هم الذین یریدون تعرف أحکام الجزئیات ، وحینئذ فالعموم باق علی حاله. (قوله : علی ما یحتاج إلیه من الأمثله والشواهد) أی : لا علی ما یستغنی عنه منها ، وإلا کان حشوا وتطویلا ، وفی هذا إشاره إلی أن القسم الثالث فیه أمثله وشواهد مستغنی عنها. (قوله : فهی أخص) أی : باعتبار الصلاحیه ، أی أن کل ما صلح أن یکون شاهدا صلح أن یکون مثالا من غیر عکس ، وسرّ ذلک أن الشاهد لا بد أن یکون من کلام من یعتد بعربیته بخلاف المثال ، فبینهما العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الإثبات والإیضاح ؛ لأن هذا خارج عن حقیقه الأمثله والشواهد ؛ لأن الجزئی لا یلزم أن یکون مذکورا بعد القاعده فضلا عن کونه مثالا أو شاهدا ، فکونه مذکورا للإیضاح أو للإثبات عارض مفارق ، لا یمکن اعتباره فی حقیقتهما ، وحینئذ فلا ینبنی علیه أخذ النسبه بینهما ، ولئن سلمنا دخول ذلک فی مفهومیهما ؛ لأنه الجزئی من حیث إنه جزئی لا یکون الإثبات ولا الإیضاح داخلا فی مفهومه ، ومن حیث إنه مثال أو شاهد یکون الإثبات والإیضاح داخلا فیه ، فلا ینتج العموم والخصوص المطلق ، بل یکون

۱- نوح : ۱.

(ولم آل) من الألو وهو التقصير (جهدا) أى : اجتهادا ، وقد استعمل الألو فى قولهم : لا آلوك جهدا ، متعديا إلى مفعولين ...

******

بينهما إما التباين الكلى ؛ لأنه قد اعتبر فى كل غير ما اعتبر فى الآخر ، أو التباين الجزئى : وهو العموم والخصوص الوجهى بأن يقال : المثال ما قصد به الإيضاح أريد معه الإثبات أم لا ، والشاهد ما قصد به الإثبات أريد معه الإيضاح أم لا. إن قلت : يعمم فى الأول دون الثانى ؛ بأن يقال : الشاهد جزئى يذكر للإثبات ليس إلا. قلنا : قال العلامه يس : التعميم فى الأول دون الثانى تحكم لأنه لا دليل عليه.

(قوله : ولم آل) عطف على ألفت ، ويجوز أن يكون حالا من فاعله ، وأصل آل أألو بهمزتين الأولى للمتكلم والثانيه فاء الكلمه فقلبت الهمزه الثانيه ألفا وفاء بقاعده : أنه إذا اجتمع همزتان فى أول كلمه والثانيه منهما ساكنه ، فإنها تقلب مده من جنس حركه التى قبلها ، وحذفت الواو للجازم ؛ لأنه معتل وماضيه ألا يألو وأصل ألا ألو كنصر ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله من الألو) بفتح الهمزه وسكون اللام كالنصر ، أو بضم الهمزه واللام كالعنق على ما فى القاموس (قوله : وهو التقصير) أى : التوانى ، فالتقصير من قصر عن الشىء توانى عنه لا من قصر عن الشىء بمعنى انتهى أو عجز عنه ، ثم إن تفسير الشارح الألو بالتقصير بيان لمعناه فى أصل اللغه ، وأما كونه بمعنى المنع فمجاز ، وإنما حمل الشارح كلام المصنف على المعنى المجازى ، حيث قال : واستعمل الألو إلخ ؛ لأن آل بمعنى أقصر فعل لازم ، فجهدا الواقع بعده إما نصب على التمييز أى : من جهه الاجتهاد ، أو على الحال أى : حال كونى مجتهدا ، أو على نزع الخافض أى : فى اجتهادى ، والأول باطل إذ لا إبهام فى نسبه التقصير إلى الفاعل ، ولا يصح جعله محولا عن الفاعل ؛ لأن الأصل فى المحول أن يكون الإسناد إليه حقيقيا وهنا مجازى ، وأما الثانى والثالث فبعيدان ؛ لأن مجىء المصدر حالا سماعى ، وكذلك النصب على نزع الخافض ، وحينئذ فجعل آل فى كلام المصنف بمعنى أقصر بعيد ، فلذا عدل عنه الشارح إلى المعنى المجازى.

(قوله : وقد استعمل إلخ) أى : على طريق التضمين ، فقد ضمن آل معنى أمنع المتعدى لاثنين ، أو استعير الألو بمعنى التقصير للمنع بعد تشبيهه به ، واشتق من الألو

وحذف المفعول الأول هاهنا ، والمعنى : لم أمنعك جهدا (فى تحقيقه) أى : المختصر (وتهذيبه) أى : تنقيحه ، (ورتبته) أى : المختصر (ترتيبا أقرب تناولا) ...

******

آل بمعنى أمنع على طريق الاستعاره التبعيه. (فقوله : وقد استعمل إلخ :) إضراب عما تقدم الذى هو المعنى الحقيقى إشاره إلى أن المراد من الألو هنا معناه المجازى ، وهو المنع لما قلناه ولاشتهاره فيه ، والمجاز المشهور مقدم على الحقيقه الغير المشهوره عند بعض الأصوليين. (قوله : وحذف إلخ) عطف على محذوف أى : واستعمله المصنف هنا كذلك وحذف إلخ ، والمراد بالحذف هنا لازمه وهو الترك فلا يقال : إن الحذف يقتضى ذكر الشىء أولا ، فيقتضى أن المصنف قد ذكر المفعول الأول ثم حذفه بعد ذلك وليس كذلك ، وإنما حذف المصنف المفعول الأول وهو الكاف لكونه غير مقصود بخصوصه ، فحذف للعموم ؛ لأن المعنى لم أمنع أحدا ، فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون آل فى كلام المصنف متعديا لمفعول واحد لتضمينه معنى أترك ، أو التجوز بالألو عنه فى تحقيقه ، ولا يكون فى الكلام حذف على ما هو الأصل؟ قلت : المانع من ذلك أمران : الأول : اشتهار استعمال الألو بمعنى المنع ، وعدم اشتهار استعماله بمعنى الترك. الثانى : أنه لو كان الألو هنا بمعنى الترك لكان المعنى لم أترك اجتهادى فى تحقيقه بل اجتهدت فيه ، وهذا لا يفيد أنه بذل كل الاجتهاد فى ذلك وهذا خلاف المقصود ؛ إذ المقصود أنه بذل كل الجهد فى تحقيقه ، وهذا إنما يفيده جعل آل بمعنى أمنع ، تأمل (قوله : لم أمنعك) الخطاب لغير معين أى : لم أمنع أحدا اجتهادى فى تحقيقه ، بل بذلت وسعى وطاقتى فى ذلك.

(قوله : فى تحقيقه) متعلق بلم آل باعتبار أن معناه بذلت وسعى لا بجهدا لعدم جزاله المعنى كذا قال بعضهم وتأمله (قوله : فى تحقيقه) أى : المختصر وفيه أن التحقيق هو إثبات المسأله بالدليل ، والمختصر ألفاظ لا تثبت بدليل ؛ إذ الذى يثبت به إنما هو المعانى ، وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف ، أى : فى تحقيق مدلوله ، فالتحقيق من أوصاف المعانى كما أن التهذيب من أوصاف اللفظ ؛ لأنه تخليص اللفظ من الحشو.

أی : أخذا (من ترتیبه) أی : من ترتیب السکاکی أو القسم الثالث ؛ إضافه المصدر إلی الفاعل أو المفعول (ولم أبالغ فی اختصار لفظه ؛ تقریبا) مفعول له لما تضمنه معنی : لم أبالغ ؛ أی : ترکت المبالغه فی الاختصار ؛ تقریبا (لتعاطیه) أی : تناوله ...

******

(قوله : أی أخذا) التناول فی الأصل مد الید لأخذ الشیء أرید به هنا لازمه وهو الأخذ ، فهو من إطلاق اسم الملزوم وإراده اللازم ، والمراد بالأخذ هنا اختیار النفس للمسائل. أی أن اختیار الشخص للمسائل المرتبه من هذا المختصر أقرب من اختیاره لها من القسم الثالث ، بمعنی أنه یمیل إلی أخذها منه أکثر ؛ لکونه جعل مسائله وفصوله فی رتب هی منها أسهل أخذا من مسائل القسم الثالث لکونها یستعان ببعضها علی فهم بعض ، وینبنی إدراک بعضها علی إدراک بعض ، أو المراد بالتناول الأخذ للمعانی من الألفاظ المرتبه ، أی : أن أخذ الشخص للمعانی من الألفاظ المرتبه من هذا المختصر أقرب من أخذها من الألفاظ المرتبه من القسم الثالث. (قوله : إضافه المصدر) أی : أضیف إضافه المصدر أو وهذه الإضافه إضافه المصدر ، فهو إما منصوب علی المفعولیه المطلقه ، أو مرفوع خبر لمحذوف ، وقدم إضافته إلی الفاعل علی إضافته للمفعول لما تقرر فی کتب النحو من أن الأول أکثر وأولی.

(قوله : لما تضمنه) أی : معمول لما تضمنه إلخ ، أی : فهو عله لذلک المتضمن بالفتح ، أی ولیس عله للنفی ؛ لأن المفعول له هو ما فعل لأجله الفعل ، وعدم المبالغه لیس بفعل ، ولا للمنفی وهو المبالغه ؛ لأنه ینحل (۱) المعنی : أن المبالغه فی اختصار لفظه لأجل التقریب منتفیه ، فیقتضی أن المبالغه فی اختصار لفظه لغیر التقریب کسهوله الحفظ حاصله ولیس هذا المعنی بمراد ؛ لأن المراد نفی المبالغه فی الاختصار مطلقا وإنما کان المعنی ما ذکر علی جعله متعلقا بأبالغ ؛ لأن النفی إذا دخل علی کلام فیه قید شأنه أن یکون النفی فیه موجها إلی القید مع بقاء أصل الفعل ، ثم إن ظاهره أن العمل لما تضمنه المعنی وهو الترک ولیس کذلک ، وإنما العمل للفعل الدال علیه وهو ترکت ؛ فالکلام علی حذف مضاف أی : معمول لدال ما تضمنه معنی لم أبالغ ، ثم إن هذا الکلام یحتمل أن یکون إشاره إلی أن العمل إنما هو لذلک الفعل ، وأنه إذا جعل العمل لمعنی حرف النفی

۱- کذا بالمطبوعه.

(وطلبا لتسهيل فهمه على طالبه) والضمائر للمختصر.

وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض ...

******

وجب تأويل النفى بفعل مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكون إشاره إلى أن العمل لحرف النفى باعتبار ما يستفاد منه ، وما ذكره بيان لعمل حرف النفى ، وأن القيد له ، وتوضيح لحاصل المعنى ، وإنما أدرج الشارح المعنى للإشاره إلى أن ترك المبالغه ليس عين معنى" لم أبالغ" لوجوب تغاير المتضمّن والمتضمّن ، ولو لم يذكر المعنى لصح أيضا ؛ لأن اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه ؛ لأن متضمّن المتضمّن لشىء متضمّن لذلك الشىء ، لكن يصير الكلام خاليا عن إفاده أن ترك المبالغه ليس عين معنى" لم أبالغ" ، وإنما كان معنى" لم أبالغ" متضمنا ومستلزما للترك ؛ لأن معنى قوله : " لم أبالغ" نفى المبالغه ويلزمه تركها (قوله : وطلبا إلخ) إن قلت : هذا عين ما قبله فلا حاجه له. قلت : أما أولا فقد يمنع ذلك ؛ إذ لا يلزم من قرب تناوله فهمه ؛ إذ قد يقرب ما هو فى غايه الصعوبه ولا يصل إلى السهوله ، فإن فى مجرد تقليل الصعوبه تقريبا لا يقال ، فكان ينبغى أن يستغنى بها عما قبله ؛ لأنا نقول : إغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر ؛ لأن الأول قد وقع فى مركزه على أن المقام مقام خطابه ، وأيضا فقد يكون قصد من الأول تسهيله فى نفسه ، وأنه مستحسن مع قطع النظر عن تحقيق الطلاب له ، ومن الثانى : الإشاره إلى أن له طلابا وأنه راعى حالهم. (قوله : بأنه مختصر) أخذه من قوله : ألفت مختصرا ومن قوله : ولم أبالغ فى اختصاره. وقوله : منقح أخذه من قوله : فى تحقيقه أو تهذيبه. وقوله : سهل المأخذ أخذه من قوله : وطلبا إلخ. (قوله : تعريض) هو كنايه مسوقه لموصوف غير مذكور ، ويسمى تلويحا كقول المحتاج للمحتاج إليه : جئتك لأسلم عليك ، فكأنه أمال الكلام إلى عرض يدل على المقصود ، وإنما يسمى تلويحا ؛ لأن المتكلم يلوح به لما يريده. وقوله : " تعريض" يعنى ثانيا ، وإلا فهو قد عرض بالقسم الثالث أولا بقوله : قابلا للاختصار مفتقرا للإيضاح والتجريد ، كما أنه صرح بذلك أولا فى قوله :

ولكن كان غير مصون إلخ. قال فى المطول : لعمرى قد أفرط المصنف فى وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا وتصريحا أولا ، وتلويحا ثانيا ، وتعريضا ثالثا.

بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث (وأضفت إلى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) أى : اطلعت (فى بعض كتب القوم عليها) أى : على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أى : لم أفز (فى كلام أحد بالتصريح بها) أى : بتلك الزوائد (ولا الإشاره إليها) ...

******

(قوله : بأنه لا تطويل فيه) أى : لأنه مختصر ، وقوله : ولا حشو ، أى : لأنه مهذب ، وقوله : ولا تعقيد ، أى : لأنه سهل المأخذ فهو نشر على ترتيب اللف. (قوله : المذكور من القواعد وغيرها) أى الأمثله والشواهد ، وأشار الشارح بذلك إلى أن اسم الإشاره ليس راجعا للمختصر ، وإلا لاقتضى أن هذه الفوائد زائده على المختصر ومضمومه إليه وليس كذلك ، وأول القواعد والشواهد والأمثله بالمذكور لأجل صحه الإشاره إليها بذلك مع إفراده وتذكيره.

(قوله : عثرت) من العثور وهو الاطلاع على الشىء من غير قصد ، وفى تعبير المصنف ببعض إشاره إلى عزه تلك الفوائد ؛ لأنها لم تكن ثابته فى كل كتب المتقدمين (قوله : وزوائد إلخ) قال فى المطول : ولقد أعجب المصنف فى جعل ملتقطات كتب الأئمه فوائد ، وفى جعل مخترعات خواطره زوائد ، ووجه الإعجاب أن كلامه موجه محتمل للمدح وللذم ، فيحتمل أن مخترعات خواطره زوائد. الشأن فيها أن تطرح ولا تقبل فتسميتها زوائد تواضع منه ، ويحتمل أن يكون المراد أن مخترعات خواطره زوائد فى الفضل على الفوائد التى التقطتها من كتب الأئمه ، وبين فوائد وزوائد الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدى المخرج لتباعد مخرج الفاء من مخرج الزاى ، وبين إليها وعليها جناس مضارع لاختلافهما بحرفين متقاربى المخرج ؛ لأن مخرج الهمزه قريب من مخرج العين ، ثم إن تلك الزوائد مثل اعتراضاته على السكاكى ، ومثل مذهبه فى الاستعاره بالكنايه ، فإنه لم يسبق به ، واعترض بأن هذه الزوائد إن كانت غير موجوده فى كلام أحد لا بطريق التصريح ، ولا بطريق التلويح كانت باطله إذ لا مستند إليها على أنها إذا كانت خارجه عن كلامهم فلا معنى لإدخالها فيه مع كونها أجنبيه مما قالوه. فكيف تدخل فى فنهم وتضاف إلى ما قالوه ويجرى عليها حكمه وأجيب بأن المراد

بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعيه وإن لم يقصدوها (وسميته : تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وأنا أسأل الله تعالى) قدم المسند إليه قصدا إلى جعل الواو للحال (من فضله) ...

******

إنها لا توجد فى كلام أحد بالنظر للقواعد ، وهذا لا ينافى إنها تؤخذ بالتأمل فى القواعد ، والمأخوذ من القواعد لا يضاف إلا لمستنبطه ، وحينئذ يصح إدراجها فى الفن ، وأجاب العلامه يس : بأن المراد بقوله فى كلام أحد أى : من أهل هذا الفن المتصدين لتدوينه وتقريره ، وهذا لا ينافى أنها تؤخذ من كلام نحو مفسر ، وإدراجها فى كلامهم من حيث مناسبتها له وكونها على طريقته ومشابهتها له فى الفائده.

(قوله : بأن يكون إلخ) هذا تصوير للمنفى وهو الإشاره. (قوله : وسميته إلخ) لأنه تلخيص لأعظم أجزائه هذا ، وقد اشتهر أن أسماء الكتب من قبيل الأعلام الشخصيه ، وأسماء العلوم من قبيل الأعلام الجنسيه ، واعترض بأن هذا تحكم ، فالأولى أن يقال إن قلنا : إن الشيء يتعدد بتعدد محله ، كان كل من قبيل علم الجنس ، وإن قلنا إن الشيء لا يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الشخص ، ومما يؤيد ذلك أن الكتاب جزء من العلم ، فما جرى على الكل يجرى على الجزء. (قوله ليطابق اسمه) أى : ليكون معنى اسمه العلمى وهو الألفاظ المخصوصه الداله على المعانى المخصوصه مطابقا ومناسبا لمعناه الأصلى وهو التنقيح والتهذيب ، ووجه المناسبه أن هذه الألفاظ المخصوصه مشتمله على التنقيح والتهذيب ، فسميت هذه الألفاظ بالتلخيص لاشتمالها عليه ، فالحامل للمصنف على هذه التسميه تملك المناسبه نظير ما قيل فى الصلاه من أنها لغه الدعاء ، ثم جعلت فى الشرع اسما للأقوال والأفعال المخصوصه لتلك المناسبه ؛ لأن الصلاه بالمعنى الشرعى مشتمله على الدعاء ، وليس المراد بقوله ليطابق اسمه معناه أن ذات الاسم مطابقه لمعناه ، إذ لا مناسبه بين حروف التلخيص وبين الألفاظ المخصوصه أو التنقيح (قوله : قدم المسند إليه) أى : ولم يكتف بالضمير المستتر المؤخر.

(قوله : قصدا إلخ) وذلك لأنه لا يناسب جعل الواو للعطف عند عدم تقدمه ؛ لأن من محسنات الوصل تناسب المعطوفين فى الماضويه والمضارعيه ، ولا يصح جعلها للحال

.....

******

بـدون التقديم ؛ لأن المضارع المثبت إنما يربط إذا كان حالا بالضـمير لا بالواو ، فتعين أن يكون التقديم لأجل أن تكون الجمله اسـميه مرتبطه بواو الحال ، والقصد من جعل هذه الجمله حاليه تقييد جميع الأفعال من التأليف وما عطف عليه ، فإن قلت : يصح جعلها للعطف ، ومحل مراعاه المناسـبه فى العطف إذا لم توجد نكته ، وقد عدل هنا إلى المضارعيه لقصد الاسـتمرار التجددى ؛ لأـن المـاضويه تفيـد الانقطـاع. قلت : هـذه النكته حاصـله مع التقـديم وجعل الواو للحال ، فالأولى ما ذكره فرارا من عـدم تلك المناسـبه ، فإن قلت لا حاجه فى جعل الجمله حاليه لزياده واو ؛ إذا الجمله الإسـميه يصـح أن تكون حالا بالضـمير وحـده. قلت : يلزم على حـذفها توهم الاستئناف فزادها دفعا لـذلك التوهم فظهر من هذا أن التقديم إنما هو من أجل ما ذكر من النكته ؛ إذا لا يعرف للتقـديم هنـا نكتـه غير ذلـك ؛ وذلـك لأـن تقـديم المسـند إليه على المسـند الفعلى الـذى لم يـل حرف النفى قـد يـأتى للتخصـيص ، وقد يأتى لتقوى الحكم لتكرر الإسـناد كما يأتى ، ولا يعرف لشـىء منهما حسن هنا ، إذا لا حسن فى قصـر السؤال عليه ، بـل الحسن فى الشـركه فى السؤال ليكون أقرب للإجـابه لاجتمـاع القلوب وأبعـد عن التحجير فى الـدعاء ، ولاـ حسن فى تأكيد إسناد السؤال إليه ، إذ لا إنكار ولا تردد فيه من السامع.

قال بعضـهم : يمكن أن يكون التقـديم هنا لإفاده الحصـر أو التقوى ، ويوجه الأول : بأن المصـنف من تواضـعه رأى أن كتابه لا يلتفت إليه غيره ، فضـلا عن كونه يسـأل النفع به إذا كـان كـذلك فلاـ يسـأل النفع به إلا هو. فكأنه قال : وأنا أسأل النفع به دون غيرى فالقصـر حقيقى ، أو أنه إضافى باعتبار الحاسدين له من أهل عصره أى : وأنا أسأل الله لا غيرى من الحاسدين ، ورد الوجه الأول : بأن جعله قصرا حقيقيا ينافى ما أسلفه من مدح مختصره وترجيحه على القسم الثالث ، فإن ذلك المدح ينافى أنه يرى أن غيره لا يعتد به ، ورد الوجه الثانى : بأن القصـر المذكور إنما يكون للرد على معتقد الشركه ، وليس هنا من يعتقد أن أهل عصره الحسـاد يشـاركونه فى السؤال حتى يرد عليه ، وكونه يـدعى أن هنـا معتقـدا للشـركه أمر بعيـد ، ويوجه الثـانى بأن تقوى الحكم وتأكيده بتكرار

حال من (أن ينفع به) أى : بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح ، أو القسم الثالث منه (إنه) أى : الله تعالى (ولى ذلك) النفع (وهو حسبى) أى : محسبى ...

******

الإسناد ليس بلازم أن يكون للرد على منكر ، بل قد يكون لمجرد الاعتناء بالحكم ولظهور الرغبه فيه ، أو لاستبعاد الحكم ، فالتقديم هنا للاعتناء بالسؤال والاهتمام به أو لظهور الرغبه فيه ، فتوجه إلى الله يتضرع فى الإجابه مجتهدا بأقصى وسعه ، مشيرا إلى أنه لا يعتمد على ما بلغ به فى وصف مؤلفه ، بل يسأل الله النفع به ، أو لاستبعاده السؤال ، ولذا علله بقوله : إنه ولى النفع به فتأمل ذلك.

(قوله : حال من أن ينفع به) أى : حال من المصدر المؤول الواقع مفعولا. أى : أسأل الله النفع به حال كونه كائنا من فضل ، فهو من تقديم الحال على صاحبها ، وليس من فضله من معمولات أن ينفع به حتى يلزم تقديم معمول الصله على الموصول ، أو تقديم معمول المصدر عليه ، وكلاهما ممنوع. (قوله : وهو المفتاح أو القسم الثالث) جعل القسم الثالث أصلا له ظاهر وأما جعل جمله المفتاح أصلا ففيه نظر ؛ لأن القسمين الأولين منه لا تعلق للمختصر بهما حتى يجعلا مثلا له ، ويجاب بأن ما كان جزؤه أصلا لغيره ، فالكل أصل لذلك الغير بهذا الاعتبار. (قوله : إنه ولى) بفتح الهمزه على حذف لام الجر عله لقوله : أسأل ، وبكسرها على الاستئناف البيانى جوابا عما يقال لأى شىء سألته دون غيره ، وقوله ولى ذلك ولى فعيل بمعنى فاعل. أى : متولى ذلك النفع ومعطيه ، فله أن يتصرف فيه كيف يشاء. (قوله : أى محسبى) يشير إلى أن حسب : بمعنى محسب ، فهو اسم فاعل لا اسم فعل كما هو الصحيح ، وحاصل ما فى المقام : أن حسب فى الأصل اسم مصدر بمعنى الكفايه ، ولذا يخبر به عن الواحد وعن المتعدد ، فيقال : زيد وعمرو حسبك ، ثم استعمل اسم فاعل بمعنى محسب ، وكاف. وله حينئذ استعمالات فتاره تستعمل استعمال الصفات ، فتكون نعتا لنكره كمررت برجل حسبك من رجل ، وتاره تستعمل استعمال الأسماء الجامده غير تابعه لموصوف ، نحو (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ)(1)

١- المجادله : ٨.

وكافى (ونعم الوكيل) عطف : إما على جمله : وهو حسبى والمخصوص محذوف ، وإما على : حسبى ؛ أى : وهو نعم الوكيل ، فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو : زيد نعم الرجل ...

******

(فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ)(۱) بحسبك درهم. وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل ، فإن العوامل اللفظيه لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق ، وأما قول صاحب الصحاح حسبك درهم أى : كفاك ، فهو بيان للمعنى بالمآل ؛ لأن مآل المعنيين واحد لا بيان ؛ لأنه اسم فعل. (قوله : وكافى) عطفه على ما قبله عطف تفسير ، ثم يحتمل أن المراد كافى فى جميع المهمات حتى فى إجابه هذا السؤال ، ويحتمل الكفايه فى ذلك وعليه فتكون الجمل منتظمه (قوله : عطف إلخ) إنما جعل الواو عاطفه ؛ لأن الأصل فيها العطف ، ولعدم صحه جعلها للحال ؛ لأن الجمله الحاليه لا تكون إنشائيه ولا يصح جعلها اعتراضيه ؛ لأن الاعتراض لا يكون فى آخر الكلام ، ولعدم تضمنه نكته جزيله. (قوله : إما على جمله : وهو حسبى وإما على : حسبى) إنما انحصر العطف فى هذين ؛ لأن المتقدم ثلاث جمل لا يصح العطف على الأولى منها لعدم الجامع ، ولكونها حالا ؛ والإنشائيه لا تكون حالا. ولا على الثانيه ؛ لأنها معلله ، وهذه لا تصلح للتعليل فتعين الثالثه ، فإما أن يكون العطف عليها بتمامها ، أو على جزئها (قوله : والمخصوص) أى : بالمدح محذوف والأصل : ونعم الوكيل الله ، وعلى هذا فيجعل المخصوص إما مبتدأ والجمله قبله خبر ، أو خبره محذوف ، أو يجعل خبر المحذوف (قوله : وإما على حسبى) أى : وإن لزم عليه عطف الجمله على المفرد ؛ لأنه يجوز إذا تضمن المفرد معنى الفعل كما هنا ؛ لأن حسبى فى معنى يحسبنى. (قوله : فالمخصوص هو الضمير) أى : الواقع مبتدأ ؛ لأن ونعم الوكيل عطف على الخبر. (قوله : على ما صرح إلخ) إنما صرح بهذا العزو ؛ لأن تقدم المخصوص خلاف الشائع إذ الشائع أن المخصوص يذكر بعد والجمله قبله خبر ، أو خبره محذوف ، أو يجعل خبر المحذوف ، وهنا قد وقع مبتدأ مقدما ، فلما كان هذا الوجه خلاف الشائع.

۱- الأنفال : ۱۶.

وعلى كل تقدير قد عطف الإنشاء على الإخبار. والله أعلم.

******

قال الشارح : على سبيل التبرى منه على ما صرح به صاحب المفتاح (قوله : وعلى كل تقدير) أى : من التقديرين أعنى : عطف جمله ونعم الوكيل على جمله وهو حسبى ، أو عطفها على حسبى وحده. (قوله : قد عطف الإنشاء على الإخبار) هذا ظاهر على التقدير الأول لا على الثانى ؛ لأن حسبى بالمعنى الذى ذكره الشارح : وهو محسبى مفرد لا يفيد إخبارا إلا أن يقال : إنه فى تأويل يحسبنى ويكفينى ، ثم إن قول الشارح : (وعلى كل تقدير قد عطف الإنشاء على الإخبار) يحتمل أن المراد وهو جائز ، كما صرح به الشارح فى غير هذا المحل وفاقا للصفار ، فالقصد بذكر هذا الكلام تحقيق المقام ، ويحتمل أن المراد وهو غير جائز ، كما ذهب إليه البيانيون وجمهور النحاه ، وحينئذ فالقصد الاعتراض على المتن ، وعلى هذا الاحتمال فيجاب باختيار التقدير الأول. أعنى : عطف الجمله على الجمله ، لكن يمتنع كونه من عطف الإنشاء على الإخبار ، بل من عطف الإنشاء على الإنشاء ؛ لأن الجمله الأولى لإنشاء المدح بالكفايه ، والثانيه لإنشاء المدح العام ، أو أن قوله : (وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) ليس عطفا ، بل معمول لخبر مبتدأ محذوفين ، والأصل وهو مقول فى حقه نعم الوكيل ، فالمعطوف جمله خبريه اسميه متعلق خبرها جمله إنشائيه فعليه ، فيكون من عطف الإخبار على الإخبار ، ونختار التقدير الثانى. وهو عطف الجمله على الخبر ، لكن لا نسلم أن فيه عطف الإنشاء على الإخبار ؛ لأن الجمله عطف على حسبى بدون اعتبار تأويله بيحسبنى ، فهو من عطف الإنشاء على المفرد لا على الإخبار ، سلمنا أنها عطف على حسبى ، وأنه مؤول بما مرّ ، لكن عطف الإنشاء على الإخبار لا يمتنع هنا ؛ لأن عطف الإنشاء على الإخبار جائز إذا كان المعطوف عليه له محل من الإعراب ، كما هنا فإن قوله حسبى : خبر عن الضمير ، ورد الجواب الأول : بأن جعل الجمله الاسميه للإنشاء أقل من القليل ، فلا ينبغى حمل الكلام عليه ، ورد الجواب الثانى : بأن فيه تقدير أمور ثلاثه لا دليل عليها ، وهى مقول فى حقه ، والمبتدأ الذى وقع الإخبار عنه بمقول ، فالإنصاف أنه لا يفهم من قولنا وهو نعم الوكيل معنى

(مقدمه) رتب المختصر على مقدمه وثلاثه فنون ؛ ...

******

القول ولا الإخبار بل مجرد إنشاء المدح ، ورد الجواب الثالث : بأن شرط عطف الفعل على الاسم أن يكون الاسم فى معنى الفعل كما فى قوله تعالى : (فالِقُ الْإِصْباحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً)(۱) أى : فلق الإصباح ، فلا يجوز : مررت برجل طويل ويضرب ، إذا ليس الاسم فى معنى الفعل ، وحسبى بدون اعتبار يحسبنى ، اسم ليس فى معنى الفعل ، ورد الجواب الرابع : بأن القول بجوازه فيما له محل من الإعراب بدون تأويل. أى : للأولى بالإنشاء أو الثانيه بالخبر عند الجمهور ممنوع لا بد له من شاهد ولا يقال الشاهد للجواز فى قوله تعالى : (وَقالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)(۲) فإن هذه الواو من الحكايه لا من المحكى أى : من كلام الله لا من كلام الصحابه الذين حكى الله كلامهم. أى : وقالوا : حسبنا الله ، وقالوا : نعم الوكيل ، أو مبتدأ. أى : قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل ، فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين اللذين يكون عليهما العطف فى الآيه من عطف الخبر على الخبر كيف تكون الآيه شاهدا للجواز؟ اللهم إلا أن يقال : إن التقدير خلاف الظاهر.

[مقدمه فى بيان معنى الفصاحه والبلاغه]

(قوله : مقدمه) الأظهر أنه خبر لمحذوف. أى : هذه مقدمه ويحتمل أنها مبتدأ والخبر محذوف. أى : مقدمه أذكرها وفى كون أيهما أولى خلاف ، ويصح قراءته بالنصب على أنها مفعول لفعل محذوف. أى : أذكر لك مقدمه ، أو على نزع الخافض ، لكنه سماعى ، ويصح الجر بحرف محذوف إلا أنه شاذ ، ويحتمل أن تكون مبتدأ وما بعدها خبر ، أو خبر وما بعدها مبتدأ لتأويله بالمشروع فيه ، ويحتمل أن تكون موقوفه لعدم تركبها مع عامل كأسماء العدد ، ثم هى إما اسم للألفاظ أو المعانى أو النقوش أو للثلاثه أو الاثنين منها - احتمالات - والأقرب إنها اسم للألفاظ المخصوصه الداله على المعانى المخصوصه. (قوله : رتب المختصر على مقدمه وثلاثه فنون) اعترض

۱- الأنعام : ۹۶.

۲- آل عمران : ۱۷۳.

لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد ...

******

بأن هذا لا يتم ؛ وذلك لأن الخطبه من جمله المختصر فكان على الشارح أن يزيدها ، وأجيب بأن المراد رتب ما هو المقصود من المختصر فى الجمله أى : سواء كان مقصودا بالذات كالفنون الثلاثه وما يتعلق بها من الأمثله والشواهد ، واعتراضات المصنف على السكاكى أو مقصودا بالتبع كالمقدمه فإنها مقصوده تبعا للعلم الذى ألف فيه المختصر للانتفاع بها فيه وحينئذ فخرجت الخطبه ؛ لأنها ليست واحدا منهما (قوله على مقدمه) اعترض بأن الترتيب وضع كل شىء فى مرتبته وهو لا يتعدى بعلى ، وأجيب بأنه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضمينا نحويا أى : جعل المختصر مشتملا على مقدمه ، فالظرف على هذا لغو متعلق برتب ، أو أنه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضمينا بيانيا ، وهو جعل اسم فاعل الفعل المتروك حالا من معمول الفعل المذكور ، فعلى هذا يكون الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف حال. أى : رتب المصنف أجزاء المختصر أى : جعلها مرتبه بحيث يطلق عليها اسم الواحد حال كونه مشتملا على مقدمه ، ثم إن ترتيب المختصر واشتماله على هذه الأمور الأربعه من ترتيب واشتمال الكل على أجزائه ؛ لأن المختصر ألفاظ وكذلك المقدمه والفنون الثلاثه ؛ لأن كلا منها اسم للقضايا الكليه التى هى القواعد والضوابط ومعلوم أنها ألفاظ لما مر أن القاعده قضيه كليه. (قوله : لأن المذكور فيه) من ظرفيه الأجزاء فى الكل ؛ لأن المذكور فيه قضايا وقواعد وهى ألفاظ (قوله : إما أن يكون إلخ) خبر أن بحذف مضاف إما مع الاسم. أى : لأن حال المذكور ، أو مع الخبر أى : لأن المذكور فيه إما ذو أن يكون ، أو يقال فرق بين المصدر الصريح والمؤول كما ذكره فى نحو هذا (قوله : من قبيل المقاصد) أى بالذات ، وإلا فالمقدمه مقصوده فى الفن ، لكن تبعا وأقحم لفظ قبيل لإدراج الأمثله والشواهد فى الفنون الثلاثه ، ولو قال إما أن يكون من المقاصد لخرج ما ذكر ؛ لأن المقاصد عباره عن القواعد فقط.

والحاصل أن الأمثله والشواهد والاعتراضات ليست من المقاصد وإنما هى مكمله لها ، وحينئذ فهى من قبيلها ومن ناحيتها فأقحم لفظ قبيل لإدخالها فى المقاصد ، ولعل فى الكلام حذفا والأصل إما أن يكون من المقاصد ، أو من قبيلها تأمل.

فى هـذا الفن ، أو لا ؛ الثانى : المقدمه ، والأول : إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد فهو الفن الأول ، وإلا ـ فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيـد المعنوى فهو الفن الثانى ، وإلا فهو الفن الثالث ، وجعل الخاتمه خارجه عن الفن الثالث ...

******

ثم إن قوله لأن المـذكور فيه إما أن يكون إلخ. هذا دليل عقلى على ما أدعاه من الحصـر ؛ لأن التردد بين النفى والإثبات عقلى ، وهذا الدليل العقلى مؤيد بالاستقراء.

(قوله : فى هـذا الفن) أى : المعهود وهو فن البلاغه وتوابعها (قوله : الثانى المقدمه) قدم الثانى لقصـر الكلام عليه ؛ ولأن مفهومه عـدمى وهو مقـدم على الوجود ، ثم إن حمـل الثـانى على خصوص المقـدمه جاء من الاسـتقراء ، فانـدفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون شـيئا آخر ، وحاصـل الـدفع أننا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجـد غير المقـدمه والفنون الثلاثه ، وما قيل هنا يقال فى الثالث. (قوله : فى تـأديه المراد) أى : للبلغـاء ، والمراد بالمعنى المراد للبلغاء : ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التى يقصـدها البليغ : كالإنكار ، وخلو الـذهن ، فلو كان المخاطب ينكر قيام زيـد ، وأورد المتكلم له الكلام غير مؤيـد بأن قال : زيـد قائم ، فقد أخطأ فى نفس تأديه المعنى المراد لتركه الواجب ، وهو التأكيـد الـدال على حال المخاطب ، وهو الإنكار الـذى هو معنى مراد للبلغاء ، وهـذا الخطـأ يحترز عنه بـالفن الأـول ، وقوله : عن التعقيـد المعنوى. أى : بـأن تكون العبـاره التى عبر بها يعسـر الانتقال منها إلى المعنى المراد فـإذا اقتضـى الحـال المجاز ، وأورده المتكلم لكن مع التعقيـد المعنوى : بأن أتى بعباره صـعبه خفيه اللوازم كما لو قلت : رأيت أبخر فى الحمام مريـدا به رجلا شـجاعا بجامع مشابهته للأسـد فى ذلك ، فقد أصـبت فى أصل تأديه المعنى المراد لكونه مطابقـا لمقتضـى الحـال ، ولكن أخطـأت فى كيفيه التـأديه لكونـك أتيت بالعباره الخفيه اللوازم ، وهـذا الخطأ يحترز عنه بالفن الثانى. فلو عبرت عن المقصود برأيت أسدا فى الحمام بجامع الجراءه لم يكن هناك خطأ فى كيفيه التأديه لسـهوله الانتقال (قوله : وإلا فهو الفن الثالث) أى : وإلا بأن كان الغرض ليس الاحتراز أصـلا بل إنما هو مجرد تحسـين اللفظ وتزيينه فهو الثالث. (قوله : وجعل الخاتمه إلخ) هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المختصر

وهم كما سنبين إن شاء الله تعالى.

ولما انجر كلامه فى آخر هذه المقدمه إلى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثه ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمه ؛ ...

******

فى الفنون الثلاثه ، والمقدمه غير حاصر إذ من جمله أجزاء الكتاب الخاتمه ، فكان على الشارح ذكرها (قوله : وهم) بفتح الهاء. أى : غلط والمراد به الخطأ ؛ لأن الغلط إنما يستعمل فى خطأ اللسان وخطأ الذهن كما هنا لا يقال : فيه غلط بل خطأ (قوله : كما سنبين) أى : فى أول الخاتمه نقلا عن المصنف فى الإيضاح أن الخاتمه من الفن الثالث.

قال الشارح هناك : ومما يدل على ذلك أن المصنف حصر فى آخر المقدمه أجزاء الكتاب فى الفنون الثلاثه ، ولم يلتفت لذكر الخاتمه (قوله : إلى انحصار المقصود) أى : بالذات.

(قوله : بطريق التعريف العهدى) أى : الذكرى. إن قلت : إن أل التى لتعريف العهد الذكرى ضابطها أن يتقدم ذكر لمدخولها ، وما هنا ليس كذلك ، إذ لم يسبق على العنوان فى التراجم تعبير بعنوان فن أول وفن ثان. وفن ثالث ، وإنما الذى ذكره فى آخر المقدمه ما يحترز به عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد فهو علم المعانى ، وما يحترز به عن التعقيد المعنوى فهو علم البيان ، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام فهو علم البديع ، ولا شك أن هذا العنوان غير عنوان الفن الأول ، والفن الثانى ، والفن الثالث ، وحينئذ فلا يصح جعلها للعهد الذكرى ، وأجيب بأن أل التى للعهد لذكرى يكتفى بتقدم ذكر مدخولها تقديرا كما هنا ، وتوضيح ذلك أن المصنف لما أخبر فى آخر المقدمه أن علم البلاغه منحصر فى علم المعانى والبيان والبديع ، وذكر أن واحدا يحترز به عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، وواحدا يحترز به عن التعقيد المعنوى ، وواحدا يعرف به وجوه محسنات الكلام علم أنها فنون. أى : ضروب مختلفه ، ومعلوم مما تقدم من قوله (لما كان علم البلاغه وتوابعها) إلى قوله (ألفت مختصرا) أن مقصود الكتاب منحصر فى علم البلاغه وتوابعها فحصل لنا مقدمتان : مقصود الكتاب منحصر فى علم البلاغه وتوابعها ، وعلم البلاغه منحصر فى فنون ثلاثه : ينتج مقصود الكتاب منحصر فى فنون ثلاثه ، ومعلوم أن الفنون الثلاثه المذكوره فى الكتاب يكون واحد منها أول ، وواحد ثان ، وواحد ثالث ،

فإنه لا مقتضى لإيرادها بلفظ المعرفه فى هذا المقام ، والخلاف فى أن تنوينها ...

******

فعلم أن مقصود الكتاب فنون ثلاثه موصوفه بالأوليه ، والثانويه ، والثالثيه ، وأنها علم المعانى والبيان والبـديع ، إلا أن النسبه بينها مجهوله إذ لاـ يعلم أن الفن الأول هو علم المعانى أو البيان أو البـديع ، فيقال لإفاده النسبه الفن الأول. أى : من الفنون التى علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعانى ، والفن الثانى علم البيان ، والفن الثالث علم البـديع ، فهـذه التراكيب الثلاثه من قبيل قولنا : المنطلق زيد من جهه أن كلا من طرفى الجمله معلوم ، والمجهول الانتساب ، فتدبر ذلك. أفاد ذلك العلامه عبد الحكيم والفنارى (١) ، وأجاب الحفيد وغيره بما حاصله أن (أل) التى للعهد الذكرى هى التى تقدم مصحوبها صريحا ، أو كنايه كما يأتى ، وما هنا من قبيل الثانى ، لأن الفن الأول والثانى والثالث قد ذكرت سابقا بعنوان ما يحترز به عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، وما يحترز به عن الخطأ فى التعقيد المعنوى ، وما يعرف به وجوه التحسين ، فإن هذه الأمور مشهوره الإتصاف بالعنوان المذكور. أى : الفن الاول ، والفن الثانى ، والفن الثالث ؛ إذ مدلول الفن الأول القواعد المخصوصه ، وكذا مدلول الفن الثانى والثالث ؛ فيكون من التقديم الكنائى على حد قوله تعالى : (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى)(٢) فإنه إشاره لما سبق ذكره كنايه فى قوله : (رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ ما فِى بَطْنِى مُحَرَّراً)(٣) فإن لفظ ما وإن كان يعم الذكور والإناث ، لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمه بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث ، وكذلك الفن الأول إشاره إلى ما سبق ذكره كنايه فى قوله : وما يحترز به عن الخطأ إلخ ؛ فإن ما وإن كانت تعم الفن الأول وغيره ، ولكن الاحتراز عن الخطأ المذكور إنما هو بالفن الأول ، وكذا يقال فى الفن الثانى والثالث. (قوله : فإنه لا مقتضى إلخ) أى : فنكرها لأن الأصل فى الأسماء التنكير ، ولا مقتضى للعدول عنه إلى

١- هو محمد بن حمزه بن محمد ، شمس الدين الفنارى - أو الفنرى - الرومى ، عالم بالمنطق والأصول - ولى قضاء بروسه ، وارتفع قدره عند السلطان بايزيد خان ، وحج مرتين. من مصنفاته : " أنموذج العلوم" و" شرح الفرائض السراجيه" و" تفسير الفاتحه". توفى ٨٣٤ ه (وانظر : الأعلام ٦ / ١١٠).

٢- آل عمران : ٣٦.

٣- آل عمران : ٣٥.

للتعظيم ، أو للتقليل مما لا ينبعى أن يقع بين المحصلين. والمقدمه مأخوذه من مقدمه الجيش للجماعه المتقدمه منها ؛ ...

******

التعريف (قوله : للتعظيم) أى : كما قال الزوزنى (١) : نظرا لكون ما فيها من المعانى عظيما (وقوله : أو التقليل) أى : كما قال غيره نظرا لقله ألفاظها ، وهذا الخلاف لا طائل تحته على أنه يصح اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين.

بقى شىء آخر وهو أن المقابله فى كلامه لا تحسن ؛ لأن الذى يقابل التعظيم إنما هو التحقير لا التقليل ، كما أن الذى يقابل التقليل التكثير لا التعظيم ، فكان الأولى أن يقول للتعظيم أو التحقير أو للتكثير أو التقليل ، وأجيب بأن فى العباره احتباكا ، فحذف من الأول التكثير بدليل ما أثبته فى الثانى ، ومن الثانى التحقير بدليل ما أثبته فى الأول ، أو يقال : إنه أراد بالتقليل التحقير تسمحا. (قوله : مما لا ينبغى) أى : لأنه لا يتعلق به غرض ؛ لأن نسبه مقدمه كل فن وكل كتاب إليه لا تتفاوت ، بحيث يكون مقامها بالنسبه إليه تاره عظيما وتاره حقيرا ، فلا يتشوف إلا لوجودها لا لكونها عظيمه أو حقيره ، وكتب بعضهم قوله : مما لا ينبغى أن يقع بين المحصلين. أى : لمهمات العلوم هممهم عن الاشتغال بمحقراتها وكلامه صالح للتعريض فتدبر. (قوله : والمقدمه إلخ) اعلم أن قدم تاره يستعمل لازما وتاره متعديا ، واسم الفاعل من الأول مقدمه بمعنى : ذات متقدمه أى ثبت لها التقدم ، ثم نقل ذلك اللفظ من الوصفيه وجعل اسما للجماعه المتقدمه من الجيش ، وحينئذ فالتاء فيها للدلاله على النقل من الوصفيه للإسميه ، ووجه ذلك أن التاء تدل على التأنيث والمؤنث فرع المذكر ، وكذلك الإسميه هنا فرع الوصفيه ، فأتى بالتاء لتدل على ذلك ، فإن قلت : إن التاء موجوده حال الوصفيه. قلت : يقدر زوالها والإتيان بغيرها ، ثم إنها نقلت منها على سبيل الحقيقه العرفيه إن هجر المعنى الأصلى أو على سبيل الاستعاره المصرحه إن لم يهجر ، وجعلت اسما لكل متقدم. ويتعين

١- هو حسين بن أحمد بن حسين الزوزنى - أبو عبد الله عالم بالأدب من أهل زوزن له شرح المعلقات السبع" و" ترجمان القرآن" توفى ٤٨٦ ه (وانظر الأعلام ٢ / ٢٣١)

من قدم ...

******

بالإضافه ، فيقال : مقـدمه علم ، ومقـدمه كتاب ، ومقدمه الدليل ، ومقدمه القياس ، فهذا وضع ثالث إذا علمت هذا فقول الشارح والمقـدمه : أى : ولفظ المقـدمه من حيث هى لا بقيد كونها مقدمه هذا المختصـر ، ولذلك أظهر مع أن المقام للضـمير. وقوله : مأخوذه.

أى : منقـوله مـن مقـدمه الجيش. أى : من لفـظ مقـدمه الـذى مـدلوله الجمـاعه المتقـدمه من الجيش أو مسـتعاره منهـا. وقـوله : للجماعه. أى : الموضوعه للجماعه المتقدمه منها. أى :من الجيش والمناسب منه ، ولكنه أنث باعتبار أن الجيش طائفه.

(وقوله : من قـدم) اللازم إما خبر لمبتـدأ محـذوف. أى : وهى أى مقـدمه الجيش مأخوذه. أى : منقوله من قـدم اللازم. أى : من اسم فاعـل قـدم اللازم لما علمت أن مقـدمه الجيش منقوله من مقـدمه الوصف المأخوذه من قـدم اللازم ، أو أنها حال أى حال كون مقـدمه الجيش مـأخوذه من قـدم اللازم. أى : منقوله من اسم فاعل قـدم اللازم ففى كلام الشارح إشاره مراتب النقل على هذين الاحتمالين ، أو أنه خبر ثان للمقدمه. أى : والمقدمه مأخوذه. أى : منقوله من مقدمه الجيش ومشـتقه من قدم اللازم. أى : من مصدره ، وهذا باعتبار الأصل الأصيل وهو الوصف ؛ لأن الاشتقاق إنما هو معتبر فيه.

كذا قرر شيخنا العلامه العدوى ، وذكر العلامه عبد الحكيم أن قوله : المقدمه مأخوذه من مقدمه الجيش لم يرد به أنها منقوله أو مسـتعاره من مقـدمه الجيش ؛ لأنه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واسـتعارته منه ، إذ لا بـد من اتحاد اللفظ فيهما. أى : فى المنقول عنه وإليه ؛ ولأـنه لم يبين معنى لفـظ المقـدمه حتى يقال : إنها بـذلك المعنى منقوله أو مسـتعاره ، بل مراده أن لفظ المقـدمه مـأخوذ من مقـدمه الجيش بقطع النظر عن الإضـافه ، وحينئـذ فمعناها المتقـدمه ، وإنما لم يقل من أول الأمر والمقـدمه مأخوذه من قدم بمعنى تقدم ؛ لأن التحقيق أن اسـتعمال المشـتق منه لا يكفى فى أخذ المشـتق ما لم يرد الاسـتعمال به ، وإطلاق المقدمه على الجماعه المتقدمه من الجيش. باعتبار معناها الوضعى ، ويدل عليه إيرادها فى الأساس فى الحقيقه ، حيث قال قدمته فتقدم بمعنى تقدم ، ومنه مقدمه الجيش. انتهى كلامه.

بمعنى : تقدم ، يقال مقدمه العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله ، ...

******

(قوله : بمعنى تقدم) أى : فهى من قدم اللازم ؛ لأن تقدم لازم ، وأما قولهم : زيد تقدمه عمرو فهو من الحذف والإيصال أى : تقدم عليه وهذا أى أخذها من قدم بمعنى تقدم بناء على قراءتها بالكسر ، وأما على قراءتها بالفتح فيتعين أنها من قدم المتعدى ؛ لأن اسم المفعول إنما يؤخذ من المتعدى ، فإن قلت على قراءتها بالكسر : لم لم تجعل مأخوذ من قدم المتعدى؟ قلنا : لأن المباحث المذكوره متقدمه لا مقدمه شيئا آخر ؛ ولأنه لو كان كذلك لأضيفت إلى مفعولها بأن يقال : مقدمه الطالب الذى عرفها على من لم يعرفها من الشارعين ؛ لأن الصفه المتعديه للمفعول الظاهر إضافتها إليه لا لما له بها نوع تعلق ، فلما لم تضف إليه وأضيفت للكتاب مع أنه غير المفعول علم أنها من اللازم ، وإنما كان الكتاب غير المفعول ؛ لأن المقدم فى الحقيقه الطالب الذى عرفها لا الكتاب نفسه.

(قوله : يقال مقدمه العلم) أى : يقال هذا اللفظ أو تقال هذه الكلمه ، إذ من المعلوم أن الكلمه إذا أريد لفظها فإنها تحكى بالقول نحو : (يُقالُ لَهُ إِبْراهِيمُ)(1) ويصح أن يجعل القول بمعنى الإطلاق. أى : أن المقدمه إذا أضيفت للعلم تطلق على ما يتوقف عليه الشروع فى مسائله ، فاللام فى قوله لما بمعنى على ، والظرف لغو متعلق بيقال على التقديرين ، وما فى قوله لما نكره موصوفه واقعه على معان. أى : معان تتوقف إلخ. وهى المبادىء العشره وظاهره كانت متقدمه أولا بأن كانت فى الأثناء. إن قلت : أصل الشروع فى مسائل العلم إنما يتوقف على تصور العلم بوجه ، وذلك يحصل بالرسم.

فيقتضى أن مقدمه العلم اسم للرسم خاصه ، وهذا ينافى ما ذكره العلامه السيد فى شرح المفتاح من أن مقدمه العلم اسم لما يتوقف عليه تصور العلم بوجه ، وذلك كالرسم أو تصوره بالذات والحقيقه ، وذلك كالحد أو الشروع فيه على بصيره ، وذلك كالموضوع والفائده والغايه وغيرها من بقيه المبادئ العشره المشهوره. قلت : المراد بالشروع الشروع من حيث هو ، فيشمل أصل الشروع والشروع على بصيره ، فتشمل المقدمه

۱- الأنبياء : ۶۰.

ومقدمه الكتاب لطائفه من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه ، ...

******

جميع المبادئ وحاصل ما فى المقام أن العلم لغه : الإدراك ، ثم نقل فى العرف إلى معلومات تصوريه أو تصديقيه هى مسائل كثيره مضبوطه بجهه واحده ، ولا شك أن الشروع فى تحصيل تلك المعلومات موقوف على تصورها بوجه ، وهو التصور الإجمالى لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق ، فيمتنع الشروع فيها بدونه ، والشروع فيها على بصيره يتوقف على تصورها بتلك الجهه ، ويتوقف أيضا على معان أخر خارجه عن تلك المعلومات : كمعرفه الغايه والموضوع والفائده ، وغير ذلك من بقيه المبادئ العشره ، فسموا هذه مقدمه العلم لتوقف أصل الشروع ، والشروع على وجه البصيره عليها.

(قوله : ومقدمه الكتاب) عطف على مقدمه العلم. (وقوله : لطائفه) أى : لجماعه عطف على قوله : لما يتوقف من عطف المفردات أى : أن لفظ مقدمه إذا أضيفت للكتاب تطلق إلخ (وقوله : من كلامه) أى من كلام الكتاب وإضافه كلام للضمير من إضافه العام للخاص فهى للبيان ، والمعنى لطائفه منه ، وإنما لم يقل هكذا ؛ لأن ذكر العام أولا ثم بيانه بالخاص بعد ذلك أوقع فى النفس. (قوله : قدمت أمام المقصود) أى : جعلت أمامه فلا بد من التجريد فى قدمت عن بعض معناه ، وإلا كان فيه ركه لتكرر قوله أمام المقصود معه. (قوله : لارتباط له بها) أى : لا ارتباط للمقصود بها. أى : بتلك الطائفه. أى : بمعانيها ، أو يقال إن طريق الإفاده والاستفاده لما كانت هى الألفاظ لم يحتج لتقدير كما أفاده الفنرى ، وإنما اعتبر الارتباط فى جانب المقصود دون المقدمه نظرا إلى أنه موقوف عليها ، والموقوف هو المرتبط ، وقوله لا ارتباط له بها أى : سواء توقف الشروع فى مسائل الفن على معناها بأن كان مدلولها مقدمه علم أم لا. (قوله : وانتفاع إلخ) عطف سبب على مسبب ، وعلم مما ذكر أن مقدمه العلم ومقدمه الكتاب ألفاظ ، ولا يقال إن هذه التفرقه تحكم لا مرجح لها ؛ لأنا نقول : إن مقدمه العلم لما كانت منضبطه غير مختلفه التفت فى جانبها للمعانى ، ولما كانت معانى مقدمه الكتب مختلفه التفت فى

وهى هاهنا لبيان معنى الفصاحه والبلاغه ، وانحصار علم البلاغه فى علمى البيان والمعانى ...

******

جانبها للألفاظ التى هى غير منضبطه ، واعترض السيد على الشارح بأن المتبادر من قوله : يقال مقدمه الكتاب لكذا - أن إطلاق مقدمه فى مقابله مقدمه العلم - اصطلاح بين القوم لا من الشارح وليس كذلك ، إذ الموجود فى كلام القوم مقدمه العلم ، وقد يطلقون مقدمه الكتاب على الألفاظ الداله على مقدمه العلم مجازا مرسلا لعلاقه الداليه والمدلوليه ، ولا يطلقونها على الألفاظ مطلقا أعم من أن يكون مدلولها مقدمه علم أم لا ، على ما زعمه الشارح. وأجيب بأن عله التسميه بمقدمه هو التقدم ، وحينئذ فلا وجه لجعل إطلاقها على الألفاظ مجازا عن إطلاقها على المعانى مع وجود العله. فقوله : ولا يطلقونها على الألفاظ مطلقا ممنوع لما علمت من وجود العله. والحاصل أن السبب فى إطلاق لفظ مقدمه على الألفاظ المتقدمه على المقصود لارتباطه بها هو التقدم ، والأوليه لا الارتباط الواقع بين اللفظ والمعنى كالداليه وحينئذ فلا وجه لاختصاصها فى كلامهم بمقدمه العلم ، ولا يختص إطلاقها على اللفظ الدال على مقدمه العلم. فقوله : ولم يطلقوا المقدمه على الألفاظ مطلقا ممنوع ، واعلم أن النسبه بين مقدمه العلم ومقدمه الكتاب التباين ؛ لأن الأولى اسم للمعانى ، والثانيه اسم للألفاظ ، وأما بين مقدمه العلم ومدلول مقدمه الكتاب فالعموم والخصوص الوجهى ، كما أن دال مقدمه العلم ونفس مقدمه الكتاب كذلك. أى : بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر أمام المقصود ، وتنفرد مقدمه الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع فى المسائل إذا ذكر أمام المقصود ، وتنفرد مقدمه العلم فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر فى الأثناء. خلافا لمن قال إن النسبه العموم والخصوص المطلق بين الأمرين. بناء على اعتبار التقدم فى مفهوم مقدمه العلم ، وقد علمت من تعريف الشارح لها عدم اعتباره فيها ، وأما النسبه بين دال مقدمه العلم ومدلول مقدمه الكتاب فالتباين كالأولى.

(قوله : وهى) أى المقدمه ها هنا أى : فى ذلك الكتاب (قوله : لبيان) أى مذكوره لبيان. (قوله : وانحصار) عطف على معنى الفصاحه. (وقوله : علم البلاغه) أى :

وما يلائم ذلك ، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك. والفرق بين مقدمه العلم ومقدمه الكتاب مما خفى على كثير من الناس.

******

العلم المتعلق بها. (قوله : وما يلائم ذلك) عطف على معنى الفصاحه. أى : ولبيان ما يلائم ذلك. أى : معنى الفصاحه والبلاغه ، والمراد بذلك الملائم : النسبه بين الفصاحه والبلاغه ومرجع البلاغه. (قوله : ارتباط المقاصد بذلك) أى : بما ذكر مما احتوت عليه المقدمه أو بالبيان المذكور ، وأشار بهذا إلى أن المقدمه المذكوره هنا مقدمه كتاب لا مقدمه علم ؛ لأن مقدمه العلم ما يتوقف عليه الشروع فى مسائله كالحد والموضوع والغايه إلخ والمصنف لم يذكرها كلها فيها وإن كان قد ذكر فيها غايات العلوم الثلاثه ، حيث قال فى آخرها : وما يحترز به إلخ ، ويصح جعلها مقدمه علم أيضا بهذا الاعتبار. (قوله : والفرق إلخ) قد علمت محصله وهو : أن مقدمه الكتاب اسم لمجموع الطائفه من الكلام اللفظى التى يقدمها المصنف أمام المقصود لارتباط له بها ؛ فما لم يقدمه وإن حصل به الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف. ومقدمه العلم معان مخصوصه يتوقف عليها الشروع فيه. (قوله : فى الأصل) أى : فى اللغه إلخ : لما كان الواقع فى كتب اللغه ذكر معان متعدده للفصاحه ، وكلها يدل على الظهور ، ولما لم يتحقق الشارح من تلك المعانى الحقيقى من المجازى لما وقع فى ذلك من الاختلاف والاشتباه. أتى فى بيانها. أى : الفصاحه بما يجمع معانيها الحقيقيه والمجازيه ، وهو الإنباء عن الظهور والإبانه ، فهذا نكته قول الشارح : (تنبئ عن الظهور والإبانه) دون أن يقول هى الظهور والإبانه ، وتوضيح ذلك أن الفصاحه تطلق فى اللغه على معان كثيره ، فتطلق على نزع الرغوه وذهاب اللبأ من اللبن. يقال : سقاهم لبنا فصيحا أخذت رغوته ونزعت منه ، أو ذهب لبؤه وخلص منه. قال فى " الأساس " : إن هذين المعنيين حقيقيان ثم قال : ومن المجاز سرينا حتى أفصح الصبح أى : بدا ضوءه وحتى بدا الصباح المفصح. أى : الذى لا ظلمه فيه وهذا يوم مفصح وفصح لا غيم ولا قر ، وجاء فصح النصارى. أى : عيدهم ، وهذا مفصحهم. أى : مكان بروزهم ، وأفصحوا عيّدوا.

أفصح العجمى. تكلم بالعربيه. وفصح : انطلق لسانه ، وخلصت لغته عن اللكنه ، وأفصح الصبى فى منطفه : فهم ما يقول فى أول ما يتكلم. وأفصح إن كنت صادقا. أى : بيّن. اه.

[الخلاف فى تفسير الفصاحه والبلاغه] :

(الفصاحه) وهى فى الأصل تنبئ عن الظهور والإبانه (يوصف بها المفرد) مثل كلمه فصيحه (والكلام مثل كلام فصيح وقصيده فصيحه) ...

******

فقد جعل ما سوى ذهاب الرغوه واللبأ معانى مجازيه ، ولا شك أن تلك المعانى كلها تؤول للظهور بالاستلزام - لا أنها هو - فلذلك عبر بتنبئ أى : تدل ولم يقل معناها الظهور ؛ لأنه لم يوجد لها معنى هو الظهور كما يفيده كلام المصباح. فقوله : تنبئ يشير إلى أن معناها ليس هو الظهور ، بل شىء ينبئ عنه ويدل عليه ، ومن هذا علم أن مراد الشارح بالأصل اللغه ، سواء كان المعنى حقيقيّا أو مجازيّا لا الحقيقى فقط ، وعلى هذا فالمراد بكون اللغه أصلا باعتبار المعنى الاصطلاحى لا باعتبار أنه حقيقه وعلم أن المراد بالإنباء الدلاله الالتزاميه لا المطابقيه ؛ لأن لفظ الفصاحه لم يوضع للظهور ، حتى تكون دلالته عليه مطابقيه ، ولا التضمينيه ؛ لأن لفظ فصاحه لم يوجد فى كتب اللغه أنه موضوع للظهور وغيره حتى تكون دلالته عليه تضمينيه ، ثم إن الفصاحه نقلت عرفا إلى وصف فى الكلمه والكلام والمتكلم ، ولا يخلو ذلك الوصف من ملابسه وضوح وظهور ، وإنما لم يقتصر الشارح على المعنى الاصطلاحى الآتى للإشاره إلى أن بين المعنى اللغوى والاصطلاحى مناسبه ، والمناسبه تحصل ولو بحسب المآل. (قوله : والإبانه) عطف مرادف إن جعلت الإبانه مصدر أبان بمعنى بان. أى : ظهر ، وحينئذ فالإبانه بمعنى البيان وعطف لازم إن جعلت مصدر أبان بمعنى : أظهر وحينئذ فتكون الإبانه بمعنى الإظهار (قوله : مثل كلمه فصيحه) أى : مخبرا بذلك عن جزء معين من جزئيات المفرد كقائم. فيقال : هذه كلمه فصيحه ، ويصح أن يراد بالكلمه لفظ كلمه إذ هو يوصف بالفصاحه ، وكذا يقال فى قوله : كلام فصيح وربما يقال : إن قوله بعد والمتكلم ، يقال : كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول : مثل متكلم فصيح ، مع أن قياس سابقيه يعين الأول ، وأشار بالمثالين فى قوله : مثل كلام إلخ. إلى أنه لا فرق فى الوصف بالفصاحه بين المنظوم وغيره. والقصيده مأخوذه من اقتصدت الكلام بمعنى اقتطعته. قيل : لا تسمى الأبيات قصيده حتى تكون عشره فما فوقها ، وقيل حتى تجاوز

قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمه ليعم المركب الإسنادى وغيره ؛ فإنه قد يكون بيت من القصيده غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه متصف بالفصاحه ؛ ...

******

سبعه ، وما دون ذلك يسمى قطعه (قوله : قيل المراد إلخ) حاصل إيضاح ما فى المقام أن المصنف اعترض عليه بأنه قد بقى شىء ليس بكلمه ولا كلام مثل المركبات الناقصه فإنها ليست بمفرده ؛ لأن المفرد ما قابل المركب ولا كلاما ؛ لأنه المركب التام والمركب المذكور ناقص. فسكوته عنها يقتضى أن لا تكون صحيحه ولا بليغه ، مع أنها توصف بالفصاحه قطعا فيقال : مركب فصيح ، وحينئذ ففى كلام المصنف قصور ، وأجاب الخلخالى والزوزنى : بأنها داخله فى الكلام فى كلام المصنف. إذ المراد بالكلام فيه المركب مطلقا على طريق المجاز المرسل من باب إطلاق الخاص وإراده العام ، فشمل المركب التام والناقص وحينئذ فلا قصور فى كلامه ، ورد شارحنا هذا الجواب بأنه لا يتم إلا لو كان العرب أطلقوا على المركب المذكور كلاما فصيحا مع أنهم لم يقولوا فيه ذلك ، ووصفهم له بالفصاحه فى قولهم : مركب فصيح يجوز أن يكون من حيث مفرداته لا من حيث ذاته. سلمنا أنه يوصف بالفصاحه من حيث ذاته وإن الاعتراض بالقصور وارد على المصنف. فالأولى إدخال المركب المذكور فى المفرد لا فى الكلام بأن يراد بالمفرد ما قابل الكلام ؛ وذلك لأنه لم يعهد إطلاق الكلام على ما قابل المفرد بل المعهود إطلاقه على المركب التام كما هو المعنى العرفى عند النحاه ، أو على اللفظ مطلقا الشامل للمفرد وهو المعنى اللغوى ، وإما إطلاقه على ما قابل المفرد أعنى : المركب مطلقا الشامل للتام والناقص فهذا مجاز مرسل كما علمت علاقته ، بخلاف إطلاق المفرد على ما ليس بكلام فإنه حقيقه عرفيه (قوله ما ليس بكلمه) الأنسب ما ليس بمفرد أى وهو المركب مطلقا (قوله : وغيره) أى : وهو المركب الناقص (قوله : فإنه قد يكون) الفاء للتعليل والضمير للحال والشأن ، وهذا عله للمعلل مع علته. (وقوله : قد يكون بيت إلخ) أى : كما فى قوله (١) :

١- البيت من الوافر ، وهو للراعى النميرى فى ديوانه ص ٢٦٩ ، والصناعتين ص ١٨٢ ، ولسان العرب (رغب).

وفيه نظر ؛ إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ، ولم ينقل ذلك عنهم ، واتصافه بالفصاحه يجوز أن يكون باعتبار فصاحه المفردات ، على أن الحق أنه داخل فى المفرد ...

******

إذا ما الغانيات برزن يوما

وزجّجن الحواجب والعيونا

فإن هذا البيت غير مفيد ؛ لعدم ذكر جواب الشرط ، مع أنه فصيح بإجماع ضروره فصاحه كلماته. (قوله : وفيه نظر) أى : فى إدخال المركب الناقص فى الكلام نظر (قوله : لأنه إنما يصح ذلك) أى : دخول المركب الناقص فى الكلام. (قوله : لو أطلقوا) أى : العرب. (قوله : ولم ينقل ذلك عنهم) أى : والمنقول عنهم إنما هو وصفه بالفصاحه دون وصفه بأنه كلام. حيث قالوا مركب فصيح ، ووصفه بالفصاحه لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل فى مسماه ، لأن الوصف بالفصاحه أعم من التسميه بالكلام والأعم لا يستلزم الأخص ، فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحه لكون كلماته فصيحه لا لكونه كلاما مركبا فبطل هذا التأويل وهو إدخال المركب الناقص فى الكلام. (قوله : واتصافه إلخ) لما أبطل جواب الخلخالى وبقى الاعتراض بالقصور واردا على المصنف. أشار الشارح لدفعه بأنه غير وارد بالكليه. بقوله : واتصافه بالفصاحه. أى : فى قولهم مركب فصيح إلخ. (قوله : باعتبار فصاحه المفردات) أى : باعتبار أن مفرداته متصفه بالفصاحه لا باعتبار أنه مركب ، وإذا كان كذلك فهو داخل فى المفرد من غير تأويل فى المفرد. سلمنا أن اتصافه بالفصاحه لذاته أى باعتبار أنه مركب فيحتاج للتأويل ، لكن الحق فى التأويل خلاف ما قلت يا خلخالى!! (قوله باعتبار إلخ) أى : فيكون وصفه بالفصاحه من باب وصف الشىء بوصف أجزائه ، فوصفه بها عرضى لا ذاتى. (قوله : على أن الحق إلخ) على للاستدراك بمعنى لكن ، فلا تتعلق بشىء. فكأنه قال : لكن الحق أنه داخل إلخ. فبعد أن أجاب بأن وصف المركب الناقص بالفصاحه على طريق العرضيه ، ظهر له بعد ذلك أنه يوصف بها بالنظر لذاته ، وأنه لا بد من التأويل فى كلام المصنف ليشمله ، وإلا كان قاصرا ، لكن لا يؤول بما أول به الخلخالى. بحيث أنه يدخل هذا المركب فى الكلام بل يدخل فى المفرد بقرينه مقابلته للكلام ، وفى هذا الجواب بحث. إذ لو كان داخلا فيه

لأنه يقال على ما يقابل المركب ، وعلى ما يقابل المثنى والمجموع ، وعلى ما يقابل الكلام. ومقابلته الكلام هاهنا قرينه داله على أنه أريد به المعنى الأخير ؛ أعنى ما ليس بكلام ...

******

لم يتم قوله أو لا يقال : كلمه فصيحه إلا أن تحمل الكلمه على ما يعم المركب الناقص.

(قوله : لأنه) أى : المفرد يقبل أى : يحمل على ما يقابل المركب ، وذلك القول فى باب الكلام.

(قوله : وعلى ما يقابل المثنى) أى : ويقال على ما يقابل المثنى ، أو المجموع. أى : والملحق بهما وهو الأسماء السته الشامل للمضاف ، وذلك القول فى باب الإعراب. أى : ويقال على ما يقابل المضاف والشبيه به الشامل للمثنى والمجموع ، وذلك فى باب المنادى واسم لا ، ويقال : على ما ليس جمله ولا شبيها بها وذلك فى باب المبتدأ والخبر. (قوله : وعلى ما يقابل الكلام) أى : الشامل للمركب الناقص وهو المراد هنا ، واعلم أن إطلاق المفرد على هذه الأمور كلها إطلاقات حقيقيه ، وإذا كان كذلك فدخول المركب الناقص فيه لا يلزم عليه تجوز ، بخلاف دخول المركب الناقص فى الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقا ، فإنه يلزم عليه التجوز. (قوله : ومقابلته إلخ) جواب عما يقال إن المشترك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينه فما القرينه هنا؟ على أن المراد بالمفرد هنا ما قابل الكلام ، فأجاب بقوله : ومقابلته إلخ. لا يقال : قد يعكس. فيقال : مقابله الكلام بالمفرد تدل على أن المراد بالكلام ما ليس بمفرد ؛ لأنا نقول إطلاق الكلام على ما ليس بمفرد مجاز مخالف لاصطلاح النحاه واللغويين بخلاف إطلاق المفرد على ما ليس بكلام ، فإنه اصطلاح ، والمتبادر من الألفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح هذا. واعلم أنه يلزم على ما قاله الشارح من أن المراد بالمفرد هنا ما قابل الكلام أمور ثلاثه :

الأول : أن يكون المركب الناقص الخالى عما يخل بفصاحه المفرد من تنافر الحروف والغرابه ومخالفه القياس ، فصيحا من اشتماله على ما يخل بفصاحه الكلام من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد. نحو إن كان : (قرب قبر حرب قبر) (١)

١- انظر البيت فى البيان والتبيين (١ / ٦٥) ، ودلائل الإعجاز (٥٧٠) تحقيق : شاكر.

.....

******

وإن ضرب غلامها هندا ، وإن (تسكب عيناى الدموع لتجمدا) (۱) لأنه صدق عليه أنه خالص من الغرابه وتنافر الحروف ومخالفه القياس ، والتزام فصاحه ما ذكر لا يليق بحال عاقل ، وإذا لم يكن فصيحا لزم أن يكون تعريف فصاحه المفرد غير مانع ، فيجب أن يزاد فيه الخلوص عن هذه الأمور ليكون مانعا.

الأمر الثانى : أنه يلزمه صيروره ما هو فصيح غير فصيح بضم كلمه فصيحه إليه ، وبيانه أنه على تقدير تسليم فصاحه ما ذكر من المركبات الثلاثه يلزمه خروجها عن الفصاحه بضم كلمه فصيحه إلى كل واحد منها ، كقولك فى المثال الأول : رحم ، وفى المثال الثانى : أساء ، وفى المثال الثالث : بلغت المنى ؛ لأنه قبل الضم من قبيل المفرد ، ولم يشترط فى فصاحته الخلوص مما ذكر ، وبعد الضم من قبيل الكلام ، وهو قد اشترط فى فصاحته الخلوص مما ذكر ، والحال إنه لم يخلص ، ولا شك أن صيروره ما هو فصيح غير فصيح بضم كلمه فصيحه إليه بعيد جدّا.

الأمر الثالث : أنه يلزمه أن يخرج عن الفصاحه باعتبار مجرد الإسناد فيه من غير ضم لكلمه ولا نقصها نحو : زيد الذى ضرب غلامه عمرا فى داره ؛ فإن جعل الذى وصفا لزيد كان مركبا ناقصا فيكون فصيحا لدخوله فى المفرد ، وإن جعل الذى خبرا عن زيد كان كلاما ، فيكون غير فصيح لعدم خلوصه من ضعف التأليف ، وهذا أشنع مما قبله. واعترض ما اختاره الخلخالى أيضا من التأويل فى الكلام ، وإدخال المركب الناقص فيه بأنه يقتضى اتصاف المركب الناقص بالبلاغه حقيقه. لقول المصنف بعد والبلاغه يوصف بها الأخيران فقط ، وهو باطل إذ لم يدونوا عوارضه التى يطابق بها مقتضى الحال : كتدوينهم عوارض المركب التام ، وله أن يجيب عن هذا بأن فى الكلام شبه استخدام ، حيث ذكر أولا الكلام بمعنى المركب ، وذكره ثانيا بمعنى المركب التام ، وفيه بعد وبأن المفرد يتناول الأعلام المشتمله على تنافر الكلمات ، وضعف التأليف ، والتعقيد نحو : أمدحه أمدحه ، وزان نوره الشجر ، وتسكب عيناى الدموع لتجمد ، إذا

۱- البيت للعباس بن الأحنف فى ديوانه ، ودلائل الإعجاز : ۲۶۸.

(و) يوصف بها (المتكلم) أيضا ، يقال : كاتب فصيح ، وشاعر فصيح. (والبلاغه) وهى تنبئ عن الوصول ...

******

جعلت أعلاما لأن المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذه كذلك ، ولا يرد أن ضعف التأليف لا يتأتى فى العلم ؛ لأنه يكون بمخالفه الإعراب ، والعلم بمجرده لا إعراب له ؛ لأن الإعراب ثابت له باعتبار المنقول عنه ، فيلزم أن تكون هذه الأعلام فصيحه لخلوها عما يخل بفصاحه المفرد مع اشتمالها على ما يخل بفصاحه الكلام ، والتزامه لا يليق بحال عاقل ، وحينئذ فتعريف فصاحه المفرد غير مانع. فالواجب أن يزاد فيه الخلوص عن هذه الأمور ، وليكون مانعا وهذا الإلزام كما يرد على الخلخالى يرد أيضا على الشارح بالنظر للجواب الثانى أعنى : قوله : على أن الحق إلخ ؛ لأن المفرد عندهم ما لفظ به بلفظ واحد فى العرف ، أو ما أعرب بإعراب واحد ، والعلم المذكور مشتمل على لفظين فأكثر ، ومعرب بإعرابين فأكثر بحسب الأصل ؛ لأن نظرهم فى اللفظ من حيث الإعراب والبناء ، وإن كانت تلك الأعلام من قبيل المفرد عند المناطقه ، لأن نظرهم فى المعانى أصاله ، وهذا التعريف لفصاحه المفرد عند النحاه لا عند المناطقه ، وأنت خبير بأن هذا الجواب إنما ينفع الخلخالى دون الشارح ، وبما علمت من بطلان ما قاله الشارح والخلخالى لبطلان اللوازم لهما. ظهر لك أن المفرد : والكلام فى كلام المصنف محمولان على معناهما الحقيقى المتبادر منهما ، وهو أن المراد بالمفرد ما ليس بمركب وبالكلام : المركب التام ، والمركب الناقص خارج عنهما ، لعدم اتصافه بالفصاحه والبلاغه بالنظر لذاته واتصافه بالفصاحه فى قولهم : مركب فصيح. إنما هو باعتبار اتصاف مفرداته بها ، كما أفاده العلامه عبد الحكيم. (قوله : والمتكلم أيضا) إنما زاد هنا أيضا دون ما تقدم ؛ لأن الكلام والمفرد من واد واحد فهما كالشىء الواحد ، وأيضا لا يؤتى بهما إلا بين شيئين. (قوله : يقال كاتب فصيح إلخ) المناسب لما مر أن يقول مثل كاتب فصيح ، والمراد بالكاتب : الناثر. أى : المتكلم بكلام منثور ، وليس المراد به المتصف بالكتابه بدليل مقابلته بشاعر ، والحاصل أن الشخص متى كانت فيه الملكه : اتصف بالفصاحه تكلم بنظم أو سجع أو غيرهما ، كالنثر ، بل ولو لم يتكلم أصلا ، إلا أن الملكه لا يعرف قيامها به إلا بالكلام. (قوله : تنبئ عن الوصول إلخ) قال فى القاموس :

والانتهاء (يوصف بها الأخيران فقط) أى : الكلام والمتكلم دون المفرد ؛ إذ لم يسمع : كلمه بليغه ، والتعليل بأن البلاغه إنما هى باعتبار المطابقه لمقتضى الحال وهى لا تتحقق فى المفرد وهم ؛ ...

******

بلغ الرجل بلاغه إذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده ، مع إيجاز بلا إخلال أو إطاله بلا إملال ، وحينئذ فهى فى اللغه تنبئ عن الوصول والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا ، وهى الوصول بالعباره إلى المراد من غير إخلال والإطاله مله ، وأما فى الاصطلاح : فهى مطابقه الكلام لمقتضى الحال ، والمناسبه بين المعنيين ظاهره ؛ لأن الكلام إذا طابق مقتضى الحال وصل للمطلوب عند البلغاء ، ولم يقل : وهى فى الأصل اكتفاء بما ذكره سابقا ، وقيل : لم يقل فى الأصل ؛ لأن معناها لغه واصطلاحا واحد ، وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون قوله : تنبئ عن الوصول والانتهاء مستدركا ؛ لأن القصد منه إبداء المناسبه بين المعنى اللغوى والاصطلاحى ، وعند اتحاد المعنى لا حاجه إليه (قوله : والانتهاء) عطف تفسير (قوله : فقط) الفاء واقعه فى جواب شرط مقدر ، وقط اسم فعل بمعنى انته. أى : وإذا وصفت بها الأخيرين فقط. أى : فانته عن وصف المفرد بها.

(قوله : إذ لم يسمع كلمه بليغه) فيه أنه أدخل المركب الناقص فى المفرد ، وحينئذ فلا ينتهض الدليل على الدعوى ؛ لأن منفى الدليل أخص من منفى المدعى.

أى : أن الذى نفيت عنه البلاغه فى الدليل وهو الكلمه : أخص من الذى نفيت عنه فى المدعى وهو المفرد الشامل للكلمه والمركب الناقص ، ويلزم من هذا أن يكون الدليل أخص من المدعى ، وحينئذ فلا ينتجه ؛ لأن نفى الأخص لا يستلزم نفى الأعم ، فلا يلزم من عدم سماع اتصاف الكلمه بها عدم سماع اتصاف المركب المذكور بها ، فالدليل المساوى للدعوى أن يقال إذ لم يسمع كلمه بليغه ولا مركب بليغ ، إلا أن يراد بالكلمه ما ليس بكلام ، فتشمل المركب الناقص ، لكن فى إطلاق الكلمه على هذا المعنى من البعد ما ليس فى إطلاق المفرد عليه بلا خفاء وإن أدخل المركب الناقص فى الكلام كما هو رأى الخلخالى ، فلا إشكال فى التعليل أصلا (قوله : والتعليل) أى : لعدم وصف المفرد بالبلاغه. (قوله : وهى) أى : المطابقه المذكوره (قوله : لا تتحقق فى المفرد) أى : لأن المطابقه

لأن ذلك إنما هو فى بلاغه الكلام والمتكلم ، وإنما قسم كلا من الفصاحه والبلاغه أولا لتعذر جمع المعانى المختلفه الغير المشتركه فى أمر يعمها ...

******

المذكوره إنما تحصل بمراعاه الاعتبارات الزائده على أصل المعنى المراد ، وهذا لا يتحقق إلا فى ذى الإسناد المفيد. (قوله : لأن ذلك) أى : اعتبار المطابقه المذكور. (قوله فى بلاغه الكلام والمتكلم) أى : فيجوز أن يكون هناك بلاغه أخرى يصح وجودها فى الكلمه غير المطابقه ، وإن لم نطلق عليها كما وجد ذلك فى الفصاحه ، فإن قال : ذلك المعلل إنه لا معنى للبلاغه فى كلام العرب إلا هذا المعنى ، وهو محال فى الكلمه ، عاد إلى انتفاء السماع وهو الذى عللنا به (قوله : وإنما قسم إلخ) هذا توجيه لمبادره المصنف بالتقسيم أولا ، وتعريف كل على حده بعد ذلك ، مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولا ثم التقسيم ثانيا. فقول الشارح : وإنما قسم كلا من الفصاحه والبلاغه أولا أى : ولم يأت من أول الأمر بتعريف واحد شامل لأقسام الفصاحه ، وكذلك البلاغه ، ثم يقسمها بعد ذلك كما هو الشأن وقوله : قسم أى ضمنا لا صراحه ، حيث قال : فالفصاحه يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ، والبلاغه يوصف بها الأخيران فقط ، فإن هذا يستلزم انقسام الفصاحه إلى فصاحه مفرد وفصاحه كلام وفصاحه متكلم ، وانقسام البلاغه إلى بلاغه كلام وبلاغه متكلم. (قوله : لتعذر جمع المعانى المختلفه) كفصاحه المفرد وفصاحه المتكلم وفصاحه الكلام ، وكبلاغه المتكلم وبلاغه الكلام ، (وقوله : الغير المشتركه إلخ) تفسير للمختلفه ، وأدخل (أل) على غير لتأويله بالمغايره. فلا يقال إنه أدخل (أل) على المضاف الذى لم يشابه يفعل ، وهو لا يجوز.

(قوله : فى أمر يعمها) متعلق بالمشتركه. أى : فى حقيقه نوعيه تصدق عليها وتصلح لتعريفها ، فلا يتأتى أن يؤتى للفصاحه بتعريف يعم أقسامها الثلاثه ، ويخرج غيرها ، وكذا البلاغه لا يتأتى أن يؤتى لها بتعريف يعم قسميها ، ويخرج غيرهما ، وهذا بخلاف الكلمه فإنها لما اشتركت أقسامها فى أمر يعمها صالح لتعريف الكلمه بحيث تتميز عن الكلم والكلام. عرفت أولا بأنها قول مفرد ، ثم قسمت بعد ذلك إلى اسم وفعل وحرف ، وكذلك الإنسان لما اشتركت أقسامه من زنج وروم وغيرهما ، فى أمر

فی تعریف واحد ، وهذا کما قسم ابن الحاجب المستثنی إلی متصل ومنقطع ، ثم عرف کلا منهما علی حده (فالفصاحه ...

******

یعمها صالح لتعریف الإنسان بحیث یتمیز عن الفرس والحمار وغیرهما من الأنواع.

عرف أولا- بأنه حیوان ناطق ، ثم قسم بعد ذلک لتلک الأصناف ، والحاصل أنه لما تعذر هنا اشتراک أقسام الفصاحه فی أمر یعمها صالح لتعریف الفصاحه بحیث یمیزها عما عداها ، وکذلک البلاغه قسم کلا- منهما ، ثم عرف تلک الأقسام وأما الاشتراک فی الأمر العام مطلقا فحاصل إذ لا- شک فی وجود المفهومات العامه الکلیه کشیء وموجود ومستحسن وأقسام الفصاحه ، وکذلک قسما البلاغه مشترکه فی هذه المفهومات ، ولکن لا یصلح شیء منها لتعریف کل من الفصاحه والبلاغه لعدم حصول التمیز المذکور ، وبهذا اندفع ما یقال علی الشارح منطوقا ، لا نسلم عدم اشتراکها فی أمر یعمها ، إذ لا شک فی وجود المفهومات العامه الکلیه التی تشترک فیها وتعمها کشیء وموجود ومستحسن ، وما یقال علیه من حیث المفهوم.

إن کلامه یفید أن مطلق الاشتراک فی الأمر العام یکفی فی جمیع الأمور المتغایره فی تعریف ، ولیس کذلک. (قوله : فی تعریف واحد) أی : یبین حقیقه کل تفصیلا ، وإلا- فلا- تعذر کأن تعرف الإنسان والفرس بالجسم النامی الحساس المتحرک بالإراده أو بالحیوان ، فإنه ممیز لها فی الجمله ، ولکن لا یبین حقیقه کل واحد تفصیلا (قوله : وهذا) أی : الصنیع من التقسیم أولا ، ثم التعریف ثانیا ، کما قسم أی : کتقسیم ابن الحاجب إلخ ؛ فإن تقسیمه قبل التعریف لعدم الاشتراک المذکور ، وأورد علی ذلک أن القسمین اشترکا فی أمر یعمها صالح لتعریف المستثنی وهو المذکور بعد إلا وأخواتها ؛ وفیه نظره. بأن هذا لا یصلح تعریفا للمستثنی ؛ لأنه یدخل فیه ما بعد إلا الواقعه صفه نحو : (لَوْ کانَ فِیهِما آلِهَهٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا)(۱) مع أنه لیس مستثنی. (قوله : فالفصاحه) أی : إذا أردت بیان کل من أقسام الفصاحه والبلاغه ، فأقول لک : الفصاحه إلخ : فالفاء فاء الفصیحه ، ویقال لها فاء الفضیحه بالصاد والضاد ، والإضافه فی ذلک من

۱- الأنبیاء : ۲۲.

فی المفرد) قدم الفصاحه علی البلاغه ...

******

إضافه الموصوف لصفته ، أی : الفاء المفصحه أو المفضحه. سمیت بذلک ؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر ، أو لکونها أفضحته وأظهرته ، وقیل : فاء الفصیحه هی : ما أفصحت عن مقدر مطلقا. أی : سواء کان شرطا أو غیره کما فی قوله تعالی : (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاکَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ)(۱) أی فضرب فانفجرت (قوله : فی المفرد) یصح أن یکون صفه للفصاحه کان المتعلق نکره أو معرفه ، ولا یلزم علی تقدیره نکره وصف المعرفه بالنکره وهو لا یجوز ؛ لأن (أل) فی الفصاحه جنسیه ومدخولها فی حکم النکره ، ولا یلزم علی تقدیره معرفه حذف الموصول وبعض الصله وهو لا یجوز ؛ لأن الکائن المقدر یراد منه الثبوت والدوام ، فهو صفه مشبهه و (أل) الداخله علیها معرفه لا موصوله علی التحقیق ، ولا یصح أن یکون ذلک الظرف حالا منها علی مذهب سیبویه القائل بجواز مجیء الحال من المبتدأ ؛ لأن الحال مقیده للعامل مطلقا لفظیا أو معنویا ، ولا معنی للتقیید هنا لأن التقیید إنما هو لشیء یختلف حاله ، کالمجیء فی قولنا : جاء زید راکبا ، والابتداء واحد لا تختلف أحواله ، وأیضا المقصود تفسیر الفصاحه بوصف کونها فی المفرد لا بقید تحققها فی المفرد ، إذ لیس المعنی علی التقیید ، وإن کان المآل واحدا ، لکن فرق بین التقدیرین کما لا یخفی ؛ وذلک لأن التقیید یقتضی أن الفصاحه مشترکه اشتراکا معنویا ؛ لأنه یفید أن الفصاحه أمر کلی تختلف أحواله : تاره یکون فی المفرد ، وتاره یکون فی غیره ، والذی حققه الشارح أنها من قبیل المشترک اللفظی ، وجعل المجرور صفه لا یخالف ذلک تأمل ، ویصح أن یکون الظرف لغوا متعلقا بالنسبه التی اشتملت علیها الجمله ، والمعنی انتساب الخلوص المذکور للفصاحه فی المفرد ، أو الفصاحه التی هی الخلوص منسوبه للمفرد. وقضیه هذا أن الظرف معمول للنسبه المذکوره ، وهو معنی قابل للتقیید.

وهذا یرد علی حصر النحاه العامل المعنوی فی الابتداء والتجرد. (قوله : قدم الفصاحه) أی : قدم تعریف أقسامها علی تعریف أقسام البلاغه ، مع أن اللف والنشر المشوش أولی

۱- البقره : ۶۰.

لتوقف معرفه البلاغه على معرفه الفصاحه لكونها مأخوذه فى تعريفها ، ثم قدم فصاحه المفرد على فصاحه الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (خلوصه) أى : خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابه ...

******

(قوله : لتوقف معرفه البلاغه) أى : إدراكها وتصورها من حيث المفهوم سواء كانت بلاغه متكلم أو كلام. وقوله : على معرفه الفصاحه أى : على تصورها فى الجمله ، وإنما قلنا فى الجمله ؛ لأن بلاغه الكلام لا تتوقف على فصاحه المتكلم ، بل على فصاحه الكلام والمفرد ، وكذلك بلاغه المتكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم ، بل على فصاحه الكلام والمفرد إذ لم تؤخذ الملكه التى يقتدر بها على تأليف فصيح لا فى بلاغه الكلام ولا فى بلاغه المتكلم. نعم تتوقف عليها بلاغه المتكلم بحسب التحقق ، إذ لا يقتدر على تأليف كلام بليغ إلا من يقدر على تأليف كلام فصيح. (قوله : لتوقفهما عليها) أما توقف فصاحه الكلام على فصاحه المفرد فبلا واسطه ، لكونها مأخوذه فى تعريفه ، وأما توقف فصاحه المتكلم على فصاحه المفرد ، فبواسطه أخذ فصاحه الكلام المتوقف عليها فى فصاحه المتكلم والمتوقف على المتوقف على الشىء متوقف على ذلك الشىء ، كذا قال يس. وقد يقال : المصنف لم يأخذ فصاحه الكلام فى تعريف فصاحه المتكلم ، بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحه المتكلم على فصاحه المفرد بلا واسطه أيضا (قوله : خلوصه من تنافر الحروف) قيل : أوجه حصر مخلات فصاحه المفرد فى الثلاثه أن المفرد له ماده ، وهى حروفه وصوره وهى صيغته ، ودلاله على معناه ، وحينئذ فعيبه إما فى مادته وهو التنافر ، أو فى صورته وهى مخالفه القياس الصرفى ، وفى دلالته على معناه وهو الغرابه ، ويمكن إجراء ذلك أيضا فى الكلام ، فعيبه فى مادته تنافر الكلمات ، وفى صورته أى : التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف ، وفى دلالته على معناه التعقيد (قوله : خلوصه من تنافر الحروف) المراد من الخلوص لازمه وهو عدم الاتصاف ، وليس المراد أنه كان متصفا بها أولا ، ثم خلص ؛ ثم إن كلام المصنف من باب السلب الكلى وهو المسمى بعموم السلب ، لا من قبيل رفع الإيجاب الكلى وهو المسمى بسلب العموم ، فالمعنى حينئذ عدم اتصافه بكل واحد من

ومخالفه القياس اللغوى) أى : المستنبط من استقراء اللغه ، وتفسير الفصاحه بالخلوص لا يخلو عن تسامح (فالتنافر) وصف فى الكلمه ...

******

الثلاثه ، فحيثما وجد واحد من الثلاثه فى الكلمه كانت غير فصيحه ، ولأجل كون المراد من كلام المصنف السلب الكلى كان الأولى له الإتيان بمن فى الغرابه ومخالفه القياس لأجل أن يكون كلامه ظاهرا فى ذلك المعنى المراد ، إذ كلامه بدون ذلك يوهم أن المراد الخلوص من المجموع ، وعليه فلا يضر فى فصاحه الكلمه وجود واحد أو اثنين من الثلاثه وهو باطل. (قوله : القياس) أى : الضابط المتقرر من استقراء استعمالات العرب كقولنا : كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله : أى المستنبط إلخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقه القياس فى اللغه الذى هو إلحاق شىء بشىء بجامع بينهما : كإلحاق النبيذ بالخمر فى التحريم بجامع الإسكار ، بل المراد القياس الذى منشؤه استقراء اللغه. أى : تتبع الكلمات اللغويه وهو القياس الصرفى كقولنا : كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وإنما لم يقل الشارح الصرفى بدل اللغوى ، مع أنه المراد للإشاره إلى أن منشأ هذا القياس الصرفى استقراء اللغه (قوله : لا يخلو عن تسامح) أى : لأمرين الأول : أن الفصاحه هى كون الكلمه جاريه على القوانين المستنبطه من استقراء كلام العرب ، متناسبه الحروف كثيره الاستعمال على ألسنه العرب الموثوق بعربيتهم ، ويلزم من الكون المذكور الخلوص عما ذكر ، فليس الخلوص نفس الكون المذكور ولا صادقا عليه ، وحينئذ فلا يصح حمله على الفصاحه بحيث يقال : الفصاحه الخلوص ؛ لأن ادنى درجات التعريف أن يكون صادقا على المعرف ، وإن صح أن يقال : الفصيح الخالص ؛ لأن صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على المأخذ ، كالناطق والكاتب والنطق والكتابه. الأمر الثانى : أن الفصاحه وجوديه ؛ لأن معناها الكون المذكور والخلوص عدمى ؛ لأن معناه عدم الأمور المذكوره والعدمى غير الوجودى ، فلا يصح حمله عليه ، وإنما قال لا يخلو عن تسامح ولم يقل باطل لإمكان الجواب عن كل من الأمرين. أما الجواب عن الأول : فحاصله أن الأدباء يجوزون الإخبار عن الشىء بمباينه إذا كان بينهما تلازم قصدا للمبالغه وادعاء

يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها ...

******

أنه هو ، ولا يقال : إن التعريف بالمباين ممنوع ودعوى الادعاء وقصد المبالغه لا تنفع ؛ لأنا نقول هذا عند علماء المنطق وأما الأدباء فيكتفون بمجرد كون المعرف يستلزم تصوره تصور المعرف ، ويعتبرون قصد المبالغه والادعاء. وأما الجواب الثانى فيؤول الخلوص بالكون خالصا ، وهو أمر وجودى ، أو يقال : قولهم لا يخبر بالعدمى عن الوجودى إذا أريد بالوجودى الأمر الموجود ، أو وجود أمر ، وبالعدمى الأمر المعدوم ، أو عدم ذلك الأمر : كالعلم والجهل والموت والحياه ، فمسلم أنه لا يصح حمل أحدهما على الآخر ، لكن الفصاحه والخلوص ليسا كذلك ، بل كل منهما ثابت ، والخلوص ليس عدم الفصاحه بل عدم ضدها الذى هو التنافر والغرابه ، ومخالفه القياس ، وأما إن أريد بالوجودى ما لا يدخل العدم فى مفهومه ، وبالعدمى ما يدخل العدم فى مفهومه ، فلا شك فى صحه حمل العدمى على الوجودى بهذا المعنى بدليل حمل القضايا المعدوله المحمول على الأمر الوجودى نحو : زيد هو لا كاتب والبياض هو لا سواد ، فالمحمول عدمى. أى : دخل العدم فى مفهومه. أى : زيد شىء ثبت له عدم الكتابه والبياض شىء ثبت له عدم السواد ، ومن المعلوم أن قوله : الفصاحه خلوصه إلخ من باب القضيه المعدوله لأنه فى قوه قولنا الفصاحه عدم الأمور المذكوره أى : الفصاحه شىء ثبت له عدم الأمور المذكوره (قوله : يوجب ثقلها على اللسان) الثقل بكسر الثاء وفتح القاف بوزن صغر ، مصدر ثقل الشىء بالضم خلاف الخفه ، وأما بكسر الثاء وسكون القاف بوزن علم ، فهو الشىء الثقيل والأول أنسب من جهه اللفظ للتشاكل بين المتعاطفين ؛ لأن العسر مصدر أيضا ، والثانى أنسب من جهه المعنى بحسب المقام ؛ لأنه يشير إلى أن التنافر لا يخل بالفصاحه إلا إذا كان شديدا ، بحيث يصير على اللسان كالحمل الثقيل ، وأما أصل التنافر فلا يخل بالفصاحه ، ولا شك أن مراعاه التناسب المعنوى أولى ، وعلى هذا فالمعنى يوجب شيئا عظيما كالثقل أى الحمل. (قوله : وعسر النطق بها) يحتمل أنه عطف تفسير ، ويحتمل أنه عطف مسبب على سبب نظرا إلى أن الثقل فى الكلمه سبب

(نحو :) مستشزرات فى قول امرئ القيس : (غدائره) (١) أى : ذوائبه ؛ جمع غديره ، والضمير عائد إلى الفرع ...

******

لعسر النطق بها ، فيلاحظ الثقل وصفا فيها أوجب عسر النطق بها (قوله : نحو مستشزرات) أى : نحو وصف هذه الكلمه.

(قوله : غدائره إلخ) هذا البيت من معلقه امرئ القيس (٢) المشهوره التى مطلعها :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللّوى بين الدّخول فحومل

وقبل هذا البيت

تصدّ وتبدى عن أسيل وتتّقى

بناظره من وحش وجره مطفل

وجيد كجيد الرّيم ليس بفاحش

إذا هى نصته ولا بمعطّل

وفرع يزين المتن أسود فاحم

أثيث كقنو النّخله المتعثكل

غدائره إلخ (قوله : أى ذوائبه) جمع ذؤابه بالهمزه أبدلت الهمزه الأولى واوا فى الجمع لاستثقالهم ألف الجمع بين همزتين ، وفى الأساس : الذؤابه الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر. أى : الذى شأنه الانسدال فلا ينافى أنه قد يكون فوق وسط الرأس

١- البيت من الطويل ، لامرئ القيس فى ديوانه ص ١١٥ ، وشرح المعلقات السبع ص ١٧ ، وشرح المعلقات العشر ص ۶٣ ، وهو فى التبيان للطيبى (٢ / ۴٩۶) ، والإيضاح ص ٣ ، وشرح عقود الجمان (١ / ١٠) وتمام البيت : غدايره مستشزرات إلى العلا تضلّ العقاص فى مثنّى ومرسل ويروى الحدارى ، بدل : العقاص.

٢- هو امرؤ القيس بن حجر بن حارث الكندى ، من بنى آكل المرار ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق ، يمانى الأصل ، مولده بنجد أو بمخلاف السكاسك باليمن ، كان أبوه ملك أسد وغطفان ، وأمه أخت المهلهل الشاعر ، لقنه المهلهل الشعر فقاله وهو غلام ، عاش حياته لاهيا إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه ، فبلغ ذلك امرأ القيس وهو جالس للشراب ، فقال : " رحم الله أبى

، ضيعنى صغيرا ، وحملنى دمه كبيرا ، لا صحو اليوم ولا سكر غدا ، اليوم خمر وغدا أمر" ونهض من غده ، فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بنى أسد ، وقال فى ذلك شعرا كثيرا ، قصد قيصر الروم جوستنيانوس فى القسطنطينيه لنصرته على الفرس فوعده ومطله ، ثم ولاه إمره فلسطين ، فرحل يريدها ، فلما كان بأنقره ظهرت فى جسمه قروح فأقام بها إلى أن مات نحو ٨٠ قبل الهجره. انظر ترجمته فى الأغانى طبعه دار الكتب العلميه ٩ / ٩٣ ، والشعر والشعراء / ٣١ ، والخزانه ١ / ١٦٠.

فى البيت السابق (مستشزرات) أى : مرتفعات ، أو مرفوعات ، يقال : استشزره ؛ أى : رفعه ، واستشزر ؛ أى : ارتفع ...

******

كما هنا ، وإنما سمّى ذلك الشعر غديره ؛ ولأنه غودر وترك حتى طال. (قوله : فى البيت السابق) وهو قوله : وفرع يزين المتن أسود فاحم إلخ. وفرع بالجر عطف على أسيل ، أو على جيد فى الأبيات السابقه ، والفرع هو الشعر مطلقا أى كلّا أو بعضا كما فى المهذب. فيصدق على الغدائر وعلى المثنى وعلى المرسل ، فيقال : الغدائر فرع. أى : شعر ، والمثنى فرع إلخ.

وعلى هذا فإضافه الغدائر لضميره من إضافه الجزئى للكلى. وفى الصحاح : أن الفرع هو الشعر التام. أى : الشعر بتمامه ، وعلى هذا فإضافه الغدائر لضميره من إضافه الجزء للكل. والمتن : الظهر ، والفاحم : الذى كالفحم فى السواد ، والأثبث : الكثير ، والقنو بالكسر : سباطه النخل ، والمتعثكل بكسر الكاف وفتحها : كثير العثاكل. أى : الشماريخ. أى : العيدان التى عليها البسر. ففى البيت : مبالغه من حيث تشبيه الشعر بالقنو المذكور فى الكثره ، ولا نفسر المتعثكل بذى العثاكيل لئلا تفوت المبالغه ، وما ذكره الشارح من أن الضمير راجع للفرع ، وكذا ما قلناه فى الإضافه فهو بناء على أن الغدائر بمعنى الذوائب المفسره بما مر عن الأساس ، وهو الذى يناسبه ما يأتى للشارح فى معنى البيت ، وأما على أن المراد بالغدائر الشعر مطلقا على ما فى المهذب. فيجب أن يكون الضمير راجعا للحبيبه ، وذكره باعتبار الشخص ، أو الممدوح. ولا يصح أن يكون عائدا على الفرع لئلا يلزم إضافه الشىء إلى نفسه ؛ لأن كلا من الغدائر والفرع مطلق الشعر. اللهم إلا أن يقال إن الإضافه بيانيه ، والحق أنها تجرى فى الضمير خلافا للناصر اللقانى ، أو يقال : إن الفرع اسم للشعر مطلقا سواء كان للرجال أو النساء ، والغدائر : الشعر مطلقا بقيد كونه للنساء ، وعلى هذا يصح كون الضمير راجعا للفرع ، ويكون من إضافه الجزئى للكلى. (قوله : يقال استشزره إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن هذا الوصف مأخوذ إما من فعل متعد أو من فعل لازم ، وينبنى على ذلك كونه اسم فاعل أو اسم مفعول ، فإن كان مأخوذا من المتعدى صح كونه اسم مفعول ، فيقرأ بفتح

(إلى العلا) تضل العقاص فى مثنى ؛ تضل ؛ أى : تغيب ، العقاص : جمع عقيصه تكمله ، وهى الخصله المجموعه من الشعر ، والمثنى : المفتول ؛ يعنى : أن ذوائبه ...

******

الزاى المعجمه ، وإن كان مأخوذا من الفعل اللازم فهو اسم فاعل ، فيقرأ بكسر الزاى.

(قوله : إلى العلى) أى : إلى جهه السماء ، والعلى : جمع العليا بضم العين تأنيث الأعلى.

أى : مرتفعات للجهات العليا. (قوله : أى تغيب) إشاره إلى أن تضل من الضلال بمعنى الغياب ، وتضل فعل مضارع والعقاص فاعله ، وإنما جمع العقاص دون المثنى والمرسل إشاره إلى أن العقاص مع كثرتها تغيب فى مثنى واحد ، وفى مرسل واحد لكثره شعرهما.

(قوله : وهى الخصله المجموعه) أى : التى تجمعها المرأه وتلويها وتربطها بخيوط وتجعلها فى وسط رأسها كالرمانه ليصير مجعدا وهى المسماه بالغديره والعقيصه والذؤابه ، ثم إن عاده نساء العرب بعد أن تعقص جانبا من الشعر على الكيفيه التى قلناها ترسل فوقه المثنى والمرسل خلف الظهر ، فيصير المثنى والمرسل مرميين على ظهرها وتحتها العقاص المجموع كالرمانه غائبا ومخبا لا يظهر ، فظهر لك من هذا أن الغدائر والعقاص بمعنى واحد ، وحينئذ فقوله : تضل العقاص إظهار فى محل الإضمار وأن الأصل تضل هى. أى : الغدائر ، وإنما أظهر فى محل الإضمار للإشاره إلى أن تلك الغدائر تسمى عقاصا ، ومن هذا تعلم أن جمله تضل العقاص خبر ثان عن غدائره ، والرابط للمبتدأ بالجمله الواقعه خبرا إعاده المبتدأ بمعناه ، وأنت خبير بأن جعل العقيصه والغديره شيئا واحدا بناء على ما مر من أن الغديره هى الذؤابه المفسره بما مر عن الأساس ، وأما على ما ذكر عن المهذب من أن الغدائر الشعر مطلقا فلا تكون العقيصه هى الغديره ، فتأمل. أفاده شيخنا العلامه العدوى. (قوله : والمثنى المفتول) لأخذه من الثنى ، وأما المرسل فمعناه المرسل عن العقص ، والثنى أى : الخالى عنهما ، وليس المراد بالمرسل المسبل ؛ لأن المثنى مسبل أيضا على العقيصه مثله ، وقد يقال كونه مسبلا لا ينافى كون المثنى مسبلا أيضا ، وإنما وصف هذا القسم بهذا الوصف ؛ لأنه لم يتصف بغيره بخلاف المثنى فقد تعلق به الثنى والإرسال - تأمل. (قوله : يعنى أن ذوائبه) أى : الفرع والمراد بها العقائص (قوله : يعنى أن ذوائبه إلخ) أشار إلى تفسير الغدائر بالذوائب وأن الضمير فى غدائره للفرع كما أسلفه.

مشدوده على الرأس بخيوط ، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ، ومثنى ، ومرسل ، والأول يغيب فى الأخيرين. والغرض بيان كثره الشعر.

والضابط هاهنا : أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا ...

******

وقوله : وأن شعره عطف على ذوائبه فالضمير للفرع أيضا ، والقول بأنه للرأس فيه تشتيت للضمائر ويؤول للرجوع للفرع ، إذ المقصود تقسيم مطلق الشعر فلا وهم فى رجوعه للفرع كما لا يخفى ، وفى كلامه إشعار بأن العقاص هى الغدائر بعد أن شدت لا- غيرها (قوله : مشدوده على الرأس) أى : فى وسطها بخيوط ومجموعه كالرمانه وأخذ الشد بخيوط من قوله فى البيت : مستشزرات خصوصا إذا قرىء على صيغه اسم المفعول ومن العقاص ؛ لأن العقيصه شعر ذو عقاص وهو الخيط الذى يربط به أطراف الذوائب كما فى المجمل. (قوله : إلى عقاص) أى : وهى الغدائر ، وحينئذ فالشعر منقسم إلى أقسام ثلاثه لا أربعه خلافا لما يوهمه ظاهر البيت من أن القسمه رباعيه غدائر وعقائص ومثنى ومرسل ، لكن قد علمت أن الغدائر والعقائص والذوائب بمعنى واحد.

كما أفاده شيخنا العلامه العدوى ، وفى حواشى المطول كلام آخر غير هذا (قوله : والغرض إلخ) أى : فليس المراد بهذا الكلام مجرد الإخبار فهو إما تعريض إن استعمل فى حقيقته وهو الأخبار ملوّحا به لهذا الغرض - أعنى : بيان كثره الشعر - أو كنايه إن أريد اللازم.

(قوله : والضابط هاهنا) أى : لتنافر الحروف ، وحاصله أن الضابط المعول عليه فى ضبط تنافر الحروف الذوق وهو قوه يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه ، فكل ما عده الذوق ثقيلا متعسر النطق به كان ثقيلا ، وما لا فلا ، خلافا لمن قال : الضابط المعول عليه فى ضبط التنافر بعد المخارج ولمن قال : قربها ؛ لأن كلا منهما لا يطرد ؛ لأنّا نجد عدم التنافر مع قرب المخرج كالجيش والشجى ، ومع بعده كعلم بخلاف ملع أى : أسرع ، فقرب المخارج وبعدها كل منهما غير مطرد فلا يكون واحد منهما ضابطا معولا- عليه ، ولا- يقال إن عدم الثقل فى علم وإن كانت المخارج فيه متباعده ، بخلاف ملع لأن الإخراج من الحلق إلى الشفه أيسر من الإدخال من الشفه إلى الحلق ؛ لأنا نقول هذا لا يتم لما نجده من حسن حلم وملح وغلب وبلغ (قوله : أن كل ما يعده الذوق الصحيح)

متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك ؛ على ما صرح به ابن الأثير فى المثل السائر. وزعم بعضهم أن منشأ الثقل فى مستشزرات هو توسط الشين المعجمه التى هى من المهموسه الرخوه بين التاء التى هى من المهموسه الشديده ، والزاى المعجمه التى هى من المجهوره.

******

أى : من الحروف. (وقوله : متعسر النطق به) لازم لما قبله. (وقوله : سواء كان) أى ثقله (قوله : أو غير ذلك) أى : كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفه ، كوقوع الشين بين التاء والزاى كما يأتى بيانه (قوله : فى المثل السائر) (1) هو اسم كتاب فى اللغه (قوله : وزعم بعضهم) هو الخلخالى كما قاله الفنرى (قوله : أن منشأ الثقل فى مستشزرات إلخ) أى : وأما على الأول فمنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المخصوصه ، والحاكم بثقلها الذوق (قوله : التى هى من المهموسه إلخ) اعلم أن الحروف بالنسبه للجهر والهمس تنقسم إلى قسمين مهموسه ومجهوره ، وبالنسبه إلى الشده والرخاوه تنقسم إلى ثلاثه أقسام شديده ورخوه ومتوسطه بينهما ، فالحروف المهموسه عشره يجمعها قولك : (فحثه شخص سكت) سميت بذلك ؛ لأن الهمس لغه : الخفاء ، والنفس يخفى مع هذه الحروف لجريانه معها ، لضعف الاعتماد عليها فى مخارجها ، والحروف المجهوره ما عدا هذه الحروف. سميت مجهوره ؛ لأن الجهر لغه الإظهار والنفس يمتنع أن يجرى معها لقوه الاعتماد عليها فى مخارجها والشديده حروف ثمانيه يجمعها قولك : (أجد قط بكت) سميت بذلك لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها ، والرخوه ثلاثه عشر حرفا : هى ما عدا هذه الحروف وما عدا حروف (لن عمر) وهى المتوسطه بين الرخاوه والشده ، وإنما سميت الأولى رخوه ؛ لأن الرخاوه لغه اللين والنفس يجرى معها حتى لانت عند النطق وإنما سميت الثانيه متوسطه ؛ لأن النفس لا ينحبس معها انحباس الشديده ولم يجر معها جريانه مع الرخوه ، إذا علمت هذا فاعلم أن الشين اتصفت بالهمس والرخاوه ، والتاء قبلها اتصفت بالهمس والشده فقد اشتركا فى الهمس

١- انظر المثل السائر (١ / ١٨٩) لابن الأثير.

ولو قال : مستشرف لزال ذلك الثقل ؛ وفيه نظر ؛ لأن الراء المهمله أيضا من المجهوره ...

******

واختلفا فى الشده والرخاوه ، والضرر جاء من اختلافهما ، وكذلك شاركت الشين الزاى فى الرخاوه واختلفا فى الهمس والجهر ، والضرر جاء من اختلافهما ، فالحاصل أن الشين اتصفت بصفتين ضاربت بإحداهما ما قبلها وضاربت بالأخرى ما بعدها ، وبهذا ظهر أنه لا حاجه لوصف الشارح التاء بالهمس. فكان الأولى الاقتصار على الشده ؛ لأن الضرر بها كما اقتصر فى الزاى على الوصف الذى به الضرر وهو الجهر وترك الرخاوه.

(قوله : ولو قال مستشرف) الأولى مستشرفات ؛ لأن البيت لا يتزن إلا به على تقدير إبدال (مستشزرات) به ، إلا أن يقال : إن ذلك القائل إنما التفت لأصل الماده (قوله : وفيه نظر) أى : فى هذا الزعم نظر فهو رد للكلام من أصله لا لقوله ، ولو قال : إلخ ، وحاصله أن عله الثقل التى ذكرتها وهى مضاربه الحرف المتوسط بين حرفين لما قبله ولما بعده فى الصفه موجوده فى مستشرف أيضا ، فيجب أن يكون متنافرا أيضا ، وأنت لا تقول إنه ثقيل ؛ لأنك قلت : ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل (قوله : لأن الراء المهمله أيضا من المجهوره) أى : فهى كالزاى وإن كانت الزاى رخوه والراء المهمله متوسطه بين الرخوه والشديده ، فالشين كما ضاربت الزاى المعجمه بالجهريه تضارب الراء المهمله بذلك الوصف أيضا ؛ لأن كلا منهما مجهور والشين مهموسه ، وأجاب بعضهم عن هذا النظر بأن مراد هذا القائل أن النقل ناشىء من اجتماع الشين مع التاء والزاى ، بمعنى : أن منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصه ، والحاكم بذلك الثقل هو الذوق ، ويرشدك لهذا قوله : ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل ، لانتفاء هذه الحروف المخصوصه ، فهو قائل بما قاله ابن الأثير. وفى هذا الجواب نظر. إذ لو كان مراد هذا الزاعم ما ذكر ، لكان توصيفه للحروف بيان أنواعها لغوا صرفا لا فائده فيه.

كما لا يخفى على الذوق السليم ، وإنما المستفاد من كلام هذا الزاعم هو ما ذكره الشارح المحقق. نعم يمكن الجواب عن هذا القائل بأن يقال : إن الراء المهمله فى مستشرف وإن كانت من المجهوره إلا أن مجاوره الفاء التى هى من حروف الذلاقه أزالت

وقيل إن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحه ، وأن فى قوله تعالى : (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكَمْ)(۱) ثقلا قريبا من المتناهى فيخل بفصاحه الكلمه ، لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمه غير فصيحه لا يخرج عن الفصاحه ؛ ...

******

الثقل الحاصل من توسط الشين بين ما ذكر - فتأمل. (قوله : وقيل إن قرب المخارج إلخ) قائله العلامه الزوزنى (قوله : إن قرب المخارج سبب للثقل) أى : ولا شك أن حروف مستشزرات متقاربه المخارج فلذا كانت ثقيله (قوله : وأن فى قوله تعالى إلخ) بالكسر عطفا على أن قرب المخارج فهو من جمله مقول القول (قوله : ثقلا) أى : لما فيها من قرب المخارج.

(وقوله : قريبا من المتناهى) أى : من الثقل المتناهى. أى : وأما المتناهى فنحو الهعخع - بكسر الهاء وسكون العين المهمله وكسر الخاء المعجمه وفتحها ، فى قول أعرابى سئل عن ناقته" تركتها ترعى الهعخع أى : نبتا أسود ، وإنما كان أعهد ثقله قريبا من المتناهى ، وثقل الهعخع متناهيا ؛ لأن الأول جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمزه والهاء ، وما يخرج من وسطه وهو العين والثانى جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهاء ، وما يخرج من وسطه وهو العين ، وما يخرج من أدناه وهو الخاء ، ثم إن هذا الذى قاله الزوزنى لا يخالف ما قلناه سابقا من أن التنافر لا يخل بالفصاحه إلا إذا كان شديدا ، بحيث تصير الكلمه على اللسان كالحمل ، وأما أصل التنافر فلا يخل ، وذلك لأن كلام الزوزنى يقتضى أنه لا بد أن يكون التنافر متناهيا أو قريبا منه كما فى (أَلَمْ أَعْهَدْ) فيعلم منه أنه لا بد أن يكون شديدا بحيث تصير الكلمه كالحمل على اللسان ، وأما أصل التنافر فلا يخل بالفصاحه وهذا هو عين ما قلناه (قوله : لكن الكلام إلخ) هذا جواب منه عما يقال : يلزم على هذا أعنى : كون : (ألم أعهد) غير فصيحه أن سوره من القرآن وهى سوره يس غير فصيحه ، وهذا باطل ، وقوله الكلام الطويل أى كالسوره والقرآن (قوله : لا يخرج عن الفصاحه) أى : بل هو متصف بها.

۱- يس : ۶۰.

كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمه غير عربيه عن أن يكون عربيا ؛ وفيه نظر ؛ لأن فصاحه الكلمات مأخوذه فى تعريف فصاحه الكلام من غير تفرقه بين طويل وقصير ، على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمه ...

******

(قوله : كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمه غير عربيه عن أن يكون عربيّا) وذلك كالقرآن فإنه عربى. قال تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا)(١) وقد اشتمل على كلمات غير عربيه كالقسطاس فإنها كلمه روميه : اسم للميزان ، وكالسجل فإنه كلمه فارسيه : اسم للصحيفه ، وكالمشكاه فإنها كلمه هنديه : اسم للطاقه التى لا تنفذ كسنبله القنديل ، ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير عربيه لم يخرج عن كونه عربيّا كما تشهد له الآيه (قوله : وفيه نظر) أى : فى ذلك القيل نظر من حيث ما اشتمل عليه من الدعوه المشار إليها بقوله : لكن الكلام الطويل إلخ ، والقياس المشار إليه بقوله كما لا يخرج إلخ ، وحاصل ما ذكره من رد الدعوه التى أجاب بها عن السؤال المقدر أن ما ادعيته من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمه غير فصيحه لا يخرج عن كونه فصيحا لا يسلم ، بل هو خارج عن كونه فصيحا ؛ لأن فصاحه الكلمات مأخوذه فى تعريف فصاحه الكلام من غير تفرقه بين طويل وقصير ، فيلزم من انتفاء الأولى انتفاء الثانيه ، وحينئذ فقد بطلت الدعوه القائله ، لكن الكلام الطويل إلخ. (قوله : على أن هذا القائل) أى : بأن الكلام الطويل المشتمل على كلمه غير فصيحه لا يخرج عن الفصاحه وهو الزوزنى : قد فسر الكلام. أى : فى قول المصنف سابقا يوصف بها المفرد ، والكلام بما ليس بكلمه.

أى : وحينئذ فالقول بوجود كلمه غير فصيحه فى كلام فصيح على تفسيره أكثر فسادا من ذلك القول على تفسير الشارح ، فالفساد لازم له فى شيئين المركب التام والمركب الناقص إذا اشتمل كل منهما على كلمه غير فصيحه ؛ لأن فصاحه الكلمات شرط فى فصاحه الكلام اتفاقا ، وهو قد أدخل المركب الناقص فى الكلام بخلاف القول المذكور على تفسير الشارح : الكلام بالمركب التام ، فإن الفساد إنما يوجد فى المركب التام المشتمل على كلمه غير فصيحه ، وأما المركب

١- يوسف : ٢.

والقياس على الكلام العربى ظاهر الفساد. ولو سلم عدم خروج السوره عن الفصاحه فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح ، ...

******

الناقص فلا يوجد فيه هذا الفساد ؛ لأنه لم يشترط فى فصاحته فصاحه كلماته ، فإذا اشتمل على كلمه غير فصيحه صح أن يقال عليه إنه فصيح ، فقد وجد على هذا التفسير كلام فى الجمله فصيح بدون فصاحه الكلمات بخلافه على الأول ، فإنه لا يوجد ذلك أصلا (قوله : والقياس على الكلام إلخ) حاصله أن هذا القائل قاس وقوع كلمه غير فصيحه فى كلام فصيح على وقوع كلمه غير عربيه فى القرآن العربى لقوله تعالى (إِنَّا أَنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا) وردّ عليه بأن هذا القياس فاسد ؛ لأن القرآن لم يشتمل على كلمات غير عربيه والكلمات القرآنيه التى قيل فيها إنها روميه أو فارسيه أو هنديه توافقت فيها اللغات كالصابون والتنور ، ولو سلم أنها غير عربيه ، فلا نسلم أن القرآن كله عربى والضمير فى قوله : (إِنَّا أَنْزَلْناهُ) عائد على القرآن بمعنى السوره ، وإطلاق القرآن على البعض شائع ، كقول الفقهاء : " يحرّم على الجنب قراءه القرآن".

سلمنا أن الضمير راجع للقرآن بتمامه ، فلا نسلم أنه عربى باعتبار غالب الأجزاء كما زعم هذا القائل ، بل عربيته باعتبار الأسلوب والتركيب من تقديم المضاف على المضاف إليه ، وتقديم الموصوف على الصفه ، سلمنا أن عربيته باعتبار غالب الأجزاء كما قال هذا القائل ، فلا نسلم صحه القياس ؛ لأنه قياس مع الفارق ؛ لأنه اشترط فى فصاحه الكلام فصاحه الكلمات ، ولم يشترط فى عربيه الكلام عربيه الكلمات ، بل يكفى فى نسبه المجموع إلى العرب كون أكثره على لغتهم (قوله : ولو سلم إلخ) هذا تسليم للدعوى أى : سلمنا ما ادعيته من أن السوره لا تخرج عن الفصاحه مع اشتمالها على كلمه غير فصيحه ، لكن يلزمك شىء آخر وهو وقوع شىء غير فصيح فى القرآن ، وهو باطل إذ اشتمال القرآن على شىء غير فصيح مما يقود إلى نسبه الجهل أو العجز إلى الله ، لكن نسبتهما إلى الله باطله ، فبطل اشتماله على ما ذكر ، فبطل ما قاله ذلك القائل من قوله لكن اشتمال إلخ. (قوله : فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح) أى : وإن لم يخرجه ذلك الاشتمال عن الفصاحه على هذا التقدير ،

بل على كلمه غير فصيحه مما يقود إلى نسبه الجهل أو العجز إلى الله تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا.

(والغرابه) كون الكلمه وحشيه ...

******

وقد يقال : إن الخصم لا يقول إن القرآن مشتمل على كلام غير فصيح ، وقد يجاب بأن مراده بالكلام الكلمات ، أو مجرد اللفظ على ما عليه أهل اللغه ، وقوله بعد ذلك : بل على كلمه هذا ترق من العام إلى الخاص لا يقال ، الخصم لم يقل أيضا باشتماله على كلمات متعدده ؛ لأنا نقول تجويزه اشتمال الكلام الطويل على كلمه فصيحه يستلزم تجويز اشتمال القرآن على كلمات عديده فى مواضع مختلفه ، فكم كلام طويل فى القرآن.

واعلم أن القرآن إنما يكون مجردا عن الكلام الغير الفصيح إذا لم يعتبر الضمير فى أعهد ، وأما على اعتباره فيكون قد وقع فيه كلام غير فصيح على قول هذا القائل ، ويكون قول الشارح : فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح إلخ ظاهرا لا غبار عليه (قوله : مما يقود) أى : يجر إلى نسبه الجهل بأن المذكور غير فصيح ، أو بأن الأولى إيراد الفصيح ، أو إلى نسبه العجز عن إيراد الفصيح بدل هذا اللفظ غير الفصيح ، وبيان ذلك أن اشتمال القرآن على غير الفصيح : إما لعدم علمه تعالى بأنه غير فصيح ، أو لعدم علمه بأن الفصيح أولى من غير الفصيح ، فيلزم الجهل.

وإما لعدم قدرته على إبدال غير الفصيح بالفصيح ، فيلزم العجز. فإن قلت : يمكن أنه أورد غير الفصيح مع علمه بذلك وقدرته على الإتيان بالفصيح بدله ، وإنما أورد غير الفصيح لكونه أوضح دلاله على المعنى المراد من الفصيح ، أو لحكمه لا تصل إليها عقولنا وحينئذ فلا محذور فى اشتمال القرآن على غير فصيح ، قلت : المقصود من القرآن إنما هو الإعجاز بكمال بلاغته وفصاحته ، لأجل تصديق النبى صلى الله عليه وسلم ، ووجود كلمه غير فصيحه فيه موجب لعدم فصاحه ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق ، وعدم فصاحه ذلك القدر موجب لعدم بلاغته ، فلا يكون معجزا ، ومخالفه ذلك المقصود لأمر عارض تعد سفها وخروجا عن الحكمه ، وهو لا يليق بحال الحكيم ، وحينئذ فيكون الإتيان

غير ظاهره المعنى ، ولا مأنوسه الاستعمال ...

******

بغير الفصيح مع العلم به والقدره على تبديله مستلزما للجهل بأنه سفه إذ الحكيم إنما يضع الأشياء فى محلها ، فظهر لك من هذا أن الإتيان بالسفه نتيجه للجهل بأنه سفه فتكون نسبه السفه داخله تحت نسبه الجهل ، فاندفع ما يقال إن الاحتمالات ثلاثه ، فكان الأولى للشارح أن يقول مما يقود إلى نسبه الجهل ، أو السفه ، أو العجز إلى الله هذا وإنما عبر بيقود دون يسوق ؛ لأنه أبلغ فى التشنيع على ذلك القائل ؛ لأن القود هو الأخذ من أمام والسوق من خلف ، فإذا حصل المحذور من أمام الذى هو أقوى فى إدراك الشىء عاده كان أبلغ فى التشنيع - فتأمل. (قوله : غير ظاهره المعنى) أى : الموضوع له فلا يرد المتشابه والمجمل فإنهما فى القرآن ، فيلزم أن فيه الغريب ؛ لأنهما غير ظاهرى الدلاله على المراد لله ، وأما بالنسبه لمعانيها الموضوعه لها فهى ظاهره المعنى لسهوله انتقال الذهن منها إليها ثم ، إن قوله : غير ظاهره المعنى تفسير لكونها وحشيه ، والمراد بعدم ظهور معناها : ألا ينتقل الذهن منها لمعناها الموضوعه له بسهوله (قوله : ولا- مأنوسه الاستعمال) أى : ولا مألوفه الاستعمال فى عرف الأعراب الخلص ؛ وذلك لأن العبره بعدم ظهور المعنى وعدم مأنوسيه الاستعمال بالنسبه للعرب العرباء سكان الباديه ، لا بالنسبه للمولدين والإخراج كثير من قصائد العرب ، بل جلها عن الفصاحه ، فإنها الآن لغلبه الجهل باللغه على أكثر علماء هذه الأزمان فضلا عمن عداهم لا يعرفون مفرداتها فضلا عن مركباتها ، وقوله : ولا مأنوسه الاستعمال عطف سبب على مسبب ، ولفظه غير فى قوله : غير ظاهره المعنى مستعمله فى النفى بمعنى لا- بقرينه عطف ولا- مأنوسه الاستعمال عليه ، لا أنها مستعمله فى معناها الأصلى وهو كونها اسما بمعنى مغاير وإنما أعاد النفى المستفاد من غير كقوله تعالى : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)(1) تنبيها على أن النفى يتعلق بكل من المعطوفين لا- بالمجموع من حيث هو ، ثم اعلم أن الغريب قسمان : أحدهما ما نتوقف معرفه معناه على البحث والتفتيش فى كتب

١- الفاتحه : ٧.

(نحو :) مسرج فى قول العجاج (١) : ومقله وحاجبا مزججا ؛ ...

******

اللغه المبسوطه لعدم تداوله فى لغه خلص العرب : كتكأكأتم وافرنقعوا ، فإن مثل هذه لعدم تداولها فى لغه العرب الخلص لا يذكرها من اللغويين فى كتابه إلا من قل ومنه ما لا يرجع فى معرفه معناه إلى كتب اللغه لكونه غير مستعمل عند العرب ، فيحتاج إلى أن يخرج على وجه بعيد ، وذلك كمسرج كما سيأتى بيانه.

والمصنف إنما مثل للثانى ، وقول الشارح غير ظاهره إلخ : صادق بالقسمين ، ثم اعلم أن القسم الأول من الغريب : يكون فى الجوامد والمصادر والمشتقات باعتبار مبادئها أى : أصلها المشتقه منه كالتكأكؤ ، والقسم الثانى : يكون فى المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه انحصار الغريب فى القسمين أن اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى ، فعدم ظهور دلالته إما باعتبار جوهره فيحتاج إلى التنقير والتفتيش ، وإما باعتبار هيئته فيحتاج إلى التخريج (قوله : نحو مسرج) أى : نحو غرابه مسرج (قوله : فى قول العجاج) هو رؤبه عبد الله البصرى أبو محمد بن العجاج التميمى السعدى ، هو وأبوه راجزان مشهوران ، لكل واحد منهما ديوان رجز ليس فيه سوى الأراجيز ، سمع عن أبيه العجاج ، وأبوه سمع أبا هريره - رضى الله عنه ، وهذا البيت من قصيده طويله مطلعها :

ما هاج أشجانا وشجوا قد شجا

من طلل كالأتحمىّ أنهجا

أمسى لها فى الرامسات مدرجا

واتخذته النائحات منأجا

منازل هيّجن من تهيّجا

من آل ليلى قد عفون حججا

والسّخط قطّاع رجاء من رجا

أزمان أبدت واضحا مفلّجا

أغرّ برّاقا وطرفا أبرجا

ومقله وحاجبا مزجّجا

١- الرجز لرؤيه بن العجاج فى ديوانه ٢ / ٣٤ ، ولسان العرب (سرج) ، (رسن) وتاج العروس (سرج) ، (رسن) ، وعجز الثانى للعجاج فى الإيضاح ص ٣ ، ٢٧٧ ، والمصباح ص ١٢٣ ، أسرار البلاغه ج ١٠ ص ١٢٤ ، وينسب لرؤبه فى شرح عقود الجمان ج ١ ص ١٢. وهو : رؤبه بن العجاج البصرى التميمى أبو محمد ، شاعر ، راجز ، توفى سنه ١٤٥ ه ، وقد أسنّ [معجم المؤلفين : ٤ / ١٧٣].

أى : مدققا مطولا (وفاحما) أى شعرا أسود كالفحم (ومرسنا) أنفا (مسرجا ؛ أى : كالسيف السريجى فى الدقه والاستواء) ...

******

وفاحما إلخ أزمان : اسم امرأه ، وأبدت : أظهرت ، وواضحا أى : سنا واضحا ، والفلج : تباعد ما بين الأسنان ، والأغر : الأبيض ، والعرب تتمدح ببياض السن ، والهنود يتمدحون بسواده ، والبريق : اللمعان ، والطرف : العين والأبرج بين البرج بالتحريك : وهو عظم العين وحسنها من باطن. أى : وطرفا عظيما حسنا ، والمقله : بياض العين مع سوادها ، وقد تستعمل فى الحدقه ، وقوله : ومقله عطف على واضحا فى البيت السابق (قوله : مدققا مطولا) إشاره إلى تفسير مزججا ، وهذا التفسير موافق لما فى الصحاح ، والذى فى الأساس : أن الزجج التدقيق مع الاستقواس ، وربما يؤيد ذلك قول حسان - رضى الله عنه - فى مدح الرسول صلى الله عليه وسلم :

بعينين دعجاوين من تحت حاجب

أزجّ كمشق النّون من خطّ كاتب

فإن التشبيه بالنون الممشوقه إنما يحسن باعتبار الاستقواس ، وأنت خبير بأن هذا التأييد إنما يتم إذا جعل قوله : كمشق النون صفه كاشفه لا مقيده لأزج ولا صفه للحاجب (قوله : أى شعرا أسود كالفحم) أى : ففاحما للنسبه كلابن وتامر ، والنسبه فيه تشبيهيه من نسبه المشبه للمشبه به وهو وجه بعيد ، فيكون فيه غرابه.

واعلم أن النسبه قسمان : تاره تكون تشبيهيه ، وتاره لا ؛ فإذا قيل : زيد سلطانى. أى : منسوب للسلطان من حيث إنه من جنده فهذه غير تشبيهيه ، وإن أردت بقولك : زيد سلطانى أنه منسوب للسلطان بمعنى : أنه يشبهه كانت النسبه تشبيهيه ، وهو وجه بعيد (قوله : أى أنفا) هو مجاز مرسل ؛ لأن المرسن اسم لمحل الرسن ، وهو أنف البعير ، فأطلق عن قيده وأريد به الأنف.

(قوله : أى كالسيف السريجى أو كالسراج) التفسير الأول لابن دريد والثانى لابن سيده وهذا بيان لحاصل المعنى ، وحاصل ما قيل فى بيان وجه الغرابه فى هذه الكلمه أعنى مسرج أنه اسم مفعول مشتق ، وكل مشتق لا بد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه ، ففتش فى كتب اللغه فلم يوجد فيها تسريج ، وإنما وجد من هذه الماده

.....

******

سريجى وسراج ، وحمل هذه الكلمه على الخطأ لا يصح ، لوقوعها من عربى عارف باللغه ، فاحتيج إلى تخريج هذه الكلمه على وجه تسلم به من الخطأ ، وإن كان بعيدا ، فاختلفوا فى تخريجها ، وحاصل ما أشار إليه المصنف أن فعل فى كلام الشاعر للنسبه مثل كرمته نسبته للكرم ، وفسقته نسبته للفسق ، إلا أن فعل تأتى لنسبه الشىء لأصله ، ولما لم يوجد التسريج الذى حق النسبه أن تكون إليه جعلنا مسرجا منسوبا للسراج ، أو للسريجى نسبه تشبيهيه فالمعنى حينئذ ومرسنا منسوبا للسراج من حيث إنه شبيه به فى البريق واللمعان ، أو منسوبا للسريجى من حيث إنه شبيه به فى الدقه والاستواء ، فاسم المفعول فى الأصل : معناه ذات وقع عليها الفعل ، وكونه بمعنى ذات شبيهه بذات أخرى كما هنا مخالف لقاعدتهم - هذا وجه التخريج ، ووجه البعد : أن مجرد النسبه لا يدل على التشبيه ، فجعلها للتشبيه بعيد. كذا قرره شيخنا العدوى.

وقال بعضهم يمكن أن تخرج هذه الكلمه على وجه موافق للقياس ، حاصله أن فعل يجىء بمعنى صيروره فاعله كأصله نحو : قوس الرجل أى : صار كالقوس ، وحينئذ فمسرج معناه : الصائر كالسراج أو كالسيف السريجى ، وفيه نظر ؛ لأن سرج بهذا المعنى لازم لا يصاغ منه اسم المفعول ، فلا يظهر ذلك إلا إذا كان مسرج : بكسر الراء اسم فاعل ، مع أن الروايه فتحها اسم مفعول ، وقد يجاب بأن مسرجا ليس اسم مفعول ، بل مصدر ميمى بمعنى : اسم الفاعل أى : المسرج بكسر الراء. أى : الصائر كالسراج أو السريجى ، وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن مجىء المصدر على صيغه اسم المفعول فرع صحه بناء اسم المفعول ، والفعل هنا لا يصاغ منه اسم المفعول ، فلا يصاغ منه مصدر على صيغته ، وخرجه بعضهم على أن فعل بمعنى صيروره فاعله أصله ، أو بمعنى صيروره فاعله ذات أصله.

فالأول نحو : عجزت المرأه - صارت عجوزا ، والثانى نحو : ورق الشجر أى : صار ذات ورق ، فمسرج على الأول بمعنى : صار إسراجا أو سريجيا على معنى التشبيه ، أى : مثل أحدهما ، وعلى الثانى الصائر ذا سراج.

وسـريج : اسم قين تنسب إليه السيوف (أو كالسراج فى البريق) واللمعان. فإن قلت : لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه ؛ أى : بهجه ، وحسنه - قلت : هو أيضا من هذا القبيل ، ...

******

ويرد على هـذا المجيب بأن سـرج بهـذا المعنى لازم لا يتأتى منه اسم المفعول ، فلا يتم هذا الجواب إلا لو كانت الروايه مسـرجا بكسـر الراء مع أنها بالفتـح (قوله : وسـريج) أى : الـذى نسب إليه السـيف السـريجى ، (وقوله : اسم قين). أى : حـداد تنسب إليه السـيوف. أى : السـريجيه ، وهذا مقابل لما يأتى فى كلام المرزوقى (قوله : فإن قلت إلخ) حاصـله أنا نجعل مسرجا : اسم مفعول من - سرج الله وجهه - أى : نوره. فمعنى مسرجا : منورا ، وحينئذ فليس فيه نسبه تشبيهيه ، فيكون مسرجا خاليا عن الغرابه فيكون فصيحا.

(قوله : وحسـنه) عطف تفسـير (قوله : قلت هو) أى : سـرج بمعنى حسن من هـذا القبيـل. أى : غريب لكونه لم يوجـد فى الكتب المشهوره ، فهو من الغريب الذى يحتاج للتفتيش عليه ، وإذا كان سرج غريبا فليكن مسرجا غريبا ، والحاصل أن مسرجا إذا جعل اسم مفعول من سـرج الله وجهه بمعنى : حسـنه ، وإن لم يكن غريبا بالمعنى المتقدم ، وهو ما يحتاج لتخريج بعيد ، إلا أنه غريب بالمعنى الثانى ، وهو ما يحتاج إلى تفتيش عليه فى كتب اللغه المبسوطه لعدم وجوده فى الكتب المشهوره.

واعترض بـأن سـرج الله وجهه بهـذا المعنى ورد فى الـديوان والتـاج وغيرهما من كتب اللغه ، فيكون مشـهورا ، فلا يكون غريبا ، وأجيب بأن اشـتهاره فى كتب اللغه من المتأخرين بعـد الحكم من قدماء أهل المعانى بغرابه مسـرج ، وحينئذ فذلك الاشـتهار لا يخرج مسـرجا عن الغرابه بالنسبه للمتقدمين لاحتياجهم إلى التفتيش عليه فى الكتب المبسوطه ، لعدم عثورهم واطلاعهم عليه فى غير المبسوطه ، والحاصل أن قدماء أهل المعانى الجاعلين مسـرجا غريبا لم يعثروا ولم يطلعوا على استعمال سرج بمعنى : حسن ، وإن كـان متحققـا فى كلاـم العرب العربـاء ، فـالحكم بالغرابه إنما هو لعـدم وجـدانه فى الاسـتعمال ، إذن لا طريق للحكم بعـدم وجوده إلا عدم وجدانه ، فيكون غريبا عند من لم

أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الإمام المرزوقى ؛ حيث قال : السريجى منسوب إلى السراج ، ...

******

يجد ، وإن لم يكن غريبا عند الواجد (قوله : أو مأخوذ من السراج) أى : أو هو مأخوذ من السراج ، فهو عطف على قوله من هذا القبيل. أى : إنه يحتمل أن يكون سرج مولدا ومستحدثا من السراج. أى : إنه لفظ أحدثه المولدون ، وأخذوه من السراج واستعملوه.

بمعنى : حسن ، ولم يكن ذلك اللفظ واقعا فى لغه العرب أصلا ، وحينئذ فلا يمكن جعل مسرجا فى كلام العجاج الذى هو من شعراء العرب : اسم مفعول مأخوذا منه لاستحاله أخذ السابق من اللاحق ، فظهر لك مما قلناه أنهما جوابان ، وحاصل الأول أن سرج لفظ متأصل ، لكنه يحتاج للتفتيش عليه فى الكتب المبسوطه ، وحينئذ فهو غريب ، وحاصل الثانى أنه لفظ مستحدث مأخوذ من السراج ، وحينئذ فلا يتصف بالغرابه ، إلا أنه لا يصح أخذ مسرجا فى البيت منه فبطل السؤال (قوله : أو مأخوذ من السراج) أى : لا على وجه النسبه التشبيهيه حتى يكون معنى - سرج الله وجهه - نسبه للسراج بالمشابهه ؛ لأن - سرج الله وجهه - لا يقصد به هذا المعنى ؛ لأن الصادر منه تعالى ليس النسبه بل إيجاد وجهه على تلك الصفه ، بل على معنى أن - سرج الله وجهه - جعله ذا سراج بالمشابهه أ. ه. سم. وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذى أشار له المصنف بقوله أو كالسراج إلخ : فإن المعنى فيه على النسبه بخلاف هذا (قوله : على ما صرح به إلخ) راجع لقوله : مأخوذ من السراج ، والشاهد من نقل كلام المرزوقى فى قوله ومنه ما قيل إلخ. أى : ومن السراج ما قيل إلخ ، فإن هذا يدل على أن سرج بمعنى : حسن مأخوذ من السراج ، لكن لا دلاله على كون هذا الأخذ على وجه التوليد والاستحداث ؛ فعلل الشارح فهمه من قول المرزوقى ما قيل أو من غيره (قوله : السريجى) أى : السيف السريجى منسوب إلى السراج فى نسخه منسوب إلى سريج ، وعليها يكون (قوله : ويجوز إلخ) بيانا لوجه آخر فى النسبه ، والوجه الأول موافق لقول الشارح سابقا ، وسريج : أى الذى ينسب إليه السيف السريجى : اسم قين ، وفى نسخه السريجى : منسوب إلى السراج ، وعلى تلك النسخه يكون قوله ويجوز إلخ : بيانا لوجه النسبه ، لكن كان الأولى

ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثره مائه ورونقه حتى كأن فيه سراجا ؛ ومنه ما قيل : سرج الله أمرك ؛ أى : حسنه ، ونوره.

(والمخالفه) أن تكون الكلمه على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعه ؛ أعنى : على خلاف ما ثبت عن الواضع (نحو :) الأجلل بفك الإدغام فى ...

******

على هذه النسخه حذف قوله ويجوز ، إذ لا حاجه له. فكان الأولى أن يقول : منسوب للسراج ، ووصفه بذلك أى : ونسبه لذلك. أى : السراج إلخ ، ثم إنه على هذه النسخه الأخيره نسبه السريجى للسراج غير قياسيه ، إذ حق النسبه للسراج أن يقال سراجى (قوله : ويجوز أن يكون وصفه) أى : السريجى بمعنى الذات وقوله : بذلك أى بلفظ سريجى هذا على نسخه السريجى منسوب إلى سريج (قوله : لكثره مائه) أى : صفائه.

(قوله : على خلاف قانون) أى : خلاف الضابط المستنبط من تتبع المفردات الموضوعه ، ولما كان هذا الكلام يقتضى أن مخالفه الكلمه للقانون التصريفى يخل بفصاحتها ، ولو كانت موافقه لما ثبت عن الواضع ، مع أنها إذا وافقت ما ثبت عن الواضع كانت فصيحه ولو خالف القانون المذكور ، بيّن الشارح المراد من مخالفه القياس بقوله : أعنى على خلاف إلخ ، فعلى هذا المراد بالقانون هنا : ما ثبت عن الواضع ، سواء اقتضاه القانون التصريفى أو لا لا خصوص القانون التصريفى ، فالحاصل أن الموافقه للقياس أن تكون الكلمه على وفق ما ثبت عن الواضع ، سواء كانت مواقعه للقانون التصريفى المستنبط من تتبع لغه العرب ، كتمام بالإعلال ، ومد بالادغام ، أو مخالفه ما ، ولكن ثبتت من الواضع كذلك كماء ، فإن الهاء لا تقلب همزه فى القانون التصريفى ، ولكن ثبتت عن الواضع كذلك ، فصارت فى تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير ، كالاستثناء من القانون المذكور ، والمخالفه للقياس مخالفه ما ثبت عن الواضع ، ولا يلزم منه مخالفه القانون التصريفى.

ألا ترى أن أبى يأبى بكسر الباء مخالف لما ثبت عن الواضع ، وموافق للقانون التصريفى كما يأتى بيانه (قوله : نحو الأجلل) أى : نحو مخالفه الأجلل ، واعترض وصف الأجلل بعدم الفصاحه بأنه ليس كلمه ، إذ هو غير موضوع ، والموضوع الأجل بالإدغام ،

قوله (۱) : (الحمد لله العلى الأجلل) والقياس : الأجل ...

******

وأجيب بأن تصريحهم بأن : أصل الأجل الأجلل ، يقتضى أنه موضوع غايه الأمر أنه انتسخ استعماله ، فيكون وضعا غير مستقر.

(قوله : الحمد لله العلى الأجلل) قائله الفضل بن قدامه بن عبيد الله العجلى المكنى بأبى النجم (۲) ، وقبل هذا الشطر :

أنت مليك الناس ربّا فاقبل

الحمد لله ... إلخ

وبعده :

الواهب الفضل الوهوب المجزل

أعطى فلم يبخل ولم يبخّل

وربا : منادى مضاف لياء المتكلم المنقلبه ألفا ، حذف منه حرف النداء ، والأصل يا ربى على حد يا حسرتا ، وجمله الحمد لله مفعول اقبل من القبول فهو بفتح الباء ، كذا فى الأطول ، وفى كلام غيره أن ربّا منون حال من الضمير فى مليك (قوله : والقياس الأجل) أورد عليه أن عدم الإدغام لم لا يجوز أن يكون لضروره الشعر ، وحينئذ فلا تكون مخالفه القياس مخرجه له عن الفصاحه. قلت : إن غايه ما اقتضته الضروره الشعريه الجواز ، والجواز لا ينافى انتفاء الفصاحه ؛ لأن انتفاء الفصاحه لازم لكون الكلمه غير كثيره الدور على ألسنه العرب العرباء ، لا لعدم جواز ما ارتكبه الشاعر ، ألا ترى أن الجرشى جائز قطعا إلا أنه مخل بالفصاحه ، فكذلك الأجلل جائز فى الشعر كما ذكره سيبويه ، إلا أن العرب الخلص يتحاشون من استعماله كما يتحاشون

۱- الرجز لأبى النجم فى خزانه الأدب ۲ / ۳۹۰ ، ولسان العرب (جلل) ، وتاج العروس (جزل) ، (جلل) ، (خول) ، والإيضاح ص ۱۳.

۲- الفضل بن قدامه العجلى أبو النجم من بنى بكر بن وائل ، من أكابر الرجّاز ، ومن أحسن الناس إنشادا ، نبغ فى العصر الأموى ؛ وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام ، توفى سنه (۱۳۰ ه). [الأعلام : ۵ / ۱۵۱].

فنحو : آل ، وماء ، وأبى يأبى ، وعور يعور فصيح ؛ لأنه ثبت عن الواضع كذلك (قيل) فصاحه المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهه فى السمع) بأن تكون اللفظه بحيث يمجها السمع ويتبرأ من سماعها (نحو :) الجرشى فى قول أبى الطيب : ...

******

من استعمال تكأكأتم وافرنقعوا (قوله : فنحو آل) هذا تفريع على قوله : أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع ؛ وذلك لأن أصل آل أهل وأصل ماء موه أبدلت الهاء فيهما همزه ، وإبدال الهمزه من الهاء ، وإن كان على خلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع (قوله : وأبى يأبى) أى : بفتح الباء فى المضارع والقياس كسرها فيه ؛ لأن فعل بفتح العين لا يأتى مضارعه على يفعل بالفتح إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق ، كسأل ونفع ، فمجىء المضارع بالفتح على خلاف القياس إلا أن الفتح ثبت عن الواضع (قوله : وعور يعور) أى : فالقياس فيهما عار يعار بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كزال يزال ؛ فتصحيح الواو خلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع ، فقول الشارح : لأنه ثبت عن الواضع ، كذلك راجع للجميع. أى : وإن كان مخالفا للقياس (قوله : قيل إلخ) قائله بعض معاصرى المصنف مدعيا وجوب زياده قيد على التعريف الذى استخرجه المصنف من اعتباراتهم وإطلاقاتهم (قوله : فى السمع) المراد به هنا القوه السامعه لا المعنى المصدرى.

(قوله : بأن تكون اللفظه بحيث) أى : ملتبسه بحاله هى مجّ السمع لها (قوله : ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله : فى قول أبى الطيب) أى : فى مدح الأمير على سيف الدوله بن حمدان صاحب حلب لما أرسل له كتابا يطلبه من الكوفه بأمان وسأله المسير إليه ، فأجابه بهذه القصيده التى منها البيت المذكور ، وهى من المتقارب وعروضها وضربها محذوفان ومطلعها (١) :

فهمت الكتاب أبرّ الكتب

فسمعا لأمر أمير العرب

وطوعا له وابتهاجا به

وإن قصّر الفعل عمّا وجب

١- من المتقارب بديوان المتنبى ج ٢ / ص ١٩٧ وهى أربعه وأربعون بيتا.

مبارك الاسم أغر اللقب (كريم الجرشّى) أى : النفس (شريف النسب) ...

******

وما عاقنى غير خوف الوشاه

وإنّ الوشاه طريق الكذب

وتكثير قوم وتقليلهم

وتقريبهم بيننا والخبب

وقد كان ينصرهم سمعه

وينصرنى سمعه والحسب

وما قلت للبدر أنت اللّجين

ولا قلت للشمس أنت الذهب

فيقلق منه البعيد الأنى

ويغضب منه البطىء الغضب

وما لاقنى بعدكم بلده

ولا اعتضت من ربّ نعماء رب

ومن ركب الثّور بعد الجوا

د أنكر أظلافه والغبب

وإن قست كلّ ملوك البلاد

فدع ذكر بعض بمن فى حلب

ولو كنت سمّيتهم باسمه

لكان الحديد وكانوا الخشب

أفى الرأى يشبه أم فى السخا

ء أم فى الشجاعه أم فى الأدب

مبارك الاسم أغرّ اللقب

كريم الجرشّى شريف النّسب

إذا حاز مالا فقد حازه

فتى لا يسرّ بما لا يهب

وأبو الطيب المذكور اسمه : أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفى الكندى الكوفى المتنبى (۱) ، وإنما قيل له المتنبى ؛ لأنه ادعى النبوه فى باديه سماوه ، وتبعه خلق كثير من بنى كلب وغيرهم ، فخرج إليهم لؤلؤ أمير حمير ، نائب كافور الإخشيدى ، فأسره وتفرق أصحابه وحبسه طويلا ، ثم استتابه وأطلقه (قوله : مبارك الاسم) أى : إن اسم هذا الممدوح وهو على مبارك ، لموافقته لاسم أمير المؤمنين : سيدنا على بن أبى طالب ، ولإشعاره بالعلو ، ولا بعد أن نجعل البركه لموافقته اسم الله تعالى ، وقوله أغر اللقب. أى : مشهوره ، لاشتهاره بسيف الدوله ؛ فإن قلت الاسم أيضا أغر

۱- أبو الطيب المتنبى ، شاعر ، حكيم ، ولد بالكوفه ، ونشأ بالشام ، وأكثر المقام بالباديه ، وطلب الأدب وعلم العربيه ، فاق أهل عصره فى الشعر ، واتصل بسيف الدوله الحمدانى ، وقتل بالقرب من العمانيه فى رمضان. [معجم المؤلفين : ۱ / ۲۰۱].

والأغر من الخيل : الأبيض الجبهه ، ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) ...

******

قلت : لو سلم ، فاللقب أكثر شهره ؛ لأن الملوك يشار إليها بألقابها دون أسمائها تعظيما لها وإجلالا ، وقوله شريف النسب : لأنه من بنى العباس (قوله : والأغر من الخيل :

الأبيض الجبهه) اعلم أن الأغر : يطلق لغه على معنيين على الأبيض مطلقا من غير تقييد بالجبهه ولا بكونه من الخيل ، وعلى أبيض الجبهه من الخيل ، وهذا هو المشهور ، وإذا علمت هذا ، فقول الشارح الأغر من الخيل إلخ ، يقتضى أن الأغر لا يختص بالخيل ؛ لأن الجار والمجرور حال من الأغر ، أو صفه له ؛ فيكون الشارح جاريا على خلاف المشهور ، لما علمت أن المشهور أن الأغر حقيقه لا يكون إلا من الخيل ، وقد يجاب بأن قوله : من الخيل : حال من ضمير الأبيض ، لا من الأغر ومن تبعيضيه ، وجعلها بيانيه لا يصح لأمرين :

الأول : أن البيانيه يكون ما بعدها مساويا لما قبلها كما فى قوله تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثانِ)(1) وما بعدها هنا أعم مما قبلها. أعنى : أبيض الجبهه ، إذ الخيل منها ما هو أبيض الجبهه ، ومنها ما ليس كذلك.

الثانى : أن البيان لا يتقدم إلا لضروره شعر أو رعايه سجع كما تقدم فى قول المتن ، وعلم من البيان ما لم نعلم (قوله : استعير) يعنى : نقل على طريق الاستعاره ، أو على طريق المجاز المرسل لعلاقه الإطلاق ؛ لأنه نقل من واضح مقيد بكونه أبيض الجبهه إلى مطلق واضح ، واللقب فرد من أفراد ذلك المطلق (قوله : وفيه نظر) أى : فى اشتراط الخلوص من الكراهه فى السمع فى الفصاحه نظر ، وحاصل ما فى المقام أن شارحنا بين وجه النظر فى كلام المصنف بشىء ، وغيره بينه بشىء ، وحاصل ما قاله شارحنا أن الكراهه فى السمع لا سبب لها إلا الغرابه ، وقد اشترطنا الخلوص من الغرابه ، فاشتراط ذلك يغنى عن اشتراط الخلوص من الكراهه ؛ لأنه إذا انتفى السبب المساوى انتفى المسبب ، وحاصل ما وجه به غيره النظر أن الكراهه فى السمع وعدمها ليست إلا من

۱- الحج : ۳۰.

لأن الكراهيه فى السمع إنما هى من جهه الغرابه المفسره بالوحشيه ؛ مثل : تكأكأتم ، وافرنقعوا ، ونحو ذلك ، ...

******

قبح الصوت وعدم قبحه لا من ذات اللفظ ، وحينئذ فلو احترز عنها لخرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها ، بسبب نطق قبيح الصوت بها.

ورد شارحنا هذا التوجيه بما حاصله أنا لا نسلم أن الكراهه فى السمع وعدمها إنما يرجعان لقبح الصوت وحسنه لا لنفس اللفظ ، إذ لو كان كذلك لزم أن يكون الجرشى غير مكروه فى السمع إلا إذا سمع من قبيح الصوت ، وليس كذلك للقطع بكراهته دون مرادفه وإن نطق به حسن الصوت ، وحينئذ فحصر الكراهه فى السمع على قبح النغم باطل. فتعين ما قاله الشارح من أن الكراهه إنما هى من جهه الغرابه.

(قوله : لأن الكراهه فى السمع إنما هى من جهه الغرابه) أى : لأن الغرابه سبب فيها فالخلوص من الغرابه يستلزم الخلوص من الكراهه ، فإن قلت الخلوص من الغرابه كما يستلزم الخلوص من الكراهه فى السمع يستلزم الخلوص من التنافر ، ومخالفه القياس فلا حاجه إلى ذكرهما أيضا. قلت : الاستلزام ممنوع ؛ لأن مستشرزا وأجلل ليسا بغريبين لعدم احتياجهما إلى التنقير والتخريج على وجه بعيد مع تنافرهما ، على أن هذا الاعتراض غير متوجه ؛ لأن الأصل ذكر جميع أسباب الإخلال صريحا ، ولو كان بعضها مستلزما لبعض ، وترك التصريح ببعضها يحتاج إلى توجيه.

(قوله المفسره بالوحشيه) أى : بكون الكلمه وحشيه (قوله : مثل تكأكأتم) هو وما بعده من كلام عيسى بن عمر النحوى حين سقط من على حمار ، فاجتمع الناس عليه ، فقال لهم : ما لكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنه افرنقعوا ، كما قال الجوهرى ، وقال الزمخشرى فى الفائق : إنه من كلام أبى علقمه حين مر ببعض طرق البصره ، وهاجت به مره ، فأقبل الناس عليه يعصرون إبهامه ، ويؤذنون فى أذنه ، فأفلت نفسه منهم ، وقال ذلك. فقال بعضهم : دعوه فإن شيطانه يتكلم بالهنديه.

ومعنى تكأكأتم : اجتمعتم. ومعنى افرنقعوا : تنحوا (قوله : ونحو ذلك) أى : مثل قولهم : اطلخم الليل بمعنى أظلم ، ولا حاجه له لإغناء مثل عنه

وقيل : لأن الكراهه فى السمع وعدمها ...

******

(قوله : وقيـل) أى : فى بيان وجه النظر ، وقائل ذلك غير الخلخالى (١) ، فمقصود الشارح : الرد على من قال : إن الكراهه بسبب قبـح النغم فقط ، وإن لم يطلع غير الشارح عليه ؛ لأن من حفظ حجه على من لم يحفظ. فلا يقال على الشارح إثبات ذلك القول ، وإنما كان المقصود الرد على غير الخلخالى ؛ لأن الخلخالى لم يحصـر سـبب الكراهه فى قبح النغم مثل هذا القائل ، بل قال فى بيان النظر المـذكور فى المتن ؛ لأن الكراهه إما راجعه للنغم أو نفس اللفظ لغرابته أو إلى نفس اللفظ لاشـتماله على تركيب ينفر الطبع منه ، فعلى الأولين من رجوع الكراهه إلى النغم أو إلى الغرابه. ذكر الخلوص من الكراهه مستغنى عنه.

أمـا على الأـول ؛ فلأـن الكلاـم فى أوصـاف اللفظ والكراهه فى السـمع من أوصاف الصوت على أن ذكره لا يصـح ؛ لأنه يخرج الفصيح إذا ألقى بصوت قبيح ، ويدخل غير الفصيح إذا ألقى بصوت حسن ؛ وأما على الثانى ؛ فلأن الغرابه تغنى عنها كما سبق ، وأمـا على الأـخير من أنها ترجع لنفس اللفظ لاشـتماله على تركيب ينفر الطبع منه ، فلا بـد من ذكر الكراهه فى تعريف الفصاحه لإخلالهـا بالفصـاحه جزمـا ، فلو كـان مراد الشـارح الرد على ذلـك القول ، لم يتم مـا قاله من النظر ؛ لأنه أراد بالنظر أن الكراهه تكون بـالنغم وغيره ، فالخلخـالى معترف به أيضـا فكيف يعترض عليه بشـىء يعترف به ، وإن أراد أنه لا دخل للنغم فى الكراهه أصلا فهو مشكل ؛ لأن النغم إذا كان خبيثا كان اللفظ مكروها فى السمع لا محاله.

نعم مـا ذكره الخلخـالى فى وجه النظر باطـل ؛ إذ لصـاحب القيل أن يلتزم ذكر الكراهه فى تعريف الفصاحه لإخراج المكروه فى بعض الصور ، وهو ما كراهته للاشتمال

١- هـو محمـد بـن مظفر الخطيـبى الخلخـالى ، شـمس الـدين ، عـالم بالأـدب ، مـن مصـنفاته : " شـرح المصابيـح " ، و" شـرح المختصر " ، و" شرح المفتاح " ، و" شرح تلخيص المفتاح " ، توفى - رحمه الله - نحو سنه ٧٤٥ ه. انظر : الأعلام (٧ / ١٠٥).

يرجعان إلى طيب النغم وعدم الطيب ، لا- إلى نفس اللفظ ، وفيه نظر ؛ للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحه (فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد ...

******

على تركيب مخل منفر للطبع ، ولا ينفر الخلخالى اعترافه بوجود الكراهه فى الجمله بالغرابه كما هو ظاهر.

(قوله : يرجعان إلى طيب النغم) النغم : بفتحتين جمع نغمه ، وهى الصوت.

يقال : فلان حسن النغمه إذا كان حسن الصوت فى القراءه. كذا فى الصحاح.

هذا ما فى الفنرى ، وكتب بعضهم أن النغم - بفتحتين : مصدر نغم الرجل من باب فرح ، وبكسر ثم فتح جمع نغمه وهو حسن الصوت فى نحو القراءه ، وهذا أنسب بالمقام ؛ لأن النغمه التى هى المره من النغم وصف للكلمه ، وأما النغم - بالفتح - فهو وصف للشخص لا للكلمه. ا ه كلامه.

فإن كان ما قاله منقولا قبل ، وإلا تعين المصير لما نقله الفنرى عن الصحاح.

(قوله : وفيه نظر) أى : فى هذا التعليل المحكى بقيل نظر. (قوله : وفى الكلام) أشار الشارح بتقدير الفصاحه إلى أن العطف فى كلام المصنف من باب عطف الجمل لا- المفردات ، وإلا- لزم عليه العطف على معمولى عاملين مختلفين ؛ لأن (فى الكلام) عطف على (فى المفرد) ، والعامل فيه الكائنه المحذوفه ، أو النسبه على ما مر.

(وقوله : خلوصه) عطف على (خلوصه) الأول ، والعامل فيه المبتدأ وهو الفصاحه ، وفيه خلاف - أصحه الجواز - إن كان أحد العاملين جارا متقدما نحو : فى الدار زيد ، والحجره عمرو ، وما هنا ليس من ذلك القبيل. (قوله : وتنافر الكلمات إلخ) كان الأولى أن يأتى بمن هنا ، (وفى قوله : والتعقيد) للإشاره إلى أنه لا بد فى فصاحه الكلام من الخلوص من كل واحد ، وأنه من السلب الكلى ، وعدم الإتيان بها يوهم أنه من سلب العموم ، أعنى : رفع الإيجاب الكلى ، فيقتضى أن المدار فى فصاحه الكلام على الخلوص من المجموع وهو يصدق بالخلوص من واحد أو من اثنين ، مع أنه فى هذه الحاله لا يكون فصيحا.

مع فصاحتها) هو حال من الضمير فى خلوصه ، ...

******

واعلم أن الخلوص من ضعف التأليف يحصل بوزن الكلام جاريا على القانون النحوى المشهور بين النحاه ، ويحصل الخلوص من التعقيد بظهور الدلاله على المعنى المراد لانتفاء الخلل الواقع فى اللفظ أو فى الانتقال ، ويحصل الخلوص من تنافر الكلمات بعدم ثقل اجتماعها على اللسان ، فإذا لم تثقل الكلمات ، ولكن كانت معانيها غير متناسبه : كسطل وقفل وسيف ، إذا عطفت : كان ذلك مخلا بالبلاغه لا بالفصاحه ، كما سيعلم ذلك إن شاء الله من مبحث الفصل والوصل. (قوله : مع فصاحتها) اعلم أن مع تأتى عند إضافتها لثلاثه معان : لمكان الاجتماع نحو : جلست مع زيد ، وزمانه نحو : جئت مع زيد ، وبمعنى عند نحو : جلست مع الدار ، وتصح الثلاثه هنا ، ويراد بالموضع التركيب.

(قوله : حال من الضمير إلخ) أى : فيكون مبينا لهيئه صاحبه ، وقيدا لنفس الخلوص بمعنى : عدم الكون ، فهو هنا تقييد للنفى لا نفى للتقييد ، وحينئذ فالمعنى : والفصاحه فى الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعقيده حاله كون فصاحه كلماته تقارن ذلك الانتفاء ، فالنفى معتبر أولا ، ثم قيد بالظرف ؛ فإن قلت : إذا كان الظرف حالا من الضمير فى خلوصه ؛ كان العامل فيه الخلوص ؛ لأن العامل فى الحال وصاحبها واحد فيكون ظرفا لغوا ، مع أنهم صرّحوا بأن الظرف اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفه ، وأجيب بأن إطلاق الحال على نفس الظرف مسامحه من قبيل إطلاق اسم الكل على الجزء ؛ لأن الحال فى الحقيقه متعلقه معه ، والعامل فى متعلقه هو العامل فى صاحب الحال فصدق أنه ظرف مستقر ، وأن العامل فى الحال وصاحبها واحد ، فإن قلت : إنه يلزم على جعل الظرف حالا من الضمير أن يكون زيد أجلل فصيحا ؛ فإنه يصدق على هذا التركيب فى هذه الحاله ، أى : حاله الفك أنه خالص من هذه الأمور فى حاله فصاحه الكلمات أى : حاله الإدغام فهو كلام واحد له حالتان الفك والإدغام ، وصدق عليه فى حاله الفك أنه خالص من الأمور الثلاثه فى حاله الإدغام.

.....

******

والقول : بفصاحه زيد أجلل مخالف للإجماع ، وأجيب بأن هذا لا يرد ، إلا لو كان زيد أجلل ، وزيد أجل كلاما واحدا له حالان ، وليس كذلك ، بل هما كلامان لأحدهما حال يخالف حال الآخر ، فلا يصدق على أحدهما أنه كذا فى حال يكون للكلام الآخر ؛ لأنها ليست حالا له ، بل حال لذلك الآخر.

مثلا- لا يصدق على زيد أجلل أنه خالص من تلك الأمور فى حال فصاحه الكلمات ؛ لأن تلك الحاله ليست حالا له ، بل لزيد أجل ويصح جعل الظرف صفه لمصدر محذوف أى : خلوصا كائنا مع فصاحتها ، وأن يكون ظرفا للخلوص ، ومع بمعنى : بعد كما فى قوله تعالى : (إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً)(١) ، ولا يصح أن يكون ظرفا لغوا للخلوص ، ومع للمصاحبه ؛ لأنه يقتضى تعلق معنى الخلوص بفصاحه الكلمات ومعيتها ، إما مع الفاعل أو مع المجرور بمن ، فيصير المعنى على الأول خلوص الكلام مع فصاحه الكلمات مما ذكر ، ويصير المعنى على الثانى خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحه الكلمات ، وكلا المعنيين باطل.

أما الأول : فلأن فصاحه الكلمات لا يتأتى خلوصها مما ذكره.

وأما الثانى : فلأن فصاحه الكلمات أمر لا بد منه فى فصاحه الكلام ، فلا يشترط الخلوص منها.

ثم اعلم أن مدخول مع مفعول معه فى المعنى ، وفى اشتراط صحه إسناد الفعل للمفعول معه كما فى : جاء الأمير والجيش ؛ فإنه يصح أن يقال : جاء الجيش.

وعدم اشتراط ذلك قولان : الأول للأخفش (٢) ، والثانى لجمهور النحويين.

١- الشرح : ٦.

٢- إمام النحو ، أبو الحسن ، سعيد بن مسعده البلخى ثم البصرى مولى بنى مجاشع وكان من أسنان سيبويه بل أكبر ، وكان قدريا - وقيل : كان أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل ، وكان من أوسع الناس علما ، له كتب كثيره فى النحو والعروض ومعانى القرآن ، وقيل : صنّف كتبا فى النحو لم يتمها ، ومن مصنفاته : "معانى الشعر" ، و"كتاب الملوك" ، و"القوافى" وغيرها ، توفى سنه ٢١٥ ه. انظر : سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٠٦) ، و"الأعلام" (٢ / ١٠١).

واحترز به عن [مثل زيـد](۱) أجلـل ، وشـعره مستشـزر ، وأنفه مسـرج. وقيل : هو حال من الكلمات ، ولو ذكره بجنبها لسـلم من الفصـل بين الحـال وذيها بالأجنبى ؛ وفيه نظر ؛ لأنه حينئـذ يكون قيـدا للتنافر لا للخلوص ، ويلزم أن يكون الكلام المشـتمل على تنافر الكلمات ...

******

فقولنـا إذا جعـل ظرفـا لغوا يقتضـى تعلق الخلوص بفصـاحه الكلمـات ، ومعيتهـا مع الفاعل مبنى على مـذهب الجمهور ، وقولنا : يقتضى معيتها مع المجرور بمن مبنى على قول الأخفش ؛ تأمل.

(قوله : واحترز به عن مثل زيد أجلل ، وشـعره مستشـزر ، وأنفه مسـرج) أى : فإن كل واحد من هذه الثلاثه وإن كان كلاما خاليا عن ضـعف التـأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيـد ، إلا أن كلماته غير فصـيحه لأن الكلام الأول فيه كلمه غير فصـيحه وهى " أجلل " ؛ لمخالفتها للقياس الصـرفى ، والكلام الثانى فيه كلمه غير فصيحه وهى " مستشزر " ؛ لأن حروفها متنافره ، والكلام الثالث فيه كلمه غير فصـيحه وهى " مسـرج " ؛ لكونهـا غريبه. (قوله : ولو ذكره) أى الحـال ، وقوله : " بجنبها " أى : الكلمات وهـذه من جمله القيـل. (قوله : وذيهـا) أى : صاحبهـا وإضـافه ذى للضـمير شـاذه ؛ لأنهـا إنمـا تضاف لاسم جنس ظاهر ، وأما قولهم : " لا يعرف الفضـل إلاـ ذووه " فشـاذ ، وقوله : " بالأـجنبى " أى : وهو التعقيـد ؛ لأنه ليس معمولا لعامل الحال وهو التنافر ، بل معمول للخلوص. (قوله : لأـنه حينئـذ) أى : لأـن الظرف " حين " إذ جعـل حالا من الكلمات يكون قيـدا للتنافر الـداخل تحت النفى وهو الخلوص فيكون النفى داخلا على المقيـد بالقيـد المذكور ، والقاعده أن النفى إذا دخل على مقيد بقيد توجه للقيد فقط ، فيكون المعتبر فى فصـاحه الكلاـم انتفـاء فصـاحه الكلمـات مع وجود التنـافر وهـذا عكس المقصود إذ المقصود انتفـاء التنـافر مع وجود فصـاحه الكلمات وحينئـذ فيلزم ذلك القائل أن يـدخل فى الفصـيح ما ليس بفصـيح ، فيكون التعريف غير مانع ، بل يلزمه عـدم صدق التعريف على شىء من أفراد المعرف ، فقول الشارح " ويلزم إلخ " الأولى التفريع بالفاء.

۱- ما بين المعكوفتين زياده أثبتناها من الشرح.

.....

******

ثم اعلم أن هـذه القاعـده المذكوره كليه عند الشارح ، والذى يفهم الكشاف أنها أغلبيه ، وأنه لا يجب فى النفى ، إذا دخل على مقيد بقيد أن يتوجه للقيد فقط ، بل تاره يتوجه للقيد فقط وهو الغالب ، وتاره يتوجه للمقيد فقط ، وتاره للقيد والمقيد معا ، فعلى هـذا المفهوم من الكشـاف إذا جعلنـا الظرف حالاـ من الكلمات لا يصـح أن يكون النفى متوجها للقيـد ، وإلا لزم فساد التعريف على ما قاله الشارح ، ولا يصـح أيضا منصـبا على القيـد والمقيـد معا ؛ لاقتضائه أن المعتبر فى فصاحه الكلام انتفاء كل من التنافر وفصـاحه الكلمـات ، وحينئـذ فيكون الكلاـم المشـتمل على الكلمـات الغير الفصـيحه الغير المتنـافره فصـيحا ، ويلزم هـذا مـا لزم الاحتمال الذى قبله من فساد التعريف منعا وجمعا ، ويصح أن يكون النفى منصبا على المقيد فقط لاقتضائه أن المعتبر فى فصاحه الكلاـم انتفـاء التنـافر ووجود فصـاحه الكلمـات ، وهـذا هو المطلوب إلا أن المعنى وإن كان صـحيحا على هـذا الاحتمال ، لكنه يعترض على التعريف من حيث إنه أتى فيه بعبـاره محتمله لوجوه ثلاـثه يلزم الفسـاد على اثنين منهـا ، والحاصـل أن انتفـاء التنافر المقيد بفصاحه الكلمات ، إما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصـيحه غير متنافره ، أو بانتفاء قيده مع وجوده بأن تكون متنافره غير فصـيحه ، أو بانتفاء كليهما بأن لا تكون متنافره ولا فصـيحه ، فإذا جعل الظرف حالا من الكلمات لصـدق الحد على الأمور الثلاثه ، مع أن المحدود لا يصدق إلا على أولها.

وذكر مـا هـو محتمـل لخلاـف المقصـود الموجب للإيهـام والإلبـاس لاـ يجوز فى التعريف ، فهـذا القائـل : إن الظرف حـال من الكلمـات ، يقـال له : إمـا أن تلتزم أن القاعـده المتقـدمه كليه أو أغلبيه ، فإن قال بكليتها لزمه فساد التعريف بأنه غير مانع ، بل لا يصدق على شـىء من أفراد المعرف ، وإن قال بأنها أغلبيه ، فإن قال : إن النفى متوجه للقيد فقط أو له وللمقيد معا ؛ لزمه الفساد المتقدم ، وإن قال : إنه متوجه للمقيد فقط ؛ لزمه فساد التعريف من جهه ما فيه من الإلباس والإيهام لاحتمال العباره للمراد ولغيره ، وأشار الشارح بقوله : فافهم لما قلناه من أنه يجوز أن يكون هذا القائل راعى أن القاعده

الغير الفصيحه فصيحا ؛ لأنه يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحه ؛ فافهم.

(فالضعف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما ...

******

أغلبيه ، وأن النفى منصب على المقيد فقط ، وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكر من النظر لصحه المعنى ، لكن قد علمت أنه وإن لم يرد عليه النظر السابق يرد عليه اعتراض آخر وهو الفساد من حيث الإيهام والإلباس.

(قوله : الغير الفصيحه) أى : كلّا أو بعضا. (قوله : المشهور بين الجمهور) فلا يدفع الضعف تجويز التأليف على مقابل المشهور ، وذلك كالإضمار قبل الذكر فى نحو : ضرب غلامه زيدا ، فهو ضعيف التأليف كما قال المصنف ، وإن كان بعضهم كالأخفش وابن جنى جوزه ؛ لأن قولهم مقابل للمشهور ؛ فإن قلت : ضعف التأليف كما يكون بمخالفه القانون المشهور بين الجمهور يكون بمخالفه القانون المجمع عليه : كتقديم المسند المحصور فيه ب" إنما" فى قولك : إنما قائم زيد ؛ فإن تأخيره واجب بالإجماع ، وكنصب الفاعل أو جره ، وحينئذ فلا وجه للتقييد بالمشهور.

وأجيب بأن الكلام المخالف للقانون المجمع عليه غير معتبر ، إذ هو فاسد لا ضعيف ، والكلام فى تركيب له صحه واعتبار عند بعض أولى النظر ، أو يقال : الكلام المخالف للقانون المجمع عليه ضعفه معلوم بالطريق الأولى ، أو يقال : إن المشهور بين الجمهور يتناول المجمع عليه ؛ لأنه أشهر وأجلى من المختلف فيه ؛ فشهرته عند كل الناس ، ومن جملتهم الجمهور.

فقوله : " المشهور بين الجمهور" أى : سواء كان متفقا عليه أو لا. (قوله : كالإضمار قبل الذكر) أى : قبل ذكر مرجعه ، وقوله : " لفظا ومعنى وحكما" هذه أقسام للقبليه أى : كتقديم الضمير على مرجعه لفظا ومعنى وحكما ، وهذا مثال لمخالفه القانون المشهور ، ومفهوم كلامه أنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظا أو معنى أو حكما فلا يكون الكلام ضعيف التأليف ، فالتقدم اللفظى أن يتقدم المرجع على الضمير

.....

******

لفظا ورتبه أو لفظا فقط ؛ فالأول نحو : ضرب زيد غلامه ، والثانى نحو : ضرب زيدا غلامه ، والتقدم المعنوى ألا يتقدم المرجع على الضمير لفظا ، لكن هناك ما يدل على تقدمه معنى كالفعل المتقدم الدال على المرجع تضمنا نحو : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى)(۱) وكسياق الكلام المستلزم له استلزاما قريبا كقوله تعالى : (وَلِأَبَوَيْهِ)(۲) أى : المورث ؛ لان الكلام السابق لبيان الإرث أو بعيدا كقوله تعالى : (حَتَّى تَوارَتْ بِالْحِجابِ)(۳) فضمير " توارت " للشمس المدلول عليها بذكر العشى أولا ، وكون المرجع فاعلا ـ المقتضى لتقدمه على المفعول ، أو مبتدأ المقتضى لتقدمه على الخبر ، أو مفعولا ـ أوّل فى باب أعطى ؛ فإنه فاعل فى المعنى ، فالأول نحو : خاف ربه عمر ، والثانى نحو : فى داره زيد ، والثالث نحو : أعطيت درهمه زيدا ، والتقدم الحكمى هو أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظا وليس هناك ما يقتضى ذكره قبله إلا حكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه ، لكن خولف حكم الواضع لأغراض تأتى - إن شاء الله - فى وضع المضمر موضع المظهر ، فالمرجع المتأخر لغرض متقدم حكما ، كما أن المحذوف لعله كالثابت والممتنع إنما هو تأخيره لا لغرض ، ومثال التقدم الحكمى : نعم رجلا زيد ، وربّه رجلا ، وضمير الشأن نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(۴) فالمرجع وهو الشأن مذكور ، قيل حكما من حيث إن الأصل تقدّم المرجع ، لكن خولف هذا لنكته الإجمال والتفصيل ، وكذا توجيه : نعم رجلا زيد ، وربه رجلا ، فظهر لك من هذا أن الفرق بين الإضمار قبل الذكر الموجب للضعف والإضمار قبل الذكر الذى جعل من قبيل تقدم المرجع حكما وجود النكته وعدمها ، وقد وجدت هذه النكته فى المواضع الستة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبه المجموعه فى قول بعضهم :

ومرجع الضّمير قد تأخّرا

لفظا ورتبه وهذا حصرا

۱- المائده : ۸

۲- النساء : ۱۱

۳- ص : ۳۲

۴- الإخلاص : ۱

(نحو : ضرب غلامه زيدا ، والتنافر) أن تكون الكلمات ثقيله على اللسان ، وإن كان كل منها فصيحا (كقوله (١) : ...

******

فى باب نعم وتنازع العمل

ومضمر الشأن وربّ والبدل

ومبتدا مفسّر بالخبر

وباب فاعل بخلف فاخبر

قال الغنيمى (٢) : ويؤخذ مما ذكرناه من الفرق أن تلك النكته إذا لم تقصد فى المواضع السته المتقدمه كانت غير فصيحه ، وأنها إن قصدت فى مثال المصنف ونحوه كان فصيحا ولا مانع منه. ا ه.

لكن الشأن قصدها فى المواضع المذكوره دون مثال المصنف. (قوله : نحو ضرب غلامه زيدا) هذا مثال للضعف بالنظر للمتن وللإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما ، فالضمير هنا قد تقدم على مرجعه لفظا وهو ظاهر ومتقدم عليه أيضا معنى ؛ لأنه لم يتقدم فى الكلام ما يدل عليه ؛ ومتقدم عليه أيضا حكما ؛ لأن المرجع لم يتأخر لغرض حتى يكون متقدما حكما فهو متأخر بالنظر للحكم ، وإذا كان المرجع هنا متأخر حكما كان الضمير العائد عليه متقدما حكما ؛ فإن قلت : إن الفاعل والمفعول به متساويان فى اقتضاء الفعل لهما لدخول النسبه إليهما فى مفهومه ، فكما جاز الإضمار قبل الذكر فى وره تقدم المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر - نحو : خاف ربه عمر - يجوز فى صوره تقدم الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر ، نحو : ضرب غلامه زيدا

١- الرجز أنشده الجاحظ كما فى دلائل الإعجاز ص ٥٧ ، والإيضاح ص ٦ ، ونهايه الإيجاز لفخر الدين الرازى ص ١٢٣. والرجز مجهول القائل ، ويدعى بعض الناسبين أنه لجنّىّ رثى به حرب بن أميه جد معاويه بعد أن هتف به فمات.

٢- هو أحمد بن محمد بن على شهاب الدين الغنيمى ، فقيه باحث من أهل مصر ، له شروح وحواشى فى الأصول والعربيه ورسائل فى الأدب والمنطق والتوحيد ، منها : " حاشيه على شرح العصام" فى المنطق ، و" ابتهاج الصدور" فى النحو ، " حاشيه فى التفسير" ، " ونقش تحقيق النسب" ، وتوفى سنه ١٠٤٤ ه. انظر : " الأعلام" (١ / ٢٣٧).

وليس قرب قبر حرب) هو اسم رجل (قبر) وصدر البيت : وقبر حرب بمكان قفر ؛ أى : خال عن الماء والكلأ. ذكر فى عجائب المخلوقات : أن من الجن نوعا يقال له : الهاتف ، ...

******

والجواب أنهما وإن تساويا فى اقتضاء الفعل إياهما ، إلا أن اقتضاءه للفاعل مقدم فى الملاحظه العقليه على اقتضاء المفعول ؛ لأن نسبه الوقوع تلاحظ بعد نسبه الصدور ، فكان الفاعل مقدما فى الرتبه ، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صوره المفعول ، وأما ما قيل من أن اقتضاء الفعل المتعدى للفاعل أشد من اقتضائه للمفعول فلم يظهر وجهه ، أفاده العلامه عبد الحكيم.

(قوله : وليس قرب ... إلخ) (١) يحتمل أن تكون الواو للحال ، ويحتمل أن تكون عاطفه ، ثم إن القرب بمعنى المقارب ، والإضافه لفظيه ، وكون إضافه المصدر معنويه فيما إذا كان باقيا على معناه الحقيقى ، أو نقول : " قرب" ظرف لخبر ليس أى : ليس قبر كائنا قرب قبر حرب ، وحينئذ فلا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه فى كلام العرب من كون المسند أعنى : قبر ليس معرفه لإضافته إلى المضاف للعلم وهو حرب ، والمسند إليه أعنى : اسمها نكره ، ثم إن ظاهر البيت الإخبار ، والمراد منه التأسف والتحزن على كون قبره كذلك ، ووضع المظهر موضع المضمر فى قوله : " وليس قرب قبر حرب" مع أن الأظهر أن يقول : وليس قرب قبره لزياده التمكين ، حيث اعتنى بذكره. (قوله : قفر) قيل : نعت مقطوع وفيه أن محل صحه قطع النعت إذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهنا ليس كذلك.

وأجاب الشيخ (٢) يس بأن هذا ضروره ويمكن أن يقال : إن" قفر" خبر" قبر" ، وقوله :" بمكان" أى : مع مكانه ومحله ، فإنه أيضا قفر لا القبر فقط. (قوله : ذكر) أى : المصنف فى

١- البيت كاملا : وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر والتنافر فى الشطر الثانى من البيت ، فى : (قبر) ، و (حرب) و (قرب)

٢- هو يس بن زين الدين بن أبى بكر بن عليم الحمصى ، الشهير بالعليمى شيخ عصره فى علوم العربيه ، ولد بحمص ونشأ واشتهر وتوفى فى مصر ، له حواش كثيره منها حاشيه على شرح التلخيص للسعد- - التفتازانى وحاشيه على فتح الرحمن شرح لقطه العجلان فى الأصول ، وأخرى على شرح الاستعارات ، وحاشيه على التصريح شرح التوضيح فى النحو. انظر : الأعلام (٨ / ١٣٠).

صاح واحد منهم على حرب بن أميه ؛ فمات فقال ذلك الجنى هذا البيت ...

******

كتابه" عجائب المخلوقات". (قوله : صاح واحد ... إلخ) سبب صياحه عليه أنه داس بنعله على واحد منهم فى صوره حيه فقتله ، وذكر أبو عبيده (١) وأبو عمرو الشيبانى (٢) : أن حرب (٣) بن أميه لما انصرف من حرب عكاظ هو وإخوته مروا بغيضه وأشجار ملتفه فقال له مرداس السلمى (۴) وكان صاحبا له : أما ترى يا حرب هذا الموضع؟ قال : بلى ، نعم المزدرع فقال له : فهل لك أن نكون شريكين فيه ونحرق هذه الغيضه ثم نزرعها بعد ذلك؟ فقال : نعم ، فأضرما النار فى تلك الغيضه ، فلما استطارت وعلا لهبها ، سمع من الغيضه أنين وضجيج كثير ، ثم ظهر منها حيات بيض تطير حتى قطعتها وخرجت منها ، فلما احترقت الغيضه سمعوا هاتفا يقول :

ويل لحرب فارسا

مطاعنا مخالسا

ويل لحرب فارسا

إذ لبسوا القوانسا

فلم يلبث حرب ومرداس أن ماتا.

١- هو معمر بن المثنى التيمى بالولاء البصرى ، أبو عبيده النحوى ، من أئمه العلم بالأدب واللغه ، مولده ووفاته فى البصره ، استقدمه هارون الرشيد إلى بغداد سنه ١٨٨ ه ، وقرأ عليه أشياء من كتبه ، قال الجاحظ : لم يكن فى الأرض أعلم بجميع العلوم منه ، وكان إباضيّا شعوبيّا من حفاظ الحديث فال عنه ابن قتيبه : كان يبغض العرب ومع سعه علمه كان يقول البيت فلا يقم وزنه ، له نحو ٢٠٠ مؤلف ، منها : نقائض جرير والفرزدق ، ومجاز القرآن وأيام العرب ومعانى القرآن ، وطبقات الفرسان والقبائل والأمثال ، ولد سنه ١١٠ ه ، وتوفى سنه ٢٠٩ ه. [" الأعلام" (٧ / ٢٧٢) ، " وسير أعلام النبلاء" (٩ / ۴۴۵)].

٢- اسمه سعد بن إياس الكوفى ، من بنى شيبان بن ثعلبه بن عكابه أدرك الجاهليه وكاد أن يكون صحابيّا ، عاش مائه عام وعشرين عاما ، قال عنه الإمام الذهبى : هو من رجال الكتب السته ، ومات فى خلافه الوليد بن عبد الملك فيما أحسب. وانظر" سير أعلام النبلاء" (۴ / ١٧٢) ، و" الأعلام" للزركلى (٣ / ٨۴). (٣ و ۴) من الأعلام المشهورين فى الجاهليه ، وذكر نحو هذه القصه ابن كثير فى" البدايه والنهايه" فى حديثه عن أميه بن أبى الصلت. وانظر" البدايه والنهايه" (٢ / ٢٢٧) ط. دار الفكر.

(وكقوله (١) :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى ...

معى وإذا ما لمته لمته وحدى)

******

(قوله : وكقوله كريم إلخ) أى : قول أبى تمام (٢) حبيب ابن أوس الطائى من قصيده يعتذر فيها لممدوحه أى : الغيث موسى بن إبراهيم الرافعى (٣) لما بلغه أنه هجاه فعاتبه فى ذلك ، فقال أبو تمام القصيده معتذرا ومتبرئا مما نسب إليه ، وقبل البيت المذكور :

أتانى مع الرّكبان ظنّ ظننته

نكست له رأسى حياء من المجد

وهتّكت بالقول الخنا حرمه العلا

وأسلكت حرّ الشّعر فى مسلك العبد

نسيت إذن كم من يد لك شاكلت

يد القرب أعدت مستهاما على البعد

وأنك أحكمت الذى بين فكرتى

وبين القوافى (٤) من زمام ومن

عهد

وأصلتّ شعرى فاعتلى رونق الضّحى

ولولاك لم يظهر زمانا من الغمد

أعيذك بالرحمن أن تطرد الكرى

بعتبك عن عين امرئ صادق الود

١- البيت من الطويل ، أورده فخر الدين الرازى فى " نهايه الإيجاز " ص ١٢٣ وعزاه لأبى تمام ، وهو كذلك فى " الإيضاح " تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ص ٦ ، و " تلخيص مفتاح العلوم " ص ٧ ، و " التبيان للطيى " تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ٢ / ٤٩٦ ، و " شرح عقود الجمان " (١ / ١٤).

٢- هو حبيب بن أوس بن الحارث الطائى ، أبو تمام : الشاعر ، الأديب ، أحد أمراء البيان ، ولد فى جاسم " من قرى حوران بسوريه " ورحل إلى مصر ، واستقدمه المعتصم إلى بغداد ، فأجازه وقدمه على شعراء عصره فأقام فى العراق ، ثم ولى بريد الموصل ، فلم يتم سنتين حتى توفى بها. كان فصيحا ، حلو الكلام ، يحفظ أربعه عشر ألف أرجوزه من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطيع ، له مصنفات منها : " فحول الشعراء " ، " ديوان الحماسه "" مختار أشعار القبائل " ، نقائض جرير والأخطل " ، توفى أبو تمام سنه ٢٣١ ه - ٨٤٦ م. انظر : " الأعلام " (٢ / ١٦٥) ، و " معجم المؤلفين " (٣ / ١٨٣).

٣- هو من يمدحه الشاعر ويعتذر إليه وفى الديوان للشاعر : وقال يمدح موسى بن إبراهيم الرافقى ويعتذر إليه.

٤- كذا فى الأصل وفى الديوان " الليالى ".

والواو فى " والورى " واو الحال ، وهو مبتدأ خبره قوله : " معى " ، وإنما مثل بمثالين : لأن الأول متناه فى الثقل والثانى دونه ، ولأن منشأ الثقل فى الأول نفس اجتماع الكلمات ، ...

******

أألبس هجر القول من لو هجرته

إذن لهجانى عنه معروفه عندى (١)

ومعنى البيت : هو كريم إذا مدحته وافقنى الناس على مدحه ويمدحونه معى لإسداء إحسانه إليهم كإسدائه إلى ، وإذا لمته لا يوافقنى أحد على لومه لعدم وجود المقتضى للوم فيه.

(قوله : والواو فى والورى واو الحال) اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفه ، مع أن العطف هو الأصل فى الواو ؛ لأنه المتسابق للفهم ولوقوعه فى مقابله وحدى ؛ فإنه حال.

وللخلوص مما يلزم على العطف من توقف مدح الورى على مدحه وفيه قصور فى مقام المدح ، ومن اتحاد الشرط والجزاء وبيان لزوم هذين الأمرين للعطف أن المعطوف عليه : إما جمله " أمدحه " والمعطوف جمله " والورى معى " ، فيكون من عطف الجمل أو المعطوف عليه الضمير المستتر فى " أمدحه " والمعطوف " الورى " لوجود شرط العطف ، وهو هنا الفصل بالمفعول على حد (يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ)(٢) ومعى حال من الورى فيكون من عطف المفردات ، ولا يرد أن المضارع المبدوء بالهمزه لا يرفع الظاهر ؛ لأنه تابع ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى غيره ؛ فإن كان من عطف الجمل كان قوله : " والورى معى " جمله مستقله ؛ لأن المعطوف على الجزاء جزاء ، وجمله أمدحه جزاء الشرط وجزاء الشرط يتوقف على الشرط ، وهو هنا بمعنى الشرط ، فيلزم الأمران السابقان وإن كان من عطف المفرد كان الورى غير مستقل ، بل متعلق بالجمله الأولى ،

١- الأبيات فى ديوانه (١ / ١٢٠) ط دار الكتب العلميه ، والبيت المذكور فيه الشاهد عجزه " معى ، وحتى ما لمته " ، وفى المطبوعه : " معى ، وإذا ما لمته " ، وفى دلائل الإعجاز " تحقيق الشيخ محمود شاكر عجزه : " جميعا ، ومهما لمته لمته وحدى ".
٢- الرعد : ٢٣.

.....

******

فلم يتحد الجزاء والشرط ، إذ الشرط مدحه فقط ، والجزاء مدحه مع مدح غيره من الورى ، ولكن يلزم توقف مدح غيره من الورى على مدحه ؛ لأن مدح الورى من جمله الجزاء المعلق على الشرط ، والحاصل أنه يلزم على الاحتمال الأول : أعنى : جعله من عطف الجمل توقف مدح الورى على مدحه واتحاد الشرط والجزاء ، ويلزم على الاحتمال الثانى أعنى : جعله من عطف المفردات توقف مدح الورى على مدحه ، ولا يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء بخلاف جعل الواو للحال ؛ فإنه لا يلزمه شيء إذ التقدير : متى أمدحه أمدحه فى حال مشاركه الورى لى فى المدح ، فالجزاء فى مدحه فى هذه الحاله ، وهذا لا ينافى مدحهم له قبل ذلك ، كذا قيل وقد يقال : لا نسلم أنه يلزم على جعله من عطف الجمل اتحاد الشرط والجزاء ، بل اللازم إنما هو للتوقف فقط اللازم على جعل العطف من قبيل عطف المفردات ؛ وذلك لأنه يمكن أن يراد بالجزاء المدح الكامل على حد شعرى شعرى ، أو يعتبر العطف قبل الجزائيه ، ويجعل المجموع جزاء ، فالجزاء مجموع مدح الورى ومدح الشاعر ، والشرط مدح الشاعر فقط ؛ فإن قلت : يرد على هذا الأخير – وهو اعتبار العطف قبل الجزائيه – أن مشاركه مدحه لمدح الورى مأخوذ من العطف ، فلا حاجه لقوله : " معى " ، ويجاب بأن المراد بمشاركه مدحه لمدح الورى المشاركه فى الزمان بحيث لا يتراخى مدحهم عن مدحه ويكون قوله : " معى " تأكيد لما يستفاد من معنى المشاركه ، والحاصل أن اللازم على العطف أمور متعدده كلها خلاف الظاهر.

الأول : أنه خلاف المنساق للفهم.

والثانى : توقف مدح الورى على مدحه ، وذلك قصور فى مقام المدح سواء جعلته من عطف الجمل أو المفردات.

والثالث : اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائيه لئلا يتحد الشرط والجزاء ، إذا جعل من عطف الجمل.

والرابع : حمل " معى " على الاجتماع زمانا ؛ لأن المشاركه فى المدح مستفاده من العطف كما قلنا.

وفی الثانی حروف منها ؛ وهو فی تکریر " أمدحه " دون مجرد الجمع بین الحاء والهاء لوقوعه فی التنزیل مثل : (فَسَبِّحْهُ)(۱) فلا یصح القول بأن مثل هذا الثقل مخل بالفصاحه ...

******

(قوله : وفی الثانی) أی : ومنشأ الثقل فی المثال الثانی حروف أی : اجتماع حروف من الکلمات ، والمراد کلمتین ؛ فأطلق الجمع علی ما فوق الواحد ، ومجموع الحروف التی فی الکلمتین التی حصل الثقل باجتماعها أربعه : الحاءین والهاءین وجعل الحاءین حروفا ظاهره دون الهاءین ؛ لأنهما ضمیران ، فهما اسمان إلا أن یقال : جعلهما حروفا تجوزا لکونهما علی صوره الحرف. (قوله : وهو) أی : ما ذکر من مجموع الحروف التی حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تکریر أمدحه ، ففی بمعنی مع ، أو والثقل فی الثانی المخل بفصاحه حاصل بتکریر " أمدحه " ، ففی بمعنی الباء ، ولو قال الشارح : وفی الثانی تکریر حروف منها ، کان أخصر وأوضح. (قوله : دون مجرد الجمع) أی : دون ثقل مجرد الجمع بین الحاء والهاء ، والحاصل أن مجرد الجمع بین الحاء والهاء وإن کان فیه ثقل إلا أنه لا یؤدی للإخلال بالفصاحه ، کیف وقد وقع فی القرآن نحو : (فَسَبِّحْهُ؟) والقول باشتمال القرآن علی کلام غیر فصیح مما لا یتجاری علیه مؤمن ، بل إذا تکررت الکلمه التی اجتمعا فیها زاد الثقل ، فیخرج الکلام بذلک عن الفصاحه ، فقول المصنف فی الإیضاح موجها لما فی البیت من تنافر الکلمات ، فإن فی أمدحه ثقلا لما بین الحاء والهاء من القرب ، مراده أن فیه شیئا من الثقل والتنافر ؛ فإذا انضم إلیه أمدحه الثانی تضاعف ذلک الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحه ، ولیس مراده أن مجرد الجمع بین الحاء والهاء موجب للتنافر المخل بالفصاحه لوروده فی القرآن.

(قوله : لوقوعه) أی : مجرد الجمع. (قوله : فلا یصح القول إلخ) أی : لأنه لا یلزم علیه اشتمال القرآن علی غیر فصیح. (قوله : بأن مثل هذا الثقل) أی : بأن هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بین الحاء والهاء ، وما ماثله نحو : (أَعْهَدْ)(۲) ، و (لا تُزِغْ قُلُوبَنا)(۳) فهذا وإن کان فیه ثقل لکن لا یخل بالفصاحه.

۱- ق : ۴۰.

۲- یسّ : ۶۰.

۳- آل عمران : ۸.

ذكر الصاحب إسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيده بحضره الأستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ : هل تعرف فيه شيئا من الهجنه ، قال : نعم ، مقابله المدح باللوم ؛ وإنما يقابل بالذم أو الهجاء ، فقال الأستاذ : غير هذا أريد ، فقال : لا أدرى غير ذلك ، فقال الأستاذ : هذا التكرير فى" أمدحه أمدحه" مع الجمع بين الحاء والهاء ؛ وهما من حروف الحلق ، خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ؛ فأثنى عليه الصاحب.

******

(قوله : ذكر الصاحب) (١) ساق الشارح هذه الحكايه تأييدا لكون هذا التكرير ثقيلا مخرجا عن الفصاحه ، والصاحب إسماعيل صحب ابن العميد فى مده وزارته ، وتولى بعده الوزاره لفخر الدوله ابن بويه ، ولقب بالصاحب ؛ لأن الصاحب غلب على كل من صاحب السلطان. (قوله : بحضره الأستاذ ابن العميد) هو الشيخ إسماعيل بن عباد الذى هو شيخ الشيخ عبد القاهر الجرجانى مدون هذا الفن. (قوله : من الهجنه) بضم الهاء وسكون الجيم أى : العيب. (قوله : غير هذا أريد) أى : لأن هذه الهجنه يمكن الجواب عن الشاعر بالنسبه إليها بأن يقال : أشار الشاعر بتلك المقابله إلى أن ذمه الذى هو المقابل الحقيقى لا ينبغى أن يخطر بالبال ؛ لعلو مقامه ولو على سبيل التعليق ، فلو دعا داع ؛ فإنما يفرض لومه دون ذمه ، ويؤيد ذلك أن أورد فى جانب اللوم" إذا" التى للإهمال والمهمله فى قوه الجزئيه ، فتصدق بحصول اللوم مره واحده.

وأورد فى جانب المدح" متى" التى هو سور الكليه الداله على صدور المدح منه فى جميع الأزمان ، وكان الأولى للشاعر أن يأتى بإن والمضارع الدالين على عدم تحقق الحصول ؛ لأن" إن" للشك دون" إذا" والماضى الدالين على تحقق الوقوع ، وفيه شائبه تقصير فى مقام المدح. وما قيل فى الجواب : إنه إنما عبر بإذا والفعل الماضى لنكته تشعر بالأدب فى حق الممدوح ، وهو كون وجود اللوم مع عدم المساعد محققا ؛ لأن" إذا" تستعمل فى التحقيق دون" إن" ؛ فإنها تستعمل فى الشك ففيه نظر ؛ لأنه لا يتم إلا لو كان قوله : " وحدى" قيدا فى الشرط ؛ لأن" إذا" إنما تدل على تحقق مدخولها مع أنه قيد فى الجواب. (قوله : هذا التكرير) مبتدأ ، (وقوله : خارج إلخ) خبر ، والمراد بكونه نافرا كل التنافر أنه

١- هو إسماعيل بن عباد المعروف بالصاحب ؛ لصحبته ابن العميد.

(والتعقيد) أى : كون الكلام معقدا (ألا يكون) الكلام (ظاهر الدلاله على ...

******

نافر تنافرا قويا كاملا ، وفيه أن هـذا ينافى ما سبق للشارح من أن المثال الأول متناه فى الثقل ، وهـذا الثانى دونه ، وقد يجاب بأن التنـافر الكامـل مقول بالتشـكيك ، فلا ينـافى أن هنـاك مـا هو أكمل من هـذا. (قوله : أى كون الكلام معقـدا) أشار به إلى أن التعقيد مصدر المبنى للمفعول لا مصدر المبنى للفاعل ، وهذا جواب عما يقال : التعقيد فعل المتكلم فهو من صفاته ، يقال : عقد زيد كلامه فهو معقد ، وحينئذ فلا يصح حمل (قوله : ألا يكون إلخ) عليه ؛ لأن عدم ظهور الدلاله على المعنى المراد من صفات الكلام ، ففسر التعقيـد بـذلك ليصـير صـفه للكلام مخلا بفصاحته معتبرا خلوصه عنه ، كما أن كونه غير ظاهر الدلاله صـفه له ، وأما الاعتراض بأن ما ذكره المصـنف تفسـير للتعقـد لا للتعقيـد فغير منـدفع ؛ لأنه على تقدير كونه مصدر المبنى للمفعول يكون معناه المعقـديه ، وهى عباره عن مجعوليه الكلام غير ظاهر الـدلاله لا كونه غير ظاهر الـدلاله ؛ فإما أن يقال : إن المراد بالمصدر المبنى للمفعول الحاصل بالمصدر أعنى الهيئه المترتبه عليه ، أو يقال : هذا مبنى على التسامح بناء على ظهور أن المراد جعله غير ظاهر الـدلاله ، والأولى والأحسن أن يقال : قول المصـنف : " ألا يكون إلـخ" ، هذا تفسـير للتعقيد الاصـطلاحى لا اللغوى ، فلا يحتاج إلى جعله مصدر المبنى للمفعول ، ولا إلى تكلف فى صحه الحمل.

(قوله : ألا يكون إلـخ) إن قلت : يلزم على هذا التفسـير أن يكون اللغز والمعمى غير فصـيحين مع أنهما من المحسـنات ، وهى لا تعتبر إلا بعـد البلاغه التى لا توجـد إلا بعـد الفصاحه ، وهذا الاعتراض لخطيب اليمن ، ولما بلغ المصـنف ذلك أجاب عنه : بأن اللغز والمعمى غير فصـيحين مطلقا ، وعدهما من المحسـنات ممنوع بدليل أن صاحب المفتاح لم يذكرهما من المحسنات ، وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن صاحب المفتاح لم يذكر جميع المحسنات ، فيلزم أن كل ما لم يذكره ليس فصيحا ولا قائل به وإلا حسن فى الجواب أن يقال : إن الدلاله فى اللغز والمعمى إن كانت واضحه عند الفطن بعد العلم بالاصطلاح

المراد لخلل) واقع (إما فى النظم) بسبب ...

******

فهما فصيحان ، وإلا فلا ويجرى هذا التفصيل فى كونهما من المحسنات واللغز والمعمى عند أهل البديع بمعنى ، وهو قول يدل ظاهره على خلاف المراد ، إلا أن اللغز يكون على طريق السؤال كقول الحريرى فى الميل (١) :

وما ناكح أختين سرّا وجهره

وليس عليه فى النكاح سبيل

وكقول بعضهم فى كمون :

يأيها العطار عبّر لنا

عن اسم شىء قلّ فى سومك

تنظره بالعين فى يقظه

كما يرى بالقلب فى نومك

واعترض على المصنف بأن التعقيد أمر وجودى ، وألا يكون عدمى ، وحمل العدمى على الوجودى لا يصح ، وأجيب بأنه قد تقرر أن النفى فى باب كان يتوجه إلى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا : كان زيد غير منطلق ، فالتقدير هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالته فهى قضيه معدوله المحمول ، وانظر ما حكمه العدول إلى هذا التعبير دون أن يقول أن يكون الكلام خفى الدلاله إذ لا واسطه بين الظهور والخفاء ، هذا وإنما عرف المصنف التعقيد دون نظائر ؛ لأن له سببين : الخلل فى النظم ، والخلل فى الانتقال ، ولو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد. (قوله : المراد) أى : للمتكلم ، وبهذا القيد يمتاز التعقيد عن الغرابه ؛ لأنها كون اللفظ غير ظاهر الدلاله على المعنى الموضوع له. (قوله : لخلل إلخ) هذا من جمله التعريف لإخراج المتشابه والمجمل والمشكل ؛ فإن عدم ظهور دلالتها على المعنى ليس لخلل النظم ولا لخلل الانتقال ، بل لإراده المتكلم إخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر فى محله. (قوله : إما فى النظم) أى : التركيب سواء كان نظما أو نثرا ، وهذا هو التعقيد اللفظى ، وأما التعقيد لخلل فى الانتقال فهو التعقيد المعنوى ، وكلمه " إما" لمنع الخلو : فتجوز الجمع كذا فى عبد الحكيم ، والظاهر أنها لمنع الخلو والجمع معا ، ومما يدل له ما ذكره هو فى وجه انحصار التعقيد فى الخللين ، وهو أن

١- هذا البيت للحريرى فى المقامات ، والأختين يعنى العينين.

تقديم ، أو تأخير ، أو حذف ، أو غير ذلك ...

******

اللفظ إن أريد معناه المطابقى وكان غير ظاهر الدلاله عليه فلا يكون التعقيد إلا بخلل فى النظم ؛ لأن فهم المعنى المطابقى بعد العلم بوضع المفردات وهيئه التركيب يكون ظاهرا ، وإن أريد غيره ، فإما أن لا يكون بين المعنى المطابقى وذلك المعنى المراد لزوم ، بحيث لا يفهم ذلك المعنى المراد من اللفظ أصلا ، فيكون فاسدا لا معقدا ؛ لأنه عباره عن عدم ظهور الدلاله لا عن عدم الدلاله ، وإما أن يكون بين المعنى المطابقى والمعنى المراد لزوم ظاهر ، بأن كانت القرينه على عدم إراده المعنى المطابقى ظاهره ، فلا تعقيد أصلا وإن كانت خفيه ، أو يكون اللزوم خفيا فى نفسه محتاجا لواسطه ، حصل التعقيد للخلل فى الانتقال.

(قوله : تقديم أو تأخير) يحتمل أن المراد تقديم اللفظ عن محله الأصلى ، وقوله : " أو تأخير" أى : تأخير لغير ذلك اللفظ فى محل الأول ، فعلى هذا بينهما تلازم إذ يلزم من تقديم الشىء عن محله الأصلى تأخير غيره فى ذلك المحل وبالعكس ، وأما تقديم الشىء عن محله وتأخيره عن ذلك المحل فلا يجتمعان فضلا عن تلازمهما ، وإلا كان الشىء الواحد مقدما مؤخرا فى تركيب واحد وهو لا يعقل ؛ وإنما لم يقتصر على أحدهما مع استلزام كل منهما الآخر إشعارا بكفايه ملاحظه أحدهما فى الخلل وإن لم يلاحظ الآخر ، ويحتمل أن المراد بسبب تقديم اللفظ عن محله الأصلى الذى يقتضيه ترتيب المعانى أو تأخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فعلى هذا ليس أحدهما مغنيا عن الآخر ، فالجمع بينهما ظاهر. (قوله : أو حذف) أى : بلا قرينه واضحه ؛ فإن وجدت القرينه على المحذوف لم يحصل التعقيد ؛ لأن المحذوف مع القرينه كالثابت نحو دنف فى جواب كيف زيد؟ (قوله : أو غير ذلك) أى : كالفصل بين الشيئين المتلازمين بأجنبى ، كالفصل به بين المبتدأ والخبر ، وبين الصفه والموصوف ، وبين البدل والمبدل منه ، وقد اجتمعت هذه الفصول الثلاثه مع التقديم والتأخير فى بيت الفرزدق (١) الآتى ، ثم اعلم أن

١- يقصد قوله : وما مثله فى الناس إلا مملّكا أبو أمّه حىّ أبوه يقاربه - - فى مدح خال هشام بن عبد الملك بن مروان أحد ملوك بنى أميه ، وخاله الممدوح إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل المخزومى. والبيت فى لسان العرب (ملك) ، ومعاهد التنصيص (١ / ٤٣) ، وانظر : " الإيضاح" تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ص ٦.

مما يوجب صعوبه فهم المراد (كقول الفرزدق (۱) فى خال هشام) بن عبد الملك بن مروان ، وهو إبراهيم بن هشام ...

******

الخلـل فى التركيب لاـ بـد فيه أن يكون ترتيب الألفاظ على غير ترتيب المعانى كما ذكره فى المطول ، حيث قال : الخلل إما فى النظم : بألا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إضـمار ، أو غير ذلك مما يوجب صعوبه فهم المراد إذا علمت ذلـك ، تعلم أن التعقيـد اللفظى لا يحصل بالعطف على المحل بلا قرينه ، ولا بالجر على الجوار أو التوهم ؛ وذلـك لأـن ترتيب الألفـاظ فيها على وفق ترتيب المعنى ، فالأول نحو : مررت بغلامك وزيـد ، بعطف زيـد على محل الكاف ، والثانى نحو : هذا جحر ضب خرب ، والثالث نحو : ليس زيد قائما ولا قاعد. (قوله : مما يوجب صـعوبه فهم المراد) أى :المعنى المراد للمتكلم. (قـوله : الفرزدق) هـو فى الأصـل جمـع : فرزدقه ، وهى القطعه من العجين ، لقّب به همـام بن غـالب بن صعصـعه التميمى ، صاحب جرير ، لتقطع وجهه قطعا كقطع العجين ، وكان أبوه غالب من أجله قومه ، ومن سـراتهم ، وكنيته أبو الأخطل ، لولد كان له اسـمه : الأخطل ، وهو شاعر أيضا ، وهو غير الأخطل التغلبى النصـرانى الشاعر المشـهور ، وجده صعصـعه صحـابى ، وأم الفرزدق ليلى بنـت حـابس ، أخت الأـقرع بن حـابس ، روى الفرزدق عن على بن أبى طـالب ، وعن أبى هريره ، وعن الحسين ، وعن ابن عمر ، وعن أبى سعيد الخدرى - رضى الله عن الجميع. (قوله : ابن مروان)

۱- البيت من الطويل ، وهو للفرزدق فى دلائل الإعجاز ص ۸۳ ، وشرح عقود الجمان (۱ / ۱۴) ، ولسان العرب (ملك) ، ومعاهد التنصيص (۱ / ۴۳) ، والإيضـاح ص ۶. وهـو فى مـدح خـال هشـام بن عبـد الملـك بن مروان : أحـد ملوك بنى أميه ، وخـاله الممـدوح إبراهيم بن هشام بن إسـماعيل المخزومى ، والفرزدق هو : همّام بن غالب بن صعصـعه التميمى الـدارمى ، أبو فراس ، الشـهير بالفرزدق : شاعر من النبلاء من أهل البصـره ، عظيم الأثر فى اللغه ، كان يقال : لو لا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغه العرب ، ولو لا شعره لذهب نصف أخبار الناس. [الأعلام : (۸ / ۹۳)].

ابن إسماعيل المخزومى :

(وما مثله فى الناس إلا مملّكا ... أبو أمّه حىّ أبوه يقاربه ؛ أى : ليس مثله) فى الناس (حى يقاربه) أى : أحد يشبهه فى الفضائل (إلا مملك) أى : رجل أعطى الملك والمال ؛ يعنى هشاما (أبو أمه) أى : أم ذلك المملك (أبوه) أى : أبو إبراهيم الممدوح ؛ أى : لا- يماثله أحد إلا- ابن أخته وهو هشام ؛ ففيه فصل بين المبتدأ والخبر ؛ أى : أبو أمه أبوه بالأجنبى الذى هو حى ، وبين الموصوف والصفه ؛ أعنى : حى يقاربه بالأجنبى الذى هو أبوه وتقديم المستثنى ؛ أعنى : مملكا على المستثنى منه ؛ أعنى : حى ، وفصل كثير بين البدل وهو حى والمبدل منه وهو مثله ، فقوله : " مثله " اسم " ما " ، و " فى الناس " خبر ، ...

******

بسكون الراء ، وإبراهيم الممدوح كان عاملا- على المدينه من طرف ابن أخته هشام بن عبد الملك. (قوله : ابن إسماعيل المخزومى) نسبه لبنى مخزوم ، قبيله من قبائل العرب ، ويلقب إسماعيل المذكور بالمغيره ، وحينئذ فلا تنافى بين قول الشارح هشام بن إسماعيل ، وقول المفتاح هشام بن المغيره كذا ذكر بعض الحواشى ، والذى ذكره ابن حزم فى الجمهره أن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيره القرشى المخزومى كان عاملا على المدينه من طرف عبد الملك بن مروان ، وأن جد هشام المذكور وهو هشام ابن الوليد أسلم يوم فتح مكه ، وهو أخو خالد بن الوليد ، وكان لهشام - العامل المذكور - بنت تزوجها عبد الملك ، فولدت له هشام بن عبد الملك المشهور ، وهو الذى مدحه الفرزدق ، ومدح معه خاله إبراهيم بن هشام بقصيده منها قوله : " وما مثله فى الناس " ... البيت.

(قوله : إلا- ابن أخته) أى : فمماثله الملك للممدوح ، إنما جاءت من قبله بحكم الخلال تتبع الخال. (قوله : وتقديم المستثنى إلخ) أى : ويلزمه تأخير المستثنى منه عن المستثنى ، لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلا غير مقصود ، ولو عكس الأمر لصح. (قوله : والمبدل منه وهو مثله) إنما أورد ذلك البدل توطئه لإفاده نفى المقاربه الذى هو أعم بعد نفى المماثله. (قوله : مثله اسم ما ، وفى الناس خبر) أى : خبرها وهذا

وإلا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه.

******

الإعراب مبنى على القول بجواز نطق الشاعر بغير لغته ، وإلا فالفرزدق تميمى وهم يهملون ما ، وجعل بعضهم ، وهو الشيرازى (۱) فى " شرح المفتاح " مثله : مبتدأ ، وحى : خبره ، وما غير عامله على اللغه التميميه ، أو أن مثله : خبر ، وحى : مبتدأ ، وبطل عمل ما لتقدم الخبر ، وكلا الوجهين فيه قلق واضطراب فى المعنى ، يظهر ذلك بالتأمل فى قولنا : ليس مماثله فى الناس حيا يقاربه ، أو ليس حى يقاربه مماثلا له فى الناس ، ووجه الاضطراب : أن المقصود نفى أن يماثله ويقاربه أحد.

والتوجيه الأول : يفيد نفى المقاربه عن المماثله ، والتوجيه الثانى : يفيد نفى المماثله عن المقارب ، وهذا المفاد يقتضى وجود المماثل والمقارب مع عدمه ، وهذا تدافع وتناقض كذا فى عبد الحكيم.

هذا ويمكن أن يخرج البيت على وجه لا تعقيد فيه ، بأن يجعل " إلا مملكا " : مستثنى من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبر ما ، وقوله : " أبو أمه " : مبتدأ خبره " حى " ، و " أبوه " خبر بعد خبر ، والجمله صفه ل " مملكا " وكذلك جمله " يقاربه " أى : إلا مملكا موصوفا بالصفه المذكوره ، وموصوفا بأنه يقاربه أى : يشبهه فى الفضائل ، وعلى هذا فالمراد بالحياه فى قوله : " حى " الشبوبيه ؛ لأن نسبه الشبوبيه للهرم كنسبه الحياه إلى الموت ، ومناسبه ذكر الشباب هنا إفاده أن هذا الملك حصلت له السياده ، والحال أن جده شاب.

وحينئذ فتكون السياده ثبتت له فى صغره ، لا أنها حصلت له فى آخر عمره كما هو الغالب ، وغايه ما يلزم على هذا الوجه أن فيه نصب مملكا ، مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفى. (قوله : لتقدمه على المستثنى منه) أى : ولو كان مؤخرا عنه لكان المختار فيه الرفع على البدليه من المستثنى منه ، ولهذا أتى به المصنف مرفوعا فى تفسير المعنى المراد.

۱- هو محمود بن مسعود بن مصلح الفارسى ، قطب الدين الشيرازى ، قاض ، عالم بالعقليات ، مفسر ، من بحور العلم. من كتبه : " فتح المنان فى تفسير القرآن " ، و " تاج العلوم " و " مفتاح المفتاح " و " الانتصاف شرح الكشاف " ، وغيرها ، توفى سنه ۷۱۰ ه وانظر : الأعلام : (۷ / ۱۸۷).

قيل : ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى ، وفيه نظر ؛ لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عده أمور موجبه لصعوبه فهم المراد ، وإن كان كل منها جاريا على قانون النحو ؛ وبهذا يظهر فساد ما قيل : من أنه لا حاجه فى بيان التعقيد فى البيت إلى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بل لا وجه له ؛ ...

******

(قوله : يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى) أى : لأن التعقيد اللفظى لا يكون ناشئا إلا عن ضعف التأليف ، فالخلوص عن الضعف يوجب الخلوص منه. (قوله : وفيه نظر) أى : فى هذا القيل نظر ، وحاصله منع أن التعقيد اللفظى لا يكون إلا عن ضعف التأليف ، بل يجوز أن يكون من غيره مع انتفاء ضعف التأليف ، ثم اعلم أن مراد الشارح الإشاره إلى رد قول آخر غير ما ذكره الخلخالى وهو إغناء ضعف التأليف عن التعقيد ، وإن لم يكن ذلك القول مشهورا بين أرباب الفن ؛ لأن الشارح مطلع ، ومن حفظ حجه على من لم يحفظ ، وليس مراد الشارح الرد على الخلخالى ؛ وذلك لأنه قال : إن ذكر أحد الأمرين من الضعف والتعقيد اللفظى يغنى عن الآخر ، أما إغناء الضعف فلما سبق ، وأما إغناء التعقيد ؛ فلأنه لازم للضعف ؛ لأن التأليف إذا لم يوافق القانون أوجب صعوبه فى الفهم لا محاله ، والخلوص عن اللازم يوجب الخلوص عن الملزوم ، فلو كان مراد الشارح بما ذكره دفع اعتراض الخلخالى المذكور والرد عليه ، لم يحسن منه الاقتصار على بعض السؤال ولا يحسن ما ذكره فى الجواب ؛ لأن ما ذكره فيه لا يدفع السؤال بتمامه ، وإنما يدفع إغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس ، ودفعه أن يقال : لا نسلم أن كل ضعف يوجب تعقيدا ؛ فإن مثل جاءنى أحمد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد. (قوله : لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عده أمور موجبه لصعوبه فهم المراد ، وإن كان كل منها جاريا على قانون النحو) وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ ، وذلك نحو : إلا عمرا الناس ضارب زيد ، فهذا ليس فيه ضعف تأليف وإنما فيه تعقيد ، وينفرد الضعف فى : جاء أحمد بالتنوين ، فإنه لا تعقيد فيه ، وتأليفه ضعيف ، ويجتمع الضعف والتعقيد فى بيت الفرزدق المذكور ، وإذا علمت أن بينهما باعتبار التحقق عموما وخصوصا وجيها ، تعلم أن قول القائل : إن ضعف التأليف يغنى عن التعقيد ؛ لأن التعقيد لازم للضعف لا يتم. (قوله : وبهذا إلخ) أى : بما ذكر من (قوله : لجواز أن يحصل إلخ) مع (قوله : وإن كان كل منها إلخ) ،

لأن ذلك جائز باتفاق النحاه ؛ إذ لا يخفى أنه يوجب زياده التعقيد وهو مما يقبل الشده والضعف.

(وإما فى الانتقال) عطف على قوله : " إما فى النظم" ؛ أى : لا يكون ظاهر الدلاله على المراد لخلل واقع فى انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغه إلى المعنى الثانى المقصود ؛ ...

******

(وقوله : لأن ذلك إلخ) عله لقوله : " لا حاجه إلخ" ، وقوله : " إذ لا يخفى" عله للعليه أى : وإنما ظهر فساد ما قيل بسبب هذا ؛ لأنه لا يخفى أن تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب زياده التعقيد أى : وزياده التعقيد تعقيد. (قوله : وهو مما يقبل إلخ) عله لمحذوف تقديره : وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح ؛ لأنه مما يقبل إلخ ، والحاصل أن تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وإن كان جائزا شائعا ، لكنه يوجب التعقيد ، فإن حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادته ؛ لأن التعقيد مما يقبل الشده والضعف. (قوله : أى : لا يكون ظاهر الدلاله) الضمير فى يكون للكلام ، وقوله : " لخلل واقع فى انتقال الذهن" : اعترض بأنه إما أن يراد الخلل الواقع للمتكلم فى انتقال ذهنه ، أو للسامع ؛ فإن كان المراد الأول : فلا يصح تعليل الخلل بإيراد اللوازم البعيده ، بل الأمر بالعكس أى : أن إيراد اللوازم البعيده يعلل بالخلل فى انتقال الذهن ؛ لأن المتكلم إذا اختل انتقال ذهنه أورد اللوازم البعيده المفتقره إلى الوسائط الكثيره ، وإن كان المراد الثانى فلا يصح تعليل عدم ظهور الدلاله بالخلل ؛ بل الأمر بالعكس أى : إنما يعلل خلل انتقال الذهن بعدم ظهور الدلاله ؛ لأن الخلل الذى يحصل للسامع فى انتقال ذهنه إنما هو عدم ظهور دلاله اللفظ على المعنى المراد للمتكلم.

وأجيب بأنا نختار الشق الثانى ، وهو أن المراد بالذهن ذهن السامع ، ولا يرد ما ذكر ؛ لأن المراد بالذهن النفس ، والمراد بانتقالها من المعنى الأصلى إلى المعنى المراد توجهها من المعنى الأول إلى الثانى لعلاقه بينهما ، والمراد بالخلل فى الانتقال بطء الانتقال من المعنى الأصلى إلى المعنى المراد ، والمراد بعدم ظهور دلاله اللفظ بطء انفهام المراد منه عند الإطلاق بالنسبه للعالم بوضعه لأصل المعنى لإخفاء المراد السابق ، ولا شك أن خلل

وذلك بسبب إيراد اللوازم ...

******

الانتقال الذى هو بطؤه سبب لعدم ظهور الدلاله بالمعنى المذكور ، وبيان ذلك أن سرعه انتقال الذهن من المعنى الأصلى إلى المعنى المراد سبب فى سرعه انفهام المراد من اللفظ مساو له ، إذ لا سبب لها سواها ، ولا شك أنه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء المسبب ، فبالضروره تنتفى سرعه انفهام المراد بانتفاء سرعه الانتقال ، فيكون بطء الانفهام الذى هو عدم ظهور الدلاله ببطء الانتقال الذى هو الخلل ، ولا شك أن ذلك الخلل بسبب إيراد المتكلم اللازم البعيد مع خفاء القرينه الداله على المراد ، فصح تعليل عدم ظهور الدلاله بالخلل وتعليل الخلل بإيراد اللوازم البعيده ، إذا علمت هذا فقول الشارح : " لخلل واقع فى انتقال الذهن " أى : لأجل بطء نفس السامع فى انتقالها من المعنى الأول أى : المعنى الأصلى الحقيقى ، وقوله : " إلى المعنى الثانى " أى : الذى له نوع ملابسه بالمعنى الأول وهو المعنى الكنائى ، أو المجازى ، فالمعنى الأول كالإخبار بكثره الرماد فى قولك - فى مقام المدح : زيد كثير الرماد ، والمعنى الثانى الإخبار بكرمه ، وحاصل ما فى المقام أن شرط فصاحه الكلام الكنائى أو المجازى : أن يكون المعنى الثانى وهو الكنائى أو المجازى قريبا فهمه من الأصلى ، فإن لم يكن كذلك بأن كان المعنى الملابس بعيدا فهمه من الأصلى عرفا ، بحيث يفتقر فى فهمه إلى وسائط مع خفاء القرينه ، لم يكن الكلام الكنائى أو المجازى فصيحا لحصول التعقيد.

واعلم أن المدار فى صعوبه الفهم على خفاء القرائن ، كثرت الوسائط أو لا ، لا على كثره الوسائط فقط ؛ فإنها قد تكثر ولم يكن هناك صعوبه فى فهم المعنى الثانى من الأول ، كما فى قولهم : فلان كثير الرماد كنايه عن كرمه ؛ فإن الوسائط فيه كثيره مع أنه لا تعقيد فيه ، وخفاء القرائن وعدم خفائها بواسطه جريان الكلام على أسلوب البلغاء واستعمالهم وعدم جريانه على أسلوبهم واستعمالهم.

(قوله : وذلك) أى : الخلل والبطء. (قوله : بسبب إيراد اللوازم) أى : المعانى اللوازم أى : إيرادها بلفظ الملزومات ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن مذهب المصنف فى الكنايه والمجاز أن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم ، والفرق باشتراط القرينه الصارفه عن

البعيده المفتقره ...

******

إراده المعنى الحقيقى فى المجاز دون الكنايه ، فليس مراد الشارح إيراد المعانى اللوازم بلفظها ، وإلا كان غير آت على طريقه المصنف فى الكنايه والمجاز ، ولو قال : بسبب إيراد الملزومات البعيده لكان أوضح.

هذا ، وقال العلامه عبد الحكيم : إنما لم يقل : إيراد الملزومات ويكون المراد اللازم فى الذهن ، كما ذهب إليه المصنف ليشمل جميع صور الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، ومن اللازم إلى الملزوم ؛ لأن اللازم ما لم يكن ملزوما فى الذهن لا يمكن الانتقال منه.

واعلم أن المراد باللوازم ما اصطلح عليه علماء البيان ، وهو كل شىء وجوده على سبيل التبعيه لآخر ، وإن كان أخص منه كما فى شرح المفتاح للعلامه السيد (قوله : البعيده) أى : من الملزومات ، وقوله : " المفتقره" : بيان لكونها بعيده فهو وصف كاشف لها ، ثم إن ظاهر الشارح يقتضى أن الخلل المذكور يتوقف على ثلاثه لوازم وثلاث وسائط فأكثر وليس كذلك ، بل يتحقق ذلك بلازم واحد وواسطه واحده ، وأجيب عنه بأجوبه ثلاثه :

الجواب الأول : أن" أل" فى اللوازم والوسائط للجنس ، وأل الجنسيه إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعيه ، وفى ذلك الجواب نظر ؛ لأن ذلك ينافى وصف الوسائط بالكثره.

الجواب الثانى : أن الجمع باعتبار المواد ؛ لأن مواد الخلل متعدده وفى كل ماده لازم واحد وواساطه واحده ، وفى هذا الجواب نظر من وجهين : الأول : أنه ينافى الوصف بالكثره ؛ لأنه يقتضى أن فى كل ماده أكثر من واسطه واحده.

الثانى : أنه يفيد أنه لا توجد اللوازم المتعدده والوسائط كذلك فى ماده واحده وليس كذلك ، وقد يجاب عن الأول : بأن الوصف بالكثره باعتبار بعض المواد.

وعن الثانى : بأن قولنا الجمع باعتبار المواد بالنظر للأقل ولا شك أن أقل ما يحصل به الخلل لازم واحد وواسطه واحده.

إلى الوسائط الكثيره مع خفاء القرائن الداله على المقصود (كقول الآخر : ...

******

الجواب الثالث : أن المراد بالجمع ما فوق الواحد ، وإنما اعتبر ذلك مع أن الخلل يتحقق بلازم واحد وواسطه واحده ؛ لأنه الغالب إذا الغالب أن الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط كذا ذكر العلامه الغنيمى ، وفى الفنرى : يجوز أن يكون الجمع باقيا على معناه ، ويراد بمقابله الجمع بالجمع انقسام الآحاد على الآحاد ، فإن جوّز ألا يكون ذلك الانقسام على السواء ، بل يكون على الاختلاف والتفاوت ، مثلا إذا قيل : باع القوم دوابهم ، يكون المراد منه : أن كل واحد منهم باع ما له من الدواب ، سواء كانت واحده أو متعدده وهو الظاهر ، فكلام الشارح سالم عن المحذور بلا شبهه ، إذا لا يلزم توحد اللازم والواسطه فى كل ماده ، وإن لم يجز كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا محذور ولا شبهه ؛ لأنه حينئذ يكون أخذا بالأقل ؛ لأنه إذا علم من البيان المذكور وجود الخلل بإيراد لازم واحد مفتقر إلى واسطه واحده مع خفاء القرينه ، فلا يوجد فى إيراد أكثر من ذلك مع خفائها بالطريق الأولى. (قوله : إلى الوسائط) أى : بينها وبين الملزومات. (قوله : مع خفاء القرائن) أى : بعدم الجريان على أسلوب البلغاء ، فلو كانت القرينه ظاهره فلا خلل ، سواء تعددت الوسائط كما فى قولك : فلان كثير الرماد ، مريدا الإخبار بكرمه ، أو لم تتعدد كقولك : فلان طويل النجاد ، مريدا الإخبار بطول قامته ، فلو كان اللازم قريبا لا واسطه بينه وبين الملزوم ، لكن القرينه خفيه كان مضرا ويحصل به الخلل والتعقيد ، خلافا لما يفيده كلام الشارح ، حيث قيد اللوازم بالبعيده ، وإنما لم يتعرض الشارح لذلك لندره وقوعه ؛ لأن اللازم القريب قلما يخفى لزومه ، ولذا ذهب الإمام الرازى (١) إلى أن كل لازم قريب فهو بيّن ، وإن كان لم يسلم له فى ذلك ، ولكون المثال الذى ذكره المصنف اللازم فيه بعيد مفتقر لوسائط عده كما

١- هو زين الدين محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى ، صاحب" مختار الصحاح" فى اللغه ، وله علم بالتفسير والأدب ، وله" روضه الفصاحه" فى البلاغه وغير ذلك ، توفى سنه ۶۶۶ ه. انظر : الأعلام (۶ / ۵۵).

وهو عباس بن الأحنف ، ولم يقل : كقوله ؛ لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق (سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب ...) بالرفع ؛ ...

******

يأتى بيانه ، ويظهر لك أن الأقسام أربعه : يحصل الخلل فى صورتين أعنى : ما إذا كانت القرينه خفيه ، سواء تعددت الوسائط كما يأتى فى قوله (١) :

وتسكب عيناى الدموع لتجمدا أو لم تتعدد ، ولا خلل فى صورتين : وهما ما إذا كانت القرينه غير خفيه تعددت الوسائل كما فى قولك : فلان كثير الرماد ، أو لم تتعدد كما فى قولك : فلان كثير النجاد (قوله : عباس بن الأحنف) (٢) هو من بنى حنيفه ، كان رقيق الحاشيه ، لطيف الطباع من ندماء هارون الرشيد (قوله : سأطلب إلخ) عبر بالسين الموضوعه للاستقبال للإشاره إلى أن بعد الديار وإن كان لغرض صحيح ، وهو قرب الأحباب حقيق بأن يسوف به ولا يطلبه فى الحال لكون البعد فى ذاته أردى من الردى ، والحاصل أن البعد وإن كان وسيله للقرب الذى هو المقصد الأقصى للعشاق إلا أنه من حيث إنه بعد فى نفسه حقيق بأن يسوف عليه ، ولكون البعد رديئا أضافه الشاعر لداره لا لذاته ؛ لأن العاشق لا يطلب بعد ذاته ، وأضاف القرب لذات المحبوبين ، فإن قلت : هذا الكلام يقتضى أن السين أصليه وقول الشارح ومعنى البيت أنى اليوم أطيب إلخ يقتضى زيادتها لمجرد التوكيد. قلت : إن ما قلناه بالنظر لأصل وضعها وما ذكره الشارح بالنظر للمعنى المراد من البيت ، والحاصل أن ايثاره التعبير بالعباره الداله على التسويف فى الجمله يشير لذلك المعنى وإن كانت للتأكيد أفاده القرمى (قوله : عنكم) متعلق ببعد لا بالدار ، وإلا لقال لكم ، والمعنى بعد دارى عنكم ، وفيه إشاره إلى أنه لا يرضى بنسبه طلب البعد إلى دار المحبوب فضلا عن نفسه (قوله : بالرفع)

١- البيت للفرزدق فى ديوانه ١٠٦ طبعه دار الكتب ، ودلائل الإعجاز ٢٦٨ ، والإشارات والتنبيهات ص ١٢.

٢- هو العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفى اليمامى ، أبو الفضل : شاعر غزل رقيق ، قال فيه البحترى : هو أغزل الناس ، أصله من اليمامه ، وكان أهله فى البصره وبها مات أبوه ، ونشأ هو ببغداد وتوفى بها سنه ١٩٢ ه ، وقيل : بالبصره ، خالف الشعراء فى طريقتهم فلم يمدح ولم يهج ، بل كان شعره كله غزلا وتشبيبا ، وهو خال إبراهيم بن العباس الصولى. انظر : الأعلام (٣ / ٢٥٩).

وهو الصحيح ، وبالنصب وهم (عينای الدّموع لتجمدا) (۱) جعل سكب الدموع كنايه عما يلزم فراق الأحبه ...

******

أی : عطفا على مجموع سأطلب وقرر بعضهم أنه بالرفع عطف على أطلب ، فالمعنى وستسكب إلخ ، وفی هذا الثانی نظر ؛ فإن البكاء شعار المحبين ؛ لأنه ينبئ عن شده الشوق ، فلا ينبغی التسويف به إلا أن يقال : إن التسويف به لا بهذا الاعتبار ، بل باعتبار ما فيه من المشاق وتكدير عيش العشاق.

(قوله : وهو الصحيح) أی : لثبوته عنده بالنقل الصحيح ؛ ولأن ما ذكره من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبنى على الرفع (قوله : وهم) أی : غلط ؛ وذلك لأنه إما عطف على بعد من قبيل عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل وهو لا يحسن ؛ لأن سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب ، ولا يخفى أن البكاء والحزن شعار العاشق المهجور غير منفكين عنه فی حال من الأحوال ، وحينئذ فلا معنى لطلبهما للزوم طلب الحاصل ؛ إلا أن يقال : المطلوب استمرار السكب لا أصله ، وإما عطف على قوله : لتقربوا وهو لا يصح ذلك ؛ لأن تعليل طلب بعد الديار بالقرب يدل على أن المقصود من طلب البعد قرب الأحبه المقتضی للفرح والسرور ، فكيف يعلله بعد ذلك بالحزن الذی هو المراد من سكب الدموع؟ إذ تعليله به يقتضی أن المقصود من طلب بعد الديار حصول الحزن والكآبه له لأقرب الأحبه ، فالتعليل الثانی يفيد نقيض ما أفاده الأول ، والتناقض الذی هو باطل ما جاء إلا من جعله عطفا على : لتقربوا فبطل عطفه على بعد وعلى لتقربوا ، وحينئذ فتعين الرفع (قوله : جعل سكب الدموع كنايه إلخ) أی : فليس المراد للشاعر الإخبار بسكب عينيه للدموع ، بل القصد الإخبار بلازمه وهو

۱- البيت من الطويل ، وهو للعباس بن الأحنف فی الإيضاح ص ۷ ، وشرح عقود الجمان ۱ / ۱۵ ، والبيت فی ديوانه أيضا ص ۱۰۶ ط. دار الكتب ، ودلائل الإعجاز ص ۲۶۸ ، والإشارات والتنبيهات ص ۱۲ ، قوله : " وتسكب" بالرفع ونصبه بالعطف على" بعد" أو على" تقربوا" ، وهم ، والحق أن لا شیء فی عطفه على" تقربوا" ، والسين فی قوله" سأطلب" لمجرد التأكيد ، ومعنى الشطر الأول أن يفارقه رجاء أن يغنم فی سفره فيعود إليه فيطول اجتماعه به.

من الكآبه والحزن ، وأصاب ، لكنه أخطأ فى جعل جمود العين كنايه عما يوجبه التلاقى ...

******

الكآبه والحزن ، فكأنه قال : وأوطن نفسى على مقاساه الأحزان والكآبه ، وقوله : عما يلزم أى : عن لازم يلزم فراق الأحبه أى : كما يلزم سكب العين للدموع ، فالحزن لازم لفراق الأحبه ولسكب العين للدموع ، ولو قال عما يلزمه من الكآبه والحزن لكان أحسن ؛ لأن الكنايه إطلاق الملزوم وإراده اللازم ، لا التعبير عن اللازم لشىء بشىء آخر.

(قوله : من الكآبه) بفتح الهمزه وسكونها يقال : كئب الرجل يكأب .. كعلم يعلم ، كآبه وكأبه مثل : رآفه ورأفه ، وهى سوء الحال والانكسار من أجل الحزن ، فعطفه عليها من عطف السبب على المسبب (قوله : وأصاب) أى : فى ذلك الجعل لسرعه فهم الحزن من سكب الدموع عرفا ، ولهذا يقال أبكاه الدهر كنايه عن كونه أحزنه ، وأضحكه كنايه عن كونه أسره قال الشاعر (١) :

أنزلنى الدّهر على حكمه

من شامخ عال إلى خفض

أبكانى الدّهر ويا ربّما

أضحكنى الدّهر بما يرضى

أى : أبكانى الدهر بما يسخطنى ، وقلما سرنى بما يرضى (قوله : لكنه أخطأ فى جعل إلخ) أى : لعدم فهم ذلك اللازم بسرعه من جمود العين ؛ وقوله أخطأ : أى فى نظر البلغاء ؛ لأنه مخالف لموارد استعمالهم ؛ وذلك لأن الجارى على استعمالهم إنما هو الانتقال من جمود العين أعنى : يبسها ، إلى بخلها بالدموع وقت طلبه منها ، وهو وقت الحزن على مفارقه الأحباب ، فهو الذى يفهم من جمودها بسرعه ، لا دوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر ، قال الشاعر (٢) :

١- البيتان لحطّان بن المعلى من الشعراء الإسلاميين ومن شعراء الحماسه (وهى مختارات لأبى تمام من شعر السابقين ، ولذا يقال شاعر حماسى) ، وانظر البيت فى شرح ديوان الحماسه للتبريزى ١ / ١٥٢ ، ودلائل الإعجاز ٢٦٩ ، وقد كنى الشاعر فيه بإبكاء الدهر له عن إساءته ، وبإضحاكه له عن سروره.

٢- البيت لأفلح بن يسار ، وقيل مرزوق بن يسار المعروف بأبى عطاء الخراسانى فى رثاء ابن هبيره عند ما قتله - - المنصور يوم واسط بعد أن أمّنه ، وواسط مدينه بالعراق بناها الحجاج بن يوسف الثقفى ، وبعد هذا البيت : عشيّه قام النائحات وشقّقت جيوب بأيدى مأتم وخدود وانظر البيت فى شرح الحماسه للتبريزى ٢ / ١٥١ ، ودلائل الإعجاز ٢٦٩ ، والإشارات والتنبيهات ١٢.

من الفرح والسرور ...

******

ألا إنّ عينا لم تجد يوم واسط

عليك بجارى دمعها لجمود

أى : لبخيله بالدموع ، ولهذا لا يصح فى الدعاء للمخاطب أن يقال : لا زالت عينك جامده ؛ لأنه دعاء عليه بالحزن ، فالمعنى الذى أراده الشاعر لا يفهم من العباره بسرعه ، وحينئذ فيكون الكلام معقدا ، ومن المعلوم أن الكلام المعقد يعد صاحبه مخطئا فإن قلت : إنه لا ملازمه بين جمود العين ودوام الفرح والسرور ، فكيف ينتقل الشاعر منه إليهما؟ قلت : استعمل جمود العين الذى هو يبسها فى خلوها من الدموع وقت الحزن مجازا مرسلا ، والعلاقه الملزوميه ، ثم استعمله فى خلوها مطلقا من الدموع مجازا مرسلا من باب استعمال المقيد فى المطلق ، ثم كنى به عن دوام الفرح والسرور لكونه لازما لذلك عاده ، وهذا وإن كان يكفى فى صحه الكلام واستقامته ، لكن يخرجه عن التعقيد المعنوى ؛ لظهور أن ذهن السامع العارف بصناعه الكلام لا ينتقل إليه بسهوله ؛ لبعد ذلك اللازم مع خفاء القرينه بسبب عدم هذا الاستعمال على موارد البلغاء.

ومن المعلوم أن ما يوجب صعوبه فهم المعنى المراد بمراحل من البلاغه بحيث يعد صاحبه عند البلغاء من المخطئين فالحاصل أن الخطأ فى استعمال الجمود فيما قصده الشاعر من دوام الفرح والسرور ليس لاشتراط النقل فى آحاد المجاز ، بل لكون تعارف البلغاء على خلافه ، والاستعمال الجارى على خلاف استعمال البلغاء يمنع التفات الأذهان لما التفتوا إليه فى استعمالهم.

أما إذا لم يعلم تعارف البلغاء ، فيجوز الانتقال عن الملزوم لوجود العلاقه المصححه إلى أى لازم كان (قوله : من الفرح والسرور) الفرح : مصدر الفعل اللازم ، والسرور : مصدر المتعدى ، يقال : سرتنى رؤيتك ، وحينئذ فلا مشاكله بينهما ، وقد يجاب بأن السرور إما مصدر المبنى للمفعول فيكون لازما أيضا أو مصدر المبنى للفاعل

(فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع) حال إراده البكاء ؛ وهى حاله الحزن (لا إلى ما قصد من السرور) الحاصل بالملاقاه ومعنى البيت : إنى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق ، ...

******

وهو قد يكون لازما يقال : سر زيد أى حصل له سرور فالمشاكله حاصله على كل حال (قوله : فإن الانتقال إلخ) عله لجعل البيت مثالا ـ للخلل فى الانتقال أى : لأن وإنما كان فى البيت تعقيد للخلل فى الانتقال ؛ لأن الانتقال أى : لأن الصواب فى الانتقال من جمود العين وهو يبسها إنما هو إلى بخلها بالدموع عند طلبه منها ، ومعلوم أنه لا يطلب ذلك منها إلا عند شده الحزن ، ويصح أن يكون عله لمحذوف أى : وقد أخطأ الشاعر فى جعله جمود العين كنايه عن الفرح والسرور ؛ لأن الانتقال إلخ ، ويمكن أن الشارح أشار إلى ذلك بقوله : لكنه أخطأ إلخ.

(قوله : وهى) أى : حاله إراده البكاء حاله الحزن (قوله : لا إلى ما قصده) أى : الشاعر من السرور إلخ ، لظهور أن الذهن لا ينتقل إلى هذا بسهوله ؛ لأنه يحتاج فى الانتقال لما قصده إلى الوسائط الكثيره مع خفاء القرينه ، وهذا بخلاف الإيهام الذى عد من المحسنات للكلام البليغ ؛ لأنه إنما يعد محسنا عند وضوح القرينه على المراد وهو مفقود فى البيت ؛ لأن المصراع الأول وإن دل على أن المراد بالجمود السرور ، لكن شهره استعماله فى الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه ، والاعتراض بأن سهوله الانتقال ليست بشرط فى قبول الكنايات ، وإلا ـ لزم خروج كثير من الكنايات المعتبره عند القوم عن حيز الاعتبار مردود ؛ لأن صعوبه الانتقال فى تلك الكنايات المعتبره إن أدت إلى التعقيد فلا نسلم اعتبارها عندهم (قوله : أنى اليوم أطيب نفسا إلخ) هذا يشير إلى أن السين فى قوله : سأطلب زائده للتوكيد ، لا أنها للاستقبال ؛ لأن اليوم دال صريحا على أن طلب البعد إنما هو فى الحال فهو على حد قوله : (سَنَكْتُبُ ما قالُوا)(1) وهى وإن كانت فى الأصل للاستقبال والتوكيد إلا ـ أنها جردت عن بعض معناها ، وتجريد الكلمه

١- آل عمران : ١٨١.

وأوطنها على مقاساه الأحزان والأشواق ، وأتجرع غصصها ، وأتحمل لأجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم ، ومسره لا تزول فإن الصبر مفتاح الفرج ولكل بدايه نهايه ...

******

عن بعض معناها شائع عندهم ، ولا يقال : إن الظاهر من كلام الشارح جعل طلب البعد مجازا عن طيب النفس به اللازم له ، وجعل سكب الدموع مجازا عن سببه وهو الحزن ؛ لأنا نقول : بل مرده تقرير معنى البيت وبيان سبب السكب ، ولا حاجه إلى ارتكاب التجوز. وأطيب يصح أن يكون بالتخفيف من طاب بدليل تنكير نفسا على التمييز ، إذ لو كان بالتشديد لقال : نفسى بالنصب على المفعوليه ، ويصح أن يكون بالتشديد من طيب بدليل عطف وأوطنها عليه ، لكن الأول أحسن ؛ لأن الثانى يوهم أن المراد تطييب النفس ، ولو غير نفس المتكلم كما يؤخذ من التنكير ومراعاه جانب المعنى أولى.

(قوله : وأوطنها) أى : أصبرها على مقاساه إلخ : هذا راجع إلى قوله وتسكب عيناى الدموع : بيان لحاصل معناه ، وقوله إلى وصل يدوم : راجع لقوله : لتقربوا ، وقوله ومسره إلخ : راجع لقوله لتجمدا : بيان للمعنى المراد منه (قوله : والأشواق) أخذ الأشواق بطريق اللازم ؛ لأنه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق إليه. (قوله : وأتجرع غصصها) أى : الأشواق وفيه استعاره بالكنايه وتخييل ، حيث شبه الأشواق بمشروب مر والتجرع تخييل (قوله : لأجلها) عله للتحمل أى : وأتحمل لأجل تلك الأشواق حزنا فالضمير للأشواق ، أو راجع للنفس على حذف مضاف أى : وأتحمل حزنا لأجل راحه نفسى ، ولا يصح رجوعه للأحزان لما فيه من الركه.

(قوله : يفيض) أى : ذلك الحزن الدموع ، وفيه أنه قد جعل الحزن سببا فى سكب الدموع ، وهذا ينافى ما تقدم له من أن سكب الدموع كنايه عن الحزن ، فإن مقتضى ذلك أن سكب الدموع ملزوم والحزن لازم ، واللازم مسبب لا سبب ، إلا أن يقال : إنهما متلازمان لزوما مساويا ، فكل منهما لازم للآخر ، فيصح فى كل أن يعتبر لازما أو ملزوما وسببا أو مسببا (قوله : فإن الصبر إلخ) التفت الشارح لذلك لا لكون الزمان والإخوان من عادتهم معامله الإنسان بنقيض مطلوبه.

ومع كل عسر يسرا ؛ وإلى هذا أشار عبد القاهر فى دلائل الإعجاز ، وللقوم هاهنا كلام فاسد أوردناه فى الشرح.

******

(قوله : ومع كل عسر) عطف على خبر إن ، ويسرا عطف على اسمها (قوله : وللقوم هاهنا كلام فاسد إلخ) أى : فى معنى البيت ، وحاصله أن بعضهم ذكر أن السين للاستقبال ، وأن المعنى إنى من سالف الزمان إلى اليوم كنت أطلب القرب والسرور فلم يحصل لى إلا الحزن والفراق ، فأنا بعد هذا الآن أطلب البعد عنكم والفراق لأجل أن يحصل القرب والوصال ، وأطلب حصول الأحزان والبكاء لأجل أن يحصل لى الفرح والسرور ؛ لأن عاده الزمان والإخوان المعامله بنقيض المقصود.

فالشاعر طلب خلاف مراده ليغالط الزمان والإخوان ، فيأتون بالمراد ، ووجه الفساد أمور.

الأول : أن الأحبه والزمان إنما يأتون بخلاف المراد فى الواقع لا فى الظاهر ، والذى طلبه الشاعر مراد فى الظاهر لا فى الواقع ، وقد يقال : إن من تصرفات الشعراء أنهم يظهرون طلب أمر ، ويكون مرادهم خلافه ، قصدا إلى حصول نقيض ما طلبوا الذى هو مرادهم ، بناء على ذلك الأمر التخييلى ، وهو إتيان الزمان بخلاف المطلوب ، فلا معنى لذلك الاعتراض بالفساد. قال أبو الحسن الباخرزى (١) :

ولكم تمنيت الفراق مغالطا

واحتلت فى استثمار غرس ودادى

وطمعت منها بالوصال لأنها

تبنى الأمور على خلاف مرادى (٢)

وقد يجاب بأن الاطلاع على مراد الشاعر يتوقف على انكشاف حاله ، فإن كان الشاعر متعلقا بالارتحال بقرينه حال أو مقال ؛ فالمعنى على ما قاله البعض ، ويكون

١- هو أبو الحسن على بن الحسن بن على بن أبى الطيب الباخرزى - أديب من الشعراء الكتاب من أهل باخرز من نواحى نيسابور كان من كتاب الرسائل وله علم بالفقه والحديث اشتهر بكتابه" دميه القصر وعصره أهل العصر" وله ديوان شعر - توفى سنه ۴۶۷ ه (وانظر الأعلام ۴ / ۲۷۲).

٢- وفى روايه : ورغبت عن ذكر الوصال ...

(قيل) فصاحه الكلام خلوصه مما ذكر (ومن كثره التكرار وتتابع الإضافات ...

******

قصده الاعتذار لأحبته فى التشمر للسفر. وإن كان الشاعر من الحكماء المتكلمين بالحكم والحقائق فالأنسب حمله على المعنى الذى ذكره فى" دلائل الإعجاز" ، وإن كان من الظرفاء المستظرفين للنوادر والغرائب فالمعنى على ما قال البعض ، وحينئذ فالقول بأن مراد الشاعر هو ما ذكره ذلك البعض على الإجمال بدون اطلاع على حاله لا يخفى تعسفه أفاده القرمى.

الأمر الثانى : أن طلبه للبعد والفراق : إما فى حال الفراق أو فى حال الوصال ، فالأول : تحصيل الحاصل ، والثانى : طلب قطع الوصال لتحصيل الوصال ، ولا يخفى أنه شنيع جدا ، وقد يجاب باختيار الأول ، وهو أنه طلب فى حاله البعد دوام البعد لأجل حصول دوام القرب ، أو يختار الثانى : وهو أنه اختار البعد حاله القرب لكونه قربا محققا زواله ، فيطلب البعد لأجل أن يحصل قرب غيره دائم ، وفى ذلك تعسف (قوله : فصاحه الكلام إلخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف ومن كثره إلخ : عطف على مقدر فى كلام هذا القائل والمجموع مقول القول (قوله : مما ذكر) أى : من الأمور الثلاثه السابقه فى كلام المصنف (قوله : التكرار) بالفتح لأنه ليس من بناء تفعال بالكسر إلا تلقاء وتبيان (قوله : ومن كثره التكرار) أى : للفظ الواحد اسما كان أو فعلا أو حرفا ، كان الاسم ظاهرا أو ضميرا ، وإنما شرط هذا القائل الكثره ؛ لأن التكرار بلا كثره لا يخل بالفصاحه ، وإلا لقبح التوكيد اللفظى.

(قوله : وتتابع الإضافات) أى : ومن تتابع الإضافات ، فهو عطف على كثره لا على التكرار ، وحينئذ فيكون صاحب هذا القيل مشترطا فى فصاحه الكلام خلوصه من تتابع الإضافات ، وإن لم تكثر ، ومما يرشح ذلك قول الشارح فيما يأتى وتتابع الإضافات مثل قوله : ولم يقل. وكثره تتابع الإضافات مثل قوله : (قوله : الإضافات) المراد بالجمع ما فوق الواحد نحو يا على بن حمزه بن عماره

كقوله : وتسعدنى فى غمره بعد غمره (سبوح) أى : فرس ...

******

(قوله : كقوله) أى : قول أبى الطيب أحمد المتنبى من قصيده يمدح بها سيف الدوله ابن حمدان وأولها (١) :

عواذل ذات الخال فىّ حواسد

وإنّ ضجيع الخود منّى لماجد

يردّ يدا عن ثوبها وهو قادر

ويعصى الهوى فى طيفها وهو راقد

متى يشتفى من لاعج الشّوق فى الحشا

محبّ لها فى قربه متباعد

ألحّ علىّ السّقم حتى ألفته

وملّ طبيبى جانبى والعوائد

أهمّ بشىء والليالى كأنّها

تطاردنى عن كونه وأطارد

وحيد من الخلّان فى كلّ بلده

إذا عظم المطلوب قلّ المساعد

(قوله : وتسعدنى) من الإسعاد وهو الإعانه والتخليص قيل : إن المعنى هنا على المضى. أى : أسعدتنى ؛ لأنه أراد الإخبار عما صدر منها فى بعض الحروب ، لكنه عدل إلى المضارع استحضارا للصوره الغريبه. أى : صوره الإسعاد ، ولكن الأقرب أن يراد الاستمرار التجددى بقرينه المقام (قوله : فى غمره) أى : من غمر. والغمره ما يغمرك من الماء ، والمراد هنا الشده فهو من ذكر الملزوم وإراده اللازم (قوله : أى فرس) أشار الشارح إلى أن سبوحا : صفه لمحذوف ، وإنما لم يقل سبوحه مع أن الموصوف مؤنث ، ولذا

١- الأبيات من الطويل وهى فى ديوانه ١ / ٣٩٣ ، وبيت الشاهد فى معاهد التنصيص ١ / ٥٨ ، وبلا نسبه فى تاج العروس ٦ / ٤٥٢ (سبح) ، والإشارات والتنبيهات ١٣. والغمره : الشده. والسبوح : السريعه. والشواهد : العلامات.

حسن الجرى لا تتعب راكبها كأنها تجرى فى الماء (لها) صفه سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) ...

******

أنث الفعل له ؛ لأن سبوح فعول بمعنى فاعل ، وهو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث (قوله : حسن الجرى) فيه أن الفرس مؤنث سماعا ، إذ ليس فيها علامه تأنيث ظاهره ، ولكن سمع عود الضمير عليها مؤنثا ، والنعت هنا حقيقى يجب أن يتبع منعوته فى أربعه من عشره من جملتها التأنيث ، فكان الواجب أن يقول : حسنه الجرى ، وأجيب بأنه ذكر الوصف لتأويل الفرس بالمركوب ، أو لتأويلها بالخيل ، وهو اسم جنس إفرادى يقع على المذكر والمؤنث وعلى القليل والكثير ، سميت بذلك لاختيالها فى مشيها ، ولا يرد أن اسم الجنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء ؛ لأنا نقول : هذا فى اسم الجنس الجمعى.

وما ذكرناه من أن الخيل اسم جنس إفرادى هو الحق ، خلافا لمن قال : إنه اسم جمع ، واعترض بأنه يقع على ثلاثه فأكثر ، والمقصود هنا فرس واحد ، وحينئذ فلا يناسب تأويل الفرس بالخيل ، ونوقش فى قوله حسن الجرى : بأن المناسب لقوله وتسعدنى إلخ : أن يقول شديده الجرى ؛ لأن شدته هو الذى يترتب عليه الإنقاذ من العدو ، وأجيب بأن المراد حسن الجرى لقوه جريها وسهولته لا لسهولته فقط (قوله : كأنها تجرى إلخ) فيه إشاره إلى أن استعمال سبوح فى الفرس مجاز ؛ لأن السبوح فى الأصل كثير السبح ، أى : العوم فى الماء ، واستعمله الشاعر فى كثير الجرى على سبيل الاستعاره المصرحه التبعيه ، حيث شبه الجرى الكثير بالسبح أى : العوم فى الماء ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، واشتق من السبح سبوح بمعنى : جاريه جريا شديدا (قوله : صفه سبوح) أى : مع فاعله ، لا أن لها هو الصفه وحده.

(قوله : حال من شواهد) أى : لأنه كان فى الأصل نعتا لها ، ونعت النكره إذا قدم عليها أعرب حالا (قوله : متعلق بشواهد) أى : الذى هو بمعنى الدلائل ، كما أشار له الشارح بالعنايه ، فإنها تشير إلى أن المراد بالشواهد هذه العلامات الداله ، وأن فى الكلام حذف مضاف وهو النجابه ، وبجعل الشواهد بمعنى العلامات الداله يندفع ما يقال

فاعل الظرف ؛ أعنى لها ؛ يعنى : لها من نفسها علامات داله على نجابتها.

قيل : التكرار ذكر الشيء مره بعد أخرى ، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا ؛ وفيه نظر ؛ لأن المراد بالكثره هاهنا ما يقابل الوحده ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تتابع الإضافات ...

******

إن الشهاده المعداه بعلى لم ترد إلا للمضره ، والقصد هنا المنفعه وهو الشهاده بنجابه الفرس ، أو يقال إن الشهاده على حالها ، وعلى بمعنى اللام ، أو أن هذه الشهاده لما كان يترتب عليها الدخول فى الحروب والوقوع فى الهلكات. عبر بعلى إذ ليس على الفرس أضر من الشاهد الذى يشهد لها بالنجابه.

(قوله : فاعل الظرف) أى : لاعتماده على الموصوف وهو سبوح ، وإنما لم يجعل الظرف خبرا مقدما ، وشواهد مبتدأ مؤخرا – مع جواز ذلك – لاحتياجه لنكته ، لتقدم الخبر وليس هنا نكته لتقدمه (قوله : من نفسها) من هذه ابتدائيه (قوله : قيل إلخ) قائله :الشيخ الزوزنى ، وحاصله أن التكرار ذكر الشيء مرتين ، فهو عباره عن مجموع الذكرين ، ولا يتحقق تعدده إلا بالتربيع ، ولا يتكثر التكرار إلا بالتسديس ، وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثره التكرار ، إذا لم يحصل فيه تعدد للتكرار فضلا عن الكثره إذ الضمائر فيه ثلاثه فقط (قوله : بذكره ثالثا) أى : بل الكثره لا تحصل إلا بسته ؛ لأن أصل التكرار يحصل باثنين ، وتعدده بأربعه ، والكثره باثنين آخرين. (قوله : وفيه نظر) حاصله أنا لا نسلم أن التكرار اسم لمجموع الذكرين ، بل هو الذكر الثانى المسبوق بآخر ، والمراد بالكثره ما زاد على الواحد ، وحينئذ فالكثره تحصل بالذكر ثلاثا كما فى البيت ، أو يقال إن الإضافه فى كثره التكرار من قبيل إضافه المسبب إلى السبب ، أى : كثره الذكر الحاصله من التكرار ، ولا شك فى حصول كثره الذكر بتثليثه كذا فى الفنرى.

(قوله : ما يقابل الوحده) أى : والمراد بالتكرار الذكر الثانى المسبوق بآخر ، فالتكرار اسم للذكر الأخير ، والكثره تحصل بما زاد عليه ، وحينئذ فيحصل التكرار ، وكثرته بتثليث الذكر.

مثل قوله حمامه جرعا حومه الجندل اسجعى) (١) فأنت بمرأى من سعاد ومسمع.

ففيه إضافه حمامه إلى جرعا وجرعا إلى حومه وحومه إلى الجندل.

والجرعاء : تأنيث الأجرع وقصرها للضروره ؛ وهى أرض ذات رمل لا تنبت شيئا ، والحومه : معظم الشىء ، والجندل : أرض ذات حجاره ، ...

******

فقوله : ما يقابل الوحده. أى : التى أوجبت التكرار ، وهو الذكر الثانى ، ولا شك أن الثالث مقابل للثانى ، فآل الأمر إلى أن الكثره هى تعدد التكرار المقابل لوحده التكرار ، لا أن الكثره هى المقابله للتعدد ، فصح التمثيل بالبيت (قوله : مثل قوله) أى : قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك (٢) (قوله : حمامه جرعا) (٣) حمامه منادى منصوب لإضافته لما بعده ، والمعنى : يا حمامه الأرض المستويه ذات الرمل التى لا تنبت شيئا - التى هى معظم الأرض التى فيها - الحجاره اسجعى (قوله : أرض ذات حجاره إلخ) كذا فى الأساس ، والذى فى الصحاح : أن الجندل بسكون النون الحجاره ، وأما الأرض ذات الحجاره فيقال لها جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال ، فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسيرا لغويا ، بل تفسيرا مرادا ، وفى الكلام تجوز من إطلاق اسم الحال وإراده المحل ، أو يقال : إنه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال وتكون النون حينئذ مسكنه للضروره ، والداعى لما ذكر من أحد الأمرين إضافه الجرعاء إلى الحومه ، والحومه للجندل ؛ لأن الإضافه الأولى بيانيه ، والثانيه على معنى فى. أى : يا حمامه الأرض

١- من الطويل ، وهو لابن بابك أبو القاسم عبد الصمد بن بابك فى الإيضاح ص ٩ ، والإشارات والتنبيهات ص ١٣ ، والتبيان للطيى ٢ / ٥٨٢ ، وشرح عقود الجمان ١ / ١٦ ، وبلا نسبه فى التلخيص للقزوينى ص ٨.

٢- هو أبو القاسم عبد الصمد منصور البغدادى المعروف بابن بابك من شعراء اليتيمه.

٣- البيت فى الإشارات ١٣ ، والتبيان للطيبى ٢ / ٥٢٨ ، وعجزه : فأنت بمرأى من سعاد ومسمع وجرعى : مقصور جرعاء ولها معان كثيره ، أنسبها أنها الكثيب جانب منه رمل وجانب من حجاره ، وحومه الشىء : معظمه ، والجندل : أرض ذات حجاره ، والسجع : هدير الحمام ، والشاهد فى إضافه حمامه إلى جرعا وجرعا إلى حومه ، وحومه إلى الجندل. وانظر الإيضاح ٩.

والسجع : هدير الحمام ، ونحوه ، وقوله : فأنت بمرأى ؛ أى : بحيث تراك سعاده وتسمع صوتك ، يقال : فلان بمرأى منى ومسمع ؛ أى : بحيث أراه وأسمع قوله ؛ كذا فى الصحاح ، فظهر فساد ما قيل : أن معناه : أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها ، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل ...

******

المستويه ذات الرمل التى لا تنبت شيئا التى هى معظم الأرض ، التى فيها الحجاره ، لا معظم الحجاره كما لا يخفى.

(قوله : والسجع هدير الحمام ونحوه) اعلم أن السجع تصويت الحمام ، والناقه على ما فى الأساس ، فهو حقيقه فيهما يقال : سجعت الحمامه : إذا طربت فى صوتها ، وسجعت الناقه : إذا مدت حنينها على جهه واحده ، وأما الهدير : فهو حقيقه فى صوت الحمام ، مجاز فى صوت الناقه ، والحمام ما كان ذا طوق من الفواخت والقمارى ونحوهما ، إذا علمت هذا فقول الشارح ونحوه : إن كان مرفوعا عطفا على الهدير أى : السجع هدير الحمام ، ونحو : هديره ، وهو حنين الناقه فالأمر ظاهر ، وإن كان مجرورا عطفا على الحمام أى : السجع : هدير الحمام ، وهدير نحوه من الناقه. ففيه نظر ، لما علمت أن إطلاق الهدير على صوت الناقه مجازا إلا أن يقال إن الهدير من باب عموم المجاز ، وهو استعمال الخاص فى العام ، فيراد بالهدير الذى هو تصويت الحمام خاصه ، مطلق تصويت الشامل لتصويت الحمام والناقه ، أو من استعمال الكلمه فى حقيقتها ومجازها ، أو يقال يراد بالحمام نوع مخصوص منه وهو ما يطرب بصوته ، أو ما يألف البيوت ويقيد بها ، ويراد بنحوه غير ذلك النوع من الحمام.

(قوله : أى بحيث تراك) أى : فى مكان تراك فيه سعاد وتسمعك منه ، فحيث ظرف مكان ، والباء بمعنى فى (قوله : كذا فى الصحاح) أى : فكلام الصحاح يفيد أن المجرور بمن بعد مرأى ومسمع هو فاعل الرؤيه والسماع.

(قوله : فساد ما قيل) أى : ما قاله الشارح الزوزنى (قوله : يشهد به العقل والنقل) أما النقل فما ذكره عن الصحاح ، فإنه يفيد أن فاعل الرؤيه المجرور بمن ، وكلام الزوزنى يقتضى أن المجرور بمن هو المفعول ، وأما العقل فلأن الحمامه إذا كانت تسمع

(وفيه نظر) لأن كلا من كثره التكرار ، وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر ، وإلا فلا يخل بالفصاحه ؛ ...

******

صوت المحبوبه فلا يحسن فى نظر العقل طلب تصويتها ؛ لأنه يفوت سماعها ، بل اللائق طلب الإصغاء ، فكان الواجب على الشاعر أن يقول : اسمعى أو اسكتى أو انصتى ، فقبلت الشهادتان ، فإن قلت : شهاده العقل لا تقبل إلا لو كان الغرض بسجعها سماع تصويتها ، ويمكن أن يكون الغرض بسجعها إظهار نشاطها وطربها برؤيه المحبوبه وسماع كلامها كما يحصل للبلابل عند رؤيه الأزهار وسماع الأوتار : فهى شهاده مجروحه.

وقد وجد فى البيت ما يدل على أن الغرض من التصويت ما ذكر ، وهو ضم الرؤيه إلى السماع وجعلهما من أسباب الأمر بالتصويت أيضا ، ولا شك أن الرؤيه لسعاد لا تصلح سببا لسجع الحمامه ، وإنما تصلح سببا لظهور النشاط ، فالعقل شاهد عليه لا له ، والمعنى : اسجعى أيتها الحمامه ، فإن الدواعى للنشاط والطرب موجوده ، وهى مشاهده تلك المحبوبه - التى تفوق الأزهار فى النضاره ، وسماع صوتها الذى يعلو على صوت الأوتار ، وأجيب بأن معنى شهاده العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيه مخالف للنقل ، وعنه مندوحه على أن ضم الرؤيه إلى السماع يصلح ؛ لأن يكون سببا فى الأمر بسجع الحمامه لأجل سماع صوتها ؛ لأن السماع مع الرؤيه ألذ وأتم من السماع بدون الرؤيه - فقول المعترض وقد وجد فى البيت إلخ ، ممنوع - تأمل. (وقوله : وفيه نظر إلخ) حاصله أن ذلك القائل يدعى أن كثره التكرار وتتابع الإضافات مخل بالفصاحه مطلقا ، فلا بد من الخلوص منها.

وحاصل الرد عليه : أنا لا نسلم ذلك الإطلاق ، بل الحق تقدم أن تنافر الكلمات عباره عن كونها ثقيله على اللسان عند اجتماعها ، وإن كانت فصيحه ، وإن لم يحصل للفظ ثقل بسببهما فلا يخلان بالفصاحه ، وذلك لأن إخلالهما إنما هو من جهه ما يحصل بهما من الثقل ، فإذا انتفى ذلك انتفى الإخلال ؛ لأنه يلزم من نفى السبب المساوى نفى المسبب ، وحيث كانا لا يخلان فلا يصح الاحتراز عنهما.

كيف وقد وقع فى التنزيل : (مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ)(۱) ، و (ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ)(۲) ، (وَنَفْسٍ وَما سَوَّاها. فَأَلْهَمَها فُجُورَها وَتَقْواها)(۳) (و) الفصاحه (فى المتكلم ملكه) وهى كيفيه ...

******

(قوله : كيف إلخ) هذا استفهام تعجبى أى : كيف يصح القول بأنهما يخلان بالفصاحه مطلقا ، وقد وقع أى كل منهما فى التنزيل.

(قوله : (مِثْلَ دَأْبِ)) خبر لمحذوف أى : وذلك مثل إلخ ، أو بدل من الضمير المستتر فى وقع العائد على كل من كثره التكرار ، وتتابع الإضافات بدل بعض من كل ، أو فاعل بوقع. أى : وقع هذا اللفظ ، وحينئذ فالفتحه للحكايه ، وهذا وما بعده مثال لتتابع الإضافات ، وأما قوله (وَنَفْسٍ وَما سَوَّاها) فهو مثال لكثره التكرار ، وكان الأولى أن يمثل بالسوره بتمامها ، كما مثل ابن يعقوب لما فيه من زياده الرد ، إلا أن يقال : إنه اقتصر على هذه الآيه لما فيها من التلميح بأن هذا القائل ألهم الفجور أى : خلاف الصواب وقد اشتمل على كثره التكرار وتتابع الإضافات قوله : عليه الصلاه والسّلام (۴) - فى وصف يوسف الصديق : الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم ، فهذا الحديث اشتمل على كثره التكرار وعلى تتابع الإضافات ؛ لأن الإضافات تشمل المتداخله بأن يكون الأول مضافا للثانى ، والثانى مضافا للثالث كمثال المصنف ، أو غير المتداخله كما فى الحديث ، وكثره التكرار تحصل بذكر الشىء ثالثا ، سواء كان المذكور ضميرا ، كمثال المصنف ، أو غير ضمير كما فى الحديث (قوله : وهى كيفيه إلخ) اعلم أن المتكلمين حصروا الموجودات الحادثه فى الجوهر والعرض ، وقسم الحكماء العرض إلى أقسام تسعه وهى : الكم والكيف والإضافه والمتى والأين والوضع والملك والفعل والانفعال ، وسموا هذه التسعه مع الجوهر

۱- غافر : ۳۱.

۲- مريم : ۲.

۳- الشمس : ۷ ، ۸.

۴- الحديث أخرجه البخارى فى (أحاديث الأنبياء) باب قول الله تعالى : لقد كان فى يوسف وإخوته آيات للسائلين " (۶ / ۴۸۲) ، (ح / ۳۳۹۰) من حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - وأخرجه فى غير موضع من صحيحه.

.....

******

المقولات العشره. أى : المحمولات العشره فمقولات جمع : مقول بمعنى : محمول ، فكل شىء حمل على شىء لا بد أن يكون واحدا من هذه العشره ؛ لأنهم جعلوا هذه المقولات الأجناس العاليه للموجودات الممكنه ، ثم قسموها إلى قسمين نسبيه ، وغير نسبيه.

فغير النسبيه الجوهر والكم والكيف ، وما عدا هذه الثلاثه فهو نسبه يتوقف تعقلها أى : تصورها على تعقل الغير وتصوره ، فالجوهر : ما قام بنفسه ، أو تقول ما شغل قدرا من الفراغ ، والكم : عرض يقبل القسمه لذاته وهو : إما متصل كالمقادير من الخط والسطح والجسم التعليميه العارضه للطبيعه وكالزمان ، وإما منفصل : كالكم القائم بالمعدود والزمان.

والكيف ، عرفه الشارح بقوله : عرض إلخ ، والإضافه : هى النسبه العارضه للشىء بالقياس إلى نسبه أخرى كالأبوه والبنوه ، ومالكيه زيد لكذا ، ومملوكيه كذا لزيد ، ولما كان المتوقف عليه فى الإضافه النسبه دون بقيه الأعراض النسبيه خصت باسم الإضافه ، وإن كانت كلها إضافات ، والمتى : هو حصول الشىء فى الزمان أى : كونه حاصلا فيه.

والأين : حصوله فى المكان أى : كونه حاصلا فيه ككون الصوم حاصلا فى شهر رمضان وكون زيد فى الدار. والوضع : هيئه تعرض للشىء باعتبار نسبه أجزائه بعضها لبعض ، كالاتكاء والاضطجاع ، أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام والانتكاس ؛ فإنه يتوقف على كون رجليه إلى أعلى ورأسه إلى أسفل فى الانتكاس وبالعكس فى القيام ، والملك : هيئه نعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم أى : كون الإنسان لابسا للقميص أو العمامه ، والفعل : كون الشىء مؤثرا فى غيره ما دام مؤثرا ، ككون المسخن يسخن غيره ما دام يسخن ، وكون القاطع يقطع غيره ما دام قاطعا ، وكون الضارب يضرب ما دام ضاربا ، والانفعال : هو تأثر الشىء عن غيره ما دام يتأثر ، مثل كون الماء مسخنا ما دام متسخنا ، وكون زيد مضروبا ، ما دام الضرب نازلا عليه ، وكون الثوب مقطوعا ما دام يتقطع ، فالإضافات

.....

******

والنسب عندهم أمور وجوديه ، وأما مذهب المتكلمين فيقولون إنها أمور اعتباريه لا وجود لها ، فلذلك يقولون : الموجودات الحادثه : إما جواهر ، أو أعراض. والعرض : هو الكيف فقط ، وأما الكم والأمور الإضافيه : فليست عندهم من العرض ؛ لأن العرض موجود فى الخارج وهذه ليست كذلك ، وقد جمع بعضهم أسماء المقولات بقوله :

عدّ المقولات فى عشر سأنظمها

فى بيت شعر علا فى رتبه نقلا

الجوهر الكمّ كيف والمضاف متى

أين ووضع له أن ينفعل فعلا

وقد أشار بعضهم إلى أمثلتها فقال :

زيد الطويل الأزرق ابن مالك

فى بيته بالأمس كان متّكى

بيده غصن لواه فالتوى

فهذه عشر مقولات سوا

ثم اعلم أن الصفه الحاصله للنفس فى أول حصولها تسمى حالا ؛ لأن المتصف بها يقدر على إزالتها فى الزمن الحال أوانها من التحول والانتقال لقدرته على التحول والانتقال عنها ، فإن ثبتت فى محلها وتقررت بحيث لا يمكن للمتصف بها إزالتها سميت ملكه إما لملك صاحبها لها يصرفها فى المدارك كيف شاء ؛ أو لأنها هى تملكت من قامت به لكونها تمكنت منه وتسمى أيضا كيفيه ؛ لأنها تقع فى جواب كيف ، وذلك كالكنايه فإنها فى ابتدائها تسمى حالا ، فإذا تقررت ورسخت صارت ملكه.

(قوله : وهى كيفيه) أى : صفه وجوديه وأشار الشارح بذلك ، حيث لم يقل صفه إلى أن الملكه من مقوله الكيف ، وإنها من أحد أقسام الكيف الأربعه ، وهى الكيفيات المحسوسه ، وهى ما يتعلق بها الإدراك ، وهى إما راسخه كحلاوه العسل وحراره النار وصفره الذهب ، أو غير راسخه : كحمره الخجل وكيفيات الكميات : كالزوجيه والفرديه والاستقامه والانحناء والكيفيات النفسانيه. أى : المختصه بذوات الأنفس وهى : الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياه والإدراكات والجهالات والعلوم واللذات والآلام والكيفيات الاستعداديه أى : المقتضيه استعدادا وتهيؤا لقبول أثر ما ، إما بسهوله : كاللين ، وإما بصعوبه : كالصلابه ، هذا وكان الأنسب للشارح فى هذا المقام

راسخه فى النفس ، والكيفيه عرض ...

******

الالتفات للمعنى العرفى للملكه والكيفيه ؛ لأنه أقرب للأفهام فالكيفيه عرفا : صفه وجوديه ، والملكه عرفا : صفه وجوديه راسخه فى النفس ؛ لأن ما ذكره من التعريف لا تعلق له بعلم البلاغه ، وإنما هو من دقائق الحكماء ، ولعل الشارح ارتكب ذلك تشحيذا للذهن.

(قوله : راسخه) أى : فإن لم ترسخ كالفرح واللذه والألم كانت حالا ، واعترض بأن الرسوخ معناه الدوام والبقاء ، والكيف عرض وهو لا يبقى زمانين ، وأجيب بأن القول بأنه لا يبقى زمانين قول ضعيف ، والحق بقاؤه ، أو يقال : المراد رسوخها برسوخ أمثالها أى : تواليها فردا بعد فرد (قوله : فى النفس) أى : لا فى الجسم كالبياض ، وإلا فلا تسمى ملكه ، والحاصل أن الكيفيه إذا استقرت وثبتت فى النفس قيل لها ملكه ، وإن اختصت بالجسم عبر عنها بالكيفيه وبالعرض (قوله : والكيفيه عرض إلخ) أتى بالاسم الظاهر ، مع أن المحل للضمير إشاره إلى أن التعريف لمطلق كيفيه ، سواء كانت راسخه أو لا ، ولو أتى بالضمير لتوهم عوده على الكيفيه الموصوفه بالرسوخ التى هى الملكه.

(قوله : عرض) هو عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه ، بل يكون تابعا لغيره فى التحيز أى : الحصول فى الحيز والمكان ، ومعنى تبعيته لغيره فى التحيز : هو أن يكون وجوده فى نفسه هو وجوده فى الموضوع ، بحيث تكون الإشاره لأحدهما إشاره إلى الآخر ، وعند الفلاسفه ما لا يقوم بذاته بل بغيره ، بأن يكون مختصّا بالغير ، اختصاص الناعت بالمنعوت ، ومعنى اختصاص الناعت إلخ : أن يكون بحيث يصير الأول نعتا ، والثانى منعوتا.

واعلم أن هذا التعريف الذى ذكره الشارح مشتمل على جنس وعلى أربعه فصول. فقوله : عرض : شامل لأنواع العرض التسعه المذكوره سابقا عند الحكماء ، والفصل الأول : وهو قوله : لا يتوقف تعقله على تعقل الغير مخرج للأعراض النسبيه التى يتوقف تعقلها على تعقل الغير ، وهى سبعه كما مر : الإضافه والمتى والأين والوضع والملك

.....

******

والفعل والانفعال ، وإخراجها بهذا القيد إنما يظهر على مذهب الحكماء من أنها وجوديه وأنها من جزئيات العرض ، وأما على ما قاله المتكلمون من أنها أمور اعتباريه لا وجود لها فى الخارج وأنها ليست من جزئيات العرض ، بل مباينه له ، فلا يظهر إخراجها بهذا القيد ؛ لأنها لم تدخل فى الجنس الذى هو العرض حتى تخرج بالفصل ، لكن هذا التعريف للحكماء القائلين : إن النسب أعراض ، وأورده الشارح تشحيذا للأذهان.

والفصل الثانى : وهو قوله : ولا يقتضى القسمه مخرج للعرض الذى يقبل القسمه لذاته ، وهو الكم : كالعدد ، وهو الكم القائم بالمعدود وكالمقدار من الخط والسطح والجسم ، فإن الأول : يقتضى القسمه طولا ، والثانى : يقتضى القسمه طولا وعرضا ، والثالث : يقتضى القسمه طولا وعرضا وعمقا ، والحاصل أن الخط مقدار ينقسم فى جهه الطول ، والسطح مقدار ينقسم طولا وعرضا ، والجسم مقدار ينقسم طولا ـ وعرضا وعمقا ، ويسمى الجسم التعليمى ، والثلاثه أعراض من قبيل الكم ، وأما الجسم الطبيعى فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاثه : الطول والعرض والعمق التى جملتها الجسم التعليمى ، فالطبيعى جوهر والتعليمى عرض عارض له وكون الخط والجسم أعراضا هو مذهب الحكماء ، وأما عند أهل السنه : فهى من الجواهر ، فالنقطه عندهم جوهر : فرد ، والخط جوهر : ينقسم طولا ، والسطح جوهر : ينقسم طولا وعرضا ، والجسم جوهر : ينقسم طولا وعرضا وعمقا ، والفصل الثالث : وهو قوله : واللاقسمه أى : عدم القسمه مخرج للنقطه ، والوحده والنقطه هى نهايه الخط أى : انتهاؤه. والوحده : كون الشىء لا ينقسم وكل منهما عرض يقتضى عدم القسمه ، لكن إخراج النقطه والوحده بهذا القيد مبنى على أنهما أمران وجوديان وأنهما ليسا من المقولات العشره كما هو مذهب الحكماء فإنهم يقولون : إن النقطه والوحده أمران وجوديان وليسا جنسين لشىء ، وحصرهم الموجودات فى العشره ؛ مرادهم الموجودات من الأجناس ، وأما عند المتكلمين ، فالنقطه : أمر اعتبارى لا وجود له ، والوحده : أمر عدمى ، وحينئذ فلا يظهر إخراجهما بهذا القيد لعدم دخولهما تحت الجنس ، والفصل الرابع ، وهو قوله : اقتضاء

لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ، ...

******

أوليًا قيد لعدم الاقتضاء مطلقا ، وهو بمعنى قول غيره من المتقدمين : لذاته أى : لا يقتضى قسمه ولا عدمها لذاته ، وأما بالنظر لمتعلقه فقد يقتضى القسمه وقد يقتضى عدمها ، ولذا كان هذا القيد مدخلا للعلم المتعلق بالمعلومات ، فإنه عرض لا يتوقف تعقله على الغير ولا يقتضى القسمه ولا عدم القسمه اقتضاء أوليًا أى : بالنظر لذاته ، وأما بالنظر للمعلوم فتاره يقتضى القسمه وتاره يقتضى عدمها ، فالعلم المتعلق بشىء واحد بسيط يقتضى عدم القسمه ، لكن لا لذاته بل باعتبار المتعلق. والعلم المتعلق بشيئين يستلزم القسمه ، لكن لا لذاته بل باعتبار المتعلق.

والحاصل أن العلم لا يصدق عليه التعريف بدون ذلك القيد ؛ لأنه إن تعلق بمعلوم واحد فإنه لعروض الوحده له يقتضى عدم القسمه ، وإن تعلق بمتعدد اقتضى القسمه لعروض التعدد له ، وقد قال فى التعريف : إن الكيف لا يقتضى القسمه ولا عدمها ، فلما زيد ذلك القيد فى التعريف دخل فيه العلم ؛ لأنه فى حد ذاته لا يستلزم القسمه ولا عدمها ، وإنما الانقسام وعدمه بالنظر للمعلوم ، فإن كان المعلوم متعددا أو مركبا ، كان العلم مقتضيا للقسمه اقتضاء ثانويّا ، أى : عرضيّا ، وإن كان المعلوم واحدا بسيطا ، كان العلم مقتضيا لعدم القسمه اقتضاء عرضيا ، فالقيد الرابع : للإدخال لا للإخراج ، وإدخال العلم بالمعلومات بهذا القيد بناء على أن العلم من قبيل الكيفيات ، وأنه عباره عن الصوره الحاصله فى النفس ، وأما إن قلنا : إنه انتقال أى : انتقاش الصوره فى النفس ، أو أنه فعل أى : نقش صوره الشىء فى النفس وارتسامها فيها فلا وجه لإدخاله فى التعريف (قوله : لا يتوقف تعقله على تعقل الغير) اعترض بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفيه المركبه ، كطعم الرمان : فإنه مركب من الحلاوه والحموضه ، ولا شك أن المركب يتوقف تعقله على تعقل أجزائه ، وحاصل الجواب : أن المراد بالغير ما كان منفكا عن الشىء ، وأجزاء الشىء غير منفكه عنه.

واعترض أيضا بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفيه النظريه ، فإن تعقلها يتوقف على الغير وهو النظر أعنى : القول الشارح والحجه ، وذلك كمعنى الإنسان وحدوث

ولا يقتضى القسمه واللاقسمه فى محله اقتضاء أوليًا ؛ فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبيه مثل : الإضافه ، والفعل ، والانفعال ، ونحو ذلك. وبقولنا : ولا يقتضى القسمه : الكميات ، وبقولنا : واللاقسمه : النقطه ، والوحده. وقولنا : أوليًا : ...

******

العالم ، وأجيب بأن المراد بالتوقف المنفى : التوقف الذى لا يمكن الانفكاك عنه : كالأبوه والبنوه ، وأما الكيفيات النظريه : فتعقلها قد يحصل بدون نظر كإلهام أو كشف ، واعترض بأن العرض : هو ما قام بغيره ، فهو متوقف فى تعقله على الغير ، وقد أخذ فى تعريف الكيف.

فيكون الكيف متوقفا على الغير ، إذ المتوقف على المتوقف على شىء متوقف على ذلك الشىء ، وحينئذ فلا يصح قولهم : لا يتوقف تصوره إلخ.

وأجيب بأن المتوقف على تصور الغير مفهوم العرض ، والمأخوذ فى تعريف الكيف : هو ما صدق العرض ؛ لأن قولنا : الكيف عرض. أى : فرد من أفراد العرض ، ولا يلزم من توقف المفهوم توقف ما صدق عليه ، وإنما يلزم ذلك لو كان ذاتيًا للماصدق ، ومن الجائز أن يكون ذلك المفهوم عارضا للماصدق وخارجا عن ذاته فلا يلزم من توقفه توقفه.

(قوله : ولا يقتضى القسمه) المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام أى : لا يستلزم القسمه ولا يستلزم عدمها ، بل تاره يكون منقسما : كحمره الخجل ، وتاره يكون غير منقسم : كالعلم بالبسيط ، وليس المراد بالاقتضاء القبول ، وإلا لزم خلو الشىء عن النقيضين مع أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله : فى محله) حال من الضمير فى يقتضى ويكون هذا لبيان الواقع ؛ لأن العرض لا يقبل القسمه ولا عدمها إلا وهو فى محله ، إذن لا وجود له إلا فى محله ، والمراد بمحله : الذات التى قام بها العرض ، وما قيل : إنه متعلق بالقسمه من قوله : يقتضى القسمه واللاقسمه على سبيل التنازع ، أو من باب الحذف من أحدهما لدلاله الآخر أى : أنه لا يقتضى القسمه ولا عدمها لمحله أى : لمتعلقه فمردود ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون قوله اقتضاء أوليًا أى : ذاتيًا لا فائده فيه لدخول العلم فى التعريف مما قبله ، وتكون النقطه والوحده غير خارجين من التعريف.

ليـدخل فيه مثـل : العلم بالمعلومات المقتضـيه للقسـمه واللاقسـمه. فقوله : ملكه : إشـعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصـيح لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه ...

******

(قوله : ليـدخل فيه مثل العلم بالمعلومات) أى : المتعلق بجنس المعلومات فيشـمل المعلوم الواحد والأكثر ، فالعلم المتعلق بمعلوم واحد يقتضى عدم القسمه باعتبار متعلقه ، والمتعلق بأكثر يقتضى القسمه باعتبار المذكور (قوله : المقتضيه للقسمه) أى : إن كان المعلوم مركبا أو متعددا.

(وقوله : واللاقسـمه) أى : إذا كان المعلوم واحدا بسـيطا وكان الأولى للشارح أن يقول : المقتضى أى : العلم ؛ لأنه المحدث عنه أى : فهو لا يسـتلزم بالنظر لذاته قسمه ولا عدمها ، وأما بالنظر للمعلوم : فتاره يستلزم القسمه فى ذلك المعلوم ، وتاره لا يستلزمها (قوله : فقوله : ملكه) أى : دون أن يقول : صـفه ، وهذا تفريع على قوله أولا فى تعريف الملكه ، أو هى كيفيه راسخه فى النفس (قوله : ما لم يكن ذلك) أى : ما ذكر من الملكه بمعنى الصـفه (قوله : إشعار) أى : مشعر أو ذو إشعار أى : بخلاف التعبير بصفه ؛ فإنه لا يشعر بذلك.

إن قلت : إن فى التعريف لفظا آخر صريحا يخرج المتكلم عن كونه فصيحا وهو كون اللام فى المقصود للاستغراق.

قلت : لا ـ نسـلم أنه صـريح فى ذلك ؛ لأن اللام فى حـد ذاتها تحتمل الجنس ، بل هو الأصل ، وإنما حملت هنا على الاسـتغراق لقرينه المقام ؛ وقد تخفى هذه القرينه فيكون لفظ الملكه أقوى إشعارا.

(قوله : عن المقصود) أى : عن جنس مقصوده لا كله ، إذ لا تحقق للتعبير عن الكل بـدون الرسوخ (قوله : يقتـدر بها) عبر بيقتدر دون يقـدر إشـاره إلى أنه لا ـ بـدّ من القـدره التـامه ؛ لأـن زياده البناء تـدل على زياده المعنى ، ويحتمل أنه إشاره إلى أنه يكفى وجود ملكه القدره ولو كانت القدره بتكلف ، فتأمل.

وقوله : (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون أن يقول : يعبر - إشعار بأنه يسمى فصيحا إذا وجد فيه تلك الملكه سواء وجد التعبير أو لم يوجد ...

******

(وقوله : يقتدر بها) يعنى : اقتدرا قريبا ، فخرج العلم والحياه فإنه يقتدر بهما على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ، لكن الاقتدار ليس بالمباشره ، بل بواسطه سليقه عربيه أو تعلم أو ممارسه (قوله : على التعبير عن المقصود) أخرج الملكه التى يقتدر بها على استحضار المعانى : كالعلم بفن ، وال فى المقصود للاستغراق أى : كل ما وقع قصد المتكلم وإرادته ، فإن قلت : أى حاجه لحمل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكه يغنى عنه لاستلزام تلك الملكه الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح؟ قلت : الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكه بالنظر إلى نوع من المعانى كالمدح أو الذم أو غيرهما. ولو سلم ففى الحمل على الاستغراق إشعار صريح بأن الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف فى كون المتكلم فصيحا.

(قوله : إشعار إلخ) بيان ذلك أن يقال لو قال : يعبر دون يقتدر : لزم ألّا يسمى من له ملكه التعبير عن مقاصده فصيحا حال السكوت ، لفقد التعبير فى تلك الحاله. إذ لا دلاله لقوله : يعبر بها إلا على أنه يوجد من صاحبها التعبير ، ومعنى التعريف حين ذكر يقتدر : ملكه توجد من صاحبها القدره على التعبير وهو صادق على الملكه التى يعبر بها صاحبها عن مقاصده فى حال سكوته ، فلو قال : يعبر دون يقتدر لكان ظاهره مشعرا بأنه لا بد فى أن يسمى الشخص فصيحا من التعبير بالفعل عن كل مقصود قصده ، وهذا التوجيه ظاهر.

ووجه بعضهم الإشعار بأن المضارع حقيقه فى الحال ، فتقييد الملكه به ربما يشعر بأن الفصاحه : الملكه فى حال التعبير دون السكوت بخلاف الاقتدار.

(قوله : سواء وجد التعبير) أى : عن المقصود. أى : جميعه أو لم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بأن لم يوجد التعبير عنه بالكليه ، أو وجد التعبير عن بعضه (قوله : ليعم المفرد إلخ) أى : وقوله : بلفظ دون كلام ليعم إلخ ، وهذا جواب عما يقال : لم لم يقل بكلام فصيح؟

وقوله : (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما نقول عند التعداد : دار ، غلام ، جاريه ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك.

بلاغه الكلام

(والبلاغه فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال ...

******

وحاصل الجواب أنه إنما لم يقل : بكلام ، بل قال : بلفظ لئلا يتوهم أنه يجب فى فصاحه المتكلم القدره على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح ، وهذا محال ؛ لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد ، كما إذا أردت أن تلقى على الحاسب أجناسا مختلفه ليرفع حسابها أى : ليذكر عددها فتقول : دار إلخ ، فعبر بلفظ ليعم المفرد والمركب (قوله : فظاهر) أى : لكثره أفراده بخلاف المفرد ، فإنه ليس له إلا صوره واحده ، فلذا مثل لها بقوله : فكما تقول إلخ.

(قوله : مطابقته لمقتضى الحال) أى : فى الجمله. أى : مطابقته لأى مقتضى من المقتضيات التى يقتضيها الحال لا المطابقه التامه وهى مطابقته لسائر المقتضيات ، إذ لا يشترط ذلك ، فإذا اقتضى الحال شيئين كالتأكيد والتعريف مثلا فروعى أحدهما دون الآخر ، كان الكلام بليغا من هذا الوجه ، وإن لم يكن بليغا مطلقا ، وحينئذ فتتحقق البلاغه بمراعاه أحدهما فقط ، لكن مراعاتهما أزيد بلاغه ؛ لأنها أزيد مطابقه لمقتضى الحال. كذا فى الفنرى وفى عبد الحكيم. أى : مطابقته لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقه كما صرح به فى التلويح ، وفيه أنه يخرج عن التعريف بلاغه كلام البارى تعالى ؛ لأن قدرته لا تقف عند حد فهى صالحه لأزيد مما وجد فى كلامه من المقتضيات ، إلا أن يراد بقدر طاقه المتكلم أو المخاطب. ا ه كلامه.

إن قلت : إن هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل على التأكيد الذى يقتضيه الحال مثلا ولا قصد لقائله مع أنه ليس ببليغ لتصريحهم بوجوب القصد إلى الخصوصيه فى الكلام البليغ ، قلت : الإضافه فى قوله : مطابقه الكلام للكمال. أى : المطابقه الكامله وهى المقصوده ، فقوله : لمقتضى الحال أى : لمناسب الحال لا موجبه الذى يمتنع تخلفه عنه ، وإنما أطلق عليه مقتضى ؛ لأن المستحسن كالمقتضى فى نظر البلغاء ،

مع فصاحته) أى : فصاحه الكلام ، والحال : هو الأمر ...

******

والمراد بمناسب الحال الخصوصيات التى يبحث عنها فى علم المعانى كما يدل عليه كلام الشارح دون كيفيات دلاله اللفظ التى يتكفل بها علم البيان ، إذ قد تتحقق البلاغه فى الكلام بدون رعايه كيفيات الدلاله ، بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعيه. أى : مطابقيه غير مختلفه بالوضوح والخفاء. نعم إذا أدى المعنى بدلالات عقليه مختلفه فى الوضوح والخفاء لا بد فى بلاغه الكلام من رعايه كيفيه الدلاله أيضا ، كما ستعرفه ، فما قيل : ليس مقتضى الحال مخصوصا بما يبحث عنه فى علم المعانى ، بل أعم من الخصوصيات التى يطلع عليها فى علم المعانى ، وكيفيات دلاله اللفظ التى يتكفل بها علم البيان ، فإنه لا بد فى البلاغه من رعايتها ليس بشىء ، كيف وإنهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلاله اللفظ؟ كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : مع فصاحته) حال من الضمير المجرور فى مطابقته الذى هو فاعل المصدر ، وإنما اشترط المصنف هذا الشرط الأخير مع أنه لم يذكره غيره كصاحب المفتاح ؛ لأن البلاغه عنده لا تتحقق إلا بتحقق الأمرين ، وظاهره أن الفصاحه لا بد منها مطلقا ، سواء كانت معنويه وهى : الخلوص عن التعقيد المعنوى أو لفظيه : وهى خلوص اللفظ من التنافر والغرابه وضعف التأليف ومخالفه القياس ، وهو كذلك على التحقيق.

(قوله : والحال هو الأمر إلخ) هذا شروع فى بيان معنى المضاف إليه ، ثم بعد ذلك بيّن معنى المضاف وهو المقتضى.

واعلم أن المركب الإضافى يحتاج فيه إلى معرفه الإضافه ؛ لأنها بمنزله الجزء الصورى وإلى معرفه المضاف والمضاف إليه ؛ لأنهما بمنزله الجزء المادّىّ ، لكن جرت عادتهم بأنهم لا يتعرضون لتعريف الإضافه للعلم بأن معنى إضافه المشتق وما فى معناه اختصاص المضاف بالمضاف إليه. مثلا مقتضى الحال : معناه ما يختص بالحال ، باعتبار كونه مقتضى لها ، ويقدمون تعريف المضاف إليه ؛ لأن معرفه المضاف من حيث إنه كذلك تتوقف على معرفه المضاف إليه ، فإن قلت : معرفه المضاف إليه من حيث إنه كذلك تتوقف على معرفه المضاف ، فلم لم تعتبر هذه الحيثيه؟ قلت : لأن الإضافه لتقييد

الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد ...

******

المضاف لا المضاف إليه. (قوله : هو الأمر الداعى للمتكلم إلخ) أى : سواء كان ذلك الأمر داعيا له فى نفس الأمر ، أو غير داع له فى نفس الأمر ، فالأول : كما لو كان المخاطب منكرا لقيام زيد حقيقه ، فإن الإنكار أمر داع فى نفس الأمر إلى اعتبار المتكلم فى الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصيه. والثانى : كما لو نزل المخاطب غير المنكر منزله المنكر ، فإن ذلك الإنكار التتريلى أمر داع إلى اعتبار المتكلم الخصوصيه فى الكلام الذى يؤدى به أصل المعنى المراد ، إلا أنه داع بالنسبه للمتكلم الذى حصل منه التنزيل ، لا أنه داع بالنسبه لما فى نفس الأمر ، إذ لا إنكار فى نفس الأمر ، فظهر لك أن الحال هو الأمر الداعى للمتكلم مطلقا ، وهذا بخلاف ظاهر الحال ، فإنه الأمر الداعى فى نفس الأمر لاعتبار المتكلم الخصوصيه فهو أخص من الحال. (قوله : إلى أن يعتبر) أى : يلاحظ ويقصد ، وأشار الشارح بهذا إلى أنه لا بد فى بلاغه الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصوده للمتكلم ، ولا يكفى فى البلاغه حصولها من غير قصد ، فإن وجدت من غير قصد لم تكن مقتضى حال ، ولا يقال للكلام حينئذ إنه مطابق لمقتضى الحال.

(قوله : مع الكلام) إن قلت : إن الخصوصيه فى الكلام ومشتمل عليها ، فالأولى أن يقول : فى الكلام ؛ لأن "مع" تقتضى أن الخصوصيه خارجه عن الكلام ومصاحبه فقط. قلت : إنما عبر ب "مع" ؛ لأنه قيد الكلام بالمفيد لأصل المعنى ، ولا شك أن الخصوصيه خارجه عن الكلام بهذا المعنى منضمه معه ، وإنما قيد الكلام بهذا القيد المحوج إلى إيثار "مع" على "فى" إشاره إلى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائدا على أصل المعنى المراد. إن قلت : إن الحال قد يقتضى إيراد الكلام مقتصرا فيه على أصل المعنى ، كما إذا كان المخاطب بليدا أو خالى الذهن ، فأين الزياده على أصل المعنى؟ قلت : الاقتصار على أصل المعنى ، والتجريد هنا خصوصيه زائده على أصل المعنى ؛ لأن أصل المعنى يؤدى مع التجريد والاقتصار ويؤدى مع عدمه ، فالتجريد حينئذ خصوصيه زائده تفهم السامع بلاده المخاطب أو عدم إنكاره ، والحاصل أن الخصوصيه لا يجب أن تكون

خصوصيه ما - وهو مقتضى الحال. مثلا : كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، ...

******

من قبيل اللفظ : كعدم التأكيد وكالإطلاق ، ولهذا أورد الشارح كلمه" مع" دون" فى" الموهمه للجزئيه.

(قوله : خصوصيه) مفعول يعتبر إن قرئ بالبناء للفاعل ونائب فاعله إن قرئ بالبناء للمفعول ، وما لتأكيد العموم ، والخصوصيه بضم الخاء ؛ لأن المراد بها النكته والمزيه المختصه بالمقام ، والخصوص بالضم مصدر خصّ : كالعموم مصدر عمّ ، فألحقت به ياء النسب ، والمصدر إذا ألحق به ياء النسب صار وصفا ، وأما الخصوص بالفتح : فهو صفه كضروب والصفه إذا لحقتها ياء النسب صارت مصدرا كالضاربيه والمضروبيه ، فآل الأمر إلى أن الخصوصيه بالضم صفه ، وبالفتح مصدر ، والمناسب هنا الصفه.

(قوله : وهو مقتضى الحال) ليس هذا جزءا من تعريف الحال حتى يلزم الدور من حيث أخذ المعرف جزءا فى التعريف ، بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف إليه ، ثم إن الضمير راجع للخصوصيه وتذكيره باعتبار الخبر ؛ لأن الضمير إذا وقع بين مذكر ومؤنث جاز تذكيره وتأنيثه ، والأولى مراعاه الخبر ، ويؤيده قوله بعد : والتأكيد مقتضى الحال ، إذ لو كان عائدا على الاعتبار لقال : واعتبار التأكيد مقتضى الحال ، أو راجع للاعتبار المأخوذ من يعتبر ، وعلى هذا فجعل الاعتبار مقتضى الحال مبالغه على حد : زيد عدل ؛ وذلك لأن مقتضى الحال هو الخصوصيه المعتبره لا نفس اعتبارها ، لكن لما كان اعتبارها أمرا لا بد منه فى البلاغه بولغ فيه ، حتى إنه جعل مقتضى الحال.

(قوله : مثلا) مفعول مطلق إن أريد به التمثيل وعامله محذوف أى : أمثل لك مثلا أى : تمثيلا ومفعول به إن أريد المثال أى : أمثل لك مثلا أى مثالا.

(قوله : كون المخاطب إلخ) الأولى إنكار المخاطب للحكم (قوله : يقتضى تأكيد الحكم) إنما أظهر فى محل الإضمار ولم يقل : يقتضى تأكيده ، خوفا من عود الضمير على الحال ، (وقوله : والتأكيد مقتضى الحال) لم يقل : وهو مقتضى الحال ، مع أن المحل للضمير لتقدم التأكيد خوفا من عود الضمير على الحكم (قوله : والتأكيد) المناسب

وقولـك له : إن زيـدا فى الـدار – مؤكـدا بإن – كلام مطابق لمقتضـى الحال. وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فإن الإنكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له ...

******

التفريع بالفاء أى : فالتأكيد الذى يقتضـيه الإنكار مقتضى الحال ؛ لأنه فرد من أفراد الخصوصيه المذكوره فى قوله : خصوصيه ما (قوله : وقولك له) أى : للمخاطب المنكر (قوله : مؤكـدا بإن) حال من قولك (قوله : مطابق لمقتضـى الحال) بمعنى أنه مشـتمل عليه ، إذ لا شك أن قولك : إن زيدا فى الدار يشـتمل على التأكيد ، وليس المراد بكونه مطابقا لمقتضى الحال أنه من جزئياته ، إذ لاـ يصـدق عليه أى لا يحمل عليه ضـروره أن مقتضـى الحال هو التأكيـد ، وهو لا يحمل على قولك : إن زيـدا فى الـدار. فلا يقال : إن زيدا فى الدار تأكيد ، فقد علمت أن المراد بالمطابقه على ما ذكره هنا الاشـتمال لا مصـطلح المناطقه الذى هو الصدق بخلافها على التحقيق الآتى ؛ فإن معناها الصدق كما سيصرح به.

(قوله : وتحقيق ذلـك) أى : المطـابقه ومقتضـى الحـال أى : بيـانه على الوجه الحق وفى هـذا إشـاره إلى أن مـا ذكره أولا كلام ظـاهرى ، وحاصـل الفرق بين هـذا ومـا تقـدم : أن مقتضـى الحـال على ما تقـدم الخصوصـيه ، وأن معنى مطابقه الكلام لـذلك المقتضـى اشـتماله على تلك الخصوصـيه ، وأما على هذا التحقيق فمقتضى الحال : هو الكلام الكلى المشتمل على الخصوصيه ، ومعنى مطابقه الكلام لذلك المقتضـى كون الكلام الجزئى الصادر من المتكلم الذى يلقيه للمخاطب المشـتمل على الخصوصيه من أفراد ذلك الكلام الكلى الذى يقتضـيه الحال ، فإن ذلك المقتضى صادق عليه فمعنى المطابقه والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناهما على ما قبله ، وأما معنى الحال فلم يختلف فيه ، بل هو على كليهما الأمر الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر إلخ.

(قوله : أنه) أى : المثال المـذكور أعنى : قولك : إن زيـدا فى الدار (قوله : الذى يقتضـيه الحال) أى : لأن الحال المذكور أعنى الإنكار يقتضـى كلاما مؤكـدا بمطلق تأكيـد لا بتأكيـد مخصوص كان ، ومن جزئيات ذلك : إن زيـدا فى الـدار ولزيد فى الدار (قوله : وهذا) أى : المثال المذكور أعنى الكلام الجزئى ، وهو قولك : إن زيدا فى الدار (قوله : مطابق له)

بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال : إن الكلى مطابق للجزئيات ، وإن أردت تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ما ذكرنا فى الشرح فى تعريف علم المعانى.

******

أى : للكلام المؤكد بأى مؤكد كان ، وهو الذى يقتضيه الحال أعنى : الإنكار (قوله : بمعنى أنه) أى : الكلام الكلى المؤكد الذى هو مقتضى الحال (وقوله : صادق عليه) أى : على هذا الجزئى أى : محمول عليه أى يصح حمله عليه لكونه جزئيًا من جزئياته ، والحاصل أن مطابقه هذا الجزئى لذلك الكلى بمعنى كونه جزئيًا من جزئياته هى البلاغه ، فعلى هذا قول المصنف : مطابقه الكلام إلخ. أى : كون الكلام جزئيًا من جزئيات مقتضى الحال بحيث يصح حمل مقتضى الحال عليه (قوله : على عكس إلخ) متعلق بمحذوف أى : وقولنا : هذا أى الجزئى مطابق له جار على عكس ما يقال أى : على عكس ما يقوله أهل المعقول : إن الكلى مطابق للجزئيات ؛ وذلك لأنه هنا أسند المطابقه إلى الجزئى ، وجعل المطابق بالفتح هو الكلى ، وأما أهل المعقول حيث قالوا : الكلى مطابق للجزئى ، فقد أسندوا المطابقه للكلى وجعلوا المطابق بالفتح هو الجزئى ، ثم إن هذا العكس إنما هو بالنظر للفظ ، وأما بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين فى أن المراد بالمطابقه صدق الكلى على الجزئى.

وحمله عليه بأن تقول : إن زيدا فى الدار كلام مؤكد ، وزيد إنسان ، وكأن الحامل للشارح على تلك المخالفه اللفظيه ظاهر قول المصنف : مطابقته لمقتضى الحال ، فجعل الكلام الجزئى مطابقا اسم فاعل ، ومقتضى الحال مطابقا اسم مفعول.

(قوله : فى الشرح فى تعريف إلخ) لا يقال : إن فيه تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد ؛ لأن أحدهما متعلق بارجع والآخر متعلق بما ذكرنا ، أو أن أحدهما متعلق بذكرنا مطلقا ، والآخر متعلق به وهو مقيد ، وحينئذ فلم يتعلقا بعامل واحد ؛ لأن الشىء الواحد يختلف بالإطلاق والتقييد ، أو يقال : إن قوله : فى تعريف إلخ : بدل من قوله : فى الشرح بدل بعض من كل ، وحينئذ فهو متعلق بذكرنا آخر غير المذكور ؛ لأن البدل على نيه تكرار العامل ، وبعد هذا كله فالذى حققه الشارح فى كبيره أن مقتضى الحال هو الخصوصيه ، وأن المراد بالمطابقه الاشتمال لا مصطلح المناطقه

(وهو) أى : مقتضى الحال (مختلف فإن مقامات الكلام متفاوته) لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك ، ...

******

الذى هو الصدق ، فالذى حققه هنا خلاف ما حققه هناك (قوله : وهو مختلف) هذا تمهيد لضبط مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الإجمال الموجب للتشوق إلى الوقوف عليها تفصيلا كما يأتى بعد ، وحاصل ما ذكره أن مقتضيات الأحوال بالفتح مختلفه ؛ لأن مقتضياتها بالكسر التى هى الأحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفه ، فالحال والمقام متحدان ذاتا ، وإنما يختلفان اعتبارا ، كما سيذكره الشارح ، وإنما عبر فى العله بالمقامات إشاره إلى أنهما متحدان ذاتا ، وبهذا ظهر إنتاج العله للمعلول.

(قوله : فإن مقامات الكلام) أى : الأمور المقتضيه لاعتبار خصوصيه ما فى الكلام (قوله : متفاوته) أى : مختلفه وإذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال ؛ لأن اختلاف الأسباب فى الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات ، فإن قلت : إن تعليل المصنف المذكور يقتضى أنه يلزم من اختلاف المقامات اختلاف المقتضى ، مع أنه قد يختلف المقامات ويتحد المقتضى وذلك : كالتعظيم والتحقير ، فإن كلا منهما مقام يغاير الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحذف ، فإن حذف المسند إليه يكون لإيهام صونه عن لسانك تعظيما له ، أو إيهام صون لسانك عنه تحقيرا له كما يأتى. قلت : ليس المراد باختلاف المقامات اختلافها لهما من حيث ذاتها وتعددها ، وإنما المراد اختلاف المقامات باختلاف الاقتضاء بأن يقتضى أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر ، ولا شك أن اختلاف الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى ، والتعظيم والتحقير لم يختلفا بحسب الاقتضاء ، بل بحسب ذاتهما.

وحينئذ فلا يتوجه النقض (قوله : لأن الاعتبار) المراد به الشىء المعتبر وهو الخصوصيه ، وهو عله للعله أى : وإنما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الأحوال ؛ لأن الاعتبار إلخ أى : لأن الأمر المعتبر أى : لأن الخصوصيه المعتبره اللائقه بهذا المقام فى نفس الأمر تغاير إلخ ، فالتأكيد المعتبر اللائق بمقام الإنكار يغاير عدم التأكيد المعتبر اللائق بمقام خلو الذهن ، فالتأكيد وعدمه ، وهما مقتضى الحال متغايران ، والمقام

وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال ؛ لأن التغير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار ، وهو أنه يتوهم فى الحال كونه زمانا : لورود الكلام فيه ، وفى المقام : كونه محلا له ؛ ...

******

وهو الإنكار وخلو الذهن متغايران أيضا ، وليس عله للعله التى هى اختلاف المقامات لئلا يلزم الدّور (قوله : وهذا) أى : مغايره هذا الاعتبار اللائق بهذا المقام لذلك الاعتبار اللائق بمقام آخر.

(قوله : عين تفاوت إلخ) لو قال عين اختلاف إلخ لكان أنسب بعباره المصنف (قوله : لأن التغاير إلخ) عله لقوله وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال ، وفى هذه العله إشاره إلى دفع ما يرد على ظاهر المصنف من أن الدليل لم يطابق المدعى ، ولم تحصل المطابقه إلا لو قال ؛ لأن الأحوال متفاوته وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات ؛ لأن كلا منهما عباره عن الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفيه مخصوصه ويختلفان بالاعتبار والتوهم ، فباتحادهما ذاتا حصل التطابق بين الدليل والمدعى.

(قوله : إنما هو بحسب الاعتبار) أى : التوهم أى : بحسب اعتبار المعتبر وتوهمه ، وأما بحسب الذات فهما واحد ؛ فإذا كانت مقتضيات المقامات مختلفه كانت مقتضيات الأحوال كذلك ؛ لأن مقتضيات الأحوال عين مقتضيات المقامات لكون المقامات والأحوال واحدا بالذات (قوله : وهو) أى : الاعتبار وقوله أنه أى : الحال والشأن يتوهم إلخ ، وحاصله أن الأمر الداعى لا يراد بالكلام ملتبسا بخصوصيه ما إذا توهم فيه كونه زمانا لذلك الكلام يسمى حالا ، وإذا توهم فيه كونه محلا له ، يسمى : مقاما ، وإنما عبر الشارح بالتوهم ؛ لأن المقام والحال أعنى : الأمر الداعى لورود الكلام ملتبسا بخصوصيه ما للإنكار الذى هو سبب لورود الكلام مؤكدا ليس فى الحقيقه زمانا ولا مكانا ، وإنما ذلك أمر توهمى تخيلى ، ووجه توهم كون ذلك الأمر الداعى للخصوصيه زمانا أو مكانا ، أنه لا بد لذلك الأمر من زمان ومكان يقع فيهما ، وهو مطابق للزمان الذى يقع فيه وللمكان الذى يقع فيه أى : أنه بقدرهما لا يزيد عليهما ولا ينقص عنهما ، فباعتبار مطابقته للزمان يتوهم أنه زمان فيسمى حالا ، وباعتبار مطابقته للمكان يتوهم أنه مكان ،

وفى هذا الكلام إشاره إجماليه إلى ضبط مقتضيات الأحوال ، ...

******

فيسمى مقاما ، وإنما اختير لفظ المقام دون غيره من أسماء الأمكنه : كالمجلس والمضجع ، ولفظ الحال دون غيره من أسماء الزمان : كالمستقبل والماضى ؛ لأن البلغاء كانوا يتكلمون بالكلام البليغ من خطب وأشعار وهم قائمون ، فأطلق المقام على الأمر الداعى ؛ لأنهم يلاحظونه فى محل قيامهم ؛ ولأن هذا الكلام إنما يؤدى فى حال الإنكار مثلا لا قبله ولا بعده ، أو أنهم خصوا الحال من بين الأزمنه الثلاثه ؛ لأنها أوسطها ، وخير الأمور الوسط ، فناسب أن يعبر عن ذلك الأمر الذى تتوقف عليه البلاغه به. كذا قرر بعض الأفاضل فى وجه اختيار هذين اللفظين ، وهو يفيد أن المراد بالحال الزمان ، وأن المقام اسم مكان ، وقال غيره : الحال فى الأصل ما عليه الإنسان من الصفات ، والمقام بمعنى الرتبه ، وليس الحال أحد الأزمنه الثلاثه ، وليس المراد بالمقام اسم مكان ، وإنما سمى الأمر الداعى كالإنكار بالحال ؛ لأنه مما لا يتغير ويتبدل : كالحال الذى عليه الإنسان من غضب أو رضا ، أو لأنه صفه وحال من أحوال الإنسان ، وسمى بالمقام ؛ لأن مراتب الكلام تتفاوت بالأحوال ، كما أن مراتب الرجال ودرجاتهم تتفاوت بالمقامات.

(وقوله : وفى هذا الكلام) أعنى : قول المصنف الآتى فمقام إلخ : فاسم الإشاره راجع لما يأتى كما يدل له كلام الشارح فى المطول ، حيث قال ثم شرع فى تفصيل تفاوت المقامات مع إشاره إجماليه لضبط مقتضيات الأحوال أ. ه.

أو يقال إن الإشاره لما سبق باعتبار أنه وسيله وتمهيد لما يأتى. تأمل. (قوله : إشاره إجماليه إلى ضبط مقتضيات الأحوال) المراد بضبطها حصرها وعدها ؛ وذلك لأن المصنف حصر مقتضيات الأحوال فى أقسام ثلاثه ما يتعلق بأجزاء الجمله ، وما يتعلق بالجملتين فصاعدا ، وما لا يختص بشىء من ذلك ؛ بل يتعلق بهما معا مرتبا لهذه الأقسام على هذا الترتيب ، فأشار إلى القسم الأول بقوله : فمقام كل إلخ ، وإلى الثانى بقوله : ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، وإلى الثالث بقوله : ومقام الإيجاز إلى قوله – ولكل كلمه مع صاحبتها مقام ، وإنما كان كلام المصنف مشيرا لضبط المقتضيات وليس صريحا فى ذلك ؛ لأن مدلوله المطابقى ضبط المقامات المضافه إلى مقتضيات الأحوال التى

وتحقيق لمقتضى الحال (فمقام كل من التنكير ، والإطلاق ، والتقديم ، والذكر يباين مقام خلافه) أى : خلاف كل منها ؛ يعنى : أن المقام ...

******

هى التنكير والإطلاق وما معه ، وضبط المضافات إلى أمور يستتبع ضبط تلك الأمور المضاف إليها ، وإنما كانت تلك الإشاره إجماليه ؛ لأنه لم يبين محال تلك المقتضيات.

مثلا : التنكير من المقتضيات ، ولم يبين المصنف هل محله المسند إليه أو المسند؟

وكذلك الإطلاق لم يبين محله هل هو الحكم أو المسند إليه أو المسند أو متعلقه؟ وكذا يقال فى الباقى ، فما هنا كلام إجمالى يفصله ما يأتى فى علم المعانى.

(قوله : وتحقيق لمقتضى الحال) عطف على إشاره أى : وفيه تحقيق أى : تبيين وتعيين له ، حيث قال : فيما يأتى : فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال ، وقول الشارح لمقتضى الحال : إظهار فى محل الإضمار خوفا من توهم رجوع الضمير للأحوال لو قال لها (قوله : فمقام كل من التنكير إلخ) صرح بالتنكير وما بعده ؛ لأنه الأصل والفاء فى قوله : فمقام للتفصيل أو للتعليل (قوله : يباين مقام خلافه) أى : فلا يكون مقام يناسبه التنكير ومقابله ، ولا مقام يناسبه الإطلاق ومقابله وهكذا.

(قوله : أى خلاف كل منها) فيه إشاره إلى أن ضمير خلافه عائد إلى كل ، لكن اعترض بأن هذا التفسير يقتضى أن مقام كل واحد من التنكير وما معه يباين مقام خلاف كل واحد من المذكورات ، فيكون مباينا لمقام خلاف نفسه وخلاف غيره مما معه وهذا باطل ؛ لأنه إنما يباين مقام خلاف نفسه فقط ، ولا يباين مقام خلاف غيره ؛ لأن من جمله خلاف غيره نفسه ، فيلزم مباينه الشىء لنفسه وهو باطل ، فكان الأولى فى التفسير أن يقول : أى : خلاف نفسه ، ويكون الضمير عائدا على الواحد مما ذكر فى ضمن كل ، إذ التنوين عوض عن المضاف إليه أو يقول : أى : ما خالفه ، وأجيب بأن المراد بخلاف كل منها الخلاف الموصوف بوصف التقابل والتضاد ، وحينئذ فيصح الكلام ؛ لأن كلا من التنكير وما معه مقامه يباين خلاف مقام كل واحد مما يقابل نفسه ، وأما خلاف كل مما لا يقابل نفسه فلا يباينه ، وأجيب بجواب آخر : وحاصله أن الضمير فى قول الشارح أى : خلاف كل منها راجع للأربعه المذكوره ، وهو من مقابله

الذى يناسبه تنكير المسند إليه ، أو المسند يباين المقام الذى يناسبه التعريف ، ومقام إطلاق الحكم ، أو التعلق ، ...

******

الجمع بالجمع ، وفيه توزيع. فكأنه قال : أى : مقامات هذه المذكورات تباين مقامات خلافاتها ، ومقابله الجمع بالجمع تقتضى القسمه على الآحاد على حد : ركب القوم دوابهم أى : كل واحد ركب دابته ، فيؤول الأمر إلى قولنا : فمقام التنكير يباين مقام خلافه من التعريف وهكذا ، وإلى هذا أشار الشارح بالعنايه. كذا أجاب بعضهم ، ورده عبد الحكيم بأن التوزيع لا يصح فى الكل الإفرادى ، وإنما يصح ذلك فى الكل المجموعى إلا أن يقدر مضاف إليه للفظ كل جمعا معرفا أى : مقام كل الأمور المذكوره يباين مقام خلاف كلها ، فيصح التوزيع ويكون التعيين موكولا إلى السامع ، والأحسن فى الجواب عن ذلك الإشكال أن يقال : إن كلمه كل دخلت على شيئين بعد ثبوت التخالف بينهما فالأصل فمقام التنكير والإطلاق والذكر والحذف كل واحد يباين مقام خلافه (قوله : الذى يناسبه تنكير إلخ) هذا تفسير لوجه إضافه المقام إلى التنكير ، وأنه بأى معنى هو إذ الإضافه لا بد فيها من مناسبه بين المتضايفين ولم يفسر المقام ولا التنكير مثلا لعدم احتياجهما.

وقوله : تنكير المسند إليه أو المسند نحو : رجل فى الدار قائم ، وزيد قائم ، ونحو : جاء رجل ، وجاء زيد (قوله : الذى يناسب التعريف) أى : تعريف المسند إليه أو المسند نحو : زيد قائم ، وزيد القائم (قوله : ومقام إطلاق الحكم) أى : النسبه الحاصله بين المسندين ، والمراد بإطلاقه خلوه من المقيدات نحو : زيد قائم أى : يباين مقام تقييده بمؤكد نحو : إن زيدا قائم ، أو بأداه قصر نحو : ما زيد إلا قائم ، أو إنما زيد قائم.

(قوله : أو التعلق) أى : والمقام الذى يناسب إطلاق التعلق أى : تعلق المسند بمعموله ، كتعلق الفعل بالمفعول نحو : ضربت زيدا أى : يباين مقام تقييده بمؤكد ، أو أداه قصر نحو : لأضربن زيدا ، وو الله ضرب زيد عمرا ، تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمرو ولا تأكيد وقوع الضرب من زيد وإلا كان تأكيدا للحكم ، ونحو : ما ضرب زيد إلا عمرا بقصر الضرب الصادر من زيد على عمرو ، وظهر لك أن كتعلق غير الحكم ؛

أو المسند إليه ، أو المسند ، أو متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد ، أو أداه قصر ، أو تابع ، أو شرط ، أو مفعول ، أو ما يشبه ذلك ، ...

******

لأن المراد بالحكم الإسناد ، أعنى : تعلق المحكوم به بالمحكوم عليه ، والمراد بالتعلق تعلق المحكوم به بمعموله غير المحكوم عليه ، كتعلق الفعل بمفعوله ، ولأجل كونه غيره صح عطفه عليه بأو (قوله : أو المسند إليه أو المسند) أى : والمقام الذى يناسبه إطلاق المسند إليه ، أو إطلاق المسند أى : خلوه عن التقييد بتابع مثلا نحو : زيد قائم يتباين مقام خلافه ، وهو مقام تقييد المسند إليه بتابع نحو : زيد الطويل قائم ومقام تقييد المسند بتابع نحو : زيد رجل طويل (قوله : أو متعلقه) أى : والمقام الذى يناسبه إطلاق متعلق المسند أى : إطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع يباين مقام تقييد المتعلق بتابع ، فالأول نحو : زيد ضارب رجلا ، والثانى نحو : زيد ضارب رجلا طويلا (قوله : تقييده بمؤكد أو أداه قصر) راجع لكل من إطلاق الحكم والتعلق ، وقوله : أو تابع راجع لإطلاق المسند إليه والمسند ومتعلقه (قوله : أو شرط) هذا راجع للمسند فقط أى : إن مقام إطلاق المسند وخلوه عن التقييد بالشرط نحو : زيد قائم يباين مقام تقييده به نحو زيد قائم إن قام عمرو ، ولا يرد أنه يعقل فى جانب المسند إليه أيضا التقييد بالشرط نحو : القائم إن يقم زيد عمرو ؛ لأن ذلك راجع لتقييد المسند ؛ لأن المسند إليه أل الموصوله ، والمقيد الصله وهى مسنده لضمير أل.

(قوله : أو مفعول) راجع للثلاثه الأخيره وهى المسند إليه والمسند ومتعلقه أى : أن المقام الذى يناسب إطلاق المسند إليه أى خلوه عن التقييد بمفعول نحو : جاء الضارب يباين مقام تقييده بمفعول نحو : جاء الضارب زيدا ، والمقام الذى يناسب إطلاق المسند نحو : زيد ضارب يباين مقام تقييده بمفعول نحو : زيد ضارب عمرا ، والمقام الذى يناسب إطلاق متعلق المسند نحو : رأيت ضاربا يباين مقام تقييده بمفعول نحو : رأيت ضاربا عمرا (قوله : أو ما يشبه ذلك) أى : كالحال والتمييز ، وهذا راجع للمسند إليه ولمتعلق المسند أى : أن مقام إطلاق المسند إليه يباين مقام تقييده بحال ، أو تمييز نحو : جاء زيد راكبا ، وطاب محمد نفسا ، ومقام إطلاق متعلق المسند يباين مقام تقييده بحال ، أو

ومقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلقاته يباين مقام تأخيره ، وكذا مقام ذكره يباين حذفه ، فقوله : خلافه شامل لما ذكرنا ، وإنما فصل قوله : (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) تنبيها على عظم شأن هذا الباب ، ...

******

تمييز نحو ركبت الفرس مسرجا ، واشتريت عشرين غلاما ، فظهر لك من هذا أن الضمير فى قول الشارح يباين مقام تقييده راجع لأحد المذكورات الصادق على كل منها لكونه مبهما ، لكن على سبيل التوزيع كما قلت بحيث يكون الأحد بالنسبه إلى الأول من المقيدات غيره بالنسبه إلى الثانى منها وهكذا ، ولا يصح عود الضمير إلى مجموع ما ذكر بتأويله بالمذكور ؛ لأن المجموع لا يقيد بواحد من المذكورات ، ولا إلى أحد المذكورات معينا ؛ لأن المقيدات لا يتأتى التقييد بها جمعا فى واحد من المذكورات فتعين الأول.

(قوله : ومقام المسند إليه أو المسند أو متعلقاته) نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، وزيدا ضربت ، وضاحكا جئت (قوله : وكذا مقام ذكره) أى : ذكر أحد الثلاثه وهى : المسند إليه ، والمسند ، ومتعلقه (قوله : يباين مقام حذفه) أى : حذف ذلك الأحد نحو : مريض ، جوابا لمن قال : كيف حالك ، ونحو : زيد جوابا لمن قال : من فى الدار وإنما فصل بكذا ، ولم يقل ومقام ذكره إلخ ، لئلا يتوهم عطف مقام ذكره على مقام تأخيره ، إن قلت : هذا التوهم يدفعه قوله يباين مقام حذفه ، قلت : المراد دفع التوهم من أول الأمر (قوله : شامل لما ذكرنا) أى : صالح وقابل لذلك وهو المراد ، لا ما يفهمه ظاهر اللفظ والمراد بما ذكره كون مباينه مقام التنكير لمقام التعريف ، وكون مباينه مقام الإطلاق لمقام التقييد وهكذا (قوله : وإنما فصل قوله إلخ) أى : ولم يذكر الفصل مع ما تقدم ، ويستغنى عن ذكر الوصل تنبيها إلخ أى : ولأن هذا فى الأحوال المختصه بأكثر من جمله بخلاف ما مر فإنه خاص بأجزاء الجمله الواحده. (قوله : ومقام الفصل) أى : والمقام الذى يناسبه الفصل الذى هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (قوله : يباين مقام الوصل) أى : المقام الذى يناسبه الوصل ، الذى هو عطف بعض الجمل على بعض (قوله : على عظم شأن هذا الباب) أى : مبحث الفصل والوصل ، لما قيل : إنه معظم البلاغه

وإنما لم يقل : مقام خلافه ؛ لأنه أخصر ، وأظهر ؛ لأن خلاف الفصل إنما هو الوصل ، وللتنبيه على عظم الشأن فصل قوله : (ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه) أى : الإطناب والمساواه (وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى) ...

******

(قوله : وإنما لم يقل إلخ) أى : ليوافق السوابق أعنى قوله : فمقام كل إلخ ، والحاصل أن الأصل فى الشىء أن يذكر صريحا ، فترك ذلك الأصل فى السوابق خوفا من التطويل ، وخالف هنا السوابق لما ذكره من الأخصريه والظهور ، لكن ما ذكره من الأخصريه فيه نظر ؛ لأنه إن نظر إلى عدد الكلمات كان كل منهما كلمتين ؛ لأن خلافه مضاف ومضاف إليه ، والوصل كلمتان : أل المعرفه ومدخولها ، وإن نظر لعدد الحروف فكل منهما خمسه أحرف ، وحاصل الجواب أنا نلتفت لعدد الحروف ، ولا نسلم أن الوصل حروفه خمسه ، بل أربعه ؛ لأن همزته وصليه تسقط فى الدرج أو نلتفت لعدد الكلمات ، ولا نسلم أن الوصل كلمتان ، بل كلمه واحده ؛ لأن حرف التعريف منه كالجزء.

(قوله : لأن خلاف إلخ) عله للأظهريه ، وبيان ذلك : أن خلاف الفصل لما كان فى الواقع منحصرا فى الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معينا له ، بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف ، فإنه يوهم أن خلاف الفصل أهم من الوصل (قوله : وللتنبيه على عظم الشأن) أى : عظم شأن مبحث الإيجاز وما معه فصل إلخ أى : أنه إنما لم يذكر الإيجاز مع ما قبله ، بل فصله لأجل التنبيه على عظم شأنه ، أى : ولكونه ليس خاصّا بأحوال أجزاء الجمله ولا بالجمل بخلاف ما قبله (قوله : ومقام الإيجاز) أى : والمقام الذى يناسبه الإيجاز ، أى : إقلال اللفظ (قوله : أى الإطناب) هو الزياده على أصل المراد لفائده (قوله : والمساواه) هى التعبير عن المعنى المراد بلفظ غير زائد عليه ولا ناقص عنه (قوله : وكذا خطاب الذكى إلخ) أى : مثل الإيجاز وخلافه ، فى كونهما متباينى المقام خطاب الذكى مع خطاب الغبى فى كونهما متباينى المقام ، فاسم الإشاره راجع للأمور المذكوره التى لها تلك المقامات المتقدمه ، ووجه الشبه التباين فى المقامات ، ويحتمل أن المعنى : ومثل مقام الإيجاز ومقام خلافه فى التباين مقام الخطاب الذكى مع مقام خطاب الغبى ، فحاصله المقامين بالمقامين فى التباين ، وعلى هذا فلفظ مقام مقدر فى

فإن مقام الأول يباين مقام الثانى ؛ فإن الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفه ...

******

كلام المصنف ، وقد أشار الشارح إلى ذلك الاحتمال بقوله : فإن مقام الأول إلخ وعلى كلا الاحتمالين فإضافه خطاب للذكى والغبى من إضافه المصدر لمفعوله ، والمراد بالخطاب ما خوطب به سواء أريد به الخصوصيات ، أو الكلام المشتمل عليها ، والمقام الداعى لذلك هو الذكاء والغباوه ، وإنما فصل هذا عما قبله بكذا ، ولم يقل : ومقام خطاب الذكى يباين مقام خطاب الغبى ، مع أن هذا كالذى قبله : لا يختص بأجزاء الجمله ولا بالجملتين فصاعدا اختصارا ؛ لأن كذا ولفظ مع أخصر من مقام مرتين ، ولفظ يباين.

وعلم من هذا أن مقام خطاب الذكى ، ومقام خطاب الغبى مثل ما قبلهما فى أنهما من متعلقات علم المعانى ؛ لأن المقامات إنما يبحث عن مقتضياتها فيه.

وقول بعضهم : إنما فصل بكذا ؛ لأن الأول من متعلقات علم المعانى ، والثانى من متعلقات علم البيان ؛ لأن الغبى إنما يخاطب بالحقائق ، والذكى بالمجازات ، ففيه نظر ؛ لأن الذى هو من متعلقات علم البيان كيفيه دلاله اللفظ على المعنى المراد من كونه مجازا أو كنايه ، بقطع النظر عن اقتضاء الحال والمقام لذلك ، والكلام هنا فيهما من حيث اقتضاء الحال لهما ، ومما يدل على بطلان ذلك القيل ، قول المصنف : بعد ولكل كلمه إلخ ، فإن هذا من تعلقات علم المعانى ، والأصل جريان الكلام على وتيره واحده ، ثم إنه كان الأولى للمصنف أن يذكر مع الغبى الفطن ، بأن يقول : وكذا خطاب الفطن مع خطاب الغبى ؛ وذلك لأن القوه المعده لاكتساب الآراء المسماه بالذهن ، إما سريعه أو لا فسرعتها ذكاء وصاحبها ذكى ، وعدم سرعتها بلاده وصاحبها بليد ، ثم إن السريعه تاره يكون لها جوده وحسن فى تهيئها لحصول ما يرد عليها من الغير ، وتاره لا يكون لها ذلك ، فإن كان الأول فهى فطانه وصاحبها فطن أيضا ، وإن كان الثانى فغباوه وصاحبها غبى.

فعلم أن الغباوه تجامع الذكاء ، وحينئذ فلا يحسن المقابله ، وأجيب عن المصنف بأنه أطلق العام وهو الذكى وأراد الخاص وهو الفطن بقرينه المقابله بالغبى ، واعلم أن هذا

والمعانى الدقيقه الخفيه ما لا يناسب الغبى (ولكل كلمه مع صاحبتها) أى : كلمه أخرى مصاحبه لها (مقام) ليس لتلك الكلمه مع ما يشارك تلك المصاحبه ...

******

الإيراد مبنى على اصطلاح اللغويين فى الذكاء والفطنه من تغايرهما ، لا على المعنى العرفى من اتحادهما (قوله : والمعانى الدقيقه) عطف مرادف لأن المراد بالاعتبارات المعتبرات (قوله : ولكل كلمه) أى : كالفعل ، وقوله : مع صاحبتها أى مع الكلمه المصاحبه لها أى التى ذكرت وجمعت معها فى كلام واحد ، وذلك كإن الشرطيه.

قال الشارح فى شرح المفتاح : ولفظ مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما عليه ، أعنى : لكل كلمه ، أو بمضاف محذوف أى : ولوضع كل كلمه مع صاحبتها أ. ه.

قال عبد الحكيم : وإنما لم يجعله صفه لكلمه أو حالا منها ؛ لأن المقام ليس للكلمه الكائنه مع صاحبتها ، أو حال كينونتها معها ، بل كائن الكلمه وصاحبتها ، فتدبره فإنه دقيق (قوله : ليس لتلك الكلمه) أى : ليس ذلك المقام ثابتا لتلك الكلمه المصاحبه بالفتح وهى الفعل ، وقوله : مع ما أى : مع كلمه مثل إذا تشارك تلك الكلمه الكلمه المصاحبه بالكسر وهى إن فى أصل المعنى ، وهذا الحصر الذى أشار له الشارح بقوله ليس إلخ : مستفاد من تقديم المصنف للخبر ، فكأنه قيل المقام مقصور على الكلمه مع صاحبتها لا يتجاوزها إلى الكلمه مع غير صاحبتها ، وحاصل كلامه أن الفعل الذى قصد اقترانه بأداه الشرط له مع إن مقام ليس ذلك المقام ثابتا له مع إذا فله مع إن مقام وهو الشك ، وله مع إذا مقام وهو الجزم والتحقيق ، ويوضح لك هذا قوله تعالى : (فَإِذا جاءَتْهُمُ الْحَسَنَهُ قالُوا لَنا هذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَهٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسى وَمَنْ مَعَهُ)(1) والمراد بالحسنه الخصب والرخاء ، والمراد بالسيئه الجدب والبلاء ولما كان مجىء الحسنه مجزوما بحصوله ؛ لأن المراد مطلق حسنه بدليل التعريف بأل الجنسيه جىء فى جانبه بإذا ، ولما كان وقوع السيئه مشكوكا فيه لكونه نادرا بالنسبه للحسنه المطلقه - والنادر مما يشك فيه لكونه غير مقطوع به فى الغالب - جىء فى جانبه بإن - والحاصل أن إن وإذا اشتركا

١- الأعراف : ١٣١.

فى أصل المعنى ؛ مثلا- : الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع إن مقام ليس له مع إذا ، وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع ؛ وعلى هذا القياس.

******

فى أصل المعنى وهو الشرط والتعليق وللفعل مع الأولى مقام ليس ثابتا له مع الثانيه ، فإن قلت : كما أن للفعل مع إن مقاما ليس له مع إذا ، كذلك أداه الشرط لها مع الفعل الماضى مثلا- مقام ليس لها مع الفعل المضارع ، فكان على المصنف أن يقول : ولصاحبتها أيضا معها مقام ليس ثابتا للكلمه مع ما يشارك الكلمه الأولى فى أصل المعنى المراد ، وأجيب بأن المصنف ترك ذلك لعلمه بالمقايسه ، أو يقال : إن كلام المصنف صادق بذلك ؛ لأن الكلمه لم تعين بكونها الأولى أو الثانيه ، فكل منهما صادق عليه أنه كلمه مع صاحبتها.

(قوله : فى أصل المعنى) أى : لا فى جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير فى المعنى فى الجمله : كإن وإذا فإنهما اشتركا فى أصل المعنى وهو الشرط ، واختلفا فى أن الأولى للشك ، والثانيه للتحقق ، وكذا الماضى والمضارع ، فإنهما اشتركا فى الدلاله على الحدث والزمن ، واختلفا فى أن الأول للزمان الماضى ، والثانى للحال أو الاستقبال ، وإنما قيد بالمشاركه فى أصل المعنى ليخرج المترادفين ، كما لو اشتركا فى جميع المعنى : ك (ما) و (مهما) ، فإن كلّا منهما لما لا يعقل ، فمقام الفعل مع (ما) هو عين مقامه مع (مهما) (قوله : اقترانه بالشرط) أى : بأداه الشرط فهو على حذف مضاف ، فاندفع ما يقال إن الفعل فى نحو : إن ضربت نفس الشرط ، فيلزم اقتران الشىء بنفسه ، أو يقال : لا- حذف وأريد من المشترك أحد معانيه ؛ لأن الشرط يقال بالاشتراك على فعل الشرط وأداته وعلى التعليق ، ولك أن تقدر فعل الشرط أى : فالفعل الذى قصد اقترانه بفعل الشرط ويراد بذلك الفعل الذى قصد اقترانه الجزاء ولا إشكال ، أفاده عبد الحكيم.

(قوله : فله مع إن) خبر الفعل الواقع مبتدأ ، وإنما قرن الخبر بالفاء مع أن المبتدأ ليس عاما لوصفه بالعام وهو الموصول (قوله : وكذا لكل إلخ) ما تقدم بيان لمقام الفعل مع الأداه ، وهذا بيان لمقام الأداه مع الفعل ، وقوله : مع الماضى مقام هو إظهار غلبه وقوعه ، وأما مقام الشرط مع المضارع فهو إظهار الاستمرار التجددى (قوله : وعلى هذا القياس)

(وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول ...

******

مبتدأ أو خبر ، أو القياس مفعول لمحذوف أى : وأجر القياس على هذا بحيث تقول للفعل مع هل الاستفهاميه مقام ليس له مع غيرها من أدوات الاستفهام ، وللمسند إليه مع المسند الفعلى : كزيد قام أبوه مقام ليس له مع المسند الاسمى كزيد أبوه قائم ؛ لأن مقامه حينئذ إفاده الثبوت ومقامه مع الأول إفاده التجدد ، وكذلك المسند إليه له مقام مع المسند إذا كان جمله فعليه ، أو اسميه ، أو شرطيه ، أو ظرفيه ، ليس مع المسند إذا كان مفردا ، وله أيضا مع المسند السببى نحو : زيد قام أبوه مقام غير المقام الذى له مع المسند الفعلى نحو : زيد قام ، فإن قلت : كيف هذا القياس مع أنه قد قيد بالمشاركه فى أصل المعنى ولا مشاركه بين المسند الفعلى والاسمى ، مثلا قلت : إنما قيد بالمشاركه لغرابه صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ما سواها منها ؛ وذلك لأنه يفهم من ذلك القيد بالطريق الأولى أنه ليس للكلمه هذا المقام مع ما لم تشارك تلك المصاحبه فى أصل للمعنى ، أفاده العلامه السمرقندى (١) والقرمى فى حاشيتهما على المطول.

بقى شىء آخر ، وهو أن قول المصنف : ولكل كلمه مع صاحبتها مقام صادق بما ذكره الشارح من الصورتين وبما ذكرناه بالقياس عليهما إذ المراد بالمصاحبه الكلمه الحقيقيه أو ما فى حكمها : كالجمله ، وحينئذ فيرد عليه أن قوله : ولكل كلمه مع صاحبتها إلخ : قد علم من قوله سابقا ، فمقام كل من التنكير إلخ ، وذلك لإفادته أن للكلمه المصاحبه للتنكير مقاما يباين مقامها إذا كانت مصاحبه للتعريف وكذا الباقى وحينئذ فما الفائده فى التكرار وحاصل الجواب أن ما تقدم بيان لما يفيد المزايا والخواص لا ـ بمجرد الوضع ، وهذا بيان لما يفيدها بالوضع فلا تكرار (قوله : وارتفاع شأن الكلام) أى : حاله وهو عطف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل ، والغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغه وكون بعضها أعلى من بعض ، ثم تعيين أعلاها وأسفلها ، وقوله فى

١- هو أبو القاسم بن أبى بكر الليثى السمرقندى عالم بفقه الحنفيه - أديب له كتب منها" الرساله السمرقنديه"" مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق" و" حاشيه على المطول" فى البلاغه و" شرح الرساله العضديه" للجرجانى فى الوضع - توفى رحمه الله ٨٨٨ ه. انظر الأعلام (٥ / ١٧٣).

بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أى : انحطاط شأنه (بعدمها) أى : بعدم مطابقته للاعتبار المناسب ، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقه ، أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء ؛ يقال اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه ...

******

الحسن أى : بالنظر لحسنه الذاتى ، وقوله : والقبول أى : بالنظر للسامع من البلغاء ، وهو عطف لازم على ملزوم ، واحترز بقوله فى الحسن على ارتفاعه فى غير ذلك الباب : كالترغيب والترهيب ، فإن ارتفاعه فيه بكثره التأثير وقلته.

(قوله : بمطابقته للاعتبار المناسب) أى : باشتماله على الأمر المعتبر المناسب لحال المخاطب ، فكلما كان الاشتمال أتم وكان المشتمل عليه أليق بحال المخاطب كان الكلام فى مراتب الحسن فى نفسه والقبول عند البلغاء أرفع وأعلى ، وكلما كان أنقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجه وأقل حسنا وقبولا ، فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقه للاعتبار المناسب ، والانحطاط بقدر عدم المطابقه.

فالطرف الأسفل من البلاغه ارتفاعه على الكلام الذى تحته وهو الملتحق بأصوات الحيوانات ، وحصول أصل الحسن له بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه والتحاقه بالأصوات بعدم ذلك القدر (قوله : والمراد بالاعتبار إلخ) أشار بذلك إلى أن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول ، واختار هذه العباره للتنبيه على أن الاعتبار للزومه لذلك الأمر المناسب صار الأمر المناسب كأنه نفس الاعتبار ، والمراد بالأمر المعتبر الخصوصيات : كالتأكيد مثلا ، وعليه فمعنى المطابقه : الاشتمال ، وقوله اعتبره المتكلم مناسبا أى : لحال المخاطب (قوله : بحسب السليقه) أى : الطبيعه وهذا إذا كان المتكلم من العرب الغرباء وهو متعلق (باعتبره) (قوله : أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء) أى : إذا كان المتكلم من غيرهم سواء كان التتبع بواسطه أو بغير واسطه ، فالأول كالأخذ من القواعد المدونه ، فإن تلك القواعد مأخوذه من التتبع والأخذ منها أخذ بواسطه.

والثانى : كتتبعها حال كونها غير مدونه (قوله : يقال اعتبرت إلخ) هذا دليل من اللغه لقوله والمراد بالاعتبار إلخ ، وقوله : اعتبرت الشيء أى : كالتأكيد ، وقوله : إذا نظرت

وراعيت حاله. وأراد بالكلام الكلام الفصيح ، وبالحسن الحسن الذاتى ...

******

إليه أى : بأن أتيت به فى الكلام (قوله : وراعيت حاله) أى : الأمر الداعى إليه وهو الإنكار مثلا ، وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على المسبب ؛ لأن مراعاه الحال كالإنكار سبب للإتيان بالتأكيد مثلا (قوله : وأراد إلخ) هذا جواب عما أورد على كل من المقدمتين فى قول المصنف (وارتفاع إلخ) ، وحاصل ما أورد الأولى أن ارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول إنما هو بكمال المطابقه وزيادتها ، لا بأصل المطابقه كما هو ظاهره ؛ لأن الحاصل بأصل المطابقه إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه ، وحاصل ما أورد على الثانيه أن الانحطاط فى الحسن يكون بعدم كمال المطابقه لا بعدمها من أصلها كما هو ظاهره ؛ لأن الانحطاط فى الحسن يقتضى ثبوت أصل الحسن ، وهو إنما يكون بالمطابقه وإذا انتفت المطابقه انتفى الحسن بالكليه فلا يتم قوله والانحطاط فى الحسن بعدم المطابقه ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن المراد بالكلام فى قوله وارتفاع شأن الكلام إلخ : الكلام الفصيح ، فأصل الحسن ثبت له بالفصاحه ، فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقه وانحطاطه بعدمها ، لكن هذا الجواب لا يوافق كلام المصنف الآتى من أن الكلام الغير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق بأصوات الحيوانات إلا أن يقال التحاقه بها من حيث عدم مراعاه الخواص وهذا لا ينافى بقاء حسنه من حيث الفصاحه ، ويمكن أن يراد بالكلام فى كلام المصنف الكلام البليغ ، وتجعل الإضافه فى المطابقه للجنس ، ولا شك أن ارتفاع الكلام البليغ فى الحسن بجنس المطابقه الموجود فى النوع الكامل كما أن أصل الحسن الموجود فى الفرد الناقص بذلك الجنس الموجود فى النوع الغير الكامل ، وكذلك إضافه عدم للجنس والمعنى والانحطاط بجنس عدم المطابقه الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقه ، ويمكن الجواب أيضا بأن الإضافه للكمال أى : ارتفاع الكلام البليغ بالمطابقه الكامله وانحطاطه بعدم تلك المطابقه الكامله (قوله : وبالحسن الحسن الذاتى) جواب عما يقال إن قوله : وارتفاع شأن الكلام فى الحسن بمطابقته إلخ لا يتم ؛ لأن ارتفاع شأنه فى الحسن إنما هو لاشتماله على المحسنات البديعيه لا بالمطابقه المذكوره ، وحاصل الجواب أن المراد بالحسن : الحسن الذاتى

الـداخل فى البلاغه دون العرضـى الخارج ؛ لحصوله بالمحسـنات البـديعيه (فمقتضـى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعنى : إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى إلا بمطابقته للاعتبار المناسب - ...

******

الحاصل بالبلاغه ، ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقه المذكوره ، لا الحسن العرضى الذى يحصل بالمحسنات البديعيه.

واعلم أن المحسـنات البديعيه إنما يكون تحسـينها عرضيا إذا اعتبرت من حيث إنها محسنه ، وهى من هذه الجهه يبحث عنها فى علم البـديع ، وأما إذا اعتبرت من حيث إنها مطابقه لمقتضـى الحال لكون الحال اقتضاها كانت موجبه للحسن الذاتى ، ومن هذه الجهه يبحث عنها فى علم المعانى ، ولهذا ذكر المصنف فيه الالتفات الذى هو من المحسنات البديعيه.

(قوله : الداخل فى البلاغه) أى : فى بابها فيشـمل الحسن الناشـىء من الفصاحه والناشـىء من البلاغه ، فلا ينافى قوله الداخل فى البلاغه ثبوت أصل الحسن للـذات بالفصاحه كما يفيـده جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتى المصـنف كما مر (قوله : هو الاعتبار المناسب) (هو) ضـمير فصل مفيـد للحصـر أى : هو الاعتبار المناسب لا غير ، وقوله الاعتبار المناسب للحال والمقام أى : كالتأكيـد والتنكير والإطلاـق والـذكر والحـذف إلـخ ، أو الكلاـم الكلى المكيف بما ذكر فى الـذهن بناء على ما مر للشارح من التقريرين ، والأول هو صريح كلام المفتاح.

(قوله : يعنى إلخ) فى هذه العنايه إشاره لشيئين :

الأـول منهمـا : أن الفـاء للتفريع على ما سـبق فى قوله : وارتفاع إلـخ ، وعلى مقـدمه معلومه فيما بينهم ، وليست معلومه من كلام المصنف ، فحذفها للعلم بها ، وإنما لم يجعلها للتعليل بحيث يكون ما بعدها عله لما قبلها لأمرين :

الأـول : أن مجيئها للتفريع أكثر من مجيئها للتعليل. الأمر الثانى : أن المناسب حينئـذ قلب العباره بأن يقول : فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال ، فيجعل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه ، ومقتضى الحال هو المحكوم به ؛ لأن الاعتبار المناسب هو المحدث

على ما تفيده إضافه المصدر ، ...

******

عنه ، ولأجل أن تكون هذه العله ردا لما ورد على المقدمه الأولى : أعنى قوله : وارتفاع شأن الكلام إلخ ، من أنه مخالف لما ذكره القوم من أن الارتفاع بالمطابقه لمقتضى الحال.

الشيء الثانى : أن قوله فمقتضى الحال : نتيجه لقياس من الشكل الثالث مركب من مقدمتين ، صغراهما معلومه من كلام القوم ، تركها المصنف للعلم بها ، وكبراهما مذكوره فى كلامه ، وتقريره أن يقال : ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ، وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج المطابقه لمقتضى الحال هى المطابقه للاعتبار المناسب - كذا قيل ، لكن هذا لا ينتج عين المدعى ، وإن كان يستلزمه ، وهو أن مقتضى الحال هو عين الاعتبار المناسب (1) ، والذى ينبغى أن يجعل كلام الشارح إشاره إلى قياس من الشكل الأول أشير إلى صغراه بالمقدمه المعلومه ، لا أنها عينها ، وإلى كبراه بما قاله المصنف ، لا أنه عينها ، ونظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته الكلام ، وكل شيء يرتفع بمطابقته الكلام اعتبار مناسب للحال ينتج مقتضى الحال ، وهو الاعتبار المناسب ، وفائده هذا التفريع التنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال ، لا موجبه الذى يمتنع أن يتخلف عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى ، وإنما أطلق عليه لفظ المقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام فى نظر البلغاء كالمقتضى الذى يمتنع انفكاكه.

(قوله : على ما تفيده) أى : بناء على ما تفيده ، وهذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف ، بل المعلوم منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقه ، وأما حصوله بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه ، وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنه غير معلوم من كلامه ، بل هو معلوم منه من إضافه المصدر وهو ارتفاع لما بعده ، وذلك لأنه مفرد مضاف لمعرفه فيعم ، والعموم فى هذا المقام يستلزم الحصر ؛ لأن المعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقه ، وإذا كان كل ارتفاع حاصلا بالمطابقه فلا يمكن ارتفاع بدونها ، إذ لو حصل ارتفاع بغيرها لما صدق أن كل ارتفاع حاصل بها ، ثم اعلم أن إفاده العموم للحصر هنا لا تظهر إلا إذا كانت الباء فى قوله : وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للسببيه

١- وهذا الذى يسميه الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز بالنظم.

ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغه التى هى عباره عن مطابقه الكلام الفصيح لمقتضى الحال - فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد ...

******

القريبه بأن يكون مدخولها سببا تاما ليس معه سبب آخر ؛ لأن السبب القريب لا يتعدد ، وأما لو كانت لمطلق السببيه بأن لا يكون هناك سبب آخر ، فإن كان الحصر حقيقيا بمعنى : أن الارتفاع يحصل بهذا السبب لا بغيره أصلا فاستلزام العموم للحصر باطل ؛ لأن الفرض أن الباء لمطلق السببيه المقتضى لوجود سبب آخر ، وإن كان الحصر إضافيا بمعنى أن الارتفاع يحصل بهذا السبب الذى هو المطابقه لا بعدمه أى : عند انتفائه ، فلا ينافى أنها تحصل بسبب آخر صح استلزام العموم للحصر ، ولكن لا يستلزم الاتحاد ولا المساواه بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب ، بل يصح الحصران مع التباين بين السببين من غير تناقض (قوله : ومعلوم) أى : من كلامهم من خارج ، وهذه صغرى القياس التى حذفها المصنف للعلم بها ، وقوله فقد علم جواب إذا أى : فقد علم من هاتين المقدمتين المعلومه من كلامهم ، وهى ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ، والتى ذكرها المصنف وهى ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ، فالتفريع عليهما ، وهذا التفريع هو عين نتيجه القياس كما تقدم ، ثم إن قول الشارح : فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد يحتمل أن المراد اتحادهما فى المصداق وفى المفهوم ، فمفهوم كل منهما الخصوصيات ، أو الكلام الكلى المكيف فى الذهن بالخصوصيات ، وحينئذ فيكونان مترادفين كالإنسان والبشر ، ويحتمل أن المراد اتحادهما فى الماصدق فقط ، وحينئذ فيكونان متساويين : كالإنسان والكاتب ، وعلى كل من الاحتمالين يصدق الحصران ، نظير قولك : لا ناطق إلا الإنسان ، ولا ناطق إلا البشر ، فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الإنسان والبشر ، وكذلك إذا قلت : لا ناطق إلا الإنسان ، ولا ناطق إلا الكاتب ، ولا ناطق إلا البشر ، فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الإنسان والبشر ، وكذلك إذا قلت : لا ناطق إلا الإنسان ، ولا ناطق إلا الكاتب ، فالحصران صحيحان لوجود التساوى بين الإنسان والكاتب ، فالحاصل أن صدق المقدمتين يحصل بأحد الأمرين اتحاد الاعتبار المناسب ، ومقتضى الحال أو تساويهما ،

وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقه للاعتبار المناسب ، ولا يرتفع إلا بالمطابقه لمقتضى الحال ؛ ...

******

فحمل الاتحاد على تعيين واحد ليس بلازم (قوله : وإلا لما صدق إلخ) فى قوه قوله وإلا لما صدق الحصران أى : وإلا بأن لم يكن بينهما اتحاد ، بل كان بينهما تباين كلى كالإنسان والفرس ، أو تباين جزئى وهو العموم والخصوص الوجهى : كالإنسان والأبيض ، أو عموم وخصوص مطلق : كالإنسان والحيوان لما صدق الحصران أى : قولنا لا ارتفاع إلا بالمطابقه لمقتضى الحال ، وقولنا : لا ارتفاع إلا بالمطابقه للاعتبار المناسب ، بل لا بد من كذب أحدهما على تقدير العموم والخصوص المطلق ؛ لأنه يكون الحصر فى الأخص فاسدا ، والحصر فى الأعم صادقا ، بيان ذلك أن كل حصر محتو على جزأين إيجابى وسلبى ، والأول ينحل إلى قضيه موجبه ، والثانى لقضيه سالبه ، والجزء الإيجابى فى كل حصر مقرر عند القوم ؛ لأنه المعتبر أولا فى الحكم والمنظور له ابتداء ، والمعرض للابطال هو الجزء السلبى ، فإذا كان بين الحصرين عموم وخصوص مطلق كان الجزء الإيجابى للحصر فى الأعم منافيا للجزء السلبى للحصر فى الأخص ، والجزء الإيجابى للحصر فى الأخص لا ينافى الجزء السلبى للحصر فى الأعم حتى يتطرق للحصر فى الأعم البطلان ، فلذلك كان الباطل الحصر فى الأخص على تقدير أن يكون بين الحصرين العموم والخصوص المطلق ، يوضح ذلك قولك : لا يباع إلا الحيوان ، فهذه قضيه كليه عامه ، ولا يباع إلا الإنسان ، فهو فى قوه كل فرد ، فرد من أفراد الإنسان يباع ولا يباع غيره ، ولا ش ك أن هذه السالبه أعنى : لا يباع غيره ، تكذبها القضيه الكليه العامه القائله : كل فرد من أفراد الحيوان يباع لإفادتها بيع غير الإنسان من الحيوان كالفرس ، والموجبه المذكوره معلومه الصدق فما خالفها يكون كاذبا ، وما استلزم الكاذب من حصر الأخص فهو كاذب ، ويكذب الحصران معا إذا كان بينهما تباين كلى ؛ لأن القضيه الموجبه المأخوذه من أحدهما تناقض السالبه المأخوذه من الآخر ، مثلا إذا قلت لا يباع إلا الحمار هذا فى قوه كل فرد ، فرد من أفراد الحمار يباع ولا يباع الفرس ولا غيره ، وإذا قلت : لا يباع إلا الفرس فهو فى قوه كل فرد من أفراد الفرس يباع ولا يباع

فليتأمل (۱).

******

الحمار ولا غيره ، فالموجبه من كل تنافى السالبه من الأخرى ، وما نافى الصادق كاذب ، فما تضمنه واستلزمه من الحصر كاذب وكذا يكذب الحصران معا إذا كان بينهما تباين جزئى ، فإن الأخص ينافى الأعم وكل منهما أخص من جهه ، فإن قلت : لا يباع إلاـ الحيوان كان فى قوه كل فرد من أفراد الحيوان يباع ولا يباع فرد من غيره ولو كان أبيض ، وإذا قلت لا يباع إلا الأبيض كان فى قوه كل فرد من أفراد الأبيض يباع ولو غير حيوان ولاـ يباع غيره ولو حيوانا ، فسالبه الأول تنافى موجبه الثانى وكذلك العكس ، وما نافى الصادق كاذب ، فكذلك ما استلزمه من الحصر ، أفاد ذلك شيخنا العلامه العدوى ، عليه سحائب الرحمه والرضوان.

(قوله : لما صدق الحصران) أى : لكن التالى باطل ؛ لأن الغرض صدقها فبطل المقدم وهو عدم ثبوت اتحادهما فثبت نقيضه وهو ثبوت اتحادهما وهو المطلوب.

وفى كلام الشارح تسمح حيث أدخل اللام فى جواب إن ، وهى إنما تدخل على جواب (لو) ، فكأنه أعطى (إن) حكم (لو) ؛ لأنها أختها فى التعليق وقد وقع له ذلك كثيرا ولغيره من المصنفين (قوله : فيتأمل) أمر بالتأمل لإمكان أن يقال إن قوله : وإلا لما صدق الحصران فيه نظر ، بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما ، كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق ؛ لأن الحصر فى العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الأفراد ، بل غايه ما يفيد أن هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضى عموم الحكم لجميع الأفراد ، مثلا إذا قيل : لا يباع إلا الحيوان ، يمكن أن يراد بالحيوان : الجنس المتحقق فى الإنسان ، ولاـ يراد كل فرد من أفراد الحيوان ، وحينئذ فلاـ يكون هذا منافيا لقولنا : لا يباع إلا الإنسان ، وكذلك لو كان بينهما تباين جزئى قد يصدق الحصران ؛ لأنه لا يلزم عموم الحكم لجميع الأفراد فى الحصر ، فيجوز أن يتحقق الحصران فى فرد هو محل الاجتماع ، بأن يراد الحيوان فى قولنا : لاـ يباع إلاـ الحيوان إنسان أبيض ، ويراد بالأبيض فى قولنا : لا يباع إلا الأبيض ، إنسان أبيض ، وليس

۱- انظر دلائل الإعجاز ص ۱۶۳.

(فالبلاغه) صفه (راجعه إلى اللفظ) ...

******

بلازم أن يراد بالحيوان وبالأبيض جميع أفرادهما ، وقد يجاب بأن الملحوظ فى الحصرين وهما ، لا ارتفاع لشأن الكلام إلا بالمطابقه لمقتضى الحال ، ولا ارتفاع له إلا بمطابقته للاعتبار المناسب ثبوت الحكم لكل فرد ، وأن المعنى كل فرد من أفراد الارتفاع لا يكون إلا بالمطابقه المذكوره ، لا أن الملحوظ عدم خروج الحكم عن العام ، وحينئذ إن لم يتحد الحصران يبطل أحدهما أو كلاهما ، وإنما كان الملحوظ فيهما ثبوت الحكم لكل فرد من أفراد العام ، لما علمت سابقا من أن اسم الجنس المفرد إذا أضيف لمعرفه ولم تقم قرينه على تخصيصه ببعض ما يصدق عليه كان لاستغراق أفراد الجنس ، ولا شك أن كلا من الحصرين محتو على مصدرين : الارتفاع والمطابقه مضافين ، فيكون المعنى أن كلا من الارتفاعين لا يحصل إلا بكل من المطابقه للاعتبار والمقتضى.

(قوله : فالبلاغه راجعه إلخ) هذا تفريع على تعريف البلاغه السابق أى : إذا علمت ما تقدم لك من التعريف ظهر لك أن البلاغه صفه راجعه للفظ ؛ لأنها على ما علم من التعريف مطابقه الكلام لمقتضى الحال ، وظاهر أن المطابقه صفه المطابق فتكون المطابقه راجعه للكلام من رجوع الصفه للموصوف ، لكن رجوعها له ليس مع قطع النظر عن معناه ، بل رجوعها له باعتبار إفادته المعنى الحاصل بسبب التركيب وهو المعنى الثانى الذى يعتبره البلغاء ويقصدونه ، وهى الخصوصيات التى يقتضيها الحال الزائده على أصل المراد ؛ لأنه لو كانت البلاغه صفه راجعه له مع قطع النظر عن المعنى المقصود إفادته ، الذى هو المعنى الثانى وهو مقتضى الحال ، لتصور معنى البلاغه بدون اعتبار مقتضى الحال ، وهو محال.

وغرض المصنف بهذا التفريع دفع ما يتوهم من التناقض فى كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز ؛ لأنه تاره يصف اللفظ بالبلاغه ، وتاره يصف المعنى بها ، وتاره ينفيها عن اللفظ ، وتاره ينفيها عن المعنى ، وحاصل دفع التناقض أن وصفه المعنى بها مراده المعنى الثانى باعتبار أن المقصود من اللفظ إفادته ، ووصفه اللفظ بها باعتبار إفادته ذلك المعنى المقصود ، ونفيها عن اللفظ مراده اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات ،

يعنى أنه يقال كلام بليغ ، لكن لا من حيث أنه لفظ وصوت ، بل (باعتبار إفادته المعنى) أى : الغرض المصوغ له الكلام ، (بالتركيب) متعلق بإفادته ؛ وذلك لأن البلاغه كما مر ...

******

ونفيها عن المعنى مراده المعنى الأول للفظ الذى هو مجرد ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ، وحينئذ فلا تناقض فى كلام الشيخ (قوله : يعنى أنه يقال إلخ) حمل الشارح كونها صفه للفظ على معنى كونها محموله عليه حمل اشتقاق ولم يحمله على معنى كونها قائمه به ؛ لأنها مطابقه الكلام لمقتضى الحال ، والمطابقه قائمه بالمطابق ؛ لأن الحمل على ذلك المعنى لا يناسب قول المصنف باعتبار إلخ ؛ لأنه لا حاجه مع قولنا : إن المطابقه لمقتضى الحال معنى قائم بالكلام إلى كون قيامه باعتبار ما ذكر فتأمل.

(قوله : لا من حيث إنه لفظ) أى : ولا من حيث إفادته المعنى الأول الذى هو مجرد النسبه بين الطرفين على أى وجه كان ، فإن هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الأعرابى والأعجمى والبدوى والقروى فلا ينظر إليه البليغ ، وحينئذ فلا يوصف اللفظ من أجل الدلاله عليه بالبلاغه ، بل إنما يوصف بها باعتبار إفادته المعنى الثانى ، وهو الخصوصيه التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام لها : كالتأكيد بالنسبه للإنكار ، وكالإيجاز بالنسبه للضجر ، والإطناب بالنسبه للمحبوبيه ، وكإطلاق الحكم بالنسبه لخلو الذهن ، وغير ذلك من الاعتبارات الزائده على أصل المراد (قوله : وصوت) عطف عام على خاص ، فاللفظ أخص ؛ لأنه صوت معتمد على مخرج (قوله : باعتبار) متعلق براجعه والباء للسببيه ، وقوله إفادته المعنى أى : المعنى الثانى (قوله : أى الغرض المصوغ له الكلام) أى : الغرض الذى صيغ الكلام أى : ذكر لأجل إفادته وهو الخصوصيات التى يقتضيها الحال ، وهذا تفسير للمعنى الثانى ، وإنما سمى ذلك الغرض معنى ثانيا ؛ لأن البلغاء ينظرون إليه ويغنونه ويقصدونه ثانيا بعد المعنى المراد.

(قوله : بالتركيب) بيان للواقع لا للاحتراز عن شىء ، لاستحاله إفاده معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب (قوله : متعلق بإفادته) أى : باعتبار إفادته بالتركيب المعنى الثانى (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : كون البلاغه صفه راجعه للفظ باعتبار

عباره عن مطابقه الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، وظاهر أن اعتبار المطابقه وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام ، لا باعتبار الألفاظ المفرده والكلم المجرده (وكثيرا ما) ...

******

إفاده المعنى بالتركيب ، فقوله : لأن البلاغه عله راجعه للفظ ، وقوله : وظاهر إلخ ، عله لقوله باعتبار المعنى (قوله : عباره عن مطابقه الكلام) أى : فقد أضيفت المطابقه التى هى البلاغه إلى الكلام الذى هو اللفظ ، فثبت أنها راجعه للفظ (قوله : وظاهر أن اعتبار المطابقه إلخ) أما المطابقه فظاهر ، وأما عدمها ؛ فلأنه لا يسلب شىء عن شىء إلا إذا كان الشىء المسلوب يصح أن يتصف به المسلوب عنه ، إذ لا يقال فى الحائط إنها لا تبصر ، فظهر أن الكلام لا يتصف بكونه غير مطابق إلا باعتبار المعانى (قوله : وعدمها) أى : وأن عدمها فهو عطف على اعتبار والضمير راجع لاعتبار المطابقه ، وحينئذ فكان الظاهر أن يقول : وعدمه بتذكير الضمير إلا أن يقال إنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه مع صحه حذفه ، ويصح أن يكون عطفا على المطابقه فالتأنيث حينئذ ظاهر.

(قوله : باعتبار المعانى) أى : الثانويه ، وعطف الأغراض على ما قبله مرادف ، والمراد بالأغراض التى يصاغ الكلام لها مقتضيات الأحوال وهى الخصوصيات الزائده على أصل المراد ، وقوله باعتبار المعانى أى : وجودا وعدما ليطابق قوله : اعتبار المطابقه وعدمها (قوله : المفرده) أى : عن اعتبار إفاده المعانى وليس المراد الغير المركبه ؛ لأن المطابقه ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان أو مركبا ، وقوله المجرده

أى : عن اعتبار المعنى الثانى ، الزائد على أصل المراد ، وهذا لا ينافى دلالتها على المعانى الأوليه ، وحاصل كلامه أن الكلام من حيث إنه ألفاظ مفرده أى : مجرده عن إفاده المعنى الثانوى الحاصل عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقه ، وأما من حيث اعتبار إفادته لذلك المعنى فيتصف بكونه مطابقا ، فقول الشارح : وظاهر أن اعتبار المطابقه وعدمها أى : وظاهر أن اعتبار المطابقه ، وأن اعتبار عدم المطابقه إنما يكون إلخ أى : فإن اعتبرناه والتفتنا له من حيث إفادته للمعانى والخصوصيات صح وصفه بكونه مطابقا أو غير مطابق ، (وقوله لا اعتبار إلخ) أى : وأما إذا نظرنا إليه من

.....

******

حيث كونه ألفاظا ، ولم نلتفت له من حيث إفادته للخصوصيات فلا يوصف بالمطابقه ولا بعدمها.

إن قلت : يلزم حينئذ ارتفاع النقيضين أعنى : ارتفاع المطابقه وعدمها وهو محال ، قلت : المراد أنه لا يوصف بالمطابقه ولا بعدمها عما من شأنه ذلك ، وليس المراد بعدم المطابقه مطلقا ، ثم اعلم أن ما ذكرناه من أن المعنى الأول هو ثبوت المحكوم للمحكوم عليه ، وأن المعنى الثانى الذى يكون الكلام باعتباره بليغا ، ويصاغ لأجله هو : مقتضى الحال أعنى : الخصوصيات والمزايا ، هو ما أفاده ابن قاسم (١) ، وابن يعقوب ، والشيخ يس ، وكذلك هو فى تجريد شيخنا الحفنى (٢) ، وقرره أستاذنا العدوى ، والذى ذكره عبد الحكيم ، وبعض حواشى المطول : أن المعنى الأول : هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب ، وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من : تعريف وتنكير وتقديم وتأخير وحذف وإضمار ، والمعنى الثانى : الأغراض التى يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لأجل إفادتها ، وهى أحوال المخاطب التى يورد المتكلم الخصوصيات لأجلها من إشاره لمعهود وتعظيم وتحقير وضجر ومحبوبيه وإنكار وشك وغير ذلك ، هذا بالنسبه لعلم المعانى ، وأما بالنسبه لعلم البيان فالمعانى الأول هى : المدلولات المطابقيه مع رعايه مقتضى الحال ، والمعانى الثوانى : هى المعانى المجازيه ، أو الكنائيه ، وذكروا أن دلاله اللفظ على المعنى الأول قد تكون وضعيه ، وقد تكون عقليه ، ودلالته على المعنى الثانى عقليه قطعا ، وذلك لأن اللفظ دال على المقتضيات والخصوصيات ، وهى آثار للأغراض والآثار تدل على المؤثر دلاله عقليه وبالعرف والعاده ، فالدال على المعنى الثانى : هو اللفظ ، لكن بتوسط

١- هو محمد بن قاسم بن محمد بن محمد أبو عبد الله شمس الدين الغزى ويعرف بابن قاسم - فقيه شافعى من مصنفاته" فتح القريب المجيب فى شرح ألفاظ التقريب" ، و" حاشيه على شرح التقريب" وحاشيه على شرح التصريف (مخطوط) علق بها على شرح السعد التفتازانى للتصريف العربى ، و" حواشى على حاشيه الخيالى" توفى سنه ٩١٨ ه (وانظر الأعلام ٧ / ٥).

٢- هو يوسف بن سالم بن أحمد الحفنى فاضل. شاعر من فقهاء الشافعيه من مصنفاته : رساله فى" علم الآداب" و" شرحها" و" حاشيه على مختصر السعد" ، و" حاشيه على شرح الرساله العضديه" وحاشيه على" شرح آداب البحث" وغيرها. توفى سنه ١١٧٦ ه.

نصب على الظرفيه ؛ لأنه من صفه الأحيان ...

******

دلاله المعنى الأول ، وهذا هو المأخوذ من كلام الشيخ فى دلائل الإعجاز ، كما بسطه فى المطول ، ويمكن أن يقرر كلام شارحنا بذلك ، فيقال قوله بل باعتبار إفادته المعنى أى : الثانوى ، وقوله أى الغرض المصوغ له الكلام أى : وهى أحوال المخاطب من إشاره لمعهود وتعظيم وإنكار وشك ، وقوله بعد إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض مراده بالمعانى : الخصوصيات ، ومراده بالأغراض : الأحوال.

وقوله إنما يكون إلخ أى : لأنه يتسبب عن الأحوال الخصوصيات المتوقف عليها المطابقه ، وقوله بعد ذلك المفرده والمجرده أى : عن إفاده المعنى الثانى ، وهى الأغراض السابقه الحاصله عند التركيب (قوله : نصب) أى : هو منصوب ، أو ذو نصب ، أو يقرأ فعلا مبنيا للمفعول (قوله : على الظرفيه) أى : لأجل الظرفيه أى لأجل كونه ظرفا والمراد زمانيا (قوله : لأنه) أى : هنا من صفه الأحيان أى : الأزمان ، وكما أن اسم الزمن ينصب على الظرفيه ، فكذا صفته ، ثم لا يخفى عليك أنه ليس المراد أن موصوفه الأحيان مقدرا أى : أحيانا كثيرا ؛ لأن التأنيث حينئذ واجب ، بل المراد أنه كان فى الأصل صفه للأحيان ، ثم أقيم مقامها بعد حذفها وصار بمعناها ونصب نصبها ، فمعنى وكثيرا : وأحيانا كثيره ، وكان الظاهر أن يقول : من صفه الحين ، وعلى هذا فيكون الحين الموصوف مقدرا ، وتذكير الوصف حينئذ ظاهر ، والمعنى وزمنا كثيرا أى : ويسمى ذلك الوصف فصاحه فى زمن كثير ، فهو مثل قوله تعالى : (قَلِيلًا ما تَشْكُرُونَ)(1) أى تشكرون فى زمن قليل ، ثم إن قوله لأنه من صفه إلخ : إن أراد الاستدلال على مجرد صحه النصب على الظرفيه فمسلم ، وإن أراد الاستدلال على وجوبه فممنوع ؛ لأنه يمكن أن يكون كثيرا نصبا على المفعوليه المطلقه أى : وتسميته كثيرا ، إن قلت : إن التسميه وضع الاسم على المسمى وهو شىء واحد لا تعدد فيه ولا تكثر ، وحينئذ فلا يصح وصفها بالكثره ، أجيب بأنه على هذا الوجه يراد بالتسميه الإطلاق والاستعمال وهو يتعدد ، فصح الوصف بالكثره ، إن قلت على هذا كان مقتضى

١- المؤمنون : ٧٨ ، السجده : ٩ ، الملك : ٢٣.

و (ما) لتأكيد معنى الكثره ، والعامل فيه قوله : (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحه أيضا) كما يسمى بلاغه فحيث يقال : إن إعجاز القرآن من جهه كونه فى أعلى طبقات الفصاحه يراد بها هذا المعنى (ولها) أى : لبلاغه الكلام (طرفان : أعلى وهو حد الإعجاز) ...

******

الظاهر أن يقول : كثيره ، فالجواب : أن صفه المصدر لا يجب تأنيثها لتأنيثه ؛ لأنه مؤول بأن والفعل ، أو ما والفعل ، والفعل لا يؤنث ، أو أن التسميه لما كانت بمعنى الإطلاق ذكر الصفه نظرا لذلك ، ولعل الشارح إنما ترك التنبيه على ذلك الوجه لما ورد عليه مما علمت أو أن الانتصاب على الوصفيه فى مثله معروف لا يحتاج إلى تعرض ، فلهذا أشار إلى وجه آخر من الإعراب (قوله : لتأكيد معنى الكثره) أى : فهى زائده للتأكيد (قوله : والعامل فيه) أى : فى الظرف (قوله : ذلك الوصف المذكور) أى : وهو المطابقه لمقتضى الحال.

(قوله : هذا المعنى) أى : المطابقه لمقتضى الحال ، ولا يرد على هذا أن بعض الآيات أعلى طبقات من بعض ؛ لأن أعلى طبقات البلاغه أيضا متفاوت (قوله : ولها طرفان) هذا إشاره إلى أن البلاغه تتفاوت باعتبار مراعاه تمام الخصائص المناسبه فى كل مقام وعدم مراعاه تمامها ، وأن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثه فقوله ولها طرفان أى : مرتبتان.

إحداهما فى غايه الكمال ، والأخرى فى غايه النقصان.

ويلزم من ذلك أن يكون هناك مرتبه متوسطه بينهما ، والحاصل أن البلاغه أمر كلى لها ثلاث مراتب :

مرتبه عليا ، ولها فردان وسفلى وهى : فرد واحد ووسطى ، ولها أفراد ، وتعبير المصنف بالطرفين لتشبيهها بشىء ممتد له طرفان : استعاره بالكنايه ، وقوله طرفان تخييل ، فعلم أنه ليس المراد حقيقه الطرفين ، وإلا لزم أن لا يكون الإنسان بليغا إلا بالإتيان بالطرفين مع أن ذلك لا يمكن لما يلزم عليه من التناقض (قوله : وهو حد الإعجاز) أى : مرتبته وإضافته للبيان ، ولا بد فى الكلام من تقدير مضاف أى : وهو ذو الإعجاز ؛ لأن

وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته (وما يقرب منه) ...

******

الأعلى فرد من البلاغه التى هى المطابقه لا الإعجاز (قوله : وهو) أى : الإعجاز عند علماء البلاغه : ارتقاء الكلام فى بلاغته إلخ ، وإنما قلنا عند علماء البلاغه ؛ لأن الإعجاز عند غيرهم : ارتفاع الكلام بالبلاغه أو غيرها إلى أن يخرج عن طوق البشر (قوله : أن يرتقى الكلام) أى : يرتفع شأنه ، وقوله فى بلاغته أى : بسبب بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر أى : طاقتهم وقدرتهم لا بإخباره عن المغيبات ، ولا بأسلوبه الغريب ، ولا بصرف العقول عن معارضته ، ويصح أن تكون (فى) باقيه على حالها ، ويكون شبه ما يراعى فى البلاغه من الخصوصيات بمدارج يرتقى فيها الكلام ، فإذا بلغ الحد الأعلى فى تلك المدارج كان إعجازا على طريق المكنيه والارتقاء تخييل ، والمعنى وهو أن يرتقى الكلام فى الخصوصيات التى تراعى فى بلاغته إلى أن يخرج عن طاقه البشر وقدرتهم.

وذكر البشر ؛ لأنهم المشتهرون بالبلاغه والمتصدون للمعارضه ، وإلا فالعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والإنس والملائكه (قوله : ويعجزهم عن معارضته) أى : يصيرهم عاجزين عن معارضته ، فالهمزه فى الإعجاز للتصيير ، وهو عطف لازم على ملزوم ، فإن قيل ما ذكرتموه - من أن الكلام يرتقى ببلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم - ممنوع ، إذ ليست البلاغه سوى المطابقه لمقتضى الحال مع الفصاحه ، والعلم الذى له مزيد اختصاص بالبلاغه - أعنى المعانى والبيان - متكفل بالإتيان بهذين الأمرين على وجه التمام ؛ لأن علم المعانى كافل للمطابقه ، وعلم البيان كافل للخلوص من التعقيد المعنوى ، وحينئذ فمن أتقن هذين العلمين وأحاط بهما ، لم لا يجوز أن يراعى هذين الأمرين حق الرعايه ، فيأتى بكلام هو فى الطرف الأعلى من البلاغه ، ولو بقدر أقصر سوره من القرآن ، فكيف يمكن ارتقاء الكلام إلى أن يخرج عن طوق البشر بسبب بلاغته ، وأجيب بأن تكفل علم البلاغه بهذين الأمرين ممنوع ، إذ لا يعرف بهذا العلم إلا أن هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا ، وأما الاطلاع على كميه الأحوال أى : معرفه عددها وكيفيتها فى الشده والضعف ورعايه الاعتبارات بحسب

عطف على قوله : هو ، والضمير فى منه عائد إلى أعلى ؛ يعنى : أن الأعلى مع ما يقرب منه ؛ كلاهما حد الإعجاز ؛ وهذا هو الموافق لما فى المفتاح ...

******

المقامات التى يتوقف عليها الإتيان بكلام هو فى الطرف الأعلى فأمر آخر لا يتعلق بعلم البلاغه ولا يستفاد منه.

سلمنا أن علم البلاغه متكفل بالاطلاع المذكور ، فلا نسلم أن من أتقن علم البلاغه يحيط به ؛ لأن الإحاطه بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوعه ، سلمنا الإحاطه به ، فلا نسلم أن من أتقن علم البلاغه وأحاط به يجوز أن يراعى هذين الأمرين حق الرعايه ، إذ كثير من مهره هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ ، فضلا عما هو فى الطرف الأعلى كالقرآن (قوله : عطف على قوله هو) أى : من عطف المفردات (قوله : مع ما يقرب منه) جعل الواو بمعنى : مع ، وهو حل معنى لا حل إعراب ، وإلا نافى كونها عاطفه ، وفى إيراد كلمه مع موقع الواو إشاره إلى اعتبار العطف مقدما على الإخبار ليصير المحكوم عليه بحد الإعجاز كليهما لا كل واحد منهما ؛ لأن المقصود تعيين مرتبه الإعجاز فى نفسه لا بيان ما يصدق عليه.

(قوله : كلاهما حد الإعجاز) أتى بقوله كلاهما جوابا عما يقال : إن حد مفرد ، فلا يصح الإخبار به عن الأعلى وما يقرب منه ، وحاصل الجواب أن قوله حد الإعجاز : خبر عن محذوف تقديره كلاهما ، والجمله خبر عن الأعلى وما يقرب منه (قوله : وهذا) أى : الإعراب هو الموافق لما فى المفتاح من أن البلاغه تتزايد إلى أن تبلغ إلى حد الإعجاز ، وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه أى : من الطرف الأعلى ، فإنه وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز ، لا هو وحده. كذا فى شرحه ، وموافق أيضا لما فى نهايه الإعجاز للرازى من أن الطرف الأعلى وما يقرب منه هو المعجز ، ولا يخفى أن بعض الآيات أعلى طبقه من البعض ، وإن كان الجميع مشتركا فى امتناع معارضته ، ولا شك أن هذا تصريح بما ذكره الشارح من الإعراب الذى ألهمه بين النوم واليقظه ، كما فى المطول ، واعترض على هذا الإعراب من جهه اللفظ ومن جهه المعنى ، أما الاعتراض من جهه اللفظ : فبأنه يلزم عليه توسط المعمول بين أجزاء عامله إذ الصحيح أن المبتدأ عامل

وزعم بعضهم أنه عطف على الإعجاز ، والضمير فى منه عائد إليه ؛ يعنى : أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز ، وما يقرب من حد الإعجاز ؛ وفيه نظر ؛ لأن القريب من حد الإعجاز ...

******

فى خبره ، والمبتدأ هنا : هو مجموع هو وما يقرب منه ، والخبر : هو حد الإعجاز وقد تقدم وهو ، وتأخر ما يقرب منه : وهو جزء أيضا ، وتوسط المعمول : وهو حد الإعجاز ، ويلزم على هذا عند تحمل الخبر للضمير عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فى آن واحد ، وذلك محل نظر ، فالأقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ ، والخبر محذوف أى : كذلك ، أى : هو الإعجاز ، والجمله عطف على الجمله قبلها ، وحذف الخبر بعد قيام القرينه عليه شائع ذائع ، وأجاب عن هذا الدنوشرى (١) : بأنه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله إذ هو أهون من تقديمه على عامله بأسره ، وسهل ذلك كون العامل كلمتين أو كلمات متفاصله ، وأما عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فهو أسهل من عوده على متأخر ، لا سيما وهذا الجزء المتأخر فى نيه التقديم ، وأما الاعتراض من جهه المعنى : فحاصله أنه على هذا الإعراب يفوت المقصود من تعريف الأعلى ، فإن سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله : وهو حد الإعجاز : بيان للطرف الأعلى ، كما أن قوله فى الطرف الأسفل وهو ما إذا غير إلخ : وبيان الطرف الأسفل ، وعلى كلام الشارح يفوت هذا المقصود ؛ لأنه إنما يفيد أن حد الإعجاز هو الطرف الأعلى وما يقرب منه ، وأجيب بأن المراد بالطرف الأعلى الجزئى الأعلى حقيقه ، وهذا لا يحتاج لبيان ؛ لأنه انتهاء الحقيقه ، والمقصود تعيين حد الإعجاز ومرتبته فى نفسه بخلاف الطرف الأسفل ، فإنه يحتاج للبيان ، والحاصل أن المراد على إعراب الشارح بالأعلى : الأعلى الحقيقى ، وبحد الإعجاز : مرتبته ، والإضافه بيانيه ، وأما على زعم بعضهم الآتى ، فالمراد بالأعلى النوع الذى يحصل به الإعجاز ، وإن كان تنظير الشارح فيه مبنيا على أن المراد به فى كلام هذا البعض الأعلى الحقيقى أى : الفرد الذى لا فرد فوقه ، وبحد الإعجاز : نهايته ، والإضافيه لامه (قوله : وزعم بعضهم)

١- هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الدنوشرى الشافعى - عارف باللغه والنحو له" حاشيه على شرح التوضيح للشيخ خالد" فى النحو - وله" رسائل" وتعليقات ونظم توفى رحمه الله سنه ١٠٢٥ ه.

لا يكون من الطرف الأعلى ؛ وقد أوضحنا ذلك فى الشرح.

******

هو عكس الأول ؛ لأن الأول يفيد أن حد الإعجاز نوع له فردان : الأعلى وما يقرب منه ، وهذا يفيد أن الطرف الأعلى نوع تحته فردان : حد الإعجاز وما يقرب منه ، وهذا الزعم لبعض شراح الإيضاح ، حيث قال : إن قوله وما يقرب منه : عطف على حد الإعجاز ، والمراد بحد الإعجاز : البلاغه فى أقصر سوره ، وبما يقرب منه : البلاغه فى مقدار آيه أو آيتين ، فكأنه قال : ولها طرفان : أعلى ، وهو البلاغه القرآنيه ، أو المراد بحد الإعجاز : كلام يعجز البشر عن الإتيان بمثله : كالقرآن ، والقريب من حد الإعجاز أن لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجزهم مقدار أقصر سوره عن الإتيان بمثله (قوله : لا يكون من الطرف الأعلى) أى : الذى تنتهى إليه البلاغه ؛ وذلك لأن ما يقرب من حد الإعجاز من المراتب العليه فقط ، ولا وجه لجعل تلك المراتب العليه من الطرف الأعلى الذى تنتهى إليه البلاغه ؛ لأنه فرد جزئى على أنه حيث كان الطرف الأعلى أمرا واحدا شخصيا لا انقسام له فى جهه. كما هو الأصل فى الطرف ، وذلك كالنقطه التى هى طرف الخط ، فإنها لا انقسام لها فى جهه لو كان ما يقرب من حد الإعجاز من ذلك الأعلى لزم عليه انقسام ما لا يقبل القسمه ، والإخبار عن الواحد بمتعدد وكلاهما باطل ، فإن قلت : يعتبر الطرف الأعلى واحدا نوعيا من أنواع البلاغه متعدد الأفراد ، ومن جمله أفراد ذلك النوع : حد الإعجاز وما يقرب منه ، وحينئذ فيصح أن يكون القريب من حد الإعجاز من الطرف الأعلى ، قلنا هذا لا يصح لأمور.

الأمر الأول : أنه لا بد من وجه تتحقق به نوعيته الشامله لأفراده ، وبه صار جميع الأفراد أعلى ، والنوعيه بالإعجاز تخرج ما يقرب من حد الإعجاز ، فلا يصح الإخبار حينئذ ، والنوعيه بغيره لم تتبين.

الأمر الثانى : أن التعبير عن النوع إنما يصح بجميع الأفراد لا ببعضها ، وهذان الفردان أعنى : حد الإعجاز وما يقرب منه بعض أفراد النوع ، إذ الطرف الأعلى : هو مرتبه الإعجاز ، وحده : نهايته ، والقريب من نهايته إنما يتناول ما هو أقرب من غيره لتلك النهايه ، فلا يتناول مبدأ الإعجاز أى : أول مرتبته ووسط تلك المرتبه مع شمول ذلك

.....

******

النوع الذى هو الأعلى لها ؛ لأن المراد منه طبيعه الإعجاز ، وهى تتناول جميع مراتبه ، فيكون قد عبر عن النوع ببعض أفراده مثلا ، إذا فرضنا أن الإعجاز مرتبه تحتها أفراد سبعه ، فالمبتدأ : هو الأول ، والنهايه : هو الآخر ، والوسط : الخمسه الباقيه ، والقريب من النهايه : الذى هو بعض أفراد الوسط لا يتناول جميعها ، وإنما يتناول بعضها : كالخامس والسادس ، فقوله أعلى : هذا إشاره للنوع الذى هو طبيعه الإعجاز ، وقوله حد الإعجاز : إشاره للفرد الأعلى ، وقوله وما يقرب منه : إشاره للفرد الخامس والسادس فقط ، فيكون قد عبر عن النوع ببعض أفراده لا بجميعها وهذا لا يصح ، ورد هذا العلامه اليعقوبى (١) بقوله : لك أن تقول إن نوع الأعلى يشمل نوعين : حد الإعجاز ، وما يقرب منه ، وحينئذ فيكون تعبيرا عن النوع بجميع أفراده ، فالإخبار صحيح كما يقال الإنسان زنجى وغيره ، وما قاله ذلك العلامه مبنى على أن المراد بالحد فى كلام المصنف المرتبه ، وأن الإضافه بيانيه أى : مرتبه هى الإعجاز كما مر ، فعلى هذا ما يقرب منه ليس معجزا ، فيجعل الإعجاز بسائر مراتبه مع ما يقرب منه نفس ذلك النوع ، وأما ما قلناه من لزوم التعبير عن الجنس ببعض أفراده ، فمبنى على أن الإضافه حقيقه ، وأن المراد بحد الإعجاز نهايته. أى : المرتبه العليا من مراتبه ، لا المرتبه المتسعه الشامله لعده مراتب.

الأمر الثالث : أن التعبير بالأفراد عن النوع لا يصح هنا ، ولو سلمنا أن هنا تعبيرا عن الجنس بجميع أفراده ، لأن الطرفيه من الأحكام الخاصه بالطبيعه التى هى الماهيه ؛ لأن الطرفيه إنما تثبت لطبيعه الإعجاز من حيث هى ؛ لأن الوحده لازمه للطرف ، وهى إنما تثبت لطبيعته من حيث هى ، إذ عند ملاحظه الأفراد يثبت التعدد لا الطرفيه ، نظير ذلك النوعيه الخاصه بماهيه الإنسان ، فكما أنه لا يصح أن يقال : النوع

١- هو سليم بن حسن اليعقوبى ؛ أبو الإقبال شاعر ، كثير النظم له علم بالفقه والأدب من مصنفاته" حسنات اليراع" و" المنهج الرفيع فى المعانى والبيان والبديع" و" حسان بن ثابت : وغير ذلك توفى سنه ١٣٥٩ ه.

(وأسفل وهو ما إذا غير) الكلام (عنه إلى ما دونه) أى : إلى مرتبه هى أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام - ...

******

زيد وعمرو وغيرهما من الأفراد ، لا يصح أن يقال : هنا الطرف الأعلى حد الإعجاز وما يقرب منه ، وهذا بخلاف الجسميه الثابته للإنسان ، فإنها ليست من أحكام الطبيعه ، بل من أحكام أفراده ، فيصح حمل الأفراد عليها ، فيقال : الجسم زيد وعمرو وغيرهما ، وذلك لأن الأحكام الثابته للطبيعه قسمان ، الأول : ما يثبت لها فى ضمن الأفراد ، ويسمى ذلك أحكام الأفراد : كالجسميه الثابته للإنسان ، فهذا القسم يصدق على الطبيعه والأفراد جميعا.

والثانى : ما يثبت لها فى نفسها ، لا فى ضمن الأفراد : كالنوعيه للإنسانيه ، ويسمى أحكام الطبيعه ، وهذا القسم إنما يصدق على الطبيعه والطرفيه من القسم الثانى لاستلزامها الوحده ومنافاتها الكثره اللازمه للأفراد ، فلا يصح ثبوت الطرفيه لأفراد الطرف ، فتحصل من هذا كله : أن جعل الطرف واحد بالنوع المترتب عليه صحه هذا الزعم لم يتم ، فعطل ذلك الزعم (قوله : وأسفل) أى : وطرف أسفل أى : ومرتبه سفلى فى غايه النقصان (قوله : وهو ما) أى : وهو مرتبه إذا غير الكلام أى : انحط ونزل عنها ، بأن لم تراع تلك المرتبه فى الكلام ، فضمن غير معنى نزل أو انحط ، فلذا عداه بعن (قوله : إلى مادونه) أى : إلى مرتبه أنزل من تلك المرتبه السفلى وهى الخبر من الخصوصيات (قوله : التحق) أى : ذلك الكلام المغير عن تلك المرتبه السفلى بأصوات إلخ ، وأورد على هذا التعريف أنه غير مانع ؛ لأنه شامل للطرف الأعلى والوسط ، فإن كل واحد منهما يصدق عليه أنه مرتبه إذا غير الكلام عنها إلى مادونها التحق بأصوات الحيوانات ؛ لأن ما كان دون الأسفل وأنزل منه يصدق عليه أنه دون بالنسبه للأعلى والأوسط ، وأجيب بأن هذا الإيراد يدفعه ما فى (ما) من معنى العموم ؛ لأن المعنى وهو ما إذا غير إلى أى مرتبه دونه التحق إلخ ، فخرج الأعلى والأوسط فإنهما ليسا كذلك إذ من جمله دون الأعلى الأوسط والأسفل ، ومن جمله ما دون الأوسط الأسفل وتغيره إلى واحد منها لا يلحقه بأصوات الحيوانات ، ثم إن هذا الاعتراض إنما يرد بناء على أن المراد

وإن كـان صـحيح الإـعراب (عنـد البلغـاء - بـأصوات الحيوانـات) التى تصـدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائـده على أصـل المراد (وبينهمـا) أى : بين الطرفين (مراتب كـثيره) متفـاوته بعضـها أعلى من بعض بحسب تفـاوت المقامات ، ...

******

بالدون ما كان أنزل ولو بواسطه ، وأما لو أردنا به ما كان تحته ملاصقا له فلا يرد. تأمل ، وعرف الحيوانات إشاره إلى أن المراد بها غير الإنسان.

(قوله : وإن كـان صـحيح الإـعراب) لو قـال وإن كـان فصـيحا لكـان أحسن ليعلم منه مـا ذكره بـالطريق الأـولى ؛ لأـنه إذا التحق بأصوات الحيوانات مع الفصاحه فأحرى أن يلتحق بها عند عدم الفصاحه مع صـحه الإعراب بخلاف ما ذكره ، فإنه ربما يوهم أنه إذا كـان فصـيحا لا يلتحق بأصوات الحيوانات ؛ لأن الفصاحه أرقى إن قلت : إنه إنما ذكر ذلك ليلائم قوله فيما سـبق له فى قول المصـنف : وارتفاع شأن الكلام إلخ ، حيث قال : وأراد بالكلام : الكلام الفصـيح ، فإنه يقتضـى أن فيه حسنا فلا يلتحق بأصوات الحيوانات. قلت المراد هنا بالتحاق الكلام بتلك الأصوات من جهه عـدم مراعاه اللطائف والخصوصـيات ، وهذا صادق مع ثبوت الحسن بالفصاحه. فتأمل.

(قوله : التى تصدر عن محالها) أى : أصحابها ، وهى الحيوانات (قوله : بحسب ما يتفق) ما مصدريه ، وقوله بحسب متعلق بتصدر أى : التى تصـدر من أصـحابها بحسب اتفاق الأصوات وحصولها بلا عله مقتضـيه لها ، أو موصوله أى : بحسب ما يتفق معها من الأـمور التى لاـ تقتضـيها ، وقوله من غير اعتبـار اللطائف بيان للصـدور بحسب الاتفاق فهو على حـذف أى : التفسـيريه ، وعطف الخواص على مـا قبله مرادف ، وليس من ذلـك أى : من الكلاـم الملحق بـأصوات الحيوانـات ترك مراعاه اللطائف فى مخاطبه البليد الذى لا يفهمها ، بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته ؛ لأن ترك اللطائف حينئذ من اللطائف.

(قوله : متفـاوته) أى : فى البلاـغه (قوله : بعضـها أعلى من بعض) بيـان للتفـاوت ، وقوله بحسب : متعلق بمتفـاوته ، ثم إن تفاوت المقامات يتناول التفاوت بحسب الكم أى :

ورعايه الاعتبارات ، ...

******

العدد ، كما إذا كان لشخص أحوال عشره ، ولآخر أحوال تسعه ، ولآخر أحوال ثمانيه.

وهكذا ، وكل حال يقتضى خصوصيه فالإتيان للأول بعشر خصوصيات طرف أعلى ، والإتيان للأخير بخصوصيه طرف أسفل ، وما بينهما مراتب متوسطه متفاوته بحسب تفاوت الأحوال فى الكم ، وكذا يتناول التفاوت بحسب الكيف والمقدار ، كما إذا كان لشخص إنكار شديد القوه ، ولآخر إنكار قوى غير شديد القوه ، ولآخر إنكار ضعيف ، فالمقامات متفاوته بحسب الكيف فقط ، فالإتيان للأول بثلاث مؤكدات طرف أعلى ، وللأخير بمؤكد طرف أسفل ، وللثانى بمؤكدين مرتبه وسطى فقد صدق أن مراتب البلاغه متفاوته بحسب تفاوت المقامات فى الكيف.

(قوله : ورعايه الاعتبارات) أى : قصد الخصوصيات المعتبرات ، فرعايه خصوصيتين أعلى من رعايه خصوصيه ، ورعايه ثلاث أعلى من رعايه اثنتين لمقام واحد ، وفيه إشكال ؛ لأنه إذا اعتبرت خصوصيه واحده مثلا ، فإن كان رعايه الأكثر يقتضيه الحال ، فالبلاغه لا توجد بدونه ، وإن كان لا يقتضيه الحال ، فالبلاغه لا تتوقف عليه ولا تحصل باعتباره ، فمراعاته لا تقتضى زياده البلاغه ؛ لأنها مطابقه الكلام لجميع مقتضى الحال ، وهذا ليس مقتضى حال ، فكيف تتفاوت البلاغه بحسب رعايه الاعتبارات؟ وأجاب السيد عيسى الصفوى (1) : بأن هذا الإيراد مبنى على أن البلاغه مطابقه الكلام لجميع ما يقتضيه الحال وهو ممنوع ، بل هى مطابقه الكلام لمقتضى الحال فى الجمله ، فإذا اقتضى الحال شيئين ، فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه ، وإن لم يكن بليغا مطلقا ، وحينئذ فإذا اقتضى الحال شيئين تحققت البلاغه بمراعاه أحدهما فقط ، لكن مراعاتهما أزيد بلاغه وأعلى. قاله يس ، لكن قد تقدم لنا عن عبد الحكيم : أن الحق أن البلاغه مطابقه الكلام لجميع ما يقتضيه الحال ، لكن بقدر الطاقه ،

١- هو عيسى بن محمد بن عبيد الله أبو الخير - قطب الدين الحسنى الحسينى الإيجى - المعروف بالصفوى من مصنفاته" شرح الكافيه لابن الحاجب" و" شرح الحديث الأول من الجامع الصحيح للبخارى" وغيرها - قال ابن العماد : كان من أعاجيب الزمان. توفى سنه ٩٥٣ ه وانظر الأعلام (٥ / ١٠٨).

والبعد عن أسباب الإخلال بالفصاحه (ويتبعها) أى : بلاغه الكلام (وجوه أخر) سوى المطابقه والفصاحه (تورث الكلام حسنا) وفى قوله : يتبعها إشاره إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى ...

******

وحينئذ فإذا كان المقام يقتضى عشر خصوصيات ، وأتى بواحده لكونه لم يطلع إلا عليها أى : لم يعلم أن المناسب للحال إلا تلك الخصوصيه كان هذا مرتبه ، أو اطلع على خصوصيتين كان ذلك مرتبه ثانيه ، وهكذا وكل مرتبه أعلى من الأخرى برعايه الاعتبارات ، أو كان حال المخاطب يقتضى ثلاث خصوصيات مثلا ، وهذا خاطبه بخصوصيه لكونه لم يطلع إلا عليها ، وآخر خاطبه بخصوصيتين لكونه اطلع عليهما ، وآخر خاطبه بثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليها ، والحاصل أن التفاوت بحسب رعايه الاعتبارات : إما باعتبار تفاوت الكلامين فى الاشتمال على المقتضيات فى القله والكثره ، وإما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم فى الرعايه. فتأمل ذلك.

(وقوله ورعايه الاعتبارات) ليس هذا لازما لما قبله ؛ لأنه لا يلزم من تفاوت المقامات رعايه الاعتبارات ؛ فإن المقام قد يقتضى ثلاث مؤكدات ويؤتى له بمؤكد نعم ، هو عطف مسبب على سبب ، وأتى بذلك إشاره إلى أن تفاوت درجات البلاغه ليس بتفاوت المقامات ، بل بتفاوت رعايه الاعتبارات (قوله : والبعد إلخ) عطف على تفاوت ، كما لو كان كلام مطابق لمقتضى الحال. وانتفى عنه الثقل بالكليه وهناك كلام آخر مطابق ، لكن فيه شىء يسير من الثقل لا يخرجه عن الفصاحه ، فالأول أعلى بلاغه من الثانى (قوله : ويتبعها) أى : فى التحسين ، وقوله وجوه أخر أى : وهى المحسنات البديعيه ، وقوله : تورث الكلام حسنا أى : حسنا عرضيا زائدا على الحسن الذاتى الحاصل بالفصاحه والمطابقه.

(قوله : سوى المطابقه والفصاحه) هو غير متعرف بالإضافه ولذا وقع صفه للوجوه وفى هذا التفسير إشاره إلى أن آخريه تلك الوجوه ومغايرتها بالنظر للمطابقه والفصاحه ، فإن قلت قول المصنف : أخر المفسر بما ذكره الشارح مستغنى عنه ولا فائده

خارج عن حد البلاغه ، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنه بعد رعايه المطابقه ، والفصاحه ، وجعلها تابعه لبلاغه الكلام دون المتكلم ؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفه.

بلاغه المتكلم

(و) البلاغه (فى المتكلم ملكه يقتدر بها ...

******

فيه ؛ لأن المطابقه مع الفصاحه هى البلاغه ، ويلزم من كون هذه الوجوه تابعه للبلاغه أن تكون سواها ؛ لأن التابع غير المتبوع على أنه يوهم أن المطابقه والفصاحه يتبعان البلاغه مع أنها هما ؛ أجيب بأن المطابقه مع الفصاحه ليستا عين البلاغه ، بل هما أعم منها من حيث التحقق ؛ لأنهما يوجدان بدون البلاغه فيما إذا لم تراع الخصوصيه ، فالبلاغه عباره عن المطابقه والفصاحه واعتبار الخصوصيات ، وحينئذ فلا يعلم من كون تلك الوجوه تابعه للبلاغه كونها غير هذين الأمرين ؛ لأنهما تابعان لها أيضا باعتبار أنهما من جملتها ، فاحتاج إلى إفاده أنها غيرهما فيكون فى قوله آخر فائده ، وهى أن تلك الوجوه ليست لازمه للبلاغه لكونها سوى الأمرين اللذين تحصل بهما البلاغه ، بل اعتبار تلك الوجوه فى الكلام ، إنما يكون بعد البلاغه.

(قوله : خارج عن حد البلاغه) هذا تفسير لقوله عرضى ، والمراد بحدها أصلها ، وحينئذ فالإضافه بيانيه (قوله : والفصاحه) أى : وبعد الفصاحه فهو عطف على رعايه ، فحسن الكلام بهذه الأوجه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذى هو البلاغه ، ولا تحصل البلاغه إلا إذا حصلت الفصاحه وروعيت المطابقه لمقتضى الحال.

(قوله : وجعلها) أى : تلك الوجوه ، وقوله : لأنها أى : تلك الوجوه (قوله : متصفا بصفه) أى : فهى مناسبه لبلاغه الكلام ؛ لأنها لا تجعل المتكلم متصفا بصفه ، وإنما تجعل الكلام متصفا بصفه بخلاف بلاغه المتكلم ، فإنها تجعل المتكلم متصفا بصفه ، فيقال له بليغ ، فلما كانت تلك الوجوه مناسبه لبلاغه الكلام جعلت تابعه لها ، فإن قلت : كما يجعل المتكلم موصوفا بالبلاغه بحيث يقال له متكلم بليغ باعتبار ما قام به من ملكه الاقتدار على ذلك ؛ لأنهم صرحوا بأن من قام به وصف يجب أن يشتق له منه اسم ،

على تأليف كلام بليغ فعلم) ...

******

وحينئذ فلا يتم قول الشارح ؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفه أجيب بأن المراد أنها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفه معهوده فى العرف إذ لا يقال عرفا لمن يتكلم بما فيه تجنيس مجنس ، ولا لمن يتكلم بما فيه تطبيق ، أو ترصيع مطبق أو مرصع كما يقال عرفا : بليغ وفصيح للمتكلم بالكلام البليغ أو الفصيح ، وهذا لا ينافى أنه يوصف بكونه مجنسا ، أو مرصعا لغه ، فتحصل أن المانع من جعلها تابعه لبلاغه المتكلم كونها ؛ لأنها لا تجعل المتكلم متصفا بصفه معهوده فى العرف كبلاغه الكلام ، وهناك مانع آخر وهو أن هذه الوجوه محسنه للكلام لا للمتكلم ، فلذا جعلت تابعه لبلاغه الكلام دون المتكلم.

(قوله : على تأليف كلام بليغ) اعترض بأن كلام نكره فى سياق الإثبات ، فلا تعم عموما شموليا بل عموما بدليا ، فيصدق التعريف بما إذا قدر على تأليف كلام بليغ فى نوع واحد من المعانى : كالمدح دون آخر كالذم والشكر والشكايه والتضرع والنهى ، أو على اثنين مثلا دون البقيه مع أنه لا يقال له بليغ ، وحينئذ فالتعريف غير مانع ، وأجاب العلامه عبد الحكيم بأن النكره هنا وإن كانت فى سياق الإثبات إلا أنها موصوفه وهى تفيد العموم نحو أكرم رجلا عالما ، أى : رجل عالم ، وحينئذ فالمعنى هنا يقتدر بها على تأليف أى كلام بليغ يقصده ، فيخرج عن التعريف ملكه الاقتدار على تأليف كلام خاص ، وما ذكره من أن النكره الموصوفه تفيد العموم صرح به الحنفيه فى أصولهم ، أو يجاب بأن إضافه المصدر تفيد العموم ، أو أن المتبادر من الملكه هو الكامل منها ، وهو ما ذكرناه.

والتعريف يحمل على المتبادر ، فإن قلت : إن العموم مضر ؛ لأنه يلزم على اعتباره فى التعريف أن لا توجد البلاغه فى أحد من البشر بل ولا فى غيرهم ؛ وذلك لأن من جمله الكلام البليغ : القرآن ، فلا يكون الشخص بليغا إلا إذا كان فيه ملكه يقتدر بها على التعبير بمثله إذا قصد ذلك مع أن الإتيان بمثل القرآن ليس فى قدره أحد.

مما تقدم (أن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما - بناء على استعمال المشترك فى معنييه ، أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ - (فصيح) لأن الفصاحه مأخوذه فى تعريف البلاغه مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوى ؛ أى : ليس كل فصيح بليغا ؛ ...

******

قلت : المراد بالعموم هنا : العموم العرفى لا الحقيقى ، وحينئذ فلا يرد ذلك (قوله : مما تقدم) أى : من تعريف البلاغه والفصاحه.

(قوله : بناء على استعمال المشترك إلخ) أى : بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه ، فإن البليغ موضوع للكلام والمتكلم بوضعين مختلفين ، فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظى الذى تعدد فيه الوضع ، فقوله استعمال المشترك أى : اللفظى (قوله : أو على تأويل كل إلخ) الإضافه بيانيه أى : أو على تأويل هو كل إلخ ، أو على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ ، فالبليغ على هذا أمر كلى تحته فردان ، فهو من قبيل الكلى المتواطىء وهو المشترك المعنوى ، وهذان الاحتمالان يجريان فى قوله ليس كل فصيح (قوله : مطلقا) أى : كانت بلاغه كلام أو متكلم ، لكن أخذها فى بلاغه الكلام بطريق الصراحه ، وأما أخذها فى بلاغه المتكلم فبواسطه ، وذلك لأنه أخذ فى بلاغه المتكلم قوله على تأليف كلام بليغ ، وقد أخذ الفصاحه فى تعريف الكلام البليغ (قوله : ولا عكس بالمعنى اللغوى) أى : وهو عكس الموجبه الكليه موجبه كليه أى : لا عكس بالمعنى اللغوى صحيح ، وليس المراد : ولا عكس ممكن ؛ لأنه ممكن أن يقال : كل فصيح بليغ وإن كان غير صحيح ، أو المراد : ولا عكس بالمعنى اللغوى ثابت فى الواقع ، واحترز بقوله بالمعنى اللغوى من العكس بالمعنى الاصطلاحى وهو عكس الموجبه الكليه موجبه جزئيه فإنه صحيح بأن يقال بعض الفصيح بليغ.

(قوله : أى ليس كل فصيح بليغا) يحتمل أن يكون عله لقوله ولا عكس بالمعنى اللغوى ، أى : لأنه ليس كل فصيح بليغا ، ويحتمل أن يكون تفسيرا ، ففسر النفى وهو لا بليس ، وفسر المنفى وهو العكس اللغوى بما بعد ليس ، وقوله أى ليس كل فصيح بليغا بالفعل ، بل تاره يكون بليغا وتاره لا ، ولذا صح التعليل بقوله لجواز إلخ ، وليس المراد أنه

لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال ، وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكه يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقه لمقتضى الحال (و) علم أيضا ...

******

ليس كل فصيح بليغا بالإمكان ، أو الضروره وإلا فسد التعليل (قوله : لجواز إلخ) هذا بيان لانفراد فصاحه الكلام عن البلاغه وذلك كما إذا قيل لمنكر قيام زيد : زيد قائم من غير توكيد ، وقوله كذا يجوز إلخ : بيان لانفراد فصاحه المتكلم عن البلاغه ، وذلك بأن يكون الإنسان ملكه يقتدر بها على كلام فصيح مثل : زيد قائم الملقى للمنكر من غير أن يقتدر بها على مراعاه الخواص المناسبه للحال.

(قوله : وعلم أيضا) أى : من تعريف الفصاحه والبلاغه ، أن مرجع البلاغه إلخ ، وحاصل ما فى المقام أن الفصاحه والبلاغه يتوقفان على أمور : الاحتراز عن تنافر الحروف ، وعن الغرابه ، وعن مخالفه القياس ، وعن تنافر الكلمات ، وعن ضعف التأليف ، وعن التعقيد اللفظى ، وعن التعقيد المعنوى ، وتزيد البلاغه بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، فمتى فقد الاحتراز عن واحد من الأمور السبعه الأولى - انتفت الفصاحه فتنتفى البلاغه لتوقفها عليها ، ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ، ولو كان فصيحا ، والاحتراز عن الغرابه يكون بعلم اللغه ، والاحتراز عن مخالفه القياس يكون بعلم الصرف ، والاحتراز عن ضعف التأليف ، وعن التعقيد اللفظى يكون بعلم النحو ، والاحتراز عن تنافر الحروف ، وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم ، والاحتراز عن التعقيد المعنوى يكون بعلم البيان ، والاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد يكون بعلم المعانى ، وأما الوجوه التى تورث الكلام حسنا زائدا فتعرف بعلم البديع.

إذا علمت ذلك تعلم أن مراجع البلاغه أى : الأمور التى يتوقف عليها حصول البلاغه شيئان : الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد.

والاحتراز عن الأسباب المخله بالفصاحه ، وهذا الثانى يندرج تحته الاحتراز عن الأمور السبعه المذكوره ، وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجه إلى هذين

(أن البلاغه) فى الكلام (مرجعها) أى : ما يجب أن يحصل ...

******

العلمين ؛ لأنه إذا علم ما يحتاج إليه فى حصول البلاغه ، وعلم أن بعضه يدرك بعلوم أخر ، وبعضه بالحسن ، وبعضه بهذين العلمين ، علم أن الحاجه ماسه إليهما.

(قوله : أن البلاغه فى الكلام) كذا قيد فى الإيضاح ، وتبعه الشارح ، فإن قلت كما أن بلاغه الكلام ترجع إلى هذين الأمرين وتتوقف عليهما كذلك بلاغه المتكلم ، فالأحسن ترك التقييد ليعم البلاغه فى الكلام وفى المتكلم ، قلت : إنما قيد بالكلام للإشاره إلى أن رجوع بلاغه المتكلم للأمرين إنما هو بالتبع لرجوع بلاغه الكلام لهما ، فتوقف بلاغه المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغه الكلام عليهما ؛ لأن بلاغه المتكلم متوقفه على بلاغه الكلام لأخذها فى مفهومها ، فإذا كانت بلاغه الكلام موقوفه عليهما كانت بلاغه المتكلم كذلك ؛ لأن المتوقف على المتوقف على شىء متوقف على ذلك الشىء ، فلو أطلق الشارح فى البلاغه وترك القيد بحيث يكون كلام المصنف متناولا للبلاغتين أو صرح بهما لم يعلم ذلك ، لجواز أن يكون توقف بلاغه المتكلم عليهما لا لأجل توقف بلاغه الكلام عليهما ، بل لأجل أمر آخر.

(قوله : أى ما يجب أن يحصل) أى : شىء يعنى احترازا وتمييزا يجب أن يحصل ، أو الشىء الذى يجب أن يحصل : وهو بتشديد الصاد ، وحينئذ فالمراد بالمرجع : الأمر الذى يتوقف حصولها على حصوله ، وهذا التفسير يدل على أن المرجع اسم مكان أى ومكان رجوعها الاحتراز والتمييز ، ويكون جعلهما مكانا للبلاغه مجازا ، باعتبار أن توقفها عليهما كتوقف الحاصل فى المكان عليه ، أو أنه مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول أى : والأمر المرجوع إليه فى البلاغه الاحتراز والتمييز ، ففيه على هذا الاحتمال حذف وإيصال ، فالأصل المرجوع إليه هى أى : البلاغه أى : التى رجعت إليه البلاغه ، فحذف الجار ، فاتصل الضمير المجرور ، واستتر واتصل بالمصدر ضمير البلاغه مضافا إليه المصدر ، فعندنا ضميران ، أحدهما : المستتر عند الحذف والإيصال هو الراجع ؛ لأن الموصوله والثانيه عند التقدير ، وثانيهما : البارز وهو راجع للبلاغه ، فإن قلت : جعل المرجع اسم مكان مفعول ، أو اسم ينافيه إتيان المصنف بلفظ إلى ، فإنه يقتضى أن المرجع مصدر ميمى

حتى يمكن حصولها ، كما يقال مرجع الجود إلى الغنى (إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد) ...

******

بمعنى الرجوع ، إذ لو حمل المرجع على ما مر لكان المعنى مكان رجوع البلاغه منته إلى الاحتراز والتمييز ، أو الأمر الذى رجع إليه البلاغه منته إلى الاحتراز والتمييز ، وهذا فاسد للزوم انتهاء الشىء إلى نفسه ؛ لأن المرجع هو نفس الاحتراز والتمييز ، أجيب بأنه لا مانع من جعله اسم مكان أو اسم مفعول ، ومعنى انتهائه إلى الاحتراز ، والتمييز تحققه فيهما من تحقق العام فى الخاص ، أفاده عبد الحكيم وذكر العلامه الحفيد أن هذا التفسير الذى ذكره الشارح بيان لمجموع الكلام بحسب المآل لا لمجرد المرجع ، وذلك لان مآل رجوع البلاغه إلى الاحتراز والتمييز أنه لا بد من حصولهما فى تحقق البلاغه ، وهذا لا ينافى أن (مرجع) فى كلام المصنف مصدر ميمى بمعنى الرجوع بدليل تعبيره بإلى (قوله : حتى يمكن حصولها) المراد هنا بالإمكان : الإمكان الوقوعى وهو الحصول بالفعل ، لا الإمكان الذاتى ، وهو الجواز العقلى ، فكأنه قال لأجل أن تحصل بالفعل ، وحينئذ فلا يرد أن الإمكان للمكن لا يتوقف على شىء ؛ لأن ذلك إنما هو فى الإمكان الذاتى (قوله : مرجع الجود إلى الغنى) أى : ما يجب أن يحصل حتى يحصل الجود هو الغنى ، بمعنى أنه لا يحصل الجود إلا إذا كان الغنى حاصلا بالفعل ، وأورد على هذا قول الشاعر (١) :

ليس العطاء مع الفضول سماحه

حتى تجود وما لديك قليل

فقد سمى الإعطاء مع قله المال جودا ، وقله المال ليست غنى ، وحاصل الجواب أن مراد الشارح بالغنى : وجود الشىء الذى يجود منه مطلقا ، وإن كان قليلا (قوله : إلى الاحتراز) أى : التباعد عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد فإذا قلت لمنكر قيام زيد : زيد قائم ، فقد أخطأت فى تأديه المعنى المراد عند البلغاء ، فلا يكون الكلام بليغا ولا تكون التأديه للمعنى صحيحه عندهم ، إلا إذا كان الكلام مطابقا لمقتضى الحال ، فإذا كان مطابقا كان مؤديا للمعنى المراد عند البلغاء ولم يكن فيه خطأ ، والمعنى المراد هو الزائد

١- البيت من الكامل ، وهو للمقنّع الكندى فى خزانه الأدب ٣ / ٣٧٠ ، والدر ٤ / ٧٥ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ١٧٣٤ ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى ص ٥٥٥.

وإلا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا ...

******

على أصل المراد : كالخصوصيات الزائده على ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ، ولو قال المصنف : ما يحترز به عن الخطأ فى تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان أوضح (قوله : وإلا لربما) فيه أن (إن) شرطيه ، ولا نافيه ، والنفى إما للاحتراز ، وإما لكون الاحتراز مرجعا للبلاغه ، والمعنى على الأول ، وإن لا يحترز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، فلا يكون الكلام بليغا ؛ لأنه (ربما) أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال ، وهذا لا يكون بليغا ، ويعترض على هذا بأنه متى نفى الاحتراز عن الخطأ تعين أن يكون أداء المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال ، لا أنه يصح أن يؤدى المعنى المراد بلفظ غير مطابق ، ويصح أداؤه بلفظ مطابق ، كما يقتضيه قوله ربما ، وحينئذ فالأولى إسقاطها والمعنى على الثانى وإن لا يكن مرجعها للاحتراز ، بل إلى شىء آخر فلا يصح ؛ لأنه ربما إلخ ، واعترض على هذا بعدم صحه التفريع ، أعنى قوله : فلا يكون بليغا ؛ لأن الاحتراز إذا لم يكن مرجعا للبلاغه لم تكن متوقفه عليه ، بل على غيره ، فإذا أدى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان بليغا ، فالمناسب فى التفريع أن يقول : فيكون بليغا ، يعنى : واللازم وهو كونه بليغا باطل ، فبطل الملزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا ، فالحاصل أن كلام الشارح لازم له الفساد إما فى صدره أو فى عجزه ، وأجيب باختيار الأول أعنى : رجوع النفى للاحتراز وتجعل ربما للتحقيق على ما قاله ابن الحاجب فى قوله تعالى : (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ)(1) أى : أنهم يودون ذلك تحقيقا وهنا كذلك وليست للتقليل ولا للتكثير ، وحينئذ فالمعنى هنا وإن لا يجعل الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد كان المعنى المراد مؤدى بلفظ غير مطابق تحقيقا فلا يكون بليغا ، أو نختار الثانى وهو كون الاحتراز مرجعا للبلاغه ، ونجعل ربما : للنفى مجازا للمناسبه بين النفى والقله ، ويكون ذلك النفى منصبا على التفريع ، أعنى. قوله : فلا يكون بليغا ونفى النفى إثبات ، فكأنه قال فيكون بليغا وتقدير الكلام على هذا ، وإن لا يكن الاحتراز مرجعا لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق ، فلا يكون بليغا ، ومحصله وإن لا يكن

١- الحجر : ٢.

(وإلى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) وإلا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحه فى البلاغه ، ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحه من غيرها ...

******

الاحتراز مرجعا أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أى : مع أنه ليس بليغا ، وعباره عبد الحكيم قوله : وإلا لربما أدى إلخ أى : وإن لا يكن مرجع البلاغه للاحتراز المذكور لجاز حصول البلاغه بدون الاحتراز أى : مع الخطأ فى التأديه وحينئذ فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال ، فلا يكون بليغا ، هذا خلف - فتدبر.

(قوله : وإلى تمييز الفصيح إلخ) كان الأحسن فى المقابله أن يقول : وإلى الاحتراز عن أسباب الخلل فى الفصاحه ؛ لأنه أنسب بالمقابل لفظا ومعنى ، أما الأول : فلأن المقابل لفظ الاحتراز ، وأما الثانى : فلأن التمييز يشمل التمييز فى الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره من غير تكلم بالفصيح ، وليس بمراد ؛ لأنه لا يلزم من العلم والتمييز بين الفصيح وغيره الإتيان بالفصيح ، والبلاغه إنما تتوقف على الإتيان بالفصيح بالفعل ، بخلاف الاحتراز عن الأسباب المخله بالفصاحه ، فإنه خاص بالثانى ، ويمكن الجواب عن عدم المناسبه المعنويه : بأن المراد التمييز بحسب الوجود الخارجى بأن يؤتى بالكلام فصيحا ، لا بحسب العلم ، أو يقال قوله : وإلى تمييز الفصيح ، أى : فيؤتى به ، وقوله من غيره أى : فلا يؤتى به ، فأطلق المصنف التمييز وأراد به ما يترتب عليه بحسب العاده فآل الأمر إلى قولنا : إن مرجعها الكلام الفصيح المتميز ، أى : المعروف (قوله : وإلا لربما إلخ) أورد عليه ما تقدم إيرادا وجوابا أى : وإن لا يوجد تمييز فلا يكون بليغا ؛ لأنه ربما أورد إلخ ، أو وإلا يكن مرجعها للتمييز ، فلا يصح ؛ لأنه ربما إلخ ، ويرد على الأول هنا ما ورد على الأول سابقا ، وكذا يرد على الثانى هنا ما ورد على الثانى سابقا وعباره بعضهم أى : وإن لم يحصل التمييز بأن لم يتميز الفصيح من غيره وأتى الكلام اتفاقيا أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنفى البلاغه ، بل الغالب ذلك وعبر هنا بالإيراد : لأن الورود من صفات الألفاظ ، وفيما تقدم بأدى ؛ لأن التأديه من صفات المعانى (قوله : بلفظ غير فصيح) أى : كما لو قيل : أنفك مسرج ، وشعرك مستشزر ، فهذا مطابق إلا أنه غير فصيح (قوله : ويدخل إلخ)

لتوقفه عليها (والثانى) أى : تمييز الفصيح من غيره (منه) أى : بعضه ...

******

إنما احتاج لذلك الاعتذار لكونه قيد التمييز بالكلام حيث جعل الفصيح صفه له ولو لم يقيد بذلك وجعل الفصيح صفه اللفظ لم يحتج إلى هذا الاعتذار ، وكان الأولى إسقاط ذلك القيد لعدم الإحواج لذلك الاعتذار ، لكن العذر للشارح ، حيث تبع المصنف فى الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن ، فإنه قيد فيه بذلك القيد إشاره إلى أن البلاغه متوقفه على فصاحه الكلام أولا ، وبالذات وعلى فصاحه الكلمات ثانيا وبالعرض.

وأيضا قد سبق أن فصاحه المفرد والكلام حقيقتان مختلفتان ، فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد كاللفظ الفصيح لكان كالجمع بين معنى المشترك بلا ضروره ، وهذا أعنى قول : الشارح : ويدخل إلخ ، جواب عما يقال إن كلامه يقتضى أن البلاغه إنما تتوقف على تمييز الكلام الفصيح دون تمييز الكلمات ، مع أنها تتوقف على تمييزها أيضا (قوله : لتوقفه عليها) أى : لأن فصاحتها جزء من فصاحته (قوله : أى تمييز الفصيح من غيره) هو بحسب التفصيل خمس تمييزات بعدد المخلات بالفصاحه ، وهى تمييز الغريب من غيره ، وتمييز المخالف للقياس من غيره ، وتمييز المتنافر من غيره ، وتمييز ما فيه تعقيد من غيره ، وتمييز ضعف التأليف من غيره (قوله : منه) ظاهره أنه خبر مقدم لقوله ما يبين وفيه أن كون ما يبين فى العلوم المذكوره من ذلك التمييز أمر معلوم ، بخلاف كون بعض التمييز يبين فى العلوم المذكوره فأمر مجهول ، والأنسب هو الإخبار بالمجهول لا بالمعلوم ، فالأقعد من حيث المعنى أن تجعل (من) مبتدأ لكونها اسما بمعنى بعض ، وإنما بنيت لكونها على صوره الحرف وما يبين خبر ، والمعنى والثانى : بعضه التمييز الذى يبين متعلقه فى علم اللغه أو الصرف ، وإلى هذا يشير الشارح بوجه ما ، حيث قال : أى بعضه ، وما قلناه من أن (من) اسم ؛ لأنها بمعنى بعض ، أحسن مما ذكره هنا بعض الحواشى من أنه ليس لفظ من مبتدأ ، بل حاله محل المبتدأ وقائمه مقامه وهو بعض ، إذ هذا خلاف المعروف عندهم ، إذ المعروف أن لفظ (من) إذا كان بمعنى (بعض) كان اسما لاستقلال معناه بالمفهوميه ، إذ هو غير التبعيض الجزئى ، وممن صرح باسميتها

(ما يبين) أى : يوضح (فى علم متن اللغه) كالغرابه ؛ وإنما قال : فى علم متن اللغه ؛ أى : معرفه أوضاع المفردات ؛ لأن اللغه ...

******

القطب (۱) والطيبى فى قوله تعالى : (فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَراتِ رِزْقاً لَكُمْ)(۲) (قوله : ما يبين) أى : تمييزات يبين متعلقها فى علم إلخ ، فصح الحمل فى قوله منه ما يبين بتقدير ذلك المضاف ، ولك أن تقدره بعد من أى ، والثانى من متعلقه ما يبين إلخ ، ولك أن تقدر تمييز قبل ما أى : والثانى منه تمييز ما يبين.

(قوله : متن اللغه) يطلق المتن على أمور منها : الأصل كما هنا ، والإضافه بيانيه ، ويطلق على الظهر كما فى قوله :

وقفت على الدّيار فكلّ متنى

فلا والله ما نطقت بحرف

وعلى الشديد القوى (قوله : كالغرابه) ظاهره أنه مثال لما يبين وهو تمييز فينحل المعنى ، وتمييز الفصيح من غيره بعضه وهو الغرابه يبين فى علم متن اللغه ، مع أن الغرابه ليست بعض التمييز ، والجواب أن فى كلام المصنف حذفا ، والأصل كتمييز ذى الغرابه من غيره أى : كتمييز غير السالم من الغرابه من غيره وكذا يقال فى قوله : كمخالفه القياس وما بعده ، أو يقال : إنه تمثيل للمتعلق المقدر سابقا ، والكاف فى قوله : كالغرابه استقصائيه ، إذ ليس شىء من متعلقات تمييز الفصيح يبين فى اللغه غيرها ، أو يقال إنها الإدخال الأفراد الذهنيه ، وكذا يقال فى ضعف التأليف ومخالفه القياس (قوله : وإنما قال فى علم متن اللغه) أى : ولم يسقط لفظ متن ويقول فى علم اللغه (قوله : أى معرفه) هذا تفسير لقوله علم ، وهذا أحد إطلاقاته ، الثانى المسائل ، والثالث الملكات ، ولو حمل الشارح العلم هنا على المسائل ، وقال أى مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين فى علم إلخ ، وقوله : أوضاع المفردات هذا بيان لمتن اللغه ، وهو من إضافه

۱- هو محمد بن مسعود بن مصلح الفارسى قطب الدين الشيرازى - قاض - عالم بالعقليات - مفسر - كان من بحور العلم من مصنفاته" فتح المنان فى تفسير القرآن" و" تاج العلوم" و" مشكلات التفاسير" و" مفتاح المفتاح" و" غره التاج" فى الحكمه و" شرح مختصر ابن الحاجب" وغيرهما. وتوفى رحمه الله سنه ۷۱۰ ه وانظر الأعلام (۷ / ۱۸۷).

۲- البقره : ۲۲.

أعم من ذلك ؛ يعنى به ...

******

الصفه للموصوف أى : معرفه المفردات الموضوعه لمعانيها ، وإنما سمى ذلك العلم الباحث عن معانى المفردات الموضوعه بعلم المتن ؛ لأن المتن ظهر الشيء ووسطه وقوته ، وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه ، والعلوم المتعلقه باللغه غير هذا العلم : كالنحو مثلا- تعلقت بالألفاظ من حيث المعنى الذى وضع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى ؛ لأن الناس إلى إدراك المعنى أحوج.

(قوله : أعم من ذلك) أى : أعم من متن اللغه ؛ لأن علم اللغه قد يطلق على غير معرفه أوضاع المفردات من معرفه أحوال اللفظ العارضه له من صحه وإعلال وإعراب وبناء وغير ذلك ؛ وذلك لأنه يشمل اثنى عشر علما نظمها بعضهم بقوله :

لغات المعانى نحو صرف اشتقاقهم

بيان قواف قل عروض وقرضهم

وإنشاء تاريخ وخطّ وأسقطوا

بديعا ووضعا فزت بالعلم بعدهم

وعد الناظم التاريخ من علم اللغه تبع فيه الزمخشرى ، والحق أنه ليس منه ؛ لأن التاريخ ليس خاصا بلغه العرب ، فالأولى إبداله بعلم التجويد وهذه الاثنا عشر علما كما تسمى بعلم اللغه تسمى بعلم العربيه أى : وإذا كان علم اللغه أعم من متن اللغه فلو عبر به لاقتضى أن ذا الغرابه يوضح ويبين فى الاثنى عشر علما. (قوله : لأن اللغه أعم) أى : لأن علم اللغه أعم فهو على حذف مضاف ، فاندفع ما يقال إن اللغه هى الألفاظ الموضوعه لمعانيها ، وهى لا تشمل ما ذكر من العلوم فأين العموم؟ والحاصل أن الذى يشمل هذه الاثنى عشر علما علم اللغه لا اللغه ، فلا بد من هذا التقدير.

(قوله : يعنى به) أى : بعلم متن اللغه ، أى : أن مراد المصنف بكون الغرابه تبين فى علم متن اللغه ، أن بذلك العلم يعرف اللفظ السالم من الغرابه من غيره ، وهذا لا- يخص علم اللغه ، بل يجرى فيه والصرف والنحو ، ولعل الشارح ترك التنبيه على ذلك فيهما لعلمه بالمقايسه ، وأتى الشارح بهذه العنايه جوابا عما يقال : إن ظاهر كلام المصنف يقتضى أن علم متن اللغه يبين فيه أن هذا اللفظ مثل : (تكأكأتم) غريب يحتاج

يعرف تمييز السالم من الغرابه عن غيره ؛ بمعنى أن من تتبع الكتب المتداوله وأحاط بمعانى المفردات المأنوسه علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابه ، وبهذا يتبين فساد ما قيل : إنه ليس فى علم متن اللغه ...

******

فى بيان معناه إلى البحث فى الكتب المبسوطه فى اللغه ، ومثل : (مسرج) (١) غريب يحتاج إلى تخريج على وجه بعيد ، وإن هذا اللفظ مثل (اجتمعتم) ليس بغريب مع أنه لم يذكر ذلك فى علم اللغه أصلا ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن مراد المصنف بكون الغرابه تبين فى متن اللغه أن بهذا العلم يعرف السالم من الغرابه من غير السالم ، بمعنى : أن من تتبع إلى آخر ما قال وأنت خبير بأن المناسب لهذا التقرير أن يقول المصنف : منه ما يستفاد من علم متن اللغه إلخ ، كما لا يخفى.

(قوله : يعرف تمييز إلخ) إن أريد التمييز ذهنا ، وهو معرفه السالم من غيره احتيج لتقدير مضاف أى : يعرف متعلق تمييز ، وإلا كان المعنى به يعرف معرفه السالم ولا يخفى تهافته ، وإن أريد التمييز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالأمر ظاهر (قوله : علم أن ما عداها إلخ) أى : لأن الأشياء تبين بأضدادها (قوله : إلى تنقير) أى : زياده بحث وتفتيش لعدم وجوده فى الكتب المتداوله : كالقاموس والأساس والمصباح والمختار.

(قوله : أو تخريج) أى : على وجه بعيد ، فالأول مثل : تكأكأتم (٢) وافرنقعوا (٣) ، والثانى مثل : مسرج (قوله : وبهذا) أى : بما ذكر من قوله بمعنى : أن من تتبع إلخ (قوله : ما قيل) أى : اعتراضا من بعض الشراح وهو الزوزنى على المصنف ، ومنشأ ذلك الاعتراض النظر لظاهر كلام المصنف ؛ لأن قوله منه ما يبين فى علم متن اللغه : كالغرابه يقتضى أنه يذكر فى كتب علم اللغه أن بعض الكلمات الغريبه مثل : تكأكأتم يحتاج فى معرفه معناها إلى البحث فى الكتب المبسوطه فى اللغه ؛ لأنها من ما صدقات الغرابه التى حكم

١- وردت فى قول رؤبه بن العجاج : ومقله وحاجبا مزجّجا وفاحما ومرسنا مسرّجا

٢- اجتمعتم.

٣- انصرفوا.

أن بعض الألفاظ يحتاج فى معرفته إلى أن يبحث عنه فى الكتب المبسوطه فى اللغه (أو) فى علم (التصريف) كمخالفه القياس ؛ إذ به يعرف أن الأجلل مخالف للقياس دون الأجل (أو) فى علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى ...

******

المصنف عليها بأنها تبين فى علم اللغه ، مع أنه لم يقع ذلك فى كتاب من كتب اللغه أصلا.

(قوله : أن بعض الألفاظ) أى : لا يقال فى بعض معين من الألفاظ إنه يحتاج إلخ أى : فكيف يقول إن تمييز السالم من غيره يبين فى علم متن اللغه؟ (قوله : إلى أن يبحث عنه) أى : او يخرج على وجه بعيد (قوله : أو فى علم التصريف) ظاهره أن هذه صلات متعدده لموصول واحد مع اختلاف الموصول هنا ، إذ الذى يبين فى متن اللغه مغاير لما يبين فى التصريف ، والجواب أن (أو) للتقسيم ، والمراد بما يبين متعلقه نوع كلى ، والمعنى أن هذا النوع ينقسم إلى أقسام : قسم يبين متعلقه فى علم متن اللغه ، وقسم يبين متعلقه فى التصريف إلخ ، واعترض بأن المخل بالفصاحه هو مخالفه ما ثبت عن الواضع ، وهذا لا يعلم من الصرف ، وأجيب بأنهم يذكرون الألفاظ الشواذ الثابته فى اللغه ويقولون إنها شاذه ، فيعلم منه أن ما عدا هذه الألفاظ خلاف ما ثبت عن الواضع (قوله : إذ به يعرف إلخ) أى : لأن من قواعدهم أن المثلين إذا اجتمعا فى كلمه وكان الثانى منهما متحركا ولم يكن زائدا لغرض وجب الإدغام (قوله : كضعف التأليف) أى : مثل الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما.

(قوله : والتعقيد اللفظى) يرد عليه أن التعقيد اللفظى قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق ، وإذا لم يجب أن يكون لمخالفه القانون النحوى ، فكيف يبين فيعلم النحو؟ وأجيب بأن تسبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الأمور إنما هو لمخالفه الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ، ومخالفه الأصل وإن جازت توجب عسر الدلاله والتعقيد ، والنحو يبين فيه ما هو الأصل وما هو خلاف الأصل ويبين فيه أن الأصل تقديم الفاعل على المفعول ، وأن تقديم المفعول على الفاعل خلاف الأصل ، وأن الأصل تقديم المستثنى منه على المستثنى ، وأن عكس

(أو يدرك بالحس) كالتنافر إذ به يعرف أن مستشزرا متنافر دون مرتفع ، وكذا تنافر الكلمات (وهو) أى : ما يبين فى العلوم المذكوره أو يدرك بالحس ، فالضمير عائد إلى ما ، ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا (ما عدا التعقيد المعنوى) ...

******

ذلك خلاف الأصل ، وحينئذ : فالنحو يعرف به التعقيد اللفظى الحاصل بكثره مخالفه الأصل.

(قوله : أو يدرك بالحس) عطف على قوله يبين أى ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس ، كما يدل عليه قوله : إذ به يعرف إلخ ، والمراد بالحس الحس الباطنى وهو القوه المدركه للطائف الكلام ووجوه تحسينه المعبر عنها فيما مر بالذوق لأجل أن يوافق ما مر من أن إدراك التنافر إنما هو بالذوق الصحيح ، فما عده الذوق ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها ، أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير ، وليس المراد بالحس حس السمع ، وإلا خالف ما مر ، وإن كان وصول ذلك للحس الباطنى بواسطه السمع.

(قوله : كالتنافر) أى : سواء كان تنافر حروف أو كلمات (قوله : أن مستشزرا) (١) هذا فى تنافر الحروف (قوله : وكذا تنافر الكلمات) كقوله : (وليس قرب قبر حرب قبر) (٢) (قوله : أى ما يبين) أى : التمييز الذى يبين متعلقه (قوله : أو يدرك بالحس) عبر هنا بأو مشاكله للمصنف ، وإلا فالظاهر الواو ؛ لأن الضمير راجع لما المبينه بالجميع أعنى يبين ويدرك (قوله : فقد سها إلخ) أى : لأن قضيته أن كل ما عدا التعقيد

١- هو من قول امرئ القيس فى معلقته : وفرع يزين المتن أسود فاحم أثيث كقنو النخله المتعثكل غدائره مستشزرات إلى العلا تضلّ المدارى فى مثنّى ومرسل الديوان ١٧.

٢- عجز بيت صدره : وقبر حرب بمكان قفر والبيت فيما زعموا لبعض الجن ، وكان قد صاح على حرب بن أميه فى فلاه فمات بها - بغيه الإيضاح ١ / ١٩ والبيان والتبيين ١ / ٦٥ ، دلائل الإعجاز ٥٧ وهذا التنافر الذى فى الشطر الثانى إنما هو نتيجه لتنافر الكلمات بضم بعضها إلى بعض هذا الضم هو الذى أكسبها الثقل وذلك لتقارب حروف كلماتها.

إذ لا يعرف بتلك العلوم والحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى من غيره ؛ فعلم أن مرجع البلاغه بعضه مبين فى العلوم المذكوره وبعضه مدرك بالحس. وبقى الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى ؛ فمست الحاجه إلى علمين مفيدين لذلك ؛ فوضعوا علم المعانى للأول ، وعلم البيان للثانى ؛ وإليه أشار بقوله : (وما يحترز به عن الأول - أى : عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد - ...

******

المعنوى يدرك بالحس وليس كذلك ، بل المدرك بالحس بعض ما عداه لا جميعه ، ويحتمل أن وجه السهو أنه يوهم أن التعقيد المعنوى يدرك العلوم المذكوره ؛ لأنه قال ما عدا التعقيد المعنوى يدرك بالحس أى : أو ما هو فلا يدرك بالحس وهو محتمل لإدراكه ، بالعلوم السابقه أى : وحينئذ فلا يكون محتاجا لعلم البيان ، لبيان التعقيد المعنوى مع أننا بصدد بيان الحاجه إليه لأجل بيانه.

(قوله : إذ لا يعرف إلخ) بيانه (قوله : إذ لا يعرف إلخ) هذا تعليل لاستثناء التعقيد المعنوى (قوله : تمييز السالم) أى : متعلق تمييز السالم (قوله : فعلم أن مرجع البلاغه) أى : بعض مرجعها وهو تمييز الفصيح من غيره ، وقوله : بعضه مبين أو بعضه مبين متعلقه وهو الغرابه ومخالفه القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى ، وقوله : وبعضه مدرك بالحس ، أى : مدرك متعلقه ، وهو التنافر سواء كان فى الحروف أو فى الكلمات (قوله : وبقى) أى : من المرجع الاحتراز إلخ ، أى : فإنهما غير مبينين فى علم ولا مدركين بالحس فمست إلخ.

(قوله : وبقى الاحتراز عن الخطأ) أى : الذى هو المرجع الأول بتمامه ، وقوله : والاحتراز عن التعقيد المعنوى ، أى : الذى هو بعض المرجع الثانى (قوله : فمست الحاجه) أى : دعت وحملت (قوله : مفيدين لذلك) أى : لمعرفه ذلك المذكور من الاحترازين (قوله : وإليه) أى : إلى كونهم وضعوا علمين مفيدين لما ذكر من الاحترازين ، أشار بقوله : والمراد بالإشاره الذكر ، وإلا فهو مصرح لا مشير (قوله : وما يحترز به عن الأول) فيه أن الأول هو الاحتراز عن الخطأ ، وعلم المعانى لا يحترز به عن الاحتراز المذكور ،

علم المعانى ، وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغه لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغه ، ...

******

بل عن الخطأ ، والجواب : أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى : عن متعلق الأول ، فقول الشارح أى عن الخطأ : تفسير لذلك المقدر.

(قوله : علم المعانى) إن أريد به القواعد ، فالأمر ظاهر ، وإن أريد به الملكه أو الإدراك احتيج إلى تقدير مضاف أى : فوضعوا متعلق علم المعانى ، وكذا يقال فيما بعده (قوله : لمكان) مصدر من الكينونه وهى التحقق ، والوجود والمزيد مصدر بمعنى الزياده ، والمراد بالاختصاص : التعلق ، أى : لوجود زياده تعلق لهما بالبلاغه ، وإنما فسرنا هنا الاختصاص بالتعلق ؛ لأن الاختصاص شىء واحد لا يزيد ولا ينقص بخلاف التعلق ، وأورد على هذا التعليل أن مرجع البلاغه كما مر شيئان : الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، وتمييز الفصيح من غيره ، والشىء الأول : إنما يكون بعلم المعانى ولا يشاركه فيه غيره من العلوم ، فلا يظهر بالنسبه إليه التعبير بمزيد ، والشىء الثانى : كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغه والصرف والنحو ، فلا زياده له عن غيره ، وأجيب عن الأول : بأن المراد بقوله : مزيد اختصاص لهما أى : لمجموعهما لا لكل منهما ، وعن الثانى : بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلا ، فإنه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز ، بل ذلك حاصل منه تبعا ، والمقصود بالذات منه معرفه حال اللفظ إعرابا وبناء ، وحاصل ما ذكره الشارح أن البلاغه مرجعها لأمرين : الاحتراز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد ، والاحتراز عن الأسباب المخله بالفصاحه ، والأول : موقوف على علم المعانى ، والثانى : موقوف على اللغه والصرف والنحو والبيان ، وحينئذ فالبلاغه متعلق بها علوم خمسه ، وهذا بيان لكون التعلق مشتركا إلا أن تعلق مجموع علم المعانى والبيان بها أزيد من تعلق غيرهما ؛ وذلك لأن علم المعانى يعرف ما به يطابق الكلام مقتضى الحال ، والبلاغه مطابقه الكلام لمقتضى الحال ، وأما فى البيان : فإنه وإن كان مفاده وثمرته معرفه ما يزول به التعقيد المعنوى ، وهو مما يتوقف عليه البلاغه كتوقفها على مفاد النحو والصرف واللغه ، فإنه يزول بالأول : ضعف التأليف ،

وإن كـانت البلاـغه تتوقف على غيرهما من العلوم ، ثم احتاجوا لمعرفه توابع البلاغه إلى علم آخر فوضـعوا لـذلك علم البـديع ؛ وإليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصـر فى علم البلاغه وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلاثه فنون (وكثير) من الناس من (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الأول علم المعانى و) يسمى (الأخيرين) يعنى : البيان والبديع (علم البيان ، والثلاثه : علم البديع) ...

******

وبالثانى : مخالفه القياس ، وبالثالث : الغرابه ، لكن المقصود بالذات من البيان تمييز السالم من التعقيد المعنوى من المشتمل عليه الذى تتوقف عليه البلاغه ، بخلاف النحو والصرف ، فإن المقصود بالذات من الأول : البحث عن اللفظ من حيث الإعراب والبناء ، وأمـا تمييز السـالم من ضـعف التأليف والتعقيـد اللفظى من المشـتمل عليهما فهـذا ليس مقصودا بالـذات من النحو ، بل هو أمر عارض له ، وكذلك المقصود بالذات من الصـرف البحث عن اللفظ من حيث الصـحه والإعلال ، وأما تمييز الموافق للقياس من المخالف له فهو أمر عارض له ، فلما كان المقصود بالـذات من البيان تتوقف عليه البلاغه دون المقصود بالـذات من غيره ، كان البيان أشد تعلقا بها من غيره (قوله : وإن كانت البلاغه تتوقف على غيرهما من العلوم) أى : من حيث رجوعها إلى تمييز الفصيح من غيره ، وإنما كان لهما مزيـد اختصاص بالبلاغه مع توقفها من هـذه الحيثيه على عـده علوم ؛ لأن هـذين العلمين لا يبحثان إلا على مـا يتعلق بالبلاـغه (قوله : لمعرفه البلاـغه) اللاـم للتعليـل مقـدمه على المعلول لا صـله الاحتياج ، وقوله إلى علم آخر : صـله لاحتاجوا أى : ثم احتاجوا لعلم آخر لأجل معرفه إلـخ (قوله : فوضـعوا لذلك) أى : لما ذكر من المعرفه (قوله : وجوه التحسـين) أى : الطرق والأمور التى يحصل بها تحصيل الكلام.

(قـوله : مقصوده) أى : مقصود مؤلفه ، وأن فيه اسـتعاره بالكنـايه وتخييلاـ (قوله : والثلاـثه علم البـديع) من تتمه الطريقه الثـالثه ، والحاصل أن الطريقه الأولى : تسـمى الفن الأول بعلم المعانى ، والثانى بالبيان ، والثالث بالبديع ، والطريقه الثانيه : تسـمى الثلاثه بعلم البيان ، والطريقه الثالثه : تسمى الأول بالمعانى ، والأخيرين : بالبيان ، وتسمى الثلاثه :

ولا تخفى وجوه المناسبه.

******

بالبديع ، وهذا هو ظاهر المصنف ، وكتب بعضهم قوله : والثلاثه أى : وبعضهم يسمى ، الثلاثه علم البديع (قوله : ولا تخفى وجوه المناسبه) أما وجه مناسبه تسميه الأول بعلم المعانى ؛ فلأنه يعرف به المعانى التى يصاغ لها الكلام وهى المدلولات العقليه المسماه بخواص التراكيب ، وأما وجه تسميه الثانى بعلم البيان ؛ فلأنه يعرف به بيان إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى وضوح الدلالات وخفائها ، وأما وجه تسميه الثالث بالبديع ، إما لبداعه ما اشتمل عليه من الوجوه أى : حسنها ، وإما لأنه لما لم يكن له مدخل فى تأديه المعنى المراد الموضوع له أساس الكلام صار أمرا مبتدعا أى : زائدا ، وأما وجه تسميه الجميع بعلم البيان ؛ فلأن البيان : هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ، ولا شك أن العلوم الثلاثه لها تعلق بالكلام الفصيح المذكور تصحيحا وتحسينا ، وأما على الطريقه الثالثه : فوجه تسميه الأول بالمعانى يعلم مما تقدم ، ووجه تسميه الأخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان أى : المنطق الفصيح ، أو غلب اسم الثانى على الثالث ، وأما وجه تسميه الجميع بالبديع فلبداعه مباحثها أى : حسنها ؛ لأن البديع : هو الشىء المستحسن لظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه ومباحث هذه العلوم كذلك ، أو لأنه يعرف بها أمور مبتدعه بالنسبه إلى تأديه أصل المراد الذى يعرفه الخاص والعام ، وتلك الأمور كالخصوصيات والمجاز والكنايه والجناس والترصيع وغير ذلك.

الفن الأول

علم المعانى

ص: ٢٧٩

الفن الأول

علم المعانى

******

الفن الأول

علم المعانى

(قوله : الفن الأول علم المعانى) أورد عليه أن هـذا إخبار بمعلوم فلا فائده فيه ، وذلك لأنه قال أولا وما يحترز به عن الأول أى : الخطأ فى تأديه المعنى المراد علم المعانى ، وما يحترز به عن التعقيـد المعنوى فهو علم البيان ، وما يعرف به وجوه التحسين فهو علم البديع ، فقد علم من هذا أن الفن الأول علم المعانى ، فقوله بعد ذلك الفن الأول علم المعانى : إخبار بمعلوم فلا فائده فيه ، وأجاب بعضـهم بأنه طال العهد بالنسـبه للعلمين الأخيرين أوقع الحمل هناك وأجرى ما هنا عليه لتكون التراجم الثلاثه على نسق واحد ، والأحسن ما قاله بعضهم : أنه ليس المراد بالأول هنا الأول فى قوله : سابقا وما يحترز به عن الأول إلخ ، بل المراد بقوله : الفن الأول أى : الواقع فى المرتبه الأولى من الكتاب ، وكـذا يقال فى الثانى والثالث ، ولما كان مظنه أن يقع اشـتباه فى أن الفن الأول والثانى والثالث ، أى شىء هو حمل علم المعانى على الفن الأول وعلم البيان على الفن الثانى وعلم البديع على الفن الثالث ؛ إزاله لـذلك الاشـتباه ، فظهر لك أن الحمل مفيـد ، واندفع ما سبق وإلى بعض الأوهام من عدم صـحه الحمل ، وأنه ينبغى أن يعكس بحيث يحمـل الفن الأول على علم المعـانى ؛ لأن علم المعـانى قـد علم من قوله قريبـا ؛ ومـا يحترز عن الخطأ فى تأديه المعنى المراد علم المعانى ، والمعلوم بجعل محكوما عليه ، ولا يقال : إن المتعارف عدم كون المبتدأ عرف من المسند إليه ، فما ذكرته من جعل علم المعانى خبرا خلاف المتعارف ؛ لأن الفن الأول من قبيل المحلى بأل ، وعلم المعانى معرفه بالعلميه ، والعلم أعرف منه ؛ لأنا نقول : المسـند إليه هنا مساو للمسـند فى التعريف ؛ لأن مدخول أل العهديه فى حكم علم الشـخص ، ولا يصـح أن يجعل الفن الأول خبرا مقدما ، وعلم المعانى مبتدأ مؤخرا ؛ لأن الخبر هنا واجب التأخير لاسـتواء الجزأين فى التعريف من غير قرينه ، كما أشار إليه فى الخلاصه بقوله :

قدمه على البيان لكونه منه بمنزله المفرد من المركب ؛ ...

******

فامنعه حين يستوى الجزءان

عرفا ونكرا عادمى بيان

ثم إن الفن عباره عن الألفاظ أى : القضايا الكليه ؛ لأنه جزء من المختصر الذى هو اسم للألفاظ المخصوصه على ما سبق فى قوله : رتب المختصر على مقدمه وثلاثه فنون ، والعلم يحتمل أن يراد به الملكه ، ويحتمل أن يراد به القواعد كما سيأتى ذلك قريبا للشارح ، فعلى أن المراد بالعلم : القواعد والأصول التى هى قضايا كليه ، فالحمل صحيح ؛ لأنه من حمل الألفاظ على الألفاظ ، وعلى أن المراد بالعلم الملكه فالحمل غير صحيح ؛ لأن الخبر غير المبتدأ ، وقد يجاب بأن الحمل من باب الإسناد المجازى لما بين الألفاظ أى : القضايا الكليه التى هى الفن ، والملكه من العلاقه الشديده لحصولها بمزاولتها ، ولا يرد أن الإسناد المجازى عند المصنف خاص بإسناد الفعل أو ما فى معناه لغير ما هو له ، فخرج إسناد الخبر الجامد لغير ما هو له ، فلا يكون مجازا عقليا ؛ لأن الصحيح خلافه كما يأتى ، وما ذكره العلامه الحفيد وتبعه الغنيمى من أن العلم عباره عن المعانى والحمل غير صحيح ، وأجابا بأن الإسناد مجازى أو يجاب كما ذكره غيرهما بتقدير مضاف ، إما فى الأول أى مدلول الفن الأول : علم المعانى ، أو فى الأخير أى : الفن الأول. دال علم المعانى ، فهذا ينبو عنه حمل الشارح العلم على الملكه ، أو على الأصول والقواعد ، وقوله بعد ذلك ينحصر فى ثمانيه أبواب : من انحصار الكل فى أجزائه ، إذ من المعلوم أن الأبواب الثمانيه ألفاظ ، فإذا كانت الأجزاء ألفاظا وقضايا - كان الكل ، وهو علم المعانى كذلك. فتأمل ذلك.

(قوله : قدمه على البيان) لم يقل على علم البيان مع أنه أنسب بكلام المتن ، حيث قال سابقا : وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان ، إشاره إلى أن العلم المعانى والبيان ، وإضافه العلم فى مثل ذلك لما بعده من إضافه العام إلى الخاص ، فقد عدل عن مراعاه النكته اللفظيه وهى المجانسه اللفظيه لمراعاه تلك النكته المعنويه (قوله : لكونه منه إلخ) حاصله أن ثمره علم المعانى ، وهى رعايه المطابقه لمقتضى الحال يتوقف عليها ثمره علم البيان ، وهى إيراد المعنى الواحد بطرق متعدده مختلفه الدلالات فى الوضوح

.....

******

والخفاء ، من حيث إنه لا يعتد بذلك الإيراد إلا إذا حصلت الرعايه لمقتضى الحال ، كما يشعر به تعريف البيان بأنه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه الوضوح والخفاء بعد رعايه المطابقه لمقتضى الحال ، فلما كانت ثمره البيان متوقفه على ثمره المعانى ، وعلم البيان متوقف على ثمرته وهو الإيراد المذكور ، صار علم البيان متوقفا على شيئين ثمرته وثمره علم المعانى التى توقف عليها ثمرته ؛ لأن المتوقف على المتوقف على شىء متوقف على ذلك الشىء ، وحيث كان علم البيان متوقفا على شيئين ، وعلم المعانى متوقفا على واحد منهما صار علم المعانى بمنزله الجزء من علم البيان ، والجزء مقدم على الكل طبعا ، فقدم علم المعانى لذلك وضعا ، والحاصل أن ثمره علم المعانى التى هى رعايه المطابقه شديده الارتباط به ؛ لأنها المقصوده منه حتى كأنها هو ، وهى تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها ، ويتوقف على غيرها أيضا : كإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه الوضوح والخفاء ، وما يتوقف عليه الشىء يشبه جزأه بجامع التوقف عليه فى الجمله ، فتلك الرعايه وذلك الإيراد يشبهان أجزاء علم البيان لتوقفه عليهما ، فكان علم المعانى بمنزله الجزء لكون ثمرته المقصود منه كالجزء ، وإنما قلنا إنها تشبه الجزء ؛ لأنها ليست جزءا حقيقه للبيان ، لأنه ليس عباره عنها مع شىء آخر ، وإنما قلنا من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها ؛ لأن تحققه وحصوله لا يتوقف على رعايه المطابقه ؛ لأنه يمكن تحقق ملكه يقتدر بها على إيراد المعنى الواحد بالطرق المذكوره من غير رعايه للمطابقه ، ولا شك أن هذه الملكه تسمى علم البيان.

إذا علمت هذا ، فقول الشارح لكونه منه بمنزله المفرد من المركب : كلمه من فى الموضعين ابتدائيه ، إلا أن الابتداء باعتبار الاتصال ، لا أنها ابتدائيه محضه ؛ لأن مجرورها ليس مبدأ ومنشأ لنفس ما قبلها ، بل متصل به ، والمعنى لكون المعانى حال كونه ناشئا من البيان أى : متصلا به بمنزله المفرد حال كونه ناشئا من المركب أى : متصلا به ، وملخصه : أن اتصال المعانى بالبيان ونسبته إليه : كاتصال المفرد بالمركب ، ونسبته إليه من جهه التوقف على كل ، وإن كان توقف المركب على المفرد من جهه كونه جزءا

لأن رعايه المطابقه لمقتضى الحال - وهو مرجع علم المعانى - معتبره فى علم البيان مع زياده شىء آخر ؛ وهو إيراد المعنى الواحد ...

******

له بخلاف توقف البيان على المعانى ، ويصح أن تكون كلمه من متعلقه بمحذوف أى :لكون قرب المعانى من البيان بمنزله قرب المفرد من المركب ، كما ذكر فى قوله فى قوله عليه الصلاه والسّلام : " أنت منى بمنزله هارون من موسى" (١) (قوله : لأن رعايه إلخ) عله لكون اتصال المعانى بالبيان ، بمنزله اتصال المفرد بالمركب ، وقوله لأن رعايه المطابقه لمقتضى الحال أى : التى هى ثمره المعانى ؛ لأن المعانى كما قال المصنف : علم يعرف به أحوال اللفظ العربى إلخ ، وثمره ذلك العلم رعايه المطابقه لمقتضى الحال.

(قوله : وهو مرجع إلخ) الضمير للرعايه وذكر الضمير باعتبار الخبر ، والمراد بالمرجع هنا الفائده والثمره لا ما يتوقف حصول الشىء عليه ، كما مر فى قول المصنف.

فعلم أن مرجع البلاغه إلخ ، وذلك لما علمت أن تحقق علم المعانى وحصوله لا يتوقف على تحقق الرعايه المذكوره ، إذ يمكن أن يوجد فى شخص ملكه يعرف بها أحوال اللفظ العربى ، من حيث إن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، ولا يحصل من ذلك الشخص رعايه المطابقه المذكوره ولا قصدها ، فقد وجد علم المعانى بدون تلك الرعايه (قوله : معتبره فى علم البيان) أى : من حيث إنها شرط فى الاعتداد بثمرته ، وهى إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه الوضوح والخفاء ، وليس المراد اعتبارها فى البيان على سبيل الجزئيه له ؛ لأن البيان ليس مركبا من اعتبار المطابقه وإيراد المعنى الواحد بطرق ، فظهر لك من هذا أن المراد بالاعتبار فى كلام الشارح ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائده ، فإن رعايه المطابقه أمر خارج عن الواحد بطرق مختلفه : فهو فائده لعلم البيان ومقصود منه ، فاعتباره فيه من تلك الحيثيه.

(قوله : المعنى الواحد) أى : كثبوت الجود لزيد ، فإنك تعبر عنه تاره بقولك : زيد سخى ، وتاره بقولك : زيد جبان الكلب (٢) ، وتاره بقولك : زيد كثير الرماد ، وتاره

١- رواه البخارى فى كتاب فضائل الصحابه ، باب : مناقب على (ح ٣٧٠٦).

٢- فإن" جبان الكلب" كنايه والمراد منه ثبوت الكرم.

فى طرق مختلفه (وهو علم) أى : ملكه يقتدر بها على إدراكات جزئيه ، ...

******

بقولك : زيد هزيل الفصيل ، وتاره بقولك : رأيت بحرا فى الحمام يعطى ، والحال أن المرئى فى الحمام زيد (قوله : فى طرق) أى : بطرق.

(قوله : ملكه) أى : كيفيه راسخه ، وإنما قيدنا بالرسوخ ؛ لأن الكيفيه النفسانيه كما مر لا تسمى ملكه إلا بعد الرسوخ ، إذ فى ابتداء حصولها تسمى حالا (قوله : يقتدر بها على إدراكات) أى : على استحضار إدراكات واستحصالها ، والحاصل أن الملكه لا يقال لها علم ، كما اختار صاحب المواقف وغيره من المحققين ، إلا إذا كان يستحضرها بها ما كان مخزونا عنده فى الحافظه ومعلوما له من الجزئيات ويحصل بها ما ليس عنده منها ، مثلا واضع هذا الفن وضع عده أصول مستنبطه من تراكيب البلغاء ، يحصل من إدراكها وممارستها قوه للنفس يتمكن الإنسان بتلك القوه من استحضار جزئيات تلك الأصول التى عنده متى أراد ، ويتمكن أيضا من استحصال ما كان مجهولا له من جزئياتها ، وذكر العلامه عبد الحكيم : أن المعتبر فى العالم بمعنى الملكه هو ملكه الاستحضار الحاصله بعد تكرار المشاهده ، وأما التمكن من استحصال ما بقى فليس بمعتبر فيها ، وإلى هذا يشير كلام الشارح فى المطول (قوله : على إدراكات جزئيه) إن قلت الإدراك لا يوصف بالكليه ولا بالجزئيه ، والذى يتصف بهما إنما هو المدرك كالإنسان وزيد ، وحينئذ فالمناسب أن يقال : يقتدر بها على إدراك الجزئيات ، وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى : يقتدر بها على إدراك مدركات جزئيه كذا قيل ، وقد يقال إنه لا حاجه لذلك ؛ لأن إدراك الجزئى جزئى حقيقى ؛ لأن جزئيه المدرك بالفتح تستلزم جزئيه الإدراك ، ثم إن المراد بالإدراكات الجزئيه الإدراكات المتعلقه بالفروع المستخرجه بتلك الملكه من المسائل أى : القواعد الكليه مثلا ـ قولنا : كل كلام يلقى إلى المنكر يجب توكيده ، أصل كلى يستحضر بالملكه ، وفرعه المستفاد منه بالملكه ، هذا الكلام الملقى لهذا المنكر يجب توكيده ، وكذلك كل كلام يلقى إلى المحبوب يجب فيه

ويجوز أن يريد به نفس الأصول ...

******

الإطناب ، وكل كلام يلقى إلى المريض يجب فيه الإيجاز ، وفرعهما الكلام الملقى لهذا المحبوب يجب فيه الإطناب ، الكلام الملقى لهذا المريض يجب فيه الإيجاز وهكذا فالجزئيات المستخرجه من القواعد بالملكه هى القضايا التى موضوعاتها جزئيه ، وهى مغايره لأحوال اللفظ العربى : كالتأكيد الواقع فى هذا الكلام ، والإيجاز الواقع فى هذا الكلام ، والإطناب الواقع فى هذا الكلام ، وهكذا فقول المصنف : يعرف به أحوال اللفظ العربى ، يقتضى أن المعروف بالملكه جزئيات الأحوال ، وكلام الشارح يقتضى أن المعروف بها جزئيات القواعد ، وقد علمت التغاير بينهما ، وقد يجاب بأن هذه الملكه يعرف بها جزئيات الأحوال بواسطه معرفه فروع القواعد بها ؛ لأن معرفتها وسيله إلى التصديق بأحوال اللفظ فيلزم من التصديق بأن هذا الكلام الملقى إلى هذا المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى حاله التصديق ، بان هذا التأكيد مناسب لإنكار هذا الشخص الذى هو حاله ، ومعرفه الجزئيات تتناول تصورها ، والتصديق بحالها ، فالتصديق بأن هذا التأكيد مناسب لإنكار هذا المخاطب معرفه له ، فصح القول بأن الملكه يعرف بها أحوال اللفظ بهذا الاعتبار. (قوله : ويجوز إلخ) قد تحصل من كلامه أن العلم مشترك ولا يضر وقوعه هنا فى التعريف لصحه إراده كل من معانيه ، ومحل المنع إذا لم تصح إراده ذلك ، ثم إن تصدير الشارح بالمعنى الأول وتصدير هذا بيجوز ، يقتضى أن هذا مرجوح والراجح الأول ، مع أن الأمر ليس كذلك ، إذ الراجح إنما هو هذا الثانى ؛ لأن الكثير فى استعمالهم إطلاق العلم على الأصول وإطلاقهم له على الملكه قليل ، وأيضا المناسب لقوله الآتى : وينحصر فى ثمانيه أبواب المعنى الثانى ؛ لأن المنحصر فى الأبواب إنما هو الأصول لا الملكه ، ولا يقال هذا يوجب إراده المعنى الثانى ؛ لأنا نقول يمكن أن يراد المعنى الأول ويرتكب فى قوله وينحصر إلخ : الاستخدام ، أو يجعل فى الكلام حذف مضاف ، أى : وينحصر متعلقه ، وهى المدركات فى ثمانيه أبواب كذا فى الغنيمى والحفيد ، والذى ذكره العلامه عبد الحكيم : أن إطلاق العلم بمعنى الملكه أكثر فى العرف من إطلاقه بمعنى الأصول ، كما صرح به فى التلويح ، فحمل اللفظ عليه أولى ، ولهذا قال

والقواعد المعلومه ، ولاستعمالهم المعرفه فى الجزئيات قال : (يعرف به أحوال اللفظ العربى) أى : هو علم ...

******

الشارح : ويجوز ؛ ولأن حمل العلم على الأصول يحوج إلى تقدير مضاف فى قوله : يعرف به ، أى : بعلمه ؛ لأن العلم يعنى الأصول لا يصير سببا فى المعرفه إلا بعد حصول الملكه ، فالحمل عليه بعيد بالنسبه إلى الملكه ، ولم يذكر الشارح جواز حمل العلم على الإدراك مع أنه يطلق عليه أيضا لفساد المعنى ؛ لأن الإدراك لا يدرك به.

(قوله : والقواعد) عطف تفسير (قوله : المعلومه) وصف القواعد بكونها معلومه إشاره إلى أن وجه إطلاق العلم عليها تعلقه بها ، وأنه من باب إطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح ، على حد : " هذا خلق الله " ، أى : مخلوقه ؛ وذلك لأن العلم فى الأصل مصدر بمعنى : الإدراك ، وهو غير القواعد فهى معلومه ، وأشار الشارح بما ذكره لوجه العلاقه (قوله : واستعمالهم المعرفه فى الجزئيات) أى : والعلم فى الكليات ، وهذا جواب عما يقال : لماذا عبر بالمعرفه فى قوله يعرف به إلخ ، ولم يعبر بالعلم وهو عله مقدمه على المعلول ، وهو قوله : قال يعرف ، أى : ولم يقل : يعلم لاستعمالهم إلخ ، فى الجزئيات ، أى : وأحوال اللفظ العربى كتأكيد هذا الكلام ، وتقديم المسند فيه وتأخيره جزئيات فيناسبها المعرفه لا العلم.

(قوله فى الجزئيات) : أى فى إدراكها تصورا لها ، أو تصديقا بحالها ، أى : واستعمالهم العلم فى إدراك الكليات تصورا لها ، أو تصديقا بحالها.

(قوله : يعرف به أحوال اللفظ العربى) اعترض بأن فى التعريف دورا ؛ وذلك لأن أحوال اللفظ العربى أخذت فى تعريف علم المعانى ، فصار متوقفا عليها وهى لا تعرف إلا منه فهى متوقفه عليه ، ويجاب بأن الجهه منفكه ؛ لأن العلم متوقف عليها من حيث تصور ماهيته وهى متوقفه عليه من حيث حصولها فى الخارج ، فلا تحصل معرفتها بدونه ؛ وذلك لأن المراد بمعرفه الأحوال التصديق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال : كالتصديق بأن هذا التأكيد مثلا فى قولك : إن زيدا قائم به يطابق هذا الكلام مقتضى الحال ، ولا شك أن التصديق المذكور لا يحصل بدون علم المعانى ؛ لأنه

يستنبط منه إدراكات جزئيه هى معرفه كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكوره بمعنى : أن أى فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه ...

******

هو الذى يبحث عن أحوال اللفظ التى بها يطابق مقتضى الحال ، وقوله : أحوال اللفظ أعم من أن تكون أحوال مفرد : كالمسند إليه ، أو أحوال جمله : كالفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواه ، فإنها قد تكون أحوالا للجمله ، واحترز بإضافه الأحوال للفظ عن علم الحكمه ؛ فإنه لا يعرف به أحوال اللفظ ، بل أحوال الموجودات ، وعن المنطق ، فإنه يعرف به حال المعنى ، وعن الفقه ، فإنه يعرف به أحوال فعل المكلف وهكذا (قوله : يستنبط منه) أى : يستخرج منه ، والتعبير بيستنبط منه مشكل على تفسير العلم بالملكه لا- على تفسيره بالقواعد ، وذلك لأن الملكه يستنبط بها لا- منها ، اللهم إلا أن تجعل لفظه من للسببيه ، أى : يستخرج بسببه وعلى تفسير العلم بالقواعد تجعل من للتعديه (قوله : كل فرد فرد) قيل الأولى حذف فرد الثانى لاستفاده الاستغراق من قوله : كل فرد ، ورد بأن هذا الاستعمال شائع فى كلام العرب ، فيكررون الشىء مرتين إشاره لاستيعاب جميع أفراده ، فالمجموع بمنزله شىء واحد يقصد بهما إفاده التعميم ، أو أنه على حذف الفاء العاطفه أى : كل فرد ففرد ، أى : كل فرد يعقبه آخر ، وهكذا إلى غير النهايه ، كما يشهد بذلك الذوق السليم ، أفاده السيرامى.

وفى كلام الحفيد : أن فردا الثانى بمعنى منفرد صفه للأول ، أى : كل فرد منفرد عن الآخر ، أى : معرفه كل فرد على سبيل التفصيل ، والانفراد لا على سبيل الاقتران ، وأما ما فى الفنرى : من أن الثانى توكيد لفظى للأول ، ففيه أن التوكيد اللفظى لا بد أن يكون الثانى عين الأول ، والثانى هنا غير الأول ؛ لأن المراد فرد آخر (قوله : بمعنى أن أى فرد يوجد منها) أى : حاولنا إيجاده منها أمكننا إلخ ، وليس المراد أن أى فرد وجد بالفعل ، إذ لا يلائمه التعبير بالإمكان ، كذا قرر بعض الأشياخ ، ويصح أن يكون المراد بمعنى أن كل فرد يرد علينا من هذه الأحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله : بمعنى أن أى فرد إلخ) أتى بهذا إشاره إلى أن الاستغراق عرفى ، وأن المراد إمكان المعرفه لا- المعرفه بالفعل كما هو ظاهر العباره ، والحاصل أن المراد من كون علم المعانى يعرف به أحوال

بـذلك العلم ، وقوله : (التى بهـا يطـابق) اللفـظ (مقتضـى الحـال) احتراز عن الأـحوال التى ليست بهـذه الصـفه ؛ مثل : الإعلال ، والإدغام ، والرفع ، والنصب ، ...

******

اللفـظ العربى أن أى فرد من الأـحوال حاولنـا إيجـاده أمكننـا معرفته بـذلك العلم ، وليس المراد أن الأـحوال بتمامهـا توجـد فى تركيب واحـد بالفعـل وتعرف بـذلك العلم ؛ لأـن أحوال اللفـظ لاـ نهايه لها ويسـتحيل وجود مالا نهايه له ومعرفته ، ولا أنها غير موجوده بالفعـل فى تركيب ، ولكن يعرف جميعهـا بهـذا العلم لاسـتحاله معرفه جميع مالاـ نهايه له ، وبهـذا المراد انـدفع ما يقال اعتراضـا على المصـنف قوله : يعرف به أحوال اللفـظ العربى ، جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعرف فى احتمالاته الأربعه ، فأمـا أن يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان ؛ لأنه يلزم أن يكون من له ملكه يعرف بها حالا واحـدا عالما بالمعانى ، وإما أن يراد به الاسـتغراق ، فيلزم أن لا يكون أحد عالما بالمعانى ؛ لأن أحوال اللفظ لا نهايه لها ، ومالا يتناهى يستحيل وجوده فيستحيل معرفته ، وإما أن يريـد البعض المطلق فيلزم ما لزم على تقدير إراده الجنس ، وإما أن يريد بعضا معينا فى نفسه بنصف أو ثلث أو غير ذلـك مـن الكسـور غير معين فى الـذكر ، فيلزم التعريـف بـالمجهول ، وإمـا أن يريـد البعض المعين فى الـذكر : كـالتعريف والتنكير والتأكيـد والتجريـد وكـأحوال الإسـناد أو المسـند إليه أو غيرهمـا ، فلاـ دلاـله للفـظ عليه ، وحاصـل الجواب : أنـا نختار الاسـتغراق ، لكن المراد العرفى به لا الحقيقى ، ونريد بالمعرفه : المعرفه بحسب الإمكان ، لا بالفعل كما مر (قوله : بذلك العلم) أى : بتلك الملكه أو بالأصول والقواعد (قوله : يطابق اللفظ) فيه إشاره إلى أن الصـله جرت على غير من هى له ، وكان الواجب الإبراز (1) إلاـ أن يقـال : إنه جرى على المـذهب الكوفى ، وكـان الأـولى للشارح أن يقول : أى اللفظ ، ليكون تفسـيرا للضـمير المسـتتر ، وإلا فظاهره أن المصـنف حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه إلا فى مواضع معلومه ليس هذا منها (قوله : مثل الإعلال والإدغام) إن قلت هذا يقتضى أنهما يتوقف عليهما أصل المعنى مع أنه ليس كذلك ، ألا ترى : أن أصل المعنى يستفاد

١- الإبراز : هو الإتيان بالضمير البارز.

وما أشبه ذلك مما لا بد منه فى تأديه أصل المعنى ، وكذا المحسنات البديعيه من التجنيس ، والترصيع ، ونحوهما مما يكون بعد رعايه المطابقه ، ...

******

عند الفك أيضا ، كما فى قوله : (الحمد لله العلى الأجلل (١)) وحينئذ فالأولى إسقاطهما ، وقد يقال المراد بالمعنى فى قوله مما لا بد منه فى تأديه أصل المعنى ، المعنى المأخوذ من اللفظ الجارى على طريقه الوضع والقانون الأصلى ، والمعنى المستفاد عند الفك ليس مأخوذا من اللفظ الجارى على طريقه الوضع ، وكذا يقال فى الإعلال (قوله : وما أشبه ذلك مما لا بد إلخ) أى : وذلك كالجمع والتصغير والنسبه ، فإن هذه الأحوال إنما تعرف من التصريف أو من النحو ، واعترض بأن هذا يتناول أحوال اسم الإشاره من كونه للقريب تاره ولغيره أخرى ، مع أن هذه إذا اقتضاها الحال كانت من علم المعانى ، ويجاب بأن المراد مما لا بد منه فى تأديه أصل المعنى من حيث أنه يؤدى به أصل المعنى ، فعلم اللغه يبحث عنها أى : عن أحوال اسم الإشاره من حيث إنه يؤدى بها أصل المعنى ، علم المعانى يبحث عنها من حيث إنها مطابقه لمقتضى الحال ، فإذا أشار المتكلم بذا : الموضوعه للقريب ؛ استفيد أن المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال إياه ، وإذا أشار بذلك التى للبعيد : استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال إياه ، فالبحث عن هذه الأحوال التى لاسم الإشاره من حيث إفادتها أن المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال إياها من علم المعانى ، وكان ينبغى للشارح أن يقيد بهذه الحيثيه لينـدفع ما ذكر ، إلا أن يقال هى مراده له ، والمراد يدفع الإيراد على ما فيه من خلاف (قوله : وكذا المحسنات البديعيه) أى : إذا

١- صدر بيت للفضل بن قدامه العجلى أبو النجم من بنى بكر بن وائل ، من أكابر الرجّاز ، ومن أحسن الناس إنشادا ، نبغ فى العصر الأموى ، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام ، توفى سنه (١٣٠ ه) [الأعلام ٥ / ١٥١]. وعجز البيت : " الواحد الفرد القديم الأزلىّ " ويروى العجز : الواسع الفضل الوهوب المجزل " وانظر معاهد التنصيص (١ / ١٩). والبيت فيه شاهد نحوى فى قوله : " الأجلل " حيث فك الإدغام وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أتى به على ما يقتضيه القياس لقال " الأجلّ " بتشديد اللام. أوضح المسالك ۴ / ٣۶٧. وهو عند البلاغيين من عيوب الفصاحه لمخالفه القياس. انظر جواهر البلاغه لأحمد الهاشمى ص ١٥.

والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعانى عباره عن تصور معانى التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، والإثبات ، والحذف ، وغير ذلك ؛ ...

******

لم يقتضها الحال ، وإلا فلا تخرج من التعريف ، بل تكون داخله فيه بالحيثيه المراده ؛ لأنها من أفراد المعرف (قوله : والمراد إلخ) هذا جواب عما يقال إن قول المصنف : يعرف به حال اللفظ العربى يتبادر منه أن المراد بالمعرفه : المعرفه التصوريه ؛ لأنه أسند المعرفه للمفردات وهى الأحوال ، فيقتضى أن علم المعانى : ملكه ، أو قواعد يتصور بها أحوال اللفظ : كالتعريف ، والتنكير ، والتأكيد وعدمه ، والتقديم ، والتأخير ، وغير ذلك.

مع أن علم المعانى لا يتصور به شىء من تلك الأحوال ، وحاصل الجواب أن المراد بالمعرفه : المعرفه التصديقيه ، وحينئذ فمعنى كلام المصنف أنه : علم يصدق ويحكم بسببه بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، هذا محصل كلام الشارح كما يرشد إليه ما بعد ، لكنه لو عبر بالتصديق لكان أصرح فى مقصوده ، فقوله والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إلخ أى : يحكم بسببه على هذه الأحوال أى : على جزئياتها بأن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فهذا تصديق موضوعه الأحوال ومحموله الحيثيه ، أفاد ذلك شيخنا العدوى (قوله : من حيث إلخ) هذه الحيثيه مأخوذه من قول المصنف التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، وذلك للقاعده من أن تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعليه ما منه الاشتقاق ، فكأنه قال : يعرف به أحوال اللفظ من حيث إن بها يطابق اللفظ إلخ ؛ لا أنه يعرف به أحوال اللفظ من حيث ذاتها بأن تتصور به فقط ، فهذه الحيثيه للتقييد ، فإن قلت إن الحكم هنا وهو المعرفه غير معلقه بالمشتق حتى يقال ما ذكر ، بل معلقه بأحوال اللفظ. قلت : الموصول والصله كالشىء الواحد وهما فى تأويل مشتق والصفه والموصوف كالشىء الواحد (قوله : ليس علم المعانى عباره إلخ) أى : كما هو المتبادر من كلام المصنف ، لكن فيه أن اللازم على كون المراد بالمعرفه : المعرفه التصوريه الذى هو متبادر من المصنف أن يكون علم المعانى ملكه يتصور بها معانى التعريف وغيره من الأحوال ، لا أن يكون نفس تصور المعانى المذكوره ،

وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثيه. والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضه له من التقديم ، والتأخير ، والإثبات ، والحذف ، وغير ذلك. ومقتضى الحال فى التحقيق الكلام الكلى المتكيف بكيفيه مخصوصه - على ما أشير إليه فى المفتاح ...

******

وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى : عباره عن ذى تصور ، أو عن ملكه تصور إلخ ، وإضافه معانى للتعريف للبيان ، والتعريف كون اللفظ معرفه ، والتنكير كون اللفظ نكره ، وكذا الباقى (قوله وبهذا) أى : بما ذكر من الحيثيه (قوله : من هذه الحيثيه) أى : بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهه كونه حقيقه أو مجازا ، والحاصل أن علم البيان وإن كان يعرف به أحوال اللفظ من حيث كونه حقيقه أو مجازا ، لكنه لا يعلم به أحواله من حيث إن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، وحينئذ فلا يكون من علم المعانى (قوله : ومقتضى الحال إلخ) حاصله أن الحال هو الإنكار مثلا ومقتضاه هو الكلام الكلى المؤكد ، واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوى على التأكيد المخصوص ، وعلى هذا فالمطابقه ظاهره ؛ لأن اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيد المخصوص طابق الكلام الكلى بمعنى : أنه صار فردا من أفراده ، وعلى هذا فمعنى كلام المصنف أنه : علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث إنه بها يصير اللفظ مطابقا أى : فردا من أفراد مقتضى الحال (قوله : المتكيف) أى : المتصف بصفه مخصوصه (قوله : على ما أشير إليه فى المفتاح) (١) حيث قال فيه فى تعريف علم المعانى : هو تتبع خواص (٢) تراكيب الكلام فى الإفاده وما يتصل بها من الاستحسان وغيره (٣) ، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ فى تطبيق الكلام على ما تقتضى الحال ذكره ، فهذا يشير إلى أن مقتضى الحال هو الكلام المتكيف بتلك الكيفيات ، ووجه الإشاره فى ذلك أن الذى يذكر إنما

١- المفتاح ص ٨٦ - المطبعه الأدبيه.

٢- المراد بها أحوال اللفظ فى تعريف الخطيب.

٣- غير الاستحسان هو الاستهجان ، ويريد بذلك أن تراكيب الكلام لها خواص مستحسنه وخواص مستهجنه ، وكل منهما يبحث فى علم المعانى.

وصرح به فى شرحه - لا نفس الكيفيات من التقديم ، والتأخير ، والتعريف ، والتنكير على ما هو ظاهر عباره المفتاح (١) وغيره ، ...

******

هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من الكيفيات ، وأورد عليه أن الذى يذكر إنما هو الكلام الجزئى لا الكلى ، فهو كالكيفيات لا يذكر ، ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلى ، وأجيب بأنه شاع وصف الكلى بوصف جزئياته كقولهم : الماهيات موجوده ، فإن الموجود إنما هو أفراد الماهيات ، لكن لما كانت الماهيه موجوده فى ضمن أفرادها وصفت بوصف أفرادها وهو الوجود ، وكقولهم : وجه الشبه قد يكون حسيّا ، والحسى : إنما هو جزئيات وجه الشبه الموجوده فى هذا المشبه وهذا المشبه به ، لكن لما كانت الماهيه موجوده فى ضمن الإفراد وصفت بوصف إفرادها وهى المحسوسيه ، ولم يشع وصف الكيفيات بوصف محلاتها من أفراد الكلام كالمذكوريه والمسموعيه ، فإنها من أوصاف الكلام ، فلم يقل الكيفيات مذكوره أو مسموعه بهذا الاعتبار ، فلهذا جعل كلام المفتاح إشاره لما ذكر ، وقد تقدم أن التحقيق : أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصه خلافا للشارح (قوله : وصرح به فى شرحه) فقد قال العلامه الشيرازى فى شرح قول صاحب المفتاح : وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول وانحطاطه فى ذلك بحسب مصادفه المقام لما يليق به ، وهو الذى نسميه مقتضى الحال ، أن المراد بما يليق به الكلام الذى يليق بذلك المقام ، والكلام الذى يليق به هو مقتضى الحال.

(قوله : والتنكير) أى : وغير ذلك وإنما تركه اتكالا على ظهور إرادته وعلى المقايسه على ما سبق (قوله : على ما هو) راجع للمنفى ، وقوله ظاهر عباره المفتاح أى : فى غير تعريفه لعلم المعانى كقوله فى بعض المواضع : الحال المقتضيه للتأكيد ، للذكر ، للحذف ، للتعريف ، للتنكير ، إلى غير ذلك ، فإن هذا ظاهر فى أن مقتضى الحال نفس تلك الكيفيات ، وإنما كان ظاهره ذلك لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف ، أى

١- انظر المفتاح ص ٣٦۴ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

وإلا لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ؛ لأنها عين مقتضى الحال ، وقد حققنا ذلك فى الشرح. وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات ...

******

المقتضيه لذى التأكيد ، وإذا علمت أن كلام السكاكى فى مواضع متعدده غير تعريفه لعلم المعانى ظاهر فى أن مقتضى الحال الكيفيات ، فيقال إن قوله فى تعريف علم المعانى ، على ما تقتضى الحال : ذكره يحتمل أن المراد به ذكر الوجه المقتضى بالفتح على معنى ما يقتضى الحال إيراده فى الكلام ، وأن يراد به ذكر الكلام ، فيحتمل على الأول ؛ لأن المحتمل يجمل على الظاهر ، قال بعضهم : ويدل لكون مقتضى الحال الكيفيات لا الكلام الكلى أن الباعث على اعتبار الخوض فى الكلام قد يكون غير الباعث المقتضى لإفاده أصل المعنى كما إذا كان المخاطب بليدا ، فإن بلادته حال يقتضى كلاما مفيدا لأصل المعنى ، فإذا كان هناك إنكار فإنه يقتضى تأكيدا ، فإن لم يتجدد إلا ذلك التأكيد فذلك المتجدد وهو مقتضى الحال الثانى ، فلو اقتضى الحال الثانى كلاما أيضا للزم اتحاد الحالين لاتحاد المقتضيين مع أنهما متغايران ، فبطل كون مقتضى الحال الكلام الكلى ، كذا قيل ، وفيه نظر. إذ يمكن أن يقال مقتضى الحال الأول : الكلام الكلى المقتصر فيه على أصل المعنى ، ومقتضى الحال الثانى الكلى المكيف بالتأكيد (قوله : وإلا لما صح) أى : وإن لا نرد بمقتضى الحال الكلام الكلى ، بل أردنا به الكيفيات كما هو ظاهر المفتاح لما صح القول بأنها أى : تلك الكيفيات أحوال (قوله : لأنها عين مقتضى الحال) أى : وحينئذ فيلزم اتحاد المطابق بالفتح وهو مقتضى الحال ، والمطابق بسببه وهو أحوال اللفظ ، وأما المطابق بالكسر فهو اللفظ ، فقولك مثلا إن زيدا قائم للمنكر طابق بسبب ما فيه من التأكيد أى : واتحادهما باطل ، وقد يقال : إن المراد بأحوال اللفظ الخصوصيات الجزئيه كالتأكيد المخصوص بأن مثلا فى : إن زيدا قائم ، وبمقتضى الحال الخصوصيات الكليه كتأكيد الكلام مطلقا ، ولا مانع من أن يقال : إن زيدا قائم قد طابق ووافق بالتأكيد المخصوص مطلق التأكيد من حيث اشتماله على فرد من أفراده لعدم اتحاد المطابق بالفتح والمطابق به (قوله : وأحوال الإسناد إلخ) هذا جواب عما يقال قول المصنف يعرف

الراجعه إلى نفس الجمله ، وتخصيص اللفظ بالعربى مجرد اصطلاح ؛ لأن الصناعه إنما وضعت لذلك ، فقال (وينحصر) ...

******

به أحوال اللفظ العربى غير شامل لأحوال الإسناد : كالتأكيد وعدمه ، والقصر ، والمجاز والحقيقه العقليين ، فإن هذه ليست من أحوال اللفظ بل من أحوال الإسناد وهو غير لفظ ، فيقتضى أن هذه الأحوال لا تعرف بعلم المعانى ، وأن البحث عن تلك الأحوال ليس من مسائل ذلك الفن مع أنه منها ، وحاصل الجواب أن هذه المذكورات وإن كانت أحوالا وأوصافا للإسناد إلا أن الإسناد جزء للجمله ، فتكون المذكورات أحوالا للجمله بالواسطه كالبياض القائم باليد فإنه وصف للذات بتمامها بواسطه كون اليد جزءا من الذات.

ومن هذا يعلم أن قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ أى مباشره أو بواسطه (قوله : الراجعه إلى نفس الجمله) أى : لأنه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل (قوله : تخصيص اللفظ) أى : المبحوث عن أحواله فى هذا الفن باللفظ العربى ، والباء داخله على المقصور عليه.

(قوله : مجرد اصطلاح) أى : اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب ، ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالعربى لإخراج غير العربى ؛ لأن أحوال اللفظ غير العربى أيضا بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأنه ، لكن فى كون التخصيص اصطلاحا نظر ؛ لأن الاصطلاح اتفاق طائفه على أمر معهود بينهم فى لفظ بحيث إذا أطلق انصرف إليه ، ولم يوجد اصطلاح على أن اللفظ إذا أطلق انصرف للعربى على أنه لو وجد ذلك الاصطلاح لاستغنى عن التقييد ، كذا بحث الحفيد ، وأجيب بأن معنى كونه اصطلاحا أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربى دون غيره (قوله : لأن الصناعه إلخ) الأولى ولأن الصناعه أى : القواعد المسماه بهذا العلم ، فهو خبر ثان ، وقوله : إنما وضعت لذلك أى : إنما أسست للبحث عن ذلك ، أى : عن اللفظ العربى ، أى : عن أحواله ؛ لأن مقصود مدون هذا الفن إنما هو معرفه أسرار القرآن وهو عربى ، وكون الصناعه وضعت لذلك لا ينافى جريانها فى كل لغه.

المقصود من علم المعانى (فى ثمانيه أبواب) ...

******

(قوله : المقصود) بدل من الضمير فى" ينحصر" العائد على علم المعانى ، لا أنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل ، وزاد الشارح ذلك لإخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبيه فإنها من العلم وليست من المقصود منه ، فلو لم يزد المقصود لفسد الحصر لكون هذه الأمور الثلاثه ليست من الأبواب الثمانيه ، والحاصل أن المراد بعلم المعانى هنا ما يشمل مسائله وتعريفه ، وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتى وبالمقصود منه مسائله التى اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانيه.

(قوله : من علم المعانى) اعترض بأنه لا يصح جعل من تبعيضيه ؛ لأنه يلزم على كون المقصود بعض علم المعانى أن انحصار المقصود فى الأبواب الثمانيه من حصر الكلى فى جزئياته لا من حصر الكل فى أجزائه كما قال الشارح ؛ لأن المنحصر الذى هو المقصود بعض علم المعانى ، وكل باب من الأبواب الثمانيه بعض منه ، فحمل المقصود المنحصر على كل واحد من الأمور المحصور فيها صحيح ، وهذا ضابط حصر الكلى فى جزئياته ، ولا يصح جعلها للبيان ؛ لأنه يضيع عليه ثمره تقدير المقصود ؛ لأن المقصود إذا كان هو نفس علم المعانى ، والأمور الثلاثه داخله على كل حال ، ذكر المقصود أو لم يذكر ، فيلزم فساد الحصر مع أنه إنما زيد لإخراج الأمور الثلاثه ليستقيم الحصر ، ولا يصح جعلها صله للمقصود ؛ لأن المقصود من الشىء غير ذلك الشىء إذ المقصود من الشىء ثمرته المترتبه عليه : كالجلوس على السرير وهو غيره ، وحينئذ فيلزم أن الأبواب الثمانيه ليست علم المعانى ، مع أنها هو ، وقد يجاب باختيار الأول ، ونمنع لزوم كون الحصر من حصر الكلى فى جزئياته ، وبيان ذلك أن علم المعانى عباره عن مجموع أمور أربعه التعريف ، ووجه الحصر والتنبيه وجمله المسائل المذكوره فى الأبواب الثمانيه ، والمقصود من هذه الأمور الأربعه جمله المسائل ، فبجعل العلم متناولا للثلاثه الأول ، صح جعل من للتبعيض ، وبجعل المقصود جمله المسائل صح جعل الحصر من قبيل حصر الكل فى الأجزاء ، فلا يصح أن يقال الإسناد الخبرى المقصود من علم المعانى ؛ لأن هذا الباب بعض المسائل والمقصود جميعها ، فالحاصل أن المعترض فهم أن المراد من المقصود الجنس

انحصار الكل فى الأجزاء ، لا الكلى فى الجزئيات ...

******

المتحقق فى كـل فرد ، ونحن نقول المراد بـالمقصود الهيئه الاجتماعيه من المسائل ، وحينئـذ فبعض تلك الهيئه الاجتماعيه ليس المقصود ، وقـد يختار الثانى ، وهو جعل من : بيانيه ، لكن على جعل صـله المقصود محذوفه ، والمعنى : وينحصـر المقصود من الفن الأول الـذى هو علم المعانى ، فقوله : من علم المعانى بيان للمقصود ، ويراد بالفن الأول الألفاظ المفيده لعلم المعانى الذى هو المسائل ، وللأمور الثلاثه المتقدمه عليه من التعريف ، ووجه الحصر ، والتنبيه.

والمقصود من جملتهـا إنمـا هو العلم وهو المسائـل خاصه ، فالأمور الثلاثه داخله فى الفن دون المقصود الـذى هو علم المعانى ، فصـح الحصـر ، لكن هـذا يمنع من الإخبار فى قوله : أولا : الفن الأول علم المعانى ، إلا أن يقال : إنه لما كان المقصود بالـذات من الفن علم المعـانى صـار كـأنه هو أو فى الكلاـم حـذف مضـاف أى : بعض الفن الأول علم المعانى ، وقـد يختار الثالث وهو جعلها صله للمقصود ، لكن نريد بالمقصود ما يقصد بالذات ، ويلاحظ قصدا من العلم لا ما قصد لأجله ، وهو الثمره.

وحاصـله أن العلم شامـل للمسائـل وللأـمور الثلاـثه السـابقه لتعلقها بها ، لكن المقصود بالـذات ، من العلم إنما هو المسائل وهى المحصوره فى الأـبواب الثمـانيه ، وإنمـا عـدت الأـمور الثلاـثه الأول من جمله العلم ومنـدرجه فيه تغليبا لشـده اتصالها به ، حيث دونت معه فهى مقصوده تبعا لا بالذات ، وإلا فالعلم إما اسم للمسائل وحدها أو الملكه كما مر.

(قوله : انحصار الكل فى الأجزاء) أى : لأن المقصود من العلم جمله المسائل التى فى الأبواب الثمانيه لا كل واحد منها (قوله : لا الكلى فى الجزئيـات) أى : وإلاـ لصـدق المقصود من علم المعانى على كل باب ، وهو لا يصـح ؛ لأن كل باب بعض المقصود ، وهذا يشـعر بأن العلم المنحصـر فى الأبواب الثمانيه : القواعد ، بمعنى : القضايا الكليه ؛ لأن الأبواب المنحصـر فيها ألفاظ ضروره أنهـا تراجم ، والمنحصـر فى الألفـاظ حصـر الكل فى الأجزاء يجب أن يكون ألفاظا ، فإذا أريـد بالعلم فيما مر الملكه فيقـدر هنا مضاف أى :

(: أحوال الإسناد الخبرى) و (أحوال المسند إليه) و (أحوال المسند) و (أحوال ...

******

وينحصر متعلق علم المعانى ، ومتعلق العلم بمعنى : الملكه ، هو القواعد بمعنى : القضايا الكليه ، أو يرتكب هنا الاستخدام بأن يجعل الضمير فى (ينحصر) راجعا للعلم بمعنى القواعد (قوله : أحوال الإسناد الخبرى) هو بالرفع خبر لمحذوف أى : أولها أحوال. ثانيها كذا ، ثالثها كذا ، أو يدل له تعبيره فى الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن ، والجمل كلها مذكوره على سبيل التعداد ، أو بالنصب على أنه مفعول لمحذوف تقديره أعنى أحوال إلخ ، وبالجر على أنه بدل بعض من ثمانيه أبواب ، والرابط محذوف أى : أحوال الإسناد الخبرى من جملتها ، وعلى هذين الوجهين ففى كلام المصنف حذف العاطف وهو جائز اختيارا عند بعضهم ، وحسن حذفه دفع توهم صيروره الثمانيه أحد عشر ، ويصح أن تكون مبنيه للشبه الإهمالى على حد ما قيل فى الأسماء قبل دخول العوامل عليها ، ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحساب حسابها ، كما هو طريقه معرفه مرتبه المعدود.

بقى شىء ، وهو أن الأمور المذكوره فى مقام التعداد مبنيه على السكون ، فكيف يتكلم بأحوال الإسناد الخبرى؟ وكذا الأمران بعده ، هل يسكن الأول وتقطع همزه الثانى ، أو يفتح الأول بنقل حركه همزه الثانى إليه أو يكسر الأول؟ قال العصام (١) : وفى ظنى أنه يتكلم بكسر اللام فى الأحوال لأجل التخلص من التقاء الساكنين لام أحوال ولام التعريف بعدها .. نعم إن وقف على الأول اضطرارا سكن ، وبهذا يعلم أنه ينبغى إسكان ما ليس بمضاف كالقصر ، أو كان مضافا لما أوله متحرك : كأحوال متعلقات الفعل وإضافه الأول وإعراب الثانى لا ينافى بناء الأول إذ لم يركب مع عامله

١- هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه عصام الدين صاحب" الأطول" فى شرح تلخيص المفتاح فى علوم البلاغه ومن مصنفاته أيضا : " ميزان الأدب" ، " حاشيه على تفسير البيضاوى" وله شروح وحواش فى المنطق والتوحيد والنحو - توفى سنه ٩٤٥ ه (وانظر الأعلام ١ / ۶۶).

متعلقات الفعل) و (القصر) و (الإنشاء) و (الفصل والوصل) و (الإيجاز والإطناب والمساواه) وإنما انحصر فيها (لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه) لا محاله يشتمل على نسبه تامه بين الطرفين ...

******

كما صرح بذلك شراح الكافيه ، وهذا الوجه الأخير مشكل إذ لا يظهر عليه وجه لعطف الوصل على الفصل ، ولا عطف الإطناب والمساواه على الإيجاز.

وقد يقال : لا إشكال ؛ لأن الذى قصد عده مجموع المعطوف والمعطوف عليه ؛ لأنه صار كلمه واحده وجعل اسما لجمله من المسائل (قوله : متعلقات الفعل) أى : أو ما فى معناه وإنما اقتصر عليه ؛ لأنه الأصل (قوله : القصر) إنما لم يقل أحوال القصر وكذا ما بعده ؛ لأنها فى نفسها أحوال فلو عبر بالأحوال إضافه الشىء إلى نفسه وهى ممنوعه عند البصريين كذا قيل ، وهو منتقض بالإنشاء.

(قوله : الفصل والوصل) إنما أتى بالواو هنا وفيما بعده إشاره إلى أنه باب واحد وإنما تركها فيما تقدم لئلا يتوهم أنها أحد عشر ، وكذا يقال فيما إذا تركها من الكل (قوله : وإنما انحصر إلخ) إنما قدر ذلك إشاره إلى أن قول المصنف لأن الكلام إلخ : عله لمحذوف معلوم مما سبق (قوله : أو إنشاء) أى : فيكون لأحواله المختصه به باب (قوله : لأنه) أى : الكلام وقوله : (لا محاله) مصدر ميمى بمعنى التحول وهو اسم (لا) ، وخبرها محذوف ، والجمله معترضه بين اسم (أن) وخبرها ، وهو يشتمل مفيده لتأكيد الحكم ، أى : لأن الكلام يشتمل على نسبه ولا تحول عن ذلك موجود أى : لا بد من ذلك واشتمال الكلام على النسبه من اشتمال الكل على الجزء ؛ لأن النسبه جزء من الكلام ؛ لأن أجزاءه ثلاثه : المسند إليه ، والمسند ، والإسناد ، وهو النسبه.

(قوله : على نسبه تامه) خرجت النسبه الناقصه كالتقييديه والتوصيفيه : كغلام زيد ، والحيوان الناطق ، فلا يشتمل عليها الكلام ولا يدل عليها (قوله : قائمه بنفس المتكلم) اعلم أن النسب ثلاثه : كلاميه وذهنيه وخارجيه ، فالأولى تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام ، وتصورها وحضورها فى ذهن المتكلم هو النسبه الذهنيه ، وتعلق أحد الطرفين بالآخر فى الخارج خارجيه ، فإذا قلت : زيد قائم ، فثبوت القيام لزيد

قائمه بنفس المتكلم ؛ ...

******

يقال له نسبه كلاميه باعتبار فهمه من الكلام ، وذهنيه باعتبار ارتسامه فى الذهن وحضوره فيه ، ونسبه خارجيه باعتبار حصوله فى نفس الأمر ، فالأولى والثانيه قائمه بأحد الطرفين ، والثانيه قائمه بذهن المتكلم ، إذا علمت هذا فقول الشارح قائمه إلخ فيه نظر ؛ لاقتضائه قيام الكلاميه بنفس المتكلم أى : ذهنه ، مع أنه ليس كذلك كما علمت ، وقد يجاب بأن المراد بقيام النسبه الكلاميه بنفس المتكلم إدراكها لها ، لا أنها صفه متحققه فيها فهو قيام علم وإدراك ، لا قيام تحقق : كقيام البياض بزيد مثلا ، وبهذا اندفع أيضا ما يتراءى من التنافى بين قوله : (قائمه بنفس المتكلم) المقتضى لقيامها بنفسه ، وقوله (وهى تعلق إلخ) ، المقتضى لقيامها بأحد الطرفين ، كذا قرر شيخنا العدوى ، وهو محصل ما فى الحفيد والذى نقله الفنرى عن الشارح : أن قيام النسبه التى يشتمل عليها الكلام بالذهن من قيام العرض بمحله : كقيام العلم والإراده بمحالهما وهو النفس ، فالقائم بالذهن هو نفس النسبه الكلاميه لا علمها فهى صفه موجوده فى ذهن المتكلم وجودا متأصلا كسائر صفات النفس : كالعلم والإراده ، وهذا محمول على أن المراد بالنسبه الكلاميه فى الخبر إيقاع التعلق أى إدراك أن ذلك التعلق مطابق للواقع وانتزاعه أى : إدراك أنه غير مطابق للواقع ، وأما فى الإنشاء : فالمراد بها الطلب ، ولا شك أن الإيقاع والانتزاع والطلب أمور موجوده فى النفس قائمه بها على أنها صفات لها ، لا على أنها معقوله لها حاصله صورتها فيها للقطع بأنه لا يحتاج فى التصديق إلى تصور الإيقاع والانتزاع ، وبأن الموجود فى نفس من قال : (اضرب) طلب إيجاد الضرب ، لا مجرد تصوره ، وهذا لا ينافى ما قرره شيخنا ؛ لأن مراد شيخنا بالنسبه الكلاميه القائم بالذهن صورتها وظلها التعلق ، ومراد الشارح بالنسبه الكلاميه القائمه بالنفس بذاتها لا ظلها الطلب والإيقاع والانتزاع ، وهو المسمى بالتصديق عند الحكماء ، وعلى ما نقل عن الشارح فلا بد من تأويل كلامه هنا أعنى قوله : وهى تعلق أحد الشيئين بالآخر ، بأن يقال : وهى ذو تعلق إلخ ، ثم إن دلاله الكلام على النسبه القائمه بالنفس على ما نقل عن الشارح لا يقتضى قيامها بها فى الواقع ؛ لأن الدلاله المذكوره وضعيه يجوز تخلفها ،

وهى تعلق أحد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ، سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما ؛ كما فى الإنشائيات ، وتفسيرها ...

******

فلا يرد أن كلام الشاك والمجنون ومن تيقن خلاف ما يتكلم به كلها أخبار مع عدم قيام النسبه بأنفسهم.

(قوله : وهى) أى : النسبه التامه التى يشتمل عليها الكلام تعلق أحد الشيئين أى : أحد الطرفين وهما المسند إليه والمسند بالآخر ، والمراد بالتعلق هنا ما يشمل النسبه الحكميه أعنى : ثبوت المحمول للموضوع وما يشمل النسبه الإنشائيه كما سيذكره الشارح ، وليس المراد بها خصوص النسبه الحكميه إذ ليس فى الإنشاء ثبوت المحمول للموضوع ؛ لأن النسبه فى : اضرب يا زيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه ، وفى : هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه ، فإن قلت قوله : تعلق أحد الطرفين بالآخر يقتضى أنها وصف لأحد الطرفين ، وهذا لا يلائم قوله سابقا بين الطرفين. قلت : لا مانع من أن يراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما (قوله : عليه) أى : التعلق (قوله : سواء كان) أى : ذلك التعلق إيجابا نحو : زيد قائم ، أو سلبا نحو : زيد ليس بقائم ، وهذا إنما يكون فى الخبر بخلاف الإنشاء ؛ لأنه لا يتصف بإيجاب ولا بسلب ؛ لأن الإيجاب والسلب من أنواع الحكم ، والإنشاء ليس بحكم ، بل هو إيجاد معنى بلفظ يقارنه فى الوجود.

(قوله : إيجابا أو سلبا) أى : متعلق إيجاب ، أو متعلق سلب ، أو ذا إيجاب ، أو ذا سلب ، وإنما احتجنا لذلك ؛ لأن التعلق المذكور ليس إيجابا ولا سلبا لأن الإيجاب : إدراك الثبوت ، أى : إدراك أنه مطابق للواقع أو غير مطابق له ، والسلب : إدراك الانتفاء أى : إدراك أنه مطابق أو غير مطابق للواقع ، ومثلهما الإيقاع والانتزاع ، فالإيقاع إدراك الوقوع ، والانتزاع إدراك اللاوقوع.

(قوله : كما فى الإنشائيات) الكاف استقصائيه أى : فإنه لا إيجاب ولا سلب فيها بحسب معناها الوضعى وإن لزمه الإيجاب والسلب فإن : (اضرب) مثلا أمر معناه

بإيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ فى هذا المقام ؛ لأنه لا يشمل النسبه فى الكلام الإنشائى فلا يصح التقسيم ، فالكلام (إن كان لنسبته خارج) (١)

******

طلب الضرب من المخاطب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو إيجاب أى : ذو إيجاب على ما مر ، والحاصل أنك إذا قلت : اضرب زيد ؛ فنسبته طلب ضرب زيد من المخاطب ، وليس هذا متعلقا للإيجاب ولا للسلب بحسب ذاته وإن كان يلزمه أن الضرب مطلوب وهذا إيجاب.

(قوله : بإيقاع المحكوم به) أى : المحكوم بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه أى : إدراك أن النسبه التى بينهما واقعه أى : مطابقه للواقع ، وقوله : أو سلبه ، أى : إدراك أن النسبه ليست بواقعه أى : ليست مطابقه للواقع (قوله : فى هذا المقام) أى مقام تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء (قوله : لأنه) أى : هذا التفسير لا يشمل إلخ أى : لأن نسبه الإنشاء لا يتأتى فيها إيقاع أى : إدراك أنها مطابقه للواقع أو ليست مطابقه للواقع ؛ لأن هذا لا يتأتى إلا فى نسبه الخبر كما سيأتى (قوله : فلا يصح) تفريع على النفى ، وقوله التقسيم أى : تقسيم الكلام باعتبار نسبته إلى الخبر والإنشاء ، وإنما لم يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبه بهذا التفسير من الإنشاء ، فلم يوجد فيه ما التقسيم باعتباره.

(قوله : فالكلام) أى : مطلقا كان خبرا أو إنشاء (قوله : لنسبته) أى : للنسبه المفهومه منه الحاصله فى الذهن (قوله : خارج) أى : نسبه خارجيه حاصله بين الطرفين فى الخارج ، أى : فى الواقع ، ونفس الأمر مع قطع النظر عما يفهم من الكلام ، وذلك كما فى قولك : زيد قائم ، فإن ثبوت القيام لزيد يقال له نسبه كلاميه باعتبار فهمه من الكلام ، وذهنيه باعتبار ارتسامه فى الذهن ، وخارجيه باعتبار الحصول فى نفس الأمر ، والخارجيه لا بد منها سواء كان هناك كلاميه تحكيها أو لا ؛ لأنه لا بد فى الواقع من أن يكون زيد قائما أو غير قائم ، وإنما سمى المصنف النسبه الخارجيه : خارجا لوقوعها فى الخارج بمعنى : نفس الأمر والواقع.

١- المراد بالخارج الواقع ونفس الأمر ولو لم يكن له وجود خارجى.

فى أحد الأزمنه الثلاثه ؛ أى : يكون بين الطرفين فى الخارج نسبه ثبوتيه أو سلبيه (تطابقه) أى : تطابق تلك النسبه ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين (أو لا تطابقه) بأن تكون النسبه المفهومه من الكلام ثبوتيه ، والتى بينهما فى الخارج والواقع سلبيه ، أو بالعكس (فخبر) أى ...

******

(قوله : فى أحد) أى : واقع ذلك الخارج بمعنى النسبه الخارجيه فى أحد الأزمنه الثلاثه ، وأفاد الشارح بهذا دفع ما يتوهم من أن الأخبار الموجبه الاستقباليه نحو : سيقوم زيد كلها كاذبه ، إذ لا نسبه لها خارجيه فى الحال تطابقها ، وأن الأخبار السلبيه الاستقباليه كلها صادقه لموافقه نسبتها المفهومه منها للخارجيه ، وحاصل ما ذكره الشارح من الدفع أن المعتبر ثبوت النسبه الخارجيه فى أحد الأزمنه الثلاثه على حسب اعتبار النسبه الكلاميه ، فإن كانت ماضويه : اعتبر ثبوت الخارجيه فى الماضى ، وإن كانت حاليه : اعتبر ثبوتها فى الحال ، وإن كانت استقباليه : اعتبر ثبوتها فى الاستقبال ، فالنسبه الخارجيه تعتبر بحسب اعتبار النسبه الكلاميه.

(قوله : أى يكون بين الطرفين فى الخارج) المراد بالخارج هنا الواقع ونفس الأمر فهو غير الخارج فى كلام المصنف ؛ لأن المراد بالنسبه الخارجيه كما علمت ، وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن المصنف أطلق الخارج وأراد به الواقع فيه وهو النسبه الخارجيه ، وقوله : أى يكون تفسيرا لقول المصنف إن كان لنسبته إلخ ، وحينئذ فكان الأولى أن يقول أى يكن ؛ لأنه تفسير للمجزوم محلا أو يقول أى كان (قوله : أى تطابق تلك النسبه) أى : المفهومه من الكلام ، وقوله ذلك الخارج وهو النسبه الخارجيه.

واعلم أنه يلزم من مطابقه النسبه الكلاميه للخارجيه مطابقه الخارجيه للكلاميه ، لأن المطابقه لا تتحقق إلا بين أمرين ، فكل منها مطابق للآخر إلا أن الأولى أن يجعل الأصل مطابقا بالفتح ، فلذا أسند المطابقه للكلاميه وجعل الخارجيه مطابقه بالفتح لكونها الأصل (قوله : بأن يكونا ثبوتيين) نحو : زيد قائم ، وكان زيد قائما فى الواقع ، وقوله : أو سلبيين أى نحو : ليس زيد قائما ، والحال أنه غير قائم فى الواقع (قوله : بأن تكون النسبه إلخ) أى : نحو زيد قائم ، والحال أنه غير قائم فى الواقع (قوله : أو بالعكس) أى : كقولك ليس زيد قائما وكان زيد فى الواقع قائما.

فالكلام خبر (وإلا) أى : وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك فإنشاء ؛ ...

******

وقد علم من كلام الشارح أن النسبه الكلاميه فى القضيه الموجبه ثبوت شىء لشىء ، وفى السالبه انتفاء شىء عن شىء ، وهذا مذهب المتقدمين من المناطقه والذى عليه المحققون من المتأخرين أن النسبه بين الطرفين دائما ثبوتيه ، بمعنى أنها دائما تعلق أحد الطرفين بالآخر ، ولا تكون عدم التعلق ، قالوا : وهذا لا ينافى أنها تكون سلبيه ؛ لأنه ليس معنى كونها سلبيه أنها سلب شىء عن شىء كما يقول المتقدمون ، بل بمعنى أنها تسلط عليها السلب كما فى النفى المحصل نحو : ليس زيد بقائم ، أو دخل السلب فى مفهومها كما فى النفى المعدول نحو : زيد هو ليس بقائم ، والأولى أن يحمل قول الشارح أو سلبيه على هذا المعنى ليوافق ما عليه المحققون من المتأخرين وليوافق قوله سابقا وهى تعلق أحد الشيئين بالآخر ، فإن ظاهره أنها لا تكون عدم التعلق.

(قوله : فالكلام خبر) أى : من حيث احتماله للصدق والكذب لما تقرر أن المركب التام المحتمل للصدق ، والكذب يسمى خبرا من حيث احتماله لهما ، ومن حيث اشتماله على الحكم قضيه ، ومن حيث إفادته الحكم إخبارا ، ومن حيث كونه جزءا من الدليل يسمى مقدمه ، ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث كونه يحصل من الدليل نتيجه ، ومن حيث إنه يقع فى العلم ويسأل عنه مسأله فالذات واحده ، واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات ، وإنما قدر الشارح فالكلام لأن جواب الشرط لا يكون إلا جمله (قوله : أى وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك) أى : تطابقه تلك النسبه أو لا تطابقه فهو إنشاء.

اعلم أن الكلام المنفى إذا كان فيه قيد ، أو قيود ، كان النفى متوجها للقيد أو القيود فى الغالب ، ومن غير الغالب قد يتوجه للقيد والمقيد معا. إذا علمت هذا ، فاعلم أن فى كلام المصنف مقيدا وهو النسبه وقيدين وهما الخارج ، والمطابقه وعدمها ، فإن جعلت النفى منصبا على المقيد والقيدين اقتضى ذلك أن الإنشاء لا نسبه له ولا خارج يطابق أو لا يطابق وهذا لا يصح ؛ لأن الإنشاء له نسبه قطعا إلا أنها غير حكميه كما تقدم لك ذلك عن قرب ، وإن جعلت النفى منصبا على القيدين دون المقيد كما هو

.....

******

الغالب اقتضى أن الإنشاء له نسبه ولا خارج لها أصلا يطابق أو لا يطابق ، وهذا خلاف التحقيق.

والتحقيق كما قال الشارح : إن الإنشاء له نسبه كلاميه ونسبه خارجيه تاره يتطابقان ولا يتطابقان تاره أخرى ، فنحو : هل زيد قائم ، وقم النسبه الكلامیه للأول طلب الفهم من المخاطب ، وللثانى طلب القيام منه والنسبه الخارجه لهما الطلب النفسى للفهم فى الأول ، والقيام فى الثانى ، فإن كان الطلب النفسى ثابتا للمتكلم فى الواقع كان الخارج مطابقا للنسبه الكلاميه ، وإن كان الطلب النفسى ليس ثابتا للمتكلم فى الواقع كان الخارج غير مطابق ، ونحو : بعت الإنشائى نسبته الكلاميه إيجاد البيع المفهوم من اللفظ والخارجيه الإيجاد القائم بنفس المتكلم ، فإن كان الإيجاد ثابتا للمتكلم فى الواقع كان مطابقا ، وإلا فلا ، ومما يدل على أن الإنشاء له نسبه خارجيه تطابقه أو لا تطابقه ، أن النسبه بين كل أمرين فى الواقع ، إما ثبوتيه أو سلبيه على طريق الحصر العقلى ، وإلا لزم ارتفاع النقيضين أو اجتماعهما ، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، والنسبه بين الأمرين فى الواقع نسبه خارجيه ، وهى إما : مطابقه للنسبه المفهومه من الكلام أولا ، فعلم من هذا أن النسبه الكلاميه والخارجيه والمطابقه وعدمها أمور لا بد منها فى الخبر والإنشاء ، والفارق بينهما إنما هو القصد وعدم القصد ، فالخبر لا بد فيه من قصد المطابقه أو قصد عدمها ، والإنشاء ليس فيه قصد للمطابقه ولا لعدمها ، وهذا محصل ما أشار له الشارح بقوله : وتحقيق ذلك إلخ ، ويمكن تمشيه كلام المصنف عليه بأن يجعل فى قوله : فى جانب الخبر إن كان لنسبته خارج تطابقه أى : يقصد مطابقتها له أو يقصد عدم مطابقتها له فخبر ، وقوله وإلا فإنشاء أى : وإلا يكن لنسبته خارج تقصد مطابقته أو عدم مطابقته فإنشاء ، ويجعل النفى منصبا على القيد الأخير أعنى : تقصد مطابقته ، فكأنه قيل : وإن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، لكن لم يقصد فإنشاء وفيه بحث ؛ لأنه لا خبر يقصد به عدم مطابقه نسبته ؛ لأن الخبر وضع للمطابقه ، وأما عدمها وهو الكذب فلا دلاله للفظ عليه ، وإنما هو احتمال عقلى كما يأتى.

وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها ...

******

بقى شىء آخر وهو أن المراد بقصد مطابقه النسبه الكلاميه للخارجيه أن يقصد المتكلم بالكلام حكايه معنى حاصل فى الخارج بدونه ، ومؤدى الحكايه هو مؤدى المطابقه ، فقولنا : زيد قائم. قصدنا به حكايه ثبوت القيام لزيد فى الواقع ، بمعنى أن فى الواقع شيئا هو قيام زيد حكيته بقولك : زيد قائم ، بخلاف : اضرب ونحوه من صيغ الإنشاء ، فإنه لم يقصد به حكايه شىء ، بل المقصود بإحداث مدلوله وهو طلب الضرب وإيجاده بذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ ، فإن قصدت بصيغه الإنشاء المطابقه أى : حكايه ما فى الواقع وهو النسبه الخارجيه وهو الطلب القائم بالنفس مثلا كان خبرا مجازا ، وصار معنى : اضرب : أنا طالب للضرب ، والحاصل أن النسبه التى لها خارج هى التى تكون حاكيه عن نسبه أى حاله بين الطرفين فى نفس الأمر ونسب الإنشاء ليست حاكيه ، بل محضره ليترتب عليها وجود أو عدم أو معرفه أو تحسر أو نحو ذلك ، وحينئذ فالنسب الإنشائيه لا خارج لها ، ولهذا اختار أرباب حواشى المطول كالفنارى والقرمى وعبد الحكيم رجوع النفى فى كلام المصنف للقيدين كما هو المتبادر منه ، وأن النسبه لا محاله موجوده فى الإنشاء دون الخارج ودون قيده ، واستدلوا على أنه لو كان له خارج لزم أن يتصور فيه الصدق والكذب ؛ لأنهما من لوازم الخارجيه ، واللازم باطل فكذلك الملزوم.

(قوله : وتحقيق ذلك) أى : الفرق بين الإنشاء والخبر ، وقوله أن الكلام : يعنى مطلقا ، وحاصله أن للإنشاء أيضا نسبه خارجيه تطابقه أو لا تطابقه ، والفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقه واللامطابقه فى الخبر وعدم قصد ذلك فى الإنشاء ، وفى قوله وتحقيق إلخ : إشاره إلى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج ، والإنشاء لا خارج له ، كلام ظاهرى خلاف التحقيق ، وقد علمت ما فى ذلك التحقيق وأن الحق خلافه (قوله : بحيث تحصل) الباء للملابسه أى : ملتبسه بحاله ، وهى أن تحصل من اللفظ أى : تفهم منه ، فالعطف مغاير أو توجد ، فالعطف تفسيرى ، ومعنى إيجاد اللفظ

من غير قصد إلى كونه دالا على نسبه حاصله فى الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء ، أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبه خارجيه تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر ؛ لأن النسبه المفهومه من الكلام ...

******

لها : أن لا تحصل بدونه ، فإذا قلت : اضرب زيدا ، فنسبته المفهوميه منه طلب الضرب ، ولا شك أن ذلك لا يحصل إلا بهذا اللفظ ، ولم يقصد بذلك اللفظ حكايه شيء حاصل فى الواقع : كالطلب القائم بالنفس ، ثم لا يخفى أن الفعل المتعدى للمفعول فيه النسبتان : نسبه الفعل للفاعل ، ونسبته للمفعول ، فقول الشارح. إما أن تكون نسبته إلخ : يصح أن يراد بها كل منهما ؛ لأن كلا منهما يحصل باللفظ بحيث يكون موجدا لها.

(قوله : من غير قصد إلى كونه دالا على نسبه حاصله فى الواقع) هذا لا ينافى أن الإنشاء له نسبه خارجيه ؛ لأن نفى القصد إلى كونه دالا على النسبه الواقعيه لا يستلزم نفى حصول تلك النسبه ، ثم إن الأولى للشارح أن يقول : من غير قصد إلى كونها مطابقه لنسبه فى الواقع وهو الإنشاء ، وذلك لأن ظاهره يقتضى أن الفرق بين الإنشاء والخبر قصد الدلاله على نسبه فى الواقع بين شيئين ، وعدم قصد تلك الدلاله ، مع أن الفرق قصد المطابقه بين النسبتين وعدم قصد ذلك وإن كان يمكن أن يقال : إنه يلزم من عدم قصد الدلاله على نسبه حاصله فى الواقع عدم قصد المطابقه.

(قوله : بحيث يقصد) المناسب أن يقول أو يكون نسبه تقصد مطابقتها للنسبه الخارجيه أو عدم مطابقتها لها (قوله : لأن النسبه المفهومه إلخ) عله لما تضمنه قوله : أو تكون نسبته بحيث إلخ ، من أن فى الخبر نسبتين لا أنه متعلق بجميع التحقيق على أنه عله لما تضمنه من أن فى الكلام مطلقا نسبتين ؛ لأنه وإن كان صحيحا لما تقرر من أن فى الإنشاء أيضا خارجا إلا إنه لا يناسب قوله : فإنك إذا قلت إلخ ؛ لأنه لا تعرض فيه للإنشاء ، وقد يقال : إن قوله : المفهومه من الكلام دون أن يقول من الخبر ، ربما يؤيد الاحتمال الثانى ، وتمثيل الشارح بما إذا قلت : زيد قائم لا يخصص ، نعم قول الشارح بأن يكون هذا ذاك ، وقوله : بأن لا يكون هذا ذاك يعينان الاحتمال الأول ؛ لأن كون هذا عين ذاك أو غيره يختص بالخبر ، إذ النسبه فى : (اضرب) مثلا تعلق الضرب بالمخاطب

الحاصله فی الذهن لا بد أن تکون بین الشیئین ، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وأن یکون بین هذین الشیئین فی الواقع ...

******

علی وجه طلبه منه ، وحاصل ما أفاده هذا التعلیل : أن هناک نسبه مفهومه من الکلام حاصله فی الذهن بقطع النظر عن الخارج ، ونسبه فی الخارج بقطع النظر عن الذهن.

(قوله : الحاصله فی الذهن) أشار به إلی أن النسبه الکلامیه والذهنیه متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار ، فمن حیث دلاله الکلام علیها یقال لها : نسبه کلامیه ، ومن حیث إدراکها فی الذهن وتصورها فیه یقال لها : ذهنیه ، وقوله الحاصله فی الذهن یشمل الکواذب عمدا ؛ لأن الذهن یتصور النسبه الکاذبه ولو کانت مستحیله.

(قوله : لا بد أن تکون بین الشیئین) هما الموضوع والمحمول ، أی : لأنها من المعانی الجزئیه فلا تتعقل إلا بتعقل هذین الشیئین ، وقوله لا بد : خبر أن (قوله : ومع قطع النظر عن الذهن لا بد إلخ) لا بد عطف علی لا بد السابقه وفی الکلام تقدیم وتأخیر ، والأصل ولا بد من قطع النظر عن الذهن أن یکون إلخ ، والواو وفی قوله وأن یکون : زائده فی متعلق اسم لا ، والأصل لا بد أن یکون أی : لا بد من أن یکون ، أی : لا غنی عن أن یکون ، فالواو هنا ک (هی) فی قول الشاعر (۱) :

فما بال من أسعی لأجبر کسره

حفاظا وینوی من سفاهته کسری

فإن الواو فی قوله وینوی : زائده دخولها فی الکلام کخروجها ، وخبر لا محذوف أی : حاصل ، ومصب التعلیل قوله : ولا بد أن یکون بین هذین الشیئین إلخ ، بقی شیء آخر وهو أن فی کلام الشارح أمورا منها : أن کون النسبه المفهومه من الکلام لا بد أن تکون بین شیئین ، هذا أمر معلوم لا یتوهم إنکاره فلا فائده فی الإخبار به ، فالأولی أن یقول : لأن النسبه المفهومه من الکلام حاصله فی الذهن قطعا ، ومع قطع النظر عن الذهن

۱- البیت من الطویل ، وهو لعامر بن مجنون فی حماسه البحتری ص ۷۵ ، وشرح شواهد المغنی ۲ / ۷۸۱ ، ومجالس ثعلب ۱ / ۱۷۳ ؛ ولکنانه بن عبد الثقفی أو للحارث بن وعله فی الحماسه الشجریه ۱ / ۲۶۴ ؛ وللأجرد فی الشعر والشعراء ۲ / ۷۳۸ ؛ وبلا نسبه فی مغنی اللبیب ۲ / ۳۶۲ ویروی : وما بال من أسعی لأجبر عظمه ...

نسبه : ثبوتيه بأن يكون هذا ذاك ، أو سلبيه بأن لا يكون هذا ذاك ...

******

نجد نسبه بين جزأى الكلام حاصله فى الخارج ، فقد تحقق وجود النسبتين فى الكلام وتحقق الفرق بينهما ، وذلك لأن الكلاميه طرفها الذهن والخارجيه طرفها الخارج أفاده شيخنا العدوى.

ومنها أن قوله ولا بد مع قطع النظر عن الذهن أن يكون إلخ : ظاهره اختصاص النسبه الخارجيه بالقضايا الخارجيه التى حكم فيها على أفراد الموضوع المحققه الوجود فى الخارج كقولنا : الإنسان حيوان ، فإن الحيوانيه ثابته لأفراد الإنسان فى الخارج ، مع قطع النظر عن الذهن دون الذهنيه التى حكم فيها على أفراد الموضوع التى لا تحقق لها فى الخارج بأن كانت كلها ذهنيه أو بعضها ذهنى وبعضها خارجى ، فالأولى كقولنا : شريك البارى ممتنع ، والثانيه كقولنا : ما سوى الواجب تعالى ممكن ؛ لأن أفراد ما سوى الواجب يشمل المستحيل العادى كبحر من زئبق ولا وجود له إلا فى الذهن ؛ لأن القضايا الذهنيه لا يصح فيها قطع النظر عن الذهن ، إذ لا وجود لها إلا فيه ولا وجود لها فى خارج الأعيان مع أن القضايا مطلقا لها نسبه خارجيه.

وقد يجاب بأن المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن ، النسبه الكلاميه من الكلام وبالواقع نفس الأمر لا خارج الأعيان ، فدخلت تلك القضايا المذكوره ، أو يقال : إن قوله ومع قطع النظر إلخ ، فى معنى المبالغه ، وكأنه قال ولا بد أن يكون بين هذين الشيئين نسبه فى الواقع حتى ولو قطع النظر عن الذهن أى : هذا إذا لم يقطع النظر عن الذهن ، بل نظر إليه كما فى القضايا الذهنيه ، بل وقطع النظر عنه كما فى القضايا الخارجيه ، وليس قوله مع قطع النظر : شرطا لوجود النسبه الخارجيه ، وحينئذ فاشتمل كلامه على القسمين المذكورين (قوله : نسبه ثبوتيه) أى : وهى النسبه الخارجيه ، وقوله بأن يكون هذا أى : الموضوع ذاك أى : المحمول كما فى : زيد قائم ، فإن المراد من القائم نفس زيد ، وقوله بأن لا يكون هذا أى : الموضوع ذاك ، أى : المحمول ، كما فى : زيد ليس بقائم ، فإنه يدل على أن زيدا غير القائم فى الواقع ، وقوله بأن يكون هذا ذاك أى : مثلا لأجل دخول القضايا الشرطيه ، فإن النسبه فيها اللزوم لا أن هذا

ألا ترى أنک إذا قلت : زيد قائم – فإن القيام حصل لزيد قطعا ، سواء قلنا إن النسبه من الأمور الخارجيه ، أو ليست منها ؛ ...

******

ذاک ، إذ هذا إنما يظهر فى الحمليه (قوله : ألا ترى إلخ) هذا استدلال على النسبه الخارجيه.

(قوله : فإن القيام حاصل لزيد) يحتمل أن المراد حاصل له فى الواقع إذا كان الكلام صادقا ، وفى الكلام حذف شىء يتم به البيان والتقدير حاصل لزيد قطعا أو ليس بحاصل له قطعا ، وحصوله وعدم حصوله فى الواقع هو النسبه الخارجيه التى تعتبر المطابقه بينها وبين النسبه المفهومه من الكلام ، وقوله : قطعا ، أى : وإن قطعت النظر عن إدراک الذهن فليس القطع بمعنى الجزم ، وهذا الاحتمال هو المناسب لسياق الكلام ويحتمل أن المراد ، فإن القيام حاصل لزيد أى بمقتضى دلاله الكلام لا بالنظر للواقع من كونه صادقا أو كاذبا لأن الكلام يدل على تحقق النسبه وحصولها فى الخارج ، وأما احتمال الكذب فهو عقلى لا مفهوم للفظ (قوله : سواء قلنا إلخ) هذا تعميم فى قوله : فإن القيام حاصل لزيد قطعا ، وهذا التعميم زياده فائده ولا دخل له فى الاستدلال المشار له بقوله ألا ترى إلخ.

(قوله : من الأمور الخارجيه) أى : بناء على مذهب الحكماء من أن الأعراض النسبيه لها وجود أى تحقق فى الخارج ، أى : خارج الأعيان يمكن رؤيتها ، وقوله أو ليست منها أى : من الأمور الخارجيه ، بل من الأمور الاعتباريه كما يقوله أهل السنه فإنهم يقولون : إن الأعراض النسبيه أمور اعتباريه لا تحقق لها فى خارج الأعيان ، بل فى خارج الأذهان ؛ لأن لها تحققا فى نفسها ، لكنها لم تصل لمرتبه المشاهده بالبصر ، بل ذكر بعضهم أنه لا ثبوت لها فى نفسها ، بل فى الذهن فقط ، فإن قلت : حيث كانت الأمور الاعتباريه لا وجود لها فى خارج الأعيان ، بل ولا فى خارج الأذهان على هذا القول ، فما الفرق بين الصادق منها والكاذب؟ قلت : الفرق أن الاعتبار الكاذب لا مستند له ، بل هو أمر ينتزعه الذهن كبخل الكريم وكرم البخيل ، والاعتبار الصادق يستند للأمور الخارجيه : كأبوه زيد لعمرو ، فإن قلت إذا كانت النسبه أمرا اعتباريا على ما يقوله أهل

وهذا معنى وجود النسبه الخارجيه (والخبر ...

******

السنه ، فما معنى نسبتها للخارج وقولهم خارجيه ووصفهم لها بالوجود فى قولهم إنها موجوده فى الخارج ، وهل هذا إلا تناف؟ قلت : المراد بوجودها ثبوتها وتحققها والمراد بالخارج الذى نسبت له خارج الأذهان ، وهو نفس الأمر لا خارج الأعيان ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله : وهذا معنى إلخ.

(قوله : وهذا معنى إلخ) أى : وما ذكرناه من ثبوت النسبه فى الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود إلخ ، فاسم الإشاره راجع لوجود النسبه فى الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الحاصل فى الذهن ، أى : إن معنى وجود النسبه الخارجيه تحققها فى الواقع أى : تحققها فى ذاتها بين الشيئين بقطع النظر عن اعتبار معتبر وفرض فارض ، وليس المراد بوجودها تحققها فى خارج الأعيان بحيث يمكن رؤيتها : كبياض الجسم فمعنى الخارج الذى نسبت إليه النسبه خارج الذهن وهو الواقع ونفس الأمر ، وليس المراد به خارج الأعيان ؛ لأن الخارج يطلق بمعنى الواقع ونفس الأمر أى : نفس الشىء ، وبمعنى الأعيان أى : الأشياء المعينه المشاهده ، ومعنى وجود الشىء فيها أنه فرد من أفرادها ومعدود منها ، إذا علمت هذا فقولهم النسبه موجوده فى نفس الأمر معناه : أنها متحققه فى نفسها ، بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض ، فهو إظهار فى محل الإضمار ، وإذا قيل : زيد موجود فى خارج الأعيان ، فمعناه أنه من جمله الأمور المعينه المشاهده التى يمكن رؤيتها.

واعلم أن الموجود أى : المتحقق فى خارج الأذهان أعم من الموجود ، أى : المتحقق فى خارج الأعيان ؛ لأن الأول إما أن يصل لمرتبه المشاهده فيكون موجودا فى خارج الأعيان أيضا أو لا ، فيكون موجودا فى خارج الأذهان فقط ، فزيد يصدق عليه أنه موجود فى خارج الأذهان والأعيان ، والنسبه الخارجيه يصدق عليها أنها موجوده فى خارج الأذهان لا فى خارج الأعيان ؛ لأن لها تحققا فى نفسها ، لكن لم تصل لمرتبه المشاهده ، وأن الاعتباريات قسمان : قسم لا تحقق له فى نفسه ، بل هو أمر توهم محض يحصل بمجرد اعتبار المعتبر وفرض الفارض ، وهذا لا تحقق له لا فى خارج الأذهان ولا

لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد ، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا ...

******

فى خارج الأعيان ، ومنها ماله تحقق فى نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض ، وهذا الثانى هو الموجود من الاعتبارات خارج الأذهان. قرر ذلك كله شيخنا العلامه العدوى عليه سحائب الرحمه والرضوان.

(قوله : لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد) أى : وحينئذ فلا بد لها من أبواب ثلاثه تبين أحوالها ، فإذا ضممت هذه الثلاثه لباب الإنشاء المبين لأحواله كانت الأبواب أربعه وكان الأولى للمصنف أن يقول : من إسناد ومسند إليه ومسند ليوافق ما مر من قوله : وينحصر فى ثمانيه أبواب أحواب الإسناد إلخ ، وما يأتى فى ترتيب الأبواب ، وليتصل المسند بما يتعلق به ، إلا أن يقال إنه لاحظ أن الإسناد رابطه بين شيئين لا يعقل إلا بعد تعقلهما ، فرتبته التأخير ، لكن فيه ما يأتى.

(قوله : والمسند قد يكون إلخ) وذلك نحو : ضرب زيد عمرا ، فاحتيج لباب خامس يبين أحواله ، وقضيه كلامه أن المسند إليه لا يكون له متعلق وليس كذلك ، إذ المسند إليه قد يكون له متعلقات حيث كان مشتقا نحو : المنطلق يوم الجمعه زيد ، والضارب زيدا قائم ، ومعلم زيد عمرا شاخصا حاضر ، ويجاب بأن المسند إليه فى الأولين فى الحقيقه إنما هو أل والمتعلق المذكور للصله لا للمسند إليه ، وأما فى الثالث فالمنصوب فيه ليس بفضله ، وإنما هو عمده بدليل الإضمار فى التنازع أو يجاب بأن المصنف إنما اقتصر على المسند ؛ لأن الغالب فى المسند أن يكون له متعلق دون المسند إليه وإنما كان الغالب فى المسند أن يكون له متعلقات دون المسند إليه ؛ لأن المسند فى الغالب يكون مشتقا والمسند إليه جامد ، وما كان الغالب عليه أن يكون مشتقا يكون له متعلقات أكثر.

بقى شىء آخر : وهو أن المسند إذا كان فعلا أو بمعناه فلا بد له من متعلقات ؛ لأنه وإن لم يلزم أن يكون متعديا لكن لا بد له من مفعول مطلق ومفعول فيه ، نعم قد يحذف وكلام المصنف أعم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول : أما حذفه فلكذا وظاهر

أو فى معناه) كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وما أشبه ذلك. ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكل من ...

******

قول المصنف هنا ، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أنه لا تلزمه المتعلقات إذا كان فعلا أو بمعناه وليس كذلك كما علمت ، والجواب أن فى كلام المصنف حذفا ، والتقدير قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك ، أى : كما إذا كان جامدا نحو : زيد أخوك ، وإنما يكون له ذلك إذا كان فعلا إلخ (قوله : أو فى معناه) أى : أو كان فى معناه أى ملتبسا بمعناه التضمنى من التباس الدال بالمدلول بأن كان اسما دالا على الحدث.

(قوله : كالمصدر إلخ) التمثيل بالمصدر وما معه لما هو فى معنى الفعل إنما يستقيم على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الاصطلاحى فيكون ما فيه معنى الفعل أعم مما تضمن حروفه : كالمصدر والوصف أو لا كحروف التنبيه وأسماء الإشاره ونحوها ، وأما على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الحقيقى أعم من أن يعبر عنه بالمصدر وغيره مما يتضمن حروفه ، فيكون المراد بما فى معناه مالا يتضمن حروفه : كالظرف واسم الفعل واسم الإشاره ونحوها (قوله : ولا وجه لتخصيص إلخ) أى : لأن الإنشاء لا بد له أيضا مما ذكر ، فكان على المصنف أن يقول : وكل من الخبر والإنشاء لا بد له من مسند إلخ ، وقد يجاب بأنه إنما خص الخبر بالذكر لكونه أعظم شأنا وأكثر فائده واشتمالا على النكات والخصوصيات البديعه التى بها التفاضل ولكونه أصلا فى الكلام لحصول الإنشائيه ، إما بنقل كما فى : بعت ، أو زياده أداه كما فى : لتضرب ولا تضرب ، أو حذف كما فى : اضرب ، فإن أصله لتضرب ، وبالجمله فالخبر هو الجزء الأعظم ، فلذا أفرد المصنف الأبحاث عن أحوال أجزائه من مسند إليه ومسند وإسناد بالتدوين ، وجعل للبحث عن حال كل واحد منها بابا على حده ، وأحال معرفه أحوال أجزاء ما عداه عليه فيما يأتى ، حيث يقول فى آخر أحوال المسند : تنبيه ، ما تقدم من الاعتبارات فى أحوال المسند إليه أو المسند أو الإسناد كما تجرى فى الخبر تجرى فى الإنشاء.

(قوله : الإسناد) أى : بين المسند والمسند إليه ، إما بقصر نحو : ما زيد إلا قائم ، أو بدونه نحو : زيد قائم ، وقوله والتعلق أى : بين المسند والفضلات المشار إليها بقوله قد

الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر ، وكل جمله قرنت بأخرى إما معطوفه عليها أو غير معطوفه ، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائده) احترز به عن التطويل ، على أنه لا حاجه إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ ...

******

يكون له متعلقا إما بقصر نحو : زيد ما ضرب إلا عمرا ، وقد يكون بدون قصر نحو : زيد ضرب عمرا (قوله : إما بقصر إلخ) أى : وحينئذ فلا بد من باب سادس للبحث عن القصر وأدواته (قوله : إما معطوفه) أى : تلك الجمله المقرونه ، وهو المسمى بالوصل ، وقوله أو غير معطوفه أى : تلك الجمله المقرونه وهو المسمى بالفصل ، فلا بد من باب سابع يبين فيه ذلك ؛ لأن هذا حال للكلام بالقياس لكلام آخر ، ثم إن المراد بقوله وكل جمله قرنت بأخرى أى : مما يقبل العطف فى أداء أصل المعنى ، وحينئذ فلا يتناول الجمل الحاليه المتداخله نحو : جاء زيد يركب يسرع ، فاندفع ما يقال إنها داخله فى قوله : أو غير معطوفه مع أنها ليست من الفصل والوصل ، بل من متعلقات الفعل ، وإنما ذكر المصنف التذنيب فى باب الفصل والوصل لمزيد مناسبه له ولو قال بدل قوله : أو غير معطوفه أو متروكه العطف كان أولى ؛ لأن الترك يشعر بقبول المتروك العطف.

(قوله : إما زائد على أصل المراد) أى : وهو الإطناب ، وقوله أو غير زائد صادق بأن لا يكون ناقصا أيضا وهو المساواه أو كان ناقصا وهو الإيجاز أى : وحينئذ فلا بد من باب ثامن يبين فيه ذلك وهو باب الإيجاز والإطناب والمساواه (قوله : احترز به) أى بقوله : لفائده عن التطويل وهو الزياده على أصل المراد لا لفائده ، وكذا احترز به عن الحشو ، فإنه أيضا زياده على أصل المراد لا لفائده ، لكنها فى الثانى متعينه دون الأول على ما يأتى.

(قوله : على أنه لا حاجه إليه) على للاستدراك أى : لكن لا حاجه إليه أى : إلى ذلك القيد وهو قوله : لفائده ؛ وذلك لأن الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال ، ومتى كان مطابقا لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائده ، ومتى كان زائدا لا لفائده فلا يكون بليغا – هذا كلامه ، وفيه أن هذا لا يتم إلا لو قلنا : إن كل كلمه من الكلام البليغ لا بد أن يكون يقتضيها الحال ، فإذا كانت فيه كلمه لا يقتضيها الحال بأن كانت زائده

(أو غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته ؛ لأن جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والإيجاز ...

******

كان الكلام غير بليغ ، كما إذا قلت لخالى الذهن : زيد قائم فى الدار ، فإن قولك فى الدار غير محتاج إليه ، والحق أنه يقال له بليغ ، ولا يشترط ذلك الشرط وأن القيد محتاج إليه لإخراج ما ذكر ، سلمنا أن قيد البليغ يغنى عن قوله لفائده ، فيقال إن قصد المصنف تحقيق معنى الإطناب وإيضاحه وبيان أن الزياده لفائده مأخوذه فيه ولو لم يقيد الزياده بالفائده لربما توهم أن الإطناب هو الزياده مطلقا لإطلاقها عن قيد الفائده مع أنه مقيد بها فى الواقع (قوله : أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائده فيدخل فيه التطويل والحشو ؛ لأن غير الزائد لفائده صادق بغير الزائد أصلا وبالزائد لا لفائده ، فكان الأولى أن يقول : أو غير زائد على أصل المراد أصلا ويقيده بكونه لفائده ؛ لأن عدم الزياده فى الإيجاز والمساواه لا بد أن يكون لفائده.

(قوله : هذا كله إلخ) اعلم أن التقديم والتأخير والذكر والحذف مثلا من أحوال كل من المسند إليه والمسند ومتعلقات المسند ، فلذا ذكرت فى كل من باب أحوال المسند إليه وأحوال المسند وأحوال المتعلقات ، ومثل التقديم والتأخير والذكر والحذف فى أنها أحوال للثلاثه : القصر فهو تاره يتعلق بالمسند إليه وتاره بالمسند وتاره بالمتعلقات ، فكان المناسب أن لا يخص بباب ، بل يذكر فى باب المسند إليه والمسند والمتعلقات مثل التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل من أحوال الجمله الخبريه ، فالمناسب أن يذكر فى أحوال الإسناد : كالتأكيد والحقيقه العقليه والمجاز العقلى ولا يخصهما بباب ، وكل واحد من الإيجاز والإطناب والمساواه تاره يتعلق بالجمله وتاره يتعلق بالمسند إليه وتاره يتعلق بالمسند ، فالمناسب ذكر هذه الثلاثه فى باب الإسناد وفى باب المسند إليه والمسند ، ولا يخصها بباب ، إذا علمت هذا ، فيقال : كأن الأولى للمصنف أن لا يلتفت لبيان الحصر ؛ لأنه معلوم بالاستقراء ، بل الأولى له أن يلتفت لتخصيص كل من هذه الأمور الثلاثه بباب على حدته ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله وهذا أى : دليل الحصر ، أعنى : قول المصنف ؛ لأن الكلام إما خبر أو إنشاء إلى آخر ما ذكره فى دليل الحصر (قوله : لكن لا طائل تحته) أى : لا ثمره له (قوله : لأن جميع إلخ)

ومقابليه إنما هو من أحوال الجمله ، أو المسند إليه ، أو المسند ؛ مثل : التأكيد ، والتقديم ، والتأخير ، وغير ذلك. فالواجب فى هذا المقام بيان سبب إفرادها وجعلها أبوابا برأسها ؛ وقد لخصنا ذلك فى الشرح.

******

عله لمحذوف أى : والأولى الالتفات لما تحته طائل وهو بيان تخصيص بعض الأحوال : كالقصر والفصل والوصل والإطناب ومقابليه بأبواب ؛ وذلك لأن إلخ.

(قوله : ومقابليه) أى : الإيجاز والمساواه (قوله : إنما هو) أى : جميع ما ذكر (قوله : من أحوال الجمله) هذا بالنظر للفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواه إذا تعلقت بجمله ، وقوله : أو المسند إليه أو المسند - هذا بالنظر للقصر وللإطناب ومقابليه إذا تعلقت بمفرد ، وكان عليه أن يزيد أو المتعلق (قوله : مثل التأكيد) هو من أحوال الجمله فهو يناسب الفصل والوصل والإيجاز ومقابليه إذا تعلقا بجمله ، وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين فهو مناسب للقصر والإيجاز ومقابليه إذا تعلقا بمفرد ، فظهر لك مما قلناه أن قول الشارح : لأن جميع إلخ : عله لمحذوف ، وأن فى كلام الشارح توزيعا (قوله : فى هذا المقام) أى : مقام حصر المقصود من علم المعانى فى الأبواب الثمانيه (قوله : بيان سبب إفرادها) أى : عن غيرها من الأحوال وعدم ذكرها معها فى باب أحوال الإسناد الخبرى والمسند إليه والمسند والمتعلقات.

(قوله : وجعلها أبوابا) تفسير لما قبله ، والحاصل أن الثمره فى بيان وجه إفراد هذه الثلاثه بأبواب ، وعدم ذكرها مع غيرها من الأحوال فى باب الإسناد الخبرى بالنسبه للفصل والوصل ، وكذا بالنسبه للإيجاز ومقابليه ، وفى المسند إليه والمسند والمتعلقات بالنسبه للقصر ، وكذا بالنسبه للإيجاز ومقابليه ، وأما مجرد تعدادها وبيان الحصر فيها فهذا لا طائل تحته ؛ لأن هذا معلوم باستقراء كلامه.

(قوله : وقد لخصنا ذلك) أى : بيان السبب فى إفرادها أى : ذكرنا السبب بعباره ملخصه وحاصل ما ذكره الشارح فى كبيره أنه إنما أفردها بأبواب ؛ لكثره تشعبها وصعوبه أمرها بكثره مباحثها ، بخلاف غيرها من الأحوال : كالتعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغيرها من الأحوال ، فلذا لم تفرد بأبواب فتأمل.

[انحصار الخبر فى الصادق والكاذب]

[تنبيه] على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق إشاره ما إليه فى قوله : تطابقه أو لا تطابقه : ...

******

تنبيه

(قوله : تنبيه) هو خبر لمحذوف أى : هذا تنبيه ، وهو لغه : الإيقاظ ، واصطلاحا :

اسم لكلام مفصل لاحق يفهم معناه إجمالا من الكلام السابق (قوله : على تفسير) متعلق بتنبيه إن أريد منه المعنى اللغوى ؛ لأنه مصدر ، وإن أريد به المعنى الاصطلاحى فهو كغيره من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل فيجعل (على) بمعنى (فى) متعلقه بمحذوف أى : كائن فى تفسير أو على حالها متعلقه بمشتمل أى : مشتمل على مفسرهما - كذا قيل ، وقد يقال : إنه يتعين الثانى ؛ لأنه وإن كان فى الأصل مصدر ، إلا أنه انسلخ عن المصدريه وجعل اسما للألفاظ المخصوصه.

(قوله : الذى قد سبق إشاره ما إليه) (ما) زائده لتأكيد التقليل أى : الذى قد سبقت الإشاره إليه إشاره خفيه ووجه تلك الإشاره أنه قال أولا- تطابقه أو لا تطابقه ، فأفاد أن الكلام الخبرى إما أن توجد فيه المطابقه أو لا ، ولا شك أن المطابقه هى : الصدق وعدمها هو الكذب ، فقد علم مما تقدم ذات الصدق وذات الكذب ، وإن لم يعلم تسميه هاتين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرهما فى الجمله أى : باعتبار ذاتيهما لا باعتبار اسميها ، ولذا كانت تلك الإشاره خفيه ، وأشار الشارح بقوله الذى قد سبق إلى وجه تسميه هذا البحث تنبيها ؛ لأن التنبيه ألفاظ يترجم بها عما أشير إليه فى الكلام السابق ، فإن قلت : الكلام السابق فيه الإشاره إلى مسند هذا الخبر الذى ذكره فى التنبيه إذ لم يعلم منه إلا المطابقه وعدمها ، وأما المسند إليه وهو صدق الخبر وكذبه والنسبه بينهما فلم يعلما مما سبق ، والمتعارف جعل التنبيه عنوانا لتفصيل شىء علم من الكلام بداهه أو قريبا من البداهه ، ولا يكون الخبر المذكور معلوما مما سبق كذلك ، إلا إذا علم سائر أجزائه ولم يعلم هنا إلا المسند فقط ، وحينئذ فلا يصح تسميه هذا المبحث بالتنبيه.

قلت : قد أجيب بأن المتعارف استعمال التنبيه فى مقامين.

اختلف القائلون بانحصار الخبر فى الصدق والكذب فى تفسيرهما ؛ فقيل : ...

******

الأول : ما سبق وهو الألفاظ التى يعنون بها عن تفصيل شىء علم إجمالا من الكلام السابق بداهه أو قريبا من البداهه.

الثانى : أن يكون البحث اللاحق معلوما من الكلام السابق إجمالا ولو نظريا وما ذكر هنا من هذا القبيل ، فإن قلت : إن الذى عرف مما تقدم إنما هو مذهب الجمهور ، وأما مذهب الجاحظ (١) والنظام (٢) ودليل كل واحد منهما والرد عليه فلم يعلم مما تقدم لا إجمالا ولا تفصيلا ، وحينئذ فجميع ما ذكره فى هذا المبحث لم يعلم مما تقدم فلا وجه لتسميته تنبيها ، وأجيب بأن مسمى التنبيه تفسير الصدق والكذب على مذهب الجمهور الذى هو معلوم مما مر ، وأما ما ذكر معه فهو مذكور استطرادا زياده على الترجمه وهى لا تضر ، وإلى هذا الجواب يشير قول الشارح : تنبيه على تفسير الصدق والكذب ، فإنه يشير إلى خروج الأدله والاعتراضات عليها عن مسمى التنبيه.

(قوله : اختلف القائلون إلخ) حاصله أن العلماء اختلفوا فى الخبر - هل ينحصر فى الصادق والكاذب؟ وبه قال الجمهور والنظام أو لا ينحصر ، بل منه ما ليس بصادق ولا كاذب وبه قال الجاحظ. والقائلون بالانحصار اختلفوا فى تفسير الصدق والكذب ، فالجمهور فسروهما بتفسير ، والنظام فسرهما بتفسير (قوله : فى الصدق) أى : فى ذى الصدق وذى الكذب وهو الصادق والكاذب وإنما قدرنا ذلك ؛ لأن الخبر ينقسم للصادق والكاذب لا للصدق والكذب ؛ لأنهما من أوصافه.

١- هو العلامه المتبحر أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصرى المعتزلى صاحب التصانيف أخذ عن النظام - روى عن أبى يوسف القاضى وثمامه بن أشرس - وروى عنه أبو العيناء ، ويموت بن المزرّع ابن أخته - وكان أحد الأذكياء - قال الذهبى : كان ماجنا قليل الدين له نوادر وقال : كان من بحور العلم وتصانيفه كثيره جدا ، قيل : لم يقع بيده كتاب قط إلا استوفى قراءته ، حتى إنه كان يكترى دكاكين الكتبيين ويبيت فيها للمطالعه وكان داهيه فى قوه الحفظ ، وللشارح كلام عنه ، سيأتى عند حديثه عن انحصار الخبر فى الصدق والكذب وذكر رأى الجاحظ فى ذلك. وانظر السير (١١ / ٥٢٦) والأعلام (٥ / ٧٤).

٢- هو إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام أبو إسحاق ، شيخ من شيوخ المعتزله ، توفى بين سنه ٢٢١ - ٢٣١ ه.

(صدق الخبر مطابقته) أى : مطابقه حكمه (للواقع) وهو الخارج الذى يكون لنسبه الكلام الخبرى (وكذبه) أى : كذب الخبر (عدمها) أى : عدم مطابقته للواقع ؛ ...

******

(قوله : صدق الخبر مطابقته للواقع) لم يذكر المصنف دليله كما صنع فى القولين بعده ايهاما لكثره أدلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها ؛ ولأنه بلغ من الظهور إلى حاله لا يحتاج إلى الدليل (قوله : أى مطابقه حكمه) أشار الشارح بذلك إلى أن فى كلام المصنف حذف مضاف ، والحامل له على ذلك أن الخبر عباره عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقه للخارج حقيقه والذى يوصف بها إنما هو النسبه الكلاميه المفهومه منه وهى ثبوت المحكوم للمحكوم عليه ، وانتفاؤه عنه وهى المعبر عنها بالوقوع أو (اللاـوقوع) فى كلامهم وهى المراده بالحكم فى كلام الشارح ، وليس المراد به الايقاع والانتزاع (قوله : للواقع) اللام زائده للتقويه ؛ لأن ماده المطابقه تتعدى بنفسها ، والمراد بالواقع النسبه الخارجيه الحاصله بين الطرفين فى الخارج أى : فى الواقع ونفس الأمر بقطع النظر عن الكلام ، وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر ، وحاصل كلامه أن صدق الخبر مطابقه نسبته الكلاميه النسبه الخارجيه سواء طابقت الاعتقاد أيضا ، كما لو قال السنى : العالم حادث ، أو لم تطابق الاعتقاد كما لو قال ذلك الفلسفى (قوله : وهو الخارج الذى يكون إلخ) أضاف الخارج إلى نسبه الكلام الخبرى ؛ لأنه متحد معها بالذات إن كان هناك مطابقه ونقيضها إن لم يكن مطابقه وأشار الشارح بهذا إلى أن الواقع هنا ليس بمعنى نفس الأمر ، بل المراد به الخارج المذكور فى قول المصنف سابقا إن كان لنسبته خارج أى : نسبه خارجيه ، وإنما حمل على الخارج بمعنى النسبه الخارجيه لا على نفس الأمر ؛ لأن المطابقه ليس بين حكم الخبر ونفس الأمر ، بل بين حكم الخبر وما فى نفس الأمر وهو حال الطرفين فى الواقع مع قطع النظر عن النسبه المفهومه من الكلام وهو النسبه الخارجيه.

(قوله : أى عدم مطابقته) أى : عدم مطابقه حكمه بمعنى النسبه المفهومه منه للواقع أى : النسبه الخارجيه ، وذلك كما فى قول الفلسفى : العالم قديم ، فهو خبر كاذب

يعنى : أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبه فى الخبر لا بد وأن يكون بينهما نسبه فى الواقع ؛ أى : مع قطع النظر ...

******

وإن طابق حكمه اعتقاده ، وكذلك إذا قاله السنى وإن خالف اعتقاده ، ثم إنه على هذا التعريف لا يخرج خبر الشاك عن الصادق والكاذب ؛ لأن مدلوله أعنى النسبه بمعنى الوقوع أو اللاوقوع إن طابقت الواقع فهو صادق وإلا فكاذب ، فهو لا يخرج عنهما على هذا التفسير بخلافه على التفسير الثانى (قوله : يعنى إلخ) هذا زياده توضيح للكلام السابق ، وقرر شيخنا العدوى أنه أتى بالعنايه ؛ لأن المتبادر من المصنف أن المطابقه معتبره بين ذات الخبر ونفس الأمر مع أنها إنما تعتبر أولا وبالذات بين حكم الخبر وما فى نفس الأمر ، لكن أنت خبير بأن هذه العنايه لا يحتاج إليها بعد تقدير الشارح حكم وتفسيره الواقع بالخارج بمعنى النسبه الخارجيه ، والمراد بالشيئين المحكوم عليه والمحكوم به : كزيد والقيام (قوله : وأن يكون) الواو زائده أى : لا بد من أن يكون ، ومعنى لا بد : لا فرار ، وبد : اسم لا ، والجار المحذوف باطراد مع مجروره متعلق باسم لا وخبرها محذوف (قوله : فى الواقع) أى : فى نفس الأمر ، ولما كان هذا يخرج ما لا ثبوت له فى الواقع ، قال : أى مع قطع النظر عما فى الذهن ، فينبغى أن يكون هذا تفسيرا لقوله فى الواقع ، تفسير مراد لا تقييدا له ، ولما كان هذا أى قوله : مع قطع النظر عما فى الذهن ، قد يخرج نسب القضايا الذهنيه المحضه التى لا ثبوت لها إلا فى الذهن لا فى الخارج ، كقولنا : اجتماع الضدين ثابت ، فإن هذه لا يتأتى قطع النظر فيها عن الذهن ؛ لأنه لا تحقق لها إلا فى الذهن لا فى الخارج ، قال وعما يدل عليه الكلام إشاره إلى أن المراد بقطع النظر عما فى الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لا مطلقا ، وحينئذ فتدخل الذهنيات المحضه فكأن الشارح قال أى : مع قطع النظر عما فى الذهن من حيث يدل عليه الكلام ، ولا شك أنه إذا قطع النظر عما فى الذهن من تلك الحيثيه كان صادقا بما إذا كانت النسبه فى الذهن أو فى الخارج كما فى القضايا الخارجيه ، وقرر شيخنا العدوى أن قوله : أى مع قطع النظر. يجوز أن يكون فى معنى المبالغه أى : أن النسبه الخارجيه لا بد منها حتى ولو قطع النظر عما فى الذهن أى : هذا إذا لم يقطع النظر عما

عما فى الذهن ، وعما يدل عليه الكلام ، فمطابقه تلك النسبه المفهومه من الكلام للنسبه التى فى الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين - صدق ، ...

******

فى الذهن ، بل نظر إليه كما فى القضايا الذهنيه التى لا ثبوت لها خارجا ، بل ولو قطع النظر عما فى الذهن كما فى القضايا الخارجيه نحو : زيد قائم ، وعلى كل حال ليس قوله : أى مع قطع النظر إلخ ، قيد الوجود الخارجيه ، وعلى هذا التقرير فقوله : بعد ذلك :

وعما يدل عليه الكلام عطف تفسير أى : أن المراد بما فى الذهن هو ما يدل عليه الكلام (قوله : عما فى الذهن) أى : النسبه الذهنيه ، وقوله وعما يدل عليه الكلام أى : النسبه الكلاميه وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا ؛ لأنه إن اعتبر تقررها فى الذهن قبل النطق بها فهى ذهنيه ، وإن اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلاميه (قوله : فمطابقه إلخ) فيه إشاره إلى أن المراد بالحكم فى قوله : مطابقه حكمه النسبه الكلاميه وبالواقع فى قول المتن للواقع النسبه الخارجيه ، وقد علم من هذا أن المنظور له فى الصدق والكذب - على هذا القول - النسبه الكلاميه والخارجيه فقط ، بخلاف قول : النظام الآتى. فإنه ينظر للكلاميه والذهنيه وبخلاف الجاحظ ، فإنه ينظر فيهما للنسب الثلاث كما يأتى بيانه.

(قوله : بأن تكون) أى : مصوره بأن تكون ثبوتيتين كما فى : زيد قائم ، وقد حصل القيام له فى الواقع ، وقوله : أو سلبيتين كما فى قولك : زيد ليس بقائم ، وكان لم يحصل له قيام فى الواقع ، ثم إن هذا الكلام أعنى قوله : بأن تكونا إلخ ، يشير إلى تفسير المطابقه وعدمها ، فالمطابقه هى الموافقه فى الكيف وعدمها المخالفه فى الكيف وأنه ليس المراد بها الموافقه من سائر الوجوه ، وهذا بناء على أن المراد بالنسبه المفهومه من الكلام الإيقاع والانتزاع والتى فى الخارج الوقوع وعدم الوقوع كما هو مذهب العلامه السيد ، وأما إذا قلنا : المراد بنسبه الكلام المفهومه منه الوقوع وعدمه ، كما أن الخارجيه كذلك كما هو مختار الشارح فالمطابقه هى الموافقه بينهما من حيث ذاتهما من سائر الوجوه ويكتفى فى التغاير بين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار ، فارتباط أحد الشيئين بالآخر من حيث فهمه من الكلام ودلاله الكلام عليه غير نفسه من حيث حصوله فى الخارج بقطع النظر عن فهمه من الكلام ، فلا يقال إن فى مطابقه إحدى النسبتين للأخرى مطابقه الشىء لنفسه.

وعدمها بأن تكون إحداهما ثبوتيه والأخرى سلبيه - كذب.

(وقيل) صدق الخبر ...

******

(قوله : بأن تكون إحداهما ثبوتيه إلخ) أى : كما إذا قيل : زيد قائم ولم يحصل له قيام فى الواقع ، أو قلت : زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام ، فللكذب صورتان كما أن للصدق صورتين.

بقى شىء آخر وهو أن تعريف الصدق بما ذكر معترض بلزوم الدور ؛ وذلك لأنه قد أخذ الخبر فى تعريف الصدق فيكون صدق الخبر موقوفا على تصور الخبر ، وقد عرفوا الخبر بأنه : ما احتمل الصدق والكذب لذاته ، فقد أخذ فى تعريف الخبر فيكون تصور الخبر موقوفا على تصورهما وهذا دور ، وأجيب بأن الصدق والكذب المأخوذين فى تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما الإعلام بالشىء على ما هو عليه أو على خلافه ، والصدق والكذب المأخوذ فى تعريفهما الخبر صفتا الخبر على أنه ليس بلازم بناء التعاريف بعضها على بعض ، فالذى يعرف الصدق بما ذكر لا يعرف الخبر بما احتمل الصدق والكذب ، بل بما لا يتوقف مدلوله على النطق به أو بما حصل مدلوله فى الخارج بدونه وكان حكايه عنه ، وأورد على التعريف أيضا المبالغات : كجئت اليوم ألف مره ، فإنه يصدق عليه حد الكذب دون حد الصدق وليس بكذب ، فحد الصدق غير جامع وحد الكذب غير مانع ، وأجيب بأن المبالغ إن قصد ظاهر الكلام فهو كذب ، وإن قصد معنى مجازيا : كالكثره فى المثال ؛ فهو صدق لمطابقه النسبه الكلاميه بحسب المعنى المراد للواقع ، فالمراد مطابقه النسبه الكلاميه بحسب المعنى المراد لا الوضعى. (قوله : وقيل) قائله النظام وهو من المعتزله ، وقد أشار المصنف إلى كمال سخافه هذا المذهب بحذف قائله وتحقيره بمجهوليته مع العلم بأنه النظام ، وإلى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر قائله ، ووجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودى ، إذا قال الإسلام باطل وتكذيبه إذا قال : الإسلام حق وإجماع المسلمين ينادى على ذلك بالبطلان والفساد ، وبطلان اللازم يقتضى بطلان الملزوم ، وإنما قدم المصنف هذا المذهب على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الأول حيث اتفقا على انحصار الخبر فى الصادق والكاذب.

(مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أى : عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل : السماء تحتنا معتقدا ذلك – صدق ، وقوله : السماء فوقنا غير معتقد ذلك – كذب ، ...

******

(قوله : مطابقته) أى : مطابقه حكمه ، وقوله لاعتقاد المخبر : لعل المراد لما فى اعتقاد المخبر أو لاعتقاده باعتبار ما فيه ، أو لمعتقد المخبر ، وحاصله أن الصدق عنده مطابقه النسبه الكلاميه للنسبه المعتقده للمخبر وهى التى فى ذهنه (قوله : ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ) الواو للعطف على محذوف أى : سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطأ ، بل ولو كان خطأ أو أن (لو) للمبالغه أى : هذا إذا كان الاعتقاد صوابا ، بل ولو كان خطأ فما قبل المبالغه أولى بالحكم ؛ وذلك لكون كل من النسبه الكلاميه والاعتقاد صوابا كما فى قولك : السماء فوقنا حال كونك معتقدا ذلك وما بعد المبالغه كقولك : السماء تحتنا معتقدا ذلك ، فإن النسبه الكلاميه وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطأ (قوله : غير مطابق) تفسيرا لقوله خطأ ، فكان المناسب التعبير بأى التفسيريه (قوله : أى عدم مطابقته) أى : عدم مطابقه نسبته المفهومه منه (قوله : ولو كان خطأ) أى : هذا إذا كان الاعتقاد غير خطأ ، بل ولو كان خطأ وأخذ الشارح ذلك من رجوع الضمير فى قول المصنف عدمها للمطابقه المفيده بالمبالغه فهو غير زائد على المصنف (قوله : معتقدا ذلك) أى : ما ذكر من التحتيه (قوله : غير معتقد ذلك) أى : ما ذكر من الفوقيه والأولى أن يقول : معتقدا خلاف ذلك ؛ لأن ما قاله صادق بصورتين ما إذا اعتقد عدم ذلك ، وما إذا لم يوجد منه اعتقاد أصلا وهو الشاك ، فيكون خبر الشاك داخلا فى الكذب فلا يتأتى له الإشكال الآتى له بعد ذلك ، ولو قال مثل ما قلنا لكان قاصرا على الصوره الأولى وتكون الصوره الثانيه واسطه فيتأتى حينئذ الإشكال ، وقد يقال إنما عبر بقوله غير معتقد ذلك ؛ لأنه المطابق للتعريف بعدم مطابقه الاعتقاد الصادق بالصورتين كذا قال عبد الحكيم وقال الغنيمى.

قوله : غير معتقد ذلك : محمول على اعتقاد خلافه ؛ لأن موضوع المسأله أن المتكلم عنده اعتقاد إما لنسبه الخبر أو خلافها ، وأما إذا انتفى الاعتقاد كما فى الشاك

والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم أو الراجح فيعم العلم والظن ؛ وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطه ولا يتحقق الانحصار اللهم إلا أن يقال إنه كاذب ؛ لأنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقته الاعتقاد ، ...

******

فلا خبر أصلا أو هو كذب على ما سيأتى (قوله : والمراد إلخ) لما كان الاعتقاد يطلق عند الأصليين بمعنى الإدراك الجازم لا لدليل فيخرج اليقين أعنى العلم وهو الإدراك الجازم لدليل ، والظن وهو الإدراك غير الجازم. بين أن المراد به هنا ما يشمل الإدراكين لا ما يقابلهما (قوله : الحكم الذهنى إلخ) أى : النسبه المعتقده اعتقادا جازما أو راجحا ، وقوله : فيعم العلم والظن. نشر على ترتيب اللف (قوله : وهذا) أى : تفسير الصدق والكذب الذى حكاه المصنف عن النظام بقوله وقيل إلخ.

(قوله : لعدم الاعتقاد فيه) هذا بيان لوجه الإشكال وحاصله أن الشاك فى قيام زيد وعدم قيامه إذا قال : قام زيد. لا يصدق على خبره هذا أنه صادق لعدم تعريف الصدق عليه ولا كاذب لعدم صدق تعريف الكذب عليه ؛ وذلك لأنه لا اعتقاد له حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه ، فيلزم على هذا التفسير ثبوت الواسطه بين الصدق والكذب ، مع أن النظام المفسر بهذا التفسير لا يقول بالواسطه بينهما ، بل يقول بحصر الخبر فى الصادق والكاذب (قوله : اللهم إلا أن يقال إلخ) قد جرت العاده باستعمال هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف ، وكأنه يستعان فى إثباته بالله تعالى ووجه الضعف هاهنا أنه خلاف المتبادر ، وأنه موهم لجريان الكذب فى الإنشاءات وهو مخالف للإجماع كذا فى الفنرى ، وقال عبد الحكيم : وجه الضعف أن المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله : أنه) أى : خبر الشاك كاذب (قوله : لأنه إذا انتفى الاعتقاد) أى : فى خبر الشاك.

(قوله : صدق عدم مطابقته الاعتقاد) أى : لأن السالبه تصدق مع نفى الموضوع ، فعدم قيام زيد يصدق مع عدم زيد ، فقول المصنف : والكذب عدم مطابقته الاعتقاد فى معنى قولك : ليس الاعتقاد مطابقا لحكم الخبر وهو سالبه صادق بأن يكون اعتقاد ولا يكون حكم الكلام مطابقا له وبأن لا يكون اعتقاد أصلا ، فحينئذ تعريف

والكلام فى أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور فى الشرح فليطالع ثمه. (بدليل) قوله تعالى : ...

******

الكذب شامل لخبر الشاك. (قوله : والكلام إلخ) أشار بهذا إلى أن هذا الإشكال مبنى على أن كلام الشاك يقال له خبرا باعتبار أن له نسبه مفهومه كسائر الأخبار مطابقه لما فى الواقع أو غير مطابقه له ولا يشترط أن تكون نسبه كائنه فى ذهن المتكلم ؛ ولأنه دال على حكم وهو إدراك وقوع النسبه أو لا وقوعها ، وإن لم يكن ذلك الحكم قائما بالمتكلم فى الواقع ، وغايه ما فيه تخلف المدلول عن الدليل وتخلفه جائز فى الدلاله الوضعيه كما فى الخبر الكاذب بخلاف الدلاله العقليه ؛ فلا يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل كما فى التغير الدال على حدوث العالم ، وهذا القول هو التحقيق ؛ لأنه إذا كان كلام المتعمد للكذب يقال له خبر بالاعتبار المذكور فأولى الشاك ، وقيل إنه لا يقال له خبر باعتبار أنه لا نسبه له فى الاعتقاد ، وحينئذ فهو خارج من المقسم وهو الخبر فلا يرد الإشكال أصلا.

(قوله : ثمه) يوقف عليه بالهاء (قوله : بدليل إلخ) متعلق بمحذوف أى وتمسك فى إثبات ما ذهب إليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى أى : بدليل هو قوله تعالى فالإضافه للبيان ؛ لأن القول المذكور نفس الدليل ، واعترض بأن هذا تفسير وتعريف ، وقد تقرر فى موضعه أن الحدود لا يتوجه عليها منع ولا تقام عليها البراهين ؛ لأن مرجع المنع لطلب الدليل وإقامه الدليل ممتنعه إذ التعاريف من قبيل التصورات ، والمعرف مصور بمنزله النقاش ينقش لك فى ذهنك صوره مفهوم وليس بين الحد والمحدود حكم يمنع أو يستدل عليه ، وبالجمله فامتناع إقامه الدليل على الحدود مما لا شبهه فيه على ما هو مقرر ، فكيف يتمسك هنا على إثبات هذا التعريف بدليل؟ وأجيب بأن محل امتناع إقامه الدليل على التعريف إذا لم يكن مآله للتصديق ، بأن حاولوا به إفاده تصور وذلك فيما إذا كان التعريف غير لفظى ، فإن كان التعريف مآله إلى التصديق بأن كان المقصود منه إفاده أن هذا المعنى مدلول لذلك اللفظ لغه أو اصطلاحا ، وذلك فيما إذا كان التعريف لفظيا كما هنا فلا منع فى إقامه الدليل عليه

(إذا جاءَكَ الْمُنافِقُونَ قالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ (إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ)(۱) فإنه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم : [إنك لرسول الله] لعدم مطابقته لاعتقادهم وإن كان مطابقا للواقع ...

******

[ظرا](۲) لما يؤول إليه من التصديق الحاصل من حمل التعريف على المعرف إذ كأنه قيل الصدق موضوع لمطابقه الخبر للاعتقاد. كذا ذكر أرباب الحواشى ، وقال عبد الحكيم : إن الدليل الذى تمسك به النظام على الحكم الذى يتضمنه التعريف وهو أنه صحيح (قوله : (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ)) الظاهر أن هذا ليس من كلامهم ، بل من كلام المولى قدم احتراسا ، إذ لو قيل : (قالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ) لتوهم أن قولهم هذا كذب غير مطابق للواقع ، فوسط بينهما قوله : والله يعلم إنك لرسوله ليحبط ذلك الإيهام قوله : (وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ) أى : يعلم ذلك وعبر عن العلم بالشهاده مشاكله.

(قوله : فإنه تعالى إلخ) هذا توجيه لكون الآيه دليلا ، وحاصله أن المولى وصف المنافقين بأنهم كاذبون فى قولهم : إنك لرسول الله ، مع أن نسبه ذلك الكلام هو ثبوت الرساله مطابقه للواقع ، لكنها لم تطابق ما فى اعتقادهم من كونه غير رسول الله ، فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد ، وإذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع ، فأحرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا ؛ لأنه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقه الاعتقاد كان الصدق المقابل له ؛ لعدم الواسطه عند هذا الخصم هو تلك المطابقه ، فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقه الاعتقاد ، بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقه

۱- المنافقون : ۱.

۲- الظرر الحجر عامه - وقيل الحجر المدور - والظرير : العلم الذى يهتدى به - والأظره من الأعلام التى يهتدى بها - [وانظر لسان العرب ۴ / ۲۷۴۷ / ماده ظ. ر. ر).

(ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى : لكاذبون فى الشهاده) وفى ادعائهم المواطأه ، فالتكذيب راجع إلى الشهاده باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع ؛ وهو أن هذه الشهاده ...

******

الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقه مع موافقه الواقع ؛ لأنه هو الموجود فى الدليل (قوله : ورد هذا الاستدلال) حاصله جوابان : أحدهما : بالمنع وله سندان ، والثانى : بالتسليم.

وتقرير الأول : لا نسلم أن الكذب فى المشهود به لم لا يجوز أن يكون التكذيب راجعا للشهاده باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبرى وهو أن شهادتنا هذه صادره من صميم القلب أو راجعا لتسميه خبرهم شهاده ؛ لأن الشهاده إنما تكون على وفق الاعتقاد وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهاده ، ومن المعلوم أن الدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال.

وتقرير الثانى : سلمنا أن التكذيب راجع للمشهود به كما قلت ، لكن التكذيب راجع له باعتبار الواقع فى زعمهم لا باعتبار الواقع فى نفسه ، وإذا كان راجعا باعتبار الواقع فى زعمهم صدق أن الكذب عدم مطابقه حكم الخبر للواقع وهو المطلوب ؛ لأن المراد بقولنا الكذب عدم مطابقه حكم الخبر للواقع أعم من أن يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم أو باعتباره فى نفسه.

(قوله : وفى ادعائهم المواطأه) عطف على" فى الشهاده من عطف اللازم على الملزوم ، وذلك لأن الشهاده هى الإخبار بالشىء عند مواطأه القلب للسان أى : موافقته له ، فالشهاده مستلزمه للمواطأه ، فإذا كذبوا فى الشهاده كانوا كاذبين فى دعوى المواطأه ، وإنما ذكر الشارح ذلك اللازم لبيان أن ذلك اللازم هو مرجع التكذيب.

(قوله : راجع إلى الشهاده) أى : المذكوره فى قوله نشهد ، وإنما لم نجعله راجعا للخبر الذى تضمنه قولهم : إنك لرسول الله ، فإنه يتضمن بواسطه التأكيد أنه من صميم القلب ؛ لأنه معمول نشهد فهو فى حكم المفرد فلم يحسن عده خبرا قاله سم (قوله : باعتبار تضمنها إلخ) لما ورد عليه أن الشهاده إنشاء فلا توصف بالكذب ؛ لأن الصدق

من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهاده : إن ، واللام ، والجمله الاسميه (أو) المعنى : لكاذبون (فى تسميتها) ...

******

والكذب من أوصاف الخبر أجاب بقوله باعتبار تضمنها إلخ أى : إنه راجع إليها لا باعتبار نفسها ، بل باعتبار ما تضمنته وهو ألسنتنا وافقت قلوبنا أو شهادتنا هذه صادره من صميم القلب ، فكأنه قيل لهم : دعواكم أن هذه الشهاده من صميم القلب كذب ؛ لأنها لم تكن من صميم القلب ، أو دعواكم أن ألسنتكم وافقت قلوبكم كذب ؛ لأنه لا موافقه.

(قوله : من صميم القلب) صميم الشىء خالصه ، وإضافه صميم القلب من إضافه الصفه للموصوف أى : هذه الشهاده صادره من قلبنا الخالص ، وقوله : وخلوص الاعتقاد كذلك من إضافه الصفه للموصوف وهو تفسير مراد لما قبله (قوله : بشهاده إن واللام إلخ) أى : وإنما كانت شهادتهم هذه من صميم القلب بشهاده إن واللام ، والجمله الإسميه المفيدات للتأكيد ، ومعلوم أن تأكيد الشىء يدل على اعتقاده ، إن قلت : إن هذه التأكيدات إنما هى فى المشهود به ، وهو أنه رسول الله لا فى لفظ الشهاده الذى هو قوله نشهد حتى يقال تأكيد الشهاده يفيد أنها من صميم القلب ، وأجيب بأن الشهاده والمشهود به كالشىء الواحد ، فالتأكيد فى أحدهما توكيد فى الآخر ، إذ الشهاده لا تراد لذاتها ، بل إنما تراد للمشهود به ، فمعنى التأكيد فى الآيه المشهود به أمر متيقن ، وهذا يستلزم كون الشهاده عن اعتقاد وتحقق ، أو يقال : إن هذه التأكيدات بالنظر للازم الفائده وهو علمهم بأنه رسول الله لما سيأتى أن الخبر يجوز توكيده بالنظر للازم الفائده إذا كان المخاطب عالما بالحكم ومنكرا على المخبر علمه به ، وإذا كان الخبر مؤكدا بالنظر لما ذكر رجع قولهم : (نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ)(1) إلى قولنا علمنا بأنك رسول الله ثابت تحقيقا ، فتكون الشهاده بذلك من صميم القلب فتأمل (قوله : أو فى تسميتها إلخ) حاصله أنا لا نسلم أن التكذيب راجع للمشهود به لم لا يجوز أن يكون راجعا

١- المنافقون : ١.

أى : فى تسميه هذا الإخبار شهاده ؛ لأن الشهاده ما يكون على وفق الاعتقاد ، فقوله : تسميتها مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، ...

******

لتسميه ذلك الخبر الخالى عن موافقه الاعتقاد شهاده ، وفيه أن التسميه وضع الاسم وهو لا يوصف بصدق ولا كذب ؛ لأن تسميه شىء بشىء ليست من باب الإخبار ، وحينئذ فيكون مثل هذا غلطا فى إطلاق اللفظ لا كذبا ، وأجيب بأن تسميتهم ذلك الخبر شهاده تتضمن دعوى قائله : خبرنا هذا يسمى شهاده التكذيب راجع إلى التسميه باعتبار ما تضمنته تلك التسميه من دعواهم أن خبرهم هذا يسمى شهاده ، فكأنهم قالوا خبرنا هذا يسمى شهاده ، فقيل لهم كذبتم ليس خبركم هذا يسمى شهاده ؛ لأن الشهاده إنما تكون على وفق الاعتقاد ، فظهر لك مما قررناه الفرق بين الوجه الأول والثانى ؛ وذلك لأن التكذيب فى الوجه الأول راجع للشهاده باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبرى وهو أن شهادتنا هذه من صميم القلب ، فكأنه قيل لهم : دعواكم أن هذه الشهاده من صميم القلب كذب ، فإنها لم تكن من صميم القلب ، والتكذيب فى الوجه الثانى راجع لتسميه خبرهم شهاده باعتبار ما تضمنته تلك التسميه من دعواهم إن أخبارهم هذا مما يطلق عليه شهاده ، فكأنه قيل لهم : كذبتم فى تلك الدعوى ليس خبركم هذا مما يطلق عليه شهاده ؛ لأن شرط ما يطلق عليه الشهاده أن يكون موافقا للاعتقاد وهذا ليس كذلك.

(قوله : أى فى تسميه هذا الأخبار) أى : الخالى عن موافقه الاعتقاد شهاده قال سم : فإن قلت كونه إخبارا ينافى كونه شهاده ؛ لأن الشهاده إنشاء على التحقيق عندهم. قلت لا منافاه لأن الإخبار أيضا إنشاء ، فالمنافى للشهاده إنما هو الخبر لا الإخبار.

(قوله : لأن الشهاده إنما تكون على وفق الاعتقاد) اعترض بأن اشتراط الموافقه للاعتقاد فى مطلق الشهاده ممنوع بدليل قولهم شهاده الزور ، وأجيب بأن إطلاق الشهاده على الزور مجاز ، إذ حقيقه الشهاده أن تكون عن علم بالمشهود به واعتراف به ، ولك أن تقول : هذا الاعتراض غير وارد ؛ لأن الكلام على سبيل المنع ، وحاصله لا نسلم أن التكذيب راجع لقولهم : إنك لرسول الله لم يجوز أن يكون راجعا إلى تسميه

والأول محذوف (أو) المعنى : إنهم لكاذبون (فى المشهود به) أعنى : قولهم : [إنك لرسول الله] لكن لا فى الواقع ، بل (فى زعمهم) الفاسد ، واعتقادهم الباطل ؛ لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا فى نفس الأمر ، ...

******

هذا الإخبار شهاده وتكون الشهاده معتبرا فيها موافقه الاعتقاد ، والمانع يكفيه الاحتمال والمنع لا يمنع (قوله : والأول محذوف) أى : مع الفاعل أيضا ، والأصل أو فى تسميتهم هذا الإخبار شهاده.

(قوله : أو المعنى إنهم لكاذبون فى المشهود به إلخ) حاصله أنا نسلم أن التكذيب راجع للمشهود به ، لكن لا نسلم أن كذب هذا الخبر لعدم مطابقه الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقته للواقع بحسب اعتقادهم ، وإن كان مطابقا للواقع فى نفس الأمر وتوضيح ذلك أن قولهم : إنك لرسول الله نسبته الكلاميه ثبوت الرساله له - عليه السلام - وهم يزعمون أن الواقع أنه ليس برسول فهذا الخبر لم يطابق الواقع بحسب زعمهم وإن طابق الواقع فى نفسه ، فالنّظام يقول : إن هذا الخبر وهو قولهم : إنك لرسول الله كذب ؛ لأنه لم يطابق الاعتقاد ، فيقال له هذا الخبر وإن لم يطابق الاعتقاد لم يطابق الواقع فى زعمهم واعتقادهم ، فلا نسلم أن كذبه لعدم مطابقه الاعتقاد كما ذكرت لا يجوز أن يكون لعدم مطابقته الواقع فى زعمهم واعتقادهم ، وحينئذ فمعنى : والله يشهد إن المنافقين لكاذبون أى : يعلم أن خبرهم غير مطابق للواقع بحسب ما عندهم ، فليس الكذب إلا باعتبار عدم المطابقه للواقع (قوله : لكن لا فى الواقع) أى : لكن كذبهم ليس لمخالفته يعنى فى نفس الأمر (قوله : بل فى زعمهم) أى : اعتقادهم (قوله : واعتقادهم الباطل) عطف تفسير (قوله : لأنهم يعتقدون أنه) أى : بل كذبه لمخالفته للواقع بحسب زعمهم أى : ذلك الخبر وهو إنك لرسول الله غير مطابق للواقع ؛ لأن الواقع بالنظر لاعتقادهم أنه غير رسول الله ؛ لأنهم أى المنافقين من مشركى العرب ، والذى يعرف نبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن.

(قوله : فيكون كاذبا باعتقادهم) أى : فيكون ذلك الخبر كاذبا بالنظر لاعتقادهم أنه فى الواقع غير رسول الله لعدم المطابقه لذلك الواقع (قوله : وإن كان صادقا إلخ)

فكأنه قيل : إنهم يزعمون أنهم كاذبون فى هـذا الخبر الصادق ، وحينئذ لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقه للواقع ؛ فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد.

(الجاحظ) ...

******

الواو للحـال أى : والحـال أن ذلـك الخبر صـادق لمطـابقته للواقع فى نفس الأمر فى ذاته ؛ لأن الواقع فى نفس الأمر فى ذاته أنه رسول (قوله : فكـأنه قيـل إلـخ) أى : فكـأن الله قال : إنهم يزعمون أى يعتقـدون أنهم كاذبون فى هـذا الخبر لكونه لم يطابق فى اعتقـادهم ، مع أنه خبر صـادق لكونه مطابقـا للواقع فى نفس الأـمر (قوله : وحينئـذ) أى : وحين إذ كان المشـهود به كاذبا لعـدم مطـابقته للواقع فى زعمهم (قوله : لاـ يكون الكـذب) أى : المـذكور فى هـذه الآـيه (قوله : إلا بمعنى عـدم المطابقه للواقع) أى : بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله : لئلا يتوهم أن هـذا) أى : قول المصـنف فى زعمهم اعتراف إلـخ ، وهـذا عله للتأمل أى : تأمل كلاـم المصـنف واعرف حقيقه هـذا الرد الثـالث خوفـا من أن تتوهم أن هـذا الثـالث تأييـد لصـاحب ذلك القول المردود عليه ، فتعترض على المصـنف بأن القصـد الرد عليه لا لتأييده ، ومنشأ ذلك التوهم قول المصـنف أو المعنى : لكاذبون فى المشـهود به فى زعمهم ، فـإنه يوهم أن الكـذب لعـدم المطـابقه لزعمهم واعتقـادهم ، وحاصل الجواب أن المراد أن الكـذب لعـدم المطابقه للواقع ، لكن بحسب زعمهم واعتقادهم فـذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم ، فكـذبه إنما هو لمخالفته للواقع فى اعتقادهم لا لمخالفته لاعتقادهم كما يقوله النظام.

وفرق بين مخـالفه الاعتقـاد ومخـالفه الواقع بحسب الاعتقـاد ، وحينئـذ فكلاـم المصـنف رد عليه لاـ تأييـد له (قوله : راجعين إلى الاعتقاد) أى : فيكون كلام المصـنف هـذا مؤيدا لكلام النظام مع أنه بصدد الرد عليه (قوله : الجاحظ) هذا لقبه واسـمه عمرو بن بحر الأصـفهانى وكنيته أبو عثمـان ، وإنمـا لقب بالجاحـظ ؛ لأـن عينيه كانتـا جاحظتين أى : بارزتين ، وهو أحـد شـيوخ المعتزله وتلميذ النظام ، وله التصانيف فى كل فن ، وكان قبيح الشـكل جدا ، فلذا لما أحضره المتوكل ليعلم أولاده استبشع منظره فأمر له بعشره آلاف درهم وصرفه ، وقال بعضهم فيه :

أنكر انحصار الخبر فى الصدق والكذب ، ...

******

لو يمسخ الخنزير مسخا ثانيا

ما كان إلّا دون مسخ الجاحظ

رجل ينوب عن الجحيم بوجهه

وهو القذى فى عين كلّ ملاحظ

من جمله شعره (۱) :

أترجو أن تكون وأنت شيخ

كما قد كنت أيّام الشّباب

لقد كذبتك نفسك أىّ ثوب

خليع كالجديد من الثياب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه ، وهو ضعيف بالبصره سنه خمس ومائتين ، وقد جاوز السبعين (قوله : أنكر إلخ) أشار بهذا إلى أن الجاحظ مبتدأ خبره محذوف ، وأما جعله فاعلا لفعل محذوف فلا يصح ؛ لأن هذا الموضع ليس من المواضع التى يحذف فيها الفعل وهى أربعه :

أن يقع الفعل فى جواب نفى أو استفهام كقولك : زيد جوابا لمن قال : من جاء ، وبعد إذا وإن الشرطيتين نحو : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ)(۲)(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ)(۳) ، وبعد فعل يستلزمه نحو :

ليبك يزيد ضارع لخصومه (۴)

أى : يبكيه ضارع ، لكن الحذف فى الثالث واجب وفيما عداه جائز ، واعلم أنه كما يحذف الفعل فى مواضع أربعه ، كذلك يحذف الفاعل فى مواضع أربعه ، وقد نظم الجميع بعض الأفاضل :

۱- أورد هذه الأبيات صاحب تاريخ بغداد فى ترجمه الجاحظ مساقه بإسناده إلى المبرد راويها حيث قال : دخلت على الجاحظ فى آخر أيامه وهو عليل فقلت له : كيف أنت؟ فقال : كيف يكون من نصفه مفلوج ولو نشر بالمناشر ما حس به؟ ونصفه الآخر

منقرس لو طار الذباب بقربه لآلمه والآفه فی جمیع هذا أنی قد جزت التسعین. ثم أنشد البیتین. وانظر تاریخ بغداد للخطیب البغدادی ۱۲ / ۲۰۸.

۲- الانشقاق : ۱.

۳- التوبه : ۶.

۴- أورده بدر الدین بن مالک فی المصباح ص ۴۶ ، والخصائص ۲ / ۴۲۴ ، وهو لضرار بن نهشل یرثی یزید ابن نهشل ، والفعل مبنی للمجهول ، کأنه قیل : من یبکیه؟ فقال : یبکیه ضارع ، وتمام البیت : ومختبط مما تطیح الطوائح.

وأثبت الواسطه ، وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها) ...

******

عند النيابه مصدر وتعجب

ومفرغ ينقاس حذف الفاعل

والفعل بعد إذا وإن مستلزم

وجواب نفى أو جواب السائل.

فإن قلت : من المقرر أن حذف المفرد أسهل من حذف الجمله فهلا جعل قوله : " الجاحظ " فاعلا لمحذوف قلت : هذا إنما يظهر إذا كان الموضع مما يطرد فيه حذف رافع الفاعل كأن يكون من الأماكن الأربعه المذكوره ، وأما فى غيرها فلا يجوز حذف رافع الفاعل فى سعه الكلام عند البصريين.

(قوله : وأثبت الواسطه) عطف مسبب على سبب أو لازم على ملزوم (قوله : وزعم أن صدق الخبر إلخ) ظاهره أن قول المصنف مطابقته خبر ؛ ل (لأن) المحذوفه مع اسمها وفيه أنهم لم ينصوا على جواز ذلك ، اللهم إلا أن يقال : هذا حل معنى لا حل إعراب فلا ينافى ما يأتى من أنه خبر لمحذوف ، وهو المحدث عنه أول التنبيه (قوله : مطابقته) خبر لمبتدأ محذوف ، وهو المحدث عنه أول التنبيه أى : صدق الخبر مطابقته وهو من إضافه المصدر لفاعله وفى الكلام حذف مضاف أى : مطابقه حكمه أى : نسبته المفهومه منه ومفعوله محذوف أى : مطابقه حكم الخبر الواقع أى : النسبه الخارجيه الحاصله بين الطرفين فى نفس الأمر ، وأدخل الشارح اللام على المفعول لتقويه العامل.

(قوله : مطابقته للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق) كما إذا قلت : الله واحد مع اعتقادك أنه مطابق للواقع ، وقوله : وكذبه عدم مطابقته للواقع أى : عدم مطابقه نسبته المفهوميه منه للنسبه الخارجيه الحاصله بين الطرفين فى نفس الأمر مع اعتقاد عدم المطابقه كأن تقول : السماء تحتنا مع اعتقادك أنه غير مطابق ، فالاعتقاد المعتبر فى الصدق اعتقاد متعلق بالمطابقه ، والاعتقاد المعتبر فى الكذب اعتقاد متعلق بعدم المطابقه (قوله : مع الاعتقاد بأنه مطابق) الظرف مستقر وقع حالا من ضمير مطابقته أى : صدق الخبر مطابقته للواقع حال كون الخبر مصاحبا لاعتقاد المطابقه وليس حالا من المطابقه ، لئلا يلزم وقوع الحال من خبر المبتدأ والجمهور يمنعونه ، وفى كلام الشارح إشاره إلى أن

أى : عـدم مطابقته للواقع (معه) أى : مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرهما) أى : غير هذين القسـمين ؛ وهى أربعه ؛ أعنى : المطابقه مع اعتقـاد عـدم المطابقه أو بـدون الاعتقاد أصـلا وعـدم المطابقه مع اعتقاد المطابقه أو بـدون الاعتقاد أصـلا (ليس بصـدق ولا كـذب) فكل من الصدق والكذب بتفسـيره أخص منه بالتفسـيرين السابقين لأنه اعتبر فى الصدق مطابقه الواقع والاعتقاد جميعا ، وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقه يستلزم ...

******

متعلق الاعتقاد محـذوف بقرينه المقام ؛ لأن اللام فيه للعهـد ، والمراد منه اعتقاد أنه مطابق كـذا فى عبد الحكيم ، وقال غيره قوله مع الاعتقاد : حال من المطابقه وهو قيد.

وقوله : بأنه مطابق قيـد آخر : فخرج بالأول المطابقه مع عدم الاعتقاد أصـلا كخبر الشاك ، وبالثانى : المطابقه مع اعتقاد عدمها ، وهاتـان الصورتـان من صور الواسـطه ، فالصـدق صوره واحـده وهى المطابقه مع اعتقادها ، وقوله : معه حال من العـدم أى : مع اعتقـاد أنه غير مطابق فقولنا : مع اعتقاد ؛ يخرج عـدم المطابقه مع عـدم الاعتقاد أصـلا ، وقولنا أنه غير مطابق : يخرج عـدمها مع اعتقادها ، فإن هاتين الصورتين من صور الواسـطه أيضا ، فالكـذب صوره واحده وهى عدم المطابقه مع اعتقاد عدمها (قوله : أى مع اعتقاد أنه غير مطابق) فيه أن المرجع إنما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر ، لا اعتقاد أنه غير مطابق ، فقـد اختلف الراجع والمرجع ، ويمكن أن يجعل من باب الاستخدام بأن يجعل الضمير فى معه راجعا للاعتقاد بدون قيد إضافته إلى المطابقه ، بل بقيد إضافته إلى عـدم المطـابقه ، وأجـاب عبـد الحكيم بجـواب آخر : وحاصـله أن الضـمير فى معه راجع لمطلق الاعتقـاد المـذكور ، وكون متعلقه فى جانب الصدق مطابقه الواقع ، وفى جانب الكذب عدم مطابقته بمعونه المقام أ. ه.

(قوله : وهى) أى : الغير ، وإنمـا أنث الضـمير مراعـاه للخبر (قوله أعنى المطـابقه مع اعتقـاد إلـخ) هـذا ومـا بعـده محترز قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق ، وقوله وعدم المطابقه مع اعتقاد إلخ : هذا وما بعده محترز قوله معه فى جانب الكذب (قوله : بتفسـيره) أى : الجاحـظ وقوله أخص منه أى : من نفسه وقوله : لأـنه أى : الجاحظ (قوله : بالتفسـيرين السابقين) أى : تفسـير الجمهور ، وتفسـير النظام (قوله : والاعتقاد) أى : ومطابقه الاعتقاد (قوله : بناء)

.....

******

أى : واعتباره هذين الأمرين بناء إلخ ، وهذا جواب عما يقال : إن الجاحظ إنما اعتبر فى الصدق المطابقه للواقع واعتقاد المطابقه كما قال المصنف لا مطابقه الاعتقاد كما قال الشارح ، وكذلك الكذب إنما اعتبر فيه على ما قال المصنف عدم المطابقه للواقع واعتقاد عدم المطابقه لا عدم المطابقه للاعتقاد كما قال الشارح ، فكان الأولى للشارح أن يبدل مطابقه الاعتقاد فى جانب الصدق باعتقاد فى جانب الصدق باعتقاد المطابقه ويبدل عدم مطابقه الاعتقاد فى جانب الكذب باعتقاد عدم المطابقه ليكون كلامه موافقا لما قاله المصنف ، وحاصل الجواب الذى ذكره الشارح أن اعتقاد المطابقه الذى ذكره المصنف فى جانب الصدق يستلزم مطابقه الاعتقاد الذى حكمنا عليه هنا بأن الجاحظ يعتبره ؛ وذلك لأن الخبر إذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له ؛ فقد توافق الواقع والاعتقاد ، فمطابق أحدهما مطابق للآخر ، وكذلك اعتقاد عدم المطابقه للواقع الذى ذكره المصنف فى جانب الكذب يستلزم عدم مطابقه الاعتقاد للواقع الذى حكمنا عليه هنا بأن الجاحظ يعتبره ، وذلك لأن الخبر إذا كان غير مطابق للواقع واعتقد المخبر عدم مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد ، فالخبر إذا كان غير مطابق لأحدهما كان غير مطابق للآخر ، وحينئذ فلا مخالفه بين ما نسبه المصنف للجاحظ وما نسبناه إليه لتلازمهما ، فإن قلت : لا حاجه فى إثبات الأخصيه إلى إثبات أنه اعتبر فى الصدق مطابقه الواقع الاعتقاد جميعا ، وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا بإثبات أن اعتقاد المطابقه يستلزم الاعتقاد ضروره توافق الواقع والاعتقاد حينئذ ؛ لأنه يكفى فى إثبات الأخصيه أنه اعتبر مع مطابقته للواقع اعتقاد المطابقه ، ولا يخفى أن المطابقه للواقع مع اعتقاد المطابقه أخص من مجرد المطابقه للواقع أو للاعتقاد ، وأن عدم المطابقه للواقع مع اعتقاد عدم المطابقه أخص من مجرد عدم المطابقه للواقع أو للاعتقاد ، فما الحامل للشارح على ما فعله؟ قلت : الحامل للشارح على ما فعله أنه هو المنقول عن الجاحظ ، لكن تفسير المصنف يستلزمه ، فلا يعترض عليه بالمخالفه لما نقل عنه.

مطابقه الاعتقاد ضروره توافق الواقع والاعتقاد حينئذ ، وكذا اعتقاد عدم المطابقه يستلزم عدم مطابقه الاعتقاد ، ...

******

(قوله : مطابقه الاعتقاد) أى : مطابقه الخبر للاعتقاد توضيحه أنك إذا قلت : العالم حادث ، كان الخبر مطابقا للواقع ، فإذا اعتقدت مطابقته له كان الواقع والاعتقاد متوافقين ، وحينئذ فيكون ذلك الخبر المطابق للواقع مطابقا للاعتقاد أيضا ، وإذا قلت : العالم قديم ، فالخبر غير مطابق للواقع ، فإذا اعتقدت عدم مطابقته للواقع كان الواقع والاعتقاد متوافقين ، وحينئذ فيكون ذلك الخبر الغير المطابق للواقع غير مطابق للاعتقاد أيضا.

(قوله : ضروره توافق إلخ) مفعول لأجله عله لقوله يستلزم أى : لضروره توافق إلخ أى : لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ ضروره ، وقوله : حينئذ أى : حين إذا اعتقد مطابقته أى : الخبر للواقع ، والحال أن الخبر مطابق للواقع ، واعلم أن اعتقاد المطابقه يستلزم مطابقه الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقه أو مخالفه ؛ لأن العاقل لا يعتقد مطابقه الحكم للواقع إلا بعد أن يعتقد ذلك الحكم الذى يعتقد أنه مطابق للواقع سواء طابق الواقع أم لا ، فالأول : كأن يخبر شخص بأن السماء فوقنا معتقدا ذلك ، فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقه ، واعتقاده مطابقه الخبر للواقع يستلزم مطابقه الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر.

والثانى : كأن يخبر شخص فلسفى بأن العالم قديم وهو يعتقد ذلك ، فاعتقاد مطابقه ذلك الخبر للواقع يستلزم مطابقه الخبر لاعتقاده وإن كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق ؛ لأن الواقع أن العالم حادث واعتقاده أنه قديم ، وظاهر قول الشارح ضروره توافق إلخ : يقتضى أن استلزام اعتقاد مطابقه الخبر للواقع لمطابقه الخبر للاعتقاد متوقف على موافقه الواقع والاعتقاد ، وقد علمت أن الأمر ليس كذلك ، ومثل ما قيل فى جانب الصدق يقال فى جانب الكذب ، فيقال اعتقاد عدم المطابقه يستلزم عدم مطابقه الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقه أو مخالفه ؛ لأن العاقل إذا اعتقد أن الحكم غير مطابق للواقع اعتقد خلافه سواء كان الخبر مطابقا للواقع أو لا ، فالأول :

وقد اقتصر فى التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل (أَفْتَرى عَلَى اللهِ كَذِباً) ...

******

كأن يخبر شخص بأن السماء تحتنا غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقه ، واعتقاده عدم المطابقه يستلزم عدم مطابقه الخبر للاعتقاد وهو ظاهر.

والثانى : كأن يخبر الفلسفى بأن العالم حادث غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا مخالفه ، واعتقاده عدم المطابقه يستلزم عدم مطابقه الخبر للاعتقاد أيضا ، فظهر لك من هذا أن اعتقاد المطابقه يستلزم مطابقه الخبر للاعتقاد ، وكذا اعتقاد عدم المطابقه يستلزم عدم المطابقه للاعتقاد أيضا ، فظهر لك من هذا أن اعتقاد المطابقه يستلزم مطابقه الخبر للاعتقاد ، وكذا اعتقاد عدم المطابقه يستلزم عدم المطابقه للاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد مطابقه أو لا ، وحينئذ فلا وجه لقول الشارح ضروره توافق والاعتقاد المقتضى توقف الاستلزام على التوافق.

وأجيب بأن التعليل الذى ذكره الشارح إنما هو بالنظر لما نحن بصدده وهو صوره الصدق عند الجاحظ ، والخبر فيها مطابق للواقع إذ لا بد فى الصدق من المطابقه للواقع عنده ، ولا شك أنه إذا اعتقد المطابقه فى تلك الحاله كان الاعتقاد مطابقا للواقع ، وهذا لا ينافى أن استلزام اعتقاد المطابقه الاعتقاد حاصل مطلقا أى : كان بين الواقع والاعتقاد موافقه أو مخالفه بقطع النظر عما نحن بصدده (قوله : وقد اختصر إلخ) عطف على قول اعتبر إلخ ، وأن الجمله حال من ضمير اعتبر (قوله : على أحدهما) فالجمهور اقتصروا فى تفسيرهم على اعتبار المطابقه للواقع ، والنظام اقتصر فى تفسيره على اعتبار المطابقه للاعتقاد ، وحينئذ فقد ظهرت الأخصيه ؛ لأن الأخص ما كان أزيد قيدا (قوله :

بدليل أفترى) الإضافه بيانيه وهو متعلق بحال محذوفه أى : الجاحظ أنكر انحصار إلخ ، مستدلا بدليل هو قوله : أفترى ، وأصله : أأفترى ، مثل : أأشترى بهمزتين ، الأولى استفهاميه والثانيه للوصل ، فحذفت الثانيه استغناء عنها بهمزه الاستفهام ، ومعنى أفترى : أكذب ، فقوله كذبا مفعول مطلق ، وعامله من معناه وهو أفترى ، أو من لفظه محذوفا أى : وكذب كذبا.

(أَمْ بِهِ جِنَّةٌ)(١)) لأن الكفار حصروا إخبار النبى صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى : (إِذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ)

******

(قوله : أم به جنه) أم متصله بدليل سبق همزه الاستفهام عليها ، ولا يقال إن شرط المتصله أن تقع بين جملتين متساويتين فى الفعليه أو الاسميه وهنا ليس كذلك ؛ لأنا نقول أم به جنه فى تأويل أم لم يفتر ، أو أم أخبر حال كونه به جنه ، ويجوز أن يكون جنه مرفوعا بفعل محذوف ، أى : حصل ، فما بعد أم جمله فعليه بالفعل على هذا ، أو مؤول بها على الأول على أنه صرح ابن مالك (٢) ومن تبعه بجواز وقوع المتصله بين غير المتساويتين فى الاسميه أو الفعليه (قوله : لأن الكفار إلخ) عله لكون ما ذكر دليلا على المدعى وهو عدم انحصار الخبر فى الصادق والكاذب وثبوت الواسطه بينهما ، والمراد هنا بالكفار كفار قريش ، وقوله بالحشر متعلق بإخبار ، فالمحصور فى الافتراء والإخبار حاله الجنه إنما هو إخباره بالحشر والنشر ؛ لأنهم لما استبعدوا النشر الذى هو الإحياء بعد الموت والحشر الذى هو سوق الخلق للحساب ثم لمفرهم حصروا إخبار النبى بهما فى الافتراء والإخبار حال الجنون لا جميع إخباره ولا إخباره بغير ذلك كالرساله ، كما يدل لذلك الآيه فقوله على ما يدل : متعلق بإخباره بالحشر والنشر ، فإن قلت إثبات الواسطه بالدليل المذكور على تقدير عدم الحصر أظهر لكثره أفراد الإخبار ، واحتمال أن ما عدا هذين الفردين من الواسطه ، فكثره الأفراد أنفع للمستدل القائل بالواسطه ، فالأولى للشارح أن يقول : زعموا أن إخباره بالحشر إلخ ، بدل قوله : وأجيب بأن تعبير الشارح بحصر والموافقه الآيه المستدل بها لا لتوقف الاستدلال على الحصر ، ووجه الحصر

١- سوره : سبأ ، الآيه : ٨.

٢- هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك السكاكى الجيّانى الأندلسى ، ولد فى جيان من أعمال الأندلس سنه ٦٠٠ ه - وهو أحد الأئمه فى علوم العربيه من مصنفاته "الألفيه" المشهوره فى النحو ، و" تسهيل الفوائد" ، و" لاميه الأفعال" و" الكافيه الشافيه" ، و" سبك المنظوم وفك المختوم" وغيرها الكثير توفى رحمه الله سنه ٦٧٢ ه (وانظر الأعلام ٦ / ١٣٣).

فى الافتراء والإخبار حال الجنه على سبيل منع الخلو ، ...

******

فى الآيه التعداد فى مقام البيان ، فإنه يفيد الحصر (قوله : فى الافتراء) متعلق بحصروا ، كما أن قوله على سبيل ذلك متعلق به.

(قوله : على سبيل منع الخلو) فيه أن المقصود إثبات الواسطه ومانعه الخلو تجوز الجمع ، فلو كان الخبر حال الجنه كذبا لم تثبت الواسطه مع أن إثباتها هو المراد ، فكان الأولى أن يقول على سبيل منع الخلو. والجمع إلا أن يقال : إن فى الكلام اكتفاء ، وحينئذ فقولهم : أفترى على الله كذبا أم به جنه منفصله حقيقه مانعه جمع وخلو ، كقولك : العدد إما زوج أو فرد ، أو يقال : إنه أراد منع الخلو بالمعنى الأعم المتنازل للانفصال الحقيقى لا بالمعنى الأخص ، وتوضيح ذلك أن منع الخلو بالمعنى الأخص الحكم بالتنافى فى الكذب فقط أى : فى حال كذب الطرفين وارتفاعهما فقط كقولنا : زيد فى البحر ، وإما أن لا يغرق وهذا المعنى هو المشهور ، ومنع الخلو بالمعنى الأعم هو الحكم بالتنافى فى الكذب مطلقا ، سواء حكم بالتنافى فى حال صدق الطرفين واجتماعها أيضا أو حكم بعدمه أو لم يحكم بشىء ، وهو بهذا المعنى يشمل الانفصال الحقيقى بخلافه بالمعنى الأخص فلا يشمله ، فإذا أريد منع الخلو بالمعنى الأعم صح وجود الواسطه ؛ لأن من صور منع الخلو عدم جواز الاجتماع ، فلا يجتمع الكذب والخبر حال الجنه وهم من أهل اللسان فتعين أن يكون الخبر حال الجنه غير الكذب ؛ لأنه قسيمه ، وغير الصدق لأنهم يعتقدون عدم صدقه فتوجد الواسطه وحيث وجدت فلا يصح أن يكون الصدق عباره عن مطابقه الواقع أو الاعتقاد ، والكذب عدم مطابقه الواقع أو الاعتقاد وإلا لانتفت الواسطه ، فتعين أن يكون الصدق عباره عن المطابقه لهما معا ، والكذب عدم المطابقه لهما معا وهو المطلوب. فإن قلت : لم عبر بقوله على سبيل منع الخلو ولم يقل على سبيل الانفصال الحقيقى مع أن القضيه من قبيله فى نفس الأمر؟ قلت : إنما عبر بمنع الخلو ؛ لأنه لا غرض لهم فى منع الاجتماع بين الأمرين ، وإنما مطمح نظرهم منع الخلو فتأمل.

ولا شک أن (المراد الثانی) أی : الإخبار حال الجنه لا قوله : (أَمْ بِهِ جِنَّةٌ) علی ما سبق إلی بعض الأوهام (غیر الکذب لأنه قسیمه) أی : لأن الثانی قسیم الکذب إذ المعنی : أکذب أم أخبر حال الجنه ، وقسیم الشیء یجب أن یکون غیره (وغیر الصدق لأنهم لم یعتقدوه) أی : لأن الکفار لم یعتقدوا صدقه ...

******

(قوله : ولا شک أن المراد) أی : مراد الکفار (قوله : أی الإخبار إلخ) أی : المذکور فی قوله (أَمْ بِهِ جِنَّةٌ)(۱) لأن المعنی أم أخبر حاله کونه به جنه (قوله : لا قوله أم به جنه) أی : الواقع فی الآیه ، وذلک لأنه استفهام لا یوصف بالصدق ولا بالکذب ؛ لأنه تصور ونفی الشیء فرع عن صحه ثبوته (قوله : لأنه قسیمه) أی : مقابله ، وکان الأولی أن یعبر بذلک ؛ لأن التقسیم من باب التصورات وکلامنا هنا فی التصدیقات ؛ لأن قولهم (أفتری علی الله کذبا أم به جنه) قضیه لا مفرد وکلام المصنف إشاره لقیاس من الشکل الأول ، وتقریره الإخبار حال الجنه قسیم الکذب ، وکل ما کان قسیما لشیء فهو غیره ینتج الإخبار حال الجنه غیر الکذب (قوله : إذ المعنی إلخ) فیه إشاره إلی أن أم فی الآیه متصله (قوله : یجب أن یکون غیره) أی : فی التحقق ، فیجب أن یکون خبره حال الجنون غیر الکذب ، فتصح المقابله علی سبیل الانفصال الحقیقی (قوله : وغیر الصدق) عطف علی قوله غیر الکذب أی : ولا شک أن مرادهم بالثانی هو الإخبار حال الجنه غیر

الصدق ؛ لأنهم لم یعتقدوا صدق صلی الله علیه وسلم لکونه عدوّا لهم ، وحینئذ فلا یصح أن یریدوا بالثانی صدقه ، واعترض علی المصنف بأن قولهم : لأنهم لم یعتقدوه لا یصح أن یکون دلیلا للمدعی وهو أن المراد بالثانی غیر الصدق ، وبیان ذلک أن عدم اعتقادهم الصدق صادق باعتقادهم عدم صدقه وبتجویزهم لصدقه وبخلو ذهنهم عن ذلک ، وحینئذ فیصح أن یراد بالثانی الصدق بناء علی تجویزهم صدقه ، وحینئذ فلا یصح الدلیل فکان الأولی أن یقول : لأنهم یعتقدون عدم صدقه ، وذلک لأن اعتقاد عدم الصدق لا یصدق علی تجویزه ، بل إنما یصدق بنفیه ، وحینئذ فلا تصح إرادته ؛

۱- سبأ : ۸.

فلا يريدون فى هذا المقام الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ، ولو قال : لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر ، ...

******

لأن العاقل إنما يريد ما يعتقده أو يجوزه ، فالدليل الصحيح اعتقادهم عدم صدقه ، وأجيب بأن المراد بعدم اعتقادهم صدقه أنهم يبعدون عن تصديقه غايه البعد بحيث لا يجوزونه أصلا ، ولا يخطر ببالهم كما أشار له الشارح بقوله الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ، ولا معنى لكونه بعيدا عن اعتقادهم غايه البعد إلا اعتقاد عدمه ، فقد رجع ذلك إلى قولنا لاعتقادهم عدم صدقه ولا مكان الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح أظهر.

(قوله : فلا يريدون إلخ) من عطف المعلول على العله ، وقوله فى هذا المقام أى مقام الإنكار عليه (قوله : الذى هو بمراحل إلخ) فى معنى التعليل لقوله فلا يريدون إلخ ، لأن الموصول وصلته فى حكم المشتق المؤذن تعليق الحكم بالعليه ، وفى هذا التعليل إشاره إلى أن المراد بقوله لأنهم لم يعتقدوه نفى اعتقادهم الصدق على الوجه الأبلغ فيقدم عدم تجويزهم لصدقه وعدم خطور صدقه ببالهم.

(قوله : لكان أظهر) أى : فى الدلاله على المدعى ، وهو أن المراد بالثانى غير الصدق ، وهذا يفيد أن هذا أظهر مما ذكره المصنف ، وما ذكره المصنف ظاهر أيضا.

أما الأول : فبيانه أن اعتقاد عدم الصدق مستلزم لذلك المدعى من غير واسطه ؛ لأن اعتقاد عدم الصدق إنما يصدق بنفى الصدق ولا يصدق بتجويزه ، وحينئذ فلا يوجب أن يراد بالثانى غير الصدق لصحه إراده الصدق بناء على تجويزه كما مر.

وأما الثانى : فلما علمت أن مراد المصنف بقوله : لعدم اعتقادهم صدقه : أن الصدق بعيد عن اعتقادهم غايه البعد بحيث لا يجوزونه ، وحينئذ فلا يصح أن يراد بالثانى من شقى الترديد الصدق ، فكلام المصنف وإن أفاد المدعى بهذه المعونه إلا أن الذى قاله الشارح أظهر فى إفاده المدعى ؛ لأن أخذ هذا المعنى الذى قلناه من عباره المصنف فيه نوع خفاء قال العلامه عبد الحكيم : لك أن تقول إن قول المصنف : لأنهم لم يعتقدوه قضيه معدوله أى : إنهم موصوفون بعدم اعتقاد صدقه لاعتقادهم عدمه ، وحينئذ

فمرادهم بكونه أخبر حال الجنه غير الصدق وغير الكذب ، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغه فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم ، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل أنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ؛ ...

******

فيؤول إلى الأظهر الذى قاله الشارح ، وإن كان المتبادر منه السالبه (قوله : فمرادهم إلخ) هذا حاصل لكلام المصنف السابق (قوله : وهم عقلاء إلخ) جواب عما يقال إنما ألزمت الواسطه من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم ، فأجاب بأن المعول فى مثل هذا على اللسان واللغه ، لا على الإخبار ، وهؤلاء من أهل اللسان واللغه فيعول عليهم فى مثله ؛ لأنهم لا يخطئون فيه (قوله : اللسان) أى : اللغه ، فقوله عارفون باللغه : تفسير لما قبله.

(قوله : فيجب إلخ) هذا تفريع على قوله فمرادهم إلخ (قوله : حتى يكون إلخ) حتى تعليليه ، وقوله هذا أى الإخبار حال الجنه ، وقوله منه أى : مما ليس بصادق ولا كاذب ، وقوله : بزعمهم أى : وإن كانت جميع أخباره - صلى الله عليه وسلم - صادقه فى نفس الأمر ولا جنه ، وقد يقال : هذا الدليل وإن نفى الحصر وأثبتت الواسطه إلا أنه إنما أثبت قسما واحدا من أقسام الواسطه الأربعه ، وحينئذ فلا يكون منتجا لتمام المدعى ، وقد يجاب بأن مراد الجاحظ إبطال مذهب غيره وإثبات مذهبه فى الجمله.

(قوله : وعلى هذا) أى : ولأجل هذا الذى قررناه بعد قول المصنف وغير الصدق إلخ ، وهو قوله : فلا يريدون فى هذا المقام الصدق إلخ ، قوله بعد ذلك فمرادهم بكونه أخبر حال الجنه غير الصدق وغير الكذب ، فإن هذا يقتضى أن قول المصنف ؛ لأنهم لم يعتقدوه عله لكون المراد بالثانى غير الصدق ، وأن قول المصنف وغير الصدق عطف على قوله غير الكذب فينحل المعنى ، ولا شك أن مراد الكفار بالثانى غير الكذب ، ومرادهم به أيضا غير الصدق ، وإنما كان مرادهم بالثانى غير الصدق ؛ لأنهم لم يعتقدوه (قوله : لا يتوجه ما قيل) أى : ما قاله الخلخالى اعتراضا على المصنف ، وحاصله أنه فهم أن قول المصنف وغير الصدق : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير وهو أى : الثانى غير الصدق فى الواقع ، وإنما كان الثانى غير الصدق ؛ لأنهم لم يعتقدوا صدقه ، فجعل عدم

.....

******

اعتقاد الصدق عله لكون الثانى غير الصدق ، واعترض بأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق الذى قاله المصنف عدم الصدق فى الواقع لجواز أن يثبت الصدق مع عدم اعتقاد الصدق ، ألا ترى أن الكفار لا يعتقدون صدق النبى وهو صادق فى نفس الأمر ، وحينئذ فلا يتم هذا التعليل ، وحاصل الرد عليه أن هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف إلا لو كان جعل قوله لأنهم لم يعتقدوه : عله لعدم الصدق أى : لكون الثانى غير الصدق ، والمصنف إنما جعله عله لعدم إرادتهم بالثانى الصدق ، والحاصل أن الاعتراض مبنى على أن المعلل عدم الصدق ، ونحن نجعل المعلل عدم إراده الصدق ، ولا شك أنه يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم إراده الصدق ؛ فتم التعليل. أفاد ذلك شيخنا العلامه العدوى ، فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب.

وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد فهو نوع من الكذب ، فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال الجنون كذبا أيضا لجواز أن يكون نوعا آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد ، فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقا ، والمعنى أفترى أو لم يفتر ، وعبر عن الثانى بقوله : أم به جنه ؛ لأن المجنون لا افتراء له.

تنبيه آخر : وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم قال السكاكى (١) : ليس من الواجب فى صناعه وإن كان المرجع فى أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها فى استفاده الذوق منها ، فكيف إذا كانت الصناعه مستنده إلى تحكمات وضعيه واعتبارات إلفيه؟ فلا على الدخيل فى صناعه علم المعانى أن يقلد صاحبه فى بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق ، وكثيرا ما يشير الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز (٢) إلى هذا كما ذكر فى موضع ما تلخيصه هذا.

١- المفتاح ص ٩٠.

٢- دلائل الإعجاز ص ١٩٠ ، ١٩١.

لأنه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم إراده الصدق ؛ فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أى : معنى (أَمْ بِهِ جِنَّةٌ) (أم لم يفتر ...

******

اعلم أنه لا يصادف القول فى هذا الباب موقعا من السامع ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفه ومن تحدثه نفسه بأن (لما) تومئ إليه من الحسن أصلا ، فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام فيجد أريحيه تاره ويعرى منها أخرى ، وإذا عجبته تعجب وإذا نبهته لموضع المزيه انتبه ، فأما من كانت الحالات عنده على سواء وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحه المطلقه ، وإلا إعرابا ظاهرا ، فليكن عندك بمنزله من عدم الطبع الذى يدرك به وزن الشعر ، ويميز به مزاحفه من سالمه ، فى أنك لا تتصدى لتعريفه لعلمك أنه قد عدم الأداه التى بها يعرف.

واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفه العظمى فى هذا الباب ، فإن من الآفه أيضا من زعم أنه لا سبيل إلى معرفه العله فى شىء مما تعرفه المزيه فيه ، ولا يعلم إلا أن له موقعا من النفس وحظا من القبول ، فهذا بتوانيه فى حكم القائل الأول.

واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفه الكل وجب ترك النظر فى الكل ؛ ولأن تعرف العله فى بعض الصور فتجعله شاهدا فى غيره أحرى من أن تسد باب المعرفه على نفسك وتعودها الكسل والهوينا.

قال الجاحظ : وكلام كثير جرى على ألسنه الناس وله مضره.

(قوله : لأنه) أى : المصنف لم يجعله أى : لم يجعل قوله : لأنهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق أى : كما فهم المعترض (قوله : فليتأمل) أمر بالتأمل للإشاره إلى أنه يمكن أن يقال : إن عدم الاعتقاد أى : الجزم لا يستلزم عدم الإراده ؛ لأن الشاك المتردد ليس عنده اعتقاد وجزم وعنده إراده للأمر المشكوك فيه للتردد بينه وبين غيره ، وحينئذ فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم الإراده ، والجواب أن المراد بقوله ؛ لأنهم لم يعتقدوه : نفى اعتقادهم صدقه من حيث ذاته وإمكانه ، والشاك معتقد لإمكان الشىء وإن كان غير معتقد له من حيث ذاته.

(قوله : ورد) حاصله على ما يشير إليه الشارح ، منع أن المراد بالثانى غير الكذب ، ومنع أنه قسيم للكذب ، وبيانه أنا نختار أن المراد بالثانى الكذب ، وقوله أنه

فعبر عنه) أى : عن عـدم الافتراء (بالجنه لأن المجنون لا افتراء له) لأنه الكذب عن عمد ، ولا عمد للمجنون ، فالثانى ليس قسيما للكذب بل لما هو أخص منه ؛ أعنى : الافتراء فيكون حصرا للخبر الكاذب بزعمهم فى نوعيه ؛ أعنى : الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد.

(أحوال الإسناد الخبرى)

******

قسيمه : إن أراد أنه قسيم مطلق الكـذب كمـا هو المتبـادر فممنوع ، بـل هو قسـيم الكـذب العمـد خـاصه ، وإن أراد أنه قسـيمه الكذب عن عمد فمسـلم ، ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد من الثانى غير الكذب إذ لا يلزم من كون الشىء قسيما للأخص أن يكون قسـيما للأـعم. (قوله : فعبر عنه إلـخ) أى : على طريق المجـاز المرسـل من إطلاـق اسم الملزوم على اللازم ؛ لأن من لوازم الإخبار حال الجنه عـدم الافتراء ، وحاصل هـذا الرد أنا لا نسـلم أن الإخبار حال الجنه واسـطه ، بل المراد منه عـدم الافتراء ، وهو من أفراد الكذب ، فقصدهم حصر خبر النبى الكاذب بزعمهم فى نوعيه الافتراء وعدمه ، وليس قصدهم حصر خبره من حيث هو فى الكـذب وغيره (قـوله : فعـبر عنه إلـخ) أى : فحاصـل المعنى على هـذا الجواب ، أقصـد الكـذب على الله أم لم يقصـد لكونه حصـل منه ذلـك حـال الجنون المنافى للقصـد ، فمرادهم - لعنه الله عليهم - أن أخباره ليست عن الله على كل حال ، بل إما أنه اختلق ذلك بالقصـد ، أو وقع منه ذلك بلا قصـد (قوله : فالثانى) أى : وهو الإخبار حال الجنه (قوله : ليس قسـيما للكذب) أى : لمطلق الكـذب (قوله : بل لما هو إلخ) أى : بل هو قسـيم لما هو أخص من الكذب وهو الافتراء ؛ وذلك لأن الافتراء هو الكذب عن عمد وهو أخص من مطلق كذب (قوله : فيكون حصرا إلخ) وحينئذ فالثانى كذب أيضا فلا واسطه.

أحوال الإسناد الخبرى :

خبر لمبتـدأ محـذوف أى : البـاب الأول أحوال الإسـناد الخبرى ، وفيه أن أحوال الإسـناد عباره عن الأمور العارضه له من التأكيد وعدمه ، وكونه حقيقه عقليه أو مجازا

وهو ضم كلمه أو ما يجرى مجراها إلى أخرى ...

******

عقليا ، وهذه غير الباب الأول ؛ لأنه ألفاظ ، وحينئذ فالحمل غير صحيح لعدم المطابقه بين المبتدأ والخبر ، والجواب أن فى الكلام حذف مضاف أى : مباحث أو عبارات أحوال الإسناد ، وأورد على المصنف أن الأمور العارضه للإسناد المسماه بأحواله من الحقيقه العقليه ، والمجاز العقلى والتأكيد وعدمه يمكن إجراؤها فى الإنشاء كما إن قلت لشخص : ابن لى قصرا ، فإن كان ذلك الشخص أهلا للبناء بنفسه فالإسناد حقيقه عقليه ، وإلا فمجاز عقلى كما سيأتى من أن المجاز العقلى لا يختص بالخبر ، وإذا كان المخاطب قريب الامتثال قيل له : اضرب من غير تأكيد ، وإن كان شديد البعد عن الامتثال قيل له : اضربنّ بالتأكيد بالنون المشدده ، وإذا كان غير شديد البعد قيل له : اضربن بالنون الخفيفه ، وحينئذ فلا وجه لتقييد الإسناد بالخبرى ، وأجيب بأن وجه التقييد أن الخبر أصل للإنشاء إما باشتقاق : كالأمر ، فإنه مشتق من الماضى عند الكوفيين وكذلك المضارع ، أو بنقل كصيغ العقود ونعم وبئس أو بزياده كالاستقبال والتمنى والترجى ، وكما فى لتضرب ولا تضرب ؛ ولأن المزايا والخواص المعتبره عند البلغاء حصولها فيه أكثر من الإنشاء ، وبالجمله فالخبر هو المقصود الأعظم فى نظر البلغاء ، فلذا قيد به وهذا لا ينافى أن الأحوال العارضه للإسناد الذى فيه تعرض للإسناد الذى فى الإنشاء ، ثم إن الإسناد من أوصاف الشخص ؛ لأنه مصدر فيؤول بالإسناد الذى هو وصف للطرفين أعنى : انضمام أحدهما للآخر (قوله : وهو ضم كلمه) أى : انضمام كلمه ، فأطلق المصدر وأراد الأثر الناشئ عنه وهو الانضمام ؛ لأنه الذى يتصف به اللفظ. كذا فى خسرو ، والمراد بالكلمه : المسند.

(قوله : أو ما يجرى مجراها) أى : كالجمله الحاله محل مفرد نحو : زيد قائم أبوه ، والمركبات الإضافيه والتقييديه (قوله : إلى أخرى) لم يقل أو ما يجرى مجراها فظاهره أن المسند إليه دائما لا يكون إلا كلمه منفرده ، وينقص هذا بمثل : (لا حول ولا قوه إلا بالله كنز من كنوز الجنه) (١) وقوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا)(٢) إلا أن يقال

١- أخرجاه فى الصحيحين.

٢- العنكبوت : ٥١.

بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت ...

******

حذفه من الثانى لدلاله الأول ، ومثل هذا شائع ، أو يقال : إنما لم يزد ذلك لقله وقوعه فى المسند إليه.

كذا قيل ، وقد يقال لا حاجه لذلك كله ؛ لأن الكلمه فى قوله : ضم كلمه شامله للمسند والمسند إليه ، فالمسند قسمان كلمه وما جرى مجراها ، والمسند إليه كذلك ، فالأقسام أربعه ، فمثال المسند والمسند إليه إذا كانا كلمتين : زيد قائم ، ومثال المسند إليه الجارى مجرى الكلمه قولهم : (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) (١) ومثال المسند الجارى مجراه : زيد قام أبوه ، ومثال ما إذا كان كل منهما جاريا مجرى الكلمه : لا إله إلا الله ينجو قائلها من النار ، ولا يأتى ورود الاعتراض على الشارح إلا لو قال ضم كلمه مسنده أو ما جرى مجراها إلى أخرى.

(قوله : بحيث إلخ) الباء للملابسه متعلقه بمحذوف وفاعل يفيد ضمير يعود على الضم أى : ضما ملتبسا بحاله ، وهى أن يفيدك ذلك الضم الحكم بأن إلخ ، أى : يدل على أن المتكلم حكم بأن إلخ ، وعلى هذا فالمراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوى وهو القضاء وهذا القيد مخرج لضم اسم الفاعل لفاعله ، ويصح أن يراد به الوقوع أو اللاوقوع ، وعلى هذا فقوله بأن إلخ : متعلق بالحكم على أنه تفسير له ، فالباء : للتصوير ، والمعنى ضما ملتبسا بحاله ، وهى أن يفيد ذلك الضم الحكم المصور بثبوت مفهوم إحداهما لمفهوم الأخرى وذلك فى القضيه الموجبه ، وقوله أو منفى عنه أى : أو منتف عنه وذلك فى القضيه السالبه ، فإن المحكوم به فيها الانتفاء ولا يصح أن يراد بالحكيم الإيقاع والانتزاع ؛ لأن ذلك الضم لا يدل على أن المتكلم أدرك أن ثبوت مفهوم إحداهما لمفهوم الأخرى مطابق أو غير مطابق ، ولو قال الشارح وهو ضم كلمه أو ما يجرى مجراها إلى أخرى بحيث يفيد ثبوت مفهوم إحداهما للأخرى : كان أوضح (قوله : مفهوم إحداهما)

١- أورده أبو هلال العسكرى فى جمهره أمثال العرب (١ / ٢١٥) وكذلك أورده فى لسان العرب (٦ / ٤٢٣٠) ماده (معد) وقال يضرب مثلا لمن خبره خير من مرآته.

لمفهوم الأخرى أو منفى عنه ، ...

******

أعنى : المحكوم به ، والمراد المفهوم المطابقى أو التضمنى للقطع بأن الثابت فى : ضرب زيد ، أو زيد ضارب إنما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم ، والثابت فى قولك : الإنسان حيوان ناطق المفهوم المطابقى.

(قوله : لمفهوم الأخرى) أعنى : المسند إليه ، واعترض بأن الأولى أن يقول لما صدق لأخرى ؛ لأن الموضوع يراد منه الماصدق ، والمحمول يراد منه المفهوم أعنى الوصف الكلى ، وأجيب بأن ما عبر به أولى ؛ لأنه لو عبر بالماصدق لخرجت القضايا الطبيعيه ، فإن المراد من الموضوع فيها المفهوم الكلى أعنى : الحقيقه ، فمراد الشارح بالمفهوم ما فهم من اللفظ كان حقيقه أو أفراد ، وليس المراد بالمفهوم ما قابل الذات والماصدق حتى يرد الاعتراض ، ثم إن ما ذكره الشارح من أن الإسناد عباره عن : الضم المذكور طريقه لبعضهم ، قال السكاكى : الإسناد هو الحكم أعنى : النسبه ، ولذا عرفه بقوله : الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم أو انتفائه عنه ، وكل من الطريقتين صحيح ؛ وذلك لأن الأمور المعتبره فى الإسناد من التأكيد والتجريد عنه والحقيقه العقليه والمجاز العقلى كما يوصف بها الحكم يوصف بها ضم إحدى الكلمتين للأخرى على وجه يفيد الحكم بلا ترجيح ، إلا أنهما يختلفان من جهه أنه إذا أطلق الإسناد على الحكم كان المسند والمسند إليه من صفات المعانى ، ويوصف بهما الألفاظ الداله على تلك المعانى تبعا ، وإذا أطلق الإسناد على الضم المذكور كان الأمر بالعكس ، كذا ذكره القرمى.

نعم تعريف الإسناد بما قاله الشارح أولى مما عرف به السكاكى من جهه المسند والمسند إليه فى عرفهم من أوصاف الألفاظ ؛ لأن الأحوال المبحوث عنها إنما تعرض للألفاظ كالذكر والحذف وكونه معرفه ضميرا أو اسم إشاره أو علما أو نكره ، وكذلك كون المسند اسما أو فعلا أو جمله اسميه أو فعليه أو ظرفيه ، وقولهم الفصل : لتخصيص المسند إليه بالمسند من باب إجراء المدلول على الدال ، فالمراد بالمسند إليه والمسند هو اللفظ ، وقول السكاكى فى التعريف الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم يقتضى أن المسند والمسند إليه من أوصاف المعانى ، ولا يقال : إن الخواص والمزايا إنما تعتبر أولا فى

وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثره مباحثه ، ثم قدم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخر النسبه عن الطرفين ؛ لأن البحث فى علم المعانى إنما هو عن أحوال اللفظ ...

******

المعانى ، فاللائق باصطلاح أهل المعانى أن يعتبر المسند إليه والمسند من أوصاف المعانى ؛ لأنا نقول هذا لا يتم لاستلزامه أن لا يكون علم المعانى باحثا عن أحوال اللفظ فتأمل (قوله : وإنما قدم بحث الخبر) أى : المذكور فى هذا الباب والأبواب الأربعه بعده على بحث الإنشاء مع أن تلك الأبحاث لا تختص بالخبر (قوله : لعظم شأنه) أى : شرعا ؛ لأن الاعتقاديات كلها أخبار ولغه فإن أكثر المحاورات أخبار (قوله : وكثره مباحثه) عطف مسبب على سبب ، وإنما كثرت مباحثه بسبب أن المزايا والخواص المعتبره عند البلغاء أكثر وقوعها فيه (قوله : ثم قدم أحوال الإسناد) أى : ثم قدم من مباحث الخبر أحوال الإسناد و [ثمّ] للترتيب الإخبارى (قوله : مع تأخر النسبه) أى : التى هى مراده بالإسناد على ما مر من الطريقتين ، وفيه أن المحل للضمير فكان المناسب أن يقول : مع تأخره أى : الإسناد ، إلا أن يقال أظهر فى محل الإضمار إشاره إلى أن مراد المصنف بالإسناد النسبه كذا قرر بعضهم ؛ لكن أنت خبير بأن هذا الكلام إنما يتم على طريقه السكاكى ، من أن المراد بالإسناد الحكم لا على طريقه الشارح من أن الإسناد ضم كلمه لأخرى ، إذ الضم غير النسبه ، فالأولى للشارح أن يقول : مع تأخر الإسناد ؛ لأن الكلام فيه لا فى النسبه اللهم إلا أن يقال : إنه أراد بالنسبه الإسناد من إطلاق اسم اللازم على الملزوم ، أو يقدر مضاف فى قوله سابقا ضم كلمه إلخ أى : أثر ضم إلخ أو لازم ضم والأثر هو النسبه وكذلك اللازم ، ويراد بالحكم فى قوله بحيث يفيد الحكم إلخ : الحكم اللغوى وهو القضاء ، وحينئذ فيكون كلام الشارح موافقا للسكاكى فى أن الإسناد هو النسبه الكلاميه : قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله لأن البحث فى علم المعانى إنما هو إلخ) (إنما) هنا لمجرد التوكيد ، أو يقال : إن الحصر إضافى أى : إن البحث فى علم المعانى إنما هو عن الطرفين من حيث وصفهما بالمسند إليه والمسند لا من حيث ذاتهما ، وحينئذ فلا ينافى أنه يبحث فى علم المعانى عن

الموصوف بكونه مسندا إليه أو مسندا وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد والمتقدم على النسبه إنما هو ذات الطرفين ، ولا بحث لنا عنها (لا شك أن قصد المخبر) ؛ أى : من يكون بصدد الإخبار والإعلام ، ...

******

متعلقات الفعل وعن القصر وعن الفصل والوصل (قوله : الموصوف إلخ) أى : فالبحث عنه من حيث وصفه بالإسناد (قوله : وهذا الوصف) أى : كونه مسندا إليه أو مسندا (قوله : وهذا الوصف إنما يتحقق) أى : يتعقل فى الذهن (قوله : بعد تحقق الإسناد) أى : لأنه ما لم يسند أحد الطرفين للآخر لم يصر أحدهما مسندا إليه والآخر مسندا ، والحاصل أن المعترض يلاحظ ذات الطرفين ، ويقول : إن الإسناد متأخر عنهما فى الوجود طبعا ، فالمناسب تأخير الكلام على أحواله وضعا ، وحاصل الرد عليه : أنه ليس المنظور له ذات الطرفين حتى يرد ما قلت ، بل المنظور له وصفهما بالإسناد ، ولا يعقل الوصف إلا بعد وجود الإسناد فهو متقدم طبعا ، وحينئذ فينبغى أن يقدم الكلام على أحواله وضعا ليوافق الطبع (قوله : لا شك إلخ) من هنا لقوله فينبغى إلخ : تمهيد لبيان أحوال الإسناد.

(قوله : إن قصد إلخ) أى : مقصود وفى الكلام حذف حرف الجر أى : فى أن المقصود (قوله : أى من يكون بصدد الإخبار) أى : من يكون قاصد الإخبار والإعلام لا الآتى بالجمله الخبريه مطلقا ، بدليل قوله : وإلا فالجمله إلخ ، وهذا إشاره للجواب عن اعتراض خطيب اليمن على المصنف حين ألف هذا الكتاب ورآه الخطيب المذكور ، فقال معترضا عليه قوله : لا شك إلخ ، فى حصر قصد المخبر فيما ذكر نظر إذ يرد عليه قول أم مريم (رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى)(1) فإنه ليس قصدها إعلام الله بالفائده ولا بلازمها ، إذ المولى عالم بأنها وضعت أنثى وعالم بأنها تعلم أنها وضعت أنثى ، وحاصل الجواب أن قول المصنف : إن قصد المخبر بكسر الباء من الإخبار وهو له معنيان لغوى واصطلاحى ، فالأول : الإعلام ، والثانى : التلفظ بالجمله الخبريه مرادا بها إفاده معناها ، وإن لم يحصل بها العلم ، ولذا يعتق كل العبيد فيما إذ قال كل من أخبرنى بقدوم زيد

١- آل عمران : ٣۶.

وإلا- فالجمله الخبريه كثيرا ما تورد لأغراض أخر غير إفاده الحكم أو لازمه مثل : التحسر ، والتحزن فى قوله تعالى - حكايه عن امرأه عمران : (رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى)(۱) ...

******

فهو حر ، فأخبروه على التعاقب والمخبر هنا بالمعنى اللغوى أى : المعلم ، فقول الشارح والإعلام عطف تفسير لا بالمعنى العرفى أى : الآتى بالجمله الخبريه إلا- أنه ليس المراد بالمخبر المعلم بالفعل ، وإلا لما صح الترديد الآتى بقوله : فإن كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن المؤكدات ؛ لأنه حيثما أعلمه بالفعل كيف يكون خالى الذهن فتعين أن يكون المراد بالمخبر من كان بصدد الأخبار والإعلام (قوله : وإلا فالجمله إلخ) أى : وإلا نقل المراد بالمخبر من ذكر ، بل المراد به الآتى بالجمله الخبريه مرادا بها معناها ، فلا يصح حصر مقصوده فى الأمرين اللذين ذكرهما المصنف ؛ لأن الجمله الخبريه إلخ (قوله : مثل التحسر) مما دخل تحت مثل إظهار الضعف كما فى قوله تعالى حكايه عن نبيه زكريا : (رَبِّ إِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى)(۲) وإظهار الفرح كما فى قولك : قرأت الدرس ، وحضرنى الأفاضل ، وتذكير ما بين المراتب من التفاوت العظيم كما فى قوله تعالى : (لا- يَسْتَوِى الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)(۳) إلخ ، فإن اللفظ مستعمل فى معناه ، لكن لا للإعلام بالحكم أو لازمه ؛ لأن النبى وأصحابه عالمون بالحكم وهو عدم الاستواء ، ويعلمونه بأن المولى عالم بعلمهم ذلك ، بل لتذكير ما بين الرتبتين من التفاوت العظيم ؛ لأجل أن يتباعد القاعد ويرفع نفسه عن انحطاط مرتبته.

(قوله : فى قوله تعالى حكايه إلخ) أى : فإن اللفظ مستعمل فى معناه ، لكن لا للإعلام بالحكم أو لازمه ؛ لأن المخاطب وهو المولى عالم بكل منهما ، بل لإظهار التحسر على خيبه رجائها والتحزن إلى ربها ؛ لأنها كانت ترجو وتقدر إنها تلد ذكرا ، فأخبرت أنها ولدت أنثى ، ولا شك أن إظهار خلاف ما يرجوه الإنسان يلزمه التحسر ، فظهر لك من هذا أن استفاده التحسر من الآيه بطريق الإشاره والتلويح على ما هو مفاد

۱- آل عمران : ۳۶.

۲- مريم : ۴.

۳- النساء : ۹۵.

وما أشبه ذلك (بخبره) متعلق بقصد ...

******

عبد الحكيم ، وأما قول بعضهم استعمال الكلام فى إظهار التحسر والتحزن والضعف مجاز مركب ، وتحقيقه أن الهيئه التركيبيه فى مثله موضوعه للإخبار ، فإذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له ، فإن كانت العلاقه المشابهه : فاستعاره وإلا فمجاز مرسل ، والآيه من قبيل الثانى ؛ لأن الإنسان إذا أخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزمه إظهار التحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وإراده اللازم أ. ه كلامه.

ففيه نظر إذ يلزم عليه أن الآيه إنشاء معنى ، وحينئذ لا تصلح شاهدا للشارح ، إذ هو بصدد التمثيل لما إذا كان خبر المخبر لم يفد المخاطب الحكم ولا لازمه (قوله :

وما أشبه ذلك) أى : من أفراد أمثله التحسر كقوله : (١)

هواى مع الرّكب اليمانين مصعد

جنيب وجثمانى بمكّه موثق

وكما فى قوله خطابا لامرأه اسمها أميمه تلومه على عدم الانتقام والأخذ بثأر أخيه :

قومى هم قتلوا أميم أخى

فإذا رميت يصيبنى سهمى (٢)

فلئن عفوت لأعفون جللا

ولئن سطوت لأوهنن عظمى

أى : قومى يا أميمه هم الذين فجعونى بقتل أخى ، فلو حاولت الانتقام منهم عاد ذلك على بالمضره ؛ لأن عز الرجل بعشيرته ، فإن عفوت عنهم بالصفح والتجاوز عفوت عن أمر عظيم وخطب جزيل وأظهرت الإحسان الكامل لهم ، وإن قهرتهم بالانتقام عاد الأمر إلى توهين حالى ، فلذا تركت الانتقام ، فأميمه المخاطبه عالمه بأن القاتلين لأخيه قومه وتعلم بأنه عالم بذلك ، وحينئذ فالقصد إظهار التفجع والتحزن على

١- هو لجعفر بن علبه الحارثى وهو من الطويل وقد ورد فى تاج العروس بلا نسبه وانظر المعجم المفصل فى شواهد اللغه العربيه (٥ / ١٤١).

٢- البيتان من الطويل وهما للحارث بن وعله الـذهلى. وانظر شواهد المغنى (١ / ٣٦٣) والمعجم المفصل فى شواهد اللغه العربيه (٧ / ٣٨٥) ولسان العرب (١ / ٦٦٣) (ماده جلل).

(إفاده المخاطب :) خبر أن (إما الحكم ،) مفعول الإفاده (أو كونه) أى : كون المخبر (عالما به) أى : بالحكم ، ...

******

موت أخيه ، فقوله : وما أشبه ذلك ليس مستدركا مع قوله أولا- مثل التحسر ؛ لأن الإتيان بمثل لإدخال الأنواع : كالضعف والفرح ، وقوله وما أشبه ذلك لإدخال أفراد أمثله التحسر كما علمت (قوله : إفاده المخاطب) لو قال إفاده إما الحكم وحذف المخاطب لكان أخصر وشاملا- لما إذا وجه الكلام إلى شخص وأريد إفاده غيره (قوله : إما الحكم) أى : سواء كان مدلولا حقيقيا للخبر أو مجازيا أو كنائيا (قوله : مفعول الإفاده) أى : الثانى والأول ، قوله : المخاطب والفاعل محذوف أى : إفاده المخاطب إما الحكم (قوله : أو كونه إلخ) أورد على المصنف أن إفاده الحكم ملزوم وإفاده كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع خلو ؛ لأنهم صرحوا بأن نقيض كل من الطرفين فى مانعه الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا- يستلزم عين الملزوم ، بل نقيضه نعم لو كانت أداه الانفصال داخله على نفس القصد ، كأن يقال الثابت فى الخبر إما قصد إفاده الحكم أو قصد إفاده لازمه لم يرد ذلك ، إذ لا تلازم بين القصدين ، ولا يجوز انتفاؤهما ممن يكون بصدد الإخبار ، وأجيب بأن ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور فى مانعه الخلو إذا كانت القضيه منفصله لزوميه ، والقضيه فيما نحن فيه اتفاقيه فلا يشترط فيهما ما ذكر ، فالحاصل أن القضيه هنا اتفاقيه مانعه خلو فيجوز الجمع (قوله : أى كون المخبر عالما به) المراد بالعلم هنا التصديق بالنسبه جزما أو ظنا لا مجرد التصور ، إن قلت : الكون المذكور حكم من الأحكام اللازمه للحكم الأصلى الذى هو الوقوع ، أو اللاوقوع المفهومه من القضيه بطريق المجاز ؛ لأن دلاله اللفظ على لازم معناه مجاز ، وهذه الأحكام اللازمه كثيره ككون المتكلم حيا أو موجودا ، فما وجه تخصيص هذا الحكم اللازم بالذكر دون غيره من الأحكام اللازمه؟ قلت : لما كان هذا الحكم اللازم مقصودا للمخبر ؛ لأن المخبر يقصد إيقاعه فى بعض الأحيان ، وذلك فيما إذا كان المخاطب عالما بأصل الحكم دون غيره من الأحكام اللازمه

والمراد بالحكم هنا وقوع النسبه أو لا وقوعها ، ...

******

خص بالذكر ؛ لأنه لا يوجد هذا المعنى فى غير ذلك اللازم وإن قصد ذلك الغير ، كما إذا قال شخص توهمه المخاطب ميتا : السماء فوقنا ؛ ليفيد حياته فهو نادر ، ولا ينافى هذا أن المقصود هو الحكم الذى هو الوقوع أو اللاوقوع ؛ لأنه المقصود الأصلى.

(قوله : والمراد بالحكم هنا) أى فى كلام المصنف.

اعلم أنه قد تقرر أن الحكم يطلق على النسبه الكلاميه أى : المفهومه من الكلام ، وهى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ، أو انتفاؤه عنه فى الواقع وهو المتعارف بين أرباب العربيه ، وهذا المعنى هو المعنى بوقوع النسبه أو لا وقوعها أى : النسبه الواقعه أى : المتحققه فى الخارج أو غير المتحققه فيه ، ويطلق على المحكوم به ويطلق على إذعان النسبه أى : إدراك أنها واقعه أو ليست بواقعه وهو المعبر عنه فيما بين أرباب المعقول بالإيقاع والانتزاع ، ويطلق على خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير على ما هو عرف الأصوليين وعلى ما ثبت بالخطاب : كالوجوب ونحوه على ما هو عرف الفقهاء ، ولا خفاء أن المقصود بالإعلام هو إفاده وقوع النسبه أى : تحققها أو لا وقوعها فى الخارج ، فإذا قال لك شخص : قام زيد كان قصده إفادتك أن ثبوت القيام لزيد حصل وتحقق فى الخارج ، وليس قصده إفادتك أنه أدرك أن ثبوت القيام مطابق للواقع ، وحيث كان المقصود بالإعلام إنما هو إفاده وقوع النسبه فيكون هو المراد بالحكم هنا ؛ فقول الشارح وقوع النسبه أى : النسبه الواقعه أى : المتحققه فى الواقع والخارج ، وهذا فى القضيه الموجبه ، وقوله أولا وقوعها أى : والنسبه الغير الواقعه أى : الغير المتحققه فى الواقع وهذا فى القضيه السالبه.

قال الشارح – فى المطول – : ولا يصح أن يراد بالحكم هنا الإيقاع والانتزاع لظهور أنه ليس قصد المخبر إفاده أنه أوقع النسبه أى : أدرك أنها مطابقه للواقع أو لا ، ولا أنه عالم بأنه أوقعها ، وأيضا الإدراك من أوصاف الشخص ، فلو أريد لما كان لإنكار الحكم معنى ، إذ لا يصح أن يقول المخاطب للمتكلم : أنت لم توقع النسبه ، فإن قلت : جعل المقصود الأصلى من الخبر إفاده المخاطب وقوع النسبه أو لا وقوعها لا الإيقاع

وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه فى الواقع ؛ ...

******

والانتزاع ، هـذا إنما يظهر على القول بأن مـدلول الخبر النسـبه لا الإذعان بها ، وهـذا خلاف ما عليه الأكثر ، إذ الـذى عليه الأكثر كالإمام الرازى وابن السبكى (١) والعلامه السيد وغيرهم : أن مدلول الخبر إذعان النسـبه أعنى : الإيقاع والانتزاع ، قلت : أجاب العلامه عبـد الحكيم : بـأن الإيقاع والانتزاع وإن كان مـدلولا للخبر على قول الأكثر إلا أنه ليس مقصودا بالإفاده ، بل وسـيله لما قصـد إفـادته بالخبر وهو وقوع النسـبه أو لا وقوعها ؛ وذلك لأن المخاطب يسـتفيد الإيقاع والانتزاع من الخبر ، ثم ينتقل منه إلى متعلقه الـذى هو المقصود بالإعلام وهو وقوع النسـبه أو لا وقوعها ، ويـدل لـذلك ما هو الحق عندهم من أن الألفاظ لا دلاله لها فى نفسـها على مـا فى الخـارج ، بـل دلالتهـا على الصور الـذهنيه أولاً ، وبالـذات وبواسـطتها على مـا فى الخـارج لما بينهما من الارتباط ، فظهر لك أن كون الخبر مـدلوله الإيقاع والانتزاع لا ينافى أن المقصود بالإعلام إفاده وقوع النسـبه أو لا وقوعها فتأمل ذلك.

(قوله : وكونه) أى : الحكم بمعنى وقوع النسبه أو لا وقوعها مقصود للمخبر بخبره إلخ) وهذا توطئه لقوله : وهذا مراد إلخ (قوله : لا يستلزم) أى : ذلك الكون تحققه أو ثبوته فى الواقع وضمير تحققه للحكم بمعنى النسبه ، وحاصله أن قصد المخبر بخبره إفاده وقوع النسـبه أى : كون النسـبه واقعه لاـ يسـتلزم تحقيقها فى الواقع ؛ لأن دلاله الألفاظ على معانيها وضـعيه يجوز تخلفها وليسـت عقليه تقتضى استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا : كدلاله الأثر على المؤثر ، فإذا قلت : زيد قائم دل على ثبوت القيام لزيد فى الواقع ، ودلالته على ذلك لا تستلزم أن يكون ثبوت القيام متحققا فى الواقع لجواز أن يكون الخبر كذبا (قوله : وهذا) أى : كونه لا يستلزم تحققه فى الواقع.

١- هو أبو حامـد أحمـد بن على بن عبـد الكافى بهاء الـدين السـبكى ، فاضل ، له" عروس الأفراح شـرح تلخيص المفتاح" ولى قضاء العسكر وقبله قضاء الشام وكثرت رحلاته ومات مجاورا بمكه سنه ٧٦٣ ه. (وانظر الأعلام للزركلى ١ / ١٧٦).

وهذا مراد من قال : إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه ، وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا : زيد قائم ومفهومه - أن القيام ثابت لزيد ، وعدم ثبوته له احتمال عقلى لا مدلول ولا مفهوم للفظ ؛ فليفهم.

(ويسمى الأول) أى : الحكم الذى يقصد بالخبر إفادته (فائده الخبر ، والثانى) أى : كون المخبر عالما به (لازمها) أى : لازم فائده الخبر ؛ لأنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ...

******

(قوله : مراد من قال إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى) أى : الحكم أو انتفائه أى :فليس مراد ذلك القائل نفى دلاله الخبر على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفائه كما هو ظاهره ، بل مراده أنه لا يستلزم تحققه وثبوته فى الواقع لجواز أن يكون كذبا ، والحاصل أن الخبر يدل على ثبوت المعنى أى : الحكم أو انتفائه فى الواقع قطعا فكيف يقول هذا القائل : إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه فى الواقع؟ فأجاب الشارح بأن مراده بنفى الدلاله على الثبوت أو الانتفاء أنه لا يستلزم تحققه فى الواقع أو انتفاؤه فيه وهذا لا ينافى أنه يقول بدلاله الخبر على ثبوت المعنى الذى هو الحكم أو انتفائه فى الواقع.

(قوله : وإلا فلا يخفى إلخ) أى : وإلا نقل هذا مراده ، بل بهذا الكلام أن الخبر لا يدل على أصل ثبوت المعنى ولا على انتفائه فلا يصح كلامه ؛ لأنه لا يخفى إلخ (قوله : إن مدلول قولنا إلخ) أى : مدلوله الوضعى (قوله : ومفهومه) عطف على مدلول مرادف له ، وقوله أن القيام ثابت لزيد ، الأنسب ثبوت القيام لزيد فى الواقع (قوله : وعدم ثبوته له) أى : فى الواقع ، وقوله احتمال عقلى نشأ من كون دلاله الخبر : وضعيه يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال (قوله : ويسمى الأول فائده الخبر) أشار بلفظ التسميه إلى أنه اصطلاح لأهل الفن ، ولا مشاحه فى الاصطلاح ، فلا يرد عليه أن فائده الشىء ما يترتب عليه ، والمترتب على الخبر علم المخاطب بالحكم لا نفس الحكم (قوله : أى الحكم) أى : لا إفاده الحكم ، وقوله الذى يقصد بالخبر أى : الذى يقصد المتكلم إفادته للمخاطب بالخبر ، فلا ينافى أنه قد لا يقصد إفادته كما فى صوره قصد إفاده اللازم (قوله : لأنه) أى : الحال والشأن ، وهذا دليل على كون الثانى لازما للفائده (قوله : كل ما أفاد)

وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم ؛ لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الإخبار ؛ ...

******

أى : كـل خبر أفـاد المخاطب الحكم أفاد أنه أى : المخبر عالم به أى : بـذلك الحكم ، وأشار الشارح بهـذا إلى أن اللزوم ليس باعتبـار ذات العلم وذات الحكم ؛ لأـنه لاـ تلاـزم بينهما ، إذ قـد يتحقق الحكم ولا يعتقـده المتكلم ، بل باعتبار الإفاده بمعنى أن إفـاده الأـول لاـزمه لإفـاده الثانى ، لا من حيث ذاتهما ، إذ لا تلازم بينهما ، وأورد على هـذه الكليه أنها منقوضه بخبر الله تعالى ، فإنه يفيد الحكم ولا يفيد أنه عالم به ؛ لأن كونه عالما معلوم لنا قبل الخبر فلم نستفده من الخبر ، وجوابه أن المعلوم لنا قبل الخبر ، وجوابه أن المعلوم لنا قبل الخبر هو العلم الـذى يسـمى مثله عنـدنا تصورا وليس هو المقصود ، بل المقصود إفادته بالخبر العلم الذى يسمى نظيره عندنا تصديقا ولا يستفاد إلا من الخبر ؛ لأنه تعالى لا يعلم جميع الأشياء على الوجه الذى نسميه تصديقا بدليل الكواذب فإنه يعلمها ، وليست على هذا الوجه قطعا فعلمه بالشىء على وجه نسميه تصديقا لا نعلمه إلا من خبره.

بقى شـىء آخر وهو أنه قـد يمنع اللزوم مطلقـا ؛ لأـن المخاطب قـد يغفل عن كون المتكلم عالما أو يخبر بالحكم وهو شاك أو جاهـل ، فلم تكن إفـاده أنه عـالم لاـزمه لإفـاده نفس الحكم ، والجواب أن المراد اللزوم فى الجمله أى : أن ذلـك اللزوم بالنظر للغـالب والجـارى على العرف ؛ لأـنه عنـد سـماع الخبر الشـأن حصوله فهو فى حكم المعلوم بالضـروره (قوله : وليس كل ما أفاد إلـخ) أى : ليس كل خبر أفاد أن المتكلم عالم بالحكم ، وفى هذا إشاره إلى أن اللزوم ليس من الجانبين ، وحينئذ فهو لازم أعم : كلزوم الضوء للشـمس ، فيلزم من وجود الملزوم وجوده ولاـ يلزم من وجوده وجود الملزوم ، وهـذا بخلاـف اللاـزم المساوى : كقبول العلم وصـنعه الكتابه (قوله : لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الإخبار) أى : فالخبر حينئـذ إنما أفاد لازم الفائده ولم يفد الفائـده. إن قلت : إن الفائـده تحضـر فى ذهن المخاطب حال إفاده اللازم ، فإفاده اللازم تسـتلزم إفاده الفائده أيضا – أجيب بأن حضورها حال إفاده اللازم المجهول ليس بعلم جديد ، بل هو

كما فى قولنا لمن حفظ التوراه : قد حفظت التوراه. وتسميه مثل هذا الحكم فائده الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه. والمراد بكونه عالما بالحكم ...

******

تذكار فلا يعتبر (قوله : كما فى قولنا لمن حفظ التوراه) أى : والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراه فلا بد من هذا لصحه التمثيل بهذا المثال ، وإلا فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراه ، ولعل الشارح لم يقيد بقوله : لمن علم أن ما حفظه هو التوراه إشعارا بأن حفظها لا ينفك عاده عن العلم بها ، من حيث إنه توراه ، وإن جاز فى المحقرات الانفكاك.

(قوله : وتسميه إلخ) حيث قيل لازم فائده الخبر وقوله مثل هذا الحكم أى : تسميه هذا الحكم وما ماثله ، والمراد بهذا الحكم الحكم بحفظ المخاطب التوراه والمراد بما ماثله كل حكم يكون معلوما قبل الإخبار ، وأشار بهذا للجواب عما يقال : إن حفظ التوراه معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به ، فكيف يسمى فائده؟ وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالفائده ما يستفاد من الخبر بالفعل ، بل شأنه أن يستفاد منه.

(قوله : والمراد بكونه) أى : المخبر المذكور فى قوله : كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ، ولو قال : والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول صوره إلخ ، وهذا جواب عن المنع الوارد على الملازمه فى قوله : كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ، وتقرير المنع لا نسلم الملازمه أى : لا نسلم أنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز أن يكون المخبر أخبر بشىء عالما بخلافه ، أو شاكا فيه مترددا ، أو ظانا له ، أو متوهما ، وحاصل الجواب : أن هذا المنع لا يرد إلا إذا قلنا المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق وليس كذلك ، بل المراد بالعلم حصول صوره هذا الحكم فى ذهن المخبر ، وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للإخبار سواء كان معتقدا له اعتقادا جازما أو غير جازم أو غير معتقد أصلا أو معتقدا لخلافه ، فكل مخبر بخبر تحصل صوره الحكم فى ذهنه وإن كانت تلك الصوره قد لا تطابق الواقع وهذه الصوره تسمى علما وإطلاق العلم عليها اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس (قوله : والمراد بكونه عالما) أى : فى قولنا كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم بالحكم.

حصول صوره الحكم فى ذهنه ، وهاهنا أبحاث شريفه سمحنا بها فى الشرح.

(وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أى : بفائده الخبر ولازمها (منزله الجاهل) فيلقى إليه الخبر ...

******

(قوله : حصول صوره الحكم) أى : صوره الحكم الحاصله فى ذهنه ، وحينئذ فالمعنى : كل خبر أفاد الحكم أفاد أن صوره ذلك الحكم حاصله فى ذهن المخبر ، فعلم أن المراد بالعلم هنا : العلم بالمعنى المصطلح عليه عند المناطقه ، وهو الصوره الحاصله فى الذهن ، سواء كانت موافقه للواقع أو لا ، كانت معتقده للمتكلم اعتقادا جازما أو غير جازم ، أو غير معتقده لا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما هو المعنى المصطلح عليه عند الأصوليين والمتكلمين ، وعلى الأول : فالعلم عين المعلوم وغيره على الثانى ، وإنما قال الشارح حصول صوره الحكم ، ولم يقل الصوره الحاصله ؛ ليفيد أن العلم هو الصوره من حيث حصولها فى الذهن (قوله : سمحنا بها فى الشرح) أى : جدنا بها فيه ، والمراد ذكرناها فيه ، ولا يخفى ما فى الكلام من الاستعاره التبعيه (قوله : وقد ينزل إلخ) أى : وقد ينزل المتكلم المخاطب العالم بهما منزله الجاهل لعدم جرى المخاطب على مقتضى علمه ، واعترض على المصنف بأن هذا تخريج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، والكلام هنا فى إخراج الكلام على مقتضى الظاهر ، وحينئذ فالأولى عدم ذكر ذلك هنا وذكره فيما يأتى فى الكلام على التخريج على خلاف مقتضى الظاهر المشار له بقوله : وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ، وأجيب بأنه إنما ذكره هنا جوابا عن سؤال وارد على الكلام السابق ، وحاصله أنه لو كان قصد المخبر منحصرا فى الأمرين لما صح إلقاء الخبر للعالم بهما ، فأجاب بما ذكر ، وحاصله إنه إنما صح إلقاء الخبر للعالم بهما لتنزيله منزله الجاهل فأولا قرر الأصل ودفع ما يرد عليه ، ثم تكلم بعد ذلك على الفرع أعنى التخريج على خلاف مقتضى الظاهر. (قوله : العلم بهما) اعلم أن التنزيل المذكور يكون فيما إذا علم المخاطب الفائده ولازمها معا أو إحداهما ، وكلام المصنف ظاهر فى الأول ، ويمكن تأويله بحيث يكون محتملا للوجوه الثلاثه : علم الفائده ، وعلم اللازم ، وعلم الفائده واللازم.

وإن كـان عالمـا بالفائـدتين (لعـدم جريه على موجب العلم) فـإن من لاـ يجرى على موجب علمه هو والجاهـل سواء ؛ كمـا يقال للعالم التارك للصلاه : الصلاه واجبه. وتنزيل العالم بالشىء منزله الجاهل به ...

******

بأن يرجع الضمير فى قوله بهما : لمجموع الأمرين ، وهو يصدق بالبعض والجميع فالأول كقولك لتارك الصلاه العالم بوجوبها : الصـلاه واجبه ، والثانى وهو المخاطب العالم باللازم قولك : ضـربت زيـدا لمن يعلم أنك تعرف أنه ضـرب زيـدا ، لكنه يناجى غيرك بضـربه عنـدك ، كـأنه يخفى منـك ، والثـالث كقولك - لإنسان مؤمن ويعلم أنك تعلم أنه مؤمن إلا أنه آذاك أذيه لا يباشر بها إلا من يعتقد مؤذيه كفره ، ولا يعلم الله ورسوله - : الله ربنا ، ومحمد رسولنا.

(قوله : وإن كان عالما) الواو للحال ، وقوله بالفائدتين : فيه تغليب (قوله : على موجب) بفتح الجيم أى : على مقتضـى (وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ)(١) وقوله تعـالى : (وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمـانَهُمْ مِنْ بَعْـدِ عَهْـدِهِمْ وَطَعَنُوا فِى دِينِكُمْ فَقاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ)(٢) هـذا لفظه وفيه إيهام أن الآيه الأولى من أمثله تنزيل العالم بفائـده الخبر ولازم فائـدته منزله الجاهل بهما وليست بهما وليست منهـا ، بـل هى من أمثله تنزيـل العـالم بالشـىء منزله الجاهل به لعلم جريه على موجب العلم ، والفرق بينهما ظاهر (قوله : والجاهل سواء) أى : كالمسـتويين من حيث إن الثمره والمقصود بالـذات من العلم وهو العمل به قـد انتفى عنهما معا ، وإنما جاز تنزيـل العـالم منزله الجاهل عنـد انتفاء جريه على موجب العلم تعييرا له وتقبيحا لحاله ؛ لأنه إذا كان عالما بوجوب الصـلاه وكان تاركا لها وقيل له : الصـلاه واجبه كان إلقاء الخبر إليه إشاره إلى أنه هو والجاهل سواء ؛ لأنه يتصور تركها إلا من الجاهل ، وفى هذا من التوبيخ مالا يخفى (قوله : كما يقال للعالم) أى : بفائده الخبر.

(قوله : الصـلاه واجبه) أى : فإنه لما ترك الصـلاه مع علمه بوجوبها نزل منزله الجاهل الخالى الـذهن ، فألقى له الخطاب من غير تأكيد (قوله : وتنزيل العالم بالشىء)

١- الأنفال : ١٧.

٢- التوبه : ١٢.

لاعتبارات خطابيه كثير فى الكلام منه قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ فِى الْآخِرَهِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ ما شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ) ...

******

أى : سواء كان حكما أو لازمه أو غيرهما فهو أعم مما قبله ، فهذا ترق عما ذكره المصنف ؛ لأن ذاك فى تنزيل العالم بفائده الخبر أو لازمها منزله الجاهل بها وهذا فى تنزيل العالم مطلقا ، وإن كان علمه بغير فائده الخبر ولازمها منزله الجاهل كما فى الآيه على ما يأتى بيانه (قوله : لاعتبارات خطابيه) أى : لأجل أمور إقناعيه يعتبرها المتكلم حال مخاطبته تفيد ظن غير المخاطب أن المخاطب غير عالم كعدم الجرى على مقتضى العلم - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : (وَلَقَدْ عَلِمُوا) إلخ) اللام فى لقد موطئه للقسم أى : إنها واقعه فى جواب قسم محذوف والضمير فى علموا لليهود ، واللام فى لمن اشتراه : ابتدائيه ، وضمير اشتراه عائد على كتاب السحر والشعوذه ، والمراد بالشراء الاستبدال والاختيار ، أى : اختياره على كتاب الله وهو التوراه ، ومن : مبتدأ ، وجمله اشتراه : صله ، وقوله : (ما لَهُ فِى الْآخِرَهِ مِنْ خَلاقٍ :) جمله مركبه من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر من ، ومن فى قوله (مِنْ خَلاقٍ :) لتأكيد النفى ، وجمله (من (اشْتَراهُ) إلخ : فى محل نصب سادّه مسد مفعولى علموا لتعليقه بلام الابتداء ، وجمله : وليس إلخ : معطوفه إما على جمله القسم والجواب ، فيقدر فيها قسم وتكون لام لبئس موطئه له ، وإما معطوفه على جمله الجواب وحدها ، فلا يقدر فيها قسم وتكون اللام موطئه للقسم الأول ، كاللام الأولى ، ولو : شرطيه ، ومفعول يعلمون : محذوف ، أو أنه منزل منزله اللازم أى : لو كانوا يعلمون مذموميه الشراء ورداءته ، أو لو كانوا من أهل العلم ، وجواب لو : محذوف تقديره لامتنعوا ، وحاصل معنى الآيه : والله لقد علم اليهود أن من اشترى كتاب السحر أى : اختاره على كتاب الله ماله فى الآخره نصيب من الثواب أصلا ، ولا شك أن عدم الخلاق فى الآخره حاله مذمومه ، فكأنه قيل : ولقد علموا رداءه حال من اشتراه ومذموميتها ، ثم قيل : وو الله لبئس ما باعوا به أنفسهم أى : حظوظها لو كانوا يعلمون برداءه ذلك الشراء لامتنعوا منه ، ومحل الشاهد من الآيه قوله : لو كانوا يعلمون ، فإن

.....

******

العلم الواقع بعد لو منفى بمقتضاها ؛ لأنها حرف امتناع لامتناع ، وقد أثبت ذلك العلم لهم فى صدر الآيه ، وهذا تناف ، والجواب أنهم لما لم يعلموا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزله عدمه فصاروا بمنزله الجاهلين ، فإثبات العلم لهم أولا- هو الموافق للواقع ، ونفيه عنهم ثانيا مظهر لتنزيلهم منزله الجاهلين بذلك الشىء لعدم جريهم على موجب علمهم ، ثم إن المقصود من الآيه التنظير ؛ لأنها ليست من قبيل تنزيل العالم بإحدى الفائدتين منزله الجاهل لعدم جريانه على مقتضى العلم فيلقى له الخبر ؛ لأن اليهود غير مخاطبين بالآيه ، ولم يقصد إعلامهم بها حتى تكون خبرا ملقى لهم ومقصودا إعلامهم بمضمونه وهم يعلمونه ونزلوا منزله الجاهلين ، إذ المخاطب بالآيه إنما هو النبى - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه ، وليسوا عالمين بفائده هذا الخبر ، والحاصل أن المقصود بالآيه : التنظير ؛ لأن فيها تنزيل العالم بالشىء منزله الجاهل به كما أن فى المبحث المذكور قبلها كذلك ، وإن افترقا من جهه أن العالم المنزل منزله الجاهل فى الآيه ليس مخاطبا وليس عالما بفائده الخبر ، بخلاف المبحث السابق ، فإن قلت : هذا التكلف فى الآيه بجعلها نظيرا إنما يحتاج إليه إذا كان العلم المنفى بلو متعلقا بما تعلق به العلم المثبت وهو عدم الخلاف والثواب ؛ لأنه يلزم على ذلك التناقض فى الآيه ، وإنما يندفع بذلك التكلف ، وأما لو كان العلم المنفى متعلقا بالذم المأخوذ من بئس والعلم المثبت متعلقا بعدم الخلاق وهما متغايران لوجود عدم الخلاق فى الأمر المباح بخلاف الذم فلا تناقض ؛ لأن شرطه اتحاد الموضوع والمحمول والموضوع هنا قد اختلف ، وإذا احتملت الآيه هذين الأمرين سقط بها الاستشهاد عن التنظير أيضا ، فلا يصح أن تكون شاهدا لما ادعاه المصنف لما قلناه سابقا ولا شاهدا على النظير للاحتمال السابق ، والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال. قلت : هذا الاحتمال مناف لسياق الآيه ؛ لأن سوق الآيه يدل على اتحاد الذم ، وانتفاء الخلاق ما صدقا فى الآيه على ما ذكره المفسرون ؛ وذلك لأن اختيار ما لا نفع ولا ثواب فيه فى الآخره كالسحر على النافع من كل الوجوه وهو كتاب الله ردىء ومذموم ، فالآيه على هذا الاحتمال بناء

(لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ)(۱) بل تنزيل وجود الشيء منزله عدمه كثير منه قوله تعالى : (وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ) (فينبغى) أى : إذا كان قصد المخبر بخبره إفاده المخاطب - ينبغى (أن يقتصر ...

******

على الاتحاد المذكور ترجع إلى الاحتمال الأول ، فالتناقض باق بحاله ، وعلى تقدير عدم الاتحاد بين الأمرين يجب أن يكون العلم المنفى متعلقا بما تعلق به المثبت وهو عدم الخلاق ، فيرجع قوله : (لو كانوا يعلمون) إلى صدر الآيه ؛ لأنه الأنسب ببلاغه القرآن من جهه أن فيه إشاره إلى أن علمهم بعدم الثواب كاف فى الامتناع ، فكيف العلم بالذم وحمل الآيات على الأبلغ واجب.

(قوله : بل تنزيل إلخ) هذا ترق آخر ، وهو تنزيل وجود الشيء أعم من أن يكون علما أو غيره منزله عدمه ، كما فى الآيه ، فإن وجود الرمى المنزل منزله عدمه ليس بعلم ، والحاصل أن الآيه السابقه نزل فيها مطلق العلم أى : أعم من كونه متعلقا بفائده الخبر أو غيره منزله عدمه ، وما هنا نزل وجود الشيء مطلقا كان علما أو غيره منزله عدمه قوله : (وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ)(۲) (إذ) ظرف لرميت الأول أو للنفى المأخوذ من (ما) ، ونفى الرمى عنه عليه الصلاه والسّلام باعتبار أنه بالنسبه لما ترتب عليه من الآثار العجيبه : كإصابه جميع الكفار بالتراب فى أعينهم كالعدم ، والحاصل أنه لما ترتب على رميه آثار عجيبه لم تترتب على فعل غيره من البشر عاده نزل ذلك الرمى منزله العدم لقلته بالنسبه لما ترتب عليه ، وإثبات الرمى له ثانيا نظرا للظاهر ، فلا تناقض فى الآيه ، وهذا الحمل أحسن من قول بعضهم : إن نفى الرمى من جهه الحقيقه أو التأثير والإثبات من جهه الصوره الظاهريه والكسب ، وذلك لأنه لا تنزيل فى الآيه حينئذ. (قوله : فينبغى) أى : يجب صناعه ، فلو لم يقتصر على قدر الحاجه عدّ مخطئا (قوله : أى إذا كان قصد المخبر إلخ) هذا إشاره إلى أن الفاء فى قوله : فينبغى للتفريع ، وقوله حذرا عن اللغو إشاره إلى وجه التفريع ، وانظر لم ترك الشارح الفاء عند إعاده ينبغى ، وتوضيح المعنى أن قصد المخبر إذا كان إفاده المخاطب أحد

۱- البقره : ۱۰۲.

۲- الأنفال : ۱۷.

.....

******

الأمرين فينبغى له أن يقتصر من التركيب على قدر ما تحصل به إفادته لا أنقص منه ولا أزيد حذرا من اللغو ، فإنه إذا كان غير مفيد أصلا كان لغوا محضا ، وإن كان ناقصا عن إفاده ما قصد به كان فى حكم اللغو ، وإذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو ، وبهذا ظهر لك تفرع هذا الكلام أعنى قوله : فينبغى إلخ ، على ما قبله ، ولم يحتج لما أورده بعضهم بقوله : إن جواب الشرط مسبب عنه ، وهذا المذكور المأخوذ من أول المبحث أعنى قوله : فينبغى إلخ ، لا يظهر كونه مسببا عن الشرط المحذوف الذى قدره الشارح بقوله أى : إذا كان إلخ ، بل ما ذكره المصنف قاعده مستقله بنفسها لا تتفرع على ما سبق ، والذى يظهر كونه مسببا عما سبق قوله بعد ذلك ؛ فإن كان المخاطب إلخ ، وأجاب عن ذلك بأن قوله : فينبغى إلخ ، كلام مجمل يفصله قوله : فإن كان إلخ ، والمجمل والمفصل شىء واحد وإن اختلفا بالاعتبار ، وقد حكمنا بأن ذلك المفصل يظهر كونه مسببا عن الشرط فيصح أن يكون مجمله كذلك ، فالحاصل أنه لا شك فى صحه تفرع قوله : فينبغى إلخ ، على ما تقدم من أن قصد المخبر إلخ ، ولا يحتاج فى توجيه التفريع إلى أن يقال إن ما ذكره من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله : فإن كان المخاطب إلخ.

بقى شىء آخر : وهو أن اعتبار هذه الأحوال أعنى : خلو الذهن والتردد والإنكار ظاهر بالنسبه إلى فائده الخبر يعنى : الحكم ، وأما بالنسبه إلى لازمها فيمكن اعتبار الخلو والتجريد عن المؤكدات ، وأما اعتبار التردد والإنكار فلا يصح ؛ لأن التردد فى علم المخاطب أو إنكاره يقتضى تأكيده لا تأكيد الحكم ، فإذا أكد وقيل : إنى عالم بقيام زيد مثلا ، انقلب اللازم فائده ؛ لأن المقصود حينئذ إثبات العلم بالقيام لا إثبات القيام ، والكلام فى لازم الفائده لا فيها فلا يتصور اعتبار التردد أو الإنكار فى اللازم مع بقائه على حاله على أنه لا يتصور ، ولو لم يبق على حاله إن أريد بعلم المتكلم حصول صوره الحكم ؛ لأن إلقاء الخبر للمخاطب يستلزم إفادته المخاطب أنه عالم بالحكم كما تقدم بيانه ، أما إن أريد بالحكم التصديق مطلقا أو بقيد الجزم وحده أو به مع المطابقه

من التركيب على قدر الحاجه) حذرا عن اللغو (فإن كان) المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) أى : لا يكون عالما بوقوع النسبه أو لا وقوعها ، ولا مترددا فى النسبه ...

******

لتصور فيه التردد والإنكار بعد إلقاء الخبر لاحتمال أن يكون المخبر شاكا أو واهما ، فيصح التأكيد حينئذ - أفاده السيرامى.

(قوله : من التركيب) (من) بمعنى (فى) أو المعنى ، فيقتصر على قدر الحاجه من المركبات (قوله : على قدر الحاجه) أى : على مقدار حاجه المخبر فى إفاده الحكم ولازمه ، أو حاجه المخاطب فى استفادتهما ، فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها.

(قوله : حذرا عن اللغو) أى : لأجل التباعد عنه وهو عله ليقتصر لا- لقوله : فينبغى لاختلافهما فى الفاعل ؛ لأن فاعل ينبغى أن يقتصر أى : الاقتصار ، وفاعل الحذر هو المتكلم. إن قلت : اللغو هو الكلام الزائد الذى لا فائده فيه ، فالتعليل حينئذ قاصر على عدم الزياده وليس شاملا لعدم النقصان مع أن المدعى الشمول لهما ؛ لأن قوله على قدر الحاجه أى : بحيث لا يزيد ولا ينقص ، فالتعليل فيه قصور : أجيب بأنه ترك تعليل عدم النقص لعلمه بطريق المقايسه ، وكأنه قال : حذرا من اللغو ومن القصور ، أو المراد باللغو ما يشمل اللغو حقيقه وهو الزائد على قدر الحاجه وحكما وهو الكلام الناقص عن قدر الحاجه ؛ لأن الكلام إذا نقص عن قدر الحاجه كان غير مفيد فيكون فى حكم اللغو لعدم الاعتداد به لكونه غير مفيد للمقصود ، وهذا الجواب قد أشرنا إليه سابقا.

(قوله : فإن كان المخاطب خالى الذهن من الحكم إلخ) مقتضاه أنه إذا كان خالى الذهن من لازم الحكم وقصد المتكلم إفادته أنه يؤكد له وليس كذلك ، بل هو مثل خالى الذهن من الحكم ولعله تركه للعلم به بالمقايسه وقد علمت الكلام فى ذلك والمراد بالحكم الاعتقاد ولو غير جازم كما يأتى بيانه (قوله : أى لا يكون إلخ) تفسير لقوله خالى الذهن وقوله عالما بوقوع النسبه أو لا- وقوعها تفسير للحكم ، فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبه أو لا وقوعها أى : إدراك أنها واقعه أو ليست بواقعه وهو المسمى بالتصديق وبالإيقاع والانتزاع وبالإذعان (قوله : ولا مترددا فى أن النسبه إلخ) أشار به

هل هى واقعه أم لا ؛ ...

******

إلى أن الضمير فى قوله : والتردد فيه للحكم بمعنى وقوع النسبه أو لا وقوعها ففى الكلام استخدام ؛ لأن التردد ليس فى الحكم بمعنى التصديق ، بل فى الحكم بمعنى الوقوع أو اللاوقوع فذكر الحكم أولا بمعنى التصديق ، وأعاد الضمير عليه بمعنى الوقوع ، أو اللاوقوع وهو المعبر عنه بالنسبه الكلاميه ، ويجوز أن يراد بالحكم فى الموضعين الوقوع أو اللاوقوع ويقدر مضاف قبل الحكم أى : من إدراك الحكم ، فيكون الخلو عن الحكم بمعنى الخلو عن إدراكه وهذا الاحتمال يرجع للأول ولكنهما يختلفان بالاستخدام ، وتقدير المضاف ، والأولى كما قال عبد الحكيم : أن يراد بالحكم وقوع النسبه أو لا وقوعها بدليل سابق الكلام ولاحقه أعنى قوله : أولا ولا شك أن قصد المخبر بخبره إفاده المخاطب إما الحكم إلخ ؛ فإن المراد به وقوع وقوع النسبه أو لا وقوعها ، وكذا قوله : والتردد فيه ، فإن التردد والإنكار إنما هو فى الحكم بمعنى وقوع النسبه أو لا وقوعها ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصلا فيه ، وحصوله فيه إنما هو الإذعان به ، فيكون المعنى خاليا عن الإذعان به ، والخلو عن الإذعان به لا يستلزم الخلو عن التردد ، لأن الإذعان والتردد متنافيان فلا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر ، ولما كان الخلو عن الأول لا يستلزم الخلو عن الثانى عطفه المصنف عليه ، فقال : والتردد فيه فليس قوله : والتردد فيه مستغنى عنه كما قيل أ. ه كلامه.

وقول الشارح : لا يكون عالما إلخ : لا يخالف هذا ؛ لأن نفى العلم مأخوذ من خلو الذهن عن الحكم ، وقوله بوقوع النسبه أو لا وقوعها هذا بيان للحكم فتأمل (قوله : هل هى واقعه أم لا) قد تكرر فى كتب النحو امتناع أن يؤتى لهل بمعادل ؛ لأنها مختصه بطلب التصديق ، والإتيان لها بمعادل يقتضى خروجها عن ذلك لطلب التصور كما سيأتى ذلك - إن شاء الله - فى أوائل الإنشاء ، فهذا التركيب من الشارح إما بناء على ما ذهب إليه ابن مالك من أن هل تقع موقع الهمزه فيؤتى لها بمعادل مثلها مستدلا بقوله - عليه الصلاه والسّلام - : " هل تزوجت بكرا أم ثيبا" (١) ، أو يقال إن أم هنا منقطعه

١- أخرجه البخارى (ح / ٢٩٦٧) وأخرجه مسلم بغير لفظ : هل (٣ / ٦٥١ ، ٦٥٥).

وبهذا يتبين فساد ما قيل : إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجه إلى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه ...

******

بمعنى بل التى للإضراب لا متصله ، فإن السائل إذا قال : هل زيد عندك أم لا؟ كان المعنى هل زيد عندك؟ بل أليس عندك؟ فهو انتقال من استفهام إلى استفهام آخر غير الأول ، فالسائل ظن أولا أن زيدا عند المخاطب فاستفهم عنه ، ثم أدركه ظن آخر أنه ليس عنده فاستفهم عنه ، وأم المنقطعه يجوز استعمالها مع هل ومع غيرها من أدوات الاستفهام.

(قوله : وبهذا) أى : التقرير الذى ذكرناه من أن المراد بخلو الذهن عن الحكم والتردد فيه أن لا يكون عالما بوقوع النسبه إلخ (قوله : يتبين فساد ما قيل) أى : اعتراضا على المصنف ، وذلك القائل هو العلامه علاء الدين بن حسام الدين أستاذ الشارح ، وحاصل ما قاله أنه يستغنى عن قوله والتردد فيه بما قبله ؛ لأن خلو الذهن عن الحكم يستلزم عدم التردد فيه ، وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من أن المراد بالحكم أولا ـ وثانيا وقوع النسبه أو لا وقوعها والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدمه وانتفاؤه ، وبيان ذلك أن خلو الذهن عن النسبه الواقعه أو غير الواقعه يتناول بإطلاقه عدم التصديق بها وعدم تصوره لها ، ومن المعلوم أنه إذا كان خالى الذهن عن التصور لها فلا ـ يتأتى التردد فيها ؛ لأن التردد فى قوعها وعدمه فرع عن تصورها وحصولها فى الذهن ، وحاصل الرد عليه أن المراد بالحكم الإذعان والتصديق بوقوع النسبه ، والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدم الإذعان والتصديق به ، ولا شك أن خلو الذهن عما ذكر لا يستلزم خلوه عن التردد فيه ، فقد يوجد التردد فى الشىء مع خلو الذهن عن التصديق به لتصوره.

(قوله : يستلزم الخلو عن التردد فيه) أى : ضروره أن التردد فى الحكم يوجب حصول الحكم التصورى (قوله : فلا ـ حاجه إلى ذكره) أى : التردد (قوله : بل التحقيق إلخ) أى : وحينئذ فالخلو عن الحكم لا يستلزم الخلو عن التردد فيه ؛ لأن الخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر ، وهذا الإضراب للانتقال والترقى من إفساد ما قيل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف

متنافيان - (استغنى) على لفظ المبنى للمفعول (عن مؤكدات الحكم) لتمكن الحكم فى الذهن ...

******

التقادير السابقه إلى إفساده بوجه آخر ، وهو تنافى الحكم والتردد فيه من غير احتياج إلى استخدام أو تقدير مضاف ، أو ملاحظه معنى الخلو عن الحكم ، وفيه أى : ذلك الإضراب إشاره إلى أن ما اقتضاه ما قيل من عدم تنافيهما غير تحقيق (قوله : متنافيان) أى : لا يجتمعان حصولا فقط (قوله : على لفظ المبنى للمفعول) أى : والفعل مسند إلى ضمير المصدر بالتأويل المشهور أى : حصل الاستغناء أو أن نائب الفاعل الجار والمجرور أعنى قوله : عن مؤكدات الحكم ثم ما ذكره الشارح من أن الفعل مبنى للمفعول مبنى على أنه الروايه ، ولكونه المناسب لقوله : بعد حسن تقويته ، حيث لم يتعرض فيه للمتكلم ولا للمخاطب ، وإلا فالبناء للفاعل فيه.

وفى قوله : أن يقتصر جائز أيضا ، وقوله استغنى أى : وجوبا كما نقله بعضهم عن الشارح (قوله : عن مؤكدات الحكم) (١) احترازا عن مؤكدات الطرفين ، كالتأكيد اللفظى والمعنوى فإنها جائزه مع الخلو نحو : زيد زيد قائم ، وزيد نفسه قائم ، وجاء القوم كلهم. إن قلت : إن الاحتياط أمر مستحسن عند البلغاء اعتبروه فى مواضع كالتأكيد لاحتمال سهو أو نسيان أو عدم فهم ، فهلا جوزوا بل استحسنوا التأكيد لخالى الذهن من الحكم لدفع احتمال تردد أو إنكار عنده؟ أجيب بأن احتمال ذلك أمر ضعيف لا يعارض مناسبه عقليه.

واعلم أن مؤكدات الحكم : (إن) المكسوره الهمزه ، والقسم ، ونونا التوكيد ، ولام الابتداء ، واسميه الجمله ، وتكريرها ولو حكما ، وأما الشرطيه ، وحروف التنبيه ، وحروف الزياده - على ما فصل فى النحو - وضمير الفصل ، وتقديم الفاعل المعنوى

١- انظر الإيضاح ص ٢١ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

حيث وجده خاليا (وإن كان) المخاطب (مترددا فيه) أى : فى الحكم (طالبا له) بأن حضر فى ذهنه طرفا الحكم وتحير فى أن الحكم بينهما وقوع النسبه أو لا وقوعها (حسن تقويته) أى : تقويه الحكم (بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده ...

******

لتقويه الحكم ، والسين إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه ؛ لأنها تفيد الوعد أو الوعيد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه ، و (قد) التى للتحقيق ، وكأن ، ولكن ، وإنما ، وليت ، ولعل ، وتكرير النفى ، ولم يعدوا (أن) المفتوحه ؛ لأن ما بعدها فى حكم المفرد ، لكن عدها ابن هشام من مؤكدات النسبه فانظر مع ذلك (قوله : حيث وجده خاليا) أى : لوجود الحكم الذهن خاليا ، فالحيثيه هنا للتعليل.

(قوله : وإن كان مترددا فيه) أى : فى الحكم بمعنى وقوع النسبه أو لا وقوعها طالبا له أى : للحكم بمعنى العلم بوقوع النسبه أو لا وقوعها أى التصديق بذلك ، ففيه استخدام - كذا قال سم ، وانظر هل ذكر الضمير أو لا بمعنى وذكره ثانيا بمعنى آخر يسمى استخداما كما قال سم ، أو من قبيل شبه استخدام ، والظاهر الثانى - وتأمل فى ذلك (قوله : طالبا له) أى : بلسان الحال أو المقال ، وهذا لازم للتردد فيه لا أنه محترز به عن شىء ؛ لأن الموافق للطبع أن الإنسان إذا تردد فى شىء صار متشوفا إليه وطالبا للاطلاع على شأنه ، وإلا كان منسيا غير متردد فيه ، وسكت المنصف عما إذا كان المخاطب عالما بالحكم أو ظانا له أو متوهمه ، والظاهر أن الأولين لا يلقى إليهما الخبر إلا بعد التنزيل السابق ، وأن الثالث كالمتردد فى استحسان التوكيد له ، وكذلك الظان إذا كان ظنه ضعيفا جدا فى عرضه الزوال ، ويمكن دخولها فى كلام المصنف بأن يراد بالمتردد ما كان تردده مستويا ، أو براجحيه أحد الطرفين ، أو مرجوحيته ، ويراد بالراجحيه : الراجحيه غير القويه جدّا ، وعلم من هذا أن خالى الذهن أقرب للامتثال من الشاك وهو المتردد ومن المتوهم ومن الظان ظنا ضعيفا (قوله : بأن حضر إلخ) تصوير لقوله : مترددا فيه (قوله : طرفا الحكم) أى : الوقوع أو اللاوقوع وطرفاه المحكوم به ، والمحكوم عليه (قوله : أى : تقويته الحكم) المتردد فيه بمعنى وقوع النسبه أو لا وقوعها (قوله : بمؤكد)

ويتمكن الحكم ، لكن فى دلائل الإعجاز : أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك (وإن كان) المخاطب (منكرا) للحكم (وجب توكيده) أى : توكيد الحكم (بحسب الإنكار) أى : بقدره ...

******

أى : واحد فلو زاد أو لم يؤكد لم يستحسن أى : حسن تقويته بأداه توكيد وتسميتها مؤكدا حقيقه عرفيه ، فلا يقال إن المؤكد هو المتكلم (قوله : ويتمكن الحكم) أى : من ذهنه وهذا عطف لازم (قوله : لكن المذكور فى دلائل الإعجاز إلخ) (١) أى : فيكون المذكور فيها منافيا لما ذكره القوم ؛ لأن ما فى دلائل الإعجاز يقتضى أن التأكيد للمتردد لا يجوز كخالى الذهن ، وكلام القوم يقتضى أن التأكيد له جائز ، بل هو مستحسن ، وجمع بعضهم بين كلام القوم وما فى دلائل الإعجاز : بأن الظن فى كلام الشيخ عبد القاهر شرط فى التأكيد بإن خاصه ؛ لأنها كالعلم فى التأكيد بخلاف غيرها فلا يشترط فى التأكيد به ظن الخلاف ، وعليه يحمل كلام القوم ، وحينئذ فلا تنافى ، ورد هذا الجمع بقوله تعالى : (إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ)(٢) فإنه مؤكد بإن ، مع أن نوحا لم يكن ظانا لعدم غرقهم ، بل مترددا ، فالحق أنهما طريقتان متقابلتان (قوله : منكرا للحكم) أى : وقوع النسبه.

(قوله : يعنى يجب إلخ) أشار بذلك إلى أن قول المصنف بحسب متعلق بمحذوف أى : وجب زياده التوكيد بحسب إلخ ، وليس متعلقا بوجوب ؛ لأن الوجوب لا يتفاوت بتفاوت الإنكار ، والمتفاوت بتفاوته إنما هو الزياده ، لكن قد يقال : إن تعلقه بالزياده المحذوفه يقتضى أن أصل التأكيد غير واجب والواجب إنما هو الزائد ، فلعل الأحسن تعلقه بالتأكيد إلا أن يقال وجوب أصل التأكيد مستفاد من أصل الإنكار ، أو يقال وجوب أصل التوكيد مستفاد من وجوب زيادته ؛ لأنه يلزم من وجوب زيادته وجوب أصله.

بقى شىء آخر وهو ما الفرق بين التأكيد الواجب والمستحسن؟ مع أن المستحسن عند البلغاء واجب ، إلا أن يقال إن ترك المستحسن يلام عليه لوما أخف من اللوم على ترك الواجب قرره شيخنا العدوى.

١- دلائل الإعجاز ص ٢١١.

٢- هود : ٣٧.

قوه وضعفا ؛ يعنى : يجب زياده التأكيد بحسب ازدياد الإنكار إزاله له (كما قال الله تعالى - حكايه عن رسل عيسى عليه الصلاه والسّلام إذ كذبوا فى المره الأولى - (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ)(١)) مؤكدا بإن ، واسميه الجمله (وفى) المره الثانيه) : (رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ)(٢) ...

******

(قوله : قوه وضعفا) أى : لا عداد ، فقد يطلب للإنكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللإنكارين ثلاث مثلا لقوتهما ، وللثلاث أربع لقوه الثلاث كما فى الآيه الآتيه ، فإن التأكيدات فيها أربع والإنكارات ثلاث لقوتها (قوله : كما قال الله تعالى إلخ) هذا تمثيل للقسم الثالث ، ثم إنه يحتمل أن ما موصول حرفى أى : كقول الله تعالى ، وعلى هذا فلا بد من تقدير أى كالتأكيد فى قول الله تعالى ، ويحتمل أنها اسم موصول ، والعائد محذوف أى : كالتأكيد الذى قاله تعالى ، ثم إنه إن أريد التمثيل كما هو المتبادر فهو ظاهر ، وإن أريد الاستدلال على الوجوب ففيه أنه لا دلاله فى الآيه على وجوب التأكيد ، وعلى وجوب كونه بقدر الإنكار ، بل يحتمل أن كلا من التأكيد وكونه بقدر الإنكار استحسانى (قوله : عن رسل عيسى إلخ) أى : وهم بولش - بفتح الموحده وسكون الواو وفتح اللام وبعدها شين معجمه - ، ويحيى ، وشمعون وهو الثالث الذى عززهما بعد تكذيبهما هذا هو الأصح ، وما قيل إنهم يحيى وشمعون ، والثالث الذى عززهما بولش ، أو حبيب النجار فغير موثوق به (قوله : إذ كذبوا) ظرف لمفعول محذوف أى : حكايه عن الرسل قولهم إذ كذبوا ، أو ظرف لمضاف محذوف أى : حكايه عن قول الرسل إذ كذبوا ، أو لخبر محذوف ، والجمله مستأنفه أى : وهذا المحكى صادر إذ كذبوا ، ولا يصح أن يكون ظرفا لقال أو لحكايه ؛ لأن القول والحكايه ليسا وقت التكذيب ، بل متأخران عنه (قوله : مؤكدا بأن واسميه الجمله) أى : كونهما اسميه لا صيرورتها اسميه ؛ لأنه لا يشترط فى التأكيد بها كونها معدوله عن الفعليه كما وهم - كذا فى عبد الحكيم.

١- يس : ١۴.

٢- يس : ١۶.

مؤكـد بـالقسم ، وإن ، واللام ، واسـميه الجمله لمبالغه المخاطبين فى الإنكار حيث قالوا : (ما أَنْتُمْ إِلَّا بَشَـرٌ مِثْلُنا وَما أَنْزَلَ الرَّحْمنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ)(١) وقوله : إذ كذبوا - مبنى على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثه ، ...

******

(قوله مؤكـد بـالقسم) أى : وهو (رَبُّنا يَعْلَمُ)(٢) فقـد ذكر فى الكشـاف أن ربنا يعلم : جار مجرى القسم فى التأكيـد ، ك (شَـهِدَ اللهُ)(٣) فانـدفع مـا يقـال : أنه لا قسم هنا ، أو يقال مراده بالقسم القسم الحكمى ؛ لأن قولهم : ربنا يعلم فى قوه نقسم بعلم ربنا أو بربنا العليم (قوله : حيث قالوا إلـخ) فيه أن هذه ثلاث إنكارات ، فكيف يؤكد لها بأربع تأكيدات ، مع أنه يجب أن يكون التأكيد بقـدر الإنكار؟ والجواب أن المراد أنه يجب أن يكون التأكيـد بقـدر الإنكار فى القوه والضـعف لا فى العدد ، كما قال الشارح : هـذه الإنكارات الثلاثه الواقعه منهم مساويه فى القوه للتأكيدات الأربع أو أن الحصـر فى الموضـعين بمنزله إنكار رابع ، كما قاله سم ، أو أن قوله (وَما أَنْزَلَ الرَّحْمنُ مِنْ شَيْءٍ) يتضمن إنكارين أحدهما صريح وهو نفى نزول شىء من الرحمن والآخر استلزامى وهو نفى الرساله - أفاده السـيرامى. (قوله : (ما أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا)) إن قلت : قول المنكرين ذلك إنكار للرساله من الله ؛ لأنها هى التى يرون منافاتها للبشـريه مع أن الرسل من عند عيسى لا من عند الله ، وحينئذ فلا يكون قولهم ما أنتم إلا بشر مثلنا إنكار الشىء ، أجيب بـأن المعنى : مـا مرسـلكم إلا بشـر مثلنا والمرسل لا يكون بشـرا ، ويحتمل أنهم فهموا أن الرسل من عنـد الله ، أو يقال : إنهم لمـا دعوهم إلى رساله رسول الله بإذن الله نزلوا رساله رسول الرسول كرساله الرسول ؛ لأن التصـديق بهـذه تصـديق بتلك ، فخاطبوا الأصل بواسطه الفرع بما يقتضى نفى أصل الرساله فى زعمهم.

(قوله : وقوله) أى : المصـنف إذ كذبوا بصيغه الجمع ، ولم يقل إذ كذبا بصيغه التثنيه مع أن المكذب فى المره الأولى اثنان فقط (قوله : مبنى على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثه) أى : لأن ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان ، فالحكم على ما جاء

١- يس : ١٥.

٢- يس : ١٦.

٣- آل عمران : ١٨.

وإلا فالمكذب أولا اثنان (ويسمى الضرب الأول : ابتدائيا ، والثانى : طلبيا ، والثالث : إنكاريا ، و) يسمى (إخراج الكلام عليها) أى : ...

******

به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضا بأنه كذب ؛ لأنه عينه (قوله : وإلا فالمكذب إلخ) أى وإلا تقل ذلك فلا يصح ؛ لأن المكذب أولا اثنان فكيف يعبر المصنف بضمير الجمع بقوله إذ كذبوا ، ولك أن تقول المراد بقوله : إذ كذبوا أى : مجموع الثلاثه من حيث هو مجموع ، ولا شك أن الثلاثه المركبه من اثنين قد كذبا وواحد لم يكذب يصدق على مجموعها أنه قد كذب ، لأن المركب من مكذب وغيره مكذب ، ثم إن هذا التأويل مبنى على أن قوله فى المره الأولى متعلق بكذبوا كما هو الظاهر وتعلق إذ كذبوا بمقدر كما مر ، وأن المعنى قال الله تعالى حكايه عن الرسل إذ كذبوا فى المره الأولى ، وأما لو جعل متعلقا ب [قال] كما يدل عليه الإيضاح ، أو بحكايه فلا يرد ذلك ؛ لأن المعنى كما قال الله تعالى حكايه عن قول الرسل فى المره الأولى كذا ، وفى المره الثانيه كذا ، ولا شك أن هذا المعنى لا دلاله له على أن الثلاثه كذبوا فى المره الأولى (قوله : فالمكذب أولا اثنان) أى : وهما المرسلان أولا وهما بولش ويحيى - عليهما السلام - والثالث المعزز به أى : المقوى به الاثنان شمعون (قوله : ويسمى الضرب الأول) أى : الخلو عن التأكيد ، وإنما كان هذا أولا لذكره فى كلام المصنف أولا ضمنا ، والثانى هو التأكيد استحسانا ، والثالث هو التأكيد وجوبا (قوله : ابتدائيا) أى : ضربا ابتدائيا لكونه غير مسبوق بطلب ولا إنكار (قوله : والثانى) وهو التأكيد استحسانا عند التردد والطلب للحكم ، وإنما كان هذا الضرب ثانيا لذكره ضمنا فى كلام المصنف (قوله : طلبيا) أى : ضربا طلبيا ؛ لأنه مسبوق بالطلب ، أو لكون المخاطب طالبا له.

(قوله : والثالث) أى : ويسمى الضرب الثالث أى : المذكور فى المتن ضمنا ثالثا وهو التأكيد وجوبا عن الإنكار (قوله : إنكاريا) أى : ضربا إنكاريا ؛ لأنه مسبوق بالإنكار ، ولكون المخاطب بالكلام المشتمل عليه منكرا ، فالتسميه بالنظر لحاله أو لحال المخاطب (قوله : وإخراج الكلام عليها) أى تطبيق الكلام عليها بمعنى إتيانه به متكيفا

على الوجوه المذكوره وهى الخلو عن التأكيد فى الأول ، والتقويه بمؤكد استحسانا فى الثانى ، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار فى الثالث (إخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال ؛ ...

******

بتلك الأوجه ومشتملا عليها ومتصفا بها (قوله : على الوجوه المذكوره) الأنسب أن يقول : على الضروب المذكوره ، إلا أن يقال عبر هنا بالوجوه : إشاره إلى أن المراد بالضروب فى كلام المصنف الوجوه (قوله : فى الأول) أى : فى الإلقاء الأول ؛ لأن إلقاء الكلام خاليا عن التأكيد ، يقال له إلقاء أول بالنسبه لإلقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعى وليس المراد فى الضرب الأول ، لئلا يلزم ظرفيه الشىء فى نفسه ؛ لأن الضرب الأول نفس الخلو عن التأكيد ، وكذا يقال فى قوله فى الثانى ، وفى قوله فى الثالث إلا أن تجعل (فى) بمعنى الباء أى : بالنسبه للضرب الأول ، وكذا يقال فيما بعده (قوله : والتقويه بمؤكد إلخ) الأولى أن يقول والتأكيد استحسانا والتأكيد وجوبا لتظهر المقابله ؛ لأن المقابل للخلو على التأكيد نفس التأكيد استحسانا أو وجوبا ، لا التقويه به.

(قوله : إخراجا على مقتضى الظاهر) أى : إلقاء جاريا على مقتضى الظاهر أو إلقاء ؛ لأجل مقتضى ظاهر الحال.

واعلم أن الحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفيه ما ، سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم : كتنزيل المخاطب غير السائل منزله السائل ، وظاهر الحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفيه مخصوصه بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع ، فلذا كان ظاهر الحال أخص من الحال مطلقا ، فالتطبيق على الثانى إخراج للكلام على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ، وعلى الأول إخراج له ، على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ، ثم إن تلك الكيفيه هى المقتضى للحال أو لظاهره ، فكل كيفيه اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال ، وليس كل كيفيه اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره ، فعموم المقتضى بالكسر يقتضى عموم المقتضى (قوله : لأن معناه) أى : معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال أى : مقتضى الحال الظاهر ، فالحال تحته فردان ظاهر وخفى ،

لأن معناه مقتضى ظاهر الحال ، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أى : على خلاف مقتضى الظاهر ...

******

فالظاهر ما كان ثابتا فى نفس الأمر ، والخفى ما كان ثابتا باعتبار ما عند المتكلم ، وإذا كان تحته فردان كان ظاهر الحال أخص من مطلق الحال (قوله : لأن معناه إلخ) أى : وليس المراد به مقتضى ظاهر الأمر أى : الأمر الظاهر كان حالا أو غيره ، وإلا كان بينه وبين مقتضى الحال العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما فيما إذا كان الداعى هو الأمر الظاهر أى : الثابت فى الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون مقتضى الحال فيما إذا كان الداعى هو الأمر الظاهر أى : الثابت فى الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون مقتضى الحال فيما إذا كان الكلام على وفق الظاهر أى : الثابت فى الواقع دون الحال الذى عند المتكلم كما لو نزلت المنكر كغير المنكر ، وأكدت الكلام نظرا للظاهر ، وانفراد مقتضى الحال بدون مقتضى الأمر الظاهر فيما إذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر ، بأن كان الحال غير ثابت فى الواقع : كما فى تنزيل غير المنكر منزله المنكر ، وتأييد الكلام له أفاده عبد الحكيم.

(قوله : من غير عكس) أى : لغوى ، وأما العكس المنطقى فثابت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال (قوله : كما فى صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) أى : المذكور فى قول المصنف ، وكثيرا ما إلخ ، وذلك كما لو نزل غير السائل منزله السائل ، فألقى إليه الكلام مؤكدا ، فالتأكيد مقتضى الحال الذى هو السؤال تنزيلا ، لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذى هو عدم السؤال حقيقه (قوله : وكثيرا) نصب على الظرفيه أو المصدريه وما زائده لتأكيد الكثره أى : ويخرج الكلام تخريجا كثيرا أوحينا كثيرا ، والمراد أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير فى نفسه لا بالإضافه إلى مقابله حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلا ، أو يقال إنه كثير بالنسبه إلى مقابله قليل بالنسبه إليه ، باعتبار أن أنواع خلاف مقتضى الظاهر أكثر

(فيجعل غير السائل كالسائل ...

******

من أنواع مقتضى الظاهر ، إذ أنواع الأول تسعه ، وأنواع الثانى ثلاثه كما يأتى بيانه ، ويخرج فى كلام المصنف بتشديد الراء كما هو الروايه ومصدره التخريج ، لكن المناسب لقوله سابقا ويسمى إخراج الكلام عليها إلخ : عدم تشديد الراء ومصدره الإخراج هذا وذكر بعضهم أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من باب الكنايه ؛ لأن الخبر إذا أورد فى مقام لا يناسبه بحسب الظاهر دل على أن المتكلم نزل هذا المقام الغير المناسب منزله المقام المناسب الذى يطابقه ظاهر الكلام ، واعتبر فيه الاعتبارات اللائقه بذلك المقام ، مثلا الخبر المجرد عن التأكيد يدل على خلو الذهن بالدلاله الخطابيه ، فإذا ألقى إلى المنكر والمتردد دل على تنزيله منزله خالى الذهن ضروره بحسب عرف البلغاء تعويلا على ما يزيل الإنكار من الأدله التى معه إذا تأمل فيها ويكون ذلك كنايه ؛ لأن ذكر اللازم الذى هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصيه وهو المقام الذى لا يناسبه بحسب الظاهر مع قرينه غير مانعه من إرادته ، واستعمل اللفظ فيه وقصد منه إلى ملزومه الذى هو تنزيل المقام الغير المناسب منزله المقام المناسب ، وهذا التنزيل هو المقصود الأصلى ، وقس على ذلك إلقاء الخبر المذكور بتأكيد قوى إلى غير المنكر ، فإنه لما كان فيه دلاله خطابيه على إنكار المخاطب ولم يوجد الإنكار فى المخاطب دل ضروره على تنزيله منزله المنكر تعويلا على ما يلزمه لزوما عرفيا وهو أن يكون المخاطب ملابسا لشىء من الإنكار ويكون ذلك كنايه كما بينا - وهكذا ، وقيل إنه من قبيل الاستعاره بالكنايه والتخييل ، والحق أنه لا يقال فيه شىء من ذلك ؛ لأن المجاز والكنايه إنما هو باعتبار المعانى التى يوضع لها اللفظ وهذا بخلاف ذلك إذ لم يستعمل اللفظ فيه ؛ لأنها معان عرضيه.

(قوله : فيجعل غير السائل) أى : كخالى الذهن ، وقوله : كالسائل هو المتردد فى الحكم الطالب له المتقدم فى قول المصنف ، وإن كان مترددا إلخ ، وهو القسم الثانى وتقدم أنه يؤكد له استحسانا ثم أن المتبادر أن الفاء فى قوله : فيجعل إلخ ، للتفريع على قوله يخرج الكلام ، وأنه واقع عقبه مع أن الجعل المذكور ليس واقعا عقب التخريج ، بل

.....

******

مصاحب له ، بل إذا نظرت للتحقيق تجد المقدم إنما هو جعل غير السائل : كالسائل أى تنزيله منزلته ، ثم يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بعد ذلك بأن يؤكد ، والجواب أن الفاء هنا للعطف المجرد عن السببيه ، أو أنها للتفريع ، ومعنى قوله : وكثيرا ما يخرج أى : يقصد التخريج ، ولا شك أن التنزيل يعقب قصد التخريج ، وأن قوله فيجعل إلخ : تفصيل لما أجمله فى قوله وكثيرا إلخ ، واعلم أن حال المخاطب بالجمله الخبريه منحصرا فى العلم بالحكم ، والخلو منه والسؤال له والإنكار له ، فالعالم لا يتصور معه إخراج الكلام على مقتضى الظاهر ؛ لأن مقتضاه أن لا يخاطب بما يعلمه فخطابه به إنما يكون بعد تنزيله منزله غيره من الثلاثه ، ويكون الكلام حينئذ مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر ، وكل من الخالى والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان ، فإذا نظر فى خطابه إلى حال نفسه القائم به كان إلقاء الخبر إليه إخراجا على مقتضى الظاهر ، وإن نزل فى ذلك منزله أحد الآخرين إذ لا معنى لتنزيله فى الخطاب منزله العالم كان إخراجا على خلاف مقتضاه ، فانحصر إخراج الكلام فى اثنى عشر قسما ، ثلاثه منها فى إخراج الكلام على مقتضى الظاهر ، وتسعه فى إخراجه على خلافه ، ثلاثه منها فى العالم ، وسته فى غيره ، وإذا ضربت هذه الإثنى عشر فى الإثبات والنفى صارت أربعه وعشرين ، إذا علمت هذا - فقول المصنف : فيجعل غير السائل يتناول خالى الذهن والمنكر والعالم إلا أن المقصود الأول ؛ لأن تقديم الملوح لجنس الخبر إنما يعتبر بالنسبه للخالى ، وقد يقال هذا لا ينافى التناول ؛ لأن قوله إذا قدم إلخ : هذا بالنسبه لخالى الذهن ، فلا يرد أن المصنف أهمل بقيه الأقسام.

بقى شىء آخر ، وهو أن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قد يلتبس بإخراجه على مقتضى الظاهر ، فلا تظهر الفائده ، وذلك كجعل السائل كالخالى ؛ لأن ترك التأكيد للسائل جائز ، ولا يخل بالبلاغه ، فلا يعلم به تنزيله منزله الخالى ، وأجيب بأنه عند الالتباس يحتاج إلى قرينه تعين المقصود أو ترجحه ، فإن لم توجد قرينه صح الكلام على كل من الأمرين ، وكذا بعض صور إخراج الكلام على مقتضى الظاهر

إذا قدم إليه) أى : إلى غير السائل (ما يلوح) أى : يشير (له) أى : لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أى : للخبر ...

******

قد يلتبس ببعض ، كما فى التأكيد مع السائل ، فإنه يلتبس بالتأكيد مع المنكر إذ الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ ، وكذا بعض صور إخراجه على خلافه يلتبس ببعض ، كما فى جعل الخالى بمنزله السائل ، فإنه يلتبس بجعله كالمنكر ، فإن كان هناك قرينه عمل بها ، وإلا صح الحمل على كل - أفاده يس نقلا عن شرح الفوائد.

(قوله : إذا قدم إليه) ظرف ليجعل ، فيقتضى أن جعل غير السائل بمنزله السائل مقيد بالتقديم المذكور مع أنه قد ينزل منزلته لأغراض أخر : كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا ، والتنبيه على غفله السامع ، وأجيب بأن هذا التقييد بالنظر لما هو شائع فى الاستعمال كذا فى عبد الحكيم (قوله : ما يلوح له بالخبر) أى : بجنسه وذلك بأن يذكر له كلام يشير إلى جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الفطنه والذكاء أن يتردد فى الخبر ، ويطلبه من حيث إنه فرد من أفراد ذلك الجنس الذى دل عليه الكلام المتقدم كقوله تعالى : (وَلا تُخاطِبْنِى فِى الَّذِينَ ظَلَمُوا)(١) فإنه كلام قدم ملوح لجنس الخبر ، وهو أنهم مستحقون للعذاب ، والشأن أن صاحب الفطنه إذا سمعه تردد فى عين الخبر وهو هل هؤلاء القوم محكوم عليهم بالإغراق أو بغيره ، كالإحراق أو الهدم أو الخسف ، فإن كان ذلك الكلام المتقدم يفهم منه شخص الخبر أو جنسه ، وتردد فيه بالفعل خرج عن التنزيل.

(قوله : بالخبر) أى : بجنس الخبر أى : ما يشير إلى جنس الخبر الذى سيذكر (قوله : فيستشرف له) أى : فيكاد أن يستشرف له لا أنه يصير مستشرفا وطالبا له بالفعل وإلا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر ولا تنزيل ، وأورد على المصنف أن استشرف يتعدى بنفسه كما يشير له قول الشارح ، يقال : استشرف الشىء إلخ ، والمصنف قد عداه باللام ولا يصح جعل اللام لتقويه الفعل ؛ لأنه يجب تقديم اللام المقويه للفعل عليه كما فى قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ)(٢) قلت : اللام إما

١- هود : ٣٧.

٢- يوسف : ٤٣.

يعنى ينظر إليه ؛ يقال : استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس (استشراف الطالب المتردد نحو : (وَلا تُخاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا)(۱)) أى : لا تدعنى يا نوح فى شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ...

******

زائده ، مثلها فى قوله تعالى : (رَدِفَ لَكُمْ)(۲) أى : ردفكم ، أو أن الفعل منزل منزله اللازم ، والفعل المنزل منزله اللازم يتعدى باللام أى : فيقع منه الاستشراف ، والطلب له ، أو ضمن يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو يتهيأ أو ينظر ويلتفت ، ثم إن الاعتراض مبنى على رجوع ضمير له للخبر كما قال الشارح ، ولو جعل ضمير له للملوح ومفعول يستشرف محذوفا ، والتقدير فيستشرف الخبر لأجل الملوح لم يرد شيء (قوله : يعنى ينظر إليه) عبر ب (يعنى) إشاره إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط ، بل هو مجموع أمور ثلاثه رفع الرأس ، والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فجرد عن اثنين منها ، وأريد به النظر ، بعد ذلك استعمل النظر هنا فى لازمه العرفى وهو التأمل (قوله : كالمستظل من الشمس) أى من شعاعها أى : كالمنقى لشعاعها (قوله : استشراف الطالب المتردد) أى : استشرافا كاستشراف الطالب المتردد ، وأتى المصنف بذلك إشاره إلى أن غير السائل المنزل منزله السائل ليس عنده تردد ولا طلب بالفعل ، وإلا كان تخريج الكلام ليس على خلاف مقتضى الظاهر ، بل المراد أنه من حيث الكلام الذى ألقى إليه بمظنه التردد والطلب (قوله : أى لا تدعنى) أشار بذلك إلى أن المراد بالنهى عن الخطاب فى شأنهم النهى عن الدعاء ، والشفاعه لهم من قبيل إطلاق العام وإراده الخاص فهو مجاز مرسل ، أو من إطلاق الملزوم وإراده اللازم ؛ لأنه يلزم من النهى عن العام النهى عن الخاص على طريق الكنايه أو المجاز المرسل.

(قوله : فى شأن قومك) يشير إلى أن فى الآيه حذف مضاف أى لا تخاطبنى فى شأن الذين ظلموا وقوله فى شأن قومك من ظرفيه المتعلق فى المتعلق ، أو (فى) بمعنى الباء وشأنهم هو دفع العذاب عنهم ، فقوله واستدفاع إلخ : تفسير لما قبله والسين والتاء زائدتان قوله (بشفاعتك) أى لا تدعنى دعاء مصورا بشفاعتك فهو تصوير للمنهى عنه

۱- هود : ۳۷.

۲- النمل : ۷۲.

فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ويشعر بأنهم قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب فى هل أنهم صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا فقيل : (إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ)(1)) مؤكدا ؛ أى : محكوما عليهم بالإغراق (و) يجعل (غير المنكر ...

******

(قوله : فهذا) أى : قوله ولا تخاطبنى إلخ ، واعلم أن قوله ولا تخاطبنى إلخ : يشير إلى جنس الخبر ، وأنه عذاب ، وأما قوله واصنع الفلك إلخ : فإنه يشير إلى خصوصيه أنه الغرق ، فقول الشارح يلوح بالخير أى : يشير إلى جنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب ، وقوله ويشعر إلخ : عطف عله على معلول ، وليس فى قوله (وَلا تُخاطِبْنِى فِى الَّذِينَ ظَلَمُوا) إشعار بخصوص الخبر نعم يشعر به مع ضميمه قول قبل واصنع الفلك ، لكن المصنف والشارح لم ينظر لذلك أصلا ، وقوله فصار المقام أى : بسبب الملوح إلى جنس الخبر مقام أن يتردد أى : صار مظنه للتردد والطلب وإن لم يتردد المخاطب ولم يطلب بالفعل ؛ وذلك لأنه تكاد نفس الذكى إذا قدم لها ما يشير إلى جنس الخبر أن نتردد فى شخص الخبر وتطلبه من حيث إنها تعلم أن الجنس لا يوجد إلا فى فرد من أفراده ، فيكون ناظر إليه بخصوص ؛ كأنه متردد فيه : كنظر السائل ، وبما ذكرنا اندفع ما يقال إن سبق الملوح إلى جنس الخبر فاستشرافه له يقتضى تأكيده ، لا تأكيد الخبر المخصوص - كذا قرر شيخنا العدوى ، وقرر بعضهم كلام الشارح بوجه آخر ، وحاصله إن قوله فهذا كلام أى : قوله (وَلا تُخاطِبْنِى فِى الَّذِينَ ظَلَمُوا) مع ضميمه قوله (وَاصْنَعِ الْفُلْكَ) وقوله : يلوح بالخبر أى : بشخصه وجنسه ، وقوله : قد حق عليهم العذاب الأولى الغرق ، وقوله بل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أى : كما يشعر به الملوح أو المحكوم به عليهم غيره (قوله فى إنهم إلخ) أى فى جواب إنهم إلخ) (قوله : محكوما عليهم) أى مقدرا عليهم الغرق وقوله أم لا أى أو لنقدر عليهم غيره من أنواع العذاب ، وليس المراد أنهم مغرقون بالفعل ؛ لأن إغراقهم متأخر ولم يكن حاصلا وقت خطاب نوح ونهيه عن الدعاء والشفاعه لهم.

(قوله : ويجعل غير المنكر) أى : خالى الذهن ، والسائل والعالم وإن كان المثال من تنزيل العالم منزله المنكر ، فإن قلت أى ثمره لتنزيل السائل منزله المنكر مع

١- هود : ٣٧.

كالمنكر إذا لاح) أى : ظهر (عليه) أى : على غير المنكر (شىء من أمارات الإنكار ؛ نحو : جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رمحه) أى : واضعا له على العرض ؛ ...

******

أنه يؤكد له من غير تنزيل؟ قلت : فائده التنزيل زياده التأكيد ، فإن السائل يؤتى فى الكلام الملقى إليه بتأكيد واحد ، والمنكر يؤتى فى الكلام الملقى إليه بأكثر ، وهذا أحسن مما أجاب به بعضهم من أن فائده التنزيل صيروره التأكيد واجبا بعد أن كان مستحسنا ؛ لأن هذا أمر خفى لا اطلاع عليه (قوله : كالمنكر) أى : فيلقى إليه الكلام مؤكدا على طريق الوجوب بتأكيد قوى أو ضعيف على حسب ما يقتضيه الحال إذا راعاه المتكلم (قوله : إذا لاح إلخ) أى : وإن كان الحكم بعيدا والمخاطب سيئ الظن بالمتكلم ، أو يعرف منه أنه لا يقبله (قوله : نحو جاء شقيق) أى : نحو قول حجل بفتح الحاء المهمله وسكون الجيم ابن نضله بفتح النون ، وبالضاد المعجمه اسم أمه وحجل لقبه ، واسمه أحمد بن عمرو بن عبد القيس بن معن فهو غير حجل بن عبد المطلب عم النبى - صلى الله عليه وسلم - خلاف لما ذكره عبد الحكيم ، فإن ذاك اسمه المغيره وأمه هاله بنت وهيب ، وبعد البيت المذكور :

هل أحدث الدّهر لنا نكبه

أم هل رقت أمّ شقيق سلاح (١)

والشاعر المذكور أحد أولاد عم شقيق الذى جاء لمحاربتهم ، وقوله هل أحدث الدهر لنا نكبه؟ أى : بحيث إننا بعنا أسلحتنا حتى إن شقيقا يأتى للحرب عارضا رمحه ، وقوله أم هل رقت أمّ شقيق سلاح أى : سلاحنا بحيث صار ذلك السلاح لا يقطع شيئا لما قرأته أم شقيق عليه من الرقيه.

(قوله : جاء شقيق) أى : للحرب (قوله : اسم رجل) أى : وليس المراد به شقيق النعمان الذى هو نوع من أنواع الرياحين (قوله : على العرض) أى : على عرض الرمح بأن جعله وهو راكب على فخذيه بحيث يكون عرض الرمح فى جهه الأعداء ، ولا شك

١- البيت لحجل بن نضله الباهلى فى شرح عقود الجمان ١ / ٣٩ ، وبلا نسبه فى الطراز ٢ / ٢٠٣ ، والمصباح ص ١١ ، والإيضاح ص ٢٤ ، والتلخيص ص ١١.

فهو لا ينكر أن فى بنى عمه رماحا ، لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أماره أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزله المنكر وخوطب خطاب التفات ...

******

أن الوضع على هذه الهيئه علامه على إنكار وجود السلاح معهم ، وأما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنانه جهه الأعداء فهو علامه على التصدى للمحاربه الناشىء ذلك من الاعتراف بوجود السلاح معهم (قوله : فهو لا ينكر إلخ) أى : هو عالم بذلك لكونهم متلبسين بالحرب فهو من تنزيل العالم منزله المنكر ، لا من تنزيل الخالى منزله المنكر ، كما قال بعضهم : إذ ليس من شأن العاقل أن لا يعلم بوجود السلاح مع أعدائه حال القتال مع شيوع ذلك فى العرب ؛ ولأن المناسب لسياق الكلام للتوبيخ جعله من تنزيل العالم منزله المنكر (قوله : لكن مجيئه) أى : للحرب (قوله : من غير التفات) أى : لبنى عمه (وقوله : وتهيؤ) أى : ومن غير تهيؤ لمحاربتهم (قوله : أماره أنه يعتقد) أى : علامه على اعتقاده أنه لا رمح فيهم ؛ لأنه على عاده من ليس متهيئا للحرب ، إن قلت : يجوز أن يكون شقيق فعل ذلك لاعتقاده أنه ليس فيهم من يقاومه ، وإن علم أن فيهم رماحا ، وحينئذ فلا يكون ذلك الفعل الواقع منه علامه على الاعتقاد المذكور حتى ينزل منزله المنكر ، قلت حيث علم بأن فيهم سلاحا ، فلا ينبغى له أن يفعل ذلك الفعل الحاصل منه ، ولو علم أنه ليس فى أعدائه من يقاومه ؛ لأن شأن العاقل أن لا يأمن إذا علم بوجود السلاح لاحتمال الضرر وإذا كان كذلك كان فعله دالا على اعتقاد أنه لا رمح فيهم (قوله : لا سلاح معهم) تفسير لقوله عزل وهو بالعين المهمله والزاى المعجمه جمع أعزل وهو الذى لا سلاح له ، وأما الأغرل بالغين المعجمه والراء المهمله فهو الذى بقلفته ومن ذلك قوله فى الحديث : (يحشر الناس يوم القيامه غرلا) (١) (قوله : وخوطب خطاب التفات) أى : خطاب ملتفت من الغيبه إلى الخطاب ؛ لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبه وفيه التفات آخر على مذهب السكاكى من الخطاب إلى الغيبه فى قوله : جاء شقيق إن كان شقيق حاضرا وقت إلقاء هذا الكلام ، إذ مقتضى

١- أخرجه مسلم (٥ / ٧١٢) والبخارى فى غير ما موضع بألفاظ مختلفه.

بقوله (إن بنى عمك فيهم رماح) مؤكدا بإن ، وفى البيت على ما أشار إليه الإمام المرزوقى تهكم واستهزاء ...

******

الظاهر أن يقول : جئت. إن قلت الالتفات لا بد فيه من الارتباط بين التعبيرين بنحو عطف ولا ارتباط هنا بين الجملتين ، وحينئذ فلا التفات أصلا. أجيب بأن جمله إن بنى عمك معموله لمحذوف معطوف على الجمله الأولى ، والتقدير فقلت له إن بنى عمك إلخ ، وقد يقال لا حاجه لتقدير القول ؛ لأنه قد يجعل الشخص بذكر أوصافه حاضرا مخاطبا ، ألا ترى إلى قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)(١) فيحصل الارتباط لذكر الأوصاف (قوله : فيهم رماح) بسكون الحاء ؛ لأنه من السريع الموقوف الضرب وعروضه مطويه : كالضرب ومكشوفه فالعروض مطويه مكشوفه. والضرب مطوى موقوف ، والرماح جمع رمح ، ففى بمعنى : عند ، ويحتمل أنه جمع رامح ، وأن فى : باقيه على حالها ، لكن المناسب لقول الشارح أماره أنه يعتقد أنه لا رمح فيهم الاحتمال الأول.

(قوله : مؤكدا) حال من خطاب ولم يقل واسميه الجمله لما ستعرفه من أنها إنما تكون مؤكده عند قصد التأكيد بها ، ولم يتحقق هنا ذلك.

(قوله : وفى البيت) أى : فى عجزه ، وقوله تهكم أى : من الشاعر بشقيق واستهزاء به ؛ وذلك لأن مثل هذه العباره أعنى قوله : أن بنى عمك إلخ : إنما تقال لمن يستهزأ به لكونه لا قدره له على الحرب ، بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل الرماح ولا غيرها من آلاته لجبنه وضعفه ، واعترض على الشارح بأن التهكم بشقيق يقتضى أنه لا يعترف بأن فيهم رماحا فينافى التنزيل المذكور ، إذا لو اعترف بذلك لما صح التهكم به لإفادته قيام الضعف ببنى عمه ، وأجيب بأن التهكم بالنظر للواقع من الاعتراف ، بأن فيهم رماحا وبالنظر للتنزيل المذكور أيضا بناء على أن ذلك التهكم من باب الكنايه أطلق الملزوم وأريد اللازم ، وبيان ذلك أنه وإن علم أن فيهم رماحا إلا أن وضعه الرمح على عرضه أماره على الإنكار لما فيه من الجبن بزعم الشاعر ، ويلزم

١- الفاتحه : ٥.

كأنه يرميه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ، ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقه قوله :

فقلت لمحرز لمّا التقينا

تنكّب لا يقطّرك الزّحام (۱)

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ، ولم يدفع إلى مضايق المجامع كأنه يخاف عليه أن يدس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقله غنائه ...

******

من ذلك التهكم به (قوله : كأنه يرميه) أى : كأن الشاعر ينسبه وكأن للتحقيق أى :لأنه ومن فى قوله من الضعف بمعنى الباء (قوله : والجبن) عطف تفسير (قوله : بحيث إلخ) بدل اشتمال مما قبله (قوله : لما التفت) أى : انصرف ، وقوله قبل بكسر اللام معناه الجانب ونصبه بنزع الخافض ، والكفاح المقاتله والمحاربه أى : لما انصرف إلى جهه القتال أى : لما ذهب إليه (قوله : على طريقه) متعلق بمحذوف صفه للتهكم أى : فى البيت تهكم آت على طريقه قوله أى : على طريقه التهكم فى قوله أى : قول أبى ثمامه البراء بن عازب الأنصارى (قوله لمحرز) هو اسم رجل من بنى ضبه وهو فى الأصل الذى يجعل الناس فى حمايته وعطفه (قوله : لما التقينا) أى : فى حال المحاربه (قوله : تنكب) مفعوله محذوف تقديره تنكب القتال مثلا أى : تجنبه وتنح وانصرف عنه ولا تقف فى هذا المحل (قوله : لا يقطرك الزحام) بجزم يقطر فى جواب الأمر والتقطير الإلقاء على الأرض على البطن ، أو على أحد الجانبين ، والمراد هنا الإلقاء عليها أى : على أى حال ، والزحام مصدر بمعنى المزاحمه أى : مزاحمه الجيوش بخيلها عند القتال (قوله : يرميه) أى : ينسبه الشاعر إلى عدم مباشره الشدائد (قوله : ولم يدفع إلى مضايق المجامع) جمع مجمع بمعنى محل الاجتماع أى : ولم يدفع إلى المواضع الضيقه التى يجتمع فيها الناس : كمواضع الحروب ، وهذا لازم لما قبله (قوله : أن يدس) بتشديد السين من غير ألف مأخوذ من الدس وهو الإخفاء تحت التراب ، وفى بعض النسخ أن يداس بالألف مأخوذ من الدوس وهو جعل الشىء تحت الأقدام وهذه النسخه أنسب بقوله بالقوائم (قوله لقله غنائه)

۱- لأبى ثمامه البراء بن عازب الأنصارى ، محرز : اسم رجل من بنى ضبه ، كما ذكر الدسوقى فى حاشيته على شرح السعد.

وضعف بنائه (و) يجعل (المنكر كغير المنكر إذا كان معه) أى : مع المنكر (ما إن تأمله) أى : شىء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشىء (ارتدع) عن إنكاره ، ومعنى كونه معه : أن يكون معلوما له مشاهدا عنده ...

******

بفتح الغين المعجمه أى : نفعه (قوله : بنائه) بفتح الموحده أى بنيته وذاته وفى بعض النسخ ثباته (قوله : ويجعل المنكر) أى : ينزل وكذلك الطالب المتردد.

(قوله : كغير المنكر) هو وإن صدق بخالى الذهن والعالم بالحكم والمتردد فيه إلا أن المراد خصوص الأول ، فإذا نزل المنكر أو المتردد منزلته ألقى الخبر لهما غير مؤكد ولا يدخل فيه المتردد الطالب ، إذ لا ثمره لجعل المنكر مثله ؛ لأن كلا منهما يلقى إليه الخبر مؤكدا وحمله على معنى جعل المنكر : كالطالب ، فيستحسن التأكيد له فقط بعد أن كان واجبا فى غايه البعد ، إذ الوجوب وعدمه أمر خفى لا ـ اطلاع عليه إلا أن يقال : تظهر ثمره التنزيل بالنسبه لقله التأكيد بعد أن كان كثيرا ، ولا يدخل أيضا العالم بالحكم إذا لا معنى لتنزيل المنكر منزله العالم فى إلقاء الخبر إليه ؛ لأن تنزيله منزله العالم يقتضى عدم خطابه (قوله : إن تأمله) أى : تأمل فيه ؛ التأمل النظر فى الشىء (قوله : أى شىء من الدلائل) أى : ولو واحدا منها (قوله : والشواهد) تفسير لما قبله وكأن نكته التفسير الإشاره إلى أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها ، وليس المراد بها خصوص الأدله الاصطلاحيه ، فإنها تخص بغير القرائن فتأمل.

(قوله : إن تأمل المنكر ذلك الشىء) أى : إن تفكر المنكر فى ذلك الشىء وفى كلامه إشاره إلى أن الصله فى كلام المصنف جرت على غير من هى له ، وإنما لم يبرز المصنف الضمير جريا على المذهب الكوفى لظهور أن التأمل إنما يكون من المنكر لا من الدلائل (قوله : ارتدع) أى : رجع عن إنكاره ، وانتقل إلى مرتبه المتردد أو خالى الذهن (قوله : أن يكون معلوما له) أى : متصورا له وهذا بالنظر للأدله العقليه وقوله : مشاهدا عنده أى : بالحس ، وهذا بالنظر للأدله الحسيه ، ثم إن تفسير الشارح المعيه بالمعلوميه والمحسوسيه ، وتفسيرها (ما) الموصوفه بالدليل يصير المعنى عليه إذا كان عالما بالدليل الذى إذا تأمله ارتدع فيتوجه عليه أشكال ، وحاصله أن الإنسان متى علم بالدليل علم

كما تقول لمنكر الإسلام : الإسلام حق من غير تأكيد ؛ لأن مع ذلك المنكر دلائل داله على حقيه الإسلام ، ...

******

المدلول ، وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل ، وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالدليل المنطقى : وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر حتى يرد ما ذكر ، بل المراد به الأصولى : وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى ، والمراد بالتأمل فيه أن يستنبط مقدمات صحيحه من وجه صحيح من أوجه الدليل توصله إلى الارتداع (قوله : كما تقول) (ما) مصدريه أى قولك أى : كالتنزيل الذى فى قولك ففى الكلام حذف ؛ لأن المقصود التمثيل للتنزيل المذكور فى المتن وقوله الإسلام حق مقول القول (قوله : من غير تأكيد) اعترض بأن اسميه الجمله تفيد التأكيد ، وأجيب بأنها إنما تفيده إذا اعتبر تحويلها عن الفعليه ؛ لأن بناء مؤكديتها على إفاده الثبات والدوام ، وهى إنما تدل على ذلك فى مقام اعتبر فيه التحويل المذكور ، أو أنها إنما تفيده إذا انضمت لغيرها من المؤكدات ، والأحسن فى الجواب أن يقال مرادهم بقولهم اسميه الجمله من المؤكدات إنها مما يصح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبه المقام فليست للتأكيد مطلقا ، بل إذا اعتبرت مؤكده هذا ما ارتضاه الصفوى فى شرح الفوائد ، ورد الجواب الأول من الجوابين المذكورين بأنه بمعزل عن التحقيق ؛ لأن كلا من مقدمتى دليله ممنوع ، وبعد التسليم لا مانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيد فلا يلزم إفاده التأكيد فى مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب أ. ه.

وقد أسلفنا عن عبد الحكيم أنه لا يشترط فى كون الجمله الاسميه مؤكده عدولها عن الفعليه ، ورد الجواب الثانى أيضا بمخالفته لتصريح الإيضاح بأن فى قوله تعالى (ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذلِكَ لَمَيِّتُونَ)(١) تأكيدين ولتمثيلهم الكلام الطلبى بأن زيدا قائم وأنه مؤكدا تأكيدا واحدا ولتصريح الفاضل الأبهرى وغيره بأن فى قوله تعالى (ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيامَهِ تُبْعَثُونَ)(٢) تأكيدا واحدا (قوله : دلائل داله على حقيه الإسلام) أى : كإعجاز القرآن وغيره الدال ذلك على صدق النبى فيما جاء به

١- المؤمنون : ١٥.

٢- المؤمنون : ١٦.

وقيل معنى كونه معه : أن يكون موجودا فى نفس الأمر ؛ وفيه نظر ؛ لأن مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده ، وقيل معنى ما إن تأمله : شىء من العقل ؛ وفيه نظر ؛ لأن المناسب حينئذ أن يقال : ما إن تأمل به لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو : (لا رَيْبَ فِيهِ)(١)) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك ؛ ...

******

(قوله : وقيل إلخ) هذا وجه ثان فى معنى معه ، وقوله بعد وقيل معنى ما إلخ ، وجه ثان فى معنى ما ، فالحاصل أن فى معه وجهين وفى ما وجهين (قوله : لأن مجرد وجوده) أى : نفس الأمر ، وقوله لا يكفى فى الارتداع الأولى أن يقول لا يكفى فى التنزيل ؛ لأن الارتداع مرتب على التأمل لا على مجرد الوجود ، ويمكن تصليح عبارته بأن يقال مراده أن مجرد الوجود لا يكفى فى الارتداع ، بل لا بد فيه من التأمل ، والتأمل إنما يكون فى معلوم ، فلا بد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له ، وقد يرد هذا النظر بعد تصليحه بما قلنا بأن مراد المصنف فرض التأمل وتقديره لا التأمل بالفعل ، ولا شك أن مجرد الوجود فى نفس الأمر كاف فى ذلك فقول المعترض ، والتأمل إنما يكون فى معلوم مسلم فى التأمل بالفعل لكن ليس الكلام فيه ، فلا يرد هذا الاعتراض على هذا القبيل ، والحاصل أنه على كلام الشارح لا بد فى التنزيل من علم الدلائل بالفعل وعلى هذا القيل يكفى فيه وجودها فى نفس الأمر ، وإن لم تكن معلومه.

(قوله : لأن المناسب حينئذ) أى : حين إذ فسر ما بشىء من العقل لا بالأدله كما هو القول الأول ، وفى قوله : لأن المناسب إشاره إلى صحه هذا القيل بالحمل على الحذف والإيصال ، والأصل تأمل به ، فحذف الباء ووصل الضمير بالفعل ، أو يقال مراده بالفعل الأدله العقليه ، وحينئذ فيرجع لما قاله الشارح أولا تأمل (قوله : ظاهر هذا الكلام أنه مثال إلخ) أى : لا تنظير ووجه كون ذلك ظاهرا من الكلام أن المتبادر من ذكره ذلك بعد القاعده أعنى : جعل المنكر كغير المنكر وتعبيره بنحو أنه مثال لها (قوله : وترك التأكيد لذلك) أى : لذلك الجعل وكان مقتضى الظاهر أن يقال : أنه لا ريب فيه ،

١- سوره البقره ، آيه : ٢.

وبيانه : أن معنى (لا رَيْبَ فِيهِ) ليس القرآن بمظنه للريب ، ولا ينبغى أن يرتاب فيه ...

******

واعترض بأنا لا نسلم أن لا ريب فيه خال عن التأكيد ؛ لأن (لا) التى لنفى الجنس للتأكيد وكذلك اسميه الجمله كما صرحوا بذلك ، وأجيب بأن (لا) النافيه لتأكيد المحكوم عليه ، لأنها تفيد استغراق النفى وهو راجع للمحكوم عليه بمعنى أنه لا يخرج شىء من أفراده ، وليس الكلام فيه إذ كلامنا فى تأكيد الحكم وهى لا تفيد ذلك وبأن اسميه الجمله ليست للتأكيد مطلقا ، بل إذا اعتبرت مؤكدا بأن قصد التأكيد بها ولم يتحقق ذلك هنا ، وإن تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال ، بل على سبيل التبعيه ، فإن كان هناك مؤكد آخر جعلت اسميه الجمله من المؤكدات ، وإلا فلا.

(قوله : وبيانه) أى : بيان كونه مثالا ـ لجعل المنكر كغير المنكر ، وحاصله أن جعله مثالا ـ لذلك لا يحتاج لتأويل (لا رَيْبَ فِيهِ) بمعنى ليس القرآن بمظنه للريب ولا ينبغى أن يرتاب فيه ، وهذا مطابق للواقع وينكره كثير من المخاطبين ، فكان مقتضى الظاهر أن يؤكد فيقال : إنه لا ـ ريب فيه ، لكن نزل إنكارهم منزله عدمه لما معهم من الدلائل والأمارات التى لو تأملوها ارتدعوا عن الإنكار ، فلذلك ألقى لهم الكلام مجردا عن التأكيد ، وإنما احتاج جعله مثالا لجعل المنكر : كغير المنكر للتأويل ؛ لأنا لو أبقينا الآيه على ظاهرها من نفى الريب أى : لم يقع فيه ريب من أحد لم يكن مطابقا للواقع لكثره المرتابين فيه ، فلا يكون من جعل المنكر كغير المنكر ؛ لأن الحكم الذى يجعل فيه الإنكار كلا إنكار يجب أن يكون مطابقا للواقع عليه أمارات ودلائل لو تأملها المنكر ارتدع عن إنكاره ، وهذا الحكم أعنى نفى الريب على سبيل الاستغراق الذى هو معنى لا ريب فيه لو أجرى على ظاهره ليس كذلك لثبوت الريب فى الواقع.

(قوله : ليس القرآن بمظنه) أى : ليس محلا يظن فيه الريب أى : الشك فى أنه من عند الله ، فالمنفى كونه محلا للريب والشك (قوله : ولا ينبغى إلخ) عطف تفسير أى : ولا ينبغى أن يكون محلا للارتياب فيه ، وإنما كان المعنى ما ذكر ، وليس المراد ظاهر الآيه من نفى الريب فيه من أصله ؛ لأن الريب فيه قد وقع من الكفار ، وحينئذ فلا يصح نفيه عنه

وهـذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين ، لكن نزل إنكارهم منزله عدمه لما معهم من الدلائل الداله على أنه ليس مما ينبغى أن يرتاب فيه ، والأحسن أن يقال : إنه ...

******

(قـوله : وهـذا الحكم) أى : كـون القرآن ليس مظنه للريب (قوله : ممـا ينكره كـثير إلـخ) أى :فالإنكـار إنمـا هو لكونه ليس مما ينبغى أن يرتـاب فيه لاـ لنفى الريب عنه واعترض بـأن المخـاطب بالآـيه النبى وأصـحابه ولا ينكر هـذا الحكم أحـد منهم ، فقول الشـارح ممـا ينكره كثير من المخـاطبين – لاـ يسـلم ، وأجيب بـأن المراد بالمخاطب هنا من يلاحظ حاله وتفهيمه للكلام أعنى : مطلق السامع بـدليل أن المقصود من الآيه تعبير الكفار باعتبار إنكارهم لهذا الحكم وليس المراد بالمخاطب من يلقى إليه الكلام خاصه وإذا كان المراد بالمخاطبين مطلق السامعين كان شاملا للكفار والكثير من السامعين المنكر لهـذا الحكم هم الكفار (قوله : لكن نزل إنكارهم إلـخ) أى : فلذلك ألقى الخبر غير مؤكدا ، وكان المناسب لأصل المبحث أعنى : تنزيل المنكر منزله غيره أن يقول : لكن نزل المنكر منزله غير المنكر ، وإن كان لا يلزم من تنزيل إنكارهم منزله عـدمه تنزيل المنكر كغيره (قوله : لما معهم إلـخ) وهو أنه كلاـم معجز أتى به من دل على نبوته بـالمعجزات البـاهره ، فإن قلت تفسير ما معهم بما ذكر يقتضـى أن ما معهم عبـاره عن الـدليل المصـطلح عليه عنـد المنـاطقه ، وهو يخـالف مـا مر من أن المراد به الأصولى – قلت : المراد أن إعجازه دليل وكون من أتى به صادقا مصـدوقا بالمعجزات دليل آخر مسـتقل على كونه من عنـد الله وليس المجموع دليلا واحـدا حتى يرد ما ذكر (قوله : والأـحسن أن يقال إلـخ) اعلم أن حاصل الأول أن المنفى ليس نفس الريب ، بل كون القرآن محلا للريب ومظنه له خطابا لمنكرى ذلك ، وحاصل الثانى أن المنفى نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبه ، وكان هذا أحسن لوجهين.

الأول : أن جعله مثالا لا بد فيه من التأويل الذى قاله الشارح حتى يصح التمثيل بخلاف جعله تنظيرا ، فإنه لا يحتاج للتأويل الذى صح الوجه الأول به ولا لغيره وما لا يحتاج أحسن مما يحتاج. ثانيهما : أنه على تقدير تأويله بما يصحح جعله مثالا لتنزيل المنكر منزله غيره ينـافيه ، أو يعكر عليه قوله : بعـد وهكـذا اعتبـارات النفى فإنه يـدل على أنه لم يمثل فيما تقـدم بالنفى ، وأن ما تقـدم متمحض للإثبات ، وقد يجاب عن هذا بأن المراد ، وهكذا باقى اعتبارات النفى – فتأمل.

نظير لتنزيل وجود الشيء منزله عدمه بناء على وجود ما يزيله فإنه نزل ريب المرتابين منزله عدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفى الريب على سبيل الاستغراق ، كما نزل الإنكار منزله عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد (وهكذا) أى : مثل اعتبارات الإثبات (اعتبارات النفى) من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار فى الإنكارى ؛ تقول لخالى الذهن : ما زيد قائما ، أو : ليس زيد قائما ، وللطالب : ما زيد بقائم وللمنكر : ...

******

(قوله : نظير) أى : لأمثال لجعل المنكر كغيره ، وقوله لتنزيل وجود الشيء منزله عدمه ، اعترض بأن نظير الشيء يجب أن يكون خارجا عن سائر أفراده مع أن تنزيل ريب المرتابين بمنزله العدم من أفراد تنزيل وجود الشيء منزله عدمه ، فالأولى أن يقول : إنه نظير لتنزيل الإنكار منزله عدمه وأجيب بأن هذا الإيراد إنما جاء من توهم أن اللام صله لنظير ، ونحن نقول : إن اللام لام الأجل وصله النظير محذوفه ، والتقدير نظير لتنزيل إنكار منزله عدمه ، لأجل تنزيل وجود الشيء منزله عدمه فى كل منهما ، فالمقصود من التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين ، ويصح جعل اللام بمعنى (فى) أى نظير المبحث المتقدم فى تنزيل إلخ (قوله : على وجود ما يزيله) أى : من الدليل الذى لو تأمل فيه لزال ذلك الشيء الموجود (قوله : على سبيل الاستغراق) أى : المفهوم من وقوع النكره فى سياق النفى وهو (لا) لأن النكره فى سياق النفى تعم عموما شموليا (قوله : كما نزل الإنكار) أى : المشار له بالمبحث المتقدم ، وقوله لذلك أى : للتعويل على وجود ما يزيل إنكارهم لو تأملوه (قوله : وهكذا اعتبارات النفى) عطف على محذوف دل عليه السياق أى : هذا الذى ذكر أمثله اعتبارات الإسناد فى الإثبات وهكذا إلخ ، أى : وهكذا أمثله اعتبارات الإسناد فى النفى ، وإفراد اسم الإشاره مع أنه عائد على الاعتبارات باعتبار ما ذكر (قوله : أى مثل اعتبارات إلخ) أى : مثل أمثله الاعتبارات الواقعه فى الإسناد فى الإثبات أى فى الكلام المثبت من ترك التأكيد مع الخالى ، والتأكيد استحسانا مع المتردد ووجوبا بقدر الإنكار مع المنكر (قوله : اعتبارات النفى) أى : أمثله الاعتبارات الواقعه فى الإسناد فى الكلام المنفى.

والله ما زيد بقائم ؛ وعلى هذا القياس.

[الحقيقه والمجاز العقليان]

اشاره

(ثم الإسناد) مطلقا سواء كان ...

******

(قوله : ما زيد بقائم) أى : فالباء الزائده فى خبر ليس من المؤكدات للحكم.

واعلم أنه لا يحصل تأكيد النفى إلا إذا سبق المؤكد ما يدل على أصل النفى من الحروف ، أو الأفعال الموضوعه للنفى. بخلاف تأكيد الإثبات ؛ لأن الجمله داله عليه إما بالوضع أو بالتجرد ، وعلى هذا فيكفى فى أصل التأكيد دخول حرف واحد - فتأمل.

(قوله : وعلى هذا القياس) بالرفع مبتدأ وخبر ، وبالجر بدل من اسم الإشاره والجار متعلق بمحذوف ، أى : واجر على هذا القياس ، وبالنصب مفعول لمحذوف أى : واجر على هذا أعنى القياس ، وأشار بذلك إلى أنه قد ينزل غير المنكر منزله المنكر فيؤكد معه النفى ، فيقال لمن ظهرت عليه أمارات إنكار عدم خلو البلد من أعدائه بنى فلان لمجيئه على هيئه الآمن ، والله ما خلا البلد من بنى فلان ، وينزل المنكر كغيره إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع ، فيلقى إليه الكلام خلوا من التأكيد كقولك لمنكر كون دين المجوسيه ليس بحق ما دين المجوسيه حقا ، والحاصل أن الصور الاثنتى عشره ، الجاريه فى تخريج الكلام على مقتضى الظاهر ، وعلى خلافه فى الإثبات تجرى فى النفى.

(قوله : ثم الإسناد) ثم للاستئناف النحوى ، أو أنها للترتيب الذكرى فهى لعطف الجمل (قوله : مطلقا سواء كان إلخ) أى : ولأجل هذا التعميم أتى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير ، وإن كان المحل لئلا يتوهم عوده على الإسناد المقيد بالخبرى وارتكاب الاستخدام فى الكلام خلاف الأصل ، ولا يرد أن المعرفه إذا أعيدت بلفظ المعرفه كانت عين الأولى فما لزم على الإتيان بالضمير لازم للإتيان بالاسم الظاهر ؛ لأنا نقول ليس هذا كليا ، بل مقيد بما إذا خلا عن قرينه المغايره كما نص عليه فى التلويح ، ومما يدل على أن المراد الإسناد مطلقا الأمثله الآتيه نحو (يا هامانُ ابْنِ لِى صَرْحاً)(1) ، وليس المراد خصوص الخبرى كما قد يتوهم من كون البحث فى الخبرى

١- غافر : ٣٦.

إنشائيا أو إخباريا (منه حقيقه عقليه) لم يقل : إما حقيقه وإما مجاز ؛ لأن بعض الإسناد عنده ليس بحقيقه ولا مجاز ؛ كقولنا : الحيوان جسم ، والإنسان حيوان. وجعل الحقيقه والمجاز صفتى الإسناد ...

******

(قوله : إنشائيا أو إخباريا) هذا يقتضى اختصاص الحقيقه العقليه والمجاز العقلى بالإسناد التام ؛ لأن الإنشاء والإخبار وصفان له مع أن الحقيقه والمجاز لا يختصان بالإسناد التام ، بل يكونان فى الإسناد الناقص كما فى إسناد المصدر للمفعول تقول : أعجبنى ضرب زيد ، وجرى النهر ، وأعجبنى إنبات الله البقل ، وأعجبنى إنبات الربيع البقل ، وأجاب الحفيد بأن المراد بالإنشائى والإخبارى ما فى الجمله الإنشائيه والإخباريه ، سواء كان تاما أو ناقصا ، فيتناول ما ذكر.

(قوله : لم يقل إما حقيقه إلخ) كلامه يشعر بأنه لو قال كذلك لأفاد الحصر فى القسمين ، فلذا قال : منه. ومنه لإفاده عدم الحصر – وفيه نظر ؛ إذ لو عبر بقوله إما حقيقه وإما مجاز لاحتمل أن تكون القضيه مانعه جمع فتجوز الخلو ، وحينئذ فتثبت الواسطه فما عدل عنه مسار لما عبر به ، وأجيب بأن هذا المقام مقام تقسيم والمتبادر فى مثله الانفصال المانع من الخلو ، سواء كان منع الجمع أو بدونه ؛ لأنه هو الذى يضبط الأقسام ويمنع الخلو عنها على أنه يكفى فى العدول توهم منع الخلو ، إذ لا يجب أن تكون إما نصا فيه (قوله ؛ لأن بعض الإسناد عند ليس بحقيقه ولا مجاز) أعنى نسبه الخبر للمبتدأ ، لا سيما إذا كان الخبر جامدا كما فى مثال الشارح ، ويدل له ما سيأتى فى كلام المصنف من أن إسناد الفعل أو ما فى معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقه دون غيرهما ، فإسناد قائم إلى زيد فى قولك : زيد قائم ليس حقيقه ولا مجاز ، وأما إسناده إلى ضميره فهو حقيقه وقوله عنده أى : وإما عند السكاكى فالإسناد منحصر فى الحقيقه والمجاز ، ولذا قال الحقيقه : هى إسناد الشىء إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر ، والمجاز : إسناد الشىء إلى غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر بتأول ، والشىء أعم من أن يكون فعلا أو معناه أو خبرا جامدا أو مشتقا (قوله : صفتى الإسناد) مراده الوصف المعنوى ؛ لأن الخبر وصف فى المعنى للمبتدأ.

دون الكلام ؛ لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد ، وأوردهما فى علم المعانى لأنهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى (وهى) أى : الحقيقه العقليه (إسناد الفعل أو معناه) ...

******

(قوله : دون الكلام) أى : كما فى المفتاح حيث قال : ثم الكلام منه حقيقه عقليه ومنه مجاز عقلى (قوله : لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد) حاصله أن المتصف بالحقيقه والمجاز فى الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلى وهو الإسناد ، واتصاف الكلام بهما باعتبار ما اشتمل عليه من الإسناد ، فاتصاف الكلام بالحقيقه العقليه والمجاز العقلى بالتبع للأمر العقلى وهو الإسناد ، واتصاف الإسناد بهما بطريق الأصاله فجعله معروضا لهما كما فعل المصنف أولى لكون ذلك بالأصاله من جعل الكلام معروضا لهما ؛ لأن ذلك بطريق التبع (قوله : وأوردهما فى علم المعانى) أى : ولم يوردهما فى علم البيان (قوله : من أحوال اللفظ) أى : بواسطه أنهما من أحوال الإسناد كما مر أن قلت لا يلزم من كونهما من أحوال اللفظ ذكرهما فى علم المعانى ، إذ ليس كل ما كان من أحوال اللفظ يذكر فى علم المعانى ؛ لأنه لا يبحث عن جميع أحوال اللفظ ، بل عن بعضها أعنى الأحوال التى بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال ، وأما الأحوال التى ليست كذلك كالإدغام والابدال فلا يبحث عنها فيه ، أجيب بأن إضافه أحوال اللفظ للعهد أى : من أحوال اللفظ المعهوده فى هذا الفن أعنى الأحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كذا أجاب بعضهم ، ورد بأنهما لو كانا من الأحوال المعهوده لذكر المصنف الحال التى تقتضى الحقيقه والمجاز كما ذكر فى غيره من المباحث الآتيه ، فالحق أن المصنف إنما ذكر الحقيقه والمجاز هنا على طريق الاستطراد.

(قوله : إسناد الفعل) أى : لفظ الفعل الاصطلاحى والمراد من الإسناد النسبه الحاصله من ضمه لما هو له كانت النسبه إنشائيه أو خبريه (قوله : أو معناه) أى : أو إسناد دال بمعناه والمراد معناه التضمنى وهو الحدث لا المطابقى ؛ لأن ما ذكر من المصدر وما معه إنما يدل على جزء معنى الفعل لا على تمام معناه وإلا كانت أفعالا ، ثم إن التعريف شامل لما فيه سلب ؛ لأنه يقدر فيه أن الإثبات كان قبل النفى فيصدق على قولنا : ما زيد قائم أن فيه إسناد القيام فى التقدير لمن هو له وهو زيد.

كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه ، واسم التفضيل ، والظرف (إلى ما) أى : إلى شىء (هو) أى : الفعل أو معناه (له) أى : لذلك الشىء كالفاعل فيما بنى له ؛ نحو : ضرب زيد عمرا ، والمفعول فيما بنى له ؛ نحو : ضرب عمرو ؛ فإن الضربيه لزيد والمضروبيه لعمرو (عند المتكلم) ...

******

(قوله : كالمصدر إلخ) إن أدخلنا أمثله المبالغه فى اسم الفاعل والجار والمجرور فى الظرف وهو الأظهر - كانت الكاف لإدخال اسم الفعل والمنسوب فى نحو : أتميمى أبوك ، على ما فى الأول وإلا كانت لإدخال الأربعه ، والظرف إنما يكون فيه معنى الفعل إذا كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه لا إن كان لغوا (قوله : أى إلى شىء) أى إلى لفظ (قوله هو له) أى : لمعنى ذلك اللفظ أى : إن مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك اللفظ (قوله : أى الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم يؤول إفراد الضمير بما ذكر مع كون الضمير عائدا على متعدد ، إنه مع العطف بأو لا يحتاج لذلك ، سواء كانت للإبهام أو للتنويع كما هنا ؛ وذلك لأن" أو" لأحد الشيئين أو الأشياء والأحد مفرد ، لكن صرح فى المغنى بأن الابدى نص على أن حكم أو التى للتنويع حكم الواو فى وجوب المطابقه ، قال : وهو الحق ، وحينئذ فكان الأولى للشارح أن يقول هو أى ما ذكر من الفعل أو معناه (قوله : كالفاعل إلخ) تمثيل للشىء والكاف استقصائيه ؛ لأن الشىء المسند إليه الذى ثبت له الفعل أو معناه منحصر فى الفاعل والمفعول به عند المصنف ، ولا يصح أن تكون مدخله للمبتدأ كما فى : إنّما هى إقبال وإدبار ؛ لما تقرر أن الإسناد إليه من الواسطه عند المصنف.

(قوله : فيما بنى له) أى : فى فعل بنى له أى : كالفاعل المصاحب للفعل الذى بنى أى : صيغ وأسند له ففى بمعنى مع ، وكذا يقال فيما بعد (قوله : فإن الضاربيه) أى : وإنما كان الإسناد للفاعل فى المثال الأول وللمفعول فى المثال الثانى حقيقه ؛ لأن الضاربيه ؛ إلخ ، وقوله لزيد أى : ثابته لزيد فهو خبر إن أى : بخلاف نهاره صائم ، فإن الصوم ليس ثابتا للنهار ، وإنما هو ثابت للشخص ، فلذا كان الإسناد فيه مجازا لكونه

متعلق بقوله : له ؛ وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (فى الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله : له ؛ وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد. والمعنى : إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ؛ وذلك بأن لا ينصب قرينه على أنه غير ما هو له فى اعتقاده. ومعنى كونه له : أن معناه قائم به

******

لغير من هو له (قوله : متعلق لقوله له) أى : متعلق بعامله المستتر الذى هو استقر ، فلا يرد أن الظرف لا يتعلق بمثله ، كذا قيل ، وقد يقال : لا مانع من تعلقه به حيث كان مستقر لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظه - تأمل.

(قوله : فى الظاهر) أى فى ظاهر حال المتكلم ، كما أشار له الشارح. (قوله : وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد) أى سواء طابق الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منهما ، وتوضيح المقام أن قوله ما هو له يتبادر منه إلى ما هو له بحسب الواقع ، فيتناول ما يطابق الواقع أو الاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع ، وما لم يطابق شيئا منهما ، فإذا أريد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط ، وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا فى الحد ويخرج به ما يطابق الواقع فقط بعد أن كان داخلا ، فإذا زيد فى الظاهر دخل به فى الحد ما يطابق الواقع ولم يطابق الاعتقاد ، ودخل أيضا ما لم يطابق الواقع والاعتقاد وما لم يطابق شيئا منهما وصار التعريف متناولا للأقسام الأربعه ما يطابق الواقع والاعتقاد لم يطابق شيئا منهما وما طابق الواقع دون الاعتقاد وما طابق الاعتقاد دون الواقع (قوله : أو معناه) أى : أو ما يدل على معناه (قوله : ذلك) أى : الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب أن لا ينصب قرينه أى : بسبب أن لا يلاحظ قرينه على أنه غير ما هو له ، فإن لاحظها كان مجازا ، فأراد بنصبها ملاحظه دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الأحوال ، فاندفع ما يقال الأولى أن يقول بأن لا يلاحظ قرينه ؛ لأن القرينه فى المجاز العقلى ليست خاصه بالمقاليه ، بل تكون حاليه وتعبيره بالنصب يشعر بتخصيصها بالمقاليه وتفسير النصب بالملاحظه أحسن من قول بعضهم بأن لا يكون هناك قرينه ؛ لأنه يفيد أن المجاز يتحقق بوجود القرينه من غير ملاحظه لدلالتها على المراد - وليس كذلك ، إذ هو فى هذه الحاله

ووصف له ، وحقه أن يسند إليه سواء كان مخلوقا لله أو لغيره ، وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب ، أو لا كمرض ، ومات. فأقسام الحقيقه العقليه على ما يشمله التعريف أربعه : الأول : ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا ...

******

يكون الإسناد حقيقه ، فمدار الحقيقه والمجاز على نصب المتكلم للقرينه وملاحظه إياها وعدم ذلك إلا أنه لما كانت الملاحظه أمرا خفيا أدير الأمر بوجودها ، فلذا يعبر تاره بنصب القرينه وتاره بوجودها - كما سيأتى فى قوله لوجود القرينه.

(قوله : ووصف له) تفسير لما قبله ، فالمراد بقيامه به مطلق اتصافه به وانتسابه إليه وليس المراد القيام الحقيقى حتى يكون قاصرا على المعنى الموجود ولا يشمل الاعتبارى (قوله : وحقه أن يسند إليه) عطف مسبب على سبب ، والمراد بإسناده إليه : نسبته إليه ، وسواء صلح حمله عليه أم لا ، وأتى به دفعا لما يتوهم من أن المراد من كونه قائما به ووصفا له أنه لا بد أن يحمل عليه حمل مواطأه أى : حمل هو هو ، فلا يشمل ما إذا كان المسند مصدرا ؛ لأنه لا يحمل كذلك (قوله : سواء كان مخلوقا إلخ) أى : سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله نحو : جن زيد.

(قوله : أو لغيره) أى : لغير الله أى : على طريق الكسب ، فأراد بالخلق ما يشمل الكسب وذلك نحو : ضرب زيد عمرا ، أو يقال قوله : سواء كان مخلوقا لله يعنى : على قول أهل السنه ، وقوله : أو لغيره يعنى : على قول المعتزله (١) ، فاندفع ما يقال : إن هذه العباره أصلها للمعتزله وقعت من الشارح سهوا (قوله : وسواء كان) أى : ذلك الفعل بمعنى مدلوله صادرا عنه أى : عن غير الله (قوله : أو لا) أى : ولا يكون صادرا عنه باختياره (قوله : كمرض ومات) ظاهره أن المرض والموت صادران عن غير الله بغير اختياره مع أنهما ليسا صادرين عن غير الله أصلا ، فالأولى أن يمثل بنحو : تحرك المرتعش وأجيب بأن قوله أو لا معناه : أو ليس صادرا عن غير الله باختياره وهذا صادق بصورتين : الأولى أن يكون صادرا عنه بغير اختياره كحركه المرتعش ، والثانيه : أن يكون

١- المعتزله : قوم من القدريه اعتزلوا فئتى الضلاله عندهم يعنون أهل السنه والجماعه والخوارج الذين يستعرضون الناس قتلا. وأشهر المعتزله البصريه واصل بن عطاء وأبو عثمان عمرو بن عبيد.

(كقول المؤمن : أنبت الله البقل والثانى : ما يطابق الاعتقاد ...

******

غير صادر عنه أصلا : كالمرض والموت ؛ لأنها سالبه تصدق بنفى الموضوع ، والمثال الذى ذكره الشارح للصوره الثانيه أو أن المراد بالصدور عنه الظهور منه لا الوقوع ، وحينئذ فيتحقق الصدور بهذا المعنى فى المرض والموت (قوله : أنبت الله البقل) أى : فإن إنبات البقل فى الواقع لله وهو كذلك فى اعتقاد المؤمن ، لكن محل كون الإسناد فى المثال المذكور حقيقه إذا كان المخاطب يعتقد إيمان المتكلم ، وأنه ينسب الآثار كلها لله ، وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد ، سواء كان المخاطب مؤمنا أو كافرا ؛ لأن المفهوم من حال المتكلم فى هذه الحاله كون الإسناد لما هو له ، وأما لو كان المخاطب مؤمنا أو كافرا أو كان يعتقد أن المتكلم ممن يضيف الإنبات للربيع ، وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الإسناد مجازيا ؛ لأن اعتقاد المخاطب يجعل قرينه صارفه عن كون الإسناد لما هو له ، وانظر لو كان المخاطب مترددا فى اعتقاد المتكلم - هل هو ممن يضيف الإنبات لله أو لغيره؟ وعلم المتكلم بتردده - هل يكون الإسناد حقيقه أو مجازا؟ والظاهر أن يقال : إنه حقيقه ، إذ ليس هناك قرينه صارفه عن كون الإسناد لغير من هو له ، وظاهر حاله أن الإسناد لمن هو له فتأمل. ا ه. سم.

(قوله : وقول الجاهل) المراد به الكافر الذى يعتقد نسبه التأثير إلى الربيع ، كما يؤخذ من مقابلته بالمؤمن ، فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر وهو الكافر (قوله : أنبت الربيع البقل) أى : فإن إنبات البقل فى الواقع لله تعالى وفى اعتقاد الجاهل للربيع ، لكن محل كون هذا الإسناد حقيقيا إذا كان المخاطب يعلم حاله ، وأنه ينسب الآثار لغير الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا أو كافرا مثله ، أما لو كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بأن اعتقد أنه مؤمن ، وأنه ممن يضيف الإنبات لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الإسناد مجازيا ؛ لأن اعتقاد المخاطب يجعل قرينه صارفه عن كون الإسناد لما هو له ، فإن تردد المخاطب فى اعتقاد المتكلم ففيه ما تقدم ، وقوله : أنبت الربيع : يحتمل أن يراد منه المطر ، وأن يراد منه زمن الربيع وهو المتبادر

فقط ، نحو (قول الجاهل : أنبت الربيع البقل) والثالث : ما يطابق الواقع فقط ؛ كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه : خلق الله الأفعال كلها ؛ وهذا المثال متروك فى المتن (و) الرابع : ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد ؛ نحو (قولك : جاء زيد ...

******

(قوله : فقط) أى : لا الاعتقاد ، لكن يكون مطابقا له فى الظاهر كما يشهد له آخر كلامه. ا. ه. عبد الحكيم.

(قوله : لمن لا يعرف حاله) أى : لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلى وهو أى : المعتزلى يخفيها منه أى ممن إلخ ، أما لو عرف المخاطب حال المتكلم وكان المتكلم يعلم أن المخاطب عارف بحاله كان الإسناد حينئذ مجازا عقليا من الإسناد إلى السبب وهو الله فى زعمه ؛ لأن تلك المعرفه قرينه صارفه عن كون الإسناد لما هو له (قوله : وهو يخفيها) أى : تلك الحاله منه ، وأما لو قال خلق الله الأفعال كأنها لمن يظهر له حاله كان الإسناد مجازا ؛ لأن الإظهار قرينه صارفه عن كون الإسناد لما هو له ، بل للسبب وهو الله تعالى فى زعمه ، وأورد عليه أن القيد الثانى يكفى فى كون الكلام المذكور حقيقه ؛ لأن المعتزلى إذا أخفى حاله من المخاطب ، وقال خلق الله الأفعال لم ينصب قرينه على عدم إرادته الظاهر ، فيكون حقيقه سواء عرف المخاطب حال المتكلم فى نفس الأمر أم لا ، وحينئذ فالأولى الاقتصار على القيد الثانى ، إذ لا حاجه للأول إلا أن يقال مراد الشارح بقوله لمن لا يعرف حاله أى : فى اعتقاده ، وليس المراد لمن لا يعرف حاله فى نفس الأمر – قاله الفنرى. وقال العلامه عبد الحكيم : إن بين عدم العرفان والإخفاء عموما من وجه ، إذا عدم عرفان المخاطب يجامع إظهار المتكلم وإخفاء المتكلم يجامع عرفان المخاطب ، فأحد القيدين لا يغنى عن الآخر كما توهم.

بقى شىء آخر وهو ما إذا قال المعتزلى ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها ، فيلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقه ومجازا فى حاله واحده ولا مانع منه بالنظر لشخصين (قوله : خلق الله الأفعال كلها) أى : الاختياريه والاضطراريه فقد طابق هذا الإسناد الواقع ؛ لأن خلق الأفعال كلها لله تعالى ، ولم يطابق اعتقاد المعتزلى لاعتقاده أن

وأنت) أى : والحال أنك خاصه (تعلم أنه لم يجئ) دون المخاطب ؛ إذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقه لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجئ قرينه على أنه لم يرد ظاهره ...

******

خالق الأفعال الاختياريه هو العبد (قوله : متروك) أى : غير مذكور فى المتن أى : فى مقام التمثيل لقله وجوده ولا يتوهم من عدم ذكره له أن الحقيقه العقليه منحصره فى الأقسام الثلاثه لكون المقام مقام البيان ، فإن المصنف صرح فى الإيضاح بأن الحقيقه العقليه أربعه أضرب وأورد الأمثله الأربعه المذكوره هنا ، وإنما قلنا أى : فى مقام التمثيل لصدق التعريف المذكور فى المتن بهذا المثال ، قال العلامه عبد الحكيم : وعندى أن هذا المثال مندرج فى المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله : وأنت تعلم أنه لم يجئ أنت تعتقد أنه لم يجئ ، سواء كان ذلك الاعتقاد مطابقا للواقع أو لا ، فيكون مثالا للقسمين ما لا يطابق شيئا منها وما يطابق الواقع دون الاعتقاد ، والشارح تبع الإيضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الأقوال الكاذبه التى يعلم حالها المتكلم دون المخاطب ، وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار والإدراج.

(قوله : وأنت تعلم أنه لم يجئ) أى : فذلك الإسناد من الحقيقه ولو لم يطابق واحدا منهما ؛ لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ، ولا ينافى ذلك كونه كذبا ؛ لأن الكذب لا ينافى الحقيقه (قوله : خاصه) أخذه من تقديم المسند إليه على المسند العقلى ؛ لأنه يفيد الاختصاص نحو : أنا سعيت فى حاجتك (قوله : إذ لو علمه المخاطب) أى : وكان المتكلم يعلم أن المخاطب يعلم بذلك ، وإلا لم يجز أن يكون مجاز العدم تأتى جعل المتكلم علم السامع قرينه ، والضمير فى علمه راجع لعدم المجىء ، وقوله أيضا أى : كما علمه المتكلم (قوله : لجواز أن يكون إلخ) أى : فيكون مجازا عقليا إن كان الإسناد إلى زيد فى هذا المثال ؛ الملابسه كأن : كان زيد هذا سببا فى مجىء الجائى حقيقه أى : ويجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينه على أنه لم يرد ظاهره ، فيكون فى الحقيقه العقليه الكاذبه كما فى صوره عدم علم المخاطب بأن زيدا لم يجئ ؛ لأن وجود القرينه بدون ملاحظتها لا يكفى فى المجاز ، ويجوز أن يكون المتكلم جعله قرينه ، وليس ثم ملابسه :

فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر (ومنه) أى : ومن الإسناد (مجاز عقلى) ويسمى : مجازا حكميا ، ...

******

فهو مما لا يعتد به ، ولا يعد من الحقيقه لهذا الجعل ولا من المجاز لعدم العلاقه ، ثم إن ظاهر قول المصنف : وأنت تعلم أنه لم يجئ يقتضى أنه إذا فقد علم المخاطب بعدم المجيء تعين أن يكون الإسناد فى المثال حقيقه - وليس كذلك ، بل هو محتمل كما لو كان عالما ، وذلك ؛ لأن المخاطب إذا لم يكن عالما بأنه لم يجئ يجوز أن يكون عالما بأن المتكلم اعتقد أنه لم يجئ ، وحينئذ فإن لاحظ المتكلم اعتقاد المخاطب قرينه على أنه لم يرد ظاهره كان مجازا ، وإن لم يلاحظ ذلك كان حقيقه فظهر لك أن القرينه لا تتوقف على موافقه المخاطب للمتكلم على اعتقاد عدم المجيء ، كما يفهم من كلام المصنف والشارح ، بل تتحقق القرينه بكون المتكلم عالما بعدم المجيء ، والمخاطب عالم باعتقاد المتكلم ذلك ، وظهر ذلك الاعتقاد عند المتكلم ولو كان المخاطب عالما بالمجيء ، إلا أن يقال : هذه الصوره نادره فلا تقدح فى تعين الحقيقه.

(قوله : فلا يكون الإسناد إلخ) أى : وحينئذ فيكون مجازا إن كان الإسناد لملابسه (قوله : مجاز) أصله مجوز من : جاز المكان إذا تعداه ؛ لأن الإسناد تعدى مكانه الأصلى نقلت حركه الواو للساكن قبلها ، فقلبت ألفا لتحركها بحسب الأصل ، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن.

[المجاز العقلى]

(قوله : عقلى) نسبه للعقل ؛ لأن التجوز والتصرف فيه فى أمر معقول يدرك بالعقل وهو الإسناد بخلاف المجاز اللغوى ، فإن التصرف فيه فى أمر نقلى : وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى ، ولا يقال مقتضى هذا التوجيه أنه كان يسمى مجازا معقوليا لا عقليا ؛ لأن النسبه تأتى لأدنى ملابسه (قوله : مجازا حكميا) أى : منسوبا للحكم بمعنى الإدراك لتعلقه به فهو من نسبه المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر ، أو أنه نسبه للحكم بمعنى النسبه والإسناد لتعلقه بها ، فإن قلت : إن المجاز هو عين الإسناد والنسبه ، وحينئذ فيلزم تعلق الشيء بنفسه ونسبه الشيء لنفسه ، قلت : المراد بالحكم المنسوب ، والمتعلق

ومجازا فی الإثبات ، وإسنادا مجازیا (وهو إسناده) أی : إسناد الفعل أو معناه ...

******

بکسر اللام خصوص النسبه الإسناديه ، والمراد بالحکم المنسوب إليه والمتعلق به مطلق نسبه ، سواء کانت إسناديه أو إضافيه أو إيقاعيه ، وحينئذ فهو من نسبه الخاص للعام أو من تعلق الخاص بالعام ، وبهذا الجواب اندفع ما يقال : إن المجاز العقلی کما يکون فی الحکم ، وهو النسبه التامه يکون فی النسبه الإضافيه کمکر الليل والإيقاعيه : کنومت الليل أی : أوقعت النوم عليه ، وحينئذ فلا وجه لتلک التسميه المقتضيه أنه إنما يکون متعلقا بالحکم أعنی : النسبه التامه ، وحاصل الدفع أنه ليس المراد بالحکم الذی تعلق به المجاز خصوص النسبه التامه ، بل مطلق نسبه ، وحينئذ فالمجاز إذا کان فی الإضافيه أو الإيقاعيه يصدق عليه أنه متعلق بالحکم بمعنی مطلق نسبه من تعلق الخاص بالعام ، وعلی تقدير أن المراد بالحکم الذی تعلق به المجاز النسبه التامه ، فالتسميه المذکوره باعتبار أن کل مجاز عقلی يرجع للحکم بمعنی النسبه التامه ، والإسناد إما ظاهر أو مقدر ، أو باعتبار أن المجاز وإن کان فی الإضافيه والإيقاعيه ، لکن الحکم أشرف منهما ، فاعتبر الأشرف فی التسميه ، وهذا لا ينافی أنه قد يکون فی غير الحکم : کالإضافيه والإيقاعيه (قوله : ومجازا فی الإثبات) إن قلت : التقييد بالإثبات يقتضی عدم جريانه فی النفی وليس کذلک ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ)(۱) أجيب بأن التقييد بالإثبات لأشرفيته ؛ أو لأنه الأصل ؛ لأن المجاز فی النفی فرع المجاز فی الإثبات بمعنی أن النفی لا يکون مجازا إذا کان الإثبات کذلک ، أو أن النفی يرجع للإثبات بالملازمه فقوله تعالى (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ)(۲) جعل من قبيل المجاز ، لکون إسناد الربح فی التجاره إسناد إلى غير ما هو له ، أو أن ما ربحت تجارتهم بمعنی خسرت ، أو أن المراد بالإثبات : الانتساب والاتصاف ، فيشمل الإيجاب والنفی ، إذ فی کل منهما انتساب واتصاف.

(قوله : وإسنادا مجازيّا) أی : إسنادا منسوبا إلى المجاز واعترض بأن فيه نسبه الشیء إلى نفسه ؛ لأن المجاز هو الإسناد ، وأجيب بأنه من نسبه الخاص للعام ؛ لأن المجاز يشمل اللغوی أيضا أی : أنه يسمی إسنادا منسوبا لمطلق مجاز من حيث إنه فرد من أفراده ،

۱- البقره : ۱۶.

۲- البقره : ۱۶.

(إلى ملابس له) أى : للفعل أو معناه (غير ما هو له) أى : غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه مبنى له ؛ يعنى : غير الفاعل فى المبنى للفاعل ، وغير المفعول فى المبنى للمفعول به ...

******

أو أن المراد بالمجاز المنسوب إليه المصدر أعنى : التجوز والمجاوزه ، وحينئذ فالمعنى : يسمى إسنادا منسوبا للمجاوزه ؛ لأن ذلك الإسناد جاوز به المتكلم أصله وحقيقته وأوصله إلى غيره ، فإن قلت : إن هذا المجاز على ما يأتى لا يختص بالإسناد أعنى : النسبه التامه ، بل يجرى فى الإضافيه والإيقاعيه ، واقتصارهم على الإسناد يوهم الاختصاص - أجيب بأن اقتصارهم فى التسميه على الإسناد لأشرفيته ، أو أن المراد بالإسناد مطلق النسبه من إطلاق الخاص وإراده العام (قوله : إلى ملابس له) أى : إلى شىء بينه وبينه ملابسه وارتباط وتعلق ، ثم إنه يصح فتح الباء وكسرها فى قول المصنف : ملابس ؛ لأن الملابسه مفاعله من الطرفين ، فكل واحد من الفعل وما أسند إليه ملابس بالكسر وملابس بالفتح ، إلا أن المناسب لقوله يلابس الفاعل أن يقرأ بفتح الباء هنا ، وكذا فى قوله الآتى : وله ملابسات شتى (قوله : غير ما هو له) بالجر على الصفه أو بالنصب على الحال ، ولا يقال على الأول فيه وصف النكره بالمعرفه ؛ لأن غير لا تتعرف بالإضافه (قوله : مبنى له) أى : مسند له حقيقه (قوله : يعنى غير الفاعل إلخ) حاصل ذلك أنه إذا أسند الفعل ، أو ما دل على معناه للفاعل النحوى ؛ فإن كان مدلول ذلك الفاعل النحوى الذى أسند إليه الفعل أو معناه هو الفاعل الحقيقى : كان الإسناد حقيقه ، وإلا كان مجازا ، كما إذا كان الفاعل النحوى مصدرا أو ظرفا أو سببا أو مفعولا نحو : (عِيشَهٍ راضِيَهٍ)(1) ، وكذلك إذا أسند الفعل أو ما دل على معناه لنائب الفاعل ، فإن كان ذلك النائب النحوى مدلوله هو المفعول الحقيقى كان ذلك الإسناد حقيقه ، وإلا كان مجازا كما لو كان نائب الفاعل مصدرا أو ظرفا أو فاعلا نحو قولك : أفعم السيل ، فإن السيل هو الفاعل الحقيقى للإفعام ؛ لأنه هو الذى يملأ الأرض ، فقوله غير الفاعل أى : الحقيقى ، وقوله فى المبنى للفاعل أى : النحوى ، وقوله : وغير المفعول به أى : فى الواقع ،

۱- الحاقه : ۲۱.

سواء كان ذلك الغير غيرا فى الواقع ، أو عند المتكلم فى الظاهر ؛ ...

******

وقوله فى المبنى للمفعول به أى : النحوى ، وذلك لما تقرر من أن ما هو له فى المبنى للمعلوم هو الفاعل ؛ لكون النسبه بطريق القيام مأخوذه فى مفهومه ، وإن ما هو له فى المبنى للمجهول هو المفعول به ؛ لكون النسبه بطريق الوقوع عليه مأخوذه فى مفهومه ، ثم اعلم أن ظاهر المصنف فاسد ؛ وذلك لأن الضمير المجرور فى قوله : وهو إسناد إلى ملابس له ، وكذا قوله : غير ما هو له راجع للفعل أو معناه أى : لأحد الأمرين كما هو قضيه ، أو فالمعنى حينئذ إسناد أحد الأمرين إلى ملابس لأحدهما ، وذلك الملابس غير الملابس الذى أحد الأمرين له ، وهذا صادق على الإسناد فى : ضرب زيد بالبناء للفاعل ، إذ يصدق عليه أنه أسند أحد الأمرين – وهو الفعل – إلى ملابس لأحد الأمرين وهو زيد غير الملابس الذى له أحد الأمرين ، وهو معنى الفعل فى قولنا : أمضروب عمرو ، فيلزم أن يكون مجازا ولا قائل بذلك ، وأشار الشارح إلى الجواب بقوله : يعنى إلخ ، وحاصله أن كلام المصنف فيه إجمال ، وتفصيله أن يقال : المراد إسناد أحد الأمرين إلى ملابس لذلك الأحد غير الملابس الذى له ذلك الأحد ، فخرج : ضرب زيد ، فإن ضرب أسند لملابس له وهو زيد ، وذلك الملابس هو الذى له ذلك الفعل ، ولما كان فى كلام المصنف خفاء وإبهام قال الشارح : يعنى إلخ.

(قوله : سواء كان إلخ) أشار بذلك إلى أن الأقسام الأربعه التى مرت فى الحقيقه تأتى هنا فى المجاز ؛ لشمول التعريف لها أعنى ما طابق الواقع والاعتقاد معا ، وما طابق الواقع فقط ، وما طابق الاعتقاد فقط ، وما لم يطابق واحدا منهما ، والأمثله السابقه للحقيقه العقليه تصلح بعينها أمثله لأقسام المجاز العقلى باعتبار حال المخاطب ، فمثال ما طابق الواقع والاعتقاد معا قول المؤمن : أنبت الله البقل ؛ لمخاطب يعتقد أن المتكلم يضيف الإنبات للربيع ، وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد فيكون مجازا ؛ لأن علمه باعتقاد المخاطب قرينه صارفه للإسناد عن ظاهره ، ومثال الثانى أعنى ما طابق الواقع فقط قول المعتزلى : خلق الله الأفعال كلها ، لمن يعرف حاله ، وهو يعتقد أن المخاطب عالم بحاله ، فيكون ذلك قرينه صارفه للإسناد عن ظاهره ، ومثال الثالث أعنى : ما طابق الاعتقاد

وبهذا سقط ما قيل : أنه إن أراد غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر فلا حاجه إلى قوله : بتأول ؛ وهو ظاهر ، وإن أراد غير ما هو له فى الواقع خرج عنه ؛ مثل قول الجاهل : أنبت الله البقل – مجازا ؛ باعتبار الإسناد إلى السبب (بتأول) متعلق بإسناده ؛ ومعنى التأول : تطلب ما يؤول إليه من الحقيقه ، ...

******

فقط قول الجاهل : أنبت الربيع البقل ؛ لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الإنبات لله ، وعلم ذلك القائل باعتقاده ، ومثال الرابع أعنى : ما لم يطابق واحدا منهما قولك : جاء زيد ، وأنت تعلم أنه لم يجىء ، وأظهرت للمخاطب الكذب ، ونصبت قرينه على إراده الكذب.

(قوله : وبهذا) أى التعميم فى قوله : غير ما هو له المستفاد من قوله : سواء إلخ (قوله : سقط ما قيل) أى : اعتراضا على المصنف ، ووجه السقوط أنه حيثما عممنا فى ذلك الغير بأن أريد به ما يعم الغير فى الواقع ، والغير عند المتكلم فى الظاهر صار قوله : بتأول أى : قرينه محتاجا إليه بالنسبه إلى بعض الأفراد وهو الغير فى الواقع ، ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور مما كان المسند إليه فيه غيرا عند المتكلم فى الظاهر.

(قوله : فلا حاجه إلى قوله بتأول) أى : لأنه لا يسند لغيرما هو له فى الظاهر إلا إذا كان هناك قرينه تدل على أن ذلك المسند إليه غير ، فقوله إلى غير ما هو له : يتضمن اعتبار القرينه (قوله : وهو) أى : عدم الاحتياج ظاهر ، لكن قد يقال : يمكن اختيار الشق الأول ، ولا نسلم عدم الاحتياج ، إذ دلاله الالتزام مهجوره فى التعاريف (قوله : خرج عنه مثل قول الجاهل إلخ) أى : لأنه لعين ما هو له ، وحيث خرج عنه ذلك فيكون التعريف غير جامع (قوله : مجازا) حال من قول (قوله : باعتبار الإسناد إلى السبب) أى : لأن الله سبب فى الإنبات عند الجاهل ، والمنبت حقيقه عندهم هو الربيع (قوله : بتأول) الباء للمصاحبه أى : إسناده إسنادا مصاحبا لتأول ، ويصح أن تكون الباء للملابسه أو السببيه أى : إسنادا ملابسا للتأول ، أو إسناده لملابس بسبب التأول ، والتأول تفعل من آل إلى كذا رجع إليه ، معناه تطلب المآل الذى هو حقيقه الكلام التى يئول المجاز إليها ، أو الموضع الناشئ من العقل ، والمراد بتطلبهما الالتفات إليهما لينصب قرينه على إراده خلاف الظاهر.

.....

******

واعلم أن المجاز العقلى عند الشيخ عبد القاهر تاره يكون له حقيقه أى : فاعل يكون الإسناد له حقيقه نحو : أنبت الربيع البقل ، فإن حقيقه : أنبت الله البقل ، وتاره لا يكون له حقيقه أى : فاعل حقيقى نحو : أقدمنى بلدك حق لى على فلان ، فالإقدام ليس له فاعل حقيقى بكون الإسناد له حقيقه ، إذ هو أمر اعتبارى بخلاف قدم اللازم ، فإن له فاعلا حقيقا ؛ لأن القدوم أمر موجود فلا بد له من موجد ، تقول : قدمت بلدك لأجل حق لى على فلان ، فقول الشارح من الحقيقه إشاره للقسم الأول وهو بيان لما يئول ، وفاعل يؤول ضمير يعود إلى الإسناد أى : طلب الحقيقه وملاحظتها التى يئول أى : يرجع المجاز إليها ، ومعنى رجوع المجاز إليها أنه يتفرع عنها بأن ينتقل من الحقيقه إليه بواسطه العلاقه ، فهو من رجوع الفرع لأصله ، مثلا المؤمن الذى يضيف الإنبات لله تقف نفسه عن إسناد الإنبات للربيع ، وتلتفت إلى حقيقه الكلام وتطلبها ، فإذا علمت حقيقه ذلك وأن الأصل : أنبت الله البقل بالربيع ، وأن الربيع سبب عادى ، فإنها تسند الإنبات إليه ، وتنصب القرينه على إراده خلاف الظاهر ، وكذلك إذا سمع المؤمن أنبت الربيع البقل ، فإنه تقف نفسه ولا ترضى بذلك ، فإذا علمت الحقيقه بعد طلبها رضيت بذلك ، فقوله تطلب أى : طلب المتكلم أو المخاطب الحقيقه التى يرجع إليها المجاز ، وإنما عبر بالتطلب دون الطلب للإشعار بأن الطلب لا يلزم أن يكون واقعا ، بل مجرد الالتفات لدلالته على التكلف.

وقوله أو الموضع : إشاره للقسم الثانى وهو عطف على ما ، وقوله من العقل : من فيه للابتداء حال من الموضع ، والمعنى أو طلب الموضع الذى يرجع المجاز إليه حال كون ذلك الموضع ناشئا من جهه العقل محضا ، وإن لم يكن لذلك الموضع تحقق فى نفس الأمر بأن يكون ذلك الموضع قريبا من لفظ الفعل الذى لا فاعل له حقيقى ، ويلاحظ العقل أنه أصل له ، كأن يلاحظ العقل أن الإقدام راجع للقدوم وأنه أصل له ، وإن لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع فمصدوق الموضع فى المثال المذكور قدمت ، وتوضيح ذلك أن المجاز الذى لا حقيقه له كما فى : أقدمنى بلدك حق لى على فلان ، إذا سمعت

أو الموضع الذى يؤول إليه من العقل ؛ وحاصله : أن ينصب قرينه ...

******

النفس ذلك لا ترضى بالإسناد لكون الحق ليس فاعلا للإقدام ؛ لأنه أمر متوهم لا فاعل له ، فتطلب النفس الحقيقه ، فيلاحظ العقل أن القدوم أصل للإقدام ، وأن الأصل : قدمت لحق لى على فلان ، وإن لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع ، فالإقدام له محل من جهه العقل وهو القدوم ، هذا ويصح أن يكون قوله من العقل : لابتداء الطلب ، والمعنى حينئذ تطلب الموضع الذى يرجع المجاز إليه حال كون ذلك الطلب مبتدأ من العقل ، فالطلب فعل ممتد ومسافه لها ابتداء هو العقل.

(قوله : أو الموضع) أى : أو تطلب الموضع الذى إلخ ، والمراد بالموضع المعنى المناسب لما إسناده مجازى ، الذى يئول الإسناد المجازى إليه من جهه العقل أى : يرجع إليه ، ويكون هو المقصود منه : كالقدوم المناسب لأقدم فى قولك : أقدمنى بلدك حق لى على زيد ، وهكذا كل إسناد مجازى لا حقيقه له لعدم تحقق الفاعل أى : لعدم تحقق استعماله وقصده ، على ما سيأتى قريبا.

(قوله : وحاصله إلخ) عطف على قوله ومعنى إلخ أى : أن معنى التأويل الحقيقى ما ذكر ، وحاصل معناه نصب قرينه ، وفيه أن نصب القرينه ليس حاصلا لذلك المعنى الذى ذكره ، إذ طلب الحقيقه أو الموضع وملاحظته ليس هو نصب القرينه ، والجواب أن المراد حاصله باعتبار لازمه أى : أن نصب القرينه لازم لما ذكره ، فالمصنف أطلق اسم الملزوم وهو التأول أعنى : طلب الحقيقه أو الموضع ، وأراد اللازم وهو نصب القرينه على طريق الكنايه ، إن قلت لا نسلم أن نصب القرينه لازمه لملاحظه الحقيقه أو الموضع لجواز أن يلاحظ الحقيقه أو الموضع ولا ينصب قرينه. قلت : المراد ملاحظه الحقيقه أو الموضع ملاحظه يعتد بها وهى إنما تكون مع القرينه ، وبيان ذلك أن التطلب من جهه العقل ومعلوم أن تطلب العقل لشىء إنما يكون كاملا إذا كان بالدليل والأماره وذلك هو نصب القرينه على أن المراد غير الظاهر ، فإن قلت : حيث حمل التأول على نصب القرينه لم يكن لقول المصنف الآتى : ولا بد للمجاز من قرينه فائده لعلمه من هنا ، ويكون قوله من هنا ، ويكون قوله فيما مر لغير ما هو له مستغنى عنه ، إذ لا قرينه لما هو

صارفه عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له (وله) أى : للفعل ؛ ...

******

له ، وأجيب بأن فائده قوله الآتى ولا بد إلخ : التوطئه إلى تقسيم القرينه إلى لفظيه ومعنويه ، ولم يكتف بقوله بتأول عن قوله لغير ما هو له ؛ لأن دلالته على المعنى المذكور التزاميه وهى مهجوره فى التعاريف ، فإن قلت : إن من لوازم المجاز العلاقه كما أن القرينه من لوازمه ، وحينئذ فكان الأولى للشارح إدراجها فى التأول بأن يقول : وحاصله أن يعتبر علاقه وينصب قرينه صارفه إلخ ، بل الاقتصار على العلاقه أولى ؛ لأن المصنف تعرض للقرينه فيما بعد بقوله : ولا بد له من قرينه ، قلت : إنما لم يدرج الشارح العلاقه فى التأول لتقدم الإشاره إليها فى قول المصنف لملابس ، وذكره القرينه فيما بعد إنما هو لأجل التوطئه لتقسيمها إلى لفظيه وغير لفظيه.

(قوله : صارفه إلخ) ليس المراد بكون القرينه صارفه عن الحقيقه أن الإسناد لما هو له موجود ، والقرينه صرفت ذلك ، بل المراد أن ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد أن الإسناد فى اللفظ ثابت لما هو له وبالنظر إليها يفيد أنه غير ما هو له (قوله : أى للفعل) أى : أو معناه ، ففيه اكتفاء ، وإنما اقتصر على الفعل مع أن الأمثله الآتيه بعضها للفعل نحو : بنى الأمير المدينه ، وبعضها لما فى معناه نحو : (عِيشَهٍ راضِيَهٍ)(1) ؛ لأنه الأصل ، ويبعد أن يكون المصنف أراد بالفعل اللغوى وهو الحدث لمخالفته لما مر من قوله : إسناد الفعل أو معناه ؛ لأنه صريح فى أن المراد بالفعل : الفعل الاصطلاحى ، وإلا لزم استدراك قوله : أو معناه.

فإن قلت : إن المصنف عد من جمله الملابسات : المصدر والمفعول به ومن جمله معنى : الفعل المصدر والصفه المشبهه واسم التفضيل والظرف ؛ فيلزم ملابسه المصدر للمصدر وهو باطل ؛ لأنه ملابسه الشىء لنفسه ، ويلزم عليه ملابسه الصفه المشبهه واسم التفضيل والظرف للمفعول به وهو باطل ؛ لأنها لا تنصبه قلت : ذلك اللزوم ممنوع لجواز أن يكون الكلام على التوزيع ، فقوله والمصدر أى : فى غير المصدر ، وقوله والمفعول به أى : فى غير الصفه المشبهه واسم التفضيل والظرف ، فالحاصل أنه لا يلزم من

۱- الحاقه : ۲۱.

وهـذا إشـاره إلى تفصـيل وتحقيق للتعريفين (ملابسـات شتى) أى : مختلفه ؛ جمع شتيت ؛ كمريض ومرضـى (يلابـس الفاعـل ، والمفعول به ، والمصدر ، والزمان ، ...

******

القول بملابـسه الفعـل ومعنـاه للأمور المـذكوره ملابـسه كل منهما لكل واحـد منها ، بل التفضـيل فيه موكول إلى السامع العالم بالقواعد. على أنه لا يلزم من ملابسه المصدر للمصدر ملابسه الشيء لنفسه لجواز أن يكونا متغايرين وإن كانا مصدرين كما فى : أعجبنى قتل الضرب ، فإن القتل ملابس للضرب لكونه سببا فيه ، إذ لا بد من الملابسه بين العامل ومعموله.

(قوله : وهـذا) أى : قول المصـنف وله ملابسـات (قوله : إشـاره) أى : ذو إشاره أو مشـير (قوله : إلى تفصـيل) أى : تعيين (قوله : وتحقيق) المراد به الذكر على الوجه الحق فهو مغاير لما قبله ، والتحقيق من قوله بعد : فإسناده للفاعل إلخ (قوله : للتعريفين) أى : تعريف الحقيقه العقليه ، وتعريف المجاز العقلى لذكره فى الأول الملابس الذى له : وفى الثانى الملابس الذى ليس هو له (قوله : أى مختلفه) هذا تفسير باللازم ، إذ الشت معناه التفرق كما يشهد له قول الشاعر :

وقل لجديد الثّوب لا بد من بلى

وقل لاجتماع الشّمل لا بدّ من شتّ

أى : لا ـ بـد من تفرق والاختلاـف لاـزم للتفرق (قوله : جمع شتيت) أى : فطابقت الصـفه الموصوف (قوله : يلابس الفاعل) هـذا مسـتأنف استئنافا بيانيا أتى به لتفصـيل الملابس ، وقوله يلابس الفاعل أى : الحقيقى لصدوره منه أو قيامه به ، والمراد أنه يلابسه مطلقا : سواء كان بلا واسطه أو بواسطه الحرف نحو : كفى بالله (قوله : والمفعول به) أى : لوقوعه عليه ، والمراد أنه يلابسه مطلقا : سواء كـان بلا واسـطه أو بواسـطه حرف نحو : مررت بزيـد ، وضـربت فى الـدار ، وفى يوم الجمعه ، ولأجل التأديب ، ولا يقال لهـذه مفعول فيه ولاـ مفعول له ؛ لأنهما إنما يطلقان على المنصوب بتقـدير فى واللام على القول المشـهور خلافا لابن الحاجب ، وبما ذكر من التعميم ظهر وجه ترك المصنف للجار والمجرور (قوله : والمصدر) لكونه جزء مفهومه فيلابسه بدلالته عليه تضمنا ، وكذا يقال فى الزمان أو أن ملابسته للزمان لكونه لازما لوجوده.

والمكان ، والسبب) ولم يتعرض للمفعول معه ، والحال ، ونحوهما ؛ لأن الفعل لا يسند إليها (فإسناده إلى الفاعل ، أو المفعول به إذا كان مبنيا له) (١) أى : للفاعل ، أو المفعول به ؛ يعنى : أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا للفاعل ، وإلى المفعول به إذا كان مبنيا للمفعول به - ...

******

(قوله : والمكان) أى : بسبب دلالته عليه التزاما باعتبار أنه لا بد من محل يقع فيه (قوله : والسبب) أى : لحصوله به ، وسواء كان السبب مفعولا أو لا كما فى : بنى الأمير المدينه (قوله : ولم يتعرض للمفعول معه) نحو : جاء الأمير والجيش (قوله : والحال) نحو : جاء زيد راكبا (قوله : ونحوهما) أى : كالتمييز نحو : طاب زيد نفسا ، والمستثنى نحو : قام القوم إلا زيدا (قوله : لا يسند إليها) أى : بخلاف ما ذكره ، فإن الفعل يسند إليه. فإن قلت : هذه الأمور يسند إليها أيضا فيصح أن يقال فى : جاء الأمير والجيش ، جاء الجيش ، وفى الحال : جاء الراكب إلخ ، قلت : المراد إن هذه الأمور لا يصح إسناد الفعل إليها مع بقائها على معانيها المقصوده منها : كالمصاحبه فى المفعول معه ، والتقييد فى الحال ، والبيان فى التمييز ، فإن هذه المعانى لا تفهم فيما إذا رفع الاسم وأسند إليه الفعل (قوله : فإسناده إلى الفاعل) أى : الحقيقى لا الاصطلاحى ، فالمراد بالفاعل : الفاعل الحقيقى وهو ما حق الإسناد أن يكون إليه ، وهو ما يقوم به الفعل حقيقه عند المتكلم فى الظاهر ، وقوله إذا كان مبنيا له أى : للفاعل النحوى ، وحينئذ ففى الكلام استخدام ، وكذا يقال فى المفعول به ، وإنما قلنا المراد بالفاعل : الفاعل الحقيقه ؛ لأجل إخراج قول المؤمن : أنبت الربيع البقل من الحقيقى ؛ لأنه وإن أسند الفعل المبنى للفاعل له ، ولكن ذلك الفاعل الذى أسند له الفاعل النحوى لا الحقيقى ، وكذا يخرج قول الجاهل المعلوم جهله : أنبت الله البقل عن الحقيقه ؛ لأن الفعل المبنى للفاعل لم يسند للفاعل الحقيقى عنده فى الظاهر ، فهو وما قبله داخل فى المجاز لكونه إسنادا إلى غير الفاعل الحقيقى ، لأجل الملابسه (قوله : أى للفاعل أو المفعول به) أى : فالضمير راجع لهما وأفرد الضمير ؛ لأن العطف بأو (قوله : يعنى أن إسناد إلخ) لما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا ؛ لأنه يفيد

١- نحو : أنبت البقل.

(حقيقه كما مر) من الأمثله (و) إسناده (إلى غيرهما) ...

******

أن الفعل إذا كان مبنيا للفاعل وأسند للفاعل أو المفعول به يكون حقيقه ، وإذا كان مبنيا للمفعول وأسند للفاعل أو المفعول به يكون كذلك حقيقه ، مع أنه ليس كذلك ؛ لأنه إذا كان مبنيا للفاعل وأسند للمفعول يكون مجازا كما فى : (عِيشَهٍ راضِيَهٍ)(1) ، وكذا إذا كان مبنيا للمفعول وأسند للفاعل يكون مجازا كما فى : سيل مفعم ، أشار الشارح بالعنايه إلى أن فى كلام المصنف توزيعا وأن الأصل : إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له ، وإسناده إلى المفعول به إذا كان مبنيا له حقيقه.

(قوله : كما مر من الأمثله) أى : للحقيقه لا للإسناد إلى الفاعل أو المفعول ، حتى يرد عليه أنه لم يذكر سابقا مثالا لإسناد المبنى للمفعول إلى المفعول (قوله : وإلى غيرهما إلخ) قد ذكر المصنف أمثله المجاز لإسناد الفعل المبنى للفاعل ، ولم يذكر من أمثله المجاز لإسناد الفعل المبنى للمفعول إلا واحدا أعنى : سيل مفعم ، فإنه أسند فيه معنى الفعل المبنى للمفعول إلى الفاعل ، فنقول إسناده إلى المصدر لا يكون إلا مجازا نحو : ضرب ضرب شديد وإسناده إلى المكان والزمان إن كان بتوسط فى ملفوظه ، أو مقدره فهو حقيقه نحو : ضرب فى الدار وفى يوم الجمعه ، وإن كان على الاتساع بإجرائهما مجرى المفعول به فى اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو : ضرب يوم الجمعه ، وضرب الدار والمفعول له لا يسند إليه الفعل المجهول ما لم يجر باللام نحو : ضرب للتأديب ، وإلا كان مثل : جلس فى الدار وإسناده إلى السبب الغير المفعول له مجاز ، ولأجل إخراج إسناد المجهول إلى المكان والزمان بتوسط فى قيد قوله وإلى غيرهما بقوله للملابسه ؛ لأن الإسناد لهما ليس لأجل الملابسه بالمعنى المذكور هنا ، ولم يتعرض الشارح لدخول ذلك فى الحقيقه لظهوره على أنه قد يقال : إن فى صوره الإسناد بتوسط فى ملفوظه أو مقدره الإسناد إلى مصدر الفعل حقيقه ، فإن معنى قولنا : ضرب فى يوم الجمعه ، أو فى الدار أوقع الضرب فيه.

۱- الحاقه : ۲۱.

أى : غير الفاعل ، أو المفعول به ؛ يعنى : غير الفاعل فى المبنى للفاعل ، وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به (للملابسه) ...

******

(قوله : أى غير الفاعل) أى : من المفعول والأربعه بعده ، وقوله وغير المفعول به أى : من الفاعل والأربعه الأخيره فصور المجاز عشره مثل : المصنف لسته منها (قوله : يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل إلخ) اعلم أن ظاهر كلام المصنف أن الفعل المبنى للفاعل إذا أسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا ، وأما إذا أسند إليهما يكون حقيقه ، وكذلك الفعل المبنى للمفعول إذا أسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا ، وإذا أسند إليهما يكون حقيقه - وليس كذلك ، بل المبنى للفاعل إذا أسند للمفعول به يكون مجازا نحو : (عِيشَهٍ راضِيَهٍ)(١) ، كما أن المبنى للمفعول إذا أسند للفاعل يكون كذلك نحو : سيل مفعم ، فلما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا أتى الشارح بالعنايه تبيينا للمراد ، وإشاره إلى أن فى كلام المصنف توزيعا (قوله : للملابسه) أى : لملاحظتها كما أشار له الشارح بقوله لأجل إلخ ، واعلم أن هذا المجاز لا بد له من علاقه كالمجاز اللغوى كذلك ، وظاهر كلام المصنف أن العلاقه المعتبره هنا هى الملابسه فقط ، وأنه لا بد منها فى كل مجاز عقلى من حيث إنه جعلها عله دون غيرها بدليل الاقتصار عليها فى مقام البيان.

قال الشيخ يس : لكن يبقى هنا شىء ، وهو أنه هل يكفى فى جميع أفراد هذا المجاز كون العلاقه الملابسه أو لا بد أن تبين جهتها - بأن يقال العلاقه ملابسه الفعل لذلك الفاعل المجازى من جهه وقوعه عليه ، أو فيه أو به كما قالوا فى المجاز اللغوى إنه لا يكفى أن يجعل اللزوم أو التعلق علاقه ، بل فرد منه ؛ لأن ذلك قدر مشترك بين جميع أفراده ، فلا بد أن يبين أنه من أى وجه ، وسيأتى فى كلام بعض الفضلاء إشاره إلى هذا الثانى.

(قوله : يعنى لأجل إلخ) لما كان ظاهر المصنف هنا أن العلاقه هى الملابسه - بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والمسند إليه المجازى ، وكذا على ما هو المتبادر من التعريف ، ومن قوله : وله ملابسات شتى ، وكان هذا غير مراد ، وإنما المراد أن العلاقه هى المشابهه

١- الحاقه : ٢١.

يعنى : لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسه الفعل (مجاز كقولهم : (عِيشَهٍ راضِيَهٍ)(۱)) ...

******

بين المسند إليه الحقيقى والمسند إليه المجازى فى الملابسه أى : فى تعلق الفعل بكل منهما وإن كانت جهه التعلق مختلفه - أتى الشارح بالعنايه إشاره إلى أنه ليس المراد بالملابسه فى كلام المصنف التعلق بين الفعل والمسند إليه المجازى كما مر ، بل المراد بها هنا المشابهه والمحاكاه والمناظره بين المسند إليه المجازى والحقيقى فى التعلق ، فقول الشارح يعنى لأجل أن ذلك الغير أى : المسند إليه المجازى كالنهر فى قولك : جرى النهر يشابه ما هو له أى : يشابه المسند إليه الحقيقى كالماء فى قولك : جرى الماء ، وقوله فى ملابسه الفعل أى : وهو الجرى ، فالجرى يلابس الماء من جهه قيامه به ، ويلابس النهر من جهه كونه واقعا فيه.

ولا يقال حيث كانت علاقه هذا المجاز المشابهه كان من الاستعاره ؛ لأنا نقول الاستعاره : لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقه المشابهه ، والإسناد ليس بلفظ ، وما وقع فى تسميته استعاره فليس المراد منه الاستعاره الاصطلاحيه ، بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظى ، والحاصل أن العلاقه فى هذا المجاز المشابهه بين المسند إليه المجازى والمسند إليه الحقيقى فى تعلق الفعل بكل لأجل صحه إسناده لذلك المجازى ، والعلاقه فى الاستعاره المشابهه بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى لأجل صحه نقل اللفظ من المعنى الحقيقى للمعنى المجازى.

قال الفنرى : إن قلت لأى شىء حول الشارح العباره وفسر الملابسه بمشابهه ذلك الغير لما هو له ، ولم يفسرها بارتباط الفعل بالمسند إليه الذى ليس هو له ، مع أن ذلك كاف فى إسناد الفعل إليه. قلت : الباعث له على اختيار ذلك أن ملاحظه المشابهه المذكوره أدخل وأتم فى صرف الإسناد الذى هو حق ما هو له إلى غيره وإن كفى فيه مجرد الملابسه المذكوره (قوله : كقولهم) أى : كالإسناد فى قولهم ، وقوله : (عِيشَهٍ راضِيَهٍ) فى حاشيه شيخنا الحفنى : أصله رضى المؤمن عيشته ، ثم أقيم عيشه مقام المؤمن

۱- الحاقه : ۲۱.

فيما بنى للفاعل وأسند إلى المفعول به ؛ إذ العيشه مرضيه (وسيل مفعم) فى عكسه ؛ أى : فيما بنى للمفعول وأسند إلى الفاعل ؛ لأن السيل هو الذى يفعم ؛ أى : يملأ ؛ ...

******

للمشابهه بينهما فى تعلق الفعل وهو الرضا بكل ، فصار رضيت عيشه وهو فعل مبنى للفاعل ، فاشتق اسم الفاعل منه ، وأسند إلى ضمير المفعول وهو عيشه بعد تقديمه ، وجعله مبتدأ ثم حذف المضاف إليه اكتفاء بالمبتدأ فى مثل قوله : عيشه زيد راضيه ، وقرر شيخنا العدوى : أن أصل هذا التركيب عيشه رضيها صاحبها ، فالرضا كان بحسب الأصل مسندا للفاعل الحقيقى وهو الصاحب ، ثم حذف الفاعل وأسند الرضا إلى ضمير العيشه ، وقيل عيشه رضيت لما بين الصاحب والعيشه من المشابهه فى تعلق الرضا بكل وإن اختلفت جهه التعلق ؛ لأن تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه ، وبالعيشه من حيث وقوعه عليها ، فصار ضمير العيشه فاعلا نحويّا لا حقيقيّا ، ثم اشتق من رضيت راضيه ففيه معنى الفعل ، وأسند إلى المفعول.

قال الفنرى : مذهب الخليل أنه لا مجاز فى هذا التركيب ، بل الراضيه بمعنى ذات رضا حتى تكون بمعنى مرضيه فهو نظير : لابن وتامر وهو مشكل بدخول التاء ؛ لأن هذا البناء يستوى فيه المذكر والمؤنث ، ويمكن الجواب يجوز جعلها للمبالغه لا للتأنيث كعلامه (قوله : فيما بنى للفاعل وأسند إلى المفعول به) أشار بذلك إلى أن الشاهد فى إسناد راضيه للضمير المستتر أعنى ضمير العيشه ؛ لا أن الشاهد فى إسناد راضيه إلى العيشه ؛ لأن الإسناد إلى المبتدأ واسطه عند المصنف بين الحقيقه والمجاز ، وكذا يقال فيما بعد من الأمثله ، وقوله فيما بنى للفاعل : حال من قولهم المذكور على حذف ، والتقدير كائنا فيما بنى مسنده للفاعل ، على أن الظرفيه من ظرفيه الخاص فى العام ، وقوله وأسند إلى المفعول به أى : الحقيقى وإلا فالمسند إليه هنا فاعل نحوى (قوله : وسيل مفعم) أصله كما قال السيرامى : أفعم السيل الوادى بمعنى : ملأه ، ثم أفعم للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأسند لضمير الفاعل الحقيقى وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ ، فقول الشارح : وأسند إلى الفاعل أى : الحقيقى ، وإلا فالمسند إليه هنا : نائب فاعل.

من : أفعمت الإناء : ملأته (وشعر شاعر) فى المصدر ، والأولى التمثيل بنحو : جد جده ؛ لأن الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) ...

******

(قوله : من أفعمت الإناء) راجع لقوله مفعم قال الحفيد : الأولى أن يقول من أفعم الماء الإناء بدليل قول الشارح : لأن السيل هو الذى يفعم ، والسيل والماء بمعنى ، وأجيب بأن الحامل له على ذلك أن ذلك التعبير هو الشائع فى عباراتهم ، وقال عبد الحكيم : لم يقل من أفعم الماء الإناء ؛ لأن الماء ليس بمفعم للإناء ، بل آله للإفعام بخلاف السيل ، فإنه مفعم للوادى.

(قوله : وشعر شاعر) أى : فقد أسند ما هو بمعنى الفعل أعنى : شاعر إلى ضمير المصدر ، وحقه أن يسند للفاعل أعنى : الشخص ؛ لأنه الفاعل الحقيقى بحيث يقال شعر شاعر صاحبه ، لكن لما كان الشعر شبيها بالفاعل من جهه تعلق الفعل بكل منهما صح الإسناد إليه مجازا (قوله : فى المصدر) أى : فيما بنى للفاعل وأسند للمصدر وكذا يقال فيما يأتى.

(قوله : جد جده) أى : جد اجتهاده ، وأصله جد زيد جدّا أى : اجتهادا ؛ لأن حق الجد أن يسند للفاعل الحقيقى وهو الشخص لا للجد نفسه ، لكن أسند إليه لمشابهته له فى تعلق الفعل بكل منهما ؛ لأن ذلك الفعل صادر من الشخص ، والمصدر جزء معنى ذلك الفعل (قوله : لأن الشعر هنا) أى : الذى هو مصدوق الضمير فى شاعر بمعنى المفعول أى : الكلام المؤلف أى : وحينئذ فهو من باب (عِيشَةٍ راضِيَةٍ) أى : من قبيل المبنى للفاعل المسند للمفعول ، وليس من قبيل ما بنى للفاعل وأسند للمصدر الذى كلامنا فيه بخلاف : جد جده ، فإنه من ذلك القبيل إن قلت : حيث كان كذلك ، فالتمثيل بجد جده هو الصواب لا الأولى فقط ، قلت : إن الشعر يحتمل أن يكون باقيا على مصدريته بمعنى تأليف الكلام فيكون من ذلك القبيل ، فالحاصل إن جد جده من قبيل المبنى للفاعل المسند للمصدر قطعا ، وأما شعر شاعر : فيحتمل أن يكون من ذلك القبيل ، ويحتمل أن يكون من باب عيشه راضيه ، وما لا احتمال فيه أولى مما فيه احتمال ، ومن هذا تعلم أن قول الشارح ؛ لأن الشعر هنا بمعنى المفعول أى : بحسب المتبادر للفهم ، وإن جاز أن يكون بمعنى التأليف.

فى الزمان (ونهر جار) فى المكان ؛ لأن الشخص صائم فى النهار ، والماء جار فى النهر (وبنى الأمير المدينه) فى السبب. وينبغى أن يعلم أن الإسناد العقلى يجرى فى النسبه الغير الإسناديه أيضا : من الإضافيه ، والإيقاعيه ؛ ...

******

(قوله : فى الزمان) أى فيما بنى للفاعل وأسند للزمان لمشابهته للفاعل الحقيقى فى ملابسه الفعل لكل منهما (قوله : فى المكان) أى : فيما بنى للفاعل وأسند للمكان (قوله : جار فى النهر) أى : فى الحفره التى يكون الماء فيها (قوله : فى السبب) أى : فيما بنى للفاعل وأسند للسبب الآمر ، ونحو : ضرب التأديب فيما أسند للسبب الغائى ؛ لأن السبب نوعان ، واعلم أن القرينه فى جميع ما ذكر من الأمثله الاستحاله العقليه ، إلا فى الإسناد إلى السبب الآمر ، فإنها الاستحاله العاديه ، والعلاقه فى الجميع الملابسه بمعنى : مشابهه الفاعل المجازى للفاعل الحقيقى فى تعلق الفعل بكل منهما ، وإن اختلفت جهه التعلق ؛ لأن تعلقه بالفاعل الحقيقى تعلق صدور منه ، وتعلقه بالفاعل المجازى من جهه وقوعه عليه أو فيه ، أو من جهه كونه جزءا له إلى آخر ما مر ، ومن هذا يؤخذ أنه لا بد فى المجاز العقلى من تبيين جهه الملابسه بين الفاعل الحقيقى والمجازى كما ذكره بعضهم.

(قوله : وينبغى أن يعلم إلخ) القصد من هذا الكلام : الاعتراض على المصنف بأن تعريفه للمجاز غير جامع ، وتقرير الاعتراض أن تقول : إن المصنف جعل الجنس فى تعريف المجاز : الإسناد ، والنسب الإضافيه والإيقاعيه ليست من الإسناد ؛ لأنه عباره عن النسبه التامه ، وحينئذ فلا يشملها التعريف مع أن المجاز العقلى يجرى فيهما أيضا ، وحينئذ فالتعريف غير جامع ، وأشار بقوله اللهم إلخ للجواب عنه (قوله : إن المجاز العقلى) أى : وكذلك الحقيقه العقليه تجرى فى الإضافه كقولك : أعجبنى جرى الماء فى النهر ، وفى الإيقاعيه نحو : نومت ابنى فى الليل ، فلا تختص الحقيقه ولا المجاز بالنسبه الإسناديه كما توهمه كلام المصنف ، وحينئذ فكل من تعريف الحقيقه والمجاز غير جامع ، وجواب الشارح الآتى بالنظر لتعريف المجاز ، ويعلم منه الجواب عن تعريف الحقيقه بطريق القياس (قوله : أيضا) أى : كما يجرى فى الإسناديه ، وقوله من الإضافيه : بيان للغير ، والمراد بالإضافيه النسبه الواقعه بين المضاف والمضاف إليه ، والإيقاعيه : هى نسبه

نحو : أعجبنى إنبات الربيع البقل ، وجرى الأنهار. قال الله تعالى : (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقاقَ بَيْنِهِما)(۱) ، و (مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ)(۲) ، ونحو : نومت الليل ، وأجريت النهر. قال الله تعالى : (وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ)(۳) ...

******

الفعل للمفعول ، فإن الفعل المتعدى واقع على المفعول أى : متعلق به. ثم إن ظاهر الشارح يقتضى أن الإيقاعيه غير تامه ، مع أن نسبه الفعل للمفعول إنما تعتبر بعد التمام فكان الأولى الاقتصار على الإضافيه ، إلا أنه يقال : إنه التفت إلى نسبه الفعل للمفعول فى حد ذاته بقطع النظر عن نسبته للفاعل ، ولا شك أنها غير تامه.

(قوله : نحو أعجبنى إلخ) مثال للإضافيه ، وقوله ونحو نومت إلخ : مثال للإيقاعيه ، ولذا فصل بنحو (قوله : وجرى الأنهار) جعل هذا وما بعده من المثالين من المجاز فى النسبه الإضافيه ، إذا جعلت الإضافه بمعنى اللام ، وأما لو جعلت بمعنى (فى) فلا يكون مجازا ، بل حقيقه ، والحاصل أنه لا بد من النظر لقصد المتكلم ونفس الأمر ، فإن كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الأمر فحقيقه ، وإلا فمجاز ، ومجرد مناسبه نوع من الإضافه لا يقتضى أن تكون حقيقه ما لم يقصده (قوله : (شِقاقَ بَيْنِهِما)) الشقاق هو النزاع والخلاف ، وأصل الكلام وإن خفتم شقاق الزوجين فى الحاله الواقعه بينهما ، ومكر الناس فى الليل والنهار ، فأضيف المصدر فى الأول للمكان ؛ لأن البين اسم مكان ، وفى الثانى للزمان فهو من إضافه المصدر لفاعله المكانى فى الأول ، والزمانى فى الثانى (قوله : نومت الليل) أى : أوقعت التنويم على الليل ، والأصل : نومت الشخص فى الليل (قوله : وأجريت النهر) أى : أوقعت الإجراء عليه ، والأصل أجريت الماء فى النهر (قوله (وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ)) أى : فقد أوقع الإطاعه على الأمر وحقها الإيقاع على ذى الأمر ؛ لأنه هو المفعول به حقيقه ، فالأصل : ولا تطيعوا المسرفين فى أمرهم ، فقد حذف فى هذه الأمثله ما حق الفعل أن يوقع عليه ، وأوقع على غيره - تأمل.

۱- النساء : ۳۵.

۲- سبأ : ۳۳.

۳- الشعراء : ۱۵۱.

والتعريف المذكور إنما هو للإسنادى اللهم إلا أن يراد بالإسناد مطلق النسبه ؛ وهاهنا مباحث شريفه وشحنا بها الشرح (وقولنا) فى التعريف : (بتأول - يخرج) نحو : (ما مر من قول الجاهل) : أنبت الربيع البقل - رائيا أن الإنبات من الربيع ؛ فإن هذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له فى الواقع لكن لا تأول فيه ؛ لأنه مراده ، وكذا : شفى الطبيب المريض ، ونحو ذلك ...

******

(قوله : والتعريف المذكور إنما هو للإسنادى) هذا مصب الاعتراض أى : وحينئذ فالتعريف غير جامع (قوله : اللهم إلا أن يراد إلخ) أى : فيكون مجازا مرسلا من باب إطلاق المقيد على المطلق : كإطلاق المرسن على الأنف ، فإن الإسناد هو النسبه التامه ، واستعمل فى مطلق النسبه ، سواء كانت النسبه تامه كالإسناديه أو غير تامه كالإضافيه والإيقاعيه ، وعبر بقوله : اللهم إشاره إلى استبعاد هذا الجواب ، إذ المعنى أترجّى من الله أن يكون هذا جوابا ، ووجه بعده ما يرد عليه. أن إطلاق المقيد على المطلق : مجاز ، وهو لا يدخل التعاريف - اللهم إلا أن يدعى أن هذا المجاز مشهور فيما بينهم ، وأجاب فى المطول عن أصل الاعتراض بإن المراد بالإسناد أعم من أن يكون صريحا ، بأن يدل عليه الكلام بصريحه ، أو مستلزما بأن يكون الكلام مستلزما له ، فالمجازات المذكوره وإن لم تكن إسنادات صريحه ، لكنها مستلزمه لها فقوله (شِقاقَ بَيْنِهِما) مستلزم لقولنا البين مشاقق ، و (مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ)(١) يستلزم الليل والنهار ماكران ، وقوله (لا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ)(٢) يستلزم الأمر مطاع (قوله : وشحنا إلخ) من التوشيح وهو إلباس الوشاح : أريد لازمه وهو التزين أى : زيناه بها (قوله : وقولنا إلخ) اعترض بأن هذا بيان لفائده قيود الحد ، وحينئذ فكان الواجب عدم فصله عن الحد وتقديمه على قوله : وله ملابسات إلخ ، ففى صنعه سوء ترتيب ، وأجيب بأن قوله وله ملابسات إلخ : تبيين للحد وتحقيق لمعناه ، فينبغى أن لا يتخلل بينه وبين الحد كلام آخر. فلو لم يؤخر ذكر فائده قيود الحد لحصل سوء الترتيب (قوله : الجاهل) أى : بالمؤثر القادر (قوله : رائيا) أى : معتقدا وهذا بيان لكونه جاهلا ، لا أنه قدر زائد عليه (قوله : لكن لا تأول فيه) أى : لأنه لم ينصب قرينه صارفه عن كون الإسناد لما هو له ، وحينئذ فهو حقيقه لا مجاز (قوله : لأنه) أى : الإسناد للربيع (قوله : ومعتقده) عطف عله على معلول (قوله : وكذا شفى إلخ) بيان لنحو ما مر أى : وكذا قول الجاهل شفى إلخ (قوله : ونحو ذلك)

۱- سبأ : ۱۳.

۲- الشعراء : ۱۵۱.

فقوله : بتأول - يخرج ذلك ، كما يخرج الأقوال ؛ وهذا تعريض بالسكاكى حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبه فقط ، وللتنبيه على هذا تعرض المصنف فى المتن لبيان فائده هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه فى هذا الكتاب ، واقتصر على بيان إخراجه لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبه أيضا (ولهذا) أى : ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه - (لم يحمل نحو قوله (١) :

أشاب الصغير وأفنى الكبى

ر كرّ الغداه ومرّ العشى

******

أى : مما طابق الاعتقاد دون الواقع ، كما فى إسناد الفعل للأسباب العاديه إذا كان يعتقد تأثيرها نحو : أحرقت النار الحطب ، وخرق المسمار الثوب ، وقطع السكين الحبل ، فالإسناد فى الجميع إذا صدر من الجاهل حقيقه عقليه لانتفاء التأول فيها كما بينه الشارح (قوله : يخرج ذلك) أى : يخرج قول الجاهل : أنبت الربيع البقل ، ونحو ذلك القول.

(قوله : كما يخرج الأقوال الكاذبه) أى : كقولك : جاء زيد ، وأنت تعلم أنه لم يجىء ، فإن إسناد الفعل فيه وإن كان لغير ما هو له ، لكن لا تأول فيه أى : إنه لم ينصب قرينه صارفه عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له ، ثم إن ظاهر الشارح أن قول الجاهل المذكور ليس من الأقوال الكاذبه مع أنه منها ، وأجيب بأن المراد بالأقوال الكاذبه التى يعتقد المتكلم كذبها قاصدا ترويجها بقدر الإمكان ، وقول الجاهل ليس منها بهذا الاعتبار ؛ لأنه يعتقد صدقها (قوله : وهذا) أى : قول المصنف ، وقولنا إلخ (قوله : للتنبيه على هذا) أى : التعريض وهو عله لقوله تعرض إلخ : مقدمه على المعلول (قوله : واقتصر إلخ) عطف على قوله تعرض فعلتهما واحده (قوله : أى ولأن مثل إلخ) أى : ولأجل أن قول الجاهل وما ماثله خارج عن المجاز أى : وداخل فى الحقيقه لم يحمل إلخ ، وقوله لاشتراط التأول فيه أى : فى المجاز ، ولا تأول فى قول الجاهل ولا فيما ماثله (قوله : نحو قوله) أى : الصلتان العبدى

١- أسرار البلاغه ص ٢٩٦ ، ص ٣١١. البيت من المتقارب ، وهو للصلتان العبدى فى شرح الحماسه للمرزوقى ص ١٢٠٩ ، والمعاهد ١ / ٧١ ، ولطائف التبيان للطيبى ص ١١٧ والتبيان للطيبى ص ١ / ٣٢٠ ، ونهايه الإيجاز للرازى ص ١٧٠ ، والإشارات والتنبيهات ص ٢٥ ، والمفتاح ٢٠٨ ط. المكتبه الأدبيه ، والمصباح ص ١٤٤ ، والإيضاح ص ٢٧ ، والتلخيص ص ١٢ ، وشرح عقود الجمان ١ / ٤٦.

(على المجاز) أى : على أن إسناد : أشاب ، وأفنى إلى كر الغداه ومر العشى - مجاز (ما) دام (لم يعلم ...

******

الحماسى كما فى المطول نسبه لعبد القيس ، ونسب الجاحظ فى كتاب الحيوان هذه الأبيات للصلتان الضبى ، قال هو غير الصلتان العبدى ، والصلتان الفهمى ، والصلتان فى الأصل الماضى فى أمره وشأنه ، ومنه سيف صلتانى والصلتان العبدى : اسمه قثم بن حبيبه بن عبد القيس ، والبيت المذكور من المتقارب محذوف العروض والضرب ، فالعشى بتخفيف الياء ساكنه لتوافق ضرب باقى الأبيات وهو مدور نصفه الياء ، من الكبير ، وبعده :

إذا ليله أهرمت يومها

أتى بعد ذلك يوم فتى

نروح ونغدو لحاجاتنا

وحاجه من عاش لا تنقضى

تموت مع المرء حاجاته

وتبقى له حاجه ما بقى

ومعنى البيت أن كرور الأيام ، ومرور الليالى تجعل الصغير كبيرا ، والطفل شابا ، والشيخ فانيا.

(قوله : على المجاز) أى : بل يحمل على الحقيقه التى هى الأصل فى الكلام ، وإن كانت كاذبه (قوله : أى على أن إسناد إلخ) فيه إشاره إلى أن الكلام محمول على الحذف أى : لم يحمل إسناد نحو قوله : أو أن قوله على المجاز أى : على الإسناد المجازى ، أو على التجوز من إجراء وصف الجزء على الكل (قوله : ما دام إلخ) زياده لفظه دام غير ضروريه ؛ لأن المصدريه الظرفيه يصح وصلها بالمضارع المنفى ، ويمكن أن يقال : إنما زادها ؛ لأن فهم كونها مصدريه ظرفيه مع دام أقرب منه مع غيرها - قاله سم. لكن قد يقال : إن حذف الأفعال الناقصه لا يجوز سوى كان سيما حذف الصله ، فالأولى ما ذكره عبد الحكيم : من أن الشارح ليس مراده أن لفظه دام مقدره ، بل مراده بيان حاصل المعنى بجعل ما مصدريه نائبه عن ظرف الزمان المضاف للمصدر المؤول صلتها به أى : لم يحمل على المجاز مده انتفاء العلم والظن ، حتى إنه إذا تحقق أحدهما حمل على المجاز (قوله : ما لم يعلم أو يظن إلخ) أى : إنه ينتفى الحمل على المجاز مده انتفاء العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر ، بأن علم أن قائله يعتقد الظاهر ، أو ظن ذلك أو شك

أو) لم (يظن أن قائله) أى : قائل هذا القول ...

******

فيه ، ففى الأحوال الثلاثه يحمل على الحقيقه ؛ لأنها الأصل ، وقول الشارح : لاحتمال إلخ ، تعليل قاصر على صوره الشك ، ولعله ترك تعليلى صوره العلم والظن لظهورهما ، وخرج بقوله ما لم يعلم أو يظن ما إذا علم أنه لا يعتقد الظاهر أو ظن ؛ ذلك لأنه فى هاتين الحالتين يحمل على المجاز ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينه صارفه للإسناد عن ظاهره.

والحاصل أن صور الحقيقه ثلاث علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر ، والثالثه الشك فى ذلك ، وصور المجاز اثنتان ما إذا علم عدم اعتقاده للظاهر ، أو ظن ذلك فمنطوق القيد فى كلام المصنف صور الحقيقه الثلاث ومفهومه صورتا المجاز.

(قوله : أو يظن) إذا قوبل العلم بالظن يراد بالظن ما عدا العلم فيشمل الجزم الغير الراسخ بأن قائله يعتقد ظاهره ، فاندفع ما يقال إنه لا يكفى فى عدم الحمل على الحقيقه انتفاء العلم والظن بأن قائله لم يعتقد ظاهره ، بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد ، إذ يكفى فى الحمل على الحقيقه الجزم الغير الراسخ مطابقا أم لا ، فلو قال المصنف ما لم يعتقده أو يظن لكان أحسن ، هذا ولم يعد المصنف حرف النفى فى يظن إشاره إلى أن التركيب من قبيل عطف المنفى على المنفى لا من قبيل العطف على النفى ، إذ المعنى على عموم النفى للعلم والظن ، وهذا العموم إنما يتحقق بذلك ؛ لأن أو التى لأحد الشيئين واقعه فى حيز النفى فيستفاد العموم الذى هو المقصود ؛ لأن انتفاء الأحد الدائر لا يتحقق إلا بانتفاء الأمرين جميعا ، ولو أعاد المصنف حرف النفى لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم عطف على مثله ، وأن المعنى على أحد النفيين وأن انتفاء أحدهما يكفى فى الحمل على المجاز مع أنه لا بد فيه من كلا الانتفاءين ، ومتى وجد أحدهما بدون الآخر تعين الحمل على الحقيقه ، وأعاد الشارح حرف النفى تبيينا لمراد المصنف ، وهو أن يظن معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع عطفا على مجموع الجازم والمجزوم ولا منصوب بأن مضمره على حد حديث : " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا" (١) ، أو يقول أحدهما للآخر : اختر.

١- أخرجه البخارى (ح : ٢١١٠).

(لم يعتقد ظاهره) أى : ظاهر الإسناد لانتفاء التأول حينئذ لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل : أنبت الربيع البقل (كما استدل) ...

******

قال العلامه الفنرى : ويصح أن تكون أو فى قوله : أو يظن بمعنى إلا ، كما فى : لأقتلن الكافر أو يسلم ، أو بمعنى إلى كما فى : لألزمنّك أو تقضينى حقى ، والمعنى حينئذ أن الحمل على المجاز منتف ما دام انتفاء العلم ، إلا أن يتحقق الظن أو إلى أن يتحقق الظن بأن قائله لم يرد ظاهره ، فإن الحمل على المجاز يوجد حينئذ (قوله : لم يعتقد ظاهره) الأولى لم يرد ظاهره ؛ لأن عدم الاعتقاد فى نفس الأمر لا يكفى فى الحمل على المجاز ، بل لا بد من عدم الإراده بنصب القرينه.

والحاصل أنه لا بد فى الحمل على المجاز من العلم أو الظن بعدم إراده الظاهر بنصب القرينه. (قوله : أى ظاهر الإسناد) هو مع قوله أى : قائل هذا القول يقتضى تشتيت الضمائر فكان الأولى أن يرجع ضمير ظاهره للقول كما رجع إليه ضمير قائله.

قال شيخنا العدوى : ويمكن أن يقال : إن الحامل للشارح على ترجيع الضمير الثانى للإسناد كون الحقيقه والمجاز صفتين للإسناد لا للقول كما مر ، أو التنصيص على اعتقاد ظاهر الإسناد ، إذ لو رجع الضمير الثانى أيضا للقول لم يكن فيه تعرض نصا للإسناد لجواز إراده ظاهر هذا القول دون إسناده ، فيفوت المقصود - كما أفاده سم.

(قوله : لانتفاء التأول) أى : لانتفاء نصب القرينه الصارفه عن كون الإسناد لما هو المشروط فى تعريف المجاز وهذا عله لعليه قوله : ولهذا أى : وإنما كان عله لانتفاء التأول ، وقوله حينئذ أى : حين إذ عدم العلم أو الظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر (قوله : لاحتمال أن يكون إلخ) عله لانتفاء التأول فهو عله للعله ، واعترض سم هذا التعليل بأن انتفاء التأول لا يترتب على هذا الاحتمال ؛ لأن التأول نصب القرينه ومع نصبها يحتمل أن يكون ذلك القائل معتقدا للظاهر ؛ لأن نصب القرينه ليس دليلا قطعيا على إراده خلاف الظاهر حتى ينتفى الاحتمال ، سلمنا أن نصب القرينه الصارفه عن كون الإسناد لما هو له دليل قطعى على إراده خلاف الظاهر ، فنقول : إن انتفاء التأول لا ينحصر فى هذا الاحتمال ، بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر ؛ لأنه قد لا يعتقد

يعنى : ما لم يعلم ، ...

******

الظاهر ولا ينصب قرينه ، وأجيب عن الأول بان المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينه لا اعتبار بالاحتمال ، أو المراد احتمال ذلك من اللفظ لا فى حد ذاته ، بل مع ملاحظه الأمور الخارجيه وما نعلمه من أحوال المتكلم ، ولا يكون ذلك إلا عند انتفاء القرينه ، وأجيب عن الثانى بأن المعتبر إنما هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا نفس الأمر ، فلا أثر لذلك الاحتمال (قوله : يعنى ما لم يعلم ولم يستدل) فيه نظر ؛ لأنه يقتضى أنه متى فقد العلم كان مجازا ، ولو وجد الظن بأن قائله يعتقد ظاهره ، مع أنه لا بد فى مجازيته من انتفائهما كما مر ، فكان الأولى أن يزيد أو يظن كما مر ، والجواب أن المراد بالعلم هنا مطلق الإدراك ، فيتناول الظن أو فى الكلام اكتفاء.

بقى شىء آخر : وهو أن الصلتان قد ذكر بعد عده أبيات كلاما يدل على أنه لم يرد ظاهر الإسناد ، وأنه موحد من جملته :

ألم تر لقمان أوصى بنيه

وأوصيت عمرا ونعم الوصى

ومراده بوصايه لقمان قوله : (يا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللهِ)(١) إلخ ومن جملته :

فملّتنا أنّنا المسلمون

على دين صدّيقنا والنّبى (٢)

فإن هذا كله صريح فى أنه موحد ، بل دلالته على ذلك أظهر من دلاله قول أب ى النجم (٣) : أفناه قيل الله إلخ ؛ لأن المنجمين يقولون - كما فى الحفيد على المطول - : إن الله خلق الكواكب وهى مؤثره فى العالم السفلى ، وإذا كان فى كلامه ما يدل على أنه موحد ، وأنه لم يرد ظاهر الإسناد ، فكيف يقول المصنف ما لم يعلم إلخ ، إلا أن يقال ليس فى كلام المصنف ما يقتضى أنه قاطع بعدم علمه بأن الصلتان غير موحد ، وإنما غرضه أنه ما لم يعلم أو يظن أنه لم يرد ظاهره لا يحمل على المجاز ، وهذا لا ينافى العلم بأنه لم يرد ظاهره

١- لقمان : ١٣.

٢- الأبيات : للصلتان العبدى كذلك تبعا لأبياته المتقدمه.

٣- من قول أبى النجم - أوردها الجرجانى فى الإشارات ص ٢٢٥ ، والطيبى فى التبيان ١ / ٣٢١ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ، وكذلك مفتاح العلوم تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ص ٥٠۴ ، بلفظ : أفناه قيل الله للشمس اطلعى حتّى إذا واراك أفق فارجعى

ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على أن إسناد : ميز) إلى جذب الليالى (فى قول أبى النجم (١) : ...

******

(قوله : ولم يستدل) من عطف اللازم على الملزوم ؛ لأنه يلزم من نفى العلم والظن نفى الاستدلال ، وأتى الشارح بذلك اللازم للإشاره إلا أن التشبيه باعتباره لأجل أن يلتئم التشبيه لاتفاق المشبه والمشبه به حينئذ ، وظاهر المتن تشبيه العلم والظن المنفى كل منهما بالاستدلال ، وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما ، وعبر الشارح بالعنايه لعدم ذكر ذلك اللازم فى كلام المصنف.

والحاصل أن قوله كما استدل : تشبيه بانتفاء العلم والظن باعتبار ما يلزمهما من نفى الاستدلال ، والمناسبه بين المشبه والمشبه به حاصله نظرا لذلك اللازم - كذا ذكر العلامه يس ، ومحصل ما أفاده العلامه عبد الحكيم : أن الشارح أتى بتلك العنايه إشاره إلى أن فى كلام المصنف حذف المشبه ، والأصل ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره ، ولم يستدل بشيء على ذلك استدلالا كالاستدلال إلخ ، فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم. وعلى هذا فيكون التشبيه أظهر لكون المشبه والمشبه به متحدين لفظا ومعنى ، لكن هذا الاحتمال فيه تكلف لا حاجه إليه على أنه يوجب أن يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال ، مع أنه كثيرا ما يحمل على المجاز لظهور استحاله قيام المسند بالمسند إليه عقلا ، إلا أن يقال إنه لا يلزم من توقف الحمل على الاستدلال فيما ذكر توقفه عليه مطلقا ، أو يقال المراد بالاستدلال المعنى اللغوى لا الاصطلاحى المقابل للبديهه ، فلا يرد حينئذ أن عدم إراده الظاهر قد يكون بديهه : كاستحاله قيام المسند بالمسند إليه ، والجواب الأول للعلامه يس ، والثانى لعبد الحكيم.

هذا ويصح بقطع النظر عما قاله الشارح جعل قول المصنف : كما استدل إلخ مشبها به انتفاء العلم والظن بدون اعتبار لازمهما من عدم الاستدلال كما هو ظاهر

١- الرجز لأبى النجم فى الإيضاح ص ٢٨ ، والتلخيص ص ١٣ ، والمصباح ص ١۴۵ ، ونهايه الإيجاز ص ١٨٢ ، وشرح عقود الجمان ١ / ۴۶ ، ودلائل الإعجاز ص ٢٧٨ ، والطراز ٢ / ١٩۶.

ميّز عنه) أى : عن الرأس ...

******

المتن ؛ وذلك لأن كلا من الانتفاء المذكور والاستدلال مصحح للتجوز ، وعلى هذا فالمعنى لم يحمل على المجاز ما لم يحصل المصحح للتجوز ، كما حصل فى قول أبى النجم الاستدلال المصحح للتجوز ، وعلى هذا فقوله : كما استدل متعلق بانتفاء العلم ، ولك أن تجعله متعلقا بعدم الحمل والمعنى ، ولكون التأول يخرج الإسناد إلى المجاز تحقق عدم حمل الإسناد فيما ذكر على المجاز لعدم ظهور التأول : كالاستدلال فى شعر أبى النجم ، إذ لو لا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته ، وإذا علمت صحه التشبيه فى كلام المصنف بدون اعتبار الاستدلال الذى ذكره الشارح تعلم أن اعتباره كما قال الشارح ليس ضروريا ، بل لتحسن التشبيه فقط ؛ لأنه يصير المشبه والمشبه به الاستدلال.

(قوله : ميز عنه) أى : فصل فى الرأس قنزعا عن قنزع بسبب ذهاب ما بينهما ، فعن الأولى بمعنى فى ويحتمل أن المعنى : أزال عن الرأس قنزعا بعد قنزع فعن الثانيه بمعنى بعد كما فى قوله تعالى : (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ)(١) فلا يلزم تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله : أى عن الرأس) أى : المتقدم فى قوله (٢) :

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى

علىّ ذنبا كلّه لم أصنع

من أن رأت رأسى كرأس الأصلع

ميز إلخ ، وقوله ذنبا بمعنى : ذنوبا ، بدليل التأكيد بكل ، فهو من إقامه المفرد مقام الجمع ، أو المراد الجنس المتحقق فى متعدد ، وحينئذ فالتنوين فيه للتكثير ، والمعنى أن هذه المرأه أصبحت تدعى على ذنوبا لم أرتكب شيئا منها لرؤيتها رأسى خاليه من الشعر كرأس الأصلع ، فإن النساء يبغضن الشيب ويطلبن الشباب وجمله ميز عنه إلخ : مفسره

١- الانشقاق : ١٩.

٢- الرجز لأبى النجم - أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٢٢٥ ، وبدر الدين بن مالك فى المصباح ص ١۴۴ ، والطيبى فى التبيان (١ / ٣٢١) وكذلك فى مفتاح العلوم للسكاكى (٥٠۴). وتمام البيت الثانى : ميز عنه قنزعا عن قنزع.

(قنزعا عن قنزع) هو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس (جذب الليالى) أى : مضيها واختلافها (أبطئى أو أسرعى) حال من الليالى على تقدير القول ؛ أى : مقولا فيها ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر (مجاز) خبر أن ؛ أى : استدل على أن إسناد ميز إلى جذب الليالى مجاز (بقوله) متعلق باستدل ؛ أى : قول أبى النجم (عقيبه) أى : عقيب قوله : ميز عنه قنزعا عن قنزع (أفناه) أى : أبا النجم أو شعر رأسه ...

******

لرؤيه رأسه كرأس الأصلع مبنيه لوجه الشبه (قوله : قنزعا) بضم القاف وسكون النون وبضم الزاى أو فتحها لغتان (قوله : جذب الليالى) الجذب لغه : المد ، ومضى الأكثر يقال : جذب الشهر إذا مضى أكثره ، والمراد هنا الثانى ، وأراد بالليالى مطلق الزمان الشامل للأيام ، فلا يقال : إنه لا وجه للتقييد بالليالى ، بل مطلق الزمان أى : مضى الزمان أى : مضى أكثر العمر ، وإنما عبر عن أيام العمر بالليالى تنبيها على شدتها ؛ لأنها محل توارد الهموم فهى لشدتها سوداء كالليالى ، أو لأن من عاده العرب تأريخ الشهور بالليالى ؛ لأن غره الشهر من وقت رؤيه الهلال (قوله : أى مضيها) أى : مضى أكثرها (قوله : واختلافها) أى : تعاقبها ؛ لأن بعضها يخلف بعضا ، ويأتى عقبه (قوله : على تقدير القول) أى : لأن الجمله الطلبيه إذا وقعت حالا لا بد فيها من تقدير القول ؛ لأنها وصف فى المعنى ، وحينئذ فالمعنى مقولا فى حقها من الناس حين اليسر والرفاهيه أبطئى ، وحين العسر والضيق أسرعى ، أو من الشاعر ؛ لأنه لا يبالى بها بعد التمييز المذكور كيف كانت ، فأو على الأول للتنويع ، وعلى الثانى للتخيير (قوله : ويجوز أن يكون الأمر إلخ) أى : مع كونه حالا ، والمعنى حال كونها تبطئ أو تسرع ، وإنما عبر بصيغه الأمر للدلاله على أن الليالى فى سرعتها وبطئها مأمورات بأمره تعالى مسخرات بكلمه كن ، وعلى هذا المعنى يتحقق دليل آخر على كونه موحدا - قاله عبد الحكيم هذا.

ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر ، والجمله مستأنفه استئنافا بيانيا على وجه الالتفات ، كأن الزمان قال له ما تقول فيما حدث لك؟ فأجابه بأنه راض بما يفعل أسرع أو أبطأ أى : لا يبالى بعد فنائه وهرمه بالليالى كيف كانت (قوله : عقيبه) هو بالياء لغه قليله ، والأكثر عقبه بدون ياء (قوله : أفناه) أى : جعله فانيا ، والضمير يعود على أبى النجم المعبر

(قيل الله) أى : أمره وإرادته (للشمس اطلعى) ...

******

عنه بضمير المتكلم فى قوله أولا : علىّ ذنبا ، فيكون فيه الالتفات من التكلم إلى الغيبه ، وعلى هذا فلا بد فى الكلام من تقدير مضاف أى : أفنى شباب أبى النجم ، أو المراد بإفنائه جعله مشرفا على الفناء أى : العدم ، وحينئذ فلا يقال : إنه حال النطق بهذا الكلام لم يكن فانيا أى : معدوما ، ويصح عود ضمير أفناه على شعر الرأس المفهوم من معنى الكلام السابق ، وأشار الشارح لكل من الوجهين بقوله أى : أبا النجم أو شعر رأسه.

(قوله : قيل الله) أى : أفناه الله بقيله ، ففيه مجاز عقلى (قوله : أى أمره وإرادته) فسر القيل أولا بالأمر ، لقوله : اطلعى فإنه مفعول بقيل إن كان القيل مصدرا ، أو هو بدل منه أو عطف بيان له إن كان القيل اسما بمعنى المقول ، فكذلك الأمر يحتمل أن يكون مصدرا إن كان القيل مصدرا ، وأن يكون اسما بمعنى الصيغه إن كان المراد بالقيل المقول ، ثم لما كان الأمر الذى هو طلب الفعل أو الصيغه ليس بمراد ؛ لعدم الأمر بإيجاد الشىء حقيقه عند المحققين القائلين : إن قوله تعالى إنما أمرنا (لِشَيْءٍ إِذا أَرَدْناهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ)(١) هنا تمثيل لحصول الشىء بسرعه ، وليس هناك أمر أصلا عطف الإراده عليه عطف تفسير ، فعلم من هذا أن المراد بقيل الله : إرادته ، وإنما لم يقل أى : إرادته من أول الأمر ؛ لأن المتبادر من القيل : الأمر كما علمت ، وأما عند القائلين بخطاب كن حقيقه بعد الإراده فالأمر بمعناه الحقيقى ؛ لأن اطلعى بمعنى : كونى طالعه ، وعلى كل حال فالمراد بالأمر : الأمر التكوينى ، لا الأمر بمعنى الحكم ، إذ لا معنى له هنا ، واعترض على الشارح بأن الإراده من صفات الذات لا تؤثر ، وإنما تخصص والذى يتوقف عليه الفعل القدره ، فالأولى تفسير الأمر بالقدره أو بالتكوين ، وقد يقال بصحه كلامه من جهه أن التخصيص مقدمه للتأثير وبعد قوله :

... اطلعى

حتّى إذا واراك أفق فارجعى

١- النحل : (۴٠) وليست بقوله : أمرنا ، وإنما الصواب (إِنَّما قَوْلُنا لِشَيْءٍ ...) الآيه.

فإنه يدل على أنه فعل الله ، وأنه المبدئ ، والمعيد ، والمنشئ ، والمفنى ، فيكون الإسناد إلى جذب الليالى بتأويل ...

******

وحتى فيه تفريعيه بمعنى : الفاء ، والمفرع عليه محذوف أى : اطلعى وتحركى ، فإذا واراك إلخ (قوله : فإنه يدل) أى : فإن إسناد الإفناء إلى إرادته تعالى يدل على أن التمييز فعل الله ، ووجه الدلاله أن هذا الإسناد شأن الموحد وإن كان هذا الإسناد أيضا مجازا كما علمت. فإن قلت أى سر فى صرف الإسناد الأول عن ظاهر وجعله مجازا وجعل الإسناد الثانى أعنى إسناد الإفناء لقيل الله قرينه ، ولم يعكس بحيث يجعل إسناد ميز حقيقه وإسناد أفناه مجازا ، مع أن الشخص الواحد إذا صدر منه كلامان وأحدهما يدل على خلاف ما يدل عليه الآخر ، ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينه على صرف الآخر.

أجيب بأن صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينه قائمه على صرف الآخر ، على أن جمله أفناه قيل الله : مبينه لقوله ميز عنه ، وحينئذ فلا يجوز أن يكون إسناد أفناه مجازا ، وإسناد ميز حقيقه.

(قوله : وأنه المبدىء إلخ) فيه أن الإسناد المذكور إنما يدل على أنه تعالى هو المفنى ، ولا دلاله له على أنه المعيد والمبدىء ، إلا أن يقال : الدلاله على ذلك من جهه أنه لا قائل بالفرق أو من جهه أن طلوع الشمس بالفعل يستلزم طلوع النهار وهو إبداء وإنشاء له ، أو يقال : وجه الدلاله أنّ من قال بأمر الله وإرادته وأن طلوع الشمس وغروبها فى كل يوم بأمره : يكون مسلما ، والمسلم قائل بأن الابداء والإعاده والإنشاء والإفناء من الله تعالى ، وهذا كله إذا جعل ضمير قوله فإنه يدل على إسناد الإفناء لقيل الله ، أما إن جعل الضمير راجعا للبيت فتكون الدلاله على أنه تعالى مبدئ ومعيد من قوله :

حتّى إذا واراك أفق فارجعى

فإنه يدل على الإعاده ، ومن كان يفعل الإعاده يفعل ضدها وهو البدايه ، فالبدايه مأخوذه من الإعاده لزوما ، كما أن الإنشاء مأخوذ من الإعاده لزوما ، وأما الدلاله على أنه مفن فمأخوذه من قوله أفناه إلخ كذا قرر بعض.

بناء على أنه زمان أو سبب.

[أقسام المجاز العقلى]

(وأقسامه) أى : أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقيه الطرفين ومجازيتهما (أربعه ؛ لأن طرفيه) وهما المسند إليه والمسند (إما حقيقتان) ...

******

لكن يقال عليه المناسب للشارح حينئذ تقديم المفنى على ما قبله اللهم إلا أن يقال : إنه لاحظ أن الفناء بعد الإنشاء (قوله : بناء على أنه زمان) فيه أنه إذا كان المسند إليه جذب الليالى لا يكون زمانا ؛ لأن الجذب بمعنى المضى وهو ليس زمانا ، والجواب : أنه من إضافه الصفه إلى الموصوف ، والتقدير الليالى الجاذبه ، فالمسند إليه فى الحقيقه الليالى وهى زمان. (قوله : أو سبب) أى : عادى أى : بناء على أن الإضافه حقيقه.

(قوله : أى أقسام المجاز العقلى إلخ) اعلم أنه لا اختصاص للمجاز العقلى بهذه الأقسام الأربعه ، بل الحقيقه العقليه كذلك تنقسم لهذه الأقسام الأربعه ، وأمثلتها هى تلك الأمثله التى مثل بها المصنف للمجاز بعينها ، لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه : من كونه مؤمنا أو جاهلا ، وإنما ترك المصنف بيان أقسام الحقيقه لعلمها بالمقايسه ولقله الاهتمام بحالها ، وما ذكره المصنف من تقسيم المجاز العقلى لهذه الأقسام : مبنى على مذهب الجمهور من عدم رد المجاز العقلى للاستعاره المكنيه ، وأما على مذهب السكاكى من رده لها فطرفاه حينئذ لا يكونان إلا مجازين إن كان التخييل مجازا أو مجازا وحقيقه إن كان التخييل حقيقه. فإن قلت : حيث كانت الأمثله الآتيه يصح أن تكون أمثله للحقيقه أيضا نجعل الضمير فى قول المصنف وأقسامه راجعا لما ذكر من الحقيقه والمجاز لا للمجاز فقط كما صنع الشارح قلت : يمنع من ذلك أمران.

الأول : تصريحه فى الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن بقوله : وأقسام المجاز أربعه.

الأمر الثانى : قوله فيما يأتى وهو فى القرآن كثير ، فإن الضمير راجع للمجاز ، فينبغى أن يكون الضمير فى أقسامه راجعا للمجاز أيضا ليكون الكلام على وتيره واحده (قوله : باعتبار حقيقه الطرفين) أى : كلا أو بعضا ، وقوله ومجازيتهما أى : كلا ، وليس المراد باعتبار حقيقتهما معا ومجازيتهما معا ، وبهذا اندفع ما يقال هذا التقسيم

لغويتان ...

******

بالاعتبار المذكور لا يشمل ما أحد طرفيه حقيقه والآخر مجاز ، بل ما طرفاه حقيقتان أو مجازان ، وحينئذ فلا تكون الأقسام أربعه ، أو يقال : المراد أنه يلاحظ فى التقسيم المذكور اعتبار حقيقه مجموع الطرفين واعتبار مجازيه مجموعهما ، سواء وجد تمام الجزأين من الاعتبار الأول بأن كان الطرفان حقيقتين وهو القسم الأول ، أو كان تمام الجزأين من الاعتبار الثانى بأن كان الطرفان مجازين وهو القسم الثانى ، أو كان بعض الجزأين من الاعتبار الأول وبعضهما من الاعتبار الثانى وهو القسم الثالث والرابع ، وقصد الشارح بهذا أعنى قوله : باعتبار إلخ : دفع ما يرد على المصنف من أن الكنايه عنده ليست حقيقه ولا مجازا ، وإذا التفت إليها كانت الأقسام أكثر من ثمانيه ، وحينئذ فلا يصح حصره الأقسام فى أربعه ، وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب : أن حصره الأقسام فى الأربعه إنما هو بالنظر لهذا الاعتبار ، فلا ينافى زياده الأقسام بزياده الاعتبار المذكور ، وهذا الاعتراض لا يرد على السكاكى ؛ لأن الكنايه عنده من قبيل الحقيقه (قوله : لغويتان) أى : كلمتان مستعملتان فيما وضعتا له لغه فى اصطلاح التخاطب ، وقيد بقوله : لغويتان مع أن كلا من المسند والمسند إليه قد يكون حقيقه غير لغويه ، بل شرعيه أو أحدهما حقيقه لغويه والآخر شرعيه

نحو : صلى زيد الظهر ، ونحو : أدخلته الصلاه الجنه ؛ لأن الحقيقه الشرعيه مجاز لغوى ، فلو اعتبر مطلق الحقيقه لزم تداخل الأقسام ، إذ يصدق على نحو : أدخلته الصلاه الجنه قسم كون الطرفين حقيقتين ، إذ الصلاه بمعنى الأقوال والأفعال حقيقه شرعيه ، كما أن الإدخال حقيقه لغويه ، ويصدق عليه أيضا قسم كونهما حقيقه ومجازا ، فإن الصلاه بذلك المعنى مجاز لغوى.

بقى شىء آخر ، وهو أنه يجوز أن يكون الطرفان حقيقتين عقليتين نحو : خلق الله فصل الربيع ، ومجازين عقليين نحو : أجرى النهر إطاعه أمر فلان ، ومختلفين نحو : أجرى النهر إطاعه فلان ، وأجرى الماء إطاعه أمره ، ففى كل من الأمثله الثلاثه الأخيره مجاز فى النسبه الإيقاعيه أو الإضافيه أو فيهما ، والتوجيه السابق للتقييد باللغويتين لا يتأتى هنا فتقييد الشارح باللغويتين لا يظهر بالنسبه لما ذكر ، إلا أن يقال : إنما قيد بذلك

(نحو : أنبت الربيع البقـل ، أو مجازان) لغويان (نحو : أحيا الأرض شـباب الزمان) فإن المراد بإحياء الأرض : تهييـج القوى الناميه فيها وإحداث نضارتها بأنواع النبات. والإحياء فى الحقيقه : إعطاء الحياه ؛ وهى صفه تقتضى الحس والحركه الإراديه ، ...

******

لكون الأمثله التى ذكرها المصـنف من هـذا القبيل - كـذا أجاب الفنرى ، قال سم : وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن كون الأمثله التى ذكرها المصنف من هذا القبيل لا يقتضى التقييد به ، بل التعميم فتأمله.

(قوله : نحو أنبت الربيع البقل) أى : فكل من الطرفين مسـتعمل فيما وضع له ولا مجاز إلا فى الإسناد إذا صدر من الموحد (قوله : أو مجـازان لغويـان) أى : كلمتـان مسـتعملتان فى غير موضوعهما الأصـلى (قوله : فإن المراد) أى للمتكلم (قوله : تهييـج القوى) مصـدر مضاف للمفعول أى : تهييج الله القوى ، وقوله الناميه الأولى أن يقول المنميه لغيرها من النباتات ؛ لأنها التى فى الأرض ، وقوله فيها متعلق بتهييـج أى : أن يهيج الله فيها القوى المنميه للنبات (قوله : وإحداث) عطف على تهييج عطف لازم على ملزوم ، فالإحياء مجموع الأمرين ، لكن مصب القصد هو هذا الثانى فهو المسـتعار له لا تهييج القوى ، وحينئذ فكان الأولى الاقتصار عليه بـأن يقول ، والمراد بإحيـاء الأـرض : إحـداث النضاره ، والخضـره فيها الناشـئه عن تهييـج القوى المنميه فيها - كـذا قرره شـيخنا العـدوى (قوله : والإحيـاء فى الحقيقه) أى : فى اللغه : إعطـاء الحيـاه أى : إيجـاد الحياه أى : إيجاد الله الحياه فهو مصـدر مضاف لمفعوله أى : وإذا كان الإحياء فى اللغه : إيجاد الحياه ، وكان مراد المتكلم بإحياء الأرض إحداث النضاره والخضـره فيها فيكون فى قوله : أحيا الأرض اسـتعاره تصـريحيه تبعيه وتقريرها أن تقول : شـبه إحداث الخضـره وأنواع الأزهار بإيجاد الحياه بجامع أن كلاـ منهمـا إحـداث لمـا هو منشأ المنافع والمحاسن ، واسـتعير اسم المشـبه به للمشـبه ، واشـتق من الإحياء أحيا بمعنى : أحـدث الخضـره (قوله : وهى) أى : الحيـاه الحادثه (قوله : تقتضـى الحس) أى : الإحساس بمعنى : الإدراك بالحواس الخمس الظاهره ، وقوله : والحركه الإراديه عطف لازم على ملزوم - قال العلامه الناصر اللقانى :

وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها الناميه ...

******

والحق عندهم أن الروح ليست شرطا للحياه ، بل للفاعل المختار أن يوجد الحياه فى أى جسم أراد ، سواء كان فيه روح أو لا ، وسواء كان فى صوره الإنسان أو لا ، كما وقع فى الجذع الذى حن للنبى - صلى الله عليه وسلم -.

قال بعض تلامذته : ولك أن تقول : يجوز أن الله تعالى أوجد الروح فى الجذع ، ثم اتصف بالحياه وتأمله.

(قوله : وكذا المراد) حاصله أن الشباب الذى هو المسند إليه معناه الأصلى : كون الحياه فى زمن ازدياد قوته ، وإنما سمى هذا المعنى شبابا ؛ لأن الحراره الغريزيه حينئذ تكون مشبوبه أى : مشتعله ، وقد استعير لكون الزمان فى ابتداء حرارته الملابسه له ، وفى ابتداء ازدياد قواه بجامع الحسن فى كل من الابتداءين لما يترتب عليه من نشأه الأفراح والمحاسن ، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره التصريحيه الأصليه - كذا أفاد ابن يعقوب.

إذا علمت هذا فقول الشارح : وكذا المراد أى : مراد المتكلم بشباب الزمان ، وقوله ازدياد قواها الناميه - الأولى قواه المنميه للنبات ؛ لأن الضمير راجع للزمان وهو مذكر ، إلا أن يقال أنث الضمير نظرا لكون الزمان مده ، وفى الشيخ يس تبعا للفنرى : أن ضمير قواها راجع للأرض ، وأوردا على ذلك أن شباب الزمان يقوم به ، وازدياد القوى إنما يقوم بها لا بالزمان ، وحينئذ فلا يصح تفسير شباب الزمان بازدياد قوى الأرض ، وأجاب الشيخ يس بأن فى الكلام حذف مضاف أى : وقت ازدياد قواها ، ورد هذا الجواب : بأن الوقت لا يقوم بالزمان ، بل هو نفسه ، فكيف يفسر به شباب الزمان الذى هو وصف قائم به؟ وأجاب الفنرى بجواب غير هذا بأن يحمل الازدياد على المتعدى ؛ لأنه قد يجىء متعديا ويجعل مضافا للمفعول ، والأصل ازدياد الزمان لقواها ، وعلى هذا فمعنى قولك : أحيا الأرض شباب الزمان : أحدث نضارتها ازدياد الزمان لقواها المنميه للنبات ، ولا يخفى ما فى هذا كله من التكلف ، فالأحسن أن يفسر شباب الزمان بازدياد قوه الأرض بسبب لطافه الهواء واعتداله وانصباب القطر من السماء فى

وهو فى الحقيقه عباره عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزيه مشبوبه ؛ أى : قويه مشتعله (أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حقيقه والآخر مجازا (نحو : أنبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقه والمسند إليه مجاز (وأحيا الأرض الربيع) فى عكسه. ووجه الانحصار فى الأربعه على ما ذهب إليه المصنف ظاهر ؛ ...

******

هذا الزمان ، وحينئذ فليس للزمان شىء من تلك الصفات ، ويكون إضافه شباب الزمان لأدنى ملابسه لحصول الكائنات فيه ، وعلى هذا فمعنى أحيا الأرض شباب الزمان : هيج قوى الأرض وأحدث الخضره والنضره ، فيها ازدياد قواها الناميه الحاصله فى الزمان ، وهذا ملخص ما أفاده عبد الحكيم والقرمى.

(قوله : وهو) أى : الشباب فى الحقيقه أى : فى اللغه (قوله : الغريزيه) أى : المغروزه فيه (قوله : أى قويه مشتعله) إنما فسر مشبوبه بذلك لأخذه من قولهم : شب النار إذا قواها وأشعلها (قوله : أنبت البقل شباب الزمان) أى : ازدياد قوه الأرض المنميه الحاصله فى الزمان (قوله : ظاهر) أى : لأنه جعل المجاز العقلى فى إسناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له من فاعل أو غيره مما ليس بمبتدأ ، وحينئذ فلا يكون إلا فيما بين الكلمتين ، والكلمتان لا يخلوان من هذه الأحوال الأربعه فنحو : زيد نهاره صائم - المجاز عند المصنف إنما هو فى إسناد صائم إلى ضمير النهار ، وقوله على ما ذهب إليه المصنف أى : وأما على رأى السكاكى فلا وجه للحصر فى الأربعه ؛ لأنه عرف المجاز العقلى بأنه : الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم بتأول ، فيجوز أن يكون المسند عنده جمله أسندت للمبتدأ نحو : زيد صائم نهاره ، أو نهاره صائم ، والجمله لا توصف بالحقيقه ولا بالمجاز اللغويين لأخذ الكلمه فى تعريفهما هذا مراد الشارح ، وفيه نظر ؛ لأن الكلمه إنما أخذت فى تعريف الحقيقه والمجاز المفردين لا فى تعريفهما مطلقا ، ألا ترى أنهم قسموا المجاز اللغوى إلى الاستعاره وغيرها ، والاستعاره إلى التمثيليه وغيرها ، ومثلوا للتمثيليه بما هو مركب قطعا إذا ثبت وصف الجمله بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقه ؛ لأن كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال فى غير الموضوع له يوصف بالحقيقه باعتبار الاستعمال فيما وضع له ، وحينئذ فالحصر فى الأربعه ظاهر على مذهب

لأنه اشترط فی المسند أن یکون فعلا أو فی معناه فیکون مفردا وکل مفرد مستعمل إما حقیقه أو مجاز.

(وهو) أی : المجاز العقلی (فی القرآن کثیر) أی : کثیر فی نفسه لا بالإضافیه إلی مقابله حتی تکون الحقیقه العقلیه قلیله. وتقدیم : فی القرآن علی کثیر لمجرد الاهتمام ؛ کقوله تعالی (وَإِذا تُلِیَتْ عَلَیْهِمْ آیاتُهُ)(۱)) أی : آیات الله (زادَتْهُمْ إِیماناً ...).

******

السکاکی أیضا ، لکن علی تقدیر عدم رده للاستعاره بالکنایه ، وأما عند رده المجاز المذکور لها فطرفاه إما مجازان أو مجاز وحقیقه فقط کما مر.

نعم یشکل الحصر فی الأقسام الأربعه حتی علی مذهب المصنف بنحو قولک : سرنی لیلی ، وقد أردت هذه اللفظه حین سمعتها ، فإن الذی سرک من تلفظ بها ، واللفظ إذا أرید به نفسه وإن قیل بوضعه لنفسه لا یوصف بحقیقه ولا مجاز کما صرح به الشارح فی حواشی الکشاف ، فهذا المثال من المجاز العقلی ؛ لأن الإسناد فیه لغیر من هو له عند المتکلم ، وأحد طرفیه حقیقه وهو المسند والمسند إلیه لیس حقیقه ولا مجازا ، وأجاب عبد الحکیم : بأن السرور إنما هو من سماع هذا اللفظ من حیث دلالته علی معناه لا من حیث هو ، ولا نسلم أن المسر من تلفظ به ، وحینئذ فالإسناد فی هذا المثال حقیقه.

(قوله : لأنه اشترط إلخ) إن قلت حیث کان الحصر فی الأربعه علی ما ذهب إلیه المصنف ظاهرا فلا یحتاج لدلیل. قلت : هذا من باب التنبیه ، والأمور الضروریه قد ینبه علیها إزاله لما فی بعض الأذهان من الخفاء (قوله : مستعمل) بالجر صفه لمفرد ، أما إذا وضع للمعنی ولم یستعمل فیه فلا یتصف بحقیقه ولا مجاز ، لقولهم فی تعریف کل منهما : کلمه مستعمله إلخ (قوله : وهو فی القرآن کثیر) رد به علی الظاهریه الزاعمین عدم وقوع المجاز العقلی : کاللغوی فی القرآن لإیهام المجاز الکذب ، والقرآن منزه عنه ، ووجه الرد أنه لا إیهام مع القرینه (قوله : لمجرد الاهتمام) أی : الاهتمام المجرد عن

۱- الأنفال : ۲.

أسند الزياده وهى فعل الله إلى الآيات لكونها سببا (يُذَبِّحُ أَبْناءَهُمْ)(۱)) نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب آمر ...

******

التخصيص ، وإلا ـ فهو كثير فى غير القرآن أيضا : كالسنه وكلام العرب (قوله : كقوله تعالى) إن قلت لم لم يقل المصنف : كقوله تعالى ، أو نحو قوله تعالى وإذا إلخ ، لأجل أن يظهر أنه تمثيل ، بل أورده بطريق التعداد؟ قلت : إنما ترك المصنف ذلك لإيهام أن المعنى : وإذا تليت على منكرى المجاز فى القرآن آياته زادتهم إيمانا بوجوده فيه ، فيكون فى الكلام إيهام للاقتباس ، فكأنه حمل الآيه على الاستدلال على مدعاه ، وإن كان الغرض الحقيقه إنما هو التمثيل ، كما أشار الشارح بتقديره لقوله : كقوله تعالى : فهو ليس اقتباسا حقيقه ، بل يوهم ذلك وهو من المحسنات ، وإن لم يعدوه منها لعدم انحصار المحسنات فيما ذكروه ، ثم إن تقدير الشارح هذا لا ينافى عدم العطف فى يذبح وما بعده ؛ لأن المقول حينئذ مجموع المذكورات ، فإن قلت : كيف يصح ثبوت زياده الإيمان بوقوع المجاز فى القرآن بالنسبه إلى منكرى وقوعه فيه ، مع أن إثبات الزياده لهم يقتضى أصل حصول الإيمان به؟ قلت : نزل إنكارهم منزله العدم ، لوجود ما يزيله من الأدله ، فكأن أصل الإيمان به حاصل ببعض الآيات والزياده حاصله ببعض آخر ، أو أن الزياده قد يراد بها الأمر الزائد فى نفسه وهو لا يقتضى وجود المزيد عليه (قوله : أسند الزياده إلخ) ينبغى قراءه أسند هنا وما بعده بالبناء للمفعول تأدبا ، وقوله إلى الآيات أى : التى هى ضمير زادت.

(قوله : لكونها) أى : الآيات سببا أى : سببا عاديا للزياده ، فالزياده فعل الله والآيات يزاد بها عاده (قوله : (يُذَبِّحُ أَبْناءَهُمْ)) أى : يذبح فرعون أبناء بنى إسرائيل (قوله : آمر) هذا بيان لكونه سببا ، والحاصل أن المسند إليه هنا سبب آمر وما قبله سبب غير آمر وما يأتى سبب بواسطه ، واعلم أنه يجوز أن يكون يذبح مجازا لغويا عن أمر بالذبح ، وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لا يقال : إن احتمال ذلك غير مضر ؛ لأن المثال يكفيه الاحتمال ؛ لأنا نقول ليس القصد هنا مجرد التمثيل ، بل الاستشهاد والاستدلال

۱- القصص : ۴.

(يَنْزِعُ عَنْهُما لِباسَهُما)(۱)) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى إلى إبليس لأن سببه الأكل من الشجر ، وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به ل (تتقون) ؛ أى : كيف تتقون ...

******

على كثرته ردا على من زعم خلافه ، وحينئذ فيضر الاحتمال - كذا بحث السيد الصفوى.

(قوله : (يَنْزِعُ عَنْهُما)) أى : ينزع إبليس عن آدم وحواء لباسهما (قوله : لأن سببه) أى : النزع ، وقوله : الأكل أى : من شجره الحنطه ، وقوله وسبب الأكل وسوسته أى : فهو سبب السبب ، وسبب السبب سبب ، فهو من الإسناد للسبب بواسطه (قوله : إنه لهما لمن الناصحين) بكسر همزه إن : جوابا للمقاسمه ، وبفتحها بناء على نزع الخافض أى : على أنه (قوله : مفعول به) أى : لأن الاتقاء منه نفسه لا فيه حتى يكون مفعولا فيه.

واعلم أن أصل تتقون : توتقون من الوقايه ، وهى فرط الصيانه متعد إلى مفعولين ، والأول محذوف ، والثانى يوما على حذف المضاف أى : عذاب يوم حذف للاستغناء عنه ، والمعنى : فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم : كيف تصونون أنفسكم من عذاب يوم ، وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر ، وحينئذ يكون متعديا لواحد ، ويصح إراده ذلك هنا أيضا ، والمعنى : فكيف تحذرون من عذاب ذلك اليوم ، والحاصل أن فى جعل يوما مفعولا به لتتقون وجهين : كونه مفعولا به ثانيا أو مفعولا به فقط ، ويحتمل أن يكون يوما مفعولا به لكفرتم ، والمعنى حينئذ فكيف تحصل لكم الوقايه أو الحذر إن كفرتم فى الدنيا يوما يجعل الولدان شيبا ، على أن يكون الفعل الذى هو تتقون منزلا منزله اللازم؟ وتضمين كفرتم : أنكرتم وجحدتم ، ويصح أن يكون يوما مفعولا لكفرتم ، ومفعول تتقون : محذوف ، والمعنى : فكيف تتقون عذاب الله الذى أمرتم باتقائه إن كفرتم فى الدنيا وجحدتم يوما يجعل الولدان شيبا ، وهو المشتمل على ذلك العذاب ، ويحتمل أن يكون يوما نصبا على الظرفيه ، والمعنى : فكيف لكم بالتقوى فى يوم يجعل إلخ ،

۱- الأعراف : ۲۷.

يوم القيامه إن بقيتم على الكفر يوما (يَجْعَلُ الْوِلْدانَ شِيباً)(۱)) نسب الفعل إلى الزمان وهو لله حقيقه ؛ وهذا كنايه ...

******

إن كفرتم فى الدنيا؟ وإنما اختار الشارح الوجه الأول لقله التقدير ، والتأويل بخلاف بقيه الأوجه وأما كيف : فمفعول مطلق على الصحيح ، وعامله تتقون أى : تتقون أى : اتقاء (قوله : يوم القيامه) فى ذكره نظر ؛ لأنه يؤدى إلى التكرار للاستغناء عنه بقوله فى الآخر يوما ، فالأولى حذفه أو ذكره على وجه التفسير فى آخر الآيه بأن يقول : وهو يوم القيامه ، وأجيب بأن هذا مبنى على أن يوم القيامه مفعول تتقون ويوما بدل منه ، وليس كذلك - فقد ذكر العلامه عبد الحكيم : أن يوم القيامه نصب على الظرفيه و (يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْدانَ) مفعول به على حذف المضاف أى : عذاب يوم وليس بدلا من يوم القيامه كما وهم ، إذ لا دخل فى تفسير معنى المفعول به للإبدال بخلاف الظرفيه ، فإنه بيان للاستقبال الذى فى تتقون. ا ه ..

وهذا هو الأوفق بقول الشارح : نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله : إن بقيتم على الكفر) فسر إن كفرتم بقوله : إن بقيتم على الكفر ، لكون المخاطب بهذا الكلام الكفار وكفرهم مقطوع به ، وإن (لا) تدخل على المقطوع به ، وإنما تدخل على المشكوك فيه ولئلا يحتاج كفرتم إلى مفعول به (قوله : يجعل الولدان) أى : يصيرهم شيبا جمع أشيب ، والأصل فى شين شيبا الضم وكسرت لمجانسه الياء (قوله : نسب الفعل) أى وهو الجعل المذكور ، وقوله إلى الزمان أى : لوقوعه فيه (قوله : وهذا) أى : تصير الولدان شيبا (قوله : كنايه) يحتمل أن المراد الكنايه اللغويه أى : عباره ويحتمل أن المراد الكنايه الاصطلاحيه ، وهذا هو المتبادر من قوله بعد ذلك ؛ لأن الشيب إلخ ؛ لأنه ظاهر فى كونه كنايه على مذهب السكاكى القائل إنها اللفظ المستعمل فى ملزوم معناه ؛ وذلك لأن قوله تعالى (يَجْعَلُ الْوِلْدانَ شِيباً) موضوع للازم الذى هو تسارع الشيب ، وقد استعمل اسم ذلك اللازم فى الملزوم ، وهو شده اليوم وكثره الهموم والأحزان فيه ،

۱- المزمل : ۱۷.

عن شدته وكثره الهموم والأحزان فيه ؛ لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن ، أو عن طوله ، وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخه (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقالَها)(۱)) أى : ما فيها من الدفائن والخزائن ؛ نسب الإخراج ...

******

وفى قوله وهذا كنايه به إشاره إلى أن الكنايه لاـ تنافى المجاز العقلى (قوله : عن شدته) أى : اليوم وقوله : لأن الشيب أى : الحقيقى وهو بياض الشعر ، وقوله : مما يتسارع أى : مما ينشأ بسرعه ، وقوله : عند تفاقم الشدائد أى : عند تراكمها وتكاثرها ، والحاصل أن تراكم الشدائد ملزوم يلزمه سرعه الشيب ، فأطلق اسم اللازم وأريد الملزوم (قوله : أو عن طوله) أى : أو أنه كنايه عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان أوان الشيب والشيخوخه ، ثم يحتمل أن المراد الكنايه اللغويه ، ويحتمل الاصطلاحيه أيضا على مذهب السكاكى ، وذلك لأن قوله يجعل الولدان شيبا موضوع للازم طول الزمان وهو الشيخوخه والشيب ، فاستعمل فى الملزوم وهو طول الزمان الذى يبلغ فيه الصبيان أوان الشيب والشيخوخه ، أو على مذهب المصنف القائل إنها استعمال اسم الملزوم فى اللازم ؛ لأن الشيب والشيخوخه يلزمهما طول الزمان عاده ، والحاصل أن الشيب وطول الزمان متلازمان يصح أن يعتبر كل منهما لازما والآخر ملزوما ، فإن قلت جعله كنايه عن الطول ينافى التعجب من عدم الاتقاء ، فإن منشأ التعجب كثره الهموم فى ذلك اليوم لا مجرد الطول ؛ لأن اليوم الطويل قد يشتمل على نحو السرور فلا يقتضى التعجب ، فلا بد من اعتبار كثره الهموم معه حتى يحسن التعجب على أن طوله أزيد من أوان الشيخوخه ؛ لأن أوان الشيخوخه بعد الأربعين ، ويوم القيامه قال الله تعالى فيه (وَإِنَّ يَوْماً عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَهٍ مِمَّا تَعُدُّونَ)(۲) فالطول المخصوص ليس لازما لأوان الشيخوخه.

قلت : ليس المراد أنه كنايه عن مطلق الطول ، بل الطول المعهود ، ولاـ شك أنه من أكبر الهموم ، والعلاقه يكتفى فيها باللزوم الواقع بين أوان الشيخوخه ومطلق الطول ذكره الغنيمى.

(قوله : يبلغون فيه أوان الشيخوخه) أى : فيشيبون (قوله : (أَثْقالَها)) جمع ثقل : بفتح المثلثه والقاف ، وهو متاع البيت ، فقول الشارح أى ما فيها إلخ : تفسير مراد ، وقوله

۱- الزلزله : ۲.

۲- الحج : ۴۷.

إلى مكانه وهو لله حقيقه (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله : كثير ؛ أى : وهو غير مختص بالخبر ، وإنما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز فى الإثبات وإيراده فى أحوال الإسناد الخبرى ...

******

من الدفائن أى : ما كان مدفونا ومخزونا فيها : كالكنوز والموتى ، وقوله والخزائن : عطف تفسير (قوله : إلى مكانه) أى : إلى الأرض التى هى مكان متعلقه وهو المخرج أعنى : الشىء المدفون لإمكان نفس الإخراج ؛ لأنه معنى من المعانى ، والحاصل أن الإسناد فى هذه الآيه للمفعول به بواسطه من لا للظرف المكانى ؛ لأن الأرض ليست بمكان للفعل ، إذ لا يقال هنا أخرج فيها ، بل أخرج منها ؛ لأن الأثقال مخرجه منها لا فيها ، والمكان الملابس للفعل هو مكان الفعل ، وملابسته له لوقوعه فيه (قوله : وغير مختص بالخبر) فيه دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور عليه وهو عربى ، وإن كان الأكثر فى الاستعمال دخولها بعده على المقصور - كما حققه الشارح وظن صاحب (عروس الأفراح) وجوب الأخير فاعترض على المصنف وقال : الصواب أن يقول وهو غير مختص به الخبر.

(قوله : عطف على قوله كثير) إن قلت هذا يقتضى أن قوله فى القرآن مسلط عليه ؛ لأنه قيد فى المعطوف عليه فيجرى فى المعطوف ، فيكون المعنى حينئذ أنه غير مختص بالخبر فى القرآن فقط ، فيفيد أنه مختص بالخبر فى غير القرآن ، مع أن المراد أنه غير مختص بالخبر مطلقا فى القرآن ، وفى غيره أجيب بأن ما كان قيدا فى المعطوف عليه لا يجب أن يكون فى المعطوف على التحقيق عندهم ، فقوله عطف على قوله كثير أى : بقطع النظر عن تقييده بقوله فى القرآن (قوله : لأن تسميته) أى : عند القوم لا فى كلام المصنف ؛ لأن هذه التسميه لم يذكرها هنا (قوله : يوهم إلخ) أفرد باعتبار كل واحد من الأمرين ، وإلا فالظاهر يوهمان ، ومنشأ الإبهام بالنسبه إلى التسميه المذكوره هو أن الإثبات لا يتحقق فى الإنشاء ، إذ الإثبات يقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم فى الإنشاء ؛ لأنه من قبيل التصورات ، فإن قلت : قد علم من هذا التوجيه أن الإثبات لا يمكن فى الإنشاء فكان الموافق لذلك تخصيصه بالجزم بدل قوله : يوهم ، بأن يقول : يخصه بالخبر ، أو يوجب اختصاصه بالخبر ، إذ التسميه بالإثبات لا يمكن شمولها للإنشاء على أن ذكره فى

يوهم اختصاصه بالخبر (بل يجرى فى الإنشاء نحو : (يا هامانُ ابْنِ لِى صَرْحاً)(١)) فإن البناء فعل العمله ، وهامان سبب آمر ، وكذلك قولك : لينبت الربيع ما شاء ، وليصم نهارك ، وليجد جدك ، وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهى إلى ما ليس المطلوب صدور الفعل أو الترك عنه. وكذا قولك ...

******

بحث أحوال الإسناد الخبرى صريح فى الاختصاص لا موهم - فالجواب أنه إنما عبر بيوهم لإمكان أن تجعل التسميه بذلك ، والإيراد فى أحوال الإسناد باعتبار تحققه فى بعض المواضع وهو الخبر لا سيما وهو الجزء الأعظم ، وهذا لا ينافى أنه لا إثبات فى الإنشاء ، أو أن المراد بقوله : يوهم أى : يوقع فى الوهم أى : الذهن ، وإن كان جزما - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : يوهم اختصاصه بالخبر) أى : فأتى المصنف بقوله : وغير مختص بالخبر دفعا لذلك التوهم.

(قوله : بل يجرى إلخ) تصريح بما علم التزاما أتى به للإيضاح وتوطئه لقوله : نحو إلخ (قوله : (ابْنِ لِى صَرْحاً)) أى : قصرا أى : مكانا عاليا وما ذكره الشارح فى هذه الآيه من المجاز العقلى غير متعين ، بل يجوز أن يكون ابن متجوزا به عن اؤمر بالبناء مجازا لغويا (قوله : وكذلك قولك : لينبت إلخ) أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين الطلب بالصيغه أو باللام ، وأصل هذا المثال لينبت الله بالربيع ما شاء (قوله : وليصم نهارك) أصله ولتصم أنت فى نهارك (قوله : وليجد) بفتح الياء وكسر الجيم ، وجدك بكسر الجيم وضم الدال ، وأصله ولتجد جدا أى : ولتجتهد اجتهادا ، فلما كان المصدر مشابها للفاعل الحقيقى وهو الشخص فى تعلق الفعل بكل منهما لصدوره من الفاعل ، والمصدر جزء معناه ، صح إقامه المصدر مقام الفاعل فى إسناد الفعل إليه.

(قوله : أو النهى) نحو لا يقم ليلك ولا يصم نهارك (قوله : إلى ما ليس إلخ) أى : إنى مسند إليه ليس إلخ ، وقوله صدور الفعل أى : فى الأمر ، وقوله أو الترك أى : فى النهى (قوله : وكذا قولك إلخ) فصلهما عما قبلهما ؛ لأنهما نوعان من الإنشاء غير الأمر والنهى

١- غافر : ٣٦.

ليت النهر جار ، وقوله تعالى : (أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ)(1) (ولا بد له) أى : للمجاز العقلى (من قرينه) صارفه عن إراده ظاهره ؛ لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينه هو الحقيقه (لفظيه كما مر) فى قول أبى النجم : أفناه قيل الله (أو معنويه كاستحاله قيام المسند بالمذكور) أى : بالمسند إليه المذكور مع المسند (عقلا) ؛ ...

******

(قوله : ليت النهر جار) أصله ليت الماء جار فى النهر ؛ لأن الذى يتمنى جريه هو الماء لا النهر ، فأسند الجرى المتمنى إلى النهر مجازا لملابسته للماء بالمحليه ، فالمجاز فى إسناد جار إلى ضمير النهر (قوله : (أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ)) الأصل أيأمرك ربك فى صلاتك أى : فى حال تلبسك بها أن نترك أمرا عظيما هو عباده ما كان يعبده آباؤنا فهو من الإسناد للمفعول به بواسطه الحرف ، فالمجاز فى إسناد تأمر إلى ضمير الصلاه ، لا فى نسبه الجمله للمبتدأ.

(قوله : ولا بد له من قرينه) إنما تعرض لهذا مع استفادته من قيد التأول توطئه لتقسيمها إلى لفظيه ومعنويه ، فهو بمنزله البيان لقوله بتأول ، وكان ينبغى أن يذكره متصلا بما يتعلق ولا يفصل بينهما ببيان الأقسام وما بعده من الأحكام ، وقرينه فعيله بمعنى مفعوله أى : مقرونه ، أو بمعنى فاعله أى : مقارنه (قوله : صارفه عن إراده ظاهره) أى من كون الإسناد لما هو له ولا يشترط أن تكون معينه لما هو الحقيقه ، ولذا اختلف فى أنه هل يلزم أن يكون له حقيقه أم لا؟ ولا معينه لما هو المجازى بخصوصه من كونه إسنادا للسبب أو المفعول مثلا (قوله : لأن المتبادر إلخ) عله لقوله : ولا بد إلخ (قوله : لفظيه) نسبه للفظ المطلق من نسبه الجزئى للكلى ، وكذا يقال فى قوله : معنويه (قوله : كما مر) أى : كالقرينه التى مرت فى قول أبى النجم ، ثم لا يخفى أن قوله أفناه قيل الله ، إنما يصرف ما قبله عن ظاهره ، لدلالته على أنه كان موحدا ، فمقابله قوله أو صدوره عن الموحد له يقتضى أن يقيد الصدور عن الموحد بما إذا لم يعلم منه لفظ مقترن بالكلام (قوله : كاستحاله قيام المسند بالمذكور) أى : اتصافه به أو صدوره عنه ، فدخل

۱- هود : ۸۷.

أى : من جهه العقل ؛ ...

******

قيام المبنى للمجهول بنائب الفاعل ، إذ معنى ضرب زيد : اتصف زيد بالمضروبيه ، فسقط قول بعضهم : كان الأولى للمصنف أن يقول كاستحاله نسبه المسند للمسند إليه المذكور ؛ ليتناول نسبه الفعل المجهول للمسند إليه الذى هو نائب الفاعل وقوله بالمذكور أى فى عباره المتكلم لفظا أو تقديرا ، وليس المراد المذكور فى عباره المصنف سابقا ، وإنما قيد المذكور ؛ لأن قيام المسند بالمسند إليه لا استحاله فيه ، فلو لم يقيد بذلك لربما ذهب الوهم لاستحالته مطلقا. ا ه. قرمى.

(قوله : أى من جهه العقل إلخ) قيل : إن فيه إشعارا بأن انتصاب عقلا وعاده على التمييز وفيه نظر ؛ لأنه لو كان كذلك فإما أن يكون تمييز مفرد أو نسبه. لا سبيل إلى الأول ؛ لأنه يقتضى أن تكون ذات المفرد مبهمه متناوله لذوات متعدده : كعشرين من قولك ملكت عشرين دينارا ، والمفرد هنا : وهو الاستحاله ذاته متعينه لا إبهام فيها ؛ لأنها الخروج عن الاستقامه للاعوجاج وانقسامها إلى : العقليه والعاديه ، إنما يوجب الإبهام فى صفتها ؛ ولأنه يقتضى أن تكون الاستحاله من أفراد العقل : كقفيز برا وهو باطل ، ولا سبيل إلى الثانى لعدم الإبهام فى النسبه ؛ لأن الإبهام فيها بسبب أن تكون فى الظاهر متعلقه بشىء ، ويجوز تعلقها بشىء آخر متعلق بما تعلقت به فى الظاهر : كتعلق نسبه طاب فى : طاب زيد بزيد فى الظاهر ، ويجوز تعلقها بالنفس بأن تقول : طابت نفس زيد والنفس متعلقه بزيد ، وهنا قد تعلقت نسبه الاستحاله بالقيام فى الظاهر والمتعلق بالقيام الذى ذكر هنا هو العقل والعاده ، ولا يجوز تعلق نسبه الاستحاله بهما لظهور أنهما ليسا مستحيلين ، بل المستحيل إنما هو نفس القيام ، وحينئذ فلا إبهام فى النسبه ، وأجيب بأنه يجوز أن يكون عقلا وعاده تمييزا لنسبه الاستحاله للقيام محولا عن الفاعل الكائن لمتعدى الاستحاله وهو الإحاله أى : كإحاله العقل القيام المذكور ؛ لأن التمييز المحول عن الفاعل لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور ، بل تاره يكون فاعلا لمتعديه وتاره للازمه ، فالأول نحو : امتلأ الإناء ماء ، فالماء ليس فاعلا لامتلأ ، بل لمتعديه وهو ملأ ، يقال : ملأ الماء الإناء ، والثانى نحو قوله تعالى : (فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً)(1) بناء

۱- القمر : ۱۲.

يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحد من المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به ؛ لأن العقل إذا خلى ونفسه ...

******

على أنه محول عن الفاعل ، فالعيون ليست فاعلا لفجر ، بل للازمه وهو تفجر الذى هو لازم لفجر ؛ لأن مطاوع المتعدى لواحد لازم ، ثم إن جعله تمييز نسبه بهذا الاعتبار مبنى على أن تمييز النسبه لا بد أن يكون محولا ، وأما على القول بعدم الوجوب ، بل ذلك هو الغالب ، فلا يحتاج لذلك التكلف على أن إعراب عقلا وعاده تمييزا ليس بمتعين ، فيصح نصبه بنزع الخافض أى : فى العقل ، أو على أنه مفعول مطلق أى : استحاله عقل ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه على المفعوليه المطلقه ، أو أنه حال ، وعقلا ـ وعاده بمعنى عقليه وعاديه ، وقول الشارح أى من جهه العقل : لا يتعين أن يكون إشاره إلى أنه تمييز ، بل يصح أن يكون بيانا لحاصل المعنى فتأمل ذلك.

(قوله : يعنى أن يكون) أى : المسند ، وقوله قيامه به أى : بالمسند إليه المذكور ، وهذا جواب عما يقال إذا كانت الاستحاله عقلا ـ قرينه صارفه عن إراده الظاهر ، فلم كان قول الدهرى الذى علم حاله : أنبت الربيع البقل حقيقه ، مع أن العقل الصحيح يحيله؟ وحاصل الجواب : أن المراد بالاستحاله التى تكون قرينه الاستحاله الضروريه وهى التى لو خلى العقل مع نفسه أى : من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر ، أو غيره لحكم بها ، واستحاله إنبات الربيع البقل ليست كذلك ، بل يحتاج العقل فى الحكم بها لدليل (قوله : المحققين) أى : كأهل السنه ، وقوله : والمبطلين أى : كالدهريه (قوله : لأن العقل) أى : كل عقل بجعل أل استغراقيه أو عقل الفريقين من المحققين والمبطلين إذا نظر فى ذلك وتأمل ونفسه أى : من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عاده أو إحساس ، ثم إن هذا تعليل لقوله لا يدعى إلخ أى : لا يدعى أحد جواز ذلك القيام ؛ لأن العقل إذا خلى ونفسه أى : من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عاده أو إحساس أو تجربه يعده محالا وهذا التفسير على نسخه ؛ لأن العقل إلخ ، وفى بعض النسخ : لا أن العقل بحرف النفى عطفا على قوله يعنى أن يكون إلخ أى : إن الاستحاله العقليه التى تكون قرينه للمجاز ما تقدم لا كون العقل إذا خلى ونفسه أى : خلى من منازعه الوهم ، وغلبه الشيطان يعده

يعده محالا ـ (كقولك : محبتك جاءت بى إليك) لظهور استحاله قيام المجىء بالمحبه (أو عاده) أى : من جهه العاده (نحو : هزم الأمير الجند) لاستحاله قيام هزم الجند بالأمير وحده عاده ، وإن كان ممكنا عقلا. وإنما قال : قيامه به ليعم الصدور عنه ، مثل : ضرب ، وهزم ، وغيره ، مثل : قرب ، وبعد (وصدوره) ...

******

محالا لئلا يرد قول الدهرى : أنبت الربيع البقل ، فإن عقل الموحد يعده محالا مع أنه حقيقه ، ولئلا يكون قول المصنف الآتى : وصدوره عن الموحد داخلا فى الاستحاله العقليه على إراده جنس العقل فتأمل.

(قوله : يعده) أى : قيامه به (قوله : محبتك جاءت بى إليك) أصله نفسى جاءت بى إليك ؛ لأجل المحبه ، فالمحبه سبب داع إلى المجىء لا ـ فاعل له ، فلما كانت المحبه مشابهه للنفس من حيث تعلق المجىء بكل منهما صح الإسناد للمحبه على جهه المجاز ، والقرينه الاستحاله ، لكن الاستحاله هنا ظاهره بناء على مذهب المبرد القائل : إن باء التعديه تقتضى مصاحبه الفاعل للمفعول فى حصول الفعل ، فمعنى : ذهبت بزيد - صاحبت زيدا فى الذهاب ، وعلى هذا فمعنى قولك محبتك جاءت بى إليك ، أن محبتك صاحبتنى فى المجىء إليك ، ولا شك أن مجىء المحبه محال ، أما على ما قاله سيبويه من أن باء التعديه بمعنى همزه النقل ، وأن معنى ذهبت بزيد أذهبته أى : جعلته ذاهبا بمعنى : كنت سببا فى ذهابه من غير مشاركه له فى الذهاب ، إذ لا نعنى بالسبب إلا الحامل على الشىء ، فلا شك فى صحه إسناد مثل ذلك إلى المحبه ؛ لأنها تثير المجىء وتحمل عليه فلا يكون إسناد المجىء إليها مجازا ، فلعل المثال مبنى على مذهب المبرد - ا ه سم.

(قوله : وإنما قال قيامه به) هذا حكايه لكلام المصنف بالمعنى ، وإلا فالمصنف عبر بالاسم الظاهر ، وقصد الشارح بذلك التنبيه على أن ما ذكره المصنف فى الإيضاح من جعله جهه صدوره عنه قسيما لقيامه به حيث قال : كاستحاله صدور المسند من المسند إليه كالاتصاف أو قيامه به مما لا يجدى فائده يعتد بها ؛ والأولى ما ارتكبه هنا. ا ه. قرمى.

(قوله : الصدور عنه) أى : عن اختيار (قوله : مثل ضرب وهزم) مثالان للصدور عنه (قوله : وغيره) أى : غير الصدور كالاتصاف (قوله : مثل : قرب وبعد) فتقول قربت

عطف على استحاله ؛ أى : وكصدور الكلام (عن الموحد فى مثل : أشاب الصغير (١)) وأفنى الكبير ... البيت فإنه يكون قرينه على أن إسناد أشاب ، وأفنى إلى : كر الغداه ومر العشى - مجاز ، لا يقال : هذا داخل فى الاستحاله ؛ لأنا نقول :

******

الدار وبعدت الدار مثلا ، فالقرب والبعد قائمان بالدار ، لكن لا على سبيل الصدور ، بل على سبيل الاتصاف (قوله : عطف على استحاله) نبه بهذا إزاله لما عسى أن يتوهم فى بادىء الرأى عطفه على قيام المسند وفساده ظاهر. إذ يصير المعنى حينئذ كاستحاله صدوره عن الموحد فى مثل إلخ ، وليس هذا مما يحيله العقل وإلا لما ذهب إليه كثير من العقلاء كما قرره الشارح (قوله : أى وكصدور الكلام) أشار بذلك إلى أن الضمير راجع للكلام المعلوم من المقام ، والذى أحوج الشارح لذلك موافقه عباره الإيضاح والأولى رجوع الضمير للمجاز لتكون الضمائر على نسق واحد ، إن قلت : إنه على هذا التقدير يصير المعنى من قرائن المجاز صدور المجاز عن الموحد ، فيلزم معرفه أنه مجاز قبل قرينه أنه مجاز - قلت : المراد بالمجاز المضاف إليه فى قوله : صدور المجاز عن الموحد ما يئول إلى كونه مجازا أى : أن من جمله قرائن المجاز صدور ما يئول إلى كونه مجازا عن الموحد ، ولعل عدول الشارح عن إرجاع الضمير إلى المجاز للفرار من هذا التكلف (قوله : عن الموحد) أى : عمن اعتقد أن الله إله واحد ، وفيه أنه لا يلزم من كونه قائلا بالوحدانيه ومعتقدا لها أنه لا يقول بتأثير الأسباب العاديه ، ألا ترى للمعتزلى ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الأفعال عن غيره تعالى ، وحينئذ فلا يكون ذلك قرينه إلا أن يقال : المراد صدوره عن الموحد الكامل (قوله : فى مثل إلخ) أى على فرض علم حال قائله وأنه مؤمن وإلا فقد مر للمصنف أنه لم يعلم حاله كذا قرر بعضهم. والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكرناه فيما مر (قوله : فإنه) أى : الصدور يكون قرينه إلخ.

(قوله : هذا) أى : الصدور عن الموحد فى مثل أشاب الصغير إلخ داخل فى الاستحاله العقليه ؛ لأن الموحد يحيل قيام الإشابه والإفناء بالمسند إليه المذكور أى : وحينئذ

١- سبق تخريج البيت.

لا نسلم ذلك ، كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوى العقول واحتجنا فى إبطاله إلى الدليل (ومعرفه حقيقته) يعنى : أن الفعل فى المجاز العقلى يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقه فمعرفه فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقه (إما ظاهره كما فى قوله تعالى : (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ)

******

فلا يصح أن يمثل به للصدور عن الموحد الذى هو مقابل للاستحاله (قوله : لا نسلم ذلك) أى : دخوله فى الاستحاله العقليه ؛ لأن المراد بها هنا الاستحاله البديهيه بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر واستدلال على ما علم من تفسير لها سابقا ، وهذا وإن كان مستحيلا ، لكن إحالته ليست عند كل العقلاء ، بل لمن وجد عنده نظر صحيح (قوله : كيف وقد ذهب إلخ) أى : فهو من المحال الغير الضرورى الذى الكلام فيه (قوله : واحتجنا فى إبطاله) أى : إبطال ما ذهب إليه ذلك البعض إلى الدليل.

(قوله : ومعرفه حقيقته إلخ) من المعلوم أن الحقيقه فى هذا الباب هى إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له ، فمفاد المصنف أن ذلك الإسناد معرفته تاره تكون ظاهره وتاره تكون خفيه ، مع أن الحقيقه بهذا المعنى دائما ظاهره ؛ لأن الإسناد لما هو له لا خفاء فيه ، وأجاب الشارح بقوله : يعنى إلخ ، وحاصل ما أجاب به أن مراد المصنف بالحقيقه الموصوفه يكون معرفتها ظاهره أو خفيه الفاعل أو المفعول الذى أسند إليه الفعل كان الإسناد حقيقه ، ثم بعد هذا الجواب يرد عليه أن الظهور والخفاء إنما ينسبان إلى ما يعرف كالفاعل أو المفعول الذى يكون الإسناد إليه حقيقه لا لنفس المعرفه ، وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يقول : وحقيقته إما ظاهره أو خفيه ، ويحذف المعرفه إلا أن يقال : إنه وصف المعرفه بالظهور والخفاء باعتبار متعلقها الذى هو المسند إليه الحقيقى - قاله يس.

وفى عبد الحكيم : أنه إنما لم يقل : وحقيقته للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود أى : بحسب كثره العلم بالحقيقه وقلته ، وحاصل مراد المصنف أن المجاز العقلى لا بد له من فاعل أو مفعول به يكون إسناد الفعل له حقيقه ، ثم إن ذلك الفاعل أو المفعول تاره يكون ظاهرا وتاره يكون خفيّا (قوله : يعنى أن الفعل إلخ) اقتصر على الفعل ؛ لأنه الأصل ، وإلا فما فى معناه مثله (قوله : يجب أن يكون له فاعل)

أى : فما ربحوا فى تجارتهم ، وإما خفيه) لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل (كما فى قولك : سرتنى رؤيتك ؛ أى : سرنى الله عند رؤيتك ، وقوله (١) :

******

نحو : أنبت الربيع البقل ، وقوله أو مفعول به نحو : ضرب عمرو ، وقوله : إذا أسند إليه أفرد الضمير ؛ لأن العطف بأو (قوله : أى فما ربحوا فى تجارتهم) أى : فالتجاره لما كانت سببا للربح أسند إليها مجازا من باب الإسناد للسبب ، والرابح حقيقه أربابها ، وإنما كان الفاعل الحقيقى هنا ظاهر بسبب عرف الاستعمال ؛ لأن عرف أهل اللغه إذا قصدوا الاستعمال الحقيقى أضافوا الربح للتجار لا للتجاره (قوله : وإما خفيه) أى : لكثره الإسناد إلى الفاعل المجازى وترك الإسناد إلى الفاعل الحقيقى (قوله : إلا بعد نظر) يحتمل وهو الأقرب أن المراد به مطلق التأمل ، لا النظر المصطلح عليه الذى هو ترتيب أمور معلومه للتأدى إلى مجهول ؛ لأن الحقيقه قد تعرف من غير أن يكون هناك ترتيب ، وعلى هذا فعطف التأمل على النظر للتفسير ، ويحتمل أن المراد بالنظر المعنى المصطلح عليه ، وعليه فيكون عطف التأمل من قبيل عطف اللازم على الملزوم.

(قوله : سرتنى رؤيتك) أى : فرحتنى رؤيتك ، فالرؤيه لا تتصف حقيقه بجعل المتكلم موصوفا بالسرور ، وإنما يتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى ، فالإسناد إليه هو الحقيقه ، ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله : أى سرنى الله عند رؤيتك ، إن قلت : إن التجوز هنا يستلزم أن الرؤيه التى أسند إليها ملابسه للفعل وهو السرور ، وأى ملابسه هنا؟ قلت : يمكن أن يقال الملابسه من جهه حصول السرور عندها فهو من الإسناد للظرف الزمانى ، وخفاء الحقيقه فى هذا المثال وما بعده من جهه عرف الاستعمال ، فإن الحقيقه لم تقصد بالاستعمال فى عرف اللغه ، فصار بمنزله المجاز اللغوى الذى لم يستعمل له حقيقه كما قيل فى الرحمن.

واعلم أن هذا القول إنما يكون مجازا إذا أريد منه السرور عند الرؤيه كما قلنا ، أما إن أريد منه أن الرؤيه موجبه للسرور كان حقيقه - كذا فى عبد الحكيم.

١- لأبى نواس فى ديوانه ص ٢٥٣ ط. بيروت ، والتلخيص ص ١٣ ، وشرح عقود الجمان ١ / ٤٩ ، والأغانى ٢٥ / ٤١ ، والمفتاح ص ٢١١ ، والتبيان للطيبى ١ / ٣٢٢ ، وبلا نسبه فى نهايه الإيجاز ص ١٧٧ ، والإيضاح ص ٣٦.

يزيدك وجهه حسنا

إذا ما زدته نظرا

******

(قوله : يزيدك وجهه حسنا إلخ) نسبه فى الإيضاح لأبى نواس ، ونسبه فى المطول لابن المعذل بضم الميم وفتح العين وتشديد الذال المعجمه على صيغه اسم المفعول ، وذكر قبله بيتا وهو (١) :

يرينا صفحتى قمر

يفوق سناهما القمرا

قال الفنارى : أشار الشارح بنسبه البيت لابن المعذل لرد ما فى الإيضاح من نسبته لأبى نواس ، وقيل أبو نواس : كنيه لابن المعذل ، فلا مخالفه ، وأراد بصفحتى القمر : خدى المحبوب ، والسنا بالقصر : الضوء والشعاع ، شبه الشاعر وجه الحبيب فى الاستناره بالقمر فى بادئ الرأى ، ثم ظهر له بعد إمعان النظر أن تشبيهه به وقع غلطا ، فأعرض عنه وقال :

يفوق سناهما القمرا

وفى شرح الشواهد لعبد الرحيم العباسى أن البيت لأبى نواس من قصيده من مجزوء الوافر يذم فيها العرب والأعراب فى تعشقهم للنساء دون الغلمان وأولها :

دع الرّسم الذى دثرا

يقاسى الرّيح والمطرا

وكن رجلا أضاع العم

ر فى اللّذات والخطرا

إلى أن قال :

أما والله لا أشرا

حلفت به ولا بطرا

لو انّ مرقّشا حىّ

تعلّق قلبه ذكرا

كأنّ ثيابه أطلع

ن من أزراره قمرا

ومرّ به بديوان ال

خراج مضمّخا عطرا

بعين خالط التّفت

ير فى أجفانها حورا

يزيدك وجهه حسنا

إذا ما زدته نظرا

۱- من قول أبى نواس - أورده فخر الدين الرازى فى نهايه الإيجاز ص ۱۷۷ بلا عزو وانظر التلخيص فى علوم البلاغه بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى ص ۱۳.

أى : يزيدك الله حسنا فى وجهه) لما أودعه من دقائق الحسن والجمال ...

******

لأيقن أنّ حبّ المر

د يلقى سهله وعرا

ولا سيما وبعضهم

إذا حيّيته انتهرا

فقوله : يزيدك وجهه حسنا من الزياده المتعديه لمفعولين أحدهما : كاف الخطاب الموجه لغير معين للمبالغه ، وثانيهما : حسنا ، وهذا بيان لكون سناهما يفوق سنا القمر ، فإن قلت : المفعول الثانى لزاد شرطه أن تصح إضافته للمفعول الأول كما فى قوله تعالى «زادهم (اللهُ مَرَضاً)(١) فإنه يصح أن يقال زاد الله مرضهم ، ولا يصح إضافه الحسن هنا إلى الكاف ، فلا يقال : يزيد وجهه حسنك ؛ لأن الحسن ليس وصفا للمخاطب ، بل للمحبوب الذى عاد عليه الضمير فى وجهه ، قلت : الكلام على تقدير مضاف أى : يزيدك وجهه علم حسن أى : علما بحسن فى وجهه إذا ما زدته نظرا أى : إذا دققت النظر فى وجهه وأمعنته فيه ؛ وذلك لأن وجهه مشتمل على دقائق حسن متعدده ، فيظهر فى كل مره من النظر والتأمل دقيقه لم تظهر فى المره التى سبقت ، وبتقدير المضاف الذى قلناه يندفع أيضا ما يقال : إن الحسن موجود فى الوجه على وجه معلوم ؛ فلا يزداد بتكرر النظر ، وحينئذ فظاهر البيت مشكل ، ثم إن من المعلوم أن الوجه لا يتصف بجعل المتكلم موصوفا بإدراك الحسن الزائد ، فلذا كان الإسناد إليه مجازا ، وإنما يتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى ، فالإسناد إليه حقيقه ، ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله أى : يزيدك الله حسنا أى : علما بحسن فى وجهه من حيث ظهوره لا- من حيث وجوده ، فإنه فى غايه الكمال فى نفسه ، لكن لدقته يظهر بعد التأمل والنظر (قوله : فى وجهه) أشار إلى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطه الحرف ، وأن الإسناد فى الكلام المذكور إلى المفعول بواسطه (قوله : لما أودعه إلخ) هذا دافع لما عسى أن يتراءى من المخالفه بين ما فى البيت وما اشتهر من المثل وهو : كثره المشاهدات تقل الحرمه فى العادات - ووجهه أن بكل نظر يرى حسنا آخر من محاسن جماله ودقيقه أخرى من دقائق كماله. ا ه. قرمى.

١- البقره : ١٠٠.

تظهر بعد التأمل والإمعان ؛ وفى هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ، ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقه فإنه ليس لسرتنى فى : سرتنى رؤيتك ، ولا ليزيدك فى : يزيدك وجهه حسنا - فاعل يكون الإسناد إليه حقيقه ، ...

******

(قوله : تظهر) هو بالتاء المثناه من فوق فى بعض النسخ أى : تلك الدقائق المودعه فيه ، وفى بعضها بالياء المثناه من تحت أى : الحسن المزيد (قوله : وفى هذا تعريض) أى : فى قوله ومعرفه حقيقته إلخ ، حيث اشترط فى المجاز العقلى أن يكون له فاعل حقيقى إلا أنه تاره يكون ظاهرا وتاره يكون خفيا (قوله : ورد عليه) عطف تفسير (قوله : حيث زعم) المراد بالزعم القول أى : حيث قال : إنه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل محقق فى الخارج يكون الإسناد له حقيقه ، وتحرير النزاع أن المجاز العقلى هل يشترط فى تحققه أن يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق فى الخارج أسند له ذلك الفعل قبل المجاز إسنادا حقيقيا معتدّا به بأن يقصد فى العرف والاستعمال إسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل ، أو لا يشترط؟ فمذهب المصنف والسكاكى اشتراط ذلك ؛ لأجل أن ينقل الإسناد من ذلك الفاعل الحقيقى للفاعل المجازى ، ومذهب الشيخ عبد القاهر : لا يجب ذلك إلا إذا كان الفعل موجودا ، فإن كان غير موجود بأن كان أمرا اعتباريا فلا يصح أن يكون له فاعل حقيقى ، بل يتوهم ويفرض له فاعل أسند إليه ، ونقل الإسناد منه للفاعل المجازى ، فالفاعل ليس محققا فى الخارج ، بل متوهم مفروض ولا يعتد بالإسناد للمتوهم المفروض (قوله : يكون الإسناد إليه) أى : على جهه القيام والاتصاف به لا على جهه الإيجاد له ؛ لأنه لا ينفيه (قوله : فإنه ليس لسرتنى ولا ليزيدك فاعل) أى : فى الاستعمال يكون الإسناد إليه حقيقه لعدم وجود تلك الأفعال المتعديه فى الاستعمال ، والمراد بانتفاء وجودها فى الاستعمال أن المتكلم لم يقصد الإخبار بها ، بل استعملها فى لازمها - فانتفاؤها بالنظر لقصد المتكلم وملاحظته لا بالنظر للواقع ، وقوله يكون أى : حتى يكون ، والحاصل أن الشيخ عبد القاهر ذكر أن هذين المثالين ونحوهما من المجاز فى الإسناد الذى لا حقيقه له ، فبين المصنف أن له حقيقه خفيت على الشيخ ؛ لأن حق الإسناد فى ذلك لله تعالى.

وكـذا : أقـدمنى بلـدك حق لى على فلاـن ، بـل الموجود هاهنـا هو السـرور والزياره والقـدوم ، واعترض عليه الإمام فخر الـدين الرازى – رحمه الله – بأن الفعل ...

******

(قوله : وكذا أقدمنى إلخ) أى : فإن الإقدام ليس له فاعل حقيقى وإسناد الإقدام فيه للحق مجاز عقلى ، وتوجيه المجاز العقلى فى هـذا التركيب على مـذهب الشـيخ أن يقال : إنه بولغ فى كون الحق له مـدخل فى تحقق القـدوم ، ففرض إقـدام صادر من فاعل متوهم ، ثم نقـل عنه ، وأسـند إلى الحق مبـالغه فى ملابسـته للقـدوم ، كمـا ينقـل إسـناد الفعـل من الفاعـل الحقيقى إلى الفـاعل المجـازى مبـالغه فى ملاـبسه الفاعـل المجـازى للفعـل ، فالمجـاز حينئـذ فى الإسـناد لا فى الفعل. فالفاعل الحقيقى ليس موجودا محققا فى الخارج ، بل متوهم مفروض ، ولا يعتـد بإسـناد الفاعل للفاعل المتوهم المفروض ، وكـذا يقال فى : سـرتنى رؤيتك ، ويزيدك وجهه حسـنا ، أنه بولغ فى كون الرؤيه لها مدخل فى السـرور ، والوجه له مدخل فى زياده العلم بالحسن ففرض سـرور وازديـاد صـادران من فاعل متوهم ، ثم نقلا عنه وأسـند للفاعل المجازى وهو الوجه والرؤيه للمبالغه فى ملابسه الفاعل المجازى للفعل ، فقول الشـيخ عبد القاهر : ليس لهذه الأفعال فاعل أى : محقق فى الخارج يعتد بإسنادها إليه. هذا وما ذكر من أن الإسناد فى : أقـدمنى بلدك حق لى على فلان من قبيل المجاز العقلى غير متعين بل يجوز أن يراد بالإقدام الحمل على القدوم على جهه المجـاز المرسـل ، فيكون المعنى : حملنى على القـدوم حق إلـخ ، ويصـح أن يكون فى الكلاـم اسـتعاره بالكنـايه بأن شـبه الحق بمقـدم تشبيهـا مضـمرا فى النفس ، وطوى ذكر المشـبه به وهو المقـدم ورمز له بـذكر لاـزمه وهو الإقـدام تخييلا ، وعلى هـذين الاحتمالين لا يكون فى الكلام مجاز عقلى – هذا ملخص ما فى القرمى والسيرامى.

(قوله : بـل الموجود هاهنـا هو السـرور والزياده والقـدوم) أى : التى هى معانى الأفعال اللازمه يعنى : والكلام هنا فى فاعل الفعل المتعـدى ، لاـ فى فاعـل الفعـل اللاـزم ، والفعـل المتعـدى غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقى ، بل الموجود هو اللازم ، فانتفاء الفاعل الحقيقى أعنى فاعل المتعدى لعدم وجود الفعل المتعدى ، والحاصل أن تلك الأفعال المذكوره تسـتعمل متعديه ، فمعناها وهو الإسرار والإقدام والزياده أمر اعتبارى

لا بد أن يكون له فاعل حقيقه لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز ، ...

******

لا ـ وجود له ، فلا فاعل لها حقيقى ، وتستعمل لازمه ومعناها - وهو السرور والقدوم والازدياد - أمر موجود فلها فاعل حقيقى ، وإذا ذكرت تلك الأفعال المتعديه كان قصد المتكلم بها معانى الأفعال اللازمه ، فإن قيل حيث كان معنى المتعدى غير موجود ، وإن المقصود منه معنى اللازم لزم أن يكون سرتنى ونحوه من الأفعال المذكوره مجازا لغويا للتجوز بها عن معنى الفعل اللازم ولا ـ مجاز هنا فى الإسناد ، بل فى الأطراف ، فالجواب أن مجازيه الأطراف لا تنافى مجازيه الإسناد ، ألا ترى ما مر من أحيا الأرض شباب الزمان ، قال سم : فإن قلت : كيف يصح القول بانتفاء المتعدى مع أنه متحقق قطعا ، فإنا نعلم تحقق الأسرار وغيره من تلك الأفعال المتعديه فى الوجود؟ فالجواب أن المراد أن المتكلم بهذه الأفعال المتعديه لم يقصد معناها والإخبار عنها ، وإن كان محققا فى الواقع إلا ـ على سبيل التخييل والإيهام ، وما كان على سبيل التخييل لا يحتاج إلى فاعل ، فالحكم بانتفاء معنى المتعدى بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع. ا ه.

ومراده بتحققها فى الوجود الوجود الذهنى ، وكذا تحققها فى الواقع لا الوجود فى خارج الأعيان ؛ لأنها أمور اعتباريه لا تحقق لها فيه (قوله : لا بد أن يكون له فاعل) أى : موجد ، وفيه أن هذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه ، بل مراده بقوله لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل نفى الفاعل الذى قام به الفعل وهو الفاعل الحقيقى بالوجه المذكور الذى ينقل الإسناد عنه إلى الفاعل المجازى ، ومحصله نفى لزوم الحقيقه للمجاز ، وليس مراده نفى الفاعل الموجد ، إذ لا يسع عاقلا أن ينفى الفاعل الموجد عن الفعل الموجود ، قال العلامه ابن يعقوب وهذا الرد الذى ذكره الرازى إنما يتجه إن كان مراد الشيخ أن ثمّ أفعالا لا يتصف بها شىء على وجه الحقيقه ، ولا ـ يمكن فرض موصوف بها أصلا ، وليس ذلك مراده ، بل مراده أن نحو : سرتنى رؤيتك ، وأقدمنى بلدك حق لى على فلان ، ويزيدك وجهه حسنا ، لا يقصد فى الاستعمال العرفى فيها فاعل الإقدام ، ولا فاعل السرور المتعدى ، ولا فاعل الزياده المتعديه ، ولذلك لم يوجد فى ذلك

وإلا فيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الإمام حق ، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى ، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها ؛ فتبعه المصنف ، وفى ظنى أن هذا تكلف ، ...

******

الاستعمال إسنادها لما يحق أن يتصف بها ؛ لأنها لكونها أمورا اعتباريه ألغى عرفا استعمالها لموصوفها الذى تعتبر فيه ، ولو صح أن لها موصوفا ؛ لأن الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدوم والسرور اللازمين والزياده اللازمه ، فصار هذا التركيب فى إسناده كالمجاز الذى لم تستعمل له حقيقه ، ولم يرد الشيخ أن هذه الأفعال الاعتباريه لا موصوف لها فى نفس الأمر يكون الإسناد إليه حقيقه ، بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ، ولهذا كان ما ذهب إليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لا يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب - فتأمل ذلك فإنه صعب فهمه على كثير. ا ه كلامه.

(قوله : وإلا فيمكن تقديره) الأولى أن يقول : وإلا فلا بد من تقديره ليكون مناسبا للدعوى (قوله : وإن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى) إن قلت : صاحب المفتاح من المعتزله والفاعل عندهم هو النفس ؛ لأن العبد يوجد عندهم الأفعال بطريق المباشره أو التوليد كما فى حركه الأصبع وحركه الخاتم ، فحركه الأصبع مخلوقه للعبد عندهم مباشره ، وحركه الخاتم مخلوقه له بطريق التوليد عن حركه الأصبع ، فالمتعين أن يكون فاعل السرور ، والعلم بزياده الحسن العبد بطريق التوليد عن النظر الحسى فى الوجه بدليل أن السكاكى جعل النفس فاعلا فى : أقدمنى بلدك حق لى على فلان ، قلت : المراد أن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى على رأى الإمام ، ولا يلزم من إخبار السكاكى عنه بذلك اعتقاده له (قوله : لم يعرف حقيقتها) أى : الأفعال أى : حقيقه متعلقها وهو المسند إليه (قوله : فتبعه) أى : تبع صاحب المفتاح (قوله : وفى ظنى أن هذا) أى : الذى قاله المصنف تبعا للرازى والسكاكى تكلف ؛ وذلك لأن تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى فى مثل هذه الأفعال السابقه تقدير لما لا يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب السابق ، وعباره سم : إنما كان تكلفا ؛

والحق ما ذكره الشيخ.

******

لأن الفاعل من قام به الفعل ، ولا يقال : إنه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر (قوله : والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لأنه ليس مراده نفى الفاعل رأسا ، بل مراده نفى وجوب فاعل أسند إليه الفعل قبل إسناده إلى المجازى ، ومحصله أنه لا يشترط فى المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل إلى الفاعل الحقيقى ، بل يجوز أن يكون من أول الأمر إلى آخره لم يسند ذلك المسند إلا إلى الفاعل المجازى. ا ه. سم.

وحاصل ما فى المقام أنه لا نزاع بين القوم فى أن الفعل الموجود فى الخارج لا بد له من فاعل يقوم به فى نفس الأمر لاستحاله وجود الفعل بذاته ؛ لأنه من الأعراض ومعانى هذه الأفعال المتعديه فى هذه الصور من المسره والإقدام والزياده ليست موجوده فى الخارج أصلا لكونها أمورا اعتباريه ، فلا يصح أن يكون لها فاعل حقيقى بحيث ينتقل الإسناد عنه إلى الفاعل المجازى ، بل الموجود فيه بحسب قصد المتكلم هو معانى الأفعال اللازمه من السرور والقدوم والازدياد ، وعبر عن القدوم مثلا بالإقدام ؛ لأجل المبالغه فى ملابسه الفعل للفاعل ، فإذا وجد القدوم لأجل الحق ، والسرور لأجل الرؤيه وزياده العلم بالحسن لأجل رؤيه الوجه ، وأريد المبالغه فى ملابسه هذه المعانى للداعى لها فرض هناك فاعل لتلك الأفعال المتعديه ، ثم ينتقل إسنادها من ذلك الفاعل المتوهم إلى الداعى المذكور لتحصيل المبالغه المذكوره ، فإن نقل الإسناد من الفاعل المتوهم كنقله من الفاعل المحقق فى تحصيل المبالغه ، فصح القول بأن هذه الأفعال المتعديه لا فاعل لها فى الخارج لعدم وجودها فيه ، والفعل المتوهم بمنزله العدم ، وهذا مذهب الشيخ ، وأما الإمام الرازى : فيرى أن معانى الأفعال اللازمه ممكنه ، وقد انعقد الإجماع على أن كل ممكن لا بد له من فاعل موجد ، وحينئذ فيجب أن يكون لهذه الأفعال فاعل موجود يكون إسناد الأفعال المتعديه اللازمه لها إلى ذلك الفاعل حقيقه ، وهو الله عندنا والعبد عند المعتزله ، ويرد عليه بأن المراد بالفاعل فى هذا المقام فاعل الأفعال اللازمه لا فاعل الأفعال المتعديه ، ولو سلم فليس المراد بالفاعل الموجود ، وإنما المراد به من قام به الفعل كما مر ، والله سبحانه وتعالى ليس فاعلا لهذه الأفعال بالمعنى المذكور ، إذ لا يقال : إنه

(وأنكره) أى : المجاز العقلى (السكاكى) وقال : الذى عندى نظمه فى سلك الاستعاره بالكنايه ؛ بجعل الربيع استعاره بالكنايه عن الفاعل الحقيقى ...

******

تعالى قام به السرور ، ولا زياده العلم بالحسن ، على أن الشيخ ليس مراده نفى الفاعل رأسا ، بل مراده نفى وجوب فاعل أسند إليه المسند قبل إسناده إلى المجازى.

ومحصله أنه لا يشترط فى المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل إلى الفاعل الحقيقى ، بل يجوز أن يكون من أول الأمر إلى آخره لم يسند ذلك المسند إلا إلى الفاعل المجازى (قوله : وأنكره السكاكى) أى : قال ليس فى كلام العرب مجاز عقلى ووجه الإنكار أن المجاز خلاف الأصل ، وقد ثبت فى الطرف قطعا وإثباته فى الإسناد ، وإن كان لا فساد فيه ، لكن يمكن رده إلى المجاز فى الطرف الواقع قطعا ، والأصل رد ما تردد فيه إلى اليقين ، والحامل له على ذلك الإنكار تقليل الانتشار وتقريب الضبط لاعتبارات البلغاء باحتمال أمثله المجاز العقلى للاستعاره بالكنايه ، ويرد عليه أن ذلك ليس بأولى من العكس (قوله : أى المجاز العقلى) أى : ما يسمونه بذلك (قوله : وقال) أى : فى المفتاح الذى عندى إلخ ، ولما لم يحك المصنف صوره إنكاره ذكرها الشارح وحكاها بالمعنى ، وإلا فعبارته هكذا : والذى عندى هو نظم هذا النوع فى سلك الاستعاره بالكنايه ، بجعل الربيع استعاره بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطه المبالغه فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعاره بالكنايه ، وجعل نسبه الإنبات إليه قرينه للاستعاره (قوله : الذى عندى إلخ) الذى مبتدأ صلته الظرف ، وقوله : نظمه أى : دخوله خبره أى : دخول أمثلته ، إذ لا معنى لكون المجاز العقلى الواقع فى الإسناد من أفراد الاستعاره بالكنايه الواقعه فى الطرف ، وقوله : فى سلك الاستعاره أى : فى بابها ولا يخفى ما فى هذا التركيب من الاستعاره بالكنايه ، حيث شبه أفراد الاستعاره المذكوره : بدرر ، وإثبات السلك : تخييل ، والنظم : ترشيح ، والباء فى قوله بالكنايه : للسببيه أو المعيه (قوله : بجعل الربيع) أى : مثلا ، والباء للتصوير أى : نظمه فى سلك الاستعاره مصور بجعل الربيع أى : بجعل هذا اللفظ استعاره بالكنايه عن الفعل إلخ ، وتوضيح المقام أنه لا بد فى الاستعاره المذكوره من مستعار منه ومستعار ومستعار له ، فإذا قلت : أنشبت المنيه أظفارها بفلان المستعار منه معنى السبع

بواسطه المبالغه فى التشبيه ، وجعل نسبه الإثبات إليه قرينه للاستعاره ؛ وهذا معنى قوله (ذاهبا إلى أن ما مر) من الأمثله (ونحوه استعاره بالكنايه) وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه ...

******

وهو الحيوان المفترس حقيقه ، والمستعار لفظ السبع ، والمستعار له معنى المنيه ، ومعنى قولهم بالكنايه : أنك كنيت عن المستعار بشىء من لوازم معناه ، ولم تصرح به أعنى : الأظفار ، وهذا على طريق الجمهور ، فيجعلون مدلول لفظ استعاره بالكنايه المستعار أعنى اللفظ الدال على المشبه به المضمر ، والسكاكى يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه ، فيقال عنده فى تقريرها شبهت المنيه بالسبع ، وادعينا أنها فرد من أفراده ، ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه مرادا منه المشبه به بواسطه قرينه داله على ذلك : كلفظ الأظفار ، وأما على طريق المصنف فمدلوله نفس التشبيه المضمر فى النفس ، وسيأتى ذلك مبسوطا ، وأن تسميه التشبيه استعاره مجرد تسميه (قوله : بواسطه إلخ) متعلق بجعل الربيع أى : إن جعل هذا اللفظ استعاره حاصل بتوسط المبالغه فى التشبيه ، والمراد بالمبالغه فيه إدخال المشبه فى جنس المشبه به ، وجعله فردا من أفراده ادعاء كما يرشد لذلك قول الشارح الآتى ، والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات إلى آخر ما يأتى له (قوله : وجعل نسبه الإنبات إلخ) عطف على بواسطه ، وقوله إليه أى : إلى الربيع ، ثم لا يخفى أن هذا مخالف لما اشتهر من أن قرينه الاستعاره بالكنايه عند السكاكى إثبات الصوره الوهميه المسماه بالاستعاره التخييليه ، فيجب أن يؤول على أن المراد : وجعل نسبه ما هو شبيه بالإنبات إليه قرينه ، وأجيب بأن ما اشتهر عنه محمول على الاستعاره بالكنايه فى غير الكائنه فى المجاز العقلى ، وأما الواقعه فيه فالقرينه قد تكون أمرا محققا ، فما اشتهر عنه غير كلى ، ويدل على ذلك أنه نفسه صرح فى بحث المجاز العقلى بأن القرينه قد تكون أمرا محققا كما فى : أنبت الربيع البقل - فتأمل.

(قوله : وهى عند السكاكى) أى : بحسب اعتقاد المصنف بدليل الجواب الآتى فى آخر الكلام.

(قوله : أن تذكر المشبه) أى : ذكر المشبه ، واعترض بأنها عند السكاكى لفظ المشبه لا ذكره ، وأجيب بأن إضافه ذكر المؤول به قوله أن تذكر من إضافه الصفه

وتريد المشبه به بواسطه قرينه وهى أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساويه للمشبه به مثل أن تشبه المنيه بالسبع ، ثم تفردها بالذكر ، وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع فتقول : مخالب المنيه نشبت بفلان ...

******

للموصوف أى : المشبه المذكور إلخ (قوله : وتريد المشبه به) أى : حقيقه فى اعتقاد المصنف (قوله : بواسطه) متعلق بتريد ، وقوله : أن تنسب إليه للمشبه الذى أريد به المشبه به (قوله : من اللوازم) أى : الروادف والتوابع (قوله : المساويه للمشبه به) أى : التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب : كالإنبات فإنه يصدق بصدق الفاعل الحقيقى وينتفى بانتفائه ، واعترض بأن الإنبات فى المثال ليس لازما مساويا لهذا المعنى ؛ لأن الله تعالى موجود قبل الإنبات لكونه قديما ، والإنبات حادث ، فيتحقق الفاعل المختار ، مع أن الإنبات قد لا يتحقق - فأين المساواه؟ وأجاب بعضهم بأن المراد بالإنبات : الإنبات بالقوه ، ولا شك أنه لازم مساو. لكن قد يقال : يلزم على هذا أن يكون معنى أنبت الربيع البقل على كلام السكاكى : قدر على الإنبات ، والظاهر أن هذا غير مراد من هذا التركيب ، والحاصل أنه إن أريد الإنبات بالفعل ورد عليه أنه لازم غير مساو ، وإن أريد الإنبات بالقوه ورد ما علمته ، والأحسن أن يقال المراد بالإنبات الإنبات بالفعل ، وليس المراد بالمساواه عدم الانفكاك بحيث إنها أى : اللوازم توجد إذا وجد المشبه به ، وتنتفى إذا انتفى ، بل المراد بكونها مساويه له أنها لا توجد إلا منه لكونها خاصه به إما مطلقا أو بالنسبه للمشبه ، ولا شك أن الإنبات لا يوجد إلا منه تعالى ، وهذا لا ينافى تحققه تعالى قبل تحقق الإنبات (قوله : أن تشبه المنيه بالسبع) أى : فى اغتيال النفوس ، وقوله ثم تفردها بالذكر أى : مريدا بها المشبه به وهو السبع لقوله سابقا : وتريد المشبه به (قوله : فتقول مخالب إلخ) اعترض بأن المخالب ليست لازما مساويا لوجودها فى بعض الطيور ، وأجيب بأن المراد بالسبع المشبه به كل ما يتسبع ، أو المراد بالمخالب المخالب التامه : وهى التى يحصل بها اغتيال النفوس وإتلافها بقرينه المقام كذا ذكر بعضهم ، لكن الذى ذكره المولى عبد الحكيم : أن المراد باللوازم المساويه للمشبه به ما كانت مختصه به : إما مطلقا وإما بالنسبه للمشبه ، ولا شك أن المخالب

(بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) للإنبات ؛ يعنى : القادر المختار (بقرينه نسبه الإنبات) الذى هو من اللوازم المساويه للفاعل الحقيقى (إليه) أى : إلى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أى : غير هذا المثال ؛ وحاصله : أن يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ، ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر وينسب إليه شى من لوازم الفاعل الحقيقى (وفيه) أى : فيما ذهب إليه السكاكى ...

******

يختص بها السبع بالنسبه للمنيه ، وحينئذ فهى مساويه للمشبه به بهذا الاعتبار ، فلا حاجه لذلك الإيراد من أصله.

(قوله : بناء على أن إلخ) عله لقوله ذاهبا (قوله : يعنى) أى : السكاكى بالفاعل الحقيقى (قوله : القادر المختار) أى : هذا المفهوم ، لا من حيث خصوص ذاته تعالى ، فلا يرد أن ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا. ا ه. عبد الحكيم.

(قوله : وعلى هذا القياس) متعلق بمحذوف أى : ويجرى على هذا القياس أى : الطريق أعنى تقرير الاستعاره بالكنايه فى هذا المثال غير هذا المثال أى : أن غير هذا المثال جار على قياسه وطريقته ففى نحو : شفى الطبيب المريض شبه الطبيب بالفاعل الحقيقى ، وادعينا أنه فرد من أفراده ، ثم أفرد الطبيب بالذكر مرادا به الفاعل الحقيقى بقرينه نسبه الشفاء الذى هو من لوازم الفاعل الحقيقى له ، وكذا فى : هزم الأمير الجند ، شبه الأمير بالجيش ، وادعينا أنه فرد من أفراده ، ثم أفرد الأمير بالذكر مرادا به الجيش بقرينه نسبه الهزم إليه الذى هو من لوازم الجيش (قوله : وحاصله) أى : حاصل جريان غير هذا المثال على قياسه أى : طريقته أو المراد.

وحاصل ما مر من تقرير الاستعاره بالكنايه فى جميع الأمثله (قوله : فى تعلق وجود الفعل به) أى : بكل من الفاعلين ، وإن كان تعلقه بأحدهما على جهه الإيجاد وبالآخر على جهه التسبب مثلا أى : ويدعى أن الفاعل المجازى من أفراد الفاعل الحقيقى (قوله : ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر) أى : مرادا منه الفاعل الحقيقى (قوله : وينسب إليه شىء) أى : لأجل الدلاله على أن المراد من الفاعل المجازى الفاعل الحقيقى (قوله : أى فيما ذهب إليه السكاكى) من رد المجاز العقلى للاستعاره بالكنايه

(نظر ؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشه فى قوله تعالى : (فَهُوَ فِى عِيشَهٍ راضِيَهٍ)(1) صاحبها لما سيأتى) فى الكتاب من تفسير الاستعاره بالكنايه على مذهب السكاكى ، وقد ذكرناه ؛ ...

******

(قوله : لأنه) أى : لأن رده لها يستلزم إلخ ، واعلم أن استلزام كون المراد بالعيشه صاحبها ليس مقابلا لعدم صحه الإضافه وأخويه كما يوهمه ظاهر المصنف ، بل استلزام مثل ذلك موجود فى الجميع ، إذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلانا نفسه ، وأن يكون المراد بضمير هامان العمله ، وبالربيع هو الله تعالى ، ومدار الفساد عليه ، وإنما المقابل لعدم صحه الإضافه وأخويه عدم صحه أن تكون العيشه ظرفا لصاحبها ، فكان الأولى للمصنف أن يقول يستلزم أن لا يصح جعل العيشه فى قوله تعالى : (فَهُوَ فِى عِيشَهٍ راضِيَهٍ) ظرفا لصاحبها (قوله : لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشه فى قوله تعالى : فهو فى عيشه راضيه صاحبها) إما أن يراد بضمير عيشه أى : الضمير الراجع إليها المستتر فى راضيه أى : وإذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشه كان مرجعه وهو عيشه المجرور بفى بمعنى صاحبها أيضا ، بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا إلخ ، فيلزم ظرفيه الشىء فى نفسه ، وإما أن يراد بعيشه المجرور بفى ؛ لأن مذهب السكاكى عدم اختصاص المجاز العقلى بإسناد الفعل أو معناه إلى مرفوعه ، فيلزم ما ذكر أيضا ، ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبه أن يذكر الفاعل المجازى ويراد الفاعل الحقيقى ، والمجرور بفى ليس فاعلا ؛ لأنه فاعل فى المعنى كالمبتدأ فى نهاره صائم. ا ه. يس.

وقول الشارح وهذا مبنى إلخ : إنما يحتاج إليه على الاحتمال الأول ، إذ كون المفاد بالضمير ما أريد بمرجعه على الثانى أمر لازم قطعا لا يحتاج إلى تنبيه عليه ، فلزوم ظرفيه الشىء فى نفسه لا يحتاج إلى واسطه (قوله : صاحبها) لأنه هو الفاعل الحقيقى ، والفاعل المجازى يجب أن يراد به الفاعل الحقيقى أى : وحيث كان المراد بالعيشه صاحبها فيلزم ظرفيه الشىء فى نفسه ؛ لأن ضمير هو راجع إلى من فى قوله تعالى :

۱- الحاقه : ۲۱.

وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى فيلزم أن يكون المراد بالعيشه صاحبها ، واللازم باطل ؛ إذ لا معنى لقولنا : فهو فى صاحب عيشه ؛ وهذا مبنى على أن المراد بعيشه ، وضمير راضيه - ...

******

(فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ)(١) الآيه فهو نفس صاحب العيشه (قوله : وهو) أى : ما ذكرناه يقتضى إلخ ؛ وذلك لأن حاصل ما ذكره أن يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى ويدعى أنه فرد من أفراده ، ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر مرادا به الفاعل الحقيقى بقرينه نسبه ما هو من لوازم الفاعل الحقيقى إليه ، ولا شك أن هذا يقتضى أن المراد بالعيشه صاحبها ؛ لأنها فاعل مجازى فيجب أن يراد بها الحقيقى وهو الصاحب ، وهذا لا يصح إذ لا معنى لقولنا فهو صاحب عيشه راض صاحبها لما فيه من ظرفيه الشىء فى نفسه ، وأجاب بعض الحواشى بأنه يمكن أن يصحح ذلك القول بأن يراد بالصاحب الجنس المتحقق فى أفراد أى : أنه كائن ومستقر فى أصحاب العيشه الراضين. وفيه نظر ، لأنه إذا أريد الجنس خرج عن الفاعل الحقيقى ، إذا ليس المراد الجنس على أن عيشه نكره ، فلا يصح إطلاقها على الجمع تأمل.

(قوله : وهذا) أى : الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد (مبنى إلخ) : يعنى أن محل كون ما ذهب إليه السكاكى يستلزم أن يكون المراد بالعيشه صاحبها المستلزم لفساد المعنى المبنى على أن المراد من الضمير والمرجع واحد ، وأن الضمير فى راضيه للعيشه بمعنى الصاحب فتكون العيشه بمعنى الصاحب ولا معنى للظرفيه حينئذ ، وأما إذا ارتكب الاستخدام بأن أريد بالعيشه أولا المعنى الحقيقى وهو التعيش أى ما يتعيش به الإنسان وأريد بها فى الضمير الصاحب وأن المعنى فهو فى عيشه راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض عن السكاكى ، فإن قلت : إذا انتفى الاستلزام المذكور فى إسناد راضيه إلى الضمير بالاستخدام المذكور لا ينتفى إسناد راضيه والضمير معا إلى العيشه على سبيل الوصفيه ، فإن ذلك الإسناد مجاز عقلى عند السكاكى أيضا ؛ لأنه اشترط فى المسند أن

١- القارعه : ۶.

واحد (و) يستلزم (أن لا تصح الإضافه فى) كل ما أضيف الفاعل المجازى إلى الفاعل الحقيقى (نحو : نهاره صائم ؛ لبطلان إضافه الشىء إلى نفسه) اللازمه من مذهبه ؛ لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ؛ ولا شك فى صحه هذه الإضافه ووقوعها ؛ كقوله تعالى : (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ) وهذا أولى فى التمثيل (و) يستلزم (أن لا يكون الأمر بالبناء) فى قوله : (يا هامانُ ابْنِ لِى صَرْحاً) ...

******

يكون مفردا أو معناه ، وقد رد كل مجاز عقلى إلى الاستعاره فيلزم أن يكون المراد بالعيشه صاحبها قطعا ؛ لأن الصفه هنا غير الموصوف ، فالاعتراض بحاله.

وأجاب بعضهم : بأنه إذا كان الضمير بمعنى الصاحب كان إسناد الوصف مع الضمير إلى العيشه حقيقيّا ؛ لأنه وصف سببى وإسناد الوصف السببى لموصوفه حقيقى نحو : مررت برجل قائمه أمه ، قال العلامه الغنيمى : وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن الوصف السببى : هو الرافع للاسم الظاهر المضاف لضمير الموصوف. والوصف هنا رافع للضمير فالأولى أن يجاب بأن الضمير لم يرد به الصاحب الحقيقى ، وإنما أريد به الصاحب الادعائى على ما يأتى للشارح وهو العيشه التى ادعى أنها عين الصاحب ، وحينئذ فالإلزام من أصله لا يرد (قوله : واحد) أى : وهو صاحب العيشه (قوله : فى كل ما) أى : فى كل تركيب والرابط محذوف أى : فى كل ما أضيف فيه الفاعل إلخ (قوله : فلان نفسه) أى : الذى هو معاد الضمير فى نهاره ، وفى ذلك إضافه الشىء إلى نفسه ، وحمله على أنه من إضافه المسمى إلى الاسم مما لا يلتفت إليه لبلاغه ، مثل هذا الكلام وكثره وقوعه فى كلام الله وكلام العرب. ا ه. يعقوبى.

(قوله : ولا شك فى صحه هذه الإضافه) أى : إضافه الفاعل المجازى للفاعل الحقيقى وهذا فى قوه قوله اللازم باطل (قوله : كقوله تعالى إلخ) هذا استدلال على صحه هذه الإضافه ووقوعها (قوله : وهذا أولى) أى : لأنه نص فى الرد عليه ، فهو أدفع للجدال بخلاف مثال المتن ، فإنه قد يناقش فيه بأن إضافه الشىء إلى نفسه إنما توجد إذا كان المراد بالنهار وضمير صائم واحدا ، وأما إذا ارتكب الاستخدام وجعل الضمير فى صائم راجعا للنهار لا بالمعنى الأول وهو الزمان ، بل بمعنى الشخص فلا يلزم إضافه الشىء

(لهامان) ؛ لأن المراد به حينئذ هو العمله أنفسهم ، واللازم باطل ؛ لأن النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو : أنبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض ، وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى (على السمع) من الشارع ؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفيه ، واللازم باطل ؛ لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفيه وغيرهم ، سمع من الشارع أو لم يسمع (واللوازم كلها منتفيه) ...

******

إلى نفسه ؛ لأن الاستعاره إنما هى فى الضمير المستتر فى صائم لا فى نهاره (قوله : لهامان) خبر يكون فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بالأمر. إن هذا الإلزام إنما يتوجه على السكاكى إذا كان المسند مستعملا فى معناه الحقيقى ، وله أن يمنع ذلك مدعيا أن معنى ابن اؤمر بالبناء ، وأوقد لى يا هامان : اؤمر بالإيقاد ، فصح أن النداء له والخطاب معه ، وفيه أن هذا خروج عما نحن بصدده ، لأنه حينئذ يكون المجاز فى الطرف فيخرج عن المجاز العقلى كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعاره بالكنايه كما يقول السكاكى.

(قوله : لأن المراد به) أى : فى ضمير ابن هو العمله ؛ وذلك لأنه شبه الفاعل المجازى وهو هامان بالفاعل الحقيقى الذى هو العمله ، ثم أفرد المشبه بالذكر مرادا به المشبه به حقيقه ، فصار الكلام : يا هامان ابن يا عمله ، فالنداء لشخص والخطاب مع غيره وهذا فاسد ، إذ لا يجوز تعدد الخطاب فى كلام واحد من غير تثنيه أو جمع أو عطف (قوله : لأن النداء له إلخ) أى : فيكون الأمر له أيضا ، إذ لا يجوز تعدد المخاطب فى كلام واحد من غير تثنيه أو جمع أو عطف (قوله : أن يتوقف نحو أنبت إلخ) أى : أن ما قاله السكاكى يستلزم أن يتوقف استعمال نحو : أنبت الربيع البقل على السمع أى : على السماع من الشارع. (قوله : لأن أسماء الله إلخ) المراد بها ما أطلق عليه تعالى (قوله : توقيفيه) أى : تعليميه أى : فلا يطلق عليه تعالى اسم لا حقيقه ولا مجازا ما لم يرد إذن من الشارع كالرحمن : فإنه مجاز أى : ولم يرد إطلاق الربيع ، والطبيب والرؤيه على الله تعالى (قوله : صحيح) أى : لغه وشرعا وعرفا (قوله : عند القائلين إلخ) هذا جواب عما يقال ، لعل الصحه والشيوع عند من لا يشترط التوقيف فى أسماء الله تعالى (قوله : شائع إلخ)

كما ذكرنا فينتفى كونه من باب الاستعاره بالكنايه ؛ لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ، والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه فى الاستعاره بالكنايه أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقه ؛ وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغه لظهور أن ليس المراد بالمنيه فى قولنا : مخالب المنيه نشبت بفلان – هو السبع حقيقه ، والسكاكى مصرح بذلك فى كتابه ، ...

******

أى : فشيوعه يدل على أن المراد بالربيع غير الله ، ولو كان المراد به المولى لتوقف على السماع من الشارع عند القائل بالتوقف على الإذن.

(قوله : كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمه بطلان لازمهما (قوله : فينتفى كونه) أى : المجاز العقلى من باب الاستعاره بالكنايه أى : لأنه ملزوم ، وإذا انتفى ذلك الملزوم ثبت المطلوب وهو نقيضه (قوله : ويراد المشبه به حقيقه) أى : كما فهمه المصنف (قوله : بل المشبه به ادعاء) أى : وهو نفس المشبه الذى ادعينا أنه فرد من أفراد المشبه به فهو يقول شبه الربيع بالفاعل المختار ، وادعينا أن الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان : أحدهما متعارف وهو المولى ، والآخر غير متعارف ، ثم ذكر اسم المشبه مرادا به المشبه به ادعاء ، وحينئذ فلا يلزم إطلاق الربيع على الله ، وكذا تقول فى قوله فى عيشه راضيه : شبه الفاعل المجازى وهو العيشه بالفاعل الحقيقى وهو الصاحب ، وادعى أنه فرد من أفراده ، ثم ذكر لفظ المشبه مرادا به المشبه به ادعاء وهو العيشه بمعنى التعيش ، فلم يلزم ظرفيه الشىء فى نفسه ، وكذا تقول فى نهاره صائم شبه النهار بالصائم وادعينا أنه فرد من أفراده ، ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مرادا به المشبه به ادعاء ، وحينئذ فلم يلزم إضافه الشىء إلى نفسه – هذا محصله.

وهذا الجواب مردود ؛ وذلك لأن المشبه به ادعاء هو نفس المشبه فيكون إسناد ما هو من لوازم المشبه به حقيقه : كالإثبات لذلك المشبه إسناد للشىء لغير ما هو له وهو مجاز عقلى ، مثلا الربيع فى قولك : أنبت الربيع البقل ، شبه بالفاعل المختار وادعى أنه فرد من أفراده ، ثم ذكر لفظ الربيع مرادا منه الفاعل المختار ادعاء ، لا شك أن الفاعل المختار ادعاء هو الربيع بمعنى الزمان أو المطر وهو المشبه الذى ادعى له القادريه ،

والمصنف لم يطلع عليه (ولأنه) أى : ما ذهب إليه السكاكى (ينتقض بنحو : نهاره صائم) وليله قائم ، وما أشبه ذلك ...

******

ولا شك أن حق الإنبات أن لا يسند إليه ؛ لأنه ليس قائما به ، وإنما حقه أن يسند للفاعل المختار الحقيقى ، وإسناد الشىء لغير ما هو له مجاز عقلى ، وكذا تقول فى باقى الأمثله فقد اضطر السكاكى إلى القول بالمجاز العقلى. والحاصل أنه إن أريد بالمسند إليه فى أمثله المجاز العقلى الفاعل الحقيقى لزمه ما ذكره المصنف ، وإن أريد به الفاعل الادعائى لزمه القول بالمجاز العقلى وهو إشكال صعب لا محيص عنه. ويرد على هذا الجواب بحث آخر وهو أن لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له تحقيقا ، وحينئذ فلا يندرج فى الاستعاره التى هى مجاز وادعاء السبعيه مثلا للمنيه لا يجدى نفعا ؛ لأن ذلك لا يخرجها عن كون اللفظ وضع لها حقيقه ، لكن قد أجاب العلامه السيد فى شرح المفتاح عن هذا بأن ما هو خارج عن الموضوع له إذا اعتبر معه صيره غير الموضوع له ، وحينئذ فيكون لفظ المنيه مستعملا فى غير ما وضع له ، حيث أريد بالمنيه الموت مع وصف السبعيه ، لكن بادعاء السبعيه له أى : وجعل لفظ المنيه مرادا ، فاللفظ السبع ادعاء ومثل ما قيل هنا يقال المراد بالعيشه : صاحبها بادعاء الصاحبيه لها ، وبالنهار الصائم بادعاء الصائميه له لا بالحقيقه حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافه ، ويكون الأمر بالبناء لهامان كما أن النداء له ، لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العمله لفرط المباشره ، ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حتى يتوقف على السمع ، إذا المراد به حقيقه الربيع ، لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغه فى التشبيه.

(قوله : والمصنف لم يطلع عليه) هذا فى غايه البعد ، بل اطلع عليه ولم يرتضه ، وأشار إلى رده بقوله ذاهبا إلى أن ما مر إلخ ، فإنه يشير إلى قوله تعالى (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ)(١).

(قوله : ولأنه ينتقض إلخ) الحاصل أن السكاكى أدعى أن كل مجاز عقلى استعاره بالكنايه ، ودليله على ذلك - كما أشار إليه الشارح بقوله والحاصل إلخ - أن

١- التكوير : ٢٦.

مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى (لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعاره كما صرح به السكاكى ، والجواب أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه ...

******

كل مجاز عقلى فقد ذكر فيه المشبه وأريد به المشبه به بواسطه القرينه ، وكل ما هذا شأنه فهو استعاره بالكنايه فما مر من قول المصنف وفيه نظر ؛ لأنه يستلزم إلخ منع لصغرى الدليل وسند المنع استلزام الباطل من ظرفيه الشىء فى نفسه ، وإضافه الشىء لنفسه إلى آخر ما مر ، وما ذكره المصنف هنا نقض للدليل بالتخلف ، وذلك لأن دليله هذا يجرى فى المجاز العقلى الذى ذكر فيه الطرفان والاستعاره بالكنايه لا يجمع فيها بينهما لاشتراطهم قاطبه عدم ذكر المشبه به فيها.

(قوله : مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى) أى : وهو الضمير فى نهاره وليله لأن المراد به الشخص والضمير فى صائم وقائم هو الفاعل المجازى وهو المشبه (قوله : لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) أى : وهما المشبه وهو الفاعل المجازى الذى هو مصدوق الضمير فى صائم وقائم والمشبه به الذى هو الفاعل الحقيقى وهو الضمير فى نهاره وليله ؛ لأن المراد به الشخص إن قلت : هذا خلاف ما مر للمصنف من لزوم إضافه الشىء لنفسه فى نهاره صائم فإن ما تقدم يفيد أن المراد بالنهار والضمير المضاف إليه شىء واحد ، وما هنا يفيد أنهما شيئان وأن الضمير فى صائم راجع بمعنى آخر.

أجيب بأن هذا من باب الترديد فى الاعتراض فاللازم للسكاكى أحدهما فما سبق من لزوم إضافه الشىء إلى نفسه مبنى على أن المراد بالنهار الفاعل الحقيقى وأن ضمير صائم راجع له بهذا المعنى ، وما هنا مبنى على أن المراد بالنهار حقيقته ، وأن ضمير صائم راجع له بهذا المعنى ، وما هنا مبنى على أن المراد بالنهار حقيقته ، وأن ضمير صائم راجع له بمعنى آخر وهو الصائم فلا مفر له من لزوم واحد من أمرين كل منهما ممنوع.

(قوله : والجواب إلخ) هذا منع وسند ، وحاصله لا نسلم أن ذكر طرفى التشبيه مانع من الحمل على الاستعاره مطلقا ، بل إنما يمنع من الحمل عليها إذا كان ذكرهما ينبىء عن التشبيه وإلا فلا يمنع كما هنا (قوله : ينبئ عن التشبيه) أى : يدل عليه بأن

بدليل أنه جعل قوله : قد زر أزراره على القمر (١) - من باب الاستعاره ...

******

يكون المعنى لا يصح إلا بملاحظه التشبيه ، وذلك إذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه حقيقه أو حكما بأن وقع صفه له أو حالا منه نحو : زيد أسدا ورأيت زيدا أسدا ومررت برجل أسد فحمل الأسد الحقيقى على زيد أو الرجل ممنوع لتباينهما ، فتعين الحمل على التشبيه بتقدير أداته وأن المعنى أنه كالأسد ، وأما إذا كان الجمع بينهما لا ينبئ عن التشبيه فلا يمنع من الحمل على الاستعاره كقولك : سيف زيد فى يد أسد ، وإذا لقينى زيد رأيت السيف فى يد أسد ، وكما فى قولك : نهاره صائم وليله قائم ، فإن الإضافه فيه لاميه لتعيين المشبه المستعار ؛ لأن المشبه بالشخص نهار مخصوص لا مطلق نهار ، وإنما يكون طرفا التشبيه مذكورين على وجه ينبئ عن التشبيه لو كانت الإضافه بيانيه ، فإنه فى معنى الحمل للمبالغه فى التشبيه كما فى : لجين الماء ، وبهذا اندفع ما قيل أى فرق بين لجين الماء ونهاره صائم حيث جعل الأول من باب التشبيه دون الثانى ، بل جوزتم كونه من باب الاستعاره مع أن فى كل منهما إضافه غايه الأمر أن فى نهاره صائم إضافه المشبه إلى المشبه به وفى لجين الماء إضافه المشبه به إلى المشبه ، وهل هذه التفرقه إلا محض تحكم واعلم أن ما ذكره الشارح من الجواب مبنى على تسليم كون المثال المذكور فيه جمع بين الطرفين ، ولك أن تمنع ذلك ؛ وذلك لأن المراد بالنهار معناه الحقيقى والمشبه به الشخص الصائم مطلقا لا بقيد كونه فلانا وهو غير مذكور ، إذ هو غير الضمير المضاف إليه النهار ؛ ولأنه عائد على فلان بقطع النظر عن كونه صائما أو غير صائم فتأمل (قوله : بدليل أنه) أى : السكاكى (قوله : قد زر أزراره على القمر) أوله :

لا تعجبوا من بلى غلالته

البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى بلى أى : صار خلقا ، وإذا فتحت باء المصدر مددت.

١- شرح المرشدى على عقود الجمان ج ١ ص ٥١ ، وينسبه إلى أبى الحسن بن طباطبا العلوى ، وشطره الأول : لا تعجبوا من بلى غلالته.

مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى بالاستعاره بالكنايه - أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برىء عنه ؛ ورأينا تركه أولى.

******

قال العجاج : (١)

والمرء يبليه بلاء السّربال

كرّ اللّيالى واختلاف الأحوال

والغلالـه شـعار يلبس تحت الثـوب وتحت الـدرع أيضـا ، وزر بضم الزاى كمـا هو المسـموع من الأشـياخ بمعنى شـد من زررت القميص أزره زرا إذا شـددت أزراره عليه والأزرار جمع زر بالفتـح كأثواب جمع ثوب ، أو جمع زر بالضم كأقراء جمع قرء وزر القميص معروف (قوله : مع ذكر الطرفين) وهما القمر وضـمير أزراره الراجع للشـخص المشـبه بالقمر ، ومع ذلك فالقمر مسـتعار لذات المحبوب استعاره مصرحه ، فإن قلت الجمع بين الطرفين إنما يظهر على ما قلنا من أن ضمير أزراره للمحبوب ، ويمكن أن يكون راجعا للغلاله وذكر الضمير باعتبار أنها ثوب أو قميص ، وحينئذ فلا يكون فيه جمع بين الطرفين.

قلت : بل فيه جمع أيضا ؛ وذلك لأن ضمير غلالته راجع للمحبوب فذكر الطرفين حاصل باعتباره.

(قوله : وبعضـهم إلخ) أى : وهو الشارح الخلخالى (قوله : لما لم يقف إلخ) لأنه زعم أن مذهب السـكاكى فى الاستعاره بالكنايه أن يذكر المشـبه ، ويراد به المشبه به حقيقه كما اعتقده المصنف على ما قاله الشارح ، وكان الظاهر أن يقدم الشارح هذا الكلام قبل قول المصـنف ؛ ولأنه ينتقض إلخ لكونه أجوبه عن الإلزامات السابقه فى قوله : وفيه نظر ؛ لأنه يستلزم إلخ لكن أخره الشارح إشاره إلى عدم الاهتمام بشأنه وأنها أجوبه لا يعتد بها.

(قوله : ورأينا تركه أولى) أى رأينا تركه وعدم ذكره فى المختصر أولى وإن أردت الاطلاع عليه فعليك بالمطول.

١- الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٢ / ٣٢٣ ، ديوان الأدب ۴ / ۶۴ وكتاب العين ٨ / ٣٣٩ ، ولسان العرب (بلا).

أحوال المسند إليه]

اشاره

أى : الأمور العارضه له من حيث إنه مسند إليه ، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتى.

******

أحوال المسند إليه] :

(قوله : من حيث إنه مسند إليه) هذه حيثيه تقييد واحترز بذلك عن الأمور العارضه له لا من هذه الحيثيه ككونه حقيقه أو مجازا ، فإنهما عارضان له لا من هذه الحيثيه ، بل من حيث الوضع وككونه كليا أو جزئيا فإنهما عارضان له من حيث كونه لفظا ، وككونه جوهرا أو عرضا فإنهما عارضان له من حيث ذاته ، وككونه ثلاثيا أو رباعيا مثلا ، فإن ذلك عارض له من حيث عدد حروفه فلا تذكر هذه العوارض فى هذا المبحث ، وإنما لم تجعل الحيثيه للتعليل لصيروره المعنى الأمور العارضه له من أجل كونه مسندا إليه فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك من الأحوال عارضه له من أجل كونه مسندا إليه مع أنه ليس كذلك ، بل الحذف إنما عرض له لأجل الاحتراز عن العبث ولتخييل العدول إلى أقوى الدليلين إلى آخر ما قال المتن ، وكذا الذكر إنما عرض له لكونه الأصل إلى آخر ما قال المصنف أيضا ، وأيضا جعلها للتعليل يرد عليه أن العله ككونه مسندا إليه لا تقتضى أمرين متنافيين : كالذكر والحذف. إن قلت من جمله الأمور العارضه له من حيث كونه مسندا إليه الرفع ؛ فمقتضاه أن يذكر هنا مع أن محله كتب النحو. قلت : إضافه أحوال للمسند إليه للعهد أى الأحوال المعهوده للمسند إليه وهى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، وحينئذ فقول الشارح : أى الأمور العارضه له أى : التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فخرج الرفع فى : قام زيد وزيد قائم ، فإنه وإن كان عارضا له من حيث إنه مسند إليه ، لكن لا يطابق به اللفظ مقتضى الحال ، وحينئذ فلا يذكر هنا ، كذا ذكر بعضهم قال عبد الحكيم : ولا حاجه لذلك ؛ لأن المقصود أن الأمور المذكوره فى هذا الباب عارضه للمسند إليه لذاته لا أن كل ما هو عارض له لذاته فهو مذكور فى هذا الباب (قوله : وقدم المسند إليه) أى : من حيث أحواله ، وقوله على المسند أى : من حيث أحواله أيضا (قوله : لما سيأتى) أى : من أنه الركن الأعظم فى قوله تنبيها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم.

[حذف المسند اليه] (أما حذفه) قدمه على سائر الأحوال ...

******

(قوله : أما حذفه إلخ) (١) قاعده المصنف أن الواقع بعد أما هو مقتضى الحال ، والواقع بعد لام التعليل هو الحال ، فالاحتراز عن العبث ، وكذا ما بعده أحوال تقتضى الحذف ، وهذا كالصريح فى أن مقتضى الحال هو الخصوصيه ، فظهر لك أن أحوال المسند إليه مثلا مقتضيات للأحوال أى : للأمور الداعيه لإيراد الكلام مكيفا بكيفيه مخصوصه ، ثم إن المعلوم أن الحذف فعل الفاعل ؛ لأنه مصدر ، وحينئذ فهو من أوصاف الشخص لا من أوصاف المسند إليه العارضه له ، وأجيب بأن المصنف أطلق الحذف ، وأراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذاف ، وكذا يقال فيما بعده ، أو تجعل هذه الأمور مصدر المبنى للمفعول بناء على مذهب من يجوز مجيء المصدر من المبنى للمفعول ، وحينئذ فتكون هذه الأمور أحوالا للمسند إليه ، ثم إن المراد حذفه لقرينه معينه من غير إقامه شيء مقامه ، وحينئذ يكون لغرض معنوى كما هو اللائق بالفن لا لمجرد أمر لفظى ، وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدأ من المسند إليه ؛ لأن الفاعل إذا حذف إما أن يقوم شيء مقامه كما فى باب النيابه ، وباب الاستثناء المفرغ ، وباب المصدر - ولا يحتاج الحذف حينئذ لقرينه ، بل الحذف للأمر الداعى له ، - وإما لغرض لفظى كالتقاء الساكنين فى نحو : اضربن يا قوم ، واضربوا الرجل.

١- وقال الطيبى فى" التبيان" : باب فى المسند إليه وفيه أبحاث : البحث الأول فى كونه متروكا ، وهو إما لضيق المقام : كقوله : قال لى كيف أنت؟ قلت عليل سهر دائم وحزن طويل أو لصون العبث ، كقول المستهل" الهلال" أو للتعويل على أقوى الدليلين من العقل والنقل ، قال تعالى : (وَما أَدْراكَ ما هِيَهْ* نارٌ حامِيَهٌ) [القارعه : ١٠ ، ١١]. أو لتطهير اللسان عنه ، ومنه قول القائل : وإذا ذكرتكم غسلت فمى ولقد علمت بأنه نجس أو لتطهيره عن اللسان ، ومنه قول القائل : وإياك ورسم العامريّه إنّنى أغار عليه من فم المتكلم أو لأن الخبر لا يصلح إلا له ، وله شواهد. أو لأن فى عدم التصريح احتياطا ليس فيه نحو : يفجر ، ويفسق. أو لتكثير الفائده نحو : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) [يوسف : ١٨] أو لمجرد الاقتصار نحو : نعم الرجل زيد انظر : التبيان فى المعانى والبيان تحقيق د / عبد الحميد هنداوى بتصرف (١ / ١۴۶).

لكونه عباره عن عدم الإتيان به ، وعدم الحادث سابق على وجوده ، وذكره هاهنا بلفظ الحذف ، وفى المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجه إليه حتى إنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابه فكأنه ترك من أصله ...

******

(قوله : لكونه عباره عن عدم الإتيان به) هذا تفسير له بحسب الاصطلاح ، وإن كان لفظه من حيث مفهومه اللغوى أعنى : الإسقاط مشعرا بأنه العدم بعد الإتيان ، وإنما لم يفسر الحذف بالعدم اللاحق المتأخر عن الذكر مع أن الحذف إسقاط فمناسبته للعدم اللاحق أقوى ؛ لأن الواقع هنا فى نفس الأمر هو العدم السابق ؛ لأنه لم يؤت بالمسند إليه أصلا ، لا أنه أتى به ثم أسقط (قوله : وعدم الحادث سابق على وجوده) أى : وحينئذ فالحذف مقدم على الذكر ، واعترض بأن هذه العله إنما تنتج تقدمه على الذكر خاصه دون سائر الأحوال ؛ لأن الحذف مقابل له دون بقيه الأحوال : كالتعريف والتنكير ، إذ ليس مقابلا لها حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده ، وأجيب بأن بقيه الأحوال متفرعه على الذكر ؛ لأنها تفصيل له والمقدم على الأصل يستحق التقديم على الفرع ، واعترض بأن التعريف والتنكير يمكن اعتباره كما فى المحذوف ، وأجيب بأنه وإن كان كذلك إلا أنه بالقياس على المذكور.

(قوله : وذكره هنا) أى : وذكر عدم الإتيان به ، ويجوز أن يرجع الضمير للحذف ، ويكون الكلام على حذف مضاف تسامحا أى : معنى الحذف (قوله وفى المسند) أى : فى أحوال المسند (قوله : الشديد الحاجه إليه) بيان لكونه أعظم. واعترض بأن كلا من المسند والمسند إليه يتوقف عليه الإخبار ، وحينئذ فلا معنى لاعتبار كون أحدهما ركنا أعظم دون الآخر ، وأجيب بأن المسند إليه كما يتوقف عليه الإخبار يتوقف عليه المسند ؛ لأنه صفه له ؛ لأن المراد من المسند إليه الذات ، ومن المسند الصفه ، والصفه تتوقف على الموصوف بخلاف المسند ، فإنه وإن توقف عليه الإخبار لا يتوقف عليه المسند إليه (قوله : حتى إنه إلخ) حتى للتفريع بمنزله الفاء أى : فإذا لم يذكر فكأنه أتى إلخ أى : يتخيل إنه أتى به ثم حذف ، وإن كان الواقع ليس كذلك ، وإذا تخيل كذلك علم أنه ملحوظ فى القصد (قوله : فإنه ليس بهذه المثابه) أى المنزله أى ليس

(فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلاله القرينه عليه ، وإن كان فى الحقيقه هو ركنا من الكلام ...

******

بركن أعظم ، وقوله فكأنه ترك أى : فإذا لم يذكر تخيل أنه ترك من أصله أى : من أول الأمر واعترض بأن تركه عدم ذكره وهو محقق ، وحينئذ فلا يناسب إيراد لفظ كأن ، وأجيب بأن المراد بتركه تركه مطلقا أى : حقيقه وحكما بحيث لا يكون مقدرا ومرادا ، مع أنه مذكور حكما ، ثم إن هذا الكلام يقتضى أن الحذف عباره عن العدم اللاحق ، والنكته التى ذكرها لتقديم الحذف على غيره تقتضى أن الحذف عباره عن العدم السابق فيتنافيان ، ويدفع التنافى بأن نكته تقديم الحذف باعتبار الواقع ؛ لأن الواقع أن المسند إليه لم يذكر فى الكلام أصلا ونكته التعبير بالحذف دون الترك باعتبار التخيل والتوهم نظرا إلى شيوع استعمال الحذف فى العدم اللاحق وهو عدم الشىء بعد ذكره (قوله : فللاحتراز عن العبث) اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين : أحدهما : وجود ما يدل على المحذوف من القرائن ، والثانى : وجود المرجح للحذف على الذكر. أما الأول فهو مذكور فى غير هذا الفن : كالنحو ، وأما الثانى فقد شرع المصنف فى تفصيله بقوله فللاحتراز إلخ ، وحاصله أن من جمله مرجحات الحذف على الذكر : قصد التحرز والتباعد عن العبث ، وذلك أن ما قامت عليه القرينه وظهر عند المخاطب فذكره يعد عبثا أى : خاليا عن الفائده فيحذفه البليغ لئلا ينسب إلى العبث أى : الإتيان بشىء زائد عن الحاجه لإتيانه بما هو ظاهر معلوم والعابث لا يلتفت إلى كلامه ولا يتلقى منه بالقبول ، فقول المصنف فللاحتراز أى : فلقصد التحرز والتباعد عن العبث أى لو ذكر (قوله : بناء على الظاهر) خال من العبث أى : حال كون العبث مبنيا على ما هو الظاهر من إغناء القرينه عنه ، وقوله وإن كان فى الحقيقه أى : والحال إنه بالنظر للحقيقه ، ونفس الأمر ركن من الكلام ، فينبغى الالتفات له والتصريح به فلا يكون ذكره عبثا ، وإن قامت القرينه ؛ لأن الاكتفاء بالقرينه ليس كالذكر فى التنصيص على ما هو المقصود الأهم. ا ه. عبد الحكيم.

وكتب بعضهم ما نصه : واحترز بقوله بناء على الظاهر عن الحقيقه ونفس الأمر ، وأورد عليه أن هذا يقتضى أن العبث فى ذكره إنما يكون إذا قطع النظر عن الحقيقه ،

(أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فإن الاعتماد عند الذكر على دلاله اللفظ ...

******

وأما مع النظر إلى الحقيقه من أنه ركن للإسناد فلا عبث فى ذكره وليس كذلك ؛ لأنه لا تنافى بين كونه ركنا فى الكلام وكونه عبثا ، ألا ترى أن الكلام إذا علم بسائر أجزائه يكون ذكره عبثا فبالأولى جزؤه فالمنافى للعبث إنما هو عدم علمه بالقرينه فحق العباره بناء على القرينه ؛ لأنه إذا قطع النظر عن القرينه انتفى العبث ، وأجيب بأن قوله بناء على الظاهر احتراز عن عدم علمه بالقرينه لا عن الحقيقه من كونه ركنا للإسناد ، ولا شك أنه بالنظر إلى كونه غير معلوم بالقرينه لا عبث فى ذكره ؛ لأنه إتيان بما لا يستغنى عنه ، ويدل لذلك قول الشارح لدلاله القرينه عليه ، فإنه يفيد أن المحترز عنه عدم علمه بالقرينه ، وعباره سم حاصل المراد من كلام المصنف أن للمسند إليه اعتبارين : أحدهما : كونه ركنا ، والثانى : كونه معلوما ، فبالاعتبار الأول مع قطع النظر عن الثانى ، لا يكون ذكره عبثا ، وبالاعتبار الثانى مع قطع النظر عن الاعتبار الأول يكون ذكره عبثا ؛ لأنه إتيان بما يستغنى عن الإتيان به ، وقد اعترض أصحاب الحواشى بأن كونه ركنا لا ينافى العبثيه فلعله يندفع بذلك فتأمل. ا ه ..

(قوله : أو تخييل العدول إلخ) عطف على الاحتراز ، والتخييل بمعنى : الإيهام ، وهو مصدر مضاف لمفعوله الثانى أى : تخييل المتكلم للسامع العدول إلى أقوى الدليلين أى : أن من جمله الأمور التى مراعاتها ترجح الحذف قصد المتكلم أن يخيل للسامع أن يوقع فى خياله وفى وهمه بذلك الحذف أنه عدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل ؛ لأن الإدراك به يحصل من اللفظ ومن غيره فعند حذف المسند إليه يتبادر للذهن أن إدراكه بالعقل خاصه ، وعند ذكره يتبادر للذهن أن إدراكه باللفظ ، وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو : المسند إليه زياده توجه (قوله : من العقل واللفظ) بيان للدليلين لا لأقواهما وفى الحقيقه العقل ليس بدال فضلا عن كونه أقوى ، وإنما الدال اللفظ والعقل آله للإدراك منه فوصفه بالدلاله على طريق التجوز من حيث إن النفس تدرك بسببه (قوله : فإن الاعتماد) أى فإن اعتماد السامع فى فهم المسند إليه ، وهذا عله لتخييل العدول (قوله : عند الذكر) أى : للمسند إليه

من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلاله العقل ؛ وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه. وإنما قال : تخييل - ...

******

(قوله : من حيث الظاهر) أى : وفى الحقيقه الاعتماد على العقل واللفظ معا ، وهـذا جواب عما يقال : كيف يعتمـد على اللفظ مع أنه لا بـد من دلاله العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا ، وحاصل الجواب أن الاعتماد على اللفظ إنما هو بحسب الظاهر ، وإن كـان فى الحقيقه ونفس الأـمر معتمـدا على العقـل واللفـظ معـا ؛ لأـن الألفـاظ ليست إلا آلات وضـعها الواضع ولا دلاله لها بحسب ذاتها (قوله : وعند الحذف على دلاله العقل) أى : من حيث الظاهر بدليل قوله : وإنما قال تخييل ؛ لأن الدال حقيقه إلخ ، وإنما لم يذكر هذا القيد أعنى : قوله من حيث الظاهر هنا إشاره إلى كثره مدخليه العقل فكأنه مستقل ه فنارى.

(قوله : لافتقـار اللفـظ إليه) أى : لافتقار اللفظ دائما إليه فى الـدلاله ؛ لأن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شـىء بـدون واسـطه العقل بخلاـف العقـل ، فـإنه يمكن أن يـدرك بـدون توسـط لفـظ كمـا فى المعقولاـت الصـرفه ، وكمـا فى دلاـله الأـثر على المؤثر ، والحاصل أن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شـىء بدون واسطه العقل بخلاف العقل ، فإنه يمكن أن يدرك به بدون توسط لفظ ، وإن كـان بحسب العاده لا بـد من تخييل الألفاظ حتى كأن المفكر يناجى نفسه بألفاظ مخيله (قوله : وإنما قال إلـخ) هـذا جواب عما يقال : لم زاد المصـنف تخييل ، وهلا قال أو للعدول إلى أقوى الدليلين إلخ ، وحاصل الجواب أنه إنما زاد لفظ تخييل ؛ لأن العـدول ليس محققـا ، بـل أمر متخيل متوهم ؛ لأن كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مسـتقلا فى الـدلاله على المسـند إليه عند حذفه وليس كذلك ؛ لأن اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن مدخلا فى الدلاله عليه عند الحذف بناء على أن المدلول عليه القرائن هو اللفظ المقدر دون ذات المسند إليه ، وحاصل ما فى المقام أن الدليل لا يكون دليلا إلا إذا كان مستقلا بالدلاله ، وقد علمت أن كلا من العقل ، واللفظ لا اسـتقلال له بالدلاله على المسـند إليه لا عند الذكر ولا عند الحذف ، والدليل مجموعهما فى الحالتين ، فليس عندنا دليلان فضلا عن وجود أقوى ، نعم إذا حذف

لأن الدال حقيقه عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن (كقوله : قال لى : كيف أنت ، قلت : عليل (١)) لم يقل : أنا عليل ؛ ...

******

المتكلم المسند إليه فقد خيل للسامع أن هناك دليلين ، وأنه عدل عن الأضعف منهما إلى الأقوى وهو العقل وجعله أقوى باعتبار ما علمته مما مر.

واعلم أن تقرير السؤال والجواب اللذين أشار لهما الشارح على الوجه الذى قلناه هو ما يؤخذ من كلام ابن يعقوب (٢) وعبد الحكيم وغيره من حواشى المطول ، فلا نلتفت لما ذكره بعضهم فى تقريرهما ، واعترض على الشارح بما هو غير وارد عليه.

(قوله : لأن الدال حقيقه عند الحذف هو اللفظ) أى : المقدر المدلول عليه بالقرائن لا ذات المسند إليه ، واعترض بأنه إذا كان اللفظ عند الحذف هو الدال حقيقه كان هذا مناقضا لقوله السابق والاعتماد عند الحذف على دلاله العقل وهو أقوى وأيضا لا يتأتى إدراك المسند إليه من التركيب بدون العقل كما لا يتأتى إدراكه بالعقل بدون اللفظ ، فلا وجه لحصر الدلاله عند الحذف فى اللفظ المقدر ، وقد يجاب بأن الحصر المستفاد من ضمير الفصل إضافى أى : ليس الدال عند الحذف العقل وحده ، وهذا لا ينافى أن الدلاله لهما معا ، وحينئذ فلا ينافى قوله سابقا والاعتماد عند الحذف على دلاله العقل ؛ لأن المراد من حيث الظاهر كما قلنا ، فإن قلت الحصر غير صحيح فى نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند إليه مع قطع النظر عن الألفاظ. قلت : هذا وإن كان أمرا ممكنا فى نفسه إلا أن ما ذكر بناء على ما استمر فى العاده من أن فهم المعانى قلما ينفك عن تخييل الألفاظ ، وقال العلامه عبد الحكيم : ضمير الفصل هنا لمجرد التأكيد لا للقصر ، فإنه باطل لمعارضته لما مر من قوله من حيث الظاهر أى : ولقوله : والاعتماد عند الحذف على دلاله العقل.

(قوله : كقوله قال لى إلخ) تمامه : سهر دائم وحزن طويل

١- من الخفيف ، وهو بلا نسبه فى التبيان للطيى ١ / ١٤٦ ، ودلائل الإعجاز ص ٢٣٨. وقال الشيخ محمود شاكر : مشهور غير منسوب. والإيضاح ص ٣٨ ، وشرح عقود الجمان ١ / ٥٢.

٢- هو صاحب" مواهب الفتاح على تلخيص المفتاح" ابن يعقوب المغربى رحمه الله.

للاحتراز والتخييل المذكورين (أو اختبار تنبه السامع عند القرينه) هل يتنبه أم لا

******

أى : حالى سهر دائم قال العباسى (١) فى الشواهد ، ولم أعلم قائله (قوله : والتخييل المذكورين) فيه إشاره إلى أن (أو فى) قول المصنف : أو تخييل. مانعه خلو فتجوز الجمع ، وقوله للاحتراز إلخ : عله لقوله لم يقل إلخ ، وهذا البيت يصلح مثالا لادعاء التعين وضيق المقام بسبب ضجر حاصل من شدائد الزمان ومصائب الهوى ، بحيث جعلته لا يقدر على التكلم بأزيد مما يفيد الغرض ويصلح مثالا للمحافظه على الوزن أيضا فيصح التمثيل بذلك البيت للكل (قوله : هل يتنبه أم لا) أى : أم لا يتنبه إلا بالصراحه ، وذلك كما لو حضر عندك رجلان أحدهما تقدمت له صحبه دون الآخر ، فتقول للمخاطب الذى هو غيرهما : غادر ترید : الصاحب غادر أى : من تقدمت له صحبه غادر فتحذف المسند إليه اختبارا للسامع هل يتنبه أن المسند إليه هو الصاحب بقرينه ذكر الغدر ، إذ لا يناسب إلا الصاحب أو لا يتنبه بذلك؟ (قوله : هل يتنبه أم لا) اعترض بأن هل لطلب التصور وأم لطلب التصديق ، وحينئذ فلا يصح أن تكون أم معادله لهل ، فالصواب أينتبه أم لا؟ وأجيب بأن فى الكلام حذف همزه الاستفهام ، والأصل أهل يتنبه؟ ؛ لأن أم المتصله لازمه للهمزه فأم إنما عادلت الهمزه ل" أهل" ، ولا يقال يلزم على كون الأصل ما ذكر دخول الاستفهام على مثله وهو ممنوع ؛ لأن هل هنا بمعنى قد على حد قوله تعالى : (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ)(٢) وحينئذ فلم يلزم ما ذكر كذا قال أرباب الحواشى ، وعباره عبد الحكيم : أم هنا منقطعه ، وما قيل إن الصواب فى التعبير أيتنبه أم لا؟ ليس بصواب ، على أن أم المتصله قد تجىء معادله لهل على قله كما فى الرضى. ا ه. كلامه.

١- هو أبو الفتح العباسى ، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد ، عالم بالأدب من المشتغلين بالحديث ، ولد ونشأ بمصر زار القسطنطينيه ودرس بها وتوفى بها بعد عوده إلى مصر ورجوعه إليها مره ثانيه من مصنفاته" معاهد التنصيص فى شرح شواهد التلخيص و" نظم الوشاح على شواهد تلخيص المفتاح" توفى رحمه الله سنه ٩٦٣ ه. وانظر الأعلام (٣ / ٣٤٥).

٢- الإنسان : ١.

(أو) اختبار (مقدار تنبهه) هل يتنبه بالقرائن الخفيه أم لا (أو إيهام صونه) أى : المسند إليه (عن لسانك) تعظيما له ...

******

وقول الشارح : أم لا- ليس فيه حذف المعطوف وإبقاء العاطف ؛ لأن المحذوف جزء المعطوف لا كله ؛ لأن لا المذكوره من جملته ، والمحكوم عليه بالمنع عند محققى النحاه حذف المعطوف بتمامه مع بقاء العاطف (قوله : واختبار مقدار تنبهه) أى : مبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفيه أم لا؟ وذلك إذا حضر عندك شخصان أحدهما أقدم صحبه من الآخر ، فتقول لمخاطبك : والله حقيق بالإحسان. تريد أقدمهما صحبه وهو زيد مثلا حقيق بالإحسان ، فتحذف ذلك المسند إليه اختبارا لمبلغ ذكائه هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينه التى معها خفاء ، وهى أن أهل الإحسان ذو الصداقه القديمه دون حادثها أو لا يتنبه له وقد حكى عن بعض الخلفاء من بنى العباس أنه ركب سفينه مع واحد من ندمائه فسأل الخليفه ذلك الواحد : أى طعام أشهى عندك؟ فقال مح البيض المسلوق ، فاتفق عودهما هنالك فى القابل ، فقال له الخليفه : مع أى شىء؟ فأجاب النديم : مع الملح. فتعجب من استحضاره وكمال تنبهه ويقظته.

ثم اعلم أن القرائن عند الحذف قد تكون فى غايه الوضوح بحيث لا يزيد ذكر اللفظ معها على تركه ، وقد تكون خفيه. فإذا كانت القرينه فى ذلك لموضوع شأنها الخفاء حذف المسند إليه حينئذ لاختبار مقدار التنبه ، بخلاف ما إذا كانت واضحه جدّا فالحذف حينئذ بمنزله الذكر فلا يناسب حينئذ تلك النكته ، ولذا قيد الشارح القرائن فى هذا الموضع بالخفيه ، واستشكل بأن المخاطب إن كان عالما بالقرينه فلا معنى للحذف للاختبار ، وإن لم يكن عالما فلا يجوز الحذف ، والجواب أن القرينه يكفى فيها ظن المتكلم أن المخاطب عالم بالقرينه ، فإن قلت حيث كان يكفى فيها ظن المتكلم علم المخاطب بها فما معنى قوله : مقدار؟ أجيب : بأنه إنما أتى به لكون المقصود تيقن التنبه والظن لا يستلزم اليقين كذا فى تجريد نسخه شيخنا الحفنى (قوله : أو إيهام صونه إلخ) نحو : مقرر للشرائع موضح للدلائل فيجب اتباعه تريد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعبر هنا بالإيهام ، وفيما سبق بالتخييل لمحض التفنن ، لا أن الأول من الصور

(أو عكسه) أى : إيهام صون لسانك عنه تحقيرا له (أو تأتى الإنكار) أى : تيسره (لدى الحاجه) نحو : فاجر فاسق عند قيام القرينه على أن المراد : زيد ؛ ليتأتى أن تقول : ما أردت زيدا ، بل غيره (أو تعينه) والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغنى عن ذلك ، لكن ذكره لأمرين : أحدهما : الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال ؛ ...

******

الخيـاليه ، والثـانى من المعـانى الوهميه ، وقـد يقـال أراد بقوله أو إيهام إلـخ : أن الصون المـذكور أمر وهمى محض لا تحقق له أصـلا بخلاف العـدول إلى أقوى الدليلين ، فإن له شائبه ثبوت فى الجمله - قاله الفنارى ، واعترض على المصـنف بأن حذفه فيه صون له حقيقه عن مخـالطه اللسـان ، وحينئـذ فلا وجه لـذكر الإيهام ، وأجيب بأن المراد صونه عن تنجيسه بواسـطه المرور على اللسـان ، ولا شك أن صونه عن التنجيس أمر موهوم لا محقق أو المراد بالإيهام إيقاع شـىء فى وهم السامع أى : فى ذهنه ، ولو كان على سبيل التحقق قاله الشارح فى شـرح المفتاح ، ومما ينبغى أن يعلم أنه كما يجوز أن يعتبر من مقتضـيات حذف المسـند إليه إيهام صونه عن لسانك أو عكسه. يجوز أن يعتبر إيهام صونه عن سماع المخاطب أو عكسه.

(قـوله : أو عكسه) نحو : موسوس سـاع فى الفسـاد فتجب مخـالفته تريـد الشـيطان (قوله : أى تيسـره) أى : للمتكلم (قوله : لـدى الحاجه) متعلق بتأتى (قوله نحو فاجر) أى : نحو قولك عند حضور جماعه فيهم عدو فاجر فاسق وتريد زيد الذى هو العدو ومثلا فتحذفه ليتأتى لك الإنكار عند لومه لك على سـبه أو تشـكيه منك فتقول ما سـميتك ما عنيتك (قوله : عند قيام القرينه) ظرف لمحـذوف أى : يقال ذلك عنـد قيام القرينه (قوله : ليتأتى إلـخ) عله للحـذف أى : فتحذفه ليتأتى إلخ (قوله : تعينه) أى : إما لأن المسـند لا يصـلح إلا له أو لكماله فيه ، بحيث لا يسـبق الذهن إلى غيره أو لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب (قوله : يغنى عن ذلك) أى : عن تعينه لأن العبث بذكره لا يكون إلا بعد تعينه ، فالتعين داخل فى الاحتراز المذكور ، فمتى تعين المسند إليه كان حذفه احترازا عن العبث ، وإذا كان كذلك فلا يصح جعله قسيما له (قوله : فيما ذكروا له) أى : للتعين

وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد ؛ أى : الله تعالى ، والثانى : التوطئه ، والتمهيد لقوله : (أو ادعاء التعين) له ، نحو : وهاب الألوف أى : السلطان (أو نحو ذلك) كضيق المقام عن إطاله الكلام بسبب ضجر ، وسآمه ، أو فوات فرصه ، ...

******

(قوله : خالق لما يشاء إلخ) أى : فقد مثلوا بهذا الحذف المسند إليه لتعينه لظهور أنه لا خالق سواه ، ولا يقال إن الحذف فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الأدب ، وإن كان صحيحا فى نفسه ، وقد يقال هذا البحث ساقط من أصله ؛ لأن القصد إلى التعين مغاير للقصد للاحتراز عن العبث ، فجاز أن يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وأن يقصدا معا ، وحينئذ فلا يغنى ذكر الاحتراز عن العبث عن ذلك ، إذ قد يكون نكته الحذف المقصوده للبليغ التعين دون الاحتراز ، وإن كان ذلك حاصلا من غير قصد وكذا يقال فى سائر النكت التى يمكن اجتماعها ، أو يقال : إن الحذف للاحتراز عن العبث ملحوظ فيه العبث بسبب دلاله القرينه على المراد والحذف للتعين ملحوظ فيه العبث من حيث عدم صلاحيه المسند لغير المسند إليه المحذوف فتأمل.

(قوله : أو ادعاء المتعين) أظهر فى محل الإضمار لئلا يتوهم عود الضمير على الإنكار من قوله : أو تأتى الأنكار كذا قيل ، ويبعده الإضمار فى تعينه مع أنه أقرب إلى الإنكار ، فلعل الأولى أن يقال إنما أظهره لتوهم رجوع الضمير للمسند إليه كبقيه الضمائر المتقدمه (قوله : نحو وهاب الألوف إلخ) أى : فيحذف المسند إليه لادعاء تعينه وأنه لا يتصف بذلك غيره من رعيته ، وإنما كان تعينه بذلك ادعائيا ؛ لأنه يمكن أن غيره من رعيته يعطى ذلك (قوله : بسبب ضجر وسآمه) هما بمعنى واحد ، فالعطف مرادف أو تفسيرى ، وذلك كما فى قوله : قلت عليل ، فلم يقل : أنا لضيق المقام عن إطاله الكلام بسبب الضجر الحاصل له من الضنى.

(قوله : أو فوات فرصه) عطف على ضجر ، وفى الكلام حذف مضاف أى : خوف فوات فرصه ؛ لأن المقتضى للحذف خوف الفوات لا نفس الفوات ، والفرصه بضم الفاء ما يغتنم تناوله وقرر بعضهم أنها قطعه من الزمان يحصل فيها المقصود - وانظره.

أو محافظه على وزن ، أو سجع ، أو قافيه ، ...

******

(قوله : أو محافظه على وزن) أى كما فى قولك : قلت عليل ، فلم يقل : أنا عليل ؛ لضيق المقام عن إطاله الكلام بسبب المحافظه على الوزن ؛ لأن ذكر المسند إليه يفسد ذلك الوزن (قوله : أو سجع) أى : فى النثر وهو كالروى فى الشعر أى ، كما فى قولهم : من طابت سريرته : حمدت سيرته ، لم يقل حمد الناس سيرته لضيق المقام عن إطاله الكلام بسبب المحافظه على السجع ، إذ لو ذكر لكانت الأولى مرفوعه والثانيه منصوبه ، قال الحفيد محل حذف المسند إليه لضيق المقام عن الإطاله بسبب المحافظه على السجع والقافيه إذا كان تقديم المسند الذى يحصل به السجع واجب ، كأن كان من أدوات الاستفهام مثل قولك : طلب الحبيب ألفين ، فقلت له أين؟ فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظه على السجع تقديره أين هما ، والخبر واجب التقديم ؛ لأنه اسم استفهام ، فلو كان المسند جائز التقديم حصلت المحافظه على السجع بتأخيره من غير حاجه لحذف المسند إليه كما إذا قيل طلب الحبيب ألفين فقلت له على العين لصح وحصل السجع ورد ذلك بأنه لا يتم إلا لو شرط فى النكات أن لا يحصل الشىء إلا من هذه الخصوصيه وهو ممنوع كما حقق فى محله. ا ه. ابن قاسم.

(قوله : أو قافيه) أى فى آخر البيت وذلك كما فى قوله (١) :

وما المرء إلّا كالشّهاب وضوئه

يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وما المال والأهلون إلّا ودائع

ولا بد يوما أن تردّ الودائع

فلو قيل : أن يرد الناس الودائع لاختلت القافيه ، لصيرورتها مرفوعه فى الأول منصوبه فى الثانى ، وكما فى قوله :

قد قال عذول مناك أتى

فأجبت وقلت كذبت متى

فقال حبيبك ذو خفر

وكبير السن فقلت فتى

١- البيت من الطويل وهو للبيد فى ديوانه ص ١٩٦ وحماسه البحترى ص ٨۴ والدرر ٢ / ۵٣ ولسان العرب (حور) وبلا نسبه فى

الأشمونى ١ / ١١٠.

أو ما أشبه ذلك ؛ كقول الصياد : غزال ؛ أى : هذا غزال ، وكالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين ، مثل : جاء ، وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه ، ...

******

فالمسند محذوف لأجل المحافظه على القافيه تقديره متى الإتيان وهو فتى ، ثم إن الغرض من الحذف المحافظه على القافيه وإن كان فيه أيضا محافظه على الوزن ، إلا أنه غير مقصود ، وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد ، فاندفع ما يقال : إن مقابله المحافظه على الوزن بالمحافظه على القافيه تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما ، وليس الأمر كذلك.

(قوله : وما (١) أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله : كقول الصياد) مثال لفوات الفرصه وحينئذ ، فالأولى اتصاله به دفعا للإيهام وقوله كقول الصياد أى : مخاطبا للجوارح عند إبصاره للغزال غزال أى : هذا غزال فاصطادوه ، فحذف هذا ؛ لأن رغبته فى التسارع إليه توهمه أن فى ذكره طولا كثيرا يفيته بحسب زعمه ، وفى بعض النسخ : كقولك للصياد وهى ظاهره (قوله : وكالإخفاء عن غير السامع) قال سم : الظاهر أنه عطف على قوله كضيق المقام ، وعلى هذا لم يكن الشارح مبينا لما أشبه ذلك الواقع فى كلامه ، وبينه بعضهم بقوله كسرعه التنبيه كأن يقال : خطف المال لمن وضع ماله قريبا منه أى : المختلس خطف المال ، وكتعجيل المسره بالمسند نحو : دينار أى : هذا دينار ، وكالخوف منه أو عليه ، فكل هذا من جمله أسباب ضيق الكلام عن الطول ، وفى ابن يعقوب أن الإخفاء المذكور بيان لذلك المشبه ، وعليه فهو عطف على قول الصائد ، ويكون من جمله أسباب ضيق المقام عن الطول (قوله : مثل جاء) أى : وتريد زيدا لقيام القرينه عليه عند المخاطب دون غيره ، فلو قيل جاء زيد لانتظره كل من كان جالسا لأجل الطلب منه مثلا ، ثم إن قوله : كالإخفاء عن غير السامع الأولى أن يقول بدله عن غير المخاطب ؛ وذلك لأن الحاضرين إن كانوا سامعين كان الإخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين ، وإن كانوا غير سامعين فلا حاجه للإخفاء عنهم ، وأجيب بأن المراد بقوله عن غير السامع أى : عن غير من كان مقصودا بسماع ذلك

١- كذا فى المطبوعه ، والمذكور بالمتن : أو ما أشبه ذلك.

مثل : رميه من غير رام ، أو ترك نظائره ، مثل : الرفع على المدح أو الذم أو الترحم ...

******

الخبر ، وحينئذ فهو مساو لقولنا عن غير المخاطب (قوله : مثل : رميه من غير رام) (1) أى : هذه رميه مصيبه من غير رام مصيب ، بل من رام مخطىء فحذف المسند إليه ولم يقل هذه اتباعا للاستعمال الوارد على تركه ؛ لأن هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس أهلا لصدوره منه ، والأمثال لا تغير ، وأول من قال هذا المثل : الحكم بن عبد يغوث المصرى حين نذر أن يذبح مهاه أى : بقره وحش على الغبغب - بغين معجمه فباء موحده ثم غين معجمه أيضا فباء موحده - وهو جبل بمنى ، وكان من أرمى الناس ، فصار كلما يرمى مهاه لا يصيبها رميه ولم يمكنه ذلك أياما حتى كاد أن يقتل نفسه ، ثم إن ابنه مطعما خرج معه إلى الصيد فرمى الحكم مهاتين فأخطأهما ، فلما عرضت الثالثه رماها مطعم فأصابها ، وكان إذ ذاك لا يحسن الرمى ، فقال الحكم رميه من غير رام.

(قوله : أو ترك نظائره) عطف على تركه أى : وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه فى نظائره (قوله : مثل الرفع) أى : مثل ما فيه الرفع على المدح أى : لأجله كقولك : الحمد لله أهل الحمد أى : هو أهل الحمد (قوله : أو الذم) أى : ومثل ما فيه الرفع على الذم أى لأجله نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أى هو الرجيم (قوله أو الترحم) أى : ومثل ما فيه الرفع على الترحم أى : لأجل إنشائه كقولك : اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أى : هو المسكين بالرفع فى هذه الأوجه اتباعا لتركه فى نظائره أعنى : قول العرب : اللهم ارحم عبدك الفقير ، ومررت بزيد الخبيث أو الكريم ، والحاصل أنه ورد عن العرب : الحمد لله الكريم بالرفع مثلا ، فلو قلت : الحمد لله أهل الحمد بالرفع فقد تركت المسند إليه اتباعا للاستعمال الوارد فى نظائره وهو الحمد لله الكريم الذى ترك فيه المسند إليه لإفاده إنشاء المدح ، وكذا يقال فى الذم والترحم.

۱- قال فى جمهره أمثال العرب - قولهم" رب رميه من غير رام" يضرب مثلا للمخطئ يصيب أحيانا ومثله قولهم مع الخواطئ سهم صائب. وانظر جمهره أمثال العرب (۱ / ۳۹۹).

(وأما ذكره :) أى : ذكر المسند إليه (فلكونه) أى : الذكر (الأصل) ولا مقتضى للعدول عنه ...

******

واعلم أن الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه واتباع الاستعمال الوارد على تركه فى النظائر أنه فى الأول يكون الكلام فى الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسيّا أولا وفى الثانى الكلام الثانى غير الأول ، ولا بد أن يكون الأول قياسيا.

[ذكر المسند إليه]

(قوله : فلكونه الأصل) أى : الكثير أو ما ينبنى عليه غيره ، وحينئذ فلا يعدل عنه إلا لمقتض يقتضى الحذف (قوله : ولا مقتضى إلخ) الجمله حاليه أتى بها لتقييد كون الأصاله مقتضيه للذكر ومرجحه له أى : أن محل ذلك إذا لم يكن هناك نكته تقتضى الحذف ، وأما إذا وجدت فلا تكون الأصاله من المقتضيات للذكر ، بل تراعى نكته الحذف وهذا بخلاف بقيه النكات ، فإن كلا منها يصلح بمجرد نكته ، حتى إذا وجد معه نكته للحذف فلا بد من مرجح لأحدهما ولهذا قيد ما هنا بقوله : ولا مقتضى للعدول عنه دون بقيه النكات ، ثم إن مراد المصنف بقوله : ولا مقتضى أى : فى قصد المتكلم ، وحينئذ اندفع ما يقال إن الكلام فيما قامت القرينه المعينه للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث ، وتخييل العدول متحقق فى جميع صور الذكر ولازم لها ، فكيف يقول : ولا مقتضى للعدول عنه مع أن المقتضى للعدول عنه موجود دائما ، وحاصل الجواب أن المدار على قصد المتكلم ، فالمقتضى للعدول ، وإن كان موجودا ، لكن قد لا يقصد المتكلم جعله نكته للحذف.

(قوله : للعدول) متعلق بمقتضى وخبر (لا) محذوف تقديره : حاصل هذا هو الظاهر. إن قلت مقتضى هذا الإعراب تنوين الاسم ؛ لأنه شبيه بالمضاف على حد : لا مارّا زيد عندنا قلت : تنوين الشبيه بالمضاف مذهب البصريين ، وذهب البغداديون إلى جواز ترك تنوينه إلحاقا له فى ذلك بالمضاف كما ألحق به فى الإعراب ، وخرج عليه حديث : " اللهم لا مانع لما أعطيت " (١) ، ويصح أن تكون اللام زائده فى المضاف إليه ،

١- أخرجه البخارى (ح : ٨٤٤).

(أو للاحتياط لضعف التعويل) أى : الاعتماد (على القرينه أو للتنبيه على غباوه السامع أو زياده الإيضاح والتقرير) (۱) ...

******

كما جوزه سيبويه (۲) فى : لاـ غلامى لك ، ولا إشكال حينئذ فى ترك التنوين ، لأنه مضاف أو أن اللام غير زائده والمجرور معمول لمحذوف أى : لاـ مقتضى مقتض للعدول عنه ، وحينئذ فترك التنوين ؛ لأنه مفرد مبنى (قوله : لضعف التعويل على القرينه) أى : إما لخفائها فى نفسها ، وإما لاشتباه فيها ، وأورد عليه أن هذا يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينه العقليه فيخالف ما سبق من أن القرينه العقليه أقوى ، حيث قال هناك أو لتخييل العدول إلى أقوى الدليلين إلخ ، فإنه صريح فى أن القرينه أقوى من اللفظ ، وأجاب الشارح فى شرح المفتاح بأن هذا بالنسبه إلى قوم ، وذاك بالنسبه إلى قوم آخرين فقد تكون دلاله اللفظ أقوى بالنسبه إلى قوم ، وأجاب السيد عيسى الصفوى : بأن جنس القرينه العقليه أقوى من جنس اللفظ ، وعليه ينبنى ما تقدم وهو لاـ ينافى أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينه العقليه وعليه ينبنى ما هنا (قوله : أو للتنبيه على غباوه السامع) أى : تنبيه الحاضرين على غباوه السامع أى : المقصود بالسماع ، وحاصله أن يذكر المسند إليه مع العلم بأن السامع فاهم له بالقرينه لأجل تنبيه الحاضرين على غباوه السامع إما لقصد إفاده أنها وصفه أو لقصد إهانته ، فيقال فى جواب ما ذا قال عمرو؟ عمرو قال كذا ، ولو كان لا يجوز على ذلك السامع غفله عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه ، تنبيها على أنه غبى لا ينبغى أن يكون الخطاب معه إلاـ هكذا (قوله : أو زياده الإيضاح) أى إيضاح المسند إليه بمعنى انكشافه لفهم السامع أى : لذهنه ، وقوله والتقرير أى : التثبيت للمسند إليه فى نفس السامع ، ثم إن لفظ الزياده يفهم أن فى القرينه إيضاحا

۱- نحو قول الشاعر : وقد علم القبائل من معدّ إذا قبب بأبطحها بنينا بأنّا المطعمون إذا قدرنا وأنّا المهلكون إذا ابتلينا وأنّا المانعون لما أردنا وأنا النازلون بحيث شينا وأنّا التاركون إذا سخطنا وأنّا الآخذون إذا رضينا

۲- تقدمت ترجمته.

وعليه قوله تعالى : (أَولئِکَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وَأَولئِکَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) ...

******

وتقريرا للمسند إليه وفى ذكره معها زيادتهما ، وليس كذلك ؛ لأن المسند إليه إذا دل عليه بالقرائن عند الحذف فكأنه ذكر فإذا صرح به فكأنه ذكر ثانيا ، فيحصل حينئذ زياده الانكشاف ، وأصل التقرير الذى هو الإثبات مع التكرر لا زيادته ، وأجيب بأن قوله : والتقرير عطفا على زياده ، أو أنه عطف على الإيضاح ، وما يراد بالتقرير مطلق الإثبات لا الإثبات مع التكرر ، فتقريره أى : تثبيته فى ذهن السامع حاصل عند الحذف لوجود القرينه المعينه له وفى الذكر زياده ؛ لأن الدلاله اللفظيه اجتمعت مع الدلاله العقليه (قوله : وعليه) أى : على ذكره لزياده الإيضاح والتقرير جاء قوله تعالى (أُولئِکَ عَلى هُدىً)(1) إلخ أى : حيث لم يحذف فيه المسند إليه أعنى اسم الإشاره الثانى ، ويجعل هم المفلحون خبرا عن اسم الإشاره الأول بطريق العطف لأجل زياده الإيضاح أى : الانكشاف والتقرير ، وللتنبيه على اختصاصهم بالفلاح فى الآجل كما اختصوا بالهدى فى العاجل ، فجعل كل من الأمرين فى تميزهم به عن غيرهم بمثابه ما لو انفرد أحدهما على حده فى كفايه التميز ، والحاصل أن تكرر أولئک أفاد اختصاصهم بكل واحد من الفلاح والهدى مميزا لهم عمن عداهم ، ولو لم يكرر وعطف قوله هم المفلحون على قوله على هدى من ربهم لاحتمل ذلک باعتبار تسلط اسم الإشاره على المعطوف ، واحتمل اختصاصهم بالمجموع ؛ لأن مع الحذف لا يتضح التكرير كمال الإيضاح فيكون المجموع هو المميز لا كل واحد فيفوت المعنى المقصود الذى أفاده التكرير ، وإنما لم يقل كقوله تعالى : لأنه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفا ؛ لأن هم المفلحون إذا لم يذكر المسند إليه يكون معطوفا على الخبر أعنى : على هدى أو على جمله أولئک على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين : لا حذف للمسند إليه. فتأمل.

۱- البقره : ۵.

أو إظهار تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم ، نحو : أمير المؤمنين حاضر (أو إهانته) أى : إهانه المسند إليه لكون اسمه مما يدل على الإهانه ، مثل : السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بذكره) (١) مثل : النبى - صلى الله عليه وسلم - قائل هذا القول (أو استلذاذه) (٢) مثل : الحبيب حاضر (أو بسط الكلام ...

******

(قوله أو إظهار تعظيمه) أى : تعظيم مدلوله ، فإذا قيل أمير المؤمنين حاضر ، أو عالم الدنيا يكلمك ، أو شريف أهل وقته يخاطبك فذكر المسند إليه يفيد أن تلك الذات المعنون عنها به عظيمه ، حيث عبر عنها بأمير المؤمنين ، وعالم الدنيا وشريف أهل وقته ، وكذا يقال فى إهانته ؛ لأنه إذا قيل السارق اللئيم حاضر أفاد أن مدلوله وهى الذات المعنون عنها به مهانه ، واعترض على المصنف فى زيادته لفظ الإظهار بأن لفظ المسند إليه إنما يفيد أصل التعظيم أو الإهانه لكونه مما يدل على التعظيم أو الإهانه ، وأجيب بأن لفظ المسند إليه يفيد التعظيم فى حاله الحذف من حيث دلاله القرينه عليه فيكون ذكره لإظهار التعظيم (قوله : نحو أمير المؤمنين حاضر) أى : فى جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده ؛ لأن الكلام فى ذكر المسند إليه مع قيام قرينه تدل عليه لو حذف ، وإلا كان ذكره متعينا لا يحتاج إلى نكته (قوله : أى : إهانه المسند إليه) انظر لم ذكر هذا هنا دون سابقه ولاحقه ، ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه - فتأمل.

(قوله : مثل السارق إلخ) أى : فى جواب من قال هل حضر زيد أو السارق (قوله : أو التبرك بذكره) أى : لكونه مجمع البركات ثم إن قوله أو التبرك أى إظهاره أو حقيقته ، وكذا يقال فى الاستلذاذ بمعنى أنه عند ذكره يجد اللذه المعنويه ، أو أنه يذكر لأجل أن يظهر أنه حصل له لذه حسيه ، فالحامل على ذكر المسند إليه حصول اللذه المعنويه أو الإيقاع فى الوهم بحصول اللذه الحسيه (قوله : مثل النبى إلخ) أى : جوابا لمن قال هل قال هذا القول رسول الله (قوله : أو استلذاذه) أى وجد أنه لذيذا - كذا فى الأطول.

١- كقولك لمن سألك : هل الله يرضى هذا؟ : الله يرضاه.

٢- نحو قول الشاعر : بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكنّ أم ليلى من البشر

حيث الإصغاء مطلوب) أى : فى مقام يكون إصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته ، وشرفه ؛ ولذا يطال الكلام مع الأحباء ؛ وعليه (نحو :) قوله تعالى ...

******

(قوله : حيث الإصغاء مطلوب) أى فى زمان أو مكان يكون إصغاء السامع فيه مطلوبا للمتكلم ومحبوبا له لعظمه ذلك السامع ، واعترض التعبير بالإصغاء بالنسبه للمثال الذى ذكره ؛ لأن الإصغاء محال فى حقه تعالى ؛ لأنه إماله الأذن لسماع الكلام ، وأجيب بأن المراد بالإصغاء لازمه وهو السماع مع الالتفات والإقبال على المتكلم فيكون مجازا مرسلا وليس مجازا عن مجرد السماع ، إذ لا يكفى ؛ فإنه قد يوجد مع كراهيه السامع للسماع فلا يكون نكته ، وأورد أن هذا القيد أعنى : قيد الحيثيه يمكن أن يعتبر فى غير هذه النكته من النكات السابقه كالاستلذاذ ، فيقال : حيث الاستلذاذ مطلوب ، فما وجه التخصيص بذكره فى هذه النكته دون غيرها؟ وأجيب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكته ؛ لأنه قد يكون قبيحا ، وإنما يكون نكته بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقق النكته بخلاف بقيه النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك (قوله : أى فى مقام إلخ) أشار بذلك إلى أن حيث ظرف مكان ، وقد تقدم أنه يصح جعلها ظرف زمان.

(قوله : للمتكلم) متعلق بمطلوبا بمعنى محبوبا ، وقوله لعظمته أى : السامع (قوله : ولهذا) أى لأجل أن إصغاء السامع مطلوب للمتكلم لعظمته وشرفه (قوله وعليه) أى : وأتى عليه أى : على ما ذكر من البسط أى : وأتى على طريقته من إتيان الجزئى على الكلى بمعنى تحققه فيه واعترض بأن الإجمال فى آخر الآيه فى قوله : (وَلِيَ فِيها مَآرِبُ أُخْرى)(1) ينافى حمل الآيه على ما ذكر من البسط ؛ لأن المناسب لذلك تفصيل المآرب بالاستقاء من البئر وإنزال الثمار من الشجر ومقاتله السباع للذب عن غنمه ، وأجيب بأن موسى - عليه السلام - إنما أجمل فى الباقى ، وإن كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى ، أو أنه إنما أجمل ؛ لأنه لم يكن عالما

۱- طه : ۱۸.

حكايه عن موسى - قال (هِيَ عَصايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْها)(۱)) وقد يكون الذكر للتهويل ، ...

******

بتفصيل تلك المآرب ؛ لأن موسى لما سأله المولى عن العصا استشعر أن الله يريه فيها عجائب وخوارق ولم يعلم تفصيلها ، أو أنه كان عالما بها ، لكن غلب عليه الحياء لمزيد المهابه والجلال.

(قوله : حكايه عن موسى) أى : حكايه لقول موسى لما قال الله له وما تلك بيمينك يا موسى ، وكان يكفيه فى الجواب أن يقول عصا ، لكنه ذكر المسند إليه ، لأجل بسط الكلام فى هذا المقام الذى إصغاء السامع فيه مطلوب للمتكلم (قوله : (قالَ هِيَ عَصايَ)) (۲) أى : فكان يكفيه لو لا ذلك أن يقول عصا ؛ لأن السؤال عن الجنس فزاد المبتدأ والإضافه والأوصاف ؛ لذلك قال ابن قاسم وفى قوله : هى عصاى إشكال ؛ وذلك لأن السؤال بما عن الجنس فكيف أجاب بالشخص؟ والجواب أنه أجاب عن نفس الجنس والماهيه ، لكن فى ضمن هذا الفرد كأنه قال هى جنس هذا الفرد وفيه أنه إذا كان السؤال عن الجنس فلم عبر بقوله أتوكأ عليها وأهش بها إلخ مع أن هذه صفات ، ولا يصح أن يجاب بالصفه عن السؤال عن الجنس ؛ لأنها غير مسؤول عنها؟ والجواب أن (ما) عند السكاكى تكون للسؤال عن الجنس كما قد تكون للسؤال عن الصفه ، فلعل السيد موسى عليه السلام جوز أن يكون السؤال بها عن الجنس ، فأجاب بقوله : هى عصاى أى : هى جنس هذا الفرد ، ثم جوز ثانيا أن يكون السؤال بها عن الوصف ، فأجاب بالصفه بقوله أتوكأ عليها إلخ ، فجمع بين الجواب عن السؤال عن الجنس والجواب عن السؤال عن الصفه احتياطا لاحتمال السؤال ؛ لأن يكون عن الجنس وعن الصفه.

(قوله : للتهويل) أى : التخويف كما فى قول القائل أمير المؤمنين يأمرك بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الأمير باسم الإماره للمؤمنين ليمتثل أمره.

۱- طه : ۱۸.

۲- طه : ۷۸.

أو التعجب ، أو الإشهاد فى قضيه ، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار.

[أغراض التعريف]

(وأما تعريفه :) أى : إيراد المسند إليه معرفه - وإنما قدم هاهنا التعريف ، ...

******

(قوله : أو التعجب) أى : إظهار العجب من المسند إليه ، إذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر ، وذلك كما فى قولك : صبى قاوم الأسد ، فلا شك أن منشأ التعجب مقاومه الأسد ، لكن فى ذكر المسند إليه إظهار للتعجب منه ، ثم إن تقدير هذا المضاف وهو إظهار إنما يحتاج له على النسخه التى فيها التعجب ، وأما على نسخه ، أو التعجيب - بزياده الياء المثناه - فلا يحتاج له ؛ لأن التعجيب من الشىء هو إظهار التعجب منه (قوله : والاستشهاد فى قضيه) أى : أو لأجل أن يتعين عند الإشهاد لا بمعنى الاستشهاد كأن يقال لشاهد واقعه عند قصد النقل عنه ما وقع لصاحب الواقعه ، هل باع هذا بكذا مثلا فيقول ذلك الشاهد الذى قصد النقل عنه زيد باع كذا بكذا لفلان ، لأجل أن يكون زيد متعينا فى قلب الناقل على الشاهد ، فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للإنكار والتغليظ للناقل.

(قوله : أو التسجيل على السامع) أى : كتابه الحكم عليه بين يدى الحاكم كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعه هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد : نعم زيد هذا أقر على نفسه بكذا - فيذكر المسند إليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلا للإنكار ، بأن يقول للحاكم عند التسجيل إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيرى ؛ فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الإعذار فيه ، واعلم أن المصنف ترك هنا قوله : أو نحو ذلك اكتفاء بذكره فى الحذف.

لا لكونه استوعب نكات الذكر ؛ لأن المقتضيات للخصوصيات ليست سماعيه بل المدار على الذوق السليم فما عده الذوق مقتضيا لخصوصيه عمل به ، وإن لم يذكره أهل الفن

[تعريف المسند إليه]

(قوله : أى إيراد إلخ). أى : وليس المراد بتعريفه جعله معرفه ؛ لأن ذلك وظيفه الواضع بخلاف الإيراد معرفه فإنه من وظيفه البليغ المستعمل وذلك هو المراد

وفى المسند التنكير ؛ لأن الأصل فى المسند إليه التعريف ، وفى المسند التنكير (فبالإضمار ؛ ...

******

(قوله : وفى المسند التنكير) أى فقدم فى كل ما هو الأصل فيه وإنما كان الأصل فى المسند إليه التعريف لأنه محكوم عليه ، والحكم على المجهول غير مفيد ، وكان الأصل فى المسند التنكير لأنه محكوم به ، والحكم بالمعلوم لا يفيد فالقصد إذن إثبات حاله مجهوله لذات معينه واعترض بأن المتوقف عليه الإفاده جهل ثبوته للمحكوم عليه لا جهله فى نفسه ، فالقول بأن الحكم بالمعلوم لا يفيد ممنوع. وأجيب بأن المراد لا يفيد إفاده تامه وذلك ؛ لأن كمال الإفاده يتوقف على جهله فى نفسه ، كما يتوقف على جهل ثبوته للمحكوم عليه ، فإذا كان مجهولا فى نفسه أيضا كانت الإفاده أكثر. ا ه. سم.

ووجه الشيخ عبد الحكيم : أصاله التعريف فى المسند إليه بأن المقصود الحكم على شىء معين عند السامع ، وأصاله التنكير فى المسند بأن المقصود ثبوت مفهومه لشىء ، وأما التعريف فأمر زائد على المقصود يحتاج لداع (قوله : لأن الأصل) أى : الراجح فى نظر الواضع أو الغالب الكثير.

[تعريفه بالإضمار]

(قوله فبالإضمار لأن إلخ) لم يذكر نكته ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ، ولهذا ذكرها فى المفتاح والإيضاح ، وكأن المصنف ظن هنا أن نكته الخاص تكفى لإيراد العام ؛ لأن العام لا يتحقق إلا فى ضمن الخاص وليس كذلك ؛ لأن طلب الخاص إنما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظه الخاص ، وإن كان لا يحصل إلا ضمنه ونكتته كما فى الإيضاح قصد المتكلم إفاده المخاطب إفاده كامله. اه. يس.

واعترض الحفيد على قوله : وأما تعريفه فبالإضمار بأن الفاء بعد أما إنما تدخل على الجواب ، وبالإضمار لا يصلح للجواب ؛ لأنه مفرد فى محل الحال فالأولى أن تدخل على قوله : لأن المقام ؛ لأنه الجواب فى الحقيقه على قياس ما سبق ؛ لأن المراد بيان الأسباب المقتضيه للتعريف وهى مدخول اللام ، وأجيب بأن الفاء مقدمه من تأخير والأصل ،

لأن المقام للتكلم) نحو : أنا ضربت (أو الخطاب) نحو : أنت ضربت ، أو الغيبه ، نحو : هو ضرب ؛ لتقدم ذكره ؛ إما لفظا ، أو تحقيقا ، ...

******

وأما تعريفه بالإضمار فلكون المقام للتكلم أو أن الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، والجمله هى الجواب والتقدير ، وأما تعريفه فهو حاصل بالإضمار ؛ وقوله لأن المقام عله لمحذوف مأخوذ مما قبله تقديره وتعريفه بذلك ؛ لأن المقام إلخ - كذا أجاب بعضهم ، والأحسن ما ذكره عبد الحكيم من أن الفاء عاطفه على محذوف من عطف المفصل على المجمل والأصل ، وأما تعريفه فلإفاده المخاطب أتم فائده فبالإضمار لكذا وبالعلميه لكذا إلخ ، وحينئذ يندفع الاعتراضان.

(قوله : لأن المقام للتكلم) فإذا قيل : من أكرم زيدا؟ وكنت أنت المكرم له فتقول : أنا ولا تقول : فلان ، وإن كان المكرم له المخاطب قلت أنت وإن كان عمرا الغائب وكان تقدم له ذكر قلت هو ؛ وقوله : لأن المقام للتكلم أى : ولا يشعر بخصوص التكلم ، وكذا الخطاب والغيبه إلا الضمير ، وهذا لا ينافى فى أن الاسم الظاهر يشعر بالتكلم والغيبه والخطاب ، إلا أنه ليس نصا فى ذلك فقول الخليفه أمير المؤمنين : فعل كذا يحتمل التكلم ، ويحتمل الإخبار عن غيره فليس نصا فى التكلم بخلاف أنا ضربت فإنه نص فى ذلك - كذا قرر شيخنا العدوى ، وعباره عبد الحكيم قوله : لأن المقام للتكلم أى : لكون المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث إنه متكلم ، وعن المخاطب من حيث إنه مخاطب ، وعن الغائب من حيث إنه غائب ، فلا يرد أن مقام التكلم متحقق فى قول الخليفه أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الإضمار ، وأن الخطاب أعنى توجيه الكلام إلى الحاضر لا يقتضى التعبير بضمير المخاطب كما تقول فى حضره جماعه كلاما لا تخاطب به واحدا منها ، وأن الغيبه وهى كون الشىء غير متكلم ، ولا مخاطب لا تستدعى الإضمار ، فإن الأسماء الظواهر كلها غيبه (قوله : نحو أنا ضربت) الشاهد فى أنا والتاء وجمع بينهما إشاره إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا ، وكذا يقال فيما بعد (قوله لتقدم ذكره) عله لكون المقام مقام غيبه أى : وإنما كان المقام للغيبه لتقدم ذكره أى ذكر مرجعه (قوله : تحقيقا) نحو : زيد يضرب ، وجاء زيد وهو

أو تقديرا ، وإما معنى ؛ لدلاله لفظ عليه أو قرينه حال ، وإما حكما (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر ؛ ...

******

يضحك (قوله : أو تقديرا) نحو : فى داره زيد ، فزيد مبتدأ ورتبته التقدم ، وحينئذ فالمرجع متقدم تقديرا ، ونحو : ضرب غلامه زيد (قوله : لدلاله لفظ عليه) نحو (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى)(١) فالضمير راجع للعدل المدلول عليه بلفظ الفعل وهو اعدلوا (قوله : أو قرينه حال) كما فى قوله تعالى (فَلَهُنَّ ثُلُثا ما تَرَكَ)(٢) أى : الميت بقرينه أن الكلام فى الإرث.

(قوله : وإما حكما) كما فى : ربه فتى وهو زيد قائم وضمير الشأن فالمرجع متأخر ، لكن فى حكم المتقدم ؛ لأن وضع الضمير أن يرجع لمتقدم ، فإن أخر لغرض التفصيل بعد الإجمال كان فى حكم المتقدم ، واعلم أن الضمير إذا عاد على متقدم : فتاره يعود عليه من كل وجه وهو الغالب ، وتاره يعود عليه باعتبار لفظه ، لا باعتبار معناه نحو : عندى درهم ونصفه أى : ونصف درهم آخر لا الأول الذى أخبرت أنه عندك ، ونحو : باب الاستخدام ، والفرق بين الاستخدام وما قبله أن اللفظ المتقدم فى الاستخدام له معنيان فأكثر ، بخلاف ذاك ، وتاره يعود عليه من أحد وجهيه كقوله تعالى : (وَما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ)(٣) فالهاء لا تعود على معمر المذكور ؛ لأن المعمر غير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه ؛ لأنه لا يصح أن يقال : ولا ينقص من عمر معمر آخر ؛ لأن الفساد باق ، ولكن المعمر يدل على الصفه التى هى التعمير وعلى الذات ، فالضمير عائد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى : ولا ينقص من عمر شخص آخر فهو مثل : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى)(٤). ا ه. يس.

(قوله : وأصل الخطاب) أى : ضمير المخاطب أى : اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع أن يكون لشخص معين واحدا كان أو أكثر ، فالواجب بحكم الوضع أن

١- المائده : ٨.

٢- النساء : ١١.

٣- فاطر : ١١.

٤- المائده : ٨.

لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين ...

******

يكون ضمير المخاطب بصيغه التثنيه لاثنين معينين وبصيغه الجمع لجماعه معينه أو للجميع على سبيل الشمول كما فى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ)(١) وفى قوله عليه الصلاه والسّلام : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" (٢) فإن الشمول الاستغراقى من قبيل التعيين ، ثم إن قول المصنف وأصل الخطاب إلخ توطئه لقوله : وقد يترك إلخ ، وذلك أنه لما ذكر أن من موجبات الإضمار كون المقام مقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر ، وأن المعارف فى الجمله الأصل فيها الوضع لتستعمل فى معين خاف أن يتوهم أن ضمير المخاطب لا يعدل به عن المعين إلى غيره فأشار إلى أنه قد يعدل به عن المعين ومعد لذلك ببيان هذا الأصل (قوله : لأن وضع المعارف) أى : لأن المعارف مطلقا وضعت وقوله على أن تستعمل على بمعنى اللام أى : لتستعمل فى معين بالشخص أى : وضمير المخاطب من المعارف وإذ كان كذلك ثبت المدعى وهو قول المصنف وأصل الخطاب أن يكون لمعين وهذا التعليل أعم من المدعى ، وأورد عليه المعرف بلام العهد الذهنى فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل فى معين والجواب أنه فى حكم النكره ، والكلام فى معرفه ليست كذلك وهى المعرفه بالنظر للفظ والمعنى ، أو يقال أن المعرف بلام العهد الذهنى مستعمل فى الجنس وهو معين فى نفسه وإن كان باعتبار وجوده فى ضمن فرد ما غير معين ، ولا يرد على هذا الجواب الثانى النكره بناء على أنها موضوعه للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر ؛ لأن تعين الجنس معتبر فى المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى النكره وإن كان الجنس فى كل منهما متحققا فى فرد غير معين ، ثم إن هذا التعليل الذى ذكره الشارح يقتضى أن المعارف وضعت لأمر كلى عام ، واستعملت فى كل جزئى من جزئيات ذلك العام وهى طريقه

١- البقره : ٢١.

٢- أخرجه البخارى ومسلم من حديث ابن عمر رضى الله عنهما وكذلك أخرجه أبو داود والترمذى وأحمد فى مسنده وهو فى صحيح الجامع.

مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر (وقد يترك) الخطاب مع معين (إلى غيره) أى : غير معين (۱) ؛ (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) ...

******

لجماعه منهم الشارح. قال العصام : ويلزمهم كون المعارف مجازات لا حقائق لها ورد بأنه إن كان استعمال اسم الكلى فى ذلك الجزئى من حيث إنه فرد من أفراده فهو حقيقه ، وإن كان استعمال اسم الكلى فى ذلك الجزئى من حيث أنه مشابه له فى التعين كان ذلك مجازا ، لكن له حقيقه بناء على أنه يكفى فى الحقيقه مجرد الوضع ، وإن لم يوجد استعمال على أن المجاز لا يستلزم الحقيقه عند الشارح بناء على اشتراط الاستعمال فى الحقيقه (قوله : مع أن الخطاب) أى : ولأن الخطاب إلخ فهو عله ثانيه وهى قاصره على المدعى (قوله : توجيه الكلام) أى : إلقاؤه (قوله : إلى حاضر) أى : من حيث إنه حاضر بأن يكون فيه إشاره إلى حضوره أى : والحاضر كذلك لا يكون إلا معينا ، فتم قول المصنف : وأصل الخطاب أن يكون لمعين ، واندفع بقولنا كذلك ما أورده بعضهم بأنه كيف لا يكون الحاضر إلا معينا مع أنه يمكن أن يحضر جماعه ويوجه الخطاب لأحدهم مبهما.

(قوله : وقد يترك الخطاب مع معين) الظاهر أن الظرف متعلق بالخطاب - وفيه نظر ؛ لأن الخطاب متعد بنفسه ، فالأولى أن يقول لمعين بلام التقويه ؛ لأنه يقال خاطبه والخطاب له ولا يقال خاطب معه ، وأجيب بأن الظرف حال من الخطاب أى : كائنا مع معين ، وفى ذلك الجواب نظر ، فإن الخطاب فى حال كونه كائنا مع معين لا يتأتى أن يكون لغيره للتنافى بينهما ، ويمكن الجواب بأنا نجعل الكائن بمعنى ما من شأنه أن يكون ، وحينئذ فلا نظر وجعل الشارح الضمير فى يترك للخطاب دون الأصل مع أنه الظاهر لقرب المرجع.

(قوله : إلى غيره) الجار والمجرور متعلق بقوله يترك. وفيه نظر ؛ لأن الترك لا يتعدى بإلى وأجيب بأنه ضمن الترك معنى الإماله والتوجيه والتقدير ، وقد يمال أى يوجه

۱- فيبدل على العموم البدلى بطريق المجاز أو الحقيقه ، وقيل : إن ذلك من الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأن قوله تعالى : (وَلَوْ تَرى) الظاهر فيه ولو يرى أن كل أحد ، ومثل هذا هو الذى يعدّ من وجوه البلاغه فى هذا الباب لما فيه من تلك المزيه الظاهره ، ويمكن أن يعد منها الالتفات الآتى ، واستعمال ضمير الجمع فى الواحد ، ونحو ذلك مما لا يدخل فى المعانى النحويه للضمائر.[انظر بقيه الإيضاح : ۱ / ۸۴].

.....

******

الخطاب الـذى من شأنه أن يكون لمعين إلى غيره إن أريد التضـمين النحوى ، أو قد يترك الخطاب مع معين ممالا إلى غيره إن أريـد التضـمين البيـانى : وهو أن يجعـل الوصف المـأخوذ من الفعل المتروك حالا من مرفوع الفعل المـذكور ، وحاصل ما قاله المصـنف أن الخطاب الـذى شأنه أن يوجه لمعين بالشـخص قد يوجه لغير معين بالشـخص ، ويراد منه مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقه الإطلاق ؛ وذلك لأن ضـمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن إراده الغير حين إرادته على مـا هو المختـار أو موضوع لمعين كلى ، لكن بشـرط اسـتعماله فى جزئيـاته المعينه فالخطـاب إذا لم يقصـد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين ، ثم إن قول الشارح أى غير معين يشـير إلى أن الضـمير هو غيره عائد على المعين وهو غير متعين ، إذ يصـح أن يعود إلى الخطاب مع معين وغيره هو الخطاب لغير معين ، بل ذلك هو الأولى ؛ لأن الخطاب هو المحـدث عنه ؛ ولأنه يلزم تشتيت الضـمائر على ما ذكره الشارح ؛ لأن الضـمير فيما قبله وما بعـده عائد على الخطاب - كما ذكره الشارح ، وقد يقال : بـل مـا ذكره الشـارح أولى لمـا فيه من قرب المرجع ، بل يقال جعل الضـمير فى غيره راجعا للخطاب يوهم أن المعنى قـد يترك الخطـاب إلى غير الخطـاب كـالغيبه ، مع أن المقصود قـد تترك أصاله الخطاب لمعين إلى غير المعين - قيل : إن ترك الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضـى الظاهر ، بل هو عنـد التحقيق من وضع المضـمر موضع المظهر ، فإن قوله : ولو ترى الظـاهر فيه ولو يرى كل أحـد - إذا علمت هـذا - فـذكر المصـنف ذلك الكلام هنا يخل بقوله فيما بعـد هـذا كله مقتضـى الظـاهر ، والجواب أنـا لا نسـلم أن توجيه الخطاب لغير معين من إخراج الكلام على خلاف مقتضـى الظاهر ؛ لأنه ليس هنا شـىء داع إلى إيراد الخطاب لمعين فأجرى الكلام على خلاف ذلك الـداعى الظاهر وروعى مطابقه الـداعى الغير الظاهر ، بل ليس هنا إلا مجرد اسـتعمال اللفظ فى غير ما وضع له لـداع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضـى الظاهر ولو كفى هـذا القـدر الموجود هنا فى كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم أن يكون جميع المجازات اللغويه خلاف مقتضى الظاهر ، ولا نسلم أن التوجيه

على سبيل البدل (نحو : (وَلَوْ تَرى إِذِ الْمُجْرِمُونَ ناكِسُوا رُؤُسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) لا يريد بقوله : (وَلَوْ تَرى) مخاطبا معينا قصدا إلى تفظيع حالهم (أى : تناهت حالتهم فى الظهور) ...

******

المذكور من وضع المضمر موضع المظهر ، إذ ليس وضع المضمر موضع المظهر بمجرد صحه إقامته مقامه إذ كل مضمر يصلح لذلك ، بل أن يكون المقام مقام المظهر ، فأقيم المظهر مقامه ، وليس مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله : على سبيل البدل) أى : على سبيل التناول دفعه ، وإنما كان عمومه فى تلك الحاله بدليا لا شموليا إشاره إلى أن ذلك الخطاب لم يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات فى العموم ، بل يصاحبه الإفراد المناسب للتعيين ، ثم إن العموم البدلى فى الضمير المفرد والمثنى ظاهر ، وأما فى ضمير الجمع نحو : (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ)(١) فالظاهر أنه شمولى لا بدلى ، ويمكن اعتبار البدلى فيه بالنظر لكل جمع جمع. قاله ابن يعقوب والفنارى.

قال يس أقول : ولا يشكل بأن ذلك يجعل الضمير شائعا ؛ لأن هذا أمر عارض فى الاستعمال ليس بحسب الوضع. ونظائره كثيره مما لا تخفى (قوله : ولو ترى (٢) إلخ) فيه أن (لو) للتعليق فى الماضى وإذ ظرف له مع أن تلك الحاله فى المحشر ، وأجيب بأنه نزلت تلك الحاله لتحقق وقوعها منزله الماضى ، فاستعمل فيها : لو - وإذ على سبيل المجاز أى : لو ترى يا من تتأتى منه الرؤيه وقت كون المجرمين ناكسى رءوسهم أى : لو ترى ما حل بهم فى ذلك الوقت من الحاله الشنيعه وجواب لو محذوف أى : لرأيت أمرا فظيعا (قوله : لا يريد) الأليق بالأدب ليس المراد أو لا يراد بقوله إلخ ، وقوله مخاطبا معينا أى : بل المراد مطلق مخاطب (قوله : قصدا) عله لقوله لا يريد ، وقوله : إلى تفظيع حالهم أى : بيان فظاعه حالهم من فظع الأمر بالضم اشتدت شناعته وقبحه (قوله أى : تناهت حالتهم إلخ) هذا بيان لما أفهمه قوله ليعم الخطاب كل مخاطب وهو كون الخطاب عاما لا يختص به واحد ، والمراد بحالتهم ما يطرأ عليهم فى وقت تنكيس الرءوس

١- الطلاق : ١.

٢- السجده : ١٢.

لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها ، فلا يختص بها رؤيه راء دون راء ، وإذا كان كذلك (فلا يختص به) أى : بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب ، بل كل من يتأتى منه الرؤيه فله مدخل فى هذا الخطاب ، وفى بعض النسخ : فلا يختص بها ؛ أى : برؤيه حالهم مخاطب ، أو بحالهم رؤيه مخاطب على حذف المضاف.

(وبالعلميه) أى : تعريف المسند إليه بإيراده علما - وهو ما وضع لشىء مع جميع مشخصاته ؛ ...

******

لأجل الخوف والخجل من أهوال القيامه من رثاثه الهيئه واسوداد الوجه وغبرته وصفرته ، وغير ذلك مما هو فى غايه الشناعه (قوله : لأهل المحشر) بكسر الشين موضع حشر الناس أى : اجتماعها كما فى المختار (قوله : إلى حيث) متعلق بتناهت أى : إلى حاله يمتنع خفاؤها بسبب الإتضاح (قوله : فلا يختص بها) أى بتلك الحاله (قوله وإذا كان) أى : حالهم كذلك لا يختص به رؤيه راء (قوله : فله مدخل) أى : حظ ونصيب (قوله : على حذف المضاف) أى : أنه على نسخه بها فالضمير لحالتهم ، ولا بد على هذه النسخه من تقدير مضاف ، إما قبل ضمير بها ، أو قبل مخاطب ، وإنما احتيج لتقدير هذا المضاف ؛ لأن حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها بخلاف الرؤيه ، فإنها وصف قائم به فيصح اختصاصه بها.

[تعريفه بالعلميه]

(قوله : بإيراده علما) أشار بذلك إلى أن العلميه مصدر المتعدى ، ومعناه جعله علما والجعل بالإيراد - قاله عبد الحكيم ، وحاصله أن الفعل اللازم علم بالضم معناه صار علما والمتعدى علّمه بالتشديد معناه جعله علما ، والعلميه مصدر المتعدى فمعناها الجعل علما ، وحينئذ فقول المصنف : وبالعلميه معناه وتعريفه بجعله علما ، والمراد بجعله علما إيراده علما ؛ لأنه هو الذى يصنعه البليغ لا وضعه علما ؛ لأن هذا من وظيفه الواضع فقول الشارح بإيراده علما الباء للتصوير أى : إنه تصوير للعلميه أى : إنها مصوره بما ذكر لا بوضعه علما (قوله : من جميع مشخصاته) أى : إن العلم وضع للشىء وهو الذات مثلا ، ولمشخصاته فهى جزء من الموضوع له ، لا أنها أمر زائد على الموضع

.....

******

له بحيث يكون الموضوع له الشيء ، والمشخصات حاصله بطريق التبع ، واعترض هذا التعريف بأنه يقتضى أن يكون استعمال العلم مجازا عند تبدل المشخصات ؛ لأن صفات الطفوله الحاصله عند الوضع تزول عند الشبوبيه والشيخوخه ، كصغر الأعضاء وعدم النطق وعدم التميز ، فإن هذه كلها تزول عند الشبوبيه والشيخوخه مع أن استعمال العلم بعد زوالها حقيقه اجماعا ، وأجيب بأن المراد المشخصات المشتركه بين جميع أحواله التى يتحقق بها جزئيته وتمنع من وقوع الشركه فيه : كالوجود الخارجى والحياه واللون المخصوص ، ولا شك أنها أحوال لازمه له فى سائر الأحوال مشخصه له فهى المعتبره فى الوضع دون غيرها مما يتبدل ، والحاصل أن المراد بالمشخصات المعتبره جزءا من الموضوع له العوارض اللازمه للذات من حيث هى ذات وهى التى لا تقوم للذات بدونها وعباره عبد الحكيم المراد بالمشخصات : أمارات الشخص لا موجباته ؛ لأن الشخص هو الموجود على النحو الخاص أو على حاله تقارنه أو تتبعه ، والأعراض والصفات : كالكم والكيف أمارات يعرف بها الشخص كما تقرر فى محله فتبدل المشخصات لا يوجب تبدل الشخص ، واعترض أيضا بأنه لا يتأتى فيمن يسمى ولده الذى لم يره ، فإنه لم يطلع على جميع مشخصاته ، والذى يتعقله حين التسميه من أوصافه وأحواله أمور كليه لا تفيد تشخصه ؛ لأن ضم كلى وهو ما تعقله من الأوصاف إلى كلى آخر وهو الذات لا يفيد تشخصه ، وأجيب بأنه لا يتعين فى الوضع لشيء مع مشخصاته ملاحظه المشخصات بالوجه الجزئى ، بل يكفى ملاحظتها بوجه كلى ينحصر فى ذلك الجزئى ، وحاصله أن معرفه المشخصات ولو إجمالا بوجه عام تكفى فى وضع العلم ، واعترض أيضا بأن هذا التعريف غير صادق على علم الجنس ؛ لأنه موضوع للماهيه ولا مشخصات لها ، إذ لا وجود لها فى الخارج حتى يكون لها مشخصات ، وحينئذ فلا يصدق عليه أنه وضع لشيء مع جميع مشخصاته ، وأجاب العلامه السيد فى حواشى المطول بأن هذا تعريف لما علميته حقيقيه وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس ، فإن علميته حكميه حتى صرح النحاه بأن علميه الجنس إنما تعتبر

(لإحضاره) أى : المسند إليه (بعينه) أى : بشخصه ...

******

عند الضروره ، ولك أن تجعل التعريف شاملا له بأن يراد بالمشخصات المشخصات الخارجيه بالنسبه لعلم الشخص ، والذهنيه بالنسبه لعلم الجنس ، ولا نقصرها على الذهنيه ولا على الخارجيه ولا نريد بها جميع المشخصات (قوله : لإحضاره أى المسند إليه) أنت خبير بأن المسند والمسند إليه قد سبق أنهما من أوصاف اللفظ ، فقوله : وتعريفه بالعلميه الضمير للمسند إليه بمعنى اللفظ ، ولا شك أن المحضر فى ذهن السامع هو المعنى ؛ لأنه هو المحكوم عليه فقوله لإحضاره محمول على الاستخدام لذكر المسند إليه أولا بمعنى اللفظ وإعاده الضمير عليه بمعنى المدلول ، أو على حذف المضاف أى : لإحضار مدلوله (قوله : بعينه) الجار والمجرور حال من مفعول المصدر أى حال كون المسند إليه ملتبسا بعينه أى : تعينه وتشخصه ، وأورد على هذا التعليل الذى قاله المصنف أنه لا يظهر فيما إذا كان المخاطب لا يحيط بالمسمى كما فى المثال الآتى ، فإن المعنى الذى وضع له لفظ الجلاله لا يتأتى حضوره عند السامع بعينه لعدم العلم بذاته والإحاطه بجميع صفاته ، وأجيب بأن المراد بالإحضار بالعين ما يتناول إحضار الموضوع له بوجه جزئى كإحضاره بذاته ومشخصاته أو بوجه كلى ينحصر فيه ، فالأول : كزيد ، والثانى : كلفظ الجلاله ، فإن مدلوله يستحضر بوجه عام منحصر فيه فى الواقع ككونه واجب الوجود خالقا للعالم ، وقد أشار الشارح لذلك الجواب بقوله بحيث يكون متميزا ، فالمدار فى حضوره فى النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ما عداه ، ولو بملاحظه خاصه مساويه له بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين فى الذهن ، وبهذا ظهر أنه يمكن إحضاره تعالى بعينه فى الذهن ، ثم إن المراد باحضاره فى ذهن السامع التفات نفسه إليه وتوجهها إليه ، ولا شك أن النفس إذا سمعت تلتفت إلى المعنى وإن كان حاضرا فيها فلا يرد أنه إذا قيل : جاء زيد حال حضور المسند إليه فى ذهن السامع لم يوجد إحضار ، وأورد على التعليل المذكور أيضا أنه لا يصدق على علم الجنس ، إذ لا تعين ولا تشخص فيه ، وأجيب بأن المراد بتعينه وتشخصه ولو كان ذهنيا على ما سلف أو يقال الكلام فيما علمت علميته حقيقه فلا يرد العلم الجنسى ، أو أنه

بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه ، واحترز بهذا عن إحضاره باسم جنسه ؛ نحو : رجل عالم جاءنى (فى ذهن السامع ابتداء) ...

******

لا يلزم من قولنا يؤتى بالعلم لكذا أن كل علم يفيد ذلك (قوله : بحيث يكون إلخ) تفسير لإحضار المسند إليه بعينه وبيان للمراد منه وتوضيح ما قاله الشارح أنك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل أو برجل عالم لم يتميز عن جميع ما عداه ، إذ لا يفهم من الشيخ الفاضل أو من رجل عالم إلا رجل متصف بالعلم أو الفضل ومحتمل ؛ لأن يكون هو زيدا أو غيره نعم هو مميز له بعض تمييز لإفادته أن الجائى رجل متصف بالفضل أو العلم بخلاف ما إذا قلت : زيد جاءنى ، فإنه حينئذ يميزه عن جميع ما عداه ، (قوله : واحترز بهذا) أى : القيد وهو قوله بعينه (قوله باسم جنسه) اعترض بأن المقابل للعين الجنس لا اسم الجنس ، فالأولى أن يقال عن إحضاره بجنسه فى ذهن السامع ابتداء ، وأجيب بأن لفظ اسم مقحم على حد قوله تعالى : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ)(1) واعترض بأن الإحضار فى ذهن السامع ابتداء يحصل باسم الجنس ، فلا خصوصيه للعلم بذلك كما فى : رجل حاكم فى البلد جاءنى ، ولم يكن فى البلد إلا حاكم واحد ، وأجيب بأنه ليس فى كلامه ما يفيد حصر الإحضار المذكور فى العلم ، بل المفهوم منه أن الإحضار المذكور يكون بالعلم فلا ينافى أنه يحصل بغيره ؛ لأنه لا يشترط فى النكته أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به ، بل يكفى وجود المناسبه بينهما وحصولها به وإن أمكن حصولها بغيره ، أو يقال المراد بالإحضار فى كلام المصنف الإحضار من حيث الوضع ، والإحضار فى المثال المذكور عارض من حيث انحصار الوصف المذكور لا من حيث الوضع (قوله : نحو رجل عالم جاءنى) الشاهد فى قوله رجل ، وإنما أتى بعالم لأجل صحه الابتداء بالنكره ، فالتعبير عن ذات المسند إليه برجل وإن تعين بالقرينه أنه زيد - لا يفيد حضوره فى ذهن السامع إلا من جهه الجنسيه المنافيه من حيث هى للشخصيه.

۱- الأعلى : ۱.

أى : أول مره ، واحترز به عن نحو : جاءنى زيد وهو راكب (باسم مختص به) أى : بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره ، واحترز به ...

******

(قوله : أى أول مره) فيه إشعار بأن نصب ابتداء على الظرفيه ، ويجوز أن يكون منصوبا على المصدريه أى إحضار ابتداء وأورد على كلام المصنف أنه منقوض بمثل : جاء زيد وزيد حقيق بالإكرام ، فإن العلم الثانى يفيد الإحضار ثانيا لا ابتداء فيكون مساويا للضمير ، وأجيب بأن كلامه لا يقتضى أن العلم لا يفيد إلا الإحضار المذكور ، بل معناه أنه إذا أريد الإحضار ابتداء لا يؤتى إلا بالعلم ، وهذا لا ينافى أنه يؤتى به للإحضار ثانيا ، ولا يرد ما ذكر إلا لو قال التعريف بالعلميه لا يكون إلا للإحضار المذكور (قوله : عن نحو جاءنى إلخ) أى : مما فيه الإحضار بضمير غائب عائد إلى العلم ، وانظر لم لم يقل عن إحضاره بضمير الغائب نحو : جاءنى إلخ ، كما صنع فى سابقه ولاحقه فتأمل.

(قوله : وهو راكب) أى : فالضمير أحضر الذات ملتبسه بالتعيين فى ذهن السامع ، ولكن هذا الإحضار ثانوى ؛ لأن الضمير متوقف على المرجع ، فالمرجع مفيد للتعيين أولا والضمير مفيد له ثانيا ، فإن قلت ما معنى إحضار الذات ثانيا مع أنها أحضرت أولا والحاضر لا يحضر لأنه تحصيل الحاصل وهو محال؟ وأجيب بأن المراد بالإحضار الالتفات والتوجه وحضوره أولا لا ينافى حضوره ثانيا بمعنى التوجه إليه ، أو المراد أنه إحضار ثانوى على تقدير ذهاب الحضور الأول أو يقال : إن الإحضار بقيد كونه مدلول زيد مغاير لكونه مدلولا للضمير فلم يلزم تحصيل الحاصل - تأمل.

(قوله : مختص به) أى باسم مقصور على المسند إليه لا يتجاوزه إلى غيره بمعنى أنه لا يطلق على غيره فقول الشارح بحيث إلخ القصد من الحيثيه التفسير (قوله : بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع) أى : وضعه لهذه الذات المخصوصه ، وإن أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر كما فى الأعلام المشتركه كزيد المسمى به جماعه ، وبهذه الحيثيه اندفع ما أورد على المصنف من أن الأعلام المشتركه يصدق عليها أنها أعلام ، ولا تعين شخص مدلولها ، وحاصل الجواب أنها تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه ،

عن إحضاره بضمير المتكلم ، أو المخاطب ، واسم الإشاره ، والموصول ، والمعرف بلام العهد ...

******

واعترض بأن الوضع العام قد يدخل الأعلام الشخصيه كما فى أسماء الكتب بناء على المختار من أنها أعلام أشخاص لا أعلام أجناس ، وذلك أنه لو كان الواضع شخصيا لزم أن لا يطلق ذلك العلم على غير نسخه المصنف حقيقه ، بل مجازا وهو بعيد ، وحينئذ فاسم كل كتاب : كالبخارى علم شخص ، مع أن الاسم غير مختص بواحد بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره ، بل يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره من تلك الأفراد ؛ لأن الوضع واحد إلا أنه وضع عام لا خاص بأن تعقل الواضع المعنى العام ووضع اللفظ لكل واحد بخصوصه ، اللهم إلا أن يجعل مسمى الكتاب الألفاظ لا النقوش فيندفع الإيراد ؛ لأن الموضوع له ، وإن كان لفظ المصنف إلا أن لفظ غيره لا يعد فى العرف غير لفظه ، بل يقال فى العرف فى تلك الألفاظ الصادره من المصنف ومن غيره إنها ألفاظه ؛ لأن الشيء لا يتعدد بتعدد محله على القول الحق أما على القول بأنه يتعدد محله فالإشكال باق. ا ه. سم.

(قوله : عن إحضاره بضمير المتكلم أو المخاطب) نحو : أنا ضربت زيدا ، وأنت ضربت عمرا ، فإن إحضار المسند إليه فى ذهن السامع بأنا أنت ، وإن كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به ؛ لأن أنا موضوعه لكل متكلم ، وأنت موضوعه لكل مخاطب (قوله : واسم الإشاره) نحو : هذا ضرب زيدا ، فإن هذا وإن أحضر المسند إليه فى ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به ؛ لأن ذا موضوعه لكل مشار إليه.

(قوله : والموصول) نحو الذى يكرم العلماء حاضر فإن الذى ، وإن أحضر المسند إليه فى ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به ؛ لأن الذى موضوع لكل مفرد مذكر (قوله : والمعرف بلام العهد) أى : الخارجى نحو (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى)(١) فإن الذكر وإن أحضر المسند إليه فى ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به ؛ لأن

١- آل عمران : ٣۶.

والإضافه ؛ وهذه القيود لتحقيق مقام العلميه ، وإلا فالقيد الأخير مغن عما سبق ، ...

******

المعرف بلام العهد موضوع لكل فرد وخرج المعرف بلام الحقيقه ، والمعرف بلام العهد الذهنى فإنهما فى حكم النكره (قوله : والإضافه) أى : العهديه الخارجيه نحو : جاء غلامى إذا لم يكن له إلا غلام ؛ لأن المعرف بالإضافه صالح لكل فرد ، واعترض على الشارح بأن المعرف بلام العهد الخارجى ، والمعرف بالإضافه يحتاج إلى العلم بالمعهود ، وكذا الموصول يحتاج للعلم بالصله ، وحينئذ فالإحضار فى هذه الثلاثه يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه الشارح ، وإذا كان كذلك فتكون هذه الثلاثه خارجه بقوله ابتداء لا بقوله مختص به ، وأجيب بأن المراد الاختصار باللفظ ، والإحضار الأول الذى فى العهد الخارجى والموصول ليس باللفظ ، بل بالعلم بالمعهود وبالصله ، وحينئذ فالإحضار باللفظ لا يكون إلا أولا وفيه أن المعهود الخارجى قد يكون إحضاره أولا ـ باللفظ بأن يذكر اسم الجنس أولا ـ ، ثم يعرف بلام العهد نحو : جاءنى رجل فأكرمت الرجل ، إلا أن يقال لما لم يكن المعتبر فيه تقدم الإحضار باللفظ ، بل تقدم الإحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال إحضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب ، فإن جنس إحضاره أولا باللفظ ؛ لأنه اعتبر فيه تقدم ذكره غايه الأمر أنه عمم فى الذكر فأريد الذكر مطلقا ولو حكما. ا ه. سم.

(قوله : وهذه القيود) أى : الثلاثه وهى إحضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به وقصد الشارح بهذا دفع ما يقال : إن القيد الأخير يغنى عن القيدين قبله ؛ لأنه متى أحضر باسم مختص به كان ذلك الإحضار له بعينه ابتداء (قوله : لتحقيق) أى : إيضاح مقام العلميه والمراد بمقامها الأمر الذى يقتضى إيراد المسند إليه عاما كإحضاره فى ذهن السامع ابتداء ، وقوله لتحقيق مقام إلخ أى : لا ـ للاحتراز أى : إن المقصود منها إيضاح المقام لا للاحتراز فلا ينافى أن الاحتراز حاصل ، لكن ليس مقصودا (قوله : وإلا ـ فالقيد إلخ) أى : وإلا ـ نقل إنها لتحقيق مقام العلميه ، بل قلنا إنها للإخراج فلا يصح ؛ لأن القيد الأخير يغنى عن القيدين السابقين قبله فى الإخراج ، فما خرج بهما يخرج به ؛ لأن

وقيل : احترز بقوله : ابتداء عن الإحضار بشرط كما فى الضمير الغائب ، والمعرف بلام العهد فإنه يشترط تقدم ذكره ، والموصول فإنه يشترط تقدم العلم بالصله ؛ وفيه نظر ؛ لأن جميع طرق التعريف كذلك ، حتى العلم فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(١)) فالله أصله : الإله ؛ ...

******

إحضار الشىء باسمه المختص به إحضار له بعينه أول مره فلا يكون إلا عاما ، فإن قلت : لا نسلم أنه يغنى عنهما فى الإخراج ، ألا ترى أن الرحمن مختص به سبحانه وتعالى ، ولا يفيد إحضار الذات العليه ابتداء قلت : هذا الاختصاص عارض لا بحسب الوضع ؛ لأنه ليس بعلم ، بل صفه (قوله : وقيل احترز إلخ) هذا مقابل لقوله أى : أول مره فى تفسير قول المصنف ابتداء ، وليس جوابا عن قوله ، وإلا فالقيد الأخير مغن عما سبق ، وحينئذ فكان المناسب فى المقابله أن يقول وقيل معنى قوله ابتداء ، أى : بلا شرط وهو احتراز عن الإحضار إلخ.

(قوله : كما فى الضمير الغائب إلخ) أى : وكاسم الإشاره ، فإنه يشترط الإشاره الحسيه معه ، والمعرف بالإضافه العهديه فإنه يشترط تقدم العهد فتأمل (قوله : لأن جميع طرق التعريف كذلك) أى : مشروطه بتقدم شىء (قوله : حتى العلم) أى : فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود ، وهذا الرد ظاهر إن أريد بالشرط أى : شرط كان ليشمل العلم بالوضع ، فلو أريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أى : من غير توقف بعد العلم بالوضع على شىء آخر كان الرد على هذا القائل أن يقال : هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به فيلزم استدراك قوله باسم مختص به ؛ لأنه ما خرج به من بقيه المعارف خرج بقوله ابتداء على أن معناه ما ذكر ، ولصاحب هذا القيل أن يجيب بنظير قول الشارح وهذه القيود إلخ : بأن يقول : إن القيد المذكور وهو قوله باسم مختص به ذكر لتحقيق مقام العلميه لا للاحتراز ، وإلا فما قبله يغنى عنه.

(قوله : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبرا أوّل (٢) وأحد خبرا ثانيا أو بدلا من الله ، بناء على حسن إبدال النكره الغير الموصوفه من المعرفه إذا

١- الإخلاص : ١.

٢- فى المطبوعه : أولا.

حذفت الهمزه وعوض عنها حرف التعريف ...

******

استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه - كما ذكره الرضى ، ويحتمل أن يكون هو ضمير الشأن مبتدأ أول والله مبتدأ ثانيا والجمله خبره ، وتعتبر الأحديه بحسب الوصف بمعنى أنه أحد فى وصفه كالوجوب واستحقاق العباده أو بحسب الذات أى : أنه لا- تركيب فيه أصلا وعلى الوجهين تظهر فائده حمل الأحد عليه تعالى ، ولا- يكون مثل : زيد أحد ، والشاهد إنما هو على الإعراب الثانى فى إيراد المسند إليه علما لأجل إحضاره فى ذهن السامع ابتداء بجميع شخصياته التى قام عليها الدليل : كالقدره ونحوها باسم خاص به تعالى ، ووجه كونه علما أنه وضع من أول الأمر للذات كما عليه أئمه الدين ، وأما على الإعراب الأول فلا شاهد فيه ؛ لأن لفظ الجلاله لم يقع مسندا إليه ، بل مسندا (قوله : حذفت الهمزه) (١) أى : تخفيفا ، لكن إن كان الحذف بعد إلقاء حركتها على اللام كان الحذف قياسيا ؛ لأنها قبل ذلك متعاصيه بالحركه ويكون الإدغام غير قياسى لتحرك أول المثلين مع وجود حاجز بينهما وهو الهمزه ؛ لأن المحذوف قياسا فى قوه المذكور ، وإن كان حذفها مع حركتها كان الحذف غير قياسى ويكون الإدغام حينئذ قياسا لسكون أول المثلين ، وعدم الحاجز بينهما أصلا (قوله : وعوض عنها حرف التعريف) فيه نظر من وجهين.

الأول : أن معنى التعويض الإتيان بالشىء عوضا ، فيقتضى أنه غير موجود فى الكلمه ، وإلا لزم تحصيل الحاصل مع أن حرف التعريف موجود قبل التعويض.

الثانى : أنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض قبل حذف الهمزه فى قولنا : الإله ، واللازم باطل فيهما ، والجواب : أن المراد بالتعويض فى قوله وعوض عنها إلخ : قصد

١- والله : أصله إلاه على فعال بمعنى مفعول ؛ لأنه مألوه لأنه مؤتم به ، فلما أدخلت عليه الألف واللام حذفت الهمزه تخفيفا لكثرته فى الكلام. ولو كانت عوضا منها لما اجتمعتا مع المعوض منه فى قولهم الإله. وقال ابن القيم : واسم (الله) دال على كونه مألوها معبودا تؤلهه الخلائق محبه وتعظيما وخضوعا وفزعا إليه فى الحوائج والنوائب وذلك مستلزم لكمال ربوبيته ورحمته المتضمنه لكمال الملك والحمد. انظر : لسان العرب (١ / ١١٥) ماده (أله) ، ومدارج السالكين لابن القيم (١ / ٣٢).

ثم جعل علما ...

******

العوضيه أى : ثم بعد حذف الهمزه قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضا عنها أى : ثم أدغم ثم فخم وعظم ، ثم جعل علما ففى الكلام حذف.

ثم اعلم أن هذا الترتيب إنما هو بالنظر للاعتبار لا باعتبار الحقيقه والوجود الخارجى ، وبعضهم أجاب بجواب آخر وهو : أن أل فى قوله أصله إلاله من الحكايه لا من المحكى ، فمراده أن أصله إله منكر وإنما أدخل حرف التعريف فى خبر المبتدأ لإفاده الحصر كما فى : زيد الأمير ردا على من يقول : أصله لاه (قوله : ثم جعل علما) أى : شخصيا ثم لا يخلو إما أن يريد أنه علم بالوضع ، أو بالغلبه التحقيقيه ، أو التقديريه ، فإن أراد الأول صح على القول بأن الواضع هو الله ، وأشكل على القول بأن الواضع البشر ؛ لأن الوضع يستلزم العلم بالموضوع له وذاته تعالى غير معلومه بالكنه لغيره ، وأجيب بأن الوضع إنما يتوقف على العلم بالموضوع له ولو من بعض الوجوه ، وذلك حاصل هنا ولا يتوقف على العلم بالكنه والحقيقه ، وإن أراد أنه علم بالغلبه التحقيقيه أشكل من جهه أن العلم بالغلبه التحقيقيه لا بد أن يسبق له استعمال فى غير ما غلب عليه ولفظ الجلاله لم يستعمل فى غيره تعالى فلا يصح فيه دعوى غلبه الاستعمال ، وأجيب بأن الحكم عليه بالغلبه بالنظر لأصله وهو إله ، والشىء مع أصله بمنزله لفظ واحد يصح أن يحكم على أحدهما بحكم الآخر وإله فى الأصل اسم لكل معبود ثم غلب منكرا ، أو بعد إدخال أل عليه على الخلاف فى ذلك على الذات العليه ، وإن أراد أنه علم بالغلبه التقديريه فلا إشكال والحاصل أنه اختلف فى لفظ الجلاله ، فقيل : علم بالوضع ، وقيل : بالغلبه التحقيقيه ، وقيل : بالغلبه التقديريه ، والأول مشكل على القول بأن الواضع البشر ، وتقدم الجواب عنه ، والثانى مشكل أيضا ، وتقدم الجواب عنه ، والثالث : ظاهر لا غبار عليه ، ثم إن ما ذكره الشارح من أن أصله كذا وتصرف فيه بما ذكر ، ثم جعل علما إلخ - خلاف ما عليه الأئمه الأربعه من أن لفظ الله وضع للذات العليه من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه ، ومن غير اشتقاق له من شىء كما نقل عن سيبويه.

للـذات الواجب الوجود الخالق للعالم ، وزعم بعضـهم أنه اسم لمفهوم الواجب لـذاته أو المسـتحق للعبوديه له ؛ وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما ؛ لأن مفهوم العلم جزئى ؛ وفيه نظر ؛ لأنا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى ، كيف وقد أجمعوا على أن قولنـا : لاـ إله إلا الله – كلمه توحيـد ، ولو كان الله اسـما لمفهوم كلى لما أفادت التوحيـد ؛ لأن الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثره.

******

(قوله : للـذات) أى : المعلومه لكـل أحـد المعينه بكونها واجبه الوجود إلـخ ، فقوله الواجب إلـخ : بيان للـذات المسـماه ، وليس معتبرا فى المسـمى وإلاـ كـان المسـمى مجموع الـذات والصـفه ، وأنه ليس كـذلك ؛ لأـنه يقتضـى أن يكون لفـظ الجلاله كليا وسيأتى رده ، بل المسمى الذات وحدها قاله سم.

إن قلت : هذا يعارض ما مر من أن العلم ما وضع للشىء مع جميع مشخصاته. قلت : قد سبق أن المراد بالمشخصات ما كان لازما للذات من حيث هى ذات المقتضى لجزئيتها وتعينها بقطع النظر عن كونها قديمه أو حادثه ، وحينئذ فلفظ الجلاله اسم للذات وما كان لازما لها من حيث إنها ذات كالوجود ، وأما وجوب الوجود والخلق للعالم وغير ذلك من الصـفات فأمور زائده على الذات غير لازمه لها من حيث إنها ذات ، وحينئـذ فلا تكون من جمله الموضوع له (قوله : الواجب الوجود) أى : التى وجودها واجب لا يقبل الانتفاء لا أزلا ولا أبدا.

(قوله : وزعم بعضـهم) هو الشارح الخلخالى (قوله : اسم) أى : وليس بعلم ؛ لأن مفهوم العلم جزئى وهـذا مفهومه كلى كما قال. (قوله : لمفهوم الواجب لـذاته) الإضافه بيانيه ، والواجب لذاته هو الذى لا يحتاج لغيره فى وجوده. وقوله : للعبوديه له أى : لكون الغير يعبـده (قوله : وكـل منهما) أى : من هـذين الأمرين اللـذين وضع لهما اللفظ كلى (قوله : فلا يكون) أى : لفظ الجلاله علما أى بـالوضع فلاـ ينـافى أنه على هـذا القول قـد يجعـل علما بالغلبه (قوله : أنه) أى : لفظ الجلاله (قوله : كيف) أى : كيف يكون اسـما للمفهوم الكلى ، والحال أنهم قد أجمعوا إلخ أى أنه لا يصح ذلك فهو اسـتفهام تعجبى بمعنى النفى (قوله : كلمه توحيد) أى : كلمه تفيد التوحيد وتدل عليه (قوله : لما أفادت التوحيد) أى : لكن التالى وهو عدم إفادتها للتوحيد باطل فبطل المقدم

(أو تعظيم أو إهانه) كما فى الألقاب ...

******

وهو كون لفظ الجلاله اسما للمفهوم الكلى ، وقوله لأن الكلى إلخ هذا دليل للشرطيه ، وقوله من حيث هو كلى أى : لا من حيث انحصاره فى الخارج فى جزئى معين ، وقوله يحتمل الكثره أى وهى تنافى التوحيد ، والمراد باحتماله الكثره قبوله لها فى الخارج وليس المراد به ما قابل الجزم ، فانـدفع ما يقال كان الأولى أن يقول يفيد الكثره ؛ لأن الكلى من حيث هو كلى يفيد الكثره قطعا لا ـ احتمالا ، ثم إن قوله : لو كان لفظ الجلاله اسما للمفهوم الكلى لما أفاد التوحيـد – فيه نظر ؛ لأنه على تقـدير وضـعه للمفهوم الكلى يفيد التوحيد بواسطه القرينه المعينه الداله على انحصار ذلك المفهوم فى الفرد المخصوص ، وحينئذ فالملازمه ممنوعه.

وأجيب بأن المراد لما أفاد التوحيـد بذاته أى : باعتبار معناه لغه بدون القرينه المعينه واللازم باطل ؛ لأنه يفيد التوحيد بذاته بدليل أن أهـل اللغه يفرقون بين : " لا ـ إله إلا ـ الله " ، " ولا ـ إله إلا الرحمن " – من حيث إفاده التوحيـد ، فيجعلون الأول مفيـدا للتوحيد دون الثانى ، فـدل ذلك الفرق على أن الأول يفيـد التوحيـد بـذاته ، وإلا فالقرائن توجد مع كل منهما ، وبهذا يتبين لك فساد ما قيل إن إفاده " لا إله إلا الله " التوحيد إنما هى بحسب الشرع – لا بحسب اللغه.

(قوله : أو تعظيم أو إهـانه) لم يقـل تعظيمه أو إهـانته ؛ لأـنه قـد يقصـد بـإيراده علمـا تعظيم غير المسـند إليه ، أو إهانته ك : أبو الفضل صديقك ، وأبو جهل رفيقك ، فإن فى إيراده علما تعظيم المضاف للمسند فى الأول ، وإهانه المضاف للمسند فى الثانى (قوله : كمـا فى الألقـاب) أى : كـالتعظيم والإهـانه التى فى الألقاب أى : وكالأسـماء الصالحه لـذلك كما فى : على ومعاويه إذا اعتبرناهما اسـمين ، وكما فى الكنى الصالحه لذلك أيضا نحو : أبو الخير وأبو الشر ، وإنما نص على الألقاب ؛ لأنها الواضحه فى ذلك ؛ لأن الغرض من وضـعها الإشـعار بالمـدح أو الذم ، وقد يتضـمنهما الأسـماء وإن لم يقصد بالوضع إلا تميز الذات لكونها منقوله عن معان شريفه أو خسيسه : كمحمد وكلب ، أو

الصالحه لذلك ، مثل : ركب عليّ ، وهرب معاويه.

(أو كنايه) عن معنى يصلح العلم له ، نحو : أبو لهب فعل كذا كنايه عن كونه جهنميا ؛ ...

******

لاشتهار مسماها بصفه محموده أو مذمومه : كحاتم ومادر ، وبعد الألقاب فى ذلك الكنى : كأبى الفضل ، وأبى الجهل.

(قوله : الصالحه لذلك) أى : للتعظيم أو الإهانه أى المشعره بذلك من حيث إنها موضوعه لذلك المعنى فى الأصل وهذا وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحه لعدم وجودها ؛ لأن اللقب ما أشعر بمدح أو ذم فلا يكون إلا صالحا للتعظيم أو الإهانه (قوله : مثل ركب عليّ إلخ) أى : فالإتيان بالمسند إليه علما لأجل الدلاله على تعظيم مسماه ، فالتعظيم مأخوذ من لفظ على لأخذه من العلو والإهانه مأخوذه من لفظ معاويه ؛ لأنه مأخوذ من العو وهو صريخ الذئب فذكر الركوب والانهزام ليس لتوقف الإشعار عليه وإلا لم يكن العلم مفيدا للتعظيم أو الإهانه ، بل الإفاده من غيره ، ثم إن التمثيل بعلى ومعاويه على اعتبار أنهما لقبان فإنهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح اعتبارهما لقبين.

(قوله : أو كنايه) أى : إنه يؤتى بالمسند إليه علما لأجل كونه كنايه عن معنى يصلح العلم له أى : لذلك المعنى بحسب معناه الأصلى قبل العلميه (قوله : نحو أبو لهب فعل كذا كنايه إلخ) أى : فقولك أبو لهب فعل كذا فى معنى قولك جهنمى فعل كذا ، وتوجيه الكنايه فى ذلك المثال : أن أبا لهب بحسب الأصل مركب إضافى فى معناه ملابس اللهب أى : النار ملابسه شديده ، كما أن معنى أبو الخير ، وأبو الشر ، وأبو الفضل ، وأخو الحرب - ملابس ذلك ومن لوازم كون الشخص ملابسا للهب كونه جهنميا أى : من أهل جهنم ، فإن اللهب الحقيقى لهب نار جهنم ، فأطلق أبو لهب وأريد لازمه وهو كونه جهنميا ، فإذا قلت فى شأن كافر مسمى : بأبى لهب ، أبو لهب فعل كذا مريدا بذلك جهنميا فعل كذا - كان كنايه من إطلاق اسم الملزوم وهو الذات الملازمه للهب ، وإراده اللازم وهو الجهنمى والحاصل أنك إذا قلت فى شأن كافر اسمه أبو لهب -

بـالنظر إلى الوضع الأـول ؛ أعنى الإضـافى ؛ لأـن معنـاه ملاـزم النار وملابسـها ، ويلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول ؛ وهذا القدر كاف فى الكنايه ، ...

******

أبو لهب فعل كـذا - فالنكته فى إيراد المسـند إليه علما الكنايه عن كونه جهنميا ، ووجه الكنايه أن معنى أبو لهب بالنظر للوضـع الأـول ذات ملازمه للنار ، ويلزم من ملازمته للنار كونه جهنميا ، فقـد أطلقت اسم الملزوم وهو أبو لهب وأردت اللازم وهو كونه جهنميـا فإفـاده عـذابه بالنار وغيرهما مما فى جهنم (قوله : بالنظر إلـخ) أى : والكنايه فى هـذا العلم إنما تكون بالنظر إلى الوضـع الأول أى : بالنظر إلى معناه بحسب الوضع الأول وهو الإضافى ، لا بالنظر إلى معناه بحسب الوضع الثانى وهو العلمى.

(قوله : أعنى الإضـافى) عبر بـأعنى إشـاره لـدفع ما يتوهم من أن المراد بالوضع الأول الوضع العلمى فى قولهم : ما وضع أولا هو العلم ، ومـا وضع ثانيـا ، إن أشـعر بمـدح أو ذم فلقب ، وإن صـدر بـأب أو أم فكنيه (قوله : لأـن معناه) أى : لفظ أبو لهب بالنظر للوضع الأول (قوله : ملازم النار) أى : الكامله وهى جهنم ؛ لأن الشـىء إذا أطلق ينصـرف للفرد الكامل منه ، فاندفع ما يقال : إن الفران ملابس للنار مع أنه ليس جهنميا ، والأولى كما قال العصام أن يقال : إن معناه بالوضع الأول من تتولد منه النار ؛ لأنه وقود لهـا ، إذ لاـ شـك فى لزوم كونه جهنميـا لـذلك المعنى بخلاـف ما قال الشارح فإنه يحتاج إلى ادعاء أن المراد باللهب الحقيقى أعنى نـار جهنم لأجل أن يسـتلزم الكون جهنميا (قوله : ويلزمه) أى : يلزم الشـخص الملابس للنار الكامله أنه جهنمى أى : لزوما عرفيا ؛ لأنه يكفى عنـد علماء المعانى لأنهم يكتفون بالملازمه فى الجمله وهو أن يكون أحـد الأمرين بحيث يصـلح للانتقال منه للآخر ، وإن لم يكن هناك لزوم عقلى ، واندفع ما يقال لا نسـلم أنه يلزم من ملابسه الشخص للنار الحقيقيه أن يكون جهنميا لم لا يجوز أن يكون ملابسا لها وهو غير جهنمى - ألا ترى للملائكه الزبانيه فإنهم ملازمون لها ومع ذلك هم غير جهنميه.

(قوله : فيكون) أى الانتقـال إلى كونه جهنميـا انتقالاـ من الملزوم أعنى الـذات الملاـزمه للنار الحقيقيه ، وقوله إلى اللازم أعنى : كونه جهنميا (قوله : وهذا القدر) أى :

وقيل فى هذا المقام : إن الكنايه ...

******

الانتقال من المعنى الموضوع له أولا ، وإن لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ إلى لازمه كاف فى الكنايه ولا تتوقف على إراده لازم ما استعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينه ، وهذا جواب عما يقال إن الكنايه يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه كما فى كثير الرماد ، فإنه استعمل فى كثره الرماد مرادا منه لازم معناه وهو الكرم وهنا ليس كذلك ؛ لأن المعنى الذى استعمل فيه اللفظ الذات والكون جهنميا ليس من لوازمها ، وحاصل الجواب أن قولهم يجب فى الكنايه أن يكون اللفظ مستعملا فى لازم معناه يعنى إذا كانت الكنايه باعتبار المسمى بهذا الاسم ، وأما إذا كانت الكنايه باعتبار المعنى الأصلى ، كما هنا ، فلا يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه ، بل يكفى فيها الانتقال من المعنى الأصلى الموضوع له أولا ، وإن لم يكن اللفظ مستعملا فيه إلى لازمه ، وبهذا الجواب سقط قول الشيخ يس.

بقى شىء وهو أن الكنايه الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ للازمه بواسطه أو بوسائط ، فإن كان المعنى الإضافى لازما للمعنى العلمى فلا تكلف فى معنى الكنايه حتى يقال وهذا القدر كاف ، وإن لم يكن لازما ولا انتقال فلا كنايه أصلا ، والظاهر أنه غير لازم ، فإن الملابس للنار ليس لازما للشخص المعين من حيث هو شخص معين الذى هو مدلول العلم إلا أن يقال : إنه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى المعنى الإضافى ؛ لأنه يلتفت إلى المعانى الأصليه عند الاستعمال فى المعانى الحاليه ، ثم ينتقل عن المعنى الإضافى إلى لازمه ، وهذا القدر كاف (قوله : وقيل إلخ) حاصله أن الكنايه على هذا القول فى قولك : أبو لهب فعل كذا بالنظر للوضع الثانوى وهو المعنى العلمى أن الكنايه فيه مثل الكنايه فى جاء حاتم ، وبيان ذلك أن حاتما موضوع للذات المعينه الموصوفه بالكرم ويلزمها كونها جوادا ، فإذا قلت فى شأن شخص كريم غير الشخص المسمى بحاتم : جاء حاتم ، وأردت جاء جواد فقد استعملت اللفظ فى نفس لازم المعنى العلمى وهو جواد ، وكذا أبو لهب معناه العلمى الذات المعينه الكافره ، ويلزمها أن تكون جهنميه ، فإذا قلت فى شأن كافر غير أبى لهب جاء أبو لهب وأردت

كما يقال : جاء حاتم ؛ ويراد به لازمه ؛ أى : جواد ، لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال : رأيت أبا لهب ؛ أى : جهنميا ؛ وفيه نظر ؛ لأنه حينئذ يكون استعاره ، ...

******

جاء جهنمى فقد استعملت اللفظ فى نفس اللازم للمعنى العلمى ، وأما على القول الأول فالعلم مستعمل فى معناه الأصلى لينتقل منه إلى لازمه ، والحاصل أنه على الأول اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى لينتقل منه للازم معناه ، وأما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل فى المعنى الأصلى ولا فى المعنى الثانوى وهو الذات المعينه أصلا ، وإنما استعمل فى لازمها ابتداء فحاتم مستعمل ابتداء فى الجواد اللازم للذات المخصوصه المسماه بحاتم لا فى الشخص المعروف وهو الطائى لينتقل منه إلى كونه جوادا ، وكذا أبو لهب استعمل ابتداء فى الجهنمى اللازم للذات المخصوصه المسماه بأبى لهب ، ولم يستعمل فى الشخص المعروف ، وهو عبد العزى لينتقل منه إلى كونه جهنميا (قوله : كما يقال إلخ) أى : مثل الكنايه فى القول الذى يقال لأى كريم غير حاتم الطائى : جاء حاتم (قوله : ويراد به لازمه) أى لازم معناه بأن يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم الذى اشتهر اتصاف معناه به (قوله : لا الشخص) أى ولا يراد به الشخص المعين المسمى بحاتم وهو الطائى لينتقل منه إلى لازمه أعنى كونه جوادا (قوله : ويقال) عطف على قوله يقال سابقا.

(قوله : أى جهنميا) أى : لا الشخص المسمى بأبى لهب ففى كلامه اكتفاء ، وحاصله أن يطلق أبو لهب مرادا به جهنمى على أى كافر كان غير مسمى بأبى لهب بأن كان اسمه زيدا مثلا لا مرادا به الشخص المسمى بأبى لهب لينتقل منه إلى لازمه (قوله : وفيه نظر) قد رد الشارح هذا القول بثلاثه أمور ذكر الأول بقوله ؛ لأنه إلخ ، والثانى بقوله ولو كان إلخ ، والثالث بقوله ومما يدل إلخ (قوله : لأنه حينئذ يكون استعاره) أى : لأنه قد استعمل لفظ حاتم فى غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد لعلاقه المشابهه فى الجود ، وكذا أبو لهب مستعمل فى غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمى لعلاقه المشابهه فى الكفر والجهنميه ، والقرينه هنا مانعه من إراده المعنى الأصلى لاستحاله أن يكون حاتم الطائى أو عبد العزى جاءك للعلم بموتهما وذلك معنى الاستعاره ،

لا كنايه على ما سيجىء ، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا : فعل هذا الرجل كذا ، مشيرا إلى كافر ، وقولنا : أبو جهل فعل كذا ، كنايه عن الجهنمى ، ...

******

ثم لا ينبغى أن يكون المراد على هذا القبيل أن لفظ حاتم مستعمل فى الشخص المسمى بحاتم لينتقل منه إلى لازمه وهو الجواد ؛ لأنه خلاف المتبادر من قول الشارح ، ويراد به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ومن قوله الآتى ، ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر ؛ ولأن هذا معنى الكنايه على مذهب المصنف فلا يصح قوله : لأنه حينئذ استعاره لا كنايه ، وكذا لا ينبغى أن يكون المراد على هذا القيل أن حاتما استعمل فى الجواد لينتقل إلى ملزومه وهو الشخص المعلوم ، وأن أبا لهب استعمل فى الجهنمى لينتقل إلى ملزومه وهو الكافر المعلوم ؛ لأنه خلاف كلام الشارح ؛ ولأن هذا معنى الكنايه على مذهب السكاكى فلا يصح قول الشارح : إنه حينئذ يكون استعاره لا كنايه - فليتأمل.

كذا ينبغى تقرير هذا المقام خلافا لما فى حواشى سم. ا ه. يس.

(قوله : يكون استعاره) أى : إن اعتبر أن العلاقه المشابهه ، وإن اعتبر أن العلاقه غيرها : كالإطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا ، وذلك أنه يصح أن يكون من قبيل إطلاق اسم المقيد وهو : أبو لهب ، فإنه اسم للكافر المخصوص الذى نزلت فيه الآيه على المطلق وهو مطلق الكافر ، ثم أريد به الكافر المخصوص المسمى بزيد مثلا- فيكون مجازا مرسلا بمرتبتين علاقته الإطلاق والتقييد كإطلاق المشفر الذى هو اسم لشفه البعير على مطلق الشفه ، ثم أريد منها شفه الإنسان (قوله : على ما سيجىء) أى : فى مبحث الكنايه من أن : الكنايه استعمال اللفظ فى معناه ابتداء لينتقل منه للازمه على مذهب المصنف ، وعلى مذهب السكاكى استعمال اللفظ فى لازم معناه ابتداء لينتقل منه إلى الملزوم وهو معنى اللفظ الموضوع له ، وهنا قد استعمل اللفظ ابتداء فى اللازم لينتقل منه إلى غير ما وضع له اللفظ على ما مر (قوله : ولو كان المراد ما ذكره) أى : لو كان المراد فى تقرير الكنايه ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل فى لازم الذات للزم عليه أنك إذا أشرت لكافر ، وقلت فعل كذا هذا الرجل ، والقصد أن الفعل صدر من

ولم يقل به أحد ، ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح ، وغيره فى هذه الكنايه بقوله تعالى : (تَبَّتْ يَدا أَبِى لَهَبٍ)(1) ، ...

******

غير هذا الرجل المشار إليه ، أو قلت فى شأن كافر لا يسمى بأبى جهل أبو جهل فعل كذا يكون كنايه عن الجهنمى ؛ لأنك أطلقت اسم الملزوم وهو أبو جهل ، والإشاره للكافر وأردت اللازم وهو الجهنمى ، وجعل هذا من الكنايه لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أن هذا القائل جعل منشأ الانتقال للجهنمى كون الذات الكافره مستلزمه له ، وهذا الإلزام لا يتوجه على القول الأول من أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى وهو الإضافى لينتقل منه إلى لازمه الذى هو الجهنمى ؛ لأن المعنى الإضافى فى أبى جهل ليس من لوازمه الجهنمى (قوله : ولم يقل به أحد) أى : لم يقل بأنه كنايه أحد ، وقد يجاب بأنه لا يلزم من فهم الجهنمى من أبى لهب فهمه من أبى جهل ، ولا من قولك هذا لعدم اشتهار المعنى الذى وضع له اللفظ بذلك اللازم وهو الجهنمى.

والحاصل أن المعنى الذى وضع له اللفظ تاره يشتهر بصفه ، وتاره لا يشتهر بها ، وإن كانت تلك الصفه ثابته له ، فإن كان مشتهرا كما فى أبى لهب فإنه اشتهر بأنه جهنمى فيصح استعمال اللفظ فى تلك الصفه اللازمه على طريق الاستعاره أو الكنايه ، وإن كان غير مشتهر : كزيد وعمرو الكافرين لم يقل أحد لصحه استعمال اللفظ فى ذلك الوصف كنايه أو استعاره فأبو لهب اشتهر بأنه جهنمى دون أبى جهل فقياس هذا على هذا قياس مع الفارق (قوله : فى هذه الكنايه) أى : لهذه الكنايه ففى بمعنى اللام (قوله : (تَبَّتْ يَدا أَبِى لَهَبٍ)) إن قلت الكلام فى العلم المسند إليه وأبو لهب فى الآيه مضاف إليه لا مسند إليه ، فكيف يمثل صاحب المفتاح بهذه الآيه؟ أجيب بأن اليد فى الآيه مقحمه ؛ لأن غالب الأعمال بها ، فإذا هلكت فقد هلك صاحبها ، وحينئذ فأبو لهب مسند إليه فى الحقيقه ، وقيل : إنها غير زائده لما روى أن سبب النزول أنه أخذ حجرا بيده فرمى به النبى صلى الله عليه وسلم وعليه فيكون ذكره الآيه فى باب المسند إليه تتميما للفائده كما هو دأب السكاكى.

١- المسد : ١.

ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب ، لا كافر آخر.

(أو إيهام استلذاذه) أى : وجدان العلم لذيذا ، نحو قوله :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا

ليلاى منكنّ أم ليلى من البشر (١)

(أو التبرك به) ...

******

(قوله : ولا شك أن المراد إلخ) أى : وحيث كان المراد الشخص المسمى بأبى لهب لا كافرا آخر لم يكن كنايه عن الجهنمى إلا على القول الأول ، إذ على القول الثانى لا يكون أبو لهب كنايه عن الجهنمى إلا إذا كان المراد شخصا غير المسمى بأبى لهب كما مر (قوله : أو إيهام استلذاذه) أى : استلذاذ المتكلم بالمسند إليه أن يوهم المتكلم المخاطب أنه وجد المسند إليه لذيذا ، وفى ذكر الإيهام نظر ؛ لأن اللفظ الدال على المحبوب للنفس لذيذ عندها فالاستلذاذ حاصل تحقيقا لا على سبيل الإيهام ، فالأولى أن يقول أو الإعلام بالاستلذاذ به ، وأجيب بأمرين الأول أن المراد اللذه الحسيه باعتبار الدلاله على المعنى ، ولا شك أنها متوهمه لا محققه ، الثانى أن المراد اللذه بذكر العلم من غير اعتبار الدلاله على المعنى ، ولا شك أن حصول اللذه المعنويه بذكر العلم من غير اعتبار الدلاله على المعنى أمر متوهم.

هذا كله إن فسرنا الإيهام بالتوهم ، أما لو أريد به الإيقاع فى وهم السامع أى : ذهنه ولو على سبيل التحقق فلا اعتراض أصلا (قوله : ليلاى إلخ) أضاف ليلى إلى نفسه حين كونها من الظبيات ولم يضفها إلى نفسه حين كونها من البشر لكمال حسده وغيرته - ذكره شيخنا الحفنى ، والشاهد فى قوله : أم ليلى ، إذ مقتضى الظاهر أن يقول : أم هى لتقدم المرجع ، لكنه أورد المسند إليه علما لإيهام استلذاذه.

(قوله : أو التبرك) يصح أن يراد التبرك به باعتبار دلاله العلم على المعنى ، وأن يراد التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير اعتبارات تلك الدلاله فعلى التوجيه الأول يتعين عطفه على الإيهام ؛ لأن التبرك حاصل تحقيقا ، لا أنه متوهم وعلى الثانى يكون معطوفا على الاستلذاذ ؛ لأن التبرك حينئذ متوهم لا محقق.

١- نسب لقيس بن الملوح فى كتاب التبيان للطيى تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ص ١٤٨ ج ١ ، معاهد التنصيص ٣ / ١٦٧ ، ونسب للعرجى فى ذيل ديوانه ص ١٨٢ ، شرح المرشدى على عقود الجمان ص ١ / ٥٧.

نحو : الله الهادى ومحمد الشفيع.

(أو نحو ذلك) كالتفاؤل ، والتطير ، والتسجيل على السامع ، وغيره مما يناسب اعتباره فى الأعلام.

(وبالموصوليه) أى : تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصه به سوى الصله كقولك : ...

******

(قوله : نحو : الله الهادى) أى : عند ذكر الله تعالى ، وقوله : ومحمد الشفيع أى : عند ذكر المصطفى - صلى الله عليه وسلم - (قوله : كالتفاؤل) هو بالهمزه ، وذلك نحو : سعد فى داركَ (قوله : والتطير) أى : التشاؤم كالسفاح فى دار صديقك (قوله : والتسجيل) أى : ضبط الحكم وكتابته عليه ، كما لو قال الحاكم لعمرو : وهل أقر زيد بكذا؟ فيقول عمرو : زيد أقر بكذا ، فلم يقل هو أقر بكذا لأجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على إنكار الشهاده عليه بعد (قوله : وغيره مما يناسب اعتباره إلخ) كالتنبيه على غباوه السامع كما لو قال لكَ عمرو : هل زيد فعل كذا؟ فتقول له : زيد فعل كذا بإيراد المسند إليه علما مع كون المحل للضمير للتنبيه على بلاده المخاطب وأنه لا يفهم إلا باسم المظهر ولا يفهم مع اختصار الكلام ، وكالحث على الترحم نحو : أبو الفقر يسألك.

[تعريفه بالموصوليه]

(قوله : لعدم علم المخاطب) أى : فقط بدليل قول الشارح بعد ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم (قوله : بالأحوال المختصه به) الأولى أن يقول بالأمور المختصه به ليشمل عدم العلم بالاسم ، ثم إن المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لا عدم وجودها فى غيره (قوله : سوى الصله) فيه أن عدم العلم بسوى الصله لا يستدعى إتيان المسند إليه موصولا ؛ لأنه إذا علم بالصله أمكن أن يعبر عنه بطريق غير الموصوليه كالإضافه نحو : مصاحبنا بالأمس كذا وكذا ، وأجيب بأن النكته لا يشترط فيها أن تكون مختصه بتلك الطريق ولا أن تكون أولى بها بل يكفى وجود مناسبه بينهما ، وحصولها بها وإن أمكن حصولها بغيرها أيضا ، فليس المراد بالاقتضاء هنا إلا

.....

******

مجرد المناسبه من غير اطراد وانعكاس ، فالعلم بالحال المختصه كما يحصل بالموصوليه يحصل بالإضافه ، وبهذا يجاب أيضا عما أورد على قوله أو استهجان إلخ من أن مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصوليه ؛ لجواز أن يعبر عنه بطريق آخر من طرق التعريف لا استهجان فيه ، فلا بد من انضمام شيء إلى الاستهجان ليترجح اختيار الموصوليه على ما سواها من الطرق.

واعلم أن ما ذكرناه من أن النكته لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق ، بل يكفى كونها مناسبه للمقتضى كانت موجبه أو مرجحه ، أو لم تكن كذلك والترجيح من قصد المتكلم هذه طريقه المفتاح ومذهب الشارح أن النكته لا بد أن تكون موجبه أو مرجحه ، ولذا قال العلامه عبد الحكيم : إن عدم علم المخاطب سوى الصله نكته موجبه لإيراده موصولا ؛ لأنه إذا لم يكن معلوما للمخاطب شيء من الأحوال المختصه إلا الصله لا يمكن إيراده بشيء من طرق التعريف سوى الموصوليه ، وإيراده نكره خروج عما نحن فيه ، إذ كلامنا فى إيراده معرفه ولا ينقض بقولنا : مصاحبنا أمس رجل فاضل ، أو : الرجل الذى كان معنا بالأمس فاضل ؛ لأن طريق الإضافه إحضار للمعهود بعنوان المضاف إليه وطريق أداه التعريف إحضار للمعهود بعنوان أل وطريق الموصوليه إحضار له بعنوان النسبه الخبريه المفيده لاتصاف الموصوليه بها ، وهذه الطرق متغايره. ا ه ..

وأما ما أورده بعضهم على المصنف من أن عدم العلم بسوى الصله لا يستدعى إتيان المسند إليه موصولا للاستغناء عن الموصول بجعل تلك الحاله المختصه المعلومه للمخاطب صفه للنكره ، وأجاب عنه بأن تعيين الموصول وضعى بخلاف تعيين النكره ، فإنه بحسب الخارج دون الوضع ؛ لأن الموصول موضوع لكل معين وضعا واحدا باعتبار أمر عام أو موضوعه للمفهوم الكلى مستعمله فيه ، وإن كانت منحصره فى معين بحسب الخارج ، وما كان تعيينه بحسب الوضع أقوى مما كان تعيينه بحسب الخارج فهو فى حيز السقوط ؛ لأن الكلام فى ترجح تعريف على تعريف بعد كون المقام

(الـذى كـان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصـنف لما لا يكون للمتكلم أو لو لكليهما علم بغير الصـله ، نحو : الـذين فى بلاد المشرق لا أعرفهم ، أو لا نعرفهم ؛ لقله جدوى مثل هذا الكلام.

******

للتعريف والنكره الموصوفه بمعزل عنه ، نعم يرد على المصنف شىء آخر وهو أن قوله : سوى الصله يقتضى أن الخبر غير معلوم للمخاطب ؛ لأنه من الأحوال المختصه بالمسـند إليه ولم يستثن منها إلا الصله مع أنه قد يكون معلوما للمخاطب ، وذلك فيما إذا كـان المقصود من الخبر لاـزم الفائـده ، فكـان الأـولى أن يقول سوى الصـله والخبر ، وأجيب بـأن الخبر لاـ يجب أن يكون من الأـحوال المختصه بالمسـند إليه ، بـل تاره يكون من الأحوال العامه كما فى مثال الشارح ، وتاره يكون من الأحوال الخاصه كما فى : بقره تكلمت فلم يدخل الخبر حينئذ فى المسـتثنى منه فلا وجه لإخراجه ، وأما الصله فيجب أن تكون مختصه بالمسند إليه ؛ لأنها معينه له بدليل أنه صار معرفه بواسـطه إتصافه بها (قوله : الذى كان معنا أمس إلخ) أى : فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال المسـند إليه إلا كونه كان معنا بالأمس ولم يعلم كونه عالما أو لا (قوله : لما لا يكون للمتكلم إلـخ) ما مصدريه أى : لم يتعرض لعـدم كـون المتكلم له علم بسوى الصـله ولاـ لعـدم كون كـل من المتكلم والمخـاطب له علم بسوى الصـله أو موصوله والعـائد محذوف أى : لما لا يكون فيه للمتكلم إلخ.

(قوله : نحو الـذين فى بلاـد المشـرق إلـخ) أى : فالمتكلم وحـده ، أو مع المخاطب ليس له علم إلا بالصـله وهى الكون فى بلاد المشـرق (قوله : الذين إلخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب ، والأولى أن يمثل لعدم علم المتكلم بقوله : الذين كانوا معك أمس لا أعرفهم ؛ لأنه أدل على معرفه المخاطب من مثال الشارح (قوله : لقله جدوى مثل هذا الكلام) أى : لقله الفائده فى هذا الكلام ، وإنما لم يقل لعـدم فائـده هـذا الكلام ؛ لأنه لا يخلو عن فائـده وهى إفاده المخاطب عدم معرفه المتكلم لهم وإنما كانت تلك الفائـده قليله النفع بحيث لاـ يلتفت إليهـا البليغ؟ لأـن المفروض أن المتكلم لا يعلم بشـىء من الأحوال المختصه سوى الصـله فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم إلا بالأحوال العامه ،

(أو لاستهجان التصريح بالاسم ، أو زياده التقرير) أى : تقرير الغرض المسوق له الكلام ، وقيل : تقرير المسند ، وقيل : تقرير المسند إليه (نحو : (وَراوَدَتْهُ) أى : يوسف ، والمراوده : مفاعله من راد يرود : جاء وذهب ، ...

******

والحكم بالأحوال العامه قليل الجدوى ؛ لأن الأغلب العلم بها بخلاف ما إذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصله ، فإن المتكلم يجوز أن يكون عالما بالأحوال المختصه به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى ، ثم إن قوله لقله جدوى إلخ يقتضى أنه لا يكون فى الكلام فائده عظيمه عند انتفاء علم المتكلم بغير الصله وليس كذلك ، بل قد يكون فيه ذلك كقول : الذى ملك الروم يعظم العلماء فإن معرفه أنه يعظم العلماء فائده معتد بها ، وكذلك قولك : الذين فى بلاد المشرق زهاد ، فإن معرفه أنهم زهاد فائده يعتد بها ، وأجيب بأن ما ذكره الشارح هو الغالب فلا يرد المثال السابق ؛ لأنه من غير الغالب ، وأما ما أجاب به بعضهم من أن الكلام فما إذا لم يكن للمتكلم علم بسوى الصله ، وهذا المثال للمتكلم فيه علم بسوى الصله وهو أنه يعظم العلماء فمردود بأمرين : الأول إن مثال الشارح كذلك أيضا ، فإن المتكلم عالم بسوى الصله وهو أنه لا يعرفهم. الثانى : أن المراد بسوى الصله ما هو من الأحوال المختصه ، والخبر ليس منها كما تقدم.

(قوله : واستهجان) أى : استقباح التصريح بالاسم الدال على ذات المسند إليه ، إما لإشعاره بمعنى تقع النفره منه لاستقذاره عرفا نحو : البول والفساء ناقض للوضوء فتعدل عن ذلك لاستهجانه لقولك : الذى يخرج من أحد السبيلين ناقض ، وإما لنفره فى اجتماع حروفه.

(قوله : بالاسم) مراده به العلم بأقسامه الثلاثه فهو من إطلاق الخاص وإراده العام (قوله : أى تقرير الغرض إلخ) إنما قدم هذا القول ؛ لأنه أحسن الأقوال الثلاثه ووجه أحسنيته أن المقصود من الكلام إفاده الغرض المسوق له ، وكل من المسندين إنما أتى به لإفاده ذلك الغرض ، وحينئذ فحمل التقرير على تقريره أولى (قوله : والمراوده مفاعله من راد يرود جاء وذهب) هذا معناها فى الأصل أى : أن معناها فى الأصل المجىء والذهاب ،

وكأن المعنى : خادعته عن نفسه ...

******

والمراد بها هنا المخادعه ، وهو أن يحتال كل من شخصين على صاحبه فى أخذ ما بيده يريد أن يغلبه ويأخذه منه ، وحينئذ فيكون التركيب من قبيل الاستعاره التمثيليه بأن شبه هيئه المخادع بهيئه الذى يجىء ويذهب ، واستعيرت المراوده الموضوعه لحال الذى يجىء ويذهب لحال المخادع ووجه الشبه بين المراوده والمخادعه أن كلا منهما هيئه منتزعه من عده أمور ، أو من قبيل التبعيه بأن شبهت المخادعه بالمجىء والذهاب بجامع التردد فى كل ، واستعيرت المراوده الموضوعه للمجىء والذهاب للمخادعه ، واشتق من المراوده راودت بمعنى خادعت ، ثم بعد هذا كله فالمخادعه ليست باقيه على عمومها ، بل المراد المخادعه على خصوص الجماع ، والحاصل أن المراوده فى الأصل بمعنى المجىء والذهاب ، فأريد منها المخادعه وهى مطلقه ، والمراد منها مخادعه خاصه ، أو أن المراوده صارت حقيقه عرفيه فى المخادعه وإلى هذا أشار الشارح بقوله ، وكأن المعنى أى : المراد أو العرفى ، وليس المراد وكأن المعنى الحقيقى ، ثم إنه ورد سؤال حاصله أنه إذا كان المراد بالمراوده المخادعه فيقتضى وقوع الطلب من كل منهما ؛ لأن المفاعله تقتضى وقوع الطلب من كل منهما ، ويوسف - عليه السلام - معصوم لا يقع منه طلب ذلك الأمر وأجاب عنه الشارح بقوله : وفعلت فعل المخادع أى المحتال ، وحاصله أن المفاعله هنا ليست على بابها بل المراد بها أصل الفعل ، وإنما عبر بالمفاعله للدلاله على المبالغه فى طلبها منه واختلافهما ، ويجوز أن تكون المفاعله على بابها ، وأن الطلب حصل من كل منهما ، وإن اختلفت جهته فطلبها للوقاع وطلبه للمنع ، كما فسر به قوله تعالى : (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِها)(1) أى : همت به فعلا وهم بها تركا ، ثم إنه ورد سؤال حاصله : حيث كان المراد بالمراوده المخادعه فما حقيقه المخادعه؟ فأجاب الشارح بأنها أن يحتال عليه ، هذا حاصل تقرير كلام الشارح - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وكأن المعنى إلخ) إنما لم يحزم بذلك ؛ لأنه لا قدره له على القطع بأن هذا مراد الله ، فالأدب الإتيان بالعباره المفيده للظن ، وقوله خادعته عن نفسه عن بمعنى : لام

١- يوسف : ٢۴.

وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشیء الذی لا یرید أن یخرجه من یده - یحتال علیه أن یغلبه ، ویأخذه منه ؛ وهو عباره عن التمحل لمواقعته إیاها ، والمسند إلیه وهو قوله (الَّتِی هُوَ فِی بَیْتِها عَنْ نَفْسِهِ)(۱)) متعلق براودته ، فالغرض المسوق له الکلام نزاهه یوسف علیه السلام وطهاره ذیله ، ...

******

التعلیل أی : لأجل نفسه مثلها فی قوله تعالی : (ما کانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهِیمَ لِأَبِیهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَهٍ وَعَدَها إِیَّاهُ)(۲)(وَما نَحْنُ بِتارِکِی آلِهَتِنا عَنْ قَوْلِکَ)(۳) أو أن المعنی خادعته خداعا ناشئا عن نفسه وحاصلا بواسطتها وسببها ، فیفید العلیه والسببیه (قوله : وفعلت إلخ) عطف تفسیر وفیه إشاره إلی أنه لم تتحقق المخادعه حقیقه ، إذ لم یحصل لها ما أرادته من المواقعه ، وفیه إشاره أیضا إلی أن المفاعله لیست علی بابها (قوله : عن الشیء) متعلق بالمخادع لتضمنه معنی المباعد ، وضمیر لا یرید راجع إلی الصاحب ، وجعل عبد الحکیم عن بمعنی : لام التعلیل أی : فعلت فعل المخادع لصاحبه لأجل الشیء الذی لا یرید صاحبه أن یخرجه عن یده (قوله : یحتال) ضمیره راجع للمخادع ، وهذه الجمله مبینه لقوله فعلت فعل المخادع ، ولذا ترک العاطف فهی مستأنفه جوابا لسؤال ، کأن قائلا قال له فما ذلک الفعل الذی یفعله المخادع لصاحبه؟ فقال یحتال المخادع علی صاحبه مریدا أن یغلبه.

(قوله : ویؤخذ منه) تفسیر لما قبله (قوله : وهی إلخ) لما کانت المخادعه عامه بین المراد منها بقوله ، وهی أی المخادعه هنا عباره عن التمحل أی : الاحتیال علی مجامعه یوسف زلیخا ، فاللام فی قوله لمواقعته بمعنی علی (قوله : متعلق براودته) أی : وعن بمعنی لام التعلیل أی : راودته لأجل ذاته لما احتوت علیه من الحسن والجمال (قوله : فالغرض إلخ) أی : إذا علمت ما قلناه لک فی معنی المراوده ، فالغرض إلخ.

(قوله : وطهاره ذیله) شبه عدم ارتفاع الذیل للزنی بعدم تلوثه بالنجاسه علی طریق الاستعاره المصرحه ، ثم جعل ذلک کنایه عن عدم ملابسه صاحبه للمعاصی

۱- یوسف : ۲۳.

۲- التوبه : ۱۱۴.

۳- هود : ۵۳.

والمذكور أدل عليه من : امرأه العزيز ، أو زليخا ؛ لأنه إذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ، ولم يفعل - كان غايه فى التراهه ، وقيل هو تقرير للمراوده لما فيه من فرط الاختلاط والألفه ، وقيل : تقرير للمسند إليه ؛ لإمكان وقوع الإيهام والاشتراك فى امرأه العزيز أو زليخا ، ...

******

(قوله : والمذكور) أى : هو قوله التى هو فى بيتها ، وقوله أدل عليه أى على الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهه يوسف عن المعاصى ، والحاصل أن الغرض المسوق له الكلام يدل عليه كل من الموصول ، واسم الجنس الذى هو امرأه العزيز ، والعلم الذى هو زليخا ، إلا أن الموصول يدل على ذلك أكثر من غيره ؛ لأنه يقتضى أنه تمكن منها ولم يفعل بخلاف غيره ، فإنه لا يدل على التمكن (قوله : زليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما فى القاموس ، وبضم الزاى وفتح اللام كما فى البيضاوى.

(قوله : وتمكن من نيل المراد منها) إن قيل هو نبى معصوم فكيف عبر بالتمكن.

قلت : المراد التمكن بحسب الصوره الظاهريه ، وإلا فهو نبى معصوم ، وقوله من نيل المراد أى : مرادها لا مراده (قوله : تقرير للمراوده) أى : أنها وقعت وثبتت ، وقوله تقرير للمراوده أى : التى هى المسند ، وقوله لما فيه أى : فى الكون فى بيتها كما يدل عليه قوله قبل ؛ لأنه إذا كان فى بيتها إلخ (قوله : من فرط) أى : من شده الاختلاط والألفه ، وحاصل ما ذكره من تقرير المسند إنه إذا كان مملوكا لها على زعمها بحسب الصوره ، وعندها فى بيتها صارت متمكنه منه غايه التمكن حتى إذا طلبت منه شيئا لا يمكنه أن يخالفها ، فقوله التى هو فى بيتها تقرير للمراوده ، وأنها حصلت ولا بد لما فيه من الدلاله على زياده الاختلاط ، فيفيد حينئذ صدور الاحتيال منها على وجه أتم وأعظم من غيره (قوله : فى امرأه العزيز) راجع للإبهام ، وقوله أو زليخا راجع للاشتراك ، وعبر فى الأول بالإبهام ، وفى الثانى بالاشتراك ؛ لأن الأول اسم جنس من قبيل المتواطىء ففيه إبهام ، والثانى علم يقع فيه الاشتراك اللفظى ، ويحتمل أن امرأه العزيز وزليخا راجعان للإبهام وللاشتراك ، والاشتراك فى امرأه العزيز معنوى وفى زليخا لفظى ، وحاصل ما ذكره فى تقرير المسند إليه أنه لو قال وراودته زليخا لم يعلم أنها التى هو فى بيتها ، إذ يمكن أن

والمشهور أن الآيه مثال لزياده التقرير فقط ، وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم ؛ وقد بينته فى الشرح.

(أو التفخيم) أى : التعظيم ، والتهويل (نحو : (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ ما غَشِيَهُمْ)(۱)) فإن فى هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى.

******

يكون هناك امرأه اسمها زليخا غير التى هو فى بيتها ؛ لأنه علم مشترك ، وكذا لو قيل راودته امرأه العزيز بخلاف وراودته التى هو بيتها ؛ فإنه لا احتمال فيه ؛ لأنه إشاره إلى معهوده ، ويعلم منه نفس تلك المرأه التى هى زليخا امرأه العزيز ؛ لأنه معلوم من خارج أن التى هو فى بيتها زليخا امرأه العزيز تأمل (قوله : والمشهور) أى : عند شراح المتن.

(قوله : وقد بينته فى الشرح) حاصله أنه لو عبر بزليخا لكان مستقبحا ؛ لأنه يقبح التصريح باسم المرأه ، أو لكون السمع يمج لفظ زليخا لكونه مركبا من حروف يستقبح السمع اجتماعها ، ومن لطيف هذا النوع أعنى العدول عن التصريح للاستهجان ، وإن كان فيه طول ما يحكيه الشاعر فى قوله :

قالت لترب عندها جالسه

فى قصرها هذا الذى أراه من

قالت فتى يشكو الغرام عاشق

قالت لمن قالت لمن قالت لمن

فعدل عن العلم مع كونه أخصر مما ذكر لاستهجان التصريح باسمها. (قوله : أى التعظيم والتهويل) اقتصر فى القاموس فى معنى التفخيم على التعظيم ، والمراد تعظيم المسند إليه (قوله : والتهويل) أى : التخويف (قوله : من اليم) أى : من البحر وهو بيان لما غشيهم ، أو أن من للتبعيض وهو على كل من التقديرين حال من الفاعل ، أو أنه ظرف لغو متعلق بغشيهم ، والمعنى فغشيهم ماء كثير من البحر لا يحصى قدره ، وليس محدودا بأربعين قامه مثلا ، فأورد المسند إليه اسم موصول إشاره إلى أنه لا يمكن تفصيله أو تعيينه ، فكأنه قيل غشيهم من البحر ماء تعجز العقول عن تفصيله وتعيينه (قوله : فإن هذا الإبهام) أى : وترك التعيين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامه مثلا ، وقوله من التفخيم أى التعظيم لما غشيهم ما لا يخفى ؛ وذلك لأنه يشير إلى أن ما غشيهم بلغ

۱- طه : ۷۸.

(أو تنبيه المخاطب على الخطأ ، نحو : إن الذين ترونهم) أى : تظنونهم (إخوانكم ... يشفى ...

******

من العظم غايه لا تدرك ولا تفى العباره ببيانها ، والعظم من حيث الكم لكثره الماء المجتمع ، وتضمنه أنواعا من العذاب ، ومن حيث الكيفيه لسرعته فى الغشيان ؛ لأن الماء المجتمع بالقسر إذا أرسل على طبعه كان فى غايه السرعه ولإحاطته بجميعهم بحيث لا يتخلص واحد منهم ، إن قلت : يشترط فى صله الموصول أن تكون معهوده للمخاطب كما ذكره النحاه لأجل أن يتعرف باعتبارها ، وحينئذ فلا يتأتى أن تكون مبهمه ؛ لأن الإبهام ينافى ذلك. قلت : ذلك الاشتراط بالنظر لأصل الوضع ، وقد يعدل عن ذلك الأصل إلى الإبهام لأجل تلك النكته أى : تعظيم المسند إليه وتهويله - كذا قيل ، وفيه أن الذى ذكره النحاه أن الصله يشترط فيها أن تكون معهوده إلا فى مقام التعظيم والتهويل ، ويمثلون بهذه الآيه ، وحينئذ فلا اعتراض.

(قوله : على الخطأ) فى بعض النسخ على خطأ أى : سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ، ومثال الثانى أن الذى يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه (قوله : ترونهم) (١) هو بضم التاء روايه ودرايه أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلما اشتهر عندهم من استعمال الإراءه بمعنى الظن بصوره المبنى للمجهول ، وإن كان المعنى على البناء للفاعل فعلى هذا الواو فاعل والهاء مفعول أول ، وإخوانكم مفعول ثان ، وأما فتحها على أن ترى بمعنى : تبصر - فلا يصح ، إذ ليس الإبصار مرادا هنا نعم يصح الفتح نظرا للدرايه على جعل الرؤيه قلبيه بمعنى الاعتقاد ، لكن الروايه تخالفه - كذا قرر بعض الأفاضل ، وقرر شيخنا العلامه العدوى : أن رأى هنا من الإراءه التى تتعدى إلى ثلاثه مفاعيل فهو مبنى للمجهول حقيقه ، وإن الواو نائب فاعل ، والهاء مفعول ثان وإخوانكم مفعول ثالث ،

١- يريد قول الشاعر : إن الذين ترونهم إخوانكم يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا والبيت كما يأتى بين قول المصنف أنه لعبده بن الطيب وهو من الكامل. وانظر التبيان (١ / ١٥٦) ، والمفضليات (١٤٧) ، وشرح عقود الجمان ص ٦٧ ، وأسرار البلاغه ٢٧٥ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

غليل صدورهم أن تصرعوا) أى : تهلكوا ، أو تصابوا بالحوادث ، ففيه من التنبيه على خطئهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك : إن القوم الفلانى.

(أو الإيماء) أى : الإشاره (إلى وجه بناء الخبر) ...

******

وأن المعنى إن الذى يريكم الناس أنهم إخوانكم أى يصيّرونكم رائين لهم وظانين لهم أنهم إخوانكم ، وعلى هذا فقول الشارح أى : تظنونهم ليس تفسيرا حقيقيا ، بل تفسير لحاصل المعنى ، وهذا البيت من كلام عبده بسكون الباء ابن الطيب من قصيده يعظ فيها بنيه (قوله : غليل إلخ) الغليل بالغين المعجمه الحقد ، ويطلق على حراره العطش ، والمراد هنا الأول (قوله : أى تهلكوا) الصرع هو الإلقاء على الأرض فهو إما كنايه عن الهلاك ، أو الاصابه بالحوادث (قوله : ففيه من التنبيه إلخ) أى : حيث حكم عليهم بأنه تحقق فيهم ما هو مناف للإخوه ، فيعلم أنها منتفيه فيكون ظنهم لها خطأ (قوله : ففيه من التنبيه إلخ) أى : ففى الموصول من حيث الصله أو أن الصله والموصول كالشىء الواحد ، وإلا فالتنبيه من الصله لا من الموصول - تأمل.

(قوله : ما ليس فى قولك إلخ) يتبادر منه أن كلام الشاعر فى قوم مخصوصين وليس كذلك ، بل الظاهر أنه تنبيه على خطأ ظن الإخوه بالناس أيا كانوا وفى أى وقت كان ، فليس هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلانى - كذا ذكر شيخنا الحفنى.

(قوله : إلى وجه) أى نوع وقوله بناء الخبر لفظ بناء مستدرك ، والأصل أو الإيماء إلى وجه الخبر ؛ وذلك لأن الخبر على وجوه وأنواع مختلفه فيشار بإيراد المسند إليه موصولا لواحد منها ، وأما البناء فهو شىء واحد لا تعدد فيه. كذا قيل ، وقد يقال إذا كان للخبر وجوه وأنواع كان بناؤه كذلك باعتبارها ؛ لأن بناء العقاب غير بناء غيره وحينئذ فليس لفظ البناء مستدركا ، ولك أن تجعل البناء بمعنى المبنى وإضافته للخبر من إضافه الصفه لموصوف ، وحينئذ فالمعنى أنه يؤتى بالمسند إليه اسم موصول للإشاره إلى نوع الخبر المبنى على الموصول من كونه مدحا أو ذما أو عقابا إلخ ، ومعنى كون الخبر مبنيا على الموصول أنه محكوم به عليه ، وهذا الوجه يشير له قول الشارح فيما يأتى ،

أى : إلى طريقه ؛ تقول : عملت هـذا العمـل على وجه عملـك ، وعلى جهته ؛ أى : على طرزه وطريقته ؛ يعنى : تـأتى بالموصول والصـله للإشـاره إلى أن بنـاء الخبر عليه من أى وجه ، وأى طريق من الثواب والعقاب ، والمـدح والـذم ، وغير ذلك (نحو : (إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبادَتِى)(١)) فـإن فيـه إيمـاء إلى أن الخبر المبنى عليـه أمر مـن جنس العقـاب والإذلال ؛ وهـو قـوله : (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ داخِرِينَ) ومن الخطأ فى هـذا المقام تفسـير الوجه فى قوله : إلى وجه بناء الخبر بالعله والسـبب ، وقـد اسـتوفينا ذلك فى الشرح ...

******

وقول المصـنف أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر أى ، والحال إن ذلك الإيماء مناسب للمقام بأن كان المقام يقتضى التأكيد ، وإنما كان الإيماء المذكور مناسـبا لذلك المقام ؛ لأن فيه شبه البيان بعد الاجمال وهو مفيد للتوكيد ، فإن لم يكن ذلك الإيماء مناسبا للمقام كان من المحسـنات البـديعيه ؛ لأنه شبيه بالإرصاد من جهه أن فاتحه الكلام تنبه الفطن على خاتمته ، والإرصاد عند علماء البـديع أن يجعل قبل العجز من الفقره ، أو البيت ما يدل عليه إذا عرف الروى نحو قوله تعالى (وَما ظَلَمْناهُمْ وَلكِنْ كانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)(٢).

(قوله : أى إلى طريقه) المراد بطريقه نوعه وصفته (قوله : أى : على طرزه وطريقته) أى : على صفته (قوله : يعنى تأتى إلخ) أتى ، بالعنايه إشاره إلى أن ما أفاده كلام المصـنف من أن المسـند إليه الموصول هو المشير إلى وجه بناء الخبر غير ظاهر ، إذ المشير إلى ذلك إنما هو الصـله ، وقد يجاب بأن قول المصـنف أو الإيماء إلخ معناه أنه يؤتى بالمسـند إله اسـما موصولا للإيماء بصلته (قوله : من أى وجه) أى : من أى نوع ومن أى جنس وفى الكلام حـذف أى من جواب أى وجه ، وكـذا يقال فيما بعـده (قوله : إلى أن الخبر المبنى عليه) هـذا يشـير إلى أن البناء بمعنى اسم المفعول ، وإضافته للخبر من إضافه الصـفه للموصوف ، وقوله فإن فيه إيماء إلخ أى : بخلاف ما إذا ذكرت أسـماؤهم الأعلام (قوله : داخرين) أى : صاغرين ، أى : متلبسين بالذل والصغار (قوله : ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه) أى : فى كلام المصنف ، والذى فسره بذلك التفسير هو الشارح

١- غافر : ٦٠.

٢- النحل : ١١٨.

(ثم إنه) - أى : الإيماء إلى وجه بناء الخبر ...

******

العلامه الخلخالى تبعا للعلامه الشيرازى فى شرح المفتاح ، ووجه الخطأ فى ذلك التفسير أن الإشاره للعله لا تطرد فى جميع الأمثله ، بل هو ظاهر فى الآيتين ، فإن الاستكبار عن العباده عله فى دخول جهنم ، وتكذيب شعيب - عليه السلام - عله فى الخسران ومشكل فى البيتين ، فإن السمك للسماء ليس عله لبناء البيت (١) ، وضرب البيت ليس عله لزوال المحبه وقد يقال ما ذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور إنما يتم لو كان هذا القائل رجع الضمير فى قوله ، ثم إنه رجع الضمير فى قوله ، ثم إنه ربما إلخ إلى الإيماء كما فعل الشارح وهو إنما رجعه لجعل المسند إليه موصولا ، وحينئذ فلا تخطئه فيما ذكره من التفسير ؛ لأن البيتين حينئذ ليسا من أمثله الإيماء إلى وجه الخبر ، بل من أمثله جعل الموصول وسيله إلى التعظيم أو التحقيق ، وحينئذ فلا يتوجه عليه ذلك الاعتراض ، وقد يقال جعله الضمير راجعا لجعل المسند إليه موصولا خلاف ما يدل عليه السياق من عود الضمير على الإيماء فهو خطأ ، والمبنى على الخطأ خطأ ، وإنما كان رجوع الضمير لجعل المسند إليه موصولا خلاف ما يدل عليه السياق ؛ لأنه قال : ثم إنه ولو كان الضمير عائدا على الإتيان بالموصول لقال أو جعله ذريعه على قياس ما قبله من قوله أو استهجان التصريح بالاسم ، أو التفخيم ، أو تنبيه المخاطب إلخ ، أو الإيماء إلخ ، وبأن المفيد لتعظيم شأن الخبر وغيره إنما هو الإيماء لا نفس الموصول ، بدليل أنه لو بنى عليه غير المومئ إليه بأن بنى عليه غير الخسران بالنسبه للآيه الثانيه لم يفد تعظيم شعيب ، فظهر أنه لا مدخل للموصول فى إفاده التعظيم.

(قوله : ثم إنه ربما جعل ذريعه إلى التعريض بالتعظيم إلخ). حاصل ما فى المقام أن المبحث الذى فرغ منه كون الموصول يشير إلى جنس الخبر وكون الخبر عظيم الشأن مرتفع الرتبه أو لا فشىء آخر والمبحث الذى شرع فيه الآن كون الموصول يشير إلى جنس

١- فى قول الفرزدق : إنّ الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعزّ وأطول

لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما سبق إلى بعض الأوهام - (ربما جعل ذريعه) أى وسيله (إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أى : لشأن الخبر (نحو : إنّ الذى سمك (١)) أى : رفع (السماء بنى لنا ... بيتا) أراد به الكعبه ، ...

******

الخبر وتلك الإشاره قد تكون ذريعه وطريقا للتعريض بتعظيم شأنه أو شأن غيره ، أو ذريعه للتعريض بالإهانه لشأن الخبر أو ذريعه إلى تحقيق الخبر (قوله : لا مجرد إلخ) أى : لأن سياق الكلام ينافيه ؛ لأنه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعه على نسق ما قبله ؛ ولأنه يفهم أن ما يذكر بعد يوجد من غير الإيماء وهو فاسد كما مر (قوله : إلى بعض الأوهام) أى وهم الشارح الخلخالى.

(قوله : بما جعل ذريعه إلخ) أى فيكون المقصود من الإيماء التعريض بالتعظيم مثلا ، ونفس الإيماء غير مقصود بالذات كذا فى عبد الحكيم (قوله : إلى التعريض) هو الإشاره من عرض الكلام أى : دلاله الكلام على معنى ليس له فى الكلام ذكر نحو : ما أقبح البخل تريد أنه بخيل ، وإنما ذكر التعريض فى هذه الأغراض ؛ لأنها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر يثبت فى ضمنه هذه الأغراض لاستلزامه إياها عقلا أو عاده. قاله السيرامى.

(قوله : أراد به الكعبه) الأولى أن يقول أراد به بيت المجد والشرف ، لا الكعبه ؛ لأن القصيده تأبى أن يكون المراد به الكعبه لأن قصد الفرزدق بها افتخاره على جرير بأن أباءه أماجد وأشراف لكونهم من قريش ، بخلاف آباء جرير فإنهم من أراذل بنى تميم ، ومعنى كونه بنى لهم بيت المجد والشرف جعل المجد والشرف فيهم أى : إن الذى سمك السماء جعل فينا مجدا وشرفا وجعل قبيلتنا من أعظم القبائل بخلافك يا جرير ، فإن آباءك ليس فيهم مجد ولا شرف ، وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على

١- البيت من الكامل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ / ١٥٥ ، والأشباه والنظائر ٦ / ٥٠ ، وخزانه الأدب ٦ / ٥٣٩ ، ٨ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨. وشرح المفصل ٦ / ٩٧ ، ٩٩ ، الصاحبى فى فقه اللغه ٢٥٧ ، ولسان العرب ٥ / ١٢٧ (كبر) ، ٣٧٤ (عزز) ، وتاج العروس ١٥ / ٢٢٧ (عزز) ، والمقاصد النحويه ٤ / ٤٢ ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى ٢ / ٣٨٨ ، وتاج العروس (بنى).

أو بيت الشرف والمجد (دعائمه أعز وأطول) من دعائم كل بيت ففى قوله : إن الذى سمك السماء - إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعه والبناء عند من له ذوق سليم ، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى

******

جرير فيتعين حمل البيت على بيت المجد ؛ لأن جريرا مسلم فلا معنى للافتخار بالكعبه ، إذ لكل مؤمن فيها حق ، وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبه والقريب من الشىء له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره ، أو أن أهله كانوا ممن يتعاطون أمورها بخلاف أقارب جرير (قوله : أو بيت الشرف والمجد) الإضافه بيانيه ، أو المراد ببيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه (قوله : دعائمه) جمع دعامه بكسر الدال ، وهى عماد البيت أى قوائمه وعواميده (قوله : من دعائم كل بيت) أى : أو من دعائم بيتك وقيل من السماء وقيل عزيزه طويله.

(قوله : ففى قوله أن الذى سمك السماء إيماء) أى : بخلاف ما إذا قيل إن الله أو الرحمن أو غير ذلك بنى لنا بيتا (قوله المبنى عليه) أى : المحكوم به عليه (قوله : عند من له ذوق إلخ) متعلق بقوله إيماء ، وأفاد بذلك أن الذوق شاهد على ذلك الإيماء ، فإنه إذا قيل الذى صنع هذه الصنعه الغريبه فهو منه عرفا أن ما يبنى عليه أمر من جنس الصنعه والإتقان ، فإذا قيل صنع لى كذا كان كالتأكيد لما أشار إليه أول الكلام (قوله : ثم فيه) أى : فى ذلك الإيماء بواسطه الصله بخلاف ما لو قيل : إن الذى بنى بيت زيد بنى لنا بيتا ، فإنه لا يكون فيه تعريض بتعظيم بناء بيته ، وإن أشار إلى جنس الخبر ، وقوله بتعظيم بيته أى : بيت الشاعر ، وقوله لكونه فعل من رفع السماء أى وأفعال المؤثر الواحد متشابهه لا تختلف ، والحاصل أن شأن الصانع المتقن للصنعه أن تكون صنعته متقنه ، فحيث كان البناء لذلك البيت فعل من سمك السماء فلا يكون ذلك البناء إلا عظيما لما علمت أن أفعال المؤثر الواحد متشابهه لا تختلف ، لا يقال إن الإيماء المذكور إنما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر ؛ لأنا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء به ، وحينئذ فلا محيد عن اعتبار البناء فى التعظيم وهو الخبر. قاله ابن يعقوب ، واعترض العلامه السيد على الشارح : بأنه لا نزاع فى كون هذا الكلام

لا بناء أعظم منها وأرفع (أو) ذريعه إلى تعظيم (شأن غيره) أى : غير الخبر (نحو : (الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كانُوا هُمُ الْخاسِرِينَ)(1)) ففيه إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه مما ينبئ عن الخيبه والخسران ، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام ، ...

******

مشتملا على الإيماء لنوع الخبر وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر إلا أن ذلك الإيماء لا مدخل له فى تعظيم الخبر أصلا فكيف يجعل ذريعه إلى التعريض به ، وإنما نشأ التعظيم من نفس الصله بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد ، ومما يدل على أن الإيماء لا مدخل له فى ذلك وجود التعريض بتعظيم البناء بدون الإيماء لنوع الخبر فى قولك بنى لنا بيتا من سمك السماء بتقديم المسند ، فإن هذا مفيد للتعريض بتعظيم شأن الخبر ، ولا إيماء فيه لنوع الخبر ؛ لأن الإيماء إنما يحصل عند جعل الموصول مقدما ، وأجيب بأن الكلام فى التعظيم المستفاد من الموصول وصلته فقط ، ولا شك أنه يحتاج إلى التوسل إليه بالإيماء المذكور ؛ لأن تعظيم شعيب فى الآيه إنما استفيد من الصله لما فيها من الإيماء إلى جنس الخبر الدال على التعظيم ، إذ لو بنى عليه غير المومئ إليه بأن رتب عليه غير الخسران لم يستفد تعظيمه ، والتعظيم الحاصل عند تقديم المسند مستفاد من مجموع الكلام ، ولا شك أنه لا يحتاج إلى الإيماء المذكور ، واستفاد التعظيم من الصله بواسطه الإيماء لا تنافى فى استفادته من مجموع الكلام ؛ لأن ما يفيد النكته تنسب إليه ، وإن أمكنت بغيره (قوله : لا بناء أعظم منها وأرفع) أى : فى مرأى العين (قوله أو ذريعه إلى تعظيم شأن غيره) أى حال غيره ، والأولى أن يقول أو ذريعه إلى التعريض بتعظيم شأن غيره.

(قوله : ففيه) أى الموصول يعنى مع الصله (قوله مما ينبئ عن الخيبه) أى : لأن شعيبا نبى فتكذيبه يوجب الخيبه والخسران ، وكان الأولى أن يقول إلى أن الخبر المبنى عليه من جنس الخيبه والخسران ؛ لأن هذا هو المناسب لما تقدم له وعطف الخسران على ما قبله عطف تفسير.

(قوله : وتعظيم لشأن شعيب) ظاهره أن ذلك من الموصول مع أنه من الإيماء بواسطه الصله ؛ لأنهم إذا كانوا يحصل لهم الخيبه بسبب تكذيبه يعلم أنه عظيم ، فكان

١- الأعراف : ٩٢.

وربما يجعل ذريعه إلى الإهانه لشأن الخبر ، نحو : إن الـذى لا يحسن معرفه الفقه قـد صـنف فيه ، أو لشأن غيره ، نحو : إن الذى يتبع الشيطان خاسر ، وقد يجعل ذريعه إلى تحقيق الخبر ؛ أى : جعله محققا ثابتا ، نحو :

إنّ التى ضربت بيتا مهاجره

بكوفه الجند غالت ودّها غول (١)

******

الأولى للشارح أن يقول : ثم فى هذا الإيماء تعريض بشأن شـعيب الذى هو مفعول به (قوله : وربما يجعل) أى : الإيماء المذكور ، وقوله ذريعه إلى الإهانه الأولى أن يقول ذريعه للتعريض بإهانه شأن الخبر (قوله : إن الـذى لا يحسن معرفه الفقه إلـخ) أى ففى الموصول مع الصله إيماء إلى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه : كالتصنيف ، وفى ذلك الإيماء تعريض بأن مصنفه مبتذل مهان ؛ لأنه إذا كان لا يحسن ما ذكر كان جاهلا ، فتصـنيفه حينئـذ قبيـح لا يعبأ به ؛ لأن المبنى على الجهل شـىء قبيـح (قوله : إن الذى يتبع الشـيطان خاسـر) أى : فـالموصول يشـير إلى أن الخبر المبنى عليه من جنس الخيبه والخسـران ، وفى ذلـك الإيمـاء تعريض بحقـاره الشـيطان ؛ لأنه إذا كان اتباعه يترتب عليه الخسـران كان محقرا مهانا ، وقـد يقال : إن إهانته تفهم من العلم بقباحه اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر ؛ إلا أن يقال : إنه يحصل بواسطه الإيماء لجنس الخبر إهانه أتم مما تحصل به أولا -. ا ه. سم.

(قوله : وقد يجعل) أى : الإيماء المذكور ذريعه إلى تحقيق الخبر أى : تقريره وتثبيته أى : جعله مقررا وثابتا فى ذهن السامع حتى كـأن الإيماء المـذكور برهان عليه ، وذلك فيما إذا كانت الصـله تصـلح لأن تكون دليلا لوجود الخبر ، كما فى البيت المـذكور فـإنه يصـلح ؛ لأـن يقال : أكل الغول ودها وزالت محبتها لأنها ضـربت إلـخ ، ثم إن ظاهره أن المحقق للخبر نفس الإيماء وليس كـذلك إذ المحقق له فى الحقيقه إنمـا هو الصـله التى حصـل بهـا الإيماء لا نفس الإيماء (قوله : إن التى ضـربت إلـخ) أى : إن الحبيبه التى ضربت بيتا ،

١- من البسيط وهـو لعبـده بن الطـبيب العبشـمى فى ديـوانه ٥٩ ، وتـاج العروس (كـوف) ، ومعجـم البلـدان (الكـوفه) ، وشـرح اختيـارات المفصـل ، وانظر الإشارات والتنبيهات / ٣٨ ، المفتـاح ص ٢٧٥ تحقيق د / عبـد الحميـد هنـداوى ، والإيضاح ص ٤٤ تحقيق د / عبـد الحميد هنداوى ، وشـرح المرشدى على عقود الجمان ١ / ٥٩ ، وكوفه الجنـد هى مدينه الكوفه ، وروى أبو زيد (بكوفه الخلـد) على أنه موضع وقال الأصـمعى : إنما هو (بكوفه الجند) والأول تصـحيف والغول : حيوان خرافى والشاهد فى أن ضرب البيت بالكوفه والهجره إليها فيه إيماء إلى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبه ، وهو مع هذا يحقق زوال الموده ويقرره حتى كأنه دليل عليه. [انظر حاشيه الإيضاح ص ٤٤ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى].

فإن فى ضرب البيت بكوفه الجند ، والمهاجره إليه إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبه ، وانقطاع الموده ثم إنه يحقق زوال الموده ، ويقرره حتى كأنه برهان عليه ، ...

******

وضرب البيت فى الأصل شد أطنابه ، ويلزمه الإقامه فيه المراده ، فتكون كنايه عن الإقامه فيه من باب الانتقال من الملزوم للازم ، وقوله مهاجره : حال من فاعل ضربت أفادت أن الكوفه التى أقامت بها ليست محلها الأصلى وقوله بكوفه متعلق بضربت والباء بمعنى فى ، وإضافتها للجند لإقامه جند كسرى بها ، وقوله غالت أى : أكلت وودها أى محبتها لى : مفعول مقدم ، وغول فاعل مؤخر أى : إنها إنما أقامت بالكوفه بعد الهجره إليها لكون الغول أكل ودها لى ، وأن محبتها زالت ووجه إدخال التاء فى الفعل الغول مؤنث سماعا وإن كان بمعنى المهلك ، ثم إن لفظ البيت خبر والمعنى على التأسف كما فى الحفيد على المطول.

(قوله : والمهاجره إليها) عطف على ضرب (قوله : إلى أن طريق بناء الخبر) أى إلى جنس الخبر المبنى عليه ، وكان الأولى أن يقول إلى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبه وانقطاع الموده ليوافق ما مر ، والمراد أنه فرد من أفراد ذلك الجنس ، وإنما كان الموصول يومىء للنوع المذكور ؛ لأن الشأن أن الإنسان لا يقيم فى محل خلاف محله إلا إذا كان كارها لأهل محله (قوله : ثم إنه) أى الإيماء المذكور بواسطه الصله ، وقرر شيخنا العدوى أن قوله : ثم إنه أى ما ذكر من الضرب والمهاجره يحقق إلخ أى : من تحقيق المسبب للسبب ، وذلك لأن أكل الغول ودها سبب فى الواقع للضرب والمهاجره ووجود المسبب دليل على وجود سببه ، وظهر لك مما قلنا إن قوله ثم إنه يحقق يحتمل رجوع ضميره للإيماء جريا على ما مر من التسامح ، ولما ذكر من الضرب والمهاجره نظرا للحقيقه من أن المومى إنما هو الصله.

(قوله : زوال الموده) أى : منها ، وقوله ويقرره أى : فى ذهن السامع (قوله : حتى كأنه) أى : الإيماء بواسطه الضرب ، أو ضرب البيت بكوفه الجند والمهاجره إليها وقوله برهان عليه أى : على زوال المحبه ؛ لأنه دليل عليه.

وهذا معنى تحقيق الخبر ، وهو مفقود فى مثل : إن الذى سمك السماء ؛ إذ ليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا ؛ فظهر الفرق بين الإيماء ، وتحقيق الخبر ...

******

واعلم أن الاستدلال بالسبب على المسبب يسمى برهانا آنيا ، والاستدلال بالمسبب على السبب يسمى برهانا لميا ؛ لأن وجود المسبب خارجا عله فى وجود السبب بمعنى إنك إذا رأيت المسبب متحققا فى الخارج استدللت به على وجود السبب ، فالمسبب حينئذ يقع فى جواب السؤال بلم عن وجود السبب ، وما هنا من قبيل الاستدلال بالمسبب على السبب فهو من قبيل البرهان اللمى إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح كأنه برهان عليه لا وجه للكأنيه ، إذ هو برهان عليه حقيقه ، فالأولى أن يقول ؛ لأنه برهان عليه إلا أن يقال إن المعنى حتى كأنه برهان إنى فشبه اللمى بالأنى أو أن كان للتحقيق قرر ذلك شيخنا العدوى ، أو يقال أتى بكأن ؛ لأنه لم يسق مساق البراهين المعتاده (قوله : وهذا معنى تحقيق الخبر) يعنى أن المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره حتى كأن الصله دليل عليه ، وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وإيجاده بأن تكون الصله للخبر فى الواقع والإلزام أن ضرب البيت بالكوفه والمهاجره إليها عله لانقطاع الموده والمحبه فى نفس الأمر ، وهو غير صحيح ، إذ الأمر بالعكس وهو أن العله فى ضرب البيت هو زوال المحبه.

والحاصل أن الضرب والمهاجره عله لميه لزوال المحبه ، وزوال المحبه عله آنيه لهما (قوله : إذ ليس فى رفع الله السماء إلخ) أى : لأن رفع الله السماء ليس عله لبناء البيت لا آنيه ولا لميه (قوله : فظهر الفرق إلخ) أى : لأن حاصل الإيماء إلى وجه الخبر أن يستشعر السامع بجنس الخبر ، ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والإنكار له ، وأما تحقيق الخبر فهو أن يستشعر السامع بجنس الخبر ويتيقنه ، ويتقرر عنده بحيث يزول ما عنده من الشك فيه ، والإنكار له ألا ترى إلى قوله : إن التى ضربت إلخ ، فإنه يحصل منه فى ذهن السامع جنس انقطاع الموده والمحبه ، ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والإنكار ؛ لأنه يلزم عاده من المهاجره بالكوفه وضرب البيت بها والانقطاع فيها زوال المحبه والموده بخلاف إن الذى سمك السماء إلخ ، إذ لا يلزم عاده ولا عقلا من سمك

[أغراض التعريف بالإشاره] :

(وبالإشاره) أى : تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشاره (لتمييزه) أى : المسند إليه (أكمل تمييز) ...

******

السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الإيماء فيه بدون التحقيق ، وظهر لك من هذا أن الإيماء إلى وجه بناء الخبر أعم من الإيماء إلى تحقيق الخبر بالنظر للمحل ، فكلما وجد تحقيق الخبر وجد الإيماء ، ولا عكس لحصول الإيماء لوجه الخبر من غير إيماء إلى تحقيقه فى نحو : إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتا إلخ ، فإن فيه الإيماء لوجه الخبر وليس فيه إيماء إلى تحقيق الخبر ، إذ لا دلالة لسمك السماء على بناء بيتهم ولحصول الإيماء إلى التحقيق مع الإيماء لوجه الخبر فى نحو : إن التى ضربت بيتا إلخ ، لكون الوجه الذى أشير إليه كالدليل على ذلك الخبر ، وإذا قد علمت الفرق بينهما وأن بينهما العموم والخصوص المطلق باعتبار المحل تعلم أن الإيماء لوجه بناء الخبر غير الإيماء إلى تحقيق الخبر ، وحينئذ فلا يستغنى بذكر الإيماء لوجه عن الإيماء إلى التحقيق ، فسقط اعتراض المصنف فى الإيضاح على القوم بأنه لم يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الإيماء لوجه بناء الخبر ذريعه إلى التحقيق مع أنه عينه.

[تعريفه بالإشاره]

(قوله : أى تعريف المسند إليه) يعنى : لفظه لأنه الذى يعرف (وقوله : لتمييزه) أى : المسند إليه ، أى فى معنى المسند ، ففى الكلام استخدام حيث ذكر المسند إليه أولا مرادا به اللفظ ، وأعيد عليه الضمير مرادا به المعنى ، أو حذف مضاف أى : لتمييز معناه (قوله : لتمييزه أكمل تمييز) أى : لكون المقصود تمييزه تمييزا أكمل فهو من إضافه الصفه للموصوف والتمييز الأكمل هو ما كان بالعين والقلب ، فإنه لا تمييز أكمل منه ، ولا يحصل ذلك التمييز إلا باسم الإشاره ، فإن قلت : إن كلام المصنف يقتضى أن اسم الإشاره أعرف المعارف ، وليس كذلك. أجيب بأن المراد أنه أكمل تمييزا بالنسبه لما تحته من المعارف لا بالنسبه لما فوقه أيضا ، ويكون الكلام فى مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف ، أو يقال إن دلاله اسم الإشاره على أكمليه التمييز إنما هو من حيث إن

لغرض من الأغراض (نحو : هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح ، أو على الحال ...

******

معه إشاره حسيه ، ولا يتأتى معها اشتباه أصلا بخلاف العلم فإن مدلوله وإن كان جزئيا مانعا من الشركه ، لكن ربما يكون مشتركا اشتراكا لفظيا أو يكون مسماه غير معلوم للسامع ، فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لا ينافى أن غير اسم الإشاره أعرف منه من جهه أخرى ؛ وذلك لأن من المضمرات ضمير المتكلم الذى لا يتصور فيه اشتباه أصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الإشاره ، فإن مدلوله متعين بحسب الاستعمال لا غير وبالجمله فدلاله اسم الإشاره على أكمليه التمييز لا تقتضى أعرفيته فلا يكون كلام المصنف مخالفا للقول الصحيح وهو قول سيبويه من أن أعرف المعارف المضمرات ، ثم الأعلام ، ثم المبهمات - كذا قرر شيخنا العدوى.

وعباره اليعقوبى : كون المعارف فيها ما هو أعرف من اسم الإشاره لا ينافى أن يكون فيه خصوصيه يفوق بها ما سواه ؛ لأن المراد بكون المعرفه أعرف من غيرها أنها أكثر بعدا من عروض الالتباس وهذا لا ينافى أن يكون ما هو دونه أقوى منه فى هذا المعنى فى بعض الصور ، فإن اسم الإشاره إذا كان المشار إليه حاضرا محسوسا للسامع بحاسه البصر ، أو نزل تلك المنزله أقوى من العلم المشترك فى الحاله الراهنه.

(قوله : لغرض من الأغراض) عله للعله أى ، وإنما قصد تمييزه تمييزا أكمل لغرض ؛ كأن يكون المقام مقام مدح أو مقام إجراء أوصاف الرفعه عليه ، فإن تمييزه حينئذ تمييزا كاملا أعون على كمال المدح ؛ لأن ذكر الممدوح إذا صاحبه خفاء كان قصورا فى الاعتناء بأمره (قوله : أبو الصقر) خبر عن اسم الإشاره أو بدل منه ، أو بيان له وخبر المبتدأ قوله : من نسل شيبان (قوله نصب على المدح) أى : نصب بفعل محذوف لأجل إفاده المدح فعلى للتعليل ، تقدير ذلك الفعل أمدح أو أعنى ، إذ لا يشترط فى منصوب المدح ما يدل على المدح ، فالمحترز عنه تقدير ما يدل على الذم فقط (قوله : أو على الحال) أى : من الخبر ، إن قلت : الحال لا تأتى من الخبر كما

(فی محاسنه) (۱) من نسل شیبان بین الضال والسلم ؛ وهما شجرتان بالبادیه ؛ ...

******

لا ـ تأتی من المبتدأ عند الجمهور ، قلت : سوغ ذلک هنا کون ذلک الخبر مفعولا فی المعنی لمعنی اسم الإشاره أو ها التنبیه لتضمن کل منهما معنی الفعل وهو أشیر أو أنبه أی : أشیر إلیه فی حال کونه منفردا بالمحاسن أو أنبه علیه فی تلک الحاله ، وهذا علی حد قوله تعالی (هذا بَعْلِی شَیْخاً)(۲).

(قوله : فی محاسنه) جمع محسن بمعنی حسن أی منفردا بحسن ذاته ومکارم صفاته (قوله : من نسل شیبان) حال ثانیه من صاحب الأولی ، فیکون من قبیل المترادفه أی : متولدا من نسل شیبان أو خبر ثان ذکر بیانا لنسبه بعد ذکر حسبه ، ولا یصح أن یکون حالا من الضمیر المستتر فی فردا لما فیه من القصور ؛ لأن الحال قید فی العامل فیصیر تمییزه بالانفراد فی المحاسن مقیدا بکونه من نسل شیبان ، والمناسب لمقام المدح الإطلاق وعلی تقدیر جواز ذلک یکون من قبیل الحال المتداخله فیکون العامل فیه فردا ، وتکون متعلقه بمحذوف ، وأما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفردا - أی ممتازا منهم فلیس بحسن ؛ لأن مقام المدح یقتضی أن یثبت للممدوح الفردیه فی المحاسن بالنسبه إلی کافه الناس لا بالقیاس إلی نسل شیبان فقط ، إلا أن یدعی أن نسل شیبان ممتازون بالمحاسن عمن سواهم ، والنسل الولد وشیبان بفتح الشین : اسم لأب ی القبیله المسماه باسمه (قوله : بین الضال) حال من نسل شیبان ، وهو الأوجه أی : حال کونهم مقیمین بین الضال والسلم ، أو من شیبان ، أو من أبو الصقر والضال بتخفیف اللام جمع ضاله بلا همز وهو شجر السدر البری ، والسلم جمع : سلمه وهو شجر ذو شوک من شجر البادیه یقال له شجر العضاه.

(قوله : وهما شجرتان) الأولی شجران بدون تاء ؛ لأنهما نوعان من الشجر لا فردان ، إلا أن یقال أن التاء للوحده النوعیه لا الشخصیه ، ویحتمل أن المراد منهما فی

۱- هو لعلی بن العباس المعروف بابن الرومی فی مدح أبی الصقر الشیبانی وزیر المعتمد ، من قوله : هذا أبو الصقر فردا فی محاسنه من نسل شیبان بین الضال والسلم والضّال : شجر السدر البرّی ، والسلم : شجر ذو شوک ، وقوله" بین الضال والسلم" کنایه عن عزهم ؛ لأن هذه الأشجار بالبادیه ، وهی مجد العرب وعزهم.

۲- هود : ۷۲.

يعنى : يقيمون بالباديه ؛ لأن فقد العز فى الحضر (أو التعريض بغباوه السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس (كقوله (١) :

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم

إذا جمعتنا يا جرير المجامع

******

هـذا البيت الفردان لاـ النوعان بناء على أن إقامتهم كانت بين فردين من النوعين ، فأشار الشارح إلى بيان المعنى المراد لا المعنى الأصلى (قوله : يعنى يقيمون إلخ) أى : فقوله بين الضال والسلم كنايه عن إقامتهم بالباديه (قوله : لأن فقد العز فى الحضر) وذلك لأن من كان فى الحضر تناله الأحكام بخلاف من كان فى الباديه فهو آمن مما ينغصه ، وأشار الشارح بذلك إلى أن مراد الشاعر بوصفهم بسكنى الباديه بين الضال والسلم : وصفهم بالعز ، والشاهد فى إيراد المسند إليه اسم إشاره لقصد تمييزه تمييزا كاملاـ لغرض مدحه بالاـنفراد فى المحاسن وبالعز ، ويحتمل أن يكون المراد بالوصف بسكنى الباديه وصفهم بكمال البلاـغه ونهايه الفصاحه لكونهم لا يخالطون فى الحضر طوائف العجم فتكون لغاتهم سالمه مما يخل بالفصاحه ، وكأن الشارح اختار الأول تأسيا بكلام أبى العلاء المعرى حيث قال :

الموقدون بنجد نار باديه

لا يحضرون وفقد العزّ فى الحضر.

(قوله : حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس) أى : غير المدرك بحاسه البصر أى الذى وضع له اسم الإشاره (قوله : أولئك آبائى (٢) إلخ) هـذا من كلام الفرزدق يهجو جريرا ، والشاهد فى إيراد المسند إليه اسم إشاره للتنبيه على غباوه جرير ، حتى إنه لا يدرك غير المحسوس ، ولو قال فلاـن وفلان وفلان آبائى لم يحصل التعريض بذلك ، وقوله : فجئنى بمثلهم : أمر تعجيز على حد قوله تعالى : (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ)(٣) أى لاـ تقدر على الإتيان بمثلهم فى مناقبهم إذا جمعتنا مجامع الافتخار يوما ما (قوله : فجئنى بمثلهم)

١- من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه ١١ / ٤١٨ ، وأساس البلاغه (جمع).

٢- البيت للفرزدق فى ديوانه (١ / ٤١٨) والإشارات والتنبيهات (١٨٤) والتبيان للطيى (١ / ١٥٧) بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

٣- البقره : ٢٣.

أو بيان حاله) أى : المسند إليه (فى القرب أو البعد أو التوسط كقولك : هذا أو ذلك أو ذاك زيد) وأخر ذكر التوسط ؛ لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين ، وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغه من حيث إنها تبين أن هذا مثلا للقريب ، وذاك للمتوسط ، وذلك للبعيد ، وعلم المعانى من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد ...

******

أى اذكر لى مثلهم من آبائك (قوله : أو بيان حاله) أى أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشاره لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط ، قوله فى القرب فى بمعنى من البيانيه (قوله : كقولك هذا زيد) مثال لما إذا أريد بيان حاله من القرب ، وقوله ذلك زيد مثال لما إذا أريد بيان حاله من البعد وقوله ذاك زيد مثال لما إذا أريد بيان حاله من التوسط (قوله : وأخر ذكر التوسط) أى : فى قوله فى القرب إلخ أى مع أن الترتيب الطبيعى يقتضى توسطه (قوله لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين) أى : لأنه نسبه بين شيئين يتوقف تعقله على تعقلهما.

(قوله : وأمثال هذه المباحث) أى : وهذه المباحث وأمثالها كالتكلم والخطاب والغيبه بالنسبه للضمير وإحضاره بعينه بالنسبه للعلم ، وهذا جواب عما يقال : إن كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يبينه أهل اللغه ؛ لأنه بالوضع ، ولا ينبغى أن يتعلق به علم المعانى ؛ لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد وما هنا غير زائد عليه ، وحاصل الجواب أن اللغويين إنما يبينون معانى هذه الألفاظ فيبينون أن لفظ ذا موضوع للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ، والذى بينه أهل المعانى هو أنه إذا كان المشار إليه قريبا واقتضى المقام بيان حاله ، فإنه يؤتى بهذا ، وهكذا ، فإذا أريد الإخبار عن ذات بالعلم فيتحقق ذلك الإخبار بالتعبير عن الذات بالعلم بأن تقول زيد عالم وبالموصول بأن تقول الذى قام أبوه عالم ، وبالإشاره بأن تقول هذا عالم لكن الإتيان بالإشاره يفيد المراد وهو ثبوت العلم لتلك الذات وزياده ، وهو بيان حالها من كونها قريبه فقول الشارح وهو زائد أى قرب المسند إليه الذى أتى بهذا لبيانه وقوله زائد على أصل المراد أى على المعنى الذى أراده المتكلم وهو ثبوت المسند للمسند إليه فهو كالتأكيد المدلول

الذى هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشىء يوجب تصوره على أى وجه كان.

(أو تحقيره) أى : تحقير المسند إليه (بالقرب ، نحو : (أَهذَا الَّذِى يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ،)

******

عليه بأن فى قولك : إن زيدا قائم ، فإنه زائد على المعنى الوضعى للتركيب أعنى ثبوت القيام لزيد ، (وقوله الذى هو الحكم) صفه للمراد ، (وقوله المعبر عنه) أى : عن المسند إليه أى :الذى يمكن أن يعبر عنه ، (وقوله بشىء) أى : بطريق من الطرق التى توجب تصوره على أى وجه كان ، وهى الموصول والعلم والإشاره ، وقوله على أى وجه كان أى سواء أفادت حاله من قرب أو بعد أو لا ، والحاصل أن المسند إليه يمكن أن يعبر عنه بالموصول والعلم ، لكن البليغ يعدل عنهما لاسم الإشاره لبيان حاله وهذا الحال زائد على أصل المراد واعترض بأن بيان الحال من ثمره اللغه ؛ لأنه إذا علم أن هذا موضوع للقريب علم أنه إذا قصد قرب المشار إليه يؤتى به وهكذا ، وأجيب بأن معرفه أنه إذا قصد إلخ من علم المعانى مما يقصد فيه بالذات ، وأما معرفه ذلك من اللغه فبالتبع ، فالأمور اللغويه قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن المقام مقتضيا لأزيد منها فيبحث عنها أهل اللغه من حيث الوضع ، وأهل المعانى يبحثون عنها من حيث إنها مطابقه لمقتضى الحال فهما مختلفان بهذا الاعتبار.

(قوله : أو تحقيره بالقرب) أى أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشاره قصدا لتحقير معناه ، بسبب دلالته على القرب ، ووجه ذلك أن القرب من لوازمه الحقاره يقال : هذا أمر قريب أى : هين سهل التناول ، وما كان كذلك يلزمه أن يكون حقيرا لا يعتنى به لكونه مبتذلا ، فإذا عبر باسم الإشاره الدال على القرب أفاد الاحتقار اللازم للقرب.

وفى سم : القرب هنا عباره عن دنو المرتبه وسفاله الدرجه ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجه احتاج الوصول إليه إلى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعاده ، فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى (قوله : أهذا الذى) قاله أبو جهل مشيرا للنبى - صلى الله عليه وسلم - ، وأول الآيه (وَإِذا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً أَهذَا الَّذِى)(1) إلخ أى : قائلين أهذا

١- الأنبياء : ٣۶.

أو تعظيمه بالبعد ، نحو : (الم. ذلِكَ الْكِتابُ)(1)) تنزيلا لبعد درجته ورفعه محله منزله بعد المسافه (أو تحقيره بالبعد كما يقال : ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحه عز الحضور والخطاب منزله بعد المسافه ...

******

الذى (قوله : أهذا الذى إلخ) أى : فقد أورد المسند إليه اسم إشاره موضوعا للقرب قصدا لإهانته.

فكأن - الكفره قبحهم الله - يقولون أهذا الحقير يذكر آلهتكم المستعظمه بنفى الألوهيه عنها ، واعلم إن إشاره القريب كما تستعمل لقصد الإهانه كما قلنا تستعمل لقصد إفاده التعظيم نظرا لاعتبار مخالطه القريب للنفس ، وأنه حاضر عندها لا يغيب عنها ، إذا علمت هذا ، فقول المصنف أو تعظيمه بالبعد فيه اكتفاء أى : أو بالقرب (قوله : أو تعظيمه بالبعد) أى : يؤتى بالمسند إليه اسم إشاره لقصد تعظيم معناه بسبب دلالته على البعد نظرا إلى أن البعيد شأنه العظمه ، إذ لا ينال بالأيدى (قوله : تنزيلا لبعد درجته إلخ) جواب عما يقال إن الكتاب المشار إليه حاضر ، فما وجه استعمال إشاره البعيد فيه فقوله تنزيلا معمول لمحذوف أى : استعمل إشاره البعيد هنا تنزيلا إلخ ، وقوله لبعد درجته أى : عظم درجته.

(قوله : أو تحقيره بالبعد) أى : يؤتى بالمسند إليه اسم إشاره قصدا لتحقير معناه بسبب الدلاله على البعد نظرا إلى أن البعيد شأنه عدم الالتفات إليه لعدم مخالطته للنفس (قوله : كما يقال) أى : للحاضر فى المجلس ذلك اللعين فعل كذا فقد عبر عن المسند إليه باسم الإشاره الموضوع للبعيد قصدا لحقارته ؛ لأن شأن البعيد عدم الالتفات إليه (قوله : تنزيلا لبعده إلخ) جواب عما يقال كيف يصح استعمال إشاره البعيد فى الحاضر فى المجلس فهو معمول لمحذوف أى : واستعمل إشاره البعيد فى الحاضر تنزيلا ، وقوله لبعده أى : لحقارته (قوله : عن ساحه عز الحضور) إضافه عز لما بعده من إضافه الصفه للموصوف أى : عن ساحه الحضور ، والخطاب العزيزين وفى الكلام استعاره بالكنايه حيث شبه الحضور بدار عزيزه تشبيها مضمرا فى النفس وطوى ذكر المشبه به ، وإثبات الساحه تخييل والعز ترشيح ، أو بالعكس.

١- البقره : ١ ، ٢.

ولفظ : ذلك – صالح للإشاره إلى كل غائب ؛ عينا كان أو معنى ، وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك ؛ ...

******

(قوله : ولفظ ذلك إلخ) قصد الشارح بهذا مجرد إفاده فائده ، وحاصلها أن لفظ ذلك قد يشار به للغائب عن حاسه البصر مطلقا ، سواء كان ذاتا أو معنى وللحاضر الغير المحسوس ، وهذا الاستعمال مجاز ؛ لأنها موضوعه للبعيد المحسوس بحاسه البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للحاضر غير المحسوس. (قوله : إلى كل غائب) أى : عن حس البصر وهذا الصلوح مجاز كما عرفت ؛ لأن أسماء الإشاره مطلقا وضعت لأن يشار بها إلى المحسوس المشاهد فخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد – وهو ما أدرك بالبصر – ما أدرك بغير البصر من باقى الحواس ، فإذا قلت : سمعت هذا الصوت أو شممت هذا الريح أو ذقت هذا الطعم كان مجازا – كما يفيده كلام عبد الحكيم.

(قوله : عينا) المراد به الذات سواء كانت تلك الذات الغائبه عن الحس مما يستحيل إحساسها نحو : (ذلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ)(١) أو كانت محسوسه ، لكن غير مشاهده نحو (تِلْكَ الْجَنَّهُ)(٢) وكما فى قولك : جاءنى رجل ، فقال لى ذلك الرجل كذا – تحكى أمره بعد غيبته – (قوله : أو معنى) المراد به ما ليس بذات أى : ما قام بغيره فيصدق باللفظ كقولك : قال لى إنسان كذا فسرنى ذلك القول ، وضرب زيد عمرا فسرنى ذلك الضرب ، فإن القول والضرب معنى غائب ، وقد استعمل فيه ذلك مجازا (قوله : وكثيرا إلخ) قصده بهذا بيان ما فى الآيه السابقه (قوله : وكثيرا إلخ) كقوله تعالى ، (كَذلِكَ يَضْرِبُ اللهُ لِلنَّاسِ أَمْثالَهُمْ)(٣) ، فإن ذلك إشاره إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا فى قوله : (ذلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْباطِلَ)(٤) إلخ ، وكما فى قولك بالله الطالب الغالب ، وذلك قسم عظيم لأفعلن ، ومنه (ذلِكَ الْكِتابُ)(٥) لما تقدم أن المراد بالمعنى ما يشمل اللفظ ، والمراد بالحاضر ما يعده العرف حاضرا كالقسم المذكور ، فإن

١– الزمر : ٦ ، وفاطر : ١٣.

٢– مريم : ٦٣.

٣– محمد : ٣.

٤– محمد : ٣.

٥– البقره : ٢.

لأن المعنى غير مدرک بالحس فکأنه بعید.

(أو للتنبیه) أی : تعریف المسند إلیه بالإشاره للتنبیه (عند تعقیب المشار إلیه بأوصاف) أی : عند إیراد الأوصاف علی عقب المشار إلیه ؛ یقال : عقبه فلان إذا جاء علی عقبه ، ثم تعدیه بالباء إلی المفعول الثانی ، وتقول : عقبته بالشیء إذا جعلت الشیء علی عقبه ؛ وبهذا ظهر فساد ما قیل : ...

******

حضوره لیس إلا لتلفظه وعدم انفصاله عما بعده ، وقوله المتقدم أی : علی اسم الإشاره (قوله : غیر مدرک بالحس) أراد به حس البصر دون السمع لما مر ، ولأن المراد بالمعنی هنا ما یشمل اللفظ ، فإنه المراد بالمعنی بالنسبه لقوله : (الم. ذلِکَ الْکِتابُ)(۱) واللفظ مدرک بحس السمع ، فلا یصح نفی الإدراک به عنه (قوله : فکأنه بعید) أی : فقد شبه غیر المدرک بالبعید لعدم إدراک کل بحاسه البصر ، واستعمل اسم المشبه به فی المشبه.

(قوله : للتنبیه) أی : یکون للتنبیه أی : تنبیه المتکلم السامع ، وأعاد المصنف الجار للبعد (قوله المشار إلیه) هو الموصوف ، فکأنه قال عند تعقیب الموصوف بأوصاف ، ولیس المراد بالأوصاف خصوص النحویه (قوله : أی عند إیراد الأوصاف إلخ) بمعنی أن الأوصاف ذکرت إثر ذکر المشار إلیه (قوله : یقال عقبه) أی : بتشدید القاف (قوله : وتقول عقبته إلخ) المناسب فتقول بالفاء کما فی نسخه (قوله : إذا جعلت الشیء علی عقبه) أی : فالباء فی حیز التعقیب تدخل علی المتأخر (قوله : وبهذا ظهر فساد إلخ) أی : بما ذکرناه من بیان مدلول التعقیب لغه من أن الباء فی حیزه إنما تدخل علی المتأخر ، ولا وجه لتکلف تأویل المشار إلیه باسم الإشاره ظهر فساد ما قیل

أی : ظهر فساده بحسب اللغه ، وإن کان المعنی حاصلا ؛ لأن اسم الإشاره وقع عقب الأوصاف التی تعقب المشار إلیه ، لکن ذلک لیس مقصودا ، والحاصل أن مقتضی اللغه أن الباء بعد التعقیب تدخل علی المتأخر ، وعلی کلام ذلک القائل داخله علی المتقدم فهو أی : ما قاله ذلک القائل فاسد بحسب ما تقتضیه اللغه ، وإن کان صحیحا بالنظر للمعنی کما بینا ولفساده وجه آخر من جهه حمله المشار إلیه علی اسم الإشاره مع أن المشار إلیه الذات ، واسم الإشاره اللفظ.

۱- البقره : ۱ ، ۲.

إن معناه عند جعل اسم الإشاره بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه على المشار إليه (جدير بما يرد بعده) أى : بعد اسم الإشاره (من أجلها) متعلق بجدير ؛ أى : حقيق بذلك لأجل الأوصاف التى ذكرت بعد المشار إليه (نحو : (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ) إلى قوله : (أُولئِكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)(١)) عقب المشار إليه ؛ وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعدده من الإيمان بالغيب ، وإقام الصلاه ، ...

******

(قوله : إن معناه عند جعل إلخ) أى : فحمل المشار إليه على اسم الإشاره ، وجعل الباء داخله على المتقدم وفى ذلك تعسف ومخالفه للغه (قوله : جدير بما) أى : بمسند يرد إلخ (قوله : لأجل الأوصاف) لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الأوصاف ولا على كونها عقب المشار إليه ، فإنه يصح أن تكون الأوصاف قبل المشار إليه كأن تقول : جاءنى الكامل الفاضل زيد ، وهذا يستحق الإكرام ، ولا على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن تقول : ويستحق الإكرام هذا ، وحينئذ فالأولى للمصنف أن يقول : أو التنبيه عند الإشاره إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند لاسم الإشاره من أجل كونه موصوفا (قوله : (أُولئِكَ عَلى هُدىً) إلخ) أى : فقد أورد المسند إليه اسم إشاره ، مع أن المحل للضمير لأجل تنبيه السامع على أن المشار إليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الإشاره من أجل ما اتصف به من الصفات قبلها.

إن قلت : إن الضمير يدل على استحقاق الموصوفين بالحكم بعده. قلت : نعم هو - وإن دل على أنهم حقيقون به - إلا أنه لا يدل على أن الأوصاف السابقه هى العله فى الاستحقاق بخلاف اسم الإشاره ، فإنه يدل على ذلك ؛ وذلك لأن اسم الإشاره موضوع للدلاله على المشار إليه والمشار إليه الذوات الموصوفه بالأوصاف السابقه وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بعليه الوصف ، بخلاف ما لو أتى بالضمير فإنه لا يفيد ملاحظه الأوصاف فى العليه وإن كانت موجوده ؛ لأن الضمير موضوع للذات فقط - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وهو الذين يؤمنون إلخ) فيه نظر من وجهين.

١- البقره : ٥.

وغير ذلـك. ثم عرف المسـند إليه بالإشاره تنبيها على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعـد (أَولئِكَ ؛) وهو كونهم على الهـدى ، والفوز بالفلاح آجلا ...

******

الأول أن هذا البيان يقتضـى أن الإيمان من المشار إليه لا من الأوصاف والبيان الآتى بعد ذلك يقتضـى أنه من الأوصاف ، فأول الكلام ينافى آخره.

الثـانى : أن المشـار إليه هو المتقين ؛ لأنه الموصوف بالـذين يؤمنون ، فالأولى أن يقول :وهو المتقين الـذين يؤمنون وأجيب عن الأـول بـأن المراد بالـذين يؤمنون : الـذوات المجرده عن الإيمـان ، فتكون صـفه الإيمان خارجه من المشار إليه بقرينه عـدها من الأوصـاف فيمـا يـأتى ، وإنمـا لم يعبر عن تلك الـذوات بنفس الموصول لقبـح ذكره بـدون الصـله ، وأجيب عن الثانى بأن أهل التفسـير على أن الذين يؤمنون منقطع عما قبله على أنه خبر مبتدأ محذوف أو مفعول فعل محذوف ، وحينئذ لا يكون هو المشار إليه. ا ه. غنيمى.

وفى الفنرى : إن الذين يؤمنون يمكن أن يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه بأولئك على هـدى وأن يجعل جاريا عليه كما ذكر فى الكشاف ، فعلى التقـدير الثانى يحسن أن تجعل الإشاره إلى أحـدهما إشاره للآخر من غير تكلف ؛ لأن الصـفه والموصوف فى حكم شـىء واحـد ، وأما على التقـدير الأول فليس بـذلك الحسن ؛ لأن المراد بالمشار إليه المعنى الـذى أشـير باسم الإشاره إلى لفظه كما ينبىء عنه قوله : عقب المشار إليه بأوصاف ، وذلك المعنى هو معنى الـذين يؤمنون لاـ معنى المتقين وإن اتحـدا فى الواقع ذاتـا (قوله : وغير ذلـك) أى : كالإنفاق مما رزقوا (قوله : تنبيها على أن إلـخ) أى تنبيها بالإشاره فى أولئك الأول ، والثانى وهذا يقتضـى أن المشار إليه فى كليهما الموصولان بقطع النظر عن الكون على هدى ، واختـار العصـام أن أولئـك الأـول إشـاره لمـا ذكر من الموصولين ، وفيه تنبيه على أنهم جـديرون بـأن يكونوا على هـدى لأجل الأوصـاف المتقـدمه ، وأن أولئـك الثـانى إشاره لما ذكر أيضا لكن مع زياده كونهم على هـدى ، وفيه تنبيه على أنهم جـديرون باسـتحقاق الفلاح ؛ لأجل الأوصاف المتقـدمه مع ما زيـد بعـد أولئك الأول من كونهم على هدى (قوله : عاجلا) أى : فى الدنيا (قوله : بالفلاح آجلا) أى : فى الآخره والمراد به البقاء الا بدى فى النعيم.

من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكوره (وباللام) أى : تعريف المسند إليه باللام (للإشاره إلى معهود) ؛ ...

******

(قوله : من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكوره) أى : بخلاف ما لو أتى بالضمير فإنه لا يفيد ملاحظه هذه الأوصاف ، وإن كانت موجوده ؛ لأن اسم الإشاره لكمال التميز فيلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير ، فإنه موضوع للذات فقط.

[تعريف المسند إليه باللام]

(قوله : وباللام) أى : على أحد الأقوال من أنها المعرفه ، ومقابله أن المعرف ال (قوله للإشاره إلى معهود) أى : للدلاله على معين فى الخارج ، فلا يقال : إنه أطلق المعهود مع أن نفس الحقيقه فى المعرف بلام الجنس معهوده أيضا كما يشير إليه قوله ، وقد تأتى لواحد باعتبار عهديته ، وحينئذ فلا تصح المقابله ، وحاصل الجواب أن المراد بالمعهود هنا المعين فى الخارج وأما الحقيقه فهى وإن كانت معهوده ومعينه ، لكن فى الذهن ، وحاصل ما ذكره المصنف أن لام التعريف على قسمين.

الأول : لام العهد الخارجى وتحته أقسام ثلاثه : صريحى وكنائى وعلمى ؛ وذلك لأن مدخولها إن تقدم له ذكر صراحه كانت للعهد الصريحى ، وإن تقدم له ذكر كنايه كانت للعهد الكنائى ، وإن لم يتقدم له ذكر أصلا ، لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضرا أو لا فهى للعهد العلمى ، والنحويون يسمون ما إذا كان مدخولها معلوما حاضرا بلام العهد الحضورى ، وإن كان غير حاضر بلام العهد الذهنى.

القسم الثانى : لام الحقيقه وتحته أقسام أربعه : لام الحقيقه من حيث هى وتسمى بلام الجنس ، ولام العهد الذهنى ، ولام الاستغراق الحقيقى ، ولام الاستغراق العرفى ؛ وذلك لأن اللام إما أن يشار بها للحقيقه من حيث هى ، وتسمى بلام الحقيقه ولام الجنس أو يشار بها للحقيقه فى ضمن فرد مبهم وتسمى بلام العهد الذهنى أو يشار بها للحقيقه فى ضمن جميع الأفراد ، وتسمى بلام الاستغراق ، وهو قسمان : إما حقيقى أو عرفى ؛ لأنه إن أشير بها للحقيقه فى ضمن جميع الأفراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغه فهى للاستغراق الحقيقى ، وإن أشير بها للحقيقه فى ضمن جميع الأفراد التى يتناولها اللفظ

أى إلى حصه من الحقيقه معهوده بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعه ؛ يقال : عهدت فلانا إذا أدركته ...

******

بحسب العرف فهى للاستغراق العرفى فظهر لك أن الأقسام سبعه ، وأن لام العهد الذهنى عند البيانيين غيرها عند النحويين وستأتى هذه الأقسام كلها.

واختلف فى الأصل والحقيقه فقيل لام الحقيقه أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر ؛ وهو الذى أشار له المصنف والشارح وقيل الأصل لام العهد الخارجى. قال الحفيد : وهو المفهوم من الكشاف وسائر كتب القوم ، وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقدم المصنف لام العهد الخارجى على لام الحقيقه ؛ لأن المعرف بها أعرف من المعرف بلام الحقيقه ولكثره أبحاث لام الحقيقه فلام العهد الخارجى كالبسيط بالنسبه للأخرى ولو أخر المعرف بلام العهد الخارجى لكثر الفصل بين القسمين.

(قوله : أى إلى حصه) أشار بهذا إلى أن المراد بالمعهود الحصه المعهوده ؛ لأنها الكامله فى المعهوديه لوقوعه فى مقابله نفس الحقيقه ، والحصه والفرد عندهم بمعنى واحد أعنى : الطبيعه الكليه مع ما انضم إليها من التشخص ، والتفرقه بينهما بأن الفرد عباره عن المركب من الطبيعه والتشخص والحصه المعروضه للتشخص إنما هو اصطلاح المناطقه ، وإنما اختار لفظ الحصه دون الفرد ؛ لأن المتبادر من الفرد الشخص الواحد ، والمعهود الخارجى قد يكون أكثر من واحد. فإن قلت : كون المراد بالحصه الفرد ينافيه ما بعده من التعميم أعنى : قوله واحدا كان أو أكثر. قلت : ليس المراد بالفرد الواحد الشخص بل المراد به ما قابل الحقيقه أعنى القدر ، والجمله من الأفراد سواء كان واحدا أو أكثر ، فقوله إلى حصه أى : إلى قدر. وجمله وقوله من الحقيقه أى : من أفراد الحقيقه ، وإلا فالحقيقه لا تتبعض وقوله معهوده أى : تلك الحصه أى معينه (قوله : واحدا كان) أى : تلك الحصه ، فهذا تفصيل لها وذكر باعتبار أنها قدر ، ويحتمل أن المراد واحدا كان ذلك المعهود وهو الحصه ، وحينئذ فهو تعميم فى المعهود فى كلام المصنف ، وذلك كما إذا قلت : جاءنى رجل أو رجلان أو رجال ، فيقال لك أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل (قوله : يقال عهدت إلخ) أى : يقال لغه وهذا استدلال على أن المراد بالمعهود

ولقيته وذلـك لتقـدم ذكره صـريحا أو كنـايه (نحو : (وَلَيْسَ الـذَّكَرُ كَالْأُنْثى)(١) أى : ليس) الـذكر (الـذى طلبـت) امرأه عمران (كالتى) أى : كالأنثى التى (وهبت) تلك الأنثى (لها) أى : لامرأه عمران ، ...

******

المعين كما يفيده تفسيره بالحصه ، فإن قلت ما ذكر من الدليل ليس فيه ذكر التعيين قلت : هو اسـتدلال باعتبار اللازم ؛ لأنه يلزم من إدراكه وملاقاته كونه معينا - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : ولقيته) عطف سـبب على مسـبب (قوله : وذلـك) أى : العهـد والتعين فى الحصه ، ويحتمل أن المراد ، وذلك أى : كون اللام للإشاره إلى معهود (قوله : لتقدم إلخ) اعلم أن هذا التقدم شـرط لصحه استعمال العرف فى الحصه كما فى المضمر الغائب ، لاـ أنه قرينه لإراده الحصه على ما وهم ؛ لأنه يلزم أن يكون اسـتعمال المعرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه (قوله : أى ليس الـذكر إلخ) إنما تعرض المصـنف لتفسـير الآيه بخلاف الواقع بين المفسـرين فيها ، فقيل : إنه من كلام امرأه عمران وفى الكلام قلب أى : ليس الإنثى كالذكر فى التحرير وهو من تتمه تحسـرها ، فالمعنى : أتحسـر على وضـعها أنثى وعدم مساواتها للذكر فى التحرير فيالليتهـا كـانت ذكرا أو كانت مساويه له فى التحرير ، وعلى هـذا فاللام فيهما للجنس ، ولا يصـلحان مثالين للام العهـد ، وقيل : إنه من كلام الله تعالى تسـليه لها والمعنى ليس الذكر الذى طلبته كالأنثى التى وهبت لها ، بل الأنثى التى وهبت لها أعظم رتبه من الـذكر الـذى طلبته ، وعلى هـذا فاللاـم فيهمـا للعهـد ، فلمـا جرى الخلاف بين المفسـرين فى الآيه احتاج المصـنف إلى تفسيرها بالقول الثانى حتى يتضح كونهما مثالين - قاله شيخنا العدوى.

(قوله : الـذى طلبت) أى : بقولها إنى نـذرت لك ما فى بطنى محررا ؛ لأن هذا الكلام يتضـمن طلبها أن يكون ما فى بطنها ذكرا وتجعله من خدم بيت المقدس ؛ لأن خدمه بيت المقدس ، إذ ذاك لا تصلح إلا للذكور دون الإناث. ا ه. نوبى.

١- آل عمران : ٣٦.

فالأنثى إشاره إلى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى : (قالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى)(۱) لكنه ليس بمسند إليه ، والذكر إشاره إلى ما سبق ذكره كنايه فى قوله تعالى : (رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ ما فِى بَطْنِى مُحَرَّراً) فإن لفظ : ما ، ...

******

(قوله : فالأنثى) أى فأل الداخله على الأنثى إشاره أى مشار بها ، وكذا يقال فى قوله بعد والذكر إشاره إلخ ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن المشير إنما هو اللام لا الذكر ولا الأنثى (قوله : إلى ما سبق ذكره) أى : والمذكور معهود معين (قوله : فى قوله تعالى (قالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى)) أنث الضمير مع كونه راجعا ل (ما) ؛ لأنه دار الأمر بين مراعاه المرجع ، والحال التى هى بمنزله الخبر أعنى أنثى ، ورعايه الخبر أولى ؛ لأنه محط الفائده ، وأما التأنيث فى قوله : فلما وضعتها فمراعاه للمعنى ؛ لأن ما فى بطنها فى الواقع أنثى ، وغايه ما قالوا : الأولى مراعاه لفظ ما وهذا لا ينافى أن مراعاه المعنى جائزه - قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله : لكنه ليس بمسند إليه) أى : لأنه مجرور بالكاف خبر ليس فهو مسند ، لكنه تنظير مناسب من حيث العهد الصريح (قوله : كنايه) يحتمل كما قاله عبد الحكيم : أن المراد الكنايه بالمعنى اللغوى وهو الخفاء ؛ لأن فهم الذكر من لفظ ما الصادق بالذكر والأنثى فيه خفاء لعدم التصريح ، وإن كان ذكر الوصف بعد ذلك أعنى محررا مبينا للمراد ، وحينئذ فقول الشارح : إلى ما سبق ذكره كنايه أى إلى ما سبق ذكره على وجه الكنايه أى : على طريق فيه خفاء.

ويحتمل كما قال الفنرى : إن المراد بالكنايه المصطلح عليها عند علماء البيان فتكون من أفراد الكنايه المطلوب بها غير صفه ، ولا نسبه وهو أن يتعين فى صفه من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفه ليتوصل بها إلى الموصوف ، فالتحرير من الصفات المختصه بالذكور. فلفظ ما فى بطنى باعتبار تقييده محررا ملزوم للذكر والذكر لازم له فقد أطلق اسم الملزوم ، وأريد اللازم فالذكر لم يذكر صراحه بل كنايه والمذكور صراحه ملزومه وهو ما فى البطن الموصوف بالتحرير ، وجعل ذلك كنايه

۱- آل عمران : ۳۶.

وإن – كان يعم الذكر والإناث ، لكن التحرير ؛ وهو أن يعتق الولد لخدمه بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث ؛ وهو مسند إليه.

وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو : خرج الأمير ؛ إذا لم يكن فى البلد إلا أمير واحد (أو) للإشاره (إلى نفس الحقيقه) ومفهوم المسمى

******

ظاهر على مذهب المصنف القائل : إن الكنايه أن يذكر اسم الملزوم ويراد اللازم ، أما على طريقه السكاكى من أنها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له فلا يتأتى هنا لأن التحرير ليس لازما للذكر ، إذ كثير من الذكور غير محرر.

(قوله : وإن كان يعم الذكور والإناث) أى : بحسب وضعها (قوله : لكن التحرير إلخ) فيه نظر ؛ لأن اختصاص التحرير بالذكر فى نفس الأمر لا ينافى عموم ما للذكر والأنثى بحسب الوضع ، وحينئذ فلا يكون الذكر بخصوصه مذكورا ، وأجيب بأن العموم فى ما إنما هو بحسب أصل الوضع ، واختصاصه بالذكر فى الآيه بواسطه القرينه وهو الوصف بالتحرير فصح أن يكون الذكر مذكورا كنايه نظرا لتلك القرينه أه قرمى.

ثم إن الأنسب بقوله محررا أن يكون التحرير فى كلام الشارح مصدر حرر المبنى للمفعول فقوله عتق مبنى للمفعول (قوله : وهو) أى : الذكر مسند إليه ؛ لأنه اسم ليس (قوله : وقد يستغنى إلخ) هذا مقابل لقوله وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كنايه (قوله : لتقدم علم المخاطب به) أى : بالقرائن سواء كان ذلك المعلوم للمخاطب غير حاضر بالمجلس كما مثل الشارح أو حاضرا فيه كقولك لداخل البيت : أغلق الباب ، ونحو قولك لمن فوق : سهمه القرطاس ، فالعهد العلمى والحضورى من أقسام العهد الخارجى لتحقق المشار إليه باللام خارجا.

(قوله : إذا لم يكن إلخ) أى : فالقرينه حاليه وهى انفراده فى البلد (قوله : ومفهوم المسمى) هذا تفسير للحقيقه إشاره إلى أنه ليس المراد منها معناها المشهور وهو الماهيه المتحققه أى : الموجوده فى الخارج وتوضيح ذلك أن الأمر باعتبار تحققه ووجوده فى الخارج يقال له حقيقه ، وباعتبار تعقله فى الذهن سواء كان له وجود فى الخارج أم

من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد (كقولك : الرجل خير من المرأه ، ...

******

لا يقال له مفهوم ، فهو شامل للماهيات الغير الموجوده ، فأشار الشارح بالتفسير إلى أن المراد بالحقيقه ليشمل قولك العنقاء والغول ، فإن (أل) فيهما جنسيه ، وإضافه مفهوم للمسمى بيانيه أى : ومفهوم هو مسمى الاسم ؛ لأن المفهوم قد يكون مسمى بأن يكون وضع له اسم ، والمسمى قد لا يكون مفهوما كما إذا كان الموضوع له الاسم (ما) صدقا ، وقد يكون المفهوم غير مسمى بأن كانت تلك الحقيقه المتعلقه ذهنا لم يوضع لها لفظ ؛ فبين المفهوم والمسمى عموم وخصوص وجهى كخاتم فضه (قوله : من غير اعتبار إلخ) بيان لنفس الحقيقه أى : من غير ملاحظه لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد ومن ذلك اللام الداخله على المعرفات نحو : إنسان حيوان ناطق ، والكلمه لفظ وضع لمعنى مفرد ؛ لأن التعريف للماهيه واللام الداخله على موضوع القضيه الطبيعيه نحو : الحيوان جنس ، والإنسان نوع ، وفى كلام الشارح نظر ؛ لأن لام العهد الذهنى ، ولام الاستغراق بقسميه اعتبر فيهما الأفراد مع أنهما من أقسام لام الحقيقه واعتبار الأفراد ينافى عدم اعتبارها ، فلا يصح جعلهما من فروع لام الحقيقه ، وأجيب بأن المراد من غير اعتبار للأفراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن ، وذلك صادق بأن لا تعتبر الأفراد أصلا كما فى لام الحقيقه ، أو تعتبر بواسطه القرائن كما فى لام العهد ولام الاستغراق ، ويدل على هذا الجواب قول الشارح : فيما يأتى ، فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو للاستغراق هى لام الحقيقه. حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينه ، ويمكن الجواب أيضا بأن قول الشارح من غير اعتبار إلخ دخول على المثال إشاره إلى أن المثال المذكور من القسم الذى لا تعتبر فيه الأفراد ، وأن المقسم هو اللام التى يشار بها إلى الحقيقه لا بهذا القيد ، وأما بهذا القيد فهو القسم الأول ، وقد أشار المصنف إلى القسم الثانى بقوله : وقد يأتى الواحد ، وإلى الثالث بقوله : وقد يفيد الاستغراق ، ومبنى الإشكال على أن قوله من غير اعتبار : تقييد للمقسم (قوله : كقولك إلخ) أى : ومنه الكل أعظم من الجزء ، والدينار خير من الدرهم (قوله : الرجل خير من المرأه) أى : حقيقه الرجل الملحوظه ذهنا خير من حقيقه المرأه الملاحظه ذهنا ، ولا ينافى هذا كون بعض أفراد

وقد يأتى) المعرف بلام الحقيقه (لواحد) من الأفراد (اعتبار عهديته فى الذهن) لمطابقه ذلك الواحد الحقيقى ؛ ...

******

جنس المرأه خيرا من بعض أفراد جنس الرجل ؛ لأن العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس.

قال ابن يعقوب : الأولى للمصنف أن يمثل بقولنا فى التعريف : الكلمه لفظ مفرد مستعمل ، والإنسان الحيوان الناطق ؛ لأن الحكم فى التعريف حقيقى مفهومى لا فردى بخلاف الحكم بالخيريه ، فإن الفضل بين الذكوريه والأنوثيه إنما تحقق من خصال الأفراد لا من تصور كل منها ، لكن لما كان مآل التصور إلى الأفضليه فى الخارج ثبتت الأفضليه للحقيقه لذاتها لا من جهه التصور ، فإن الشيء الذى هو فى قوه الحصول يثبت له حكم الحصول ، ويصح أن يراعى فى الخيريه خيريه مجرد الذكوريه على نفس الأنوثيه من غير رعايه خصالها فيكون الحكم حقيقيا لا فرديا ، فلا يحتاج إلى التأويل فتأمله.

ومن تعريف الجنس من غير هذا الباب قوله تعالى (وَجَعَلْنا مِنَ الْماءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍ)(1) أى : جعلنا مبدأ كل شيء حى هذا الجنس الذى هو الماء ، روى أنه تعالى خلق الملائكه من ريح خلقها من الماء ، والجن من نار خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه.

(قوله : وقد يأتى المعرف بلام الحقيقه لواحد) قد للتحقيق لا للتقليل ، وهذا إشاره إلى القسم الثانى من الأقسام الأربعه للام الحقيقيه ، ولم يقل وقد يقصد من المعرف بلام الحقيقه واحد ؛ لأن الوحده المهمه مستفاده من القرينه الخارجيه ، ولم تقصد من المعرف باللام وعبر هنا بقوله ، وقد يأتى وفيما سيأتى بقوله : وقد يفيد إما للتفنن وإما لأن دلاله اللام فى الأول قويه ؛ لأنها مصحوبه بالقرينه الداله على البعضيه ، وفى الثانى ضعيفه ؛ لأنها يكفى فيها القرينه الصارفه عن إراده الحقيقه من حيث هى ، ولا يحتاج إلى القرينه الداله على الاستغراق (قوله لواحد) أى : مبهم (قوله : من الأفراد) أى : من أفراد الحقيقه (قوله : باعتبار عهديته) أى : تعينه واستحضاره فى الذهن تبعا لتعين الحقيقه واستحضارها فيه ، فالمعهود ابتداء هو الحقيقه ، ولما كان استحضار الماهيه يتضمن

۱- الأنبياء : ۳۰.

يعنى : يطلق المعرف بلام الحقيقه الذى هو موضوع للحقيقه المتحده فى الذهن على فرد ما موجود من الحقيقه ...

******

استحضار أفرادها كان كل واحد من الأفراد معهودا ذهنا ، وبهذا اندفع ما يقال : إن الواحد من الأفراد هنا غير معين ، وحينئذ فلا عهد فيه لا ذهنا ولا خارجا بل هو مبهم ، فكيف يقول المصنف باعتبار عهديته فى الذهن؟ وحاصل الجواب أنه مبهم فى ذاته وعهديته إنما هى تبع لعهديه الماهيه التى اشتمل عليها ، فصح نسبه العهديه إليه بهذا الاعتبار ، وقوله لمطابقه ذلك الواحد الحقيقه أى : المعهوده عله لعهديته ، ومعنى مطابقه الواحد للحقيقه اشتماله عليها عند ابن الحاجب ، أو صدق الحقيقه اشتماله عليه عند الشارح ، وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقه المعلومه صار كأنه معهود أى : معلوم فله عهديه بهذا الاعتبار ، فسمى معهودا ذهنيا - كذا فى سم عن الناصر اللقانى ، ومثله فى عبد الحكيم.

وقيل فى قوله عهديته : حذف مضاف أى : باعتبار عهديه حقيقته ، فالموصوف بالعهد إنما هو الحقيقه ، وإليه مال العصام والصفوى ، وإذا عهدت حقيقته عهد هو لمطابقه ذلك الواحد لها (قوله : يعنى يطلق إلخ) أشار به إلى أن قول المصنف يأتى بمعنى يطلق ، وأن اللام فى قوله لواحد بمعنى على (قوله : المعرف بلام الحقيقه) صفه لمحذوف تقديره يعنى أن اسم الجنس المعرف بلام الحقيقه ، وقوله الذى هو موضوع للحقيقه صفه للمعرف أى : الذى هو موضوع للحقيقه من غير نظر إلى فرد ؛ لأن النظر إلى فرد ما أو لجميع الأفراد بالقرينه ، لا بالوضع.

(قوله : المتحده فى الذهن) أى : المعينه فى الذهن أو الموصوفه بالوحده فى الذهن ، ويلزمها التعيين ، فالوحده على كل حال خارجه عن الموضوع له ، وفائده هذا القيد الإشاره إلى صدق تعريف المعرفه على بلام الحقيقه أعنى : ما وضع ليستعمل فى شىء بعينه ، فإن الماهيه الحاصله فى الذهن أمر واحد لا تعدد فيه فى الذهن إنما يلحقه التعدد بحسب الوجود (قوله : على فرد ما موجود) متعلق بيطلق (قوله : من الحقيقه) صفه لفرد أى على فرد من أفراد الحقيقه ، وإلا فالحقيقه لا تتجزأ.

باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقه مطابق إياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته ...

******

(قوله : باعتبار) متعلق بيطلق وقوله معهودا أى : معلوما ومعينا فى الذهن أى : لا باعتباره بخصوصه ، وإلا لكان مجازا من إطلاق المطلق على المقيد من حيث إنه مقيد قاله عبد الحكيم ، وقوله وجزئيا عطف على معهودا من عطف العله على المعلول أى : إن عهديته باعتبار أنه جزئى من جزئيات الحقيقه التى هى مستحضره فى الذهن ومعهوده فيه ، وقوله مطابقا إياها أى : وباعتبار كونه مطابقا إياها أى : مشتملا عليها ، ثم إن ظاهر قول الشارح - يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقه على فرد باعتبار كونه معهودا فى الذهن - إنه يستعمل فى الفرد نفسه ، لكن حقق فى المطول ما حاصله أنه يستعمل فى الفرد باعتبار وجود الحقيقه فيه فهو فى الحقيقه إنما أطلق على الحقيقه فى ضمن الفرد للقرينه ، وإليه يشير قوله الآتى وهذا معناه نفس الحقيقه إلخ ، وعبارته فى المطول : وتحقيقه أنه موضوع للحقيقه المتحده فى الذهن ، وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقه موجوده فيه ، فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع. ا ه.

وقد يقال : إن قوله هنا باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقه مطابقا إياها بمنزله قوله فى المطول باعتبار وجود الحقيقه فيه ، إذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال فى الحقيقه ، إنما هو فى الحقيقه فى ضمن الفرد - فتأمل.

(قوله : كما يطلق) راجع لقوله يطلق أى : يطلق إطلاقا كإطلاق الكلى الطبيعى أى : الذى يراد منه الحقيقه والطبيعه ، والمراد بالإطلاق هنا الحمل ، وذلك كالحيوان فى نحو قولك : هذا الفرس حيوان ، والإنسان فى قولك : زيد إنسان ، وإنما كان المراد بالإطلاق هنا الحمل ؛ لأن الكلى لإيراد منه المفهوم والطبيعه إلا إذا كان محمولا ، وأما لو كان موضوعا كان المراد منه الأفراد ، وحينئذ فلا يكون طبيعيا - ذكره شيخنا الحفنى.

(قوله : كما يطلق الكلى الطبيعى) أى : المجرد من اللام ، فالجامع إطلاق الكلى على فرد فى كل لكن المراد بالإطلاق فيما نحن فيه الذكر ، وفى المشبه به المراد بالإطلاق الحمل - قرره شيخنا العدوى.

وذلک عند قیام قرینه داله علی أن لیس القصد إلی نفس الحقیقه من حیث هی هی بل من حیث الوجود ، لا من حیث وجودها فی ضمن جمیع الأفراد بل بعضها (کقولک : ادخل السوق ؛ حیث لا عهد) فی الخارج ، ومثله قوله تعالی : (وَأَخافُ أَنْ یَأْکُلَهُ الذِّئْبُ)(۱) ...

******

(قوله : وذلک) أی إطلاق اسم الجنس المعرف علی فرد معین فی الذهن (قوله : علی أنه لیس القصد إلی نفس الحقیقه من حیث هی هی) أی : کما فی لام الحقیقه ، وقوله : بل من حیث الوجود أی : وجود الحقیقه (قوله : من حیث هی هی) أی : من حیث هی نفسها مقصوده لا الأفراد فهی الثانیه توکید ، والخبر محذوف (قوله : من حیث وجودها فی ضمن جمیع الأفراد) أی : کما فی لام الاستغراق الآتیه (قوله : بل بعضها) أی : بل من حیث وجودها فی بعضها (قوله : ادخل السوق) أی : فقولک ادخل قرینه علی أنه لیس المراد حقیقه السوق من حیث هی لاستحاله الدخول فی الحقیقه ولا الحقیقه فی ضمن جمیع الأفراد لاستحاله دخول الشخص الواحد جمیع أفراد السوق ، فعلم من هذا أن المراد الحقیقه فی ضمن بعض الأفراد (قوله : حیث لا عهد) بأن تتعدد أسواق البلد ولا تعین لواحد منها بین المتکلم والمخاطب (قوله : فی الخارج) أی : لا مطلقا کما یوهمه إطلاق النفی لوجود العهد الذهنی ، والحاصل أنه لیس المراد نفی العهد مطلقا ، بل خصوص العهد الخارجی لوجود العهد الذهنی کما قدمه فی قوله : باعتبار عهدیته فی الذهن ، فلا تنافی قوله : حیث لا عهد ، وقوله قبل ذلک : باعتبار عهدیته فی الذهن ، فلو فرض أن هناک عهدا خارجیا بان کان هناک سوق واحد کانت أل للعهد الخارجی.

(قوله (وَأَخافُ أَنْ یَأْکُلَهُ الذِّئْبُ)) أی : فرد من أفراد الحقیقه المعینه فی الذهن ، ولیس المراد حقیقه الذئب من حیث هی ؛ لأنها لا تأکل ولا الحقیقه فی ضمن جمیع الأفراد ، وحاصل ما فی المقام أن المعرف بلام العهد الذهنی موضوع للحقیقه المتحده فی الذهن ، وإنما أطلق علی الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقیقه موجوده فیه لا باعتبار أنه

۱- یوسف : ۱۳.

(وهذا فى المعنى كالنكره) وإن كان فى اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفه وموصفا بها ، ونحو ذلك. وإنما قال : كالنكره لما بينهما من تفاوت ما ؛ وهو أن النكره معناها بعض غير معين من جمله الحقيقه ؛ وهذا معناه نفس الحقيقه ، وإنما تستفاد البعضيه من القرينه ؛ كالدخول ، والأكل فيما مر ، فالمجرد ، وذو اللام بالنظر إلى القرينه سواء ، وبالنظر إلى أنفسهما

******

فرد وإلا لكان مجازا ، فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع (قوله : وهذا) أى : المعرف بلام العهد الذهنى (قوله : فى المعنى كالنكره) أى : بعد اعتبار القرينه ؛ لأن المراد به بعد اعتبارها فرد مبهم ، أما قبل اعتبارها فليس كالنكره ، إذ هو موضوع للحقيقه المعينه فى الذهن (قوله : إن كان فى اللفظ) أى : والحال إنه تجرى عليه أحكام المعارف بالنظر للفظ يعنى غالبا لما سيأتى ، وبقولنا بعد اعتبار القرينه اندفع ما يقال هذا الكلام يقتضى أن إجراء حكم المعرفه عليه ليس بحسب المعنى ، نظرا إلى أنه فى المعنى نكره ، وليس كذلك ، بل المعرف بلام العهد الذهنى معرفه بحسب اللفظ والمعنى ؛ لأنه موضوع للحقيقه المعينه ومستعمل فيها ، وحينئذ فإجراء أحكام المعارف عليه بحسب الأمرين جميعا (قوله : من وقوعه مبتدأ) نحو : الذئب فى دارك ، وقوله وذا حال نحو : رأيت الذئب خارجا من بيتك ، وقوله وصفا للمعرفه نحو : زيد الكريم عندك ، وقوله وموصوفا بها نحو : الكريم الذى فعل كذا فى دار صديقك (قوله : ونحو ذلك) أى : كعطفه بيانا من المعرفه ، والعكس نحو : زيد الكريم عندك ، والكريم زيد عندك ، وككونه اسم كان ومعمولا ، أو لا لظن نحو : كان السارق الذى سرق متاعك فى محل كذا ، وظننت السارق هالكا (قوله : وهو أن النكره) أى : نحو ادخل سوقا معناها أى : الوضعى وقوله من جمله الحقيقه أى : من جمله أفرادها ، وإلا فالحقيقه لا تتجزأ (قوله : وهذا) أى : المعرف بلام العهد الذهنى نحو : ادخل السوق ، وقوله معناه أى : الوضعى (قوله : كالدخول) أى : فإنه إنما يتصور فى الأفراد الخارجيه ولا يتصور فى الحقيقه (قوله : فالمجرد) أى : من اللام نحو : سوقا ، وقوله وذو اللام نحو : السوق ، وقوله : بالنظر إلى القرينه قيد فى ذى اللام فقط ، إذ المجرد استعماله فى الفرد لا يتوقف على القرينه (قوله : سواء)

مختلفان ، ولكونه فى المعنى كالنكره قد يعامل معامله النكره ويوصف بالجمله ؛ كقوله (١) : ولقد أمر على اللئيم يسبنى.

******

فى أن المراد من كل بعض غير معين (قوله : مختلفان) أى : لأن المنكر معناه بعض غير معين من أفراد الحقيقه ، والمعرف معناه الحقيقه المعينه فى الذهن ، وإنما أطلق على الفرد للقرينه باعتبار وجود الحقيقه فيه ، فإفاده البعضيه فى المجرد بالوضع وفى ذى اللام بالقرينه ، وهذا الفرق الذى ذكره الشارح بناء على أن النكره موضوعه للفرد المنتشر ، فإن قلنا : إنها موضوعه للماهيه فالفرق أن تعين الماهيه وعهديتها معتبر فى مدلول المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى مدلول النكره ، وإن كان حاصلا فالفرق بين المعرف بلام العهد الذهبى والنكره : كالفرق بين اسم الجنس المنكر : كأسد وعلم الجنس كأسامه ؛ وذلك لأنه على القول بأن اسم الجنس المنكر موضوع للفرد المنتشر فالفرق بينهما ما قاله الشارح ، وإن قلنا موضوع للماهيه فالفرق ما قلناه ، واعلم أن النكره سواء قلنا : إنها للمفهوم أو للفرد المنتشر إنما تستعمل فى الفرد المنتشر ، وإنما الخلاف فيما وضعت له.

(قوله : ويوصف بالجمله) الأولى التفريع بالفاء (قوله : ولقد أمرّ على اللّئيم إلخ) تمامه : فمضيت ثمّت قلت لا يعنينى ، عدل إلى المضارع فى" أمر" قصدا إلى الاستمرار ، وقوله : فمضيت ثمت قلت أى : فأمضى ثم أقول ، لكن عدل إلى الماضى دلاله على التحقيق ، فكأنه قال : أمر دائما على لئيم عادته سبّى ومواظب على سبّى بأنواع الشتائم

١- البيت لعميره بن جابر الحنفى ، انظر البيت فى الدرر ١ / ٧٨ ، وفى شرح التصريح ٢ / ١١ ، وحماسه البحترى ١٧١ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣ / ٢٠١ ، ٤ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٥ / ٢٣ ، ٥٠٣ ، ٧ / ١٩٧ ، ٩ / ١١٩ ، ٣٨٣ ، والخصائص ٢ / ٣٣٨ ، ٣ / ٣٣٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢١ ، ولسان العرب ١٢ / ٨١ (ثمم) ، ١٥ / ٢٩٦ ، ودلائل الإعجاز / ٢٠٦ ، والإشارات والتنبيهات / ٤٠ ، والمفتاح / ٩٩ ، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١ / ٦٢ ، والتبيان للطيى ١ / ١٦١ ، وتتمه البيت : فمضيت ثمت قلت لا يعنينى. وثمت حرف عطف لحقها تاء التأنيث ، وقوله" أمر" مضارع بمعنى الماضى لاستحضار تلك الصوره العجيبه عنده ، وروايه الكامل" فأجوز ثم أقول لا يعنينى".

(وقد يفيد) المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقه (الاستغراق ؛ نحو : (إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِی خُسْرٍ)(۱)) أشير باللام إلى الحقيقه ، لكن لم يقصد بها الماهيه من حيث هى هى ، ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الأفراد ، بل فى ضمن الجميع ،

******

فأمضى ولا ـ التفت إليه ولا ـ أشتغل بملامه ، وأعرض عنه صونا لماء الوجه ، ثم أقول لجماعه الخلان إنه لا يعنينى ، وثم حرف عطف إذا لحقتها علامه التأنيث اختصت بعطف الجمل ، وقوله : لا يعنينى أى : لا يريدنى ، بل يريد غيرى من عناه إذا قصده ، ويحتمل أن المراد لا يهمنى الاشتغال به والانتقام منه ، من عنانى الأمر إذا أهمنى ، والشاهد فى قوله : يسبنى ، فإن الجمله صفه للئيم ؛ لأن الشاعر لم يرد لئيما معينا ، إذ ليس فيه إظهار ملكه الحلم المقصوده بالتمدح بها ، ولا الماهيه من حيث هى بقرينه المرور ، ولا ـ الاستغراق لعدم تأتى المرور على كل لئيم من اللئام ، بل الجنس فى ضمن فرد مبهم فهو كالنكره ، فلذا جعلت الجمله صفه لا ـ حالا ـ ، قال ابن يعقوب : ولم تجعل تلك الجمله حالا ؛ لأن الغرض أن اللئيم دأبه السب ومع ذلك تحمله القائل وأعرض عنه ، وليس الغرض تقييد السب بوقت المرور فقط كما هو مقتضى الحاليه لإشعارها بالتحول فى أصلها - كذا قيل.

لكن المناسب لقوله : ثمت قلت لا يعنينى كونها حاليه ؛ لأن المتبادر من قوله : قلت لا يعنينى أنه قال ذلك فى حال سماع حال المرور ، لا أنه قاله فيمن دأبه السبّ ولو فى غير حال المرور. انتهى.

(قوله : وقد يفيد الاستغراق) أى : لجميع الأفراد وهذا هو القسم الثالث من أقسام لام الحقيقه ، ثم إن ظاهر المصنف أن المعرف بلام الحقيقه موضوع لأمرين : الحقيقه وجميع الأفراد ، وأنه يفيدهما لاطلاقه عليهما ، وليس كذلك ، بل هو موضوع للحقيقه المتحده فى الذهن فقط ، وإفادتها للاستغراق إنما هى من حيث تحقق الحقيقه فى جميع الأفراد ، وأجاب الشارح عن نظير هذا فيما سبق ، وحاصل الجواب عن ذلك أن يقال : إن المراد أن المعرف باللام الموضوع للحقيقه المتحده فى الذهن قد يطلق على جميع الأفراد

۱- العصر : ۲.

بدليل صحه الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره ، فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو الاستغراق ...

******

من حيث تحقق الحقيقه فيها ، وذلك عند قيام القرينه الداله على أنه ليس القصد الحقيقه من حيث هى ولا من حيث وجودها فى فرد فيكفى فى الحمل على الاستغراق وجود القرينه الصارفه عن إراده الحقيقه من حيث هى ومن حيث وجودها فى بعض الأفراد ولا تتوقف على وجود القرينه المعينه للاستغراق بخلاف الحمل على وجود الحقيقه فى فرد فإنه يتوقف على القرينه الداله على البعضيه فالقرينه فيه أقوى (قوله : بدليل إلخ) هذا يقتضى أنه لا بد من قرينه معينه فى هذا النوع أيضا كالذى قبله ، والحق خلافه ؛ لأنه إذا لم تقم قرينه على إراده الحقيقه ولا على الفرد الغير المعين حمل على الاستغراق ، كما هو المأخوذ من كلام الكشاف ، وقد يجاب بأن الشارح قصد التنصيص على المراد بوجود الدليل - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : الذى شرطه دخول إلخ) أى : ودخوله فيه فرع عن العموم والعموم يدل على الاستغراق ، ثم إن ما ذكر شرط بالنسبه للاستثناء المتصل لا مطلقا ، وحاصل ذلك الدليل أن المستثنى منه كالإنسان يجب أن يكون المراد به كل فرد ، إذ لو أريد به الحقيقه لما صح الاستثناء للأفراد لعدم تناول اللفظ لها ، ولو أريد به بعض من الأفراد مبهم لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى فى المستثنى منه ، ولو أريد به بعض معين ليس من الذين آمنوا لما صح أيضا لعدم الدخول ، ولو أريد بعض معين منه الذين آمنوا لورد أن إراده البعض دون البعض ترجيح بلا مرجح ، فتعين إراده جميع الأفراد ، ثم إن دلاله الاستثناء على الاستغراق بناء على القول إنه يجب فى الاستثناء دخول المستثنى فى لفظ المستثنى منه ، أما على القول بأنه يكفى فى صحه الاستثناء جواز الدخول فلا دلاله للاستثناء حينئذ على الاستغراق - قاله سم.

(قوله : فاللام التى لتعريف العهد) أى : لتعريف المعهود فهو مصدر بمعنى اسم المفعول ، وهذا تفريع على إرجاع الضمير فى قد يأتى ، وقد يفيد للمعرف بلام الحقيقه أى : فعلم أن اللام إلخ ، إذ المتفرع على الإرجاع علم ذلك لا نفسه (قوله : أو الاستغراق)

هى لام الحقيقه حمل على ما ذكرنا بحسب المقام ، والقرينه ؛ ولهذا قلنا : إن الضمير فى قوله : وقد يأتى ، وقد يفيد - عائد إلى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقه ، ...

******

عطف على العهد والاستغراق بمعنى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ، أو أن الاستغراق باق على مصدريته وهو عطف على تعريف (قوله : هى لام الحقيقه) أى : هى من أفراد لام الحقيقه (قوله : حمل) أى : مدخولهما ، وقوله على ما ذكرنا أى من الحقيقه فى ضمن فرد غير معين فى الأول أو فى ضمن جميع الأفراد فى الثانى ، فالحاصل أن لام الحقيقه هى الأصل ، لكن تاره يقصد من مدخولها الحقيقه من حيث هى ، وتاره يقصد منه الحقيقه من حيث تحققها فى بعض الأفراد ، وتاره يقصد منه الحقيقه من حيث تحققها فى جميع الأفراد ، فالمنظور له الحقيقه فى الكل دون بعض الأفراد أو كلها ، وأما لام العهد الخارجى فهى قسم برأسها أصل لكل خارج كما تقدم للمنصف ، واعترض بأن هذا تحكم ، ولم لم تجعل التى للعهد الخارجى من أفراد لام الحقيقه بحيث يقال فيها : إن الإشاره بتلك اللام للحقيقه من حيث تحققها فى فرد معين فى الخارج لتقدمه ذكرا صراحه أو كنايه أو لعلم المخاطب به؟ ويمكن الجواب بأنه إنما جعلت قسما لكون التعيين فيها أشد من التعيين فى لام الحقيقه ، وجعل بعضهم كل واحد أصلا مستقلا على حده ، وبعضهم جعل الكل فرع التى للحقيقه ، وبعضهم جعل لام العهد الخارجى أصلا للكل فما عداها من فروع ، وهذا الخلاف لا طائل تحته ، وذكر الحفيد أنه إن قلنا : إن النكره موضوعه للفرد المنتشر كانت أل التى للعهد الذهنى هى الأصل ؛ لأنها أبقت مدخولها على حاله ، وإن كانت موضوعه للماهيه لا بقيد الاستحضار كانت لام الحقيقه هى الأصل وما عداها من فروعها وذلك أن معنى اللام الإشاره إلى معنى ما دخلت عليه فظهر لك أن جمله الأقوال خمسه.

(قوله : والقرينه) عطف تفسر على ما قبله (قوله : ولهذا) أى : ولأجل كون لام العهد الذهنى ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقه (قوله : عائد إلى المعرف باللام إلخ) أى : وليس عائدا على المعرف باللام مطلقا لعدم إفادته أن هذين القسمين من أفراد لام الحقيقه ، ومما يدل على أن الضمير عائد على المعرف بلام الحقيقه كما قال الشارح لا

ولا بد فى لام الحقيقه من أن يقصد بها الإشاره إلى الماهيه باعتبار حضورها فى الذهن ؛ ليتميز عن أسماء الأجناس النكرات ...

******

إلى المعرف بمطلق اللام تغيير المصنف الأسلوب ، حيث قال : وقد يأتى ، وقد يفيد ، ولم يقل أو للإشاره إلى واحد معهود فى الذهن أو للإشاره إلى الاستغراق - تأمل.

(قوله : ولا بد إلخ) اعلم أن اسم الجنس المنكر إذا كان مصدرا ، فإنه يدل على الحقيقه قطعا لوضعه لها : كذكرى وبشرى ورجعى ، كما أن اسم الجنس المعرف يدل عليها قطعا من غير نزاع فيهما ، وإن كان اسم الجنس المنكر غير مصدر : كأسد ورجل ففيه نزاع. قيل إنه موضوع للفرد المنتشر ، وقيل موضوع للماهيه ، إذا علمت ذلك فيرد سؤال حاصله أن لام الحقيقه الداخله على اسم الجنس ، إما أن يقصد بها الإشاره إلى الماهيه من حيث هى أى : من غير اعتبار تعينها وحضورها فى الذهن ، وإما أن يقصد بها الإشاره إلى الماهيه باعتبار تعينها وحضورها فى الذهن ، فإن قلتم بالأول : لزم عدم الفرق بين اسم الجنس المعرف والمنكر المصدر نحو : ذكرى والذكرى ورجعى والرجعى ، فإن كلا منهما موضوع للماهيه ، والقول بعدم الفرق بطل لضروره الفرق بين المعرف والمنكر ، وإن قلتم بالثانى : لزم عدم الفرق بين المعرف بلام الحقيقه ولام العهد الخارجى العلمى ؛ لأن كلا منهما إشاره إلى حاضر معين فى الذهن ، وهذا البحث أورده صاحب المفتاح على هذا المقام ، وأشار الشارح لجوابه بقوله : ولا بد إلخ ، وحاصله أنا نختار الثانى : وهو أن لام الحقيقه الداخله على اسم الجنس يقصد بها الإشاره إلى الماهيه باعتبار حضورها فى الذهن ، ولا نسلم لزوم عدم الفرق بين المعرف بلام الحقيقه والمعرف بلام العهد الخارجى العلمى ؛ وذلك لأن المشار إليه بلام الحقيقه هو الحقيقه الحاضره فى الذهن ، والمشار إليه بلام العهد المذكور حصه من أفراد الحقيقه معينه فى الذهن ، وفرق بين الحقيقه والحصه منها (قوله : ليتميز) أى : اسم الجنس المعرف المفهوم من المقام فهو بالياء التحتيه (قوله عن أسماء الأجناس النكرات) أى : فإن الإشاره بها إلى الماهيه لا باعتبار كونها حاضره فى الذهن ، وإن كانت حاضره فيه ضروره أنها موضوع لها ، ولا يضع الواضع لفظا لمعنى إلا إذا كان حاضرا فى ذهنه ، فالحضور جزء

مثل : الرجعى ، ورجعى ، ...

******

المسمى بالنسبه للام الحقيقه دون أسماء الأجناس النكرات فهو ملاحظ فى الأول على سبيل الجزئيه ومصاحب فى الثانى ، وهذا مبنى على المشهور من أن المراد بالذهن ذهن الواضع.

وأما على ما نقله شيخنا العلامه السيد البليدى فى حواشى الأشمونى : من أن المراد بالذهن ذهن المخاطب ، فيكون الحضور فى ذهنه معتبرا فى الأول على سبيل الجزئيه ، وأما فى الثانى : فهو غير معتبر ولا مصاحب ، ثم إن المراد بقول الشارح ليتميز عن أسماء الأجناس النكرات أعنى : المصادر لا النكرات غيرها فلا يقال ما هنا مخالف لما مر من أن النكره موضوعه لبعض غير معين من أفراد الحقيقه ؛ لأن هذا بالنسبه للنكره التى هى غير مصدر ، والدليل على أن المصادر موضوعه للماهيه المطلقه مجره عن الوحده أن قولك : ضربت ضربا لا إشعار له بالوحده ، فإن أردت الوحده أتيت بالتاء فقلت : ضربه ، أو بالوصف فقلت : ضربا واحدا ، ويدل لذلك أيضا أن المصادر لا تثنى ولا تجمع ، فإن قلت : إذا كان اسم الجنس المعرف يشار به للحقيقه باعتبار الحضور صار بمنزله علم الجنس ، فإنه أيضا موضوع للماهيه بقيد الحضور فكل منهما معتبر فيه الحضور الذهنى جزءا من الموضوع له فما الفرق بينهما؟ قلت الفرق أن الواضع اعتبر فى دلاله اسم الجنس على الحضور والتعين قرينه خارجيه زائده على اللفظ الدال على الجنس وهى أل فكأن الواضع قال : وضعت الرجعى للدلاله على الماهيه الحاضره فى الذهن بشرط اقترانه بأل بخلاف علم الجنس كأسامه ، فإنه لم يعتبر فيه ذلك بل جعله موضوعا للماهيه الحاضره فى الذهن ، ولم يعتبر فى دلالته على التعين والحضور قرينه خارجيه ، بل جعله مفيدا لذلك بجوهر اللفظ ، وحاصله أن علم الجنس يدل على التعين والحضور الذى هو جزء المسمى بجوهر اللفظ ، واسم الجنس المعرف يدل على ذلك بالآله (قوله : النكرات) اعترضه الغنيمى بأنه كيف يوصف الجنس بالنكره عند من يفرق بينهما ، وأجاب بأن المراد من قوله النكرات التى ليس فيها أل (قوله : مثل الرجعى) مثال للمعرف بلام الحقيقه ، وقوله : ورجعى مثال لأسماء الأجناس النكرات

وإذا اعتبر الحضور فى الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد إشاره إلى حصه معينه من الحقيقه واحدا كان أو اثنين ، أو جماعه ، ولام الحقيقه إشاره إلى نفس الحقيقه من غير نظر إلى الأفراد ؛ فليتأمل.

(وهو) أى : الاستغراق (ضربان : حقيقى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغه (نحو : (عالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهادَهِ)(١) ...

******

(قوله : وإذا اعتبر الحضور فى الذهن) أى : فى المعرف بلام الحقيقه (قوله : فوجه امتيازه) أى : تعريف لام الحقيقه (قوله : عن تعريف العهد) أى : الخارجى العلمى (قوله : إلى حصه معينه من الحقيقه) أى : فى الذهن ، والخارج معلومه للمخاطب (قوله : ولام الحقيقه) أى : من حيث هى ، فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجى العلمى ، والقسم الأول من أقسام لام الحقيقه كما هو مفاد كلام الشارح فى المطول ، لا الفرق بين لام العهد الخارجى بأقسامه ، ولام الحقيقه ، بأقسامها كما قيل.

(قوله : وهو أى الاستغراق) أى : من حيث هو لا فى خصوص المسند إليه ، فلا يرد عليه أن الغيب فى المثال الأول مجرور ، والصاغه مفعول به فى المثال الثانى (قوله : وهو أن يراد إلخ) فيه أن الإراده فعل المتكلم ، والاستغراق وصف للفظ ، وأجيب بأن الإراده سبب للاستغراق الذى هو تناول اللفظ لكل فرد ، فهو من إطلاق السبب وإراده المسبب (قوله : بحسب اللغه) فيه نظر ؛ لأنه يقتضى أنه إذا أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع ، أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقيا ، وليس كذلك ، بل إذا أريد بالصلاه جميع أفرادها نظرا إلى وضع الشرع ، أو بالفاعل جميع أفراده نظرا إلى وضع النحاه يكون الاستغراق حقيقيا ، فالأولى أن يقول بحسب الوضع بدل قوله بحسب اللغه ، وقد يجاب بأنه إنما اقتصر على اللغه ؛ لأنها الأصل فلا ينافى ما قلناه وليس القصد الاحتراز عما ذكرناه. والحاصل أن ذكر اللغه إنما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغه أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقى أو المجازى. ا ه. عبد الحكيم.

١- الأنعام : ٧٣.

أى : كل غيب وشهاده ، وعرفى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو : جمع الأمير الصاغه ؛ أى : صاغه بلده أو) أطراف (مملكته) ؛ لأنه المفهوم عرفا ، لا صاغه الدنيا ، قيل : المثال مبنى على مذهب المازنى ، وإلا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصوله ؛ وفيه نظر ؛ ...

******

(قوله : أى كل غيب) أى : كل غائب عنا وكل شهاده أى : كل مشاهد لنا (قوله : بحسب متفاهم العرف) أى : بحسب فهم أهل العرف العام ، وأما ما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل فى الحقيقى - كما تقدم.

(قوله : الصاغه) أصله صوغه من الصوغ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، والمراد ببلده بلده التى هو فيها (قوله : أو أطراف مملكته) عبر عن المملكه بتمامها بالأطراف على طريق الكنايه ، أو يقال إذا جمع ما فى الأطراف فأولى من كان فى الوسط ومن عنده (قوله : لأنه المفهوم عرفا لا صاغه الدنيا) وذلك لأن العرف لا يحمل الحقيقه على الحقيقه المطلقه ، بل على الحقيقه المقيده بقيد تقتضيه القرائن الحاليه فيكون الحكم فيه على كل فرد من أفراد الحقيقه المقيده ، لا على كل فرد من أفراد الحقيقه المطلقه كما فى هذا المثال المذكور فإن الصاغه بحسب حقيقتها شامله لجميع صاغه الدنيا ، لكن القرائن خصتها بصاغه بلد الأمير أو صاغه مملكته ، إذ يعلم العقل أن الأمير لا يقدر على جمع صاغه الدنيا فتعين أن المراد بها الصاغه الموجوده فى بلده أو فى مملكته ، فحيث جمع الأمير صاغه بلده أو مملكته ، وقلنا جمع الأمير الصاغه يكون الاستغراق بحسب جمع الصاغه المخصوصه ، لا الصاغه المطلقه. ا ه. قرمى.

(قوله : على مذهب المازنى) (١) القائل إن أل الداخله على اسم الفاعل ، واسم المفعول معرفه لا موصوله (قوله : وإلا فاللام إلخ) أى : وإلا نقل : إن المثال مبنى على مذهبه ، بل على مذهب الجمهور فلا يصح ؛ لأن أل الداخله على اسم الفاعل ، وكذا اسم المفعول عندهم موصوله لا معرفه (قوله : وفيه) أى : فى هذا القيل - المفيد أن الخلاف

١- هو بكر بن محمد بن حبيبه أبو عثمان المازنى - أحد الأئمه فى النحو من أهل البصره له تصانيف منها" ما تلحن فيه العامه" و" التصريف فى العروض" - توفى بالبصره سنه ٢٤٩ ه. وانظر الأعلام (٢ / ٩٩).

لأن الخلاف إنما هو فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره ؛ نحو : المؤمن ، والكافر ، والعالم ، والجاهل ؛ لأنهم قالوا : هذه الصفه فعل فى صوره الاسم ، فلابد فيه من معنى الحدوث ، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف ، أو غيره ، ...

******

فى اسم الفاعل ، واسم المفعول مطلقا - نظر (قوله : لأن الخلاف) أى : بين المازنى وغيره ، وقوله فى اسم الفاعل أى : وكذا فى اسم المفعول (قوله : بمعنى الحدوث) أى : ملتبسا بمعنى الحدوث وإضافه معنى للحدوث بيانيه وهو من ملابسه الدال للمدلول أى : إذا كان متلبسا بالدلاله على الحدوث والمراد بالحدوث تجدد الحدث باعتبار زمنه (قوله : دون غيره) وهو ما إذا أريد بهما الدوام والثبات ، وإلا كانت معرفه اتفاقا ؛ لأنهما حينئذ من جمله الصفه المشبهه - كذا فى المطول ، قال عبد الحكيم : ولعل قوله اتفاقا إشاره إلى عدم الاعتداء بقول من قال : إن اللام فيه أيضا موصوله كما فى المغنى.

(قوله : نحو إلخ) هذا مثال للغير ومثل العالم والجاهل الصائغ ، وحينئذ فأل الداخله عليه معرفه اتفاقا (قوله : لأنهم) أى : الجمهور ، وهذا عله لكون أل فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث موصوله (قوله : هذه الصفه) أى : اسم الفاعل واسم المفعول وفى بعض النسخ هذه الصله أى : صله أل وقوله فعل إلخ ، أى : وأل المعرفه لا تدخل على الفعل (قوله : فلا بد فيه من معنى الحدوث) أى : لأنه معتبر فى الفعل فعلم من هذا أنهما لا يكونان فعلين فى صوره الاسم إلا إذا قصد بهما الحدوث ، أما إذا قصد بهما الدوام كانا اسمين حقيقه ولم يكن أحدهما فعلا فى صوره الاسم (قوله : ولو سلم إلخ) أى : لو سلم جريان الخلاف فى اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث أو الثبوت ، وأن أل فى الصائغ ليست معرفه على مذهب الجمهور ، بل موصوله (قوله : فالمراد) أى : فالكلام صحيح ؛ لأن المراد أى : لأن مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق ، وعليه فقوله وهو قسمان فيه استخدام أى : والاستغراق مطلقا لا بقيد كونه بأل قسمان ، وحينئذ فالمثال صحيح ولا يحتاج لتخريجه على القول الضعيف ، وهو قول المازنى (قوله : أو غيره) أى : كالإضافه والموصول.

والموصول أيضا مما يأتى للاستغراق ؛ نحو : أكرم الذين يأتونك إلا زيدا ، واضرب القائمين إلا عمرا ...

******

(قوله : والموصول أيضا إلخ) من تتمه قوله : ولو سلم إلخ (قوله : مما يأتى للاستغراق) أى : لأن الموصول كالمعرف باللام يأتى لمعان أربعه ، فالأصل فيه العهد والجنس - قاله عبد الحكيم. (قوله : نحو أكرم الذين يأتونك إلخ) أى : فالمراد كل فرد من الآنين لك بدليل الاستثناء.

(قوله : واستغراق المفرد أشمل إلخ) هذه مسأله مستقله وفائده جديده لها تعلق بما قبلها ، وحاصلها أن اسم الجنس المفرد إذا دخلت عليه أداه الاستغراق كان شموله للأفراد وتناوله لها أكثر من شمول المثنى والجمع الداخل عليهما أداه الاستغراق ، ومراده بالمفرد ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا فى اللفظ أيضا أولا : كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعيه نحو : لا أتزوج النساء ، فإن المراد واحده من النساء ، والمراد بالجمع ما كان جمعا فى المعنى سواء كان جمعا فى اللفظ أيضا أولا نحو : قوم ورهط ، واعترض بأن هذا منقوض بقولك : لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال فإنه أشمل من قولك لا يرفعه كل رجل ؛ لأنه يلزم من كونه لا يرفعه الجمع أنه لا يرفعه الواحد بخلاف العكس ، وبقولنا هذا الخبز يشبع كل رجال فإنه أشمل من قولنا : هذا الخبز يشبع كل رجل ؛ لأنه يلزم من كونه يشبع الجمع أن يشبع الواحد بخلاف العكس ، فلا ينبغى أن يطلق القول بأن استغراق المفرد أشمل ، بل تاره يكون استغراقه أشمل وتاره يكون استغراق غيره أشمل كما فى المثالين السابقين ، وأجيب بأن المراد الأشمليه بحسب الوضع ، والنظر إلى المدلول المطابقى ، والأشمليه فى المثالين المذكورين بالالتزام لأن الحكم على الكل يستلزم الحكم على كل واحد على أن الكلام فى الاستغراق المفاد بالمفرد أو بالجمع ، والمفيد للاستغراق فى المثالين لفظ كل الواقع قبل المفرد وقبل الجمع ، واعلم أن هذا إنما يرد على المصنف بناء على جعل قوله : واستغراق المفرد أشمل ، قضيه كليه كما هو المتبادر من كون موضوعها مصدرا مضافا ، أما على جعلها جزئيه أى : قد يكون أشمل فلا يتوجه عليه شىء من ذلك.

(واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف ، أو غيره (أشمل) من استغراق المثنى ، والمجموع ؛ بمعنى أنه يتناول كل واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ، والجمع إنما يتناول كل جماعه جماعه (بدليل صحه : لا رجال فى الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون : لا رجل) فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان ؛ ...

******

(قوله : سواء كان بحرف التعريف) أى : سواء كان المفرد ملتبسا بحرف التعريف وهو ما نحن بصدده ، وقوله : أو غيره كحرف النفى فى النكره ، ولأجل هذا التعميم لم يقل المصنف واستغراق المفرد المحلى باللام (قوله : يتناول كل واحد) أى : سواء كان منفردا أو من أجزاء التثنيه أو الجمع ، فالحكم على الواحد يستغرق آحاد التثنيه وآحاد الجمع ، وذلك لتركب كل واحد منهما من آحاده وهى جزءان أو أجزاء هى آحاد المفرد التى استقل كل واحد منها بالحكم بخلاف التثنيه والجمع ، فالتثنيه تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط الحكم عليه على جزئهما وهو مدلول المفرد والجمع يتناول كل جماعه جماعه فلا يتسلط الحكم عليه على جزئهما الذى هو المفرد ، وإيضاح ذلك أنك إذا قلت : لا رجل فى الدار فقد نفيت الحقيقه باعتبار تحققها فى فرد سواء كان الفرد منفردا أو من أجزاء المثنى أو من أجزاء الجمع ، فلا يصح لك أن تقول حينئذ بعد : بل رجلان أو رجال ، وأما قولك : لا رجلين أو رجال فى الدار فقد نفيت الحقيقه باعتبار تحققها فى اثنين اثنين أو ثلاثه ثلاثه ، وهذا لا ينافى وجودها فى فرد باعتبار المثنى أو فرد أو فردين بالنظر للجمع ؛ فتحصل من ذلك أن استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد ، واستغراق المثنى يشمل كل اثنين اثنين ولا ينافيه خروج الواحد ، واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعه جماعه ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين (قوله : والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين) أى : وهذا لا ينافى خروج الواحد (قوله : والجمع إنما يتناول كل جماعه جماعه) أى : وهذا لا ينافى خروج الواحد والاثنين ، وإنما كان استغراق الجمع يتناول كل جماعه جماعه ؛ لأن الاستغراق عباره عن شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغه الجمع جماعه ، وكذا يقال فى المثنى (قوله بدليل صحه إلخ) المراد بالصحه الصدق أى : وبدليل صحه كل رجال جاءونى مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءنى.

وهذا فی النکره المنفیه مسلم ، وأما فی المعرف باللام فلا ، بل الجمع المعرف بلام الاستغراق یتناول کل واحد من الأفراد علی ما ذکره أکثر أئمه الأصول ، والنحو ، ودل علیه الاستقراء ، وأشار إلیه أئمه التفسیر ؛ ...

******

(قوله : وهذا) أی : ما ذکره المصنف من أن استغراق المفرد أشمل مسلم فی النکره المنفیه کما فی المثال (قوله : فلا) أی : فلا یسلم الشمول (قوله : بل الجمع المعرف بلام الاستغراق) نحو (إِنَّ الْمُسْلِمِینَ وَالْمُسْلِماتِ)(۱) الآیه فإن المراد کل فرد ؛ ونحو : (وَاللهُ یُحِبُّ الْمُحْسِنِینَ)(۲)(وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ کُلَّها)(۳) ونحو : إنی أحب المسلمین إلا زیدا ، فإن المراد کل فرد لا کل جمع ، وإلا لقیل إلا الجمع الفلانی (قوله : یتناول إلخ) أی : وحینئذ فهو مساو للمفرد فی الشمول ، فلا تصح دعوی المصنف أشملیه المفرد علی الجمیع فیما إذا کان الجمع معرفا بلام الاستغراق ، هذا حاصل اعتراض الشارح علی المصنف.

وقد یجاب بأن لام الجنس إذا دخلت علی جمع أبطلت منه معنی الجمعیه فصار مساویا للمفرد فی الشمول ، فکلام المصنف تبعا لعلماء المعانی علی تقدیر ما إذا بقی الجمع علی معناه الأصلی ولم یبطل منه معنی الجمعیه التی أقلها ثلاثه أفراد بدخول أل الجنسیه علیه ، وکلام علماء الأصول والنحو والتفسیر فیما إذا زال منه معنی الجمعیه بدخول لام التعریف علیه ، فظهر لک من هذا أن الخلاف الواقع فی أن الجمع آحاده أفراد أو جموع ، والحق الثانی هذا فی الجمع المنکر ، وأما الجمع المعرف بلام الاستغراق فآحاده أفراد قولا واحدا.

وأجاب بعضهم بجواب آخر حاصله : أن کلام المتن مخصوص بالنکره المنفیه بدلیل : وله بدلیل صحه إلخ ، فالاعتراض مدفوع من أصله ، وعلی هذا فتعمیم کلام الشارح کلام المتن بقوله سواء کان بحرف التعریف أو غیره فی حیز المنع.

۱- الأحزاب : ۳۵.

۲- آل عمران : ۱۳۴.

۳- البقره : ۳۱.

وقد أشبعنا الكلام فی هذا المقام فی الشرح فلیطالع ثمه ، ...

******

(قوله : وقد أشبعنا الكلام فی هذا المقام) أی : بإیراد الأمثله والشواهد الداله علی أن الجمع المعرف باللام مساو للمفرد فی الاستغراق ، وإن كان بینهما فرق من حیث إن المفرد المستغرق لا یستثنی منه إلا الواحد ، فلا یجوز أن تقول : الرجل یرفع هذا الحجر إلا الزیدین معا ، أو إلا ثلاثتكم معا ، وأما قوله تعالی (إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِی خُسْرٍ. إِلَّا الَّذِینَ آمَنُوا)(۱) فمعناه إلا كل واحد من الذین آمنوا بخلاف الجمع المعرف بلام الاستغراق فیصح استثناء الواحد والمثنی والجمع منه نحو : لقیت العلماء إلا زیدا ، أو إلا الزیدین ، أو إلا الزیدین ؛ وذلك لأن الجمع المحلی باللام فی مثل هذا الموضع یستعمل بمعنی منكر مضاف إلیه كل فرد وغیره ، فمعنی : لقیت العلماء إلا زیدا أی : كل عالم وكل عالمین وكل علماء أفاده عبد الحكیم.

قال العلامه الیعقوبی : وإنما حمل الجمع المعرف بلام الاستغراق المفرد ؛ لأنه إن حمل علی استغراق آحاد الجموع الذی هو مقتضی أصل دلالته لزم فی مضمونه التكرار ، وأن لا یكون له آحاد متمیزه ؛ لأن الثلاثه مثلا من آحاده ، فإذا زید علیها واحد كانت أربعه وكان المجموع من آحاده فیدخل الأحد الأول فی الثانی ، وإذا زید واحد وكان خمسه لزم فیه دخول الأربعه فیتكرر فیه كل فرد مع ما بعده إلی غیر النهایه ، بل مجموع الأفراد حینئذ موجب لتكریر جمیع ما قبله ؛ لأنه جماعه یدل علیها الجمع فحینئذ لا یتحقق للجمع آحاد فیها یجری العموم كما یجری فی المفرد ؛ فلذلك جعلت آحاده آحاد المفرد التی لا یدخل بعضها فی بعض. انتهی كلامه. وإیضاحه أن الثلاثه مثلا جماعه فتندرج فی الجمع بنفسها لكونها من آحاده وجزء من الأربعه والخمسه وما فوقها التی هی من آحاد الجمع فتكون الثلاثه مندرجه فی الجمع فی ضمنها فآل الأمر إلی أن الثلاثه مندرجه تحت الجمع مرتین : مره من حیث إنها من آحاده ، ومره من حیث إنها جزء من الأربعه والخمسه مثلا التی هی من آحاده ، فحمل الجمع المعرف فی استغراقه علی استغراق الجمع موجب للتكرار ، وأیضا الكل من حیث هو كل جماعه

۱- العصر : ۳.

ولما كان هاهنا مظنه اعتراض ؛ وهو أن إفراد الاسم يـدل على وحده معناه ، والاسـتغراق على تعدده ، وهما متنافيان – أجاب عنه بقوله (ولا تنافى بين الاستغراق وإفراد الاسم ؛ ...

******

فلو اعتبر فى اسـتغراق الجمع كل واحد واحد منها لكان تكرار محضا ، ولذلك ترى الأئمه يفسـرون الجمع المسـتغرق ، إما بكل واحد واحد ، وإما بالمجموع من حيث هو مجموع.

(قوله : ولما كان هاهنا) أى : هذا الموضع وهو قوله : واستغراق المفرد أشمل ، وقوله مظنه اعتراض أى : موضع اعتراض مظنون ، وحاصـله أنه ينبغى أن لاـ يجوز إدخال أداه الاسـتغراق على اسم الجنس المفرد ؛ لأن الاسم لكونه فى مقابله التثنيه والجمع يـدل بإفراده على وحـده معناه بمعنى أنه لا يكون آخر معه مثله ، وأداه الاسـتغراق الـداخله عليه تدل على تعدده ، وأن معه آخر مثله ، ويمتنع أن يكون الشـىء الواحـد واحـدا متعددا فى حاله واحده لتنافيهما ، وحينئذ بطل كون المفرد مسـتغرقا ، فقول الشارح وهو أن إفراد الاسم أى : الاسم المفرد ، وقوله والاسـتغراق أى : وذو الاستغراق وهو الأداه يدل على تعدده ، وقوله وهما أى : الوحده والتعدد متنافيان ، فالتنافى واقع بين المدلولين ، فقول المصـنف ولا تنافى بين الاسـتغراق إلخ : إن جعل باقيا على ظاهره كان غير مناسب ؛ لأنه جعل التنافى بين الاسـتغراق الذى هو مدلول حرف الاسـتغراق ، والإفراد الذى هو الدال على الوحده ، والأنسب أن يجعل التنافى إما بين الـدالين وهما حرف الاسـتغراق الـدال على التعـدد ، والإفراد الـدال على الوحده ، وإما بين المدلولين وهما الاسـتغراق والوحـده ، قيـل هـذا الاـعتراض إنمـا يظهر على القـول بـأن اسم الجنس موضوع للفرد المنتشـر ، أمـا على القول بـأنه موضوع للماهيه فلا يظهر ؛ لأنه لا تنافى بين الماهيه والتعدد ؛ لأنها كما تتحقق فى ضمن الفرد تتحقق فى ضمن الجماعه ، وعباره ابن يعقوب قوله – ولاـ تنافى إلـخ : دفع لبحث يرد وهو أن إفراد الاسم يـدل على وحـده معناه ؛ لأن اسم الجنس النكره ، إن قلنا بوضـعه للفرد الشائع فدلالته على الوحده ظاهره ، وإن قلنا بوضعه للحقيقه فالغرض منها ما تتحقق به وأقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان إفراد الاسم مقتضيا للوحده على كلا المذهبين والاستغراق ينافى ذلك. ا ه.

لأن الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفى ، ولام التعريف (إنما يدخل عليه) أى : على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلاله على (معنى الوحده) ،

******

وإنما كان الغرض منها ما تتحقق به ؛ لأن أكثر الأحكام المستعمله فى اللغه والصرف جاريه على الماهيات من حيث إنها فى ضمن فرد لا عليها من حيث هى (قوله : لأن الحرف إلخ) حاصل ما ذكره جوابان : أولهما : بتسليم أن الوحده تنافى التعدد وثانيهما : منع تنافيهما ، وحاصل الثانى أنا لا نسلم أن الوحده تنافى التعدد ؛ لأن الوحده عدم اعتبار اجتماع أمر آخر معه ، والمفرد الداخله عليه أداه الاستغراق معناه كل فرد فرد بدلا عن الآخر بحيث لا يخرج فرد من الأفراد التى يصدق عليها اللفظ حقيقه أو عرفا ، وهذا لا ينافى الوحده لاتصاف كل فرد بها ، إذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شىء آخر معه وليس معنى المفرد الداخله عليه أداه الاستغراق مجموع الأفراد حتى يحصل التنافى ؛ لأن مجموع الأفراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر وهذا ينافى الوحده وهى عدم اجتماع أمر آخر معه ، وحاصل الجواب الأول سلمنا التنافى بينهما لكن أداه الاستغراق المفيده للتعدد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحده كما أن علامه التثنيه والجمع إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحده ، وهذا الجواب مبنى على أن مدلول الاسم المفرد الوحده بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر ؛ لأنه فى مقابله المثنى والمجموع فكما اعتبر فيهما أن يكون آخر معه كذلك يعتبر فى المفرد أن لا يكون آخر معه ، وأما الجواب السابق فمبنى على أن الوحده بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه ، لا أنها اعتبار عدم أمر آخر مثله معه ، وإذا علمت ما ذكرناه ظهر لك أن الأولى للمصنف تقديم الجواب الثانى على الأول ؛ لأن الأول بالتسليم والثانى بالمنع ، والشأن عند المناظره تقديم المنع على التسليم - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : مجردا عن الدلاله على معنى الوحده) أى : فيصير محتملا للوحده والتعدد ؛ لأنه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد ، ثم إن تجرده عن الدلاله على الوحده بسبب عدم إراده تلك الدلاله ، وبهذا اندفع ما يقال : إن دلاله المفرد على وحده معناه بحسب الوضع إذ قلنا بوضعه للمفرد المنتشر فانتقال الذهن عن

وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظه على التشاكل اللفظى (ولأنه) أى : المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ؛ ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور ؛ ...

******

الفرد إلى الوحده ضرورى بالنسبه للعالم بالوضع ، فما معنى تجريد المفرد عن الدلاله على معنى الوحده مع أنه يدل عليها بالوضع.

كذا أجاب شيخنا العدوى ، وأجاب الفنرى : بأن فى كلام المصنف حذف مضاف أى : مجردا عن اعتبار الدلاله على الوحده ، ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها ؛ لأن اللفظ يدل عليها بالوضع (قوله : وامتناع وصفه بنعت الجمع) أى : بحيث يقال : جاءنى الرجل العالمون ، والرجل الطوال ، وهذا جواب عما يقال حيث جرد عن معنى الوحده وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد ، وحيث دل على متعدد فمقتضاه أنه يجوز وصفه بوصف الجمع مع أنه ممنوع ، وحاصل الجواب : أن النحاه إنما منعوا من ذلك الوصف للمحافظه على المشاكله اللفظيه ، وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن ذلك الاسم مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى وما هو كذلك يجوز فيه مراعاه اللفظ ومراعاه المعنى ، بل مراعاه المعنى أولى بمقتضى القياس ، ومنه قوله تعالى : (أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلى عَوْراتِ النِّساءِ)(١) فالمحافظه على التشاكل اللفظى لا تفيد الامتناع المذكور ، فالأولى للشارح أن يقول وعدم اطراد وصفه بنعت الجمع للمحافظه على التشاكل اللفظى ، والمراد بعدم الاطراد عدم الكثره وإن كان الوصف بالمذكور قياسا كما مر.

(قوله : ولأنه) الأولى أن يقول : أو لأنه بأو التى لأحد الشيئين ؛ لأنه جواب ثان أى : إما أن يجاب بالأول المقتضى سلب الوحده ، أو بهذا الثانى المقتضى بقاءها (قوله : بمعنى كل فرد) أى وكل فرد لا ينافى الوحده التى هى عدم اعتبار ضم شىء لذلك الفرد بل هو متصف بها ولا يتأتى التنافى إلا لو كان معنى المفرد الداخله عليه أداه الاستغراق مجموع الأفراد ، لا باعتبار ضم شىء للفرد وهو فرد ثان وثالث ، فالحاصل : أنه لا ينافى الوحده إلا مجموع الأفراد دون كل فرد لاتصافه بها (قوله : ولهذا) أى : ولأجل

١- النور : ٣١.

وإن حكاه الأخفش فى نحو : الدينار الصفر ، والدرهم البيض.

[أغراض التعريف بالإضافه] :

(وبالإضافه) أى : تعريف المسند إليه بالإضافه إلى شىء من المعارف (لأنها) أى : الإضافه (أخصر طريق) إلى إحضاره فى ذهن السامع (نحو : هواى (١)) ؛ ...

******

كون المفرد الداخل عليه أداه الاستغراق معناه كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع بأن يجعل الجمع نعتا له.

(قوله : وإن حكاه الأخفش) عن بعضهم فى قوله : أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ، نظرا لكون أل للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحققه.

[تعريف المسند إليه بالإضافه]

(قوله : لأنها) أى : الإضافه بمعنى المعرف بها أخصر طريق ظاهره أنها أخصر طرق التعريف ، وليس كذلك ، إذ لا تظهر الأخصريه إلا بالنسبه للموصول ، وأما العلم والضمير واسم الإشاره والمعرف باللام فالأمر بالعكس ، وأجيب بأن المراد إنها أخصر الطرق فى إحضار المسند إليه فى ذهن السامع ملتبسا بالوصف الذى قصده المتكلم لا إحضاره فى ذهن السامع من حيث ذاته ، ألا ترى أن قصد المتكلم فى البيت المذكور إحضاره بوصف كونه مهويا لأجل إفاده زياده التحسر ، ولو قال الذى أهواه ، أو من أهواه ، أو الذى يميل إليه قلبى مع الركب اليمانين إلخ لكان طريقا مفيدا لمقصود المتكلم ، إلا أنه ليس أخصر من الإضافه ، ولو أتى به اسم إشاره أو ضميرا بأن قيل هذا مثلا أو هى مع الركب اليمانين إلخ لا يفيد غرض المتكلم ، إذ لا يعلم كونها محبوبه أم لا ، ولو قيل هند مهويتى أو محبوبتى كان غير أخصر ، وإن كان مفيدا لغرض المتكلم ، ولو أتى به معرفا باللام لم يفد غرضه إلا بواسطه الجار والمجرور نحو : المحبوب لى ، وفيه طول بالنسبه للمضاف (قوله : نحو هواى)

١- البيت من الطويل ، وهو لجعفر بن علبه الحارثى ، وهو فى معاهد التنصيص ١ / ١٢٠ ، والتبيان ١ / ١٦٣ ، والمفتاح ص ٩٩ ، والإيضاح الفقره ٣٦ هامش ٣. وجعفر بن علبه شاعر مقل من مخضرمى الدولتين الأمويه والعباسيه ، وكان مسجونا بمكه فزارته محبوبته مع ركب من قومها ، فلما رحلت قال فيها ذلك.

أى : مهويّى - وهـذا أخصـر من الذى أهواه ؛ ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضـيق المقام ، وفرط السآمه ؛ لكونه فى السـجن ، والحبيب على الرحيل - (مع الرّكب اليمانين مصعد) أى : مبعد ...

******

أى : نحو قول جعفر بن عليه الحارثى وهو مسـجون حين قتل واحـدا من بنى عقيل بمكه فسـجن بها ، ثم إنه كان يومئذ فى مكه ركب من اليمن وفيه محبوبته ، ثم إن الركب عزم على الرحيل فأنشد هذا وبعده :

عجبت لمسراها وأنّى تخلّصت

إلّى وباب السّجن دونى مغلق

ألمّت فحيّت ثم قامت فودّعت

فلمّا تولت كادت النفس تزهق

فلا تحسبى أنّى تخشّعت بعدكم

لشىء ولا أنّى من الموت أفرق

ولا أنّ قلبى يزدهيه وعيدهم

ولا أننى بالمشى فى القيد أخرق

ولكن عرتنى من هواك ضمانه

كما كنت ألقى منك إذ أنا مطلق

(قوله : أى مهويى) بثلاث يـاءات الأوليـان من نفس الكلمه الأولى منهما بـدل من واو مفعول ، إذ أصـله مهوويى اجتمعت الواو والياء وسـبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء. والثانيه لام الكلمه والياء الأخيره ياء المتكلم أضيف إليها الاسم بعـد الإعلال السابق (قوله : ونحو ذلك) أى : كمن أهواه أو الـذى يميل إليه قلبى (قوله : والاختصار مطلوب) أشار بهـذا إلى أن إحضـاره فى ذهن السامع بأخصـر طريق إنما يقتضـى تعريفه بالإضافه إذا كان الاختصار مطلوبا ، وإلا فلا يقتضـيه (قوله : وفرط السآمه) أى : شـدتها وهو عطف عله على معلول (قوله : على الرحيل) أى : عازم على الرحيل (قوله : مع الركب) اسم جمع لراكب (قوله : اليمـانين) جمع : يمـان بمعنى يمنى ، وأصـل يمان : يمانى ، أعل إعلال قاض ، ويمانى مخفف يمنى بياء مشـدده نسبه لليمن ، فحذفت إحدى الياءين تخفيفا وعوض عنها الألف المتوسطه ، ثم حذفت الياء الثانيه ، لإعلاله إعلال قاض كما مر (قوله : مصـعد) بكسر العين خبر هواى ، وهو مأخوذ من أصعد فى الأرض مضى فيها ، فالصله محذوفه بقرينه المقام ، (وقوله أى : مبعد) بكسر العين مأخوذ من أبعد اللازم بمعنى بعد أى : إنه بعيد الأسفار فهو بيان للمعنى

ذاهب فى الأرض ؛ وتمامه : جنيب وجثمانى بمكه موثق ، الجنيب : المجنوب المستتبع ، والجثمان : الشخص ، والموثق : المقيد ، ولفظ البيت خبر ، ومعناه تأسف وتحسر (أو لتضمنها) أى : الإضافه (تعظيما لشأن المضاف إليه ، أو المضاف ، أو غيرهما ؛ كقولك) فى تعظيم المضاف إليه (عبدى حضر) تعظيما لك بأن لك عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد الخليفه ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفه (و) فى تعظيم غير المضاف والمضاف إليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده ، وهو غير المسند إليه المضاف ، وغير ما أضيف إليه المسند إليه ؛ ...

******

المراد ، وقراءته بفتح العين اسم مفعول من أبعد المتعدى أى : أبعده الغير يبعدها مقام المدح خصوصا ، وقد وصفه بأنه مجنون ومستتبع تأمل (قوله : ذاهب فى الأرض) بيان لأصل المعنى (قوله المستتبع) أى : الذى يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم وهو كنايه عن كون تلك المحبوبه لا يمكن انفلاتها عن الركب ، وتأتى إليه ، (وقوله ومعناه تأسف وتحسر) أى : على بعد الحبيبه.

(قوله : لشأن المضاف إليه) أى : تعظيما لشأن المضاف إليه الذى أضيف له المسند إليه ، وإنما قدمه على المضاف مع أنه مؤخر فى اللفظ نظرا لتقدمه فى الاعتبار ؛ لأنه منسوب إليه فهو أشرف بخلاف المضاف ، فإنه وإن كان مقدما فى اللفظ ، لكنه مؤخر فى الاعتبار ؛ لأنه منسوب ، واعترض على المصنف بأن هذا التضمن قد يوجد فى غير صوره الإضافه ، كما فى قولك : الذى هو عبد السلطان عندى ، أو : الذى هو عبدى ، أو : عبد الخليفه حضر فالوجه أن الإضافه لا تترجح على غيرها بإفاده التضمن المذكور إلا بانضمام الاختصار إليها. كذا قيل ، وفيه أنه تقدم أنه لا يشترط فى النكته أن تكون مختصه بالطريق المؤديه لها ، ولا أن تكون بها أول ، بل يكفى مجرد المناسبه بينهما وإن كانت تلك النكته يمكن تأديتها بطريق آخر - فتأمل.

(قوله : وفى تعظيم المضاف) أى : الذى هو مسند إليه (قوله : تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده) أى : وفيه تعظيم للمضاف أيضا ، لكنه غير مقصود ولا ملاحظ

وهـذا معنى قوله : أو غيرهمـا (أو) لتضـمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو : ولـد الحجام حاضـر) أو المضاف إليه ، نحو : ضارب زيد حاضـر ، أو غيرهما ، نحو ولد الحجام جليس زيد ، أو لإغنائها عن تفصـيل متعذر ، نحو : اتفق أهل الحق على كذا ، أو متعسـر ، نحو : أهل البلد فعلوا كذا ، أو لأنه يمنع عن التفصـيل مانع مثل تقديم البعض على بعض ، نحو : علماء البلد حاضـرون ، إلى غير ذلك من الاعتبارات.

******

(قوله : وهـذا معنى إلـخ) جواب عمـا يقـال : إن هـذا لا يخرج عن تعظيم المضاف إليه ؛ لأن المتكلم مـدلول الياء المضاف إليها عند فهو مضاف إليه ، وحاصل الجواب أن المراد بالغير فى كلام المصـنف غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه ، وهـذا لا ينافى كونه مضافا إليه ، لكن غير ذلك وليس المراد بقوله أو غيرهما غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثانى ليس غيرهما ، بل منهما.

(قوله : أو تحقيرا للمضاف) أى : الذى هو مسند إليه ، وقوله أو المضاف إليه أى :الذى أضيف إليه المسند إليه ؛ لأن الكلام فيه. (قوله : نحو اتفق أهل الحق) أى : فإنه يتعذر تعداد كل من كان على الحق كما أنه يتعسر تعداد أهل البلد فى المثال بعده (قوله : أو لأنه) أى : الحال والشأن (قوله : مثل تقـديم البعض) أى : المؤدى ذلك إلى منافسه وحقـد ، أو نحوهما (قوله : إلى غير ذلك من الاعتبارات) كما لو كان المقصود التصريح بالذم والإهانه للمسند إليه نحو : علماء البلد فعلوا كذا من الأمور القبيحه ، فإن فى هذا تصـريحا بذمهم ، بخلاف لو قيل فلان وفلان فعلوا كذا من الأمور القبيحه ، فإنه عند التصـريح باسـمهم العلم لم يكن هناك تصـريح بـذمهم واللوم عليهم ؛ لأـن الموجب للوم والـذم وصـفهم بـالعلم وهو لا يتأتى إلا بالإضافه وكإغناء الإضافه عن تفصـيل تركه أولى لجهه ككون التفصيل يقتضى ذما أو إهانه أو خوفا وإن أمكن استيفاء التفصيل كقوله :

قومى هم قتلوا أميم أخى

فإذا رميت يصيبنى سهمى

يقول : يـا أميمه قومى هم الـذين فجعونى بقتل أخى فإذا رمت الانتصار منهم عاد ذلك علىّ بالنكايه فى نفسـى ؛ لأن عز الرجل بعشيرته ولو فصل قاتلى أخيه لحقدوه ونفروا عنه ؛ ولأن فى التفصيل تصريحا بذم قومه وعد معايبهم بخلاف تركه.

[أغراض التنكير]

اشاره

(وأما تنكيره) أى : تنكير المسند إليه (فللإفراد) أى : للقصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس (نحو : (وَجاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَهِ يَسْعى)(۱) أو النوعيه) أى : للقصد إلى نوع منه ...

******

[تنكير المسند إليه]

(قوله : وأما تنكيره أى تنكير المسند إليه) أى : إيراده نكره سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا (قوله : فللإفراد) أى : فلكون المقصود بالحكم فردا غير معين من الأفراد التى يصدق عليها مفهومه ، ففى الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه وهو جماعه مما يصدق عليه مفهومه ، وفى المثنى المقصود بالحكم فرد من معناه وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه فقولك جاءنى رجلان أى : فرد من ما صدقات المثنى ، وقولك : جاءنى رجال أى فرد من ما صدقات الجمع ، والفرد فى الأول اثنان ، وفى الثانى جماعه. وقوله فللإفراد أى : والحال أن المقام لا يناسبه إلا الفرد لكون الحكم المراد فى المقام ليس لغيره ، فالعدول لغيره خروج عما يناسبه المقام والزياده عليه زياده على قدر الحاجه وهى من اللغو ، واعلم أن دلاله المنكر على الفرد ظاهره ، إن قلنا : إن النكره موضوعه للفرد المنتشر ، وأما إن قلنا إنها موضوعه للحقيقه من حيث هى فدلالتها على الفرد باعتبار الاستعمال الغالب ؛ لأن الغالب استعمالها فى الفرد فتذكر النكره لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقرينه المقام. ا ه. سم.

(قوله : وجاء رجل) أى : رجل واحد لا رجلان ولا رجال ، والمراد بذلك الرجل مؤمن آل فرعون ، وقوله من أقصى المدينه أى : من آخرها والمراد بالمدينه مدينه فرعون ، وهى منف كما فى الجلالين ، وليس المراد بمنف البلده المشهوره الآن ، بل بلده كانت بناحيه الجيزه فخربت بدعوه موسى عليه السلام ، وهى بالقرب من البلده المعروفه بمنيه رهينه بإقليم الجيزه (قوله : أى للقصد إلى نوع منه) أى : لكون المقصود بالحكم نوعا من أنواع اسم الجنس المنكر ؛ وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحده

۱- القصص : ۲۰.

(نحو : (وَعَلى أَبْصارِهِمْ غِشاوَةٌ)(١)) أى : نوع من الأغطيه ؛ وهو غطاء للتعامى عن آيات الله ، وفى المفتاح أنه للتعظيم ؛ أى : غشاوه عظيمه (أو التعظيم ، أو التحقير ،

******

شخصا يدل عليها نوعا ، ولعل الشارح أخذ القصد من ياء المصدر بجعله مصدر المتعدى أى : الجعل نوعا ، والجعل بالقصد ، وقد تقدم نظير ذلك فى قوله وبالعلميه (قوله : غشاوه) أى : فليس المراد فردا من أفراد الغشاوه ؛ لأن الفرد الواحد لا يكون بالأبصار المتعدده ، بل المراد نوع من جنس الغشاء ، وذلك النوع هو غطاء التعامى كما قال الشارح ، وإنما لم يعبر الشارح بالعمى إشاره إلى تكلفهم العمى عن الآيات ؛ لأنه ليس بهم عمى حقيقه ، بل يعرفون الآيات ويفهمونها ، ولكن يظهرون أنهم لا يعرفونها ، فالحاصل أن التعامى تكلف العمى ، والمراد هنا الإعراض عن آيات الله ، فإضافه الغطاء للتعامى من إضافه السبب للمسبب ؛ لأن الغطاء القائم بالقلوب الذى يصرف الأبصار عن النظر فى آيات الله سبب فى تعاميهم ، وإعراضهم عن آيات الله (قوله : أى نوع من الأغطيه) الأولى نوع من الغشاء ؛ لأن الغشاء جنس تحته نوعان متعارف وهو القائم بالأعين المسمى بالعمى ، والثانى غير متعارف وهو الغطاء الذى يصرف الأبصار عن النظر فى آيات الله لأجل الاعتبار ، وأما الأغطيه فهو جمع تحته أفراد وكلامنا فى الأنواع (قوله : وفى المفتاح إلخ) أى : والأول ذكره الزمخشرى فى الكشاف.

(قوله : أى غشاوه عظيمه) أى : لكونها تحجب أبصارهم بالكليه وتحول بينها وبين إدراك الأدله الموصوله لمعرفه المولى أى : وما قاله فى المفتاح أولى ؛ لأن المقصود بيان بعد حالهم عن الإدراك والتعظيم أدل عليه وأوفى بتأديته ، وقد يقال لا تنافى بين كلام المصنف والمفتاح ؛ لأن الغشاوه العظيمه نوع من مطلق الغشاوه ، فمراد المصنف بقوله نحو : وعلى أبصارهم غشاوه أى : نوع من الغشاء ، وهو الغشاوه العظيمه ، وذلك النوع هو غطاء التعامى - فتأمل.

(قوله : أو التعظيم أو التحقير) أى : يذكر المسند إليه نكره لإفاده تعظيم معناه أو تحقيره ، وأنه بلغ فى ارتفاع الشأن أو فى الانحطاط مبلغا لا يمكن أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الأول ، ولعدم الاعتداد به والالتفات إليه فى الثانى.

١- البقره : ٧.

كقوله : له حاجب (۱)) أى : مانع عظيم (فى كل أمر يشينه) أى : يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) ...

******

(قوله : كقوله) أى : قول ابن أبى السمط بكسر السين وسكون الميم وهو من قصيده من الطويل وقبل البيت :

فتى لا يبالى المدلجون بناره

إلى بابه ألا تضىء الكواكب

يصمّ عن الفحشاء حتى كأنّه

إذا ذكرت فى مجلس القوم غائب

له حاجب ... إلخ

...

والمراد بالحاجب هنا نفسه الإنسانيه التى هى لطيفه ربانيه لها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر ، وتسمى أيضا قلبا وروحا ، وهى المخاطبه والمثابه والمعاقبه ، فإن قلت : إن النفس بهذا المعنى تميل إلى القبائح الدينيه والدنيويه فكيف تكون مانعه عن تلك الأمور؟ أجيب بأن ميلها لذلك بالنظر لذاتها ، وأما إذا حفتها العنايه الإلهيه صارت مائله إلى التطهير فتمنع بسبب ذلك من كل ما يشين (قوله : أى مانع عظيم) أخذ هذا من كون المقام مقام مدح أى : إنه إذا أراد أن يرتكب أمرا قبيحا منعه مانع حصين عظيم بالغ فى العظمه إلى حيث لا يمكن تعيينه ، وإذا طلب منه إنسان معروفا وإحسانا لم يكن له مانع حقير فضلا عن العظيم يمنعه من الإحسان إليه فهو فى غايه الكمال ولم يقم به نقص (قوله : يشينه) من الشين وهو القبح (قوله : وليس له عن طالب العرف) أى المعروف والإحسان ، ثم إن الحجب يستعمل بعن بالنظر للمفعول الثانى ، وأما الأول فيصل إليه بنفسه قال تعالى : (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ)(۲) وحجبت زيدا عن الأمر ، إذا علمت هذا فحاجب الأول قد جاء على الأصل ؛ لأن صلته محذوفه وفى كل أمر ظرف مستقر صفه لحاجب أى له حاجب عن ارتكاب ما لا يليق فى كل أمر يشينه ، أو أن فى بمعنى عن ، وأما حاجب الثانى فقد جاء

۱- فى الإيضاح الفقره ۳۷ ، التبيان ۱ / ۷۱ ، الإشارات والتنبيهات / ۴۱ ، المفتاح / ۱۳ ، شرح المرشدى على عقود الجمان ۱ / ۶۶ ، ديوان المعانى ۱ / ۱۲۷ ، معاهد التنصيص ۱ / ۲۷.

۲- المطففين : ۱۵.

أى : مانع حقير ، فكيف بالعظيم (أو التكثير ، كقولهم : إن له لإبلا ، وإن له لغنما ، أو التقليل ، ...

******

على خلاف الأصل ؛ لأن العرف مفعوله الثانى والطالب له مفعوله الأول ؛ وذلك لأن الحجب للطالب عن العرف لا للمدوح عن الطالب فكان القياس أن يقول وليس له حاجب عن المعروف طالبه ، وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى : ليس له حاجب عن إحسان طالب العرف أى : عن الإحسان إليه والمفعول الأول محذوف أى : طالبه.

وقال عبد الحكيم : إن عدم الحاجب عن طلاب المعروف كنايه عن ورودهم واجتماعهم عليه وهو كنايه عن حصول مقاصدهم وهو إحسانه إليهم ، وحينئذ فلا حاجه إلى تقدير عن إحسانه كما قيل ، وقوله وليس له عن طالب العرف : كان الأولى أن يأتى بالفاء لدلاله الأول عليه لأنه لو كان له مانع من طالب العرف كان من جمله ما يشينه ويعيبه. (قوله : أى مانع حقير) يحتمل أن يكون للفرديه شخصا ، لا نوعا فيكون من القسم الأول على حد قوله تعالى : (وَجاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَهِ يَسْعى)(١) فتكون النكره عامه لوقوعها فى حيز النفى ، بل هذا الاحتمال أولى لدلاله التركيب على نفى جميع الأفراد مطابقه - كذا قال الحفيد. ورد ذلك العلامه الفنرى قائلا : إن حمل التنكير فى الثانى على التحقير أولى لما فيه من سلوك طريق البرهان وهى إثبات الشىء بدليل ؛ لاستفاده انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالأولى مع حسن مقابله تنوين التعظيم بتنوين التحقير وفيه صنعه الطباق. (قوله : أو التكثير) أى : يورد المسند إليه نكره لإفاده تكثيره (قوله : إن له لإبلا إلخ) أى : فإن مقامات هذا الكلام تقتضى أن المراد إبلا كثيره وغنما كذلك ، وإنما أفاد التنكير التكثير مع أن الأصل فى النكره الإفراد ؛ لأن التنكير يشعر بأن هذا أمر منكر لعدم الإحاطه به (قوله : ورضوان إلخ) أى : وشىء ما أى قليل من الرضوان أكبر من ذلك كله أى مما ذكر قبله من الجنه ونعيمها ، وعلى هذا فقوله : ورضوان مبتدأ ، وأكبر خبر ، والجمله حاليه أى : (وَعَدَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها وَمَساكِنَ طَيِّبَهً فِى جَنَّاتِ عَدْنٍ)(٢).

١- القصص : ٢٠.

٢- التوبه : ٧٢.

نحو : (وَرِضْوانٌ مِنَ اللهِ أَكْبَرُ)(1)) والفرق بين التعظيم والتكثير - أن التعظيم ...

******

والحال أن شيئا ما من الرضوان أكبر من ذلك كله ، ووصف الرضوان بالقله مجازا باعتبار تنزيل الرضا منزله المعدودات نظرا لتعدد متعلقاته كعدم الفضيحه فى الموقف ، وإلا من العذاب والخلود فى دار السّلام ، وإلا فالرضا نفسه لا يقبل القله والكثره حقيقه ؛ لأنه صفه واحده ، وإنما كان الرضوان ولو قل متعلقه أكبر وأعظم من مجرد دخول الجنه ومن كل ما فيها من النعيم ؛ لأن المراد بالرضوان إعلامهم به ، ولا شك أن إعلامهم به ولو مع أدنى متعلقاته أكبر من مجرد نعيم الجنه دون الإعلام به وسماعه ؛ لأن لذه النفس بشرف كونها مرضيه عند الملك العظيم أكبر من كل لذه ولو كان ذلك قليل المتعلق - أفاده اليعقوبى أولا ، وكل ما سواه من ثمراته قيل : إن التنكير فى " ورضوان " للتعظيم ، وعلى هذا فرضوان مبتدأ حذف خبره ، وأكبر صفته ، والجمله عطف على جمله : وعد المؤمنين أى : ولهم رضوان عظيم من الله تعالى أكبر من ذلك كله زياده على تلك النعم ، قال الفنارى : وهذا أولى ؛ لأن فيه دلاله على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا إليه ؛ ولأن المقام مقام امتنان بنعم الوعد وبيان عظم نعم الجنه فترجيح شىء من الأشياء عليها بطريق لقصد لا يناسب المقام ، وإن كان رضوان قليل من الله تعالى أكبر من ذلك كله فى نفس الأمر. وفى عبد الحكيم : أن جعل التنوين فى قوله تعالى : (وَرِضْوانٌ مِنَ اللهِ أَكْبَرُ) للتقليل - كما قال المصنف - أولى من جعله للتعظيم ، وأن المعنى ولهم رضوان عظيم من الله أكبر من ذلك كله لعدم حصول الرضوان العظيم لجميع المؤمنين والمؤمنات ؛ ولأن جعله للتقليل يشير إلى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك ، إشاره إلى أنه غنى عن العالمين (قوله : والفرق إلخ) إنما فرق ردا على من لا يفهم الفرق ، فاعترض على المصنف بأنه لا حاجه لذكر التنكير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقير ؛ لأن التكثير هو التعظيم والتقليل هو

١- التوبه : ٧٢.

بحسب ارتفاع الشأن ، وعلو الطبقه ، والتكثير باعتبار الكميات والمقادير ؛ تحقيقا : كما فى الإبل ، أو تقديرا : كما فى الرضوان ، وكذا التحقير ، والتقليل ، وللإشاره إلى أن بينهما فرقا قال : (وقد جاء) التنكير للتعظيم ، والتكثير ، نحو : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ)(۱)) مِنْ قَبْلِكَ ...

******

التحقير ، وحينئذ ففى كلام المصنف تكرار (قوله : بحسب ارتفاع الشأن) أى : فهو راجع للكيفيات ، وقوله وعلو الطبقه أى : المرتبه مرادف لما قبله.

(قوله : باعتبار الكميات) أى : المنفصله كما فى المعدودات ، فالمائه بيضه يقال إنها أكثر من الخمسين باعتبار الكم الذى هو العدد العارض ، لذلك المعدود (قوله : والمقادير) أراد بها الكميات المتصله كالطول والعرض والعمق ، وذلك فيما عدا المعدودات كالمكيالات والموزونات ، فالعشره أرطال من السمن مثلا يقال إنها أكثر من ثمانيه منه باعتبار ما قام بها من الكم المتصل ، وكذا يقال فى العشره أرادب من القمح والثمانيه منه - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله : كما فى الرضوان) أى : كالرضا فهو معنى من المعانى فيقدر أن له أفرادا باعتبار متعلقه ، فالكميات والمقادير فيه إنما هى باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه ، وحينئذ فالكميات والكيفيات فيه تقديريه ، لكن فى كلام الشارح شىء وهو أن كلام الشارح فى التنكير والرضوان ذكره المصنف مثالا للتقليل ، وحينئذ فلا يناسب قوله كما فى الرضوان إلا أن يقال إن التمثيل به من حيث إن الكميات والمقادير فيه تقديريه فلا ينافى أن التنوين فيه للتقليل كما فعل المصنف أو يقال : إن جعله مثالا للتكثير باعتبار الكميات ، تقدير إلا ينافى كونه فى الآيه للتقليل فليس المراد بقول الشارح : كالرضوان الرضوان الواقع فى الآيه.

(قوله : وكذا التحقير والتقليل) أى : فالأول يرجع للكيفيات لأنه عباره عن انحطاط الشأن ودنو المرتبه وهو يرجع للامتهان ودناءه القدر ، والثانى يرجع للكميات ؛ لأنه عباره عن قله الأفراد والأجزاء إما حقيقه كقولك : فلان رب غيمه ، وإما تقديرا كما فى قولك : قد يكون لفلان رضوان عن أهل عدواته (قوله : وللإشاره إلخ) أى : لأن

۱- الحج : ۴۲.

(أى : ذوو عدد كثير) هذا ناظر إلى التنكير (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر إلى التعظيم ، وقد يكون للتحقير ، والتقليل معا ؛ نحو : حصل لى منه شىء ؛ أى : حقير قليل (ومن تنكير غيره) أى : غير المسند إليه (للإفراد أو النوعيه ، نحو : (وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ ماءٍ) أى : كل فرد من أفراد الدواب من نطفه معينه ...

******

العطف يقتضى المغايره ، وقوله إلى أن بينهما أى بين التعظيم والتكثير (قوله : أى ذوو عدد كثير) فيه أن الكثره مستفاده من جمع الكثره وهو رسل ، فكيف يمثل بهذه الآيه لإفاده التنكير للتكثير؟ وقد يجاب بأن المراد بالتكثير المبالغه فى الكثره ، لا أصلها ؛ لاستفادته من صيغه الجمع ، فالكثره مقوله بالتشكك ، فالمأخوذ من التنكير خلاف المأخوذ من صيغه الجمع.

(قوله : وآيات عظام) لم يقل رسل عظام مع أن مقتضى كون التنوين للتعظيم أن يكون العظم وصفا لهم لا للآيات ؛ لأن كون آياتهم عظيمه يستلزم أن يكونوا عظاما فهو من الكنايه أطلق الملزوم وأراد اللازم وهى أبلغ من الحقيقه ؛ لأن محصلها إثبات الشىء بالدليل (قوله : وقد يكون للتحقير والتقليل) أى : فكما أن التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان ، فكذلك التحقير والتقليل (قوله : ومن تنكير غيره إلخ) لما مثل صاحب المفتاح فى هذا المقام بأمثله لتنكير غير المسند إليه ، وتوهم بعضهم أنها أمثله للمسند إليه ، فاحتاج إلى تكلف التأويل ، أفاد المصنف أن مراد السكاكى التمثيل لتنكير غيره لئلا يتوهم اختصاص تلك الأمور بتنكير المسند إليه ، فقال ومن تنكير غيره إلخ (قوله : أى غير المسند إليه) أى : لأن دابه مجرور بالإضافه وماء مجرور بمن.

(قوله : أى كل فرد إلخ) حاصل التفسير الأول خلق الشخص من الشخص ، فالتنكير فى دابه وماء للوحده الشخصيه ، وحاصل التفسير الثانى أن خلق النوع من النوع ، فالتنكير فى دابه وماء للوحده النوعيه ، وأورد على التفسير الأول آدم وحواء وعيسى ، وكذلك الغراب والبرغوث والعقرب والفأر والدود على ما صرحوا به من أنها قد تخلق من التراب ، وأجيب بأن هذا فى حكم المستثنى ، وسكت عن استثنائها لشهره أمرها ، وقيل : إن الكلام محمول على الغالب فهو من قبيل تنزيل الأكثر منزله الكل ،

[و] هی نطفه أبیه المختصه به ، أو کل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المیاه ؛ ...

******

أو أن قوله (مِنْ ماءٍ) متعلق بمحذوف صفه لدابه لا صله لخلق ، وحینئذ فلا یرد شیء من ذلک ، وإنما عدل الشارح عما قاله البیضاوی من أن المعنی خلق کل فرد من أفراد الدواب من ماء هو جزء مادته ، مع أنه لم یرد علیه هذا الإشکال المتقدم ؛ لأن ما قاله مبنی علی مذهب الحکماء من ترکیب کل حیوان من العناصر الأربعه وهی الماء والنار والهواء والتراب (قوله : وهی نطفه أبیه) أراد بالأب مطلق الأصل الشامل لکل من أبیه وأمه علی طریق المجاز المرسل من إطلاق اسم الخاص وإراده العام ، فاندفع ما یقال إن خلقه من نطفه أبیه یتوقف علی مخالطه نطفه أمه لنطفه أبیه ، فکان الأولی أن یقول والنطفه الممتزجه من ماء أبویه ، أو یقال : تخصیص الأب بالذکر - وإن کان مخلوقا من نطفتی الأب والأم - لکونه منسوبا إلیه : (قوله : أو کل نوع إلخ) هذا الاحتمال هو المناسب للتفصیل بعد ذلک وهو قوله : (فَمِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی)(1) إلخ ، إذ هو تفصیل للأنواع وحمله علی الأفراد تکلف. قاله ابن قاسم.

إن قلت : إن النوع أمر کلی لا وجود له فی الخارج فلا یتعلق به ولا منه. أجیب بأن الحکم بخلقه ، والخلق منه باعتبار تحققه فی الأفراد ، والحاصل أن المراعی علی الاحتمال الأول : الأفراد ، وعلی الاحتمال الثانی : النوع ، لکن من حیث تحققه فی الأفراد فهما مختلفان من جهه الملحوظ أولا وبالذات (قوله : من نوع من أنواع المیاه) اعترض بأن هذا یقتضی أن کل نوع من أنواع المیاه لا یخلق منه إلا نوع واحد من أنواع الحیوان ، مع أنه قد یخلق من النوع الواحد من المیاه نوعان من الدواب کالحمار والبغل ، فإنهما یخلقان من ماء الحمار ، وأجیب بأن المراد بنوع الماء الممتزج من ماء الذکر وماء الأنثی ، وماء الحمار مع ماء الفرس غیره مع ماء الحماره ، هذا وترک الشارح حمل التنکیر فی الأول علی النوعیه ، والثانی علی الفردیه ، والعکس لعدم صحه ذلک ؛ لأنه لم یخلق نوع من الفرد ولا فرد من النوع ، وإن کان ذلک ممکنا عقلا ، لکن

۱- النور : ۴۵ وهی (وَاللّهُ خَلَقَ کُلَّ دَابَّهٍ مِنْ ماءٍ ...) الآیه.

وهو نوع النطفه التى تختص بـذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو : (فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ)(۱)) أى : حرب عظيـم (وللتحقير ؛ نحـو : (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا)(۲)) أى : ظنـا حقيرا ضـعيفا ، إذ الظن ممـا يقبـل الشـده والضـعف ، فالمفعول المطلق هاهنا للنوعيه لا للتوكيد ، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء ...

******

لم يقع ولا استحاله فى شـىء منهما خلافا لما ذكره بعضـهم من استحاله خلق نوع من شخص من الماء ، ولا وجه له ، إذ لا يبعد أن يخلق نوع من شـخص المـاء (قوله : وهو نوع النطفه) أى : فـالمعنى خلق كـل نوع من الـدواب من نوع من النطفه. (قوله : أى حرب عظيم) إنمـا جعـل التنكير هنـا للتنظيم ؛ لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل فى النهى عن موجب الحرب الـذى هو الربا وهو غير منـاسب للمقـام ؛ لأـن المقام مقام تنفير عنه فالمناسب له حمل الحرب على العظيم للـدلاله على أن النهى عن موجب الحرب أكيـد جـدا ، ويحتمـل أن تنكير حرب للنـوعيه أى نـوع مـن الحرب غير متعـارف وهـو حرب جنـد الغيب (قـوله : إن نظن) أى : بالسـاعه (قوله : للنوعيه) أى : مع التوكيـد ، وقوله لاـ للتوكيـد أى : للتوكيـد المجرد عن إفـاده النوعيه ، وإلاـ فالمفعول المطلق لا ينفك عن التوكيد ، وإنما لم يكن للتوكيد المجرد عن إفاده النوعيه لئلا يلزم اسـتثناء الشىء من نفسه والتناقض ؛ لأن الظن الذى نفى أولا هو الـذى أثبت ثانيا (قوله : وبهـذا الاعتبار) أى : جعل المفعول المطلق هنا مبينا للنوعيه لا لمجرد التوكيد ، وهذا جواب عن إشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى

۱- البقره : ۲۷۹.

۲- الجاثيه : ۳۲. هـذا ، وقـد يأتى التنكير لأغراض أخرى : منها قصد التجاهل فى قوله تعالى : (هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [سبأ : ۷]. ومنها أن يمنع مانع من التعريف كما فى قول الشاعر : إذا سـئمت مهنّده يمين لطول الحمل بـدّله شـمالا لم يقل" يمينه" لأنه كره أن ينسب ذلك إلى يمين ممدوحه ، فنكرها ولم يضـفها إليه. [انظر الإيضاح للقزوينى].

مفرغا مع امتناع نحو : ضربته إلا ضربا ، على أن يكون المصدر للتأكيد ؛ لأن مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب ، والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره ، واعلم أنه كما أن التنكير الذى فى معنى البعضيه يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظه البعض كما فى قوله تعالى : (وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجاتٍ) أراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففى هذا الإبهام ...

******

يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء ، وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بيته ، وحينئذ فيلزم استثناء الشيء من نفسه مع التناقض وبما ذكره الشارح ينحل الإشكال ولا حاجه لما ذكره بعض النحاه من حمل الكلام على التقديم والتأخير أى : إن نحن إلا نظن ظنا ، وكذا يقال فى نظائره (قوله : مفرغا) أى استثناء مفرغا ، فمفرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعى ، ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجيء الحال من المضاف إليه المعتبر عند النحاه (قوله : على أن يكون المصدر للتأكيد) أى :وأما على جعله مبينا للنوعيه أى : ضربا كثيرا أو قليلا ، فيصح فلا فرق بين قولك ما ضربت إلا ضربا ، وبين قوله تعالى (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا)(1) فى أنه إن أريد بالمصدر فيهما بيان النوعيه صح الاستثناء وإن أريد به مجرد التأكيد امتنع للزوم استثناء الشيء من نفسه والتناقض (قوله : والمستثنى منه يجب إلخ) أى : لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ويلزم التناقض ؛ لأن ما ضربته مثلا يقتضى نفى الضرب وإلا ضربا يقتضى إثباته (قوله : الذى فى معنى البعضيه) وهو المراد به نوع من الجنس ، وقوله يفيد التعظيم أى : أو التحقير أو التكثير أو التقليل ، وذلك لأن التنكير للتنويع وكل من التعظيم والتحقير والتكثير والتقليل نوع (قوله : فكذلك صريح لفظه البعض) أى : تفيد التعظيم من باب أولى ، وكذلك قد يقصدها بها التحقير والتقليل ، فمثال التعظيم ما ذكره الشارح ، ومثال قصد التحقير بها قولك : هذا كلام ذكره بعض الناس ، ومثال قصد التقليل قولهم كفى هذا الأمر بعض اهتمامه ، وهذا مثل يقال لمن رأى شخصا فى همّه عظيمه لأجل أمر قليل ، فبعض مفيده لقله الأمر أى : أن هذا الأمر لقلته يكفيه بعض ذلك الاهتمام.

۱- الجاثيه : ۳۲.

من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى.

أغراض الوصف

(وأما وصفه) أى : وصف المسند إليه ، والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ؛ وهو أنسب هاهنا ، وأوفق بقوله : وأما بيانه ، وأما الإبدال منه ؛ أى : أما ذكر النعت له (فلكونه) أى الوصف بمعنى المصدر ، والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه ، وبضميره معناه الآخر على ما سيجىء فى البديع (مبينا له) أى : للمسند إليه ...

******

(قوله : من تفخيم فضله إلخ) أى : لأن إبهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم فى رفعته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به ، والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الداله على المراد .. ا ه. يعقوبى.

[وصف المسند إليه] :

(قوله : وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف ؛ لأنه إذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت (قوله : أى : وصف المسند إليه) أى : سواء كان معرفا أو منكرا ، فالوصف من جمله أحوال المسند إليه مطلقا (قوله : قد يطلق إلخ) قد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله : وهو أنسب هاهنا) أى : بالتعليل ؛ لأن الذى يعلل إنما هو الأحداث لا الألفاظ (قوله : وأوفق بقوله : وأما بيانه ، وأما الإبدال منه) أى : فإن الغالب استعمال هذه العباره فى المعنى المصدرى أعنى : تعقيبه بالتابع المخصوص ، وأما التابع المخصوص ، فالشائع فيه عطف بيان وبدل (قوله : أى أما ذكر النعت له) هذا تفسير للوصف بالمعنى المصدرى (قوله : بمعنى المصدر) أى : ذكر الصفه (قوله : الأحسن أن يكون) أى : الوصف الذى عاد عليه الضمير بمعنى النعت ؛ لأن المبين والكاشف للمسند إليه إنما هو الوصف بمعنى التابع لا ذكره ، وإنما لم يقل والصواب ؛ لأنه يمكن صحه المعنى المصدرى أى : فلكون الذكر للوصف مبينا بواسطه النعت ، لكن لما كان النعت مبينا وكاشفا أولا وبالذات والمعنى المصدرى ، إنما يتصف بهما ثانيا

وبالعرض كان الأول أحسن (قوله : على أن يراد) أى : وهذا الوجه مبنى على أن يراد باللفظ كالوصف أحد معنييه كالمعنى المصدرى

(كاشفا عن معناه كقولك : الجسم الطويل العريض العميق ...

******

وقوله معناه الآخر أى : كالوصف بمعنى التابع ففى الكلام استخدام ، فإن قلت قد يستغنى عن ذلك بجعل الضمير راجعا للصفه المفهومه من الوصف ؛ لأنه بمعنى ذكر الصفه فهو متضمن للصفه على نحو : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى)(1) قلت : رجح الشارح احتمال الاستخدام ؛ لأنه من الصنائع البديعيه المحسنه للكلام (قوله : كاشفا عن معناه) أى : عما يعنى منه ويقصد ، كان ذلك المعنى حقيقيا أو مجازيا. وهذا تفسيرا للمراد من قوله مبينا ؛ لأن تبيينه قد يكون ببيان لازم له أو صفه ، مع أن المراد كشف معناه فأتى به إشاره إلى أن بيانه من حيث كشف معناه لا من حيث نفسه ، ويحتمل أن المراد مبينا له فى حد ذاته كان هناك سامع أو لا وكاشفا عن معناه بالنظر للسامع فهما متغيران ، والوصف إذا كان مبينا لماهيه الموصوف وكاشفا عنها كان متضمنا لتعريفها ؛ لأن بيانه لها وكشفه عنها ، إما بذاتياتها كما فى المثال ، أو بعرضيات لازمه لها كما فى البيت بعده كما يأتى بيانه ، ثم إنه لا يجب فى الكشف أن يبلغ الغايه حتى يكون مظهرا للكنه ، أو مميزا له عن جميع ما عداه ، بل يكفى الكشف ولو بوجه أعم - كذا - كتب شيخنا الحفنى.

(قوله : الجسم الطويل إلخ) اعلم أن كل واحد من الثلاثه أعنى الطول والعرض والعمق وصف كاف فى الكشف ، والبيان للجسم لما علمت أنه يكفى الكشف ولو بوجه أعم ، وربما كان قول الشارح : فإن هذه الأوصاف إلخ يشير لذلك وإن احتمل أن المراد فإن مجموعها ، ولا ينافيه قول المصنف : وأما وصفه فلكونه إلخ ؛ لأن الإضافه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد ، وقيل وهو الظاهر : إن الوصف الكاشف هو المجموع ويصدق عليه أنه صفه واحده بحسب المعنى ، وإن كان متعددا بحسب اللفظ والإعراب كما أن حلو حامض خبر واحد فى الحقيقه ؛ لأنهما بمعنى مز وكذلك الأمور الثلاثه هنا فى تأويل الممتد فى الجهات الثلاث - كذا قال بعضهم.

١- المائده : ٢.

.....

******

وقيل : الوصف الكاشف فى المثال هو الطويل المقيد بصفته أعنى العريض والعميق ، فإن العريض صفه مخصصه للطويل ، وكذا العميق صفه مخصصه له أو للعريض ، وقيل الكاشف هو العميق وحده لاستلزامه الطويل والعريض بلا عكس ، ولا يخفى بعد القولين الأخيرين ، والثانى منهما أبعد من الأول ؛ لأنه يلزم أن لا يكون للطويل والعريض مدخل فى الكشف ، وأن يكون ذكرهما استطراديا.

قال الشارح فى شرح المفتاح : المراد بالطول أزيد الامتدادين أو الامتداد المفروض أولا ، وبالعرض أنقص الامتدادين ، أو الامتداد المفروض ثانيا ، وبالعمق ما يقاطعهما.

قال الفنارى : وفيه نظر ؛ لأن الأول من تعريفى الطول والعرض يستدعى أن لا يكون الجسم الذى تساوت امتداداته الثلاثه جسما تأمل. وفى ابن يعقوب : أن تفسير الجسم بما ذكر إنما هو على المذهب الاعتزالى ، وأما عند الحكماء فالجسم هو ما تركب من الهيولى أى : الماده والصوره ، وعند أهل السنه : ما تركب من جوهرين فأكثر ، أو المتحيز القابل للقسمه ، وإن لم يكن فيه عرض وعمق ، وأما غير القابل للقسمه فجوهر فرد وجزء لا يتجزأ ، والفرق بين المذهب السنى ومذهب الحكماء : أن الصوره عند الحكماء لها دخل فى التركيب وهى جزء الجسم ، وعند أهل السنه أن تركيب الجسم إنما هو من الجواهر الفرده ، والصوره عرض اعتبارى أو حقيقى ، ولا مدخل لها فى جزئيه الجسم. اه كلامه. وعباره السيرامى.

(قوله : لكونه مبينا إلخ) التبيين بالنظر إلى نفسه سواء كان ثمه سامع أو لا ، والكشف بالنظر إلى السامع والوصف إذا كان مبينا للماهيه كاشفا عنها كان معرفا لها بمعنى أنه متضمن لتعريفها وإشاره إليه ، لا أنه عينه فيكون نفس الموصوف أو جاريا مجراه كالمعرف ؛ لأنه يكون بالذاتيات أو بالعرضيات أو بهما ، ولا فرق بين أن يكون الوصف بنعت واحد أو أكثر ، والأحسن أن يكون بمشترك ومميز كما فى التعريفات ، فالوصف فى هذه الفنون أعم من أن يكون تمام حقيقه الموصوف أو جزأها أو خارجا

يحتاج إلى فراغ يشغله) فإن هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له (ونحوه فى الكشف) أى : مثل هذا القول فى كون الوصف للكشف والإيضاح ، وإن لم يكن وصفا للمسند إليه ...

******

عنها حقيقيا أو اعتباريا أو سلبيا ، والمثال المذكور من القسم الأول عند المعتزله والحكماء ؛ لأنه حد الجسم الطبيعى عندهم ، وإن قالت المعتزله : إنه مركب من أجزاء كأهل السنه وقالت الحكماء : من الهيولى والصوره فاندفع بمعنى كون الوصف معرفا اعتراض من قال : إن المعرف مع المعرف مركب تام والموصوف مع صفته مركب ناقص ؛ لأنه تقييدى وبما تقدم من عدم الفرق بين الوصف الواحد ، والأكثر يندفع اعتراض من قال : إن النعت لا يكون إلا مفردا والمذكور متعدد ، وبما تقدم من أن الأحسن اشتمال الوصف على المميز ، والمشترك يندفع اعتراض من قال : إن ذكر العميق كاف فى الكشف فلا حاجه إلى ذكر الطويل العريض ، ثم إن الجسم عند الأشاعره : المتحيز القابل للقسمه ، وإن لم يكن فيه عرض وعمق فيشمل المركب من جزأين ، وعند المعتزله ما تركب من ثمانيه أجزاء : جزءان للطول وجزءان بجنبهما للعرض وأربعه فوقهما للثخن ، وقيل ما تركب من سته بأن يوضع ثلاثه على ثلاثه ، وقال النظام : مركب من أجزاء غير متناهيه. اه.

(قوله : يحتاج إلى فراغ) خبر عن قوله الجسم ، وفيه أن الاحتياج إلى فراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق ، بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج إلى الفراغ خصوصا ، والمعتزله أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد ويخالفون الحكماء فى إنكاره فلا وجه للتخصيص ، والجواب أنه أراد الاحتياج إلى فراغ ممتد ، ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعى الطويل العريض العميق (قوله : ويقع تعريفا له) أشار بذلك إلى أن المراد بكون الوصف يبين المسند إليه أن يقع تعريفا له (قوله : ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتى (قوله : وإن لم يكن وصفا للمسند إليه) فيه إشاره إلى حكمه فصله عما قبله ، وأيضا فى الفصل تنبيه على التفاوت بينهما فى الكشف فإن الوصف الأول مبين للموصوف بذاتياته ، وأما الوصف هنا فإنه مبين لموصوف بلازمه كما يأتى بيانه

(قوله (۱) :

الألمعىّ الذى يظنّ بك الظن

كأن قد رأى وقد سمعا)

فالألمعى معناه الذكى ...

******

(قوله : قوله) أى : قول أوس بن حجر ، بفتح الحاء وضمها وسكون الجيم ، فى مرثيه فضاله ابن كلده بفتح فاء فضاله وكسر كاف كلده وسكون لامه ، أو بفتح الكاف واللام ، وأول هذه المرثيه :

أيتها النفس أجملى جزعا

إنّ الذى تحذرين قد وقعا

إلى أن قال : إن الذى جمع إلخ (قوله : الألمعى إلخ) من المنسرح ، وأجزاؤه مستعلن مفعولات مفتعلن مرتين (قوله : الذى يظن إلخ) هذا تفسير للألمعى باللازم ؛ لأن الألمعى معناه الذكى المتوقد الفطنه ، ومن لوازمه أنه إذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع ؛ لأن متوقد الفطنه إذا وجه عقله نحو شىء ليختبره أدرك من حاله ما هو عليه ، وكان ظنه لذلك صوابا موافقا للواقع ، كأنه رأى موجبه إن كان من المشاهدات وسمعه إن كان من المسموعات ، فالوصف هنا مبين للموصوف بلازمه (قوله : الذى يظن) يحتمل أن مفعولى يظن محذوفان أى : الذى يظنك متصفا بصفه ويحتمل أنه نزله منزله اللازم ، وقوله بك : بيان لموضع الظن (قوله : كأن قد رأى إلخ) كأن مخففه من الثقيله اسمها الشأن ، والجمله حال من فاعل يظن أى : يظن فى حال كونه مشبها للرؤيه ، والسمع أى : لذى الرؤيه والسمع ، أو للرائى والسامع ، ويصح أن تكون حالا من الظن أى حاله كون ظنه مشابها لرؤيه شخص راء وسماع شخص سامع أو صفه للظن أى : ظنا كائنا مثل الرؤيه والسمع ، ولا يقال الجار والمجرور بعد المعرفه حال لا صفه :

۱- من المنسرح ، وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص ۵۳ ، ولسان العرب ۱ / ۳۲۴ حظرب ، ۸ / ۳۲۷ (لمع) ، تهذيب اللغه ۲ / ۴۲۴ وديوان الأدب ۱ / ۲۷۳ ، وكتاب الجيم ۳ / ۲۱۴ ، والكامل ص ۱۴۰۰ ، وذيل أمالى القالى ص ۳۴ ، ومعاهد التنصيص ۱ / ۱۲۸ ، ولأوس أو لبشر بن أبى خازم فى تاج العروس (لمع) ، وبلا نسبه فى مقاييس اللغه ۵ / ۲۱۲ ، والمصباح ص ۲۲. والألمعى : الذكى المتوقد ، والبيت من قصيده له فى رثاء فضاله بن كلده الأسدى ، شرح المرشدى ج ۱ ص ۷۱.

المتوقد ، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه ، لكنه ليس بمسند إليه ؛ لأنه مرفوع على أنه خبر إن فى البيت السابق ؛ أعنى قوله :

إنّ الذى جمع السّماحه والنج

ده والبرّ والتّقى جمعا.

أو منصوب صفه لاسم إن ، أو بتقدير : أعنى (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند إليه مقللا اشتراكه ، ...

******

كالجمله ؛ لأن أل فى الظن للعهد الذهنى ، والمعرف بها كالمعرف بلام الجنس فى جواز الحاليه والصفه فى الجار والمجرور إذا وقع بعدهما (قوله : المتوقد إلخ) كنايه عن شده فهمه فشبهه بالنار المشتعله (قوله : مما يكشف معناه) أى : باللزوم.

(قوله : لكنه ليس بمسند إليه) أعاده توطئه لما بعده وإلا فقد تقدم ذلك (قوله : لأنه مرفوع إلخ) لو قال : لأنه خبر إن لكان أخصر لكنه أتى به لمقابله قوله بعد أو منصوب صفه لاسم إن أو بتقدير : أعنى. تأمل.

(قوله : على أنه خبر إن) الذى يساعده السوق أن الخبر قوله : بعد عده أبيات :

أودى فلا تنفع الإشاحه من

أمر لمرء يحاول البدعا

فالأولى جعله منصوبا صفه لاسم إن ، أو بتقدير : أعنى ، كما قال الشارح بعد ذلك إلا أن يجعل قوله أودى على الإعراب الأول مستأنفا وأودى بمعنى هلك والاشاحه الحذر والبدع جمع بدعه بمعنى الأمر الغريب ، يعنى لا ينفع طالب الأمور الغريبه كدوام وجود شخص أو غيره الحذر من أمر كائن لا محاله فيه ، وهو الموت (قوله : والنجده) أى : القوه والشجاعه (قوله : جمعا) توكيد للأربعه قبله ، فهو بمعنى جميعا (قوله : أو مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد ، ومن المبين كشف المعنى (قوله : أى مقللا اشتراكه) أى : مقللا للاشتراك الواقع فيه إذا كان نكره ، وأراد بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوى ، والمشترك المعنوى : ما وضع لمعنى واحد مشترك بين أفراد فتقول : رجل تاجر عندنا ، فتاجر قلل الاشتراك فى رجل ؛ لأنه يشمل التاجر وغيره ؛ لأنه موضوع للذكر البالغ العاقل من بنى آدم وقد اشترك فى ذلك المعنى التاجر وغيره ، والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى

أو رافعا احتماله. وفى عرف النحاه : التخصيص عباره عن تقليل الاشتراك فى النكرات ، والتوضيح عباره عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف (نحو : زيد التاجر عندنا) فإن وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره ...

******

الاشتراك وهو الاحتمال ، وإلا فاشتراك اللفظ بين أفراد مفهومه أو بين مفهوماته لا يندفع بشىء.

(قوله : أو رافعا احتماله) أى : رافعا للاحتمال الواقع فيه إذا كان معرفه ، والمراد بالاحتمال الاحتمال الذى يقتضيه الاشتراك اللفظى ، والمشترك اللفظى : ما وضع لمعنيين فأكثر بأوضاع متعدده : كزيد ، فإنه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلا- فنعته بقولك التاجر رافع لاحتمال الفقيه ، فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات ، وأن للتخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح البيانيين بخلاف النحويين ، فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك فى النكرات فقط ، وأما رفع الاحتمال الكائن فى المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص ، ويرد عليهم الوصف فى قولنا : عين جاريه فلا يصح أن يكون مخصصا ؛ لأن الاشتراك فيه لفظى ولا- موضحا ؛ لأنه نكره وأجيب بأن المراد بالاشتراك عند النحاه ما يعم المعنوى واللفظى ، فيكون النعت فى هذا المثال من قبيل المخصص لا- الموضح ؛ وذلك لأنه قلل الاشتراك فى عين برفع مقتضى الاشتراك اللفظى وعين معنى واحدا ، فلم يبق فى عين جاريه إلا الاشتراك المعنوى بين أفراد ذلك المعنى - أفاده القرمى.

(قوله : التخصيص عباره عن تقليل الاشتراك فى النكرات) هذا ظاهر إن كانت النكره موضوعه للمفهوم الكلى ؛ لأن المفهوم الكلى فيه اشتراك حقيقه ، وإن كانت موضوعه للفرد المنتشر ، فالاشتراك من حيث صدق النكره على كل فرد فرد على سبيل البدل ، إذ لا- يتعين فى مفهوم النكره بحيث يمنع من الاشتراك ؛ لأن التعيين الذى فيه بمعنى أنه فرد الرجل لا- فرد الأنثى لا بمعنى أنه معين شخصا للمخاطب - قاله يس.

(قوله : الحاصل فى المعارف) سواء كانت أعلاما أو غيرها ، ثم إن الاحتمال فى المعارف إن كانت مشتركا اشتراكا لفظيا ، فبالقياس إلى معانيه بحسب الأوضاع المتعدده ،

(أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما ، نحو : جاءنى زيد العالم ، أو الجاهل ، حيث يتعين الموصوف) أعنى : زيدا (قبل ذكره) أى : ذكر الوصف ، وإلا لكان الوصف مخصصا ...

******

فحينئذ يكون الاحتمال ناشئا من اللفظ علما أو غيره ، فإن زيد إذا كان مشتركا بين أشخاص كان محتملا ؛ لأن يطلق على كل واحد من تلك الأشخاص لكونه موضوعا بإزاء خصوصيه كل منها ، وليس هنا معنى كلى يحتمل أن يتحقق فى ضمن كل منها إلا أن يؤول زيد بمسمى بزيد ، فيكون حينئذ فى حكم النكرات ، وكذا احتمال سائر المعارف من أسماء الإشاره والموصولات وغيرها ناشئ من اللفظ ، فإن المعرف بلام العهد الخارجى : كالرجل ، وكذا اسم الإشاره والموصول يصلح ؛ لأن يطلق على كل فرد من المعهودات الخارجيه والمشار إليها وما حكم عليه بالصله إما لأنه موضوع بإزاء تلك الأفراد وضعا عاما ، وإما لأنه موضوع لمعنى كلى يستعمل فى جزئياته ، وأيّا ما كان فالاحتمال ناشىء من اللفظ وإن لم يكن بأوضاع ، ثم إن ما ذكره الشارح لا يتأتى فى المعرف بلام الجنس ؛ لأن مدلوله الجنس ، وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه ، بل يخصصه كالنكرات ولا فى المعرف بلام العهد الذهنى لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه لا يوضحه أيضا ، بل يخصصه فلعل مرادهم بالمعارف ما عدا هذين قاله سم. وعباره اليعقوبى : رفع الاحتمال فى المعارف التى لا اشتراك فى استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها إلى فرد ما باعتبار عهديه جنسه ، فإن فيهما تقليل الاشتراك كالنكره (قوله : أو لكون الوصف مدحا أو ذما) أى : مادحا أو ذاما أو ذا مدح أو ذم ، وأنه جعل الوصف مدحا أو ذما مبالغه (قوله : حيث يتعين الموصوف قبل ذكره) أى إذا كان يتعين إلخ ، فالحيثيه للتقييد والتعين إما لكونه لا شريك له فى ذلك الاسم ، أو لكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف.

(قوله : لكان الوصف مخصصا) فيه نظر ؛ لأنه يقتضى أن الموصوف إذا لم يتعين قبل ذكر الوصف وجب فى الوصف أن يكون مخصصا مع أنه ليس كذلك ، بل يصح أن يكون للمدح أو الذم أيضا بحسب قصد المتكلم ، وأجيب بأن المراد أن الظاهر منه

(أو) لكونه (تأكيدا ، نحو : أمس الدابر كان يوما عظيما) فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور ، وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره ...

******

ذلك عند عدم التعين ، وإن صح أن يراد منه المدح أو الذم (قوله : أو لكونه تأكيدا) ليس المراد التوكيد الاصطلاحى لا اللفظى ولا المعنوى ، بل أراد به المقرر وذلك فيما إذا كان المسند إليه متضمنا لمعنى ذلك الوصف ، فيكون ذلك الوصف مؤكدا ومقررا لذلك المسند إليه.

(قوله : أمس الدابر إلخ) أمس مبتدأ مبنى على الكسر ، والدابر نعت مؤكد له مرفوع نظرا للمحل ، وجمله كان خبره (قوله : مما يدل على الدبور) أى : المضى فوصفه بالدابر تأكيد ، ثم إن كان الأمر الواقع فى الأمس مما يسر ، فالغرض من ذلك التأكيد التأسف على ذلك الوصف أعنى الدبور ، والمضى وتمنى بقائه ، وإنه ليته ما دبر ، وإن كان الواقع فيه مما يكدر كان الغرض من ذكره الإشاره إلى الفرح بدبوره ومضيه ، والحاصل أن الوصف بالدبور ونحوه مما هو مؤكد إنما يكون من البلاغه إذا كان لأمر اقتضاه المقام : كالأغراض المذكوره ، وإلا لم يكن من البلاغه فى شىء - كذا ذكره شيخنا الحفنى.

(قوله : لبيان المقصود) أى : من المسند إليه ، وقوله : وتفسيره عطف تفسير - أفاد به أن المراد ببيان المقصود إفرازه وتمييزه عن غيره ، ثم إن كلام الشارح يقتضى أن الوصف المبين للمقصود مغاير للوصف المؤكد وللوصف الكاشف وللوصف المخصص ، مع أن كلا منها أتى به لبيان المقصود وتفسيره ، فيحتاج إلى الفرق بين الأمور الأربعه ، فالفرق بينه وبين الوصف المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الأصلى ، بل الملاحظ فيه مجرد التوكيد والتقويه ، فبيان المقصود به حاصل غير مقصود بخلاف هذا الوصف ، فإن الملحوظ فيه بيان المقصود والفرق بينه وبين الكاشف أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات له بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر ، فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما فى الدابه فى المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف ، فإن المقصود به إيضاح المعنى ، لا بيان أحد المحتملات والفرق بينه

كقوله تعالى : (وَما مِنْ دَابَّةٍ فِی الْأَرْضِ وَلا طائِرٍ یَطِیرُ بِجَناحَیْهِ)(۱) حیث وصف دابه وطائرا بما هو من خواص الجنس لبیان أن القصد منهما إلی الجنس دون الفرد ، ...

******

وبین المخصص أن الغرض من المبین للمقصود بیان أحد محتملات اللفظ ورفع غیره من محتملاته ، والغرض من المخصص بیان أحد أفراد المعنی ورفع غیره من الأفراد ، فإذا قلت : رجل تاجر عندنا ارتفع بالوصف الفقیه مثلا وهو أحد أفراد معنی الرجل ، فإنه موضوع للذکر البالغ وهو أمر کلی تحته أفراد الفقیه أحدها.

إن قلت النعت المخصص کما یرفع به أحد أفراد المعنی الواحد یبین به أحد محتملات اللفظ ویرفع به غیره من محتملاته کما فی : زید التاجر عندنا فیلزم أن یکون الوصف المبین للمقصود أحد قسمی المخصص ، قلت : رفع المخصص للاحتمال مخصوص بالمعارف والوصف المبین لمقصود إنما یکون لنکرات ، وحینئذ فاللازم المذکور ممنوع (قوله : (وَما مِنْ دَابَّةٍ فِی الْأَرْضِ)) أی : سواکم بقرینه قوله : أمثالکم ؛ لأن المماثل غیر المماثل أفاده فی الأطول (قوله : حیث وصف) أی : لأنه وصف إلخ ، فهذا علة لکون النعت هنا مبینا للمقصود من المسند إلیه ، وبیان ما ذکره الشارح أن النکره فی سیاق النفی تفید العموم والاستغراق ، لا سیما إذا اقترنت بمن الزائده ، لکن یجوز أن یراد هنا الاستغراق العرفی بأن یراد دواب أرض واحده وطیور جو واحد ، فذکر الوصف المختص بالجنس دون المختص بطائفه لینبه علی أن المراد دواب أی أرض کانت من الأرضین السبع ، وطیور أی جو کان ، فقد أفاد الوصف بهذا الاعتبار زیاده التعمیم ، وأن المراد الاستغراق الحقیقی فیتناول کل دابه من دواب الأرضین السبع ، وکل طائر من طیور الآفاق والأقطار المختلفه (قوله : بما هو من خواص الجنس) أی : وهو الکون فی الأرض بالنظر لدابه والطیران بالجناحین بالنظر لطائر ، فإن هذا نسبته إلی جمیع أفراد الجنس علی السواء ولا یختص به فرد (قوله : إلی الجنس) أی : متوجه إلی الجنس فهو متعلق بمحذوف ، والمراد متوجه إلی الجنس المتحقق فی کل فرد (قوله : دون الفرد) فیه أن

۱- الأنعام : ۳۸.

وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زياده التعميم والإحاطه.

******

الفرد هنا ليس بمحتمل أصلا حتى يحتاج لنفيه ، بل المحتمل طائفه من الدواب وطائفه من الطير ، فكان الأولى أن يقول دون طائفه من الأفراد مخصوصه ، وأجيب بأن مراده بالفرد مطلق العدد الذى يقارنه الاستغراق العرفى (قوله : وبهذا الاعتبار) أى : اعتبار أن الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس.

(قوله : أفاد هذا الوصف زياده إلخ) أى : بحسب تحقق الجنس فى جميع الأفراد فلا تنافى بين قصد الجنس ، وإفاده زياده التعميم الذى فى الأفراد. (قوله : زياده التعميم) أى : وأما أصل التعميم والإحاطه ، فحاصل من وقوع النكره فى سياق النفى مقرونه بمن وقصد الشارح بهذا الكلام أعنى قوله وبهذا الاعتبار إلخ : بيان أن مآل توجيه صاحب الكشاف للإتيان بالوصف فى الآيه وتوجيه السكاكى واحد ، وإن اختلفا ذاتا ، وتوضيح ذلك أنه اختلف كلام الكشاف والمفتاح فى تقرير الآيه الكريمه ، وبيان معنى زياده قوله «فى الأرض (يَطِيرُ بِجَناحَيْهِ) فقال فى الكشاف : معنى ذلك زياده التعميم والإحاطه كأنه قيل : وما من دابه قط فى جميع الأرضين السبع ، وما من طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم محفوظه أحوالها غير مهمل أمرها ، وبيان ذلك أن النكره فى سياق النفى تفيد العموم ، لكن يجوز أن يراد به هنا دواب أرض واحده وطيور جو واحد ، فيكون الاستغراق عرفيا يتناول من الأفراد ما هو المتعارف ، فذكر وصف يستوى نسبته إلى جميع دواب أى أرض كانت وطيور أى جو كان ، فيكون الاستغراق حقيقيا يتناول كل دابه من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور جميع الآفاق ، فقد أفاد ذكرهما زياده التعميم والإحاطه بسبب تعين كون الاستغراق حقيقيا ، وقال فى المفتاح : ذكر فى الأرض مع دابه ويطير بجناحيه مع طائر لبيان أن القصد من لفظ دابه ولفظ طائر إنما هو إلى الجنسين وتقريرهما ، وتوجيه ذلك أن اسم الجنس حامل لمعنى الجنسيه والفرديه ، فإذا أضيف إليه ما هو من خواص الجنس علم أن القصد به إلى الجنس ، وذلك كالدابه والطائر فى الآيه المذكوره ، فإنه لما أضيف إليه ما هو من خواص الجنس تعين أن القصد إنما هو إلى الجنس وتقريره فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه

[أغراض التوكيد]

(وأما توكيده) أى : توكيد المسند إليه (فللتقرير) أى : تقرير المسند إليه ؛ أى : تحقيق مفهومه ومدلوله ؛ ...

******

الجنس دون الفرد وليس القصد إلى الجنس مع الوحده ، ولا خفاء أن مؤدى كلامهما مختلف ؛ لأن صاحب الكشاف جعل الوصف من أول الأمر للتعميم ، والسكاكى جعله لبيان الجنس وتقريره ، إلا أن المآل واحد وهو إفاده زياده التعميم والإحاطه ؛ وذلك لأنه على تقدير حمله على بيان الجنس وتقريره - كما قال السكاكى - يكون الاستغراق بسبب وقوع النكره فى سياق النفى وشهاده من الاستغراقيه عليه ويكون معنى الآيه حينئذ : وما من جنس دابه من أجناس الدواب ، ولا جنس طائر من أجناس الطيور إلا أمم أمثالكم ، لكن يجوز أن يراد بها ما هو المتفاهم فى العرف من دابه وهى ذوات القوائم الأربع ، ومن طائر الطيور التى يعتبرها الناس ، ويعتدون بها : كالطائر الذى يصيد مثلا ، ولفظه (من) الاستغراقيه ، وإن دلت على استغراق الجنسين ، لكن لا ترفع الوهم بالكليه لجواز أن يراد الاستغراق العرفى فذكر فى الأرض ويطير بجناحيه ، وإن كان لبيان أن القصد إنما هو إلى بيان الجنسين وتقريرهما ، لكنه لا ينافى زياده التعميم والإحاطه على التعميم المفاد من من الاستغراقيه ، فقد ظهر لك أن مآل الكلامين واحد ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله : وبهذا الاعتبار أفاد الوصف زياده التعميم والإحاطه ، وليس مراده بيان أن كلا منهما متحد - أفاده القرمى.

بقى شىء آخر وهو أن تلك النكره الواقعه فى سياق النفى إن قلنا إن المراد منها كل فرد فرد كما قال صاحب الكشاف أو كل نوع نوع على ما قاله صاحب المفتاح فلا يصح الإخبار عنها بقوله (أُمَمٌ أَمْثالُكُمْ) لأن كل فرد لا يكون أمما وكذا كل نوع لا يكون أمما ؛ لأن كل نوع أمه واحده لا أمم ، وأجيب بأن النكره هنا محموله على المجموع أى مجموع الأفراد والأنواع من حيث هو مجموع ، وإن كان خلاف الظاهر بقرينه الخبر (قوله : أى تحقيق مفهومه) أى : وليس المراد بتقرره ذكره أولا ، ثم ذكر ما يقرره ويثبته ، فإن هذا شامل لنحو : أنا سعيت فى حاجتك وهو غير مراد هنا ،

أعنى : جعله مستقرا محققا ثابتا ؛ بحيث لا يظن به غيره ، نحو : جاءنى زيد ؛ إذا ظن المتكلم غفله السامع عن سماع لفظ المسند إليه ، أو عن حمله على معناه ، ...

******

ثم إن المفهوم عباره عن المعنى الحقيقى ، وأما المدلول فهو ما دل عليه اللفظ سواء كان حقيقيا أو مجازيا نحو : رمى الأسد نفسه ، وحينئذ فعطف المدلول من عطف العام ، وأتى به بعد الخاص إشاره إلى أنه المراد (قوله : أعنى إلخ) لما كان يتوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابتا فى نفسه بإزاله الخفاء عنه ، وهذا غير مراد بين الشارح المراد بقوله أعنى إلخ ، ومحط العنايه قوله بحيث إلخ ، وحاصله أن المراد بتحقيق مفهومه إزاله احتمال الغير بأن يجعل ذلك المفهوم محققا وثابتا فى ذهن السامع بحيث لا يظن السامع أن المراد من ذلك اللفظ غيره - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : أعنى جعله) أى : جعل ذلك المفهوم وقوله مستقرا أى : قارا فى ذهن السامع ، وقوله محققا ثابتا بيان لما قبله (قوله : لا يظن) أى : السامع وقوله به أى : منه أو بدله ، والمراد بالظن ما يشمل التوهم (قوله : إذا ظن) أى : يقال ذلك إذا ظن إلخ : فهو ظرف لمحذوف (قوله : عن سماع لفظ المسند إليه) أى : لشاغل شغل سمعه (قوله : أو عن حمله على معناه) أى : أو ظن المتكلم غفله السامع عن حمل المتكلم له على معناه ، أو عن حمل السامع له على معناه الحقيقى لوجود مانع من فهم المعنى ، ففاعل الحمل إما المتكلم أو السامع ، مثلا إذا قلت : جاء أسد ، وظننت أن السامع غفل عن كونك حملته على معناه الحقيقى ، بأن ظن أو اعتقد أنك حملته على خلافه قلت ثانيا : أسد فتفيده أن مرادك به الحيوان المفترس لا الرجل الشجاع ، وكذا إذا ظننت أن السامع غفل عن حمله على معناه الحقيقى ، فتقول له ثانيا : أسد فتفيده أن المراد الحيوان المفترس ، وتقرره عنده ، وقوله أو عن حمله على معناه لا يخفى أن هذا الغرض كما يؤدى بالتأكيد اللفظى يؤدى بالمعنوى كما يفيده كلام الشارح فى المطول فإن قلت : إذا كان المراد بالتقرير ما ذكر كان عين قول المصنف الآتى أو دفع توهم التجوز إذ المتكلم إنما يأتى بالتوكيد لدفع توهم التجوز إذا ظن غفله السامع مع حمله على معناه الحقيقى ، فقد يجاب بأن المراد هنا غفله السامع عن التوجه إلى ما يراد به حقيقه أو مجازا بأن ظن المتكلم أن السامع لم يحمله

وقيل : المراد تقرير الحكم ، نحو : أنا عرفت ، أو المحكوم عليه ، نحو : أنا سعيت فى حاجتك وحدى ، أو لا غيرى ؛ وفيه نظر ؛ ...

******

على معنى أصلا أو يحمله على معنى غلطا ، والمراد بما يأتى غفله السامع عن حمله على معناه الحقيقى بأن يحمله على معناه المجازى - فتأمل.

أو يقال فرق بين قصد التقرير المجرد عن ملاحظه دفع التوهم وبين قصد دفع التوهم ، فالأول المقصود منه أولا ، وبالذات التقرير ، ودفع التوهم ، وإن كان حاصلا ، لكن من غير قصد ، والثانى بالعكس أى المقصود منه أولا وبالذات دفع التوهم ، والتقرير حاصل من غير قصد ، وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله : وقيل المراد إلخ) هذا مقابل لقوله أى : تقرير المسند إليه وحاصله أن الشارح يقول : إن مراد المصنف بقوله فللتقرير أى : تقرير المسند إليه فقط ، وهذا القول يقول ليس مراد المصنف تقرير المسند إليه فقط ، بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذى هو المسند إليه ، ومثل لتقرير الحكم بأنا عرفت ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله : أنا سعيت فى حاجتك وحدى أو لا غيرى فرد عليه الشارح بالنظر للشق الأول بأن تأكيد المسند إليه لا يفيد تقرير الحكم وتقرير الحكم فى : أنا عرفت إنما حصل من تقديم المسند إليه المقتضى لتكرر الإسناد لا من تأكيد المسند إليه بدليل أنه لو أكد المسند إليه مع كونه مؤخرا كما فى : سعيت أنا فى حاجتك لم يحصل لذلك الحكم تقرير وتقويه ، ورد عليه بالنظر للشق الثانى بأن تمثيله غير صحيح ؛ لأن قولك : أنا سعيت فى حاجتك وحدى أو لا غيرى ليس هذا من تأكيد المحكوم عليه ؛ لأن وحدى ولا غيرى تأكيد للتخصيص الحاصل من التقديم ، فالاعتراض على هذا القائل بالنظر للشق الثانى إنما هو من حيث المثال.

(قوله : نحو أنا عرفت) تقرير الحكم فى هذا المثال من حيث تكرر الإسناد ؛ وذلك لأنه أسند المعرفه التى هى الحكم مرتين للضميرين اللذين هما للمتكلم ، فلما أسندت مرتين فكأنها ذكرت مرتين فى اللفظ ، فحصل لها بذلك تقرير وتقويه وما جاء تقرير الحكم إلا بواسطه تأكيد المسند إليه ؛ لأن الضمير الثانى مؤكد للأول (قوله : وحدى أو لا غيرى) أى : فقد أكد المحكوم عليه وهو أنا بوحدى وبلا غيرى لإفاده

لأنه ليس من تأكيد المسند إليه فى شىء ، وتأكيد المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، وسيصرح المصنف بهذا.

******

تقريره (قوله : لأنه) أى : ما ذكر من المثال الأخير ليس إلخ ، وهذا رد لقوله أو المحكوم عليه نحو : أنا سعيت إلخ ، وحاصله : أنا لا نسلم أن أنا سعيت فى حاجتك وحدى أو لا غيرى من تأكيد المسند إليه ؛ لأن وحدى حال ولا غيرى عطف على المسند إليه وليسا من التأكيد الاصطلاحى كما هو المراد ، على أنه لو سلم أن المراد بالتأكيد هنا ما هو أعم من الاصطلاحى ، فلا نسلم وجود تأكيد المسند إليه فى المثالين ، بل الموجود فيهما تأكيد التخصيص مستفاد من التقديم للمسند إليه للرد على المخالف فى زعمه أن معك مشاركا فى السعى ، أو أن الساعى غيرك ، ويسمى الأول قصر إفراد ، والثانى قصر قلب.

فالحاصل أن حمل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح ، لكن تمثيله لتأكيد المسند إليه المفيد لتقريره بأنا سعيت فى حاجتك وحدى غير صحيح.

(قوله : وتأكيد المسند إليه لا يكون إلخ) هذا رد لقوله المراد بالتقرير تقرير الحكم ، وحاصله أنا لا نسلم أن تأكيد المسند إليه يفيد تقرير الحكم ؛ لأن تقرير الحكم فى نحو : أنا عرفت إنما هو من تقديم المسند إليه المستدعى لتكرير الإسناد لا من تأكيد المسند إليه ، وإلا لما اختلف الحال بتقديم المسند إليه وتأخيره ، مع أنه لو أخر فقيل عرفت أنا وعرفت أنت لم يفد تقرير الحكم ، بل تقرير المحكوم عليه بالإجماع ، فظهر من هذا أن تأكيد المسند إليه لا يكون لتقريره نفسه ، وأنه لا يصح أن يمثل لتأكيد المسند إليه بقولك : أنا سعيت فى حاجتك وحدى ولا غيرى ، بل يمثل له بما قاله الشارح.

واعلم أن هذا الرد مبنى على أن التأكيد هنا بالمعنى الأعم من الاصطلاحى بأن أريد به مطلق تأكيد المسند إليه الداخل فيه نحو : أنا عرفت ، لكن يلزم منه أن يكون فى قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحه ؛ لأن المصنف إنما صرح به فى التأكيد الاصطلاحى إلا أن يقال : إنه يعلم من غيره فالمراد أنه سيصرح بما يعلم منه هذا (قوله : لا يكون لتقرير الحكم قط) اعترض بأن قط ظرف لما مضى لا لما يستقبل بخلاف عوض فإنها

(أو لـدفع توهم التجوز) أى : التكلم بالمجاز ، نحو : قطع اللص الأمير الأمير ، أو نفسه ، أو عينه ؛ لئلا يتوهم أن إسـناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلمانه.

******

ظرف للمسـتقبل ، وحينئـذ فلا يعمل فى عوض إلا فعل مسـتقبل وفى قط إلا ماض وقولهم : لا أكلمه قط عـدوه من الخطأ لما فيه من التناقض ؛ لأن قط ظرف للماضـى من الزمان فلا يصـح عمل المسـتقبل فيه ، وحينئـذ فقول الشارح لا يكون لتقرير الحكم قط لحن ورده ابن جمـاعه بـأن غايه ما فيه اسـتعمال اللفظ فى غير ما وضع له فيكون مجازا ، قال الشـيخ يس : وفيه نظر – ولعل وجه النظر أن محل كون اسـتعمال اللفظ فى غير ما وضع له جائزا إذا لم يخالف اسـتعمال العرب ، وإلا فلا يجوز ، فإن كان هذا مراده فيقال له : الحق أن المجاز لا يشترط سـماع شـخصه ، بل سماع النوع كاف – فتأمل – قرره شيخنا العدوى – عليه سحائب الرحمه والرضوان.

(قوله : أو لدفع توهم التجوز) أى : أو لدفع توهم السامع أن المتكلم تجوز فى الكلام وإنما عدل عن الظن إلى التوهم ؛ لأن ذكر المسـند إليه لاـ يوجب ظن التجوز أو غيره غايته التوهم ، فإن قلت : جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يـدل على أنه لا تقرير فى هـذه الصوره مع أن التأكيـد تـابع يقرر أمر المتبوع فى النسـبه أو الشـمول قلت : التقرير وإن كـان لازما للتوكيـد إلا أن القصـد إلى مجرد التقرير مفارق للقصـد إلى الأمور المـذكوره ، والمراد بقوله فيما سـبق فللتقرير أى : فللقصـد إلى مجرد التقرير كما سبق (قوله : أى : التكلم بالمجاز) أى : التكلم بالمسند إليه على جهه المجاز ؛ لأن توكيد المسند إليه إنما يدفع توهم التجوز فيه ولا يدفع توهم التجوز فى المسند ، وإنما يدفع التجوز فيه توكيده.

واعلم أن المجـاز مشترك بين العقلى واللغوى والتأكيـد يـدفع توهم إراده كل منهما كما أفاده بعض المحققين ، بل يـدفع توهم إراده مجـاز النقصـان أيضـا فقول الشـارح أى : التكلم بالمجـاز مراده مـا هو أعم (قوله : أو نفسه أو عينه) أشـار إلى أن كلاـ من التأكيد اللفظى والمعنوى يدفع توهم المجاز (قوله : لئلا يتوهم إلخ) أى : يقال ذلك لدفع

(أو) لدفع توهم (السهو) نحو : جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم الجائى غير زيد ، وإنما ذكر زيد على سبيل السهو.

******

توهم إلخ أى ويلزم من التأكيد لدفع التوهم المذكور تقرير المسند إليه أنه حاصل غير مقصود ، وقوله لئلا يتوهم إلخ أى : فيكون التأكيد دافعا لتوهم المجاز العقلى أى : أو لئلا يتوهم أن المراد بالأمير بعض غلمانه مجازا لغويا ، والعلاقه المشابهه فى تعلق القطع بكل من ، حيث إن أحدهما آمر والآخر مباشر ، أو لئلا يتوهم أن فى الكلام مجازا بالحذف ؛ لأن التأكيد يدفع توهمه أيضا ، ثم إن المراد بدفع التأكيد لتوهم المجاز إضعافه لذلك التوهم ، والاحتمال لا دفعه بالمره وإلا لما صح فى البلاغه تعدد التأكيد - فتأمل.

(قوله : أو لدفع توهم السهو) أى : لدفع توهم السامع أن المتكلم سها فى ذكر زيد مثلا (قوله لئلا يتوهم) أى : يقال ذلك لدفع توهم السامع (قوله : وإنما ذكر زيد) أى : وإنما ذكر المتكلم زيدا سهوا فقول الشارح على سبيل السهو إضافته بيانيه ، ثم إنه يؤخذ من هذا المثال والذى قبله أن التوكيد اللفظى يكون لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو بخلاف المعنوى ، فإنه يكون لدفع توهم التجوز دون السهو وهو كذلك ؛ لأنه إذا قال : جاءنى زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول : جاءنى عمرو نفسه فسها فلفظ بزيد مكان عمرو ، وبنى التوكيد على سهوه بخلاف توهم التجوز ، فإنه يندفع بزيد. كذا قال الشارح فى المطول.

وبحث فيه بعض الأفاضل بأن التوكيد المعنوى لما حفظ الكلام عن توهم التجوز كان مبنيا على مزيد الاحتياط ومبعدا للمتكلم عن مظنه السهويه ، وحينئذ فلا يتأتى بناء التوكيد على سهوه ؛ ولأنه ينافى ما حقق من أن التأكيد فى قولك : جاءنى الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول ؛ لأن المثنى نص فيه ، بل لدفع توهم أن الجائى واحد منهما والإسناد إليهما وقع سهوا. هذا وإنما ترك المصنف دفع توهم النسيان لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغه ، وجمع فى المفتاح بينهما جريا على اصطلاح الحكماء من التفرقه بينهما ، وجعل السهو اسما لزوال صوره الشىء عن المدركه دون الحافظه حتى لا يحتاج فى حصولها إلى تحصيل ابتداء ، بل يكفى الاستحضار والنسيان اسما

(أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو : جاءنى القوم كلهم أو أجمعون ؛ لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ إلا أنك لم تعتد بهم ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم فى حكم شخص واحد كقولك : بنو فلان قتلوا زيدا ، وإنما قتله واحد.

******

لزوال صوره الشيء عن الحافظه والمدركه معا ، حتى يحتاج فى حصولها إلى تحصيل ومعاناه (قوله : أو لدفع توهم عدم الشمول إلخ) (١) أى : لدفع توهم السامع عدم الشمول ، وليس المراد بكون التوكيد مفيدا للشمول أنه يوجبه من أصله ، وأنه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ ، وإلا لم يسمّ تأكيدا ، بل المراد أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه ، وقوله : عدم الشمول أى : فى المسند إليه أو فى النسبه أى الإسناد ، وقد أشار الشارح إلى الأول بقوله إلا أنك لم تعتد بهم ، وإلى الثانى بقولك : أو أنك جعلت إلخ ، فيندرج التجوز العقلى واللغوى فى كلامه (قوله : لم تعتد بهم) أى : وأنك أطلقت القوم على المعتبرين منهم من إطلاق اسم الكل على البعض ، فالمجاز المدفوع على هذا لغوى (قوله : أو أنك جعلت الفعل للواقع من البعض : كالواقع من الكل بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ،) وذلك لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم ، وحيث كانوا فى حكم الشخص الواحد فلا تفاوت فى أن ينسب الفعل إلى بعضهم أو إلى كلهم ، وحينئذ فيكون إسناد الفعل الواقع من البعض للكل مجازا عقليا ، فعلى الاحتمال الأول يكون التأكيد دافعا لتوهم المجاز اللغوى ، وعلى الثانى دافعا لتوهم المجاز العقلى ، وما يقال إن الأظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزله المجموع بدل قوله بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ، فإنما يناسب المجاز اللغوى ، وقد ذكره أولا ، واعترض على الشارح بأن الأولى حذف قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض : كالواقع من الكل لأمرين :

الأمر الأول : أنه يقتضى أن توهم عدم الشمول فى المسند دون المسند إليه ، وكلام المصنف إنما هو فى توهم عدم الشمول فى المسند إليه فلا معنى لذكره.

١- فى المطبوعه : أو لدفع عدم الشمول.

[أغراض عطف البيان]

اشاره

(وأما بيانه) أى : تعقيب المسند إليه بعطف البيان ...

******

الأمر الثانى : أنه يقتضى أن التوكيد بكل وأخواته يدفع توهم المجاز العقلى مع أنه إنما يدفع توهم المجاز اللغوى ، وذلك أنه إذا أريد باسم الكل البعض كان فى الكلام مجاز لغوى من باب إطلاق اسم الكل وإراده البعض ، وإذا أريد بالفعل المسند إلى الكل الفعل المسند إلى البعض كان فى الكلام مجاز عقلى ، والتوكيد بكل وأخواته إنما يدفع المجاز اللغوى دون العقلى ؛ لأنك إذا قلت : جاءنى القوم كلهم فهم منه الشمول فى آحاد القوم قطعا ، واندفع المجاز اللغوى ولا يلزم من ذلك شمول النسبه لتلك الآحاد لاحتمال أن يكون الفعل المنسوب إلى الجميع صادرا عن بعضهم فى الواقع وينسب لكل فرد على سبيل المجاز العقلى.

وقد أجيب عن الأمر الأول بأن كلام الماتن ليس خاصا بتوهم عدم الشمول فى المسند إليه ، بل يصح أن يجعل متناولا لتوهم عدم الشمول فى النسبه أيضا ، وقد أشار إليهما الشارح ، فأشار إلى الأول بقوله : إلا أنك لم تعتد بهم ، وأشار إلى الثانى بقوله : أو أنك جعلت إلخ ، فيندرج التجوز اللغوى والعقلى فى كلامه ، ويندفع كل من التجوزين بذلك التأكيد ، وعلى هذا فقول المصنف أولا أو لدفع توهم التجوز أى : اللغوى أو العقلى مقيد بغير المجاز العقلى واللغوى فى الشمول.

وأجيب عن الأمر الثانى : بأنا لا نسلم أن كل وأخواته لا يؤكد بها لدفع توهم المجاز العقلى ، بل يؤكد بها لذلك ولا نسلم أن الشمول فى آحاد القوم لا يستلزم شمول النسبه لتلك الآحاد ألفاظ الشمول المؤكد بها تقتضى أن يكون ما نسب إليه عاما لأجزائه شاملا لها ، بخلاف قولك جاء كل القوم فإنه إنما يفيد الإحاطه والشمول فى آحاد القوم ، لا فى النسبه. أفاده العلامه عبد الحكيم.

[بيان المسند إليه]

(قوله : وأما بيانه) المراد بالبيان هنا المصدرى أى : كشفه وإيضاحه ، والمراد كشفه بعطف البيان بقرينه المقام ، فقول الشارح أى : تعقيب المسند إليه بعطف البيان

(فلإيضاحه باسم مختص به ، نحو : قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما ، ...

******

بيان لحاصل المعنى ، وليس المراد بالبيان فى كلامه المعنى الاسمى أعنى التابع المخصوص ؛ لأنه لا يعلل إلا الأفعال (قوله : فلإيضاحه إلخ) المراد بإيضاحه رفع الاحتمال فيه سواء كان معرفه أو نكره فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفه ؛ لأنه على الصحيح يكون فى النكرات نحو من ماء صديد ، ولعل الإيضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال فى المعرفه ، ولذا عرف النحاه عطف البيان بأنه تابع غير صفه يوضح متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف. اه. يس.

(قوله : مختص به) أى : بمدلوله (قوله : نحو قدم صديقك خالد) اعلم أن كل موصوف أجرى على صفه يحتمل أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، وإنما النزاع فى الأحسن منهما ، فاختار الشارح عطف البيان ؛ لأن الإيضاح له مزيد اختصاص به ، واختار صاحب الكشاف كونه بدلا ؛ لأن فيه تكرير العامل حكم ويتفرع عليه تأكيد النسبه ، وكأن المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به.

(قوله : ولا يلزم إلخ) هذا شروع فى اعتراضات ثلاثه على المصنف فى قوله فلإيضاحه إلخ ، والجواب عن كل من الثلاثه أن كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله : ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح) أى : كما يدل له قول سيبويه : فى يا هذا ذا الجمه ، إن ذا الجمه : عطف بيان مع أن الإشاره أوضح من المضاف لذى الأداه خلافا لظاهر المصنف المقتضى اشتراط كونه أوضح ، وهذا الاعتراض إنما يتوجه على المصنف إذا جعلت الباء فى قوله باسم للتعديه ، وأما إذا جعلت للسببيه فلا يتوجه هذا الاعتراض (قوله : لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما) نحو : جاء زيد أبو عبد الله إذا كان كل واحد من الاسم والكنيه مشتركا ، كما لو كان زيد مشتركا بين أشخاص لم يكنّ بأبى عبد الله منهم إلا واحد ، كذلك الكنيه مشتركه بين أشخاص ليس فيهم أحد اسمه زيد إلا واحد ، فمتى ذكر واحد من الاسم والكنيه منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ، ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثانى مع الأول. إن قلت : إن الثانى حينئذ غير مختص بالأول

وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به ، كقوله (۱) :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها

ركبان مكه بين الغيل والسّند

فإن الطير عطف بيان للعائذات ...

******

قلت الاختصاص نسبى أى : بالنسبه لمن لم يكن به والحال أن اسمه زيد (قوله : وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) النفى منصب على الاختصاص به أى قد يكون عطف البيان باسم غير مختص به ، أى وحينئذ فما قاله المصنف ليس على ما ينبغى ، فهذا اعتراض ثان على المصنف. (قوله : كقوله : والمؤمن إلخ) ليس هذا المثال من بيان المسند إليه فهو مثال لما يحصل به البيان ، والحال أنه غير مختص بالأول ، وإن كان ذلك الأول غير مسند إليه ، والواو فى والمؤمن : واو القسم ، والمراد بالمؤمن المولى سبحانه وتعالى ، مأخوذ من الأمان أى : والله الذى آمن من العائذات جمع : عائذه من العوذ وهو الالتجاء ، والطير عطف بيان على العائذات أى : والله الذى آمن الطير الملتجئه إلى الحرم ، والساكن به للأمن من الاصطياد والأخذ ، وقد حصل ؛ إذ لا يجوز لأحد أخذها ، بل الركبان تمسحها ولا تتعرض لها ، والغيل بفتح الغين وسكون الياء والسند بفتح السين والنون موضعان فى جانب الحرم فيهما الماء ، والعائذات يحتمل أنه مفعول للمؤمن ، فيكون منصوبا بالكسره ويكون الطير تابعا له باعتبار اللفظ وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن المؤمن مضاف ، والعائذات مضاف إليه فيكون مجرورا بالكسره ويكون الطير تابعا له باعتبار المحل ؛ لأن الإضافه من قبيل إضافه الوصف إلى مفعوله وجواب القسم : ما إن أتيت إلخ فى البيت بعده وهو :

ما إن أتيت بشىء أنت تكرهه

إذا فلا رفعت سوطا إلىّ يدى

وقوله : فلا رفعت إلخ دعاء على نفسه.

(قوله : يمسحها ركبان مكه) أى : الركبان القاصدون مكه المارون بين الغيل والسند ، وقوله : يمسحها أى يمسح عليها أى : يمسحونها من غير إيذاء لها ولو بالتنفير ؛ وإلا

۱- البيت من البسيط ، وهو للنابغه الذبيانى فى ديوانه ص ۲۵ ، وفيه (السّعد) مكان (السّند) و (الفيل) مكان (الغيل) ، وخزانه الأدب ۵ / ۱۳۸ ، ۷۳ ، ۷۱ ، ۸ / ۴۵۱ ، ۴۵۰ ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب ۹ / ۳۸۶ ، وشرح المرشدى ۱ / ۷۴.

مع أنه ليس اسما مختصا بها ، وقد يجىء عطف البيان لغير الإيضاح ، كما فى قوله تعالى : (جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرامَ قِياماً لِلنَّاسِ)(۱) ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبه ؛ جىء به للمدح لا للإيضاح كما تجىء الصفه لذلك.

******

كان المسح حراما (قوله : مع أنه ليس اسما مختصا بها) لأن العائذات صادق على الطير وغيره مما يعوذ بالحرم ويلتجئ إليه من سائر الوحوش ، والطير صادق بالعائذ بالحرم وبغيره ، ولكن قد حصل بمجموعهما البيان (قوله : وقد يجىء عطف البيان لغير الإيضاح) أى : خلافا لظاهر المصنف وهذا اعتراض ثالث عليه (قوله : للمدح) أى : لأن فيه إشعارا باعتبار الوضع التركيبى إلى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ إليه ، وإن كان هنا مستعملا فى معناه العلمى ، ولذا جعل المجموع عطف بيان فما قيل إنه يجوز أن يكون البيت نعتا موطئا للحرام كما جعل قرآنا حالا موطئه لعربيا من ضمير أنزلناه ليس بشىء كما أن جعله بدلا كذلك ؛ لأنه على نيه تكرير العامل ، وليس المقصود تكرير نسبه الجعل إليه وليست النسبه إلى الثانى مقصودا أصليا - أفاده عبد الحكيم.

(قوله : لا للإيضاح) أى : لأن الكعبه اسم مختص ببيت الله لا يشاركه فيه شىء ، فإن قلت : إن النحاه جعلوا عطف البيان بعد المعرفه للإيضاح قلت هذا بالنظر للغالب ، أو يقال المراد بقوله لا للإيضاح يعنى التحقيقى ، فلا ينافى أنه للإيضاح التقديرى ، وحينئذ فلا ينافى جعل النحاه عطف البيان بعد المعرفه للإيضاح ، ومما يدل لذلك ما ذكره العصام فى الأطول : من أن الإيضاح لازم لعطف البيان إلا أنه إما تحقيقى أو تقديرى ، وذلك إذا كان المتبوع لا إبهام فيه نحو : (أَلا بُعْداً لِعادٍ قَوْمِ هُودٍ)(۲) ، فقوم هود بيان لعاد مع كونه علما مختصا بهم لا إيهام فيه أتى به لدفع الإبهام التقديرى إما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم ، وإما من جواز إطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم إياه فيما اشتهروا به من العتو والفساد ، فإن قلت جعل عاد علما على قوم هود مختصا بهم ينافيه قوله تعالى (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عاداً الْأُولى)(۳) فإنه يفيد

۱- المائده : ۹۷.

۲- هود : ۶۰.

۳- النجم : ۵۰.

[أغراض البدل]

اشاره

(وأما الإبدال منه) أى : من المسند إليه (فلزياده التقرير) من إضافه المصدر إلى المعمول ، أو من إضافه البيان ؛ أى : الزياده التى هى التقرير ، ...

******

أنهما عاد إن قلت معنى الأولى أى : القدماء أى : المتقدمون فى الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلاله للآيه على التعدد.

[الإبدال من المسند إليه]

(قوله : وأما الإبدال منه) جعله المبدل منه هو المسند إليه بحسب الصوره ، وإن لم يكن الإسناد إليه مقصودا بالذات ، بل المقصود بالذات الإسناد للبدل. (قوله : فلزياده التقرير) أى : تقرر المسند إليه.

(قوله : من إضافه المصدر إلى المعمول) اعلم أن الزياده تجىء مصدرا وبمعنى الحاصل بالمصدر ، وعلى الأول فالإضافه لاميه إلى الفاعل أو إلى المفعول ؛ لأن الزياده لازمه ومتعديه ، وعلى الثانى فالإضافه بيانيه. فقول الشارح من إضافه المصدر إلى المعمول أى : إن جعلت الزياده مصدر زاد وكلام الشارح صادق بأن تكون من إضافه المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله أى : ليزيد تقرير المسند إليه ، أو ليزيد المتكلم تقرير المسند إليه ولصدق المعمول بهما عبر به دون المفعول ، فإن قلت جعل الإضافه من إضافه المصدر لمعموله مشكل ؛ وذلك لأن التقرير يحصل بذكر الشىء مرتين والزياده تحصل بشىء آخر بعد ذلك ، مع أن المسند إليه لم يذكر مرتين حتى يتقرر ويكون البدل بعد ذلك لزياده التقرير ، قلت : مراد المصنف أن البدل يؤتى به لأجل أن يكون تقرير المسند إليه أمرا زائدا على شىء وهو النسبه للبدل المقصود ، وليس المراد أن الإبدال يزيد فى التقرير بأن يكون التقرير حصل بغيره ، وزيادته حصلت بالبدل ، والحاصل أن الإبدال يحصل به أمر زائد على إفاده النسبه المقصوده وذلك الأمر الزائد هو تقرير المسند إليه (قوله : أو من إضافه البيان) أى : إن جعلت الزياده بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله : أى الزياده التى هى التقرير) فيه أن قولهم المبدل منه فى نيه الطرح والرمى ، والمنظور له البدل يقتضى أن المبدل منه لم يقرر ، ولم يحصل بالبدل تقريره قلت التقرير حصل من حيث

وهـذا من عـاده افتنـان صـاحب المفتاح ؛ حيث قال فى التأكيـد للتقرير : وهاهنا لزياده التقرير ، ومع هـذا فلا يخلو عن نكته وهى الإيماء إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبه ، والتقرير زياده ...

******

أن المراد منهما واحد ، وهذا لا ينافى أن البدل منظور له من حيث المزيه التى فيه فكونه للتقرير لا ينافى كونه مقصودا بالنسبه – فتأمل ، قرره شيخنا العدوى.

واعلم أن قولهم المبدل منه فى حكم السقوط ليس بكلى كما قال الرضى ، بدليل عود الضمير إليه فى بدل البعض ، والاشتمال وأيضا فى بدل الكل قد يعتبر الأول فى اللفظ دون الثانى. اه. فنارى.

(قوله : وهـذا) أى : التعبير هنا بهـذه العباره (قوله : من عاده افتنان) أى : تفنن والإضافه بيانيه (وقوله : ومع هـذا) أى : التفنن أى : ارتكابه فنين وطريقتين فى التعبير.

(قوله : وهى الإيماء) أى : الإشاره إلى أن البدل هو المقصود بالنسبه أى : والمبدل منه وصله له ، وهذا الإيماء إنما حصل بذكر الزياده ، فإنه يشعر بأن التقرير ليس مقصودا من البدل ، بل أمر زائد على المقصود منه ، فإن قلت : كون المبدل منه وصله للبدل أن يكون المقرر هو الثانى ، لا الأول الذى هو المسند إليه ؛ لأن ما أتى به لأجل غيره فهو التابع المقرر لغيره ، والواقع بالعكس ، فإن البدل هو المقرر للمبدل منه ، أجيب بأن الثانى هو الذى تمت به فائده الكلام ، وحصل به تمام الغرض فصار كأنه المقصود حقيقه حيث لم يتم المراد إلا به ، لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقررا له ، بل هو المقرر للأول ويدل لذلك أن الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الأول ، ولا يتم المعنى إلا به ومن هذا تعلم أن قولهم المبدل منه فى نيه الطرح والرمى معناه أنه فى نيه الطرح عن القصد الذى يتم به الغرض ، لا أنه مرفوض بالكليه – أفاده العلامه اليعقوبى.

فإن قلت : حيث كانت مخالفه السكاكى فى التعبير لنكته لم يكن ذلك تفننا ؛ لأنه لم يتحد المراد من العبارتين ، إذ لا يكون تفننا إلا لو اتحد المراد منهما ، فالجواب أن جعل تلك المخالفه لأجل التفنن بالنظر لبادئ الرأى قبل ظهور تلك النكته وإن كان فى الحقيقه ليس هناك تفنن أو يقال : إن جعل ذلك تفننا بالنظر لما قصده السكاكى ، وهذه النكته غير مقصوده له – أفاده شيخنا العلامه العدوى.

تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو : جاءنى أخوك زيد) فى بدل الكل ، ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءنى القوم أكثرهم) فى بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) فى بدل الاشتمال ، وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور ؛ أما فى البعض فظاهر ، وأما فى الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف ، ...

******

(قوله : تحصل تبعا) أى : بحسب أصل الكلام فلا ينافى أن البليغ يقصد ذلك.

(قوله : نحو جاءنى أخوك زيد فى بدل الكل) الأحسن أن يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك فى ألفيته ، لإبدال الكل لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو (إِلى صِراطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ. اللهِ)(١) فيمن قرأ بالجر ، فإن المتبادر من الكل التبعيض والتجزؤ ، وذلك ممنوع هنا فلا يليق هذا الإطلاق بحسن الأدب ، وإن حمل الكل على معنى آخر (قوله : ويحصل التقرير) أى : فى هذا النوع وهو بدل الكل بالتكرير ، أو لأن المراد من الأول ومن الثانى واحد ، غايه الأمر أنه اختلف التعبير عنه فأولا عبر عنه بزيد وعبر عنه ثانيا بأخوك فقد تقرر زيد من حيث معناه فحصل التقرير (قوله : وبيان التقرير إلخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير ، وقوله فيهما أى : فى بدل البعض والاشتمال (قوله : أن المتبوع يشتمل إلخ) يؤخذ منه أن فى بدل البعض اشتمالا ، وإنما لم يسم أيضا بدل اشتمال فرقا بين القسمين ، وإنما جعلت التسميه بذلك لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتنبيه عليه لخفائه ، بخلاف الاشتمال فى بدل البعض فإنه ظاهر جلى (قوله : أما فى البعض) أى : أما اشتمال المتبوع على التابع إجمالا فى بدل البعض فظاهر (قوله : فظاهر) أى : لأن الكل اشتمل على البعض وذلك كما فى المثال فإن القوم مشتملون على أكثرهم ، فقد حصل للأكثر تكرار فى الذكر ، فحصلت التقويه والتقرير (قوله : وأما فى الاشتمال) أى : وأما اشتمال المتبوع على التابع إجمالا فى بدل الاشتمال فمعناه أى : ذلك الاشتمال الإجمالى (قوله : لا كاشتمال الظرف على المظروف) أى :

١- إبراهيم : ٢ ، ٣.

بل من حيث كونه مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقه إلى ذكره منتظره له ، وبالجمله يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع ، نحو : أعجبنى زيد إذا أعجبك علمه ...

******

فقط ، بل تاره يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف على المظروف كما فى شرب الإناء ماؤه و (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ)(۱) فإن الشهر الحرام ظرف للقتال ، والإناء ظرف للماء ، وتاره لا يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف كما فى : سرق زيد ثوبه ، والحاصل أن الاشتمال الظرفى غير مشترط فقول الشارح لا كاشتمال الظرف إلخ أى : لا يشترط خصوص ذلك ، بل ما هو أعم ، وليس المراد أن ذلك لا يكفى (قوله : بل من حيث) أى : بل أن يشتمل المبدل منه على البدل من جهه هى أن يكون المبدل منه مشعرا بالبدل إجمالا أى : لا من حيث خصوصه كما فى سلب زيد ، فإنه إذا قيل ذلك أشعر بأن المسلوب شيء له تعلق بزيد ، إما ثوب أو عمامه أو مال ، إذ الذات لا تسلب ، فإن قيل ثوبه علم ذلك الأمر الذى حصل الإشعار به فصار الثوب متكررا من حيث إنه ذكر أولا ضمنا وثانيا صريحا ، وكذا يقال فى (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ ،) وفى : أشرب الإناء ماؤه ، ثم إن إشعار المبدل منه بالبدل إجمالا من حيث تعلق العامل به لا من حيث ذاته كما عرفت مما قلناه (قوله : ومتقاضيا) أى : مفيدا له بوجه ما أى : وهو العموم (قوله : منتظره له) تفسير لما قبله (قوله : وبالجمله) أى : وأقول قولا ملتبسا بالجمله أى : الإجمال أى : وأقول قولا مجملا (قوله : المتبوع فيه) أى : فى بدل الاشتمال (قوله : بحيث) أى : ملتبسا بحاله وهى صحه أن يطلق ذلك المتبوع ويراد به التابع ، ولا يكون المتبوع ملتبسا بهذه الحاله إلا إذا كان الأول مقتضيا للثانى ومشعرا به ؛ لأن ما يقتضى الشيء قد يستغنى به عنه (قوله : ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل فى التابع حتى يكون مجازا ، بل المراد أنه مشعر بالتابع أى بنوعه وأنه يفهم منه بواسطه نسبه الفعل إليه أن المراد نسبه الفعل إلى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله : نحو أعجبنى زيد إلخ) أى : لأن الذات لا تعجب من

۱- البقره : ۲۱۷.

بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حماره ؛ ولهذا صرحوا بأن نحو : جاءنى زيد أخوه بدل غلط ، لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاه ، ثم بدل البعض والاشتمال ، ...

******

حيث هى ذات ، وإنما إعجابها من الأوصاف ، فالمتبوع مشعر بالتابع على سبيل الإجمال (قوله : بخلاف ضربت زيدا إلخ) أى : لأن ذات زيد تضرب فقولك : ضربت زيدا لا يشعر بضرب حماره ، وحينئذ فضربت زيدا حماره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال ، ومثله : رأيت زيدا عمامته أو ثوبه ، وهذا بخلاف ركبت زيدا حماره فيما يظهر ؛ لأن إسناد الركوب إلى زيد يقتضى غيره مما يناسب أن يسند إليه الركوب : كالحمار ، فهو يطلبه إجمالا (قوله : ولهذا) أى : ولأجل قولنا يجب إلخ.

(قوله : بدل غلط) أى بدل سببه الغلط بأن كان قاصدا التلفظ بالأخ فالتفت لسانه لذكر زيد غلطا ، فأتى بمقصوده بعد ذلك (قوله : لا بدل اشتمال) أى : لأن المتبوع ليس مشعرا بالتابع ، إذ لا يصح أن يطلق زيد ويراد أخوه أى : ولا يصح أن يكون بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه ، ومثل : جاءنى زيد أخوه فى كونه بدل غلط لا بدل اشتمال ضربت زيدا غلامه ؛ لأن ضرب زيد ، لا إشعار له بضرب غلامه وكذا قتل الأمير سيافه ، وبنى الأمير وكلاؤه ؛ وذلك لأن بدل الاشتمال شرطه أن لا يستفاد البدل من المبدل منه تعيينا ، بل لا بد وأن تبقى النفس مع ذكر الأول متوقفه على البيان للإجمال الذى فيه ، ولا إجمال فى الأول هنا ، إذ يفهم عرفا من قولك : قتل الأمير أن القاتل سيافه ، وكذا يقال فى الباقى.

(قوله : كما زعم بعض النحاه) راجع للمنفى ، والمراد بالبعض : ابن الحاجب وجوز العصام فى أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطا لاعتبار بدل الاشتمال عند البليغ لا لتحققه (قوله : ثم بدل إلخ) مراده الاعتراض على المتن بأنه كان من حقه أن يقول كما قال غيره لزياده التقرير والإيضاح ، فيجاب بأن التقرير يستلزم الإيضاح فهو ليس بمقصود ، بل حصل تبعا للمقصود بالذات وهو زياده التقرير بخلاف عطف البيان ، فإن المقصود بالذات الإيضاح أو ما جرى مجراه (قوله : لا يخلو عن إيضاح) أى : لما فيه من التفصيل بعد الإجمال ، وقوله وتفسير لما فيه من التفسير بعد الإبهام - كذا فى المطول.

بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط ؛ لأنه لا يقع فى فصيح الكلام.

******

قال العلامه السيد : يحتمل أنهما بمعنى واحد ويحتمل أن يكون الأول أى التفصيل بعد الإجمال إشاره إلى بدل البعض ، فإن الكل جمله الأجزاء والتفصيل ناسبها ، والثانى أى : التفسير بعد الإبهام إشاره إلى بدل الاشتمال ، فإن الأول فيه مبهم يحتاج إلى تفسير كما عرفت ، ويحتمل أن يكون الأول نظرا للمقصود فى نفسه ، فإنه كان مجملا ثم فصل ، والثانى نظرا إلى المخاطب ، فإنه أبهم عليه المقصود أولا ، ثم أزيل إبهامه (قوله : بل بدل الكل إلخ) أى : كما قيل فى قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)(1) فإن الصراط الثانى بدل ، وفيه بيان أن الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعمت عليهم بالإيمان والرضوان والهدى من كل ضلال (قوله : ولم يتعرض لبدل الغلط إلخ) أى : للبدل لأجل الغلط أو لتدارك الغلط أو لبدل المغلوط وهو المبدل منه – قاله عبد الحكيم.

أى : ولم يتعرض لبدل البداء أيضا وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ، ثم يبدو لك ذكر البدل ، فتوهم أنك غالط وهذا يعتبره الشعراء كثيرا مبالغه وتفننا ، وشرطه أن يرتقى من الأدنى إلى الأعلى كقولك : هند نجم بدر ، أو بدر شمس ، فكأنك وإن كنت متعمدا فى الأول ذكر النجم تغلط نفسك ، وتريد أنك لم تقصد إلا تشبيهها بالبدر ؛ لأن حكمه حكم المعطوف ببل فأدخل اعتباره فيه. قاله ابن يعقوب.

(قوله : لأنه لا يقع فى فصيح الكلام) أى : إنه لا يقع فيه إذا كان عن غلط حقيقى ، وأما إذا كان عن تغالط بأن ترتكب عمدا صوره الغلط فلا مانع من وقوعه فى الفصيح ، وهو بدل البداء المتقدم.

وفى الفنارى : قد يناقش فى عدم وقوع بدل الغلط فى فصيح الكلام بأنه تدارك الغلط ، وأنه لا ينافى الفصاحه بالمعنى السابق فهو كقولك : جاءنى زيد ، بل عمرو ، نعم لا يقع فى كلام الله لا لأنه يستلزم عدم الفصاحه ، بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه

۱- الفاتحه : ۶ ، ۷.

[أغراض العطف]

اشاره

(وأما العطف) أى : جعل الشىء معطوفا على المسند إليه (فلتفصيل المسند إليه مع اختصار ، نحو : جاءنى زيد وعمرو) فإن فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلاله على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا ، أو مرتبين مع مهله ، أو بلا مهله ، واحترز بقوله : مع اختصار عن نحو : جاءنى زيد وجاءنى عمرو فإن فيه تفصيلا للمسند إليه مع أنه ليس من عطف المسند إليه ، بل من عطف الجمل ، ...

******

وتعالى ، وقد يفرق بقوه المعطوف بل بسبب تعلق القصد أولا بالمعطوف عليه وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به - تأمل.

[العطف على المسند إليه]

(قوله : أى جعل الشىء) أى : المعهود الذى يصح عطفه ، ولذا لم يقل جعل شىء ، وأشار بقوله جعل إلى أن المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع المخصوص ؛ لأنه لا يعلل إلا الأحداث ، فإن قلت : الجعل المذكور من أوصاف الجاعل لا من أحوال المسند إليه. قلت : المراد من الجعل المذكور لازمه ، إذ يلزم من جعل الشىء معطوفا على المسند إليه كون المسند إليه معطوفا عليه.

(قوله : فلتفصيل المسند إليه) أى : فلكون المقصود تفصيل المسند إليه أى : جعله مفصلا بأن يذكر كل فرد من المسند إليه بلفظ مختص مع الاختصار ، والمحال أن المقام مقتض لذلك ، إذ لو لم يعطف لجىء بلفظ يشملهما كما فى : جاءنى رجلان أو اثنان من بنى فلان فيفوت التفصيل المصاحب للاختصار (قوله : مع اختصار) إنما نكّره ولم يقل مع اختصاره ؛ لأن الاختصار ليس راجعا للمسند إليه ، بل راجع للكلام (قوله : من غير دلاله على تفصيل الفعل) أى : لأن الواو بما هى لمطلق الجمع (قوله : بأن المجيئين إلخ) تصوير لتفصيل الفعل (قوله : مع مهله) متعلق بمرتبتين ، والمهله بضم الميم وفتحها معناها التراخى (قوله : مع أنه ليس من عطف المسند إليه) الأوضح أن يقول : ليس من الأوضح على المسند إليه أى : الذى كلامنا فيه كما قال سابقا أى : جعل الشىء معطوفا على المسند إليه ، بل هو من العطف على الجمله والحاصل أن العله فى العطف على المسند إليه

وما يقال من أنه احتراز عن نحو : جاءنى زيد جاءنى عمرو من غير عطف – فليس بشىء ؛ إذ ليس فيه دلاله على تفصيل المسند إليه ، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول ؛ نص عليه الشيخ فى دلائل الإعجاز (أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ، ومن الآخر بعده مع مهله أو بلا مهله (كذلك) أى : مع اختصار ، واحترز بقوله : كذلك عن نحو : جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم أو سنه (نحو : جاءنى زيد فعمرو ، أو ثم عمرو ، أو جاءنى القوم حتى خالد) ...

******

مجموع أمرين التفصيل للمسند إليه ، والاختصار فى قولك : جاءنى زيد ، وجاءنى عمرو ، لم يوجد الاختصار لتكرار العامل ، وإن وجد التفصيل ، فلذا لم يجعل ذلك من العطف على المسند إليه هذا ، وكان المناسب للشارح فى التعبير أن يقول : فإنه وإن كان فيه تفصيل للمسند إليه ، لكن لا اختصار فيه ، ولذا لم يكن من العطف على المسند إليه حتى يتم الاحتراز (قوله : من أنه) أى : قوله مع اختصار.

(قوله : بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول) أى : فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق المسند إليه مسندا إليه ، وحينئذ فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند إليه ، وإذا كان خارجا منه ، فكيف يحترز عنه بما بعده؟ أى : ويحتمل أن يكون العاطف ملاحظا فيه فيكون تفصيلا للمسند إليه ، لكن ليس فيه اختصار ، فيصح الاحتراز ، والحاصل أن جعل هذا المثال متعينا للاحتراز لا يصح لما فيه من الاحتمالات هذا مراد الشارح ، وفيه أنه حينما جعله ذلك القائل احترازا كان بانيا كلامه على ملاحظه العاطف ، ولا شك أنه متى لوحظ العاطف كان الكلام مفيدا التفصيل المسند إليه ، لكن لا مع اختصار ، وحينئذ فيكون كلامهم صحيحا لا غبار عليه – قرره شيخنا العلامه العدوى ، عليه سحائب الرحمه.

(قوله : بأنه قد حصل) تصوير لتفصيل المسند أى : المصور بحصوله من أحد إلخ (قوله : واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءنى إلخ) أى : فإنه وإن أفاد تفصيل المسند من حيث تعلق الفعل بأحد المذكورين أولا ، وبالآخر بعده بيوم أو سنه إلا أنه لا اختصار فيه ، وأما المسند إليه فقد أفاد المثال تفصيله مع الاختصار لعدم تعدد العامل فهو فائد العطف فى المثال ، وقوله : بيوم أو سنه لم يرد بهما تعيين المده ، بل المهله فكأنه قال بعده

فالثلاثه تشترك فی تفصیل المسند إلا أن الفاء تدل علی التعقیب من غیر تراخ ، وثم علی التراخی ، وحتی علی أن أجزاء ما قبلها مترتبه فی الذهن من الأضعف إلی الأقوی ، أو بالعکس فمعنی تفصیل المسند فیها أن یعتبر تعلقه بالمتبوع أولا ، وبالتابع ثانیا من حیث إنه أقوی أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ...

******

بمهمله (قوله : فالثلاثه) أی : فالحروف الثلاثه ، (وقوله : تشترك فی تفصیل المسند) أی : فی حصوله من أحد المذکورین أولا ومن الثانی بعده.

(قوله : علی أن أجزاء ما قبلها) أی : ما قبل حتی وهو المتبوع ، مترتبه فی الذهن من الأضعف إلی الأقوی أی : الأشرف نحو :

(قهرناکم حتّی الکماه فأنتم) (۱)

فیتعقل أی : یلاحظ فی الذهن أن القهر تعلق بالمخاطبین واحدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف إلی أن تعلق بالشجعان فحتی للترتیب الذهنی ، بخلاف الفاء وثم فإنهما للترتیب الخارجی ، وقوله : أو بالعکس نحو : قدم الحجاج حتی المشاه ، فیلاحظ فی الذهن تعلق القدوم بالحجاج واحدا بعد واحد مبتدأ من الرکبان إلی المشاه ، ثم إن التعرض للأجزاء فرض مثال لا للحصر إذ المعتبر فی حتی کما فی المغنی وغیره أن یکون معطوفها بعضا من جمع قبلها کقدم الحجاج حتی المشاه أو جزءا من کل نحو : أکلت السمکه حتی رأسها ، أو کالجزء نحو : أعجبتنی الجاریه حتی حدیثها ، وبالجمله فالشرط فیها أن یکون متبوعها ذا تعدد فی الجمله حتی یتحقق فیه نقض ، ولو اشترکت الجزئیه بخصوصها لاحتیج إلی تأویل قولنا : مات کل أب لی حتی آدم ، بأن المراد مات آبائی حتی آدم. اه. فنری.

ویمکن إدراج الأبعاض وما کالأجزاء فی عباره الشارح بأن یراد بالأجزاء ما یشمل الأجزاء الحقیقیه والتنزیلیه والأبعاض (قوله : فیها) أی : فی حتی (قوله : أن یعتبر) أی : یلاحظ فی الذهن (وقوله : تعلقه) أی : المسند (قوله : من حیث إنه) أی : التابع أقوی أجزاء المتبوع أی : أشرفها کما فی المثال الأول ، وقوله : أو أضعفها کما فی

۱- بلا نسبه فی الجنی الدانی ص ۵۴۹ ، والدرر ۶ / ۱۳۹ ، وشرح عمده الحفاظ ۶۱۵ ، وهمع الهوامع ۲ / ۱۳۶. ولفظ (فأنتم) سقط فی المطبوعه.

ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى ، فإن قلت : فى هذه الثلاثه أيضا تفصيل للمسند إليه فلم لم يقل : أو لتفصيلهما معا - قلت فرق بين أن يكون الشىء حاصلا من شىء وبين أن يكون مقصودا منه. وتفصيل المسند إليه فى هذه الثلاثه وإن كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثه لأجله ؛ لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفى ...

******

المثال الثانى (قوله : ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى) أى : وإنما المشترط فيها الترتيب الذهنى سواء طابقه الترتيب فى الخارج أو لا ـ وذلك بأن كانت ملابسه الفعل لما بعدها قبل ملابسته لأجزاء ما قبلها نحو : مات كل أب لى حتى آدم فيتعلق أن الموت تعلق بكل أب من آبائه أولا ثم بآدم ثانيا ، ولا شك أن هذا مخالف للترتيب الواقع فى الخارج أو كانت ملابسه الفعل لما بعدها فى أثناء ملابسته لأجزاء ما قبلها نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، فيتعقل أن الموت تعلق بكل واحد من الناس ، ثم بالأنبياء ، ولا شك أن هذا خلاف الواقع ، إذ الواقع تعلق الموت بهم فى أثناء تعلقه بالناس ، أو كانت ملابسه الفعل لما قبلها وما بعدها فى زمان واحد نحو : جاءنى القوم حتى خالد إذا جاءوك جميعا ويكون خالد أقواهم أو أضعفهم (قوله : قلت فرق إلخ) بقى أنهما قد يقصدان معا إلا ـ أن يجاب بأنه ترك ذلك لعلمه مما ذكره ؛ لأنه إذا بين ما يكون لتفصيل المسند إليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند إليه وما لتفصيل المسند. قاله سم.

(قوله : بين أن يكون الشىء) هو هنا تفصيل المسند إليه وقوله من شىء وهو هنا العطف ، وقوله حاصلا من شىء يعنى : من غير قصد (قوله : فى هذه الثلاثه) أى : الأمثله الثلاثه (قوله : وإن كان حاصلا) يعنى : من العطف (قوله : بهذه الثلاثه) أى : بهذه الحروف الثلاثه ، وقوله لأجله أى : لأجل تفصيل المسند إليه (قوله : على قيد زائد) القيد هنا هو الترتيب بين المجيئين مثلا بمهله أو غيرها ، فقولك : جاء زيد فعمرو القيد الزائد على إثبات المجىء لزيد وعمرو الترتيب بين المجيئين من غير مهله ، وذلك هو القيد الزائد على النفى فى قولك : ما جاء زيد فعمرو.

فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففى هذه الأمثله تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوما ، وإنما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر ؛ فليتأمل. وهذا البحث مما أورده الشيخ فى دلائل الإعجاز ، ووصى بالمحافظه عليه.

(أورد السامع) عن الخطأ فى الحكم (إلى الصواب ، نحو : جاءنى زيد لا عمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، ...

******

(قوله : فهو الغرض الخاص) أى : فينصب النفى والإثبات على ذلك القيد ، ويكون هو المقصود من الكلام (قوله : فليتأمل) أمر بالتأمل ، إشاره إلى أن هذه القاعده أغلبيه لا كليه كما هو ظاهر كلام الشيخ ، إذ قد يكون النفى داخلا على مقيد بقيد ويكون منصبا على المقيد وحده أو على القيد والمقيد معا بواسطه القرينه (قوله : وهذا البحث) ليس المراد به الاعتراض ، بل المراد به المسأله المبحوث عنها والمفتش عليها وهى أنه فرق بين الحاصل المقصود ، والحاصل من غير قصد ، ويحتمل أن المراد بها كون الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفى فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام (قوله : أورد السامع إلى الصواب) لا بد من تقيد الرد المذكور بقولنا مع اختصار ليخرج عنه ما جاء زيد ، ولكن جاء عمرو ؛ فإنه وإن كان فيه رد السامع للصواب ، لكن لا اختصار فيه ، فلذا لم يكن من العطف على المسند إليه ، بل من عطف الجمله على الجمله.

(قوله : عن الخطأ فى الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قول الشارح فى المطول بعد ذكر المثال ، فقد نفى الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوع ، والخطأ فى المحكوم به من حيث نسبته إلى المحكوم عليه ، فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ ، والصواب فى النسبه ، وأما الحكم بمعنى الإيقاع فنفسه خطأ أو صواب - إذا علمت هذا فقول من قال : الصواب أن يفسر الخطأ ، والصواب فى المصنف بالاعتقاد الغير المطابق ، والاعتقاد المطابق ؛ لأنهما قسمان للحكم وأن يحذف الشارح قوله فى الحكم ؛ لأنه يشعر بأن الخطأ والصواب صفتان للحكم لا قسمان له لم يتدبر حق التدبر - أفاده عبد الحكيم.

أو أنهما جاءاك جميعا ، ولكن أيضا للرد إلى الصواب ، إلا أنه لا يقال لنفى الشركه حتى إن نحو : ما جاءنى زيد لكن عمرو إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو ، لا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا ، وفى كلام النحاه ما يشعر بأنه ...

******

(قوله : لمن اعتقد) أى : يقال لك لمن اعتقد أى أو ظن أو توهم أن عمرا جاءك دون زيد أى : فيكون حينئذ لقصر القلب ، فالمراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الضعيف الذى هو الوهم الفاسد - كما قاله السيد ، والفنرى ، وعبد الحكيم.

(قوله : أو أنهما جاءاك جميعا) أى : فيكون لقصر الأفراد والحاصل أن العطف بلا يستعمل فى قصر الأفراد والقلب ، وخالف فى الأول الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز ، فذكر أن العطف بلا إنما يستعمل فى قصر القلب فقط ولم يذكر الشارح قصر التعيين ؛ لأنه لم يجىء له شىء من حرف العطف ؛ وذلك لأن المخاطب فيه شاك لا حكم عنده لا على جهه الاعتقاد ولا الظن حتى يرد عن الخطأ إلى الصواب ؛ لأن الخطأ والصواب إنما يقالان فى الأحكام وإذا كان المخاطب فى قصر التعيين لا يتأتى رده عن الخطأ إلى الصواب ، فلا يجرى العطف فيه. بقى شىء آخر : وهو أنه يفهم من كلام الشارح فى بحث القصر أن العطف بلا يخاطب به من اعتقد مجىء أحدهما من غير تعيين ، لكنه حينئذ ليس لرد السامع عن الخطأ إلى الصواب ، بل لحفظه عن الخطأ فلتكن هذه نكته أخرى للعطف ، والحاصل أن العطف بلا إن لوحظ كونه لرد الخطأ جاز استعماله فى قصر القلب والأفراد ، وإن لوحظ كونه لحفظ السامع عن الخطأ جاز استعماله لقصر التعيين - فتأمل.

(قوله : إلا أنه) أى : لكن وذكر باعتبار كونه حرفا ، وأتى بهذا الاستدراك دفعا لما يتوهم أن لكن مثل لا من كل وجه (قوله : لا يقال لنفى الشركه) أى : بحيث يكون لقصر الأفراد (قوله : إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو) أى : فهو لقصر القلب (قوله : لا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا) أى : بحيث يكون لقصر الأفراد (قوله : وفى كلام النحاه إلخ) إنما جعلوها لقصر الأفراد ؛ لأنهم جعلوها للاستدراك وعرفوه بأنه رفع ما يتوهم من الكلام السابق كما فى نحو : ما جاءنى زيد فيتوهم نفى مجىء عمرو

.....

******

أيضا لما بينهما من المشاركه والاصطحاب فيقال لكن عمرو ، فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك فى النفى ، والغرض من نقل كلام النحاه المعارضه بينه ، وبين ما قرره قبله ؛ لأن حاصل ما قرر أولا أن لكن لقصر القلب فقط ، وحاصل ما نقله عن النحاه أن لكن لقصر الأفراد أى : نفى الشركه فى الانتفاء ، والذى قرره أولا- كلام المفتاح والإيضاح ، وقد يقال فى الجواب إن الأول اصطلاح لأهل هذا الفن ، وحينئذ فلا يعترض باصطلاح على غيره.

واعلم أنه حيثما جعلت ، " لكن " عند أئمه هذا الفن لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم ؛ لأن المخاطب فى قصر القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال فى اعتقاده وهو منشأ التوهم الذى يستدرك عليه بلكن ولا استدراك حيث انتفى منشأ التوهم ، وبهذا يندفع الإشكال الوارد على قوله تعالى (ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ)(1) وحاصل الإشكال أن لكن للاستدراك ونفى الأبوه ليس بموهم لنفى الرساله لعدم الاتصال والعلاقه بينهما فى زعم المخاطب ، فكيف يتحقق الاستدراك وحاصل الجواب أن لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك ، فالمشركون - لعنه الله عليهم - كانوا يعتقدون فيه الأبوه لزيد ونفى الرساله ، فقلب المولى عليهم اعتقادهم (قوله : إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجىء عنهما جميعا) أى : وحينئذ فهى عندهم لقصر الأفراد ليس إلا ، ولا تستعمل لقصر القلب ، ثم إن الخلاف بين النحويين والبيانيين فى كون (لكن) لقصر الأفراد أو القلب إنما هو فى النفى ، وأما كونها لقصر الأفراد أو القلب فى الإثبات فلا قائل به كما قاله فى المطول ؛ لأن المفهوم من كلام النحاه اختصاص ، (لكن) العاطفه بالنفى كما أن (لا) مختصه بالإثبات قال فى الخلاصه : وأول لكن نفيا او نهيا

والنهى فى معنى النفى فتحصل من كلام الشارح أن لا تستعمل للنفى بعد الإثبات لقصر الأفراد والقلب ، وأما لكن : فتستعمل للإثبات بعد النفى لقصر القلب

۱- الأحزاب : ۴۰.

إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا.

(أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (إلى) محكوم عليه (آخر ، نحو : جاءنى زيد بل عمرو ، أو ما جاءنى زيد بل عمرو) فإن بل للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ، ومعنى الإضراب عن المتبوع : أن يجعل فى حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعا ؛ خلافا لبعضهم ، ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر ...

******

فقط عند البيانيين أو لقصر الأفراد فقط عند النحاه ، ولكن تخالف لا فى الاستعمال من حيث إن لا إنما تستعمل بعد الإثبات ، ولكن إنما تستعمل بعد النفى ، ومن حيث إن لا تستعمل لكل واحد من القصرين ، ولكن إنما تستعمل لأحدهما وتوافقها من جهه أن كلا منهما يرد به السامع عن الخطأ إلى الصواب (قوله : إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا) أى : وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءاك على أن يكون قصر أفراد فلم يقل به أحد ، وذلك لأنه يحصل رد اعتقاد الشركه بالمعطوف عليه ، فذكر الإثبات الذى بعد لكن لغو لكونه معلوما للمخاطب.

(قوله : أو صرف الحكم) أى : المحكوم به (قوله : فإن بل للإضراب عن المتبوع) أى : للإعراض عنه.

وقوله وصرف الحكم إلخ : عطف لازم على ملزوم (قوله : فى حكم المسكوت عنه) أى : عند الجمهور (قوله : خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب فإنه صرح بذلك فى الأمالى - كما قال الفنارى. فقول العلامه السيد معترضا على الشارح : إن هذا لم يوجد فى كتبه المشهوره ، وإنما الموجود فيها موافقه الجمهور فيه نظر ، ثم إنه على تفسير الإضراب بما قال الجمهور يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبه مع متبوعه لا على ما ذكره ابن الحاجب ؛ لأن كلا من التابع والمتبوع مقصود بالنسبه ، وإن كان أحدهما بالإثبات والآخر بالنفى كما فى العطف بلا ولكن (قوله : فى المثبت) أى : فى العطف ببل فى الكلام المثبت ظاهر ؛ لأن المتبوع فيه إما فى حكم المسكوت عنه أو محقق النفى على الخلاف الذى ذكره قبل ، فإذا قلت : جاءنى زيد بل عمرو ، فقد أثبت المجيء لعمرو قطعا وصيرت زيدا فى حكم المسكوت عنه فى نفس الأمر

وكذا فى المنفى إن جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى : ما جاءنى زيد بل عمرو - أن عمرا لم يجئ وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال ، أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى : ما جاءنى زيد بل عمرو - أن عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور ؛ ففيه إشكال.

(أو الشك) من المتكلم ...

******

فصار مجيئه على الاحتمال هذا عند الجمهور ، وأما عند ابن الحاجب فقد أثبت المجيء لعمرو تحقيقا ونفيته عن زيد تحقيقا ، وعلى كل حال فيصدق أن الحكم قد صرف عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر (قوله : وكذا فى المنفى) أى : وكذا صرف الحكم فى العطف ببل فى الكلام المنفى ظاهر إن جعلنا الصرف بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه كما هو قول المبرد ، وقوله أو متحقق الحكم له أى : للمتبوع كما هو مذهب ابن الحاجب ، فإن قلت : إن ابن الحاجب لم يقل : إنه بمعنى تحقق الحكم للمتبوع ، وإنما قال : إنه نفى الحكم عنه قطعا قلت : هو إنما صرح بما ذكر فى الإيجاب ، وحينئذ فيعلم بطريق القياس أن صرف الحكم عن المتبوع فى النفى جعل الحكم محققا له (قوله : ومجيئه على الاحتمال) أى : على مذهب المبرد ، وقوله : أو مجيئه محقق كما هو مذهب ابن الحاجب فقول الشارح كما هو مذهب المبرد الأولى أن يقدمه على قوله ، أو مجيئه محقق (قوله : كما هو مذهب الجمهور) راجع لقوله : وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم ، فصار الحاصل أن المبرد يقول : إن الثانى صرف عنه الحكم ولا بد ، وأما الأول : فيحتمل ثبوت الحكم له ونفيه عنه ، وأما ابن الحاجب فيقول : إن الثانى نفى عنه الحكم قطعا ، والأول أثبت له الحكم قطعا فعلى كلا القولين ، بل نقلت حكم ما قبلها لما بعدها ، وأما الجمهور فيقولون : إن الثانى ثبت له الحكم تحقيقا ، وأما الأول فمحتمل ثبوت الحكم له وانتفاؤه عنه فعلى هذا بل نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلم يكن الحكم حينئذ منصرفا عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر ، وإنما الذى صرف ضد ذلك الحكم. هذا حاصل الإشكال الذى أشار له الشارح ، ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأن يقال المراد من صرف

(أو التشكيك للسامع) أى : إيقاعه فى الشك (نحو : جاءنى زيد أو عمرو ، أو للإبهام نحو : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً أَوْ فِى ضَلالٍ مُبِينٍ)(1) ...

******

الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته ، ولا شك أنه هنا نسب المجىء إلى الأول نفيا ، ثم صرف أى غير بأن نسب إلى الثانى إثباتا ، وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه (قوله : أو التشكيك للسامع) أى : وإن كان المتكلم غير شاك (قوله : أى : إيقاعه فى الشك) أى : فى أصل الحكم (قوله : جاءنى زيد أو عمرو) هذا المثال صالح للشك والتشكيك ؛ لأن المتكلم إن كان غير عالم بالجائى منهما فالعطف للشك وإن كان عالما بعينه ، ولكن قصد إيقاع المخاطب فى الشك فى الجائى منهما كان العطف للتشكيك (قوله : أو للإبهام) هو إخفاء الحكم عن السامع لغرض كقطع اللجاج والفرق بينه وبين التشكيك أن القصد من الثانى إيقاع المخاطب فى الشك ، وإيقاع الشبهه فى قلبه والقصد من الأول : إخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين له من غير قصد إلى إيقاعه فى الشك ، وإن كان ذلك يحصل له إلا أنه غير مقصود ، وفرق بين الحاصل المقصود ، والحاصل من غير قصد.

والحاصل أن أو موضوعه لأحد الأمرين ، أو الأمور والداعى لإيرادها إما شك المتكلم فى الحكم أو تشكيكه للسامع أى : إيقاعه فى الشك أو إخفاء الحكم على السامع من غير قصد لإيقاعه فى الشك إلخ (قوله : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ)) إن حرف توكيد واسمها مدغم فيها ، وقوله أو إياكم عطف على اسم إن الذى هو مسند إليه فهو محل الشاهد ، وقوله أو فى ضلال مبين عطف على هدى من عطف المفردات فقد اشتمل الكلام على إبهام فى المسند إليهما والمسندين معا فكأنه قيل أحدنا ثابت له أحد الأمرين الهدى أو الضلال ، وهاهنا بحث : وهو أن السكاكى جعل هذه الآيه من قبيل إسماع المخاطبين الحق على وجه لا يثير غضبهم وهو أن يترك تخصيص طائفه بالهدى وطائفه أخرى بالضلال لينظروا فى أنفسهم فيؤديهم النظر الصحيح إلى أن يعترفوا أنهم هم الكائنون فى الضلال المبين ، فالمناسب أن يمثل بهذه الآيه للتشكيك لا للإبهام ؛ لأن الموصوف

۱- سبأ : ۲۴.

أو للتخيير ، أو للإباحه ، نحو : ليدخل الدار زيد أو عمرو. والفرق بينهما أن فى الإباحه يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير.

[أغراض ضمير الفصل]

(وأما فصله) أى : تعقيب المسند إليه بضمير الفصل - وإنما جعله من أحوال المسند إليه لأنه يقترن به أولا ، ...

******

بالجهل المركب لا- يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقين كما صرح به فى المواقف وغيره ، حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما أراد إنجاءهم من ورطه الجهل المركب هداهم إلى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل إلى الحق (قوله : أو للتخيير أو للإباحه) أى : يعطف على المسند إليه لإفاده التخيير أو الإباحه وذلك إذا وقع بعد الأمر ، ولذا ينسبون الإباحه والتخيير إلى الأمر ، وقد ينسبونهما إلى كلمه أو ، وإنما ترك المصنف ذلك ؛ لأن كلامه فى الخبر (قوله : نحو ليدخل إلخ) هذا المثال صالح للتخيير والإباحه والفارق بينهما إنما هو القرينه ، فإن دلت على طلب أحد الأمرين فقط كان العطف للتخيير ، وإلا فللإباحه (قوله يجوز الجمع) أى بقرينه خارجيه ؛ لأن مدلول اللفظ ثبوت الحكم لأحدهما مطلقا فإن كان الأصل فيهما المنع استفيد التخيير وعدم جواز الجمع ، وإلا- استفيدت الإباحه وجواز الجمع (قوله : بخلاف التخيير) أى : فلا يجوز فيه الجمع إن قلت : إن أو فى آيه كفاره اليمين للتخيير ، مع أنه يجوز الجمع بين تلك المتعاطفات قلت : الجمع بينها إن كان على أن الجميع كفاره واحده فهو ممنوع ؛ لأنه استظهار على الشارع ، وإن كان الجمع بينها على أن أحدها كفاره والباقى صدقه أو تطوع فهذا لا يرد ؛ لأنه يقال حينئذ أنه جمع أقسام الكفاره - فتأمل.

[فصل المسند إليه] :

(قوله : أى تعقيب إلخ) أشار بذلك إلى أن الفصل فى كلام المصنف بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى ، وأنه على حذف مضاف أى إيراد الفصل ، وإنما قال الشارح أى : تعقيب إلخ ملاحظه للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى.

(قوله : وإنما جعله من أحوال المسند إليه) أى : حيث ذكره فى مبحثه ، ولم يجعله من أحوال المسند مع أنه ملاصق لهما ومقترن بهما (قوله : لأنه يقترن به أولا) أى : اقترانا

ولأنه فى المعنى عباره عنه ، وفى اللفظ مطابق له - (فلتخصيصه) أى : المسند إليه (بالمسند) ...

******

أولا أى : قبل ذكر المسند ، لأنه يذكر المسند إليه أولا ، فيقال زيد ، ويذكر ضمير الفصل ثانيا ، فيقال هو ويذكر المسند ثالثا ، فيقال القائم ، فقد اقترن ضمير الفصل بالمسند إليه أولا قبل اقترانه بالمسند (قوله : ولأنه فى المعنى عباره عنه) فهو فى قولك : زيد هو القائم نفس زيد (قوله : وفى اللفظ مطابق له) أى : فى الإفراد والتثنيه والجمع نحو : زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون إن قلت : إنه يلزم من مطابقته للأول مطابقته للثانى ، إذ لا بد من مطابقه الخبر للمبتدأ قلت : لا نسلم اللزوم لجواز أن يكون الخبر أفعل تفضيل وهو لا يجب مطابقته للمبتدأ نحو : الزيدان هما أفضل من عمرو ، فقوله وفى اللفظ مطابق له أى باطراد بخلاف المسند فإنه قد لا يطابقه ، ثم إن ما ذكره الشارح من أن ضمير الفصل عباره عن المسند إليه فى المعنى إنما يأتى على القول المرجوح من أن ضمير الفصل اسم وله مرجع وأنه يعرب إما مبتدأ أو بدلا مما قبله ، والحق أنه حرف جيء به على صوره الاسم ، وليس بضمير ولا مرجع له ، وإنما يسمى ضميرا على سبيل الاستعاره والعلاقه المشابهه فى الصوره كما يأتى من أن المشاكله الصوريه من علاقات الاستعاره وجعلها العصام من علاقات المجاز المرسل ، إن قلت ما ذكره الشارح من توجيه كونه من أحوال المسند إليه يعارضه اقترانه بلام الابتداء فى نحو : إن زيدا لهو القائم إذ اقترانه بها يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه قلت دخول اللام عليه لكونه توطئه وتمهيدا للمسند لا لكونه عباره عنه وقائما مقامه بدليل أن من أعربه أعربه مبتدأ أو بدلا مما قبله (قوله : فلتخصيصه بالمسند) ربما أوهم كلامه انحصار نكاته فى التخصيص المذكور ، مع أنه قد يكون لغير ذلك كالتمييز بين كون ما بعده خبرا أو نعتا ، وكالتأكيد إذا حصل الحصر بغيره ، كما إذا كانت الجمله معرفه الطرفين فيها ضمير فصل نحو : (إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ)(1) فيحمل كلام المصنف على أن

۱- الذاريات : ۵۸.

يعنى : لقصر المسند على المسند إليه ؛ لأن معنى قولنا : زيد هو القائم - أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو ، فالباء فى قوله : فلتخصيصه بالمسند مثلها فى قولهم : خصصت فلانا بالذكر ؛ أى : ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر ؛ أى : منفردا به ، والمعنى : هاهنا جعل المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند ، كما يقال فى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) ...

******

التخصيص من نكاته (قوله : يعنى لقصر إلخ) لما كانت العباره توهم أن الباء داخله على المقصور عليه بيّن الشارح أنها داخله على المقصور من قصر الصفه على الموصوف ؛ لأن المسند صفه للمسند إليه.

واعلم أن دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور هو الغالب فى الاستعمال عند الشارح ، وخالفه السيد : فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه مع اتفاقهما على جواز الأمرين لغه ، والنزاع بينهما إنما هو فى الغالب فى الاستعمال. ا ه. سم.

وقوله : وخالفه السيد إلخ : ناقش فيه يس ؛ لأن الذى فى حواشى الكشاف للسيد وحواشيه على المطول موافقته للشارح ، حيث قال دخول الباء بعد التخصيص على المقصور أكثر فى الاستعمال بناء على أن تخصيص شىء بآخر فى قوه تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقه فيه أو على طريق التضمين ، وإن كان التخصيص بحسب مفهومه الأصلى يقتضى دخولها على المقصور عليه ، فيقال : اختص الجود بزيد أى صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوزه إلى غيره وهذا عرف جيد إلا أن الأكثر فى الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله : مثلها فى قولهم إلخ) أى : فى كونها داخله على المقصور (قوله : أى ذكرته دون غيره) أى : فالذكر مقصور على فلان (قوله : كأنك إلخ) كأن للتحقيق أى : بمعنى إنك جعلته وقوله من بين الأشخاص متعلق ب (مختصّا) مقدم عليه (قوله : من بين ما) أى : من بين الأفراد التى يصح أى يمكن عقلا (قوله : بكونه مسندا إليه) أى : لذلك المسند المخصوص.

(قوله : بأن يثبت له المسند) أى : ذلك المسند بخصوصه ، وحاصله أن ذلك المسند بخصوصه يصح عقلا إسناده إلى أفراد عده فإذا أسند لواحد وأتى بضمير الفصل

معناه : نخصک بالعباده ؛ لا نعبد غیرک.

[أغراض التقدیم]

اشاره

(وأما تقدیمه) أی : تقدیم المسند إلیه (فلکون ذکره أهم) ولا یکفی فی التقدیم مجرد ذکر الاهتمام ، بل لا بد أن یبین أن الاهتمام من أی جهه وبأی سبب ؛ فلذا فصله بقوله : إما لأنه) أی : تقدیم المسند إلیه (الأصل) لأنه محکوم علیه ، ...

******

کان ذلک المسند مقصورا علی هذا المسند إلیه بخصوصه ، وقوله بأن یثبت إلخ : علی صیغه المعلوم من الثبوت لا علی صیغه المجهول من الإثبات ؛ لأن المستفاد من ضمیر الفصل هو القصر فی الثبوت لا الإثبات والفرق ظاهر - اه فناری.

(قوله : معناه نخصک بالعباده) أی : ولیس معناه أنک مختص بالعباده ومقصور علیها ، فلیس لک من الأحوال والأوصاف غیرها.

[تقدیم المسند إلیه]

(قوله : وأما تقدیمه إلخ) المراد بتقدیمه إیراده ابتداء أول النطق ، فاندفع اعتراض المطول بأنه کیف یطلق التقدیم علی المسند إلیه ، وقد صرح صاحب الکشاف بأنه إنما یقال مقدم أو مؤخر للمزال عن مکانه لا للقار فی مکانه ، وحاصل الجواب أن فی لفظ التقدیم هنا تجوزا ، والمراد ما عرفته.

(قوله : فلکون ذکره أهم) أی : فلکون ذکره أهم من ذکر المسند ومعنی کون ذکره أهم أن العنایه به أکثر من العنایه بذکر غیره.

(قوله : ولا یکفی فی التقدیم) أی : فی بیان نکته التقدیم مجرد إلخ أی : لا یکفی صاحب علم المعانی أن یقتصر فی بیان نکته التقدیم علی الاهتمام بحیث یقول قدم المسند إلیه مثلا للاهتمام ، بل ینبغی أن یبین سببه لیعلم المتعلم الکاسب للبلاغه الجهات المعتبره عند البلغاء المقتضیه للاهتمام ، وإلا فیکفی أن یقال فی التقدیم الواقع من البلیغ أنه للاهتمام ، إذ لا خفاء فی أن ما دعاه للاهتمام أمر معتبر فی البلاغه (قوله وبأی سبب) العطف تفسیری (قوله : فلذا فصله) أی : بینه والضمیر لوجه الاهتمام وسببه (قوله : إما لأنه) أی : وتثبت الأهمیه لذکره إما لکون تقدیمه الأصل أی : الراجح فی نظر الواضع ، وقوله إما لأنه أی تقدیم المسند إلیه بمعنی اللفظ ، وقوله : لأنه محکوم علیه أی

ولا بد من تحققه قبل الحكم ، فقصدوا أن يكون فى الذكر أيضا مقدما (ولا مقتضى للعدول عنه) أى : عن ذلك الأصل ؛ إذ لو كان أمر يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل ...

******

المسند إليه بمعنى المعنى ففى كلامه استخدام (قوله : ولا بد من تحققه قبل الحكم) اعترض بأنه إن أريد وقوع النسبه أو لا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند إليه والمسند معا فى الذهن ضروره أن النسبه لا تعقل إلا بعد تعقلهما ، لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعنى تقديم المسند إليه على المسند ، وإن أريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه فى الذهن قبل المحكوم به ؛ لأنه يمكن تعقل المحكوم به قبل تعقل المحكوم عليه نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به ، وأما أنه يجب فلا ، هذا إذا أريد بتحققه قبل الحكم تحققه فى التعقل ، وإن أريد تحققه فى الخارج فلا نزاع فيه إذا كان المحكوم عليه من الموجودات الخارجيه إلا أن ترتيب الألفاظ لتأديه المعانى بحسب ترتيب تلك المعانى فى التعقل لا فى الخارج ، وأجيب بأنه يصح أن يراد بالتحقق قبل الحكم التقدم فى التعقل ، ويراد بالحكم المحكوم به ، ويراد بالوجوب المأخوذ من قوله لا بد الوجوب الاستحسانى وهو الأولويه لا الحقيقى ، ولا شك أن تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب ، وإن أمكن العكس ، وأن ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى أمر لائق فصح التعليل به لتقديم المسند إليه ، وحاصله أن المسند إليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لأجله ، فالأولى أن يلاحظ قبله ويصح أن يراد بالتحقق المذكور ، التقدم فى الوجود الخارجى ، والوجوب حينئذ حقيقى ومختص بالموجودات الخارجيه وترتيب اللفظ هنا على ما فى الخارج ترتيب له على ما هو فى الذهن ؛ لأن ما فى الخارج مدلول ما فى الذهن وما فى الذهن مدلول اللفظ ؛ لأن اللفظ يدل على ما فى الذهن وما فى الذهن يدل على ما فى الخارج.

(قوله : ولا مقتضى للعدول عنه) أى : والحال أنه ليس هناك نكته تقتضى العدول عن ذلك الأصل ، أما لو وجدت نكته من نكات التأخير فلا يقدم ؛ لأن الأصاله نكته ضعيفه فيرجح غيرها عليها بمجردها ، ثم إن هذه الجمله حال من المصدر المنسبك

فإن مرتبه العامل التقدم على المعمول (وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع ؛ لأن فى المبتدأ تشويقا إليه) أى : إلى الخبر (كقوله :

والذى حارت البريّه فيه

حيوان مستحدث من جماد) (١)

******

من أن ومعموليها ، والتقدير لكونه الأصل فى حال عدم المقتضى للعدول عنه ، قيل : ولا يصح أن تكون حالا من خبر أن وهو الأصل لما يلزم عليه من عمل أن فى الحال ؛ لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وأنه عامل ضعيف ؛ لأنه عامل معنوى - وفيه نظر ؛ لأن العامل المعنوى إنما يمتنع عمله فى الحال مؤخرا لا مقدما. قال فى الخلاصه :

وعامل ضمّن معنى الفعل لا

حروفه مؤخّرا لن يعملا

فالحق جواز ذلك الوجه أيضا ، ويصح أن تكون الجمله عطفا على خبر أن وهو الأصل (قوله : فإن مرتبه العامل التقدم على المعمول) أى : لأنه لما أثر فيه رجح جانبه عليه بالتقديم ؛ ولأن العامل عله فى المعموليه والعله مقدمه على المعلول (قوله : لأن فى المبتدأ تشويقا إليه) أى : لما معه من الوصف الموجب لذلك ، أو الصله كذلك كقوله : حارت فى المثال : والحاصل أن فى قوله : حارت البريه تشويقا للنفس إلى علم الخبر ، فإذا قيل حيوان تمكن فى النفس ؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، وقد يقال : إن كون المبتدأ مشوقا للخبر إنما يدعو إلى التقديم لا لكونه أهم. اه أطول.

(قوله : حارت البريه فيه) أى : فى أنه يعاد أو لا يعاد أى : اختلفت فيه البريه ، فأطلق الملزوم وأراد اللازم ؛ لأن الحيره فى الشىء يلزمها الاختلاف فاندفع ما يقال : إن الفريق القائل بالبعث جازم به ، والبعض المنكر له جازم بعدمه ، وإذا كان كل من أهل المذهبين جازما بمذهبه فأين الحيره؟ أو يقال : إن الاختلاف من المجموع من حيث هو مجموع أثر حيرته ، وإن كان كل واحد جازما بمذهبه ، أو يقال : إن مذهب الهادى لما كان يحتاج إلى دفع الشبه ، وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا عن حيره

١- من الخفيف ، وهو لأبى العلاء المعرى فى داليته المشهوره بسقط الزند ٢ / ١۴٠٠ ، والمفتاح ص ٩٨ ، وشرح المرشدى ١ / ٥٩ ، ولطائف التبيان ص ٥١ ، والإشارات ص ۴۶ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٣٥ ، وشرح عقود الجمان ١ / ۶٨ ، والمصباح ص ١٥.

يعنى : تحيرت الخلائق فى المعاد الجسمانى ، والنشور الذى ليس بنفسانى ؛ بدليل ما قبله :

******

فيكون إطلاق الحيره واردا على أصله ، فكأنه قال : والذى وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار على حاله إلا بعد دفع الشبه معاد حيوان إلخ (قوله : حيوان) أى : معاد حيوان ، وقوله : مستحدث من جماد أراد به النطفه بناء على أن المراد بالجماد ما ليس بحيوان وإن انفصل عنه ، أو أن المراد مستحدث من جماد باعتبار أصله وهى طينه آدم بناء على أن المراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا منفصل عنه ، أو المراد بالحيوان الأجسام الخارجه من القبور وهى مستحدثه من جماد وهو التراب الذى تنبت منه (قوله : فى المعاد الجسمانى) أى : فى العود المتعلق بالأجسام ، وكذا بالأرواح (قوله : والنشور) أى : انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم فى الذهاب إلى المحشر ، وقوله الذى ليس بنفسانى أى : الذى ليس متعلقا بالنفس فقط ، بل متعلق بالنفس أى : الروح والجسم معا.

(قوله : بدليل ما قبله إلخ) أى : أن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم ، والذى تحيرت البريه فيه معاده ونشوره بدليل ما قبله ، وليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد تحيرت البريه فيه ناقه صالح أو ثعبان موسى كما قال بعضهم : فإن الأول مستحدثه من الصخره ، والثانى مستحدث من العصا ، وقد اختلف فيهما الناس فقيل ذلك ضلال وسحر ، وقيل أمر حق ومعجزه لصالح وموسى ، وقال بعضهم : المراد به طائر بالهند يقال له الفقنس يضرب به المثل فى البياض له منقار طويل فيه ثلثمائه وستون ثقبه على عدد أيام السنه إذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت حسن يعيش ألف سنه ، وإذا انتهى أجله وألهمه الله ذلك دخل عشه ونفخ فيه فيحدث فى العش أصوات مطربه فيحترق العش بنار تحدث حينئذ يحترق ذلك الطائر فى العش حتى يصير رمادا ، ثم يخلق الله من ذلك الرماد بعد ثلاثه أيام ذلك الطائر مره أخرى ، ثم انتهى أجله فعل مثل ما فعل أولا وهلمّ جرّا ، لكن أنت خبير بأن هذا البيت وحده لا يدل لما ادعاه من أن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم ، وأن الذى تحيرت فيه البريه معاده لصدقه بناقه صالح وعصا موسى ، نعم أبيات القصيده من أولها تدل على ذلك ، فالأولى

بان أمر الإله واختلف النا

س فداع إلى ضلال وهادى

يعنى : بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به (وإما لتعجيل المسره أو المساءه للتفاؤل) ...

******

أن يقول بدليل السياق ، وذلك لأن هذا البيت الذى ذكره المصنف لأبى العلاء المعرى من قصيده يرثى بها فقيها حنفيا ومطلعها :

غير مجد فى ملّتى واعتقادى

نوح باك ولا ترنّم شادى

وشبيه صوت النعىّ إذا قى

س بصوت البشير فى كلّ ناد

أبكت تلكم الحمامه أم غنّ

ت على فرع غصنها الميّاد

صاح هذى قبورنا تملأ الرّح

ب فأين القبور من عهد عاد

خفّف الوطء ما أظنّ أديم ال

أرض إلّا من هذه الأجساد

وقبيح بنا وإن قدم العه

د هوان الآباء والأجداد

سر إن اسطعت فى الهواء رويدا

لا اختيالا على رفات العباد

ربّ لحد قد صار لحدا مرارا

ضاحك من تزاحم الأضداد (١)

وهى طويله ومنها ما يدل على كون المرثى فقيها حنفيا ، وهو قوله :

وفقيها أفكاره شدن للنعما

ن ما لم يشده شعر زياد

فسياق القصيده فى رثاء شخص مات يبعد أن يكون المراد بالحيوان غير الآدميين ، ويعين أن الذى وقعت الحيره فيه معاد ومجد بمعنى مغن ونافع ، والشادى من الشدو وهو : يرفع الصوت (قوله : بأن أمر الإله) أى : ظهر بالأدله بالنسبه لمن دعى إلى الهدى (قوله : وهاد) عطف على داع (قوله : بعضهم يقول بالمعاد) أى : وهو الهادى كما يدل عليه قوله : بأن أمر الإله ، حيث جعل الحشر من أمر الله ، وقوله بعد :

واللبيب اللبيب من ليس يغترّ

بأنّ مصيره للفساد

١- الأبيات لأبى العلاء فى سقط الزند (٣ / ١٠٠٤) ، ومعاهد التنصيص (١ / ١٣٥) وعقود الجمان (١ / ٦٨) ، وانظر مفتاح العلوم ص ٢٧٥ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

عله لتعجيل المسره (أو التطير) عله لتعجيل المساءه (نحو : سعد فى داركَ) لتعجيل المسره (والسفاح فى دار صديقكَ) لتعجيل المساءه (وإما لإيهام أنه) أى : المسند إليه (لا يزول عن الخاطر) لكونه مطلوبا (أو أنه يستلذ به) لكونه محبوبا (وإما لنحو ذلكَ) مثل إظهار تعظيمه أو تحقيره ...

******

أى : فساد المزاج وعدم المعاد (قوله : لتعجيل المسره) أى : السرور ؛ لأنه يحصل بسماع اللفظ المشعر بالسرور سرور ، وكذا يقال فيما بعده.

(قوله : عله لتعجيل المسره) أى : إنما عجلت المسره للسامع لأجل أن يتفاءل ، وعجلت المساءه له لأجل أن يتطير ؛ وذلكَ لأن السامع إنما يتفاءل أو يتطير بأول ما يفتتح به الكلام ، فإن كان يشعر بالمسره تفاءل به أى : تبادر لفهمه حصول الخير ، وإن كان يشعر بالمساءه تطير به أى : تبادر لفهمه حصول الشر (قوله : سعد فى داركَ) المراد به العلم وإلا لم يجز الابتداء به ؛ لأنه نكره بلا مسوغ ، والشاهد فيه أنه قدم المسند إليه لكون ذكره أهم لأجل تعجيل المسره لا للمسره إذ هى حاصله مع التأخير ، وإنما عجلت المسره لأجل تفاؤل السامع أى : تبادر حصول الخير لفهمه بخلاف السفاح فى دار صديقكَ ، فإن التقديم فيه لتعجيل المساءه وعجلت المساءه لأجل تطير السامع وهو أن يتبادر إلى فهمه حصول الشر والمراد بالسفاح هنا إما الوصف وهو سفاح الدماء أو العلم وهو فى الأصل لقب لأول خليفه من بنى العباس (قوله : وإما لإيهام إلخ) أى : وإما لأجل أن يوقع المتكلم فى وهم السامع أنه لا يزول عن الخاطر ، حتى إن الذهن إذا التفت لمخبر عنه لم يجد أولى منه ، أى والشأن أن ما لا يزول عن الخاطر يقدم أولا فى الذكر عن غيره ، والمراد بالخاطر القلب ، لا ما خطر وحل فيه وهو الهاجس فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الحال وإراده المحل ، فإذا قيل الحبيب جاء ، قدم المسند إليه فيه لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر ، وإنما عبر بالإيهام ؛ لأن عدم زواله عن الخاطر أمر غير ممكن بحسب العاده ؛ لأنه يزول فى بعض الأوقات كوقت النوم (قوله : أو أنه يستلذ به) أى : إيهام الاستلذاذ به والمراد باللذه اللذه الحسيه ، ولذا عبر بالإيهام إشاره إلى عدم تحقق ذلكَ (قوله : إظهار تعظيمه) نحو : رجل فاضل عندى ، وقوله أو تحقيره نحو : رجل

أو ما أشبه ذلك. قال (عبد القاهر (١) : وقد يقدم) المسند إليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلى) ...

******

جاهل عندك ، واعترض بأن هذا الغرض الذى هو إظهار التعظيم أو التحقير يحصل مع التأخير ، وليس خاصا بالتقديم لحصول كل منهما بالوصف ، إذ لو حذف الوصف لم يستفد شىء منهما أصلا قدم المسند إليه أو أخر فلا دخل للتقديم فى شىء من ذلك ، وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى : مثل تعجيل إظهار تعظيمه إلخ ، ولا شك أن تعجيل الإظهار خاص بالتقديم - هذا محصل ما فى الفنارى ، وتبعه يس ، وسم.

وفى عبد الحكيم قوله مثل إظهار تعظيمه أى : التعظيم المستفاد من جوهر لفظ المسند إليه نحو : أبو الفضل ، أو من الإضافه نحو : ابن السلطان حاضر ، أو بوصفه نحو : رجل فاضل ، فالتعظيم حاصل بلفظ المسند إليه لكونه مشعرا به وإظهاره يحصل بتقديمه ؛ لأنه يدل على أن الكلام سيق له نفسه ، وكذا الحال فى التحقير إذا كان المسند إليه لفظا مشتملا على التحقير فيكون تقديمه لإظهاره ، ولذا زاد لفظ الإظهار ، ولم يقل لتعظيمه أو تحقيره. ا ه.

وبهذا تعلم أنه لا حاجه لما قاله أرباب الحواشى من التكلف السابق (قوله : أو ما أشبه ذلك) أى : كالاحتراز عن أن يحصل فى قلب السامع غير المحكوم عليه كقولنا : زيد قائم ، إذ لو قائم زيد فربما تخيل من أول وهله أن المراد بالقائم غير زيد والغرض نفى ذلك التخيل ؛ لأنه مظنه الغفله عن تحقيق المراد.

[رأى عبد القاهر]

(قوله : قال عبد القاهر) قدر الفعل إشاره إلى أن عبد القاهر فاعل لفعل محذوف ، وفيه أن هذا ليس من المواضع التى يحذف فيها الفعل ، فالأولى جعله مبتدأ والخبر محذوف كما فعل فى المطول. حيث قال : عبد القاهر أورد كلاما حاصله ما أشار إليه المصنف بقوله (قوله : وقد يقدم إلخ) هذا مقابل للاهتمام المذكور سابقا فى المتن لا أنه من جمله نكاته (قوله : بالخبر الفعلى) أى : بنفى الخبر الفعلى فهو على حذف مضاف

١- دلائل الإعجاز ص : ٨٤.

أى : قصر الخبر الفعلى عليه (إن ولى) المسند إليه (حرف النفى) أى : وقع بعدها بلا فصل ...

******

بدليل قوله إن ولى إلخ ، وأيضا المقصور على المسند إليه المقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول ، وأما الفعل الذى هو القول فهو ثابت لغيره ، فالحاصل أن المسند إليه مخصص بنفى الخبر الفعلى والمخصص بالخبر الفعلى إنما هو غير المسند إليه ، فلا بد من تقدير إما فى آخر الكلام كما قلنا ، أو فى أوله بأن يقال : ليفيد التقديم تخصيص غيره بالخبر الفعلى ، اللهم إلا أن يراد بالخبر الإخبار أعنى مضمون الجمله لا- خبر المبتدأ ، ولا- شك أن مضمون الجمله فى المثال نفى القول ، وحينئذ فلا حاجه لحذف المضاف ، أو يقال مراده بالمسند إليه غير المذكور ؛ لأنه مسند إليه فى الكلام ضمنا ، إذ كل كلام اشتمل على الحصر كان مشتملا على اثنين من المسند إليه : أحدهما ضمنى ، والآخر مصرح به ؛ لأنه يشتمل على حكمين إيجاب ى وسلب ى ولكل منهما مسند إليه ، والمراد بالخبر الفعلى ما فى أوله فعل وكان فاعله ضمير المسند إليه لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بأن الصفه المشبهه فى قوله تعالى : (وَما أَنْتَ عَلَيْنا بِعَزِيزٍ)(1) ليست خبرا فعليا. قاله الفنرى ، وفى الأطول : إن المشتقات كلها مشتركه فى سبب إفاده التخصيص كما فى قوله تعالى (وَما أَنْتَ عَلَيْنا بِعَزِيزٍ ، وَما هُمْ مِنْها بِمُخْرَجِينَ) فعدم العزه فى الأولى مختص بالمسند إليه ثابته لغيره ، وكذا نفى الخروج فى الثانيه مختص بالمسند إليه وهو الكفار والخروج منها ثابت لغيرهم (قوله : أى قصر الخبر الفعلى عليه) أى : فالباء داخله على المقصور (قوله : أى وقع بعدها) أنث الضمير العائد على حرف النفى نظرا إلى أنه أداه أو كلمه (قوله : بلا فصل) ليس قيدا هنا ، وإنما أتى به لاعتباره فى حقيقه الولى اصطلاحا ، وإن لم يعتبر فى حقيقته لغه لصدق الولى لغه مع الفاصل فلا- يضر الفصل ببعض المعمولات مثلا نحو : ما زيد أنا ضربت ، وما فى الدار أنا جلست ، وكقولك : ما إن أنا قلت لزيد فهذا كله مما لا يفيد التخصيص ، ولهذا لم يجعل الشارح صوره الفصل المذكور من جمله الصور الداخله تحت قوله الآتى وإلا كما ستقف عليه - كذا قرره شيخنا العدوى.

۱- هود : ۹۱.

(نحو : مـا أنـا قلت هـذا ؛ أى : لم أقله مع أنه مقول لغيرى) فالتقـديم يفيـد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الـذى نفى عنه ...

******

(قوله : ما قلت هـذا) أى : فأنا : مبتدأ ، وقلت خبر ، وقدم المسـند إليه فى هذا الكلام لأجل إفاده اختصاصه بانتفاء هذا القول عنه أى : أن انتفاء هـذا القول مقصور علىّ وثابت لغيرى وهـذا الغير الذى ثبت له ذلك القول ليس كل غير ، بل غير مخصوص وهو من توهم المخـاطب شـركته معك أو انفرادك به دونه كما قال الشارح (قوله : مع أنه مقول لغيرى) فيه أن المخاطب قـد ينسـب الفعـل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول له المتكلم : مـا أنـا فعلت لنفى ما زعمه المخاطب ، فكيف يكون التقـديم مفيـدا لثبوت الفعل للغير ، مع أن ذلك الغير ليس ملاحظا أصلا ، كذا بحث السيد الصفوى.

وقد يقال ما فى المتن هو الأصل ، وقد يخالف لقرينه. كذا أجاب بعضهم ، لكن قد يقال : مقتضى قول الشارح فى المطول ، ولا يقال هـذا الكلام أعنى ما أنا قلت هـذا إلا فى شـىء ثبت عنـد المخاطب أنه مقول لغيرك وأنت تريد نفى كونك القائل فقط لا نفى القول مطلقـا إذ لا نزاع فيه ، بـل فى قـائله أن هـذا البحث لا يرد وأن المخاطب إذا نسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره لا يقول له ما أنا فعلت ، بل أنا ما فعلت – فتأمل. (قوله : فالتقـديم يفيد) أى : بالمنطوق ، وقوله وثبوته أى : ويفيد بالمفهوم ثبوته (قوله : على الوجه إلـخ) متعلق بقوله وثبوته ، وقوله : الـذى نفى أى : الفعـل ، وقوله عنه أى : عن المتكلم ، وكـان الواجب أن يزيد قوله عليه بعد عنه بأن يقول : على الوجه الذى نفى عنه عليه ؛ لأن عائد الموصول أو موصوف الموصول إذا كان مجرور إلا يحـذف إلا بشـروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرور بما جر العائد ، وأن يتحد متعلقهما معنى أو لفظا ومعنى ولم يتحدا هنا متعلقا ؛ لأن متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفى كما هو ظاهر – فتأمل.

(قوله : من العموم أو الخصوص) بيـان الوجه فـإذا كـان النفى عامـا أو خاصـا كان الثبوت كـذلك ، ومثال العموم قولك : ما أنا رأيت أحدا ، فإن الذى نفى عن المسند إليه رؤيه كل أحد ، والذى أثبت لغيره رؤيه كل أحد ، ولا شك أن كل أحد

من العموم أو الخصوص ، ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك ؛ لأن التخصيص إنما هو بالنسبه إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه أو انفرادك به دونه (ولهذا) أى : ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح : ما أنا قلت) هذا (ولا غيرى) لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائليه هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق لا غيرى نفيها عنه ؛ وهما متناقضان ...

******

عام ومثال الخصوص : ما أنا قلت هذا ، فقد نفى عن المسند إليه قول هذا بخصوصه ، وأثبت لغيره قول ذلك بخصوصه ، فالعموم والخصوص بالنظر للمعمول.

(قوله : ولا يلزم إلخ) لما كان قوله وثبوته بغيره يوهم أن المراد كل غير دفع ذلك التوهم بقوله : ولا يلزم إلخ (قوله : لأن التخصيص إنما هو بالنسبه إلى من توهم إلخ) أى : لأن التخصيص المستفاد من المثال المذكور إنما هو بالنسبه إلى من توهم إلخ فهو قصر إضافى لا بالنسبه لجميع الناس حتى يكون حقيقيا وقوله إلى من توهم إلخ أى : فيكون قصر أفراد ، وقوله : أو انفرادك به أى : فيكون قصر قلب ، ثم إن هذا يشمل التردد كما فى قصر التعيين ؛ لأن المتردد يجوز الانفراد والشركه فهو يتوهم ذلك ، وحينئذ فلا يرد على هذا الحصر أعنى قول الشارح ؛ لأن التخصيص إنما إلخ قصر التعيين بأن يقال التخصيص أيضا يكون بالنسبه للمتردد ، ولا حاجه للاعتذار الواقع من الفنارى عن عدم التعرض له بقلته بالنسبه إلى مقابليه وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه. قاله يس.

وقوله : إنما هو بالنسبه لمن توهم المخاطب اشتراكك معه أى : بالنسبه لمن وقع فى وهم المخاطب أى : فى ذهنه اشتراكك معه فشمل الاعتقاد ، والظن وهو الطرف الراجح والوهم وهو الطرف المرجوح وليس كلام الشارح قاصرا على الوهم - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : ولأن التقديم يفيد التخصيص) أى : ولأجل أفاده التقديم التخصيص (قوله : ونفى الحكم) عطف تفسير على قوله : التخصيص (قوله : مع ثبوته للغير) أى : على الوجه الذى نفى عن المتكلم فلا بد من اعتبار هذا فى العله لتوقف إنتاج عدم صحه المثالين الآخرين على ذلك (قوله : لم يصح) أى : إذا قصد التخصيص ، وأما إذا قصد

(ولا : ما أنا رأيت أحدا) لأنه يقتضى أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس ؛ لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤيه على وجه العموم فى المفعول فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى ...

******

الإخبار بمجرد عموم النفى صح ذلك ، وكان قوله ولا غيرى قرينه على ذلك (قوله : ولا ما أنا رأيت أحدا) أى : لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى ، وإن أمكن تخصيصه بحمل النكره الواقعه فى سياق النفى على الاستغراق العرفى بأن يحمل الأحد على الأحد الذى يمكن رؤيته (قوله : قد رأى كل أحد من الناس) أى : وهو باطل ، وقوله : لأنه أى المتكلم ، وقوله قد نفى عن المتكلم إظهار فى محل الإضمار أى : قد نفى عن نفسه.

(قوله : على وجه العموم) متعلق بنفى لا بالرؤيه كما يدل عليه قول الشارح سابقا ، فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم أو الخصوص ، وقوله فى المفعول صفه للعموم أى : لأن الرؤيه نفاها المتكلم عن نفسه على جهه العموم الكائن فى المفعول ؛ لأن النكره فى سياق النفى تعم (قوله : ليتحقق إلخ) عله لقوله فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم ، واعترض على هذا التعليل بأن تحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤيه غيره ، ولو كان ذلك الغير واحدا فقط ؛ وذلك لأن قولك ما أنا رأيت أحدا سلب كلى معناه نفى الرؤيه الواقعه لكل فرد من أفراد الناس فيفيد عموم النفى ، وتخصيصه بالمتكلم يقتضى أن يكون غيره ليس ملتبسا بهذه الصفه أى : انتفاء الرؤيه لكل فرد ، وهذا لا يقتضى أن يكون قد رأى كل أحد بل يكفى فيه أن يكون رأى واحدا ؛ لأن السلب الكلى يرتفع بالإيجاب الجزئى ، وحينئذ فيصح هذا المثال أعنى : ما أنا رأيت أحدا ، فالتعليل المذكور يقتضى صحته مع أن المراد عدم صحته ، فالحاصل أن التعليل المذكور منتج لخلاف المطلوب ، وأجيب بأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفى ، إنما يقال فى اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه

(ولا : ما أنا ضربت إلا زيدا) لأنه يقتضى أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ؛ لأن المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ؛ إن عاما فعام ، وإن خاصا فخاص ، وفى هذا المقام مباحث نفيسه وشحنا بها الشرح (وإلا) أى : وإن لم يل المسند إليه حرف النفى بأن لا يكون فى الكلام حرف نفى ، أو يكون حرف النفى متأخرا عن المسند إليه ...

******

الذى وقع عليه النفى من العموم أو الخصوص ، وأخطأ فى تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقه السليمه ، فمنع ذلك بأن يقال : يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤيه غير المتكلم لبعض الآحاد لكفايه ذلك فى تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفى غير ناهض ، وتحصل أن هذا المثال وهو : ما أنا رأيت أحدا إن قيل جوابا لشخص اعتقد وقوع رؤيتك لكل أحد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء ؛ لأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفى إنما يقال فى عرفهم لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذى وقع عليه النفى من العموم أو الخصوص ، وأخطأ فى تعيين فاعله ، وإن قيل جوابا لمن اعتقد رؤيتك لبعض الآحاد مخطئا فى وقوع هذه الرؤيه منك فهو صحيح (قوله : ولا ما أنا ضربت إلا زيدا) أى : لأن هذا يفيد بمنطوقه أن نفى الضرب لكل أحد غير زيد مقصور على المتكلم ويفيد بمفهومه أن يكون إنسان غيره ضرب كل أحد غير زيد ، وهو باطل لعدم تأتى ذلك (قوله : لأن المستثنى منه) أى : فى هذا المثال (قوله : مقدر عام إلخ) أى : فلو كان المستثنى منه يقدر خاصا صح الكلام كما فى نحو : ما أنا قرأت إلا الفاتحه ، فإنه يفيد أن إنسانا غيره قرأ كل سوره إلا الفاتحه وهذا صحيح (قوله : على وجه الحصر) أى : كما هنا ؛ لأن ما وإلا يفيدان الحصر (قوله : بأن لا يكون إلخ) بقى ما إذا كان حرف النفى مقدما إلا أنه مفصول من المسند إليه وهو داخل تحت قوله : وإلا- بالنظر لقوله أولا أى : وقع بعدها بلا فصل فكان على الشارح زياده ذلك ، وقد يجاب بأن مراد الشارح - فيما تقدم بالتقييد بعدم الفصل - تفسير مفهوم الولى فى الاصطلاح لا تفسير المراد ، إذ المراد بقوله سابقا إن ولى المسند إليه حرف النفى وقع بعدها كان بينهما

(فقد يأتى) التقديم (للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره) أى : غير المسند إليه المذكور (به) أى : بالخبر الفعلى (أو) زعم (مشاركته) أى مشاركه الغير (فيه) أى : فى الخبر الفعلى (نحو : أنا سعيت فى حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعى فيكون قصر قلب ، أو زعم مشاركته لك فى السعى فيكون قصر إفراد (ويؤكد على الأول) أى : على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير (بنحو : لا غيرى) مثل : لا زيد ولا عمرو ولا من سواى ؛ لأنه الدال صريحا على نفى شبهه أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثانى) أى : على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركه (بنحو : وحدى) مثل : منفردا ، ومتوحدا ، وغير مشارك ؛ لأنه الدال صريحا ...

******

فاصل أو لا ، ولذا أسقط هذا القسم هنا ، وقد تقدم ذلك ، وقوله وإلا شرط جزاؤه قوله : فقد يأتى إلخ ، ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله ، وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إن ولى حرف النفى (قوله : فقد يأتى للتخصيص) أى : ويلزمه التقوى وإن كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله : ردا) مفعولا لأجله عامله يأتى أو التخصيص (قوله : فيكون) أى : التخصيص قصر قلب.

(قوله : ويؤكد) أى : المسند إليه (قوله : على تقدير كونه) أى : كون التخصيص (قوله : بنحو لا غيرى) أى : بلا غيرى ، ونحو : وليس المراد بمثل لا غيرى ولا يؤكد بلا غيرى ، أو يقال بنحو : لا غيرى كل لفظ دل صراحه على نفى صدور الفعل عن الغير فيجرد النحو عن المماثله فيكون من قبيل المجاز المرسل ولعاقته الإطلاق ، فيصير متنا ، ولا لغيرى ، ولا سواى ، ولا زيد ولا عمرو ، (قوله : مثل لا زيد إلخ) بيان لنحو لا غيرى (قوله : لأنه) أى : نحو لا غيرى ، وهذا عله لقوله ويؤكد وقوله الدال صريحا أى : وإن كان وحدى يدل عليه التزاما ، وقوله على نفى شبهه إلخ : والشبهه تدفع بالصريح (قوله : شبهه أن الفعل إلخ) الإضافه بيانيه أى على نفى شبهه هى أن الفعل صدر عن الغير كما يظنه المخاطب أو المراد بالشبهه الظن ، وعلى هذا فالمراد بالنفى الانتفاء (قوله : لأنه) أى : لأن وحدى ، وقوله الدال صريحا أى ، وإن كان لا غيرى يدل عليه التزاما

على إزاله شبهه اشتراك الغير فى الفعل والتأكيد إنما يكون لدفع شبهه خالجت قلب السامع.

(وقد يأتى لتقوى الحكم) وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص (نحو : هو يعطى الجزيل) قصدا إلى تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل ، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا إذا كان الفعل منفيا) ...

******

(قوله : على إزاله) أى : على نفى (قوله : والتأكيد إنما يكون لدفع شبهه خالجت) أى : خالطت قلب السامع أى : والغرض دفعها وما هو دفعها أصرح أولى بأن يكون تأكيدا بخلاف ما لو قيل فى الأول وحدى وفى الثانى لا غيرى ، فإنه وإن كان يفيد ما ذكر باللزوم ، لكنه ليس كما ذكر فى الصراحه.

(قوله : والتأكيد إنما يكون إلخ) هذا من تتمه التعليل ، وهو راجع لهذا التعليل ، والذى قبله أعنى قوله : لأنه الدال صراحه على نفى شبهه أن الفعل صدر عن الغير ، ويحتمل أنه حذفه من الأول لدلاله هذا الثانى عليه (قوله : وقد يأتى لتقوى الحكم) أى : ولا يلزمه التخصيص ، وأشار بقوله وتقريره أى : تثبيته إلى أن المراد بالتقوى التقويه.

(قوله : نحو هو يعطى الجزيل) إنما كان التقديم فى هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المسند إليه على فعل مسند إلى ضميره إسنادا تاما مفيدا للتقوى ؛ لأن المبتدأ طالب للخبر ، فإذا كان الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ، ثم ينصرف ذلك الفعل للضمير الذى قد تضمنه وهو عائد على المبتدأ فيثبت له مره أخرى ، فصار الكلام بمثابه أن يقال : يعطى زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل ، هذا حاصل ما يأتى للشارح (قوله : قصدا) أى : يقال ذلك للقصد إلى تحقيق إلخ لا لقصد أن غيره لم يفعل ذلك (قوله : أنه يفعل إعطاء) فيه أن الإعطاء فعل فكيف يفعل الفعل ، وأجيب بأن الفعل الأول : عام ، والثانى : خاص ، ويصح تعلق العام بالخاص ، أو أن الفعل الأول بالمعنى المصدرى ، والثانى بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله : وسيرد عليك) أى : فى مبحث كون المسند جمله خبريه (قوله : وكذا إذا كان الفعل منفيا) أى : بحرف نفى مؤخر عن المسند إليه كما هو فرض

فقد يأتى التقديم للتخصيص ، وقد يأتى للتقوى ، فالأول نحو : أنت ما سعيت فى حاجتى ؛ قصدا إلى تخصيصه بعدم السعى ، والثانى (نحو : أنت لا- تكذب) وهو لتقويه الحكم المنفى وتقريره (فإنه أشد لنفى الكذب من : لا- تكذب) لما فيه من تكرر الإسناد المفقود فى : لا تكذب ، ...

******

المسأله وهو عطف على محذوف أى : فقد يأتى لكذا وكذا إذا كان الفعل مثبتا ، والمشار إليه بكذا لبيان المذكور فى : أنا سعيت وفى : هو يعطى الجزيل ، والمعنى وكهذا التمثيل الذى فيه مثبت التمثيل إذا كان الفعل منفيا (قوله : فقد يأتى التقديم إلخ) هذا تفسير لمعنى التشبيه فى قول المصنف : وكذا إن كان الفعل منفيا ، لكن قول المصنف : وكذا إذا كان منفيا ، مستفاد من قوله السابق : وإلا- إلخ ، لشموله له ، فكان يكفيه هنا ذكر الأمثله فقط لما إذا كان الفعل منفيا ، ولعله إنما ذكره لزياده التوضيح ا. ه سم.

(قوله : نحو أنت ما سعيت إلخ) مثله أنا ما قلت هذا ، فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل أنا ما قلت هذا ، كما مرّ. نعم يفترقان من جهه أن ما أنا قلته إنما يلقى لمن اعتقد ثبوت القول ، وأصاب فى ذلك ، ولكنه أخطأ فى نسبته للمتكلم إما انفرادا أو على سبيل المشاركه ، وأما أنا ما قلته فإنه يلقى لمن اعتقد عدم القول ، وأصاب فى ذلك ، ونسبه لغير المتكلم ، ولكنه أخطأ فى ذلك (قوله : قصدا إلى تخصيصه بعدم السعى) أى : وإثبات السعى لغيره (قوله : لتقويه الحكم المنفى) الأولى حذف المنفى ؛ لأن الحكم المنفى هو الكذب ، وليس المراد تقويه الكذب المنفى ، وإنما المراد تقويه نفى الكذب ، يدل لذلك قول المصنف : فإنه أشد لنفى الكذب ، ولم يقل أشد للكذب المنفى ، فلو قال : لتقويه الحكم وحذف المنفى كان صحيحا ؛ لأن المراد بالحكم حينئذ نفى الكذب وكذا لو قال تقويه نفى الحكم ؛ لأن المراد بالحكم حينئذ المحكوم به وهو الكذب إلا ، أن يجاب بأن مراد الشارح المنفى من حيث نفيه ، فالملحوظ حينئذ نفيه لا ذاته (قوله : فإنه أشد) هذا تعليل لكون أنت لا تكذب مقيدا للتقوى ، وقوله أشد أى أقوى ، ثم إن أفعل ليس على بابه ؛ لأن لا تكذب ليس فيه شده لنفى الكذب ، بل مفيد لنفى الكذب (قوله : لما فيه من تكرر الإسناد) أى : لأن الفعل فى أنت لا تكذب

واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقه بينه وبين تأكيد المسند إليه كما أشار إليه بقوله (وكذا من : لا تكذب أنت) يعنى : أنه أشد لنفى الكذب من : لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيدا (لأنه) أى : لأن لفظ أنت ...

******

مسند مرتين مره إلى المبتدأ ومره إلى الضمير المستتر فهو بمثابه أن يقال : أنت لا تكذب - أنت لا تكذب.

قال العلامه اليعقوبى : وقد فهم من بيان عله التقوى أن التخصيص لا يخلو عن التقوى ؛ لأنه مشتمل على الإسناد مرتين ، لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا بالذات وأن يكون حاصلا بالتبع.

(قوله : واقتصر المصنف على مثال التقوى) أى : ولم يذكر مثال التخصيص أيضا مع أن الفعل المنفى يحتاج لمثالين (قوله : ليفرع إلخ) قد يقال إن التفريع المذكور متأت مع ذكر مثال التخصيص أيضا بأن يذكر مثال التخصيص ، ثم مثال التقوى ، ثم يفرع عليه ذلك إلا أن يقال قصد المصنف الاقتصار على أحد المثالين اختصارا ؛ لأنه معلوم من أول الكلام أن النفى يأتى لهما ، فلما دار الأمر بين ذكر أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرع عليه ، وحينئذ فقول الشارح ، واقتصر إلخ معناه : واقتصر على مثال التقوى أى : ولم يقتصر على مثال التخصيص ، وليس معناه : ولم يذكرهما جميعا ، بقى شيء آخر : وهو أنه قد يقال : إن هذا المثال الذى ذكره المصنف مثال للأمرين لصلاحيته لذلك ، لكن المصنف اقتصر فيه على بيان التقوى حيث قال : فإنه أشد ، لأجل أن يفرع عليه الفرق بين التقوى وتأكيد المسند إليه ؛ لأنه محل اشتباه باعتبار أن كلا فيه دلاله على عدم الكذب ، ومحتو على ضمير المخاطب مرتين ، وترك بيان حال الآخر وهو التخصيص لظهوره ، إذا علمت ذلك فقول الشارح واقتصر إلخ ، أى : أنه لم يبين التمثيل إلا بالتقوى باعتبار قوله : فإنه أشد إلخ ، وليس المراد أنه لم يورد مثال التخصيص لما علمت أن المثال المذكور صالح لهما. قرره شيخنا العدوى.

(قوله : وكذا من لا تكذب أنت) أى : وكذا هو أى : أنت لا تكذب أشد فى نفى الكذب من لا تكذب أنت (قوله : مع أن فيه) أى فى لا تكذب أنت تأكيدا أى :

أو لأن لفظ : لا تكذب أنت (لتأكيد المحكوم عليه) بأنه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الإسناد إليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان (لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرر الإسناد هذا الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تاره وللتقوى أخرى إن بنى الفعل على معرف (وإن بنى) الفعل (على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أى : بالفعل ...

******

للمسند إليه (قوله : أو لأن لفظ لا تكذب أنت لتأكيد إلخ) أى : باعتبار اشتماله على أنت ، وحينئذ فالاحتمال الأول أولى (قوله : بأنه ضمير المخاطب) متعلق بتأكيد وضمير أنه للمحكوم عليه أى : بسبب أن المحكوم عليه ضمير المخاطب (قوله : لعدم تكرر الإسناد) أى : الموجب لتأكيد الحكم وتأكيد الحكم أقوى من تأكيد المحكوم عليه ، والفرق بين الأمرين أن تأكيد الحكم المفيد للتقوى أن يكون الإسناد مكررا بخلاف تأكيد المحكوم عليه ، فإن الإسناد فيه واحد ، وفائدته دفع توهم تجوز أو غلط أو نسيان ، فلو قيل لا تكذب ، لربما توهم أنه تجوز فى الإسناد لضمير المخاطب ، وأن المعنى الحقيقى لا يكذب أى : فلان الغائب ، فأتى بقوله أنت أى لا غيرك (قوله : هذا إلخ) إشاره إلى تعيين ما عطف عليه قوله : وإن بنى (قوله : الذى ذكر) أى : فى قوله : وقد يقدم إلخ.

(قوله : من أن التقديم للتخصيص) أى : نصا أو احتمالا ـ ليوافق إرجاع اسم الإشاره إلى ما قبل قوله ، وإلا أيضا كما يدل عليه عبارته فى الإيضاح – أفاده عبد الحكيم. فاندفع ما قيل كان الأولى للشارح أن يقول من أن التقديم للتخصيص جزما ، وللتخصيص تاره ، وللتقوى أخرى (قوله : إن بنى الفعل على معرف) أى : إن كان المسند إليه معرفه سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا (قوله : وإن بنى على منكر أفاد إلخ) أى : سواء ولى المنكر حرف النفى أو لا (قوله : تخصيص الجنس) أراد به الجنس اللغوى ، وهو ما دل على متعدد فيشمل النوع والصنف (قوله : أو الواحد) أو مانعه خلو فتجوز الجمع كما إذا كان المخاطب جازما بحصول المجىء ، ولم يعلم هل الجائى من جنس الرجال أو النساء ، وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هل هو واحد أو أكثر فيقال : رجل جاءنى أى لا امرأه ولا رجلان أى : أن المجىء مقصور على الواحد من ذلك الجنس ،

(نحو : رجل جاءنى ؛ أى : لا امرأه) فيكون تخصيص جنس (أو لا رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك أن اسم الجنس حامل لمعنيين : الجنسيه والعدد المعين ؛ ...

******

ثم إن قول المصنف أو الواحد ، مراده به العدد المعين من إطلاق الخاص وإراده العام ، أو هو من باب الاكتفاء ، والأصل أو الواحد أو الاثنين أو الأكثر ، واقتصر على الواحد ؛ لأنه أقل ما توجد فيه الحقيقه ويفهم غيره بطريق المقايسه ، فاندفع قول بعضهم : انظر لم سكت عن الاثنين والجمع. (قوله : نحو رجل جاءنى) المجوز لوقوع النكره مبتدأ كونها فاعلا فى المعنى ؛ لأن المعنى ما جاءنى إلا رجل ، وكان على المصنف أن يزيد : ما رجل جاءنى ورجل ما جاءنى ، على ما تقدم فى المعرفه.

(قوله : نحو رجل جاءنى أى لا امرأه) أى : أن المجىء مقصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر ، وكون الذى جاء واحدا أو أكثر ليس منظورا له (قوله : فيكون تخصيص جنس) أراد به الصنف فلا يقال إن الرجل والمرأه كل منهما ليس جنسا ، بل صنفا من النوع ، أو المراد الجنس اللغوى وهو ما دل على كثيرين (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك الاختصاص (قوله : حامل لمعنيين) أى : محتمل لهما ومشعر بهما عند استعماله فى الماصدقات ، سواء قلنا إنه موضوع للحقيقه أو لفرد منها مبهم ، فإذا كان اسم الجنس مفردا كان فيه الجنسيه والوحده أو مثنى ففيه الاثنينيه والجنس أو جمعا ففيه الجمعيه والجنس ، وحيث كان حاملا لهما وحكم عليه بفعل على وجه تخصيصه به ، فيجوز أن ينصرف التخصيص إلى الجنسيه فيكون ما انتفى عنه الفعل هو الجنس المقابل للمحكوم عليه ، فيقال فى المفرد : رجل جاءنى أى : لا امرأه ، وفى المثنى رجلان جاءانى أى : لا امرأتان ، وفى الجمع : رجال جاءونى أى : لا نساء ، إذا كان اعتقاد المخاطب أن الجائى من جنس المرأه فقط فيكون التخصيص قصر قلب ، أو هو من جنس الرجل والمرأه فيكون قصر أفراد ، ويجوز أن ينصرف إلى العدد فيقال فى المفرد رجل جاءنى أى لا اثنان ولا جمع أو رجلان جاءانى أى : لا واحد ولا جماعه ، أو رجال جاءونى أى : لا واحد ولا اثنان إذا كان اعتقاد المخاطب عدديه مخصوصه دون غيرها ، والواقع بخلافه ويجرى فيه قصر القلب والإفراد على حسب الاعتقاد كما مر ، وإنما قيدنا بقولنا عند

أعنى : الواحد إن كان مفردا والاثنين إن كان مثنى والزائد عليه إن كان جمعا ، فأصل النكره المفرده أن تكون لواحد من الجنس ، وقد يقصد به الجنس فقط ، وقد يقصد به الواحد فقط ...

******

استعماله فى الماصدقات ؛ لأن إفاده المنكر للعدد إنما هى عند ذلك الاستعمال ، وأما عند استعماله فى الحقيقه بناء على وضع المنكر لها فلا يتأتى تخصيص العدد ، فإن قلت : إنه متى استعمل فى الماصدقات لم يخل عن إفاده العدد ، وحينئذ فالحصران الجنسى والعددى لا يفترقان ، وظاهر المصنف افتراقهما قلت : فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا من غير قصد ، فالقصر الجنسى وإن كان لا يخلو عن العدد بهذا الاعتبار ، لكن المقصود بالذات الإشعار بالتخصيص الجنسى للرد على المخاطب ، والتخصيص العددى موجود غير مقصود بالذات ، وكذا العكس (قوله : أعنى) أى : بالعدد المعين الواحد من الجنس أى : من إفراده وجعله عددا باعتبار العرف ، وإن كان لا يقال له عدد عند الحساب (قوله : إن كان) أى : اسم الجنس مفردا (قوله : والاثنين) أى : فإنه عدد معين كما أن الواحد كذلك ، وأما الجمع فإنه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنين فتعينه إضافى ، وإلا فالجمع لا يدل على عدد معين ؛ لأنه لا نهايه له (قوله : والزائد عليه) أى : على الاثنين ، وإفراد الضمير لتأويلهما بالعدد.

(قوله : فأصل النكره إلخ) الفاء فاء الفصيحه أى : إذا أردت تحقيق المقام ، فنقول لك أصل النكره إلخ ، وليست تفريعيه ، إذ لم يتقدم ما يتفرع عليه ؛ هذا لأن غايه ما يفيده الأول أن اسم الجنس متحمل لمعينين يصح أن يراد منه هذا وأن يراد منه هذا ، وكون أحدهما الأصل لم يعلم - كذا قرره شيخنا العدوى.

وقوله : فأصل النكره أى : اسم الجنس المنكر المفرد ، وقوله : أن تكون لواحد من الجنس أى : أن تستعمل فى واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون داله على الأمرين الواحد والجنس ، وإن كانت موضوعه للمفهوم (قوله : وقد يقصد به) أى : بالنكره المفرده وذكر باعتبار أنها اسم جنس ، وقوله : الجنس فقط أى : ولا يقصد الواحد للعلم به كقولك رجل جاءنى لمن كان عالما بأن الجائى واحد ، ولم يعلم هل هو من جنس الرجال أو النساء (قوله : وقد يقصد به الواحد) أى : من غير أن يقصد به الجنس للعلم

والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الإعجاز أنه لا فرق بين المعرفه والنكره فى أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى ...

******

به كقولك : رجل جاءنى لمن كان عالما بأن الجائى من جنس الرجال وشك هل هو واحد أو أكثر وقد يقصد به الجنس والواحد كما لو كان المخاطب عالما بحصول المجىء ، لكن لا يعلم هل الجائى من جنس الرجال أو النساء وهل هو واحد أو أكثر ، فإذا قيل له رجل جاءنى كان المعنى الجائى واحد. من هذا الجنس لا امرأه ولا رجلان (قوله : والذى يشعر إلخ) هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صنيعه أن الفعل متى بنى على منكر تعين فيه التخصيص ولا يجرى فيه التقوى مع أن الذى يشعر به كلام الشيخ صحه جريان التقوى فيه كالمعرفه ، فإذا قيل رجل جاءنى ، فالمعنى أنه جاء ولا بد وهذا لا ينافى أن المرأه جاءت أيضا ، إذ ليس القصد التخصيص ، فالمصنف قد نسب للشيخ عبد القاهر شيئا لم يقل به صراحه ولم يشعر به كلامه ، لكن محل إفاده تقديم المنكر للتخصيص أو التقوى أن يقصد بالمنكر الجنس أو الواحد أما إن لم يقصد شىء منهما ، بأن حمل التنوين على التعظيم والتهويل وغير ذلك ، لم يفد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير المصحح للابتداء أى : لأنك إذا جعلت التنوين فى رجل للتعظيم فهو المقصود لا الجنس ولا الواحد (قوله : فى أن البناء عليه) أى : فى أن بناء الفعل على المسند إليه معرفا أو منكرا قد يكون للتخصيص ، وقد يكون للتقوى ، وحاصل مذهبه التعويل على حرف النفى ، وأنه إن تقدم على المسند إليه أفاد التقديم التخصيص سواء كان المسند إليه نكره نحو : ما رجل قال هذا ، أو معرفه ظاهره نحو : ما زيد قال هذا ، أو ضميرا نحو : ما أنا قلت هذا ، وإن لم يتقدم حرف النفى بأن لم يكن أصلا أو كان وتأخر ، فتاره يفيد التقديم التخصيص ، وتاره يفيد التقوى من غير فرق بين نكره ومعرفه ظاهره أو مضمره ، فصور الاحتمال عنده ست ، وصور تعين التخصيص ثلاث ، فالجمله تسعه ، فقول الشارح فى أن البناء عليه قد يكون للتخصيص إلخ لا ينافى ما قلناه ؛ لأن قد وقد صادق مع تعين بعض الأقسام للتخصيص.

(ووافقه) أى : عبد القاهر (١) (السكاكى على ذلك) أى : على أن التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه فى شرائط وتفاصيل فإن مذهب الشيخ أنه إن ولى حرف النفى فهو للتخصيص قطعا ، وإلا فقد يكون للتخصيص ، وقد يكون للتقوى ؛ مضمرا كان الاسم أو مظهرا ، معرفا أو منكرا ، مثبتا كان الفعل أو منفيا. ومذهب السكاكى أنه ...

******

[موافقه السكاكى لرأى عبد القاهر]

(قوله : أى على أن التقديم يفيد التخصيص) إنما لم يقل والتقوى ؛ لأن التخصيص محل النزاع بينهما ، وأما التقوى فموجود فى جميع صور التقديم ، وإن كان غير ملحوظ فى بعضها.

(قوله : فى شرائط) هى ثلاثه الأول : جواز تأخير المسند إليه على أنه فاعل فى المعنى فقط ، والثانى : تقدير كونه كان مؤخرا فى الأصل ، فقدم لإفاده الاختصاص ، والثالث : أن لا يمنع من التخصيص مانع ، فهذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر ، إذا المدار عنده على تقدم حرف النفى. فمتى تقدم حرف النفى على المسند إليه كان التقديم للتخصيص (قوله : وتفاصيل) هى ترجع إلى ثلاثه ما يكون للتقوى فقط ، وما يكون للتخصيص فقط وما يحتملهما ، وقد أشار إليها الشارح بقوله ومذهب السكاكى إلخ ، وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الثانى والثالث ، فلعل المراد أنه خالفه فى مجموعها أو فى بعضها أى أن السكاكى قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر (قوله : فإن مذهب الشيخ إلخ) حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح أن المسند إليه إما نكره وإما معرفه ظاهره ، أو ضمير ، فهذه ثلاث وفى كل منها إما أن يتقدم على المسند إليه حرف النفى أو لا بأن لم يكن حرف نفى أصلا أو تأخر ، فالجمله تسعه ، فمتى تقدم حرف النفى على المسند إليه كان التقديم مفيدا للتخصيص ، كان المسند إليه نكره أو معرفه ظاهره أو مضمره ، وإن لم يكن نفى أصلا أو كان ، ولكن تأخر عن المسند إليه كان نكره أو معرفه ظاهره أو مضمره ، فتاره يكون للتخصيص ، وتاره يكون للتقوى ،

١- انظر الدلائل ص ١٦٦ تحقيق شاكر ، وانظر المفتاح للسكاكى ص ١١٩ ، ١٢٠.

إن كان نكره فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع ، وإن كان معرفه فإن كان مظهرا فليس إلا للتقوى ، وإن كان مضمرا ...

******

فصور الاحتمال ست ، هذا حاصل مذهبه. إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح مضمرا كان الاسم أو مظهرا معرفا أو منكرا : راجع لما قبل إلا ، ولما بعدها على ما ذكره الشارح سابقا فى قوله : والذى يشعر به كلام الشيخ ، وقوله : مثبتا كان الفعل أو منفيا ، راجع لما بعد إلا فقط (قوله : وإن كان نكره فهو) أى : التقديم للتخصيص جزما أى : سواء تقدم حرف النفى أو تأخر أو لم يكن نفى أصلا فوافق السكاكى عبد القاهر فى صوره من هذه الثلاثه وهى ما إذا تقدم حرف النفى وخالفه فيما إذا تأخر أو لم يكن نفى ؛ لأنهما عند عبد القاهر من صور الاحتمال ، وإنما كان تقديم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكى فى الأحوال الثلاثه لوجود الشرطين الآتيين فى كلام المصنف فى كل منكر (قوله : فإن كان مظهرا) أى سواء تقدم حرف النفى أو تأخر أو لم يكن نفى وهو مخالف لعبد القاهر فى هذه الصور الثلاثه ؛ لأن الأولى عنده من صور التخصيص جزما ، والأخيرتين عنده من صور الاحتمال ، وإنما كان تقديم المعرفه الظاهره عند السكاكى للتقوى فقط لانتفاء أحد الشرطين الآتيين بعد وهو جواز تقدير كونه مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط (قوله : وإن كان مضمرا) أى : سواء تقدم حرف النفى أو تأخر ، أو لم يكن نفى ، فقد وافق عبد القاهر فيما إذا تأخر حرف النفى أو لم يكن ، وخالفه فيما إذا تقدم ؛ لأنه عنده للتخصيص من غير احتمال ، فصار الحاصل أن صور موافقه الشيخين ثلاثه : الأولى : ما رجل قال هذا فإنه يفيد التخصيص جزما عند الشيخ لتقدم حرف النفى وعند السكاكى لتنكير المسند إليه ، وثانيتها وثالثتها : أنا ما قلت هذا ، وأنا قلت هذا ، فإنه محتمل للتخصيص والتقوى عندهما لوقوع المسند إليه ضميرا ولم يسبق بنفى وصور اختلافهما السته الباقيه : إحداها : الضمير الواقع بعد النفى نحو ما أنا قلت هذا ، فالتقديم فيه متعين للتخصيص عند الشيخ لتقدم النفى محتمل عند السكاكى لكون المسند إليه ضميرا. ثانيتها : الاسم الظاهر المعرفه الواقع بعد النفى نحو : ما زيد قال هذا ، فهو متعين للتخصيص عند الشيخ ومتعين للتقوى عند السكاكى.

فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقه بين ما يلى حرف النفى وغيره ، وإلى هذا أشار بقوله : (إلا أنه) أى السكاكى (قال : التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه) أى : المسند إليه (فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) ...

******

ثالثتها : النكره الواقعه قبل النفى نحو : رجل ما قال هذا ، فهو متعين للتخصيص عند السكاكى محتمل عند الشيخ. رابعتها : الاسم الظاهر الواقع قبل النفى نحو : زيد ما قال هذا فهو محتمل عند الشيخ متعين للتقوى عند السكاكى. خامستها : النكره الواقعه فى الإثبات نحو : رجل قال هذا ، فهو متعين للتخصيص عند السكاكى ومحتمل عند الشيخ.

سادستها : المعرفه المظهره الواقعه فى الإثبات نحو : زيد قال هذا ، متعين للتقوى عند السكاكى ومحتمل عند الشيخ.

وعلم من هذا أنه ليس عند الشيخ قسم يتعين فيه التقوى ، بل حاصل مذهبه التفصيل إلى ما يجب فيه التخصيص وإلى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص ، وشرطه فى الأول تقدم النفى فقط ، وحاصل مذهب السكاكى التفصيل إلى ما يجب فيه التخصيص وإلى ما يجب فيه التقوى ، وإلى ما يجوز فيه الأمران ، وشرط فى الأول جواز تأخير المسند إليه على أنه فاعل فى المعنى فقط مقدر التقديم عن تأخير مع كون النكره خاليه من المانع الذى يمنع من التخصيص.

(قوله : فقد يكون للتقوى إلخ) نحو : أنا عرفت فإنه يجوز أن يقدر ذلك الضمير مؤخرا على أنه توكيد وهو فاعل فى المعنى ، ثم إن قدر كون أنا مؤخرا فى الأصل ، ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص ، وإن لم يقدر فيه ذلك بالفعل كان التقديم مفيدا لتقوى الإسناد لتكرره ، فالحاصل أن التقديم فى : أنا عرفت مفيد للتقوى عند انتفاء الشرط الثانى ومفيد للتخصيص عند وجوده مع الشرط الأول اللازم له (قوله : من غير تفرقه إلخ) راجع للتفاصيل الثلاثه قبله (قوله : وإلى هذا أشار بقوله إلخ) أى : فأشار إلى أنه إن كان المسند إليه نكره كان التقديم مفيدا للتخصيص إن لم يمنع من التخصيص مانع بقوله ، واستثنى المنكر ، وبقوله وشرطه إذا لم يمنع منه مانع ، وأشار إلى أنه إن كان

لا لفظا (نحو : أنا قمت) فإنه يجوز أن يقدر أن أصله : قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى ، تأكيدا لفظا (وقدر) عطف على جاز يعنى إن إفاده التخصيص مشروطه بشرطين ؛ أحدهما : جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك ؛ أى : يقدر أنه كان فى الأصل مؤخرا (وإلا) أى : وإن لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (إلا تقوى الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما مر) فى نحو : أنا قمت (ولم يقدر أو لم يجز) تقدير التأخير أصلا (نحو : زيد قام) فإنه لا يجوز أن يقدر أن أصله : قام زيد ، فقدم لما سنذكره ، ولما كان مقتضى هذا الكلام ...

******

معرفه مظهره فتقديمها ليس إلا للتقوى بقوله : بخلاف المعرفه ؛ لأنها إذا تأخرت كانت فاعلا لفظا وأشار إلى أنه إذا كان مضمرا فقد يكون للتقوى بقوله : وإلا فلا يفيد إلا التقوى ، وأشار إلى أنه إن كان مضمرا قد يكون تقديمه للتخصيص بقوله : إن جاز تقدير كونه فى الأصل إلخ (قوله : لا لفظا) وذلك بأن يكون توكيدا للفاعل الاصطلاحى أو بدلا منه ، فإنه إذا كان كذلك كان فاعلا فى المعنى لا فى اللفظ (قوله : فيكون أنا فاعلا معنى) أى : لأنه مرادف للفاعل الاصطلاحى (قوله : وقدر) أى : وقدر أنه كان مؤخرا فى الأصل ، ثم قدم لأجل إفاده الاختصاص ، ويعلم السامع أن المتكلم قدر ذلك بالقرائن ، ثم إنه لا يستغنى بهذا الشرط عما قبله ، ولا العكس ؛ لأنه لا يلزم من جواز التأخير تقديره بالفعل ولا من التقدير بالفعل أن يكون جائز التأخير ؛ لأن المحال يقدر (قوله : أحدهما جواز التقدير) أى : تقديره مؤخرا.

(قوله : أى يقدر أنه كان فى الأصل مؤخرا) لم يقل على أنه فاعل معنى فقط لعلمه مما مر (قوله : سواء جاز تقدير التأخير) أى : على أنه فاعل معنى فقط وهذا مفهوم الشرط الثانى ، وقوله : ولم يقدر أى : ولم يلاحظ التقدير (قوله : أو لم يجز تقدير التأخير) أى : وإن قدر مؤخرا بالفعل جهلا بالقواعد ، وهذا مفهوم الشرط الأول فهو لف ونشر مشوش (قوله : لما سنذكره) أى : عند قوله بخلاف المعرف من أنه يكون إذا أخر فاعلا لفظا لا معنى ، فيلزم على كون أصل زيد قام : قام زيد ، تقديم الفاعل اللفظى وهو لا يجوز (قوله : ولما كان مقتضى هذا الكلام) أعنى : قوله وإلا فلا يفيد إلا تقوى

أن لا يكون نحو : رجل جاءنى مفيدا للتخصيص لأنه إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى ؛ استثناه السكاكى وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا ، وهذا معنى قوله : (واستثنى) السكاكى (المنكر ...

******

الحكم ، فإنه يدل على أن ما لا يجوز تقديره مؤخرا على أنه فاعل فى المعنى إنما يفيد تقديمه التقوى ، وهذا صادق بالمنكر مثل رجل جاءنى ، إذ لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى ؛ لأنك إذا قلت جاءنى رجل كان رجل فاعلا لفظا مثل : قام زيد ، وحينئذ فمقتضاه أن يكون تقديمه للتقوى فقط لا للتخصيص ، فأخرجه من ذلك الحكم (قوله : أن لا يكون نحو رجل جاءنى) أى : أن لا يكون التقديم فى نحو : رجل جاءنى مفيدا للتخصيص ، ففى الكلام حذف ، والمراد بنحو رجل جاءنى كل منكر إذا أخر كان فاعلا لفظا لا معنى (قوله : فهو فاعل لفظا) أى : ومعنى وقوله لا معنى أى فقط ، فاندفع ما يقال إنه يلزم من كونه فاعلا فى اللفظ أن يكون فاعلا فى المعنى فلا وجه لذلك النفى (قوله : وأخرجه من هذا الحكم) عطف تفسير على قوله استثناه إشاره إلى أن المراد بالاستثناء المعنى اللغوى ، والمراد بالحكم القاعده من إطلاق الجزء على الكل وهى كل ما لا يجوز تأخيره على أنه فاعل معنى لم يفد تقديمه التخصيص - كذا قرر ، ويصح أن يراد بالحكم امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ويقدر ذلك. ا. ه سم.

وإذا خرج المنكر من هذا الحكم كان تقديمه مفيدا للتخصيص (قوله : بأن جعله) أى : بسبب أن جعله وهو متعلق بأخرجه (قوله : على أنه فاعل معنى) أى : فقط (قوله : بأن يكون بدلا إلخ) أى : ولا شك أن البدل من الفاعل فاعل فى المعنى فقط ، فإن قلت على جعل المنكر بدلا من الضمير الواقع فاعلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه وذلك ممنوع ، قلت : أجازوا ذلك فى مواضع منها البدل ك : زره خالدا. (قوله : واستثنى السكاكى المنكر) أى : استثناه من قوله : إن لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم إلا التقوى ، وأورد عليه أن الاستثناء فرع الدخول وهذا المستثنى غير داخل فى المستثنى

فجعله من باب : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)(۱)) أی : علی القول (بالإبدال من الضمیر) یعنی : قدر أن أصل : رجل جاءنی : جاءنی رجل علی أن رجل لیس بفاعل ، بل هو بدل من الضمیر فی جاءنی ؛ کما ذکر فی قوله تعالی : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) أن الواو فاعل ، و (الَّذِينَ ظَلَمُوا) بدل منه ، وإنما جعله من هذا الباب (لئلا ینتفی التخصیص ؛ إذ لا سبب له) أی : للتخصیص (سواه) أی : سوی تقدیر کونه مؤخرا فی الأصل علی أنه فاعل معنی ، ...

******

منه أعنی قوله : وإلا فلا یفید إلا التقوی ؛ لأن المستثنی منه المذکور لم یوجد فیه الشرطان بخلاف هذا فقد وجدوا فیه علی ما قرره السکاکی ؛ لأنه إذا أخر کان فاعلا معنی عنده ؛ لأنه بدل من الضمیر ، وحینئذ فلا وجه للتعبیر بالاستثناء ، وأجیب بأن التعبیر بالاستثناء نظرا للظاهر من أن الفعل عند التأخیر للنکره یکون مسندا للظاهر لا للضمیر ، وإن کان فی الحقیقه لیس استثناء أصلا إذ النکره موجود فیها الشرطان غایه الأمر أنه تأویل ، ثم إن المراد بالمنکر الذی استثناه السکاکی المنکر الذی لا یفید الحکم علیه حال تنکیره وهو الخالی عن مسوغ للابتداء به ؛ لأنه المحتاج إلی اعتبار التخصیص ، وأما المنکر الذی یصح الحکم علیه بدون اعتبار التقدیم والتأخیر نحو : بقره تکلمت ، وکوکب انقض الساعه ، و (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناضِرَةٌ)(۲) فلا حاجه لاعتبار التخصیص فیه بالتقدیم والتأخیر ولا بغیره (قوله : تجعله من باب وأسروا النجوی إلخ) أی : فجعله من باب الذین ظلموا فی قوله تعالی (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) أی : أنه جعله مثله فی أنه بدل من الضمیر (قوله : علی القول بالإبدال إلخ) أی أنه جعله مثله علی أحد الأقوال فی إعراب الآیه ، وهو أن الذین بدل من الواو ، وأما علی القول بأن الذین ظلموا مبتدأ ، وأسروا خبر مقدم ، وکذا علی جعل الذین فاعلا ، والواو فی أسروا : حرف زید لیؤذن من أول وهله أن الفاعل جمع ، وکذا علی جعل الذین خبر مبتدأ محذوف أی : هم أو نصبا علی الذم فلا یکون المنکر مثل : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (قوله : وإنما جعله) أی : المنکر ، من هذا الباب أی : باب وأسروا النجوی بتقدیر کونه مؤخرا فی الأصل علی أنه بدل ، فقدم لإفاده الاختصاص (قوله : لئلا ینتفی التخصیص)

۱- الأنبیاء : ۳.

۲- القیامه : ۲۲.

ولو لا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرف) فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد فى المنكر دون المعرف ، ...

******

المراد به ما به يصح وقوع النكره مبتدأ ، بدليل ما سينقله الشارح عن السكاكى أنه قال إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عن المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكره ، وبدليل رد المصنف فيما يأتى انتفاء التخصيص على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لحصول التخصيص بعد هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتنكير - فتأمل.

(قوله : ولو لا أنه) أى : رجل جاءنى مخصص لما صح وقوعه مبتدأ أى : فالسكاكى مضطر إلى التخصيص فى المنكر لأجل صحه الابتداء به ، ولا يتأتى له التخصيص إلا بجعله من باب (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) لأن بجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحصلان للتخصيص ، هذا حاصله. وقد يقال : المراد بالتخصيص المسوغ للابتداء بالنكره تقليل الأفراد والشيوع لا بمعنى إثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره الذى كلامنا فيه فقد التبس عليه الحال. ا ه تقرير شيخنا العدوى. (قوله : بخلاف المعرف) ظاهر المصنف أن له سببا سواه ولا محصل لهذا الكلام إذ لا شيوع فيه حتى يخصص ، ولهذا حاول الشارح تصليح عباره المصنف بجعل قوله بخلاف المعرف مخرجا من محذوف معلوم من الكلام السابق.

(قوله : من غير اعتبار التخصيص) أى : لأنه لا شيوع فى المعرف حتى يخصص ، بل هو معين معلوم (قوله : فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد) أى : وهو جعل الضمير فاعل الفعل ، ثم إبدال الظاهر منه فإنه قليل فى كلامهم ، قال عبد الحكيم : وأورد على الشارح أن إبدال الظاهر من الضمير الواقع فاعلا واقع فى القرآن بلا ضروره كما فى (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى)(1) فكيف يكون بعيدا؟ والجواب : أن هذا الوجه غير متعين فى كلام الله لجواز وجوه أخر لا شبهه فيها قد علمتها - كذا قال سم.

۱- الأنبياء : ۳.

فإن قيل فيلزمه إبراز الضمير فى مثل : جاءانى رجلان ، وجاءونى رجال ، والاستعمال بخلافه - قلنا : ليس مراده أن المرفوع فى قولنا : جاءنى رجل بدل لا فاعل فإنه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل ، بل المراد أن فى مثل قولنا : رجل جاءنى يقدر أن الأصل جاءنى رجل على أن رجلا ...

******

وأيضا الضمير فى الآيه بارز لا التباس معه على أنه لا ضرر فى هذا الإلباس ؛ لأنه فى أمر غير محقق ، إذ البدليه مقدره (قوله : فإن قيل إلخ) هذا السؤال مع جوابه يوجد فى بعض النسخ ، وحاصله : أن مقتضى كون النكره يقدر تأخيرها على أنها بدل من الضمير أنها إذا أخرت بالفعل وكانت مثناه أو جمعا يجب إبراز ذلك الضمير فى الفعل ؛ لأن ضميرى التثنيه والجمع يجب إبرازهما مع أن الاستعمال بخلافه ، إذ قولك : جاءنى رجلان ، أو رجال أفصح من جاءانى رجلان ، وجاءونى رجال ، والحاصل : أن مقتضى كون رجلان جاءانى يقدر أن أصله التأخير على أنه بدل أن يجب الإبراز فى حاله التأخير كما برز فى حاله التقديم باتفاق مع أن الإبراز فى حاله التأخير مخالف للاستعمال فى الفصيح ، سواء جعلت الألف فاعلا- أو حرفا دالا- على التثنيه ، وحاصل الجواب : أنه ليس مراد السكاكى أن المرفوع فى قولك : جاءنى رجل بدل لا- فاعل حتى يلزمه وجوب الإبراز فى جاءانى رجلان وجاءونى رجال ، وجعل رجلان ورجال بدلين ، بل مراده أنه يقدر فى قولك : رجل جاءنى أن الأصل : جاءنى رجل على أن رجلا بدل لا فاعل ، ولا يلزم من تقديره ذلك فى : رجل جاءنى القول بالبدليه بالفعل فى : جاءنى رجل الذى أخر فيه المنكر لفظا ومعنى ، حتى يلزم القول بالبدليه بالفعل ووجوب الإبراز فى : جاءانى رجلان ، وجاءونى رجال أيضا ، والحاصل : أن الذى قاله السكاكى أنه فى صوره تقديم المنكر يقدر أن المنكر مؤخر فى الأصل ، وأنه فاعل معنى فقط بدل لفظا ففى مثل : رجل جاءنى ، يقدر الأصل : جاءنى رجل ، على أن رجلا- بدل لا فاعل وفى رجلان جاءانى رجلان كذلك ، وفى رجال جاءونى ، جاءونى رجال كذلك ، كل ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير ، ولا يلزم من ذلك القول بالبدليه بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى ، بل هو عند التأخير بالفعل فاعل حقيقه ، وحينئذ فلا يلزم إبراز ضمير التثنيه والجمع عند التأخير (قوله : فيلزمه) أى :

بدل لا فاعل ، ففى مثل : رجال جاءونى يقدر أن الأصل : جاءونى رجال ؛ فليتأمل.

(ثم قال) السكاكى (وشرطه) أى : وشرط كون المنكر من هذا الباب ، واعتبار التقديم والتأخير فيه (ألا يمنع من التخصيص مانع ...

******

السكاكى أو الوجه البعيد والمفرع عليه محذوف أى : حيث جعل النكره بدلا من الضمير على تقدير تأخيرها فيلزمه إبراز الضمير أى : استمرار إبرازه عند التأخير بالفعل فى مثل إلخ (قوله : بدل) أى : حقيقه (قوله : لا فاعل) أى : بل هو فاعل ؛ لأن نفى النفى إثبات (قوله : فإنه) أى : القول بالبدليه بالفعل عند التأخير (قوله : فضلا عن فاضل) أى : انتفى قول العاقل به زياده عن نفى قول الفاضل (قوله : يقدر أن الأصل إلخ) أى : فهذه الأصاله تقديريه كما يقدر المحال ، وحينئذ فلا يلزم منها وقوع تأخره على أنه فاعل معنى فقط ، بل بدل لفظا (قوله : يقدر أن الأصل جاءونى رجال) أى : ولا يلزم من كونه يقدر أن الأصل ذلك عند التقديم أنه يقال ذلك عند التأخير ، بل يقال جاءنى رجال على أن رجال فاعل (قوله : فليتأمل) إنما قال ذلك ؛ لأنه مجرد اعتبار لا أنه بالفعل. اه نوبى.

(قوله : ثم قال السكاكى إلخ) ثم هنا للترتيب فى الذكر والإخبار أى : ثم بعد ما تقدم عن السكاكى أخبرك بأن السكاكى قال إلخ ، وليست للترتيب الزمانى ، وأن القول الثانى بعد الأول فى الزمان ؛ لأن قول السكاكى إذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء. اه عبد الحكيم.

(قوله : من هذا الباب) أى : باب (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى)(١) وقوله : واعتبار التقديم إلخ من عطف السبب على المسبب (قوله : ألا يمنع إلخ) هذا توطئه لبيان انتفاء التخصيص فى قولهم : " شرّ أهرّ ذا ناب" ، وبيان وجه التوفيق ، وإلا فكون التخصيص مشروطا بعدم المانع منه أمر جلى لا يحتاج لبيان (قوله : مانع) هو انتفاء فائده القصر من رد اعتقاد المخاطب فى قيد الحكم مع تسليم أصله. ا ه الأطول.

١- الأنبياء : ٣.

كقولك : رجل جاءنى على ما مر) أن معناه : رجل جاءنى لا امرأه ، أو لا رجلان (دون قولهم شرّ أهر ذا ناب) (۱) فإن فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الأول) يعنى : تخصيص الجنس (فلامتناع أن يراد : المهرّ شر لا خير) لأن المهر لا يكون إلا شرا (وأما على) التقدير (الثانى) يعنى : تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أى : لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام ؛ ...

******

(قوله : كقولك رجل جاءنى) أى : فإنه ليس فيه مانع من التخصيص فهو مثال للنفى (قوله : شر أهر ذا ناب) الهرير صوت الكلب عند عجزه عن دفع ما يؤذيه أى : شر جعل الكلب ذا الناب مهرا أى : مصوتا ومفزعا (قوله : لأن المهر) أى : الأمر المفزع للكلب والموجب لتصويته لا يكون إلا شرا ؛ لأن حصول الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه ، وإذا كان كذلك فلا يتوهم أحد أن الإهرار يكون بالخير حتى يرد عليه بالحصر ؛ لأن نفى الشىء عن الشىء فرع عن إمكان ثبوته له ، هذا حاصل كلامه. وفيه نظر ؛ لأن التخصيص قد يكون فى المنزل منزله المجهول ، وقد يكون لمجرد التوكيد ، فاختصاص الشر بالهرير - وإن كان معلوما لكل أحد - فيجوز أن ينزل منزله المجهول ويستعمل فيه القصر ، أو أنه استعمل فيه على سبيل التأكيد أو لغفله المخاطب عن كون المهر لا يكون إلا شرا ، بل يحتمل عنده أن يكون خيرا أيضا ، وقد يجاب بأن الأصل فى التخصيص أن يكون فيما يمكن فيه الإنكار واستعماله فيما ذكر خلاف الأصل فيه. تأمل.

إن قلت كون المهر لا يكون إلا شرا إنما يقتضى عدم الاحتياج للتخصيص ، لا امتناعه كما ادعاه المصنف قلت : اللازم وإن كان عدم الاحتياج فقط إلا أن ما لا يحتاج له ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن. (قوله : فلنبوّه) أى : هذا التقدير عن مظان أى : موارد استعماله.

۱- مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ومخايله ، وأهرّ حمله على الهرير ، وهو أن يكشر السبع عن أنيابه ويصوّت إذا رأى ما يفزعه ، وذو الناب : السبع. [انظر أمثال الميدانى ۱ / ۳۲۶].

لأنه لا يقصد به أن المهر شر ، لا شران ، وهذا ظاهر (وإذ قد صرح الأئمه بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر فالوجه) أى : وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص (تفظيع شأن الشر بتنكيره) أى : جعل التنكير للتعظيم والتهويل ...

******

(قوله : لأنه لا يقصد إلخ) وذلك لأن هذا الكلام إنما يقال فى مقام الحث على شده الحزم لدفع هذا الشر ، والتحريض على قوه الاعتناء بدفعه لعظمه ، وكون المهر شرا لا شرين مما يوجب تساهل المخاطب فى دفعه وقله الاعتناء ، وحينئذ فلا يصلح قصده من ذلك الكلام (قوله : وإذ قد صرح الأئمه إلخ) الظرف متعلق بمحذوف أى ولزم طلب وجه للتخصيص وقت تصريح الإئمه إلخ حيث تأولوه أى : لأنهم تأولوه أى : شر أهر ذا ناب أى : فسروه (قوله : بما أهر ذا ناب إلا شر) أى : ولا شك أن ما وإلا يفيدان الاختصاص (قوله : فالوجه) يجوز أن تكون الفاء للتفريع على متعلق الظرف الذى قدرناه أو أنه أجرى إذ مجرى إن لمرافقته إياه فى الحركه والسكون وعدد الحروف ، فأدخل الفاء فى جوابه كما قالوا فى قوله تعالى (فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَداءِ فَأُولئِكَ عِنْدَ اللهِ هُمُ الْكاذِبُونَ)(١) ومحصل ما فى المقام أن السكاكى ذكر أن فى : " شر أهر ذا ناب" مانعا من التخصيص ، والنحويون تأولوا هذا الكلام بما أهر ذا ناب إلا شر ، ولا شك أن ما وإلا يفيدان الاختصاص ، فبين الكلامين تناقض ، فأشار المصنف إلى الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذى نفاه السكاكى تخصيص الجنس أو الفرد وما قاله النحاه تخصيص النوع ، فلا منافاه لعدم توارد النفى والإيجاب على شىء واحد (قوله : أى وجه الجمع إلخ) فى الحقيقه الوجه المطلوب إنما هو لإفاده المثال التخصيص ، وإن كان يلزم ذلك الجمع بين الكلامين - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : وقولنا بالمانع من التخصيص) أى : قول السكاكى ذلك ؛ لأن قوله : وإذ قد صرح إلخ : من كلامه (قوله : بتنكيره) أى : بسبب تنكيره أى : إن تفظيع شأن الشر

١- النور : ١٣.

ليكون المعنى : شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا ، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه) أى : فيما ذهب إليه السكاكى (نظر ؛ إذ الفاعل اللفظى والمعنوى) كالتأكيد والبدل ...

******

وتعظيمه جاء من تنكيره أى : من جعل تنكيره للتعظيم (قوله : ليكون المعنى شر عظيم إلخ) أى : فيصح قولهم : ما أهر ذا ناب إلا شر ، أى : إلا شر فظيع أى : عظيم لا شر حقير ؛ لأن التقييد بالوصف نفى للحكم عما عداه ، كما هو طريقه بعض الأصوليين (قوله : فيكون تخصيصا نوعيا) أى : لكون المخصص نوعا من الشر لا الجنس ولا الواحد.

(قوله : والمانع إنما كان من تخصيص إلخ) أى : إنما كان يمنع من تخصيص الجنس أو الواحد ، وحينئذ فلا منافاه بين قول السكاكى : إن فيه مانعا من التخصيص ، وبين كلام القوم المفيد أن فيه تخصيصا ؛ لأن كل واحد ناظر لجهه ، فالقوم ناظرون للتخصيص النوعى وهو المصحح للابتداء وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير والسكاكى ناظر لتخصيص الجنس والفرد اللذين لا سبيل لهما إلا تقدير كون المسند إليه مؤخرا فى الأصل ثم قدم ، قال العلامه اليعقوبى ، ولا يخفى ما فى هذا الكلام من التحكم حيث التزم تقدير التأخير فى الأصل فى تخصيص الجنس والفرد دون النوع ، فإن اعتبار تقدير الوصف ليتحقق جواز الابتداء مع التخصيص النوعى هو المغنى عن تقدير التقديم فيه وتجويز الابتداء فيهما يمكن بتقدير الوصف أو الموصوف بأن يكون المعنى فى الأفراد مثلا : رجل واحد جاءنى ، وفى الجنس مثلا : واحد من جنس الرجال جاءنى (قوله : أى فيما ذهب إليه السكاكى) أى : من دعواه أن التقديم لا يفيد التخصيص إلا إذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخرا فى الأصل على أنه فاعل معنى فقط ، وقدر بالفعل كونه فى الأصل مؤخرا ، ومن أن رجل جاءنى لا سبب للتخصيص فيه سوى تقدير كونه مؤخرا فى الأصل ، ومن انتفاء تخصيص الجنس فى : شر أهر ذا ناب (قوله : إذ الفاعل اللفظى) أى : كما فى : زيد قام ، وهذا رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص (إن جاز إلخ) فإنه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى (قوله : كالتأكيد والبدل)

(سواء فى امتناع التقـديم ما بقيا على حالهما) أى : ما دام الفاعل فاعلا ، والتابع تابعا ، بل امتناع تقديم التابع أولى (فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم) وكـذا تجويز الفسـخ فى التابع دون الفعل تحكم ؛ لأن امتناع تقـديم الفعل إنما هو عند كونه فاعلا ...

******

مثال للمعنوى فالتأكيـد كما فى أنا قمت والبـدل كما فى : رجل جاءنى (قوله : سواء فى امتناع التقـديم) أى : على العامل (قوله : أولى) أى : من امتناع تقـديم الفاعل ووجه الأولويه أنه إذا قـدم التابع بـدون المتبوع - الذى هو الفاعل - فقد تقديم على متبوعه وعلى ما يمتنع تقديم متبوعه ، عليه وهو الفعل فلامتناعه جهتان بخلاف ما إذا قدم الفاعل فله جهه واحده وهو تقديمه على عامله ، ولأـن التـابع لا يجوز تقـديمه اتفاقا ما دام تابعا بخلاف الفاعل ، فقـد أجاز بعض الكوفيين تقـديمه ؛ ولأن الفاعل إذا فسـخ عن الفاعليه وقدم يخلفه ضـميره بخلاف التابع إذا قدم فإنه لا يخلفه شىء واحترز المصنف بقوله : (ما بقيا على حالهما عما إذا فسخا ولم يبقيا على حالهما) فإنه لا امتناع فى تقديمها.

(قوله : فتجويز تقديم إلخ) أى : فتجويز السـكاكى تقديم المعنوى مع بقائه على التابعيه دون اللفظى مع بقائه على الفاعليه تحكم هذا ما يقتضـيه التفريع ، وكان الأولى للمصـنف أن يقول : فامتناع تقديم الفاعل اللفظى دون المعنوى تحكم ليناسب قوله : سواء فى امتناع التقديم ، إذ المدعى اسـتواؤهما فى الامتناع. ولو قال : سواء فى تجويز الفسخ فتجويز إلخ لكان مناسـبا أيضا ، وتوضيح ذلك أنه يؤخذ من قول السـكاكى : إن جاز تأخيره فى الأصل على أنه فاعل معنى فقط جواز تقديم الفاعل المعنوى وهو التابع ، ويؤخـذ من قول المصـنف على لسـان السـكاكى : أو لم يجز كمـا فى : زيـد قـام امتنـاع تقـديم الفاعل اللفظى ، فيقال له الفاعل المعنوى واللفظى سـيان فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما ، وسـيان فى جوازه إن فسخا ولم يبقيا على حالهما ، فالحكم بجواز تقـديم المعنوى ، وبامتناع تقديم اللفظى هذا تحكم (قوله : تحكم) أى : بل فيه ترجيح المرجوح على ما أفاده الشارح بقوله : فلا امتناع إلخ (قوله : وكذا تجويز الفسخ فى التابع) أى : عن التابعيه

وإلا فلا امتناع فی أن یقال فی نحو : زیـد قام : أنه کان فی الأصل : قام زید فقدم زید ، وجعل مبتدأ ، کما یقال فی جرد قطیفه : إن جردا کان فی الأصل صفه فقدم وجعل مضافا. وامتناع تقدیم التابع حال کونه تابعا مما أجمع علیه النحاه ...

******

وقوله : دون الفاعل أی : عن الفاعلیه ، وهـذا رد لما یقال جوابا عن السـکاکی ، وحاصـله : أنه إنما جاز تقدیم الفاعل المعنوی ؛ لأن المعنوی لو أخر کان تابعا بـدلا أو تأکیـدا والتابع یجوز فسـخه عن التبعیه ، فلـذا قـدم کما فی : جرد قطیفه ، وأخلاق ثیاب ، والمؤمن العائـذات الطیر ، فـإن الأصـل : قطیفه جرداء أی : مجروده بمعنی بـالیه أو سـلخاء لا وبر فیها ؛ وثیاب أخلاق ، والمؤمن الطیر العائذات ، فقدمت الصـفه علی موصوفها ، وأضیفت إلیه بخلاف الفاعل اللفظی فإنه لا یجوز فسخه عن الفاعلیه ، فلم یقدم ، وحاصل الرد أن تجویز الفسـخ فی التابع دون الفاعل اللفظی تحکم ، بل کل منهما یجوز فیه الفسخ والتقدیم ؛ لأن الفاعلیه غیر لازمه لذات الفاعل کالتبعیه (قوله : وإلا فلا امتناع) أی : وإلا نقل أن امتناع تقدیم الفاعل إنما هو عند کونه فاعلا ، بل قلنا بالمنع مطلقا فلا یصح ؛ لأنه لا امتناع فی أن یقال إلخ

(قوله : وجعل مبتدأ) أی : وجعل ضـمیره فاعلا بدله ، وهذا مثال لتقدیم الفاعل بعد انسلاخه عن الفاعلیه ، (وقوله کما یقال إلخ) مثال لما إذا قدم التابع بعد انسـلاخه عن التبعیه (قوله : وامتناع تقدیم إلخ) هذا رد لما یقال جوابا عن السـکاکی ، وحاصل ذلک الجواب قولکم : إن تجویز التقـدیم فی المعنوی دون الفاعـل اللفظی تحکم ممنوع ؛ لأن التابع یجوز تقـدیمه باقیا علی تبعیته بل هو واقع کما فی قوله (۱) :

ألا یا نخله من ذات عرق

علیک ورحمه الله السّلام

فإن قوله (ورحمه الله) : عطف علی السّـلام فقد قدم التابع علی المتبوع باقیا علی تبعیته فی العطف ، فیقاس علیه التوکید والبدل ، إذ لا فرق ، بخلاف الفاعل اللفظی ، فلا یجوز تقـدیمه علی أنه فاعل فالقول بالتحکم مردود ، وحاصل ما أشار له الشارح من رد هذا الجواب : أن النحاه أجمعوا علی امتناع تقدیم التابع ما دام تابعا فی الاختیار ، وما

۱- البیت للأحوص - وهو فی شرح شواهد المغنی (۲ / ۷۷۷) ولسان العرب (۴ / ۲۳۷۸) ماده شیع

إلا فى العطف فى ضروره الشعر فمنع هذا مكابره ، ...

******

وقع فى هذا البيت فهو ضروره ، وحينئذ فمنع امتناع تقديم التابع ما دام تابعا مكابره أى عناد ودعوى بلا دليل (قوله : إلا فى العطف فى ضروره الشعر) أى : كما فى البيت السابق.

بقى أنه قد يقدم التوكيد أيضا للضروره كقوله (١) :

بنيت بها قبل المحاق بليله

فكان محاقا كلّه ذلك الشّهر

فإن كله توكيد للشهر وقد قدم عليه ، ولعل الشارح أسقط ذلك لاحتمال التأويل فى ذلك البيت بعد ثبوت كونه مما يستشهد به ، بجعل كله تأكيدا للضمير المستتر فى كان العائد على الشهر وهو وإن لم يتقدم له ذكر لكن يدل عليه قوله قبل المحاق فقد تقدم مرجعه حكما وقوله : ذلك الشهر بدل من ذلك الضمير وتفسير له ، وإنما قلنا بعد ثبوت إلخ ؛ لأن هذا البيت من جمله أبيات تنسب للثعالبى هجوا فى امرأه عجوز تزوجها غاره له لما رآها محلاه ، ثم انكشفت سوءتها بعد التزوج ، وهو غير عربى ، وأولها :

عجوز تمنّت أن تكون فتيّه

وقد يبس الجنبان واحدودب الظّهر

تروح إلى العطّار تبغى شبابها

وهل يصلح العطّار ما أفسد الدّهر

وما غرّنى إلّا الخضاب بكفّها

وكحل بعينيها وأثوابها الصّفر

بنيت بها قبل المحاق إلخ ، بقى شىء آخر وهو أن أبا حيان ذكر فى الارتشاف أن بدل البعض والاشتمال يتقدمان نحو أكلت ثلثه الرغيف ، وأعجبنى حسنه زيد ، لكن الأحسن الإضافه نحو أكلت ثلث الرغيف ، وأعجبنى حسن زيد ، وهذا وارد على الشارح ، اللهم إلا أن يكون الشارح لا يسلم ذلك ، أو أن الإجماع الذى ذكره الشارح كما فى المطول فى التقديم على المتبوع والعامل جميعا وهو مما لم يقل به أحد فى السعه لا فى التوكيد ولا فى البدل ، وأما تقديمها على المتبوع فقد حكى فالحاصل أن قول الشارح

۱- البیت لجران العود ، فی شرح المرشدی علی عقود الجمان ۱ / ۸۵ ، وهو فی لسان العرب (۱ / ۳۶۷) ماده (بنی)

والقول بأنه فى حاله تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لأن هذا اعتبار محض (ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) فى نحو : رجل جاءنى ...

******

مما أجمع عليه النحاه يجب أن يقيد بما إذا تقدم التابع على كل من المتبوع وعامله ، وأما التقديم على المتبوع فقط دون عامله فقد حكى فى البدل والتوكيد وهو غير عربى (قوله : والقول بأنه إلخ) أى : والقول فى نفى التحكيم بأنه إلخ ، وهذا رد الجواب عن التحكم من طرف السكاكى ، وحاصل ذلك الجواب أن قولكم تجويز التقديم فى المعنوى دون اللفظى تحكم ممنوع ، وذلك لأن المعنوى فى الأصل تابع وتقديم التابع ليجعل مبتدأ لا يلزم عليه محذور إذ غايه ما يلزم عليه خلو المتبوع من تابع ، وهذا لا ضرر فيه فلذا قيل بجواز تقديمه بخلاف الفاعل اللفظى ، فإن تقديمه ليجعل مبتدأ يلزم عليه خلو الفعل من الفاعل فى اللحظه التى وقع فيها التحويل وهو محال ويلزم عليه أيضا الإخلال بالجمله وخروجها عن كونها جمله ، فلذا قيل بامتناع تقديمه ففرق بين الأمرين ، وحينئذ فلا تحكم.

(قوله : بخلاف الخلو عن التابع) أى : فليس محالا (قوله : فاسد) خبر القول أى :إن هذا القول باعتبار ما تضمنه من الفرق فاسد ؛ لأن هذا الخلو غير محال حتى يحسن الفرق. ا ه. سم.

وعلى هذا فقول الشارح ؛ لأن هذا أى الفسخ من كونه فاعلا فى الأصل ومبتدأ الآن اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أى : اعتبار وهمى محض لا بحسب الواقع ، وحينئذ فلا يضر ذلك الخلو ؛ لأنه ليس أمرا تحقيقيا ، والمضر إنما هو خلو الفعل عن الفاعل فى التركيب اللفظى ، ويحتمل وهو المتبادر أن هذا القول فاسد باعتبار ما تضمنه من الفرق ؛ وذلك لأن خلو الفعل عن الفاعل حاله التحويل اعتبار محض غير لازم ، إذ يمكن اندفاعه باعتبار أن الضمير مقارن لاعتبار الفسخ فلم يخل الفعل عن فاعل فى لحظه من اللحظات ، وحينئذ فلا فرق بين التابع وبين الفاعل اللفظى فى جواز الفسخ فيهما (قوله : ثم لا نسلم إلخ) عطف على مدخول ، إذ بحسب المعنى كأنه قيل ،

(لو لا تقدير التقديم لحصوله) أى : التخصيص (بغيره) أى : بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكى من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ، والسكاكى وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص ...

******

وفيه نظر ؛ إذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوى ، ثم لا نسلم انتفاء إلخ ، كذا فى الفنرى ، وهذا منع لقول السكاكى لئلا ينتفى التخصيص ، إذ لا سبب له سواه (قوله : لو لا تقدير التقديم) الأولى لو لا تقدير التأخير ، إذ المقدر التأخير لا التقديم ، والجواب أن المراد بالتقديم ما هو متبادر منه وهو ما يكون فى الأصل مؤخرا ، ثم قدم ولا شك أن فرض هذا التقديم إنما هو لفرض التأخير ، أفاده عبد الحكيم.

(قوله : لو لا تقدير التقديم) جواب لو لا محذوف دل عليه ما قبله أى : لو لا تقدير التقديم لانتفى التخصيص (قوله : لحصوله بغيره) سند للمنع ، ولا يخفى أن سند المنع إنما يؤتى به بنحو لجواز كذا ، ولا يجزم فيه بشىء وإلا صار المانع مدعيا ولزم الغصب (قوله : كما ذكره السكاكى) أى : فى كتابه فى قوله : شر أهر ذا ناب ، وقوله : من التهويل بيان للغير أى : وحيث كان التخصيص يحصل بهذه الأمور كما يحصل بتقدير التقديم ، فيجوز أن يقال : إن رجل جاءنى فيه تخصيص باعتبار التهويل أى : التعظيم أو التحقير لا باعتبار التقديم ، وحينئذ فالقول بانتفاء التخصيص فيه لو لا اعتبار التقديم لا يسلم ، وقد يجاب بأن مراد السكاكى بقوله لو لا اعتبار التقديم فيه لانتفى عنه التخصيص تخصيص مخصوص لا يحصل بدون اعتبار التقديم وهو تخصيص الجنس أى : رجل لا امرأه أو الواحد أى : لا رجلان ، والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على هذا الاعتبار البعيد ، ولا يحصل بغيره كتقدير النوعيه أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك ، إن قيل : هذا الجواب ينافيه ما تقدم من أن الاحتياج إلى التخصيص إنما هو لصحه الابتداء بالنكره ، فإنه يدل دلاله ظاهره على أن المراد مطلق التخصيص ؛ لأن صحه الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد ، بل على التخصيص بوجه ما ولو بتقدير النوعيه أو غيرها ، فالجواب أن المراد من قوله فيما تقدم الاحتياج إلى التخصيص إنما هو لصحه الابتداء أى : مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد وهو يتوقف على ذلك الاعتبار لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص. ا ه. سم.

سواه لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء. ومن العجائب أن السكاكى إنما ارتكب فى مثل : رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكره محضه ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ ، وأن الجمله فعليه لا اسميه ...

******

(قوله : سواه) أى : سوى تقدير التقديم (قوله : لكن لزم ذلك من كلامه) أى : فقول المصنف فيما سبق نقلا عن السكاكى ، إذ لا سبب له سواه باعتبار ما لزم من كلام السكاكى ، وليس تقولا عليه بما لم يقل ، وهذا إشاره لجواب اعتراض على المصنف يعلم تقريره مما قلناه (قوله : حيث قال) أى : لأنه قال (قوله : إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد) أى : تقدير كونه مؤخرا فى الأصل على أنه فاعل معنى ، ثم قدم.

(قوله : لفوات شرط الابتداء) أى : بالنكره ، وذلك الشرط هو التخصيص أى : لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد ، فإن هذا يفهم منه أنه لا سبب للتخصيص فى المنكر سواه ، وعلم مما قاله هنا ، ومما قاله الشارح عنه سابقا من أن التخصيص بكونه بغيره أنه قد وقع فى كلام السكاكى تناقض ، لكن باعتبار الجواب السابق عنه يندفع ذلك التناقض (قوله : ومن العجائب) من هنا إلى قوله فافهم يوجد فى بعض النسخ دون بعض ، ولعله فى الأصل حاشيه لا من أصل الشارح. اه يس.

(قوله : ومن العجائب إلخ) لا يخفى أن الذى من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكى بدل إلخ ، لا أن السكاكى إنما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر لما ذكر ، فكان حق العباره أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أن المنكر فى مثل : رجل جاءنى بدل مقدم عند السكاكى لا مبتدأ ، وأن الجمله فعليه لا اسميه ، مع أن السكاكى مصرح بأنه مبتدأ حيث قال : إنما ارتكبت ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكره محضه ، وقد يجاب بأن قوله : وبعضهم يقرأ بالنصب عطفا على السكاكى ، ويجعل الذى من العجائب هو المجموع ، والحاصل أن ذلك البعض يقول إن المنكر فى مثل : رجل جاءنى بدل مقدم عند السكاكى لا مبتدأ والجمله فعليه مع أنه عند السكاكى مبتدأ والجمله اسميه ؛ لأن السكاكى نفسه قال : إنما ارتكبت هذا الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكره ، فقد نسب هذا القائل للسكاكى شيئا لم يقل به. (قوله : نكره محضه) أى : خاليه

ويتمسك فى ذلك بتلويحات بعيده من كلام السكاكى وبما وقع من السهو للشارح العلامه فى مثل : زيد قام وعمرو قعد أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ، ولا يلتفت إلى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح العلامه فى هذا المقام : أن الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه ، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ ؛ وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحاله تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع ؛ فافهم ...

******

عن المسوغ (قوله : ويتمسك فى ذلك) أى : ويستدل على ذلك القول (قوله : من كلام السكاكى) صفه لتلويحات أى : يتمسك بإشارات من كلام السكاكى بعيده من جملتها قوله : إن جاز تقدير كونه مؤخرا فى الأصل على أنه فاعل معنى فقط وقدر ، فقال ذلك البعض فى هذا الكلام إشاره إلى أن المرفوع بدل ، وأن الجمله فعليه ، ووجه البعد أن هذا الكلام إنما يفهم أنه أمر تقديرى ، لا أنه بدل حقيقه مقدم (قوله : وبما وقع) أى : ويتمسك بما وقع أى : إن ذلك البعض تمسك بالتلويحات البعيده وبسهو الشارح العلامه ، وترك تصريح السكاكى بقوله لئلا يكون المبتدأ نكره محضه ، فإنه صريح فى كون المقدم مبتدأ ، وأن الجمله اسميه ، والمراد بالشارح العلامه القطب الشيرازى شارح المفتاح ، ومحل التمسك قوله أو بدلا مقدما (قوله : أن المرفوع) أى : من أن المرفوع وهو بيان لما وقع (قوله : يحتمل أن يكون فاعلا مقدما) قد وقع هذا الكلام من الشارح العلامه على وجه السهو فلا يعارض قوله الآتى : إن الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه (قوله : ولا يلتفت) أى : ذلك الزاعم وهذا عطف على قوله يزعم أى : يزعم ويتمسك بما ذكر ولا يلتفت إلخ.

(قوله : حتى قال إلخ) غايه فى السهو ، والسهو فى هذا من حيث تفرقته بين الفاعل والتابع وتجويزه الفسخ فى الثانى دون الأول ، فهذا أيضا سهو ، ويحتمل أن يكون غايه فى تصريحاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله : وأما لا على طريقه الفسخ إلخ (قوله : وأما التوابع إلخ) هو من جمله كلام الشارح العلامه (قوله : فافهم) من كلام شارحنا أشار به للتناقض الواقع بين كلامى العلامه حيث قال أولا : يحتمل أن يكون فاعلا مقدما ،

(ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر : قدم شر لأن المعنى أن الذى أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكى (ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم ...

******

وقال ثانيا : إن الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه ، وحيث قال أولا : بدلا مقدما ، وقال ثانيا : وأما لا على طريقه الفسخ فيمتنع تقديمهما - فتأمل.

ومن المعلوم أن غايه الشىء إما أعظم منه أو أدنى منه وهنا أعظم أى : أنه سها حتى إنه قال هذه المقاله الشنيعه وهى : أن الفاعل لا يتقدم بوجه ما ، ولا شك أن هذا الكلام سهو منه ومخالف للصواب ، والصواب أن الفاعل مثل التابع - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : ثم لا نسلم إلخ) هذا رد لما ادعاه السكاكى من انتفاء تخصيص الجنس فى : " شرّ أهرّ ذا ناب".

(قوله : كيف وقد قال إلخ) أى : كيف يكون ممنوعا والحال أن الشيخ إلخ (قوله : لا من جنس الخير) أى : فقد نفى الإهرار عن الخير ، فيفيد ثبوت الإهرار له ، ولكن الحق مع السكاكى ؛ لأن الحصر لا يكون إلا للرد على متوهم ؛ لأن الشىء إنما ينفى إذا توهم ثبوته ومعلوم أن الكلب إذا حصل له الخير لا يحصل منه إهرار فلا يتوهم ثبوت الإهرار منه ، وحينئذ فيقبح الحصر ، وقول بعضهم : إن من عاده الكلب أن يهر دون أهله ويذب عنهم من يقصدهم بسوء ، فالهرير حينئذ لأجل الخير أعنى : إيقاظ أهله مردود ؛ لأن المتبادر من قولهم : " شر أهر ذا ناب" كون الشر بالنسبه إلى ذلك الكلب فيكون الخير أيضا معتبرا بالنسبه إليه لا إلى غيره - كذا قرر شيخنا العدوى. وفى عبد الحكيم : التحقيق أن صحه القصر وعدمها مبنيه على معنى الهرير ، فإن كان معناه النباح الغير المعتاد فلا صحه له ، إذ من المعلوم عند العرب أنه من أمارات وقوع الشر ، وإن كان معناه مطلق الصوت كما فى مقدمه الزمخشرى ، فهو قد يكون لخير وقد يكون لشر فيصح القصر (قوله : ثم قال إلخ) عطف على ما قال الأول أو الثانى ، وكلمه ثم : للترتيب فى الذكر والإخبار ، والمعنى بعد ما أخبرتك عن قول السكاكى التقديم يفيد

فی التقوی لتضمنه) أی : لتضمن قائم (الضمیر) ...

******

الاختصاص بشرطین أخبرک عن قوله ویقرب إلخ ، فلا یرد أن حدیث القرب فی المفتاح مقدم علی حدیث الاختصاص ، فلا وجه لکلمه ، ثم کذا فی یس ، وفی عبد الحکیم : إن ثم فی جمیع تلک المواضع لمجرد الترتیب فی الذکر والتدرج فی مدارج الارتقاء ، ولا یلزم أن یکون الثانی بعد الأول فی الزمان ، بل ربما یکون مقدما کما فی قوله :

إنّ من ساد ثمّ ساد أبوه

ثمّ قد ساد قبل ذلک جدّه (۱)

فلا یرد أن قوله ویقرب إلخ مقدم علی بیان التخصیص فی کلام السکاکی ، وأما ما قیل : إن ثم للترتیب فی الإخبار فلا یقبله الطبع السلیم ، إذ لا فائده فی ذلک.

(قوله : فی التقوّی) إنما اقتصر علیه ولم یقل : والتخصیص لفقد شرطه عنده فی هذا المثال ونحوه وهو جواز تقدیر کونه فی الأصل مؤخرا علی أنه فاعل معنی فقط ؛ لأنه لو أخر تعین کونه مبتدأ عند من یشترط فی رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا عند من لم یشترط الاعتماد فهو نظیر قوله : زید قام ، ومثله لا یفید إلا التقوی کما تقدم ، وحاصل ما أراده بقوله ویقرب إلخ أن هو قام فیه تقو من غیر شبهه وزید قائم فیه تقو مع شبهه عدمه فیکون قریبا منه فی إفاده التقوی ، ولو قال ویقرب من زید قام زید قائم لم یحتج إلی قوله فی التقوی لأن زید قام لا یحتمل إلا التقوی بخلاف هو قام فإنه محتمل للتخصیص إن لوحظ أنه کان مؤخرا فی الأصل علی أنه تأکید للضمیر المستتر ، ومحتمل للتقوی إن لم یقدر مؤخرا ، فإن قلت لم قال من هو قام ولم یقل من زید قام مع أنه المناسب لفظا وهو ظاهر ومعنی ؛ لأنه نص فی التقوی عنده فاعتبار القرب إلیه أولی من اعتبار القرب إلی ما هو محتمل للتخصیص أیضا ؛ لأنه یوهم إن زید قائم یحتمل التخصیص ، قلت : إنما قال ذلک ؛ لأن المذکور فی کلام السکاکی قبل قوله ویقرب بیان التقوی فی المضمر المتقدم - أفاده عبد الحکیم.

۱- من الخفیف وهو لأبی نواس فی دیوانه ۱ / ۳۵۵ ، وخزانه الأدب ۱۱ / ۳۷ ، والدرر ۶ / ۹۳ ، ورصف المبانی ص ۱۷۴.

مثل : قام فبه يحصل للحكم تقوّ (وشبهه) أى : شبه السكاكى مثل : قائم التضمن للضمير (بالخالى عنه) أى : عن الضمير (من جهه عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبه) نحو : أنا قائم ، وأنت قائم ، وهو قائم كما لا يتغير الخالى عن الضمير ، نحو : أنا رجل وأنت رجل وهو رجل ، وبهذا الاعتبار قال : يقرب ، ولم يقل نظيره ، وفى بعض النسخ : وشبهه ...

******

(قوله : مثل قام) صفه لمصدر محذوف أى : تضمنا مثل تضمن قام له (قوله : فبه) أى : فبسبب تضمنه للضمير ، وقوله يحصل للحكم تقوّ أى : لتكرر الإسناد ؛ لأن القيام مسند مرتين مره لزيد ، ومره لضميره (قوله : وشبهه) فى قوه التعليل لأحد الأمرين اللذين تضمنهما قوله ، ويقرب وهو انحطاطه فى التقوى عن هو قام كما أن قوله : لتضمنه تعليل للأمر الآخر ، وهو أن فيه شيئا من التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغه الماضى كما هو ظاهر الشارح ، أما على ضبطه بصيغه الاسم فقوله وشبهه إلخ : تعليل لأحد الأمرين السابق ، لا فى قوه التعليل له (قوله : مثل قائم) أى : قائم وأمثاله (قوه : بالخالى عنه) أى : بالاسم الجامد الذى لا يتحمل ضميرا البته (قوله : من جهه عدم تغيره) الضمير القائم (قوله : وبهذا الاعتبار) أى : وهو شبهه بالخالى قال : ويقرب ، وحاصله أن قائم المتضمن للضمير له جهتان جهه يشبه بها الفعل وهى جهه تحمله للضمير وجهه يشبه بها الاسم الجامد وهى عدم تغيره فى الحالات الثلاثه ، فكأنه لا ضمير فيه فبالجهه الأولى قرب من هو قام فى تقوى الحكم ، وبالثانيه بعد عنه فلم يكن نظيره فلأجل هذا جعله قريبا ولم يجعله نظيرا (قوله : وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم إلخ) أنت خبير بأن هذا اللفظ لا يختلف حاله الرسمى على التقديرين فلا معنى لنسبه أحدهما لبعض النسخ ، والمعروف عند المصنفين فى مثل هذا أن يقال قوله وشبهه يحتمل أن يكون بصيغه الفعل الماضى ، وأن يكون بلفظ الاسم. اه يس.

وقد يقال : مراد الشارح وفى بعض النسخ وشبهه مضبوط بالقلم بلفظ الاسم ، وحينئذ فلا اعتراض على الشارح - كذا قرر شيخنا العدوى.

بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعنى أن قوله : يقرب مشعر بأن فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى فى : زيد قام ؛ فالأول لتضمنه الضمير ، والثانى : لشبهه بالخالى عن الضمير (ولهذا) أى : ولشبهه بالخالى عن الضمير (لم يحكم بأنه) أى : مثل : قائم مع الضمير ، وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جمله ...

******

(قوله : بلفظ الاسم) أى : بفتح الشين المعجمه والباء الموحده مصدر مضاف لفاعله بمعنى المماثله ، لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهمه بعضهم ؛ لأنه بهذا الضبط بمعنى مثل وهو لا يتعدى بالباء.

(قوله : مجرورا) أى : لا منصوبا على أنه مفعول معه ؛ لأنه مقصور على السماع عند سيبويه وهذا وجه التعسف الذى ذكره فى المطول كما أفاده الفنرى ، ورده العلامه عبد الحكيم : بأن ابن مالك ذكر فى التسهيل ، وكذا غيره أن الصحيح أن المفعول معه قياسى فلا يظهر أن يكون هذا وجها للتعسف ، ووجه التعسف المذكور بأمور كلها قابله للخدش مذكوره فى حاشيه العلامه المذكور (قوله : وليس مثل التقوى) أى : وليس ذلك الشىء الذى فيه من التقوى مثل إلخ (قوله : فالأول) أى : فالتقوى الذى فيه لأجل تضمنه الضمير فتضمن الضمير عله الأول (قوله : والثانى) أى : كون التقوى الذى فيه ليس مثل التقوى فى هو قام لأجل شبهه بالاسم الجامد الخالى عن الضمير : كرجل فالشبه بالجامد عله للثانى. (قوله : وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) أى : نحو زيد قائم أبوه ، فقائم أبوه ليس جمله ولا معاملا معاملتها ، واعترض على الشارح فى جعله هذا فى حيز التعليل بقوله : ولهذا مع أن هذا التعليل لا يتأتى فيه ، بل اسم الفاعل إذا دفع الظاهر كان كالفعل فى أن كلا منهما لا يتفاوت عند الإسناد للظاهر ، وإنما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالإفراد حملا له على المسند للضمير كما أوضح ذلك فى المطول ، والحاصل أن قائم إذا رفع الضمير حكموا له مع فاعله بالإفراد لشبهه بالخالى من جهه عدم تغيره فى الخطاب والغيبه ، وإذا رفع اسما ظاهرا حكموا عليه بالإفراد حملا له على ما إذا رفع ضميرا ولم ينظروا لكونه : كالفعل لا يتفاوت عند الإسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جمله ، ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جمله صورتان وهما

ولا ـ عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أى : معامله الجمله (فى البناء) حيث أعرب فى مثل : رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم (ومما يرى تقديمه) أى : ومن المسند إليه الذى يرى تقديمه على المسند (كاللازم ...

******

ما إذا وقع مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر نحو : أقائم الزيدان ، أو وقع صله للموصول نحو : جاء القائم أبوه ؛ لأنه يقدر بالفعل - كذا ذكر السيد فى شرح المفتاح ، وفى يس : إن المقرر فى النحو أن صله أل شبه جمله لا جمله - فتأمل.

(قوله : ولا عومل قائم مع الضمير) أى : وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثانى لدلاله الأول (قوله : فى البناء) فيه نظر ؛ لأن الجمله من حيث هى لا ـ تستحق إعرابا ، ولا ـ بناء ، وحاصل الجواب : أنه ليس المراد بالبناء البناء الاصطلاحى ، بل عدم ظهور إعراب متبوعها عليها أى إنه لم يعامل معامله الجمله فى عدم ظهور إعراب المتبوع عليها ، بل هذا ثبت له ظهور إعراب المتبوع عليه دون الجمله فلم يثبت لها ذلك ، وهذا لا ينافى أن الجمله قد تكون معربه محلا ، فنفى الإعراب والبناء عنها إنما هو بالنظر للفظها.

(قوله : فى مثل : رجل قائم ، ورجلا قائما ، ورجل قائم) أى : فإن الوصف قد أعرب مع تحمله للضمير فى هذه الأحوال أى : للضمير فى هذه الأحوال أى : أجرى عليه إعراب المتبوع لفظا ، ولو قيل رجل قام ، ورجلا قام ، ورجل قام لكانت تلك الجمله الواقعه صفه مبنيه بمعنى أنه لم يجر عليها إعراب المتبوع لفظا ، بل محلا.

(قوله : ومما يرى) على صيغه المتكلم المبنى للفاعل أو الغائب المبنى للمجهول - كذا فى الأطول ، وفيه أيضا أن قوله : ومما يرى تقديمه كاللازم إلخ هذا الحكم لا ينبغى أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكنايه ، بل يجرى فى المجاز أيضا فيرى تقديم المسند إليه فى أنت تقدم رجلا ـ وتؤخر أخرى ، كاللازم لكونه أعون على المراد وهو إيراد الحكم على وجه أبلغ ، إذ المجاز أبلغ من الحقيقه (قوله : كاللازم) حال من تقديم أى حاله كون ذلك التقديم مماثلا للتقديم اللازم فى القياس كتقديم لازم الصداره ، فتقديم هذا ليس بلازم فى القياس ، بل مثله من حيث إنه لازم فى الاستعمال ، ولذا لم يقل لازما ،

لفظ مثل وغير) إذا استعملا على سبيل الكنايه (فى نحو : مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود ؛ بمعنى : أنت لا تبخل وأنت تجود من غير إراده تعريض بغير المخاطب) ...

******

وقال كاللازم ، والحاصل إنه إنما لم يقل : ومما يرى تقديمه لازما لفظ مثل وغير إذا استعملا على سبيل الكنايه إشاره إلى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ، ولكن اتفق أنهما لم يستعملا فى الكنايه إلا مقدمين فأشبها ما اقتضت القواعد تقديمه ، حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكنايه بأن قيل لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك كان كلاما منبوذا طبعا ، ولو اقتضت القواعد جوازه.

(قوله : لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر ؛ لأنهما المستعملان فى كلامهم ، والقياس يقتضى أن يكون ما هو بمعناهما : كالمماثل والمغاير والشبيه والنظير - كذلك قاله عبد الحكيم.

وكذلك الإضافه للكاف ليست قيدا ، بل كذلك مثلى أو مثله ، وغيرى وغيره - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : على سبيل الكنايه) أى : من إطلاق اسم الملزوم وإراده اللازم ، وبيان ذلك أنك إذا قلت : مثلك لا يبخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب أى : عن كل من كان متصفا بصفاته ، والمخاطب من هذا العام ؛ لأنه متصف بتلك الصفات ، فيلزم أنه لا يبخل للزوم حكم الخاص لحكم العام فقد أطلق اسم الملزوم وهو نفى البخل عن المماثل ، وأريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب ، وكذا إذا قيل : غيرك لا يجود ؛ لأنه إذا نفى الجود عن الغير على وجه العموم فى الغير انحصر الجود فيه ؛ لأن الجود صفه وجوديه لا بد لها من محل تقوم به ومحلها إما المخاطب أو غيره ، وقد نفى قيامها بكل فرد غير المخاطب ، فلزم قيامها به ، فقد استعمل اللفظ فى المعنى الموضوع له وهو نفى الجود عن كل مغاير وأريد لازمه ، وهو إثبات الجود للمخاطب (قوله : مثلك لا يبخل إلخ) المجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالإضافه ، وإن لم يتعرفا بها لتوغلهما فى الإبهام - قاله الفنرى.

(قوله : بمعنى أنت لا تبخل) وأنت تجود لف ونشر مرتب (قوله : من غير إراده تعريض بغير المخاطب) أى : من غير إراده التعريض بغير المخاطب ، وهذا حال من نحو

بأن يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب ، أو غير مماثل بل المراد نفى البخل عنه على طريق الكنايه ؛ ...

******

المضاف إلى المثالين ولفظ من زائد فى الإثبات لتضمنه النفى ؛ لأنه فى قوه لا مع إراده تعريض بغير المخاطب ومفهوم كلامه أنه لو أريد التعريض بأن أريد بالمثل أو للغير إنسان معين لم يكن تقديمه كاللازم ؛ وذلك لأن التقديم إنما كان كاللازم عند ارتكاب الكنايه لكونه أعون على إثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو طريق الكنايه ، وإذا أريد التعريض فلا كنايه (قوله : بأن يراد بالمثل) تصوير للمنفى وهو إراده التعريض ، فإذا قلت مثلك لا يبخل مريدا من المثل شخصا معينا جوادا مماثلا للمخاطب ، أو قلت غيرك لا يجود مريدا بالغير بخيلا آخر معينا كان الكلام من قبيل التعريض لا من قبيل الكنايه ؛ لأنه يلزم من نفى بخل شخص معين مماثل للمخاطب نفى بخله ولا يلزم من نفى الجود عن واحد معين ثبوت الجود للمخاطب ؛ لأنه يتحقق فى شخص آخر مغاير لذلك المعين وللمخاطب ، ثم إن جعل هذا تعريضا فيه نظر ، إذ لا تعريض فى الكلام المذكور بذلك الإنسان ، بل الكلام موجه نحوه بطريق الاستقامه دون الإماله إلى عرض وجانب ، وإنما يكون التركيب من قبيل التعريض إذا قصد وصف المخاطب بالبخل ، وأما على ما ذكره الشارح من إراده واحد معين بالمثل والغير فالتركيب ليس كنايه ولا تعريضا ، وأجيب بأنه ليس المراد بالتعريض الاصطلاحى الآتى فى الكنايه وهو الإشاره إلى معنى يفهم من عرض الكلام وجانبه ، بل المراد التعريض اللغوى وهو الإشاره على وجه الإجمال والإبهام وعدم التصريح ولا شك أنك لم تصرح بالمعرض به ، بل أجملته وأبهمته ، ولهذا الجواب اندفع أيضا ما يقال التعريض من قبيل الكنايه فيلزم أن يكون الكلام كنايه وغير كنايه - وهو باطل ، وأجيب عنه أيضا بأن التعريض لا يلزم أن يكون نوعا من الكنايه ، بل هو أعم من ذلك ، إذ قد يكون كنايه ومجازا وحقيقه (قوله : إنسان آخر) أى : معين ، وقوله مماثل للمخاطب : راجع لقوله بالمثل (قوله : أو غير مماثل) بالإضافه راجع لقوله والغير (قوله : بل المراد) أى : بقولك مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود ، وقوله نفى البخل عنه أى : عن المخاطب وهذا إضراب على قوله من غير إراده

لأنه إذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه عنه وإثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وإنما يرى التقديم فى مثل هذه الصوره كاللازم (لكونه) أى : التقديم ...

******

تعريض إلخ ، وقوله على طريق الكنايه لم يجعل على طريق المجاز من ذكر الملزوم ، وإراده اللازم لجواز إراده المعنى الحقيقى أيضا (قوله : لأنه إذا نفى إلخ) هذا توجيه للكنايه فيه ، وبيان للزوم المحقق لها وقوله : لأنه أى : البخل وقوله عمن كان على صفته أى : عن كل من كان على صفه المخاطب ؛ لأن معنى مثلك لا يبخل من كان على الصفات التى أنت عليها لا يبخل ، والمخاطب من هذا العام ؛ لأنه متصف بتلك الصفات ، فيلزم أنه لا يبخل ؛ لأن الحكم على العام ينسحب على كل فرد من أفراده (قوله : من غير قصد إلى مماثل) أى : بخلاف ما إذا أريد بالمثل معين أى : إنسان آخر غير المخاطب ، لا يقال التعليق بالمشتق يؤذن بعليه المشتق منه ، والمشتق منه موجود فى المخاطب ، فيلزم أنه لا يبخل ؛ لأنا نقول الحكم على العموم من غير ملاحظه مماثل معين يفهم منه فى العرف عليه الوصف وهو المماثله بخلاف ما إذا أريد بالمثل معين أى : إنسان آخر غير المخاطب ، ولم يرد العموم فلا يفهم عرفا منه عليه الوصف فلا يلزم فيه أن يكون المخاطب لا يبخل ؛ لأن الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين كما يظهر ذلك لصاحب الذوق السليم. ا. ه سم.

(قوله : وإثبات الجود) عطف على نفى البخل لا على قوله نفيه عنه أى : والمراد من غيرك لا يجود ؛ إثبات الجود للمخاطب بسبب نفيه إلخ وهذا توجيه للكنايه فى التركيب الثانى ، وبيان للزوم المحقق لها ، وقوله من غيره أى عن كل مغاير له بخلاف ، ما إذا أريد به معين ، فإنه لا يلزم انحصار الجود فى المخاطب ؛ لأنه يتحقق فى شخص آخر غير المخاطب ، وقوله : مع اقتضائه محلا من جمله الدليل ووجه الاقتضاء أن الجود صفه موجوده فى الخارج وكل ما هو كذلك ، فلا بد له من موصوف أى : محل يقوم به ، ثم إنه ليس له إلا محلان المخاطب والغير ، فإذا انتفى عن الغير تعين أن يقوم بالمخاطب (قوله : فى مثل هذه الصوره) كان الظاهر أن يقول هاتين الصورتين كما لا يخفى ، إذ

(أعون على المراد بهما) أى : بهذين التركيبين ؛ لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكنايه التى هى أبلغ ، والتقديم لإفاده التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله : كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم ، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم ؛ نص عليه فى دلائل الإعجاز

******

المتبادر من كلامه أن قوله مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود تركيب واحد وكلام القوم صريح فى أنهما تركيبان (قوله : أعون على المراد بهما) الباء بمعنى من إن قلت : إن التأخير لا إعانه فيه على المراد ؛ لأن التقوى الذى يحصل به الإعانه على المراد إنما يتأتى بالتقديم ، وحينئذ فلا وجه للتعبير بأعون ، قلت أفعل ليس على بابه أى : لكونه معينا ، وقوله : لأن الغرض عله لكونه معينا (قوله : إثبات الحكم) أعنى الجود : وانتفاء البخل عن المخاطب وفى هذا إشاره إلى أنهما من الكنايه المطلوب بها نسبه لا المطلوب بها صفه ولا المطلوب بها غير صفه ولا نسبه ، بل كان المطلوب بها نفس الموصوف ومثال المطلوب بها صفه قولك : طويل النجاد ، فإن المطلوب بها : طول القامه ، ومثال المطلوب بها صفه وغير نسبه قولك : حتى مستوى القامه عرض الأظفار فى الكنايه عن الإنسان ، فإنه غير نسبه وغير صفه (قوله : أبلغ) أى : من التصريح ؛ لأنها من باب دعوى الشىء ببينه ، إذ وجود الملزوم دليل على وجود اللازم ، فقولك : فلان كثير الرماد فى قوه قولك : فلان كريم ؛ لأنه كثير الرماد ، وكذلك هنا قولك غيرك لا يجود فى قوه أنت تجود ؛ لأن غيرك لا يجود ، فالحاصل أن المقصود من التركيبين إثبات الحكم على وجه أبلغ.

(قوله : لإفادته التقوى) عله لقوله أعون مقدمه عليه أى : والتقديم معين على ذلك لإفادته للتقوى ، وإنما كان معينا له ؛ لأنه من ناحيته ؛ لأن الكنايه تفيد إثبات الحكم بطريق أبلغ ، وكذلك التقرير (قوله : على ذلك) أى : على إثبات الحكم بالطريق الأبلغ (قوله : إنه كان مقتضى القياس إلخ) أى : وذلك ؛ لأن المطلوب وهو إثبات الجود للمخاطب ، وانتفاء البخل عنه يحصل بالكنايه ، وهى حاصله مع التأخير كالتقديم ، فكان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لحصول المقصود معه (قوله : إلا على التقديم) أى : فأشبه ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعمل غير مقدم عند قصد الكنايه بأن قيل

(قيل وقد يقدم) المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى ...

******

لا يبخل مثلك ، ولا يجود غيرك كان كلاما منبوذا طبعا ، وإن اقتضت القواعد جوازه (قوله : قيل وقد يقدم إلخ) قائله ابن مالك وجماعه ، وإنما ضعفه المصنف حيث عبر بصيغه التمريض وهو قيل للبحث فى دليله ، وإلا ، فالحكم مسلم كما يأتى (قوله : وقد يقدم) الواو من جمله المحكى ، وهى إما للعطف على ما قبله فى كلام القائل أو للاستئناف ، وما قيل إنه معطوف على مقول قول عبد القاهر عطف تلقين ، كما يقال : سأكرمك ، فتقول : وزيدا ، أى : قل : وزيدا ، فليس بشىء ، إذ لا معنى لتلقين القائل للشيخ هذا الكلام ، وأيضا لا يطرد فى قول عبد القاهر ، وقد يقدم ليفيد تخصيصه فإنه لا يمكن أن يكون فيه لعطف التلقين.

(قوله : المسور بكل) فيه ميل لمذهب المناطقه القائلين الموضوع هو المضاف إليه لفظه كل ، وأما هى فهى داله على كميه الأفراد ، وإلا فالنحاه يجعلون كل هى المسند إليه وقوله المسور بكل أى : أو ما يجرى مجراه فى إفاده العموم لجميع الأفراد كأل الاستغراقيه ، ولفظ جميع ، وإنما اشترط أن يكون مقرونا بكل ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لم يجب تقديمه نحو :زيد لم يقم ولم يقم زيد لعدم فوات العموم ، إذا لا عموم فيه وكذلك إذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفى لم يجب تقديمه نحو : كل إنسان قام ، وقام كل إنسان ، لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقا قدم المسند إليه أو أخر ، وبقى شرط ثالث : وهو أن يكون المسند إليه بحيث لو أخر كان فاعلا بخلاف قولك : كل إنسان لم يقم أبوه ، فإنه لو أخر كل إنسان بأن قيل : لم يقم أبو كل إنسان لم يكن فاعلا لفظيا لأخذ المسند فاعله فلا يجب التقديم فى تلك الحاله لعدم فوات العموم ؛ لأن العموم حاصل على كل حال سواء قدم المسند إليه أو أخر ، بقى شىء آخر وهو أن الكلام فى بيان أحوال المسند إليه مطلقا ، وحينئذ فمن أين أخذ الشارح تقييده بما ذكر ، وقد يقال أخذ الشارح ذلك من قرينه السياق وفى كلام بعضهم أن الضمير فى قول المصنف ، وقد يقدم إن جعل راجعا للمسند إليه فى الجمله كانت كلمه قد للتقليل ؛ لأن هذا التركيب قليل بالنسبه لغيره وأن جعل الضمير راجعا للمسند إليه المقيد بما قاله الشارح بقرينه سياق الكلام كانت للتحقيق.

(لأنه) أى : التقديم (دال على العموم) أى : على نفى الحكم عن كل فرد (نحو : كل إنسان لم يقم) فإنه يفيد نفى القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان (بخلاف ما لو أخر ، نحو : لم يقم كل إنسان فإنه يفيد نفى الحكم عن جمله الأفراد

******

(قوله : لأنه دال على العموم) أى : على عموم النفى وشموله يعنى : أن المسند إليه إذا كان مستوفيا للشروط المذكوره ، وكان المتكلم قصده فى تلك الحاله إفاده العموم ، فإنه يجب عليه أن يقدم المسند إليه لأجل أن يفيد الكلام قصده ، إذ لو أخر لم يطابق مقصوده ؛ لأنه لم يفد العموم حينئذ ، فالغرض من قول المصنف لأنه دال إلخ بيان للحال التى لأجلها ارتكب التقديم لا استدلال عقلى ، إذ هذا أمر نقلى والواجب إثباته بالنقل ، ولبعض الأفاضل قول المصنف ؛ لأنه دال إلخ أى : من دلاله المقتضى بالفتح على المقتضى بالكسر فهى غايه مترتبه على التقديم ، وإن أريد الدلاله على قصد العموم كان عله باعثه (قوله : أى على نفى الحكم) أى : المحكوم به ، وقوله عن كل فرد أى من أفراد ما أضيف إليه كل (قوله : نحو كل إنسان لم يقم) أى : كل فرد اتصف بعدم القيام ومحكوم عليه به ، ولا يقال الضمير فى لم يقم عائد على كل إنسان فيكون العموم واقعا فى حيز النفى فيكون هذا التركيب من سلب العموم ؛ لأنا نقول مراعاه الاسم الظاهر أولى من مراعاه ضميره ، وأيضا يلزم على مراعاه الضمير أنه لم يتحقق عموم السلب أصلا ، ولا قائل بذلك.

(قوله : فإنه يفيد نفى القيام عن كل واحد) الجار والمجرور متعلق بنفى لا بالقيام أى : فإنه يفيد أن انتفاء القيام ثابت لكل واحد ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الحكم فى عموم السلب يلاحظ مطلقا ، وأن متعلق النفى فيه الأفراد (قوله : بخلاف ما لو أخر) ما زائده كما فى قوله تعالى : (مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)(1) ولو شرطيه جزاؤها قوله : فإنه يفيد نفى الحكم إلخ إن جاز وقوع الجمله الاسميه جوابا للو كما فى المغنى ومحذوف إن لم يجز كما فى الرضى أى لم يدل على العموم ، وقوله : فإنه تعليل له ، وإنما لم يقل بخلاف التأخير تنصيصا على بيان مخالفه التقديم والتأخير (قوله : فإنه يفيد نفى الحكم) أى :

۱- الذاريات : ۲۳.

لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى ، والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفى الشمول ...

******

المحكوم به كالقيام فى المثال ، وقوله عن جمله الأفراد أى : عن الأفراد المجمله أى : التى لم تفصل ولم تعين بكونها كلا أو بعضا ، بل أبقيت على شمولها للأمرين (قوله : لا عن كل فرد) أى : فقط فلا ينافى أن رفع الإيجاب الكلى يصدق بالنفى عن كل فرد كما سيأتى ، وإيضاح المقام أن تقول : إن عموم السلب وسلب العموم النظر فيهما إنما هو للأفراد لا للجمله أعنى : الهيئه الاجتماعيه ، وإنما الفرق بينهما من جهه كون فرد متعلقا للنفى أو متعلقا للمنفى ، فإن كان الأول فهو عموم السلب ، وإن كان الثانى فهو سلب العموم ، فإذا قلت : كل إنسان لم يقم فمعناه القيام انتفى عن كل فرد من أفراد الإنسان ، فالقيام ملحوظ على وجه الإجمال والنفى تعلق بالأفراد بعد تعلقه بالقيام وارتباطه به ، وإذا قلت : لم يقم كل إنسان انتفى ، فالقيام ليس ملحوظا على وجه الإجمال ، بل ملحوظ تعلقه بكل فرد ، ثم إن انتفاء قيام الكل يتحقق بعدم حصوله من بعض دون بعض ، وبعدم حصوله من كل واحد ؛ لأنه رفع للإيجاب الكلى ورفعه يتحقق بكل من السلب الكلى والجزئى وأيّا ما كان يتحقق السلب الجزئى ، ولذا تراهم يقولون إن سلب العموم من قبيل السلب الجزئى ؛ لأنه هو المحقق إذا علمت ما ذكرناه ظهر لك أن قول المصنف : فإنه يفيد نفى الحكم عن جمله الأفراد ، عن فيه بمعنى على أى : يفيد أن الحكم على جميع الأفراد انتفى ، والمراد بالجمله الأفراد المجمله التى لم تعين بكونها كلا ، أو بعضا لا الهيئه الاجتماعيه - فتأمل.

(قوله : يفيد عموم السلب) أى : نفى الحكم عن كل فرد (قوله : وشمول النفى) تفسير لما قبله ؛ لأن العموم معناه الشمول والسلب معناه النفى (قوله : لا يفيد إلا سلب العموم) إنما أتى بأداه الحصر فى الثانى دون الأول ؛ لأن عموم السلب يستلزم سلب العموم ؛ لأن عموم السلب من قبيل السلب الكلى وسلب العموم من قبيل السلب الجزئى ، والسلب الكلى مستلزم للسلب الجزئى ؛ لأن انتفاء الحكم عن كل فرد يستلزم انتفاءه عن بعض الأفراد ، فلذا لم يأت فيه بأداه الحصر لئلا يقتضى أن التقديم إنما يفيد

(وذلك) أى : كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون لإفاده معنى جديد مع أن التأسيس راجح ...

******

عموم السلب دون سلب العموم ، مع أنه لازم له بخلاف سلب العموم ، فإنه لا يستلزم عموم السلب لاحتمال الثبوت لبعض الأفراد ؛ فلذا أتى فيه بأداه الحصر ، وما قلناه من أن سلب العموم لا يستلزم عموم السلب لا ينافى ما مر ، من أن سلب العموم يتحقق عند عدم حصول المحكوم به من بعض ، وعند عدم حصوله من كل فرد كما هو ظاهر - فتأمل.

(قوله : وذلك) أى : وإنما كان ذلك أى تقديم المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى مفيدا لعموم السلب وتأخيره عنه مفيد السلب العموم ، ولم يعكس الأمر لأجل أن ينتفى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس الحاصل عند انعكاس المفاد ، وحاصل ما ذكره المصنف من الدليل أن تقول : لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفى والتأخير مفيدا لنفى العموم ، بل كان الأمر بالعكس للزم ترجيح التأكيد على التأسيس ، لكن اللازم باطل ؛ لأن التأسيس خير من التأكيد ؛ لأن حمل الكلام على الإفاده خير من حمله على الإعاده فالملزوم مثله فقول الشارح مع أن التأسيس إلخ إشاره للاستثنائيه وقوله وبيان لزوم إلخ : بيان للملازمه والشرطيه ، وحاصله أن تقديم المسند إليه المنكر بدون كل نحو : إنسان لم يقم لسلب العموم ونفى الشمول ، وتأخير نحو : لم يقم إنسان لعموم السلب وشمول النفى فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا لتكون كل للتأسيس الراجح لا للتأكيد المرجوح ، فإن قلت : إفاده التقديم لعموم النفى وإفاده التأخير لسلب العموم أمر لغوى ، والأمور اللغويه إنما تثبت بالسماع لا بالاستدلال ، فقول ذلك القائل لئلا يلزم إلخ : دليل باطل لا يفيد شيئا أجيب بأن ذلك القائل متمسك فى أصل دعواه أن المسند إليه المسور بكل تقديمه يفيد عموم السلب ، وتأخيره يفيد سلب العموم باستعمال البلغاء لذلك ، والاستعمال دليل اللغه ، وأما قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد إلخ فهو بيان للسبب الباعث على هذه الطريق ، وللمناسبه بين التقديم والعموم وبين التأخير وسلب العموم (قوله : لإفاده معنى جديد) أى : لم يكن حاصلا قبله

لأن الإفاده خير من الإعاده وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس.

أما فى صوره التقديم فلأن قولنا : إنسان لم يقم - موجبه مهمله ؛ أما الإيجاب فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان لا بنفى القيام عنه لأنه حرف السلب وقع جزءا من المحمول ، وأما الإهمال فلأنه لم يذكر فيها ما يدل على كميه أفراد الموضوع ...

******

(قوله : لأن الإفاده خير من الإعاده) فيه نظر ؛ لأن الإعاده قد تكون متعينه فيما إذا اقتضى الحال التأكيد كما إذا كان المخاطب منكرا ، وليس معه ما يزيل إنكاره ، فإنه يجب التأكيد والإعاده له ، وأجيب بأن كون الإفاده خيرا من الإعاده بالنظر للغالب أو بالنظر لنفس الأمر وقطع النظر عن المقامات والعوارض ، إذ الأصل عدم الاعتداد بالعارض ، فإن قلت ما ذكره من أن الإفاده خير من الإعاده معارض بأن استعمال كل فى التأكد أكثر ، فالحمل عليه راجح ، قلت : كثره استعمالها فى التوكيد ممنوع ؛ لأن استعمالها فيه مشروط بإضافتها للضمير وعدم تجردها عن العوامل اللفظيه. ا. ه عبد الحكيم.

(قوله : وبيان لزوم ترجيح إلخ) أى : وانعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن كان مفاد التقديم نفى العموم والشمول ، ومفاد التأخير شمول النفى ، وبيان مبتدأ خبره محذوف أى : نذكره لك أو ظاهر (قوله : أما فى صوره التقديم إلخ) أى : أما لزوم الترجيح المذكور فى صوره التقديم لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير (قوله : فلأن قولنا إنسان لم يقم) أى : فى المثال الأول قبل دخول كل.

(قوله : موجبه مهمله) كلامه يقتضى أنه يتعين فيها ذلك ، ولا يصح أن تكون سالبه وليس كذلك ، بل يصح فيها ذلك إن قدرت الرابطه بعد حرف السلب على حد قولهم فى الإنسان : ليس بكاتب إنها موجبه معدوله إن قدرت الرابطه قبل حرف السلب ، وجعلت حرف السلب جزءا من المحمول وسالبه إن قدرت الرابطه. بعد حرف السلب فتكون مفيده لسلب الربط ، وأجيب بأن الرابطه لا يصح تقديرها هنا بعد حرف السلب ؛ لأن لم شديده الاتصال بالفعل فلا يجوز الفصل بينهما فتعين أن تكون موجبه معدوله (قوله : لأن حرف السلب وقع جزءا من المحمول) أى : فهى موجبه معدوله

مع أن الحكم فيها ما صدق عليه الإنسان وإذا كان إنسان لم يقم موجبه مهمله يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جمله الأفراد لا عن كل فرد ...

******

المحمول وهذا الذى ذكره الشارح وجه لفظى للفرق بين المعدوله والسالبه ، لكنه جار فى لم يقم إنسان أيضا مع أنه سالبه على ما سيأتى ، والتحقيق أن الحكم إن كان بسلب الربط فهى سالبه ، وإن كان بربط السلب فهى معدوله فالمحكوم به فى إنسان لم يقم ثبوت عدم القيام إلى الفاعل فهى معدوله ، وفى لم يقم إنسان سلب ثبوت القيام عن الإنسان فهى سالبه - انظر عبد الحكيم.

(قوله : مع أن الحكم إلخ) هذا تتمه الدليل على أنها مهمله ولو لم يذكره لوردت الطبيعيه : كالإنسان نوع فإنه لم يذكر فيها ما يدل على كميه الأفراد ، لكن ليس الحكم فيها على ما صدق عليه الإنسان من الأفراد ، بل الحكم فيها على الطبيعه ومحصل الفرق بينهما أن المهمله يذكر فيها ما يدل على كميه الأفراد مع كون الحكم فيها على الماصدق أى : الأفراد ، وأما الطبيعيه فهى وإن كان لم يذكر فيها ما يدل على كميه الأفراد ، لكن ليس الحكم فيها على الماصدق ، بل على الطبيعه (قوله : وإذا كان إنسان لم يقم إلخ) مرتبط بقوله فلأن قولنا إنسان لم يقم موجبه مهمله (قوله : يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جمله الأفراد) أى : عن الأفراد مجمله ، وانتفاء قيام الجمله يصدق بعدم حصوله من بعض وبعدم حصوله من كل واحد ، وأيّا ما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو المحقق فقول الشارح لا عن كل فرد أى فقط فلا ينافى قوله الآتى أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها ، ثم إن الأولى أن يقول يجب أن يكون معناها ثبوت نفى القيام عن جمله الأفراد ليوافق ما تقدم له سابقا حيث قال حكم : فيها بثبوت عدم القيام ، وإلا فنفى القيام عن جمله الأفراد ليس معنى الموجبه المهمله المعدوله المحمول ، نعم هو لازم لمعناها الذى هو ثبوت عدم القيام لجمله الأفراد ؛ لأنه يلزم من ثبوت عدم القيام انتفاؤه ، وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى يجب أن يكون محصل معناها ، أو المراد يجب أن يكون معناها أى : اللازمى لا المطابقى واختار التعبير بذلك لظهور لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البيان - أفاده عبد الحكيم.

(لأن الموجبه المهمله المعدوله المحمول فى قوه السالبه الجزئيه) عند وجود الموضوع ، نحو : لم يقم بعض الإنسان ؛ بمعنى : أنهما متلازمان فى الصدق لأنه قد حكم فى المهمله بنفى القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها ، وأيا ما كان يصدق نفى القيام عن البعض وكلما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه ...

******

(قوله : لأن الموجبه إلخ) عله للزوم ترجيح التأكيد على التأسيس لانعكاس المفاد بالتقديم ، لكن بالوسائط التى ذكرها الشارح (قوله : لأن الموجبه المهمله) أى : وهى التى تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الأفراد أو كلها وقوله المعدوله المحمول أى : التى جعل حرف النفى جزءا من محمولها كقولنا : إنسان لم يقم.

(قوله : فى قوه السالبه الجزئيه) أى : وهى التى ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض نحو : لم يقم بعض الإنسان (قوله : عند وجود : الموضوع) دفع بهذا ما يقال : إن السالبه الجزئيه أعم من الموجبه المعدوله والمهمله ؛ لأنها تصدق عند وجود موضوعها فى الخارج وعند عدمه بخلاف الموجبه المهمله ، فإنها لا تصدق إلا عند وجوده ، وحينئذ فكيف تكون فى قوتها ، وحاصل الدفع أن المراد أنها فى قوه السالبه عند وجود موضوع السالبه كما فى هذه التى مثل بها المصنف وهذا لا ينافى أنها عند عدمه لا تكون فى قوتها ، بل أعم (قوله : بمعنى أنهما متلازمان) أى : أن معنى كون الموجبه المهمله المعدوله المحمول فى قوه السالبه الجزئيه أنهما متلازمان فى الصدق أى : التحقق فكلما تحقق معنى إحداهما تحقق معنى الأخرى ، ثم إن ما ذكره الشارح من تلازمهما فى الصدق بيان للواقع وإلا فيكفى فى ثبوت المدعى استلزام الموجبه المعدوله للسالبه الجزئيه فقط (قوله : نحو لم يقم بعض الإنسان) مثال للسالبه الجزئيه فمعناها سلب القيام عن بعض أفراد الإنسان ، وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الأفراد دون بعض ، وعند انتفائه عن كل فرد (قوله : لأنه قد حكم فى المهمله بنفى القيام) الأولى أن يقول بثبوت عدم القيام لما تقدم من أن الحكم فيها بثبوت نفى القيام لا بنفى القيام ، ويمكن أن يجاب بأن المراد بالنفى الانتفاء أى : حكم فيها بانتفاء القيام على أن النفى مصدر المبنى للمفعول ،

عما صدق عليه الإنسان فى الجمله فهى فى قوه السالبه الجزئيه (المستلزمه نفى الحكم عن الجمله) ...

******

وانتفاء القيام عباره عن ثبوت عدمه ، أو أن الباء فى قوله بنفى ليست داخله على المحكوم به ، بل المعنى حكم فيها بطريق نفى القيام فالحكم من حيث هو عام للنفى والإثبات أى أنه تحقق فى ضمن هذا النفى الحكم الذى هو ثبوت عدم القيام - أفاد ذلك العلامه الفنارى.

(قوله : عما صدق عليه الإنسان) أى : عن الأفراد التى يصدق أى : يحمل عليها الإنسان حمل مواطأه (قوله : أعم من أن يكون) أى : ذلك الماصدق (قوله : وأيّا ما كان إلخ) ما زائده وكان تامه والتنوين عوض عن المضاف إليه أى : وأى حال ثبت وهو كون الماصدق المنفى عنه القيام جميع الأفراد أو بعضها يصدق إلخ ، إلا أنه على التقدير الأول يكون بالتضمن ، وعلى الثانى يكون بالمطابقه وقوله يصدق نفى القيام عن البعض أى : وهو مدلول السالبه الجزئيه ، فظهر من هذا ملازمه السالبه الجزئيه للمهمله (قوله : وكلما صدق إلخ) بيان لملازمه المهمله للسالبه الجزئيه ، فقوله : نفى القيام عند البعض أى : الذى هو مدلول السالبه الجزئيه أى : كلما تحقق ذلك المدلول ، وقوله صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان أى : الذى هو مدلول الموجبه المهمله المعدوله المحمول ، وكأنه قال صدقت أى : تحققت الموجبه المهمله المعدوله المحمول ، وقوله فى الجمله أى : مجملا من غير تعرض لكليه أو بعضيه (قوله : فهى فى قوه إلخ) تفريع على الدليل بشقيه أى : فظهر من هذا البيان أن الموجبه المهمله المعدوله المحمول فى قوه السالبه الجزئيه بمعنى أنهما متلازمان فى التحقق (قوله : المستلزمه) صفه للسالبه الجزئيه وقوله عن الجمله عن بمعنى على متعلقه بالحكم ، والمراد بالجمله الأفراد مجمله بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها أى : المستلزمه لكون المحكوم به على جمله الأفراد منتفيا ، أو أن عن على حالها صله للنفى أى : المستلزمه لكون المحكوم به منتفيا عن جميع الأفراد فاستلزامها لذلك على طريق رفع الإيجاب الكلى كما يشير له تقرير الشارح ، وليس المراد أنها تستلزم نفى الحكم عن الهيئه الاجتماعيه ؛ لأنها قد تتحقق من غير النفى عن الهيئه الاجتماعيه ، ألا ترى إلى قولك

لأن صدق السالبه الجزئيه الموجوده الموضوع إما بنفى الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض. وأيّا ما كان يلزمها نفى الحكم عن جمله الأفراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض ، وإذا كان إنسان لم يقم بدون كل معناه نفى القيام عن جمله الأفراد لا عن كل فرد ، فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك - كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس على التأكيد.

وأما فى صوره التأخير فلأن قولنا : لم يقم إنسان سالبه مهمله لا سور فيها (والسالبه المهمله فى قوه السالبه الكليه ...

******

بعض الرجال لا يحمل الصخره العظيمه فإنها سالبه جزئيه صادقه ، ولا تستلزم نفى الحمل عن الهيئه الاجتماعيه - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : لأن صدق إلخ) دليل لقول المصنف المستلزمه نفى الحكم إلخ. (قوله :عن جمله الأفراد) أى : عن الأفراد المجمله بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها (قوله : دون كل فرد) أى : دون النفى عن كل فرد (قوله : وإذا كان إنسان لم يقم إلخ) مرتبط بقوله سابقا ، وإذا كان إنسان لم يقم موجبه مهمله يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جمله الأفراد لا عن كل فرد (قوله : معناه نفى القيام) الأولى أن يقول ثبوت عدم القيام عن الأفراد مجمله إلا أن يقال فى الكلام حذف مضاف أى : محصل معناه أو المراد معناه اللازمى لا المطابقى ، إذا هو ثبوت عدم القيام ويلزمه نفى القيام (قوله : فيجب أن يحمل إلخ) قد : يقال إن الضمير الراجع إلى النكره نكره كما صرح به الرضى ، وحينئذ فالضمير الذى فى إنسان لم يقم فى المعنى نكره واقعه فى سياق النفى فتكون مفيده لعموم السلب ، فلو كان الكلام بعد دخول كل له لزم ترجيح التأكيد على التأسيس ، وأجيب بأن عموم الضمير يستلزم مخالفه الراجع للمرجع ، وحينئذ فلا يكون ذلك الضمير عاما نحو هذا رجل لم يعلم شيئا ، فالضمير فى يعلم عائد على الرجل السابق ، وليس الضمير فى يعلم بمعنى كل رجل - أفاده العلامه عبد الحكيم.

(قوله : وأما فى صوره التأخير) أى : وأما بيان لزوم ترجيح التأكيد لو عكس المفاد بالتأخير والتقديم فى صوره التأخير (قوله : لا سور فيها) تفسير لقوله مهمله

المقتضيه للنفى عن كل فرد) نحو : لا شيء من الإنسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهمله فى قوه الجزئيه - بينه بقوله : (لورود موضوعها) أى : موضوع المهمله (فى سياق النفى) حال كونه نكره غير مصدره بلفظ كل فإنه يفيد نفى الحكم عن كل فرد وإذا كان لم يقم إنسان بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد ، فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جمله الأفراد لتكون كل لتأسيس معنى آخر

******

(قوله : المقتضيه للنفى عن كل فرد) إنما عبر هنا بالمقتضيه وفيما مر بالمستلزمه ؛ لأن السالبه الجزئيه تحتمل نفى الحكم عن كل فرد ، وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض ، وعلى كل تقديره ، وتستلزم نفى الحكم عن جمله الأفراد ، فأشار بلفظ الاستلزم إلى هذا بخلاف السالبه الكليه ، فإنها تقتضى بصريحها نفى الحكم عن كل فرد ، فلذا عبر فى جانبها بالمقتضيه المشعر بالصراحه بخلاف الاستلزام (قوله : ولما كان هذا) أى : الحكم بأن السالبه المهمله فى قوه السالبه الكليه ، وقوله مخالفا لما عندهم أى : لما تقرر عندهم ، وقوله من أن إلخ : بيان لما عندهم وهذا إشاره إلى وجه تعميم هذا الحكم بقوله لورود موضوعها فى سياق النفى وعدم تعليل كون الموجبه المهمله المعدوله المحمول فى قوه السالبه الجزئيه (قوله : بينه) أى : ذلك الحكم بقوله إلخ أى فيكون هذا مخصصا لقولهم المهمله السالبه فى قوه الجزئيه ، فما عندهم من أن المهمله السالبه فى قوه الجزئيه إنما هو فى غير ما موضعها فى سياق النفى وهو نكره غير مصدره بكل ، وهذا صادق بصور ثلاث ما إذا كان موضوعها معرفه نحو : الإنسان لم يقم أو نكره ولم يتقدمه نفى نحو : إنسان لم يقم أو تقدمه نفى ، ولكن كانت النكره مصدره بكل نحو : لم يقم كل إنسان ، فالمهمله السالبه فى هذه الصور فى قوه الجزئيه ، وأما لو كان موضوعها نكره غير مصدره بكل واقعا فى سياق النفى ، فإنها تكون فى قوه السالبه الكليه نحو : لم يقم إنسان (قوله : لورود موضوعها فى سياق النفى حال كونه نكره غير مصدره بلفظ كل) أى : وكل نكره كذلك فهى مفيده لعموم النفى ، وأشار الشارح بقوله حال كونه نكره إلخ إلى أن حكم المصنف بأن ورود أو الموضوع فى حيز النفى يفيد عموم السلب مقيد بقيدين أن يكون الموضوع نكره ، وأن لا يصدر بلفظ كل ، وإلا كان مفيدا لسلب العموم (قوله : فإنه يفيد)

وذلـك لأـن لفظ كل فى هـذا المقام لا يفيـد إلا أحـد هـذين المعنيين ، فعنـد انتفاء أحـدهما يثبت الآخر ضـروره. والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفى فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كـل للتأسـيس الراجـح دون التأكيـد المرجـوح (وفيـه نظر ؛ لأـن النفى عـن الجمله فى الصـوره الأـولى) يعنى : المـوجبه المهمله المعـدوله المحمول ، نحو : إنسـان لم يقم (وعن كـل فرد فى) الصوره (الثانيه) يعنى : السالبه المهمله ، نحو : لم يقم إنسان (إنما أفاده الإسناد ...

******

أى : النكره فى سياق النفى أو الموضوع النكره فى سـياق النفى (قوله : وذلـك) أى : وجوب الحمـل على نفى القيـام عن جمله الأفراد ليكون كل للتأسيس ثابت ؛ لأن لفظ كل إلـخ ، ودفع الشارح بهـذا ما يقال إنه لا يلزم من نفى أحد هذين المعنيين ثبوت المعنى الآـخر ، لجواز أن يثبت معنى آخر غيرهمـا عنـد دخول كل ، وحاصل الـدفع أنه لم يوجـد فى هـذا المقام معنى آخر غير هـذين ، فحيث انتفى أحـدهما بـدخول كـل ثبت الآـخر معها (قوله : فى هـذا المقام) أى : مقام دخولها على المسـند إليه المنكر مقـدما أو مؤخرا ، والحـال أن المسـند مقرون بحرف النفى ، وقوله هـذين المعنيين أى : نفى القيـام عن كـل فرد ونفيه عن جمله الأفراد.

(قوله : إن التقـديم) أى : للمسـند إليه المنكر نحو : إنسـان لم يقم ، (وقوله : لسـلب العموم) أى : للسـلب الجزئى (قوله : التأخير) أى : للمسـند إليه المنكر نحو : لم يقم إنسان ، (وقوله : لعموم السـلب) أى : للسـلب الكلى (قوله : وفيه نظر) أى : فيما قاله ذلك القائل نظر من حيث الـدليل أعنى : قوله لئلا يلزم ترجيـح التأكيد على التأسـيس ، فالمنصف لم يمنع شـيئا من الحكم الذى ادعاه ذلك القائل ، وإنما نازع فى صـحه دليله ، ولـذا رجع بعضـهم ضـمير فيه لقوله : لئلا يلزم إلخ ، وحاصل ما ذكره المصـنف ثلاثه منوعـات : الأـول : مشترك بين الصوره الأـولى والثـانيه ، وهـذا المنع قـد أبطله الشـارح ، وأما المنعان الآخران فخاصان بالصوره الثانيه.

(قوله : يعنى إلـخ) عبر بالعنـايه فى الموضوعين لكون المصـنف لم يعبر فيمـا سـبق بعنوان الصوره الأولى والصوره الثانيه ، فخفى المراد منهما ، أو أنه أتى بالعنايه هنا ؛ لأن

إلى ما أضيف إليه كل) وهو لفظ إنسان (وقد زال ذلك) الإسناد المفيد لهذا المعنى (بالإسناد إليها) أى : إلى كل لأن إنسان صار مضافا إليه فلم يبق مسندا إليه (فيكون) أى : على تقدير أن يكون الإسناد إلى كل أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الإسناد إلى إنسان يكون كل (تأسيسا لا تأكيدا) لأن التأكيد لفظ يفيد تقويه ما يفيده لفظ آخر ، وهذا ليس كذلك ؛ لأن هذا المعنى حينئذ إنما أفاده الإسناد إلى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيدا له ، وحاصل هذا الكلام أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ، ...

******

الصوره الأولى فى كلام المصنف محتمله لها مع كل وبدونها ، والمراد الثانى ، فلذا قال يعنى ، وكذا يقال فيما بعده. (قوله : إلى ما أضيف إليه كل) أى : فى التركيب الآخر الذى لم يؤت فيه بكل (قوله : وقد زال ذلك بالإسناد إليها) الضمير عائد على كل وأنثه لكون المراد اللفظه أو لتأويلها بالكلمه ، أو الأداه أى : وشرط التوكيد أن يكون الإسناد واحدا وما هنا إسنادان ؛ لأن قولنا : إنسان لم يقم غير كل إنسان لم يقم ، واعترض بأن هذا الرد لا يناسب قواعد المنطقيين ؛ لأن الموضوع عندهم ما أضيف إليه كل ، ولفظ كل سور فقط ، وحينئذ فليس هنا إسنادان ، وعليه فتكون كل تأكيدا إن حمل الكلام على المعنى الأول قبل دخولها أو تأسيسا إن حمل على خلافه ؛ لأن الإسناد واحد ، وقد يجاب بأن المصنف بنى كلامه فى النظر على اصطلاح النحويين ، لكن أنت خبير بأن المستدل بنى كلامه على اصطلاح المناطقه ألا ترى لما تقدم فى صدر المبحث من قوله قد يقدم المسند إليه المقرون بكل - قرره شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : لأن التأكيد) أى : الاصطلاحى فحذف الصفه للعلم بها.

(قوله : لفظ يفيد تقويه ما يفيده لفظ آخر) أى : فى تركيب واحد وإسناد واحد : كجاء القوم كلهم ، فلفظ كلهم يفيد تقويه ما يفيده القوم ، وما هنا ليس كذلك (قوله : وهذا) أى : لفظ كل ليس كذلك (قوله : لأن هذا المعنى) أى : وهو النفى عن كل فرد فى الصوره الثانيه ، والنفى عن الجمله فى الصوره الأولى ، وقوله حينئذ أى : حين حول الإسناد إلى لفظ كل (قوله : وحاصل هذا الكلام) أى : النظر أنا لا نسلم أنه لو

ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحى ، أما لو أريد بذلك أن يكون كل لإفاده معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله : (ولأن) الصوره (الثانيه) يعنى : السالبه المهمله ، نحو : لم يقم إنسان (إذا أفادت النفى عن كل فرد فقد أفادت النفى عن الجمله ، فإذا حملت) كل (على الثانى) أى : على إفاده النفى عن جمله الأفراد حتى يكون معنى : لم يقم كل إنسان - نفى القيام عن الجمله لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيسا) بل تأكيدا لأن هذا المعنى كان حاصلا بدونه ، وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل إنسان لعموم السلب مثل : لم يقم إنسان - لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذ لا تأسيس أصلا ، بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر.

******

حمل إلخ : أى : لأنه ليس هناك لفظان فى تركيب واحد أكد أحدهما الآخر ، بل الموجود إسنادان : إسناد إلى كل ، وإسناد إلى إنسان فلا تأكيد حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله : ولا يخفى أن هذا) أى : المنع المشار له يقول المصنف - وفيه نظر.

(قوله : أما لو أريد بذلك) أى : بالتوكيد (قوله : كان حاصلا بدونه) أى : سواء كان الاسناد واحدا أو متعددا (قوله : فاندفاع المنع) أى : الذى هو حاصل تنظير المصنف. (قوله : وحينئذ) أى : وحين إذ كان المنع المذكور مندفعا (قوله : يتوجه) أى : عليه ما أشار إليه بقوله أى : فقط دون البحث السابق فمحط الفائده ذلك المحذوف وهو قولنا فقط (قوله : فقد أفادت) أى : لزم إفادتها النفى عن الجمله الصادق بالنفى عن كل فرد ، والنفى عن بعض الأفراد ، ووجه اللزوم أن الخاص يستلزم العام (قوله : فإذا حملت كل) أى : بعد دخولها (قوله : حتى يكون) أى : بحيث يكون فحتى للتفريع (قوله : بل تأكيدا) أى : للمعنى المفاد بطريق اللزوم (قوله : لأن هذا المعنى) أى : نفى القيام عن الجمله (قوله : كان حاصلا بدونه) أى : بدون كل (قوله : وحينئذ) أى : وحين إذ كان هذا المعنى وهو النفى عن الجمله حاصلا بدون كل (قوله : لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أى : كما ادعاه صاحب القيل السابق (قوله : إذ لا تأسيس أصلا) لأن لفظه كل للتأكيد على كل حال (قوله : بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين) أى وهما تأكيد

وما يقال : إن دلاله لم يقم إنسان على النفى عن الجمله بطريق الالتزام ، ودلاله لم يقم كل إنسان عليه بطريق المطابقه فلا يكون تأكيدا – ففيه نظر ؛ إذ لو اشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين ...

******

النفى عن كل فرد ، وتأكيد النفى عن الجمله ، وحاصله أنه إذا كان كل من النفى عن كل فرد والنفى عن الجمله مفادا قبل دخول كل ، فبعد دخول كل تكون للتأكيد سواء كانت للنفى عن كل فرد ، أو عن جمله الأفراد ، فإن جعلناها للنفى عن كل فرد – وهو عموم السلب – لزم ترجيح أحد التأكيدين وهو تأكيد النفى عن كل فرد على التأكيد الآخر وهو النفى عن جمله الأفراد ، وإن جعلناها للنفى عن جمله الأفراد – وهو سلب العموم – لزم ترجيح أحد التأكيدين وهو النفى عن جمله الأفراد على التأكيد الآخر وهو النفى عن كل فرد ، وحينئذ فلا يصح قول المستدل إنه يجب أن يحمل على النفى عن الجمله ؛ لأنه لو حمل على النفى عن كل فرد للزم عليه ترجيح التأكيد على التأسيس ، إذ لا تأسيس أصلا (قوله : وما يقال) أى : من طرف ابن مالك جوابا عن اعتراض المصنف عليه ، وحاصل اعتراض المصنف ، أنا لا نسلم أنه لو حمل كل على الثانى وهو النفى عن الجمله يكون تأسيسا بل هو تأكيد ، وحاصل ذلك الجواب إن لم يقم إنسان مدلوله المطابقى نفى الحكم عن كل فرد ، وأما النفى عن الجمله فهو لازم له ؛ لأن السلب الكلى يستلزم رفع الإيجاب الكلى فلو قلنا مدلوله بعد كل النفى عن الجمله كان مدلولا مطابقيا ، فالنفى عن الجمله بعد كل مدلول مطابقى والتزامى قبلها ، وحينئذ فلا يكون حمل لم يقم كل إنسان على نفى الجمله تأكيد العدم اتحاد الدلالتين (قوله : إذ لو اشترط إلخ) حاصل ذلك الرد أن اشتراط اتحاد الدلالتين فى التأكيد وإن نفع هنا ، لكن يعكر عليه ما سبق فلم يكن حاسما لماده الشبهه بالكليه ، وتوضيحه أن ذلك القائل يقول : إن إنسان لم يقم لنفى الحكم عن الجمله ، فإذا دخلت كل ، يجب أن تكون لنفى الحكم عن كل فرد ، ولا تجعل لنفى الحكم عن الجمله مثل : إنسان لم يقم إذ لو جعل مثله للزم ترجيح التأكيد على التأسيس ، فلو كان هذا القائل يشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين لورد عليه أن إنسان لم يقم معناه المطابقى ثبوت النفى عن إنسان ما ، أى عن

لم يكن كل إنسان لم يقم على تقدير كونه لنفى الحكم عن الجمله تأكيدا لأن دلاله إنسان لم يقم على هذا المعنى التزام (ولأن النكره المنفيه إذا عمت كان قولنا : لم يقم إنسان سالبه كليه لا مهمله) كما ذكره هذا القائل ؛ لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد ، والبيان لا بد له من مبين ولا محاله هاهنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كليه أفراد الموضوع ، ولا نعنى بالسور سوى هذا ...

******

بعض مبهم ، ويلزمه النفى عن الجمله ، فدلاله إنسان لم يقم على نفى الحكم عن الجمله بطريق الالتزام فعلى فرض لو جعلنا كل إنسان لم يقم لنفى الحكم عن الجمله لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس ؛ لأن دلاله كل إنسان لم يقم على هذا المعنى وهو النفى عن الجمله بالمطابقه لا بالتزام فيلزمه أن يكون ليس هذا من باب التوكيد مع أن هذا القائل جعله من باب التوكيد ، فدل هذا على أن ذلك القائل لا يشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين (قوله : لم يكن إلخ) أى : وقد جعل فيما سبق تأكيدا فهذا الجواب ، وإن نفعه هنا لا ينفعه فيما تقدم (قوله : لنفى الحكم) أى : لثبوت نفى الحكم عن الجمله.

(قوله : على هذا المعنى) أى : النفى عن الجمله وقوله التزام أى : لأن مدلوله المطابقى ثبوت النفى عن إنسان ما ويلزمه النفى عن الجمله.

(قوله : ولأن النكره إلخ) هذه مناقشه لفظيه مع صاحب القيل فى التسميه فقط ، واعترض عليه بمخالفه اصطلاح القوم والمناقشه وارده على قوله ؛ لأن السالبه المهمله فى قوه الكليه لورود موضوعها إلخ ، وحاصله أن النكره المنفيه إذا عمت كانت القضيه المحتويه عليها سالبه كليه لا مهمله ، فتسميه ذلك القائل لها مهمله لا يصح فمحط المنع تسميه الصوره الثانيه سالبه مهمله فقوله كما ذكره هذا القائل راجع للنفى (قوله : لأنه قد بين فيها) أى : فى القضيه التى وقع موضوعها نكره منفيه عامه ، وقوله : من الأفراد أى : من أفراد الموضوع أى : وكل قضيه كذلك فهى سالبه كليه لا مهمله. (قوله : والبيان) أى : بيان أن الحكم مسلوب عن كل فرد ، وقوله لا بد له من مبين بصيغه اسم الفاعل ، وقوله ولا محاله أى : وقطعا هاهنا شيء يدل إلخ أى : وهو وقوع النكره فى حيز

وحينئذ يندفع ما قيل : سماها مهمله باعتبار عدم السور ، وقال (عبد القاهر (١) : إن كانت) كلمه (كل داخله فى حيز النفى ...

******

النفى ، وقوله سوى هذا أى سوى الشىء الدال على كميه الأفراد لا خصوص لا شىء ولا واحد مثلا فى السلب الكلى ، بل المراد بالسور ما يشمل قرينه الحال ووقوع النكره فى حيز النفى ، وقول بعض المناطقه : إن السور هو اللفظ الدال على كميه الأفراد ، فهو إما تعريف للسور اللفظى أو مراده اللفظ المذكور وما يقوم مقامه (قوله : وحينئذ) أى : وحين إذ أردنا بالسور ما يدل على كميه الأفراد ، وإن لم يكن لفظا يندفع ما قيل اعتذارا عن صاحب القيل فى تسميتها مهمله ، وحاصله أن قول المعترض وهو المصنف هذه القضيه أعنى لم يقم إنسان قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع وكل ما هو كذلك فهى سالبه كليه لا مهمله كبراه ممنوعه ، إذ لا نسلم أن ما بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد من أفراد الموضوع سالبه كليه ، بل لا تكون كذلك إلا إذا كان فيها لفظ يدل على ذلك ولم يوجد هنا لفظ دال على ذلك فتسميتها مهمله لعدم السور ، وحاصل دفع ذلك الاعتراض أنا لا نسلم أن القضيه التى بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع لا تكون سالبه كليه إلا إذا وجد لفظ يدل على ذلك ؛ لأن الموجود فى كتب القوم أن المهمله هى التى يكون موضوعها كليا ، وقد أهمل فيها بيان كميه أفراد الموضوع أى : لم يبين فيها أن الإيجاب أو السلب لكل أفراد الموضوع أو بعضها والكليه هى التى بين فيها أن الحكم على كل أفراد الموضوع سواء كان البيان بلفظ دال على ذلك أو بغيره كوقوع النكره فى سياق النفى.

(قوله : وقال عبد القاهر) عطف على قوله قيل ، وقد يقدم ، إن قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق ، وحينئذ فما فائده إعادته؟ قلت : فائده ذلك الإشاره إلى أن ما ذكره صاحب القيل السابق حق ، وأن الباطل دليله ، وأنه لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول - كذا أجيب ، وفى ذلك الجواب نظر ؛ لأن

١- انظر دلائل الإعجاز ص ١٨٦.

بأن أخرت عن أداته) سواء كانت معموله لأداه النفى أو لا ، وسواء كان الخبر فعلا (نحو:

ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه)

تجرى الرياح بما لا تشتهى السّفن (١)

أو غير فعل : نحو : قولك : ما كل متمنى المرء ...

******

هذا معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعباره مختصره بأن يقول وإليه ذهب عبد القاهر ، أو وهو صحيح ، فالأولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل ؛ لأن تقديم النفى على كل كما فى لم يقم : كل إنسان يفيد النفى عن الجمله عند صاحب القيل وهو صادق بالنفى عن كل فرد وبالنفى عن البعض فقط ، ويفيد النفى عن بعض الأفراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتى فبينهما العموم والخصوص ، فلا يرد السؤال من أصله على أن فى كلام الشيخ عبد القاهر تعميمات وتفصيلات ، وأمثله ليست فى كلام صاحب القيل السابق ، إذ كلام صاحب القيل السابق فيما إذا كانت كل مسند إليها وكلام الشيخ عبد القاهر أعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفه كان فى إعادته هذه الفوائد الآتيه (قوله : بأن أخرت) أى : لفظا أو رتبه وقد مثل المصنف للثانى فيما يأتى بقوله كل الدراهم لم آخذ (قوله : أو لا) أى : بأن كانت معموله للإبتداء (قوله : ما كل إلخ) يحتمل أن تكون ما حجازيه وأن تكون تميميه ، فعلى الأول تكون كل معموله لأداه النفى لا على الثانى ؛ لأنها عليه معموله لعاملها وهو الإبتداء وهاتان صورتان أعنى : ما إذا كانت معموله لأداه النفى أو غيره معموله وعلى كل حال الخبر فعل (قوله : تجرى الرياح إلخ) هذا دليل على ما ادعاه فى الشطر الأول ؛ وذلك لأن كون أرباب السفن يشتهون جريان الريح لسمتهم (٢) مع السلامه معلوم ، وربما جاءت الرياح مخالفه لشهوتهم

١- البيت للمتنبى من قصيده مطلعها : بم التعلّل لا أهل ولا وطن ... ولا ندیم ولا كأس ولا سكن ويروى بلفظ (تأتى) بدل (تجرى). انظر البيت فى التبيان ، ودلائل الإعجاز / ٢٤٨ ، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١ / ٨٨.

٢- كذا بالمطبوعه ، ولعلها : لسفنهم.

حاصلا (أو معموله للفعل المنفى) الظاهر أنه عطف على داخله ؛ وليس بسديد ؛ لأن الدخول فى حيز النفى شامل لذلك وكذا لو عطفتها على أخرت بمعنى : أو جعلت معموله لأن التأخير عن أداه النفى أيضا ...

******

بالجريان لما فيه عطبهم أو مشقتهم فلم يدركوا ما يشتهون ، إلا- أن قوله تجرى إلخ : يفيد أن جريانها آت بشىء مخالف لشهوتهم مع أن المراد أن جريانها قد يكون مخالفا لشهواتهم الجريان مع السلامه ، وحينئذ فلا معنى لقوله : تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن ، قلت : المراد أنها تجرى مع الحاله التى تخالف شهوتهم وهى كونها ذاهبه بهم إلى عكس المراد ، فالباء بمعنى : مع ، وما : واقعه على حاله ، ثم إن إسناد الشهوه للسفن مجاز عقلى أى : أهل السفن. واعلم أن قوله تجرى إلخ قضيه مهمله فى قوه الجزئيه ، فاندفع ما يقال : إن هذا من باب عموم السلب وهو مخالف لما يفيده قوله ما كل إلخ ، فلا يصح أن يكون دليلا له - فتأمل.

(قوله : حاصلا) بالنصب على أن ما حجازيه ، ويصح الرفع على أنها تميميه والخبر على كل حال اسم ، فهاتان صورتان أعنى ما إذا كانت كل معموله لأداه النفى أو غير معموله والخبر فيهما اسم (قوله : أو معموله للفعل) أى : أو الوصف بدليل ما يأتى (قوله : الظاهر) أى : المتبادر وإنما كان هذا متبادرا ؛ لأنه عطف صفه على مثلها (قوله : وليس بسديد) أى : لما فيه من عطف الخاص على العام بأو وهو ممنوع (قوله : لأن الدخول فى حيز النفى شامل لذلك) أى : ولا يضر فى شموله لذلك تفسيره بقوله بأن أخرت عن أداته ، والحال أن المعموله للفعل قد تكون متقدمه على الفعل ، وعلى النافى لما تقدم أن المراد بالتأخير ما يشمل التأخير الحكمى أى الرتبى. (قوله : وكذا لو عطفتها إلخ) أى : ليس بسديد أيضا (قوله : بمعنى أو جعلت معموله) يحتمل أن المراد أن معموله بمعنى جعلت معموله فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل ، ويحتمل أن جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقى معموله ، وهو الذى صرح به فى المطول مقتصرا عليه ، لكن يرد على هذا الثانى أن فيه فسادا آخر ؛ وذلك لأن حذف العامل المعطوف وإبقاء معموله من خواص الواو كما فى قول الشاعر :

علفتها تبنا وماء باردا

شامل له ، اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداه على فعل عامل فى كل ما يشعر به المثال ، والمعمول أعم من أن يكون فاعلا ـ أو مفعولا أو تأكيدا لأحدهما أو غير ذلك (نحو : ما جاء القوم كلهم) فى تأكيد الفاعل (أو ما جاء كل القوم) فى الفاعل. وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلا أصل فيه (أو لم آخذ كل الدراهم) فى المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) فى المفعول المتقدم

******

كما ذكره فى الخلاصه بقوله ، وهى انفردت بعطف عامل إلخ (قوله : شامل له) أى : لأن تأخيرها عن أداه النفى صادق بأن تكون معموله للفعل أو لا فالأول نحو ما أخذت كل الدراهم ، والثانى نحو : ما كل متمنى المرء حاصل (قوله : اللهم إلخ) أى : وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله وأخرت (قوله : بما إذا لم تدخل الأداه على فعل عامل فى كل) أى : والمعنى بأن أخرت عن أداه النفى الغير الداخله على الفعل العامل فيها ، أو جعلت معموله للفعل المنفى هذا على تقدير عطف معموله على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخله إن كانت كل داخله فى حيز النفى بأن أخرت عن أداه النفى الغير الداخله على الفعل العامل فيها ، أو كانت معموله للفعل المنفى ، وإذا خص التأخير فقد خص الدخول ؛ لأنه تصوير للدخول (قوله : أو تأكيدا) أى : لأن العامل فى المتبوع عامل فى التابع إلا ـ فى البدل (قوله : أو غير ذلك) أى : ككونها مجروره أو ظرفا نحو ما مررت بكل القوم أو ما سرت كل اليوم (قوله : وقدم التأكيد) أى : قدم المصنف المثال الذى فيه كل توكيدا على المثال الذى فيه كل فاعلا مع أن المناسب تقديم المثال الذى وقعت فيه كل فاعلا ؛ لأن الكلام فى تمثيل كون كل معموله ، والفاعل اللفظى عمل الفعل فيه أظهر من عمله فى التأكيد (قوله : لأن كلا أصل فيه) أى : فى التأكيد لا فى الفاعل ، وهذا لا ينافى أن الفاعل أصل فى نفسه وإن غير كل من أدوات التأكيد أصول فيه أيضا ، فاندفع ما يقال إن ظاهره يقتضى أن كلا أصل فى التأكيد وإن غيرها كأجمعين فرع عنها ، وليس كذلك.

(قوله : أو كل الدراهم لم آخذ) هذا ونحوه لا ينافى قوله السابق بأن أخرت عن أداته بناء على قول الشارح السابق اللهم إلخ ؛ لأنه حينئذ يكون مثالا لقول المصنف

وكذا لم آخذ الدراهم كلها ، أو الدراهم كلها لم آخذ ففى جميع هذه الصور (توجه النفى إلى الشمول خاصه) لا إلى أصل الفعل (وأفاد) الكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف إليه كل - إن كانت كل فى المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور فى الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أى : تعلق الفعل أو الوصف (به) أى : ببعض مما أضيف إليه كل إن كانت فى المعنى مفعولا للفعل أو الوصف ؛ وذلك بدليل الخطاب ، وشهاده الذوق والاستعمال ...

******

أو معموله ، وأما على البناء على غير هذا التوجيه ، فالمراد التأخير الرتبى لا اللفظى (قوله : وكذا لم آخذ إلخ) أشار إلى أن المصنف ترك مثالى التأكيد اعتمادا على فهمها مما سبق.

(قوله : توجه إلخ) جواب الشرط فى قوله إن كانت داخله إلخ ، فقول الشارح ففى جميع إلخ : حل معنى لا حل إعراب (قوله : وأفاد ثبوت الفعل) أى : ثبوت مدلوله ، وكذا قوله ، أو الوصف نحو : ما كل الدراهم مأخوذه ، ففى الكلام توسع بإقامه الدال مقام المدلول ، فاندفع ما يقال إن أراد بالفعل الفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له إلا على طريق التجوز ، وإن أراد به الحدث فلا حاجه لقوله أو الوصف ، ثم إن إفاده ثبوت الفعل بطريق مفهوم المخالفه وهو المعبر عنه بدليل الخطاب فى كلام الشارح الآتى ، ولو قال المصنف وأفاد ثبوت الحكم بدل قوله الفعل أو الوصف لكان أولى ليشمل ما إذا كان الخبر اسما جامدا نحو : ما كل سوداء تمره وما كل بيضاء شحمه ؛ لأن تمره وشحمه يصدق على كل أنه محكوم به ولا يصدق عليه أنه فعل أو وصف (قوله : فى المعنى فاعلا) أى : سواء كانت فاعلا فى اللفظ أيضا أو لا بأن كانت توكيدا فى اللفظ للفاعل. (قوله : أو أفاد تعلقه إلخ) إطلاق الثبوت على نسبه الفعل ، أو الوصف للفاعل ، والتعلق على نسبه أحدهما للمفعول اصطلاح شائع - كما فى ابن يعقوب.

(قوله : إن كانت كل فى المعنى مفعولا إلخ) أى : سواء كانت مفعولا فى اللفظ أيضا أو لا بأن كانت توكيدا للمفعول ، وقوله أو الوصف نحو : ما أنا آخذ كل الدراهم (قوله : وذلك) أى : ثبوت الفعل أو الوصف وتعلقهما بالبعض بدليل الخطاب أى : مفهوم

والحق أن هـذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى : (وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتالٍ فَخُورٍ ، وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ، وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ) (وإلا) أى : وإن لم تكن داخله فى حيز النفى بأن قدمت على النفى لفظا ، ...

******

المخـالفه مثلاـ : مـا جاء القوم كلهم منطوقه نفى المجىء عن الكل فيفهم منه ثبوت مجىء البعض بطريق مفهوم المخالفه (قوله : والحق أن هذا الحكم) أعنى : توجه النفى للشمول وثبوت الفعل أو الوصف للبعض عند وقوع كل فى حيز النفى (قوله : لا كلى) أى : لأـنه قـد يتوجه النفى عنـد وقوع كل فى حيزه إلى الفعل ويكون القصـد نفيه عن كل فرد بـدليل إلـخ ، وقـد يقال إن كلام الشـيخ عبـد القـاهر مبنى على أصـل الوضع ، وإفاده هـذه الآيات لشـمول النفى ليس من أصل الوضع ، وإنما هو بواسـطه القرائن والأـدله الخارجيه وهى تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم إطاعه الخلاف المهين ، فالآيات مصـروفه عن الظاهر بهـذه الأدله الخـارجيه ؛ لأـن محل العمل بمفهوم المخالفه ما لم يعارضه معارض ، حتى إنه لو لم يلاحظ الـدليل كان مفادها سـلب العموم ، على أنه قـد يقال : إن هـذه الآيات لا دلاله فيها على أن وقوع كل فى حيز النفى قـد يفيـد نفى الفعل عن كل فرد لجواز أن يعتبر فيها دخول كل بعـد النفى لا قبله فيكون قيـدا فى النفى لا فى المنفى فيكون من شـمول النفى ؛ لأن القيـد إذا لوحظ بعـد المنفى كان قيدا فيه لا فى المنفى فيكون النفى نفيا مقيدا لا نفى قيد - فتأمل. ا ه سم.

(قـوله : كـل مختـال) أى : متكـبر معجب ، وقـوله : فخور أى : كـثير الفخر على النـاس بغير حق (قوله : كـل كفـار) أى : جـاحد بتحريم الزنا ، وقوله : أثيم أى : كثير الإثم.

كذا فى الفنرى.

(قوله : كل حلاف) أى : كثير الحلف فى الحق والباطل ، وقوله : مهين أى : قليل الرأى والتمييز ، أو حقير عند الناس لأجل كذبه - كذا فى الفنرى.

وأورد الشـارح هـذه الآيه وإن لم تكن من قبيل النفى الـذى الكلام فيه إشاره إلى أن النهى كالنفى فى الحكم السابق (قوله : بأن قدمت على النفى إلخ) فيه إشاره إلى أن النفى المستفاد من لفظه ، وإلا متوجه إلى القيد أعنى : الدخول فى حيز النفى فيفيد

ولم تقع معموله للفعل المنفى (عم) النفى كل فرد مما أضيف إليه كل وأفاد نفى أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبى عليه الصلاه والسّلام لما قال له ذو اليدين) اسم رجل من الصحابه (أقصرت الصلاه) بالرفع فاعل أقصرت (أم نسيت يا رسول الله - ...

******

وجود النفى فى الكلام مع تقدم كل عليه ، ولا يرد أن انتفاء الدخول فى حيز النفى قد يكون بانتفاء النفى من الكلام أصلا ، فلا يصح حينئذ بقاء قوله عم النفى على إطلاقه (قوله : ولم تقع معموله إلخ) قيد به ليخرج كل الدراهم لم آخذ فإنها مقدمه على النفى ، لكنها معموله للفعل المنفى ، ولو زاد ورتبه بعد قوله لفظا لاستغنى عن قوله : ولم تقع إلخ - تأمل.

(قوله : اسم رجل إلخ) المراد بالاسم اللقب أى : أنه لقب لرجل من الصحابه اسمه الخرباق ، أو العرباض بن عمرو وهو بكسر الخاء فى الأول ، والعين فى الثانى ، وإنما لقب بذى اليدين لطول كان فى يديه ، وقيل لأنه كان أضبط أى : يعمل بكلتا يديه على السواء (قوله : أقصرت الصلاه) أى : الظهر أو العصر كما فى روايه مسلم والبخارى ، والقول بأنها إحدى العشاءين : وهم نشأ من لفظ الحديث ، حيث وقع فيه إحدى صلاتى العشاء ، والمراد إحدى صلاتى وقت العشاء وهو من الزوال للغروب ، ولفظ الحديث من روايه أبى هريره : صلى بنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إحدى صلاتى العشاء فى الحضر وسلم من ركعتين ، فقام ذو اليدين وقال أقصرت الصلاه أم نسيت يا رسول الله ، فقال كل ذلك لم يكن ، فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فأقبل النبى صلى الله عليه وسلم على القوم وفيهم أبو بكر وعمر ، فقال : أحق ما يقوله ذو اليدين ، فقالا : نعم فقام عليه الصلاه والسّلام وأتم الصلاه ثم سجد سجدتين للسهو. (قوله : بالرفع) أى : لا بالنصب بجعل أقصرت : كأكرمت فاعله ضمير النبى (قوله : فاعل) أى : لا- نائب فاعل بجعل أقصرت مبنيا للمجهول ، وإنما أتى بهذا الضبط دفعا لما يتوهم أن الصلاه مفعول أقصرت بجعله : كأكرمت لمناسبته لقوله : أم نسيت ، أو نائب فاعل بجعل أقصرت مبنيا للمفعول ، إذ هذا لم يثبت عند الشارح روايه

كل ذلك لم يكن) (١) هذا قول النبى عليه الصلاه والسّلام ؛ والمعنى : لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفى وعمومه لوجهين ؛ أحدهما : أن جواب أم - إما بتعيين أحد الأمرين أو ...

******

(قوله : كل ذلك لم يكن) فيه دليل على أن من قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعله أنه غير كاذب ؛ لأن كلام الناس ليس بصدق ولا كذب - قاله الكرمانى ، إن قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن فى نفس المراد ؛ لأنه يلزم الكذب فى حقه - عليه الصلاه والسّلام - ؛ لأن بعضه قد كان فى نفس الأمر ، والكذب عليه لا يجوز ، وإن أريد فى ظنى لم يصح رد ذى اليدين عليه بقوله ، بل بعض ذلك قد كان ؛ وذلك لأنه لا اطلاع له على ما فى ظن النبى حتى يقول له بعض ذلك قد كان فى ظنك ، فتعين أن المراد بل بعض ذلك قد كان فى نفس الأمر ، وإذا كان المراد ذلك فلا يحسن أن يكون كلام ذى اليدين ردا لقوله كل ذلك لم يكن فى ظنى لعدم اتحاد المحمول ؛ لأن المحمول المنفى فى كلام النبى الكون فى ظنه والمحمول المثبت فى كلام ذى اليدين الكون فى نفس الأمر ، وإذا لم يتحد المحمول فلا تناقض فلا يصح الرد ، وأجيب بأن المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الأمر بحسب ظنى ، فبين ذو اليدين أن الظن لم يطابق نفس الأمر ، واعترض بأن ظن الخطأ نقص ولا يجوز عليه - عليه الصلاه والسّلام - وأجيب بأن ظن الخطأ وكذلك النسيان إنما يكونان نقصا فى حقه إذا كان بسبب اشتغال القلب بأمور الدنيا ، وأما إذا كانا من الله لأجل تبين الأحكام للأمه فلا يكونان نقصا وإلى هذا يشير قوله - عليه الصلاه والسّلام - فى الحديث : إنى لا أنسى ، ولكن أنسى لأسن أى : ليس من طبعى النسيان كما هو طبع من لا يتحافظ بشغل الفكر بأمور الدنيا ، ولكن أنسى بشغل الفكر بالله لأشرع. قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى ، عليه سحاب الرحمه والرضوان.

(قوله : هذا قول النبى إلخ) هذا إيضاح فإن كونه قوله - عليه الصلاه والسّلام - معلوم من قوله كقول النبى إلخ (قوله : لوجهين) عله لكون المعنى لم يقع واحد من القصر

١- رواه البخارى ومسلم من حديث أبى هريره ، وجاء فى "الإصابه" (٢ / ١٠٨) : أن ذا اليدين هو الخرباق السلمى.

بنفيهما جميعا تخطئه للمستفهم لا- بنفى الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما ، والثانى : ما روى أنه لما قال النبى عليه الصلاه والسّلام : " كل ذلك لم يكن " - قال له ذو اليدين : بعض ذلك قد كان ، ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافى النفى عن كل فرد ، لا النفى عن المجموع (وعليه) أى : على عموم النفى عن كل فرد (قوله) أى : قول أبى النجم :

(قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى

علىّ ذنبا كلّه لم أصنع) (1)

******

والنسيان ، ومما يدل على هذا المعنى أيضا ما ورد فى بعض الطرق لم أنس ولم تقصر ، وخير ما فسرته بالوارد (قوله : ونفيهما جميعا) أى : وليس فى جوابه - صلى الله عليه وسلم - تعيين لأحد الأمرين ، فلزم أن مراده نفى كل منهما (قوله : تخطئه للمستفهم) أى : فى اعتقاده الثبوت لأحدهما (قوله : لا ينفى الجمع بينهما لأنه) أى : المستفهم عارف أى معتقد ثبوت أحدهما ، وإذا كان كذلك فلا- يصح أن يجاب به ؛ لأنه لم يفده فائده ، والحاصل أنه إذا قيل أزيد قام أم عمرو ، فإنه يجاب بتعيين أحدهما بأن يقال قام عمرو أو بنفى كل منهما بأن يقال لم يقم واحد منهما ، ولا يجاب بنفى الجمع بأن يقال لم يقوما معا ، بل القائم أحدهما ؛ لأن هذا الجواب لا يفيد السائل شيئا ؛ لأنه عالم أن أحدهما قائم ولا يعلم عينه ، فكذلك هنا لا يصح أن يكون مراد النبى لم يقعا جميعا أى : بل الواقع أحدهما ؛ لأنه لا يصلح جوابا (قوله : إن الثبوت للبعض) أى : الذى هو موجبه جزئيه ، وقوله إنما ينافى أى يناقض النفى عن كل فرد أى : الذى هو السالبه الكليه.

(قوله : لا النفى عن المجموع) أى : عن الهيئه الاجتماعيه الذى هو سلب جزئى وحينئذ (فذو اليدين) إنما قال للنبى ، بل بعض ذلك قد كان لعلمه أن النبى - صلى

۱- البيت لأبى النجم فى المصباح / ۱۴۴ ، أسرار البلاغه ۲ / ۲۶۰ ، المفتاح ۳۹۳ ، الإشارات والتنبيهات / ۲۵ ، دلائل الإعجاز / ۲۷۸ ، خزانه الأدب ۱ / ۳۵۹ ، نهايه الإيجاز ص ۱۸۲ ، شرح المرشدى على عقود الجمان ۱ / ۵۳ ، الأغانى ۲۳ / ۳۶. ويقول عبد القاهر فى تعليقه على البيت : إنه أراد أنها تدّعى عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البته لا قليلا ولا كثيرا ، ولا بعضا ولا كلا ، والنصب يمنع من هذا المعنى ويقتضى أن يكون قد أتى المذنب بالذنب الذى ادعته بعضه ، وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل فى " كل " والفعل منفى لا- يصلح أن يكون إلا- حيث يراد أن بعضا كان ، وبعضا لم يكن [دلائل الإعجاز / ۲۷۸ تحقيق : محمود شاكر].

برفع كله على معنى : لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ؛ ولإفاده هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الإضمار إلى الرفع المفتقر إليه ؛ أى : لم أصنعه.

******

الله عليه وسلم - مراده نفى كل واحد من الأمرين فلو كان ليس مراد النبى نفى كل فرد لم يصح أن يكون قول ذى اليدين ، بل بعض ذلك قد كان ردا له ، وما يقال إنه يمكن أن مراد النبى النفى عن المجموع ، ونفى المجموع صادق بنفى كل واحد وبنفى أحد الأمرين مع ثبوت الآخر وأن ذا اليدين قد أخطأ فى فهمه مراد النبى - صلى الله عليه وسلم - ففهم أنه أراد نفى كل فرد ، فلذا قال : بعض ذلك قد كان الدال عليه أنه - عليه السلام - أراد نفى كل فرد فهو بعيد غايه البعد.

(قوله : برفع كله) أى : على أنه مبتدأ خبره جمله لم أصنع ، والرابط محذوف لا يقال : إن فى الرفع تهيئه العامل للعمل ، ثم قطعه ، وقد صرح فى المغنى وغيره بمنع زيد ضربت ؛ لذلك لأن نقول المسأله ذات خلاف فقد نقل الشارح فى مطوله عن سيبويه أن قول الشاعر : (ثلاث كلهنّ قتلت عمدا) (١) برفع كلهن يدل على جواز التركيب المذكور - أفاده الفنرى.

(قوله : من الذنوب) أشار بذلك إلى أن ذنبا نكره عامه بقرينه المقام وإن كانت واقعه فى سياق الإثبات ، أو أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير ، فهو هنا بمعنى ذنوب بقرينه المقام.

(قوله : ولإفاده هذا المعنى إلخ) عله لقوله عدل مقدمه عليه ، وقد يرد بأن عدوله إلى الرفع لا يتعين أن يكون لإفاده عموم السلب ، بل يجوز أن يكون عدوله إلى الرفع لعدم صحه نصب لفظ كل ، إذ لو نصبها لكانت مفعولا وهو ممنوع ؛ لأن لفظه كل إذا ضربت أضيفت إلى المضمر لم تستعمل فى كلامهم إلا تأكيدا أو مبتدأ ولا تقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجروره فلا يقال : جاءنى كلكم ، ولا ضربت كلكم ، ولا مررت بكلكم ،

١- بلا نسبه فى تخليص الشواهد ص ٢٨١ وتذكره النحاه ص ٦٤١ ، وخزانه الأدب ١ / ٣٦٦ وهو صدر بيت عجزه : فأخزى الله رابعه تعود.

(وأما تأخيره) أى : تأخير المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند).

[تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر]

[وضع المضمر موضع المظهر]

وسيجىء بيانه (هذا) ...

******

وقد يجاب بأن ما ذكر من أنها إذا كانت مضافه للضمير لا تقع مفعولا محمول على الأكثر الغالب ، وليس بكلى ، ففى المغنى جواز وقوعها مفعولا بقله بدليل قوله :

فيصدر عنها كلّها وهو ناهل

وإذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز أن يكون مفعولا ـ كان عدول الشاعر عن النصب إلى الرفع إنما هو لإفاده المعنى المذكور الذى هو عموم السلب ؛ لأن النصب لا يفيده ، وإنما يفيد سلب العموم.

[تأخير المسند إليه]

(قوله : وأما تأخيره) أى : عن المسند ؛ لأن الكلام فيهما (قوله : فلاقتضاء المقام تقديم المسند) أى : فلأجل اقتضاء المقام ذلك لوجود نكته من النكات المقتضيه لتقديمه : ككونه عاملا ، أو له الصداره ، واللام : لام التعليل ، ويصح أن تكون بمعنى عند ، ومحصله أن النكات المقتضيه لتقديم المسند الآتيه فى أحوال المسند هى النكات المقتضيه لتأخير المسند إليه بذاتها لا شىء غيرها ، إن قلت : قد تقدم ما يؤخذ منه نكته التأخير ، وهو إفاده سلب العموم قلت : إن ما تقدم غير واف ، فلذا أحال هنا على يأتى فإن قلت هلا ـ أتى بالنكات هنا ، وأحال فيما يأتى على ما هنا ، ويكون إحاله على معلوم بخلاف ما سلكه فإنه إحاله على غير معلوم ، فالجواب ما أفاده العلامه يس نقلا عن الأطول أن المصنف إنما فعل ذلك إشاره إلى أن التأخير للمسند إليه ليس من مقتضيات أحواله ، وإنما هو من ضروریاتها ولوازمها ومقتضى الحال إنما هو التقديم للمسند ، وقد يقال هذا مجرد دعوى وهلا جعل التأخير مقتضى الحال ، والتقديم للمسند لازما له.

أى : الذى ذكر من الحذف والذكر والإضمار وغير ذلك من المقامات المذكوره (كله مقتضى الظاهر) من الحال.

******

[إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر]

(قوله : الذى ذكر إلخ) فيه إشاره إلى أن إفراد اسم الإشاره مع أن المشار إليه متعدد لتأوله بالمذكور ، ولقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر حيث وضع اسم الإشاره موضع المضمر ، والمفرد موضع الجمع تنبيها على أن جعل الأحوال المتقدمه بحسن البيان ، ولطف المزج واحدا ونهايه الإيضاح كالمحسوس وعدل عن صيغه البعد وهى ذاك إلى صيغه القرب إيماء إلى أن مقتضى الظاهر قريب ، ولك أن تجعل هذا فصل الخطاب وما بعده كلاما مبتدأ به (قوله : فى المقامات) متعلق بذكر وفى بمعنى مع أو أنها للظرفيه المجازيه ، إذ المراد بالمقامات الأحوال الباعثه على الذكر وغيره مما ذكره المصنف ، ومقابله المقامات بالذكر والحذف والإضمار وغير ذلك من مقابله الجمع بالجمع ، فتقتضى القسمه على الآحاد ، فلكل واحد مما ذكر مقام (قوله : كله مقتضى الظاهر من الحال) نبه بإيراد كله تأكيدا أو مبتدأ على أن المشار إليه متعدد.

واعلم أن المحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفيه ما ، سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم ، وظاهر الحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفيه مخصوصه بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتا فى الواقع فقط ، فعلم من هذا أن ظاهر الحال أخص من الحال ، وحينئذ فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ، ولا ينعكس إلا جزئيا ، واعترض على المصنف فى تأكيده هنا بكل المقتضى كون كل فرد مما تقدم مقتضى لظاهر الحال مع أن من جمله ما تقدم ما ليس مقتضى ظاهر حال كتوجيه الخطاب لغير المعين وكتنزيل غير المنكر منزله المنكر وعكسه ، وأجيب بأن هذا الذى تقدم إنما هو فى الإسنادى الخبرى والكلام فى المسند إليه ولم يتقدم تخريجه على

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أى : على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه (فيوضع المضمر موضع المظهر ، كقولهم : نعم رجلا) زيد (مكان : نعم الرجل) فإن مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينه تدل عليه ، وهذا الضمير عائد إلى متعقل

******

خلاف مقتضى الظاهر فلا تسامح فى التأكيد - كذا قيل ، وفيه أنه تقدم فيه توجيه الخطاب لغير معين وهذا خلاف مقتضى الظاهر (قوله : وقد يخرج الكلام) أى : وقد يورد الكلام ملتبسا بمخالفه مقتضى ظاهر الحال ، وأتى بكلمه قد مع المضارع إشاره لقله ذلك بالنسبه لمقابله (قوله : لاقتضاء الحال إياه) أى : لاقتضاء باطن الحال إياه لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر (قوله : كقولهم) أى : العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند إليه لفظا أو تقديرا (قوله : نعم رجلا مكان نعم الرجل) أى : ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ، ونعم رجالا مكان نعم الرجال (قوله : وعدم قرينه تدل عليه) أى : بخصوصه ، وفيه إشاره إلى أن الموجب للإضمار أحد أمرين إما تقدم المرجع ، أو قرينه تدل عليه ، فإذا فقدا كان مقتضى الظاهر الإتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير ، فمقام نعم الرجل مقام إظهار لعدم وجود الأمرين اللذين يقتضيان الإضمار ، فإذا قلت : نعم رجلا زيد بإضمار المسند إليه كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر وهو حصول الإبهام ، ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب للمدح والذم العامين أى : من غير تعيين خصله.

(قوله : عائد إلى متعقل معهود فى الذهن) أى : إلى شىء معقول فى الذهن مبهم باعتبار الوجود فهو بمعنى شىء صادق بأن يكون رجلا أو أكثر أو امرأه أو أكثر ، فإذا أتى برجل مثلا الذى هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المتعقل دون شخصه فما زال الإبهام حاصلا فى الجمله ، فإذا ذكر المخصوص بعد ذلك تعين شخصه ، وإنما اعتبر فى ذلك المتعقل كونه مبهما لأجل أن يحصل الإبهام ، ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب أعنى باب نعم ، وقوله عائد إلى متعقل إلخ فى كلام غير واحد من النحاه : كالدمامينى أنه عائد على التمييز ، وعليه فيكون التمييز مفسرا له بلا واسطه وعلى كلام الشارح يكون

معهود فی الذهن ، والتزم تفسیره بنکره لیعلم جنس المتعقل ، وإنما یکون هذا من وضع المضمر موضع المظهر (فی أحد القولین) ...

******

تفسیرا له بواسطه تفسیره لمرجعه (قوله : معهود فی الذهن) أی : لا فی الخارج وهذا أحد قولین فی الضمیر ، والقول الثانی أنه للجنس ، والقولان مبنیان علی القولین فی أل من قولنا : نعم الرجل الواقع فاعلا لنعم الحال محل الضمیر فقیل : إنها للعهد ، وقیل : إنها للجنس ، واعترض القول بأن الضمیر للجنس بثلاثه أشیاء الأول : أن الجنس لا إبهام فیه فلا یناسب تمییزه ، الثانی : أن الجنس لا یثنی ولا یجمع مع أنه یقال : نعم الرجلان الزیدان ونعم الرجال الزیدون ، الثالث : أنه یخصص بمعین کزید مثلا وهو غیر الجنس ، وأجیب بأن من جعلها للجنس أراد الجنس الادعائی لا حقیقه ، وحینئذ فالإبهام موجود کما فی المعهود الذهنی وصح تفسیره بمعین ، وأما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنیه وجنس الجمع فلا إشکال ؛ لأنه ثنی أولا أو جمع ، ثم عرف بلام الجنس (قوله : والتزم تفسیره بنکره) أی : لا بمعرفه ، وما فی صحیح مسلم من حدیث جابر من أن (۱) إبلیس یضع عرشه علی الماء ثم یبعث سرایاه ، وساق الحدیث إلی أن قال : ثم یجیء أحدهم فیقول ما ترکته حتی فرقت بینه وبین امرأته قال فیدنیه منه ویقول نعم أنت ، فیخرج ذلک الحدیث علی أن یکون فاعل نعم ضمیرا مستترا فیها ممیزا بنکره محذوفه یدل علیها السیاق أی : نعم فاتنا أو نعم شیطانا ، وأنت هو المخصوص بالمدح (قوله : لیعلم جنس المتعقل) أی : فقط دون شخصه فیحصل الإبهام فإذا أتی بالمخصوص بعد ذلک تعین شخصه ؛ وذلک لأن النکره إنما تفید بیان الجنس ، ولا تفید التعیین الشخصی بخلاف المعرفه ، فإن بها یعلم شخص المتعقل کما یعلم جنسه فیفوت الإبهام ، ثم التعیین - کذا قیل وتأمله.

(قوله : وإنما یکون هذا) أی : نعم رجلا (قوله : فی أحد القولین) أی : المشهورین فلا ینافی أن هناک قولا آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف

۱- رواه مسلم من حدیث جابر بن عبد الله کتاب التوبه - باب تحریش الشیطان وبعثه سرایاه لفتنه الناس برقم ۲۸۱۳.

أى : قول من يجعل المخصوص خبره مبتدأ محذوف ، وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره - فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا إلى المخصوص وهو متقدم تقديرا ، ويكون التزام إفراد الضمير حيث لم يقل : نعما ، ونعموا : من خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامده (وقولهم : هو أو هى زيد عالم ...

******

(قوله : أى قول إلخ) تفسير لأحد القولين لا للقولين (قوله : أى قول من يجعل إلخ) أى :وكذا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير زيد الممدوح ففى المخصوص أقوال ثلاثه فى إعرابه (قوله : خبر مبتدأ محذوف) أى : لأنه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه بمن هو ، فأجيب بقوله : هو زيد.

(قوله : فيحتمل عنده أن يكون إلخ) أى : وعليه فلا يكون نعم رجلا زيد من هذا الباب أعنى : باب وضع المضمر موضع المظهر أى : ويحتمل أن يكون الضمير عائدا إلى المتعقل الذهنى ، لا على زيد المبتدأ ، وعليه فيكون من هذا الباب - كذا قيل ، وفيه نظره : إذ هو على هذا الاحتمال إنما يكون من باب وضع المضمر المبهم العائد على غير معين مكان المضمر العائد على معين ، لا من باب وضع المضمر موضع المظهر - كذا قال يس.

وفى الأطول ما يوافقه ، فإن قلت : على هذا الاحتمال أين الرابط الذى يربط الجمله الواقعه خبرا بالمبتدأ قلت : الرابط العموم الذى فى الضمير الشامل للمبتدأ كما فى صوره الفاعل المظهر ، فكأنه قيل زيد نعم هو أى : مطلق شىء الذى زيد من جملته فزيد ذكر مرتين أولا- بخصوصه وثانيا من حيث دخوله فى جمله مرجع الضمير (قوله : ويكون التزام إلخ) جواب عما يقال إذا كان الضمير عائدا على المخصوص ، فيلزم تثنيه الضمير وجمعه إذا كان المخصوص مثنى أو مجموعا مع أنه ليس كذلك (قوله : حيث لم يقل نعما) أى : فى قولك نعم رجلين الزيدان ، (وقوله : نعموا) أى فى قولك : نعموا رجالا الزيدون (قوله : لكونه من الأفعال الجامده) المشابهه للأسماء الجامده فهى ضعيفه ، وإذا كانت كذلك فلا تتحمل بارزا لئلا يثقلها ، ويرد على هذا التعليل : أن ليس من الأفعال الجامده مع أنه يجب مطابقه الضمير المتصل بها لمرجعه - فتأمل.

مكان الشأن أو القصه) فالإضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم.

واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤنث إذا كان فى الكلام مؤنث غير فضله فقوله : هى زيد عالم ...

******

(قوله : مكان الشأن أو القصه) لف ونشر مرتب يعنى كقولهم : هو مكان الشأن وهى مكان القصه فهو راجع إلى الشأن المعقول وهى راجعه للقصه المعقوله يفسرهما الجمله بعد ؛ لأن القصه والشأن وهو مضمون الجمله بعدهما فقول المصنف مكان إلخ يشير إلى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصه فإن قلت : كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع أنه لا رابط فى الجمله الواقعه خبرا قلت الجمله الواقعه خبرا عن ضمير الشأن لا تحتاج لرابط ، لأن فائده الرابط أن يربط الخبر بالمبتدأ ، لأن الجمله من حيث هى جمله مستقله بالإفاده فما لم يوجد فيها رابط لم تربط بالمبتدأ ، والجمله المفسره لضمير الشأن عين المبتدأ فهى فى حكم المفرد ، فلا تحتاج لرابط فالمعنى الشأن أى : الحديث هذا اللفظ ، وكذا لا يحتاج للرابط فى كل جمله تكون عين المبتدأ نحو قولى : زيد منطلق (قوله : لعدم التقدم) أى : فعدم التقدم للمسند إليه يقتضى إيراده اسما ظاهرا ، فإيراده ضمير مخالف لمقتضى الظاهر ، إلا أن الحال يقتضيه لعروض اعتبار الإبهام ، ثم التفسير (قوله : واعلم إلخ) قصد الشارح بهذا الاعتراض على قول المصنف ، وقولهم هو أو هى زيد عالم المقتضى استعمال هى زيد عالم (قوله : على أن إلخ) متعلق بمحذوف أى : جار على أن ضمير الشأن إنما يؤنث إلخ ، وفيه إشاره إلى أن ضمير الشأن والقصه واحد فى المعنى وإنما اصطلحوا على أن الجمله المفسره للضمير إذا كان فيها مؤنث غير فضله ولا شبيها بالفضله ، فإن الضمير يؤنث ، ويقال له ضمير القصه وإلا ذكر ، ويقال له ضمير الشأن (قوله : إذا كان فى الكلام) أى : فى الجمله المفسره للضمير (قوله : غير فضله) أى : ولا شبيها بالفضله ، وذلك كقولك : هى هند مليحه ، (فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ)(1) ، وإنما أنث الضمير لقصد المطابقه اللفظيه ، لا لأن مفسره ذلك المؤنث لما عرفت أن مرجعه القصه المعقوله فمفسره الجمله بتمامها ، واحترز بالفضله والشبيه بها من نحو : إنها بنيت غرفه ، وإنها كان القرآن معجزه ؛ لأن معجزه شبيه بالفضله

١- الحج : ۴۶.

مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله : (ليتمكن ما يعقبه) أى : يعقب الضمير ؛ أى : يجىء على عقبه (فى ذهن السامع لأنه) أى : السامع (إذا لم يفهم منه) أى : من الضمير (معنى انتظره) أى : انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لأن الحصول بعد الطلب

******

لنصبه فلا يؤنث الضمير فيهما ، بل يقال إنه فى المثالين وإنما اشترط كون المؤنث غير فضله ولا شبيها بها ؛ لأن الضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقته للفضلات : (قوله : مجرد قياس) أى : قياس على قولهم هى هند مليحه بجامع عود الضمير فى كل إلى القصه مجرد عن الاستعمال والسماع ، وحينئذ فلا يصح قول المصنف وقولهم إلخ : المقتضى أن ذلك مسموع (قوله : فى البابين) أى : باب نعم وباب ضمير الشأن (قوله : ليتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع) إن قلت هذا التمكن الحاصل فى ضمير الشأن يحصل بقولك الشأن زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر فلا يختص الإضمار بالتشوق قلت : هذا ممنوع إذ السامع متى سمع الاسم المظهر فهم منه مدلوله ولو إجمالا بخلاف الضمير الغائب ، فإنه لا يفهم منه إلا أن له مرجعا فى ذهن المتكلم وأما إن ذلك المرجع ما هو فلا يفهم من نفس ذلك الضمير بحسب الوضع فلم يشتد الإبهام فى الاسم المظهر مثل الضمير ، وحينئذ فلم يتحقق فيه التشوق ، ثم إن ما عللوا به التمكن من الانتظار والتشوق إنما يتحقق عند وقوع مهله بين ذكر الضمير ومفسره مثلا ولا قائل بأن مفسر الإضمار قبل الذكر يتوقف على السكوت بعد ذكر الضمير ، وبه يعلم أن هذه ملح وظرف تجب مراعاتها ، ولو لم تحصل بالفعل ، ويؤخذ من هذا أن ما يراعيه البليغ يكفى تخيل وجوده (قوله : أى يجىء على عقبه) إنما عبر بعلى ، ولم يقل أى يجىء عقبه لإشعار على بشده اللصوق ؛ لأنها تشعر بالاستعلاء والتمكن ، وبيان ذلك أن عقب حال جرها بعلى ليست ظرفا ، بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالمعنى على أخره وطرفه فيفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما ، وأنه لا فاصل بينهما ، بخلاف لو تركها ، فإنه وإن أشعر باللصوق لكن لا يشعر بشدته (قوله : فضل تمكن) أى : تمكنا فاضلا أى : زائدا (قوله : لأن الحصول) أى : لأن ذا الحصول أو الحاصل

أعز من المنساق بلا تعب ، ولا يخفى أن هذا لا يحسن فى باب : نعم ؛ لأن السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقد يعكس) وضع المضمر موضع المظهر ؛ أى : يوضع المظهر موضع المضمر (فإن كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (اسم إشاره فلكمال العنايه بتمييزه) أى : تمييز المسند إليه (لاختصاصه بحكم بديع ، كقوله (١) :

******

(قوله : أعز من المنساق بلا تعب) وجه الأعزيه أن فيه أمرين لذه العلم ، ولذه دفع ألم التشوق ، بخلاف المنساق بلا تعب ، فإن فيه الأول فقط ، ولا شك أن اللذه المشتمله على دفع الألم أحلى من اللذه الموجوده بدونه (قوله : أن هذا) أى : التعليل (وقوله : فى باب نعم) أى : وكذا فى ضمير الشأن المستتر نحو : كان زيد قائم.

(قوله : ما لم يسمع المفسر) أى : أن السامع مده عدم سماعه المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا لأنه قبل سماعه للمفسر يجوز أن الفاعل اسم ظاهر يأتى به المتكلم بعد ذلك فإذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يتشوق ولا ينتظر لشىء لأنه حصلت له معرفه جنس الضمير ابتداء (قوله : فلا يتحقق فيه التشوق إلخ) أى : وحينئذ فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره من البيان غير سديد وقد يجاب بأن مراد المصنف ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر فى سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينه ولعله لذلك لم يقل الشارح لا يصح فى باب نعم كذا فى عبد الحكيم (قوله : فلكمال العنايه) أى : فلأجل إفاده أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملا حيث أبرزه فى معرض المحسوس (قوله : لاختصاصه) أى وإنما يعتنى المتكلم اعتناء كاملا بتمييزه لاختصاصه أى لاختصاص مدلوله أى لكون مدلوله مختصا فى العباره بحكم أى بأمر محكوم به عليه بديع أى عجيب (قوله : كقوله) أى :

١- البيتان لأحمد بن يحيى المعروف بابن الرّاوندىّ ، وكان يرم ى بالزندقه ، وكان على مذهب المعتزله ، ألحد وتزندق ، وتوفى سنه ٢٥٠ ه. أوردهما بدر الدين بن مالك فى المصباح : ٢٩ ، وهما فى المفتاح : ٢٩٤ ، وشرح عقود الجمان ١ / ١٠٤ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٤٧ ، والإيضاح ٧۶ ، وقد أورد الإمام الطيبى فى التبيان ١ / ١٥٨ فى جوابه بيتين لطيفين هما : كم من أديب فهم قلبه مستكمل العقل مقلّ عديم ومن جهول مكثر ماله " ذلك تقدير العزيز العليم" والشطر الثانى مقتبس من سوره الأنعام ، الآيه : ٩۶. - -وعاقل الثانيه وصف للأولى ، والتحرير : الفطن الحاذق المجرب ، والزنديق : الكافر والشاهد فى اسم الإشاره ؛ لأنه يعود إلى الحكم السابق عليه ، وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، فالمقام للضمير ؛ لأن هذا الحكم غير محسوس ، واسم الإشاره موضوع للمحسوس. [راجع حاشيه الإيضاح ص ٧۶ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى].

.....

******

قول أحمد بن يحيى بن إسحق الراوندى بفتح الواو نسبه إلى راوند بفتح الواو قريه من قرى ساسان قريبه من أصبهان والأكثر على أنه كان زنديقا فقد كان يعلم اليهود الحيل والشبه اتفق أنه أخذ منهم ألف دينار وألف لهم كتابا رد فيه على القرآن وسماه الدامغ للقرآن وقيل إنه كان من الأولياء أهل الدلال على الله وأن ما نقل عنه من تعليم اليهود الشبه وغير ذلك لم يصح كما قال الفنرى وقبل البيت المذكور :

سبحان من وضع الأشياء موضعها

وفرّق العزّ والإذلال تفريقا

ومن قبيل كلام ابن الراوندى قول بعضهم :

أعطيتنى ورقا لم تعطنى ورقا

قل لى بلا ورق ما تنفع الحكم

فخذ من العلم شطرا واعطنى ورقا

ولا تكلنى إلى من جوده عدم

ولما قال هذا القائل ما ذكر سمع هاتفا يقول له

لو كنت ذا حكم لم تعترض حكما

عدلا خبيرا له فى خلقه قسم

هلّا نظرت بعين الفكر معتبرا

فى معدم ما له مال ولا حكم

وقد رد العلامه عبد الرحمن عضد المله والدين على ابن الراوندى بقوله :

كم عاقل عاقل قد كان ذا عسر

وجاهل جاهل قد كان ذا يسر

تحيّر الناس فى هذا فقلت لهم

هذا الذى أوجب الإيمان بالقدر

ولبعضهم فى هذا المعنى

كم من قويّ قوى فى تقلّبه

مهذّب الرأى عنه الرزق منحرف

كم من ضعيف ضعيف فى تقلبه

كأنه من خليج البحر يغترف

هذا دليل على أن الإله له

فى الخلق سرّ خفيّ ليس ينكشف

ولبعضهم

كم عالم يسكن بيتا بالكرا

وجاهل له قصور وقرى

كم عاقل عاقل) هو وصف عاقل الأول بمعنى : كامل العقل متناه فيه (أعيت) أى : أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أى : طرق معاشه

(وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذى ترك الأوهام حائره

******

لما قرأت قوله سبحانه

نحن قسمنا بينهم زال المرا

(قوله : كم عاقل إلخ) كم خبريه مبتدأ وعاقل المضاف إليها مميز لها وعاقل الثانى نعت للأول بمعنى كامل العقل لأن تكرار اللفظ لقصد الوصفيه يفيد الكمال ولو فى الجوامد كمررت برجل رجل أى كامل فى الرجوليه والخبر جمله أعيت. (قوله : هو وصف) أى وليس تأكيدا لفظيا كما يسبق إلى الوهم إذ لا محل للتأكيد هنا لأنه إنما يكون لدفع توهم سهو أو تجوز ولا يتأتى شىء من ذلك هنا ثم إن مغايرته للموصوف بحمل الإبهام المستفاد من التنكير على الكمال وكأنه قيل كم عاقل كامل العقل (قوله : أى أعيته) أشار بذلك إلى أنه يستعمل متعديا (وقوله : وأعجزته) تفسير أى أنه لم ينل منها إلا قليلا وقوله أو أعيت عليه أشار بذلك إلى أنه يستعمل أيضا لازما فهو هنا محتمل لأن يكون متعديا أو لازما (قوله : وصعبت) تفسير لما قبله (قوله : وجاهل جاهل) أى : وجاهل كامل الجهل وفى إيقاعه جاهل جاهل مقابلا لعاقل عاقل مع أن المقابل للعاقل حقيقه المجنون والمقابل للجاهل العالم إشاره إلى أن العقل بلا علم كالعدم وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل ينبغى له أن يتحلى بالعلم ويحترز عن الجهل لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات فاندفع ما يقال كان الأولى أن يقول فى الأول كم عالم عالم أو يقول فى الثانى ومجنون مجنون (قوله : هذا) أى : الحكم السابق وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا (قوله : ترك) أى صير لأن ترك إذا تعدى لمفعولين كان بمعنى صير كما فى التسهيل (قوله : الأوهام) أى : العقول أى أهل العقول فسمى المحل باسم الحال فيه وحذف المضاف وإنما لم يعبر بالعقول للإشاره إلى أن الحيره فى ذلك إنما تقع للعقلاء من طريق الوهم أى بسبب غلبه القضايا الوهميه على العقل لا من طريق العقل من حيث هو عقل تأمل. ا ه يس.

وصير العالم النحرير) أى : المتقن ، من : نحر الأمور علما : أتقنها (زنـديقا) كافرا نافيا للصانع العـدل الحكيم ، فقوله : هذا إشاره إلى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الإضمار فعدل إلى اسم الإشاره ...

******

(قوله : حائره) أى : متحيره فى ثبوت الصانع ونفيه ؛ لأن مقتضـى المناسبه العقليه أن الصانع الحكيم يرزق ذا التدبير والعقل دون العكس إن قلت إذا كـان هـذا الأمر يصـير الأوهام ذوات حيره فغايه أمر العالم أن يتحير فمن أين يصـيره زنـديقا أى جازما بنفى الصانع قلت الزنـدقه لا تتوقف على الجزم بنفى الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لـذلك التحير غالبا (قوله : وصـير العالم إلخ) قيل أراد بالعالم وزنديقا نفسه وقد أخطأ فى الأول وأصاب فى الثانى أما فى الأول فلأن مقتضى كونه عالما لا يعترض عليه تعالى فـإنه العليم بمـا يخفى على العبـاد المتصـرف فى ملكه بما يريـد ولأنه لو كان عالما تحريرا ما اعترض على الله بـذلك وغفل عن كون الرزق حسيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم وأما فى الثانى فلأنه زنديق ملحد. ا ه.

وفيه أن هذا يبعده قوله سبحان من وضع الأشياء موضـعها إلخ فإنه يقتضـى أنه غير زنديق فلعله أراد غيره (قوله : من نحر الأمور علمـا) تمييز محول عن المفعول والأصل نحر علم الأمور أى أتقنه ففعل به كما فعل بقوله تعالى (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً)(١) ثم إن النحر فى الأصـل هو الـذكاه على وجه مخصوص فتفسـيره بالإتقـان مجاز علاقته المشابهه فى إزاله ما به الضـرر فإن الذبـح يزيل الـدماء والرطوبات التى فى الحيوان والإتقان يزيل الشـكوك والشـبهات (قوله : نافيا للصانع) قائلا لو كان له وجود لما كان الأمر كـذلك وكان على الشارح أن يزيد ومنكرا للآخره لقول القاموس الزنديق هو من لا يؤمن بالآخره والربوبيه ولعل الشارح اقتصـر على مـا ذكره وترك إنكـار الآـخره لأـنه يلزم من نفى الصانع إنكار الآخره (قوله : إشاره إلى حكم سابق) أى : إلى أمر محكوم عليه سابق (قوله : فكان القياس فيه الإضمار) أى : بأن يقال هما مثلا وإنما كان القياس الإضمار

١- القمر : ١٢.

لكمال العنايه بتمييزه ليرى السامعين أن هذا الشىء المتميز المتعين هو الذى له الحكم العجيب ؛ وهو جعل الأوهام حائره والعالم النحرير زنديقا ، فالحكم البديع هو الذى أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشاره (أو التهكم) عطف على كمال العنايه (بالسامع كما إذا كان) السامع (فاقد البصر) ...

******

لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والإشاره حقيقه فى المحسوس (قوله : لكمال العنايه إلخ) أى : لإفاده الاعتناء الكامل بتمييزه حيث أبرزه فى معرض المحسوس (قوله : إن هذا الشىء) أى : الذى هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا (قوله : وهو جعل إلخ) الضمير للحكم العجيب وفيه إشاره إلى أن المراد بترك الأوهام حائره جعلها كذلك (قوله : فالحكم البديع هو الذى أثبت) أى : وهو جعل الأوهام حائره وأشار بذلك لرد قول بعضهم إن الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند إليه بحكم بديع على هذا القول كونه عباره عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا أنه ضد ما كان ينبغ ى وهذا تعسف لأنه يلزم عليه اختصاص الشىء بنفسه فالحق ما قاله الشارح من اختلاف المسند إليه المعبر عنه باسم الإشاره والحكم البديع المختص به فالمسند إليه هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا والحكم البديع المختص به أى الثابت له جعل الأوهام حائره والعالم زنديقا (قوله : عطف على كمال العنايه) أى : لا على قوله لاختصاصه لإفادته أن التهكم بمن لا بصر له يقتض ى كمال العنايه بتمييز المسند إليه كما أن اختصاصه بحكم بديع يقتض ى ذلك مع أن التهكم بمن لا بصر له إنما يقتض ى إيراد المسند إليه اسم إشاره سواء قصد كمال العنايه بالتمييز أو لا. قال عبد الحكيم : وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخلا تحت كمال العنايه مقابلا للاختصاص بالحكم البديع فإنه قال إذا كملت العنايه بتمييزه إما لأنه اختص بحكم بديع عجيب الشأن وإما لأنه قصد التهكم بالسامع (قوله : كما إذا كان السامع إلخ) كما لو قال لك الأعمى من ضربنى فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر أن يقال له هو زيد لتقدم المرجع فى السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر وأتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصدا للتهكم والاستهزاء به حيث عبرت له بما هو موضوع للمحسوس بحاسه البصير فنزلته منزله البصير تهكما به.

أو لا يكون ثم مشار إليه أصلا (أو النداء على كمال بلادته) أى : بلاده السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس (أو) على كمال (فطانته) بأن غير المحسوس عنده بمنزله المحسوس ...

******

(قوله : أو لا يكون إلخ) هذا مقابل لمحذوف والأصل سواء كان ثم مشار إليه محسوس أو لم يكن مشار إليه أصلا أى محسوس فالمنفى المشار إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقا كما إذا قال لك الأعمى من ضربنى فقلت له هذا ضربك مشيرا للخلاء مثلا استهزاء به مكان هو زيد لتقدم المرجع فى السؤال كذا قرر بعض الأشياخ وقرر شيخنا العدوى أن قوله أو لا يكون مقابل لقوله فاقد البصر أى أو لم يكن فاقد البصر لكن لم يكن ثم مشار إليه أصلا يعنى محسوس كما إذا قال لك البصير من ضربنى فقلت هذا ضربك مشيرا لأمر عدمى كالخلاء وإنما كان التعبير باسم الإشاره مفيدا للتهكم والاستهزاء لأن الإشاره إلى الأمر العدمى بما يشار به إلى المحسوس مما يدل على عدم الاعتناء بذلك الشخص وقد علم من هذا أن كون المشار إليه غير حاضر حسا لا يمنع من كون المقام مقام إضمار لتقدم المرجع فى السؤال وبهذا اندفع ما يقال إذا لم يكن ثم مشار إليه أصلا لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله : أصلا) تمييز محول عن اسم كان أى : أو لا يكون أصل المشار إليه ثمه (قوله : أو النداء) عطف على التهكم أى يوضع اسم الإشاره موضع المضمر لأجل النداء أى الإعلام والتنبيه على بلاده السامع وذلك لأن فى اسم الإشاره الذى أصله أن يكون لمحسوس إيماء إلى أن السامع لا يدرك إلا المحسوس فإذا قال قائل : من عالم البلد ، مثلا؟ فقيل له : ذلك زيد ، كان ذلك القول مكان هو زيد لأن المحل للضمير لتقدم المرجع فالإتيان باسم الإشاره خلاف مقتضى الظاهر وعدل لذلك الخلاف إيماء إلى كمال بلاده ذلك السائل (قوله : أو على كمال فطانته) أى : السامع وحاصله أن المتكلم يستعمل اسم الإشاره الذى أصله المحسوس فى المعنى الغامض الخفى إيماء إلى أن السامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسأله غامضه وهذه عند فلان ظاهره مدحا له وتعريضا بغيره

(أو ادعاء كمال ظهوره) أى : ظهور المسند إليه (وعليه) أى : على موضع اسم الإشاره موضع المضمر لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أى : باب المسند إليه (: تعاللت (۱)) أى : أظهرت العله والمرض (كى أشجى) أى : أحزن ؛ من : شجى بالكسر ؛ أى : صار حزينا ، لا من شجا العظم ؛ بمعنى : نشب فى حلقه (وما بك علّه ...

******

فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهى ظاهره عند فلان لتقدم المرجع لكنه عدل عن مقتضى الظاهر لخلافه للتنبيه على كمال فطانه ذلك السامع وأن المعقولات صارت عنده كالمحسوس (قوله : أو ادعاء كمال ظهوره) أى : يوضع اسم الإشاره مكان المضمر فى باب المسند إليه لادعاء كمال ظهوره عند المتكلم حتى كأنه محسوس بالبصر ولو لم يكن ظاهرا فى نفسه ومن ذلك قول القائل عند الجدال وتقرير مسأله أنكرها الخصم هذه ظاهره أو مسلمه فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهى ظاهره لكنه عدل إلى خلاف مقتضى الظاهر ادعاء لكمال الظهور.

(قوله : وعليه) خبر مقدم وتعاللت مبتدأ مؤخر وقوله من غير هذا الباب حال من تعاللت (قوله : تعاللت إلخ) هو من كلام عبد الله بن دمينه من قصيده مطلعها :

قفى قبل وشك البين يا ابنه مالك

ولا تحرمينى نظره من جمالك

وبعد هذا البيت المذكور تعاللت إلخ وبعده :

فإن ساءنى ذكراك لى بمساءه

فقد سرّنى أنّى خطرت ببالك

ووشك البين قرب التفرق والخطاب للمحبوبه (قوله : أى أظهرت العله) أى : لأن التفاعل يستعمل فى إظهار ما لم يكن كتعارج أى أظهر العرج ولم يكن به عرج (قوله : أى أحزن) لما طبعت عليه من التوجع لتوهم علتك وإن كان التوهم فاسدا (قوله : لا من شجا العظم) هو بالفتح وإنما لم يكن أشجى هنا مأخوذا منه لعدم المناسبه (قوله : نشب فى حلقه) بكسر الشين أى وقف العظم فى حلقه (قوله وما بك عله)

۱- البيت لابن الدمينه فى : ديوانه ص ۱۶ ، والمفتاح ص ۱۷۹ ، والإيضاح ص ۱۶۶ ، ونهايه الإيجاز ص ۱۱۰.

تريـدين قتلى قد ظفرت بذلك) أى : بقتلى. كان مقتضـى الظاهر أن يقول به لأنه ليس بمحسوس فعدل إلى ذلك إشاره إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس.

(وإن كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (غيره) أى : غير اسم الإشاره (فلزياده التمكين) ...

******

حـال من التـاء فى تعـاللت مؤكـده لأـن المراد ومـا بك عله فى الواقع ولا شك أنه يفهم من التعالل عـدم العله فى الواقع (قوله : تريـدين قتلى) أى : بإظهـار العله وه ى حـال من التـاء فى تعـاللت أيضا أو بـدل اشـتمال من تعاللت أو استئناف وكان الظاهر أن يقول أردت إلا أنه عبر بالمضارع إراده لحكايه الحال الماضـيه (قوله : قـد ظفرت بـذلك) مستأنف استئنافا بيانيا جوابا عما يقال قـد ظفرت بـذلك المراد وهو قتلك أولا فأجاب بقوله قد ظفرت بذلك وإنما صح ترتيب قتله على إظهار العله مع جزم المقتول بانتفائها لأنه يـدع ى موته بتوهم العله ولو كان التوهم فاسدا بل يتصورها فكيف به لو حققت العله وهذا من الظرافه بمكان (قوله : كـان مقتضـى الظـاهر أن يقـول به لأـنه) أى : القتـل ليس بمحسـوس أى وأصـل الإشـاره أن تكون لمحسوس وقوله لأـنه ليس بمحسوس أى : ولكونه متقـدما والحاصل أن المحل للضـمير لتقـدم المرجع ولكون القتل غير محسوس (قوله : فعدل إلى ذلك) بكسـر الكاف أى إلى لفظ ذلك (قوله : إشاره إلى أن قتله قـد ظهر ظهور المحسوس) اعترض بأنه كان الأولى أن يقول قد ظهر كمال الظهور المحسوس لأجل أن يطابق قول المصـنف أو ادعاء كمال ظهوره ورد بأنه لا حاجه لذلك لأن كمال ظهور المعانى كالقتـل أن يكـون كـالمحسوس فظهورهـا ظهـور المحسـوس كمـال فى ظهورهـا غـايه الأـمر أن هـذا الكمـال الـذى هـو ظهـور المحسوس له مراتب متفـاوته وليس فى قوله أو ادعاء كمال ظهوره أعلى مراتب الكمال بل حاصـله اعتبار نفس الكمال الصادق بكل مرتبه من مراتبه (قوله : إشاره إلى أن قتله إلـخ) أى : ويحتمل أن يكون إنما عـدل إلى لفظ ذلك إشاره إلى بعد القتل لأنه لكمال شـجاعته يبعد عن قتله كل أحد وه ى قد ظفرت به بمجرد التعلل (قوله : أى غير اسم الإشاره) أى : بأن كان علما أو معرفا بأل أو بالإضافه (قوله : فلزياده التمكين) أى : فوضع ذلك المظهر موضع المضمر يكون لزياده التمكين.

أى : جعل المسند إليه متمكنا عند السامع (نحو : (قُلْ هُوَ اللّٰه أَحَدٌ. اللّٰه الصَّمَدُ)(١)) أى : الذى يصمد إليه ويقصد فى الحوائج ، لم يقل هو الصمد لزياده التمكن (ونظيره) أى : نظير (قُلْ هُوَ اللّٰه أَحَدٌ اللّٰه الصَّمَدُ) فى وضع المظهر موضع المضمر لزياده التمكن (من غيره :) أى : من غير باب المسند إليه (وَبِالْحَقِّ) ...

******

(قوله : أى جعل المسند إليه متمكنا عند السامع) لم يقل أى : جعل المسند إليه زائدا فى التمكن عند السامع إشاره إلى أن إضافه زياده للتمكن بيانيه أى زياده هى التمكن أى قوه الحصول فى ذهن السامع وبيان ذلك أن المسند إليه يفيد فهم معناه فى الجمله وكونه مظهرا فى موضع المضمر يفيد زياده على ذلك وهى التمكن وهذا وجه تسميه التمكن زياده ووجه إفاده الظاهر التمكن دون المضمر أن المضمر لا يخلو عن إبهام فى الدلاله بخلاف المظهر لا سيما ما يقطع الاشتراك من أصله كالعلم فإذا ألقى للسامع ما لا إبهام فيه تمكن من ذهنه أو لأن الظاهر لما وقع فى غيه موقعه كان كحدوث شىء غير متوقع فأثر فى النفس تأثيرا بليغا وتمكن منها زياده تمكن أو لأن فى الإظهار من الفخامه والتعظيم ما ليس فى الضمير واعلم أن المقام الذى يقتضى التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند إليه وإفراده بالحكم ولا شك أن ما لا يخل بالفهم والتعيين يناسب ذلك بخلاف ما قد يخل بذلك فلا يناسب التعظيم والإفراد (قوله : (اللّٰه الصَّمَدُ)) عرف الصمد لإفاده الحصر المطلوب ولعلم المخاطبين بصمديته ونكر أحد لعدم علمهم بأحديته. ا ه. فنرى.

ولم يؤت بالعطف بين الجملتين لكمال الازدواج بين الجملتين فإن الثانيه كالتتمه للأولى (قوله : ويقصد فى الحوائج) تفسير لما قبله (قوله : لم يقل هو الصمد) أى : مع أنه مقتضى الظاهر لتقدم : المرجع (قوله : لزياده التمكن) أى : لأنه لو قال هو الصمد لكان فيها استحضار للذات بالضمير لكن لم يكن فيه تمكن وتقرر ؛ لأن فى الضمير إبهاما ما بخلاف المظهر فإنه أدل على التمكن لا سيما إذا كان علما لأنه قاطع للاشتراك من أصله أى : والتمكن يناسب التعظيم والإفراد بالصمديه اللذين هما الغرض من هذا الخطاب (قوله : ونظيره) مبتدأ وقوله وبالحق خبر وقوله من غيره حال منه أى حال

١- الإخلاص : ١ ، ٢.

أی : بالحکمه المقتضیه للإنزال (أَنْزَلْناهُ) أی : القرآن (وَبِالْحَقِّ نَزَلَ)(۱)) حیث لم یقل : وبه نزل.

(أو إدخال الروع) عطف علی زیاده التمکین (فی ضمیر السامع وتربیه المهابه) عنده ؛ ...

******

کون تلک الآیه من غیره وهی حال مؤکده إذ کونها من غیره معلوم من کونها نظیرا (قوله : أی بالحکمه المقتضیه إلخ) وهی هدایه الخلق لکل خیر وصلاح معاشهم ومعادهم وسمی هذه الحکمه حقا لأنها أمر ثابت محقق (قوله أنزلناه) أی : أردنا إنزاله (قوله : حیث لم یقل وبه نزل) أی : مع أنه مقتضی الظاهر لتقدم المرجع وکون هذا من قبیل وضع الظاهر موضع المضمر إذا کان المراد من الحقین معنی واحدا کما یدل علیه قاعده إعاده المعرف معرفه وأن المعنی وما أردنا إنزال القرآن إلا مقرونا بالحکمه المقتضیه لإنزاله وما نزل إلا متلبسا بالحکمه أی : الهدایه لکل خیر ولما کان إراده الإنزال ملتبسا بالحق لا تستلزم مصاحبه الحق فی النزول لجواز أن یعرض خلل حال النزول أکد بذکر وبالحق نزل وتقدیر الجار والمجرور فی الموضعین لإفاده الحصر أما إذا کان المراد منهما معنیین فلا یکون مما نحن بصدده أعنی وضع الظاهر موضع المضمر لعدم تقدم المرجع وذلک کما لو حمل الحق الثانی علی الأوامر والنواهی کما قیل والمعنی وأنزلنا القرآن ملتبسا بالحق أی الحکمه المقتضیه لإنزاله وبالأوامر والنواهی نزل أو أرید به جبریل علیه السلام کما قیل أیضا قیل إنه لا حاجه لهذا الاشتراط لأنه إذا اختلف معناهما کان القیاس الإتیان بالضمیر أی لیکون من باب الاستخدام ورد بأن هذا الاستخدام خلاف الظاهر فلا یکون من وضع المضمر موضع الظاهر والکلام فیه (قوله : أو إدخال الروع) بفتح الراء الخوف وأما بالضم فهو القلب فلو قال بدل فی ضمیر فی روع لکان أحسن لما فیه من الجناس المحرف (قوله : ضمیر السامع) أی : فی قلبه فأطلق الحال وأراد المحل (قوله : وتربیه المهابه) أی : زیادتها وإنما عطف بالواو المفیده للجمع بین الأمرین إشاره إلی قوه ذلک الداعی

۱- الإسراء : ۱۰۵.

هذا كالتأكيد لإدخال الروع.

(أو تقويه داعى المأمور مثالهما) أى : مثال التقويه وإدخال الروع مع التربيه (قول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمرك بكذا) ...

******

والباعث ؛ وذلك لأن الخوف خشيه لحوق الضرر كالحاله التى تحصل للإنسان من مخاطبه الملوك والمهابه والتعظيم والإجلال القلبى الناشىء من الخوف كالحاله التى تكون فى قلوب الناظرين للملوك والسلاطين والجمع بينهما أبلغ فى المقصود (قوله : هذا كالتأكيد) أى : لأن خشيه لحوق الضرر من شىء يلزمها إجلاله وتعظيمه فى القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزله التأكيد ؛ لأنه يدل على الملزوم ولذا قال الشارح كالتأكيد ولم يقل تأكيد كذا قيل وفى جعل العطف من عطف اللازم على الملزوم نظر ؛ لأن المعطوف التربيه لا المهابه وتربيه المهابه غير لازمه لإدخال الخوف إنما اللازم نفس المهابه تأمل. (قوله : أو تقويه داعى المأمور) لما كانت تقويه الداعى قد توجد من غير إدخال الروع عطف بأو وإضافه داعى للمأمور من إضافه اسم الفاعل لمفعوله أى تقويه ما يكون داعيا لمن أمرته بشىء إلى الامتثال والإتيان به وذلك الداعى حاله نفسانيه تقوم بالمأمور كظن الانتقام منه عند مخالفته فذات الخليفه مثلا تقتضى الداعى المذكور والتعبير عنها بأمير المؤمنين الدال على السلاطه والتمكن من فعل المكروه بالمأمور يقوى ذلك الداعى كذا قرر بعض - وقرر شيخنا العلامه العدوى أن المراد بالداعى نفس الآمر وحينئذ فالمراد بتقويته كون تلك الذات قويه متصفه بالصفات العظيمه أى أن الاسم الظاهر غير اسم الإشاره قد يوضع موضع المضمر لأجل الدلاله على قوه الذات الآمره للشخص المأمور بشىء (قوله : أمير المؤمنين يأمرك بكذا) أى : فإسناد الأمر إلى لفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذى هو أنا موجب لدخول الخوف فى قلب السامع لدلاله لفظ الأمير على السلطان والقهر يشعر بالخوف منه وأنه يهلك العاصى بقوته وموجب لازدياد المهابه الحاصله من رؤيته ومشافهته وموجب لتقويه داعى المأمور فذات الخليفه تقتضى حاله نفسانيه تدعو المأمور على الامتثال والتعبير عنها بأمير المؤمنين الدال على السلاطه والبطش بالمأمور لو خالف يقوى ذلك الداعى هذا على أن المراد بالداعى حاله

مكان : أنا آمرك (وعليه) أى : على وضع المظهر موضع المضمر لتقويه داعى المأمور (من غيره :) أى : من غير باب المسند إليه (فَإِذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ)(١)) لم يقل : علىّ ؛ لما فى لفظ الله من تقويه الداعى إلى التوكل لدلالته على ذات موصوفه بالأوصاف الكامله من القدره الباهره وغيرها.

(أو الاستعطاف) أى : طلب العطف والرحمه (كقوله : إلهى عبدك العاصى أتاكا (٢)) ...

******

نفسانيه وأما على أن المراد بالداعى نفس الآمر فنقول إن لفظ أمير المؤمنين يدل على قوه ذلك الداعى أى الآمر وأنه ذات عظيمه لاتصافها بذلك الوصف الدال على القوه بخلاف أنا آمرك فإنه لا يدل على أن تلك الذات الآمره عظيمه (قوله : مكان أنا آمرك) أى الذى هو مقتضى الظاهر ؛ لأن المقام للتكلم (قوله : لتقويه داعى المأمور) أى : دون إدخال الروع وذلك لأن التعبير بالتوكل لا يناسب الروع ؛ من المطمأن إليه وأيضا لو كان المراد أن الآيه من قبيل تقويه الداعى وإدخال الروع لقال المصنف وعليهما والحاصل أن إفراد ضمير عليه ورجوعه لأحد المذكورات مع كون سياق الآيه للترغيب فى التوكل مناسب لتقويه داعى المأمور دون إدخال الروع (قوله : فإذا عزمت) أى : بعد المشاوره وظهور الأمر (قوله : لم يقل على) أى : مع أن المقام يقتضيه ؛ لأن المقام مقام تكلم (قوله : لما فى لفظ الله إلخ) حاصله أن الذات العليه تقتضى الداعى أى : تقتضى حاله نفسانيه قائمه بالنبى داعيه له على امتثاله الأمر بالتوكل والأوصاف المدلول عليها بلفظ الجلاله تقوى ذلك الداعى أو تقول النبى مأمور بالتوكل والداعى له على ذلك هو الذات العليه وقد عبر عن تلك الذات بالاسم الظاهر الدال على قوه تلك الذات وعظمتها ؛ لأن لفظ الجلاله موضوع للذات الموصوفه بالقدره وسائر الكمالات بخلاف ضمير المتكلم فإنه لا يدل على قوه الذات المدلول عليها ؛ لأنه موضوع لكل متكلم (قوله : العطف) بفتح العين والرحمه عطف تفسير (قوله : أتاكا) أى : أتى باب توبتك

١- آل عمران : ١٥٩.

٢- انظر المصباح ص ٣٠ ، والبيت لإبراهيم بن أدهم ، والمفتاح ص ١٩٨ ، الإيضاح ص ۶٧ ، والإشارات ص ٥٥ ، معاهد التنصيص ١ / ١٧٠ ، شرح عقود الجمان ١ / ٩٢.

مقرّا بالذنوب وقد دعاك ، لم يقل : أنا لما فى لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمه وترقب الشفقه.

******

وهو الرجوع عن معصيتك إلى طاعتك أو أتى باب سؤالك (قوله : مقرا) حال من فاعل أتاكا أى : حال كونه معترفا بالذنوب ولا عذر له فى ارتكابها (قوله : وقد دعاكا) أى : سألك غفرانها. وبعد هذا البيت :

فإن تغفر فأنت لذاك أهل

وإن تطرد فمن يرحم سواكا (١)

وهذا البيت الثانى موجود فى بعض النسخ ، وقوله : فأنت لذاك أى : الغفران المفهوم من الفعل وقوله فمن يرحم من استفهاميه مبتدأ وجمله يرحم خبر وتسكين الفعل للوقف المقدر إجراء للوصل مجرى الوقف على حد قراءه الحسن (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)(٢) بالسكون فى الوصل ، أو أنه سكنه للوزن لما ذكروا فى كتب النحو أنه يقدر رفع الحرف الصحيح للضروره كقوله (٣) :

فاليوم أشرب غير مستحقب

إثما من الله ولا واغل

وسواكا ظرف نصب على الحال أى كائنا مكانك فى الرحمه (قوله : لم يقل أنا) أى : أنا العاصى أتيتك على أن العاصى بدل من ضمير المتكلم كما هو مذهب الأخفش والجمهور يأبون إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بأنه يلزم أنقصيه البدل عن المبدل منه وهو لا يجوز ورد عليهم بجواز إبدال المعرف باللام من ضمير الغائب بالإجماع مع كون المعرف باللام أنقص من الضمير مطلقا وعلى كلامهم فيقال إن مقتضى الظاهر فى البيت أنا أتيتك عاصيا وعباره الشارح هنا توافق كلا من المذهبين.

(قوله : واستحقاق الرحمه) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقه وهو بمعنى الاستعطاف المذكور فى المتن وإنما زاد الشارح التخضع واستحقاق الرحمه ؛ لبيان

١- البيت لإبراهيم بن أدهم ، انظر شرح المرشدى ١ / ٩٢.

٢- المدثر : ٦.

٣- البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٢٢ ، والأصمعيات ص ١٣٠ ، وحماسه البحترى ص ٣٦.

قال (السكاكى هذا) أعنى : نقل الكلام عن الحكايه إلى الغيبه (غير مختص بالمسند إليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر)

...

******

سبب الاستعطاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامى المصنف والشارح (قوله : أعنى نقل إلخ) هذا التفسير مصرح به فى كلام السكاكى ولو لاه لأمكن جعل المشار إليه مطلق النقل دفعا للتسامح الآتى فالشارح نقل عباره السكاكى وتفسيره ولذا قال أعنى ولم يقل يعنى وأفاد بهذا التفسير أن الإشاره لما يفهم ضمنا إيراد قوله تعالى (فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ)(1) وقوله :

إلهى عبدك العاصى أتاكا

...

مثالا لوضع الظاهر موضع المضمر فإنه يتضمن نقل الكلام من الحكايه إلى الغيبه (قوله : عن الحكايه) أى : التكلم لأن المتكلم يحكى عن نفسه (قوله : إلى الغيبه) أى : المستفاده من الاسم الظاهر ؛ لأنه عندهم من قبيل الغيبه (قوله : غير مختص بالمسند إليه) أى : بل تاره يكون فى المسند إليه كما مر فى قوله :

إلهى عبدك العاصى أتاكا

وفى قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا ، مكان أنا العاصى ، وأنا آمرك بكذا ، وتاره يكون ذلك النقل فى غير المسند إليه كما مر فى قوله (فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ) مكان : فتوكل علىّ ، فهذا كله من الالتفات عند السكاكى. واعلم أن قوله غير مختص بالمسند إليه غير محتاج له لا فى كلام المصنف ولا فى كلام السكاكى ؛ لأنه قد علم مما سبق فى التمثيل عدم الاختصاص نعم لو عبر بفاء التفريع كان ظاهرا هكذا اعترض أرباب الحواشى وأجاب العلامه عبد الحكيم بأن المفهوم صريحا مما تقدم فى كلام المصنف والسكاكى عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمر بالمسند إليه لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكايه إلى الغيبه وإن كان ذلك مفهوما منه ضمنا والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار (قوله : ولا بهذا القدر) ظاهره أن المعنى وليس النقل من الحكايه إلى الغيبه مختصا

١- آل عمران : ١٥٩.

أى : بأن يكون عن الحكايه إلى الغيبه ، ولا تخلو العباره عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبه مطلقا) أى : سواء كان فى المسند إليه أو غيره ، وسواء كان كل منها واردا فى الكلام ، أو كان مقتضى الظاهر إيراده (ينقل إلى الآخر) فتصير الأقسام سته ؛ حاصله من ضرب الثلاثه فى الاثنين. ولفظ مطلقا ليس فى عباره السكاكى ، لكنه مراد بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات ...

******

بأن يكون من الحكايه إلى الغيبه ولا يخفى فساده لاستلزامه سلب اختصاص الشىء بنفسه لأن محصله أن النقل المذكور لا يختص بنفسه بل يوجد فى غيره ومحال أن توجد نفس الشىء فى غيره وهذا حاصل التسامح الذى فى العباره وحاصل الجواب الذى أشار له الشارح بقوله ولا النقل مطلقا أنّا نجرد النقل الأول عن قيده أى : أن النقل حال كونه مطلقا عن التقييد يكون من التكلم إلى الغيبه غير مختص بهذا القدر أعنى النقل من التكلم إلى الغيبه بل يكون النقل فى غيره ككونه من الخطاب إلى التكلم أو الغيبه إلى التكلم أو الخطاب أو من التكلم إلى الخطاب (قوله : ولا النقل مطلقا) أى : عن التقييد بكونه من الحكايه إلى الغيبه وإن كان التقييد ظاهر العباره ويدل على هذا المراد قول المصنف بل كل من التكلم إلخ (قوله : بأن يكون إلخ) هذا تفسير لهذا القدر (قوله : ولا تخلو العباره) أى : عباره المصنف عن تسامح أى : قبل التأويل السابق وأما بعده فلا (قوله : أى سواء كان إلخ) لا يعكر على تفسير الإطلاق بما ذكره قوله : بعد عند علماء المعانى لأنه من جمله مقول السكاكى بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعانى (قوله : واردا فى الكلام) أى : بأن عبر به أولا كما فى الأمثله الآتيه وقوله : أو كان إلخ أى : كما فى الأمثله التى مضت (قوله : سته) أى : وإن ضربت هذه السته فى الحالتين وهما أن يكون قد أورد كلّ منهما فى الكلام ثم عدل عنه أو لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر إيراده صارت اثنى عشر قسما فإن ضربتها فى المسند إليه وغيره صارت أربعه وعشرين (قوله : حاصله من ضرب الثلاثه فى الاثنين) أى : من نقل كل واحد من الثلاثه إلى الآخرين فالثلاثه هى التكلم والخطاب والغيبه والاثنان ما بقى من الثلاثه بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولا إلى غيره (قوله : بحسب ما علم من مذهبه) أى : من أنه لا يشترط

بالنظر إلى الأمثله (ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى : التفاتا) مأخوذ من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله وبالعكس (كقوله :) أى : قول امرئ القيس (تطاول ليلك) (١) ...

******

تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند إليه وإن كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا (قوله : بالنظر إلى الأمثله) لأنه مثل بالمسند إليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا فقوله بالنظر إلى الأمثله متعلق بعلم وفى بعض النسخ وبالنظر عطف على بحسب أى بحسب ما علم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر إلى الأمثله حيث مثل بالمسند إليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه فيكون الإطلاق مأخوذا من مجموع الأمرين ما علم من مذهبه والأمثله (قوله : ويسمى هذا النقل) أى : نقل الكلام من كل واحد من الثلاثه إلى غيره منها مطلقا التفاتا (قوله : عند علماء المعانى) اعترض بأن فائده الالتفات كما يأتى أنه يورث الكلام ظرافه وحسن تطريه أى : تجديد وابتداع فيصغى إليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام بذلك مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون البحث عنه من علم المعانى بل من علم البديع وحينئذ فالذى يسميه بهذا الاسم أهل البديع لا أهل المعانى وأجيب بأنه من مباحث علم المعانى باعتبار اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد الإصغاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو إقامه حجه أو غير ذلك ومن مباحث علم البديع من جهه كونه يورث الكلام ظرافه فتسميه ذلك النقل بالالتفات عند علماء المعانى لا تنافى تسميته بذلك أيضا عند غيرهم.

(قوله : مأخوذ) أى : منقول من التفات الإنسان إلخ أى : أن لفظ التفات نقل من التفات الإنسان من يمينه إلى يساره إلى التعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر (قوله : وبالعكس) فيه نظر ؛ لأنه يقتضى أن الالتفات الحس ى لا بد فيه من تحويل بدنه عن الحاله الأصليه إلى جهه يمينه ثم إلى جهه يساره وأن الالتفات الاصطلاح ى لا بد فيه من انتقالين ولا يتحقق ذلك إلا بثلاث تعبيرات مع أنه يكفى فى الأول تحويل واحد وفى الثانى انتقال واحد فالأولى أن يقول أو بالعكس ويجاب بأن الواو بمعنى أو (قوله : قول امرئ القيس)

١- البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٤٤ ، فى المصباح ص ٣٥ ، والأثمد : هو موضع [بفتح الهمزه وضم الميم].

خطابا لنفسه التفاتا ، ومقتضى الظاهر : ليلى (بالأثمد) بفتح الهمزه وضم الميم : اسم موضع ...

******

أى : فى مرثيه أبيه (قوله : خطابا لنفسه) أى : لذاته وشخصه فليس الخطاب على حقيقته إذا لم يرد بالمخاطب من يغايره بل أراد ذاته أى : فهو بكسر الكاف لأن الشائع فى خطاب النفس التأنيث ويصح الفتح نظرا لكون النفس شخصا أو بمعنى المكروب ألا ترى إلى قوله ولم ترقد (١) بالتذكير وقوله التفاتا أى : على جهه الالتفات أى : إن لم يجعل تجريدا وإلا لم يكن التفاتا إذ مبنى التجريد على المغايره والالتفات على اتحاد المعنى هذا هو التحقيق خلافا لمن قال لا منافاه بينهما (قوله : ومقتضى الظاهر ليلى) أى : لأن المقام مقام تكلم وحكايه عن نفسه (قوله : بالأثمد) وبعده : ونام الخلى ولم ترقد

وبات وباتت له ليله

كليله ذى العائر الأرمد

وذلك من نبأ جاءنى

وخبّرته عن أبى الأسود

واعلم أن فى هذه الأبيات التفاتين باتفاق فى بات لعدوله إلى الغيبه بعد الخطاب وفى جاءنى لعدوله بعدها إلى التكلم وأما قوله تطاول ليلك فالسكاكى يجعله التفاتا من التكلم للخطاب إن لم يكن تجريدا وأما الجمهور فيتعين عندهم أن يكون تجريدا إذ لم يقع قبله التعبير بطريق التكلم وقوله تطاول ليلك كنايه عن السهر وقوله وبات تامه بمعنى أقام ليلا ونزل به نام أو لم ينم فلا ينافى لم ترقد وباتت إما ناقصه وله خبرها أو تامه وله حال وعطف باتت على بات من عطف المباين على المباين من حيث اللفظ ومن عطف المقيد على المطلق من حيث المعنى والخلى : هو الخالى عن الهم والحزن والعائر بمهمله وهمزه قذى العين ومن لابتداء الغايه أو للتعليل والنبأ خبر فيه فائده عظيمه متضمنا لعلم أو ظن فهو أخص من مطلق الخبر.

١- البيت فى ديوانه ص ٣۴۴.

(والمشهور) عند الجمهور (أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثه) التكلم والخطاب والغيبه (بعد التعبير عنه) أى : عن ذلك المعنى (وآخر منها) أى : بطريق آخر من الطرق الثلاثه بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ، ويترقبه السامع ، ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا : أنا زيد وأنت عمرو ، ...

******

(قوله : والمشهور إلخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكى ويسمى إلخ (قوله : أى عن ذلك المعنى) هذا صريح فى أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقين والمراد الاتحاد فى المصداق فيدخل فيه نحو أنا زيد ويحتاج إلى إخراجه بالقيد الذى ذكره الشارح (قوله : ويترقبه) أى : ينتظره عطف على قوله يقتضيه من عطف اللازم على الملزوم وقوله بشرط أن يكون على خلاف ما يقتضيه الظاهر أى : ظاهر الكلام أى : ولو كان موافقا لظاهر المقام كما فى قوله تعالى (وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)(١) فإنه خطاب موافق لظاهر المقام الذى هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام ؛ لأنه عبر عنه أولا بالغيبه فى قوله تعالى (عَبَسَ وَتَوَلَّى. أَنْ جاءَهُ الْأَعْمى)(٢) على خلاف مقتضى ظاهر المقام لأن مقتضاه الخطاب فى الموضعين فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالأصاله التفات ؛ لأنه مخالف لظاهر السوق وذلك ظاهر والسر فى العدول عن الخطاب إلى الغيبه أولا تعظيم النبى - صلى الله عليه وسلم - لما فيه من التلطف فى مقام العتاب بالعدول عن المواجهه فى الخطاب (قوله : ولا بد من هذا القيد) أى : وهو قوله بشرط أن يكون إلخ وإنما تركه المصنف لفهمه من المقام ؛ لأن كلامه فى إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. ا ه سم.

(قوله : ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو) أى : لأنه وإن كان يصدق على كل منهما أنه قد عبر فيه عن معنى وهو الذات بطريق الغيبه بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم فى الأول والخطاب فى الثانى إلا أن التعبير الثانى يقتضيه ظاهر الكلام

١- عبس : ٣.

٢- عبس : ٢ ، ١.

"ونحن الّذون صبّحوا الصّباحا" (١) ، وقوله تعالى : (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)(٢) و (اهْدِنَا) و (أَنْعَمْتَ) ...

******

ويترقبه السامع ؛ لأن المتكلم إذا قال أنا أو أنت ترقب السامع أن يأت ى بعده باسم ظاهر خبرا عنه ؛ لأن الإخبار عن الضمير إنما يكون بالاسم الظاهر فالإخبار بالاسم الظاهر وإن كان من قبيل الغيبه عن ضمير المتكلم أو المخاطب إلا أنه جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام (قوله : ونحن اللذون إلخ) أى : فقد انتقل من ضمير التكلم وهو نحن إلى الغيبه وهو اللذون إلا أنه يقتضيه الظاهر ؛ لأن الإخبار بالظاهر وإن كان من قبيل الغيبه عن ضمير التكلم أو الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه السامع فلو لا هذا الشرط لحكم بأن هذا التفات وقوله صبحوا جار على مقتضى الظاهر لأن اللذون اسم غيبه فالمطابق له الغيبه والظاهر أن الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا تأكيدا من صبحه إذا أتاه صباحا ويجوز أن يراد الإتيان المطلق بقرينه الصباح فنصبه فى الوجهين على الظرفيه ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف أى : صبحوهم وتمام البيت :

...

يوم النّخيل غاره ملحاحا

والنخيل بضم النون وبالخاء المعجمه موضع بالشام والغاره اسم مصدر نصب على التعليل أى : لأجل الإغاره والملحاح صيغه مبالغه من الإلحاح. ا ه. فنرى.

(قوله : (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)) أى : فإنه وإن عبر عنه المعنى وهو الذات العليه بطريق الخطاب بعد التعبير عنها بآخر وهو الغيبه فى قوله (مالِكِ) إلا أن هذا التعبير على مقتضى الظاهر لأن الالتفات حصل أولا بقوله (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) والثانى وهو (إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)

١- الرجز لرؤيه فى ملحق ديوانه ص ١٧٢ ، ولليلى الأخيليه فى ديوانها ص ٦١ ، ولليلى أو لرؤبه أو لأبى حرب الأعلم فى الدرر ١ / ٢٥٩ ، ولأبى حرب الأعلم أو لليلى فى خزانه الأدب ٦ / ١٧٣ ، والدرر ١ / ١٨٧.

٢- الفاتحه : ٥.

فإن الالتفات إنما هو فى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) والباقى جار على أسلوبه. ومن زعم أن فى مثل : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) التفاتا - والقياس : آمنتم - فقد سها ؛ على ما يشهد به كتب النحو (وهذا) أى : الالتفات بتفسير الجمهور ...

******

أتى على أسلوبه كما قال الشارح (قوله : فإن الالتفات إنما هو فى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)) أى : لأنه انتقل من التعبير عن معنى بالغيبه وهو (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) إلى الخطاب فى قوله (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) وأما قوله : (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) فليس فيه التفات ؛ لأنه انتقال من خطاب وهو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) إلى خطاب آخر وهو (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) فكل واحد من قوله : و (إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وإهدنا وأنعمت إذا نظرت له مع قوله (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) يصدق عليه أنه انتقال من طريق إلى طريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل جار على مقتضى الظاهر لأنه لما التفت للخطاب صار الأسلوب له فهو خارج بهذا القيد وإن دخل فى كلام المصنف (قوله : والباقى جار على أسلوبه) أى : على طريقه (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) وإن صدق عليه أن تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكن ليس على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأنه لما التفت للخطاب صار الأسلوب له (قوله : التفاتا) أى : لأن الذين هو المنادى فى الحقيقه فهو مخاطب والمناسب له آمنتم (قوله : على ما يشهد به كتب النحو) أى : من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبه ؛ لأن الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبه وإن عرض له الخطاب بسبب النداء وحينئذ فآمنوا جار على مقتضى الظاهر كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب نحو يا زيد قم و (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ)(١) وأما قبل تمامه فحقه الغيبه والصله متممه للمنادى الذى هو الموصول فهى كالجزء منه فلا يراعى فى الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء إلا بعد تمامه ولا يرد قول الشاعر وهو سيدنا على :

أنا الذى سمّتنى أمّى حيدره

أكيلكم بالسيف كيل السّندره (٢)

لأنه قبيح كما فى المطول لكن فى المغنى فى بحث الأشياء التى تحتاج إلى رابط أن نحو أنت الذى فعلت مقيس لكنه قليل. ا ه.

١- المائده : ٦.

٢- هو للإمام على بن أبى طالب فى ديوانه ص ٧٧ ، ٧٨.

(أخص منه) بتفسير السكاكى ؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ، ثم بطريق آخر ، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق فترك وعدل عنه إلى طريق آخر ؛ فيتحقق الالتفات بتعبير واحد ، وعند الجمهور مخصوص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد ، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس ، كما فى : تطاول ليلك (مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب : (وَما لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) ومقتضى الظاهر : أرجع ، ...

******

لكن مقيسيته على هذا القول لا تنافى كونه مقتضى الظاهر ؛ لأن قلته تفيد كونه خلافه (قوله : أخص منه) أى : من نفسه (قوله : لأن النقل عنده) أى : المسمى بالالتفات (قوله : من غير عكس) أى : لغوى بحيث يقال كل التفات عند السكاكى التفات عند الجمهور والمراد من غير عكس لغوى عكسا صحيحا وأما عكسه عكسا منطقيا وهو بعض الالتفات عند السكاكى التفات عند الجمهور فهو صحيح (قوله : وما لى لا أعبد إلخ) هذا حكايه عم حبيب النجار موعظه لقومه لتركهم الإيمان (قوله : ومقتضى الظاهر أرجع) حاصله أن الشارح ذكر قولين فى تقرير الالتفات فى هذه الآيه الأول منهما أن الضميرين للمتكلم ولكنه عبر ثانيا عن الذات المتكلمه بضمير المخاطبين ففيه التفات ومقتضى الظاهر أرجع وحاصل القول الثانى أن الضميرين للمخاطبين فكان مقتضى الظاهر أن يقال وما لكم لا تعبدون الذى فطركم وإليه ترجعون فعدل عن مقتضى الظاهر فى الأول وأوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد اتحد المعبر عنه واختلفت العباره فعبر أولا بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفات وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح ؛ وذلك لأن قوله (وَما لِيَ لا أَعْبُدُ)(١) إلخ تعريض بالمخاطبين ؛ لأن المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الإيمان فهم المقصودون بالذات من ذلك القول وعلى هذا التحقيق ففى قوله وما لى التفات على مذهب السكاكى فقط ؛ لأنه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر وفى قوله وإليه ترجعون التفات على المذهبين كذا قيل ولا وجه للتخصيص

١- يس : ٢٢.

والتحقيق أن المراد : ما لكم لا- تعبدون ، لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (إلى الغيبه : (إِنَّا أَعْطَيْناكَ الْكَوْثَرَ. فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ)(۱)) ومقتضى الظاهر : لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب إلى التكلم) ...

******

بالسكاكى بل فى قوله وما لى التفات عند الجمهور أيضا إذ قد سبق طريق الخطاب فى قوله (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ. اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْئَلُكُمْ أَجْراً)(۲) وأما على خلاف التحقيق ففى الكلام التفات واحد على المذهبين فى قوله (وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ).

(قوله : أن المراد ما لكم لا- تعبدون) أى : لأن المتكلم حبيب النجار وهو من المؤمنين فالعباده حاصله منه بالفعل إلا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين فنسب ترك العباده إلى نفسه تعريضا بالمخاطبين إشاره إلى أنه لا- يريد لهم إلا ما يريد لنفسه وأن ما يلزمهم فى ترك العباده يلزمه فى جملتهم على تقدير تركه لها وهو من الملاطفه فى الخطاب فالفائده المختصه بموقع هذا الالتفات التعريض والإعلام بأن المراد المخاطبون من أول الكلام ثم إن كون الكلام من باب التعريض بالمخاطبين لا ينافى الالتفات إذ لا يشترط فيه التعبير بالمطابقه بل يصح باللزوم أيضا كما فى التعريض ، والتعريض عند المصنف والشارح ، إما مجاز أو كنايه وهاهنا مجاز لامتناع إراده الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فيكون المعبر عنه فى الأسلوبين واحدا نعم على ما حققه العلامه السيد من أن المعنى التعريض من مستتبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل اللفظ بالنسبه إلى المعنى المستعمل فيه إما حقيقه أو مجاز أو كنايه يرد أن اللفظ ليس مستعملا فى المخاطبين فلا يكون المعنى المعبر عنه فى الأسلوبين واحدا فلا التفات أفاده عبد الحكيم (قوله : (إِنَّا أَعْطَيْناكَ الْكَوْثَرَ)) أى : الخير الكثير أو نهرا فى الجنه يسمى بالكوثر (قوله : ومقتضى الظاهر لنا) أى : لإنّا أعطيناك تكلم ، وقوله : (لِرَبِّكَ) غيبه لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبه كما مر وفائده الالتفات فى الآيه أن فى لفظ الرب حثّا على فعل

۱- الكوثر : ۲ ، ۱.

۲- يس : ۲۱ ، ۲۰.

قول الشاعر (طحا) (١) أى : ذهب (بك قلب فى الحسان طروب) ومعنى طروب فى الحسان : أن له طروبا فى طلب الحسان ...

******

المأمور به ؛ لأن من يربيك يستحق العباده وفيه إزاله الاحتمال أيضا ؛ لأن قوله (إِنَّا أَعْطَيْناكَ الْكَوْثَرَ) ليس صريحا فى إفاده الإعطاء من الله وأيضا كلمه إنا تحتمل الجمع كما تحتمل الواحد المعظم نفسه فلما التفت بقوله (فَصَلِّ لِرَبِّكَ) زال هذان الاحتمالان.

اه. فنارى (قوله : قول الشاعر) هو علقمه بن عبده العجلى من قصيده يمدح بها الحارث بن جبله الغسانى وكان أسر أخاه فسافر إليه يطلب فكه ، وبعد البيتين (٢) :

ممنعه ما يستطاع كلامها

على بابها من أن تزار رقيب

إذا غاب عنها البعل لم تفش سرّه

وترضى إياب البعل حين يئوب

فإن تسألونى بالنساء فإننى

خبير بأدواء النساء طبيب

إذا شاب رأس المرء أو قلّ ماله

فليس له فى ودّهنّ نصيب

(قوله : أى ذهب بك) الباء للتعديه على ذهبت بزيد أى : أذهبك وأتلفك قلب طروب فى طلب الحسان والكاف مفتوحه وإن كانت لخطاب النفس باعتبار أن نفسه المخاطبه ذاته وشخصه ومقتضى الظاهر أن يقول طحا بى ففيه التفات عند السكاكى وفى الأطول جواز فتح الكاف وكسرها.

(قوله : أن له طربا فى طلب الحسان) أى : وفى طلب وصالهن وأشار الشارح بذلك إلى أن قوله فى الحسان متعلق بطروب وأن فى الكلام حذف مضاف لا متعلق بطحا وحينئذ فتقديم المعمول لإفاده الحصر وقوله طروب صفه لقلب والطرب خفه تعترى الإنسان لشده سرور أو حزن أى : أذهبنى وأتلفنى قلب موصوف بأن له طربا

١- انظر ديوان علقمه الفحل ص ٣٣ ، المفتاح ص ١٠٧ ، الإيضاح ٦٨ ، شرح عقود الجمان ١ / ١١٨ ، معاهد التنصيص ١ / ١٧٣ ، طبقات فحول الشعراء ١ / ١٣٩ ، الشعر والشعراء ٢٢١ ، العمده ١ / ٥٧. وهو علقمه بن عبـده بن ناشـره ؛ شاعر جاهلى من الطبقه الأولى وكان معاصرا لامرئ القيس.

٢- ذكر ابن رشيق بعضا من تلك القصيده فى كتاب العمده ص ٣١.

ونشاطا فى مراودتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب ؛ أى : حين ولى الشباب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف إلى الجمله الفعليه ؛ أعنى قوله : (حان) أى : قرب (مشيب يكلّفنى ليلى) فيه التفات من الخطاب فى : بك إلى التكلم ، ومقتضى الظاهر : يكلفك ، وفاعل يكلفنى : ضمير القلب ، وليلى : مفعوله الثانى ؛ والمعنى يطالبنى القلب بوصل ليلى ، ...

******

ونشاطا فى طلب وصال الحسان دون غيرهن (قوله : ونشاطا فى مراودتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطربا تفسير مراد وقوله فى مراودتهن أى : مطالبتهن بالوصال تفسير لقوله فى طلب الحسان (قوله : بعيد الشباب) ظرف لطروب أو لطحا (قوله : للقرب) أى : للدلاله على أن زمان إذهابه أو طرب قلبه قريب من زمان ذهاب شبابه (قوله : أى حين ولى إلخ) فيه نظر ؛ لأن قوله حين ولى يقتضى أن الشباب ذهب بالمره وقوله وكاد يتصرم أى ينقطع يقتضى أنه بقى منه بقيه وأن المراد بقول الشاعر بعيد الشباب بعيد معظمه ففيه تناف وأجيب بأن قوله حين ولى بيان لظاهر المعنى وقوله وكاد يتصرم بيان للمراد فيكون قد جعل بعيد الأكثر بعيدا لكله ونزل ذهاب الغالب منزله ذهاب الجميع والقرينه على ذلك قوله عصر حان مشيب وهذا إنما يحتاج له إذا اعتبر أن الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهوله وجعله من المشيب كما ذهب إليه بعض أهل اللغه وأما على تقدير الفصل بذلك وجعله واسطه كما هو مذهب الجمهور فلا يحتاج إلى هذا الاعتبار بل يحمل الكلام على المتبادر منه وهو أن المراد ببعيد الشباب زمان ذهابه بالمره وتصرمه بالكليه وزمن هذه البعيديه هو زمن الكهوله ولا ينافيه قوله عصر حان مشيب لأن زمن الكهوله قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر فالأولى حذفه فتأمل (قوله : عصر) بمعنى زمان أو حين بدل من قوله بعيد (قوله : إلى التكلم) أى : لأن ياء يكلفنى للتكلم فالالتفات من المجرور الذى فى بك إلى المفعول الذى فى يكلفنى (قوله : وليلى مفعوله الثانى) أى : بتقدير الباء والمفعول الأول الياء وإنما قلنا بتقدير الباء لأن كلف لا يتعدى

وروى : تكلفنى بالتاء الفوقانيه على أنه مسند إلى ليلى ، والمفعول محذوف ؛ أى : شدائد فراقها ؛ أى : على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبه إلى الخطاب ...

******

للمفعول الثانى بنفسه بل بالباء يقال كلفت زيدا بكذا وإلى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبنى إلخ كما أنه يشير إلى أن فى الكلام حذف مضاف وأن التكليف على هذا المعنى بمعنى الطلب فالمفاعله على غير بابها (قوله : وروى تكلفنى) أى : وعليه فالالتفات حاصل أيضا من الخطاب إلى التكلم إذ مقتضى الظاهر تكلفك ليلى وعلى هذه الروايه فالتكليف بمعنى التحميل (قوله : والمفعول محذوف) أى : المفعول الثانى وأما الأول فهو الياء وقد يقال حيث كان تكلفنى مسندا لليلى فالأنسب أن يكون بين تكلفنى وشط تنازع فى وليها ويكون المعنى تكلفنى ليلى أى حبها المفرط وليها وقد شط وليها ولا حذف (قوله : أى شدائد فراقها) أى : أنها تحمله الشدائد المترتبه على فراقها (قوله : أو على أنه خطاب للقلب) أى : والمفعول على هذا أيضا ليلى أى : وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب (قوله : فيكون التفاتا آخر) أى : غير المقرر أولا فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الأخير التفاتان وقوله من الغيبه إلى الخطاب أى : لأنه عبر أولا عن القلب بطريق الغيبه حيث عبر عنه بالاسم الظاهر وثانيا بطريق الخطاب حيث عبر بتكلفنى أى : أنت يا قلب وهذا غير الالتفات السابق من الخطاب فى بك إلى التكلم فى يكلفنى وهذا تفريع على قوله أو على أنه خطاب للقلب والحاصل أنه على روايه يكلفنى بالياء التحتيه ليس فيه الالتفات واحد عند الجمهور والسكاكى من الخطاب إلى التكلم وكذا على روايه تكلفنى بالتاء الفوقيه إن جعل الفاعل ليلى وأما إن جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكى أحدهما فى الكاف فى بك مع ياء المتكلم فى تكلفنى ثانيهما فى قلب مع فاعل تكلفنى المقدر بأنت يا قلب وفى البيت التفات غير ما ذكر عند السكاكى على كل حال الاحتمالات فى قوله طحا بك فإن مقتضى الظاهر طحا بى قلب أى : أذهبنى وأفنانى قلب موصوف بأن له طربا ونشاطا وفرحا فى طلب وصال الحسان وإنما لم يجعل الخطاب فى طحا بك

(وقد شطّ) أى : بعد (وليّها) أى : قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقى : عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاداه ؛ كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ، ويجوز أن يكون من عاد يعود ؛ أى : عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل.

******

للحبيبه أعنى ليلى أى ذهب بك قلب حتى يكون فى قوله يكلفنى التفات من الخطاب إلى الغيبه لأنه مخالف للاستعمال الشائع وهو طحا به قلبه ، قاله الفنرى. (قوله : قد شط وليها) جمله حاليه من ليلى سواء كانت فاعلا أو مفعولا ليكلفنى وقوله وليها أى أيام وليها (قوله : أى قربها) أى : أيام القرب منها أى وقد صارت أيام القرب من وصال ليلى بعيده لأمور أوجبت ذلك وبين أسباب البعد بقوله وعادت إلخ (قوله : عواد) جمع عاديه وهى ما يصرفك عن الشىء ويشغلك عنه كما فى القاموس (قوله : وخطوب) جمع خطب وهو الأمر العظيم وعطف الخطوب على العوادى مرادف لأن العوادى والصوارف والخطوب ألفاظ مترادفه معناها واحد وهو ما ذكر (قوله : أن يكون فاعلت) أى : بوزنها فى الأصل فأصل عادت عادوت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن فاعت (قوله : من المعاداه) أى : مأخوذ من المعاداه التى هى مفاعله من الجانبين (قوله : كأن الصوارف والخطوب) تفسير للعوادى والمراد بها العوائق وقوله تعاديه هذا لا يفيد المفاعله إلا أن يقال تركها من جانب القائل لظهورها منه والأصل تعاديه وهو يعاديها فتحققت المفاعله من الجانبين والمعنى على هذا الاحتمال عادتنا عواد أى صارت العوادى الحائله بيننا وبينها أعداء لنا فتمنعنا من الوصول إليها (قوله : ويجوز أن يكون من عاد) أى : مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود بمعنى الرجوع وعلى هذا فلا حذف فيه ووزنه فعلت وأصله عودت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالألف منقلبه عن واو وهى عين الكلمه (قوله : أى عادت عواد) أى : رجعت العوادى التى تحول بيننا إلى ما كانت عليه أولا من الحيلوله فقول الشارح إلى ما كانت تتعلق

(و) مثال الالتفات من الخطاب (إلى الغيبه) قوله تعالى : (حَتَّى إِذا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ)(۱)) والقياس : بكم.

(و) مثال الالتفات (من الغيبه إلى التكلم) قوله تعالى : (وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّياحَ فَتُثِيرُ سَحاباً فَسُقْناهُ)(۲)) ومقتضى الظاهر : فساقه ؛ أى : ساق الله ذلك السحاب ، وأجراه (إِلى بَلَدٍ) مَيِّتٍ) (و) مثال الالتفات من الغيبه (إلى الخطاب) قوله تعالى : (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ. إِيَّاكَ نَعْبُدُ)(۳)) ومقتضى الظاهر : إياه (ووجهه) أى : وجه حسن الالتفات (أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان) ذلك الكلام (أحسن تطريه) أى : تجديدا وإحداثا ؛ من : طريت الثوب

******

بقوله عادت وقوله قبل أى من الحيلوله بيننا (قوله : والقياس إلخ) تعبيره تاره بقوله ومقتضى الظاهر وتاره بقوله والقياس تفنن (قوله : (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)) وهو وصف ظاهر وهو من قبيل الغيبه والموصوف ظاهرا أيضا (قوله : أى وجه حسن الالتفات) أى : فى أى تركيب كان وأشار الشارح بتقدير حسن إلى أن فى كلام المصنف حذف مضاف ثم إن قوله ووجهه مرتبط بمحذوف والأصل والالتفات حسن ووجه حسنه أن الكلام إلخ (قوله : إذا نقل) أى : حول من طريق كالغيبه إلى طريق آخر كالخطاب وهذه الفائده فى غايه الظهور بالنسبه للنقل الحقيقى كما هو مذهب الجمهور وكذا فى النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكى لأن السامع إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب حصلت له زياده نشاط ووفور رغبه فى الإصغاء إلى الكلام إلا أن هذه الفائده التى ذكرت للالتفات لا تنطبق على ماده يكون المخاطب فيها حضره البارى جل وعلا كما فى إياك نعبد لتنزهه عن النشاط والإيقاظ والإصغاء فلو ذكر المصنف فائده غير هذه تصلح حتى بالنسبه فى حقه تعالى لكان أحسن وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتى أينما وقع صالح لأن يراد به هذه الفائده بالنظر لنفسه مع قطع النظر عن العوارض الخارجيه ككون المخاطب به المولى سبحانه أو غيره (قوله : أحسن تطريه) التطرئه بالهمز :

۱- يونس : ۲۲.

۲- فاطر : ۹.

۳- الفاتحه : ۵ ، ۴.

(لنشاط السامع و) كان (أكثر إيقاظا للإصغاء إليه) أى : إلى ذلك الكلام ؛ لأن لكل جديد لذه وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق (وقد تختص مواقعه

******

الإحداث من طرأ عليهم أمر إذا حدث وبالياء المثناه التحتيه : التجديد من طريت الثوب إذا عملت به ما يجعله طريا كأنه جديد إذا علمت ذلك فجمع الشارح بين التجديد والإحداث فى ماده الياء حيث قال أى : تجديدا وإحداثا من طريت الثوب خلاف النقل كذا اعترض وهو ظاهر على النسخه التى فيها الواو فى قوله وإحداثا وفى بعض النسخ أو إحداثا بأو وهذه ظاهره لأن المراد من التطريه التجديد إن قرئت بالياء أو الإحداث إن قرئت بالهمز لكن قوله بعد ذلك من طريت الثوب راجع لقوله تجديدا وهو ما قبل أو فقط ولو قال من طريت الثوب أو من طرأ عليهم لكان ذلك أظهر هذا محصل ما ذكره أرباب الحواشى وفى عبد الحكيم أن قوله تجديدا بيان للمعنى اللغوى وقوله وإحداثا بيان للمرادفان إحداث هيئه أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر الشارح هنا أخذه من طرأ بالهمز بمعنى ورد ؛ لأن بناء التطريه من طرأ مجرد قياس غير مذكور فى الكتب المشهوره من اللغه (قوله : لنشاط السامع) اللام للتعليل أى : كان ذلك الكلام الذى فيه النقل المذكور أحسن تطريه لأجل نشاط السامع أى تحريك سروره وحاصله أن الكلام عند النقل من طريق إلى أخرى أحسن تجديدا مما ليس فيه نقل وإن كان فى إيراد كل كلام تجديد لما يسمع وإنما كان أحسن تجديدا لأجل نشاط السامع أى تحريك سروره (قوله : وكان أكثر إيقاظا) أى : وكان أكثر الكلام تنبيها (قوله : للإصغاء) أى : لأجل الإصغاء أى الاستماع إليه وهذه العله أعنى الإصغاء مغايره للعله الأولى أعنى النشاط فى المفهوم لكنهما متلازمان ؛ لأن النشاط للكلام يلزمه الإصغاء إليه (قوله : لأن لكل جديد إلخ) عله للعله أى : وإنما كان السامع يحصل له نشاط وإصغاء للكلام عند النقل المذكور لأن إلخ (قوله : على الإطلاق) أى : فى كل موضع سواء كان فى الفاتحه أو غيرها (قوله : وقد تختص إلخ) قد للتحقيق وتختص بصيغه المجهول أو المعلوم لأنه يستعمل لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص أفاده عبد الحكيم وقوله مواقعه أى :

بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما فى) سوره (الفاتحه ؛ فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للإقبال عليه) أى : على ذلك الحقيق بالحمد (وكلما أجرى عليه صفه من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى أن يئول الأمر إلى خاتمتها) ...

******

مواقع الالتفات أى : المواضع التى يقع ويوجد فيها الالتفات واختصاص مواقعه كنايه عن اختصاصه هو كما يشير إليه كلام الشارح فى المطول (قوله : بلطائف) أى : بمحاسن ودقائق وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع فهو من مقابله الجمع بالجمع فتقتضى القسمه على الآحاد أى : أن بعض المواضع التى يقع فيها الالتفات تاره تختص بلطيفه زائده على اللطيفه السابقه وتلك اللطيفه الزائده تختلف باختلاف المواضع وليس المراد أن كل موضع يقع فيه جمله من اللطائف ولا أن كل موضع يقع فيه لطيفه زائده وإلا لأوجب ذلك أن لا يكتفى فى الالتفات بالنكته العامه كذا قيل لكن قد يقال أى مانع من أن يكون لك موضع نكته تختص به ونكته تعمه وغيره ثم إن الباء فى قوله بلطائف داخله على المقصور (قوله : كما فى سوره) أى : كالالتفات الذى إلخ أو كاللطيفه التى فى سوره إلخ (قوله : إذا ذكر الحقيق بالحمد) أى : إذا ذكر المستحق للحمد وهو الله بقوله الحمد لله وأخذ الحقيق من اعتبار كون اللام فى لله للاستحقاق (قوله : عن قلب) أى : ذكرا ناشئا عن قلب لا ذكرا بمجرد اللسان.

(قوله : يجد ذلك العبد إلخ) العبد بدل من اسم الإشاره وقوله من نفسه ظرف لغو متعلق بيجد أو مستقر حال من قوله محركا كالذى هو صفه لمحذوف أى : معنى محركا للإقبال كائنا ذلك المحرك من نفسه (قوله : وكلما أجرى عليه) أى : على المستحق للحمد أى : وكلما وصف بصفه من تلك الصفات العظام التى هى قوله رب العالمين إلخ وإنما كانت تلك الصفات عظاما لإفاده الأولى أنه المتولى لتربيه جميع العالمين وتدبير أمورهم ولإفاده الثانيه أنه المنعم بجميع النعم الدنيويه والأخرويه ولإفاده الثالثه أنه مالك جميع الأمور فى يوم الجزاء (قوله : إلى أن يؤول) أى : إلى أن ينتهى الأمر أى : أمر إجراء الصفات أو أمر العبد وحاله ولو قال حتى يؤول إلخ لكان أولى وذلك ؛ لأن تضاعف

أى : خاتمه تلك الصفات ؛ يعنى : (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (المفيد أنه) أى : ذلك الحقيق بالحمد (مالك الأمر كله يوم الجزاء) لأنه أضيف (مالِكِ) إلى (يَوْمِ الدِّينِ) على طريق الاتساع ، والمعنى على الظرفيه ؛ أى : مالك فى يوم الدين ، ...

******

المحرك إنما حصل من إجراء الصفات وإجراؤها تدريجى لكونه حاصلا بالقراءه فالتضاعف تدريجى لا دفعى وحتى تدل على التدريج دون إلى أفاده السيرامى (قوله : أى خاتمه تلك الصفات إلخ) اعترض بأنه إن أراد الصفه المعنويه فالأمر ظاهر وإن أراد الصفه النحويه فلا يتم بالنظر لمالك يوم الدين لأنه بدل من لفظ الجلاله ولا يصح جعله صفه ؛ لأن مالك وصف عامل فلا يتعرف بالإضافه فلا يكون نعتا للمعرفه وأجيب بأن المراد من ذلك الوصف الثبوت والاستمرار كالصفه المشبهه لا الحدوث وحينئذ فيتعرف بالإضافه ؛ لأن الصفه المشبهه عند المحققين تتعرف بالإضافه فيصح نعت المعرفه بها (قوله : على طريق الاتساع) متعلق بمحذوف أى وجعل اليوم مملوكا على طريق الاتساع أى التوسعه فى الظرف فإنهم وسعوه فجوزوا فيه ما لم يجز فى غيره حيث نزلوه منزله المفعول به فى قوله :

ويوما شهدناه سليما وعامرا

أو المراد بالاتساع المجاز العقلى وهو هنا واقع فى النسبه الإضافيه حيث أضيف اسم الفاعل إلى الظرف وحقه أن يضاف للمفعول به لكن لما كان بين الظرف والمفعول به ملابسه نزل الظرف منزلته فظهر لك من هذا أن الإضافه على معنى اللام وإنما لم تجعل حقيقيه على معنى فى كضرب اليوم لأجل تحصيل غرض المبالغه لأن قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان إن قلت حيث جعلت الإضافه بمعنى اللام فلم لم تجعل حقيقيه قلت أجابوا عن ذلك بأن اليوم أمر اعتبارى لأنه عباره عن مقارنه متجدد موهوم لمتجدد معلوم إزاله للإبهام والأمور الاعتباريه لا تتعلق بها قدره المولى فلا يكون اليوم مملوكا بل ما يقع فيه أفاده شيخنا العدوى (قوله : والمعنى) أى : الحقيقى على الظرفيه فحاصله أن التوسع

والمفعول محذوف دلاله على التعميم ...

******

فی مجرد حذف فی (قوله : والمفعول محذوف) أی : وهو الذی قدره المصنف بقوله الأمر کله.

وأوجب الإقبال علیه وخطابه بتخصیصه بغایه الخضوع والاستعانه فی المهمات وکما فی قوله تعالی : (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جاؤُکَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ)(۱) لم یقل واستغفرت لهم وعدل عنه إلی طریق الالتفات تفخیما لشأن رسول الله صلی الله علیه وسلم وتعظیما لاستغفاره وتنبیها علی أن شفاعه من اسمه الرسول من الله بمکان وذکر السکاکی لالتفات امرئ القیس فی الأبیات الثلاثه علی تفسیره وجوها أحدها أن یکون قصد تهویل الخطب واستفظاعه فنبه فی التفاته الأول علی أن نفسه وقت ورود ذلک النبأ علیها ولهت وله الثکلی فأقامها مقام المصاب الذی لا یتسلی بعض التسلی إلا بتفجع الملوک له وتحزنهم علیه وخاطبها بتطاول لیلک تسلیه أو علی أنها لفظاعه شأن النبأ أبدت قلقا شدیدا ولم تتصبر فعل الملوک فشک فی أنها نفسه فأقامها مقام مکروب وخاطبها بذلک تسلیه وفی الثانی علی أنه صادق فی التحزن خاطب أولا وفی الثالث علی أنه یرید نفسه أو نبه فی الأول علی أن النبأ لشدته ترکه حائرا فما فطن معه لمقتضی الحال فجری علی لسانه ما کان ألفه من الخطاب الدائر فی مجاری أمور الکبار أمرا ونهیا وفی الثانی علی أنه بعد الصدمه الأولی أفاق شیئا فلم یجد النفس معه فبنی الکلام علی الغیبه وفی الثالث علی ما سبق أو نبه فی الأول علی أنها حین لم تتثبت ولم تتبصر غاظه ذلک فأقامها مقام المستحق للعتاب فخاطبها علی سبیل التوبیخ والتعبیر بذلک وفی الثانی علی أن الحامل علی الخطاب والعتاب لما کان هو الغیظ والغضب وسکت عنه الغضب بالعتاب الأول ولی عنها الوجه وهو یدمدم قائلا وبات وباتت له وفی الثالث علی ما سبق هذا کلامه ولا یخفی علی المنصف ما فیه من التعسف (قوله : دلاله علی التعمیم) إما علیه لحذف المفعول أی حذف المفعول دلاله علی

۱- النساء : ۶۴.

(فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه فى القوه (الإقبال عليه) أى : إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغايه الخضوع والاستعانه فى المهمات) فالباء فى : بتخصيصه متعلق بالخطاب ؛ يقال : خاطبته بالدعاء - إذا دعوت له مواجهه. وغايه الخضوع ...

******

التعميم لأنه يتوسل بالإطلاق فى المقام الخطابى إلى العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح كما يأتى وأورد عليه أنه لو قال مالك الأمر كله لحصلت الدلاله على التعميم وأجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الأمر على المعهود والتأكيد بكل بالنسبه لذلك المعهود ولو سلم فالمراد دلاله على التعميم مع الاختصار وإما عله لقوله أضيف على طريق الاتساع ؛ لأنه إذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك أفاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلاله العقليه بحيث لا يقبل التخصيص بخلاف ما إذا قيل مالك الأمر كله فى يوم الدين (قوله : فحينئذ) أى : حين إفاده الخاتمه أنه مالك الأمر كله فى يوم الجزاء أو حين ازدياد قوه المحرك (قوله : والخطاب) أى : ويوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بغايه إلخ (قوله : والاستعانه) أى : وخطابه بما يدل على تخصيصه بالاستعانه وأورد على التخصيص أن الاستعانه كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجيب بأوجه أحدها : أن الحصر إضافى بالنسبه للأصنام ونحوها والثانى : أن المراد بالاستعانه طلب تحصيل الأسباب وتيسيرها وكل من التيسير والتحصيل مختص به سبحانه وتعالى والثالث : أن المقصود بالاستعانه إنما هو الله تعالى وإن حصلت بالغير صوره حتى أن قولهم يا فلان أعنى بمنزله يا الله أعنى بواسطه فلان وأما الاستعانه بأسمائه تعالى فى قولهم باسم الله على تقدير الباء للاستعانه فإما أنه استعانه به تعالى لأن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله وإما أنها استعانه تبرك لا أنها استعانه يقصد بها تحصيل الأسباب وقول المصنف فى المهمات التقييد بذلك للاهتمام لا- للاحتراز عن غيرها إذ لا فرق (قوله : متعلق بالخطاب) أى : كما أن الباء فى بغايه متعلق بالتخصيص (قوله : يقال إلخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله وغايه الخضوع إلخ) أى : وحينئذ فالمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل

هـو معنى العبـاده ، وعموم المهمـات مسـتفاد من حـذف مفعول : (نَسْـتَعِينُ) والتخصـيص مسـتفاد من تقـديم المفعول. فـاللطيف المختص بهـا موقع هـذا الالتفـات هى أن فيه تنبيهـا على أن العبـد إذا أخـذ فى القراءه يجب أن تكون قراءته على وجه يجـد من نفسه ذلك المحرك ، ولما انجر الكلام إلى خلاف مقتضى الظاهر - أورد عده أقسام منه ، ...

******

على تخصـيصه بـأن العبـاده هى غـايه الخضوع والتـذلل له لاـ لغيره وبأن الاسـتعانه فى جميع المهمات منه لا من غيره (قوله : هو معنى العباده) الإضافه بيانيه (قوله : من حذف مفعول نستعين) أى : حذف مفعوله الثانى.

(قوله : فاللطيفه المختص بها إلـخ) أى : فاللطيفه الـداعيه للالتفات فى هـذا الموقع وهو الفاتحه التنبيه على أن العبـد إذا أخـذ فى قراءه الفـاتحه يجب أن تكـون قراءته إلـخ أى يتأكـد عليه ذلـك (قوله : أن فيه تنبيهـا) أى : من الله تعـالى وقوله يجب أن تكون قراءته على وجه أى : مشـتمله على وجه وهو حضور القلب والتفاته لمسـتحق الحمد لأجل أن يجد من نفسه ذلك المحرك هذا حاصـل كلاـم الشـارح وفيه أن المـأخوذ من كلاـم المتن أن اللطيفه الـداعيه للالتفات فى هـذا المقام قوه المحرك الحاصـله من إجراء الصـفات عليه لاـ التنبيه على أن القـارئ ينبغى أن تكون قراءته كـذلك وذكر العلاـمه عبـد الحكيم أن الشارح أشار بقوله فاللطيفه إلـخ إلى أن ما ذكره المصـنف قاصـر ؛ لأن حاصـله أن إجراء تلك الصـفات موجب لوجود المحرك الـذى يوجب أن يخاطب العبـد ذلك الحقيق ولا تفهم نكته الخطاب الذى وقع فى كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمه وهى أن العبد مأمور بقراءه الفـاتحه ففيه تنبيه على أن العبـد ينبغى أن تكون قراءته بحيث يجـد ذلـك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعه موقعها (قوله : ولما انجر إلخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصـنف ومن خلاف إلخ كلام اسـتطرادى ذكر فى غير محله لمناسبه وذلك ؛ لأن كلامه كان أولا فى أحوال المسـند إليه على مقتضـى الظاهر وانجر الكلام على خلاف مقتضـى الظاهر فى المسند إليه فأورد عـده أقسـام منه وإن لم تكن من المسـند إليه (قوله : أورد عـده أقسـام) هى ثلاـثه : تلقى المخـاطب بغير مـا يـترقب والتعبير عن المستقبل

وإن لم تكن من مباحث المسند إليه فقال : (ومن خلاف المقتضى) أى : مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من إضافه المصدر إلى المفعول أى : تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب ، والباء فى : بغير - للتعديه ، وفى (بحمل كلامه) للسببيه ؛ أى إنما تلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه ؛ أى : الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أى : مراد المخاطب ، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيها) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير هو (الأولى بالقصد)

******

بلفظ الماضى والقلب وأما قوله أو السائل إلخ فهو من جمله تلقى المخاطب فعطفه عليه من عطف الخاص على العام (قوله : وإن لم تكن من مباحث المسند إليه) أى : ولذا قال ومن خلاف المقتضى ولم يقل منه وفى تعبيره بمن إشاره إلى أن أقسامه لا تنحصر فيما ذكره فإن المجاز والكنايه أيضا من خلافه.

(قوله : تلقى المخاطب) بفتح الطاء فيه وفيما بعده أى تلقى المتكلم بالكلام الثانى المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الأول والتلقى المواجهه يقال : تلقاه بكذا واجهه به (قوله : بغير ما يترقب المخاطب) أى : بغير ما ينتظره المخاطب من المتكلم (قوله : والباء فى بغير إلخ) دفع بهذا ما يقال إن فى كلام المصنف تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع وحاصل ذلك الدفع أنهما مختلفان فى المعنى فلا اعتراض ونوقش هذا الجواب بأنه إن أراد التعديه العامه وهى إيصال معنى العامل إلى المعمول فهذا لا يعد معنى مستقلا وإن أراد بها الخاصه فهى غير موجوده هنا ؛ لأن شرطها أن يكون مجرورها مفعولا به فى المعنى والتلقى إنما يتعدى لواحد ولا يتعدى للثانى لا بنفسه ولا بالحرف وأجيب بأنه ضمن التلقى معنى المواجهه وهو يتعدى للثانى بالحرف (قوله : على خلاف مراده) فمراد الحجاج وهو المخاطب بالأدهم القيد وخلافه هو الفرس الأدهم (قوله : تنبيها) أى من ذلك المتكلم (قوله : ذلك الغير) أل للعهد الذكرى أى : على أن ذلك الغير الذى هو خلاف مراده ولو عبر به كان أوضح لأنه العنوان المذكور فى المعلل وإن لم يشترط فى العهد الذكرى اتحاد العنوان وإنما حملنا الغير على خلاف مراده ولم نحمله على غير ما يترقبه المخاطب كما هو المتبادر ليوافق قول الشارح فيما

والإراده (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) أى الحجاج (١) (له) أى : للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا إياه) : (لأحملنك على الأدهم) ...

******

بعد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير لدلالته على أن المنبه على كونه أولى بالقصد وهو الحمل على الفرس الأدهم الذى هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير ما يترقب فتأمل (قوله : والإراده) عطف تفسير (قوله : متوعدا إياه) أى : لأن القبعثرى كان جالسا فى بستان مع جماعه من إخوانه فى زمن الحصرم أى : العنب الأخضر فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له أنت قلت ذلك فقال نعم ولكن أردت العنب الحصرم ولم أردك فقال له لأحملنك على الأدهم فقال القبعثرى مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب فقال له الحجاج ويلك إنه لحديد فقال إن يكن حديدا خير من أن يكون بليدا فحمل الحديد أيضا على خلاف مراده فإن الحجاج أراد بالحديد المعدن المعروف فحمله القبعثرى على ذى الحده فقال الحجاج لأعوانه احملوه فلما حملوه قال (سُبْحانَ الَّذِى سَخَّرَ لَنا هذا)(٢) الآيه فقال اطرحوه على الأرض فلما طرحوه قال (مِنْها خَلَقْناكُمْ وَفِيها نُعِيدُكُمْ)(٣) فصفح عنه الحجاج فقد سحر الحجاج بهذا الأسلوب حتى تجاوز عن جريمته وأحسن إليه على ما قيل والقبعثرى كان من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من جمله الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على - كرم الله وجهه - وقوله إنما أردت العنب الحصرم أى : والمراد بتسويد وجهه استواؤه وبقطع عنقه قطفه وبدمه الخمر المتخذ منه (قوله : لأحملنك على الأدهم) إن قلت كان المناسب لغرض الحجاج أن يقول لأحملن الأدهم عليك ؛ لأن القيد يوضع على الرجل لا

١- الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفى أبو محمد : قائد ، داهيه ، سفاك ، خطيب ، ولد ونشأ فى الطائف (بالحجاز) ، مات بواسط ، وأجرى على قبره الماء. فاندرس. وفاته ٩٥ ه. انظر الأعلام : ٢ / ١٦٨.

٢- الزخرف : ١٣.

٣- طه : ٥٥.

يعنى : القيد ؛ هذا مقول قول الحجاج (- مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب) هذا مقول قول القبعثرى ؛ فأبرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الأدهم فى كلامه على الفرس الأدهم ؛ أى : الذى غلب سواده حتى ذهب البياض ، وضم إليه الأشهب ؛ أى : الذى غلب بياضه ، ومراد الحجاج إنما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصد الأمير (أى : من كان مثل الأمير فى السلطان) أى : الغلبه (وبسطه اليد) أى : الكرم والمال والنعمه (فجدير بأن يصفد) أى : يعطى ...

******

العكس قلت هذا الاستعمال والتعديه أمر وضعى يقال حمل على الأدهم أى : قيد به ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو أنه شبه القيد بمركوب بجامع التمكن فى كل على طريقه الاستعاره بالكنايه وإثبات الحمل تخييل هذا وقرر شيخنا العلامه العدوى أن معنى قوله لأحملنك إلخ لألجئنك إلى القيد أى : إلى أن تصير مقيدا به فعلى بمعنى إلى ولا قلب ولا شىء وهذا غير الوجه الأول (قوله : يعنى القيد) أى : يعنى الحجاج فى هذا القول بالأدهم القيد الحديد (قوله : وعيد الحجاج) أى : بالحمل على الأدهم الذى هو القيد الحديد (قوله : فى معرض الوعد) أى : فى صوره الوعد بالحمل على الأدهم الذى هو الفرس (قوله : وتلقاه) أى : وواجهه بغير ما يترقب يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبه به كما فى سم. والأظهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على العفو وترك العقوبه به ؛ لأن الذى يترقبه الحجاج مراجعته فى الحمل على القيد الحديد والمراد بغيره الكلام الدال على مدح الأمير (قوله : بأن حمل الأدهم) الباء للسببيه (قوله : الذى غلب سواده إلخ) أى : أنه يولد وفيه شعرات بيض ثم يكثر الشعر الأسود حتى يغلب على الأبيض ويذهب الأبيض بالمره بأن ينقلب البياض سوادا ولا مانع من ذلك كما أن السواد ينقلب بياضا فى مثل الشعر ويحتمل أن المراد ويذهب البياض فى رأى العين وبادئ الرأى لقلته.

(قوله : وضم إليه الأشهب) أى : قرينه على أن مراده هو بالأدهم الذى يحمله عليه الفرس لا القيد (قوله : أى الغلبه) أشار إلى أن المراد بالسلطان السلطنه (قوله : أى الكرم)

من أصفده (لا- أن يصفد) أى : يقيد من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب ؛ أى : تلقى السائل (بغير ما يتطلب ؛ بتنزيل سؤاله منزله غيره) أى : غير ذلك السؤال (تنبيها) للسائل (على أنه) أى ذلك الغير (هو الأولى بحاله ، ...

******

تفسير لبسطه اليد فالمراد ببسطه اليد سعتها أى : الكرم ، وقوله والمال والنعمه عطف على السلطان لا من بقيه التفسير وذكر النعمه بعد المال من ذكر العام بعد الخاص (قوله : من أصفد) أى : مأخوذ من أصفد وكذا ما بعده فأصفد يدل على الخير لأنه من الصفد بالتحريك وهو الإعطاء بخلاف صفد فإنه يدل على الشر لأنه من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به وهذا عكس وعد وأوعد والنكته فى ذلك أن صفد للقيد وهو ضيق فناسب أن تقلل حروفه الداله عليه وأصفد للإعطاء المطلق المطلوب فيه الكثره فناسب فيه كثره الحروف ووعد للخير والخير سهل مقبول للأنفس فناسب قله حروفه وخفه لفظه وأوعد للشر وهو صعب شاق على النفوس فناسب ثقل لفظه بكثره حروفه (قوله : أو السائل) الفرق بين تلقى السائل وتلقى المخاطب أن تلقى السائل مبنى على السؤال بخلاف تلقى المخاطب (قوله : بغير ما يتطلب) فى الصحاح التطلب هو الطلب مره بعد أخرى فالأولى بغير ما يطلب لأن ذلك التلقى لا- يختص بمن يبالغ فى الطلب وكأنه عبر به لأجل حسن الازدواج بين يتطلب ويترقب فرجح رعايه جانب اللفظ على جانب المعنى أو أنه عبر به إشاره لمزيد الشوق الحاصل عند السائل فكأن ذلك السائل لمزيد الشوق الحاصل عنده كالطالب للجواب مره بعد أخرى بقى شىء آخر وهو أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال وإذا أجيب السائل بغير ما يتطلب لم يكن الجواب مطابقا للسؤال وأجيب بأن السؤال ضربان جدلى وتعليمى والأول يجب أن يطابقه جوابه والثانى يبنى المجيب فيه جوابه على الأمر اللائق بحال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفه فيه والسؤال عن الأهله والنفقه من هذا القبيل لأنه من المسلمين للنبى (قوله : تنبيها) أى : من المجيب للسائل (قوله : أى ذلك الغير) أى : غير سؤاله فالضمير راجع للغير الأول وقوله الأولى بحاله إما

أو المهم له ، كقوله تعالى : (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّهِ قُلْ هِيَ مَواقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِ)(۱))

******

لعدم أهليته لجواب ما يسأله أو لعدم الفائده فيه بالنسبه إليه (قوله : أو المهم له) الأولى الأهم له ؛ لأن السائل له سؤالان أحدهما ما سأل عنه ولم يجب عنه والآخر ما لم يسأل عنه وأجابه المجيب عنه وكل من السؤالين للسائل اهتمام به لكن اهتمامه بالأول أقوى فإذا أجيب عنه بغير ما يتطلب علم أن الأولى أن يكون الأهم عنده هو الثانى لا الأول الذى سأل عنه وإنما يستفاد هذا المعنى من التعبير بالأهم وعطف المهم على ما قبله من عطف الملزوم على اللازم لأن كونه هو المهم يستلزم كونه أولى أى أنسب بحاله دون العكس لأن الشىء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أولا ولا يكون فى نفسه من جمله المهمات التى يتأكد طلبها (قوله : كقوله تعالى (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّهِ)) مثال للتنبيه على أنه الأولى بدليل قوله فى شرحه للتنبيه على أنه الأولى والأليق إلخ والآيه الآتيه أى : (يَسْئَلُونَكَ ما ذا يُنْفِقُونَ)(۲) إلخ مثال للتنبيه على أنه الأهم بدليل قوله فى شرحه تنبيها على أن المهم ففى كلامه نشر على ترتيب اللف (قوله : سألوا عن سبب اختلاف إلخ) المراد بالجمع ما فوق الواحد فقد روى أن معاذ بن جبل وربيعه بن غنم الأنصارى قالا يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يزيد حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أجيبوا ببيان الثمره والحكمه المترتبه على ذلك فى قوله هى مواقيت إلخ وذلك ؛ لأن الاختلاف يتحقق به نهايه كل شهر فيتميز به كل شهر عما سواه ويجتمع من ذلك اثنا عشر شهرا هى مجموع العام ويمتاز كل واحد عن الآخر باسمه وخاصته فيتعين به الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذى هو أن القمر جرم أسود مظلم ونوره مستفاد من نور الشمس فإذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شىء من نورها لحيلوله الأرض بينهما فإذا انحرف القمر عن الشمس قابله شىء منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منعطفا كالقوس ثم كلما ازداد البعد من المسامته ازدادت المقابله فيعظم النور ثم إذا أخذ القمر فى القرب من الشمس فى سيره

۱- البقره : ۱۸۹.

۲- البقره : ۲۱۵.

سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زياده النور ونقصانه ، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف ؛ وهو أن الأهله بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ، ومعالم الحج يعرف بها وقته ؛ ...

******

كان الانتقاص بمقدار الزياده حتى يسامتها فيضمحل جميعا (قوله : سألوا عن سبب اختلاف القمر) أى : عن السبب الفاعلى فى اختلافه إن قلت لم لم يحمل السؤال الواقع منهم على أن المسئول عنه فيه السبب الفائى ولم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما يتطلب قلت أن تصديرهم السؤال بما بال يدل على أن المسئول عنه السبب الفاعلى لأنها إنما تستعمل فى السؤال عن ذلك لا فى السؤال عن السبب الغائى كذا ذكر بعض أرباب الحواشى وعباره عبد الحكيم ، اعلم أن ما يسال بها عن الجنس فالمسئول عنه هاهنا حقيقه أمر الهلال وشأنه وهو اختلاف تشكلاته النوريه ثم عوده لما كان عليه وذلك الأمر المسئول عن حقيقته يحتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلته فسبب النزول لا اختصاص له بأحدهما وكذا لفظ القرآن إذ يجوز أن يقدر ما سبب اختلاف الأهله وأن يقدر ما حكمه اختلاف الأهله فاختار صاحب الكشاف والراغب والقاضى أنه سؤال عن الحكمه كما يدل عليه الجواب إخراجا للكلام على مقتضى الظاهر ؛ لأنه الأصل واختار السكاكى أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمه ظاهره لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم. ا ه.

ويرد على السكاكى أنه حيث كانت الحكمه ظاهره لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمه فكيف علل العدول إلى الجواب بالحكمه بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم (قوله : ببيان الغرض) أى : الغايه والفائده المآليه والحكمه المترتبه على ذلك فاندفع ما يقال أن كبر القمر وصغره وزياده نوره ونقصانه من أفعال الله وهى لا تعلل بالأغراض عندنا وحاصل الجواب أن الشارح شبه الحكمه بالغرض باعتبار أن كلا منهما مترتب على طرف الفعل وأطلق عليها اسمه على جهه الاستعاره وقوله ببيان الغرض أى : لا ببيان السبب وإلا قيل مثل ما تقدم (قوله : معالم) أى : علامات ، وقوله يوقت أى : يعين الناس إلخ (قوله : ومحال الديون)

وذلـك للتنبيه على أن الأـولى والأـليق بحـالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسـهوله على دقائق علم الهيئه ، ولا يتعلق لهم به غرض ، (وكقوله تعـالى : (يَسْـئَلُونَكَ مـا ذا يُنْفِقُونَ قُلْ مـا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتامى وَالْمَساكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ)(١)) سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها لأن النفقه لا يعتد بها ...

******

أى : زمن حلولهـا (قوله : وغير ذلـك) أى : كمـده الحمـل والحيض والنفـاس والعـده (قوله : وذلـك) أى إجابتهم ببيان الغرض والحكمه لاـ ببيـان السـبب الفـاعلى للتنبيه إلـخ (قوله : عن ذلك) أى عن الغرض والحكمه المترتبه على ذلك الاختلاف (قوله : لأنهم ليسوا إلخ) فيه أن السائل بعض الصحابه وهم لذكائهم يطلعون على ذلك ويدفع هذا بقول الشارح بسهوله أى : أنهم ليسوا ممن يطلعون على ذلك بسهوله أى : لعدم تحصيل الآلات لأنها ليست موجوده عندهم لا لنقص فى طبيعتهم أو يقال إن الاطلاع على دقائق علم الهيئه بسـهوله إنما يكون بالوحى والوحى إنما يكون للأنبياء (قوله : وكقوله تعالى (يَسْئَلُونَكَ ما ذا يُنْفِقُونَ) إلخ) محـل كون هـذه الآـيه من قبيـل تلقى السائـل بغير ما يتطلب إذا كان السؤال عن المنفق فقط أما إذا كان السؤال عن المنفق وعن المصـرف معا كما قيل إن عمرو بن الجموع جاء إلى النبى صـلى الله عليه وسـلم وهو شـيخ كبير له مال عظيم فقال ما ذا ننفق من أموالنـا وأيـن نضـعها فنزلت هـذه الآـيه فلاـ تكـون الآـيه من تلقى السائـل بغير مـا يتطلب بـل من قبيـل الجـواب عن البعض وهو المصـرف صـراحه وعن البعض الآـخر ضـمنا لأـن فى ذكر الخبر إشاره إلى أن كل مال نافع ينفق منه (قوله : عن بيان ما ينفقون) يحتمـل أن المراد عن بيـان مقـداره ويحتمـل أن المراد عن جنس مـا ينفقون ويحتمـل أن المراد عن كليهما (قوله : فأجيبوا ببيان المصارف) أى : لا بيان المنفق ولو أنهم أجيبوا ببيانه لقيل أنفقوا مقـدار كـذا وكـذا أو أنفقوا من كـذا وكذا أو مقدار كذا وكذا (قوله : لأن النفقه لا يعتـد بها إلـخ) اعترض بأنه إن كان المراد بالنفقه صدقه الفرض أشـكل ذكر الوالدين لأنه تجب نفقتهما ولا يجوز دفعها لمن تجب النفقه

١- البقره : ٢١٥.

إلا أن تقع موقعها.

[التعبير بالمستقبل بلفظ الماضى]

(ومنه) أى : من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه ، نحو : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّماواتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ)(۱)) ...

******

عليه وإن حملا على من لا تجب نفقتهما ففيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وقد يجاب بأن المراد بهما من لا تجب نفقتهما واللفظ وإن كان عاما لكنه مخصص بالقواعد الشرعيه وإن كان المراد بالنفقه صدقه النفل أشكل نفى الاعتداد إذ هى معتد بها مطلقا إلا أن تحمل الصدقه على صدقه النفل ويراد نفى كمال الاعتداد.

(قوله : إلا أن تقع موقعها) أى : لا يعتد بها فى جميع الأوقات إلا وقت وقوعها فى موقعها أى فى محلها بأن صرفت مصارفها فهو استثناء مفرغ فى الظرف فإذا وقعت موقعها كانت معتدا بها قليله كانت أو كثيره وإذا لم تقع فى موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيره بخلاف المتفق فإنه معتد به إذا وقع فى محله سواء كان قليلا أو كثيرا غايه الأمر أنه إذا دفع دون الواجب عليه فى صدقه الفرض لا تبرأ ذمته مطلقا بل مما دفعه ويبقى الباقى فى ذمته مع إجزاء ما دفع قطعا (قوله : التعبير عن المستقبل) أى : وكذا عكس هذا وهو أن يعبر عن المعنى الماضى بلفظ المضارع إحضارا للصوره العجيبه وإشاره إلى تجدده شيئا فشيئا كقوله تعالى (وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّياحَ فَتُثِيرُ سَحاباً)(۲) أى فأثارت وقوله تعالى (وَاتَّبَعُوا ما تَتْلُوا الشَّياطِينُ)(۳) أى : ما تلت ثم إن التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى وعكسه يحتمل أن يكون من المجاز المرسل والعلاقه بينهما من التضاد ؛ لأن الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده فبينهما شبه المجاوره لتقارنهما غالبا فى الخيال لكن هذا الاحتمال لا يفيد المبالغه المقصوده وهى الإشعار بتحقق الوقوع وأن هذا المستقبل كالماضى ؛ لأن المجاز المرسل لما كانت الدلاله فيه انتقاليه لم يكن فيه

۱- الزمر : ۶۸.

۲- فاطر : ۹.

۳- البقره : ۱۰۲.

بمعنى : يصعق (ومثله : التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل ، ...

******

أبلغيه وإنما هو كدعوى الشيء ببينه على ما يأتى ويحتمل أن يكون من مجاز التشبيه ووجه الشبه تحقق الوقوع فى كل منهما بالنسبه للتعبير عن المعنى الاستقبالى بالماضى وأما وجه الشبه فى عكسه فهو كون كل نصب العين مشاهدا وهو فى الماضى أظهر لبروزه إلى الوجود وهذا الاحتمال يفيد المبالغه السابقه فقول المصنف تنبيها إلخ يشير إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضى على وجه الاستعاره بسبب تشبيه المستقبل بالماضى فى تحقق الوقوع وهذا وإن كان من وظيفه البيان لكن من حيث إن الداعى إليه التنبيه المذكور من وظيفه علم المعانى ولا يخفى أن الاستعاره فى الفعل بتبعيه استعاره المصدر كما هو مشهور إن قلت أن مصدر الماضى والمستقبل واحد فكون الاستعاره تبعيه يؤدى إلى تشبيه الشيء بنفسه قلنا يختلف المصدر بالتقيد بالماضى والاستقبال لكن لا يخفى أن هذا استعاره فى المشتق باعتبار الهيئه ولم يذكره القوم فى مباحث الاستعاره لكن قواعدهم لا تأباه.

(قوله : بمعنى يصعق) أى : فالصعق معنى يقع فى المستقبل وعبر عنه بالماضى تنبيها على تحقق وقوعه ثم إن قول الشارح بمعنى إلخ بناء على ما وقع فى نسخ المتن ويوم ينفخ فى الصور فصعق لكن نظم التنزيل ففزع والموضع الذى فيه فصعق نظمه ونفخ فى الصور فصعق والشاهد موجود فى كل من الآيتين وذلك لأن كلا من الفزع والصعق معنى استقبالى عبر عنه بصيغه الماضى على خلاف مقتضى الظاهر تنبيها على تحقق وقوعه لأن الماضى يشعر بتحقق الوقوع فقد ظهر لك أن ما فى المتن مخالف لنظم القرآن قال الفنرى وقد يقال إن مراد المصنف مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله : ومثله التعبير إلخ) المثليه من حيث التعبير عن المعنى المستقبل بغيره لا بالماضى وبهذا يعلم حكمه فصلهما عما قبلهما كذا فى عروس الأفراح وفى بعض الحواشى أن فصلهما عما قبلهما لما فيهما من الإشكال الذى ذكره الشارح وإنما فصل الثانى عن الأول بلفظ نحو إشاره إلى اختلاف معنى الوصفين فى الآيتين

كقوله تعالى : (وَإِنَّ الدِّينَ لَواقِعٌ)(۱)) مكان يقع (ونحوه : التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول ، كقوله تعالى : (ذلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ)(۲)) مكان يجمع ، وهنا بحث ؛ وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما هاهنا واقعا فى موقع ، واردا على حسب مقتضى الظاهر. والجواب : أن كلا منهما حقيقه فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل هاهنا فيما يتحقق ...

******

(قوله : وإن الدين لواقع) أى : وإن الجزاء لحاصل فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع ، لأن وقوع الدين أى الجزاء استقبالى هذا إن أريد الجزاء الأخروى وهو ما يحصل فى يوم القيامه وأما إن أريد الدنيوى أمكن كون التعبير على أصله قيل إن التمثيل بالآيه غير مستقيم لأن فيها التعبير باسم الفاعل المقرون بلام الابتداء عن الحال ولام الابتداء تخلص المضارع المقدر هنا للحال لأن المعنى على تقدير ليقع وأجيب بأن لام الابتداء هنا فى الآيه لمجرد التأكيد كما أشار الشارح بقوله مكان يقع فهى هنا كهى فى قوله تعالى (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)(۳) وليست للتأكيد ولتخليص المضارع للحال وإن كانت تفيدهما بحسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله : فيكون كل منهما إلخ) تفريع على قوله قد يكون بمعنى الاستقبال أى : وإذا كان يأتى بمعنى الاستقبال يكون إلخ (قوله : واردا على حسب إلخ) أى : وحينئذ فجعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالى باسمى الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر لا يسلم (قوله : والجواب إلخ) هذا جواب بالمنع لقوله فيكون كل منهما إلخ وحاصله أنا لا نسلم أنه إذا استعمل أحدهما بمعنى الاستقبال على خلاف أصل الوضع يكون واقعا موقعه بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر.

(قوله : حقيقه فيما) أى : فى زمن تحقق فيه وقوع الوصف وهو الحال اتفاقا والماضى عند بعضهم واعترض هذا الجواب بأنه يفيد أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول مدلوله

۱- الذاريات : ۶.

۲- هود : ۱۰۳.

۳- النحل : ۱۲۴.

مجازا تنبيها على تحقق وقوعه (ومنه) أى : من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو : عرضت الناقه على الحوض) ...

******

الزمان ولا قائل بذلك وأجيب بأن فى الكلام حذفا والأصل حقيقه فى ذات متصفه بوصف واقع فى زمان تحقق فيه وقوع ذلك الوصف وهو الحال أو هو والماضى فقوله بعد وقد استعمل هاهنا فيما لم يتحقق إلخ لا بد فيه أيضا من تقدير والأصل وقد استعمل هاهنا فى ذات متصفه بوصف واقع فيما أى : فى زمان لم يتحقق أى : لم يحصل وهو المستقبل والحاصل أن معنى قولهم اسم الفاعل حقيقه فى الحال أى : فى الذات المتصفه بالحدث الحاصل بالفعل فى الحال وقولهم مجاز فى الاستقبال أى : فى الذات المتصفه بالحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل بعد ذلك فإذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقه لا لأن الزمان حاضر بل لأن الحدث متحقق وإن لزم حضور الزمان وفرق بين الزمن المعتبر فى المفهوم واللازم للمفهوم وإذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وعدم حصوله بالفعل فى الحال فظهر من هذا أن اسمى الفاعل والمفعول إنما وضعا لما وقع فى الحال والماضى لا أنهما موضوعان له مع الحال والماضى وشتان ما بين الأمرين وحينئذ فلا ينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا (قوله : مجازا إلخ) أى : والمجاز خلاف مقتضى الظاهر هذا مراده وفيه أنه يقتضى أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر وهو لا يسلم بل قد يكون المجاز مقتضى الظاهر إذا اقتضاه المقام كذا بحث أرباب الحواشى وفى عبد الحكيم نقلا عن الشارح فى شرحه على المفتاح أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له (قوله : مكان الآخر والآخر مكانه) أى : مع إثبات حكم كل للآخر لا مجرد تبديل المكان كما فى عكس القضيه وذلك كما فى المثال فإن الناقه والحوض اشتركا فى حكم وهو مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطه حرف الجر فيكون معروضا والحكم الثابت للناقه هو العرض بواسطه حرف الجر فتكون معروضا عليها أو

مكان عرضت الحوض على الناقه ؛ أى : أظهرته عليها لتشرب (وقبله) أى : القلب (السكاكى مطلقا) وقال : إنه مما يورث الكلام ملاحه ...

******

قد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطه حكمه العرض بالواسطه وبالعكس وخرج بقولنا مع إثبات حكم كل للآخر بعض أفراد العكس المستوى وقولنا فى الدار زيد وضرب عمرا زيد إلا أنه لم يثبت حكم كل للآخر بل كل منهما باق على حكمه وإنما هذا من باب التقديم والتأخير وخرج أيضا ضرب عمرو بالبناء للمفعول لأنه وإن جعل للمفعول حكم الفاعل وجعل فى مكانه لكن لم يجعل للفاعل حكم المفعول ولم يجعل فى مكانه قال ابن جماعه وانظر هل القلب حقيقه أو مجاز أو كنايه وهل هو من مباحث المعانى أو البديع أو يفرق بين اللفظى منه والمعنوى. ا ه.

والظاهر أنه من الحقيقه لأن كل كلمه مستعمله فيما وضعت له ولم يرد من التركيب شىء آخر مغاير لما أريد من الكلمات نعم ربما يدعى أنه من قبيل المجاز العقلى وأنه من مباحث المعانى والبديع باعتبارين مختلفين كما يأتى (قوله : مكان عرضت إلخ) أى : لأن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لأجل أن يميل للمعروض أو يحجم عنه والسبب فى هذا القلب هو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض للمعروض عليه وهنا لما كانت الناقه يؤتى بها للحوض والحوض باق فى محله نزل كل واحد منهما منزله الآخر فجعلت الناقه كأنها معروضه والحوض كأنه معروض عليه ومن نظائر هذا قولهم أدخلت الخاتم فى الأصبع والقلنسوه فى الرأس فإنه مكان أدخلت الأصبع فى الخاتم والرأس فى القلنسوه وذلك لأن المدخل هو الأصبع والرأس فالظرف هو المدخول فيه والمظروف هو الداخل والسبب فى ذلك القلب أن العاده أن المظروف ينقل إلى الظرف وهنا نقل الظرف وهو الخاتم والقلنسوه إلى المظروف وهو الرأس والأصبع فنزل أحدهما منزله الآخر.

(قوله : أظهرته عليها) على بمعنى اللام أى : أظهرته لها بمعنى أريتها إياه (قوله : مطلقا) أى : سواء تضمن اعتبارا لطيفا أو لا (قوله : إنه مما يورث الكلام ملاحه) أى :

(ورده غيره) أى : غير السكاكى (مطلقا) لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحه التى أورثها نفس القلب (- قبل ، كقوله : ومهمه (١)) أى : مفازه (مغبره) أى : مملوءه بالغبره (أرجاؤه) أى : أطرافه ونواحيه ؛ جمع الرجا مقصورا (كأنّ لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أى : لونها) يعنى : لون السماء ، فالمصراع الأخير من باب القلب ، والمعنى : كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، والاعتبار اللطيف هو المبالغه فى وصف لون السماء بالغبره حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض فى ذلك مع أن الأرض أصل فيه (وإلا)

******

لأن قلب الكلام مما يحوج إلى التنبه للأصل وذلك مما يورث الكلام ملاحه ثم إنه إن قصد به المطابقه لمقتضى الحال كان من مباحث فن المعانى وإلا صح أن يعد من فن آخر ولذلك يوجد هذا القلب فى التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفى علم البديع (قوله : ورده غيره) أى : وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير (قوله : كقوله) أى : رؤبه بن العجاج (قوله : ومهمه) أى : ورب مهمه (قوله : أى مفازه) هى الأرض التى لا ماء فيها ولا نبت سميت مفازه تفاؤلا بأن السالك فيها يفوز بمقصوده أو بالنجاه من المهالك وإلا فهى مهلكه (قوله : بالغبره) بفتح الغين أى : التراب (قوله : جمع الرجا) المناسب للجمع أن يقول جمع رجا وقوله مقصورا أى : بمعنى الناحيه وأما الرجاء بالمد فهو تعلق القلب بمرغوب يحصل فى المستقبل مع الأخذ فى الأسباب (قوله : على حذف المضاف) أى : لأنه لا مناسبه بين لون الأرض وذات السماء حتى يشبه بها فالمشبه به محذوف هو لون السماء (قوله : والاعتبار اللطيف) أى : الزائد على لطافه مجرد القلب (قوله : حتى كأنه) أى لون السماء صار بحيث أى : متلبسا بحاله هى كونه يشبه به لون الأرض فى ذلك أى : فى الغبره.

(قوله : مع أن الأرض) أى : لون الأرض وقوله أصل فيه أى : فى ذلك التشبيه فحقه أن يجعل مشبها به ولون السماء مشبها بأن يقال كأن لون سمائه لون أرضه واعترض

١- الرجز لرؤبه فى ديوانه ص ٣ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٢٩٦ ، وخزانه الأدب ٦ / ٤٥٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٣٩ ، والمفتاح ص ١١٣ ، وشرح عقود الجمان ١ / ٩٨. والمهمه : الأرض القفر والمفازه.

أى : وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكته يعتد بها (كقوله (١) ...

******

بأن هذا لا ينبغى إجراء الخلاف فيه لأن قلب التشبيه متفق عليه كيف وقد ورد فى القرآن (إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبا)(٢) والأصل إنما الربا مثل البيع فقلب مبالغه فالأولى للمصنف أن يمثل بقول الشاعر :

رأين شيخا قد تحنّى صلبه

يمشى فيقعس أو يكبّ فيعثر

أراد أو يعثر فيكب ، والقعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب ، والإكباب السقوط على الوجه ، والعثره الذله ، أى رأت الغوانى شيخا منحنيا قد صار أحدب إذا مشى يتكلف مشيه الأقعس خوف السقوط أو يعثر فيكب ، ففى القلب تخييل أنه من غايه ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره ، ومن القلب المتضمن لاعتبار لطيف قوله تعالى : (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ) فالأصل : ويوم تعرض النار على الذين كفروا لما مر من أن المعروض عليه لا بد أن يكون له إدراك يميل به إلى المعروض ، ووجه الاعتبار اللطيف فى الآيه الإشاره إلى أن الكفار مقهورون ، فكأنهم لا اختيار لهم ، والنار متصرفه فيهم ، وهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه. (قوله أى وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا) أى زائدا على مجرد لطافه القلب (قوله يعتد بها) أشار بذلك إلى أن الملاحه التى يوجبها القلب غير معتد بها على هذا القول (قوله كقوله) أى قول القطامى عمرو بن سليم الثعلبى من قصيده يمدح بها زفر بن حارث الكلابى ، وقد كان أسيرا له فأطلقه وأعطاه ماله وزاده مائه من الإبل ، ومطلع القصيده :

قفى قبل التفرّق يا ضباعا

ولا يك موقف منك الوداعا

١- البيت من الوافر ، وهو للقطامى فى ديوانه ص ٤٠ يصف ناقته ، وأساس البلاغه ص ٣٣۶ (فدن) بروايه بطّنت بدلا من طيّنت ، وجمهره اللغه ص ٨٥۴ ، والمفتاح ص ٢١١ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٧٩ ، وعجزه فى المصباح ص ۴١ ، ويروى [السياعا]. الفدن : القصر ، السياعا : الطين المخلوط تبنا تدهن به الأبنيه ، يعنى أن ناقته صارت ملساء من السمن كالقصر المطين بالسياع.

٢- البقره : ٢٧٥.

فلما أن جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) أى : القصر (السياعا) أى : الطين بالتبن ؛ والمعنى : كما طينت الفدن بالسياع ، ...

******

قفى وافدى أسيرك إنّ قومى

وقومك لا أرى لهم اجتماعا

أكفرا بعد ردّ الموت عنّى

وبعد عطائك المائه الرّتاعا

والألف من ضباعا للإطلاق وهو مرخم ضباعه اسم بنت صغيره للممدوح (قوله : فلما أن جرى) أن زائده وجرى بمعنى ظهر وفى الكلام استعاره بالكنايه حيث شبه السمن بالماء الجارى وأثبت له شيئا من خواصه وهو الجرى وقوله سمن بكسر السين وفتح الميم ضد الهزال وما فى قوله كما طينت مصدريه وجواب لما فى البيت الواقع بعده وهو :

أمرت بها الرجال ليأخذوها

ونحن نظنّ أن لن تستطاعا

وقوله ليأخذوها أى : لحمل الأثقال والضمير فى قوله عليها وفى يأخذوها للناقه فإن بعض أبيات القصيده صريح فى أنه يصف ناقته وهو قوله :

فلمّا أن مضت ثنتان عنها

وصارت حقّه تعلو الجذاعا

وقلنا مهلّوا لثيّتيها

لكى تزداد للسعر اطّلاعا

عرفنا ما يرى البصراء فيها

فآلينا عليها أن تباعا

فلمّا أن جرى سمن عليها

كما طينت بالفدن السّياعا

ومما ذكر تعلم أن قول بعضهم إن قصد الشاعر وصف جفنه مملوءه بالثريد المدهن وأن قوله سمن بفتح السين وسكون الميم غلط فاحش أفاده الفنارى (قوله : السياعا) بفتح السين وكسرها.

(قوله : أى الطين بالتبن) أى : المخلوط بالتبن وهذا المعنى الذى ذكره الشارح هو ما فى الصحاح وفى الأساس أن السياع بالكسر ما يطين به أعنى الآله وأما بالفتح فهو الطين (قوله : والمعنى إلخ) أى : المراد فيكون الغرض تشبيه الناقه فى سمنها بالفدن وهو القصر المطين بالسياع أى : الطين المخلوط بالتبن حتى صار متينا أملس لا حفره فيه ولا وهن وقد قلب الكلام ولم يتضمن هذا القلب مبالغه كما تضمنها فى قوله كأن

يقال : طينت السطح والبيت. ولقائل أن يقول : إنه يتضمن من المبالغه فى وصف الناقه بالسمن ما لا يتضمنه قوله : طينت الفدن بالسياع لإيهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثره إلى أن صار بمنزله الأصل ، والفدن بالنسبه إليه كالسياع بالنسبه إلى الفدن.

******

لون أرضه سماؤه (قوله : يقال طينت السطح والبيت) أى : أصلحته وسويته بالطين (قوله : إنه) أى القلب فى هذا البيت (قوله : لإيهامه) أى : القلب أن السياع إلخ لا يقال هذا الاعتبار لا حسن فيه فلا اعتداد به وذلك لأن كثره تطيين القصر لا لطف فى الوصف به لأنّا نقول هو وإن لم يكن فيه لطف فى نفسه لكن فيه لطف بالنسبه للمقصود المترتب عليه وهو إفاده المبالغه فى وصف الناقه بالسمن كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله إنه يتضمن من المبالغه إلخ وبيان ذلك أن القلب يدل على عظم السياع وكثرته حتى صار كأنه الأصل وسمن الناقه مشبه بالسياع فيدل القلب حينئذ على عظم السمن حتى صار الشحم لكثرته بالنسبه للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل.

(قوله : بمنزله الأصل) فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبه للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل واعلم أن هذا الإيراد الذى ذكره الشارح لا يرد على المصنف إلا على ما ذكره الشارح تبعا للصحاح من أن السياع هو الطين المخلوط بالتبن وأما على ما ذكره الزمخشرى فى الأساس من أن السياع بالكسر الآله التى يطين بها فلا يرد ولا يتأتى أن يكون فى القلب المذكور معنى لطيف فيحتمل أن يكون المصنف جرى على ما فى الأساس وحينئذ فلا اعتراض عليه تأمل.

خاتمه

******

قد أهمل المصنف أمورا كثيره من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر نحو قوله تعالى : (قالُوا أَجِئْتنا لِتَلْفِتَنا عَمَّا وَجَدْنا عَلَيْهِ آباءَنا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِياءُ فِي الْأَرْضِ)(۱)(يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ)(۲)(فَمَنْ رَبُّكُما يا مُوسى)(۳)(وَأَوْحَيْنا إِلى مُوسى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءا لِقَوْمِكُما بِمِصْرَ بُيُوتاً وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ)(۴)(وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ)(۵)(يا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ)(۶) إلى قوله (فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ)(۷) ووجه حسن هذه الأقسام ما ذكر فى الالتفات لأنها قريبه منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع والمراد الآخر وهذا بخلاف الأول ؛ لأن الأول فيه استعمال كل فى معناه وفى هذا استعماله فى غير معناه نحو :

إذا ما القارظ العنزىّ آبا

وإنما هما القارظان وقفا نبك وألقيا فى جهنم وحنانيك وأخواته.

۱- يونس : ۷۸.

۲- الطلاق : ۱.

۳- طه : ۴۹.

۴- يونس ۸۷.

۵- الأحزاب : ۴۷.

۶- الرحمن : ۳۳.

۷- الرحمن : ۳۴.

المجلد ۲

اشاره

ص: ۱

القول فى أحوال المسند

[أحوال المسند]

[أغراض الحذف]

(أما تركه : فلما مر) فى حذف المسند إليه (كقوله :)

ومن يك أمسى بالمدينه رحله

(فإنى وقيّار بها لغريب) (١)

******

أحوال المسند

أى : الأمور العارضه له من حيث إنه مسند التى بها يطابق الكلام مقتضى الحال (قوله : أما تركه) قد تقدم وجه التعبير هنا بالترك وهناك بالحذف ، وإنما بدأ من أحوال المسند بالترك ؛ لأن الترك عباره عن عدم الإتيان به ، والعدم فى الجمله سابق على أحوال الحادث (قوله : فلما مر فى حذف المسند إليه) أى من الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر وتخييل العدول إلى أقوى الدليلين وضيق المقام بسبب التحسر ، أو بسبب المحافظه على الوزن واتباع الاستعمال وغير ذلك (قوله : أمسى بالمدينه رحله) أمسى إما مسنده إلى ضمير من ، وجمله بالمدينه رحله خبرها إن كانت ناقصه أو حال إن كانت تامه ، وإما مسنده إلى رحله وبالمدينه خبرها أو حال - كذا فى عبد الحكيم (قوله : فإنى وقيار بها لغريب) عله لمحذوف مع الجواب ، والتقدير ومن يكن أمسى بالمدينه رحله فقد حسنت حالته وساءت حالتى ، وحاله قيار ؛ لأنى إلخ ، ولا يصح أن تكون الجمله المقرونه بالفاء جوابا ؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببيه هنا ، وبهذا ظهر ما قاله الشارح من أن لفظ البيت خبر ومعناه التحسر ، وقوله : بها متعلق بغريب ، والباء بمعنى فى (قوله : فإنى وقيار إلخ) قدم قيار على قوله لغريب للإشاره إلى أن قيارا - ولو لم يكن من جنس العقلاء - بلغه هذا الكرب ، واشتدت عليه هذه الغربه حتى صار مساويا للعقلاء فى التشكى منها ومقاساه شدتها بخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على التساوى ؛ لأن فى التقديم أثرا فى الأدليه.

١- البيت من الطويل لضابئ بن الحارث البرجمى فى الأصمعيات ص : ١٨۴ وخزانه الأدب ٩ / ٣٢۶ ، ١٠ / ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٠ ، والدرر ۶ / ١٨٢.

الرحل : هو المنزل والمأوى ، وقيار : اسم فرس أو جمل للشاعر ؛ وهو ضابئ بن الحارث كما فى الصحاح ، ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع. فالمسند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظه الوزن ، ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم إن ، وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا ،

******

(قوله : والمأوى) مرادف لمقابله (قوله : اسم فرس أو جمل) فى نسخه اسم فرس ، أو جمل ، أو غلام للشاعر ، ففى قيار أقوال ثلاثه كما فى حاشيه السيد على المطول (قوله : ضابئ) بالهمزه وبإبدالها ياء ساكنه من ضبأ فى الأرض إذا اختفى فيها (قوله : والتوجع) أى :من أجل الغربه ومقاساه شدائدها (قوله : فالمسند إلى قيار محذوف) أى : وغريب خبر إن لا خبر قيار ؛ لاقترانه باللام وخبر المبتدأ الغير المنسوخ لا يقترن بها إلا شذوذا (قوله : بناء على الظاهر) متعلق بالعبث أى : أن العبثيه منظور فيها للظاهر ، وفى الحقيقه ليس ذكره عبثا ؛ لأنه أحد ركنى الإسناد (قوله : مع ضيق المقام بسبب التوجع) أى : من الغربه إن قلت لم يسبق فى المتن فى حذف المسند إليه ذكر لضيق المقام ، فكيف يمثل المصنف للحذف لما مر بهذا؟ قلت :ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيما مر أو نحو ذلك ، وانظر لم لم يذكر هنا مع النكات تخييل العدول مع تأتيه (قوله : ومحافظه الوزن) عطف على التوجع بدليل أنه فيما يأتى فسر ضيق المقام بالمحافظه على الشعر (قوله : عطفا على محل اسم إن) أى على اسم إن باعتبار محله وهو الرفع بالابتداء وهذا بناء على أنه لا يشترط فى العطف باعتبار المحل وجود المحرز أى : الطالب لذلك المحل ومذهب البصريين أنه لا بد منه ، وحينئذ فلا يصح العطف على محل اسم إن مطلقا ؛ لأن المحرز وهو الابتداء قد زال ويجعلون المعطوف عليه فى مثل هذا محل إن واسمها - كذا فى الفنرى (قوله : خبرا عنهما) أى : ولا حذف فى الكلام (قوله : لامتناع العطف) أى : لما يلزم عليه من توجه العاملين المبتدأ وإن إلى معمول واحد هو الخبر ، وليس عله عدم الجواز كون غريب مفردا والمبتدأ شيئان ؛ لأنه وصف على وزن فعيل يستوى فيه الواحد وغيره ، قال تعالى : (وَالْمَلائِكَهُ بَعْدَ ذلِكَ ظَهِيرٌ)(١).

١- التحريم : ۴.

وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم إن ؛ لأن الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل : إن زيدا وعمرو ذاهبان ، بل مثل : إن زيدا وعمرو لذاهب ؛ وهو جائز ، ...

******

(قوله : وأما إذا قدرنا له) أى : لقيار خبرا محذوفا أى : وجعل لغريب المذكور خبر إن ، فيجوز أن يكون هو أى : قيار عطفا على محل اسم إن ، وقوله : لأن الخبر أى المذكور الذى هو لغريب مقدم أى : على المعطوف تقديرا أى : وإن كان فى اللفظ متأخرا (قوله : وأما إذا قدرنا له خبرا إلخ) إن قلت لم لم يجعل الغريب خبرا عن قيار ويكون المحذوف خبر إن قلت : منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله لغريب ؛ لأن لام الابتداء إنما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ بإن ولا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ بها إلا شذوذا ، كما قالوا فى قوله :

مّ الحليس لعجوز شهربه

ترضى من اللّحم بعظم الرّقبه (١)

اللهم إلا أن يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ نحو : لقائم زيد ، كما ذكره عبد الحكيم (قوله : يكون مثل إن زيدا وعمرو ذاهبان) أى : مما فيه العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر الذى هو ممنوع كما مر لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو إن وعمرو على ذاهبان (قوله : بل مثل إن زيد إلخ) مما فيه العطف على محل اسم إن بعد مضى الخبر أى تقديرا إذ يقدر لعمرو خبر آخر فيكون خبر الأول المذكور فى نيه التقديم على المعطوف ، ثم إن العطف على محل اسم إن يستدعى أنه من عطف المفردات وتقدير خبر آخر يستدعى أنه من عطف الجمل. قال سم : قلت : إنه لا يستدعى ذلك فقد قال الأستاذ عيسى الصفوى ، بل هو من عطف المفردات ؛ لأنه عطف المبتدأ على محل اسم إن وخبره على خبر إن. واعلم أن هذا الإعراب - وإن جوزه الشارح - إلا أنه يلزم عليه محذوران.

الأول : أن فيه تقديم المعطوف على المعطوف عليه.

١- الرجز لرؤبه فى ملحق ديوانه ص ١٧٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٤ ، وله أو لعنتره بن عروس فى خزانه الأدب ١٠ / ٣٢٣ ، والدرر ٢ / ١٨٧.

ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجمله بأسرها عطف على جمله إن مع اسمها وخبرها.

(و) ك (قوله :

******

الثانى : أن فيه العطف على معمولى عاملين مختلفين ؛ وذلك لأن قيار عطف على اسم إن باعتبار محله ، والعامل فيه الابتداء وخبره عطف على خبر إن والعامل فيه إن والعطف المذكور غير جائز فى مثل هذه الصوره على الصحيح ؛ لأن الواو حرف ضعيف ولا يقوى على عمل عاملين مختلفين.

وقد يجاب عن الأول بأن الخبر عن المعطوف المقدر يعتبر بعد خبر إن المذكور ويقدر بعده ، وعن الثانى : بأن ذلك الخبر المقدر مرفوع بالابتداء ، وذلك لأنه إذا لم يعتبر عطفه على خبر إن ، بل عطف المبتدأ فقط على محل اسم إن فظاهر ، وإن اعتبر معطوفا عليه فإنه يكون معطوفا على لفظه ؛ لأن إن اعتبرت فى حكم العدم فكان الرافع لاسمها وخبرها هو الابتداء ويكون من عطف المفردين على المفردين ، ولا يصح أن يقال : إنه إذا اعتبر عطف الخبر المقدر على خبر أن يكون عطفا على محله دون لفظه لأجل أن يتحد عامل المعطوفين ، وعامل المعطوف عليهما وهما اسم إن وخبرها ؛ لأن العطف على محل خبر إن لم يوجد فى كلامهم - كذا أفاده عبد الحكيم وتأمله ، وإنما كان الرافع لذلك الخبر المقدر الابتداء ؛ لأن جواز العطف على المحل بدون محرز قول الكوفيين وهم يقولون الابتداء رافع للجزأين.

(قوله : ويجوز أن يكون إلخ) هذا الوجه نفس ما سبق فى قوله فالمسند إلى قيار لكن أعاده لأجل إفاده أنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما فى الوجه الذى قبله ، والحاصل أن البيت يحتمل احتمالات أربعه اثنان جائزان ، واثنان ممنوعان ؛ فالجائزان : جعل قيار مبتدأ خبره محذوف ، والجمله بأسرها اسم إن وخبرها ، أو جعل قيار عطفا على محل اسم إن ويقدر له خبر عطف على خبر إن والممنوعان : جعل قيار مبتدأ خبره لغريب وخبر إن محذوف ، أو جعل قيار عطفا على محل اسم إن ولغريب خبر عنهما (قوله : على جمله إن إلخ) فى الحقيقه لا دخل لأن فى الجمله (قوله : وكقوله إلخ)

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرّأى مختلف (۱)

فقوله : نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر ؛ أى : نحن بما عندنا راضون ؛ فالمحذوف هاهنا هو خبر الأول بقرينه الثانى ، وفى البيت السابق بالعكس ...

******

هو من المنسرح (قوله : نحن بما عندنا) أى : نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك من الرأى وآراؤنا مختلفه ، فكل إنسان يتبع رأيه ؛ لأنه حسن باعتبار حاله ، وإن كان قبيحا باعتبار حال آخر ، ففيه إشاره إلى أن تفاوت المطالب فى الحسن والقبح باعتبار علو الهمه ودناءتها ، فرب شىء حسن عند دنىء الهمه يكون قبيحا عند عاليها (قوله : لما ذكر) أى : للنكات التى ذكرت فى البيت السابق ، أى : لأجل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب الوزن (قوله : فالمحذوف هاهنا خبر الأول إلخ) هذا إشاره إلى فائده تعداد المثال (قوله : خبر الأول) أى : لأنه لا يجوز أن يكون راض خبرا عن نحن لعدم المطابقه وأما قوله :

والمسجدان وبيت نحن عامره

لنا وزمزم والأركان والسّير

فأصله عامروه فحذفت الواو لدلاله الضمه عليها ، وأما المصير إلى حذف الموصوف ، وأن التقدير : نحن قوم راض فتكلف ، وبتقديره يصح أن يكون راض خبرا عن نحن وأنت ، ولا حذف فى الكلام.

قال فى المغنى : وقد تكلف بعضهم فزعم أن نحن للمعظم نفسه وأن راض خبر عنه وهو مردود ؛ لأنه لم يحفظ نحن قائم ، بل يجب فى الخبر المطابقه نحو : (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ. وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ)(۲) وأما : (قالَ رَبِّ ارْجِعُونِ)(۳) فأفرد ثم جمع ؛ لأن غير المبتدأ والخبر لا يجب له من التطابق ما يجب لهما انتهى (قوله : وفى البيت السابق بالعكس) إذ لا يجوز فيه أن يكون المذكور خبر الثانى ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ كما مر.

۱- البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه ص : ۳۲۹ ، وتخليص الشواهد ص : ۲۰۵ ، والدرر ۵ / ۳۱۴ ، ولعمر بن امرئ القيس الخزرجى فى الدرر ۱ / ۱۴۷.

۲- الصافات : ۱۶۶ ، ۱۶۵.

۳- المؤمنون : ۹۹.

(وقولك : زيد منطلق وعمرو) أى : وعمرو منطلق ؛ فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك : خرجت فإذا زيد) أى : موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك ؛ فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال ؛ لأن (إذا) المفاجأه تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصيه كلفظ الخروج المشعر بأن المراد : فإذا زيد بالباب ، أو حاضر ، .....

******

(قوله : زيد منطلق وعمرو) إن جعل الكلام من عطف الجمل كان من قبيل حذف المسند من الجمله الثانيه ، وإلا فمن حذف المعطوف على المسند ، لكن لا يطلق فى الاصطلاح على تابع المسند إليه أو المسند أنه كذلك ، ويلزم عليه أيضا العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله : من غير ضيق المقام) هذا وجه زياده هذا المثال بعد ما قبله فاندفع ما يقال : إن هذا المثال موافق للأول فى أن الحذف فى كل منهما من الثانى لدلاله الأول ، فأى فائده لذكره وحاصل الجواب أن المقتضى للحذف فيهما مختلف ؛ لأن الحذف فى الأول للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام ، وهنا للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام.

(قوله : لما مر) أى : فى المثال الذى قبله وهو الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام ، وقوله مع اتباع الاستعمال أى : الوارد على ترك المسند إذا وقع المسند إليه بعد إذا الفجائيه ، وهذا نكته زياده هذا المثال ، إن قلت : إنه لم يتقدم فى المتن فى نكات حذف المسند إليه اتباع الاستعمال المذكور فكيف يمثل المصنف بهذا الحذف المسند لما مر؟ قلت : هو مندرج تحت قوله سابقا أو نحو ذلك ، ولو جعل الحذف فى هذا المثال لتخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ كان أولى ، ولا يقال هذا متأت فى جميع الأمثله السابقه ؛ لأنا نقول : نعم إلا أنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد. (قوله : لأن إذا المفاجأه إلخ) هذا تعليل للعليه أى : إنما كان حذف المسند مع إذا لما مر من الاحتراز عن العبث ؛ لأن الحذف لما مر يتضمن وجود القرينه فبينها بهذا التعليل وليس تعليلا لاتباع الاستعمال ؛ لأنه لا ينتجه كما هو ظاهر وإضافه إذا للمفاجأه من إضافه الدال للمدلول ، ولا يصح نصب المفاجأه صفه لإذا ؛ لأن الصفه لا بد أن يكون معناها قائما بالموصوف والمفاجأه ليست قائمه بإذا ، بل مفهومه من اللفظ (قوله : وقد ينضم إليها قرائن إلخ) أى : فإذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود تلك

.....

******

القرينه كـان ذلـك عبثا بالنظر للظاهر ، وفى كلام الشارح إشاره إلى أنه إذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تكون قرينته الـداله عليه عند الحذف مجرد إذا الفجائيه ؛ لأنها إنما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصيه مما يدل عليها.

(قوله : أو نحو ذلك) أى : كواقف أو جالس ، واعلم أنه إذا قيل خرجت فإذا زيد مثلا ، ففى الفاء قولان ، وفى إذا أقوال ثلاثه ، ومحصـل ذلـك أن إذا قيـل : إنهـا ظرف زمـان وقيل إنها ظرف مكان ، وقيل إنها حرف دال على المفاجأه ، وأما الفاء فقيل إنها للسـببيه المجرده عن العطف مثلها فى قولهم : الـذى يطير فيغضب زيد الذباب ، وحينئذ يكون العامل فى إذا هو الخبر ، سواء قلنا إنهـا زمـانيه أو مكانيه ، والمعنى فزيـد موجود فى ذلك الوقت ، أو فى ذلك المكان فجأه ، أما على القول بأنها حرف فلا عامل لهـا ، والمراد بالسـببيه هنا التى يراد بها لصوق ما بعـدها لما قبلها من غير مهله لا كون ما بعـدها مسـببا عما قبلها ، وقيل : إن الفاء للعطف على المعنى أى : خرجت ففاجـأت وقت أو مكـان وجود زيـد بالبـاب ، وعلى هـذا فالعامـل فى إذا هو فاجـأت على أنها مفعول به لا ظرف بنـاء على القول بأنهـا متصـرفه ، وأمـا على الصـحيح من أنها ظرف غير متصـرف فهى ظرف للخبر المقـدر لا مفعول به ، والمعنى ففاجـأت وجود زيـد فى الوقت أو فى الحضـره ، ويجوز أن يكون العامل فيها هو الخبر المحـذوف كما مر ، وحينئـذ لا تكون مضافه إلى الجمله بعـدها لئلا يلزم إعمال المتأخر لفظا ورتبه فى المقـدم فيهما ، وإعمال جزء المضاف إليه فى المضـاف ، ولا يجوز أن تكون خبرا لمـا بعـدها على القول بأنهـا ظرف زمان ؛ لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثه إلا بتقـدير مضاف أى : ففى ذلك الوقت حصول زيد ، وعلى قول المبرد : إنها ظرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ أى : فبالمكان زيـد والتزم تقـديمه لمشابهتهـا إذا الشـرطيه ، كمـا يجوز جعلهـا مفعولا لفاجـأت ، أو ظرفا للخبر المقـدر كما مر ، ولا يقال : إن مفاجـأه المكـان لا معنى لهـا ؛ لأنـا نقول : بـل لها معنى باعتبار وجود زيـد فيه ، فإن قلت جواز جعل إذا خبرا على قول المبرد لا يطرد فى نحو : خرجت فإذا زيد بالباب ، إذ لا معنى لقولنا : فبالمكان زيد بالباب ، قلت : أجاب

أو نحو ذلك (وقوله :

إنّ محلّا وإنّ مرتحلا)

وإنّ فى السّفر إذ مضوا مهلا

******

بعضهم بأنه فى هذا التركيب يجعل قوله بالباب بدلا من إذا بدل كل من كل أو خبرا بعد خبر وفيه نظر ، أما الأول فلأن الفصل بين البدل والمبدل منه بالأجنبى - كالمبتدأ هنا - غير جائز ولعدم انسياق الذهن لذلك البدل ؛ ولأنه بدل بإعاده الجار ولا جار فى المبدل منه ، وأما الثانى فلاقتضائه تعدد الحكم ؛ ولأن تعلق معمولين بعامل واحد غير جائز من غير عطف ، فالحق أن جواز جعله خبرا على قول المبرد لا يطرد (قوله : وقوله) (١) هو من المنسرح وأجزاؤه : مستفعلن مفعولات مستفعلن (قوله : مرتحلا) بفتح التاء والحاء مصدر ميمى بمعنى الارتحال ، كما أن محلا كذلك بمعنى الحلول (قوله : وإن فى السفر) أى : فى المسافرين أى : فى غيبتهم ، والسفر بفتح السين وسكون الفاء : اسم جمع سافر بمعنى مسافر ، لا جمع له ؛ لأن فعلا ليس من أبنيه الجمع - كذا فى عبد الحكيم.

فما فى المطول وسم من أن السفر جمع لسافر على حذف مضاف.

(قوله : إذ مضوا) يجوز أن يكون حالا من الضمير فى الظرف أى : وإن مهلا أى : بعدا وطولا كائن فى غيبه المسافرين حال مضيهم ، ويجوز أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره : أعنى وقت مضيهم ، ويجوز أن يكون تعليلا أى : إن فى غيبتهم مهلا ؛ لأنهم مضوا مضيا لا رجوع بعده ، ويجوز أن يكون ظرفا مقدما لمهلا يعنى أن فى المسافرين بعدا وطولا فى زمان مضيهم ، ولك أن تجعله خبرا بعد خبر - أفاده الفنارى ، ويجوز أن يكون بدل اشتمال من "فى السفر" إن جعلت إذا اسما غير ظرف بمعنى الوقت أى : وإن فى المسافرين فى زمان غيبتهم مهلا (قوله : مهلا) بفتح الميم والهاء مصدر بمعنى الإمهال وطول الغيبه أى بعدا وطولا عن الرجوع والمعنى إن لنا حلولا فى الدنيا ، وإن لنا ارتحالا عنها ؛ لأن المسافرين للآخره أى : الموتى الذاهبين لها طالت غيبتهم عنا فلا رجوع

١- البيت من المنسرح ، وهو للأعشى فى ديوانه ص ٢٨٣ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٤٥٢ ، ٤٥٩ ، والدرر ٢ / ١٧٣ ، والشعر والشعراء ص ٧٥ ، ولسان العرب (حلل) ، وتاج العروس (حلل) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب ٩ / ٢٢٧.

(أى) إن (لنا فى الدنيا) حلولا (وإن) لنا (عنها) إلى الآخره ارتحالا ، والمسافرون قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم ونحن على أثرهم عن قريب ؛ فحذف المسند الذى هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين - أعنى العقل - ولضيق المقام - أعنى المحافظه على الشعر - ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل : إن مالا وإن ولدا ، وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال : هذا باب إن مالا وإن ولدا.

******

لهم ؛ لأن المفقود بعد طول الغيبه لا رجوع له عاده وما لم تطل غيبته كغيره ، إذ السبب فيهما واحد وهو الفقد واللازم لهم لازم لنا ، فلا بد لنا من ذهاب كما ذهبوا ، فكما أنهم حلوا فى الدنيا وارتحلوا عنها فنحن كذلك.

(قوله : والمسافرون) أى : الموتى وهذا مأخوذ من قوله : وإن فى السفر (قوله : لا رجوع لهم) أى : إلى مواطنهم ، وهذا مستفاد من حمل المهل على الكامل بقرينه الواقع ، فإن هذا المهل لا رجوع معه (قوله : ونحن على أثرهم عن قريب) هذا مأخوذ من قوله : إن محلا ؛ لأن الحلول فى الشىء يدل على عدم الإقامه فيه كثيرا (قوله : فحذف المسند) الذى هو لنا (قوله : الذى هو ظرف قطعا) أى : بخلاف ما قبله وهو فإذا زيد فإنه ليس الخبر فيه ظرفا قطعا بل يحتمل أن يقدر ظرفا أى : فإذا زيد بالباب ، وأن يقدر غيره كحاضر أو جالس ، وقوله : الذى هو ظرف إلخ فيه إشاره لنكته ذكر هذا المثال بعد الذى قبله (قوله : أعنى المحافظه إلخ) تفسير للمقام أو تفسير لضيق المقام من حيث سببه ؛ لأن المحافظه سبب لضيق المقام (قوله : ولاتباع الاستعمال) أى : الوارد على ترك نظيره ؛ لأنه اطرد حذف الخبر مع تكرار إن وتعدد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل أو معرفتين كقولك : إن زيدا وإن عمرا ولو حذفت إن لم يجز أو لم يحسن كما نص عليه أهل الفن ولوجود الخصوصيه فى ذلك ل" إن" وتكرارها بوب له سيبويه فقال : هذا باب : إن مالا وإن ولدا (قوله : وقد وضع إلخ) هذا تأييد لكون الحذف مطردا.

(وقوله تعالى : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَهِ) (۱) فقوله : (أَنْتُمْ) ليس بمبتدأ لأن (لو) إنما تدخل على الفعل ؛ بل هو فاعل فعل محذوف ، والأصل : لو تملكون تملكون ؛ فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضميرا منفصلا على ما هو القانون عند حذف العامل ؛ ...

******

(قوله : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) إن قلت : كيف يتسبب عن ذلك بقيه الآيه ، وهى قوله : (إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَهَ الْإِنْفاقِ) أى : الفراغ ، فإن تلك الخزائن لا تتناهى فكيف يتسبب عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطيه؟ قلت : أجاب بعضهم بأنهم لعلهم يغفلون عن عدم تناهيها ، وإن كانت لا تتناهى فى نفس الأمر فيمسكون مع ملكها خوف فراغها ، أو أن الغرض المبالغه فى حرصهم وبخلهم حتى إنهم لو ملكوا مالا يتصور نفاده أمسكوا (قوله : والأصل لو تملكون تملكون) اعترض بأن فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز ، فالأولى أن يقال : والأصل لو تملكون ، وأجيب بأن الثانى يجعل تأكيدا بالنظر لما قبل الحذف ، ثم لما حذف الفعل الأول جعل الثانى تأكيدا فليس فيه جمع بين المفسر والمفسر ، وبعد الحذف يكون تفسيرا وليس فيه الجمع المذكور ؛ لأن المفسر بالفتح محذوف ، ولو قدر الأصل تملكون بدون تكرار لم توجد قرينه تعين ذلك المحذوف فلا بد من التقدير مكررا ليكون الثانى قرينه على حذف الأول لقصد الاختصار مع حصول التأكيد ، ولا يقال : إن الضمير يدل على المقدر إذ لو لا تدخل على جمله اسميه ؛ لأنا نقول إنما يدل على حذف الفعل ولا يدل على عينه ، كما أن لو تدل على الفعل المطلق لا على خصوص تملكون فتأمل. (قوله : فحذف الفعل) أى : وهو تملكون الأول (قوله : لوجود المفسر) أى : وهو تملكون الثانى ؛ لأنه عند حذف الأول يكون الثانى تفسيرا بعد أن كان مؤكدا قبل الحذف (قوله : ثم أبدل من الضمير) وهو الواو فى تملكون المحذوف ضمير منفصل وهو أنتم ، والمراد بالإبدال هنا التعويض لا الإبدال النحوى ، وإلا لكان المحذوف جمله أى : الفعل والفاعل معا ، وحذف بعض الجمله أسهل من حذفها بتمامها مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبناء التأكيد ، وذلك غير معهود.

۱- الإسراء : ۱۰۰.

فالمسند المحذوف هنا فعل وفيما سبق اسم أو جمله. (وقوله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)(۱) يحتمل الأمرين) حذف المسند أو المسند إليه ....

******

والحاصل أن الضمير البارز هو نفس المتصل الذى كان فاعلا. غايته أنه تغير من الاتصال إلى الانفصال فهو فاعل ، فقوله : لو أنتم تملكون : جمله فعليه (قوله : على ما هو القانون) أى : القاعده (قوله : فالمسند المحذوف هنا فعل) أى : لا غير (قوله : وفيما سبق) أى : قوله : إن محلا وإن مرتحلا وقوله : اسم ، أى : إن قدر متعلق الجار اسم فاعل ، وقوله : أو جمله أى إن قدر متعلق الجار فعلا ، وقوله : فالمسند المحذوف : - إشاره لنكته ذكر هذا المثال. أى أن سبب إيراده هو هذا ، ويمكن أن سبب إيراده التنبيه على أن المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند والمسند إليه بأن يكون أنتم تأكيدا لفاعل محذوف مع فعله ؛ لأنه لم يثبت كثره الحذف فيما يغنى عنها.

(قوله : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) الصبر الجميل هو الذى لا شكايه معه إلى الخلق ، وإن كان معه شكوى إلى الخالق كما قال يعقوب : (إِنَّما أَشْكُوا بَثِّى وَحُزْنِى إِلَى اللهِ)(۲) والهجر الجميل : هو الذى لا أذى معه ، والصفح الجميل : هو الذى لا عتاب معه ، وبه يعلم الصبر والهجر والصفح غير الجميلات ، والصبر : حبس النفس عن الجزع الذى هو إطلاق داعى الهوى فيسترسل برفع الصوت وضرب الخدود وشق الجيوب والمبالغه فى الشكوى وإظهار الكآبه وتغيير العاده فى الملبس والمطعم (قوله : ويحتمل الأمرين) أى : بل الثلاثه وثالثها أن يكون من حذفهما معا أى : فلى صبر وهو جميل ، والحاصل أن فى المحذوف احتمالات ثلاثه كل منها مناسب للمقام وفى المقام إشكال ؛ وذلك لأن كل حذف لا بد له من قرينه داله عليه فالقرينه إن دلت على المسند لم يمكن أن تدل على المسند إليه وبالعكس ولا يمكن أن تدل عليهما معا عند حذفهما ، وأجاب سم : بأنه يجوز أن يكون هناك قرينتان تدل إحداهما على حذف المسند لمناسبه بينها وبينه والأخرى

۱- يوسف : ۱۸.

۲- يوسف : ۸۶.

(أى) فصبر جميل (أجمل ، ...

******

على حذف المسند إليه كذلك ، غايه الأمر أن إحداهما كاذبه ؛ لأنه لا يجوز أن يراد الأمران معا ، بل المراد أحدهما فقط فيكون الآخر غير مراد فتكون قرينه كاذبه ؛ لأنها دلت على إرادته ، مع أنه غير مراد ، ولا يضر ذلك ؛ لأن القرينه أمر ظنى ، والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه قال الشيخ يس : وأقول : ما المانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند إليه والمسند ، ويجعل لكل واحد قرينه صادقه وهذا يدل عليه قول الشارح بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين عند التأمل الصادق ، فقول العلامه القاسمى ؛ لأنه لا يجوز أن يراد إلخ : مسلم ، لكن ليس المراد أحدهما ، فقد نص على الاحتمال ، وهذا لا يستدعى كذب قرينه غيره ، ويشهد لذلك وإن لم يكن فى خصوص المسند إليه والمسند ما سيأتى فى بحث الإيجاز فى قوله تعالى : (فَذلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ)(١) من أنه يحتمل أن المراد فى مراودته بدليل تراود فتاها أو فى حبه بدليل شغفها حبّا.

(قوله : أى فصبر جميل أجمل) أى فصبر جميل فى هذه الواقعه أجمل من صبر غير جميل ، وإذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى ، وأورد بأن فى هذا التفضيل نظرا ؛ لأنه يشترط أن يكون المفضل عليه مشاركا للمفضل فى أصل الفعل فيجب أن يكون المفضل عليه هنا جميلا فى الجمله مع أنه قيد بأنه غير جميل فلا يصح التفضيل ، وأجيب بأمرين.

الأول : أن عدم الجمال فى المفضل عليه وهو الصبر المصحوب بالشكايه إنما هو بحسب الآخره من حيث الثواب ، وهذا لا ينافى أن فيه جمالا بحسب الدنيا من حيث تسكين القلب ؛ لأن إظهار الشكايه قد يفرج عن النفس ضيقها.

الثانى : أن التفضيل على فرض أن يكون فيه جمال وتفضيل الشىء على ما لا يشاركه فى أصل الفعل واقع فى الكلام لغرض من الأغراض الموجبه لإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير كما فى قولهم : زيد أفضل من الحمار ا. ه غنيمى.

١- يوسف : ٣٢.

أو فأمرى) صبر جميل ، ففى الحذف تكثير للفائده بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فإنه يكون نصّا فى أحدهما.

(ولا بد) للحذف (من قرينه) ...

******

(قوله : أو فأمرى صبر) أى : شأنى الذى ينبغى أن أتصف به صبر جميل ، وكان الأولى الإتيان بالواو بدل أو ؛ لأن مفعول الاحتمال لا يكون مرددا.

(قوله : ففى الحذف تكثير للفائده بإمكان إلخ) الباء للتصوير أى : إن تكثير الفائده مصور بما ذكر لا بمعنى كثره المعنى ، وإلا لورد أن المراد أحد الأمرين قطعا لا كلاهما ، إذ لا يمكن إرادتهما جميعا ، وحينئذ فلا فرق بين حاله الذكر وحاله الحذف ؛ لأن حاله الذكر أحدهما متعين وفى حاله الحذف أحدهما مبهم ، فأين تكثير المعنى؟ ويصح إيراد تكثير الفائده من حيث التصور ؛ لأنه عند الحذف يتصور المعنيان ويلاحظان من جهه صحه الحمل على كل تأمل.

واعلم أن هذا كله مبنى على ما تقدم من أن القرينه لا تدل على كل من المسند والمسند إليه عند حذفهما معا. أما على أنه لا مانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند إليه والمسند ، ويجعل لكل قرينه صادقه فتكثير المعنى عند الحذف على حاله الذكر ظاهر ، ولا إشكال.

(قوله : ولا بد للحذف) المتبادر منه ولا بد للحذف المتقدم وهو حذف المسند أى : إنه لا بد الحذف المسند من قرينه ؛ لأن الحذف خلاف الأصل فلا يعدل إليه إلا بسبب داع إليه ووجود قرينه داله عليه : إما حاليه ، أو مقاليه ، وإلا لم يعلم ذلك المحذوف أصلا عند السامع فيخل الحذف بالمقصود ، وقد يقال : لا بد أيضا لحذف المسند إليه من قرينه ، فلم خص حذف المسند بالكلام؟ اللهم إلا أن يقال : إن المسند إليه قد يحذف بلا قرينه كما إذا أقيم المفعول به مقامه أو يقال : إن وجوب القرينه على المحذوف مما يعرفه العاقل. إلا أنه لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهم للإعراض عنه بالكليه والاستغناء عن نصب القرينه تداركه بقوله ولا بد للحذف من قرينه بخلاف المسند إليه فإنه عبر فيه بالحذف وهو لا يوهم الإعراض عنه بالكليه ، أو يقال : إن قرينه

داله علیه لیفهم منه المعنی (کوقوع الکلام جوابا لسؤال محقق نحو : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللّٰه)) (۱) أی : خلقهن الله ؛ فحذف المسند لأن هذا الکلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء یکون جوابا عن سؤال محقق ، ...

******

حذف المسند لما کان فیها من التفصیل ما لیس فی قرینه حذف المسند إلیه خصها بالذکر لتفصیل قرینه حذفه السؤالیه إلی المحققه والمقدره (قوله : داله علیه) أی : علی الحذف بمعنی المحذوف أو علی المحذوف المأخوذ من الحذف ، ویدل لذلک قول الشارح لیفهم منه المعنی ، فإن المفهوم منه المعنی هو المحذوف (قوله : جوابا) نصب علی الحال أو مفعول للوقوع لتضمنه معنی الصیروره أی : لصیرورته جوابا (قوله : لأن هذا الکلام إلخ) عله لمحذوف أی : وصح التمثیل بالآیه لوقوع الکلام جوابا لسؤال محقق ؛ لأن إلخ ، وهذا جواب عما یقال التمثیل بهذه الآیه لا یصح ، إذ السؤال فیها غیر محقق بدلیل التعبیر بأن التی للشک فقوله : إن سألتهم قضیه شرطیه لا تقتضی الوقوع ولا عدمه ، فلا یصح التمثیل بالآیه لحذف المسند للقرینه المذکوره إلا لو قیل الله فی جواب من خلق وکان ذلک السؤال وقع بالفعل ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن المراد بکون الکلام جوابا لسؤال محقق أنه إذا تحقق ما فرض من السؤال یکون الکلام جوابا عنه ، ولا شک أن السؤال هنا محقق علی تقدیر أنهم سئلوا به ، فأجابوا بذلک الکلام عنه ؛ لأنه لو فرض أنهم سئلوا ، وأجابوا بذلک لکان جوابهم هذا جوابا بالسؤال المحقق ، فالمراد بکون السؤال محققا تحققه ولو باعتبار الفرض ، واعترض بأن هذا ینافی ما یأتی فی قوله : لیبک یزید إلخ ، فإن السؤال فیه محقق بهذا المعنی ، فإنهم لو سئلوا وأجابوا بذلک الجواب کان ذلک الجواب جوابا عن سؤال محقق مع أنه جعله مقدرا ، فالأولی أن یقال المراد بالمحقق ما وجد فی الکلام صورته ونطق بها بالفعل ، والمقدر ما لیس کذلک کما فی البیت.

(قوله : لأن هذا الکلام) أی : قولهم الله (قوله : ما فرض من الشرط) وهو سألتهم من خلق إلخ ، والجزاء هو : (لَيَقُولُنَّ اللّٰه) وقوله محقق أی : محقق کونه سؤالا

۱- لقمان : ۲۵.

والـدليل على أن المرفـوع فاعـل والمحـذوف فعله أنه جـاء عنـد عـدم الحـذف كـذلك كقـوله تعـالى : (وَلَئِنْ سَـأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمـاواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ)(١) ، وكقوله تعـالى : (قـالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظـامَ وَهِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِى أَنْشَأَها أَوَّلَ مَرَّهٍ)(٢).

(أو مقدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل :

******

أى : أنه لو فرض أن النبى قـال لهم من خلق السـموات والأرض ، وقالوا له : الله ، كان قولهم : الله الـذى هو الجزاء جوابا لـذلك السؤال المحقق كونه سؤالا ـ (قوله : والـدليل إلـخ) جواب عمـا يقال هلا جعل لفظ الجلاله فى الآيه مبتـدأ والخبر محـذوف ، إن قلت هذا الدليل معارض بالمثل فيقال : والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى : (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُماتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) إلى قوله : (قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهـا)(٣) أجيب بـأن وقوع الأـول فى القرآن أكثر ، وحمـل المحتمـل على الأكثر أولى ، ولا يقال قـد يرجـح كون المرفوع مبتـدأ بأنه إذا دار الأمر بين كون المحـذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه خبرا ، والباقى مبتدأ فالثانى أولى ؛ لأـن المبتـدأ عين الخبر فالمحـذوف عين الثـابت فيكون حـذفا كلا ـ حـذف ، وأمـا الفعـل فهو غير الفاعـل ؛ لأنـا نقول قد يعارض هذا بأن الصـحيح أن الفاعل أصل المرفوعات ، فحمل الباقى على أنه فاعل أولى لكونه أقوى العمد ، وفى الغنيمى : فإن قلت يلزم على كون المـذكور فى هـذه الآيه فاعلا عـدم المطابقه بين السؤال والجواب ؛ لأن السؤال جمله اسـميه والجواب جمله فعليه والأـولى المطـابقه ؛ والعـدول إلى تركها يحتاج إلى نكته. قلت أجابوا عن ذلك بأن النكته فى ترك المطابقه أن فى رعايه المطابقه إيهام قصد التقويه وهو لا يليق بالمقام لأن التقويه شأن ما يشك فيه أو ينكر ، واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام ؛ لأن المقام مقام تشنيع بالكفار حيث عبدوا غيره تعالى مع اعترافهم بأنه الخالق للسموات والأرض (قوله : يرثى يزيد) أى : أخاه

١- الزخرف : ٩.

٢- يس : ٧٩.

٣- الأنعام : ٦٤ ، ٦٣.

(ليبك يزيد) (١) كأنه قيل : من يبكيه ؛ فقال : (ضارع) أى : يبكيه ضارع ذليل (الخصومه)

******

أى : يذكر محاسنه بعد موته (قوله : ليبك يزيد) (٢) بضم حرف المضارعه مبنى للمفعول ، ويزيد نائب الفاعل ، وليس هو من الحذف والإيصال ، والأصل ليبك على يزيد ؛ لأن بكى يتعدى بنفسه تاره ، وبعلى تاره أخرى.

قال فى الصحاح : بكيته وبكيت عليه بمعنى. (قوله : كأنه قيل من يبكيه) وذلك أنه لما حذف الفاعل وقع إبهام فى الكلام ، فسئل عن بيانه ، وقيل من يبكيه بفتح حرف المضارعه (قوله : أى يبكيه ضارع) فحذف المسند والقرينه على حذفه وقوع الكلام جوابا لسؤال مقدر قيل : يحتمل أن لا يكون فى البيت حذف بالكليه بأن يكون يزيد منادى أى : ليبك يا يزيد لفقدك ضارع ويكون ضارع هو الفاعل إن كانت الروايه بفتح ياء ليبك أو النائب عن الفاعل إن كانت الروايه بضمها وفيه بحث : إذ يحتاج مع فتح الياء من ليبك إلى أن تثبت الروايه بضم يزيد فى هذه الحاله فيكون منادى ، والمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد أنه مفعول ، فيكون ذلك مرجحا لكونه فى روايه الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى أ. ه فنارى.

(قوله : دليل) تفسير لما قبله (قوله : لخصومه) يحتمل أن اللام للتوقيت أى : وقت خصومته مع غيره ، أو للتعليل أى : لأجل خصومه نالته ممن لا طاقه له على خصومته وهو متعلق بضارع ، وإن لم يعتمد ؛ لأن فيه معنى الفعل وليس متعلقا ببيكى المقدر لإفادته أن البكاء يكون للخصومه دون يزيد ، ولا يقال : بل قد اعتمد على الموصوف

١- البيت من الطويل ، وهو للحارث بن نهيك فى خزانه الأدب ١ / ٣٠٣ ، وللبيد بن ربيعه فى ملحق ديوانه ص ٣٦٢.

٢- البيت من الطويل ، وهو للحارث بن نهيك فى خزانه الأدب ١ / ٣٠٣ ، وللبيد بن ربيعه فى ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، ولنهشل بن حرى فى خزانه الأدب ١ / ٣٠٣ ، ولضرار بن نهشل فى الدرر ٢ / ٢٨٦ ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد ص ٤٧٨ ، وخزانه الأدب ٨ / ١٣٩ ، والشعر والشعراء ص ١٠٥ ، ١٠٦ ، ولسان العرب (طوح).

لأنه كان ملجأ للأذلاء وعونا للضعفاء وتمامه : [ومختبط مما تطيح الطّوائح] والمختبط : هو الذى يأتى إليك للمعروف من غير وسيله ، والإطاحه : الإذهاب والإهلاك ، والطوائح : جمع مطيحه على غير القياس كلواقح

******

المقدر أى : شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد فى تعلق الجار به لا محذور أيضا ؛ لأنا نقول لو كفى فى عمله الاعتماد على موصوف مقدر ما تصور إلغاؤه لعدم الاعتماد ؛ لأن ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملتزم لفظا أو تقدير تعيينا للذات التى قام بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم ، اللهم إلا أن يقال : الاعتماد على موصوف مقدر إنما يكفى فى عمله إذا قوى المقتضى لتقديره كما فى : يا طالعا جبلا ؛ لانضمام اقتضاء حرف النداء إلى اقتضاء اسم الفاعل ، لكن تأتى اعتبار مثل هذا المقتضى فى كل موضع محل نظر أ. ه فنارى.

(قوله : لأنه كان ملجأ إلخ) أى : إنما بكى الضارع الذليل عليه ؛ لأنه كان يدفع عن الأذلاء والضعفاء ما ينالهم فهو ملجأ لهم فحقهم البكاء عليه (قوله : ومختبط) أى : ويبكيه مختبط فهو عطف على ضارع (قوله : مما تطيح) أى : مما أطاحته فالمضارع بمعنى الماضى ؛ لأن السؤال والبكاء إنما يكونان بعد الإطاحه (قوله : للمعروف) أى : طالبا للمعروف والإحسان ، وقوله : من غير وسيله أى : كهديه يهديها ليعطيه أكثر منها (قوله : جمع مطيحه) هو اسم فاعل من غير الثلاثى وهو أطاحه (قوله : على غير القياس) أى : لأن قياس الطوائح أن يكون جمع طائحه بمعنى هلكه لا مطيحه بمعنى : مهلكه ؛ لأن فواعل قياسى لفاعله لا مفعله قال فى الخلاصه :

فواعل لفوعل وفاعل

وفاعلاء مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفاعله

وأما مطيحه فقياس جمعها كما قرر شيخنا العدوى مطيحات ، والذى ذكره الدنوشرى أن قياس جمعها مطاوح وأما طوائح فخارج عن القياس ، ويمكن أن يقال إن مطيحات جمع لها تصحيحا ومطاوح جمع لها تكسيرا ، ويدل لهذا ما قالوا : إن كل ما فيه التاء يجمع تصحيحا بالألف والتاء إلا ألفاظا استثنوها ليس منها مطيحه ، وحينئذ فلا مخالفه - تأمل.

جمع : ملقحه ، ومما : متعلق بمختبط ، وما مصدريه ؛ أى : سائل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، أو بيبكى المقدر ؛ أى : يبكى لأجل إذهاب المنايا يزيد

******

(قوله : جمع ملقحه) أى : وقياس جمعها ملقحات - كما قرر شيخنا العدوى ، والذى ذكره الدنوشرى أن ملقحه قياس جمعها ملاقح فلواقح على كل حال جمع لملقحه شذوذا (قوله : من أجل إذهاب إلخ) أشار بذلك إلى أن من للتعليل وأن ما مؤوله مع الفعل بعدها بمصدر ويجوز أن تكون من ابتدائيه أى : سائل سؤالا ناشئا من إذهاب الوقائع أى : الحوادث ماله (قوله : أو بيبكى المقدر) عطف على بمختبط أى : أنه متعلق بمختبط أو بيبكى المقدر (قوله : أى يبكى لأجل إذهاب إلخ) فى هذه إشاره إلى أن الفعل المقدر على الاحتمال الثانى ينبغى أن يجعل كاللازم أى : يوقع البكاء مختبط لأجل إذهاب المنايا يزيد ، ويصح أن يكون متعديا أى : يبكيه مختبط من أجل إهلاك المنايا إياه ، وربما أشار لهذا قوله : أولا. أى : يبكيه ضارع ففيه إشاره لجواز الأمرين - قرره شيخنا العدوى.

ثم اعلم أن الوجه الأول أحسن ؛ لأن تعليقه بيبكى المقدر مما تأباه سليقه الشعر ؛ وذلك لأنه لما بين سبب الضراعه ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا ؛ أفاده الجامى فى شرح الكافيه ، وقوله لأجل إذهاب المنايا أى : المعبر عنها بالطوائح يزيد وإضافه إذهاب للوقائع فى الوجه الأول وللمنايا فى الوجه الثانى من إضافه المصدر للفاعل ، ومفعوله ماله فى الأول ويزيد فى الثانى ، وأشار الشارح بذلك إلى مفعول تطيح فى البيت محذوف تقديره ماله إن فسرت الطوائح بالوقائع أى : الحوادث ، أو يزيد إن فسرت بالمنايا ، واعترض على الوجه الثانى : بأن الشخص الواحد لا يهلكه ويذهبه الأمنيه واحده ، وأجيب بأن أل فى المنايا للجنس ، وأل الجنسيه إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعيه فيصدق بالواحد الذى هو المراد ، وإنما عبر عنه بالجمع للمبالغه ، أو أن المراد بالمنايا أسباب الموت إطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين إجمالا ثم تفصيلا.

(وفضله) أى : رجحان نحو : ليبك يزيد ضارع - مبنيا للمفعول - (على خلافه) يعنى : ليبك يزيد ضارع - مبنيا للفاعل ، ناصبا ليزيد ، ورافعا لضارع - (بتكرر الإسناد) بأن أجمل أولا (إجمالا ، ثم) فصل ثانيا (تفصيلا) ؛ أما التفصيل فظاهر ، وأما الإجمال : فلأنه لما قيل : ليبك علم أن هناك باكيا يسند إليه هذا البكاء لأن المسند إلى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه

******

(قوله : وفضله إلخ) هذا جواب عما يقال لم عدل الشاعر إلى هذا التركيب المقتضى لحذف المسند مع إمكان الأصل وهو البناء للفاعل واستقامه الوزن به وذلك بأن يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعل يبكى ولا حذف لا للمسند ولا للمسند إليه ، وحاصل الجواب أن ما عدل إليه له فضل عما عدل عنه ، قال العلامه يس : وليس مقصود المصنف إفاده ترجيح البناء للمفعول على البناء للفاعل من سائر الوجوه حتى يعترض بأن فى خلافه وهو البناء للفاعل وجوها مرجحه ، بل المقصود بيان ترجيحه من حيث الوجوه التى ذكرها المصنف فلا ينافى أن خلافه ترجح عليه من جهه أخرى ، وذلك أن فيه الجمع بين متنافيين من حيث إن كون يزيد فضله يقتضى أن يكون ضارع أهم منه ، وتقديمه يقتضى أن يكون ضارع أهم منه ، وتقديمه يقتضى أن يكون أهم من الفاعل وهو ضرب من البديع ، وفيه أيضا التشويق للفاعل بذكر المفعول أولا مع الإطماع فى ذكره ببناء الفعل له ، وحينئذ فيكون فى كل منهما جهات ترجيح ، فللبليغ أن يراعى ترجيح هذا دون ذاك وأن يعكس (قوله : بأن أجمل إلخ) دفع بهذا ما يقال إن ظاهر عباره المصنف فاسد ؛ لأن ظاهره أن قوله إجمالا وتفصيلا معمول لتكرر وهذا يقتضى أنه عند البناء للمفعول يكون الإسناد قد تكرر مجملا ثم تكرر مفصلا ، وأقل ما يتحقق به التكرر مرتان فيقتضى أن الإسناد قد وجد أربع مرات عند البناء للمفعول ، وليس كذلك ، وحاصل الدفع أنهما ليسا معمولين للتكرر ، بل معمولان لمحذوف ، والتقدير بأن أجمل الإسناد إجمالا إلخ ، لكن اعترض على الشارح فيما قدره بأنه يلزم عليه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع ، فالأولى أن يقول بأن أسند أولا إجمالا أى : إسناد إجمال ، ثم أسند ثانيا تفصيلا أى : إسناد تفصيل.

(قوله : فظاهر) لأنه لما أسند يبك إلى معين وهو ضارع كان الفاعل المستحق للفعل مذكورا بطريق التنصيص وهذا معنى التفصيل (قوله : وأما الإجمال إلخ) حاصله

ولا شك أن المتكرر أو كد وأقوى ، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع فى النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضله) لكونه مسندا إليه ؛ لا مفعولا كما فى خلافه (وبكون معرفه الفاعل كحصول نعمه غير مترقبه لأن أول الكلام ...

******

أن إسناد الفعل للمفعول يشعر بأن له فاعلا يستحق الإسناد إليه ، ولم يذكر ذلك الفاعل أولا ، وهذا معنى الإسناد إليه ، ولم يذكر ذلك الفاعل أولا ، وهذا معنى الإسناد الإجمالى (قوله : فقد أسند إلى مفصل) أى : بعد أن أسند أولا إلى مجمل ، إن قلت : إن الواقع فى الكلام إنما هو إسناد واحد إلى ضارع وهو التفصيلى ، وأما الإسناد الإجمالى فغير واقع ، قلت : نعم - هو وإن كان غير واقع بالفعل - لكن لما أشعر به الكلام صار كالواقع كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله : علم أن هناك باكيا يسند إلخ (قوله : ولا شك أن المتكرر إلخ) أى : ولا شك أن التركيب المشتمل على إسناد متكرر أى : إسنادين أوكد وأقوى مما ليس فيه إلا إسناد واحد وإنما قدرنا ذلك ؛ لأن الكلام فى رجحان أحد التركيبين على الآخر (قوله : أوقع فى النفس) أى : أشد وقوعا ورسوخا فيها ؛ لأن فى الإجمال تشويقا ، والحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، وقوله أوقع فى النفس أى : والغرض من الكلام تمكن معناه ليقع العمل على مقتضاه (قوله : لكونه مسندا إليه) أى : لأنه نائب فاعل ، وإنما صح جعل مجىء نحو يزيد غير فضله مرجحا لمناسبه ذلك المقام ؛ وذلك لأن مدلول يزيد هو المقصود بالذات ؛ لأن المرثيه فى بيان أحواله ، فالمناسب أن يكون اسمه عمده مقصودا بالذات.

(قوله : وبكون معرفه الفاعل) أى : وهو ضارع (قوله : كحصول نعمه غير مترقبه) أى : بخلاف ما لو كان مبنيا للفاعل ، فإن الفاعل حينئذ معرفته مترقبه ، إذ كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المبنى للمفعول ، فإنه يتم الكلام بذكر المفعول بدون الفاعل ، وقوله غير مترقبه أى : فى الجمله الأولى فهى كرزق من حيث لا يحتسب أى : والرزق الذى كذلك أشد فرحا ؛ لأنه غير مشوب بألم الانتظار وتعب الطلب ، وهذا لا ينافى قولهم : الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ؛ لأن هذا باعتبار الفرح وذاك باعتبار العزه ، أو يقال قولهم الحاصل بعد الطلب أعز إلخ فيما إذا تشوقت النفس إليه لا فى غيره كما هنا - أفاده شيخنا العدوى.

غير مطمع فى ذكره) أى : ذكر الفاعل لإسناد الفعل إلى المفعول وتمام الكلام به لخلاف ما إذا بنى للفاعل فإنه مطمع فى ذكر الفاعل إذ لا بد للفعل من شىء يسند هو إليه (وأما ذكره :) أى : ذكر المسند (فلما مر) فى ذكر المسند إليه من كون الذكر هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينه مثل : (خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ)(١) ومن التعريض بغباوه السامع ...

******

(قوله : غير مطمع) أى : بل مؤيس من ذكره ؛ لأن ذكر النائب فى جمله يوجب الإياس من ذكر الفاعل فى تلك الجمله لتمام الكلام بدونه ، فإذا ذكر الفاعل فى جمله ثانيه كانت معرفته كرزق جديد.

[ذكر المسند]

(قوله : مع عدم المقتضى للعدول عنه) أى : مع عدم النكته المقتضيه للعدول عن الذكر للحذف كالنكات المتقدمه ، وذلك كقولك : ابتداء زيد صالح (قوله : ومن الاحتياط إلخ) أى : كقولك عنتره أشجع ، وحاتم أجود فى جواب من قال من أكرم العرب فى الجاهليه وأشجعهم؟ فصرح بالمسند احتياطا لاحتمال الغفله عن العلم به من السؤال (قوله : مثل (خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) أورد عليه أن وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينه على حذف المسند ، ومن المعلوم أن هذه الآيه مثل قوله تعالى (٢) : (لَيَقُولُنَّ اللهُ*) فى أن كلا منهما جواب لسؤال محقق ، وإذا كان كذلك فكيف يضعف التعويل على القرينه فى أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسئول والسائل ؛ فالقول بأن الحذف فى قوله ليقولن الله للاحتراز عن العبث نظرا للقرينه والذكر فى قوله خلقهن العزيز العليم ؛ لضعف التعويل على القرينه مما لا وجه له فالأولى أن يقال : إن الذكر هنا لزياده تقرير المسند ، وأجيب بأن المسئولين لما كانوا أغبياء الاعتقاد لكفرهم فتاره يتوهمون أن السائل ممن تجوز عليه الغفله عن السؤال أو تجوز على من معه ممن يقصد إسماعه أو ينزلونه منزله من تجوز عليه الغفله ، فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير

١- الزخرف : ٩.

٢- لقمان : ٢٥.

نحو : محمد نبينا فى جواب من قال : من نبيكم؟ وغير ذلك (أو) لأجل (أن يتعين) بذكر المسند (كونه اسما) فيفيد الثبوت والدوام (أو فعلا) فيفيد التجدد والحدوث.

[أغراض الإفراد]

(وأما إفراده :) أى : جعل المسند غير جمله (فلكونه غير سببى مع عدم إفاده تقوى الحكم) ...

******

الذى أصله ضعف التعويل بزعمهم الفاسد وتاره لا يتوهمون ذلك فيحذفونه للتعويل على القرينه ، فذكر الجواب عنهم مختلف باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عن المحاوره ، والسؤال هذا محصل ما قاله العلامه اليعقوبى وغيره ، وقال عبد الحكيم : إن وجود القرينه مصحح للحذف لا موجب ، فإن عول على دلالتها حذف ، وإن لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر ، وإن كان المخاطب والكلام فى الحالتين أى : حاله التعويل وحاله عدمه واحدا. ا ه.

(قوله : نحو محمد نبينا) أى : فذكر المسند وهو نبينا مع علمه من قرينه السؤال إشاره إلى أن المخاطب غبى لا يفهم بالقرينه وأنه لو كان له ميز لم يسأل عن نبينا ؛ لأنه أظهر من أن يتوهم خفاؤه (قوله : وغير ذلك) أى : كما إذا كان الغرض إسماع غير السائل أيضا ، والسؤال أخفاه السائل فخفت أن لا يسمع (قوله : أو لأجل أن يتعين إلخ) أى : بخلاف ما لو حذف فإنه يحتمل كونه اسما ، ويحتمل كونه فعلا (قوله : كونه اسما) أى : نحو زيد عالم أو منطلق (قوله : فيفيد الثبوت) أى : من أصل الوضع والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند إليه من غير دلاله على تقييده بالزمان ، وقوله : والدوام أى : بالقرينه كالمقام ، أو من حيث العدول عن الفعل إليه (قوله : أو فعلا) نحو : زيد انطلق أو علم (قوله : فيفيد التجدد) أى : تجدد الحدث أى : وجوده بعد أن لم يكن وإفاده الفعل لذلك بالوضع ؛ لأن الفعل متضمن للزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار (قوله : والحدوث) أى : حدوثه شيئا بعد شىء على وجه الاستمرار وإفادته لذلك بالقرينه ، واعلم أنه إنما يقصد معنى كل من الاسم والفعل إذا اقتضاه المقام ، وسيأتى تفصيل هذا.

[إفراد المسند] :

(قوله : أى جعل المسند غير جمله) أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد ما ليس بجمله فيشمل المركب والمضاف (قوله : فلكونه) أى : فلاقتضاء المقام كونه أى المسند

إذ لو كان سببيا نحو : زيد قام أبوه ، أو مفيدا للتقوى نحو : زيد قام ؛ فهو جمله قطعا ، وأما نحو زيد قائم ...

******

غير سببى أى غير منسوب للسبب الذى هو الضمير سمى الضمير سببا تشبيها له بالسبب اللغوى الذى هو الحبل ؛ لأن الضمير تربط به الصلات والصفات كما أن الأمتعه تربط بالحبل ، ثم إن قوله فكونه إلخ هذا هو العله فى الإفراد ، والإفراد - أى : الإتيان به مفردا - معلول واعترض على هذه العله بالجمله الواقعه خبرا عن ضمير الشأن نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(١) فإنها مسند غير سببى ، ولا مفيد لتقوى الحكم فقد وجد عله الإفراد مع كون المسند جمله والعله والمعلول متلازمان فى الوجود والانتفاء ، وأجيب بأن تلك الجمله مفرد معنى لكونها عباره عن المبتدأ ، ولهذا لا تحتاج إلى الضمير وإن كانت جمله فى الصوره على أنه يمكن أن يقال : إن انتفاء الأمرين شرط فى الإفراد لا سبب فيه والشرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ، كما أشار لذلك الشارح فيما يأتى بقوله : ولو سلم إلخ (قوله : إذ لو كان) أى : المسند سببيا إلخ ، وحاصله أن العله فى إيراده جمله أحد أمرين كونه سببيا وكونه مفيدا للتقوى ، والعله فى إيراده مفردا انتفاؤهما جميعا (قوله : فهو جمله) جواب لو فهو مرتبط بالأمرين قبله والمعنى فواجب أن يؤتى به جمله ، لكن لما كان الواجب حذف الفاء ؛ لأن جواب لو لا يقترن بها إلا أن يقال : إن هذا بناء على مذهب من يجيز ذلك إجراء للو مجرى إن (قوله : وأما نحو زيد قائم) هذا جواب عن سؤال وارد على منطوق المصنف ، وذلك لأنه جعل العله فى الإفراد كونه غير سببى مع عدم إفاده التقوى فيرد عليه زيد قائم فإنه مفرد وهو مفيد للتقوى فقد وجد المعلول وهو الإفراد ولم توجد العله ، مع أن العله والمعلول متلازمان فى الانتفاء والوجود ، وحاصل ذلك الجواب : أنا لا نسلم أن" زيد قائم" مفيد للتقوى حتى يقال : إنه مفرد مع انتفاء العله فيه ، وإنما هو قريب مما يفيد التقوى وهو زيد قام ؛ وذلك لأنه إن اعتبر تضمنه للضمير الموجب لتكرر والإسناد المفيد للتقوى كان مفيدا له ، وإن

١- الإخلاص : ١.

فليس بمفيد للتقوى ؛ بل قريب من زيد قام فى ذلك ، وقوله : مع عدم إفاده التقوى معناه : مع عدم إفاده نفس التركيب تقوى الحكم ؛ ...

******

اعتبر شبهه بالخالى عن الضمير لم يكن فيه تكرر للإسناد فيدخل فى عدم إفاده التقوى ؛ لأن المتبادر أن يكون إفادته بلا شبهه - أفاده عبد الحكيم.

(قوله : فليس بمفيد للتقوّى) أى : الكامل المعتبر أى : وكلام المصنف فى التقوى الكامل المعتبر ، وحينئذ فلا إيراد وإنما قدرنا الكمال ؛ لأنه لا يخلو عن إفاده التقوّى فى الجمله كما سيظهر لك ، وليس المراد أنه لا يفيد التقوّى أصلا وإلا نافاه ما بعده - كذا قرر بعض أرباب الحواشى.

قال عبد الحكيم وهو ليس بشىء ؛ لأن قوله وهو قريب إلخ يأباه ولعدم انقسام التقوى إلى قسمين ، فالأولى ما قلناه من أن المراد ليس مفيدا للتقوّى أى : بلا شبهه بل هو قريب مما يفيد التقوّى (قوله : بل قريب من زيد قام فى ذلك) أى : فى إفاده التقوّى ؛ لأن كلا منهما احتوى على ضمير مسند إليه عائد على المبتدأ ، وإنما لم يكن بمنزلته ؛ لأن ضمير قائم لا يتغير فى حال التكلم والخطاب والغيبه ، بل هو مستتر دائما فقائم بمنزله الجامد الذى لا ضمير فيه ، وحينئذ إن اعتبر تضمنه للضمير كان مفيدا للتقوى ، وإن اعتبر شبهه بالجامد لم يكن مفيدا له ، وقد مر ذلك فى المصنف عن السكاكى حيث قال المصنف عن السكاكى : ويقرب من هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه الضمير مثل قام وشبهه بالخالى منه من جهه عدم تغيره فى الخطاب والتكلم والغيبه (قوله : وقوله مع عدم إفاده التقوى معناه إلخ) هذا جواب عما يقال : إن المصنف قد جعل العله فى إفراده عدم إفاده التقوى فيفهم منه أن العله فى كونه جمله إفادته التقوى فيرد على ذلك المفهوم عرفت عرفت فإنه مفيد للتقوى والمسند فيه مفرد وهو الفعل فقد وجدت العله بدون المعلول مع أنهما متلازمان فى الثبوت والانتفاء ، وحاصل ما أجاب به الشارح جوابان.

الأول : أن قول المصنف مع عدم إفاده تقوى الحكم بنفس المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والأصل مع عدم إفاده التركيب تقوى الحكم ، وحاصله أن العله فى إيراده

فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو : عرفت عرفت ، أو بحرف التأكيد نحو : إن زيد عارف ، أو تقول : إن تقوّى الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو : زيد قام ، فإن قلت : المسند قد يكون غير سببى ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا ، كقولنا : أنا سعيت فى حاجتك ، ورجل جاءنى ، وما أنا فعلت هذا ؛ عند قصد التخصيص - قلت سلمنا أن ليس القصد فى هذه الصور إلى التقوّى لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوّى ضروره حصول تكرر الإسناد الموجب للتقوى ...

******

جمله إفاده تقوى الحكم بنفس التركيب لا- من شىء آخر ، فخرج : عرفت فإنه إنما أفاد التقوى بالتكرير ، وحاصل الجواب الثانى أن المراد تقوى الحكم فى الاصطلاح وهو تأكيده بالطريق المخصوص أعنى تكرير الإسناد مع وحده المسند فخرج عرفت عرفت ، فإن المسند فيه متعدد ، وعلى هذا الجواب فلا حاجه إلى تقدير مع عدم إفاده نفس التركيب إلخ لخروج ما ذكر بدون ذلك (قوله : فيخرج ما يفيد التقوى بسبب التكرير) ليس المراد خروجه عن ضابط الإفراد ، إذ المراد إدخاله فيه ، بل المراد خروجه عن القيد الذى أضيف إليه العدم أعنى : إفاده التقوى ، وإذا خرج عن إفاده التقوى دخل فى عدم الإفاده فيكون مفردا.

(قوله : بالطريق المخصوص) أى : وهو تكرير الإسناد مع وحده المسند فخرج القسمان المذكوران وهما عرفت عرفت ، ونحو إن زيدا عارف (قوله : فإن قلت إلخ) هذا وارد على منطوق المتن (قوله : ومع هذا لا يكون مفردا) أى : فقد وجدت العله بدون المعلول مع أنهما متلازمان فى الثبوت والانتفاء (قوله : عند قصد إلخ) متعلق بكقولنا فهو راجع للأمثله الثلاثه قبله ، لكن لا يظهر التقييد به بالنسبه للمثال الأخير إلا على مذهب السكاكى القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوّى ، أما على مذهب عبد القاهر فلا ؛ لأن مذهبه أن المسند إليه إذا تقدم وولى حرف النفى لا يكون إلا للتخصيص ولا يظهر التقييد به بالنسبه للمثال الثانى إلا على مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى ، أما على مذهب السكاكى فلا ؛ لأن مذهبه أن النكره المسند إليها إذا تقدمت ليست إلا للتخصيص كما تقدم ذلك كله فتدبر.

(قوله : لكن لا نسلم أنها لا تفيد إلخ) هذا جواب بالمنع ، وحاصله أنا لا نسلم أن هذه الأقوال لا تفيد التقوى ، بل هى مفيده له ضروره تكرر الإسناد الموجب للتقوى ، فالتقوّى

ولو سلم فالمراد أن إفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى ، ولا يلزم منه تحقق الإفراد فى جميع صور تحقق هذا المعنى ، ثم السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى فى قسم النحو الوصف بحال الشىء ...

******

موجود وإن كان غير مقصود ، والمصنف إنما عول فى عله الإفراد على عدم إفاده التقوى لا على عدم قصده (قوله : ولو سلم) أى : كونها لا تفيد التقوى عند قصد التخصيص ، فالمراد إلخ ، وحاصله كما قرره بعضهم أن الإفراد معلول وملزوم لعدم السببيه وعدم التقوى وهما لازم له وعله فيه ، فمتى وجد الإفراد كانت العله متحققه ، ولا يلزم من هذا أنه كلما وجدت العله وجد الإفراد ، فالإفراد مقصور على العله ، والعله ليست مقصوره عليه لعدم اطرادها ، وأورد عليه أنه إن كان هذا المعنى عله للإفراد ، فيلزم أنه حيث وجد وجد الإفراد لما بين العله والمعلول من التلازم ، فمتى وجد أحدهما وجد الآخر ، وإن لم يكن عله فلا يصح التعليل به ، وأجيب بأنه عله ناقصه فلا بد من انضمام أمر آخر إليه فى ترتب الإفراد عليه ، وحينئذ فلا يلزم من وجود ذلك المعنى وجود الإفراد ؛ لأن العله الناقصه توجد ولا يوجد المعلول ، وإنما يلزم وجوده مع العله التامه ، لكن اعترض هذا الجواب بأن الأمر الآخر الذى تتم به العله لم يعلم ، والأولى ما ذكره العلامه النوبى فى شرحه لهذا الشرح ، وحاصله أن قول المصنف فلكونه غير سببى إلخ هذه العله من باب الشرط فانتفاء السببيه والتقوى شرط والإفراد مشروط ، ومن المعلوم أنه يلزم من وجود المشروط : كالإفراد وجود الشرط كانتفاء الأمرين ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فقول الشارح ولو سلم أى : كونه لا يفيد التقوى عند قصد التخصيص ، فالمراد أن إفراد المسند يكون أى يوجد لأجل هذا المعنى أى لكونه مشروطا به فهو لا يكون مفردا إلا بتحقق هذا الشرط ، ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا ، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا عدمه ، ويلزم من وجود المشروط وجود الشرط ، وحاصله أنه كلما كان المسند مفردا لم يكن سببيا ولا مفيدا للتقوى ، وليس كلما لم يكن سببيا ولا مفيدا للتقوى يكون مفردا ، وإنما كان هذا أولى ؛ لأن حمل العله على الشرط - وإن كان بعيدا من كلام الشارح - إلا أنه لا يرد عليه شىء - فتأمل.

(قوله : من اصطلاحات السكاكى) أى : من مخترعاته (قوله : فى قسم النحو) أى : فى القسم المدون فى النحو ومن كتابه المفتاح (قوله : الوصف بحال الشىء) أى :

نحو : رجل كريم – وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببى نحو : رجل كريم أبوه – وصفا سببيا ، وسمى فى علم المعانى المسند فى نحو : زيد قام – مسندا فعليا ، وفى نحو : زيد قام أبوه – مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبه وانغلاق ؛ ...

******

بصفته وفيه أن الوصف فعل الواصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلى أو الوصف السببى ، بل نفس اللفظ نحو كريم ، أو كريم أبوه ، والجواب أن فى الكلام حذفا أى : أثر الوصف وهو اللفظ ، أو المراد بالوصف اللفظ والباء فى بحال للملابسه من ملابسه الدال للمدلول (قوله : نحو رجل كريم) أى : فى قولنا : جاء رجل كريم ، وإنما قدرنا ذلك ليكون كريم وصفا فيلائم قوله : وصفا فعليا (قوله : وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلى الجارى على من هو له ويسميه النحاه وصفا حقيقيا فقد انفرد السكاكى عنهم بالتسميه بالفعلى كما انفرد عنهم بإجراء هذا فى المسند مع تخصيصه السببى فيه بالجمله ، فمجموع اصطلاحه مبتكرا له ، فصح كلام الشارح واندفع ما عساه أن يقال : إن النحاه أيضا يسمون الوصف بحال ما هو من سببيه وصفا سببيا ، وحاصل الدفع أنهم وإن شاركوه فى ذلك ، لكن لم يشاركوه فى تسميته الوصف بحال الشىء فإنهم سموه حقيقيا وهو سماه فعليا ، وهو قد قسم المسند أيضا إلى قسمين وسمى أحدهما سببيا والآخر فعليا وهم لم يتعرضوا لذلك أصلا ، فدعوى ابتكار اصطلاحه واختراعه من حيث المجموع (قوله : بحال ما هو من سببيه) أى : بحال شىء كالأب فى المثال ، وقوله هو أى : الشىء ، وقوله : من سببيه أى من جزئيات سببى الموصوف أى : من جزئيات المشتمل على سبب الموصوف أى : على ضميره مثلا رجل كريم أبوه. كريم دال على حال الأب الذى هو جزئى من جزئيات سببى الرجل أى : الاسم المشتمل على ضميره ، ومنها : جاءنى رجل كريم غلامه وكريم جاريته ، ولو قال بحال ما هو لسببيه لكان أوضح (وقوله : نحو رجل كريم أبوه) أى : فى قولنا مثلا : جاء رجل كريم أبوه ، وهذا الوصف مفرد سببى ، وشرط كون السببى جمله إذا كان مسندا كما يأتى فى قول الشارح ويمكن أن يفسر المسند السببى بجمله إلخ ، فلا منافاه بين ما هنا وما يأتى (قوله : زيد قام) أى : ومثله زيد قائم فليس الفعلى عنده قاصرا على الجمله ، بل المفرد

فلهذا اكتفى المصنف فى بيان المسند السببى بالمثال وقال (والمراد بالسببى : نحو زيد أبوه منطلق) وكذا : زيد انطلق أبوه ، ويمكن أن يفسر المسند السببى بجمله علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا إليه فى تلك الجمله ؛ فخرج المسند فى نحو : زيد منطلق أبوه لأنه مفرد ، وفى نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(۱) ...

******

كذلك (قوله : فلهذا اكتفى المصنف إلخ) أى : ويعلم من مثال السببى مثال مقابله وهو الفعلى (قوله : نحو : زيد أبوه منطلق) أى : نحو أبوه منطلق ، من قولك زيد أبوه منطلق ؛ لأن المسند السببى هو أبوه منطلق ، وقوله وكذا إلخ : مثال للسببى فى الجمله الفعليه وما قبله مثال له فى الجمله الاسميه ، وقوله أبوه منطلق أى : وأما زيد منطلق أبوه ، فليس المسند فيه سببيا عنده ؛ لأن المسند مفرد لا جمله على ما يأتى فهو من قبيل الفعلى (قوله : ويمكن أن يفسر المسند السببى) أى : على قاعده السكاكى تفسيرا لا صعوبه فيه ولا انغلاق صادقا على أبوه منطلق وعلى غيره.

(قوله : بجمله علقت) أى : ربطت بمبتدأ إلخ اعترض العلامه السيد هذا التفسير بأن فيه دورا لتوقف كون المسند جمله على كونه سببيا وتوقف كونه سببيا على كونه جمله ؛ وذلك لأن المصنف جعل كون المسند سببيا عله لكون المسند جمله حيث قال فيما بعد : وأما كونه جمله فللتقوّى أو لكونه سببيا ، وقال هنا أما إفراده فلكونه غير سببى مع عدم إفاده تقوى الحكم ، ومفهومه أن كونه سببيا عله لكونه جمله ، وهذا يقتضى توقف كونه جمله على كونه سببيا ؛ لأن العله الموجبه للشىء بحسب سبقها عليه وتوقفه عليها وهذا التفسير يقتضى توقف كونه سببيا على كونه جمله ؛ لأن الجمله أخذت فى تعريفه ، ولا شك أن المعرف تتوقف معرفته على معرفه سائر أجزائه ، وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتى بعد عله لإيراد المسند جمله لا عله لتصور كونه جمله ، فالمتوقف على كونه سببيا إيراده جمله لا تصوره ، والمتوقف على كونه جمله تصور كونه سببيا لا إيراده ، فاختلفت جهه التوقف فلا دور (قوله : بعائد) أى : ملتبسه بعائد أو الباء متعلقه بعلقت (قوله : لأنه مفرد) أى : لأن الوصف مع مرفوعه

۱- الإخلاص : ۱.

لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ، وفى نحو : زيد قام ، وزيد هو قائم ؛ لأن العائد مسند إليه ، ودخل فيه نحو : زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد مررت به ، وزيد ضربت عمرا فى داره ، وزيد ضربته ، ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوّى ؛ والعمده فى ذلك تتبع كلام السكاكى لأنا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله.

******

الظاهر كالمضمر فى حكم المفرد ، ولا يرد على هذا ما مر من أنه جعل الوصف فى نحو : رجل كريم أبوه وصفا سببيا مع أنه مفرد ؛ لأنه إنما يشترط فى السببى كونه جمله إذا كان مسندا لا إن كان نعتا ، لكن يطلب الفرق منه بين المسند والنعت (قوله : ليس بعائد) أى : ليس ملتبسا بعائد لاتحاد المبتدأ والخبر فلا تحتاج للرابط ، واعلم أن هذا المسند كما أنه ليس بسببى هو ليس بفعلى ؛ لأنهما إنما يقالان فيما إذا تغاير المبتدأ والخبر فلا يرد أنه إذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل فى ضابط الإفراد مع أنه جمله – كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : ولا تفيد التقوّى) أى : لعدم تكرر الإسناد فيها (قوله : والعمده فى ذلك) أى : فى هذا التفسير وقيوده من حيث الإدخال والإخراج ، واعترض بأن السكاكى اشترط شرطا زائدا على ما قاله الشارح وهو أن يكون المضاف للضمير اسما مرفوعا : كالمثالين الأولين ، وحينئذ فيخرج زيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته ، فليس المسند فى هذه الأمثله الثلاثه سببيا عند السكاكى خلافا للشارح فلو كان العمده فى ذلك على ما قاله السكاكى ما خالفه فيما ذكر ، والحاصل أن المسند السببى عند السكاكى أربعه أقسام :جمله اسميه يكون الخبر فيها فعلا نحو : زيد أبوه ينطلق أو اسم فاعل نحو : زيد أبوه منطلق أو اسما جامدا نحو : زيد أخوه عمرو. أو جمله فعليه يكون الفاعل فيها مظهرا نحو : زيد انطلق أبوه ، والتعريف الضابط لجميع أقسامه متعسر.

[أغراض كون المسند فعلا أو اسما]

اشاره

(وأما كونه) أى : المسند (فعلا : فللتقييد) أى : تقييد المسند (بأحد الأزمنه الثلاثه) : الماضى ؛ وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه ، والمستقبل ؛ وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان ، والحال : ...

******

[كون المسند فعلا]

(قوله : وأما كونه فعلا) أى : وأما الإتيان به فعلا فيكون للتقييد بأحد إلخ ، وذلك عند تعلق الغرض بذلك كما إذا كان المخاطب معتقدا لعدم وقوع الحدث فى أحد الأزمنه على الخصوص ، والواقع بالعكس فيؤتى بالفعل الدال على ذلك الأحد لأجل تقييد الحدث بذلك الزمان (قوله : أى تقييد المسند) أى : الذى هو الفعل ، والمراد فلتقييد جزء معناه وهو الحدث بأحد الأزمنه الثلاثه ، فاندفع ما يقال : إن الزمان جزء من معنى الفعل ، فإذا كان المسند الذى هو الفعل مقيدا بأحد الأزمنه لزم تقييد الشىء بنفسه بالنظر للزمان وهو باطل.

(قوله : وهو الزمان الذى إلخ) هذا يقتضى أن الماضى سابق على الحال ويلى الماضى الحال ويليه المستقبل وهو ظاهر ، وإن كان ابن هشام جعل ذلك مما يتبادر لأذهان عوام الطلبه ، وجعل التحقيق أن السابق من الثلاثه هو المستقبل ، ثم الحال ، ثم الماضى ، والحق أن لكل وجهه ، (قوله : قبل زمانك) اعترض بأن قبل ظرف زمان فينحل المعنى وهو الزمان الذى فى زمان متقدم على الزمان الذى أنت فيه ، فإن كان عين الزمان الذى جعل ظرفا له لزم أن يكون الشىء ظرفا لنفسه ، وإن كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل ، وأجيب بأن المراد بقبل مجرد التقدم وجعله ظرف زمان فيه مسامحه ، فكأنه قال الزمان المتقدم على زمانك الذى أنت فيه أو أنه من ظرفيه العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه يعنى أن الماضى هو الزمان المتحقق فى أجزاء الزمان الذى قبل زمانك (قوله : الذى أنت فيه) أى : حين التكلم أو حين غيره من الأفعال ، وكذا يقال فى قوله بعد هذا الزمان (قوله : والمستقبل) هو على صيغه اسم الفاعل كالماضى أو اسم المفعول وكلاهما موافق للمعقول ؛ لأن الزمان يستقبلك كما

وهو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل متعاقبه من غير مهله وتراخ. وهذا أمر عرفى ؛ ...

******

تستقبله (قوله : الذى يترقب) أى : ينتظر وجوده أى الزمان الذى من شأنه أن يترقب وينتظر وجوده ؛ لأن الترقب بالفعل لا يتوقف عليه تحقق الزمان المستقبل ، واعترض على الشارح بأن يترقب دال على الزمان المستقبل فيلزم أن يترقب وجود المستقبل فى المستقبل ؛ لأن المستقبل الذى هو مدلول يترقب كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل أيضا ، إذ لا معنى لترقبه فى الماضى أو الحال فيكون فى المستقبل فيلزم أن يكون الشىء ظرفا لنفسه ، أو أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل ، وأجيب بأن المراد بقوله يترقب وجوده مجرد التأخر فكأنه قال الزمان المتأخر بعد هذا الزمان أى الحاضر ، وحينئذ فلا يلزم ما ذكر ؛ لأن الأفعال الواقعه فى التعاريف لا دلاله لها على زمان كما صرح بذلك العلامه السيد (قوله : وهو أجزاء) أى : آنات وأزمنه من أواخر الماضى وأوائل المستقبل وفيه أنه إذا كان الزمان حالا فلا ماضى ولا مستقبل ، ويجاب بأن المراد الماضى باعتبار ما يكون والمستقبل باعتبار ما كان - كذا قرر شيخنا العلامه العدوى ، وفى بعض الحواشى أن الحال عند النحاه أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن الحاضر ، إلا أنه حقيقه فى الآن الحاضر لكن لقصره احتاج إلى الاعتماد على أجزاء قبله وأجزاء بعده.

(قوله : من غير مهله وتراخ) أى : بين كل جزء وما يليه لا بين أول الأجزاء وآخرها ، إذ المهله بينهما لازمه إذا طالت المده كما يقال : زيد يصلى ، والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاه الواقعه فى الآنات الكثيره المتعاقبه واقعه فى الحال ، فليس الحال زمن التكلم فقط وهذا أعنى قوله : من غير مهله وتراخ توضيح لقوله متعاقبه وليس قيدا آخر للاحتراز عما لو كانت الأجزاء متصله ، لكن كانت كثيره كشهر وسنه ، فإن الأجزاء وإن كانت متعاقبه ، لكن هناك مهله وتراخ بين أولها وآخرها ؛ لأن المجموع لا يخرج عن أن يكون حالا ، لأنه حيث فرض أن هناك أجزاء متصله ، فالمهله بين أولها وآخرها لازمه فلا معنى لاشتراط انتفاء ذلك (قوله : وهذا أمر عرفى)

وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنه الثلاثه من غير احتياج إلى قرينه تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فإنه يدل عليه بقرينه خارجيه كقولنا : زيد قائم الآن ، أو أمس ، أو غدا ؛ ...

******

يحتمل أن المراد وهذا الحال أى : مقداره أمر عرفى أى مبنى على عرف أهل العربيه وليس مضبوطا بحد معين فما يعدونه حالا فهو حال كما جعلوا الزمن فى : زيد يصلى حالا مع كونه فى أثناء الصلاه فرغ منها شطر وبقى شطر ، وكذا فى : زيد يأكل أو يحج أو يكتب القرآن أو يجاهد فى الكفار ، ولا شك فى اختلاف مقادير أزمنتها ، ويحتمل أن المراد : وهذا أى : الحال أمر عرفى أى : متعارف بين الناس ولا حقيقه له فى الواقع ؛ لأن كل جزء اعتبرته من الزمن تجده إما ماضيا أم مستقبلا ، وليس ثم حال يمكن تحققه قاله سم. وفيه أن الآن الحاضر وهو الجزء الحاضر من الزمان البسيط الذى لا يقبل القسمه متحقق قطعا ، ويحتمل أن المراد وهذا تعريف للحال العرفى وهو الزمان الذى يقع فيه الفعل ويقدر بقدره فيختلف باختلافه ، وأما الحال الحقيقى فهو الآن الذى لا يتجزأ.

قاله السيرامى.

(قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك الذى قاله المصنف من أن الفعل يدل على التقييد بأحد الأزمنه (قوله : دال بصيغته) أى : بهيئته وليس المراد بالصيغه الماده ؛ لأن الفعل يدل بها على الحدث لا على الزمان (قوله : من غير احتياج إلخ) جواب عما يرد على المصنف من أن الاسم كذلك قد يدل على أحد الأزمنه فكيف يقول المصنف : وأما كونه فعلا فللتقييد إلخ مع أن التقييد المذكور متأت مع إيراده اسما لما علمت من أن الاسم قد يدل على أحد

الأزمنه الثلاثه ، وحاصل الجواب أن العله التقييد مع الأخصريه فلا يحتاج للتصريح معه بقرينه بخلاف الاسم ، فإنه وإن حصل به التقييد لكن يحتاج للقرينه ، ثم إن قوله : من غير احتياج إلخ هذا إنما يظهر بالنسبه للماضى والأمر ، وأما المضارع فإنه يحتاج للقرينه لاحتماله للحال والاستقبال ، وقد يجاب بأن المراد من غير احتياج إلى قرينه أى : من حيث أصل الوضع وهذا لا ينافى إنه يحتاج للقرينه المعينه للمراد عند تزاحم المعانى. فإن قلت : فما الفائده حينئذ فى الإيراد فعلا ولا مندوحه عن

ولذا قال : (على أخصر وجه) ...

******

القرينه إلا أن القرينه هنا لتعيين المراد وفى الاسم للتقييد - قلت : فائدته التدرج فى التعيين ، وذلك موجب لمزيد التقرير (قوله : فإنه إنما يدل عليه بقرينه خارجيه) اعترض بأن هذا ينافيه قولهم اسم الفاعل حقيقه فى الحال مجاز فى الاستقبال ، فإن هذا يفيد أنه يدل على الزمان الحالى بلا قرينه واحتياجه لها إذا أريد غير الحال كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذى هو حقيقه فيه ، وحينئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل ، وأجيب بأن المراد بقول الشارح : لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنه أى دلاله صريحه بلا قرينه ، وقوله بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه دلاله صريحه بقرينه ، وحينئذ فلا يرد اسم الفاعل ؛ لأنه وإن دل على الزمان الحالى بلا قرينه ، لكن باللزوم لا بالصراحه وبيان ذلك أن قولهم اسم الفاعل حقيقه فى الحال أى : فى الحدث الحالى أى : الحاصل بالفعل لا الزمان الحالى وإن لزم من الأول الثانى فدلالته على الزمان الحالى بلا قرينه ، لكن باللزوم لا بالصراحه بخلاف الفعل فإن الزمان جزء مفهومه ، فحينئذ يدل عليه صراحه بلا قرينه ، فالحاصل أن الفعل يدل على الزمان صراحه بلا قرينه ، وأما الاسم : فإنه لا يدل على الزمان دلاله صريحه إلا بالقرينه ، فاسم الفاعل - وإن دل على الزمان بلا قرينه - لكن دلاله التزاميه لا صريحه فإذا أريد الدلاله عليه صريحا احتاج إلى قرينه وقد ضعف اليعقوبى هذا الجواب بأن تعقل الحدث الحالى بلا زمان الحال كالمحال ، وحينئذ فكيف يتأتى للواضع أن يتعقل الحدث الحالى وحده ويضع له اسم الفاعل؟

(قوله : على أخصر وجه) كان ينبغى أن يؤخره عن قوله مع إفاده التجدد ليتعلق بإفاده التجدد والتقييد على سبيل التنازع ، إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمه القرينه فترجيح الفعل لكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصاص.

(قوله : ولما كان إلخ) حاصله أن الفعل يدل على الزمان وعلى حدث مقارن له ، ثم إن الزمان عرفوه بأنه كم أى : عرض قابل للقسمه لذاته غير قار الذات أى : لا تجتمع أجزاؤه فى الوجود فيكون كل منها حادثا فمن لوازمه التجدد والحدوث ، وإذا كان كذلك فينبغى أن يعتبر التجدد فى الحدث المقارن له لأجل المناسبه بين المتقارنين على أنه

ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات ؛ أى : لا يجتمع أجزاؤه فى الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل - كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنه الثلاثه مفيدا للتجدد وإليه أشار بقوله : (مع إفاده التجدد كقوله :) أى : كقول طريف بن تميم ...

******

لا- معنى لمقارنه الشيء للزمان إلا حدوثه معه ، فإذا استعملت الأفعال فى الأمور المستمره كقولك : علم الله ويعلم الله كانت مجازات ، ومن ثم أجمعوا على أن هذه الأفعال ليست زمانيه ؛ لأنها لو كانت زمانيه لكان مدلولها متجددا وحادثا واللازم باطل ، ثم اعلم أن التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد أن لم يكن ، والثانى التقضى والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار والمعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الأول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى ، وحينئذ فالموافقه بين الحدث والزمان المتقارنين فى مطلق تجدد ؛ لان التجدد بالمعنى الثانى غير لازم للفعل ولا معتبر فى مفهومه حتى إذا أريد ذلك من الفعل المضارع فلا بد من قرينه إذا علمت هذا تعلم أن قول المدرسين : معنى أحمدك أنه يحمد الله حمدا بعد حمد إلى مالا نهايه له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع (قوله : ولما كان التجدد لازما للزمان) المراد بالتجدد هنا التقضى والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار (قوله : أى لا- يجتمع إلخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله : مفيدا للتجدد) أى : تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل أى : وجوده بعد أن لم يكن لأجل أن يكون هناك مناسبه بين الزمان وما قارنه وهو الحدث فى أن كلا منهما متجدد ، وإن كان التجدد المعتبر فى هذا غير المعتبر فى هذا. إن قلت : المضارع قد يفيد التجدد الاستمرارى وهو الحصول شيئا فشيئا اللازم للزمان قلت ذلك بحسب المقام والقرينه لا بالوضع كما مر ، إن قلت : ما تقرر من إفاده الفعل للتجدد يشكل على قولهم الجمله المضارعيه إذا وقعت خبرا نحو : زيد ينطلق مفيده للثبوت والاستمرار قلت : يجوز أن يكون المراد من قولهم للثبوت أى : ثبوت التجدد واستمراره ، وحينئذ فلا إشكال (قوله : أى : كقول طريف) (١) أى : يصف نفسه بالشجاعه.

١- البيت من الكامل ، وهو لطريف بن تميم العنبرى فى الأصمعيات ص ١٢٧ ولسان العرب (ضرب) ، (عرف) ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب ص ٥٦١ ، وتاج العروس (وسم) ، والبيت بتمامه". " أو كلّما وردت عكاظ قبيله بعثوا إلىّ عريفهم يتوسّم".

(أو كلّما وردت عكاظ) (۱) هو متسوّق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قبيله ... بعثوا إلىّ عريفهم) وعريف القوم : القيم بأمرهم الذى شهر وعرف بذلك ...

******

(قوله : أو كلما وردت إلخ) بعده :

فتوسّمونى إنّنى أنا ذلكم

شاك سلاحى فى الحوادث معلم

تحتى الأغرّ وفوق جلدى نثره

زغف تردّ السيف وهو مثلّم

حولى أسيد والهجيم ومازن

وإذا حللت فحول بيتى خصم

وعكاظ سوق بين نخله ، والطائف كانت تقام فى مستهل ذى القعده وتستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكظون أى : يتفاخرون ويتناشدون وكانت فرسان العرب إذا حضروا عكاظ وأمن بعضهم من بعض لكون عكاظ فى شهر حرام تقنعوا حتى لا يعرفوا وذكر عن طريف هذا أنه كان من الشجعان وكان لا يتقنع كما يتقنعون ، فاتفق له أنه وافى عكاظ وكان طريف قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيبانى فقال حصيصه بن شراحيل : أرونى طريفا فأروه إياه ، فجعل حصيصه كلما مر به طريف تأمله ونظر إليه حتى فطن له طريف ، فقال له مالك تنظر إلى مره بعد مره فقال له حصيصه : أتوسمك لأعرفك فلله علىّ إن لقيتك فى حرب لأقتلنك أو لتقتلنى فقال طريف عند ذلك الأبيات المذكوره ، والهمزه فى قوله أو كلما للاستفهام التقريرى ، والواو للعطف على مقدر أى : أحضرت العرب فى عكاظ وكلما إلخ ، وقبيله فاعل وردت بمعنى جاءت وعكاظ مفعوله ، وكلما ظرف زمان لوردت مضمن معنى الشرط ، والعامل فيه جوابه وهو بعثوا (قوله : متسوق) بفتح الواو المشدده اسم مكان من تسوق القوم إذا باعوا واشتروا فهو اسم لمكان البيع والشراء (قوله : ويتفاخرون) أى : بذكر أنسابهم وبما يلبسونه من الثياب وما يحملونه من السلاح (قوله : القيم بأمرهم) أى : رئيسهم المتولى للبحث عنهم والكلام فى شأنهم (قوله : وعرف بذلك) أى : بالقيام بأمرهم

۱- البيت من الكامل وهو لطريف بن تميم العنبرى فى الأصمعيات ص : ۱۲۷ ، ولسان العرب (ضرب) و (عرف) ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب ص : ۵۶۱.

(يتوسم) أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظه فلحظه.

(وأما كونه) أى المسند (اسما : فلإفاده عدمهما) أى : عدم التقييد المذكور ، وإفاده التجدد ؛ يعنى : لإفاده الدوام والثبوت ...

******

وهذا إشاره إلى وجه تسميته عريفا (قوله : يتوسم) هذا محل الشاهد حيث أورد المسند فعلا للتقييد بأحد الأزمنه مع إفاده التجدد (قوله : تفرس الوجوه) أى : وجوه الحاضرين لينظر أنا فيهم أو لا ، لأن لى جنايه فى كل قوم ونكايه لهم ، فإذا وردت القبائل ذلك المحل بعثوا عريفهم ليتعرفنى بثأرهم منى وهذا مدح فى العرب للجرىء منهم.

ويحتمل كما قيل بعثوا إلى عريفهم ليتعرفنى لأجل أن يتآنسوا بى لشجاعتى ، أو لأجل أن يتم لهم إظهار مفاخرتهم بحضرتى ؛ لأنه كان رئيسا على كل شريف (قوله : وتأملها) تفسير لقوله تفرس الوجوه ، واعترض على الشارح بأن قوله أى : يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظه فلحظه يدل على أن التجدد المعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بمعنى التقضى والحصول شيئا فشيئا ، مع أنه ليس كذلك كما تقدم ، إذ دلالته على التجدد بهذا المعنى لا بد لها من قرينه ، وأجيب بأن هذا تفسير للمراد من الفعل فى هذا المقام لا تفسير له بحسب الوضع فلا ينافى ما مر من أن المعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بمعنى الحصول بعد العدم لا بمعنى التقضى شيئا فشيئا ، فإنه لا بد له من قرينه وهى فى البيت كون تعين المطلوب إنما يحصل بعد التفرس المتجدد كثيرا فى وجوه الحاضرين فى المتسوق

[كون المسند اسما]

(قوله : فلإفاده عدمهما) الأظهر أن يقول فلإفاده مطلق الثبوت لأجل أن لا يكون الكلام خاليا عن إفاده المدلول الوضعى للاسم صريحا ، فإن الاسميه لا تفيد عدم التقييد وعدم إفاده التجدد بل هما لعدم ما يدل عليهما ا. ه فنرى.

(قوله : يعنى) أى بإفاده عدمهما إفاده الدوام أى : المقابل للتقييد بزمن مخصوص وإفاده الثبوت المقابل للتجدد ، واعلم أن دلاله الاسم على الثبوت الذى هو تحقق المحمول للموضوع بحسب أصل الوضع ، وأما إفادته للدوام والثبات فمن خارج لا بحسب

لأغراض تتعلق بذلك كقوله : (لا يألف الدرهم المضروب ...

******

أصل الوضع ، وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله الآتى قال الشيخ عبد القاهر إلخ : فإنه أفاد أنه لا دلاله للاسم على الدوام بحسب الوضع ، فكلام الشارح يشير إلى أنه ينبغى أن يحمل كلام المصنف على أن إفادته للدوام من خارج ، جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعا للتعارض بينهما ، فنقله لكلام الشيخ إشاره إلى الجمع ، وحاصله أن كلام الشيخ باعتبار الوضع وما فسر به كلام المصنف باعتبار القرائن الخارجيه ، لا إلى الاعتراض على المصنف وإن احتمل ذلك ، ثم إنه كان الأولى للشارح تقديم الثبوت على الدوام ؛ لأنه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس ، فذكر الثبوت آخرا لا فائده فيه ؛ لأنه معلوم مما قبله وأيضا قوله : لأغراض ، متعلق بإفاده الدوام لا بإفاده الثبوت لما علمت أن إفاده الاسم الثبوت بحسب الوضع بخلاف إفادته الدوام فتقديم الدوام يوهم تعلقه بإفاده الثبوت ، ثم ما تقرر من أن الاسم إنما يفيد الثبوت دون الحدوث أى : الحصول بعد العدم يخالفه ما ذكره ابن الحاجب فى تعريف اسم الفاعل من أنه ما اشتق لغرض الحدوث فقد اعتبر الحدوث فى مفهومه ، فإما أن يرى أن النحويين يخالفون أهل المعانى ، وإما أن يقال مراده أنه يفيد الحدوث غالبا بقرائن خارجيه (قوله : لأغراض) أى : كما إذا كان المقام يقتضى كمال الذم أو المدح ، أو نحو ذلك مما يناسبه الدوام والثبات.

(قوله : كقوله) أى النضر بن جؤيه يتمدح بالغنى والكرم ، وقبل البيت المذكور : (١)

قالت طريفه ما تبقى دراهمنا

وما بنا سرف فيها ولا خرق

إنا إذا اجتمعت يوما دراهمنا

ظلّت إلى طرق الخيرات تستبق

لايألف ...

... البيت

وبعده :

حتى يصير إلى نذل يخلّده

يكاد من صرّه إيّاه ينمزق

١- البيتان للنضر بن جؤيه فى الإشارات والتنبيهات ٦٥ ، ودلائل الإعجاز ١٧٤ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٠٧ ، وشرح الواحدى على ديوان المتنبى / ١٥٧.

صرتنا) (١) وهو ما يجتمع فيه الدراهم (لكن يمر عليها وهو منطلق) يعنى : أن الانطلاق من الصره ثابت للدرهم دائما ، قال الشيخ عبد القاهر : موضوع الاسم على أن يثبت به الشىء للشىء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا ، فلا تعرض فى : زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له ، كما فى : زيد طويل وعمرو قصير.

******

(قوله : صرتنا) المشهور نصبه على أنه مفعول لقوله : لا يألف والأحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الألفه من جانب صرته. ا ه عصام.

(قوله : وهو منطلق) أى : فتعبيره بمنطلق للإشعار بأن انطلاق الدراهم من الصره أمر ثابت دائم لا يتجدد ، وأن الدراهم ليس لها استقرار ما فى الصره وهذا مبالغه فى مدحهم بالكرم ، وفى قوله : لكن يمر عليها إلخ : تكميل حسن إذ قوله لا يألف إلخ : ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدراهم ، فأزال ذلك التوهم بهذا الاستدراك (قوله : ثابت للدرهم دائما) أى : لأن مقام المدح يقتضى دوام ذلك (قوله : موضوع الاسم) أى : الاسم المسند فى التركيب موضوع لأجل أن يثبت إلخ أى : إنه إنما وضع لأجل هذا المعنى وهو ثبوت الشىء للشىء ، وأما إفادته للدوام والاستمرار فإنما هو من قرينه خارجيه (قوله : من غير اقتضاء إلخ) إن قلت الاسم كما يحمل على الدوام بواسطه القرائن يصح أن يحمل على الاستمرار التجددى باعتبار القرائن الخارجيه كالفعل فلأى شىء خص الفعل بالدلاله على الاستمرار التجددى دون الاسم؟ قلت : وجه ذلك مناسبه الاستمرار التجددى للفعل لاشتماله على الزمان المتجدد (قوله : فلا تعرض إلخ) أى : وأما إفادته الدوام فمن المقام كغرض المدح أو الذم فلا منافاه بينه وبين كلام الشارح المتقدم ؛ لأن كلام الشارح بحسب الاستعمال لاعتبار القرائن الخارجيه وكلام الشيخ بحسب أصل الوضع.

(قوله : كما فى زيد طويل) هذا تنظير للنفى فى قوله فلا تعرض إلخ أى : كما لا تعرض لقولنا زيد طويل لغير إثبات الطول صفه لزيد وإثبات القصر صفه لعمرو ولا

١- صدر بيت للنضر بن جؤيه فى الاشارات والتنبيهات / ۶۵ ، ودلائل الإعجاز ١٧۴ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٠٧ ، وشرح الواحدى على ديوان المتنبى / ١۵٧ ، والبيت بتمامه : لا يألف الدرهم المضروب صرّتنا لكن يمرّ عليها وهو منطلق.

أغراض تقييد الفعل بمفعول ونحوه ، وترک تقييد الفعل

اشاره

(وأما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول) مطلق ، أو به ، أو فيه ، أو له ، أو معه (ونحوه) : من الحال والتمييز والاستثناء ...

******

تجدد فيه ، واعترض بأن الطول والقصر لازمان له فهما دائمان ، وأجيب بأنهما وإن كانا دائمين ، لكن استفاده دوامهما ليست من جوهر اللفظ ، بل من حيث إن الصفه المشبهه لا تدل على زمان معين ، وليس بعض الأزمنه أولى من بعض فتحمل على الجميع ، فالحاصل أن الدوام إنما استفيد من قرينه خارجيه وهو الترجيح بلا مرجع عند الحمل على خلافه - تأمل.

تقييد الفعل بمفعول ونحوه

(قوله : وأما تقييد الفعل) أى الواقع مسندا ، وكذا يقال فيما أشبهه لا يقال إن تقييد الفعل بما ذكر من مباحث متعلقات الفعل فذكره هنا من ذكر الشيء فى غير محله ؛ لأنا نقول : لا يلزم من كون ذلك من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من مباحث المسند حتى يكون ذكره هنا من ذكر الشيء فى غير محله (قوله : وما يشبهه من اسم الفاعل إلخ) واقتصر المصنف على الفعل ؛ لأنه الأصل ولك أن تحمل الفعل فى كلامه على الفعل اللغوى فيكون شاملا لما ذكر (قوله : وغيرهما) أى : كأفعل التفضيل والصفه المشبهه ، وإنما كانت هذه المذكورات شبيهه بالفعل لمماثلتها له فى الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (قوله : بمفعول مطلق إلخ) أى : فلفظ المفعول متناول لها جميعا لاشتراكها فى مطلق المفعوليه ، وقوله بمفعول مطلق أى : غير مؤكد ، وإلا فهو لا يفيد تربيه الفائده ؛ وذلك لأن الفعل يحتمل الحقيقه والمجاز والمصدر المؤكد أفاد نفس الحقيقه ، والذى أفاده هو أحد محتملى الفعل وهو الظاهر منهما ، إلا أن يقال التعيين فائده لم تكن - فتأمل.

وأمثله المذكورات : أكرمت إكرام أهل الحسب ، وحفظت حديث البخارى ، وقرأت بمكه وجلست أمام الروضه الشريفه ، وسرت وطريق المدينه ، وتطهرت تعظيما للحديث ، وتصدقت مخلصا وطبت نفسا بالتوفيق ، ولا أحب إلا الصالحين ، واعترض

فلتربيه الفائده) لأن الحكم كلما ازداد خصوصا زاد غرابه ، وكلما زاد غرابه زاد إفاده كما يظهر بالنظر إلى قولنا : شيء ما موجود ، وفلان بن فلان حفظ التوراه سنه كذا فى بلد كذا ، ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من ...

******

على الشارح فى ذكره الاستثناء أى : المستثنى بأنه إما أن يكون مستثنى من الفاعل فهو من تتمته ، أو من المفعول به أو غيره من المفاعيل أو الحال ، فكذلك ففى الأول لا يكون مربيا للفائده وفى غيره التربيه حصلت بالمستثنى وحينئذ فلا معنى لتقييد الفعل به ، لكن فى الرضى أن المنسوب إليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى ، وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى ؛ لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فأعرب بالنصب - ا. ه كلامه.

وبهذا ظهر كون المستثنى قيدا للفعل ، واندفع ما ذكر من الاعتراض (قوله : فلتربيه الفائده) أى : تكثيرها فإن قلت : إن الفعل المتعدى متى ذكر أفاد أن هناك مفعولا به ؛ لأن تعقل الفعل المذكور يتوقف على تعقله ، وأفاد أن هناك مفعولا فيه ومعه وله ، فلا يكون ذكر تلك الأشياء مربيا للفائده إذ ليس ذكرها مفيدا لشيء زائد. قلت : إن ذكر الفعل المتعدى يقتضى هذه الأشياء على العموم وتعين الشخص أمر زائد فبذكره بشخصه تعظم الفائده ، والحاصل أن الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل كل من الفاعل والمفعول إلا أنه فرق بينهما من جهه أن تعقل الفعل المذكور يقتضى تعقل الفاعل بخصوصه ؛ لأنه اعتبر فى مفهومه النسبه للفاعل الخاص ، فذكره محصل لأصل الفائده وتعقل الفعل المذكور يتوقف على تعقل مفعول ما وهو معقول لكل أحد لا على تعقل مفعول مخصوص فبذكره بخصوصه يحصل تربيه الفائده.

(قوله : لأن الحكم) أى : المطلق ، وقوله : كلما ازداد خصوصا أى : قيدا وقوله زاد غرابه أى : بعدا عن الذهن وقله خطور بالبال ، وقوله وكلما زاد غرابه أى : بالنسبه للسامع زاد إفاده له ، والحاصل أن الحكم المطلق الخالى عن القيود لا يزيد على فائده نسبه المحمول للموضوع ، وربما كان ذلك الحكم معلوما عند السامع فلا يفيد ، فإذا زيد قيد كان فيه فائده غريبه والحكم الغريب مستلزم للإفاده للجهل به غالبا ، وكلما كثرت غرابته بكثره قيوده فقد كثرت فوائده (قوله : شيء ما موجود) الإخبار عن شيء

مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربيه الفائده لعدم الفائده بدونه - أشار إلى جوابه بقوله : (والتقييد فى نحو : كان زيد منطلقا هو منطلقا لا- كان) لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلاله على زمان النسبه ، كما إذا قلت : زيد منطلق فى الزمان الماضى (وأما تركه :) أى : ترك التقييد (فلمانع منها) أى : تربيه الفائده ،

******

بالوجود غير مفيد ؛ لأنه معلوم بالضروره ، وذلك لأن الشىء يشمل الموجود والمعدوم عند اللغويين والإخبار بالنظر لعرفهم فهى قضيه مهمله فى قوه الجزئيه أى : بعض الشىء - أى : الأشياء - موجود ، ومن المعلوم ضروره وجود بعض الأشياء ، وهذا المثال ليس فيه خصوص فهو خال عن الفائده الزائده على أصل الحكم بخلاف المثال الذى بعده وهو فلان إلخ ، فإن فيه غرابات بكثره القيود وبذلك كثرت فوائده كما لا يخفى (قوله : مشبهات المفعول) أى : من حيث انتصابه.

(قوله : أشار إلى جوابه بقوله إلخ) حاصل ذلك الجواب أنا لا نسلم أن هذا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الذى كلامنا فيه ، بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل بفعل وهذا لا كلام لنا فيه ، وحينئذ فلا اعتراض (قوله : لا كان) أى : كما فهم المعترض (قوله : لأن منطلقا هو نفس المسند) أى : لأنه هو الدال على الحدث والمسند إنما هو الدال على الحدث بخلاف كان فإنها إنما تدل على الزمان ولا دلاله لها على الحدث كما قال السيد وغيره ، وحينئذ فيقيد ذلك المسند بمفاد كان وهو الزمان الماضى فيفيد الكلام أن الانطلاق لزيد كان فيما مضى فكأنك قلت : زيد منطلق فى الزمان الماضى ، والحاصل أن منطلقا نفس المسند ؛ لأن أصل التركيب زيد منطلق وكان إنما ذكرت لدلالتها على زمان النسبه فهى باعتبار دلالتها على الزمان قيد لمنطلقا ، وحينئذ فقولنا كان زيد منطلقا فى معنى قولنا : زيد منطلق فى الزمان الماضى ، وإلى هذا أشار بقوله وكان قيد له للدلاله على زمان النسبه كما إذا قلت : زيد منطلق فى الزمان الماضى ، وما ذكره المصنف من أن الخبر فى باب كان هو المسند والفعل قيد له طريقه مخالفه لما اختاره الرضى من دلاله كان على الحدث وأنها المسنده لزيد ، حتى إن معنى كان زيد حصل شىء ما لزيد ، وقوله بعد منطلقا أو نحوه تفصيل وتبيين لذلك الشىء المبهم فأول الكلام إجمال وآخره تفصيل ، وعلى هذا فمنطلقا تقييد وتبيين للاتصاف بمضمونها مرب للفائده والمعنى شىء ما ثبت لزيد فى الزمن الماضى مبين بالانطلاق (قوله : وكان قيد له)

مثل : خوف انقضاء الفرصه ، أو إراده أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل ، أو مكانه ، أو مفعوله ، أو عدم العلم بالمقيدات ، ...

******

مبتدأ وخبر وهو صريح فى أن المقيد نفس المسند وهو منطلقا وهو صريح كلام المصنف أيضا ، ويحتمل أن فى العباره حذفا أى : وكان قيد لنسبته ويدل لهذا ما بعده ، وعلى هذا فالمقيد إنما هو النسبه والأمر قريب ؛ لأن تقييد كل يؤول لتقييد الآخر.

[ترک تقييد الفعل]

(قوله : مثل خوف إلخ) هذا مثال للمانع وذلك كقول الصياد لمخاطبه : الصيد محبوس أو حبس من غير أن يقول : محبوس فى الشرک لأجل أن ينتهز فرصه التأكيد المقتضى لمبادره المخاطب لإدراكه قبل فواته بالفرار أو بالموت حتف أنفه (قوله : أو إراده أن يطلع إلخ) عطف على خوف انقضاء الفرصه ، وذلك كقولك لآخر : زيد فعل كذا ، ولم تقل يوم كذا ، ولا فى مكان كذا خوفا من الاطلاع على زمان الفعل أو مكانه والمقام مقتض لإخفائه ، واعترض بأن الفعل يدل صراحه على زمان معين من الماضى والحال والاستقبال ، فالاطلاع على الزمان موجود عند ترک التقييد ، وحينئذ فلا يصح الترک لأجل إراده عدم الاطلاع على الزمان ، وأجيب بأن المراد بالزمان زمان مخصوص بذلک الفعل مثل المساء والصباح ، فتقول : جاء زيد أو يجىء ومرادک أمس أو ليلا أو غدا أو صباحا ، فتترک التقييد المذكور لئلا يعلم الحاضرون الوقت المخصوص وإلا لو قيل جاء زيد صباحا أو مساء أو وقت الظهر. اطلع الحاضرون على ذلک الزمان المخصوص (قوله : أو مفعوله) عطف على زمان الفعل وذلک كما لو وقع ضرب من زيد على عمرو فقلت ضرب زيد ، ولم تقل عمرا خوفا من الاطلاع على ذلک فيحصل لعمرو فضيحه بين الناس أو يحصل منه ضرر لزيد (قوله : أو عدم العلم) عطف على خوف انقضاء إلخ أى : عدم علم المتكلم المقيدات كقولک : ضربت ولم تقل زيدا مثلا لعدم علمک بمن وقع عليه ضربک ، واعترض على الشارح فى جعله عدم العلم مانعا ، لأن المانع لا يكون إلا وجوديا وهذا أمر عدمى ؛ ولأن المانع من الشىء هو المنافى له وعدم العلم بالمقيدات لا ينافى التربيه وإن كانت متعذره معه ، وأجيب بأن المراد بالمانع

أو نحو ذلك.

[أغراض تقييد الفعل بالشرط : إن وإذا ولو]

اشاره

(وأما تقييده :) أى : الفعل (بالشرط) مثل : أكرمك إن تكرمنى ، وإن تكرمنى أكرمك ...

******

هنا المانع اللغوى وهو ما لا يتأتى تحصيل الشىء معه وجوديا كان أو عدميّا منافيا كان أولا (قوله : أو نحو ذلك) أى : كمجرد الاختصار حيث اقتضاه المقام لضيق أو ضجر من المتكلم أو خوف سآمه السامع.

[تقييد الفعل بالشرط]

(قوله : وأما تقييده بالشرط) كان الأولى للمصنف أن يقدم هذا على حاله ترك التقييد ، ويؤخر ترك التقييد عن هذا لأجل أن يجرى التقييد بالقيود الوجوديه على سنن واحد ، وكيف يؤخر هذا والتقييد بالشرط فى قوه التقييد بالمفعول فيه كما يعلم من قول الشارح الآتى بمنزله قولك : أكرمك وقت مجيئك إياى ، وأجيب بأنه لما كان التقييد بالشرط محتاجا إلى بسط ما أخره عن الترك ، وإن كان المناسب ذكره مع ما قبله (قوله : أى الفعل) أى : الواقع مسندا فى جمله الجزاء نحو : إن جئتنى أكرمتك فالشرط مقيد لأكرمتك ، وقوله : أى الفعل أى : أو ما يشبهه أو ما هو مؤول بما يشبهه الواقع مسندا فى جمله الجزاء نحو كلما كانت الشمس طالعه ، فالنهار موجود ، ونحو : إن كان زيد أبا لعمرو فأنا أخ له ، ففى المثال الأول ثبوت الوجود للنهار مقيد بطلوع الشمس ، إذ المعنى وجود النهار ثابت فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس ، وفى المثال الثانى ثبوت أخوه عمرو للمتكلم مقيد بأبوه زيد لعمرو (قوله : بالشرط) أراد به جمله لشرط ، وأعاد المصنف الضمير على الشرط فى قوله أدواته بمعنى التعليق أعنى : عقد السببيه والمسببيه على طريق الاستخدام ، واعلم أن إطلاق الشرط على الجمله الشرطيه أعنى : مجموع فعل الشرط والجزاء غير معهود ، وكذلك إطلاقه على مجموع الأداه وفعل الشرط فقط إنما المعهود إطلاقه على فعل الشرط وأداته والتعليق (قوله : مثل أكرمك إن تكرمنى إلخ) لم يقصد الشارح بذلك أن التقييد كما يكون للجزاء المذكور يكون للمحذوف ؛

(فلاعتبارات) وحالات تقتضى تقييده به (لا تعرف إلا بمعرفه ما بين أدواته) يعنى حروف الشرط وأسماءه (من التفصيل وقد بين ذلك) أى : التفصيل (فى علم النحو) ...

******

لأن البصريين جعلوا أكرمك إن تكرمنى محذوف الجزاء لعدم صحه تقديم الجزاء على الشرط ؛ لأن حروف الشرط لها الصداره ، بل قصد أن الشرط كما يكون قيدا للجزاء المتأخر يكون قيدا للجزاء المتقدم ، فإن علماء المعانى لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على الجزاء ، بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح فى بحث الإيجاز والإطناب والمساواه وفاقا للكوفيين. هذا والجمهور من النحويين شرطوا أن يكون الشرط ماضيا إذا تقدم عليه ما هو جزاء فى المعنى نحو : أنت ظالم إن فعلت كذا ، واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبنى عليه - أفاده الفنارى.

(قوله : فلاعتبارات) أى : نكات معتبرات لكون المقام يقتضى التقييد بما يفيدها ، وإنما فسرنا الاعتبارات بما ذكر بدليل قوله وحالات ؛ لأن الحالات معتبرات لاعتبارات وتلك الحالات هى تعليق حصول مضمون جمله بحصول مضمون جمله أخرى إما فى الماضى كما فى لو ، وإما فى الاستقبال : إما مع الجزم كما فى إذا أو مع الشك كما فى إن ، أو فى جميع الزمان كما فى مهما ، أو المكان كما فى أين (قوله : يعنى حروف الشرط وأسماءه) دفع بهذا ما يتوهم من لفظ أدوات أنها كلها حروف (قوله : من التفصيل) بيان لما أى إلا بمعرفه التفصيل الذى بين أدواته الحاصل ببيان ما بينها من الفرق المعنوى. وفى الأطول : ما بين أدواته من التفصيل أى : مما ذكر مفصلا ككون إن وإذا للشرط فى الاستقبال ، لكن مع الجزم فى إذا ومع الشك فى إن ، وكون لو للشرط فى الماضى ، وكون مهما ومتى لعموم الزمان ، وأين لعموم المكان ، ومن لعموم من يعقل ، وما لعموم غير العاقل فيعتبر فى كل مقام ما يناسبه من معانى تلك الأدوات ، فإذا كان المخاطب مثلا يعتقد أنه إن كرر المجىء إليك مللت منه واستثقلته فتقول نفيا لذلك : كلما جئتنى ازددت فيك حبّا ، وكذا إذا كان يعتقد أن الجائى فى وقت كذا لا يصادف طعاما عند زيد مثلا قلت نفيا لذلك : متى جئت زيدا وجدت عنده طعاما ، أو كان يعتقد أنك لا

وفى هـذا الكلام إشاره إلى أن الشـرط - فى عرف أهل العربيه - : قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ، فقولك : إن جئتنى أكرمك - بمنزله قولك : أكرمك وقت مجيئك إياى ، ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبريه والإنشائيه ، ...

******

تجالسه إلا بالمسجد مثلا قلت أينما تجلس أجلس معك ، أو يعتقد أنك لا تكرم إلا من كان من بنى فلان فتقول له نفيا لذلك : من جاءنى أكرمته أو كان يعتقـد أنك لا تشترى إلا الحاجه الفلانيه ، ولو اشترى هو غيرها قلت نفيا لذلك ما تشتر أشتره وعلى هذا فقس.

(قـوله : وفى هـذا الكلاـم) أعنى : قول المصـنف وأمـا تقييـده بالشـرط إلـخ حيث جعـل الشـرط قيـدا (قوله : لحكم الجزاء) أراد بـالحكم النسـبه كثبوت الإـكرام أو أن الإضـافه بيـانيه أى : قيـد للجزاء فـالجزاء هو الكلاـم المقصود بالإفاده ، وأما جمله الشـرط فليست كلاما مقصودا لـذاته ، بل مـذكوره على أنها قيد فيه بمنزله الفضـلات كالمفعول والظرف ، فإذا قلت إن جئتنى أكرمتك فالمعتبر لأصل الإفاده هو الإخبار بالإكرام وأما الشـرط فهو قيـد فكأنك قلت أكرمك وقت مجيئك ، واعلم أن ما ذكر - من أن الكلام المقصود بالإفاده هو الجزاء والشـرط قيد له - ينبغى أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداه الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعـل الشـرط والجزاء ، فـإن الكلاـم حينئـذ مجموع الجملتين ؛ لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام ، وكـذا جزؤه من باب أولى ، فإن جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النحاه كان الكلام هو الجزاء (قوله : ونحوه) أى : كالظرف فى أنه يقيد به كضـربت أو صـمت يوم الخميس (قوله : بمنزله قولك أكرمك إلخ) استفيد الوقت من التعليل ؛ لأن الشرطيه قيد فى الجزاء فهو بمنزله العله وزمـان المعلول والعله واحـد فـالمعنى فى هـذا المثال أكرمتك لأجل مجيئك إياى وفى زمانه (قوله : ولا يخرج الكلام) الذى هو الجزاء. وقوله : بهذا التقييد أى : بجمله الشرط.

وقوله : عما كان عليه أى قبل التقييد بالشـرط ؛ لأن أداه الشـرط إنما تخرج الشرط عن أصله ولا تسلط لها على الجزاء بل هو باق على حاله.

بل إن كان الجزاء خبرا فالجمله الشرطيه خبريه نحو : إن جئتنى أكرمك ، وإن كان إنشائيا فإنشائيه نحو : إن جاءك زيد فأكرمه ، وأما نفس الشرط فقد أخرجته الأداه عن الخبريه واحتمال الصدق والكذب ، وما يقال من ...

******

(قوله : بل إن كان الجزاء خبرا) أى : قبل التقييد بجمله الشرط ، وقوله فالجمله الشرطيه أعنى مجموع الشرط والجزاء ، وقوله خبريه أى : بسبب خبريه الجزاء ، واعترض على الشارح بأن الجزاء فى قوله أإن ضربتك تضربنى خبر مع أن الجمله إنشائيه. ورد بأن حرف الاستفهام داخل فى المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى ، وحينئذ فهو ليس بخبر (قوله : وإن كان) أى : الجزاء إنشائيا أى : قبل التقييد بالشرط ، وقوله فإنشائيه أى : فالجمله الشرطيه إنشائيه بسبب إنشائيه الجزاء (قوله : وأما نفس الشرط) أى : الجمله الشرطيه وحدها بدون الجزاء وهذا مقابل فى المعنى لقوله ولا يخرج (قوله : عن الخبريه) أى عن كونه كلاما خبريا ؛ لأنه صار مركبا ناقصا ، وقوله : واحتمال الصدق والكذب عطف لازم على ملزوم وكما أخرجته الأداه عن الخبريه أخرجته أيضا عن الإنشائيه لما علمت أنه صار بالأداه مركبا ناقصا والمحصور عندهم فى الخبر والإنشاء إنما هو المركب التام ، وأما قول الشارح فى المطول : لأن الحرف قد أخرجه إلى الإنشاء ففيه حذف مضاف بقرينه السياق أى : إلى حكم الإنشاء. وهو عدم احتمال الصدق والكذب ، وإن كان ليس بإنشاء حقيقه ، والحاصل أن الشرط وحده كالمفعول الذى قيد به الفعل فكما أن المفعول لا يحتمل صدقا ولا كذبا فكذلك الشرط (قوله : وما يقال إلخ) قائله الشارح العلامه فى شرح المفتاح ، وهذا شروع فى دفع التناقض بين ما قاله شارحنا سابقا ، وما قاله الشارح العلامه ، وحاصل ذلك الإيراد كيف يقال : إن الكلام عند أهل العربيه هو الجزاء والشرط لا دخل له فيه ، وإنما هو قيد له ، مع أن هذا يخالفه ما قاله الشارح العلامه من أن كل واحد من الشرط والجزاء ليس خبرا محتملا للصدق والكذب ، لأن كل واحد منهما أخرجته الأداه عن أصله فليس المعتبر فى القضيه حكم الجزاء لذلك ، وإنما الكلام الخبرى المحتمل للصدق والكذب هو مجموع الشرط والجزاء فكل واحد منهما مذكور قصدا لتوقف الكلام عليه ؛ لأنه جزء منه وحاصل الجواب أن

أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبريه واحتمال الصدق والكذب ، وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للأول - فإنما هو اعتبار المنطقيين ، فمفهوم قولنا : كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود - باعتبار أهل العربيه - الحكم بوجود النهار فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس ، فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الوجود ، وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين.

******

ما قاله الشارح العلامه اصطلاح للمناطقه وما تقدم لشارحنا اصطلاح لأهل العربيه ولا يعترض باصطلاح على اصطلاح (قوله : أن كلا من الشرط والجزاء) أى : كلا منهما على حدته لا مجموعهما كما هو ظاهر (قوله : واحتمال) أى : وخارج عن احتمال الصدق إلخ وهو عطف لازم على ملزوم (قوله : وإنما الخبر) أى : وإنما الكلام الخبرى سواء كان الجزاء فى الأصل خبرا أو إنشاء حتى إنك إذا قلت إن جاءك زيد فأكرمه ، فالمراد الحكم باللزوم بين المجئ والإكرام ، ولو كانت صوره الجزاء إنشاء (قوله : المحكوم فيه) أى : فى ذلك الخبر (قوله : فإنما هو اعتبار المنطقيين) أى : فهم يعتبرون اللزوم بين الشرط والجزاء سواء كان اللزوم بينهما حقيقيا أو اتفاقيا فمتى ثبت اللزوم بينهما صدقت القضيه ولو لم يقع واحد منهما (قوله : الحكم بوجود النهار) الأولى أن يقول الحكم على النهار بالوجود لأجل أن يدل على المحكوم عليه ، وبه يتضح التفريع ، فالمقصود عند أهل العربيه الإخبار بوجود النهار والتقييد ليس مقصودا لذاته (قوله : والمحكوم به وجود النهار) لعل الأولى أن يقول لزوم وجود النهار ؛ لأنهم إنما يحكمون باللزوم لا بالوجود (قوله : فكم من فرق بين الاعتبارين) أى : كم فرق أى : إن هناك فروقا كثيره بين الاعتبارين لاختلاف الكلام والحكم والمحكوم به والمحكوم عليه باختلاف هذين الاعتبارين.

وعباره المطول : والتحقيق فى هذا المقام أن مفهوم الجمله الشرطيه بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار أهل العربيه ؛ لأنا إذا قلنا : إن كانت الشمس طالعه فالنهار موجود ، فعند أهل العربيه النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ، ومفهوم

(ولكن لا بد من النظر هاهنا فى إن وإذا ولو) لأن فيها أبحاثا كثيره لم يتعرض لها فى علم النحو (فإن وإذا للشرط ...

******

القضيه أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس ، وظاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقه الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها ، وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضيه الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقه الحكم باللزوم وكذبها بعد مهما فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبريه واحتمال الصدق والكذب ، وقالوا إنها تشارك الحمليه فى أنها قول موضوع للتصديق والتكذيب ، وتخالفها فى أن طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا ، وإن لم يكونا خبريين وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحمليه ، ألا ترى أن قولنا : كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود مفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس ، وعند النحاه أن التقدير النهار موجود فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس وظاهر أنه جمله خبريه قيد مسندها مفعول فيه فكم من فرق بين المفهومين ، وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث - انتهى.

قال عبد الحكيم : فإن قلت فما الفرق بين مذهبى أهل العربيه وأهل الميزان ، فإن المآل واحد؟ قلت : الفرق أن الشرط عند أهل العربيه مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى أنه لو لا التقييد بالشرط كان الحكم الذى فى الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهومه مفهوم مخالفه كما ذهب إليه الشافعيه وعند أهل الميزان كل واحد من الشروط والجزاء بمنزله جزء القضيه الحمليه لا يفيد الحكم أصلا فلا يكون الشرط مخصصا للجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفه ، بل مسكوت عنه كما هو مذهب الحنفيه (قوله : ولكن لا بد إلخ) لما أحال معرفه الاعتبارات المفاده لأدوات الشرط على تبيينها ببيان معانيها فى علم النحو أشار إلى أن ثلاثه منها لا يكفى فى بيان الأغراض المفاده لها بيان معانيها المذكوره فى علم النحو فقال : ولكن إلخ.

(قوله : فى إن وإذا ولو) أى : فى معانى هذه الثلاثه (قوله : للشرط) المراد به تعليق حصول مضمون جمله على حصول مضمون جمله أخرى بخلافه فى قوله بوقوع

فی الاستقبال لکن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط) ...

******

الشرط ، فإن المراد به فعل الشرط (قوله : فی الاستقبال) متعلق بالحصول الثانی الذی تضمنه لفظ الشرط - کما فی عبد الحکیم ، أو بالشرط نظرا لما فیه من معنی الحصول ؛ لأن الشرط تعلیق حصول مضمون جمله الجزاء علی حصول مضمون الشرط الکائن فی الاستقبال ، ویلزم من حصول مضمون الشرط فی الاستقبال حصول مضمون الجزاء فیه ؛ لأن الحصول المعلق بحصول أمر فی المستقبل یلزم أن یکون مستقبلا ، ولیس متعلقا بالشرط أعنی التعلیق باعتبار ذاته ؛ لأنه حالی لا استقبالی ، ویصح أن یکون متعلقا بوصف محذوف أی : للشرط الموجود فی الاستقبال ویراد بالشرط التعلیق وبضمیر الوصف : الشرط بمعنی فعل الشرط وهو المعلق علیه وحینئذ ففیه استخدام.

(قوله : لکن أصل إن) أی : المعنی الأصلی لها الذی تستعمل فیه بالحقیقه اللغویه ، وسیأتی مقابل ذلک الأصل فی قوله : وقد تستعمل (قوله : عدم الجزم) أی : عدم جزم المتکلم ، وقوله بوقوع الشرط أی : فی المستقبل والمراد بعدم الجزم بوقوعه فی المستقبل الشک فی وقوعه فی المستقبل وتوهم وقوعه فیه ، وإن کان یصدق بظن الوقوع وبالجزم بعدم وقوعه ، والحاصل أن الفعل له خمسه أحوال : إما أن یجزم المتکلم بوقوعه فی المستقبل ، أو یظن وقوعه فیه وهاتان الحالتان تستعمل فیهما إذا ، وتاره یتردد فی وقوعه فی المستقبل علی حد سواء ، أو یظن عدم وقوعه فیه ویتوهم وقوعه وهاتان الحالتان تستعمل فیهما إن ، وتاره یجزم بعدم الوقوع لکون الفعل محالا ـ وهذه الحاله لا ـ یستعمل فیها شیء منهما ، إذ لا معنی للتعلیق فتحصل من هذا أن إذا تشارک إن فی عدم الدخول علی المستحیل وهو المجزوم بعدم وقوعه إلا لنکته علی ما سیأتی فی قوله تعالی : (قُلْ إِنْ کانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ)(۱) إلخ ، وتنفردان بالمشکوک والمتوهم وقوعه ، وتنفرد إذا بالمتیقن والمظنون الوقوع ، وسائر أدوات الشرط کإن فی حکمها المذکور ، إذا علمت هذا فقول المصنف : عدم الجزم بوقوع الشرط ، صادق بالشک فی الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه ، ولکنه محمول علی الحالتین الأولیین دون الأخیرتین وإن شملهما کلامه ،

۱- الزخرف : ۸۱.

فلا تقع فی کلام الله تعالی علی الأصل إلا حکایه ، أو علی ضرب من التأویل (وأصل إذا الجزم بوقوعه) فإن وإذا یشترکان فی الاستقبال بخلاف لو ، ویفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به ، وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم یتعرض له لکونه مشترکا بین إذا وإن والمقصود بیان وجه الافتراق (ولذلک) أی : ولأن أصل إن عدم الجزم بالوقوع ...

******

وأورد علی هذا إن مات زید فافعل کذا مع أن الموت مجزوم بوقوعه ، وأجاب الزمخشری بأن وقت الموت لما کان غیر معلوم استحسن دخول إن علیه انتهی فتری.

(قوله : فلا تقع فی کلام الله تعالی علی الأصل) أی : وهو عدم الجزم بوقوع الشرط ؛ لأنه تعالی عالم بحقائق الأشیاء علی ما هی علیه فیستحیل فی حقه تعالی الشک والتردد فی شیء ما (قوله : إلا حکایه) أی : عن الغیر کما فی (قالُوا إِنْ یَسْرِقْ)(۱) إلخ ، (وقوله : أو علی ضرب من التأویل) أی : بأن یفرض أن هذا الکلام واقع علی لسان شخص عربی تکلم بهذا الکلام کما سیأتی فی قوله (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَیِّئَهٌ)(۲) فهی حینئذ باقیه علی أصلها من الشک أو التوهم فقوله إلا حکایه أو علی ضرب إلخ أی : فتقع حینئذ فی کلام الله علی الأصل (قوله : وأصل إذا) أی : معناها الأصلی الذی تستعمل فیه علی سبیل الحقیقه اللغویه (قوله : الجزم بوقوعه) أی : جزم المتکلم بوقوعه فی المستقبل بحسب اعتقاده ؛ لأن الشرط مطلقا مقدر الوقوع فی المستقبل ، وقوله الجزم بوقوعه أی : أو ظن وقوعه ففیه حذف أو أن مراده بالجزم الرجحان فیشمل اعتقاد الوقوع وظنه (قوله : یشترکان فی الاستقبال) أی : فی أن کلا منهما شرط فی الاستقبال (قوله : بخلاف لو) أی : فإنها شرط فی الماضی (قوله : بالجزم بالوقوع) أی : بالنسبه لإذا (وقوله : وعدم الجزم به) أی بالنسبه لإن.

(قوله : وأما عدم الجزم) جواب عن سؤال مقدر وحاصله کما أن إن لعدم الجزم بوقوع الشرط کذلک هی لعدم الجزم بلا وقوعه کما صرح به النحاه من أنها إنما تستعمل فی المعانی المحتمله المشکوکه ، وکما أن إذا للجزم بوقوع الشرط هی أیضا لعدم الجزم بلا وقوعه ، بل ذلک لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم باللاوقوع مشترک بینهما ،

۱- یوسف : ۷۷.

۲- النساء : ۷۸.

(كـان) الحكم (النـادر) لكونه غير مقطوع به فى الغـالب (موقعا لإن و) لأن أصل إذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضـى) لـدلالته على الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ وإن نقل هاهنا إلى معنى الاستقبال (مع إذا نحو : (فَإِذا جاءَتْهُمُ)) (1) ...

******

فيشترط فيهما أن يكون مدخولهما غير مجزوم بعدم وقوعه ، إذ لو حصل الجزم بعدم وقوعه لم يستعمل فيه لا هذا ولا هذا لكونه محالا ، فكان على المصـنف أن يتعرض لبيان ذلك بحيث يقول : لكن أصل إن عـدم الجزم بوقوع الشـرط وبلا وقوعه ، وأصـل إذا الجزم بوقوعه وعـدم الجزم بلاـ وقوعه ، وحاصـل الجواب أن المصـنف بصـدد بيـان الفرق بينهمـا ولاـ وجه لـدخول مـا كان مشتركا فى مقام الافتراق ، قال الشيخ يس : لكن يبقى هنا شـىء وهو أن عـدم الجزم بلا وقوع الشـرط فى إذا بمعنى أنه منتف ، وفى إن بمعنى أنه يجوز فلا اشتراك بينهما فى الحقيقه - فتأمل. ا ه.

وحاصـله أن عـدم الجزم بلاـ وقوع الشـرط فى إن لوجود الشـك ، وفى إذا لوجود الجزم بوقوعه فبينهما فرق (قوله : كان الحكم النـادر) أى : القليـل الوقوع وقوله لكونه غير مقطوع به عله لكونه نـادرا ، ثم إن غير المقطوع بوقوعه إمـا محتمـل للوقوع وعـدمه على حـد سواء فيكون مشـكوكا فيه ، وإن للشـك ، وإمـا أن يكون مترجحا عـدمه على وجوده فيكون متوهما وهى تسـتعمل فى المتوهم (قوله : فى الغـالب) متعلق بكونه وإنما قيـد به ؛ لأن النادر قـد يقطع بوقوعه كيوم القيامه فإنه نادر ومع ذلك مقطوع به ، وإنما كان يوم القيامه نادرا ؛ لأنه لا يحصل إلا مره ولا تكرر لوقوعه ، والنادر هو ما يقل وقوعه جدا كأن يقع مره أو مرتين ، وإن كـان وقوعه لاـ بـد منه (قوله : ولأن أصل إذا) أى : ولكون أصل إذا إلـخ ، وقوله غلب عطف على كان (قوله : إلى نفس اللفظ) أى : الموضوع للدلاله على الوقوع فى الزمان الماضـى (قوله : هاهنا) أى مع إذا وقوله إلى معنى الاسـتقبال أى : لأن إذا الشـرطيه تقلب الماضى إلى معنى المستقبل.

(قوله : فإذا جاءتهم الحسـنه إلخ) استشـهد بالآيه على استعمال إذا فى المقطوع به ، واستعمال إن فى المشكوك فيه ، نظرا لكون كلامه تعالى واردا على أساليب كلامهم

۱- الأعراف : ۱۳۱.

أى : قوم موسى (الْحَسَنَهُ) كالخصب والرخاء (قالُوا لَنا هذِهِ) أى : هذه مختصه بنا ونحن مستحقوها (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَهٌ) أى : جدب وبلاء (يَطَّيَّرُوا) أى : يتشاءموا (بِمُوسى وَمَنْ مَعَهُ) من المؤمنين. جىء فى جانب الحسنه بلفظ الماضى مع إذا (لأن المراد الحسنه المطلقه) التى حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنه (تعريف الجنس) ...

******

وآتيا على نمط ما ينبغى أن يعتبر أن لو عبر به مخلوق يجوز عليه الشك والتردد والجزم ، وإلا فالله تعالى لا يتصور منه جزم ولا شك ؛ لأنه علام الغيوب والشىء عنده تعالى ، إما معلوم الوقوع أو معلوم عدمه (قوله : أى قوم موسى) كان الصواب أن يقول قوم فرعون ؛ لأن أصحاب تلك المقاله قوم فرعون لا قوم موسى الذين هم بنو إسرائيل ، فما ذكره الشارح سبق قلم - كذا اعترض. وأجيب بأن المراد بقوم موسى قومه الذين أرسل إليهم وإن لم يذعنوا له ، ولا شك أن من أرسل إليهم النبى ، وإن لم يذعنوا يقال لهم قومه كما يشهد بذلك القرآن. (قوله : الحسنه) اى : الأمر المستحسن (قوله : كالخصب) بكسر الخاء يقال للسنه الكثيره المطر ، فعطف الرخاء عليه من عطف اللازم على الملزوم وإتيانه بالكاف إشاره إلى أن الحسنه لا تنحصر فيهما أى : ونمو الأموال وصحه البدن وكثره الأولاد وغير ذلك (قوله : مختصه) أخذه من تقديم المعمول أى : لنا ؛ لأنه خبر لهذه والخبر معمول للمبتدأ (قوله : ونحن مستحقوها) أخذ ذلك من جعل لام لنا للاستحقاق أى : ونحن نستحقها لكمال سعادتنا فى ديننا وبركه مجدنا لا من بركه وجود موسى ودينه ، وفى قوله : ونحن مستحقوها إشاره إلى أنهم ادعوا اختصاص الحسنه بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع ، فإن الحسنه لم تكن مختصه بهم (قوله : أى جدب وبلاء) لم يأت بالكاف إشاره إلى انحصار السيئه فى هذين فيكون المراد بها نوعا مخصوصا (قوله : أى يتشاءموا إلخ) التشاؤم ترقب حصول المكروه وقوله بموسى أى : بسبب وجود موسى ، ومن معه لعدم سعادتهم ودينهم ، ولو لا وجودهم فينا لما أصابنا ذلك هذا قولهم ، ولم يفهموا أن الأمر بخلافه ، وأن السيئه من شؤم عصيانهم ، وأن الحسنه من رحمه الله الواسعه (قوله : الحسنه المطلقه) أى : الغير المقيده بنوع مخصوص كما يشير إليه إتيان الشارح بالكاف فى قوله : كالخصب (قوله : ولهذا) أى : لأجل كون الحسنه

أى : الحقيقه لأـن وقوع الجنس كـالواجب لكـثرته واتسـاعه لتحققه فى كـل نوع بخلاـف النوع ، وجىء فى جـانب السـيئه بلفظ المضارع مع إن لما ذكره بقوله : (والسيئه نادره بالنسبه إليه) أى : إلى الحسنه المطلقه (ولهذا نكرت) السيئه لتدل على التقليل.

******

مطلقه عرفت إلـخ (قـوله أى : الحقيقه) أى : فى ضـمن فرد غير معين فـأل فى الحسـنه للعهـد الـذهنى ؛ لأـن المراد من مـدخولها الحقيقيه فى ضـمن فرد مبهم ومجئ الحقيقه ، لا من حيث هى لعدم وجودها فى الخارج ، بل مجيئها فى ضمن مجئ أى فرد من أفراد أى نوع من أنواعها.

(قوله : لأـن وقوع الجنس إلـخ) عله لقوله مقطوع به ومراده بـالجنس الأمر المطلق الغير المقيـد بنوع مخصوص ، وقوله كالواجب أى : فى القطع بوقوعه عـاده ، وإن كـان يمكن عقلاـ عـدم وقوعه (قوله : لكثرته واتساعه) عله للعله أعنى قوله : لأن وقوع إلـخ : فالحسـنه جنس يشـمل أنواع الحسـنات مثـل إعطـاء الحياه والصـحه والأموال والأولاد والخصب والرخاء وغير ذلك ، فكل هـذه أنواع للحسـنه والحسنه شامله لها (قوله : لتحققه فى كل نوع) أى : لأن كل جنس يتحقق فى أفراده وهى الأنواع المتدرجه تحته ، بل فى كل فرد من أى نوع من أنواعه ، وهـذا عله لقوله لكثرته (قوله : بخلاف النوع) أى : المعين كالجـدب ؛ فإنه ليس مقطوعا بوقوعه فقـد لاـ يحصل ذلك النوع بأن يحصل نوع آخر (قوله : نادره بالنسـبه إليها) أى : لأن المراد بالسـيئه نوع مخصوص معين وهـو الجـدب والبلاـء ، والنوع المعين ليس محقق الوقوع ، إذ النوع المعين قـد لاـ يقع بـأن يقع نوع آخر غيره (قوله : ليـدل على التقليل) فيه إشـكال ، وذلك لأن التقليل المـدلول للتنكير هو قله الشـىء فى نفسه بقله أفراده بمعنى أنه شـىء يسـير واحد مثلا لا كثير ، والتقليل المؤذن بعـدم الجزم هو قله وقوع الشـىء ، وإن كان عنـد وقوعه كثيرا ففرق بين التقليلين ، فلا يصـح أن يكون ما دل على أحـدهما عله فى الآـخر ، وأجيب بأن قله الأفراد تؤذن أيضا بعـدم الجزم بالوقوع ضـروره قرب ارتفاع القليل عن الوجود بخلاف الكثير ، فأحد التقليلين لازم للآخر فصح أن يكون ما دل عليه فى الآخر.

(وقد تستعمل إن فی) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا) کما إذا سئل العبد عن سیده : هل هو فی الدار ؛ وهو یعلم أنه فیها - فیقول : إن کان فیها أخبرک ؛ فیتجاهل خوفا من السید ...

******

(قوله : وقد تستعمل إن إلخ) هذا مقابل لقوله سابقا : أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط ، وحینئذ فکان علیه أن یذکر أیضا مقابل قوله : وأصل إذا الجزم بوقوعه فیقول ، وقد تستعمل إذا فی مقام الشک للإشعار بأن الشک فی ذلک الشرط مما لا ینبغی کقولک لمن قال : لا أدری هل یتفضل علی الأمیر بهذا النوال أو لا إذا تفضل علیک کیف یکون شکرک إشعارا بأن الأمیر لا ینبغی الشک فی تفضله ، ولعله لم یذکره لقلته بالنسبه لخروج إن عن أصلها (قوله : فی مقام الجزم) أی : فی حالته وقدر مقام ؛ لأن إن لم تستعمل فی الجزم (قوله : بوقوع الشرط) فی التقیید بوقوع الشرط إشکال ؛ لأن إن قد تستعمل أیضا علی خلاف الأصل فی مقام الجزم بعدم وقوع الشرط الذی هو خلاف أصلها ؛ لأن أصلها أن تستعمل فی الأمور المحتمله کما فی آیه : (قُلْ إِنْ کانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ)(۱) وکأن یقال : للخصم : أرأیت إن کان العالم قدیما ، فإنه یلزم استغناؤه عن الفاعل فلا یکون ممکنا ، وأنت تقول إنه ممکن ، والحاصل أن کلا من الجزم بالوقوع والجزم باللاوقوع قد یستعمل فیهما إن علی خلاف الأصل ، وحینئذ فلا وجه لتقیید الشارح بوقوع الشرط ، فکان الأولی للشارح أن یقول : وقد تستعمل فی الشرط المجزوم بثبوته أو نفیه ، والجواب أنه إنما قید بذلک نظرا للأمثله المذکوره (قوله : تجاهلا) أی : لأجل تکلف الجهل أی عند اقتضاء المقام التجاهل (قوله : وهو یعلم أنه فیها) أی : ولکن أوصاه أنه لا یعلم أحدا بوجوده فی الدار إلا بعد مشاورته (قوله : خوفا من السید) أی : لکونه أوصاه أن لا یعلم أحدا بوجوده فی الدار ، وهذا التجاهل یعد من نکات علم المعانی حیث اقتضاه الحال کما فی المثال ، فإن کان إیراده لمجرد الظرافه کان من البدیع فلا یرد ما قیل إن تجاهل العارف من قبیل سوق المعلوم مساق غیره وهو من أنواع البدیع فیکون ذکره هنا تطفلا.

۱- الزخرف : ۸۱.

(أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك : إن صدقت فما ذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيله) أى : تنزيل المخاطب ...

******

(قوله : أو لعدم جزم إلخ) عطف على قوله تجاهلا أى : تستعمل إن فى مقام الجزم للتجاهل أو لعدم جزم المخاطب إلخ ، وإنما جر عدم جزم المخاطب باللام لفقد شرط نصب المفعول لأجله ؛ لأن العدم ليس مصدرا قلبيا ، وليس فعلا لفاعل الفعل المعلل بخلاف التجاهل ، فإنه مصدر قلبى موافق لفعله فى الوقت وفى الفاعل ، إذ فاعلهما واحد وهو المستعمل فلذا جرد من اللام (قوله : أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط) أى : والحال أن المتكلم عالم بوقوعه (قوله : على سنن) أى : على مقتضى اعتقاد المخاطب ، واعلم أن هذا وما بعده قد اعتبر فيهما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقه هنا ، وعلى سبيل التنزيل فيما بعد لا يقال اعتبار حال المخاطب يخالف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم وهو عدم جزمه بوقوع الشرط ؛ لأنا نقول اعتبار حال المتكلم إنما هو إذا استعملت إن على سبيل الحقيقه ، وإلا اعتبر حال المخاطب على سبيل الحقيقه أو التنزيل كما هنا.

(قوله : كقولك لمن يكذبك) اعترض على المصنف بأن المكذب جازم بعدم وقوع الشرط وهو الصدق ، وحينئذ فليس التعبير بإن للجرى على سنن ما عند المخاطب ؛ لأنها للأمور المشكوكه والذى عند المخاطب الجزم بعدم الوقوع ، والجواب أن المراد بقوله من يكذبك أى : من يجوز كذبك فهو متردد والتردد محل إن ، وليس المراد بقوله لمن يكذبك من كان جازما بكذبك ، أو المراد بمن يكذبك من قال لك كذبت ولا يخفى أنه لا يلزم من قوله لك كذبت أن يكون جازما بأنك كاذب ، أو يقال التكذيب كنايه عن عدم التصديق ؛ لأنه لازم التكذيب فقوله لمن يكذبك أى : لمن لا يعتقد صدقك بأن شك فى صدقك ، وتردد فيه ونسب إليك الكذب إن قلت إن الشاك لا اعتقاد عنده ، وحينئذ فلا يناسب قوله على سنن اعتقاده أجيب بأن المراد باعتقاده حاله الذى هو عليه وهو الشك قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله ؛ فماذا تفعل) الاستفهام للتقرير أى : لا تقدر على ما يدفع خجلتك. ا ه أطول.

العالم بوقوع الشرط (منزله الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى أباه : إن كان أباك فلا تؤذه (أو التوبيخ) أى : تعبير المخاطب على الشرط (وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه) أى : فرض الشرط (كما يفرض المحال) لغرض من الأغراض (نحو : (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ)) (١) ...

******

(قوله : العالم بوقوع الشرط) أى : أو بلا وقوعه ، واقتصر على العلم بالوقوع نظرا للمثال.

(قوله : كقولك لمن يؤذى أباه إن كان أباك فلا تؤذه) أى : فعلم المخاطب بأنه أبوه محقق ومقتضاه أنه لا يؤذيه ، لكنه لما آذاه نزله المتكلم منزله الجاهل بالأبوه ، فعبر بإن لأجل أن يجرى الكلام على سنن اعتقاده تنزيلا قال الفنرى لك أن تعتبر فى هذه الصوره تنزيل المتكلم نفسه منزله الشاك ؛ لأن فعل المخاطب من إيذاء أبيه كأنه أوقعه فى الشك وفى هذا الاعتبار ملاحظه حال المتكلم كما هو الأصل فى إن ا. ه.

(قوله : أى تعبير المخاطب) يمكن أن التقييد بالمخاطب لملاحظه المثال المذكور ونحوه ، وإلا فالتعبير قد يكون لغير المخاطب نحو : إن كان هذا أبا زيد فلا يؤذه (قوله : على الشرط) أى : على وقوع الشرط منه أو اعتقاده إياه (قوله : وتصوير) أى : تبيين وهو من عطف السبب على المسبب أى : تصوير المتكلم للمخاطب وقوله : إن المقام أى : الذى أورد فى شأنه الكلام (قوله : لاشتماله) عله لقوله لا يصلح مقدمه على المعلول وقوله على ما يقلع أى على أدله تحقق زوال الشرط من أصله (قوله : إلا لفرضه) أى : إلا لأن يفرض ويقدر ذلك الشرط كما يفرض المحال وكما أن المحال المحقق استعمال إن فيه كثير تستعمل هنا فى ذلك المحال المقدر - كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : لغرض) متعلق بيفرض المحال أى : وفرض المحال يكون لغرض من الأغراض : كالتبكيت وإلزام الخصم والمبالغه ونحو ذلك (قوله : أفنضرب عنكم الذكر) أى : أفنضرب عنكم القرآن بترك إنزاله لكم ، وترك إنزال ما فيه من الأمر والنهى

١- الزخرف : ٥.

أی : أنهملکم فنضرب عنکم القرآن وما فیه من الأمر والنهی والوعد والوعید (صَفْحاً) أی : إعراضا أو للإعراض ...

******

والوعـد والوعیـد وإنزال ذلـک لغیرکم (قوله : أی أنهملکم فنضـرب إلـخ) أشـار بـذلک إلی أن الفـاء عاطفه علی جمله مقـدره تناسب الجمله المعطوفه فی المعنی وهمزه الاسـتفهام باقیه فی محلها الأصـلی داخله علی تلک الجمله المقـدره ، وقیل إن الهمزه مقدمه من تأخیر ، والأصل فأنضـرب بتقدیم الفاء علی الاستفهام کما فی قوله تعالی (فَأَیْنَ تَذْهَبُونَ)(۱) فأی الفریقین ، ثم قدمت الهمزه تنبیها علی أصالتها فی الصـداره فلا تحتاج لتقدیر جمله علی هذا والوجه الأول للزمخشـری ، والثانی لسـیبویه والجمهور ، واختـار الشـارح الوجه الأـول تبعـا للکشـاف لجزاله المعنی وهـذان الوجهـان یجریـان فی کـل جمله مقرونه بالفاء أو الواو أو ثم مسـبوقه بهمزه الاستفهام نحو : أفنضرب إلخ (أَفَلَمْ یَسِیرُوا فِی الْأَرْضِ)(۲)(أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلْآنَ)(۳) واعلم أن الزمخشری لم یقل بوجوب التقـدیر فقـد جزم بما قاله سـیبویه والجماعه فی مواضع فقال فی قوله تعالی : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُری)(۴) عطف علی فأخـذناهم بغته ، وفی قوله تعـالی : (أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ. أَوَآباؤُنَـا الْأَوَّلُونَ)(۵) فیمن قرأ بفتـح الواو إن آباؤنـا عطف علی الضـمیر فی مبعوثون اکتفاء بالفصل بینهما بهمزه الاسـتفهام (قوله : أی إعراضا) أشار بذلک إلی أن الصـفح بمعنی الإعراض وأن صـفحا فی الآیه مفعول مطلق عامله نضـرب ؛ لأن معناه وهو صـرف القرآن للغیر وترک إنزاله لهم یتضـمن الإعراض ویستلزمه أو عامله فعل مقدر أی : أفنضـرب عنکم الذکر ونعرض عنکم إعراضا (قوله : أو للإعراض) یشیر إلی أنه یجوز أن یکون صفحا مفعولا له بناء علی عدم اشتراط اتحاده هو وعامله فی الفاعل ، إذ فاعل الإعراض المخاطبون أی : لإعراضـکم عن الإیمان ، وفاعل الضـرب هو الله تعالی أو بناء علی أن فاعل الإعراض هو الله تعالی أی : لإعراضنا عنکم ، وعدم إقبالنا علیکم بالتکالیف ،

۱- التکویر : ۲۶.

۲- محمد : ۱۰.

۳- یونس : ۵۱.

۴- الأعراف : ۹۷.

۵- الواقعه : ۴۷ - ۴۸.

أو معرضين ((أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ)(۱) فيمن قرأ إن بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن جيء بلفظ إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الإسراف من العاقل فى هذا المقام يجب ألا يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الداله على أن الإسراف مما لا ينبغى أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزله المحال ، ...

******

ولا يقال : إن الضرب هو الإعراض والعله تغاير المعلول ؛ لأنا نقول ضرب الذكر عنهم جعله مخاطبا به غيرهم دونهم وعدم إنزاله لهم وهو ملزوم للإعراض الذى هو عدم الإقبال عليهم بالتكاليف وإهمالهم منها لا نفسه كما لا يخفى أو بناء على أن المراد اعتبارا لإعراضكم وفاعل الاعتبار والضرب هو الله (قوله : أو معرضين) يشير إلى جواز كون صفحا حالا ، واعلم أن الضرب فى الأصل الذود والدفع ، يقال : ضرب الغرائب عن الحوض ذادها ودفعها ، وحينئذ فنضرب إما استعاره تصريحيه لترك إنزاله لهم أو أنه استعاره تخيليه حيث شبه الذكر بغرائب تذاد وتدفع عن الحوض مثلا واستعير اسم المشبه به للمشبه فى النفس ، ثم حذف المشبه به وهو الغرائب وذكر شيء من لوازمه وهو الضرب على طريق المكنيه والضرب تخييل للمكنيه وهى لفظ الغرائب المطوى ، أو لفظ الذكر المذكور ، أو التشبيه المضمر على اختلاف المذاهب (قوله : فيمن قرأ) أى : فى قراءه من قرأ بالكسر وهذا متعلق بمحذوف خبر لمحذوف أى : فإن شرط فى قراءه من قرأه بالكسر أى : وأما فى قراءه من قرأ بالفتح فهو فى محل المفعول من أجله ، والمعنى لأن كنتم قوما مسرفين أى : مستهزئين بآيات الله وكتابه ، ثم إنه على قراءه الفتح يتعين إعراب صفحا حالا أو مفعولا مطلقا ، ولا يجوز أن يكون مفعولا له ؛ لأنه لا يتعدد وعلى قراءه الكسر بإن الشرطيه يكون جواب الشرط محذوفا دل عليه ما قبله ، أو أن نفس ما قبلها هو الجواب أو لا يحتاج إلى جواب لوقوع الجمله الشرطيه حالا فاستغنت عن الجزاء لتجردها على معنى الشرط والمعنى مفروضا كونكم مسرفين ، ونظير الآيه فى الوجهين المذكورين زيد وإن كثر ماله بخيل (قوله : وتصوير أن الإسراف)

۱- الزخرف : ۵.

والمحال وإن كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن لتنزيله منزله ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهله وإرخاء العنان لقصد التبكيت ...

******

أى : تبيين أن الاستهزاء بآيات الله وكتابه فى هذا المقام الذى أورد فى شأنه هذا الكلام وهو مقام ظهور الآيات ونزول القرآن.

(قوله : والمحال وإن كان إلخ) هذا جواب عما يقال إذا كان الإسراف بمنزله المحال فلا تستعمل فيه إن لما مر أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه ، والمحال مقطوع بعدم وقوعه ، وحينئذ فلا تستعمل فيه إن ، وحاصل الجواب أن المحال : وإن كان ليس محلا لأن بحسب الأصل لكونه مقطوعا بعدم وقوعه ، لكن كثيرا ما ينزل منزله المشكوك وهو ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده لإرخاء العنان لتبكيت الخصم فتدخل عليه إن ، وحاصل كلام الشارح أن فى الآيه تنزيلين : الأول : تنزيل الإسراف المقطوع به منزله المحال المقطوع بعدمه.

الثانى : تنزيل المحال منزله المشكوك فيه الذى لا قطع بعدمه ولا بوجوده على سبيل المساهله وإرخاء العنان لقصد التبكيت ، فأدخلت عليه إن ، فالتنزيل الأول وسيله للثانى الذى هو موقع لأن ، واعترض بأن اعتبار التنزيلين أمر لا يتعين ، إذ يصح أن يكون فيها تنزيل واحد وهو تنزيل الإسراف المقطوع به منزله ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده الذى هو موقع إن ، ولا داعى إلى اعتبار التنزيلين فى الآيه ، وأجيب بجوابين :

الأول : أن اعتبار التنزيلين أبلغ فى التوبيخ ، إذ لو نزل ابتداء كذلك فات اعتبار محاليته وهى نكته مطلوبه لاقتضاء المقام لها لإفادتها المبالغه التامه فى التوبيخ.

الثانى : أن تنزيل المقطوع به منزله المشكوك فيه قليل وتنزيل المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه كثير ، فجعل التنزيل الأول واسطه ليجرى على الكثير وظهر مما ذكرناه أن الشرط هنا أعنى قوله : إن كنتم قوما مسرفين مقطوع بوقوعه ، لكن أدخلت عليه إن للتوبيخ وتبيين أنه لا يصلح إلا أن يفرض كما يفرض المحال بعد تنزيله منزلته نظرا لوجود ما يزيله (قوله : لقصد التبكيت) أى : إسكات الخصم

كما فى قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ)(۱) (أو تغليب غير المتصف به) أى : بالشرط (على المتصف به) كما إذا كان القيام ...

******

وإلزامه من حيث إن المتكلم إذا تنزل مع مدعى المحال ، وأظهر مدعاه المحال فى صوره المشكوك اطمأن لاستماعه ، فحينئذ يرتب عليه لازما مسلم الانتفاء كما فى آيه : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا)(۲) وكأن يقال لمن يعتقد أن العالم قديم وأنه ممكن بذاته : لو كان العالم قديما للزم استغناؤه عن الفاعل ، فلا يكون ممكنا ، وأنت تقول بإمكانه أو يرتب عليه لازما قاطعا لرجائه بتمكنه فى ذهنه كما فى آيه : (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ) بناء على أن المراد فأنا أول النافين لذلك الولد العابدين لله فإذا رتب الخصم ذلك اللازم سكت المدعى ، وانقطع وسلم والتزم بما كان لا يقول به كذا قيل لكنه بعيد من جهه أن التعليق على وجود ولد فى الواقع ؛ لأنه المحال لا فى زعمهم ، إذ ليس هذا محالا وكلامنا فى المحال ، وقيل المعنى : إن صح وثبت ببرهان يقينى وحجه واضحه أن للرحمن ولدا موجودا خارجا فأنا أول المطيعين لذلك الولد أى : فأسبقكم إلى طاعته والانقياد له ، كما يعظم الرجل ولد الملك تعظيما لأبيه ، لكنه لم يثبت بالبرهان والحجه الواضحه أن له ولدا فأنا أعبد ربى وحده فكون الرحمن له ولد محال ، فنزل ذلك الأمر المقطوع بانتفائه منزله المشكوك فيه ، واستعمل فيه إن تبكيتا للمخاطبين (قوله : أو تغليب) عطف على عدم جزم ، وقوله : غير المتصف به أى : غير محقق الاتصاف بالشرط وهو المشكوك فى اتصافه به الذى هو موقع إن ، وقوله على المتصف به أى : بالفعل فيما إذا كانت أداه الشرط داخله على كان أو من تحقق أنه سيتصف به فى المستقبل فيما إذا كانت غير داخله على كان فيصير الجميع كالمشكوك فيه ، وهذا التقرير يدل عليه قول الشارح كما إذا كان القيام إلخ ، فإن قلت : حيث صار اتصاف الجميع بالشرط كالمشكوك فيه بسبب تغليب المشكوك فى اتصافه بالشرط على المتصف به تحقيقا كان استعمال إن فى موضعها وهو ما يشك فيه ، وحينئذ فلم يكن

۱- الزخرف : ۸۱.

۲- البقره : ۲۳.

قطعى الحصول لزيد غير قطعى لعمرو فتقول : إن قمتما كان كذا ...

******

هذا الموضع مما نحن فيه وهو استعمال إن فى الجزم بالشرط على خلاف الأصل ، قلت : صيروره الجميع كالمشكوك فيه أمر تقديرى فلا ينافى أن بعضهم ليس مشكوكا فى اتصافه به فى الواقع ، بل مجزوم باتصافه به فالإتيان بإن بالنظر لذلك البعض خروج عن الأصل ، وبالنظر للمشكوك فى اتصافه به جار على الأصل ، واعلم أن هذا التقدير الذى قيل هنا يصح باعتباره فى الآيه الآتيه بأن يقال غلب غير المرتاب أى : غير محقق الاتصاف بالريب وهو المشكوك فى ريبه على المرتابين جزما فصار الجميع كالمشكوك فى اتصافهم بالريب ، فاستعمال إن بالنظر للمشكوك فى ريبه على الأصل ، وبالنسبه للمرتاب جزما على خلاف الأصل ، وعلى هذا لا يرد بحث أصلا - كذا قيل ، وفيه أن هذا لا يتم إلا لو كان المخاطبون بعضهم مرتابا وبعضهم مشكوكا فى ارتيابه ، والواقع خلاف ذلك ، فقد كان بعضهم مرتابا وبعضهم غير مرتاب يعلم أنه من عند الله ، ولكن ينكر ذلك عنادا (قوله : قطعى الحصول لزيد) أى : بالفعل أو فى المستقبل وقوله غير قطعى لعمرو أى : بل مشكوك فى اتصافه به فى المستقبل (قوله : فتقول إن قمتما كان كذا) أى تغليبا لمن لم يقطع له بالقيام على من قطع له بالقيام ، فاستعملت إن فى المجزوم وهو من القيام قطعى الحصول له بسبب تغليب من القيام غير قطعى له عليه ، فإن قلت كيف يغلب غير المتصف وهو عدمى على المتصف وهو وجودى قلت يجوز ذلك باعتبار كون غير المتصف بالشرط أكثر أفرادا من المتصف به فى الواقع أو باعتبار كون عدم الاتصاف هو الأصل ، فإن قلت إن الشرط هو الهيئه المركبه من وقوع القيامين ، ولا شك أنه مشكوك فيها بسبب الشك فى أحد جزأيها ، وحينئذ فتكون إن هنا مستعمله على الأصل لا فى الأمر المجزوم به على خلاف الأصل ، وهذا خروج عما نحن بصدده وتوضيح ذلك أنه إذا كان خمسه رجال متوضئين وخمسه غير متوضئين ، ثم خلط الجميع فلا نحكم على الجميع بأنهم متوضئون قطعا ولا بعدم الوضوء قطعا ، فكذلك إذا خلط المتصفون بالقيام قطعا وغير المتصفين به قطعا ، فالهيئه الاجتماعيه لا يقطع بقيامها ولا بعدم قيامها أجيب بأن قوله : إن قمتما إلخ ، من باب الكليه أى : إن قام

(وقوله تعالى :) للمخاطبين المرتابين ((وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا)(١) يحتملهما) أى : يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور أن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين ؛ لأنه كان فى المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم ؛ ...

******

كل منكما ، ولا شك أن أحدهما مقطوع بقيامه ، فاستعمال إن فيه على خلاف الأصل للتغليب المذكور لا من باب الكل حتى يتأتى الاعتراض - قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى عليه سحائب الرحمه والرضوان.

(قوله للمخاطبين المرتابين) جعله المخاطبين مرتابين ظاهر على الاحتمال الأول لا على الثانى ؛ لأنهم عليه بعضهم مرتاب وبعضهم غير مرتاب ، إلا أن يقال جعلهم مرتابين وإن كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذى سيبينه - كذا قيل ، وفيه أن التغليب الذى سيذكره إنما يقتضى جعل المخاطبين غير مرتابين - فتأمل.

(قوله : يحتمل أن يكون للتوبيخ) أى : يحتمل أن تكون إن هنا مستعمله فى الأمر المجزوم به للتوبيخ بناء على أن الخطاب للمرتابين ، لأنهم الموبخون على الريب ، وأن الريب نزل منزله المستحيل لوجود الأدله الداله على أن الريب فيما أنزل لا ينبغى صدوره من عاقل ، ثم نزل ذلك المستحيل منزله ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده وهو المشكوك فيه ، فلذا استعمل فيه إن (قوله : والتصوير المذكور) أى تبيين أن الارتياب مما لا ينبغى أن يثبت لهم إلا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه من أصله وهو الآيات على أنه من عند الله (قوله : لتغليب غير المرتابين) أى : من المخاطبين ، وقوله على المرتابين يعنى : منهم ، وهذا التقرير هو الذى يقتضيه قول المصنف ، أو تغليب غير المتصف به (قوله : لأنه كان إلخ) عله لقوله على المرتابين ، وأشار بهذا إلى أن المراد بغير المرتابين فى هذا المقام من لم يتصف بالريب أصلا ، بل يعرف الحق وينكر عنادا لا من شك فى ريبه لأمرين :

الأول : ما علم من أن المخاطبين منهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، قال تعالى : (فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآياتِ اللهِ يَجْحَدُونَ)(٢) و (وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ

١- البقره : ٢٣.

٢- الأنعام : ٣٣.

وهاهنا بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزله غير المرتابين كان الشرط قطعى اللاوقوع فلا يصح استعمال إن فيه ، كما إذا كان قطعى الوقوع لأنها إنما تستعمل فى المعانى المحتمله المشكوكه ...

******

لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)(۱) الثانى على ما قيل إن المخاطب بكسر الطاء بهذا الكلام هو الله تعالى : ولا معنى لكون غير المرتاب هو المشكوك فى ريبه بالنسبه إليه تعالى لاستحاله الشك عليه تعالى (قوله : وهاهنا بحث) أى وارد على الاحتمال الثانى (قوله : كان الشرط قطعى اللاوقوع) أى : لأن المغلبين لم يحصل منهم ريب أصلا ، فإذا غلبوا على المرتابين صار الجميع لا ارتياب عندهم ، وحينئذ فيكون الشرط مقطوعا بانتفائه فلا يصلح لاستعمال إن فيه ولا إذا ، والحاصل أن حقيقه التغليب أن يوجد ما للكلمه وما ليس لها ويغلب ما لها على ما ليس لها وهنا ليس كذلك ، إذ البعض مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا ، فإذا غلب غير المرتاب على المرتاب صار الجميع لا ارتياب عندهم فلم يوجد ما يليق بإن ، وحينئذ فلا يتم ما ذكره المصنف من احتمال كون إن فى الآيه مستعمله فى الأمر المجزوم به للتغليب ، لأن التغليب يؤدى لعدم صحه التعبير بها ، وأشار الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الآتى : بل لا بد إلخ ، وحاصله أنه بعد التغليب وتصيير الجمع غير مرتابين وتصيير الريب منفى الوقوع فرض ذلك الريب كما يفرض المحال لتبكيت الخصم وإلزامه ، وذلك بأن نزل ذلك الريب المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه فصح استعمال إن فيه ، لأنها صارت مستعمله فى موضعها الأصلى وهو المشكوك فيه ففيه تصرفان كما فى قوله تعالى : (أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ) فى قراءه الكسر على ما مر ، فإن قلت حيث كانت إن هنا مستعمله فى موضعها وهو ما يشك فيه ، فلم تكن الآيه مما نحن بصدده وهو استعمال إن فى الجزم بالشرط على خلاف الأصل - قلت : تقدم جوابه ، وحاصله أن صيروره جميع المخاطبين لا ارتياب عندهم بالتغليب أمر تقديرى فلا ينافى أن بعضهم فى نفس الأمر مرتاب قطعا ، فالإتيان بإن بالنظر لذلك البعض على خلاف الأصل.

۱- البقره : ۱۴۶.

وليس المعنى هاهنا على حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن إن هاهنا بمعنى إذ ، ونص المبرد والزجاج على أن إن لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال لقوه دلالته على المضى ...

******

(قوله : وليس المعنى إلخ) هذا جواب عما يقال أى : حاجه إلى هذا التغليب المستلزم لإيراد الإشكال المذكور المحتاج فى دفعه إلى التنزيل الآتى مع أن أداه الشرط وهى إن تقلب الماضى الواقع بعدها للاستقبال والأمور المستقبله من شأنها أن يشك فيها وإن كان الشك بالنسبه إليه تعالى محالا ، لكن يجرى الكلام على النسق العربى وعلى الوجه الذى يجرى عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق ، وحاصل الجواب أن محل كون إن الشرطيه تقلب الفعل الماضى الواقع بعدها للاستقبال ما لم يكن الفعل كان وإلا بقى على مضيه ، وحينئذ فليس الشرط هنا وقوع الارتياب منهم فى المستقبل ، بل فى الماضى ، وحينئذ فلا بد من التغليب والفرض المذكور أى : فرض قطعى اللاوقوع كما يفرض المحال بأن ينزل منزله المشكوك فيه لتبكيت الخصم ليصح كونه موقعا ؛ لأن ، هذا محصل كلام الشارح (قوله : ولهذا) أى : ولأجل كون المعنى ليس على حدوث الارتياب فى المستقبل (قوله : بمعنى إذ) أى : ومعلوم أن إذ ظرف بمعنى الزمان الماضى وقوله : هاهنا أى : فى هذه الآيه وما ماثلها ، (قوله : ونص المبرد إلخ) كان الأولى تقديمه على قوله : ولهذا ؛ لأن هذا دليل للدعوى وهى قوله : وليس المعنى هاهنا إلخ - تأمل.

(قوله : لقوه دلالته إلخ) أى : لأن الحدث المطلق الذى هو مدلولها مستفاد من الخبر فلا يستفاد منها إلا الزمان الماضى - كذا فى المطول ، وبيانه أن خبرها كون خاص كالانطلاق ، ويلزمه الكون العام فالكون المطلق الذى هو مدلولها صار مستفادا من خبرها فى ضمن استفاده الحدث المخصوص منه ، وحينئذ فلا يستفاد منها إلا الزمان الماضى ، هذا ، والصحيح أن كان الواقعه بعد إن الشرطيه بمنزله غيرها من الأفعال الماضيه ، كما هو مذهب الجمهور. قال الجزولى : والماضى بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه وهى أدوات الشرط كلها إلا لو ولما ولو كانت إن لا تقلب معنى كان إلى الاستقبال لما جاز وقوعها بعدها ، والمراد بها الاستقبال فى قوله تعالى :

فمجرد التغليب لا يصحح استعمال إن هاهنا بل لا بد من أن يقال : لما غلب صار الجميع بمنزله غير المرتابين فصار الشرط قطعى الانتفاء فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والإلزام كقوله تعالى : (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا)(۱) و (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ)(۲).

[استطراد إلى التغليب]

(والتغليب) باب واسع يجرى ...

******

(وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا)(۳) (قوله : فمجرد إلخ) هذا هو البحث السابق أعاده ليرتب عليه الجواب وهو قوله : بل لا بد إلخ ، وقوله : بل لا بد إلخ أى : بل يجب الجواب بذلك بناء على تفسير التغليب بما ذكره الشارح هنا فلا ينافى أنه على تفسيره بما قلناه سابقا نقلا عن المطول لا يجب ذلك إذ لا إشكال ، (قوله : فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير) أى : بأن نزل الريب المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه ففيه تنزيلان.

الأول : تنزيل المرتابين منزله غير المرتابين بسبب تغليبهم عليهم ، والثانى : تنزيل الريب المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه (قوله : للتبكيت) أى : لأجل إسكات الخصم وإلزامه بما لا يقول به ؛ وذلك لأن الخصم إذا تنزل مع خصمه إلى إظهار مدعاه المحال فى صوره المشكوك فى وقوعه اطمأن لاستماعه منه ، فيرتب له على ذلك لازما مسلم الانتفاء فيسكت الخصم ويسلم ويلتزم بما كان لا يقول به كما تقدم (قوله : فإن آمنوا إلخ) أى : فإن آمن الذين على غير دينكم بمماثل دينكم فى الحقيقه فقد اهتدوا ، ولا شك أن وجود دين غيره حقا محال فنزل قطعى الانتفاء منزله المشكوك فيه ، واستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير (قوله : قل إن كان للرحمن ولد إلخ) أى : فكون الرحمن له ولد محال ، فنزل ذلك الأمر المقطوع بانتفائه منزله المشكوك فيه ، واستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير (قوله : والتغليب إلخ) قال صاحب البيان : هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر فى إطلاق لفظه عليهما والقيد الأخير لإخراج

۱- البقره : ۱۳۷.

۲- الزخرف : ۸۱.

۳- المائده : ۱۶۱.

ففى فنون كثيره كقوله تعالى : (وَكانَتْ مِنَ الْقانِتِينَ)(١) غلب الذكر على الأنثى بأن أجرى الصفه المشتركه بينهما على طريقه إجرائها على الذكور خاصه فإن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث لكن لفظ قانتين إنما يجرى على الذكور فقط ...

******

المشاكله ، وفى المطول : جميع باب التغليب من المجاز ؛ لأن اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف ، وإطلاقه على الذكور والإناث إطلاق على غير ما وضع له ، وفى المغنى : أنهم يغلبون الشىء على غيره لتناسب بينهما أو اختلاط ، والقوم وإن لم ينصوا على هذه فى علاقات المجاز المرسل ، لكنهم نصوا على ما ترجع إليه وهو المجاوره ، ويصح جعل التغليب من قبيل عموم المجاز ا. ه.

وبالجمله فالتغليب إما مجاز مرسل علاقته الجزئيه أو المصاحبه ، أو من قبيل عموم المجاز - فتأمل.

(قوله : فى فنون) أى : فى تراكيب سنده من الكلام باعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وهو إن فى مقام الجزم بوقوع الشرط على خلاف الأصل ، وليس المراد بالفنون العلوم (قوله : غلب الذكر إلخ) ويحتمل أن يكون لفظ القانتين صفه لجمع مقدر أى : من جمع قانتين ، ولفظ الجمع مذكر فيوصف حقيقه بوصف الذكور ، وإن كان واقعا على مؤنث فلا تغليب. حينئذ. ا ه سم.

(قوله بأن أجرى الصفه المشتركه بينهما) أى : وهى القنوت (قوله : على طريقه إجرائها على الذكور خاصه) أى : وهى جمعها بالياء والنون أى : بأن ذكرت تلك الصفه المشتركه على الطريقه المذكوره مرادا بها الذكور والإناث على سبيل المجاز المرسل والعلاقه البعضيه ، أو مرادا بها الذوات المتصفه بالقنوت على سبيل عموم المجاز (قوله : فإن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث) أى : فيقال رجل قانت وامرأه قانته ، وهذا عله لكون القنوت صفه مشتركه بين المذكر والمؤنث (قوله : إنما يجرى على الذكور فقط) أى : لأن صيغه

١- التحريم : ١٢.

(و) نحو : (قوله تعالى : (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)(۱) ...

******

الجمع بالواو والياء والنون خاصه بالـذكور ، ونكته هـذا التغليب الإشـعار بأن طاعتها لم تقصـر عن طاعه الرجال حتى عدت - أى مريم - من جملتهم وأدخلت فى التعبير عنهم ، واعلم أن التغليب فى الآيه مبنى على أن من تبعيضـيه ، أما إذا كانت لابتداء الغايه ، والمعنى وكانت مريم مبتدأه وناشـئه من القوم القانتين ؛ لأنها من نسل إبراهيم وإسـحاق ويعقوب ومن ذريه هرون أخى موسى فلا يتعين التغليب ، إذ المراد بالقانتين محض الـذكور من آبائها والوجه الأول أعنى جعل من تبعيضـيه وارتكاب التغليب فى الآيه أحسن لفوات نكته التغليب المـذكور على الوجه الثـانى ، وفوات وصـفها بجهـات الفضـل ؛ لأـن كونها من أعقاب الأنبياء الكرام القانتين لا يستلزم كونها قانته ، والغرض وصفها بالحسب أى : بالفضل والصلاح لا بالنسب.

(قوله : (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)) اعترض بـأن هـذا من قبيـل الالتفـات لا من قبيل التغليب ؛ وذلك لأن قوم اسم ظاهر غائب ، فلما عـدل عنه إلى الخطـاب فى تجهلون فقـد تحقق الالتفـات ، وأجيب بأنا لا نسـلم أنه من الالتفات ؛ وذلك لأن لفظ قوم له جهتان جهه غيبه وجهه خطـاب ومراعـاه كـل منهما جرى على مقتضـى الظاهر فلا يكون التفاتا ؛ وذلك لأن قوما اسم ظاهر غائب ، وقد حمل على أنتم فصار عباره عن المخاطبين ثم إنه وصف بتجهلون اعتبارا لجهه خطابه الحاصله بحمله على أنتم وترجيحا لها على جهه غيبته الثـابته له فى نفسه ؛ لأن الخطاب أشـرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل ، وهـذا فى الحقيقه اعتبار لجانب المعنى وترجيـح له على جانب اللفظ وبهذا القدر لا يتغير الأسـلوب ولا يتحقق النقل من طريق إلى طريق آخر الذى هو الالتفات ، وبهذا يتضح صحه أنه من التغليب على ما فى الشارح.

قال ابن جماعه : وفى جعل هذا من التغليب نظر ، إذ هذا من ملاحظه المعنى وترجيحه على اللفظ ، ومثل هذا لا يعد تغليبا ، إذ لا يصدق على هذا ضابطه المتقدم عن صاحب البيان أعنى : ترجيح أحد المعلومين على الآخر فى إطلاق لفظه عليهما - فتأمل.

۱- النمل : ۵۵.

غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لأن القياس : يجهلون - بياء الغيبه - لأن الضمير عائد على قوم ولفظه لفظه الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه فى المعنى عباره عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبه. (ومنه :) أى : ومن التغليب (أبوان) للأب والأم (ونحوه) كالعمرين لأبى بكر وعمر ، والقمرين للشمس والقمر بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر ...

******

وهذا الاعتراض مبنى على ما مر عن صاحب البيان فى ضابط التغليب ، أما على ما قاله غيره من أنه إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له فى الهيئه أو الماده فلا يرد ذلك (قوله : غلب) أى : رجح جانب المعنى وهو الخطاب على جانب اللفظ وهو الغيبه نظرا لقوم (قوله : لكنه فى المعنى عباره عن المخاطبين) أى : لأنه محمول على أنتم ، فمدلول قوم هنا الذوات المخاطبون ؛ لأن الخبر عين المبتدأ فى المعنى (قوله : فغلب جانب الخطاب إلخ) اعلم أن استعمال تجهلون فى ذلك الموضع مجاز وتوضيحه أن صيغه تجهلون موضوع للجماعه المخاطبين غير المذكورين بلفظ الغائب ، فاستعمل فى الجماعه المخاطبين المذكورين بلفظ الغائب لعلاقه الصحبه أو الضديه أو المشابهه.

(قوله : ومنه إلخ) فصله بمن عن النوعين السابقين تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوتا ، وذلك لشهره كثير منه وتداوله فى مقامات عديده : كالأبوين والعمرين ، فكأنه قال : ومنه ما اشتهر من أبوين ونحوه ، وهذا التغليب يسمى تغليب التثنيه ، وظاهر كلامهم أنه سماعى ، بل صرح بذلك بعضهم.

(قوله : والقمرين للشمس والقمر) وعليه قول المتنبى : (١)

واستقبلت قمر السّماء بوجهها

فأرتنى القمرين فى وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعنى أن وجهها لشده صقالته انطبعت فيه صوره القمر لما استقبلته ، كما تنطبع الصوره فى المرآه فرأى برؤيه وجهها الشمس والقمر فى آن واحد (قوله : وذلك) أى : وكيفيه ذلك أى : التغليب ، والباء فى قوله بأن

١- البيت من الكامل ، وهو للمتنبى فى ديوانه ٢ / ٤ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٨٧.

متفقا له فی الاسم ثم یثنی ذلک الاسم ویقصد اللفظ إلیهما جمیعا ، فمثل أبوان لیس من قبیل قوله تعالی : (وَکانَتْ مِنَ الْقانِتِینَ)(۱) کما توهمه بعضهم لأن الأبوه لیست صفه مشترکه بینهما کالقنوت.

فالحاصل أن مخالفه الظاهر فی مثل القانتین من جهه الهیئه والصیغه ، وفی مثل أبوان من جهه الماده وجوهر اللفظ بالکلیه ...

******

یغلب للتصویر أی : وکیفیه التغلیب مصوره بتغلیب أحد المتصاحبین أی : کما فی أبی بکر وعمر ، وقوله : أو المتشابهین أی کالشمس والقمر ، وقوله : بأن یجعل تفسیر لتغلیب أحد الأمرین المذکورین (قوله : متفقا له) أی : معه (قوله : ثم یثنی ذلک الاسم) أی : علی مذهب ابن الحاجب القائل بأن مجرد التوافق فی الاسم یکفی فی التثنیه الحقیقیه ، وإن لم یحصل اتفاق فی المعنی لا علی مذهب الجمهور القائلین : لا بد فیها من الاتفاق فی المعنی أیضا ، وإلا لم یکن مثنی حقیقه ، بل ملحق به ولذلک تأولوا الزیدین بالمسمیین بزید وجعلوا مثل قرأین للحیض والطهر والعینین للشمس والذهب وباب التغلیب ملحقا بالمثنی إلا إذا أول نحو القمرین بالمسمیین بذلک.

واعلم أن شأنهم أن یغلبوا المذکر أو الأخف أو الأشرف والمذکر یغلب علی غیره ، وإن کان غیره أخف والأخف یقدم علی غیره ، وإن کان غیره أشرف ، والادعاء فی سبب التغلیب کاف (قوله : ویقصد اللفظ) أی : ویطلق اللفظ علیهما جمیعا (قوله : من جهه الهیئه) أی : لأن هیئه قانتین غیر هیئه قانتات ، وقوله من جهه الهیئه أی : لا من جهه الماده ؛ لان ماده القنوت تکون للذکر والأنثی ، وقوله : والصیغه عطف تفسیر (قوله : وفی مثل أبوان من : جهه الماده) أی : لأن ماده الأب غیر ماده الأم ، وقوله وجوهر اللفظ أی : ذات اللفظ عطف تفسیر ، والحاصل أن الأبوان نوع من التغلیب غیر النوع السابق وهو وکانت من القانتین ، وقوله (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) فلذا فصله بمن تنبیها علی التفاوت بینه وبین السابقین ،

۱- التحریم : ۱۲.

(ولكونهما) أى : إن وإذا (لتعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعنى حصول مضمون الشرط (فى الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال ...

******

فإن السابقين للمفرد المغلوب حق فى اللفظ قبل التغليب ، وإنما غلب ما هو زائد على جوهر اللفظ من الهيئه ، وهذا ليس للمفرد المغلوب حق فى اللفظ قبل التغليب أصلا هنا ، ثم إن قوله وفى مثل أبوان إلخ : يشعر بأنه لا تجوز فى أبوان من جهه الهيئه وليس كذلك ؛ لأن هيئه التثنيه موضوعه للمشتركين فى المعنى واللفظ كالزيدين على مذهب الجمهور أو بحسب اللفظ فقط كما هو مذهب ابن الحاجب والأبوان هيئتهما ليست كذلك ، فيكون التجوز واقعا فى الهيئه كالماده ، وقد يقال : إنما اقتصر على جهه الماده ؛ لأنها جهه الافتراق بين مثل أبوان ومثل القانتين ، لكن ارتكاب المجاز فى الماده فى مثل أبوين لضروره الهيئه ، إذ هيئه التثنيه لا تمكن إلا بعد تغيير ماده أحد الشيئين إلى ماده الآخر (قوله : ولكونهما إلخ) عله قدمت على معلولها وهو كان كل إلخ ليقع فى ذهن السامع الحكم معللا من أول وهله فيكون أثبت وأوقع فى النفس من الحكم المنتظر علته (قوله : بغيره) الباء بمعنى على (قوله : متعلق بغيره) أى : فمعنى الكلام أن إن وإذا يفيدان أن المتكلم علق فى حال التكلم حصول الجزاء فى الاستقبال على حصول الشرط فى ذلك الاستقبال ، وقوله : متعلق بغيره أى : تعلقا اصطلاحيا فيكون ظرفا لغوا - وفيه نظر ، فإن الغير اسم جامد لا يصح أن يتعلق به الظرف ، وأجيب بأنه إنما صح التعلق به ؛ لأن لفظ الغير واقع على الحصول الذى هو مصدر فأعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر ، وإذا صح عمل الضمير العائد على المصدر فى الظرف فى قوله (١) :

وما الحرب إلّا ما علمتم وذقتم

وما هو عنها بالحديث المرجّم

فأولى اسم الظاهر الذى هو بمعنى المصدر ، ولهذا قال الشارح على معنى إلخ فهو يشير إلى ما قلنا ، وفيه إشاره إلى أن ترتب الجزاء على الشرط جعلى لا عادى ولا شرعى

١- هو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ١٨ ، وخزانه الأدب (٣ / ١٠) ، (٨ / ١١٩) ، ولسان العرب (رجم) والدرر (٥ / ۴۴).

ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لأن التعليق إنما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : إن دخلت الدار فأنت حر - فقد علقت فى هذه الحاله حريته على دخول الدار فى الاستقبال (كان كل من جملتى كل) من إن وإذا يعنى الشرط والجزاء (فعليه استقباليه) أما الشرط : فلأنه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه ، وأما الجزاء : فلأن حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل

******

ولا عقلى ، فإن قلت : إن دخلت الدار فأنت حر كان ترتب الحريه على الدخول بالتزام المتكلم وجعله ، لا باستلزامه إياه عقلا أو شرعا أو عاده (قوله : ولا يجوز أن يتعلق إلخ) نوقش هذا بأن التعليق ، وإن لم يكن مستقبلا بحسب ذاته ؛ لأنه جعل شىء معلقا على شىء وهو حالى إلا أنه مستقبل من حيث متعلقه أعنى : المعلق والمعلق عليه فما المانع من جواز التعليق به للعلم باستقباليته من حيث متعلقه.

(قوله : أى من إن وإذا) بيان لكل الثانيه (قوله : يعنى الشرط والجزاء) بيان للجملتين اللتين هما بيان لكل الأولى ، وحاصل المعنى : ولأجل إفاده إن وإذا ما تقدم كانت كل جمله من جملتى الشرط والجزاء - المنسوبتين لكل واحد من إن وإذا - فعليه استقباليه بأن تصدر بالمضارع ، فيقال فيهما مثلا : إن تجئ أكرمك ، وإذا تجئ أكرمك فلا تكون واحده منهما اسميه ولا ماضويه (قوله : أما الشرط) أى : أما اقتضاء العله لكون جمله الشرط فعليه استقباليه (قوله : فلأنه مفروض الحصول فى الاستقبال) أى : للأنا أفدنا فى التعليق أنه هو الذى إذا حصل فى الاستقبال حصل غيره (قوله : فيمتنع ثبوته) أى الذى هو مفاد الاسميه ، وقوله ومضيه أى : الذى هو مفاد الماضويه ، وقد يقال : اقتضاء العله الاستقباليه جمله الشرط مسلم ، وأما اقتضاؤها للفعليه فلا ؛ لجواز أن تكون جمله الشرط اسميه استقباليه من حيث خبرها لكونه فعلا نحو : زيد ينطلق ، فإنها تفيد الاستمرار التجددى ، وأجيب بأن الجمله الاسميه من حيث هى اسميه لا تدل على حدوث ولا تجدد ، إذ شأنها أن تدل على مجرد الثبوت والحصول ، فلذا اشترط فى الجمله الشرطيه كونها فعليه (قوله : وأما الجزاء) أى : وأما اقتضاء العله لكون جمله الجزاء فعليه استقباليه (قوله : ويمتنع تعليق حصول الحاصل) أى : فيما مضى أو الآن على حصول ما

(ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكته) لامتناع مخالفه مقتضى الظاهر من غير فائده ، وقوله : لفظا إشاره إلى أن الجملتين وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسميه أو فعليه ماضويه

******

يحصل فى المستقبل ، هذا وما ذكره من الامتناع ظاهر إن كان معنى تعليق الجزاء على الشرط أن الشرط إذا حصل يحصل الجزاء بعده ، لكن لا نسلم أن هذا معنى التعليق ، بل معناه جعل الشرط سببا فى حصول الجزاء ، وإذا كان كذلك فيقال : إنه لا مانع من كون ما يأتى سببا فيما يحصل الآن كما إذا قلت : إن كان زيد يبرأ غدا فنحن نفرح الآن ، وقد يقال نمنع أن يكون الفرح الحاصل الآن مسببا عما يحصل فى المستقبل وهو البرء بالفعل ، بل هو مسبب عن شىء حصل الآن وهو إخبار الصادق بأن البرء يحصل فى المستقبل ، ولا شك أن هذا سابق على الفرح فمعنى التركيب حينئذ إن ثبت أن زيدا يبرأ فى المستقبل فنحن نفرح الآن (قوله : ولا يخالف ذلك) أى : ما ذكر من كون كل من جملتى الشرط والجزاء فعليه استقباليه بأن تكون الجملتان غير فعليتين ، أو غير استقباليتين فى لفظهما ، أو من جهه لفظهما ، لا يقال يرد عليه قوله الآتى ، وقد تستعمل إن فى غير الاستقبال إلخ ، فإنه إذا جاز استعمالها قليلا ـ لغير الاستقبال من غير نكته لم يصح قوله ولا ـ يخالف ذلك إلا لنكته ، ولم يصح التعليل بقوله لامتناع مخالفه إلخ ؛ لأنا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا مرتب على قوله سابقا ولكونهما لتعليق أمر بغيره فى الاستقبال إلخ ، وقوله وقد تستعمل إلخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسأله أخرى ا. ه سم.

(قوله : إلا ـ لنكته) أى : إلا ـ لفائده ، وذلك لأن ظاهر الحال يقتضى مراعاه الموافقه بين اللفظ والمعنى فلا يعدل عن الموافقه المذكوره إلا ـ لنكته ، والعدول عنها بلا نكته ممنوع فى باب البلاغه (قوله : اسميه) راجع لقوله : أو إحداهما ، وقوله : أو فعليه ماضويه راجع لكل من الأمرين ، وأورد عليه أن جمله الشرط لا تكون إلا فعليه ، والجواب أن بعض النحويين : كالأخفش جوز كون شرط إذا جمله اسميه كما فى (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ)(١) فلعل الشارح بنى كلامه على ذلك ، أو أراد بقوله : أو إحداهما

١- الانشقاق : ١.

فالمعنى على الاستقبال حتى أن قولنا : إن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس - معناه : إن تعتد بإكرامك إياى الآن فأعتد بإكرامى إياك أمس ، وقد تستعمل إن فى غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ)(۱) كما مر ، ...

******

أحدا معينا وهو جمله الجزاء (قوله : فالمعنى على الاستقبال) أى : فالمعنى لا تمكن المخالفه فيه بخلاف اللفظ ، فإنه قد يخالف لنكته (قوله : حتى إن قلنا إلخ) مبالغه فى كون المعنى على الاستقبال ، فكأنه قال : فالمعنى على الاستقبال حتى فى هذا المثال المتوهم فيه عدم الاستقبال بسبب التقييد بالآن والأمس ، ولما كان ظاهر الجملتين أنهما ماضويتان لفظا ومعنى احتيج فيهما لهذا التأويل لئلا تنخرم القاعده (قوله : إن تعتد) أى : إن تعد إكرامك إياى الآن وتمن به علىّ فأعتد بإكرامى إياك أمس أى : فأعده وأمنّ به فالاعتداد الواقع شرطا وجزاء استقبالى والآن والأمس ظرفان للإكرام لا للاعتداد ، قوله : فأعتد إلخ : هو بصيغه المضارع أو الأمر بناء على ما جوزه الشارح من كون الجزاء قد يكون إنشاء بلا تأويل ؛ وذلك لأنه لما كان الغرض من الجزاء بيان ما يترتب على الشرط صح كونه أمرا لدلالته على الحدث فى الاستقبال ، فيجوز أن يترتب على الشرط بخلاف الشرط ، فإنه مفروض الصدق فى الاستقبال فلا يكون إنشاء (قوله : وقد تستعمل إن فى غير الاستقبال) أى : وهو الماضى حقيقه أى : لفظا ومعنى ذلك فيما إذا قصد بها تعليق الجزاء على حصول الشرط فى الماضى ، ولا يقال هذا ينافى قوله سابقا ، أما الشرط فلأنه مفروض الحصول فى الاستقبال ؛ لأنا نقول هذا فيما إذا استعملت للتعليق فى المستقبل كما هو فى الغالب ، واعلم أنه كما إن قد تستعمل فى غير الاستقبال قد تستعمل إذا للماضى نحو : (حَتَّى إِذا ساوى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ)(۲) وللاستمرار نحو : (وَإِذا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قالُوا آمَنَّا)(۳) (قوله : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ)(۴)) فيه إنه إن كان المعلق عليه حقيقه هذا الفعل فهو مشكل ؛ لأن المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضى ، وإن كان التقدير : وإن ثبت فى المستقبل كونكم مرتابين فيما مضى فأتوا بسوره إلخ ،

۱- البقره : ۲۳.

۲- البقره : ۲۳.

۳- الكهف : ۹۶.

۴- البقره : ۱۴.

وكـذلك إذا جيء بها فى مقام التأكيـد بعـد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشـرط نحو : زيد وإن كثر ماله بخيل وعمرو وإن أعطى جاها لئيم ؛ وفى غير ذلك قليلا ...

******

كـانت إن لم تستعمل حقيقه إلاـ مع المستقبل ، وقـد يجاب باختيار الأول إلا أن فى الكلام حـذفا أى : وإن كنتم فى ريب فيما مضـى واسـتمر ذلـك الريب لوقت الخطـاب فـأتوا بسوره أى : فـأنتم مطـالبون بمـا يزيله وهو المعارضه المفيـده للجزم للعلم بأن المـأمور بطلب المعـارضه هو المرتـاب فى الحين لاـ الـذى سبق منه الريب وهو الآـن مؤمن (قوله : وكـذا إذا جيء بها) أى : بأن وقوله فى مقام التأكيـد أى : تأكيـد الحكم (قوله : بعـد واو الحال) اعلم أن العامل فى هـذه الحال وصف مأخوذ من الكلام أى : زيـد متصف بالبخـل حـال كونه مفروضا كثره ماله ، وقول بعضـهم العامل فيها المشـتق الـذى اشـتمل عليه الكلام فيه نظر ، إذ لا يطرد ذلك فقـد لا يكون فى الكلام مشـتق نحو : زيد وإن أساء أخوك (قوله : لمجرد الوصل) أى : وصل ما بعدها وهو الجمله الحـاليه بمـا قبلهـا وهو صاحبهـا أى : ربطه به ، ثم إن المراد أنهـا للوصـل مع الواو لا أنها مفيـده للوصل وحـدها (قوله : والربط) عطف تفسير (قوله : دون الشرط) أى : التعليق أى : وحينئذ فلا يكون ؛ لأن هذه جواب ؛ لأنه لا يكون لها جواب إلا إذا أريد بها التعليق ، وهنـا قـد انسـلخت عن التعليق للوصـل والربـط ، وإذ قـد علمت أن إن هـذه لاـ تحتاج إلى جواب فهى خارجه عما نحن بصـدده وهو إن الشـرطيه ؛ لأن جمله إن هـذه حاليه لا شـرطيه (قوله : زيـد وإن كثر ماله بخيل) أى : زيد بخيل ، والحال أن ماله كثير أى : إنه بخيل فى حال كثره ماله ، ولا شك أن هـذا تأكيـد للبخل ؛ لأنه إذا ثبت له البخل حال كثره المال دل على ملازمه البخل له وأنه لا ينفك عنه (قوله : وفى غير ذلك) أى : وقد تسـتعمل إن فى غير الاسـتقبال مع كونها للشرط فى غير ما ذكر من الأمرين السابقين قليلا (قوله : كقوله) أى : قول أبى العلاء المعرى فيا وطنى إلخ : وهذا البيت من قصيده مطلعها :

مغانى اللّوى من شخصك اليوم أطلال

وفى النّوم معنى من خيالك محلال

وبعد البيت المذكور فى الشرح :

كقوله :

فيا وطنى إن فاتنى بك سابق

من الدّهر فلينعم لساكنك البال

ثم أشار إلى تفصيل النكته الداعيه إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله : (كإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل ...

******

فإن أستطع آتيك فى الحشر زائرا

وهيهات لى يوم القيامه أشغال

وقوله : إن فاتنى أى إن فوتنى ، وقوله من الدهر : بيان للسابق ، والباء فى قوله : بك بمعنى فى أى : إن فوتنى من السكنى فيك دهر سابق على حد قوله تعالى : (وَما كُنْتَ بِجانِبِ الْغَرْبِي)(1) ، وقوله : فلينعم بفتح العين على صيغه المبنى للمفعول ، لكن بمعنى المبنى للفاعل - كذا ذكر بعضهم ، والذى ذكره شيخنا العلامه العدوى : أنه بفتح الياء والعين ناقلا ذلك عن كتب اللغه ، والبال بمعنى القلب ، والمعنى : فليجعل قلبه متنعما وجواب إن محذوف أى : فلا لوم علىّ : لأنى قد تركتك كرها من غير عيب فيك دل عليه قوله : فلينعم لساكنك البال ، ومعنى البيت : إنه إن كان زمن سابق من الدهر فوت علىّ الإقامه والسكنى فى وطنى ولم يتيسر لى الإقامه فيه وتولاه غير فلا لوم علىّ ؛ لأنى تركته من غير عيب فيه ، وحينئذ فلتطب نفس ذلك الساكن ولينعم بالا والغرض من ذلك إظهار التحسر والتحزن على مفارقه الوطن ، والشاهد فى قوله : إن فاتنى ، فإنها مستعمله فى الماضى لفظا ومعنى بقله (قوله : إلى تفصيل النكته) أى : إلى تفصيل سبب النكته فهو على حذف مضاف ؛ وذلك لأنه لم يذكر إلا نكته واحده ، وذكر لها أسبابا عده على ما ذكره الشارح كما سيظهر لك لا على ما ذكره الزاعم.

(قوله : كإبراز) أى : إظهار ، وقوله غير الحاصل : وهو الأمر المستقبل (قوله : فى معرض الحاصل) معرض : كمسجد اسم لموضع عرض الشىء أى ذكره وظهوره وموضع الذكر والظهور للشىء عباره عن اللفظ الدال عليه فهو مكان اعتبارى لا حقيقى والمعنى كإظهار المعنى الاستقبالى الغير الحاصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل

١- القصص : ۴۴.

لقوه الأسباب) المتآخذه فى حصوله نحو : إن اشتريت كان كذا - حال انعقاد أسباب الإشتراء (أو كون ما هو للوقوع كالواقع) هذا عطف على قوه الأسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل

******

فى الحال أو فى الماضى ، فإن قلت : إن الشرط إنما يفيد التعليق ولا دلاله له على الإظهار المذكور ، قلت : إنه يدل عليه على جهه التخيل ولو قال المصنف كإيهام أو تخييل إبراز إلخ لكان أظهر ؛ لأن نكته العدول فى الحقيقه إنما هو التخييل المذكور ؛ وذلك لأن إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل محصله التعبير عن المستقبل الذى لم يحصل بما يشعر بحصوله (قوله : لقوه الأسباب) لما كان إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج إلى سبب أشار المصنف إلى بيان الأسباب والعلل فى ذلك بقوله لقوه إلخ : فهو عله للإبراز المذكور ، وأل فى الأسباب للجنس فيشتمل ما له سبب واحد (قوله : المتآخذه) بالمد مع تخفيف الخاء أى : التى أخذ بعضها بعضد بعض ، والمراد المجتمعه فى حصوله ، ومعلوم أن الشىء إذا قويت أسبابه يعد حاصلا (قوله : حال انعقاد) أى : اجتماع وانتظام أسباب الاشتراء ، والحال أنه لم يحصل بالفعل وهو ظرف للقول المقدر أى : نحو قولك إن اشتريت فى حال إلخ : أو نقول ذلك فى حال إلخ ، والمراد بأسباب الاشتراء حضور سوق السلعه التى كثرت فيه مع قله المشترى ووجود الثمن ورغبه البائعين فى البيع ، فإذا وجدت هذه الأسباب عد الشراء الذى لم يحصل حاصلا فيعبر عنه بما يبرزه فى صوره الحاصل.

(قوله : أو كون ما هو للوقوع) أى : ما هو آئل للوقوع كالواقع فى الماضى يعنى : أنه يعبر بالماضى عن المعنى المستقبل فى جمله الشرط لقصد إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل ؛ لكون ذلك المعنى الاستقبالى شأنه الوقوع ، فهو كالواقع فى ترتب ثمره الوقوع فى الجمله على كل منهما نحو : إن مت كان كذا وكذا (قوله : عطف على قوه الأسباب) أى : فالمعنى أنه يبرز غير الحاصل فى صوره الحاصل لقوه الأسباب ، أو لكون المعنى الاستقبالى شأنه الوقوع فهو كالواقع أو للتفاؤل إلخ ، فالنكته التى ذكرها المصنف للعدول عن المضارع إلى الماضى واحده تعددت أسبابها ، واعترض على ما ذكره الشارح

على ما أشار فى إظهار الرغبه ؛ ومن زعم أنها كلها عطف على إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فقد سها سهوا بيّنا.

(أو التفاؤل أو إظهار الرغبه فى وقوعه) (١) أى : وقوع الشرط (نحو : إن ظفرت بحسن العاقبه فهو المرام) هذا ...

******

من العطف بأنه من عطف العام على الخاص ؛ وذلك لأن الآئل للوقوع أيلولته إما لقوه أسبابه المتآخذه فيه ، وإما للعلم بوقوعه من جهه أخرى وعطف العام على الخاص وكذا عكسه لا يجوز بأو ، إلا أن يجاب بحمل الأول على ما يمكن تخلفه عند اجتماع أسبابه لمانع وحمل الثانى على ما لم يمكن تخلفه كما فى الموت ، وحينئذ فهو من عطف المغاير (قوله : على ما أشار إليه) أى : المصنف فى قوله الآتى فإن الطالب إلخ : فإن محصله بيان أن فى إظهار الرغبه تقدير غير الحاصل حاصلا وتخيله كذلك ، ولو كان العطف على إبراز لما تأتى هذا البيان ، وقوله على ما أشار إليه متعلق بقوله ؛ لأنها كلها علل إلخ (قوله : فقد سها سهوا بينا) أى : من وجوه : الأول : إنه خلاف ما أشار له المصنف فى إظهار الرغبه من أنها أى : المعطوفات علل للإبراز. الثانى : أن إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يشتمل عليه كل ما بعده ، وحينئذ فلا يصح أن يكون قسيما له.

الثالث : أن التفاؤل لا يحصل بمجرد المخالفه ، بل لا بد من تنزيل غير الحاصل منزله الحاصل لذلك (قوله : أو التفاؤل) أى : من السامع أى : إنه يبرز غير الحاصل فى معرض الحاصل فى جمله الشرط لما فى ذلك الإبراز من التفاؤل الذى هو ذكر ما يسر به السامع ؛ وذلك لأن المخاطب إذا كان يتمنى شيئا فعبر له بما يشعر بحصوله وهو معنى إبرازه فى معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الإبراز السرور (قوله أو إظهار الرغبه) أى من المتكلم أى : أنه يبرز غير الحاصل فى معرض الحاصل لأجل إظهار المتكلم الرغبه فى وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك الإبراز الحاصل بالتعبير بالماضى عن المستقبل.

(قوله : أى وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد (قوله : فهو المرام) بوزن مكان وضمير فهو للظفر أى : فالظفر بحسن العاقبه هو المرام

١- التفاؤل للسامع وهو ذكر ما يسره ، والرغبه من المتكلم ، والمثال المذكور صالح لهما.

يصلح مثالا للتفاؤل وإظهار الرغبه ، ولما كان اقتضاء إظهار الرغبه إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه بقوله : (فإن الطالب إذا عظمت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره) أى : الطالب (إياه) أى : ذلك الأمر (فربما يخيل) ذلك الأمر (إليه حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضى (وعليه) أى : على استعمال الماضى مع إن لإظهار الرغبه فى الوقوع ...

******

(قوله : يصلح مثالا ـ للتفاؤل) أى : على جعل ضمير ظفرت مفتوحا للمخاطب ، وقوله وإظهار الرغبه أى : على جعل الضمير مضموما للمتكلم ، كذا ذكر بعضهم ، وعباره النوبى : إن ظفرت على صيغه المتكلم مثال لإظهار الرغبه ، وعلى صيغه المخاطب مثال لهما - ا. ه.

(قوله : فإن الطالب إلخ) هذا عله لكون إظهار الرغبه عله لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل وهى عله غائبه إن أبقيت على ظاهرها ؛ لأن إظهار الرغبه متأخر عن الإبراز وعله فاعليه إن أريد قصد إظهارها لتقدمه على الإبراز المذكور (قوله : فى حصول أمر) أى : فى المستقبل (قوله : يكثر تصوره) بفتح حرف المضارعه وضم ثالثه وتصوره بالرفع فاعل ، كذا ضبطه بعض مشايخنا ، وهذا غير متعين ، بل يصح ضم حرف المضارعه وكسر ثالثه ونصب تصوره على أنه مفعول أى : يكثر من حصول صورته فى الذهن (قوله : فربما) أى : فبسبب الكثره المذكوره ربما إلخ ، وهى هنا للتكثير (قوله : يخيل إليه) أى : إلى ذلك الطالب الذى عظمت رغبته ، وقوله حاصلا أى : فى الماضى وهو حال وقوله فيعبر عنه إلخ أى : وهذا معنى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل أى : وقد لا ـ يخيل له ذلك الأمر حاصلا فلا يعبر عنه (قوله : وعليه) إنما قال وعليه للتفاوت بينهما ؛ لأن الله منزه عن الرغبه ، والمراد بها هنا لازمها وهو كمال الرضا ، وأيضا ما ذكره المصنف من بيان اقتضاء إظهار الرغبه للإبراز لا يجرى فى حقه تعالى ؛ لأن كثره التصور وتخيل الحصول محال فى حقه تعالى - ا. ه أطول.

(قوله : لإظهار الرغبه فى الوقوع) معنى إظهار الرغبه فى حقه تعالى إظهار كمال رضاه بإراده التحصن فهو مجاز فى لازمه ، وقيل المراد : إظهار كون الشىء مرغوبا فيه فى

ورد قوله تعالى : (وَلا تُكْرِهُوا فَتَياتِكُمْ عَلَى الْبِغاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً)(۱) حيث لم يقل : إن يردن ، فإن قيل : تعليق النهى عن الإكراه بإرادتهن التحصن يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط - أجيب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط ...

******

نفس الأمر ، لا إظهار الرغبه القائمه بالمتكلم - كذا فى الفنرى. وفى ابن يعقوب أن إظهار رغبته تعالى فى وقوع الشىء إظهار إيجابه وطلبه طلبا جازما (قوله : (وَلا تُكْرِهُوا فَتَياتِكُمْ عَلَى الْبِغاءِ)) الفتيات : الإماء ، والبغاء : الزنى ، كانت الجاهليه تكره الإماء على الزنا ويأتين لهم بالدراهم ، فجاء الإسلام بتحريم ذلك.

(قوله : إن أردن تحصنا) أى : عفه ، فقد جىء بلفظ الماضى ، وهو أردن ، ولم يقل يردن مع أن النهى عن الإكراه المعلق على ذلك استقبالى حيث قيل ولا تكرهوا إلخ : للدلاله على رغبه المولى سبحانه فى إرادتهن التحصن أى : للدلاله على رضا المولى بذلك أو على أن هذا الأمر طلبه المولى طلبا جازما على ما مر (قوله : تعليق النهى) أى : وهو قوله لا تكرهوا إلخ : والتعليق من حيث إنه الجزاء فى المعنى أو حقيقه على ما مر من الخلاف (قوله : يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها) أى : لأن قوله (إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً) يقتضى بمفهوم المخالفه أنهن إذا لم يردن تحصنا يجوز للموالى إكراههن على البغاء مع أنه لا يجوز أصلا (قوله : أجيب إلخ) وأجيب أيضا بأن التقييد بالشرط لموافقه الواقع ؛ لأنه لا يتأتى الإكراه عند انتفاء إراده التحصن ؛ لأنهن إذا أردن عدم التحصن كان أمرهن بالزنا موافقا لغرضهن ، والطالب للشىء لا يتصور إكراهه عليه ، وإن لم يردن تحصنا ولا عدمه ، بل كن غافلات فلا يتأتى الإكراه ؛ لأن الإكراه إنما هو للممتنع ، غايه الأمر أن فى أمرهن بالزنا تنبيها لهن إن كن غافلات ، وأما ما قيل من أن الإكراه يتصور مع إراده البغاء بأن تريد الأمه البغاء مع شخص أو فى مكان فيكرهها على البغاء مع غير ذلك الشخص ، أو فى غير ذلك المحل فغير صحيح ؛ لأن الإكراه حينئذ ليس على البغاء ، بل على تعيين الفاعل أو المحل (قوله : بأن القائلين إلخ) أى : وهم القائلون باعتبار مفهوم الشرط

۱- النور : ۳۳.

يدل على نفى الحكم عند إنتفائه إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائده أخرى ؛ ويجوز أن تكون فائدته فى الآيه المبالغه فى النهى عن الإكراه ؛ يعنى أنهن إذا أردن العفه فالمولى أحق بإرادتها ، وأيضا دلاله الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر ، والإجماع القاطع على حرمه الإكراه مطلقا ؛ ...

******

(قوله : على نفى الحكم) أى : كحرمه الإكراه هنا ، وقوله عند انتفائه أى : انتفاء الشرط ، وحاصل هذا الجواب أن اعتبار مفهوم المخالفه مشروط بأن لا يكون للتقييد بالشرط فائده أخرى غير إخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم ، وهنا يجوز أن تكون الفائده فى التقييد به المبالغه فى نهى الموالى عن الإكراه لما فى ذلك من التوبيخ للموالى بذكر ما يظهر به فضيحتهم ، وحيث كان للتقييد بالشرط هنا فائده أخرى غير الإخراج سقط باعتبارها اعتبار مفهوم الشرط ؛ لأن مفهوم المخالفه إنما يعتبر إذا كان القيد للإخراج لا لفائده أخرى.

(قوله : يعنى أنهن) أى : الإماء مع خستهن وشده ميلهن إلى الزنا ، وقوله : فالمولى أى : فالمالك أحق بإرادتها لكماله وقله ميله بالنسبه لميلهن ، وحينئذ فيكون طلب إراده العفه منه متأكدا ، وإذا تأكد طلب إراده العفه والتحصن منه كان النهى المتعلق به عن الإكراه على الزنا قويا مبالغا فيه ، فظهر من هذا أن المقصود من القيد المبالغه فى نهى الموالى وتوبيخهم ، وحينئذ فلا مفهوم له ؛ لأن مفهوم المخالفه إنما يعتبر إذا كان القيد للإخراج فقط لا لفائده أخرى ، فإن قلت : جعل المقصود من القيد ما ذكر يقتضى أن المبالغه فى النهى إنما هى فى هذه الحاله فقط ، وهى إرادتهن التحصن لا مطلقا ، والمقصود تأكيد النهى مطلقا. قلت : لما كان الإكراه لا يتحقق إلا فى هذه الحاله تعرض لها ، لا لكون تأكيد النهى والمبالغه فيه مختصا بها ، وحينئذ فالتعرض لتلك الحاله لا ينافى تأكد النهى عن الإكراه مطلقا حتى عند عدم إرادتهن التحصن على فرض تأتيه فى تلك الحاله فتأمل.

(قوله : وأيضا دلاله الشرط) أى : مفهوم الشرط على انتفاء الحكم وهو الحرمه ، أو المراد دلاله الشرط من حيث مفهومه ، وهذا جواب ثان عن أصل الإشكال فهو

فقد عارضه ؛ والظاهر يدفع بالقاطع.

قال (السكاكى : أو للتعريض) أى : إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل : إما لما ذكر ، وإما للتعريض بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى : (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ) (١) ...

******

عطف على قوله بأن القائلين إلخ ، فكأنه قال : وأجيب أيضا بأن دلاله إلخ ، وحاصله أن الآيه وإن دلت على انتفاء حرمه الإكراه عند انتفاء الشرط فتلك الدلاله بحسب الظاهر نظرا لمفهوم المخالفه ، لكن قد عارض ذلك المفهوم الإجماع القاطع ومن المقرر أنه إذا تعارض أمران أحدهما قاطع والآخر ظاهر دفع الظاهر بالقاطع (قوله : فقد عارضه) أى : فقد عارض الإجماع الشرط أى : مفهومه (قوله : والظاهر يدفع بالقاطع) المراد بالظاهر هنا مفهوم الشرط والمراد بالقاطع هنا الإجماع ، واعترض هذا الجواب بأن الإجماع لا ينسخ النص حذرا من تقديم الإجماع على النص الذى هو أصل له فى الجمله ، وأجيب بأن الإجماع يجوز أن ينسخ النص على الصحيح لاستناده إلى النص ، فكأنه الناسخ (قوله : أو التعريض) عطف على قوله لقوه الأسباب ، كما يفيده قول الشارح أى : إبراز إلخ (قوله : بأن ينسب الفعل إلى واحد) أى : حقيقه أو مجازا (قوله : والمراد غيره) أى : ولا بد فيه من القرائن المؤديه لفهم الغير ، وإلا فقولك : جاءنى زيد مريدا ابنه ليس من التعريض فى شىء (قوله : (لَئِنْ أَشْرَكْتَ) إلخ) اعترض بأن النبى معصوم من الإشراك فكيف يسند إليه ، وأجيب بأن هذه قضيه شرطيه لا تستلزم الوقوع فالإسناد على سبيل الفرض ، وإنما عبر بالفعل الماضى المقتضى لوقوع ذلك تعريضا بالمخاطبين ، فالإشراك فى الحقيقه إنما هو منسوب لغيره ؛ لأن التعريض أن ينسب الفعل لواحد والمراد غيره ، فالإشراك نسب لواحد وهو النبى والمراد غيره ممن وقع منه الإشراك ، وحاصل ما فى المقام أن الشرك من النبى مقطوع بعدم حصوله ، فنزل منزله المشكوك فيه ، فكان

١- الزمر : ٦٥.

فالمخاطب هو النبى - صلى الله عليه وسلم - ، وعدم إشراكه مقطوع به لكن جىء بلفظ الماضى إبرازا للإشراك غير الحاصل فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير ...

******

المقام مقام إن تشرك ، لكن جىء بلفظ الماضى ، وإن كان المعنى على الاستقبال إبرازا للإشراك المقطوع بعدم حصوله فى معرض الحاصل فرضا وتقديرا تعريضا بمن حصل منه أنه حبط عمله ولا يضر فى دخول إن كون الفعل معلوم الانتفاء ؛ لأن إن تدخل على معلوم الانتفاء إذا نزل منزله المشكوك فيه لغرض من الأغراض.

(قوله : فالمخاطب هو النبى) الحصر إضافى أى : لا- أمته ، وإلا فغيره من الأنبياء مخاطب أيضا بدليل قوله تعالى : (وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) إن قلت وإذا كان كل واحد من الأنبياء خوطب بهذا الخطاب فلم أفرد الضمير ، فالجواب أنه إنما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد ؛ لأن الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته - كذا قرره شيخنا العدوى ، ويفيد ذلك ما ذكره عبد الحكيم حيث قال : إن المخاطب هو النبى وليس الخطاب عاما له ولجميع الأنبياء بقرينه ما قبله لا على ما وهم ؛ لأن الحكم المذكور موحى به إلى كل واحد منهم خطاب على حده. ا ه.

(قوله : مقطوع به) أى : فى جميع الأزمنه ؛ لأن الأنبياء معصومون من الشرك قبل البعثه وبعدها (قوله : لكن جئ إلخ) يفهم منه أنه لو لا الإبراز المذكور ؛ لأجل التعريض لجئ بلفظ الاستقبال وتصح الشرطيه ، مع أنه إذا كان إشراكه مقطوعا بعدمه فلا تصح إن ؛ لأنها للأمور المشكوكه ، والجواب أنهم يستعملون فى مثل ذلك إن لتنزيله منزله ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهله وإرخاء العنان (قوله : بلفظ الماضى) أى : وإن كان المعنى على الاستقبال (قوله : غير الحاصل) أى : من النبى صلى الله عليه وسلم لا فى الماضى ولا فى الحال (قوله : على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بالحاصل الثانى ؛ والحاصل أنه نزل إشراكه الذى هو غير حاصل فى جميع الأزمنه منزله إشراك فرض وقوعه منه - صلى الله عليه وسلم - فى الماضى ، وإنما احتيج لذلك ؛ لأنه لم يحصل منه - عليه الصلاه والسّلام - إشراك فى الماضى أصلا

تعريضا بمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم ؛ كما إذا شتمك أحد فتقول : والله إن شتمنى الأمير لأضربنه ، ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك ، وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه ...

******

(قوله : تعريضا بمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم) أى : لتحقق سببه منهم ، وقوله : تعريضا عله للإبراز ووجه التعريض المذكور أن الفعل إذا رتب عليه وعيد فى حال نسبته فرضا وتقديرا إلى ذى شرف وهو لم يحصل منه فهم منه المخاطبون أن الوعيد واقع بهم إن صدر منهم ذلك الفعل ، ولهذا التعريض فائده وهى توبيخ الكفار بأن أعمالهم كأعمال الحيوانات العجم لا ثمره فيها ؛ لأن إشراك أشرف الخلق إذا كان يحبط عمله ، فما بالك بأعمالهم وأنهم لا يستحقون الخطاب لكونهم فى حكم البهائم (قوله : إن شتمنى الأمير إلخ) أى : تعريضا بأن من شتمك يستحق العقوبه وأنك تضربه (قوله : ولا يخفى إلخ) هذا رد لاعتراض الخلخالى على السكاكى ، وحاصل ذلك الاعتراض أن التعريض عام لمن صدر منهم الإشراك فى الماضى وغيرهم ، وهذا التعريض يحصل بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل ، سواء كان ذلك الفعل بصيغه الماضى أو بصيغه المضارع أعنى لئن تشرك ، وحينئذ فما قاله السكاكى من أن العدول عن المستقبل إلى الماضى قد يكون للتعريض لا يتم ، وحاصل رد الشارح عليه أن من لم يصدر منهم الإشراك لا يستحقون التعريض بهم ؛ لأن القصد من التعريض التوبيخ وهو إنما يكون على ما وقع من القبيح لا على ما سيقع منه ، ولا نسلم أن التعريض بهم يحصل هنا بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل ماضيا أو مضارعا ، بل إنما نشأ من إسناد صيغه الماضى فقط ؛ لأنه وإن كان بمعنى المستقبل لكن التعبير به مع إن لإبراز ذلك المعنى فى صوره الحاصل خلاف الأصل ، فلا بد من نكته لارتكابه وهى هنا التعريض بخلاف المضارع ، فإنه لو عبر به مع إن لكان على أصله فلا يحتاج لنكته فلا وجه لإفادته للتعريض.

قال العلامه اليعقوبى : وفى هذا الرد بحث وهو أن كون المضارع على أصله ينتفى عنه التعريض إنما ذلك إن نسب لمن يصح صدوره منه ويشك فيه ، وأما إن أسند

على أصله ؛ ولما كان فى هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه إلى السكاكى وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم. ثم قال : (ونظيره) أى : نظير (لَئِنْ أَشْرَكْتَ) (فى التعريض) لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط للتعريض - قوله تعالى (وَما لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى)(١) ...

******

لمن علم انتفاؤه عنه قطعا طلب لذلك الإسناد وجه فيصح كونه للتعريض بمن صدر منه كالماضى ، بل نقول وبمن لم يصدر منه إن صح الصدور منه ليتحقق تهديده على ما يتوقع منه ، وأجاب عنه بعضهم بأن الإسناد الفرضى يكفى فيه الإمكان الذاتى ، وحينئذ فلا تعريض من جهه الإسناد - فتأمل.

(قوله : على أصله) أى : أصل الشرط المعلوم من المقام أى : وإنما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر (قوله : ولما كان هذا الكلام) أى : وهو قوله أو للتعريض كقوله تعالى إلخ (قوله : نوع خفاء وضعف) أما الخفاء أى : الدقه فظاهر ، وأما الضعف فإما لتوهم أن التعريض يحصل من صيغه المضارع كما ذكره الخلخالى ، وحينئذ فلا يتم ما ذكره السكاكى من أن العدول للماضى قد يكون للتعريض وقد عرفت اندفاعه عند الشارح ، وإما لما ذكره الزوزنى : من أن الإتيان بالشرط فى الآيه ماضيا ليس سببه التعريض ، بل سببه أن جمله الجواب جواب لقسم مقدر بدليل دخول اللام عليها لتقدمه على أداه الشرط وجواب الشرط محذوف فضعف أمر أداه الشرط لتقدم القسم وجعل الجواب له فلم تستطع أن تعمل فى لفظ المضارع ، فأتى لها بفعل شرط ماض حتى لا يظهر لها أثر عمل ، وحاصله أن العدول عن المضارع إلى الماضى ليس للتعريض ، بل لضعف أداه الشرط ، ولا يخفى أن هذا الوجه مدفوع بما تقرر من عدم التنافى بين المقتضيات لجواز تعددها فيمكن أن يكون العدول لضعف الأداه وللتعريض - هذا محصل ما فى الفنارى.

(قوله : نسبه للسكاكى) أى : للتبرى منه أو لأجل أن تثبت النفس ، وتتأمل حتى تدرك المقصود ولا تنفر بمجرد الخفاء والضعف لعلمها بأنه مقول هذا الإمام الكبير (قوله : ثم قال)

١- يس : ٢٢.

أی : وما لکم لا تعبدون الذی فطرکم بدلیل : (وَإِلَیْهِ تُرْجَعُونَ)(۱) إذ لو لا التعریض لکان المناسب أن یقال : وإلیه أرجع ...

******

أی : السکاکی (قوله : أی وما لکم لا تعبدون) لیس هذا بیانا للمعنی الذی استعمل فیه ومالی إلخ ، بل هو بیان للمعرض بهم وهو المراد من الکلام ؛ وذلک لأن المراد الإنکار علی المخاطبین فی عدم العباده بطریق التعریض لا إنکار المتکلم علی نفسه ، وإنما کان المراد ذلک بدلیل قوله تعالی بعد : (وَإِلَیْهِ تُرْجَعُونَ) إذ لو لا الإشاره إلی المخاطبین بهذا الإنکار علی وجه التعریض لکان المناسب وإلیه أرجع ؛ لأنه الموافق للسیاق ، واعترض علی المصنف بأنه قد تقدم التمثیل بهذه الآیه للالتفات علی مذهب السکاکی ، ومقتضی ما تقدم فی الالتفات أن المعبر عنه بالتکلم فی قوله : مالی ، هم المخاطبون علی وجه المجاز ؛ لأن الالتفات علی مذهبه هو التعبیر عن معنی اقتضاء المقام بطریق آخر غیر ما هو الأصل فیه ، وإذا کان التعریض هو أن یعبر عن معنی بعباره هی فیه حقیقه أو مجاز لیفهم غیر ذلک المعنی بالقرائن تحقق التنافی بینهما لاقتضاء الأول وهو کونه للالتفات أن المراد نفس المخاطبین ، واقتضاء الثانی وهو کونه للتعریض أن المراد المتکلم ولکن لینتقل منه إلی المخاطبین بالقرینه ، وقد یجاب بأن المراد فی الالتفات بکون التعبیر عن معنی بطریق غیر طریقه کون التعبیر لإفاده ذلک المعنی ولو بالانتقال إلیه بالقرائن ولو لزم التسامح فی إطلاق التعبیر علی نحو هذا القصد ، وعلی هذا فکونه للالتفات لا ینافی کونه للتعریض ، بل یصح کونه التفاتا من حیث إن المعنی المنتقل إلیه عدل عن طریقه مع اقتضاء المقام إیاه وکونه تعریضا من حیث مجرد التلویح له بالقرائن فافهم هذا ، فإن فیه دقه - أفاده العلامه الیعقوبی ، وأجاب العلامه ابن قاسم : بأن الآیه صالحه للالتفات بأن یکون قوله : (وَما لِیَ لا أَعْبُدُ الَّذِی فَطَرَنِی) مستعملا فی المخاطبین بأن یکون عبر عنهم بطریق التکلم مجازا علی سبیل الالتفات وصالح للتعریض بأن یکون المراد من قوله (وَما لِیَ لا أَعْبُدُ الَّذِی فَطَرَنِی) حقیقه وهو المتکلم المخصوص فیصح أن یجعل التفاتا وأن یجعل

۱- یس : ۲۲.

على ما هو الموافق للسياق (ووجه حسنه :) أى : حسن هذا التعريض (إسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه (الحق) هو المفعول الثانى للإسماع (على وجه ...

******

تعريضا فلا منافاه بين ما فى الموضعين ، فإن قلت : إن احتمال التعريض قد دل عليه الدليل وهو قوله : (وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) فيكون متعينا - قلت : هذا دليل ظنى فلا يفيد اليقين لجواز أن يكون فيه التفات أيضا ، وأن المعنى وإليه أرجع ، ثم إن من المعلوم أن الحمل على الحقيقه أولى فيكون التعريض فى الآيه أرجح ؛ لأن التعريض لا يكون إلا فى المعنى الحقيقى وعلى الالتفات يكون المعنى مجازا. نعم ما ذهب إليه الشارح من أنه يجوز أن يكون التعريض أيضا باعتبار المعنى المجازى ، وأن التعريض هنا بناء على استعمال (وَما لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى) فى المخاطبين مجازا فلا يكون الحمل على التعريض أرجح من الحمل على الالتفات ، فإن قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن التعريض كما تقدم أن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره وعلى التجوز لا يكون منسوبا إلى أحد ، والمراد غيره ، بل يتحد المنسوب إليه والمراد - قلت : أجاب الأستاذ السيد عيسى الصفوى : بأنه يكفى صدق ذلك بحسب اللفظ ، فإنه بحسب اللفظ منسوب إلى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب (قوله : على ما هو الموافق للسياق) أى : سياق الآيه وهو متعلق بقوله لكان المناسب أن يقال (قوله : ووجه حسنه) هذا مرتبط بمحذوف أى : والتعريض حسن ووجه حسنه إلخ (قوله : أى حسن هذا التعريض) أى : الواقع فى النظير أعنى : قوله تعالى (وَما لِيَ لا أَعْبُدُ) إلخ ، وليس المراد وجه حسن التعريض مطلقا ، إذ ما ذكره المصنف من الوجه لا يجرى فى قوله (لَئِنْ أَشْرَكْتَ ،) إذ لا يتأتى فيه قوله : حيث لا يريد المتكلم لهم إلا ما يريد لنفسه. وعباره عبد الحكيم قوله : هذا التعريض لا مطلق التعريض ، إذ لا يجرى ذلك فى قوله تعالى : (لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ؛) لأن المقصود فيه نسبه الحبط إليهم على وجه أبلغ.

(قوله : هو المفعول الثانى) أى : والمفعول الأول المخاطبين أى : أن يسمع المتكلم أولئك المخاطبين الذين هم أعداؤه ومن شأنهم أن لا يقبلوا له نصحا بحق ، وإنما نبه

لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) أى : ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ، ويعين) عطف على لا يزيد ؛ وليس هذا فى كلام السكاكى ؛ أى : على وجه يعين (على قبوله) أى : قبول الحق (لكونه) أى : كون ذلك الوجه (أدخل فى إمحاض النصح حيث لا يريد) المتكلم (لهم إلا ما يريد لنفسه ، ولو للشرط) أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا (فى الماضى ...

******

الشارح على كون الحق مفعولا ثانيا دفعا لما يتوهم من أن الحق صفه لإسماع أى : إسماع المتكلم المخاطبين الإسماع الحق (قوله : لا يزيد ذلك الوجه غضبهم) أى : مع أن من شأن المخاطب إذا كان عدوا للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم.

(قوله : ترك التصريح إلخ) أى : لأن المتكلم إنما أنكر على نفسه صراحه وإن فهم منه بالقرينه إراده الغير (قوله : وليس هذا فى كلام السكاكى) أى : صراحه وإن كان من نتائج قوله لا يزيد غضبهم ؛ لأن المراد أنه لا يثير غضبهم وما لا يثير الغضب فمن شأنه الإعانه على قبول الحق (قوله : فى إمحاض النصح) أى : فى إخلاص النصح ومن المعلوم أن ما كان أدخل فى إخلاص النصح يكون فى غايه القبول (قوله : حيث لا يريد) أى : حيث أظهر لهم أنه لا يريدهم إلا ما يريد لنفسه ، وذلك لأنه نسب ترك العباده إلى نفسه فبين أنه على تقدير تركه للعباده يلزمه من الإنكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم فى هذا الأمر فلا يريد لهم فيه إلا ما يريد لنفسه (قوله : ولو للشرط) أى : أصلها أن تكون للشرط ، وإنما قدرنا ذلك ؛ لأنها قد تأتى لغير ذلك كما يأتى (قوله : بحصول) الباء بمعنى على (قوله : فرضا) متعلق بحصول مضمون الشرط لا بالتعليق ؛ لأنه محقق وهو نصب على المصدريه أى : حصول فرض أو على الحاليه أى : حال كون ذلك الحصول مفروضا ومقدرا أو على التمييز أى : على حصول مضمون الشرط من جهه الفرض ، وإنما قيد الشارح ذلك الحصول بالفرض لئلا يلزم المنافاه بين قول المصنف الآتى مع القطع بانتفاء الشرط وبين كلام الشارح.

(قوله : فى الماضى) متعلق بحصول مضمون الشرط الذى تضمنه لفظ الشرط فى كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء اللذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط

مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول : لو جئتنى أكرمتك ؛ معلقا الإكرام بالمجىء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام ؛ ...

******

فى كلامه ، أما الأول : فلأن التعليق فى الحال لا فى الماضى ، وأما الثانى : فلأن حصول الجزاء غير مقيد بالماضى ، بل معلق على حصول الشرط وإن لزم تقييده بالماضى ؛ لأن المعلق على أمر مقيد بالماضى يلزم تقييده بالماضى - ا. ه سم.

(قوله : مع القطع بانتفاء الشرط) أى : بانتفاء مضمونه أى مع القطع بانتفاء مضمون الشرط فى الواقع فلا ينافى فرض حصوله وقوله مع القطع إلخ حال من الشرط أى حاله كونه مصاحبا للقطع بانتفاء مضمون الشرط ، والمراد بالشرط الثانى الجمله الشرطيه المعلق عليها بخلاف الشرط الأول ، فإنه بمعنى التعليق كما صرح به الشارح ولا يراد أن المعرفه إذا أعيدت كانت عينا لأنه أغلبى (قوله : فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث ؛ لأنه لا يتفرع على القاطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط ، وأجيب بأن المراد فيلزم انتفاء الجزاء من حيث ترتبه على ذلك الشرط وهذا لا ينافى وجوده من حيث ترتبه على سبب آخر غير الشرط ، ثم إن تعبير الشارح بيلزم لا يلائم قوله الآتى بل معناه إلخ ، وإنما يناسب فهم ابن الحاجب من أنها للاستدلال بانتفاء اللازم الذى هو الثانى على انتفاء الملزوم الذى هو الأول ؛ لأن تعبيره باللزوم فيه ميل إلى ذلك الفهم ، لكن فهم ابن الحاجب هذا سيرده الشارح فكان الأولى للشارح أن يقول بدل ذلك فينفى الجزاء أى إن لو إذا أفادت القطع بانتفاء الشرط أفادت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغه ؛ لأنها تفيد توقف الثانى على الأول وأنه شرط فيه خارجا وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط - اللهم إلا أن يقال : مراده بقوله فيلزم أى : بالنظر لعرف اللغه أى : فيلزم على إفادتها لغه توقف الثانى على الأول ، وأنه شرط فيه انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط - كذا قرر شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : كما تقول إلخ) حاصله أن ذلك القول يفهم بحسب عرف اللغه أن المجىء شرط فى الإكرام وأنه على تقدير وقوعه يقع الإكرام ، ويفهم أن المجىء لم يقع فيلزم حيث كان المجىء شرطا ، وانتفى انتفاء المشروط الذى هو الجزاء

فهی لامتناع الثانی – أعنی الجزاء – ؛ لامتناع الأول – أعنی الشرط ؛ یعنی أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط ؛ هذا هو المشهور بین الجمهور ، واعترض علیه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثانی مسبب ، وانتفاء السبب لا یدل علی انتفاء المسبب لجواز أن یکون للشیء أسباب متعدده ، بل الأمر بالعکس لأن انتفاء المسبب یدل علی انتفاء جمیع أسبابه ؛ فهی لامتناع الأول لامتناع الثانی ، ألا تری أن قوله تعالی : (لَوْ کانَ فِیهِما آلِهَهٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا)(۱) إنما سیق لیستدل بامتناع الفساد علی امتناع تعدد الآلهه ...

******

(قوله : فهی لامتناع) أی : مفیده لامتناع إلخ فلا ینافی قوله سابقا لتعلیق حصول إلخ فصریح معنی لو هو ذلک التعلیق ومآله امتناع الثانی لامتناع الأول.

(قوله : یعنی أن الجزاء إلخ) هذا یوافق ما یأتی للشارح دون ابن الحاجب وقوله منتف بسبب انتفاء الشرط أی : من حیث ترتبه علیه فلا ینافی أنه یوجد لسبب آخر (قوله : هذا) أی : کونها لامتناع الثانی لامتناع الأول هو المشهور وقوله واعترض علیه أی : علی ذلک القول المشهور.

(قوله : لجواز إلخ) قال سم : هذا مبنی علی جواز تعدد العلل لمعلول واحد ، أو أن هذا خاص بلو دون بقیه الشروط (قوله : أسباب متعدده) أی : مختلفه تامه کل واحد منها کاف فی وجوده وذلک کالشمس والقمر والسراج ، فإن کل واحد منها سبب فی الضوء علی البدل کاف فی وجوده (قوله : یدل علی انتفاء جمیع أسبابه) أی : لأن السبب التام یستحیل وجوده بدون مسببه ، إذ المعلول لا یجوز تخلفه عن علته التامه فانتفاؤه یستلزم انتفاء جمیع علله التامه.

(قوله : فهی لامتناع الأول لامتناع الثانی) أی : فهی مفیده لذلک ولیست مفیده لامتناع الثانی لامتناع الأول کما قال الجمهور (قوله : إنما سیق لیستدل إلخ) أی : لأن المعلوم هو امتناع الفساد وانتفاؤه لکونه مشاهدا ، وإنما یستدل بالمعلوم علی المجهول

۱- الأنبیاء : ۲۲.

دون العكس ، واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا يجتمعون على أنها لامتناع الأول لامتناع الثانى ؛ إما لما ذكره ، وإما لأن الأول ملزوم والثانى لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس ؛ لجواز أن يكون اللازم أعم.

وأنا أقول : ...

******

دون العكس كما هو مقتضى كلام الجمهور (قوله : دون العكس) أى : لأنه لا يلزم من انتفاء تعدد الإله انتفاء الفساد أى : استحالته لصحه وقوعه بإراده الواحد الأحد لحكمه ، والحاصل أن انتفاء الأول إنما جاء من انتفاء الثانى لا بالعكس كما هو قضيه كلام الجمهور (قوله : على أنها لامتناع الأول) أى : مفيده لامتناع الأول (قوله : إما لما ذكره) أى : ابن الحاجب أى وهو أن الأول سبب والثانى مسبب ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب بخلاف العكس (قوله : وإما لأن الأول ملزوم إلخ) هذا التعليل علل به الرضى وجماعه ، وإنما عدلوا عما قاله ابن الحاجب من قوله ؛ لأن الأول سبب إلخ إلى ما قالوه ؛ لأن ما قاله ابن الحاجب من سببيه الأول قاصر وليس كليا ، إذ الشرط النحوى عندهم أعم من أن يكون سببا نحو : لو كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا ، أو شرطا نحو : لو كان لى مال لحججت ، فإن وجود المال ليس سببا فى الحج ، بل شرط أو غيرهما نحو : لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعه ، إذ وجود النهار ليس سببا لطلوع الشمس ، بل الأمر بالعكس ولا شرطا فى طلوعها ، ولكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والحج ، فلذا عدلوا إلى التعبير باللازم والملزوم ، واعترض عليهم بأن ما قالوه لا يتم أيضا فى نحو : لو كان الماء حارا لكانت النار موجوده ، فإن الحراره ليست ملزومه للنار ؛ لأنها قد توجد بالشمس فإن ادعوا أن المراد اللزوم ولو جعليا وادعائيا فلابن الحاجب أن يريد السببيه ولو جعليه وادعائيه إلا أن يجاب بأنه يعلم من تتبع اللغه أن الشرطيه اعتبر فيها اللزوم ولم يعتبر فيها السببيه حتى يصح أن يعتبر كونها جعليه وادعائيه. ا ه ابن قاسم.

(قوله : أن يكون اللازم أعم) أى : كما فى قولك لو كانت الشمس طالعه كان الضوء موجودا (قوله : وأنا أقول) أى : فى رد اعتراض ابن الحاجب على الجمهور ،

منشأ هـذا الاـعتراض قله التأمـل لأنه ليس معنى قولهم : لو لامتناع الثانى لامتناع الأول أنه يسـتدل بامتناع الأول على امتناع الثانى حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ؛ بل معناه ...

******

وحاصـل مـا ذكره من الرد أن لو لهـا اسـتعمالان أحـدهما أن تكون للاسـتدلال العقلى وذلـك فيمـا إذا كان انتفاء الجزاء معلوما وانتفاء الشـرط غير معلوم فيؤتى بها للاستدلال بالمعلوم على المجهول أى : لأجل تحصيل العلم بالمجهول فهى حينئذ للاستدلال على امتنـاع الأـول بامتنـاع الثـانى لأفادتهمـا أن العله فى العلم بانتفاء الأول العلم بانتفاء الثانى ثانيهما أن تكون للترتيب الخارجى وذلـك فيمـا إذا كـان كل من انتفاء الطرفين معلوما ، لكن العله فى انتفاء الثانى فى الخارج مجهوله فيؤتى بها لبيان أن عله انتفاء الثانى فى الخارج هو انتفاء الأول فهى حينئذ لامتناع الثانى لامتناع الأول ، وتكون القضيه حينئذ وإن كانت فى صوره الشرطيه فى معنى الحمليه المعلله ، فـإذا قلت : لو جئتنى لأكرمتـك كـان المعنى على هـذا الاحتمال أن الإكرام إنما انتفى فى الخارج بسـبب انتفـاء المجئ ، ويكون هـذا كلامـا مع من كان عالما بانتفاء الجزاء وهو طالب أو كالطالب لعله انتفائه فى الخارج وعلمه بـذلك حاصـل بـدليل آخر يسـمى عله العلم ، والاسـتعمال الأـول اصـطلاح المنـاطقه ، والاسـتعمال الثـانى اصـطلاح أهل العربيه ، فابن الحاجب فهم من قول أهل العربيه أنها حرف لامتناع الثانى لامتناع الأول اصطلاح المناطقه وهو أنها للاستدلال ، وحينئذ فالمعنى أنها حرف يؤتى به للاستدلال على امتناع الثانى لامتناع الأول ولم يهتد لمرادهم من أنها للدلاله على أن العله فى انتفاء الثانى فى الخـارج انتفاء الأول فاعترض عليهم بأنها للاسـتدلال على امتناع الأول بامتناع الثانى لا للاسـتدلال على امتناع الثانى بامتناع الأول ولو اطلع ابن الحاجب على حقيقه الحال وفهم معنى عبارتهم الواقعه منهم ، وأن المراد أن امتناع الأول سبب لامتناع الثانى لا أنه دليـل عليه مـا اعترض عليهم (قوله : منشأ هـذا الاـعتراض) أى : اعتراض ابن الحـاجب على الجمهور (قوله : قله التأمل) أى : فى عبارتهم الصادره منهم وهى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الأول (قوله : أنه يسـتدل إلـخ) أى : كما فهم ابن الحاجب (قوله : أن انتفاء السبب أو الملزوم) المراد به

أنها للدلاله على أن انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فمعنى : (وَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ)(۱) أن انتفاء الهدايه إنما هو بسبب انتفاء المشيئه ؛ يعنى أنها تستعمل للدلاله على أن عله انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن عله العلم بانتفاء الجزاء ما هى ، ...

******

الأول والتعبير الأول منظور فيه لتعليل ابن الحاجب والثانى منظور فيه لتعليل الرضى والمراد بالمسبب واللازم الثانى ، وقوله لا يوجب أى : لجواز كونه أعم كما مر فقولك : لو كان إنسانا كان حيوانا ، أو لو كانت الشمس طالعه كان الضوء موجودا لا ينتج استثناء نقيض المقدم فيه ، بل هو عقيم (قوله : أنها للدلاله) أى : أنها وضعت لأجل الدلاله إلخ فهى لام العله لا للتعديه ؛ لأن المعنى الموضوعه هى له لزوم الثانى للأول (قوله : إنما هو بسبب انتفاء الأول) أى : لكون انتفاء الأول عله فى انتفائه فى الخارج فالنفيان معلومان ولكن العله فى انتفاء الثانى فى الخارج مجهوله للمخاطب فيؤتى بلو لإفاده تلك العله.

(قوله : فمعنى (وَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ)) فيه تعريض ابن الحاجب بأنه لم يهتد لفهم المراد من عبارتهم (قوله : إنما هو بسبب انتفاء المشيئه) أى : لأن انتفاء المشيئه عله فى انتفاء الهدايه فى الخارج (قوله : هى انتفاء مضمون الشرط) نقض هذا بقولنا : لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا ، إذ ليس انتفاء الحيوانيه فى الواقع علته انتفاء الإنسانيه ، وبكل صوره يكون الشرط معلولا والجزاء عله نحو : لو أضاء العالم لطلعت الشمس ، وكذا فى صوره كون الجزاء عله خاصه يمكن أن يوجد المعلول بأخرى نحو : لو أضاءت الدار لطلعت الشمس ، فإن عدم العله المعينه ليس عله لعدم المعلول اللهم إلا أن يقال : هذه الأمثله وأمثالها وارده على قاعده المناطقه الآتيه غير صحيحه بحسب اللغه - ا. ه فنرى.

(قوله : من غير التفات إلخ) أى : أن الجمهور لم يلتفتوا لما ذكر فى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الأول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم أن انتفاء

۱- النحل : ۹.

ألا ترى أن قولهم : لو لا لامتناع الثانى لوجود الأول ؛ نحو : لو لا علىّ لهلك عمر ؛ معناه أن وجود علىّ سبب لعدم هلاك عمر لا- أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ؛ ولهذا صح مثل قولنا : لو جئتنى لأكرمتك لكنك لم تجئ ؛ أعنى عدم الإكرام بسبب عدم المجىء ، قال الحماسى :

ولو طار ذو حافر قبلها

لطارت ولكنّه لم يطر (١)

******

الأول عله فى العلم بانتفاء الثانى ودليل عليه ، فاعترض عليهم بما مر (قوله : ألا- ترى إلخ) هذا تنظير لما قاله فى لو أتى به لتوضيح المقام (قوله : لوجود الأول) أى : لأن لو للنفى فلما زيدت عليها لا النافيه نفت النفى ونفى النفى إثبات (قوله : أن وجود على سبب) أى : فى الخارج (قوله : لا أن وجوده إلخ) أى : لأن عدم هلاك عمر معلوم للمخاطب كما أن وجود علىّ كذلك ولا يستدل بمعلوم على معلوم ، إذ المعلوم لا يستدل عليه ، والحاصل أن وجود علىّ لم يقصد إفادته للعلم بعدم هلاك عمر فإن المراد بيان السبب المانع من هلا-كه (قوله : ولهذا صح) أى : لكون معنى لو الدلاله على أن انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول لا الاستدلال بامتناع الأول على امتناع الثانى كما فهم ابن الحاجب صح إلخ ، إذ لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المقدم وهو لا ينتج شيئا كما نص عليه علماء المنطق لجواز أن يكون اللازم أعم ، فتعين أن يكون ذلك الاستثناء إشاره إلى علو انتفاء الجزاء (قوله : قال الحماسى) بكسر السين نسبه للحماسه وهى فى الأصل الشجاعه ، ثم سمى بها كتاب أبى تمام الذى جمع فيه أشعار البلغاء المتعلقه بالشجاعه ، فإذا قيل بيت حماسى فمعناه : منسوب للحماسه والشجاعه لتعلقه بها ، وإذا قيل شاعر حماسى معناه : أن شعره مذكور فى ديوان الحماسه أى : الكتاب المذكور ، وأتى بكلام الحماسى دليلا لقوله صح دفعا لتوهم أن هذا القول غير صحيح (قوله : ولو طار إلخ) أى : فعدم طيران الفرس معلوم ،

١- البيت من المتقارب ، وهو للحماسى فى شرح عقود الجمان / ١١۴.

يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر ، وقال المعرى :

ولو دامت الدّولات كانوا كغيرهم

رعايا ولكن ما لهنّ دوام (۱)

وأما المنطقيون فقد جعلوا إن ولو أداه للزوم وإنما يستعملونها فى القياسات لحصول العلم بالنتائج ؛ ...

******

والغرض بيان السبب فى عدم طيرانها وهو عدم طيران ذى حافر قبلها (قوله : ولو دامت الدولات إلخ) هو بضم الدال جمع دوله بمعنى الملك أى : أهل الدولات يعنى الملوك الماضيه ، وقوله كانوا أى : أهل دوله زماننا رعايا لهم ، قال الحفيد : وهذا البيت قد دخله القلب ، والأصل : ولو كانت الدولات رعايا لهذا الممدوح لما ذهبت دولتهم - وفيه نظر ، إذ لا داعى لارتكاب القلب ، بل معنى البيت ولو دامت الدولات للملوك الماضيه واستمرت دولتهم لآخر الزمان لكان أهل زماننا من الأمراء رعايا لهؤلاء الملوك كغيرهم - كذا قال الغنيمى ، وفيه أن هذا لا يناسب مقام المدح ، فلعل الأولى أن يقال : معنى البيت لو دام أهل الدولات أى : الملوك الماضيه إلى آخر الزمان لكانوا رعايا لهذا الممدوح لاستحقاقه الإماره عليهم لما فيه من الفضائل فنفى دوام الدولات الماضيه سبب فى عدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح ؛ لأنهم لا يعيشون معه إلا رعايا ، ومعلوم أن بانقراضهم انتفى كونهم رعايا له ، فليس الغرض الاستدلال على نفى كونهم رعايا له ، وإنما المراد بيان سبب ذلك الانتفاء فى الخارج ولهذا صح استثناء نقيض المقدم (قوله : كغيرهم) خبر لكان ورعايا خبر بعد خبر أو أنه خبر لكان وكغيرهم حال مقدمه (قوله : وأما المنطقيون) هذا مقابل لمحذوف أى وهذا أى : ما ذكر من أنها للدلاله على أن انتفاء الثانى فى الخارج بسبب انتفاء الأول قاعده اللغويين ، وأما قاعده المنطقيين إلخ (قوله : إن ولو) أى : ونحوهما (قوله : للزوم) أى : للدلاله على لزوم التالى للمقدم ليستفاد من نفى التالى نفى المقدم وقد جعلوا هذا الاستدلال اصطلاحا وأخذوه مذهبا - كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : وإنما يستعملونها) أى : أداه اللزوم سواء كانت إن أو لو أو غيرهما كإذا ومتى وكلما ، وفى بعض النسخ يستعملونهما أى إن ولو ، وقوله لحصول العلم أى :

۱- البيت من الطويل ، وهو للمعرى فى شرح عقود الجمان / ۱۱۴.

فهى عندهم للدلاله على أن العلم بانتفاء الثانى عله العلم بانتفاء الأول ؛ ضروره انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات إلى أن عله انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى ، وقوله تعالى : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا)(۱) ...

******

لاكتسابه (قوله : فهى عندهم للدلاله) أى : موضوعه لأجل الدلاله إلخ فلا يقال : إن كلامه يفهم أن معناها نفس الدلاله المذكوره وهو غير مراد ، وإنما المراد أن معناها لزوم الثانى للأول مع انتفاء اللازم المعلوم ، فيستدل به على انتفاء الملزوم المجهول كما أفاد ذلك السيرامى ، ثم إن قوله فهى عندهم إلخ يقتضى أنها إنما تستعمل عندهم فى ذلك كما إذا استثنى نقيض التالى نحو : لو كانت الشمس طالعه فالنهار موجود ، لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعه فهى هنا للدلاله على أن العلم بانتفاء الثانى عله للعلم بانتفاء الأول مع أنها قد تستعمل عندهم للدلاله على أن العلم بوجود الأول عله للعلم بوجود الثانى كما إذا استثنى عين المقدم نحو : لو كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا لكن الشمس طالعه ينتج عين التالى أى : فالنهار موجود فهى هنا للدلاله على أن العلم بوجود الأول عله للعلم بوجود الثانى ، إلا أن يقال : اقتصر الشارح على ما ذكره ؛ لأنه الأغلب أو أن ما قاله على سبيل التمثيل - تأمل. سم.

(قوله : ضروره انتفاء الملزوم) أى : وهو الأول وقوله بانتفاء اللازم أى : بسبب انتفاء اللازم أى : الذى هو الثانى (قوله : من غير التفات إلخ) أى : كما التفت إلى ذلك علماء اللغه ، قال السيرامى : استعمال لو على قاعده اللغويين أكثر فى القرآن والحديث وأشعار العرب ، وعلى قاعده المناطقه أكثر فى استعمالات أرباب التآليف خصوصا فى كتب المنطق والحكمه ؛ لأن المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء فى الواقع ما ذا ، وثمره الخلاف بين الطريقتين تظهر فى استثناء نقيض المقدم فإنه جائز عند أهل العربيه دون أهل الميزان وفى استثناء عين المقدم فإنه بالعكس ، وأما

۱- الأنبياء : ۲۲.

وارد على هذه القاعده لكن الاستعمال على قاعده اللغه هو الشائع المستفيض ؛ وتحقيق هذا المبحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن ، وفى هذا المقام مباحث أخرى شريفه أوردناها فى الشرح وإذا كانت لو للشرط فى الماضى (فيلزم ...

******

استثناء نقيض التالى فجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل اتفاقا (قوله : وارد على هذه القاعده) من الورود وهو المجئ والإتيان أى : آت على هذه القاعده من إتيان الجزئى على الكلى لا من الإيراد وهو الاعتراض ، وإنما كانت الآيه المذكوره وارده على هذه القاعده ؛ لأن القصد بها تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانيه بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء التعدد وليس القصد بها بيان أن عله انتفاء الفساد فى الخارج انتفاء التعدد ، ثم إن ظاهر الشارح أن هذه القاعده غير لغويه وأن الآيه وردت على مقتضاها لا على لغه العرب وفيه أن هذا بعيد جدا كيف والقرآن عربى ، وأجيب بأن وروده على هذه اللغه لا ينافى كونه عربيا ؛ لأن ذلك إنما هو باعتبار الغالب بدليل اشتمال القرآن على ألفاظ غير عربيه كما تقدم وبأن هذه القاعده عربيه أيضا جرى عليها أهل الميزان ولكنها قليله الاستعمال بالنسبه للقاعده الأخرى فى استعمال اللغويين ، وإنما نسبت للمناطقه لاستعمالهم لها كثيرا وجريانهم عليها ؛ وذلك لأن غرضهم تركيب الأدله من القضايا الشرطيه اللزوميه والمناسب فى اعتبار الشرط الملازمه بين المقدم والتالى ليستفاد من نفى التالى نفى المقدم ، وعلى هذا الجواب فيقال : إن مراد الشارح بأهل اللغه فى قوله على قاعده أهل اللغه المعربون ؛ لأن كلا الاستعمالين لغوى لأن العرب قد يقصدون الاستدلال على الأمور العرفيه كما يقال : هل زيد فى البلد فتقول لا لو كان فيها لحضر مجلسنا ، فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه فى البلد وسمى علماء البيان مثل هذا بالطريق البرهانى ، أو يقال : المراد بقاعده اللغه الكثيره الاستعمال عندهم وليس المراد أنهم لا يقولون بغيرها (قوله : على ما ذكرنا) أى : تحقيقا آتيا على ما ذكرنا ومراده بالمبحث هنا المسأله ، وليس المراد به الاعتراض.

(قوله : وإذا كانت لو للشرط فى الماضى إلخ) أشار بذلك إلى أن الفاء فى قول المصنف فيلزم فاء الفصيحه واقعه فى جواب شرط مقدر (وقوله : فيلزم) أى غالبا كما

عدم الثبوت والمضى فى جملتيها) إذ الثبوت ينافى التعليق ، والاستقبال ينافى المضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعليه الماضويه إلا لنكته ، ومذهب المبرد أنها تستعمل فى المستقبل استعمال إن وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاه والسّلام : " اطلبوا العلم ولو بالصين " (١) ، ...

******

يستفاد من قول الشارح بعد وهو مع قلته ثابت (قوله : عدم الثبوت) أى : عدم الحصول فى الخارج والمقصود به نفى اسميه شىء من جملتيها (قوله : والمضى) بالرفع عطف على عدم وقوله فى جملتيها أى : جمله الشرط وجمله الجزاء المنسوبتين إليها تنازعه عدم الثبوت والمضى (قوله : إذ الثبوت) أى : الحصول فى الخارج ينافى التعليق أى : المتقدم الذى هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا ، وإنما كان الثبوت منافيا للتعليق ؛ لأن الحصول الفرضى المأخوذ فى تعريف التعليق يلزمه القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يلزمه عدم الثبوت قاله السيد فى حواشى المطول.

(قوله : والاستقبال ينافى المضى) أى : إن كونهما استقباليتين ينافى ما تقرر من كونها التعليق شىء بشىء فى المضى وأشار الشارح بهذا إلى أن التفريع فى المتن على طريق اللف والنشر المرتب ، فقوله فيلزم عدم الثبوت فى جملتيها مفرع على قوله ولو للشرط أى : التعليق ، وقوله : ويلزم المضى فى جملتيها مفرع على قوله : فى الماضى (قوله : عن الفعليه الماضويه) لفظا ومعنى أى : إلى المضارعيه فى اللفظ وإن كان المعنى ماضيا (قوله : ومذهب المبرد أنها تستعمل فى المستقبل استعمال إن) أى : فى المستقبل فلا تحتاج إلى نكته (قوله : وهو) أى : استعمالها فى المستقبل.

(قوله : نحو قوله عليه الصلاه والسّلام إلخ) قد يقال إن لو هذه لا جواب لها وإنما هى للربط فى الجمله الحاليه كما تقدم فى إن وكلامنا فى لو الشرطيه ، وحينئذ فلا يصح التمثيل بما ذكر وقد يجاب بأن كلامه مبنى على القول بأن لو هذه جوابها مقدر والأصل ولو يكون الطلب بالصين فاطلبوه ولو تكون المباهاه بالسقط فإنى أباهى به

١- موضوع ، أخرجه ابن عدى والعقيلى والبيهقى وغيرهم كما فى ضعيف الجامع (١٠٠٥).

" فإنى أباهى بكم الأمم يوم القيامه " (١) ولو بالسقط ...

******

فالشرط فى هذين المثالين مستقبل بدليل أنه فى حيز اطلبوا وأباهى بكم الأمم يوم القيامه الذى هو مستقبل ولو مثل الشارح بقول الشاعر :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا

ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظلّ صدى صوتى وإن كنت رمّه

لصوت صدى ليلى يهشّ ويطرب (٢)

كان أحسن ، فعلم مما تقدمه كله أن للو أربع استعمالات : - أحدها أن تكون للترتيب الخارجى ، والثانى : كونها للاستدلال ، والثالث : أن تكون وصله للربط فى الجمله الحاليه ، والرابع : أن تكون بمعنى إن للشرط فى المستقبل ، وقد تكون للدلاله على استمرار شىء بربطه بأبعد النقيضين ومن ذلك " قوله - عليه السلام - أو قول عمر على ما قيل : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " (٣) فالخوف وعدمه نقيضان وعدمه أبعد لعدم العصيان منه فعلق عدم العصيان على إلا بعد إشاره إلى أن عدم العصيان منه مستمر وأن العصيان لا يقع من صهيب أصلا وقد تكون للتمنى ومصدريه أخذا مما يأتى ومثل لهما بقوله تعالى : (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ)(٤) فدخولها على المضارع فى نحو قوله تعالى : (لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)(٥) (قوله : فإنى أباهى بكم الأمم) هذا ليس من تتمه ما قبله ، بل من حديث آخر وهو قوله عليه السلام : " تناكحوا تناسلوا فإنى " إلخ فمراد الشارح تعداد الأمثله والحديث الأول " وهو اطلبوا

١- صحيح ، أخرجه أحمد وابن حبان وغيرهما ، بلفظ : فإنى مكاثر ... كما فى الإرواء (١٧٨٤).

٢- البيتان من الطويل وهما لأبى صخر الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨ ، وشرح شواهد المغنى ص ٦٤٣ ، وللمجنون فى ديوانه ص ٣٩ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٥٥ والبيتان بلا نسبه فى تاج العروس (لو).

٣- اشتهر فى كلام الأصوليين وأصحاب المعانى وأهل العربيه من حديث عمر ، وبعضهم يرفعه للنبى صلى الله عليه وسلم وذكر البهاء السبكى أنه لم يظفر به بعد البحث ، وانظر كشف الخفاء ٢ / ٣٩١ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

٤- الحجر : ٢.

٥- الحجرات : ٧.

(فدخولها على المضارع فى نحو :) (وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)(1) أى : لوقعتم فى جهد وهلاك ، والفعل هو الإطاعه ؛ يعنى أن امتناع عنتكم ...

******

العلم ولو بالصين" قال ابن حبان لا أصل له كما فى الغماز (قوله : فدخولها على المضارع إلخ) هذا مفرع على قوله : فيلزم المضى فى جملتيها أى : وحيث كان ذلك لازما فدخولها على المضارع إلخ (قوله : فى جهد) هو بفتح الجيم المشقه والطاقه والمراد هنا الأول ، وأما بالضم فهو بمعنى الطاقه ليس إلا وقوله وهلاك الواو بمعنى أو ، إذ لا يجوز إراده معنيين من لفظ واحد.

(قوله : لقصد استمرار الفعل) أى : للإشاره إلى قصد استمرار الفعل ، والمراد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث ، والمراد باستمراره الاستمرار التجددى ، وحاصله : إن دخول لو على المضارع فى الآيه على خلاف الأصل لنكته اقتضاها المقام ، وهى الإشاره إلى أن الفعل الذى دخلت عليه يقصد استمراره فيما مضى وقتا بعد وقت وحصوله مره بعد أخرى ، ولو نفت ذلك الاستمرار ، واستمرار الفعل على وجه التجدد إنما يحصل بالمضارع لا بالماضى ، الذى شأنه أن تدخل عليه لو فالعدول عن الماضى للمضارع لهذه النكته التى اقتضاها المقام (قوله : فيما مضى وقتا فوقتا) أشار بقوله فيما مضى إلى أن لو على معناها وأن المضارع الواقع موقع الماضى أفاد الاستمرار فيما مضى ، وبقوله وقتا فوقتا ، إلى أن الانتفاء ملاحظ بحسب أوقات الوجود فإن الإطاعه توجد فى العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك ، فيكون المضارع المنفى كالمثبت فى أن المستفاد منه تجددى لا ثبوتى. ا ه فنرى.

(قوله : والفعل) أى : الذى قصد استمراره فى الآيه هو الإطاعه وعليه ففى كلام المصنف حذف مضاف أى : لقصد امتناع استمرار إلخ بدليل قوله يعنى أن امتناع عنتكم بسبب إلخ ، هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره فى كلام المصنف بأن يكون المعنى لقصد

١- الحجرات : ٧.

بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم فإن المضارع يفيد الاستمرار ، ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعه ؛ يعنى أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم ...

******

الاستمرار المذكور أى : من يطيعكم بقطع النظر عن لو ، ويفهم امتناع الاستمرار من لو ، وليس المعنى لقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج لتقدير المضاف المتقدم ، وحاصل ما ذكره الشارح أن الكلام مشتمل على نفى وهو لو وقيد وهو الاستمرار المفاد بالمضارع فيجوز أن يعتبر نفى القيد ، وأن يعتبر تقييد النفى فالمعنى على الأول انتفى عنتكم بسبب امتناع الاستمرار على الإطاعه فى الكثير ، وعلى الثانى انتفى عنتكم بسبب الامتناع المستمر على إطاعتكم فى الكثير (قوله : بسبب امتناع استمراره إلخ) هذا يفيد ثبوت أصل إطاعته - عليه الصلاه والسّلام - لهم فى بعض الأمور ، وهو كذلك فموافقته لهم فى بعض الأمور التى لا تضر لا توجب الهلاك ، بل فيها تطييب لخواطرهم ، ولذا أمر عليه السلام بمشاورتهم وإلا فهو غنى عنها والذى يوجب وقوعهم فى المشقه والهلاك إنما هو استمراره - عليه الصلاه والسّلام - على إطاعتهم فيما يستصوبون حتى كأنه مستتبع فيما بينهم ويستعملونه فيما يعن لهم وفى ذلك من اختلال الرساله والرياسه ما لا يخفى ، وأورد على الوجه الأول أنه إذا كان المنفى استمرار الإطاعه فى كثير من الأمر كان أصل الإطاعه فى الكثير ثابتا مع أن الواقع خلافه ؛ لأنه إنما أطاعهم فى القليل ، وأجيب بأن المفهوم معطل بالنظر للقيد ، أو يقال : يكفى كون ما أطاعهم فيه كثيرا فى نفسه وإن كان قليلا بالنسبه إلى مقابله.

واعلم أن هذا الإيراد إنما يتوجه على الوجه الأول فى كلام الشارح لا على الوجه الثانى ؛ لأن محصله أن العله فى انتفاء العنت الامتناع المستمر على إطاعتهم فى الكثير فيكون أصل الفعل وهو الإطاعه فى الكثير منفيا.

(قوله : ويجوز أن يكون الفعل) أى : الذى قد قصد استمراره امتناع الإطاعه أى : إن لوحظت لو قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار عليها ، فلما دخل عليها صارت كأنها جزء منه والاستمرار ملاحظ بعد النفى فهو حينئذ من تقييد النفى بخلافه على

لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفى والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجمله الإسميه المثبته تفيد تأكيد الثبوت ودوامه ...

******

الوجه الأول ، فإن الفعل الدال على الاستمرار ملحوظ قبل النفى فهو من نفى القيد ، وفى تأخير هذا الوجه الثانى وتعبيره فى جانبه بالجواز إشاره لرجحان الوجه الأول ولذلك قال فى المطول : إنه الظاهر ، ووجه ذلك بأمرين :

الأول أن القياس اعتبار الامتناع واردا على الاستمرار حسب ورود كلمه لو المفيده للامتناع على صيغه المضارع المفيد للاستمرار ؛ لأن استفاده المعانى من الألفاظ على وفق ترتيبها ، وأما اعتبار الاستمرار واردا على النفى فهو خلاف القياس فلا يصار إليه إلا عند تعذر الجريان على موجب القياس نحو : (وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً)(١) أو لم يكن فيه مزيه كما فى قوله تعالى (وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ)(٢) حيث حمل على استمرار نفى الحزن عنهم إذ ليس فى نفى استمرار الحزن مزيد فائده.

الثانى : أن العله فى نفى عنتهم نفى الاستمرار على إطاعتهم ، لا استمرار نفى الإطاعه الذى تضمنه ذلك الوجه الثانى ؛ وذلك لأن استمرار نفى الإطاعه يقتضى أن أصل الفعل وهو الإطاعه منفى بخلاف نفى الاستمرار على الإطاعه فإنه يفيد ثبوته ومعلوم أن أصل الإطاعه لا يترتب عليه العنت لما يترتب عليه من مصلحه استجلابهم واستماله قلوبهم - ا. ه سم.

(قوله : لأنه كما أن إلخ) عله لقوله ويجوز إلخ ودفع بهذا ما يقال معنى قولهم : إن المضارع يفيد الاستمرار أى : استمرار معناه وهذا الاحتمال بخلافه ؛ لأنه يلزم عليه أن المضارع إنما أفاد استمرار معنى لو وهذا خلاف القاعده ، وحاصل الدفع أنه لا مانع من كون الفعل المضارع المنفى يفيد استمرار النفى كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت ، وذلك إذا لوحظ النفى قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار بحيث جعل النفى كأنه جزء من الفعل. (قوله : كما أن الجمله الاسميه إلخ) هذا تنظير للفعلين المثبت والمنفى وهذا

١- الكهف : ٤٩.

٢- البقره : ٣٨.

والمنفيه تفيد تأكيد النفى ودوامه لا نفى التأكيد والدوام كقوله تعالى : (وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)(۱) ردا لقولهم (آمَنَّا) ...

******

بالنسبه للوجه الثانى ؛ لأن المعتبر فيه تأكيد النفى وكذا هنا المعتبر تأكيد الثبوت (قوله : والمنفيه تفيد تأكيد النفى) أى : استمرار الانتفاء ومن هذا يتخرج الجواب عن النفى فى قوله تعالى : (وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)(۲) بأن ترجع المبالغه إلى نفى الظلم ، فالمعنى انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغا فيه ، فالجمله مفيده لتأكيد النفى والمبالغه فيه لا لنفى التأكيد والمبالغه وإلا لاقتضت أن المنفى إنما هو المبالغه فى الظلم فيفيد ثبوت أصل الظلم وهو باطل.

(قوله : لا نفى التأكيد) إن قلت قضيه قاعده أن النفى يتوجه إلى القيد فى الكلام أن الجمله المنفيه إنما تفيد نفى التأكيد ، قلت هذا إذا اعتبر القيد سابقا على النفى ، وأما إذا اعتبر سبق النفى كانت مفيده لتأكيد النفى ، والحاصل أنه إذا اعتبر القيد سابقا على النفى أفادت نفى القيد غالبا ، وتاره تفيد نفى المقيد ، وتاره تفيد نفيهما معا عند الشارح خلافا للشيخ عبد القاهر حيث أوجب نفى القيد ، وأما إذا اعتبر تقدم النفى فإنما تفيد تأكيد النفى أو يقال إن هذا - أى : إفاده تأكيد النفى - استعمال آخر للنفى كما قاله سم.

(قوله : ردا لقولهم (آمَنَّا)) بيان ذلك أن قولهم آمنا يفيد حدوث الإيمان منهم وصدوره فى الماضى ولو مره ؛ لأن الماضى يدل على الوقوع والانقطاع فرد المولى سبحانه عليهم بقوله : (وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) مؤكدا للنفى بالباء الزائده فى الخبر ، فالنفى ملحوظ أولا قبل التأكيد فهى مفيده لتأكيد النفى ، والمعنى حينئذ إيمانهم منفى نفيا مؤكدا وعلى هذا فقوله : (وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) سالبه كليه مناقضه للموجبه الجزئيه حكما ، التى هى قولهم : (آمَنَّا) وليس التأكيد ملحوظا أولا قبل النفى بحيث يكون الكلام من نفى التأكيد وإلا لم يكن ردا لقولهم ؛ لأن نفى التأكيد يقتضى ثبوت أصل إيمانهم وهذا عين دعواهم.

۱- البقره : ۸.

۲- فصلت : ۴۶.

على أبلغ وجه وآكده (كما فى قوله تعالى : (اللّٰه يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)) (١) حيث لم يقل : الله مستهزئ بهم قصدا إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا (و) دخولها على المضارع (فى نحو : (وَلَوْ تَرى)) (٢) الخطاب لمحمد - عليه الصلاه والسّلام - ...

******

(قوله : على أبلغ وجه) متعلق بقوله ردا (قوله : وآكده) مرادف لما قبله وهو بالمد لا بهمزتين لقول الخلاصه :

ومدّا ابدل ثانى الهمزين من

كلمه إن يسكن كآثر وائتمن

(قوله : الله يستهزئ بهم) الاستهزاء هو السخريه والاستخفاف ، والمراد به إنزال الحقاره والهوان بهم فهو من باب إطلاق الشيء على غايته لعلاقه السببيه ؛ لأن غرض المستهزئ من استهزائه إدخال الهوان على المستهزأ به ، فيستهزئ مجاز مرسل ويصح أن يكون استعاره تبعيه بأن شبه الهوان بالاستهزاء واستعير اسم المشبه به للمشبه ، واشتق منه يستهزئ بمعنى ينزل الهوان بهم ، ويحتمل أن يكون من باب المشاكله بأن سمى جزاء الاستهزاء باسمه لوقوعه فى صحبته ، كما سمى جزاء السيئه سيئه لوقوعه فى صحبتها ، وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته المجاوره أو المصاحبه. (قوله : حيث لم يقل إلخ) أشار بذلك إلى أن التنظير من حيث مطلق العدول إلى المضارع ، وإن كان العدول هنا عن اسم الفاعل إلى المضارع وفيما سبق العدول عن الماضى إلى المضارع ، وإنما كان الأصل المعدول عنه هنا اسم فاعل لاقتضاء المقام إياه لمشاكله ما وقع منهم ؛ لأنهم قالوا (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ)(٣).

(قوله : وتجدده وقتا فوقتا) هذا تفسير لما قبله وهو محط القصد وإلا فالاستمرار مفاد بالاسميه المعدول عنها أيضا بمعونه المقام ، لكن فرق بين الاستمرارين ؛ لأن الاستمرار فى الاسميه فى الثبوت والاستمرار فى وضع المضارع موضع الماضى فى التجدد وقتا فوقتا ، والثانى أبلغ (قوله : ولو ترى إذ وقفوا على النار إلخ) نزل ترى منزله

١- البقره : ١٥.

٢- البقره : ١۴.

٣- الأنعام : ٢٧.

أو لكل من تتأتى منه الرؤيه (إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ)) أى : أروها حتى يعاينوها ، أو أطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم ، أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها ...

******

اللازم مبالغه فى أمرهم الفظيع بحيث إذا اتصف الرائى بالرؤيه مطلقا حين وقوفهم على النار رأى أمرا فظيعا - كذا قاله يس وفى عبد الحكيم : أن المفعول محذوف أى : ولو ترى الكفار فى وقت وقوفهم ولا يجوز أن يكون إذ مفعولا؛ لأنه إخراج لإذ والرؤيه عن الاستعمال الشائع أعنى الظرفيه والإدراك البصرى من غير ضروره ا. ه كلامه.

(قوله : أو لكل من تتأتى منه الرؤيه) أى : بناء على أن الخطاب موجه لغير معين ففى التخصيص تسليه للرسول - عليه السلام - وفى التعميم تفضيح لهم لظهور بشاعه حالهم لكل أحد.

(قوله : حتى يعاينوها) حتى تعليليه (قوله : أو أطلعوا عليها) تفسير ثان لوقفوا وهو أولى من الأول لعدم احتياجه إلى تكلف تضمين أو نيابه حرف عن حرف بخلاف الأول ، وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره فى القاموس ، وفى بعض النسخ : وأطلعوا بالواو والأولى أولى من الثانيه ، وعلى الثانيه فالعطف للتفسير ، ومعنى أطلعوا عليها أنهم وقفوا فوقها وهى تحتهم كما ذكره الشارح (قوله : هى تحتهم) الجمله حال من ضمير عليها أى : حال كونها تحتهم بحيث إنهم كالآيلين للسقوط فيها - كذا قرر شيخنا العدوى. ويؤيده ما فى ابن يعقوب أن المراد بوقوفهم على النار اطلاعهم عليها ، والمراد باطلاعهم عليها أن يروها تحتهم وهم بصدد السقوط فيها (قوله : أو أدخلوها) يعنى أن وقوفهم على النار : إما أن يفسر بإراءتها أو بالاطلاع عليها - كما تقدم - أو يفسر بالإدخال فيها (قوله : فعرفوا مقدار عذابها) راجع للتفاسير الثلاثه وهى الإرائه والاطلاع والإدخال ، وكان الأحسن أن يقول أو عرفوا إلخ للإشاره إلى أن هذا معنى آخر للوقوف على النار ويوضح لك ذلك قول الزجاج إن قوله تعالى : (إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ) يحتمل ثلاثه أوجه الأول أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون إلى أن يدخلوها الثانى أن يكونوا قد وقفوا عليها وهى تحتهم أى : إنهم وقفوا على النار فوق الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابه ، الثالث أنهم عرفوها من وقفت

وجواب لو محذوف ؛ أى : لرأيت أمرا فظيعا (لتنزيله) أى المضارع (منزله الماضى لصدوره) أى : المضارع أو الكلام ...

******

على كلام فلان علمت معناه (قوله : وجواب لو محذوف) أتى الشارح بهذا دفعا لما يقال : إن لو للتمنى وهى تدخل على المضارع ، وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بهذه الآيه على دخول لو الشرطيه على المضارع ، وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنها هنا للتمنى ، بل هى شرطيه وجوابها محذوف (قوله : أى لرأيت أمرا فظيعا) أى : شنيعا تقصر العباره عن تصويره ، قال الفنارى : ولا يخفى أن الأولى أن يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط أى : لترى أمرا فظيعا والنكته التنزيل والاستحضار المذكوران (قوله : أى المضارع) أى : المعنى المضارع بمعنى المستقبل.

(قوله : منزله الماضى) أى : والماضى تناسبه لو كما تقدم (قوله : لصدوره إلخ) يحتمل أن يكون عله للتنزيل أى : وإنما نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزله الماضى حتى دخلت عليه لو التى هى فى الأصل للماضى لصدوره أى : صدور الإخبار عن ذلك المعنى الاستقبالى بالفعل المضارع عمن لا خلف فى أخباره فكأنه وقع ، لكن هذا الاحتمال بعيد من كلام الشارح ، والذى يدل عليه قول الشارح لكنه عدل إلى المضارع إلخ أنه عله لمحذوف أى : وإنما يعبر عن ذلك المعنى الاستقبالى بعد تنزيله منزله الماضى بصيغه الماضى ليكون هناك مناسبه بين الدال والمدلول لصدور ذلك الإخبار بذلك الفعل المضارع عمن لا تخلف فى إخباره والمستقبل والماضى عنده سواء فلا يحتاج إلى التحويل لصيغه الماضى إلا لو كان الإخبار بذلك الفعل صادرا ممن التخلف فى إخباره ؛ لأنه إذا كان كذلك يحتاج إلى التعبير بالماضى زياده فى تأكيد تحقق الوقوع نفيا لذلك الإمكان هذا تحقيق ما فى المقام على ما قرره شيخنا العدوى ، فإن قلت : إن تنزيل المضارع منزله الماضى فى التحقيق ينافى دخول لو الداله على الامتناع قلت : لا منافاه ؛ لأن الامتناع باعتبار الإسناد إلى المخاطب ، والتحقق باعتبار أصل الفعل ، فالمنزل منزله الماضى لتحققه هو أصل الرؤيه ، والذى فرض وقوعه وأدخل عليه لو هو الرؤيه بالنسبه للمخاطب فذكر لو يدل على أن الرؤيه بمثابه من الفظاعه يمتنع معها رؤيه المخاطب - كذا أجاب عبد الحكيم.

(عمن لا خلاف فی إخباره) فهذه الحاله إنما هی فی القیامه لکنها جعلت بمنزله الماضی المتحقق فاستعمل فیها لو وإذ المختصتان بالماضی لکن عدل عن لفظ الماضی ولم یقل : ولو رأیت إشاره إلی أنه کلام من لا خلاف فی إخباره ، والمستقبل عنده بمنزله الماضی فی تحقق الوقوع ؛ فهذا الأمر مستقبل فی التحقق ماض بحسب التأویل کأنه قیل : قد انقضی هذا الأمر لکنک ما رأیته ولو رأیته لرأیت أمرا فظیعا (کما) عدل عن الماضی إلی المضارع (فی : (رُبَما یَوَدُّ الَّذِینَ کَفَرُوا)) (۱) لتنزله منزله الماضی لصدوره عمن لا خلاف فی إخباره ، وإنما کان الأصل هاهنا هو الماضی ...

******

(قوله : عمن لا خلاف) أی : لا تخلف فی إخباره وهو الله الذی یعلم غیب السموات والأرض (قوله : فهذه الحاله) أی : رؤیتهم واقفین علی النار (قوله : لکنها جعلت بمنزله الماضی المتحقق) أی : بجامع التحقق فی کل ، لأن تلک الحاله الحاصله فی یوم القیامه لما أخبر بوقوعها المولی صارت محققه (قوله : لکن عدل إلخ) فی الکلام حذف ، والأصل وکان المناسب أن یعبر عن ذلک المعنی بالماضی حیث نزل منزله الماضی لیکون هناک مناسبه بین الدال والمدلول لکن عدل إلخ (قوله : والمستقبل عنده بمنزله الماضی) أی : فیستوی عنده التعبیر بالماضی والمستقبل فالتعبیر بأیهما کالتعبیر بالآخر وقوله والمستقبل إلخ : عطف لازم علی ملزوم وهذا محط العله والفائده (قوله : فهذا) أی : ما ذکر من رؤیتهم واقفین علی النار (قوله : مستقبل فی التحقق) أی : لأنه یوم القیامه.

(قوله : ماض بحسب التأویل) أی : التنزیل (قوله : قد انقضی) أی : قد مضی هذا الأمر وهو رؤیتهم واقفین علی النار (قوله : لکنک ما رأیته) إشاره لمعنی لو (قوله : لتنزیله) أی : المعنی المضارع بمعنی المستقبل منزله الماضی أی : والماضی تناسبه رب المکفوفه بما ، وقوله لصدوره یحتمل أن یکون عله للتنزیل أو لمحذوف علی ما مر فی

۱- الحجر : ۲.

لأنه قد التزم ابن السراج وأبو على فى الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفه بما يجب أن يكون ماضيا لأنها للتقليل فى الماضى ؛ ومعنى التقليل هاهنا : أنه تدهشهم أهوال القيامه فيبهتون فإن وجدت منهم إفاقه ما تمنوا ذلك ، وقيل هى مستعاره للتكثير أو للتحقيق ، ...

******

الآيه السابقه (قوله : لأنه قد التزم إلخ) الضمير للحال والشأن وأشار الشارح بهذا إلى أن التمثيل بهذه الآيه مبنى على هذا المذهب فقط ، وأما الجمهور فأجازوا وقوع الفعل المستقبل بعدها كقوله :

ربّما تكره النفوس من الأم

ر له فرجه كحل العقال

والجمله الاسميه كقوله :

ربّما الجامل المؤبّل فيهم

وعناجيج فوقهنّ المهار.

(قوله : المكفوفه بما) أى : عن عمل الجر (قوله : لأنها) أى : رب المكفوفه للتقليل فى الماضى أى : أنها للتقليل وهو إنما يظهر فى الماضى ؛ لأن التقليل إنما يكون فيما عرف حده والمعروف حده إنما هو الواقع فى الماضى ، والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف بقله أو كثره ، وحينئذ فلا تدخل عليه رب. كذا وجه أبو على وابن السراج ، وفيه بحث لإمكان العلم بالمستقبل كما فى الآيه ؛ لأن المتكلم هو الله تعالى الذى يعلم غيب السموات والأرض ، وحينئذ فإفادتها للتقليل لا تمنع من دخولها على المستقبل ، وحينئذ يكون المعنى قليل من يوجد منه ذلك الفعل فى المستقبل ، أو حصول ذلك الفعل فى المستقبل قليل (قوله : ومعنى التقليل إلخ) جواب عما يقال : إن ودادتهم للإسلام وتمنيهم له يحصل منهم كثيرا ، وحينئذ فما معنى التقليل (قوله : فيبهتون) أى : يتحيرون (قوله : فإن وجدت منهم إفاقه ما تمنوا ذلك) أى : فقله التمنى لذلك باعتبار قله الزمان الذى يقع فيه ، وهذا لا ينافى كثرته فى نفسه (قوله : وقيل هى مستعاره) أى : منقوله والمراد بالاستعاره هنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها. والعلاقه فى استعمالها فى التكثير الضديه وفى التحقيق اللازميه ؛ لأن التقليل فى الماضى يلزمه التحقيق ، وحاصل ذلك القول أن رب مطلقا مكفوفه أو لا موضوعه للتقليل وهى هنا مستعمله فى التكثير أو

ومفعول (يَوَدُّ) محذوف لدلاله (لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ) عليه و (لَوْ) للتمنى حكايه لوداتهم ، ...

******

التحقيق على سبيل الاستعاره لكن الذى فى المغنى أن الكثير فى رب أن تكون للتكثير ، وحينئذ فلا حاجه للاستعاره كذا قيل ، وقد يقال : إن استعارتها للتكثير بالنسبه لأصل الوضع وإن شاع استعمالها فى التكثير حتى التحق بالحقيقه - كما فى عبد الحكيم ، وحينئذ فلا اعتراض ، ثم إن عباره الشارح توهم أنه على القول باستعارتها للتكثير لا تختص بالماضى وحينئذ فلا يكون فى الآيه شاهد لتنزيل المضارع منزله الماضى على ذلك القول - وليس كذلك ، بل على أنها للتكثير تختص أيضا بالماضى عند ابن السراج وأبى على ؛ لأن التكثير كالتقليل إنما يكون فيما عرف حده والتكثير باعتبار أن الكفار فى حال إفاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين ، فالتكثير نظرا للتمنى فى نفسه والتقليل نظرا إلى أن أكثر أحوالهم الدهشه ، والأوقات التى يفيقون فيها ويتمنون الإسلام قليله (قوله : ومفعول يود محذوف) أى : على كل من الوجوه السابقه من كون رب للتقليل أو التكثير أو التحقيق ، وقوله محذوف أى : تقديره الإسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك ، ولا يصح أن يكون المفعول لو كانوا مسلمين ؛ لأنهم لم يودوا ذلك ، إذ لا معنى لوداده التمنى ؛ ولأن لو التى للتمنى للإنشاء ولا يعمل ما قبل الإنشاء فيما بعده (قوله : ولو للتمنى) أى : فلا جواب لها (قوله : حكايه لوداتهم) أى : بناء على أن الجمله معموله لمحذوف حالا أى : قائلين لو كانوا مسلمين ، واعترض هذا بأنه كيف يكون هذا حكايه لوداتهم مع أنهم لا يقولون هذا اللفظ أعنى لو كانوا مسلمين ، وإنما يقولون : لو كنا مسلمين ، وأجيب بأنه لما عبر عنهم بطريق الغيبه فى الوداده حيث قال (يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) ولم يقل وددتم جاز أن يعبر فى حكايه كلامهم بطريق الغيبه ، وحاصل ما فى المقام أن المحكى عنه إذا كان غائبا كما فى الآيه فإنه يجوز الحكايه عنه بما وقع منه بذاته ويجوز الحكايه عنه بمعنى ما وقع منه فتقول : حلف زيد بالله لأفعلن وحلف بالله ليفعلن ، وإن كان الواقع منه لأفعلن ، وكذا يقول تمنى فلان التوبه ، وقال لو كنت تائبا ، ولو قلت لو كان تائبا لكان حسنا ، وكما تقول حكايه لوصف زيد لك بالكرم قال زيد فلان

وأما على رأى من جعل لو التى للتمنى حرفا مصدريا فمفعول (يَوَدُّ*) هو قوله : (لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ)(۱).

(أو لاستحضار الصوره) عطف على قوله : لتنزيله ؛ يعنى أن العدول إلى المضارع فى نحو : (وَلَوْ تَرى *) إما لما ذكر ، وإما لاستحضار صوره رؤيه الكافرين موقوفين على النار ؛ ...

******

كريم مصرحا باسمك ولو قلت قال زيد إنى كريم لكان حسنا ، فقول الشارح حكايه لودادتهم أى : بالمعنى.

(قوله : وأما على رأى من جعل لو التى للتمنى حرفا مصدريا إلخ) فيه أن من لا يجعلها للتمنى لا يجعلها حرفا مصدريا ، بل هو قول آخر يجاب بأن معنى كلام الشارح ، وأما من جعل لو التى نجعلها للتمنى وهى الواقعه بعد فعل يفيد التمنى كما هنا حرفا مصدريا (قوله : هو قوله لو كانوا مسلمين) أى : المصدر المنسبك من تلك الجمله أى : كونهم مسلمين. بقى احتمال ثالث فى لو المذكوره فى الآيه وهى كونها شرطيه جوابها محذوف كما أن مفعول يود كذلك أى : ربما يود الذين كفروا الإيمان لو كانوا مسلمين لنجوا من العذاب ، وعلى هذا فلا تكون الجمله حكايه لودادتهم.

(قوله : أو لاستحضاره الصوره) السين والتاء زائدتان أى : أو لإحضار المتكلم للسامع الصوره أى : صوره رؤيه الكفار موقوفين على النار وصوره وداده إسلامهم (قوله : يعنى أن العدول إلخ) الحاصل أن المضارع فى هذه الأمثله على حقيقته ؛ لأن مضمونها إنما يتحقق فى المستقبل ، لكن نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزله الماضى قضاء لحق ما دخل عليه من لو ورب ، وإنما نزل منزله الماضى لكونه محقق الوقوع مثله وعدل عن التعبير بالماضى للمضارع لصدوره عمن لا تختلف فى إخباره ، هذا حاصل ما تقدم ، وحاصل ما ذكره هنا بقوله يعنى إلخ أنه نزل أولا ذلك المعنى الاستقبالى منزله الماضى لتحقق وقوعه فصح استعمال لو ورب فيه لصيرورته ماضيا

۱- الحجر : ۲.

لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع ...

******

بالتأويل ، ثم نزل ذلك الماضى تأويلا- منزله الواقع الآن وعدل عن لفظ الماضى للفظ المضارع استحضارا للصوره العجيبه تفخيما لشأنها فهو حكايه للحال الماضيه تأويلا ، وإنما احتجنا فى حكايه الحال هنا لتنزيل الحاله المستقبله منزله الماضى ولم ننزلها منزله الحاصله الآن من أول الأمر ؛ لأنه لم يثبت فى كلامه حكايه الحال المستقبله والواقع فى استعمالهم إنما هو حكايه الحال الماضيه كما فى قوله تعالى : (وَنُقَلِّبُهُمْ ذاتَ الْيَمِينِ وَذاتَ الشِّمالِ)(1) فظهر لك من هذا أن قوله أو لاستحضار الصوره عطف على لصدوره ، وقول الشارح عطف على تنزيله فيه شىء ؛ لأنه يلزم على عطفه على النزيل عطف الخاص على العام ؛ وذلك لأن التنزيل المذكور سابقا صادق بأن يكون معه استحضار للصوره أولا والعطف المذكور من خواص الواو ولا يجوز بأو ، اللهم إلا- أن يقال : إنه مشى على القول بالجواز (قوله : لأن المضارع مما يدل على الحال) أى : على الشأن والأمر ، وقوله الحاضر أى : الحاصل الذى شأنه أن يشاهد بخلاف الشىء الماضى والمستقبل ، هذا وظاهر الشارح أن المعنى الاستقبالى نزل منزله الحاله الحاصله الآن لأجل استحضار تلك الصوره العجيبه ، وعبر عنها بالمضارع لدلالته على الأمر الحاضر ، وفيه نظر ؛ لأن هذا يقتضى حكايه الحال المستقبله وهو غير ثابت ، وإنما الثابت حكايه الحال الماضيه فلا بد من جعل ذلك من حكايه الحال الماضيه تقديرا كما قلنا سابقا ، هذا محصل ما فى الحواشى ، وقرره شيخنا العلامه العدوى أيضا ، وذكر المولى عبد الحكيم : أن استحضار الصوره غير حكايه الحال فإن إحضار الصوره من غير قصد إلى الحكايه والتنزيل وهما إنما يكونان لما وقع بالفعل وإحضار الصوره يكون فيما لم يقع ، وحينئذ فلا- ينافى هذا ما فى الرضى من أنه لم يثبت حكايه الحال المستقبله كما ثبت حكايه الحال الماضيه ا. ه كلامه مع بعض زياده وعليه فما ذكره الشارح من العطف والعنايه ظاهر.

۱- الكهف : ۱۸.

تلك الصوره ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك إلا فى أمر يهتم بمشاهدته لغرابه ، أو فظاعه ، أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى : (فَتُثِيرُ سَحاباً)(۱) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى : (وَاللهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّياحَ) استحضارا لتلك الصوره البديعه الداله على القدره الباهره) يعنى : صوره إثاره السحاب مسخرا بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصه والانقلابات المتفاوته.

[أغراض التنكير]

اشاره

(وأما تنكيره :) أى : تنكير المسند (فلإراده عدم الحصر والعهد) ...

******

(قوله : تلك الصوره) أى : صوره رؤيه الكافرين موقوفين على النار ، وقوله السامعون أى : للفظ المضارع (قوله : لغرابه) أى : ندره وقوله أو نحو ذلك أى : كلطافه (قوله : فتثير سحابا) (۲) إسناد الإثاره إلى الرياح مجاز عقلى من الإسناد إلى السبب ، والشاهد فى قوله فتثير سحابا : حيث عبر بتثير فى موضع أثارت المناسب لقوله أولا- أرسل ولقوله بعد فسقناه وأحيينا ، قصدا لإحضار تلك الصوره البديعه ، وهى إشاره إلى إحضار الأمر العجيب بما أمكن ، ويحتمل أن يكون التعبير بالمضارع لكون إثاره الرياح للسحاب مستقبله بالنسبه إلى زمان إرسال الرياح ، وإن كان ماضيا بالنسبه إلى زمان التكلم (قوله : الباهره) أى : الغالبه لكل قدره.

(قوله : والانقلابات) أى : التبدلات والاختلافات المتفاوته من كونه متصل الأجزاء أو منقطعها متراكما أو غير متراكم بطيئا أو سريعا بلون السواد أو البياض أو الحمره.

[تنكير المسند]

(قوله : فلإراده إلخ) أى : فلإراده إفاده عدم الحصر أى : فلإراده المتكلم إفاده السامع عدم حصر المسند فى المسند إليه وعدم العهد والتعيين فى المسند حيث يقتضى

۱- فاطر : ۹.

۲- فاطر : ۹.

الدال عليهما التعريف (كقولك : زيد كاتب وعمرو شاعر ، أو للتفخيم ...

******

المقام ذلك ، وإنما لم يقل فلعدم إراده الحصر إلخ ؛ لأن عدم الإراده ليس مقتضيا لشيء ، فإن غير البليغ يورد التنكير لأداء أصل المعنى مع عدم إرادته لشيء منهما ، ثم إن المراد إراده عدمهما فقط فلا يرد أن تلك الإراده متحققه إذا ورد المسند مضمرا أو اسم إشاره أو علما أو موصولا لأن المراد عند إيراد المسند واحد مما ذكر شيء زائد على إراده عدمهما وهو الاتحاد والاشتهار فإن قلت إن إراده إفاده عدم الحصر وعدم العهد فقط ممكن مع تعريف المسند باللام كما فى قوله :

رأيت بكاءك الحسن الجميلا (١)

وحينئذ فهذه النكته لا تختص بالتنكير ، بل كما تستفاد من التنكير تستفاد بالتعريف باللام قلت : هذا لا يضر ؛ لأن النكته لا يجب انعكاسها بحيث إذا عدم ما كان مسببا لها تنعدم لجواز أن يجعل ما ذكر من إراده عدم الأمرين مسببا عن التنكير وإن أمكن حصوله بغيره على أن التعريف وإن أفاد ما ذكر من إراده عدم الحصر والعهد إلا أنه خلاف الأصل (قوله : الدال عليهما التعريف) أى : لأنه إذا أريد العهد عرف بأل العهديه أو الإضافه ، وإن أريد الحصر عرف بأل الجنسيه لما سيأتى من أن تعريف المسند بأل الجنسيه يفيد حصره فى المسند إليه.

(قوله : زيد كاتب إلخ) أى : حيث يراد مجرد الإخبار بالكتابه والشعر لا حصر الكتابه فى زيد والشعر فى عمرو ، ولا أن أحدهما معهود بحيث يراد الكتابه المعهوده أو الشعر المعهود ومقابله الكتابه بالشعر تشعر بأن المراد بالكاتب من يلقى الكلام نثرا ؛ لأن المراد بالشاعر من يلقى الكلام نظما.

(قوله : أو للتفخيم) أى : التعظيم على وجه الخصوص وهو الإشاره إلى أن المسند بلغ من العظمه إلى حيث يجهل ولا يدرك كنهه وإلا فالتفخيم يمكن حصوله بالتعريف

١- عجز البيت من الوافر للخنساء فى رثاء أخيها صخر ، وهو فى ديوانها ٢٢٦ ، ولسان العرب (بكى) وشرح عقود الجمان ١٢١ ، والإيضاح ١٠٥ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى ، وصدره : إذا قبح البكاء على قتيل.

نحو : (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ)(۱) بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر (ذلِكَ الْكِتابُ).

(أو للتحقير) نحو : ما زيد شيئا.

[أغراض التخصيص بالإضافه والوصف وتركه]

اشاره

(وأما تخصيصه) أى : المسند (بالإضافه) نحو : زيد غلام رجل (أو الوصف) نحو : زيد رجل عالم (فلتكون الفائده أتم) لما مر من أن زياده الخصوص توجب أتميه الفائده. واعلم أن جعل معمولات المسند - كالحال ونحوه - من المقيدات ، وجعل الإضافه والوصف من المخصصات - إنما هو مجرد اصطلاح ،

******

بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر لما تقدم أن النكته لا يجب انعكاسها قوله : (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ) أى : فالتنكير فى هدى للدلاله على فخامه هدايه الكتاب وكمالها ، وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أن الكتاب نفس الهدايه مبالغه. (قوله : بناء على أنه خبر) أى : والتمثيل بالآيه المذكوره لتنكير المسند للتفخيم بناء إلخ ، وأما إن أعرب حالا فهو خارج عن الباب وإن كان التنكير فيه للتعظيم أيضا (قوله : نحو ما زيد شيئا) أى : أنه ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن أن يكون شيئا عظيما قال بعضهم : والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفى الشيئيه فالأولى التمثيل بقولك الحاصل لى من هذا المال شىء أى : حقير.

[تخصيص المسند بالإضافه أو الوصف]

(قوله وأما تخصيصه) أى : وأما الإتيان بالمسند مخصصا بالإضافه أو الوصف (قوله : نحو زيد رجل عالم) كان الأولى التمثيل بقوله زيد كاتب بخيل ؛ لأن الوصف فى مثال الشارح محصل لأصل الفائده لا تمامها إلا أن يقال قد يكون كلاما مع من يتوهم أن زيدا لم يبلغ أوان الرجوليه بل صبى أو أنه اسم امرأه (قوله : واعلم إلخ) هذا جواب عما يقال لم قال المصنف فيما تقدم فى الإتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول

۱- البقره : ۲.

وقيل لأن التخصيص عباره عن نقص الشيوع ، ولا شيوع للفعل لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه ؛ وفيه نظر.

(وأما تركه) أى : ترك تخصيص المسند بالإضافه أو الوصف ...

******

به والتمييز ، وأما تقييده ، وقال فى الإتيان مع المسند بالمضاف إليه أو الوصف وأما تخصيصه ومقتضى ذلك تسميه الإتيان الأول تقييدا ، والثانى تخصيصا مع أن تسميه مجموع المضاف والمضاف إليه ومجموع الموصوف والصفه مركبا تقييديا يقتضى جعلهما من المقيدات ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن هذا اصطلاح مجرد عن المناسبه لا لداع ولا لمقتض ولو اصطلح على عكسه بان جعل معمولات الفعل من المخصصات والإضافه والوصف من المقيدات أو جعل كل منهما من المخصصات أو من المقيدات لكان صحيحا.

(قوله : وقيل إلخ) أى : وقيل إن ما ارتكبه المصنف اصطلاح مبنى على مناسبه ؛ لأن التخصيص إلخ (قوله : عن نقص الشيوع) أى : العموم.

(قوله : على مجرد الفهوم) أى : على الماهيه المطلقه وهو الحدث والمطلق لا يكون فيه التخصيص ، وإنما يكون فيه التقييد بالمعمولات (قوله : وفيه نظر) لأنه إن أراد ذلك القائل بالشيوع فى الاسم الشيوع باعتبار الدلاله على الكثره والشمول ، فظاهر أن النكره فى سياق الإثبات ليست كذلك ، إذ لا عموم لها عموما شموليا ، بل بدليا فلا يكون وصفها فى رجل عالم مخصصا وإن أراد به الشيوع باعتبار احتماله الصدق على كل فرد يفرض من غير دلاله على التعيين ففى الفعل أيضا شيوع ؛ لأن قولك جاءنى زيد يحتمل أن يكون على حاله الركوب وغيره ويحتمل على حاله السرعه وغيرها ، وكذا : طاب زيد يحتمل أن يكون من جهه النفس وغيرها ففى الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص ، والحاصل أنه إن أراد بالشيوع العموم الشمولى فهو منتف فى النكره الموجبه فلا يكون وصفها مخصصا ، وإن أراد به العموم البدلى فهو موجود فى الفعل ، وأجيب باختيار الشق الأول ، وإن الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولى فى الجمله - ألا ترى إلى النكره الواقعه فى سياق النفى - ناسبه التخصيص الذى هو نقص

(فظاهر مما سبق) فى ترک تقييد المسند لمانع من تربيه الفائده.

[غرض التعريف]

اشاره

(وأما تعريفه فلإفاده السامع حكما على أمر معلوم بإحدى طرق التعريف) يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه إذ ليس فى كلامهم مسند إليه نكره ومسند معرفه فى الجمله الخبريه ...

******

العموم الشمولى بخلاف الفعل فإنه لا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم ، وإنما يدل على معنى مطلق ناسب فيه التقييد.

[ترک تقييد المسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلک]

(قوله : فظاهر مما سبق) أى : فظاهر تعليله مما سبق فى بيان السبب فى ترک تقييد المسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلک ، وهو وجود مانع من تربيه الفائده وعدم العلم بما يتخصص به من وصف أو إضافه وكقصد الإخفاء على السامعين ونحو ذلک فتقول مثلا : هذا غلام عند ظهور أماره كون المشار إليه غلاما من غير أن تقول : غلام فلان أو غلام بنى فلان لعدم العلم بمن ينسب إليه أو للإخفاء على السامعين لئلا يهان بتلک النسبه أو يكرم مثلا.

[وأما تعريفه]

(قوله : معلوم له) أى : للسامع وقوله بإحدى طرق التعريض أى : من علميه وإضمار وموصوليه وغير ذلک مما تقدم متعلق بمعلوم له (قوله : يعنى إلخ) وجه أخذ هذا من المتن أنه جعل عله تعريف المسند الإفاده المذكوره ، وتعريف المسند إليه مأخوذ منها ، فدل ذلک على أنه لا يوجد المسند معرفا إلا إذا عرف المسند إليه وإلا وضح أن يعلل الشارح بذلک ، ثم إن الوجوب مأخوذ من اقتصار المصنف على هذه النكته أعنى الإفاده المذكوره ، ومن المعلوم أن الاقتصار فى مقام البيان يقتضى الحصر (قوله : إذ ليس فى كلامهم) أى : العرب وأورد عليه قول القطامى :

قفى قبل التّفرّق يا ضباعا

ولا يک موقف منک الوداعا (۱)

۱- البيت من الوافر للقطامى فى ديوانه ص ۳۱ ، وخزانه الأدب ۲ / ۳۶۷ ، والدرر ۳ / ۷۵ ولسان العرب (ضبع) ، (وع) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب ۹ / ۲۸۵ ، ۲۸۶ ، ۲۸۸ ، ۲۹۳ ، والدرر ۲ / ۷۳.

(بآخر مثله) أى : حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله فى كونه معلوما للسامع بإحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو : الراكب هو المنطلق ، أو اختلفا نحو : زيد هو المنطلق (أو لازم حكم) عطف على حكما (كذلك) أى : على أمر معلوم بآخر مثله ؛ ...

******

وأجيب بأن هذا من باب القلب وكلام الشارح فيما لا قلب فيه ، واحترز بالجمله الخبريه عن الإنشائيه نحو : من أبوك؟ وكم درهم مالك؟ فإن الاستفهام وهو من وكم مبتدأ عند سيبويه مع كونه نكره وخبره معرفه ولا بد من تقييد الجمله الخبريه أيضا بالمستقله بالإفاده ليخرج نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه فإن أفضل منه أبوه وإن كان جمله خبريه إلا أنها ليست مستقله بالإفاده إذ ليست مقصوده لذاتها ، بل للوصف بها فلا يضر جعل المبتدأ وهو أفضل نكره وخبره وهو أبوه معرفه - هذا مذهب سيبويه ، وجعل بعضهم أبوه مبتدأ خبره أفضل ، وحينئذ فلا إشكال (قوله : بآخر مثله) أشعر قوله بآخر أنه يجب مغايره المسند والمسند إليه بحسب المفهوم وإن اتحدا فى الماصدق الخارجى ليكون الكلام مفيدا ، وأما نحو قوله : أنا أبو النّجم وشعرى شعرى (1)

فأوّل بحذف المضاف إليه باعتبار الحالين أى : شعرى الآن مثل شعرى القديم أى : أنه لم يتبدل عن الصفه التى اشتهر بها من الفصاحه والبلاغه (قوله : أى حكما على أمر معلوم إلخ) أعاد ذلك لأجل ربط العباره بعضها مع بعض لما فيها من الصعوبه (قوله : سواء اتحد إلخ) أشار بذلك إلى أن مراد المصنف المماثله فى مطلق التعريف.

(قوله : أو لازم حكم) المراد به لازم فائده الخبر ، وذلك إذا كان المخاطب عالما بالحكم كأن تقول لمن مدحك أمس فى غيبتك أنت المادح لى أمس ، فالقصد بهذا إخباره

١- الرجز لأبى النجم فى أمالى المرتضى ١ / ٣٥٠ ، وخزانه الأدب ١ / ٤٣٩ ، والدرر ١ / ١٨٥ وبلا نسبه فى خزانه الأدب ٨ / ٣٠٧ ، ٤١٢ ، والدرر ٥ / ٧٩.

وفى هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينفى إفاده الكلام للسامع فائده مجهوله ؛ لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر (نحو : زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرفا (باعتبار تعريف العهد ...

******

بأنك عالم بمدحه لك أمس (قوله : وفى هذا) أى : كلام المصنف أعنى قوله : وأما تعريفه إلخ ، ودفع الشارح بهذا شبهه أنه لا فائده فى الحكم على الشىء بالمعرفه ؛ لأنه من قبيل إفاده المعلوم. (قوله : فائده مجهوله) أى : وهى الحكم أو لازمه (قوله : لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر) أى : لأنك قد تعلم أن الشخص الفلانى يسمى زيدا وأن ثمّ رجلا موصوفا بالانطلاق فقد تحققت مدلول زيد ومدلول المنطلق فى الخارج ، ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد إلا بالكلام المعرف الجزأين المفيد لذلك.

(قوله : نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق) كل منهما صالح لأن يكون مفيدا للحكم وللازمه ، فإذا كان المخاطب يعلم أن هذه الذات تسمى بزيد ، وأن ثمّ رجلا موصوفا بالانطلاق ، ولا يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد ، وقلت له زيد المنطلق فقد أفدته الحكم وإن كان يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد ، وقلت له هذا اللفظ فقد أفدته أنك عالم بذلك ، وهذا هو نفس لازم الفائده ولازم الحكم ، وكذا يقال فى : زيد أخوك (قوله : حال كونه المنطلق ، معرفا إلخ) أشار بهذا إلى أن قوله باعتبار متعلق بمحذوف حال من المنطلق وإنما خص الكلام بالمثال الأخير ولم يجعله حالا من أخوك أيضا لما سيذكره من أن تعريف الإضافه إنما يكون باعتبار العهد الخارجى ولا يقال : إن الإضافه تأتى لما تأتى له اللام ، من كل من العهد والجنس ، وحينئذ فلا وجه للتخصيص ؛ لأن الإضافه وإن أتت لما تأتى له اللام لكن الأصل فيها اعتبار العهد الخارجى بخلاف اللام فإن إتيانها لكل من الأمرين أصل فيها ، وجوز فى الأطول تعلقه بكل من المثالين وهو أحسن (قوله : باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا العهد الذهنى وهو الإشاره إلى حصه معلومه للمتخاطبين ؛ لأنه

أو الجنس) وظاهر لفظ الكتاب أن نحو : زيد أخوك - إنما يقال لمن يعرف أن له أخا ، والمذكور فى الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه ...

******

لا يوافقه التقرير الآتى ، بل المراد به العهد الخارجى وهو الإشاره إلى شخص معين فى الخارج ، وإن لم يكن معينا عند المخاطب ، فالمنطلق من قولك : عمرو المنطلق ، إذا أخذ باعتبار العهد الخارجى كانت أل إشاره إلى شخص معين فى الخارج ثابت له الانطلاق وإن لم يكن معلوما عند المخاطب بأن كان يعرف عمرا باسمه وشخصه ويعرف أن شخصا ثابت له الانطلاق ولا يعلم أنه هو عمرو ، وكذلك نحو : عمرو أخوك إن أخذ أخوك باعتبار تعريف العهد فيكون إشاره إلى شخص معين فى الخارج متصف بأنه أخوه وإن لم يكن معينا عند المخاطب بأن كان المخاطب يعرف زيدا باسمه وشخصه ويعلم أن له أخا ولا يعلم أن ذلك الأخ هو عمرو (قوله : أو الجنس) المراد به الحقيقه التى يعرفها المخاطب من غير إشاره إلى معين فى الخارج ، فإذا قيل عمرو المنطلق لمن يعرف عمرا باسمه وشخصه ويعرف حقيقه المنطلق ، ولكن لا يعلم هل تلك الحقيقه ثابته لعمرو أو لا ، كانت أل مشارا بها للحقيقه التى يعرفها السامع ، وأن المعنى الشخص المعلوم بتسميته عمرا ثبتت له حقيقه المنطلق المعلومه فى الأذهان ، والحاصل أنك تقول : عمرو المنطلق باعتبار تعريف العهد لمن يعلم أن إنسانا يسمى بعمرو ويعلم أن شخصا معينا ثبت له الانطلاق ، ولكن لا يعلم أنه عمرو وباعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهيه المنطلق من حيث هى ، ولا يعلم هل هى متحققه فى الذات المسماه بزيد أم لا ويقال : زيد أخوك إذا أخذ باعتبار تعريف العهد لمن يعرف زيدا باسمه ويعلم أن شخصا ثبتت له الأخوه ولا يعلم أنه هو زيد.

(قوله : وظاهر لفظ الكتاب) أى : المتن أى قوله بآخر مثله ووجهه أنه مثل بالمثالين المذكورين لتعريف المسند لأجل إفاده الحكم بمعلوم على معلوم ، لكن الأول باعتبار تعريف العهد فقط ، والثانى باعتبار التعريفين فيلزم أن المثال الأول إنما يقال لمن يعرف أن له أخا ، وهو مخالف لما ذكره المصنف فى الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن (قوله : لمن يعرف أن له أخا) أى : على الإجمال أى : ويعرف زيدا بعينه ولا يعرف

سواء كان يعرف أن له أخا أم لم يعرف ؛ ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاه أن أصل وضع تعريف الإضافه على اعتبار العهد وإلا لم يبق فرق بين : غلام زيد ، وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفه والآخر نكره لكن كثيرا ما يقال : جاءنى غلام زيد ؛ من غير إشاره إلى معين كالمعرف باللام ؛ وهو خلاف وضع الإضافه ، ...

******

أن تلك الذات المسماه بزيد هى المتصفه بالأخوه (قوله : سواء كان يعرف أن له أخا) أى : كما فى المتن وقوله أم لم يعرف هذه الصوره هى محل الخلاف ، وعلى هذا فمعنى زيد أخوك : زيد ثبت له جنس الأخوه المنسوبه إليك (قوله : ووجه التوفيق) أى : بين كلام المتن والإيضاح (قوله : ما ذكره بعض المحققين من النحاه) هو العلامه رضى الدين شيخ الشارح (قوله : على اعتبار العهد) أى : الخارجى فأصل وضع أخوك للذات المشخصه المعينه خارجا التى ثبت لها الأخوه (قوله : وإلا لم يبق فرق) أى : وإلا نقل إن أصل وضعها مبنى على اعتبار تعريف العهد ، بل على اعتبار الجنس ، وأن المعنى زيد ثبت له جنس الأخوه المنسوبه إليك فلا يصح ؛ لأنه لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد أى : لم يبق فرق من جهه المعنى ؛ وذلك لأن المراد حينئذ من كل منهما غلام ما من غلمان زيد وإلا فالفرق من جهه اللفظ حاصل.

(قوله : فلم يكن إلخ) تفريع على النفى أى وإذا انتفى الفرق بينهما ما لم يكن أحدهما معرفه والآخر نكره مع أن الأول معرفه والثانى نكره ؛ لأن المراد من الأول غلام معين فى الخارج ثبتت له الغلاميه لزيد ، والمراد من الثانى غلام ما من غلمان زيد (قوله : لكن كثيرا إلخ) هذا استدراك على قوله : إن أصل وضع تعريف الإضافه إلخ دفع به توهم أنها لم تخرج عن أصل وضعها (قوله : من غير إشاره إلى معين) أى : من غلمانه بأن يراد الحقيقه من حيث تحققها فى ضمن فرد مهم بحيث يكون مرادفا لغلام لزيد (قوله : كالمعرف باللام) تشبيه فى الطرفين الأصل وخلافه أى : كما أن المعرف باللام أصل وضعه لواحد معين ، وقد يستعمل الواحد غير المعين على خلاف الأصل كما فى : ولقد أمر على اللئيم يسبنى ا. ه يس.

فما فى الكتاب ناظر إلى أصل الوضع ...

******

وهو مخالف لما تقدم من أن إتيان أل لكل من الأمرين أصل فيها لكن ما تقدم مبنى على الطريقه التى مشى عليها المصنف عند الكلام على تعريف المسند إليه باللام ، وما هنا مبنى على طريقه أخرى ذكرناها هناك.

واعلم أن الأقسام الأربعه الجاريه فى المعرف باللام تجرى فى المعرف بالإضافه فتاره يكون تعريفه باعتبار العهد الخارجى ، كما فى غلام زيد إذا لم يكن له إلا غلام واحد أو له غلمان ، لكن كان إذا أطلق غلام زيد ينصرف لواحد منهم معين بسبب أن له مزيد خصوصيه بزيد لكونه أعظم غلمانه وأشدهم نسبه إليه ، وتاره يكون تعريفه باعتبار الحقيقه من حيث هى نحو : ماء الهندباء أنفع من ماء الورد ، وتاره يكون تعريفه باعتبار الحقيقه من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد سواء كان ذلك المعرف بالإضافه لفظه مفردا أو جمعا نحو : ضربى زيدا قائما وعبيدى أحرار فالإضافه حينئذ للاستغراق ، وتاره يكون تعريفه باعتبار الحقيقه من حيث وجودها فى ضمن فرد غير معين كغلام زيد مشيرا إلى واحد غير معين وكقولك : خذ ماء الورد واخلطه بالدواء الفلانى ، فإن المراد شخص غير معين وتكون الإضافه حينئذ للعهد الذهنى ، وإنما كان المعرف بالإضافه كالمعرف باللام فى صحه اعتبار الأحوال المذكوره فيه ؛ لأن الإضافه إلى المعرفه إشاره إلى حضور المضاف فى ذهن السامع ، كما أن اللام إشاره إلى حضور ما دخلت عليه فى ذهنه ، وهذا المضاف الحاضر فى ذهن السامع تاره يراد به فرد معين فى الخارج وتاره يراد منه الحقيقه من حيث هى أو من حيث تحققها فى ضمن جميع الأفراد ، أو فى ضمن فرد غير معين ، كما أن مدخول أل الحاضر فى ذهن السامع كذلك ، ثم إن المضاف للمعرفه إذا قصد به الجنس فى ضمن فرد غير معين معرفه من حيث إن جنسه معلوم للسامع أشير بإضافته إلى حضوره فى ذهنه ونكره من حيث إن جنسه تحقق فى ضمن فرد غير معين ، كما تحققت الجهتان فى المعرف بلام العهد الذهنى ، فإذا قلت : غلام زيد تريد الحقيقه فى ضمن فرد غير معين كان كقولنا : غلام لزيد بلا إضافه فى المعنى وإن اختلفا فى اللفظ (قوله : فما فى الكتاب) وهو أن زيد أخوك إنما يقال لمن سبقت له معرفه بأن له أخا فيشار إليه بعهد الإضافه ، وقوله ناظر لأصل الوضع

وما فى الإيضاح إلى خلافه (وعكسهما) أى : نحو عكس المثالين المذكورين ؛ وهو : أخوك زيد والمنطلق عمرو ، والضابط فى التقديم أنه إذا كان للشىء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه بأحداهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب ...

******

أى : من كونه معرفه باعتبار العهد (قوله : وما فى الإيضاح) من أن نحو : زيد أخوك يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف أن له أخا أصلا ، وقوله إلى خلافه أى : ناظر إلى خلاف الأصل من التنكير العارض ، ثم اعلم أن الكلام مفروض فى المعرف بالإضافه إذا كان مسندا ، أما إذا كان مسندا إليه فلا بد أن يكون معلوما ، فلا تقول : أخوك زيد لمن لا يعرف أن له أخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا (قوله : وما فى الإيضاح إلى خلافه) أى : ما فى الإيضاح من صوره الخلاف ناظر فيها لخلاف الأصل ، فاندفع ما يقال كيف يقال ناظر لخلافه مع أن من جمله ما فى الإيضاح صوره المتن وهى مبنيه على الأصل لا على خلافه (قوله : والضابط فى التقديم) أى : فى جعل أحدهما مبتدأ والآخر خبرا عند تعريف الجزأين وهذا جواب عما يقال : إذا كان كل من الجزأين معرفه هل يجوز جعل أيهما مبتدأ والآخر خبرا ، ومن هذا الضابط يعلم سر قول النحويين إذا كانا معا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما (قوله : إنه) أى : الحال والشأن وقوله إذا كان أى : إذا كان للشىء فى الواقع ، وقوله صفتان من صفات التعريف أى : صفتان تعلم كل منهما بطريق من طريق التعريف لأدنى ملابسه ككون الذات مسماه بزيد وكونها أخا لعمرو وكونها مشارا إليها وأمثال ذلك (قوله : دون الأخرى) أى : دون اتصافه بالأخرى ، كأن عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماه بزيد ولا يعرفها بكونها أخا له (قوله : فأيهما) أى : الوصفين ولو راعى لفظ صفتان لقال فأيتهما وأى شرطيه وجوابها قوله : يجب أن يقدم إلخ ، لكن يصح قراءته بالجزم والرفع كما قال فى الخلاصه :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن (١)

١- الألفيه فى عوامل الجزم ص ١۴٣ طبعه مكتبه الآداب والبيت كما ورد فى الألفيه : وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن.

زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ ، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا ؛ فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك - قلت : زيد أخوك ، وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده - قلت : أخوك زيد ، ولا يصح : زيد أخوك ؛ ...

******

(وقوله : كان) أى : وجد (وقوله : بحيث) أى : ملتبسا بحاله هى أن يعرف السامع اتصاف الذات به أى : بذلك الوصف أى : أن يعرف ذلك بالفعل أو من شأنه أن يعرف ذلك.

واعلم أن حيث فى هذا التركيب وأمثاله خارجه عن أصلها من وجهين الأول استعمالها بمعنى حاله تشبيها لها بالمكان بجامع الإحاطه ، والثانى جرها بالباء مع أنها ملازمه للنصب على الظرفيه محلا ولا تخرج عنها إلا للجر بمن إلا أن يكون روعى قول من يقول بتصرفها (قوله : زعمك) أى : ظنك أو فهمك (قوله : الدال عليه) أى : على الوصف الذى يعرف السامع اتصاف الذات به (قوله : وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به) أى : بالفعل أو كان من شأنه أن يجهل ذلك الاتصاف وإن كان عارفا بذلك الوصف (قوله : ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه) أى : سواء عرف أن له أخا أم لم يعرفه فالضابط جار على ما فى المتن والإيضاح.

(قوله : ولا يعرفه على التعيين) أى : من حيث العلم - بفتح العين واللام - المعين لذاته (قوله : وأردت أن تعينه عنده) أى : بالعلم ثم إن مراد الشارح بيان نكته التأخير على وجه الاستقلال اهتماما به ، وإلا فبيان سبب تقديم أحدهما المفاد بقوله فأيهما كان بحيث يعرف إلخ يتضمن بيان سبب تأخير الآخر.

(قوله : ولا يصح زيد أخوك) أى : لا يصح بالنظر للبلاغه ؛ لأن المستحسن فى نظر البلغاء لا يجوز مخالفته إلا لنكته فهو واجب بلاغه وإن لم يكن واجبا عقلا ، فلا يرد ما يقال ينبغى أن يصح لحصول المقصود عليه من إفاده أن الأخ متصف بأنه مسمى

وظهر ذلك فى نحو قولنا : رأيت أسودا غابها الرماح ، ولا يصح رماحها الغاب.

(والثانى :) يعنى : اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شىء تحقيقا نحو زيد الأمير) ...

******

بزيد غايه الأمر أن غيره أولى ، وتحصل من كلام الشارح أن السامع على كل تقدير يعلم أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها ، لكن تاره يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالأخوه وتاره بالعكس ، ففى الأول يجب أن يقال : له زيد أخوك ، ويجب أن يقال له فى الثانى : أخوك زيد ؛ لأنه إنما يقدم ويحكم على ما يتصور أن المخاطب طالب للحكم عليه ، وهذا هو المعبر عنه عندهم بدفع الالتباس ؛ لأنه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيهما لأوهم قلب المعنى المقصود.

(قوله : ويظهر ذلك) أى : الضابط فى قولنا : رأيت أسودا غابها الرماح ، وذلك لأن المعلوم للأسود هو الغاب ؛ لأنه مبيتها دون الرماح فالجزء الذى من شأنه أن يعلم عند ذكر الأسود إنما هو الغاب فيقدم ويجعل مبتدأ ، والمراد بالأسود هنا المعنى المجازى وهو الشجعان ففيه استعاره تصريحيه ، وغابها الرماح قرينه وقوله ولا يصح إلخ أى : لعدم العلم الرماح للأسود (قوله : يعنى اعتبار تعريف الجنس) أى : المحلى بأل سواء كان فى المسند أو المسند إليه ، وقوله قد يفيد قصر الجنس أى : جنس معنى الخبر كالانطلاق فى المثال المذكور أو جنس معنى المسند إليه فى عكسه (وقوله : على شىء) أى مسند إليه أو مسند ، وبهذا تعلم أن كلام المصنف هنا أعم مما قبله ولا يرد ما ذكره من المثال ؛ لأن المثال لا يخصص ، ثم إن كلام المصنف يفيد أن الأول وهو اعتبار تعريف العهد لا يفيد الحصر وهو كذلك ؛ وذلك لأن الحصر إنما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر فى بعض الأفراد والمعهود الخارجى لا عموم فيه ، بل هو مساو للجزء الآخر فلا يصدق أحدهما بدون الآخر ، وحينئذ فلا حصر كذا قيل وهو ظاهر فى قصر الأفراد ، وأما قصر القلب فيتأتى فى المعهود أيضا ، فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود هو عمرو المنطلق زيد أى لا عمرو كما تعتقده (قوله : تحقيقا) بمعنى حقيقه صفه لقصر أى : يفيد التعريف المذكور قصر الجنس قصرا حقيقه أى : حقيقيا أى : على سبيل الحقيقه

إذا لم يكن أمير سواه (أو مبالغه لكماله فيه) أى : لكمال ذلك الشىء فى ذلك الجنس ، أو بالعكس (نحو : عمرو الشجاع) أى : الكامل فى الشجاعه ؛ كأنه لا اعتداد بشجاعه غيره لقصورها عن رتبه الكمال ، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو : الأمير زيد ، والشجاع عمرو ؛ ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى إفاده قصر الإماره على زيد والشجاعه على عمرو ؛ والحاصل : أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر ؛ سواء كان الخبر معرفه أو نكره ،

******

لعدم وجود معنى الجنس فى غير ذلك المقصور عليه أو مبالغه أى : على سبيل المبالغه لوجود المعنى فى غير المقصور عليه ، والمراد بالحقيقه خلاف المبالغه ، وهذا أحسن من قول بعضهم أى : قصرا محققا أى : مطابقا للواقع أو مبالغا فيه ؛ لأن المبالغه ليست فى القصر بل فى النسبه بواسطه القصر ؛ ولأنه لا يلزم فى القصر الحقيقى أن يكون مطابقا للواقع ، بل يكفى أن يكون عن اعتقاد ظنا أو جهلا أو يقينا.

(قوله : إذا لم يكن إلخ) بيان لكون القصر حقيقه (قوله : لكماله فيه) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على فرد من أفراده مع وجود معنى الجنس فى غير المقصور عليه (قوله : أو بالعكس) أى : لكمال ذلك الجنس فى المقصور عليه ؛ لأن الكمال أمر نسبى فلك أن تعتبره فى كل أى : وإذا كان الجنس كاملا فى ذلك المقصور عليه فيعد وجوده فى غيره كالعدم ، لقصور الجنس فى ذلك الغير عن رتبه الكمال ، فصح القصر حينئذ (قوله : وكذا إذا جعل المعرف إلخ) أى : فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا أو مبالغه ، وهذا داخل فى كلام المصنف لا زائد عليه لما علمت أن كلام المصنف هنا أعم مما سبق (قوله : ولا تفاوت بينهما) أى : بين المثالين اللذين زدناهما على ما تقدم فى المصنف وما ذكره من عدم التفاوت إنما يصح على مذهبه من أن الجزئى الحقيقى يكون محمولا من غير تأويل ، وأما على ما ذهب إليه السيد من أنه لا يكون محمولا ، وأن قولنا : المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد فلا بد من التفاوت ؛ لأن مفهوم زيد الأمير غير مفهوم الأمير زيد أى : الأمير المسمى بزيد ؛ لأن موضوع الأول جزئى حقيقى ولا تأويل فيه ؛ لأنه يكون موضوعا

وإن جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ ، ...

******

ومحموله كلى وموضوع الثانى ومحموله كلاهما كلى ، ولا شك أن ذلك يوجب التغاير فيلزم التفاوت فالمقصور عليه الإماره على الأول الذات المشخصه المعبر عنها بزيد ، وعلى الثانى هو المفهوم الكلى المسمى بزيد واعلم أن إفاده الحصر بما دل على الجنس إذا أريد به جميع أفراد الجنس ظاهر ؛ لأن المعنى حينئذ أن جميع الأفراد محصوره فى ذلك الفرد فلا يوجد منها شىء فى غيره ، فإذا قيل الأمير زيد فكأنه قيل جميع أفراد الأمير محصوره فى زيد فقد ظهر الحصر بهذا الاعتبار ، وأما إذا أريد الجنس الحقيقه فكأنه قيل حقيقه الجنس متحده بذلك الفرد فهو كالتعريف مع المعرف ، فلا توجد تلك الحقيقه فى غير ذلك الفرد لعدم صحه وجود ذلك المتحد بها فى فرد آخر ، فإذا قيل زيد الأمير فكأنه قيل الإماره وزيد شىء واحد فلا توجد فى غيره كما لا يوجد فى غيرها وهذا المعنى أبلغ وأدق من الأول ولم يعتبره أى : اتحاد الجنس بالواحد الواضع عند الاستعمال إلا فى المعرف دون المنكر ولو كان دالا على الحقيقه على الصحيح ، وإنما المعتبر فى المنكر كونه صادقا على ذلك الفرد لا متحدا به ، ولذلك لم يفد الحصر.

مبتدأ بلام جنس عرفا

منحصر فى مخبر به وفا

وإن خلا عنها وعرّف الخبر

باللام مطلقا فبالعكس استقر

وقوله : مطلقا حال من الضمير فى خلا العائد على المبتدأ أى : سواء كان معرفا بالعلميه أو الإشاره أو الموصوليه أو الإضافه نحو : زيد أو هذا أو الذى قام أبوه أو غلام زيد الكريم (قوله : وإن جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ) ظاهره كان المبتدأ معرفا بلام الجنس نحو : الكرم التقوى والقائم هو المتكلم أو بغيرها نحو : زيد أو هذا أو غلام زيد الكريم ، وبه صرح الشارح فى المطول ، والذى قاله العلامه السيد أنه إذا كان كل منهما معرفا بلام الجنس احتمل أن يكون المبتدأ مقصورا على الخبر وأن يكون الخبر مقصورا على المبتدأ ، ولكن الأظهر قصر المبتدأ على الخبر ؛ لأن القصر مبنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الأفراد وذلك أنسب بالمبتدأ ؛ لأن القصد فيه إلى الذات وفى الخبر إلى الصفه ، وذكر عبد الحكيم : أنه يقصر الأعم على الأخص سواء قدم الأعم

والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر ، وقد يقيد بوصف ، أو حال ، أو ظرف ، أو نحو ذلك نحو : الرجل الكريم ، وهو السائر راكبا ، وهو الأمير فى البلد ، وهو الواهب ألف قنطار ؛ وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء.

وقوله : قد يفيد - بلفظ قد - إشاره إلى أنه قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء

******

وجعل مبتدأ أو أخر وجعل خبرا نحو : العلماء الناس أو الناس العلماء وإن كان بينهما عموم وخصوص من وجه فيحال إلى القرائن كقولك العلماء الخاشعون ، إذ قد يقصد تاره قصر العلماء على الخاشعين ، وتاره يقصد عكسه ، فإن لم تكن قرينه فالأظهر قصر المبتدأ على الخبر ، إن قلت إنه لا يتصور عموم فى القصر تحقيقا ، قلت : يجوز أن يكون أحدهما أعم مفهوما وإن تساويا ما صدقا (قوله : والجنس) أى : المقصور سواء وقع مبتدأ أو خبرا ، وقوله كما مر أى فى الأمثله المذكوره نحو : الأمير زيد وعكسه وعمرو الشجاع وعكسه (قوله : وقد يقيد إلخ) أى : فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده فقولك : زيد الرجل الكريم المحصور فى زيد الرجوليه الموصوفه بالكرم فلا توجد فى غيره بخلاف مطلق الرجوليه (قوله : ونحو ذلك) أى : كالمفعول به ولأجله ومعه.

(قوله : وهو السائر راكبا) أى : انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله : وهو الأمير فى البلد) أى : انحصرت فيه إماره البلد دون مطلق الإماره فهى لغيره أيضا (قوله : وهو الواهب ألف قنطار) أى : هو مختص الهبه للألف بخلاف مطلق الهبه فهى لغيره أيضا ، وفى تفسير القنطار خلاف ، قيل ملء جلد ثور ذهبا ، وقيل القنطار المال الكثير ، وقيل مائه ألف دينار ، وهل هو فعلال أو فنعال خلاف (قوله : وجميع ذلك) أى : ما ذكر فى هذا الحاصل (قوله : إشاره إلخ) أى : لأن قد سور القضيه الجزئيه ، وقوله إلى أنه قد لا يفيد أى : على خلاف الأصل (قوله : كما فى قول الخنساء) أى : فى مرثيه أخيها صخر (قوله : إذا قبح البكاء على قتيل) (١) أى : على أى قتيل كان بقرينه المقام وإن كانت النكره فى سياق الإثبات لا تعم وقبل هذا البيت :

١- الأبيات من الوافر وهى للخنساء فى ديوانها ص ٨٢ (طبعه دار الكتب العلميه) وهذه الأبيات فى بكاء أخيها صخر ، والبيت الأخير فى لسان العرب (بكا) ، وتاج العروس (بكا).

إذا قبح البكاء على قتيل

رأيت بكاءك الحسن الجميلا (١)

فإنه يعرف بحسب الذوق السليم ، والطبع المستقيم ، والتدرب فى معانى كلام العرب - أن ليس المعنى هاهنا على القصر وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر.

(وقيل :) فى نحو : زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين ...

******

ألا يا صخر إن أبكيت عينى

فقد أضحكتنى دهرا طويلا

بكيتك فى نساء معولات

وكنت أحقّ من أبدى العويلا

دفعت بك الجليل وأنت حىّ

فمن ذا يدفع الخطب الجليلا

إذا قبح البكاء البيت (قوله : رأيت بكاءك) أى : بكائى عليك (قوله : أن ليس المعنى هنا على القصر) أى : قصر الجنس على البكاء ؛ وذلك لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرئى قبيح كغيره ، فالرد على ذلك المتوهم بمجرد إخراج بكائه عن القبح إلى كونه حسنا ، وليس هذا الكلام واردا فى مقام من يسلم حسن البكاء عليه إلا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون المعنى على الحصر أى : إن بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيرك كما توهم ، إذ لا يلائمه قوله إذا قبح البكاء إلخ ، وإنما الملائم له إذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك ، فيقال حينئذ : فإن بكاءك فقط هو الحسن الجميل (قوله : وإن أمكن ذلك) أى : بتكلف (قوله : بحسب النظر الظاهر) وهو أن التعريف فى قول الحسن الجميلا لا يؤتى به بدلا عن التنكير إلا لفائده وهى هنا القصر ، وأنت خبير بأنه غير مناسب للمقام كما تقدم ، فالعدول عن التنكير للتعريف إنما هو للإشاره لمعلوميه الحسن لذلك البكاء فلا ينكر ؛ لأن أل الجنسيه يشار بها إلى معهود معلوم وهنا أشير بها إلى معهود ادعاء كما يقال : والدى الحر ووالدك العبد أى : إن حريه أبى وعبوديه أبيك معلومتان فليفهم - ا. ه يعقوبى.

(قوله : وقيل إلخ) الجمله معطوفه على ما فهم من قوله فلإفاده السامع حكما على أمر معلوم إلخ ، فإنه يفهم منه أن الأمر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما

١- البيت من الوافر وهو للخنساء فى بكاء أخيها صخر وهو فى ديوانها ص : ٢٢٦ (طبعه المطبعه الكاثوليكيه : بيروت) ولسان العرب (بكا) ، وتاج العروس (بكا) ، وفى شرح ديوانها ص ٨٢.

للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات والصفه) متعينه (للخبريه) تقدمت أو تأخرت (لدلالتها على أمر نسبى) لأن معنى المبتدأ : المنسوب إليه ، ومعنى الخبر : المنسوب ، والذات هى المنسوب إليها ، والصفه هى المنسوب ، فسواء قلنا : زيد المنطلق ، أو المنطلق زيد - يكون زيد مبتدأ ، والمنطلق خبر ؛ وهذا رأى الإمام الرازى - رحمه الله - (ورد بأن المعنى : ...

******

أو صفه يكون محكوما عليه بآخر مثله اسما كان أو صفه فكأنه قيل هذا أى : صحه كون الاسم والصفه المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء إلخ ، والمراد بالصفه هنا ما دل على ذات مبهمه باعتبار معنى قائم بها ومقابلها الاسم وهو ما دل على الذات فقط ، أو الذات المعينه باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآله قاله عبد الحكيم.

(قوله : للابتداء) الأولى للإسناد ليشمل معمولات النواسخ (قوله : لدلالته على الذات) أى : ومن شأنها أن يحكم عليها لابها (قوله : على أمر نسبى) أى : وهو المعنى القائم بالذات. (قوله : لأن معنى إلخ) عله للمعلل مع علته أو عله للعليه (قوله : ورد إلخ) حاصله أن المنطلق إذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد مفهومه المشتمل على أمر نسبى أى : ثبوت الانطلاق لشىء ، بل يراد منه ذاته أى : ما صدق عليه وزيد إذا أخر وجعل خبرا لم يرد به الذات ، بل يراد به مفهوم مسمى بزيد وهو مشتمل على معنى نسبى وهو التسميه به ، فيكون الوصف مسندا للذات دون العكس ، وهذا الرد جواب بالمنع ، فمحصله لا نسلم أن الوصف يلاحظ منه الأمر النسبى دائما ، ولا نسلم أن الاسم يلاحظ منه الذات دائما ، بل تاره يراعى منه الذات إذا تقدم وتاره يراعى منه المفهوم إذا تأخر ، وكذا يقال فى الصفه ، ثم إن هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين ، فإنهم ذهبوا إلى أن الخبر لا يكون إلا مشتقا ، فإن وقع جامدا وجب تأويله بمشتق ، وذهب البصريون إلى جواز وقوع الخبر جامدا من غير تأويل ، فيصح عندهم حمل الجزئى الحقيقى على شىء ولا يحتاج إلى تأويل زيد مثلا إذا أخر بالمفهوم المسمى بزيد ، ويكفى تأويله بالذات المشخصه المسماه بزيد ، فمعنى قولك : المنطلق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق

الشخص الذى له الصفه صاحب الاسم) يعنى : أن الصفه تجعل داله على الذات ومسندا إليها ، والاسم يجعل دالا على أمر نسبى ومسندا.

[أغراض كون المسند جمله]

اشاره

(وأما كونه) أى : المسند (جمله فللتقوّى) نحو : زيد قام (أو لكونه سببيا) نحو : زيد أبوه قائم (لما مر) من أن إفراده يكون لكونه غير سببى مع عدم إفاده التقوّى ، وسبب التقوّى فى مثل : زيد قام [على ما ذكره صاحب المفتاح] هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شىء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه ...

******

هى الذات المشخصه المسماه بزيد وعباره المصنف محتمله للمذهبين ؛ لأن الإضافه فى صاحب الاسم تحتمل العهد والجنس - فتأمل.

(قوله : الشخص الذى إلخ) قدره لأن الصفه المبتدأ بها لها موصوف مقدر لا محاله (قوله : صاحب الاسم) أوّل بتقدير المضاف ولم يؤول العلم بمسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكره فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند إليه معرفتين أ. ه أطول.

[كون المسند جمله للتقوّى]

(قوله : فللتقوّى) أى : تقوّى الحكم الذى هو ثبوت المسند للمسند إليه أو سلبه عنه : كزيد قام وما زيد قام وقوله فللتقوّى أى : فلحصول التقوّى بها ولو لم يكن مقصودا ، فيدخل صور التخصيص نحو : أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى ، لحصول التقوّى فيها ، وإن كان القصد التخصيص كما سيذكر ذلك الشارح فاللام للسببيه لا للغرض - كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : أو لكونه سببيا) نسبه للسبب وهو فى الأصل الحبل استعير للضمير بجامع الربط بكل والمراد بالمسند السببى - كما تقدم - كل جمله علقت على مبتدأ بعائد لم يكن مسندا إليه كما فى زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به (قوله : لما مر) عله للعليه وقوله من أن إفراده يكون إلخ أى : وحينئذ فكونه جمله يكون للتقوّى أو لكونه سببيا (قوله : يستدعى أن يسند إليه شىء) أى : لأن المبتدأ هو الاسم المهتم به المجعول أولا لثان

سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى : زيد قائم ، ثم صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوه ؛ فعلى هذا يختص التقوّى بما يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ ، ...

******

ليخبر به عنه ، وقوله فإذا جاء بعده ما يصلح أى : لفظ يصلح وقوله صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه أى : من حيث اقتضاؤه ما يسند إليه (قوله : سواء كان خاليا عن الضمير) نحو : زيد حيوان (قوله : أو متضمنا له) أى : أو مشتملا عليه وهذا صادقا بزيد قائم وبزيد قام (قوله : فينعقد بينهما) أى : بين المبتدأ والصالح ؛ لأن يسند إليه حكم هو ثبوت الثانى للأول وهذا كالبيان لقوله صرفه ذلك المبتدأ لنفسه (قوله : ثم إذا كان متضمنا لضميره) أى : ثم إذا كان الثانى متضمنا لضمير الأول (قوله : بأن لا يكون) أى : وذلك مصور بأن لا يكون مشابها للخالى أى : وبأن لا يكون ذلك الضمير فضله لصحه الإسناد بدونه فالباء للتصوير (قوله : كما فى زيد قائم) هذا مشابه للخالى وإنما كان مشابها له ؛ لأنه لا يتغير فى تكلم ولا خطاب ولا غيبه فهو مثل : أنا رجل وأنت رجل وهو رجل ، وأما الذى لم يشابه الخالى فهو كزيد قام (قوله : صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا) أى : صرفا ثانيا ؛ وذلك لأن الضمير مسند إليه وهو عين المبتدأ فقد أسند إلى المبتدأ ثانيا بواسطه إسناده إلى الضمير الذى هو عباره عن المبتدأ فتكرر الإسناد ، وهذا الكلام يفيد أن المسند إلى المبتدأ الفعل وحده لا الجمله التى هى مجموع الفعل مع الضمير الذى فيه ، وظاهره أن الفعل أسند أولا للمبتدأ ، ثم أسند بعد ذلك إلى الضمير وليس كذلك ، بل قام مسند إلى الضمير أولا ، ثم أسند إلى المبتدأ أو كأنه نظر إلى المقصود بالحكم وهو القيام.

(قوله : فيكتسى الحكم) الذى هو ثبوت الفعل قوه أى : لتكرر الإسناد وهذا واضح فى الإثبات ، وأما فى النفى كقولك ما زيد أكل ، فيقال فيه : إن سلب الأكل المحكوم به يطلبه المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفى فيحصل إسناد نفى الفعل مرتين فيلزم التقوّى (قوله : بما يكون) أى : بمسند يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ يعنى : إسنادا تاما ، ولا بد من هذا بدليل قوله : بعد : ويخرج زيد ضربته - تأمل.

ويخرج عنه نحو : زيد ضربته ، ويجب أن يجعل سببيا ، وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الإعجاز وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلا لحديث قد نوى إسناده إليه ؛ فإذا قلت : زيد - فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه ؛ ...

******

(قوله : ويخرج) عطف على يختص عطف لازم على ملزوم ، وضمير عنه للتقوّى أى : يخرج عن التقوّى المسند فى زيد ضربته ؛ لأنه لم يسند إلى ضمير المبتدأ ، بل أسند إلى غيره وهو ضمير المتكلم ، ووجه خروجه أن التقوّى سببه صرف الضمير المسند إلى ذلك المبتدأ فيتكرر الحكم فيحصل التقوّى ، والضمير هنا لا يصلح للصرف المذكور ؛ لأنه ليس عباره عن المبتدأ والذى يصلح للصرف ما كان عباره عن المبتدأ السابق ، ولا يقال إن المبتدأ الذى هو زيد من حيث إنه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شىء ، فإذا جاء بعده ضربت صرفه لنفسه ، فإذا جاء بعده ضمير المفعول الذى هو الهاء فى ضربته صار الفعل مسندا إليه أيضا بالوقوع عليه ، وإذا صار مسندا إليه صرفه للمبتدأ ؛ لأنه عينه فى المعنى فيتكرر الإسناد إلى المبتدأ فيحصل التقوّى ، وحينئذ فلا يكون هذا المثال خارجا ؛ لأنا نقول إسناد الفعل للضمير الواقع مفعولا إسناد غير تام والتقوى عند السكاكى يختص بالمسند الذى يكون إسناده لضمير المبتدأ إسنادا تاما - كما علمت - فلا اعتراض (قوله : ويجب أن يجعل) أى : نحو زيد ضربته سببيا ؛ وذلك لأن الإتيان بالمسند جمله ، إما للتقوّى أو لكونه سببيا فإذا انتفى أحدهما تعين الآخر (قوله : وأما على ما ذكره إلخ) عطف على قوله فعلى هذا إلخ (قوله : إلا لحديث) أى : إلا المحكوم به ، واعترض بأن هذا شامل لما إذا كان الخبر مفردا ، فيفيد أن التقوّى مشترك بين أخبار المبتدأ المتأخره سواء كانت جملا أو مفردات ، وحينئذ فلا تعلق له بضابط كون الخبر جمله وهو ظاهر الفساد ، وحينئذ فالتعويل على ما فى المفتاح وكأنه لظهور فساد ما ذكره الشيخ سكت الشارح عن رده ، وقد أجاب بعضهم بأن المراد بالحديث الجمله ؛ لأن الحديث هو الكلام المحدث به وهو لا يطلق على المفرد - وفيه نظر ؛ لأنه يقتضى أن الاسم لا يعرى عن العوامل اللفظيه إلا إذا كان الخبر جمله وهو غير صحيح (قوله : أشعرت)

فهذا توطئه له وتقدمه للإعلام به ، فإذا قلت : قام – دخل فى قلبه دخول المأنوس ؛ وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهه والشك ، وبالجمله ليس الإعلام بالشىء بغته مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمه ؛ فإن ذلك يجرى مجرى تأكيد الإعلام فى التقوّى والإحكام فيدخل فيه نحو : زيد ضربته ، وزيد مررت به. ومما يكون المسند فيه جمله لا للسببيه أو التقوّى خبر ضمير الشأن ؛ ...

******

أى : أعلمت (قوله : فهذا) أى : الإتيان به معرى توطئه للإخبار (قوله : وتقدمه للإعلام به) تفسير لما قبله (قوله : دخل) أى : هذا الإسناد – كما فى عبد الحكيم.

(قوله : وهذا) أى : الدخول على هذه الحاله (قوله : أشد للثبوت) أى : لثبوت المحكوم به للمحكوم عليه (قوله : وأمنع من الشبهه) أى : شبهه احتمال أن يكون المتصف بالمسند غير المسند إليه ، وقوله والشك عطف تفسير (قوله : ليس الإعلام بالشىء بغته) أى : الذى هو مقتضى تقديم المحكوم به (قوله : مثل الإعلام به بعد إلخ) أى : الذى هو مقتضى تأخير المحكوم به (قوله : فإن ذلك) أى : الإعلام به بعد التنبيه عليه وكان الأولى أن يقول : لأن هذا لكنه راعى أن الألفاظ أعراض تنقضى بمجرد التلفظ بها (قوله : تأكيد الإعلام) أى : التأكيد الصريح فهو بمنزله قولك زيد قام زيد قام فالإعلام بكسر الهمزه بمعنى الإخبار ويصح فتحها ، والأنسب الأول وقوله فى التقوّى : التثبت (وقوله : والإحكام) بكسر الهمزه أى : الإتقان (قوله : فيدخل فيه إلخ) هذا جواب أما من قوله ، وأما على ما ذكره وضمير فيه للتقوّى (قوله : وزيد مررت به) أى : وكذا يدخل زيد حيوان وزيد قائم على ما مر (قوله : ومما يكون إلخ) هذا شروع فى اعتراض وارد على المصنف ، وجوابه وحاصله أن ظاهر المصنف أن الإتيان بالمسند جمله إنما يكون للتقوّى أو لكونه سببيا لأن الاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر مع أنه قد يكون جمله لغير ذلك ككونه خبرا عن ضمير الشأن نحو هو : زيد عالم ، فإن الخبر هنا جمله ولا يفيد التقوّى وليس سببيا وذلك لكونه فى حكم المفرد ؛ لأنه عباره عن المبتدأ فالقصد منها تفسيره ، فإن قلت : إن خبر ضمير الشأن يفيد التقوّى أى : تمكن الخبر فى ذهن السامع لما فيه من البيان بعد الإبهام قلت : المراد أنه لا يفيد التقوّى المراد هنا الذى

ولم يتعرض له لشهره أمره وكونه معلوما مما سبق ، وأما صوره التخصيص نحو : أنا سعيت فى حاجتك ، ورجل جاءنى ؛ فهى داخله فى التقوّى على ما مر.

(واسميّتها وفعليتها وشرطيتها لما مر) يعنى : أن كون المسند جمله ...

******

هو تحقق ثبوت المحمول للموضوع ، والحاصل أن ما أفاده خبر ضمير الشأن من التقوّى مغاير للتقوّى الذى نحن بصدده (قوله : ولم يتعرض له) أى : لكون المسند يؤتى به جمله لكونه خبرا عن ضمير الشأن ، وهذا جواب عن الإيراد المذكور (قوله : لشهره أمره) أى : من أنه لا يخبر عنه إلا بجمله (قوله : وكونه معلوما مما سبق) أى : فى بحث ضمير الشأن فى قول المصنف فى الكلام على التخريج على خلاف مقتضى الظاهر ، وقولهم هو أو هى زيد عالم مكان الشأن والقصه ، فإنه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جمله ولو كان مفردا لمثل به ؛ لأنه أخصر إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وكونه معلوما مما سبق أى : بطريق الإشاره لا بطريق الصراحه (قوله : وأما صوره إلخ) هذا جواب اعتراض وارد على المصنف ، وحاصله أن حصر الإتيان بالمسند جمله فى التقوّى وكونه سببيا لا يصح ؛ لأنه يؤتى به جمله لقصد التخصيص نحو : أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى ، وحاصل ما أجاب به الشارح أنه عند قصد التخصيص يكون التقوّى حاصلا ، إلا أنه غير مقصود فصوره التخصيص داخله فى التقوّى (قوله : على ما مر) أى : من أن التقوّى أعم من أن يكون مقصودا أو حاصلا من غير قصد فصوره التخصيص يتحقق فيها تكرر الإسناد فيستفاد منها التقوّى وإن لم يكن مقصودا ، فقول المصنف وأما كونه جمله فللتقوّى أى : فلإفاده التقوّى سواء كان مقصودا أم لا ، ولو قال المصنف : وأما كونه جمله فللتقوّى أو لكونه سببيا أو لكونه لضمير الشأن أو للتخصيص لكان أوضح (قوله : واسميتها إلخ) حاصله أن المقتضى لإيراد الجمله مطلقا إما التقوّى أو كونه سببيا والمقتضى لخصوص كونها اسميه إفاده الثبوت ولكونها فعليه إفاده التجدد ولكونها شرطيه إفاده التقيد بالشرط ا. ه.

فقول المصنف واسميتها أى : والمقتضى لخصوص اسميتها وفعليتها إلخ فقوله : واسميتها مثل زيد أبوه منطلق ، وقوله : وفعليتها مثل زيد قام وقوله وشرطيتها مثل زيد إن تكرمه يكرمك.

للسببيه أو التقوّى ؛ وكون تلك الجمله اسميه للدوام والثبوت ، وكونها فعليه للتجدد والحدوث والدلاله على أحد الأزمنه الثلاثه على أخصر وجه ، وكونها شرطيه للاعتبارات المختلفه الحاصله من أدوات الشرط. (وظرفيتها لاختصار الفعليه إذ هى) أى : الظرفيه ...

******

واعلم أن الجمله فى الحقيقه قسمان اسميه وفعليه ؛ لأن الظرفيه مختصر الفعليه والشرطيه حقيقتها الجزاء المقيد بالشرط والجزاء جمله فعليه أو اسميه مثل : إن جئتنى أكرمتك أو فأنت مكرم والجمله الظرفيه تفيد التقوّى ؛ لأنها فعليه فيتكرر فيها الإسناد ، وكذا الشرطيه إن كان الجزاء جمله فعليه مثل : زيد يكرمك إن أكرمته أو زيد إن تكرمه يكرمك ، وأما الجمله الاسميه فلا تفيد التقوّى لعدم تكرر الإسناد فيها (قوله : للسببيه) خبر أن (قوله : وكون تلك الجمله إلخ) ينبغى أن تقيد بما خبرها اسم نحو : زيد أبوه منطلق لا فعل نحو : زيد أبوه انطلق ، وإلا لم تفد الدوام والثبوت ، بل التجدد والحدوث ، إذ زيد انطلق يساوى انطلق زيد فى الدلاله على تجدد الانطلاق كما صرح به الشارح فى المطول (قوله : للدوام) أى : فنحو : زيد أبوه منطلق يدل على دوام الانطلاق وعطف الثبوت على الدوام مرادف (قوله : وكونها فعليه) نحو : زيد يقرأ العلم أى : يجدد قراءه العلم وقتا بعد وقت (قوله : على أخصر وجه) أى : لأن قولنا يقرأ العلم أخصر من قولنا حاصل منه قراءه العلم فى الزمان المستقبل.

(قوله : للاعتبارات المختلفه) أى : التى لا تعرف إلا بمعرفه ما بين أدوات الشرط من التفصيل كقولنا : زيد إن تلقه يكرمك حيث يقتضى المقام الإخبار عن زيد بالإكرام الذى يحصل على تقدير اللّقى المشكوك فيه ، وزيد إذا لقيته يكرمك حيث يقتضى المقام الإخبار عنه بالإكرام الحاصل على تقدير اللقى المحقق - وقس على هذا.

(قوله : وظرفيتها) أى : الجمله أى : كونها ظرفا ، وقوله لاختصار الفعليه أى : لأن زيد فى الدار أخصر من زيد استقر فى الدار فإذا اقتضى المقام إفاده التجدد مع الاختصار أتى بالمسند ظرفا ؛ لأنه أخصر من الجمله الفعليه ويفيد معناها وهو التجدد وقوله : إذ هى أى : الظرفيه بمعنى الجمله الظرفيه المأخوذه من المقام لا الكون ظرفا ، إذ

(مقدره بالفعل على الأصح) لأن الفعل هو الأصل فى العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الأصل فى الخبر أن يكون مفردا ؛ ورجح الأول بوقوع الظرف صله للموصول نحو : الذى فى الدار أخوك ؛ وأجيب بأن الصله ...

******

الكون ظرفا ليس مقدرا بالفعل ففى كلام المصنف استخدام ، ولا يصح أن يكون المراد من الظرفيه فى الأول الجمله الظرفيه لئلا يلزم من إضافتها للضمير إضافه الشىء إلى نفسه الممتنعه إلا بتكلف ومع التكلف فهو مخالف لما قبله من قوله واسميتها إلخ ؛ لأن المراد الكون اسما فيختل نظام الكلام (قوله : مقدره بالفعل) لم يقل مقدره بالجمله الفعليه إشاره إلى الصحيح من أن المحذوف الفعل وحده وانتقل ضميره للظرف (قوله : لأن الفعل هو الأصل فى العمل) وذلك لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره والفعل أشد افتقارا ؛ لأنه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعله فيكون افتقاره من جهه الأحداث ومن جهه التحقق وليس فى الاسم إلا الثانى - ا. ه فنرى.

(قوله : وقيل باسم الفاعل) هذا مقابل الأصح (قوله : ورجح الأول إلخ) حاصله أنه قد يتعين تقدير الفعل وذلك فيما إذا وقع الظرف صله فيحمل غير الصله الذى ترددنا فى أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصله فيقدر بالفعل حملا للمشكوك على المتيقن ؛ لأن الحمل عند الشك على المتيقن أولى فقوله لوقوع الظرف صله للموصول أى : فإنه متى وقع صله لا بد من تقدير الفعل أى : وإذا وجد تيقن شىء حمل المشكوك على ذلك المتيقن (قوله : وأجيب إلخ) حاصله أن قياس غير الصله على الصله قياس مع وجود الفارق ولا نسلم أن الحمل على المتيقن كلى ، وأجاب غير الشارح بالمعارضه ؛ وذلك لأنه قد يتعين تقدير الاسم وذلك فى موضع لا يصلح للفعل نحو : أما فى الدار فزيد ، (إِذا لَهُمْ مَكْرٌ فِى آياتِنا)(1) لأن أما لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جمله شرط دون جوابه ؛ ولأن إذا الفجائيه لا يليها الأفعال على الأصح وإذا تعين تقدير الاسم فى موضع من مواضع الخبر فليحمل المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن منه دون الصله.

١- يونس : ٢١.

من مظان الجمله بخلاف الخبر ، ولو قال : إذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح لكان أصوب ؛ لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجمله الظرفيه مقدره باسم الفاعل على القول الغير الأصح ؛ ولا يخفى فساده.

[أغراض التأخير والتقديم]

[أغراض التأخير]

(وأما تأخيره :) أى : المسند (فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر) فى تقديم المسند إليه.

******

(قوله : من مظان الجمله) أى : من المحال التى يظن فيها وقوع الجمله لا غير ، وإنما عبر بالمظان ؛ لأن صله أل تكون غير جمله ظاهرا وإن كانت جمله فى المعنى (قوله : بخلاف الخبر) أى : فليس من مظان الجمله ، إذ الأصل فيه الإفراد ، وحينئذ فكيف يقاس الخبر على الصله مع وجود الفارق (قوله : لكان أصوب) إنما لم يقل كان صوابا لإمكان تأويل عباره المصنف على معنى ، إذ هى أى : كلمه الظرف أو الجمله من حيث اشتمالها على الظرف ، أو يراد بالظرفيه الراجع لها ضمير هى الجمله الظرفيه ، والمراد بالمقدره المتحققه والباء فى قوله بالفعل للسببيه ، وقوله على الأصح راجع لقوله مقدره أى : لأن الجمله الظرفيه متحققه على الأصح بسبب تقدير الفعل عاملا فى الظرف ، ومقابل الأصح أنها غير متحققه أصلا - فتأمل.

(قوله : أن الجمله الظرفيه) أى : التى هى معنى قوله إذ هى (قوله : ولا يخفى فساده) أى : لأن الظرف على ذلك المذهب مفرد لا جمله ؛ لأن الظرف لا يقال له جمله أو مفرد إلا باعتبار متعلقه فحيث كان متعلقه اسم فاعل كان مفردا وقد جزم بجمليته أو لا ، والحاصل أنه جزم بجمليه الظرف حيث قال إذ هى أى : الجمله الظرفيه ، ثم ذكر خلافا هل المقدر فعل أو اسم وهو فاسد ، إذ عند تقدير المتعلق اسما يكون الظرف مفردا قطعا.

[تأخير المسند]

(قوله : أهم كما مر) يعنى أن الأهميه المقتضيه لتقديم المسند إليه على المسند كما عرفتها قبل مقتضيه لتأخير المسند عن المسند إليه ؛ لأن أسباب الأهميه المتقدمه التى

[أغراض التقديم]

(وأما تقديمه :) أى : المسند (فلتخصيصه بالمسند إليه) أى : لقصر المسند إليه على المسند على ما حققناه فى ضمير الفصل ؛ لأن معنى قولنا : تميمى أنا - هو أنه مقصور على التميميه لا يتجاوزها إلى القيسيه (نحو : (لا فِيها غَوْلٌ)(١) أى : بخلاف خمور الدنيا) ...

******

هى أصالته ولا مقتضى للعدول عنه أو كون تقديمه فيه تشويق للمسند والغرض تقريره فى ذهن السامع كما تقدم فى قوله والذى حارت البريه فيه إلخ ، أو تعجيل المسره كقولك : سعد فى دارك ، أو تعجيل المساءه كقولك : السفاح فى دار صديقك إلى آخر ما مر تجرى هنا ، وهذا الكلام وإن علم مما تقدم لكنه نبه عليه هنا لئلا يوهم أنه أغفله فى بابه ، ولم يذكره مع مقابله وهو التقديم.

[تقديم المسند]

(قوله : أى لقصر إلخ) أشار بذلك إلى أن الباء داخله على المقصور ، وقوله على ما حققناه فى ضمير الفصل أى : من أن الباء بعد الاختصاص الكثير دخولها على المقصور (قوله : لا يتجاوزها إلى القيسيه) أى : فقط وإن تجاوز التميميه إلى غيرها فهو من قصر الموصوف على الصفه قصرا إضافيا (قوله : نحو لا فيها) أى : ليس فى خمور الجنه (غول) فعدم الغول مقصور على الكون فى خمور الجنه لا يتعداه للكون فى خمور الدنيا والغول بفتح الغين ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء يقال غاله الشىء واغتاله إذا أخذه من حيث لا يدرى - كذا فى الصحاح ، ثم إن جعل التقديم فى الآيه للتخصيص يقتضى أن هنا مسوغا للابتداء بالنكره غير التقديم ؛ لأن إفاده القصر فى نحو ذلك مقيده بأن يصح الابتداء بدون التقديم على ما يأتى والنفى حيث جعل للعدول فى المحمول لا يسوغ الابتداء بالنكره ، وحينئذ فالمسوغ للابتداء جعل التنوين للتنويع لا كون المبتدأ مصدرا ؛ لأن ذلك مخصوص بالدال على تعجب أو دعاء فإذا جعل المسوغ

١- الصافات : ٤٧.

فإن فيها غولا ، فإن قلت : المسند هو الظرف ؛ أعنى : فيها ، والمسند إليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه ؛ أعنى : الضمير المجرور الراجع إلى خمور الجنه - قلت المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بفى خمور الجنه لا- يتجاوزه إلى الاتصاف بفى خمور الدنيا. وإن اعتبرت النفى فى جانب المسند ...

******

التنويع صح الابتداء وكان التقديم حينئذ واردا للحصر وهذا ظاهر إذا اعتبر العدول فى المحمول ، وإن اعتبر العدول فى المحمول ، وإن اعتبر بالنسبه للموضوع كان المسوغ كونه فى تأويل المضاف أى : عدم الغول (قوله : فإن فيها غولا) المناسب لما يأتى من الجواب أن يقول فإن الكون فيها غول ، لكنه جارى كلام المصنف (قوله : فإن قلت إلخ) هذا وارد على قول المصنف بخلاف خمور الدنيا المفيد أن القصر إنما هو على جزء المسند الذى هو الضمير العائد على خمور الجنه وخلافه خمور الدنيا.

(قوله : بل على جزء منه) أى : وإذا كان كذلك فلا يصح التمثيل بهذه الآيه لما إذا كان التقديم لقصر المسند إليه على المسند (قوله : قلت) جواب بمنع قوله على جزء منه (قوله : المقصود) أى : مقصود المصنف وإن كان هذا خلاف ظاهر كلامه (قوله : على الاتصاف بفى خمور الجنه) أى : مقصور على الكون والحصول فى خمور الجنه فالمقصور عليه هو المتعلق ؛ لأن الحكم الثابت للظرف إنما يثبت له باعتبار متعلقه ولم يصرح الشارح بالمتعلق لظهوره ، وذكر الاتصاف إشاره إلى أنه من قصر الموصوف على الصفه فعدم الغول موصوف والصفه التى قصر عليها هى الكون فى خمور الجنه ، ووجه الإشاره أن قصر الموصوف على الصفه معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف إشاره لذلك (قوله : لا يتجاوزه إلى الاتصاف إلخ) أى : لا- يتجاوزه إلى الكون فى خمور الدنيا أى : وإن تجاوزه لغيره من المشروبات كاللبن والعسل ، وأشار الشارح بقوله لا يتجاوزه إلخ إلى أنه قصر إضافى لا حقيقى.

(قوله : وإن اعتبرت إلخ) عطف على مقدر أى : وهذا إن اعتبرت النفى فى جانب المسند إليه وجعلته جزءا منه وإن اعتبرت إلخ أى : أن ما ذكر من أن المعنى أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه فى خمور الجنه لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه

فالمعنى مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنه لا يتجاوزه إلى عدم الحصول فى خمور الدنيا ؛ ...

******

فى خمور الدنيا إن اعتبرت النفى الذى هو لا فى جانب المسند إليه المؤخر أى : إن اعتبرته جزءا منه ، وأما إن اعتبرت النفى فى جانب المسند المقدم أى : جزءا منه فالمعنى إلخ ، والحاصل أن القضيه موجبه معدوله الموضوع على الأول ومعدوله المحمول على الثانى وليست سالبه ، واعترض اعتبار العدول فى الموضوع مع انفصال حرف السلب بأنه لو جاز لجاز كونه جزءا من المسند فى ما أنا قلت هذا فلا يتحقق فرق بينه وبين أنا ما قلت هذا ، وقد تقدم أن الحق وجود الفرق بينهما وقد يجاب بأن الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره ، وحينئذ فلا يضر الفصل به بين حرف السلب والموضوع وإنما ارتكب هذا العدول فى القضيه ولم تجعل سالبه محضه لئلا يرد أنه إذا كان تقديم المسند فى الآيه للحصر كان معناها نفى حصر الغول فى خمور الجنه لا نفى الغول عنها ؛ وذلك لأن النفى إذا أورد فى كلام فيه قيد أفاد نفى القيد فعلى هذا يفيد النفى نفى القصر المفاد بقيد التقديم لا ثبوته ، وقد يقال : لا داعى لذلك ؛ لأن النفى قد يتوجه إلى أصل الثبوت مع رجوع القيد إلى النفى كما تقدم فى قوله تعالى : (وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)(۱) فالنفى لأصل الظلم مقيدا ذلك النفى بالمبالغه فى تحققه ، وليس النفى مسلطا على المبالغه فى الظلم وكما فى قوله تعالى : (وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)(۲) فهو لتأكيد نفى ثبوت الإيمان لا لنفى تأكيد الثبوت الذى كان أصلا فى الجمله الاسميه فعلى هذا يصح ألا يعتبر العدول فى الآيه ويفيد الكلام النفى المقيد بالقصر لا نفى القصر - أفاده العلامه اليعقوبى.

(قوله : فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنه) أى : مقصور على الاتصاف بعدم حصوله فى خمور الجنه فهو من قصر الموصوف وهو الغول على الصفه التى هى عدم الحصول فى خمور الجنه (قوله : لا يتجاوزه إلى عدم الحصول إلخ) أى : لا يتجاوزه إلى اتصافه بعدم حصوله فى خمور الدنيا أى : وإن تجاوزه إلى الاتصاف

۱- فصلت : ۴۶.

۲- البقره : ۸.

فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى ، وكذا القياس فى قوله تعالى : (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ)(۱) ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى : (إِنْ حِسابُهُمْ إِلَّا عَلى رَبِّى)(۲) من أن المعنى : حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزه إلى الاتصاف بعلى ؛ فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفه دون العكس كما توهمه بعضهم (ولهذا) أى ولأن التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند إليه (فى : (لا رَيْبَ فِيهِ)) (۳) ولم يقل : لا فيه ريب ...

******

بكونه مذموما مثلا وبكونه حاصلا فى خمور الدنيا (قوله : فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى) أى : على كلا الاحتمالين أعنى اعتبار النفى جزءا من المسند إليه أو من المسند قوله : (لَكُمْ دِينُكُمْ) أى : أن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا- يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه لى ودينى مقصور على الاتصاف بكونه لى لا- يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه لكم وهذا لا ينافى أنه يتصف به أمته المؤمنون فهو قصر إضافى.

(قوله : ونظيره) أى : فى كونه قصر موصوف على صفه فى باب الظرف لا نظيره فى التقديم ؛ لأن المسند فيه مؤخر على الأصل والحصر جاء من النفى وإلا- لأمن التقديم (قوله : حسابهم مقصور على الاتصاف) أى : على اتصافه بكونه على ربى (قوله : لا يتجاوزه إلى الاتصاف بعلى) ضمير المتكلم راجع له - عليه الصلاه والسّلام - وخص بذلك مع أن غيره مثله ؛ لأنه هو الذى يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوه إلى الله وللجهاد وفى نسخه لا يتجاوزه إلى الاتصاف بعلى غير ربى وهى واضحه ؛ لأن الاتصاف بعلى غير ربى غير ثابت فى الواقع سواء فى ذلك الغير النبى - عليه الصلاه والسّلام - وغيره (قوله : فجميع ذلك) أى : جميع الأمثله المذكوره فى المتن والشرح (قوله : من قصر الموصوف) وهو الغول ودينكم ودينى وحسابهم ، وقوله على الصفه : وهى الكون فى خمور الجنه والكون لكم ولى والكون على ربى (قوله : دون العكس) أى : لأن الحمل على العكس يستدعى جعل التقديم لقصر المسند على المسند إليه والقانون أنه لقصر المسند إليه على المسند (قوله : كما توهمه بعضهم) وهو العلامه

۱- الكافرون : ۶.

۲- الشعراء : ۱۱۳.

۳- البقره : ۲.

.....

******

الخلخالی فتوهم أن القصر فی قوله تعالی : (لا فِیها)(۱) (غول) من قصر الصفه علی الموصوف ، والمعنی أن الکون فی خمور الجنه وصف مقصور علی عدم الغول لا یتعداه إلی الغول ، وهذا القصر إضافی لا حقیقی حتی یلزم أنه لیس لخمورها صفه إلا عدم الغول مع أن له صفات أخر کالسلامه والراحه ، قال : وقد ورد ذلک القصر فی قول علی - رضی الله عنه - :

رضینا قسمه الجبّار فینا

لنا علم وللأعداء مال (۲)

فإنه قصر الصفه علی الموصوف أی : أن الحال الذی لنا مقصور علی العلم لا یتجاوزه للمال ، والحال الذی للأعداء مقصور علی المال لا یتجاوزه إلی العلم ویرد علیه أن الکلام مع من یعتقد أن الغول فی خمور الجنه کخمور الدنیا لا مع من یعتقد أن الاتصاف بعدم الحصول فی خمور الجنه محقق للغول ولغیره من الراحه والصحه أو لغیره فقط وبأن التقدیم عندهم موضوع لقصر المسند إلیه علی المسند لا لقصر المسند علی المسند إلیه کما هو مقتضی کلام ذلک البعض ، ولا یرد علی هذا بیت علیّ فإن قصر المسند فیه علی المسند إلیه لم یستفد من تقدیم المسند وإنما استفید من معونه المقام والنزاع بین الشارح وغیره إنما هو فی أن القصر المسند علی المسند إلیه هل یستفاد من نفس التقدیم بطریق الوضع أو من معونه المقام ، والحق ما ذکره الشارح من أن قصر الصفه علی الموصوف لا یستفاد من التقدیم ؛ لأن التقدیم لیس موضوعا لذلک ، وإنما یستفاد من معونه المقام ، فإن أراد ذلک البعض أن التقدیم فی الآیه مفید لذلک الحصر بمعونه المقام کان کلامه صحیحا ، وإن أراد أنه مفید لذلک وضعا کان غیر صحیح ، ثم إن قول الشارح : کما توهمه بعضهم ظاهره إن ذلک البعض توهم ذلک العکس فی جمیع الأمثله السابقه ولیس کذلک ، إذ هو لا یظهر فی قوله تعالی : (إِنْ حِسابُهُمْ إِلَّا عَلی رَبِّی)(۳) إذ لا یصح قصر الکون علی ربی فی حسابهم.

۱- الصافات : ۴۷.

۲- البیت من الوافر وهو فی دیوانه ص ۹۶.

۳- الشعراء : ۱۱۳.

(لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن ، وإنما قال : فى سائر كتب الله تعالى لأنه المعتبر فى مقابله القرآن كما أن المعتبر فى مقابله خمور الجنه هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها. (أو التنبيه) عطف على : تخصيصه ؛ أى : تقديم المسند للتنبيه ...

******

(قوله : لئلا يفيد إلخ) فيه نظر ؛ لأنه يقتضى أن التقديم يفيد الثبوت المذكور من حيث إن التقديم يفيد الحصر مع أنه لا يلزم أن يكون لإفاده الحصر ، بل ذلك هو الغالب كما سيأتى فى كلام المصنف فالأولى لئلا يتوهم ثبوت الريب بتقديمه نظرا إلى أن الغالب فيه الحصر ، وأجيب بأن المراد لئلا تتوهم الإفاده المذكوره أو لئلا يفيد توهم ذلك الأمر فالكلام على حذف المضاف ، أو المراد لئلا يفيد ذلك إذا فهم الكلام على مقتضى الغالب فى التقديم وهو الاختصاص ، وقوله لئلا يفيد إلخ عله للنفى أى : انتفى التقديم للظرف لأجل انتفاء الإفاده المبنيه على إفهام اختصاص عدم الريب بالقرآن لو قدم الظرف (قوله : فى سائر) أى : باقى من السور وهو البقيه أى : أن مع الريب منتف عنها ؛ لأن المراد بالريب هنا كونها مظنه له لا بالفعل لوقوعه فى القرآن بخلاف الكون مظنه له ، فإنه منتف عن سائر كتب الله لما فيها من الإعجاز بنحو الإخبار عن المغيبات (قوله : بناء على اختصاص إلخ) عله لقوله يفيد ثبوت الريب ، وفى الكلام حذف مضاف أى بناء على إفهام اختصاص إلخ أى : لو قدم الظرف وإفهامه ذلك بالنظر للغالب وإلا فقد يقدم ولا يفيد القصر بأن كان التقديم هو المسوغ للابتداء بالنكره حيث لم يوجد مسوغ سوى ذلك التقديم ، فقول الشارح بناء على اختصاص بمنزله قولنا بناء على الغالب - فتأمل.

(قوله : وإنما قال فى سائر كتب الله تعالى) أى : ولم يقل فى سائر الكتب (قوله : فى مقابله القرآن) أى : دون سائر الكتب ؛ لأن التخصيص إنما هو باعتبار النظير الذى يتوهم فيه المشاركه وهو هنا باقى الكتب السماويه فقط دون كل كتاب غيرها ، فإنه لا يتوهم فيه المشاركه فالحصر إضافى (قوله : كما أن المعتبر إلخ) أى : ولذلك قال الشارح فى مفاد (لا فِيها غَوْلٌ :) إن عدم الغول مخصوص بخمور الجنه دون خمور الدنيا ؛ فإنه

(من أول الأمر على أنه) أى : المسند (خبر لا نعت) إذ النعت لا يتقدم على المنعوت ، وإنما قال : من أول الأمر لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى والنظر إلى أنه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدأ (كقوله :

له همم لا منتهى لكبارها

وهمّته الصّغرى أجلّ من الدّهر (١)

******

فيها ، ولم يقل دون سائر المشروبات وغيرها من المطعومات (قوله : من أول الأمر) أى : فى أول أزمان إيراد الكلام (قوله : لا نعت) أى : بخلاف لو أخر فإنه ربما يظن أنه نعت وأن الخبر سيذكر (قوله : إذ النعت لا يتقدم على المنعوت) بخلاف الخبر مع المبتدأ ، فإنه يتقدم فلو أخر ذلك المسند لربما ظن أنه نعت ، واعترض بأنهم لم يقدموا المسند فى نحو : زيد القائم للعلم من أول الأمر بأنه خبر ، وأجيب بأن مثل هذا إذا قدم كان هو المسند إليه ؛ لأن الحكم بابتدائيه المقدم من المستويين تعريفا واجب فالمسند إنما يقدم على المسند إليه إذا كان المسند إليه نكره إن قلت ارتكابهم ذلك فى المنكر دون المعرف يحتاج إلى نكته قلت قد يقال : إن حاجه النكره إلى النعت أشد من حاجتها إلى الخير فهى تطلب النعت طلبا حثيثا ، فإذا أخر المسند بعدها توهم أنه نعت بخلاف ما لو تقدم ، فإنه لا يتوهم ذلك ؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت ، وبالجمله فالتقديم فى خبر النكره بمنزله ضمير الفصل فى خبر المعرفه فى أن كلا منهما معين للخبريه (قوله : لا يتقدم على المنعوت) أى : بوصف كونه نعتا وإلا فنعت المعرفه يتقدم عليها ويعرب بحسب العوامل ، كما أن نعت النكره يتقدم عليها ويعرب حالا.

(قوله : لأنه ربما يعلم أنه خبر) أى : مع التأخير (قوله : بالتأمل فى المعنى) أى : ويعلم بغير ذلك أيضا ككون المذكور لا يصلح للنعتيه لكونه نكره والجزء الآخر المتقدم معرفه ، فالشارح لم يرد الحصر (قوله : والنظر إلى أنه لم يرد فى الكلام خبر) أى : بعده فيفهم السامع أن غرض المتكلم به الإخبار لا النعت (قوله : كقوله) أى : قول حسان بن ثابت فى مدح النبى - صلى الله عليه وسلم - وبعد البيت المذكور.

١- البيت من الطويل فى الإيضاح / ١٠٧ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٧٨ وقيل إنه لحسان بن ثابت.

حيث لم يقل : همم له. (أو التفاؤل) نحو : سعدت بغرّه وجهك الأيّام

******

له راحه لو أنّ معشار جودها

على البرّ كان البرّ أندى من البحر (١)

والهمم جمع همه وهى الإراده المتعلقه بمراد ما على وجه العزم ، فإن كان ذلك المراد من معالى الأمور كانت عليه ، وإن كان من سفاسفها فهى دنيئه ، وقوله لا منتهى لكبارها أى : لا آخر لكبارها بمعنى أنه لا يحاط بكبارها ولا يحصيها عدد والصغرى منها أجل باعتبار متعلقها من الدهر ، والحاصل أن همم - عليه الصلاه والسّلام - كلها عليه لكن بعضها أعلى من بعض باعتبار متعلقها فهمته المتعلقه بفتح مكه ، أو غزوه بدر ، أو أحد مثلا أعظم من همته المتعلقه بغزوه هوازن ، وهمته الصغرى أجل باعتبار متعلقها من همم الدهر أى : باعتبار متعلقها من الدهر الذى كانت العرب تضرب بهممه المثل ؛ لأنه لوقوع العظائم فيه كأن له هممها تتعلق بتلك العظائم فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن همم ، أو فى الكلام حذف مضاف أى : أجل باعتبار متعلقها من همم الدهر أى : باعتبار متعلقها أو الكلام على حذف مضافين أى : أجل من همم أهل الدهر غيره - عليه السلام - وإنما قلنا باعتبار متعلقها ؛ لأن الهمه هى الإراده ولا تفاوت فيها باعتبار نفسها (قوله : حيث لم يقل همم له) أى : لخوف توهم أن له صفه لهممهم ، وقوله لا منتهى لكبارها : خبر لها أو صفه بعد صفه والخبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود وهو إثبات الهمم الموصوفه له - عليه الصلاه والسّلام - لا إثبات الصفه المذكوره لهممه ولا إثبات صفه أخرى للهمم الموصوفه ؛ لأنه حينئذ يكون الكلام مسوقا لمدح هممه - عليه السلام - لا لمدحه - عليه السلام - قاله عبد الحكيم ، فقدم له للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت (قوله : أو التفاؤل) هو سماع المخاطب من أول وهله ما يسر (قوله : سعدت إلخ) (٢) تمامه :

١- البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت فى مدح الرسول فى شرح عقود الجمان للمرشدى / ١٢٣. وقبله (له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر) والبيت الأخير فى الإيضاح / ١٠٧ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإرشادات ص ٧٨ ، وقيل إنه لحسان بن ثابت ، والصحيح أنه لبكر بن النطاح فى مدح أبى دلف.

٢- مطلع بيت من الكامل ، وهو بلا نسبه فى شرح عقود الجمان / ١٢٤. والبيت بتمامه : (سعدت بغرّه وجهك الأيام وتزيّنت ببقائك الأعوام)

(أو التشويق إلى ذكر المسند إليه) بأن يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس إلى ذكر المسند إليه ؛ فيكون له وقع فى النفس ومحل من القبول ؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب (كقوله : ثلاثه) (١) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله : (تشرق) ...

******

وتزيّنت ببقائك الأعوام

لا يقال هذا المسند فعل يجب تقديمه على فاعله فليس تقديمه للتفاؤل ، إذ لا يقال فى المسند قدم لغرض كذا إلا إذا كان جائز التأخير على المسند إليه ؛ لأنا نقول التمثيل مبنى على مذهب الكوفيين المجوزين لتقديم الفاعل على الفعل ، أو يقال : إن الفعل هنا يجوز تأخيره فى تركيب آخر بأن يقال : الأيام سعدت بغره وجهك على أنه من باب الإخبار بالجمله لا على أن يكون فعلا فاعله تقدم عليه ، فتقديم سعدت فى هذا التركيب المؤدى إلى كون المسند إليه فاعلا مع صحه تأخيره باعتبار تركيب آخر لأجل ما ذكر من التفاؤل بخلاف لو أخر سعدت بالنظر للتركيب الآخر فلا يكون فيه تفاؤل لما علمته من معنى التفاؤل ، وقول سم : إن التفاؤل لا يتوقف على التقديم - فيه نظر.

(قوله : أو التشويق) أى : للسامعين (قوله : طول) أى : بسبب اشتماله على وصف أو أوصاف متعلقه بالمسند إليه (قوله : كقوله) أى : قول الشاعر وهو محمد بن وهيب فى مدح المعتصم بالله (٢) (قوله : هذا هو المسند) إنما لم يكن هو المسند إليه مع أنه مخصص بالوصف لما يلزم عليه من الابتداء بنكره والإخبار بمعرفه ، وقد مر أنه لم يوجد فى كلامهم الإخبار بمعرفه عن نكره فى غير الإنشاء نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى إلخ بدل منه لكنه تكلف. ا ه يس.

١- البيت من البسيط ، وهو لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٧٩ ، وفى الأغانى ١٩ / ٧٩ ، ٨١ ، وبلا نسبه فى تاج العروس (شرق).

٢- مدح الشاعر المعتصم بالله بقوله : ثلاثه تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحق والقمر) والبيت من البسيط ، وهو فى الإيضاح ١٠٧ وهو لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ٧٩ ، وفى الأغانى ١٩ / ٧٩ ، ٨١ ، وبلا نسبه فى تاج العروس (شرق).

من : أشرق بمعنى : صار مضيئا (الدنيا) ففاعل تشرق والعائد إلى الموصوف - هو الضمير المجرور فى : (ببهجتها) أى : بحسنها ونضارتها ؛ أى : تصير الدنيا منوره ببهجه هذه الثلاثه وبهائها ، والمسند إليه المتأخر هو قوله : (شمس الضحى وأبو إسحق والقمر).

تنبيه : (كثير مما ذكر فى هذا الباب) يعنى : باب المسند (والذى قبله) يعنى :باب المسند إليه (غير مختص بهما ؛ كالذكر ، والحذف ، وغيرهما) من : التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، والإطلاق ، والتقييد ، وغير ذلك مما سبق ، ...

******

(قوله : من أشرق إلخ) أشار بذلك إلى بيان معنى الفعل وإلى ضبطه بضم أوله احترازا عن كونه من شرق بمعنى طلع فيكون مفتوح الأول (قوله : بمعنى صار مضيئا) إنما عبر بمعنى إشاره إلى أن المراد بأشرق المأخوذ منه صار مضيئا إلا أنه من أشرق بمعنى دخل فى وقت الشروق وإنما لم يقل بمعنى أضاء للمبالغه أى : أن الدنيا كانت مظلمه ثم صارت مضيئه عند وجود من ذكر بخلاف التعبير بأضاء ، فإنه وإن أفاد التجدد إلا أنه يحتمل المفارقه ، ويحتمل عدمها بخلاف صار فإنها مفيده للانتقال والدوام بعده - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله : فاعل تشرق) أى : لا ظرف لتشرق كما قال بعضهم ؛ لأن جعله فاعلا أبلغ (قوله : والعائد إلى الموصوف) أى : والرابط للموصوف النكره بالجمله الواقعه صفه هو الضمير إلخ (قوله : وبهائها) عطف على البهجه مفسر لها (قوله : شمس الضحى) أضاف شمس إلى الضحى ؛ لأنه ساعه قوتها مع عدم شده إيذائها (قوله : وأبو إسحق) كنيه للمعتصم بالله الممدوح وفى توسطه بين الشمس والقمر إشاره لطيفه وهو أنه خير منهما ؛ لأن خير الأمور أوسطها وإنهما كالخدم له بعضهم متقدم وبعضهم متأخر عنه ولما فيه من إيهام تولده من الشمس والقمر وأن الشمس أمه والقمر أبوه (قوله : كثير مما ذكر) أى : كثير من الأحوال المذكوره فى هذا الباب.

(قوله : غير مختص بهما) بل يكون الكثير فى المفعول به وفى الحال والتمييز والمضاف إليه (قوله : كالذكر إلخ) مثال للكثير (قوله : وغير ذلك) أى : كالإبدال

وإنما قال : كثير لأن بعضها مختص بالبابين ؛ كضمير الفصل المختص بما بين المسند إليه والمسند ، وككون المسند فعلا فإنه مختص بالمسند إذ كل فعل مسند دائما ، وقيل : هو إشاره إلى أن جميعها لا يجرى فى غير البابين ؛ كالتعريف فإنه لا يجرى فى الحال والتمييز ، وكالتقديم فإنه لا يجرى فى المضاف إليه ؛ وفيه نظر ؛ لأن قولنا : جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما - لا يقتضى أن يجرى شىء من المذكورات فى كل واحد من الأمور التى هى غير المسند إليه والمسند ؛ ...

******

والتأكيد والعطف (قوله : وإنما قال كثير) أى : ولم يقل جميع (قوله : لأن بعضها) أى : بعض الأحوال وهو غير الكثير مختص بالبابين ، فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالبابين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا ؛ لأن نقيض السالبه الكليه موجبه جزئيه (قوله : كضمير الفصل) أى : فإنه مختص بالنسبه التى بين المسند والمسند إليه فقول الشارح المختص بما بين إلخ أى : بالحكم الذى بين إلخ أو بالمكان الذى بينهما ، وفى بعض النسخ المختص ببابى تثنيه باب (قوله : فإنه) أى : الكون فعلا (قوله : إذ كل فعل مسند دائما) أى : ما لم يكن مكفوفا بما كقلما وطالما وكثرما فإنها انسلخت عن معنى الفعليه ، وصار معنى الأولى النفى والآخرين التكثير وما لم يكن زائدا ككان الزائده أو مؤكدا لفعل قبله (قوله : وقيل إلخ) قائله الشارح الزوزنى ، وحاصل كلامه أنه إنما عبر المصنف بكثير ولم يعبر بجميع ؛ لأنه لو قال وجميع ما ذكر غير مختص بالبابين ، بل يجرى فى غيرهما لاقتضى أن كلا مما مضى أى : أن كل فرد من أفراد الأحوال المذكوره يجرى فى كل فرد مما يصدق عليه أنه غير المسند والمسند إليه وهذا غير صحيح لانتفاضه بالتعريف والتقديم ؛ لأن كلا منهما لا يجرى فى سائر أفراد الغير ، إذ من أفراده الحال والتمييز والمضاف إليه والتعريف لا يجرى فى الحال والتمييز وإن جرى فى المفعول والتقديم وإن جرى فى المفعول لا يجرى فى المضاف إليه فقوله هو أى : لفظ كثير إشاره ، وقوله إلى أن جميعها أى : كل فرد منها وقوله لا يجرى فى غير البابين أى : فى كل فرد من أفراد الغير وقوله فإنه لا يجرى فى الحال إلخ أى : وإن جرى فى المفعول ، وكذا يقال فى التقديم (قوله : وفيه نظر) أى : فى هذا القيل نظر ، وحاصله أن ما ذكره إنما يصح لو

فضلا عن أن يجرى كل منها فيه إذ يكفى لعدم الإختصاص بالبابين ثبوته فى شىء مما يغايرهما ؛ فافهم. (والفطن ...

******

كان معنى قولنا جميع ما ذكر غير مختص بالبابين أى : بل يجرى فى غيرهما أن كل واحد من تلك الأحوال المذكوره فى البابين يجرى فى كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك ، بل معناه أن كلا من الأحوال يجرى فى بعض ما يصدق عليه أنه غير البابين ؛ لأنه يكفى فى سلب الاختصاص بالبابين عن الجميع تحقق كل منها فى بعض ما يصدق عليه الغير وهذا المعنى المذكور لا يقتضى أن فردا واحدا من الأحوال يجرى فى كل ما يصدق عليه أنه غير البابين فضلا عن جريان كل واحد من الأحوال فى كل ما يصدق عليه أنه غير البابين غايه الأمر أنه يرد على ذلك المعنى ضمير الفصل وكون المسند فعلا ، وهذا هو الذى حمل المصنف على العدول عن جميع إلى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح ، والحاصل أن الزوزنى حمل غير البابين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فرده الشارح بما حاصله أن المراد الغير فى الجمله فليس الحامل على العدول عن جميع إلى كثير ما ذكره الزوزنى ، بل ما ذكرته أنا بقولى وإنما قال كثير ؛ لأن بعضها مختص بالبابين إلخ.

(قوله : فضلا عن أن يجرى كل منها) أى : من الأحوال ، وقوله فيه أى : فى كل فرد مما يصدق عليه أنه غير البابين ، قال السيرامى : وفضلا مفعول مطلق من فضل بمعنى زاد يقال زيد لا يجود بدرهم فضلا عن الدنيا أى : إن عدم إعطائه الدرهم أمر زائد على عدم إعطائه الدينار ؛ لأنه يمتنع أولا عن إعطاء الدينار ، ثم عن إعطاء الدرهم فعن الواقعه بعدها إما بمعنى على أو للتجاوز وتستعمل بين كلامين مختلفين إيجابا وسلبا بعد انتفاء الأدنى ليلزم انتفاء الأعلى بالطريق الأولى – قال سم – فى قوله فضلا إلخ : إشاره إلى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لأفاد أن كل واحد مما ذكر يجرى فى كل واحد من غيرهما (قوله : إذ يكفى لعدم الاختصاص) أى : عدم اختصاص كل فرد من أفراد الأحوال المتقدمه بالبابين ، وقوله ثبوته أى : ثبوت كل واحد مما ذكر من الأحوال وقوله فى شىء مما يغايرهما أى : مما يغاير المسند إليه والمسند

إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما) أى : فى البابين (لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما) من المفاعيل ، والملحقات بها ، والمضاف إليه.

******

ولو كان ذلك واحدا كالمفعول به (قوله : إذا أتقن اعتبار ذلك) أى : الكثير (قوله : لا يخفى عليه اعتباره إلخ) أى : فإذا علم مما تقدم مثلا أن تعريف المسند إليه بالعلميه لإحضاره فى ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما إذا كان المقام مقام مدح ، فأريد إفراده لئلا يخالج قلب السامع غير الممدوح من أول وهله عرف أن المفعول به يعرف بالعلميه لذلك كقولك خصصت زيدا بالثناء لشرفه على أهل وقته وإذا عرف مما تقدم أن الحذف لضيق المقام بسبب الوزن أو الضجر والسآمه عرف أن حذف المفعول به كذلك وإذا عرف أن الإبدال من المسند إليه لزياده تقرير النسبه الحكميه عرف أن الإبدال من المفعول به لزياده تقرير النسبه الايقاعيه كقولك : أكرمت زيدا أخاك ، وقس على ذلك - والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

[أحوال متعلقات الفعل]

[حال الفعل مع المفعول والفاعل]

قد أشير فى التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقه يجرى فى متعلقات الفعل لكن ذكر فى هذا الباب تفصيل بعض من ذلك ...

******

[أحوال متعلقات الفعل]

ذكر المصنف فى هذا الباب ثلاثه مطالب الأول نكات حذف المفعول به ، والثانى نكات تقديمه على الفعل ، والثالث نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وذكر مقدمه للمطلب الأول بقوله الفعل مع المفعول إلى قوله : ثم الحذف إلخ ، فقوله : ثم الحذف هو أول المقصود بالترجمه وقوله متعلقات بكسر اللام أى : أحوال الأمور المتعلقه بالفعل ، فالفعل يقال فيه متعلق بالفتح والمفعول مثلا متعلق بالكسر أى : متشبث وهذا هو الأحسن وإن صح العكس ؛ لأن كلا متعلق بالآخر ووجه أولويه الكسر أن المفاعيل وما ألحق بها معموله وكون المعمول لضعفه متعلقا بالكسر أنسب ؛ لأن المتعلق هو المتشبث وهو أضعف من المتشبث به - تأمل.

(قوله : قد أشير إلخ) إنما لم يقل صرح ؛ لأنه لم يصرح فيه وإنما قال غير مختص بهما ، بل يجرى فى غيرهما ومن جمله الغير متعلقات الفعل ، وإنما لم يكن هذا صريحا ؛ لأن هذا عام فلا يلزم من جريان الكثير فى غيرهما جريانه فى تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها كمتعلقات اسم الفاعل (قوله : تفصيل بعض من ذلك) أى : من ذلك الكثير ومصدوق ذلك البعض حذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ، ولا شك أن الحذف والتقديم قد تقدما فى البابين وقوله : لكن ذكر إلخ استدراك على ما يتوهم أن ما ذكر فى هذا الباب مكرر مع ما سبق ، ثم إن قضيه هذا الاستدراك أن المراد بأحوال متعلقات الفعل بعض أحوال متعلقاته وفيه أنه يلزم عدم انحصار الفن فى الأبواب الثمانيه ، فالوجه أن المراد الجميع إلا أنه اقتصر على البعض استغناء عن ذكر الباقى بما سبق فى غير هذا الباب لظهور جريانه فيه ، والبعض الذى فصل هنا لا يقصر على ما أشير إليه إجمالا كما اقتضاه كلام الشارح - قاله يس.

لاختصاصه بمزيد بحث ؛ ومهد لذلك مقدمه فقال : (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى أن الغرض من ذكره معه) أى : ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل ، أو ذكر الفعل مع كل منهما ...

******

(قوله : لاختصاصه) أى : ذلك البعض (قوله : بمزيد بحث) أى : ببحث زائد على البحث السابق والمراد بالبحث النكات ، ولا شك أنه ذكر للحذف ، وللتقديم هنا نكات زائده على النكات السابقه لهما كما يعلم بتتبع ما تقدم وما يأتى (قوله : ومهد لذلك) أى : لذلك البعض أى : لبعض ذلك البعض ؛ لأن قوله الفعل مع المفعول إلى قوله لا إفاده وقوعه مطلقا توطئه لبحث حذف المفعول به.

(قوله : الفعل) هو مبتدأ وقوله مع المفعول حال فى ضمير الخبر الذى هو قوله : كالفعل ، وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فى الحالين حرف التشبيه أى : الفعل يشابه حال كونه مصاحبا للمفعول نفسه حال كونه مصاحبا للفاعل ، وهذا التركيب نظيره قولك : زيد قائما كهو جالسا ، وفى الفنارى : أن الظرف معمول لمضاف مقدر أى : ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل (قوله : مع المفعول) أراد به المفعول به بدليل قول الشارح ، وأما بالمفعول فمن جهه وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدى منزله اللازم ؛ لأن هذا تمهيد لحذفه ، وإن كان سائر المفاعيل ، بل جميع المتعلقات كذلك ، فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفاده تلبسه بها من جهات مختلفه كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك ، لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثره حذفه كثره شائعه وسائر المتعلقات يعرف حكمها بالقياس عليه.

(قوله : من ذكره معه) المراد بذكره معه أعم من الذكر لفظا أو تقديرا (قوله : أى ذكر كل إلخ) أى : فالضمير الأول على الاحتمال الأول عائد على كل من الفاعل والمفعول وأفرد الضمير باعتبار كل واحد والضمير الثانى للفعل ، وعلى الاحتمال الثانى بالعكس ، ويؤيد الاحتمال الثانى أمران : -

الأول : قول المصنف الفعل مع الفاعل ، فإن المحدث عنه فى هذه العباره الفعل ، وحينئذ فهو أولى بعود الضمير الأول عليه ، الثانى قوله إفاده تلبسه به فإن الضمير الأول

(إفـاده تلبسه به) أى : تلبس الفعـل بكـل منهما ؛ أما بالفعل : فمن جهه وقوعه منه ، وأما بالمفعول فمن جهه وقوعه عليه (لا إفاده وقوعه مطلقـا) أى : ليس الغرض من ذكره معه إفاده وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير إراده أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع ؛ إذ لو أريد ذلك لقيل : وقع الضرب ، أو وجد ، أو ثبت ، من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا ...

******

عائد على الفعل والثانى على كل من الفاعل والمفعول ، والأولى أن يكون الكلامان على نسق واحد ويؤيد الاحتمال الأول أمران أيضـا الأـول أن الترجمه لأـحوال متعلقـات الفعـل الثـانى أن كلمه مع تـدخل على المتبوع غالبـا ، والفعـل متبوع بالنسـبه للفـاعل والمفعول ؛ لأـنه عامـل والعامـل أقوى من المعمول وإنمـا قلنـا غالبـا ؛ لأنهـا قـد تـدخل على التـابع ومنه قول المصـنف الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فإنه قـد أدخلها على التابعين اللـذين كل منهما قيـد للفعل مرادا بها مجرد المصاحبه لأمر خطابى وهو أن الكلاـم فى متعلقات الفعل من حيث هى مضافه إليه وحق المضاف إليه أنه يقـدم فى الـذكر التفصـيلى (قوله : إفاده تلبسه به) أى : إفاده المتكلم السامع تلبسه أى : تعلقه وارتباطه به (قوله : أما بالفاعل) أشار بذلك إلى أن تلبس الفعل بهما مختلف فتلبسـه بالفاعـل من جهه وتلبسه بـالمفعول من جهه أخرى ، (وقوله : من جهه وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعـل : كضـرب زيـد عمرا وإلى مـا يقوم به كمرض زيـد ومات عمرو ؛ ولأن الكلام فى الفعل المتعـدى لمفعول به ولا يكون إلا واقعا من الفاعل بالاختيار.

(قوله : لاـ إفـاده وقوعه) أى : نفيـا أو إثباتا (وقوله : مطلقا) أى : حاله كونه مطلقا عن إراده العلم بمن وقع منه أو عليه (قوله : أى ليس الغرض من ذكره معه) أى : من ذكر كـل منهمـا مـع الفعـل (قـوله : من غير إراده أن يعلم ممن وقع) أى : من غير إراده أن يعلم جواب ممن وقع (قوله : من غير ذكر الفاعـل) أى : فاعل الضـرب وقوله أو المفعول أى : الـذى وقع عليه (قوله : لكونه عبثا) عله لقوله من غير ذكر أى : لكون ذكر الفاعل أو المفعول عبثا أى : غير محتاج له ، بل زائد على الغرض المقصود وغير المحتاج إليه عبث عند البلغاء وإن أفاد فائده ؛ لأنه زائد على المراد ، فاندفع ما يقال كيف يكون عبثا مع

(فإذا لم يذكر) المفعول به (معه) أى مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله (فالغرض إن كان إثباته) أى : إثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أى : من غير اعتبار عموم فى الفعل بأن يراد جميع أفراده ، أو خصوص بأن يراد بعضها ، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه ...

******

أنه أفاد فائده وهى بيان من وقع منه الفعل أو عليه (قوله : فإذا لم يذكر) مفرع على قوله للفعل مع المفعول إلخ وجعل الشارح ضمير يذكر راجعا للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول أو للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبله ؛ لأنه يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض إلخ. (قوله : المتعدى) أخذه من كون الكلام فى المفعول به وهو لا ينصبه إلا المتعدى (قوله : فالغرض) أى : من ذلك التركيب الذى يسند فيه الفعل إلى فاعله من غير ذكر المفعول ، (وقوله : إن كان) أى : ذلك الغرض وقوله إثباته لفاعله أى : فى الكلام المثبت ، وقوله أو نفيه عنه أى : فى الكلام المنفى (قوله : من غير اعتبار عموم أو خصوص إلخ) الأولى إسقاط ذلك والاقتصار فى تفسير الإطلاق على قوله من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل ؛ لأن التنزيل المذكور إنما يتوقف على عدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ولا يتوقف على عدم اعتبار عموم أو خصوص ، بل يجوز أن يقصد التعميم وينزل منزله اللازم ، وأجاب الشيخ يس بما حاصله أنه إنما أتى بما ذكر فى التفسير لأجل مطابقه قول المصنف الآتى ، ثم إن كان المقام خطابيا أفاد ذلك مع التعميم لا لكون التنزيل يتوقف على ما ذكر من عدم اعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل ، وبيان ذلك أن المصنف أفاد فيما يأتى أنه إذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقه ، وإذا كان خطابيا أفاد الفعل العموم بمعونه المقام الخطابى فتفصيله الفعل فيما يأتى إلى إفاده العموم أو الخصوص يدل على أنه أراد هنا بالإطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه ، فلذلك أدخل الشارح ذلك فى تفسير الإطلاق وإن كان تنزيل الفعل منزله اللازم لا يتوقف على ذلك ، وفى ابن يعقوب أن عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، وحينئذ فلا إيراد - تأمل.

(قوله : بأن يراد جميع إلخ) تصوير لاعتبار العموم (وقوله : بأن يراد بعضها) تصوير لاعتبار الخصوص (قوله : فضلا عن عمومه) أى : عموم من وقع عليه الفعل الذى هو

(نزل) الفعل المتعدى (منزله اللازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدر كالمذكور) فى أن السامع يفهم منهما أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فإن قولنا : فلان يعطى الدنانير - يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا لبيان كونه معطيا ، ويكون كلاما مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير ...

******

المفعول ، وكذا يقال فى خصوصه ، ثم إن عموم المفعول غير عموم الفعل وكذا خصوصه ؛ لأن أفراد الفعل كالإعطاءات وأفراد المفعول الأشخاص المعطون (قوله : نزل منزله اللازم) أى : الذى وضع من أصله غير طالب للمفعول (قوله : ولم يقدر له مفعول) من عطف اللازم على الملزوم ، وإنما لم يقدر له مفعول ؛ لأن الغرض مجرد إثباته للفاعل والمقدر كالمذكور بواسطه دلاله القرينه ، فالسامع حيث قامت عنده قرينه على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذى صرح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله ، وأن القصد إنما هو إفاده تعلقه بالمفعول الذى وقع عليه لا مجرد إفاده نسبته للفاعل الذى هو المطلوب ، وحينئذ فلا يذكر ذلك المفعول ولا يقدر لما فى ذلك من انتفاض غرض المتكلم (قوله : يفهم منهما) أى : من المذكور والمقدر (قوله : فإن قولنا إلخ) مثال لفهم السامع من المذكور أن الغرض ما ذكر وحاصل ما ذكره الإشاره للفرق بين اعتبار تعلق الفعل بالمفعول وعدم اعتباره وتوضيحه أنك إذا قلت فلان يعطى الدنانير كان معناه الإخبار بالإعطاء المتعلق بالدنانير ويكون كلاما مع من سلم وجود الإعطاء وجهل تعلقه بالدنانير فتردد فيه أو غفل أو اعتقد خلافه ، وإذا قلت : فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجود الإعطاء أو أنكره أصاله فقول الشارح لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء أى : لبيان جنس الشىء الذى يتعلق به الإعطاء وهو الشىء المعطى كالدنانير فى المثال ، وقوله : ما يتناوله الإعطاء أى : إعطاء فلان هذا هو المراد ، فسقط قول سم.

قد يقال إذا كان لبيان ما ذكر فلا حاجه لذكر الفاعل على أن ذكر الفاعل لكونه ضروريا ؛ لأنه أحد ركنى الإسناد لا مفر منه (قوله : لبيان كونه معطيا) أى : وإلا لاقتصر فى التعبير على قولنا فلان معط (قوله : ويكون كلاما مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير)

لا ـ مع من نفى أن يوجد منه إعطاء (وهو) أى : هذا القسم الذى نزل منزله اللازم (ضربان لأنه إما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أى : من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كنايه عنه) أى : عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينه ، أو لا) يجعل كذلك ، (الثانى) : ...

******

أى : أو تردد فيه أو غفل عنه ومعنى كون هذا كلاما مع من ذكر أنه يردد بذلك عليه ، ولا ـ يقال إذا كان ما ذكر كلاما مع المنكر لإعطاء الدنانير أو المتردد فيجب توكيده لما تقدم أن كل كلام مع المتردد أو المنكر يجب توكيده أو الإتيان بصيغه التخصيص ولا ـ تأكيد ولا تخصيص هنا فيجب أن يكون هذا كلاما مع من أثبت له إعطاء ، والحال أنه خالى الذهن عن كون المعطى دنانير أو غيرها ، لأنا نقول أن تخصيص الشىء بالذكر يدل على نفى الحكم عما عداه عرفا واستعمالا أو يقال : يكفى فى التأكيد كون الجمله اسميه مع إفاده خبرها الفعلى التقويه أو التخصيص.

(قوله : لا ـ مع من نفى أن يوجد منه إعطاء) أى : وإلا ـ لاقتصر على قوله : فلان يعطى فإن قيل : إن من نفى عنه الإعطاء منكر والكلام الملقى إليه يجب تأكيده ولا ـ تأكيد فى قولنا : فلان يعطى ، قلنا : قد تقدم الجواب عن نظير ذلك (قوله : لأنه) أى : الحال والشأن (قوله : كنايه عنه) أى : معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكنايه وصح جعل الفعل المنزل منزله اللازم كنايه عن نفسه متعديا لاختلاف اعتباريه ، فصح أن يجعل باعتبار أحدهما ملزوما وبالاعتبار الآخر لازما ، فالفعل عند تنزيله منزله اللازم يكون مدلوله الماهيه الكليه ، ثم بعد ذلك يجعل الفعل كنايه عن شىء مخصوص فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا وانظر هذا مع أن الكنايه إطلاق الملزوم وإراده اللازم والمقيد ليس لازما للمطلق إلا أن يقال : إن اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فى الكنايه بواسطه القرينه ، وحينئذ فيدعى أن المطلق ملزوم للمقيد ، والحاصل أن جعل المطلق كنايه عن المقيد مع أنها الانتقال من الملزوم إلى اللازم بناء على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها (قوله : دلت عليه) أى على

كقوله تعالى (قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ)(۱) أى : لا يستوى من يوجد له حقيقه العلم ومن لا يوجد ، وإنما قدم الثانى لأنه باعتبار كثره وقوعه أشد اهتماما بحاله (السكاكى) ذكر فى بحث إفاده اللام الاستغراق : أنه إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وسلم : ...

******

ذلك المفعول المخصوص قرينه (قوله : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِى) إلخ) الأصل هل يستوى الذين يعلمون الدين والذين لا يعلمونه ، ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزله اللازم بحيث صار المراد من الفعل الماهيه الكليه أى : هل يستوى الذين وجدت منهم حقيقه العلم والذين لم توجد عندهم بعد أن كان المراد علم شىء مخصوص مبالغه فى الذم إشاره إلى أن الجهال الذين لا علم عندهم بالدين كأنهم لا علم عندهم أصلا ، وأن حقيقه العلم فقدت منهم وصاروا كالبهائم ، والحاصل أن الغرض نفى المساواه بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص ، فلذلك نزل الفعل منزله اللازم ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كنايه عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينه (قوله : ذكر فى بحث إفاده اللام إلخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام إنما هو ما بعده وهو قوله ، ثم ذكر فى بحث حذف المفعول إلخ تصحيح الحواله عليه بقوله فيما بعده بالطريق المذكور.

(قوله : إذا كان المقام) أى : الذى أورد فيه المحلى بأل (قوله : خطابيا) بفتح الخاء أى : يكتفى فيه بالقضايا الخطابيه وهى المفيده للظن كالواقعه فى المحاورات أى : فى مخاطبه الناس بعضهم مع بعض كقولك : كل من يمشى فى الليل بالسلاح فهو سارق فإن هذا غير مقطوع به ، وإنما يفيد الظن وإنما قيد بالخطابى ؛ لأنه إذا كان المقام الذى أورد فيه المحلى بأل استدلاليا أى : لا يكتفى فيه إلا بالقضايا المفيده لليقين كما لو أردت إقامه دليل على عدم تعدد الإله ، فإن المعرف حينئذ إنما يحمل على المتيقن وهو الواحد فى المفرد والثلاثه فى الجمع كما فى القضيه المهمله عند المناطقه إذا عرف فيها الموضوع بلام

۱- الزمر : ۹.

" المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم" (١) - حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعله إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقه فيهما -

******

الحقيقه ، فإنه يؤخذ فيها بالمحقق وهو البعض (قوله : كقوله : المؤمن) أى : قول النبى - عليه الصلاه والسّلام - كما فى بعض النسخ ، وهذا مثال للخطابى (قوله : غر كريم) الغر بكسر الغين أى : غافل عن الحيل لصرفه العقل عن أمور الدنيا واشتغاله بأمور الآخره لا لجهله بالأمور وغباوته ، وحيث كان غافلا عن الحيل لما ذكر فينخدع وينقاد لما يراد منه لكرم طبعه وحسن خلقه والكريم جيد الأخلاق (قوله : والمنافق) أى : نفاقا عمليا (قوله : خب إلخ) الخب بفتح الخاء الخداع بتشديد الدال أى : كثير المخادعه ، وأما بكسرها فالمخادعه لكن الروايه بالفتح ، وحينئذ فالمعنى أنه مخادع ماكر لخبث سريرته وصرفه العقل إلى إدراك عيوب الناس توصلا للإفساد فيهم واللئيم ضد الكريم فالنبى - عليه الصلاه والسّلام - إنما قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لا لدليل قطعى قام عنده على ذلك فكل من القضيتين ظنيه ، إذ قد يوجد فى بعض المؤمنين من هو شديد فى المكر والخداع ، وحينئذ فالمقام خطابى لا استدلالى (قوله : حمل المعرف) أى : حمل السامع المعرف باللام المورد فى ذلك المقام الخطابى وقوله حمل جواب إذا (قوله : مفردا) أى : كما فى الحديث فإن المراد كل مؤمن غر أى : متغافل عن الحيله (قوله : أو جمعا) كقولك المؤمنون أحق بالإحسان أى : كل جماعه من المؤمنين أحق به (قوله : على الاستغراق) أى : استغراق الآحاد فى المفرد والجموع فى الجمع (قوله : بعله إيهام) الباء للسببيه متعلقه بحمل وإضافه عله لما بعده بينيه أى : بسبب عله هى إيهام السامع أى : الإيقاع فى وهمه وفى ذهنه ، وقوله أن القصد أى : قصد السامع أى : التفاته إلى فرد دون آخر ترجيح لأحد الأمرين المتساويين على الآخر من غير مرجح وهو باطل - كذا قرر شيخنا العدوى ، وذكر بعض الحواشى أن المراد إيهام المتكلم السامع أن قصده والتفاته إلى فرد إلخ وهو ظاهر أيضا ، وحاصله أن المتكلم لما عرف الاسم بلام الحقيقه ولم ينصب

١- صحيح أخرجه أبو داود والترمذى والحاكم فى مستدركه بلفظ : " ... والفاجر خب لئيم" وانظر صحيح الجامع ح (٦٦٥٣).

ترجيح لأحد المتساويين على الآخر ، ثم ذكر فى بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل تنزيل المتعدى منزله اللازم ذهابا فى نحو : فلان يعطى - إلى معنى : يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقه إيهاما للمبالغه بالطريق المذكور فى إفاده اللازم الاستغراق ، فجعل المصنف قوله : بالطريق المذكور إشاره إلى قوله : ...

******

قرينه ظاهره على إراده معين من الإفراد فقد أتى بما يوهم أن قصده إلى فرد دون آخر تحكم فيتكل السامع فى فهم إراده العموم على كون خلافه تحكما فيحمله على العموم قضاء لحق ما أفاده ظاهر ما أتى به وهو أن عدم العموم فيه تحكم ، قال سم : وإنما أقحم لفظ الإيهام إيماء إلى جواز وجود مرجح للحمل على بعض الأفراد فى الواقع وإن تساوى الكل فى تحقق الحقيقه وصحه الحمل عليه.

(قوله : ترجيح لأحد المتساويين إلخ) أى : فدليل العموم والحمل عليه الترجيح المذكور وهو ظنى أى : يفيد ظن العموم فقط لاحتمال وجود قرينه خفيه تقتضى الحمل على البعض ، ولذا عبر بالإيهام كما قلناه سابقا ولم يقل من غير مرجح ؛ لأن التساوى إنما يتحقق عند عدمه ، فاستغنى عنه بقوله المتساويين (قوله : أنه قد يكون إلخ) الضمير للحال والشأن وقوله القصد أى : الالتفات والملاحظه من المتكلم إلى نفس الفعل (وقوله : بتنزيل) أى : بسبب تنزيل المتكلم الفعل المتعدى منزله اللازم (قوله : ذهابا) حال من فاعل تنزيل وإن كان متروكا أى : حال كون المتكلم ذاهبا إلى أن المراد من الفعل نفس الحقيقه (وقوله : إيهاما) عله للذهاب أى : وإنما ذهب المتكلم لذلك لأجل أن يوقع فى وهم السامع أن قصده المبالغه أى : التعميم وهذه المبالغه المذكوره تتحصل بالطريق المذكور وهى قوله : إن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقيق الحقيقه فيهما ترجيح لأحد الأمرين المتساويين من غير مرجح ؛ وذلك لأنه حيث كان المقام خطابيا وكانت الحقيقه التى أرادها المتكلم توجد فى جميع أفرادها فالتفات السامع فيه إلى فرد دون آخر تحكم فلا بد من الحمل على العموم لأجل أن ينتفى ذلك (قوله : فجعل المصنف قوله) أى : قول السكاكى (قوله : إشاره إلى قوله) أى : قول السكاكى (قوله : وإليه) أى : إلى الجعل

ثم إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق ؛ وإليه أشار بقوله : (ثم) أى : بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزله اللازم من غير اعتبار كنايه (إذا كان المقام خطابيا) يكتفى فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهانى (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) فى أفراد الفعل ...

******

المذكور المفهوم من قوله جعل المصنف قوله أو الطريق المذكور (قوله : ثم إذا كان المقام خطابيا إلخ) أى : ثم إذا كان المقام الذى أورد فيه الفعل المنزل منزله اللازم الذى لم يجعل كنايه عن نفسه متعديا لمخصوص خطابيا ، وثم هنا للتراخى فى الرتبه ؛ لأن إثبات العموم أعظم من إثبات أصل الفعل (قوله : يكتفى فيه بمجرد الظن) هذا تفسير للمقام الخطابى لا صفه كاشفه له كما هو ظاهره ، وحينئذ فالأولى الإتيان بأى وقوله يكتفى فيه بمجرد الظن أى يكتفى فيه بالكلام الإقناعى الذى يورث الظن وذلك كالقضايا المقبوله ولا يحتاج فيه إلى دليل قطعى (قوله : لا استدلاليا) أى : لأنه إذا كان استدلاليا لم يفد ذلك مع التعميم ؛ لأن التعميم ظنى فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين (قوله : يطلب فيه اليقين البرهانى) أى : اليقين الحاصل بالبرهان وهذا تفسير للمقام الاستدلالى ، لا أنه صفه كاشفه له فكان الأولى الإتيان بأى التفسيريه (قوله : أفاد المقام أو الفعل ذلك أى : كون الغرض ثبوته إلخ) فيه بحث من وجهين : -

الأول : أن المقام الخطابى لا يفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقا ، وإنما يفيد التعميم والفعل بالعكس أى : يفيد ثبوت الفعل لفاعله مطلقا ولا يفيد التعميم ، وحينئذ فلا يصح أن يستقل أحدهما بإفاده الجميع ، بل المقام والفعل متعاونان فى إفاده الجميع.

الثانى : أن الظاهر أن المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض إلخ ، فكان الأولى للشارح أن يقول إفاده الفعل بمعونه المقام الخطابى ذلك أى ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا مع التعميم ، ويمكن الجواب عن الأول بأن أو بمعنى الواو وعن الثانى بأن ما ذكره من كون الغرض كذا من مستتبعات التركيب التى يفيدها وإن لم يستعمل فيها.

(دفعا للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه أن معنى يعطى حينئذ يفعل الإعطاء ، فالإعطاء المعرف بلام الحقيقه يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الإعطاءات وشمولها مبالغه لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، لا يقال : إفاده التعميم فى أفراد الفعل تنافى كون الغرض الثبوت أو النفى مطلقا أى من غير اعتبار عموم ولا خصوص لأنا نقول : لا نسلم ذلك ؛ ...

******

(قوله : دفعا للتحكم) وذلك لأن حمله على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقه فى كل يلزم منه التحكم المذكور (قوله : وتحقيقه) أى : بيان كون الفعل يفيد العموم على الوجه الحق والسر فى الإتيان بهذا البيان أنه لما كان فى إفاده الفعل العموم فى المصدر غموض ودقه من جهه أنه إذا قصد نفس الفعل كان بمنزله أن يعرف مصدره بلام الحقيقه كما أشار إليه بقوله يفعل الإعطاء والحقيقه توجد فى جميع الأفراد ، فالحمل على بعضها تحكم حتى ذهب علماء الأصول من الحنفيه إلى أن المصدر المدلول عليه بالفعل لا يحتمل العموم حتى لو نواه المتكلم لا يصدق ؛ لأنهم لا يعتبرون كون القصد إلى نفس الفعل ولا كون المقام خطابيا احتاج إلى تحقيقه (قوله : حينئذ) أى : حين إذا كان القصد ثبوت الفعل إلى فاعله (قوله : يفعل الإعطاء) أى : الذى هو مصدر يعطى أى : يوجد هذه الحقيقه وإنما كان معناه ما ذكر ؛ لأن الفرق بين المعرفه والنكره بعد اشتراكهما فى أن معناهما معلوم للمخاطب والمتكلم أن الحضور فى الذهن والقصد إلى الحاضر فيه معتبر فى المعرفه دون النكره وإذا كان القصد إلى نفس الفعل يكون المصدر معرفه واللام فيه لام الحقيقه ، واعلم أن كون الفعل مفاده الحقيقه المعرفه لا يمنع منه كونه فعلا لا يقبل أل ؛ لأن مضمنه يقبلها فلذا صح اعتبارها فيه ، ثم إن المراد بالفعل فى قول الشارح يفعل الإعطاء المعنى المصدرى وبالإعطاء المعنى الحاصل بالمصدر ، وحينئذ فلا يقال إن الإعطاء فعل فكيف يتعلق الفعل بالفعل (قوله : على استغراق إلخ) أى : بأن يراد الحقيقه فى ضمن جميع الأفراد (قول : مبالغه) أى : لقصد المبالغه (قوله : لئلا إلخ) أى : وارتكب المبالغه لئلا فهو عله للعله (قوله : الثبوت) أى : ثبوت الفعل (وقوله : من غير اعتبار عموم ولا خصوص) أى : فى الفعل (قوله : لا نسلم ذلك) أى : ما ذكر من المنافاه.

فإن عـدم كون الشـيء معتبرا فى الغرض لا يسـتلزم عـدم كونه مفادا من الكلام ، فالتعميم مفاد غير مقصود ، ولبعضـهم فى هـذا المقام تخيلات فاسده لا طائل تحتها فلم نتعرض له.

(والأول :) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كنايه عنه متعلقا بمفعول مخصوص ...

******

(قوله : فإن عـدم كون الشـيء معتبرا فى الغرض) أى : كالمعلوم فى الفعل فإن عدمه غير معتبر فى الغرض ، وقوله لا يسـتلزم إلخ أى : لأـن عـدم اعتبـار الشـيء ليس اعتبـارا لعـدمه فيصـح ألا يعتبر الشـيء ، ويوجـد مع ذلك بلا قصـد كما تقـدم فى أن قصـد التخصـيص يصـح معه وجود التقوّى فى قولنا : زيد يعطى ولو لم يقصد ؛ لأن موجبه وهو تكرر الإسـناد موجود ، وكذلك الفعل إذا كـان الغرض إثباته لفاعله كان عموم أفراده غير معتبر ، وإن كان ذلك العموم مفادا من الفعل بواسـطه المقام الخطابى حـذرا من التحكم ، واعترض العلاـمه السـيد هـذا الجواب بـأن التعميم إذا لم يكن مقصودا من العبـاره فلا يعتـد به ولا يعـد من خواص التراكيب فى عرف أهـل هـذا الفن ؛ لأـن مـا يسـتفاد من التركيب بلاـ قصـد ليس من البلاغه فى شـيء ، إذ البلغاء لا يعولون فى الإفـاده إلاـ على ما يقصـدونه ، ومن ثم قيل : إن ما يسـتفاد من التراكيب الصادره من غير البليغ لا يلتفت إليه فى مـدح الكلام به لعـدم صـحه قصده إياه ، فالأولى فى الجواب أن يقال : إن الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفى مطلقا ، وأما التعميم فى أفراد الفعل ، فإنه مستفاد من الفعل بمعونه المقام الخطابى ، وحينئذ فلا ينافى. ا ه.

وحاصـله كمـا قال السـيد الصـفوى : أنه يقصـد أولا الفعل مطلقا ليجعل بمعونه المقام وسـيله إلى جميع أفراده على سبيل الكنايه فالمطلق ليس مقصودا لـذاته ، بل لينتقل منه بمعونه المقام إلى جميع الأفراد على سبيل الكنايه فكما يصـح أن يجعل الفعل الذى قصـد ثبوته للفاعـل مطلقـا كنـايه عن نفسه متعلقـا بمفعول خـاص كمـا يـأتى يصـح أن يجعل كنايه عن نفسه عاما من غير تعلقه بمفعول ، ثم قال السـيد عيسـى الصـفوى : وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السـيد بأن يقال : قول الشارح فإن عدم كون الشيء معتبرا فى الغرض أى : أولا وبالذات ، (وقوله : فالتعميم غير مقصود) أى : أولا فلا ينافى أنه

(كقول البحترى فى المعتز بالله) - تعريضا بالمستعين بالله -

(شجو حسّاده وغيظ عداه

أن يرى مبصر ويسمع واعى

******

مقصود ثانيا والمقصود أولا- مطلق الثبوت الذى لا عموم فيه ، ثم يقصد التعميم ثانيا ، وإن كان التعميم هو المقصود بالذات ، وعلى هذا فمعنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع أشخاص الإعطاءات ويلزم انحصارها فيه بحيث لا توجد لغيره ، ولا يقال هذا ينافى ما سبق فى هذا القسم من أنه لا- يعتبر فيه الكنايه ؛ لأنا نقول ذاك فى الكنايه فى المفعول ، وهذا كنايه فى أفراد الفعل فقول المصنف سابقا أولا- يجعل كنايه عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص لا- ينافى كونه كنايه عن نفسه عاما. (قوله : كقول البحترى) بضم الباء الموحده وسكون الحاء المهمله وفتح التاء المثناه كما وجدته بخط بعض الفضلاء وهو أبو عباده الشاعر المشهور من شعراء الدوله العباسيه نسبه إلى بحتر بضم الموحده وسكون الحاء وفتح التاء أبوحى من طى (قوله : فى المعتز بالله) أى : فى مدحه وهو إما اسم فاعل يقال اعتز فلان إذا عد نفسه عزيزه ، أو اسم مفعول أى : المعز بإعزاز الله له وهذا أحسن ؛ لأنه لا يلزم من عد الشخص نفسه عزيزه أن يكون عزيزا فى نفس الأمر والمعتز بالله أحد الخلفاء العباسيه الذين كانوا ببغداد وهو ابن المتوكل على الله.

(قوله : تعريضا بالمستعين بالله) هو أخو المعتز الممدوح كان منازعا للمعتز فى الإمامه ، فمراد الشاعر بالحساد والأعداء المستعين بالله ومن ضاهاه (وقوله : تعريضا) حال من البحترى أى : حال كونه معرضا بالمستعين بالله (قوله : شجو) (١) أى : حزن حساده وقوله وغيظ عداه مرادف لما قبله (قوله : أن يرى إلخ) خبر عن شجو حساده وأنت خبير بأن رؤيه المبصر وسماع الواعى ليس نفس الشجو والغيظ حتى يخبر بهما عنه ، لكن لما كانا سببا فى الحزن والغيظ جعلهما خبرا عنه فهو من إقامه السبب مقام المسبب فكأنهما لكمالهما فى السببيه خرجا عنها وصارا عين المسبب (قوله : واعى) هو الحافظ

١- مطلع البيت من الخفيف ، وهو فى الإيضاح / ١١٠ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٨١.

أى : أن يكون ذو رؤيه وذو سمع فيدرک) بالبصر (محاسنه و) بالسمع (أخباره الظاهره الداله على استحقاقه الإمامه دون غيره فلا يجدوا) نصب عطف على يدرک ؛ أى : فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الإمامه (إلى منازعته) الإمامه (سبيلا) فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزله اللازم ؛ أى : من يصدر عنه السماع والرؤيه من غير تعلق بمفعول مخصوص ، ثم جعلهما كنايتين عن الرؤيه والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره ...

******

لما يسمع (قوله : أى أن يكون إلخ) تفسير للجمله بتقدير مضاف أى أن يوجد فى الدنيا رؤيه ذى رؤيه وسمع ذى سمع وليس تفسيرا للفعل فقط بدليل قوله : ذو ولو قال : أن تكون رؤيه مبصر ، ويكون سمع واع لكان أوضح ليكون تفسيرا للفعل فقط الذى الكلام فيه تأمل (قوله : فيدرک) أى : لأنهما إذا وجدا تعلقا بمحاسنه فيدرک إلخ ، وهذا بيان للمفعول المخصوص الذى تعلق به الفعل ، وحاصله أنه جعل السبب فى شجو الحساد وغيظهم وجود رؤيه راء وسمع سامع فى الدنيا ، ثم بين المصنف وجه إيجاب الرؤيه للشجو والسمع للغيظ بأنه يلزم من وجودهما تعلقهما بمحاسن الممدوح بادعاء الملازمه بين مطلق وجودهما وتعلقهما بتلک المحاسن ، فعبر بالفعلين لازمين لينتقل من ذلک إلى لازمهما وهو كونهما متعلقين بمفعول مخصوص فيكونان كنايتين عن أنفسهما باعتبارى اللزوم والتعدى ، وليس فيه استلزام الشىء لنفسه وهو واضح (قوله : على استحقاقه الإمامه) أى : عند كل أحد من غير المنازعين (قوله : عطف على يدرک) أى : المعطوف على يكون وإنما عطفه عليه ؛ لأن إدراک المحاسن يترتب عليه أن أعداءه وحساده الذين يتمنون الإمامه العظمى لا يجدون سبيلا إلى منازعته فيها ؛ لأن نزاعهم إياه فيها فرع عن وجود مساعد لهم ولا مساعد لهم لإطباق الرائين والسامعين على أنه الأحق بها لأنه ذو المحاسن والأخبار الظاهره دون غيره (قوله : الإمامه) مفعول ثان للمنازعه منصوب بنزع الخافض أى : فى الإمامه وسبيلا مفعول ليجدوا (قوله : أى من يصدر إلخ) أى : إن يوجد من يصدر إلخ ولو حذف الشارح لفظه من وقال أى صدور سماع ورؤيه لكان أحسن ؛ لأنه تفسير للازم المذكور على قياس فلان يعطى فإن معناه : يوجد الإعطاء (قوله : ثم جعلهما)

بادعاء الملازمه بين مطلق الرؤيه ورؤيه آثاره ومحاسنه ، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلاله على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثره والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها فأبصرها كل راء وسمعها كل واع ، بل لا يبصر الرائى إلا تلك الآثار ، ولا يسمع الواعى إلا تلك الأخبار ؛ ...

******

أى : الشاعر وقوله بمفعول مخصوص أى : لأنه هو الذى يغيظ العدو لا- مطلق وجود رؤيه وسماع (قوله : بادعاء) متعلق بقوله كنايتين أى : جعلهما كنايتين بواسطه ادعاء الملازمه المذكوره وإنما احتيج للادعاء المذكور لأجل صحه الكنايه وإلا فالمقيد ليس لازما للمطلق والدليل على هذه الكنايه جعلهما خبرا عن الشجو والغيظ (قوله : للداله إلخ) عله لجعلهما كنايتين أى : جعلهما كنايتين ولم يصرح بالمفعول المخصوص من أول الأمر أو يلاحظ تقديره للدلاله إلخ ، وهذا جواب عما يقال : لا حاجه إلى اعتبار الإطلاق أولا-، ثم جعله كنايه عن نفسه مقيدا بمفعول مخصوص وهل هذا إلا تلاعب ولم لم يجعل من أول الأمر متعلقا بمفعول مخصوص؟ وحاصل الجواب أنه لو جعل كذلك لفاتت المبالغه فى المدح ؛ لأنها لا تحصل إلا بحمل الرؤيه على الإطلاق ، ثم يجعل كنايه عن تعلقه بمفعول مخصوص ، إذ المعنى حينئذ أنه متى وجد فرد من أفراد الرؤيه أو السماع حصلت رؤيه محاسنه وسماع أخباره ، وهذا يدل على أن أخباره بلغت من الكثره والاشتهار إلى حاله هى امتناع الخفاء كما قال الشارح.

(قوله : إلى حيث يمتنع خفاؤها) أى : إلى حاله هى امتناع الخفاء أى : إنها صارت لا تخفى على أحد فى كل وقت ما دام الرائى رائيا والسامع سامعا (قوله : بل لا يبصر الرائى) أى : من المحاسن إلا تلك الآثار أى : محاسنه ولا يسمع الواعى أى : لأخبار أحد إلا- تلك الأخبار أى : أخبار مآثره ؛ لأنه لو رؤيت غير محاسنه أو سمعت غير أخبار مآثره لتأتى ادعاء المشاركه فى استحقاق الإمامه فلا يكون وجود الرؤيه والسماع شجو حساده ، فالمقصود إنما يحصل بالانفراد فيه ، فإن قلت : إنه لا يلزم من كون رؤيه آثاره وسماع أخباره لازمين لمطلق الرؤيه والسماع ألا يكون غير آثاره وأخباره كذلك ، إذ ليس هنا ما يدل على الحصر فرؤيه آثاره لا تنافى رؤيه آثار غيره وكذلك سماع أخباره

فذكر الملزوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكنايه ، ففى ترك المفعول والإعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثره إلى حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ؛ ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (وإلا) أى : وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير ...

******

لا ينافى سماع أخبار غيره فيجوز حصول الأمرين معا أجيب بأن قوه الكلام تدل على قصد الحصر بالادعاء ؛ لأن ذلك أنسب بالمقام الذى هو مقام المدح باستحقاقه الإمامه دون غيره ، إذ لا شك أن هذا لا يتم إلا إذا كان فيه من المزايا ما ليس فى غيره ؛ ولأن أعداءه لا يقهرون ولا يشهدون له باستحقاق الإمامه دون غيره إلا إذا كان كذلك (قوله : فذكر الملزوم) يعنى مطلق الرؤيه والسماع وأراد اللازم يعنى رؤيه آثاره ومحاسنه وسماع أخباره الداله على استحقاقه الملك (قوله : على ما هو طريق الكنايه) أى : عند المصنف من إطلاق الملزوم وإراده اللازم كما فى زيد طويل النجاد فقد أطلق الملزوم وهو طول النجاد وأريد اللازم وهو طول القامه (قوله : ففى ترك إلخ) الظاهر أن هذا نفس قوله : للدلاله إلخ فى المعنى ، وحينئذ فلا حاجه لإعادته إلا أن يقال أعاده ليرتب عليه قوله ولا يخفى إلخ - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : ففى ترك المفعول) أى : فى اللفظ وقوله والإعراض عنه أى : فى النيه والتقدير فالعطف مغاير ويصح أن يكون تفسيريا وأتى به للإشاره إلى أن ترك المفعول ليس عن سهو ، بل تركه عن قصد ليتأتى التنزيل والأول أنسب بقوله : الآتى ولا يخفى إلخ (قوله : إلى حيث يكفى فيها) أى : إلى حاله هى أن يكفى فى إدراكها مجرد أن يكون فى الدنيا ذو سمع (قوله : حتى يعلم) أى : فيعلم ذو السمع وذو البصر أن الممدوح هو المنفرد بالفضائل أى : فيستحق الخلافه دون غيره (قوله : مطلقا) أى : من غير قصد إلى تعلقه بمفعول فليس الإطلاق هنا كالإطلاق السابق (قوله : بل قصد تعلقه بمفعول) أى : مخصوص ؛ لأن الفرض أن الفعل المنسوب لفاعله يتعدى إلى مفعول ، وأتى بهذا الإضراب

بحسب القرائن) الداله على تعين المفعول ؛ إن عاما فعام ، وإن خاصا فخاص ، ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض ؛ فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله : (ثم الحذف : إما للبيان بعد الإبهام ...

******

لأجل صحه ترتب قوله وجب التقدير على قوله : وإلا إذا هو بحسب الظاهر نفى لما ذكر من المعطوف عليه وهو قوله : إن كان إثباته له أو نفيه عنه مطلقا ، وذلك على مقتضى ما فسر به الإطلاق سابقا يصدق بأن يعتبر تعلقه بمفعول أو يعتبر فى الفعل عموم أو خصوص ، وحينئذ فلا يصح الترتب ، والحاصل أنه إنما أتى بهذا الإضراب للإشاره إلى أن الصور الداخله تحت إلا لا يصح إراده جميعها إذ من جملتها ما إذا أريد ثبوت الفعل للفاعل على جهه العموم أو الخصوص وهو لا يصح رجوع وجب التقدير إليه (قوله : بحسب القرائن) جمع القرائن نظرا للأماكن والمواد وإلا فقد يكون الدال قرينه واحده (قوله : إن عاما فعام) أى : إن كان المدلول عليه بالقرينه عاما ، فاللفظ المقدر عام وذلك نحو : (وَاللّهُ يَدْعُوا إِلى دارِ السَّلام)(١) أى : كل واحد (قوله : وإن خاصا فخاص) أى : وإن كان المدلول عليه بالقرينه خاصا ، فاللفظ المقدر خاص نحو : (أَهـذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً)(٢) لأن الموصول يستدعى أن يكون فى صلته ما يرجع إليه ، وكقول السيده عائشه" ما رأيت منه ولا رأى منى" (٣) (قوله : ومحذوف من اللفظ لغرض) أى : لأن المحذوف بعد دلاله القرينه عليه يحتاج فى باب البلاغه إلى غرض موجب لحذفه (قوله : ثم الحذف) أى : حذف المفعول المدلول عليه بالقرينه ، وقوله إما للبيان إلخ أى : الإظهار بعد الإخفاء ، والحاصل أن حذف المفعول فيما وجب تقديره له شرطان : -

الأول : وجود القرينه الداله على تعين ذلك المحذوف.

الثانى : الغرض الموجب للحذف ولما ذكر المصنف الشرط الأول شرع فى تفصيل الثانى بقوله إما للبيان إلخ (قوله : إما للبيان إلخ) أى : المفيد لوقوع ذلك المبين فى

١- يونس : ٢٥.

٢- الفرقان : ٤١.

٣- ضعيف ، ويرده ما جاء فى الصحيحين أن النبى صلى الله عليه وسلم اغتسل هو وعائشه من إناء واحد ، وهى تقول : دع لى ، ويقول لها : دعى لى ، وهما جنبان.

كما فى فعل المشيئه) والإراده ، ونحوهما إذا وقع شرطا فإن الجواب يدل عليه ويبينه لكنه إنما يحذف (ما لم يكن تعلقه به) أى تعلق المشيئه بالمفعول (غريبا نحو : (فَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ أَجْمَعِينَ)) (۱) أى : لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين فإنه لما قيل : (فَلَوْ شاءَ) - علم السامع أن هناك شيئا علقت المشيئه عليه لكنه مبهم ، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبينا ...

******

النفس ورسوخه فيها بخلاف البيان ابتداء لما مر من أن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب (قوله : كما فى فعل إلخ) أى : كحذف مفعول فعل المشيئه أى : الدال عليها (قوله : ونحوهما) كالمحبه كما فى لو أحبكم لأعطاكم أى : لو أحب إعطاءكم لأعطاكم (قوله : إذا وقع) أى : فعل المشيئه شرطا التقييد بذلك نظرا للغالب ، وإلا فقد يكون فعل المشيئه المحذوف مفعوله لتلك النكته غير شرط كما فى قولك بمشيئه الله تهتدون ، إذ التقدير بمشيئه الله هدايتكم تهتدون كذا قيل ، وفيه أنه ليس هنا فعل والكلام فى متعلقات الفعل ، إلا أن يقال : المراد بالفعل مطلق العامل على سبيل عموم المجاز أو الفعل حقيقه أو حكما على طريق استعمال الكلمه فى حقيقتها ومجازها - تأمل.

(قوله : يدل عليه) أى : على ذلك المفعول ، وقوله ويبينه تفسير لما قبله (قوله : ما لم يكن إلخ) كلام المصنف يوهم أن كون الحذف للبيان بعد الإبهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابه فى تعلقه لم يكن الحذف لذلك ، وليس بمراد بل المقيد بذلك الحذف ، ولذلك قال الشارح لكنه إنما يحذف إلخ (قوله : إنما يحذف إلخ) أى : لكن مفعول فعل المشيئه ونحوها إنما يحذف مده انتفاء كون تعلق الفعل بذلك المفعول غريبا.

(قوله : نحو فلو شاء إلخ) هذا مثال للنفى أى : أن المفعول الذى لم يكن تعلق فعل المشيئه به غريبا مثل المفعول فى قوله تعالى : (فَلَوْ شاءَ) إلخ (قوله : علقت المشيئه عليه) ظاهره أن فعل الشرط معلق على المفعول به مع أنه ليس كذلك وأجيب بأن على بمعنى الباء وعلقت بمعنى تعلقت أى : تعلقت المشيئه به تعلق العامل بالمعمول (قوله : صار) أى : ذلك الشيء وهو المفعول وقوله مبينا بفتح الياء اسم مفعول ويصح أن يكون

۱- الأنعام : ۱۴۹.

وهذا أوقع فى النفس (بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئه به غريبا فإنه لا يحذف حينئذ كما فى (نحو :) قوله :

(ولو شئت أن أبكى دما لبكيته)

عليه ولكن ساحه الصبر أوسع

******

اسم صار لجواب ، وحينئذ فيكون مبينا بصيغه اسم الفاعل ، والحاصل أن ذلك المفعول دل عليه كل من الشرط والجواب ، لكن الشرط دل عليه إجمالا والجواب دل عليه تفصيلا فجهه الدلاله مختلفه ، وإنما دل الجواب عليه ؛ لأن سوق المشيئه شرطا يدل غالبا على أن المترتب عليها هو المشاء ، والمراد الذى هو المفعول الذى وقعت عليه الإشاءه والإراده (قوله : وهذا) أى : البيان بعد الإبهام أوقع فى النفس أى : لما قلناه سابقا (قوله : بخلاف إلخ) الظاهر أنه مرتبط بالمثال أى : أن عدم غرابه التعلق نحو : (فَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ أَجْمَعِينَ)(١) بخلاف إلخ ، فإنه غريب إلخ هذا هو المناسب للمتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما إذا كان إلخ إن يتعلق بقوله ما لم يكن تعلقه إلخ (قوله : غريبا) أى : نادرا (قوله : فإنه لا يحذف) أى : لا يستحسن حذفه (قوله : كما فى نحو قوله) (٢) أى : قول أبى الهندام الخزاعى يرثى ابنه الهندام ، ومطلع القصيده التى منها ذلك البيت :

قضى وطرا منك الحبيب المودّع

ومثل الذى لا يستطاع فيدفع

إلى أن قال : ولو شئت إلخ وبعده

وأعددته ذخرا لكل ملمّه

وسهم الرزايا بالذّخائر مولع

وإنى وإن أظهرت منى جلاده

وصانعت أعداء عليه لموجع

(قوله : لبكيته) بفتح الكاف ، وقوله عليه : متعلق بأبكى والضمير عائد على ولده الهندام ، وقوله ولكن ساحه الصبر أوسع أى : من ساحه البكاء ولا يخفى ما فى قوله ساحه الصبر من الاستعاره بالكنايه والمعنى إن ما بى من الأحزان يوجب بكاء الدم عليه ،

١- الأنعام : ١۴٩.

٢- الأبيات من الطويل ، وهى للخريمى ، إسحاق بن حسان السغدى ، يرثى بها عثمان بن عامر بن عماره بن خريم الذبيانى ،

أحد قواد الرشيد وهذا خلاف ما ذكره المؤلف ، والبيت موضع الشاهد (ولو شئت) فى دلائل الإعجاز / ١٦٤ ، والكامل ١ / ٢٥١ والتبيان / ١٩٣ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

فإن تعلق فعل المشيئه ببكاء الدم غريب ؛ فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (وأما قوله :

فلم يبق منّى الشوق غير تفكّرى

فلو شئت أن أبكى بكيت تفكّرا (١)

(فليس منه) أى : مما ترك فيه حذف مفعول المشيئه بناء على غرابه تعلقها به على ما ذهب إليه صدر الأفاضل فى ضرام السقط من أن المراد : لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ؛ فلم يحذف مفعول المشيئه ، ولم يقل : لو شئت بكيت تفكرا ...

******

لكن أعاننى على ترك ذلك الصبر (قوله : غريب) أى : لقله ذكره كذلك فى كلام البلغاء (قوله : فذكره) أى : بكاء الدم الذى هو المفعول وإن كان الجواب دالا عليه (قوله : ليتقرر) أى : ذلك المفعول فى نفس السامع ؛ لأنه صار مذكورا مرتين المره الثانيه بإعاده الضمير عليه (قوله : ويأنس به) أى : لتكرره عليه بخلاف لو حذف أولا ، ثم ذكر مره واحده فلا تأنس به النفس (قوله : وأما قوله) أى : قول أبى الحسن على بن أحمد الجوهرى (قوله : فليس منه) أى ولا من الحذف للبيان بعد الإبهام ، بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول ، وهو أن أبكى المتبادر منه البكاء الحقيقى (قوله : أى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئه بناء على غرابه تعلقها إلخ) أى : وإنما هو مما ترك فيه الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف ، والحاصل أن مفعول المشيئه هنا مذكور باتفاق المصنف وصدر الأفاضل ، وإنما الخلاف بينهما فى عله ذكره ، فالمصنف يعلل ذكره بعدم الدليل عليه لو حذف ، وصدر الأفاضل يعلله بغرابه تعلق الفعل به إذا علمت هذا تعلم أن النفى بليس مسلط على القيد الذى هو قوله بناء على غرابه تعلقها به ، والمعنى أن ترك الحذف الذى هو عباره عن الذكر لأجل الغرابه كما يقول صدر الأفاضل منفى ، بل ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف وتعلم أن قوله على ما ذهب إلخ : متعلق بالمنفى الذى هو ترك الحذف لأجل الغرابه (قوله : صدر الأفاضل) هو الإمام أبو المكارم المطرزى تلميذ

١- البيت من الطويل ، وهو للجوهرى من شعراء الصاحب بن عباد ، فى الإيضاح ١١٢ ، وفى شرح عقود الجمان ١٢٧.

لأن تعلق المشيئه ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم ؛ وإنما لم يكن من هذا القبيل (لأن المراد بالأول البكاء الحقيقى) لا البكاء التفكرى ؛ لأنه أراد أن يقول : أفنانى النحول ...

******

الإمام محمود جار الله الزمخشرى وضرام السقط بكسر الضاد المعجمه وبكسر السين المهمله شرح له على ديوان أبى العلاء المعرى المسمى بسقط الزند ، وسقط الزند فى الأصل عباره عن النار الساقطه من الزناد ، فشبه ألفاظ ذلك الديوان بالنار على طريق الاستعاره المكنيه وإثبات الزند تخييل ، والضرام فى الأصل معناه التأجيج فضرام سقط الزند تأجيج ناره (قوله : لأن تعلق المشيئه ببكاء التفكر غريب) اعترض بأنه كيف يكون من الذكر للغرابه ، مع أن غرابه مفعول المشيئه أعنى : أن أبكى إنما هى بمفعوله أعنى تفكرا وهو لم يذكر إذ لم يقل فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيته ، وقد يجاب بأنه مذكور على طريق التنازع ، فإن أعملنا فيه فعل الشرط فظاهر ذكره ، وإن أعملنا الثانى وقدرنا للأول ضمير المتنازع فيه كفى ؛ لأن المقدر كالمذكور ، واعترض على الأول بأنه لو كان كذلك لوجب الإتيان بالضمير فى الثانى ؛ لأن فى حذف الضمير تهيئه العامل للعمل وقطعه وهو ممنوع ، وأجيب بأن المنع ليس متفقا عليه فقد أجاز بعضهم الحذف للضمير من الثانى ؛ كالأول واستدل بنحو قوله :

بعكاظ يعشى النّاظر

ين إذا هم لمحوا شعاعه

فعلى الاحتمال الأول يمكن التصحيح بالجرى على مذهب هذا المجيز - تأمل.

(قوله : لا البكاء التفكرى) أى : وحينئذ فلا يصح ما قاله صدر الأفاضل من أن الأصل لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ، وبطل القول بأن البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئه لغرابته ؛ لأن مفعول المشيئه فيه ليس غريبا حينئذ ، وتعين القول بأن مفعول المشيئه إنما ذكر لعدم الدليل الدال عليه لو حذف ، ومما يحقق أن المراد بالبكاء الأول الحقيقى أن الكلام مع إرادته يكون أنسب بمقصود الشاعر وهو المبالغه فى فنائه ، حتى إنه لم يبق فيه ماده سوى التفكر ؛ لأنه يكون المعنى على هذا التقدير لو طلبت من نفسى بكاء لم أجده ، بل أجد التفكر بدله وأما لو كان المعنى لو شئت أن أبكى تفكرا بكيته لم يفد أنه لم يبق فيه إلا التفكر لصحه بكاء التفكر الذى هو الحزن والكمد عند

فلم يبق منى غير خواطر تجول فىّ حتى لو شئت البكاء فمريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم أجده ، وخرج منها بدل الدمع التفكر ، فالبكاء الذى أراد إيقاع المشيئه عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى إلى التفكر البته ، والبكاء الثانى مقيد معدى إلى التفكر فلا يصلح تفسيرا للأول وبيانا له كما إذا قلت : لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين ؛ كذا فى دلائل الإعجاز.

******

كثرته مع بقاء ماده أخرى ، وهذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى - ا. ه يعقوبى.

(قوله : فلم يبق) بضم الياء وضميره للتحول وقوله تجول أى : تتردد تذهب وتأتى (قوله : حتى لو شئت البكاء) أى : الحقيقى (قوله : فمريت جفونى) بتخفيف الراء أى : مسحتها وأمررت يدى عليها ليسيل الدمع (قوله : وعصرت إلخ) مرادف لما قبله وضمير أجده للدمع (قوله : وخرج منها) أى : من العين ، وقوله بدل الدمع أى : المطلوب وقوله التفكر أى : الذى ليس بمطلوب وكان الأولى للشارح حذف هذا ؛ لأن التفكر لا يخرج من العين وإنما يقوم بالقلب (قوله : مطلق مبهم) الثانى تفسير للأول والمراد بإطلاقه وإبهامه عدم إراده تعلقه بمفعول مخصوص ، والمعنى لو شئت أن أوجد حقيقه البكاء ما قدرت على الإتيان بها لعدم ماده منى ، وحينئذ فأبكى منزل منزله اللازم - كذا قال بعضهم ، ولكن الأليق بقول المصنف أن المراد بالبكاء الأول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى أن يقال : إن المعنى فلو شئت أن أبكى دمعا لبكيته فحذف المفعول للاختصار ، إلا أن هذا اللائق بكلام لمصنف يبعده قول الشارح مطلق مبهم ؛ لأنه قد اعتبر تعلقه بمفعول مخصوص ، اللهم إلا أن يقال : المراد بقوله مطلق مبهم أنه غير معدى للتفكر فلا ينافى أنه بكاء دمع وعلى هذا فقوله غير معدى إلخ ، تفسير لما قبله أو يقال : المراد أنه مطلق ومبهم من حيث اللفظ لعدم تعينه بالإضافه فلا ينافى أن المراد البكاء الحقيقى والمفعول محذوف اختصار (قوله : معدى إلى التفكر) تفسير لقوله مقيد.

(قوله : فلا يصلح تفسيرا للأول) لأنه مباين له أى : وحينئذ فذكر مفعول المشيئه لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف لا لكون تعلق الفعل به غريبا (قوله : كما إذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين) أى : ولو حذف درهما لتوهم أن المراد

ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقله التدبر - ما قيل إن الكلام فى مفعول أبكى ، والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل إنما حذف لغرض آخر ، ...

******

لو شئت أن تعطى درهمين أعطيتهما مع أن هذا ليس مرادا ، وكذلك قوله لو شئت إلخ : لو حذف قوله أن أبكى بأن قال لو شئت بكيت تفكرا لم يوجد ما يدل عليه ، بل يوهم أن المراد بكاء التفكر مع أن المراد البكاء الحقيقى فظهر لك أن قوله كما إذا قلت إلخ تنظير من حيث عدم صلاحيه تفسير الثانى للأول لكن كان الأنسب فى التنظير أن يقول كما لو قلت لو شئت أن تعطى عطايا أعطيت درهمين ؛ وذلك لأن البكاء فى البيت ليس مقيدا بالمفعول ، بل مطلق فالأولى أن لا يقيد العطايا فى التنظير أيضا - تأمل - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : وقله التدبر) عطف سبب على مسبب (قوله : ما قيل إلخ) حاصله أن بعض الشراح جعل قول المصنف ، وأما قوله راجعا لقوله كما فى فعل المشيئه لا إلى قوله بخلاف وجعل المراد منه أن حذف مفعول أبكى ليس للبيان بعد الإبهام ، بل لأمر آخر ؛ لأن قوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول أبكى ؛ لأنه ليس التفكر (قوله : إن الكلام) أى : إن كلام المصنف وهو قوله ، وأما قوله : إلى قوله : فليس منه مسوق فى مفعول أبكى لا فى مفعول المشيئه كما هو التقرير الأول (قوله : والمراد) أى : ومراد المصنف بقوله فليس منه ، وهذا من تتمه القيل (قوله : لغرض آخر) أى : كالاختصار وإنما كان هذا القيل ناشئا من سوء الفهم لأمرين الأول أن ذلك خلاف سياق كلام المصنف ؛ لأن كلامه السابق إنما هو فى حذف مفعول المشيئه لا فى مفعول أبكى الثانى أن قول المصنف ، وأما قوله فلم يبق إلخ إنما ذكره لأجل الرد على صدر الأفاضل القائل أنه : ذكر مفعول المشيئه هنا للغرابه ، ولذا قال : لأن المراد بالأول البكاء الحقيقى ، وليس للرد على من زعم أن الحذف فى البيت للبيان بعد الإبهام وإلا لقال : لأن الحذف للاختصار بدل قوله : لأن المراد بالبكاء الأول الحقيقى.

وقيل : يحتمل أن يكون المعنى : لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ؛ أى : لم يبق فىّ ماده الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر ؛ فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئه لغرابته ؛ وفيه نظر ؛ لأن ترتب هذا الكلام على قوله : لم يبق منى الشوق غير تفكرى - يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق ؛ لأن القدره على بكاء التفكر لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر ؛ فافهم.

******

(قوله : وقيل يحمل إلخ) الفرق بين هذا ما قاله صدر الأفاضل أن قائل هذا يجوز ما قاله المصنف كما يجوز ما قاله صدر الأفاضل بقرينه قول الشارح يحتمل فما أوجبه صدر الأفاضل جوزه صاحب هذا القيل ، وفرق بعضهم بفرق آخر ، وحاصله أن هذا القول يغاير قول صدر الأفاضل من جهه أن صدر الأفاضل اعتبر أن المعنى لو أردت أن أبكى تفكرا لبكيته ولم يعتبر عدم بقاء ماده الدمع بخلاف هذا القائل فإنه اعتبر أن المعنى لم يبق فىّ الشوق ماده دمع وصرت أقدر على بكاء التفكر فلو شئت أن أبكى لبكيت تفكرا وعلى كل حال فيرد عليهما بما ذكره الشارح بقوله : وفيه نظر هذا - وقرر شيخنا العدوى : أن هذا القيل عين ما قاله صدر الأفاضل وإنما أعاده الشارح لأجل بيان توجيهه ، والاعتراض عليه.

(قوله : لأن ترتب هذا الكلام) أعنى قوله : فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا والترتب جاء من حيث التعبير بالفاء المفهمه أن ما بعدها مرتب على ما قبلها ومتوقف عليه من حيث أن الأول سبب فى الثانى (قوله : لأن القدر إلخ) حاصله أن بكاء التفكر عباره عن الحزن وأسف النفس على عدم نيل المراد فلو كان المراد لو شئت البكاء التفكرى لبكيته لما رتبه على عدم إبقاء الشوق غير الخواطر ؛ لأنه لا اختصاص لبكاء التفكر أعنى : حصول الأسف والحزن بمن لم يبق فيه الشوق سوى الخواطر لجواز حصول ذلك الأسف والحزن من غيره أيضا وهو من يقدر على البكاء بالدمع والمناسب للترتب كونه إذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التفكر ، وقد يقال المراد لم يبق منى الشوق غير تفكرى فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فقط دون بكاء الدمع والدم ونحوهما ، فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ورد بأن هذا يتوقف على أنه لم يبق

(وإما لدفع توهم إراده غير المراد) عطف على : إما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله : وكم ذدت) (۱) أى : دفعت (عنى من تحامل حادث) يقال : تحامل فلان على إذا لم يعدل ، ...

******

فيه غير التفكر ، وهذا يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء فى قول هذا القائل أى : لم يبق فىّ ماده الدمع إلا أن يقال المراد ولا غيره ، وقال الشيخ يس : وقد يقال إن القدره على بكاء التفكر وإن لم تتوقف فى حد ذاتها على حاله عدم إبقاء الشوق غير الخواطر ، بل كما تجامعه تجامع القدره على البكاء بالدمع لكنها باعتبار التخصيص بتلك الحاله ونفى ما عداها من القدره على بكاء الدمع والدم تتوقف على ذلك وهذا هو الذى أراده ذلك القائل كما يدل عليه قوله أى : لم يبق فى الشوق ماده الدمع إلخ ولأجل إمكان رد النظر الذى قاله الشارح بما علمت من البحث قال الشارح - فافهم.

(قوله : متعلق بتوهم) أى : أن توهم المخاطب فى ابتداء الكلام أن المتكلم أراد غير المراد مندفع بحذف المفعول ، ويجوز أيضا تعلقه بدفع أى : يحذف المفعول لأجل أن يندفع فى أول الكلام توهم إراده غير المراد ، فإن قلت : لأى شىء اقتصر الشارح على الأول مع صحه الثانى؟ قلت : إنما اقتصر على الأول ؛ لأنه هو الذى يدل عليه قول المصنف ، إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده إلخ ، ولك أن تمنع تعلقه بالدفع ؛ لأن التعليق به يوهم أن الدفع لا فى الابتداء غير حاصل بحذف المفعول كما أن التعليق بالتوهم يدل على أن التوهم فى الانتهاء أعنى : بعد ذكر إلى العظم غير متحقق مع أن النكته هى الدفع المطلق أعنى ابتداء وانتهاء - كذا قيل ، وقد يقال : لا نسلم أن النكته هى الدفع المطلق ، بل الدفع فى الابتداء ، وأما فى الانتهاء : فالدفع حاصل بغير الحذف ؛ وذلك لأن توهم غير المراد لا يبقى بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح توهم بعد الابتداء حتى يدفع ثانيا.

(قوله : كقوله) أى : قول القائل وهو البحترى فى مدح أبى الصقر (قوله : من تحامل حادث) التحامل هو الظلم وإضافته للحادث إما حقيقيه أى : كم دفعت من تعدى

۱- البيت من الطويل وهو للبحترى ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص : ۸۲ ، والمخاطب فى البيت أبو الصقر ممدوح البحترى.

وكم خبريه مميزها قوله : من تحامل ، قالوا : وإذا فصل بين كم الخبريه ومميزها بفعل متعد - وجب الإتيان ب من لئلا يلتبس بالمفعول ، ومحل كم النصب على أنها مفعول ذدت ، وقيل : المميز محذوف ؛ أى : كم مره ، ومن فى : من تحامل زائده ؛ وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزياده بما ذكرناه (وسوره أيام) أى : شدتها وصولتها (حززن) أى : قطعن اللحم (إلى العظم) فحذف المفعول ؛ أعنى : اللحم (إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده ؛ أى : ما بعد اللحم يعنى إلى العظم (أن الحز لم ينته إلى العظم) وإنما كان فى بعض اللحم فحذف ...

******

الحوادث الدهريه علىّ أو أن الإضافه بيانيه أى : من الظلم الذى هو حادث الزمان ، وعلى هذا فجعل حادث الزمان ظلما مبالغه كرجل عدل (قوله : وكم خبريه) ويحتمل أن تكون استفهاميه محذوفه المميز أى : كم مره أو زمانا ويكون زياده من فى المفعول ؛ لأن الكلام غير موجب لتقدم الاستفهام الذى يزاد بعده من وهذا الاستفهام لادعاء الجهل بالعدد لكثرته مبالغه فى الكثره (قوله : وجب الإتيان بمن) كقوله تعالى : (كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ)(١)(وَكَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ)(٢) (قوله : لئلا يلتبس) أى : المميز بالمفعول لذلك الفعل المتعدى ؛ لأنه إذا فصل بين كم الخبريه ومميزها وجب نصبه حملا لها على الاستفهاميه خلافا للفراء ، فإنه يجره بتقدير من وخلافا ليونس فإنه يجوز الإضافه مع الفصل ، وبهذا الذى قاله الشارح تعلم أن الضابط لزياده من ليس هو مجرد عدم الإيجاب ، بل هو أو كون المزيد فيه تمييزا لكم الخبريه الذى فصل بينها وبينه بفعل متعد (قوله : وقيل المميز محذوف) أى : وكم خبريه على حالها ، وقوله زائده أى : فى الإثبات على مذهب الأخفش وتحامل مفعول لذدت على هذا ، والجمله خبر عن كم والرابط لتلك الجمله بالمبتدأ ضمير محذوف والمعنى مرات كثيره ذدت عنى تحامل الحوادث فيها (قوله : عن هذا الحذف) أى : حذف المميز وقوله والزياده أى : زياده من اللذين هما خلاف الأصل ، وقوله بما ذكرناه أى : من الوجه الأول فإنه غنى عن التقدير والزياده فيكون أرجح (قوله : وسوره أيام) عطف على تحامل حادث كالتفسير له (قوله : حززن إلى العظم) الجمله فى محل جر صفه لأيام أى : من وصف الأيام أنهن حززن إلخ ،

١- الدخان : ٢٥.

٢- القصص : ٥٨.

دفعا لهذا التوهم.

(وإما لأنه أريد ذكره) أى : ذكر المفعول (ثانيا من وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد إليه ...

******

ويحتمل أن يكون ضمير حززن للسوره فتكون الجمله صفه لها وأتى بضمير الجمع نظرا إلى أن لكل يوم سوره ، أو أن المضاف اكتسب الجمعيه من المضاف إليه كما فى قوله :

فما حبّ الديار شغفن قلبى

ولكن حبّ من سكن الدّيارا (١)

(قوله : دفعا لهذا التوهم) أى : من السامع ابتداء الذى هو محذور فى هذا المقام ؛ لأن الشاعر حريص على بيان كون ما دفعه الممدوح من سوره الأيام بلغ إلى العظم لا بليغته فى الشده بحيث لا يخالج قلب السامع خلاف ذلك أصلا ولو فى الابتداء ؛ لأن ذلك أوكد فى تحقق إحسان الممدوح حيث دفع ما هو بهذه الصفه ، فإن قلت : إن هذا الغرض الذى هو دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف ، بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول ، لكن مع تأخيره عن قوله إلى العظم بأن يقال : حززن إلى العظم اللحم قلت ليس فى الكلام ما يدل على أن النكته لا توجد إلا بهذا الحذف فهى توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره ، إذ لا يجب انعكاسها على أن ذكره بعد قوله إلى العظم لا يحسن للعلم به فيكون ذكره عبثا ويلزم عليه تقديم المفعول بواسطه على المفعول مباشره مع إمكان حصول الغرض بدونه (قوله : وإما لأنه أريد إلخ) أى : يحذف المفعول إما للبيان بعد الإبهام ، وإما لأن المفعول المحذوف أريد ذكره ثانيا أى : فى محل ثان مع فعل آخر ، وليس المراد أنه أريد ذكره ذكرا ثانيا ؛ لأنه لم يذكر أولا إلا أن يقال : المقدر كالمذكور (قوله : يتضمن إيقاع الفعل) الأولى إيقاع فعل ، والمراد بالإيقاع هنا الإعمال أى : على وجه يتضمن إعمال فعل فى صريح لفظ ذلك المفعول إثباتا كان أو نفيا فلو ذكر المفعول أولا لذكر فى الجمله الثانيه بالإضمار فيقع الفعل فى تلك الجمله الثانيه على الضمير العائد على المذكور أولا ، والغرض إيقاعه على صريح لفظه ، واعترض على المصنف بأن ذكر

١- البيت من الوافر ، وهو للمجنون فى ديوانه ص ١٣١ ، وخزانه الأدب ۴ / ٢٢٧ ، ٣٨١ ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص ١۶٩ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥١٣.

(إظهارا لكمال العنايه بوقوعه) أى : الفعل (عليه) أى : المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كنايه عنه (كقوله :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السّؤ

دد والمجد والمكارم مثلا) (١)

أى : قد طلبنا لك مثلا ؛ فحذف مثلا إذ لو ذكره لكان المناسب : فلم نجده ؛ ...

******

المفعول أولا ـ لا ـ ينافى ذكره ثانيا ، غايته أنه من وضع الظاهر موضع الضمير لكمال العنايه به ، وأجيب بأن الحذف فى المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه لو صرح به أولا ـ فى البيت لأوهم تعدد المثل ، وأن المثل الثانى خلاف الأول ؛ لأن تكرار النكره ظاهر فى إفاده التغاير فيكون المعنى قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر مخالفا للمطلوب ، وإنما وجدنا المطلوب وهو فاسد (قوله : إظهارا إلخ) عله لإراده الإتيان بصريح اسمه ثانيا ، وأما نكته الحذف أولا فلأنه مع الإتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار. ا ه. سم.

(قوله : حتى كأنه إلخ) كأن للتحقيق أى : لا يرضى المتكلم تحقيقا بوقوع الفعل على ضمير المفعول وإن كان ضميره العائد عليه كنايه عنه ، وإنما لم يرض المتكلم بذلك ؛ لأن الضمير يحتمل أن يعود على شخص آخر غير الأول ، والمعنى حينئذ قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر مخالفا للمطلوب ، وإنما وجدنا المطلوب وهذا فاسد (قوله : كقوله) أى : قول البحترى فى مدح المعتز بالله وبعد البيت المذكور

لم يزل حقّك المقدّم يمحو

باطل المستعار حتى اضمحلّا

(قوله : فحذف مثلا) فيه أن المحذوف إنما هو ضميره ؛ وذلك لأنه من باب التنازع فأعمل الثانى وحذف ما أضمر فى الأول ؛ لأنه فضله فالمثل حينئذ مؤخر فقط لا محذوف ، والمحذوف إنما هو ضميره - إلا أن يقال : المراد فحذف مثلا أى : الذى كان الأصل ذكره أولا ليعود عليه الضمير فينتفى التنازع ، فلما حذف أتى التنازع وأعمل الثانى وحذف ضميره من الأول كما حذف هو على أنه لا مانع من أن لفظ مثل محذوف من الأول لدلاله الثانى (قوله : لكان المناسب إلخ) أى : نظرا للكثير وهو عدم

١- البيت من الخفيف ، وهو للبحترى فى مدح الخليفه المعتز فى الإيضاح ١١٣ / بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى وفى شرح المرشدى على عقود الجمان / ١٢٨.

فيفوت الغرض ؛ أعنى : إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل (ويجوز أن يكون السبب) فى حذف مفعول : طلبنا (ترك مواجهه الممدوح بطلب مثل له) قصدا إلى المبالغه فى التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده.

(وإما للتعميم) فى المفعول (مع الاختصار كقولك : قد كان منك ما يؤلم ؛ أى : كل أحد) بقرينه أن المقام مقام المبالغه ؛ وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغه العموم لكن يفوت الاختصار ...

******

الإظهار موضع الإضمار (قوله : فيفوت الغرض إلخ) أى : لأن الفعل الثانى وهو نجد ليس واقعا على صريح لفظ المفعول ، بل على ضميره وقوله عدم الوجدان الأولى إيقاع الوجدان المنفى على لفظ المثل ، وإنما كان الغرض هو ما ذكر ؛ لأن الآكد فى كمال مدح الممدوح نفى وجدان مثله على وجه لا يتوهم فيه ، بل ولا يخطر بالبال أن الذى نفى وجدانه غير المثل ، ولا شك أن الضمير من حيث هو يحتمل ذلك أى نفى وجدان غير المثل لاحتمال رجوع الضمير لشىء آخر غير المثل ، وإن تعين المعنى بالمقام والمعاد ، ولكن المبالغه فى المدح لا يناسبها إلا ما لا يأتيه الباطل بوجه ولو تخيلا.

(قوله : ويجوز أن يكون السبب فى حذف مفعول طلبنا ترك إلخ) أى : ويجوز أن يكون السبب أيضا فى حذفه البيان بعد الإبهام ؛ لأنه أبهم المطلوب أولا ثم بين أنه المثل (قوله : بطلب مثل له) متعلق بالمواجهه (قوله : قصدا) عله للترك أى : إنما ترك الشاعر مواجهه الممدوح بطلب مثل له لقصده المبالغه فى التأدب معه تعظيما له (قوله : حتى كأنه لا يجوز وجود المثل) أى : ولو قال طلبنا لك مثلا لكان ذلك مشعرا بتجويز وجود المثل ؛ لأن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده ، والغرض الذى يناسب المبالغه فى المدح إحاله المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده فإن قلت إن العاقل يقع منه التمنى وهو طلب متعلق بالمحال فلا يتم قولكم إن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده.

قلت : المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل وهو الحب القلبى المقرون بالسعى ، وأما التمنى فهو عباره عن مجرد حب القلب ، فمن ثم تعلق بالمحال (قوله : وإما للتعميم فى المفعول) أى : المحذوف (قوله : ما يؤلم) أى : ما يوجع (قوله : بقرينه أن المقام مقام المبالغه)

حينئذ (وعليه) أى : على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى : (وَاللّهُ يَدْعُوا إِلى دارِ السَّلامِ) (١) أى : جميع عباده فالمثال الأول يفيد العموم مبالغه ، والثانى : تحقيقا (وإما لمجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائده أخرى من التعميم ، وغيره ، وفى بعض النسخ : (عند قيام قرينه) وهو تذكره لما سبق ولا حاجه إليه ، وما يقال من أن المراد عند قيام قرينه داله على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن هذا المعنى معلوم ...

******

أى : فى الوصف بالإيلام فيكون ذلك المقام قرينه على إراده العموم فى ذلك المفعول ، وأنه ليس المراد ما يؤلمنى أو يؤلم بعض الناس ، أو نحو ذلك (قوله : حينئذ) أى : حين إذ ذكر المفعول (قوله : ورد) هو من الورود بمعنى الإتيان لا من الإيراد بمعنى الاعتراض (قوله : (إِلى دارِ السَّلامِ)) أى : السلامه من الآفات (قوله : أى جميع عباده) يعنى المكلفين وإنما قدر المفعول هنا عاما ؛ لأن الدعوه من الله إلى دار السّلام بسبب التكليف عامه لجميع العباد المكلفين ، إلا أنه لم يحب منهم إلا السعداء بخلاف الهدايه بمعنى الدلاله الموصوله فإنها خاصه ، ولهذا أطلق الدعوه فى هذه الآيه وقيد الهدايه فى قوله : بعد ذلك : (وَيَهْدِى مَنْ يَشاءُ إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ)(٢) (قوله : مبالغه) أى : حاله كون العموم مبالغه ؛ وذلك لأن إيلام كل أحد من شخص واحد محال عاده على وجه الحقيقه (قوله : والثانى تحقيقا) أى : والمثال الثانى يفيد العموم على وجه الحقيقه.

(قوله : وإما لمجرد الاختصار) أى : للاختصار المجرد عن مصاحبه نكته أخرى من عموم فى المفعول أو خصوص فيه (قوله : تذكره) أى : مذكره ومنبهه على ما سبق وهو قوله وإلا وجب التقدير بحسب القرائن خوف أن يغفل عنه (قوله : فلا حاجه إليه) أى : ليس له فائده أصليه غير التذكره (قوله : وما يقال) أى : فى الجواب عن المصنف (قوله : عند قيام قرينه داله على أن الحذف لمجرد الاختصار) أى : وليس المراد عند قيام قرينه داله على المحذوف التى لا بد منها أيضا (قوله : لأن هذا المعنى) أى : وهو كون المراد القرينه الداله على خصوص النكته التى هى مجرد الاختصار ، وقوله معلوم أى : فلا حاجه

١- يونس : ٢٥.

٢- يونس : ٢٥.

ومع هـذا جار فی سائر الأقسام فلا وجه لتخصـیصه بمجرد الاختصار (نحو : أصـغیت إلیه ؛ أی : أذنی ؛ وعلیه :) أی علی الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالی : ((رَبِّ أَرِنِی أَنْظُرْ إِلَیْکَ)(۱) أی : ذاتک) ...

******

للنص علیه ، وقـد یقـال : إن کـان المراد أنه معلـوم من المتن ففیه أنه لم یعلم ، وإن کـان المراد أنه معلـوم من خـارج ففیه أنه لا یعترض بالعلم من خارج وإلا لو رد أن جمیع النکات المـذکوره فی المتن معلومه من خارج فلا حاجه لذکرها فیه ، فکان الأولی للشـارح الاقتصـار علی الوجه الثـانی أعنی قوله : جـار فی سائر الأقسام ، ویمکن أن یقال : المراد أنه معلوم من الأمثله المـذکوره حسبما تقرر فیها - تأمل - قرره شیخنا العدوی.

ثم إن قوله : معلوم یفید أنه لا بد من قرینه علی أن الحذف للنکته الفلانیه کالاختصار وهو کذلک - قاله سم.

(قوله : ومع هذا) أی : ومع کونه معلوما فهو جار فی سائر الأقسام أی : فی باقی أقسام الحذف کالحذف للبیان بعد الإبهام فلا بد فیه من قرینه تعین أن الحـذف لما ذکر (قوله : فلا وجه إلـخ) أی : فلا وجه لـذکر قوله عند قیام قرینه مع قوله : لمجرد الاختصار دون غیره من نکات الحـذف ، وقـد یقال له وجه وهو أن مجرد الاختصار نکته ضـعیفه لا یصار إلیها إلا إذا تعینت نظیر ذلک ما مر فی ذکر المسند إلیه حیث علل بالأصاله ، وقید الشارح ذلک بقوله : ولا مقتضی للعدول عنه.

(قوله : أصـغیت إلیه) أی : أملت إلیه (قوله : أی أذنی) إنمـا قـدر المفعول هکـذا ؛ لأن الإصـغاء مخصوص بالأذن (قوله : وعلیه) إنمـا قـال وعلیه ولم یقـل ونحوه للتفـاوت بین قرینتی المثـالین ، فإن القرینه فی الأول لفظ الفعل وهو أصـغیت وفی الثانی جواب الطلب (قوله : (أَرِنِی أَنْظُرْ إِلَیْکَ)) إن قلت أرنی من أراه کـذا إذا جعله یراه ، فکأنه قال : اجعلنی أری ذاتک أنظر إلیک ، وهـذا بظاهره یحقق التداخل فی الکلام ویمنع ترتب أنظر علی أرنی قلت : إنه عبر بالإراءه عن مجرد الکشف للحجاب عن الرائی ؛ لأن الرؤیه مسببه

۱- الأعراف : ۱۴۳.

وهاهنا بحث ؛ وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينه داله على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا ، وإن كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف ، فالحذف لا يكون إلا لمجرد الاختصار (وإما للرعايه على الفاصله نحو :) قوله تعالى : (وَالضُّحى. وَاللَّيْلِ إِذا سَجى. ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى)(۱) ...

******

عنه فيترتب عليه قوله (أَنْظُرْ إِلَيْكَ) فكأنه يقول : رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عنى لأنى المحجوب حقيقه أنظر إليك - أفاده اليعقوبى.

(قوله : وهاهنا بحث) أى : فى قول المصنف وإما للتعميم مع الاختصار ، وحينئذ فالأولى تقديمه عنده.

(قوله : إن لم يكن إلخ) أى : وذلك بأن لا يكون هناك قرينه غير الحذف بأن يقال : قد كان منك ما يؤلم (قوله : وإن كانت إلخ) وذلك مثل أن يذكر فى الكلام كل أحد ، ثم يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله : فالحذف لا يكون إلا لمجرد الاختصار) أى : ولا يفيد التعميم ، وأجاب الشارح فى شرح المفتاح عن هذا باختيار الشق الأول من الترديد وهو أنه لم يكن فيه قرينه داله على أن المقدر عام ، وقوله فلا تعميم أصلا ممنوع ؛ لأنه إذا لم يكن قرينه على ذلك يحمل ذلك المحذوف على العموم فى المقام الخطابى حذرا من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجح فللحذف مدخل فى تقديره عاما ؛ لأنه توصل به إلى تقديره عاما فى ذلك المقام ، وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن العموم حينئذ مستفاد من المقام الخطابى لا من الحذف بدليل أن المفعول إذا ذكر حمل على العموم أيضا بواسطه المقام المذكور ما لم يدل دليل على الخصوص فيكون العموم مستفادا من المقام المذكور مطلقا حذف المفعول أو ذكر لا من الحذف ، وأجيب بأن العموم فى المقام الخطابى مستفاد من المقام والحذف جميعا ، وحصول العموم مع غير الحذف لا يمنع حصوله معه فيكون للحذف دخل فى العموم فى الجمله.

(قوله : وإما للرعايه على الفاصله) على زائده ؛ لأن الرعايه وما تصرف منها تتعدى بنفسها إلا أن يقال : إنه ضمن الرعايه معنى المحافظه فعداها بعلى أى : المحافظه على

۱- الضحى : ۱ - ۳.

أى : مـا قلاـك ، وحصول الاختصـار أيضا ظاهر (وإما لاسـتهجان ذكره) أى : ذكر المفعول (كقول عائشه رضـى الله عنها : " ما رأيت منه") أى : من النبى صلى الله عليه وسلم ...

******

الفاصـله وفيه إن الفاصله اسم للكلام المقابل بمثله فإن التزم فيه الختم بحرف فهو سجعه أيضا فهى أخص من الفاصله والمحافظ عليه بحـذف المفعول الحرف الأـخير من ذلـك الكلاـم وهو الروى ، وأجيب بأن فى الكلام حـذف مضاف أى : المحافظه على روى الفاصله تأمل.

واعترض بـأن رعـايه الفواصل من البـديع وليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعانى فـذكره هنا تطفل ، وقـد يجاب بأن عـدم اعتبار توافق الفواصل وإن كان الأصل جوازه ؛ لأن اعتبار التوافق من البـديع ، لكن لما أورد بعض الفواصل مختوما بحرف واحـد كـان المقام فى الباقى مقام الرعايه وكان عـدم الرعايه خروجا عما يناسب المقام الـذى أورد فيه ذلك البعض بعـد إيراده وعلى هذا يكون المراد بالمقام ما هو أعم من مقام مراعاه صفه الكلام ومقام اقتضاء إيراده – أفاده اليعقوبى.

(قوله : أى مـا قلاـك) أى : فحـذف المفعول ولم يقـل وما قلاك للمحافظه على روى الفاصـله لتوافق ما قبلها وما بعـدها (قوله : وحصول الاختصار أيضا ظاهر) يريد أنه لا مدافعه بين ما ذكره المصـنف ، وقول الكشاف : إن الحذف فى هذه الآيه للاختصار ، إذ لا تزاحم فى النكات فيجوز اجتماع عده من الأغراض فى مثال واحد ، وذكر السـيد الصـفوى وجها أحسن مما ذكره المصنف والكشاف فى الآيه وهو : ترك مواجهته – عليه الصـلاه والسّلام – بإيقاع قلى الذى معناه أبغض على ضميره وإن كان منفيا ؛ لأن النفى فرع الإثبات فى التعقل ولم يفعل ذلك فى ودعك ، بل أوقع على ضـميره – عليه السلام ؛ لأن لفظ ودع ليس كلفظ قلى ؛ لأن لفظ ودع معناه ترك وهو لا يستلزم البغض.

(قوله : وإما لاسـتهجان) أى : باستقباح ذكره (قوله : ما رأيت منه إلخ) صدر الحديث" كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد فما رأيت منه

(" ولا رأى منى " أى : العوره ، وإما لنكته أخرى) كإخفائه ، أو التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجه ، أو تعينه حقيقه أو ادعاء ، ونحو ذلك.

[أغراض تقديم المتعلقات على الفعل]

(وتقديم مفعوله) أى : مفعول الفعل (ونحوه) أى نحو المفعول ...

******

ولا رأى منى " (١) أى : ما رأيت منه العوره ولا رآها منى ويمكن أن الحذف هنا إشاره لتأكيد الأمر بستر العوره حسا من حيث إنه قد ستر لفظها على السامع ليكون الستر اللفظى موافقا للستر الحسى (قوله : كإخفائه) أى : خوفا عليه كأن يقال الأمير يحب ويبغض عند قيام قرينه عند المخاطب دون بعض السامعين على أن المراد يحبنى ويبغض ذلك الحاضر فيحذف المتكلم المفعول خوفا على نفسه أن يؤذى بنسبه محبه الأمير إليه أو خوفا على ذلك الحاضر بسبب نسبه بغض الأمير إليه فقد دعت الحاجه للحذف (قوله : أو التمكن من إنكاره) أى : كأن يقال : لعن الله وأخزى ويراد زيد عند قيام القرينه ، فيحذف المتكلم ذلك المفعول ليتمكن من الإنكار إن نسب إليه لعن زيد وطولب بموجبه ؛ لأن الإنكار مع القرينه المجرده أمكن من الإنكار عند التصريح (قوله : إن مسّت إليه) أى : إلى ما ذكر من الإخفاء والإنكار (قوله : أو تعينه حقيقه) كما يقال نحمد ونشكر أى : الله تعالى لتعين أنه المحمود المشكور حقيقه (قوله : أو ادعاء) أى : كما يقال نخدم ونعظم ، والمراد الأمير لادعاء تعينه وأنه لا يستحق ذلك فى البلد غيره.

(قوله : ونحو ذلك) أى : كإبهام صونه عن اللسان كقولك : نمدح ونعظم وتريد محمدا - صلى الله عليه وسلم - عند قيام القرينه وكإبهام صون اللسان عنه كقولك : لعن الله وأخزى الشيطان عند قيام القرينه ، واعلم أن الاختصار لازم للحذف لهذه الأوجه سواء قصد أو لم يقصد ، وحينئذ فيصح أن يكون الحذف فيما ذكر له والنكات لا تتزاحم.

(قوله : وتقديم مفعوله إلخ) هذا هو المطلب الثانى من مطالب هذا الباب أى : أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم معمول الفعل عليه من مفعول به أو جار ومجرور أو ظرف أو حال أو نحو ذلك كالمفعول له ومعه.

١- سبق تخريجه.

من الجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وما أشبه ذلك (وعليه :) أى : على الفعل ...

******

وفيه : وإنما زاد المصنف ونحوه ؛ لأن المراد بالمفعول عند الإطلاق المفعول به فيحتاج لزياده ونحوه لإدخال المجرور والحال وباقى المفاعيل وإنما لم يعبر بمعموله ويستغنى عن قوله ونحوه ؛ لأن الكلام السابق مفروض فى المفعول ؛ لأنه الأصل فى المعموليه ولم يقل وتقديمه مع أن المقام مقامه ليتضح ضمير عليه المتعلق بتقديم (قوله : من الجار والمجرور إلخ) نحو : فى الدار صليت ، وعند زيد جلست وراكبا جئت (قوله : وما أشبه ذلك) أى : من جميع معمولات الفعل التى يجوز تقديمها على الفعل كالمفعول له ومعه وفيه والتمييز على ما فيه ، وخرج بقولنا التى يجوز إلخ الفاعل ؛ فإنه لا كلام لنا فيه ؛ لأنه عند تقديمه لا يكون معمولا للفعل ، بل مبتدأ.

(قوله : لرد الخطأ) من إضافه المصدر لمفعوله أى : لرد المتكلم خطأ المخاطب فى اعتقاده تعيين مفعول الفعل ونحوه ، فيكون القصر قصر قلب كما يصرح به قوله لمن اعتقد إلخ ، وليس المراد لرد الخطأ فى قصر التعيين ؛ وذلك لأن قصر التعيين إنما يلقى لمن لا حكم عنده ؛ لأنه إنما يلقى للمتردد كما يأتى ومن لا حكم عنده لا ينسب إليه الخطأ ؛ لأنه من أوصاف الحكم (قوله : وأصاب فى ذلك) أى : فى اعتقاده المعرفه لإنسان ما وقوله وأعتقد أى : مع ذلك الاعتقاد الأول (قوله : وتقول لتأكيده) أى : إذا لم يكتف المخاطب بالرد الأول (قوله : أى تأكيد هذا الرد) أى : المسمى بقصر القلب.

(قوله : لا غيره) إنما كان تأكيدا له ؛ لأن منطوقه موافق لمفهوم زيدا عرفت.

وفى الأطول وتقول فى تأكيده أى : تأكيد هذا التقديم لا تأكيد رد الخطأ ؛ لأن المؤكد فى المتعارف هو المفيد للأول لا مفاده ألا ترى أنك تجعل فى جاء زيد زيد الثانى تأكيدا للأول فلا يغرنك قول الشارح المحقق أى : تأكيد هذا الرد (قوله : وقد يكون) أى : تقديم المفعول على الفعل ، وقد هنا للتحقيق لا للتقليل أى : أن التقديم يكون لرد الخطأ فى الاشتراك تحقيقا ، وأشار الشارح بهذا الاعتراض على المصنف حيث إن التقديم يفيد قصر القلب ولم يذكر إفادته لقصر الأفراد مع أنه قد يفيده والاقتصار على ذكر

(لرد الخطأ فى التعيين كقولك : زيـدا عرفت – لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا) وأصاب فى ذلك (و) اعتقد (أنه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لتأكيده :) – أى : تأكيد هذا الرد – زيدا عرفت (لا غيره) وقد يكون لرد الخطأ فى الاشتراك كقولك : زيدا عرفت – لمن اعتقـد أنك عرفت زيـدا وعمرا ، وتقول لتأكيده : زيدا عرفت وحده ، وكذا فى نحو : زيدا أكرم وعمرا لا تكرم أمرا ونهيا ، فكان الأحسن أن يقول : لإفاده الاختصاص (ولذلك) أى : ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول ...

******

الشـيء فى مقـام البيان يفيـد الحصـر (قوله : لرد الخطأ فى الاشتراك) أى : لرد المتكلم خطأ المخاطب فى اعتقاده الاشتراك فى مفعول الفعـل ويسـمى ذلـك الرد بقصـر الأفراد (قوله : وتقول لتأكيـده) أى : لتأكيـد ذلـك الرد إن لم يكتف المخـاطب بـالرد المـذكور (قوله : زيـدا عرفت وحده) أى : لا مشاركا بفتح الراء كما تعتقد ، وإنما كان وحده مؤكدا ؛ لأن منطوقه موافق لمفهوم زيدا – عرفت.

وترك المصـنف والشارح بيان إفاده التقـديم قصـر التعيين مع أنه يفيـده كما يسـتفاد من المطول ، كأن تقول : زيـدا عرفت لمن اعتقد – أنك عرفت إنسانا ، ولكنه جاهل لعينه وشاك فى ذلك (قوله : وكذا فى نحو : زيدا أكرم إلخ) أشار بذلك إلى أن رد الخطأ فى قصـرى القلب والأفراد كما يكون فى الإخبار يكون فى الإنشاء فنحو : زيـدا أكرم وعمرا لا تكرم يقال ذلك ردا على من اعتقـد أن النهى عن الإكرام مختص بغير عمرو أو الأمر به مختص بغير زيـد فى قصـر القلب ، وكـذا يقال ذلك ردا على من اعتقـد أن النهى عن الإكرام أو الأمر بالإكرام مسـتوفيه زيـد وعمرو فى قصـر الأفراد (قوله : فكان الأحسن إلـخ) أى : لأجل أن يـدخل فيه القصـر بأنواعه الثلاثه ويدخل فيه نحو : زيدا أكرم وعمرا لا تكرم ، وأورد على الشارح أن إفاده الاختصاص لا تجرى فى الإنشـاء ؛ لأنه عباره عن ثبوت شـيء لشـيء ونفيه عن غيره ولا يقبله الإنشاء ، وأجيب بأن التخصـيص وإن لم يجر فى الإنشاء باعتبار ذاته لكنه يجرى فيه باعتبار ما يتضـمنه من الخبر ، فإن كل إنشاء يتضـمن خبرا فقولك : أكرم زيـدا يتضـمن خبرا وهو أن زيدا مأمور بإكرامه أو مستحق للإكرام.

مع الإصابه فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال : ما زيدا ضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص ، وقولك : ولا غيره ينفى ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق : لا غيره ، نعم ؛ لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص - جاز : زيدا ضربت ولا غيره ، ...

******

قال اليعقوبى بعد ذكر هذا والحق أن التخصيص النسبه إلى شىء دون غيره ، فإن كانت النسبه إنشائيه فما وقع به التخصيص إنشاء وإن كانت خبريه فما وقع به خبر ، وإنما عبر بالأحسن دون الصواب لإمكان الاعتذار عن المصنف بأنه لم يذكر رد الخطأ فى الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد وحده اعتمادا على المقايسه بما سبق ولم يعمم بحيث يتناول الإنشاء ؛ لأنه فى مبحث الخبر.

(قوله : مع الإصابه) أى : مع إصابه المخاطب (قوله : لا يقال) أى : عند إراده الرد على المخاطب فى اعتقاده وقوع الضرب منك على زيد (قوله : تحقيقا لمعنى الاختصاص) الإضافه بيانيه أى : تحقيقا لمعنى هو اختصاص زيد بنفى الضرب عنه ، فإن معناه قصر عدم الضرب على زيد وثبوته لغيره (قوله : ينفى ذلك) أى : ينفى وقوع الضرب على غير زيد (قوله : مناقضا لمنطوق إلخ) أى : والجمع بين المتناقضين باطل ، والأولى للشارح إسناد المناقضه للأخير أعنى منطوق لا غيره فيقول فيكون منطوق لا غيره مناقضا لمفهوم التقديم ؛ لأن الأول وقع فى مركزه والثانى هو الطارىء وإن كانت المناقضه نسبه بين الطرفين يصح إسنادها لكل منهما (قوله : نعم ولو كان التقديم لغرض آخر) أى : كالاهتمام به فى نفى الفعل عنه أو استلذاذا بذكره من غير إراده الإعلام بثبوت الفعل لغيره جاز ما زيدا ضربت ولا غيره ؛ وذلك لأنه ليس فى التقديم ما ينافى النفى عن الغير ؛ لأن المعنى المفاد بالتقديم - وهو الاهتمام مثلا - يصح معه النفى عن الغير وثبوته ، وأشار الشارح بذلك إلى أن التقديم لا يلزم أن يكون للاختصاص ، بل ذلك هو الغالب وقد يكون لأغراض أخر كما يأتى ذلك للمصنف فى قوله : والتخصيص لازم للتقديم غالبا ، وكان الأولى للشارح أن يؤخر قوله : نعم بعد قوله : لا ما زيدا ضربت ،

وكـذا زيدا ضـربت وغيره (ولا : ما زيدا ضـربت ولكن أكرمته) لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل بأنه الضـرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام ؛ وإنما الخطأ فى تعيين المضـروب ؛ فالصواب : ولكن عمرا (وأما نحو : زيـدا عرفته – فتأكيد إن قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب)

******

ولكن أكرمته ؛ لأنه يجرى فيه أيضا (قوله : وكذا زيدا ضـربت وغيره) أى : أنه مثل ما زيدا ضـربت ولا غيره فى المنع عند قصـد التخصـيص وفى الجواز عند قصد غيره ؛ لأن التخصيص يفيد نفى مشاركه الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركه وهو تناقض ، فإن جعل التقـديم للاهتمام أو الاسـتلذاذ ، جاز ذلك إذ ليس فى التقديم ما ينافى مقتضـى العطف ؛ لأن المعنى المفاد بالتقديم وهو الاهتمام بجامع المفاد بالعطف (قوله : لأن مبنى الكلام) أى : لأن الـذى بنى وذكر لأجله هـذا الكلام المحتوى على التقديم وهو ما زيدا ضـربت (قوله : ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل) أى : والاستدراك بلكن يفيد أن مبنى الكلام على أن الخطأ واقع فى الفعل الـذى هو الضـرب فيكون فى الكلام تـدافع ، إذ أوله يقتضـى عـدم الخطأ فى الفعل وآخره يقتضـى الخطأ فيه (قوله : ليس على أن الخطأ إلـخ) أى : لأنه لو أريـد ذلك لقيل : ما ضـربت زيـدا ولكن أكرمته بلا تقديم للمفعول (قوله : بأنه الضـرب) الباء بمعنى فى وهو بدل من فى الفعل ، أو أن الباء للتصوير.

(قوله : وأما نحو إلـخ) أى : أن ما تقـدم من أن زيـدا عرفت مفيـد للاختصاص قطعا محله ما لم يكن هناك ضـمير الاسم السابق يشـتغل الفعل بالعمل فيه ، وأما إذا كان هناك اشـتغال فتأكيـد إن قـدر إلـخ ، وفى هذا رد على صاحب الكشاف حيث جزم بأن زيدا عرفته للتخصيص.

(قوله : فتأكيـد) أى : فـذو تأكيـد ، لا أنه نفس التأكيـد ، أو أن قوله فتأكيد خبر لمحذوف أى : فمفاده تأكيد للفعل المحذوف ، والمراد فتأكيـد فقـط فلا ينـافى أنه حـاله التخصـيص فيه تأكيـد أيضـا فالمقابله ظاهره أو يقال قوله الآتى ، وإلا فتخصـيص أى : مقصود فلا ينافى أن هناك تأكيـدا ، لا أنه غير مقصود ، فإن قلت : أى فائـده لهـذا التأكيـد وكيف يكون من الاعتبار المناسب؟ قلت : قد يكون المقام مقام إنكار تعلق الفعل بالمفعول

أى : عرفت زيدا عرفته (وإلا فتخصيص) أى : زيدا عرفت عرفته ؛ لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى إفاده الاختصاص كما فى : بسم الله ، فنحو : زيدا عرفته - محتمل للمعنيين ؛ والرجوع فى التعيين إلى القرائن ، وعند قيام القرينه على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا : زيدا عرفت ؛ ...

******

مع ضيق المقام بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحه المفيد للتأكيد المناسب للإنكار إلى ما يفيد التأكيد مع الحذف المناسب للاختصار (قوله : أى عرفت زيدا عرفته) أى : ففيه تكرار الإسناد وهو يفيد تأكيد الفعل لا يقال : كيف يكون مفاده تأكيد الفعل المحذوف مع أن المراد بهذا الفعل التفسير ؛ لأنا نقول إفادته التوكيد بالتبع لإفادته تفسير المحذوف فالتوكيد لازم للتفسير الذى هو المراد بهذا الفعل ، فإن قلت : كيف يستلزم التفسير التأكيد مع أن المفسر لم يفهم منه حتى يكون تأكيدا؟ قلت : بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدرا بمعناه والمقدر كالمذكور ، فصار مذكورا مرتين وتسميته تفسيرا من جهه دلالته على المحذوف ، فالتأكيد لازم له بتحقق ذكر مضمونه مرتين ، ولو كان أحد المذكورين تقديرا أفاده ابن يعقوب.

(قوله : وإلا إلخ) أى : وإلا يقدر المفسر قبل المنصوب ، بل قدر بعده (قوله : فتخصيص) أى : فالكلام ذو تخصيص أو فمفاد الكلام حينئذ تخصيص (قوله : كما فى بسم الله) تشبيه فى إفاده الاختصاص (قوله : فنحو زيدا عرفته إلخ) أعاده وإن كان هو معنى كلام المتن ليرتب عليه قوله والرجوع إلخ (قوله : محتمل للمعنيين) هما التأكيد والتخصيص فعلى احتمال التأكيد يكون الكلام إخبارا بمجرد معرفه متعلقه بزيد وعلى احتمال التخصيص يكون الكلام إخبار بمعرفه مختصه بزيد ، ردا على من زعم تعلقها بعمرو مثلا دون زيد أو زعم تعلقها بهما.

(قوله : والرجوع فى التعيين) أى : تعيين كون التقديم للتأكيد أو التخصيص (قوله : وعند قيام القرينه على أنه) أى : زيدا عرفته للتخصيص بأن كان المقام مقام اختصاص يكون أى : زيدا عرفته (قوله : آكد) أى : زائدا فى التأكيد من قولنا زيدا عرفت هذا يقتضى أن زيدا عرفت فيه تأكيد - وليس كذلك ، بل لمجرد الاختصاص كما

لمـا فيه من التكرار ، وفى بعض النسـخ (وأمـا نحـو : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ)(1) فلا يفيـد إلا التخصـيص) لامتناع أن يقـدر الفعل مقدما نحو : أما فهدينا ثمود ؛ لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء ، بل التقدير : أما ثمود فهدينا فهديناهم بتقديم المفعول ؛ ...

******

تقـدم ، فالأولى أن يقول : يكون مفيـدا للتأكيـد أيضا لما فيه من التكرار كـذا قيل ، ورد بأن التخصـيص يسـتلزم التأكيد بخلاف العكس ، إذ ليس التخصـيص إلا تأكيـدا على تأكيد (قوله : لما فيه من التكرار) أى : تكرار الإسـناد المفيد لتأكيد الجمله ومعلوم أن التخصـيص ليس إلا تأكيـدا على تأكيـد ، فيتقوى زيـدا عرفته بزياده التأكيـد - كذا قرر سم ، وقرر غيره أن قوله آكد بمعنى : أبلغ فى الاختصـاص ، وقوله لمـا فيه من التكرار أى : من تكرار الاختصـاص ، أمـا الاختصـاص الأول : فقـد اسـتفيد من تقـديم المفعول على الفعل المقـدر ، وأما التخصـيص الثانى فهو مسـتفاد من عود الضـمير فى الإسـناد الثانى على المفعول المتقدم فكأن المفعول متقـدم فى الإسـناد المتكرر (قوله : وأما نحو : وأما ثمود إلـخ) المراد بنحو كل تركيب تقدم فيه المشـغول عنه واليا لأما التى هى بمعنى مهما يكن ، وهذا تخصـيص للمسأله السابقه التى هى من باب الاشتغال ، وحاصله أنه لما ذكر أن نحو زيدا عرفته محتمل للتأكيد والتخصيص ربما يتوهم أن نحو قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ) بنصب ثمود على القراءه الشاذه يحتملهما دفع ذلـك التوهم بـأنه متعين للتخصـيص لتعين التقـدير مؤخرا هكـذا ، وأمـا ثمود فهـدينا هـديناهم فقوله : وأما نحو وأما ثمود أى : بالنصب ، وأما على قراءه الرفع فالتقـديم مفيـد لتقوى الحكم بتكرر الإسـناد ويتأكد بما فى أما من الدلاله على اللزوم والتحقيق ، لكن كون التقـديم فى الآيه على قراءه الرفع مفيدا لتقوى الحكم بناء على مذهب غير السـكاكى لما تقدم عنه أن تقديم مثل هذا لا يفيد التقوى لكونه سـببيا ، وقوله : وأما نحو إلخ : مقابل لقوله وأما زيدا عرفته (قوله : فلا يفيد إلا التخصيص) أى : دون مجرد التأكيد فالحصـر بالنسبه لمجرد التأكيد ، فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيدا (قوله : لامتناع أن يقدر إلخ) فيه بحث وهو أنه لم لا يجوز أن يقدر الفعل مقدما بدون الفاء هكذا أما هدينا ثمود فهديناهم فيحصل الفصل بين أما والفعل

١- فصلت : ١٧.

وفى كون هـذا التقـديم للتخصـيص نظر ؛ لأـنه قـد يكون مع الجهـل بثبوت أصل الفعل كما إذا جاءك زيـد وعمرو ، ثم سألك سائـل : مـا فعلت بهمـا؟ فتقـول : أمـا زيـدا فضـربته ، وأمـا عمرا فـأكرمته ؛ فتأمـل (وكـذلك) أى : ومثـل زيـدا عرفت فى إفـاده التخصيص (قولك : بزيد مررت) فى المفعول بواسطه لمن اعتقد أنك مررت بإنسان ؛ وأنه غير زيد ، ...

******

ويكون التركيب حينئـذ مفيـدا للتأكيد ، وأجيب بأن الفعل المقدر هو الجواب والمذكور إنما هو مفسـر له ، وجواب أما لا بد من اقترانه بالفاء فلا يجوز أن يقدر بدونها وإلا لزم خلو الجواب عن الفاء وهو لا يجوز.

(قوله : وفى كون هـذا التقـديم) أى : الحاصـل مع أما للتخصـيص نظر أى : بل هو لإصـلاح اللفظ (قوله : لأنه) أى : التقـديم قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل أى : ومع الجهل بذلك لا يتأتى التخصـيص ؛ لأنه إنما يكون عند العلم بأصل الفعل ، وأيضا لو كان التقـديم فى هذه الآيه مفيدا للتخصـيص كما قال المصـنف لاقتضـى أنه ليس أحد من الكفار هدى أى : دل على الطريق الموصل واسـتحب العمى على الهدى غير ثمود وليس كذلك ، وفى قول الشارح ؛ لأنه قد يكون مع الجهل إشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضا ، وحينئـذ فمنازعه الشارح للمصـنف إنما هى فى كليه كون التقـديم الحاصل مع أما للتخصـيص (قوله : ثم سألك سائل ما فعلت بهما) أى : سألك سائل عن الفعل الـذى تعلق بهما الصادر منك ما هو (قوله : فتقول أما زيـدا إلـخ) أى : فالسائل جاهـل بالفعل وأنت لم ترد التخصـيص ، بل أردت بيان ما تعلق بهـذين الرجلين ، فالغرض من التركيب المـذكور أعنى قولك : أما زيـدا إلـخ إفاده أصل الفعل المتعلق بهما والتقديم فيه لإصـلاح اللفظ بالفعل بين أما والفاء (قوله : فتأمل) أى : فتأمل فى هذا البحث ليظهر لك أنه ليس الغرض من الآيه بيان أن ثمود هدوا فاسـتحبوا العمى على الهدى دون غيرهم ردا على من زعم انفراد غيرهم بـذلك أو مشاركته لهم كما قال المصـنف ؛ لأن من المعلوم أن الكفار كلهم كذلك وإنما الغرض بيان أن أصل الهدايه أى : الدعوه للحق حصلت لهم والإخبار بسوء صنيعهم ليعلم أن إهلاكهم إنما كان بعد إقامه الحجه عليهم (قوله :

وكذلك : يوم الجمعه سرت ، وفى المسجد صليت ، وتأديبا ضربته ، وماشيا حججت (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أى : لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر الصور بشهاده الاستقراء وحكم الذوق ؛ وإنما قال : غالبا لأن اللزوم الكلى غير متحقق ؛ إذ التقدم قد يكون لأغراض أخر كمجرد الاهتمام ، ...

******

وكذلك يوم الجمعه سرت) أى : فى الظرف وهذا يقال ردا لمن اعتقد أن سيرك فى غير يوم الجمعه (قوله : وتأديبا إلخ) أى : فى المفعول لأجله وهذا يرد به على من اعتقد أن سبب الضرب العداوه أى : إن عله الضرب مقصوره على التأديب وليس علته العداوه (قوله : وماشيا إلخ) أى : فى الحال ، وهذا يرد به على من اعتقد أن الحج وقع منك راكبا (قوله : لازم للتقديم) أى : لتقديم ما حقه التأخير سواء كان المتقدم مفعولا أو غيره أو بعض المعمولات على بعض كما فى : وإن عليكم لحافظين - كما يفيده كلام الشارح فى المطول ، واحترز بقوله ما حقه التأخير عما هو مقدم وضعا : كاسم الاستفهام المتقدم على عامله وكالمبتدأ المتقدم على خبره عند من يجعله معمولا للخبر فلا يفيد تقديم ما ذكر شيئا من التخصيص ، وهذا بناء على قاعده السكاكى وإلا فتقديم المسند إليه عند المصنف يفيد التخصيص إذا كان المسند جمله نحو : أنا سعيت فى حاجتك ، وقوله لازم للتقديم أى : لزوما جزئيا فلا ينافى فى قوله غالبا ، واعلم أن اللزوم إما كلى - وهو ما لا ينفك أصلا كلزوم الزوجيه للأربعه - أو جزئى وهو ما ينفك فى بعض الأوقات كلزوم الخسوف للقمر وقت الحيلوله وما هنا من الثانى ، وفى عبد الحكيم : أن الغالبيه ليست باعتبار الأوقات والأحوال حتى تنافى اللزوم ، بل بالنسبه للمواد ويشير إلى ذلك الشارح بقوله : فى أكثر الصور.

(قوله : وحكم الذوق) المراد به هنا قوه للنفس تدرك بسببها لطائف الكلام ووجوه محسناته فهو عباره عن العقل ، وحينئذ فالمعنى بشهاده الاستقراء والعقل (قوله : غير متحقق) أى : غير ثابت (قوله : أخر) أى : غير التخصيص (قوله : كمجرد الاهتمام) أى : كالاهتمام المجرد عن التخصيص نحو : العلم لزمت فإن الأهم تعلق اللزوم بالعلم

والتبرک ، والاستلذاذ ، وموافقه کلام السامع ، وضروره الشعر ، ورعایه السجع ، والفاصله ، ونحو ذلک. قال الله تعالی : (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ. ثُمَّ الْجَحِیمَ صَلُّوهُ. ثُمَّ فِی سِلْسِلَهٍ ذَرْعُها سَبْعُونَ ذِراعاً فَاسْلُکُوهُ)(۱) ...

******

(قوله : والتبرک) أی : تعجیل التبرک نحو : محمدا - علیه الصلاه والسّلام - أحببت (قوله : والاستلذاذ) أی : تعجیله نحو : لیلی أحببت وإنما قدرنا التعجیل فی هذا وما قبله ؛ لأن التبرک والاستلذاذ یحصلان مع التأخیر (قوله : وموافقه إلخ) نحو : زیدا أکرمت فی جواب من أکرمت؟ فتقدیم زیدا موافقه لتقدیم السائل من الاستفهامیه التی هی المفعول (قوله : وضروره الشعر) کقوله :

سریع إلی ابن العمّ یلطم وجهه

ولیس إلی داعی النّدی بسریع (۲)

(قوله : ورعایه السجع) أی : السجع من النثر غیر القرآن (قوله : والفاضله) أی :من القرآن ؛ لأن ما یسمی فی غیر القرآن سجعه یسمی فی القرآن فاصله - رعایه للأدب ؛ لأن السجع فی الأصل هدیر الحمام ، ولا یقال : إن رعایه الفاصله من المحسنات البدیعیه فلا یحسن إیرادها هنا ؛ لأنا نقول عدم رعایه توافق الفواصل ؛ وإن کان الأصل جوازه ؛ لأن اعتبار التوافق من البدیع ، لکن لما أورد المتکلم بعض الفواصل مختوما بحرف واحد کان المقام فی الباقی مقام الرعایه وکان عدمها خروجا عما یناسب المقام الذی أورد فیه ذلک البعض بعد إیراده.

(قوله : ونحو ذلک) أی : کتعجیل المسره نحو خیرا تلقی وتعجیل المساءه نحو : شرا یلقی صدیقک (قوله : قال الله تعالی إلخ) کلها أمثله لما کان التقدیم فیه لغرض آخر غیر التخصیص (قوله : خذوه إلخ) أی : یقول الله لخزنه النار (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ) أی : اجمعوا یده إلی عنقه فی الغل (ثُمَّ الْجَحِیمَ صَلُّوهُ) أی : أدخلوه فی النار کذا فی الکواشی.

۱- الحاقه : ۳۰ - ۳۲.

۲- البیت من الطویل ، وهو للأقیشر فی ابن عم له موسر کان قد سأله فمنعه وهو فی دلائل الإعجاز / ۱۵۰ ، والخزانه ۲ / : ۲۸۱ ومعاهد التنصیص : ۳ : ۲۴۲. وبعده (حریص علی الدنیا مضیع لدینه ولیس لما فی بیته بمضیع)

وقال : (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحافِظِينَ)(۱) وقال : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ)(۲) وقال : (وَما ظَلَمْناهُمْ وَلكِنْ كانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)(۳) إلى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفه بأساليب الكلام (ولهذا) أى : ولأن التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال فى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)(۴) معناه :

******

(قوله : (ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ)) مثال لكون التقديم لمجرد رعايه الفاصله ، إذ ليس المعنى على صلوه الجحيم لا غيرها ، (وقوله : (ثُمَّ فِى سِلْسِلَهٍ) إلخ) : فيه الشاهد أيضا ، فالتقديم فيه لرعايه الفاصله ، إذ ليس المراد الرد على من يتوهم أنه يؤمر بسلسله أخرى يسلكها حتى يكون التقديم للتخصيص (قوله : (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحافِظِينَ)) من المعلوم أن هذا ليس من تقديم المعمول على العامل ، بل من تقديم أحد المعمولين على الآخر فإن عليكم : خبر إن ، ولحافظين : اسمها ، فالتقديم لرعايه الفاصله ؛ لأن المراد الإخبار بأن على الآدميين ملائكه يكتبون لا الرد على من يعتقد أنهم على غيرهم (قوله : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ)) التقديم هنا لتصحيح اللفظ ؛ لأن أما لا تليها الفاء ولرعايه الفاصله أيضا ؛ وذلك لأن المراد النهى عن قهر اليتيم وانتهار السائل لا الرد على من زعم أن النهى عن قهر غير اليتيم وانتهار غير السائل (قوله : (وَلكِنْ كانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)(۵)) التقديم هنا أيضا لرعايه الفاصله ؛ وذلك لأن المراد الإخبار بظلمهم أنفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم غير أنفسهم فظهر لك أن التقديم فيما ذكر من الآيات لرعايه الفواصل ولا يخلو من الاهتمام ، ولا يناسب إراده الحصر فيها عند من له ذوق ومعرفه بأساليب الكلام أى : مقاصده (قوله : مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفى الحسن لا يستلزم نفى الصحه ، ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى : (ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ) على التخصيص أى : ثم لا تصلوه إلا الجحيم وهى النار العظيمه ؛ لأنه كان متعاظما على الناس (قوله : ولهذا يقال فى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) إلخ) كون تقديم إياك للاختصاص لا ينافى

۱- الانفطار : ۱۰.

۲- الضحى : ۹ - ۱۰.

۳- النحل : ۱۱۸.

۴- الفاتحه : ۵.

۵- البقره : ۵۷.

نخصک بالعباده والاستعانه) بمعنی : نجعلک من بین الموجودات مخصوصا بذلک ؛ لا نعبد ولا نستعین غیرک (وفی : (لَإِلَی اللهِ تُحْشَرُونَ)(۱) معناه : إلیه) تحشرون (لا إلی غیره ؛ ویفید) التقدیم (فی الجمیع) ...

******

أنه لرعایه الفاصله أیضا (قوله : نخصک بالعباده) أی : نجعلک دون کل موجود مخصوصا بالعباده والاستعانه علی جمیع المهمات ، أو علی أداء العباده وهذا المعنی یفید أن التقدیم للاختصاص (قوله : بمعنی إلخ) یشیر إلی أن الباء داخله علی المقصور ، وقوله بذلک أی : المذکور من العباده والاستعانه (قوله : لا نعبد ولا نستعین غیرک) یشیر إلی أن القصر فی هذه الآیه قصر حقیقی خارج عن قصر القلب والأفراد والتعیین ؛ لأنها أقسام للإضافی کما یأتی (قوله : معناه إلیه لا إلی غیره) أی : فالتقدیم للاختصاص وإنما کان کلام الأئمه فی تفسیر الآیتین دلیلا علی أن التقدیم مفید للاختصاص ؛ لأنه لم یوجد فی الآیتین من آلات الحصر إلا التقدیم ، وقد قالوا معنی الآیتین کذا فلو کان الاختصاص من مجرد ما علم من خارج وإن التقدیم لمجرد الاهتمام کما قیل لم یناسب أن یقال : إن معنی الآیتین کذا ، بل یقال واستفید مما تقرر من خارج أن لا عباده وأن لا استعانه لغیره وأن لا حشر لغیره - أفاده الیعقوبی.

واعلم أن الاختصاص والقصر بمعنی واحد عند علماء المعانی ؛ وذلک لأنهم نصوا علی أن تقدیم ما حقه التأخیر یفید الاختصاص ، وقابلوه بالاهتمام فدل علی أنه غیره ، وعدوا التقدیم المذکور من طرق القصر وکون القصر لا یتأتی فی بعض المواضع مما لا ینکره القوم ؛ لأنهم قالوا بإفادته ذلک غالبا ، وأما قول ابن السبکی بالفرق بین القصر والتخصیص فمخالف لما علیه أهل المعانی ، وحاصل الفرق الذی ذکره أن التخصیص قصد المتکلم إفاده السامع خصوص شیء من غیر تعرض لغیره إثبات ولا نفی بسبب اعتناء المتکلم بذلک الشیء وتقدیمه له فی کلامه ، فإذا قلت ضربت زیدا فقد أخبرت بضرب عام وقع منک علی شخص خاص ، فصار ذلک الضرب المخبر به خاصّا لما انضم

۱- آل عمران : ۱۵۸.

أى : جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) أى بعده (اهتماما بالمقدم) لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم ببيانه أعنى ...

******

إليه منك ومن زيد وهذه المعانى الثلاثه أعنى : مطلق الضرب وكونه واقعا منك وكونه واقعا على زيد قد يكون قصد المتكلم بها ثلاثتها على السواء ، وقد يترجح قصده لبعضها على بعض ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه ، فإن الابتداء بالشىء يدل على الاهتمام به وأنه الأرجح فى غرض المتكلم ، فإذا قلت زيدا ضربت علم أن وقوع الضرب على خصوص زيد هو المقصود لا إفاده حصول الضرب منك ، وإذا قلت ضربت زيدا علم أن المقصود وقوع خصوص الضرب على زيد ، فلا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان فقد يقصد من جهه عمومه وقد يقصد من جهه خصوصه فقصده من جهه خصوصه هو الاختصاص ، وأما الحصر فمعناه نفى الحكم عن غير المذكور وإثباته للمذكور بطريق مخصوصه ، وهذا المعنى زائد على الاختصاص (قوله : أى جميع صور التخصيص) أى : فى جميع الصور التى أفاد فيها التقديم التخصيص.

(قوله : أى : بعده) أى : بعد ذلك التخصيص المفاد للتقديم ، وإنما لم يقل أى : غيره مع أنه المراد إشاره إلى تأخره فى الاعتبار عن الاختصاص بحسب الرتبه فبعديه الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع له ومتأخر عنه فى الاعتبار (قوله : اهتماما بالمقدم) أى : سواء كان ذلك من جهه الاختصاص أو من غيرها ولا ينافى هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل أعنى قوله : لأنهم يقدمون إلخ على المدعى - انتهى فنرى.

(قوله : هم ببيانه) أى : بذكر ما يدل عليه أعنى أى : أشد عنايه ، وفى الغنيمى : إن أعنى يصح أن يكون اسم تفضيل مصوغا من قولهم عنى بكذا بضم العين على صيغه المبنى للمفعول أى : اعتنى به فيكون مبنيا للمفعول فى الصوره ، ولكنه بمعنى المبنى للفاعل كما يؤخذ من التفسير السابق ويرد عليه أن صوغ اسم التفضيل من المبنى للمفعول شاذ ، ويجاب بأنه جار على مذهب من يجوز صوغه من المبنى للمفعول إذا كان ملازما

(ولـذا يقـدر) المحـذوف (فى بسم الله مؤخرا) أى : بسم الله أفعـل ؛ كـذا ليفيـد مع الاختصـاص الاهتمـام ؛ لأن المشـركين كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم فيقولون : باسم اللات باسم العزى ؛ فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم ...

******

لـذلك البنـاء وبـأن ذلك ورد فى كلام العرب والمعنى هم أشـد مشـغوفيه ببيان الأهم ويصـح أن يكون مصوغا من عنيت بكـذا بفتح العين على صيغه المبنى للفاعل أى : أردته ، والمعنى هم أشد إراده ببيان الأهم وظهر من هذا أن عنى ورد فى كلامهم تاره مبنيـا للمفعول وتـاره مبنيـا للفاعل فليس من الأفعال الملازمه للبناء للمفعول ، واعلم أن الاهتمام له معنيان أحـدهما كون المقـدم ممـا يعتنى بشأنه لشـرف وعزازه ور كنيه مثلا فيقتضـى ذلك تخصـيصه بالتقـديم وهـذا المعنى هو المناسب بحسب الظاهر ؛ لأن يقال : لأنهم يقـدمون الذى شأنه أهم وهم ببيانه أعنى ونفس الاهتمام فى هذا هو الموجب للتقديم ، ولا يدل تقديمه إلا على أن المتكلم له به الاعتنـاء المطلق والآـخر كون المقـدم فى تقـديمه معنى لا يحصل عنـد التأخير ، فإن المفعول مثلا إذا تعلق الغرض بتقـديمه لإفاده الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته ، وإنما تعلق بتقديمه للغرض المفاد وليست الأهميه هنا هى الموجبه للتقديم ، بل الحاجه إلى التقديم هى الموجبه للاهتمام بذلك التقديم ، فالأهميه هنا معلله موجبه بفتح الجيم لا موجبه بالكسر والعله هى الحاجه ، والأهميه والتقـديم متلازمان معللان بعله الحاجه ؛ لأن الحاجه إنما هى إلى التقـديم واهتم به لكونه محتاجا إليه ، وهذا المعنى يعم كل ما يجب فيه التقديم.

(قوله : ولهذا) أى : لأجل أن التقديم يفيد الاختصاص ويفيد مع ذلك الاهتمام (قوله : يقدر المحذوف فى بسم الله مؤخرا) أى : إنه يقـدر مـا يتعلق به الجار والمجرور المحـذوف مؤخرا ، حيث كان ذلك مما له شـرف وكان المقام يناسـبه إراده الاختصاص كمـا فى بسم الله ، فإذا قـدر مؤخرا أفاد الاختصاص والاهتمام معا والاهتمام هنا ظاهر ؛ لأن الجلاله يهتم بها لشـرف ذاتها (قوله : لأن المشـركين إلـخ) عله للمعلل مع علته (قوله : فقصد الموحد تخصـيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم) الأولى فقصـد الموحد بالتقديم تخصيص اسم الله بالابتداء أى : قصر الابتداء عليه والاهتمام به للرد عليهم ليناسب ما قدمه ؛ ولأنه أوفق بالواقع ؛ وذلك لأن هؤلاء الأشقياء حيث كانوا يبدأون

وأورد : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ)(1) ...

******

بغير اسم الله ويهتمون بذلك الغير فقصد الموحد الرد عليهم يكون بتخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام به - كذا قرر شيخنا العدوى.

وتخصيص الموحد اسم الله بالابتداء للرد عليهم من باب قصر القلب ؛ لأنه لرد الخطأ فى التعيين إن كان الكفار قاصدين بقولهم باسم اللات والعزى أى : لا غير ذلك ، وإن أرادوا باسم اللات والعزى لتقربنا إلى الله كانوا معتقدين للشركه ، فيكون القصر المفاد بالتقديم فى : بسم الله لرد الخطأ فى الشركه وهو قصر إفراد. ا ه.

لكن العلامه اليعقوبى استشكل كون التقديم فى كلامهم - لعنه الله عليهم - للتخصيص حيث قال : إن تقديم المجرور فى قولهم باسم اللات مثلا لا يصح أن يكون للاختصاص لاعتقادهم ألوهيه الله ولابتدائهم باسمه فى بعض الأوقات من غير إنكار عليهم ، ولا يصح أن يكون للاهتمام ؛ لأنه أعظم الآلهه ؛ لأنهم - قبحهم الله - إنما يعبدون غيره ليقربهم إليه وهم بلغاء فصحاء فما مفاد هذا التقدير - اللهم إلا أن يقال : التقديم للاهتمام ؛ لأن المقام مقام الاستشفاع بتلك الآلهه ، فإن قلت الاختصاص حيث يقصد به الرد إنما يكون للرد على من زعم اختصاص الغير أو مشاركته فى الحكم فإذا قيل : بسم الله وقصد الاختصاص كان المعنى : إنى أبتدئ بسم الله لا بغيره فقط أو لا بغيره معه ، كما تعتقد أيها المخاطب والمشركون لا يعتقدون أن المؤمنين يبتدئون بأسماء آلهتهم مع الله تعالى ولا بأسماء آلهتهم بانفرادها فكيف صح التخصيص هنا للرد على المشركين؟ قلت : الرد عليهم فى اعتقادهم أن الآلهه ينبغى أن يبتدأ بأسمائها ، فلما حصر المؤمن الابتداء فى اسم الله تعالى فهم منه أنه لا ينبغى لى أن أبتدئ مع الله تعالى باسم آلهتك أيها المشرك لبطلانها وهدم نفعها فلا يلتفت إلى الابتداء بها ، فالحصر بالنظر إلى نفى إمكان الابتداء بأسماء الآلهه وانبغائه كما عليه المخاطب لا بالنظر إلى نفى الوقوع - ا. ه كلامه.

واعلم أن قصد الموحد الرد عليهم ظاهر على جعل جمله البسمله خبريه أما على جعلها إنشائيه فيرد أن الإنشاء لا حكم فيه فكيف يتأتى الرد إلا أن يجاب بأن هذا

١- العلق : ١.

يعنى : لو كـان التقـديم مفيـدا للاختصـاص والاهتمـام لوجب أن يؤخر الفعـل ويقـدم : (بِاسْمِ رَبِّكَ ؛) لأن كلام الله تعالى أحق برعايه ما تجب رعايته (وأجيب بأن الأهم فيه القراءه) ...

******

الإنشاء تضـمن خبرا وهو أنه لا ينبغى الابتـداء باسم غير الله وهذا الحكم ينكره المشـركون على أن كلام الشارح فيما مر يفيد أن التخصـيص الواقع فى الإنشـاء لاـ يعتبر فيه رد الخطأ ، بل يعتبر فيه الثبوت للمـذكور والنفى عن الغير من غير التفات إلى كونه ردا للخطـأ نحو : عمرا أكرم أو لاـ تكرم ، لكن ظـاهر ما يأتى فى أقسام القصـر الثلاثه أنه ينظر فيها لاعتقاد المخاطب مطلقا فى الخبر والإنشاء (قوله : يعنى لو كان التقـديم إلـخ) هـذا يدل على أنه إيراد على قوله ويفيد التقديم وراء التخصـيص اهتماما فقوله ويرد عليه أى : على كون التقـديم يفيـد الاهتمـام والاختصـاص فى الغـالب ويرد عليه بـأن كون كلاـم الله أحق برعايه ما تجب رعايته مسـلم ، لكن إذا ثبت أن الاختصـاص مع الاهتمـام واجب الرعايه فى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) وهو ممنوع ، فالوجه أن يكون واردا على قوله ؛ ولهـذا يقـدر المحـذوف مؤخرا كما قرره فى شـرح المفتاح حيث قال : وإذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فما بال قوله تعالى : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ)(١) قدم الفعل فيه ، والحال أن كلام الله تعالى أحق برعايه ما تجب رعايته.

(قوله : أحق برعـايه مـا تجب إلـخ) أى أحق برعـايه النكـات التى تجب رعايتهـا فى الكلاـم البليغ (قوله : بأن الأهم فيه) أى : فى ذلك القول وهو (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) وفى نسخه الأهم فيها أى : فى آيه (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) (قوله : لأنها أول إلخ) أى : وإنما كانت القراءه فى تلـك الآـيه أهم ؛ لأنهـا أول آيه نزلت من سوره ، فلما كانت أول آيه نزلت كان الأمر بالقراءه فيها أهم من ذكر اسـم الله فلـذلك قـدم ، وإنما كان الأمر بالقراءه أهم لما ذكر ؛ لأن المقصود بالذات من الإنزال حفظ المنزل وهو متوقف على القراءه وكون الأمر بالقراءه فى هذه الآيه أهم لما ذكر لا ينافى كون ذكر اسم الرب أهم لذاته فتأخيره لا يفيد الشـرف المقتضى للأهميه فى الجمله ، والحاصل أن الاهتمام

١- العلق : ١.

لأنهـا أول سوره نزلت فكان الأمر بالقراءه أهم باعتبار هـذا العارض وإن كان ذكر الله أهم فى نفسه ؛ هـذا جواب جار الله العلامه فى الكشاف (وبأنه) أى : (بِاسْمِ رَبِّكَ) ...

******

بـذكر الله باسـمه أمر ذاتى والاهتمـام بالقراءه أمر عارض من حيث إن المقصود من الإنزال الحفظ المتوقف عليها فقـدم الاهتمام بحسـب العـارض على الاهتمـام الـذاتى فمفاضـله القراءه على ذكر اسـم الله بحسـب العرض ، ومفاضـله ذكر اسم الله على القراءه بحسب الذات ، فاعتبرت المفاضـله التى سـببها العروض ، وفيه أن مقتضى هذا أن يكون ذكر الله مقدما ؛ لأنه بالذات ويمكن أن يقال : إن المفاضـله التى موجبها العروض كالناسـخه للتى موجبها أمر ذاتى لاقتضاء المقام إياها فعلم من هـذا أن الأهميه الـذاتيه إنما تفيد التقديم إن لم يعارضها مناسبه المقام الذى هو مقتضى البلاغه التى هى أعظم ما وقع به إعجاز القرآن - كذا قرر شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : لأنهـا أول سوره نزلت) وقيـل : أول مـا نزل سوره الفـاتحه ، وقيـل أول مـا نزل أول سوره المـدثر ، والتحقيق أن الخلاـف لفظى ؛ لأـن أول سوره نزلت بتمامهـا سوره الفاتحه ، وأول آيه نزلت على الإطلاق اقرأ باسم ربك إلى قوله : (عَلَّمَ الْإِنْسانَ ما لَمْ يَعْلَمْ)(١) وأول آيه نزلت بعـد فتره الوحى أول المـدثر ، فمن قال : أول سوره نزلت الفاتحه مراده أول سوره نزلت بتمامها ، ومن قال : أول ما نزل (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) مراده أول ما نزل على الإطلاق ، ومن قال : أول ما نزل أول المدثر مراده أول ما نزل بعد فتره الوحى.

إذا علمت هـذا فقول الشـارح : لأنها أول سوره نزلت فيه مسامحه ، والأولى أن يقول : ول آيه نزلت من سوره (قوله : فكان الأمر بـالقراءه أهم) أى : فلـذا قـدم وقوله باعتبـار هـذا العـارض وهو كونها أول ما نزل أى : والمقصود من الإنزال الحفظ وهو متوقف عليها (قوله : وإن كان ذكر الله) أى : باسـمه والواو للحال وإن وصـليه ، وقوله فى نفسه أى : باعتبار ذاته ، واعترض هـذا الجواب العلامه الحفيد قائلا : إن

١- العلق : ٥.

(متعلق ب (اقْرَأْ) الثانى) أى : هو مفعول اقرأ الذى بعده ...

******

أسماءه تعالى لا يساويها شىء فى الأهميه ولا يقاربها فلا يقال : القراءه أهم من اسم الله ولا الأمر بها أيضا لما فى ذلك من البشاعه الظاهره ، وأجيب بأن المراد الأمر بمطلق القراءه أهم من الأمر باختصاص القراءه باسمه تعالى وهى التى قدم فيها اسمه تعالى وإن كان اسم الله أهم بالنظر إلى ذاته ، فاسمه تعالى بالنظر إلى ذاته أهم من القراءه ومن الأمر بها ، وأما بالنظر إلى القراءه المشتمله عن تقديمه فمطلق القراءه أهم نظرا إلى ذلك العارض وهو السبق فى النزول ، وإنما اعتبرت تلك الأهميه ؛ لأن الأمر بالقراءه لم يكن معلوما للمخاطب فى حال الخطاب فذكر الفعل أولا ليعلم حال القراءه ولو قدم اسمه تعالى لاقتضى أن الأمر بالقراءه معلوم للمخاطب والمجهول إنما هو ما تلبست به القراءه من اسمه تعالى فقدم لبيانه وليس كذلك ، ولا يخفى أن هذا بعيد من كلام الشارح والأقرب إليه ما تقدم من تقرير شيخنا العدوى.

(قوله : متعلق باقرأ الثانى) أى : على أنه مفعول والباء زائده لتأكيد الملابسه لإفاده الدوام والتكرار فيكون المعنى اقرأ اسم ربك أى : اذكره على وجه التكرار دائما ، وهذا بخلاف ما لو قيل اقرأ اسم ربك فإن معناه اقرأ أى : اذكره ولو مره ، وعلى هذا الاحتمال يكون اسم ربك هو المقروء : " وهو المناسب لما ورد من قوله - عليه الصلاه والسّلام - ما أنا بقارىء" (١) إذ هو اعتذار متضمن لطلب ما يقرأ ، ويحتمل أن يكون متعلقا باقرأ الثانى على أن الباء للمصاحبه التبركيه أو الاستعانه ويكون اقرأ الثانى إما لازما باعتبار المقروء أى : أوجد القراءه متبركا أو مستعينا باسم ربك وإما متعديا أى : اقرأ القرآن متبركا أو مستعينا باسم ربك فهذه احتمالات ثلاثه ، وحاصلها أن اقرأ الثانى متعد ومفعوله باسم ربك بزياده الباء أو متعد ومفعوله محذوف أو لازم ، وأما الأول فلازم كما قاله المصنف لكن احتمال كون اقرأ الثانى لازما لا يناسب كلام المصنف ، بل المناسب له أنه متعد بجعل الباء زائده للدوام أو بحذف المفعول وهو القرآن ؛ لأن تفسير المصنف للأول بما يقتضى لزومه إنما هو لإفاده مخالفته للثانى ، وإنما يخالفه بجعل

١- رواه البخارى فى بدء الوحى ج (٦).

(ومعنى) اقرأ (الأول : أوجد القراءه) من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به كما فى : فلان يعطى ؛ كذا فى المفتاح.

******

الثانى متعديا وإلا لم يكن لذلك التفسير فائده واحتمال تعدى الثانى بحذف المفعول وهو القرآن معترض بأن القرآن لم يكن معهودا وقت النزول حتى يحذف ؛ لأن هذا أول ما نزل فلا قرينه على المحذوف حينئذ على أن احتمال التنزيل ، وكذا حذف المفعول يستلزم طلب القراءه بدون المقروء وهذا محال ، فإما أن يقال بوقوع التكليف بالمحال كما هو مذهب بعض الأشاعره أو تأخير البيان لوقت الحاجه ، لكن الظاهر أنه طلب للقراءه فى الحال بدليل جوابه - عليه الصلاه والسّلام - بقوله : ما أنا بقارىء ثلاث مرات ، فالوجه جعل اقرأ الثانى متعديا بزياده الباء لإفاده التكرار والدوام (قوله : ومعنى الأول إلخ) أى : فقد نزل الفعل المتعدى منزله اللازم وعلى هذا لا يكون اقرأ الثانى تأكيدا للأول ، بل هو مستأنف استئنافا بيانيا جواب لقوله كيف اقرأ ؛ وذلك لأن الثانى أخص ولا تأكيد بين أخص وأعم ، وحينئذ اندفع ما يقال يلزم على جعل الأول لازما والثانى متعديا عاملا فى الجار والمجرور المتقدم عليه الفصل بين المؤكد والتأكيد بمعمول التأكيد سلمنا أن الأخص يؤكد الأعم فلا نسلم امتناع الفصل بين التأكيد والمؤكد بمعمول التأكيد كالفصل بين الموصوف والصفه بمعمولها كقولك : مررت برجل عمرا ضارب.

(قوله : من غير اعتبار تعديته إلى مقروبه) أى : إلى ما تعلقت به القراءه ووقعت عليه والأوضح حذف به أى : وأما على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته إلى مقروء وهو اسم ربك ، وإنما كان الأوضح ما ذكر ؛ لأن التعبير المذكور إنما يناسب احتمال كون اقرأ الأول لازما أو متعديا لمفعول محذوف والياء للاستعانه ، وحينئذ فينحل معنى كلام الشارح إلى قولنا من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به أى : بخلافه على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته لمقروء به فاسم ربك على الجواب الأول مقروء به ؛ لأنه مستعان أو متبرك به فى القراءه لا مقروء لأن المراد اقرأ القرآن أو أوجد القراءه مستعينا أو متبركا باسم ربك وقد علمت ما يرد على كل من الاحتمالين بالنسبه لاقرأ الثانى ، ويقال مثل ذلك بالنسبه لاقرأ الأول - تأمل كذا قرر شيخنا العدوى.

(وتقديم بعض معمولاته) أى : معمولات الفعل (على بعض لأن أصله) أى : أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) أى : عن الأصل (كالفاعل فى نحو : ضرب زيد عمرا) لأنه عمده فى الكلام وحقا أن يلى الفعل ، وإنما قال فى نحو : ضرب زيد عمرا - لأن فى نحو : ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الأصل (والمفعول الأول فى نحو : أعطيت زيدا درهما)

******

(قوله : وتقديم بعض معمولاته إلخ) هذا هو المطلب الثالث من مطالب هذا الباب أى : أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وأراد بمعمولاته كل ما له ارتباط به الشامل للمسند إليه ، وإن كان الباب معقودا للمتعلقات التى هى ما عدا المسند إليه والقرينه على هذه الإراده قوله كالفاعل إلخ (قوله : لأن أصله التقديم) عله لمحذوف أى : يكون ذلك التقديم إما لأن إلخ ، وقوله أى : أصل ذلك البعض أى : المتقدم (قوله : ولا مقتضى للعدول عنه) المقتضى للعدول عن الأصل مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول ؛ لأنه مرجع الضمير وتأخير الفاعل ، ثم إن اللام فى قوله للعدول ، وإن كانت صله لمقتضى فالفتحه فيه نصب وسقوط التنوين تشبيها له بالمضاف ، وإن لم تكن صله فالفتحه بنائيه والجار متعلق بمحذوف يدل عليه لفظ مقتضى أشار للوجهين فى المغنى.

(قوله : لأنه عمده إلخ) أى : إنما كان أصل الفاعل التقديم ؛ لأنه عمده فى الكلام أى : لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما فى الحفيد ، ونص ما فى الحفيد : إن التعليل بالعمديه لأصاله التقديم غير صحيح ؛ لأن المفعول عمده أيضا بالنسبه للفعل المتعدى ؛ لأن تعقله يتوقف على تعقل المفعول مع أنه ليس أصله التقديم ، فالأولى تعليل أصاله التقديم فى الفاعل بكونه مقدما على المفعول فى تعلق الفعل ؛ لأن الفعل يتعلق أولا بالفاعل ، ثم بالمفعول فالمناسب لترتيب المعنى أن يقدم الفاعل ، ورد هذا الاعتراض بأن المفعول فضله مطلقا سواء كان الفعل لازما أو متعديا والفعل المتعدى إنما يتوقف تعقله على شىء يقوم به أو يقع عليه بدليل أن الكلام يتم بالفعل المتعدى مع الفاعل ولا يتم بالفعل المذكور مع المفعول كما مر.

(قوله : وحقه أن يلى الفعل) أى : لأنه لشده طلب الفعل له صار كالجزء منه وما هو كالجزء أولى بالتقديم مما هو فى حكم الانفصال (قوله : مقتضيا للعدول عن الأصل)

فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعليه ؛ وهو أنه عاط ؛ أى : آخذ للعطاء (أو لأن ذكره) أى : ذكر ذلك البعض الذى يقدم (أهم) ...

******

أى : وهو اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول ، إذ لو قدم الفاعل حينئذ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه (قوله : فإن أصله) أى : أصل المفعول الأول وهو زيدا فى المثال (قوله : أنه عاط) من عطوت الشىء تناولته (وقوله أى : آخذ للعطاء) أى :الشىء المعطى وهو الدراهم فقولك أعطيت زيدا درهما فى معنى أخذ زيد منى درهما (قوله : أو لأن ذكره أهم) أى : كما لو كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو المقصود بالذات لغرض من الأغراض فيقدم على المعمول الآخر ، وذلك كما فى المثال الآتى ، فإن تعلق القتل بالخارجى هو المقصود بالذات ليستريح الناس من أذاه دون تعلقه بالقاتل ، ولو كان فاعلا فيكون ذكره أولا ـ لكونه أهم (قوله : جعل الأهميه إلخ) هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه هنا ما ذكره فى باب المسند إليه ؛ وذلك لأنه فيما تقدم جعل الأهميه أمرا شاملا لكون الأصل التقديم ولغيره حيث قال ، وأما تقديمه فلكون ذكره أهم إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع وإما لتعجيل المسره أو المساءه إلخ ، وهنا جعل الأهميه قسيما لكون الأصل التقديم فمقتضى ما تقدم أن يكون المصنف هنا عطف العام على الخاص بأو وهو لا يجوز ، وأجاب الشارح عن هذا الاعتراض بالتوفيق بين الكلام وعدم لزوم العطف المذكور بقوله فمراد المصنف بالأهميه فيما تقدم مطلق الأهميه ، ومراده بالأهميه هنا الأهميه العارضه بحسب اعتناء المتكلم وتوضيح ذلك الجواب أن الأهميه المطلقه أى : الغير المقيده بذاتيه أو عرضيه لها أسباب منها أصاله التقديم وتمكين الخبر فى ذهن السامع وتعجيل المسره أو المساءه إلى غير ذلك مما تقدم فإن كان سببها غير كون الأصل التقديم من تعجيل المسره أو المساءه أو تمكين الخبر فى ذهن السامع ، فالأهميه عرضيه وإن كان سببها كون الأصل التقديم فالأهميه ذاتيه ، فالمصنف أراد بالأهميه هنا الأهميه العارضه المقابله للأهميه الذاتيه وأراد بالأهميه السابقه فى باب المسند إليه مطلق الأهميه الشامله للذاتيه والعرضيه ، وحينئذ فعطف الأهميه فى كلامه على كون الأصل التقديم من عطف

جعل الأهميه هاهنا قسيما لكون الأصل التقديم ، وجعلها فى المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضيه للتقديم ؛ وهو الموافق للمفتاح ؛ ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال : إنا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الأصل غير العنايه والاهتمام ، ...

******

المغاير فصح جعله هنا الأهميه قسيما لكون الأصل التقديم ، لكن يرد على هذا الجواب أن ما ذكره هنا بعد الأهميه من كون التأخير فيه إخلال ببيان المعنى والتناسب من جمله أسباب الأهميه العرضيه فيكون مندرجا فيها فكيف يجعله قسيما لها ، وحاصل ما أجيب به أنا نريد بالأهميه العرضيه هنا ما كان سببها غير ما ذكر بعد وغير أصاله التقديم ، فالاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى والتناسب ليسا داخلين عنده فى الأهميه - كذا قرر شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : جعل إلخ) أى : لأن العطف يقتضى المغايره (قوله : قسيما لكون الأصل التقديم إلخ) أخذ الشارح الكونيه من قول المصنف ؛ لأن أصله التقديم ؛ لأن أن وما دخلت عليه فى تأويل الكون لجمود خبرها (قوله : شاملا) أى : أمرا شاملا له أى : لكون الأصل التقديم ولغير كونه الأصل ؛ وذلك لأنه جعلها فيما تقدم مقسما ، حيث قال : وأما تقديمه فلكون ذكره أهم إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه ، وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع إلى آخر ما مر (قوله : من الأمور إلخ) بيان لذلك الغير (قوله : وهو) أى : جعل الأهميه أمرا شاملا لأصاله التقديم وغيره من شمول الشىء لأسبابه الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر يعنى فى دلائل الإعجاز (قوله : حيث قال) أى : الشيخ عبد القاهر ، وهذه حيثيه تعليل (قوله : فى التقديم) أى : فى الأغراض الموجبه له (قوله : يجرى مجرى الأصل) أى : مجرى القاعده الكليه الشامله لجميع أغراضه (قوله : والاهتمام) عطف تفسير فجعل الاهتمام كالقاعده الكليه فى مطلق الشمول ؛ وذلك لأن الاهتمام بالشىء صادق بأن يكون من جهه أصاله تقديمه أو من جهه تمكنه فى ذهن السامع أو من جهه تعجيل المسره أو المساءه إلخ ، وجعله كالقاعده حيث قال يجرى مجرى الأصل ولم يجعله قاعده بحيث يقول شيئا هو الأصل ؛ لأن شمول القاعده لجزئياتها

لكن ينبغى أن يفسر وجه العنايه بشىء يعرف له معنى ، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال : قدم للعنايه ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العنايه ، وبم كان أهم؟ فمراد المصنف بالأهميه هاهنا الأهميه العارضه بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض (كقولك : قتل الخارجى فلان) ...

******

وشمول الاهتمام لأسبابه (قوله : لكن ينبغى إلخ) هذا من جمله كلام الشيخ وقوله وجه العنايه أى : سببها وقوله يعرف له أى : لذلك الشىء معنى أى : مزيه ، واعتبار مثل أصاله التقديم وتمكين الخبر فى ذهن السامع ، ولا يقال : إن الشىء نفس المعنى ؛ لأنك إذا قلت قدم هذا ؛ لأنه أهم لكون الأصل تقديمه ، فقولك لكون الأصل تقديمه لا بد من معرفه معناه أى : وجهه وسببه بأن يقال : لأنه مسند إليه والأصل فيه أن يكون مقدما إلى غير ذلك كذا قرر شيخنا العدوى.

وعلم من كلام الشيخ عبد القاهر هذا أنه لا يكفى أن يقال قدم هذا الشىء للاهتمام به ، بل لا بد من بيان سبب الاهتمام بأن يقال اهتم به لكون الأصل تقديمه ولا مقتضى للعدول عن تلك الأصاله أو لأجل أن يتمكن الخبر فى ذهن السامع إلخ (قوله : ولكونه أهم) تفسير لما قبله (قوله : من غير أن يذكر من أين كانت) أى : من غير أن يذكر جواب من أين كانت وجواب ذلك ذكر سببها ، وحينئذ فالمعنى من غير ذكر سببها وجهها وقوله وبم كان؟ أى : وبأى سبب كان تفسير لما قبله (قوله : فمراد المصنف) أى : وحين إذ كان كلام المصنف هنا مخالفا لما مر فى المسند إليه الموافق لما فى المفتاح ، ولما ذكره الشيخ عبد القاهر فيتعين أن مراد المصنف إلخ (قوله : الأهميه العارضه) أى : لا مطلق الأهميه أى : بخلاف ما مر فى المسند إليه ، فإن مراده بها الأهميه المطلقه الصادقه بالذاتيه والعارضه والدليل على أن مراد المصنف بالأهميه هنا الأهميه العارضه ما تقرر من أن العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما عدا الخاص (قوله : بحسب اعتناء المتكلم) أى : سواء وافق نفس الأمر أو لا (قوله : بشأنه) أى : بشأن المقدم (قوله : لغرض من الأغراض) أى : غير أصاله التقديم كما تقدم (قوله : قتل الخارجى فلان) الخارجى هو الخارج على السلطان فالنسبه إليه من نسبه الجزئى للكلى.

لأن الأهم فی تعلق القتل هو الخارجی المقتول لیتخلص الناس من شره (أو لأن فی التأخیر إخلالا ببیان المعنی نحو : (وَقالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ یَکْتُمُ إِیمانَهُ)(۱) فإنه لو أخر) قوله : (مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ) عن قوله : (یَکْتُمُ إِیمانَهُ) (لتوهم أنه من صله یکتم) أی : یکتم إیمانه من آل فرعون ...

******

(قوله : لأن الأهم إلخ) یعنی إن إفاده وقوع القتل علی الخارجی أهم من إفاده وقوعه من فلان ؛ لأن قصد الناس وقوع القتل علی الخارجی لا وقوع القتل من فلان (قوله : أو لأن فی التأخیر) أی : تأخیر ذلک المفعول المقدم ، (وقوله : إخلالا ببیان المعنی) أی : المراد وذلک بأن یکون التأخیر موهما لمعنی آخر غیر مراد فیقدم لأجل التحرز والتباعد عن ذلک الإیهام (قوله : أنه من صله یکتم) أی : لتوهم أنه بعض معمولاته والبعض الآخر قوله : إیمانه ، والحاصل أنه علی تقدیر تأخیر الجار والمجرور لا تکون صله یکتم منحصره فیه ، إذ من صلته حینئذ المفعول وهو إیمانه وهذا هو السر فی تعبیر المصنف بمن التبعیضیه ، وقوله لتوهم أی : توهما قویا فلا ینافی أن هذا التوهم حاصل فی حال تقدیمه أیضا لاحتمال تعلقه به مع التقدیم لکنه ضعیف ، فإن قلت أن التأخیر لا یوهم کونه من صله یکتم إلا لو کان یکتم یتعدی بمن ومن المعلوم أنه إنما یتعدی بنفسه ، إذ یقال : کتمت زیدا الحدیث کما قال الله تعالی : (وَلا یَکْتُمُونَ اللهَ حَدِیثاً)(۲) أجیب بأنه سمع أیضا تعدیته بمن فیعرض الإیهام بسبب ذلک ؛ فإن قلت : إن تقدیم الجار والمجرور علی الجمله فیما إذا کان کل منهما نعتا هو الأصل ، إذ القاعده عند اختلاف النعوت تقدیم النعت المفرد ، ثم الظرف ، ثم الجمله ، وحینئذ فالآیه المذکوره مما جری فیها التقدیم علی الأصل لا مما قدم لغرض آخر یجاب بأن النکات لا تتزاحم فیجوز تعدادها ویرجح بعضها علی بعض اعتبار المتکلم ، فیجوز أن یقال قدم الجار والمجرور ؛ لأنه الأصل لقربه من المفرد ؛ لأن الأصل تقدیره بالمفرد وأن یقال : قدم لأن فی تأخیره إخلالا بالمراد.

۱- غافر : ۲۸.

۲- النساء : ۴۲.

(فلم يفهم أنه) أى : ذلك الرجل كان (منهم) أى : من آل فرعون ، والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثه أوصاف ؛ قدم الأول أعنى : مؤمن لكونه أشرف ، ثم الثانى لئلا يتوهم خلاف المقصود (أو) لأن فى التأخير إخلالا (بالتناسب كرعايه الفاصله نحو : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى)) (١) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الألف.

[أقسام القصر]

القصر

فى اللغه الحبس وفى الاصطلاح ...

******

(قوله : فلم يفهم أنه منهم) أى : والغرض بيان أنه منهم لإفاده ذلك مزيد عنايه الله به ، فتأخيره فيه إخلال بالمعنى المقصود (قوله : ثلاثه أوصاف) أى : كونه مؤمنا وكونه من آل فرعون وكونه يكتم إيمانه وهذه الأوصاف معمولات للفعل ؛ لأن العامل فى الموصوف عامل فى الوصف ، وقوله قدم الأول أعنى مؤمن أى : على الجميع (قوله : لكونه أشرف) أى : ولإفراده ، إذ النعت المفرد يقدم على غيره (قوله : ثم الثانى) أى : على الثالث وقوله لئلا يتوهم إلخ أى : ولقربه من المفرد بحسب المتعلق ، إذ الأصل تقدير متعلق الجار مفردا وسكت عن الثالث ؛ لأنه وقع فى محله فلا يسأل عنه (قوله : كرعايه الفاصله) أى : كالتقديم الذى لرعايه الفاصله فإن قلت : إن رعايه الفواصل من البديع قلت قد سبق بيان إمكان انخراطه فى سلك المعانى من جهه أن المناسبه للفواصل بعد الإتيان بها رعايه كونها جميعا على نمط واحد أولها كآخرها.

(قوله : بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل إلخ) وإنما قدم الجار والمجرور على المفعول وإن كان حق المفعول التقديم عليه ؛ لأن تقديمه يفهم حصر الخيفه فى نفسه وهو غير مراد (قوله : على الألف) أى : مبنيه عليها.

[القصر] :

(قوله : فى اللغه الحبس) ومنه قوله تعالى : (حُورٌ مَقْصُوراتٌ فِي الْخِيامِ)(٢) أى : محبوسات فيها ، وقال بعضهم هو فى اللغه : عدم المجاوزه إلى الغير فهو من قصر الشىء

١- طه : ٦٧.

٢- الرحمن : ٧٢.

تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو (حقيقى وغير حقيقى) ...

******

على كذا إذا لم يتجاوز به إلى غيره لا من قصرت الشيء حبسته بدليل التعبير بعلى (قوله : تخصيص شيء بشيء) أى : تخصيص موصوف بصفه أو صفه بموصوف فالباء داخله على المقصور ، والشيء الأول : إن أريد به الموصوف كان المراد بالشيء الثانى الصفه والعكس ؛ وذلك لأن التخصيص يتضمن مطلق النسبه المستلزمه لمنسوب ومنسوب إليه ، فإن كان المخصص منسوبا فهو الصفه وإن كان منسوبا إليه فهو الموصوف والمراد بتخصيص الشيء بالشيء الإخبار بثبوت الشيء الثانى للشيء الأول دون غيره ، فالقصر مطلقا يستلزم النفى والإثبات (قوله : بطريق مخصوص) أى : معهود معين من الطرق المصطلح عليها عندهم وهو واحد من الأربع الطرق الآتيه فى كلامه وهى العطف وما وإلا وإنما والتقديم أو توسط ضمير الفصل وتعريف المسند إليه أو المسند بلام الجنس على ما مر واحترز بقوله بطريق مخصوص عن قولك : زيد مقصور على القيام فلا يسمى قصرا اصطلاحا ، واعلم أن الباء الأولى للإلصاق والتعديه والثانيه باء الاستعانه فلا يقال إن فى كلامه تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله : وهو حقيقى إلخ) أتى الشارح بالضمير لطول الفصل أو للإشاره إلى أن قوله القصر ترجمه وقوله حقيقى خبر لمبتدأ محذوف ، وحينئذ فيكون فى كلام المصنف استخدام ؛ لأن الضمير عائد على القصر بمعنى التخصيص لا بمعنى الترجمه.

(قوله : وغير حقيقى) أى : وهو الإضافى ؛ وذلك لأن السلب الذى تضمنه القصر إن كان عن كل ما عدا المقصور عليه فهو الحقيقى نحو ما خاتم الأنبياء والرسل إلا محمد ، وإلا فهو الإضافى نحو : ما زيد إلا شاعر ، وحاصل ما ذكره الشارح فى بيان انقسام القصر إلى حقيقى وغير حقيقى أن الحقيقى نسبه إلى الحقيقه بمعنى نفس الأمر ؛ لأن عدم تجاوز المقصور للمقصور عليه فيه بحسب نفس الأمر وأن الإضافى نسبه للإضافه لأن عدم التجاوز فيه بالإضافه إلى شيء مخصوص - وفيه نظر ، فإن عدم التجاوز فى كل من الحقيقى والإضافى بحسب نفس الأمر إذ لا بد فى كل منهما من المطابقه لنفس الأمر وإلا كان كاذبا ، وحينئذ فلا تظهر مقابله عدم التجاوز بحسب

لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقه وفى نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا ؛ ...

******

الإضافه إلى شيء لعدم التجاوز بحسب نفس الأمر ؛ لأن عدم التجاوز بحسب الإضافه إلى شيء بحسب نفس الأمر أيضا - كما علمت ، فلا يصح ما ذكره الشارح وذكر العلامه السيد فى حواشى المطول : إن الحقيقى نسبه للحقيقه بالمعنى المقابل للمجاز ، وأن المراد بالإضافى المجاز بمعنى أن تخصيص الشيء بالشيء بحسب الإضافه إلى شيء معين مجازى له - وفيه نظر ؛ لأن كلا من المعنيين حقيقى للقصر وليس الغرض من سوق الكلام إفاده أن بعض المعنيين معنى حقيقى للفظ القصر ، والبعض الآخر معنى مجازى له - كما فهمه العلامه السيد ، فلا يصح ما ذكره أيضا ، والأولى كما قال الحفيد : أن المراد بالحقيقى ما لوحظ فيه الحقيقه ونفس الأمر بدون ملاحظه حال المخاطب من تردد أو اعتقاد خلاف أو شركه والإضافى ما لوحظ فيه الحقيقيه ونفس الأمر مع ملاحظه حال المخاطب السابق ، ومن ثم صرحوا بأن قصر الإفراد وقصر القلب وقصر التعيين أقسام للقصر الغير الحقيقى ؛ لأنه هو الذى يعتبر فيه حال المخاطب وانقسام القصر إلى هذه الأقسام إنما هو باعتبار حال المخاطب ، ويمكن أن ينزل كلام الشارح على ذلك وإن كان ظاهر كلامه أن الإضافى لا يشترط فيه أن يكون مطابقا لما فى نفس الأمر حيث عطف قوله أو بحسب الإضافه على قوله بحسب الحقيقه ونفس الأمر بأنه لما روعى فى الإضافى أمر زائد على ما اعتبر فى الحقيقى وهو حال المخاطب اقتصر عليه ولم يذكر المطابقه لما فى نفس الأمر مع أن المطابقه المذكوره معتبره فيه أيضا (قوله : لأن تخصيص الشيء بالشيء) الباء داخله على المقصور عليه أى : لأن جعل الشيء خاصا بشيء ومنحصرا فيه (قوله : إما أن يكون بحسب الحقيقه وفى نفس الأمر) العطف تفسيرى أى : إما أن يكون بحسب ذاته من غير ملاحظه شيء دون شيء سواء كان الاختصاص - أيضا - كذلك أو لم يكن كذلك فيعم القصر الحقيقى والادعائى (قوله : بأن لا يتجاوزه إلى غيره) الضمير المستتر فى يتجاوزه راجع للشيء الأول والبارز فيه وفى غيره راجع للشيء الثانى أى : بأن لا يتجاوز الشيء الأول المقصور الشيء الثانى المقصور عليه إلى

وهو الحقيقى ، أو بحسب الإضافه إلى شىء آخر بألا يتجاوزه إلى ذلك الشىء وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شىء آخر ...

******

غير هذا الشىء الثانى كقولك : ما خاتم الأنبياء والرسل إلا محمد صلى الله عليه وسلم - فقد قصرت ختمهما على محمد ونفيته عن كل ما عداه فلم يتجاوزه الختم إلى غيره أصلا (قوله : وهو الحقيقى) قال ابن يعقوب سمى هذا حقيقيا ؛ لأن التخصيص ضد المشاركه وهذا المعنى هو الذى ينافى المشاركه فهو الأولى أن يتخذ حقيقه للتخصيص فناسب أن يسمى قصرا حقيقيا.

(قوله : بألا يتجاوزه إلى ذلك الشىء) أى : بألا يتجاوز الشىء الأول وهو المقصور الشىء الثانى وهو المقصور عليه إلى ذلك الشىء الآخر (قوله : وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شىء آخر) الواو للحال وإن وصليه أى : والحال أنه أمكن مجاوزته إلى شىء آخر - وفيه نظر ؛ لأن القصر الإضافى لا بد فيه من مجاوزه الشىء الشىء بالفعل إلى شىء آخر فقولك : ما زيد إلا قائم معناه : أن زيدا لا يتجاوزه القيام إلى القعود ، ولكن يتجاوزه إلى غيره من العلم أو الشعر أو الكتابه ، فالأولى أن يقول وإن تجاوزه لما علمت أن الذى ينافى الحقيقى إنما هو المجاوزه بالفعل وأما الإمكان فلا ينافيه ، وأجيب بأن المراد بالإمكان الإمكان الوقوعى لا مطلق الإمكان ، فأمكن فى كلام الشارح بمعنى : وقع - كذا قرر السيد الصفوى ، لكن الذى ذكره العلامه الحفيد أن الشرط فى الإضافى عدم التجاوز إلى ما يعتبر القصر بالإضافه إليه كالقعود فى المثال المذكور ، وأما غيره فلا يشترط التجاوز إليه بالفعل ، بل يكفى فيه إمكان التجاوز وإن لم يوجد كما أشار إليه الشارح بخلاف الحقيقى ، فإن عدم التجاوز فيه بالنسبه لجميع ما عدا المقصور عليه من غير إمكان التجاوز لغيره - انتهى.

وحاصله أن الحقيقى والإضافى بحسب اعتبار المعتبر ، فإن اعتبر التخصيص بالنسبه إلى جميع الصفات الباقيه فهو حقيقى سواء وجد الجميع أو لم يوجد شىء منه وإن اعتبر التخصيص بالنسبه إلى بعضها فهو إضافى وإن لم يكن موجودا إلا ذلك البعض.

فى الجمله ؛ وهو غير حقيقى ؛ بل إضافى كقولك : ما زيد إلا قائم ؛ بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ؛ لا بمعنى أنه يتجاوزه إلى صفه أخرى أصلا ، وانقسامه إلى الحقيقى والإضافى بهذا المعنى ...

******

(قوله : فى الجمله) أى : فى بعض أمثله القصر لا فى كلها ، إذ قد لا يتجاوزه إلى شىء آخر ، كما إذا اعتبر القصر الذى فى لا إله إلا الله بالنسبه لآلهه بعض البلدان فهو إضافى مع عدم التجاوز لشىء آخر أصلا (قوله : بل إضافى) دفع به توهم أن المراد بكونه غير حقيقى أنه مجازى كما قال السيد.

(قوله : لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفه أخرى أصلا) أى : وإلا كان حقيقيا وهذا المعنى الذى ذكره وإن كان فيه تخصيص مضاد لمشاركه القيام للقعود فى زيد فلصحه وجود صفه مشاركه أخرى فيه لا ينبغى أن يتخذ حقيقيه للتخصيص لكونه ليس بأكمل ، وإن شمله مطلق التخصيص فناسب أن يسمى قصرا إضافيا ؛ لأن التخصيص فيه إضافى – قاله ابن يعقوب.

(قوله : وانقسامه) أى : القصر وهذا جواب عما يقال : إن القصر هو التخصيص وهو من الأمور الإضافيه لكونه نسبه بين المقصور والمقصور عليه حينئذ فيمتنع اتصافه بالحقيقى ، وتقسيمه إلى الحقيقى والإضافى من تقسيم الشىء إلى نفسه وغيره ، وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالحقيقى ما يكون تعقله فى حد ذاته لا بالقياس إلى الغير ، بل المراد به ما كان بالإضافه إلى جميع ما يغاير فهو حينئذ نوع من الإضافى بمعنى ما يكون تعقله بالقياس إلى الغير كما أن الإضافى هنا نوع منه أيضا وهو ما يكون بالإضافه إلى بعض ما يغاير ، والحاصل أنه ليس المراد بالحقيقى ما ليس إضافيا مطلقا ، بل ما كان بالإضافه إلى جميع المقصور عليه كما أن المراد بالإضافى ما كان بالإضافه إلى بعض ما عدا المقصور عليه ، وحينئذ فكل منهما قسم من مطلق إضافى (قوله : بهذا المعنى) تنازعه الحقيقى والإضافى والباء للملابسه من ملابسه الدال للمدلول المشار إليه فيما سبق ، وهو عدم مجاوزه المقصور المقصور عليه إلى غيره أصلا بالنسبه للحقيقى ، أو عدم مجاوزه المقصور للمقصور عليه إلى شىء آخر يعنى ، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى غير ذلك المعنى

لا ينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الإضافات (وكل منهما) أى : من الحقيقى وغيره (نوعان : قصر الموصوف على الصفه) وهو ألّا يتجاوز الموصوف تلك الصفه إلى صفه أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفه لموصوف آخر (وقصر الصفه على الموصوف) وهو ألّا تتجاوز تلك الصفه ذلك الموصوف إلى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر (والمراد) بالصفه ههنا الصفه (المعنويه) أعنى : المعنى القائم بالغير ...

******

بالنسبه للإضافى (قوله : لا ينافى كون التخصيص) أى : الذى هو القصر (قوله : مطلقا) أى : حقيقيا كان أو إضافيا ، وقوله : من قبيل الإضافات أى : النسب التى يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقى والإضافى على تعقل المقصور والمقصور عليه ، أو لأن فى كل من الحقيقى والإضافى إضافه إلى الغير ، لكن فى الحقيقى إلى الجميع وفى الإضافى إلى البعض ، وخص أحدهما باسم الإضافه ؛ لأن المضاف إليه فيه متعين والآخر باسم الحقيقه ؛ لأنه أنسب بحقيقه التخصيص التى هى ضد المشاركه ، فالحقيقه موجوده فى كل منهما ، لكنها فى الحقيقى أكمل لنفى كل مشارك.

(قوله : وهو ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفه إلخ) كقولك : ما زيد إلا قائم فقد قصرت زيدا على القيام ولم يتجاوزه للقعود ، ويصح أن تكون تلك الصفه وهى القيام لموصوف آخر (قوله : إلى صفه أخرى) إن أراد أى : صفه كان القصر حقيقيا ، وإن أراد إلى صفه معينه من الصفات كان إضافيا ، وكذا يقال فيما يأتى (قوله : لكن يجوز إلخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر ، وقد يمنع كون تلك الصفه لموصوف آخر كما فى إنما الله إله واحد ، وأما فى قصر الصفه على الموصوف فلا يظهر منع الجواز فيه (قوله : ألا تتجاوز تلك الصفه ذلك الموصوف) كقولك ما قائم إلا زيد فقد قصرت القيام على زيد بحيث لا يتجاوزه إلى غيره ، وإن كان زيد متصفا بصفات أخر كالأكل والشرب وقوله : إلى موصوف آخر المراد جنس الموصوف الآخر الصادق بكل موصوف وببعض معين (قوله : والمراد بالصفه) أى : التى تقصر أو يقصر عليها (قوله : هنا) أى : فى باب القصر (قوله : المعنى القائم بالغير) أى : سواء دل عليه بلفظ النعت النحوى كقائم ،

(لا النعت) النحوى ؛ أعنى : التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه ...

******

أو غيره كالفعل نحو : ما زيد إلا يقوم وسواء كان ذلك المعنى القائم بالغير وجوديا أو عدميا كالحال ، وأشار الشارح بالعنايه إلى أنه ليس المراد بالمعنويه ما قابل صفات المعانى وهى الحال اللازمه لصفه أخرى فقط ، بل المراد بها ما قابل الذات عند المتكلمين فشملت الوجوديه والعدميه كما قلنا ، ولا يقال : تفسير الصفه بما ذكر اصطلاح للمتكلمين والمناسب هنا ذكر المعنى اللغوى ؛ لأنه المتبادر ؛ لأنا نقول هذا المعنى لغوى أيضا ، فقد قال فى الصحاح : الصفه كالعلم والسواد (قوله : لا النعت النحوى) ليس المراد لا النعت النحوى فقط ، بل ما هو أعم منه ؛ لأن هذا لا يصح ؛ لأن النعت النحوى لا يدخل فى شىء من طرق القصر فلا يعطف ولا يقع بعد إلا ولا بعد إنما ولا يتقدم ولا يتوسط بينه وبين منعوته ضمير الفصل وليس مسندا ولا مسندا إليه حتى يقصد بتعريفه باللام القصر ، وحينئذ فالمراد نفيه بالكليه أى : أنه لا يصح إرادته فى باب القصر إذ لا يتأتى قصره بطريق من طرقه ولا يعكر على هذا قول الشارح وبينهما إلخ ؛ لأن المراد بيان النسبه بينهما فى حد ذاتها ونفس الأمر لا فى هذا الباب - تأمل.

(قوله : أعنى التابع) أى : اللفظ التابع وهذا جنس فى التعريف شامل لجميع التوابع وقوله الذى يدل على معنى فى متبوعه فصل خرج به البدل وعطف البيان والتأكيد الذى ليس للشمول ؛ لأنها كلها لا تدل على معنى فى المتبوع ؛ لأنها نفسه ، وأورد عليه أنه غير مانع لشموله نحو علمه فى أعجبنى زيد علمه ، فإنه تابع دل على معنى وهو العلم فى المتبوع ، وأجيب بأن قيد الحيثيه معتبر فى التعريف ، فالمعنى دل على معنى كائن فى المتبوع من حيث كونه فى المتبوع بمعنى أنه يشعر بالمتبوع فى حال دلالته على المعنى ، ويشعر بأن هذا المعنى كائن فى ذلك المتبوع كالعالم فى قولك : جاء زيد العالم ، فإنه يشعر بالذات التى هى المتبوع مع المعنى بقطع النظر عن ضميره بخلاف العلم فى : أعجبنى زيد علمه فإنه إنما يدل على المعنى ولا إشعار له بالمتبوع إلا بإضافته للضمير العائد إليه ، وأورد أيضا نحو : أخوك من قولك : جاءنى زيد أخوك لدلالته على الذات وعلى معنى فيها وهو الأخوه ، وأجيب بأن المراد الدلاله قصدا والعرض من البدل تكرير النسبه لا الإشعار بالأخوه.

غير الشمول ؛ وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فى نحو : أعجبنى هذا العلم ، وتفارقهما فى مثل : ...

******

(قوله : غير الشمول) فصل ثان أخرج به التأكيد بكل وأخواتها ، واعترض بأن هذا القيد يخرج نحو الشاملون فى قولك جاء الناس الشاملون زيدا فإنه دال على معنى فى متبوعه هو الشمول مع أنه نعت نحوى ، فالتعريف غير جامع ، وأجيب بأن المراد بالشمول المنفى الشمول المعهود فى التوكيد وهو الذى يستفاد بالألفاظ المعلومه وفيه ضعف ، إذ لا قرينه على ذلك ، وأجاب عبد الحكيم بجواب غير هذا بأن الشمول لزيد شمول مقيد غير الشمول الذى فى القوم فإنه مطلق ، والمطلق غير المقيد ، وأورد أيضا نحو : العلم والرجل فى قولك : أعجبنى هذا العلم فى هذا الرجل فإن تابع الإشاره نصوا على أنه نعت مع أنه لم يدل على معنى كائن فى المتبوع ؛ لأنه نفسه وكذا كل نعت كاشف ، وقد يجاب بأن اسم الإشاره يراعى معه مدلوله من حيث إنه شىء يشار إليه وكونه علما أو رجلا معنى زائد وكذا الاسم الكاشف ؛ لأن ما قبله شىء وكونه حقيقيه كذا معنى زائد ، ولكن على تقدير تسليمه يرد حينئذ أنه ليس فيه إشعار بشيئين وهما الذات والمعنى كما قرر فى النعت ؛ لأنه ليس بمشتق وعلى تقدير الإشعار يرد عليه التوكيد بالنفس والعين فى قولك : جاء زيد نفسه أو عينه لدلاله النفس على أن مدلول زيد موصوف بكونه نفسه هى الفاعله للمجىء وليس موصوفا بكون ملابسه هو الفاعل للمجئ ، فالأولى أن التعريف لغالب أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل الحدود (قوله : وبينهما) أى : بين المعنويه والنحويه من حيث مدلولها أو بين النحويه والمعنويه من حيث دالها وإلا فالنحويه لفظ وهو مباين للمعنى (قوله : لتصادقها) أى : تصادق النعت النحوى والصفه المعنويه - وفيه نظر ، إذ الصفه المعنويه معنى والنعت النحوى لفظ فهما متباينان فلا يتأتى تصادقهما ، وأجيب بجوابين الأول أن المراد بالتصادق التحقق لا الحمل ، ولا شك أن هذا المثال وجد فيه الأمران ، فإن العلم نعت لاسم الإشاره على قول وصفه معنويه ؛ لأنه معنى قائم بالغير الجواب الثانى أن الكلام مبنى على المسامحه ؛ وذلك لأن التصادق بين الصفه المعنويه وبين معنى النعت النحوى ، ولكن لشده الارتباط

العلم حسن ، ومررت بهذا الرجل ، وأما نحو قولك : ما زيد إلا أخوك ، وما الباب إلا ساج ، وما هذا إلا زيد فمن قصر الموصوف على الصفه تقديرا إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا ، أو ساجا ، أو زيدا.

******

الذى بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى للفظ على طريق التمسح والتجوز (قوله : العلم حسن) مثال لافتراق الصفه المعنويه ، فإن العلم صفه معنويه لا نحويه ؛ لأنه مبتدأ.

(قوله : ومررت بهذا الرجل) مثال لانفراد النعت ، فإن لفظ الرجل نعت لاسم الإشاره ولم يدل على معنى قائم بالغير بالنظر لأصله فليس صفه معنى ، فإن قيل الرجل فى هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير ، إذ هو دال على كون المشار إليه موصوفا بالرجوليه ، ولذلك صح كونه نعتا فيكون صفه معنويه قلنا هو من أصله لم يوضع إلا للذات بخلاف العلم ولو عرض له فى الحين ما ذكر من التأويل فليس صفه معنويه باعتبار الأصل ، ويرد على هذا الجواب أنه إن كان المعتبر فى كون الشىء صفه معنويه ما كان باعتبار الدلاله الأصليه فلا يكون قولنا ما زيد إلا أخوك وما الباب إلا ساج ، وما هذا إلا زيد من قصر الموصوف على الصفه المعنويه ، وقد صرحوا بأنه من حيث قالوا المعنى : حصر زيد فى الاتصاف بكونه أخا إلخ ، فأما أن يجعل الكل من الصفه المعنويه باعتبار الحال أو لا يجعل الكل من الصفه المعنويه باعتبار الأصل ؛ لأن الرجل حيث أعرب نعتا يقصد فيه هذا المعنى بعينه ، فإن جعل منها كانت الصفه المعنويه أعم مطلقا من النعت النحوى وهو الأقرب. ا ه يعقوبى.

(قوله : وأما نحو قولك ما زيد إلا أخوك إلخ) قصد بهذا دفع ما يرد على قوله وكل منها نوعان فإن القصر فى الأمثله المذكوره ليس من النوعين ، وحاصل الجواب أنها من باب قصر الموصوف على الصفه المعنويه تأويلا ، وقد يقال : كان ينبغى ترك المثال الأول لعدم احتياج الأخ للتأويل ؛ لأنه يدل على معنى هو الأخوه فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلاله ظاهره ، وإن لم يكن مشتقا - فتدبر.

(قوله : تقديرا) حال فى الصفه أى : حال كون الصفه مقدره وإنما كانت الصفه مقدره فى ذلك لعدم تحققها فى ذلك ؛ لأن كلا من المسند والمسند إليه فى تلك الأمثله

(والأول :) أى : قصر الموصوف على الصفه (من الحقيقى نحو : ما زيد إلا كاتب إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أى : غير الكتابه (وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطه بصفات الشىء) ...

******

ذات ، وقوله فمن قصر الموصوف على الصفه : مبنى على أن التأويل فى جانب المقصور عليه هنا كما هو الظاهر لكونه خبرا ، وقد يعكس ويعتبر التأويل فى جانب المقصور على معنى قصر الكون زيدا على أخيك والبابيه على الساج والهاذيه على زيد ، فحينئذ يكون من قصر الصفه على الموصوف ، لكنه لا يخلو عن تكلف.

(قوله : من الحقيقى) حال من المبتدأ أو من الخبر على القول بجوازه منهما ، وحاصل ما ذكره المصنف أن القصر إما حقيقى أو إضافى ، والحقيقى : إما قصر موصوف على صفه أو بالعكس وكل منهما إما حقيقى غير ادعائى أو ادعائى فهذه أربعه ، والإضافى : إما قصر موصوف على صفه أو بالعكس ، وكل منهما : إما قصر إفراد أو قلب أو تعيين فهذه سته ، تلك عشره كامله (قوله : إذا أريد إلخ) هذا قيد فى المثال أى : أن هذا المثال إنما يكون من الحقيقى إذا أريد أن زيدا لا يتصف بغيرها أى بكل مغاير لها من الصفات وأما إذا أريد أنه يتصف بها لا بمقابلها فقط من الشعر مثلا كان من القصر الإضافى (قوله : وهو) أى : قصر الموصوف على الصفه قصرا حقيقيا لا يكاد يوجد أى : من البليغ المتحرى للصدق وهذا لا ينافى أنه قد يكون من غيره ، لكن يكون كاذبا ولفظ لا يكاد يعبر به تاره عن قله وجود الشىء فيقال : لا يكاد يوجد ، كذا بمعنى أنه لا يوجد إلا نادرا تنزيلا للنادر منزله الذى لا يقارب الوجود وتاره يعبر به عن نفى الوقوع والبعد عنه أى : لا يقرب ذلك الشىء إلى الوجود أصلا ، وهذا الثانى هو المناسب لقوله بعد لتعذر الإحاطه بصفات الشىء أى : لعدم إمكان الإحاطه بصفات الشىء عاده ؛ لأنه إذا تعذر فى العاده إحاطه المخلوق بصفات الشىء لم يتأتّ للمحترز عن نقيصه الكذب أن يأتى به قاصدا لمعناه الحقيقى (قوله : لتعذر الإحاطه إلخ) أى : لتعذر إحاطه المتكلم بها ، ثم إن ذلك التعذر لا ـ لكثرتها حتى يتوجه عليه إمكان الإحاطه الإجماليه وكفايتها فى القصر كما فى : ليس فى الدار إلا زيد بل لأن من الصفات ما هو

حتى يمكن إثبات شيء منها ونفى ما عداها بالكليه بل هذا محال ؛ لأن للصفه المنفيه نقيضا وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضروره امتناع ارتفاع النقيضين ، مثلا : إذا قلنا : ما زيد إلا كاتب ؛ وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه ؛ وهو محال.

(والثانى :) أى : قصر الصفه على الموصوف من الحقيقى ...

******

حقيقى خصوصا النفسيه فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق إثبات واحده منها ونفى ما سواها مطلقا – قاله الفنرى.

(قوله : حتى يمكن إلخ) تفريع على الإحاطه أى : أن الإحاطه بصفات الشيء التى يتفرع عليها إمكان إثبات شيء منها ونفى ما عداه بالكليه متعذره وضمير منها لصفات الشيء (قوله : ونفى ما عداها) الأولى ونفى ما عداه أى : الشيء المثبت إلا أن يقال : إنه أنث الضمير إلى أن الشيء المذكور صفه (قوله : بل هذا) أى : قصر الموصوف على الصفه قصرا حقيقيا محال وهذا إضراب على قول المصنف وهو لا يكاد يوجد ، وفيه أنه لا حاجه لذلك الإضراب ؛ لأن قول المصنف وهو لا يكاد يوجد يفيد المحاليه خصوصا ، وقد علل بعد ذلك بالتعذر ، وقد يقال : إن المتعرض له فى المتن إنما هو كون هذا القصر غير واقع بالكليه وكم من أمور غير واقعه وليست محالا ولا دلاله للتعذر على المحاليه ؛ لأن المراد التعذر عاده لا عقلا على أن كثيرا ما يراد به التعسر.

(قوله : لأن للصفه المنفيه) المراد جنس الصفه ولو قال لأن لكل من الأوصاف المنفيه نقيضا وهو ثبوتها ألبته لكان أوضح (قوله : وهو) أى : النقيض من الصفات التى لا يمكن نفيها (قوله : ولا بنقيضه) أعنى عدم القيام الصادق بالجلوس والاضطجاع أى : ولزم أن لا يتصف بالحركه ولا بنقيضها ، ولزم أن لا يتصف بالشعر ولا بنقيضه وهكذا كل وصف مغاير للكتابه ، لا يقال : المراد من قولنا ما زيد إلا كاتب نفى اتصافه بغير الكتابه من الصفات الوجوديه والنقيض أمر عدمى ، وحينئذ فلا يكون إثبات صفه ونفى ما عداها محالا ؛ لأنا نقول الكلام فى القصر الحقيقى وهو لا يتصور إلا بنفى كل ما هو غير المثبت فعلى فرض لو أريد نفى الصفات الوجوديه إنما يلزم عدم ارتفاع النقيضين

(كثير ، نحو : ما فى الدار إلا زيد) على معنى أن الحصول فى الدار المعينه مقصور على زيد (وقد يقصد به) أى : بالثانى (المبالغه ...

******

لا صحه القصر الحقيقى على أن قصد الأوصاف الوجوديه فقط لو سلمنا كونه عذرا لم يندفع به ما ذكر ، إذ من الصفات الوجوديه ما يستلزم نقيض إحداهما عين الأخرى كحركه الجسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا ، إذ من جمله المنفيات الحركه فيلزم ثبوت السكون عند انتفائها ولا يتأتى نفيهما معا لمساواه كل منهما لنقيض الآخر - كذا قال الفنرى ، ورد هذا بأن غايته الامتناع فى بعض الأحيان وهو ما إذا كان الموصوف الجسم والوصف غير الحركه والسكون وهو ظاهر (قوله : كثير) أى : لعدم التعذر بالإحاطه فلا محاليه بالأولى (قوله : ما فى الدار إلا زيد) أورد على هذا المثال بأن الكون فى الدار المعينه لا ينحصر فى زيد ؛ لأن الهواء الذى لا يخلو منه فراغ عاده كائن فى الدار ، فإن أجيب بأن المراد نفى الكون عن نوع زيد بأن يكون التقدير ما فى الدار إنسان أو أحد إلا زيد ليقع الاستثناء متصلا قلنا صار القصر إضافيا ، ولزم صحه هذا فى قصر الموصوف على الصفه الذى جعل متعذرا أو محالا ، إذ يصح قولك ما هذا الثوب إلا أبيض بتقدير ما هذا الثوب ملونا بشىء من الألوان غير البياض ، فالأولى التمثيل بقولنا لا واجب بالذات إلا الله وما خاتم الأنبياء إلا محمد - صلى الله عليه وسلم - انتهى يعقوبى.

(قوله : المعينه) أخذ هذا القيد من جعل اللام فى الدار للعهد ولا بد من هذا القيد ، وذلك لأنه إذا أريد دار معينه صح أن تحصر هذه الصفه وهى الكون فيها فى زيد فلا يكون فيها غيره أصلا ، وأما لو أريد مطلق دار فلا يصح إذ لا يتأتى عاده حصر الكون فى مطلق الدار فى زيد ، إذ لا بد من كون غير زيد فى دار ما.

(قوله : أى بالثانى) أى : وهو قصر الصفه على الموصوف قصرا حقيقيا ، قال الفنارى : وإرجاع الضمير إلى الحقيقى مطلقا ، بل إلى مطلق القصر أصح وأشمل ، إذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائى فى الإضافى - اللهم إلا أن يقال : إنه لم يقع مثله فى كلام البلغاء ، وإن جاز وأفاد عقلا (قوله : المبالغه) أى : فى كمال الصفه فى ذلك الموصوف

لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا : ما فى الدار إلا زيد أن جميع من فى الدار ممن عدا زيدا فى حكم العدم ؛ فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا ، وأما فى القصر الغير الحقيقى فلا يجعل غير المذكور بمنزله العدم ؛ بل يكون المراد أن الحصول فى الدار مقصور على زيد ؛ ...

******

فتنفى عن غيره على وجه العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ، وإن كانت فى نفس الأمر ثابته لذلك الغير أيضا (قوله : لعدم الاعتداد إلخ) أى : وإنما يفعل ذلك لعدم الاعتداد فى تلك الصفه بغير المذكور ، وذلك إذا كان المقام مقام مذمه لغير المذكور ودعوى نقصانه وذلك كما إذا وجد علماء فى البلد وأريد المبالغه فى كمال صفه العلم فى زيد ، فينزل غير زيد منزله من انتفت عنه صفه العلم لعدم كمالها فيه ، ويقال : لا عالم فى البلد إلا زيد (قوله : قصرا حقيقيا ادعائيا) انظر هل إطلاق الحقيقى عليه حقيقه أو مجاز ، واستظهر السيد الصفوى الثانى ، ويدل له قول الشارح أول الباب بحسب الحقيقه ونفس الأمر - انتهى سم ، وفى العروس : أنه من مجاز التركيب ؛ لأنه إذا قيل لا عالم فى البلد إلا زيد على وجه حصر العلم فيه ونفيه عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم فى ذلك الغير ، فنفى العلم عن غير زيد الذى تضمنه هذا الحصر ليس كذلك فى نفس الأمر ، وإنما نسب ذلك النفى إلى الغير لكونه بمنزله المتصف بالنفى لضعف الإثبات فيه ونسبه الشىء لغير من هو له مجاز تركيبى.

(قوله : وأما فى القصر الغير الحقيقى) أى : وهو الإضافى فلا يجعل إلخ وهذا الذى ذكره الشارح إشاره للفرق بين الإضافى والقصر الحقيقى الادعائى ، وحاصله أن الإضافى يعتبر بالإضافه إلى شىء معين من غير اعتبار المبالغه والتنزيل والحقيقى الادعائى مبنى على المبالغه والتنزيل ، فإذا قلت ما فى الدار إلا زيد وأردت لا غيره وكان فيها غيره ونزلته منزله العدم كان القصر حقيقيا ادعائيا ، وإن أردت لا عمرو وكان فيها بكر وخالد أيضا كان إضافيا ، وقد يعتبر فى الإضافى تلك المبالغه بأن يجعل ما يكون القصر بالإضافه إليه منزله العدم ، فإذا قلت : ما فى الدار إلا زيد بمعنى أن الحصول فى الدار مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو ، وإن كان حاصلا لبكر وخالد

بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو وإن كان حاصلا لبكر وخالد.

(والأول :) أى : قصر الموصوف على الصفه (من غير الحقيقى : ...

******

فذلك قصر إضافى على وجه الحقيقه ، فإذا جعل ما يكون القصر بالإضافه إليه وهو عمرو منزله العدم كان قصرا إضافيا على وجه المبالغه ، والحاصل أن أقسام القصر أربعه قصر حقيقى على وجه الحقيقيه وقصر حقيقى على وجه المبالغه وقصر إضافى على وجه الحقيقه ، وكذا على وجه المبالغه والفرق بين الثانى وهو الحقيقى الإدعائى والرابع وهو الإضافى الادعائى أن الحقيقى يجعل فيه ما عدا المقصور بمنزله العدم كقولنا : ما فى الدار إلا زيد إذا كان فى الدار غير زيد ، وجعل منزله العدم والإضافى يجعل فيه ما يكون القصر بالإضافه إليه منزله العدم كالمثال المذكور إذا قصد أن الحصول فى الدار مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو وجعل عمرو منزله العدم ، فالأول ينزل فيه جميع من سوى المقصور بمنزله العدم والثانى ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصر بالإضافه إليه منزله العدم ، وأما الفرق بين الإضافى على وجه الحقيقه والإضافى على وجه المبالغه فقد علم مما مر كالفرق بين الحقيقى الادعائى والإضافى على وجه الحقيقه (قوله : بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو) أى : الذى هو ليس موجودا فيها وقوله ، وإن كان حاصلا لبكر وخالد أى : اللذين هما فيها ولم ينزلا منزله العدم.

(قوله : والأول إلخ) لما فرغ من أقسام الحقيقى الأربعه شرع فى أقسام الإضافى وهى سته كما عرفت وقوله من غير الحقيقى حال من المبتدأ أو الخبر أو صفه للمبتدأ أى : الكائن من غير الحقيقى ومن كلام المصنف هذا تعلم عدم جريان الانقسام إلى الإفراد والتعيين والقلب فى الحقيقى ، بل هى خاصه بالقصر الإضافى ، ولا يرد على هذا لا إله إلا الله ، فإنها من قصر الصفه على الموصوف قصرا حقيقيا أى : لا غيره قصر إفراد للرد على معتقد الشركه ؛ لأنا نقول : إنها من قصر الصفه أى : الألوهيه على الموصوف أى : الله قصرا إضافيا أى : بالنسبه إلى المعبودات الباطله وهى الأصنام والأوثان قصر إفراد ردا على من اعتقد شركتها مع الله فى الألوهيه ؛ لأن العبره فى الإفراد وأخويه بحال المخاطب واعتباره والمخاطبون بلا إله إلا الله لا يعتقدون شركه كل ما عدا الله تعالى

تخصيص أمر بصفه دون) صفه (أخرى أو مكانها ، والثانى :) أى : قصر الصفه على الموصوف من غير الحقيقى (تخصيص صفه بأمر دون) أمر (آخر أو مكانه) وقوله : دون أخرى - معناه : ...

******

معه فى الألوهيه حتى يكون القصر فى كلمه التوحيد قصرا حقيقيا ، بل إنما يعتقدون شركه الأوثان والأصنام ، فالمعنى أن الألوهيه مقصوره على الله لا تتجاوزه إلى الأوثان والأصنام ولا ينظر إلى الواقع - كذا قرر بعض الأفاضل ، وعلل فى المطول عدم جريان الانقسام فى الحقيقى بأنه لا يتصور من السامع العاقل أن يعتقد ثبوت جميع الصفات لأمر أو جميعها إلا واحده أو يتردد فيه كيف وفيها ما هى متقابله حتى يقصر بعضها وينفى الباقى إفرادا أو قلبا أو تعيينا ، وكذا قصر الصفه على هذا المنوال.

(قوله : تخصيص أمر) وهو الموصوف المقصور والباء فى قوله بصفه داخله على المقصور عليه ، وفى الحقيقه هو على حذف مضاف أى : بثبوت صفه وإضافه صفه لما بعده من إضافه المصدر لمعموله أى : تخصيص المتكلم أمرا بثبوت صفه ، وقوله دون أخرى حال من فاعل المصدر أى : حال كون المتكلم متجاوزا تاركا الصفه الأخرى وفهم منه أن هناك صفه يمكن أن تشارك هذه فى تخصيص ذلك الأمر بها ، لكن جعلت له إحداهما فى مكان ليست فيه تلك الأخرى فيفهم منه أنه لم يتصف بتلك الأخرى ، وأن تلك الأخرى لم يتقرر لها ذلك المكان بدلا عن هذه.

(قوله : أو مكانها) أى : أو تخصيص أمر بصفه مكان صفه أخرى وهذا قصر القلب وما قبله قصر الإفراد ، وأما قصر التعيين فهو داخل فى قوله أو مكانها على طريقه المصنف وفيما قبله على طريقه السكاكى ، وكذا يقال فيما بعد ومكانها قيل حال ومعناه أو واضعا تلك الصفه مكان أخرى ، وقيل : إنه منصوب على الظرفيه أى بصفه واقعه فى مكان صفه أخرى واحده كانت أو أكثر (قوله : والثانى) أى : من غير الحقيقى الذى هو الإضافى (قوله : بأمر) هو الموصوف أى : تخصيص المتكلم صفه بأمر حاله كون المتكلم متجاوزا وتاركا أمرا آخر أو حال كون الصفه متجاوزه أمرا آخر (قوله : أو مكانه) أى : أو تخصيص صفه بأمر مكان آخر (قوله : معناه إلخ) ذكره ليتبين به المراد

متجاوزا الصفه الأخرى فإن المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين ، والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز الأخرى ، ومعنى دون فى الأصل : أدنى مكان من الشىء ، يقال : هذا دون ذلك - ...

******

من قوله دون أخرى فإنه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفه وعدم التعرض لانتفائها مع أنه ليس مرادا ، إذ المراد التعرض لانتفائها (قوله : متجاوزا الصفه الأخرى) أشار به إلى أن دون وقع حالا وذو الحال : إما المفعول المذكور وهو الأمر ، وإما الفاعل وهو المخصص ، فإنه مراد بحسب الحقيقه فهو فى قوه الملفوظ - كذا فى الفنرى ، لكن جعله حالا من الفاعل هو الذى يدل عليه قول الشارح والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز الأخرى مع أن فى جعله حالا من المفعول إتيان الحال من النكره.

(قوله : اعتقد اشتراكه) أى : الموصوف فى صفتين وفى الكلام قلب ، والأصل اعتقد اشتراك صفتين فيه بدليل ما يأتى له عند قول المصنف من يعتقد الشركه حيث قال أى : شركه صفتين فى موصوف ولو قيل أى : اعتقد اشتراكه بين صفتين لم يحتج للتأويل (قوله : ويتجاوز الأخرى) أى : يتباعد عن ثبوت الأخرى إلى نفيها.

(قوله : ومعنى دون إلخ) حاصله أن أصل دون أن يستعمل فى المكان المحسوس المنحط أى : المنخفض بالنسبه لمكان آخر انحطاطا يسيرا فهى فى الأصل اسم مكان فيقال هذا البيت مثلا دون ذلك البيت إذا كان أحط منه قليلا ، ثم استعملت فى المكان المعنوى من الأحوال والرتب مع مراعاه أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبه من الآخر فيقال : زيد دون عمرو فى الفضل ، ثم نقلت إلى تخطى حكم إلى حكم وتجاوز حد إلى حد بعد نقلها للمكان المعنوى المراعى فيه شرف غير صاحبه ، ثم أريد بالمصدر الذى هو التجاوز اسم الفاعل كما فى كلام المصنف فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمرا بصفه حال كونه متجاوزا صفه أخرى اعتقد فيها الشركه (قوله : أدنى مكان من الشىء) أى : أخفض مكان أى مكان منخفض بالنسبه لمكان آخر - كذا قرر شيخنا العدوى ، والمراد المكان المحسوس (وقوله : من الشىء) متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال : دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلى ، فلا يلزم استعمال أفعل التفضيل بالإضافه ومن قاله الفنرى.

إذا كـان أحـط منه قليلا ؛ ثم اسـتعير للتفاوت فى الأحوال والرتب ، ثم اتسع فيه فاسـتعمل فى كل تجاوز حـد إلى حـد ، وتخطى حكم إلى حكم. ولقائل أن يقول : إن أريد بقوله : دون أخرى ، ودون آخر - دون صفه واحده أخرى ، ودون أمر واحد آخر - فقـد خرج عن ذلـك مـا إذا اعتقـد المخـاطب اشتراك مـا فوق الاـثنين كقولنـا : ما زيـد إلا كاتب لمن اعتقـده كاتبا ، وشاعرا ، ومنجما ، وقولنا : ما كاتب إلا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا ، وعمرا ، أو بكرا.

******

(قوله : إذا كان أحط منه) أى : فى الحسن (قوله : ثم استعير) أى : نقل أو المراد الاستعاره التصريحيه وقوله للتفاوت إلخ : الأولى للرتبه المنحطه كما تقـدم فتكون دون اسـتعملت فى المكان المعنوى بالنقل أو بالاسـتعاره من المكان الحسـى بعد تشبيه المكان المعنوى به ، وقـد يقـال : إن فى الكلاـم حـذف مضـاف وفى بمعنى من البيانيه لـذلك المحـذوف أى لـذى التفاوت من الرتب والأـحوال (قوله : ثم اتسع فيه) أى : بطريق النقـل أو المجـاز المرسـل من اسـتعمال المقيـد فى المطلق ؛ لأـن المراد فاسـتعمل فى تجـاوز حـد وإن لم يكن هنـاك تفـاوت كمـا فى القيـام دون القعود أو من اسـتعمال اسم الملزوم فى اللازم ؛ لأن التفاوت يلزمه التجاوز ، أو المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقه عرفيه (وقوله : فى كل تجاوز) أى : فى كل ذى تجاوز حد إلى حد وذى تخطى إلـخ ، والمراد بالحكم المحكوم به ، ثم يحتمل أن المراد بالحـد الحكم فالعطف للتفسير ، لكن لا يتناول كلامه حينئذ دون التى فى قصـر الصـفه على الموصوف أو الأمر المحكوم عليه ، فالعطف مغاير فيدخل فى قوله : تجاوز حد إلى حد دون التى فى قصر الصفه على الموصوف فى قوله : تخطى حكم إلى حكم دون التى فى قصر الموصوف على الصفه - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : ولقائل إلـخ) هذا اعتراض على تعريف المصـنف ، وحاصـله أنه إن اختار الشق الأول من شـقى الترديد كان التعريف غير جامع لبعض أفراد القصـر الإضافى وهو ما يكون لنفى أكثر من صـفه واحـده أو أمر واحـد ، وإن اختار الشق الثانى كان التعريف غير مانع لصدقه على القصـر الحقيقى ؛ لأنه تخصيص أمر بصفه دون سائر الصفات ، وتخصيص صفه بأمر دون سائر الأمور (قوله : كقولنا ما زيد إلا كاتب) أى : فى قصر

وإن أريد الأعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقى ، وكذا الكلام على مكان أخرى ومكان آخر (فكل منهما) أى : فعلم من هذا الكلام ، ...

******

الموصوف على الصفه وقوله : وما كاتب إلا زيد أى : فى قصر الصفه على الموصوف ، وقوله اشتراك ما فوق الاثنين أى : اشتراك الموصوف فيما فوق الاثنين فى قصر الموصوف على الصفه أو اشتراك ما فوق الاثنين فى الموصوف فى قصر الصفه ، وأجيب باختيار الشق الثانى ، لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفصيل بأن يلاحظ الصفات أو الأمور الموصوفه المتجاوز عنها تفصيلا بخلاف القصر الحقيقى ، فإنه يلاحظ النفى عن الغير على سبيل الإجمال ، والحاصل أن النظر فى غير الحقيقى إلى كل فرد من المتجاوز عنه تفصيلا ضروره الرد على معتقد ثبوته وليس هو جميع ما غاير المقصور حتى يكون بالنظر إليه إجمالا بخلاف الحقيقى مثلا إذا قيل : لا قائم إلا زيد إن لوحظ لا غيره كان القصر حقيقيا ، وإن لوحظ لا عمرو ولا بكر ولا خالد كان إضافيا ، وأجيب أيضا بأن المراد أعم من الواحد وغيره بشرط أن لا يكون الأعم هو الجميع ، وحينئذ فلا يدخل القصر الحقيقى فى التعريف والقرينه على ذلك المراد المقابله ، وأجاب فى المطول باختيار الشق الثانى ، وهذا المعنى وإن كان مشتركا بين الحقيقى وغيره ، لكنه خصصه بغير الحقيقى ؛ لأنه ليس بصدد التفسير للقصر الغير الحقيقى لأجل أن يتميز عن القصر الحقيقى ؛ لأن ذلك قد علم من قوله وهو نوعان ، بل غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم إلى قصر الأفراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجرى فى القصر الحقيقى ، إذ العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفه واحده ولا يردده أيضا بين ذلك ، وكذا اشتراك صفه بين جميع الأمور - انتهى.

(قوله : وكذا الكلام إلخ) أى : من أنه إن أريد مكان صفه واحده أخرى أو مكان أمر واحد آخر يخرج ما إذا اعتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين وإن أريد أعم دخل القصر الحقيقى ؛ لأنه يصدق عليه أنه تخصيص بصفه مكان سائر الصفات وتخصيص بأمر مكان سائر الأمور (قوله : فكل منهما) أى : من الأول والثانى من غير الحقيقى وقوله فكل إلخ نتيجه لما تضمنه التعريف من التنويع فالأضرب أربعه : -

ومن استعمال لفظ ، أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفه ، وقصر الصفه على الموصوف (ضربان :) الأول : التخصيص بشيء ...

******

الأول منها : تخصيص أمر بصفه دون أخرى. الثانى : تخصيص أمر بصفه مكان أخرى. الثالث : تخصيص صفه بأمر دون آخر. الرابع : تخصيص صفه بأمر مكان آخر (قوله : ومن استعمال لفظ أو فيه) أى : ومن لفظ أو التنويعيه المستعمله فيه فى قوله أو مكانها أو مكانه. قيل : إن هذا من عطف التفسير بحسب المراد ، وقال الشيخ يس : الظاهر أنه عطف سبب على مسبب ؛ لأن سبب علم ما ذكر من ذلك الكلام استعمال أو فيه كما لا يخفى ، وعلى كل حال فليس ضرورى الذكر نعم له فائده وهو الدلاله على أن أو فى كلام المصنف للتنويع لا للشك ، وإلا لم يفد كلامه هذا المعنى (قوله : الأول) أى : من كل منهما ، وكذا يقال فى قوله والثانى ؛ وذلك لأن قوله التخصيص بشيء أعم من كونه أمرا أو صفه ، وقوله دون شيء أى صفه أو أمر على التوزيع ، وكذا قوله بشيء أى : صفه أو أمر ، وقوله مكان شيء أى : صفه أو أمر على التوزيع (قوله : من ضربى كل إلخ) المراد بكل ما بينه الشارح بقوله من قصر الموصوف على الصفه وقصر الصفه على الموصوف ، والقسم الأول من قصر الموصوف على الصفه : هو المعبر عنه بقوله تخصيص أمر بصفه دون صفه أخرى ، والقسم الثانى منه : هو المعبر عنه بقوله تخصيص أمر بصفه مكان صفه أخرى ، والقسم الأول من قصر الصفه على الموصوف : هو المعبر عنه بقوله تخصيص صفه بأمر دون أمر آخر ، والقسم الثانى منه : هو ما عبر عنه بقوله تخصيص صفه بأمر مكان أمر آخر ، وبذلك ظهر أن قول الشارح ويعنى بالأول إلخ أى : بالقسم الأول من النوع الأول ، والقسم الأول من النوع الثانى ، والحاصل أن المراد بالأول هو الذى لم يعبر فيه بلفظ مكان ، بل بدون سواء كان من قصر الموصوف على الصفه أو العكس ، والمراد بالثانى ما كان فيه لفظ مكان ، وإنما كان ذاك أولا وهذا ثانيا لوقوعه كذلك فى التعريف أو التقسيم (قوله : من قصر الموصوف إلخ) بيان لكل (قوله : ويعنى بالأول) أى : من الضربين ، وإنما أتى بالعنايه هنا ، وفى قوله وبالثانى : لخفاء المراد من الأول والثانى ؛ لأنه لم يبين الأول من الضربين والثانى منهما ،

دون شيء ، والثانى : التخصيص بشيء مكان شيء (والمخاطب بالأول ...

******

لكن بداءه المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشيء دون شيء وتثنيته بالتخصيص بشيء مكان شيء قرينه على المراد - أفاده سم.

(قوله : دون شيء) أى : لا التخصيص بشيء مكان شيء ، فإنه الثانى كما يأتى (قوله : من يعتقد الشركه) أى : غالبا وقد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركه ولو كان هذا المخاطب معتقدا للانفراد كأن يعتقد مخاطب اتصاف زيد بالشعر فقط.

ويعتقد أنك تعتقد اتصافه بالشعر والكتابه أو التنجيم مثلا فتقول له : ما زيد إلا شاعرا لتعلمه أنك لا تعتقد ما يعتقده فيك (قوله : أى شركه صفتين) يعنى فأكثر وكذا يقال فى قوله شركه موصوفين ، وفى الأطول قوله من يعتقد الشركه هكذا اتفقت كلمتهم وينبغى أن يصح لخطاب من يعتقد اتصاف المسند إليه بالمقصور عليه ويجوز اتصافه بالغير فيقصر قطعا لتجويز الشركه (قوله : فالمخاطب بقولنا إلخ) اعلم أن المقصور عليه أبدا ما بعد إلا والمقصور ما قبلها وحاصل ما قاله الشارح : إنه إذا اعتقد المخاطب أن زيدا شاعر وكاتب ومنجم مثلا قلت فى نفى ذلك الاعتقاد ما زيد إلا شاعر هذا فى قصر الموصوف وإذا اعتقد أن زيدا وعمرا وخالدا اشتركوا فى صفه الشعر ، فإنك تقول فى نفى ذلك الاعتقاد : ما شاعر إلا زيد وهذا فى قصر الصفه ، إذ المعنى أن الشعر مقصور على زيد لا يتصف به عمرو مثلا وجاز أن زيدا يتصف به أيضا (قوله : لقطع الشركه) أى : لقطع ذلك القصر أو ذلك المتكلم الشركه التى اعتقدها المخاطب وإبطاله إياها ووصف الشركه بكون المخاطب اعتقدها احترازا عن الشركه فى نفس الأمر فلا يصح إرادتها لعدم تحققها (قوله : بالثانى) عطف على قوله بالأول ومن يعتقد العكس عطف على من يعتقد الشركه السابق وعاملها واحد ذاتا وهو المخاطب لكنه عامل فى الجار والمجرور من حيث إنه مشتق ، وفى من يعتقد من حيث إنه مبتدأ فإن قلنا الاختلاف بالحيثيه كالاختلاف الذاتى قدرنا للثانى عاملا أى : والمخاطب بالثانى إلخ ويجعل من عطف الجمل لا المفردات وإلا كان من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين ، وإن قلنا الاختلاف بالحيثيه ليس كالاختلاف الذاتى فلا يحتاج إلى تقدير عامل -

من ضربى كل) من قصر الموصوف على الصفه ، وقصر الصفه على الموصوف ويعنى الأول : التخصيص بشىء دون شىء (من يعتقد الشركه) أى : شركه صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفه ، وشركه موصوفين فى صفه واحده فى قصر الصفه على الموصوف ، فالمخاطب بقولنا : ما زيد إلا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابه ، وبقولنا : ما كاتب إلا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابه.

(ويسمى) هذا القصر (: قصر إفراد لقطع الشركه) التى اعتقدها المخاطب (و) المخاطب (بالثانى) أعنى التخصيص بشىء مكان شىء من ضربى كل من القصرين (من يعتقد العكس) أى : عكس الحكم الذى أثبته المتكلم ،

******

كذا قيل ، وقد يقال إن العاملين هنا مختلفان ذاتا حقيقه ؛ لأن المبتدأ فى الحقيقه أل ، وحينئذ فلا بد من تقدير عامل هنا كما فعل الشارح (قوله : من ضربى كل من القصرين) أى : قصر الموصوف على الصفه والعكس.

(قوله : من يعتقد العكس) أى : عكس الحكم هذا بالنظر للغالب وإلا فقد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس ، وإن كان هو لا يعتقد العكس ، وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لإفاده لازم الفائده ببيان المتكلم إن ما عنده هو ما عند المخاطب مثلا لا ما توهمه فيه ، ثم إن المراد بعكس الحكم المثبت ما ينافى ذلك الحكم ففى قصر الصفه ، إذا اعتقد المخاطب أن القائم عمرو لا زيد تقول نفيا لذلك الاعتقاد ما قائم إلا زيد حصرا للقيام فى زيد ونفيا له عن عمرو وفى قصر الموصوف إذا اعتقد أن زيدا قاعدا لا قائم تقول ما زيدا لا قائم أى : لا قاعد ، قال الشيخ يس : انظر هل المراد بالاعتقاد فى هذا المقام حقيقته الأصوليه ، أو المراد به ما يشمل التجويز فيدخل فيه الظن ، بل والوهم ، وأما شمول الاعتقاد هنا لليقين فلا كلام فيه ، إذ هو أولى. ا ه.

وقد يقال : إن ظاهر قوله أو تساويا عنده أن الظن كالاعتقاد ، وحينئذ فالمراد بالاعتقاد ما يشمل التجويز - فتأمل.

فالمخاطب بقولنا : ما زيد إلا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام ، وبقولنا : ما شاعر إلا زيد من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا عنده) عطف على قوله : يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الإيضاح ؛ أى : المخاطب بالثانى أما من يعتقد العكس ، أو من تساوى عنده الأمران ؛ أعنى : الاتصاف بالصفه المذكوره ، وغيرها فى قصر الموصوف ،

******

(قوله : فالمخاطب) مبتدأ خبره من اعتقد وفيه ضمير مستتر هو نائب الفاعل يرجع إلى أل (قوله : اعتقد اتصافه بالقعود) أى : سواء اعتقد اتصافه بشىء آخر أم لا (قوله : قلب حكم المخاطب) أى لأن فيه قلبا وتبديلا لحكم المخاطب كله بغيره بخلاف قصر الإفراد ، فإنه وإن كان فيه قلب وتبديل ، لكن ليس لكل حكم المخاطب ، بل فيه إثبات البعض ونفى البعض (قوله : أو تساويا عنده) ينبغى كما قال الصفوى أن يدخل فى قصر التعيين ما إذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما ، وكذا ما لو جزم بثبوت صفه على التعيين وأصاب وبثبوت أخرى معها لا على التعيين ، وكذا إذا شك فى ثبوت واحده وانتفائها بخلاف ما لو أخطأ فى الصفه التى اعتقدها على التعيين ، فإن القصر حينئذ يكون بالنسبه إليها قصر قلب وبالنسبه لما تردد فيه قصر تعيين (قوله : على ما يفصح عنه لفظ الإيضاح) أى : فالأولى حمل كلامه هنا عليه ليتطابقا وإن احتمل على بعد عطفه على يعتقد الشركه أى : إن المخاطب بالأول من يعتقد الشركه أو تساوى عنده الاتصافان أى : الاتصاف بالصفه ، والاتصاف بغيرها فى قصر الموصوف ، واتصاف الموصوف بصفه ، واتصاف غيره بها فى قصر الصفه ، وعلى هذا فيكون قصر التعيين داخلا فى الأول ، والحاصل أنه لو لا ما فى الإيضاح لأمكن عطف تساويا عنده على يعتقد الشركه فيكون قصر التعيين داخلا فى الأول وهو التخصيص بشىء دون شىء فيوافق ما فى المفتاح ، وعباره الإيضاح والمخاطب بالثانى : أما من يعتقد العكس ، وأما من تساوى الأمران عنده فهى صريحه فى العطف الذى قاله الشارح (قوله : الأمران) أشار بذلك إلى أن ضمير تساويا راجع لمعلوم من السياق وهو الأمران الشاملان للأمرين فى قصر الصفه وللصفتين فى قصر الموصوف (قوله : بالصفه المذكوره وغيرها)

واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفه فى قصر الصفه ؛ حتى يكون المخاطب بقولنا : ما زيد إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين ، وبقولنا : ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين (ويسمى) هذا القصر : (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب ، فالحاصل أن التخصيص بشيء دون شيء قصر إفراد ، والتخصيص بشيء مكان شيء إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب ، وإن تساويا عنده قصر تعيين ؛ وفيه نظر ؛ لأنا لو سلمنا أن فى قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر ؛ فإن قولنا : ما زيد إلا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ؛ ...

******

أى : على سبيل البدليه فالواو بمعنى أو ويدل لذلك قوله بعد حتى يكون المخاطب إلخ (قوله : واتصاف الأمر المذكور وغيره) الواو بمعنى أو (قوله : حتى يكون إلخ) تفريع على قوله أو تساويا فحتى تفريعيه بمعنى الفاء (قوله : ما زيد إلا قائم) أى : فى قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما شاعر إلا زيد أى : فى قصر الصفه (قوله : لتعيينه) أى : القصر أو المتكلم ، وقوله : ما أى حكما وقوله غير معين أى : مبهم عند المخاطب شاك فى ثبوته (قوله : فالحاصل) أى : حاصل ما سبق من قوله والأول من غير الحقيقى إلى هنا ، وقوله : إن التخصيص أى : تخصيص المتكلم شيئا بشيء ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان ، والمفعول المحذوف الذى هو الشيء إن كان واقعا على الصفه كان المراد بقوله بشيء الموصوف فيتحقق قصر الصفه على الموصوف أى : جعلها مقصوره على الموصوف ، وإن كان واقعا على الموصوف ، كان المراد بقوله بشيء الصفه ، فيتحقق قصر الموصوف على الصفه أى : جعلك هذا الموصوف مقصورا على تلك الصفه ، فالباء فى بشيء داخله على المقصور عليه على كلا الأمرين.

(قوله : والتخصيص إلخ) يجوز أن يكون بالنصب عطفا على اسم أن فيكون من عطف معمولين على معمولى أن ويجوز الرفع ويكون من عطف الجمل ، وقوله بشيء أى : صفه كان أو موصوفا (قوله : وإن تساويا عنده قصر تعيين) هذا قسيم قوله إن اعتقد (قوله : وفيه نظر) أى : فى هذا الحاصل نظر (قوله : لأنا لو سلمنا) فيه إشاره إلى

ولهذا جعل السكاكى التخصيص بشىء دون شىء مشتركا بين قصر الإفراد والقصر الذى سماه المصنف : قصر تعيين ، وجعل التخصيص بشىء مكان شىء ...

******

منع كون التعيين من تخصيص شىء بشىء مكان آخر ، وحاصل ذلك النظر أنا لا نسلم أن فى قصر التعيين تخصيص شىء بشىء مكان شىء آخر ؛ لأن المخاطب به لم يثبت الصفه الأخرى فى قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يعينه ، بل هو متردد بينهما سلمنا أن فيه تخصيصا بشىء مكان شىء آخر ولو احتمالا ، فلا يخفى أن فيه أيضا تخصيصا بشىء دون شىء آخر فيكون داخلا فى الأول ، وحينئذ فجعل قصر التعيين من تخصيص شىء بشىء مكان شىء لا من تخصيص شىء بشىء دون آخر تحكم (قوله : ولهذا) أى : ولأجل أن قصر التعيين فيه تخصيص بشىء دون آخر وإن كونه من تخصيص شىء بشىء دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شىء مكان آخر جعل إلخ ، وهذا اعتراض ثان غير التحكم أى : أنه يلزمه التحكم ومخالفه من تقدمه من المؤلفين بلا موجب.

(قوله : والقصر الذى سماه المصنف إلخ) تبرأ الشارح من هذه التسميه إشاره إلى أن السكاكى لا يقول بها ، إذ القصر الإضافى عنده نوعان فقط : قصر قلب لمن يعتقد العكس ، وقصر إفراد لمن يعتقد الشركه ومن لا يعتقد شيئا فأدرج ما يسميه المصنف تعيينا فى الإفراد ولا مشاحه فى الاصطلاح ، إلا أن فى قصر التعيين إزاله الشركه الاحتماليه بخلاف القسم الثانى من الإفراد ، فإن فيه إزاله الشركه الحقيقيه ، وقد يقال : إن البحث الوارد على المصنف لازم للسكاكى ولا يختص به المصنف ، إذ كما أنه لا وجه لتخصيص التعيين بالتعريف الذى فيه مكان كما عند المصنف لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذى فيه دون كما عند السكاكى ، فالصواب جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين ، وهذا كله بناء على أن مفاد مكان خلاف مفاد دون كما اعتبره المصنف ، وإلا لم يختص البحث بقصر التعيين ، بل يجرى البحث فى التعريفين باعتبار القصرين الأولين أيضا لصدق كل منهما حينئذ على الآخر - فتدبر.

قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفه إفرادا : عدم تنافى الوصفين) ...

******

(قوله : قصر قلب فقط) أى : لا قصر قلب وتعيين كما جعله المصنف ، وتحصل مما تقدم أن قصر التعيين لم يدرجه أحد فى قصر القلب لظهور أن لا عكس فيه أصلا وأما عند السكاكى ، فالتعيين من أفراد الإفراد لا قسيم له ؛ لأن الإفراد عنده عباره عن قطع الشركه سواء كانت بطريق الاحتمال أو الاعتقاد ، وعند المصنف الإفراد قطع الشركه الاعتقاديه فلا يتناول التعيين ؛ لأنه قطع الشركه الاحتماليه لاشتراك الصفتين أو الموصوفين فى أن كلا منهما يحتمل أن يكون ثابتا بدل الآخر فعليه يكون التعيين قسيما لكل من الإفراد والقلب (قوله : وشرط قصر الموصوف على الصفه إلخ) قد يقال هذا الاشتراك ضائع لعلمه مما تقدم من أن المخاطب بقصر الإفراد من يعتقد الشركه ، فإن هذا يفيد أن قصر الإفراد إنما يكون عند اعتقاد الاشتراك فى الوصفين فهو تصريح بما علم التزاما وخص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفه دون قصر الصفه على الموصوف ؛ لأن الموصوفات لا تكون إلا متنافيه - قاله السيرامى ، وفى يس : ظاهر كلام المصنف أنه لا اشتراط فى قصر الصفه على الموصوف إفرادا - وفيه نظر ، فإنه يشترط فى قصر الصفه على الموصوف عدم تنافى الاتصافين ، إذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الإفراد نحو قولك : لا أب لزيد إلا عمرو ، ونحو : ما أفضل البلد إلا زيد ؛ لأنه لا يجتمع الموصوفان فى وصف الأبوه ولا فى وصف الأفضليه فلا يتأتى فيهما قصر الإفراد بخلاف نحو قولك : لا جواد إلا حاتم فى قصر الإفراد فيصح ؛ لأن الجود يمكن أن يتصف به اثنان ، وأجيب بأن المصنف ترك هذا الاشتراط فى قصر الصفه إما لندرته ؛ لأن تنافى اتصاف الموصوفين بالصفه نادر والكثير عدم تنافيهما والكثير بمنزله اللازم فلا معنى لاشتراطه وإما للتعويل على ظهوره بالمقايسه انتهى.

(قوله : إفرادا) حال من قصر وشرط مجىء الحال من المضاف إليه موجود أى : حال كونه إفرادا أى : ذا إفراد أو مفعول مطلق أى : قصر إفراد أو مفعول لأجله أى : لأجل الإفراد (قوله : عدم تنافى الوصفين) عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم

ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف حتى تكون الصفه المنفيه فى قولنا : ما زيد إلا شاعر كونه كاتبا ، أو منجما ؛ لا كونه مفحما أى : غير شاعر ؛ لأن الإفحام ؛ وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافى الشاعريه (و) شرط قصر الموصوف على الصفه (قلبا : ...

******

وخصوص من وجه أو مطلق نحو : ما زيد إلا ماش لا أبيض أو لا ضاحك - قاله يس ، وفى عبد الحكيم مراد المصنف بعدم تنافى الوصفين ألّا يكون مفهوم أحدهما عين نفى الآخر وذلك كالمفحميه والشاعريه ولا ملزوما لنفى الآخر لزوما بينا يحصل فى الذهن بحصوله كالقعود والقيام ، إذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما ؛ لأن امتناع اجتماع النفى والإثبات من أجلى البديهيات فلا يتحقق قصر الإفراد لابتنائه على اعتقاد الشركه ، وبهذا تعلم أنه لا يرد ما قيل أن صحه اعتقاد المخاطب الاجتماع لا يتوقف على عدم التنافى لجواز أن يعتقد خلاف الواقع ، إذ الاعتقاد المطابق للواقع ليس بلازم فى القصر ولا حاجه للجواب عنه بأن المراد عدم تنافى الوصفين فى اعتقاد المخاطب لا فى الواقع - انتهى.

(قوله : ليصح إلخ) عله التنافى (قوله : حتى تكون إلخ) حتى تفريعيه بمنزله الفاء وما ذكره من عدم منافاه كونه كاتبا لكونه شاعرا مبنى على أن المراد الكتابه والشعر بالقوه فلا يصح ؛ إذ لا يمكن اجتماعهما ؛ لأن المراد بالكتابه إلقاء الكلام نثرا بقرينه مقابلتها بالشعر الذى هو إلقاء الكلام نظما - كذا ذكر بعضهم.

(قوله : وقلبا إلخ) فيه العطف على معمولى عاملين ؛ لأن قلبا عطف على إفرادا والعامل فيه قصر ، وتحقق عطف على عدم ، والعامل فيه شرط وفيه خلاف ، والراجح المنع إذا لم يكن أحد المعمولين جارا ومجرورا متقدما كما فى قولك : فى الدار زيد والحجره عمرو ، وأجاب الشارح بأنه من عطف الجمل حيث قال وشرط إلخ ، إن قلت : إنما جاء هذا من جعل قوله إفرادا وقلبا مفعولا لأجله ، ونحن نجعلهما حالا فيكون العامل فيهما شرط ، وحينئذ فيكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز ، قلت : ما زال البحث واردا ؛ لأن اختلاف جهه العمل ينزل منزله اختلاف العامل

تحقق تنافيهما) أى : تنافى الوصفين حتى يكون المنفى فى قولنا : ما زيد إلا قائم كونه قاعدا ، أو مضجعا ، أو نحو ذلك مما ينافى القيام ، ولقد أحسن صاحب المفتاح فى إهمال هذا الاشتراط ؛ لأن قولنا : ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر - قصر قلب على ما صرح به فى المفتاح ، مع عدم تنافى الشعر والكتابه ، ...

******

بناء على ما حققه العلّامه الرضى ، وقوله وشرط قصر الموصوف على الصفه قلبا إلخ : سكت عن شرط قصر الصفه على الموصوف قلبا نحو : إنما الكاتب زيد لا عمرو لمن اعتقد أن الكاتب عمرو لا زيد ، ولا يخفى عليك أن وصف الكتابه يمكن اجتماع الموصوفين فيه ، وحينئذ فلا يشترط فيه تحقق التنافى ، بل تاره لا يتحقق كما مثلنا ، وتاره يتحقق نحو : لا أب لزيد إلا عمرو فإنه قصر صفه على موصوف قصر قلب ولا يمكن اجتماع موصوفين فى وصف أبوه زيد (قوله : تحقق تنافيهما) أى : تحقق تنافى الوصفين فى الواقع لأجل أن يكون إثبات المتكلم إحدى الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهى الصفه التى تنافيه ، فيكون القصر قلب بيقين بخلاف ما إذا لم تكن إحداهما متنافيه للأخرى ، فإن المخاطب يجوز اجتماعهما فى بادئ الرأى فيحتمل أن يكون قصر إفراد ويحتاج فى كونه قصر قلب إلى أمر خارجى يعرف به أن المخاطب يعتقد العكس (قوله : حتى يكون المنفى إلخ) حتى تفريعيه بمعنى الفاء (قوله : أو نحو ذلك مما ينافى القيام) أى : ككونه مستلقيا أى : وليس المنفى بما ذكر من القصر كونه كاتبا أو شاعرا لعدم منافاتهما للقيام (قوله : ولقد أحسن إلخ) هذا تعريض بالمصنف من كونه أساء فى اشتراط هذا الشرط وهو تحقق التنافى فى قصر الموصوف على الصفه قصر قلب ، فكان ينبغى له إهماله كما أهمله السكاكى.

(قوله : على ما صرح به فى المفتاح) أى : لأن الشرط فى قصر القلب على كلام صاحب المفتاح اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلم سواء كان التنافى بينهما محققا فى الواقع أم لا ، فقول الشارح : مع عدم تنافى الشعر والكتابه أى : فى الواقع لصحه اجتماعهما فى موصوف واحد ، وإن كان المخاطب يعتقد تنافيهما ، والمراد بعدم تنافيهما

ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف ، لا يقال : هذا اشتراط للحسن ، أو المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب ؛ لأنا نقول : أما الأول : فلا دلاله للفظ عليه ، مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا : ما زيد إلا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر ، ...

******

واحد وإن كان مفهومهما مختلفا (قوله : ومثل هذا) أى : ومثل هذا القول وهو ما زيد إلا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب (قوله : خارج عن أقسام القصر) أى : مع أن القصر لا تخرج عنه هذه الأقسام الثلاثه قطعا (قوله : خارج عن أقسام القصر) أى : القصر الإضافى ، أما خروجه عن قصر الإفراد فلاعتقاد المخاطب اتصافه بصفه وفى قصر الإفراد لا بد أن يعتقد المخاطب اجتماعهما واتصافه بهما ، وأما خروجه عن قصر التعيين فلكون المخاطب به مترددا لا اعتقاد عنده والمخاطب هنا معتقد ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر ، وأما خروجه عن قصر القلب فلعدم تحقق تنافى الوصفين هنا فى الواقع وهو شرط فيه لا بد منه على ما قال المصنف ، وقوله على ما ذكره المصنف أى : من اشتراط هذا الشرط فى قصر القلب ، وأما على صنيع السكاكى من إهماله فلا يكون هذا المثال خارجا عن الأقسام الثلاثه ، بل من قبيل قصر القلب كما علمت (قوله : هذا شرط للحسن) أى : لحسن قصر القلب لا لصحته ، وحينئذ فلا يخرج ما زيد إلا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب عن أقسام القصر الثلاثه ، بل هو من قبيل قصر القلب وإن كان غير حسن (قوله : أو المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب) أى : سواء تنافيا فى الواقع أو لا كما فى المثال المذكور ، ثم إنه ليس المراد بتنافيهما فى اعتقاد المخاطب اعتقاد تنافيهما فى نفس الأمر بأن يعتقد أنه لا يمكن اجتماعهما فى نفس الأمر ، بل المراد اعتقاده ثبوت أحداهما وانتفاء الأخرى فصح رد الشارح الآتى (قوله : أما الأول) أى : وهو كونه شرطا فى حسن قصر القلب ، وحاصل هذا الرد أنا لا نسلم أن هذا مراد المصنف لعدم إشعار لفظ الكتاب به ، إذ الأصل فى الشروط أن تكون للصحه لا للحسن ، بل كلامه فى الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب ينافى كونه شرطا للحسن ؛ لأنه قال ليكون إثبات الصفه مشعرا بانتفاء غيرها ، فإن قضيته أن الشرط للتحقق لا للحسن سلمنا أن لفظ الكتاب

وأما الثانی : فلأن التنافی بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذکره فی تفسیره أن قصر القلب هو الذی یعتقد فیه المخاطب العکس فیکون هذا الاشتراط ضائعا ، وأیضا لم یصح قول المصنف : إن السکاکی لم یشترط فی قصر القلب تنافی الوصفین ، وعلل المصنف اشتراط تنافی الوصفین بقوله : لیکون إثبات الصفه مشعرا بانتفاء غیرها ؛ ...

******

مشعر بأنه شرط فی الحسن فلا نسلم عدم حسن إلخ ، فبطل حینئذ کونه شرطا فی الحسن فقول الشارح فلا دلاله للفظ أی : للفظ الکتاب أعنی المتن علیه (قوله : وأما الثانی) أی : کون المصنف أراد تنافی الوصفین فی اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الأمر (قوله : مما ذکره فی تفسیره) أی : مما ذکره فی التفریع علی تفسیره أی : تعریفه ؛ وذلک لأنه عرفه بأنه تخصیص أمر بصفه مکان صفه أخری ، ثم فرع علی ذلک قوله ، والمخاطب بالثانی من یعتقد العکس (قوله : فیکون هذا الاشتراط ضائعا) یرد مثل هذا علی قوله وشرط قصر الموصوف إفرادا عدم تنافی الوصفین ؛ لأن عدم تنافی الوصفین وإمکان اجتماعهما معلوم من قوله فی التفریع علی تعریفه والمخاطب بالأول من یعتقد الشرکه فکان اللائق ترک الاشتراط فیهما لهذا المعنی ، ولهذا لم یتعرض فی المفتاح لهذین الشرطین المذکورین فی قصر الإفراد وقصد القلب.

(قوله : وأیضا لم یصح) أی : علی إراده هذا الاحتمال الثانی (قوله : لم یصح قول المصنف) أی : فی الإیضاح الذی هو کالشرح لهذا الکتاب وحاصل کلام الشارح أنه لو کان مراد المصنف التنافی بحسب اعتقاد المخاطب لم یصح قول المصنف فی الإیضاح معترضا علی السکاکی أنه لم یشترط فی قصر القلب تنافی الوصفین کما شرطناه ؛ وذلک لأن السکاکی قد شرط فیه کون المخاطب معتقدا للعکس وهذا هو المراد بالتنافی فی اعتقاد المخاطب ، فدل هذا علی أن مراد المصنف تنافی الوصفین فی الواقع لا بحسب اعتقاد المخاطب ، إذ یبعد أن یعترض المصنف علی السکاکی بما هو قائل ومعترف به ، وإنما یعترض علیه بما تحقق إهماله له وهو التنافی فی نفس الأمر (قوله : وعلل المصنف) أی : فی الإیضاح وأشار الشارح بهذا إلی بطلان دلیل المصنف بعد ما أبطل مدعاه من اشتراط الشرط المذکور (قوله : لیکون إلخ) أی : إنما اشترط فی قصر القلب

وفيه نظر بين فى الشرح.

(وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين ، أو لا ، ...

******

تنافى الوصفين لأجل أن يكون إثبات الصفه مشعرا بانتفاء الأخرى انتهى ، فإذا قيل ما زيد إلا قائم كان إثبات القيام مشعرا بانتفاء القعود ولم يحصل ذلك الإشعار إلا إذا كان الوصفان متنافيين فى نفس الأمر (قوله : وفيه نظر بين فى الشرح) أى : وحينئذ فالحق مع السكاكى فى إهمال ذلك الشرط ، وحاصل النظر أنه إن أراد ليكون إثبات المتكلم الصفه مشعرا بانتفاء غيرها وهو ما اعتقده المخاطب ففيه أن أداه القصر مشعره بذلك من غير حاجه للتنافى ، وإن أراد أن إثبات المخاطب الصفه مشعر بانتفاء غيرها وهى التى أثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب ففيه أن إثبات المخاطب لا إشعار له بانتفاء شىء أصلا ، إذ غايه ما يفهم منه الإثبات فقط وانتفاء الغير إن فهمه منه المتكلم فبقرينه أو بعباره ، كأن يقول : ما زيد إلا قاعد فيقول المتكلم ردا عليه ما زيد إلا شاعر ولا يتوقف على التنافى ، والحاصل أن شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلم سواء تحقق التنافى بينهما أم لا ، وما ذكره المصنف من اشتراط تنافى الوصفين لا يتم (قوله : وقصر التعيين) أى : وهو إثبات المتكلم أحد الأمرين المتردد فيهما أو أحد الأمور المتردد فيها ، وقوله أعم أى : من كل واحد منهما على انفراده ، وليس المراد أنه أعم من مجموعهما بأن يتحقق بدون هذا المجموع ؛ لأنه لا يمكن ؛ لأن الوصفين فيه إما متباينان أو لا ولا واسطه بينهما ، فإن كانا متباينين تحقق القلب والتعيين دون الإفراد ، وإن كانا غير متباينين تحقق الإفراد والتعيين دون القلب والعموم باعتبار المحل وليس العموم باعتبار نفس حقيقه قصر التعيين ؛ لأنها مباينه لكل من حقيقه القصرين ، إذ لا يصدق قصر الإفراد إلا عند اعتقاد المشاركه ولا يصدق قصر القلب إلا عند اعتقاد العكس ولا يصدق قصر التعيين إلا عند عدم الاعتقادين ، وإنما كان قصر التعيين أعم محلا من كل قصرى الإفراد والقلب ؛ لأن الأول على ما مر عليه المصنف محله ما لا تنافى فيه ، والثانى محله ما فيه التنافى وقصر التعيين محله ما فيه التنافى وغيره فيكون أعم من الأول لشموله ما فيه التنافى وأعم من الثانى وهو قصر القلب لشموله

فكل مثال يصلح لقصر الإفراد أو القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس.

طرق القصر

(وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعه ، وغيرها قد سبق ذكره ، فالأربعه المذكوره ههنا

******

ما ليس فيه التنافى ، والحاصل أن عمومه بالنسبه للأول لوجوده فى محل الثانى وعمومه بالنسبه للثانى لوجوده فى محل الأول ، وليس عمومه بالنسبه لهما معا بأن يتحقق بدون هذا المجموع وإلا لزم وجود محل يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه التنافى ولا غيره ، وهذا فاسد كما لا يخفى (قوله : فكل مثال إلخ) إشاره إلى أن العموم بحسب التحقق باعتبار الصلاحيه لا بحسب الصدق أو التحقق بالفعل (قوله : من غير عكس) أى : لأنه ربما صلح للتعيين ما لا يصلح للإفراد وهو القلب وربما صلح له ما لا يصلح للقلب وهو الإفراد.

[طرق القصر] :

(قوله : وللقصر) أى : سواء كان حقيقيا أو غيره (وقوله : طرق) أى : أسباب تفيده (قوله : والمذكور) أى : والطرق المذكور ففيه تذكير الطرق نظرا للفظ أل أو يقال : أراد بالمذكور الشىء وهو مذكر وقوله ههنا أى : فى باب القصر (قوله : وغيرها) أى : كضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه بأل الجنسيه وتقديم ما حقه التأخير من المعمولات ، وأما التصريح بلفظ الاختصاص وما فى حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا ، وكذا التأكيد غير الشمولى نحو : جاء زيد نفسه أى : لا غيره وإنما اقتصر المصنف على ذكر هذه الأربعه فى هذا الباب إما لأن القصر الاصطلاحى هو ما كان بهذه الأربعه وما كان بغيرها كضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه ونحو : لفظ الخصوص فليس اصطلاحى وإن كان قصرا بالمعنى اللغوى ، أو أن القصر بضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه داخل فى القصر الاصطلاحى بأن يكون عباره عن التخصيص بأحد الطرق السبعه ، ولم يذكر هذه الثلاثه فى هذا الباب لاختصاصها بالمسند والمسند إليه ، وقد تقدم ذكرهما وعلى كلا الاحتمالين التخصيص الحاصل بصريح لفظ الخصوص والتأكيد ليس داخلا فى القصر الاصطلاحى - هذا حاصل ما ذكره العلامه عبد الحكيم.

(منها العطف كقولك فى قصره) أى : قصر الموصوف على الصفه (إفرادا : زيد شاعر لا كاتب ، أو ما زيد كاتبا بل شاعر ؛ مثل بمثالين : أولهما : الوصف المثبت فيه معطوف عليه ، والمنفى معطوف. والثانى : بالعكس ...

******

طريقه العطف

(قوله : منها العطف) أى : بلا وبل ولكن وإنما قدم العطف على بقيه الطرق ؛ لأنه أقواها للتصريح فيه بالطرفين المثبت والمنفى بخلاف غيره فإن النفى هنا ضمنى ثم النفى والاستثناء أصرح من إنما وأخر التقديم عن الكل ؛ لأن دلالته على القصر ذوقيه لا وضعيه ، واعلم أن العطف يكون للقصر الحقيقى والإضافى ؛ وذلك لأنه أن كان المعطوف خاصا نحو : زيد شاعر لا عمرو ، فالقصر إضافى ، وإن كان عاما نحو : زيد شاعر لا غير زيد ، فالقصر حقيقى.

(قوله : زيد شاعر لا- كاتب) أى : لمن اعتقده كاتبا وشاعرا (قوله : والثانى بالعكس) وهو أن الوصف المنفى فيه معطوف عليه والمثبت معطوف ، لكن كون ثانى الاسمين معطوفا على المنفى محل نظر ؛ لأنه إن عطف بالنصب على لفظ المنصوب المنفى لزم عمل ما فى المثبت وهى إنما تعمل فى المنفى ، وإن عطف بالرفع على محل المنصوب فالعطف على محل المنصوب هنا ممنوع لزوال رعايه المحليه بوجود الناسخ ، وأما رفعه بتقدير المبتدأ ، فيخرج به عن كونه معطوفا ؛ لأن بل إذا دخلت على جمله كانت ابتدائيه وإضرابيه لا- عاطفه ؛ لأنها إنما تعطف بالمفردات ، وكلامنا فى إفاده الحصر بالعطف ، ويمكن أن يجاب بأن العطف على المحل لا يمنع على مذهب البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز أى : الطالب لذلك المحل ، والمثال جار عليه ، على أن المحل وإن كان لا- يبقى مع العامل المغير لكنه اعتبر هنا للضروره ، ولكون ما ضعيفه العمل وإنما ذكر بل بعد النفى دون الإثبات ؛ لأنها بعد النفى تفيد الإثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الإثبات لا ترفعه عن المتبوع ، بل تجعله فى حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فنحو ما زيد كاتبا ، بل شاعر معناه نفى الكتابه عن زيد وإثبات الشعر له ونحو : زيد كاتب بل شاعر معناه ثبوت الشعر له مع السكوت عن نفى الكتابه وإثباتها لزيد. ا ه سيرامى.

(وقلبا : زيد قائم لا قاعد ، أو ما زيد قائما بل قاعد) فإن قلت : إذا تحقق تنافى الوصفين فى قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير ؛ فما فائده نفى الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائده فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ؛ فإن قولنا : زيد قائم ؛ وإن دل على نفى القعود ...

******

واعلم أن إفاده بل للقصر مبنى على أن ما قبل بل فى النفى متقرر نفيه كما عليه الجمهور ، وأما على أنه مسكوت عنه كما قاله بعضهم فلا تفيده فالمصنف مشى على ما قاله الجمهور.

(قوله : وقلبا إلخ) اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف فى قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الإعجاز جريانه فيه ، فالاقتصار لما سيصرح به الشارح فى قوله ولما كان إلخ (قوله : زيد قائم لا قاعد) أى : لمن اعتقد أنه قاعد والشرط وهو تنافى الوصفين موجود (قوله : أو ما زيد قائما بل قاعد) أى : لمن اعتقد أنه قائم ومثل بمثالين لما سبق (قوله : فإن قلت إلخ) حاصله أن قصر القلب بطريق العطف لا فائده له على مذهب المصنف مطلقا ؛ وذلك لأنه شرط فيه تحقق تنافى الوصفين وإذا تحقق أى : ثبت تنافيهما كما فى المثالين علم من نفى أحدهما ثبوت الآخر وكذا من ثبوت أحدهما نفى الآخر ، وحينئذ فلا فائده عطف المثبت على المنفى أو عطف المنفى على المثبت ، وكذا على مذهب غيره فى صوره تحقق التنافى فقد علمت أن هذا الإيراد بحسب مذهب المصنف ، وكذا بحسب مذهب غيره إذا تحقق التنافى ، وأما إذا لم يتحقق التنافى فالأمر ظاهر ، وقول الشارح فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير أى : وكذا نفى أحدهما يكون مشعرا بثبوت الآخر ، ولو زاد الشارح ذلك لكان أولى ليشمل المثال والجواب الذى ذكره شامل له أيضا ؛ لأن حاصله أن الجمع بين النفى والإثبات للتنبيه على رد الخطأ بالنفى سواء تقدم أو تأخر (قوله : قلت إلخ) حاصله أن فائده التعرض لنفى الغير بعد إثبات المطلوب بطريق الحصر الإشعار بأن المخاطب اعتقد العكس ؛ لأن القيد الزائد من البليغ حيث لا يحتاج إليه تطلب له فائده وأقرب شىء يعتبر فائده له بالذوق السليم الرد على المخاطب ، فإن المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا

.....

******

كما تزعم أيها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا ، بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما تزعم أيها المخاطب بل كذا ، فقول الشارح : الفائده فيه ، أى فى نفى الغير وقوله التنبيه أى : تنبيه المخاطب وغيره وقوله على رد الخطأ أى الواقع من المخاطب (وقوله : وأن المخاطب إلخ) عطف على رد عطف لازم على ملزوم أو عطف تفسير وهذا التنبيه ليس من جوهر اللفظ ، بل من الذوق كما علمت من أنه إذا وقع فى الكلام شىء مستغنى عنه بحسب الظاهر ، فإن الذهن يطلب له فائده فإذا وجد ما يناسبه حمل عليه ؛ لأن كلام البليغ يحمل على المناسب ، وإنما قال التنبيه على رد الخطأ إلخ ؛ لأن كلامه فى قصر القلب ؛ ولأن الإيراد فيه أقوى فلا ينافى أنه قد تكون فائده النفى التنبيه على تردد المخاطب إذا كان قصر تعيين وقد يقال يمكن أن الذهن يحمل ذلك الزائد على التنبيه على أن المخاطب متردد فإنه فائده يصح الحمل عليها ، وحينئذ فيكون ذلك القصر من قصر التعيين فلم يتم التنبيه الذى ذكره الشارح ، ولذا أجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله : أن فائده نفى الغير بعد إثبات المذكور بطريق الحصر تأكيد الحكم المنكر المناسب للمقام ، وبيانه أن الحكم المقرر هنا منكر لاعتقاد المخاطب عكسه والحكم المنكر يجب تأكيده ، ففى إثبات ضد أو خلاف المعتقد نفى الحكم المعتقد فى العطف بالنفى أو الإثبات تقرير ما تقرر أولا ، فقد توصل بالعطف المفيد للحصر صراحه إلى التأكيد المناسب للمقام ، ولا يقال : قد قررت أن مقام قصر القلب مقام إنكار وبينت فيه أن العطف فيه يفيد التأكيد ، ومعلوم أن قصر الإفراد إنما يرد فى مقام الإنكار أيضا ولا تأكيد فيه أصلا ؛ لأن الحكم المثبت معلوم مسلم ولا معنى للتأكيد فيه ، والمنفى وهو المنكر بالفتح لم يشتمل على أداه تأكيد فلم يستقم فيه أن العطف فيه للتأكيد ولا جرى على قاعده الخطاب الإنكارى ؛ لأنا نقول المنكر على المخاطب فى قصر الأفراد هو التشريك ، والعطف فيه يفيد الوحده باللزوم ، ويفيد بالمطابقه نفى غير من انتسب له الحكم ، والكلام على تقدير الوحده ، فإذا قيل : زيد جاء لا عمرو معناه : جاء زيد وحده لا عمرو وفيه تأكيد الوحده المنافيه للتشريك المدعى إلا أنه كثيرا ما يستغنى عن ذكر تلك الوحده بالعطف لاستلزامه إياها ففى الكلام مع العطف تأكيد بهذا الاعتبار. ا ه يعقوبى.

لكنه خال عن الدلاله عن أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفى قصرها) أى : قصر الصفه على الموصوف إفرادا وقلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو ، أو ما عمرو شاعرا بل زيد) ويجوز : ما شاعر عمرو بل زيد ؛ بتقديم الخبر ؛ لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ، ولما لم يكن فى قصر الموصوف مثال الإفراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافى فى الإفراد وتحقق التنافى فى القلب - على زعمه -

******

(قوله : لكنه خال عن الدلاله على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد) أى : فإذا جىء بالعطف دل بالذوق السليم على أنه معتقد لذلك خطأ فإن المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها المخاطب (قوله : بحسب المقام) أى : حال المخاطب ، فإن اعتقد المخاطب شركه زيد وعمرو فى الشاعريه أو فى انتفائها كان قصر إفراد ، وإن اعتقد العكس كان قصر قلب ، ولا تغفل عن كون تنافى الوصفين إنما يشترط عند المصنف فى قصر القلب إذا كان قصر موصوف على صفه لا قصر صفه على موصوف لئلا يشكل عليك كون زيد شاعر لا عمرو قصر قلب ومثل المصنف بمثالين لما سبق (قوله : بتقديم الخبر) أى : على الاسم كما هو السياق (قوله : لبطلان العمل) أى : عمل ما لأن شرط عملها ترتيب معموليها وقد فقد الترتيب بين الاسم والخبر ؛ لأن شاعر خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر ويجوز أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر إن قلت : إن ما بعد بل مثبت فعلى تقدير لو جعل عمرو فاعلا بالصفه لم يصح عملها فى المعطوف لعدم اعتمادها على حرف النفى إذ التقدير ما شعر زيد بل شاعر عمرو ، قلت : العامل فى المعطوف ليس صفه مقدره بل الصفه المعتمده على حرف النفى عامله فى المعطوف عليه أصاله وفى المعطوف تبعا (وقوله : لبطلان العمل) أى : مطلقا عند الجمهور أو إلا إذا كان الخبر ظرفا عند ابن عصفور وبعض النحاه لا يقول ببطلان العمل مع عدم الترتيب مطلقا كما فى الرضى ، فقول الشارح فى المطول : وقد أجمع النحاه على وجوب رفع الاسمين لبطلان العمل أى : أجمع أكثرهم.

(قوله : وتحقق التنافى فى القلب) أى : وتحقق التنافى وعدم التنافى لا يمكن اجتماعهما فى محل واحد ، (وقوله : على زعمه) أى : لا على مذهب السكاكى الذى

أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان ؛ بخلاف قصر الصفه فإن مثالا واحدا يصلح لهما ، ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره ؛ وهكذا فى سائر الطرق (ومنها النفى والاستثناء كقولك فى قصره) إفرادا ...

******

لا يشترط تحقق التنافى فيه ، وحينئذ فالمثال الواحد عنده يصلح لهما (قوله : أورد للقلب مثالا) أى : غير مثال الإفراد (وقوله : أورد) جواب لما (وقوله : مثالا) أى : واحدا فى الإثبات وآخر فى النفى وعدهما واحدا نظرا لمتعلقهما (قوله : يصلح لهما) أى : لأن ما ذكر من اشتراط التنافى وعدمه إنما يتأتى فى قصر الموصوف على الصفه ولا يتأتى فى قصر الصفه على الموصوف لظهور التنافى بين كل موصوفين والفرق بين القصرين إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب ، فقولك : ما قائم إلا زيد صالح لهما. ا ه سيرامى (قوله : كل ما يصلح مثالا لهما) أى : للإفراد والقلب فى قصرى الموصوف والصفه (قوله : لم يتعرض لذكره) أى : لا فى قصر الموصوف ولا فى قصر الصفه (قوله : وهكذا فى سائر الطرق) أى : باقى طرق القصر وهى إنما والاستثناء والتقديم.

ومنها النفى والاستثناء

(قوله : ومنها النفى والاستثناء) أى : النفى بأى أداه من أدواته كليس وما وإن وغيرها من أدوات النفى والاستثناء بإلا وإحدى أخواتها ، ولم يقل المصنف : ومنها الاستثناء ؛ لأن الاستثناء من الإثبات ، كقوله جاء القوم إلّا زيدا ، لا يفيد القصر الغرض منه الإثبات والاستثناء قيد مصحح له ، فكأنك قلت : جاء القوم المغايرون لزيد ولو كان الاستثناء المذكور من طرق القصر لكان من طرقه الصفه أيضا نحو : جاء الناس الصالحون بخلاف ما تقدم فيه النفى ، ثم أتى فيه بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه أم لا نحو : ما جاءنى إلا زيد ، فإن الغرض منه النفى ، ثم الإثبات المحققان للقصر وليس الغرض منه تحصيل الحكم فقط وإلا لقيل : جاءنى زيد والمحكم فى ذلك الاستعمال والذوق السليم ولذلك يستعمل النفى ، ثم الاستثناء عند الإنكار دون الإثبات ، ثم الاستثناء. ا ه يعقوبى.

(ما زيد إلا شاعر ، و) قلبا : (ما زيد إلا قائم ، وفى قصرها) إفرادا ، وقلبا (ما شاعر إلا زيد) والكل يصلح مثالا للتعيين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها : إنما كقولك فى قصره) إفرادا (: إنما زيد كاتب ، و) قلبا : (إنما زيد قائم ،

******

(قوله : ما زيد إلا شاعر) أى : لمن يعتقد اتصافه بالشعر وغيره (قوله : ما زيد إلا قائم) أى : لمن اعتقد أنه قاعد وانظر لم كرر المثال فى قصره دون قصرها وهلا اقتصر على مثال واحد لكل منهما ، ولا يقال : إنه لم يكرر المثال فى قصرها لصلاحيه المثال الذى ذكره لقصر القلب والإفراد ؛ لأنه لم يشترط فى قصر الصفه عدم صحه اتصاف الموصوفين بها فى قصر القلب بخلاف قصر الموصوف ، فإنه شرط فيه إذا كان إفرادا عدم تنافى الوصفين وقلبا تنافيهما ، فمثل بمثال فيه عدم التنافى وبمثال فيه التنافى ؛ لأنا نقول هذا الغرض يحصل بمثال واحد ؛ لأن النفى هنا غير مصرح به ، فإن قدر منافيا كان للقلب وإلا كان للإفراد فقولك مثلا ما زيد إلا شاعرا إن قدرت لا مفحم كان للقلب أو لا كاتب كان للإفراد ، وكذلك قولك : ما زيد إلا قائم إن قدرت لا قاعد كان للقلب وإن قدرت لا شاعر كان للإفراد ، وهذا بخلاف العطف ، فإنه لا بد فيه من التصريح بالنفى ويستحيل أن يكون منافيا وغير مناف فلا بد فيه من المثالين ، واعلم أن هذا كله باعتبار ما حمل عليه الشارح كلام المصنف وإلا فكلام المصنف فى حد ذاته ليس فيه تصريح بإفراد ولا قلب حتى تكون الأمثله لهما فقط (قوله : ما شاعر إلا زيد) أى : لمن اعتقد أن زيدا وعمرا شاعر أو عمرا فقط (قوله :

والكل) أى : من الأمثله المذكوره لقصره أو لقصرها يصلح إلخ وهذا مكرر مع قوله سابقا وهكذا فى سائر الطرق (قوله : والتفاوت) أى : التغاير بين ما تقدم والتعيين وإنما هو بحسب اعتقاد المخاطب وفيه أنه لا اعتقاد فى قصر التعيين ، فكان الأولى أن يقول : بحسب حال المخاطب بأن فى الكلام حذف الواو مع ما عطفت أى : بحسب اعتقاد المخاطب وعدم اعتقاده فإن اعتقد المخاطب الاشتراك فهو إفراد ، وإن اعتقد العكس فقلب ، وإن لم يعتقد شيئا فتعيين.

(قوله : كقولك فى قصره إفرادا إنما زيد كاتب) أى : لمن اعتقد أنه كاتب وشاعر (قوله : وقلبا إنما زيد قائم) أى : لمن اعتقد أنه قاعد ويرد على تعدد المثال ما مر

وفى قصرها) إفرادا وقلبا (: إنما قائم زيد) وفى دلائل الإعجاز أن إنما ولا العاطفه إنما يستعملان فى الكلام المعتد به لقصر القلب دون الإفراد ، وأشار إلى سبب إفاده إنما القصر بقوله : ...

******

من أن المثال الواحد يصلح للإفراد والقلب ؛ لأن القائميه قد تضاف لما ينافيها كالقاعديه فيكون القصر قلبا ، وإلى مالا ينافيها كالشعريه فيكون إفرادا ، فلا وجه لتعداد المثال (قوله : وفى قصرها إفرادا وقلبا) أى : بحسب المقام واعتقاد المخاطب فإن كان معتقدا أن القائم زيد وعمرو فإفراد وإن اعتقد أنه عمرو فقلب ، لا تغفل عما تقدم من أن الأمثله المذكوره تصلح للتعيين (قوله : وفى دلائل الإعجاز إلخ) هذا شروع فى الاعتراض على المصنف وحاصله أن المصنف جعل إنما لقصر القلب وقصر الإفراد ، وكذلك جعل فيما تقدم لا لهما مع أن الذى فى دلائل الإعجاز أى : إنما ولا العاطفه إنما يستعملان فى الكلام البليغ فى قصر القلب دون الإفراد وهذا الاعتراض من الشارح على المصنف بالنسبه ؛ لإنما بحسب ما شرح به كلامه ، لكن يمكن أن لا يرد عليه الاعتراض بالنسبه لها لأن أمثلته لها يمكن أن تخص بقصر القلب (قوله : إنما يستعملان إلخ) إن كان الشارح نقل عباره الدلائل بالمعنى ولفظ : إنما من الشارح ورد عليه أنه استعمل إنما فى قصر الإفراد فى نفس العباره التى اعترض بها على المصنف ؛ لأن قوله أن إنما ولا إنما يستعملان إلخ رد على من قال إنهما يستعملان فيهما وهذا قصر إفراد فما فر منه وقع فيه إلا أن يقال : إن الشارح ليس ملتزما لحقيه كلام صاحب الدلائل ، فيجوز أن يكون مرجحا لما قاله المصنف فاستعملها فى قصر الإفراد على مذهبه ، وإنما نقل كلام الدلائل ليبين المذهبين لا لإفساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه وقع فيما فر منه وإن كانت إنما وقعت فى عباره الدلائل ، والشارح نقلها بلفظها فالاعتراض المذكور وارد على صاحبها.

(قوله : المعتد به) أى : وهو البليغ (قوله : دون الإفراد) أى : والمصنف قد استعمل لا فى الإفراد فى بحث العطف السابق ، وإنما ليس فى كلامه تصريح باستعمالها لقصر الإفراد لكن الشارح شرحه على أنها تستعمل له (قوله : وأشار إلى سبب إلخ)

(لتضمنه معنى : ما وإلا) وأشار بلفظ التضمن ...

******

فائده هذه التوطئه دفع توهم أن قول المصنف لتضمنه راجع لقوله وفى قصرها فقط دون ما قبله أيضا ، وإنما تعرض المصنف لبيان سبب إفاده إنما القصر لمخالفه بعضهم فى ذلك حيث قال السبب فى إفادتها القصر تركبها من إن التى هى لتوكيد الإثبات وما التى لتوكيد النفى ، ولا يجوز أن يتوجه الإثبات والنفى لما بعده لظهور التناقض فأحدهما راجع لما بعده والآخر لما عداه وكون ما راجعا لما بعده خلاف الإجماع فتعين أن الإثبات للمذكور والنفى لما سواه ، فجاء القصر ، ورد هذا التوجيه بأنه مبنى على مقدمتين فاسدتين ؛ لأن إن لتأكيد النسبه إيجابا أو سلبا نحو : (إِنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً)(١) لا لتأكيد الإثبات فقط ، وما كافه لا نافيه ، وبما علمت من الخلاف فى سبب إفاده إنما القصر اندفع ما يقال إن سبب إفاده التقديم الحصر ذلك التضمن الذى ذكره المصنف فهلا تعرض لبيان السبب كما تعرض لبيان السبب فى إنما ، واعلم أن الموجب للحصر فى : إنما بالكسر موجود فى أنما بالفتح فمن قال سبب إفاده إنما الحصر تضمنها معنى ما وإلا قال بذلك فى أنما المفتوحه لوجود هذا السبب فيها ، ومن قال : إن السبب اجتماع حرف توكيد قال به فى إنما أيضا لذلك ، ومن هنا صح للزمخشرى دعواه أن أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (قُلْ إِنَّما يُوحى إِلَيَّ أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ)(٢) فالأولى لقصر الصفه على الموصوف والثانيه بالعكس ، وقول أبى حيان هذا شىء انفرد به الزمخشرى مردود بما ذكرنا ، وقوله : إن دعوى الحصر هنا باطله لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد مردود أيضا بأنه حصر إضافى أو أن خطاب النبى - صلى الله عليه وسلم - كان للمشركين ، فالمعنى ما أوحى إلىّ فى أمر الربوبيه إلا التوحيد لا الإشراك. ا ه فنرى.

(قوله : لتضمنه معنى ما وإلا) فى ذكر التضمن إشاره إلى أن ما فى إنما ليست هى النافيه ، وإلى أن إن ليست للإثبات على ما توهمه بعض الأصوليين لأن المناسب على

١- يونس : ٤٤.

٢- الأنبياء : ١٠٨.

إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان ؛ إذ فرق بين أن يكون فى الشىء معنى الشىء ، وأن يكون الشىء الشىء على الإطلاق ، ...

******

ذلك التقدير أن يقال : لكونه بمعنى ما وإلا وبيان ذلك أن إنما لو كانت مركبه من إن التى للإثبات وما النافيه لم تزد على الإثبات والنفى الموجودين فى ما وإلا فلا يحسن ذكر التضمن بل المناسب على هذا التقدير أن يقال : لكونه بمعنى ما وإلا (قوله : لتضمنه معنى ما وإلا) أى : لاشتماله على معنى ما وإلا اللتين هما فى إفاده الحصر أبين ومعناهما هو الإثبات والنفى ، وقد يقال : إن النفى والإثبات الذى هو معناهما هو عين الحصر ، فكأنه قال : إنما أفادت إنما الحصر لتضمنها الحصر الذى هو معنى ما وإلا وهذا التعليل للشىء بنفسه ، وإن أريد بمعنى ما وإلا غير الحصر كان الدليل غير مفيد أن إنما تفيد الحصر ، اللهم إلا أن يلاحظ أن معنى ما وإلا مجمل وإن كان فى الواقع هو الحصر - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : إلى أنه) أى : إنما ليس ملتبسا بمعنى ما وإلا أى : أشار بلفظ التضمن إلى أن معنى : إنما ليس هو معنى ما وإلا بعينه حتى كأنها مرادفه لهما ووجه تلك الإشاره أن تضمن الشىء معنى الشىء لا يقتضى أن يكون كهو من كل وجه بخلاف كونه نفسه ، ولهذا يقال : إن إنما ولو شاركت ما وإلا فى إفاده القصر تختلف معهما فى أن إنما تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكر وما وإلا بالعكس كما يأتى ، ولو كانت إنما معناها هو معنى ما وإلا كما فى المترادفين لم تختص عنهما بإفاده غير مفادهما هذا محصل كلامه (قوله : حتى كأنهما) أى : إنما وما وإلا لفظان مترادفان هذا تفريع على المنفى وهو كون إنما ملتبسه بمعنى ما وإلا وإنما عبر بكأن ، ولم يقل : حتى إنهما؟ لأن إنما إذا كانت بمعنى ما وإلا لا يكونان مترادفين ، بل كالمترادفين ؛ لأن من شرط المترادفين أن يتحدا معنى وإفرادا فى اللفظ وهنا ليس كذلك ؛ لأن إنما مفرد وما وإلا مركب ولهذا لا يقال الإنسان مرادف للحيوان الناطق (قوله : إذ فرق إلخ) عله للنفى ، وقوله بين أن يكون فى الشىء معنى الشىء وذلك كما فى التضمن كتضمن إنما معنى ما وإلا ، وقوله وأن يكون الشىء الشىء على الإطلاق أى : من كل وجه وذلك كما فى المترادفين ، فالأول لا يقتضى

فليس كل كلام يصلح فيه : ما وإلا يصلح فيه : إنما ؛ صرح بذلك الشيخ فى دلائل الاعجاز ، ولما اختلفوا فى إفاده إنما القصر ، وفى تضمنه معنى ما وإلا - بينه بثلاثه أوجه ؛ فقال : (لقول المفسرين : ...

******

كونه كهو من كل وجه ، والثانى يقتضى (قوله : فليس كل كلام إلخ) تفريع على قوله : إنه ليس بمعنى ما وإلا وذلك كالأمر الذى شأنه أن ينكر فإنه صالح لأن يستعمل فيه ما وإلا ولا يصلح لأنما لأنها إنما تستعمل فيما شأنه أن لا ينكر وكمن الزائده ، فإنه يصلح معها ما وإلا دون إنما نحو : ما من إله إلا الله ، ولا يصح أن يقال : إنما من إله الله ؛ لأن من لا تزاد فى الإثبات ، وكذلك أحد وعريب يصلح معها ما وإلا دون إنما ، فيقال : ما أحد إلا وهو يقول ذلك ، ولا يقال : إنما أحد يقول ذلك ؛ لأنهما لا يقعان فى حيز الإثبات فلو كان إنما بمعناهما كان كل كلام يصلح فيه ما وإلا يصلح فيه إنما (قوله : ولما اختلفوا فى إفاده إنما القصر) أى : وفى عدم الإفاده فقال بعضهم : إنها لا تفيده ، وقيل : تفيده عرفا ، وقيل : عرفا واستعمالا (قوله : وفى تضمنه إلخ) عطف سبب على مسبب (قوله : بينه) أى المذكور من إفاده إنما القصر ومن تضمنها معنى ما وإلا.

(قوله : لقول المفسرين إلخ) إن قلت : دلاله إنما على القصر بالوضع فكيف يقام عليه الدليل؟ قلت : المقصود بيان أن الواضع إنما جعلها دليلا على القصر بواسطه جعله متضمنا معنى ما وإلا ، ولما كان فى تضمنه إياه خفاء حتى تردد فيه جماعه استشهد عليه بقول النحاه وأئمه التفسير وأيده بالمناسبه المحسنه للتضمين لا المتضمنه للتركيب. ا ه سيرامى.

وفى الغنيمى فى هذا الاستدلال نظر لما فيه من الدور ؛ لأن المفسرين يستدلون بقول أهل المعانى ، فإذا استدل أهل المعانى بقول المفسرين جاء الدور ، فالمناسب الاستدلال باستعمال العرب ، وأجيب بأن المراد بالمفسرين الذين يستدلون بكلام علماء المعانى المتأخرون منهم ، والمراد بالمفسرين الذين استدل البيانيون بكلامهم المتقدمون من العرب العارفون بموضوعات الألفاظ نحو : ابن عباس وابن مسعود ومجاهد ممن فسر القرآن من أكابر الصحابه قبل تدوين علم المعانى ، فالتمسك بقولهم من حيث إنهم علماء

(إِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ)(۱) بالنصب معناه : ما حرم عليكم إلا الميته ؛ و) هـذا المعنى (هو المطابق لقراءه الرفع) أى : رفع الميته ؛ وتقرير هـذا الكلام أن فى الآيه ثلاث قراآت : (حَرَّمَ) مبنيا للفاعل ؛ مع نصب (الْمَيْتَةَ ،) ورفعها ، و (حَرَّمَ) مبنيا للمفعول ؛ مع رفع (الْمَيْتَةَ) كذا فى تفسير الكواشى ؛ فعلى القراءه الأولى ما فى (إِنَّما) كافه إذ لو كانت ...

******

اللغه فهو من باب الاستدلال بالنقل عن اللغه ، والحاصل أن المفسرين حيث قيدوا بكونهم من أئمه اللغه والبيان الموثوق بهم فلم يقولوا إلا ما تقرر عندهم لغه وبيانا فلا يرد أن يقال لا معنى للاستدلال على معنى لفظ لغوى ؛ لأنه إنما يثبت بالنقل. ا ه.

(قوله : (إِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ) بالنصب) مبتدأ ومعناه خبره أى : هذا الكلام معناه إلخ (قوله : وهذا المعنى) أى : المذكور لإنما فى هـذه الآـيه (قوله : هو المطـابق إلـخ) أى : الموافق لهـا فى إفـاده القصـر وإن اختلف طريق القصـر فى القراءتين ، فالطريق فى القراءه الأـولى : إنمـا ، وفى القراءه الثـانيه : تعريـف الطرفين (قـوله : أى رفع الميته) أى : مع بنـاء حرم للفاعـل (قوله : مع نصـب الميته) أى : على أنه مفعول حرم وقوله ورفعهـا أى : خبر إن أى وهى قراءه شـاذه ، وقوله مع رفع الميته أى : على أنه نـائب فاعل وهى شـاذه أيضـا (قوله : الكواشـى) بضم الكـاف وتخفيف الواو نسـبه إلى كواشه حصن من أعمـال الموصل ، وهو الإمام موفق الدين أحمد بن يوسف بن الحسـين الكواشى كان من الأكابر ينفق من الغيب وله كرامات عده (قوله : فعلى القراءه الأولى) أى : وهو حرم مبنيـا للفاعـل مع نصب الميته (قوله : لبقى إن بلاـ خبر) أى : وجعلهـا موصوله والعائـد ضـميرا مسـتترا يعود على الـذى والخير محذوفا ، والتقدير : وإن الذى حرم أى : هو الميته الله تعالى عكس للمعنى المقصود من الآيات وهو بيان المحرم بالفتح ؛ لأن الكلام حينئذ بيان للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وإيقاع ما على العالم وجعلها موصوله والعائد ضمير المفعول محذوفا والميته بـدلا منه أو مفعولا لمحـذوف تقـديره : أعنى ، والخبر محـذوفا والتقدير : إن الذى حرمه الله الميته ، أو أعنى الميته ثابت تحريمه تكلف لا ينبغى ارتكابه فى كلام الله

۱- البقره : ۱۷۳.

موصوله لبقى (إن) بلا خبر ، والموصول بلا عائـد ، وعلى الثانيه موصوله لتكون (الْمَيْتَةَ) خبرا ؛ إذ لا يصـح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى والمعنى : إن الـذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميته ؛ وهذا يفيد القصـر (لما مر) فى تعريف المسـند من أن نحو : المنطلق زيد ، وزيد المنطلق يفيد قصـر الانطلاق على زيد ، فإذا كان (إِنَّما) متضمنا معنى : ما وإلا ، وكان معنى القراءه الأولى : ما حرم الله عليكم إلا الميته ...

******

تعالى مع وجود وجه صـحيح واضـح ، على أن فى هذا عكس المعنى المقصود ؛ لأن المقصود بيان حرمه الميته لا بيان أن الميته المحرمه حاصله وثابته.

(قوله : موصوله) أى والعائد محذوف ؛ لأنه منصوب بحرم (قوله : لتكون الميته خبرا) أى : لأن لا فاعل بحرم والتقدير : إن الذى حرمه الله عليكم الميته (قوله : على ما لا يخفى) لأنه لا يسـتقيم ارتفاع الميته على أنها فاعل حرم المبنى للمعلوم ؛ لأن المحرم هو الله سبحانه وتعالى وهو مرجع الضـمير المسـتتر فى حرم فإسناد حرم المبنى للفاعل إلى الميته لا يعقل فتعين أن يكون خبرا ، نعم يجوز على هـذه القراءه جعـل ما كافه ورفع الميته على أنه خبر لمحـذوف ، والمعنى : إنما حرم الله تعالى عليكم شـيئا هو الميته ، لكن هـذا الـوجه لا يرتكب لوجـود مـا هو أسـهل منه وهو جعلهـا موصوله المؤدى لتعريف الجزءين (قوله : والمعنى : إن الـذى حرمه الله عليكم هو الميته) هذا حل معنى وإلا فلا حاجه إلى قوله هو.

(قوله : وهـذا يفيد القصـر) أى : وهذا المعنى يفيد قصـر التحريم على الميته وما عطف عليها ؛ لأن الذى حرم فى قوه المحرم فهو كالمنطلق فى المنطلق زيد وزيد المنطلق ؛ لأن الموصول فى قوه المعرف باللام فيفيد القصر لما مر. ا ه سرامى.

(قـوله : من أن نحـو المنطلق زيـد) أى : سواء جعلت اللام موصوله أو حرف تعريف ، ونحو المنطلق زيـد إلـخ كـل جمله معرفه الطرفين ، وإنما ذكر زيد المنطلق ، وإن لم يكن مقصودا بالاستشهاد ، إذ المقصود به إنما هو الأول وهو المنطلق زيد ؛ لأن الميته معرف بلام الجنس فيفيد قصـر الميته على المحرم أيضا كما فى زيد المنطلق - كذا فى عبد الحكيم. وفى حاشيه الشيخ يس تبعا للفنارى : أن زيد المنطلق ذكر على وجه الاستطراد

كانت مطابقه للقراءه الثانيه ، وإلا لم تكن مطابقه لها لإفادتها القصر ، فمراد السكاكى والمصنف بقراءه النصب والرفع هو القراءه الأولى والثانيه ؛ ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ (حَرَّمَ) بل فى لفظ (الْمَيْتَةَ) رفعا ونصبا ، وأما على القراءه الثالثه ؛ أعنى : رفع (الْمَيْتَةَ) و (حَرَّمَ) مبنيا للمفعول فيحتمل أن تكون (ما) كافه ؛ أى : ما حرم عليكم إلا الميته ، وأن تكون موصوله ، أى : إن الذى حرم عليكم هو الميته ؛ ...

******

وإلا فالمسأله من الأول ، واعترض بأن تعريف المسند إليه الجنسى ليس بلازم أن يكون للحصر قلت : إنما يحتمل عدم إفادته لذلك إذا ظهرت له فائده أخرى وهنا لم تظهر له فائده أخرى فيحمل على القصر المتبادر (قوله : كانت مطابقه) أى فى إفاده القصر وإن كان سبب القصر مختلفا فيهما ؛ لأن القصر فى قراءه النصب من إنما وفى الرفع من التعريف الجنسى لما عرفت من أن الموصول مع صلته فى قوه المحلى بأل ، وقوله كانت مطابقه أى : كما هو الواجب فى القراءات من التطابق لا التنافى. ا ه يس وتأمله.

(قوله : وإلا- لم تكن مطابقه لها) أى : وإلا- تكن إنما متضمنه معنى ما وإلا لم تكن القراءه الأولى مطابقه للقراءه الثانيه (قوله : لإفادتها) أى : القراءه الثانيه القصر بخلاف الأولى فإنها لا تفيده على هذا التقدير (قوله : هو القراءه الأولى والثانيه) أى وليس مرادهما بقراءه الرفع القراءه الثالثه ، وقد علمت أن المراد بالقراءه الأولى قراءه النصب ، والقراءه الثانيه هى قراءه الرفع مع بناء حرم للفاعل فيهما.

(قوله : ولهذا) أى : لكون مرادهما بقراءه الرفع والنصب ما ذكر (قوله : لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ حرم) أى : لعدمه حين كان مرادهما ما سبق ؛ لأن حرم مبنى للفاعل على القراءتين المذكورتين ، وقوله : بل فى لفظ أى : بل تعرضا للاختلاف فى لفظ الميته لوجود الاختلاف فيه (قوله : وحرم) عطف على رفع ومبنيا حال من حرم وفى نسخه حرم مبنى فتكون الواو للحال (قوله : وأن تكون موصوله) أى : وعلى كل فالقصر حاصل بإنما على الأول أو التعريف الجنسى على الثانى ، وقوله وأن تكون موصوله

ويرجح هذا ببقاء إن عامله - على ما هو أصلها - ، وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءه الرفع هذه القراءه الثالثه فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصوله مع أن الزجاج اختار أنها كافه (ولقول النحاه : إنما لإثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه) ...

******

أى : فى محل نصب على أنها اسم إن والميته خبرها (قوله : ويرجح هذا) أى : الاحتمال الثانى وهو كون ما موصوله وقوله على ما هو أصلها أى : على ما هو الأصل فيها من العمل (قوله : بقراءه الرفع) أى : التى تفوت بها قراءه النصب (قوله : فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصوله) إن قلت : من أين أتى له ذلك الاختيار؟ قلت : من قوله وهو المطابق لقراءه الرفع لما مر ؛ لأنه لا يصح الإحاله على ما مر إلا إذا كانت موصوله ؛ لأنها لو كانت كافه لم يستند فى إفاده القصر إلى ما مر فى تعريف المسند ، بل لتضمنه معنى ما وإلا كما فى تعريف المسند ، بل لتضمنه معنى ما وإلا كما فى قراءه النصب ، وقد يقال : السبب فى اختيار كونها موصوله موجوده وهو بقاء إن عامله على ما هو أصلها من العمل (قوله : مع أن الزجاج اختار أنها كافه) أى : نظرا لكونها مرسومه فى المصحف متصله بأن ، إذ رسم كتابه ما الموصوليه الانفصال ورد عليه بأن رسم القرآن لا يجرى على القياس المقرر فى الكتابه ، بل هو سنّه تتبع وكم من أشياء خارجه عن قياس الخط المصطلح عليه ، كما أشار له القاضى فى تفسير أواخر آل عمران (قوله : ولقول النحاه) أى : الذين أخذوا النحو من كلام العرب مشافهه فهم إنما يقولون ما تقرر عندهم من جهه اللغه ، فالنقل عنهم نقل عن اللغه ، وليس المراد النحاه الذين تلقوا القواعد من الكتب المدونه ، والمراد النحاه غير المفسرين فلا تكرار مع ما تقدم ، والمراد أيضا بالنحاه بعضهم لا كلهم لما تقدم من الخلاف فى إفادتها للقصر وعدمه فلا يعارض ما تقدم الشارح (قوله : إنما الإثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه) أى : فدلالتها على ذلك دليل على تضمنها معنى ما التى هى للنفى وعلى معنى إلا- التى هى للإثبات ، والحاصل أنه لما كان مفاد إنما ومفاد ما ، وإلا واحدا دال على أنها بمعناهما ، فاندفع ما يقال : إن قول النحاه إنما يدل على وجود معنى القصر فى إنما لا على خصوص تضمنها معنى ما وإلا ،

أى : سوى ما يذكر بعده ؛ أما فى قصر الموصوف نحو : إنما زيد قائم ؛ فهو لإثبات قيامه ونفى ما سواه من القعود ونحوه ، وأما فى قصر الصفه نحو : إنما يقوم زيد فهو لإثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحه انفصال الضمير معه) أى : مع إنما نحو : إنما يقوم أنا ، فإن الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ، ...

******

فالدليل لا ينتج المدعى ، ثم لا يخفى أن سائر طرق القصر فيها الإثبات والنفى ، وإنما صرح النحاه بذلك فى إنما لخفائهما فيها بخلاف العطف وما وإلا ، وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاه.

(قوله : أى سوى ما يذكر بعده) أى : مما يقابله ؛ لأن الكلام فى القصر الإضافى (قوله : ونحوه) أى : كالاضطجاع (قوله : ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر إلخ) أى : فما سوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص لظهور أنه لا ينفى كل حكم سواه ، ولا ينافى هذا أن قصر الصفه قد يكون حقيقيا ؛ لأن كونه حقيقيا يكون باعتبار عموم المنفى عنه ، وإن كان الحكم المنفى خاصا (قوله : ولصحه انفصال الضمير) أى : الإتيان به منفصلا مع إنما ، والحال أنه يمكن وصله ، والقاعده أن الضمير إذا أمكن وصله وجب ، ولا يعدل عن وصله لفصله إلا لموجب ، وموجبات الفصل : إما تقديمه على عامله ، وإما وجود فاصل بينه وبين عامله من الفواصل التى علم أنها توجب فصل الضمير عن عامله ، والتقديم هنا لم يحصل ، والفواصل المعلومه فى النحو لا يصلح منها للتقدير فى موضع إنما إلا ما وإلا فتعين كونها للحصر كما وإلا ، هذا حاصله ، واعترض هذا الدليل بأن فيه دورا وذلك ؛ لأن صحه الانفصال متوقفه على التضمن ، كما قال الشارح : ولا يعرف التضمن إلا بصحه الانفصال للاستدلال بها عليه ، وأجاب بعضهم بأن التوقف الأول وهو توقف صحه الانفصال على التضمن توقف حصول ، والتوقف الثانى وهو توقف معرفه التضمن على صحه الانفصال توقف معرفه ، وحينئذ فالجهه منفكه ، هذا وكان المناسب أن يقول ولوجوب انفصال الضمير معه كما قال ابن مالك ؛ لأن انفصال الضمير عنده مع إنما واجب ، إلا أن يقال إن المصنف راعى قول أبى حيان -

ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى : ما يقوم إلا أنا ؛ فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ، ثم استشهد على صحه هذا الانفصال ببيت من يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال : (قال : الفرزدق : أنا الذائد) من الذود ؛ وهو الطرد ...

******

القائل بعدم الوجوب مستدلا بأن الضمير قد جاء متصلا فى قوله تعالى : (إِنَّما أَشْكُوا بَثِّى وَحُزْنِى إِلَى اللهِ)(١) فلم يقل : إنما أشكو أنا ، وأجاب صاحب عروس الأفراح : بأن محمل كلام ابن مالك إذا كان الضمير محصورا فيه والمحصور فيه فى الآيه الجار والمجرور لا الضمير ، وفى ابن يعقوب : إنما قال لصحه ولم يقل لوجوب مجاراه لظاهر ما قيل من أن إنما لا يجب فصل الضمير معها ، وإن كان التحقيق وجوب فصل الضمير معها متى قصد الحصر فيه ، وإنما يتصل إذا لم يقصد الحصر فيه بل قصد الحصر فى الفعل نحو : إنما قلت أو فى غيره كالآيه وفى شرح المفتاح للسيدان قلت إذا أريد حصر الفعل فى الفاعل بطريق إنما فهل يجب انفصاله أو لا؟ قلت : إن ذكر بعد الفعل شىء من متعلقاته وجب فصله وتأخيره دفعا للإلباس وإن لم يذكر احتمل الوجوب طردا للباب وعدم الوجوب بأن يجوز الانفصال نظرا للمعنى والاتصال نظرا للفظ ، إذ لا فاصل لفظيا ، فقول المصنف لصحه انفصال الضمير معه أراد بالصحه ما يعم الوجوب وغيره - كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون إلخ) أى : ولا يتعذر الاتصال هنا إلا بسبب كون المعنى إلخ أى : وعند الاتصال بأن تقول : إنما أقوم يفوت هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنوى لا لفظى وقوله بين الضمير هو أنا وعامله هو يقوم ، وانظره مع أن يقوم للغائب وأنا للمتكلم إلا أن يقال : الفاعل فى الحقيقه محذوف أى ما يقوم أحد إلا أنا ، وقوله فصل أى : بألا المقدره ، وقوله لغرض هو الحصر.

(قوله : ولهذا صرح إلخ) أى : لكون البيت المذكور (٢) بيت من يستشهد بشعره صرح باسمه تقويه للاستشهاد ، إذ لا موجب للكتمان (قوله : وهو الطرد) أى : بسيف

١- يوسف : ٨٦.

٢- البيت : أنا الذائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ / ١٥٣ ، والإيضاح / ١٢٦ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى ومعاهد التنصيص ١ / ٢٠٦ ، خزانه الأدب ٤ / ٤٦٥ ، ولسان العرب (قلا) ، ولأميه بن أبى الصلت فى ديوانه / ٤٨ ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ٢ / ١١١ ولسان العرب (أنن) ، وتاج العروس (ما).

(الحامى الذمار) أى : العهد ؛ وفى الأساس : هو الحامى الذمار إذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه (وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى) لما كان غرضه ...

******

أو غيره وعرف الجزأين لقصد حصر الجنس مبالغه أى : أنا الطارد لمن يعدو لا غيرى إلا من كان على وصفى (قوله : الحامى) أى : الحافظ والذمار بالنصب على المفعوليه وبالجر على الإضافه كالضارب الرجل ، والمراد ذماره (قوله : العهد) هذا معنى الذمار لغه يقال : فلان حمى ذماره أى : وفى بعهده ومعناه عرفا هو ما ذكره الشارح عن الأساس وهو ما يلام الإنسان على عدم حمايته من حماه وحريمه مأخوذ من الذمر وهو الحث ؛ لأن ما تجب حمايته كانوا يتذامرون أى : يحث بعضهم بعضا على الدفع عنه فى الحروب - قاله اليعقوبى ، وقال بعضهم : إنما سمى ما ذكر ذمارا ؛ لأنه يجب على أهله التذمير أى : التشمير لدفع العار عنه.

(قوله : من حماه) بيان لما والحمى ما يحميه الإنسان من مال أو نفس أو غيره فعطف الحريم عليه عطف خاص على عام - قرره شيخنا العدوى ، وقوله ، ليم : بالبناء للمفعول من الملامه وقوله عنف بالتشديد أى : شدد عليه (قوله : وإنما يدافع إلخ) الواو ليست بعاطفه ؛ لأن الجمله تذييليه والواو فى مثلها اعتراضيه وفيها معنى التعليل كأنه قيل أنا الذائد الحامى ؛ لأنى شجاع وطاعن ، قال السيرامى : والقصر فى إنما يدافع محتمل للأقسام الثلاثه بحسب اعتقاد المخاطب وهو مبنى على أن إنما تستعمل فى قصر الأفراد فى الكلام المعتد به (قوله : عن أحسابهم) جمع حسب وهو ما يعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه ، والمراد به هنا الأعراض ، وأما النسب فهو الانتساب للأب - قاله السيرامى.

(قوله : لما كان غرضه إلخ) حاصله أنه إذا أخر الضمير عن الأحساب بعد فصله كان الضمير محصورا فيه ؛ لأن المحصور فيه يجب تأخيره فيكون المعنى حينئذ لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا لا غيرى ، وهذا لا ينافى مدافعته عن أحساب غيرهم أيضا ، ولو أخر الأحساب لكانت محصورا فيها ، وكان الواجب حينئذ وصل الضمير وتحويل الفعل إلى صيغه التكلم فيكون التقدير هكذا : وإنما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، ولما

أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ؛ إذ لو قال : وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ؛ وهو ليس بمقصود ، ولا يجوز أن يقال : إنه محمول على الضروره ؛ لأنه كان يصح أن يقال : إنما أدافع عن أحسابهم أنا ؛ على أن يكون أنا تأكيدا ؛ ...

******

كان غرض الفرزدق الحصر الأول دون الثانى ارتكب التعبير الأول المفيد له ، وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينه المدح (قوله : أن يخص المدافع) أى : بالمدافعه فهو من قصر الصفه على الموصوف والمدافع على صيغه اسم الفاعل (قوله : لا المدافع عنه) أى : هو الأحساب (قوله : فصل الضمير) أى : فى الاختيار وقوله وأخره أى : عن الأحساب لوجوب تأخير المحصور فيه عن المحصور (قوله : إذ لو قال) عله لمحذوف أى : ولو أخر الأحساب وأوصل الضمير بالفعل لفات ذلك الغرض ، إذ لو قال إلخ (قوله : لصار المعنى إلخ) أى : فيكون من قصر الموصوف على الصفه (قوله : وهو ليس بمقصود) أى : لما فيه من القصور فى المدح مع أن المقام مقام المبالغه ؛ لأنه فى معرض التفاخر وعد المآثر على أن المدافعه عن أحساب معينه تتأتى ممن هو مكروه لابطل.

(قوله : ولا يجوز أن يقال) أى : فى منع الاستشهاد بالبيت ، وحاصله أن ما ذكرتموه من أن فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر ؛ لأن ذلك الفصل إنما هو لتقدير فاصل - وهو إلا - ممنوع ، إذ لا نسلم أن ذلك الفصل لتقدير فاصل وما المانع من أن يكون الفصل للضروره ؛ لأنه لو قيل وإنما أدافع عن أحسابهم أو مثلى لا نكسر البيت فعدل إلى فعل الغيبه ؛ لأنه هو الذى يمكن معه الفصل دون فعل المتكلم لوجوب استتار الضمير فيه وحينئذ فلا يكون فصل الضمير مع إنما فى البيت لتضمنه معنى ما وإلا فلم يتم الاستدلال (قوله : لأنه كان إلخ) حاصل ذلك الجواب أن هنا مندوحه عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفعل غيبه وهو أن يؤتى بفعل المتكلم ، ثم يؤتى بالضمير لتأكيد المستكن لا أنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلا : وإنما أدافع عن أحسابهم أنا ، والوزن واحد ، فلو لم يكن الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل مقصودا لأتى بالتركيب هكذا فيتجه أن يدعى أنه لا فصل للفاعل فلا قصر ، وهذا الجواب إنما يتم بناء على قول ابن

وليست ما موصوله اسم إن وأنا خبرها ؛ إذ لا ضروره فى العدول عن لفظ من إلى لفظ ما.

******

مالـك : إن الضـروره هى مـا لاـ منـدوحه ولا مخلص للشاعر عنه ، وأما إن بنى على أنها ما وقع فى الشـعر مطلقا كان للشاعر عنه منـدوحه أم لاـ لم يتم ، وهـذا الثـانى هو الـذى اختـاره الـدمامينى فى شـرح المغنى ورد مـا قـاله ابن مالك باقتضائه عـدم تحقق الضـروره دائما أو غالبا ؛ لأن الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والإتيان بالأساليب المختلفه فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحه له عنه.

بقى شـىء آخر وهو أن ما جعل دافعا للضـروره يلزم عليه عطف مثلى على فاعل أدافع من أنه لا يصـح أن يقال أدافع مثلى ؛ لأن المضارع المبدوء بالهمزه لا يرفع الظاهر إلا أن يقال : يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع كما قيل فى قوله تعالى : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّهَ)(١) أو أن مثلى فاعل فعل محـذوف أى : أو يـدافع مثلى وهو من عطف الجمل (قوله : وليست ما موصوله) هـذا جواب عن منع وارد على استشـهاد المتن بالبيت وهو أن يقال : عندنا وجه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون إنما بمعنى ما وإلاـ ، وحينئـذ فلا يتم هـذا الشاهـد على المراد وهو أن تجعل ما موصوله وأنا خبرها وجمله يـدافع عن أحسابهم صـلتها والمعنى حينئـذ أن الذى يدافع عن أحسابهم أنا كما تقول : إن الذى ضـرب زيدا أنا فيفيد الكلام الحصـر بتعريف الجزأين كما فى قراءه إنمـا حرم عليكم الميته بالرفع ويكون فصل الضـمير لكونه خبرا وليس مرفوعا بالفعل حتى يكون مفصولا عنه ، وحاصل الجواب أن المقام مقام افتخار فلا يناسبه التعبير بما التى هى لغير العاقل مع إمكان التعبير بمن واستقامه الوزن فلا وجه للتعبير من البليغ بما فى موضع من ، وأيضـا لو كـانت موصوله لكتبت مفصوله عن إن وأيضا الموافق لما قبله أعنى قوله أنا الذائـد أن لا يكون أنا فى قوله وإنما يدافع إلخ خبرا فإن أنا فى الأول مسـند إليه ، لأنه مبتدأ مقدم (قوله : إذ لا ضـروره إلخ) أى : وإذا كان لا ضـروره فى العدول علم أنه لم يقصد هذا المعنى وإنما قصد ما يدافع إلا أنا ، فقد أفادت إنما القصر

١- البقره : ٣٥.

التقديم

(ومنها : التقـديم) أى : تقـديم ما حقه التأخير ؛ كتقـديم الخبر على المبتـدأ ، والمعمولات على الفعل (كقولك فى قصـره) أى : قصر الموصوف (: تميمى أنا) كان الأنسب ذكر مثالين ؛ لأن التميميه والقيسيه إن تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الإفراد ، وإلا لم يصلح لقصر القلب ؛ بل للإفراد (وفى قصرها : ...

******

لتضـمنها معنى ما وإلا وهو المـدعى. قال العلامه الفنرى : وقـد يوجه ذلك العـدول بأن المراد من ما الموصوله الوصف أى : إن قويا يدافع عن أحسابهم أنا ، وحينئذ فهو من قصر الوصف ؛ لأنه الأهم فى المقام - وتأمله.

(قوله : أى تقديم ما حقه التأخير) هذا يشـمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل ، وفى إفادته القصر كلام والمرجح عدم الإفاده ، واحترز بقوله ما حقه التأخير عما وجب تقديمه لصدارته كأين ومتى كما مر عند قول المصـنف والتخصـيص لازم للتقديم غالبا ، وقوله ما حقه التأخير أى : سواء بقى بعد التقديم على حاله نحو : زيدا ضربت أم لا ، كما فى أنا كفيت مهمك ، وهـذا ظاهر على مذهب السـكاكى حيث يعتبر فى التخصـيص كون أنا فى الأصل توكيدا لما مر من أن تقديم المسـند إليه عنده قد يفيد القصـر إذا قدر أنه كان فاعلا فى المعنى ، ثم قدم نحو : أنا سـعيت فى حاجتك ، ثم إن تقييد التقديم بما حقه التأخير غير ظاهر على مذهب المصـنف وعبد القاهر ؛ لأن تقديم المسند إليه عندهما يفيد القصر وإن كان قارا حيث كان المسـند فعليا نحو : (اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ)(١) إلا أن يبنى التقييـد على الغالب (قوله : كتقـديم الخبر على المبتدأ) هذا يشـمل : أقائم زيـد بناء على أن قائم خبر مقدم ، أما على أنه مبتدأ وزيد فاعل فلا يشـمله ، ومحل كون تقديم الخبر على المبتدأ يفيـد الحصـر مـا لم يكن المبتـدأ نكره وقـدم عليه الخبر ، وإلا ـ فلا يفيـده كما صـرح به الشارح (قوله : والمعمولات على الفعل) كتقـديمك المفعول والمجرور والحال عليه (قوله : تميمى أنا) أى : فتقـديم الخبر على المبتدأ مفيد لقصـر المتكلم على التميميه لا يتعداها للقيسيه مثلا (قوله : كان الأنسب إلخ) حاصله أن الأنسب

١- الرعد : ٢٦.

أنا كفيت مهمك) إفرادا ، أو قلبا ، أو تعيينا ؛ ...

******

بصنيعه الإتيان بمثالين أحدهما لقصر القلب وهو ما يتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الإفراد وهو ما لا يتنافيان فيه ، والتميميه والقيسيه إن تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للإفراد وإن لم يتنافيا كان القصر للإفراد ، ولا يصلح للقلب ، وقد يجاب بأن التميميه يصح أن يكون المنفى بإثباتها القيسيه التى تنافيها وهى الحقيقه فيكون لقصر القلب باعتقاد المخاطب تلك القيسيه ، ويصح أن يكون المنفى القيسيه المجامعه للتميميه وهى القيسيه الحلفيه أى : المنسوبه للحلف والنصره فيكون لقصر الإفراد حيث كان المخاطب يعتقد الاتصاف بهما معا ، وما تقدم من أنه إذا تعين المنفى كما فى العطف فلا بد من مثالين إنما ذلك حيث لم يكن للوصف جهتان ينافى بإحداهما دون الأخرى كما فى هذا المثال ، والحاصل أن قول المصنف تميمى أنا قصر تعيين إذا كان المخاطب يرددك بين قيس وتميم ، وقصر قلب إذا كان المخاطب ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس أو قصر إفراد إذا كان المخاطب معتقدا أنك تميمى وقيسى من جهتين ، وأشار الشارح لإمكان الجواب عن هذا البحث بتعبيره بالأنسب ، وأما قول بعضهم فى الجواب إن التميميه قد تؤخذ بالقياس إلى ما ينافيها كالقيسيه فهو لقصر القلب ، وقد تؤخذ بالقياس إلى ما لا ينافيها كالعالميه فالقصر للإفراد ففيه شىء ؛ وذلك لأن التميميه إنما تقابل فى العرف بالقيسيه ، ولا يحسن فى العرف مقابلتها بغيرها ، ثم إن ترديد الشارح بقوله لأن التميميه والقيسيه إلخ بقطع النظر عن الواقع وإلا فهما متنافيان قطعا - تأمل كذا ذكر بعضهم وذكر غيره أن قوله إن تنافيا أى : بجعل المعتبر فى النسب طرف الأب فقط كما هو المعروف ، وقوله وإلا أى : وإن لم يتنافيا أى : بأن جعل المعتبر فى النسب طرفا الأم.

(قوله : أنا كفيت مهمك) أى : فتقديم أنا عن الفاعليه المعنويه أوجب حصر كفايه المهم فى المتكلم بحيث لا تتعداه إلى غيره ، فإن اعتقد المخاطب كفايه المتكلم مع غيره كان ، إفرادا ، وإن اعتقد كفايه الغير فقط دون المتكلم كان قلبا ، ولهذا لم يأت إلا بمثال واحد لقصر الصفه لما تقدم أن المثال الواحد يكفى فى قصرها ، وأما قصر التعيين فيصح فى مثالى قصره وقصرها كما تقدم أيضا ، لكن إنما يكون تقديم لفظ أنا فى هذا

بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق) الأربعه بعد اشتراكها فى إفاده القصر (تختلف من وجوه : فدلاله الرابع) أى : التقديم (: بالفحوى) أى : بمفهوم الكلام ؛ بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهو القصر ؛ وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك (و) دلاله الثلاثه ...

******

المثال الذى ذكره المصنف من باب ما قدم فيه ما حقه التأخير على مذهب السكاكى القائل إن أصله كفيتك أنا فقدم أنا ، وجعل مبتدأ ؛ لأنه يرى أن تقديم الفاعل المعنوى وهو التأكيد للاختصاص كما تقدم فى أحوال المسند إليه ، والمصنف لم يرتضه فليس فيه تقديم ما حقه التأخير عنده ، وإن أفاد التخصيص من جهه تقديم المسند إليه على المسند الفعلى ؛ لأنه يفيد الحصر دائما عنده كما مر ، وإنما مثل به لكونه من باب التقديم لما حقه التأخير فى الجمله ؛ لأنه فاعل فى المعنى عند السكاكى (قوله : بحسب اعتقاد المخاطب) الأولى بحسب ما عند المخاطب ؛ وذلك لأن المخاطب فى قصر التعيين لا اعتقاد له ، بل هو شاك (قوله : فدلاله إلخ) أى : فالوجه الأول أن دلاله إلخ.

(قوله : أى بمفهوم الكلام) هذا مخالف لاصطلاح أهل الأصول ؛ لأن الفحوى عندهم مفهوم الموافقه ، وما نحن فيه مفهوم مخالفه ؛ لأن حكم غير المذكور مخالف لحكم المذكور وقوله بمعنى إلخ بيان لطريق فهم القصر من التقديم ، وقر شيخنا العدوى : أن قوله بمفهوم الكلام أى : بما يفهم منه فى عرف البلغاء من الأسرار ، وأشار الشارح بقوله بمعنى إلخ إلى أن فى كلام المصنف حذفا ، والمعنى أن دلاله التقديم على القصر بالتأمل فى الفحوى أى : فيما يفهم منه ويدل عليه فى عرف البلغاء وهو سر التقديم ، فإذا تأمل صاحب الذوق السليم فى الكلام الذى فيه التقديم لطلب سر ذلك التقديم الذى فيه لا يجد - بالنظر للقرائن الحاليه - ما يناسب الحمل عليه سوى الحصر ، فقول الشارح أى : بمفهوم الكلام تفسير للفحوى بالمعنى الحقيقى ، وقوله بمعنى إلخ إشاره إلى أن فى الكلام حذفا ، وعلمت من هذا أن المراد بمفهوم الكلام ما يفهم منه عند البلغاء من الأسرار لا مفهوم الموافقه ولا المخالفه (قوله : فيه) أى : فى الكلام الذى فيه التقديم وهو متعلق بقوله : تأمل ، وقوله فهم القصر أى : من القرائن وقوله : وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء

(الباقيه : بالوضع) لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (والأصل) أى : الوجه الثانى من وجوه الاختلاف أن الأصل (فى الأول) أى : طريق العطف (النص على المثبت والمنفى ؛ كما مر ؛ ...

******

فى ذلك أى فى التقديم من أنه يفيد الحصر ، والحاصل أن صاحب الذوق السليم إذا تأمل فى الكلام الذى فيه التقديم فهم بسبب القرائن الحاليه الحصر ، وإن لم يعرف أن التقديم فى اصطلاح البلغاء يفيد الحصر (قوله : والباقيه) بالجر عطف على الرابع كما نبه عليه الشارح ففيه العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله : ودلاله الثلاثه) أى : وهى العطف والنفى والاستثناء (قوله : بالوضع) أى : بسبب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها لمعان يجزم العقل عند ملاحظه تلك المعانى بالقصر ، وليس المراد أنها موضوعه للقصر كما أشار لذلك الشارح بقوله ؛ لأن الواضع إلخ وبما ذكره الشارح من أنها موضوعه لمعان تفيد القصر اندفع ما يقال : إنه إذا كان دلالتها على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفه هذا العلم ؛ لأنه يبحث عن الخصوصيات والمزايا زائده على المعانى الوضعيه ، أو يقال : إن هذه الثلاثه وإن دلت على القصر بالوضع له إلا أن أحواله من كونه إفرادا أو قلبا أو تعيينا إنما تستفاد منها بمعونه المقام وهى المقصوده من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع ، والجواب الأول الذى أشار إليه الشارح ذكره عبد الحكيم ، والثانى نقله سم عن شيخه السيد عيسى الصفوى ، وعلى هذا الجواب فيقال : لا حاجه لقول الشارح لمعان ؛ لأن الواضع وضعها للقصر لا لمعان تفيده - تأمل.

(قوله : وضعها لمعان) وهى إثبات المذكور ونفى ما سواه فى كل من الثلاثه وهذه المعانى تفيد القصر والاختصاص فحرف النفى وضع للنفى وحرف الاستثناء وضع للإخراج من حكم النفى ويلزم من اجتماعهما القصر.

(قوله : أى طريق العطف) الإضافه للبيان ، والمراد بالأصل الكثير (قوله : النص على المثبت) أى : على الذى أثبت له الحكم فى قصر الصفه ، أو على الذى أثبت لغيره فى قصر الموصوف (قوله : والمنفى) أى : والنص على المنفى أى : نفى عنه الحكم فى قصر الصفه أو نفى عن غيره فى قصر الموصوف فتقول فى قصرها بالطريق الأول جريا على

فلا يترك) النص عليهما (إلا كراهه الإطناب كما إذا قيل : زيد يعلم النحو ، والتصريف ، والعروض ، أو زيد يعلم النحو ، وعمرو وبكر ؛ فتقول فيهما) أى : فى هذين المقامين (زيد يعلم النحو لا غير) ...

******

الكثير قام زيد لا عمرو فقد نصصت على الذى أثبت له القيام وهو زيد والذى نفى عنه وهو عمرو ، وتقول فى قصره زيد قائم لا قاعد فقد نصصت على المثبت لزيد وهو القيام والمنفى عنه وهو القعود ، وقوله كما مر أى : فى الأمثله التى ذكرت عند ذكر تلك الطريق فى طرق الحصر ، فإنه ذكر هناك أن المعطوف عليه فى تلك الأمثله بلا هو المثبت والمعطوف هو المنفى ، وفى بل بالعكس (قوله : فلا يترك النص عليهما) أى التصريح بهما ولم يقل فلا يترك ذكر أحدهما إلخ إشاره إلى أن الذكر الإجمالى لا بد منه ، فإن فى قولك لا غير ذكر المنفى إجمالا لا نصا لعدم دلالتها على المنفيات بخصوصها.

(قوله : إلا كراهه الإطناب) أى : إلا لأجل كراهه التطويل لغرض من الأغراض كضيق المقام أو لقصد الإبهام أو تأنى الإنكار لدى الحاجه إليه عند عدم التنصيص أو استهجان ذكر المتروك (قوله : كما إذا قيل) أى : عند إراده إثبات صفات لموصوف واحد (قوله : أو زيد يعلم النحو) أى : أو قيل عند إراده إثبات صفه واحده لمتصفين زيد يعلم النحو وعمرو إلخ (قوله : أى فى هذين المقامين) أى : مقام قصر الموصوف ومقام قصر الصفه أى : تقول فى رد الإثبات فى هذين المقامين (قوله : لا غير) حكى فى القاموس عن السيرافى أن حذف ما تضاف له (غير) إنما يستعمل إذا كانت (غير) بعد(ليس) ، وأما لو كانت بعد غيرها من ألفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع ، وتبعه فى ذلك ابن هشام وحكم فى المغنى بأن قولهم : " لا غير" لحن ، والمختار أنه يجوز ، فقد حكى ابن الحاجب" لا غير" وتبعه فى ذلك شارحو كلامه ، وفى المفصل حكايه" لا غير" و" ليس غير" ، وأنشد الإمام ابن مالك فى شرح التسهيل فى باب القسم مستشهدا على جوازه قوله :

جوابا به تنجو اعتمد فو ربّنا

لعن عمل أسلفت لا غير تسأل (١)

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى الدرر ٣ / ١١٦ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٣٢١ ، وشرح التصريح ٢ / ٥٠ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٠.

أما فى الأول فمعناه : لا غير النحوى ؛ أى : لا التصريف ، ولا العروض ، وأما فى الثانى فمعناه : لا غير زيد ؛ أى : لا عمرو ، ولا بكر ، وحذف المضاف إليه من غير ، وبنى على الضم تشبيها بالغايات. وذكر بعض النحاه أن لا فى : لا غير ليست عاطفه ؛ بل لنفى الجنس. (أو نحوه) ...

******

وهو ثقه لا يستشهد إلا بشاهد عربى. ا ه فنرى.

واعلم أن كلمه غير فى ليس غير فى محل نصب عند المبرد على أنه خبر ليس ، واسمها ضمير مستتر تقديره ليس هو أى : معلومه غير النحو وفى موضع رفع عند الزجاج على أنه اسم ليس وخبرها محذوف ، والتقدير ليس غير معلومه ، وأما غير فى لا غير فمحلها بحسب المعطوف إذا علمت هذا فلا غير عطف على النحو فى الأول فى محل نصب ، وعطف على زيد فى الثانى فى محل رفع.

(قوله : أما فى الأول) أى : أما لا غير فى الأول فمعناه إلخ أى : فيكون من قصر الموصوف على صفه واحده مما أثبت المخاطب من الصفات. (قوله : أى لا التصريف ولا العروض) هذا بيان لأصل التركيب فترك التنصيص على ما ذكر لغرض من الأغراض.

(قوله : وأما فى الثانى) أى : وأما لا غير فى الثانى فمعناه إلخ فيكون من قصر الصفه على واحد ممن أثبتها لهم المخاطب من الموصوفين ، وقوله أى : لا عمرو إلخ بيان لأصل التركيب فترك النص على ما ذكر لغرض (قوله : على الضم) أى : لقطعه عن الإضافه (قوله بالغايات) أى : قبل وبعد وسميت بذلك ؛ لأن الغايه فى الحقيقه ما بعدها الذى هو المضاف إليه المحذوف ، لكن لما حذف ونوى معناه وأدى بذلك الظرف سمى غايه (قوله : وذكر بعض النحاه) هو نجم الأئمه الرضى وهذا إيراد على عد المصنف لها من طرق العطف (قوله : ليست عاطفه) أى : لأن العاطفه ينص معها على المثبت والمنفى جميعا ، وهنا ليس كذلك (قوله : بل المنفى الجنس) أى : وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظرا للمعنى ؛ لأن معنى زيد شاعر لا غير ما زيد إلا شاعر فيعود إلى النفى والاستثناء كما ذكره الشارح فى شرح المفتاح ، وحينئذ فما فى كلام بعض الناظرين من أن نحو لا غير

أى : نحو : لا غير مثل لا ما سواه ، ولا من عداه ، وما أشبه ذلك.

(و) الأصل (فى) الثلاثه (الباقيه : النص على المثبت فقط) ...

******

طريق آخر للقصر على هذا القول وهم كذا فى عبد الحكيم ، وكذا ما فى يس عن الأطول من أن الكلام حينئذ ليس من طرق القصر لا يتم - تأمل.

ثم إن غير على هذا القول فى محل نصب على أنه اسم لا والخبر محذوف أى : لا غيره عالم فى قصر الصفه أو لا غيره معلوم له فى قصر الموصوف ، والحاصل أن لا التى يبنى ما بعدها عند القطع عن الإضافه هل هى لا العاطفه أو التى لنفى الجنس خلاف ، وكلاهما يفيد القصر فلو جعل الطريق الأول النفى بلا مطلقا أى : سواء كانت عاطفه أو تبرئه لكان أولى (قوله : أى نحو لا غير) حيث رجع الشارح الضمير للا- غير علم أن نحو منصوب لعطفه على المنصوب بناء على أن جزء المقول محل أو يقدر لنحوه عامل أى : أو تقول نحوه ويكون من عطف الجمل ، ولو رجع الشارح الضمير لجمله زيد يعلم النحو لا- غير لكان عطفا على جمله المقول بتمامها التى هى فى محل نصب ويكون نحو زيد يعلم النحو لا غير زيد يعلم النحو لا ما سواه ، وإنما اقتصر الشارح على الاحتمال الأول لكون الغرض الأهم من قول المصنف ، أو نحوه بيان أنه لا- اختصاص للفظ لا غير هنا ؛ لأنه قد يتوهم الاختصاص - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : مثل لا- ما سواه) راجع للأول أى : لا ما سوى النحو فلذا أتى بما الموضوعه لما لا يعقل وقوله ولا من عداه راجع للثانى أى : لا- من عدا زيدا ، ولذا أتى بمن الموضوعه للعاقل (قوله : وما أشبه ذلك) نحو : ليس غير وليس إلا (قوله : والأصل فى الثلا-ثه الباقيه) وهى ما وإلا وإنما التقديم (قوله : النص على المثبت فقط) أى : المثبت له الحكم فى قصر الصفه والمثبت لغيره فى قصر الموصوف ، فتقول فى : ما وإلا فى قصر الصفه ما قائم إلا زيد فقد نصصت على الذى أثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على الذى نفى عنه وهو عمرو مثلا ، وتقول فى قصر الموصوف : ما زيد إلا قائم ، فقد نصصت على الذى أثبت وهو القيام لغيره وهو زيد ولم تنص على الشىء الذى انتفى عن ذلك الغير وهو القعود مثلا وتقول فى إنما فى قصر الصفه : إنما قائم زيد وفى قصر

دون المنفى ؛ وهو ظاهر.

(والنفى) أى : الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفى بلا العاطفه (لا يجامع الثانى) أعنى : النفى والاستثناء ؛ فلا يصح : ما زيد إلا قائم ...

******

الموصوف : إنما زيد قائم وتقول فى التقديم فى قصرها : أنا كفيت مهمك أى : لا عمرو وفى قصر الموصوف : زيدا ضربت أى : لا عمرا بمعنى إنى اتصفت بضرب زيد لا بضرب عمرو ، فقد ظهر لك أن الطرق الثلاثه لا ينص فيها إلا على المثبت وإذا نص فى شىء منها على المنفى كان خروجا عن الأصل كقولك : ما أنا قلت هذا ؛ لأن المعنى لم أقله ؛ لأنه مقول لغيرى ، والأول منصوص ، والثانى مفهوم ، وكقولك : ما زيدا ضربت ، فإن المعنى لم أضربه وضربه غيرى - قال الفنرى : وكما يترك الأصل الأول لكراهه الإطناب يترك هنا أيضا فى مثل : ما زيدا ضربت ، وما أنا قلت هذا ؛ لأن القصد به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفى لا بما يثبت - انتهى.

واعترض على المصنف بأن قوله والأصل فى الثلاثه النص على المثبت فقط دون المنفى يقتضى أن نحو : ما قام القوم إلا زيدا خارج عن الأصل ؛ لأن الأصل النص على المثبت فقط ، وقد نص فى هذا المثبت والمنفى فيكون خارجا عن الأصل مع أنه جار على الأصل باتفاق ، ولم يقل أحد بخروجه عنه ، وأجاب بعضهم بأن الكلام فى الاستثناء المفرغ ؛ لأنه هو الذى من طرق القصر ، وأما هذا فليس من طرق الحصر اصطلاحا ولا يخفى ضعف هذا الجواب ؛ لأن معنى الحصر موجود فيه قطعا ، فالأحسن فى الجواب أن يقال : إنا نمنع أنه نص فيه على المنفى لأن المراد بالنص التفصيل فالأحسن فى الجواب أن يقال : إنا نمنع أنه نص فيه على المنفى لأن المراد بالنص التفصيل والمنفى - وهو القوم فى المثال المذكور مجمل - لعدم النص فيه على الأفراد واحدا واحدا (قوله : دون المنفى) أى : أنه لا يصرح فيها بالنفى وإنما تدل عليه ضمنا كما تقول فى قصر الموصوف : ما أنا إلا تميمى وتميمى أنا ، فإنك قد أثبت كونك تميميّا صريحا ، ولم تنف كونك قيسيا صريحا ، وإنما نفيته ضمنا ولا منافاه بين كون المنفى مذكورا ضمنا وكون النفى قد يكون منطوقا بلفظه (قوله : أن النفى بلا) إنما قيد الشارح كلام المصنف بذلك للاحتراز عن

لا قاعد ، وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين (لأن شرط المنفى بلا) العاطفه (أن لا يكون) ذلك المنفى (منفيا قبلها بغيرها) ...

******

النفى بغيرها : كليس إذ لا دليل على امتناع ما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد ، وإنما قيد لا بالعاطفه أخذا من قول المصنف لأن شرط المنفى بلا إلخ (قوله : لا قاعد) فلو قيل لا عمرو بدل لا قاعد فهل يصح ذلك ، قال الشيخ يس : الظاهر عدم الصحه ؛ لأنه وإن لم يكن المعطوف بها منفيا قبلها لكنه يوهم أن النزاع فى قيام زيد وعمرو لا فى قيام زيد وقعوده الذى هو فرض الكلام.

(قوله : فى كلام المصنفين) أى : لا فى كلام الله ، بل ولا فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم ، ومراده بهذا التعريض بصاحب الكشاف حيث قال فى تفسير قوله تعالى : (فَإِذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ)(١) أى : لأن الأصلح لك لا يعلمه إلا الله لا أنت ، وبالحريرى حيث قال :

لعمرك ما الإنسان إلا ابن يومه

على ما تجلّى يومه لا ابن أمسه

ولا يقال : إن الزمخشرى ممن يستدل بتراكيبه عند الشارح ، والسيد وغيرهما ؛ لأنا نقول : إنما يستدلون بكلامه فيما لم يخالف فيه الجمهور ، وهذا مذهب له مخالف فيه للجمهور فلا يستدل به.

(قوله : لأن شرط المنفى بلا) أى : شرط صحه نفيه بها (قوله : أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها) أى : بغير شخصها وهذا صادق بما إذا كان غير منفى أصلا ، وبما إذا كان منفيا بغير أدوات النفى : كالفحوى أو علم المتكلم أو السامع فالمنطوق تحته صورتان والمفهوم صوره واحده هى محل الامتناع وهى ما إذا كان المنفى بها منفيا قبلها بغيرها من أدوات النفى ، كما وليس ولا - التى لنفى الجنس - ولا عاطفه أخرى مماثله للا التى وقع النفى بها ؛ لأنها غير شخصها وإن كانت من نوعها ، ولهذا لا يصح قام القوم لا النساء لا هند ؛ لأن هندا نفيت فى ضمن النساء بغير شخص لا التى نفتها ، فإن قلت أن المنطوق صادق بصوره ثالثه ، وهو ما إذا كان المنفى بها منفيا قبلها بشخصها قلت : كلامه

١- آل عمران : ١٥٩.

من أدوات النفى ؛ فإنها موضوعه لأن تنفى بها ما أوجبته للمتبوع لا لأن تعيد بها النفى فى شىء قد نفيته ؛ وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء ؛ لأنك إذا قلت : ما زيد إلا قائم فقد نفيت عنه كل صفه ...

******

وإن صدق بذلك لكن هذا معلوم أنه لا يتأتى لاستحاله النفى بها قبل ورودها فتم ما قلناه من أن المنطوق صورتان (قوله : من أدوات النفى) هذا تخصيص للمضاف وهو الغير لشموله لكل غير ينفى به (قوله : فإنها موضوعه ؛ لأن تنفى بها) أى : عن التابع ما أوجبته للمتبوع هذا ظاهر فى قصر الصفه على الموصوف مثل : جاء زيد لا عمرو فإنك نفيت بها عن عمرو ما أوجبته لزيد وهو المجىء ، ومشكل فى قصر الموصوف على الصفه مثل : زيد قائم لا قاعد ، فإن المنفى بها القعود ولم يثبت للمتبوع الذى هو قائم كما هو ظاهر ، وأجيب بأن المراد بما أوجب للمتبوع المحكوم به أو الثبوت للمحكوم عليه ففى المثال المذكور المتبوع وهو قائم أوجب له الثبوت للمسند إليه وهو زيد وقد نفى بها هذا الثبوت عن التابع وهو قاعد ؛ لأن معنى زيد قائم لا قاعد أن زيدا محكوم عليه بالقيام وليس محكوما عليه بالقعود ، بل هو منفى عنه وقوله : لأن تنفى بها أى : أولا بقرينه قوله لا ؛ لأن تعيد بها النفى فلا يرد ما قيل إن وضعها ؛ لأن تنفى بها أوجبته للمتبوع لا يقتضى إلا كونها بعد الإيجاب للمتبوع ، ولا يقتضى عدم تكرار النفى ، وهذا صادق بقولنا : ما جاءنى إلا زيد لا عمرو فمقتضى كلامه جواز ذلك مع أنه ممنوع ، وحاصل الجواب أن المراد بقوله : إنها موضوعه لأن تنفى بها أى : أولا ما أوجبته للمتبوع ، وما أوجب للمتبوع وهو المجئ هنا ليس منفيا بلا أولا فى المثال ، بل بما لأن المعنى ما جاءنى أحد إلا زيد لا عمرو وعمرو من جمله أفراد الأحد فيكون منفيا بما ، غايه الأمر أنه تكرر النفى بقوله لا عمرو. تأمل. قرره شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : لا ـ لأن تعيد إلخ) أى : وإلا ـ كان تكرارا وهو ممنوع ، فإن قلت نجعل لا فى نحو : ما زيد إلا قائم لا قاعد لتأكيد نفى القعود الحاصل بما. قلت هو خلاف أصل وضع لا أو أن لا فى النفى أقوى من غير ، فلا يؤكد به غيره كما لا يؤكد أكتع بأجمع (قوله : وهذا الشرط) أعنى عدم كون المنفى بها منفيا قلبها بغيرها (قوله : فقد نفيت عنه)

وقع فيها التنازع ؛ حتى كأنك قلت : ليس هو بقاعد ، ولا نائم ، ولا مضطجع ، ونحو ذلك ، فإذا قلت : لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفه شيئا هو منفى قبلها بما النافيه ، وكذا الكلام فى : ما يقوم إلا زيد ؛ وقوله : بغيرها يعنى من أدوات النفى ؛ على ما صرح به فى المفتاح ؛ وفائدته الاحتراز عما إذا كان منفيا بفحوى الكلام ، ...

******

أى : بلفظ ما التى هى أداه نفى صراحه وإن كان المنفى مجملا. (قوله : وقع فيها التنازع) أى : والصفه التى تنفيها بلا بعد هذا يجب أن تكون مما وقع فيها النزاع ، وإلا خرجت عما يراعى فى خطاب العطف بها من إفاده الحصر أو تأكيده.

(قوله : حتى كأنك إلخ) أتى بالكأنيه لكون ذلك القول ليس بمحقق وإلا نافى قوله والأصل فى الثلاثه إلخ (قوله : ونحو ذلك) أى : كالمستلقى.

(قوله : فقد نفيت بلا العاطفه شيئا إلخ) أى : فلزم التكرار وحينئذ فلا يصح ورودها بعد النفى والاستثناء قيل المنع إذا عطف على المستثنى منه ، وأما إذا عطف على المستثنى فهو جائز لعطفه على المثبت ، فإذا قلت : ما قام القوم إلا زيد لا عمرو صح على أنه معطوف على زيد ؛ لأن المعنى نفى القيام عن القوم وإثباته لزيد ثم نفى إثباته عن عمرو لعطفه بلا النافيه على زيد الثابت له القيام ، فيلزم نفى القيام عن عمرو تفصيلا كما نفى عنه فى ضمن القوم إجمالا وفيه نظر مع ما تقرر من أن منفيها لا بد أن يكون غير منفى بغيرها قبلها ، سواء كان نفيها على جهه الإجمال ، أو التفصيل ، وليس الشرط أن لا يكون منفيا قبلها تفصيلا فقط حتى يتم هذا القيل (قوله : وكذا الكلام إلخ) يعنى أنه لا فرق بين قصر الموصوف على الصفه وهو ما مر ، وقصر الصفه على الموصوف وهو ما هنا فى هذا المثال فإنك قد نفيت فيه القيام عن عمرو وبكر وغيرهما من كل ما هو مغاير لزيد ، فلا يصح أن تقول : ما يقوم إلا زيد لا عمرو (قوله : يعنى إلخ) لما كان الغير شاملا لغير أدوات النفى كفحوى الكلام ، وكان غير مراد أتى بالعنايه (قوله : وفائدته) أى : فائده تقييد الغير بكونه من أدوات النفى (قوله : عما إذا كان النفى مدلولا عليه بفحوى الكلام) أى : التقديم كما فى قولنا : زيدا ضربت فلا مانع أن يقال

أو علم المتكلم ، أو السامع ، أو نحو ذلك كما سيجيء فى : إنما. لا يقال : هذا يقتضى جواز أن يكون منفيا قبلها بلا العاطفه الأخرى نحو : جاءنى الرجال لا النساء لا هند ؛ لأنا نقول : الضمير لذلك المشخص ؛ أى : بغير لا العاطفه التى نفى بها ذلك المنفى ، ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع أن ينفى شيء بلا قبل الإتيان بها ؛ وهذا كما يقال : دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره ؛ ...

******

لا عمرا (قوله : أو علم المتكلم) أى : والحال أن السامع يعلم خلافه كما إذا كنت تعلم بضرب زيد دون عمرو والسامع يعلم بعلمك ذلك إلا أنه يعلم خلاف ما تعتقده فتقول ضربت زيدا لا عمرا (قوله : أو نحو ذلك) أى : من الأفعال المتضمنه للنفى وليس هو معناها صريحا كأبى وامتنع وكف ، فإن معناها الصريح ثبوت الامتناع والإباء والكف (قوله : كما سيجئ) راجع لقوله أو نحو ذلك (قوله : لا يقال هذا) أى : ما ذكر فى بيان قوله بغيرها يقتضى إلخ ؛ لأن المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون المنفى منفيا قبلها بغيرها لا بها والمتبادر أن المراد بغير لا غير نوعها من أدوات النفى وحينئذ يكون المثال المذكور صحيحا لأن هند ليس منفيا قبلها بغير نوعها بل منفى بها (قوله : لأنا نقول إلخ) حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها ، وحينئذ فلا يصح المثال ؛ لأن هند منفى بغير شخص لا الداخله عليها قبل التصريح بها (قوله : الضمير) أى : فى قوله بغيرها.

(قوله : ومعلوم إلخ) جواب عما يقال إن ما ذكر من الجواب وهو أن شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيا قبلها بغير شخصها الذى وقع النفى به يقتضى أن نفيه قبلها بشخصها الذى وقع النفى به جائز مع أنه لا يجوز فكان الواجب الاحتراز عنه ، وحاصل الجواب أن هذا معلوم استحالته وإن كانت العباره صادقه به وإذا كان محالا لا يتأتى وجوده فلا معنى للاحتراز عنه - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : لامتناع أن ينفى شيء) أى : كالنساء بلا أى الداخله على هند فى المثال قبل الإتيان بها ، بل إنما ينفى بلا أخرى مماثله لها (قوله : وهذا) أى : قول المصنف بغيرها حيث جعلنا الضمير راجعا للشخص لا للنوع كما يقال إلخ فهو تنظير فى أن الضمير فى كل عائد على الشخص فقوله أن لا يؤذى غيره أى : غير شخصه أعم من أن يكون غير

فإن المفهوم منه أن لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم (ويجامع) النفى بلا العاطفه (الأخيرين) أى : إنما والتقديم (فيقال : إنما أنا تميمى لا قيسى ، وهو يأتينى لا عمرو ...

******

شخصه كريما أو بخيلا بخلاف لو جعل الضمير راجعا للنوع ، فإن المعنى حينئذ أن لا يؤذى غير نوعه وغير نوعه هم البخلاء فيقتضى بمفهومه أن يؤذى الكرماء وهذا غير مراد (قوله : فإن المفهوم منه أن لا يؤذى غيره) أى : فيكون الضمير عائدا على ذلك الشخص لا على جنس الكريم أى : شأنه أنه لا يؤذى غير شخصه لا يقال : إنه يقتضى بمفهومه أنه يؤذى شخصه وهو غير مراد ؛ لأنا نقول هذا المفهوم معطل لما هو معلوم بالبداهه أن الإنسان لا يؤذى نفسه - كذا قرر بعضهم - وفيه تأمل ، إذ لا ضرر فى أن يراد أن الكريم يؤذى نفسه لأجل نفع غيره ، بل هذا حاصل.

بقى شىء آخر وهو أن جعل الضمير عائدا على الشخص ينافى ما ذكره الشارح فى شرح المفتاح فى قولهم : دأب الكريم أن لا يعادى غيره من أن الضمير عائد على الجنس ، وقد يقال : يمكن الفرق بأن الكرم ينافى الإيذاء للغير مطلقا كريما كان الغير أو غيره فلذلك جعل الضمير فى المثال هنا للشخص لا للجنس ومعاداه الكريم عند ضروره المعاداه لغير جنسه وهم البخلاء تنقصه ، فلذلك جعل الضمير فى هذا المثال للجنس لا للشخص.

(قوله : ويجامع الأخيرين) أى : ويكون الحصر حينئذ مسندا لهما والعطف بلا تأكيد ، ولا ينسب له الحصر لتبعيته وهذا باتفاق من الشارح والسيد ، وأما مجامعه التقديم لإنما فاختلف فى الذى يسند له القصر منهما ، فذهب الشارح إلى أنه يسند إلى التقديم ؛ لأنه أقوى وعكس السيد ؛ لأن إنما أقوى ، فالخلاف بينهما لفظى ؛ لأنه خلاف فى حال (قوله : وهو يأتينى إلخ) هو فاعل معنى قدم لإفاده الحصر ، والأصل يأتينى هو على أن هو تأكيد مقدم لإفاده الاختصاص وجعل مبتدأ ، وظهر لك أن التمثيل المذكور مبنى على مذهب السكاكى لا على خلافه ، وإلا ورد أنه لا تقديم فيه ؛ لأن هو مسند إليه فهو واقع فى محله. نعم كان الأولى يمثل بزيدا ضربت احتمال أن يقال : التقديم فى

لأن النفى فيهما) أى : فى الأخيرين (غير مصرح به) كما فى النفى والاستثناء فلا يكون المنفى بلا العاطفه منفيا بغيرها من أدوات النفى ؛ وهذا كما يقال : (امتنع زيد عن المجىء لا عمرو) فإنه يدل على نفى المجىء عن زيد ؛ لكن لا صريحا بل ضمنا ، وإنما معناه الصريح إيجاب امتناع المجىء عن زيد ؛ فتكون لا نفيا لذلك الإيجاب ، والتشبيه بقوله : امتنع زيد عن المجىء لا عمرو ...

******

هو يأتينى للتقوى دون التخصيص مثل : أنا قمت والتمثيل بما لا احتمال فيه أولى مما فيه الاحتمال ، والحاصل أن التقديم فى هذا المثال على مذهب السكاكى محتمل لأن يكون للتقوى ومحتمل لأن يكون للتخصيص ، وهذا هو الأقرب بدليل العطف بعده بلا المؤكد له ، وأما على خلاف مذهبه فلا تقديم فيه (قوله : لأن النفى فيهما) عله لجواز مجامعه النفى بلا للأخيرين أى : لأن النفى المعتبر فيهما لأفاده الحصر غير مصرح به أى : وإنما صرح فيهما بالإثبات والنفى ضمنى فلم يقبح حينئذ النفى بلا وقولهم لا العاطفه لا تقع بعد نفى ، فالمراد النفى الصريح لا ما يشمل الضمنى.

(قوله : كما فى النفى والاستثناء) راجع للمنفى أى : فإنه صرح فيهما بالنفى ، وإن لم يكن المنفى مصرحا به فصدق أنه نفى بلا معهما ما نفى بأداه أخرى مستقله قبلها (قوله : فلا يكون إلخ) وإذا كان غير مصرح به فيهما فلا يكون إلخ ، فعلم من هذا أن النفى الصريح ليس كالضمنى ؛ لأن الضمنى يجامعه النفى بلا بخلاف الصريح فإنه لا يجامعه (قوله : وهذا) أى : ما ذكر من المثالين (قوله : فإنه) أى : قولنا امتنع زيد عن المجىء ، وكذا يقال فى مرجع الضمير فى قوله وإنما معناه (قوله : فإنه يدل على نفى المجىء) أى : على انتفائه (قوله : إيجاب) أراد بالإيجاب الوجوب أى : الثبوت ؛ لأن معنى الجمله على التحقيق النسبه لا الحكم ، وقوله امتناع المجىء عن زيد فى العباره قلب ، والأصل امتناع زيد عن المجىء كما فى المتن ، ولا شك أن امتناعه عن المجىء يتضمن ويستلزم انتفاء المجىء عنه (قوله : فتكون لا) أى : لفظه لا فى قولنا لا عمرو وقوله نفيا لذلك الإيجاب أى : عن التابع وهو عمرو ولو صرح بالنفى ، وقيل لم يجئ زيد لم يصح أن يقال لا عمرو ، لأنه نفى للنفى فيكون إثباتا ووضع لا للنفى لا للإثبات ، وإنما قلنا نفى للنفى ؛

من جهه أن النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح ؛ لا من جهه أن المنفى بلا العاطفه منفى قبلها بالنفى الضمنى كما فى : إنما أنا تميمى لا- قيسى ؛ إذ لا- دلالـه لقولنا : امتنع زيد عن المجىء على نفى امتناع مجىء عمرو لا- ضمنا ولا صريحا. قال (السكاكى : شرط مجامعته) أى : مجامعه النفى بلا العاطفه (للثالث) أى : إنما (: أن لا يكون الوصف مختصا ...

******

لأنه يجب أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها ؛ لأنها عاطفه لا مؤكده (قوله : من جهه أن النفى إلخ) فيه أن المشبه به لا ، والتشبيه لا يفيد أن النفى الضمنى ليس فى حكم الصريح ، فكان الأولى أن يقول من جهه أن كلا فيه نفى ضمنا قد جامعه النفى بلا العاطفه وإن كان النفى الضمنى فى المشبه مسلطا على المنفى بلا وفى المشبه به على ما قبل لا كزيد فى المثال - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : ليس فى حكم النفى الصريح) أى : لأنه حكم بصحه العطف بلا مع الأول دون الثانى (قوله : إذ لا دلاله لقولنا امتنع زيد عن المجىء) أى : بدون قولنا لا- عمرو (قوله : على نفى امتناع مجىء عمرو) أى : لأنه لا حصر فيه حتى يتضمن النفى كإنما ، وإنما استفيد نفى مجىء عمرو المفيد للحصر من النفى بلا- من قولك بعد ذلك لا عمرو فلا نافيه للإيجاب الذى دلت عليه الجمله قبلها بخلاف إنما والتقديم فإنهما يدلان على النفى ضمنا فلا بعدهما لتأكيد ذلك النفى الضمنى كما مر.

(قوله : أن لا يكون الوصف) أى : الذى أريد حصره فى الموصوف بإنما مختصا بذلك الموصوف وذلك كما فى قولك : إنما تميمى أنا فإن التميميه لا يجب اختصاصها بالمتكلم وهذا شرط بالنسبه لقصر الصفه ، ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفه فيقال شرط مجامعه النفى بلا- العاطفه لإنما أن لا يكون الموصوف مختصا بتلك الصفه فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال : إنما المتقى متبع مناهج السنه لا البدعه لاختصاص الموصوف بتلك الصفه ، وكذا لا يقال : إنما الزمن قاعد لا قائم لاختصاص الزمن بالقعود ، فإن قلت : القصر لا- يكون إلا عند الاختصاص ، فكيف يشترط عدم الاختصاص فى مجامعته لإنما مع أن القصر لا يتحقق إلا عند الاختصاص؟ قلت : إن المشترط فى تحقق القصر

بـالموصوف) لتحصـل الفائـده (نحو : (إِنَّمـا يَسْـتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْـمَعُونَ)) (۱) فـإنه يمتنع أن يقـال : لاـ الـذين لاـ يسـمعون ؛ لأـن الاستجابه لا تكون إلا ممن يسمع بخلاف : إنما يقوم زيد لا عمرو ؛ إذ القيام ليس مما يختص بزيد ، وقال الشيخ (عبد القاهر

******

اختصـاص الوصف بـالموصوف أو الموصوف بالصـفه بحسب المقام والمشترط فى المجامعه عـدم اختصاص الوصف فى نفسـه بالموصوف وعدم اختصاص الموصوف فى نفسه بالصفه ، ثم إن قوله : شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصا ظاهره أن هـذا لا يشترط فى صوره التقـديم ، فيصح أن تقول من يسـمع يسـمع لا غير من يسـمع وانظره (قوله : بالموصوف) الباء داخله على المقصـور عليـه بقرينه المثـال (قـوله : لتحصـل الفائـده) أى : فى مجـامعه النفى بلاـ لإنمـا أى : ولـو كـان الوصـف مختصـا بـالموصوف لعـدمت الفائـده ؛ لأـن الوصف إذا كان مختصا بالنظر إلى نفسه تنبه المخاطب للاختصاص بأدنى تنبيه على ذلك ، ويكفى فيه كلمه إنما ، فلا فائـده فى جمع لا معه والقصـد إلى زياده التحقيق إنما يناسب الحكم الـذى يحتمل عـدم الاختصاص فيصـر المخاطب على إنكاره (قوله : نحو (إِنَّما يَسْـتَجِيبُ) إلـخ) هذا المثال للمنفى أى : فإن كان الوصف مختصا فلا يجئ النفى بلا كما فى قوله تعالى : (إِنَّما يَسْـتَجِيبُ) إلخ أى : إنما يسـتجيب دعاءك للإيمان الذين يسمعون سماع تدبر وإذعان وقبول وهم المؤمنون أى : من أراد الله إيمـانهم ، فالـذين فاعـل والمفعول محـذوف كمـا ترى ومثل الآيه المـذكوره فى اختصاص الوصـف الكـائن فيهـا بالموصوف (إِنَّما أَنْتَ مُنْـذِرُ مَنْ يَخْشاها)(۲) ، فـإنه معلوم أن الإنـذار إنمـا يكون لمن يؤمن بـالله ويخشـى الأهوال والعواقب فلاـ يجوز أن يقـال لاـ من لاـ يخشاهـا (قوله : لا تكون إلا ممن يسـمع) أى : فإذا قيل لا الـذين لا يسـمعون كان ذلك حشوا فى الكلام فلا يقبل ، فإن قلت : إن فائـده القصـر أن يعتقـد المخاطب خلافه والمخاطب هنا ليس كـذلك ؛ لأن كل عاقل يعلم أن الاسـتجابه إنما تكون ممن يسـمع أجيب بأن الكفار نزلوا منزله من لا يسـمع له لعـدم قبولهم الحق والنبى - عليه الصـلاه والسّلام - لشده حرصه على إيمان الكفار نزل منزله من يعتقد الاستجابه ممن لا يسمع ، فخوطب بقصر الاستجابه

۱- الأنعام : ۳۶.

۲- النازعات : ۴۵.

لا- تحسن) مجامعته للثالث (فى) الوصف (المختص كما تحسن فى غيره ؛ وهذا أقرب) إلى الصواب ؛ إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زياده التحقيق والتأكيد.

******

على من يسمع قصر قلب ، فالقصر هنا حقيقى لكن بعد تنزيل المخاطب منزله من يعتقد العكس ، لأجل ذلك الاعتبار الخطابى وتضمن ذلك التنزيل التعريض بالكافرين بأنهم من جمله الموتى الذين لا سمع لهم فليس هنا فى الحقيقه إلا نفى الاستجابه عن الكفار وإثباتها للمؤمنين ، لكن لما كان الحصر فى أمر مختص بحسب الظاهر وإن لم يكن فى الواقع اختصاص ؛ لأن الاستجابه ليست خاصه بالمؤمنين صحت مراعاه هذا الظاهر ، وامتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون مرادا منهم الكافرون نظرا لذلك الظاهر.

(قوله : لا- تحسن مجامعته) أى : لا- تحسن مجامعه النفى بلا- ، وقوله للثالث وهو إنما ، والمراد لا تحسن حسنا كاملا فالمنفى كمال الحسن لا- أصله وإلا كان عين كلام السكاكى ؛ لأن الخالى عن الحسن عند البلغاء لا صحه له ، أو يقال إن قوله : كما تحسن قيد فى الحسن المنفى ، وحينئذ فيفيد كلامه أن فى مجامعته الوصف المختص أصل الحسن ، والحاصل إن عدم اختصاص الوصف شرط فى كمال حسن المجامعه عنده لا شرط فى أصله كما يقول السكاكى ، فعلى هذا يصح أن يقال فى غير القرآن إنما يستجيب الذين يسمعون لا الذين لا يسمعون وإن كان غير كامل فى الحسن (قوله : وهذا أقرب إلى الصواب) أى : وهذا الذى قاله عبد القاهر أقرب إلى الصواب مما قاله السكاكى من المنع لابتناء كلام الشيخ على شهاده الإثبات وكلام السكاكى على شهاده النفى ، وشهاده الإثبات مقدمه على شهاده النفى (قوله : إذ لا دليل على الامتناع) أى : على امتناع مجامعه النفى بلا- للثالث إذا كان الوصف مختصا بالموصوف (قوله : عند قصد زياده التحقيق) أى : عند قصد زياده تحقيق النفى عن ذلك الغير وتأكيده ، وهذا رد لقول السكاكى إن كان الوصف مختصا امتنعت المجامعه لعدم الفائده ، وحاصل ذلك الرد أنا لا نسلم عدم الفائده ، إذ قد تحصل فائده وهى زياده التحقيق والتأكيد للنفى عن ذلك الغير ، وقد يقال : إن التأكيد بلا العاطفه للنفى الحاصل بإنما خلاف أصل وضعها ؛ لأن أصل وضعها أن ينفى بها عن التابع ما أوجب للمتبوع لا لأن يعاد بها النفى لشىء قد

(وأصل الثانى :) أى : الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفى والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أى : الحكم الذى استعمل فيه النفى والاستثناء (مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أى : إنما ؛ فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ؛ كذا فى الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز ؛ ...

******

نفى أولا ، ولذلك حكموا بمنع ما زيد إلا قائم لا قاعد مطلقا ولم يقولوا بجوازه عند قصد التحقيق والتأكيد للنفى - فتأمل.

(قوله : وأصل الثانى) أى : الكثير والغالب فيه (قوله : ما استعمل له) الضمير المجرور باللام راجع لما ، وقول الشارح أى : الحكم بالرفع تفسير لما وقوله إشاره إلى أن اللام فى كلام المصنف بمعنى فى ، وقوله : النفى والاستثناء بيان للضمير المستتر فى قول المصنف استعمل فهو عائد على الثانى الذى هو النفى والاستثناء لا على ما ، وحينئذ فالصله جاريه على غير من هى له فكان الأولى للمصنف أن يقول : ما استعمل هو له بإبراز الضمير إلا أن يقال : إنه ماش على مذهب الكوفيين القائلين بعدم وجوب الإبراز عند أمن اللبس كما هنا أو على مذهب من يقول : إن الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الوصف لا فى الفعل ، وأما هو فلا يجب فيه الإبراز.

(قوله : مما يجهله المخاطب) أى : من جمله الإحكام التى يجهلها المخاطب فضمير يجهله راجع لما ، والمراد ما يجهله المخاطب بالفعل ، وشأنه أن يكون مجهولا ، وليس المراد الجهل بالفعل فقط ؛ لأنه شرط فى الحصر مطلقا أى : بأى طريق كان (قوله : وينكره) أى : وأن يكون من جمله الأحكام التى ينكرها المخاطب ، والمراد بالحكم المستعمل فيه الذى هو بعض الأحكام المجهوله النفى والثبوت بالنظر لقصر القلب والنفى فقط بالنظر للأفراد والثبوت والنفى فى قصر التعيين ففى القلب ينكرهما المخاطب ويجهلهما وفى الأفراد بجهل النفى وينكره وفى التعيين يجهلهما فقط ولا يتأتى فيه إنكار ، فالجهل ظاهر فى جميع أقسام القصر ، وأما الإنكار فليس ظاهرا فى قصر التعيين ؛ لأن المتردد لا إنكار عنده - كذا قرر شيخنا العدوى.

وفيه بحث لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر ؛ بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم ؛ وجوابه : أن مرادهم إن إنما تكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى إن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه ؛ وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح (كقولك لصاحبك - وقد رأيت شبحا من بعيد - : ما هو إلا زيد إذا اعتقده غيره) أى : إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد ...

******

وفى الأطول ما نصه : مما يجهله المخاطب وينكره فاستعماله فى قصر التعيين على خلاف الأصل (قوله : وفيه بحث) أى : اعتراض على قوله بخلاف الثالث (قوله : لازم الحكم) وهو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم (قوله : وجوابه إلخ) حاصله أن قولهم أصل إنما أن يكون الحكم المستعمله فيه مما يعلمه المخاطب ، ولا ينكره مرادهم أن ذلك الحكم مما شأنه أن يكون معلوما للمخاطب لكونه من شأنه أن يزهر أمره بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه فى زعم المتكلم فلا ينافى أنه مجهول بالفعل ، فالحاصل أن محل الطريق الأول أعنى النفى والاستثناء الحكم الذى يحتاج للتأكيد لإنكاره ، وكونه مما شأنه أن يجهل ، ومحل الثانى ما لا يفتقر إلى ذلك لكونه مما شأنه أن يكون معلوما وإن كان الجهل والإنكار بالفعل لا بد منهما فيهما فى غير قصر التعيين كما علمت (قوله : لخبر) هو بالتنوين أى : لحكم كلام خبرى من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره أى : ولكنه جاهل له ومنكر له بالفعل كما يدل عليه قوله حتى إن إنكاره إلخ (قوله : وعلى هذا) أى : التأويل (قوله : موافقا لما فى المفتاح) أى : من أنه لا بد من الجهل والإنكار بالفعل.

(قوله : كقولك إلخ) تمثيل للأصل الثانى أعنى : النفى والاستثناء (قوله : وقد رأيت شبحا) الجمله حاليه وكان المناسب أن يقول : وقد رأيتما ؛ لأنه لا يكون المخاطب منكرا كون الشبح غير زيد إلا إذا رآه والشبح - بسكون الباء - وفتحها الشخص ، وقوله : من بعيد أى : من مكان بعيد وقيد بالبعد ؛ لأن شأن البعيد الجهل والإنكار (قوله : ما هو إلا زيد) مقول كقولك أى : كقولك : ما هذا الشبح إلا زيد (قوله : إذا اعتقده) أى : تقول ذلك إذا اعتقده غير زيد ، فإن اعتقده زيدا وعمرا كان قصر إفراد ، وإن اعتقده عمرا كان قصر قلب ، فالمثال يحتمل القسمين.

(مصرا) أی : علی هذا الاعتقاد (وقد ینزل المعلوم منزله المجهول لاعتبار مناسب فیستعمل له) أی : لذلک المعلوم (الثانی) أی : النفی والاستثناء (إفرادا) أی : حال کونه قصر إفراد (نحو : (وَما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)(۱) ...

******

(قوله : مصرا) أی : حال کونه مصرا أی : مصممما علی اعتقاد ذلک الشبح غیر زید ، فهذا المثال قد تحقق فیه الجهل والإنکار فیما من شأنه أن یجهل وینکر لبعد مضمونه جهلا لا یزول إلا بالتوکید ، فاستعملت فیه ما وإلا علی أصلها (قوله : وقد ینزل) هذا مقابل لقوله ، وأصل الثانی وقوله المعلوم أی : الحکم المعلوم أی : الذی من شأنه أن یعلم وذلک کقیام الهلاک به - علیه الصلاه والسّلام - فی المثال الآتی ، وقوله : منزله الحکم المجهول أی : منزله الحکم المجهول أی : المنکر الذی یحتاج إلی تأکید لدفع إنکاره (قوله : لاعتبار إلخ) أی : وذلک التنزیل لأجل أمر معتبر مناسب للمقام کالإشعار بأنهم فی غایه الاستعظام لهلاکه - علیه الصلاه والسّلام - فی المثال الآتی (قوله : فیستعمل إلخ) أی : فبسبب ذلک التنزیل یستعمل الثانی فیه أی : فی ذلک الحکم المعلوم فاللام بمعنی فی (قوله : إفرادا) حال من الثانی أی : حال کون الثانی قصر إفراد ، وفیه أن الثانی لیس قصر إفراد ، فلا بد من تقدیر أی : حال کون الثانی دال قصر إفراد أو ذا قصر إفراد ، أو حال کون الثانی قصره قصر إفراد (قوله : (وَما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)) هذا استثناء من مقدر عام علی أصل التفریغ ، والمقدر فی نحو : هذا محمول ، والمحمول یراد به الحقیقه ، إذ لا یصح حمل فرد والحقیقه من حیث هی متحده لا یمکن الاستثناء منها من حیث هی ، وإنما یستثنی منها من حیث أفرادها الصادقه علی الموضوع ، فلا بد من اعتبارها علی وجه یتناول أفرادا صادقه علی الموضوع ، فإذا قیل مثلا ما زید إلا قائم قدر ما زید متحدا بحقیقه من الحقائق وموصوفا بها إلا حقیقه القائم ، فکأنه قیل ما زید قاعدا ولا مضطجعا ، ولا کذا من سائر الحقائق إلا حقیقه القائم فهو کائن إیاها ، وإن شئت قدرت ما زید بشیء مما یعتقد أنه إیاه إلا قائم ، فعلی وزانه فی الآیه یکون التقدیر ما محمد موصوفا بحقیقته من الحقائق التی تعتقدون إلا حقیقه الرسول ، فإنه کائن إیاها ،

۱- آل عمران : ۱۴۴.

أى : مقصور على الرساله لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) فالمخاطبون وهم الصحابه - رضى الله عنهم - كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرساله ؛ غير جامع بين الرساله والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما (نزل استعظامهم هلاكه منزله إنكارهم إياه) أى : الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء ،

******

وأما محمد بشىء مما تعتقدون أنه كان إياه إلا رسول فكأنه قيل : ما محمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق إلا حقيقه الرسول ، ويجب أن يعلم أن معنى قولنا كان هذا تلك الحقيقه أنه طابقها ، واتصف بحصه من حصصها لا أنه نفسها من حيث إنها حقيقه وإلا كان الجزئى كليا والكلى جزئيا. ا ه يعقوبى.

(قوله : أى مقصور على الرساله) أى : فهو من قصر الموصوف على الصفه قصر إفراد على ما قال المصنف ، وأشار بقوله لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك أى : الموت إلى أن ذلك القصر إضافى لا حقيقى ، هذا ويحتمل أن تكون الآيه من قصر القلب بأن يكون مصب القصر إلى مفاد الجمله التى هى فى محل النعت عند بعضهم فيكون التقدير وما محمد إلا رسول خلت الرسل قبله ، فيذهب كما ذهبوا ، ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم لا أنه رسول مخالف لسائر الرسل بحيث لا يذهب كما عليه المخاطبون بتنزيل إعظامهم موته منزله إنكارهم إياه ، فكأنهم قالوا : هو رسول لا يموت فقيل لهم هو رسول يموت كغيره أو بأن يقدر : (وَما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) لا أنه ليس برسول كما عليه المخاطبون ؛ لأن نفى الموت عنه الذى نزلوا منزله المتصفين به لا يكون مع الإقرار بالرساله أى لا أنه إله ؛ لأن نفى الهلاك الذى جعلوا موصوفين به لا يكون إلا للإله ، وفى هذين الوجهين بعد - قاله اليعقوبى.

(قوله : لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) أى : من الموت وهو الخلود (قوله : كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرساله غير جامع بين الرساله والتبرى من الهلاك) بل جامع بين الرساله والهلاك ؛ لأنهم لا يعتقدون أن النبى لا يهلك أبدا ، فلما نزل علمهم بموته منزله الجهل به والإنكار له لاستعظامهم إياه صاروا كأنهم ثبتوا له - صلى الله عليه وسلم - صفين الرساله والتبرى من الهلاك فقصر على الرساله قصر أفراد (قوله : نزل استعظامهم هلاكه منزله إنكارهم إياه) أى : ولزم من ذلك تنزيل علمهم بهلاكه

والاعتبار المناسب هو الإشعار بعظم هذا الأمر فی نفوسهم ، وشده حرصهم علی بقائه عندهم.

******

منزله جهلهم به ؛ لأن الإنکار یستلزم الجهل ، وبهذا اندفع ما یقال : إن الملائم لدعوی تنزیل المعلوم منزله المجهول تنزیل علمهم بهلاکه منزله الجهل لاستعظامهم إیاه لا تنزیل استعظامهم منزله إنکارهم إیاه - قاله یس. ولما نزل استعظامهم لهلاکه منزله الإنکار الذی یحتاج إلی تأکید النفی استعمل لذلک الاستعظام المنزل منزله إنکارهم النفی والاستثناء ، ووجه تنزیل استعظام الهلاک منزله إنکاره أن مستعظم الشیء الحریص علی عکسه لو أمکنه نفی ذلک الشیء لنفاه ، فهو کالنافی علی وجه الرضا والمحبه ، وأصل التنزیل تشبیه الشیء بالشیء ، فلما شبهوا بالنافی علی وجه الرضا ناسب تنزیلهم منزله المنکرین ، فخوطبوا برد ذلک الإنکار المقدر لأجل الاعتبار المناسب وهو الإشعار بأنهم فی غایه الحرص علی حیاته والاستعظام لموته الذی ینزلون بسببه منزله المنکرین - کذا فی ابن یعقوب ، وقرر شیخنا العدوی : أن المنزل منزله المجهول المنکر قیام الهلاک به المعلوم لهم لاستعظامهم إیاه لا أن المنزل الاستعظام ، وهذا هو المناسب لقول المصنف وقد ینزل إلخ : فکان المناسب لقوله ، وقد ینزل إلخ : أن یقول نزل المعلوم وهو عدم التبری من الهلاک أعنی قیام الهلاک به منزله المجهول ، فاستعمل النفی والاستثناء ، وسبب التنزیل استعظامهم إیاه لیکون الکلام علی نسق واحد (قوله : والاعتبار المناسب) أی : لمقام الرساله هنا (قوله : وشده حرصهم) أی : وحرصهم الشدید الذی ینزلون بسببه منزله المنکرین ، وأنهم بحیث یخاطبون بهذا الخطاب التنزیلی ردا لهم عما عسی أن ینبنی علی ذلک الاستعظام مما ینبنی ، وقد وقع من بعض الصحابه یوم وفاته - علیه الصلاه والسّلام - ذلک البناء حیث أنکر الوفاه ، وشغله ذلک الإنکار عما یقتضیه الحال من الشغل بإقامه الدین من بعده - علیه الصلاه والسّلام - وکان یقول والله لا أسمع رجلا قال : مات رسول الله إلا فعلت به کذا وکذا ، وقال بعضهم : إنما ذهب لمناجاه (۱) ربه کموسی حتی أتی المتمکن الصدیق

۱- فی المطبوع : لماجاه.

(أو قلبا) عطف على قوله : إفرادا (نحو : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا)) (۱) فالمخاطبون وهم الرسل - عليهم الصلاه والسّلام - لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ، ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزله المنكرين (لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرساله) فنزلهم القائلون منزله المنكرين للبشريه ...

******

فنفى ذلك ، وأقام الدين بما أمر الله تعالى به رضوان الله على الجميع - على أن لهم فى ذلك الاستعظام عذرا ؛ لأن وفاه سيد الوجود هى الرزيه العظمى والهول الأكبر الذى يكاد أن تزلزل قواعد التكليف بهوله ويسقط بناء ضبط الإدراك من أصله (قوله : عطف على قوله إفرادا) أى : وحينئذ فالمعنى أن القصر الذى استعملت فيه ما وإلا للتنزيل ، إما أن يكون قصر إفراد كما تقدم ، وإما أن يكون قصر قلب (قوله : نحو (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا)) أى نحو قوله تعالى : حكايه عن الكافرين فى خطاب الرسل (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا) أى : ما تتصفون إلا بالبشريه مثلنا لا بنفيها كما تزعمون وإنما خاطبوهم بهذا الخطاب ، ولم يقولوا ما أنتم رسل الذى هو مرادهم ؛ لأنه فى زعمهم أبلغ ، إذ كأنهم قالوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشريه وأنتم لا تتعدون الاتصاف بها إلى الاتصاف بنقيضها الذى تثبت معه الرساله ، ولهذا كان قصر قلب ؛ ولأن قولهم ذلك فى قوه قياس نظمه هكذا ما أنتم إلا بشر مثلنا ، وكل بشر لا يكون رسولا فأنتم لستم برسل ، فما قالوه كدعوى الشىء ببينه قيل يمكن أن تكون الآيه من قصر الإفراد جريا على الظاهر من غير تنزيل ، فكأنهم قالوا : ما اجتمعت لكم البشريه والرساله كما تزعمون ، أو من قصر القلب بلا تنزيل أيضا بأن يكون المراد : ما أنتم إلا بشر مثلنا لا بشر أعلى منا بالرساله (قوله : لاعتقاد القائلين إلخ) هذا هو الاعتبار المناسب.

(قوله : لا يكون بشرا) أى : وإنما يكون ملكا (قوله : مع إصرار المخاطبين) أى : بهذا الخطاب وقوله على دعوى الرساله أى : المستلزمه لنفى البشريه بحسب زعم المتكلمين وحيث كان الرسل مصرين على دعوى الرساله المنافيه للبشريه بحسب اعتقاد

۱- إبراهيم : ۱۰.

لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافى بين الرساله والبشريه ، فقلبوا هذا الحكم بأن قالوا : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا) أى : مقصورون على البشريه ؛ ليس لكم وصف الرساله التى تدعونها ، ولما كان هنا مظنه سؤال ؛ وهو أن القائلين قد ادعوا التنافى بين البشريه والرساله وقصروا المخاطبين على البشريه ، والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشريه حيث قالوا : (إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) فكأنهم سلموا انتفاء الرساله عنهم ؛ أشار إلى جوابه بقوله : (وقولهم) أى : قول الرسل المخاطبين (إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)(1) من باب (مجاراه الخصم) وإرخاء العنان إليه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر) الخصم ؛ ...

******

المتكلم صاروا بحسب اعتقاد المتكلمين بمنزله من ادعى نفى البشريه صريحا ؛ لأنهم فى اعتقادهم ادعوا ما يستلزم نفيها وهو الرساله ولا فرق بين من ادعى نفى شىء ومن ادعى ما يستلزم نفيه ، ولذلك جعلوهم منكرين للبشريه وخاطبوهم بما خاطبوهم فظهر من هذا أن القصر فى هذا المثال مبنى على مراعاه حال المتكلم والمخاطب بخلاف المثال السابق ، فإن القصر فيه مبنى على رعايه حال المخاطب فقط.

(قوله : لما اعتقدوا) بتخفيف الميم وقوله من التنافى إلخ بيان لما وإنما اعتقدوا التنافى ؛ لأن الرسول لجلاله قدره ينزه فى رأيهم عن البشريه ، وانظروا خسافه عقولهم حيث لم يرضوا ببشريه الرسول ورضوا للإله أن يكون حجرا (قوله : فقلبوا) أى : القائلون وقوله هذا الحكم أى : المستلزم لنفى البشريه بحسب زعمهم (قوله : قد ادعوا التنافى) أى : بحسب زعمهم (قوله : حيث قالوا (إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)) أى : لا ملائكه (قوله : فكأنهم سلموا انتفاء الرساله عنهم) أى : مع أنه ليس كذلك (قوله : من باب مجاراه الخصم) أى : مماشاته والجرى معه فى الطريق من غير مخالفه فى السلوك ، ومثاله أن تريد إزلاق صاحبك فتماشيه فى الطريق المستقيم حتى إذا وصلت إلى مزلقه أزلقته (قوله : وإرخاء العنان) عطف لازم (قوله : بتسليم بعض مقدماته) الباء للسببيه متعلقه بمجاراه الخصم ؛ لأنه إذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيله لاصغائه لما يلقى

١- إبراهيم : ١١.

من العثار وهو الزله ، وإنما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أى : إسكات الخصم وإلزامه (لا تسليم انتفاء الرساله) فكأنهم قالوا : إن ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره ، ولكن هذا لا يتنافى أن يمن الله تعالى علينا بالرساله ؛ ...

******

له بعد ذلك فيعثر مما يلقى له بعد ذلك ويفحم وأما إذا عورض من أول وهله ربما كان ذلك سببا لنفرته وعدم إصغائه وعناده ، والمراد ببعض المقدمات التى سلمها الرسل هنا المقدمه الصغرى أعنى : كونهم بشرا ، وأما كون البشر لا يكون رسولا وهو الكبرى فلم يسلمها الخصم.

(قوله : من العثار) أى : لا من العثور وهو الاطلاع ، وقوله ليعثر متعلق بالمجاراه وقوله وإنما يفعل ذلك أى : ما ذكر من مجاراه الخصم.

(قوله : وهو الزله) بفتح الزاى أى : الوقوع والسقوط أى : لأجل أن يسقط فيرجع عما قال إلى الحق (قوله : وإلزامه) أى : بأن يرتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطماعيته فى الظفر ما ينقطع به إما بإظهار أنها بعد تسليمها لا تستلزم مطلوبه كما هنا فيحتاج إلى دليل آخر ، أو أنها تستلزم ما يناقض المطلوب كما تقدم فى آيه : (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ)(1) أى : النافين له فينقطع الخصم فى مطلوبه (قوله : لا لتسليم انتفاء الرساله) عطف على قوله من باب مجاراه الخصم أى : أن ما قاله الرسل للمجاراه ولم يقولوه لتسليم انتفاء الرساله عنهم فإن قلت إن مجاراه الخصم إنما تكون فيما هو مخالف للواقع عند المخاطب : كالرسل هنا فيسلمه هنا على سبيل التنزيل ، وهنا ليس كذلك ؛ لأن بشريتهم موافقه للواقع بلا خلاف ، وحينئذ فلا معنى للمجاراه هنا قلت المجاراه تكون بوجهين : أحدهما : الاعتراف بمقدمه مخالفه للواقع على سبيل التنزيل ليرتب عليها ما يناقض المقصود ، والثانى : الاعتراف بمقدمه صحيحه موافقه للواقع عنده أيضا ليبين أنها لا تستلزم المطلوب ولا دخل لها فيه ولا يتوقف عليها كالبشريه هنا ، فكأنهم قالوا لهم : صدقتم فى هذه المقدمه لكنها لا تفيدكم

١- الزخرف : ٨١.

فلهذا أثبتوا البشريه لأنفسهم.

وأما إثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم (وكقولك) عطف على قوله : كقولك لصاحبك ؛ ...

******

شيئا ؛ لأنها لا دخل لها فى مطلوبكم ولا تنافى مطلوبنا ، ونظير ذلك أن يقال لمن قال أنا أعرف العربيه ما أنت إلا أعجمى الأصل أى : لا عربى فيقول ذلك القائل : ما أنا إلا أعجمى الأصل كما قلتم ، ولكن يجوز فى حق الله أن يعلم العربيه لمن شاء من عباده ، لكن استعمال المجاراه فى الأول أكثر.

(قوله : فلهذا) أى : فلعدم التنافى (قوله : وأما إثباتها إلخ) جواب عما يقال : إنه كان يكفى فى المجاراه أن يقولوا : نحن بشر مثلكم فالنفى والاستثناء لغو ، إذ ليس المراد إلا مجرد إثبات البشريه (قوله : على وفق كلام الخصم) أى : فى الصوره فيكون فى الكلام مشاكله وهذا أقوى فى المجاراه ، وعلى هذا يكون الحصر غير مراد ، بل هو صورى فقط والصيغه مستعمله فى أصل الإثبات على وجه التجريد واستعمال اللفظ فى بعض معناه وهو الإثبات دون النفى ، وحاصل ما ذكره الشارح من التوجيه أن الرسل لم يريدوا القصر ، بل أصل الإثبات على سبيل التجريد وإنما عبروا بصيغه القصر لموافقه كلام الخصم ، وقد يقال : لا يلزم من كون كلامهم على وفق كلام الخصم عدم إراده الحصر ، فالأحسن فى التوجيه أن يقال : إن القصر مراد لهم ؛ لأن الكفار لما ادعوا أن الرسول لا يكون إلا ملكا لا بشرا نزلوهم فى دعواهم الرساله منزله من يدعى الملكيه وينكر البشريه فقالوا : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا) بمعنى : ما أنتم إلا مقصورون على البشريه وليس لكم وصف الملكيه ، فأجابهم الرسل بقولهم : إن نحن إلا بشر مثلكم أى : ما نحن إلا مقصورون على البشريه وليس لنا وصف الملكيه كما تقولون ، لكن لا ملازمه بين البشريه ونفى الرساله كما تعتقدون ، فإن الله تعالى يمن على من يشاء من عباده بخصوصيه الرساله ولو كانوا بشرا ، وحينئذ فقول الرسل المذكور ليس فيه انتفاء الرساله ، بل تسليم انتفاء الملكيه فيكون من باب المجاراه وإلزامهم بقولهم : (وَلكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلى مَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ)(1) إلا أنه يرد على هذا التوجيه أن يقال : كيف صح القصر

١- إبراهيم : ١١.

وهـذا مثال لأصل إنما ؛ أى : الأصل فى إنما أن تستعمل فيما لا ينكره المخاطب ؛ كقولك : (إنما هو أخوك ؛ لمن يعلم ذلك و) يقربه ، وأنت (تريـد أن ترققه عليه) أى : أن تجعـل من يعلم ذلـك رقيقـا مشـفقا على أخيه ، والأـولى بنـاء على مـا ذكرنا أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر.

******

مع أن المخاطب وهم الكفار لا ينكرون البشريه ، بل هى أمر مسلم عندهم واقعى ، فلا معنى للحصـر حينئذ ؛ لأنه لرد المخاطب ولا حاجه للرد هنا لعدم الإنكار وغيره مما يحوج إلى الرد ، إلا أن يجاب بأنا لا نسـلم أن القصـر إنما يكون لرد المخاطب قلبا أو إفرادا أو للتعيين ، بـل قـد يكون لغير ذلـك لنكته من النكـات ، نعم الغـالب فيه أن يكون للرد أو للتعيين ، واعلم أن هـذا السؤال الثانى بالنظر لحال المخاطب كما أن السؤال الذى قصد المصنف به رده بحسب حال المتكلم. ا ه سم.

(قوله : وهذا مثال لأصل إنما) أى : بناء على ما يقتضـيه قول المصـنف بخلاف الثالث من أن الأصل فى إنما أن تستعمل فيما هو معلوم لا يجهله المخاطب وعلى هذا فهو مثال لتخريج الكلام على مقتضـى الظاهر (قوله : لمن يعلم ذلك) أى : كون المخبر عنه أخـاه (قوله : ويقر به) أى : بكونه أخـا له ، والمراد أنه يعلم ذلـك بقلبه ويقر به بلسـانه (قوله : أن ترققه عليه) إما بقافين من الرقه ضد الغلظه يقال : رق الشـىء وأرقه – ورققه ، والتعديه بعلى بتضـمين معنى الإشـفاق كما أشار الشارح ، وحينئذ يقرأ رقيقا أيضا بقـافين ، والمراد رقيق القلب وإمـا بالفاء والقاف من الرفق بمعنى اللطف وحسن الصـنيع – يقال : رفق به منّ عليه ، وقول الشارح أى أن تجعل إلـخ فيه : إشاره إلى أن صـيغه فعل للجعل والتصـيير ، والمراد أنك تحـدث فى قلب من يعلم ذلك الشـفقه والرقه على أخيه بسـبب ذكرك الأخوه له ؛ لأنه وإن كان عالما بها قد يحدث فى قلبه الشـفقه بسـماعها ؛ لأن الشىء قد يوجب بسماعه من الغير مـا لاـ يوجب بمجرد علمه (قوله : والأـولى بنـاء على مـا ذكرنا) أى : من أن إنما تسـتعمل فى مجهول شأنه أن لا يجهله المخـاطب ولاـ ينكره ، حتى إن إنكـاره يزول بـأدنى تنبيه لكونه لاـ يصـر عليه ، وقوله أن يكون هـذا المثـال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر أى : فالحكم فى هذا المثال وهو الأخوه وإن كان

(وقد ينزل المجهول منزله المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أى : إنما (نحو قوله تعالى حكايه عن اليهود : (إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ)) (1) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره ...

******

معلوما للمخاطب ، لكن لعدم عمله بموجب علمه بالأخوه ، إذ موجب علمه بها أن يشفق عليه ولا يضربه نزل منزله المجهول ، واستعمل فيه إنما على خلاف مقتضى الظاهر ، وعلى هذا الاحتمال يكون قول المصنف وكقولك إلخ : عطفا على قوله نحو : وما محمد ، ويكون المصنف لم يمثل لتخريج إنما على مقتضى الظاهر ، لكن هذا الاحتمال فيه شىء ؛ لأنه لا يناسب قول المصنف سابقا فيستعمل له الثانى ؛ لأن الحصر فى هذا المثال الذى نزل فيه المعلوم منزله المجهول بالطريق الثالث لا بالطريق الثانى - اللهم إلا أن يقال : قوله فيستعمل له الثانى أى : مثلا ، وقد يستعمل فيه الثالث كما فى هذا المثال ، وإنما قال الشارح : والأولى ولم يقل : والصواب - إشاره لإمكان الجواب عنه بأنه يجوز أن يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر من غير تنزيل ؛ لأن المقصود منه ترقيق المخاطب لا إفاده الحكم ، فكونه معلوما لا يضر ، والقصر للمبالغه فى الترقيق ؛ لأنه يفيد تأكيدا على تأكيد ، أو يحمل قوله : لمن يعلم ذلك - على أن المراد لمن شأنه أن يعلم ذلك ويقر به ، وإن لم يعلمه بالفعل ، بل هو جاهل به ، ويزول بأدنى تنبيه ، لكن هذا الجواب الثانى بعيد - فتأمل.

(قوله : وقد ينزل المجهول) أى : الحكم المجهول عند المخاطب (قوله : منزله المعلوم) أى : منزله الحكم الذى شأنه أن يكون معلوما عند المخاطب بحيث لا يصر على إنكاره فلا ينافى أنه مجهول له بالفعل ، وليس المراد منزله المعلوم له بالفعل ؛ لأن المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر (قوله : لادعاء ظهوره) أى : وإنما ينزل المجهول منزله المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره ، وأن إنكاره مما لا ينبغى (قوله : فيستعمل له) أى : فبسبب ذلك التنزيل يستعمل فيه الطريق الثالث من طرق القصر وهو إنما (قوله : من شأنه أن لا يجهله المخاطب) أى : وهم المسلمون وقوله ولا ينكره أى : إنكارا قويّا أى : وإن كان

١- البقره : ١١.

(ولـذلك جاء : (أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ)(١) للرد عليهم مؤكـدا بما ترى) من إيراد الجمله الاسـميه الداله على الثبات ، وتعريف الخبر الدال على الحصر ، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك ، ...

******

هو جاهلا ـ له ومنكرا له بالفعل ، والحاصل أن إصـلاح اليهود أمر مجهول عنـد المخاطبين وينكرونه إنكارا قويا ، ولكن اليهود - لعنه الله عليهم - يدعون أن إصلاحهم أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهل ، فنزلوا لتلك الدعوى إصلاحهم منزله الأمر الذى من شأنه أن يكون معلوما عنـد المخاطبين وهو المنكر إنكارا ضـعيفا بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه ، فاسـتعملوا فى إثباته للرد عليهم إنما التى من شأنها أن تسـتعمل فى ما من شأنه أن يكون معلوما وإن كان مقتضـى الظاهر التعبير بالنفى والاستثناء ؛ لأن إصلاحهم أمر مجهول منكر ، وفى اسـتعمالهم إنما فى إثبات الإصـلاح لادعاء ظهوره إشـعار بأن نقيضه وهو إفسادهم أمر ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج فى نفيه وإثبات نقيضه الذى هو الإصـلاح إلى التأكيد بالنفى والاسـتثناء ، فقد أنكروا الإفساد المتصـفين به فى نفس الأمر مبالغين فى إنكاره حيث زعموا أن نفيه من شأنه أن يلحق بالضـروريات التى لا تنكر (قوله : ولذلك) أى : ولأجل ادعائهم ظهور إصـلاحهم ومبـالغتهم فى إنكـار الإفسـاد الـذى اتصـفوا به (قوله : للرد عليهم) أى : لأجـل الرد عليهم بإثبـات الإفسـاد لهم ونفى الإصلاح عنهم (قوله : مؤكدا بما ترى) أى : بما تعلمه أى : مؤكدا بتاكيد شتى فهو رد قوى (قوله : من إيراد الجمله الاسميه) أى : من الجمله الاسـميه الموردة فإضـافه إيراد للجمله من إضافه الصـفه للموصوف ؛ لأن المؤكـد الجمله الاسـميه لا إيرادها (قوله : وتعريف الخبر الدال على الحصـر) أى : على حصـر المسـند فى المسـند إليه ، والمعنى لا مفسد إلا هم لما تقرر أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند إليه.

(قوله : المؤكد لذلك) أى : للحصر المستفاد من تعريف الخبر ، واعترض بأن ضمير الفصل وكذا تعريف الخبر إنما يفيدان قصر المسند على المسند إليه والقصر الواقع

١- البقره : ١٢.

وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وبه عنايه ، ثم التأكيد بإن ، ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ ؛ وهو قوله : (وَلكِنْ لا يَشْعُرُونَ)(1) (ومزيه إنما على العطف أنه يعقل منها) أى : من إنما (الحكمان) أعنى : الإثبات للمذكور ، والنفى عما عداه (معا) بخلاف العطف ؛ فإنه يفهم منه أولا الإثبات ، ثم النفى ؛ نحو : زيد قائم لا قاعد ، وبالعكس ؛ نحو : ما زيد قائما بل قاعدا ...

******

من اليهود بالعكس ، وحينئذ فلا يكون هذا القصر رادا عليهم ، وأجيب بأن الرد عليهم حاصل به ؛ لأن المنفى فى القصر يتضمن نفيه إثبات مقابله ، كما أن المثبت فيه يتضمن إثباته نفى مقابله (قوله : وتصدير الكلام إلخ) هذا تأكيد آخر وقوله بحرف التنبيه وهو ألا ـ (قوله : وبه عنايه) عطف على سبب أى : مما له خطر يوجب العنايه بإثباته (قوله : ثم تعقيبه) بالجر عطف على تصدير (قوله : والتوبيخ) عطف تفسيرى (قوله : وهو قوله (وَلكِنْ لا يَشْعُرُونَ)) إنما كان هذا يدل على التقريع والتوبيخ لإفادته أنهم من جمله الموتى الذين لا شعور لهم ، وإلا لأدركوا إفسادهم بلا تأمل (قوله : ومزيه إنما) أى : شرفها وفضلها وهو مبتدأ وقوله أنه يعقل على حذف الجار خبر أى : ثابته بأنه يعقل إلخ ، ولو قيل : إن هذا وجه خامس من أوجه الاختلاف لما بعد (قوله : أنه يعقل منها الحكمان معا) أى : أنه يعقل منها حكم الإثبات والنفى المفيدين بالقصر دفعه بحسب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها للمجموع ، فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر (قوله : بخلاف العطف إلخ) أى : ولا شك أن تعقل الحكمين معا أرجح ، إذ لا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أول الأمر كما فى العطف ، واعلم أن هذه المزيه ثابته للتقديم وللنفى والاستثناء ، فكل منهما يتعقل منه الحكمان معا فلم تظهر هذه المزيه لإنما عليهما ، ولذلك لم يتعرض لهما المصنف ، بل قال ومزيه إنما على العطف نعم تظهر مزيه إنما عليهما من جهه أن إنما تفيد الحكمين معا نصا من غير توقف على شىء بخلاف

١- البقره : ١٢.

(وأحسن مواقعها) أى : مواقع إنما (التعريض نحو : (إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبابِ)(1) فإنه تعريض بأن الكفار ...

******

التقديم ، فإنه وإن أفادهما ، لكن على سبيل الاحتمال ؛ لأن الاسم المذكور يحتمل أن يكون معمولا للعامل المؤخر فيكون تقديمه مفيدا لهما ، ويحتمل أن لا يكون معمولا للمؤخر ، بل لشىء آخر مقدر فيكون مؤخرا فلا يفيدهما ، وبخلاف الاستثناء فإنه وإن أفادهما ، لكن إفادته موقوفه على المستثنى منه لا تحصل بدونه ، فإن قلت : إن طريق العطف يعقل منه الحكمان معا كما فى نحو : جاء زيد لا عمرو كما فى الاستثناء : قلت : لا نسلم أن طريق العطف كالاستثناء ؛ لأن صوره العطف تحتمل الاستقلال ، والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطه ذلك الارتباط ، وبيان ذلك أن قولك فى صوره العطف لا عمرو وإنما وضع لنفى الحكم عن عمرو بخلاف إلا زيد فى صوره الاستثناء ، فإنه وضع للإخراج فلا بد من ملاحظه المخرج منه فيعقل الحكام معا ، لكن تعلقهما معا فى إنما أقوى من تعلقهما معا فى النفى والاستثناء لعدم التوقف على شىء - فلذا خصت فى المتن بالذكر.

(قوله : وأحسن مواقعها) أى : مواضعها أى : المواضع التى تقع فيها ، وقوله التعريض فيه أن التعريض هو استعمال الكلام فى معناه ملوحا به إلى غيره أى : ليفهم منه معنى آخر ، ولا شك أن الاستعمال المذكور ليس موضعا لإنما تقع فيه فلا بد من تقدير مضاف أى : ذو التعريض وهو الكلام المستعمل فى معناه ليلوح بغيره ، وذكر الناصر اللقانى : أن التعريض يطلق على نفس الكلام المستعمل فى معناه ليلوح بغيره ، وعلى هذا فلا حاجه للتقدير ، وإنما كان التعريض أحسن مواقعها ؛ لأن إفاده الحكم الذى شأنها أن تستعمل فيه لأنه المخاطب لكونه معلوما أو من شأنه العلم بخلاف المعنى الآخر الملوح إليه فإنه أهم لكون المخاطب جاهلا به مصرا على إنكاره (قوله : نحو (إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبابِ)) أى : إنما يتعقل الحق أصحاب العقول ، فنحن نجزم بأنه ليس المراد من هذا الكلام

١- الرعد : ١٩.

من فرط جهلهم كالبهائم ؛ فطمع النظر) أى : التأمل (منهم كطمعه منها) أى : كطمع النظر من البهائم (ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر - على ما مر - يقع بين الفعل والفاعل) نحو : ما قام إلا زيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول ؛ نحو : ما ضرب زيد إلا عمرا ، وما ضرب عمرا إلا زيد ، والمفعولين ؛ نحو : ما أعطيت زيدا إلا درهما ، وما أعطيت درهما إلا زيدا ، وغير ذلك من المتعلقات ...

******

ظاهره ، وهو حصر التذكر أى : تعقل الحق فى أصحاب العقول لأن هذا أمر معلوم ، بل هو تعريض بذم الكفار بأنهم - من شده جهلهم وتناهيه الغايه القصوى - كالبهائم ويترتب على ذلك التعريض التعريض بالنبى - عليه الصلاه والسّلام - بأنه لكمال حرصه على إيمان قومه يتوقع التذكر من البهائم ، فمحل الفائده من هذا الكلام هو التعريض (١) المتوسل إليه به (قوله : من فرط جهلهم) أى : من تناهيه إلى الغايه القصوى.

(قوله : على ما مر) أى : فى تعريف الجزأين ، وفى غير ذلك من طرق القصر ، ويحتمل أن المراد على ما مر من كونه حقيقيا أو إضافيا قصر صفه على موصوف أو عكسه (قوله : يقع بين الفعل والفاعل) أى : بحيث يكون الفعل مقصورا على الفاعل كما يؤخذ من تمثيل المصنف ، فالقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصفه على الموصوف ، وأما عكسه وهو حصر الفاعل فى الفعل فلا يتوهم إمكانه ؛ لأن المنحصر فيه يجب تأخيره على ما يأتى والفعل لا يؤخر عن الفاعل ما دام فاعلا ، فإن خرج عن الفاعليه رجع الأمر لقصر المبتدأ على الخبر (قوله : كالفاعل والمفعول) أى : بحيث يكون الفاعل مقصورا على المفعول وبالعكس وقد مثل الشارح لكل منهما ، فالمثال الأول من حصر الفاعل فى المفعول والمثال الثانى من حصر المفعول فى الفاعل (قوله : وغير ذلك من المتعلقات) أى : كالحال فتقول فى قصرها على صاحبها ما جاء راكبا إلا زيد وفى عكسه ما جاء زيد إلا راكبا ، ومعنى الأول ما صاحب المجئ مع الركوب إلا زيد ، أو : ما جاءنى راكبا إلا زيد ، ومعنى الثانى : ما زيد إلا صاحب المجيء راكبا ، أو : ما زيد إلا جاءنى

١- وفى المطبوع : العريض.

(ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداه الاستثناء) ...

******

راكبا فالأول من قصر الصفه ، والثانى من قصر الموصوف ، وكالتمييز كقولك : ما طاب زيد إلا نفسا أى : ما يطيب من زيد إلا نفسه فهو من قصر الصفه ، وكالمجرور نحو : ما مررت إلا بزيد ، وكالظرف نحو : ما جلست إلا عندك ، وكالصفه نحو : ما جاءنى رجل إلا فاضل ، وكالبدل نحو : ما جاءنى أحد إلا أخوك ، وما ضربت زيدا إلا رأسه ، وما سرق زيدا إلا ثوبه ، ثم إن قوله : وغير ذلك من المتعلقات يعنى : ما عدا المصدر المؤكد ، فإنه لا يقع القصر بينه وبين الفعل إجماعا ، فلا تقول : ما ضربت إلا ضربا ، وأما قوله تعالى : (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا)(١) فمعناه إلا ظنا ضعيفا فهو مصدر نوعى ، وما عدا المفعول معه فإنه لا يجىء بعد إلا ، فلا يقال : ما سرت إلا والنيل ؛ وذلك لأن ما بعد إلا كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا وإثباتا فإلا تؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال ، وكذلك الواو ، فاستهجن عمل الفعل مع حرفيين مؤذنين بالفصل ، ولذا لا يقع من التوابع بعد إلا عطف النسق ، فلا يقال : ما قام زيد إلا وعمرو ، وأما وقوع واو الحال بعدها فى نحو : ما جاءنى زيد إلا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا بعد الواو بل هو مقدر كذا فى الرضى وبهذا ظهر الفرق بين لا تمش إلا مع زيد ، ولا تمش إلا وزيدا - حيث جاز الأول دون الثانى ، كما لا يخفى ، وما ذكر من جواز التفريغ فى الصفات أحد قولين للنحاه عليه الزمخشرى وأبو البقاء ، والقول الثانى عدم الجواز ، وعليه الأخفش والفارسى. ا ه يس.

(قوله : ففى الاستثناء) أى : فالقصر فى الاستثناء يؤخر فيه المقصور عليه مع أداه الاستثناء سواء كانت تلك الأداه إلا أو غيرها وتأكيد المقصور عليه مع الأداه بأن يكون المقصور مقدما على أداه الاستثناء وهى مقدمه على المقصور عليه.

قال النوبى : والسر فى تأخير المقصور عليه أن القصر أثر عن الحرف الذى هو" إلا" ويمتنع ظهور أثر الحرف قبل وجوده. ا. ه.

١- الجاثيه : ٣٢.

حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل : ما ضرب عمرا إلا زيد ، ولو أريد القصر على المفعول قيل : ما ضرب زيد إلا عمرا ، ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا : قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول ؛ ...

******

(قوله : حتى لو أريد إلخ) حتى للتفريع بمعنى الفاء ، وقوله القصر على الفاعل أى : قصر المفعول على الفاعل ، فالفاعل مقصور عليه ، والمفعول مقصور (قوله : ولو أريد القصر على المفعول) أى : قصر الفاعل على المفعول فالمفعول مقصور عليه والفاعل مقصور (قوله : ومعنى قصر إلخ) هذا جواب عما يقال : إن القصر لا يكون إلا قصر صفه على موصوف أو موصوف على صفه ، وكل من الفاعل والمفعول ذات ، وحينئذ فلا يصح القصر ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن قولهم : هذا من قصر الفاعل على المفعول أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف أى : من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول ، وقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل لا أن ذات الفعل أو ذات المفعول مقصوره كما توهم السائل (قوله : مثلا) أى : أو قصر المفعول على الفاعل ، أو قصر أحد المفعولين على الآخر ، أو قصر صاحب الحال على الحال ، أو قصر الحال على صاحبها.

(قوله : قصر الفعل المسند إلى الفاعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعنى : قصر الفاعل على المفعول ، ثم إن ظاهر كلام الشارح أن معنى قصر الفاعل على المفعول فى قولك : ما ضرب زيد إلا عمرا قصر ضاربيه زيد على عمرو ، لأنها فعل الفاعل - وليس كذلك ، لأن الضاربيه صفه للفاعل فلا يتأتى قصرها على المفعول ، بل المراد قصر المضروبيه على عمرو ؛ لأنها صفه للمفعول ، فالمعنى ما مضروب زيد إلا عمرو ، وقد يقال : مراده قصر الفعل المسند للفاعل بعد تحويل صيغته إلى صيغه مفعول - تأمل ، ثم إن ما ذكره الشارح من أن معنى قصر الفاعل على المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول هو أحد وجهين فى معناه ، والثانى قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول ، وحينئذ فمعنى ما ضرب زيد إلا عمرا ، ما زيد إلا ضارب عمرو أى : لا ضارب خالد مثلا ، فيكون من قصر الموصوف على الصفه ، فقول الشارح فيرجع

وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق إلى قصر الصفه على الموصوف ، أو قصر الموصوف على الصفه ، ويكون حقيقيا ، وغير حقيقى ؛ إفرادا ، وقلبا ، وتعيينا ، ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل) أى : جاز على قله (تقديمهما) أى : تقديم المقصور عليه وأداه الاستثناء على المقصور حال كونهما (بحالهما) وهو أن يلى المقصور عليه الأداه (نحو : ما ضرب إلا عمرا زيد) فى قصر الفاعل على المفعول (وما ضرب إلا زيد عمرا) فى قصر المفعول على الفاعل ، وإنما قال : ...

******

فى التحقيق إلى قصر الصفه تفريع على ما ذكر من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول ، وقوله : أو قصر الموصوف على الصفه تفريع على الوجه الثانى الذى قلناه وهو قصر الفاعل على الفعل المتعلق بالمفعول ، ولا يتفرع على الوجه الذى ذكره الشارح ، وحينئذ فالتفريع فى كلام الشارح أعم من المفرع عليه فكان على الشارح أن يقول : ومعنى قصر الفاعل على المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول ، أو قصر الفاعل على الفعل المتعلق بالمفعول فيرجع فى التحقيق إلخ لأجل موافقه التفريع للمفرع عليه ، قرر ذلك شيخنا العدوى - رحمه الله -.

(قوله : وعلى هذا) أى : على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقى أى : فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل ، فمعنى ما ضارب عمرا إلا زيد : ما ضارب عمرو إلا زيد ، فيرجع لقصر الصفه على الموصوف ، أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل ، فمعنى ما ضارب عمرو إلا زيد ، ما عمرو إلا مضروب زيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفه ، لكن الأظهر الأول (قوله : ولا يخفى اعتبار ذلك) أى : فإذا قلت فى قصر الفاعل على المفعول : ما ضرب زيد إلا عمرا ، إن أريد : ما مضروب زيد إلا عمرو دون كل ما هو غير عمرو كان من قصر الصفه قصرا حقيقيا ، وإن أريد دون خالد كان قصرا إضافيا ثم إن أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان إفرادا ، وإن أريد الرد على من زعم أن مضروبه خالد دون عمرو كان قلبا ، وإن كان المخاطب مترددا فى المضروب منهما كان تعيينا ، وقس على هذا سائر المتعلقات (قوله : حال كونهما) أى :

بحالهما احترازا عن تقديمهما مع إزالتهما عن حالهما ؛ بأن تؤخر الأداه عن المقصور عليه ؛ كقولك : فى ما ضرب زيد إلا عمرا : ما ضرب عمرا إلا زيد ؛ فإنه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى ، ...

******

المقصور عليه وهو المستثنى وأداه الاستثناء (قوله : بحالهما) الباء للملابسه أى : ملتبسين بحالهما وصفتهما ، ولما كان ظاهر المصنف أن البقاء بحالهما شرط فى القله ، وليس هذا مرادا قال الشارح : أى جاز على قله إشاره إلى أنه شرط فى الجواز مع القله - كذا قرر شيخنا العدوى.

واعلم أن ما ذكره المصنف من جواز تقديمهما على قله ، إن بنينا على أنه لا يجوز أن يستثنى بإلا إلا شىء واحد لضعفها ؛ لأن أصلها لا النافيه وهو لا تنفى إلا شيئا واحدا ، فيعلم مع التقديم حيث يقصد الحصر فى مواليها ما هو المراد من التركيب من قصر ما بعد مدخولها على مدخولها ، وأما إن بنينا على جواز أن يستثنى بها شيئان بلا عطف لم يجز التقديم حيث يقصد الحصر فيما والاها فقط بقله ولا بغيرها ، لأن التقديم يوجب توهم أن المراد القصر فى مواليها وفيما بعده ، والمقصود القصر فى مواليها فقط فلا يجوز على هذا ولو بقله أن يقال فى : ما ضرب زيد إلا عمرا - ما ضرب إلا عمرا زيد برفع زيد ونصب عمرو ؛ لأنه حيث جوزنا استثناء شيئين يتوهم أن المعنى ما ضرب أحدا أحدا إلا عمرا ضربه زيد ، وأكثر النحويين على المنع مطلقا أى سواء ذكر المستثنى على سبيل البدليه أم لا ـ وإياه اعتمد المصنف ، ولذلك حكم بالجواز على وجه القله ، وبعضهم جوزه إذا صرح بالمستثنى منه كأن يقال : ما ضرب أحدا أحدا إلا زيد عمرا ، فإلا زيد مستثنى من الأحد الأول ، وعمرا مستثنى من الأحد الثانى ، وأورد على القول بامتناع استثناء شيئيين بأداه واحده من غير عطف قوله تعالى : (وَما نَراكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَراذِلُنا بادِيَ الرَّأْيِ)(1) فإنه قد استثنى إلا الموصول والظرف ، وأجيب بأن الظرف منصوب بمضمر أى : اتبعوك فى بادئ الرأى ، ومثل هذا يقال فى قوله تعالى : (ثُمَ

١- هود : ٢٧.

وانعكاس المقصود ، وإنما قل تقديمهما بحالهما (لاستلزامه قصر الصفه قبل تمامها) ...

******

لا ـ يُجاوِرُونَكَ فِيها إِلَّا قَلِيلاً)(۱) أى : أذم ملعونين (لا ـ يُجاوِرُونَكَ فِيها إِلَّا قَلِيلاً ـ)(۲) إلخ وليس ملعونين حالا ـ من فاعل يجاورونك ، وإلا لزم استثناء شيئين بأداه واحده من غير عطف ، وأما قول أبى البقاء إنه حال مما ذكر فمبنى على القول بالجواز (قوله : وانعكاس المقصود) تفسير لما قبله ؛ وذلك لأن معنى قولنا : ما ضرب زيد إلا عمرا ما مضروب زيد إلا عمرو ومعنى قولنا : ما ضرب عمرا إلا زيد ما ضارب عمرو إلا زيد ، فالمقصود فى الأول حصر مضروبيه زيد فى عمرو ، والمقصود فى الثانى حصر ضاربيه عمرو فى زيد.

(قوله : لاستلزامه) أى : لاستلزام التقديم فى المذكورين قصر الصفه على الموصوف قبل تمامها ، ثم إن ما ذكره من استلزام تقديم الصفه مبنى على أحد الوجهين فى معنى قصر الفاعل على المفعول ، وقصر المفعول على الفاعل : وهو أن يقصر الفعل المسند للفاعل على المفعول ، ويقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل ، فيكون القصر حينئذ من قصر الصفه على الموصوف ، فإذا قدم المقصور عليه لزم قصر الصفه قبل تمامها كما قال ، وأما على الوجه الآخر وهو أن : يقصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ، ويقتصر المفعول على فعله المنسوب للفاعل يكون القصر حينئذ من قصر الموصوف على الصفه ، فاللازم على التقديم إنما هو تأخير الموصوف عن جميع الصفه ، وحينئذ فتعليل المصنف قاصر ؛ لأنه لا يجرى فى قصر الموصوف على الصفه وبيان ذلك أنك إذا قلت : ما ضرب زيد إلا عمرا ، وقدرت أن المعنى : ما زيد إلا ضارب عمرو ، لم يظهر فيه عند تقديم المقصور عليه قصر الصفه قبل كمالها ، بل اللازم على تقديمه بأن قيل : ما ضرب إلا عمرا زيد تأخير الموصوف عن جميع الصفه ، وكذا إذا قدر فى المثال الثانى وهو قصر المفعول على الفاعل أن المعنى : ما عمرو إلا مضروب زيد إنما فيه عند التقديم تأخيره عن جميعها.

۱- الأحزاب : ۶۰.

۲- الأحزاب : ۶۰.

لأن الصفه المقصوره على الفاعل مثلا- هى الفعل الواقع على المفعول لا- مطلق الفعل ، فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره ؛ وعلى هذا فقس. وإنما جاز على قله نظرا إلى أنها فى حكم التام باعتبار ذكر المتعلق فى الآخر (ووجه الجميع) أى : السبب فى إفاده النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر ، والفاعل والمفعول ، وغير ذلك (أن النفى فى الاستثناء المفرغ) الذى حذف فيه المستثنى منه ، وأعرب ما بعد إلا بحسب العوامل (يتوجه ...

******

(قوله : لأن الصفه إلخ) أى : فإذا قلت : ما ضرب زيد إلا عمرا وحمل على أن المعنى ما مضروب زيد إلا عمرو لزم لو قدم المقصور عليه وقيل : ما ضرب عمرا إلا زيد قصر الصفه وهو الضرب قبل تمامها ، إذ تمامها بذكر الفاعل وكذلك الفعل المتعلق بالمفعول فى قصره على الفاعل ، فإذا قلت : ما ضرب عمرا إلا زيد وحمل على أن المعنى : ما ضارب عمرو إلا زيد لزم لو قدم المقصور عليه ، وقيل ما ضرب إلا زيد عمرا قصر الضرب قيل ذكر متعلقه وهو ظاهر (قوله : لأن الصفه المقصوره على الفاعل) أى فى قصر المفعول على الفاعل كما فى المثال الثانى وهو قولنا : ما ضرب عمرا إلا زيد (قوله : مثلا) أى : أو المقصوره على المفعول فى قصر الفاعل على المفعول كما فى قولنا : ما ضرب زيد إلا عمرا ، وقوله هى الفعل الواقع على المفعول أى : الواقع من الفاعل على المفعول وهذا بالنظر لما قبل مثلا أعنى الصفه المقصوره على الفاعل فى قصر المفعول على الفاعل (قوله : وعلى هذا) أى : البيان المذكور للصفه المقصوره على الفاعل فقس فتقول فى قصر الفاعل على المفعول : الصفه المقصوره على المفعول هى الفعل المتعلق بالفاعل ، فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره ، وهكذا (قوله : وإنما جاز على قله) أى : ولم يمتنع.

(قوله : ووجه الجميع) أى : ووجه إفاده النفى والاستثناء القصر فى جميع ما ذكر مما بين المبتدأ والخبر إلخ ، وقوله وغير ذلك أى : كالحال وصاحبها والمفعول الأول والثانى (قوله : إن النفى فى الاستثناء المفرغ) إنما اقتصر على بيان الوجه فى النفى والاستثناء المفرغ دون غيره ؛ لأن إفاده التقديم له لا يدركه إلا صاحب الذوق وإفاده طريق العطف ،

إلى مقدر هو مستثنى منه) لأن إلا للإخراج ، والإخراج يقتضى مخرجا منه ...

******

وكذلك النفى والاستثناء إذا كان المستثنى منه مذكورا بيّن ، وكذا إفاده إنما له لكونه بمعنى ما ، وإلا فما بقى الخفاء إلا فى الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه - ا. ه عبد الحكيم.

(قوله : إلى مقدر) أى : إلى شىء يمكن أن يقدر لانسياق الذهن إليه ورجوع تفصيل المعنى إليه ، لا أنه يتوقف إفاده التركيب للمعنى على تقديره فى نظم الكلام تقديرا يكون كالمذكور بحيث يكون إسقاطه إيجازا فلا ينافى هذا ما سيأتى من أن قوله تعالى : (وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ)(١) من المساواه ويحتمل وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح أن فى الاستثناء المفرغ مقدرا عاما حقيقه ، وأن العامل لا يتسلط على ما بعد إلا ووجه بأنا إذا قلنا مثلا : ما قام إلا زيد ففى قام ضمير يعود على أحد وهو مقدر ذهنا أى : ما أحد قام ويكون إلا زيد بدلا وتقدير ضمير يعود على مقدر لم يذكر موجود كقولهم إذا كان غدا فائتنى أى : إذا كان ما نحن فيه من سلامتنا غدا فائتنى ، ولا يخفى ما فيه من التعسف وما نظر به لا يتضح به الأمر لوجود الدليل الحالى فيه بخلاف الاستثناء بعد النفى فإن نفس المستثنى هو الذى يتبادر تسلط العامل عليه والأداه لمجرد الحصر. ا ه يعقوبى.

(قوله : لأن إلا للإخراج) عله لقوله يتوجه إلى مقدر وهذا ظاهر فى الاستثناء المتصل ؛ لأن إلا فيه للإخراج ، وأما المنقطع فإلا فيه ليست للإخراج ، بل بمعنى بل فلا يتأتى فيه هذا التوجيه مع أنه مفيد للحصر أيضا ، فإذا قيل : ما جاء القوم إلا الحمير ، فالمعنى أن المجىء لا يتجاوز إلى القوم ولا إلى ما يتعلق بهم مما عدا الحمير ، وأجيب بأن كلامه فى الاستثناء المتصل ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه إلا متناولا للمستثنى فيكون متصلا دائما ، ويكون إلا فيه للإخراج بدليل قول المصنف : إن النفى فى الاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر مناسب للمستثنى فى جنسه (قوله : والإخراج يقتضى مخرجا منه) أى : وليس هنا إلا هذا المقدر فهو مخرج منه واستفيد من كلام الشارح أن

١- فاطر : ٤٣.

(عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج (مناسب للمستثنى فى جنسه) بأن يقدر فى نحو : ما ضرب إلا زيد : ...

******

القرينه على المقدر كلمه إلا ، وكذا على عمومه - كذا فى عبد الحكيم. وربما كان كلامه هذا مقويا لظاهر كلام المفتاح السابق - فتأمل.

(قوله : عام مناسب إلخ) صفتان لمقدر فى قول المصنف إلى مقدر ، وإنما اشترط عموم المقدر للمستثنى لأجل صحه الاستثناء الذى هو الإخراج أيضا ، إذ لو أريد بالمقدر البعض ، فإن كان ذلك البعض معينا هو هذا المستثنى كان الكلام متناقضا محضا ، وإن كان غيره فلا إخراج فتبطل فائده وضع دلاله الاستثناء ، وإن كان ذلك المقدر بعضا مبهما لم يتحقق دخول المستثنى فيه فلا يتحقق الإخراج فتبطل دلاله الأداه فيما وضعت له فلم يفهم المعنى ، واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب أن يكون ذلك المقدر عاما ليتحقق الإخراج ، ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم وظهر لك من هذا أن المراد بالعموم فى كلام المصنف العموم الشمولى لا البدلى ، وأن اعتراض بعضهم على عد الاستثناء من طرق القصر بأن صحه الإخراج والتناول تتوقف على العموم ولو على سبيل البدليه لا على خصوص الشمول والحصر متوقف على الشمولى ، فيلزم أن الاستثناء تحقق بدون تحقق القصر ، وحينئذ فلا يصح الحكم بأن الاستثناء يفيد الحصر ساقط بما ذكرناه فيما لو كان المستثنى منه المقدر بعضا مبهما ، ثم إن المراد بالعموم الشمولى الذى يتوقف تحقق القصر عليه أن يكون ذلك المقدر بحيث يتناول سائر الأفراد ولا فرق فى ذلك بين الحقيقى والإضافى إلا أنه فى الإضافى يقدر لفظ عام يراد به خاص وهو البعض الذى أريد الاختصاص بالنسبه إليه ، فاندفع ما يقال : إن الحصر قد يكون إضافيا فلا يناسبه العموم - تأمل.

(قوله : ليتناول المستثنى) أى : بالنظر للفظ لا بالنظر للحكم لما تقرر من أن الاستثناء من قبيل العام المخصوص فالمستثنى منه عمومه مراد تناولا لا حكما. (قوله : فى جنسه) أى : فى كونه جنسه ؛ لأن المستثنى من أفراد المستثنى منه ، لا أنه أمر مشارك له فى الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مسامحه ، والحاصل أن ظاهر قوله مناسب للمستثنى فى

ما ضرب أحد ، وفى نحو : ما كسوته إلا جبه : ما كسوته لباسا ، وفى نحو : ما جاء إلا راكبا : ما جاء كائنا على حال من الأحوال ، وفى نحو : ما سرت إلا يوم الجمعه : ما سرت وقتا من الأوقات ؛ وعلى هذا القياس (و) فى (صفته) يعنى : الفاعليه ، والمفعوليه ، والحاليه ؛ ونحو ذلك. وإذا كان النفى متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته (فإذا أوجب منه) أى : من ذلك (المقدر شىء بإلا جاء القصر) ضروره بقاء ما عداه على صفه الانتفاء (وفى إنما يؤخر المقصور عليه ؛ تقول : إنما ضرب زيد عمرا) ...

******

جنسه يقتضى أن الجنس غير المقدر مع أنه نفس المقدر ، وحاصل الجواب أن فى الكلام حذفا أى : فى كونه جنسه - كذا قرر شيخنا العدوى - رحمه الله.

(قوله : ما ضرب أحد) أى : فأحد عام شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث إنه جنس له أى : صالح لأن يحمل عليه - وكذا يقال فيما بعده. (قوله : وعلى هذا القياس) أى : فيقدر فى : ما صليت إلا فى المسجد ما صليت فى مكان إلا فى المسجد ، وفى : ما طاب زيد إلا نفسا ما طاب زيد شيئا إلا نفسا ، وفى : ما أعطى إلا درهما ما أعطى شيئا إلا درهما ، وفى : ما مررت إلا بزيد : ما مررت بأحد إلا بزيد ، وفى : ما زيد إلا قائم - ما زيد حقيقه من الحقائق التى يظن كونه إياها إلا قائم أى : إلا حقيقه قائم ويقدر فى مثل : ما اشتريت من الجاريه إلا نصفها ما اشتريت جزءا منها ، ثم إن ما ذكر من التقدير فى المفردات واضح ، وأما فى الجمل كما إذا قيل : ما جاء زيد إلا وهو يضحك ، فيحتمل أن يؤول المستثنى بالمفرد أى : ما جاء كائنا على حال إلا كائنا على حال الضحك أو يقدر ما جاء وهو يفعل شيئا من الأشياء إلا وهو يضحك.

(قوله : ونحو ذلك) أى : كالظرفيه (قوله : فإذا أوجب) أى : أثبت من ذلك المقدر ، والفاء رابطه لهذا الكلام بالشرط الذى قدره الشارح (قوله : بإلا) أى : بواسطه إلا (قوله : بقاء ما عداه) أى : ما عدا ذلك الشىء المثبت ، وقوله على صفه الانتفاء الإضافه فيه بيانيه ، ولا شك أن نفى الحكم عن غير الموجب وإثباته لذلك الموجب هو عين القصر (قوله : وفى إنما إلخ) عطف على قوله ففى الاستثناء أى : وفى القصر بإنما (قوله : يؤخر المقصور عليه) أى : يكون المقصور عليه هو الجزء الأخير ، والمراد بالجزء

فيكون القيد الأخير بمنزله الواقع بعد إلا فيكون هو المقصور عليه (ولا يجوز تقديمه) أى : تقديم المقصور عليه بإنما (على غيره للإلباس) كما إذا قلنا فى إنما ضرب زيد عمرا : إنما ضرب عمرا زيد ، بخلاف النفى والاستثناء ؛ فإنه لا إلباس فيه ؛ إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو أخر ، وهنا ...

******

الأخير ما يكون فى الآخر جزاء بالذات عمده أو فضله لا ما كان مذكورا فى آخره فقط ، فإن الموصول المشتمل على قيود متعدده جزء واحد ، وكذلك الموصوف مع صفته فالمقصور عليه فى قولنا : إنما جاءنى من أكرمته يوم الجمعه أمام الأمير هو الفاعل أعنى الموصول مع الصله وفى قولنا : إنما جاءنى رجل عالم هو الموصوف مع صفته ، وإنما أخر المقصور عليه دون المقصور ؛ لأن المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ومحل تأخير المقصور عليه فى إنما حيث استفيد القصر منها فقط ولم يعرض عارض لتقديمه ، وإنما قيدنا بقولنا حيث يستفاد منها القصر فقط احترازا من نحو : قولنا : إنما زيدا ضربت فإنه لقصر الضرب على زيد فقد تقدم المقصور عليه على المقصور مع إنما ؛ لأنها غير مفيده للقصر ، بل المفيد للقصر هنا التقديم وقولنا ولم يعرض عارض لتقديمه لإخراج نحو قولك : إنما قمت أى : لا أنى قعدت ، فإن الفاعل هنا محصور فى الفعل ، وقدم الفعل عليه لعدم صحه تقديم الفاعل عليه ، فعلم من هذا أن المقصور معها قد يؤخر ويقدم المقصور عليه لعارض ، فإن قلت لم لم يكن المثال المذكور من حصر الفعل فى الفاعل فيكون جاريا على الأصل فى إنما من تقديم المحصور وتأخير المحصور فيه؟ قلت : لأن الضمير مع إنما يجب فصله إذا قصد الحصر فيه ، فإن اتصل تعين أن يكون مقصورا (قوله : فيكون القيد الأخير) يعنى ما أخر من فاعل أو مفعول لما تقدم أن كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل والفعل مقيد بهما.

(قوله : للإلباس) أى : إفهام خلاف المراد فى التقديم ؛ وذلك لأن كلا من الفاعل والمفعول الواقعين بعد الفعل يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر ولم يقترن أحدهما بقرينه تدل على كونه هو المقصور عليه فقصدوا أن يجعلوا التأخير علامه القصر على ذلك المؤخر فالتزموه فى مواطن مع إنما فلو قلت : إنما ضرب زيد عمرا كان عمرا

ليس إلا مذكورا فى اللفظ بل متضمنا.

(وغير كإلا فى إفاده القصرين) قصر الموصوف على الصفه ، وقصر الصفه على الموصوف ؛ إفرادا ، وقلبا ، وتعيينا (و) فى (امتناع مجامعه لا) العاطفه لما سبق ؛ فلا يصح : ما زيد غير شاعر لا كاتب ، ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو.

******

المحصور فيه ولو قدمت عمرا كان زيد هو المحصور فيه ، وانعكس المعنى المراد ؛ لأن المقصود حصر ضرب زيد فى عمرو وتقديم عمرو يفيد حصر مضروبيه عمرو فى زيد ولم يجعلوا تقديم أحدهما على إنما أماره على أن ما بعدها هو المقصور عليه كما تقدم فى النفى والاستثناء لكون إنما لا تقع إلا فى صدر الكلام ، ولا يقال : إن دفع الإلباس كما يحصل باشتراط كون المقصور عليه هو المؤخر يحصل باشتراط كونه هو المقدم فلم اشترط تأخيره ؛ لأنا نقول الترتيب الطبيعى يقتضى تقديم المقصور على المقصور عليه كما مر ، فتعين أن يكون طريقه القصر بإنما أن يذكر المقصور بعدها ويذكر بعده المقصور عليه (قوله : ليس إلا مذكورا فى اللفظ) أى : ليس لفظ إلا مذكورا فى الكلام وقوله بل متضمنا أى : بل تضمنه معنى الكلام.

(قوله : وغير كإلا) أى : ولفظ غير كلفظ إلا أى الاستثنائيه لأنها هى التى تفيد القصرين بخلاف إلا التى تقع صفه ، وإنما خص غير بالذكر دون بقيه أدوات الاستثناء ؛ لأنه لا يستعمل فى التفريغ من أدوات الاستثناء غير إلا غيرها وهذا مبنى على أن سوى ملازمه للنصب على الظرفيه وإلا فهى كغير فى إفاده القصرين (قوله : قصر الموصوف إلخ) نحو : ما زيد غير عالم وما كريم غير زيد فقد قصر فى الأول زيد على العلم وفى الثانى الكرم على زيد (قوله : إفرادا وقلبا وتعيينا) ظاهره أنها لا تستعمل للقصر الحقيقى ؛ لأن الإفراد والقلب والتعيين أقسام للإضافى - وليس كذلك ، فكان الأولى أن يقول ويكون حقيقيا نحو لا إله غير الله وما خاتم الأنبياء غير محمد وغير حقيقى إفرادا إلخ (قوله : لما سبق) أى : من أن شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها (قوله : فلا يصح ما زيد إلخ) أى : فلا يصح أن يقال فى قصر الموصوف : ما زيد شاعر لا كاتب ، ولا يصح أن يقال فى قصر الصفه : ما شاعر غير زيد لا عمرو ، وذلك لفقد الشرط السابق ، والله أعلم.

القول فى الإنشاء

[الإنشاء]

اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه ، أو لا تطابقه. وقد يقال على ما هو فعل المتكلم ؛ أعنى : إلقاء مثل هذا الكلام ؛ ...

******

[الإنشاء]

هذه ترجمه وهو الباب السادس من الأبواب الثمانيه المذكوره أول الكتاب ، فهو اسم للألفاظ المخصوصه الداله على المعانى المخصوصه. (قوله : اعلم أن الإنشاء إلخ) أعاد المظهر إشاره إلى أنه ليس المراد الإنشاء بالمعنى المتقدم ، بل بمعنى اللفظ أى : اعلم أن لفظ إنشاء ، وقوله يطلق أى : اصطلاحا ، وأما لغه : فهو الابتداع والاختراع.

(قوله : الذى ليس لنسبته) أى : ليس للنسبه المفهومه منه وهى النسبه الكلاميه ، وقوله خارج أى : نسبه خارجيه (قوله : تطابقه) هو محط النفى وإلا فالإنشاء لا بد له من نسبه خارجيه تاره لا تكون مطابقه لنسبته الكلاميه ، وتاره تكون مطابقه لها إلا أنه لا يقصد مطابقتها لها ، فاضرب مثلا نسبته الكلاميه طلب الضرب ولا بد له من نسبه خارجيه ، فإن كان المتكلم طالبا للضرب فى نفسه كانت الخارجيه طلب الضرب أيضا وكانت مطابقه الكلاميه إلا أنه لم يقصد مطابقتها لها وإن كان المتكلم غير طالب له فى نفسه كانت الخارجيه عدم الطلب فلم يكونا متطابقين ، فإن قصد المتكلم المطابقه فى القسم الأول كان من باب استعمال الإنشاء فى الخبر لقصد حكايه تحقق النسبه الحاصله فى الخارج كما مر أول الكتاب فى التنبيه. إذا علمت هذا فقوله تطابقه أعنى أى : تقصد مطابقته أو لا تقصد مطابقته فلا بد من هذا (قوله : وقد يقال) أى : وقد يطلق الإنشاء على ما أى : على شىء هو فعل المتكلم أعنى : الإتيان بالكلام الذى ليس لنسبته خارج إلخ ، وليس المراد فعل المتكلم المطلق ، وقول الشارح أعنى إلقاء مثل هذا الكلام لفظ مثل – فيه مقحمه ؛ لأن الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أمر كلى لا

كما أن الإخبار كذلك. والأظهر أن المراد هاهنا هو الثانى ؛ بقرينه تقسيمه إلى الطلب ، وغير الطلب ، وتقسيم الطلب إلى التمنى ، والاستفهام ، وغيرهما ؛ والمراد بها معانيها المصدريه ...

******

مثل له ، ولذا أسقطها فى المطول (قوله : كما أن الإخبار كذلك) أى : يطلق على الكلام الخبرى الذى لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أمر كلى لا مثل له ، ولذا أسقطها فى المطول (قوله : كما أن الإخبار كذلك) أى : يطلق على الكلام الخبرى الذى لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه وعلى إلقاء نفس هذا الكلام المذكور ، وانظر ما وجه الجمع بين كما وكذلك ، مع أن اللفظ الأول يقتضى تشبيه الإنشاء بالإخبار ولفظ كذلك يقتضى العكس ؛ لأن مقتضى كما أن الإنشاء مشبه والخبر مشبه به ومفاد قوله كذلك العكس (قوله : والأظهر أن المراد) أى : بالإنشاء هاهنا أى : فى قول المصنف الآتى إن كان طلبا ، وليست الإشاره للترجمه كما يوهمه كلام الشارح ؛ لأن الإنشاء الواقع ترجمه لا يصح أن يراد به واحد من هذين الأمرين ، وقوله هو الثانى أى : فعل المتكلم لا الكلام الذى ليس لنسبته خارج ، فمحصله أن فى كلام المصنف استخداما حيث ذكر الإنشاء أولا ، على أنه ترجمه بمعنى الألفاظ المخصوصه الداله على المعانى المخصوصه ، ثم أعاد عليه الضمير بمعنى : آخر وهو فعل المتكلم أعنى : إلقاء الكلام الإنشائى والتلفظ به (قوله : بقرينه تقسيمه) أى : تقسيم المصنف الإنشاء (قوله : وغير الطلب) إظهار فى محل الإضمار ، فالأولى : وغيره ، والمراد بذلك الغير ما ذكره الشارح من أفعال المقاربه وأفعال المدح والذم وصيغ العقود إلخ (قوله : وتقسيم الطلب) من إضافه المصدر لمفعوله أى : وتقسيم المصنف الطلب إلخ (قوله : وغيرهما) أى : كالأمر والنهى والنداء (قوله : والمراد بها) أى : بالتمنى والاستفهام وغيرهما وهذا فى معنى العله أى لأن المراد بها إلخ أى إنما كان ذلك التقسيم قرينه داله على ما ذكر ؛ لأن المراد إلخ أى : وإذا كانت هذه الأقسام بمعانيها المصدريه كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم والأقسام تباين (قوله : معانيها المصدريه) أعنى : الإلقاآت ، فسياقه يقتضى أن التمنى بالمعنى المصدرى إلقاء عباره التمنى ، والاستفهام كذلك : إلقاء عباره الاستفهام ، وهكذا فيكون التمنى والاستفهام

لا ـ الكلام المشتمل عليها ؛ بقرينه قوله : واللفظ الموضوع له كذا وكذا ؛ لظهور أن لفظ ليت مثلا مستعمل لمعنى التمنى ، لا لقولنا : ليت زيدا قائم ؛ فافهم. فالإنشاء

******

وغيرهما تطلق على إلقآت التراكيب المخصوصه ، كما تطلق على الأحوال القلبيه كطلب الأمر المحبوب بالنسبه للتمنى ، وطلب التفهيم بالنسبه للاستفهام ، وهكذا ، ولا ـ مانع من ذلك (قوله : لا الكلام المشتمل عليها) أى : على أدواتها (قوله : بقرينه قوله واللفظ الموضوع له كذا) فيه أن هذا لا يصح أن يكون قرينه لما ادعاه ؛ لأن المتبادر أن اللام فى قوله الموضوع له للتعديه ، ومن المعلوم أن الذى وضع له ليت مثلا الطلب القلبى لا إلقاء الكلام المخصوص وهو الذى فيه ليت اللهم إلا أن يتكلف بجعل اللام للعله الغائبه لا للتعديه ، والمعنى : أن اللفظ الموضوع لأجل القاء وإيجاد كلام التمنى ليت ، والمراد بكلام التمنى الكلام الذى فيه أداته ، وكذا يقال فى قوله : واللفظ الموضوع للاستفهام هل وهذا (قوله : لظهور إلخ) أى : وإنما كان قوله واللفظ الموضوع له كذا قرينه على أن المراد بالتمنى والاستفهام وغيرهما معانيها المصدريه وهو إلقاء كلامها ، لا الكلام المشتمل على أدواتها لظهور أن لفظ ليت إلخ.

(قوله : مستعمل لمعنى التمنى) أى : فى معنى التمنى وإضافه معنى للتمنى بيانيه أى : مستعمل فى معنى هو التمنى الذى هو بالمعنى المصدرى أعنى : إلقاء نحو : ليت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم ، فإن ليت لم تستعمل فى فعل المتكلم الذى هو إلقاء هذا الكلام ، وإنما تستعمل فى نفس التمنى الذى هو الحاله القلبيه ، ولذلك يقال : إن ليت تتضمن معنى أتمنى ، إن قلت نجعل اللام فى قوله لمعنى التمنى للعله لا للظرفيه والمعنى لظهور أن ليت تستعمل لأجل إلقاء التمنى قلت : هذا التأويل وإن صح به كلام الشارح هنا ، لكنه لا يناسب قوله : بعد لا لقولنا إلخ - تأمل.

(قوله : لا ـ لقولنا ليت إلخ) أى : لا فى قولنا أى : مقولنا إلخ (قوله : فالإنشاء) أى : إلقاء الكلام الإنشائى وتقسيمه للطلب وغيره ظاهر ؛ لأن الإلقاء عين الطلب فى الخارج وإن اختلفا مفهوما ، فإن قلت : إن تقسيم المصنف فى أول الفن الكلام التام إلى الخبر والإنشاء يقتضى أن المراد بالإنشاء المقسم لما ذكره الكلام الإنشائى كالخبر لا إلقاء

إن لم يكن طلبا كأفعال المقاربه ، وأفعال المدح والذم ، وصيغ العقود ، والقسم ، ورب ؛ ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا لقله المباحث البيانيه المتعلقه بها ، ولأن أكثرها فى الأصل أخبار ...

******

الكلام المذكور ، وإلا لزم أن هذا الفن باحث عن غير أحوال اللفظ العربى ؛ لأن الإلقاء من أحوال الشخص. قلت : المقصود هنا البحث عن أحوال إلقاء الكلام الإنشائى وهو يجر للبحث عن أحوال اللفظ العربى ؛ لأن علل الإلقاء المذكور تجر إلى علل الملقى (قوله : إن لم يكن طلبا إلخ) أشار بهذا إلى أن قسيم قول المصنف إن كان طلبا محذوف لعدم البحث عنه هاهنا (قوله : كأفعال المقاربه) أى : كإلقاء أفعال المقاربه ، وكذا يقال فيما بعده ، وإنما احتيج لذلك ؛ لأن الإلقاء المذكور هو الذى يصبح جعله قسما من الإنشاء بمعنى إلقاء الكلام الإنشائى ، وقوله كأفعال المقاربه أى : كبعض أفعال المقاربه أى : كبعض أفعال المقاربه ، إذ الإنشاء إنما يظهر فى أفعال الرجاء وهى : عسى ، وحرى ، واخلولق - ولا يظهر فى غيرها من أفعال الشروع والمقاربه (قوله : وأفعال المدح والذم) أى : كإلقاء نعم وبئس لإفاده المدح والذم (قوله : وصيغ العقود) أى : كبعت لإنشاء البيع ونكحت لإنشاء التزوج ، ولم يقل وأفعال : ليتناول المشتقات كأنا بائع وكالعقود الفسوخ (قوله : والقسم) أى : وكإلقاء جمله القسم كأقسم بالله لإفاده إنشاء القسم (قوله : ورب) أى وكإلقاء رب لإفاده إنشاء التكثير بناء على أنها للإنشاء باعتبار أنك إذا قلت مثلا : رب جاهل فى الدنيا فالمراد أنك تظهر كثره الجاهلين ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق فى ذلك الاستكثار ، وإن كان يعترض باعتبار وجودهم فى الدنيا نظرا لمدلول قولك فى الدنيا ، والحاصل أنه باعتبار نسبه الظرف إلى الجهال كلام خبرى يحتمل الصدق والكذب ، وأما باعتبار استكثار المتكلم إياهم فلا يحتملهما ؛ لأنه إنما استكثرهم ولم يخبر عن كثرتهم ، لكن المتبادر أنها للإخبار وأن الغرض الإخبار بالكثره لا مجرد إظهار الاستكثار ، وحينئذ فيعترضه التصديق والتكذيب (قوله : ونحو ذلك) مثل فعلى التعجب وكم الخبريه المفيده لإنشاء التكثير (قوله : لقله المباحث البيانيه المتعلقه بها) وذلك لقله دورها على الألسنه ، وقد أطلق البيان على ما يعم المعانى (قوله : ولأن أكثرها)

نقلت إلى معنى الإنشاء و (إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقيه ، ...

******

أى : أكثر هذه الأشياء الإنشائيه الغير الطلبيه ، والمراد بذلك الأكثر ما عدا أفعال الترجى والقسم (قوله : نقلت إلى معنى الإنشاء) أى نقلت عن الخبريه إلى الإنشائيه ، وحينئذ فيستغنى بأداتها الخبريه عن الإنشائيه ؛ لأنها تنقل مستصحبه لما يرتكب فيها فى الخبريه.

(قوله : وإن كان طلبا استدعى إلخ) المناسب للمقابله أن يقول : وإن كان طلبا فيبحث عنه هنا ، ولذا قال : إن كان إلخ ، والمراد بالطلب معناه الاصطلاحى أعنى : إلقاء الكلام المخصوص لا اللغوى الذى هو من فعل القلب - قاله الفنرى.

(قوله : استدعى مطلوبا) أى : استلزم مطلوبا أى : لأن الطلب نسبه بين الطالب والمطلوب ، فطلبك بدون أن يكون لك مطلوب مما هو محال عند العقل ، وأما كون غير المطلوب غير حاصل وقت الطلب فلما قال الشارح (قوله : غير حاصل) أى : فى اعتقاد المتكلم فيدخل فيه ما إذا طلب شيئا حاصلا وقت الطلب لعدم علم المتكلم بحصوله (قوله : وقت الطلب) لم يقل وقته لئلا يتوهم كونه فاعل حاصلا والضمير راجع للمطلوب ، وقوله غير حاصل إلخ صفه لمطلوب أى اقتضى مطلوبا من وصفه أنه غير حاصل وقت الطلب سواء طلب حصوله فيما مضى كما فى تمنى حصول ما لم يحصل كقولك ليتنى جئتك بالأمس أو فى المستقبل وهو ظاهر (قوله : لامتناع طلب الحاصل) فيه أن الممنوع تحصيل الحاصل لا طلب ذلك إلا أن يقال : المراد بالامتناع عدم اللياقه لا الامتناع العقلى - كذا قرر شيخنا ، وهو مبنى على أن المراد بالطلب الطلب اللفظى الذى كلامنا فيه ، ولك أن تحمله على الامتناع العقلى ، ويراد بالطلب الطلب القلبى ولا شك أن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبى محال ؛ لأن الطلب القلبى : إما الإراده أو المحبه والشهوه ، والإراده لا تتعلق بالواقع والشهوه فى حصول المشتهى لا تبقى بعد حصوله ، وإنما تبقى شهوه دوامه ، وإن أريد بالطلب القلبى الكلام النفسانى فهو تابع لأحد هذين وينتفى بانتفائهما (قوله : لمطلوب) أى : لطلب مطلوب حاصل (قوله : امتنع إجراؤها)

ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام.

[أنواع الإنشاء]

[الطلب]

(وأنواعه) أى : الطلب (كثيره ؛ منها : التمنى) وهو طلب حصول شىء على سبيل المحبه ...

******

أى : إجراء تلك الصيغ (قوله : ويتولد منها) أى : من تلك الصيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الإيمان والتقوى فى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللهِ)(١) و (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللهَ)(٢) ، ثم إن الغرض من ذكر هذه المقدمه التى ذكرها المصنف التمهيد لبيان المعانى المتولده من صيغ الطلب المستعمله فى مطلوب حاصل.

(قوله : وأنواعه كثيره) هى على ما ذكره المصنف خمسه : التمنى والاستفهام والأمر والنهى والنداء ، ومنهم من يجعل الترجى قسما سادسا ، ومنهم من أخرج التمنى والنداء من أقسام الطلب بناء على أن العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته ، فالتمنى ليس طلبا ولا يستلزمه وأن طلب الإقبال خارج عن مفهوم النداء الذى هو صوت يهتف به الرجل وإن كان يلزمه - أ. ه فنرى.

[ومن أنواع الطلب : التمنى]

(قوله : منها التمنى) قدمه لعمومه ؛ لجريانه فى الممكن والممتنع ، وعقبه الاستفهام بكثره مباحثه ، ثم بالأمر لاقتضائه الوجود ، ثم بالنهى لمناسبته له فى الأحكام. (قوله : وهو طلب إلخ) هذا يخالف مقتضاه سياق الشارح السابق وموافق لما قلناه سابقا من أن المراد الطلب القلبى - اللهم إلا أن يحمل الطلب فى التعريف على الطلب اللفظى وهو إلقاء الكلام ، فكأنه قال : وهو إلقاء كلام يدل على حصول شىء إلخ ، وقوله : وهو طلب حصول شىء أى : ولو على جهه النفى على سبيل المحبه إن قيل هذا التعريف غير مانع ؛ لأن طلب حصول الشىء على سبيل المحبه موجود فى بعض أقسام الأمر والنهى وغيره

١- النساء : ١٣٦.

٢- الأحزاب : ١.

(واللفظ الموضوع له : ليت ولا يشترط إمكان المتمنى) ...

******

مما معه المحبه ، وبيان ذلك أن طلب حصول الشيء على سبيل المحبه إن كان مع طمع فى حصوله من المخاطب فأمر ، وإن كان مع طمع فى الترك معه فنهى ، إن كان مع الطمع فى إقباله فنداء ، وإن لم يكن طمع أصلا فهو التمنى فهذا تعريف بالأعم ، وهو وإن أجازه بعض المتقدمين ، لكن الأكثر من الناس على منعه قلت المحبه هنا الواقعه فى التعريف مقيده بالتجرد عن الطمع ، وحينئذ فتخرج الأوامر والنواهى والنداآت التى وجدت المحبه فيها ، فإنها مصحوبه بالطمع ، أو أن المراد بقوله على سبيل المحبه أى : على طريق يفهم منه المحبه أو أن قيد الحيثيه المعتبر فى التعريف يكفى فى دفع النقض ، إذ المعنى طلب حصول الشيء من حيث إنه محبوب ، ولذا يطلب المحال وهذا يخرج الأوامر والنواهى والنداء ؛ لأنها ليست طلبا لحصول الشيء من حيث إنه محبوب ، بل من حيث قصد وجوده أو عدم وجوده أو إقباله – تأمل.

(قوله : واللفظ الموضوع له) أى : للتمنى بالمعنى المصدرى أعنى : إلقاء كلامه كما فى سياق كلام الشارح ، والمعنى واللفظ الموضوع لأجل إلقائه وإيجاد كلام التمنى ليت ، فاللام فى قوله له للتعليل لا صله للموضوع ؛ لأن ليت لم توضع لفعل المتكلم الذى هو إلقاء كلام التمنى ، وإنما وضعت لنفس التمنى الذى هو الحاله القلبيه أعنى : الطلب القلبى المتعلق بالنسبه ، فإذا قيل : ليت لى مالا استفيد منه أن المتكلم تمنى وجود المال وليس إخبارا عن وجود التمنى مثل قولك : أتمنى ونحوه وإلا كانت ليت جمله ، بل هى حرف تصير به نسبه الكلام إنشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب ، وتفيد أن المتكلم طالب لتلك النسبه ، وحينئذ فلا يقال للمتكلم بقولنا : ليت لى مالا أحج به إنه صادق أو كاذب فى نسبه الثبوت للمال ؛ لأنه متمن لتلك النسبه لا حاك لتحققها فى الخارج ، وإن كانت باعتبار ما وضعت له مستلزمه لخبر وهو أن هذا المتكلم يتمنى تلك النسبه ، ولهذا يقال : الإنشاء يستلزم الإخبار.

(قوله : ولا يشترط) أى : فى صحه التمنى (قوله : إمكان المتمنى) أى : إمكانه لذاته بأن يكون جائز الوجود والعدم ، بل يصح مع استحالته لذاته ، وأما وجوبه فقد

بخلاف المترجى (تقول : ليت الشباب يعود) ولا تقول : لعله يعود ، لكن إذا كان المتمنى ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعيه فى وقوعه ، وإلا لصار ترجيا

******

تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل (قوله : بخلاف المترجى) أى : فإنه يشترط إمكانه كما أن الأمر والنهى والاستفهام والنداء يشترط فيها أن يكون المطلوب ممكنا فلا تستعمل صيغها إلا فيما كان كذلك - كما قال بعضهم ، ولعل مراده أن الأصل ذلك وإلا فالأمر بالمحال ، بل التكليف به واقع ، ثم إن قوله بخلاف المترجى يقتضى أن بين التمنى والترجى مشاركه فى مطلق الطلب ، وأنه لا فارق بينهما إلا اشتراط إمكان المترجى دون اشتراط إمكان المتمنى - وليس كذلك ، إذ الترجى ليس من أقسام الطلب على التحقيق ، بل هو ترقب الحصول.

قال الشيخ يس : إن كان المراد بالإمكان المنفى اشتراطه فى المتمنى الإمكان الخاص الذى هو سلب الضروره عن الجانبين فهذا باطل ؛ لأنه حين نفى اشتراطه صدق بالواجب ، مع أنه لا يقع فيه التمنى - فلا يقال : ليت الله عالم ، ولا ليت الإنسان ناطق ويصدق بالممتنع ويقع فيه التمنى ، وإن كان المراد به الإمكان العام وهو سلب الضروره عن الجانب المخالف للنسبه ، فكذلك يصدق بالواجب ؛ لأن نفى اشتراط العام يستلزم نفى اشتراط الخاص ؛ لأن نفى الأعم يستلزم نفى الأخص ، والحاصل أنه يرد على كل من الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتمنى ، وقد يقال : المراد الإمكان الخاص ولا يرد على الاحتمالين أنه يصدق بالواجب لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب - تأمل.

(قوله : تقول) أى : فى التمنى ليت الشباب يعود أى : مع أن عوده محال عاده - كذا فى ابن يعقوب ، وهو مبنى على أن المراد بالشباب قوه الشبوبيه ، فإن عودها بالنوع محال عاده ممكن عقلا ، وفى عبد الحكيم : أن الشباب عباره عن زمان ازدياد القوى النامیه - كما مر فى المجاز العقلى ، وإعاده الزمان محال عقلا لاستلزامه أن يكون للزمان زمان (قوله : يجب أن لا يكون إلخ) لما تقدم أن المتمنى يجب أن لا يكون فيه طماعيه (قوله : وإلا لصار ترجيا) أى وإلا بأن كان هناك طماعيه فى الوقوع صار ترجيا ، وحينئذ

(وقد يتمنى بهل ؛ نحو : هل لى من شفيع ؛ حيث يعلم أن لا شفيع) لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقه الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه. والنكته فى التمنى بهل ، والعدول عن ليت - هو إبراز المتمنى ...

******

لا يستعمل فيه إلا الألفاظ الداله على الترجى : كلعل وعسى مثلا إذا كنت تطلب حصول مال فى العام متوقعا وطامعا فى حصوله ، قلت : لعل لى مالا فى هذا العام أحج به ، وإن كان غير متوقع ولا طماعيه لك فيه - قلت : ليت لى مالا - كذا قرر شيخنا العدوى ، وفى الفنرى : أنه إذا كان الأمر الممكن متوقعا يستعمل فيه : لعل ، وإن كان مطموعا فيه تستعمل فيه : عسى ، والفرق بين التوقع ، والطمع - أن الأول أبلغ من الثانى ، ولذا أخر الطماعيه عن التوقع. ا ه كلامه.

ويؤخذ من قول الشارح لكن إن كان إلخ : التباين بين التمنى والترجى ؛ لأنهما وإن اشتركا فى طلب الممكن ، لكنهما متمايزان بما ذكره وعلى ما فى المطول وهو التحقيق من أن الترجى ليس بطلب ، بل هو ترقب الحصول يكون التباين بينهما أظهر والطماعيه بتخفيف الياء ككراهيه مصدر يقال : طمع فيه طمعا وطماعيه.

(قوله : وقد يتمنى بهل) أى : على سبيل الاستعاره التبعيه بأن شبه التمنى المطلق بمطلق استفهام بجامع مطلق الطلب فى كل شىء ، فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعيرت هل الموضوعه للاستفهام الجزئى للتمنى الجزئى أو على سبيل المجاز المرسل من استعمال المقيد فى المطلق ، ثم استعماله فى المقيد بيان ذلك أن هل لطلب الفهم ، فاستعملت فى مطلق الطلب ، ثم استعملت فى طلب حصول الشىء المحبوب من حيث اندراجه تحت المطلق فيكون مجازا بمرتبه أو من حيث خصوصه فيكون مجازا بمرتبتين لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب - تأمل.

(قوله : حيث يعلم إلخ) حيث ظرف لمحذوف أى : وإنما يقال هذا لقصد التمنى حيث يعلم إلخ ، وهذا إشاره لقرينه المجاز (قوله : لأنه حينئذ) أى : حين يعلم أنه لا شفيع وقوله لحصول الجزم بانتفائه أى : والاستفهام يقتضى عدم الجزم بالانتفاء ، بل الجهل بالشىء فلو حمل على الاستفهام الحقيقى لحصل التناقض ، والحاصل أنه حيث كان يعلم

لكمال العنايه به فى صوره الممكن الـذى لا جزم بانتفائه (و) قـد يتمنى (بلو ؛ نحو : لو تأتينى فتحـدثنى ؛ بالنصب) على تقـدير : فأن تحدثنى ؛ ...

******

أنه لا شـفيع يطمع فيه لا يصح حمل الكلام على الاسـتفهام المقتضى لعدم العلم بالمستفهم عنه ثبوتا أو نفيا ، فحمل الكلام على الاسـتفهام يؤدى إلى التناقض فتعين الحمل على التمنى ، وقد يقال : هذا إنما يفيد عدم صـحه حمل الكلام على الاستفهام ، وأما حمله على خصوص التمنى فيفتقر إلى قرينه أخرى معينه له ، ولاـ تكفى الصـارفه ، بـدليل أن مثـل هـذا الكلام يقال : عنـد العلم بنفى الشـفيع لمجرد التحسـر والتحزن ، فإنه يقال : ما أعظم الحزن لنفى الشـفيع ، ولكـ أن تقول : لما كان التحسـر والتحزن على نفى الشـىء الذى لا يطمع فيه الآن ولا فى المسـتقبل يستلزم كون الموصوف بذلكـ يتمنى ما فات والألم يتحزن عليه كان ذلكـ الكلاـم تمنيـا فى المعنى ، ولو أمكن أن يقصـد معه التحزن ، فصـح التمثيـل لمجرد ما ذكر (قوله : لكمال العنايه به) أى : لإظهار الرغبه فيه (قوله : فى صوره الممكن إلخ) أى : والممكن الذى لا جزم بانتفائه حاصل مع الاسـتفهام ؛ لأن المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم بانتفائه بخلاف المتمنى ؛ فإنه قد يكون مجزوما بانتفائه وإن كان ممكنا.

(قوله : وقد يتمنى بلو) أى : على طريق التجوز ؛ لأن أصل وضـعها الشرطيه والتجوز فيها مثل ما تقدم فى هل ، ولم يذكر الشارح نكته العدول عن التمنى بليت إلى التمنى بلو كما ذكر فى هل ، وقد يقال : إن نكتته الإشـعار بعزه متمناه حيث أبرزه فى صوره ما لم يوجد ؛ لأن لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : نحو لو تأتينى فتحدثنى) أى : ليتكـ تأتينى فتحدثنى (قوله : بالنصب) أى :بنصب تحدثنى بأن مضمره بعد الفاء فى جواب التمنى ، وأمـا تـأتينى فهو مرفوع بضـمه مقـدره على اليـاء للثقل والفعل المنصوب فى تأويل مصـدر معطوف على مصـدر متوهم والمعنى أتمنى إتيانـا منكـ فتحـديثا لى ، وسـمى ما بعـد الفاء جوابا ، والحال أنه فى تأويل مفرد نظرا لمعنى الكلام ؛ لأن المعنى إن وقع منكـ إتيان فإنه يقع تحديث فقد تضمن الكلام جواب

فإن النصب قرينه على أن لو ليست على أصلها ؛ إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار أن ، وإنما يضمر بعد الأشياء السته ، والمناسب هاهنا هو التمنى ، قال (السكاكى : كأن حروف التنديم والتحضيض ؛ وهى : هلا ، وألا ؛ بقلب الهاء همزه ، ولو لا ، ولوما ؛ ...

******

شرط اقتضاه المعنى (قوله : فإن النصب قرينه إلخ) أى : قرينه لفظيه والظاهر أنه لو رفع الفعل بعدها إن كان هناك قرينه تدل على التمنى عمل بها وإلا فلا (قوله : ليست على أصلها) أى : وهو الشرطيه والتعليق (قوله : بعد الأشياء السته) وهى الاستفهام والتمنى والعرض ودخل فيه التحضيض لقربه منه والأمر والنهى والنفى ، وأما الترجى فساقط ؛ لأنه لا ينتصب فى جوابه عند البصريين ، بل عند الكوفيين والدعاء داخل فى الأمر والنهى ، فاندفع ما يقال : إن الأشياء التى ينصب المضارع بعد الفاء بأن فى جوابها تسعه لا ستة (قوله : والمناسب هاهنا هو التمنى) أى : والأولى بالحمل عليه هنا فى المثال هو التمنى دون غيره من هذه الأشياء ، وذلك لشيوع استعمال لو لذلك ؛ لأنها فى الأصل تدخل على المحال والممنوع والمحال يتمنى كثيرا ، وإن احتملت الاستفهام والنفى ، لكن الأكثر شيوعا التمنى والحمل على الشائع أولى وما استفيد من كلام المصنف من أن المضارع ينصب فى جواب التمنى بلو - نقل السيوطى فى النكت عن ابن هشام عن السفاقسى خلافه ، ثم إن المستفاد من كلام الشارح أن لو التمنيه هى لو الشرطيه إلا أنها أشربت معنى التمنى ، وحينئذ فلا بد لها من جواب ، لكنه التزم حذفه ، وعليه فإذا قيل لو تأتينى فتحدثنى فالمعنى لو حصل ما يتمنى وهو الإتيان ، فالتحديث لسرنا ذلك وقيل : إنها نقلت من الشرط للتمنى مستقله من غير أن يبقى فيها معنى الشرطيه ، وقيل : إنها هى التى تستعمل مصدريه ، وعلى هذين القولين فلا جواب لها لخروجها عن معنى الشرطيه والتعليق ، والخلاف مبسوط فى كتب النحو.

(قوله : كأن حروف إلخ) الأولى أحرف بصيغه جمع القله إلا أن يقال : إنه مبنى على أن مبدأ جمع الكثره من ثلاثه ، وأورد لفظ كأن لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز أن يكون كل كلمه برأسها ؛ لأن التصرف فى الحروف بعيد وسميت حروف التنديم ؛

مأخوذه منهما) خبر كأن ؛ أى : كأنها مأخوذه من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما : (مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما) ...

******

لأنها إذا دخلت على الفعل الماضى أفادت جعل المخاطب نادما على ترك الفعل وسميت حروف التحضيض ؛ لأنها إذا دخلت على المضارع أفادت حض المخاطب وحثه على الفعل (قوله : مأخوذ منهما مركبتين) الضمير فى منهما لهل ولو ومركبتين حال من الضمير المجرور بمن كما أشار له الشارح ، وقوله : مع لا وما ظرف لقوله مركبتين ، وذلك بأن ضمت لا مع هل فصارت هلا ، ثم أبدلت الهاء همزه فصارت ألا وضمت مع لو فصارت لو لا فحصل من التركيب مع لا ثلاثه أحرف وضمت ما مع لو فصارت لوما فلا تكون مع هل ومع لو وما تكون مع لو خاصه ، لكن قد اشتهر أن مقابله الجمع بالجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد كما فى ركب القوم دوابهم ، والأمر هنا ليس كذلك ، ووزان هذا التركيب الواقع فى المتن أن تقول أكل الزيدان مع عمرو وبكر على معنى أن عمرا صاحب كلا من الزيدين فى الأكل ، وإن بكرا صاحب أحدهما فقط ، وقد يقال : إن ما اشتهر هذا أمر أغلبى لا كلى فلا منع فى مخالفته - كما صرح بذلك حواشى الأشمونى ، واعترض على المصنف بأن هذه الحروف إنما أخذت من هل ولو قبل التركيب لا فى حاله التركيب ؛ لأنه يلزم عليه اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه ؛ لأنه قيد المأخوذ منه بالتركيب المذكور فالمأخوذ هلا وألا ولو لا ولوما والمأخوذ منه هل ولو فى حال تركيبهما مع لا وما المزيدتين وذلك بعينه : هلا وألا ولو لا ولو ما فيتحد المأخوذ والمأخوذ منه ، ولا يخفى فساده ؛ لأن فيه أخذ الشىء من نفسه ، وأجيب بأن قوله مركبتين حال مقدره والمعنى أنها مأخوذه من لو وهل حال كونهما مقدرتى التركيب مع ذكر لا حال محققه بحيث يكون المعنى أنها مأخوذه منهما حال كونهما مركبتين عند الأخذ - كذا فى الفنرى ورد بأنه لا حصول لهذه الكلمات فى حال التقدير ، فالأولى ما أجاب به سم : بأن معنى كلام المصنف أن هذه الأربعه حال كون كل منها مجعولا كلمه واحده لمعنى واحد مأخوذه من نفسها حال كونها غير مجعوله كذلك ، بل حال كونها كلمتين فتغايرا بهذا الاعتبار وهو معنى قول عبد الحكيم : إن المأخوذ الكلمات

عله لقوله : مركبتين ، والتضمين : جعل الشيء فى ضمن الشيء ، تقول ضمنت الكتاب ...

******

الأربعه والمأخوذ منه هل ولو حال التركيب مع لا وما لا بعده فلم يتحد المأخوذ والمأخوذ منه على ما وهم ، والعجب الجواب بجعل الحال مقدره مع أنه لا حصول لهذه الكلمات فى حال التقدير. ا ه.

والحاصل أنه على الجواب الأول المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب ، وعلى الجواب الثانى المأخوذ مركب تركيبا جعل فيه الكلمات كلمه واحده بمعنى واحد والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس بهذه المثابه ، بل هو ضم إحدى الكلمتين إلى أخرى - فتأمل.

(قوله : عله لقوله مركبتين) أى : فالمعنى أن تركب هل ولو مع ما ذكر إنما هو لأجل تضمينهما أى : جعلهما متضمنتين أى : مشتملتين دالتين على معنى التمنى ، فالمراد بالتضمين هنا جعل الشيء مدلولا للفظ لا جعله جزء من المدلول الذى هو التضمن اصطلاحا ، ونظير ذلك قولك : ضمنت هذا الكتاب كذا كذا بابا ، فليس المراد أنى جعلت الأبواب جزءا من أجزاء الكتاب ، بل جعلت الأبواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد عليها ، فإن قلت أن معنى التمنى حاصل قبل التركيب فكيف يكون عله غائيه وغرضا من التركيب مع أن الغرض والعله الغائيه لا يسبقان ما ترتبا عليه أجيب بأن المراد بتضمينهما معنى التمنى على جهه النص واللزوم ، فالتمنى مدلول لهما قبل التركيب على جهه الجواز وبعده على جهه الوجوب بمعنى أنهما قبل التركيب يجوز أن يراد بهما التمنى بخلافهما بعده فإنه معناهما نصا فكان التركيب قرينه على ذلك ، وربما كان تعبير المصنف بالمصدر المضاف للمفعول مشيرا لقصد هذا المعنى ؛ لأن تضمينهما التمنى إلزامهما إياه أى جعلهما ملزومين بإفادته ولم يعبر بالتضمن بحيث يكون المصدر مضافا للفاعل لئلا يوهم أن تضمنهما معنى التمنى بعد التركيب ليس بلازم كما كان فى الأصل ؛ لأن التضمن عباره عن الاشتمال كان هناك إلزام أو لا بخلاف التضمين فإنه الإلزام كما عرفت (قوله : جعل الشيء فى ضمن الشيء) أى : محتويا عليه ومفيدا له

كذا كذا بابا إذا جعلته متضمنا لتلك الأبواب ؛ يعنى : أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى التمنى ليتولد) عله لتضمينهما ؛ يعنى : أن الغرض من تضمينهما معنى التمنى ليس إفاده التمنى ، بل أن يتولد (منه) أى : من معنى التمنى المتضمنين هما إياه (فى الماضى التنديم ؛ ...

******

(قوله : كذا كذا بابا) أى : أحد عشر بابا مثلا أو إثنى عشر وكذا الثانيه توكيد للأولى (قوله : إذا جعلته متضمنا لتلك الأبواب) أى : مشتملا عليها من اشتمال الكل على أجزائه (قوله : والتزامه) هو بالجر عطف على التركيب أى : الاعتراف به والقول به مع أن الأصل فى كل كلمه أن تكون بسيطه ، ويحتمل أن المراد بالتزامه جعله لازما وأخذ الشارح هذا من القيد أعنى : الحال ، فإنها قيد وشأن القيد اللزوم - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله : متضمنتين) أى : مستلزمتين (قوله : معنى التمنى) الإضافه بيانيه (قوله : ليس إفاده التمنى) فالتمنى ليس مقصودا بالذات ، بل ليتوصل به إلى التنديم والتحضيض (قوله : بل أن يتولد إلخ) فإن قلت ما المانع من جعل تركيبهما للتحضيض والتنديم من أول الأمر من غير توسط التمنى قلت : لو لم يضمنا معنى التمنى بعد التركيب للزم بناء مجاز على مجاز وهو ممنوع عند بعضهم وهذا منفى عند التضمين المذكور ؛ لأن التمنى بالوضع التركيبى معنى حقيقى لهما بالوضع الثانى ، وأجيب أيضا : بأن التنديم متعلق بالمضى والتحضيض بالمستقبل وهما مختلفان ، فارتكب معنى التمنى واسطه ؛ لأنه طلب فى المضى والاستقبال ليكون كالجنس لهما فيكون استعمال هذين الحرفين فى هذين المعنيين كاستعمال الكلى فى إفراده فيكون فى الحروف شبه تواطؤ ، ولو جعل الحرفان المذكوران من أول الأمر للتنديم والتحضيض لاقتضى أنهما موضوعان لكل منهما بالاشتراك والتواطؤ أقرب من الاشتراك ؛ لأن الأصل عدم تعدد الوضع ، وإنما قلنا شبه إلخ ؛ لأن التواطؤ الحقيقى إنما يتصور فى غير الحروف (قوله : المتضمنين) بصيغه اسم الفاعل صفه للتمنى جرت على غير من هى له فلذا أبرز الضمير ولو قال أى : من معنى التمنى الذى تضمنتاه لكان أوضح (قوله : فى الماضى) أى : مع الفعل الماضى (قوله : التنديم)

نحو : هلا أكرمت زيدا) ولو ما أكرمته ؛ على معنى : ليتك أكرمته ؛ قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام (وفى المضارع التحضيض ؛ نحو : هلا تقوم) ولو ما تقوم على معنى : ليتك تقوم ؛ قصدا إلى حثه على القيام. والمذكور فى الكتاب ليس عباره السكاكى ؛ لكنه حاصل كلامه. وقوله : لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول الأول ، ومعنى التمنى مفعوله الثانى ، ووقع فى بعض النسخ : لتضمنهما على لفظ التفعل ؛ وهو ...

******

أى : جعل المخاطب نادما ووجه التولد أن التمنى إنما يكون فى الأمور المحبوبه ، فإذا فات الأمر المحبوب له ندم المخاطب عليه وإن كان مستقبلا حضه عليه ، فإن قلت : إن محبه المتكلم للشىء لا تقتضى تنديم المخاطب عليه فكيف يتولد من طلب المحبوب التنديم - قلت : إن المتكلم إنما يحث المخاطب على الشىء لأجل شفقته عليه ، فإذا ترك المخاطب ما هو محبوب للمتكلم ندمه عليه شفقه عليه - وكذا يقال فى التحضيض.

(قوله : نحو هلا أكرمت زيدا) أى : نحو قولك لمخاطبك بعد فوات إكرامه زيدا (قوله : على معنى) أى : بمعنى ليتك أكرمته ؛ وذلك لأن الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله فى وقته حقيقه نعم يمكن تمنيه لصيرورته محال ، ولما فات وقت إمكانه مع ما فيه من الحكمه المقتضيه للفعل المعلومه للمخاطب صار فى الكلام إشاره إلى أنه كان مطلوبا من المخاطب فعله فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما فقوله على معنى إلخ : إشاره إلى أصل التمنى ، وقوله قصدا إلخ إشاره إلى تولد التنديم (قوله : وفى المضارع) أى : ويتولد منه مع الفعل المضارع وكان المناسب أن يقول وفى المستقبل ؛ لأن صيغه المضارع مع هذه حروف تحتمل الحال والاستقبال والتحضيض إنما يكون فى المستقبل ، وأيضا صيغه المضارع إذا كانت بمعنى الماضى كانت تلك الحروف معها للتنديم (قوله : التحضيض) أى : الحث على الفعل لإمكان وجوده (قوله : نحو هلا تقوم إلخ) أى : نحو قولك فى حض المخاطب على القيام هلا تقوم (قوله : على معنى) أى : بمعنى ليتك تقوم ، وهذا إشاره إلى أصل التمنى ، وقوله قصدا إلخ : إشاره إلى تولد التحضيض (قوله : فى الكتاب) أى : المتن (قوله : مصدر مضاف إلخ) أى : وتقدير الكلام

لا يوافق معنى كلام المفتاح وإنما ذكر هـذا بلفظ كأن لعدم القطع بذلك (وقد يتمنى بلعل فتعطى حكم ليت) وينصب فى جوابه المضارع على إضمار أن (نحو : لعلى أحج فأزورك بالنصب ؛ لبعد المرجو عن الحصول) ...

******

لتضمين المتكلم هل ولو معنى التمنى أن لإلزامهما إفاده ، ذلك لأن التضمين هو الإلزام (قوله : لا يوافق معنى كلام المفتاح) أى : لأن التضمن عباره عن الاشتمال ، سواء كان على وجه الإلزام ، أو لا وصاحب المفتاح عبر بالإلزام حيث قال مطلوبا بإلزام التركيب التنبيه على إلزام هل ولو معنى التمنى - كذا قرر بعضهم ، وعباره يس : عدم الموافقه من جهه أن صيغه التفعل تقتضى أن هلا ولو لا يدلان على أمر زائد على التمنى بطريق الوضع - وليس كذلك ، بل هما لا يدلان بطريق الوضع إلا على التمنى كما يدل عليه كلام المفتاح ، ويحتمل أن عدم الموافقه من جهه أن كلام المفتاح يدل على أن دلاله هل ولو على التمنى بفعل فاعل وجعل جاعل ، فيوافق النسخه التى فيها التضمين على لفظ التفعيل ؛ لأن الإلزام فى كلامه فعل الملزم وهو المتكلم بخلاف التضمن على وزن التفعل ، فإنه يقتضى أن دلالتهما على التمنى أمر ذاتى لا بفعل فاعل ، فلا تكون هذه النسخه موافقه لكلام المفتاح (قوله : لعدم القطع بذلك) أى : بالأخذ المذكور المقتضى لتركيبها لجواز أن يكون كل كلمه برأسها ؛ لأن التصرف فى الحروف بعيد (قوله : وقد يتمنى بلعل) التى هى موضوعه للترجى وهو ترقب حصول الشىء سواء كان محبوبا ، ويقال له طمع نحو : لعلك تعطينا ، أو مكروها ويقال له إشفاق نحو : لعلى أموت الساعه ، فليس الترجى من أنواع الطلب فى الحقيقيه ؛ لأن المكروه لا يطلب (قوله : وينصب فى جوابه المضارع إلخ) بيان لإعطائه حكم ليت ، فلو استعملت لعل فى موضعها الأصلى وهو الترجى لم ينصب المضارع بعدها ، ثم إن نصب المضارع بعد لعل لا يدل على أنها مستعمله فى التمنى إلا على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع فى جواب الترجى ، إذ لا جواب له عندهم لا على مذهب الكوفيين الذين يثبتون له جوابا ويجوزون نصب المضارع فى جوابه (قوله : لبعد المرجو) أى : وإنما يتمنى بلعل إذا كان المرجو كالحج فى المثال المذكور بعيد الحصول فاللام فى قوله لبعد المرجو متعلقه بقوله

وبهذا يشبه المحالات والممكنات التى لا طماعيه فى وقوعها فيتولد منه معنى التمنى.

(ومنها) أى : من أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صوره الشىء فى الذهن ، ...

******

يتمنى بلعل كما يدل عليه كلام الشارح بعد (قوله : وبهذا) أى : وبسبب هذا البعد أشبه ذلك المرجو البعيد الحصول المحال بجامع عدم الحصول فى كل (قوله : فيتولد منه) أى : من ذلك البعد أو الشبه المذكور معنى التمنى لما مر من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع فى وقوعه ، فقد ظهر لك من هذا أن التمنى فى هل ولو معنى مجازى وفى لعل من مستتبعات التركيب وليس معنى مجازيا لها - كذا فى عبد الحكيم ، والحاصل أن لعل مستعمله فى مرجو شبيه بالتمنى فى البعد ، فتولد من ذلك الشبه تمنيه.

[ومن أنواع الطلب : الاستفهام]

(قوله : طلب حصول صوره الشىء فى الذهن) أى : طلب حصول صوره الشىء المستفهم عنه فى ذهن المستفهم ، وفى هذا التعريف إشاره إلى أن السين والتاء فى الاستفهام للطلب أى : طلب الفهم وأن الفهم هو العلم ؛ لأن الحصول هو الإدراك ، واعترض هذا التعريف بأنه غير مانع ؛ وذلك لأنه يشمل مثل علمنى على صيغه الأمر فإنه دال على طلب حصول صوره فى الذهن ، مع أنه أمر لا استفهام فكان على الشارح أن يزيد بأدوات مخصوصه ليخرج نحو : علمنى وفهمنى ، وأجيب بأنه تعريف بالأعم ، أو أن الإضافه للعهد أى : طلب معهود وهو ما كان بالأدوات المخصوصه ، أو أن أل فى الذهن عوض عن المضاف إليه أى : فى ذهن المتكلم ، وأما علم وفهم فإن كلا منهما يدل على طلب حصول صوره فى أى : ذهن كان ، ولا يقال : إن علمنى ، وكذا فهمنى يدل على طلب حصول صوره فى ذهن المتكلم ؛ لأن هذا ليس من صيغه علم وفهم ، بل من الإتيان بضمير المتكلم ، وأجاب الحفيد بجواب آخر ، وحاصله أن المقصود بالذات فى الاستفهام المعلوم من حيث صورته المسماه بالوجود الظلى أى : الذهنى لا المعلوم من حيث ذاته فقولك : هل قام زيد المقصود بذلك الاستفهام حصول صوره القيام فى الذهن لتعذر وجوده فيه والمقصود بالذات فى الأمر المذكور هو العلم من حيث ذاته ،

فإن كانت وقوع نسبه بين أمرين أولا وقوعها - فحصولها هو التصديق ، ...

******

لا من حيث صورته ؛ لأن المقصود به حصول نفس العلم فى الذهن ، والحاصل أن المراد بالصوره فى تعريف الاستفهام المعلوم من حيث صورته ، وفى ذلك الأمر العلم من حيث ذاته ، وحينئذ فلا شمول ، وهذا نظير اختلاف أهل الميزان فى أن المترتب على النظر بطريق الأصاله هل هو المعلوم أو العلم ، فذهب بعض إلى الأول والعلم بطريق التبعيه ، وذهب آخرون إلى الثانى ، والمعلوم بطريق التبعيه وهذا مبنى على مغايره العلم للمعلوم وذهب الحكماء إلى أن العلم عين المعلوم ، حيث فسروا العلم بحصول الصوره ، وجعلوا الإضافه من قبيل إضافه الصفه للموصوف أى : الصوره الحاصله ، وفرق السكاكى فى المفتاح بفرق آخر بين الاستفهام والأمر ، وهو أن المقصود فى الأمر حصول ما فى الذهن فى الخارج والمقصود فى الاستفهام حصول ما فى الخارج فى الذهن ، لكن خصوص الفعل فى هذا المثال وهو علمنى اقتضى حصول أثره فى الذهن لكون الفعل أمرا ، فالمقصود من قولك هل قام زيد حصول القيام الذى فى الخارج فى الذهن ، والمقصود من قولك قم حصول القيام الذى فى الذهن فى الخارج وحاصل هذا الفرق أن الاستفهام طلب حصول صوره الشىء الذى فى الخارج فى الذهن ، وحينئذ فلا شمول وعبارته فى المفتاح ، والفرق بين الطلب فى الاستفهام والطلب فى الأمر والنهى والنداء واضح ، فإنك فى الاستفهام تطلب ما هو فى الخارج ليحصل فى ذهنك نقش مطابق له وفيما سواه تنقش فى ذهنك ، ثم تطلب أن يحصل له فى الخارج مطابق فنقش الذهن فى الأول تابع ، وفى الثانى متبوع ، وتبعه على ذلك العلامه السيد فى حواشى المطول ، وفيه نظر ؛ لأن صيغه الأمر لطلب حصول أمر مطلقا سواء كان فى الذهن كعلمنى أو الخارج كقم فيدخل فى الاستفهام بعض صور الأمر فالمعول عليه الفرق الأول. ا ه غنيمى.

(قوله : فإن كانت) أى : الصوره التى طلب حصولها فى الذهن (قوله : وقوع نسبه بين أمرين) المراد بوقوعها مطابقتها للواقع ، ونفس الأمر كما أن المراد بلا وقوعها عدم مطابقتها للواقع (قوله : فحصولها) أى : إدراكها أى : فإدراك تلك الصوره التى هى مطابقه النسبه للواقع تصديق.

وإلا- فهو التصور (والألفاظ الموضوعه له : الهمزه ، وهل ، وما ، ومن ، وأى ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأيان. فالهمزه لطلب التصديق) أى : انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبه تامه بين الشيئين (كقولك : ...

******

(قوله : وإلا- فهو تصور) أى : وإلا- تكن الصوره وقوع نسبه أو لا- وقوعها ، بل كانت تلك الصوره موضوعا أو محمولا أو نسبه مجرده أو اثنتين من هذه الثلاثه أو الثلاثه فحصولها أى : إدراكها تصور فتحصل من كلامه أن التصديق إدراك مطابقه النسبه الكلاميه للواقع أو عدم مطابقتها وأن التصور إدراك الموضوع أو المحمول أو النسبه أو اثنين من هذه الثلاثه أو الثلاثه ، ثم إن هذا التقسيم الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد بالصوره فى التعريف المعلوم كما سبق وهو ما ذكره فى حاشيه المطالع ؛ لأن الوقوع واللاوقوع من قبيل المعلوم ، ولذلك قال بعد ذلك فحصولها تصديق ، وذهب بعضهم إلى أن تلك الصوره هى العلم بناء على أنه لا تفاوت بين العلم والمعلوم إلا بالاعتبار ، فالصوره من حيث وجودها فى الذهن علم ومن حيث وجودها فى الخارج معلوم ، وهذا مذهب الحكماء كما مر (قوله : الهمزه وهل إلخ) اعلم أن هذه الألفاظ على ثلاثه أقسام منها ما يستعمل لطلب التصور فقط ، ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصور تاره ولطلب التصديق تاره أخرى ، فالقسم الثالث هو الهمزه ، والقسم الثانى هل ، والقسم الأول بقيه الألفاظ وبهذا الاعتبار صارت الهمزه أعم ، فلذا قدمها المصنف على غيرها (قوله : وإذعانه لوقوع نسبه إلخ) عطف الإذعان على انقياد الذهن عطف تفسير ، والمراد بالإذعان لوقوع النسبه إدراك وقوعها أو اللاوقوعها ، فكأنه قال الهمزه لطلب التصديق الذى هو إدراك وقوع نسبه تامه بين شيئين أو اللاوقوعها أى : إدراك موافقتها لما فى الواقع أو عدم موافقتها له ، وتفسير الإذعان بالإدراك هو مذهب المناطقه ، وأما عند المتكلمين فهو قبول النفس للشىء والرضا به فهو يرجع لكلام نفسانى وهو قول النفس قبلت ذلك ورضيت به ، واعلم أن إدراك وقوع النسبه أو اللاوقوعها كما يسمى تصديقا يسمى حكما وإسنادا وإيقاعا وانتزاعا وإيجابا وسلبا وقرره شيخنا العدوى.

أقام زيد؟) فى الجمله الفعليه (وأزيد قائم؟) فى الاسميه (أو) لطلب (التصور) أى : إدراك غير النسبه (كقولك) ...

******

(قوله : أقام زيد) أن فقد تصورت القيام وزيدا والنسبه بينهما ، وسألت عن وقوع النسبه بينهما هل هو محقق خارجا أو لا فإذا قيل قام حصل التصديق ، والحاصل أن السائل عالم بأن بينهما نسبه ملتبسه بالوقوع أو اللاوقوع ويطلب تعيين ذلك ، وكذا يقال فى المثال الثانى (قوله : فى الاسميه) لكن دخول الهمزه على الجمله الفعليه أكثر (قوله : غير النسبه) الأولى غير وقوع النسبه أو لا وقوعها ، وذلك كإدراك الموضوع والمحمول والنسبه التى هى مورد الإيجاب والسلب وإنما كان الأولى ما قلناه ؛ لأن كلامه يفيد أن إدراك النسبه من حيث ذاتها ليس تصورا مع أنه تصور ، إلا أن يقال : المراد غير النسبه من حيث وقوعها أو اللاوقوعها فدخل فيه إدراك ذات النسبه ، واعلم أن الفرق بين الاستفهام بالهمزه عن التصور والاستفهام بها عن التصديق من وجهين لفظى وهو أن ما صلح أن يؤتى بعده بأم المنقطعه دون المتصله استفهام عن التصور وما صلح أن يؤتى بعده بأم المتصله فهو استفهام عن التصديق ومعنوى ، وهو أن الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبه تردد الذهن فيها بين ثبوتها ونفيها ، والاستفهام عن التصور يكون عند التردد فى تعيين أحد الشيئين بقى شىء آخر وهو أن جعل الهمزه فى المثالين المذكورين لطلب التصور يلزم عليه طلب تحصيل الحاصل ؛ وذلك لأن تصور الطرفين حاصل قبل السؤال ؛ لأنه متصور للمستند إليه وهو الدبس وللمسند وهو الكون فى الإناء قبل السؤال وبعده ، فلا يتفاوت تصور الطرفين بعد السؤال وقبله فى الحصول للسائل ، بل هو حاصل فى الحالين ، ولا يصح أيضا أن تكون لطلب التصديق ؛ لأن التصديق حاصل للسائل قبل السؤال ؛ لأنه أدرك قبل السؤال أن أحد الأمرين حاصل فى الإناء وهذا الإدراك عين التصديق ، والحاصل أن الهمزه فى المثالين لا يصح أن تكون لطلب التصور ولا لطلب التصديق لما فيه من طلب تحصيل الحاصل ، وأجيب بأنه يصح أن تكون لطلب التصور والمراد التصور على وجه التعيين أى : تصور المسند إليه من حيث إنه مسند إليه وتصور المسند من حيث إنه مسند وهذا غير التصور الحاصل قبل

فى طلب تصور المسند إليه (أدبس فى الإناء أم عسل؟) عالما بحصول شىء فى الإناء ، طالبا لتعيينه (و) فى طلب تصور المسند (أفى الخابيه دبسك أم فى الزق؟) عالما بكون الدبس فى واحد من الخابيه والزق ، طالبا ...

******

السؤال ؛ لأنه تصور للمسند إليه والمسند من حيث ذاتهما وهو تصور على وجه الإجمال ، وبيان ذلك أن السائل تصور قبل السؤال ذات الدبس وذات العسل ، وأما الموصوف منهما بكونه فى الإناء فغير متصور له فإذا قيل له فى الجواب دبس تصور الموصوف منهما بكونه فى الإناء وهو خصوص الدبس ، وكذا إذا أجيب بالعسل ويصح أن تكون الهمزه فى المثالين لطلب التصديق والمراد تصديق خاص ، فإن التصديق الحاصل قبل السؤال تصديق على سبيل الإجمال وهو إدراك أن أحدهما فى الإناء ، والحاصل بعد السؤال تصديق على سبيل التعيين وهو إدراك أن الحاصل فى الإناء دبس ، فإن قلت حيث كان يصح جعل الهمزه فى المثالين لطلب التصديق فلا وجه لاقتصارهم على كونها لطلب التصور - قلت : إنما اقتصر عليه لكون تصور المسند إليه أو المسند على جهه التعيين هو المقصود للسائل ، وأما التصديق الخاص فهو حاصل غير مقصود ، والحاصل أن الهمزه فى المثالين المقصود بها طلب تصور خاص ويلزم من حصوله حصول تصديق خاص ، وهذا لا ينافى أن السائل عنده قبل السؤال تصور إجمالى وتصديق كذلك وبما ذكرناه لك يندفع ما أورد على قول الشارح عالما بحصول شىء فى الإناء ، وقوله عالما بكون الدبس إلخ : من أن هذا يقتضى تقدم التصديق على التصور ولا قائل بهذا ، وحاصل الدفع أن التصور المطلوب بالهمزه تصور خاص وهذا يصاحبه تصديق خاص ، وهذا لا ينافى أن السائل عنده قبل السؤال تصديق إجمالى وهو ما ذكره الشارح وهو مصاحب لتصور المسند إليه أو المسند على وجه الإجمال - قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : فى طلب تصور المسند إليه) أى : من حيث إنه مسند إليه وإلا فتصور ذاته حاصل قبل السؤال كما علمت ، وكذا يقال فيما بعده (قوله : أدبس فى الإناء أم عسل) الدبس عسل متخذ من الزبيب والمراد من العسل عسل النحل ؛ لأنه المتبادر عند

لتعيين ذلك (ولهذا) أى : ولمجيء الهمزه لطلب التصور (لم يقبح) فى طلب تصور الفاعل : (أزيد قام؟) كما قبح : هل زيد قام؟ (و) لم يقبح فى طلب تصور المفعول : (أعمرا عرفت؟) كما قبح : هل عمرا عرفت؟ وذلك لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ...

******

الإطلاق (قوله : لتعيين ذلك) أى الواحد والحاصل أن السائل فى المثال المذكور عالم بالنسبه أعنى : ثبوت الكونيه للدبس والمجهول له هو الظرف المكون فيه ، فإنه وإن كان معلوما له أنه أحدهما ، إلا أنه مجهول من حيث التفصيل أعنى : كونه الخابيه أو الزق لا يقال : كون الهمزه فى : أزيد قائم للتصديق ، وفى قولك : أفى الخابيه دبس أم فى الزق للتصور تحكم ؛ لأن فى الأول : ترددا بين قيام زيد وعدمه ، وفى الثانى : التردد بين كون الدبس فى الخابيه وكونه فى الزق ، لأن نقول : متعلق الشك فى الأول : حصول النسبه وعدمها ، وفى الثانى : نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله ، بدليل الإتيان بأم فناسب كون الأول للتصديق الذى هو العلم بالنسبه دون الثانى ، وإن لزم من الشك فى أحدهما الشك فى الآخر ، وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبه المحمول للموضوع أو سلبها عنه ، والسؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول أو مقابله كما تقدم ذلك الفرق المعنوى.

(قوله : فى طلب تصور الفاعل) أى : الفاعل المعنوى.

(قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك القبح فيما ذكر مع هل فى المرفوع والمنصوب وعدم القبح مع الهمزه فى المرفوع والمنصوب ، فقوله : لأن التقديم أى : للمرفوع والمنصوب (قوله : لأن التقديم إلخ) توضيح ذلك أن التقديم يفيد الاختصاص ، فيكون مفاد التركيب الأول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى أنه يسأل عن المختص بالقيام : هل زيد أو عمرو بعد تعقل وقوع القيام ، فيكون أصل التصديق بوقوع القيام من فاعل ما معلوما عنده ، فلزم كون السؤال عن تعيين الفاعل ، ومفاد الثانى : السؤال عن خصوص المفعول أى : الذى اختص بالمعرفه دون غيره بمعنى أنه يسأل عن الذى يصدق عليه أنه المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفه على عمرو غيره ، فأصل

فيكون هل لطلب حصول الحاصل ؛ وهذا ظاهر فى : أعمرا عرفت؟ لا فى : أزيد قام؟ فليتأمل (والمسئول عنه بها) أى : بالهمزه ...

******

التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم ، وإنما سأل عن تعيين المفعول ، فالسؤال فى الجملتين لطلب التصور ، فلو استعملت فيهما هل لأفادت طلب التصديق ، وأصل التصديق معلوم فيهما فيكون الطلب بها لتحصيل الحاصل ، بخلاف استعمال الهمزه ، فإنه لا ضرر فيه ؛ لأنها لطلب التصور ، فإن قلت : مقتضى هذا أن استعمال هل فيما ذكر من التركيبين ممنوع لا أنه قبيح فقط - قلت : إنما لم يكن ممنوعا لجواز أن يكون التقديم لغير التخصيص ؛ لأنه لا يتعين أن يكون للتخصيص ، فلذا لم يمنع أصل التركيب. ا ه يعقوبى.

(قوله : فيكون هل) أى : لو أتى بها فى هذا التركيب لطلب حصول الحاصل فى هذا التركيب لطلب حصول الحاصل أى : لأنها لطلب التصديق أى : وطلب حصول الحاصل عبث (قوله : وهذا ظاهر إلخ) أى : واستدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر فى تقديم المنصوب ؛ لأن تقديم المنصوب يفيد الاختصاص ما لم تقم قرينه على خلافه ، فالغالب فيه الاختصاص ، وأما كونه للاهتمام أو التبرك أو الاستلذاذ فخلاف الغالب ، وأما تقديم المرفوع فليس للاختصاص فى الغالب ، بل الغالب فيه أن يكون لتقوى الإسناد ، وأما كونه للتخصيص فخلاف الغالب ، وحينئذ فلا يكون هل زيد قام قبيحا لما ذكر ، نعم يقبح لأمر آخر على ما يأتى من أن هل فى الأصل بمعنى قد فلا يليها إلا الفعل غالبا (قوله : فليتأمل) إنما قال ذلك لأن تقديم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص : كالاهتمام فيساوى تقديم المرفوع من جهه أن كلا قد يكون لاختصاص ولغيره ، وحينئذ فلا فرق بينهما ، وحينئذ فيكون الإتيان بهل قبيحا دون الهمزه فى تقديم المنصوب والمرفوع ، ويجاب عنه بأن النظر فى الفرق بينهما للغالب فتقديم المرفوع والمنصوب وإن اشتركا فى أن كلا يكون للاختصاص ولغيره ، لكن الغالب فى تقديم المنصوب التخصيص وفى تقديم المرفوع غير التخصيص ، وحينئذ فيكون الإتيان بهل قبيحا دون الهمزه فى تقديم المنصوب دون المرفوع نظرا للغالب فيهما.

(هو ما يليها ؛ كالفعل فى : أضربت زيدا؟) إذا كان الشك فى نفس الفعل ؛ أعنى : الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد ، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ؛ فيكون لطلب التصديق ، ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد ، ...

******

(قوله : هو ما يليها) أى هو تصور ما يليها والتصديق به (قوله : إذا كان الشك) أى : يقول ذلك إذا كان الشك فى نفس الفعل أى : من حيث صدوره من المخاطب حتى يصح تعلق الشك به ، وإلا فالفعل فى حد ذاته لا يتعلق به شك ، ويدل لذلك قول الشارح أعنى إلخ أى : تقول ذلك إذا حصل عنك شك فى أن المخاطب ضرب زيدا أم لا (قوله : أن تعلم وجوده) أى : أردت أن تعلم أن الضرب وجد من المخاطب أم لا (قوله : ويحتمل أن يكون إلخ) أى : فهذا التركيب أعنى أضربت زيدا ، وكذا ما ماثله من كل تركيب ولى الهمزه فيه فعل محتمل ؛ لأن يكون لطلب التصديق ولطلب التصور وتعيين أحد الأمرين بالقرائن اللفظيه : كاقتران المعادل لما يلى الهمزه بأم المنقطعه أو المتصله فمثل : أضربت زيدا أم لا لطلب التصديق ، وقولك : أضربت زيدا أم أكرمته لطلب التصور ، أو المعنويه كما فى أفرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه؟ فإنه سؤال عن التصديق بالفراغ منه ، وقوله الذى كنت تكتبه : قرينه على ذلك ؛ لأنه يفيد أن السائل عالم بأن المخاطب يكتب كتابا ، وأما قولك : أكتبت هذا الكتاب أم اشتريته؟ فإنه سؤال عن تصور المسند أى : تعيينه والقرينه حاليه ، وإذا علمت أن ما ذكره المصنف من المثال محتمل للأمرين ظهر لك أن فى كلام المصنف أعنى قوله : والمسئول عنه بها هو ما يليها كالفعل إلخ نظر ؛ وذلك لأنه لا يظهر إلا إذا كان المسئول عنه تصور المسند أو المسند إليه أو شىء من متعلقاتهما ؛ لأن هذا هو الذى يتأتى إيلاؤه لها ، ولا يظهر إذا كان المطلوب بها التصديق بوقوع النسبه ، إذ ليس له لفظ واحد يلى الهمزه ، بل دائر بين المسند والمسند إليه فليس أحدهما أولى بالإيلاء من الآخر ، وقد يجاب بأنه لما كان الغرض عند السؤال بها عن التصديق السؤال عن حال النسبه وهى جزء مدلول الفعل ، فلا بد أن يلى الفعل الهمزه ، هذا وبعضهم حمل كلام المصنف على ما إذا كان المسئول عنه أحد الطرفين لا النسبه ولا وجه له كما علمت.

لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام (والفاعل فى : أأنت ضربت؟) إذا كان الشك فى الضارب (والمفعول فى : أزيدا ضربت؟) إذا كان الشك فى المضروب ؛ وكذا قياس سائر المتعلقات.

(وهل لطلب التصديق ...

******

بقى بحث آخر : وهو أن الشارح حمل المتن على صوره التصديق وجعل صوره التصور احتمالا ، مع أن التصديق إنما يحصل بالطرفين ، فلم يل التصديق الذى هو المسئول عنه الهمزه ، فهلا حمل المتن على صوره التصور ابتداء - كذا فى يس ، والجواب عنه ما علمته - فتأمل.

(قوله : لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام) أى : وأردت بالاستفهام تبيينه (قوله : والفاعل إلخ) عطف على الفعل وينبغى أن يراد هنا بالفاعل الفاعل المعنوى لا الصناعى إذ لا يجوز تقديمه على فعله (قوله : إذا كان الشك فى الضارب) أى : تقول هذا الكلام لمخاطبك إذا كنت تعلم أن شخصا صدر منه الضرب وشككت فى كونه المخاطب أو غيره فكأنك تقول له الذى صدر منه الضرب أأنت أم غيرك فالشك هنا فى الفاعل فالسؤال هنا لطلب التصور (قوله : إذا كان الشك فى المضروب) أى أن هذا الكلام إنما تقوله إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحدا وجهلت عين ذلك الأحد فكأنك تقول مضروبك ما هو هل هو زيد أم غيره فالشك هنا فى المفعول والسؤال هنا للتصور ولا يذهب عنك ما نبهنا عليه آنفا من أن الاستفهام الذى ذكروا أنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاه التصديق المخصوص ولهذا صح إطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك إنما يتعلق بالنسبه لا بالفاعل والمفعول من حيث ذاتهما (قوله : وكذا قياس سائر المتعلقات) أى المعمولات نحو أفى الدار صليت وأيوم الجمعه سرت وأتأديبا ضربت وأراكبا جئت ونحو ذلك. ا ه مطول. ولم يذكر المفعول المطلق لأنه لا يتقدم على عامله لأنه بمنزله التأكيد بل ادعى بعضهم أنه توكيد لفظى اصطلاحا كما هو مسطر فى كتب النحو لكن انظر المصدر المبين للنوع والعدد هل يتقدم أو لا وحرره (قوله : وهل لطلب التصديق) أى لطلب أصل التصديق وهو مطلق

فحسب) وتدخل على الجملتين (نحو : هل قام زيد؟ وهل عمرو قاعد؟) إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد ، والقعود لعمرو ...

******

إدراك وقوع النسبه أو لا وقوعها فلا يرد أن الهمزه أيضا لطلب التصديق دائما لأنها لطلب تصديق خاص وإن كان الغرض منه قد يكون تصور المسند إليه أو المسند كما مر ، ولذا قال العلامه اليعقوبى : المراد بالتصديق هنا مطلق إدراك وقوع النسبه أو لا وقوعها ؛ لأنه متى علم أصل الوقوع وطلب الإعلام بوقوع مخصوص عدوه من باب التصور (قوله : فحسب) أى : إذا عرفت أنها لطلب التصديق فحسبك هى أى هذه المعرفه فحسب مبتدأ ، لكن ضمه ليس رفعا ؛ لأنه مبنى بعد حذف المضاف إليه على الضم ومآله القصر على طلب التصديق ، وإن كان ليس من طرقه. ا ه أطول.

(قوله : وتدخل على الجملتين) أى : الاسميه والفعليه بشرط أن تكون الجمله مثبته ، فلا تدخل على منفى ، فلا يقال : هل لا قام زيد ؛ لأنها فى الأصل بمعنى قد ، وهى لا تدخل على المنفى ، فلا يقال : قد لا يقوم زيد.

واعلم أن عدم دخول هل على المنفى لا ينافى أنها لطلب التصديق مطلقا أعنى : الإيجابى والسلبى ، فيجوز أن يقال : هل قام زيد أو لم يقم - كما صرح بذلك العلامه المحلى فى شرح جمع الجوامع ردّا على التاج السبكى فى المتن المذكور ، حيث فهم من قولهم : إنها لا تدخل على منفى أنه لا يطلب بها التصديق السلبى (قوله : نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) أورد مثالين دفعا لتوهم اختصاص هل بالفعليه لكونها فى الأصل بمعنى قد (قوله : إذا كان المطلوب حصول التصديق إلخ) الأولى أن يقول إذا كان المطلوب التصديق بثبوت القيام لزيد إلخ ، وذلك لأن التصديق كما مر حصول وقوع النسبه أو لا وقوعها فينحل المعنى إذا كان المطلوب حصول إلخ.

ولا معنى له إلا أن يجرد التصديق عن بعض معناه وهو الحصول ويراد به الوقوع ، فكأنه قال إذا كان المطلوب حصول الوقوع لثبوت القيام لزيد أى : إدراك أن هذا الثبوت مطابق للواقع مع العلم بحقيقه كل من المسندين. تأمل.

(ولهذا) أى : لاختصاصها بطلب التصديق (امتنع : هل زيد قام أم عمرو؟) لأن وقوع المفرد هاهنا بعد أم دليل على أن أم متصله وهى لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم ، وهل إنما تكون لطلب الحكم فقط ، ...

******

(قوله : ولهذا امتنع هل زيد إلخ) أى : امتنع الجمع بينها وبين ما يدل على السؤال عن التصور نحو قولك : هل زيد قائم أم عمرو؟ (قوله : لأن وقوع المفرد إلخ) هذا عله للعليه أى : وامتنع هل زيد قام أم عمرو ، لاختصاصها بطلب التصديق ؛ لأن وقوع المفرد وهو عمرو هنا ، أى : بعد أم الواقعه فى حيز الاستفهام دليل على أن أم متصله إذ لو كانت منقطعه لوجب وقوع الجمله بعدها ، بأن يقال أم عندك بشر. ولا يقال : إن ذلك المفرد الواقع بعدها هنا جزء من جمله ، وأنها منقطعه ؛ لأن وقوع المفرد الذى هو جزء جمله بعد أم المنقطعه جوازه مشروط بكونها بعد الخبر نحو : إنها لا لإبل أم شاه ، وهنا ليست واقعه بعد الخبر ، وإنما سميت أم هذه منقطعه لانقطاع ما بعدها عما قبلها ؛ لأن الغرض من الإتيان بها الانتقال من كلام إلى كلام آخر ، فلذا كانت بمعنى بل الإضرابيه ، وإنما سميت أم المتصله بذلك ؛ لاتصال ما قبلها بما بعدها (قوله : وهى لطلب تعيين أحد الأمرين) أى : المفرد الذى قبلها ، والمفرد الذى بعدها ، وأما المنقطعه وهى التى بمعنى ، بل فلطلب التصديق ، فيجوز وقوعها بعد هل تأكيدا. (قوله : مع العلم بثبوت أصل الحكم) أى : المحكوم به ، والعلم بثبوت المحكوم به تصديق ، وحاصله أنها لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم ، فإن قلت : التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور بأم المتصله ، مع حصول التصديق فى نحو : أزيد قام أم عمرو ، قلت : التصديق الحاصل ، هو العلم بنسبه القيام إلى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين ، وهو غير التصور السابق على التصديق ؛ لأنه التصور بوجه ما (قوله : وهل إنما تكون لطلب الحكم) أى : التصديق أى : فأم المتصله تفيد أن السائل عالم بالحكم ، وهل تفيد أنه جاهل به ؛ لأنها لطلبه وحينئذ فبين هل وأم المذكوره تدافع وتناقض فيمتنع الجمع بينهما فى تركيب واحد ، وتفسير الحكم بالتصديق بناء على أن التصديق بسيط ، وأنه عباره عن الحكم ، وأن تصور المسند والمسند إليه ، والنسبه أى :

ولو قلت : هل زيد قام؟ بدون أم عمرو لقبح ، ولا يمتنع لما سيجىء (و) لهذا أيضا (قبح : هل زيدا ضربت؟ لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل) فيكون هل لطلب حصول الحاصل ؛ وهو محال ، ...

******

إدراك كل منها شروط للتصديق لا- أجزاء له وهذا هو مذهب الحكماء وهو المختار وقيل : إن التصديق مركب من تصور المسند والمسند إليه والنسبه ومن الحكم وهو إدراك أن النسبه واقعه أو ليست بواقعه ، فإن قلت لم لا يكون المطلوب بنحو قولنا هل زيد قام أم عمرو؟ الأمرين معا ، أعنى طلب التعيين وطلب الحكم بأن يكون المطلوب بهل التصديق وبأم التعيين ويقصدان معا باللفظين المختلفين ، إذ طلب التعيين لم يقصد بهل بل بأم وطلب الحكم لم يقصد بأم بل بهل ، وحينئذ فيسوغ الجمع بين هل وأم المتصله قلت المراد أن الجمله الواقعه فيها هل لا تكون إلا لطلب التصديق ، والجمله الواقعه فيها أم لا تكون إلا لطلب التعيين فالجمع بينهما يؤدى إلى التناقض على أن طلب التعيين بأم يستلزم كون التصديق بأصل الحكم حاصلا إذ قد قلنا إنها لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل تقتضى عدم حصوله ، وحينئذ فلا يمكن الجمع بينهما فلا يتوجه السؤال من أصله. (قوله : ولو قلت إلخ) أفاد بهذا أن محل امتناع المثال المتقدم عند الإتيان بأم بعد هل فلو لم تذكر فإنه لا يمتنع ، بل يكون قبيحا لما سيجىء من قول المصنف ؛ (لأن التقديم إلخ) (قوله : ولهذا أيضا قبح) أى : ولأجل اختصاصها بالتصديق قبح استعمالها فى تركيب هو مظنه للعلم بحصول أصل النسبه وهو ما يتقدم فيه المعمول على الفعل سواء كان ذلك المعمول مفعولا نحو هل زيدا ضربت أو غيره نحو : أفى الدار جلست وأراكبا جئت وأعندك قام عمرو (قوله : لأن التقديم) أى : تقديم المعمول على الفعل. (قوله : يستدعى) أى : يقتضى غالبا (قوله : حصول التصديق) أى : حصول العلم للمتكلم. (قوله : بنفس الفعل) أى : بنفس وقوع الفعل كالضرب أى : أن التقديم يقتضى أن المتكلم عالم بوقوع الفعل (قوله : فتكون هل إلخ) أى : لأنها لطلب التصديق (قوله : وهو محال) أى : وحصول الحاصل محال ، وحينئذ فيكون طلبه عبثا.

وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف ، أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام ، لا للتخصيص ؛ ...

******

(قوله : وإنما لم يمتنع) أى : مع أن العله المذكوره تقتضى منعه لاحتمال أن يكون زيدا أى : فى المثال المذكور مفعول فعل محذوف أى : مقدر قبله ويكون مفعول المذكور محذوفا والتقدير : هل ضربت زيدا ضربته ، وحينئذ فلا يكون هناك تقديم حتى يستدعى التصديق بحصول نفس الفعل. (قوله : أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام) أى : للاهتمام المجرد عن التخصيص أى : وحينئذ فلا يكون التقديم مستدعيا للتصديق بحصول الفعل فلا تكون هل لطلب حصول الحاصل. (قوله : لكن ذلك) أى : ما ذكر من كون زيدا مفعولا لمحذوف أو مفعولا للمذكور قدم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص. (قوله : خلاف الظاهر) أى : لما يلزم على التقدير الأول من منع الفعل الظاهر عن العمل بلا شاغل ، وهو قبيح ، ولما يلزم على الثانى من مخالفه الغالب المتبادر ، إذ الغالب فى تقديم المنصوب كونه للتخصيص ومخالفه الغالب قبيحه ، وإذا علمت ما يلزم على كل منهما ظهر لك أن كلا من الاحتمالين بعيد مرجوح ، إلا أنه مع بعده يكفى فى تصحيح قولك : هل زيدا ضربت ، فلذا عده المصنف قبيحا لا ممتنعا بقى شىء آخر ، وهو أن مقتضى ما ذكر أنه إذا قدم المفعول بقصد الاهتمام نحو وجه الحبيب أتمنى كان قبيحا لمخالفه الغالب ، قال العلامه اليعقوبى : قيل ولا قائل به ، وعلى هذا فيكون القبح مخصوصا بتقدير الفعل ، وحينئذ فيراعى ما حصل فى نفس الأمر ، فإن قصد التخصيص امتنع ، وإن قصد تقدير الفعل قبح ، وإن قصد الاهتمام لم يقبح ، ولا يراعى فى القبح كون التقديم مظنه للتخصيص سواء قصد أو لا كما هو ظاهر كلام الشارح ، وفى هذا المقام بحث ذكره شيخنا الشهاب الملوى فى شرح ألفيته ، وحاصله أنه إذا نظرنا إلى الاحتمال لزم جواز مثل هل قام زيد أم عمرو ، لاحتمال تقدير : فعل بعد أم لتكون منقطعه ، وإن كان خلاف الظاهر ، إذ مخالفه الظاهر لا تقتضى الامتناع على ما ذكرتم ، وإن اقتضت القبح وأجاب : بأن نحو هل زيد قام أم عمرو ولم يقع فى كلام العرب حتى يتكلف صحته ، ولو على قبح إذ أم المنقطعه المذكور بعدها المفرد المعمول لمحذوف إنما نطقوا به بعد الخبر

لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضربته؟) فإنه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيدا) أى : هل ضربت زيدا ضربته (وجعل السكاكى قبح : هل رجل عرف؟ لذلك) أى : لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الأصل : عرف رجل ؛ على أن رجل بدل من الضمير فى عرف قدم للتخصيص ...

******

نحو : إنها لإبل أم شاه ، وأما أم المذكوره فى الاستفهام فلم ينطقوا بعدها إلا بالجمله بخلاف نحو : هل زيدا ضربت ، فإنه وجد فى كلامهم فاضطررنا إلى تكلف صحته ، ولو على قبح إذ لو كان ممتنعا لما نطقوا به (قوله : لكن ذلك خلاف الظاهر) أى : فيكون الحمل عليه بعيدا ، والحمل على التخصيص أرجح ، وإذا كان المقتضى للامتناع راجحا كان هذا المثال قبيحا مع ذلك الاحتمال المرجوح الكافى فى تصحيحه (قوله : دون هل زيدا ضربته) أشار المصنف بهذا إلى أن القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما فى المثال السابق ، أما إذا اتصل به كهذا المثال فلا يقبح (قوله : لجواز تقدير المفسر إلخ) أى : لجواز ذلك جوازا راجحا ؛ لأن الأصل تقديم العامل على المعمول ، وحينئذ فلا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ؛ لأن السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت الفعل لا عن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت ، وحيث كان لا يستدعى حصول التصديق فتكون هل لطلبه فيحسن ، وبما قلناه من أن المراد الجواز الراجح اندفع ما يقال : إن مطلق الجواز لا يخلص من القباحه ولا يدفعها ، وإنما عبر بالجواز إشاره إلى أنه قد لا يقدر المفسر قبل زيد بل بعده وهو جائز أيضا ، لكن بمرجوحيه ويكون التقدير هل زيدا ضربت ضربته ويكون على هذا من باب التخصيص ويلزمه الفساد السابق ، والحاصل إن هذا المثال يحتمل احتمالين أحدهما راجح والآخر مرجوح ويلزمه الفساد فحمل على الراجح فلذا كان خاليا عن القبح (قوله : لما سبق إلخ) أى : وإنما حصل قبحه لأجل كون التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق إلخ (قوله : قدم للتخصيص) أى : والتقديم للتخصيص يستدعى حصول التصديق بنفس المعرفه والجهل إنما هو بالفاعل فالسؤال عن تعيينه فيكون السائل طالبا لتصوره وهل لطلب التصديق فتكون لطلب

(ويلزمه) أى : السكاكى (أن لا يقبح : هل زيد عرف؟) لأن تقديم المظهر المعرفه ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، مع أنه قبيح بإجماع النحاه ؛ وفيه نظر ؛ ...

******

حصول الحاصل ، ولم يجعل المثال المذكور ممتنعا لجواز أن لا يكون تقديمه من تأخير للتخصيص ، بل لمجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير فعل رافع لرجل (قوله : ويلزمه) أى : حيث جعل عله القبح فى المنكر كون التقديم لما كان مؤخرا للتخصيص (قوله : ليس للتخصيص عنده) بل للاهتمام أو التقوى ؛ لأن اعتبار التقديم والتأخير لإفاده التخصيص فى رجل عرف لكونه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكره ، وأما المعرفه فغنيه عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها للتخصيص ، وإذا كان تقديم المعرفه لغير التخصيص فلا ضرر فى كون هل لطلب التصديق (قوله : حتى يستدعى إلخ) تفريع على المنفى أى : ليس للتخصيص الذى يتفرع عليه استدعاء إلخ (قوله : مع أنه قبيح بإجماع النحاه) مرتبط بقوله ويلزمه أن لا يقبح ووجه قبحه الفصل بين هل والفعل بالاسم مع أنها إذا رأت الفعل فى حيزها لا ترضى إلا بمعانقته وعدم الانفصال عنه ، إن قلت : كيف يكون قبيحا بالإجماع مع أن صاحب المفصل خرجه على تقدير الفعل قلت : ما ذكره صاحب المفصل من التوجيه إنما هو تصحيح للنطق بالوجه القبيح لا أنه توجيه له مع كونه شائعا حسنا.

(قوله : وفيه نظر) أى : وفى هذا اللزوم نظر وهذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكى ، وحاصله أن ما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم للسكاكى ؛ لأن انتفاء عله من علل القبح وهى كون التقديم للتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع العلل فلا يلزمه أن يقول بحسن هذا التركيب ، بل يجوز أن يقول فيه بالقبح لعله أخرى ، إذ لا يلزم من نفى عله نفى جميع العلل ، فاللازم على ما قاله عدم وجود القبح لتلك العله لا نفى القبح مطلقا كما قال المصنف. ا ه.

لكن هذا الجواب إنما يظهر إذا لم تكن عله القبح منحصره عند السكاكى فيما ذكره ، وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث قال : ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا

لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعله أخرى (وعلل غيره) أى : غير السكاكى (قبحهما) أى : قبح هل رجل عرف؟ وهل زيد عرف؟ (بأن هل بمعنى قد فى الأصل) وأصله : أهل (وترك الهمزه قبلها لكثره وقوعها فى الاستفهام)

******

عرفت إلا أن يقال : تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر (قوله : لأن ما ذكره) أى : المصنف (قوله : لجواز أن يقبح) أى : هل زيد عرف عند السكاكى لعله أخرى هى ما ذكره غيره من أن هل فى الأصل بمعنى قد وقد مختصه بالفعل ، فكذا ما كان بمعناها فيكون السكاكى قائلا بما علل به غيره فى قبح هذا التركيب (قوله : وعلل غيره قبحهما بأن هل إلخ) أى : علل غيره قبحهما بعله أخرى غير ما علل بها هو وهى أن هل داما بمعنى قد فى استعمالها الأصلى ، والاستفهام مأخوذ من همزه مقدره قبلها فأصل هل عرف زيد أهل عرف زيد بإدخال همزه الاستفهام على هل التى بمعنى قد ، فكأنه قيل : أقد عرف زيد فقول الشارح ، وأصله أى : أصل هل بمعنى قد أهل بهمزه الاستفهام إشاره لذلك قال أبو حيان فى الإفصاح : وذكر جماعه من النحويين وأهل اللغه أن هل قد تكون بمعنى قد مجرده عن الاستفهام وربما فسروا بذلك قوله تعالى : (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ)(1) ، ثم إن المراد بمعنى قد المذكوره قيل التقريب أى : قد أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفه من الزمان الطويل الممتد لم يكن شيئا مذكورا ، كذا فى الكشاف وفسرها غيره بقد خاصه ، لكن حمل قد على معنى التحقيق لا على معنى التقريب وحملها بعضهم على معنى التوقع ، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر فى شأن آدم قد أتى على الإنسان وهو آدم حين من الدهر لم يكن فيه شيئا مذكورا وذلك الحين من كونه طينا (قوله : بمعنى قد) أى : ملتبسه بمعنى قد وهو التقريب أو التحقيق أو التوقع على الخلاف فى ذلك (قوله : وترك الهمزه قبلها) أى : قبل هل وأشار بقوله لكثره إلخ ، إلى أنها قد تقع فى الخبر كما فى قوله تعالى : (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) كما مر (قوله : وقوعها فى الاستفهام) أى فى الكلام الذى

١- الإنسان : ١.

فأقيمت هى مقام الهمزه وتطفلت عليها فى الاستفهام ، وقد من خواص الأفعال فكذا ما هى بمعناها ، وإنما لم يقبح : هل زيد قائم؟ لأنها إذا لم تر الفعل فى حيزها ذهلت عنه وتسلت ، بخلاف ما إذا رأته فإنها تذكرت العهود وحنت إلى الإلف المألوف ...

******

يراد به الاستفهام (قوله : فأقيمت هى مقام الهمزه) أى : وألقى فيها معنى قد (قوله : وتطفلت عليها فى الاستفهام) أى : فى إفادته وفيه أن هذا يقتضى أن هل غير موضوعه للاستفهام فينافى ما سبق من أنها موضوعه لطلب التصديق ، وأجيب بأن وضعها لذلك باعتبار العرف الطارئ فلا ينافى أنها تطفلت على الهمزه فى إفاده معناه (قوله : وقد من خواص الأفعال إلخ) هذا من تتمه التعليل ، وكذا ما هى بمعناه ، لكن لما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه جاز دخول هل على الاسم إما بقبح إن كان فى الجمله فعل أو بدونه إن لم يكن فيها فعل نحو : هل زيد قائم لما ذكره الشارح بخلاف قد ، فإن دخولها عليه ممنوع (قوله : وإنما لم يقبح إلخ) هذا جواب عما يقال مقتضى هذا التعليل أن يقبح دخولها على الجمله الاسميه التى طرفاها اسمان نحو هل : زيد قائم مع أنه جائز بلا قبح فأى فرق بين ما إذا كان الخبر فعلا قلتم بقبحه ، وإذا كان اسما قلتم بعدم قبحه مع أن مقتضى التعليل استواء الأمرين فى القبح ، وحاصل ما أجاب به الشارح أنه فرق بين الأمرين ؛ وذلك لأنه إذا كان طرفا الجمله اسمين لم تر هل الفعل فى حيزها فتذهل عنه ويراعى فيها معنى الاستفهام الذى نقلت له ، وإذا كان الخبر فعلا رأت هل الفعل فى حيزها فلا ترضى إلا بمعانقته نظرا لمعناها الأصلى وهو كونها بمعنى قد المختصه بالدخول على الفعل.

(قوله : فى حيزها) أى : فى قرب حيزها ، وإلا فحيزها مشتغل بها لا يقبل غيرها (قوله : وتسلت) أى : ولم تتذكر المعاهد والأوطان قائله : ما غاب عن العين غاب عن الخاطر (قوله : تذكرت العهود) أى : العهد الذى بينها وبينه من حيث إنها فى الأصل بمعنى قد المختصه بالفعل ، وكان المناسب أن يقول : فإنها تتذكر العهود وتحن إلى الإلف المألوف ولا ترضى إلخ ؛ لأن إذا للاستقبال ، فالمرتب على فعلها المستقبل مستقبل

فلم ترض بافتراق الاسم بينهما (وهى) أى : هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح : هل تضرب زيدا؟) ...

******

(قوله : وحنت إلى الإلف المألوف) المراد بالإلف المألوف الفعل وحنت بالتخفيف بمعنى مالت ، وعطفت من حنا يحنو حنوا ، وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا ، والمألوف تأكيد لما قبله (قوله : فلم ترض بافتراق الاسم بينهما) أى : لم ترض بتفريقه ولو بحسب الصوره الظاهريه ، وذلك فيما إذا قدر الاسم فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور ، وكان المناسب إبدال افتراق بتفريق ، إذ لا يقال : افتراق زيد بين بكر وعمرو ، وإنما يقال فرق بينهما أو افتراق منهما - تأمل.

(قوله : وهى) أى : هل المنقوله للاستفهام فلا ينافى صحه دخول هل التى بمعنى قد على الحال - قاله سم.

وقوله : تخصص المضارع بالاستقبال أى : تخلصه لذلك بعد أن كان محتملا له وللحال ؛ وذلك لأنها لما كانت منقوله للاستفهام التزم فيها مقتضاه وهو تخليص الفعل المضارع للاستقبال ؛ لأن حصول الأمر المستفهم عنه يجب أن يكون استقباليا ، إذ لا يستفهم عن الواقع فى الحال حال شهوده إلا أن يكون على وجه آخر ، ولم يذكر المصنف الجمله الاسميه والماضى ، فظاهره بقاء كل منهما على أصله ، وأنها لا تؤثر فى أحدهما شيئا (قوله : بحكم الوضع) أى : لا بالقرائن بمعنى أن الوضع وضع هل لتخصيص المضارع بالاستقبال إذا دخلت عليه بعد أن كان محتملا له وللحال ، واعلم أنها ليست من الحروف المغيره لمعنى الفعل ؛ لأنها فى الأصل بمعنى قد وهى لا تغيره فلا يرد ما قيل إنها لو كانت مخصصه بحسب الوضع لكانت مخصصه للماضى بالاستقبال ، مع أنه ليس كذلك قال الله تعالى : (فَهَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا)(1).

(قوله : فلا يصح إلخ) أى : فلأجل أنها تخصص المضارع بالاستقبال لا يصح أن تستعمل فيما يراد به الحال كما فى قولك : هل تضرب زيدا وهو أخوك ، ووجه عدم

١- الأعراف : ۴۴.

فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال على ما يفهم عرفا من قوله : ...

******

الصحه أن هل للاستقبال والفعل الواقع بعدها هنا حالى فقد تنافى الأمران والدليل على أن الفعل هنا حالى أن جمله وهو أخوك حاليه مضمونها حاصل فى الحال ومضمون الحال قيد فى عاملها ، فلما كان مضمون الحال وهو الأخوه ثابتا فى الحال وقيد الحال وهو الضرب بذلك كان العامل أيضا واقعا فى الحال ، والحاصل أن مضمون الحال قيد للعامل ، ثم إن كان مضمون الحال حاصلا فى حال التكلم كما فى هذا المثال لزم أن يكون مضمون العامل حاصلا فى تلك الحال أيضا لوجوب مقارنه المقيد لقيده فى الزمان وإن لم يكن مضمون الحال ثابتا فى حال التكلم كما فى قولك : جاء زيد راكبا لم يكن مضمون العامل حاصلا فى تلك الحال - كذا قرر شيخنا العدوى ، وظهر لك منه أن المراد بعدم الصحه فى قول المصنف فلا يصح عدمها بحسب الاستعمال وإن أمكن عقلا ، ولا يقال إن إطلاق عدم الصحه مشكل ؛ لأن هل قد تكون بمعنى قد وقد لا تنافى الحاليه ؛ لأنا نقول كلامنا فى هل المنقوله للاستفهام لا فى هل مطلقا كما مر. ا ه يس.

(قوله : فى أن يكون) متعلق بقول محذوف أى : فلا يصح قولك هذا فى حاله كون الضرب واقعا فى الحال فأن فى كلام الشارح مصدريه ، وهل يصح أن تقرأ بالمد وتكون بمعنى زمن أى : لا يصح قولك هذا فى زمن يكون الضرب واقعا إلخ ، والظاهر عدم الصحه ؛ لأن جمله يكون الضرب إلخ صفه لأن ولا عائد فيها (قوله : على ما يفهم) أى : وهو هنا كذلك على ما يفهم عرفا من قوله وهو أخوك ، فإن الشائع فى العرف أنه إذا قيل : زيد أخوك كان معناه أنه متصف بالأخوه فى الحال ، وإنما قيد بالعرف ؛ لأن معنى زيد أخوك بحسب الوضع أنه ثبت له الاتصاف بالأخوه ساعه ما ولو فى الماضى - كذا قرر شيخنا العدوى ، والحاصل أن تقييد الضرب بالأخوه يفيد شيئين أحدهما الإنكار ؛ لأن من أنكر المناكر ضرب الأخ صداقه أو نسبا والآخر حاليه الضرب ؛ لأن الأخوه حاليه ، إذ لا يراد استقبالها ولا مضيها ؛ لأن الاستفهام الإنكارى لا يناسبه إلا الحال ، إذ لا معنى لقولنا : أتضرب زيدا وهو سيكون لك أخا يعنى وهو عدو الآن ؛ لأن

(وهو أخوك كما يصح أتضرب زيدا وهو أخوك؟) قصدا إلى إنكار الفعل الواقع فى الحال ؛ بمعنى أنه لا ينبغى أن يكون ذلك لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال ، بخلاف الهمزه فإنها تصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال لأنها ليست مخصصه للمضارع بالاستقبال ، ...

******

ذلك تعسف ، وإذا كانت الأخوه حاليه وهى قيد فى الفعل أفادت إراده الحال فى الفعل لوجوب مقارنه المقيد لقيده فى الزمان ، وإذا كان المراد بالفعل الحال كان منافيا لمفاد هل مع المضارع وهو الاستقبال ، وحينئذ فلا يصح أن يقال ما ذكر من المثال (قوله : وهو أخوك) قيل المراد بالأخوه التآخى وهو الصداقه لا الأخوه الحقيقيه ، وإلا لكانت الجمله الاسميه حالا مؤكده فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر فى النحو. انتهى.

قال العلامه عبد الحكيم : وهذا سهو ظاهر ؛ لأن الحال المؤكده ما كانت مؤكده لمضمون جمله وهو لا يكون إلا اسما غير حدث كما نص عليه الرضى. ا ه.

أى : وحينئذ فالحال هنا غير مؤكده سواء أريد بالأخوه الصداقه أو الأخوه الحقيقيه.

(قوله : قصدا إلخ) أى : يقال كل من المثالين فى حاله القصد إلى إنكار الفعل أو تقولهما حاله كونك قاصدا إنكار الفعل الواقع فى الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب ، إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكون المضروب أخا (قوله : بمعنى إلخ) متعلق بإنكار أى : قاصدا إنكاره بهذا المعنى ، وإنما قيد بذلك إشاره إلى أنه إنكار توبيخ وهو مستلزم لوقوع الفعل لا أنه إنكار تكذيب وإبطال مستلزم لعدم وقوع الفعل وإلا لورد عليه أن إنكار الفعل الواقع ونفيه باطل ، وسيأتى إن شاء الله تعالى أن الإنكار يكون لهذين المعنيين (قوله : لا ينبغى أن يكون ذلك) أى : أن يقع منك الضرب فالإنكار إنما تسلط على الانبغاء (قوله : لأن هل إلخ) هذا تعليل لعدم الصحه فى المثال الأول فى كلام المصنف وللصحه فى المثال الثانى فيه ، وهذا التعليل يشير إلى قياس من الشكل الأول حذفت كبراه ونظمه هكذا هل تخصص المضارع بالاستقبال وكل ما خصص الفعل المضارع بالاستقبال لا يصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال ينتج هل لا تصلح

وقولنا : فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال ليعلم أن هذا الامتناع جار فى كل ما يوجد فيه قرينه تدل على أن المراد إنكار الفعل الواقع فى الحال ؛ سواء عمل ذلك المضارع فى جمله حاليه ؛ كقولك : أتضرب زيدا وهو أخوك؟ أو لا كقوله تعالى : (أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ)(١) ، وكقولك : أتؤذى أباك ، وأتشتم الأمير ؛ فلا يصح وقوع هل فى هذه المواضع ...

******

لإنكار الفعل الواقع فى الحال وذلك لتنافى مقتضييهما ، ويلزم من ذلك عدم صحه المثال المحتوى عليها إذا كان الفعل حاليا كما فى المثال الأول فقول الشارح فلا تصلح إلخ ، إشاره للنتيجه والدعوى لازمه لها (قوله : وقولنا) مبتدأ وقوله ليعلم خبره (قوله : فى كل ما) أى فى كل تركيب يوجد فيه قرينه ، بل فى كل ما أريد به الحال وإن لم يكن قرينه غايه الأمر أنا لا نطلع على البطلان بدون القرينه ، إلا أنه فى نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل وكلام الشارح يوهم حصر الامتناع فى القرينه - ا. ه سم.

(قوله : سواء عمل إلخ) الأوضح أن يقول سواء كانت القرينه لفظيه كما إذا عمل المضارع فى جمله حاليه كقولك : أتضرب زيدا وهو أخوك ، فإن قولك : وهو أخوك قرينه على أن الفعل المنكر واقع فى الحال أو كانت حاليه كقوله تعالى إلخ ، فإن القرينه فى الأمثله الثلاثه المذكوره حاليه وهى التوبيخ ؛ لأنه لا يكون إلا على فعل واقع فى الحال أو فى الماضى لا على المستقبل ، وقد يقال يبعد كون الفعل واقعا فى الحال فى الأمثله الثلاثه إذا القول وقع من المخاطبين المنكر عليهم فيما مضى قبل التكلم ، وكذا الإيذاء إلا أن يقال : لما كان هذا الخطاب واقعا عقب القول والفعل من غير فصل كان كل منهما حاليا ، أو أن كلا منهما حالى من حيث الإدامه عليه - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : أتقولون إلخ) الخطاب لليهود والنصارى ومن زعم أن الملائكه بنات الله (قوله : فلا يصح وقوع هل فى هذه المواضع) أى : التى دلت فيها القرينه على إنكار الفعل

١- الأعراف : ٢٨.

ومن العجائب ما وقع لبعضهم فى شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال ، وإعماله فيها ، ولعمرى إن هذه فريه ما فيها مريه ؛ إذ لم ينقل عن أحد من النحاه امتناع مثل : سيجىء زيد راكبا ، وسأضرب زيدا ، وهو بين يدى الأمير ؛ كيف وقد قال الله تعالى : (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ داخِرِينَ)(١) ...

******

الواقع فى الحال ، وإنما لم يصح وقوع هل فيها ؛ لأن هل للاستقبال المنافى لحصول الفعل الحالى (قوله : ومن العجائب إلخ) اعلم أن السبب فى عدم صحه المثال على كلام شارحنا كون الفعل المضارع معناه واقعا فى الحال وهل لا تدخل عليه ؛ لأنها إذا دخلت على مضارع خلصته للاستقبال فلو دخلت على الحاصل فى الحال لحصل التنافى والسبب فى الامتناع على كلام ذلك البعض هو أن هل لما دخلت على الفعل المضارع صيّرته نصا فى الاستقبال ، وحينئذ فلا يجوز تقييده بالحال وهو فى هذا المثال قد قيد بها.

(قوله : ما وقع لبعضهم) هو العلامه الشيرازى ، وقوله فى شرح هذا الموضع أى : من المفتاح (قوله : لا يجوز تقييده إلخ) وذلك لعدم مقارنه الحال للاستقبال والقيد والمقيد يجب اقترانهما فى الزمان أى : وهو فى هذا المثال قد قيد بها وعمل فيها ، وقوله وإعماله فيها : عطف لازم على ملزوم (قوله : ولعمرى إلخ) أى : ولحياتى إن مقاله هذا البعض كذبه من غير شك ، فالفريه الكذب والمريه الشك وفى تسميته ذلك فريه تسمح ؛ لأن الافتراء تعمد الكذب وهو غير موجود هنا (قوله : سيجىء زيد إلخ) أى : فالمجىء مستقبل بدليل السين وقد قيد بالحال المنفرده ، وكذلك قوله بعد سأضرب زيدا فإنه مستقبل بدليل السين وقيد بالحال التى هى جمله اسميه لنكته ، والنكته فى تعداد الأمثله الإشاره إلى أنه لا فرق بين أن تكون الحال التى قيد بها الفعل المستقبل مفرده أو جمله (قوله : كيف وقد قال إلخ) أى : كيف تصح مقاله هذا البعض والحال أن الله تعالى قال : (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ داخِرِينَ) أى : صاغرين ، فإن الدخول استقبالى بدليل السين ، وقد قيد بالحال

١- غافر : ٦٠.

و (إِنَّما يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصارُ. مُهْطِعِينَ)(۱).

وفی الحماسه :

سأغسل عنّی العار بالسّیف جالبا

علیّ قضاء الله ما کان جالبا

******

وهی قوله داخرین قیل فی تمثیل الشارح بهذه الآیه وما بعدها تعریض بذلک البعض ، وهذا خلاف الظن بالشارح مع مثل هذا الإمام (قوله : (إِنَّما يُؤَخِّرُهُمْ) إلخ) فالتأخیر لذلک الیوم وهو یوم القیامه استقبالی ، وقد قید بالحال وهی قوله : مهطعین أی : مسرعین (قوله : وفی الحماسه) هو دیوان لأبی تمام جمع فیه کلام العرب المتعلق بالحماسه أی : الشجاعه ، والمراد بالغسل فی البیت الدفع من باب إطلاق الملزوم وإراده اللازم ، وبالسیف متعلق بأغسل وهو علی تقدیر مضاف أی : باستعمال السیف فی الأعداء وجالبا حال من فاعل أغسل وهو محل الاستشهاد ؛ لأن عامل الحال فعل مستقبل بدلیل اقترانه بالسین وعلی متعلق بجالبا وقضاء الله بالرفع فاعل جالبا الأول وما کان جالبا مفعوله والقضاء بمعنی الحکم ، والمعنی : سأدفع عن نفسی العار باستعمال السیف فی الأعداء فی حال جلب حکم الله علی الشیء الذی کان یجلبه من عداوه الأعداء وإنکارهم وأذیتهم وإذا دفع العار فی هذه الحاله فیکون دفعه فی غیرها بالأولی ، فالمقصود المبالغه فی أنه لا یترک دفع العار فی حال من الأحوال ، ویصح نصب القضاء علی أنه مفعول لجالبا وفاعله ما کان جالبا ، وعلی هذا فالمراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور وإضافته لله لکونه بمعنی إماته الله ، والمعنی : سأدفع العار عن نفسی باستعمال السیف فی الأعداء فی حال جلب الموت الشیء الذی کان جالبه علیّ فهی حال سببیه علی الاحتمالین رافعه للظاهر ، والضمیر العائد علی ذی الحال منها هو ضمیر علی المتعلقه بجالبا الثانی علی الاحتمال الثانی ؛ لأنه من متعلقات السببی وبجالبا الأول علی الاحتمال الأول ، والضمیر فی ما کان علی هذا التقدیر الثانی عائد علی ما وهو اسم کان وجالبا خبرها ، وأما علی التقدیر الأول ، فالضمیر فی کان عائد علی القضاء وکان الواجب إبرازه لجریانه علی غیر من هو له ، والعائد علی الموصول أو الموصوف محذوف ، وبعد البیت المذکور :

۱- إبراهیم : ۴۲ - ۴۳.

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى ، وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاه أنه يجب تجريد صدر الجمله الحاليه ...

******

وأذهل عن دارى وأجعل هدمها

لعرضى من باقى المذمّه حاجبا

ويصغر فى عينى تلادى إذا انثنت

يمينى بإدراك الذى كنت طالبا (١)

بريد أنى أترك دارى وأجعل خرابها وقايه لعرضى ويخف على قلبى تركها خوفا من لحوق العار ويقل فى عينى إنفاق تلادى أى : مالى القديم عند انصراف يمينى حائزه للمطلوب (قوله : وأمثال هذه) أى : ونظائر هذه الأمثله والشواهد أكثر من أن تحصى أى : أكثر من ذى أن تحصى أى : أكثر مما يمكن أن يحصى هذا هو المراد إلا أنه تسومح فى العباره اعتمادا على ظهور المراد ، وبهذا اندفع ما يقال : إن ما بعد من وهو الإحصاء أى : الضبط بالعد لا يصلح أن يكون مفضلا عليه ، إذ ليس مشاركا لما قبله فى أصل الكثره فلا صحه للتعبير باسم التفضيل (قوله : وأعجب من هذا) إنما كان أعجب ؛ لأنه دليل فاسد يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعنى : قول النحاه ؛ لأن ذلك فى الجمله الحاليه لا فى عاملها وقوله : أنه أى : ذلك البعض ، وهذا الذى قاله هنا مخالف لما فى المطول ، فإنه يقتضى أن ذلك السامع المستدل بكلام النحاه بعض آخر غير الأول ، وكذا كلام العلامه اليعقوبى.

(قوله : لما سمع قول النحاه إلخ) اعلم أن النحاه اشترطوا فى الجمله الحاليه أن تكون غير مصدره بعلم استقبال ؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وذلك ينافى الاستقبال ، واعترض عليهم بأن الحال بالمعنى الذى نحن بصدده بجامع كلا من الأزمنه الثلاثه ولا مناسبه بين الحال المذكوره وبين الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا فى إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا ، وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال ، وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيودا لما له اختصاص بأحد الأزمنه فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر

١- البيتان من الطويل ، وهما لسعد بن ناشب فى تلخيص الشواهد ص ١٦٣ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ٦٩ ، وخزانه الأدب ٨ / ١٤١ ، ١٤٢ ، والشعر والشعراء ص ٧٠٠.

عن علم الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز : يأتينى زيد سيركب ، أو لن يركب فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل فى الحال عن علامه الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل : هل يضرب ، وسيضرب ، ولن تضرب بالحال ، وأورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ، ...

******

لذلك القيد لا بالنظر لزمن التكلم كما فى معانيها الحقيقيه ، وحينئذ يظهر صحه كلامهم من اشتراط التجريد من علامه الاستقبال ، إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبله بالنظر إلى عاملها - أ. ه تصريح.

(قوله : عن علم) أى : علامه الاستقبال كالسين وسوف ولن وهل (قوله : بحسب الظاهر) أى : وإن لم يكن هناك تناف بحسب نفس الأمر ، إذ الكلام فى الحال النحويه وهى لا تنافى الاستقبال ، بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا ؛ لأن الواجب إنما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها أيا كان والمنافى له إنما هو الحال الزمانيه المقابله للماضى والمستقبل (قوله : على ما سنذكره) أى : فى بحث الحال فى أواخر باب الفصل والوصل فى التذنيب (قوله : حتى لا يجوز) تفريع على قوله يجب تجريد أو على التنافى (قوله : فهم منه إلخ) جواب لما وهذا الذى فهمه من كلامهم غير ما قالوه ، فالذى ادعاه النحاه وجوب تجريد الحال من علامه الاستقبال ، والذى فهمه وجوب تجريد الفعل العامل فى الحال من علامه الاستقبال لا نفس الحال كما هو الواقع فى كلام النحاه وبين الأمرين بون بعيد ، ولعل منشأ فهمه - كما فى عبد الحكيم : أنه فهم من الجمله الحاليه الواقعه فى قول النحاه الجمله التى وقعت الحال قيدا لها ، مع أن مرادهم بالجمله الحاليه التى وقعت حالا (قوله : حتى لا يصح إلخ) غايه لوجوب تجريد الفعل العامل فى الحال من علم الاستقبال لامتناع عمل المستقبل فى الحال (قوله : مثل هل يضرب) أى : فلا يقال هل يضرب زيد وهو راكب مثلا ولا سيضرب زيد وهو راكب ، ولا لن يضرب زيد وهو راكب.

(قوله : وأورد هذا المقال) أى : لكلام النحاه وهو أنه يجب تجريد صدر الجمله الحاليه عن علم الاستقبال لتنافى الحال ، والاستقبال فى الظاهر ، وقوله دليلا على ما ادعاه

ولم ينظر فى صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجمله الحاليه بعلم الاستقبال (ولاختصاص التصديق بها) أى : لكون هل مقصوره على طلب التصديق ، وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها ...

******

أى : من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال وفى بعض النسخ وأورد هذا المثال بالثاء المثلثه أى : يأتينى زيد سيركب أو لن يركب ، فالمراد بالمثال جنسه أى : أنه ادعى وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال ، واستدل على ذلك بمنع يأتينى زيد سيركب أو لن يركب (قوله : ولم ينظر فى صدر هذا المقال) أى : وهو قولهم يجب تجريد صدر الجمله الحاليه إلخ ، فلو تأمل أدنى تأمل فيما قالوه لوجد أن الذى يجرد صدره هو الجمله الحاليه لا عامل الحال - فسبحان من لا يسهو - وفى نسخه ولم ينظر فى صدر هذا المثال بالثاء المثلثه يعنى يأتينى زيد سيركب أى : فلو نظر فى صدره لعرف أنه ليس فى صدره علم استقبال ، وإنما هو فى آخره فى الجمله الحاليه (قوله : أنه لبيان امتناع إلخ) أى : لا لبيان امتناع تصدير العامل فى الحال بعلم الاستقبال (قوله : ولاختصاص التصديق بها إلخ) عله مقدمه على المعلول أعنى : قوله كان لها مزيدا إلخ أى : وكان لها مزيد اختصاص بما زمانيته أظهر لأجل اختصاص التصديق بها ولأجل تخصيصها المضارع بالاستقبال وقدم العله اهتماما بها أو لأجل أن يكون اسم الإشاره فى قوله : بعد ولهذا كان إلخ عائدا على أقرب مذكور (قوله : أى لكون هل إلخ) أشار الشارح بذلك إلى أن الباء فى كلام المصنف داخله على المقصور وأن فى الكلام حذف مضاف ، والأصل ولاختصاص طلب التصديق بها أى : ولكونها مقصوره على طلب التصديق لا تتعداه لطلب التصور وليست الباء داخله على المقصور عليه ، إذ التصديق يتعداها للهمزه ، فالباء هنا بمنزلتها فى قولك : نخص ربنا بالعباده بمعنى أن عبادتنا مقصوره عليه تعالى ، لا أنه تعالى لا يكون له غيرها وهذا بخلاف الباء فى قوله : بعد ، وتخصيصها المضارع بالاستقبال فإنها داخله على المقصور عليه ، فقد جمع المصنف فى العبارتين استعمالى التخصيص (قوله : وعدم إلخ) هو بالجر عطف على طلب التصديق (قوله : كما ذكر فيما سبق)

مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر) وما موصوله ، وكونه مبتدأ خبره أظهر ، وزمانيا خبر الكون ؛ أى : بالشيء الذى زمانيته أظهر (كالفعل) فإن الزمان جزء من مفهومه ، بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له ؛ ...

******

أى : فى قوله وهل لطلب التصديق فحسب (قوله : مزيد اختصاص) أى : اختصاص زائد ، وإنما قال مزيد ؛ لأن للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما هو معروف فى علم النحو ، والمراد بالاختصاص الارتباط والتعلق لا الحصر ؛ لأنه لا يقبل التفاوت أى : أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم ، أو المراد به الاستدعاء أى : أن استدعاءها الفعل أزيد وأشد من استدعاء غيرها له (قوله : بما كونه زمانيا) أى : موالاه ما كونه زمانيا ففيه حذف مضاف (قوله : أظهر) أى زمانيه غيره كالاسم.

(قوله : كالفعل) أى : النحوى والإتيان بالكاف يقتضى أن ما زمانيته أظهر من غيره يشمل الفعل وغيره ، وليس الأمر كذلك ، إذ ما زمانيته أظهر من غيره قاصر على الفعل وكان الأولى أن يقول : وهو الفعل ويحذف الكاف ، إلا أن تجعل الكاف استقصائيه ، ولم يعبر بالفعل من أول وهله بأن يقول : كان لها مزيد اختصاص بالفعل إشاره إلى أن زياده اختصاصها به من حيث أظهريه زمانه لا من جهه أخرى : كدلالته على الحدث مثلا ، ويصح أن يكون تمثيله باعتبار الأفراد العقليه لما كونه زمانيا أظهر ، فإن مفهومه أعم من الفعل وإن انحصر فى الخارج فيه لا باعتبار إدخالها لاسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل كما قال النوبى ؛ لأن هذا يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وأن لها مزيد اختصاص به دون بقيه الجمل الاسميه ولم يثبت ذلك - فتأمل.

(قوله : فإن الزمان إلخ) عله لكون الفعل زمانيته أظهر من الاسم وقوله جزء من مفهومه أى : ودلاله الكل على جزئه أظهر من دلاله الشيء على لازمه (قوله : حيث يدل) أى : إذا دل عليه بأن كان وصفا : كأنا ضارب الآن أو غدا (قوله : بعروضه له) أى : بسبب عروض الزمان لذلك الاسم أى : لمدلوله من عروض اللازم للملزوم ؛ وذلك

أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر ، وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، ...

******

لأن اسم الفاعل موضوع لذات قام بها الحدث ومن لوازم الحدث زمان يقع فيه ، فالحاصل أن الفعل من حيث هو فعل لا ينفك عن الزمان بحسب الوضع بخلاف الاسم ، فإنه قد ينفك عنه من حيث هو اسم وهذا لا ينافى عروضه أى : لزومه لمدلوله إذا كان وصفا (قوله : أما اقتضاء إلخ) مصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله قوله لمزيد اختصاصها واللام للتقويه متعلقه باقتضاء ؛ لأنها ليست زائده محضه حتى لا تتعلق بشىء والمضارع مفعول تخصيصها ، وقوله بالفعل لم يقل بنحو الفعل إشاره إلى أن الكاف فى قوله : كالفعل ليست بمعنى مثل ، بل استقصائيه (قوله : فظاهر) وذلك لأن هل إذا كانت تخصص الفعل المضارع بزمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل ؛ لأن الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان له تعلق بالنوع كان له تعلق بالجنس ؛ ولأنها إذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير وتأثيرها فى المضارع دليل على أن لها مزيد تعلق بجنس الفعل وإلا لما أثرت فى بعض أنواعه وبما ذكرناه اندفع ما يقال : إن غايه ما يفيده هذا التعليل الثانى الواقع فى المتن أن هل إذا دخلت على المضارع خصصته بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ، ولا كون دخولها عليه أكثر من دخولها على الأسماء حتى يتم ما ذكره لجواز أن تدخل عليه قليلا وإذا دخلت عليه خصصته ونظير هذا أن قد تقرب الماضى من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضى أكثر من دخولها على المضارع ، وحاصل الدفع أنها لما كانت تخصص المضارع بالاستقبال دون الاسم كان لها مزيد ارتباط بالفعل دون الاسم ؛ لأن الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان لازما للنوع : كان لازما للجنس ، واعلم أن تفصيل الشارح للمقتضى يفيد أن اختصاصها بما زمانيته أظهر نشأ من كل واحد من الأمرين السابقين لا من مجموعهما (قوله : لذلك) أى : لمزيد اختصاصها بالفعل وهو مفعول باقتضاء واللام للتقويه.

(قوله : هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء) المراد بالحكم الإدراك ، وأما الثبوت والانتفاء فيحتمل أن يراد بهما الوقوع واللاوقوع للنسبه الحكميه ، فكأنه قال فلان

والنفى والإثبات إنما يتوجهان إلى المعانى والأحداث التى هى مدلولات الأفعال ، لا إلى الذوات التى هى مدلولات الأسماء (ولهذا) أى : ولأن لهل ...

******

التصديق وإدراك وقوع الثبوت أو إدراك عدم وقوع الثبوت ، والأول فى القضيه الموجبه ، والثانى فى السالبه ، وهذا مبنى على أن النسبه فى القضيتين واحده وهى الثبوت ويحتمل أن يكون مراده بالثبوت والانتفاء نفس النسبه الحكميه ، فكأنه قال فلان التصديق هو إدراك النسبه الحكميه أعنى : الثبوت والانتفاء أى : إدراك مطابقتها أو عدم مطابقتها وهذا مبنى على أن النسبه فى القضيه السالبه سلبيه (قوله : والنفى والإثبات إلخ) فيه أن النفى والإثبات هو الحكم الذى هو إدراك وقوع الثبوت فى القضيه الموجبه وإدراك وقوع الانتفاء فى القضيه السالبه ، والحكم لا يتوجه للمعانى والأحداث ، وإنما المتوجه إليهما النسب وهى الانتفاء والثبوت ، فكان الأولى أن يقول : والانتفاء والثبوت إنما يتوجهان إلخ ، وأجيب بأن مراد الشارح بالنفى والإثبات : الانتفاء والثبوت ، ومحصل كلامه أن التصديق الذى اختصت به هل متعلق بالأفعال بواسطه أن متعلقه وهو الثبوت والانتفاء يتوجهان للمعانى والأحداث التى هى مدلولات للأفعال ، فلذا كان تعلقها بالفعل أشد - كذا قرر شيخنا العدوى (قوله : والأحداث) عطفها على المعانى عطف تفسير ، والمراد بها ما يشمل الصفات القائمه بالغير (قوله : التى هى مدلولات الأفعال) فى هذا التوجيه نظر ؛ لأنه يقتضى أنه لا يجوز دخول هل على الجمله الاسميه لعدم دلالتها على المعانى والأحداث ، والمدعى أن لها زياده تعلق بالفعل لا أنها مختصه به ، وأجيب بأن تلك المعانى والأحداث والمدعى أن لها زياده تعلق بالفعل لا أنها مختصه به ، وأجيب بأن تلك المعانى والأحداث كما هى مدلولات الأفعال مدلولات أيضا للأسماء المشتقه ، لكنها مدلولات للأفعال بطريق الأصاله ومدلولات للمشتقات بطريق التبعيه ، فلذا كان لها مزيد تعلق بالأفعال ، فقول الشارح التى هى مدلولات الأفعال أى : بطريق الأصاله ، وأما فى الأسماء المشتقه فبطريق العروض والتبع (قوله : لا إلى الذوات) أى : الأمور القائمه بنفسها ؛ لأنها مستمره ثابته نسبتها فى جميع الأزمنه على السواء ؛ لأن الذوات ذوات فى الماضى والحال والاستقبال ، وأورد على الشارح أن هذا التوجيه إنما ينتج زياده تعلق هل بالفعل وأوليتها

مزيد اختصاص بالفعل (كان : (فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ)(۱) أدل على طلب الشكر من : فهل تشكرون ، وفهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد بالتكرير ؛ لأن (أَنْتُمْ) فاعل لفعل محذوف ...

******

بالنسبه للاسم المفرد لا بالنسبه للجمله الاسميه ؛ لأنها متضمنه أيضا للنسبه التى تتوجه للمعانى والأحداث ، وأجيب بأن صاحب النسبه فى الاسميه المحمول ، وقد فصل بين هل وبينه بالموضوع فصارت الجمله المذكوره ليست أولى بهل لما يلزم من دخولها عليها الفصل بينها وبين مطلوبها بخلاف الفعل إذا دخلت عليه هل فلا يلزم عليه فصل بينها وبين مطلوبها ، فلذا كان أولى بها على أن النسب فى الجمل المذكوره مدلولات للروابط.

(قوله : مزيدا اختصاص بالفعل) أى : بحيث إذا عدل بها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول إليه.

(قوله : كان فهل أنتم شاكرون) أى : الذى عدل فيه عن الفعل إلى الجمله الاسميه (قول : أدل) خبر كان وقوله على طلب الشكر أى : على طلب حصوله فى الخارج ؛ لأنه المراد دون الاستفهام لامتناعه من علام الغيوب - كذا قال العلامه السيد ، وتبعه عليه غيره وهو يفيد أن المقصود بالاستفهام هنا طلب حصول الفعل ، وأن المعنى المراد حصلوا الشكر وهذا معنى آخر غير ما تقدم لهل فى أنها لطلب التصديق ، والمذكور هنا معنى مجازى لها مرسل علاقته الإطلاق والتقييد - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : من فهل تشكرون) الحاصل أن الصور ست ؛ لأن الاستفهام إما بهل أو بالهمزه وكل منهما إما داخل على جمله فعليه أو اسميه خبرها فعل أو اسم ، وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من الخمسه الباقيه بعدها لما ذكره المصنف ، وجعل هل داخله على جمله اسميه خبرها فعل نظرا للصوره.

(قوله : مع أنه مؤكد إلخ) الضمير للمثال الثانى وهو فهل أنتم تشكرون (قوله : لفعل محذوف) أى : فالأصل هل تشكرون تشكرون فحذف الفعل الأول ، فانفصل الضمير وإنما كان أنتم فاعلا لمحذوف كما قال لما تقدم من أن هل إذا رأت الفعل فى

۱- الأنبياء : ۸۰.

(لأن إبراز ما سيتجدد فى معرض الثابت أدل على كمال العنايه بحصوله) من إبقائه على أصله ، ...

******

حيزها لا ترضى إلا بمعانقته وما ذكره من أن أنتم فاعل بمحذوف مبنى على الأصح ويجوز أن يكون فاعلا معنى ، ثم قدم على مذهب السكاكى (قوله : لأن إبراز إلخ) هذا عله للعليه أو للمعلل مع علته ، والمراد بالإبراز الإظهار (قوله : ما سيتجدد) أى : ما يتقيد وجوده بزمن الاستقبال الذى هو مضمون الفعل المضارع الواقع بعد هل كالشكر ؛ لأنها تخصص المضارع بالاستقبال (قوله : فى معرض الثابت) أى : فى صوره الأمر الثابت فى الحال الغير المقيد بالزمان (قوله : أدل) أى : أقوى دلاله على كمال العنايه أى : الاعتناء وقوله بحصوله أى : بحصول ما سيتجدد وقوله من إبقائه أى : من إبقاء ما سيتجدد ، وقوله على أصله أى : الذى هو إبراز فى صوره المتجدد وهى الجمله الفعليه والاسميه التى خبرها فعل ووجه كون إبرازه ما سيتجدد فى معرض الثابت يدل على كمال العنايه بما سيتجدد أن إبراز ما كان وجوده مقيدا بالاستقبال فى صوره الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد بزمان من الأزمنه ، ولا شك أن المنبئ عن طلب حصول مطلق أقوى دلاله مما ينبئ عن طلب حصول مقيد بزمن ، ثم إن هذا الكلام لطلب أصل الشكر لكون المقام مقتضيا لذلك كما يدل عليه قول المصنف أدل على طلب الشكر لا لطلب استمرار الشكر ، فلا يرد ما قيل إن الاستمرار التجددى المستفاد من هل أنتم تشكرون أمس بالمقام من الاستمرار الثبوتى المستفاد من فهل أنتم شاكرون لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الأشق على النفس المستدعى لزياده الثواب ، وحينئذ فلا يتم ما ادعاه المصنف من أن فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل أنتم تشكرون - أفاد ذلك العلامه عبد الحكيم - فإن قلت : سلمنا أن هل فى هل أنتم تشكرون داخله على الفعل تقديرا ، لكنه لما كان فى قالب الجمله الاسميه وجد فيه إبراز ما سيتجدد فى معرض الثابت صوره وهم يعتبرونها فى استخراج النكات ، فكيف يكون هل أنتم شاكرون أدل عليه من فهل أنتم تشكرون مع أنه مساو له قلت : إن هل أنتم تشكرون لا يفيد الثبوت صوره أيضا لما تقدم للشارح فى بحث

كما فى : هل تشكرون ، وفهل أنتم تشكرون ؛ لأن هل فى هل تشكرون وهل أنتم تشكرون على أصلها لكونها داخله على الفعل ؛ تحقيقا فى الأول ، وتقديرا فى الثانى (و) (فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ) أدل على طلب الشكر (من : أفأنتم شاكرون) أيضا (وإن كان الثبوت باعتبار) كون الجمله اسميه (لأن هل أدعى للفعل من الهمزه فتركه معها) أى : ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أى : على كمال العنايه بحصول ما سيتجدد (ولهذا) أى : ولأن هل أدعى للفعل من الهمزه (لا يحسن : هل زيد منطلق إلا من البليغ) ...

******

المسند فى قوله تعالى : (لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَهِ رَبِّى)(1) من أن الجمله الاسميه إذا كان الخبر فيها جمله فعليه كانت مفيده لاستمرار التجدد فقط ولا تفيد الثبوت ، سلمنا أن فهل أنتم تشكرون يفيد الثبوت صوره ، لكن ما يفيد ذلك بحسب الصوره والحقيقه معا أدل مما يفيد ذلك بحسب الصوره فقط (قوله : كما فى هل تشكرون) أى : كالإبقاء فى هل تشكرون (قوله : لأن هل إلخ) عله لكون المثالين المذكورين فيهما إبقاء ما سيتجدد على أصله (قوله : لكونها داخله على الفعل) أى : فليس معها إبراز المتجدد فى صوره الثابت (قوله : وتقديرا فى الثانى) أى : لأن أنتم فاعل بفعل محذوف يفسره الظاهر المذكور بعد (قوله : من أفأنتم شاكرون) أى : وكذا هو أدل من أفأنتم تشكرون ومن أفتشكرون (قوله : وإن كان) أى : هذا القول وهو أفأنتم شاكرون (قوله : لأن هل) عله لكون هل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من القول الذى فيه الاستفهام بالهمزه (قوله : أدعى للفعل) أى : أطلب له أى أقوى طلبا له (قوله : أدل على ذلك) أى : بخلاف الترك مع الهمزه ، وذلك لأن الفعل لازم بعد هل بخلافه بعد الهمزه ، وترك اللازم لا يكون إلا لنكته كشده الاعتناء والاهتمام وشده الطلب بخلاف ترك غير اللازم.

(قوله : أى ولأن هل ادعى للفعل) أى : بحيث لا يعدل عنه معها إلا لشده الاهتمام والاعتناء بمفاد المعدول إليه (قوله : هل زيد منطلق) أى : دون أن يقال هل ينطلق زيد (قوله : إلا من البليغ) أى : لا من غيره ولو راعى ما ذكر ؛ لأنه إذا اتفق

١- الإسراء : ١٠٠.

لأنه الذى يقصد به الدلاله على الثبوت وإبراز ما سيوجد فى معرض الموجود.

(وهى) أى : هل (قسمان : بسيطه ؛ وهى التى يطلب بها وجود الشىء) أو لا وجوده (كقولنا : هل الحركه موجوده) ...

******

مراعاه ما ذكر فى وقت كان بمثابه الأمور الاتفاقيه الحاصله بلا قصد (قوله : لأنه الذى يقصد إلخ) أى : لأنه الذى شأنه مراعاه الاعتبارات وإفاده اللطائف بالعبارات ، فإذا صدر منه مثلا : هل زيد منطلق ، فإنه يقصد به الدلاله على الثبوت والاستمرار ، وقوله : وإبراز عطف على الدلاله أى : ويقصد به إبراز ما سيوجد فى معرض الموجود المناسبين للجمله الاسميه ، وحاصله أنه إذا صدر هذا القول من البليغ كان المنظور إليه معنى لطيفا وهو الاستفهام عن استمرار انطلاق زيد ، وكان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر ، وهذا من فن البلاغه لإحاطه علمه بما تقتضيه هل من الفعل بخلاف ما إذا صدر من غير البليغ ؛ لأن استعمال اللفظ فى غير موضعه إنما يكون عن جهل لا عن نظر إلى معنى لطيف فيكون هذا القول منه قبيحا ، وعلى فرض أن يقصد نكته فلا اعتداد بقصده لانتفاء بلاغته (قوله : بسيطه) يطلق البسيط على ما لا جزء له كالجوهر الفرد وعلى ما يكون أقل أجزاء بالنسبه لغيره المقابل له والبساطه بهذا المعنى أمر نسبى ، وهذا المعنى هو المراد هنا ، وبساطه هل وتركيبها بالنظر لما تدخل عليه كالحركه فى البسيطه والحركه والدوام فى المركبه ، وسيأتى إيضاح ذلك.

(قوله : وهى التى يطلب بها وجود الشىء) أى : التى يطلب بها التصديق بوقوع وجود الشىء ليوافق ما مر من أن هل لطلب التصديق أى : بحيث يكون الوجود محمولا على مدخولها كما فى : هل زيد موجود ، وهل النار موجوده ، أى : هل زيد ثبت له الوجود فى الخارج ، وهل النار ثبت لها الوجود والتحقق فى الخارج ، فقد ظهر لك أن المطلوب بها التصديق بوقوع النسبه التى بين الموضوع ووجوده أو بعدم وقوعها ، وأن المراد بالشىء فى كلام المصنف الموضوع ، وبالوجود الواقع محمولا ـ الوجود الخارجى وهو التحقق فى الخارج لا الوجود بمعنى النسبه.

(قوله : هل الحركه موجوده) يقال هذا بعد معرفه الحركه المطلقه وهى خروج الجسم من حيز إلى حيز وقوله موجوده أى : ثابته فى الخارج ومتحققه فيه ، وقوله أو

أولا- موجوده (ومركبه ؛ وهى التى يطلب بها وجود شىء لشىء) أو لا- وجوده (كقولنا : هل الحركه دائمه) أو لا- دائمه ، فإن المطلوب وجود الدوام للحركه ، أو لا وجوده لها ، ...

******

لا موجوده أى : أو ليست ثابته فى الخارج ، بل هى أمر اعتبارى وهمى (قوله : أو لا موجوده) فيه أن هذا ينافى ما تقرر بينهم من أن هل لا- تدخل على منفى ، وإن كانت لطلب التصديق مطلقا إيجابيا أو سلبيا على ما مر ، وأجيب بأنه ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب بالسؤال بأن يقال هل الحركه لا- موجوده ، بل قصده بيان أن ذلك السؤال إذا وقع على وجه الإيجاب كان المراد منه طلب بيان أحد الأمرين إما الإيجاب أو السلب ، وبعض الأفاضل حمل النفى فى قولهم : هل لا تدخل على نفى على النفى البسيط ، وقولنا هل الحركه لا- موجوده معدوله ، وبعضهم قال : إنها لا تدخل إلا على موجب والسلب فى قولنا : هل الحركه موجوده أو غير موجوده معطوف على هل الحركه موجوده ، فصدق أنها لم تدخل إلا على موجب ؛ لأنه يعم ما عطف عليه سلب. ا ه يس.

(قوله : يطلب بها وجود شىء لشىء) المراد بالوجود هنا الثبوت الذى هو النسبه بخلافه فى الأولى ، فإن المراد به التحقق فى الخارج ، والمراد وجود شىء غير الوجود فخرجت البسيطه والقرينه على ذلك المقابله ، وإلا فالمطلوب بالبسيطه أيضا وجود شىء هو الوجود لشىء كالحركه (قوله : فإن المطلوب وجود الدوام للحركه) أى : ثبوته لها فظهر مما قلناه أن الوجود نوعان أحدهما رابطى وهو النسبه بين المحمول والموضوع ، وهذا ثابت فى كل قضيه ، وهذا هو المراد فى المركبه وغير رابطى وهو ما يكون مطلوبا لنفسه لا- للربط ، كما فى قولنا فى البسيطه : هل الحركه موجوده ، فإن الوجود فيه مطلوب لنفسه ، والحاصل أن المركبه وإن شاركت البسيطه فى أنه يطلب بها وجود الشىء كوجود الدوام للحركه فى المثال إلا- أنها تخالفها من جهه أن البسيطه يطلب بها وجود نفس الموضوع ، والمركبه يطلب بها وجود المحمول ، وأيضا الوجود فى البسيطه مقصود فى ذاته ؛ لأنه مثبت للموضوع والوجود فى المركبه ليس مقصودا فى ذاته ؛

وقد اعتبر فى هذه شيئان غير الوجود ، وفى الأولى شىء واحد ؛ فكانت مركبه بالنسبه إلى الأولى ، وهى بسيطه بالنسبه إليها ...

******

لأنه رابطه بين المحمول والموضوع ، وبهذا كله اندفع ما أورد على قول المصنف فى تعريف البسيطه وهى التى يطلب بها وجود الشىء من أن المركبه كذلك ، وحينئذ فالتعريف غير مانع ومحصل الجواب التفرقه بين الوجودين المطلوبين بهما (قوله : وقد اعتبر فى هذه) أى : المركبه شيئان حيث استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين شيئين هما الموضوع والمحمول كالحركه والدوام وقوله غير الوجود أى : المضاف للمحمول وهو النسبه وقوله فى الأولى أى : البسيطه شىء واحد هو الموضوع كالحركه ؛ وذلك لأنها استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين الشىء ووجوده وهما كالشىء الواحد ؛ لأن الوجود عين الموجود على ما فيه فهذه قد استفهم بها عن ثبوت بسيط والثانيه عن ثبوت مركب ، والحاصل أن كلا من البسيطه والمركبه داخل على جمله مشتمله على ثلاثه أجزاء الموضوع والمحمول كدوامه فى الثانيه ، ووجوده فى الأولى ونسبه وهى وجود المحمول للموضوع أى : ثبوته له كثبوت الدوام للحركه فى مثال المركبه وثبوت الوجود أى : التحقق فى الخارج للحركه فى مثال البسيطه ، ولما كان المحمول غير الموضوع فى المركبه كان الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما مركبا ، ولما كان الوجود الواقع محمولا عين الوجود الواقع موضوعا فى مثال البسيطه صار الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما بسيطا ، فإن قلت حيث كانت الجمله التى تدخل عليها البسيطه لا بد فيها من نسبه هى ثبوت المحمول للموضوع كان على الشارح أن يقول وقد اعتبر فى الأولى شىء واحد غير الوجودى أى : المضاف للمحمول كما قال فى المركبه قلت : فى كلامه حذف من الثانى لدلاله الأول - كذا قرر شيخنا العدوى عليه سحائب الرحمه والرضوان - ، وحاصله أنه إذا نظر لغير الوجود الواقع رابطه فى الأمرين كان المعتبر فى أولهما شيئا واحدا وهو الحركه ، وفى ثانيهما شيئين هما الحركه ودوامها وإن اعتبر الوجود الواقع رابطه فى الأمرين كان المعتبر فى الأول شيئين ، وفى الثانى ثلاثه وعلى كل حال ، فالاعتبار فيه بساطه بالنسبه إلى الثانى بمعنى قله المعتبر وكثرته

(والباقيه) من ألفاظ الاستفهام تشترك فى أنها (لطلب التصور فقط) وتختلف من جهه أن المطلوب بكل منها تصور شىء آخر (قيل : فيطلب بما شرح الاسم ؛ كقولنا : ما العنقاء؟) طالبا أن يشرح هذا الاسم ...

******

(قوله : والباقيه من ألفاظ الاستفهام) أى : المذكوره سابقا وذلك الباقى تسعه وهو ما عد الهمزه وهل فإن حكمهما قد مر وبقولنا أى : المذكوره سابقا اندفع ما يقال أن من جمله بقيه ألفاظ الاستفهام أم المنقطعه ولا تكون إلا لطلب التصديق فلا يتم قوله والباقيه لطلب التصور فقط (قوله : تصور شىء آخر) أى : تصور شىء مخالف للشىء المطلوب تصوره بأداه أخرى ، وحاصله أن ما سوى هل والهمزه من ألفاظ الاستفهام اشتركت فى طلب التصور ، واختلفت فى المتصورات ولا يقال : إن متى وأيان كل منهما لطلب تعيين الزمان وتصوره فقد اتحدا فى المتصور ؛ لأنا نقول : إن أحدهما للزمان المطلق والآخر للمستقبل كما يأتى ، وحينئذ فهما مختلفان فيه (قوله : قيل إلخ) القصد بذلك مجرد العزو والنسبه للقائل لا التبرى من هذا القيل ، فإنه كلام حق ، ومقابل هذا القيل قول السكاكى الآتى (قوله : فيطلب بما) أى : التى هى من ألفاظ الاستفهام السابقه (قوله : شرح الاسم أو ماهيه المسمى) أى : ويتعين المراد بالقرينه (قوله : شرح الاسم) أى : الكشف عن معناه وبيان مفهومه الإجمالى الذى وضع له فى اللغه أو الاصطلاح فذلك المفهوم الموضوع له هو المطلوب شرحه وبيانه كما إذا سمعت لفظا ولم تفهم معناه ، فإنك تقول ما هو طالبا أن يعين لك مدلوله اللغوى أو الاصطلاحى ، وأراد بالاسم هنا ما قابل المسمى فيشمل الفعل والحرف ، إذ شرح الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل والحرف (قوله : ما العنقاء إلخ) حكى الزمخشرى فى ربيع الأبرار ما حاصله أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شىء من الألوان وكانت فى زمن أصحاب الرس تأتى إلى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فتأكلهم فشكوا ذلك إلى نبيهم صالح - عليه السلام - فدعا الله عليها فأهلكها وقطع عقبها ونسلها فسميت عنقاء مغرب لذلك (قوله : طالبا أن يشرح إلخ) حال من نافى قوله كقولنا ما العنقاء ، والمراد طالبا كل منا أو الضمير فى قوله كقولنا للمتكلم الواحد المعظم نفسه ، فاندفع

ويبين مفهومه ؛ ...

******

الاعتراض بأن المناسب لقوله كقولنا أن يقال طالبين (قوله : ويبين مفهومه) أى : مدلوله الإجمالى الذى لا يعرف منه الماهيه وهذا هو المناسب لقول الشارح ، فيجاب بإيراد لفظ أشهر وهذا عطف تفسير ، والحاصل أن قول السائل ما العنقاء مثلا فى معنى قوله ما مدلول هذا اللفظ الموضوع له ، واعلم أن ما المطلوب بها شرح الاسم على قسمين الأول أن يطلب بها بيان أن الاسم لأى معنى وضع ومآل هذا البيان إلى التصديق دون التصور ؛ لأن مقصود السائل هو التصديق بأن اللفظ موضوع فى مقابله أى : معنى سواء كان يعرف ذلك المعنى الذى هو موضوع بإزائه مجملا أو مفصلا وجوابه إيراد لفظ أشهر وهذا القسم بالمباحث اللغويه أنسب ؛ لأنها لبيان مدلولات الألفاظ إجمالا ؛ لأن أهل اللغه يعتنون بالمعرفه الإجماليه ، كقول الجوهرى فى الصحاح : الخبب : ضرب من العدو ، والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير ، والثانى أن يطلب بها تفصيل ما دل عليه الاسم إجمالا بأن يكون السائل عالما بمدلول الاسم إجمالا ويطلب تفصيله ، وجواب هذا بالحد الاسمى ومآل هذا الجواب للتصور ؛ لأن قصد السائل تصور مفهوم الاسم تفصيلا ، وهذا القسم بالمباحث الحكميه أنسب ؛ لأنها لبيان تفاصيل الحقائق الموجوده والمفهومات الإصلاحيه ، مثال الأول قول السائل : ما الغضنفر؟ حال كونه يعرف معنى الأسد من حيث هو بأنه نوع من الحيوان ، أو حيوان مفترس ، ولا يعرفه من حيث إنه مدلول لفظ الغضنفر ، فقصد السائل أيعلم أن لفظه موضوع لأى معنى ، فيجاب بإيراد لفظ أشهر وهو أسد ، ومثال الثانى قول السائل ما العنقاء؟ والحال أنه يعرف مدلوله إجمالا بأنه نوع من الطير ومقصوده أن يعرفه مفصلا ، فيجاب بالحد الاسمى بأن يقال طير صفته كذا وكذا ، إذا علمت هذا فقول الشارح طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه إن أراد بشرح الاسم وبيان مفهومه بيان المعنى الذى وضع له اللفظ كما هو المتبادر منه كان قوله فيجاب إلخ صحيحا ، لكن ما حينئذ لطلب التصديق لا لطلب التصور كما هو الموضوع وإن أراد بشرح الاسم وبيان مفهومه تفصيل ما دل عليه الاسم إجمالا كان التمثيل صحيحا ؛ لأن ما حينئذ لطلب التصور ، ولكن قوله فيجاب

فيجاب بإيراد لفظ أشهر (أو ماهيه المسمى) أى : حقيقته التى هو بها هو (كقولنا : ما الحركه؟) ...

******

إلخ فيه نظر ؛ لأن الجواب حينئذ بالحد الاسمى وهو الرسم لا بإيراد اللفظ الأشهر الذى هو تعريف لفظى - تأمل.

(قوله : فيجاب بإيراد لفظ أشهر) أى : مرادف له أشهر منه عند السامع سواء كان من هذه اللغه التى سأل بها السائل أم لا - كذا فى سم وعمم يس فقال : أشهر منه سواء كان مرادفا له أم لا ، كما يقال فى جواب ما العنقاء؟ طائر ، وفى جواب ما العقار؟ خمر ، وقوله بإيراد لفظ أى : مفرد كقولك فى جواب ما الإنسان بشر لمن لا يعرف مدلول الإنسان ، سواء عرف مدل البشر إجمالا بأن عرف إنه نوع من الحيوان أو عرفه تفصيلا ، ثم إن قوله : فيجاب بإيراد لفظ بيان لما حق الجواب أن يكون عليه أى : إن حق الجواب حينئذ أن يكون بإيراد لفظ مفرد أشهر عند السامع ؛ وذلك لأن مفهوم الاسم أمر مجمل ، فإذا أجيب بمركب دخل فى الجواب تفصيل ليس من المسئول عنه ، فإذا لم يوجد مفرد أشهر عدل إلى لفظ مركب كقولنا فى جواب ما العنقاء؟ طائر عظيم تختطف الصبيان ولا يكون التفصيل المستفاد من التركيب مقصودا ، فإذا حصل المفهوم سأل عن الماهيه وذاتيات أفرادها فيؤتى بما يدل عليها (قوله : أو ماهيه المسمى) بالجر عطف على الاسم أى : أو شرح ماهيه المسمى ، وأراد المصنف بالمسمى المفهوم الإجمالى وبماهيته أجزاء ذلك المفهوم الإجمالى أعنى الماهيه التفصيليه التى عرفت بالوجود حتى يكون الجواب المبين لها تعريفا حقيقيا فالإنسان مثلا مفهومه الإجمالى الذى هو مسماه نوع مخصوص من الحيوان ، وماهيه ذلك المسمى حيوان ناطق (قوله : أى حقيقته إلخ) أشار بذلك إلى أنه ليس مراد المصنف بالماهيه ما يقع جوابا لما هو ؛ لأنه شامل لما يكون شرحا للاسم من المفهومات المعدومه ، بل مراده الماهيه الموجوده ، وقوله التى هو أى : المسمى وقوله بها أى : بالحقيقه أى : بسببها وقوله هو أى : نفسه مثلا مفهوم الإنسان الإجمالى وهو النوع المخصوص من الحيوان صار بسبب ماهيته وهى الحيوانيه والناطقيه إنسانا ، فالمسمى ملاحظا إجمالا والحقيقه ملاحظه تفصيلا ، فاختلف السبب والمسبب

أی : ما حقیقه مسمی هذا اللفظ ؛ فیجاب بإیراد ذاتیاته ...

******

باعتبار الإجمال والتفصیل ، وأما اختلاف المبتدأ والخبر فبإطلاق المبتدأ وتقیید الخبر بالسبب ، أو بملاحظه المبتدأ نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنونه عنه بکذا ، والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بکذا ، ووصف الشارح الحقیقه بالتی هو بها إشاره إلی أن المراد بالحقیقه الماهیه الثابته فی نفس الأمر التی بها تحققت أفراد الشیء بحیث لا یزاد فی الخارج علیها إلا العوارض ، کأن یقال ما الإنسان؟ فیقال الحیوان الناطق ، فأفراد الإنسان لا تزید علی هذه الحقیقه إلا بالعوارض ولم یرد المصنف بالماهیه الماهیه التفصیلیه ولو لم یوجد لها فرد ، والدلیل علی أن مراد المصنف بالماهیه الحقیقیه الثابته فی نفس الأمر ، لا مطلق ماهیه تفصیلیه ولو معدومه قوله وتقع هل البسیطه فی الترتیب بینهما ؛ لأن الماهیه الوجودیه هی التی تقع هل بینها وبین شرح الاسم ، وقوله کقولنا ما الحرکه ، ولا شک أنها موجوده الأفراد.

(قوله : أی ما حقیقه مسمی هذا اللفظ) مسماه نوع مخصوص من العرض ، وحقیقه ذلک المسمی الذاتیات التی یجاب بها بأن یقال فی الجواب مثلا هی حصول الجرم حصولا أولا فی الحیز الثانی (قوله : فیجاب بإیراد ذاتیاته) من الجنس والفصل کأن یقال فی جواب ما الإنسان؟ حیوان ناطق بعد معرفه أن الإنسان شیء موجود فی نفسه ، وإنما قیدوا بذلک لأجل أن یکون الجواب تعریفا حقیقیا ، وإلا کان تعریفا اسمیا وکانت ما هی التی یطلب بها شرح الاسم لا التی یطلب بها الماهیه وربما تذکر الرسوم فی مقام الحدود توسعا أو اضطرارا کما فی شرح الإشارات ، وحینئذ فقول الشارح فیجاب بالذاتیات أی : حق الجواب عن ما التی لطلب شرح الماهیه أن یکون کذلک ، ولذلک لما سأل فرعون موسی عن حقیقه الله بقوله : (وَما رَبُّ الْعالَمِینَ)(۱) أجابه موسی بذکر بعض خواصه وصفاته تعالی حیث قال (رَبُّ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَما بَیْنَهُمَا إِنْ کُنْتُمْ مُوقِنِینَ)(۲) تنبیها علی أن حقیقته تعالی لا تعلم إلا بذکر الفصول المقومه لها ولا مقوم لها ، إذ لا ترکیب فیه سبحانه وتعالی ولما لم یتنبه فرعون لذلک ، بل عد جوابه غیر مطابق

۱- الشعراء : ۲۳.

۲- الشعراء : ۲۴.

(وتقع هل البسيطه فى الترتيب بينهما) أى : بين ما التى لشرح الاسم ، والتى لطلب الماهيه ؛ ...

******

قال لمن حوله ألا تستمعون؟ يعنى أنا سألته عن حقيقته ، فأجابنى بصفاته فلم يتعرض موسى عليه السلام لخطابه هذا ، بل ذكر صفات أبين حيث قال (رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبائِكُمُ الْأَوَّلِينَ)(۱) لعله ينتبه فلم ينتبه فنسب فرعون - لعنه الله عليه موسى - عليه السلام - إلى الجنون وقال على وجه الاستهزاء (إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ)(۲) فذكر موسى - عليه السلام - ثالثا صفات أبين بقوله رب المشرق والمغرب وما بينهما ، وقال عقبه (إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ*) فأشار إلى أن السؤال عن حقيقه الرب ليس من دأب العقلاء. اه كلامهم.

قال الشيخ يس : وهل يؤخذ من كلامهم هذا أن كل بسيط لا يسأل عن حقيقته - اه والظاهر أنه كذلك.

(قوله : وتقع هل البسيطه) أى : وهى التى يطلب بها نفس وجود الشىء أى : ويقع السؤال بهل البسيطه بين السؤال بما التى لشرح الاسم وبين التى لطلب الماهيه (قوله : فى الترتيب) أى : فى حال الترتيب أى : ترتيب الطلب (قوله : أى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهيه) أى : لطلب شرحها وبيانها لما علمت أن قول المصنف أو ماهيه المسمى عطف على الاسم ويحتمل أنه عطف على شرح ويدل له ما هنا ، واعلم أن مقتضى الترتيب الطبيعى وقوع هل المركبه بعد ما التى لطلب شرح الماهيه كما مر ، ولذا يقال : إن هل تقع بين ماءين وما تقع بين هلين ، وقد أسقط المصنف والشارح هذه المرتبه فيقال مثلا أولا ما العنقاء؟ ثم ثانيا هل هى موجوده ، ثم ثالثا ما هى ماهيتها؟ وحقيقتها فإذا عرفت الحقيقه قلت رابعا هل العنقاء دائمه ، وكذا تقول ما البشر؟ فتجاب بإنسان ، ثم تقول هل موجود أولا؟ فتجاب بموجود ، ثم تقول ما ماهيته وحقيقته؟ فتجاب بحيوان ناطق ، ثم تقول هل يمشى على أربع أو على رجلين؟ ونحو ذلك من الأحوال العارضه.

۱- الشعراء : ۲۶.

۲- الشعراء : ۲۷.

يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يطلب : أولا- : شرح الاسم ، ثم وجود المفهوم فى نفسه ، ثم ماهيته وحقيقته ؛ لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته ؛ ...

******

(قوله : يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى) أى : العقلى نسبه للطبع بمعنى العقل ، إذ هو المراعى للمناسبات والترتيب الطبيعى هو أن يكون المتأخر متوقفا على المتقدم من غير أن يكون المتقدم عله له كتقدم المفرد على المركب والواحد على الاثنين ووجه كون ما ذكره المصنف مقتضى الترتيب الطبيعى أن مقتضى الطبع أى : العقل المراعى للمناسبه أن الشخص إذا سمع اسما ولم يعرف أن له مفهوما طلب له مفهوما على وجه الإجمال ، ثم إذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحاله طلب وجود مفهوم اللفظ قبل العلم بأن له مفهوما إذ لعله مهمل ، ثم إذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم بالحد المتضمن للجنس والفصل ، وإذا علم تفصيل ذلك المفهوم سأل عن أحوال العارضه له كدوامه ؛ لأن العلم بدوام ذلك الشىء يستدعى سبق العلم بحقيقته - كذا قيل.

قال السبكى : ولا يخلو عن نظر ؛ لأنه إذا كان السؤال عن الدوام يستدعى سبق علم الماهيه فالسؤال عن الوجود كذلك ، وحينئذ فلا فرق بين هل البسيطه والمركبه نظرا لذلك التعليل - ا. ه.

وقد يقال : إن وجود الشىء عينه بخلاف الدوام ، وحينئذ ففرق بينهما - تأمل.

(قوله : شرح الاسم) أى : بيان مفهومه الإجمالى ، وقوله ثم وجود المفهوم أى : ثم يطلب بهل وجود ذلك المفهوم ، وقوله : ثم ماهيته أى : ثم يطلب بيان ماهيته بما الثانيه وقوله : لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ أى : الإجمالى عله لكون مقتضى الترتيب العقلى ما ذكر ، وقوله استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم أى : الإجمالى وذلك الاحتمال أن يكون اللفظ المسموع مهملا ، وقوله استحال منه أن يطلب حقيقته أى : التفصيليه (قوله : لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ) أى : مفهومه من حيث إنه مدلول اللفظ استحال منه أن يطلب وجوده ، فاندفع ما يقال : إن ما ذكر من استحاله طلب

إذ لا حقيقه للمعدوم ولا ماهيه له. والفرق بين المفهوم من الاسم بالجمله وبين الماهيه التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل ؛ ...

******

الوجود قبل الوقوف على المفهوم فى الجمله لا- يسلم ، بل قد يطلب بناء على أن الأصل وضع اللفظ لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه ، فإنما ذلك إذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا ، وأما إن عرف أن له مفهوما ولو لم يقف على ما يعينه فى الجمله فلا مانع من السؤال عن وجوده ؛ لأنه إذا عرف أن له معنى فقد تصوره باعتبار أنه معنى اللفظ وإن كان مبهما وهذا التصور كاف فى طلب وجوده والسؤال عن خصوصيته (قوله : إذ لا حقيقه للمعدوم ولا ماهيه له) العطف مرادف ووجه كون المعدوم لا ماهيه له أن الماهيه ما به يكون الشيء المتعارف وهو الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهيه له أيضا.

(قوله : والفرق إلخ) أتى بهذا دفعا لما يقال إن المصنف جعل ما قسمين الأول ما يطلب بها بيان مفهوم الاسم ، والثانى ما يطلب بها بيان ماهيه المسمى وهل هما إلا شيء واحد ، وحاصل ذلك الدفع أنا لا نسلم أنهما شيء واحد بل مختلفان - كذا قرر بعضهم ، وعباره السيرامى لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهه الإجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائده فى التحديد سواء كان اسميا أو حقيقيا دفعه بقوله والفرق إلخ ، والفرق : مبتدأ ، وقوله غير قليل : خبر ، ومعنى كونه غير قليل أنه كثير ، والمراد لازمه أى : ظاهر وواضح أو المراد بالقله الخفاء (قوله : بين المفهوم من الاسم) أى : بين الذى يفهم من الاسم أى : من اللفظ ويدل عليه (قوله : بالجمله) متعلق بالمفهوم والباء للملابسه أى : المفهوم الملتبس بالجمله أى : بالإجمال أى : بين المفهوم والمجمل أو الإجمالى ، أو أنه حال من المفهوم أى : حال كونه إجمالا أى مجملا (قوله : التى تفهم من الحد) أى : من لفظ الحد وفى كلامه إشاره إلى أن الحد يطلق على اللفظ المعنون به عن أجزاء الماهيه كما أنه يطلق على مجموع أجزائها (قوله : بالتفصيل) متعلق بتفهم أى : تفهم تفصيلا من الحد أو أنه صفه للماهيه ، أى : الماهيه الملتبسه بالتفصيل أى : الماهيه المفصله التى تفهم من الحد (قوله : غير قليل) أى : ظاهر فلا يتوهم اتحادهما ؛

فإن كل من خوطب باسم فهم فهما ما ، ووقف على الشىء الذى يدل عليه الاسم إذا كان عالما باللغه ، وأما الحد فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعه المنطق ، فالموجودات لها حقائق ...

******

لأن المحدود وهو ما يدل عليه اللفظ ويفهم منه الماهيه المجمله ، والذى يفهم من الحد الماهيه المفصله ، ولا شك أن الماهيه المجمله غير نفسها حال كونها مفصله كما هو ظاهر (قوله : فإن كل إلخ) هذا من باب التنبيه لا من الدليل ، إذ الأمور الواضحه لا يقام عليها دليل ، نعم قد ينبه عليها إزاله لما يعرض لها من الخفاء بالنسبه لبعض الأذهان (قوله : فهم فهما ما) أى : فهم منه الماهيه فهما إجماليا فمفعول فهم محذوف (قوله : ووقف على الشىء الذى يدل عليه الاسم) أى : وقوفا إجماليا وهو تفسير لما قبله ؛ لأن فهم الشىء هو إدراكه والوقوف عليه (قوله : إذا كان عالما باللغه) أى : بوضعها أما غير العالم بوضعها فلا يفهم من الاسم المخاطب به شيئا ، فإذا كان عالما بوضع اللغه وخوطب بلفظ الإنسان فهم منه نوعا من الحيوان مخصوصا (قوله : وأما الحد) المراد به هنا الماهيه التفصيليه لا اللفظ الدال عليه بدليل قوله فلا يقف عليه إلخ ، وكان المناسب لما قبله أن يقول : والذى يفيده الحد الماهيه التفصيليه ولذلك كان لا يقف إلخ ، وقوله إلا المرتاض بصناعه المنطق أى : العالم بها المتقن لها ؛ وذلك لأن الحد عباره عن الماهيه التفصيليه كما علمت ، ولا يعلم الحقائق المفصله إلا من له إتقان لعلم المنطق لعلم حقيقه الذاتيات أعنى : الجنس والفصل منه ، وفيه أن الذاتيات إنما تعرف بالنقل أو بمحض فرض العقل على الأصح ، فالارتياض فى صناعه المنطق لا يفيد معرفه ذاتيات الأشياء ، وقد يقال المرتاض فى صناعه المنطلق يستخرج للحقيقه أجزاءها الذاتيه من الجنس والفصل عند عدم النقل - تأمل.

(قوله : فالموجودات إلخ) الفاء واقعه فى جواب شرط مقدر أى : إذا علمت ما ذكرناه من أنه لا حقيقه للمعدوم ولا ماهيه له وأردت الفرق بينه وبين الموجود فنقول لك الفرق بينهما أن الموجودات إلخ ، وأراد بالموجودات الأمور التى لها ثبوت فى نفس الأمر لا المتحققه فى الخارج فقط (قوله : لها حقائق) أى : ماهيات مركبه من الذاتيات ملحوظ باعتبار التحقق فى نفس الأمر وهى حقيقه ذلك الموجود.

ومفهومات ، فلها حدود حقيقيه واسميه ، وأما المعدومات فليس لها إلا المفهومات ؛ فلا حدود لها إلا بحسب الاسم ؛ لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات موجوده حتى إن ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الأشياء التى ...

******

(قوله : ومفهومات) أى : صور حاصله فى العقل مدركه من الألفاظ الداله عليها بواسطه معرفه وضعها لها ، والحاصل أن كلا من الموجودات والمعدومات وضع له ألفاظ ؛ لأن الوضع لا يشترط فيه تحقق الموضوع له ، وتلك الألفاظ الموضوعه يدرك العقل منها صورا بواسطه معرفه وضعها وتلك الصور هى مفهومات الألفاظ (قوله : فلها حدود حقيقيه) أى : تدل على الحقائق (قوله : واسميه) أى : لفظيه تدل على المفهومات من الأسماء (قوله : فليس لها إلا المفهومات) وهى الصور العقليه المدركه من أسمائها (قوله : إلا بحسب الاسم) أى : لا بحسب الذات وكان الأولى أن يقول : فلا تعريف لها إلا بحسب الاسم ؛ لأن الحد ما كان بالذاتيات وهى لا ذاتيات لها (قوله : لأن الحد بحسب الذات) أى : بالنظر للذات أى : الحقيقه (قوله : حتى إن ما يوضع إلخ) غايه لقوله لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد إلخ ، وحاصل كلامه أن الحد الاسمى قد ينقلب حقيقيا ، فالواضع إذا تعقل نفس الحقيقه ووضع الاسم بإزائها فقبل العلم بوجود تلك الحقيقه يكون تعريفا اسميا ، وبعد العلم بوجودها ينقلب حدا حقيقيا ، فالحد الحقيقى والحد الاسمى لا منافاه بينهما إلا بذلك الاعتبار ، مثلا تعريف الشكل المثلث المتساوى الأضلاع بما أحاط به ثلاث خطوط متساويه حد اسمى وبعد علمك بوجوده بالشكل الأول من التحرير يصير حدا حقيقا ، وكذلك إذا قلت لمن لا يعرف معنى لفظ صلاه الصلاه عباده ذات أقوال وأفعال مفتتحه بالتكبير مختتمه بالتسليم كان ذلك حدا اسميا ، فإذا علم المخاطب بعد ذلك بوجودها بأن سأل عن وجودها ، وقال هل هى موجوده فقلت له : إن النبى قد أمر بها وكل ما أمر به النبى فهو موجود انقلب ذلك الحد الاسمى حدّا حقيقيًا ، بقى شىء آخر وهو أن الحد الاسمى إذا انقلب حدا حقيقيا هل فى هذه الحاله يقال له حد اسمى أو أن الشرط فى كونه اسميا عدم العلم بوجود تلك الحقيقه ، فإذا وجد العلم انتفى عنه ذلك الاسم (قوله : فى أول التعاليم) جمع تعليم والمراد

يبرهن عليها فى أثناء العلم إنما هى حدود اسميه ، ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقيه ؛ جميع ذلك مذكور فى الشفاء.

******

به التراجم كالفصل والباب وقوله من حدود الأشياء بيان لما يوضع وذلك مثل حد الصلاه المذكور فى أول بابها (قوله : يبرهن عليها) أى : على وجودها (قوله : فى أثناء العلم) أراد بالعلم القواعد المتعلقه بالشىء المحدود المذكوره فى تلك الترجمه ، وفى بعض النسخ فى أثناء التعليم أى : فى أثناء الترجمه (قوله : حدود اسميه) أى : رسوم (قوله : ثم إذا برهن عليها) أى : على تلك الأشياء أى : أقيم البرهان على وجودها (قوله : وأثبت وجودها) أى : بالبرهان والمراد الوجود الخارجى لا مطلق الوجود (قوله : صارت تلك الحدود) أى : التعاريف ، وقوله : حدودا حقيقيه أى : بحسب الحقيقه ، فانقلب الاسمى حقيقيا ، وجعل هذا كليا غير مسلم ؛ لأن الحد الاسمى عباره عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ ، وما اعتبره قد يكون عارضا للأفراد لا ذاتيا ، فلا يمكن بعد إثبات الوجود أن يصير حدّا حقيقيّا ؛ لأن الحد الحقيقى عباره عن جميع ذاتيات الشىء الموجوده مثلا مفهوم الماشى حد اسمى للإنسان وبعد إثبات الوجود لا يكون حدا حقيقيا ؛ لأنه ليس عباره عن جميع ذاتيات الأفراد : كزيد وعمرو ، فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد إثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا بأن يكون ما اعتبره الواضع جمع ذاتيات الأفراد - كذا ذكره العلامه السيد فى حواشى المطول ، وفى الفنارى : أن الواضع إذا تصور حقيقه الشىء وعين الاسم بإزائها ، فظاهر أن التعريف حد اسمى قبل العلم بوجودها ، وحقيقى بعد العلم بالوجود وإذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها وضع الاسم بإزائها فالتعريف إنما يكون حدا اسميا بالنظر لتلك الاعتبارات ، فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر إليها بلا اشتباه ، وأما بالنظر لنفس الشىء فرسم اسمى قبل العلم بالوجود ورسم حقيقى بعده ، وحينئذ فلا حاجه لما ذكره العلامه السيد من التقييد ، وهذا كله إذا أريد بالحد والرسم المعنى المصطلح عليه عند أرباب المعقول ، وأما إذا أريد بالحد المعرف مطلقا فالأمر ظاهر (قوله : كذا فى الشفاء) كتاب لابن سينا ، وعلم من كلامه أن الجواب الواحد يجوز أن يكون حدا بحسب

(و) يطلب (بمن العارض المشخص) أى : الأمر الذى يعرض ...

******

الاسم ، وبحسب الذات بالقياس إلى شخصين وبالقياس إلى شخص واحد فى وقتين ، أما الثانى : فكما مر فى مثالى المثلث والصلاه ، وأما الأول فكما إذا سألك سائل عن مفهوم الإنسان فقال ما الإنسان؟ أى : ما مفهوم هذا اللفظ ، وكان شخص حاضر يعلم مفهومه وأنه موجود ، ولكن لا يعلم تفصيل ذلك المفهوم - فقلت له حيوان ناطق - فهذا حد اسمى بالنظر للسائل ، وحقيقى بالنظر للسامع.

(قوله : العارض المشخص لذى العلم) لما كان المتبادر منه أن المراد بالعارض المشخص خصوص الوصف الذى يعين ذا العلم كقولنا فى جواب السؤال المذكور الرجل الطويل الذى لقيته بالأمس إذا كان التعين يحصل بتلك الأوصاف أشار الشارح بقوله : فيجاب بزيد أو نحوه ، إلى أن المراد بالعارض المشخص لذى العلم الأمر المتعلق به سواء كان علما له أو وصفا خاصا به كما فى المثال المذكور وسواء اتحد العارض كما فى المثال الأول ، أو تعدد كما فى الثانى ، وليس المراد المعنى المتبادر فقط وخرج بالمشخص العارض الغير المشخص وهو الأمر العارض العام ككاتب ونحوه ، فلا يصح أن يقع فى جواب السؤال بمن لأنها وإن كانت عارضه لحقيقه الإنسان لكنها غير معينه له قال ابن يعقوب ، ولما كانت من هاهنا فى غايه الإبهام لم يكن فيها إشعار بخصوصيه المجاب به ، فإذا قيل فى الجواب زيد تصور السائل من ذلك الجواب ذات زيد ، فلذا كانت للتصور وإن لزم من ذلك تصديق بكون خاص فى الدار ، وأما قولنا فيما تقدم أدبس فى الإناء أم عسل؟ فالمجاب به مستشعر من السؤال فلم يزد الجواب تصويره ، ولهذا قلنا فيما تقدم إنه يرجع إلى التصديق فى التحقيق وعلى هذا يقاس ما يأتى فى ما ونحوها. اه.

ومن هذا تعلم أن قولهم من ونحوها لطلب التصور أى : أصاله فلا ينافى أن طلب التصديق الخاص لازم لها هذا ، وذكر السبكى فى عروس الأفراح نقلا عن والده أن الجواب بزيد مفرد لا مركب ولا يقدر مبتدأ ولا خبر ، فإذا قلت من عندك؟ فقيل زيد ، كان بمنزله قولك : ما الإنسان؟ فتقول حيوان ناطق ، فهو ذكر حد يفيد التصور

(لـذى العلم) فيفيد تشـخصه وتعينه (كقولنا : من فى الدار) فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشـخصه (وقال السـكاكى يسأل بما عن الجنس ؛ تقول : ما عندك ؛ أى :

******

فقـط ، وعلى ذلـك قوله تعالى : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ)(١) وأمـا قوله فى الآيه الأخرى : (خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ)(٢) فهو ابتـداء كلام يتضـمن الجواب ، وليس اقتصارا على نفس الجواب بخلاف الآيه قبلها (قوله : لذى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول البارى نحو : (فَمَنْ رَبُّكُما يا مُوسى)(٣) (قوله : تشخصه) أى : تشخصا شخصيا أو نوعيا كما إذا قيل من فى هـذا القصـر فقيـل مثلا الإنسان الصـقلى ، وكـذا إذا قيل من فى السـماء من أنواع العالمين فقيل الملك والمراد بالنوع اللغوى الشامل للصنف (قوله : وتعينه) عطف تفسير (قوله : من فى الدار) أى : إذا علم السائل أن فى الدار أحدا ، لكن لم يتشخص عنده فيسأل بمن عن مشخصه.

(قوله : فيجاب بزيـد) أى : لأن العلم يفيـد إحضار ما وضع له بعينه وهو عارض له بمعنى أنه خارج عن ماهيته أو جنسه بالعارض القـائم به - قـاله عبـد الحكيم ، أو المراد بكونه عارضا للـذات أنه متعلق بها لـدلالته عليها كما مر ، قال فى المطول وأما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيله كذا ونحو ابن فلان وأخو فلان ، فإنما يصح ذلك من جهه أن المخاطب يفهم منه التشـخص بحسـب انحصار الأوصاف فى الخارج فى شخص ، وإن كانت تلك الأوصاف بالنظر إلى مفهوماتها كليات (قوله : وقال السكاكى) أى : فى الفرق بيـن مـن ومـا وهـذا مقابـل للقيـل المتقـدم (قـوله : يسـأل بمـا عن الجنس) أى : من ذوى العلم أو من غيرهم ، والمراد بالجنس الماهيه الكليه سواء كانت متفقه الأفراد أو مختلفتها مجمله أو مفصـله فيشـمل جميع أقسام المقول فى جواب ما هو وهو النوع والجنس والماهيه التفصـيليه والإجماليه ، فإذا قيل ما زيد وعمرو؟ فيجاب بإنسان وما الإنسان والفرس؟ فيجاب بحيوان ناطق ، أو نوع من الحيوان ، فيطلب بمـا عنـد السـكاكى شـرح الاسم وشـرح الماهيه الموجوده إلا أنه مختص عنـده بالأمر الكلى وعند صاحب القيل السابق يطلب بها شرح الاسم كليا كان أو جزئيا ، قال عبد الحكيم : ومما ذكر تعلم أن مراد

١- لقمان : ٢٥.

٢- الزخرف : ٩.

٣- طه : ٤٩.

أى أجناس الأشياء عندك ، وجوابه : كتاب ، ونحوه) ويدخل فيه السؤال عن الماهيه ...

******

المصنف بالجنس : الجنس اللغوى ، فيدخل النوع سواء كان حقيقيا أو اصطلاحيا نحو قولنا : ما الكلمه : أى : جنس من أجناس الألفاظ هى؟ فيجاب بأنها لفظ مفرد مستعمل (قوله : أى أجناس الأشياء إلخ) أى : أى جنس من أجناس الأشياء عنك ؛ لأن المسئول عنه ليس هو الجمع (قوله : وجوابه) أى : جواب ما عندك لا جواب أى : جنس من أجناس الأشياء عندك ؛ لأن قول المصنف أى : أى أجناس الأشياء عندك إنما أتى به للتفسير من جهه المعنى ؛ وذلك لأن السؤال بأى إنما يكون عن المميز كما سيذكره المصنف قريبا ، وأما ما فإنه يسأل بها عن الجنس فلم يكن جواب أى : مطابقا لجواب ما ؛ وذلك لأن المجاب به عن ما لفظ الجنس ككتاب أو فرس ، والمجاب به عن أى : الجنس ومميزه الذى هو الفصل نحو : شيء مكتوب ، أو شيء عاقل ، أو شيء ملبوس ، أو نحو ذلك ، لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس ؛ لأن الشيء المكتوب مثلا يستلزم الكتاب فمتى ذكر مميز الجنس الذى عنده فقد ذكر الجنس الذى عنده فسر المصنف ما عندك بأى جنس عندك تسامحا لتلازم جوابيهما ، هذا محصل ما قاله اليعقوبى وسم ، قال عبد الحكيم : لا يتوهم من تفسير المصنف مطلب ما بمطلب أى : اتحادهما فإن أيا لطلب المميز وما لطلب الماهيه إلا أنه لما كان طلب ماهيه الشيء مستلزما لطلب تمييز تلك الماهيه بعينها عما عداها من حيث اشتمالها على الخصوصيه أقيم مطلب أى : مقام مطلب ما ولذا اتحد جوابهما ، فيقال : كتاب ونحوه ؛ لأنه من حيث إنه مشتمل على بيان الجنس إجمالا جواب لما ومن حيث اشتماله على الخصوصيه المميزه عن الأجناس الآخر جواب لأى ، هكذا يستفاد من شرح العلامه الشارح للمفتاح. اه.

فأنت تراه جعل جوابهما واحد بالذات مختلفا بالاعتبار وعلى هذا فيصح جعل ضمير وجوابه لما عندك ولأى الأجناس عندك تأمل (قوله : ونحوه) أى : كفرس وحمار وإنسان (قوله : ويدخل فيه) أى فى السؤال عن الجنس السؤال عن الماهيه والحقيقه أى : التى هى النوع سواء كان حقيقيا نحو ما الإنسان؟ أو اصطلاحيا نحو ما الكلمه ، وأشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالجنس الجنس اللغوى وهو ما صدق على كثيرين

والحقيقه ؛ نحو : ما الكلمه ؛ أى : أى أجناس الألفاظ هى؟ وجوابه : لفظ مفرد موضوع (أو عن الوصف ، تقول : ما زيد؟ وجوابه : الكريم ، ونحوه ، و) يسأل (بمن عن الجنس من ذوى العلم ، تقول : من جبريل؟ أى : أبشر هو ، أم ملك ، أم جنى ؛ وفيه نظر) ...

******

لا الجنس المنطقى ، إذ هو مقابل للنوع (قوله : والحقيقه) عطف مرادف (قوله : ما الكلمه) أى : ما مدلول هذه اللفظه (قوله : أى أى أجناس الألفاظ هى) أى : جنس من أجناس الألفاظ هى أى : أى نوع من أنواعها؟ لأنها تتنوع لأنواع مفرد ومركب وموضوع وغير موضوع ومستعمل وغير مستعمل (قوله : أو عن الوصف) عطف على قوله عن الجنس أى : يسأل بما عن الجنس أو عن الوصف (قوله : تقول ما زيد) أى : تقول فى السؤال عن الوصف ما زيد؟ أى : أى وصف ، يقال فيه أى هل يقال فيه كريم أو بخيل أو غير ذلك؟ وإنما فسرنا بذلك لقول المصنف وجوابه الكريم ، فلو كان المراد الوصف القائم به لكان جوابه الكرم ونحوه (قوله : ونحوه) أى : كالشجاع والبخيل والجبان ، وكان الأولى للمصنف أن يقول : وجوابه كريم بالتنكير.

(قوله : وبمن عن الجنس) عطف على ما من قوله يسأل بما عن الجنس فهو من جمله مقول السكاكى ، والمراد الجنس اللغوى فيشمل النوع والصنف. (قوله : من ذوى العلم) أى : الكائن من دون العلم ، وذلك بأن يعلم السائل أن المسئول عنه من ذوى العلم ، لكنه يجهل جنسه وقضيه التقييد بذوى العلم تقتضى أنه لا يسأل بها عن الجنس مطلقا (قوله : تقول من جبريل) أى : تقول فى السؤال عن الجنس من ذوى العلم من جبريل أى : ما جنسه إذا كنت عالما بأنه من ذوى العلم جاهلا جنسه وجوابه ملك (قوله : وفيه نظر) أى : وفيما قاله السكاكى بالنظر للشق الثانى وهو جعل من للسؤال عن الجنس نظر ، وحاصله أنا لا نسلم ورود من فى اللغه للسؤال عن الجنس ، فالصواب ما مر من أنها للسؤال عن العارض المشخص ورجع بعضهم النظر إلى قوله أو عن الوصف أيضا ، فإن المنطقيين قالوا لا يسأل بما عن الصفات المميزه ، بل بأى ، وأجاب بأن مراد السكاكى أنها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها عن الصفات. اه يس. فإن قلت قد يستدل على وروده فى اللغه للسؤال عن الجنس ببيت الكتاب وهو قوله :

إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس ، وأنه يصح فى جواب : من جبريل؟ أن يقال : ملك ، بل يقال : ملك من عند الله يأتى بالوحى كذا وكذا ؛ مما يفيد تشخصه (و) يسأل (بأى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما) ...

******

أتوا نارى فقلت : منون أنتم

فقالوا الجنّ قلت : عموا ظلاما (١)

فإن الجواب دليل على أن السؤال عن الجنس ، إذ لو كان السؤال عن المشخص لقالوا فلان وفلان ، قلت : لا نسلم أن المسئول عنه الجنس ، بل الظاهر أن الشاعر ظنهم من البشر فسألهم عن مشخصهم ، وأنهم من أى قبيله؟ فأجابوا بأنا لسنا من جنس البشر حتى تفحص عن المشخص والمعين ففى إجابتهم ببيان الغير المطابق تنبيه على خطأ السائل فى هذا الظن ، فكأن المجيب يقول ليس الأمر كما تظن من أننا من أشخاص الآدميين فنجيبك بما يعنينا ، وإنما نحن من جنس الجن والتخطئه فى السؤال وارده (قوله : إذ لا نسلم أنه) أى : من فى اللغه للسؤال إلخ.

(قوله : وأنه يصح) أى : ولا نسلم أنه يصح (قوله : بل يقال ملك) أى : بل يقال فى جوابه ملك من عند الله إلخ (قوله : كذا وكذا) أى : إلى الأنبياء من عند الله وقوله مما يفيد إلخ بيان لكذا وكذا أى وإذا كان لا يجاب إلا بذلك فتكون من : لطلب العارض المشخص لذى العلم كما مر ، فإن قلت : إن السكاكى ادعى أن من فى قوله تعالى حكايه عن فرعون : (فَمَنْ رَبُّكُما يا مُوسى)(٢) للسؤال عن الجنس قلت : كلامه ممنوع لم لا يجوز أن يكون للسؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب على أنه يجوز أن يكون الجواب من الأسلوب الحكيم إشاره إلى أن السؤال عن الجنس لا يليق بجنابه تعالى إنما اللائق السؤال عن أوصافه الكامله ، فكأنه قيل لفرعون دع السؤال عن الجنس ، فإنه معلوم البطلان ؛ لأن ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس ، بل اللائق بجنابه أن يسأل عن صفاته (قوله : أحد المتشاركين) هو بصيغه التثنيه وهو اقتصار على أقل ما يحصل فيه

١- البيت من الوافر ، وهو لشمر بن الحارث فى الحيوان ٤ / ٤٨٢ ، ٦ / ١٩٧ وخزانه الأدب ٦ / ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، والدرر ٦ / ٢٤٦ ، ولسان العرب (حسد) ، (منن) ، وجواهر الأدب ص ١٠٧.

٢- طه : ٤٩.

وهو مضمون ما أضيف إليه أى ...

******

الاشتراك ، وإلا فأى كما يسأل بها عما يميز أحد المتشاركين يسأل بها عما يميز أحد المتشاركات ، وقوله فى أمر يعمهما متعلق بالمتشاركين وأتى المصنف بهذا لزياده البيان والإيضاح للمشاركه ، إذ الأمر الذى تشارك فيه الشيئان لا يكون إلا عامّا كذا قيل ، وفيه بحث ؛ لأن المتشاركين فى دار أو مال لا يسأل بأى عما يميزهما إلا إذا جعلا داخلين تحت أمر يعمهما ولو كان ذلك الأمر يعمهما مفهوم المتشاركين فى هذا المال أو فى هذه الدار - قاله عبد الحكيم ، وحاصل ما ذكره المصنف أنه إذا كان هناك أمر يعم شيئين أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك ، وكان واحد منهما أو منها محكوما له بحكم وهو مجهول عند السائل إلا أن له وصفا عند غيره يميزه وأريد تمييزه ، فإنه يسأل بأى عن ذلك الموصوف بوصف يميزه وهو صاحب الحكم ؛ لأن العلم بالمشترك فيه وهو الأمر العام مع العلم بثبوت الحكم لأحد الشيئين المشتركين أو المشتركات لا يستلزم بالضروره العلم بتمييز صاحب الحكم من الشيئين أو الأشياء ، فيسأل بأى عن الموصوف بالوصف المميز له ، فقول المصنف عما يميز المراد عن موصوف ما يميز أى عن موصوف وصف يميز إلخ لقوله بعد أى أنحن أم أصحاب محمد ، فالمسئول عنه بأى الأشخاص الموصوفون بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد ، وسألوا عما يميز أى عن موصوف ما يميز وقوله مثل الكون إلخ تمثيل لما يميز - فتأمل.

(قوله : وهو) أى : الأمر الذى يعمهما مضمون إلخ ، اعلم أن الأمر المشترك فيه الذى قصد التمييز فيه تاره يكون هو ما أضيف إليه أى : وتاره يكون غيره فالأول كمثال المصنف ، فإنهما مشتركان فى الفريقيه ، والذى يميز أحدهما هو الوصف الذى يذكره المجيب مثل الكون أنتم أو أصحاب محمد ونحو أى : الرجلين أو الرجال عندك فالرجلان مثلا اشتركا فى الرجوليه وهو أمر يعمهما ، والذى يميز أحدهما هو الوصف الذى يذكره المجيب ، والثانى كقوله تعالى حكايه عن سليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاه والسّلام : (أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِها)(١) أى : أى الإنس والجن يأتينى بعرشها ، فإن الأقرب فيه أن الأمر المشترك فيه هو كون كل منهم من جند سليمان ومنقادا لأمره ، وبهذا تعلم

١- النمل : ٣٨.

(نحو : (أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقاماً) أی : أنحن أم أصحاب محمد) فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فی الفريقيه ، وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل : الكون كافرين قائلين لهذا القول ، ومثل : الكون أصحاب محمد عليه الصلاه والسّلام غير قائلين (و) يسأل (بكم عن العدد نحو : (سَلْ بَنِی إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيَهٍ بَيِّنَهٍ)(۱) أی : كم آيه آتيناهم؟ ...

******

ما فی قول الشارح وهو مضمون ما أضيف إليه أی ويمكن بتكلف أن يجعل الأمر المشترك فيه من هذا المثال مضمون المضاف إليه بمعنی كون كل منهما مخاطبا بالإضمار - فتأمل.

(قوله : نحو أی الفريقين إلخ) هذا حكايه لكلام المشركين لعلماء اليهود منهم معتقدون أن أحد الفريقين ثبت له الخيريه والفريقيه تصدق علی كل منهما ولم يتميز عندهم من ثبتت له الخيريه ، فكأنهم قالوا : نحن خير أم أصحاب محمد؟ وقد أجابهم اليهود بقولهم : أنتم. وقد كذبوا فی هذا الجواب ، والجواب الحق هو أصحاب محمد وكل من الجوابين حصل به التمييز (قوله : أی أنحن إلخ) هذا تفسير للفريقين (قوله : قد اشتركا فی الفريقيه) لم يقل قد اشتركا فی أمر يعمهما وهو الفريقيه لعله للإشاره إلی أن قوله فی المتن فی أمر يعمهما لا حاجه إليه إلا التأكيد ودفع التوهم - كذا قال يس ، وقد علمت ما فيه (قوله : وسألوا) أی : الكافرون أعنی : مشركی العرب أحبار اليهود (قوله : عما يميز أحدهما) فی الكلام حذف كما مر أی : وسألوا عن موصوف ما يميز أی سألوا عن الفريق الموصوف بالوصف الذی يميز أحد الفريقين عن الآخر.

(قوله : مثل الكون كافرين) اسم الكون ضمير نابت عنه أل وكافرين خبره أی : مثل كونهم كافرين ، وقوله قائلين حال من الواو فی سألوا بين بها من صدر منه القول أعنی (قوله : (أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقاماً)) (۲) ، ولو قال بدل قوله مثل الكون إلخ مثل كون الجواب أنتم وأصحاب محمد كان أخصر وأوضح (قوله : ويسأل بكم عن العدد) أی : المعين إذا كان مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره كما يقال كم غنما ملكت؟

۱- البقره : ۲۱۱.

۲- مريم : ۷۳.

أعشـرين؟ أم ثلاـثين؟ ف (مِنْ آيَةٍ) مميز كم بزيـاده من لما وقع من الفصل بفعل متعـد بين كم ومميزها كما ذكرنا فى الخبريه ، فكم هاهنا للسؤال عن العدد ، ...

******

فيقال مائه أو ألفا ، ولا يصح الجواب بألوف ومحل الاحتياج للجواب المعين لقدر العدد إذا كان السؤال بها على ظاهره كما مثلنا ، وقد يكون السؤال بها عن العدد على غير ظاهره كما فى الآيه التى ذكرها المصنف كما قال الشارح فلا يحتاج لجواب.

(قوله : أعشرين أم ثلاثين) بدل من كم (قوله : مميز كم) أى : وكم مفعول ثان لآتيناهم مقدم عليه ، وقوله فمن آيه مميز كم فى الكلام حـذف أى ، وإنما كان المعنى ما ذكر ؛ لأن من آيه مميز كم (قوله : لما وقع إلـخ) أى : لوقوع وهـذا عله لزياده من أى : فلو لم تـدخل من الزائـده على هـذا التمييز لتوهم أنه مفعول للفعل (قوله : كما ذكرنا) أى : وهذا نظير ما ذكرنا فى حكم الخبريه فى قول الشاعر سابقا (١) :

وكم ذدت عنّى من تحامل حادث

وسوره أيام حززن إلى العظم

وإن كانت كم هنا فى هذه الآيه استفهاميه على أنه يجوز أن تكون هنا خبريه والمقام لا يأباه كما بينه الزمخشرى (قوله : فكم هنا للسؤال عن العـدد) هذا صـريح فى بقاء كم على حقيقتها من الاسـتفهام ، وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسـيله إليه من حيث دلاله الجواب على كثره الآيات ففيه توبيـخ لهم بعـدم إيقاظهم مع كثره الآيات ، والفرق بين كم الاسـتفهاميه والخبريه أن الاسـتفهاميه لعـدد مبهم عنـد المتكلم معلوم عنـد المخـاطب فى ظن المتكلم والخبريه لعـدد مبهم عنـد المخـاطب ربمـا يعرفه المتكلم ، وأما المعـدود فهو مجهول فى كليهمـا ، فلـذا احتيـج إلى المميز المبين لمعـدود ولا يحـذف إلا لـدليل وأن الكلام مع الخبريه يحتمل الصـدق والكـذب بخلاـفه مع الاسـتفهاميه ، وأن المتكلم مع الخـبريه لاـ يسـتدعى جوابـا من مخـاطب ؛ لأـنه مخـبر والمتكلم مع الاستفهاميه يستدعيه ؛ لأنه

١- البيت من الطويـل ، وهو للبحترى فى الإيضـاح ص ١١٢ بتحقيق د / عبـد الحميـد هنداوى ، وفى شـرح المرشدى على عقود الجمان ص ١٢٨ ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٨٢ ، والمخاطب فى البيت أبو الصقر ممدوح البحترى.

ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ.

(و) يسأل (بكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمتى عن الزمان)

******

مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور فى مغنى اللبيب (قوله : ولكن الغرض من هذا الاستفهام هو التقريع والتوبيخ) أى : على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها وحينئذ فالمعنى : قل لهم هذا الكلام ، فإذا أجابوك بأننا آتيناهم آيات كثيره فوبخهم على عدم الاتباع مع كثره الآيات ، وإنما كان الغرض من هذا الاستفهام التقريع والتوبيخ ، وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهه بنى إسرائيل ؛ لأن الله تعالى علام الغيوب ، فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لأعلم الله نبيه بقدرها وتولى ذلك الإعلام ، فتعين أن يكون الغرض به التقريع والتوبيخ ، قيل ويصح أن يكون الاستفهام على ظاهره بأن يكون القصد أمر النبى - صلى الله عليه وسلم - أن يسأل بنى إسرائيل حقيقه ليعلم من جهتهم مقدار الآيات ؛ لأنه لم يكن يعلمها بلا إعلام وقد تكون الحكمه إنما هى فى علم مقدارها من جهتهم ، وعلى هذا فالمعنى سلهم عما آتيناهم من الآيات فيجيبونك عن عددها فإذا علمت أن كم فى الآيه مستعمله فى حقيقتها وهو الاستفهام ، وأن الغرض منه التوبيخ كما قال الشارح ، لا أنها مستعمله فى التوبيخ سقط ما قيل اعتراضا على المصنف كان المناسب ذكر هذه الآيه بعد قوله : ثم إن هذه الكلمات الاستفهاميه كثيرا إلخ ؛ لأن الكلام هنا فى الاستفهام الحقيقى ولا يصح التمثيل بذلك هنا - تأمل.

(قوله : ويسأل بكيف عن الحال) أى : الصفه التى عليها الشىء كالصحه والمرض والركوب والمشى ، فيقال كيف زيد أو كيف وجدت زيدا أى : على أى حال وجدته؟ فيقال صحيح أو مريض ويقال كيف جاء زيد فيقال راكبا أو ماشيا وليست كيف ظرفا ، وإن كان يقال فى تفسيرها فى أى حال وجدته؟ لأنه تفسير معنوى كما يقال فى تفسير الحال فى قولنا : جاء زيد راكبا أى جاء فى حاله الركوب ، وإنما هى بحسب العوامل ففى قولنا : كيف وجدت زيدا تكون مفعولا أو حالا وفى قولنا : كيف زيد تكون خبرا (قوله : عن المكان) فيقال : أين جلست بالأمس مثلا ، وجوابه أمام الأمير

ماضيا كان أو مستقبلا (وبأيان عن) الزمان (المستقبل ، قيل : وتستعمل فى مواضع التفخيم ، مثل : (يَسْئَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيامَهِ) ...

******

وشبهه ونحو : أين زيد وجوابه فى الدار ، أو فى المسجد مثلا (قوله : ماضيا كان أو مستقبلا) فيقال فى الماضى مثلا متى جئت؟ والجواب سحرا ، أو نحوه ، ويقال فى المستقبل : متى تأتى؟ فيقال بعد شهر ، وكان يمكن الشارح أن يزيد أو حالا ؛ لأنه يسأل بمتى عنه أيضا خلافا لما يوهمه اقتصاره.

(قوله : عن الزمان المستقبل) فيقال أيان يثمر هذا الغرس؟ فيقال بعد عشرين سنه مثلا ، ويقال أيان تأتى؟ فيقال بعد غد ، وظاهر المصنف أن أيان للاستقبال ولو وقع بعدها اسم نحو : أيان مرساها وقال ابن مالك إنها للمستقبل إذا وليها فعل بخلاف ما إذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى : (أَيَّانَ مُرْساها)(١) قال بعضهم : وفيه نظر ؛ لأن مرساها مراد به الاستقبال ، إذ المراد أيان الزمان الذى ترسى وتستقر فيه هل هو زمان قريب أو بعيد ، قيل إن أصل أيان : أىّ أوان فحذفت إحدى الياءين من أى ، والهمزه من أوان ، فصار أيوان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار أيان ورد ذلك بأن كسر الهمزه فيه لغه مستعمله وهو يأبى أن يكون أصله ذلك ؛ لأنه تثقيل فى مقام التخفيف اللهم إلا أن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفه ، والحق أن كون الاسم غير متمكن يأبى التصريف المذكور انتهى فنرى (قوله : قيل وتستعمل فى مواضع التفخيم) أى : فى المواضع التى يقصد فيها تعظيم المسئول عنه والتهويل بشأنه ، ثم إن هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا فى مواضع التفخيم فتكون مختصه بالأمور العظام نحو : (أَيَّانَ مُرْساها ،) و (أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ)(٢) ، وعلى هذا فلا يقال : أيان تنام كما قاله السيد ، ويحتمل أن المراد منه أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل فى غيره وهو ظاهر كلام النحويين حيث قالوا : إنها كمتى تستعمل للتفخيم وغيره (قوله : (يَسْئَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيامَهِ)) (٣) أى : فقد استعملت أيان مع يوم القيامه للتهويل والتفخيم بشأنه ، وجواب هذا

١- النازعات : ۴٢.

٢- الذاريات : ١٢.

٣- القيامه : ۶.

(وأنى تستعمل تاره بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعدها فعل (نحو : (فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)) ...

******

السؤال يومهم على النار يفتنون ، فإن قلت : إن الإخبار بأيان عن يوم القيامه مشكل ؛ وذلك لأن اسم الزمان لا يخبر به إلا عن الحدث ولا يخبر به عن الجثه ويوم القيامه كالجثه ، قلت فى الكلام حذف مضاف والتقدير : أيان وقوع يوم القيامه أى : يوم القيامه يقع فى أى زمان؟ فلم يلزم الإخبار المذكور ، فإن قلت : إن السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من أسماء الزمان يلزم عليه أن يكون للزمان زمان يقع فيه ، قلت : يجوز أن يعتبر الأخص ظرفا للأعم والعكس وما هنا من هذا القبيل ؛ وذلك لأن المستقبل أعم من يوم القيامه ؛ لأنه من النفخه الثانيه إلى دخول أهل الجنه الجنه وأهل النار النار ، واعترض على المصنف والشارح فى تمثيلهما بأيان يوم القيامه وأيان يوم الدين بأنه كلام محكى عن الإنسان الذى يحسب أن لن يجمع الله عظامه وهو لا يقصد تفخيم يوم القيامه ؛ لأنه لا يقر به ، اللهم إلا أن يقال إن التفخيم قد تحقق باعتبار أن هذا القائل يقول هذا السؤال بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء به وإنكارا عليه أو يقال : إن هذه الحكايه عن ذلك الإنسان بالمعنى وعبر فيها بما يقتضى التفخيم إشعارا بعظم اليوم نفسه ، وإن كان الجاحد لا يقر به (قوله : وأنّى) أى : الاستفهاميه وقوله تستعمل إلخ يحتمل أن تكون حقيقه فى الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك ، وأن تكون مجازا فى أحدهما ، وسيأتى فى الشارح (قوله : تاره) أى : مره بعد مره كما فى الصحاح فجردت عن بعض معناها (قوله : ويجب أن يكون بعدها فعل) أى : بخلاف كيف وظاهره أنه لا فرق بين الماضى وغيره وهو كذلك ، فالأول كالآيه المذكوره ، والثانى كقوله تعالى : (أَنَّى يُحْيِي هذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِها)(١) (قوله : (فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)) (٢) قيل : إن أنّى فى هذه الآيه غير الاستفهاميه ، إذ لو كانت كذلك لاكتفت بما بعدها ؛ لأن من شرط الاستفهام أن يكتفى بما بعده من فعل نحو : أنى يكون لى ولدا أو اسم نحو : أنى لك هذا بل هى شرطيه بمعنى كيف الشرطيه وجوابها محذوف أى : أنى شئتم فأتوا وحذف الجواب لدلاله فأتوا

١- البقره : ٢٥٩.

٢- البقره : ٢٢٣.

أی : علی أی حال ، ومن أی شق أردتم بعد أن یکون المأتی موضع الحرث. ولم یجئ : أنی زید؟ ؛ بمعنی : کیف هو؟ (وأخری بمعنی : من أین ؛ نحو : (أَنَّی لَکِ هذا)(۱))

******

علیه ، وحینئذ فتمثیل المصنف وغیره لأنی الاستفهامیه بالآیه فیه نظر ، فالأولی التمثیل بأنی یحیی هذه الله بعد موتها وفیه أن جعلها استفهامیه علی الوجه الذی ذکره الشارح ظاهر ، وحینئذ فلا حاجه لتکلف الحذف ، وذکر الضحاک أن أنی فی الآیه بمعنی متی ، وأنه معنی ثالث لها ویرده سبب النزول وهو ما روی أن الیهود کانوا یقولون : من باشر امرأته من دبرها فی قبلها جاء الولد أحول ، فذکر ذلک عند رسول الله صلی الله علیه وسلم فنزلت الآیه (قوله : أی علی أی حال) تفسیر لها بمعنی کیف ، والعامل فی أنی هذه فأتوا ، وأورد العلامه أبو حیان علی ذلک ما حاصله إن أنی إذا کانت شرطیه أو استفهامیه لها الصدر فلا یعمل فیها ما قبلها - تأمل.

وقوله علی أی حال أی : من قیام أو اضطجاع وقوله : ومن أی شق أی : من خلف أو أمام (قوله : المأتی) بفتح التاء أی مکان الإتیان (قوله : موضع الحرث) أی : وهو القبل دون الدبر ، ومما یؤید ذلک أن الله تعالی قال فی آیه : (۲)(فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَیْثُ أَمَرَکُمُ اللهُ) إذ یفهم منه أن ثم موضعا لم یؤمر بالإتیان منه ، وغیر الدبر مأمور بالإتیان منه إجماعا ، فلم یبق محل لم یؤذن فیه إلا الدبر ، وأخذ الشیعه من الآیه جواز إتیان المرأه فی دبرها ، وتأولوا الآیه علی أن المراد : فأتوا حرثکم أی : ذات الحرث وهی النساء ، فیصدق بالإتیان فی أی موضع ورد علیهم بأن الحرث بمعنی المحروث وهو القبل ، فشبه الفرج بالأرض المحروثه والمنی بالبذر والذکر بالمحراث والولد بالنبات (قوله : ولم یجیء أنی زید) أی : من غیر إیلاء الفعل لها وهذا محترز قوله : ویجب أن یکون بعدها فعل (قوله : بمعنی کیف هو) أی أصحیح أم سقیم.

(قوله : وأخری بمعنی من أین) أی : وهذه لا یجب أن یکون بعدها فعل وظاهره أن أنی فی تلک الحاله متضمنه لمعنی الاسم والحرف معا وهما الظرفیه والابتدائیه ، وسیأتی عن بعض النحاه ما یخالف ذلک.

۱- آل عمران : ۳۷.

۲- البقره : ۲۲۲.

أی : من أین لک هـذا الرزق الآتی کل یوم ، وقوله : تسـتعمل إشاره إلی أنه یحتمل أن یکون مشترکا بین المعنیین ، وأن یکون فی أحـدهما حقیقه وفی الآـخر مجازا ، ویحتمل أن یکون معناه : أین إلا أنه فی الاسـتعمال یکون مع من ظاهره ؛ کما فی قوله : من أین عشرون لنا من أنی أو مقدره ؛ کقوله تعالی : (أَنَّی لَکِ هذا)(۱) أی : من أنی ؛ أی : من أین ؛ ...

******

قـال فی عروس الأـفراح : والفرق بین أنی ومن أین أن أنی سؤال عن المکان الـذی دخل فیه الشـیء ومن أین سؤال عن المکان الذی برز عنه الشیء. اه.

(قوله : أی من أین لک هـذا الرزق إلـخ) أی : ولیس المراد کیف لک هـذا بـدلیل قولها قالت هو من عنـد الله (قوله : الآتی کل یوم) لأنه کان یجد عندها فاکهه الشـتاء فی الصـیف وفاکهه الصیف فی الشتاء ، ثم إنه لیس المراد المکان حقیقه ، وإنما یراد به ما یراد من قولهم من أی وجه نلت ما نلت؟ (قوله : وقوله تسـتعمل) أی : دون أن یقول وضـعت (قوله : إشاره إلی أنه) أی أنی ، وقوله مشترکا أی : اشتراکا لفظیا ، وقوله : بین المعنیین.

أی : معنیی کیف ومن أین (قوله : ویحتمل أن یکون إلخ) عطف علی یحتمل الأول أی : وإشاره إلی أنه یحتمل أن یکون معناه إلـخ ، وحاصـل کلام الشارح أن المصـنف عبر بتسـتعمل إما للإشاره إلی أنه أی أنی یحتمل أن یکون مشترکا بین المعنیین وأنه حقیقه فیهمـا وأن یکون حقیقه فی أحـدهما مجـازا فی الآـخر ، وإما للإشاره إلی ما قاله بعض النحاه : إن أنی إذا لم تکن بمعنی کیف معنـاه أین دائمـا ، لکن تکون من قبلهـا إمـا مقـدره کما فی الآیه أو ظاهره کما فی البیت ؛ وذلک لأن قول المصـنف إنها تسـتعمل بمعنی من أین صادق بما إذا کان ذلک علی جهه إضـمار من أو بدونه ، والحاصل أن المصنف إنما عبر بتستعمل دون وضعت إشاره إلی أنه یحتمل احتمالات ثلاثه ، وهذا ما یفیده کلام المطول ، وسم.

والـذی فی الحفیـد أن قوله : ویحتمل متعلق بالاسـتعمال الثانی الذی ذکره المصـنف بقوله وأخری بمعنی : من أین ، وأن الأولی للشارح أن یقول وقوله : بمعنی من أین معناه : أین فیکون نصا فی تعلقه بالاستعمال الثانی.

۱- آل عمران : ۳۷.

على ما ذكره بعض النحاه (ثم إن هذه الكلمات) الاستفهاميه (كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام) مما يناسب المقام بحسب معونه القرائن (كالاستبطاء ؛ نحو : كم دعوتك ، والتعجب ؛ نحو : (ما لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ)(۱) ...

******

(قوله : ويحتمل أن يكون معناه) أى : معنى أنى وقوله : أين أى لا- مجموع من أين وقوله : إلا أنه أى أنى (قوله : من أين إلخ) خبر مقدم ، وعشرون : مبتدأ مؤخر ، ولنا : صفه له وقوله من أنى الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله أى : من أنى عشرون لنا والجمله مؤكده لما قبلها ، ويحتمل أن يكون تأكيدا ، فالمراد من أين وجود الفصل. اه يس.

(قوله : على ما ذكره إلخ) متعلق بقوله أن يكون معناه إلخ (قوله : ثم إن هذه الكلمات إلخ) إنما عبر بالكلمات ليشمل الاسم منها والحرف (قوله : كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام) أى : الذى هو أصلها فيكون استعمالها فى ذلك الغير مجازا لمناسبه بين المعنى الأصلى وذلك الغير مع وجود القرينه الصارفه عن إراده ذلك المعنى الأصلى الذى هو الاستفهام وما ذكرناه من أن استعمال تلك الكلمات الاستفهاميه فى تلك المعانى المغايره للاستفهام مجاز هو ما يفيده كلام الشارح فى المطول ، والظاهر أنه مجاز مرسل كما يأتى بيانه (قوله : بحسب معونه) أى إعانه القرائن الداله على تعيين ما يناسب المقام وهو متعلق بتستعمل أو بمحذوف أى وتعيين ذلك الغير (قوله : كالاستبطاء) أى : تأخر الجواب (قوله : نحوكم دعوتك) أى : نحو قولك لمخاطب دعوته فأبطأ فى الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام المتكلم عن عدد الدعوه لجهله به ، إذ لا- يتعلق به غرض فقرينه الابطاء مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ومع جهل المخاطب بالعدد داله على قصد الاستبطاء والعلاقه السببيه ، وبيان ذلك أن السؤال عن عدد الدعوه الذى هو مدلول اللفظ مسبب عن الجهل بذلك العدد والجهل به مسبب عن كثرته عاده ، إذ يبعد جهل القليل وكثرته مسببه عن الاستبطاء ، فأطلق اسم المسبب وأراد السبب ولو بوسائط ، والأولى إسقاط الوسائط التى لا حاجه لها ، وذلك بأن تقول الاستفهام عن عدد

۱- النمل : ۲۰.

لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه الصلاه والسّلام إلا بإذنه فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه فى عدم إبصاره إياه ، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشاف : نظر سليمان إلى مكان الهدهد فلم يبصره فقال : مالى لا أرى؟ ؛ على معنى أنه لا يراه ...

******

الدعاء مسبب عن تكرير الدعوه وتكريرها مسبب عن الاستبطاء فهو من باب استعمال اسم المسبب فى السبب ، ومثل ما قيل هنا يقال فيما مثل به أيضا من قوله تعالى (مَتى نَصْرُ اللهِ)(۱) فالاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بذلك الزمن والجهل به يستلزم استبعاده عاده أو ادعاء ، إذ لو كان قريبا كان معلوما بنفسه أو بأماراته الداله عليه واستبعاده يستلزم استبطاءه (قوله : لأنه) أى : الهدهد كان لا يغيب إلخ وهذا عله لمحذوف أى : وإنما كان الغرض من هذا التركيب التعجب ؛ لأنه إلخ (قوله : فى عدم إبصاره) أى : وهو عدم إبصاره له ، ففى بمعنى من البيانيه ، أو أنه من ظرفيه المطلق فى القيد أى : تعجب من حال نفسه المتحقق فى عدم إبصاره إياه كذا ذكر بعضهم ، وهذا مبنى على أن المستفهم عنه عدم إبصاره ، وليس كذلك ، إذ معنى العباره أى شىء ثبت لى فى حال كونى لا أرى الهدهد أى : أى حاله حصلت لى منعتنى رؤيته ، فالأولى أن يقال المعنى تعجب من حال نفسه فى وقت عدم إبصاره ، فالمراد بحال نفسه هنا الحاله التى قامت به وقت عدم رؤيه الهدهد مع حضوره بحسب ظنه أولا فكانت سببا لعدم الرؤيه ، وتلك الحاله إما غفله بصره ، أو مرض عينيه ، أو نحو ذلك (قوله : ولا يخفى إلخ) عله لمحذوف عطف على قوله تعجب من حال نفسه أى : لأنه استفهم عنها ، إذ لا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل : كسليمان عن حال نفسه ؛ لأن العاقل أدرى بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنها من الغير ، ولما امتنع حمل الكلام على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤيه حمل على التعجب مجازا ؛ لأن السؤال عن الحال وهو السبب فى عدم الرؤيه يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤيه يستلزم التعجب وقوعا أو ادعاء ، إذ التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من إدراك الأمور القليله الوقوع

۱- البقره : ۲۱۴.

وهو حاضر لساتر ستره ، ...

******

المجهوله السبب ، فاستعمال لفظ الاستفهام فى التعجب مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم فى اللازم وما ذكره الشارح من أن العاقل لا- يستفهم عن حال نفسه من الغير لا- يرد عليه أن المريض يسأل الطبيب عن حاله ؛ لأن المريض إنما يسأله عن سبب مرضه أو عما ينفعه لا- عن كونه مريضا ، ثم إن ما ذكره الشارح من أنه لا- معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ظاهر بالنسبه للأحوال التى لا- تخفى على صاحبها كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه ، فلا يقال ما حالى أى : أنا نائم أو قاعد أو أنا جائع أو لا ، وأما الأحوال المنفصله ، أو ما فى حكمها مما تخفى عليه فيجوز أن يستفهم الإنسان عنها كأن يقال ما بالى أوذى دون سائر المسلمين أى : ما السبب الذى صار متعلقا بى وحالا من أحوالى فأوجب أذيتى ، ومن المعلوم أن السبب فى عدم رؤيته للهدهد حال منفصله عنه ، وحينئذ فلا- يتم ما ذكره الشارح من التعليل ، ولما أمكن حمل السؤال فى الآيه على الحال المنفصله التى يمكن السؤال عنها أجرى الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقى عند الزمخشرى ، وإليه أشار الشارح بقوله وقول صاحب الكشاف إلخ ، وهو مبتدأ خبر يدل إلخ (قوله : وهو حاضر) أى : والهدهد حاضر وهذه الجمله حاليه ، وقوله لساتر متعلق بقوله لا يراه ، وحاصله أن سليمان جازم بعدم رؤيته مع حضوره ومتردد فى السبب المانع له من الرؤيه مع حضوره هل هو ساتر ستره عنه ، أو غير ذلك ككونه خلفه أو على يمينه أو يساره ، فسأل الحاضرين عن ذلك السبب الذى منعه فقال لهم : (ما لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ)(1) أى : ما السبب فى عدم رؤيتى له والحال أنه حاضر هل هو ساتر ستره عنى أو غير ذلك ككونه خلفى كذا قرر شيخنا العدوى ، ويوافقه ما فى ، سم ، وفى ابن يعقوب فى بيان كلام الزمخشرى : المذكور هنا ما محصله أن سليمان لما نظر لمكان الهدهد فلم يبصره تردد فى السبب المانع له من الرؤيه هل هو ساتر تعلق به فمنعه من الرؤيه مع كونه حاضرا ، أو ليس هو ساترا مع كونه حاضرا ، بل غيبته فلما تردد فى ذلك السبب سأل الحاضرين عن ذلك السبب الذى أوجب له منع الرؤيه من

١- النمل : ٢٠.

أو غير ذلك ، ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول : أهو غائب؟ كأنه يسأل عن صحه ما لاح له ؛ يدل أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال ؛ ...

******

كونه ساترا أو غيبته عنه بلا إذن ، فقال لهم : مالى لا أرى الهدهد أى : ما السبب فى عدم رؤيتى له هل هو ساتر ستره عنى مع كونه حاضرا أو غيبته بلا إذن. اه.

وربما كان التقرير الأول أقرب لكلام شارحنا ، وعلى كل من التقريرين فالمسئول عنه ليس حالا من أحوال نفسه - فلذا صح السؤال عنه (قوله : وهو حاضر) لظنه حضوره.

(قوله : أو غير ذلك) أى : ككونه خلفه (قوله : ثم لاح) أى ظهر له لا على وجه الجزم بدليل قوله بعد ذلك كأنه يسأل إلخ (قوله : فأضرب عن ذلك) أى : عما ذكر من الجزم بحضوره المشار له بقوله وهو حاضر ، والمراد أضرب السؤال الذى كان على وجه الاحتمال وتساوى الأمرين والاحتمال الأول هنا يناسب الاحتمال الأول المذكور سابقا ، والثانى هنا يناسب الثانى فيما مر وقوله فأضرب عن ذلك أى : حال كونه مستفهما بقوله أم كان من الغائبين أى : بل أكان من الغائبين فأم منقطعه لا متصله ؛ لأن شرطها وقوع الهمزه قبلها (قوله : كأنه يسأل عن صحه ما لاح له) أى : هل ما لاح له من كونه غائبا صحيح أم لا وضمير كأنه لسليمان (قوله : يدل على أن الاستفهام على حقيقته) كذا فى بعض النسخ من غير زياده لا قبل يدل وهى ظاهره ويوافقها ما قاله العلامه السيد فى شرح المفتاح ونصه الذى يظهر مما ذكره صاحب الكشاف حمل مالى على حقيقه الاستفهام ، فيكون المعنى أى أمر ثبت لى وتلبس بى فى حال عدم رؤيتى الهدهد أهناك ساتر أو مانع آخر. اه.

وفى بعض النسخ لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته بإدخال لا على يدل وهذه النسخه مشكله ، فإن قوله على معنى أنه لا يراه لساتر أو غير ذلك والحال أنه حاضر صريح فى أنه استفهام حقيقى عن السبب الذى أوجب منع الرؤيه ما هو؟ وأجيب عن هذه النسخه بأن مراد الشارح عدم الدلاله قطعا لاحتمال إراده التعجب وهذا لا ينافى ظهوره فى حقيقه الاستفهام كما قال السيد فلا مخالفه بين كلام الشارح

نحو : (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ)(۱) والوعيد ؛ كقولك لمن يسىء الأدب : ألم أؤدب فلانا ...

******

حتى على هذه النسخه وبين كلام السيد وحاصل ما فى المقام أن عدم الرؤيه قد يكون لحائل فى جانب الرائى ، وقد يكون لحائل فى جانب المرئى فقوله : (ما لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ) إن كان استفهاما عن حائل فى جانب الرائى يوجب عدم الرؤيه فلا يمكن حمل الاستفهام على حقيقته ، إذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب ، وإن كان استفهاما عن حائل فى جانب المرئى يوجب عدم الرؤيه كالساتر ، فيجوز أن يكون الاستفهام على حقيقته ، فإن قصد به التعجب وجهل إراده المعنى الحقيقى بمجرد الانتقال كان كنايه وإن قصد به المعنى الحقيقى مع التعجب كان من مستتبعات الكلام ، وبهذا ظهر الجمع بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه للتعجب وظهر الجمع بين كلام الشارح من أن كلام صاحب الكشاف لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته على النسخه الثانيه وبين كلام السيد فى شرح المفتاح القائل أن كلام صاحب الكشاف ظاهر فى أن الاستفهام على حقيقته لما علمت أن مراد الشارح عدم الدلاله قطعا ومراد السيد ظهوره فى حقيقه الاستفهام. اه عبد الحكيم.

(قوله : (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ)) أى : فليس القصد الاستفهام عن مذهبهم ، بل التنبيه على ضلالهم وأنهم لا مذهب لهم ينجون به والعلاقه بين الاستفهام المدلول لذلك اللفظ وبين التنبيه المذكور اللزوم وبيان ذلك أن الاستفهام عن الشىء : كالطريق فى هذا المثال يستلزم تنبيه المخاطب عليه ، وتوجيه ذهنه إليه ، فإذا سلك طريقا واضح الضلاله كان ذلك غفله منه عن الالتفات لتلك الطريق ، فإذا نبه عليه ووجه ذهنه إليه كان تنبيها له على ضلاله ، فالاستفهام عن ذلك يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا.

قال السيد : فاستعمال صيغه الاستفهام فى التنبيه المذكور من استعمال اسم الملزوم فى اللازم ، قال عبد الحكيم : ولك أن تجعل اللفظ مستعملا فى الاستفهام ليتوصل

۱- التكوير : ۲۶.

إذا علم) المخاطب (ذلك) وهو أنك أدبت فلانا ؛ فيفهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال.

(والتقرير) أى : حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه ...

******

به إلى التنبيه على طريق الكنايه أو يجعل اللفظ مستعملا فى الاستفهام مع التنبيه على أنه من مستتبعات الكلام ، وكذا يقال فيما سيجىء بعد ، واعلم أن استعمال أداه الاستفهام فى التنبيه المذكور دون التوبيخ بكونه طريق ضلال يتضمن معنى لطيفا وهو الإشاره إلى أن كون ذلك الأمر ضلالا أمر واضح يكفى فى العلم به مجرد الالتفات وإيهام أن المخاطب أعلم بتلك الطريق من المتكلم من حيث إتيانه له بالاستفهام الذى من شأنه أنه إنما يوجه لمن هو أعلم بالمستفهم عنه ، وكثيرا ما يؤكد استعمال الاستفهام فى التنبيه على الضلال بالتصريح بالضلال ، فيقال لمن ضل عن طريق الصواب : يا هذا إلى أين تذهب قد ضللت فارجع؟ وبهذا تعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو عن الإنكار والنفى (قوله : إذا علم المخاطب ذلك) هذا ظرف لمحذوف أى : وإنما يكون هذا وعيد إذا علم المخاطب المسىء للأدب ذلك التأديب الحاصل منك لفلان أى : وأنت تعلم أنه يعلم ذلك فلا يحمل كلامك حينئذ على الاستفهام الحقيقى ؛ لأنه يستدعى الجهل وهو عالم أنك عالم بتأديب فلان ، بل يحمله على مقصودك من الوعيد بقرينه كراهيتك للإساءه المقتضيه للزجر بالوعيد ، والعلاقه بين الاستفهام والوعيد اللزوم ، فإن الاستفهام ينبه المخاطب على جزاء إساءه الأدب ، وهذا يستلزم وعيده لاتصافه بإساءه الأدب فهو مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم فى اللازم ، ولك أن تجعل الكلام من قبيل الكنايه بأن تجعل اللفظ مستعملا فى الاستفهام لينتقل منه إلى الوعيد أو مستعملا فيهما على أن يكون الوعيد من مستتبعات الكلام.

(قوله : والتقرير) أى : الاعتراض بالشىء واستعمال صيغه الاستفهام فى ذلك مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد ، كما يأتى بيانه (قوله : أى حمل المخاطب) من إضافه المصدر للمفعول أى : حمل المتكلم المخاطب على الاعتراف بالأمر الذى استقر عنده من ثبوت شىء أو نفيه كما يأتى فى نحو : (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ)(1) و (أَأَنْتَ

١- الزمر : ٣۶.

وإلجاؤه إليه (بإيلاء المقرر به الهمزه) أى : بشرط أن يذكر بعد الهمزه ما حمل المخاطب على الإقرار به (كما مر) فى حقيقه الاستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزه ؛ تقول : أضربت زيدا؟ ...

******

قُلْتَ لِلنَّاسِ)(1) الآيه (قوله : وإلجائه إليه) أى : إلى الإقرار ، والإلجاء قوه الطلب ، وهذا تفسير لما قبله وإلجاء المخاطب للاعتراف بالأمر يكون لغرض من الأغراض كأن يكون السامع منكرا لوقوع ذلك الفعل من المخاطب فتريد أن يسمعه منه من غير قصد لحقيقه الاستفهام المستلزم للجهل ، أو يكون فى السماع منه تلذذ بسبب المراجعه فى الخطاب (قوله : بإيلاء إلخ) متعلق بمحذوف حال أى حال كونه ملتبسا بإيلاء المقرر به وهو ما يعرفه المخاطب للهمزه والحال تفهم الشرطيه ، ولذا قال الشارح أى : بشرط أن يذكر إلخ (قوله : ما حمل المخاطب إلخ) أى : لفظ حمل المخاطب بقرينه قوله يذكر (وقوله : على الإقرار به) أى : بمدلوله (قوله : من إيلاء المسئول عنه الهمزه) أى : فإذا صرف الاستفهام للتقرير كان الوالى للهمزه هو المقرر به ؛ لأن التقرير أى : حمل المخاطب على الإقرار تابع للاستفهام ؛ لأن الجواب فى الاستفهام إقرار فالاستفهام مستلزم لحمله على الإقرار فى الجمله فيعتبر فى التقرير ما يعتبر فى أصله ، والكاف فى قول المصنف كما مر للتشبيه أى : إيلاء مثل الإيلاء الذى مر فى حقيقه الاستفهام ، وتوضيحه أن الهمزه قد سبق أنها تأتى للاستفهام ، وقد تأتى للتقرير وللإنكار فإذا أتت لهما وليها المقر به والمنكر كما يليها المستفهم عنه فى حال كونها للاستفهام ، وحينئذ فيأتى فى حاله كونها للتقرير ، والإنكار التفصيل الذى مر فى الاستفهام من كون المقرر به أو المنكر إما الفعل أو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرها من الفضلات ، فمتى كان المقرر به أو المنكر واحدا من هذه كان واليا للهمزه كما أن المستفهم عنه إما أن يكون هو الفعل أو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرها من الفضلات فمتى كان المستفهم عنه واحدا من هذه كان واليا للهمزه.

۱- المائده : ۱۱۶.

فی تقریره بالفعل ، وأأنت ضربت؟ فی تقریره بالفاعل ، وأزیدا ضربت؟ فی تقریره بالمفعول ؛ وعلی هذا القیاس. وقد یقال : التقریر بمعنی التحقیق والتثبیت ؛ فیقال : أضربت زیدا؟ ...

******

(قوله : فی تقریره) أی : المخاطب بالفعل أی : إذا أردت أن تحمله علی الإقرار بالفعل فأنت عالم بأنه ضربه ولکن قصدت تقریره بالفعل لغرض من الأغراض التی مرت ونحوها (قوله : وأأنت ضربت فی تقریره بالفاعل) أی : المعنوی لا الاصطلاحی لأن أنت مبتدأ ومثله قوله تعالی حکایه (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بِآلِهَتِنا یا إِبْراهِیمُ)(۱) إذ لیس مراد الکفار حمله علی الإقرار بأن کسر الأصنام قد کان ، بل حمله علی الإقرار بأن الکسر لم یکن إلا منه ، ویدل لهذا إشارتهم للفعل فی قوله تعالی (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا) فإنها تقتضی أن المطلوب الإقرار بالفاعل لا بالفعل وقول إبراهیم لهم بل فعله کبیرهم هذا ولو کان التقریر بالفعل لکان الجواب فعلت أو لم أفعل (قوله : وعلی هذا القیاس) أی : قیاس بقیه الفضلات فتقول : أفی الدار زید فی تقریره بالمجرور ، وأراکبا جئت فی تقریره بالحال.

(قوله : وقد یقال التقریر بمعنی التحقیق والتثبیت) أی : کما یقال بمعنی حمل المخاطب علی الإقرار بما یعرفه أی : أنه یطلق بإطلاقین بطریق الاشتراک والذی قصده المصنف من المعنیین هو المعنی الأول أعنی : حمل المخاطب علی الإقرار بما یعرفه ، ولذا اقتصر الشارح علیه فی حل المتن والدلیل علی أن المصنف قصد ذلک المعنی لفظ به فی قوله بعد إیلاء المقرر به ، إذ لو قصد المعنی الآخر لقال بإیلاء المقرر وحذف قوله به ، وعطف التثبیت علی التحقیق فی کلام الشارح للتفسیر ، فالمراد بالتحقیق تحقیق النسبه وتثبیتها ، واعلم أن استعمال الاستفهام فی کل من معنیی التقریر مجاز مرسل والعلاقه فی الأول الإطلاق والتقیید ؛ وذلک لأن الاستفهام طلب الإقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم ، فاستعمل لفظه فی مطلق طلب الإقرار ، ثم فی طلب الإقرار من غیر سبق جهل ، وقول بعضهم العلاقه اللزوم ؛ لأن الاستفهام عن أمر معلوم للمخاطب یستلزم حمله

۱- الأنبیاء : ۶۲.

بمعنى أنك ضربته البته (والإنكار كذلك ؛ نحو : (أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ)(۱) أى : ...

******

على إقراره لكونه معلوما له فيه أن اللزوم لا يكفى فى بيان العلاقه لوجوده فى جميع العلاقات ، والعلاقه فى الثانى قيل الإطلاق والتقييد ؛ لأن الاستفهام عن الشىء يستلزم تحقيقه وتثبيته بالجواب ، فاستعمل اللفظ فى مطلق التحقيق والتثبيت ، وفيه أن هذا ليس هو الإطلاق والتقييد المعتبر علاقه كما هو ظاهر ، وقيل إن العلاقه اللزوم ؛ لأن الاستفهام يلزمه التحقيق والتثبيت وفيه ما مر من البحث ، فلعل الأولى أن استعمال الاستفهام فى التحقيق على طريق الكنايه أو أنه من مستتبعات الكلام كما مر (قوله : بمعنى أنك ضربته البته) قال سم : ينبغى أن يكون المراد أنه إن كان ضرب المخاطب مجهولا لنفسه فالمقصود إخباره به على وجه التثبيت ، وإن كان معلوما له فالمقصود تثبيت إعلامه بكونه معلوما كأنه يقول : هذا معلوم قطعا فلا تطمع فى إنكاره – فتأمل.

(قوله : والإنكار) بالجر عطف على الاستبطاء وقوله كذلك حال من الإنكار والمشار إليه التقرير أى : حال كون الإنكار مماثلا للتقرير فى إيلاء المنكر الهمزه فقول الشارح بإيلاء إلخ بيان للمراد من التشبيه ، وانظر لم فصل الشارح بين المفسر والمفسر بالمثال وذكر مثالا لما يكون المنكر فيه المفعول مع أن مثال المصنف وهو قوله : (أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ) مثال له فلو ذكر التفسير قبل المثال ، ووطّأ لمثال المصنف بقوله : والمفعول كان أحسن وفى بعض النسخ إسقاط المثال بعد قوله كذلك ، وعليه فلا إشكال ، والعلاقه بين الاستفهام والإنكار أن المستفهم عنه مجهول ، والمجهول منكر أى : ينفى عنه العلم ، فاستعمل لفظ الاستفهام فى الإنكار لهذه الملابسه المصححه للمجاز الإرسالى بمعرفه القرائن الحاليه – قاله ابن يعقوب ، وذكر غيره أن إنكار الشىء بمعنى كراهته والنفره عن وقوعه يستلزم عدم توجه الذهن إليه وهو يستلزم الجهل به ، والجهل يقتضى الاستفهام ، والأحسن أن يقال : إن استعمال الاستفهام فى الإنكار إما كنايه ، أو أنه من مستتبعات الكلام كما مر (قوله : أغير الله تدعون) فالدعاء مسلم ، والمنكر كون المدعو

۱- الأنعام : ۴۰.

بإيلاء المنكر الهمزه كالفعل فى قوله :

أتقتلنى والمشرفىّ مضاجعى

والفاعل فى قوله تعالى (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ)(١) والمفعول فى قوله تعالى (أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا)(٢) ...

******

غير الله (قوله : بإيلاء إلخ) وذلك لأن مآل الإنكار إلى النفى ، فكما أن أداه النفى تدخل على ما أريد نفيه ، كذلك تدخل أيضا على ما أريد إنكاره من الفعل وما بعده (قوله : أتقتلنى إلخ) (٣) تمامه :

ومسنونه زرق كأنياب أغوال

قال الشارح فى أول بحث التشبيه أى : أيقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى ، والحال إن مضاجعى سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محدوده النصال صافيه مجلوه. اه.

وهذا يقتضى أن قوله : أتقتلنى بالياء التحتيه لا بصيغه الخطاب ، وإنما لم يكن هذا من إنكار الفاعل أعنى : كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلا ، وإنما يقتله غيره ؛ لأن الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل حيث قال : والمشرفى إلخ ، فإنه مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره ؛ لأنه معه لكل أحد لا لهذا الرجل فقط ، وحينئذ فلا يكون الإنكار متوجها للفاعل لعجزه بوجود المانع فتعين أن يكون الإنكار متوجها إلى نفس الفعل (قوله : والفاعل) أى : اللغوى لا الاصطلاحى كما مر (قوله : (أَهُمْ يَقْسِمُونَ) إلخ) أى : فالمنكر كونهم هم القاسمين لا نفس القسمه للرحمه ؛ لأن القاسم لها هو الله تعالى (قوله : (أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا)) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به إنكار ، وهذا بخلاف قوله تعالى : (أَتَتَّخِذُ أَصْناماً آلِهَةً)(٤) فإن الاتخاذ منكر وغير مسلم

١- الزخرف : ٣٢.

٢- الأنعام : ١٤.

٣- البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٥٠ ، وفى المفتاح ص ٣٥٢ ، والكامل ج ٢ ص ٧١ ، والإيضاح ص ٣٣٦.

٤- الأنعام : ٧٤.

وأما غير الهمزه فيجيء للتقرير والإنكار ، لكن لا يجرى فيه هذه التفاصيل ، ولا يكثر كثره الهمزه ؛ فلذا لم يبحث عنه (ومنه) أى : من مجيء الهمزه للإنكار (: (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ)(۱) أى : الله بكاف له) لأن إنكار النفى نفى له ...

******

(قوله : وأما غير الهمزه إلخ) هذا جواب عما يقال إن تقييد المصنف بالهمزه فى قوله بإيلاء المقرر به الهمزه ، وقوله بعد والإنكار كذلك يقتضى أن كلا من التقرير والإنكار لا يكون بغير الهمزه ، وليس كذلك (قوله : فيجيء للتقرير والإنكار) هذا جواب أما ، وقد حذف جوابها فى المطول ، وهو سائغ (قوله : هذه التفاصيل) أى : من أن التقرير يكون لما وليها من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات ، ومن أن الإنكار كذلك يكون لما وليها من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات ووجه ذلك أن غيرها إنما يكون لشيء مخصوص ، فهل مثلا موضوعه لطلب التصديق ، فإذا استعملت فى التقرير أو الإنكار كانت لتقرير النسبه الحكميه أو إنكارها فقط ، كما يقال : هل زيد عاجز عن أذيتى عند ظهور عجزه وغير هل من أدوات الاستفهام يعنى ما عدا الهمزه إنما يكون للتقرير بما يطلب تصوره بها وهو مدلو ؛ لأنها أو لإنكاره من العدد والزمان والمكان والحال والعاقل وغيره ككم أعنتك ، ومن ذا ضربت ، وما ذا صنعت معكم عند قيام القرينه فى الكل على أن المراد التقرير أو الإنكار ، وحينئذ فلا يتأتى فى غير الهمزه أن يكون لتقرير أو إنكار كل ما وليها من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيره من الفضلات (قوله : ومنه (أَلَيْسَ اللهُ) إلخ) إنما فصله ؛ لأن فيه الاعتبارين إنكار النفى وتقرير الإثبات أو لما فى هذا المثال من الخلاف كما يأتى بيانه (قوله : للإنكار) أى : الإبطالى كما فى المغنى.

(قوله : ((أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ)) أى : فليس المراد به الاستفهام ، بل المراد إنكار ما دخلت عليه الهمزه وهو عدم الكفايه فيكون المراد الإثبات ، فلذا قال المصنف أى : الله كاف له فإنكار النفى ليس مقصودا بالذات ، بل وسيله للإثبات على أبلغ وجه وهذا الكلام رد على من يتوهم من الكفره أن الله تعالى ليس بكاف عبده (قوله : لأن إنكار النفى نفى له) أى : للنفى وهذه مقدمه صغرى والكبرى المذكوره فى المتن ومجموعهما

۱- الزمر : ۳۶.

(ونفى النفى إثبات وهـذا) المعنى (مراد من قال : إن الهمزه فيه للتقرير) أى : لحمل المخاطب على الإقرار (بما دخله النفى) وهو : " الله كـاف" (لاـ بـالنفى) وهو : ليس الله كـاف ، فـالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الـذى دخلت عليه الهمزه ، بل بما يعرف المخاطب ...

******

دليـل على مـا ذكر من أن المراد من الآـيه الإثبـات (قوله : ونفى النفى إثبـات) أى : للمنفى وإنمـا كان كـذلك ؛ لأنه لا واسطه بينهمـا ، فحيث انتفى أحـدهما ثبت الآـخر قـال سم وإذا تـأملت أمثله الإنكـار وجـدت معنى النفى فى جميعها ، لكن تاره يكون لنفس المـذكور وتاره يكون للياقته وانبعاثه كما فى أعصـيت ربك الآتى ، وبهذا تعلم صـحه إطلاق أن الاسـتفهام الإنكارى فى معنى النفى (قوله : وهـذا المعنى) أى : تحقيق أن الله تعـالى كاف عبـده (قوله : إن الهمزه فيه) أى : فى هـذا التركيب وهو أليس الله بكاف عبده (قوله : للتقرير بما دخله النفى) وعلى هذا فيصح أن يقال : إن الهمزه فيه للتقرير كما يصح أن يقال : إنها للإنكار ، ومثـل : (أَلَيسَ اللهُ بِكـافٍ عَبْـدَهُ) قوله تعـالى (أَلَمْ نَشْـرَحْ لَكَ صَـدْرَكَ)(١) و (أَلَمْ يَجِـدْكَ يَتِيماً)(٢) فقـد يقـال : إن الهمزه للإنكـار وقـد يقـال : إنهـا للتقرير وكلاهمـا حسـن فعلم أن التقرير ليس يجب أن يكـون بمـا دخلت عليه الهمزه ، بـل بمـا يعرفه المخـاطب من الكلاـم الـذى دخلت عليه الهمزه من إثبـات كما فى آيه (أَلَيسَ اللهُ بِكافٍ عَبْـدَهُ) أو نفى كما فى آيه (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ)(٣) إلخ ومن هذا تعلم أن شـرط المصـنف فيما سبق إيلاء المقرر به الهمزه ليس كليا - كذا ذكر الفنرى ، وفى الغنيمى : إن قلت : إن جعـل الهمزه فيمـا ذكر للتقرير لاـ يناسب مـا مر للمصـنف من أن المقرر به يجب أن يلى الهمزه والوالى للهمزه هنا النفى والهمزه ليست لتقريره ، بل لتقرير المنفى قلت ما سبق محمول على ما إذا أريد التقرير بمفرد من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيرها فمتى أريـد التقرير بواحـد منها وجب أن يلى الهمزه وما هنا محمول على ما إذا أريـد التقرير بالحكم ، فإذا أريد ذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهمزه ، بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم الذى اشتمل عليه الكلام الذى فيه الهمزه ، وإن لم يكن واليا لها كما ذكره الشارح. اه.

١- الشرح : ١.

٢- الضحى : ٦.

٣- المائده : ١١٦.

من ذلک الحکم إثباتا أو نفیا ؛ وعلیه قوله تعالی : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِی وَأُمِّی إِلَهَیْنِ مِنْ دُونِ اللهِ)(۱) فإن الهمزه فیه للتقریر ؛ أی : بما یعرفه عیسی علیه الصلاه والسّلام من هذا الحکم ، لا بأنه قد قال ذلک ؛ فافهم. وقوله : والإنکار کذلک – دل علی أن صوره إنکار الفعل أن یلی الفعل الهمزه ، ...

******

وهو موافق لما ذکره الفنری من أن اشتراط المصنف فیما سبق إیلاء المقرر به الهمزه لیس کلیا ، وذکر العلامه یس : أن قول الشارح فالتقریر لا یجب إلخ أی : عند القائل : إن الهمزه فی الآیه المذکوره ونحوها للتقریر : کالزمخشری فی بعض المحال لا عند المصنف ؛ لأن الهمزه فی هذا عنده للإنکار لا للتقریر ، وإن قول من قال : إن قول المصنف سابقا والتقریر بإیلاء المقرر به الهمزه لا یصح کلیا فیه نظر ؛ لأن المصنف لا یوافق هذا القائل فی جعل الهمزه للتقریر فی هذا ، بل جعلها للإنکار ، ولا شک أن المنکر ولی فیها الهمزه ولما فی هذا المثال من الخلاف فصله بقوله ومنه ، وحینئذ فکلام المصنف یصح کلیا علی مختاره.

(قوله : من ذلک الحکم) أی : مما یتعلق بذلک الحکم الداخله علیه الهمزه مثلا : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ) إلخ الحکم فیه ثبوت قوله للناس اتخذونی فی إلخ ، والذی یتعلق به عدم القول لهم ذلک (قوله : إثباتا أو نفیا) تعمیم فیما یعرفه المخاطب من الحکم الذی اشتمل علیه الکلام الذی فیه الهمزه أی : کان ما یعرفه المخاطب إثباتا أو نفیا أی : ذا إثبات أو نفی أو مثبتا أو منفیّا (قوله : وعلیه) أی : وقد ورد علیه أی : علی النفی (قوله : بما یعرفه عیسی من هذا الحکم) أی : مما یتعلق بهذا الحکم وهو أنه لم یقل اتخذونی وأمی ألهین من دون الله ، فإذا أقر عیسی بما یعلم وهو أنه لم یقل ذلک انقطعت أوهام الذین ینسبون إلیه ادعاءه الألوهیه وکذبهم إقراره وإقامه الحجه علیهم (قوله : لا بأنه قد قال ذلک) أی : لا التقریر بأنه قد قال ذلک ، إذ قول هذا مستحیل فی حقه علیه السلام ، ثم إن ظاهره أنه لو کان التقریر علی ظاهره کان بالفعل مع أن الذی ولی الهمزه الفاعل فعلی مقتضاه کان الظاهر أن یقول لا بأنه قد قال ذلک دون غیره (قوله : وقوله) مبتدأ

۱- المائده : ۱۱۶.

ولما كان له صوره أخرى لا يلى فيها الفعل الهمزه – أشار إليها بقوله : (ولإنكار الفعل صوره أخرى وهى نحو : أزيدا ضربت أم عمرا؟ لمن يردد الضرب بينهما) من غير أن يعتقد تعلقه ، فإذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن أصله ...

******

وجمله الإنكار كذلك مقول القول وقوله دل خبر قوله يعنى أن قول المصنف والإنكار كذلك دل بعمومه على ما قاله الشارح كما هو ظاهر ، إذ هو ليس مقصورا على إنكار غير الفعل ، بل معناه أن المنكر سواء كان فعلا أو اسما فاعلا أو مفعولا أو غيرهما من المتعلقات يجب أن يلى الهمزه كالمقرر به (قوله : ولما كان له) أى : لإنكار الفعل صوره أخرى إلخ وضابطها أن يلى الهمزه معمول الفعل المنكر ، ثم يعطف على ذلك المعمول بأم أو بغيرها وسواء كان معمول الفعل الوالى للهمزه مفعولا كما فى مثال المصنف – قال فى المطول : أو كان فاعلا نحو : أزيد ضربك أم عمرو لمن يردد الضرب بينهما ، وهو مبنى على مذهب من يجيز تقديم الفاعل على عامله أو كان ظرفا زمانيا أو مكانيا نحو : أفى الليل كان هذا أم فى النهار لمن يردد الكون فيهما أو فى السوق كان هذا أم فى المسجد لمن يردد الكون فيهما إلى غير ذلك من المعمولات ، هذا ولم لا يكون لإنكار غير الفعل صوره أخرى كاسم الفاعل مثلا أزيد ضاربك أم عمرو ولعين الدليل الذى ذكره الشارح والماتن ، فإن ثبت هذا أمكن حمل الفعل فى المتن على معناه اللغوى (قوله : لمن يردد إلخ) أى : حاله كونه مقولا لمن يردد الضرب بينهما إلخ (قوله : من غير أن يعتقد إلخ) بيان لترديد المخاطب الضرب بينهما ، وكان الأولى أن يقول بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما ، وإلا فما ذكره الشارح لا يصح ؛ لأنه يصدق بما إذا كان المخاطب خالى الذهن عن تعلقه بثالث فى نفس الأمر بخلاف ما إذا اعتقد عدم تعلقه بغيرهما ، فإن النفى حينئذ يكون للفعل من أصله ، والحاصل أن المراد بترديده الضرب بينهما أن يعتقد الحاضر تعلقه فى نفس الأمر بأحدهما من غير تعيين له (قوله : فإذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشاره إلى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل ، فإن إنكارهما من هذه الحيثيه يستلزم إنكار الفعل ؛ لأنهما محله ونفى المحل يستلزم نفى الحال فإنكارهما من هذه الحيثيه للتوسل للمقصود بالذات وهو إنكار الفعل – كذا فى سم.

لأنه لا بد له من محل يتعلق به.

******

(قوله : لأنه لا بد له من محل يتعلق به) وقد انحصر ذلك المحل فى زيد وعمرو على الترديد باعتبار اعتقاد المخاطب ، وقد نفى المتكلم ذلك المحل فيلزم انتفاء الفعل من أصله ، وحاصله أن المخاطب إذا ادعى حصول الضرب بانحصاره فى زيد وعمرو على الترديد كان هذا حصرا لمحله فى أحدهما ، فإذا قلت له : أزيد أضربت أم عمرا بإدخال همزه الإنكار على أحد الأمرين وإدخال أم على الآخر كنت منكرا أن يكون محله أحدهما وإنكار محل الضرب إنكار للازمه وإنكار اللازم مستلزم لإنكار الملزوم وبهذا الاعتبار صار إنكار التعلق بأحدهما كنايه عن إنكار أصل الفعل ، فالهمزه هنا استعملت استعمال الكنايات ؛ لأنها موضوعه لإنكار ما يليها - كذا قرر شيخنا العدوى ، قال العلامه اليعقوبى وهاهنا شىء وهو أنه إن أريد أن مواله الهمزه للفعل فى الإنكار تدل على نفى أصل الفعل ولو ذكر له مفعول وموالاتها المفعول تدل على نفيه عن المفعول المذكور خاصه إلا فى صوره الترديد كما هو ظاهر عباره المصنف لم يصح ؛ لأنه متى ذكر المفعول تقدم أو تأخر لم يدل إلا على نفى الفعل حال كونه متعلقا بذلك المفعول ، وإن أريد أن الموالاه تدل بشرط أن لا يذكر له معمول سوى الفاعل لم يتجه قوله ولإنكار الفعل صوره أخرى ؛ لأن هذا الحصر أعنى حصر الضرب مثلا فى مفعولين أو أكثر يوجب إنكار أصل الفعل ولو فى حال مواله الفعل حال كونه متعلقا بالمفعول ، وإذا لم يكن حصر فالإنكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول أو تأخر لا لأصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائما لإنكار أصل الفعل والتقديم للإنكار بشرط الحصر ، فالتقديم والتأخير حينئذ متساويان ، فكيف يخص التقديم بكونه صوره أخرى مع الحصر والفرض أن الصوره مع التأخير أيضا بشرط الحصر ، والحاصل أن حصر التعلق لا بد منه ولى الفعل أم لا عطف عليه بأم وشبهها أم لا حيث أريد نفى أصل الفعل ، وإن لم يكن حصر لم يفد نفى أصل الفعل تقدم المعمول أو تأخر ، نعم إذا قيل مثلا أزيدا ضربت احتمل أن يراد ما ضربت زيدا ، بل غيره بأرجحيه وأن يراد ما ضربت زيدا من غير تعرض لما سواه ، وإذا قيل أضربت زيدا احتمل على وجه التساوى نفى ضرب زيد فقط مع ضرب الغير - تأمل - انتهى.

(والإنكـار إمـا للتوبيـخ ؛ أى : مـا كان ينبغى أن يكون) ذلك الأمر الـذى كان (نحو : أعصـيت ربك؟!) فإن العصـيان واقع لكنه منكر ، وما يقال إنه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت (أو لا ينبغى أن يكون نحو : أتعصى ربك؟! ...

******

(قوله : والإنكـار) أى : الاسـتفهام الإنكـارى وهو من أنكر عليه إذا نهاه (قوله : إما للتوبيـخ) ظاهره أن الإنكار لا يخرج عن هـذه الأقسـام فتكون الأمثله السابقه داخله فى هـذه الأقسام كقوله : (أَغَيْرَ اللهِ تَـدْعُونَ)(١) فيجـوز أن يكون للتوبيـخ أى : لا ـ ينبغى أن يكـون ونحو قوله (٢) أيقتلنى إلـخ للتكـذيب فى المسـتقبل أى : لا يكون هـذا ، وهكـذا قاله سم ، وقوله إما للتوبيخ أى : التعبير والتقريع على أمر قد وقع فى الماضى أو على أمر خيف وقوعه فى المستقبل بأن كان المخاطب بصدد أن يوقعه ففى القسم الأول يفسـر التوبيـخ بما يقتضـى الوقوع أى : ما كان ينبغى أن يكون ذلك الأمر الذى كان ؛ لأن العرف أنك إنما تقول ما كان ينبغى لك هـذا يا فلان إذا صـدر منه ، وفى القسم الثانى يفسـر بما لا يقتضـى الوقوع أى : لا ينبغى أن يكون هذا الأمر الذى أنت أيها المخاطب بصـدد عمله وقصـده ، فالغرض من التوبيخ الندم على ماض والارتداع عن مسـتقبل (قوله : أى ما كان ينبغى إلخ) هذا إذا كـان التوبيـخ على أمر واقع فى الماضـى ؛ لأـن المنفى إنمـا هو الانبغاء وأما الفعل فهو واقع (قوله : نحو أعصـيت ربك) أى : نحو قولك لمن صـدر منه عصـيان أعصـيت ربك أى : ما كان ينبغى لك أن تعصـيه (قوله : فإن العصـيان واقع) أى : فلا يكون الإنكار فيه للتكذيب (قوله : وما يقال إلخ) حاصـله أن الإنكار التوبيخى إذا كان لما وقع فى الماضى لتضمنه للوقوع والتقرر يقال فى الاستفهام فى أمثلته أنه للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت أى : تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم فى هذه الجمله لما سبق من أن التقرير يقال بهذا المعنى.

(قوله : أو لا ينبغى أن يكون) هـذا إذا كان الإنكار للتوبيخ على أمر خيف وقوعه فى المسـتقبل (قوله : نحو أتعصـى ربك) أى : نحو قولك : لمن هم بالعصيان ولم يقع

١- الأنعام : ٤٠.

٢- سبق تخريج البيت لامرئ القيس.

أو للتكذيب) فى الماضى (أى : لم يكن نحو : (أَفَأَصْفاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ)(١)) أى : لم يفعل ذلك (أو) فى المستقبل ؛ أى : (لا يكون ، ...

******

منه أتعصى ربك؟! أى : أن هذا العصيان الذى أنت بصدد عمله لا ينبغى أن يصدر منك فى الاستقبال وهذا التوبيخ لا يقتضى وقوع الموبخ عليه بالفعل كما هو ظاهر ، وإنما يقتضى كون المخاطب بصدد الفعل - كذا ذكر العلامه اليعقوبى ، وفى عبد الحكيم ، ويس : أن تفسير الإنكار التوبيخى بلا ينبغى أن يكون بصيغه المستقبل إذا كان الموبخ عليه واقعا فى الحال أو بصدد الوقوع فى المستقبل ، فيصح أن يقال لمن تلبس بالعصيان أتعصى ربك أى : لا ينبغى أن يتحقق ويحدث منك هذا العصيان الذى تلبست به كما يصح أن يقال ذلك لمن هم به ولم يقع منه ولا ينافى ما قاله الشيخان ذكر أن فى التفسير بقوله لا ينبغى أن يكون ؛ لأن أن وإن خلصت المضارع للاستقبال لا تخلص يكون له ، بل هى محتمله للحال معها (قوله : أو للتكذيب) عطف على قوله للتوبيخ ويسمى الإنكار التكذيبى بالإنكار الإبطالى أيضا وقوله فى الماضى أى فيكون بمعنى لم يكن وحاصله أن المخاطب إذا ادعى وقوع شىء فيما مضى أو نزل منزله المدعى له أتى بالاستفهام الإنكارى تكذيبا له فى مدعاه (قوله : (أَفَأَصْفاكُمْ رَبُّكُمْ) إلخ) أى : خصكم وهذا خطاب لمن اعتقد أن الملائكه بنات الله وأن المولى خصنا بالذكور وخص نفسه بالبنات أى : لم يكن الله خصكم بالأفضل الذى هو الأولاد الذكور واتخذ لنفسه أولادا دونهم وهم البنات ، بل أنتم كاذبون فى هذه الدعوى لتعاليه سبحانه عن الولد مطلقا فليس المراد توبيخهم ، بل تكذيبهم فيما قالوا ؛ لأن التوبيخ بصيغه الماضى على فعل حصل من المخاطب (قوله : أو فى المستقبل) أى : فيكون بمعنى لا يكون ، قال سم : سكت عن الحال لعدم تأتيه ، إذ العاقل لا يدعى التلبس بما ليس ملتبسا به حتى يكذب نعم يتأتى فيه نفى الانبغاء واللياقه - ا. ه كلامه ، وفى ابن يعقوب ، والأطول أن الإنكار الإبطالى إذا كان بمعنى لا يكون يكون للحال وللاستقبال ، وكأن المصنف سكت عن الحال ؛

١- الإسراء : ٤٠.

نحو : (أَنُلْزِمُكَمُوها)(۱) أی : أنلزمکم تلک الهدایه والحجه؟ ؛ بمعنی أنکرهکم علی قبولها ونقسرکم علی الإسلام ...

******

لأنه أجزاء من الماضی والمستقبل وتأمله (قوله : (أَنُلْزِمُكُمُوها)) الهمزه للاستفهام ، ونلزم : فعل مضارع مرفوع بالضمه ، والکاف : مفعول به ، والمیم : علامه الجمع ، والواو : للإشباع وضم المیم واجب حیث ولیها ضمیر متصل کما هنا عند ابن مالک راجح مع جواز السکون عند سیبویه ویونس ، وقد قرئ : أنلزمکموها بالسکون - کذا فی یس.

(قوله : تلک الهدایه) تفسیر للضمیر المنصوب وهو الهاء والهدایه فی الأصل الدلاله الموصله للمطلوب أرید بها هنا ما یترتب علیها بحسب الشأن من اتباع الشرع الذی قامت علیه الأدله والعمل به أو أن المراد بالهدایه هنا الاهتداء وعلیه فالإلزام به من حیث الإکراه علی ما هو سبب فی حصوله من اتباع الشرع والعمل به (قوله : أو الحجه) أی : التی قامت علی العمل بالشرع والإکراه علیها من حیث إلزام قبولها فیترتب علی ذلک العمل بالشرع أی لا نکرهکم علی قبول تلک الحجه المترتب علی قبولها العمل بالشرع (قوله : بمعنی أنکرهکم علی قبولها) أی : الحجه ، إذ هی التی یناسبها القبول فهو راجع للاحتمال الثانی ، (وقوله : ونقسرکم) أی : نقهرکم ونکرهکم علی الإسلام وهذا مناسب للتفسیر الأول أعنی : الهدایه فهو راجع له علی طریق اللف والنشر المشوش - کذا قرر شیخنا العدوی ، وقوله ونقسرکم من القسر وهو القهر یقال قسره علی الأمر قسرا من باب ضرب قهره فهو مرادف لنکرهکم ، لکن تفنن فی التعبیر ، واعلم أن مثل هذا الخطاب یذکر لإسقاط إثاره العداوه الموجبه لنفره الکافرین أو لإظهار عدم حاجه الناصح إلی قتال المنصوح ؛ لأن المنفعه للمنصوح فإنک إذا نصحت رجلا ، ثم أحسست منه بالإبایه فقلت له : لست أقهرک علی قبول نصحی ولا أقاتلک علی ترکه ، وإنما علیّ البلاغ والنصح کان ذلک أدعی للقبول لما فیه من ترک الاقتصار علی عدم السماع والقبول - فأفهم لئلا یقال : إن مثل هذا الخطاب یفهم الترخیص فی التکلیف وترک المبالغه فی الغرض - کذا ذکر الیعقوبی.

۱- هود : ۲۸.

والحال أنكم لها كارهون؟ يعنى : لا يكون هذا الإلزام.

(والتهكم) عطف على الاستبطاء ، أو على الإنكار ؛ وذلك أنهم اختلفوا فى أنه إذا ذكر معطوفات كثيره أن الجميع معطوف على الأول ، أو كل واحد عطف على ما قبله (نحو : (أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يَعْبُدُ آباؤُنا)(١)) وذلك أن شعيبا - عليه الصلاه والسّلام - كان كثير الصلوات ، وكان قومه إذا رأوه يصلى تضاحكوا ، فقصدوا بقولهم : أصلاتك تأمرك ...

******

(قوله : والحال أنكم لها كارهون) الظاهر أن هذه الحال مؤكده لما استلزمه العامل أعنى نلزمكم ؛ لأن الإلزام بالشىء يقتضى كراهته (قوله : يعنى لا يكون هذا الإلزام) أى : لا يكون منى إلزام الأمه الهدايه ولا قبول الحجه الداله على العمل بالشرع ؛ لأن هذا لا يكون إلا من الله فالذى على الإبلاغ لا الإكراه وهذا الكلام من نوح لقومه الذين اعتقدوا أنه يقهر أمته على الإسلام ، ولا يقال : إن هذا الكلام يقتضى عدم الأمر بالجهاد مع أنه مأمور به قطعا ؛ لأنا نقول لم يرسل بالجهاد أحد من الأنبياء إلا نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - كذا قرر شيخنا العدوى.

وقد تبين بما تقرر أن التوبيخ يشارك التكذيب فى النفى ، ويختلفان فى أن النفى فى التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزه وهو الانبغاء ومدخولها واقع أو كالواقع ، وفى التكذيب يتوجه لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع فافهم (قوله : التهكم) أى : الاستهزاء والسخريه (قوله : اختلفوا فى أنه إلخ) أى : فى جواب أنه إلخ ؛ لأن الاختلاف إنما هو فى جواب هذا الاستفهام لا فيه (قوله : أو كل واحد إلخ) ظاهره كان العطف بحرف مرتب كالفاء. وثم وحتى ، أو كان غير مرتب كالواو وأو وأم ، ونقل بعضهم عن الكمال ابن الهمام أن محل هذا الخلاف ما لم يكن العطف بحرف مرتب وإلا كان كل واحد معطوفا على ما قبله اتفاقا ، واعلم أن ثمره الخلاف الذى ذكره الشارح تظهر فيما إذا كان المعطوف عليه أولا ضميرا مجرورا فعلى القول بأن الجميع معطوف على الأول لا بد من إعاده الخافض مع الجميع عند غير ابن مالك ، وعلى القول بأن كل

١- هود : ٨٧.

الهزؤ والسخريه ، لا حقيقه الاستفهام. (والتحقير ، نحو : من هذا؟) استحقارا بشأنه مع أنک تعرفه (والتهويل ، کقراءه ابن عباس : (وَلَقَدْ نَجَّيْنا بَنِى إِسْرائِيلَ مِنَ الْعَذابِ الْمُهِينِ. مِنْ فِرْعَوْنَ)(۱) ...

******

واحد معطوف على ما قبله فلا يحتاج لإعادته إلا مع الأول كما فى مررت بک وبزيد وعمرو.

(قوله : الهزؤ والسخريه) أى : بشعيب وصلاته فكأنهم لعنه الله عليهم يقولون لا قربه لک توجب اختصاصک بأمرنا ونهينا إلا هذه الصلاه التى تلازمها وليست هى ولا أنت بشىء ، وبهذا الاعتبار صارت الصلاه مما يشک فى كونه سببا للأمر فنسب لها مجازا عقليا من الإسناد للسبب فى الجمله وهذا غير المجاز اللغوى الذى فى هذا التركيب باعتبار أداه الاستفهام ، وذلک أن الاستفهام عن الشىء يقتضى الجهل به ، والجهل به يقتضى الجهل بفائدته ، والجهل بفائدته يقتضى الاستخفاف به وهو ينشأ عنه الهزؤ فهو مجاز مرسل علاقته اللزوم - كذا قيل - والأحسن أن يكون استعمال أداه الاستفهام فى التهكم من باب الكنايه أو يجعل التهكم من مستتبعات الكلام كما مر نظيره (قوله : لا حقيقه الاستفهام) أعنى السؤال عن كون الصلاه آمره بما ذكر (قوله : والتحقير) العلاقه بينه وبين الاستفهام اللزوم ؛ وذلک لأن الاستفهام عن الشىء يقتضى الجهل به وهو يقتضى عدم الاعتناء به ؛ لأن الشىء المجهول غير ملتفت إليه وعدم الاعتناء بالشىء يقتضى استحقاره ، فاستعمال الاستفهام فى التحقير إما مجاز مرسل على ما قيل أو أنه كنايه وهو أولى أو أنه من مستتبعات الكلام ؛ وذلک لأنک إذا كنت عارفا بالمسئول عنه ، وقلت : فى مقام الاحتقار من هذا فكأنک تفرضه شيئا آخر غير المشاهد المعلوم وتسأل عنه ولم ترض بحاله فيتولد التحقير وصرت كأنک قلت هذا شخص مستخف به حقير - كذا قرر شيخنا العدوى ، واعلم أن التحقير عد الشىء حقيرا والاستهزاء عدم المبالاه به وإن كان كبيرا عظيما فى نفسه ، وربما اتحد محلهما وإن اختلفا مفهوما لما بينهما من الارتباط فى الجمله لصحه نشأه أحدهما من الآخر (قوله : مع أنک تعرفه) أى : تعرف هذا المشار إليه (قوله : والتهويل)

۱- الدخان : ۳۰ ، ۳۱.

بلفظ الاستفهام) أى : (مِنْ) بفتح الميم (ورفع (فِرْعَوْنَ)) على أنه مبتدأ ، و" من" الاستفهاميه خبره ، أو بالعكس ؛ على اختلاف الرأيين ، فإنه لا معنى لحقيقه الاستفهام فيها ؛ وهو ظاهر ، بل المراد : أنه لما وصف الله العذاب بالشده والفظاعه زادهم تهويلا بقوله : (مِنْ فِرْعَوْنَ) أى : هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشده شكيمته ، فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ...

******

أى التفظيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض وهو فى الآيه تأكيد شده العذاب الذى نجا منه بنو إسرائيل ، واستعمال أداه الاستفهام فى التهويل مجاز مرسل علاقته المسببيه ؛ لأنه أطلق اسم المسبب وأريد السبب ؛ لأن الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به ، والجهل مسبب عن كونه هائلا ؛ لأن الأمر الهائل من شأنه عدم الإدراك حقيقه أو ادعاء.

(قوله : بلفظ الاستفهام) أى : والجمله استئنافيه لتهويل أمر فرعون المفيد لتأكيد شده العذاب بسبب أنه كان متمردا معاندا لا يكف عتوه (قوله : على اختلاف الرأيين) أى : فى الاسم الواقع بعد من الاستفهاميه ، فالأخفش يقول : إن الاسم مبتدأ مؤخر ومن الاستفهاميه خبر مقدم وسيبويه يقول بعكس ذلك (قوله : وهو ظاهر) أى : لأن الله لا يخفى عليه شيء حتى يستفهم عنه (قوله : بل المراد أنه) أى المولى سبحانه وقوله العذاب أى : عذاب فرعون لبنى إسرائيل (قوله : بالشده) أى : بما يدل على شدته وفظاعه أمره أى : شناعته وقباحته حيث قال سبحانه من العذاب المهين ، ولا شك أن وصف العذاب بكونه مهينا لمن عذب به يدل على شدته وشناعته (قوله : زادهم) أى : زاد المخاطبين تهويلا وأصل التهويل حصل من قوله المهين (قوله : أى هل تعرفون من هو إلخ) أى : هل تعرفون الذى هو فى ذلك غايه فخبر هو محذوف أى : هل تعرفون فرعون الذى هو غايه فى عتوه المفرط أى : طغيانه الشديد وشكيمته الشديده أى : تكبره وتجبره الشديدين فقوله فى فرط عتوه وشده شكيمته من إضافه الصفه للموصوف ، والشكيمه فى الأصل : جلد يجعل على أنف الفرس ، كنى به هنا عن التكبر والتجبر والظلم (قوله : فما ظنكم بعذاب إلخ) أى : فهو أخوف وأشد وقد نجيتكم منه فلتشكرونى (قوله : يكون المعذب به)

(ولهذا قال : (إِنَّهُ كانَ عالِياً مِنَ الْمُسْرِفِينَ)(۱)) زياده لتعريف حاله وتهويل عذابه.

(والاستبعاد ، نحو : (أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرى)(۲)) فإنه لا يجوز حمله على حقيقه الاستفهام ؛ ...

******

بكسر الذال على صيغه اسم الفاعل ويدل على ذلك قوله بعد زياده لتعريف حاله وتهويل عذابه ، فإن الهاء فى حاله وعذابه لفرعون كما هو ظاهر والضمير فى مثله يرجع لمن هو ملتبس بفرط العتو وشده الشكيمه وتوضيح ما فى المقام أن تقول : إن المراد بهذا الاستفهام تفظيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا ؛ لأنه لما وصف عذابه بالشده زياده فى الامتنان على بنى إسرائيل بالإنجاء منه هوّل بشأن فرعون وبيّن فظاعه أمره ليعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غايه فى الشده حيث صدر ممن هو شديد الشكيمه عظيم العتو فكأنه قيل نجيناهم من عذاب من هو غايه فى العتو والتجبر ، وناهيك بعذاب من هو مثله ، وحينئذ فاللائق إنكم تشكرونى فكيف تكفرونى.

(قوله : ولهذا) أى : ولأجل التهويل بشأن فرعون (قوله : (إِنَّهُ كانَ عالِياً)) أى : فى ظلمه من المسرفين فى عتوه ، فكيف حال العذاب الذى يصدر من مثله (قوله : زياده إلخ) تعليل للمقول المذكور بعد تعليله بقوله : ولهذا فالعله الأولى عله له مطلقا ، والعله الثانيه : عله له مقيدا بالعله الأولى (قوله : لتعريف) أى : فى تعريف حاله (قوله : وتهويل عذابه) أشار بهذا إلى أن تعريف حاله من حيث تهويل عذابه لا من حيثيه أخرى (قوله : والاستبعاد) السين والتاء زائدتان وهو عد الشىء بعيدا والفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع ، والاستبطاء متعلقه متوقع غير أنه بطىء فى زمن انتظاره ولا تنحصر المعانى المجازيه فيما ذكره المصنف ، فإن منها ما لم يذكره كالأمر نحو : فهل أنتم مسلمون أى : أسلموا والزجر نحو : أتفعل هذا أى : انزجر والعرض نحو ألا تنزل عندنا - كما فى سم.

۱- الدخان : ۳۱.

۲- الدخان : ۱۳.

وهو ظاهر ، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينه قوله : (وَقَدْ جاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ. ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ)(۱) أى : كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الأذكار من كشف الدخان ...

******

(قوله : وهو ظاهر) أى : لاستحاله حقيقه الاستفهام من العالم بخفيات الأمور وظواهرها مع منافاته للجمله الحاليه ؛ لأن الجمله الحاليه تنافى الحمل على الاستفهام الحقيقى ، وإذ امتنع حمل الاستفهام هنا على حقيقته طلب له معنى يناسب المقام فيحمل عليه ، والمناسب هنا هو استبعاد تذكرهم بدليل قوله : (وَقَدْ جاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ. ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ ،) وأيضا مثل هذا الكلام عرفا إنما يراد به الاستبعاد ، فكأنه قيل من أين لهم التذكر والرجوع للحق ، والحال أنه جاءهم رسول يعلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكرى بعيده من حالهم وغايه البعد النفى لذلك ، وتوجيه العلاقه بين الاستفهام والاستبعاد أن الاستفهام مسبب عن استبعاد الوقوع ؛ لأن بعد الشىء يقتضى الجهل به ، والجهل به يقتضى الاستفهام عنه - انتهى من تقرير شيخنا العدوى.

(قوله : أى كيف يذكرون) هذا حل معنى مفيد للنفى والإنكار فليست كيف مستفهما بها عن الحال فلا يرد أن مقتضاه أن أن هنا بمعنى كيف مع أنه يجب حينئذ أن يليها فعل ولم يلها هنا فعل ، بل هى بمعنى من أين فلو عبر به كان أحسن (قوله : وأدخل) أى وأشد دخولا (قوله : فى وجوب الإذكار) أى فى ثبوت التذكر (قوله : من كشف الدخان) تنازعه أعظم وأدخل وأعمل الثانى قيل : إن هذا الدخان علامه من علامات يوم القيامه وهو ما ذهب إليه ابن عباس (۲) لقوله - عليه الصلاه والسّلام - أول الآيات الدخان ونزول عيسى ابن مريم ونار تخرج من قعر عدن تسوق الناس إلى المحشر وروى أن حذيفه قال : يا رسول الله وما الدخان فتلا - عليه السلام - هذه الآيه (فَارْتَقِبْ

۱- الدخان : ۱۳ ، ۱۴.

۲- أورده السيوطى فى الدر المنثور ۵ / ۷۴۵ من حديث حذيفه وأصل الحديث عند مسلم.

وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات والبينات من الكتاب المعجز ، وغيره فلم يذكروا وأعرضوا عنه.

(ومنها) أى : من أنواع الطلب (الأمر) ...

******

يَوْمَ تَأْتِى السَّماءُ بِدُخانٍ مُبِينٍ)(١) ، ثم قال : يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوما وليله ، أما المؤمن فيصيبه منه كهيئه الزكام ، وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه وأذنيه ودبره ، والذى ذهب إليه ابن مسعود أن المراد بالدخان فى الآيه ما يرى فى السماء عند الجوع كهيئه الدخان قال : لأنه عليه السلام لما دعا قريشا فكذبوه واستعصوا عليه قال اللهم أعنّى عليهم بسبع كسبع يوسف ، وفى روايه : اللهم أجعل عليهم سنينا كسنى يوسف ، فأخذتهم سنه حصت كل شىء أكلوا فيها الجلود والميته من الجوع ، وينظر أحدهم إلى السماء فينظر كهيئه الدخان ، وفى روايه : كان إذا كلم أحد آخر فلا يراه ، فقام أبو سفيان فقال : يا محمد إنك جئت تأمر بطاعه الله وبصله الرحم ، وإن قومك قد هلكوا ، فادع الله لهم فأنزل الله - عزوجل - (فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى السَّماءُ بِدُخانٍ مُبِينٍ) إلى قوله : (إِنَّكُمْ عائِدُونَ) (قوله : وهو) أى : ذلك الأعظم والأدخل (قوله : وأعرضوا عنه) أى : وحينئذ فالذكرى بعيده جدا.

[ومن أنواع الطلب : الأمر]

(قوله : الأمر) اعلم أنه إذا أريد به النوع من الكلام كما هنا جمع على أوامر ، وإذا أريد به الفعل جمع على أمور ومن إراده الفعل به قوله تعالى : (وَشاوِرْهُمْ فِى الْأَمْرِ)(٢) أى : فى الفعل الذى تعزم عليه وهو حقيقه فى القول المخصوص مجاز فى الفعل ، وقيل مشترك لفظى فيهما ، وقيل معنوى وأنه موضوع للقدر المشترك بينهما ، والمناسب أن يراد بالأمر هنا الأمر اللفظى ؛ لأن الكلام فى الإنشاء وهو لفظى لا الأمر النفسى على ما عند الأصوليين ، ولا ينافى هذا قول المصنف بعد وصيغته ؛ لأن الإضافه بيانيه - كذا قرر شيخنا العدوى.

١- الدخان : ١٠.

٢- آل عمران : ١٥٩.

وهو طلب فعل غير كف ...

******

(قوله : وهو طلب فعل إلخ) طلب مصدر مضاف إلى مفعوله ، وهذا تعريف للأمر النفسى وليس الكلام فيه ؛ لأن الكلام فى أنواع الطلب اللفظى فلو قال : طلب فعل بالقول كان أولى ، ولعل الحامل على هذا التفسير قول المتن الآنى أو الأزهر أن صيغته إلخ - تأمل - كذا فى يس ، وقد يقال : إن التعريف صالح لكل من الأمرين النفسى واللفظى فالمراد بالطلب ما هو أعم من اللفظى والنفسى ، أو أنه للفظى فقط وهو المناسب لما الكلام فيه ؛ لأن الكلام فى أنواع الطلب اللفظى ، وقوله : بعد وصيغته إضافته بيانيه ، واعلم أن كلا من القول والأمر مشترك بين اللفظى والنفسى ، وممن صرح بالاشتراك العلامه القرافى فى المحصول ، وقوله : طلب كالجنس يشمل الدعاء والنهى والالتماس ، وخرج عنه الخبر والإنشاء غير الطلب ، وخرج بإضافه الطلب للفعل النهى بناء على أنه طلب ترك وقيل هو طلب كف فزاد غير كف لأجل أن يخرجه ، فالنهى خارج من التعريف على كلا القولين ، وقوله على جهه الاستعلاء أى : على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقه كقول السيد لعبده : افعل كذا أو لا كقول العبد لسيده : افعل كذا. حال كونه طالبا للعلو مخرج للدعاء والالتماس لأن الأول من الأدنى ، والثانى من المساوى بخلاف الأمر ، فإنه يشترط فيه طلب الآمر العلو ، وقد علمت أن المراد بطلبه العلو أن يعد نفسه عاليا بإظهار حاله العالى ، وذلك بأن يكون كلامه على جهه الغلظه والقوه لا على وجه التواضع والانخفاض ، فسمى ميله فى كلامه إلى العلو طلبا له سواء كان عاليا فى نفسه أو لا ، وبقولنا : يشترط فى الأمر طلب الآمر العلو يندفع ما يقال : إن تعريف الأمر المذكور يصدق بالتمنى والعرض والاستفهام حيث كان كل لطلب الفعل استعلاء ووجه الدفع أنه لا يشترط الاستعلاء فيها وإن وجد فى نفس الأمر ، وإنما يشترط فى الأمر وأورد على التعريف أنه غير مانع لصدقه بأمرتك بفعل كذا ، فإنه ليس بأمر مع صدق الحد عليه ، ولك أن تقول : إن كان التعريف حدا للأمر النفسى فلا إيراد لصدقه عليه ، وإن كان التعريف للأمر اللفظى فلا ورود ؛ لأن هذا غير داخل تحت الجنس وهو الطلب اللفظى وأنه غير جامع ؛ لأنه يخرج عنه نحو : اكفف عن

على جهه الاستعلاء ، وصيغته تستعمل ...

******

القتل ، فإن هذا أمر وهذا خارج بقوله غير كف ؛ لأن هذا طلب كف وأجيب بأن المراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغه فدخل نحو : كف عن القتل ؛ لأنه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغه بالتعريف وهذا صادق بما إذا كان طلب الفعل غير كف أو طلبا لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغه ، فالأول نحو : قم ، والثانى نحو : كف عن القيام ، فإنه طلب لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغه ، وأورد على هذا الجواب أنه يقتضى أن يخرج عن التعريف كف عن الكف عن القتل ؛ لأنه طلب فعل هو كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغه مع أن هذا أمر ، وأجيب بأن كف مأخوذ من الكف مطلقا ، وهو إنما تعلق بالكف عن خصوص القتل والمطلق والمقيد متغايران (قوله : على جهه الاستعلاء) المتبادر تعلقه بقوله : طلب أى : الطلب على طريق الاستعلاء ، ويحتمل أن يكون حالا من فعل ؛ لأنه وصف بقوله غير كف والمعنى طلب فعل غير كف حال كونه على جهه الاستعلاء فى طلبه ، وإنما قيد بذلك ليكون التعريف المذكور للأمر لا نزاع فيه ، وإلا فالمختار عند الأشعرى وأتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو فى الأمر ، وإن كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء فى حقيقه الأمر ، والحاصل أن فى الأمر مذاهب قيل يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو وقيل لا يشترط فيه شىء منهما ، وقيل يشترط فيه العلو دون الاستعلاء ، وقيل بالعكس وهو ما مشى عليه الشارح ودليل كل من هذه الأقوال مذكور فى كتب الأصول ، وأورد على اشتراط الاستعلاء فى مسمى الأمر قوله تعالى حكايه عن فرعون ما ذا تأمرون ، فقد استعمل الأمر فى طلب ليس فيه استعلاء ؛ لأن فرعون لا يرى استعلاء فى الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الألوهيه لنفسه ، فلو كان الاستعلاء معتبرا فى مفهوم الأمر لما قال ما ذا تأمرون ، وأجيب بأن المراد ما ذا تشيرون من المؤامره بمعنى المشاوره ، وبأنه احتقر نفسه بعد رؤيه معجزه موسى ، ولا يخفى أن كلا من الجوابين خلاف الظاهر ، فلذا كان الصحيح أن الاستعلاء ليس بشرط فى الأمر.

(قوله : وصيغته تستعمل إلخ) أى : صيغته المعهوده المتداوله كثيرا وهذا توطئه لما سيأتى فى المتن من قوله : والأظهر إلخ ، وإضافه صيغه للضمير للبيان ؛ لأنه من إضافه الأعم

فى معـان كثيره فاختلفوا فى حقيقته الموضوعه هى لها اختلافا كثيرا ، ولما لم تكن الـدلائل مفيـده للقطع بشـىء قال المصـنف : (والأظهر أن صيغته من المقترنه باللام ، نحو : ليحضر زيد ، ...

******

للأخص أى : والصـيغه التى هى الأمر بناء على أن المراد الأمر اللفظى ولا شك أنه نفس الصـيغه وهذا الاحتمال هو الظاهر ؛ لأن الكلام فى الأـمر اللفظى ، أو أن الإضافه حقيقيه وهو من إضافه الـدال للمـدلول بناء على أن المراد بالأمر الأمر النفسـى ، ويـدل لـذلك قول الشارح فيما يأتى فالمراد بصـيغته إلـخ ، لكن لا يخفى أن الكلام فى الأمر اللفظى الـذى هو من أقسام الإنشاء إلا أن يقـال : هـذا اسـتطراد لزيـاده الفائـده ، ثم إنه على هـذا الاحتمـال ربما يفهم أن الخلاف الآتى فى معنى صـيغه الأمر إنما هو عند القـائلين بالكلاـم النفسـى ، أمـا عنـد النـافين له : كالمعتزله فلا يجرى فيها خلاف ، وليس كـذلك - بينه حواشـى جمع الجوامع وغيرهم (قوله : تسـتعمل فى معان كثيره) أى : نحو سـته وعشـرين معنى ذكرها أهل الأصول وذكر المصنف فيما يأتى بعضا منها (قوله : هى) أى : الصـيغه وأبرز الضمير لجرى الصفه على غير من هى له وقوله لها أى : الحقيقه (قوله : اختلافا كثيرا) حاصله أن الأـصوليين اختلفوا فى المعنى الـذى وضع له صـيغه الأمر فقيل وضـعت للوجوب فقط وهو مـذهب الجمهور وقيل للنـدب فقط ، وقيـل للقـدر المشترك بينهمـا وهو مجرد الطلب على جهه الاسـتعلاء فهى من قبيل المشترك المعنوى وقيل : هى مشتركه بينهما اشتراكا لفظيا بأن وضـعت لكل منهما اسـتقلال وقيل : بالتوقف أى : عـدم الدرايه وهو شامل للتوقف فى كونها للوجوب فقط أو للنـدب فقـط ، والتوقف فى كونهـا للقـدر المشترك بينهمـا اشتراكـا لفظيـا بمعنى أنـا لاـ نعين شـيئا مما ذكر ، وقيل مشتركه بين الوجوب والنـدب والإبـاحه ، وقيـل موضوعه للقـدر المشـترك بين الثلاـثه أى : الإـذن فى الفعـل ، والأـكثر على أنهـا حقيقه فى الوجوب فقط (قوله : ولما لم تكن الـدلائل) أى : الأدله التى ذكرها أصـحاب الأقوال المـذكوره (قوله : بشـىء) أى : من الأقوال المذكوره (قوله : قال المصنف) أى : مشيرا لما هو الأظهر عنده لقوه دليله.

(قوله : من المقترنه) أى : من الصـيغه المقترنه باللام فمن لبيان أنواع الصـيغه وقضـيه كلام المصـنف هـذا أن الصـيغه الداله على الطلب هى الفعل فى قولنا : ليضرب زيد

وغيرها ، نحو : أكرم عمرا ، ورويدا بكرا) فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما أو فعلا (موضوعه لطلب الفعل استعلاء)

******

مثلا وأن اللام قرينه على إراده الطلب به ، وعلى هذا فالإضافه فى قولهم : لام الأمر لأدنى ملابسه أى : اللام المقترنه بصيغه الأمر ، ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب (قوله : وغيرها) أى : ومن غير المقترنه باللام (قوله : نحو أكرم عمرا) هذه الصيغه فعل محض (قوله : ورويد بكرا) رويد هنا اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى أمهل وقد تكون مصدرا منصوبا نصب المصادر المأمور بها مصغرا تصغير الترخيم والأصل إرواد مصدر رود فيقال : رويد عمرا أى : أورده أى أمهله ، وقد يقع رويدا صفه لمصدر ، فيكون رويدا حينئذ بمعنى اسم المفعول نحو : سر سيرا رويدا أى : مرودا ، ويقع حالا نحو سيروا رويدا أى : مرودين ، وقال جار الله : هو حال من السير كأنه قيل : سيروا السير رويدا وهذا تفسير سيبويه ويقع مصدرا مضافا للمفعول نحو : رويد زيد كأنه قيل : إرواد زيد وغير مضاف نحو : رويدا زيدا كضربا زيدا وهو فى هذه الحالات ليس اسم فعل ، وإذا اتصل به الكاف نحو : رويدك عمرا فهو اسم فعل لا غير بمعنى : أمهل - كما فى الفنارى واعلم أن جعل رويد مفيدا للطلب مبنى على المذهب الكوفى من أن اسم الفعل يدل على ما يدل عليه الفعل لا على مذهب البصريين من أن مدلوله لفظ الفعل إلا أن يقال : إنه على مذهبهم يدل على الطلب بواسطه دلالته على لفظ الفعل - تأمل.

(قوله : ما دل إلخ) أى : لا خصوص فعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر على ما اشتهر وقوله : ما دل أى : لفظ دل بمادته ولو بطريق التضمن كما فى الفعل (قوله : اسما) أى : كرويد ، وكالمصدر فى نحو : ضربا زيدا ، وقوله : أو فعلا أى : كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر وهو ظاهر فى الأول ، وأما الثانى فمحل نظر لاحتمال أن يقال الدال على الطلب مجموع الفعل واللام كما مر (قوله : موضوعه لطلب الفعل) ظاهره ولو ندبا مع أن الجمهور على أنه حقيقه فى الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عده الندب من الأغيار الآتيه مع أنه أحق بالعد من غيره ، فيكون

أى : على طريق طلب العلو وعد الآمر نفسه عاليا ، سواء كان عاليا فى نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند سماعها) أى : سماع الصيغه (إلى ذلك المعنى) أعنى : الطلب باستعلاء ، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقه ...

******

الأظهر عند المصنف كون الصيغه موضوعه للقدر المشترك بين الوجوب والندب - كذا فى الفنرى.

(قوله : أى على طريق طلب العلو) فيه إشاره إلى أن نصب استعلاء بترع الخافض مع تقديره مضاف ، ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أى : طلب استعلاء ويحتمل أنه تمييز ، ويؤيده قولهم على جهه الاستعلاء ، ويحتمل أن يكون حالا من فاعل المصدر المحذوف بالتأويل باسم الفاعل.

قال بعضهم : إذا تأملت فى قولهم صيغه الأمر ما دل على طلب الفعل استعلاء وجدته لا يخلو عن بحث ؛ لأنه إن أريد بالطلب الكلام النفسى كان لهذه الصيغه الإنشائيه حينئذ معنى خارجى فتكون خبرا ، وإن أريد به الطلب اللفظى كان هو نفس الصيغه فيلزم اتحاد الدال والمدلول ورد بأنا نختار الأول ، ولا نسلم أن تلك الصيغه تكون خبرا حينئذ ؛ لأنها وإن كان لها معنى خارجى ، لكنه لم يقصد موافقه اللفظ له وحكايته به بخلاف الخبر ، فإنه لا بد فيه من ذلك كما مر (قوله : طلب العلو) هذا على أن السين والتاء للطلب ، وقوله : وعد إلخ إشاره إلى أنها للعد كما تقول استحسنت هذا الأمر أى : عددته حسنا ، ففى كلامه إشاره لجواز الوجهين ، وكان الأوضح فى هذه الإشاره العطف بأو كما فى الأطول وعد الآمر نفسه عاليا بإظهار القوه والغلظه فى كلامه دون التواضع والخضوع فدخلت أوامر الله سبحانه وتعالى (قوله : والتبادر إلى الفهم) أى : تبادر المعنى من اللفظ للفهم (قوله : من أقوى أمارات الحقيقه) أى : من أقوى أمارات كون اللفظ حقيقه ، واعترض هذا الدليل بأن المجاز الراجح يتبادر معناه من اللفظ للفهم ، ولا يدل ذلك التبادر على كونه حقيقه ؛ لأن التبادر أصله كثره الاستعمال ، وأجيب بأن التبادر فى المجازات افتقر فيه إلى قرينه مصاحبه زياده على كثره الاستعمال والتبادر فى الحقيقه لا يفتقر للقرينه ، فالمراد بالتبادر فى كلام المصنف الذى لم يفتقر لقرينه بقى شىء

(وقد تستعمل) صيغه الأمر (لغيره) أى : لغير طلب الفعل استعلاء (كالإباحه ، نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما ، أو كليهما ، وأن لا يجالس أحدا منهما أصلا.

******

آخر ، وهو أن تبادر الفهم يتوقف على معرفه الوضع ، ففى الاستدلال به على الوضع دور بيان ذلك أن التبادر من غير معرفه الوضع محال فإذا عرف الوضع عرفت الحقيقه من المجاز ؛ لأن الأول بلا قرينه والثانى بمصاحبتها ، فلا يستدل بالتبادر على الحقيقه ؛ لأن معرفتها سابقه على التبادر ، وقد يجاب بأن السابق على التبادر مطلق معرفه الوضع ، لا الوضع الذى يتضمن الفرق بين الحقيقه والمجاز ، ومعرفه مطلق الوضع لا تفيد معرفه الحقيقه لصحه أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ، ولو لم يعلم كون الوضع بالقرينه أو لا ، فالتبادر بكثره الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقه دون ذاك - فتأمل - انتهى - يعقوبى.

(قوله : وقد تستعمل لغيره) أى : لعلاقه بين ذلك الغير وبين معنى الأمر بحسب القرائن ، فإن قامت قرينه على منع إراده معنى الأمر فمجاز وإلا فكنايه ، ولا يخفى عليك أن مباحث الأمر والاستفهام ليست من فن المعانى وليس منه إلا نكات : العدول من الحقيقه إلى التجوز بالأمر والاستفهام ، ولا أثر لها فيما ذكره. اه أطول.

ولم يتعرض الشارح لعلاقه المجاز فى ذلك الغير وتعرض لها أهل الأصول ، فلا بأس بذكرها فى مواضعها وقول الشارح أى : لغير طلب الفعل استعلاء صادق بما إذا كان ذلك الغير طلبا من غير استعلاء وبأن لا يكون طلبا أصلا (قوله : كالإباحه) وذلك إذا استعملت صيغه الأمر فى مقام توهم السامع فيه عدم جواز الجمع بين أمرين والعلاقه بين الطلب والإباحه الموجبه لاستعمال لفظه فيها اشتراكهما فى مطلق الإذن فهو من استعمال اسم الأخص فى الأعم مجازا مرسلا ؛ لأن صيغه الأمر موضوعه للمأذون فيه المطلوب طلبا جازما ، فاستعملت فى المأذون فيه من غير قيد بطلب ، أو أن العلاقه بينهما التضاد ؛ لأن إباحه كل من الفعل والترك تضاد إيجاب أحدهما. (قوله : نحو جالس الحسن إلخ) أى : فالمخاطب يوهم عدم جواز مجالستهما لما كان بينهما من سوء المزاج

(والتهديد) أى : التخويف وهو أعم من الإنذار لأنه إبلاغ مع التخويف ،

******

فأبيح له مجالستهما وتفارق الإباحه التخيير الذى قد تستعمل فيه صيغه الأمر أيضا ، ويمثلون له بنحو هذا التركيب بأنه لا يجوز الجمع بين الأمرين فى التخيير دون الإباحه ، ثم إن ظاهر المصنف كالأصوليين أن مفيد الإباحه هو الصيغه وأو على هذا قرينه على ذلك وعند النحويين أن مفيد الإباحه أو ، ولكن التحقيق أن المستفاد من الصيغه مطلق الإذن ، والمستفاد من أو الإذن فى أحد الشيئين أو الأشياء ، وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وامتناعه إنما هو بالقرائن (قوله : والتهديد) وذلك إذا استعملت صيغه الأمر فى مقام عدم الرضا بالمأمور به والعلاقه بين الطلب والتهديد الموجبه لاستعمال لفظه فيه ما بينهما من شبه التضاد باعتبار المتعلق ؛ وذلك لأن المأمور به إما واجب ، أو مندوب ، والمهدد عليه إما حرام ، أو مكروه ، ولهذا يقال التهديد لا يصدق إلا مع المحرم والمكروه ، وقرر بعضهم : أن العلاقه بينهما السببيه ؛ لأن إيجاب الشيء يتسبب عنه التخويف على مخالفته أو المشابهه بجامع ترتب العذاب على كل من الأمر والتهديد عند الترك ، ولا يخفى تقرير الاستعاره (قوله : أى التخويف) يعنى مطلقا سواء كان بمصاحبه وعيد مبين أو مجمل ، فالأول كأن يقول السيد لعبده : دم على عصيانك ، فالعصا أمامك ، والثانى كما فى قوله تعالى : (اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ)(١) أى : فسترون منا ما هو أمامكم ، فهذا يتضمن وعيدا مجملا ، وإنما كان هذا تهديدا لظهور أنه ليس المراد أمرهم بكل عمل شاءوا ؛ ولأن قرائن الأحوال داله على أن المراد الوعيد لا الإهمال (قوله : وهو أعم من الإنذار) أى : فيكون الإنذار داخلا فى التهديد ، فلذا لم ينص عليه (قوله : لأنه إبلاغ إلخ) أى : لأن الإنذار إبلاغ مصحوب بالتخويف وكان الأوضح ؛ لأنه تخويف مع إبلاغ ، وذلك كما قيل فى قوله تعالى : (قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ)(٢) فصيغه تمتعوا مع ما بعدها تخويف بأمر مع إبلاغه عن الغير ، والتهديد هو التخويف مطلقا سواء كان مصحوبا بإبلاغ أو لا بأن كان من عند نفسه فيكون أعم من الإنذار ؛ لأنه تخويف مقيد والمقيد

١- فصلت : ٤٠.

٢- إبراهيم : ٣٠.

وفى الصحاح : الإنذار تخويف مع دعوه (نحو : (اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ)(۱)) لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شاءوا (والتعجيز ، نحو : (فَأْتُوا بِسُورَهٍ مِنْ مِثْلِهِ)(۲)) إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسوره من مثله لكونه محالا ، والظرف ؛ أعنى : قوله : (مِنْ مِثْلِهِ) متعلق ب (فَأْتُوا) ...

******

أخص من المطلق (قوله : وفى الصحاح إلخ) حاصله أن التهديد أعم من الإنذار ؛ لأن الإنذار تخويف مع دعوه لما ينجى من المخوف ، وأما التهديد : فهو تخويف مطلقا ، فالإنذار أخص من التهديد على ما فى الصحاح ، وكذا على ما قبله ، لكن الفرق بين ما فى الصحاح وما قبله من جهه أن الإنذار على ما فى الصحاح لا يكون إلا من الرسول لكونه اعتبر فى مفهوم الدعوه ، والإنذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره ؛ لأنه اعتبر فى مفهومه الإبلاغ وهو أعم من الدعوه ؛ لأنه يكون من الرسول ومن غيره ؛ لأنه يقال لمن أعلم قوما بأن جيشا يصحبهم إنه أنذرهم ولو لم يرسل بذلك (قوله : والتعجيز) أى : أن صيغه الأمر قد تستعمل للتعجيز وذلك فى مقام إظهار عجز من يدعى أن فى وسعه وطاقته أن يفعل مثل الأمر الفلانى ؛ لأنه إذا حاول فعله بعد سماع صيغه الأمر ، ولم يمكنه فعله ظهر عجزه حينئذ.

(قوله : لكونه محال) أى : لكون الإتيان بسوره من مثله محالا من جهه أن ذلك خارج عن وسعهم وطاقتهم ، فإذا حاولوا بعد سماع الصيغه ذلك الإتيان ولم يمكنهم ظهر عجزهم ، فإن قلت لم لا يكون المراد هنا من الصيغه الطلب ، وغايته أنه من التكليف بالمحال لاستحاله وجود الإتيان من المثل والتكليف بالمحال جائز أو واقع قلت القرائن هنا تعين إراده التعجيز لإقامه الحجه عليهم فى تلك الآيات ، والعلاقه بين الطلب والتعجيز ما بينهما من شبه التضاد فى متعلقهما ، فإن التعجيز فى المستحيلات والطلب فى الممكنات أو السببيه ؛ لأن إيجاب شىء لا قدره عليه يلزم التعجيز عنه (قوله : متعلق بفأتوا) أى : فهو ظرف لغو والضمير لعبدنا أى : تعيينا ، والمعنى حينئذ : وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا من شخص مماثل لعبدنا فى كونه أميا لا يكتب بسوره ،

۱- فصلت : ۴۰.

۲- البقره : ۲۳.

والضـمير لعبدنا ، أو صـفه لسوره والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ، فإن قلت : لم لا يجوز على الأول أن يكون الضمير لما نزلنا – قلت لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغه وعلو الطبقه بشهاده الذوق ؛ ...

******

فالمأتى منه موجود والمأتى به معجوز عنه ومن على هـذا ابتدائيه (قوله : أو صـفه إلخ) عطف على قوله متعلق بفأتوا أى أو متعلق بمحذوف صـفه لسوره فيكون الظرف مستقرا (قوله : والضـمير) أى : من مثله لما نزلنا أو لعبدنا أى : فيكون المعنى على الأول : فأتوا بسوره من وصـفها أنها من مثل ما نزلنا فى حسن النظم وغرابه البيان أى : من جنسه فتكون من تبعيضـيه مشوبه ببيان ، وعلى الثانى : فأتوا بسوره كائنه من مثل عبـدنا فمن على هـذا ابتدائيه ، ويراد على هذا الوجه بمثل عبدنا مثله فى مطلق البشـريه من غير شرط الأـميه لعجز الكـل – كـذا فى ابن يعقـوب ، فـالمعجوز عنه على كلاـ الوجهين هو السوره الموصوفه بصـفه هى كونهـا من جنس المترل ، أو من مثل عبـدنا ومعلوم أن الـذى يفهم من مثل هـذا الكلام عنـد امتناع الإتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدره على الموصوف مع وجوده بوصـفه ، كما يقال ائتنى بثوب ملبوس للأمير فملبوس الأمير موجود ، وامتنعت القـدره عليه ، أو لعدم القـدره على الموصوف لانتفاء وصـفه ، فيلزم امتناع الإتيان به بـذلك القيد ، كما يقال ائتنى بثوب قدره أربعون ذراعا ، والفرض أنه لا ثوب موصوف بهـذا الوصف ، وإنما كان المفهوم من مثل هـذا الكلام عنـد امتناع الإتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدره على الموصوف مع وجوده بوصـفه ولعـدم القدره على الموصوف لانتفاء وصـفه ؛ لأن الوصف واقع فى حيز المأمور به فيفهم أن الامتناع لامتناع الوصف أو لامتناع تناول الموصوف لعـدم القدره عليه (قوله : على الأول) على الاحتمال الأول وهو جعل الظرف لغوا متعلقا بفأتوا (قوله : قلت لأنه) أى : كون الضـمير راجعا لما نزلنا مع جعل الظرف لغوا متعلقا بفأتوا يقتضـى إلخ ؛ وذلك لأن المعنى عليه فـأتوا مما هو مماثل لما نزلناه من الكلام البليغ بسوره ، ولا شك أن هـذا يقتضـى ثبوت مثل للقرآن فى البلاغه وعلو الطبقه ، وهذا غير صحيح ؛ لأن القرآن لا مثل له.

(قوله : بشـهاده الذوق) متعلق بيقتضـى أى أن ذلك الاقتضاء المذكور هو المفهوم من هذا الكلام عرفا كما يشهد بذلك الذوق السليم ، فإنك إذا قلت : ائتنى ببيت

إذ التعجيز إنما يكون عن المأتى به ، فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسوره ، بخلاف ما إذا كان وصفا للسوره فإن المعجوز عنه هو السوره الموصوفه باعتبار انتفاء الوصف ، ...

******

من الحماسه : وهى ديوان الشعر المتعلق بالشجاعه أفاد وجود الحماسه عرفا بشهاده الذوق ، وحمله على مثل معنى ائتنى برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها : احتمال عقلى لا يرتكب فى تراكيب البلغاء بشهاده الذوق والاستعمال ، فلهذا تعين أن يكون الضمير على تقدير كون الظرف لغوا عائدا لعبدنا لا لما نزلنا ولا يخفى أن هذا إنما يتم بناء على أن إعجاز القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر ، وأما إن قلنا إنه فى طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا (قوله : إذ التعجيز) أى : على هذا الاحتمال إنما يكون عن المأتى به أى : وهو السوره أى : عن الإتيان بها مع وجود المأتى منه وهو المثل وهذا عله للاقتضاء (قوله : أن يأتوا منه) أى : من المثل الذى فرض موجودا (قوله : بخلاف ما إذا كان) أى : الظرف (قوله : فإن المعجوز عنه هو السوره الموصوفه) أى : فيكون الوصف فى حيز المأتى به فيكون معجوزا عنه (قوله : باعتبار انتفاء الوصف) متعلق بالمعجوز أى : أن السوره الموصوفه معجوز عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده ، فإن وصفها هو كونها من مثل المترل والمترل لا مثل له ، وإذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف ، والحاصل أن المعنى عند جعل الظرف صفه لسوره أنهم عاجزون عن الإتيان بسوره متصفه بكونها من مثل القرآن لكون هذا الوصف غير ثابت لسوره ما فى الواقع ، وانتفاء ذلك الوصف فى الواقع لانتفاء المثل ، وحينئذ فليس ذلك العجز إلا لانتفاء المثل من أصله ، إذ لو ثبت لثبت الوصف لسوره منه ، وقد يقال : إن العجز عن الإتيان بالسوره الموصوفه صادق بأن يكون لعدم قدره على الموصوف مع وجوده بوصفه وصادق بما إذا كان لعدم القدره على الموصوف لانتفاء وصفه ، وحينئذ فلا وجه لاقتصار الشارح على كون العجز باعتبار انتفاء الوصف ، اللهم إلا أن يقال اقتصار الشارح على ذلك ؛ لأنه الواقع ، لا لأن العجز منحصر فيه ، والحاصل أنه إذا كان المعنى : فأتوا من مثل ما نزلنا بسوره

فإن قلت : فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتى به منه قلنا احتمال عقلى لا يسبق إلى الفهم ، ولا يوجد له مساغ فى اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم ؛ فلا اعتداد به ، ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته (والتسخير ، ...

******

لزم وجود المثل للقرآن لوقوع المثل فى حيز المأتى منه ، والعرف قاض بذلك الاستعمال ، وإن كان المعنى فأتوا بسوره كائنه من مثل ما نزلنا فلا يقتضى وجود المثل للقرآن لوقوع المثل فى حيز المأتى به المعجوز عنه ، فإذا قلت ائتنى من مثل العنقاء بجناح اقتضى ذلك ثبوت مثلها بخلاف لو قلت : ائتنى بجناح من مثل العنقاء ، فإنه لا يقتضى ثبوته والذوق السليم شاهد صدق بذلك (قوله : فإن قلت فليكن إلخ) أى : فإن قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقا بفأتوا ، وترجيع الضمير لما نزلنا لا يجعل التعجيز باعتبار المأتى به حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن ، بل يجعل التعجيز باعتبار انتفاء المأتى منه وهو المثل بأن يكون لهم قدره على الإتيان بسوره من مثله ، إلا أن المثل منتف فهم قادرون على الإتيان بسوره ، إلا أنه لا مثل له حتى يأتوا منه بسوره ، وحينئذ فلا يقتضى ثبوت المثل ولا ينتفى عجزهم باعتبار المأتى به ، وحاصل الجواب أن الاستقراء دل على أن مثل هذا التركيب يفهم منه الذوق أن التعجيز باعتبار المأتى به لا باعتبار المأتى منه ، وحينئذ فيفيد ثبوت المثل فقوله قلنا احتمال إلخ أى : قلنا جعل التعجيز باعتبار المأتى منه احتمال عقلى بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فإنه شائع ؛ لأن القيود محط القصد (قوله : ولبعضهم إلخ) أراد به الطيبى فى حواشى الكشاف.

(قوله : والتسخير) أى : جعل الشىء مسخرا منقادا لما أمر به يعنى أن صيغه الأمر تستعمل للتسخير ، وذلك فى مقام يكون المأمور به منقادا للأمر والعلاقه بين الطلب وبينه السببيه ؛ وذلك لأن إيجاب شىء لا قدره للمخاطب عليه بحيث يحصل بسرعه من غير توقف يتسبب عنه تسخيره لذلك أى : جعله مسخرا منقادا لما أمر به ، وما ذكرناه فى معنى التسخير - هو ما ذكره عبد الحكيم ، وذكر العلامه اليعقوبى : أن التسخير هو تبديل الشىء من حاله إلى حاله أخرى فيها مهانه ومذله وقد كان موجودا ، وذكر أيضا أن الفرق بينه وبين التكوين أن التسخير تبديل من حاله إلى حاله

نحو : (كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ)(۱) والإهانه ، ...

******

أخرى أخس من الأولى ، والتكوين : الإنشاء من العدم إلى الوجود ، ويوجد استعمال صيغه الأمر فيه كقوله تعالى : (كُنْ فَيَكُونُ)(۲) والتعبير عن الإيجاد بكن إيماء إلى أنه يكون فى أسرع لحظه ، وأنه طائع لما يراد ، فكأنه إذا أمر ائتمر ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل إلى حاله لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أى : التبديل من حاله إلى أخرى فيها مهانه ومذله. اه كلامه.

وعلى هذا فالعلاقه بين الطلب والتسخير المشابهه فى مطلق الإلزام ، فإن الوجوب إلزام المأمور والتسخير إلزام الذل والهوان (قوله : (خاسِئِينَ)) أى : صاغرين مطرودين عن ساحه القرب والعز ووصف القرده به لتأكيد ما تضمنه معناه ، ويصح أن يكون خاسئين خبرا بعد خبر لكان أى : كونوا جامعين بين القرده ، والخسء أى : الصغار والطرود ، ولا يرد على هذا أن المبتدأ لا يقتضى أكثر من خبر واحد من غير عطف إلا بشرط أن يكون الخبران فى معنى خبر واحد نحو : هذا حلو حامض ، وقرده خاسئين : ليس من هذا ؛ لأن كل واحد منهما مستقل بإفاده الصغار والذل ، فالذى يفهم من مجموعهما يفهم من كل واحد منهما ؛ لأنا نقول الحق أن الأخبار المتعدده إذا لم تكن فى معنى الخبر الواحد يجوز فيها العطف وعدمه ومنه وهو الغفور الودود الآيه ، ويصح أن يكون خاسئين حالا من اسم كان ، ولا يراد على هذا أن كان لا تعمل إلا فى المبتدأ والخبر ؛ لأن عدم عمل كان فى الحال مبنى على عدم دلالتها على الحدث ، والصحيح دلالتها عليه ، واعلم أن صيغه الأمر إذا استعملت فى التسخير أو فى الإهانه الآتيه يحتمل أن تكون إنشاء أى : إظهار لمعناها وهو الذله والحقاره ، ويحتمل أن تكون إخبارا بالحقاره والمذله فكأنه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم إنهم أذلاء محتقرون ممسوخون وكونها للإخبار فى الإهانه أظهر منه فى التسخير (قوله : والإهانه) وهى إظهار ما فيه تصغير المهان وقله المبالاه به ، وحاصله أن صيغه الأمر ترد للإهانه وذلك إذا استعملت فى مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور على أى وجه كان والعلاقه بين الأمر

۱- البقره : ۶۵.

۲- يس : ۸۲.

نحو : (كُونُوا حِجارَةً أَوْ حَدِيداً)(۱) إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قرده أو حجاره لعدم قدرتهم على ذلك ، لكن فى التسخير يحصل الفعل ؛ أعنى : صيرورتهم قرده ، وفى الإهانه لا يحصل ؛ إذ المقصود قله المبالاه بهم.

******

والإهانه اللزوم ؛ لأن طلب الشىء من غير قصد حصوله لعدم القدره عليه مع كونه من الأحوال الخسيسه يستلزم الإهانه أو العلاقه المشابهه فى مطلق الإلزام ؛ لأن الوجوب إلزام المأمور والإهانه إلزام الذل والهوان - تأمل.

(قوله : نحو (كُونُوا حِجارَةً أَوْ حَدِيداً)) أى : ونحو : (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)(۲) لأنه ليس المراد الأمر بذوقه العذاب ؛ لأن الكافر حال الخطاب بالصيغه فى غصص المذوق ومحنه.

(قوله : إذ ليس إلخ) عله لمحذوف أى : فالغرض من الأمرين التسخير والإهانه ، لا الطلب إذ ليس إلخ (قوله : لكن فى التسخير) لما أفاد اشتراك التسخير والإهانه فى عدم القدره فربما يتوهم عدم الفرق بينهما ، وحينئذ فلا وجه لكون الأمر فى المثال الأول للتسخير ، وفى الثانى : للإهانه ، فاستدرك على ذلك ببيان الفرق ، وحاصل ما ذكره من الفرق بين التسخير والإهانه اللذين دلت على إرادتهما القرائن فى الأمرين أن التسخير يحصل فيه الفعل حال إيجاد الصيغه ، فإن كونهم قرده أى : مسخهم وتبديلهم بحال القرده واقع حال إيجاد الصيغه والإهانه لا يحصل فيها الفعل أصلا ؛ لأن المقصود فيها تحقير المخاطبين وقله المبالاه بهم لا حصول الفعل فقول الشارح ، لكن فى التسخير يحصل الفعل أى : حال إيجاد الصيغه وقوله وفى الإهانه لا يحصل أى : الفعل أصلا وقوله ، إذ المقصود أى : من الإهانه قله المبالاه بهم أى : لا حصول الفعل ، واعلم أن التحقير قريب من الإهانه وقد استعملت صيغه الأمر فيه فى قوله تعالى حكايه عن موسى ألقوا ما أنتم ملقون أى : إن ما جئتم به من السحر حقير بالنسبه للمعجزه ، وإنما قلنا : إنه قريب منها ؛ لأن كل محتقر فى الاعتقاد ، أو فى الظاهر فهو مهان فى ذلك الاعتقاد ، أو الظاهر وإن كانت الإهانه إنما تكون بالقول أو بالفعل والاحتقار كثيرا ما يقع فى الاعتقاد ، والحاصل

۱- الإسراء : ۵۰.

۲- الدخان : ۴۹.

(والتسويه نحو : (فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا)(۱)) ففى الإباحه كأن المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه فأذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك ، وفى التسويه كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبه إليه فدفع ذلك وسوى بينهما.

******

أنه إن شرط فى الإهانه وهى التصغير إظهار ذلك قولا ـ أو فعلا ـ كما قلنا كانت أخص من مطلق التحقير ، وإن لم يشترط فيها ذلك كانا شيئا واحدا (قوله : والتسويه) يعنى صيغه الأمر تستعمل للتسويه بين شيئين وذلك فى مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر ، كقوله تعالى (أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ)(۲) فإنه ربما يتوهم أن الإنفاق طوعا مقبول دون الإكراه فسوى بينهما فى عدم القبول وكقوله تعالى : (فَاصْبِرُوا أَوْ لا ـ تَصْبِرُوا) فإنه ربما يتوهم أن الصبر نافع ، فدفع ذلك بالتسويه بين الصبر وعدمه ، فليس المراد بالصيغه فى المحلين الأمر بالإنفاق ولا الأمر بالصبر ، بل المراد كما دلت عليه القرائن التسويه بين الأمرين كما قلنا ، والعلاقه بينها وبين الأمر التضاد ؛ لأن التسويه بين الفعل والترك تضاد إيجاب أحدهما هذا ، واعترض بعضهم كون صيغه الأمر تستعمل للتسويه بأن التسويه قد تستفاد من التركيب الذى فيه النهى كما فى الآيه الثانيه ، فيلزم أن يكون النهى للتسويه ، ولم يقل بذلك أحد ، فالظاهر أن التسويه لأو لا لصيغه الأمر ورد ذلك بأنهم صرحوا بأن النهى يكون للتسويه أيضا وجعلوا منه قوله تعالى أو لا تصبروا ، وبأن أو لأحد الشيئين أو الأشياء ، فلا دلاله لها على التسويه - تأمل. اه غنيمى.

(قوله : ففى الاباحه إلخ) هذا شروع فى الفرق بين الإباحه المتقدمه والتسويه المذكوره هنا ، وكأن سائلا سأله وقال له أحدهما لازم للآخر فما الفرق ، وحاصل الفرق بينهما أن الإباحه يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل فيخاطب ، بالإذن فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك كما فى قوله تعالى : (وَإِذا حَلَلْتُمْ فَاصْطادُوا)(۳) والتسويه

۱- الطور : ۱۶.

۲- التوبه : ۳۵.

۳- المائده : ۲.

(والتمنى ، نحو :

ألا أيّها الليل الطويل ألا انجلى)

بصبح وما الإصباح منك بأمثل (١)

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ؛ إذ ليس ذلك ...

******

يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين فى محلهما من الفعل ومقابله أرجح من الآخر وأنفع منه ، فيدفع ذلك ويسوى بينهما ، والأقرب كما قال العلامه اليعقوبى أن الصيغه فى التسويه إخبار دون الإباحه ، ويحتمل أنها لإنشاء التسويه والإخبار بالإباحه على بعد (قوله : والتمنى) أى : تستعمل صيغه الأمر فى التمنى وهو طلب الأمر المحبوب الذى لا طماعيه فيه ، والعلاقه بين الأمر وبينه الإطلاق والتقييد ؛ لأن الأمر طلب على وجه الاستعلاء فأطلق عن قيده ، ثم قيد بالمحبوب الذى لا طماعيه فيه أو السببيه ؛ لأن طلب وجود الشىء الذى لا إمكان له سبب فى تمنيه (قوله : نحو ألا أيها إلخ) هذا البيت من معلقه امرئ القيس المشهوره التى أولها قفا نبك إلخ ، وقبل البيت المذكور :

وليل كموج البحر أرخى سدوله

علىّ بأنواع الهموم ليبتلى

فقلت له لما تمطّى بصلبه

وأردف أعجازا وناء بكلكل

ألا أيّها الليل الطويل ألا انجلى

بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فيا لك من ليل كأنّ نجومه

بكل مغار الفتل شدّت بيذبل.

(قوله : ألا انجلى) الياء فيه ثابته لإشباع الكسره ، لا أنها من أصل الكلمه كقوله : ألم يأتيك والأنباء تنمى.

كذا ذكر بعضهم ، وفى الأطول : لا يبعد أن يقال الياء ترد لما هو أصل ، إذ الضروره ترد الكلمه إلى أصلها وليست للإشباع ، وإلا لما رسمت ، وقال بعض الأفاضل : الياء فى انجلى ثابته فى كل النسخ لكن ليست للإشباع ، بل ياء الفاعله ، وحينئذ ، فالمراد من الليل الليله ولو كانت للإشباع ما رسمت وربما كان فى قول الشارح ولاستطالته تلك

۱- البیت من الطویـل ؛ وهو لامرئ القیس فی دیوانه ص ۱۸ ، والأزهیه ص ۲۷۱ ، وخزانه الأدب ۲ / ۳۲۶ ، ۳۲۷ ، ولسان العرب شلل ، وبلا نسبه فی جواهر الأدب ص ۷۸. ص ۷۸.

فی وسعه ، لکنه یتمنی ذلک تخلصا عما عرض له فی اللیل من تباریح الجوی ولاستطالته تلک اللیله کأنه لا طماعیه له فی انجلائها ؛ فلهذا یحمل علی التمنی دون الترجی.

(والدعاء) أی : الطلب علی سبیل التضرع (نحو : (رَبِّ اغْفِرْ لِی)(۱) ،

******

اللیله إشاره إلیه ، والمراد بالانجلاء : الانکشاف ، وبالإصباح : ظهور ضوء الصبح وهو الفجر وأول النهار ، فکأنه یقول : انکشف أیها اللیل الطویل طولا لا یرجی معه الانکشاف ، وقوله : وما الإصباح منک بأمثل أی : بأفضل کلام تقدیری ، کأنه یقول هذا اللیل لا طماعیه فی زواله لطوله طولا لا یرجی معه الانکشاف وعلی تقدیر الانکشاف ، فالإصباح لا یکون أفضل منه عندی لمقاساتی الهموم والأحزان فیه کما أقاسیها فی اللیل ، فاللیل قد شارک النهار فی مقاساه الهموم لاشتراکهما فی علتها وهی فراق الحبیب فطلب النهار لیس لخلوه عنها ، بل لأن بعض الشر أهون من بعض (قوله : فی وسعه) أی : وسع اللیل وقد یقال : إنه یجوز التکلیف بما لیس فی الوسع ؛ لأن التکلیف بالمحال جائز فیمکن أن یکون هذا منه ، فالأحسن فی التعلیل أن یقول ؛ لأن اللیل لیس مما یؤمر ویخاطب ؛ لأنه ینبغی أن یکون المکلف عاقلا یفهم الخطاب (قوله : یتمنی ذلک) أی : الانجلاء فکأنه یقول لیتک تنجلی (قوله : من تباریح الجوی) التباریح بالحاء المهمله الشدائد جمع تبریح بمعنی الشده والجوی بالجیم الحرقه وشده الوجد من حزن أو عشق (قوله : ولاستطالته إلخ) عله مقدمه علی المعلول وهو قوله کأنه لا طماعیه أی : وکأنه لا طماعیه له فی انجلاء تلک اللیله لاستطالتها أی : لعدها طویله جدا وهو عطف علی طوله إذ لیس فی وسعه فهو دلیل آخر علی أنه لیس الغرض طلب الانجلاء فکان للتعلیل (قوله : فلهذا) أی : فلأجل عدم الطماعیه فی الانجلاء والانکشاف حمل الأمر علی التمنی لیناسب حال التشکی من الأحزان والهموم وشدتها ؛ لأنه لا یناسبها إلا عدم الطماعیه فی انجلاء اللیل ؛ وذلک لأنها لکثرتها ولزومها للیل یعد اللیل معها مما لا یزول ، ولذا جرت العاده بأن من وقع فی ورطه وشده یتسارع بالإیاس ویتشکی منها مظهرا لبعد النجاه وما لو کانت مرجوه الانکشاف لم تستحق التشکی من لیلها الملازمه له (قوله : والدعاء) هو کما قال الشارح الطلب

۱- الأعراف : ۱۵۱.

والالتماس ؛ كقولك لمن يساويك رتبه : افعل ؛ بدون الاستعلاء) والتضرع ، فإن قيل : أى حاجه إلى قوله : بدون الاستعلاء مع قولك : لمن يساويك رتبه قلت : قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو ...

******

على سبيل التضرع أى : التذلل والخضوع ، سواء كان الطالب أدنى أو أعلى أو مساويا فى الرتبه ، وعلى هذا لو قال العبد لسيده على وجه الغلظه : أعتقنى كان أمرا ، ولذلك يعد الأمر من العبد سوء أدب ؛ لأن الأمر لا يكون إلا مع استعلاء كما تقدم ، والعلاقه بينه وبين الأمر : الإطلاق والتقييد ، وكذا يقال فى الالتماس الآتى (قوله : والالتماس) ويقال له السؤال (قوله : لمن يساويك رتبه) أى : فى الرتبه وانظر هل المراد المساواه فى نفس الأمر ، أو ولو بحسب زعم المتكلم ، ولعل الثانى هو الظاهر (قوله : بدون الاستعلاء) أى : حال كون ذلك القول كائنا بدون الاستعلاء أى : إظهار العلو المعتبر فى الأمر أى : وبدون التضرع المعتبر فى الدعاء فقوله بدون الاستعلاء قيد فى الالتماس ، ولا يتأتى فى الدعاء ، ثم إن ظاهر ما تقرر أن مناط الأمريه فى الطلب هو الاستعلاء ولو من الأدنى ومناط الدعاء فى الطلب التضرع والخضوع ولو من الأعلى كالسيد مع عبده ، ومناط الالتماس فى الطلب هو التساوى مع نفى التضرع والاستعلاء ، وعلى هذا إذا صدر الطلب من الأعلى للأدنى فى الرتبه : كالسيد مع عبده ، أو صدر من الأدنى للأعلى رتبه من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد من هذه الثلاثه وهو بعيد ، والظاهر أنه التماس ، وحينئذ فالمدار فيه على نفى الاستعلاء والتضرع ، سواء صدر من الأعلى أو من الأدنى رتبه أو من الشخص لمساويه ، وحينئذ فلا مفهوم لقول المصنف لمن يساويك كما هو المستفاد من كلامهم ، ولعل المصنف إنما خص المساوى بالذكر نظرا للشأن ؛ لأن الطلب بدون استعلاء وتخضّع شأنه أن يكون من المساوى - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : أى حاجه إلى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك رتبه) مع أن المساواه تستلزم عدم الاستعلاء (قوله : قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو) أى : لا يكون لازما للعلو ، بل قد يوجد العلو بدون استعلاء ، وقد يوجد الاستعلاء بدون علو ؛ لأن الاستعلاء كما مر عد الآمر نفسه عاليا بأن يكون الطلب الصادر منه على وجه

فيجوز أن يتحقق من المساوى ، بل من الأدنى أيضا.

(ثم الأمر قال السكاكى : حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب) عند الإنصاف كما فى الاستفهام والنداء (ولتبادر الفهم ...

******

الغلظه ، وهذا المعنى أى : جعل الآمر نفسه عاليا فى أمره يصح من المساوى فى نفس الأمر ومن الأدنى ، لأن دعاوى النفس أكثر من أن تحصى ، وحينئذ فيحتاج لقوله بدون استعلاء مع قوله لمن يساويك لإخراج الأمر (قوله : فيجوز أن يتحقق) أى الاستعلاء من المساوى ؛ لأن المنافى للمساواه إنما هو العلو لا الاستعلاء.

(قوله : ثم الأمر) أى : صيغته (قوله : قال السكاكى حقه الفور) أى : حقه أن يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب ورود الأمر فى أول أوقات الإمكان وجواز التراخى مفوض إلى القرينه وهذا مذهب بعض الأصوليين أيضا فإذا قيل افعل معناه : افعل فورا ، ولا يدل على التراخى إلا بالقرينه ، ومتى انتفت انصرف للفور ومن جمله ما رد به على ذلك القول أنه لو كان مدلول الأمر الفور لغه لاحتيج لزياده الفور فى حده ومقابل هذا القول يقول : إن صيغه الأمر مدلولها طلب ماهيه الفعل مطلقا لا بقيد المره أو التكرار ولا بقيد الفوريه أو التراخى فيكون المأمور ممتثلا للأمر بالإتيان بالفعل المأمور به على سبيل الفور أو التراخى ولا يتعين أحدهما فى مدلولها إلا بقرينه (قوله : لأنه الظاهر من الطلب) أى : إنما كانت صيغه الأمر حقها الفور ؛ لأن كون الفعل المطلوب بها مطلوبا على الفور هو الظاهر من الطلب ؛ لأن مقتضى الطبع فى كون الشىء مطلوبا أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه فى الحين ، كما إذا قلت اسقنى فالمراد طلب السقى حينئذ ، وهذا شأن الطلب فى الجمله عند الإنصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب ، ولا يخفى أن بيان كون الفور والظاهر بما ذكر مشتمل على إثبات اللغه بالعقل ، مع أنها لا تثبت إلا بالنقل ، وأيضا استفاده فور السقى إنما هى لقرينه العطش (قوله : عند الإنصاف) أى : عند إنصاف النفس لا عند الحميه والجدال (قوله : كما فى الاستفهام والنداء) فإنه لا خفاء أنهما يقتضيان الفور ، فالأول : يقتضى فوريه الجواب عن المستفهم عنه ، والثانى : يقتضى فوريه إقبال المنادى ولا يظهر لاقتضائهما

عند الأمر بشىء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير) الأمر (الأول دون الجمع) بين الأمرين (وإراده التراخى) فإن المولى إذا قال لعبده قم ، ثم قال له قبل أن يقوم : اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع ، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع ...

******

الفوريه سبب سوى كونهما للطلب مع اشتراط إمكان المطلوب والأمر كذلك ، فيشاركهما فى اقتضاء الفوريه ، ولا يقال : إن هذا قياس فى اللغه ، واللغه لا تثبت بالقياس على التحقيق ؛ لأنا نقول ليس المراد القياس به ، بل المراد أن هذا قرينه مقويه على أن حقه الفور - كذا ذكره الشيخ يس ، واعترضه العلامه اليعقوبى : بأن الأمر إن لم يكن مقيسا عليهما. فلا معنى لدلالتهما على أن الأمر يعتبر فيه ما يعتبر فيهما.

(قوله : عند الأمر بشىء) أى : بفعل من الأفعال (قوله : بخلافه) أى : بضده كما يظهر من تمثيل الشارح ، وقوله بعد الأمر بخلافه أى : وقبل فعل ذلك الخلاف (قوله : إلى تغيير الأمر الأول) متعلق بتبادر أى : يتبادر الفهم فيما ذكر إلى تغيير المتكلم بالصيغه الأمر الأول بالأمر الثانى (قوله : دون الجمع وإراده التراخى) أى : من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخى فى أحد الأمرين حتى يمكن الجمع بينهما ، وبهذا تعلم أن الجمع والتراخى متقاربان ؛ لأنه متى جاز التراخى أمكن الجمع ؛ لأن أحد الأمرين أو كلاهما على التراخى ، ويلزم من تغيير الأول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور - كذا قرر ابن يعقوب ، ومقتضى كلام الشارح أن المعنى من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الأمرين مع إراده تراخى أحدهما (قوله : حتى المساء) أى : إلى المساء فهى غايه والغايه لا بد لها من مبدأ والمناسب هنا أن مبدأها عقب ورود الصيغه أى : اضطجع زمانا طويلا من هذا الوقت إلى المساء ، وإنما قيد بذلك ليتحقق التراخى ، فإنه إذا قال : قم ، ثم قال : اضطجع ، وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون ممتثلا على الفور ، بخلاف ما إذا أمره بعد الأمر بالقيام بالاضطجاع زمانا ، فإنه يفهم منه أنه غير الأمر الأول بالأمر الثانى ، ويلزم من تغيير الأول أنه على الفور حيث غيره بما ينفيه.

مع تراخى أحدهما ؛ (وفيه نظر) لأنا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن.

(ومنها) أى : من أنواع الطلب (النهى) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء

******

(قوله : مع تراخى أحدهما) أى : القيام والاضطجاع أى : أحد كان وإراده القيام فقط وهم ويرد هذا الدليل الذى ذكره المصنف بأن تغيير الأمر الأول بالثانى ، واقتضاء الفوريه إنما نشأ من القرينه وهى قوله : إلى المساء فى المثال ؛ لأن العاده جاريه بأن مطلق القيام لا يراد به التأخير إلى الليل ولما أمره بالاضطجاع المبدوء بوقت ورود الصيغه إلى المساء فهم تغيير الأول فلو خلا الكلام عن القرينه كما قال له : قم ، ثم قال له : اضطجع من غير أن يزيد إلى المساء لم يتبادر التغيير (قوله : وفيه نظر) أى : فيما قاله السكاكى من اقتضاء الأمر الفوريه نظر والنظر فيه راجع للنظر فى دليله ، ويحتمل أن المراد وفيه أى : فى كل من دليليه نظر (قوله : لأنا لا نسلم ذلك) أى : ما ذكر من الدليلين أعنى : التبادر والظهور. (قوله : عند خلو المقام من القرائن) أى : وأما المثال المذكور ففيه قرينه على الفوريه وهو قوله : حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب ورود الصيغه أعنى : قول السيد اضطجع ، والحاصل أن الفوريه والتراخى إنما يستفادان من القرائن ، فإن انتفت تعين أن يكون المراد طلب الماهيه مطلقا (قوله : وهو طلب الكف) أى : الطلب اللفظى المفيد للكف عن الفعل ؛ لأن المراد النهى اللفظى ؛ لأنه هو الذى من أقسام الإنشاء لا النهى النفسى.

[ومن أنواع الطلب : النهى]

(قوله : طلب الكف عن الفعل) أى : من حيث إنه كف عن فعل فلا ينتقض بكف ؛ لأنه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث إنه كف عن فعل ؛ لأنه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث إنه فعل لا من حيث إنه كف عن فعل آخر وإن كان لازما ، ولا يخرج عن التعريف لا تترك الفعل ؛ لأنه طلب كف عن فعل آخر هو الترك ، وقوله : طلب الكف عن الفعل أى : الانتهاء عنه بالاشتغال بضده أى : أو طلب ترك الفعل على الخلاف الآتى ، ولعل الشارح اقتصر على الأول ولم يتعرض للثانى هنا إشاره إلى أرجحيه القول الأول (قوله : استعلاء) أى : على طريق طلب العلو وقد

(وله حرف واحد وهو لا الجازمه فى قولك : لا تفعل ، وهو كالأمر فى الاستعلاء) لأنه المتبادر إلى الفهم ...

******

تقدم ما فيه فى الأمر (قوله : وله حرف واحد) أى : لا حرفان ، ولو قال : وله صيغه واحده كان أحسن ؛ ليفيد أنه ليس له صيغه أخرى ، كما أنه ليس له حرف آخر (قوله : لا الجازمه فى قولك لا تفعل) أى : فى قولك ابتداء لا تفعل ، واحترز بذلك عن لا النافيه التى تجزم إذا صلح قبلها كى نحو : جئته لا يكن له علىّ حجه ، وربطت الفرس لا تنفلت ، وأوثقت العبد لا يفر ، فليست من حروفه خلافا لمن قال : إنها من حروفه ، بناء على أنها من جنس حرف الجزم ، وإن كان معناها النفى ، وإلى الجزم بها فى تلك الحاله ذهب ابن مالك وولده ، ووجهه الفراء بأن الجزم على تأويل إن لم أوثقه يفر ، وإن لم أربطها تنفلت ، وخالف الخليل وسيبويه وسائر البصريين فى ذلك ، وقالوا : بوجوب الرفع ، وقول المصنف : لا الجازمه أى : لفظا أو محلا نحو : لا تفعلن يا زيد ، ولا تضربن يا هندات (قوله : وهو كالأمر فى الاستعلاء) أى : فكما أن صيغه الأمر موضوعه لطلب الفعل استعلاء ، كذلك صيغه النهى موضوعه لطلب الترك استعلاء ، وقول الشارح : لأنه أى : الاستعلاء المتبادر للفهم أى : والتبادر أماره الحقيقه ؛ لأنه ناشىء عن كثره الاستعمال ، فإذا كان بلا قرينه دل على الحقيقه ، واعلم أن صيغه النهى اختلافا كالاختلاف فى صيغه الأمر من كونها موضوعه لطلب الترك الجازم وهو الحرمه ، أو الغير الجازم وهو الكراهه ، أو القدر المشترك بينهما : وهو طلب الترك استعلاء فيشمل التحريم والكراهه ، والأول : هو قول الجمهور ، والأخير : هو قول المصنف وهو كالأمر فى الاستعلاء ، وأما لفظ نهى فمدلول الصيغه التى تستعمل للتحريم والكراهه اتفاقا ، وقيد المصنف التشبيه بالأمر بالاستعلاء ليفيد أنه ليس فيه ما قيل فى الأمر بالنسبه إلى الفور والتكرار ، فإن النهى للفور والتكرار جزما ؛ لأنه لدفع المفسده ، فعلى هذا إذا قيل : لا تشرب الخمر لا يعد ممتثلا للنهى إلا إذا كف فى الحال ، فلو شرب بعد النهى ، ثم كف لا يكون ممتثلا لعدم الفور الذى اقتضاه النهى ، والمراد بتكرار الكف دوامه ، فإذا عاد بعد الكف لا يكون ممتثلا ، وقال السكاكى : الأشبه أن النهى والأمر إن وردا لقطع الواقع

(وقد يستعمل فى غير طلب الكف) عن الفعل ؛ كما هو مذهب البعض (أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض ، فإنهم اختلفوا فى أن مقتضى النهى كف النفس عن الفعل ...

******

كأن يقال للمتحرك : أسكن ، أو لا تتحرك كان مدلولهما المره ، وإن وردا لاتصاله فمدلولهما الاستمرار كأن يقال للمتحرك : تحرك ، أو لا تسكن ، ومحصله أن كلا من الأمر والنهى المطلق لا دلاله له على شىء من التكرار وعدمه ، بل كل منهما مفوض إلى القرينه ، فإن كان المراد منهما معا قطع الفعل الواقع فى الحال كانا للمره ، وإن كان المراد منهما اتصال الفعل الواقع كانا للاستمرار والدوام فى جميع الأزمنه التى يقدر المكلف عليها ، وما قاله خلاف التحقيق ، والتحقيق عندهم الأول (قوله : وقد يستعمل) أى : النهى بمعنى صيغته ، وحاصله أن صيغه النهى قد تستعمل فى غير ما وضعت له على جهه المجاز : كالتهديد والدعاء والالتماس ، واختلف فيما وضعت له فقيل : إنها وضعت لطلب كف النفس بالاشتغال بأحد أضداده ، وقيل : إنها وضعت لطلب ترك الفعل أى : لطلب عدمه (قوله : فى غير طلب الكف) الإضافه للعهد أى : الطلب الذى مع الاستعلاء السابق بأن يكون لا طلب أصلا ، أو طلب بدون استعلاء ، وقوله : كما هو أى : طلب الكف عن الفعل مذهب البعض أى : كما هو معناه الأصلى على مذهب البعض : وهم الأشاعره ، فإنهم يقولون : إن مدلول النهى : طلب الكف عن الفعل استعلاء ، فمتعلقه أن المطلوب به فعل هو كف النفس عن الفعل ، وكلامه يقتضى أن النهى حقيقه فى الطلب المذكور الأعم من التحريم والكراهه ، كما اقتضى كلامه سابقا أن الأمر حقيقه فيما يعم الإيجاب والندب ، والجمهور على أن النهى حقيقه فى التحريم ، والأمر حقيقه فى الإيجاب (قوله : كما هو) أى : طلب الترك مذهب البعض أى : كما هو المعنى الأصلى للنهى على مذهب البعض : وهو أبو هاشم الجبائى وكثير من المعتزله ، فيقولون : إن مدلول النهى طلب عدم الفعل فمتعلقه أى : المطلوب به هو عدم الفعل المعبر عنه بالترك ، واستدل الأولون وهم الأشاعره بأن عدم الفعل نفى محض وهو غير مقدور للمكلف ولا يكلف إلا بالأفعال لكونها المقدوره للشخص ، وبأن عدم الفعل مستمر من الأزل فلا يكون أثرا

بالاشتغال بأحد أضداده ، أو ترك الفعل ؛ ...

******

للقدره الحادثه ، فتعين أن يكون متعلق النهى الكف المذكور ، إذ هو فعل يحصل بشغل النفس بضد المنهى عنه ، وأجاب أبو هاشم : بأن دوام عدم الفعل واستمراره مقدور باعتبار أن الشخص قادر أن يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار عدمه فعدم الفعل من هذه الجهه يكون مقدورا وصالحا ؛ لأن يكون أثرا للقدره الحادثه ، واستدل أبو هاشم لما قال : بأن الناس يمدحون من دعى إلى الزنى وتركه ، وإن لم يخطر ببالهم أنه فعل الضد ، ورد عليه بأنا لا نسلم أنهم يمدحونه على عدم الفعل ، بل يمدحونه على فعل الضد وهو كف النفس عن الزنى بالاشتغال بغيره ، فتحصل من هذا أن الأشاعره يقولون : المطلوب بالنهى الكف ، والمعتزله يقولون : المطلوب به الترك ، فعلى الأول لا يحصل الامتثال بالترك لا عن قصد : كأن ترك ذاهلا أو ناسيا ؛ لأن الكف يستدعى تقدم الشعور بالمكفوف عنه ، ويحصل الامتثال بالترك المذكور على الثانى ؛ لأن عدم الفعل لا يستدعى الشعور به ، فإن قلت يلزم على الأول إثم من ترك شرب الخمر مثلا ذهولا أو نسيانا لعدم امتثاله ولا قائل بذلك - قلت : الامتثال شرط الثواب ، وأما انتفاء الإثم فيكفى فيه عدم الفعل ، وعلى القول الثانى : وهو أن المكلف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى آتيا بمقتضى النهى كما قلنا ، لكن لا بد فى الثواب من نيه الترك المستلزمه للشعور ، ثم إن قولهم إن كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل بمن لا داعيه له : كالأنبياء ، وأيضا حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد ، وذلك هو حاصل القول الأخير ، فقد عاد الأمر إلى أنه لا قدره على المنهى بسبب التلبس بالضد مطلقا ، والإثم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهى عنه ولو بلا شعور ، والثواب لا بد فيه من النيه على كلا القولين ، ولذا قيل : إن القول الأول قريب من الثانى ، وإن الخلف بينهما لا تظهر له ثمره بينه. اه يعقوبى.

(قوله : بالاشتغال إلخ) متعلق بمحذوف أى : ويتحقق كف النفس عن الفعل بالاشتغال إلخ ، وليس متعلقا بكف لاقتضائه أن مدلول النهى الكف مع الاشتغال مع أن مدلوله الكف فقط - كذا قرر شيخنا العدوى.

وهو نفس أن لا تفعل (كالتهديد ؛ كقولك لعبد لا يمتثل أمرك : لا تمتثل أمرى) وكالدعاء والالتماس ؛ وهو ظاهر ...

******

(قوله : وهو نفس أن لا تفعل) أى : نفس عدم الفعل وفسره بذلك ؛ لأن الترك يطلق على انصراف القلب عن الفعل وكف النفس عنه وعلى فعل الضد وعلى عدم فعل المقدور قصدا على ما فى المواقف ، وهذه المعانى ليس شىء منها بمراد هنا ، وإنما المراد عدم فعل المقدور مطلقا - كذا فى عبد الحكيم ، وإذا علمت أن الترك يطلق على ما ذكر ، فلا اعتراض على الشارح فى تفسيره الترك بعدم الفعل (قوله : كالتهديد) أى : كالتخويف والتوعد ، وهذا مثال لغير الطلب الذى تستعمل فيه صيغه النهى مجازا (قوله : لا تمتثل أمرى) أى : اترك أمرى ، وإنما كان هذا تهديدا للعلم الضرورى بأن السيد لا يأمر عبده بترك امتثال أمره ؛ لأن المطلوب من العبد الامتثال لا عدمه ودل على التوعد استحقاقه العقوبه بعدم الامتثال والتهديد خبر فى المعنى ، إذ كأنه قال له : سترى ما يلزمك على ترك الأمر ، والعلاقه بين النهى والتهديد السببيه ؛ لأن النهى عن الشىء يتسبب عنه التخويف على مخالفته.

(قوله : وكالدعاء والالتماس) عطف على قوله كالتهديد ، وأورد عليه أنه لا يصح التمثيل بهما لاستعمال صيغه النهى فى غير طلب الكف أو الترك ؛ لأن كلا منهما طلب كف على القول الأول ، وطلب ترك على القول الثانى لا على سبيل الاستعلاء ، وقد يجاب بأن فى كلام المصنف حذفا ، والتقدير وقد تستعمل فى غير طلب الكف استعلاء وهذا صادق بغير الطلب أصلا كالتهديد وبالطلب لا على وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس كما ترشد إليه إعاده الكاف ، أو أن إضافه طلب للكف للعهد أى : فى غير طلب الكف المعهود وهو ما كان على جهه الاستعلاء كما أشرنا إلى ذلك سابقا ، وحاصل ما ذكره الشارح أن صيغه النهى قد تستعمل فى الدعاء مجازا ، وذلك إذا كانت على وجه التخضع والتذلل كقولنا : ربنا لا تؤاخذنا ، وقد تستعمل للالتماس وذلك إذا كانت من المساوى بدون استعلاء وتخضع كقولك لا تعص ربك أيها الأخ ، والعلاقه بين النهى وبينهما الإطلاق ؛ لأن النهى موضوع لطلب الكف استعلاء فاستعمل

(وهذه الأربعه) يعنى : التمنى والاستفهام والأمر والنهى (يجوز تقدير الشرط بعدها) وإيراد الجزاء عقيبها مجزوما بإن المضمره مع الشرط ؛ (كقولك) فى التمنى : (ليت لى مالا أنفقه) ...

******

فى مطلق طلب الكف على جهه المجاز المرسل (قوله : وهـذه الأربعه) أى : ما صدقاتها لا مفهوماتها (قوله : يجوز تقدير الشـرط إلـخ) اعلم أن ظـاهر المتن أن الأمر والنهى إذا خليا عن الاسـتعلاء كما فى الـدعاء والالتماس لا يجوز تقـدير الشـرط بعـدهما إلا لقرينه لدخولهما فى قوله ويجوز فى غيرها لقرينه ، مع أن النحاه جعلوا التقدير فى جواب الأمر والنهى وهما يشـملانهما ، والمراد : يجوز تقدير الشـرط بعدها إذا كان ما بعدها يصـلح أن يكون جزءا لذلك الشـرط كما يؤخذ من الأمثله ، وإلا فلا نحو قولك : أين بيتك أضـرب زيدا فى السوق ، إذ لا معنى لقولنا إن تعرفنى بيتك أضرب زيدا فى السوق ، فكلام المصنف مجمل لا يفهم منه المراد صريحا أوجبه الاختصار والاتكال على الموقف ، وقد أشار الشارح فى حله لبيان المراد ، ثم إن مراد المصنف بالجواز الجواز فى الجمله ، وإلاـ فإذا قصـدت السـببيه وجب الجزم ، وإن لم تقصـد وجب الرفع على الصـفه أو الحال أو الاستئناف على حسب المعنى المراد ، فعبر بيجوز نظرا لجواز رفع مـا بعـدهما على الاستئنـاف ولوضوح كونه جوابـا ، ثم إن ظـاهر المصـنف أن صيغه الأمر والنهى والتمنى إذا استعملت فى غير معانيها الحقيقيه لا يجوز تقدير الشرط بعدها يعنى مع أداته ولا بد من هذا ؛ لأن تقدير الشـرط قد ينفك عن تقدير أداته نحو الناس مجزيون بأعمالهم إن خير فخير ، ولو قال : تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشـرط ، إذ لا يكون تقدير حرف الشـرط بدون تقدير ، واعلم أن هذه الأربعه قرائن للحذف ، فإطلاق جواز التقدير معها وتقييـدها مع غيرها بوجود القرينه فى قوله بعـد وفى غيرها لقرينه ليس للاسـتغناء عن القرينه ، بل لأن الحذف معها لا ينفك عن القرينه ؛ لأنهـا نفسـها قرائن ، ثم لا يخفى أن حـذف الشـرط من مباحث الإيجاز وليس له تعلق بهـذا المقام ، فالبحث عنه هنا من فضول الكلام (قوله : مجزوما بأن المضـمره مع الشـرط) أى : مع إضمار الشرط وفيه إطلاق الشرط على نفس الفعل وهو صحيح كما يطلق على نفس إن وعلى التعليق

أى : إن أرزقه أنفقه (و) فى الاستفهام : (أين بيتك أزرك؟) أى : إن تعرفنيه أزرك (و) فى الأمر : (أكرمنى أكرمك) أى : إن تكرمنى أكرمك (و) فى النهى : (لا تشتمنى يكن خيرا لك) أى : إن لا تشتمنى يكن خيرا لك ؛ وذلك لأن الحامل للمتكلم ...

******

الحاصل بين الجملتين فهو مشترك ، وما ذكره المصنف والشارح من أن الجزم بالأداه المقدره مع فعل الشرط. أحد أقوال فى المسأله وقيل : إن الجازم نفس تلك الأمور الأربعه من غير حاجه إلى تقدير شرط أصلا ؛ وذلك لتضمنها فعل الشرط وأداته ، وقيل : الجزم بهذه الأمور لنيابتها عن فعل الشرط وأداته من غير تضمين ، وهذان القولان متقاربان ، وقيل : إن الجازم لام مقدره (قوله : أى إن أرزقه إلخ) اعلم أن الشرط المقدر إما نفس مضمون الطلب المذكور إن كان صالحا ، وإما لازمه وقد مثل المصنف لما قدر فيه اللازم فى التمنى بقوله كقولك إلخ : فالمتمنى وهو أن يكون له مال هو الذى يقدر شرطا لكن لما كان وجود المال بالرزق عبر عنه به ، ولما كان المراد من الاستفهام تعريف المسئول عنه وهو مكان البيت حتى كأنه يقول : عرفنى مكان بيتك قدر الشرط من معنى التعريف (قوله : أى إن تعرفينه إلخ) الأظهر إن أعرفه ، لأن السبب هو المعرفه سواء كانت بتعريف المخاطب أو بدونه (قوله : إن لا تشتمنى) يفهم من تقدير المصنف الشرط فى الأمثله المذكوره أن الشرط يقدر من جنس ما قبله من إثبات أو نفى ففى لا تشتم يقدر إن لا تشتم كما قال المصنف ، لا أن تشتم ، وفى أكرمنى يقدر إن تكرمنى ، لا إن لم تكرمنى ؛ لأن الطلب لا يشعر بذلك ، وشتم من باب ضرب ونصر - كما فى القاموس.

(قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : بيان تقدير الشرط بعد الأربعه المذكوره ، وحاصله أن هذه الأربعه للطلب والمتكلم بالكلام الطلبى إما أن يكون مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر ، وإما أن يكون مقصوده المطلوب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب ، فإذا ذكر بعد الكلام الطلبى ما يصلح توقفه على المطلوب ظن المخاطب أن المطلوب مقصود لأجل ما ذكر بعد الطلب لا لنفسه ، فيكون معنى الشرط ظاهرا فى

على الكلام الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم ؛ إما لـذاته ، أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله ؛ وهـذا معنى الشـرط ، فـإذا ذكرت الطلب وذكرت بعـده مـا يصـلح تـوقفه على المطلـوب - غلب على ظن المخـاطب كـون المطلـوب مقصودا لـذلك المذكور بعده ...

******

الكلام الطلبى المصاحب لذلك الشىء الذى يصلح توقفه على المطلوب ، فناسب تقدير الشرط لوجود معناه فى الكلام.

(قوله : على الكلام الطلبى) أى : بخلاف الكلام الخبرى ، فإن الحامل عليه إفاده المخاطب لمضمونه أو لازم مضمونه (قوله : إما لذاته) أى : وهذا نادر (قوله : أو لغيره) أى : أو مقصود الغير ذاته بحيث يتوقف ذلك الغير على حصول ذلك المطلوب وهذا هو المنـاسب ، فقـول الشـارح على حصـوله أى : حصـول المطلوب ، وقوله وهـذا أى : توقف ذلـك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشـرط ، فـإذا ورد جزء عقب الأـمر نحـو : أكرمنى أكرمـك - كـان المطلوب مقصودا لغيره ، فـإكرام المخـاطب للمتكلم مقصـودا ؛ لأجـل إكرام المتكلم للمخـاطب ، وإذا اقتصـر على ذلـك الأـمر نحو : أكرمنى بلاـ زيـاده كـان محتملاـ ؛ لأـن يكون مقصودا لـذاته ولاـ يكون مقصودا لغيره ، فـإذا كـان المطلوب مقصودا لـذاته فلا يقـدر الشـرط بخلاف ما إذا قصـد لغيره (قوله : لتوقف إلـخ) عله لقوله أو لغيره أى : أو مقصودا للمتكلم لغيره لتوقف إلخ (قوله : وهذا معنى الشـرط) أى : لازم له ، إذا الشـرط هو التعليق ويلزمه التوقف (قوله : فـإذا ذكرت الطلب) أى : الكلاـم الطلبى ، وقوله : بعـده أى : بعـد ذلك الطلب ، وقوله : ما أى شيئا ، وقوله : يصـلح توقفه أى : توقف ذلك الشىء نحو : أكرمك بعد أكرمنى ، بأن قلت مثلا : أكرمنى أكرمك ، فقد ذكرت الطلب وهـو أكرمنى وذكرت بعـده مـا يصـلح تـوقفه على المطلـوب الـذى هو الإـكرام المتعلق بالمخـاطب بخلاـف : أين بيتك أضـرب زيدا فى السوق فإن ضرب زيد فى السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفه البيت - اللهم إلا أن يكون المراد أضرب زيدا فى السوق أمـام بيتـك (قوله : غلب إلـخ) جواب إذا وكون فاعـل غلب والمطلوب مثـل إكرام المتكلم فى المثـال السابق (قوله : لذلك) أى : لأجل ذلك المذكور بعده وهو ما يصلح توقفه على

لا ـ لنفسه ؛ فيكون إذا معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشىء ظاهرا ، ولما جعل النحاه الأشياء التى يضمر الشرط بعدها خمسه – أشار المصنف الى ذلك بقوله :

******

المطلوب (قوله : لا ـ لنفسه) أى : لا ـ لنفس ذلك المطلوب (قوله : فيكون إذا) أى : إذا ذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب وغلب إلخ (قوله : معنى الشرط) وهو توقف الشىء على الشىء (قوله : فى الطلب) أى : فى الكلام الطلبى وهو متعلق بظاهرا الذى هو خبر يكون ، وقوله : مع ذلك الشىء أى : الذى يصلح توقفه على المطلوب وهو الجزاء وهو متعلق بالمطلوب أى : فيكون معنى الشرط ظاهرا فى الكلام الطلبى المصاحب لذكر ذلك الجزاء أى : وحينئذ فناسب تقدير الشرط لوجود معناه فى الكلام ، وقد يقال : الكلام مستغن عن تقديره لتضمن الكلام الطلبى له – فتأمل.

(قوله : ولما جعل إلخ) هذا جواب عما يقال : إن المصنف قد ذكر أن الأمور التى يقدر الشرط بعدها أربعه مع أن النحاه عدوها خمسه بزياده العرض ، فما وجه مخالفه المصنف لهم؟ وحاصل الجواب أن العرض لما كان مولدا من الاستفهام وليس مستقلا كان داخلا ـ فيه ، فذكر الاستفهام مغن عنه ، والنحاه نظروا إلى التفصيل فعدوها خمسه ، وإن كانت ترجع لأربعه على جهه الإجمال.

(قوله : خمسه) أى : والحال أن المصنف ذكر أنها أربعه فربما يتوهم أن المصنف أغفل ذكر جزم الجواب بعد العرض الذى هو الخامس فى كلامهم ولا وجه له أشار إلخ ، واعترض على الشارح بأن النحاه جعلوا الأشياء التى يضمر الشرط بعدها أكثر من خمسه ؛ لأن ظاهر عباراتهم تشمل الدعاء والالتماس والتحضيض ، بل والترجى عند بعضهم ، وكذلك الخبر الذى بمعنى الطلب نحو : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ، إلا أن يقال : كلام الشارح مبنى على قول من جعل الدعاء والالتماس داخلين فى الأمر بناء على أنه طلب فعل غير كف فقط ، وعلى قول من يقول : لا ـ جزاء للترجى ولا ـ جزم بعده ، أو أنه رأى دخول الترجى فى التمنى والتحضيض فى العرض – كذا قيل ، وفيه أن هذا الجواب لم يتم بالنظر لورود الخبر الذى بمعنى الطلب (قوله : أشار المصنف إلى ذلك) أى : إلى رد ذلك أى : إلى رد جعلها خمسه وأنه كان عليهم أن يجعلوها أربعه ؛ لأن

(وأما العرض كقولك : ألا تنزل عندنا تصب خيرا) أى : إن تنزل تصب خيرا (فمولد من الاستفهام) وليس شيئا آخر برأسه لأن الهمزه فيه للاستفهام دخلت على فعل منفى امتنع حمله على حقيقه الاستفهام للعلم بعدم النزول ...

******

العرض مولد من الاستفهام (قوله : وأما العرض) أى : وهو طلب الشىء طلبا بلا حث وتأكيد أى : وكذا التحضيض وهو طلبه مع تأكيد وحث كقولك : هلا تترل تصب خيرا فهما مولدان من الاستفهام ؛ لأنهما لا يكونان إلا مع آلته فيكونان داخلين فيه فذكره مغن عنهما (قوله : فمولد من الاستفهام) أى : الإنكارى ؛ لأنه فى معنى النفى ، وقد دخل على فعل منفى فيفيد ثبوت الطلب ، ولا شك أن الاستفهام الإنكارى أصله الحقيقى حمل على الإنكار لمناسبه المقام المقتضى لإظهار محبه ضد مدخوله ، فالعرض مولد من الاستفهام الحقيقى ، وإن كان بواسطه ، فسقط ما يقال : إن الذى يقدر الشرط بعده الاستفهام الحقيقى والعرض لم يتولد منه ، وإنما تولد من الإنكار ، وحينئذ فلا يكون ذكر الاستفهام مغنيا عن العرض - كذا قرر شيخنا العدوى ، وبما علمت من أن هذا الاستفهام إنكارى ، وأن إنكار النفى إثبات ظهر لك صحه تقدير الشرط مثبتا بعده ؛ لأن الشرط المقدر بعده هذه الأشياء يجب أن يكون من جنسها أعنى : الإثبات والنفى فلا يجوز تقدير المثبت بعد المنفى وبالعكس ، خلافا للكسائى المجوز لذلك تعويلا على القرينه.

(قوله : وليس) أى : العرض (قوله : لأن الهمزه فيه) أى : فى المثال المذكور الممثل به للعرض ، وحاصله أن الهمزه فى المثال المذكور للاستفهام دخلت على فعل منفى ويمنع حمله على حقيقته وهو الاستفهام عن عدم الترول للعلم به ، فحمل على الإنكار لعدم الترول فتولد منه عرض الترول على المخاطب وطلبه منه (قوله : امتنع حمله) أى : حمل الاستفهام فى المثال (قوله : للعلم بعدم النزول) أى : والاستفهام الحقيقى إنما يكون عند الجهل ، وقد يقال أن العلم بعدم الترول فى الحال لا يمنع أن يراد حقيقه الاستفهام عن عدم الترول فى المستقبل ، كما تقول لمن تعلم عدم سفره الآن أتسافر غدا إلا أن يقال هذا تعليل لعدم إراده الاستفهام عن عدم الترول فى الحال ، وفى الكلام مقدمه مطويه

مثلا - فتولد عنه بمعونه قرينه الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) تقدير الشرط (فى غيرها) أى : فى غير هذه المواضع (لقرينه) تدل عليه (نحو : (أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ فَاللهُ هُوَ الْوَلِيُ)(۱) ...

******

وهى ليس المراد الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل ، إذ السؤال عنه لا يتعلق به غرض ، والاستفهام إنما يكون عن المجهول حالا- أو استقبالا مع تعلق الغرض به (قوله : مثلا-) راجع للنزول أى : أو للعلم بعدم الحديث (قوله : فتولد عنه) أى : عن امتناع حمل الاستفهام على حقيقته (قوله : قرينه الحال) أى وهو العلم بعدم النزول والإضافه للبيان وقوله فتولد منه أى : بواسطه حمله على الإنكار ؛ لأن إنكار النفى يتولد منه طلب ضده ومحبته ففى المثال المذكور إنكار عدم النزول يتضمن طلب النزول وعرضه على المخاطب فيكون اللفظ الموضوع لطلب الفهم مستعملا فى طلب الحصول (قوله : وطلبه منه) تفسير لما قبله (قوله : ويجوز تقدير إلخ) لما ذكر المصنف تقدير الشرط بعد الأمور الأربعه السابقه أشار إلى تفهم الحكم وأنه جائز فى غيرها أيضا تكثيرا للفائده وتأنيسا بتقديره (قوله : فى غيرها) أى : بعد غيرها (قوله : أى فى غير هذه المواضع) يعنى التى جزم فيها المضارع ، فلا يرد أن قوله : أم اتخذوا للاستفهام فيكون داخلا فيما سبق ؛ لأن الاستفهام هنا غير حقيقى ، بل توبيخى بمعنى لا ينبغى أن يتخذ غير الله وليا والذى مر الاستفهام الحقيقى (قوله : لقرينه تدل عليه) وذلك كالفاء فى الآيه الداخله على الجمله الاسميه ، فإنها تدخل فى تلك الحاله على جواب الشرط مع دلاله الاستفهام فى الجمله قبلها على إنكار اتخاذ سواه تعالى وليا (قوله : (فَاللهُ هُوَ الْوَلِيُ)) هذه الجمله دليل لجواب الشرط المحذوف أى : إن أرادوا أولياء بحق فليتخذوا الله وحده ؛ لأنه هو الولى لا- نفس الجواب ؛ وذلك لأن ولايته سبحانه وتعالى وجوبها ثابت مطلقا أى : سواء أرادوا اتخاذ ولى أم لم يريدوه ، وحينئذ فإراده الولى لا- تكون سببا فى كون الله تعالى هو الولى ، فلا معنى لتعليقه على ذلك الشرط ، ثم إن تعريف المسند وضمير الفصل لقصر الأفراد كما يشير له قول الشارح : فالله هو الذى يجب أن يتولى وحده ؛ لأن الآيه

۱- الشورى : ۹.

أى : إن أرادوا أولياء بحق) فالله هو الذى يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد ، وقيل : لا شك أن قوله : (أَمِ اتَّخَذُوا) إنكار توبيخ بمعنى أنه لا ينبغى أن يتخذ من دونه أولياء ، وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى : (فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) من غير تقدير شرط ؛

******

نزلت فى حق المشركين القائلين بشركه الغير مع الله فى كونه وليّا معبودا بالحق ، وليس لقصر القلب على ما وهمه بعضهم ، وهذا الوهم نشأ له من قوله تعالى أم اتخذوا من دونه ، ورد عليه بأن لفظ دون تستعمل للأفراد أيضا (قوله : أى إن أرادوا أولياء بحق) أى : بلا فساد ولا خلل وصفا وذاتا لا حالا ومآلا.

(قوله : أن يتولى) بضم الياء أى : يتخذ وليا ، وقوله : ويعتقد إلخ تفسيره لما قبله (قوله : وقيل إلخ) وجه مقابله هذا لما قاله المصنف أن المصنف يجعل الفاء فى الآيه رابطه لجواب شرط مقدر ، وهذا القيل يجعل الفاء للتعليل وليست عاطفه لجمله على جمله أخرى ولا حاجه إلى تقدير الشرط ، وحاصل هذا القيل أن الاستفهام هنا إنكارى بمعنى النفى والنفى هنا يصح أن يترتب عليه ما بعد الفاء ترتب العله على المعلول والسبب على المسبب ، إذ لا شك أنه لو قيل لا ينبغى أن يتخذ غير الله وليا بسبب أن الله هو الولى بحق كان المعنى صحيحا ، وحينئذ فلا داعى لتقدير الشرط لعدم الحاجه إليه ، وحينئذ فالفاء للسببيه عطفت جمله السبب على المسبب (قوله : إنكار توبيخ) كذا فى بعض النسخ ، وفى بعضها إنكار توبيخى ، وهذا لا خلاف فيه على القولين ، وذلك لأن أم منقطعه بمعنى بل ، والأصل بل اتخذوا والاستفهام للإنكار وأولياء نكره فى سياق النفى فتفيد العموم ، وحينئذ فيكون قوله : (أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ) إنكارا لكل ولى غير الله سبحانه وتعالى من غير خلاف بين القولين ، وإنما الخلاف فى الفاء هل هى لمجرد العطف كما هو هذا القول ، أو أنها رابطه لجواب الشرط المقدر - كما يقول المصنف ، فمحط المخالفه بين القولين قول الشارح : وحينئذ يترتب إلخ (قوله : بمعنى أنه لا ينبغى إلخ) أشار إلى أن هذا الاستفهام الإنكارى بمعنى النفى ، وأن المنفى إنما هو الانبغاء لا الاتخاذ ؛ لأنه واقع (قوله : وحينئذ) أى : وحين إذ كان ذلك الاستفهام إنكاريا بمعنى النفى (قوله : يترتب عليه إلخ) أى : ترتب السبب على المسبب بحسب الوجود أو ترتب

كما يقال : لا ينبغى أن يعبد غير الله فالله هو المستحق للعباده ؛ وفيه نظر ؛ إذ ليس كل ما فيه معنى الشىء حكمه حكم ذلك الشىء ، والطبع المستقيم شاهد صدق على صحه قولنا : لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء ، بخلاف : أتضرب زيدا فهو أخوك؟ استفهام إنكار فإنه لا يصح إلا بالواو الحاليه.

(ومنها) أى : من أنواع الطلب (: النداء) ...

******

المسبب على السبب بحسب العلم (قوله : كما يقال إلخ) هذا تنظير بمتفق عليه ؛ وذلك لأن الفاء هنا للسببيه لترتب ما بعدها على ما قبلها ترتب العله على المعلول وليست رابطه لجواب شرط مقدر فمثلها الفاء فى الآيه ؛ لأن أم اتخذوا فى معنى لا ينبغى أن يتخذوا (قوله : وفيه نظر) أى : فى ذلك القيل نظر (قوله : إذ ليس كل ما فيه معنى الشىء) ما نكره واقعه على اللفظ وفيه صفه لها ، وقوله معنى الشىء : فاعل بالظرف ، والشىء مضاف إليه وهو واقع على اللفظ أيضا ، وقوله حكمه بالنصب : خبر ليس ، والضمير المضاف إليه يرجع إلى ما وحكمه الثانى : منصوب على أنه مفعول مطلق أى : ليس حكمه كحكمه ، وضميره راجع للشىء أى : ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر ، مثلا الهمزه التى للإنكار فى قوله : أم اتخذوا وإن كان فيها معنى "لا ينبغى" ، لكن ليس حكمها حكم "لا ينبغى" ؛ لأن الفاء بعد لا ينبغى للتعليل بخلافها بعد أم اتخذوا.

(قوله : والطبع) أى : العقل (قوله : لا تضرب زيدا) بضم الباء على أن لا نافيه أى : لا ينبغى أن تضربه ، وقوله : بالفاء أى : التعليليه العاطفه لجمله خبريه على مثلها (قوله : استفهام إنكار) أى : حال كونه استفهام إنكار بمعنى لا ينبغى (قوله : فإنه لا يصح إلا بالواو الحاليه) أى : لا بالفاء لما فيه من عطف الجمله الخبريه على الإنشائيه وإن كان الاستفهام بمعنى النفى كقولنا : أتضرب زيدا فى معنى لا تضرب زيدا ، أى : لا ينبغى أن تضربه ، واعترض على ما ذكره الشارح من عدم صحه الفاء بقول أبى تمام :

أحاولت إرشادى فعقلى مرشدى

أم اشتقت تأديبى فدهرى مؤدّبى (1)

۱- البيت من قصيده يمدح فيها عياش بن لهيعه الحضرمى ، فى ديوانه ص ۳۱.

وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ...

******

وأجيب بأن مراد الشارح عدم صحه مثل قولنا : أتضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليلا للنفى الضمنى ، والشاهد بذلك هو الذوق السليم - كما ذكره العلامه السيد فى شرح المفتاح ، ولا نقض لذلك بقول أبى تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليلا- للنفى المقدر أى : لا- حاجه إلى إرشادك ؛ لأن عقلى مرشدى كما ذكروا مثله فى قوله تعالى : (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ)(١) حيث قالوا : التقدير لا جدوى للتحسر ، وقوله : فإن الله يضل من يشاء - تعليل لهذا المقدر ، هذا وقد علل السيد فى شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء فى قوله تعالى : (أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ فَاللهُ هُوَ الْوَلِيُ)(٢) للتعليل ؛ لأنه ليس بمعنى الماضى فلا يصح أن يعلل به ما هو ماض - وفيه بحث - إذ يكفى فى صحه التعليل استفاده الدوام من الجمله الاسميه التى خبرها صفه مشبهه بمعونه المقام لشموله الماضى على أن القرينه قائمه بأن مصب الإنكار اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بزمان - فتدبر. اه فنرى.

ومن أنواع الطلب : النداء

(قوله : وهو طلب الإقبال) أى : طلب المتكلم إقبال المخاطب حسا أو معنى ، فالأول : كيا زيد ، والثانى نحو : يا جبال ، ويا سماء ، والمراد الطلب اللفظى ؛ لأنه هو الذى من أقسام الإنشاء (قوله : بحرف) الباء للآله (قوله : نائب مناب أدعو) أى : ولكون الحرف نائبا مناب أدعو لا- يجزم الفعل بعده جوابا ، ولا يقال : إن فيه دلاله على طلب الإقبال ، فكأنه قيل : أقبل وحينئذ فيجزم الفعل فى جوابه ؛ لأنا نقول : مفاد الحرف ومدلوله أدعو ، وأما الإقبال فهو مطلوب باللزوم ؛ لأن الإنسان إنما يدعى للإقبال فليس فيه ما هو كالتصريح بالشرط كما فى الطلب السابق بخلاف ما لو صرح بالفعل ، فقيل : أقبل جاز جزم الفعل جوابا بأن يقال مثلا : أعلمك ، ومن هذا تعلم أن الشىء الضمنى ليس كالصريح. اه يعقوبى.

١- فاطر : ٨.

٢- الشورى : ٩.

.....

******

ومن هذا يعلم أن جعل النداء من أقسام الطلب لدلالته على طلب الإقبال لزوما تأمل.

واعلم أن الحروف التى يطلب بها الإقبال النائبه مناب أدعو خمسه - منها : أيا وهيا ، وهما موضوعان لنداء البعيد ، وقد ينزل غير البعيد وهو الحاضر منزله البعيد لكونه نائما أو ساهيا حقيقه ، فيجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزله البعد فى إعلاء الصوت أو لتتريل المنادى منزله ذى غفله لعظم الأمر المدعو له حتى كأن المنادى غافل عنه مقصر لم يف بما هو حقه من السعى والاجتهاد الكلى فيستعملان له فتقول مثلا- : هيا فلان تهيأ للحرب عند حضوره ، ومنها أى والهمزه موضوعان لنداء القريب ، وقد ينزل البعيد منزله القريب ويستعملان فيه تنبيها على أنه حاضر فى القلب لا يغيب عنه أصلا حتى صار كالمشهود الحاضر كقوله :

أسكان نعمان الأراك تيقّنوا

بأنّكم فى ربع قلبى سكّان (١)

ومنها : يا ، واختلف فيها فقال ابن الحاجب : إنها حقيقه فى القريب والبعيد لاستعمالها فيهما على السواء ودعوى المجاز فى أحدهما خلاف الأصل ، وقال الزمخشرى : إنها حقيقه فى البعيد ولا- تستعمل فى القريب إلا- مجازا لتتريله منزله البعيد إما لاستبعاد الداعى نفسه عن مرتبه المنادى أى : تصور نفسه فى مكان بعيد عن تلك الحضره كقولنا : يا الله مع أنه أقرب إلينا من حبل الوريد أو للتنبيه على عظم الأمر المدعو إليه وعلو شأنه حتى كأن المنادى مقصر فى أمره غافل عنه مع شده حرصه على الامتثال نحو : (يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ)(٢) ، أو للحرص على إقبال المنادى أى : الرغبه والرضا بذلك ، فصار إقباله كالبعيد ؛ لأن النفس إذا اشتد حرصها على الشىء صارت كل ساعه قبل وقوعه فى غايه البعد ، فتقول : يا غلام بادر بالماء فأنا عطشان ، ونحو : (يا مُوسى أَقْبِلْ ،) أو للتنبيه على بلاده المنادى فكأنه بعيد من التنبيه لا يسمع نحو : تنبيه يأيها الغافل واسمع ، أو لانحطاط شأنه ، فكأنه بعيد عن مجلس الحضور نحو : من أنت يا هذا

١- البيت بلا نسبه فى المطول ص ۴۳۰.

٢- المائده : ۶۷.

لفظا أو تقديرا (وقد تستعمل صيغته) أى : صيغه النداء فى غير معناه وهو طلب الإقبال (كالإغراء فى قولك لمن أقبل يتظلم : يا مظلوم) قصدا إلى إغرائه وحثه على زياده التظلم وبث الشكوى لأن الإقبال حاصل.

(والاختصاص فى قولهم : ...

******

(قوله : لفظا أو تقديرا) أى : حاله كون ذلك الحرف ملفوظا به كيازيد أو مقدرا نحو : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا)(١) (قوله : أى صيغه النداء) من إضافه الدال للمدلول (قوله : فى غير معناه) أى : الأصلى فيكون استعمال صيغته فى ذلك الغير مجازا ، واعلم أن بيان حقيقه النداء وظيفه لغويه ومجازاته بيانيه ونكات اختيار الحقيقه ، أو مجاز من مجازاته وظيفه هذا العلم ، وقد خلا عنه هذا المبحث. اه أطول.

(قوله : وهو طلب الإقبال) أى : الطلب المتقدم فالإضافه للعهد وهذا بيان لمعناه الأصلى (قوله : كالإغراء) هو الحث على لزوم الشىء وهذا بيان لغير معناه (قوله : لمن أقبل) أى : إليك أو إلى من حضر معك (قوله : يتظلم) حال من فاعل أقبل أى : مظهرا لظلم أحد له وبث الشكوى به.

(قوله : قصدا) حال من الكاف فى قولك أى : كقولك هذا اللفظ حال كونك قاصدا به إغراءه (قوله : وحثه على زياده التظلم) تفسير لإغرائه والتظلم هو الشكايه من الظلم وعبر بالزياده ؛ لأن أصل التظلم حاصل منه (قوله : الشكوى) يقال شكوت فلانا شكوه وشكوى وشكايه إذا أخبرت عنه بسوء فهو مشكى ومشكو (قوله : لأن الإقبال حاصل) عله لمحذوف أى : ولست قاصدا بقولك يا مظلوم طلب إقباله ؛ لأن الإقبال حاصل والحاصل لا يحصل ، والحاصل أن قولك : يا مظلوم لمن جاء يتظلم ليس المراد به طلب الإقبال لكونه حاصلا ، وإنما الغرض به إغراء ذلك المتظلم على زياده التظلم وبث الشكوى ، وحينئذ فاللفظ الموضوع لطلب إقبال المخاطب على المتكلم مستعمل فى طلب إقباله على الأمر الذى يناديه له على جهه المجاز المرسل والعلاقه الإطلاق والتقييد (قوله : والاختصاص) هو فى الأصل : قصر الشىء على الشىء ، وفى الاصطلاح : تخصيص حكم علق بضمير باسم ظاهر صورته صوره منادى ، أو معروف بأل ، أو بالإضافه

١- يوسف : ٢٩.

أنا أفعل كذا أيها الرجل) فقولنا : أيها الرجل ...

******

أو بـالعلميه فمثـال كون الـدال على التخصـيص المـذكور صوره المنـادى قولك : أنا أفعل كـذا أيها الرجل ، ومثال المعرف بأل قولك : نحن العرب أسـخى من بذل ، ومثال الإضافه نحو قوله - عليه الصـلاه والسّـلام - (١) :" نحن معاشـر الأنبياء لا نورث" ، ومثال العلميه كقوله :

بنا تميما يكشف الضّباب

والـدلاله على التخصـيص المـذكور بـذى العلميه نـادر فى كلامهم ، ثم إن الغرض من الاختصاص إما الافتخار كما إذا تضـمن التخصـيص بـذلك الحكم الترفع كمـا فى قولك : نحن العرب أقرى الناس للضـيف ، ونحو : علىّ أيها الجواد يعتمـد الفقير ، أو المسـكنه والتواضع كمـا فى قولـك : أنـا أيهـا المسـكين أطلب المعروف ، ونحو : إنى أيهـا العبـد فقير إلى الله ، أو مجرد تأكيد مدلول الضمير كقولك : أنا أيها الرجل أتكلم فيما يتعلق بمصالحى (قوله : أنا أفعل كذا أيها الرجل) أنا مبتدأ وجمله : أفعل كذا : خبره ، وأى : مبنى على الضم فى محـل نصب مفعـول لمحـذوف وجوبـا أى : أخص ، والرجـل بـالرفع نعت ، باعتبـار لفظهـا ، والجمله فى محل نصب على الحال ، واعلم أنك إذا قلت : يأيها الرجل كانت بالطلب الإقبال ، وأيها : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والرجل : نعت لأى : وفى الحقيقه هو المنادى وأى : وصـله لنـدائه ومفيـده لتخصـيص المنادى بطلب الإقبال الـذى اسـتفيد من يـا فإذا قلت : أنا أكرم الضـيف أيها الرجل كان معناه : أنا أكرم الضـيف فى حال كونى مختصا من بين أفراد الرجال بإكرام الضيف ، فقولك : أيها الرجل

١- الحـديث متفق عليه بلفظ" لا نورث ما تركناه صـدقه" أما بهـذا اللفظ ، فقـد قال الحافظ ابن حجر فى الفتح (١٢ / ٨٠) ، : " وقـد أنكره جمـاعه من الأـئمه ، وهو كـذلك بالنسـبه لخصوص لفـظ" نحن" ، لكن أخرجه النسائى من طريق ابن عيينه عن أبى الزناد بلفظ : " إنا معشـر الأنبياء لا نورث .." الحـديث أخرجه عن محمـد بن منصور عن ابن عيينه عنه ، وهو كـذلك فى مسـند الحميـدى عن ابن عيينه ، وهو من أتقن أصـحاب ابن عيينه فيه ، وأورده الهيثم بن كليب فى مسـنده من حديث أبى بكر الصديق باللفـظ المـذكور ، وأخرجه الطبرانى فى الأوسـط بنحو اللفظ المـذكور ، وأخرجه الـدارقطنى فى" العلل" من روايه أم هانئ عن فاطمه عن أبى بكر الصديق بلفظ : " إن الأنبياء لا يورثون".

أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الإقبال ، ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه ؛ إذ ليس المراد بأى ...

******

أفاد تخصيص مدلول الرجل بالإكرام الذى نسب لمدلول أنا وهو المتكلم ، فقولك : أيها الرجل بيان لمدلول أنا ، فأصل الرجل كما علمت فى حال النداء تخصيص المنادى بطلب الإقبال ، فأطلق عن قيده وهو طلب الإقبال ، ثم قيد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضمير كالإكرام فيكون مجازا مرسلا علاقته الإطلاق والتقييد ، وظهر لك أن المجاز فى أيها وأنت خبير بأن هذا خروج عن الموضوع ، إذ كلامنا فى استعمال صيغه النداء كيا فى غير معناه مجازا وهنا الذى استعمل فى غير معناه الأصلى : أيها الرجل وهو ليس صيغه النداء كما لا يخفى ، وأجيب بأن أيا لما كثر استعمالها مع أدوات النداء نزلت منزله أدواته كذا قرر شيخنا العدوى – رحمه الله.

(قوله : أصله) أى : الأصل فيه أن يستعمل فى مقام تخصيص المنادى بطلب إلخ أى : ولو كان المنادى هو المتكلم ، وذلك عند قصده تجريد منادى من نفسه مبالغه – كما هو الأصل فى هذا المثال.

(قوله : ثم جعل) أى : أيها الرجل مجردا عن طلب الإقبال أى : بنقله لمطلق التخصيص ؛ لأن المتكلم لا يطلب إقبال نفسه ، فإن هذا الباب يجىء فى المتكلم إما وحده أو مع الغير (قوله : ونقل) أى : ثم نقل بعد التجريد عن طلب الإقبال إلى تخصيص مدلوله بما نسب إليه ، وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد ، فأيها الرجل خبر مستعمل بصوره النداء تجوزا كما استعمل الأمر بصيغه الخبر نحو : أحسن بزيد ، والخبر بصيغه الأمر نحو : والوالدات يرضعن (قوله : إلى تخصيص مدلوله) أى : مدلول أيها الرجل وهو ذات المتكلم هنا المعبر عنها بالضمير (قوله : بما نسب إليه) أى : بالحكم الذى نسب إليه وربط به كأفعل كذا فى المثال المذكور والجار والمجرور متعلق بتخصيص ، وضمير إليه للمدلول ، وإنما كان الحكم الذى هو أفعل كذا منسوبا بالمدلول أى : ومرتبطا به لما علمت أن مدلولها المتكلم المعبر عنه بالضمير ، وقد أخبر بذلك الحكم عن الضمير (قوله : إذ ليس المراد إلخ) عله لقوله ونقل إلخ أى : وإنما نقل عن أصله لما

ووصفه المخاطب ؛ بل ما دل عليه ضمير المتكلم ، فأيها مضموم ، والرجل مرفوع ، ...

******

ذكر ؛ لأنه ليس إلخ ، وإذا كان المراد من أى ووصفها ما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولم يرد به المخاطب كان قولنا أيها الرجل وما ماثله صورته صوره النداء وليس بنداء ، وحينئذ فلا يجوز فيه إظهار حرف النداء ؛ لأنه لم يبق فيه معنى النداء أصلا لا حقيقه كما فى : يا زيد ، ولا مجازا كما فى : المتعجب منه والمندوب ؛ فإنهما منادى دخلهما معنى التعجب والتفجع فمعنى ياللماء : احضر أيها الماء حتى يتعجب منك ، ومعنى يا محمداه : احضر يا محمد فأنا مشتاق إليك ، فلما لم يبق فى الكلام معنى النداء أصلا كره التصريح بأداته - كذا نقل عن الشارح.

(قوله : ووصفه) وهو الرجل فى المثال المذكور ؛ لأنه بمعنى الكامل المختص (قوله : المخاطب) خبر ليس (قوله : بل ما دل) أى : بل المراد بأى ووصفه معنى دل عليه أى : على ذلك المعنى ، وقوله ضمير فاعل دل وقوله المتكلم أى : الذى هو أنا فى المثال السابق مثلا فمراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله : فأيها إلخ) تفريع على ما تقدم من قوله ، ثم نقل إلخ أى : إذا علمت أنها نقلت عن معناها الأصلى وهو النداء ، فاعلم أنه التزم فيها حكم المنقول عنه من البناء على الضم ؛ لأن كل ما نقل من باب إلى آخر فإعرابه على حسب ما كان عليه كما فى العنايه (قوله : مضموم) أى : مبنى على الضم ؛ لأنه نكره مقصوده فى محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص (قوله : والرجل مرفوع) أى : على أنه صفه لأى نظرا للفظها والرفع هنا اتفاقا كما فى الارتشاف بخلاف النداء ، فإن بعضهم أجاز نصبه ، والحاصل أن ضم أى ورفع تابعها حكايه لحالهما فى النداء بأن نقلا بحالهما فى النداء واستعملا فى غيره ، وبهذا اندفع ما يقال إذا كانت أى : معمولا لأخص ولم يكن معه نداء أصلا لا لفظا ولا معنى ، لم يكن هناك ما يقتضى البناء على الضم ورفع التابع ، ثم إن المراد بالرفع هنا الضم - وهو ضم إتباع لا بناء ، فاندفع ما يقال

والمجموع فى محل نصب على أنه حال ؛ ولهذا قال : (أى : متخصصا) أى : مختصا (من بين الرجال) وقد تستعمل صيغه النداء فى الاستغاثه ، ...

******

انظر ما العامل للرفع فى هذا التابع ، إذ لا يصح أن يكون هو العامل فى المتبوع أو نظيره ؛ لأن أخص هنا إنما يقتضى النصب لا الرفع ، وكذلك أدعو وأنادى فى باب النداء إنما يقتضى النصب وهذا الإشكال جار فى سائر توابع المنادى المرفوعه سواء كان المنادى أيا أو غيرها قال الدمامينى : ولم أقف له على جواب ولا حاجه لما تكلفه بعضهم من أن العامل فيه عامل المتبوع باعتبار تكيفه بكيفيه المبنى للمجهول أو نظيره ويقدر مبنيا للمجهول (قوله : والمجموع إلخ) ظاهره مجموع أيها الرجل - وفيه نظر إذ الحال إنما هو جمله الاختصاص أعنى الفعل المقدر أعنى : أخص فكان الأولى أن يقول فى محل نصب على أنه مفعول الفعل المقدر الذى هو حال ، وأجاب الشيخ يس بأنه يمكن الاعتذار بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر فى متعلقه حكم على متعلقه بأنه فى محل نصب على الحال تسمحا ، ثم إن كون الجمله الاختصاصيه فى محل نصب على الحال ليس بلازم ، إذ قد تكون معترضه لا محل لها ، وذلك فى صوره ما إذا كان الدال على التخصيص معرفا بأل نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، فإن الجمله الاختصاصيه هنا معترضه بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب ، ولا يصح جعلها حاليه ، إذ لا يصح نصب الحال عن المبتدأ عند سيبويه ومن تبعه (قوله : ولهذا قال إلخ) أى : مفسرا للمراد من الجمله الواقعه حالا (قوله : متخصصا إلخ) أى : أنا أفعل كذا حال كونى متخصصا بهذا الفعل من بين الرجال لما فى ذلك من الصعوبه (قوله : أى مختصا) بيان حاصل المعنى ، وأتى بهذا البيان دفعا لتوهم تعين التأويل بمتخصصا الزائد فى الحروف المفيد لكثره التخصص وإشاره إلى أن زياده البناء هنا لم تفد شيئا ، بل متخصصا مثل مختصا (قوله : وقد تستعمل صيغه النداء فى الاستغاثه إلخ) أى : على سبيل المجاز المرسل من استعمال ما للأعم فى الأخص ؛ وذلك لأن صيغه النداء موضوعه

نحو : يالله ، والتعجب ، نحو : يا للماء ، والتحسر والتوجع كما فى نداء الأطلال ، والمنازل ، والمطايا ، ...

******

لمطلق طلب الإقبال فاستعملت فى طلب الإقبال أى : لخصوص الإغاثه (قوله : يالله) أى :يالله أقبل علينا لإغاثتنا (قوله : والتعجب) العلاقه بينه وبين النداء المشابهه من جهه أنه ينبغى الإقبال على كل من المنادى والمتعجب منه (قوله : ياللماء) يقال ذلك عند مشاهده كثرته أو كثره حلاوته أو برودته أو وفائه تعجبا منها فكأنه لغرابه الكثره المذكوره يدعوه ويستحضره ليتعجب منه (قوله : والتحسر والتوجع إلخ) العلاقه بين النداء وبين هذه الأشياء المشابهه فى كون كل ينبغى الإقبال عليه بالخطاب للاهتمام به وامتلاء القلب بشأنه (قوله : كما فى نداء الأطلال) هذه أمثله التحسر ولا يظهر أن شيئا منها مثال للتوجع ، وإن أوهم صنيعه خلاف ذلك - ولذلك عبر ابن يعقوب بقوله ومنها التحسر والتحزن كما فى نداء الأطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتفجع عليه. اه. ومثال التوجع : يا مرضى ، ويا سقمى ، والأطلال : جمع طلل - وهو ما شخص من آثار الديار ، وذلك كقوله :

ألا عم صباحا أيّها الطلل البالى

وهل يعمن من كان فى العصر الخالى (١)

(قوله : والمنازل) كما فى قولك يا منزلى ويا منزل فلان متحسرا ومتحزنا عليه ، وكما فى قول الشاعر :

أيا منازل سلمى أين سلماك

من أجل هذا بكيناها بكيناك

أى : من أجل عدم وجدان سلمى بكينا على سلمى وبكينا على المنازل ، فقوله : بكيناها أى : بكينا على سلمى ، وقوله : بكيناك أى : وبكيناك أى : بكينا عليك أيها المنازل (قوله : والمطايا) أى : الإبل ، كما فى قولك يا ناقه أبى ، ويا ناقتى تحسرا عليها ، وكما فى قوله :

١- لامرئ القيس فى ديوانه ص ٢٧ ، وخزانه الأدب ١ / ٦٠ وتاج العروس (طول).

وما أشبه ذلك. (ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء ؛ إما للتفاؤل) بلفظ الماضى دلاله على أنه كأنه وقع ، نحو : وفقك الله للتقوى (أو لإظهار الحرص فى وقوعه كما مر) فى بحث الشرط من أن الطالب إذا عظمت رغبته فى شىء يكثر تصوره إياه ؛ فربما يخيل إليه حاصلا ، نحو : رزقنى الله لقاءك ...

******

يا ناق جدّى فقد أفنت أناتك بى

صبرى وعمرى وأنساعى وأحلاسى

الأناه : كقناه التأنى ، والأحلاس : جمع حلس ، وهو كساء يطرح على ظهر البعير ، والأنساع : جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصدير أى : للحزام فى صدر البعير (قوله : وما أشبه ذلك) عطف على الإغاثه وذلك كالندبه ، وهى نداء المتوجع منه أو المتفجع عليه كقولك : يا رأساه ويا محمداه كأنك تدعوه وتقول له تعال ، فأنا مشتاق إليك (قوله : ثم الخبر) أى : الكلام الخبرى وهو ما يدل على نسبه خارجيه تطابقه أو لا تطابقه (قوله : قد يقع) أى : مجازا لعلاقه الضديه أو غيرها مما سيأتى بيانه قريبا (قوله : موقع الإنشاء) وهو الكلام الذى لم يقصد مطابقته لنسبته الخارجيه ولا عدم مطابقته لما لا نسبه له خارجا ، وإنما توجد نسبته بنفسه (قوله : إما للتفاؤل) أى : إدخال السرور على المخاطب كأن يقصد طلب الشىء وصيغه الأمر هى الداله عليه ، فيعدل عنها إلى صيغه المضى الداله على تحقق الوقوع تفاؤلا بتحققه (قوله : بلفظ الماضى) متعلق بيقع ، وإنما قيد بلفظ الماضى ؛ لأن التفاؤل لا يكون إلا به لا بالمضارع ولا بالاسم (قوله : وفقك الله للتقوى) أى : اللهم وفقك فعبر بالفعل الماضى الدال على تحقق الحصول موضع الإنشاء لإدخال السرور على المخاطب بتحقق حصول التقوى (قوله : فى وقوعه) ضمن الحرص معنى الرغبه ، فلذا عده بفى ولم يعده بعلى ، ويشير للتضمين المذكور قول الشارح إذا عظمت رغبته (قوله : يكثر صوره إياه) بفتح ياء يكثر ورفع تصوره على الفاعليه (قوله : فربما يخيل إليه) أى : غير الحاصل حاصلا وحاصله أن الطالب لشىء إذا عظمت رغبته فيه كثر تصوره له وانقشعت صوره مطلوبه فى خياله ، فيخيل له أن مطلوبه غير الحاصل حاصل من زمان ماض ، فيعبر بالماضى المفيد للحصول

(والدعاء بصيغه الماضى من البليغ) كقوله : رحمه الله (- يحتملهما) أى : التفاؤل وإظهار الحرص ، وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (أو للاحتراز وعن صوره الأمر) كقول العبد للمولى : ينظر المولى إلى ساعه ؛ دون انظر ؛ لأنه فى صوره الأمر وإن قصد به الدعاء أو الشفاعه ...

******

للداله على الحرص فى وقوعه ؛ لأن التعبير بصيغه الحصول يفهم منها تخيل الحصول الملزوم لكثره التصور الملزوم لكثره الرغبه والحرص فى وقوعه (قوله : والدعاء) مبتدأ وقوله يحتملهما خبر ، وأشار المصنف بذلك إلى أن إظهار الحرص والتفاؤل لا تنافى بينهما فللبليغ إحضارهما معا فى التعبير بصيغه الماضى عن الطلب وله استحضار أحدهما (قوله : أى التفاؤل وإظهار الحرص) أى : يحتمل أنه يريد التفاؤل بوقوع الرحمه للمخاطب قصدا لإدخال السرور عليه أو يريد إظهار الحرص فى الوقوع حيث عبر بالماضى لكثره التصور الناشىء عن كثره الرغبه قضاء لحق المخاطب أو يريدهما معا (قوله : فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات) لأنه إنما يقول ما يسمع منه غير ملاحظ لشىء من الاعتبارات المناسبه لمقامات إيراد الكلام ، وعلى هذا فالمراد بالبليغ من يراعى ما ذكر لكونه له قوه على ذلك ، ولو لم يكن له قوه فى سائر الأبواب بناء على تجزى البلاغه : كالاجتهاد - فيكفى لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصدهما ، ولا يلزم أن يكون لقصدهما ملكه يقدر بها على كل كلام بليغ - كذا فى يس ، وقوله عن هذه الاعتبارات : اعترض بأن الأولى أن يقول عن هذين الاعتبارين ، وأجيب بأن غير البليغ لما كان ذاهلا عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ عبر الشارح بالجمع - كذا قرر شيخنا العدوى - وتأمله.

(قوله : أو للاحتراز) أى : التحرز والتباعد ، ولا يكون هذا بلفظ الماضى ، وكذا ما بعده ، بل بلفظ المضارع (قوله : كقول العبد للمولى) أى : إذا حول عن وجهه (قوله : لأنه فى صوره الأمر) أى : المشعر بالاستعلاء المنافى للأدب (قوله : وإن قصد به) أى :

(أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون) المخاطب (ممن لا يحب أن يكذب الطالب) أى : ينسب إليه الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك : تأتينى غدا - مقام : ائتنى ؛ تحمله بألطف وجه على الإتيان ؛ لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صوره الخبر.

******

بالأمر والواو للحال أى : والحال أنه قاصد بذلك الأمر الدعاء أو الشفاعه ، قال المولى عبد الحكيم : لم يذكر فى الكتب المشهوره فى الأصول الشفاعه من معانى الأمر ولعلها داخله فى الدعاء ، فإن الطلب على سبيل التصريح إن كان لنفسه فهو دعاء ، وإن كان لغيره فهو شفاعه ، فالمراد بالدعاء هنا ما يكون لنفسه بقرينه مقابله الشفاعه. اه.

وعلى هذا فقول الشارح : وإن قصد به الدعاء أى : كما فى هذا المثال ، وقوله : أو الشفاعه كما فى قول عمرو لسيد العبد المعرض عنه ينظر المولى إلى عبده ساعه ، وفى بعض النسخ : والشفقه ، ومعناها طلب العبد من سيده أن يشفق عليه.

(قوله : أو لحمل المخاطب على المطلوب) أى : على تحصيل المطلوب ، لكن لا بسبب إظهار الرغبه ، بل بسبب كون المخاطب لا يحب تكذيب المتكلم ، فالباء فى قوله بأن يكون للسببيه ، والحاصل أنه قد يعبر بالخبر موضع الإنشاء لأجل حمل المخاطب وهو السامع على تحصيل المطلوب لكون المخاطب لا يجب تكذيب المتكلم ، فلما يلقى له الكلام الخبرى المقصود منه الإنشاء يسعى ويبادر فى تحصيل المطلوب خوفا من نسبه المتكلم للكذب ، والفرض أن المخاطب لا يحب ذلك ، وظهر لك من هذا أن المخاطب بفتح الطاء فى المحلين ؛ لأن المراد به السامع (قوله : أن يكذب الطالب) بصيغه المبنى للمفعول مع تشديد الذال ورفع الطالب على النيابه ، كما يشير لذلك قول الشارح أى : ينسب إليه الكذب (قوله : كقولك) أى : أيها المتكلم وقوله لصاحبك أى : الذى هو المخاطب ، وقوله لا يحب أى : ذلك الصاحب ، وقوله : تحمله أى : تحمل صاحبك بهذا القول (قوله : من حيث الظاهر) أى : وأما من حيث نفس الأمر فلا كذب ؛ لأن كلامك

(تنبيه : الإنشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الأبواب الخمسه السابقه) يعنى : أحوال الإسناد ، والمسند إليه ، والمسند ، ومتعلقات الفعل ، ...

******

فى المعنى إنشاء وهو لا يتصف بصدق ولا بكذب ، قال الشارح فى المطول : واستعمال الخبر فى هذه الصور يعنى الأربعه التى ذكرها المصنف مجاز لاستعماله فى غير ما وضع له ، ويحتمل أن يجعل كنايه فى بعضها. اه.

قال المولى عبد الحكيم : أراد ببعضها الصورتين الأخيرتين اللتين وقع فيهما الفعل المستقبل موقع الطلب بأن يقال : إن حصول الفعل فى الاستقبال لازم لطلب الفعل فى الحال ، فذكر اللازم وأريد الملزوم بخلاف الصورتين الأوليين اللتين وقع فيهما الفعل الماضى موقع الطلب ، فإن حصول الفعل فى الزمان الماضى ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعلهما كنايه ، بل يتعين كونهما مجازا إما مرسلا لعلاقه الضديه ، أو بالاستعاره لعلاقه تشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفاؤل أو للحرص على حصوله. اه.

قال ابن السبكى فى عروس الأفراح : وما ذكر من الكنايه فيه نظر ؛ لأنه إذا جعل ذلك الخبر من باب الكنايه كان خبرا لفظا ومعنى والفرض أنه إنشاء بصيغه الخبر - فتأمله.

(قوله : فى كثير إلخ) إنما قال فى كثير ولم يقل جميعه ؛ لأن المسند فى الخبر قد يكون مفردا وقد يكون جمله بخلاف المسند فى الإنشاء ؛ فإنه لا يكون إلا مفردا - كذا قيل ، ويرد عليه : هل زيد أبوه قائم ، فإن قيل هو فى تأويل : هل قام أبو زيد - قلنا : وكذلك الخبر ، وقيل إنما قال فى كثير ؛ لأن بعض ما تقدم لا يجرى فى الإنشاء ؛ لأن التأكيد فى الإنشاء لا يكون للشك أو الإنكار من المخاطب ولا ترك التأكيد لخلوه من الإيقاع والانتزاع ، بل لكونه بعيدا من الإقبال أو قريبا منه ، وقيل : إنما قال فى كثير ؛ لأن حذف المسند لا يكون فى الإنشاء بخلاف الخبر وإشاره إلى أن ما ذكر من الأحوال فى الأبواب الخمسه فى الخبر لا يتأتى فى كل باب من تلك الأبواب الخمسه بالنسبه لكل

والقصر (فليعتبره) أى : ذلك الكثير الذى يشارك فيه الإنشاء الخبر (الناظر) بنور البصيره فى لطائف الكلام ، مثلا : الكلام الإنشائى إما مؤكد ، أو غير مؤكد ، والمسند إليه فيه إما محذوف ، أو مذكور ، إلى غير ذلك.

******

نوع من أنواع الإنشاء وهى : الاستفهام والتمنى والأمر والنهى والنداء ، وإن كان ما ذكر يأتى فى بعضها - فتأمل.

(قوله : والقصر) معطوف على أحوال بخلاف ما قبله فإنه معطوف على المضاف إليه (قوله : فليعتبره الناظر) أى : فليراع الناظر فى أحوال الكلام ذلك الكثير الذى وقع فيه الاشتراك بين الخبر والإنشاء بالنسبه للإنشاء حسبما عرفه بالنسبه للخبر فيما تقدم ، فإن من له نور البصيره وقوه الإدراك لا يخفى عليه اعتبار ذلك فى الإنشاء كالخبر (قوله : إما مؤكد) كقولك اضرب اضرب فى تأكيد الأمر بالضرب لاقتضاء المقام (قوله : أو غير مؤكد) كقولك اضرب بدون تكرار ولا يجرى فى الإنشاء التخريج على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبه للتأكيد وتركه ، من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس ، وتنزيل العالم منزله الجاهل وبالعكس (قوله : إما محذوف) كأن يقال عند السؤال عن زيد بعد ذكره : هل قائم أو قاعد.

(قوله : أو مذكور) كأن يقال الذكر لغير ذلك من كونه مقدما أو مؤخرا كقولك فى التقديم : هل زيد قائم وفى التأخير : هل قائم زيد وكونه معرفا كما مثل ، أو منكرا : كهل رجل قائم أو امرأه ، وكذلك المسند فيه ، إما اسم كقولك : هل زيد قائم ، أو فعل كقولك : هل زيد يسافر غدا مطلق كالمثالين ، أو مقيد بمفعول : كهل أنت ضارب عمرا ، أو بشرط : كهل أنت قائم إن قام عمرو ، ولا يتأتى حذف المسند فى الإنشاء بخلاف الخبر - كما فى عبد الحكيم ، وكذلك التعلق والنسبه فى الإنشاء إما بقصر : كلا تضرب إلا زيدا ، أو بغيره : كلا تضرب زيدا ، وليضرب زيد عمرا ، واعلم أن الاعتبارات المناسبه لهذه الأحوال السابقه فى الخبر تجرى فى الإنشاء فيقال : قدم

.....

******

المسند إليه فى الإنشاء ؛ لأن التقديم هو الأصل ، ولا مقتضى للعدول عنه وحذف لكون ذكره كالعبث لدلاله القرينه عليه كأن تقول فى السؤال عن زيد بعد ذكره : هل عالم أو جاهل ، وذكر للتعويل على أقوى الدليلين العقل واللفظ ، وعرف بالإضمار كهل أنا نائل مرادى منك ؛ لأن المقام للتكلم أو للخطاب : كهل أنت قائم أو للغيبه : كهل هو قائم ، وأكد لكون المخاطب بصدد الامتناع من الامتثال كقولك لمن يصحبك عند إبايته بادر بفعل كذا ، وعلى هذا القياس.

والله الهادى للصواب ، وإليه المرجع والمآب.

ص: ۴۴۷

الفصل والوصل

[تعريف الفصل والوصل]

بدأ بذكر الفصل ؛ لأنه الأصل ، والوصل طار عليه عارض ، حاصل بزياده حرف من حروف العطف ، لكن لما كان الوصل بمنزله الملكه ، والفصل بمنزله عدمها ، والأعدام ...

******

[الفصل والوصل]

(قوله : لأنه الأصل) أى لأنه عدم العطف ، وقوله والوصل طار لأن مرجعه إلى العطف ومعلوم أن عدم العطف أصل لا يفتقر فيه إلى زياده شىء على المنفصلين ، والعطف الذى هو الوصل يفتقر فيه إلى وجود حرف مزيد ليحصل ، وما يفتقر فيه إلى زياده حرف فرع عما لا يفتقر فيه إلى شىء ، وأيضا العدم فى الحادث سابق على وجوده.

(قوله : حاصل إلخ) تعليل فى المعنى لما قبله ، وقوله بزياده حرف إلخ أى على الجملتين (قوله : لكن لما كان إلخ) أى : وحينئذ فلا يقال : كان الأولى أن يقدم تعريف الفصل على تعريف الوصل ، وهذا الاستدراك لدفع ما يتوهم من الكلام السابق ، وهو أنه حيث كان الفصل الأصل فلم لم يقدمه فى التعريف كما قدمه فى الترجمه؟ (قوله : بمنزله الملكه إلخ) اعلم أن للملكه فردين الأول : ما من شأنه أن يقوم بالشىء باعتبار جنسه ، بأن يكون جنسه شأنه أن يقوم به ذلك الأمر ، كالبصر لأفراد الحيوان والثانى : ما من شأنه أن يقوم بالشىء باعتبار شخصه ، كالعلم لأفراد الإنسان ، ولا شك أن الجملتين شأنهما الوصل جنسا ، وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بأن كان بينهما كمال الانقطاع ، فقول الشارح : بمنزله الملكه إنما زاد لفظه منزله نظرا للفرد الثانى ، وقوله فى المطول : فبينهما تقابل العدم والملكه بإسقاط منزله ناظر للفرد الأول ، كذا قال بعضهم ، وفيه أن هذا لا يتم إلا إذا كان المراد بما من شأنه أن اللائق به ذلك ، لكن المتبادر من كلامهم أن المراد به إمكان ذلك ، وأنت خبير بأن الجملتين إذا كان بينهما كمال الانقطاع يمكن فيهما الوصل ، وإن لم يجز بلاغه فما شأنهما الوصل بهذا المعنى ففيهما

إنما تعرف بملكاتها - بدأ فی التعریف بذکر الوصل فقال : (الوصل عطف ...

******

ملکه الوصل لا- ما هو بمنزلتها ، فالحاصل : أنه لا وجه لزیاده منزله فی کلام الشارح ، سواء قلنا إن الملکه عباره عن الأمر الذی شأنه أن یقوم بالشیء باعتبار جنسه أو باعتبار شخصه ، وقد یقال أنه قد لا یمکن فی الجملتین الوصل ؛ لفساد المعنی به کما فی آیه (إِنَّا مَعَکُمْ)(۱) إلخ فلا یکون الوصل ملکه لهما باعتبار شخصهما ، فتکون زیاده الشارح هنا لفظ " منزله " نظرا إلی شخص الجملتین فی بعض الصور ، ووجه بعضهم زیاده " منزله " فی کلام الشارح بأن تقابل العدم والملکه إنما یکون فی الأمور الوجودیه الخارجیه ؛ لأن الملکه معنی موجود تتصف به الذات الموجوده ، والعدم نفیه عن تلک الذات القابله ، بخلاف الأمور الاعتباریه ، وذلک کالفصل والوصل فإنهما أمران عارضان اعتباریان لنوع من الکلام ، وإن کان متعلقهما وجودیا ، وعلی هذا فیحتاج إلی تأویل فی عباره المطول ؛ بأن تجعل علی حذف مضاف ، أی شبه تقابل العدم والملکه.

ورد شیخنا الشهاب الملوی فی شرح ألفیته هذا التوجیه بما حاصله : لا نسلم أن الملکه لا تکون إلا أمرا وجودیا ، والوصل أمر اعتباری ؛ لأن العدم والملکه من اصطلاحات الحکماء ، وهم یقولون بوجود الإضافات ، والوصل إضافه بین الجملتین فتأمل (قوله : إنما تعرف بملکاتها) أی بعد معرفه ملکاتها (قوله : عطف إلخ) ظاهر تعریفه للفصل والوصل أنهما لا- یجریان فی المفردات ، ولیس کذلک ؛ بل الفصل والوصل کما یجریان فی الجمل یجریان فی المفردات ، ولا یختصان بالجمل کما یوهمه کلام المصنف ، فإن کان بین المفردین جامع وصلتهما ، کما إذا کان بینهما تقابل نحو قوله تعالی : (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْباطِنُ)(۲) فالوصل لدفع توهم عدم اجتماعهما أو شبه تماثل کما فی قوله :

ثلاثه تشرق الدنیا ببهجتها

شمس الضّحی وأبو إسحاق والقمر

۱- البقره : ۱۴.

۲- الحدید : ۳.

بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه) أى : ترك عطفه عليه.

******

وإن لم يكن بينهما جامع فصلتهما كما فى قوله تعالى : (هُوَ اللهُ الَّذِى لا إِلهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ)(١) وقد يجاب عن المصنف بأن ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل ، وهو الواقع فى الجمل لا أنه تعريف لحقيقتهما مطلقا.

(قوله : بعض الجمل) أى جنس الجمل ، فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط ، والواقع بين الجمل المتعدده ، كعطف جملتين على جملتين فإنه ربما لا تتناسب جمل أربع مترتبه بحيث تعطف كل واحده على ما قبلها ؛ بل تتناسب الأوليان والأخريان فيعطف فى كل اثنتين أولا ، ويعطف الأخريان على الأوليين ؛ لأن مجموع الأخريين يناسب مجموع الأوليين ، ولو قال المصنف عطف جمله على جمله لم يشمل هذه الصوره ، واختار المصنف التعبير ببعض الجمل على الكلام ؛ لتدخل الصفه والصله ونحوهما مما لا يشمله الكلام ، بناء على أنه لا بد أن يكون مقصودا لذاته.

(قوله : أى ترك عطفه عليه) أى ترك عطف بعض الجمل على بعض ، لا ترك العطف مطلقا ، وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن أن يعطف ، ويعطف عليه ، فترك فيه العطف ، فلا يرد أن يقال : إن التعريف يشمل ترك العطف فى الجمله الواحده المبتدأ بها ، مع أنه لا يسمى فصلا. قال بعضهم : والمراد بقول المصنف" ترك عطف بعض الجمل على بعض" أى مما شأنها العطف ، إذ لا يقال لترك عطف الجمله الحاليه على جمله قبلها أنه فصل ؛ لأنه ليس من شأن الجمله الحاليه العطف على ما قبلها ورد بأنه إن أراد بقوله مما شأنها العطف ، أى فى ذلك المحل لزم أن لا يطلق الفصل فى صور كمال الاتصال والانقطاع ؛ لعدم الصلاحيه فى ذلك المحل ، وإن أراد مما شأنها العطف فى نفسها ، ولو فى محل آخر ورد أن الجمله الحاليه أيضا قابله للعطف فى نفسها. فلعل الأولى عدم التقييد بهذا القيد ، والجمله الحاليه لكونها قيدا لما قبلها لم يتقدمها جمله حتى يتحقق بينهما الفصل

١- الحشر : ٢٣.

[أحوال الوصل والفصل للاشتراك فى الحكم] :

(فإذا أتت جمله بعد جمله فالأولى : إما أن يكون لها محل من الإعراب ، أو لا ، وعلى الأول) أى : على تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب (إن قصد ...

******

والوصل ، ثم إنه قد تقدم أن الترك مشعر بالقصد لكونه فعلا لا نفى فعل ، وهو المناسب للأمور البلاغيه ؛ لأنها لا تحصل إلا بالقصد ، وحينئذ فيشكل على ما مر من أن تقابل الفصل والوصل بمنزله تقابل العدم والملكه فلعله مبنى على أن الترك ليس فعلا ، فتأمل.

[أحوال الوصل والفصل للاشتراك فى الحكم] :

(قوله : فإذا أتت إلخ) رتب على التعريف بيان الأحكام إشاره إلى أن معرفه الحكم بعد معرفه الشىء (قوله : فالأولى) مراده السابقه عن الآتيه ليشمل كثره الجمل فإن كلا منها سابقه عما بعدها ، ولو لم تكن أولى حقيقه بأن لم تسبق غيرها.

(قوله : إما أن يكون لها محل من الإعراب) أى محل ذى الإعراب وهو المفرد أى إما أن تكون واقعه فى محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان معربا ؛ وذلك بأن تكون واقعه فى محل ذى رفع كالخبريه ، أو ذى نصب كالمفعوليه ، أو ذى جر كالمضاف إليها.

وقوله إما أن يكون لها محل أى على تقدير اعتبار العطف عليها ، سواء كان المحل ثابتا لها قبل اعتبار العطف كما فى زيد يعطى ويمنع ، أو لا كما فى قوله تعالى : (وَقالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)(1) فإنه لو لم يعتبر العطف كان المحل للمجموع لا للأولى ؛ لكونها جزء المقول. (قوله : أو لا) أى كالاستئنافيه (قوله : وعلى الأول إلخ) حاصله أن الأولى إذا كان لها محل من الإعراب ، فإن قصد تشريك الثانيه للأولى فى حكم الإعراب فإن وجدت جهه جامعه جاز العطف بالواو وبغيرها ، وإن لم توجد جهه جامعه فى حكم الإعراب تعين الفصل ، فصوره خمسه كلها مأخوذه من كلام المصنف.

۱- آل عمران : ۱۷۳.

تشـريك الثانيه لها) أى : للأولى (فى حكمه) أى : حكم الإعراب الـذى لها ؛ مثل كونها خبر مبتدأ ، أو حالا ، أو صـفه ؛ أو نحو ذلك (عطفت) الثانيه (عليها) أى : على الأولى ؛ ليـدل العطف على التشـريك المـذكور (كالمفرد) فإنه إذا قصد تشـريكه لمفرد قبله فى حكم إعرابه من كونه فاعلا ، أو مفعولا ؛ أو نحو ذلك وجب عطفه عليه.

******

(قوله : تشـريك الثـانيه لها) أى جعل الثانيه مشاركه للأولى (قوله : أى حكم الإعراب) اعلم أن الإعراب عباره عن الحركات وما ناب عنها على القول بأنه لفظى ، والمراد بالحكم هنا الحال الموجب للإعراب مثل كونها خبر المبتـدأ فإنه يوجب الرفع ، وكونها حالا ـ أو مفعولا ـ فـإنه يوجب النصب ، وكونهـا صـفه فـإنه يوجب الإـعراب الـذى فى المتبوع ، وكونهـا مضافـا إليهـا فإنه يوجب الخفض فقول الشارح " مثل كونها إلخ " بيان لحكم الإعراب وذكر بعض الأفاضل : أن إضافه حكم للإعراب من إضافه المدلول للدال ، أى : الحكم المدلول للإعراب ، دلاله المقتضـى بالفتح على المقتضـى بالكسر ، أو من إضافه السبب للمسبب أى الحكم الـذى هو سـبب إعرابه ، وهو ظـاهر (قوله : مثل كونها خبر مبتـدأ) نحو : زيـد يعطى ويمنع. (قوله : أو حالا) نحو جاء زيـد يعطى ويمنع.

(قوله : أو صـفه) نحو مررت برجل يعطى ويمنع. (قوله : أو نحو ذلك) أى : كالمفعوليه ، نحو ألم تعلم أنّى أحبّك ، وأكرمك. (قوله : عطفت الثانيه عليها) أى بالواو وغيرها ، لكن إن كان العطف بالواو فشـرط قبوله أن توجد جهه جامعه فقول المصنف بعد فشرط إلخ كالاستدراك على ما قبله.

(قوله : كـالمفرد) إنمـا شـبه المصـنف عطف الجمله التى لها محل من الإعراب بالمفرد ؛ لأن الأصل والغالب فى الجمله التى لها محـل من الإـعراب أن تكون واقعه فى موضع المفرد ، وإنما قلنا الأصل ذلك ؛ لأن الجمله المخبر بها عن ضـمير الشأن لها محل من الإـعراب ، وليست فى محل مفرد. (قوله : من كونه فاعلا) أى كالـذى قبله. (قوله : أو نحو ذلك) كأن يكون مجرورا بحرف كالـذى قبله. (قوله : وجب عطفه عليه) أى فى الاسـتعمال الأـغلب ، وإنمـا قلنـا ذلـك ؛ لأـنهم جوزوا ترك العطف فى الأخبار ، وكذا فى الصفات المتعدده مطلقا قصد التشريك ، أو لم يقصد وإن وجدت الشركه فى نفس الأمر

(فشرط كونه) أى : كون عطف الثانيه على الأولى (مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أى : بين الجملتين (جهه جامعه ؛ نحو : زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابه والشعر من التناسب الظاهر (أو يعطى ويمنع) لما بين الإعطاء والمنع ...

******

بل هو الأحسن فيها ما لم يكن فيها إيهام التضاد ، وإلا كان العطف أحسن ، فالقسم الأول كقوله تعالى (الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ) والثانى كقوله تعالى (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْباطِنُ) وإنما استحسن العطف عند إيهام التضاد كما فى المثال الثانى ؛ ليفهم العطف الجمع ، ونفى التناقض وهذا فى المفردات ، وأما الجمل فمتى قصد التشريك وجب العطف ، والفرق بينهما كون الصفات المفرده كالشىء الواحد من الموصوف ؛ لعدم استقلالها ، بخلاف الجمل فإنها لاستقلالها لا يدل على تعلقها بما قبلها إلا العطف ، وما قيل إن الفرق وجود الإعراب فى المفردات فيدل على التشريك الذى يفيده العطف ، فلا يتحتم العطف عند قصد التشريك بخلاف الجمل فإنه ليس فيه إعراب حتى يدل على تشريك فلا بد من العطف ليدل عليه ففيه نظر ؛ فإن المفردات قد لا يظهر إعرابها وقد تكون مبنيه.

(قوله : فشرط كونه مقبولا إلخ) شرط مبتدأ ، وقوله أن يكون خبر ، والفاء واقعه فى جواب شرط مقدر أى وإذا أردت بيان شرط قبول العطف فنقول لك شرط كونه إلخ (قوله : عطفت الثانيه على الأولى) أى وكذا عطف مفرد على آخر ؛ لأن الحكم فيهما واحد (قوله : مقبولا) أى فى باب البلاغه (قوله : بالواو) أى حال كون العطف كائنا بالواو ونحوه. (قوله : أى بين الجملتين) أى أو المفردين فالجامع لا بد منه فى قبول العطف ، حتى فى المفردات نحو الشمس والقمر والسماء والأرض محدثه بخلاف قولك : الشمس ، ومراره الأرنب ، ودين المجوس ، وألف باذنجانه محدثه.

(قوله : جهه جامعه) أى وصف له خصوص يجمعهما فى العقل ، أو الوهم ، أو الخيال ، ويقرب أحدهما من الآخر ، ولا يكفى مطلق ما يجتمعان فيه ؛ لأن كل شيئين لا بد من اجتماعهما فى شىء حتى الضب والنون فإنهما يجتمعان فى الحيوانيه ، وعدم الطائريه مثلا ، ولا يكفى فى قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضديه بينهما ، وسيأتى تحقيق ذلك إن شاء الله (قوله : لما بين الكتابه إلخ) أى : وإنما كان فى هذا المثال

من التضاد ، بخلاف نحو : زيد يكتب ويمنع ، أو يعطى ويشعر ، وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون.

وقوله : [ونحوه] أراد به ما يدل على التشريك ؛ كالفاء ، وثم ، وحتى ؛ وذكره حشو مفسد ؛ ...

******

جهه جامعه لما بين الكتابه والشعر من التناسب الظاهر ؛ وذلك لأن كلا منهما إنشاء كلام لأن المراد بالكتابه فى هذا المقام إنشاء النثر ، كما أن الشعر إنشاء النظم ، والتناسب المذكور أمر يوجب اجتماعهما فى المفكره عند أربابهما ، وحينئذ فيكون الجامع بين المسندين فى المثال المذكور خياليا ، وأما الجامع بين المسند إليهما فعقلى كما يعلم مما يأتى (قوله : من التضاد) أى الموجب للتلازم خطورا بالبال إذ ضد الشىء أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متناسبان ، والتناسب أمر يوجب جمعهما فى المفكره فيكون الجامع خياليا ، وذكر المصنف مثال العطف فى الجمل عند وجود الجامع ، وترك مثال عطف المفرد على مثله عند وجود الجهه الجامعه بينهما ، ومثاله : جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه ، فالجهه الجامعه بين زيد وابنه وعمرو وأبيه التضايف وهو أمر يوجب اجتماعهما فى المفكره ، وحينئذ فيكون الجامع بينهما خياليا (قوله : بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع إلخ) هذا بالنسبه للجمل ؛ وبخلاف ما لو قيل فى المفردين : جاءنى زيد وحمار أو زيد وعمرو ، حيث لا صداقه بينهما ولا عداوه فإنه لا يقبل (قوله : وذلك) أى ووجه ذلك أى اشتراط الجهه الجامعه (قوله : لئلا يكون الجمع بينهما) أى عند انتفاء الجهه الجامعه (قوله : كالجمع بين الضب والنون) فى عدم التناسب ؛ لأن النون وهو الحوت حيوان بحرى لا يعيش إلا فى الماء والضب حيوان برى لا يشرب الماء ، وإذا عطش روى بالريح ، فلا مناسبه بينهما (قوله : ما يدل على التشريك) أى : فى الحكم (قوله : وحتى) أى بناء على أنه يعطف بها الجمل كما فى قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى أو مطلقا ؛ لأن الشرط يعبر فى المفردات أيضا.

(قوله : وذكره حشو إلخ) هذا الاعتراض إنما جاء من جعل قوله" ونحوه" عطفا على قوله" بالواو" وهو غير متعين لجواز أن يكون عطفا على مقبولا فيكون التقدير ،

لأن هـذا الحكم مختص بالواو ؛ لأن لكل من الفاء ، وثم ، وحتى معنى محصـلا غير التشـريك والجمعيه ، فإن تحقق هذا المعنى حسن العطف ، وإن لم توجد جهه جامعه بخلاف الواو.

******

وشـرط كونه مقبولاـ، وكونه نحو المقبول ، والمراد بنحو المقبول على هـذا ألّا يبلغ النهايه فى القبول بأن يكون مستحسـنا فقط ، كذا قيل وفيه نظر ؛ لأن المقبول يشـمل المسـتحسن والكامل ، والأحسن أن يجعل قوله" ونحوه" عطفا على الضـمير فى" كونه" والتقـدير : وشـرط كون نحوه مقبولا ويكون الضـمير فى نحوه عائـدا على العطف بين الجملتين ، ونحو ذلك العطف هو العطف بين المفردين فيكون إشـاره لمـا قلنـاه من العطف فى المفردات ، أو يجعـل عطفا على قوله" بالواو" ويراد بنحو الواو ما يسـتعمل مرادفا لها مجازا ، كأو والفاء فى بعض الصور ، لا ما يـدل على التشـريك وحينئذ فلا يكون قوله ونحوه حشوا مفسدا (قوله : لأن هـذا الحكم) أى الشـرط ولو عبر به كان أولى (قوله : محصـلا) بفتـح الصاد أى حصـله الواضع ووضع له هذه الحروف ، وذلك كـالترتيب مع التعقيب بالنسـبه للفـاء ، والـترتيب مع الـتراخى بالنسـبه لثم ، وترتيب الأـجزاء فى الـذهن بالنسـبه لحـتى (قوله : غير التشريك) أى زائدا عليه.

والمراد بالتشـريك : التشـريك فى حكـم الإـعراب ، وبـالجمعيه الاجتمـاع فى المقتضـى للإـعراب وحينئـذ فـالعطف مرادف ، والحاصـل أن التشـريك فى حكم الإعراب موجود فى جميع حروف العطف ، لكن ثم والفاء وحتى لها معان أخر غير التشـريك (قوله : فإن تحقق هذا المعنى) أى : وقصد التشريك (قوله : وإن لم توجد جهه جامعه) أى : أمر يجمعهما فى العقل أو فى الوهم أو فى الخيال ، ويقرب أحدهما من الآخر أى غير التشـريك ، إذ هو لازم لكل عطف بأى حرف كان (قوله : بخلاف الواو) أى : فـإنه لا يحسن العطف بها إلا إذا وجـدت الجهه الجامعه بين المسـند إليهما والمسـندين فى الجملتين ، ولا يكفى لصـحه العطف مجرد تحقق الجامع بين المسـندين فقط أو المسـند إليهما فقط كما صـرح به الشارح آخر بحث الجامع ، لكن المستفاد من كلام العلامه السيد أن مجرد الاتحاد أو التناسب فى الغرض المصوغ له الجمله يكفى لصحه العطف سواء اتحد المسند

(ولهذا) أى : ولأنه لا بد فى الواو من جهه جامعه (عيب على أبى تمام قوله :

لا والّذى هو عالم ، أن النّوى

صبر وأنّ أبا الحسين كريم) (١)

إذ لا مناسبه بين كرم أبى الحسين ، ومراره النوى ، فهذا العطف غير مقبول ؛ سواء جعل عطف مفرد على مفرد ؛ كما هو الظاهر ، أو عطف جمله على جمله باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم ؛ ...

******

إليه فيهما أم لا وسواء اتحد المسند فيهما أم لا فتأمل. (قوله : أى ولأنه لا بد فى الواو) أى فى قبول العطف بالواو كان العطف بها فى الجمله التى لها محل من الإعراب أو فى المفرد (قوله : عيب على أبى تمام) أى نسب إليه العيب (قوله : قوله) أى من القصيده التى مدح بها أبا الحسين محمد بن الهيثم ومطلعها :

أسقى طلولهم أجشّ هزيم

وغدت عليهم نضره ونعيم

جادت معاهدهم بعهد سحابه

ما عهدها عند الدّيار ذميم

سفه الفراق عليك يوم تحملوا

وبما أراه وهو عنك حليم

ظلمتك ظالمه البرىء ظلوم

والظلم من ذى قدره مذموم

زعمت هواك عفا الغداه كما عفا

عنها طلال باللوى ورسوم

لا والذى هو عالم أنّ النوى

صبر وأن أبا الحسين كريم

ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت

نفسى على إلف سواك تحوم

(قوله : أن النوى صبر) النوى بالقصر الفراق ، ثم يحتمل أن الشاعر أراد نواه أو أراد نوى غيره أو ما هو أعم ، والصبر بكسر الباء الدواء المر ، وهو المراد هنا وحينئذ فالكلام من باب التشبيه البليغ بحذف الكاف ، أى أن فراق الأحبه كالصبر فى المراره ، وأما الصبر بسكون الباء فهو تحمل المكاره والمشاق (قوله : إذ لا مناسبه إلخ) عله للمعلل مع علته (قوله : فهذا العطف) أى : فى قوله وأن أبا الحسين كريم (قوله : كما هو الظاهر) أى : لأن أن تؤول مع خبرها بمفرد مضاف لاسمها (قوله : باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم) أى وسده مسدهما ، والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر ، وعلى هذا يكون فى

۱- البيت لأبى تمام فى ديوانه ص ۳ / ۲۹۰ ، ودلائل الإعجاز ص ۱۷۳.

لأن وجود الجامع شرط فى الصورتين.

[الفصل لعدم الاشتراک فى الحکم]

وقوله : [لا] نفى لما ادعته الحبيبه عليه من اندراس هواه ؛ بدلاله البيت السابق ...

******

تأويل عطف الجمله على أخرى باعتبار الأصل (قوله : لأن وجود إلـخ) هـذا تعليل للتعميم أى وإنما عيب عليه سواء كان العطف من قبيل عطف المفرد أو الجمله ؛ لأن وجود الجامع شـرط فى الصورتين أى شرط فى قبول العطف فى الصورتين ، وهما عطف المفرد وعطف الجمله ، يعنى ولا جامع هنا بين المتعاطفين ، وقد انتصـر بعض الناس لأبى تمام فقال الجامع : خيالى لتفاوتهما فى خيالى أبى تمام ، أو وهمى وهو ما بينهما من شـبه التضاد ؛ لأن مراره النوى كالضـد لحلاوه الكرم ؛ لأن كرم أبى الحسـين حلو ، ويـدفع بسـببه ألم احتياج السائل والصبر مر ، ويـدفع به بعض الآلام أو التناسب ؛ لأن كلّا دواء فالصبر : دواء العليل ، والكرم دواء الفقير. وكـل هـذه تكلفـات بارده إذ المعتبر المناسـبه الظاهره القريبه فإن قلت حيث كان بين المتعاطفين هنا مناسـبه ؛ وإن كانت بعيـده كيـف يصـح نفى الشـارح للمناسـبه من أصـلها بقوله : إذ لا ـ مناسـبه بين كرم أبى الحسـين ومراره النوى؟ قلت مراده نفى المناسـبه الظاهره لا مطلقا ففى كلامه حذف الصـفه أى إذ لا مناسبه ظاهره بين كرم إلخ فلا ينافى أن هناک مناسبه خفيه بعيده ، كذا قرر شيخنا العلامه العدوى.

[الفصل لعدم الاشتراک فى الحکم] :

(قوله : وقوله لا ـ) أى وقول أبى تمـام فى أول البيت لا ـ فلا ـ مقول القول فى محـل نصب ، وقوله نفى خبر المبتـدأ الـذى هو قوله (قوله : من انـدراس هواه) أى وده ومحبته ، وهـذا بيـان لمـا ادعته (قوله : بـدلاله إلـخ) متعلق بنفى أى إنمـا كـان نفيا لما ادعته ، بسبب دلاله البيت السابق وهو قوله :

زعمت هواک عفا الغداه کما عفا

عنها طلال باللوى ورسوم

فاعل زعمت الحبيبه ، وهواک : مفعول أول ، والخطاب للـذات التى جردها من نفسه ، أو أنه التفت من التكلم للخطاب ، وجمله عفا : مفعول ثان بمعنى اندرس ، والغداه

(وإلا) أى : وإن لم يقصد تشريك الثانيه للأولى فى حكم إعرابها (فصلت) الثانيه (عنها) لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود (نحو : (وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ) ...

******

ظرف لعفا ، وعنها بمعنى منها أى من الديار حال من طلال مقدمه عليه ، والطلال بكسر الطاء : جمع طلل كجبل وجبال ما شخص من آثار الديار وهو فاعل عفا الثانى ، واللوى بالقصر : اسم موضع والباء فيه بمعنى فى ، والرسوم بضم الراء جمع رسم كفلوس جمع فلس ما التصق بالأرض من آثار الديار ، وهو عطف على طلال وجواب القسم فى البيت الذى ذكره المصنف قوله بعد :

ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت

نفسى على إلف سواك تحوم

السنن الطريقه ، والألف : المألوف وهو متعلق بتحوم وغدت بمعنى صارت وتحوم أى تدور وتطوف خبر غدت.

ومعنى هذه الأبيات الثلاثه : زعمت الحبيبه أن هواك يا أبا تمام قد اندرس كما اندرس آثار ديارها التى بهذا الموضوع ، فقلت لها : ليس الأمر كذلك وأقسم بالله الذى هو عالم بأن الفراق مر المذاق ، وأن أبا الحسين الممدوح كريم ما بعدت عن طريق المحبه ، ولا صارت نفسى تلتفت إلى غيرك (قوله : وإلا فصلت) أى : وجوبا وظاهره كان بينهما جهه جامعه أم لا ، والمراد بوجوب الفصل ترك العطف لا ترك الحرف الذى قد يكون عاطفا إذ لا مانع من الإتيان بالواو على أنها للاستئناف فإنها تكون له ، وكان ينبغى للمصنف أن يقول" وإلا لم تعطف" لمناسبه قوله سابقا" عطفت عليها" أو يبدل قوله سابقا" عطفت" بوصلت لمناسبه قوله هنا" فصلت" (قوله : فى حكم إعرابها) أى فى موجبه (قوله : لئلا يلزم إلخ) أى لأن عطف الشىء على الشىء بالواو وشبهها يوجب التشريك فى الحكم فإذا لم يقصد وجب تركه ، لاقتضائه خلاف المراد (قوله : الذى ليس بمقصود) أى لأن القصد الاستئناف (قوله : (وَإِذا خَلَوْا) إلخ) ضمن خلوا معنى أفضوا فعدى بإلى ، وإلا فكان حقه التعديه بالباء ، أى وإذا أفضى المنافقون إلى شياطينهم من الكافرين فى خلوه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، أو أن قوله : إلى شياطينهم

(قالُوا إِنَّا مَعَكَمْ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ. اللّٰه يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)(۱) لم يعطف (اللّٰه يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على (إِنَّا مَعَكَمْ ؛) لأنه ليس من مقولهم فلو عطف عليه لزم تشريكه له فى كونه مفعول (قالُوا) فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين ؛ وليس كذلك ، وإنما قال : على (إِنَّا مَعَكُمْ) دون (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ ؛) لأن قوله : (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) بيان لقوله : (إِنَّا مَعَكُمْ ...)

******

متعلق بمحذوف أى وإذا خلا المنافقون من المؤمنين ورجعوا إلى شياطينهم أى رءوسائهم من الكافرين كذا قرر شيخنا العدوى (قوله : (قالُوا إِنَّا مَعَكُمْ)) أى بقلوبنا من حيث الثبات على الكفر وعداوه المسلمين (قوله : (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ)) أى بالمسلمين فيما نظهر لهم من المداراه (قوله : (اللّٰه يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)) أى يجازيهم بالطرد من رحمته فى مقابله استهزائهم بالمؤمنين ، ودين الإسلام ، ففى الكلام مشاكله ، وإلا فالاستهزاء مستحيل على الله (قوله على : (إِنَّا مَعَكُمْ)) أى الذى هو محكى بالقول وقضيته أن إنا معكم وحده له محل من الإعراب ؛ لأن الكلام فى العطف على ما له محل مع أنه جزء المقول ، فقضيه كلامه أن جزء المقول له محل وسيأتى للشارح كلام يتعلق بذلك عند قوله : (وقال رائدهم أرسوا نزاولها) وكلام السيد فيما يأتى يشعر بأن له محلا ويحتمل أن مراد المصنف على (إِنَّا مَعَكُمْ) إلخ هذا وجعل (إِنَّا مَعَكُمْ) له محل ، أو ليس له محل إنما هو بالنظر للحكايه ، لا بالنظر للمحكى ؛ لأن جمله (إِنَّا مَعَكُمْ) مستأنفه لا محل لها من الإعراب ، وجمله (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) تابعه لها فلا محل لها أيضا (قوله : لأنه) أى لأن قوله الله يستهزئ بهم (قوله : ليس من مقولهم) أى : حتى يعطف على مقولهم ، بل من مقول الله سبحانه وتعالى ، (قوله : فيلزم أن يكون) أى : الله يستهزئ بهم (قوله : وليس كذلك) أى ليس الواقع ذلك أى كونه مقولا لهم ، ويصح أن يكون الضمير فى ليس للكون ، والإشاره للواقع ونفس الأمر ، والكاف زائده على كلا الاحتمالين (قوله : وإنما قال إلخ) أى وإنما قال المصنف لم يعطف (اللّٰه يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على (إِنَّا مَعَكُمْ) ولم يقل لم يعطفه على (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ). (قوله : بيان لقوله إنا معكم إلخ)

۱- البقره : ۱۴ ، ۱۵.

.....

******

فيه نظر ؛ لأن عطف البيان فى الجمل لا بد فيه من وجود الإبهام الواضح فى الجمله الأولى كما سيأتى فى قول المصنف أو بيانا لها لخفائها ، ولم يوجد هنا فى الجمله الأولى إبهام واضح ، ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن جمله (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) تأكيد للجمله الأولى ، أو بدل اشتمال منها ، أو مستأنفه استئنافا بيانيا ، ووجه الأولى أن الاستهزاء بالإسلام يستلزم نفيه ، ونفيه يستلزم الثبات على الضلال الذى هو الكفر ، وهو معنى قوله (إِنَّا مَعَكُمْ) ووجه الثانى : - وهو كون الثانيه بدل اشتمال - أن الثبات على الكفر يستلزم تحقير الإسلام والاستهزاء به فبينهما تعلق وارتباط. ووجه الثالث : أن الجمله الثانيه واقعه فى جواب سؤال مقدر تقديره إذا كنتم معنا فما بالكم تقرون لأصحاب محمد بتعظيم دينهم وباتباعه فقالوا (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) وليس ما ترونه منا باطنيا.

فعلى هذا الاحتمال لو عطف عليها أيضا قوله (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) كانت الجمله مقولا لهم ؛ لأن الجمله الاستئنافيه لا تكون إلا مقوله لقائل المستأنف عنها.

وأجيب بأن مراد الشارح بالبيان البيان اللغوى وهو الإيضاح لا الاصطلاحى ولا شك أن كلا من التأكيد ، وبدل الاشتمال ، والاستئناف يحصل به البيان المذكور ، وأما التأكيد : فلأن فيه رفع توهم التجوز أو السهو والبدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحه. والاستئناف : فيه بيان المسئول عنه المقدر كذا ذكر أرباب الحواشى لكن كلام الشارح فى شرح المفتاح يقتضى أن المراد بالبيان هنا الاصطلاحى ؛ وذلك لأنه قال الفرق بين الجمل الثلاث : أن فى الجمله البدليه استئناف القصه ، ومزيد الاعتناء بالشأن ، وفى الجمله البيانيه مجرد إزاله الخفاء ، وفى الجمله المؤكده إزاله توهم التجوز أو السهو أو الغفله ، فنقول (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) إن اعتبر أنه باعتبار لازمه يقرر الثبات على اليهوديه تكون مؤكده ، وإن اعتبر اشتماله على أمر زائد على الثبات على اليهوديه ، وهو تحقير الإسلام وتعظيم الكفر فيكون الاعتناء بشأنه أزيد تكون بدلا ؛ لكونها وافيه بتمام المراد دون الأولى ، وإن اعتبر مجرد إزاله الخفاء عن المعيه ، وأن المراد منها المعيه فى القلب لا فى الظاهر تكون عطف بيان ، وإن اعتبر السؤال مقدرا كانت

فحكمه حكمه ، وأيضا العطف على المتبوع هو الأصل.

[الوصل بغير الواو من حروف العطف]

(وعلى الثانى) أى : على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب ...

******

استئنافا اه فما قيل إن الشارح أراد بالبيان الإيضاح فيعم التوكيد والبيان يأبى عنه كلامه فى شرح المفتاح.

(قوله : فحكمه حكمه) أى فالعطف على الثانيه كالعطف على الأولى فى لزوم المحذور المذكور ؛ لأن كلا منهما من مقول المنافقين ، فاستغنى بالنص على عدم صحه العطف على الأولى عن النص على عدم صحته على الثانيه ولا يقال حيث كان حكمهما واحدا فهلا عكس ؛ لأن نقول : المتبوع أولى بالالتفات إليه ؛ لأن العطف عليه هو الأصل فقول الشارح ، وأيضا كان الأولى أن يقول" لكن العطف على المتبوع هو الأصل" ويحذف أيضا وذكر الشيخ يس أن قوله أيضا اعتذار ثان وحاصله أنه إنما نص على نفى العطف على الأولى دون الثانيه ؛ لأن الثانيه تابعه للأولى والعطف المتبوع هو الأصل فيكون نفيه هو الأصل ، وإن كان حكم التابع فى العطف عليه حكم المتبوع فى لزوم المحذور المذكور تأمل قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى (قوله : هو الأصل) أى الراجح فلا يعدل عنه من غير ضروره.

[الوصل بغير الواو من حروف العطف] :

(قوله : وعلى الثانى إلخ) حاصل ما ذكره المصنف أنه إذا لم يكن للأولى محل من الإعراب فإن لم يقصد ربط الثانيه بالأولى ، بأن لا يراد اجتماعهما فى الحصول الخارجى ، فالفصل متعين فى الأحوال السته الآتيه وإن قصد ربطها بها ، فإن كان الربط على معنى عاطف سوى الواو بأن كان معنى ذلك العاطف متحققا ومقصودا وجب العطف بذلك الغير فى الأحوال السته ، وإن كان الربط على معنى عاطف هو الواو ، فإن كان للأولى قيد لم يقصد إعطاؤه للثانيه ، فالفصل متعين فى الأحوال السته ، وإن لم يكن للأولى قيد أصلا أو لها قيد وقصد إعطاؤه للثانيه فالفصل متعين إن كان بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام ، أو كمال الاتصال ، أو شبه أحدهما ، أو التوسط بين الكمالين ،

(إن قصد ربطها بها) أى : ربط الثانيه بالأولى (على معنى عاطف سوى الواو - عطفت) الثانيه على الأولى (به) أى : بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر (نحو : دخل زيد فخرج عمرو ، أو : ثم خرج عمرو ؛ إذا قصد التعقيب أو المهله) ...

******

وصعوبه هذا الباب ليست من جهه تعداد هذه الصور ، بل من جهه استخراج الجهه الجامعه فى الحالتين الأخيرتين المتعين فيهما الوصل ، أعنى كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين. (قوله : إن قصد ربطها بها) إنما لم يقل إن قصد تشريك الثانيه لها فى معنى عاطف غير الواو مع أنه الأنسب بقوله فى القسم الأول إن قصد تشريك الثانيه لها فى حكمه نظرا لكون الجمله الأولى فى القسم الأول لها إعراب فناسب أن يعبر بالتشريك فى جانبها ، ولما لم يكن للأولى هنا إعراب عبر بقصد الربط ، أى ربطها ربطا يفيد فائده تحصل من حرف العطف غير الواو (قوله : على معنى إلخ) أى : ربطا كائنا على معنى إلخ.

(قوله : سوى الواو) أى كالفاء وثم (قوله : من غير اشتراط أمر آخر) أى لصحه العطف ، وذلك كالجهه الجامعه لهما فى العقل ، أو فى الوهم ، أو فى الخيال ، وظاهره أنه إذا لم يكن للأولى محل من الإعراب يجب العطف بغير الواو عند تحقق معناه ، وإرادته مطلقا ، أى فى الأحوال السته الآتيه.

وسواء كان للأولى قيد قصد إعطاؤه للثانيه أو قصد عدم إعطائه لها ، أو لم يكن لها قيد أصلا وهو كذلك ، فالأولى نحو قولك : جاء زيد راكبا فذهب عمرو وقصدت فذهب راكبا ، والثانى إذا قصدت فذهب ماشيا والثالث كمثال المصنف (قوله : إذا قصد التعقيب) راجع للعطف بالفاء. (قوله : أو المهله) أى أو قصد المهله ، وهذا راجع للعطف بثم ولو قال الشارح إذا قصد الترتيب بلا مهله ، أو الترتيب بمهله كان أحسن ، وهذا أصلهما ، وقد تكون الفاء للتعقيب الذكرى كقوله تعالى : (ادْخُلُوا أَبْوابَ جَهَنَّمَ خالِدِينَ فِيها فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ)(١).

١- الزمر : ٧٢.

وذلک لأن ما سوی الواو من حروف العطف یفید مع الاشتراک معانی محصله مفصله فی علم النحو ، فإذا عطفت الثانیه علی الأولی بذلک العاطف ...

******

ومن التعقیب المذکور : عطف المفصل علی المجمل کما فی قوله تعالی (وَکَمْ مِنْ قَرْیَهٍ أَهْلَکْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَیاتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ)(۱) أما وجهه فی الأول : فهو أن ذکر الشیء یناسبه إجراء مدحه أو ذمه ، سواء کان حکم مدحه أو ذمه متقدما فی نفس الأمر أو متأخرا. وأما وجهه فی الثانی. فلأن تفصیل الشیء یناسب بعد إجماله ولو اقترن الحکمان ، وکذا ثم قد تکون لاستبعاد مضمون ما بعدها عما قبلها ، ولو اقترن مضمونهما ، کما فی قوله تعالی : (اسْتَغْفِرُوا رَبَّکُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَیْهِ)(۲) فإن الاستغفار أی طلب المغفره مقارن للتوبه التی هی الانقطاع إلی أمر الله بترک المعصیه ، وربما سبقت التوبه علی الاستغفار فعطفت التوبه علی الاستغفار بثم إشاره إلی أن الانقطاع إلی الله بالمعنی المذکور أعلی من الاستغفار باللسان ، وقد تکون لمجرد التدرج فی مدارج الکمال ، وبیان الحال الذی هو أولی من ذلک الکمال بالتقدیم کقوله :

إنّ من ساد ثمّ ساد أبوه

ثمّ قد ساد بعد ذلک جدّه

فإن سیاده الجد والأب سابقتان لکن أتی بثم إشاره لتدرج الممدوح فی مدارج الکمال مع بیان الأولی منها بالتقدیم ؛ لأن الأولی بالإنسان سیادته ثم تلیه سیاده أبیه ولو کان الکل مدحا له (قوله : وذلک) أی وسبب ذلک ، أعنی عدم الاشتراط لأمر آخر لصحه العطف بغیر الواو.

(قوله : مع الاشتراک) أی مع التشریک فی الحصول الخارجی (قوله : محصله) أی : حصلها الواضع ووضعها بإزائها مفصله فی علم النحو ، فإذا وجد معنی منها کان کافیا فی صحه العطف بالحرف الدال علیه وإن لم توجد جهه جامعه ، وقد علمت المعنی المحصل للفاء وثم وهو : التعقیب فی الأول ، والمهله فی الثانی ، فهما وإن شارکا الواو فی مطلق الجمع لکن لکل منهما معنی خاص به هو ما ذکرناه.

۱- الأعراف : ۴.

۲- هود : ۵۲.

ظهرت الفائده ؛ أعنى : حصول معانى هذه الحروف ، بخلاف الواو فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك ، ...

******

وأما" حتى" فإن قلنا إنها لا تعطف إلا المفردات فهى فيها لعطف الجزء على الكل ، ولا يكون ذلك الجزء إلا غايه فى الرفعه ، " كمات الناس حتى الأنبياء" أو فى الدناءه" كرزق الناس حتى الكافرون" وهذا المعنى أخص من مطلق الاجتماع فى الحكم فهو كاف فيها ، فلا يطلب جامع آخر ، وإن قلنا إنها يعطف بها الجمل أيضا ، فمضمون الجمله المعطوفه يجب أن يوجد فيه ما روعى فى المفرد ، فيكفى فى الإفاده ، وذلك واضح.

وأما" لا" فهى لنفى الحكم عما بعدها ولا يكون إلا مفردا ، أو بمنزلته ، فإذا قلت" جاء زيد لا عمرو" أفاد نفى المجىء الثابت لزيد عن عمرو ، وذلك كاف فى حسن الكلام وانتظامه ، فلا يطلب فيه شىء آخر بشهاده الاستعمال والذوق.

وأما" أو" و" إما" التى بمعناها عند مصاحبه الواو فمعانيهما المعلومه كافيه فى الإفاده من الشك ، والإبهام ، والتخيير ، والتقسيم ، والإباحه سواء فى ذلك الجمل ، والمفردات ؛ لأن المعنى المراعى فيهما واحد فى الأمرين ، وإذا استعملت" أو" مثلا للإضراب فهى لاستئناف كلام آخر ، لا عاطفه كما فى قوله تعالى (كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ)(1) فتخرج عن هذا الباب.

وأما" لكن" فهى لإثبات الضد وذلك كاف فى الحسن كما تقدم فى" لا" وكذا" بل" حيث كانت عاطفه فهى فى الجمل لتقرير مضمونها وفى المفردات لتقرير الحكم بعد الإثبات والأمر ولإثبات الضد بعد النفى والنهى وذلك كاف بشهاده الاستعمال والذوق.

(قوله : ظهرت الفائده) أى ولا يتوقف ظهورها على شىء آخر ، حتى أنه يشترط لصحه العطف (قوله : إلا مجرد الاشتراك) أى اشتراك المتعاطفين فى موجب

۱- النحل : ۷۷.

وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابى ، وأما فى غيره ففيه خفاء وإشكال ؛ ...

******

الإعراب ، أو فى التحقق فى الحصول فى الخارج ، وإضافه مجرد للاشتراك من إضافه الصفه للموصوف ، أى : الاشتراك المجرد عن المعانى المحصله لغيرها. (قوله : وهذا) أى إفاده الواو للاشتراك إنما يظهر فيما له حكم إعرابى كالمفردات ، والجمل التى لها محل ، فإذا كان للجمله الأولى محل من الإعراب ، ظهر المشترك فيه وهو الأمر الموجب للإعراب ، فيصح أن يقال : اشترك الجملتان أو المفردان فى الخبريه ، أو فى الحاليه مثلا ، وحيث ظهر المشترك فيه حصل للعطف بها فائده ، ولا يحتاج لجامع ، فإن قلت هذا يقتضى أن العطف بالواو على الجمله التى لها محل من الإعراب لا يفتقر إلى جامع ، وقد تقدم ما يخالف ذلك فى قوله" فشرط كونه مقبولا بالواو إلخ".

وقد يجاب بأن المراد بالجامع الغير المفتقر إليه الجامع الذى يحتاج فيه إلى معرفه كمال الانقطاع ، وكمال الاتصال ، وشبه كل منهما ، والتوسط بين الكمالين ، وهذا لا ينافى الافتقار لجهه جامعه ، أى وصف خاص يجمعهما ويقرب إحداهما من الأخرى فى العقل ، أو الوهم ، أو الخيال ، فقول الشارح : " إنما يظهر فيما له حكم إعرابى" أى وكان هناك جهه جامعه ، والحاصل أن الجمله التى لها محل من الإعراب بمنزله المفرد فلا يحتاج فيها إلا إلى جامع واحد كالمفرد ، بخلاف التى لا محل لها فإنه تعتبر نسبتها ، وما يتعلق بها من المفردات ، فيراعى فى تلك النسبه كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ؛ ولهذا خصصوا التفصيل بالجملتين اللتين لا محل لهما ، فلو كان ذلك التفصيل جاريا فى القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل له فتأمل (قوله : وأما فى غيره) أى : وأما إفاده الواو الاشتراك فى غير ما له حكم إعرابى ، وهو ما لا محل له من الإعراب (قوله : ففيه خفاء) لعدم ظهور المشترك فيه (وقوله : وإشكال) أى دقه من حيث توقفه على الجهه الجامعه المتوقفه على النظر بين الجملتين لما يأتى من الأحوال السته ، وما له حكم إعرابى وإن توقف على الجهه الجامعه أيضا فليس فيه الخفاء والإشكال ؛ لأن الجامع فيه لا يحتاج لمعرفه ما يأتى ، والحاصل أن الجمل التى لا محل لها من الإعراب يحتاج فى عطفها بالواو إلى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين ، جامعا لهما ، واستخراج ذلك

وهو السبب فى صعوبه باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغه فى معرفه الفصل والوصل.

[الفصل لعدم الاشتراک فى القيد]

(وإلا) أى : وإن لم يقصد ربط الثانيه بالأولى ...

******

الجامع يتوقف على معرفه : هل بين الجملتين كمال الانقطاع أو كمال الاتصال أو شبه كل منهما أو التوسط بينهما؟ فإذا عرف أن بين الجملتين التوسط بين الكمالين أو كمال الانقطاع مع الإيهام ، وصل لوجود الجامع بينهما وإلا فلا لعدم وجوده ، ولا شک أن معرفه أن بين الجملتين شيئا من هذه الأمور خفيه جدا ، لا يدركها إلا ذوق سليم ، وفهم مستقيم كعلماء المعانى ، والحاصل أن المقصود من العطف بالواو فى هذه الحاله - أعنى كون الأولى لا محل لها - النص على اجتماع الجملتين فى الواقع ولا يحسن ذلک إلا إذا كان بين الجملتين جامع وهو التوسط بين الكمالين ، أو كمال الانقطاع مع الإيهام ، وإلا فلا يحسن لعدم وجود الجامع بينهما حينئذ.

(قوله : وهو) أى ما ذكر من الخفاء والإشكال (قوله : السبب فى صعوبه باب الفصل والوصل) أى صعوبه معرفه مسائل باب الفصل والوصل. (قوله : حتى حصر إلخ) غايه للصعوبه ، ومراد هذا القائل التنبيه على دقه هذا الباب وصعوبته ، وليس مراده الحصر حقيقه ، وقال اليعقوبى : معنى الحصر : أن فى قوه مدركه الصلاحيه لإدراک ما سواه ، والمراد بذلک البعض الحاصر أبو على الفارسى.

[الفصل لعدم الاشتراک فى القيد] :

(قوله : أى وإن لم يقصد ربط الثانيه بالأولى على معنى عاطف سوى الواو) هذا صادق بصورتين.

إحداهما ألّا يقصد ربط أصلا ؛ وذلک بألّا يراد اجتماعهما فى الحصول الخارجى كما إذا أخبر بجمله ثم تركت فى زوايا الإهمال فأخبر بأخرى ، كقولک " زيد قائم " ثم أضربت عنها فقلت " بل عمرو قاعد " وهذه الصوره تعين الفصل فيها ظاهر فى الأحوال السته الآتيه ، ولذا لم يتعرض لها فى الجواب.

على معنى عـاطف سوى الواو (فإن كان للأولى حكم لم يقصـد إعطاؤه للثانيه - فالفصل) واجب لئلا يلزم من الوصل التشـريك فى ذلك الحكم (نحو : (إِذا خَلَوْا)) ... الآيه (لم يعطف (اللهُ يَسْـتَهْزِئُ بِهِمْ) على : (قالُوا ؛) لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف ؛ لما مر) من أن تقديم المفعول ، ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص ، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم إلى شياطينهم ؛

******

والأـخرى أن يقصـد اجتمـاع حصول مضـمونهما خارجـا لكن على معنى عـاطف هو الواو ، وهـذه هى التى فيها التفصـيل المبين بقوله" فإن كان إلـخ" فقوله وإلا شـرط وجوابه الشـرط الثانى وجوابه ، وقد علمت أن هذا الجواب قاصـر على الصوره الثانيه من الصورتين الداخلتين تحت الشـرط الأول ولو قال المصـنف" وإلا" بأن لم يقصد ربط أصلا ، فالفصل جزما وإن قصد ربط الثانيه بالأـولى على معنى الواو. فـإن كـان إلـخ لو فى بجواب الصورتين (قوله : على معنى عاطف) متعلق بمحـذوف أى ربطا آتيا على معنى إلـخ من إتيـان الكلى على الجزئى ، أى تحققه فيه ؛ لأـن معنى غير الواو من حروف العطف رابـط. (قوله : فإن كان للأولى حكم) أى قيـد زائـد على مفهوم الجمله كالاختصاص بالظرف فى الآيه التى مثل بها ، والتقييـد بحال أو ظرف أو شـرط ، وليس المراد الحكم الإعرابى ؛ لأن الموضوع أن الأولى لا محل لها من الإعراب (قوله : التشـريك فى ذلك الحكم) أى تشريك الثانيه للأولى فى ذلك القيـد ، أى والتشـريك فيه نقيض المقصود (قوله : (إِذا خَلَوْا) إلخ) هذه الآيه قد تقدم ذكرها ؛ لبيان وجه امتناع عطف جمله (اللهُ يَسْـتَهْزِئُ بِهِمْ) على جمله (إِنَّا مَعَكُمْ) وذكرت هنـا لبيـان وجه امتنـاع عطفه على جمله قالوا لمناسـبه المحلين إذ المنع هنا بالنسبه لما لا محل له وهو" قالوا" وهناك لما له محل وهو إنا معكم إذ هو معمول لقالوا كما تقدم.

(قوله : لئلاـ يشـاركه إلـخ) عله للنفى أى انتفى العطف لئلا يشاركه ، أى لتنتفى مشاركه الثانيه للأولى فى الاختصاص بالظرف ، وهو" إذا" وتوضـيح ذلك أن جمله قالوا مقيـده بظرف وهو" إذا" وتقـديم الظرف يفيد الاختصاص وحينئذ فالمعنى أنهم ، إنما يقولون (إِنَّا مَعَكُمْ) فى حال خلوهم بشياطينهم لا فى حال وجود أصحاب محمد ولو

وليس كذلك ، فإن قيل : (إِذا) شرطيه لا ظرفيه ؛ قلنا : إذا الشرطيه هى الظرفيه استعملت استعمال الشرط ؛ ولو سلم ...

******

عطف (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على جمله" قالوا" للزم أن استهزاء الله بهم مختص بذلك الظرف ؛ لإفاده العطف تشريك الجملتين فى الاختصاص به فيكون المعنى لا يستهزئ الله بهم إلا إذا خلوا ، كما أنهم لا يقولون إلا إذا خلوا فانتفى العطف لأجل أن تنتفى المشاركه فى الاختصاص بذلك الظرف.

(قوله : وليس كذلك) أى لأن المراد باستهزاء الله بهم مجازاته لهم بالخذلان ، واستدراجهم من حيث لا يشعرون ، ولا شك أن هذا متصل لا انقطاع له بحال خلوا مع شياطينهم ، أم لا؟! ثم إن اسم ليس ضمير عائد على مضمون ما قبلها ، واسم الإشاره راجع لما فى نفس الأمر وحينئذ فالمعنى ، وليس كون الاستهزاء مختصا بحال الخلو مثل ما فى نفس الأمر ، إذ الذى فى نفس الأمر دوام استهزاء الله بهم (قوله : فإن قيل) هذا اعتراض على قول المصنف ؛ لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف (قوله : إذا شرطيه لا ظرفيه) أى وحيث كانت شرطيه فتقديمها لكونها مستحقه للصداره لا للتخصيص ، وحاصل هذا السؤال أن يقال إنما يكون الاختصاص المذكور فى الكلام إذا كانت" إذا" ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص ، كتقديم سائر المعمولات.

وأما إذا كانت شرطيه فتقديمها لاقتضائها الصدريه فلا يتحقق الاختصاص ، وحينئذ فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحه الدوام فى الأول أيضا (قوله : قلنا إلخ) حاصله أنها وإن كانت شرطيه تقديمها مفيد للاختصاص نظرا لأصلها ؛ لأن إذا الشرطيه هى الظرفيه فى الأصل ، وإنما توسع فيها باستعمالها شرطيه ، وحيث كانت فى الأصل ظرفيه أفاد تقديمها الاختصاص ، ولو كانت شرطيه نظرا لأصلها (قوله : ولو سلم إلخ) أى ولو سلمنا شرطيتها وعدم كون الظرفيه أصلا لهما نقول إنها ولو كانت شرطيه هى اسم فضله يحتاج إلى عامل وهو هنا" قالوا" لا الشرط الذى هو" خلوا" إذ ليس المراد قطعا أن لهم وقتا يخلون فيه ، وإذا وقعت خلوتهم فى ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم فى غير الخلوه أيضا ؛ لأنهم منافقون وإنما يقولون ما ذكر فى الخلوه على ما هو معلوم من

فلا ينافى ما ذكرنا ؛ لأنه اسم معناه الوقت ؛ لا بد له من عامل ، وهو : (قالُوا إِنَّا مَعَكَمْ) بدلاله المعنى ، وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعلا آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به ؛ كقولنا : يوم الجمعه سرت وضربت زيدا ؛ ...

******

الخارج ، وإذا كان معمولا لقالوا ، وقد تقدم عليه لشرطيته أفاد بمفهومه أن القول ليس إلا فى وقت الخلوه فيلزم من العطف على "قالوا" كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهاده الذوق.

والفحوى أى الاستعمال فإنك إذا قلت "يوم الجمعه سرت وضربت زيدا" على أن ضربت معطوف على سرت أفادا اختصاص الفعلين بالظرف ؛ بخلاف ما إذا أخر المعمول وقيل "سرت يوم الجمعه وضربت زيدا" يدل على اشتراك الفعلين فى الظرف فضلا عن اختصاصهما به ، هذا محصل كلام الشارح ، وأنت خبير بأن هذا الجواب الثانى محقق لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص ؛ نظرا لكونه معمولا كالظرف وهذا الجواب قريب من الجواب الأول ، وإنما يفترقان من جهه رعايه أصاله الظرفيه له ثم نقل واستعمل شرطا ، أو وضع شرطا من أول الأمر ، ولكن وقع فيه العمل كالظرف ، وهذا التفريق لا تظهر له ثمره (قوله : فلا ينافى ما ذكرنا) أى من أن التقديم يفيد الاختصاص (قوله : لأنه اسم معناه الوقت) أى مع كونه شرطا (قوله : وهو : قالوا إنا معكم) أى لا الشرط الذى هو خلوا وهذا التعليل لا يظهر إلا على قول الجمهور من أن العامل فى إذا الشرطيه جوابها وأما على ما ذهب إليه الرضى وأبو حيان من أن العامل فيها الشرط فلا يتم ما ذكره من الجواب ؛ لأن قالوا لم يتقدم عليه معموله حينئذ ؛ فلا يتأتى أن يقال "قالوا إنا معكم" تقدم معموله فيؤذن تقدمه بالاختصاص ، ولو قال الشارح بدل التعليل الذى ذكره فلا ينافى ما ذكرنا ؛ لأن المتعارف فى الخطابيات تقييد الجواب بمضمون إذا مع الشرط كان جاريا على القولين (قوله : بدلاله المعنى) لأنه ليس المراد أن لهم وقتا يخلون فيه ، وإذا وقعت خلوتهم فيه نشأ من ذلك قولهم فى غير الخلوه أيضا ؛ لأنهم منافقون وإنما يقولون ما ذكر فى الخلوه على ما هو معلوم من الخارج (قوله : متعلق الفعل) هو إذا هنا.

بدلاله الفحوى والذوق (وإلا) عطف على قوله : [فإن كان للأولى حكم] ؛ أى : وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانيه ؛ وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجمله ، أو يكون ، ولكن قصد إعطاؤه للثانيه أيضا (فإن كان بينهما) أى : بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا إيهام) أى : بدون أن يكون فى الفصل إيهام خلاف المقصود ...

******

(قوله : بدلاله الفحوى والذوق) متعلق بقوله" يفهم اختصاص الفعلين به" وذلك لأنه ليس طلب أحدهما له بالأولى من الآخر ، بخلاف ما إذا أخر المتعلق عن أحدهما وقدم على الآخر فقد صار المتقدم عليه هو المستحق له ، فلا دليل ولا قرينه على طلب المتأخر له.

والحاصل أنه قد استفيد من كلام الشارح أن القيد إذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف أيضا ، وإن تأخر عن المعطوف عليه وتقدم على المعطوف صار المتقدم عليه هو المستحق له ، قال سم وانظر هل هذا أمر واجب بحسب الاستعمال حتى لا يجوز خلافه؟ وفى حاشيه الشارح على الكشاف فى عطف المفردات : أن القيد إذا تقدم على المعطوف عليه واجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف ، نحو" جاءنى يوم الجمعه" أو راكبا زيد وعمرو ، ولا يجوز فى الاستعمال خلافه ، بخلاف ما إذا تأخر عن المعطوف عليه ، فإنه لا يجب أن يكون معتبرا فى المعطوف ، فهل عطف الجمل الذى الكلام هنا فيه كذلك محل تردد؟ انتهى كلامه.

(قوله : وذلك) أى النفى المذكور بصوره (قوله : بأن لا يكون لها) أى للجمله الأولى ، وقوله حكم أى قيد زائد على مفهومها أى كما فى قولك : " قام زيد وأكل عمرو" ثم إن المراد لم يكن للجمله الأولى حكم زائد على مفهومها يمكن إعطاؤه للثانيه فلا يرد أن كل جمله تقع فى كلام البلغاء لها حكم زائد على أصل المراد ، أفاده المولى عبد الحكيم (قوله : أو يكون) أى للجمله الأولى حكم وقوله قصد إعطاؤه للثانيه أيضا ، أى كما أعطى للأولى وذلك كقولك" بالأمس خرج زيد ودخل صديقه" (قوله : أى بدون أن يكون إلخ) بمعنى أن الجملتين إذا فصلتا لم يحصل فيهما إيهام خلاف المراد ، بل

(أو كمال الاتصال ، أو شبه أحدهما) أى : أحد الكمالين (فكذلك) أى : يتعين الفصل ؛ ...

******

يظهر المراد مع الفصل ولا يظهر مع الوصل (قوله : أو كمال الاتصال) فيه أنه يمكن اعتبار الإيهام مع كمال الاتصال ، كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع ، والوجه فيه حينئذ العطف مثل كمال الانقطاع مع الإيهام فلم لم يعتبر؟ ولم يتعرض له؟ ولم تجعل الأقسام سبعه مثل إذا سئلت" هل تشرب خمرا؟ " فقلت لا تركت شربه ، يكون قولك تركت شربه تأكيدا للنفى السابق ، ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفى بالترك كما فى قولك : " لا وأيدك الله" كذا فى الفنرى ، ومثل ذلك أيضا قولك لمن قال ما مدحت" لا مدحت" فإن" لا" لنفى نفى المدح فتفيد إثباته ، فتكون جمله مدحت تأكيدا للنفى السابق فلو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفى بالمدح ، وأن المراد الدعاء بنفى المدح ، بمعنى لا جعلت ممدوحا مع أن الغرض إثباته وأجاب بعضهم : بأنه يمكن أن المصنف حذف قوله بلا إيهام من كمال الاتصال ؛ لدلاله ذكره مع ما قبله عليه ، وعلى هذا فقول المصنف بعد" وإلا وصلت" دخل تحته ثلاثه أشياء : كمال الانقطاع مع الإيهام ، وكمال الاتصال كذلك ، والتوسط بين الكمالين. لكن هذا الجواب يبعده عدم تعرض المصنف فيما يأتى لتفسيره كمال الاتصال مع الإيهام كما تعرض لكمال الانقطاع بقسميه.

تأمل. والذى ذكره العلامه عبد الحكيم : تعين الفصل فى كمال الاتصال وإن كان فيه إيهام ، خلاف المقصود ؛ وذلك لانتفاء مصحح العطف وهو المغايره ، ويدفع الإيهام بطريق آخر فيقال فى" لا تركت شربه" مثلا" لا قد تركت شربه" بخلاف كمال الانقطاع ، فإن المصحح للعطف وهو المغايره متحقق فيه ، والتباين بينهما المنافى لكون العطف مقبولا بالواو مقبول لدفع الإيهام ا. ه

(قوله : فكذلك) هذا جواب الشرط قبله ، والشرط وجوابه جواب الشرط الأول (قوله : أى يتعين الفصل) يعنى فى هذه الأحوال الأربعه ، أما فى الحاله الأولى ، وهى أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع ؛ فلأن العطف بالواو يقتضى كمال المناسبه بينهما والمناسبه تنافى كمال الانقطاع ، وأما فى الحاله الثانيه وهى ما إذا كان بينهما

لأن الوصل يقتضى مغايره ومناسبه (وإلا) أى : وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ، ولا كمال الاتصال ، ...

******

كمال الاتصال ؛ فلأن العطف فيها لشده المناسبه بين الجملتين بمنزله عطف الشيء على نفسه ولا معنى له ضروره ، ولا يقال : إن هذا يقتضى أنه لا يصح ، أو لا يحسن العطف التفسيرى بالواو فى المفرد مع أنه شائع حسن ؛ لأنا نقول حسنه ممنوع عند البلغاء وشيوعه إنما هو فى عبارات المصنفين لا فى كلامهم ، أو يقال إن الواو فى العطف التفسيرى غير مستعمله فى العطف ، بل هى مستعاره لمعنى حرف التفسير ، وأما فى الحاله الثالثه والرابعه وهما شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فظاهر مما ذكرنا فى الأولى والثانيه ؛ لأن شبيه الشيء حكمه حكم ذلك الشيء (قوله : لأن الوصل يقتضى مغايره ومناسبه) أى مغايره من جهه ومناسبه من جهه فباقتضائه المغايره لا يناسب كمال الاتصال ولا شبهه ، وباقتضائه المناسبه لا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهى عله موزعه ، والحاصل أنه باقتضائه المغايره تعين الفصل عند وجود كمال الاتصال وشبهه لعدم المناسبه فيهما ، فلو عطف بالواو لحصل التنافى بين ما تقتضيه الواو من المناسبه وما بين الجملتين من كمال الاتصال أو شبهه ، ولكان بمنزله عطف الشيء على نفسه وباقتضائه المناسبه تعين الفصل عند وجود كمال الانقطاع وشبهه ؛ لعدم المناسبه فيهما فلو عطف بالواو لحصل التنافى بين ما تقتضيه الواو من المناسبه وما بين الجملتين من كمال الانقطاع أو شبهه بقى شيء آخر ، وهو أن قول المصنف فكذلك يتعين الفصل فيه إشكال بالنسبه إلى كمال الانقطاع باعتبار إحدى الصورتين الداخلتين تحت قوله" وإلا" وهى ما إذا كان للأولى حكم قصد إعطاؤه للثانيه ؛ وذلك ؛ لأنه يلزم دون فوات المقصود فى هذه الصوره ؛ لأنه إذا وجب الفصل مراعاه لكمال الانقطاع فات الحكم الذى قصد إعطاؤه ، ولم روعى كمال الانقطاع دون قصد إعطاء الحكم لكن ذكر العلامه عبد الحكيم : أنه فى هذه الحاله يجب مراعاه الأمرين ، فيتعين الفصل مراعاه لكمال الانقطاع ، ويراعى قصد إعطاء الحكم فيصرح بذلك الحكم مع ترك العاطف ، ففى نحو" يأتيك زيد يوم الجمعه أكرمه" يقال أكرمه فيه وحينئذ فلا إشكال.

ولا شبه أحدهما (فالوصل) متعين لوجود الداعى وعدم المانع.

والحاصل : أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب - ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانيه (سته أحوال :

الأول : كمال الانقطاع بلا إيهام.

الثانى : كمال الاتصال.

الثالث : شبه كمال الانقطاع.

الرابع : شبه كمال الاتصال.

الخامس : كمال الانقطاع مع الإيهام.

السادس : التوسط بين الكمالين.

فحكم الأخيرين الوصل ، وحكم الأربعه السابقه الفصل.

فأخذ المصنف فى تحقيق الأحوال السته فقال : ...

******

(قوله : ولا شبه أحدهما) وذلك بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام أو التوسط بين الكمالين.

(قوله : فالوصل) أى فالعطف بالواو متعين (قوله : لوجود الداعى) أى إلى الوصل وهو رفع الإيهام فى كمال الانقطاع ، أو وجود شبه أحدهما (قوله : وعدم المانع) المراد بالمانع أحد الأربعه السابقه ، وهى وجود أحد الكمالين مع عدم الإيهام فى كمال الانقطاع ، أو وجود شبه أحدهما.

(وقوله : ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانيه) أى بأن لم يكن للأولى حكم أصلا ، أو كان لها حكم وقصد إعطاؤه للثانيه (قوله : فحكم الأخيرين) أى كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين (قوله : وحكم الأربعه السابقه) يعنى كمال الانقطاع بلا إيهام ، وكمال الاتصال ، وشبه كمال الانقطاع شبه كمال الاتصال.

(قوله : فأخذ المصنف إلخ) الفاء واقعه فى جواب شرط مقدر ، أى : وإذا أردت تحقيقها فقد أخذ أى : فنقول لك قد أخذ المصنف فى تحقيقها ، أى ذكرها على الوجه الحق.

[الفصل لكمال الانقطاع]

(أما كمال الانقطاع) بين الجملتين (فلاختلافهما خبرا وإنشاء ، لفظا ومعنى) بأن تكون إحداهما خبرا لفظا ومعنى ، والأخرى إنشاء لفظا ومعنى (نحو : وقال رائدهم) هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ (أرسوا) أقيموا ؛ من أرسيت السفينه : حبستها بالمرساه ...

******

[الفصل لكمال الانقطاع] :

(قوله : أما كمال الانقطاع) أى الذى يقتضى ترك العطف بالواو ؛ لاقتضائها المناسبه المنافيه لكمال الانقطاع (قوله : فلاختلافهما) أى فيتحقق عند الاختلاف المذكور من تحقق الكلى فى الجزئى ، فيلاحظ كمال الانقطاع أمرا كليا ، والاختلاف المذكور جزئيا له ، فاندفع ما يقال : إن كمال الانقطاع هو الاختلاف المذكور لا غيره.

(قوله : خبرا وإنشاء) منصوبان على التمييز ، أو على الخبريه للكون المحذوف ، أى لاختلافهما فى كون إحداهما خبرا والأخرى إنشاء ، وقوله لفظا ومعنى منصوبان على نزع الخافض (قوله : بأن تكون إحداهما إلخ) قصر الشارح كلام المصنف على صورتين ، وهما ما إذا كانت الأولى خبريه لفظا ومعنى والثانيه إنشائيه لفظا ومعنى ، وبالعكس وهذا القصر إنما جاء من جعل قوله لفظا ومعنى راجعا لكل من قوله" خبرا وإنشاء" مع أن مدلول هذه العباره التى ذكرها المصنف يشمل أربع صور : الصورتين المذكورتين ، وما إذا كانت الأولى خبريه لفظا إنشائيه معنى ، والثانيه إنشائيه لفظا خبريه معنى ، والعكس وحينئذ فلا معنى لتخصيصها باثنين منها كذا ذكر ابن السبكى فى عروس الأفراح (قوله : نحو وقال رائدهم إلخ) نسبه سيبويه للأخطل ، وقال فى شرح الشواهد لم أره فى ديوانه (قوله : لطلب الماء والكلأ) أى لأجل نزولهم عليه وهذا تفسير للرائد بحسب الأصل والمراد به هنا عريف القوم ، أى الشجاع المقدام منهم (قوله : أى أقيموا) يعنى بهذا المكان المناسب للحرب (قوله : من أرسيت) أى مأخوذ من أرسيت السفينه : حبستها يعنى فى البحر وقوله : بالمرساه هى بكسر الميم حديده تلقى فى الماء متصله بالسفينه فتقف ، وأما بفتح الميم فهى البقعه التى ترسى فيها السفينه ويؤخذ من

(نزاولها) أى : نحاول تلك الحرب ونعالجها.

فكلّ حتف امرئ يجرى بمقدار (۱) ؛ ...

******

قوله حسبتها أن تفسير الإرساء بالإقامه تفسير باللازم ؛ لأن الإقامه لازمه للحبس ، ويؤخذ من قوله" من أرسيت" : أن الهمزه فى" أرسوا" مفتوحه وهى همزه قطع ، وفى شرح الكاشى" : أرسوا صيغه أمر لجماعه المخاطبين همزته همزه وصل من رست السفينه رسوا أى وقفت على البحر أو من رست أقدامهم فى البحر ثبتت اه" فإن ثبت ضم العين فى المضارع فالهمزه فى أرسوا مضمومه ؛ عملا- بالقاعده فى الأمر من أن همزته مكسوره إلا- إذا ضمت عين مضارعه ، وإنما فتحت فى نحو : أكرم ؛ لأنها ليست همزه وصل ، وإنما هى الألف التى كانت فى مضارعه ؛ لأن أصله المرفوض يؤكرم فلما حذف حرف المضارعه نطلق بما بعدها متحركا.

(قوله : نزاولها) بالرفع لا- بالجزم جوابا للأمر ؛ لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاوله فكأنه قيل لماذا أمرت بالإرساء؟ فقال نزاولها أى لنزاول أمر الحرب ، ولو جزم لانعكس ذلك فيصير الإرساء عله للمزاوله ؛ لأن الشرط عله فى الجزاء ؛ لأنه سبب له وتقدير الكلام عليه أن وقع الإرساء نزاولها أى إن وقع كان سببا وعله لمزاولتها ؛ لأنه لا يمكن مزاولتها إلا بالإرساء ولا يستقيم كونه بالرفع حالا لئلا يفوت التعليل الذى هو المقصود ، وأيضا المراد المزاوله بعد الإرساء ، لا الأمر بالإرساء حال المزاوله على أنه لا- رابط للحال إلا أن يقال لما كان نزاولها للمتكلم وغيره وهم المخاطبون ، ارتبط نزاولها مع واو أرسوا فى المعنى ، فيكون حالا مقدره ، من واو أرسوا ، وبهذا تعلم ما فى قول" سم" نقلا عن شيخه" عس" نزاولها بالرفع إذا لم يقصد الجزاء ، ولو قصد الجزاء صح ووجب الجزم فتأمل (قوله أى نحاول تلك الحرب) أى نحاول أمرها ونعالجه أى نختال لإقامتها بأعمالها (قوله : فكل حتف إلخ) عله لمحذوف أى ولا تخافوا من الحتف ؛ لأن كل حتف إلخ ، وهذا تمام البيت وبعده :

إمّا نموت كراما أو نفوز بها

فواحد الدّهر من كدّ وأسفار

۱- البيت للأخطل فى خزانه الأدب ۹ / ۸۷ ، والكتاب ۳ / ۹۶.

أى : أقيموا نقاتل ؛ لأن موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى ، لا الجبن ينجيه ، ولا الإقدام يرديه ؛ لم يعطف [نزاولها] على [أرسوا] لأنه خبر لفظا ومعنى ، ...

******

أى الشخص الذى يكون واحدا فى زمانه هو من كان ناشئا ، أى كالناشئ من الكد والأسفار (قوله : أى أقيموا نقاتل) أى قال رائد القوم ومقدمهم : " أقيموا نقاتل ولا يمنعكم من محاوله إقامه الحرب خوف الحتف وهو الموت ؛ لأن موت إلخ" وهذا المعنى الذى ذكره مبنى على أن ضمير نزاولها للحرب ، وقيل الضمير للسفينه ، والمعنى : قال أميرهم الذى قام بتدبيرهم للملاحين أرسوا كى نزاولها ، ونقوم بتدبير أخذ رجالها ، والاستيلاء على نفائس أموالها ، ولا نخاف من كثره عددهم فكل حتف امرئ يجرى بمقدار ، أى بقدر الله وقضائه ، واقتصر الشارح على الاحتمال الأول ؛ لأنه أظهر ؛ لأن مناسبه المصراع الثانى للأول ظاهره فيه.

(قوله : لأن موت كل نفس إلخ) أشار بإدخال كل على نفس إلى أن دخولها على حتف فى كلام الشاعر باعتبار العموم فى المضاف إليه ؛ لأن النكره فى سياق الإثبات قد تعم لا باعتباره فى نفسه ؛ لأن كل إنما تضاف لمتعدد ولا تعدد فى الحتف بالنسبه لكل أحد حتى تدخل كل عليه ، وأما قول بعضهم : إدخال الشاعر كل على الحتف ، باعتبار تعدد أسبابه من كونه بالمرض ، وبالسيف وبالرمح ، وغيرها ، المناسب لمقام الحرب حيث يأتى فيه أسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما ، من كل جانب فلا يفيد ما لم يعتبر العموم فى امرئ بمعونه المقام ، والمعنى : فكل حتف كل امرئ على التوزيع ولا يخفى ما فى هذا من كثره الكلفه التى لا حاجه إليها ، أفاده عبد الحكيم وفى سم أن جعل الشارح لفظه" كل" داخله على نفس دون موت عكس ما فى كلام الشاعر إشاره إلى أن كلام الشاعر محمول على القلب ، إذ لا تعدد فى الحتف بالنسبه لكل أحد حتى تدخل كل عليه (قوله يجرى بقدر الله) أى بقضائه ، سواء باشر الشخص الحرب أو لا ، وأشار الشارح إلى أن مقدار فى كلام الشاعر مصدر بمعنى القدر (قوله لا الجبن ينجيه) أى لا الجبن ينجى منه حتى يرتكب.

(قوله : ولا الإقدام يرديه) بفتح الراء وتشديد الدال أى يوقعه فى الرّدى والهلاك ، حتى يجتنب ، ويصح سكون الراء وكسر الدال أى : يهلكه (قوله : لم يعطف إلخ)

وأرسوا إنشاء لفظا ومعنى ؛ وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين ...

******

هـذا بيان لكمال الانقطاع ، وعـدم الوصل (قوله : وأرسوا إنشاء إلخ) أى لأنه أمر ، وكل أمر كذلك حقيقه ، أى وذلك مانع من العطف باتفاق البيانيين ، باعتبار مقتضى البلاغه ، وما يجب أن يراعى فيها.

وأما عنـد أهل اللغه ففيه الخلاف ، فالجمهور على أنه لا يجوز ، واختاره ابن عصـفور. وفى شـرح الإيضاح ، وابن مالك فى باب المفعول معه فى شـرح التسـهيل ، وجوزه الصـفار وطائفه كأن يقال" حسبى الله ونعم الوكيل" بناء على أن إحـدى الجملتين خبر والأخرى إنشاء ، ونقل أبو حيان عن سيبويه جواز عطف الجملتين المختلفتين بالاستفهام والخبر ، نحو" هذا زيد ومن عمرو" قال بعضـهم إن من منع العطف من أهل اللغه ، فمنعه بالنظر للبلاغه ومراعاه المطابقه لمقتضى الحال ، ومن جوزه فتجويزه إذا لم تراع المطـابقه لمقتضـى الحـال ، وحينئـذ فتجويزه بالنظر للغه لا بالنظر للبلاغه ، فلا خلاف بين الفريقين ، وفيه نظر ؛ لأن الجائز لغه إذا لم يكن نادرا لا ينافى البلاغه ، وإن أراد أن الفصل عنـد كمال الانقطاع واجب فى مقام ممتنع فى آخر فهـذا مما لا يـذكروه ولم يتعرضوا له أصلا تأمل.

(قوله : وهـذا مثـال إلـخ) هـذا جواب عمـا يقـال اعتراضا على المصـنف : " إن الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب" والجملتان فى البيت الذى مثّل به لهما محل من الإعراب ؛ لأنهما معمولتان لقال ، وحينئذ فالتمثيل غير مطابق.

وحاصل ما أجاب به الشارح أن هـذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين مع قطع النظر عن كونهما معا لا محل لهما من الإعراب ، والحاصـل أن كمـال الانقطاع نوعان : أحـدهما : فيما ليس له محل من الإعراب وهـذا يوجب الفصل ، والثانى : فيما له محل من الإعراب وهـذا لا يوجبه ، وهذا المثال من الثانى دون الأول ، وحينئذ فهو مثال لمطلق كمال الانقطاع ، لا الذى كلامنا فيه وهو ما يوجب الفصل ، قال ابن يعقوب بعد كلام قرره : فتحصل مما تقرر أن منع العطف بين الإنشاء والخبر له ثلاثه شـروط : أن يكون بالواو ، وأن يكون فيما لا محل له من الإعراب من الجمل ، وألّا يوهم خلاف

باختلافهما خبرا وإنشاء ؛ لفظا ومعنى ، مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الإعراب ، وإلا فالجملتان فى محل نصب مفعول [قال] (أو) لاختلافهما خبرا وإنشاء (معنى فقط) بأن تكون إحداهما خبرا معنى ، والأخرى إنشاء معنى ؛ وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظا (نحو : مات فلان رحمه الله) لم يعطف [رحمه الله] على [مات] ؛ لأنه إنشاء معنى و [مات] خبر معنى ، وإن كانتا جميعا خبريتين لفظا ...

******

المراد. (قوله : باختلافهما خبرا وإنشاء) الباء للسببيه (قوله وإلا فالجملتان فى محل نصب) أى كل واحده منهما فى محل نصب ، وهذا مبنى على أن جزء المقول له محل إذا كان مفيدا ، ومبنى أيضا على الاستشهاد بهما ، باعتبار حال وقوعهما من الحاكى للكلام وهو الشاعر ، أما لو كان الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الرائد ، فالجملتان لا محل لهما قطعا ، واختلف فى المحكى بالقول هل هو فى محل المفعول المطلق أو المفعول به ، والأول لابن الحاجب ، والثانى لغيره ، ورجحه بعض المحققين ، (وقوله : وإلا فالجملتان) أى وإلا نقطع النظر عن كون الجملتين ليس لهما محل من الإعراب ؛ بل نظرنا لذلك فلا يصح التمثيل ؛ لأن كلا من الجملتين فى محل نصب مفعول قال (قوله : بأن تكون إحداهما إلخ) أى الأولى أو الثانيه فهاتان صورتان يضربان فى الصورتين المفهومتين من قوله ، وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين فالصور أربع (قوله : وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظا) الواو للحال وإن وصليه ودخل تحت هذا أربع صور : الأولى خبريه معنى ، والثانيه إنشائيه معنى ، وهما خبريتان لفظا أو إنشائيتان لفظا ، أو الأولى إنشائيه معنى ، والثانيه خبريه معنى ، وهما خبريتان لفظا أو إنشائيتان كذلك ؛ ولا يصح أن يكون قوله : وإن كانتا إلخ للمبالغه وإلا لكان هذا القسم أعم من الأول لتناوله للمختلفين لفظا أيضا ، وهذا هو الأول بعينه فلا تتباين الأقسام مع أن الأعلم لا يعطف بأو ، وخرج ما إذا اختلفتا لفظا فقط فلا يكون هذا من كمال الانقطاع ، وبقى من صور اختلافهما ما إذا كانت أولاهما خبرا لفظا ومعنى ، والأخرى إنشاء معنى فقط أو العكس. (قوله : مات زيد إلخ) لم يمثل المصنف ولا الشارح لما يكون لفظهما إنشاء وهما مختلفان معنى ، كقولك عند ذكر : " من

(أو لأنه) عطف على [لاختلافهما] ، والضمير للشأن (لا جامع بينهما كما سيأتى) بيان الجامع فلا يصح العطف فى مثل : زيد طويل عمرو نائم.

(وأما كمال الاتصال) بين الجملتين (فلكون الثانيه مؤكده للأولى) ...

******

كذب على النبى - صلى الله عليه وسلم - ليتبوأ مقعده من النار" لا تطعه أيها الأخ ، فالأولى خبريه معنى والثانيه إنشائيه معنى ولفظهما إنشاء ونحو (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ)(١) " اتق الله أيها العبد" فالأولى خبريه معنى ، والثانيه إنشائيه معنى ، أى الله كاف عبده ولفظهما إنشاء (قوله : أو لأنه لا جامع إلخ) أى أو لاتفاقهما فى الخبريه والإنشائيه ؛ لئلا يدخل القسم الأول فى هذا أيضا كما تقدم. (قوله : كما سيأتى بيان الجامع) أى والجامع الذى إذا انتفى تحقق كمال الانقطاع الموجب لمنع العطف مماثل للجامع الذى سيأتى فى محله عند تفصيله إلى عقلى ووهمى وخيالى ، ثم إن ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع ، إما لانتفائه عن المسند إليهما فقط كقولك" زيد طويل وعمرو قصير" حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقه غيرها ، وإن كان بين الطول والقصر جامع التضاد ؛ وأما عن المسندين فقط ، كمثال الشارح عند فرض الصداقه بين زيد وعمرو ، أو عنهما معا نحو" زيد قائم والعلم حسن".

[الفصل لكمال الانقطاع]

(قوله : وأما كمال الاتصال) أى الذى يكون بين الجملتين فيمنع من العطف بالواو إذ عطف إحداهما على الأخرى ، كعطف الشىء على نفسه ، وأما غير الواو فلا يضر العطف به معه كما هو المفهوم من كلام المصنف أولا (قوله : فلكون الثانيه) أى فيتحقق ذلك الكمال بين الجملتين لأجل كون الثانيه مؤكده للأولى ، أو بدلا منها ، أو بيانا لها ، وأما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان إلا بأنه يدل على بعض أحوال المتبوع لا على ذاته ، والبيان يدل على ذات المتبوع لا على وصف فيه ، وهذا المعنى وهو الدلاله على بعض أحوال المتبوع مما لا تحقق له فى الجمل ؛ لأن الجمله إنما تدل على النسبه ، ولا يتأتى أن تكون نسبه فى جمله داله على وصف شىء فى جمله أخرى لم تنزل

١- الزمر : ٣٦.

تأكيدا معنويا (لدفع توهم تجوز أو غلط ؛ نحو : (لا رَيْبَ فِيهِ)(۱)) ...

******

الجمله الثانيه من الأولى منزله النعت من المنعوت ، وقد تكون النسبه فى جمله موضحه لنسبه جمله أخرى ؛ فلذا نزلت الجمله الثانيه من الأولى منزله عطف البيان من المبين (قوله تأكيدا معنويا) أى بأن يختلف مفهومهما ، ولكن يلزم من تقرر معنى إحداهما تقرر معنى الأخرى ، والمراد تأكيدا معنويا لغه وإلا فالتأكيد المعنوى فى الاصطلاح إنما يكون بألفاظ معلومه ، وليس ما يأتى منها ، أو المراد بقوله تأكيدا معنويا أى كالتأكيد المعنوى فى حصول مثل ما يحصل منه ، ومثل هذا يقال فى كون الجمله بدلا أو بيانا ، ومما يدل على كون الجمله المذكوره ليست تأكيدا معنويا فى الاصطلاح قول المصنف" فيما يأتى فوزانه وزان نفسه إلخ" كذا قيل ، وقد تمنع تلك الدلاله بأن يقال إن المراد فوزان هذا التوكيد المعنوى الاصطلاحى الواقع فى الجمل وزان نفسه الذى هو توكيد معنوى اصطلاحا ، واقع فى المفردات ، فالظاهر أن هذا توكيد معنوى اصطلاحا ، ولا مانع أن يقال : إن ما كان بالألفاظ المعلومه تأكيد معنوى بالنسبه للمفردات ، والجمله الثانيه من المتخالفتين مفهوما ، ويلزم من تقرر معنى إحداهما تقرر معنى الأخرى توكيد معنوى بالنسبه للجمل تأمل ، وربما كان كلام الفنرى مفيدا لذلك ، حيث قال" ولا يقال إن كل واحد من التوكيد والبيان والبدل من جمله التوابع ، والتابع هو الثانى المعرب بإعراب سابقه الحاصل أو المتجدد" وحينئذ فلا بد أن يكون للمتبوع إعراب لفظى أو تقديرى.

أو محلى مع أن الكلام فى الجمل التى لا محل لها منه ؛ لأنا نقول المراد من قولهم هو الثانى المعرب بإعراب سابقه كونه كذلك فيما لسابقه إعراب أو المراد بإعراب سابقه نفيا وإثباتا ، أو أن هذا تعريف للتابع بالنظر للغالب ، وهو ما إذا كان للسابق إعراب انتهى كلامه (قوله : لدفع توهم تجوز) مصدر مضاف لمفعوله ، أى ليدفع المتكلم توهم السامع تجوزا إلخ (قوله : أو غلط) اعترضه العلامه السيد بأن التوكيد المعنوى فى المفردات كما فى" جاء زيد نفسه" لا يكون لدفع توهم النسيان والغلط ؛ بل لدفع توهم التجوز فقط ، فكذا ما هو بمنزلته ، وهو المعنوى فى الجمل نحو (لا رَيْبَ فِيهِ) لكن الذى حققه

۱- البقره : ۲.

بالنسبه إلى (ذلِكَ الْكِتابُ) إذا جعلت (الم) طائفه من الحروف ، ...

******

العلامه عبد الحكيم أن التأكيد المعنوى يفيد دفع توهم الغلط بالنسبه للاختلاف إفرادا أو غيره ، سواء كان بسهو ، أو نسيان ، أو سبق لسان ، وإن لم يفد بالنسبه للآحاد ، فإذا قيل جاء الرجلان كلاهما ، فإنه يفيد دفع توهم الغلط بالتلفظ بالتثنيه مكان المفرد ، أو الجمع دون تثنيه أخرى ، وكذا" جاء زيد نفسه" يفيد دفع توهم الغلط بالنسبه لمن توهم أن الجائى الزيدان ، لا بالنسبه لمن توهم أنه عمرو ، وجعل العلامه ابن يعقوب قول المصنف" لدفع توهم تجوز بالنظر للتأكيد المعنوى"

وقوله : " أو غلط بالنظر للتأكيد اللفظى" مخالفا لصنيع الشارح فى جعلهما للمعنوى الموجب للإشكال المذكور ، وعبارته على قول المصنف" لدفع توهم تجوز أو غلط" أى لأجل أن يدفع المتكلم توهم السامع التجوز فى الأولى ، فتنزل الثانيه منزله التأكيد المعنوى فى المفردات ؛ لأنه إنما يؤتى به لدفع توهم التجوز ، أو يدفع توهم السامع الغلط فى الأولى فتنزل الثانيه منزله التأكيد اللفظى فى المفردات ، فإنه إنما يؤتى به لدفع توهم السهو أو الغلط انتهى كلامه وهو تابع فيما قال : العلامه السيد ، ولكن قد علمت ما قاله العلامه عبد الحكيم.

(قوله : بالنسبه إلى ذلك الكتاب) أى حاله كون لا ريب فيه منسوبا لذلك الكتاب. (قوله : إذا جعلت إلخ) أى أن محل كون جمله لا ريب فيه مؤكده لذلك الكتاب إذا جعلت (الم) طائفه من الحروف واقعه فى أوائل السور ، إشاره إلى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف ، وعلى هذا فلا يكون لها محل من الإعراب ؛ لأن المراد بها على هذا مجرد تعداد الحروف فلا تكون مسنده ، ولا مسندا إليها ، وإلى هذا القول ذهب صاحب الكشاف واليعقوبى ، وعليه فقيل هى مما اختص الله نبيه بمعرفه معانيها ، وقيل إن كل حرف مقتطع من كلمه والمجموع فى موضع جمله مستقله فالهمزه مقتطعه من الله ، واللام من جبريل ، والميم من محمد ، فكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن ، واقتطاعها من تلك الكلمات لا ينافى الإشاره المتقدمه ، فتأمل.

أو جمله مستقله ، و (ذٰلِكَ الْكِتابُ) جمله ثانيه ، و (لا رَيْبَ فِيهِ) ثالثه (فإنه لما بولغ فى وصفه) أى : وصف الكتاب (ببلوغه) متعلق ب [وصفه] ؛ أى : فى أن وصف بأنه بالغ (الدرجه القصوى فى الكمال) وبقوله : [بولغ] تتعلق الباء فى قوله : (بجعل المبتدأ (ذٰلِكَ)) الدال على كمال العنايه بتمييزه ...

******

وبما ذكرناه فى بيان معنى هذا القول صحت المقابله بينه وبين القول الذى بعده (قوله : أو جمله مستقله) أى أو جعلت (الم) جمله مستقله ، أى مع حذف أحد جزأيها. أما المبتدأ أو الخبر إن جعلت اسميه بأن يكون التقدير "الم" هذا ، أو هذا "الم".

ويصح جعلها فعليه على أن يكون التقدير : " أقسم ب الم" فيكون الجار محذوفا. أو أذكر "الم" فيكون منصوبا وعلى هذا التقادير "الم" إما اسم السوره أو القرآن ، أو اسم من أسمائه تعالى ، أو مؤول بالمؤلف من هذه الحروف (قوله : وذلك الكتاب جمله ثانيه) أى لا محل لها من الإعراب ، وقوله " ثالثه" أى لا محل لها كالأوليين ، واحترز الشارح بقوله : " إذا جعلت إلخ" عما إذا جعل "الم" طائفه من الحروف قصد تعدادها أو جمله مستقله اسميه أو فعليه على ما مر ، وذلك الكتاب" مبتدأ و" لا ريب فيه" خبر ، أو جعل "الم" مبتدأ و" ذلك الكتاب" خبرا أو جعل "الم" مبتدأ و" لا ريب فيه" خبرا ، وجمله" ذلك الكتاب" اعتراضا فإنه لا يكون" لا ريب فيه" جمله لا محل لها من الإعراب مؤكده لجمله قبلها ، كذلك.

(قوله : فإنه لما بولغ إلخ) هذا بيان لكون" لا ريب فيه" تأكيدا معنويا لذلك الكتاب ، وضمير أنه للحال والشأن. وقوله : بولغ" أى وقعت المبالغه أى فإنه لما وقعت المبالغه فى أن وصف" ذلك الكتاب" بأنه بلغ فى الكمال إلى الدرجه القصوى ، أى البعدى فى الرفعه ، فقوله" الدرجه" معمول البلوغ ، و" فى الكمال" متعلق به (قوله : وبقوله بولغ تتعلق الباء فى قوله بجعل) أى فالمعنى فإنه لما وقعت المبالغه فى الوصف المذكور بسبب جعل. إلخ. (قوله بجعل إلخ) المبالغه بمجموع الجعل والتعريف ؛ لكن محصلها بالتعريف ؛ لأن جعل المبتدأ" ذلك" إنما يفيد بلوغه الدرجه القصوى فى الكمال ، وهذا لا ينافى أن غيره كذلك. (قوله : ذلك) أى لفظ ذلك (قوله : الدال على كمال العنايه بتمييزه)

والتوسل ببعده إلى التعظيم ، وعلو الدرجه. (وتعريف الخبر باللام) الدال على الانحصار ؛ مثل : حاتم الجواد. فمعنى : (ذلِكَ الْكِتابُ) أنه الكتاب الكامل الذى يستأهل أن يسمى كتابا كأن ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص ، بل ليس بكتاب ...

******

أى من حيث إن اسم الإشاره موضوع للمشاهد المحسوس ، وقوله" والتوسل إلخ" أى باعتبار أن اللام للبعد ، وقوله" الدال .. إلخ" صفه" لجعل" أو" ولذلك" وهو الأقرب ؛ لكن الأول أليق بقول الشارح والتوسل إلخ إذ لو كان صفه لذلك لكان المناسب أن يقول الدال على كمال العنايه بتمييزه ، وعلى البعد المتوسل به إلى التعظيم (قوله : التوسل) عطف على كمال العنايه ، أى الدال على كمال العنايه بتمييزه ، والدال على التوسل إلى التعظيم وعلو الدرجه ؛ بسبب بعده أى دلالته على البعد ، فكأنه فى مرتبه لا يشار إليها إلا من بعد (قوله : الدال على الانحصار) أى لأن تعريف الجزأين فى الجمله الخبريه يدل على الانحصار. إما حقيقه ، أو مبالغه ، فالأول : نحو قولك : " الله الواجب الوجود" والثانى : كما مثل الشارح بقوله : " حاتم الجواد" أى لا جواد إلا حاتم إذ جود غيره بالنسبه إلى جوده كالعدم (قوله : فمعنى" ذلك الكتاب") أى المراد منه أنه إلخ أو معناه حقيقه أنه الكتاب لا سواه ؛ لكنه غير مراد ؛ لأنه باطل. وقوله : " الكامل" أى فى الهدايه (قوله الذى يستأهل) بالهمزه أى يستحق. وفى الصحاح يقال : فلان أهل لكذا ، ولا يقال" مستأهل" والعامه تقوله ، لكن العلامه الزمخشرى قد صحح هذه العباره فى الأساس.

(قوله : كأن ما عداه من الكتب) أى السماويه. (وقوله : ناقص) أى عن درجته ، وهذا إن لوحظ أنّ المحضور الكتاب الكامل ، وقوله بل ليس بكتاب ، أى ولو كان ذلك الغير كتابا كاملا فى نفسه ، وهذا المعنى إن لوحظ أن المحصور أصل الكتاب ، وقد يقال إن المناسب لملاحظه كون المحصور الكتاب الكامل حذف الكأنيه. ويقول : وأن من عداه من الكتب فى مقابلته ناقص وأجيب بأنه أتى بها إشاره إلى أن المقصود من حصر الجنس الدلاله على كماله فيه ، لا التعريض بنقصان غيره ؛ لما ذكروه من أن الحصر فى

(جاز) جواب لما ؛ أى جاز بسبب هذه المبالغه المذكوره (أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه) أعنى : قوله (ذلِكَ الْكِتابُ) (مما يرمى به جزافا) من غير صدور عن رويه وبصيره ، (فأتبعه) على لفظ المبنى للمفعول ، والمرفوع المستتر عائد إلى (لا رَيْبَ فِيهِ) والمنصوب البارز إلى (ذلِكَ الْكِتابُ) أى : جعل (لا رَيْبَ فِيهِ) تابعا ل (ذلِكَ الْكِتابُ) ...

******

قولك" زيد الشجاع" قد يقصد به مجرد كمال شجاعته ، وقد يتوسل بذلك إلى التعريض بنقصان شجاعه غيره ممن يدعى مساواته لزيد فى الشجاعه.

واعلم أن هذا الكلام الذى قرر به الشارح الحصر فى الآيه ليس فى ظاهره سوء أدب ، إذ لم يصرح بوصف الكتب التى وقع الحصر باعتبارها بالنقصان ولا فى باطنه ؛ لأن الملك الأعظم له أن يفضل ما شاء من كتبه على غيره بالمبالغه الحصريه ، وغيرها ، نعم لو سميت فيه الكتب ، ووقع الحصر من غير الملك الأعلى ، لزم سوء الأدب ، أو وقع الحصر من غير الملك الأعلى ولو لم تسم الكتب ، قاله اليعقوبى (قوله : جاز إلخ) أى لأن كثره المبالغه تجوّز توهم المجازفه ، لما جرت به العاده غالبا أن المبالغ فى مدحه لا يكون على ظاهره ، إذ لا تخلو المبالغه غالبا من تجوز وتساهل (قوله : قبل التأمل) أى فى كمالات الكتاب. (قوله : أعنى قوله" ذلك الكتاب") أى المفيد للمبالغه فى المدح (قوله : مما يرمى به) أى من جمله الكلام الذى يتكلم به. (قوله جزافا) مثلث الجيم لكن الضم والفتح سماعيان ، والكسر قياسى ؛ لأنه مصدر جازف جزافا ومجازفه ، أى أخذ بغير تقدير ومعرفه بالكميه ، والجزاف أيضا التكلم من غير خبره وتيقظ ، ونصبه فى كلام المصنف على المصدريه ، أى يرمى به رمى جزاف أى رميا بطريق الجزاف (قوله : من غير صدور إلخ) لعدم ملاحظه مقتضياته ومراعاه لوازمه ، وهذا تفسير للجزاف ، وليس زائدا عليه كما علمت فهو على حذف أى فإن قلت إن توهم كون الكلام مما يرمى به جزافا ، إنما يصح لو صدر عن غير علام الغيوب ، فكيف يقال : يجوز أن يتوهم أن هذا الكلام مما يرمى به جزافا؟ قلت : أجابوا عن ذلك : بأن المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر ، فأجرى معه" لا ريب فيه" دفعا لذلك التوهم ، جريا على قاعده ما

(نفيا لذلك) التوهم (فوزانه) أى : فوزان (لا رَيْبَ فِيهِ) مع (ذلِكَ الْكِتابُ) (وزان نفسه) مع زيد (فى : جاءنى زيد نفسه) فظهر أن لفظ [وزان] فى قوله : [وزان نفسه] ليس بزائد كما توهم ، أو تأكيدا لفظيا كما أشار إليه بقوله : (ونحو : ...

******

تجب مراعاته فى البلاغه العرفيه باعتبار كلام المخلوق ؛ لأن القرآن وإن كان كلام الله إلا أنه جار على القاعده العرفيه المعتبره فى كلام الخلق وأنت لو قلت ذلك الرجل كان مفيدا ؛ لأنه الكامل فى الرجوليه ، فربما يتوهم أن هذا مما يرمى به جزافا فلك أن تؤكده ، وتدفع ذلك التوهم بقولك : " لا شك فيه" فتأمل. (قوله : نفيا لذلك التوهم إلخ) فتوهم الجزاف .. فى ذلك الكتاب بمنزله توهم التجوز فى " جاءنى زيد" لاشتراكهما فى المساهله ودفع هذا التوهم ، على تقدير كون الضمير المجرور فى " لا ريب فيه" راجعا إلى الكلام السابق ، أعنى " ذلك الكتاب" ظاهر كأنه قيل : " لا ريب فيه" ولا مجازفه ، وإن كان الضمير راجعا للكتاب كما هو الظاهر فمبنى على أنه إذا لم يكن ريب فى كونه كاملا غايه الكمال لم يكن قولك " ذلك الكتاب" بالمجازفه ا. ه عبد الحكيم.

(قوله : فوزانه إلخ) الوزان مصدر قولك وازن الشىء أى ساواه فى الوزن ، وقد يطلق على النظير ؛ باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل ، وقد يطلق على مرتبه الشىء إذا كانت مساويه لمرتبه شىء آخر فى أمر من الأمور ، وهو المراد هنا ، إذ المعنى : فمرتبه " لا ريب فيه" مع " ذلك الكتاب" فى دفع توهم الجزاف مرتبه نفسه مع زيد فى قولك : جاء زيد نفسه. (قوله : وزان نفسه) أى مرتبه نفسه من جهه كونه رافعا لتوهم المجاز ، وأن الجائى ثقله أو رسوله أو عسكره أو كتابه (قوله : فظهر) أى من التقرير السابق المفيد أن وزان بمعنى مرتبه كما يؤخذ من قوله مع " ذلك الكتاب" وقوله : مع زيد ومن عدم تأويل الوزان بالموازن (قوله : كما توهم) راجع للمنفى أى أن بعضهم توهم أن وزان الثانى زائد ، ولكن لجعله وزان الأول مصدرا بمعنى اسم الفاعل ، وحينئذ فالمعنى فموازنه ومشابهه نفسه ، ورد بأنه لا حاجه للتأويل والأصل عدم الزياده.

(قوله : أو تأكيدا لفظيّا) أى بأن يكون مضمون الجمله الثانيه وهو مضمون الأولى وهو عطف على قوله تأكيدا معنويّا ووجه منع العطف فى التأكيد كون التأكيد

(هُدىً) أى : هو هدى (لِلْمُتَّقِينَ)) أى : الضالين الصائرين إلى التقوى (فإن معناه أنه) أى (الْكِتابُ) (فى الهدايه بالغ درجه لا يدرك كنهها) أى : غايتها ؛

******

مع المؤكد كالشىء الواحد ، وعلم مما قلناه أن الجملتين اللتين بينهما تأكيد معنوى بين معنييهما تخالف واللتين بينهما تأكيد لفظى بين معنييهما اتحاد واتفاق ، ولهذا قيل إن" لا ريب فيه" تأكيد معنوى و" هدى" تأكيد لفظى وحينئذ ظهر الفرق بين التأكيدين ، وعلم أنه ليس المراد بالتأكيد اللفظى التأكيد بنفس تكرير اللفظ إذ لم يتعرضوا له ؛ لأنه لا يتوهم فيه صحه العطف. تأمل (قوله : هدى) الهدى هو الهدايه وهى عباره عن الدلاله على سبيل النجاه (قوله : أى هو هدى) أشار الشارح بذلك إلى أن محل كونه مما نحن بصدده إذا جعل هدى خبر مبتدأ محذوف ، وإنما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى مع أنه إذا جعل كذلك كان مما نحن بصدده ، لفوات المبالغه المطلوبه ، وأما إذا جعل خبرا عن" ذلك الكتاب" بعد الإخبار عنه ب" لا ريب فيه" ، أو جعل حالا ، والعامل اسم الإشاره فلا يكون مما نحن بصدده. (قوله : أى الضالين الصائرين إلى التقوى) هذا جواب عن إشكال ، وحاصله أن الهدايه إنما تتعلق بالضالين لا بالمتقين ؛ لأنهم هم المهديون ، فلو تعلقت الهدايه بهم لزم تحصيل الحاصل ، وحاصل الجواب أن المتقين فى الآيه من مجاز الأول ، فالمعنى هدى للضالين الصائرين للتقوى لقربهم من القبول ، وهم الذين يستمعون الكتاب ويقبلونه ، بخلاف المطبوع على قلوبهم ، ومحصله أن المراد بالمتقين : المتقون بالقوه ، أى المشرفون على التقوى ، وأجاب بعضهم بجواب آخر ، وحاصله أن تعلق الهدايه بالموصوفين بالتقوى على معنى الزياده ، أى هو نفس زياده الهدى للمتقين على هداهم ، أى أنه يدلهم على ما لم يصلوا إليه من معانى التقوى ، وأجاب السيد الصفوى بأن المراد المتقون فى علم الله (قوله : فإن معناه) أى معنى هدى للمتقين تأكيد وهذا تعليل لكون هو هدى للمتقين تأكيدا لفظيا لذلك الكتاب أى إنما كانت هذه الجمله تأكيدا لفظيّا لهذه الجمله التى قبلها لاتحادهما فى المعنى ؛ لأن معناه (قوله : فى الهدايه) متعلق بما بعده. وهو بالغ (قوله : أى غايتها) إنما لم يحمل الكنه على الحقيقه ، لمنافاته لقوله بعد ذلك" حتى كأنه إلخ" وبيان ذلك أنه لما حكم بأن حقيقه

لمـا فى تنكير (هُـدىً) من الإبهـام والتفخيم (حتى كـأنه هـدايه محضه) حيث قيل : (هُـدىً) ولم يقل : هاد (وهـذا معنى : (ذلِكَ الْكِتابُ ؛) لأن معناه - كما مر - : الكتاب الكامل ، والمراد بكماله : كماله فى الهدايه ؛ لأن الكتب السـماويه بحسبها) أى : بقدر الهدايه واعتبارها (تتفاوت فى درجات الكمال) لا بحسب غيرها ؛ لأنها المقصود الأصلى من الإنزال (فوزانه) ...

******

الـدرجه التى بلغها لا تدرك فلا يصح أن يتفرع عليه قوله حتى كأنه هدايه محضه ؛ لأن ذلك لا يتفرع إلا على إدراك حقيقته ، لا على عـدم إدراكها (قوله : لما فى تنكير هـدى إلخ) عله لقوله" فإن معناه إلخ" (قوله : حتى كأنه) الأولى حتى إنه إذ فى حمل الشـىء على الشـىء فى مقـام المبالغه دعوى الاتحاد من غير شائبه تردد انتهى أطول (قوله حيث قيل إلـخ) الحيثيه للتعليل (قوله : وهذا) أى بلوغ الكتاب فى الهدايه درجه لا تدرك غايتها ، وقوله معنى" ذلك الكتاب" أى بناء على أنه جمله مسـتقله أى معناه المقصود منه لاـ المعنى المطـابق الـذى وضع له اللفـظ (قوله : لأـن معنـاه) أى : المقصود منه (قوله : والمراد بكماله) أى الكتاب (قوله : لأن الكتب السـماويه بحسبها تتفاوت فى درجات الكمال) فإذا كان التفاوت فى الهدايه وجب حمل الكمال على الكمال فى الهـدايه. (قوله : أى بقـدر الهـدايه) فيه إشاره إلى أن الحسب بمعنى القـدر ، يقال : " عمل هـذا بحسب عمل فلان" أى على قدره وقول المصنف : " بحسبها" متعلق" بتتفاوت" وتقديم الجار والمجرور لإفاده الحصر ، أى بحسبها تتفاوت لا بحسب غيرها ، فـإن قلت إن الكتب السـماويه تتفـاوت أيضـا بحسب جزاله النظم وبلاغته ، كالقرآن فإنه فاق سائر الكتب باعتبار إعجاز نطقه ، فكيـف يحصـر المصـنف تفـاوت الكتب السـماويه فى الهـدايه؟ وأجيب بـأن الكتب السـماويه وإن تفـاوتت بحسب جزاله النظم وبلاغته ، لكن المقصود الأصـلى من الإنزال إنما هو الهدايه ، فحصر التفاوت فى الهدايه للمبالغه اعتناء بشأن هذا التفاوت بتنزيل غيره منزله العدم ، وإلى هذا الجواب أشار الشارح بقوله" لأنها المقصود الأصلى إلخ".

(قوله : لأنها المقصود الأصـلى) أى لأنه ينبنى عليها كل غرض دنيوى وأخروى ، (قوله فوزانه) أى نسبته ومرتبته وهذا مفرع على محذوف ، والتقدير : " وحيث كان مدلول

أى : وزان (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ) (وزان : زيد الثانى فى : جاءنى زيد زيد) لكونه مقررا ل (ذلِكَ الْكِتابُ) مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف : (لا رَيْبَ فِيهِ ؛) فإنه يخالفه معنى (أو) لكون الجمله الثانيه (بدلا منها) أى : من الأولى ...

******

ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غير" وظاهره محال ، بل الغرض وصفه بالكمال فى الهدايه ، ومدلول" هو هدى" أنه نفس الهدى ، وهو محال أيضا ، وإنما الغرض كونه كاملا فى إفاده الهدايه فقد اتحدا فى عدم إراده الظاهر ، وفى إراده الكمال فى الهدايه وصار" هو هدى" تأكيدا لفظيّا فوزانه إلخ (قوله : أى وزان هدى للمتقين) لم يقل كسابقه مع ذلك الكتاب ، وكذا قوله : " وزان زيد" لم يقل فيه مع زيد الأول اكتفاء بسابقه إذ لا فرق ، ثم إن المراد مماثله هو هدى لزيد الثانى فى اتحاد المعنى لدفع توهم الغلط والسهو ؛ لأن التأكيد اللفظى إنما يؤتى به لدفع توهم السامع أن يذكر زيد الأول على وجه الغلط أو السهو ، وأن المراد عمرو مثلا ، واعترض العلامه السيد على المصنف بأنه حيث كان قوله" هدى للمتقين" وزانه وزان زيد الثانى كان المناسب حينئذ عطف" هدى للمتقين" على قوله" لا ريب فيه" لاشتراكهما فى التأكيديه لذلك الكتاب ، وإن امتنع عطفه على المؤكد - بفتح الكاف - وأجيب بأن لا ريب فيه لما كان تأكيدا تابعا لما قبله ، صار كهو ، فلما امتنع العطف على ما قبله امتنع العطف عليه لشده ارتباطه بما قبله ، فالعطف عليه كالعطف على ما قبله قال فى الأطول : وهذا الاعتراض غفله عن أنه لا يعطف تأكيد على تأكيد ، فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون ؛ لإيهام العطف على المؤكد انتهى (قوله : مع اتفاقهما فى المعنى) أى المراد منهما (قوله : فإنه يخالفه معنى) أى وإن كان معنى ذلك الكتاب يستلزم نفى الريب عنه ؛ فلذا جعل" لا ريب فيه" تأكيدا معنويّا وجعل" هدى للمتقين" تأكيدا لفظيّا.

(قوله : بدلا منها) أى بدل بعض ، أو اشتمال لا بدل غلط ، إذ لا يقع فى فصيح الكلام ، ولا بدل كل إذ لم يعتبره المصنف فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب ؛ لأنه لا يفارق الجمله التأكيديه إلا باعتبار قصد نقل النسبه إلى مضمون الجمله الثانيه فى البدليه دون التأكيديه ، وهذا المعنى لا يتحقق فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب ؛ لأنه

(لأنها) أى : الأولى (غير وافيه بتمام المراد ، ...

******

لا ـ نسبه بين الأولى منها وبين شىء آخر حتى ينتقل إلى الثانيه وتجعل بدلا من الأولى ، وإنما يقصد من تلك الجمل استئناف إثابتها ، وبعضهم اعتبره فى الجمل التى لا محل لها ، ونزل قصد استئناف إثباتها منزله نقل النسبه ، فأدخل بدل الكل فى كمال الاتصال ، ومثل له بقول القائل " قنعنا بالأسودين قنعنا بالتمر والماء " فإذا قصد الإخبار بالأولى ثم بالثانيه لتكون الأولى كغير الوافيه بالمراد لما فيها من إبهام ما ، والمقام يقتضى الاعتناء بشأن المخبر به تنفصيلا لما فيه من تشويق المخبر ، أو نحو ذلك ، كانت بدل كل فتحصل من هذا أن فى جعل الجمله الواقعه بدل كل من كل داخله فى كمال الاتصال ، أو غير داخله خلافا ، بخلاف الواقعه بدل بعض أو اشتمال فإنهما داخلان فيه قطعا ؛ لأن المبدل منه فيهما غير واف بالمراد ، حتى فى البدل الإفرادى فإنك إذا قلت أعجبنى زيد لم يتبين الأمر الذى منه أعجبك ، وإذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل بعض ، وإذا قلت أعجبنى الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال ، ومن هذا تعلم أن البدل الاتصالى لا يخلو من بيان ووفاء ، ولم يقتصر على البدل فى جميع الأقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء إنما هو بالبدل ؛ لأن مقام البدل يقتضى الاعتناء بشأن النسبه وقصدها مرتين أوكد ، ولا يقال حيث كان البدل الاتصالى لا يخلو عن بيان يلزم التباسه بعطف البيان ؛ لأنا نقول البيان فى البدل غير مقصود بالذات ؛ بل المقصود تقرير النسبه ، وعطف البيان المقصود منه التفسير والإيضاح لا تقرير النسبه ، فافهم.

ووجه منع العطف فى بدل البعض والاشتمال أن المبدل منه فى نيه الطرح عن القصد الذاتى ، فصار العطف عليه كالعطف على ما لم يذكر ، وقول بعضهم : وجه المنع أن البدل والمبدل منه كالشىء الواحد ، لا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم ، إذ لا يتحد ما هو بمنزله المعدوم بالموجود مع أن البعض من حيث هو ، والمشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ما قبله تأمل.
(قوله : لأنها غير وافيه) عله لمحذوف ، أى وتبدل الثانيه من الأولى لأنها إلخ.

أو كغير الوافيه) حيث يكون فى الوفاء قصور ما ، أو خفاء ما (بخلاف الثانيه) فإنها وافيه كمال الوفاء ...

******

(قوله : أو كغير الوافيه) أى لكونها مجمله أو خفيه الدلاله ، قاله عبد الحكيم ، وذلك كما فى الآيه والبيت الآتيين على ما يقتضيه صنيع الشارح ، وعليه فيكون المصنف أهمل التمثيل لما إذا كانت الأولى غير وافيه ، والأحسن كما فى ابن يعقوب أن يراد بغير الوافيه الجمله التى اتبعت ببدل البعض والاشتمال ؛ لأنه لا يفهم المراد إلا بالبدل إذ لا إشعار بالأعم للأخص ، ولا للمجمل بالمبين ، وأن يراد بكغير الوافيه الجمله التى اتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره فى الجمل ؛ لأن مدلول الأولى هو مدلول الثانيه ما صدقا ، وإن اختلفا مفهوما ، والماصدق أكثر رعايه من المفهوم وعلى هذا يكون قوله" أوفى" تفصيلا باعتبار مطلق المشاركه لا باعتبار الوفاء بالمقصود فى الحاله الراهنه ، ولا يقال حمل قوله" أو كغير الوافيه" على التى أتبعت ببدل الكل لا يناسب مذهب المصنف ؛ لأن بدل الكل عنده لا يجرى فى الجمل التى لا محل لها ؛ لأنا نقول قوله" أو كغير الوافيه" إشاره لمذهب غيره من جريان بدل الكل فى الجمل ، وكأنه قال" أو كغير الوافيه" على ما مشى عليه غيرنا ، وإنما كان حمل كلام المصنف على هذا الذى قلنا أحسن ؛ لأن غير الوافيه هى التى صدر بها فينصرف التمثيل الذى ذكره لها ، وتكون التى هى كغير الوافيه كالمستطرده ، باعتبار ما لم يذكره وذكره الغير ، ويمكن أن يجمل قول المصنف" أو كغير الوافيه" للتنويع الاعتبارى ، وحينئذ فتكون الجمله الأولى فى كل من الآيه والبيت غير وافيه باعتبار ، ووافيه تشبه غير الوافيه باعتبار آخر ، بيان ذلك أن فى الأولى وفاء باعتبار كونها أعم وأشمل فيصح جعل الأولى مشاركه للثانيه فى الوفاء بالمراد ، وإن كانت الأولى وافيه به إجمالا والثانيه وافيه به تفصيلا ، وزادت الثانيه بالتفصيل فتكون أوفى فشبه الأولى بغير الوافيه ؛ لخلوها عن التفصيل الذى هو المقصود ، ويصح جعل الأولى غير وافيه بالمراد الذى هو التفصيل حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل (قوله حيث يكون فى الوفاء قصور ما) أى حيث يكون فى وفاء الأولى بالمراد قصور ؛ لكونها مجمله كما فى الآيه (وقوله : أو خفاء) أى أو يكون فى الأولى خفاء فى

(والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) أى : بشأن المراد ؛ (لنكته ؛ ككونه) أى : المراد (مطلوبا فى نفسه ، أو فظيعا ، أو عجيبا ، ...

******

الدلاله على المراد ، كما فى البيت وهذا راجع لقوله" أو كغير الوافيه" (قوله : والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) جمله حاليه أى لكون الأولى غير وافيه بالمراد ، والحال أن المقام يقتضى اعتناء بشأنه ، فمن ثم أتى بالمبدل منه ثم بالبدل ولم يقتصر على البدل مع أن الوفاء إنما هو به لأن قصد الشىء مرتين أوكد ، كذا قرر شيخنا العدوى ، والمراد بالمقام هنا حال المراد ، وفى ابن يعقوب أن قوله" والمقام إلخ" جواب عما يقال هب أن الجمله الأولى غير وافيه كل الوفاء بالمراد فلم لم يقتصر عليها ويوكل فهم المراد للسامع فقد يتعلق الغرض بالإبهام؟ فأشار إلى أن البدل إنما يؤتى به فى مقام يقتضى الاعتناء بشأنه فتقصد النسبه مرتين فى الجمل والمنسوب إليه من حيث النسبه مرتين فى المفردات (قوله : بشأن المراد) أى وحينئذ فلا بد من إتمامه ، ولم يرجع الضمير إلى تمام المراد ؛ لأن الاعتناء بشأن المراد يقتضى المبالغه فى إتمامه.

(قوله : لنكته) الأولى حذفه إذ النكته نفس المقام ، كما فى الأطول وابن يعقوب (قوله : ككونه مطلوبا فى نفسه) أى وشأن المطلوب أن يعتنى به ويبين ، وذلك كما فى الآيه ، وكان الأولى حذف قوله" فى نفسه" ليشمل ما إذا كان المراد مطلوبا ذريعه لغيره كما أشار له الشارح بقوله فيما يأتى وذريعه إلخ (قوله : أو فظيعا) أى عظيما من القبح والشناعه فلفظاعته وكون العقل لا يدركه ابتداء يعتنى بشأنه فيبدل منه ليتقرر فى ذهن السامع بقصده مرتين ، نحو أن يقال لامرأه تزنى وتتصدق توبيخا لها وتقريعا" لا تجمعى بين الأمرين ، لا تزنى ولا تتصدقى" وهذا المثال بناء على ورود بدل الكل فى الجمل التى لا محل لها (قوله : أو عجيبا) أى فيعتنى به لإعجاب المخاطب قصدا لبيان غرابته ، وكونه أهلا لأن ينكر إن ادعى نفيه هو ، أو أصل يتعجب منه أن ادعى إثباته كما إذا رأيت زيدا محتاجا ويتعفف فتقول : زيد جمع بين أمرين يحتاج ويتعفف ، ونحو (بَلْ قالُوا مِثْلَ ما قالَ الْأَوَّلُونَ. قالُوا أَإِذا مِتْنا) إلخ (1) فإن البعث بعد صيرورته العظام ترابا عجيب عند منكريه ، ومن عجائب القدر عند مثبتيه ، وهذا أيضا مثال لبدل الكل ، ومثاله أيضا : قال زيد قولا قال" أنا

۱- المؤمنون : ۸۱ ، ۸۲.

أو لطيفا) فتترل الثانيه من الأولى مترله بدل البعض ، أو الاشتمال ؛ فالأول : (نحو : (أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ. أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ. وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ)(1) فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى) والمقام يقتضى اعتناء بشأنه ؛ لكونه مطلوبا فى نفسه وذريعه إلى غيره (والثانى) - أعنى : قوله : (أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ) إلخ - (أوفى بتأديته) أى : تأديه المراد الذى هو التنبيه (لدلالته) أى : الثانى (عليها) أى : على نعم الله تعالى (بالتفصيل

******

أهزم الجند وحدى" (قوله : أو لطيفا) أى ظريفا مستحسنا فيقتضى ذلك الاعتناء به ، لإدخال ما يستغرب فى أذهان السامعين ، كما إذا رأيت زيدا رقيق القلب حسن السيره فتقول زيد جمع بين أمرين جمع بين رقه القلب وحسن السيره ، ونحو لا تجمع بين الأمرين لا تجمع بين السماع واللهو (قوله : فتنزل الثانيه من الأولى منزله بدل البعض) أى فى المفرد ، وإلا فهى بدل حقيقه ، وكذا قوله الاشتمال على ما تقدم ثم إن تنزيل الجمله الثانيه من الأولى منزله بدل الاشتمال استشكلوه بأن ضابط بدل الاشتمال - وهو أن يكون المبدل منه متقاضيا لذكر البدل - غير موجود هنا ، وأجيب بأن هذا ضابط البدل فى المفردات.

(قوله : نحو أمدكم) أى نحو قول الله تعالى حكايه عن قول نبيه" هود" لقومه ولا يقال الكلام فيما لا محل له و (أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ) محلها النصب ؛ لأنها مفعول اتقوا قبله ؛ لأنا نقول هذه الجمله صله الموصول ، وقد صرح ابن هشام بأن المحل للموصول دون الصله ، وصرح العلامه السيد بأن المحل لمجموع الصله والموصول فمجرد الصله لا محل لها ، وقوله : فإن المراد أى : من هذا الخطاب (قوله : والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) الجمله حاليه أى : والحال أن المقام يقتضى الاعتناء بشأن التنبيه المذكور لكونه مطلوبا فى نفسه ؛ لأن إيقاظهم من سنه غفلتهم عن نعم الله مطلوب فى نفسه ؛ لأنه تذكير للنعم لتشكر والشكر عليها مبدأ لكل خير (قوله : وذريعه إلى غيره) وهو التقوى المشار لها بقوله تعالى قبل ذلك : " واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون" بأن يعلموا بذلك التنبيه أن من قدر أن يتفضل عليهم بهذه النعمه فهو قادر على الثواب والعقاب فيتقونه (قوله : لدلالته عليها بالتفصيل) أى : حيث سميت بنوعها بخلاف الأول فإنه يدل عليها إجمالا ؛ لأن الإمداد يشعر بأن المراد بما يعلمونه نعم

۱- الشعراء : ۱۳۲.

من غير إحاله على علم المخاطبين المعانـدين ، فوزانه وزان [وجهه] فى : أعجبنى زيـد وجهه ؛ لدخول الثانى فى الأول) لأن (بِما تَعْلَمُونَ) يشمل الأنعام وغيرها (والثانى) أعنى : المترل مترله بدل الاشتمال (نحو :

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا

وإلا فكن فى السرّ والجهر مسلما (١))

******

وهى غير مسـماه بنوعهـا (قوله : من غير إحـاله) أى : من غير أن يحال تفصـيلها على علم المخاطبين المعانـدين لكفرهم ؛ لأنه لو أحيل تفصـيلها إلى علمهم لربما نسـبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلا منهم وينسبون له تعالى نعما أخر كالإحياء والتصوير (قوله : فـوزانه) أى : فمرتبه قوله : أمـدكم بأنعـام وبنين إلـخ بالنسـبه لقوله أمـدكم بمـا تعلمون (قوله : وزان وجهه) أى : مرتبه قولـك : أعجبنى زيد وجهه (قوله : لدخول الثانى) أعنى مضمون أمدكم بأنعام وبين إلخ ، وقوله فى الأول يعنى أمدكم بما تعلمون (قوله : يشـمل الأنعـام وغيرهـا) أى : من السـمع والبصـر والعز والراحه وسـلامه الأعضـاء والبـدن ومنافعها فما ذكر من النعم فى الجمله الثانيه بعض ما ذكر فى الأول كما أن الوجه بعض زيد ، وكان الأولى للشارح أن يقول : لأن ما يعلمون يشمل ما ذكر فى الجمله الثـانيه من النعم الأربعه وغيرها كالسـمع والبصـر ؛ لأن كلامه يوهم أن المراد بغير الأنعام النعم الثلاثه المـذكوره بعـدها فى الآيه الثانيه وليس هذا مرادا.

بقى شـىء آخر وهو أن قوله : (أَمَـدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ. وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) إن كان هو المراد فقط من الجمله الأولى كانت الثانيه بدل بعض ، ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومه لهم وإن أريـد مـا هو أعم لم تكن الثـانيه بـدل بعض ، بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون الثانيه أوفى ؛ لأن الأولى أوفى من جهه العموم ، والثانيه أوفى من جهه التفصيل -. اه يعقوبى.

(قوله : أعنى المنزل منزله بدل الاشـتمال) أى : فى المفردات فلا يقال : إن جمله لا تقيمن عندنا بدل اشـتمال ، وحينئذ فما معنى التنزيل (قوله : أقول له ارحل لا تقيمن عنـدنا) قال فى شـرح الشواهد لا يعلم قائله ، ومعنى البيت : أقول له حيث لم يكن باطنك وظاهرك سالما من ملابسه ما لا ينبغى فى شأننا فارحل ولا تقيمن فى حضرتنا (وقوله : وإلا

١- البيت بلا نسـبه فى الإشارات للجرجانى ص ١٢٣ ، وكذا خزانه الأدب ٥ / ٢٠٧ ، ٨ / ۴۶٣ ، ومجالس ثعلب ص ٩۶ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٧٨ ، وعقود الجمان ص ١٧٨.

فإن المراد به) أى : بقوله [ارحل] (كمال إظهار الكراهه لإقامته) أى : المخاطب (وقوله : [لا تقيمن عندنا] أوفى بتأديته لدلالته) أى : دلاله [لا تقيمن] (عليه) أى : على كمال إظهار الكراهه (بالمطابقه مع التأكيد) الحاصل من النون ،

******

فكن إلخ) أى : وإن لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين فى السر والجهر أى : فى الظاهر والباطن (قوله : فإن المراد به كمال إظهار الكراهه لإقامته) ليس المراد أن ارحل موضوع لكمال إظهار الكراهه ؛ لأنه إنما وضع لطلب الرحيل ، لكن لما كان طلب الشىء عرفا يقتضى غالبا محبته ومحبه الشىء تستلزم كراهه ضده وهو الإقامه هنا فهم منه كراهه الإقامه ، والدليل على أن الأمر أجرى على هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم الكراهه للضد قوله : وإلا فكن فى السر إلخ ، فإنه يدل على كراهه إقامته لسوئه لا أنه مأمور بالرحيل مع عدم المبالاه بإقامته وعدم كراهتها ، بل لمصلحه له فيه مثلا ، فظهر من هذا أن لفظ ارحل دال على كراهه الإقامه لزوما ، وذكر هذا اللفظ يفيد إظهار الكراهه والعدول عن الإشاره والرمز والحال مما يفيد إظهار الكراهه إلى اللفظ الأقوى منها يدل على كمال ذلك الإظهار (قوله : لدلالته عليه بالمطابقه مع التأكيد) وذلك لأن لفظ لا تقيمن يدل على كراهه الإقامه بالمطابقه العرفيه وذكر هذا اللفظ مفيد لإظهار كراهتها ونون التأكيد داله على كمال هذا الإظهار - كذا قرر شيخنا العدوى ، وعليه يكون قوله لا تقيمن : ليس دالا على كمال إظهار الكراهه بدون اعتبار التأكيد ، بل بواسطه اعتباره ، وحينئذ فقول المصنف مع التأكيد متعلق بالدلاله فيفيد مقارنه الدلاله للتأكيد من كون لا تقيمن أوفى ، والحاصل أن كلا من ارحل ولا تقيمن وإن دل على كمال إظهار الكراهه ، إلا أن دلاله لا تقيمن على ذلك بالمطابقه ودلاله ارحل عليه بالالتزام ، ولما كانت دلاله لا تقيمن على هذا المقصود أوفى لما ذكره وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفسه ، بل هو ملابسه للملازمه بينهما صار بدل اشتمال منه ، ويمكن أن يقال : إن قوله لا تقيمن يدل على كراهه الإقامه بالمطابقه العرفيه ، وذكر هذا اللفظ مفيد لإظهار تلك الكراهه والعدول عن الإشاره وغيرها مما يفيد إظهار الكراهه المذكوره إلى اللفظ الأقوى منهما يدل على كمال ذلك الإظهار ، كما أن نون التوكيد وحدها تفيد كمال ذلك الإظهار ، وعلى هذا الاحتمال يكون قوله لا تقيمن أوفى بتأديه المراد من ارحل من وجهين.

الأول : دلاله ارحل على كمال إظهار الكراهه بالالتزام ودلاله لا تقيمن بالمطابقه

وكونها مطابقه باعتبار الوضع العرفى ؛ حيث يقال : لا تقم عندى ؛ ولا يقصد كفه عن الإقامه ، بل مجرد إظهار كراهه حضوره (فوزانه) أى : وزان : [لا تقيمن عندنا] (وزان [حسنها] فى : أعجبنى الدار حسنها ؛ لأن عدم الإقامه مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيدا ...

******

- الثانى : اشتمال لا تقيمن على التأكيد دون ارحل ، وعلى هذا الاحتمال فقول المصنف مع التأكيد : حال من ضمير دلالته أى : لدلالته عليه بالمطابقه حال كونه مصاحبا للتأكيد وهذا يفيد أن دلالته عليه بالمطابقه حال كونه مع التأكيد دون حال خلوه عنه وكل من الاحتمالين - قرره بعضهم.

(قوله : وكونها مطابقه إلخ) هذا جواب عما يقال : إن قوله لا تقيمن عندنا إنما يدل بالمطابقه على طلب الكف عن الإقامه لأنه موضوع للنهى وأما إظهار كراهه المنهى عنه وهو الإقامه فمن لوازمه ومقتضياته ، وحينئذ فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقه فكيف يدعى المصنف أنها بالمطابقه ، وحاصل الجواب : أنا نسلم أن دلالته على إظهار كراهه الإقامه بالالتزام ، لكن هذا بالنظر للوضع اللغوى ودعوى المصنف أن دلالته عليه بالمطابقه بالنظر للوضع العرفى لا اللغوى ؛ لأن لا تقم عندى صار حقيقه عرفيه فى إظهار كراهه إقامته حتى إنه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يقصد بحسب العرف كفه عن الإقامه الذى هو المدلول اللغوى ، بل مجرد إظهار كراهه حضوره وإقامته عنده سواء وجد معها ارتحال أو لا (قوله : فوزانه) أى : فمرتبه لا تقيمن مع قوله ارحل (قوله : وزان حسنها) أى : مرتبه حسنها مع الدار فى قولك : أعجبنى الدار حسنها (قوله : لأن عدم إلخ) أى : إنما كان وزانه وزان حسنها ؛ لأن عدم الإقامه أى : الذى هو مطلوب بلا تقيمن ، وقوله مغاير للارتحال أى : الذى هو مطلوب بقوله ارحل وقوله مغاير للارتحال أى : بحسب المفهوم وإن تلازما بحسب الوجود.

(قوله : فلا يكون تأكيدا) اعترض بأنه إن أراد نفى التأكيد اللفظى فقط فلا يكون مخرجا للمعنوى ، وحينئذ لم يتم التعليل ، وإن أراد نفى التأكيد مطلقا فيرد عليه أن هذا يفيد أن التأكيد المعنوى لا يكون مغايرا فى المعنى - وهو مشكل بما تقدم من قوله : لا ريب فيه ، فإنه تأكيد لقوله ذلك الكتاب مع مغايرته له فى المعنى وبما ذكروه فى قوله (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) أنه تأكيد لقوله : (إِنَّا مَعَكُمْ) لأن الاستهزاء بالإيمان رفع له ، والإيمان نقيض

(وغير داخل فيه) فلا يكون بدل بعض ، ولم يعتد ببدل الكل لأنه إنما يتميز عن التأكيد بمغايره اللفظين ، وكون المقصود هو الثانى ؛ وهذا لا يتحقق فى الجمل ؛ ...

******

الكفر ، ورفع نقيض الشيء تأكيد له ، وأجيب باختيار الثانى وهو أن المراد نفى التأكيد مطلقا ، إلا أن المراد بقوله مغاير للارتحال أى : مغايره قويه لا يؤول الأمران فيها لشيء واحد وإن تلازما فى الوجود ، وحينئذ فلا تكون الجمله الثانيه توكيدا لفظيا ؛ لأنه لا مغايره فيه بين المفهومين ولا تأكيدا معنويا ؛ لأن المفهومين فيه وإن تغايرا لكن مغايره قريبه بحيث يرجع معها الثانى إلى معنى الأول كما مر - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله : وغير داخل فيه) أى : وعدم الإقامه غير داخل فى مفهوم الارتحال (قوله : فلا يكون بدل بعض إلخ) هذا ظاهر بناء على أن الأمر بالشيء لا يتضمن النهى عن ضده ، وأما على القول بأن الأمر بالشيء يتضمن النهى عن ضده ، بمعنى أن النهى عن ضده جزؤه - كما ذهب إليه جمع ، وصرح به السيد فى شرح المفتاح فيكون قوله لا تقيمن عندنا فى حكم بدل البعض من الكل - كذا فى الفنارى.

(قوله : ولم يعتد ببدل الكل) أى : بحيث يذكر ما يخرجه ، فالقصد بهذا نفى كون لا تقيمن بدل كل ليتم دليل البر وليس قصد الشارح به الاعتذار عن عدم ذكر المصنف بدل الكل حتى يرد عليه بأن الأولى له أن يقدم هذا الكلام عند قوله السابق منزله بدل البعض أو الاشتمال أو يؤخره عن بقيه التوجيه (قوله : لأنه) أى : بدل الكل (قوله : إنما يتميز عن التأكيد) أى : اللفظى فى المفردات ، (وقوله : بمغايره اللفظين) أى : فى البدل وأما التوكيد اللفظى فلا تجب فيه المغايره بين اللفظين ، بل تاره يتغايران وتاره يكونان غير متغايرين (قوله : وكون المقصود) أى : من البدل هو الثانى أى : بنقل نسبه العامل إليه وهو عطف على مغايره (قوله : وهذا لا يتحقق إلخ) أى : وما ذكر من مغايره اللفظين التى يحصل معها تمييز بدل الكل من التوكيد وكون المقصود الثانى لا يتحقق فى الجمل ؛ لأن التوكيد اللفظى فى الجمل فيه المغايره بين اللفظين دائما وكل من الجمل مستقل فيكون كل منها مقصودا ، فلو كان بدل الكل يجرى فى الجمل لما تميز عن التوكيد ، فحينئذ لا بدل كل فى الجمل لإغناء التوكيد فيها عنه ، فلذا لم يعتد المصنف ببدل الكل بحيث يخرجه ، والحاصل أن المصنف لم يذكر ما يخرج بدل الكل لفقد وجوده فى الجمل ؛ لأن ما يفرق به بين بدل الكل والتوكيد فى المفردات لا يتحقق فى الجمل ، وحينئذ فالتأكيد يغنى عن البدل فيها - كذا قرر شيخنا العدوى.

لا سيما التى لا محل لها من الإعراب (مع ما بينهما) أى : بين عدم الإقامه والارتحال (من الملابسه) اللزوميه فيكون بدل اشتمال ، والكلام فى الجمله الأولى ؛ أعنى : [ارحل] ذات محل من الإعراب ؛ مثل : ما مر فى [أرسوا نزاولها] وإنما قال فى المثالين : إن الثانيه أوفى ؛ ...

******

(قوله : لا سيما التى لا محل لها من الإعراب) أى : لأنه لا يتصور فيها أن تكون الثانيه هى المقصوده بالنسبه ، إذ لا نسبه هناك بين الأولى وشىء آخر حتى تنقل للثانيه وتجعل الثانيه بدلا من الأولى فى تلك ، فظهر من كلام الشارح أن بدل الكل لا يكون فى الجمل مطلقا سواء كان لها محل أو لا ، وهذا مخالف لما ذكره العلامه السيد فى حاشيه الكشاف : من أن ذلك خاص بما لا محل له حيث قال : ثم الظاهر أن قوله : (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) بدل كل من قوله : (إِنَّا مَعَكُمْ) وأرباب البيان : لا يقولون بذلك فى الجمله التى لا محل لها من الإعراب. اه.

ومقتضى ذلك أن الجمل التى لها محل يجرى فيها بدل الكل ؛ لأنه يتأتى فيها قصد الثانيه بسبب قصد نقل نسبه العامل إليها بخلاف التى لا محل لها من الإعراب ، فإنه لا نسبه فيها للعامل حتى تنقل إلى مضمون الجمله الثانيه ، هذا وقد تقدم أن بعضهم نزل استئناف حكم الجمله التى لا محل لها من الإعراب منزله نقل الحكم إلى مضمون الثانيه ، فجوز بدل الكل فى الجمل مطلقا أى : سواء كان لها محل من الإعراب أم لا ، فإن قلت : كان على المصنف أن يذكر ما يخرج بدل الغلط حتى يتم مدعاه من بدل الاشتمال قلت : تركه لعدم وقوعه فى الفصيح كذا قيل ، وفيه أن الذى لا يقع فى الفصيح الغلط الحقيقى ، وأما إن كان غير حقيقى بأن تغالط بأن يفعل المتكلم فعل الغالط لغرض من الأغراض فهذا واقع فى الفصيح إلا إنه نادر ، وندرته لا تقتضى عدم ذكر ما يخرجه فلعل المصنف إنما ترك ما يخرجه لعدم تأتيه فى البيت المذكور ؛ لأن بدل الغلط إنما يكون إذا لم يكن بين البدل والمبدل منه ملابسه لزوميه على الظاهر - تأمل.

(قوله : مع ما بينهما من الملابسه) أى : لأن الأمر بالشىء كالرحيل يستلزم النهى عن ضده كالإقامه (قوله : فيكون بدل اشتمال) هذا نتيجه دليل السير (قوله : والكلام إلخ) هذا إشاره إلى جواب اعتراض وارد على المصنف ، وحاصله أن الكلام فى الجمل التى لا محل لها وما أتى به من البيت ليس الجملتان فيه كذلك ؛ لأن قوله : ارحل لا تقيمن محكيان

لأن الأولى وافيه مع ضرب من القصور ؛ باعتبار الإجمال وعدم مطابقه الدلاله فصارت كغير الوافيه.

[الفصل لشبه كمال الانقطاع]

(أو) لكون الثانيه (بيانا لها) أى : للأولى (لخفائها) أى : الأولى ...

******

بالقول فمحلهما نصب ، وحاصل الجواب أن ما ذكره المصنف من البيت مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانيه بدل اشتمال من الأولى بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من الإعراب أو لا ، وأجاب السيد بجواب آخر وحاصله : أن قوله ارحل لا تقيمن حكايه عما يقوله الشاعر فى زمان الاستقبال ، وعلى هذا فهو مثال باعتبار المحكى ولا محل له من الإعراب (قوله : لأن الأولى) أى : الجمله الأولى من القسمين بدل البعض وبدل الاشتمال (قوله : باعتبار الإجمال) أى : العموم وهذا باعتبار ما مثل به للقسم الأول من الآيه ؛ لأن الجمله الأولى فيها داله على النعم المذكوره بالعموم بخلاف الجمله الثانيه فإنها تفوقها بدلالتها عليها بالخصوص (قوله : وعدم مطابقه الدلاله) هذا بالنظر لما مثل به للقسم الثانى من البيت ؛ وذلك لأن المقصود من قوله : ارحل لا تقيمن عندنا كمال إظهار الكراهه لإقامته ودلاله الجمله الأولى على ذلك المعنى باللزوم كما تقدم بيانه بخلاف الجمله الثانيه فإنها تفوقها بدلالتها على ذلك بالمطابقه باعتبار الوضع العرفى.

(قوله : فصارت) أى : الأولى بالنسبه للثانيه كغير الوافيه هذا يقتضى أن المصنف لم يمثل لغير الوافيه بل لما هو كغير الوافيه ، والأولى حمل الكلام على ما قلناه سابقا من أن غير الوافيه هى التى أتبعت ببدل البعض والاشتمال ، وأن التى هى كغير الوافيه هى التى أتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره فى الجمل ، وإنما كان حمل الكلام على هذا أولى لما مر من أن غير الوافيه هى التى صدر بها فيصرف التمثيل لها ، وتكون التى هى كغير الوافيه كالمستطرده باعتبار ما لم يذكره هو وذكره الغير.

[الفصل لشبه كمال الانقطاع] :

(قوله : لخفائها) أى : فالمقصود بالجمله الثانيه بيان الأولى لما فيها من الخفاء مع اقتضاء المقام إزالته من غير أن يقصد بها استئناف الأخبار بنسبتها كما فى البدل والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء فى كل من المبدل منه والمبين أن المقصود فى البدل هو الثانى لا الأول ، والمقصود فى البيان هو الأول والثانى توضيح له ، فالإيضاح فى الأول حاصل غير

(نحو : (فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطانُ قالَ يا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلى)(١) فإن وزانه) أى : وزان : (قالَ يا آدَمُ (وزان [عمر] فى قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر)

ما مسّها من نقب ولا دبر (٢)

******

مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من الثانى (قوله : (فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطانُ) إلخ) ضمن وسوس معنى ألقى فعدى بإلى ، فكأنه قيل فألقى إليه الشيطان وسوسته ، وهذه الجمله فيها خفاء ، إذ لم تتبين تلك الوسوسه فبينت بقوله : (قالَ يا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلى) وأضاف الشجره للخلد بادعاء أن الأكل منها سبب لخلود الآكل وعدم موته ، ومعنى وملك لا يبلى : لا يتطرق إليه نقصان فضلا عن الزوال ، واعترض على المصنف فى تمثيله بالآيه بأن الظاهر أن جمله وسوس إلخ فى محل جر لعطفها على جمله قلنا المضافه لإذ من قوله تعالى : (وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَهِ اسْجُدُوا لِآدَمَ)(٣) الآيه ، إلا أن يقال : إنه مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانيه بيانا بقطع النظر عن كون الأولى لها محل أو لا - تأمل.

(قوله : فإن وزانه إلخ) الملائم لما سبق فوزانه - اه أطول.

(قوله : ما مسها من نقب ولا دبر) النقب ضعف أسفل الخف فى الإبل ، وضعف أسفل الحافر فى غيرها من خشونه الأرض والنقبه بالضم أول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقه ، والدبر جراحه الظهر.

وهذا البيت لأعرابى أتى عمر بن الخطاب فقال : إن أهلى بعيد وإنى على ناقه دبراء عجفاء نقباء استحمله فظنه كاذبا ، فقال والله ما نقبت ولم يحمله ، فانطلق الأعرابى فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره :

أقسم بالله أبو حفص عمر

ما مسّها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهمّ إن كان فجر

١- طه : ١٢٠.

٢- البيت لأعرابى كما فى عقود الجمان ص ١٧٩.

٣- البقره : ٣۴.

حيث جعل الثانى بيانا وتوضيحا للأول فظهر أن ليس لفظ : (قالَ) بيانا وتفسيرا للفظ : (وسوس) حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجمله ، بل المبين هو مجموع الجمله ...

******

أى : حنث فى يمينه وعمر مقبل من قبل الوادى فجعل يقول : إذا قال الأعرابى اغفر له اللهم إن كان فجر اللهم صدق حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فإذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه - كذا فى الفائق.

(قوله : حيث جعل الثانى بيانا للأول) أى : فيهما فكما جعل عمر بيانا وتوضيحا لأبى حفص ؛ لأنه كنيه يقع فيها الاشتراك كثيرا كذلك وسوسه الشيطان بينت بالجمله بعدها مع متعلقاتها لخفاء تلك الوسوسه ، واعترض على الشارح بأن ظاهره أن الجمله الثانيه فى نحو : " فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم" إلخ عطف بيان فى الاصطلاح ، وقد صرح فى المغنى بأن ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان ؛ لأن عطف البيان فى الجوامد بمنزله النعت فى المشتقات وأيده بالنقل عن ابن مالك وغيره ، وقد تقدم أن الجمله لا تنعت بمثلها ، اللهم إلا أن يقال : قول المغنى ما لا ينعت يعنى من المفردات لا يعطف عليه عطف بيان ، وحينئذ فلا يعارض ما هنا - تأمل.

(قوله : فظهر أن ليس لفظ قال) أى : فقط وقوله للفظ وسوس أى : فقط ، وقوله من باب بيان الفعل أى : بالفعل ، (وقوله : بل المبين) هو بفتح الياء بصيغه اسم المفعول مجموع الجمله أى : وكذلك المبين بصيغه اسم الفاعل هو مجموع الجمله ، وهذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف لم لا يجوز أن يكون البيان فى الآيه المذكوره من باب بيان الفعل بالفعل فيكون البيان فى المفردات لا فى الجمل ، وحينئذ فلا يصح التمثيل بالآيه المذكوره ووجه ما ذكره الشارح من الظهور أنه إذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بيانا لمطلق الوسوسه ، إذ لا إبهام فى مفهوم الوسوسه فإنه القول الخفى بقصد الإضلال ولا فى مفهوم القول أيضا ، بخلاف ما إذا اعتبر الفاعل ، فإنه حينئذ يكون المراد منها فردا صادرا من الشيطان ففيه إبهام يزيله قول مخصوص صادر منه ، وقال بعضهم : وجه الظهور أن القول أعم من الوسوسه ؛ لأنها خصوص القول سرا والعام لا يبين الخاص ، وفيه أن كون الثانى أعم من الأول لا يضر فى كونه

(وأما كونها) أى : الجمله الثانيه (كالمنقطعه عنها) أى : عن الأولى (فلكون عطفها عليها) - أى : عطف الثانيه على الأولى - (موهما عطفها على غيرها) مما ليس بمقصود ، وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف ، إلا أنه لما كان خارجا يمكن دفعه بنصب قرينه لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ...

******

عطف بيان ، إذ اللازم فيه حصول البيان باجتماعهما لا كون الثانى أخص من الأول - قاله عبد الحكيم ، فإن قيل لم لا يجوز أن يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسه المقيده بكونها إلى آدم من غير اعتبار الفاعل فى كليهما فلا تكون الجمله عطف بيان للجمله؟ قلت : هذا ليس بشىء ، إذ لا معنى لاعتبار الفعل المعلوم بدون الفاعل واعتباره مع المفعول (قوله : وأما كونها كالمنقطعه عنها) فيجب فصلها عنها كما يجب الفصل بين كاملتى الانقطاع وهذا شروع فى شبه كمال الانقطاع ، وحينئذ فكان المناسب لما تقدم أن يقول ، وأما شبه كمال الانقطاع فلكون عطفها عليها إلخ (قوله : موهما لعطفها على غيرها) أى : يوقع فى وهم السامع وفى ذهنه عطفها على غيرها ولو على سبيل الرجحان (قوله : مما ليس بمقصود) أى : مما ليس بمقصود العطف عليه لأداء العطف عليه لخلل فى المعنى كما يتضح ذلك فى المثال الآتى ، (وقوله : مما ليس إلخ) بيان لغيرها (قوله : وشبه) هو بصيغه الفعل الماضى المبنى للفاعل أى : وشبه المصنف هذا أى : كون عطفها على السابقه موهما (قوله : على مانع من العطف) أى : وهو إيهام خلاف المقصود ، فإن قلت : إن كمال الاتصال فيه مانع من العطف فمقتضاه أن يسمى شبه كمال الانقطاع.

قلت : المراد أن العطف مع الإيهام مشتمل على مانع من العطف مع وجود المصحح له وهو التغاير الكلى بخلاف كمال الاتصال ، فإن المصحح فيه منتف لعدم التغاير الكلى بين الجملتين فمن قال : إن المانع فى كمال الاتصال أيضا موجود فلا بد هنا من اعتبار قيد مع التغاير فى المعنى حتى تكون صوره الإيهام شبيهه بكمال الانقطاع فقد وهم (قوله : إلا أنه) أى : ذلك المانع (قوله : لما كان خارجا) أى : عن ذات الجملتين بخلاف المانع فى كمال الانقطاع فهو أمر ذاتى لا يمكن دفعه أصلا وهو كون إحداهما خبريه والأخرى إنشائيه أو لا جامع بينهما.

(ويسمى الفصل لذلك قطعا ، مثاله :

وتظنّ سلمى أنّنى أبغى بها

بدلا أراها فى الضّلال تهيم) (۱)

فبين الجملتين مناسبه ظاهره لاتحاد المسندين ؛ لأن معنى : [أراها] : أظنها ، وكون المسند إليه فى الأولى محبوبا ، وفى الثانيه محبا ...

******

(قوله : ويسمى الفصل) أى : ترك العطف ، وقوله أى لأجل كون العطف موهما ، أو لأجل دفع الإيهام ، وقوله قطعا : مفعول يسمى الثانى ، والأول نائب الفاعل الذى هو الفصل ، ووجه تسميته بالقطع إما لقطعه لتوهم خلاف المراد ، وإما لأن كل فصل قطع فيكون من تسميه المقيد باسم المطلق (قوله : مثاله) أى : مثال الفصل لدفع الإيهام المسمى بالقطع وعبر بالمثال دون الشاهد لأجل قوله : ويحتمل الاستئناف ؛ لأن الاحتمال لا يضر فى المثال ويضر فى الشاهد (قوله : أبغى بها بدلا) الباء للمقابله فما قيل : إنها بمعنى عنها متعلق بمحذوف حال من بدلا ، والمعنى : اطلب بدلا عنها تكلف مستغنى عنه (قوله : أراها) بصيغه المجهول شاع استعماله بمعنى الظن ، وأصله أرانى الله إياها تهيم فى الضلال ثم بنى للمجهول ، وحينئذ فالضمير المستتر فى أراها الذى هو نائب الفاعل مفعول أول ، والهاء مفعول ثان ، وجمله تهيم مفعوله الثالث ، وإنما جعل الشاعر ضلالها مظنونا مع أن المناسب دعوى اليقين ؛ لأنه إذا علم فساد ظنها به هذا الأمر كان متحققا لفساد ظنها رعايه لمقابله الظن بالظن أو للتأدب عن نسبه الضلال إليها على طريق اليقين (قوله : تهيم) يقال : هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب فى الأرض من العشق وغيره (قوله : فبين الجملتين) أى : الخبريتين أعنى قوله : وتظن سلمى ، وقوله أراها فى الضلال تهيم ، وحاصل كلامه أن هاتين الجملتين بينهما مناسبه لوجود الجهه الجامعه وهى الاتحاد بين مسنديهما وهو تظن وأرى ؛ لأن معنى أرى أظن وشبه التضايف بين المسند إليه فيهما وهو ضمير تظن وأراها المستتر فيهما ، فإن الأول عائد على سلمى وهى محبوبه ، والثانى عائد على الشاعر وهو محب ، وكل من المحب والمحبوب يشبه أن يتوقف تعقله على تعقل الآخر ، إلا أنه ترك العطف لمانع ، واعترض على الشارح فى قوله :

۱- البيت لأبى تمام ، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ۲۹ / ۲ غير منسوب ، والمفتاح ص ۲۶۱ ، ومعاهد التنصيص ۱ / ۲۷۹ ، والمصباح ص ۵۸ ، وعقود الجمان ص ۱۸۱.

لكن ترك العاطف لئلا يتوهم أنه عطف [أبغى] فيكون من مظنونات [سلمى] (ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل : ...

******

فبين الجملتين مناسبه ظاهره بأن هذا ينافى ما تقدم له من أن الوصل يقتضى مغايره ومناسبه ، والمناسبه لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه ، وأجيب بأن المناسبه التى لا تناسبه هى المصححه للعطف بخلاف التى معها الإيهام المنافى للعطف فيصح وجودها فيه (قوله : لكن ترك العاطف لئلا يتوهم أنه) أى : الجمله الثانيه وذكر الضمير باعتبار أنها كلام ، وحاصله أنه لو عطف جمله أراها على جمله تظن سلمى لكان صحيحا ، إذ لا مانع من العطف عليه ، إذ المعنى حينئذ أن سلمى تظن كذا وأظنها كذا ، وهذا المعنى صحيح ومراد للشاعر ، إلا أنه قطعها ولم يقل : وأراها لئلا يتوهم السامع أنها عطف على أبغى ، وحينئذ يفسد المعنى المراد ، إذ المعنى حينئذ أن سلمى تظن أننى أبغى بها بدلا وتظن أيضا أننى أظنها أيضا تهيم فى الضلال وليس هذا مراد الشاعر ؛ لأن مراده أننى أحكم على سلمى بأنها أخطأت فى ظنها أنى أبغى بها بدلا ويدل على أن مراده ما ذكر قوله قبل ذلك :

زعمت هواك عفا الغداه كما عفا

عنها طلال باللوى ورسوم (١)

فإن قلت هذا التوهم باق بعد القطع ؛ لأنه يجوز أن يكون أراها خبرا ؛ لأن بعد خبر أو حالا أو بدلا من أبغى ففى كل من الفصل والوصل إيهام خلاف المراد ، وحينئذ فلا يتجه تعليل الفصل بإيهام الوصل - خلافه - قلت : هذا مدفوع ؛ لأن الأصل فى الجمل الاستقلال ، وإنما يصار إلى كونها فى حكم المفرد إذا دل عليه الدليل على أن الشيخ عبد القاهر نص على أن ترك العطف بين الجمل الواقعه أخبارا لا يجوز - أفاده المولى عبد الحكيم.

(قوله : ويحتمل) أى : قوله أراها فى البيت المذكور الاستئناف أى : كما يحتمل أن يكون غير استئناف وعلى هذا الاحتمال فتكون من شبه كمال الاتصال ، والحاصل أن جمله أراها فى الضلال يحتمل أن تكون غير استئناف بأن يقصد الإخبار بها كالتى قبلها من غير تقدير سؤال تكون جوابا عنه فيكون المانع من العطف هو الإيهام السابق ،

١- البيت لأبى تمام أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٢٩ ، غير منسوب والمفتاح ص ٢٦١ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٧٩ ، والمصباح ص ٥٨ ، وعقود الجمان ص ١٨١.

كيف تراها فى هذا الظن؟ فقال : أراها تتحير فى أوديه الضلال.

[الفصل لشبه كمال الاتصال]

(وأما كونها) أى : الثانيه (كالمتصله بها) أى : بالأولى (فلكونها) أى : الثانيه (جوابا لسؤال ...

******

ويحتمل أن تكون مستأنفه بأن يقدر سؤال تكون هى جوابا عنه فيكون المانع من العطف كون الجمله كالمتصله بما قبلها لاقتضاء ما قبلها السؤال ، أو تنزيله منزله السؤال والجواب ينفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال ، وعلى هذا الاحتمال تكون هذه الجمله من القسم الذى ذكره المصنف بعد بقوله : وأما كونها كالمتصله إلخ (قوله : كيف تراها فى هذا الظن) أى : أهو صحيح أو لا (قوله : فقال أراها تتحير) أى : فقال أراها مخطئه تتحير فى أوديه الضلال أى : فى الضلال الشبيه بالأوديه فهو من إضافه المشبه به للمشبه والظن منصب على التحير.

[الفصل لشبه كمال الانقطاع]

(قوله : وأما كونها كالمتصله بها) أى : كمال اتصال ، والمناسب لما مر أن يقول : وأما شبه كمال الاتصال فلكونها جوابا إلخ.

(قوله : فلكونها أى الثانيه جوابا إلخ) كلامه يقتضى أن وقوع الجمله جوابا لسؤال اقتضته الأولى موجب للفصل وهو كذلك ؛ لأن السؤال والجواب إن نظر إلى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتصال كما يأتى بيانه ، وإن نظر إلى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع لكون السؤال إنشاء والجواب خبرا ، وإن نظر إلى قائلهما فكل منهما كلام متكلم ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر فعلى جميع التقدير الفصل متعين لكن هذا مخالف لما ذكره فى المطول فى آخر بحث الالتفات فى قول الشاعر : (فلا صرمه يبدو وفى اليأس راحه) حيث جعل وفى اليأس راحه جوابا لسؤال اقتضته الأولى حيث قال : فكأنه لما قال : فلا صرمه يبدو قيل له ما تصنع به ، فأجاب بقوله : وفى اليأس راحه ، وقد اشتملت الجمله على الواو والصرمه بفتح الصاد الهجر ومخالف لما ذكره فى قوله تعالى : (وَما كانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهِيمَ لِأَبِيهِ)(۱) إلخ من أنه جواب لسؤال اقتضاه قوله

۱- التوبه : ۱۱۴.

اقتضته الأولى ...

******

قبل : (ما كانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كانُوا أُولِي قُرْبى مِنْ بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحابُ الْجَحِيمِ)(۱) تقديره لم استغفر إبراهيم لأبيه؟ وقد اشتملت تلك الجمله الواقعه جوابا على الواو ، وأجيب بأن الواو فى البيت والآيه للاستئناف لا للعطف ، وما قيل إنه لم يعهد دخول الواو على الجمله المستأنفه النحويه أعنى الجمله الابتدائيه ففيه نظر ، بل قد عهد ذلك كالواو فى قوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ)(۲) برفع يذرهم كما صرح به فى المغنى ، وأجيب أيضا بأن السؤال المعتبر فيه الفصل ما كان منشوء التردد فى حال المسئول عنه بأن حاله كذا أم لا بأن كان واردا على سبيل النقض كما فى الآيه ونظائرها ؛ وذلك لأن المطلوب فى الأول بيان ما أجمل فيعتبر الاتصال الموجب للفصل ، وفى الثانى دفع ما أورد فكان كل من الغرضين اللذين أديا بالسؤال والجواب من طرف فكان المقام مقام وصل يقتضى المناسبه من وجه والمغايره من وجه آخر.

هذا محصل ما ذكره أرباب الحواشى ، إلا أن النقض على كلام المصنف بما تقدم للشارح فى المطول فى بحث الالتفات ، والجواب عنه بما ذكر ظاهر ، وأما النقض بالآيه ففيه شىء منشؤه الغفله عن سبب النزول كما قاله العلامه عبد الحكيم ، فإن الآيه الأولى أعنى قوله تعالى : (ما كانَ لِلنَّبِيِ) إلخ نزلت فى منع الرسول عليه السلام من الاستغفار لعمه ومنع المؤمنين من الاستغفار لآبائهم محتجين فى ذلك بأن إبراهيم استغفر لأبيه على ما فى الكشاف ، فالآيه الأولى منع لهم عن الاستغفار للآباء والأقربين والثانيه جواب لتمسكهم باستغفار إبراهيم ، فعطف الثانيه على الأولى للتناسب وليست جوابا عن سؤال نشأ من الآيه الأولى - تأمل ذلك.

(قوله : اقتضته الأولى) أى : اشتملت عليه ودلت عليه بالفحوى ، وذلك لكونها مجمله فى نفسها باعتبار الصحه وعدمها كما فى المثال السابق أعنى قوله : وتظن سلمى إلخ ،

۱- التوبه : ۱۱۳.

۲- الأعراف : ۱۸۶.

فتنزل) الأولى (منزلته) أى : السؤال ؛ لكونها مشتمله عليه ومقتضيه له (فتفصل) الثانيه (عنها) أى : عن الأولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال. قال (السكاكى : فينزل ذلك) السؤال الذى تقتضيه الأولى

******

فإن الظن يحتمل الصحه وعدمها أو لكونها مجمله السبب أو غير ذلك مما يقتضى السؤال كما يأتى (قوله : فتنزل الأولى منزلته) أى : فبسبب اقتضاء الأولى للسؤال واشتمالها عليه تنزل تلك الجمله الأولى منزله ذلك السؤال المقدر ؛ لأن السبب ينزل منزله المسبب لكونه ملزوما له ومقتضيا له (قوله : ومقتضيه له) عطف تفسير (قوله : فتفصل الثانيه عنها) أى : عن تلك الأولى المقتضيه للسؤال المقتضى للجواب الذى هو الجمله الثانيه (قوله : كما يفصل الجواب عن السؤال) أى : المحقق.

(قوله : لما بينهما) أى : السؤال المحقق والجواب من الاتصال الشبيه أى : من شبه كمال الاتصال فكما أن الجمله الأولى فى الأقسام الثلاثه من كمال الاتصال مستتبعه للثانيه ولا توجد الثانيه بدون الأولى - كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال ، وحينئذ فكل من صوره السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال كما هو الظاهر من التشبيه ، وقيل : المراد من الاتصال فى صوره السؤال والجواب كمال الاتصال ، وفيه أن كمال الاتصال منحصر فى الأقسام الثلاثه المذكوره وليست صوره السؤال والجواب داخله فى شىء منها ، وما قيل إنهم لم يعدوها فى أقسام الاتصال ؛ لأن السؤال والجواب لا يحتاج فى الفصل بينهما إلى اعتباره ؛ لأنهما يكونان كلامى متكلمين ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر ففيه نظر ؛ وذلك لأنه مع كونه غير صحيح فى نفسه ؛ لأنه يقال وعليكم السّلام معطوفا على السّلام عليكم لا ينفع فى شرح كلام المصنف ؛ لأنه غير صريح فى أن الفصل بينهما لكمال الاتصال ، وقيل : إن صوره الجواب والسؤال داخله فى صوره البيان ؛ لأن الجواب مبين لمبهم السؤال وليس بشىء ؛ لأن الجواب لا يدفع الإبهام الذى فى السؤال ، إذ لا إبهام فيه إنما يدفع الإبهام الذى فى مورد السؤال - أفاد ذلك العلامه عبد الحكيم.

(قوله : قال السكاكى إلخ) اعلم أن مذهب المصنف أن الموجب للفصل بين الجملتين تنزيل الجمله الأولى منزله السؤال فتعطى بالنسبه إلى الثانيه حكم السؤال

وتدل عليه بالفحوى (منزله السؤال الواقع) ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الأول لذلك. وتنزيله منزله الواقع إنما يكون (لنكته ؛ ...

******

بالنسبه إلى الجواب الذى هو تلك الثانيه فى منع العطف ، وعلى هذا لا مدخل للسؤال فى منع العطف فى الحاله الراهنه وإن كان هو الأصل فى المنع ، وحاصل مذهب السكاكى أن السؤال الذى اقتضته الجمله الأولى ويفهم منها بالفحوى أى : بقوه الكلام باعتبار قرائن الأحوال ينزل منزله السؤال الواقع بالفعل المحقق المصرح به وتجعل الجمله الثانيه جوابا عن ذلك السؤال ، وحينئذ فتقطع تلك الجمله الثانيه عن الجمله الأولى ، إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر ، وعلى هذا فالمقتضى لمنع العطف كون الكلام جوابا لسؤال لا تنزيل الجمله الأولى منزله السؤال كما هو مذهب المصنف ، والحاصل أنه على مذهب المصنف الجمله الأولى منزّله منزله السؤال المقدر ، وأما على مذهب السكاكى الذى تعلق به التنزيل إنما هو السؤال المقدر الذى اقتضته الجمله الأولى فينزل منزله السؤال الواقع ، فالجمله الثانيه جواب للجمله الأولى على مذهب المصنف وللسؤال المقدر على كلام السكاكى (قوله : وتدل عليه) بيان لما قبله ، (وقوله : بالفحوى) أى : بقوه الكلام باعتبار قرائن الأحوال (قوله : الواقع) أى : المحقق المصرح به (قوله : ويطلب) أى : ويقصد بالكلام الثانى وهو الجمله الثانيه ، (وقوله : وقوعه) نائب فاعل يطلب والضمير عائد على الكلام الثانى ، (وقوله : جوابا) أى : للسؤال المقدر الذى تقتضيه الأولى ، وجوابا : حال من الكلام الثانى ، ولو قال الشارح ويجعل الكلام الثانى جوابا له كان أخصر وأوضح (قوله : فيقطع) أى : الكلام الثانى (قوله : لذلك) أى : لأجل كون الكلام الثانى جوابا للسؤال المقدر ، إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله : وتنزيله منزله الواقع) أى : وتنزيل السؤال المقدر منزله السؤال الواقع لأجل أن يكون الكلام الثانى جوابا له إنما يكون إلخ ، وقضيه كلام الشارح أن النكته خاصه بالتنزيل على كلام السكاكى مع أن التنزيل أيضا على مذهب المصنف إنما يكون لنكته.

كإغناء السامع عن أن يسأل ، أو) مثل : (ألّا يسمع منه) أى : من السامع (شيء) تحقيرا له وكراهه لكلامه ، أو مثل ألّا ينقطع كلامك بكلامه ، أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ؛ وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو غير ذلك. وليس فى كلام السكاكى دلاله على أن الأولى ...

******

فكان الأولى للشارح أن يعمم كلامه بأن يقول : والتنزيل إنما يكون لنكته ليشمل التنزيلين أعنى تنزيل الجمله الأولى منزله السؤال وتنزيل السؤال المقدر منزله السؤال الواقع - فتأمل قرره شيخنا العدوى.

(قوله : كإغناء السامع عن أن يسأل) أى : تعظيما له أو شفقه عليه فالبليغ شأنه إذا تكلم بكلام متضمن لسؤال يأتى بجواب ذلك السؤال ولا يحوج السامع لكونه يسأل ذلك السؤال تعظيما له أو شفقه عليه (قوله : أو مثل ألّا يسمع إلخ) قدر مثل إشاره إلى أن قوله : أو ألّا يسمع إلخ عطف على قوله : أغناه أى : ومثل إراده ألّا يسمع إلخ لا على أن يسأل ، وإنما قدر" مثل" لا" الكاف" ؛ لأنها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن قال يس : لكن مثل فى كلام الشارح عطف على كإغناء (قوله : أو مثل ألا ينقطع إلخ) أى : أو مثل عدم انقطاع كلامك أيها المتكلم بكلامه أى : السامع وأنت تحب ذلك أى : مثل إراده عدم تخلل كلامك بسؤاله لئلا يفوت انسياق الكلام الذى قصد أن لا ينسى منه شيء (قوله : بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله : وهو) أى : تكثير المعنى المصاحب لتقليل اللفظ تقدير السؤال إلخ ، وفيه أن التقدير المذكور سبب فى التكسير لا نفسه ، فكان الأولى أن يقول : وذلك بسبب تقدير السؤال إلخ ، والكلام من باب اللف والنشر المرتب ؛ وذلك لأن تقدير السؤال سبب لتكثير المعنى وترك العاطف سبب فى تقليل اللفظ (قوله : أو غير ذلك) عطف على إغناء أو على القصد ، وذلك مثل التنبيه على فطانه السامع وأن المقدر عنده كالمذكور أو التنبيه على بلادته وعدم تنبهه لذلك إلا بعد إيراد الجواب عنه حيث لم يرد السؤال بعد إلقاء المتكلم الجمله التى هى منشأ السؤال (قوله : وليس فى كلام السكاكى إلخ) هذا شروع فى اعتراض وارد على قول المصنف فتنزل الجمله الأولى منزله السؤال المقدر ، وحاصله أن المصنف مختصر

تنزل منزله السؤال فكأن المصنف نظر إلى أن قطع الثانيه عن الأولى مثل : قطع الجواب عن السؤال إنما يكون على تقدير تنزيل الأولى منزله السؤال وتشبيها به ، والأظهر أنه لا حاجه إلى ذلك ، بل مجرد كون الأولى منشأ للسؤال كاف فى ذلك ؛ أشير إليه فى الكشاف ...

******

لكلام السكاكى وتابع له وهو لم يقل بما قاله المصنف ، وحينئذ فالمصنف مخطئ فى كلامه ، وحاصل ما أجاب به الشارح أنا نسلم أن المصنف مختصر لكلام السكاكى ، لكن لا نسلم خطأه إذ هو مجتهد فى هذا الفن ، فتاره يخالف اجتهاده اجتهاد السكاكى وتاره يوافقه (قوله : تنزل منزله السؤال) أى : المقدر أى : وحيث لم يكن فيه دلاله على ذلك فيعترض على المصنف حيث خالفه مع أنه مختصر لكلامه.

(قوله : فكأن المصنف نظر إلخ) هذا اعتذار عن المصنف فى مخالفته للسكاكى ، وحاصله أن قطع الثانيه عن الأولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصله بها لزم كون الأولى منزله منزله السؤال ؛ لأن إلحاق القطع بالقطع يقتضى إلحاق المقطوع عنه الذى هو الأولى بالمقطوع عنه الذى هو السؤال ، وإلا كان القطع لا من جهه الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهه أخرى (قوله : إنما يكون إلخ) خبر أن أى : إنه نظر إلى أن قطع الثانيه عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون فى تلك الحاله لا فى حاله تنزيل السؤال المقدر منزله الواقع كما قال السكاكى ، وأما قوله : مثل قطع إلخ : فهو مفعول مطلق أى : قطعا مماثلا لقطع إلخ (قوله : والأظهر أنه لا حاجه إلى ذلك) أى : إلى ذلك التنزيل المرتب عليه قطع الثانيه عن الأولى (قوله : كاف فى ذلك) أى : فى قطع الثانيه عن الأولى وعدم عطفها عليها ، وأما تنزيل السؤال المقدر منزله السؤال الواقع فللنكته المتقدمه ، وتوضيح ذلك البحث على ما فى ابن يعقوب أن تشبيه القطع بالقطع أى : قطع الثانيه عن الأولى بقطع الجواب عن السؤال لا يقتضى تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه ؛ لصحه كون القطع من حيث وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه فى أحد الربطين سببا والآخر سبب السبب مثلا ، ولا ينزل أحدهما منزله الآخر إلا فى مجرد الربط وهو مستشعر من

(ويسمى الفصل لذلك) أى : لكونه جوابا لسؤال اقتضته الأولى (استئنافا ، وكذا) الجمله (الثانيه) نفسها تسمى استئنافا ومستأنفه.

[أنواع الاستئناف]

اشاره

(وهو) أى : الاستئناف (ثلاثه أضرب ؛ لأن السؤال) الذى تضمنته الأولى :

******

تشبيه القطع بالقطع من غير حاجه لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر ، ولهذا يصح هنا أن يجعل كون الجمله الأولى منشأ السؤال الذى هو سبب الجواب كافيا فى القطع ؛ لأنها سبب السبب من غير حاجه لزياده تنزيلها منزله السؤال وتشبيهها به كما أشار إليه صاحب الكشاف حيث جعل الاستئناف كالجارى على المستأنف عنه وكالمتصل به ، ولهذا لا يصح عطفه عليه لما بينه وبينه من الاتصال ولو كان على تقدير السؤال وتنزيل المستأنف عنه منزله السؤال لم يصلح كون الجواب كالجارى عليه ، إذ لا يجرى الجواب على السؤال على أنه وصف له ، فقد اكتفى بمجرد الربط الحاصل بالنشأه ولم يعتبر تشبيهها بالسؤال ولا تشبيه الاستئناف بالجواب اه كلامه.

لا يقال الاكتفاء بمجرد كون الأولى منشأ للسؤال ينافيه جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكى ؛ لأنا نقول تقدم أن جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع ، بل لنكت أخرى قد تقدمت ، ولك أن تقول : تنزيل الأولى منزله السؤال للقطع أو كونها منشأ للسؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع مآلها واحد والاختلاف فى الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل فى الكل ، فأى فائده لهذا الاختلاف؟! فتأمل. (قوله : ويسمى الفصل) أى : الذى هو ترك العطف (قوله : استئنافا) تسميته بذلك من تسميه اللازم باسم الملزوم ؛ لأن الاستئناف الذى هو الإتيان بكلام مستقل فى جميع أجزاء تركيبه عما قبله يستلزم قطعه أى : ترك عطفه على ما قبله (قوله : تسمى استئنافا إلخ) تسميتها بذلك من تسميه الشىء باسم ما تعلق به ؛ لأن الجمله لابسها الاستئناف وتعلق بها ، هذا ويحتمل أن الاستئناف مشترك بين المعنى المصدرى والمعنى الاسمى (قوله : أى الاستئناف) يعنى مطلقا سواء أريد به فصل الجمله الثانيه أو نفسها (قوله : لأن السؤال إلخ) هذا تعليل المحذوف أى : وإنما انحصر فى ثلاثه أضرب ؛ لأن السؤال

(إما عن سبب الحكم مطلقا ؛ نحو :

قال لى كيف أنت قلت عليل

سهر دائم وحزن طويل (۱)

أى : ما بالك عليلا؟ ...

******

إلخ ، وحاصله أن المنبهم على السامع إما سبب الحكم الكائن فى الجمله الأولى على الإطلاق بمعنى أنه جهل السبب من أصله فيسأل عنه ، وإما سبب خاص بمعنى أنه تصور نفى جميع الأسباب إلا سبب خاص تردد فى حصوله ونفيه فسأل عنه ، وإما غير السبب بأن ينبهم عليه شىء مما يتعلق بالجمله الأولى (قوله : عن سبب الحكم) أى : المحكوم به الكائن فى الجمله الأولى (قوله : مطلقا) حال من السبب أى : حال كون السبب مطلقا أى : لم ينظر فيه لتصور سبب معين بل لمطلق سبب ، وذلك لكون السامع يجهل السبب من أصله وذلك بأن يكون التصديق بوجود السبب حاصلا للسائل والمطلوب بالسؤال تصور حقيقه السبب كما قاله فى البيت المذكور فإن التصديق بوجود العله يوجب التصديق بوجود السبب ، إلا أنه جاهل حقيقته فيطلب بما شرح ماهيته ولذا يسأل بما ، والتصديق الحاصل بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصودا للسائل (قوله : عليل) خبر مبتدأ محذوف أى : أنا عليل وهذه الجمله منشأ السؤال (قوله : سهر دائم) خبر لمبتدأ محذوف أى : سبب علتى سهر دائم وهذا محل الشاهد حيث ترك العاطف لما بين الجملتين من شبه كمال الاتصال ، والمغايره التى يقتضيها العطف لا تناسبه ، وأما قوله : عليل أى : أنا عليل فلا شاهد فيه لما نحن بصدده ؛ لأنه جواب عن سؤال ملفوظ به ، واحتمال كون عليل خبرا أولا ، وسهر خبرا ثانيا بتأويله بساهر ، وكذا حزن ، أو كون سهر مبتدأ ، ودائم خبرا ، والجمله كالبدل مما قبلها أو حاليه أى : ذو سهر دائم تعسف لا يتبادر من الكلام فلا يرتكب (قوله : أى ما بالك عليلا) أى : ما حالك حال كونك عليلا ، ولا شك أن السؤال عن حال العليل بعد العلم بعلته يوجب كون المعنى ما سبب علتك ، إذ لا يبقى ما يسأل عنه من أحوال العله بعد العلم بها إلا سببها فيقدر هذا السؤال

۱- البيت فى الإشارات والتنبيهات للجرجانى ص ۳۴ ، ومعاهد التنصيص ۱ / ۱۰۰. ودلائل الإعجاز ص ۲۳۸ ، وفى عقود الجمان ص ۱۸۲.

أو ما سبب علتك؟) بقرينه العرف والعاده ؛ لأنه إذا قيل : فلان مريض - فإنما يسأل عن مرضه وسببه ، لا أن يقال : هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن ؛

******

المفيد لهذا المعنى (قوله : أو ما سبب علتك) هذا تنويع فى التعبير والمعنى واحد ؛ لأن كلا من العبارتين يفيد السؤال عن سبب العله وإن كانت العباره الأولى تفيد ذلك بالتلويح ، والثانيه تفيده بالتصريح - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : بقرينه إلخ) مرتبط بمحذوف أى : وإنما كان السؤال عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص بقرينه العرف وإضافه القرينه لما بعده بيانيه وأشار بعطف العاده عليه إلى أن المراد العرف العادى (قوله : فإنما يسأل عن مرضه) على تقدير مضاف أى : عن سبب مرضه فعطف سببه عليه تفسير ، (وقوله : لا أن يقال هل سبب علته كذا) أى : على وجه التردد فى ثبوت سبب خاص ، وبيان ما ذكره الشارح أنه إذا قيل فلان مريض لم يتصور السامع منه إلا مجرد المرض ويبقى السبب مجهولا له فيقول : ما سبب مرضه؟ فيكون السؤال تصوريا بمعنى أنه يطلب تصور السبب لكونه جاهلا به ، لا أنه يعلم الأسباب بخصوصها ويتردد فى تعيين أحدهما ليكون السؤال عن السبب الخاص وإجابه ذلك السؤال التصورى بسبب خاص تحصل مطلوب السائل أعنى : تصور سبب المرض مع التصديق بكون السبب الخاص سببا ، إلا أن هذا التصديق لما لم يغاير التصديق الحاصل له قبل السؤال لم يكن هذا السؤال إلا لتصور ماهيه السبب ، فافهم فإنه مما خفى على بعض الناظرين - اه عبد الحكيم.

فإن قلت : حيث كان السائل خالى الذهن من السبب وطالبا لتصور السبب المطلق فلا يؤكد الكلام الملقى إليه ؛ لأن التأكيد إنما يجىء لطالب الحكم وقد اشتمل الجواب المذكور على التأكيد ؛ لأن اسميه الجمله من المؤكدات كما مر فلا يصح أن يكون السؤال هنا عن السبب المطلق بل عن السبب الخاص ، وأجيب بأن اسميه الجمله لا تكون من المؤكدات إلا إذا انضم إليها مؤكد ، وإلا فلا تكون من المؤكدات كما هنا ، فعدم التأكيد هنا دليل على أن السائل طالب لتصور السبب مطلقا (قوله : لا سيما السهر والحزن) أى : خصوصا السهر والحزن فهما أولى بعدم القول ؛ لأنه يبعد كونهما

حتى يكون السؤال عن السبب الخاص.

(وإما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو : (وَما أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ)(١) كأنه قيل : ...

******

سببين من الأسباب المحدثه للمرض ، وحينئذ فلا يقال فى السؤال : هل سبب علته السهر أو الحزن؟ إذ لا يتوهم سببيتهما للمرض حتى يسأل عنهما ، والحاصل أنه إذا قيل فلان مريض فالعاده تمنع من أن يقال : هل سبب مرضه السهر أو الحزن؟ منعا أكثر من أن يقال : هل سبب مرضه الحمى أو البروده؟ لأنه لا يتوهم سببيه الحزن والسهر للمرض حتى يسأل عنهما لأنهما من أبعد الأسباب المحدثه للمرض ، وإنما تقضى العاده بالسؤال عن مطلق السبب بأن يقال ما سبب مرضه؟ لما مر (قوله : حتى يكون إلخ) هذا تفريع على المنفى (قوله : وإما عن سبب خاص لهذا الحكم) يسأل السائل عنه هل هو حاصل أو غير حاصل؟ فيكون المقام مقام أن يتردد فى ثبوته ، فلذا يؤتى بالجواب مؤكدا (قوله : لهذا الحكم) أى : الكائن فى الجمله الأولى كعدم التبرئه فى الآيه الآتيه (قوله : (وَما أُبَرِّئُ نَفْسِي)) هذه الجمله منشأ السؤال ، (وقوله : (إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ)) هذا هو الاستئناف قال فى الكشاف : وما أبرئ نفسى أى : من الزلل ولم أشهد لها بالبراءه الكليه ولا أزكيها ، ولا يخلو : إما أن يريد فى هذه الحادثه الهم المفهوم من قوله : (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِها)(٢) الذى هو فعل النفس عن طريق الشهوه البشريه عن طريق القصد والعزم ، وإما أن يريد عموم الأحوال. اه.

(قوله : كأنه قيل إلخ) أى : لأن الحكم بنفى تبرئه النفس من طهارتها من الزلل يتبادر منه أن ذلك لانطباعها من أصلها على طلب ما لا ينبغى فكأن المقام مقام أن يتردد فى ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره ، فكأنه قيل لم نفيت البراءه عن نفسك ، هل لأن النفس أماره بالسوء؟ أى : إنها منطبعه على ذلك ، فالسائل متردد طالب للتعيين - كذا فى ابن يعقوب. (وقوله : فكأن المقام إلخ) أولى من قول الشارح : إذا كان طالبا مترددا ؛

١- يوسف : ٥٣.

٢- يوسف : ٢٤.

هل النفس أماره بالسوء؟ فقيل : إن النفس لأماره بالسوء) بقرينه التأكيد ، فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص ؛ فإن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم) الذى هو فى الجمله الثانيه - أعنى : الجواب - لأن السائل متردد فى هذا السبب الخاص : هل هو سبب الحكم؟ أم لا؟ (كما مر) فى أحوال الإسناد الخبرى ...

******

لأن التردد بالفعل لم يتحقق ؛ لأن حال الأنبياء عند من عرف زكاتها يبعد التردد فى كون نفسه تأمر بالسوء ، ولكن لما نفى تبرئه النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام التردد باعتبار أصل معناه - كذا قرر شيخنا العدوى ، وعباره عبد الحكيم. (قوله : كأنه قيل إلخ) وليس السؤال المقدر ما سبب عدم تبرئتك لنفسك على ما سبق إليه الوهم ؛ لأنه معلوم وهو الهم المفهوم من قوله : (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا ،) فالسؤال المقدر هل جنس النفس مجبوله على الأمر بالسوء فلا براءه لهذه النفس الشريفه المزكاه ، فأجيب نعم إن جنس النفس آمره بالسوء مجبوله عليه فيكون هو السبب لنفى التبرئه - اه.

(قوله : هل النفس أماره بالسوء) أى : هل لأن النفس أماره بالسوء أى : هل سبب التبرئه أن النفس إلخ ؛ لأن الفرض أن السؤال عن سبب خاص (قوله : بقرينه التأكيد) هذا مرتبط بمحذوف أى : فالسؤال عن سبب خاص بقرينه التأكيد بأن واللام ؛ لأنه يدل على أن السائل سأل عن سبب خاص مع التردد فيه ، فأجيب بالتأكيد على ما بينه الشارح ؛ لأن السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد جوابه (قوله : وهذا الضرب) أى : النوع من السؤال وهو السؤال عن سبب خاص للحكم الكائن فى الجمله الأولى أو المراد هذا الضرب من الاستئناف من حيث السؤال يقتضى إلخ ، فاندفع ما يقال : إن الضرب قسم من أقسام الاستئناف وهو لا يقتضى التأكيد (قوله : يقتضى تأكيد الحكم) أى : الجواب ؛ لأن السؤال لما كان عن سبب خاص وهو طالب له لا لماهيته علم أن السؤال جمله طلبيه فيقتضى تأكيد الحكم ؛ ولذا قيل فى هذا الباب إن دلت الجمله الأولى على سؤال تصديقى أى : فيه تردد فى النسبه بعد تصور الطرفين كانت الجمله الثانيه مؤكده وإلا فلا ؛ لأن التأكيد بإن إنما يكون للنسبه لا لأحد الطرفين (قوله : كما مر)

من أن المخاطب إذا كان طالبا مترددا حسن تقويه الحكم بمؤكد. ولا يخفى أن المراد الاقتضاء استحسانا لا وجوبا ، والمستحسن فى باب البلاغه بمنزله الواجب.

(وإما عن غيرهما) أى : غير السبب المطلق ، والخاص (نحو : (فَقالُوا سَلاماً قالَ سَلامٌ)(1)) أى : فماذا قال إبراهيم فى جواب سلامهم؟ فقيل : قال سلام ؛ أى : حياهم بتحيه أحسن ؛ لكونها بالجمله الاسميه ...

******

الكاف تعليليه (قوله : من أن المخاطب إذا كان طالبا إلخ) الأولى أن يقول من أن المخاطب قد ينزل منزله المتردد الطالب إذا قدم إليه ما يلوح بالخبر فيستشرف استشراف المتردد ، فحينئذ يحسن تقويه الحكم بمؤكد وما أبرئ يلوح بالخبر كما قررنا ، وإنما كان هذا أولى مما قاله الشارح لما تقدم من أن المخاطب هنا غير متردد فى الحكم طالب له ؛ لأن حال الأنبياء عند من عرف زكاتها يبعد التردد فى كون نفسه تأمر بالسوء نعم هو منزل منزله المتردد ؛ لأن يوسف لما نفى تبرئه النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام تردد باعتبار مفاده - تأمل.

(قوله : لا وجوبا) أى : وحينئذ فلا يكون تعبير المصنف بيقتضى المشعر بالوجوب مناسبا (قوله : بمنزله الواجب) أى : فى طلب مراعاته والإتيان به ، وحينئذ فساغ التعبير بيقتضى.

(قوله : وإما عن غيرهما) أى : عن غير السبب الخاص وغير السبب المطلق وهو شىء آخر له تعلق بالجمله الأولى يقتضى المقام السؤال عنه إما عام كما فى الآيه ، وإما خاص كما فى البيت ؛ لأن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب والسؤال عن تعيينه (قوله : (قالُوا)) أى : الرسل أعنى الملائكه المرسلين لقوم لوط ، (وقوله : (سَلاماً)) مفعول لمحذوف أى : نسلم عليك يا إبراهيم سلاما (قوله : (قالَ سَلامٌ)) أى : قال إبراهيم فى جواب سلام الملائكه : سلام أى عليكم فهو مبتدأ حذف خبره (قوله : أى فماذا قال إبراهيم فى جواب سلامهم) أى : سلام الملائكه عليه ولا شك أن قول إبراهيم ليس سببا لسلام الملائكه لا عاما ولا خاصا وعام فى حد ذاته.

١- الذاريات : ٢٥.

الداله على الدوام والثبات.

(وقوله : زعم العواذل) جمع : عاذله ؛ بمعنى : جماعه عاذله (أننى فى غمره) وشده (صدقوا) أى : الجماعات العواذل فى زعمهم أنى فى غمره (ولكن غمرتى لا تنجلى) ولا تنكشف ، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد ...

******

(قوله : الداله على الدوام والثبات) أى : بخلاف تحيتهم ، فإنها بالجمله الفعليه ؛ لأنه نصب لفظ سلام بتقدير الفعل كما بيناه ، وقد يقال : إن الفعليه تدل على الحدوث والاستمرار وهو موازى الدوام والثبات وحينئذ فلا أحسنيه ، وحسن الدوام على التجدد والحدوث يحتاج لبيان - كذا قرر شيخنا العدوى ، ثم إن التفريق بين الجملتين واعتبار النكات المذكوره إنما يراعى فى الحكايه لا فى المحكى ؛ لأنها الكلام البليغ غايه البلاغه ، فقول الفنارى ومن تبعه يحتمل أن يكون تفاوت المتخاطبين بلغه يعتبر فيها مثل ما يعتبر فى اللغه العربيه ، ويحتمل أن يكون تفاوتهم بها ؛ لأنهم كانوا على ما قيل يتكلمون باللغه العربيه نعم شيوع هذه اللغه إنما كان من إسماعيل - عليه السلام - بعيد عن المقصود - أفاده المولى عبد الحكيم.

(قوله : زعم) (١) قال فى شرح الشواهد : لا أعرف قائله ، والزعم أكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل ، وقد يستعمل فى الحق على ما فى القاموس ، ومن ذلك ما هنا بدليل قوله : صدقوا (قوله : بمعنى جماعه عاذله) أى : من الذكور ولم يجعله الشارح جمع عاذله بمعنى امرأه عاذله لقول الشاعر : صدقوا بضمير الذكور ولم يجعله جمع عاذل ؛ لأن فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل ، إلا إذا كان صفه لمؤنث ، أو لما لا يعقل كحائض وصاهل ، وأما إن كان صفه لمن يعقل كعاذل فلا يطرد ، بل هو سماعى بخلاف فاعله فإنه يطرد جمعها على فواعل مطلقا ، وقد يقال : ما المانع من جعل هذا من جمله ما سمع - تأمل.

(قوله : وشده) عطف تفسير كما أن قوله بعد : ولا تنكشف تفسير لما قبله (قوله : ولكن غمرتى لا تنجلى) لما كان قوله : صدقوا مظنه أن يتوهم أن غمرته مما تنكشف

١- البيت أورده الجرجانى فى الإشارات ص ١٢٥ ، بلا عزو ، والطيبى فى التبيان ص ١٤٢ ، وفى عقود الجمان ص ١٨٢ ، وفى شرح شواهد المغنى ٢ / ٨٠٠ ومعاهد التنصيص ١ / ٢٨١ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٣٨٣.

كأنه قيل : أصدقوا أم كذبوا؟ فقيل : صدقوا.

(وأيضا منه) أى : من الاستئناف ؛ وهذا إشاره إلى تقسيم آخر له (: ما يأتى بإعاده اسم ما استؤنف عنه) أى : أوقع عنه الاستئناف ، وأصل الكلام : ما استؤنف عنه الحديث ؛ ...

******

كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد ، استدرك على ذلك بقوله : ولكن غمرتى لا تنجلى ، والمعنى أنى كما قالوا ولكن لا مطمع فى فلاحى (قوله : كأنه قيل إلخ) هذا تقدير للسؤال الناشئ من الجمله الأولى ، فإنه لما أظهر الشكايه من جماعه العذال له على اقتحام الشدائد كان ذلك مما يحرك السائل ليسأل هل صدقوا فى ذلك الزعم أم لا؟ فالسائل متصور للصدق والكذب ، وإنما يسأل عن تعيين أحدهما لتردده فى الثابت لما زعموه هل هو الصدق أو الكذب؟ فإن قلت : حيث كان المقام مقام تردد كان الواجب فى الجواب التأكيد بأن يقال : إنهم لصادقون مثلا أجيب بأن السؤال المقدر لما كان فعلا أتى بالجواب مطابقا والتأكيد تقديرى بمثل القسم أى : صدقوا والله مثلا.

(قوله : وأيضا منه) أى : ونعود أيضا إلى تقسيم آخر منه أى : من الاستئناف أى : بمعنى الجمله الثانيه (قوله : إلى تقسيم آخر) أى : باعتبار إعاده اسم ما استؤنف عنه الحديث والإتيان بوصفه المشعر بالعليه ، وإن كان الاستئناف فى ذلك لا يخلو عن كونه جوابا عن السؤال عن السبب أو غيره الذى هو حاصل التقسيم السابق (قوله : ما يأتى) أى : استئناف يأتى (قوله : بإعاده) أى : مع إعاده ، فالباء للمصاحبه بمعنى مع وإضافه اسم إلى ما من إضافه الاسم إلى المسمى أى اسم ذات ، (وقوله : استؤنف عنه) أى : لأجله أى : أوقع الاستئناف والحديث لأجله فعن بمعنى اللام ويصح أن تكون بمعنى بعد (قوله : أى أوقع عنه الاستئناف) أى : لأجله أو بعده ، وهذا بيان لحاصل المعنى المراد ، فالفعل إما مسند إلى مصدره ويؤيده شيوع هذا التقدير ، وإما إلى الجار والمجرور ويؤيده تقديم الشارح على الاستئناف.

(قوله : وأصل الكلام) أى : أصل قوله استؤنف عنه أى : أصله بعد بنائه للمجهول فهو بيان للأصل الثانى ، وإلا فالأصل الأصيل بإعاده اسم ما استأنف المتكلم

فحذف المفعول ونزل الفعل منزله اللازم (نحو : أحسنت) أنت (إلى زيد ؛ زيد حقيق بالإحسان) ...

******

الحديث - أى : الكلام - عنه ، فبنى الفعل للمجهول بعد حذف الفاعل وإقامه المفعول به مقامه ، فصار بإعاده اسم ما استؤنف عنه الحديث ، ثم حذف المفعول الذى له الأصاله بالنيابه وهو الحديث اختصارا لظهور ذلك المراد ، ولما حذف ذلك المفعول نزل الفعل منزله اللازم ، فأنيب المجرور أو المصدر المفهوم من استؤنف بتأويل استؤنف بأوقع كما قال الشارح (قوله : فحذف المفعول) أى : فى الأصل الأول الذى هو نائب فاعل فى هذا الأصل الثانى وهو لفظ الحديث (قوله : منزله اللازم) أى : بالنسبه للمفعول الصريح حيث قطع النظر عن ذلك المفعول واقتصر على المفعول بالواسطه وهو قوله عنه (قوله : نحو أحسنت أنت إلى زيد) أشار الشارح بأنت إلى أن التاء فى أحسنت تاء الخطاب لا تاء المتكلم ، فالمعنى حينئذ نحو قولك : المخاطب قد أحسن إلى زيد : أحسنت إلى زيد ، وإنما جعل الشارح التاء للخطاب مع أنه يصح جعلها للمتكلم للتناسب مع أحسنت فى المثال الآتى ؛ لأنه يتعين أن تكون الثانيه للخطاب ، وإلا لقال صديقى القديم وأيضا لا معنى لتعليل إحسان المتكلم إلى زيد فى المثال الثانى بصداقته للمخاطب إلا بعد اعتبار أمر خارج عن مفاد الكلام كصداقه المخاطب للمتكلم أو قرابته له ، ثم إن المقصود من هذا الكلام أعنى قولك : أحسنت إلى زيد إعلام المخاطب بأنه وقع الإحسان منه بالقياس إلى زيد لتقرير الإحسان السابق واستجلاب الإحسان اللاحق لا إفاده لازم الفائده - كما قيل ، حتى يكون معنى الكلام : إنى أعلم إحسانك إلى زيد ، ويكون السؤال المقدر الواقع من المخاطب سؤالا عن سبب علمه ، ويكون الجواب عنه بأنى أعلم ذلك ؛ لأنه حقيق بالإحسان ، أو لأنه صديق لك ؛ لأن هذا مع بعده عن الفهم يرد عليه أن العلم بكونه حقيقا بالإحسان لا يستلزم العلم بإحسان المخاطب إليه ، ثم إن فعل المخاطب الأمر الحسن مع زيد إنما يتحقق كونه إحسانا إذا كان زيد محلا للإحسان ؛ لأن الفعل الحسن فى غير موقعه إساءه ، فإذا كان زيد محلا للإحسان ، وقلت لمخاطبك الذى صدر منه الإحسان له : أحسنت إلى زيد يتجه السؤال منه عن سبب

.....

******

كون زيد محسنا إليه أو عن أهليته للإحسان ، فالمخاطب بعد تصديقه للمتكلم فى قوله : أحسنت إلى زيد مصدق بكون زيد محسنا إليه لسبب ، إلا أنه تاره يكون جاهلا بنفس السبب طالبا لتصوره فيكون السؤال المقدر : لماذا أحسن إليه على صيغه الماضى المبنى للمجهول؟ أى : لأى سبب صار محسنا إليه ، وتاره يكون عالما بأسباب كونه محسنا إليه ككونه فى نفسه حقيقا بالإحسان وكونه صديقا للمخاطب وهو السائل أو قريبا له ، أو غير ذلك جاهلا بتعيينه ، فيطلب تعيين السبب ، فيكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالإحسان؟ والجواب على التقديرين زيد حقيق بالإحسان من غير إشاره إلى سبب استحقاقه ، أو صديقك القديم أهل لذلك مع بيان سبب استحقاقه ، إلا أنه على التقدير الأول يكون مقصود السائل تصور السبب المعين والتصديق به تابع له حاصل بالعروض ، وعلى التقدير الثانى يكون مقصود السائل أولا وبالذات التصديق بالسبب الحامل ، وأما تصوره فحاصل بالعروض.

بقى شىء آخر وهو أنه على التقدير الثانى يستحسن التأكيد فى الجواب لكون السائل مترددا فى تعيين السبب ؛ لأن السؤال عن السبب الخاص بخلاف السؤال الأول وهو لماذا أحسن إليه؟ فإنه سؤال عن السبب المطلق ، والجواب أن كلام المصنف فى نفس الاستئناف وكونه على وجهين وأن الوجه الثانى أبلغ من الأول ، وأما استحسان التأكيد على التقدير الثانى وعدمه على التقدير الأول فخارج عما نحن فيه ، وبما حررناه ظهر لك اندفاع اعتراض العلامه السيد بأن المخاطب أعلم بسبب فعله الاختيارى ، وحينئذ فلا معنى لسؤاله من الغير وهو المتكلم عن سبب إحسانه ؛ وذلك لأن السؤال المقدر الواقع من المخاطب سؤال عن كون زيد محسنا إليه لا عن كون المخاطب محسنا ، وإذا علمت اندفاع ذلك الاعتراض تعلم أنه لا حاجه لما أجيب به من الجوابين اللذين أولهما أن السائل لا يتعين أن يكون المخاطب ، بل سامع آخر وثانيهما أن السائل هو المخاطب ولكن السؤال للتقرير لا للاستفهام ، وظهر لك أيضا مما قلناه أن تقدير السؤال لماذا أحسن إليه؟ أو هل هو حقيق بالإحسان؟ يصح مع كل من الجوابين اللذين

بإعاده اسم زيد (ومنه ما يبنى على صفته) أى : صفه ما استؤنف عنه دون اسمه ، والمراد : صفه تصلح لترتب الحديث عليه (نحو : أحسنت إلى زيد صديقك القديم ؛ أهل لذلك) والسؤال المقدر فيهما : لماذا أحسن إليه؟ أو : هل هو حقيق بالإحسان؟ (وهذا) أى : الاستئناف المبنى على الصفه (أبلغ) لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم ؛ كالصداقه القديمه فى المثال المذكور لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعليه أنه عله له ...

******

ذكرهما المصنف وأنه ليس فى الكلام لف ونشر مرتب كما قيل. اه عبد الحكيم ، مع بعض زياده وتصرف.

(قوله : بإعاده اسم زيد) أى : الذى استؤنف الحديث والكلام لأجله (قوله : ما يبنى) أى : استئناف يبنى ويركب من تركيب الكل على أجزائه ولم يعبر بالإعاده ؛ لأن الصفه لم تذكر أولا حتى تعاد (قوله : والمراد صفه تصلح لترتب الحديث) أى : الحكم بمعنى المحكوم به فى الجمله الثانيه وضمير عليه للصفه بمعنى الوصف (قوله : صديقك القديم إلخ) أى : فهذا استئناف مركب من صفه ما استؤنف الحديث لأجله ، وهذه الصفه وهى الصداقه تصلح لترتب الحديث عليها (قوله : فيهما) أى : فيما بنى على الاسم وفيما بنى على الصفه (قوله : لماذا أحسن إليه) بصيغه الماضى وهذا راجع للمثال الأول ، ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغه الماضى لعدم اشتمال الجواب فيه على خطاب وليس بصيغه المضارع ويقدر السائل المخاطب ؛ لأنه لا معنى لسؤال الشخص عن سبب فعله ، إلا أن يقال : السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام ، (وقوله : أو هل هو إلخ) راجع للمثال الثانى وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب على الخطاب ففى كلام الشارح إشاره إلى أنه لا يتعين تقدير السؤال من المخاطب كما فى المثال الأول ، ففى كلام الشارح توزيع على طريق اللف والنشر المرتب على ما فى الفنرى ، لكن لا يخفى صحه تقدير هل هو إلخ فى المثال الأول أيضا - فتأمل.

(قوله : الموجب للحكم) أى : الذى تضمنه الجواب كثبوت الأهليه للإحسان للصديق القديم ، (وقوله : كالصداقه إلخ) مثال للسبب الموجب للحكم (قوله : لما يسبق عله إلخ)

وهاهنا بحث : وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محاله ، وإلا فلا وجه لاشتماله عليه ، كما فى قوله تعالى : (قالُوا سَلاماً قالَ سَلامٌ ،) وقوله : زعم العواذل ...

******

لقوله : لاشتماله إلخ ، (وقوله : من ترتب الحكم) أى : كثبوت الكون أهلا للإحسان ، (وقوله : على الوصف الصالح للعليه) أى : كالصداقه القديمه ، (وقوله : أنه) أى : الوصف وهو بدل من ما وإنما كان يسبق للفهم ما ذكر ؛ لأن تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعليه ما منه الاشتقاق كقولك : أكرم العالم (قوله : وهاهنا) أى : فى الأبلغيه المعلله بما ذكر بحث فهو إيراد على قوله : وهذا أبلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم ، وتقريره أن المراد بالحكم الحكم الذى يتضمنه الجواب كما يدل عليه التعليل بأن ترتب الحكم على الوصف مشعر بالعليه ، والحكم الذى يتضمنه الجواب هو الحكم المسئول عن سببه ؛ إذ لو كان غيره لم يطابق الجواب السؤال ؛ لأن بيان سبب الحكم الغير المسئول عنه لا يكون جوابا للسؤال عن سبب الحكم المسئول عنه ، فحينئذ يرد عليه أن السؤال إن كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه فى أى : استئناف كان أى : سواء كان مبنيا على الاسم أو مبنيا على الصفه وإن لم يكن سؤالا عنه فالجواب غير مشتمل على السبب فى أى : استئناف كان ؛ إذ لا معنى لاشتماله على بيانه ، وحينئذ فلا فرق بين الاستئنافين فجعل المبنى على الصفه أبلغ من المبنى على الاسم وتعليله بما ذكر لا يتم ، فقول الشارح : وهو أن السؤال أى : المقدر ، (وقوله : إن كان عن السبب) أى : فى المبنى على الاسم والمبنى على الصفه ، (وقوله : فالجواب) أى : فى كل منهما يشتمل على بيانه (وقوله : وإلا فلا وجه) أى : وإلا يكن السؤال فى المبنى على الاسم والمبنى على الصفه عن السبب ، بل كان غيره فلا وجه لاشتمال الجواب على سبب الحكم ، وحينئذ فليس أحدهما أبلغ من الآخر فلا يتم ما ذكره المصنف من أبلغيه المبنى على الصفه على المبنى على الاسم ولا يتم ما سبق من التعليل ، وقول الشارح كما فى قوله تعالى : (قالُوا سَلاماً)(1)

۱- الذاريات : ۲۵.

ووجه التفصى عن ذلك مذكور فى الشرح.

[حذف صدر الاستئناف]

(وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان أو اسما (نحو : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ)(١)) فيمن قرأها مفتوحه الباء. كأنه قيل : من يسبحه؟ فقيل : رجال ؛ أى : يسبحه رجال ...

******

إلخ تنظير فى كون السؤال ليس عن السبب ، إلا أن الاستئناف فيه ليس مبنيا على الاسم ولا على الصفه - تأمل - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله : ووجه التفصى) بالفاء أى : التخلص من ذلك البحث مذكور إلخ ، وحاصل الجواب أنا نختار الشق الأول وهو أن السؤال عن السبب فى المبنى على الاسم والمبنى على الصفه غير أن الجواب الذى هو الاستئناف تاره يذكر فيه ذلك السبب فقط ، وتاره يذكر فيه السبب وسبب السبب ، فإن ذكر فيه السبب فقط فهو القسم الأول أعنى : ما بنى على الاسم مثل كون زيد حقيقا بالإحسان فإنه سبب للحكم الذى هو ثبوت استحقاقه للإحسان ، وإن ذكر فيه السبب وسبب السبب فهو القسم الثانى أعنى ما بنى على الصفه كالصداقه القديمه ، فإنها سبب لاستحقاق الإحسان ، ولا شك أن الثانى أبلغ من الأول لأنه كالتدقيق والأول من باب التحقيق ومن الأول ما إذا قيل ما بال زيد يركب الخيل؟ فقلت : هو حقيق بركوبها ، والثانى ما لو قلت فى الجواب هو حقيق بركوبها ؛ لأنه من أبناء الملوك (قوله : وقد يحذف صدر الاستئناف) أى : الجمله الاستئنافيه ولا مفهوم للصدر ، بل العجز كذلك كما فى نعم الرجل زيد على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والخبر محذوفا فلو قال : وقد يحذف بعض الاستئناف لكان أحسن ولعله إنما ترك المصنف الكلام على ذلك لقلته فى كلامهم أو لضعف القول المذكور فى المثال (قوله : فعلا كان) أى : ذلك الصدر كما فى الآيه أو اسما كما فى المثال الآتى ومنه ما تقدم من قوله : سهر دائم وحزن طويل (قوله : أى يسبحه رجال) أى :

١- النور : ٣٧ ، ٣٦.

(وعليه قوله : نعم الرجل) أو : نعم رجلا (زيد ؛ على قول) أى : على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ ؛ أى : هو زيد ، ويجعل الجمله استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم.

(وقد يحذف) الاستئناف (كله ؛ إما مع قيام شىء مقامه ؛ نحو :) قول الحماسى (١) :

(زعمتم أنّ إخوتكم ...

******

وحذف الفعل اعتمادا على يسبح الأول لا على المذكور فى السؤال المقدر ؛ لأنه لا يجوز كما فى دلائل الإعجاز فلا مخالفه بينه وبين الشارح ، فاندفع قول بعضهم : إن فى كلام الشارح مخالفه لما صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز من أن السؤال المشتمل على الفعل إذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل فى الجواب ، وعلى هذا فيكون تقدير السؤال فى الآيه من المسبحون؟.

(قوله : وعليه) أى : ويجرى عليه أى : على حذف صدر الاستئناف (قوله : أى على قول إلخ) أى : على قول من يقول : إن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ، وإلا فيكون المحذوف العجز ولا على قول من يقول : إن المخصوص مبتدأ خبره الجمله قبله ، وأنه بدل أو عطف بيان ، وإلا فلا حذف أصلا ولا يكون فى الكلام استئناف (قوله : ويجعل الجمله إلخ) عطف لازم على ملزوم (قوله : وقد يحذف الاستئناف كله) أى : قد تحذف الجمله المستأنفه بتمامها فلا يبقى منها صدر ولا عجز ، وحينئذ فيكون الفصل الذى هو ترك العطف بين المحذوفه وما قبلها تقريريا ؛ لأن الفصل الحقيقى إنما يكون بين الملفوظين (قوله : إما مع قيام شىء مقامه) أى : مقام ذاك الاستئناف المحذوف لكونه يدل على ذلك المحذوف (قوله : نحو قول الحماسى) أى : قول الشاعر الذى ذكر أبو تمام شعره فى ديوان الحماسه وهو ساور بن هند بن قيس بن زهير ، وبعد البيت المذكور :

أولئك أومنوا جوعا وخوفا

وقد جاعت بنو أسد وخافوا

١- البيت لمساور بن هند بن قيس بن زهير ، فى لسان العرب (ألف) ، وتاج العروس (ألف) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ١۴۴٩ ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه ١٥ / ٣٧٩ ، وتاج العروس ۴ / ۴٢٢ (ألت).

قريش ... لهم إلف) أى : إيلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجاره ؛ رحله فى الشتاء إلى اليمن ، ورحله فى الصيف إلى الشام (وليس لكم إلاف) أى : مؤالفه فى الرحلتين المعروفتين ، كأنه قيل : أصدقنا فى هذا الزعم أم كذبنا؟ فقيل : كذبتم.

******

ومراده هجو بنى أسد وتكذيبهم فى انتسابهم لقريش وادعائهم أنهم إخوتهم ونظائرهم بأن لهم إيلافا فى الرحلتين وليس لهم شىء منهما ، وأيضا قد آمنهم الله من الجوع والخوف كما هو نص القرآن وأنتم جائعون خائفون (قوله : قريش) هم أولاد النضر بن كنانه وهو خبر أن ، وأما قوله : لهم إلف فهو منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف والألف مصدر الثلاثى وهو ألف يقال ألف فلان المكان يألفه إلفا ، والإيلاف مصدر الرباعى وهو آلف وكلاهما بمعنى واحد وهو المؤالفه والرغبه (قوله : رحله الشتاء لليمن) أى : لأنه حار ورحله فى الصيف إلى الشام ؛ لأنه بارد (قوله : وليس لكم إلاف) أى : رغبه فى الرحلتين المعروفتين أى : فقد افتريتم فى دعوى الأخوه لعدم التساوى فى المزايا والرتب ، إذ لو صدقتم فى ادعاء الأخوه والنظاره لهم لاستويتم مع قريش فى مؤالفه الرحلتين (قوله : كأنه قيل إلخ) وذلك لأن قوله : زعمتم يشعر بأن القائل لم يسلم له ما ادعاه ، إذ الزعم كما ورد مطيه الكذب ، لكن قد يستعمل لمجرد النسبه لا لقصد التكذيب فليس فيه تصديق ولا تكذيب صريح كما هنا ، فكان المقام مقام أن يقال : أصدقنا إلخ ، ولو حمل الزعم هنا على القول الباطل لاستغنى عن تقدير كذبتم ولا يكون من هذا القبيل.

واعلم أن ما ذكره الشارح من أن قوله : لهم إلف إلخ : قائم مقام الاستئناف لدلالته عليه غير متعين لجواز أن يكون جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف ، فكأنه لما قال المتكلم : كذبتم قالوا : لم كذبنا؟ فقال لهم المتكلم : لهم إلف ، فيكون فى البيت استئنافان أحدهما محذوف والآخر مذكور وكل منهما جواب لسؤال مقدر ، ولا يقال : إن هذا الاحتمال عين ما قاله الشارح ؛ لأن قوله لهم إلف بالنسبه إلى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى أن يكون استئنافا جوابا للسؤال عن سببه فأقيم المسبب مقام السبب ، وحينئذ فلا يصح جعله مقابلا لما قاله الشارح ؛ لأنا نقول لا نسلم أن هذا الاحتمال عين

فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله : [لهم إلف وليس لكم إلاف] مقامه لدلالته عليه (أو بدون ذلك) أى : قيام شىء مقامه اكتفاء بمجرد القرينه (نحو : (فَنِعْمَ الْماهِدُونَ)(۱) أى : نحن ؛ على قول) أى : على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ ؛ أى : هم نحن.

[الوصل لدفع الايهام]

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعه المقتضيه للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال : ...

******

ما قاله الشارح ؛ لأن لهم إلف وليس لكم إلاف على ما قال الشارح تأكيد للاستئناف المحذوف ، أو بيان له لاستلزامه له من غير تقدير سؤال آخر ، وأما على هذا الاحتمال فيكون استئنافا مستقلا جوابا عن سؤال عن عله ادعاء الكذب ، فتغاير الوجهان بهذا الاعتبار ، وإن كان مآلهما واحدا بحسب القصد - فتأمل.

(قوله : فحذف هذا الاستئناف) وهو قوله : كذبتم الواقع فى جواب السؤال (قوله : لدلالته عليه) أى : لأنه عله له والعله تدل على المعلول ، ويحتمل أن المراد لدلالته عليه أى : من حيث إنه يدل على نفى المزعوم من الأخوه والنظاره (قوله : اكتفاء بمجرد القرينه) أى : الداله على المحذوف التى لا بد منها فى كل حذف (قوله : أى هم نحن) فيكون المحذوف جمله المخصوص مع مبتدئه (قوله : على قول) أى : إنما يكون مما حذف فيه المجموع على قول ، وأما على قول من يجعله مبتدأ والجمله قبله خبرا عنه فليس من هذا الباب أى : الاستئناف ، بل مما حذف فيه المبتدأ فقط وقد يقال لا وجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شىء مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، بل يجرى أيضا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف ، فكان على المصنف أن يقول على قولين : اللهم إلا أن يكون اقتصاره على ذلك القول ؛ لأنه المشهور بين النحاه - فتدبر.

(قوله : ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعه إلخ) أى : وهى كمال الانقطاع بلا إيهام وكمال الاتصال وشبه الأول وشبه الثانى (قوله : شرع فى بيان الحالتين إلخ) وهما

۱- الذاريات : ۴۸.

(وأما الوصل لـدفع الإيهام فكقولهم : لا ، وأيدك الله) فقولهم : [لا] رد لكلام سابق ؛ كما إذا قيل : هل الأمر كذلك؟ فيقال : لا ؛ أى : ليس الأمر كذلك ؛ فهذه جمله إخباريه ، وأيدك الله جمله إنشائيه دعائيه. فبينهما كمال الانقطاع ، لكن عطفت عليها لأن ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد ، مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد ، ...

******

كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين (قوله : وأما الوصل) أى : الـذى يجب مع كمال الانقطاع (وقوله : لدفع الإيهام) أى : لأجـل دفع إيهام السامع خلاف مراد المتكلم لو لم يعطف هـذا وكان المناسب لكلامه سابقا أن يقول : وأما كمال الانقطاع مع الإيهام الـذى يجب فيه الوصل لـدفع الإيهام فهو كقولهم إلـخ (قوله : فكقولهم) أى : فى المحاورات عنـد قصد النفى لشـىء تقـدم مع الـدعاء للمخاطب بالتأييـد (قوله : لا وأيدك الله) ذكر صاحب المغرب أن أبا بكر الصديق – رضـى الله عنه – مر برجل فى يده ثوب فقال له الصديق : أتبيع هذا؟ فقال : لا يرحمك الله ، فقال له الصديق : لا تقل هكذا ، قل : لا ويرحمك الله ، واعلم أن دفع الإيهام لا يتوقف على خصوص العطف ، بل لو سـكت بعـد قوله : لا أو تكلم بما يدفع الاتصال ، ثم قال : رحمك الله أو أيـدك الله من غير عطف لكان الكلام خاليا عن الإيهام وقد فصل بعض القراء بين عوجا وقيما دفعا لتوهم أن قيما صـفه لعوجا ، وحينئذ فوجوب الوصل مع كمال الانقطاع مع الإيهام بالنسبه للفصل مع الاتصال – فتأمل.

(قوله : هل الأمر كذلك) أى : هل أسأت إلى فلان أو هل الأمر كما زعم فلان (قوله : فيقال لا) أى : ما أسأت إلى فلان أو ليس الأمر كما زعم فلان.

(قوله : فهذه) أى جمله ليس الأمر كذلك التى تضمنتها لا (قوله : دعائيه) أى : بالتأييد للمخاطب (قوله : لكن عطفت عليها إلخ) هـذا تصـريح بأن الواو المذكوره عاطفه لا زائده لدفع الإيهام وليست استئنافيه كما قيل ، لكونها فى الأصل للعطف فلا يصار إلى خلافـه إلا عنـد الضـروره ، ولعل ذلك القائل ارتكب ذلك هربا من لزوم عطف الإنشاء على الإخبار ، وفى الفنرى : يحكى عن الصاحب بن عباد أنه قال هذه الواو أحسن من واوات الأصداغ على خدود الملاح (قوله : لأن ترك العطف إلخ) قيل :

فأينما وقع هـذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضـمون قولهم : [لا] ، وبعضـهم لما لم يقف على المعطوف عليه فى هذا الكلام نقل عن الثعـالبى حكـايه مشـتمله على قـوله : قلت : لاـ ، وأيـدك الله. وزعم أن قـوله : [وأيـدك الله] عطـف على قوله : [قلت] ، ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول ، وأنه لو لم يحك الحكايه فحينما قال للمخاطب : [لا ، وأيدك الله] فلا بد له من معطوف عليه.

******

إن هـذا الوهم بعـد إيراد العـاطف بـاق ؛ لأـنه يجوز أن يكون للعطف على المنفى لاـ على النفى ، وإذا كان العطف على المنفى كانت لا مسلطه على المعطوف ، والجواب أن العطف على المنفى المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب إليه الوهم (قوله : فأينما) أين شرطيه جوابها قوله : فالمعطوف إلخ أى : فأى محل وقع فيه هذا الكلام أى : مثل هذا الكلام مما جمع فيه بين لا التى لرد كلام سابق ، وجمله دعائيه نحو : لا ونصـرك الله أو لا ورحمك الله أو لا وأصلحك الله ، فالمعطوف عليه هو مضمون قوله : لا أى : ما تضـمنه لا من الجمله ، (وقوله : فأينما إلـخ) تفريع على قوله : لكن عطفت عليها وأتى الشارح بهـذا التعميم توطئه للرد على البعض الآتى (قوله : وبعضهم) هو الشارح الزوزنى (قوله : فى هذا الكلام) أى : لا وأيدك الله وما ماثله (قوله : وزعم) أى : ذلـك البعض وهو عطف على نقـل (قوله : عطف على قوله قلت) أى : لاـ على مضـمون قوله : لا (قوله : ولم يعرف) أى : ذلك القائـل وهـذه جمله حـاليه من فاعـل نقـل ، (وقوله : أنه) أى : الحـال والشـأن (وقوله : لو كـان) أى : قوله وأيـدك الله ، (وقوله : وكـذلك) أى : معطوفـا على قلت (قـوله : لم يـدخل الـدعاء تحت القـول) أى : وهو خلاـف المقصود من هـذا الـتركيب ، فـإن المقصـود منه باعتبـار الاسـتعمال العرفى والقصـد الغـالبى أنه من جمله المقـول ، وأن المعنى قلت لاـ وقلت : أيـدك الله ، وهـذا يقتضـى عطف أيدك الله على مضـمون لا لا على مضـمون قلت : وليس المعنى قلت لا فيما مضـى ، ثم أنشأ الآن يقول : أيدك الله كمـا هو مقتضـى عطفه على نفس قلت ؛ لأـن العطف عليه يقتضـى خروجه عن القول وأنه غير محكى به كمـا لا يخفى ؛ لأن هـذا المعنى وإن أمكن لا يقصد عرفا (قوله : وأنه لو لم يحك الحكايه) عطف على أنه لو كان أى : ولم يعرف ذلك البعض أن الثعالبى لو لم يحك الحكايه أى : لو لم يصرح بالقول ، فالمراد بالحكايه قلت ، (وقوله : فحينما قال إلخ) الفاء

(وأما للتوسط) عطف على قوله : [أما الوصل لدفع الإيهام] ؛ أى : وأما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال ، وقد صحف بعضهم [أما] بفتح الهمزه [إما] بكسر الهمزه ؛ فركب متن عمياء وخبط خبط عشواء (فإذا اتفقتا) أى : الجملتان (خبرا أو إنشاء ؛ ...

******

زائده ، وحين ظرف لقوله لا بد ، وما مصدريه ، (وقوله : فلا بد) جواب لو ، والفاء فيه زائده أى : ولم يعرف ذلك البعض أن الثعالبى لو لم يصرح بالقول لا بد من معطوف عليه حين قوله للمخاطب : لا وأيدك الله ، ولم يوجد معطوف عليه ووجود العطف من غير معطوف عليه باطل ، فبطل كلامه وتعين كون المعطوف عليه مضمون لا سواء صرح قبلها بالحكايه أو لا وهو المطلوب ، والحاصل أن قوله : وأنه لو لم يحك إلخ : اعتراض ثان على ذلك القائل ، وحاصله أن الذى ذكره من العطف على قلت إنما يتأتى فى خصوص تلك الحكايه ، وأما إذا قلت لا وأيدك الله من غير قلت احتاج الأمر للمعطوف عليه ولم يوجد معطوف عليه ووجود العطف بدون معطوف عليه باطل ، ولا يقال : يقدر قلت معطوفا عليها ؛ لأن العطف على المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب إليه الوهم - فتأمل - قرره شيخنا العلامه العدوى (قوله : وأما للتوسط) الجار والمجرور متعلق بالوصل محذوفا والوصل مبتدأ ، وإذا - فى قوله : فإذا اتفقتا - خبره ، وأصل الكلام ، وأما الوصل لأجل التوسط فيتحقق بين الجملتين إذا اتفقتا إلخ ، والفاء فى جواب الشرط داخله فى المعنى على الجمله لكنها زحلقت عن المبتدأ إلى الخبر كما فى أما زيد فقائم ، والجمله عطف على جمله ، وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم (قوله : لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال) وذلك بألّا يكون بين الجملتين أحد الكمالين ولا شبه أحدهما (قوله : وقد صحف بعضهم) وهو الشارح الزوزنى ، (وقوله : أما بفتح الهمزه) مفعول صحف ، (وقوله : بكسر) متعلق بصحف ، وفى بعض النسخ : وقد صحفه بعضهم إما بالكسر والضمير وعليها ، فالمعنى وقد صحف بعضهم هذا اللفظ إما بالكسر وفى ضبط بفتح ، أما على هذه النسخه وعليه فأما بدل من الضمير (قوله : فركب) أى : فصار مثل من ركب متن أى : ظهر ، (وقوله : عمياء) أى : ناقه عمياء ، وخبط خبط عشواء أى : خبط خبطا كخبط ناقه عشواء أى : ضعيفه البصر أو لا تبصر ليلا ، والمراد أنه وقع

لفظا ومعنى ، أو معنى فقط بجامع) أى : بأن يكون بينهما جامع بدلاله ما سبق من أنه إذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع ، ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو إنشاء ، لفظا ومعنى - قسمان ؛ لأنهما إما إنشائيتان ، أو خبريتان ، والمتفقتان معنى فقط سته أقسام ؛ لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى : ...

******

فى خبط عظيم من جهه اللفظ ومن جهه المعنى ، أما من جهه اللفظ : فلأن قراءته بالكسر تحوج إلى تقدير إما فى المعطوف عليه قبلها - كما اعترف هو بذلك ؛ لأن إما العاطفه لا بد أن يتقدمها إما فى المعطوف عليه فيصير تقدير الكلام هكذا ، وأما الوصل فإما لدفع الإيهام وإما للتوسط ويرد عليه أن حذف إما من المعطوف عليه لا يجوز فى السعه حتى يقال : إنها مقدره قبل قوله : لدفع الإيهام ، ويرد عليه أيضا أن الفاء فى قوله : فكقولهم ، وفى قوله : فإن اتفقتا تكون ضائعه ، وتبقى إذا بلا جواب فى قوله : فإذا اتفقتا إن كانت شرطيه أو بلا متعلق ظاهر إن كانت لمجرد الظرفيه ، فإذا أجاب بجعل الفاء فى قوله : فكقولهم مؤخره عن تقديم ، وأنها داخله فى الأصل على إما المحذوفه الداخله على لدفع فزحلقت وأدخلت على كقولهم وبتقدير الجواب أو متعلق الظرف كان ذلك تعسفا لما فيه من الحذف والعجرفه على ما لا يخفى مع عدم الحاجه لذلك ، وأما من جهه المعنى فلأنه قد علم من قول المصنف سابقا فى مقام تعداد الصور إجمالا ، وإلا فالوصل أن الوصل يجب فى صوره كمال الانقطاع مع الإيهام وفى صوره التوسط بين الكمالين ، وحينئذ فيجب أن يجعل ما هنا تفصيلا للصورتين المذكورتين اللتين يجب فيهما الوصل وهو ما يقتضيه فتح أما إذ المعنى وأما الوصل الذى يجب مع كمال الانقطاع مع الإيهام لأجل دفع الإيهام فكقولهم إلخ ، وأما الوصل الذى يجب لأجل توسط الجملتين بين الكمالين ففيما إذا اتفقتا إلخ ولو كسرت إما لكان ما هنا عين ما تقدم ؛ لأن المعنى ، وأما الوصل الواجب فإما لدفع الإيهام ، وإما للتوسط فيكون مكررا مع ما سبق ولا داعى لذلك التكرار - هذا محصل ما ذكره العلامه عبد الحكيم مع بعض تصرف.

(قوله : لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبر أو إنشاء وكذا قوله : أو معنى فقط (قوله : بجامع) أى : مع تحقق جامع بينهما أى : فى ذلك الاتفاق بأنواعه (قوله : من أنه إذا لم يكن جامع) أى : والحال أنهما اتفقا خبرا لفظا ومعنى أو اتفقا إنشاء كذلك

فاللفظان إما خبران ، أو الأولى خبر ، والثانيه إنشاء ، أو بالعكس ، وإن كانتا خبريتين معنى : فاللفظان إما إنشاءان ، أو الأولى إنشاء ، والثانيه خبر ، أو بالعكس ، فالمجموع ثمانيه أقسام ، والمصنف أورد للقسمين الأولين مثاليهما : (كقوله تعالى : (يُخادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خادِعُهُمْ)(۱) وقوله تعالى : (إِنَّ الْأَبْرارَ لَفِي نَعِيمٍ. وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ)(۲)) فى الخبريتين لفظا ومعنى إلا أنهما فى المثال الثانى متناسبتان فى الاسميه بخلاف الأول ...

******

(قوله : فاللفظان إما خبران) نحو تذهب إلى فلان وتكرمه (قوله : فاللفظان إما إنشاءان) نحو : ألم أقل لك كذا وكذا ولم أعطك أى : قلت لك وأعطيتك (قوله : ثمانيه أقسام) أى : وكلها من باب التوسط (قوله : أورد للقسمين الأولين) أعنى : الجملتين المتفقتين خبرا لفظا ومعنى ، والجملتين المتفقتين إنشاء لفظا ومعنى.

(قوله : (يُخادِعُونَ اللهَ)) أى : بإظهار خلاف ما يبطنون ، (وقوله : (وَهُوَ خادِعُهُمْ)) أى : مجازيهم على خداعهم ، فالجملتان خبريتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتحاد المسندين ؛ لأنهما معا من المخادعه وكون المسند إليهما أحدهما مخادع والآخر مخادع ، فبينهما شبه التضايف أو شبه التضاد لما تشعر به المخادعه من العداوه ، وأورد على المصنف أن هذه آيه سوره النساء ، فالجمله لها محل من الإعراب ؛ لأنها خبر إن من قوله تعالى : (إِنَّ الْمُنافِقِينَ يُخادِعُونَ اللهَ) إلخ وليست آيه البقره ؛ لأنه ليس فيها وهو خادعهم ، والكلام الآن فيما لا محل له من الإعراب ، وأجيب بأن القصد بيان التوسط بين الكمالين بقطع النظر عن كون الجمله لها محل من الإعراب أو لا (قوله : (إِنَّ الْأَبْرارَ) إلخ) أى : فالجملتان خبريتان لفظا ومعنى ، والجامع بينهما التضاد بين المسندين والمسند إليهما ؛ لأن الأبرار ضد الفجار والكون فى النعيم ضد الكون فى الجحيم (قوله : بخلاف الأول) أى : فإن الجمله الأولى فيه فعليه والثانيه جمله اسميه ، (وقوله : إلا أنهما إلخ) بيان لنكته تعداد المثال مع كون الجملتين فى كل منهما خبريه لفظا ومعنى (قوله : (كُلُوا

۱- النساء : ۱۴۲.

۲- الانفطار : ۱۳ ، ۱۴.

(وقوله تعالى : (كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا)(١)) فى الإنشائيتين لفظا ومعنى ، وأورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا إشاره إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه السته ، وأعاد فيه لفظ [الكاف] تنبيها على أنه مثال للاتفاق معنى فقط ، فقال :

******

وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا) أى : فقوله و" اشربوا ولا تسرفوا" جملتان إنشائيتان لفظا ومعنى معطوفتان على مثلهما والجامع بينهما اتحاد المسند إليه فى كلها وهى الواو التى هى ضمير المخاطبين وتناسب المسند فيها وهو الأمر بالأكل والشرب وعدم الإسراف لما بين هذه الثلاثه من التقارب فى الخيال ؛ لأن الإنسان إذا تخيل الأكل تخيل الشرب لتلازمهما عاده ، وإذا حضرا فى خياله تخيل مضره الإسراف (قوله : وأورد) أى : المصنف (قوله : إشاره) أى : حال كونه مشيرا إلى أنه يمكن تطبيقه إلخ ، ووجه الإشاره من قوله : وتحسنون بمعنى أحسنوا أو وأحسنوا ولا يصح جعل قوله : إشاره مفعولا لأجله عله لقوله : أورد ، إذ لا معنى لذلك إلا لو كانت الأقسام اثنين وأورد منها مثالا واحدا - تأمل ذلك - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : على قسمين من أقسامه السته) الأقسام السته هى السابقه فى قول الشارح والمتفقتان معنى فقط سته إلخ ، والمراد بالقسمين اللذين يمكن تطبيق المثال عليهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا إنشائيتين معنى ، أو تكونا إنشائيتين معنى ، والأولى خبريه فى اللفظ والثانيه إنشائيه فيه ، وبقى على المصنف أمثله الأربعه تمام السته فمثال ما إذا كانتا إنشائيتين معنى ، والأولى إنشائيه لفظا دون الثانيه : قم الليل وأنت تصوم النهار ، ومثال الخبريتين معنى مع كونهما معا إنشائيتين لفظا : ألم آمرك بالتقوى ، وألم آمرك بترك الظلم ، ومثال الخبريتين معنى مع كون الأولى خبريه لفظا والثانيه إنشائيه لفظا : أمرتك بالتقوى ، وألم آمرك بترك الظلم ، ومثال الخبريتين معنى مع كون الأولى إنشائيه لفظا والثانيه خبريه لفظا قوله تعالى : (أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثاقُ الْكِتابِ أَنْ لا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا ما فِيهِ)(٢) فإن درسوا عطف على قوله : ألم

١- الأعراف : ٣١.

٢- الأعراف : ١٦٩.

(وكقوله تعالى : (وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَ بَنِى إِسْرائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً وَذِى الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً)(۱)) فعطف (قُولُوا) على (لا تَعْبُدُونَ) مع اختلافهما لفظا ؛ لكونهما إنشائيتين معنى ؛ ...

******

يؤخذ وهو وإن كان إنشاء بوجود الاستفهام ، إلا أنه فى تأويل الخبر وهو أخذه عليهم ميثاق الكتاب ؛ لأن الاستفهام للإنكار - تأمل.

(قوله : وإذا أخذنا ميثاق إلخ) إذ ظرف لمحذوف معطوف على ما قبله أى : واذكر إذ أخذنا ، (وقوله : لا تعبدون إلا الله) أى : قائلين لهم لا تعبدون ، وفيه أن الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وقد تقدم ما يؤخذ منه الجواب ، أو أن أخذ الميثاق كالقسم والمعنى واذكر وقت قسمنا على بنى إسرائيل وهذا جوابه ، وحينئذ فلا اعتراض ، ثم إنه على الاحتمال الأول فى قوله : لا تعبدون التفات إن قرئ الفعل بالياء التحتيه ، وإن قرئ بالتاء الفوقيه فلا التفات ، وعلى الثانى بالعكس (قوله : وبالوالدين) متعلق بالفعل المقدر العامل فى المصدر ، ومحل الشاهد من نقل الآيه قوله : وبالوالدين إحسانا ؛ لأنه المحتمل للقسمين ، وأما قوله : وقولوا فليس محتملا إلا لوجه واحد ، وحاصل ما ذكره الشارح فى هذه الآيه أن جمله وقولوا عطف على جمله لا تعبدون لاتحادهما فى الإنشائيه معنى وإن اختلفتا لفظا ؛ لأن الأولى خبريه والثانيه إنشائيه ، وأما جمله وبالوالدين فإن قدر الفعل العامل فى المصدر خبرا بمعنى الطلب كانت تلك الجمله عطفا على جمله لا تعبدون ، والجملتان إنشائيتان فى المعنى خبريتان لفظا وإن قدر الفعل العامل فى المصدر طلبا كانت تلك الجمله عطفا على جمله لا تعبدون والأولى خبريه لفظا إنشائيه معنى والثانيه إنشائيه لفظا ومعنى (قوله : فعطف قولوا على لا تعبدون إلخ) أى : والجامع بين هذه الجمل باعتبار المسند إليه واضح لاتحاده فيها وباعتبار المسندات ، فالاتحاد كذلك ؛ لأن كلا من تخصيص الله بالعباده والإحسان للوالدين والقول الحسن للناس عباده مأمور بها وأخذ الميثاق عليها ، فإن قلت لم لا يجوز أن يكون قولوا عطفا على الفعل المقدر أى : تحسنون أو أحسنوا فيكون العطف على الاحتمال الأول من عطف

۱- البقره : ۸۳.

لأن قوله : (لا تَعْبُدُونَ) إخبار فى معنى الإنشاء (أى : لا تعبدوا) وقوله (وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً) لا بد له من فعل ، فإما أن يقدر خبرا فى معنى الطلب ؛ أى (وتحسنون ؛ بمعنى : أحسنوا) فتكون الجملتان خبرا لفظا ، إنشاء معنى ، وفائده تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الإنشاء : إما لفظا : فالملاءمه مع قوله : (لا تَعْبُدُونَ) وإما معنى : فالمبالغه باعتبار أن المخاطب كأنه سارع إلى الامتثال فهو يخبر عنه ؛ كما تقول : تذهب إلى فلان تقول له : كذا - تريد الأمر - أى : اذهب إلى فلان فقل له : كذا ؛ وهو أبلغ من الصريح.

******

الإنشائيه لفظا ومعنى على الإنشائيه معنى الخبريه لفظا ، وعلى الاحتمال الثانى من عطف الإنشائيه لفظا ومعنى على مثلها ، وحينئذ فيكون وقولوا محتملا لقسمين كالذى قبله قلت هذا ، وإن كان جائزا فى نفسه بناء على أن المعطوفات إذا تكررت يكون كل منها معطوفا على ما قبله وهو أحد قولين ، لكن الشارح لم يقل به ؛ لأن الجمهور من النحاه على خلافه ، حيث كان العطف بحرف غير مرتب (قوله : لأن قوله لا تعبدون إخبار فى معنى الإنشاء) وذلك لأن أخذ الميثاق يقتضى الأمر والنهى ، فإذا وقع بعده خبر أول بالأمر أو بالنهى كما هنا أى : لا تعبدوا غير الله وكل منهما إنشاء.

(قوله : لا بد له من فعل) لأن قوله : وبالوالدين معمول لا بد له من عامل يعمل فى محصله النصب والأصل فيه أن يكون فعلا (قوله : فإما أن يقدر خبرا فى معنى الطلب) أى : بقرينه المعطوف عليه وهو قوله : لا تعبدون (قوله : فتكون الجملتان إلخ) أى : وهما قوله : لا تعبدون إلا الله ، وقوله : وتحسنون المقدر (قوله : وفائده تقدير الخبر) هو مبتدأ محذوف الخبر أى : ظاهره لفظا ومعنى ، أما لفظا إلخ (قوله : فالملاءمه) أى : المناسبه بينه وبين قوله : لا تعبدون من جهه أن كلا خبر مراد منه الطلب (قوله : كأنه سارع إلخ) إن قلت ما ذكره إنما يصح لو كان الإخبار بلفظ الماضى - قلت : وكذلك بالحال - أفاده عبد الحكيم.

(قوله : فهو) أى : المتكلم يخبر عنه أى : عن المأمور به المفهوم من الامتثال (قوله : تريد الأمر) أى : تريد بلفظ تذهب (قوله : وهو) أى : التعبير بالخبر مكان الأمر أبلغ من الصريح أى : أبلغ من صريح الأمر ويقاس عليه ما يقال إن التعبير بالخبر مكان

(أو) يقدر من أول الأمر صريح الطلب على ما هو الظاهر ؛ أى : (وأحسنوا) بالوالدين إحسانا ؛ فتكونان إنشائيتين معنى ؛ إذ لفظ الأولى إخبار ، ولفظ الثانيه إنشاء. (والجامع بينهما) أى : بين الجملتين (يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما ، ...

******

النهى كما هنا أبلغ من صريح النهى وإنما كان الخبر المذكور أبلغ لإفادته المبالغه بالاعتبار المذكور (قوله : أو يقدر) عطف على يقدر فى قوله سابقا : فإما أن يقدر خبرا ، (وقوله : صريح الطلب) أى : من أول الأمر ، والقرينه على ذلك التقدير قوله : بعد وقولوا للناس حسنا ، والحاصل أن تقدير تحسنون فيه مشاكله فى اللفظ لما قبله ومبالغه باعتبار الإشاره إلى سرعه الامتثال ، وتقدير أحسنوا فيه مشاكله لما بعده وفيه إضمار فقط ، بخلاف إضمار تحسنون فإنه مجاز فى التعبير عن أحسنوا ، فلكل من التقديرين مرجحان ، وظاهر كلام المتن أن التقدير الأول أولى وقوه كلام الشارح تدل عليه أيضا ؛ لأن المصنف قدمه واعتنى الشارح بتوجيهه وبينه أتم بيان (قوله : على ما هو الظاهر) أى : لأن الأصل فى الطلب أن يكون بصيغته الصريحه لا يقال وبقرينه ، وقولوا : لأنا نقول يعارضها قرينه لا تعبدون (قوله : فتكونان) أى : لا تعبدون وأحسنوا ، والصواب فتكونا ؛ لأنه منصوب عطفا على يقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق ونصب ما هو من الأفعال الخمسه بحذف النون ، اللهم إلا أن يجعل مستأنفا أى : إذا تقرر ذلك فتكونان إلخ ، وإن كان فيه تكلف (قوله : إذ لفظ الأولى إخبار) عله لمحذوف أى : لا لفظا ؛ لأن لفظ الأولى إلخ ، وفى نسخه مع أن لفظ الأولى أى : والحال أن لفظ الأولى وهى لا تعبدون إخبار ، (وقوله : ولفظ الثانيه) أى : وهى قوله : وأحسنوا.

(قوله : والجامع بينهما) أى : والوصف الذى يقتضى الجمع بينهما ، بحيث يكون مقربا لهما.

(قوله : أى بين الجملتين) أى : سواء كان لهما محل من الإعراب أو لا ، (وقوله : يجب أن يكون باعتبار) أى : يجب أن يكون محققا باعتبار المسند إليهما أى : بالنسبه إلى اللذين أسند إليهما فى الجملتين اتحدا أو تغايرا فضمير التثنيه عائد على أل الموصوله

والمسندين جميعا) أى : باعتبار المسند إليه فى الجمله الأولى ، والمسند إليه فى الثانيه ، وكذا المسند فى الأولى ، والمسند فى الثانيه (نحو : يشعر زيد ويكتب) للمناسبه الظاهره بين الشعر والكتابه ، وتقارنهما فى خيال أصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع) لتضاد الإعطاء والمنع ؛ ...

******

باعتبار المعنى (قوله : والمسندين) أى : وباعتبار اللذين أسندا فى الجملتين اتحدا أو تغايرا (قوله : جميعا) راجع للمسند إليهما وللمسندين ، فلا بد من المناسبه بين الأمرين أو الاتحاد فيهما فلو وجدت مناسبه بين المسندين فقط ، أو المسند إليهما فقط ، أو اتحاد بين المسندين أو المسند إليهما فقط فلا يكفى (قوله : أى باعتبار إلخ) أى : لا باعتبار المسند إليهما فقط ولا باعتبار المسندين فقط ولا باعتبار المسند فى الأولى والمسند إليه فى الثانيه ، ولا باعتبار العكس أى : المسند إليه فى الأولى والمسند فى الثانيه ، ثم إن ظاهر المصنف والشارح الاكتفاء بوجود الجامع بين المسند إليهما والمسندين فى الجملتين ، وأنه لا عبره بالجامع باعتبار المتعلقات ولعله كذلك إن لم يكن القيد مقصودا بالذات فى الجملتين فانظره (قوله : يشعر زيد) بفتح عينه وضمها (قوله : للمناسبه إلخ) أى : مع اتحاد المسند إليهما كما يأتى وهو متعلق بمحذوف أى : فالعطف صحيح للمناسبه الظاهره (قوله : بين الشعر والكتابه) أى : اللذين هما مسندان والمناسبه بينهما من جهه أن كلا منهما تأليف كلام على وجه مخصوص ؛ وذلك لأن النظم تأليف كلام موزون والكتابه تأليف كلام نثر ؛ لأن الكتابه إذا قوبلت بالشعر فمعناها تأليف الكلام النثر ، وعلى هذا فبين الكتابه والشعر تماثل لا يفارقهما فى الحقيقه وإن اختلفا بالعوارض كالنظميه والنثريه ، وحينئذ فالجامع بينهما عقلى كما يأتى - تأمل.

(قوله : وتقارنهما إلخ) هذا جامع آخر غير الأول ، وذلك لأن التقارن المذكور جامع خيالى كما يأتى ، والجامع بين المسند إليهما فى الجملتين عقلى لا غير وهو الاتحاد ، وأما بين المسندين فيهما فيصح أن يعتبر أنه التماثل فيكون عقليا ، ويصح أن يعتبر أنه التقارن فى خيال أصحابهما فيكون خياليا - فتأمل.

(قوله : أصحابهما) وهم الأدباء الذين يعانون النظم والنثر (قوله : لتضاد إلخ) أى : فالعطف صحيح لتضاد العطاء والمنع أى : لتناسبهما بحكم التضاد ، وعلى هذا فالجامع

هـذا عند اتحاد المسـند إليهما ، وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسـبهما ؛ كما أشار إليه بقوله : (وزيد شاعر وعمرو كاتب ، وزيد طويل وعمرو قصـير ؛ لمناسـبه بينهما) أى : بين زيـد وعمرو ؛ كالأخوه ، أو الصـداقه ، أو العداوه ، أو نحو ذلك. وبالجمله يجب أن يكون أحـدهما بسـبب من الآـخر ، وملابسـا له ملابسه لها نوع اختصاص (بخلاف : زيـد كاتب ، وعمرو شاعر بـدونها) أى : بدون المناسبه بين زيد وعمرو ،

******

بين المسـندين وهمى لمـا يـأتى من أن التضـاد أمر بسـببه يحتـال الوهم فى اجتمـاع الأمرين المتضادين عنـد المفكره ، وفى قوله لتضـاد الإعطـاء والمنع نظر ، إذ ليس بينهما تقابل التضاد بل تقابل العـدم والملكه ، اللهم إلا أن يكون مراده التضاد اللغوى أعنى مطلق التنـافى – قـاله يس ، وكـأنه مبنى على أن المنع عـدم الإعطاء والظاهر أنه كف النفس عن الإعطاء فهو أمر ثبوتى ، وحينئذ فالتضاد بينهما ظاهر ولا اعتراض (قوله : هذا) أى : ما سـبق من المثالين (قوله : عند اتحاد المسـند إليهما) أى : والاتحاد مناسـبه ، بل أتم مناسبه لأنه جامع عقلى.

(قوله : فلاـ بـد من تناسـبهما) أى : أن يكون بينهما مناسـبه وعلاقه خاصه ، ولا يكفى كونهما إنسانين أو قائمين أو قاعـدين مثلا على مـا يـأتى ، والحاصـل أنه إذا اتحـد المسـند إليه فيهمـا كما فى المثالين السابقين لم يطلب جامع آخر غير ذلك الاتحاد ، بل ذلك الاتحاد هو الجامع وإن لم يتحـدا ، فلا بد من مناسـبه خاصه بينهما ، ولا تكفى المناسـبه العامه (قوله : لمناسـبه بينهما إلخ) متعلق بمحـذوف أى : فـالعطف فيهمـا صـحيح لمناسـبه أى : عنـد تحقق مناسـبه خـاصه بينهمـا معتبره فى المقـام ، ولم ينبه على المناسـبه بين المسـندين فى هـذين المثالين للعلم بها مما تقـدم (قوله : أو نحو ذلك) كاشتراكهما فى تجاره أو اتصافهما بعلم أو شجـاعه أو إمـاره (قوله : وبـالجمله) أى : وأقول قولاـ ملتبسـا بـالجمله أى : بالإجمـال أى : وأقول قولاـ مجملاـ (قوله : أن يكون أحدهما) أى : أحد الأمرين المسـند إليهما المتغايرين (قوله : بسـبب من الآخر) متعلق بمحذوف أى : مرتبطا ومتعلقا بشىء ناشئ من الآـخر فمن ابتـدائيه وفى بعض النسـخ أن يكـون أحـدهما مناسـبا للآـخر (قـوله : وملابسـا له) عطـف تفسـير (قوله : لهـا نوع اختصاص) أى : وأما مطلق المناسبه فى

فإنه لا يصح وإن اتحد المسندان ؛ ولهذا حكموا بامتناع نحو : خفى ضيق ، وخاتمى ضيق (وبخلاف : زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) أى : سواء كان بين زيد وعمرو مناسبه ، أو لم يكن ؛ لعدم تناسب الشعر وطول القامه.

(السكاكى) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ...

******

شىء كالجزئيه والحيوانيه والإنسانيه فلا يكفى (قوله : فإنه) أى : هذا التركيب أى : نحو هذا التركيب لأجل قوله : وإن اتحدا إلخ ، (وقوله : وإن اتحد) أى : إذا لم يتحد المسندان كما فى المثال ، وإن اتحدا كما فى خاتمى ضيق وخفّى ضيق.

(قوله : ولهذا حكموا إلخ) أى : ولعدم المناسبه الخاصه المشترطه عند التغاير حكموا بامتناع إلخ ؛ لأنه لا مناسبه خاصه بين المسند إليهما وهما الخف والخاتم ، ولا عبره بمناسبه كونهما معا ملبوسين لبعدها ما لم يوجد بينهما تقارن فى الخيال لأجل ذلك أو لغيره ، أو يكن المقام مقام ذكر الأشياء المتفقه فى الضيق من حيث هى أشياء ضيقه وإلا جاز العطف ؛ لأن المعنى حينئذ هذا الأمر ضيق وذاك الأمر ضيق ، فقد عاد الأمر إلى اتحاد الركنين - كذا فى ابن يعقوب ، وفى عبد الحكيم : أن محل منع العطف فى خفّى ضيق ، وخاتمى ضيق إذا كان المقام مقام الاشتغال بذكر الخواتم ، أما إذا كان المقام مقام بيان أحوال الأمور التى تتعلق بالشخص فإنه يصح العطف بأن تقول كمى واسع ، وداري واسعه ، وخاتمى ضيق ، وخفّى ضيق ، وغلامى آبق - اه.

(قوله : مطلقا) أى : فإن العطف لا يصح فيه مطلقا.

(وقوله : أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبه) أى : كصداقه أو عداوه (قوله : لعدم تناسب الشعر إلخ) عله لعدم صحه العطف مطلقا ، وحاصله أنه على فرض وجود المناسبه بين زيد وعمرو فهى مفقوده بين المسندين أعنى : الشعر وطول القامه ، فالمناسبه معدومه : إما من جهه أو من جهتين (قوله : السكاكى ذكر إلخ) حاصله أن السكاكى قسم الجامع إلى عقلى ووهمى وخيالى ، ونقل المصنف كلامه مغيرا لعبارته قصدا لإخلاصها ، فلزم المصنف من الفساد على ذلك التعبير الذى عبر به ما سيظهر لك فى الشارح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف (قوله : أن يكون بين الجملتين) أى : من

ما يجمعهما عند القوه المفكره جمعا من جهه العقل ؛ وهو الجامع العقلى ، أو من جهه الوهم ؛ وهو الجامع الوهمى ، أو من جهه الخيال ؛ وهو الجامع الخيالى.

والمراد بالعقل : القوه ...

******

حيث أجزاؤهما لا من حيث ذاتهما كما هو ظاهره ، (وقوله : عند القوه المفكره) أى : فيها فهى عنديه مجازيه ، وإنما كان الجمع فى المفكره ؛ لأن الجمع من باب التركيب وهو شأنها (قوله : ما يجمعهما) أى : جامع يجمعهما كالاتحاد والتماثل والتضايف (قوله : جمعا من جهه العقل) أى : جمعا ناشئا من جهته وذلك بأن يتحيل العقل بسبب ذلك الجامع على جمعهما فى المفكره (قوله : وهو) أى : ذلك الجامع الذى يجمع العقل بين الجملتين بسببه فى القوه المفكره الجامع العقلى أى : وليس المراد به ما يدركه العقل من المعانى الكليه (قوله : أو من جهه الوهم) عطف على قوله : من جهه العقل ، فالجامع الوهمى عباره عن أمر يجمع بين الشيئين فى القوه المفكره جمعا ناشئا من جهه الوهم ، وذلك بأن يتخيل بسبب ذلك الجامع على جمعهما فى المفكره ، وذلك كشبه التماثل والتضاد على ما يأتى ، وليس المراد بالجامع الوهمى ما يدرك بالوهم من المعانى الجزئيه الموجوده فى المحسوسات على ما يأتى.

(قوله : أو من جهه الخيال) عطف على قوله : من جهه العقل ، فالجامع الخيالى عباره عن أمر يجمع بين الشيئين فى القوه المفكره جمعا ناشئا من جهه الخيال ؛ وذلك بأن يتحيل الخيال بسبب ذلك الأمر : كالاقتران فيه على الجمع بينهما فى القوه المفكره ، وليس المراد بالجامع مع الخيالى ما يجتمع فى الخيال من صور المحسوسات على ما يأتى (قوله : وهو الجامع الخيالى) لم يجر هنا على سنن ما قبله حيث نسب الجامع سابقا للقوه المدركه وهى الواهمه لا لخزانتها وهى الحافظه ، وهنا نسبه لخزانه القوه المدركه ؛ وذلك لأن الخيال خزانه للحس المشترك كما يأتى ، ولعل ذلك لاستثقال النسبه للحس المشترك حيث يقال : حسى أو لئلا يتوهم أن المراد الحس الظاهر : كالسمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله : والمراد إلخ) هذا شروع فى بيان القوى الباطنيه المدركه كما زعم الحكماء وهى أربعه القوه الواهمه ، والقوه العقليه ، وقوه الحس المشترك ، والقوه المفكره ، وحاصل القول فيها أن القوه العاقله على ما زعموا قوه قائمه بالنفس أو بالقلب

.....

******

تـدرک الکلیات والجزئیات المجرده عن عوارض الماده المعروضه للصور وعن الأبعاد : کالطول والعرض والعمق ؛ وذلک لأنها مجرده ولاـ یقوم بهـا إلا المجرد ، وزعموا أن لتلک القوه خزانه وهی العقل الفیاض المـدبر لفلک القمر لما بینهما من الارتباط ، فـإذا کنت ذاکرا لمعنی الإنسـان کـان ذلـک إدراکا للقوه العاقله ، فإذا غفلت عنه کان مخزونا فی العقل الفیاض ، ووجه تسـمیته بالفیـاض وارتبـاطه بـالقوه العـاقله إنهم یقولون : إن ذلـک العقـل هو المفیض للکون والفساد علی جمیع ما فوق کره الأرض من الحیوانـات والنباتـات والمعـادن وهو المعبر عنه بلسان الشـرع بجبریل – هکـذا زعموا – ویزعمون أیضا أن العقل الفیاض المـدبر لفلـک القمر ناشـئ عن عقـل الفلـک الـذی فوقه المـدبر له ، وهکـذا إلی آخر الأفلاک التسع وهی السـموات السـبع والکرسـی والعرش وهی عنـدهم حیه دراکه لهـا نفوس وعقول ، وهنـاک عقـل یسـمونه العقـل الأول وهو العقل الناشـئ بطریق التعلیل عن واجب الوجود وهو الذی أثر فی عقل الفلک الأعظم وهو العرش ، فالعقول عندهم عشره کلها مندرجه تحت مطلق عقل.

وأما الوهمیه فهی القوه المـدرکه للمعانی الجزئیه الموجوده بشـرط أن تکون تلک المـدرکات الجزئیه لا تتأتی إلی مـدرکها من طرق الحواس ، وذلـک کإدراک صـداقه زیـد وعـداوه بکر وإدراک الشاه إیـذاء الـذئب مثلا ، ولهـذا یقال : إن البهائم لها وهم تـدرک به کمـا أن لهـا حسـا ، ومحـل تلک القوه أول التجویف الآخر من الـدماغ من جهه القفا ، وذلک لأنهم یقولون : إن فی الدماغ تجاویف أی : بطونا ثلاثه إحداها فی مقدم الدماغ ، وأخری فی مؤخره ، وأخری فی وسـطه فیزعمون أن الوهم قائم بأول التجویف الآـخر ، ولتلک القوه الوهمیه خزانه تسـمی الـذاکره والحافظه قائمه بمؤخر تجویف الوهم ، فإذا أدرکت محبه زیـد أو عـداوه عمرو ، کـان ذلـک الإـدراک بـالقوه الواهمه ، فإذا غفلت عن ذلک کان مخزونا فی خزانتها وهی الحافظه ، فترجع تلک القوه إلیه عند المراجعه.

أمـا الحس المشترک فهو القوه التی تتـأدی أی : تصـل إلی الصور المحسوسه الجزئیه من الحواس الظـاهره فتـدرکها وهی قـائمه بأول التجویف الأول من الدماغ من جهه

.....

******

الجبهه ، ويعنون بالصور المدركه بهذه القوه ما يمكن إدراكه بالحواس الظاهره ، ولو كان مسموعا كصوره زيد المدركه بالبصر ، وكرائحه هذا الشيء المدركه بالشم ، وكحسن هذا الصوت أو قبحه المدرك بالسمع ، وحلاوه هذا العسل المدركه بالذوق ، ونعومه هذا الحرير المدركه باللمس ، ويعنون بالمعانى الجزئيه المدركه للوهم ما لا يمكن إدراكه بالحواس الظاهره : كالمحبه والعداوه والإيذاء وخزانه الحس المشترك الخيال وهو قوه قائمه بآخر تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك ، فإذا نظرت لزيد أدركت صورته بالبصر ، وتتأدى تلك الصوره للحس المشترك فيدركها ، فإذا ما غفلت عنها كانت مخزونه فى الخيال ليرجع الحس إليها عند مراجعتها ، وكذا يقال : فيما إذا ذقت عسلا مثلا ، أو لمست شيئا ، أو سمعت صوتا ، فالحواس الظاهره كالطريق الموصله إليه.

وأما المفكره : فهى قوه فى التجويف المتوسط بين الخزانتين تتصرف فى الصور الخياليه ، وفى المعانى الجزئيه الوهميه ، وفى المعانى الكافيه العقليه وهى دائما لا تسكن يقظه ولا مناما ، وإذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعانى ، فإن كان حكمها بواسطه العقل كان ذلك الحكم صوابا فى الغالب ، وذلك بأن تصرفها فى الأمور الكليه وإن كان حكمها بواسطه الوهم بأن كان تصرفها فى معان جزئيه أى : وبواسطه الخيال بأن كان تصرفها فى صور جزئيه كان ذلك الحكم كاذبا فى الغالب ، فالأول كالحكم على زيد بالإنسانيه ، والثانى : كالحكم على أن زيدا عدوه ، والثالث كالحكم بأن رأس الحمار ثابته على جثه الإنسان والعكس ، وكالحكم على الحبل المرقش بأنه ثعبان ولا ينتظم تصرفها ، بل تتصرف بها النفس كيف اتفق ، وعلى أى نظام أريد ؛ لأنها سلطان القوى فلها تصرف فى مدركاتها ، بل لها تسلط على مدركات العاقله فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها وهى إنما تسمى مفكره فى الحقيقه إذا تصرفت بواسطه العقل بأن كان تصرفها فى معان كليه ، أو تصرفت بواسطه العقل والوهم معا بأن كان تصرفها فى معان كليه وجزئيه وأما إن تصرفت بواسطه الوهم وحده بأن كان تصرفها

المدركه للكليات. وبالوهم : القوه المدركه للمعانى الجزئيه الموجوده فى المحسوسات ...

******

فى معان جزئيه ، أو بواسطه الخيال وحده بأن كان تصرفها فى صوره جزئيه ، أو بواسطتها خصت باسم المتخيله ، أو المتوهمه ، وهذه القوى أى : المفكره فى التجويف الوسط من الدماغ ، وليس فيه غيرها إذا لم يذكر لها خزانه ، بل خزانتها خزائن القوى الأخر فتأخذ صوره من الخيال وتحكم عليها بمعنى من المعانى التى فى الحافظه أو العكس ، وتأخذ صوره من الخيال وتحكم عليها بمعنى كلى من المعانى التى فى خزانه العقل وهكذا ، وقد تقرر بهذا أن فى الباطن سبعه أمور القوه العاقله وخزانتها ، والوهميه وخزانتها ، والحس المشترك وخزانته ، والمفكره ، وبهذه السبعه ينتظم أمر الإدراك ؛ وذلك لأن المفهوم المدرك : إما كلى أو جزئى ، والجزئى : إما صورى وهى المحسوسه بالحواس الخمس الظاهره ، وإما معان ولكل واحد من الأقسام الثلاثه مدرك وحافظ فمدرك الكلى هو العقل ، وحافظه المبدأ الفياض ، ومدرك الصور هو الحس المشترك ، وحافظها هو الخيال ومدرك المعانى هو الوهم ، وحافظها هو الذاكره ، ولا بد من قوه أخرى متصرفه وتسمى مفكره ومتخيله ، وهذا كله عند الحكماء ، واستدلوا على تعدد هذه القوى بأن الآفه إذا أصابت محل تلك القوى ذهب إدراكها المخصوص - ألا ترى لقله الحفظ بالحجامه فى القفا لضعف عصب محل القوه الوهميه ولفساد التصرف بفساد وسط الدماغ ، وأما أهل السنه : فلا يثبتون هذه القوى تحقيقا فيجوزون هذا التفصيل ، ما عدا العقل الفياض الذى جعلوه خزانه القوه العاقله ، ويجوز عندهم أن يكون المدرك قوه واحده ، وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام فهى من حيث حكمها بالأحكام الكاذبه ، وإدراك المعانى الجزئيه وهم ، ومن حيث إدراك الصور الظاهريه من الحواس حس مشترك وخيال ، ومن حيث التصرف الصادق وإدراك المعانى الكليه متعقله ، ومن حيث التصرف الكاذب متخيله ومتوهمه (قوله : المدركه للكليات) أى : بالذات ، وكذا يقال فى بقيه تعاريف القوى المذكوره بعد ، وإنما قلنا بالذات فى التعاريف ؛ لأن كلا من القوى المذكوره يدرك غير ما له بالواسطه كالعقل مثلا ، فإنه يدرك الجزئى بواسطه تجريده عن العوارض الجسمانيه والواهمه ،

من غير أن تتأدى إليها من طرق الحواس ؛ ...

******

فإنها تدرك صور المحسوسات بواسطه الحس المشترك ، وبهذا يندفع ما يقال : إذا قيل زيد إنسان ، فإما أن يكون الحاكم الحس المشترك فيرد عليه أنه إنما يدرك زيدا فقط ولا يدرك النسبه ولا المحمول الكلى - فكيف يصح الحكم منه؟ والحاكم يجب أن يدرك الطرفين ، وإما أن يكون الحاكم الواهمه فيرد عليه أنها لا تدرك الموضوع ولا المحمول ، فكيف تحكم؟ وإما أن يقال : الحاكم العقل - فيرد عليه أنه لا يدرك الموضوع ولا النسبه - فكيف يحكم؟ وحاصل الجواب : أنّا نختار الأخير - وهو أن الحاكم العقل ، وقولكم : إنه لا يدرك الموضوع ولا النسبه إن أريد أنه لا يدركهما أصلا لا بالذات ولا بالواسطه فهو ممنوع ، إذ الموضوع الجزئى يدركه بواسطه تجريده عن العوارض الجسمانيه والنسبه يدركها بواسطه الواهمه ، وإن أريد أنه لا يدركهما بالذات فمسلم ، لكن الحكم لا يتوقف على ذلك ، إذ المدار على كون الحاكم مدركا للطرفين ولو بالواسطه ، ويندفع أيضا ما يقال : إن المعانى الجزئيه نسب منتزعه من الصور فتعقلها متوقف على تعقل صور المحسوسات - فكيف تدركها الواهمه من غير إدراك الصور؟ وحاصل الدفع أن إدراكها للعداوه مثلا التى هى أمر جزئى يتأدى بغير طرق الحواس بذاتها وإدراكها للذئب - مثلا - الذى هو صوره يتأدى بواسطه الحواس الظاهره بواسطه الحس المشترك ؛ لأن القوى الباطنيه كالمراءى المتقابله ينعكس إلى كل ما ارتسم فى الأخرى ، هذا والموافق لما تقدم من أن الوهميه سلطان القوى ، وأن لها التصرف فى مدركاتها أن الحاكم إنما هو تلك القوه - هذا محصل ما فى شرح شيخنا الشيخ الملوى لألفيته ، وهو مبنى على أن تلك القوى حقيقه ، والذى صرح به بعض المحققين كالسيد فى حاشيه شرح المطالع أن المدرك للكليات والجزئيات - سواء كانت صورا أو معانى - إنما هو النفس الناطقه لكن بواسطه هذه القوى وأن نسبه الإدراك لهذه القوى كنسبه القطع إلى السكين فى يد صاحبه ، فإذا قيل لقوه من تلك القوى إنها مدركه لكذا ، فالمراد أنها آله لإدراكه ، وعلى هذا فلا يرد شىء من البحثين السابقين ، فإذا قلت زيد إنسان ، فالحاكم النفس وهى تدرك الجميع بآلات مختلفه (قوله : من غير أن تتأدى) أى :

كإدراك الشاه معنى فى الـذئب. وبالخيال : القوه التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك ؛ وهو القوه التى تتـأدى إليهـا صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهره. وبالمفكره : القوه التى من شأنها التفصـيل والتركيب بين الصور ...

******

تصـل إليهـا من طرق الحواس وهـذه زيـاده توضـيح ؛ لأـن المعـانى عبـاره عمـا يقابـل الصور ، والمتـأدى بـالحواس هو الصور ، فالمسـموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات داخله فى الصور لا فى المعانى ، وليس المراد بالصور خصوص المبصرات وبالمعانى ما عـداها حتى يـدخل فيها ما ذكر (قوله : كإدراك الشاه) أى : كقوه إدراك الشاه أى : كالقوه التى تدرك بها الشاه معنى فى الـذئب وهو الإيذاء والعداوه ، فالعداوه التى فى الذئب معنى جزئى تدركه الشاه بالواهمه ولم يتأد إليها من حاسه ظاهره لا من السمع ، ولا من البصر ، ولا من الشم ، ولا من الذوق ، ولا من اللمس.

(قوله : التى تجتمع فيها إلخ) أى : فهى خزانه للحس المشترك وليست مدركه (قوله : وتبقى) أى : تلك الصور والمحسوسات ، (وقوله : فيها) أى : فى تلك القوه الخياليه ، فمتى التفت إليها الحس المشترك بعـد غيبتها عنه وجـدها حاصـله فى الخيال الـذى هـو خزانته فـالحس المشـترك هـو المـدرك للصـور والخيـال قوه ترسم فيه تلـك الصور فهو خزانه له (قوله : وهو) أى : الحس المشـترك القوه التى تتـأدى أى : تصـل إليهـا صور المحسوسـات من طرق الحواس الظـاهره فهو كحوض يصب فيه من أنـابيب خمسه هى الحواس الخمس : السـمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله : التى من شأنها التفصيل والتركيب إلخ) أى : أن شأن تلـك القوه تركيب الصور المحسوسه التى تأخـذها من الحس المشترك ، وتركب بعضـها مع بعض كتركيب رأس الحمـار على جثه إنسان وإثبات إنسان له جناحان أو رأسان ، وشأنها أيضا تركيب المعانى التى تأخـذها من الوهم مع الصور التى تأخـذها من الحس المشترك بـأن تثبت تلـك المعـانى لتلـك الصور ، ولو على وجه لاـ يصـح : كإثبـات العـداوه للحمـار ، والعشق للحجر ، والضحك للإنسان ، وشأنها أيضا تفصيل الصور عن المعانى بنفيها عنها ، وتفصيل الصور بعضها عن بعض ، ومثال

المـأخوذه من الحس المشترك والمعـانى المـدركه بالوهم بعضـها مع بعض ، ونعنى بالصور : ما يمكن إدراكه بإحـدى الحواس الظاهره ، وبالمعانى : ما لا يمكن.

فقال السكاكى : الجامع بين الجملتين إما عقلى ؛ وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما ؛ مثل الاتحاد ...

******

تفصـيل الصور بعضها عن بعض ولو على وجه لا يصح كتفصيل أجزاء الإنسان عنه حتى يكون إنسانا بلا يد ولا رجل ولا رأس ، ومثـال تفصـيل المعانى عن الصور بنفيها عنها نفى الجمود عن الحجر ، ونفى المائعيه عن الماء ، ومن أجل ذلك تخترع أمورا لا حقيقه لهـا حـتى إنهـا تصـور المعنى بصـوره الجسم ، والجسم بصوره المعنى فـإن اخـترعت تلـك الأـمور بواسـطه تركيب صور مـدركه بـالحس المشترك سـمى مـا اخترعته خياليـا : كاختراعها أعلاما ياقوتيه منشوره على رماح زبرجـديه ، وإن اخترعتها مما ليس مدركا بالحس سـمى ما اخترعته وهميا ، وذلك كما إذا سمع إنسان قول القائل الغول شيء يهلك فيصوره بصوره مخترعه بخصوصـها مركبه من أنيـاب مخـترعه بخصوصـها أيضـا (قـوله : المـأخوذه من الحس) أى : الـتى تأخـذها منه (قوله : والمعـانى المـدركه بـالوهم) المنـاسب لمـا قبله أن يقول : والمعـانى التى تأخـذها من الوهم (قوله : ونعنى بالصور) أى : المـدركه بالحس المشترك (قوله : وبالمعانى) أى : المدركه بالوهم ، (وقوله : ما لا يمكن) أى : إدراكه أى : ما لا يمكن إدراكه بإحدى الحواس لا يقال : يـدخل فى هـذا المعانى الكليه المدركه بالعقل ؛ لأنا نقول : إن ما واقعه على معان جزئيه ؛ لأن المعانى المدركه بالوهم التى الكلام فيها لا تكون إلا جزئيه (قوله : فقال) عطف على قوله : سابقا ذكر ، وقوله هنا السكاكى : إظهار فى محل إضمار لبعد العهـد بكثره الفصل (قوله : مثل الاتحاد إلـخ) يفهم منه أن الاتحاد فى واحـد من المخبر عنه أو به قيـد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفسـاده واضـح ، وهـذا حاصل الاعتراض المشار له بقول الشارح : ولما كان إلـخ ، وسـيجيب عنه الشارح بعـد بأن كلامه هنا فى بيان الجامع فى الجمله لا فى بيان القدر الكافى بين الجملتين ؛ لأنه ذكره فى موضع آخر ، وسيأتى البحث عنه.

فى المخبر عنه ، أو فى الخبر ، أو فى قيد من قيودهما ؛ وهذا ظاهر فى أن المراد بالتصور الأمر المتصور.

ولما كان مقررا أنه لا يكفى فى عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما - باعتراف السكاكى أيضا - غير المصنف عباره السكاكى ، وقال :

******

(قوله : فى المخبر عنه) أى : المبتدأ نحو : زيد قائم وزيد قاعد ، (وقوله : أو فى الخبر) نحو : زيد كاتب وعمرو كاتب كذلك ، ولو عبر بالمسند إليه والمسند بدل المخبر عنه والخبر لكان أولى لأجل أن يشمل الجمل الإنشائيه ، (وقوله : أو فى قيد من قيودهما) مثاله فى قيد المسند إليه زيد الراكب قائم وعمرو الراكب ضارب ، ومثاله فى قيد المسند زيد أكل راكبا وعمرو ضرب راكبا (قوله : وهذا) أى : قول السكاكى مثل الاتحاد إلخ ، ظاهر فى أن المراد بالتصور الأمر المتصور ؛ لأن المخبر عنه والخبر والقيد التى مثل بها للتصور أمور متصوره لا تصورات ولا بدع فى إطلاق التصور على المتصور ، إذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصوريه والتصديقيه (قوله : لا يكفى إلخ) أى : بل لا بد من جامع بين جميع الأجزاء الأربعه على الوجه السابق (قوله : مقررا) خبر كان مقدما ، (وقوله : أنه لا يكفى) اسمها (قوله : باعتراف السكاكى) أى : وعبارته السابقه تؤذن بالكفايه كما يأتى بيانه (قوله : غير المصنف عباره السكاكى) جواب لما أى غيرها للإصلاح لما فيها من إيهام خلاف المقصود ، فأبدل الجملتين بالشيئين الشاملين للركنين بجعل أل فى الشيئين للعموم بمعنى أن كل شيئين من الجملتين يجب الجامع بينهما ، فيقتضى ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنين ، وأبدل تصور المنكر بالتصور المعرف مرادا به الإدراك لا المتصور ؛ لأن تصور المنكر نكره فى سياق الإثبات فلا يصدق إلا على فرد فيقتضى كفايه الاتحاد فى متصور واحد ، فعدل عنه للمعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد فى جنس المتصور فيصدق بتصور المسندين والمسند إليهما ولا يكفى تصور واحد ، والحاصل أن المصنف إنما عدل عن الجملتين إلى الشيئين ؛ لأن الجامع يجب فى المفردات أيضا فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين ، وعدل عن تصور إلى التصور ؛ لأن المتبادر منه كفايه الاتحاد فى متصور واحد فعدل للمعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد فى جنس المتصور ولا يكفى الاتحاد فى متصور واحد.

(الجامع بين الشيئين : إما عقلى) وهو أمر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما فى المفكره ؛ وذلك (بأن يكون بينهما اتحاد فى التصور ، ...

******

(قوله : الجامع بين الشيئين) أى : بين كل شيئين من الجملتين ، فأل للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين من أركانهما.

(قوله : وهو) أى : الجامع العقلى أمر أى : كالاتحاد فى التصور والتماثل ، (وقوله : اجتماعهما) أى : اجتماع الشيئين أى : اجتماع معناهما فى المفكره وهى الآخذه من الوهم والحس المشترك لتتصرف فى ذلك المأخوذ منهما بالتركيب فيه ، والحل على وجه الصحه أو البطلان كما مر ، وأنت خبير بأن الذى أوجب الجمع عند المفكره هو قوه العقل المدركه بسبب الاتحاد أو التماثل مثلا ، فلذا يسمى كل منهما جامعا عقليا ، والحاصل أن القوه العاقله هى التى تجمع بين الشيئين فى المفكره بسبب هذا الأمر فتتصرف فيهما المفكره حينئذ بما تتصرف به ، وعلى هذا فتسميه الاتحاد فى التصور مثلا جامعا عقليا لكونه سببا فى جمع العقل بين الشيئين ، فعلم من هذا أن الجامع العقلى هو السبب فى جمع العقلى سواء كان مدركا بالعقل لكونه كليا أو مضافا لكلى أو مدركا بالوهم بأن كان جزئيا لكونه مضافا لجزئى ، وليس المراد بالجامع العقلى ما كان مدركا بالعقل (قوله : وذلك) أى : الجامع العقلى ، (وقوله : بأن يكون) أى : يتحقق بوجود الاتحاد أو التماثل بينهما من تحقق الجنس فى النوع كما يقال يوجد الحيوان بوجود الإنسان (قوله : اتحاد فى التصور) أى : عند تصور العقل لهما ، وذلك إذا كان الثانى هو الأول نحو : زيد كاتب وهو شاعر ولا يضر اختلاف الجامع ، فإنه فى المسند إليه عقلى وفى المسندين خيالى وهو تقارن الشعر والكتابه ، فإن قلت : إن الاتحاد فى التصور يرفع التعدد المحوج للجامع - قلت إذا قلنا مثلا زيد يكتب ويشعر ، ففى قولنا يشعر مسند إليه به حصل التعدد اللفظى ، وإن اتحد المدلول ، فالتعدد المحوج للجامع موجود فى الصناعه اللفظيه ، والاتحاد فى المدلول أقوى جامع بين اللفظين المعتبرين فى الجملتين ، فإن قيل ما ذكر من الاتحاد يمكن الخروج به عن البحث السابق عند اختلاف ركنين من الجملتين لوجود مطلق الاختلاف المصحح للعطف ، وأما عند الاتحاد فى الركنين ، فقد صارت

أو تماثل ، فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد) بينهما

******

الجمله الثانيه نفس الأولى ، فكيف يتحقق الاختلاف الموجب لطلب الجامع ، قلت : إن الكلام فى مصحح العطف بالواو ولا بد فيه من الاختلاف بوجه ما ، ولا يتأتى أن يوجد الاتحاد فى الركنين عند العطف بها ، وإلا كانت الثانيه تأكيدا ، فلا يصح العطف فإن قلت كون المسند إليهما أو المسندين متحدين معنى ، بل وكونهما متناسبين بأى جامع عقليا كان أو وهميا أو خياليا إنما يقتضى اجتماع ذينك المتناسبين عند المفكره ؛ لأنهما هما اللذان جمع بينهما الوهم أو العقل أو الخيال ، ولا يلزم من ذلك اجتماع مضمون الجملتين الذى هو النسبه الحكميه ، والمطلوب اجتماع مضمون الجملتين لا اجتماع المفردات الموجوده فى الجملتين ؛ لأن الجملتين هما اللتان وقع فيهما العطف فيطلب الجامع بينهما لا المفردات ، إذ لا عطف فيها حتى يطلب الجامع بينها قلت : إذا تحقق الجامع بين المفردات تحقق بين النسبتين ضروره أن تناسب المفردات يقتضى التناسب بين النسبتين فى الجملتين ، وحينئذ فإذا اجتمعت المفردات عند المفكره اجتمع فيها النسبتان تبعا للمفردات فصح العطف.

(قوله : أو تماثل) أى : أو يكون بينهما تماثل وذلك بأن يتفقا فى الحقيقه ويختلفا فى العوارض ، فمثال ما إذا كان بينهما تماثل فى المسند إليه كأن يقال : زيد كاتب وعمرو شاعر ، فبين زيد وعمرو تماثل فى الحقيقه الإنسانيه ، فكأنه قيل : الإنسان كاتب والإنسان شاعر ، ومثال التماثل فى المسند نحو : زيد أب لبكر وعمرو أب لخالد فأبوه زيد وأبوه عمرو حقيقتهما واحد وإن اختلفا بالشخص ، فإذا جردتا عن الإضافه المشخصه صارتا شيئا واحدا.

(قوله : فإن العقل بتجريده إلخ) هذا بيان لوجه كون التماثل جامعا عقليا وهو فى الحقيقه جواب عما يقال إن المتماثلين قد يكونان جزئيين جسمانيين والعقل لا يدرك الجزئيات الجسمانيه ؛ لأن العقل مجرد عن الماده أعنى العناصر الأربعه ولواحقها والجزئيات الجسمانيه ليست مجرده عنها فلا تناسب العقل المجرد والذى يناسبه إنما هو الكلى والجزئى المجرد ، وحيث كان الجزئى الجسمانى لا يدركه العقل فكيف يجمع بينهما

فيصيران متحدين ؛ وذلك لأن العقل يجرد الجزئى الحقيقى عن عوارضه المشخصه الخارجيه ، وينتزع منه المعنى الكلى فيدركه على ما تقرر فى موضعه ، وإنما قال : فى الخارج ...

******

فى المفكره ، وحاصل ما أجاب به المصنف أن العقل يدركهما بعد تجريدهما عن المشخصات ، (وقوله : بتجريد) مصدر مضاف لفاعله وهو متعلق بيرفع. والباء سببيه ، والمراد بتجريد العقل للمثلين عن المشخصات عدم ملاحظته لتلك المشخصات التى فيها كما فى الأطول ، (وقوله : عن التشخص) أى : عن الصفه المشخصه - أى : المميز لهما فى الخارج - التى بها يباين أحدهما الآخر من طول وعرض ولون ، ومن اللون المخصوص والمقدار المخصوص ، (وقوله : يرفع) أى : العقل ، (وقوله : التعدد) أى : الحاصل بين المثلين كزيد وعمرو وهذه الجمله خبر إن (قوله : فيصيران متحدين) أى : فيصيران شيئا واحدا عند المفكره كالمتحدين والاتحاد جامع ؛ لأن حضور أحد الأمرين المتحدين فى الحقيقه فى المفكره حضور للآخر ، فعلم من هذا أن الاتحاد جامع سواء كان حقيقيا أو حكميا.

(قوله : وذلك) أى : التجريد المذكور حاصل ؛ لأن إلخ (قوله : لأن العقل يجرد الجزئى الحقيقى) المراد به الجزئى الجسمانى وهو ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركه فيه ، واعترض بأن تجريد العقل للجزئى المذكور لا يكون إلا بعد إدراكه والعقل لا يدركه ؛ لأنه إنما يدركه الكلى أو الجزئى المجرد ، وحينئذ فلا يمكن أن يجرد الجزئى الحقيقى ، إذ فيه تجريد الشىء قبل إدراكه ، وحاصل الجواب أن المنفى عن العقل إدراكه للجزئى المذكور بالذات ، وهذا لا ينافى استشعاره له بالوسائط ، فالجزئيات الجسمانيه تدرك أولا بالحس ، فإذا أدركها الحس استشعرها العقل ، ثم يجردها بعد ذلك عن المشخصات بواسطه المفكره ، ثم يدركها بالذات (قوله : الخارجيه) أى : كالألوان والأكوان المخصوصه ، والمقدار المخصوص ، والمراد بالخارج هنا ما يعم خارج الأعيان ، وخارج الأذهان ، فتدخل الجزئيات المعدومه (قوله : وينتزع منه المعنى الكلى) أى الماهيه الكليه كماهيه الإنسان أعنى الحيوان الناطق (قوله : على ما تقرر فى موضعه) متعلق بيجرد والمراد بموضعه كتب الحكمه (قوله : وإنما قال فى الخارج) أى : ولم يطلق التشخص

لأنه لا يجرده عن المشخصات العقليه ؛ لأن كل ما هو موجود فى العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات.

وهاهنا بحث ؛ وهو أن التماثل هو الاتحاد فى النوع ؛ مثل : اتحاد زيد وعمرو - مثلا فى الإنسانيه ، وإذا كان التماثل جامعا لم تتوقف صحه قولنا : زيد كاتب وعمرو شاعر على أخوه زيد وعمرو ، أو صداقتهما ، أو نحو ذلك ؛ لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الإنسان. والجواب : أن المراد بالتماثل هاهنا اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما ؛ ...

******

(قوله : لأنه لا يجرده) أى : لأن العقل لا يجرد الجزئى الحقيقى (قوله : عن المشخصات العقليه) أى : وهى الفصول التى لا يتحقق التمايز بين الكليات فى العقل إلا بها كالناطقيه بالنسبه للإنسان ، والناهقيه بالنسبه للحمار ، والصاهليه بالنسبه للفرس ، ويقال لها مشخصات ذهنيه أيضا (قوله : لأن كل ما هو موجود فى العقل) أى : كماهيه الإنسان وهذا عله لعدم تجريد العقل للمشخصات العقليه (قوله : فلا بد له) أى : للموجود فى العقل ، (وقوله : من تشخص) أى : من مشخص ومعين ، (وقوله : فيه) أى : فى العقل (قوله : به) أى : بذلك المشخص (قوله : عن سائر المعقولات) أى : كماهيه الفرس ، والحاصل أن الأمرين الكليين كالإنسان والفرس كل منهما حاصل عند العقل ومتعين فيه عن غيره بواسطه أن المعين للأول الناطقيه ، وللثانى الصاهليه ، فلو جردهما العقل عن مميزهما لزم أنهما معلوم واحد ولزم أن الأشياء كلها معلوم واحد عند تجريد سائر الكليات ، وكون الأشياء كلها معلوما واحدا باطل - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وهاهنا) أى : فى هذا المحل بحث من جهه جعل التماثل جهه جامعه (قوله : وهو أن التماثل) أى : عند الحكماء (قوله : هو الاتحاد فى النوع) أى : فى الحقيقه (قوله : مثلا) تأكيد لقوله : مثل (قوله : لم تتوقف إلخ) أى : مع أنه تقدم أن المسند إليهما إذا تغايرا ، فلا بد من تناسبهما نحو : زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبه بينهما إلخ (قوله : أو نحو ذلك) أى : كاشتراكهما فى صنعه (قوله : أن المراد بالتماثل هاهنا) أى : فى كلام المصنف التماثل عند البيانيين وهو اشتراك الشيئين فى وصف

على ما سيتضح فى باب التشبيه.

(أو تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر (كما بين العله والمعلول) ...

******

مع اشتراكهما فى الحقيقه لا- مجرد اشتراكهما فى النوع ، والحاصل أن هذا البحث مغالطه منشؤها توهم أن المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند الحكماء وهو الاتحاد فى الحقيقه ، وجوابها منع أن المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المذكور ، بل بالمعنى المصطلح عليه عند البيانيين وهو الاشتراك فى وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشيئين - بحيث يوجب اجتماعهما فى المفكره مع اشتراكهما فى الحقيقه.

(قوله : على ما سيتضح فى باب التشبيه) أى : من اشتراك المشبه والمشبه به فى وصف خاص زائد على الحقيقه ، فإذا قيل : زيد كعمرو لم يكف أن يقال فى الإنسانيه ، بل لا بد من وصف زائد على ذلك كالكرم والشجاعه ، فإن قلت المذكور فى باب التشبيه أنه لا- بد من المشاركه فى وصف خاص دون الحقيقه والمعتبر هنا المشاركه فى الحقيقه والوصف جمعا ، فكيف يحمل ما هنا على ما هناك؟ قلت : المشاركه فى الحقيقه لازمه للمشاركه فى الوصف ، فإذا قيل زيد كعمرو فى الكرم ، فكأنه قيل : زيد كعمرو فى الإنسانيه مع الكرم ، وحينئذ فيتقوى بذلك ما اعتبر هنا ؛ لأن لباب الجامع تعلقا بباب التشبيه من حيث استدعاء كل منهما أمرا مشتركا فيه فيكون ما اعتبر فى أحدهما معتبرا فى الآخر (قوله : أو تضايف) كأن يقال أبو زيد يكتب وابنه يشعر ، فالجامع بين الأب والابن المسند إليهما عقلى وهو التضايف ، وكذا يقال فى أبوك زيد وابنك عمرو ، وإن اختلفا من جهه أن الجامع بين المسندين فى المثال الأول خيالى ، وفى المثال الثانى عقلى وهو التماثل (قوله : بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلخ) أى : بحيث يكون تصور أحدهما لازما لتصور الآخر ، وحينئذ فحصول كل واحد منهما فى المفكره يستلزم حصول الآخر فيها ضروره ، وهذا معنى الجمع بينهما فيها وليس المراد به اتحادهما فيها (قوله : كما بين العله والمعلول) أى : كالتضايف الذى بين مفهوم العله وهو كون الشىء سببا وبين مفهوم المعلول وهو كون الشىء مسببا عن ذلك الشىء كأن يقال :

فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطه انضمام الغير إليه فهو عله ، والآخر معلول (أو الأقل والأكثر) فإن كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر ، والآخر أكثر منه.

******

العله أصل أو موجوده ، والمعلوم فرع أو موجود أو بين ما صدق العله وبين ما صدق المعلول باعتبار مفهوم العله ومفهوم المعلول كأن يقال : حركه الخاتم موجوده ، وحركه الأصبع موجوده أو حركه الأصبع عله ، وحركه الخاتم معلوله ، أو النار محرقه ، والحطب محرق ، وبقولنا باعتبار إلخ - اندفع ما يقال : إنه لا تضايف بين حركه الأصبع وحركه الخاتم ؛ لأنه يمكن تعقل أحدهما بدون تعقل الآخر مع أن الأول عله ، والثانى معلول (قوله : فإن كل أمر) الفاء واقعه فى جواب شرط مقدر أى : إذا أردت أن تعرف الفرق بين العله والمعلول ، فنقول لك إن كل إلخ ، وكذا يقال فيما بعد.

(قوله : بالاستقلال) أشار به إلى العله التامه ، وأشار بقوله : أو بواسطه انضمام الغير إليه إلى العله الناقصه فالأولى كحركه الأصبع بالنسبه لحركه الخاتم والثانيه كالنجار بالنسبه للسرير ، فإنه يصدر عنه بواسطه الآله وكالنار بالنسبه للاحتراق ، فإنه يصدر عنها بواسطه اليبوسه وانتفاء البلل ، وأراد المصنف بالعله ما يشمل السبب والمحصل ، فالأول كالزوال بالنسبه لصحه صلاه الظهر ، فإذا لاحظت الزوال ، والطهاره ، وستر العوره ، وجميع ما تتوقف عليه صحه الصلاه المذكوره كان الجميع عله تامه ، وإن لاحظت الزوال وحده أو غيره كذلك كان عله ناقصه ، والثانى كالمولى سبحانه وتعالى ، فإنه عله فى وجود العالم بمعنى أنه محصل له ، لكن بالاختيار عندنا وبدون اختيار عند الحكماء - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : أو الأقل والأكثر) أى : وكالتضايف الذى بين مفهومى الأقل والأكثر كأن يقال : هذا العدد الأقل لزيد وذلك العدد الأكثر لصاحبه ، أو بين ما صدقيهما باعتبار مفهوميهما ؛ لأنه يقال : الأربعه أقل من الخمسه ، والخمسه أكثر منها ، أو هذه الأربعه لزيد والخمسه لعمرو ، وإنما كان الأقل والأكثر من المتضايفين ؛ لأن كلا منهما لا يفهم إلا باعتبار الآخر فتصور كل منهما مستلزم لتصور الآخر فمتى حصل أحدهما فى المفكره حصل الآخر فيها (قوله : فإن كل عدد يصير عند العد) أى : عند السرد

(أو وهمى) وهو أمر بسببه يحتال الوهم فى اجتماعهما عند المفكره ، بخلاف العقل فإنه إذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك ، وذلك (بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل ؛ كلونى بياض وصفره ، ...

******

واحدا واحدا أو اثنين اثنين ، (وقوله : قبل عدد آخر) أى : قبل فناء عدد آخر ، (وقوله : فهو) أى : ذلك العدد الذى يصير فانيا أقل ، وإنما سمى جمع الاتحاد والتماثل والتضايف عقليا ؛ لأن العقل يدرك الأمور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه محقق فى نفس الأمر لا يبطله التأمل فنسب للعقل بخلاف الجمع بالأمر الوهمى (قوله : أو وهمى) عطف على قوله : عقلى (قوله : وهو أمر) كشبه التماثل وشبه التضاد والتضاد ، (وقوله : بسببه يحتال) أى : يتحيل الوهم ، (وقوله : فى اجتماعهما) أى : اجتماع الشيئين عند المفكره وذلك بأن يصور الوهم ذلك الأمر بصوره تصير سببا لاجتماعهما ، وليس فى الواقع سببا له سواء كان ذلك الأمر يدركه الوهم كشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد الجزئيات أو كان لا يدركه الوهم ككلياتها ، والحاصل أن الجامع الوهمى ليس أمرا جامعا فى الواقع بل باعتبار أن الوهم جعله جامعا (قوله : إذا خلى ونفسه) أى : مع نفسه بأن لم يتبع الوهم ، وأما لو تبع الوهم لحكم بذلك الاجتماع تبعا له.

(قوله : لم يحكم بذلك) أى : الاجتماع لهذا الأمر ، وذلك لأن العقل إنما يدرك الأمور على حقائقها ويثبتها على مقتضياتها بخلاف الوهم ، فإن شأنه إدراك الأمور لا على حقيقتها ويثبتها على خلاف مقتضاها (قوله : بأن يكون إلخ) أى : وذلك الجامع الوهمى يحصل بسبب الكون المذكور من حصول الجنس بنوعه أو أن الباء للتصوير أى : وذلك مصور بأن يكون إلخ ، (وقوله : بين تصوريهما) أى : الشيئين ، وسيأتى الاعتراض على هذه العباره فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله : شبه تماثل) المراد بالتماثل الاتحاد فى النوع وذلك بأن يكون بين الشيئين تقارب وتشابه باعتبار وتباين باعتبار آخر (قوله : كلونى بياض إلخ) الإضافه بيانيه أى : كلونين هما بياض وصفره فيصح العطف فى نحو : بياض الفضه يذهب الغم وصفره الذهب تذهب الهم (قوله : كلونى بياض وصفره) أى : فهما ليسا متماثلين لعدم صدق تعريف التماثل السابق عليهما

فإن الوهم يبرزهما فى معرض المثلين) من جهه أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد ؛ زيد فى أحدهما عارض ، بخلاف العقل فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون. (ولذلك) ...

******

ولا- متضادين ؛ لأنهما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غايه الخلاف ، فإن لم توجد غايه الخلاف كما فى البياض والصفره باعتبار ما عند الوهم فلا يكونان ضدين (قوله : فإن الوهم إلخ) أى : وإنما كان بين البياض والصفره شبه تماثل ؛ لأن الوهم أى : القوه الواهمه (قوله : يبرزهما) أى : يظهر اللونين المذكورين (قوله : فى معرض) أى : فى صفه أو فى حال المثلين وقد سبق أن المثلين وهما الأمران المشتركان فى الحقيقه النوعيه المختلفان بالعوارض يرجعان إلى المتحدين بتجريد العقل لهما عن العوارض المشخصه فى الخارج ، ومعرض بوزن مسجد وهو فى الأصل مكان عروض الشىء (قوله : من جهه أنه يسبق إلى الوهم) أى : لعدم غايه الخلاف بينهما ، (وقوله : زيد فى أحدهما عارض) إن جعل ذلك الأحد الصفره ، فالعارض الكدره وإن جعل البياض ، فالعارض الإشراق والصفاء فذلك الأحد غير معين ، بل هو محتمل كما هو المستفاد من كلام عبد الحكيم ، والمستفاد من غيره أن ذلك الأحد المزيد عليه معين وهو الصفره ، والزائد عليه العارض الذى لا يخرجه عن حقيقته هو الكدره وهو المتبادر من كلام الشارح ، والحاصل أن الوهم يدعى أن أصل الصفره بياض زيد فيه شىء يسير من الكدره لا تخرجه عن حقيقته ، أو أن البياض أصله صفره زيد فيه شىء يسير من الإشراق لا يخرجه عن حقيقته ، وسبب ادعاء الوهم ذلك أن الأضداد تتفاوت والبياض والصفره ولو كانا ضدين ، لكن ليس بينهما من الضديه ما بين البياض والسواد ، بل بينهما كما بين السواد والحمره فيسبق إلى الوهم أنهما فى الحقيقه شىء واحد ، فيحتال على الجمع بينهما عند المفكره كالمثلين ، وإذا حكم العقل بهذا فهو بالتبع للوهم ، وإلا- فهو عند الملاحظه الحقيقيه يحكم بأنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون ، فيجوز أن يقال - على هذا : هذا الأصفر حسن وذلك الأبيض أحسن منه لوجود الجامع ، فإن قلت فهل يمتنع العطف عند الملاحظه العقليه ، أو يجوز تغليبا للملاحظه الوهميه مطلقا؟ قلت : الأقرب الجواز عند

أى : ولأن الوهم يبرزهما فى معرض المثلين (حسن الجمع بين الثلاثه التى فى قوله :

ثلاثه تشرق الدّنيا ببهجتها

شمس الضّحى وأبو إسحق والقمر) (۱)

فإن الوهم يتوهم أن الثلاثه من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض ، والعقل يعرف أنها أمور متباينه.

******

غفله العقل وعدم ملاحظته والمنع عند عدم الغفله المذكوره : كدخول اللام على العلم للمح الأصل ومنعها عند عدمه - انظره انتهى يعقوبى.

(قوله : أى ولأن الوهم يبرزهما) أى : ولأجل أن الوهم يبرز الشيئين اللذين بينهما شبه تماثل فى معرض المثلين (قوله : حسن الجمع) أى : بالعطف ، (وقوله : بين الثلاثه) أى : المتباينه لتخيل الوهم فيها تماثلا كما تخيله فى البياض والصفره (قوله : فى قوله) أى : التى وجدت فى قول الشاعر وهو محمد بن وهيب يمدح المعتصم بالله بن هارون الرشيد وذكره بكنيته أبى إسحق صونا لاسمه أن يجرى على الألسنه وكما حسن الجمع بين الثلاثه التى ذكرها لما ذكر من التعليل حسن الجمع بين الثلاثه فى قوله :

إذا لم يكن للمرء فى الخلق مطمع

فذو التّاج والسّقّاء والذّرّ واحد

فالوهم هو الذى حسن الجمع بين الملك والسقاء وصغار النمل لاشتراكها فى عدم التوقع منهم والاستغناء عنهم مع كونها متباعده متباينه غايه التباين (قوله : ثلاثه إلخ) يصح أن يكون خبرا مقدما على المبتدأ ، وهو قوله : شمس الضحى وما عطف عليه ، ويصح أن يكون ثلاثه : مبتدأ محذوف الخبر أى : لنا أو فى الوجود ثلاثه تشرق الدنيا ببهجتها ، وشمس الضحى : بدل أو عطف بيان ، أو خبر مبتدأ محذوف ، والاحتمال الثانى أليق وأعلق بالقلب ، وقال : ببهجتها ولم يقل : ببهجتهم تغليبا للعاقل على غيره ، مع أنه أكثر من تغليب غير العاقل نظرا لكون إشراق غير العاقل حسيا فهو أولى بالاعتبار (قوله : فإن الوهم) أى : وإن لم يكن البيت مما نحن فيه ؛ لأنه ليس من عطف الجمل ، وإنما هو من عطف المفردات ، لكن قد مر أن المفرد كالجمله فى اشتراط الجامع (قوله : يتوهم أن الثلاثه من نوع واحد) وهو المشرق أو المنور للدنيا ، (وقوله : وإنما اختلفت

۱- البيت فى الأغانى ص ۸۰ فى ترجمه محمد بن وهيب ؛ وفيه [ببهجتهم] بدل [ببهجتها].

(أو) يكون بين تصوريهما (تضاد) وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد ...

******

بالعوارض) وهى كون الشمس كوكبا نهاريا وكون القمر كوكبا ليليا وكون أبى إسحاق حيوانا ناطقا ، وتوهم الوهم لذلك إنما نشأ من اشتراك الثلاثه فى إشراق الدنيا ، وإن كان الإشراق فى اثنين حسيا وإشراق الثالث عقليا بإفاضه أنواع العدل ، والإحسان بتنزيل ذلك المعقول منزله المحسوس لكمال ظهوره ، والحاصل أن هذه الثلاثه عند النظر والتأمل متباينه ؛ لأن الشمس كوكب نهارى مضىء لذاته والقمر كوكب ليلى مطموس لذاته مستفاد نوره من نور غيره وهو الشمس وأما أبو إسحق فإنسان عم عدله وإحسانه جميع العالمين فى زعم الشاعر بحيث صار عموم عدله وإحسانه شبيها بعموم نور الشمس فى التوصل إلى الأغراض ، إلا أنه يسبق إلى الوهم تماثل هذه الثلاثه فى الإشراق ، وأنها نوع واحد ، وإنما تمايزت بالعوارض ، أما التوهم فيما بين الشمس والقمر فواضح ، وأما فيما بينهما وبين أبى إسحق فلكثره تشبيه عموم العدل والإحسان بنور الشمس حتى صار بحيث يتوهم أن له إشراقا يهتدى به فى المحسوسات ، فأبرزها الوهم فى معرض المتماثلات.

(قوله : وهو التقابل) أى : التعاند (قوله : وجوديين) خرج به تقابل الإيجاب والسلب كتقابل الحركه لعدمها والسكون لعدمه ، وتقابل العدم والملكه وهو ثبوت شىء وعدمه عما من شأنه ذلك : كتقابل العمى للبصر ، وليس المراد بالوجودى هنا خصوص ما يمكن رؤيته ، بل المراد به هنا ما ليس العدم داخلا فى مفهومه فيشمل الأمور الاعتباريه ، وحينئذ فيدخل فى التعريف الأمران المتضايفان فلا بد من زياده قيد لا يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر لأجل إخراجهما ، ومما يدل على أن المراد بالوجودى هنا ما قلناه ما سيأتى للشارح فى الأول والثانى - كذا قرر شيخنا العدوى ، وفى عبد الحكيم : أن هذه الإراده خلاف التحقيق ؛ لأن قسمه الجامع إلى الأقسام الثلاثه باصطلاح الفلاسفه فإنهم يثبتون الحواس الباطنيه وعندهم الأمور الإضافيه موجوده يمكن رؤيتها ، فاللائق إجراء الكلام على طريقتهم. (قوله : يتعاقبان على محل واحد) أى : يوجدان على التعاقب فى محل واحد ولا يجتمعان. (وقوله : يتعاقبان) أى : يمكن ذلك ،

(كـالسواد والبياض) فى المحسوسات (والإيمان والكفر) فى المعقولات ، والحق أن بينهما تقابل العـدم والملكه ؛ لأن الإيمان هو تصديق النبى صلى الله عليه وسلم فى جميع ما علم مجيئه به بالضروره ؛ ...

******

لاـ أنه بالفعـل ؛ لأـن الضـدين قـد يرتفعان ، ثم إن المحل قـد يراد به ما يقوم به الشـىء فى الجمله ، فيشـمل الماده وهى الهيولى باعتبار عروض الصور النوعيه لها كالطين باعتبار عروض الصور كالزيريه والإبريقيه له ، فعلى هـذا يدخل فى التعريف التضاد بين الجواهر أعنى الصور النوعيه كالإـبريق والزير ، ومن أراد أن يخرج من التعريف الأـنواع المتنافيه من الجواهر لقصـره التضاد على المعـانى كـالسواد والبيـاض ، أو على المتصف بهـا باعتبارهـا كالأـسود والأـبيض لاـ باعتبـار ذات المتصف جعـل مكـان المحل الموضوع ، فقـال يتعاقبـان على موضوع واحـد ؛ وذلـك لأـن الموضوع مخصوص بالجوهر ذى الصوره ، فعلى هـذا لا يتقابل إلا الأـعراض ، فتخرج الأـنواع وتبقى المعـانى ، ثم إنه فى بعض النسـخ تقييـد الأـمرين الوجوديين بكونهمـا بينهمـا غـايه الخلاف ، فيخرج بهذا القيد التعاند كالتقابل بين السواد والحمره والبياض والصفره ، وعلى ما فى هذه النسخه يكون ما ذكره الشارح تعريفا للتضاد الحقيقى ، وفى بعض النسخ إسقاط هذا القيد فيكون التعريف المذكور تعريفا للتضاد المشهور الشامل للتعاند ، والحاصل أنه على اعتبـار القيـد فى التعريف تكون أنواع التقابل خمسه التماثل والتناقض ، وتقابل العـدم والملكه والتضاد والتعانـد ، وعلى عـدم اعتبـاره فيه يكون التعريف شاملاـ للتضاد الحقيقى وللمشـهور ، وتكون أنواع التقابل منحصـره فى أربعه : التماثل والتناقض والتضـاد وتقابـل العـدم والملكه (قوله : كـالسواد والبيـاض) فيقال ذهب السواد وجاء البياض ، أو السواد لون قبيـح والبياض لون حسن ، وقوله فى المحسوسات أى : حال كونهما من المحسوسات.

(قوله : والإيمـان والكفر) نحو ذهب الكفر وجاء الإيمان ، والإيمان حسن والكفر قبيـح ، (وقوله : فى المعقولات) حال أى : حال كونهما من المعقولات (قوله : والحق أن بينهما) أى : بين الإيمان والكفر تقابل العدم والملكه أى : لا تقابل التضاد كما هو ظاهر كلام المصنف وهو مبنى على أن الكفر وجودى ، فالإيمان تصديق النبى - صلّى الله

أعنى : قبول النفس لـذلك ، والإذعان له ؛ على ما هو تفسير التصـديق فى المنطق عند المحققين ، مع الإقرار به باللسان. والكفر عدم الإيمان عما من شأنه الإيمان ، وقد يقال : الكفر إنكار شىء من ذلك ؛ فيكون وجوديا ؛ ...

******

عليه وسـلم - فى كـل ما علم مجيئه به بالضـروره كالوحـدانيه والبعث والرساله ، والكفر على هـذا القول : هو الجحـد لشـىء من ذلـك كمـا سـيأتى ، والجحـد أمر موجود كالتصـديق فكان المناسب جعل ذلك من شـبه التضاد. (قوله : أعنى) أى : بالتصـديق (قوله : والإذعان له) أى : الانقياد له وهو تفسير لما قبله ، والإذعان والانقياد يرجع لكلام نفسانى وهو قول النفس آمنت وصدقت (قوله : عند المحققين) كالقطب الشيرازى ، وظاهر الشارح أن التصديق عند المحققين من المناطقه هو الإذعان بوقوع النسبه أولا وقوعهـا - وليس كـذلك - لاتفاق المناطقه على أن التصـديق قسم من أقسام العلم ، والإذعان المـذكور ليس علما كما علمت ، وإنمـا التصـديق عنـد المحققين من المناطقه إدراك أن النسـبه واقعه ، أو ليست بواقعه على وجه الإذعان والقبول ، وعنـد غيرهم وهـو المشـهور : إدراك أن النسـبه واقعه أو ليست بـواقعه مطلقـا أى : ولـو كـان ذلـك الإـدراك ليس على وجه الإذعـان ، وأما التصـديق عنـد المتكلمين فهو الإذعـان لمـا علم مجىء النبى به وقبول النفس لـذلك ومرجعه لكلام نفسـى. (قوله : مع الإقرار به باللسان) أى : ولو مره فى العمر (قوله : والكفر عدم الإيمان إلخ) ذكر الشيخ يس عن بعضهم : أنه على هذا القول يقال : الإيمان مخلوق لله تعـالى والكفر غير مخلوق ؛ لأـن الخلق إنما يتعلق بالأمور الموجوده كالإراده ، فيصـح أن يقال : الكفر ليس مرادا لله ، إذ لـو كـان مرادا للزم وجـود المعـدوم وإنه باطـل - نعم على القـول بـأن الكفر وجـودى يقـال فيه إنه مخلوق ، ومراد له سـبحانه وتعالى كالإيمان - فتأمل.

(قوله : عمـا من شـأنه الإيمـان) خرج به الجمـادات والحيوانـات العجم ، فلاـ يقـال : إنهـا كافره ؛ لأنه ليس من شأنها أن تتصـف بالإيمان ، وهكـذا شأن تقابل العدم والملكه لا بد فيه من اعتبار قبول المحل (قوله : وقد يقال الكفر إنكار شـىء من ذلك) أى : مما علم مجىء النبى به بالضروره ، وأورد على هذا القول أنه يقتضى ثبوت الواسطه بين

فيكونان متضادين.

(وما يتصف بها) أى : بالمذكورات ؛ كالأسود والأبيض ، والمؤمن والكافر ، وأمثال ذلك ، فإنه يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين (أو شبه تضاد ؛ ...

******

الإيمان والكفر ، فالشاك والجاهل الذى لم يذعن ولم يجحد ليس بمؤمن ولا كافر ، مع أنه لا واسطه بينهما ، وأجيب بأن المراد بقولهم الكفر إنكار شىء أى : حقيقه أو حكما ؛ لأنه إذا ادعى وأقيم له المعجزه والدليل ، فتردده إنما هو لإنكاره ، فكلا منا فيمن دعى وهو لا يكون إلا مصدقا أو منكرا ، وليس كلا منا فيمن لم تبلغه دعوه.

واعلم أنه على التحقيق من أن التقابل بين الإيمان والكفر من تقابل العدم والملكه عدم الواسطه بينهما ظاهر ؛ لأن الشاك والجاهل داخلان فى الإنكار لانتفاء التصديق منهما (قوله : فيكونان متضادين) أى : وحينئذ فيصح التمثيل الذى ذكره المصنف.

(قوله : وما يتصف بها) عطف على السواد أى : وكالذوات المتصفه بالمذكورات (قوله : كالأسود إلخ) أى : فيقال : الأسود ذهب ، والأبيض جاء ، والمؤمن حضر ، والكافر غاب (قوله : وأمثال ذلك) عطف على الأسود أى : كسوداء ، وبيضاء ، ومؤمنه ، وكافره ، أو على ضميريها كالإطاعه والعصيان ، فيقال : الطائع جاء ، والعاصى ذهب (قوله : فإنه) أى : ما يتصف بالمذكورات ، وهذا توجيه لجعل الذوات الموصوفه بالمذكورات متضاده (قوله : باعتبار الاشتمال إلخ) أى : على وجه الدخول فى المفهوم لا باعتبار ذاتيهما بقطع النظر عن وصفيهما ، فإنه لا تضاد بينهما ، فذات الأبيض وذات الأسود قطع النظر عن وصفيهما وهما البياض والسواد لا تضاد بينهما لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الأجسام لا الأعراض ولعدم العناد بينهما (قوله : أو شبه تضاد) بألّا يكون أحد الشيئين ضدا للآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر ، ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافى ما يستلزمه الآخر وهو قسمان ما يكون فى المحسوسات كالسماء والأرض ، وما يكون فى المحسوسات والمعقولات كالأول والثانى فيقال : السماء مرفوعه لنا والأرض موضوعه لنا ، والأول سابق والثانى لاحق ، فالجامع بين

كالسماء والأرض) فى المحسوسات ، فإنهما وجوديان ؛ أحدهما : فى غايه الارتفاع ، والآخر : فى غايه الانحطاط ؛ وهذا معنى شبه التضاد ، وليسا متضادين ؛ لعدم تواردهما على المحل ؛ لكونهما من الأجسام دون الأعراض ، ولا من قبيل الأسود والأبيض ؛ لأن الوصفين المتضادين هاهنا ليسا بداخلين فى مفهومى السماء والأرض.

******

المسند إليهما وهمى لتحققه بشبه التضاد بينهما (قوله : كالسماء والأرض) أى : كشبه التضاد الذى بين السماء والأرض (قوله : أحدهما فى غايه الارتفاع إلخ) المراد بالغايه هنا الكثره وإن لم تبلغ النهايه ، فاندفع ما يقال : إن السماء الأولى ليست فى غايه الارتفاع ؛ لأن ما فوقها أرفع منها والأرض العليا ليست فى غايه الانحطاط ، وما أجاب به بعضهم : من أن المراد بالسماء مجموع السموات ، وبالأرض مجموع الأرضين - ففيه نظر ؛ لأن الذى فى غايه الارتفاع العرش ، والذى فى غايه الانحطاط الماء الذى تحت الأرض السابعه.

(قوله : وهذا) أى : كون أحدهما فى غايه الارتفاع والآخر فى غايه الانحطاط معنى إلخ ، فشبه التضاد هو الكونيه المذكوره.

(قوله : وليسا إلخ) يعنى أن السماء والأرض لما لم يتعاقبا على موضوع أصلا لم يكونا متضادين فهما خارجان من تعريف التضاد بقوله : يتعاقبان على محل واحد. قال سم : وكأن وجه ذلك أن بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله : دون الأعراض) ظاهر هذا الكلام يدل أن التوارد على المحل إنما هو فى الأعراض - وفيه نظر لما عرفت أن المحل أعم من الموضوع والمختص بالأعراض هو الثانى لا الأول (قوله : ولا من قبيل إلخ) إشاره إلى سؤال نشأ مما سبق وجوابه ، أما السؤال فهو أن يقال : جعل الأبيض والأسود من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين - فلم لم يجعل السماء والأرض من هذا القبيل بهذا الاعتبار؟ وحاصل الجواب أنهما لم يجعلا من قبيل الأسود والأبيض ؛ لأن الوصفين المتضادين فى الأبيض والأسود جزءان من مفهوميهما ؛ لأن الأسود شىء ثبت له السواد والأبيض شىء ثبت له البياض بخلاف السماء والأرض ، فإن الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانحطاط لازمان لهما وليسا داخلين فى مفهوميهما ، فإن السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والأرض

(والأول والثانى) فيما يعم المحسوسات والمعقولات ، فإن الأول : هو الذى يكون سابقا على الغير ، ولا يكون مسبوقا بالغير. والثانى : هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط ، فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ، ولم يجعلا متضادين ، كالأسود والأبيض ؛ لأنه قد يشترط فى المتضادين أن يكون بينهما غايه الخلاف ، ولا يخفى أن مخالفه الثالث والرابع وغيرهما للأول أكثر من مخالفه الثانى له ، مع أن العدم معتبر فى مفهوم الأول ، فلا يكون وجوديا.

******

جرم مخصوص لم يراع فيه الانحطاط ، ولكونهما لازمين جعلا شبيهين بالمتضادين ، وعلى تسليم إشعار السماء بالسمو ، وأنه لم يتناس فيها ، فالأرض لا تشعر بالانحطاط الذى هو المقال الآخر (قوله : والأول والثانى) أى : وكشبه التضاد الذى بين مفهوم لفظ الأول ومفهوم لفظ الثانى ، فيقال المولود الأول سابق والثانى مسبوق ، ونحو الأب أول والابن ثان (قوله : المحسوسات) كما مثل والمعقولات كقولهم علم الأب أول وعلم الابن ثان (قوله : فإن الأول) أى : وإنما كان بين مفهوميها شبه تضاد فإن مفهوم لفظ الأول (قوله : هو الذى يكون سابقا على الغير) أى : سواء كان محسوسا أو معقولا ، (وقوله : يكون سابقا على الغير) أى : على فرض أن لو وجد غير (قوله : والثانى) أى : ومفهوم لفظ الثانى (قوله : فقط) هو بمعنى لا غير فبهذا الاعتبار صار مفهوم الثانى محتويا على قيدين أحدهما وجودى والآخر عدمى كما أن مفهوم الأول كذلك (قوله : فأشبها المتضادين) أى : كالأبيض والأسود (قوله : على وصفين لا يمكن اجتماعهما) وهما عدم المسبوقيه أصلا والمسبوقيه بواحد (قوله : لأنه قد يشترط إلخ) أى : كما هو أحد القولين وإن كان الشارح أسقطه سابقا فى تعريف الضدين كما فى أكثر النسخ ، وأشار الشارح بقد إلى قله هذا الاشتراط لقله القائلين به وإلى ضعف القول به (قوله : ولا يخفى إلخ) عله لمحذوف أى : وهذا الشرط غير موجود هنا ؛ لأنه لا يخفى إلخ (قوله : مع أن العدم إلخ) رد ثان (قوله : فلا يكون وجوديا) أى : وحينئذ فلا يكونان ضدين ؛ لأنهما الأمران الوجوديان ، وظاهر هذا أن التقابل بينهما تقابل السلب والإيجاب أو العدم والملكه ، وعباره المطول مع أن العدم معتبر فى مفهوميهما فلا يكونان وجوديين وهى ظاهره أيضا ، أما اعتبار العدم فى مفهوم الأول فظاهر ؛ لأنه قال فيه : ولا يكون مسبوقا بشىء

(فإنه) أى : إنما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لأن الوهم (ينزلهما منزله التضايف) فى أنه لا يحضره أحد المتضادين ، أو الشبهين بهما إلا ويحضره الآخر (ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد) من المغايرات الغير المتضاده ؛

******

أصلا فلم يكن وجوديّا ؛ لأن الوجودى ما لا يشتمل مفهومه على عدم ، وأما اعتباره فى مفهوم الثانى فلاعتبار قيد فقط فيه التى هى بمعنى لا- غير ، وحاصل ما ذكره الشارح أن الأول والثانى لا- يكونان متضادين عند من يشترط فى المتضادين أن يكون بينهما غايه الخلاف ولا عند من لم يشترط ذلك ، أما عند من يشترط فظاهر ؛ لأن مخالفه الثالث والرابع فما فوقهما للأول أكثر من مخالفه الثانى له ، وأما عند من لم يشترط أن يكون بينهما غايه الخلاف فيمتنع أيضا جعلهما من المتضادين لكن لا من هذه الحيثيه ، بل من حيثيه أخرى وهو كون الأول معتبرا فى مفهومه العدم ، فلا- يكون وجوديّا ، فلا- يكون ضدّا لغيره لما علم أن الضدين هما الأمران الوجوديان إلخ.

(قوله : فإنه) أى : الوهم (قوله : إنما جعل التضاد) أى : أو الاتصاف بالمتضادين (قوله : ينزلهما منزله التضايف) يعنى أن التضاد عند الوهم كالتضايف عند العقل فكما لا ينفك أحد المتضايفين عن الآخر عند العقل ، بل متى خطر أحدهما خطر الآخر ، وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكره كذلك لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عند الوهم ، وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكره ، وليس المراد أن الوهم يعتبر التضاد داخلا فى التضايف حتى يرد أنه إذا كان أحد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعا عنده من غير حاجه إلى تنزيله منزله التضايف ، على أنه إذا كان التضاد داخلا فى التضايف فلا معنى للتنزيل (قوله : فى أنه) أى : الوهم وهو متعلق بمنزله (قوله : لا يحضره) أى : لا يحضر فيه ، وكذا يقال فيما بعده (قوله : ولذلك) أى : ولأجل ذلك أى : لأجل تنزيله التضاد منزله التضايف بالمعنى المذكور وهو أنه متى خطر أحد الضدين فى الوهم خطر فيه الآخر تجد الضد أقرب خطورا بالبال أى : فى الوهم بدليل قول الشارح بعد : وإلا فالعقل إلخ ، (وقوله : مع الضد) أى : مع خطور الضد وهو متعلق بالخطور (قوله : من المغايرات) متعلق بأقرب أى : أقرب من سائر خطور المغايرات

يعنى : أن ذلك مبنى على حكم الوهم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر.

(أو خيالى) وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكره ، وذلك

******

الغير المتضاده أى : بعضها مع بعض ، فإذا خطر السواد فى الوهم كان ذلك أقرب لخطور البياض فيه من خطور القيام والقعود والأكل والشرب فيه ؛ وذلك لأن هذه لا يجمعها الوهم لعدم غلبه خطورها مع ما يغايرها مما سوى الضد بخلاف الضدين ، فإن الوهم يحكم باجتماعهما والسبب فى ذلك أن المقابل للشىء فيه ما يشعر بمنافاه مقابله فيستنشق منه ذلك المقابل والوهم لا يبحث عن صحه وجود أحدهما بدون الآخر ، فلذا حكم بالاجتماع (قوله : يعنى أن ذلك) أى : كون التضاد وشبهه جامعا مبنى على حكم الوهم أى : تصوره وإدراكه حكما على خلاف الواقع بتلازمهما فى الحضور عنده ، فقد جاز إذا لحوق الضدين بالمتضايفين (قوله : على حكم الوهم) أى : لا على العقل ، (وقوله : وإلا) أى : وإلا نقل على حكم الوهم ، بل قلنا على حكم العقل فلا يصح ؛ لأن العقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر بخلاف المتضايفين ، وحينئذ فلا يحكم بتلازمهما فى الحضور عنده فلا يكون التضاد وشبهه جامعا عقليا.

(قوله : أو خيالى وهو أمر إلخ) أنت خبير بأن الذى أوجب الجمع بين الشيئين عند المفكره هو قوه العقل المدركه لا خزانتها ، وكذلك فى الوهم كما تقدم ، وقد خالف هنا فلم يجعل القوه المدركه للصور الحسيه التى هى الحس المشترك مقتضيه للجمع فى المفكره ، بل جعل خزانتها التى هى الخيال هى المقتضيه لذلك ، فكان المناسب حيث جعل القوه التى جمعت بين الشيئين عند المفكره هى القوه المدركه فى العقلى والوهمى أن يجعلها كذلك فى الخيال فيسميه حسيا ، لكن تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزانه للحس المشترك إشاره إلى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركه منها إلى خزانتها ، والعكس من جهه أن هذه القوى كما قيل بمنزله المرائى المقابل بعضها لبعض فهى يرتسم فى كل منها ما ارتسم فى الآخر ، تأمل. اه يعقوبى.

ومن هنا علم أن قول الشارح : يقتضى الخيال فيه مسامحه أى : يقتضى الحس المشترك الذى خزانته الخيال كما مر ، ويمكن أن يقال : لم ينسب الجامع للحس المشترك ؛

(بأن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال ...

******

لأن النسبه للخيال أخف من النسبه إلى المشترك إن نسب إلى الصفه ، ولم ينسب إلى الموصوف ، ولم يقل حسى مخافه اللبس بالنسبه إلى إحدى الحواس الخمس الظاهره (قوله : وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكره) أى : وإن كان العقل إذا خلى ونفسه لا يقضى بذلك الاجتماع ، ثم إنه لا يشترط أن يكون ذلك الأمر صوره تدرك بالخيال بعد الحس المشترك ، بل يكون خياليا ولو كان عقليا بسبب كونه كليا أو وهميا بسبب كونه جزئيا لا يدرك بالحواس ، فاندفع الاعتراض بأن التقارن عقلى ، إذ لا يحس فحقه أن يكون عقليا أو وهميا ، ووجه الاندفاع أن المراد بالجامع فى هذه القوى ما تتوصل كل قوه به إلى الجمع عند المفكره لا ما يدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال : التوصل إلى الجمع إنما يكون بإدراك المتوصل به ، وكيف تتوصل قوه من تلك القوى إلى جمع المتعاطفات بشىء لا يدرك بها ، والجواب أن هذه القوى لا يختص إدراكها بما اختصت به ، بل تدرك غيره أيضا ، لكن بعد أن تأخذه عن السابق إليه وهو قوته المختصه بإدراكه أولا ، ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ، ويحكم الوهم على الكليات أو الحسيات ، ويحكم الخيال على المعانى بعد تصوير الوهم إياها بصور المحسوسات والحكم على الشىء فرع عن تصوره وإدراكه ، فعلى هذا الجامع العقلى يقتضى بسببه العقل الجمع عند المفكره ، ولو سبق إليه الوهم لكونه مدركا له بالخصوص أولا ، فأخذ منه العقل والجامع الوهمى ما يحتال بسببه الوهم على الجمع عند المفكره ، ولو سبق إليه الخيال لكونه مدركا له بالخصوص أولا ، أو سبق إليه العقل لكونه كذلك بالنسبه إليه ، ثم أخذه الوهم من أحدهما ، والجامع الخيالى هو ما يتعلق بالصور الخياليه ولو كان عقليا أو وهميا فى أصله. اه يعقوبى.

وسيأتى ذلك أيضا فى الشرح (قوله : بأن يكون بين تصوريهما) الضمير للشيئين ، وسيأتى الاعتراض على هذه العباره فى الشرح ، والصواب بأن يكون بينهما (قوله : تقارن فى الخيال) أى : خيال المخاطب على ما فى الأطول وهو مبنى على الغالب من مراعاه حال المخاطب ، والمراد بتقارنهما فى الخيال تقارنهما فيه عند التذكر والإحضار ،

سابق) على العطف لأسباب مؤديه إلى ذلك (وأسبابه) أى : وأسباب التقارن فى الخيال (مختلفه ؛ ...

******

وليس المراد بالتقارن فى الخيال أن يكون الشيئان ثابتين فيه ؛ لأن الصور المتقاربه والمتباعده كلها ثابته فى الخيال ؛ لأنه خزانه لها (قوله : سابق على العطف) أى : سابق ذلك التقارن فى خيال المخاطب على العطف ليكون مصححا له ، وأما لو كان التقارن حاصلا بالعطف فلا يكفى - كذا قرر بعضهم ، وفى الشيخ يس : أن الظاهر أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز - فتأمله.

(قوله : لأسباب مؤديه إلى ذلك) متعلق بتقارن أى : بأن يكون بينهما تقارن فى الخيال لأجل أسباب مؤديه إلى ذلك التقارن (قوله : وأسبابه مختلفه) أى : لأن تلك الأسباب وإن كان مرجعها إلى مخالطه ذوات تلك الصور الحسيه المقترنه فى الخيال بمعنى أن تلك المخالطه مآل تلك الأسباب ومنشؤها ، إلا أن أسباب تلك المخالطه مختلفه فيمكن وجودها عند شخص دون آخر ، مثلا إذا كان المخاطب صنعته الكتابه فإنها تقتضى مخالطته لآلاتها من قلم ودواه ومداد وقرطاس فتقترن صور المذكورات بخياله ، فيصح أن يعطف بعضها على بعض فيقول القلم عندى والدواه عندك ، وإذا تعلقت همته بصنعه الصياغه أوجب ذلك له مخالطه آلاتها وأمورها من سبائك الذهب والفضه ، فتقترن صور المذكورات بخياله فيصح أن يعطف بعضها على بعض ، وإذا كان من أهل التعيش بالإبل مثلا أوجب له ذلك مخالطتها وأمورها من رعيها فى خصب ناشئ عن المطر النازل من السماء ومن الإيواء بها إلى محل الرعى والحفظ كالجبال ، ثم إلى الانتقال بها إلى أرض دون أخرى طلبا للكلأ فتقترن صور المذكورات فى خياله فيصح عطف بعضها على بعض باعتبار من اقترنت بخياله دون غيره ، فظهر من هذا أن أسباب المخالطه توجد لشخص دون غيره ، وربما كانت مقارنه الصور فى الخيال على وجه الترتيب فتجتمع كذلك عند المفكره ، فإذا عكس ترتيبها لم يحسن لما فيه من التخليط الغير المألوف كما فى قوله تعالى : (أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ. وَإِلَى السَّماءِ كَيْفَ رُفِعَتْ. وَإِلَى الْجِبالِ كَيْفَ نُصِبَتْ. وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ)(1) فلو وقع

۱- الغاشيه : ۱۷ - ۲۰.

ولـذلك اختلفت الصور الثابته فى الخيالات ترتبا ووضوحا) فكم من صور لا انفكاك بينها فى خيال ، وهى فى خيال آخر مما لا تجتمع أصلا ، وكم من صور لا تغيب عن خيال وهى فى خيال آخر مما لا يقع قط.

******

العطف فى غير القرآن بـذكر الأرض أولاـ ، ثم الجبـال ، ثم السـماء ، ثم الإبـل لم يحسن ؛ لأن صور المـذكورات لم تقترن فى خيال أصحابها على هذا الوجه فلم تتضح فيها كذلك ، والمعتبر خيال السامع ؛ لأنه الذى يراعى حاله فى غالب الخطاب لا خيال المتكلم (قوله : ولذلك) أى : ولأجل اختلاف أسباب التقارن اختلفت الصور الثابته فى الخيال أى : التى من شأنها ذلك ، وأشار بقـوله ترتبـا ووضوحـا إلى أن المختلـف بسبب اختلاـف الأسـباب هـو ترتب الصـور ووضوحهـا باعتبـار الخيالاـت (قـوله : ترتبا ووضوحـا) تمييز محول عن فاعـل اختلفت أى : اختلف ترتب الصور ووضوحهـا ، والمراد بترتبهـا اجتماعهـا فى الخيـال بحيث لا تنفـك عن بعض ، والمراد بوضوحها عـدم غيبتها عن الخيال كما يؤخـذ من كلام الشارح أى : اختلفت اجتماعا وعـدم اجتماع ، وضوحا وعدم وضوح.

(قوله : فكم من صور إلـخ) أى : لأـنه كم من صور وهـذا التعليل راجع لما قبله على سبيل اللف والنشـر المرتب ، فقوله فكم من صور لاـ انفكـاك إلـخ : راجع لاختلاـف الصور ترتبا ، (وقوله : وكم من صور لا تغيب إلـخ) راجع لاختلافها وضوحا ، (وقوله : فكم من صور لا انفكاك إلخ) كصوره القلم والدواه والقرطاس ، (وقوله : لا انفكاك بينها فى خيال) أى : كخيال الكاتب الذى تعلقت همته بالكتابه ، فإذا حضـرت صوره أحدها فى خياله حضـر صور الباقى ، وذلك لكثره إلف خياله لها ، (وقوله : وهى فى آخر ممـا لا تجتمع) أى : كخيال النجار أو البناء فإن صور هـذه المـذكورات لا تجتمع فى خياله ، وإن استحضـر واحـدا منها بأن رآه لم يقارنه الباقى لقله إلف خياله به ، وهـذا مناسب لما قدرناه بقولنا : وعدم اجتماع (قوله : وكم من صور لا تغيب إلخ) أى : كصوره محبوب زيـد ، فإنها لا تغيب عن خيال زيـد ولا تقع فى خيال عمرو الـذى هو غير محب ، وقول الشارح : وهى فى خيال آخر مما لا يقع قط هـذا مناسب لما قـدرناه سابقا بقولنا وعـدم وضوح وقـد علم من كلام الشارح هـذا أن المراد بالترتب ارتباط الصور فى الخيال بحيث

(ولصاحب علم المعانى فضل احتياج إلى معرفه الجامع) لأن معظم أبوابه الفصل والوصل ، وهو مبنى على الجامع (لا سيما) الجامع (الخيالى ؛ فإن جمعه على مجرى الإلف والعاده) ...

******

لا تنفك ، والمراد بالوضوح عدم غيبتها عن الخيال ، وفيه أن الترتب والوضوح بهذا المعنى متلازمان ؛ وذلك لأن الصور المقترنه فى الخيال بعد فرض تقارنها لا تنفك فى ذلك الخيال فوضوحها فى خيال يقتضى عدم انفكاكها فيه ، وحينئذ فلا يكون لاختلاف التفسيرين فائده لصحه أن يفسر كل منهما بما ذكر للآخر ، بل لا وجه لذكرهما معا لإغناء أحدهما عن الآخر ، فلعل الأولى أن يفسر الترتب بأن يكون حضور الصور على وجه مخصوص لا يكون فى آخر كذلك ، فالخيالات قد تشترك فى وضوح تلك الصور فيها ، لكن ترتبها فى بعض الخيالات خلاف ترتبها فى غير ذلك البعض ، فقد اختلف الترتب مع الوضوح بهذا الاعتبار.

(قوله : ولصاحب علم المعانى فضل احتياج) أى : زياده احتياج أى حاجه أكيده ، فهو من إضافه الصفه للموصوف ، وقصد المصنف بهذا حث صاحب هذا العلم على معرفه جزئيات الجامع الواقعه فى التركيب فى مقام الفصل والوصل ، وبهذا اندفع ما يقال : إن صاحب هذا العلم يعرف أن الجامع العقلى أمور ثلاثه ، والوهمى ثلاثه والخيالى واحد ، فلا معنى لحثه على معرفتها ، وإنما الذى يحث على معرفتها طالب هذا العلم ، فكان الأولى للمصنف أن يقول : ولطالب علم المعانى (قوله : لأن معظم أبوابه إلخ) هذا الكلام على وجه المبالغه ، والمعنى المراد أن علم المعانى معياره باب الفصل والوصل ، بمعنى أن من أدركه كما ينبغى لم يصعب عليه شىء من سائر الأبواب بخلاف العكس ، أو المراد بالمعظم الأصعب - كما قرره بعضهم.

(قوله : وهو مبنى على الجامع) أى : وجودا وعدما أى : وإذا كان باب الفصل والوصل بمنزله كل أبواب علم المعانى لسهوله إتقانها عن إتقانه ، وهذا الباب مبنى على الجامع تأكدت حاجه صاحب هذا العلم إلى معرفه الجامع (قوله : لا سيما الجامع الخيالى) أى : لا مثل الجامع الخيالى موجود فى التأكيد بمعنى : أنه أوكد أنواع الجامع الثلاثه. (قوله : فإن جمعه) أى : فإن الجمع بسببه ، وهذا عله لقوله لا سيما إلخ (قوله : على مجرى الإلف)

بحسب انعقاد الأسباب فى إثبات الصور فى خزانه الخيال ، وتباين الأسباب ...

******

أى : مبنى على جريـان المـألوف أى : على جريـان الصوره المـألوفه والمعتاده ، والمراد بجريانها وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتـاد منها وقوعا متكررا فى الخيالات والنفوس ، فبـذلك يحصل الاقتران الـذى هو الجامع (قوله : بحسب انعقاد) أى : وجود الأسـباب متعلـق بمجرى ، والمعنى أن الجمع بـه مبنى على وجـود الصـور المـألوفه فى الخيـال ووجودهـا فيـه بحسـب الأسـباب المقتضـيه لإثبات تلك الصور واقترانها فى الخيال ، كصـنعه الكتابه فإنها سـبب فى اقتران القلم والدواه (قوله : فى إثبات الصور) متعلق بالأسباب وإضافه خزانه للخيال بيانيه ، وقوله فى خزانه : متعلق بإثبات.

(قوله : وتباين الأسـباب) أى : والأسـباب المتباينه المقتضـيه لإثبات صور المحسوسات فى الخيال وهو مبتدأ ، (وقوله : مما يفوته الحصـر) أى : الضـبط ، والعـد خبره ، ولكون تلـك الأسـباب لا تحصـر كان الجامع الخيالى أكثر الجوامع وقوعا ، والاحتياج إليه أشد.

واعلم أن تلك الأسـباب المقتضـيه لإثبات الصور فى الخيال تختلف باختلاف الأشـخاص والأغراض والأزمنه والأمكنه لما سـبق لك أن منشأ تلك الأسـباب المخالطه وأسـباب المخالطه مختلفه ، فيمكن وجودها عنـد شـخص دون آخر ، وحيث كانت تلك الأسـباب لا تنحصـر ، فاختلاف الصور باعتبار الحضور فى الخيالات لا ينحصـر أيضا ، ولهذا نجد الشـىء الواحد يشبه بصور من الصور الحسـيه المخزونه فى الخيال ، فيشـبهه كل شـخص بصوره مخالفه لما يشـبهه بها الآخر لكون تلك الصوره التى شـبهه بها كل واحـد هى الحاضـره فى خياله. كما روى أن سـلاحيا وصائغا وبقارا ومؤدب أطفال طلع عليهم البدر بعد التشوف إليه ، فأراد كـل واحـد أن يشـبهه بأفضـل ما فى خزانه خياله فشـبهه الأول بالترس المـذهب ، والثانى بالسبيكه المـدوره من الإبريز ، والثالث بـالجبن الأـبيض يخرج من قـالبه ، والرابع برغيف أحمر يصـل إليه من بيت ذى ثروه ، فالصور التى من شأنها حصولها فى الخيال اختلفت فى حضورهـا فى الخيالاـت بمعنى أنها وجـدت فى خيال دون آخر ؛ لأن كل شـخص شـبه بما هو ملائم لما هو مخالطه فإن من خالط شيئا

مما يفوته الحصر ، فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلى ما يدرك بالعقل ، وبالوهمى ما يدرك بالوهم ، وبالخيالى ما يدرك بالخيال ؛ لأن التضاد وشبهه ليسا من المعانى التى يدركها الوهم ، وكذا التقارن فى الخيال ليس من الصور التى تجتمع فى الخيال ، بل جميع ذلك معان معقوله ، وقد خفى هذا على كثير من الناس فاعترضوا بأن السواد والبياض - مثلا - من المحسوسات دون الوهميات ، ...

******

فلا بد أن يغترف من بحره (قوله : مما يفوته الحصر) أى : مما يتجاوزه ولا يتسلط عليه الحصر (قوله : فظهر) أى : من تفسير الشارح للجوامع الثلاثه بما تقدم (قوله : ما يدرك بالعقل) أى : خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا ، بل المراد بالعقلى أمر بسببه يقتضى العقل الاجتماع فى المفكره ، سواء كان من مدركاته بنفسه أو لا ، وبالوهمى أمر بسببه يقتضى الوهم الاجتماع فى المفكره سواء كان من مدركاتها بنفسه أو لا ، وكذلك الخيال (قوله : لأن التضاد إلخ) لم يلتفت فى التعليل إلى الجامع العقلى لصحه إدراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضايف ، وإن كان الجامع العقلى قد يكون مدركا للوهم (قوله : ليس من الصور) أى : بل هو وصف للصور (قوله : بل جميع ذلك) أى : جميع الجوامع المتقدمه وهى سبعه (قوله : معان معقوله) أى : يدركها العقل لكونها معان كليه إن لم تضف إلى شىء أو أضيفت إلى كلى ، فإن أضيفت إلى جزئى كانت من مدركات الوهم فالتماثل مثلا إن اعتبر غير مضاف أو مضافا لكلى كان من مدركات العقل ، وإن اعتبر مضافا للجزئى كان من مدركات الوهم (قوله : وقد خفى هذا) أى : قولنا ليس المراد إلخ : على كثير من الناس ، فاعتقدوا أن الجامع العقلى هو ما يدرك بالعقل ، والجامع الوهمى هو ما يدرك بالوهم ، والجامع الخيالى هو ما يدرك بالخيال ، فاعترضوا إلخ.

(قوله : من المحسوسات إلخ) أى : وحينئذ فمقتضاه أن يكون الجامع بينهما خياليا ؛ لأن الخيال يدركهما بعد إدراك الحس المشترك فكيف يجعلهما المصنف من الوهميات ، ويجعل الجامع بينهما وهميا ، مع أن الوهم إنما يدرك المعانى الجزئيه ، ولا يخفى ضعف هذا الاعتراض عند التأمل ؛ لأن الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض.

وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضادا للآخر ؛ وهـذا معنى جزئى لا يدركه إلا الوهم ؛ وفيه نظر ؛ لأنه ممنوع ، وإن أرادوا أن تضـاد هـذا السـواد لهـذا البيـاض معنى جزئى فتماثـل هـذا مـع ذاك وتضـايفه معه أيضـا معنى جزئى ، فلا تفـاوت بين التمـاثل والتضايف وشـبههما فى أنها إن أضـيفت إلى الكليات كانت كليات ، وإن أضـيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات ، فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهميا؟!

******

(قوله : وأجـابوا) عطف على اعترضوا (قوله : وهـذا) أى : كون كـل منهمـا مضادا للآخر (قوله : وفيه نظر) أى : فى هـذا الجواب نظر من حيث قوله وهـذا معنى جزئى (قوله : لأـنه ممنوع) أى : لأنـا لا نسـلم أن تضاد البياض للسواد معنى جزئى ، بل هو كلى ؛ لأـن التضاد المأخوذ مضافا لكلى كلى (قوله : أن تضاد هـذا السواد) أى : المخصوص ، (وقوله : لهـذا البياض) أى : المخصوص (قوله : فتماثل إلخ) أى : فمسلم ، ولكنه معارض بالمثل ؛ لأن تماثل هذا أى كزيد ، (وقوله : مع ذاك) أى : مع عمرو مثلا (قوله : فتماثـل) أى : فنقول تماثل هـذا إلـخ أى : فالأخـذ بهـذا المراد يؤدى لفساد كلام المصـنف أو للتحكم (قوله : وشـبههما) أى : وغيرهمـا من بقيه الجوامع ، (وقوله : فى أنها) أى : التماثل والتضايف وغيرهما مثل التضاد وشـبهه (قوله : إلى الكليات) كقولك تضاد البياض للسواد ، (وقوله : إلى الجزئيات) كقولك تضاد هذا البياض لهذا السواد ، فإن هذا البياض الذى أضيف إليه التضاد معنى جزئى (قوله : كـانت كليـات) فتكون من مـدركات العقـل (قوله : كانت جزئيات) أى : فتكون من مـدركات الوهم (قوله : فكيف يصـح جعـل بعضـها) وهو الاتحاد والتماثل والتضايف ، (وقوله : على الإطلاق) أى : سواء أضـيف لكلى أو جزئى (قوله : وبعضـها وهميا) وهو التضاد وشبه التضاد وشبه التماثل ، (وقوله : فكيف إلخ؟) استفهام إنكارى بمعنى النفى أى : لا يصح ذلك ؛ لأنه تحكم محض ، ثم إن ما اقتضاه هذا الجواب من أن التضاد المضاف للجزئى جزئى لا يسلم ؛ لأنهم صرحوا بأن إمكان زيد كلى ؛ لأنه يتعـدد باعتبار الأزمنه والأمكنه ، وهذا الإمكان جزئى ضـروره أن الإشاره لا تكون إلا للمحسوس المشاهد - اللهم إلا أن يقال : إن هذا الجواب مبنى على تسليم أن التضاد المضاف للجزئى جزئى جدلا ، أو أن المراد بالجزئى فى كلامه الجزئى

ثم إن الجامع الخيالى هو تقارن الصور فى الخيال ، وظاهر أنه ليس كصوره ترسم فى الخيال ، بل هو من المعانى ، فإن قلت : كلام المفتاح مشعر بأنه يكفى لصحه العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما ؛ وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحه نحو : خفى ضيق وخاتمى ضيق ، ونحو : الشمس ومراره الأرنب وألف باذنجانه محدثه - قلت : كلامه هاهنا ليس إلا فى بيان الجامع بين الجملتين ، ...

******

الإضافى لا الحقيقى ، ولا شك أن الجزئى الإضافى يصدق على الكلى كما بين فى محله - فتأمل.

(قوله : ثم إن الجامع الخيالى إلخ) هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل : إن الجامع العقلى هو ما يدرك بالعقل ، والمراد بالجامع الخيالى ما يدرك بالخيال ، وتوضيحه أن ذلك البعض لما فسر الجوامع المذكوره بما يدرك بهذه القوى ، واعترض على التفسير المذكور بالجامع الوهمى ، قال له الشارح : اعلم أن الاعتراض بالجامع الوهمى فيه قصور ، إذ حيث كان المراد بالجوامع المذكوره ما يدرك بهذه القوى ، فلا يصح هذا التفسير فى الجامع الخيالى أيضا - قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله : بل هو) أى : التقارن من المعانى أى : المدركه بالعقل ، أو بالوهم على التفصيل المتقدم (قوله : فإن قلت) أى : معترضا على السكاكى بوقوع التنافى فى كلامه ، والغرض من ذكر الشارح لهذا الاعتراض - والجواب عنه - التوطئه والتمهيد للاعتراض على المصنف حيث وقع الخلل فى كلامه (قوله : مشعر إلخ) أى : لأنه قال الجامع بين الجملتين إما عقلى وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما إلخ ، ومن المعلوم أن الكلام فى الجامع المصحح للعطف ، إذ ما لا يصحح العطف لا يتعلق الغرض ببيانه وتصور بمعنى متصور وتنوينه يدل على الإفراد (قوله : وهو بنفسه معترف بفساد ذلك) أى : وحينئذ ففى كلامه تناف (قوله : حيث منع إلخ) أى : لعدم الجامع بين المسند إليهما وإن كان الجامع بين المسندين موجودا وهو الاتحاد فى التصور (قوله : محدثه) خبر حذف من الأولين لدلاله الأخير عليه فهو من عطف الجمل (قوله : قلت) أى : جوابا عن السكاكى ، (وقوله : كلامه هنا) أى : قوله الجامع بين الجملتين إلخ ، (وقوله : ليس إلا فى

وأما أن أى قدر من الجامع يجب لصحه العطف - فمفوض إلى موضع آخر ، وقد صرح فيه باشتراط المناسبه بين المسندين والمسند إليهما جميعا.

والمصنف لما اعتقد أن كلامه فى بيان الجامع سهو منه ...

******

بيان الجامع بين الجملتين) أى : فى بيان حقيقته من حيث هو وكون ذلك كافيا فى صحه العطف أو لا ، فهو شىء آخر.

(قوله : وأما إن إلخ) أى : وأما بيان جواب أن أى : قدر إلخ ، وحاصل هذا الجواب أنا لا نسلم أن كلام السكاكى هنا أعنى قوله : والجامع بين الجملتين إلخ فى بيان الجامع المصحح للعطف حتى يلزم التنافى فى كلامه ، بل كلامه هنا فى بيان حقيقه الجامع ، وأما كونه كافيا أولا فشىء آخر ، وقد علم من سابق كلامه من عدم صحه نحو الشمس وألف باذنجانه ، ومراره الأرنب محدثه ، ومن لاحق كلامه من عدم صحه نحو : خاتمى ضيق ، وخفّى ضيق مع اتحاد المسندين فى المثالين أن الكافى فى صحه العطف وجود الجامع فى كلا الجزأين ، فكلامه السابق واللاحق مما يعين المراد من كلامه هنا (قوله : أى قدر) مبتدأ ويجب خبره والجمله خبر أن واسمها ضمير الشأن ، ولا يصح نصب أى : على أنه اسم أن ؛ لأن أن لا تدخل على ما له صدر الكلام ، وأى هنا : استفهاميه فهى واجبه التصدير (قوله : فمفوض إلى موضع آخر) أى : فموكول بيانه لموضع آخر وحينئذ فلا تنافى فى كلامه.

(قوله : وقد صرح فيه) أى : فى الموضع الآخر وهو الذى منع فيه صحه نحو : خفى ضيق ، وخاتمى ضيق إلخ (قوله : لما اعتقد أن كلامه) أى : كلام السكاكى أعنى قوله : والجامع بين الجملتين إما عقلى وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما إلخ (قوله : فى بيان الجامع) أى : الكافى فى صحه العطف (قوله : سهو منه) أى : من السكاكى بواسطه السؤال المذكور حيث قال فى الإيضاح : وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكى فى مواضع من كتابه أنه يكفى أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه ، أو الخبر ، أو قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو : هزم الأمير الجند يوم الجمعه ، وخاط زيد ثوبى فيه مع القطع بامتناعه ، ولعله سهو منه ، فإنه صرح فى مواضع أخر منه بامتناع عطف

وأراد إصلاحه - غيره إلى ما ترى ؛ فذكر مكان [الجملتين] [الشيئين] ومكان قوله : [اتحاد فى تصور ما] [اتحاد فى التصور] فوقع الخلل فى قوله : الوهمى أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد ، أو شبه تضاد ، وفى قوله : الخيالى أن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال ؛ لأن التضاد مثلا ...

******

قول القائل : خفى ضيق على خاتمى ضيق مع اتحادهما فى الخبر - اه ، فأنت تراه قد حكم على السكاكى بالسهو فى كلامه ، ولم يصلحه بتقييده بالسابق واللاحق كما ذكر شارحنا فى الجواب السابق ، (وقوله : سهو) خبر لأن (قوله : وأراد) أى : المصنف وضمير إصلاحه لكلام السكاكى ، والجمله حاليه (قوله : غيره) جواب لما (وقوله : إلى ما ترى) أى : إلى ما رأيت. قال العلامه عبد الحكيم : فى ظنى أن تبديل المصنف الجملتين بالشيئين لتعميم الحكم فإن الجامع كما يجب بين الجمل يجب بين المفردات عند عطفها ، وكذا المركبات الغير التامه وتعريفه التصور للإشاره إلى التصور المعهود الذى هو جزء من الشيئين ، فاللام فيه بمنزله الصفه فى قول السكاكى فى تصور ما مثل الاتحاد فى المخبر عنه ، أو به ، أو قيد من قيودهما ، إلا أن القسم الأول من الجامع العقلى يكون مختصا بالجمل والمركبات ، والثانى والثالث بالمفردات ، وليس هذا التغيير لدفع الشبهه المذكوره ، فإن المصنف أشار بقوله ظاهر كلام السكاكى : إلى أنه لو حمل كلامه على خلاف الظاهر بقرينه ما ذكره فى الموضع الآخر بأن يكون المراد بيان الجامع مطلقا لا الجامع المصحح للعطف لم ترد الشبهه ، وأما ما قاله الشارح من أن تغيير المصنف لكلام السكاكى لأجل الإصلاح ففيه أنه إن أراد بالشيئين ما يعم الجملتين فالشبهه باقيه ، وإن أراد المفردين فلا معنى للاتحاد فى العلم ، فإن اتحاد العلم وتعدده تابع لاتحاد المعلوم وتعدده ، وكذا لا معنى لتماثلهما فى العلم وتضايفهما فيه ، إذ التماثل والتضايف من أوصاف المعلوم لا العلم ، ولم يظهر لى إلى الآن مقصود الشارح - اه كلامه.

(قوله : فوقع الخلل فى قوله) أى : فى قول المصنف ، وحاصل إيضاح المقام أن المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشيئين ، وأقام قوله اتحاد فى التصور مقام قوله : اتحاد فى تصور ما مثل الاتحاد فى المخبر عنه ، أو به ، أو قيد من قيودهما - ظهر أنه أراد بالتصور

إنما هو بين نفس السواد والبياض ، لا بين تصوريهما ؛ أعنى : العلم بهما ، وكـذا التقارن فى الخيال إنما هو بين نفس الصور. فلا بد من تأويل كلام المصنف ، ...

******

الـذى اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم ، فلزمه الفساد فى القولين المـذكورين ، وهذا الفساد إنما لزم من تغييره ، ولا يرد ذلـك على عبـاره السـكاكى ؛ لأنه مثل الاتحاد فى تصور بالاتحاد فى المخبر عنه أو فى الخبر أو فى قيـد من قيودهما ، فعلم أن مراده بتصوريهما فى قوله الوهمى أن يكون بين تصوريهما ، والخيالى أن يكون بين تصوريهما متصورهما على قياس ما سـبق - اه فنرى.

(قوله : إنمـا هو بين نفس السواد والبيـاض) أى : اللـذين همـا متصوران (قوله : أعنى) أى : بتصوريهما العلم بهما (قوله : إنما هو بين نفس الصور) أى : لاـ بين التصورات ، وهـذا إنما يظهر على القول بتغاير العلم والمعلوم ، فالعلم حصول الصوره فى الـذهن ، والمعلوم هو الصوره ، والتحقيق أنهما متحدان بالذات ، وإنما يختلفان بمجرد الاعتبار ، فالصوره باعتبار حصولها فى الذهن علم ، وباعتبـار حصولهـا فى الخارج معلوم ، فالعلم هو الصوره الحاصـله فى الـذهن ، لا حصول الصوره فى الـذهن ؛ لأن الإدراك من قبيل الكيف ، لا من قبيل الفعل أو الانفعال.

(قوله : فلا بد من تأويل كلام المصنف) أى : بأن يقال : أراد المصنف بتصوريهما مفهوميهما. وهما الأمران المتصوران ، وتجعل الإضافه للضـمير بيانيه ، وقد يقال : إن مثل هذا لا يقال فيه أنه خلل ، إذ غايه ما فيه إطلاق المصدر على متعلقه وهو أمر لا ينكر ؛ لأنه مجاز ، والمجاز لا حجر فيه مع وجود العلاقه المصححه - كيف والشارح نفسه حمل التصور فى كلام السكاكى السابق على المتصور؟ حيث قال فيما سبق : وهـذا ظاهر فى أن المراد بالتصور الأمر المتصور ، ولا يقال : إنما حمله على ذلك وجود القرينه الـداله عليه فى كلاـم السـكاكى ؛ لأنـا نقول تلـك القرينه بعينها ، أو ما يقاربها فى كلام المصـنف كما يعلم بالتأمل ، على أنا لو فرضـنا عدم القرينه بالكليه لم يكن فى كلام المصـنف خلل ، بناء على ما هو التحقيق من أن العلم والمعلوم شىء واحد بالذات ، وإنما يختلفان بمجرد الاعتبار على أنه لو كان مراد المصنف بالتصور الأمر المتصور

وحمله على ما ذكره السكاكى بأن يراد بالشيئين الجملتان ، وبالتصور مفرد من مفردات الجمله - غلط مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك.

ولبحث الجامع زياده تفصيل وتحقيق أوردناها فى الشرح ، ...

******

لكان يكفيه عن ذكر التصور أن يقول : الوهمى أن يكون بينهما شبه تماثل إلخ ، والخيالى أن يكون بينهما تقارن ، مع أنه بصدد تلخيص العبارات ورعايه الاختصار منها ، وأيضا إن أريد بالمفهومين المفهومان من حيث إنهما مفهومان حاصلان فى الذهن فلا يصح الحكم بالتضاد ؛ لأن المفهوم من حيث إنه مفهوم هو الصوره الحاصله ولا تضاد بين الصور وإن أريد من حيث ذاتهما لم يصح الحكم بالتقارن فى الخيال ؛ لأنه إنما هو بين الصور ، وإن أريد مطلقا : فالتضاد بينهما من حيث الوجود العينى والتقارن من حيث الوجود الذهنى ، فهذا بعينه يجرى فيما إذا أريد بتصورهما العلم بمعنى الصوره الحاصله ، فإن التضاد بينهما بالنظر إلى الوجود العينى والتقارن باعتبار الوجود الذهنى (قوله : وحمله) أى : حمل كلام المصنف ، وهذا كلام مستأنف رد لما يقال : جوابا عن المصنف : أنه أراد بالشيئين الجملتين ، وإنما غاير للاختصار والتفنن ، وأراد بالتصور مفردا من مفردات الجمله إطلاقا للتصور على المتصور وحملا لأل على الجنس لا على العهد ، فيرجع كلامه بهذا الاعتبار لما قاله السكاكى ، وحاصل الرد أن هذا الحمل غلط ؛ لأن المصنف قد رد هذا الكلام فى الإيضاح على السكاكى ، وحمله على أنه سهو منه ، وقصد بهذا التغيير إصلاحه ، فكيف يحمل كلام المصنف على كلامه؟ على أن ظاهر عباره المصنف يأبى هذا الحمل ، إذ ليس فيها ما يدل عليه ، إذ المتبادر من الشيئين أى : شيئين من أجزاء الجملتين لا نفس الجملتين ، وكون المراد بالتصور معرفا مفردا من مفردات الجمله بعيدا جدا ، إذ المتبادر منه الإدراك ، فتعبير المصنف بالتصور معرفا مما يأبى هذا الحمل - هذا محصل كلامه كما يفيده كلام المطول وحواشيه ، واعترض بأن المصنف بعد ما حمل فى الإيضاح كلام السكاكى على السهو وفرغ منه قال : ثم قال الجامع بين الشيئين عقلى ووهمى وخيالى ، أما العقلى فهو أن يكون بين الشيئين اتحاد فى التصور إلخ ما ذكره ، فلا يتعين أن قصده بهذا الكلام إصلاح كلام السكاكى ، بل يجوز

وأنه من المباحث التى ما وجدنا أحدا حام حول تحقيقها.

[محسنات الوصل]

(ومن محسنات الوصل :) بعد وجود المصحح (تناسب الجملتين فى الاسميه ، والفعليه و) تناسب (الفعليتين ...

******

أن يريد نقل كلامه بعباره أخصر منه فلا يبعد أن يريد بالشيئين الجملتين ، وبالتصور المعلوم التصورى ، وقصد بذكره معرفا الإشاره إلى جنس المعلوم التصورى المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه أو خبرا أو قيدا من قيودهما ، بل حمل كلام المصنف على هذا المعنى هو المتعين ، وإلا لم يصح قوله : ثم قال الجامع بين الشيئين إلخ ؛ وذلك لأن المصنف ناقل عن السكاكى ، فإذا كان مراده غير المعنى المراد للسكاكى لم يصح النقل ، إذ كيف ينسب له ما ليس قائلا به (قوله : وأنه) أى : ما ذكر من زياده التفصيل والتحقيق.

[محسنات الوصل] :

(قوله : ومن محسنات الوصل) أى : العطف بين الجملتين ، وأشار بمن إلى أنه قد بقى من المحسنات أمور أخر كالتوافق فى الإطلاق ، والتوافق فى التقييد - كما أشار لذلك الشارح بقوله : أو يراد فى إحداهما الإطلاق إلخ.

(قوله : بعد وجوب المصحح) أى : للعطف ككونهما إنشائيتين لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، أو خبريتين كذلك ، لكن مع جامع عقلى أو وهمى أو خيالى (قوله : تناسب الجملتين فى الاسميه والفعليه) أى : فى كونهما اسميتين أو فعليتين ، فالياء فى اسميه وفعليه ليست للنسبه ، وإنما هى ياء المصدر أى : المصيره مدخولها مصدرا ، ثم إن كلام المصنف يقتضى أن الوصل صحيح بدون التناسب المذكور ، فيصح عطف الاسميه على الفعليه والعكس ، وإنما يعدل للتناسب المذكور لإفاده الحسن فقط. وليس كذلك ، إذ التناسب المذكور قد يكون واجبا وقد يكون ممنوعا ، فإذا قصد تجريد النسبه فى الجملتين عن الخصوصيه بأن أريد مطلق الحصول تعين التناسب فيقال : زيد قائم وصديقه جالس ، أو قام زيد وجلس صديقه بناء على أن الاسميه لا تفيد الدوام إلا بالقرائن ، وأن الفعليه لا تفيد

فى المضى ، والمضارعه) فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للتجدد فى إحداهما والثبوت فى الأخرى - ...

******

التجدد إلا بها ، ولا دلاله لها على أكثر من الثبوت ، وكذا يتعين التناسب إذا أريد الدوام فيهما أو التجدد فيهما بناء على إفاده الاسميه للدوام ، والفعليه للتجدد ، وإن قصد الدوام فى إحداهما والتجدد فى الأخرى امتنع التناسب وتعين أن يقال عند قصد الدوام فى الأول والتجدد فى الثانى : زيد قائم وجلس صديقه ، وعند قصد العكس قام زيد وصديقه جالس كما هو ظاهر ، وحينئذ فلا يكون التناسب من المحسنات ، وأجيب بأن النسبه الواقعه فى الجملتين على ثلاثه أقسام : الأول : أن يقصد تجريدها عن الخصوصيه بأن يراد مطلق الحصول ، أو يقصد بها الدوام فيهما ، أو التجدد كذلك والثانى : أن يقصد الدوام فى إحداهما والتجدد فى الأخرى ولا استحسان فى هذين القسمين ، بل التناسب واجب فى الأول وممتنع فى الثانى كما مر الثالث : أن يقصد النسبه فى ضمن أى : خصوصيه ، وهذا هو محل الاستحسان ؛ لأنه يجوز كل من التناسب وتركه لحصول المقصود بكل ، لكن التناسب أولى فيكون من المحسنات ، فمحل الاستحسان إنما هو عند جواز الأمرين - هذا محصل ما ذكره أرباب الحواشى ، ولكن العلامه عبد الحكيم ذكر ما يخالف ذلك حيث قال : إذا كان المقصود منهما التجدد ، أو الثبوت أو لم يكن شىء منهما مقصودا فيهما ، أو لم يكن مقصودا فى إحداهما دون الأخرى ففى جميع هذه الصور رعايه التناسب بينهما من محسنات العطف ، أما فى الصورتين الأخيرتين فظاهر ؛ لأن المقصود يحصل بالاختلاف أيضا ، لكن التناسب أولى ، وأما فى الصورتين الأوليين فلأن وجوب اتفاقهما ليحصل المقصود أعنى : التجدد أو الثبوت لا ينافى أن يكون ذلك الاتفاق محسنا بالنسبه للعطف لتحقق مجوزاته فى صوره اختلافهما أيضا وهو عدم الاختلاف خبرا وإنشاء ووجود الجامع - اه كلامه.

(قوله : فى المضى) أى : بأن يكون فعل كل منهما ماضيا.

(قوله : والمضارعه) أى : بأن يكون فعل كل منهما مضارعا ، (وقوله : فى المضى والمضارعه) أى : وفى غيرهما كالإطلاق والتقييد (قوله : من غير تعرض إلخ) هذا بيان

قلت : قام زيد وقعد عمرو ، وكذا : زيد قائم وعمرو قاعد (إلا لمانع) مثل : أن يراد فى إحداهما التجدد ، وفى الأخرى الثبوت فيقال : قام زيد وعمرو قاعد ، ...

******

لمجرد الإخبار ، وذكر التجدد والثبوت على سبيل التمثيل ، والمراد من غير قصد التعرض لقيد زائد على مجرد الإخبار ، ولا شك أن كون المقصود مجرد الإخبار من غير قصد أمر زائد لا ينافى دلالته على التجدد أو الثبوت أو غيرهما ، فاندفع ما يرد على الشارح من أن قام زيد وقعد عمرو يدلان على التجدد والمضى ، وزيد قائم وعمرو قاعد يدلان على الثبوت المقابل للتجدد أعنى الحدوث فى زمان معين من الأزمنه الثلاثه ، فكيف يصح التمثيل بهما لمجرد الإخبار ، وحاصل ما ذكر من الجواب أن المراد بالتعرض المنفى التعرض بحسب القصد لا بحسب دلاله اللفظ ، فقد يكون قصد المتكلم إفاده مجرد نسبه المسند إلى المسند إليه فيأتى بالجمله اسميه كانت أو فعليه فيفيد الكلام مجرد تلك النسبه ، وإن كانت الجمله داله بحسب الأصل على التجدد أو الثبوت ، ثم لا يخفى عليك أن اللائق بجعل قوله من غير تعرض إلخ : بيانا لمجرد الإخبار أن يقول من غير تعرض للتجدد والثبوت بدون قوله فى إحداهما ، وفى الأخرى ، فالأحسن أن يقال : إنه تقييد لمجرد الإخبار - بأن المراد منه ألّا يكون المقصود اختلافهما فى التجدد والثبوت مثلا ، وذلك بأن يكون المقصود من الجملتين التجدد أو الثبوت ، أو لم يكن شىء منهما مقصودا فيهما ، أو لم يكن مقصودا فى إحداهما دون الأخرى ، ففى جميع هذه الصور رعايه التناسب بينهما من محسنات العطف - كما مر توجيهه عن العلامه عبد الحكيم. (قوله : قلت) أى : بناء على هذه الإراده أى : يلزمك أن تقول ذلك ؛ لأنك لو خالفت بينهما أوقعت فى ذهن السامع خلاف مقصودك - اه يس.

وانظر قوله أى : يلزمك مع كون التناسب مستحسنا ، فلعل الأولى أن يقول أى : يستحسن أن تقول - فتأمل.

(قوله : إلا لمانع) استثناء من محذوف أى : فلا يترك هذا التناسب اللفظى إلا لمانع يمنع منه فيترك (قوله : فيقال زيد قام وعمرو يقعد) أى : إذا أريد الإخبار بتجدد القعود لزيد فى المستقبل ، والإخبار بتجدد القيام له فيما مضى ، وكان الأولى فى المثال

أو يراد فى إحداهما المضى وفى الأخرى المضارعه فيقال : زيد قام وعمرو يقعد ، أو يراد فى إحداهما الإطلاق وفى الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى : (وَقالُوا لَوْ لا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنا مَلَكاً لَقُضِيَ الْأَمْرُ)(١) ...

******

أن يقول نحو : قام زيد ويقعد عمرو ، إلا أن يقال : إنه نبه بهذا المثال على أن الجمله الأولى إذا كان عجزها فعليه فالمناسب رعايه ذلك فى الثانيه ، ولا يعدل عن التناسب فى العجزين إلا لمانع ، كما أن الجملتين الفعليتين الصرفتين أى : اللتين ليستا خبرا عن شىء يطلب التناسب بينهما إلا لمانع - فتأمل.

(قوله : أو يراد فى إحداهما الإطلاق إلخ) يؤخذ من هذا أن التوافق فى الإطلاق والتقييد من محسنات الوصل إلا لمانع - وهو كذلك كما يرشد إليه كلام المصنف ، حيث عبر بمن المفيده أن من المحسنات غير ما ذكره وهو التوافق فى الإطلاق والتقييد كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله : بالشرط) أى : بفعل الشرط والشرط ليس بشرط.

(قوله : (وَقالُوا لَوْ لا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ)) أى : هلا أنزل عليه ملك فنؤمن به وننجو ، وقضى الأمر بهلاكهم وعدم إيمانهم لو أنزلنا ملكا فقضى الأمر عطف على جمله قالوا ، وجمله قضى الأمر مقيده بفعل الشرط ، فالحاصل أن الجمله الأولى مطلقه ، والثانيه مقيده بالإنزال ؛ لأن الشرط مقيّد للجواب ، وإنما كانت عطفا على قالوا لا على المقول ؛ لأنها ليست من مقولهم بل من مقول المولى. قال العلامه اليعقوبى : ولا يخفى وجود الجامع بين الجملتين ؛ لأن الأولى تضمنت على ما يقولون أن نزول الملك يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وإيمانهم ، وتضمنت الثانيه أن نزوله سبب هلاكهم وعدم إيمانهم ، وسوق الجملتين لإفاده غرض واحد يتحقق فيه الجامع عند السبك مما يصحح العطف عندهم حتى فى الجملتين اللتين لفظ إحداهما خبر ولفظ الأخرى إنشاء ، فأحرى الشرطيه وغيرها ، ولا يخفى تحقق الجامع بما ذكر من التأويل ؛ لأن الغرض من سوقهما بيان ما يكون نزول الملك سببا له ، فقد اشتركتا فى هذا المعنى وإن كان الصحيح ما أفادته الثانيه فى نفس الأمر. اه.

١- الأنعام : ٨.

ومنه قوله تعالى : (فَإِذا جاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ ساعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ)(۱) فعندى أن قوله : (وَلا يَسْتَقْدِمُونَ) عطف على الشرطيه قبلها ، لا على الجزاء ؛ أعنى : قوله : (لا يَسْتَأْخِرُونَ) إذ لا معنى لقولنا : إذا جاء أجلهم لا يستقدمون.

******

(قوله : ومنه) أى : من التقييد بالشرط قوله تعالى إلخ وهذه الآيه عكس ما قبلها (قوله : (فَإِذا جاءَ أَجَلُهُمْ) إلخ) أى : لا يستأخرون ساعه إذا جاء أجلهم ولا يستقدمون ، فقوله ولا يستقدمون : عطف على مجموع الجمله قبله شرطها وجزائها ، فالمعطوف مطلق والمعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآيه السابقه. (قوله : فعندى) الفاء للتعليل عله لقوله ومنه (قوله : على الشرطيه قبلها) يحتمل أن المراد بها مجموع الشرط والجزاء وهو الأظهر ، ويحتمل أن المراد بها قوله لا يستأخرون مأخوذا مع قيده على جعل الشرط قيدا للجزاء بأن تجعل الشرطيه جمله مقيده ، وهذا قريب من الأول فى المعنى وإن اختلفا اعتبارا.

(قوله : لا على الجزاء) أى : وحده من حيث إنه جزاء ، وإلا لكان هو أيضا جوابا لإذا ، إذ المعطوف على الجواب جواب ، فيرد عليه أنه لا يتصور التقدم بعد مجىء الأجل ؛ لأن الوقت الذى جاء الأجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله ، وحينئذ فلا فائده فى نفيه ؛ لأنه نفى لما هو معلوم الاستحاله ، فقوله إذ لا معنى إلخ أى : صحيح فى اللغه وإن كان صادقا ، فإن قلت : من المقرر أن المعطوف عليه إذا كان مقيدا بقيد متقدم عليه كان المتبادر فى الخطابيات من العطف هو اشتراكهما فى القيد. قلت : قد يخالف الظاهر المتبادر لدليل أقوى منه كما فى الآيه الكريمه ، فإن التقدم إذا جاء الأجل مستحيل استحاله ظاهره فلا فائده فى نفيه ، وجوز بعضهم جعل قوله : ولا يستقدمون استئناف إخبار أى : وأخبرك أنهم لا يستقدمون أى : لا يموتون قبل مجىء أجلهم أى : الوقت الذى هو آخر عمرهم ، وفى بعض حواشى البيضاوى : يصح أن يكون قوله ولا يستقدمون : عطفا على قوله : لا يستأخرون ، وفائده العطف المبالغه فى انتفاء التأخير ؛ وذلك لأنه لما قرنه به ونظمه فى سلكه أشعر أنه بلغ فى الاستحاله إلى مرتبه التقدم ، فكما

۱- الأعراف : ۳۴.

[تذنيب]

هو جعل الشيء ذنابه للشيء ؛ شبه به ذكر بحث الجمله الحاليه وكونها بالواو تاره وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب.

******

أنه يستحيل التقدم يستحيل التأخر كما هو قضيه الخبر الإلهى وإن أمكن فى نفسه ، وهذا هو السر فى إيراده بصيغه الاستقبال يعنى : أنه بلغ من الاستحاله إلى حيث ينفى طلبه كما ينفى طلب المستحيل - اه كلامه.

[تذنيب]

قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما فى أن كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمه ، أن ما ذكر فى حيز التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل فى المباحث المتقدمه لفهمه منها بخلاف التذنيب. اه فنارى.

(قوله : هو) أى : بحسب الأصل جعل الشيء ذنابه ، لا أنه نفس الذنابه فهو مصدر بحسب الأصل ، والذنابه بضم الذال وكسرها مؤخر الشيء ، ومنه الذنب : وهو ذيل الحيوان.

(قوله : شبه به) الضمير فى به للجعل المذكور ، فيكون المصدر الذى هو الذكر المذكور مشبها بالمصدر الذى هو الجعل المذكور ، وحاصل كلامه أن المصنف شبه ذكر بحث الجمله الحاليه عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنابه للشيء بجامع التتميم والتكميل فى كل ، أو بجامع إيجاد الشيء متصلا بآخر الشيء اتصالا يقتضى عده من أجزائه ، وكونه من أدناها : لقصد التكميل ، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره التصريحيه الأصليه التحقيقيه ، ثم بعد ذلك أطلق التذنيب بمعنى الذكر وأريد متعلقه وهو الألفاظ المذكوره المخصوصه على طريق المجاز المرسل ، والعلاقه التعلق ضروره أن التذنيب ترجمه وهى اسم للألفاظ المخصوصه ، والحاصل أن فى الكلام مجازا مرسلا مبنيا على استعاره مصرحه ، وإنما ارتكب ذلك ليكون ما هنا موافقا لما ذكروه فى التراجم ، ولو اقتصرنا على الاستعاره كما قال الشارح لم يكن موافقا لما ذكروه.

(قوله : وكونها إلخ) هو بالجر عطف على بحث عطف تفسير ، وقوله عقيب : ظرف لذكر (قوله : لمكان التناسب) المكان مصدر ميمى بمعنى الحدث وهو الكون والوجود

(أصل الحال المنتقله) أى : الكثير الراجح فيها ؛ كما يقال : الأصل فى الكلام هو الحقيقه (أن تكون بغير واو) واحترز بالمنتقله عن : المؤكده المقرره

******

من كان التامه أى : لوجود التناسب بين الجمله الحاليه والفصل والوصل ، وهو عله لذكر بحث الجمله الحاليه عقب بحث الفصل والوصل أى : وإنما ذكره عقب بحث الفصل والوصل لوجود التناسب بين الجمله الحاليه والفصل والوصل ؛ لأن الجمله الحاليه تاره تقترن بالواو وتاره لا تقرن بها ، والفصل ترك الاقتران بالواو ، والوصل الاقتران بها ، فاقتران الجمله الحاليه بالواو شبيه بالوصل ، وعدم اقترانها بالواو شبيه بالفصل ، فإن قلت : الواو فى الوصل عاطفه ، وفى الجمله الحاليه : غير عاطفه فلا تناسب قلت : الأصل فى واو الحال العطف ، فالمناسبه موجوده بهذا الاعتبار ، وحاصل ما ذكره فى هذا التذنيب تقسيم الجمله الحاليه إلى أقسام خمسه ما يتعين فيه الواو ، وما يتعين فيه الضمير ، وما يجوز فيه الأمران على السواء ، وما يترجح فيه الضمير ، وما يترجح فيه الواو (قوله : المنتقله) أى : الغير اللازمه لصاحبها المنفكه عنه (قوله : أى الكثير) بمعنى الشائع ، وقوله : الراجح فيها أى : لموافقته للقواعد (قوله : كما يقال إلخ) أى : وهذا كما يقال الأصل فى الكلام الحقيقه أى : الكثير الراجح فيه أن يكون حقيقه ، والمرجوح أن يكون مجازا ، وأشار الشارح بما ذكره إلى أن مراد المصنف بالأصل الكثير الراجح ، ولم يرد بالأصل القاعده ولا الدليل ولا غير ذلك مما يراد به فى غير هذا الموضع ، ولكن الأولى أن يراد بالأصل هنا فى كلام المصنف مقتضى الدليل كما يرشد إليه التعليل بعد بقوله ؛ لأنها فى المعنى حكم إلخ أى : إن مقتضى الدليل أن تكون الحال بغير واو ، وإنما سمى مقتضى الدليل أصلا لابتنائه على الأصل الذى هو الدليل (قوله : واحترز بالمنتقله عن المؤكده) فيه أن الذى يقابل المنتقله عن صاحبها إنما هو اللازمه لصاحبها سواء وردت بعد جمله فعليه نحو : خلق الله الزرافه يديها أطول من رجليها ، أو اسميه نحو : هذا أبوك عطوفا لا المؤكده ؛ لأنها إنما تقابل المؤسسه ، فالأولى للشارح أن يقول : واحترز بالمنتقله عن اللازمه ، ولا يقال : يلزم من كونها مؤكده أن تكون لازمه فصحت المقابله نظرا للازم ؛ لأنا نقول نسلم ذلك إلا أن اللازمه أعم من المؤكده ، ألا ترى أنها فى المثال الأول المذكور لازمه وهى غير مؤكده ، فمقتضى ذلك أن تكون الحال اللازمه غير المؤكده ليس محترزا عنها بالمنتقله ، وليس كذلك.

لمضمون الجمله فإنها يجب أن تكون بغير واو البته ؛ لشده ارتباطها بما قبلها ؛ وإنما كان الأصل فى المنتقله الخلو عن الواو (لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبه إلى المبتدأ ، فإن قولك : [جاء زيد راكبا] إثبات الركوب لزيد كما فى : [زيد راكب]

******

(قوله : لمضمون الجمله) أراد بالمضمون ما تضمنته واستلزمته الجمله قبلها ، وذلك كما فى قولك هذا أبوك عطوفا ، فإن الجمله الأولى تقتضى العطف ، فلذا كان قوله عطوفا تأكيدا ، وليس المراد بالمضمون المصدر المتصيد من الجمله كما هو الظاهر ؛ لأن مضمون هذه الجمله أبوه زيد وهى غير العطف ، وكان الأولى للشارح أن يحذف قوله لمضمون الجمله لأجل أن يشمل كلامه المؤكده لعاملها نحو : (وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً)(١) ، (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ)(٢) والمؤكده لصاحبها نحو : (لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً)(٣) (قوله : البته) أى : قطعا أى : دائما ، لا أن ذلك فيها كثير (قوله : لشده ارتباطها بما قبلها) أى : وصيرورتهما كالشىء الواحد أى : وحينئذ فلا يبحث عنها فى هذا الباب ، والحاصل أن الحال المؤكده لظهور ارتباطها بالمؤكد لا يحتاج فيها إلى ربط بالواو ، فلا يبحث عنها فى هذا الباب ، فلذا احترز المصنف عنها بالتقييد بالمنتقله.

(قوله : لأنها فى المعنى حكم على صاحبها) أى : أمر محكوم به على صاحبها ؛ وذلك لأنك إذا قلت : جاء زيد راكبا أفاد ذلك أن زيدا ثبت له المجىء حال وصفه بالركوب وفى ضمن ذلك أن الركوب ثابت له ، وحينئذ فالركوب محكوم به على زيد لثبوته له ، وإنما قال فى المعنى ؛ لأن الحال فى اللفظ غير محكوم بها ؛ لأنها فضله يتم الكلام بدونها (قوله : كالخبر بالنسبه إلى المبتدأ) فإنه محكوم به عليه فى المعنى بل وكذلك فى اللفظ فالتشبيه ناقص ؛ لأن الغرض منه إفاده مماثله الحال للخبر من جهه أن كلا محكوم به فى المعنى على صاحبه وإن كان الخبر محكوما به عليه أيضا فى اللفظ بخلاف الحال (قوله : فإن قولك جاء زيد راكبا إثبات الركوب إلخ) كان الظاهر أن يقول : فإن فى

١- النساء : ٧٩.

٢- التوبه : ٢٥.

٣- يونس : ٩٩.

إلا أنه فى الحال على سبيل التبعيه ، وإنما المقصود إثبات المجىء ، وجئت بالحال لتزيد فى الإخبار عن المجىء هذا المعنى (ووصف له) أى : ولأنها فى المعنى وصف لصاحبها (كالنعت) بالنسبه إلى المنعوت ، إلا أن المقصود فى الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشره الفعل ، فهى قيد للفعل وبيان لكيفيه وقوعه ، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك ؛ بل مجرد اتصاف المنعوت به ، ...

******

قولك : أو يقول ، فإن قولك : جاء زيد راكبا معناه إثبات إلخ ؛ ليستقيم التركيب - اللهم إلا أن يقال : فى الكلام حذف مضاف قبل قوله إثبات - فتأمل.

وحاصل ما ذكره الشارح أن كلا من الحال والخبر يقتضى الكلام كونه عارضا ثابتا لمعروض ، فهما متساويان فى ذلك ومختلفان فى أن المقصود الأصلى من التركيب بالنسبه للخبر ثبوته للمبتدأ ، بخلاف الحال فليس ثبوته لصاحبه مقصودا من التركيب ، بل المقصود ثبوت أمر آخر له كالمجىء فى المثال : وجىء بالحال قيدا ليهون ذلك الأمر وهو المجىء فيستفاد ثبوت الحال بطريق اللزوم العرضى كما مر (قوله : إلا أنه) أى : إثبات الركوب فى الحال ، (وقوله : على سبيل التبعيه) أى : أثبت على سبيل التبعيه ولم يقصد ابتداء (قوله : وإنما المقصود) أى : بالإخبار.

(قوله : هذا المعنى) مفعول تزيد والمراد بهذا المعنى إثبات الركوب ، بقى شىء وهو أن هذا الكلام الذى ذكره الشارح مخالف لما هو مقرر من أن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفى كان ذلك القيد هو الغرض الأصلى والمقصود بالذات من الكلام والحال من جمله القيود ، ويمكن أن يقال : الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعيه وأنه غير مقصود بالذات من حيث إنه فضله يستقيم الكلام بدونه ، والمسند هو المقصود بالذات من حيث إنه مسند وركن لا يستقيم الكلام إلا به ، وذلك لا ينافى أن المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد ، أو يقال : إن ما هو مقرر أمر غلبى - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : أى ولأنها فى المعنى وصف لصاحبها) أى : لأن الكلام يقتضى اتصاف صاحبها بها حال الحكم لتكون قيدا له ، وإنما قيد بالمعنى ؛ لأنها ليست وصفا فى اللفظ ، بل حال (قوله : كالنعت) أى : فى الوصفيه وإن كان النعت وصفا للمنعوت فى اللفظ والمعنى (قوله : إلا أن المقصود إلخ) حاصله أن الحال والنعت وإن اشتركا فى أن كلا وصف

وإذا كان الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو - فكذلك الحال.

وأما ما أورده بعض النحويين من الأخبار والنعوت المصدره بالواو كالخبر فى باب كان ، ...

******

فى المعنى للموصوف ، إلا أنهما يفترقان من جهه أن القصد من الحال جعلها قيدا لحكم صاحبها لاقتران الحال مع الحكم فى صاحب الحال ، فإذا قلت : جاء زيد راكبا أفاد أن زيدا موصوف بالمجيء وأن اتصافه بالمجيء إنما هو فى حال اتصافه بالركوب ، وأن القصد من النعت جعله قيدا لذات المحكوم عليه لا قيدا للحكم ، فإذا قلت : جاء زيد العالم فالمقصود تقييد نفس ذات زيد بالعلم لا تقييد حكمه الذى هو المجيء ، ولهذا يصح بطريق الأصاله أن يكون نحو : الأبيض والأسود والطويل والقصير من الأوصاف التى لا انتقال فيها ولا يتقيد وجودها بوجود الأحكام نعتا بخلاف الحال ، فإن الأصل فيها ألّا تكون كذلك ؛ لأنها قيد للحكم الذى أصله العروض والثبوت بعد الانتفاء ، فينبغى أن تكون من الأوصاف التى تثبت بثبوت الأحكام وتنتفى بانتفائها ؛ لأن الثابت اللازم لا يفيد التجدد العارض ، فقول الشارح إلا أن المقصود فى الحال أى : منها ، (وقوله : على هذا الوصف) أى : الحال ، (وقوله : حال مباشره الفعل) أى : الحدث سواء دل عليه بفعل أو وصف ، (وقوله : وبيان) أى : مبين ، (وقوله : لكيفيه وقوعه) أى : لصفته التى وقع عليها ، (وقوله : فإنه لا يقصد به ذلك) أى : كون الموصوف على هذا الوصف حال مباشره الفعل ، (وقوله : بل مجرد اتصاف المنعوت به) أى : من غير ملاحظه أن المنعوت مباشر للفعل أو غير مباشر له.

(قوله : وإذا كان الحال إلخ) هذا إشاره إلى مقدمه صغرى مأخوذه من المتن ، وقوله : فكما أنهما يكونان بدون الواو : إشاره إلى مقدمه كبرى محذوفه من المصنف ، وقوله : فكذلك الحال : إشاره إلى النتيجه المحذوفه (قوله : وأما ما أورده بعض النحويين) أى : على الكبرى القائله والخبر والنعت يكونان بدون الواو (قوله : كالخبر فى باب كان) أى : كما فى بيت الحماسه من قول سهيل بن شيبان :

فلمّا صرّح الشّرّ

فأمسى وهو عريان (١)

١- البيت للفند الزمانى سهيل بن شيبان فى أمالى القالى ١ / ٢٦٠ ، وحماسه البحترى ص ٥٦ ، وخزانه الأدب ٣ / ٤٣١ ، وسمط اللآلى ص ٥٧٨ ، ٩٤٠ وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ٣٤ ، وللحماسى فى شرح التصريح ٢ / ٢٣٩.

والجمله الوصفيه المصدره بالواو ؛ التى تسمى : واو تأكيد لصوق الصفه بالموصوف - فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال (لكن خولف) هذا الأصل (إذا كانت) الحال (جمله ؛ ...

******

وأدخل بالكاف الخبر الواقع بعد إلا نحو : ما أحد إلا وله نفس أماره (قوله : والجمله الوصفيه) أى : الواقعه صفه للنكره كقوله تعالى : (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ)(١) وكقوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَهٍ وَهِىَ خاوِيَهٌ عَلى عُرُوشِها)(٢) فإن الجمله فى الآيتين عند صاحب الكشاف صفه للنكره ، والواو زائده دخولها وخروجها على حد سواء ، وفائدتها تأكيد وصل الصفه بالموصوف ، إذ الأصل فى الصفه مقارنه الموصوف فهذه الواو أكدت اللصوق.

(قوله : فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال) لأنها قد تقترن بالواو فى بعض الأحيان ، وحينئذ فلا يرد ذلك نقضا ؛ لأن اقترانها على سبيل التشبيه والإلحاق لا على سبيل الأصاله فلم يخرجا عن الأصل ، والحاصل أن كون الحال أصلها عدم الاقتران بالواو مكتسب من مشابهتها للخبر والنعت ، فلما خولف هذا الأصل المكتسب فيها ، واقترنت بالواو حمل الخبر والنعت عليها لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وذكر بعضهم : أن أمسى فى البيت تامه بمعنى دخل فى المساء ، والجمله بعدها حال لا خبر ، ومذهب صاحب المفتاح : أن الجمله فى الآيتين حال من قريه لكونها نكره فى سياق النفى وذو الحال كما يكون معرفه يكون نكره مخصوصه ، لكن كلام صاحب المفتاح يضعفه أنه يقتضى تقييد الإهلاك بالحال وهو غير مقصود إن كان الإهلاك واقعا فى تلك الحاله ، فصاحب الكشاف راعى جزاله المعنى فجعلها صفه ، فإنه من علماء البيان وهم يرجحون جانب المعنى على جانب اللفظ مع وقوع الجمله صفه لقريه فى قوله تعالى (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا لَها مُنْذِرُونَ)(٣).

(قوله : هذا الأصل) أعنى كون الحال بغير واو كما فى الخبر والنعت. (قوله : إذا كانت الحال) أى : المتقدمه وهى المنتقله (قوله : جمله) أى : اسميه أو فعليه (قوله :

١- الحجر : ۴.

٢- البقره : ٢٥٩.

٣- الشعراء : ٢٠٨.

فإنهـا) أى : الجمله الواقعه حالاـ (من حيث هى جمله مسـتقله بالإفـاده) من غير أن تتوقف على التعليق بمـا قبلها ، وإنما قال : من حيث هى جمله لأنها من حيث هى حال غير مستقله ؛ بل متوقفه على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها (فتحتاج) الجمله الواقعه حالا (إلى ما يربطها بصاحبها) الذى جعلت حالا عنه (وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل) الذى لا يعدل عنه ...

******

فإنهـا إلـخ) الفـاء للتعليل أى : إنما خولف ذلك الأصل فى الحال التى هى جمله ؛ لأنها إلـخ (قوله : من حيث هى جمله) الحيثيه للتقييـد ، وقوله مسـتقله بالإفـاده خبر إن أى : لأـن الجمله الواقعه حالاـ مسـتقله بالإفـاده من حيث كونهـا جمله ، ومقتضـى ذلك الاستقلال أنها تحتاج إلى رابط يربطها بما قبلها وإنما كانت الجمله المذكوره مستقله بالإفاده من حيث كونها جمله ؛ لأن الجمله وضـعت لتفيـد فائـده يحسن السـكوت عليهـا بنـاء على القـول بوضع المركبـات ، أو اسـتعملت لتفيـد مـا ذكر بنـاء على مقـابله ، والحاصـل أن الجمله الحـاليه وجـد فيهـا جهتان جهه كونها جمله ، وهـذه الجهه هى الأصل فى الجمله الحاليه وجهه كونها حالا وهى عارضه ، والأولى توجب احتياجها لما يربطها بما قبلها دون الثانيه (قوله : من غير أن تتوقف إلخ) تفسير للاسـتقلال (قوله : على التعليق) أى : الارتبـاط فلاـ تحتـاج إلى مـا يربطهـا من الحيثيه الثانيه لا من الحيثيه الأولى (قوله : فتحتاج إلـخ) أى : فهى من هذه الجهه أى : جهه كونها جمله تحتاج إلخ ، وروعيت هذه الحاله المحرجه للربط ؛ لأنها الأصل وجهه كونها حالا عارضه كما علمت.

(قوله : وكـل من الضـمير) أى : ضـمير صـاحب الحـال (قوله : صالـح للربـط) أمـا الضـمير فلكونه عبـاره عن المرجع ، وأما الواو فلكونها موضوعه لربط ما قبلها بما بعدها أو هى فى أصلها للجمع كما قيل : إن أصل هذه الواو الحاليه هى العاطفه ، واختلف فى أيهما أقوى فى الربط فقيل الواو ؛ لأنها موضوعه له وقيل الضمير لدلالته على المربوط به ، وإليه أشار بقوله : والأصل إلخ (قوله : الـذى لا يعـدل عنه) أى : لا ينبغى العـدول عنه لكثرته ، والمراد بالأصل هنا الكثير الراجـح فى الاسـتعمال لا الأصل فى الوضع ، والمراد لاـ يعـدل عنه فى نظر البلغـاء ، وإلاـ فكثيرا مـا يقررون فى العربيه جواز الأـمرين ، فظـاهر كلاـمهم جواز العـدول من غير موجب - كذا قرر شيخنا العدوى ، وتأمله.

ما لم تمس حاجه إلى زياده ارتباط (هو الضمير ، بدليل) الاقتصار عليه فى الحال (المفرده ، والخبر ، والنعت. فالجمله) التى تقع حالا (إن خلت عن ضمير صاحبها) ...

******

(قوله : ما لم تمس حاجه إلخ) أى : فإن مست الحاجه إلى زياده الربط أتى بالواو ؛ لأن الربط بها أقوى لما مر من أنها موضوعه للربط ، ويحتمل أن المراد : فإن مست الحاجه لزياده الربط أتى بهما (قوله : بدليل الاقتصار عليه فى الحال المفرده) فيه أن الضمير فيها ليس للربط ؛ لأن الحال المفرده لا تحتاج لرابط ، بل لضروره الاشتقاق ؛ لأن كل مشتق يتحمل الضمير ، فالدليل لم ينتج المطلوب ، (وقوله : والخبر والنعت) أعم من أن يكونا مفردين أو جملتين ، فالأول نحو : زيد أبوه قائم وزيد قائم ، والثانى نحو : رجل أبوه صالح مررت به أو رجل كريم مررت به ، وفى عبد الحكيم : إن المراد بالحال المفرد فى كلام المصنف المسنده إلى متعلق ذى الحال نحو : ضربت زيدا قائما أبوه ، وكذا يقال فى الخبر والنعت ، وحينئذ فلا يرد أن الضمير فى الثلاثه لكونها صفه محتاجه للفاعل لا أنه للربط ، لذا يرتبط كل واحد منها بموصوفها إذا كانت جامده من غير ضمير - اه كلامه.

ولا يقال : إن كون الواو يؤتى بها عند الحاجه إلى مزيد الارتباط مناف لكون الضمير هو الأصل وأكثر موقعا ، إذ مقتضى ذلك أن الارتباط به أزيد ؛ لأنا نقول : إن كثره الموقع لا تدل على كثره الربط ؛ وذلك لأن الواو موضوعه للربط ، وأما الضمير فهو موضوع للعود على مرجعه والربط حاصل لزوما ، والحاصل أن أصاله الضمير بحسب الاستعمال لا من حيث الوضع ، وأما الواو فهى أصل فى الربط باعتبار الوضع - فتأمل - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : فالجمله إن خلت إلخ) هذا فى قوه قضيه كليه قائله كل جمله أريد جعلها حالا وخلت عن ضمير صاحبها وجب ربطها بالواو ، وهذا شروع فى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما. (قوله : التى تقع حالا) أى : التى يراد جعلها حالا (قوله : إن خلت إلخ) أى : بأن لم يوجد فيها الضمير لفظا ولا تقديرا ، (وقوله : وجب فيها الواو) أى : لفظا أو تقديرا كما فى قول الشاعر يصف غائصا لطلب اللؤلؤ :

الذى تقع هى حالا عنه (- وجب فيها الواو) ليحصل الارتباط ، فلا يجوز : خرجت زيد قائم.

ولما ذكر أن كل جمله خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين ...

******

انتصف النهار وهو غائص

وصاحبه لا يدرى ما حاله

نصف النهار الماء غامره

ورفيقه بالغيب ما يدرى

فالواو مقدره أى : والماء غامره ، لكن قال الدمامينى : الربط يحصل بالواو والضمير فحيث لا واو ولا الضمير يقدر أحدهما - فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع أنه يمكن تقدير الضمير بل هو الأولى ؛ لأنه الأصل فى الربط؟ فيقال : التقدير الماء غامره فيه (قوله : الذى تقع هى حالا عنه) هذا بيان لصاحب الحال لا تقييد له (قوله : ليحصل الارتباط) أى : لتكون مرتبطه به غير منقطعه عنه (قوله : فلا يجوز إلخ) أى : بدون الواو ، فإن قلت : أى فرق بين الجمله الحاليه وبين الخبريه والنعتيه حيث احتيج فى الحاليه إلى الربط بالواو ولم يجز فيهما؟ قلت : الفرق أن الخبريه جزء الجمله وذلك كاف فى الربط ، فلم تناسبها الواو التى أصلها للعطف الذى لا يكون للخبر والنعتيه تدل على معنى فى المنعوت فصارت كأنها من تمامه فلم تناسبها الواو - أيضا - فاكتفى فيهما بالضمير بخلاف الحاليه فإنها لكونها فضله مستغنى عنها فى الأصل تحتاج إلى رابط ، فإن لم يوجد الضمير تعينت الواو.

(قوله : أراد أن يبين أن أى جمله إلخ) أى : أراد أن يبين جواب هذا الاستفهام الذى هو أى جمله يجوز أن تقع حالا حال كونها مقترنه بالواو ، وأى جمله لا يجوز وقوعها حالا حال كونها مقترنه بالواو ، وحاصل جوابه أن كل جمله خلت عن الضمير صح وقوعها حالا حال تلبسها بالواو إلا المضارع المثبت الخالى عن الضمير ، فإنه لا يصح وقوعه حالا حال تلبسه بالواو ، وقصد الشارح بهذا الدخول الاعتذار عن المصنف من حيث التكرار الواقع فى كلامه ؛ لأن الجمله التى ذكر ثانيا أنه يصح وقوعها حالا بالواو وهى التى ذكر أولا فيها أنه يجب قرنها بالواو ، وحاصل ما اعتذر به أن المصنف بين أولا وجوب الواو فى الخاليه عن الضمير إذا كانت حالا ، وليست كل جمله خاليه

أن أى جمله يجوز ذلك فيها ، وأى جمله لا يجوز فقال : (وكل جمله خاليه عن ضمير ما) أى : الاسم الذى (يجوز أن ينتصب عنه الحال) وذلك بأن يكون فاعلا ، أو مفعولا معرفا أو منكرا مخصوصا ، لا نكره محضه ولا مبتدأ ، أو خبرا فإنه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح ، ...

******

عن الضمير يصح وقوعها حالا فتجب الواو فيها ، بل من الجمله الخاليه عن الضمير ما يصح أن تقع حالا فتجب الواو فيها ، ومنها ما لا يصح وقوعها حالا ، فأشار المصنف لبيان ذلك ثانيا بقوله : وكل جمله إلخ قرره شيخنا العدوى. (قوله : أراد أن يبين إلخ) أى : لما فى قوله أولا وجب فيها الواو من الإجمال ، وقوله ذلك أى : الربط بالواو مع الخلو من الضمير ، (وقوله : أن أى : جمله إلخ) أى : مبتدأ ، (وقوله : يجوز إلخ) خبره ، والجمله خبر أن واسمها ضمير الشأن ، وليست أى منصوبه اسم أن ؛ لأنها لازمه للصداره فلا يعمل فيها ما قبلها (قوله : وذلك) أى : الجواز المذكور (قوله : بأن يكون) أى : بسبب كون الاسم فاعلا كقولك : جاء زيد ، فزيد اسم يصح أن يجىء منه الحال ، فإذا أتيت بجمله خلت عن ضميره كقولك : عمرو يتكلم جاز أن تقع هذه الجمله حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أى : جاء زيد حال كون عمرو يتكلم (قوله : أو مفعولا) أى : ولو بواسطه حرف الجر نحو : مررت بزيد ، وأراد الشارح بالمفعول ما يشمل المفعول حقيقه نحو : رأيت زيدا والمفعول تقديرا نحو : زيد من قولك : هذا زيد ، إذ هو فى تقدير : أعنى زيدا بالإشاره أى : أقصده بها ، فزيد اسم يصح مجىء الحال منه وإن كان خبرا فى اللفظ ، فيقال : هذا زيد راكبا ، ومنه قوله تعالى حكايه عن زوجه إبراهيم : (هذا بَعْلِى شَيْخاً)(١) (قوله : معرفا أو منكرا) راجع لكل من الفاعل والمفعول (قوله : مخصوصا) أى : بنعت أو إضافه أو نفى أو نهى أو استفهام (قوله : لا نكره) محترز قوله يجوز أن ينتصب عنه حال (قوله : محضه) أى : خاليه من التخصيص بما ذكر (قوله : على الأصح) راجع للثلاثه وهو قول سيبويه ومن وافقه ، ثم إن قوله : لا نكره محضه : ينبغى أن يقيد بعدم تقدم الحال ، إذ يجوز وقوع النكره المحضه ذا حال إذا تقدم عليها الحال نحو : جاءنى

١- هود : ٧٢.

وإنما لم يقل : عن ضمير صاحب الحال لأن قوله : [كل جمله] مبتدأ خبره قوله : (يصح أن تقع) تلك الجمله (حالا عنه) أى : عما يجوز أن ينتصب عنه حال (بالواو) وما لم يثبت له هذا الحكم - أعنى وقوع الحال عنه - لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه ...

******

راكبا رجل على ما هو المشهور - اللهم إلا أن يقال : الجمله الحاليه الخاليه عن الضمير المقترنه بالواو لا يجوز تقدمها على صاحبها رعايه لأصل الواو الذى هو العطف ، لكن نص بعضهم على جوازه عند الجمهور وإن منعه المغاربه نقله الدمامينى اه فنارى.

(قوله : وإنما لم يقل إلخ) أى : مع أنه أخصر ، وحاصله أنه لو قال عن ضمير صاحب الحال لزم جعله صاحب حال قبل تحقق الحال وهو مجاز والحقيقه أولى لأصالتها ، ووجه المجاز أن الإخبار فى هذا التركيب إنما هو بالصحه التى لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حالا لم يحصل لا يسمى ما يجوز انتصاب الحال عنه صاحب الحال إلا على سبيل مجاز الأول ، ولو قال المصنف بدل هذه الجمله وورود الجمله حالا بالواو وحدها جائز إلا فى كذا لكان كافيا عما ذكره من التطويل والتعقيد (قوله : مبتدأ خبره إلخ) أى : وما بينهما قيود للمبتدأ لا يقال هذا من الإخبار بمعلوم ؛ لأن جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذى هو الجمله المذكوره عن ذلك الاسم ؛ لأنا نقول جواز ورود الحال عن الاسم فى الجمله أعم من جواز وقوع الجمله الخاليه عن الضمير حالا عن ذلك الاسم بالواو فهو يفيد فائده خاصه ، ووجه الأهميه أنه صادق بما إذا كانت جمله الحال مشتمله على الضمير ، وبما إذا كانت خاليه عنه ، بخلاف الخبر فإنه خاص بالثانى (قوله : يصح) عبر به دون يجب لأن جعل الجمله الثانيه عطفا على الأول جائز إن لم يقصد التقييد - اه سيرامى.

(قوله : بالواو) أى : إذا كانت ملتبسه بالواو أو الباء بمعنى مع.

(قوله : وما لم يثبت) أى : والاسم الذى لم يثبت له هذا الحكم ، وهذا من تتمه العله أى : وهنا لم يثبت له هذا الحكم ، إذ لا يلزم من الصحه الوقوع (قوله : أعنى إلخ) لما كان المتبادر عود الإشاره إلى صحه وقوعها حالا مع أنه ليس مرادا قال أعنى إلخ

إلا مجازا ، وإنما قال : [ينتصب عنه حال] ولم يقل : يجوز أن تقع تلك الجمله حالا عنه - ليدخل فيه الجمله الخاليه عن الضمير المصدره بالمضارع المثبت ؛ لأن ذلك الاسم مما لا يجوز أن تقع تلك الجمله حالا عنه لكنه مما يجوز أن ينتصب عنه حال فى الجمله ، وحينئذ يكون قوله : [كل جمله خاليه عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال] متناولا للمصدره بالمضارع الخاليه عن الضمير المذكور ، فيصح استثناؤها بقوله : (إلا المصدره بالمضارع المثبت ؛ نحو : جاء زيد ويتكلم عمرو) فإنه لا يجوز أن يجعل [ويتكلم عمرو] حالا عن [زيد] (لما سيأتى) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ، ولا يخفى أن المراد بقوله : [كل جمله] الجمله الصالحه للحاليه فى الجمله ، بخلاف الإنشائيات ...

******

(قوله : إلا مجازا) أى : باعتبار ما يؤول (قوله : ولم يقل يجوز إلخ) أى : بدل قوله يجوز أن ينتصب عنه حال (قوله : ليدخل فيه) أى : فى قوله المذكور وهو كل جمله خاليه عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال (قوله : الجمله الخاليه إلخ) أى : ودخولها مطلوب لأجل إخراجها بعد ذلك بالاستثناء ووجه دخول الجمله المذكوره فى كلامه أنه يصدق عليها أنها خاليه عن ضمير الاسم الذى يجوز أن ينتصب عنه حال ، بخلاف ما لو قال : يجوز أن تقع تلك الجمله حالا عنه فإنها لا تدخل فيه ، إذ لا يصدق عليها أنها خاليه عن ضمير الاسم الذى يجوز أن تقع حالا عنه لعدم جواز وقوعها حالا ، مع أن دخولها مطلوب لأجل أن تخرج بعد ذلك بالاستثناء (قوله : فيصح استثناؤها) أى : استثناء متصلا الذى هو الأصل فلا ينافى صحه الاستثناء ، على أنه منقطع لو عبر بقوله : يجوز أن تقع تلك الجمله حالا عنه - كذا قرر شيخنا العدوى (قوله : فإنه لا يجوز إلخ) أى : ويجوز أن تجعل تلك الجمله عطفا على جمله جاء زيد عند وجود الجامع (قوله : لما سيأتى) أى : فى قوله : لأن الأصل إلخ.

(قوله : من أن ربط مثلها) وهى المضارعيه المثبته وعبر بالمثل ؛ لأن ما يأتى نظير لما هنا لا فرد منه ؛ لأن ما هنا فى المضارع الغير المتحمل للضمير وما سيأتى فى المتحمل للضمير ، والتعليل الآتى يقتضى امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو (قوله : بالضمير فقط) أى : وليس فى يتكلم عمرو ضمير فلو قيل معه صح جعلها حالا (قوله : الصالحه للحاليه)

فإنها لا تقع حالا ألبته ، لا مع الواو ، ولا بدونها.

(وإلا) عطف على قوله : [إن خلت] ؛ ...

******

أى : وهى الخبريه ، (وقوله : فى الجمله) الأولى أن يقول : ولو فى الجمله أى : فى بعض الأحوال ، وإنما زاد ذلك لتدخل الجمله المصدره بالمضارع المثبت ، فإنه يصح وقوعها حالا فى بعض الأحوال وهو ما إذا احتوت على ضمير ذى الحال إن قلت الجمله فى قوله : وكل جمله مقيده بالخلو عن الضمير ، فكيف تدخل المصدره بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها عند اشتمالها على الضمير قلت : المراد أنها إذا جعلت غير خاليه عنه ، بل مشتمله عليه صلحت لذلك - تأمل.

(قوله : فإنها لا تقع حالا ألبته) أى : إلا بتقدير قول يتعلق بها ، فإذا قلت : جاء زيد هل ترى فارسا يشبهه - لم يصح أن تكون جمله هل ترى إلخ : حالا إلا بتقدير مقولا فيه هل ترى إلخ ؛ لأن الحال كالنعت وهو لا يكون إنشاء ، إن قلت : هو كالخبر أيضا والخبر يكون إنشاء على الأصح ، قلت : غلب شبهه بالنعت ؛ لأنه قيد والقيود ثابته باقيه مع ما قيد بها ، والإنشاء ليس كذلك ، بل يوجد باللفظ ويزول بزواله وتوضيحه كما قال البعض ، وإنما امتنع وقوع الإنشائيه حالا ؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها ، فيجب أن يكون مضمونها حاصلا ، وهذا إنما يظهر فى الخبريه دون الإنشائيه ؛ لأن الإنشائيه إما طلبيه كاضرب أو إيقاعيه نحو : بعت واشتريت بالاستقراء ، والمقصود من الأول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها أو لا ، ومن الثانيه الإيقاع ، وأيا ما كان فلا يصح أن يقيد مضمون العامل الحاصل بالفعل بطلب شىء لم يقع أو بإيقاع شىء لم يقع ، إذ لا معنى لتقييد ما وقع بما لم يقع ، إذ لا بد فى القيد أن يكون واقعا كالمقيد ، واعلم أن الجمله الشرطيه كالإنشائيه فى أنها لا تقع حالا ؛ وذلك لأنها لتصدرها بالحرف المقتضى للصداره لا تكاد ترتبط بشىء قبلها إلا إذا كان ما قبلها له مزيد اقتضاء للارتباط بما بعده : كالمبتدأ أو المنعوت ، بخلاف صاحب الحال فإنه ليس له مزيد اقتضاء لها ؛ لأنها فضله تنقطع عنه فقولك أكرم العالم وإن أساء : ليس إن أساء فيه حالا ، بل كلام مستأنف وجواب الشرط محذوف ، وزعم بعضهم أنه حال

أی : وإن لم تخل الجمله الحاليه عن ضمير صاحبها (فإن كانت فعليه والفعل مضارع مثبت - امتنع دخولها) أی : الواو (نحو : (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)(۱)) أی : ولا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا (لأن الأصل) فی الحال هی الحال (المفرده) لعراقه المفرد فی الإعراب وتطفل الجمله عليه بوقوعها موقعه.

******

وإن وصليه أی : أكرمه فی حال إساءته ، فأحری فی غيرها ، فالغرض من الكلام التعميم لا الشرط كقولك : اضرب زيدا إن ذهب وإن أتی أی : اضربه فی كلتا الحالتين لامتناع أن يشترط فی شیء من الأحكام شیء وضده.

(قوله : أی وإن لم تخل إلخ) أی : بأن اشتملت علی ذلك فهی حينئذ إما أن تكون اسميه أو فعليه ، والفعليه إما أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا ، والمضارع إما أن يكون مثبتا أو منفيا ، فبعض هذه يجب فيها الواو كالاسميه فی بعض الأحوال ، وبعضها يجب [فيها](۲) الضمير كالمضارعيه المثبته ، وبعضها يستوی فيه الأمران وهی المضارعيه المنفيه والماضويه لفظا وبعضها يترجح فيه أحدهما كالاسميه فی بعض الأحوال ، وقد أشار المصنف لتفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله فإن كانت فعليه إلخ (قوله : والفعل مضارع) أی : لفظا ومعنی (قوله : امتنع دخولها) أی : ووجب الاكتفاء بالضمير ، وقد يقال إن كانت هذه الصوره لا تمس الحاجه فيها إلی زياده الربط أبدا فيحتاج ذلك إلی بيان وتوجيه ، وإن كان يحتاج فيها لذلك فينبغی جواز الواو فيها حينئذ ومشابهتها للمفرد معارض بالاحتياج للزياده (قوله : (تَسْتَكْثِرُ)) أی : بالرفع علی القراءه المتواتره ، وأما علی قراءه الحسن البصری بجزم تستكثر فلا يصح التمثيل ؛ لأنه بدل اشتمال من تمنن لا حال ، ولا يصح أن يجزم لكونه جوابا للنهی ؛ لأن شرط الجزم فی جوابه صحه تقدير إن الشرطيه قبل لا علی الراجح ، وهذا الشرط مفقود هنا (قوله : تعد إلخ) أی : فالسين والباء للعد وجعلهما بعضهم للطلب ، فالمعنی حينئذ لا تعط قليلا تطلب كثيرا فی نظيره - كذا قرر شيخنا العدوی.

(قوله : لأن الأصل إلخ) عله لامتناع الواو والاكتفاء بالضمير فی الجمله المذكوره (قوله : لعراقه المفرد) أی : أصالته فی الإعراب وهذا عله لمحذوف كما يؤخذ

۱- المدثر : ۶.

۲- زياده اقتضاها السياق.

(وهى) أى : المفرده (تدل على حصول صفه) أى : معنى قائم بالغير ؛ لأنها لبيان الهيئه التى عليها الفاعل أو المفعول ، والهيئه معنى قائم بالغير (غير ثابته) لأن الكلام فى الحال المنتقله (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) الحال (قيدا له) يعنى : العامل ؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ؛ وهذا معنى المقارنه (وهو) أى : المضارع المثبت (كذلك) أى : دال على حصول صفه غير ثابته مقارن لما جعلت قيدا له ، كالمفرده ؛ فتمتنع الواو فيه كما فى المفرده.

(أما الحصول) أى : أما دلاله المضارع المثبت على حصول صفه غير ثابته (فلكونه فعلا) ...

******

من كلام ابن يعقوب حيث قال : وأصاله المفرده إما بمعنى كثره ورودها دون الجمله ، وإما بمعنى أن الحال فضله ، وكونها فضله يقتضى إعرابها بالنصب والإعراب يقتضى الإفراد لعراقه إلخ (قوله : وهى تدل) أى : بحسب أصل وضعها.

(قوله : أى معنى قائم بالغير) أشار بهذا إلى أن المراد الصفه اللغويه لا النحويه ، (وقوله : تدل على حصول صفه) أى : صراحه أو بطريق اللزوم كما فى قولك : جاء زيد غير ماش ، فإن عدم المشى يستلزم الركوب ، أو يقال : إن الكثير فيها ذلك أى : الدلاله على حصول صفه ، فاندفع ما يقال : إن قولك : جاء زيد غير ماش لا يدل على حصول صفه ، بل إنما دل على عدم الصفه (قوله : التى عليها الفاعل) أى : حال التلبس بالفعل (وقوله : أو المفعول) أى : ولو بواسطه حرف الجر فدخل المجرور (قوله : والهيئه معنى قائم بالغير) وذلك لأن ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه يقال له : هيئه وباعتبار قيامه به يقال له صفه (قوله : غير ثابته) بأن تنفك عن صاحبها (قوله : ذلك الحصول) أشار به إلى أن مقارن صفه للحصول (قوله : لما) أى : لعامل أى : لمدلول عامل وهو العامل فى صاحبها ؛ لأنه العامل فيها (قوله : وهذا) أى : التخصيص المذكور معنى المقارنه أى : معناها اللازمى ، إذ معناها المطابقى تشارك وقوعى المضمونين فى زمان واحد (قوله : فتمتنع الواو فيه كما فى المفرده) اعترض بأن هذا قياس فى اللغه ، وقد منعه كثير من المحققين ، وأجيب بأنا لا نسلم أن هذا قياس فى اللغه ، إذ التعليلات

فيدل على التجدد وعدم الثبوت (مثبتا) فيدل على الحصول.

(وأما المقارنه فلكونه مضارعا) فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال ؛

******

النحويه المذكوره فى أمثال هذه المباحث مناسبات لما وقع عليه الاستعمال ، وإلا فأصل الدليل الاستعمال (قوله : فيدل على التجدد) أى : لصفته التى هى معنى الفعل ، والمراد بتجددها حدوثها فى الزمان ووجودها بعد عدم (قوله : وعدم الثبوت) أى : عدم الدوام ، واعترض بأن المعتبر فى الفعل وضعا إنما هو التجدد بمعنى الطروّ بعد العدم وهذا صادق مع الثبوت بعد الطروّ ، وأما عدم الثبوت الذى هو الانتفاء بعد الوجود ، فالفعل لا يدل عليه ، وأجيب بأن دلاله الفعل عليه من جهه أن الشأن فى كل طارئ عدم بقائه ، فدلاله الفعل على ذلك المعنى بطريق اللزوم العادى ، وأما دلالته على المقارنه فلكونه مضارعا ، فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفرده ، ولهذا امتنع نحو : جاء زيد ويتكلم عمرو كما مر.

(قوله : فيدل على الحصول) أى : حصول معناه لما أثبت له (قوله : وأما المقارنه) أى : وأما دلاله المضارع على مقارنه الحصول لما جعلت الحال قيدا له (قوله : فيصلح للحال) هذا روح العله أى : وحينئذ فيكون مضمونه مقارنا للعامل إذا وقع حالا ؛ لأن الحال يجب مقارنتها للعامل ، وأنت خبير بأن قوله : فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال لا يفيد المقارنه على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر ، فلو قال الشارح بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقه فى الحال كان أولى ، واعلم أن صلاحيه المضارع للحال والاستقبال قيل بطريق الاشتراك فيهما ، وقيل : إنه حقيقه فى الحال مجاز فى الاستقبال ، وقيل : إنه حقيقه فى الاستقبال مجاز فى الحال ، وتمسك أصحاب القول الأول بأن المضارع يطلق عليهما كما تطلق الأسماء المشتركه على معانيها ، وتمسك أصحاب القول الثانى بأن المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج إلى قرينه ، والتبادر للذهن من أمارات الحقيقه وبأن المناسب أن يكون للحال صيغه كما للماضى نحو : ضرب وللمستقبل نحو : اضرب وتمسك أصحاب القول الثالث بأن وجود الحال خفى حتى ذهب كثير من الحكماء إلى أنه غير موجود ، والفضل للمتقدم كما لا يخفى.

وفيه نظر ؛ لأن الحال التى يدل عليها المضارع هو زمان التكلم ، وحقيقته : أجزاء متعاقبه من أواخر الماضى وأوائل المستقبل ، والحال التى نحن بصددها يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ؛ ماضيا كان أو حالا أو استقبالا ، فلا دخل للمضارعه فى المقارنه ، فالأولى أن يعلل امتناع الواو فى المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا ، وبتقديره معنى.

******

(قوله : وفيه نظر) أى : فى هذا التعليل أعنى قوله : وأما المقارنه فلكونه مضارعا نظر ؛ لأنه لا ينتج المدعى ، وحاصل ذلك النظر أن الحال الذى يدل عليه المضارع زمان التكلم وحقيقته عرفا أجزاء متعاقبه من أواخر الماضى وأوائل المستقبل ، والحال النحويه التى نحن بصددها ينبغى أن يكون مضمونها مقارنا لزمان مضمون عاملها ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا ، فالمضارع إنما يدل على مقارنه مضمونه لزمن التكلم ، وليس هذا مرادا هنا ؛ لأن المراد مقارنه مضمون الحال لزمن مضمون عاملها فهذه المقارنه المراده هنا لا ينتجها المضارع (قوله : وحقيقته) أى : حقيقه الحال الزمانيه وهى زمان التكلم التى يدل عليها المضارع (قوله : أجزاء متعاقبه من أواخر الماضى وأوائل المستقبل) أى : مع الآن الحاضر فهى غير بسيطه ، وهذا هو الحال الزمانيه العرفيه ، وأما الحال الزمانيه الحقيقيه فهى بسيطه ؛ لأنها الجزء الآتى الفاصل بين الماضى والمستقبل (قوله : المقيد بالحال) إظهار فى محل الإضمار أى : المقيد بها وإنما أظهر فى محل الإضمار للإيهام (قوله : ماضيا كان أو حالا أو استقبالا) هذا تعميم فى زمان وقوع مضمون الفعل العامل فى الحال ، وإذا كان زمان العامل فى الحال تاره يكون ماضيا ، وتاره يكون حاليا ، وتاره يكون استقباليا كان أعم من زمان التكلم الذى يدل عليه الفعل المضارع الواقع حالا ، وحينئذ فلا يكون للمضارعه دخول فى إفاده المقارنه المراده هنا وهى مقارنه مضمون الحال لمضمون العامل فى زمانه أى : زمان كان وإن كانت تدل على المقارنه فى بعض الأحوال ، وذلك إذا كان زمان العامل حاليا - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : فالأولى أن يعلل إلخ) أى : لسلامه هذا التعليل من الخدش المذكور ، مع كونه أخصر من التعليل الذى ذكره المصنف (قوله : بأنه على وزن الفاعل) أى : لتوافقهما فى الحركات والسكنات (قوله : وبتقدير معنى) أى : لأن المضارع إذا وقع

(وأما ما جاء من) نحو قول بعض العرب : (قمت وأصك وجهه ، وقوله : فلما خشيت أظافيرهم) أى : أسلحتهم (نجوت وأرهنهم مالكا – فقيل :)

إنما جاء الواو فى المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدأ)

******

حالا ـ يؤول باسم الفاعل لاشتراكهما فى الحال والاستقبال ، فقولك : جاء زيد يتكلم فى معنى جاء متكلما أى : ولما كان اسم الفاعل إذا وقع حالا ـ تمتنع فيه الواو كان المضارع مثله ، ولا يقال : إن ما ذكره الشارح من التعليل موجود فى المضارع المنفى ، مع أنه يجوز ارتباطه بالواو ؛ لأنا نقول هذه حكمه تلتمس بعد الوقوع والنزول فلا يلزم اطرادها.

(قوله : وأما ما جاء إلخ) جواب عما يقال : إنه قد جاء المضارع المثبت بالواو فى النثر والنظم (قوله : وأصك وجهه) الصك الضرب قال تعالى : (فَصَكَّتْ وَجْهَها)(١) أى : ضربته (قوله : وقوله) أى : قول عبد الله بن همام السلولى (قوله : فلما خشيت إلخ) (٢) لما ظرف بمعنى حين على ما ذهب إليه ابن السراج ، وذهب سيبويه إلى أنها حرف بمعنى إن ، والخشيه بمعنى : الخوف ، (وقوله : أظافيرهم) الأظافير جمع أظفار وهى جمع ظفر ، والمراد به هنا الشوكه والقوه والضمير للأعداء ، وفى الكلام حذف مضاف أى : وحين خفت نشب أظافير الأعداء بى وهو كنايه عن الظفر به من باب إطلاق الملزوم وإراده اللازم أى : حين خفت أن يظفروا بى نجوت ، وهذا كله بناء على أن المراد بالأظفار حقيقتها ، وأما على أن المراد بها الأسلحه كما ذهب إليه الشارح ، فلا يحتاج لهذا التكلف ، ومالك : اسم رجل أو فرس. قال ثعلب : الرواه كلهم على أن أرهنهم بفتح النون ماضيا على أن أرهنته بمعنى رهنته إلا ـ الأصمعى فإنه رواه : وأرهنهم بضم النون على أنه مضارع ، وعلى هذه الروايه مشى المصنف وبها يصح الاستشهاد ، وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم (قوله : لتكون الجمله اسميه) وهى يصح ارتباطها بالواو.

١- الذاريات : ٣٠.

٢- البيت لعبد الله بن همام السلولى فى إصلاح المنطق ٢٤٩ ، ٢٣١ ، خزانه الأدب ٩ / ٣٦ ، الشعر والشعراء ٢ / ٦٥٥ ، معاهد التنصيص ١ / ٢٨٥ ولهمام بن مره فى تاج العروس (رهن) وبلا نسبه فى الجنى الدانى ص ١٦٤ ورصف المبانى ٤٢٠.

لتكون الجمله اسميه (أى : وأنا أصك ، وأنا أرهنهم) كما فى قوله تعالى : (لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ)(۱) أى : وأنتم قد تعملون (وقيل : الأول) أى : قمت وأصك وجهه : (شاذ ، والثانى :) أى : نجوت وأرهنهم (ضروره ، وقال عبد القاهر : هى) أى : الواو (فيهما للعطف) لا للحال ؛ إذ ليس المعنى : قمت صاكا وجهه ، ونجوت راهنا مالكا ، بل المضارع بمعنى الماضى (والأصل) : قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت ؛ عدل) عن لفظ الماضى (إلى) لفظ (المضارع حكايه للحال) الماضيه ؛ ...

******

(قوله : كما فى قوله تعالى إلخ) أى : وهذا كما قيل فى قوله تعالى إلخ ، وفى التسهيل : إن المضارع المثبت إذا كان معه قد تجب فيه الواو ولا يرتبط بالضمير ، وحينئذ فلا يحتاج لجعله اسميه بتقدير المبتدأ ، فالكلام فى غير المقرون بقد ، فالتنظير بالآيه لا يتم (قوله : وقيل) أى : فى الجواب عن ذلك (قوله : شاذ) أى : واقع على خلاف القياس النحوى فلا ينافى الفصاحه ولا وقوعه فى كلام الله تعالى فى قوله : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ)(۲) أى : كفروا حاله كونهم صادين عن سبيل الله (قالُوا نُؤْمِنُ بِما أُنْزِلَ عَلَيْنا وَيَكْفُرُونَ بِما وَراءَهُ)(۳) أى : قالوا ذلك ، والحال أنهم كافرون بما وراءه كما مر فى الفصاحه. (قوله : ضروره) أى : دعت إليه الضروره وهو أيضا شاذ (قوله : وقال عبد القاهر) هو جواب ثالث (قوله : إذ ليس المعنى إلخ) أى : لأنه يلزم عليه إما الشذوذ والضروره أو حذف المبتدأ وفيه أنه إن كان هناك قرينه على أن المعنى ليس على الحاليه فكلامه مسلم وإلا فلا يتم ، إذ المتبادر من الكلام الحاليه ، فلعل الشيخ اطلع على دليل آخر حتى جزم بالنفى - كذا قرر شيخنا العدوى. (قوله : عدل إلخ) هذا اعتذار عن عطف المضارع على الماضى (قوله : حكايه للحال إلخ) أى : فهى مانعه من رعايه التناسب بين المعطوفين لما علمت من أن رعايه المعنى أوجب من رعايه اللفظ.

۱- الصف : ۵.

۲- الحج : ۲۵.

۳- البقره : ۹۱.

ومعناها : أن يفرض ما كان فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع.

(وإن كان) الفعل مضارعا (منفيا ...

******

(قوله : ومعناها) أى : معنى حكايه الحال أن يفرض إلخ ، وإنما يرتكب هذا الفرض فى الأمر الماضى المستغرب كأنه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول : رأيت الأسد فآخذ السيف فأقتله ، ثم إن قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع هذا بالنظر إلى المثال الذى كلامه فيه ، لا أن مطلق حكايه الحال الماضيه هكذا ، إذ قد يكون التعبير عن الماضى بلفظ اسم الفاعل من قبيل حكايه الحال كما صرحوا به فى قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ)(١) ولذا عمل باسط فى المفعول مع أنه يشترط فى إعمال اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، وبالجمله ليس معنى حكايه الحال الماضيه أن اللفظ الذى فى ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما فى قولهم دعنا من تمرتان ، بل المقصود حكايه المعنى بأن يفرض الفعل الواقع فى الزمان الماضى واقعا الآن ، ثم يعبر عنه بالمضارع أو باسم الفاعل ، هذا وذكر الأندلسى أن معنى حكايه الحال الماضيه أن تقدر نفسك كأنك موجود فى الزمان الماضى أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، لكن ما ذكره الشارح مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال : معنى حكايه الحال الماضيه أن تقدر أن ذلك الأمر الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى : (قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِياءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ)(٢) واستحسنه الرضى. (قوله : فيعبر عنه بلفظ المضارع) أى : الدال على الحضور ؛ لأنه يدل فى الأصل على أن المعنى موجود حال التكلم - اه ابن يعقوب ، وهذا موافق للقول بأن المضارع حقيقه فى الحال مجاز فى الاستقبال. (قوله : وإن كان منفيا) عطف على معنى قوله : والفعل مضارع مثبت ؛ لأنه فى معنى قولنا : فإن كان الفعل مضارعا مثبتا ، (وقوله : منفيا) أى : بغير لن ؛ لأن الجمله المنفيه بها لا تقع حالا ؛ لأن لن تخلص الفعل للاستقبال ، والجمله الحاليه لا تصدر بعلم الاستقبال للتنافى بحسب الظاهر.

١- الكهف : ١٨.

٢- البقره : ٩١.

فالأمران) جائزان ؛ الواو وتركه ؛ (كقراءه ابن ذكوان : (فَاسْتَقِيما وَلا تَتَّبِعانِ)(١) بالتخفيف) أى : بتخفيف نون (وَلا تَتَّبِعانِ) فيكون (لا) للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامه الرفع ، فلا يصح عطفه على الأمر قبله فتكون الواو للحال ، بخلاف قراءه ...

******

(قوله : فالأمران جائزان) أى : على السواء ، وبعضهم رجح الترك.

(قوله : بالتخفيف) أى : والمعنى فاستقيما غير متبعين (قوله : فلا يصح إلخ) أى :لامتناع عطف الخبر على الإنشاء عند علماء المعانى لما بين الجملتين من كمال الانقطاع وهو مانع من العطف عندهم (قوله : فتكون الواو للحال) إن قلت : إن قراءه التخفيف كما تحتمل أن يكون الفعل معربا مرفوعا بثبوت النون فى موضع الحال كما قال الشارح : يحتمل أن يكون معربا مرفوعا بثبوت النون على أنه خبر فى معنى النهى كقوله تعالى : (لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ)(٢) ويحتمل أن "لا تتبعان" نهى مؤكد بالنون الثقيله وحذفت النون الأولى من الثقيله تخفيفا ولم تحذف الثانيه ؛ لأنها لو حذفت لحذفت متحركه فيحتاج إلى تحريك الساكنه وحذف الساكنه أقل تغييرا ، ويحتمل أنه نهى مؤكد بنون التوكيد الخفيفه وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب إليه يونس ، فعلى هذه الاحتمالات الثلاثه يكون إنشاء ، ويصح العطف على قوله : فاستقيما ، وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بالآيه لتطرق الاحتمال لها ، وأجيب بأن تطرق الاحتمالات المذكوره لا يضر فى الاستشهاد ؛ لأنه مبنى على الظاهر ، والاحتمالات المذكوره خلاف الظاهر - كذا ذكر العلامه عبد الحكيم - بقى شىء آخر وهو أن ولا تتبعان على تقدير كونه حالا تكون مؤكده ؛ لأن الاستقامه تتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون ، وكلامنا فى الحال المنتقله لا فى المؤكده - كذا فى ابن يعقوب ، وانظره مع قول الشارح سابقا ، واحترز بالمنتقله عن المؤكده المقرره لمضمون الجمله ، فإنه يجب أن تكون بغير واو ألبته لشده ارتباطها بما قبلها - فتأمل.

١- يونس : ٨٩.

٢- البقره : ٨٣.

العامه : (وَلا تَتَّبِعانِ) بالتشديد ، فإنه نهى مؤكد معطوف على الأمر قبله.

(ونحو : (وَما لَنا)(۱)) أى : أى شىء ثبت لنا (لا نُؤْمِنُ بِاللهِ) أى : حال كوننا غير مؤمنين ، فالفعل المنفى حال بدون الواو ، وإنما جاز فيه الأمران (لدلالته على المقارنه لكونه مضارعا ، دون الحصول لكونه منفيا) ...

******

(قوله : العامه) أى : عامه القراء أى : أكثرهم (قوله : فإنه نهى مؤكد) أى : بنون التوكيد الثقيله والفعل مجزوم بحذف نون الرفع ، ولا يجوز أن تكون على هذه القراءه نفيا ونون الرفع محذوفه لتوالى الأمثال ؛ لأن الفعل المنفى بلا تأكيده شاذ (قوله : معطوف على الأمر قبله) أى : وكل منهما إنشاء.

(قوله : (وَما لَنا لا نُؤْمِنُ بِاللهِ)) أى : أى شىء ثبت لنا فكان مانعا لنا من الإيمان فى حال كوننا غير مؤمنين بالله أى : لا مانع لنا من الإيمان فى هذه الحاله ، بل هذه الحاله إن وقعت فبلا سبب ووقوعها بلا سبب باطل ، وحينئذ فهذه الحاله غير حاصله ، فالاستفهام إنكار لحصول شىء فى هذه الحاله وهو مستلزم لإنكارها على سبيل المبالغه ، إذ حصول شىء ما لازم فى هذه الحاله ، وإذا كان منكرا كانت تلك الحاله منكره فتأمل (قوله : فالفعل المنفى حال) والعامل فى الحال هو العامل فى لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور وهو معمول محلا للعامل فى الحال فهو على القاعده من أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها (قوله : لدلالته على المقارنه) أى : والمقارنه يناسبها ترك الواو ، (وقوله : دون الحصول) أى : دون حصول صفه أى : وعدم حصول الصفه يناسبه دخول الواو ؛ فلذا جاز الأمران ، والحاصل أن المضارع المنفى أشبه المفرد فى شىء دون شىء ، فلذا جاز فيه الأمران ولو أشبهه فى الشيئين لامتنع دخول الواو عليه كما امتنع دخولها على الحال المفرده (قوله : لكونه مضارعا) فيه أن المضارع إنما يدل على مقارنه مضمونه للحال التى يدل عليها وهى زمان التكلم ، ولا يخفى أن هذه المقارنه ليست هى المراده فى هذا المقام ، بل المراده مقارنه مضمون الحال لمضمون العامل فى زمانه كان حالا أو استقبالا أو ماضيا بقى شىء آخر وهو أنه جعل هنا السبب فى

۱- المائده : ۸۴.

والمنفى إنما يدل مطابقه على عدم الحصول.

(وكذا) يجوز الواو وتركه (إن كان) الفعل (ماضيا لفظا ، أو معنى ؛ كقوله تعالى :) إخبارا عن زكريا (أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ)(١) بالواو ، (وقوله (أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)(٢) بدون الواو ، وهذا ...

******

المقارنه كونه مضارعا ، وفيما يأتى فى الماضى المنفى جعل السبب فيها استمرار النفى مع أن الفعل فى الموضعين منفى على أن المقارن فى الحقيقه لزمن التكلم إنما هو النفى لا مضمون الفعل فى الموضعين - فتأمل سم ، قال يس : ويمكن أن يجاب عنه : بأن لم ولما لما كانا كالجزء من الفعل ، وقلبا معناه : كان المجموع كأنه صيغه ماض - اه.

(قوله : والمنفى إنما يدل مطابقه على عدم الحصول) أى : وإن دل التزاما على حصول ما يقابل الصفه المنفيه ؛ لأنه متى نفى شىء ثبت نقيضه ؛ لأن النقيضين لا يرتفعان ، لكن الأصل المعتبر دلاله المطابقه.

(قوله : وكذا إن كان ماضيا إلخ) كذا دليل الجواب أى : وإن كان الفعل ماضيا لفظا ومعنى ، أو معنى فكذا ، وهذه الجمله عطف على جمله ، وإن كان الفعل مضارعا منفيا فالأمران (قوله : ماضيا لفظا أو معنى) يشمل المثبت نحو : ضرب والمنفى نحو : ما ضرب ، ويشمل نحو : ليس. اه يس.

(قوله : (أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ)) أى : يوجد ، والسؤال ليس على وجه الشك فى المقدر ، بل سؤال فرح وتعجب - كما قال ابن يعقوب لا استبعادى كما قال غيره (قوله : وقد بلغنى الكبر) جمله حاليه ماضويه مرتبطه بالواو ، فإن قلت الكلام فى الحال المنتقله والكبر بعد بلوغه غير منتقل ، فكيف أورده هنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ المذكور تاره يحصل ، وتاره لا يحصل وإن كان بعد حصوله لازما غير منتقل فصح التمثيل على أن الكبر يمكن عقلا زواله بعود الشخص شابا ، بل قد وقع ذلك لبعض الأفراد كزليخا (قوله : (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)) أى : حال كونهم ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم أى : جاءوكم فى هذه الحاله (قوله : وهذا) أى : ما ذكر من المثالين

١- آل عمران : ٤٠.

٢- النساء : ٩٠.

فی الماضی لفظا ، وأما الماضی معنی فالمراد به المضارع المنفی ب لم ، ولما ؛ فإنهما یقلبان معنی المضارع إلی المضی. فأورد للمنفی ب لم مثالین ؛ أحدهما مع الواو ، والآخر بدونه ، واقتصر فی المنفی ب لما علی ما هو بالواو ، فکأنه لم یطلع علی مثال ترک الواو إلا أنه مقتضی القیاس فقال : (وقوله : (أَنَّی یَکُونُ لِی غُلامٌ وَلَمْ یَمْسَسْنِی بَشَرٌ)(۱) ، وقوله : (فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَهٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ ...)

******

(قوله : فی الماضی لفظا) أی : فی الحال الماضیه لفظا أی : ومعنی (قوله : معنی) أی : فقط (قوله : فإنهما) أی : لم ولما والفاء للتعلیل أی : وإنما کان المضارع المذکور ماضیا فی المعنی ؛ لأنهما یقلبان معناه التضمنی وهو الزمان إلی المضی ، فقول الشارح معنی المضارع إظهار فی محل الإضمار ، فإن قلت لم لم یستبشعوا تصدیر الجمله الحالیه بعلم المضی مثل لم ولما کما استبشعوا تصدیرها بعلم الاستقبال؟ قلت : تصدیرها بعلم الاستقبال مؤد للتنافی فی بعض المواد وهو ما إذا کان عامل الحال مقترنا بزمن التکلم فإنه لو صدر الحال بعلامه الاستقبال لزم التناقض ؛ لأن مقارنته بالعامل تقضی کونه فی زمان الحال وتصدیره بعلامه الاستقبال یقتضی أن یکون فی زمان الاستقبال ، فلما کان التناقض لازما فی بعض المواد استبشعوا تصدیرها بعلم الاستقبال مطلقا طردا للباب ، ولم یستبشعوا تصدیرها بعلامه الماضی لما یأتی من أن لما لاستغراق الأزمنه وغیرها لانتفاء متقدم ، لکن الأصل استمرار ذلک الانتفاء ، فتحصل المقارنه للحال ، فلا منافاه بهذا الاعتبار.

(قوله : فکأنه لم یطلع علی مثال) أی : مما یستشهد به فلا یقال المثال لا یشترط صحته وقد مثل له فی التسهیل بقول الشاعر :

فقالت له العینان سمعا وطاعه

وحدّرتا کالدّرّ لما یثقب

أی : وحدرتا دمعا شبیها بالدر فی حال کونه غیر مثقب (قوله : إلا أنه) أی : ترک الواو (قوله : فقال) عطف علی فأورد (قوله : (وَلَمْ یَمْسَسْنِی بَشَرٌ)) إن قلت عدم مساس البشر إیاها لم ینتقل ، فکیف عد من الأحوال المنتقله - قلت : الحال المنتقله هی

۱- مریم : ۲۰.

(لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ)(۱) ، وقوله : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّهَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ)(۲).

أما المثبت) أى : أما جواز الأمرين فى الماضى المثبت (فلدلالته على الحصول) يعنى : حصول صفه غير ثابته (لكونه فعلا مثبتا ، ...

******

التى لا تكون فى الصفات اللازمه وعدم المس كذلك ، وإن لم ينفك عنها - قاله عبد الحكيم.

فإن قلت عدم مس البشر ماض ، والعامل وهو يكون مستقبل فلا مقارنه بين الحال وعاملها - قلت : أجابوا عن ذلك بأن التقدير كيف يكون لى غلام ، والحال أنى أعلم حينئذ أنى لم يمسسنى بشر فيما مضى ، ومن هذا تعلم أن العامل فى الحال إذا قيد بحال يعلم مضيها وسبقها لذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنه (قوله : (لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ)) حال من الواو فى قوله فانقلبوا (قوله : (وَلَمَّا يَأْتِكُمْ) إلخ) حال من الفاعل فى تدخلوا أى : أم ظننتم دخول الجنه والحال إنكم ما أتاكم مثل الذين خلوا من قبلكم (قوله : أى أما جواز الأمرين فى الماضى المثبت) أراد به الماضى لفظا ومعنى قال سم : ولا يبعد أن يدخل فيه الماضى المستعمل فى موضع المضارع لنكته كالمبالغه فى نحو : (أَتى أَمْرُ اللهِ)(۳) وانظر لو استعمل المضارع فى الماضى مجازا هل يدخل فى ذلك - تأمل.

(قوله : فلدلالته على الحصول) أى : فيناسبه ترك الواو لمشابهته للمفرد من تلك الجهه.

(قوله : يعنى حصول إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن أل فى الحصول للعهد الذكرى ، وقد تضمن - هذا الكلام أعنى : قوله لدلالته على حصول صفه غير ثابته - شيئين أعنى : كون الحاصل صفه وكون تلك الصفه غير ثابته أى : غير دائمه ، (وقوله : لكونه فعلا مثبتا) عله لإفادته هذين الشيئين على سبيل اللف والنشر الغير المرتب ؛ وذلك لأنه

۱- آل عمران : ۱۷۴.

۲- البقره : ۲۱۴.

۳- النحل : ۱.

دون المقارنه لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا) أى : ولعدم دلالته على المقارنه (شرط أن يكون مع قد ظاهره) كما فى قوله تعالى : (وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ) (أو مقدره) كما فى قوله تعالى : (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ...)

******

من حيث كونه ثابتا يفيد الحصول لصفه ومن حيث كونه فعلا ، والفعل يقتضى التجدد المستلزم للعدم يفيد عدم الثبوت وفيه ما تقدم (قوله : دون المقارنه) أى : فيناسبه الواو لعدم مشابهته للمفرد من تلك الجهه ، والحاصل أن الماضى المثبت أشبه المفرد فى شىء دون شىء ، فلذا جاز فيه الأمران الواو وعدمها فلو أشبهه فيهما لامتنع دخول الواو عليه كما امتنع فى المفرد (قوله : فلا يقارن الحال) أى : فلا يقارن الماضى يعنى مضمونه ، وقوله الحال أعنى زمان التكلم هذا مراده ، وفيه أنه يدل على مقارنه مضمونه لزمن مضمون العامل ، وهذه المقارنه هى المراده هنا ، وحينئذ فمقتضاه امتناع الواو ، وأما المقارنه التى لا يدل عليها فليست مراده هنا (قوله : أى ولعدم دلالته على المقارنه) أى : ولعدم دلاله الماضى على مقارنه مضمونه للزمن الحالى أعنى زمان التكلم (قوله : شرط أن يكون إلخ) أى : شرط فى الماضى المثبت الواقع حالا أن يكون مع قد إلخ ظاهره أى : إذا لم يكن الماضى تاليا ل" إلّا" ولا متلوا بأو ، وإلا فلا يقترن بها فلا يقال : ما جاء إلا قد ضحك ، ولا لأضربنه قد ذهب أو مكث ، بل يتعين حذفها نحو : (وَما تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آياتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كانُوا عَنْها مُعْرِضِينَ)(١) وكما فى قوله :

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا

ولا تشحّ عليه جاد أو بخلا (٢)

كذا فى التسهيل (قوله : أو مقدره) قال ابن مالك هذه دعوى لا يقوم عليها حجه ؛ لأن الأصل عدم التقدير ؛ ولأن وجود قد مع الفعل المشار إليه لا تزيده معنى على ما يفهم منه إذا لم توجد وحق المحذوف المقدر ثبوته يدل على معنى لا يفهم بدونه ،

١- الأنعام : ٤.

٢- البيت بلا نسبه فى الدر ٤ / ١٤ ، وشرح الأشمونى ١ / ٢٥٧ ، وشرح عمده الحافظ ص ٤٤٩ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٢٠٢ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٤٦.

لأن قد تقرب الماضى من الحال ، والإشكال المذكور وارد هاهنا ؛ وهو أن الحال التى نحن بصددها غير الحال التى تقابل الماضى وتقرب قد الماضى منها فتجوز المقارنه ...

******

فإن قلت : قد تدل على التقريب قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلاله سياق الكلام - انتهى عبد الحكيم.

(قوله : لأن قد تقرب الماضى من الحال) هذا عله للمعلل مع علته ، واعترض هذا التعليل بأن قد تفيد المقاربه بالباء لا المقارنه بالنون والمطلوب فى الحال هو الثانى لا الأول ، وحينئذ فلا تكون كلمه قد المقربه للحال كافيه فى ذلك المقام ، وأجيب بأن المقاربه بمنزله المقارنه ، فإن القريب من الشىء فى حكمه ، ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال فقول الشارح ؛ لأن قد تقرب الماضى من الحال أى : والمقاربه فى حكم المقارنه فلا إشكال (قوله : والإشكال المذكور) أى : فيما مضى عند قوله أما المقارنه فلكونه مضارعا ، (وقوله : وارد هاهنا) أى : على التعليل المذكور بقولهم ؛ لأن قد تقرب الماضى من الحال ، وحاصل ما ذكره من الإشكال أن الحاله التى انتفت عن الماضى ، ويدل عليها المضارع وتقرب قد إليها هى زمان التكلم وهى خلاف الحال التى نحن بصددها ، وربما بعدت قد عنها كما إذا قلت : جاءنى زيد فى السنه الماضيه ، وقد ركب فإن مجيئه فى السنه الماضيه فى حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمان التكلم الذى هو مفاد قد (قوله : وهو أن الحال التى نحن بصددها) وهى الحال النحويه أعنى الصفه التى يقارن مضمونها مضمون العامل بأن يكون زمانهما واحدا (قوله : غير الحال التى تقابل الماضى) أى : تغايرها وإنما كانت غيرها ؛ لأن الحال التى يدل عليها المضارع وتقابل الماضى ، وتقرب قد الماضى منها زمان التكلم وهو غير الصفه التى يقارن مضمونها مضمون عاملها بالضروره (قوله : فتجوز المقارنه) تفريع على مغايره الحالين أى : وإذا كانت الحال التى نحن بصددها وهى النحويه غير الزمانيه ، فتجوز المقارنه المراده هنا أعنى مقارنه مضمون الحال النحويه لمضمون عاملها فى الزمان إذا كانت تلك الحال وعاملها ماضيين ، وحينئذ فمقتضاه امتناع الواو لمشابهه تلك الحال

إذا كان الحال والعامل ماضيين ، ولفظ قد إنما يقرب الماضى من الحال التى هى زمان التكلم ، وربما تبعده عن الحال التى نحن بصددها كما فى قولنا : جاءنى زيد فى السنه الماضيه وقد ركب فرسه ، والاعتذار عن ذلك مذكور فى الشرح.

******

الماضيه للحال المفرده فى الدلاله على المقارنه والحصول ، وقولهم : الماضى المثبت لا يفيد المقارنه ممنوع وحيث كان يفيد المقارنه فلا وجه لاشتراط قد معه بل وجودها معه مضر ؛ لأن لفظ قد إلخ (قوله : إذا كان الحال والعامل ماضيين) أى : فقولكم الماضى المثبت لا يفيد المقارنه غير مناسب (قوله : التى هى زمان التكلم) أى : وهذه ليست نحن بصددها (قوله : وربما تبعده) أى : وربما تبعد قد الماضى الواقع حالا عن مقارنه مضمون العامل وذلك كما لو كان العامل ماضيا والحال كذلك ، فإذا قرنت الحال بقد صارت قريبه من الحال فلا يحصل التقارن أى : وحينئذ فوجودها مع الماضى مضر ولا ظهور لما ذكره من تعليل اشتراطها معه بكونها تقرب الماضى من الحال (قوله : وقد ركب فرسه) أى : فإن مجيئه فى السنه الماضيه فى حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذى هو مفاد قد.

(قوله : والاعتذار عن ذلك) أى : عن اشتراطهم دخول قد على الماضى الواقع حالا مذكور فى الشرح ، وهذا جواب عما يقال : إذا كان دخول قد على الماضى الواقع حالا ربما ضر فما وجه اشتراط النحاه دخولها عليه إذا وقع حالا ، وحاصل ما ذكره فى الشرح من الاعتذار أن قد وإن قربت الماضى من الحال بمعنى زمن التكلم ، والحال التى نحن بصددها الصفه التى يقارن مضمونها مضمون العامل بأن يكون زمانهما واحدا وهما متباينان لكنهما متشاركان فى إطلاق اسم الحال عليهما ، وفى الجمع بين الماضى والحال بشاعه وقبح من حيث اللفظ ، فذكرت قد لتقرب الماضى من الحال فى الجمله دفعا لتلك البشاعه اللفظيه ، فتصدير الماضى المثبت بقد لمجرد الاستحسان ، ونص عباره المطول ، وغايه ما يمكن أن يقال فى هذا المقام : إن حاليه الماضى وإن كانت بالنظر لعامله ولفظه قد إنما تقربه من حال التكلم فقط ، والحال متباينان لكنهم اشتبشعوا لفظ الماضى ، والحال لتنافى الماضى ، والحال فى الجمله أى : بالنظر للظاهر فأتوا بلفظه قد نظرا

(وأما المنفى) أى : أما جواز الأمرين فى الماضى المنفى (فلدلالته على المقارنه دون الحصول. أما الأول :) أى : دلالته على المقارنه (فلأن لما للاستغراق) أى : لامتداد النفى من حين الانتفاء إلى زمان التكلم (وغيرها) أى : غير لما مثل لم وما (لانتفاء متقدم على زمان التكلم ...

******

لظاهر الحاليه ، وقالوا : جاء زيد فى السنه الماضيه وقد ركب فرسه ، فظهر أن تصدير الماضى المثبت بلفظ قد لمجرد الاستحسان لا لما ذكره المصنف (قوله : أى : أما جواز الأمرين) أعنى : الإتيان بالواو وتركه ، (وقوله : فى الماضى المنفى) أى : الماضى لفظا ومعنى أو معنى فقط وهو المضارع المنفى بلم ولما (قوله : فلدلالته على المقارنه) فلذا جاز ترك الواو فيه لمشابهته بتلك الدلاله الحال المفرده (قوله : دون الحصول) أى : فلذا جاز الإتيان بالواو فيه لعدم مشابهته للحال المفرده فى ذلك ، والحاصل أن الماضى المنفى من حيث شبهه بالمفرده فى الدلاله على المقارنه يستدعى سقوط الواو كما فى المفرده ، ومن حيث عدم شبهه بها فى الحصول الذى وجد فى المفرده يستدعى الإتيان بها (قوله : للاستغراق) أى : نصا بخلاف غيرها ، فإنه وإن كان للاستغراق لكنه ليس نصا ، بل بمعونه أن الأصل استمرار الانتفاء.

(قوله : أى لامتداد النفى من حيث الانتفاء) أى : لا من حيث ذاته ؛ لأن النفى من حيث ذاته لا امتداد فيه ؛ لأنه فعل الفاعل أى : إنها تدل على امتداد الانتفاء فيما مضى من حيث حصوله سابقا إلى زمان التكلم ، فإذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم فمعناه أن الندم انتفت منفعته فيما مضى واستمر الانتفاء إلى زمان التكلم أى : وحيث كانت لما داله على امتداد الانتفاء إلى زمان التكلم ، فقد وجدت مقارنه مضمون الحال المنفيه بها لزمن التكلم هذا مراد المصنف ، ويرد عليه ما مر من أن تلك المقارنه غير مراده ، وإنما المطلوب فى الحال مقارنتها لعاملها. (قوله : مثل لم وما) فى كون ما لانتفاء متقدم نظرا لما ذكره النحاه وصرح به فى المطول من أن ما لنفى الحال كليس - كذا قرر بعضهم ، وقد يقال : مراد الشارح ما مع الماضى بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفى بلم ولما ، وليست ما مع الماضى لنفى الحال بل مع المضارع - فتأمل. (قوله : لانتفاء متقدم)

(مع أن الأصل استمراره) أى : استمرار ذلك الانتفاء - لما سيجىء - حتى تظهر قرينه على الانقطاع كما فى قولنا : لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (فيحصل به) أى : باستمرار النفى ، أو بأن الأصل فيه الاستمرار (الدلاله عليها) أى : على المقارنه (عند الإطلاق) وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف المثبت ، فإن وضع الفعل على إفاده التجدد) من غير أن يكون الأصل استمراره ، فإذا قلت : ضرب - مثلا - كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من أجزاء الزمان الماضى ، ...

******

أى : موضوع لانتفاء حدث متقدم ، وقضيته عدم دلالته على الاستغراق مع أن الفعل كالنكره والنكره فى سياق النفى للعموم ، وهذا موجود فى جميع أدوات النفى غير أن لما تدل على اتصال النفى بالحال بخلاف لم (قوله : مع أن الأصل) أى : مع زياده أن الأصل استمرار ذلك الانتفاء أى : لوقت التكلم ، والمراد بالأصل هنا الأمر الكثير أى : مع زياده أن الكثير فى ذلك الانتفاء بعد تحققه استمراره ؛ لأن ما تحقق وثبت بقاؤه يتوقف عدمه على وجود سبب ونفى السبب أكثر من وجوده (قوله : لما سيجىء) أى : فى التحقيق الآتى عن قريب (قوله : حتى تظهر إلخ) غايه لقول المصنف استمراره أى : فإذا ظهرت قرينه على الانقطاع فلا يقال الأصل بقاؤه (قوله : كما فى قولنا) أى : كالقرينه التى فى قولنا إلخ (قوله : لكنه ضرب اليوم) أى : فهذا قرينه على أن انتفاء الضرب لم يستمر من الأمس إلى وقت التكلم فهو مخصص للأصل لا مناقض له (قوله : أى باستمرار النفى إلخ) أشار بهذا وبما بعده إلى أن ضمير به يصح رجوعه لاسم أن ويصح رجوعه لخبرها ، والمراد بالنفى الانتفاء ولو عبر به كان أوضح ؛ لأنه الذى تقدم ذكره صريحا. (قوله : وترك التقييد) عطف تفسير (قوله : على انقطاع ذلك الانتفاء) أى : قبل زمن التكلم.

(قوله : بخلاف المثبت) أى : الماضى المثبت فإنه لا يفيد الاستمرار المقتضى للمقارنه لا وضعا ولا استصحابا كما فى الماضى المنفى.

(قوله : على إفاده) أى : كائن على قصد إفاده التجدد الذى هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله : من غير أن يكون الأصل إلخ) انظره مع قولهم الأصل فى كل ثابت دوامه حتى إنه وجه إفاده الاسميه الدوام بذلك ، فقد تقدم عن الشيخ عبد القاهر أن نحو :

وإذا قلت : ما ضرب - أفاد استغراق النفى لجميع أجزاء الزمان الماضى ، لكن لا قطعيا بخلاف لما ؛ وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفى فى طرفى نقيض ، ولا يخفى أن الإثبات فى الجمله ...

******

زيد منطلق لا يدل على أكثر من ثبوت الانطلاق ، وأما إفادته للدوام فمن حيث إن الأصل فى كل ثابت دوامه ، وهذا وارد على التحقيق الآتى أيضا (قوله : وإذا قلت) أى : ردا لمن قال ضرب ، (وقوله : ما ضرب) أى : أو لم يضرب (قوله : أفاد استغراق النفى لجميع أجزاء الزمان الماضى) أى : من حيث إن تلك الأجزاء ظرف للأحداث التى تعلق.

بها النفى ، وإلا فالمنفى إنما هو كل فرد من الأحداث الواقعه فى أجزاء الزمان الماضى ، ولو قال الشارح : أفاد استغراق النفى لكل فرد من أفراد الحدث الواقعه فى أجزاء الماضى لكان أوضح ، وإنما كان قولنا : ما ضرب مفيدا للاستغراق إما لمراعاه الأصل كما تقدم ، وإما لأن الفعل فى سياق النفى كالنكره المنفيه بلا فتعم - كذا قيل ، وفيه أنه يمكن استغراق النفى لأجزاء الماضى ، ويحصل الثبوت فى الحال فلا تحصل المقارنه ، فالوجه أن يقال : فى بيان المقارنه : إن الأصل فى النفى بعد تحققه استمراره انتهى - سم.

ثم اعلم أنهم صرحوا فى النكره فى سياق النفى هل تفيد العموم بحسب الوضع بأن تدل عليه بالمطابقه لما تقرر من أن الحكم على العام حكم على كل فرد مطابقه ، أو تفيد العموم بحسب اللزوم كما صرح به ابن السبكى نظرا إلى أن النفى أولا للماهيه ، ويلزمه نفى كل فرد - فهل هذا الخلاف يجرى فى نفى الفعل كما هنا ؛ لأنه نكره معنى أم لا؟ قلت : لا يبعد ذلك ، وقد صرح فى جمع الجوامع بتعميم لا أكلت ، وتكلم على ذلك شارحه المحقق المحلى بما يتعين مراجعته. اه يس.

(قوله : لكن لا قطعيا) أى : لكن إفاده ما لاستغراق النفى ليس قطعيا أى : ليس من أصل الوضع (قوله : بخلاف لما) أى : فإنها تفيد ذلك قطعا (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : كون الفعل المثبت لا يفيد الاستمرار بخلاف المنفى فإنه يفيده (قوله : فى طرفى نقيض) الإضافه بيانيه ، وفى زائده أى : طرفين هما نقيض أى : نقيضان بأن يراد بالنقيض الجنس أى : إنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفى متناقضين (قوله : ولا يخفى أن الإثبات فى الجمله)

إنما ينافيه النفى دائما.

(وتحقيقه) أى : تحقيق هذا الكلام (أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعنى : أن بقاء الحادث ؛ وهو استمرار وجوده - يحتاج إلى سبب موجود ؛ ...

******

أى : فى جزء من أجزاء الزمان الماضى مثلا۔ (قوله : إنما ينافيه النفى دائما) أى : فى جميع أجزاء الزمان الماضى فالإثبات فى بعض الأزمنه لا۔ يكون كاذبا ، إلا إذا صدق النفى فى جميعها ، ولذا تراهم يقولون : إن نقيض الموجبه الجزئيه إنما هو السالبه الكليه ، إذ لو كان النفى كالإثبات مقيدا بجزء من أجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزأين ، فاكتفوا فى الإثبات بوقوعه ولو مره وقصدوا فى النفى الاستغراق ، ولم يعكسوا ذلك لسهوله استمرار الترك وصعوبه استمرار الفعل أخذا مما يأتى ، فإن قلت : هذا الكلام يشعر بأن نحو : لم يضرب زيد يدل على استغراق النفى للزمان الماضى وضعا ، وهذا يخالف ما تقدم من أن الاستغراق إنما يستفاد من خارج وهو أن الأصل استمرار النفى.

قلت : لا۔ مخالفه ؛ لأن ما تقدم هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع ، وما ذكر هنا إنما يفهم منه إذا قوبل الإثبات بالنفى بأن قيل فى رد من قال ضرب زيد إنه لم يضرب - قاله السيد ، ومحصله أن ما تقدم هو المفهوم منه بحسب الوضع ، وما هنا هو المفهوم منه بحسب القرينه.

(قوله : أى تحقيق هذا الكلام) وهو أن الأصل فى النفى بعد تحققه استمراره بخلاف الإثبات ، والمراد بالتحقيق البيان على الوجه الحق (قوله : أن استمرار العدم) أى : الذى من جمله أفراده مفاد الماضى المنفى (قوله : لا۔ يفتقر إلى سبب) أى : إلى سبب موجود مؤثر ، بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود ، ولما كان لا يفتقر إلى وجود سبب سهل فيه استصحاب الاستمرار المؤدى للمقارنه (قوله : بخلاف استمرار الوجود) أى : فإنه يفتقر إلى وجود سبب مؤثر لأجل أن يجدد ذلك الوجود فى ذلك السبب إمداد الذات بالأعراض المقتضيه استمرار وجودها ، ثم إن من جمله أفراد استمرار الوجود استمرار وجود مفاد الماضى المثبت ؛ فلذا لم يستصحب فيه الاستمرار (قوله : وهو) أى :

لأنه وجود عقيب وجود ، ولا بد للوجود الحادث من السبب ، بخلاف استمرار العدم فإنه عدم فلا يحتاج إلى وجود سبب ، بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود ، والأصل فى الحوادث العدم حتى توجد عللها.

ففى الجمله لما كان الأصل فى المنفى الاستمرار حصل من إطلاقه الدلاله على المقارنه.

(وأما الثانى :) أى : عدم دلالته على الحصول ...

******

بقاء الحادث وضمير وجوده راجع للحادث (قوله : لأنه) أى : استمرار وجود الحادث (قوله : ولا بد للوجود الحادث من السبب) أى : لأجل أن يجدد ذلك الوجود ، ثم إن هذا الكلام يقتضى أن قدره المولى تتعلق بكل موجود فتحدث فيه وجودات متعاقبه وهو مبنى على أن الوجود غير الموجود ، وأنه من الأحوال التى هى من الأعراض التى هى من متعلقات القدره ، على أن العرض لا يبقى زمانين ، أما على القول بأن الوجود عين الموجود ، والقول بأن العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقبه وجود ، ولا للوجود الحادث احتياج إلى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث إلى سبب ؛ لأنه على ما ذكر لا تتعلق القدره بالذوات إلا حال إيجادها ، ثم هى بعد ذلك فى قبضه القدره إن شاء المولى أعدمها وإن شاء أبقاها وإبقاؤها على هذا ببقاء العرض الأول - كذا قرر شيخنا العدوى. (قوله : إلى وجود سبب) أى : إلى سبب موجود مؤثر بل يكفيه إلخ ، وهذا مراد من قال : إن العدم لا يعلل أى : لا يفتقر إلى عله وسبب موجود فلا ينافى أنه يفتقر إلى انتفاء سبب الوجود ، ومن هذا تعلم أن العدم أولى بالممكن من الوجود بمعنى أن العدم أصل فيه دون الوجود ؛ لأن العدم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود (قوله : والأصل فى الحوادث) أى : الموجودات الحادثه العدم لكون الانتفاء فى سبب الوجود أصلا ولا يحتاج العدم إلى انتفاء طار بعد سبب الوجود (قوله : ففى الجمله) أى : وأقول قولا ملتبسا بالجمله أى : بالإجمال أى : وأقول قولا مجملا ، وهذا حاصل كلام المصنف (قوله : حصل من إطلاقه) أى : من كونه غير مقيد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله : الدلاله على المقارنه) قد عرفت ما فى هذا من الاعتراض السابق فى كلام الشارح من أن المطلوب فى الحال مقارنه مضمونها لمضمون عاملها فى الزمان

(فلكونه منفيا) هذا إذا كانت الجمله فعليه (وإن كانت اسميه فالمشهور جواز تركها) أى : الواو (لعكس ما مر فى الماضى المثبت) أى : لدلاله الاسميه على المقارنه ...

******

لا مقارنه مضمونها لزمن التكلم واللازم من الاستمرار المذكور إنما هو مقارنه مضمون الحال لزمن التكلم فأين هذا من ذاك (قوله : فلكونه منفيا) أى : والمنفى إنما يدل النفى فيه بالمطابقه على نفى صفه لا على ثبوتها ، وكون الثبوت حاصلا باللزوم غير معتبر ، فتقرر بهذا أن الماضى المنفى يشبه الحال المفرده فى إفاده المقارنه ، فاستحق بذلك سقوط الواو ولا يشبهها فى الدلاله على حصول صفه غير ثابته ، فاستحق بذلك الإتيان بها ، فجاز الأمران فيه كما جاز فى المثبت.

(قوله : هذا) أى : ما ذكر من التفصيل فى الجمله للفعليه ، وذكر الشارح ذلك توطئه لقوله : وإن كانت اسميه فإنه مقابل لقوله : السابق : فإن كانت فعليه فهو مفروض مثله فيما إذا لم تخل الجمله من ضمير صاحبها فلا تغفل - اه يس.

(قوله : وإن كانت) أى : الجمله الواقعه حالا ـ اسميه سواء كان الخبر فيها فعلا ـ ، أو ظرفا ، أو غير ذلك كما يدل لذلك أمثله المصنف (قوله : فالمشهور) أى : عند علماء العربيه (قوله : جواز تركها) أى : سواء كان المبتدأ فى تلك الجمله عين ذى الحال أو غيره ، وقوله جواز تركها أى : وجواز الإتيان بها خلافا لمن قال : يتعين الإتيان بها ، وإنما نص على جواز الترك دون جواز الإتيان بها ، لأنه هو المختلف فيه ، إذ الإتيان بها فى الجمله المذكوره لم يقل أحد بامتناعه إلا لعارض كما فى قوله تعالى (فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ)(١) والعارض هنا كراهه الجمع بين واو الحال التى أصلها للعطف ، إذ هى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو أو (قوله : لعكس إلخ) أى : وإنما جاز الترك لأجل أنه تحقق فيها عكس ما مر فى الماضى المثبت الذى مر فى الماضى المثبت هو دلالته على حصول صفه غير ثابته دون المقارنه وعكسه الموجود فى الجمله الاسميه هو دلالتها على المقارنه من جهه إفادتها الدوام والثبوت المقتضى للاستمرار حتى فى زمن التكلم ، وقد بنينا على أن المقارنه يقتضيها الحصول زمن التكلم على ما فيه من

١- الأعراف : ۴.

لكونها مستمره ، لا على حصول صفه غير ثابته لدلالتها على الدوام والثبات (نحو : كلمته فوه إلى فى) بمعنى : مشافها (و) أيضا المشهور (أن دخولها) أى : الواو (أولى) من تركها (لعدم دلالتها) أى : الجمله الاسميه (على عدم الثبوت ...

******

البحث وعدم دلالتها على حصول صفه غير ثابته ؛ لأن الغرض دوامها فلا يمكن عدم الثبوت فأشبهت المفرده من جهه إفاده المقارنه وذلك يستدعى سقوط الواو ولم تشبهها من جهه عدم دلالتها على حصول صفه غير ثابته ، وذلك يستدعى وصلها بالواو فلما وجد فيها الداعى لكل منهما جاز فيها الأمران كما مر فى غيرها (قوله : لكونها مستمره) أى : لكونها معدوله عن الفعليه ، إذ الأصل فى الحال المفرد ، ثم الفعليه التى هى قريب منه فلا يرد أن الاسميه لا تدل على أكثر من ثبوت المسند للمسند إليه أفاده عبد الحكيم.

(قوله : لدلالتها على الدوام والثبات) أى : فهى تدل على حصول صفه ثابته ، واعترض بأن كون الجمله الاسميه للدوام والثبات يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده ؛ لأن الكلام فى الحال المنتقله ، وأما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيه مطلقا ، وقد يجاب بأن ذلك التعليل منظور فيه لأصل الجمله الاسميه ، وذلك كاف على وجه التوسع وإلا فكونها منتقله يمنع ذلك الأصل - اه يعقوبى.

(قوله : كلمته فوه إلى فى) أى : ويجوز أن يقال وفوه إلى فى بالواو بلا إشكال (قوله : بمعنى مشافها) أشار بذلك إلى أن الجمله حال من التاء أى : كلمته فى حال كونى مشافها له ، ويصح أن تكون حالا من الحاء : أى : حال كونه مشافها لى أو من التاء والهاء معا أى : حال كوننا مشافهين ، ويروى أيضا كلمته فاه إلى فى وخرج بأنه على تقدير جاعلا فاه إلى فى (قوله : وأن دخولها أولى) أى : لا أن الدخول وعدمه على حد سواء كما يفهم من قوله : جواز تركها وأشار الشارح بتقدير المشهور إلى أن قول المصنف وأن دخولها أولى عطف على قوله : جواز تركها لا على المشهور (قوله : لعدم دلالتها على عدم الثبوت) أى : لدلالتها على الثبوت ؛ لأن نفى النفى إثبات فهى تدل على حصول صفه ثابته ، واعترض على المصنف بأنه قد جعل أولا عدم الدلاله على عدم

مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زياده رابط نحو : (فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)(۱)) أى : وأنتم من أهل العلم والمعرفه ، أو : وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت.

******

الثبوت عله لجواز ترك الواو وهنا جعله عله لكون دخول الواو أولى ، فالأولى ترك قوله لعدم دلالتها إلخ ، والاقتصار على ما بعده ؛ لأن مدار الأولويه على قوله : مع ظهور الاستئناف فيها فالأولى الاكتفاء به ، وأجيب بأن عله أولويه دخول الواو مركبه من ذلك ومن ظهور الاستئناف ، فلمّا انضم لاعتبار المجوز أعنى الدلاله على المقارنه والدوام والثبوت ظهور الاستئناف ترجح دخول الواو ؛ لأن ظهور الاستئناف فيها يفيد انقطاعها عن العامل قبلها مع أن المقصود ربطها به وجعلها قيدا له فأتى بالواو ليندفع الاستئناف وترتبط بالعامل ، أو يجاب بأنه لما كان دعوه الأولويه مشتمله على جواز الترك ورجحان الدخول أعاد الدليل المذكور على جواز الترك ، وضم إليه دليل الرجحان وهو ظهور الاستئناف (قوله : مع ظهور الاستئناف فيها) أى : دون الفعليه فإن الفعليه وإن كانت منتقله ، لكن حاصلها الفعل والفاعل ، وذلك حاصل الحال المفرده المشتقه بخلاف الاسميه فقد يكون جزءاها جامدين فلا يكون حاصلها كحاصل المفرده فكان الاستئناف فيها أظهر منه فى الفعليه ، والحاصل أن الاسميه بعدت عن المفرده من حيث دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستئناف فيها ، فلذا ترجح فيها الواو (قوله : فحسن زياده رابط) لظهور انفصالها عن العامل فى صاحب الحال والانفصال يحتاج إلى مزيد ربط لأجل قطعه بالمره بخلاف الاتصال (قوله : أى وأنتم من أهل العلم إلخ) أشار الشارح بذلك إلى أن تعلمون يحتمل أن يكون المراد به : وأنتم من أهل العلم والمعرفه أى : ومن شأن العالم التمييز بين الأشياء فلا يدعى مساواه الحق للباطل فيكون ذلك الفعل منزلا منزله اللازم ، إذ لا يطلب له مفعول حينئذ ، ويحتمل أن يكون المراد" وأنتم تعلمون" ما بين الله تعالى وبين الأنداد التى تدعونها من التفاوت الكلى ؛ لأنهم مخلوقون عجزه ، والله تعالى خالق قادر ، فكيف تجعلونهم أندادا له! فيكون المفعول محذوفا (قوله : ما بينهما) أى : ما بين الله والأنداد ، وقال الشيخ عبد القاهر : إن كان

۱- البقره : ۲۲.

(وقال عبد القاهر : إن كان المبتدأ) فى الجمله الاسميه الحاليه (ضمير ذى الحال - وجبت) الواو سواء كان خبره فعلا (نحو : جاء زيد وهو يسرع ، أو) اسما نحو : جاء زيد (وهو مسرع) وذلك لأن الجمله لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صله العامل ، وتنضم إليه فى الإثبات ، ...

******

المبتدأ ضمير ذى الحال وجب الواو كقولك : جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع ، ولعل السبب فيه أن أصل الفائده كان يحصل بدون هذا الضمير بأن يقال : جاءنى زيد يسرع أو مسرعا (قوله : وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور وبيان ذلك أن الذى صرح المصنف بمشهوريته جواز ترك الواو فى الجمله الاسميه ، وجواز الإتيان بها مع أولويه ذلك من غير تفصيل بين ما فيه ظرف مقدم وما لا- وبين ما فيه حرف ابتداء مقدم وما لا وبين ما عطفت على مفرد وما لا وبين ما يظهر تأويلها بمفرد وما لا ، وكلام الشيخ عبد القاهر يخالف ذلك فإنه حكم فى غير المبدوءه بالظرف وغير المبدوءه بحرف الابتداء وغير المعطوفه على مفرد بوجوب الإتيان بالواو فيمتنع تركها إلا- لظهور التأويل بالمفرد ، وفيما عدا ذلك يجوز الإتيان بها والراجح تركها (قوله : ضمير ذى الحال) لعل الأولى عين ذى الحال ليشمل ما إذا كان المبتدأ ضميرا أو اسما ظاهرا كما يؤخذ من كلامه (قوله : سواء كان خبره فعلا-) ظاهره كان ماضيا أو غيره ؛ لأن الفعل مع فاعله فى تأويل اسم الفاعل وفاعله ، واعلم أن الحال فى الحقيقه هو يسرع أو مسرع ؛ لأنه هو الواقع وصفا لصاحبها (قوله : وذلك) أى : بيان ذلك أى : بيان وجوب الربط بالواو فى الحالين المذكورين ، وقوله : لأن الجمله أى : الحاليه ، وحاصل ذلك البيان أن أمر الواو وجودا وعدما فى الجمله يدور على كونها ليست فى حكم المفرده أو فى حكمها - فتأمل.

(قوله : حتى تدخل فى صله العامل) غايه فى النفى أى : إلا إذا دخلت فى صله عامل الحال أى : فيما يتصل بالعامل أى : فيما يتعلق به بأن يكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو (قوله : وتنضم إليه فى الإثبات) أى : وتنضم إلى مضمون العامل كالمجىء مثلا فى قولك : جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع ، والمراد

وتقدر تقدير المفرد فى ألّا يستأنف لها الإثبات ، وهذا مما يمتنع فى نحو : جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع ؛ لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع - كان بمنزله إعاده اسمه صريحا فى أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع فى صله المجىء وتضمه إليه فى الإثبات ؛ لأن إعاده ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ، ...

******

بانضمامها لمضمون العامل أن يكون إثباتها فى إثباته وتخصيص الإثبات بالذكر ؛ لأنه الأصل وإلا فالحكم فى النفى أيضا كذلك نحو : لم يجئ زيد وهو يتبسم ، أو وهو متبسم وعطف تنضم إليه فى الإثبات على ما قبله عطف تفسير باعتبار المراد أو عطف لازم على ملزوم - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وتقدر تقدير المفرد) أى : وتنزل منزله المفرد فى أنه لا يستأنف لها إثبات زائد على إثبات العامل ، بل تضاف إليه كما فى المفرده بمعنى أنك إذا قلت : جاء زيد يركب كان فى تقدير : جاء زيد راكبا ، فالمثبت هو المجىء حال الركوب لا مجىء مقيد بإثبات مستأنف للركوب كما هو مقتضى أصل الجمله الحاليه - اه يعقوبى.

(قوله : وهذا) أى : الدخول فى صله العامل والانضمام إليه فى الإثبات والتنزيل منزله المفرد فى عدم استئناف إثبات زائد على إثبات العامل مما يمتنع فى نحو : جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع أى : على تقدير ترك الواو أى : وحيث كان ما ذكر ممتنعا فترك الواو ممتنع والإتيان بها واجب ، بخلاف قولك : جاء زيد يسرع فإن ما ذكر غير ممتنع فيها ؛ لأن المضارع مع فاعله فى تأويل اسم الفاعل وضميره ، وحينئذ فالقصد من قولك : جاء زيد يسرع الحكم بإثبات المجىء حال السرعه لا الحكم بإثبات مجىء مقيد بإثبات مستأنف للسرعه ، فلذا أسقطت الواو منها كما سقطت من المفرده (قوله : وجئت بضميره المنفصل) عطف تفسير لقوله : أعدت ذكر زيد أى : بأن جئت بضميره (قوله : كان بمنزله إعاده اسمه) أى : الظاهر (قوله : سبيلا) أى : طريقا (قوله : إلى أن تدخل يسرع فى صله المجىء) أى : لا تجد طريقا فى أن تجعل يسرع قيدا للمجىء مضموما إليه فى الإثبات ؛ لأن إعاده ذكره تمنع من جعله قيدا له ومن ضمه إليه ؛ لأن المتبادر

وإلا ـ لكنت تركت المبتدأ بمضيعه وجعلته لغوا فى البين ، وجرى مجرى أن تقول : جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه ، ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ، ولم تبتدئ للسرعه إثباتا ؛ وعلى هذا فالأصل والقياس ألّا تجىء الجمله الاسميه إلا مع الواو ، وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشىء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه.

******

من إعاده اسمه الظاهر قصد استئناف الإخبار عنه بأنه يسرع ، فالمراد بالخبر فى كلام الشارح الإخبار (قوله : وإلا لكنت إلخ) أى : وإلا بأن أعدته بدون قصد استئناف الإخبار عنه بأنه يسرع ، بل قصدت ضمه للعامل فى الإثبات لكنت إلخ (قوله : بمضيعه) بكسر الضاد وسكون الياء كمعيشه اسم لمكان الضياع وهو المفازه المنقطعه ، ويجوز سكون الضاد وفتح الياء كمسأله (قوله : وجعلته لغوا فى البين) أى : وجعلته ملغيا ومزيدا فيما بين الحال وعاملها ؛ لأن القصد حينئذ إلى نفس تلك الحال المفرده التى ليس لها فى صيغه التركيب إثبات زائد على إثبات عاملها ، وهذا أعنى قوله وجعلت إلخ : تفسير لقوله بمضيعه (قوله : وجرى إلخ) عطف على قوله كان بمنزله إعاده اسمه صريحا فإنه تشبيه آخر لقوله هو يسرع بعد تشبيهه بزيد يسرع - اه عبد الحكيم.

(قوله : وعمرو يسرع أمامه) المناسب أن يقول : عمرو يسرع إلخ بدون واو (قوله : ثم تزعم) هو بالنصب عطف على تقول ، (وقوله : ولم تبتدئ للسرعه إثباتا) عطف تفسير أى : وهذا الزعم باطل لا يصدر عن العقلاء ؛ لأن الاستئناف ظاهر فيه ، والحاصل أنه لو لم يعتبر الاستئناف فى إعاده الاسم الصريح لصح عدم اعتبار الاستئناف فى مثل : جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه ؛ لأنه بمنزلته ، لكن عدم اعتبار الاستئناف فى ذلك باطل لئلا يلزم على عدم الاعتبار ترك المبتدأ بمضيعه (قوله : وعلى هذا) أى : التوجيه المشار إليه بقوله : لأن الجمله إلخ (قوله : والقياس) عطف تفسير (قوله : ألّا تجىء الجمله الاسميه) أى : حالا سواء كان المبتدأ فيها ضمير ذى الحال ، أو اسمه الصريح ، أو اسما آخر غير ذى الحال كما علم من الأمثله السابقه (قوله : وأصله) عطف تفسير (قوله : بضرب من التأويل) أى : بالمفرد وهو متعلق بقوله الخارج عن قياسه ، وذلك كما

هذا كلامه فى دلائل الإعجاز ، وهو مشعر بوجوب الواو فى نحو : جاء زيد وزيد يسرع ، أو مسرع ، وجاء زيد وعمرو يسرع ، أو مسرع أمامه بالطريق الأولى.

******

فى قولك : كلمته فوه إلى فى ، فترك الواو فى هذه الجمله لتأولها بالمفرد وهو مشافها ، وكقوله تعالى (قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)(١) فإن ترك الواو فيها لتأولها بمتعادين ، وهذا التأويل لا يحسن فى نحو : جاء زيد هو يسرع ؛ لأن التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجمله يعبر عنه بالمفرد قد باح به السياق ، فعدل عنه لمعنى فى الجمله : كالتصريح بعداوه بعضهم بعضا المفيد للتفريع على التعادى من الأبعاض مع شمول الجنس لهم ، بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا فى ذلك ولو اقتضاه ، وإنما التأويل بإسقاط الضمير الذى هو كالتكرار ، فلا فائده للإتيان به ثم تأويله بالإسقاط ، بخلاف التأويل فى الجملتين فإنه إنما هو من جهه المعنى المدلول عليه بالسياق - قاله اليعقوبى.

(قوله : ونوع من التشبيه) أى : كما فى قوله تعالى (فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ) فجمله أو هم قائلون : حال وتركت الواو فيها لتشبيه واو الحال بواو العطف ، ولو أتى بالواو لاجتمعت مع حرف عطف آخر وهو أو (قوله : هذا كلامه) أى : كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز (قوله : وهو مشعر) أى : من جهه قوله : لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره كان بمنزله إعاده اسمه صريحا إلخ ، وجرى مجرى أن تقول إلخ (قوله : أمامه) راجع لقوله : جاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع ، وإنما ذكره لأجل أن يكون فى الجمله ضمير يعود على صاحب الحال ، وإلا كانت الواو متعينه من غير نزاع (قوله : بالطريق الأولى) أى : من وجوبها فى وهو يسرع أو وهو مسرع به ، ووجه الأولويه أنه جعل وهو يسرع أو وهو مسرع مشبها بالمثالين المذكورين فى وجوب الواو ، ولا شك أن المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه ، وعلل بعضهم وجه كون ذلك بالطريق الأولى ؛ لأن الاستئناف فى المثالين المذكورين أظهر ؛ لأن الضمير أقرب للاسم من الظاهر ومن الأجنبى ، وقصد الشارح بقوله وهو مشعر إلخ : الاعتراض على المصنف ؛

١- البقره : ٣٦.

ثم قال الشيخ (وإن جعل نحو : على كتفه سيف حالا - كثر فيها) أى : فى تلك الحال (تركها) أى : الواو (نحو) : قول بشار :

إذا أنكرتنى بلده أو نكرتها

(خرجت مع البازى علىّ سواد)

******

وذلك لأن ظاهر كلامه أن الجمله الاسميه الواقعه حالا لا يجب اقترانها بالواو عند الشيخ عبد القاهر إلا إذا كان المبتدأ فيها ضمير ذى الحال وأنه لو كان المبتدأ اسمه الظاهر أو اسم أجنبى غيره لا تجب الواو عنده بل تجوز - وليس كذلك - كما يدل عليه كلامه المذكور (قوله : وإن جعل نحو على كتفه سيف) أى : من كل جمله اسميه خبرها جار ومجرور متقدم ، فلو كان مؤخرا وجب قرنها بالواو عنده كما تقدم ، ومذهب المصنف أنه يكثر قرنها بالواو مطلقا ، وذكر صدر الأفاضل : أن ترك الواو قليل فى الجمله الحاليه التى خبرها غير جار ومجرور ، ومفهومه : أن الخبر إذا كان جارا ومجرورا يكثر فيه الترك فيكون مذهبا ثالثا (قوله : حالا) أى : من معرفه قبله نحو : جاء زيد على كتفه سيف ، فلو كان صاحب الحال نكره لوجبت الواو لئلا تلتبس الحال بالنعت كقولك : جاء رجل طويل وعلى كتفه سيف فتجب الواو هكذا ، وإلا كان نعتا (قوله : كثر فيها تركها) أى : لما ذكره عبد القاهر من التعليل الآتى وهو جعل الاسم مرتفعا بالظرف لاعتماده على ما قبله فتكون الحال مفرده لا جمله اسميه ، وحينئذ فلا يستنكر ترك الواو.

(قوله : إذا أنكرتنى إلخ) (١) أنكر ونكر بكسر العين واستنكر بمعنى ، ويقال نكرت الرجل بالكسر نكرا ونكورا إذا كرهته ، ونكرت أنكر بفتح العين فى الماضى إذا لم أعرف قدره ، وقوله بلده أى : أهل بلده كما أشار له الشارح (قوله : خرجت) أى : من تلك البلده التى أنكرنى أهلها (قوله : مع البازى) ظرف لغو متعلق بخرجت وكنى بخروجه مع البازى عن الخروج فى بقيه من الليل ، وهذا البيت من جمله أبيات من الطويل قالها بشار ابن برد لخالد بن برمك لما وفد عليه وهو بفارس وأولها :

أخالد لم أهبط عليك بذمّه

سوى أنّنى عاف وأنت جواد

١- البيت لبشار أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٣٦ ، وهو فى التلخيص ص ٥٣ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

أى : بقيه من الليـل ؛ يعنى : إذا لم يعرف قـدرى أهل بلـده ، أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازى الـذى هو أبكر الطيور ، مشتملا على شىء من ظلمه الليل ، غير منتظر لإسفار الصبح ، فقوله : [على سواد] حال ترك فيها الواو ، ثم قال الشيخ : الوجه أن يكون الاسم فى مثل هذا فاعلا بالظرف ؛ لاعتماده على ذى الحال ، لا مبتدأ ، ...

******

أخالد إنّ الأجر والحمد حاجتى

فأيّهما يأتى فأنت عماد

فإن تعطنى أفرغ عليك مدائحى

وإن تأب لم تضرب علىّ سداد

ركابى على حرف وأنت مشيّع

وما لى بأرض الباخلين بلاد

إذا أنكرتنى بلده ... البيت

(قوله : خرجت منهم) أى : خرجت من بينهم بأن يخرج من البلده (قوله : الذى هو أبكر الطيور) أى : فى خروجه من وكره (قوله : مشـتملا) حال من فاعل خرجت (قوله : لإسـفار) أى : لإضاءه الصـبح (قوله : حال) أى : مؤكـده ؛ لأنه قد علم من قوله خرجت مع البازى : أن خروجه فى بقيه من الليل ، فمعناها مسـتفاد من غيرها ، وحينئذ فيعترض بأن الجمله المؤكده يجب فيها ترك الواو ، لا أنه يكثر فيها ذلك فقط كما هو أصل المـدعى فلا يصح التمثيل بما ذكر ، ويمكن الجواب بأن يقدر قوله على سواد : مقدما على قوله : مع البازى – فتأمل – قرره شيخنا العدوى.

(قوله : ثم قال الشـيخ الوجه إلخ) حاصـله أن قوله على سواد ، وكذا على كتفه سيف : فى إعرابه احتمالان – أحدهما : أن يجعل الاسم فاعلا بالظرف لاعتماده على صاحب الحال ، وعلى هذا فالظرف إما مقدر باسم الفاعل أو بالفعل. ثانيهما : أن يجعل الاسم مبتـدأ والمجرور قبله خبرا. قال الشـيخ عبـد القاهر : الوجه الأول من هـذين أن يجعل الاسم فاعلا بالظرف لسـلامته من تقديم ما أصـله التـأخير ، وقـال أيضـا : ينبغى على جعـل الاسم فاعلا بالظرف أن يقـدر الظرف باسم الفاعل كمسـتقر دون الفعل كاسـتقر ويسـتقر (قوله : الوجه أن يكون إلـخ) أى : وعلى هـذا فالحـال ليست جمله اسـميه بـل مفرده ، فلا يسـتنكر ترك الواو (قوله : لا مبتدأ) أى : وما قبله خبر حتى يكون جمله اسميه

وينبغى أن يقدر هاهنا خصوصا أن الظرف فى تقدير اسم الفاعل دون الفعل ، اللهم إلا أن يقدر فعل ماض ؛ هذا كلامه وفيه بحث.

والظاهر أن مثل : على كتفه سيف يحتمل أن يكون فى تقدير المفرد ، وأن يكون جمله اسميه قدم خبرها ، وأن يكون فعليه مقدره بالماضى ، أو المضارع. فعلى تقديرين تمتنع الواو ، وعلى تقديرين لا تجب الواو ؛ فمن أجل هذا كثر تركها.

******

(قوله : هاهنا) أى : فى مقام وقوع الظرف حالا ، (وقوله : خصوصا) أى : بالخصوص لا فى مقام وقوع الظرف خبرا أو نعتا ؛ لأنه يقدر بالفعل أيضا (قوله : أن الظرف) نائب فاعل يقدر (قوله : فى تقدير اسم فاعل) أى : فهو فى تأويل المفرد فيكثر فيه الترك (قوله : إلا أن يقدر فعل ماض) أى : لأن الترك أكثر فيه أيضا ، ولا يقدر مضارعا ؛ لأن الواو يجب تركها فيه (قوله : هذا كلامه) أى : كلام الشيخ عبد القاهر (قوله : وفيه بحث) أى : فى كلامه المذكور بحث ، وحاصله أنه إن أريد أن سبب تقدير اسم الفاعل هنا بالخصوص أن أصل الحال الإفراد - فيرد عليه أن نحو : على كتفه سيف إذا كان خبرا أو نعتا كأن يقال : زيد على كتفه سيف ، ومررت برجل على كتفه سيف ، فالأصل فيهما الإفراد فينبغى أن يقدر فيهما اسم الفاعل لهذه العله أيضا وهى كون أصلهما الإفراد - فلم يتم قوله : وينبغى أن يقدر هاهنا خصوصا ؛ لأنه ينبغى أن يقدر فى غير ذلك أيضا ، وإن كان سبب تقدير اسم الفاعل هنا بالخصوص شيئا آخر ، فلم يبينه وكان ينبغى بيانه ويرد عليه أيضا أن تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو ؛ لأنه عند وجود الواو يقدر بالماضى لا بالمضارع وعند انتفائه يقدر بالمضارع ولو كان تجويز تقدير ما يمتنع معه الواو مانعا من الواو لمنع تجويز تقدير اسم الفاعل ؛ لأن الواو ممتنعه مع وجوده بالأحرى.

(قوله : والظاهر إلخ) أى : والظاهر فى توجيه كثره ترك الواو ، وحاصله أن نحو على كتفه سيف يجوز فيه أربعه أحوال : جواز تقدير المضارع لما تبين أنه لا مانع من تقديره ، وجواز تقدير اسم الفاعل وهو أرجح لرجوعه إلى الأصل ، وجواز تقدير الماضى ، وجواز تقدير الجمله الاسميه ، فعلى التقديرين الأولين تمتنع الواو ؛ لأن اسم الفاعل

وقال الشيخ أيضا : (ويحسن التركَ) أى : ترك الواو فى الجمله الاسميه (تاره لدخول حرف على المبتدأ) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط ...

******

مفرد والمضارع المثبت مثله فى المنع ، وعلى الأخيرين لا تجب بل تجوز لجواز الواو فى الجمله الاسميه وفى الماضى - لا سيما - مع قد ، ولا يمتنع على تقديرين مع رجحان أحدهما لكونه الأصل ، ويجوز سقوطه على تقديرين آخرين كان الراجح والأكثر تركه ، فقول الشارح فمن أجل هذا أى : من أجل ترك الواو على الاحتمالات الأربعه وإن كان الترك واجبا على احتمالين وجائزا على احتمالين ، وهذا الذى ذكره الشارح هو الذى يظهر أن يقال فى تعليل كثره سقوط الواو لا تقدير الحال بالإفراد فقط كما يؤخذ من كلام الشيخ عبد القاهر وإن كان مناسبا أيضا ؛ لأن هذا الذى ذكره الشارح مشتمل عل ما قاله الشيخ وزياده - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله : وقال الشيخ أيضا) هذا يخصص ما تقدم عنه فى الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجمله الاسميه إلا بضرب من التأويل (قوله : لدخول حرف) أى : غير الواو على المبتدأ مثل : كأن. كما فى البيت ومثل : إن كما فى قوله تعالى : (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ)(١) ومثل لا التبرئه كما فى قوله تعالى : (وَاللهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ)(٢) (قوله : يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط) هذا يشير إلى أن العله فى حسن ترك الواو هى أن دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فأغنى عن الواو ، وعلله بعضهم بكراهه اجتماع حرفين زائدين عن أصل الجمله وهذا التعليل أحسن ، وذلك لأن ما علل به الشارح إنما يظهر فى بعض الحروف التى تفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعدها فى كأن أو تعليل ما قبلها بما بعدها ، ولا يظهر فى غيره مع حسن الترك مع غيره أيضا كلا التبرئه فى قوله تعالى : (وَاللهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) وكإن فى قوله تعالى : (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) (قوله : نوع من الارتباط) أى : من أنواع الارتباط بين تلك الجمله والتى قبلها.

١- الفرقان : ٢٠.

٢- الرعد : ٤١.

(كقوله :

فقلت عسى أن تبصرينى كأنّما

بنى حوالىّ الأسود الحوارد)

من : حرد ؛ إذا غضب. فقوله : [بنى الأسود] جمله اسميه وقعت حالا من مفعول [تبصرينى] ، ولو لا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو ، ...

******

(قوله : كقوله) أى : الفرزدق يخاطب امرأه عذلته على اعتنائه بشأن بنيه فهو يقول لها : لا تلومينى فى ذلك عسى أن تشاهدينى ، والحال أن أولادى على يمينى ويسارى ينصرونى كالأسود الحوارد أى : الغضاب وقيد بالغضاب ؛ لأن أهيب ما يكون الأسد إذا غضب - كذا فى الفنرى والسيرامى ، وفى شرح الشواهد : أن البيت للفرزدق من جمله أبيات قالها مخاطبا لزوجته النّوار ، وكان قد مكث زمانا لا يولد له فعيرته بذلك وأول الأبيات :

وقالت أراه واحدا لا أخا له

يؤمّله يوما ولا هو والد

وبعده : فقلت عسى ... البيت وبعده :

فإنّ تميما قبل أن يلد الحصا

أقام زمانا وهو فى النّاس واحد

(قوله : بنى) (١) أصله بنون لى حذفت النون للإضافه واللام للتخفيف ، فصار بنوى اجتمعت الواو الياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمه كسرت لمناسبه الياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء كما قيل فى مسلمى (قوله : من حرد) بكسر الراء يقال حرد حردا بسكون الراء وتحريكها فهو حارد والجمع حوارد فيقال : ليث حارد ، وليوث حوارد ، مثل : صاهل وصواهل ، وطالع وطوالع ؛ لأن فاعلا- إذا كان صفه لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسا (قوله : جمله اسميه) فبنى مبتدأ والأسود خبر (قوله : من مفعول تبصرينى) أى : وهو ياء المتكلم (قوله : لم يحسن الكلام إلا- بالواو) أى : فدخول كأنما أوجب استحسان ترك الواو لئلا- يتوارد على الجمله حرفان زائدان ، وقوله لم يحسن الكلام إلا بالواو أى : لما مر من أن القياس ألّا تجىء الجمله الاسميه حالا إلا

١- البيت للفرزدق فى ديوانه ١ / ٣٤٦ ، وفيه " اللوابد " مكان " الحوارد " ، وأساس البلاغه ص ٧٩ ، " حرد " والحيوان ٣ / ٩٧ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٣٠٤.

وقوله : [حوالى] - أى : فى أكنافى وجوانبى - حال من [بنى] لما فى حرف التشبيه من معنى الفعل.

(و) يحسن الترك تاره (أخرى لوقوع الجمله الاسميه) الواقعه حالا (بعقب مفرد) حال (كقوله :

والله يبقيك لنا سالما

برداك تبجيل وتعظيم)

******

مع الواو (قوله : وقوله حوالى أى فى أكنافى) أشار به إلى أنه ليس المقصود من حوالى التثنيه وإن كان ملحقا بالمثنى فى الإعراب وفيما ذكره من التفسير إشاره إلى أن حوالى ظرف مكان (قوله : حال من بنى) جوز بعضهم أن يكون حالا من الأسود أى : الأسود مستقرين فى جوانبى ، ويمكن أن يكون حالا من الضمير فى الحوارد ، وعليه فالعامل فى الحال وفى صاحبها واحد ، بخلاف ما سلكه الشارح. (قوله : لما فى حرف التشبيه) أى : والعامل فيه كأنما لما فى إلخ ، فقولهم الحال لا يأتى من المبتدأ : محله إذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يرشد له تعليلهم ذلك بقولهم ؛ لأن العامل فيها هو العامل فى صاحبها ، والابتداء ضعيف لا يعمل عملين - اه.

ولا يعترض بمخالفه عامل الحال لعامل صاحبها لجوازه عند بعض المحققين ، أو يقال يكفى طلب حرف التشبيه فى المعنى لصاحب الحال وإن أهمل عنه.

(قوله : من معنى الفعل) أى : لأن المعنى أشبه بنى بالأسود حال كونهم حوالى فبنى مفعول به فى المعنى والعامل فى الحال وصاحبها ما دل عليه معنى كأن من الفعل ، فاندفع ما يقال إنه يلزم على جعل حوالى حالا من بنى مجىء الحال من المبتدأ ، والجمهور لا يجيزونه ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل فى معمولين فى الحال وصاحبها وإن جعل كأنما عاملا فى الحال لكونه بمعنى الفعل لزم مخالفه عامل الحال لعامل صاحبها (قوله : بعقب) أى : بأثر مفرد - انظر لو كان هناك فاصل ، وانظر هل يدخل فى المفرد الظرف والجار والمجرور ، ولما كان قول المصنف بعقب مفرد يشمل بظاهره النعت قيده الشارح بالحال كما يقتضيه المقام (قوله : كقوله) أى : ابن الرومى وهو من السريع وقبله :

فقوله : [برداك تبجيل] حال ، ولو لم يتقدمها قوله : [سالما] لم يحسن فيها ترك الواو.

******

فقل له الملك ولو أنّه

قد جمعت فيه أقانيم

(قوله : برداك إلخ) (١) أى : يبقيك الله سالما مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه ، والمقصود طلب بقائه على وصف السلامه وكونه مبجلا- معظما ، (وقوله : برداك) مبتدأ مرفوع بالألف ، وتبجيل وتعظيم : خبره ، والبردان : الثوبان استعارهما الشاعر للوصفين ، وثنى البرد باعتبار لفظى التبجيل والتعظيم المخبر بهما عنه مبالغه ، وإن كان معناهما واحدا - كذا فى حاشيه شيخنا الحفنى.

(قوله : حال) أى : من الكاف فى يبقيك سالما فهى حال مترادفه ، أو من الضمير فى سالما فتكون متداخله ، لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود إنما يأتى على الاحتمال الأول كما فى المطول ، فليس البيت نصا فى المقصود لوجود الاحتمال الثانى ، وأيضا يحتمل أن يكون برداك : فاعلا- لسالما ، ويكون تبجيل بدلا من برداك ، وإذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كما فى الأطول.

(قوله : لم يحسن فيها ترك الواو) فتركت الواو فى الجمله لمناسبه ما قبلها أعنى : الحال المفرده ، إذ لا يؤتى معها بالواو ، وقال الخلخالى : وجه حسن ترك الواو لئلا- يتوهم أنها عاطفه لتلك الجمله على المفرد المتقدم ، ونوزع بأن عطف الجمله على المفرد إذا كانت فى تأويله غير مستقبح قال الشيخ يس : تنبيه : بقى من الأقسام الجمله الشرطيه نحو : جاء زيد وإن سأل يعط والواو فيها لازمه خلافا لابن جنى ، ووجه تمشيته على قاعده المصنف السابقه أنها ليس فيها حصول ولا مقارنه ، فلذلك لزمت الواو لفقد خاصتى الحال المفرده ، ولا فرق بين أن يكون الجواب فى الجمله المذكوره خبرا أو إنشاء ، أما الأول فظاهر ؛ لأنه إذا كان خبرها خبرا كانت خبريه ، وأما الثانى فمشكل ؛ لأن الجمله الشرطيه حينئذ تكون إنشائيه والإنشاء لا يقع حالا ، وأجيب بأن الجمله

١- البيت لابن الرومى على بن العباس بن جريج الشاعر العباسى فى التلخيص فى علوم البلاغه ص ٥٣ ، والإيضاح فى علوم البلاغه ص ١٦٠ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى ط ٢.

[الباب الثامن : الإيجاز والإطناب والمساواه] :

قال (السكاكى : أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين) أى : من الأمور النسبيه

******

الشرطيه إذا وقعت حالا انسلخت الأداه فيها عن معنى الشرط فلا تكون الجمله حينئذ إنشائيه كما صرح بذلك الدمامينى.

[القول : فى الإيجاز والإطناب والمساواه] :

(قوله : قال السكاكى) أى اعتذارا عن ترك تعريف الإيجاز والإطناب بتعريف يعين فيه القدر لكل منهما من الكلام بحيث لا يزيد ذلك القدر ولا ينقص (قوله : أما الإيجاز والإطناب إلخ) إن قلت لم يذكر أن المساواه من الأمور النسبيه مع أنها منها ، إذ لا تعرف إلا بالنسبه لنفى الإيجاز والإطناب ، فإن كون الكلام مساواه إنما يعرف بكونه ليس فيه زياده على المتعارف ولا نقصان عنه قلت : ذكر السيد فى شرح المفتاح أنه لم يتعرض للمساواه ، وإن كانت نسبيه أيضا ؛ لأنه لا فضيله لكلام الأوساط فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون بليغا ، إذ ليس فيه نكته يعتد بها. اه.

وبحث فيه بأن عدم الاعتداد إنما يكون إذا قصد البليغ تجريده عن النكت ، وليس بمتعين لجواز أن يكون فى المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ ، وأما البليغ فمن حقه أن يراعيها ويشير إليها مع كون لفظيهما متطابقين ، وأجاب العلامه عبد الحكيم بأن المراد بكونه ليس بليغا من حيث إنه مساو لكلام الأوساط وإن كان من حيث اشتماله على المزايا والخصوصيات التى يقتضيها المقام بليغا معتدا به ؛ لأنه بهذا الاعتبار إيجاز بالقياس إلى المتعارف أو إلى مقتضى المقام (قوله : فلكونهما نسبيين) الفاء داخله على جواب أما وهو قوله لا يتيسر إلخ ، وقوله لكونهما نسبيين : عله للجواب مقدمه عليه لإفاده الحصر أو للاهتمام بها ، وفى الكلام حذف ، والأصل لكونهما نسبيين ، والمنسوب إليه مختلف القدر ، ولا بد من هذا الحذف حتى تنتج العله المدعى وهو عدم إمكان التعيين ، فالمنسوب إليه هو كل منهما بالنظر للآخر فكل منهما منسوب ومنسوب إليه (قوله : أى من الأمور النسبيه) أى : المنسوبه إلى غيرها

التى يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شىء آخر ؛ فإن الموجز إنما يكون موجزا بالنسبه إلى كلام أزيد منه ، وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبه إلى ما هو أنقص منه (لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق) ...

******

كالأبوه والبنوه (قوله : التى يكون تعقلها) أى : إدراكها (قوله : بالقياس) أى : بالنسبه إلى تعقل شىء آخر ، فتعقل الإيجاز يتوقف على تعقل الإطناب وبالعكس ؛ وذلك لأن الإيجاز ما كان من الكلام أقل بالنسبه لغيره ، والإطناب ما كان أزيد بالنسبه لغيره ، وحينئذ فتعقل كل منهما متوقف على تعقل ذلك الغير ضروره توقف تعقل المنسوب على تعقل المنسوب إليه لأخذه فى مفهومه (قوله : فإن الموجز إلخ) أى : فإن الكلام الموجز ، وهذا عله لكونهما نسبيين (قوله : إنما يكون موجزا) أى : إنما يدرك من حيث وصفه بالإيجاز (قوله : وكذا المطنب) أى : وكذلك الكلام المطنب ، (وقوله : إنما يكون مطنبا) أى : إنما يدرك من حيث وصفه بالإطناب ، وإنما قيدنا بقولنا من حيث كذا إلخ فيهما ؛ لأنه لو نظر فى كل منهما من حيث إنه جمله أو جملتان أو له متعلقات أو لا لم يكن نسبيا وهو ظاهر - كذا فى ابن يعقوب ، والأحسن ما قاله العلامه عبد الحكيم ، وحاصله أن قوله : إنما يكون أى : الخارج والذهن موجزا بالنسبه إلى كلام آخر زائد عنه إما محقق أو مقدر ، وكلمه من بعد أزيد وأنقص ليست تفصيليه ، بل هى صله للفعل الذى تضمنته صيغه التفضيل بمعنى أصل الفعل (قوله : إلا بترك التحقيق) استثناء من محذوف أى : لا يتيسر التكلم فيها بحال من الأحوال إلا بحاله ترك التحقيق فوجب ترك التعريف لتعذره ، ثم إن المراد من التحقيق على ما فهم المصنف من كلام السكاكى التعريف المبين لمعناهما ، والمعنى حينئذ لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التعريف المبين لمعناهما ، ولذا أورد على السكاكى النظر الآتى على ما سيتضح لك ، والشارح فهم أن المراد من التحقيق فى كلام السكاكى تعيين مقدار كل واحد منهما أى : لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحديد والتعيين ، لمقدار كل منهما ، عليه فلا يتأتى الإيراد الآتى ، وقد حل الشارح كلام السكاكى هنا بما فهمه حيث فسر التحقيق بالتعيين ، وأجاب عن النظر الآتى فى كلام المصنف بما حل به هنا ، وكان الأولى له أن يفسر التحقيق بالتعريف

والتعيين ؛ أى : لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذاك إطناب ؛ إذ ربّ كلام موجز يكون مطنبا بالنسبه إلى كلام آخر ، وبالعكس ...

******

مجاراه للمصنف ثم يجيب عن النظر بما فهمه ، والحاصل أنه إن أريد بالتحقيق فى كلام السكاكى التعريف الذى يضبط كل واحد منهما ولو فى الجمله كما فهم المصنف فهذا ممكن ، ولذا اعترضه المصنف بما يأتى ، وإن أريد بالتحقيق فى كلامه تعيين مقدار كل بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه ، وهو ما فهمه الشارح ، فهذا غير ممكن ، وعلى هذا لا يرد على السكاكى شىء. (قوله : والتعيين) أى : تعيين القدر المخصوص لكل منها ، وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع فى كلام السكاكى غير ما فهمه المصنف ، وأورد عليه النظر الآتى. (قوله : أى لا يمكن إلخ) هذا تفسير لعدم التيسر إشاره إلى أنه ليس المراد أنه ممكن بعسر كما هو ظاهره ، وفى هذا التفسير إشاره إلى أن المراد بالتحقيق التنصيص ، وأن النفى منصب على القيد أعنى : ترك التحقيق ؛ وذلك لأن عدم ترك التحقيق والتنصيص عباره عن التنصيص المذكور (قوله : على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز إلخ) ظاهره إطلاق لفظ إيجاز على نفس الألفاظ وهو مخالف لما يأتى من قوله : فالإيجاز أداء المعنى بأقل إلخ ، فإن كان يطلق عليهما كما فى لفظ الخبر والإنشاء ، فالأمر واضح ، وإن كان لا يطلق إلا على أحدهما فقط فيؤول أحد الموضعين ليرجع للآخر والأمر فى ذلك سهل - اه يس.

(قوله : إذ رب كلام إلخ) عله لقوله أى : لا يمكن ورب هنا للتكثير أو التحقيق ، وقوله إذ رب كلام موجز إلخ - مثلا - : زيد المنطلق موجز بالنسبه لزيد هو المنطلق ، ومطنب بالنسبه لزيد منطلق ، فقول الشارح إذ رب كلام موجز مثل : زيد المنطلق ، وقوله يكون مطنبا بالنسبه لكلام آخر وهو : زيد منطلق ، وقوله وبالعكس أى : قد يكون الكلام مطنبا نحو : زيد المنطلق موجزا بالنسبه لكلام آخر نحو : زيد هو المنطلق أى : وإذا كان الكلام الواحد قد يكون موجزا بالنسبه لكلام ومطنبا بالنسبه لكلام آخر ، فكيف يمكن أن يقال على طريق التحقيق والتحديد : إن هذا القدر إيجاز وهذا إطناب ، والحاصل أن تعيين مقدار من الكلام للإيجاز أو للإطناب بحيث لا يزاد عليه

(والبنـاء على أمر عرفى) أى : وإلاـ بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف (وهو متعارف الأوساط) الـذين ليسوا فى مرتبه البلاغه ، ولا فى غايه الفهاهه ...

******

ولا ينقص عنه غير ممكن ؛ لأن ذلك موقوف على كون المضاف إليه متحـد القدر بحيث يقال ما زاد على هذا القدر إطناب وما نقص عنه إيجاز ، والمنسوب إليه الإيجاز والإطناب غير متحـد فى القـدر ، بل مختلف ، فلـذلك تجد الكلام الواحد بالنسـبه إلى قـدر إيجـازا وإلى قـدر آخر إطنابـا ، ومن هـذا تعلم أن مجرد كونهمـا نسبيين لا يكفى فى امتناع التعيين والتحقيق ، بل لا بـد مع ذلـك من اختلاـف المنسوب إليه كمـا ذكرنـا سابقا (قوله : على أمر عرفى) أى : متعارف بين أهل العرف فى أداء المقاصـد من غير رعـايه بلاـغه ومزيه ، فيعتبر كـل من الإيجـاز والإطنـاب بالنسـبه إليه ، فمـا زاد عليه إطنـاب ومـا نقص عنه إيجـاز – كما قال المصنف بعد.

(قوله : أى وإلاـ بالبنـاء إلـخ) أشـار الشـارح بهـذا إلى أن قول المصـنف والبناء عطف على ترك أى : لا يمكن الكلام فيهما إلا بترك التحقيق ، وإلاـ بالبنـاء على أمر عرفى ؛ لأـن البنـاء على الأـمر العرفى أقرب ما يمكن به ضـبطهما المحتاج إليه لأجل تمايز الأقسـام ، وإيضاح ذلك أن تعيين مقـدار كل منهما وتحديـده لما كان غير ممكن ، وكان الأمر محتاجا إلى شـىء يضـبطهما فى الجمله ، وضـبط المنسوب بضـبط المنسوب إليه والمنسوب إليه غير منضـبط على وجه التعيين كما عرفت طلب أقرب الأمور إلى الضـبط وهو الكلاـم العرفى ليبنيـا عليه وإنمـا كـان أقرب إلى الضـبط ؛ لأن أفراده وإن تفاوتت لكنها متقاربه ، ومعرفه مقـداره لا تتعـذر غالبـا ، وحيث كـان المنسوب إليه وهو الأـمر العرفى مضـبوطا فى الجمله كان المنسوب أيضا الـذى هو الإيجاز والإطناب مضبوطا فى الجمله (قوله : وهو) أى : الأمر العرفى (قوله : متعارف الأوساط) أى : المتعامل به فى عرف الأوساط من الناس (قوله : ولا فى غايه الفهاهه) أى : العجز عن الكلام بل كلامهم يؤدى أصل المعنى المراد أعنى المطابقى من غير اعتبار مطابقه مقتضى الحال ولا اعتبار عدمها ويكون صحيح الإعراب ، والحاصل أن المراد بالأوساط من الناس العارفون باللغه وبوجوه صحه الإعراب دون الفصاحه والبلاغه فيعبرون عن مرادهم

(أى : كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأديه المعانى) عنـد المعاملات والمحاورات (وهو) أى : هذا الكلام (لا يحمد) من الأوساط (فى بـاب البلاـغه) لعـدم رعـايه مقتضـيات الأـحوال (ولا يـذم) أيضا منهم ؛ لأن غرضـهم تأديه أصل المعنى بـدلالات وضـعيه ، وألفاظ كيف كانت ، ...

******

بكلاـم صـحيح الإـعراب من غير ملاـحظه النكات التى يقتضـيها الحال ، فإن قلت : إن متعارف الأوساط قـد يختلف بأن يتعارفوا عبـارتين عن معنى واحـد إحـداهما أزيـد من الأـخرى من غير زيـاده فى المعنى ، وحينئـذ فمـا المعتبر منهما وإن اعتبرا لم تتمايز الأقسـام قلت : سـيأتى رد هـذا بـأن الأوسـاط ليس فى قـدرتهم اختلاـف العبـارات بـالطول والقصـر ؛ لأـنهم إنمـا يعرفـون اللفظ الموضوع للمعنى فعبارتهم محـدوده بذلك ، واختلاف العباره بالطول والقصـر إنما يكون من البلغاء بسـبب تصـرفهم فى لطائف الاعتبـارات (قوله : أى كلاـمهم فى مجرى عرفهم) فى بمعنى عنـد والمجرى مصـدر بمعنى الجريـان والعرف بمعنى العـاده أى : كلاـمهم عنـد جريانهم على عادتهم ، أو أن إضافه مجرى للعرف من إضافه الصـفه للموصوف أى : كلامهم على حسب عادتهم الجاريه فى تـأديه إلـخ (قـوله : عنـد المعاملاـت) متعلق بمحـذوف أى : الـتى تعرض لهم الحـاجه إلى تأديتهـا عنـد المعاملاـت والمحـاورات أى : المخاطبـات أعم من أن تكون تلـك المخـاطبه فى معـامله أو لاـ (قوله : أى هـذا الكلام) أى : المتعارف بين الأوساط (قوله : من الأوساط) قيـد بـذلك ؛ لأنه قـد يحمد من البليغ ؛ لأنه يورده لكونه مقتضـى المقام بأن يكون المخاطب من الأوساط (قوله : فى باب البلاغه) أى : بحيث يعد بليغا (قوله : لعدم رعايه مقتضـيات الأحوال) أعنى : اللطائف والاعتبارات (قوله : ولا يـذم أيضا منهم) أى : بحيث يعد مخلا ، وقيد بقوله منهم : للاحتراز عن البلغاء ، فإن كلام الأوساط قد يذم بالنسـبه لهم إذا لم تراع فيه مقتضـيات الأحوال ، وبتقييـد الشارح بالأوساط اندفع ما يقال : إن كلام أهل العرف إن كان رتبه وسـطى بين الإيجاز والإطنـاب ، فإمـا أن يكون هو المسـاواه أو لاـ ، فـإن كان هو المساواه فهى محموده إن طابقت مقتضـى الحال ، ومـذمومه إن لم تطابقه ؛ لأن كل ما خرج عن أصل البلاغه التحق بأصوات البهائم - فكيف يقول المصنف إن كلام الأوساط

ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق.

(فالإيجاز أداء المقصود بأقل من عباره المتعارف ، والإطناب أداؤه بأكثر منها ، ثم قال) أى : السكاكى ...

******

لا يحمد ولا يذم وإن كان غير المساواه فهو ممنوع لانحصار الكلام فى الإيجاز والإطناب والمساواه وحاصل الجواب : أن المراد لا يحمد ولا يذم من الأوساط ؛ لأنهم لا يعتبرون المزايا والخواص ، وهذا لا ينافى أنه يحمد ويذم من البليغ باعتبار اختلاف المقامات على ما سلف وتقسيم الكلام إلى الأقسام الثلاثه خاص بالكلام البليغ ، وأما كلام الأوساط فلا يوصف بواحد من الثلاثه - فتأمل ذلك.

(قوله : ومجرد تأليف) أى : وتأليف مجرد عن النكات ، وهو إما بالرفع عطف على تأديه أو بالجر عطف على دلالات (قوله : يخرجها عن حكم النعيق) أى : بسبب كونه مطابقا للصرف واللغه والنحو مما يتوقف عليه تأديه أصل المعنى ، وأصل النعيق تصويت الراعى فى غنمه ، والمراد به هنا أصوات الحيوانات العجم والمراد بحكمه عدم دلالته (قوله : فالإيجاز) أى : إذا بنينا على أنه لا يتيسر الكلام فى الإيجاز والإطناب إلا بالبناء على أمر عرفى فيقال فى تعريف الإيجاز هو أداء المقصود أى : ما يقصده المتكلم من المعانى (قوله : بأقل) أى : بعباره أقل أى : قليله فأفعل ليس على بابه (وقوله : من عباره المتعارف) فيه أن العباره هى الكلام المعبر به والمتعارف هو الكلام أيضا كما مر من أن متعارف الأوساط كلامهم الجارى على عادتهم فى تأديه المعنى ، وحينئذ فلا معنى لإضافه العباره للمتعارف ، إلا أن يقال : إنها بيانيه والمعنى بعباره أقل من العباره التى هى متعارف الأوساط ، وبعد ذلك فالمطابق للسياق أن يقول بأقل من المتعارف ، إذ لا فائده فى زياده عباره (قوله : والإطناب أداؤه) أى : ويقال فى تعريف الإطناب هو أداء المقصود بعباره أكثر من العباره التى هى متعارف الأوساط ، وقد يقال : إن الإطناب على اصطلاح السكاكى يعم المساواه كما يأتى وهذا لا يلائمه - اللهم إلا أن يقال : إن هذا التعريف مبنى على اصطلاح آخر. اه فنرى.

وقوله والإطناب إلخ أى : ويقال فى تعريف المساواه هى أداء المقصود بقدر المتعارف (قوله : ثم قال أى السكاكى) هذا إشاره إلى كلام آخر للسكاكى فى الإيجاز

(الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تاره إلى ما سبق) أى : إلى كون عباره المتعارف أكثر منه (و) يرجع تاره (أخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر) أى : من الكلام الذى ذكره المتكلم ، ...

******

(قوله : الاختصار) أى : الذى هو الإيجاز ؛ لأنهما عند السكاكى مترادفان ، وإنما عبر أولا بالإيجاز وثانيا بالاختصار تفننا ، وكان يغنى السكاكى عن هذا الكلام لو قال فى الكلام السابق إلا بالبناء على أمر عرفى أو على ما يقتضيه المقام (قوله : لكونه نسبيا) عله مقدمه على المعلول أى : الاختصار يرجع فيه تاره لما سبق إلخ لكونه نسبيا (قوله : يرجع فيه) أى : ينظر فيه أى : ينظر فى تعريفه.

(قوله : تاره) أى : فى بعض الأحيان (قوله : إلى ما سبق) أى : إلى التعريف الذى قد سبق ، وقوله أى : إلى كون إلخ : هذا بيان التعريف الذى سبق ، وفيه أن الذى سبق كونه أقل من عباره المتعارف لا كون المتعارف أكثر منه ، وأجيب بأنه يلزم من كونه أقل من المتعارف أن يكون المتعارف أكثر منه ، فما ذكره الشارح سابق بطريق الالتزام ، وإنما لم يحمل الشارح كلام المصنف على ظاهره بحيث يقول أى : إلى كونه أقل من المتعارف ؛ لأن هذا هو صريح معنى الاختصار ، فلا وجه للقول برجوع الاختصار إليه ، لأنه رجوع الشىء إلى نفسه وهو باطل ، ولينا سب قول المصنف بعد وأخرى إلى كون المقام إلخ ، حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالغير وهو المقام فعلى بيان ما سبق بما قال الشارح قرينه فى كلام المصنف ، وهى قوله بعد : وأخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط منه حيث لم يقل خليقا بأقل مما يليق بالمقام هذا ، ويمكن أن يقال بقطع النظر عن كلام الشارح : إن معنى كلام المصنف يرجع فى تعريفه تاره إلى اعتبار ما سبق وهو متعارف الأوساط ، فيقال كما تقدم الإيجاز أداء المقصود بأقل من عباره المتعارف (قوله : ويرجع تاره أخرى) أى : ويرجع فى تعريفه (قوله : إلى كون) أى : إلى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز (قوله : خليقا) أى : حقيقا وجديرا بحسب الظاهر (قوله : بأبسط) أى : بكلام أبسط (قوله : أى من الكلام الذى إلخ) أى : من الكلام الذى ذكره المتكلم ، سواء كان ما ذكره المتكلم أقل من عباره المتعارف أو أكثر منها أو مساويا لها -

وتوهم بعضهم أن المراد ب [ما ذكر] متعارف الأوساط ؛ وهو غلط لا يخفى ...

******

مثلا : رب شخت ، ويا رب شخت ويا رب قد شخت - هذه الثلاثه أقل مما يقتضيه المقام كما يأتى ، وأولها أقل من المتعارف ، والثانى مساو له ، والثالث أكثر منه ، وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أنه ليس المراد بكونه ذكر أنه سبق له ذكر فيما تقدم (قوله : وتوهم بعضهم) هو الشارح الخلخالى ، وحاصل كلامه أن المراد بما ذكر فى قول المصنف بأبسط مما ذكر ما ذكره آنفا وهو متعارف الأوساط وهذا غلط ؛ لأنه عليه ينحل كلام المصنف لقولنا يرجع الإيجاز أيضا إلى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز أبسط من المتعارف ، ومحصل ذلك أن الموجز ما كان أقل من مقتضى المقام الأبسط من المتعارف وهذا صادق بما إذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما ، ولا يشمل ما إذا كان مقتضى المقام مساويا للمتعارف أو أنقص ففيه قصور ، ويلزم على هذا القول أن ما كان أقل من المتعارف أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون الأقل منه إيجازا ، ولا يعرف لهذا قائل ، إذ هو تحكم محض والتفسير الأول متعين ويلزم على هذا القول أيضا التكرار والتداخل فى كلام المصنف مع وجود مندوحه عنه وهو ما ذكره الشارح فى تفسير ما ذكر ، ووجه التكرار أن كلا من قسمى الإيجاز يرجع إلى متعارف وإن اختلف المعنيان ، فالمعنى الأول فيه الرجوع إليه باعتبار أن المعنى المتعارف أكثر منه كما قال الشارح ، والمعنى الثانى يرجع إليه باعتبار أن المقام خليق بأبسط من عباره المتعارف ، وأيضا يرد على كلام الخلخالى هذا أنه لا معنى لقولنا مرجع كون الكلام موجزا كون المقام خليقا بأبسط من المتعارف ، وذلك لأن كون المقام خليقا بأبسط من المتعارف لا يناسب أن يكون عله للإيجاز ، إذ لا معنى لقولنا هذا الكلام موجز لكون المقام خليقا بأبسط من المتعارف ، بل المناسب فى التعليل أن يقال لكون المقام خليقا بأبسط منه أى : من هذا الكلام ، وأيضا يلزم على هذا القول الذى قاله الخلخالى أن يكون قول المصنف مما ذكر إظهارا فى محل الإضمار ، إذ المناسب بأبسط منه - قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى.

على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ؛ يعنى : كما أن الكلام يوصف بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ، وإنما قلنا : [بحسب الظاهر] لأنه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن فى شىء من البلاغه ؛ مثاله قوله تعالى : (رَبِّ إِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى)(۱) ... الآيه ، فإنه إطناب بالنسبه إلى المتعارف ؛ أعنى : قولنا : يا رب شخت ، وإيجاز بالنسبه إلى مقتضى المقام ظاهرا ؛ لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإلمام المشيب ؛ فينبغى أن يبسط فيه الكلام غايه البسط.

فللإيجاز معنيان ...

******

(قوله : على من له قلب) أى : عقل ، وقوله أو ألقى السمع أى : أصغى أو أمال السمع ، وهو شهيد أى : حاضر ولا يخفى ما فى كلامه من الاقتباس من الآيه الشريفه (قوله : بحسب الظاهر) أى : بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه ؛ لأن باطن المقام يقتضى الاقتصار على ما ذكر ؛ لأنه إنما عدل عما يقتضيه الظاهر لغرض كالتنبيه على قصور العباره أو لأجل التفرغ لطلب المقصود ، فإذا كان ما هو أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر بليغا (قوله : وتحقيقا) أى : وباطنا وهما منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل أى : لأنه لو كان أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وباطنه (قوله : لم يكن فى شىء من البلاغه) أى : لعدم مطابقته لمقتضى المقام ظاهرا وباطنا ، وإذا لم يكن فى شىء من البلاغه فكيف يوصف بالإيجاز الذى هو وصف الكلام البليغ؟! (قوله : مثاله) أى : مثال الموجز المفهوم من الإيجاز الراجع لكون الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر (قوله : قوله تعالى) أى : حكايه عن سيدنا زكريا (قوله : وإلمام المشيب) من عطف اللازم على الملزوم والإلمام النزول (قوله : فينبغى) أى : لكون المقام مقام التشكى مما ذكر. (قوله : أن يبسط فيه الكلام غايه البسط) بناء على الظاهر كأن يقال : وهن عظم اليد والرجل ، وضعفت جارحه العين ، ولانت حده الأذن إلى غير ذلك (قوله : فللإيجاز) أى : الذى هو الاختصار عند السكاكى (قوله : معنيان) هما كون الكلام أقل من المتعارف

۱- مريم : ۴.

بينهما عموم من وجه (وفيه نظر ؛ لأن كون الشيء أمرا نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) إذ كثيرا ما تحقق معانى الأمور النسبيه ، وتعرف بتعريفات تليق بها كالأبوه ، والأخوه ، ...

******

وكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ، ويلزم من كون الإيجاز له معنيان أن يكون الإطناب كذلك ، لكنه ترك ذلك لانسياق الذهن إليه مما ذكره فى الإيجاز (قوله : عموم من وجه) أى : وخصوص كذلك ؛ وذلك لأن كون الكلام أقل من متعارف الأوساط أعم من أن يكون أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أو لا ، وكون الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أعم من أن يكون أقل من متعارف الأوساط أو لا فيتصادقان فيما إذا كان الكلام أقل من عباره المتعارف ، ومن مقتضى المقام جميعا كما إذا قيل : رب شخت بحذف حرف النداء وياء الإضافه فإنه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكى من إلمام الشيب وانقراض الشباب ، وأقل من عباره المتعارف أيضا وهى : يا ربى شخت بزياده حرف النداء وياء الإضافه ، وينفرد المعنى الأول دون الثانى فى قوله إذا قال الخميس أى : الجيش نعم بحذف المبتدأ فإنه أقل من عباره المتعارف ، وهى هذه نعم فاغتنموها ، وليس من مقتضى المقام ؛ لأن المقام لضيقه يقتضى حذف المبتدأ. وكما مر فى نحو. قولك للصياد : غزال عند خوف فوات الفرصه فإنه أقل من المتعارف وهو هذا غزال ، وليس بأقل مما يقتضيه المقام ؛ لأنه يقتضى هذا الاختصار وينفرد المعنى الثانى دون الأول فى قوله تعالى (رَبِّ إِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى)(1) فإن المقام يقتضى أكثر منه كما مر والمتعارف أقل منه كما لا يخفى ، فلا يخفى عليك إجراء هذه النسبه أعنى نسبه العموم والخصوص من وجه بين الإطناب على التفسيرين له ، وكذا بين الإيجاز بالمعنى الثانى وبين الإطناب بالمعنى الأول.

(قوله : وفيه نظر) أى : فيما ذكره السكاكى أولا ـ وثانيا (قوله : لا ـ يقتضى تعسر تحقيق معناه) أى : لا يقتضى تعسر بيان معناه بالتعريف أى : والمتبادر من كلام السكاكى أن كون الشيء نسبيا يقتضى تعسر بيان معناه بالتعريف (قوله : وتعرف بتعريفات إلخ)

۱- مريم : ۴.

وغيرهما. والجواب : أنه لم يرد تعسر بيان معناهما ؛ لأن ما ذكره بيان لمعناهما ؛ بل أراد تعسر التحقيق والتعيين فى أن هذا القدر إيجاز ، وذلك إطناب.

(ثم البناء على المتعارف والبسط ...

******

عطفه على ما قبله عطف تفسير (قوله : كالأبوه) أى : فإنهم عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك ، وعرفوا الأخوه بكون الحيوان متولدا هو وغيره من نطفه آخر من نوعهما (قوله : وغيرهما) كالبنوه فإنهم عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفه آخر من نوعه (قوله : والجواب أنه) أى : السكاكى ، وقوله لم يرد أى : بتعسر التحقيق فى قوله لكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق (قوله : تعسر بيان معناهما) أى : بالتعريف الضابط لكل واحد منهما كما فهم المصنف وضمير التثنيه راجع للإيجاز والإطناب (قوله : لأن ما ذكره) أى : السكاكى فى تعريف الإيجاز والإطناب بيان لمعناهما أى : فبيانه لمعناهما بما ذكره دليل على عدم هذه الإراده (قوله : بل أراد إلخ) الأوضح أن يقول بل أراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف المحتوى على تعيين المقدار لكل بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص عنه ، وإنما كان تبيين هذا المقدار متعسرا لتوقفه على اتحاد المنسوب إليه وهو هنا مختلف ، والحاصل أنه ليس مراد السكاكى بتعسر التحقيق تعسر التعريف المبين لمعنى كل منهما كما فهم المصنف واعترض بما ذكر ، بل أراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف المشتمل على تعيين المقدار لكل ، وحينئذ فلا اعتراض والدليل على هذه الإراده تعريفه للإيجاز والإطناب كما هو مبين لمعناهما بعد حكمه بتعسر تحقيقهما الذى هو الامتناع (قوله : ثم البناء على المتعارف) أى : على متعارف الأوساط أى : على عبارتهم المتعارفه بينهم وهذا اعتراض ثان على السكاكى ، حاصله أن ما ذكره السكاكى فى تعريف الإيجاز والإطناب من بنائهما على متعارف الأوساط ومن بنائهما على البسط الموصوف بأنه أبسط مما ذكره المتكلم فيه بحث ؛ لأن هذا فى الحقيقه رد إلى الجهاله والمطلوب من التعاريف الإخراج من الجهاله لا الرد إليها (قوله : والبسط) أى : والبناء على البسط أى : على الكلام المبسوط اللائق بالمقام لاقتضائه إياه ؛ لأن البناء إنما هو على الكلام

الموصوف) بـأن يقـال : الإيجـاز هو الأداء بأقل من المتعارف ، أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المـذكور (رد إلى الجهاله) إذ لا تعرف كميه متعارف الأوساط ، وكيفيتها ؛ لاختلاف طبقاتهم ، ...

******

لاـ على البسـط وأيضا الموصوف بكونه أزيـد من الكلام المـذكور إنما هو الكلام (قوله : الموصوف) أى : بأنه أبسط مما ذكره المتكلم (قوله : بـأن يقـال) أى : فى البنـاء على المتعـارف (قوله : هو الأـداء) أى : أداء المعنى المقصود بأقل من المتعارف أى : والإطناب أداؤه بأكثر من المتعارف.

(قوله : أو مما يليق إلخ) عطف على قوله من المتعارف وهذا بيان للبناء على البسط ، وحاصله أن يقال الإيجاز أداء المقصود بأقل مما يليق بالمقام ، والإطناب أداؤه بأكثر منه (قوله : من كلام إلخ) بيان لما يليق بالمقام أى الذى هو كلام أبسط من الكلام الذى ذكره المتكلم (قوله : رد إلى الجهـاله) أى : والمطلوب من التعاريف الإخراج من الجهاله لا الرد إليها ، وقوله رد إلى الجهاله أى : إحاله على أمر مجهول ، فالجهاله : مصدر بمعنى اسم المفعول.

(قوله : إذ لاـ تعرف إلـخ) عله لمحـذوف أى : وإنمـا كـان فى البنـاء على الأـول وهو متعـارف الأوساط رد إلى الجهاله ؛ لأنه لا تعرف إلـخ ، وحاصـله أن تصـور التعريـف متوقـف على تصور أجزائه الإضـافيه وغيرهـا ، والمتعـارف المـذكور فى التعريف لم يتصور قدره ولا كيفه فيزداد بذلك جهله ، فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا والمراد بكميه متعارف الأوساط عـدد كلمـات عبارتهم هل هو أربع كلمات أو خمس (قوله : وكيفيتها) أى : ولا كيفيه متعارف الأوساط ، وأنث الضـمير باعتبار أن متعارف الأوساط عباره ، وأراد بكيفيه متعارف الأوساط تقـديم بعض الكلمات وتأخير بعضـها ، ثم إن معرفه الكيف لا يتعلق بهـا الغرض الـذى يخصـنا هنـا ، إلاـ أن الجهـل به يزداد به جهـل متعارف الأوساط فيكون التعريف المـذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا ، ويصح أن يراد بكيفيه متعارف الأوساط كون كلماته طويله أو قصيره (قوله : لاختلاف طبقاتهم) أى : لاختلاف مراتب الأوساط فمنهم من يعبر عن المقصود بعباره قصيره ومنهم من يعبر

ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليه.

والجواب : أن الألفاظ قوالب المعانى ، ...

******

عنه بعباره طويله ، وهذا عله لقوله : إذ لا تعرف إلخ (قوله : ولا يعرف إلخ) عطف على قوله : إذ لا تعرف ، وهذا بيان لكون البناء على البسط فيه رد للجهاله ، وحاصله أن كون المقام يقتضى كذا وكذا لا أقل ولا أكثر مما لا ينضبط ، فلا يكاد يعرف لتفاوت المقامات كثيرا ومقتضياتها مع دقتها ، فقوله : ولا يعرف أن كل مقام أى : ولا يعرف جواب أن كل مقام ، والمراد بالمعرفه المنفيه هنا وفيما مر المعرفه التصوريه ، (وقوله : أى مقدار) مفعول مقدم ليقتضى ، وقوله من البسط أى : من ذى البسط ، وأصل التركيب ولا يعرف جواب أن كل مقام يقتضى أى : مقدار من الكلام المبسوط (قوله : حتى يقاس عليه) فيحكم بأن المذكور أقل منه أو أكثر ، وهذا غايه للمنفى وهو المعرفه من قوله : ولا يعرف وضمير عليه راجع للقدر الذى يقتضيه المقام (قوله : ويرجع إليه) عطف تفسير (قوله : والجواب أن الألفاظ إلخ) هذا جواب عن الأول ، وحاصله أنا لا نسلم أن المتعارف غير معروف ، بل يعرفه كل أحد من البلغاء وغيرهم ، وذلك لأن الألفاظ قوالب المعانى فهى على قدرها بحسب الوضع بمعنى أن كل لفظ بقدر معناه الموضوع له ، فمن عرف وضع الألفاظ ولو كان عاميا عرف أى : معنى يفرغ فى ذلك القالب من اللفظ ضروره أن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقه ، فإذا أراد تأديه المعنى الذى قصده عبر عنه باللفظ الموضوع له من غير زياده ولا نقص ، فالتصرف فى العباره بما يوجب طولها وقصرها من اللطائف والدقائق الزائده على أصل الوضع شأن البلغاء والمحققين ، ولا يتوقف متعارف الأوساط واستعماله على ذلك ، وحينئذ فمتعارف الأوساط معروف للبلغاء وغيرهم ومحدود معين عندهم فى كل حادثه وهو اللفظ الموجود للمعنى الذى أريد تأديته ، وحيث كان المتعارف محدودا معينا فيقاس به ويصح التعريف به ، ولا يكون فى البناء عليه رد للجهاله لوضوحه بالنسبه للبلغاء وغيرهم (قوله : الألفاظ قوالب المعانى) أى : لأنها من حيث فهمها منها أو من حيث وضعها لها مساويه لها ، وعكس بعضهم نظرا إلى أن المعنى يستحضر أولا ثم يأتى باللفظ

والأوساط الذين لا يقدرون فى تأديه المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات - لهم حد من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات ، معلوم للبلغاء وغيرهم. فالبناء على المتعارف واضح بالنسبه إليهما جميعا ، وأما البناء على البسط الموصوف فإنما هو للبلغاء العارفين لمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم ، فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط.

(والأقرب) إلى الصواب ...

******

على طبقه ، وجمع بين القولين بأن الأول باعتبار السامع والثانى باعتبار المتكلم (قوله : والأوساط) مبتدأ خبره قوله لهم حد إلخ.

(قوله : على اختلاف العبارات) أى : على الإتيان بعبارات مختلفه بالطول والقصر عند إفاده المعنى الواحد (قوله : والتصرف) عطف على اختلاف عطف سبب على مسبب أى : ولا يقدرون على التصرف فى العبارات بمراعاه النكات اللطيفه المعتبره أى : التى شأنها أن تعتبر (قوله : لهم حد إلخ) أى : لكل معنى أريد إفادته عندهم حد أى : عباره محدوده أى : معلومه أى : وحينئذ فلا يكون فى البناء على متعارف الأوساط رد إلى الجهاله لوضوحه للبلغاء وغيرهم ، وظهر لك مما قلناه أن القدره على تأديه المعنى الواحد بعبارات مختلفه فى الطول والقصر إنما هو شأن البلغاء ، بخلاف الأوساط فإن لهم فى إفاده كل معنى حدا معلوما من الكلام يجرى فيما بينهم يدل عليه بحسب الوضع ولا قدره لهم على أزيد من ذلك ولا أنقص (قوله : وأما البناء على البسط إلخ) هذا جواب عن الاعتراض الثانى ، وحاصله أن البناء على البسط مقصور على البلغاء لا يتجاوزهم إلى غيرهم ولا نسلم عدم معرفه البلغاء لما يقتضيه كل مقام عند النظر فيه ، وحينئذ فيكون التعريف بما فيه البسط الموصوف ليس فيه رد للجهاله للعلم بالبسط الموصوف عند البلغاء (قوله : الموصوف) أى : بكونه أبسط مما ذكره المتكلم (قوله : فلا يجهل عندهم إلخ) أى لأنهم يعرفون أى مقام يقتضى البسط ، ويعرفون أن ذلك المقام المقتضى للبسط يقتضى أى مقدار منه ، وحينئذ فيكون التعريف به ليس فيه رد للجهاله (قوله : والأقرب إلخ) هذا يقتضى أن ما قاله السكاكى قريب إلى الصواب مع أن غرض المصنف

(أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المراد ...

******

أنه ليس بصواب ؛ لأنه نظر فيه ولم يجب عنه وعدل إلى غيره ، ويقتضى أيضا أن هذا الكلام الذى أتى به ليس بصواب بل أقرب إليه من غيره وليس هذا مرادا ، وأجيب بأن أفعل ليس على بابه بل المراد القريب للصواب ، والمراد بقربه للصواب تمكنه منه ، وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشىء عن كونه إياه كقوله تعالى : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى)(١) فإن العدل من التقوى داخل فيها لا أنه قريب إليها فقط (قوله : أن يقال) أى : فى ضبط الإيجاز والإطناب (قوله : المقبول من طرق التعبير إلخ) خرج الإخلال والتطويل والحشو مفسدا أو غير مفسد فإن هذه وإن كانت طرقا للتعبير عن المراد إلا أنها غير مقبوله ، وحاصل ما أشار إليه المصنف منطوقا ومفهوما أن هنا خمس طرق ؛ لأن المراد إما أن يؤدى بلفظ مساو له أولا ، والثانى إما أن يكون ناقصا عنه أو زائدا عليه ، والناقص إما واف أو غير واف ، والزائد إما لفائده أو لا ، فهذه خمسه المقبول منها ثلاثه وهى ما أدى بلفظ مساو أو بناقص مع الوفاء أو بزائد لفائده ، وما أدى بناقص بلا وفاء وهو الإخلال غير مقبول ، وما أدى بزائد لا لفائده غير مقبول وفيه قسمان الحشو والتطويل فصارت الطرق سته ثلاثه مقبوله وهى المساواه والإيجاز والإطناب وثلاثه غير مقبوله وهى الإخلال والتطويل والحشو ، ثم إن المراد بتلك الطرق مقبوله أو غير مقبوله بالنظر للتعبير عن المقصود بقطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغا أو من الأوساط ، فلا يرد أنه إن أريد بقبول الطرق الثلاثه الأول القبول مطلقا أى : سواء كان من البليغ أو من الأوساط ، فالزائد والناقص الوافى غير مقبولين من الأوساط ، لأنهما خروج عن طريقهم لغير داع وإن أريد القبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين منه مطلقا ، بل إذا كان ذلك لداع ، ويمكن الجواب أيضا باختيار الشق الثانى. وأن المصنف اتكل فى عدم التقييد بالبليغ للعلم به من كون الكلام فى أساليب البلاغه التى هى مطابقه الكلام لمقتضى الحال.

۱- المائده : ۸.

تأديه أصله بلفظ مساو له) أى : الأصل المراد (أو) بلفظ (ناقص عنه واف ، أو بلفظ زائد عليه لفائده) ...

******

(قوله : تأديه أصله) أى : أصل المراد والإضافه بيانيه أى : تأديه الأصل الذى هو المراد - اه يعقوبى ، وإنما زاد لفظ الأصل إشاره إلى أن المعتبر فى المساواه والإيجاز والإطناب المعنى الأول أعنى : المعنى الذى قصد المتكلم إفادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار الخصوصيات ، فقولنا : جاءنى إنسان وجاءنى حيوان ناطق كلاهما من باب المساواه وإن كان بينهما تفاوت من حيث الإجمال والتفصيل ، والقول بأن أحدهما إيجاز والآخر إطناب وهم انتهى عبد الحكيم (قوله : بلفظ مساو له) وذلك بأن يؤدى بما وضع لأجزائه مطابقه وهذه التأديه أعنى تأديه المراد بلفظ مساو هى المساواه وقد اعتمد المصنف فى معرفه أن الأول مساواه ، وأن الثانى إيجاز ، وأن الثالث إطناب على إشعار المفهومات بذلك كما لا يخفى. اه أطول.

(قوله : أو بلفظ ناقص عنه) أى : عن المعنى المراد بأن يؤدى بأقل مما وضع لأجزائه مطابقه فالنقصان باعتبار التصريح (قوله : واف) أى : بذلك المعنى المراد إما باعتبار اللزوم إذا لم يكن هناك حذف ، أو باعتبار الحذف الذى يتوصل إليه بسهوله من غير تكلف ، فخرج الإخلال ، فإن التوصل إلى المحذوف فيه بتكلف وهذه التأديه أعنى تأديه المراد بلفظ ناقص واف هى الإيجاز - كذا قرر شيخنا العدوى ، وعباره المولى عبد الحكيم : أو بلفظ ناقص عنه أى : عن مقدار أصل المراد إما بإسقاط لفظ منه ، أو التعبير عن كله بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيشمل إيجاز القصر وإيجاز الحذف ، فقولنا : سقيا له وشكرا له مساو لأصل المراد غير ناقص عنه ؛ لأن تقدير الفعل إنما هو لرعايه قاعده نحويه : وهو أنه مفعول مطلق لا بد له من ناصب ، والعرب القح تفهم أصل المراد من ذلك وهو حمده تعالى من غير تقدير وهو متعارف الأوساط أيضا ، فالقول بأنه إيجاز عند المصنف ومساواه عند السكاكى لمخالفته مع السكاكى لا يسمع بدون سند قوى من القوم. اه كلامه.

(قوله : أو بلفظ زائد عليه) أى : بأن يكون أكثر مما وضع لأجزائه مطابقه لفائده ، وهذه التأديه أعنى : تأديه أصل المراد بلفظ زائد عليه لفائده هى الإطناب.

فالمساواه أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد ، والإيجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به ، والإطناب أن يكون زائدا عليه لفائده (واحترز بواف عن الإخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد ، غير واف به (كقوله :

******

(قوله : فالمساواه أن يكون إلخ) المتبادر من هذا التقرير أن قول المصنف لفائده قيد فى الإطناب وهو صريح الاحتراز الآتى فى المتن أيضا وفيه نظر ؛ لأنه يقتضى أن المساواه والإيجاز مقبولان مطلقا - وليس كذلك ، إذ كيف يقبلان عند البلغاء عند عدم الفائده ، فالأولى تقييدهما بها أيضا ، ويراد بها ما يعم كون المأتى به هو الأصل ، ولا مقتضى للعدول عنه كما فى المساواه حيث لا يوجد فى المقام مناسبه سواها ، ولذا قال السبكى فى عروس الأفراح : الذى يظهر لى من كلام المصنف وهو الصواب أن قوله لفائده يتعلق بالثلاثه من جهه المعنى ، وما اقتضته عبارته من تعلقها بالزائد فقط - فليس كذلك ، بل يقال : المساواه تأديه أصل المعنى بلفظ مساو له لفائده والإيجاز تأديته بلفظ ناقص لفائده والإطناب تأديته بلفظ زائد لفائده (قوله : واحترز) هو بالبناء للمفعول أو بالبناء للفاعل ويكون فيه التفات ؛ لأن المقام مقام تكلم ، ويصح أن يقرأ بلفظ المضارع ، ووجه الاحتراز بما ذكره عن الإخلال أن المراد بالوفاء أن تكون الدلاله على ذلك المراد مع نقصان اللفظ واضحه فى تراكيب البلغاء ظاهره لا خفاء فيها ، والإخلال كما قال الشارح أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به لخفاء الدلاله حيث يحتاج فيها إلى تكلف وتعسف ، فإن قلت : إذا وجدت قرائن الدلاله اعتبرت وكانت مقبوله وإن لم توجد فلا دلاله أصلا حتى تكون مقبوله أو غير مقبوله.

قلت القرائن لا بد منها ، لكن قد يكون الفهم منها واضحا ، وقد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا لخفائها وبعد الأخذ منها كما يشهد بذلك صادق الذوق فى شاهد الإخلال الآتى قريبا (قوله : كقوله) أى : الحارث بن حلزه اليشكرى بكسر الحاء المهمله وتشديد اللام وكسرها والزاى المعجمه المفتوحه ، واليشكرى نسبه لبنى يشكر : بطن من بكر بن وائل ، والبيت المذكور من قصيده من مجزوء الكامل المضمر المرفل ، وقبله :

والعيش خير فى ظلال ... النّوك) أى : الحمق والجهاله (ممن عاش كدا) أى : مكدودا متعوبا.

(أى : الناعم ، وفى ظلال العقل) يعنى : أن أصل المراد : أن العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل. ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا.

******

عيشن بجدّ لا يضر

ك النّوك ما أوليت جدّا (١)

(قوله : والعيش) أراد به المعيشه أى : ما يتعيش به من مأكل ومشرب ، وفى الكلام حذف الصفه أى : الناعم ، والمراد بنعومته كونه لذيذا ، وقيل المراد بالمعيشه : الحياه ، والمراد بنعومتها كونها مع الراحه (قوله : فى ظلال النوك) حال من ضمير خير أو من المبتدأ على رأى سيبويه وإضافه الظلال للنوك من إضافه المشبه به للمشبه بجامع الاشتمال والظلال : جمع ظله بالضم وهى ما يتظلل به كالخيمه ، فشبه النوك الذى هو الجهل بالظلال بجامع الاشتمال وأضاف المشبه به للمشبه (قوله : أى الحمق والجهاله) تفسير للنوك بضم النون ، والمراد بالحمق والجهاله عدم العقل الذى يتأمل به فى عواقب الأمور (قوله : ممن عاش) أى : من عيش من عاش كدا حاله كونه فى ظلال العقل ؛ وذلك لأن الجاهل الأحمق يتنعم على أى وجه ولا يضيق على نفسه بشىء والعاقل يتأمل فى العواقب والآفات وخوف الفناء والممات فلا يجد للعيش لذه (قوله : أى مكدودا متعوبا) المتبادر من هذا التفسير أنه حال من ضمير عاش ولما كان مصدرا أوله ب" مكدودا" على ما هو أحد الطرق فى وقوع المصدر حالا ، ويحتمل أن يكون صفه مصدر محذوف أى : عيشا كدا ، وقوله : متعوبا : تفسير ل" مكدودا" (قوله : أى الناعم إلخ) هذا بيان لما أخل به الشاعر وتوضيحه أن البيت يفيد أن العيش فى حال الجهل سواء كان ناعما أو لا خير من عيش المكدود سواء كان عاقلا أو لا ، مع أن هذا غير مراد الشاعر ، بل

١- البيت للحارث بن حلزه فى ديوانه ص ۴۶ ، وجمهره اللغه ص ١٠٠٠ ، والأغانى ١١ / ۴۴ ، وبهجه المجالس ١ / ١٨٧ ، وجمهره الأمثال ١ / ١٢٩ ، وشعراء النصرانيّه ص ۴١٧ ، ولكنه ورد بروايه أخرى : فعش بجدّ لا يضر ك النّوك ما لاقيت حدّا

(و) احترز (بفائده عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائده ، ولا يكون اللفظ الزائد متعينا (نحو : قوله (۱) :)

******

مراده أن العيش الناعم فقط مع رذيله الجهل والحماقه خير من العيش الشاق مع فضيله العقل ، والبيت لا يفى بهذا المعنى المراد ؛ لأن اعتبار الناعم فى الأول وفى ظلال العقل فى الثانى لا دليل عليه ، فنبه المصنف على أن فى المصراع الأول حذف الصفه أى : والعيش الناعم ، وفى المصراع الثانى حذف الحال أى : ممن عاش كدّا فى ظلال العقل ، وكل منهما لا يعلم من الكلام ولا يدل عليه دلاله واضحه ، إذ لا يفهم السامع هذا المراد من البيت حتى يتأمل فى ظاهر الكلام فيجده غير صحيح لاقتضائه أن العيش ولو مع النكد فى حاله الحمق خير من العيش النكد فى ظلال العقل وهذا غير صحيح لاستوائهما فى النكد وزياده الثانى بالعقل الذى من شأنه التوسعه وإطفاء بعض نكدات العيش ، فإذا تأمل فى ظاهر الكلام ووجده غير صحيح قدر ما ذكر من الأمرين فى البيت لأجل صحه الكلام ، ولا يقال : إن المحذوف فى هذا البيت دلت عليه القرينه التى هى عدم صحه ظاهر الكلام فهى التى عرفتنا أن المراد الناعم وأن المراد فى ظلال العقل وحيث كان هناك قرينه داله على ذلك المحذوف فلا إخلال ؛ لأنا نقول لا نسلم أن القرينه هنا تدل على تعيين ما ذكر سلمنا أنها تدل (۲) ، لكن دلاله ظنيه لا يهتدى إليها إلا بمزيد نظر وتأمل فهو لا يخلو عن الخلل بهذا الاعتبار ، هذا وذكر العلامه جلال الدين السيوطى فى شرح عقود الجمان : أنه لا إخلال فى البيت بل فيه النوع البديعى المسمى بالاحتباك حيث حذف من كل ما أثبت مقابله فى الآخر ، فما ذكره فى كل محل قرينه معينه للمحذوف من المحل الآخر.

(قوله : عن التطويل) أى : وعن الإسهاب وهو أعم من الإطناب فإنه التطويل مطلقا لفائده أو لغيرها كما ذكره التنوخى وغيره - كذا فى عروس الأفراح.

(قوله : نحو قوله) أى : قول عدى بن زيد العبادى من قصيده طويله يخاطب بها النعمان بن المنذر حين كان حابسا له ، ويذكره فيها حوادث الدهر وما وقع لجذيمه وللزباء من الخطوب ومطلعها :

۱- البيت لعدى بن زيد فى ذيل ديوانه ص ۱۸۳.

۲- كذا بالمطبوعه.

وقدّدت ، الأديم لراهشيه (وألفى) أى : وجد (قولها كذبا ومينا)

والكذب والمين واحد. قوله : [قددت] أى : قطعت ، والراهشان : العرقان فى باطن الذراعين ، والضمير فى راهشيه ، وفى ألفى لجذيمه ...

******

أأبدلت المنازل أم عيينا

تقادم عهدهنّ فقد بلينا

إلى أن قال :

ألا يأيها المثرى المرجّى

ألم تسمع بخطب الأوّلينا

(قوله : وقددت) (١) من القد وهو القطع والتقديد مبالغه فيه والأديم الجلد (قوله : لراهشيه) اللام بمعنى إلى التى للغايه أى : قطعت الجلد الملاصق للعروق إلى أن وصل القطع للراهشين (قوله : ومينا) فى روايه مبينا وعليها فلا شاهد فى البيت ، وهذه الروايه خلاف روايه الجمهور وإن كانت موافقه لبقيه القصيده ؛ لأن أبياتها كلها مكسور فيها ما قبل الياء (قوله : والكذب والمين واحد) أى : فلا فائده فى الجمع بينهما ، ولا يقال : فائدته التوكيد ، إذ عطف أحد المترادفين على الآخر يفيد تقرير المعنى ؛ لأنا نقول التأكيد إنما يكون فائده إن قصد لاقتضاء المقام إياه ، وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك ؛ لأن المراد منه الإخبار بمضمون المقصود وهو أن جذيمه غدرت به الزباء وقطعت راهشيه وسال منه الدم حتى مات وأنه وجد ما وعدته به من تزوجه كذبا ، فإن قلت : إن الثانى وهو المين متعين للزياده ؛ لأن الأول واقع فى مركزه ، والثانى معطوف عليه قلت مدار التعين وعدم التعين أنه إن لم يتغير المعنى بإسقاط أيهما كان ، فالزائد غير متعين وإن تغير المعنى بإسقاط أحدهما دون الآخر ، فالزائد هو الآخر ولا يعتبر فى ذلك كون أحدهما متقدما والآخر متأخرا - كذا ذكر العلامه عبد الحكيم.

(قوله : العرقان فى باطن الذراعين) ينزف الدم منهما عند القطع (قوله : لجذيمه) هو بفتح الجيم بصيغه المكبر وبضمها بصيغه المصغر كان من العرب الأولى وكنيته أبو مالك وكان فى أيام الطوائف ، وقال أبو عبيد كان بعد عيسى - صلوات الله

١- البيت لعدى بن زيد فى ذيل ديوانه ص ١٨٣ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٢١٣ والدرر ٦ / ٧٣ ، والشعر والشعراء ١ / ٢٣٣ ، ولسان العرب (مين) ومعاهد التنصيص ١ / ٣١٠.

الأبرش ، وفى قددت. وفى قولها للزباء. والبيت فى قصه قتل الزباء لجذيمه ؛ وهى معروفه.

(و) احترز أيضا بفائده (عن الحشو) وهو زياده معينه لا لفائده (المفسد) للمعنى (كالندى ...

******

وسلامه عليه - بثلاثين سنه ، وتولى الملك بعد أبيه وهو أول من ملك الحيره وكان ملكه متسعا جدا ملك من شاطئ الفرات إلى ما والى ذلك إلى السواد وكان يغير على ملك الطوائف حتى غلب على كثير مما فى أيديهم وهو أول من أوقد الشمع ونصب المجانيق للحرب (قوله : الأبرش) البرش فى الأصل نقط تخالف شعر الفرس ثم نقل للأبرص ، وقيل لذلك الرجل الأبرش لبرص كان به ، فهابت العرب أن تصفه بذلك فقالوا الأبرش والوضاح ، وقيل سمى بذلك ؛ لأنه أصابه حرق نار فبقى أثر نفطانه سودا وحمرا (قوله : وفى قولها) أى : وفى لفظ قولها (قوله : للزباء) هى امرأه تولت الملك - بعد أبيها (قوله : وهى معروفه) وحاصلها أن جذيمه قتل أبا الزباء وغلب على ملكه وألجأ الزباء إلى أطراف مملكتها ، وكانت عاقله أديبه فبعثت إليه بأن ملك النساء لا يخلو من ضعف فى السلطان ، فأردت رجلا أضيف إليه ملكى وأتزوجه فلم أجد كفؤا غيرك فأقدم على لذلك فطمع فى زواجها لأجل أن يتصل ملكه بملكها ، وقيل : إنه بعث يخطبها فكتبت إليه إنى راغبه فى ذلك فإذا شئت فاشخص إلى فشاور وزراءه فأشاروا عليه بزواجها إلا قصير بن سعد فإنه قال له يأيها الملك لا تفعل فإن هذه خديعه ومكر فعصاه ، وأجابها إلى ما سألت فقال قصير عند ذلك لا يطاع لقصير أمر فصار ذلك مثلا ولم يكن قصيرا ، ولكن كان اسما له ، ثم إنه قال له : أيها الملك حيثما عصيتنى وتوجهت إليها إذا رأيت جندها قد أقبلوا إليك ، فإن ترجلوا وحيوك ثم ركبوا وتقدموا فقد كذب ظنى ، وإن رأيتهم حيوك وطافوا بك فإنى معرض لك العصا وهى فرس لجذيمه لا تدرك فاركبها وفر بها تنج وقد أعدت لأخذه فرسانا ، فلما حضر غير مستعد للحرب فى أبواب حصنها حيوه وطافوا به فقرب قصير إليه العصا فشغل عنها فركبها قصير فنجا فنظر جذيمه إلى قصير على العصا وقد حال دونه السراب فقال ما ذل من جرت به العصا

.....

******

فصار مثلا ، فأدخلته الزباء فى بيتها وكانت قد ربت شعر عانتها حولا وكشفت له عن باطنها ، وقالت له : هذه عانه عروس أو عانه آخذ بالثأر ، فقال : بل آخذ بالثأر فأيس من الحياه ، فأمرت بشد عضديه كما يفعل بالمفصود وأجلس على نطع ، ثم أمرت برواهشه فقطعت وكان قد قيل لها احتفظى على دمه فإنه إن ضاعت قطره منه طلب بثأره فقطرت قطره من دمه فى الأرض ، فقالت : لا تضيعوا دم الملك ، فقال جذيمه : دعوا دما ضيعه أهله فلم يزل الدم يسيل إلى أن مات ، وإنما اختارت هذا الوجه فى موته لأجل اشتفاء غيظها منه باللوم وهو فى سبيل الموت ، ثم إن قصيرا أتى إلى عمرو بن سعد وهو ابن أخت جذيمه وقد كان جذيمه استخلفه على مملكته حين سار للزباء فأخبره الخبر وحضه على الثأر ، واحتال لذلك فقطع أنفه وأذنيه ولحق بالزباء وزعم أن عمرا فعل به ذلك ، وأنه اتهمه على ممالأته لها على خاله يخدعها حتى اطمأنت له وصارت ترسله إلى العراق بمال فيأتى إلى عمرو فيأخذ منه ضعفه ويشترى به ما تطلبه ، ويأتى إليها به إلى أن تمكن منها وسلمته مفاتيح الخزائن وقالت له : خذ ما أحببت فاحتمل ما أحب من مالها وأتى عمرا فانتخب من عسكره فرسانا وألبسهم السلاح واتخذ غرائر وجعل شراجها من داخل ، ثم حمل على كل بعير رجلين معهما سلاحهما وجعل يسير فى النهار حتى إذا كان الليل اعتزل عن الطريق فلم يزل كذلك حتى شارف المدينه فأمرهم بلبس السلاح ودخلوا الغرائر ليلا ، فلما أصبح دخل وسلم عليها وقال هذه العير تأتيك بما لم آتك بمثله قط فصعدت فوق قصرها وجعلت تنظر العير وهى تدخل المدينه فأنكرت مشيها وجعلت تقول :

ما للجمال مشيها وئيدا

أجندلا يحملن أم حديدا (١)

أم صرفانا باردا شديدا

أم الرجال جثّما قعودا

١- الرجزان للزباء فى لسان العرب (صرف) ، والأول منهما ، فى الأغانى ١٥ / ٢٥۶ ، وخزانه الأدب ٧ / ٢٩٥ ، وشرح عمده الحافظ ، وبلا نسبه فى أساس البلاغه (وأد) ، والثانى : فى تاج العروس (صرف) ، وجمهره اللغه ص ١٢٣٧ ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه ١٣ / ١۶٣.

فى قوله :

ولا فضل فيها) أى : فى الدنيا (للشجاعه والنّدى .. وصبر الفتى لو لا لقاء شعوب) (١)

هى علم للمنيه ؛ ...

******

فلما دخلت العير فى المدينه حلوا شراجهم وخرجوا بالسلاح وأتى قصير بعمرو فأقامه على سرداب كان لها كانت إذا خرجت تخرج منه ، فأقبلت لتخرج من السرداب فوجدت عمرا على بابه فجعلت تمص خاتما وفيه سم وتقول : بيدى لا بيد عمرو ، وفارقت الدنيا.

(قوله : فى قوله) أى : قول أبى الطيب المتنبى من قصيدته التى رثى بها يماك التركى غلام سيف الدوله وأولها فيه الخرم وهو حذف الحرف الأول من الوتد المجموع ومطلعها :

لا يحزن الله الأمير فإنّنى

لآخذ من حالاته بنصيب

ومن سرّ أهل الأرض ثمّ بكى أسى

بكى بعيون سرّها وقلوب

وإنّى وإن كان الدّفين حبيبه

حبيب إلى قلبى حبيب حبيبى

وقد فارق الناس الأحبّه قبلنا

وأعيا دواء الموت كلّ طبيب

سبقنا إلى الدّنيا فلو عاش أهلها

منعنا بها من جيئه وذهوب

تملّكها الآتى تملّك سالب

وفارقها الماضى فراق سليب

ولا فضل فيها ... البيت

وهى قصيده طويله (قوله : والندى) أى : الإعطاء (قوله : شعوب) بفتح الشين مأخوذ من الشعبه وهى الفرقه (قوله : علم للمنيه) أى : علم جنس فهو ممنوع من الصرف للعلميه والتأنيث وسميت المنيه بذلك ؛ لأنها تشعب وتفرق بين الأحبه أى : لو لا

۱- البيت لأبى الطيب المتنبى فى شرح ديوانه ۲ / ۷۳ ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ۱۴۳.

صرفها للضروره ، وعدم الفضيله على تقدير عدم الموت إنما يظهر فى الشجاعه والصبر ...

******

تيقن لقاء المنيه لم يكن للأمور المذكوره فضل (قوله : صرفها) أى : جرها بالكسر من غير تنوين ، وقوله للضروره أى : لضروره موافقه القوافى وجعله الجر بالكسر صرفا هو أحد قولين ، والثانى أنه التنوين ، وقوله صرفها للضروره أى : مع كونها ممنوعه من الصرف لما ذكرنا ، وانظر هل يقال : يجوز أن يكون علما على الموت وهو مذكر ، وحينئذ فيجوز فيه الصرف وعدمه باعتبارين كما قيل بذلك فى أسماء البلدان والأماكن فليحرر - قاله يس ، والظاهر الجواز وأنه لا فرق (قوله : وعدم الفضيله على تقدير عدم الموت إلخ) هذا بيان لمفهوم البيت ، وتقدير لما يرد على قوله : والندى من كونه حشوا مفسدا للمعنى وللجواب عنه ؛ وذلك لأن منطوقه ثبوت الفضيله للشجاعه وما معها على تقدير وجود الموت ؛ لأن لو لا حرف امتناع لوجود بمعنى أنها تدل على امتناع جوابها لوجود شرطها ، وقوله لا فضل فيها : هو الجواب فى الحقيقه ، لكن لكون الجواب لا يتقدم يقال فيه إنه دليل الجواب ، وأصل التركيب لو لا لقاء شعوب لا فضل فيها للشجاعه والندى والصبر وهذا الجواب منفى فى ذاته فإذا نفى بمقتضى لو لا كان إثباتا ؛ لأن نفى النفى إثبات فيصير مدلول الكلام ومنطوقه ثبوت الفضل للأمور المذكوره على تقدير وجود الموت ومفهومه عدم الفضيله لما ذكر على تقدير عدم الموت وهذا مسلم فى غير الندى ، والحاصل أن هذا البيت يفيد بحسب المنطوق أن وجود الموت مقتض لفضل الشجاعه والصبر والكرم ويفيد بحسب المفهوم أن نفى الموت مقتض لنفى الفضل عما ذكر واستلزام وجود الموت لفضل الشجاعه واستلزام نفيه لنفى فضلها صحيح ؛ لأن الإنسان متى علم أنه لا يموت لم يبال بالقدوم على المعركه ، وهذا المعنى يستوى فيه الناس جميعا فلا فضل على تقديره لأحد على أحد ، بخلاف ما إذا علم أنه يموت ومع ذلك يقتحم المعركه فلا يكاد يوجد هذا المعنى إلا لأفراد قلائل من الناس فيثبت لهم الفضل باختصاصهم بما لا طاقه لكل أحد عليه ، وكذلك الصبر على شدائد الدنيا استلزام وجود الموت لفضله واستلزام نفى الموت لنفى فضله صحيح ؛ لأنه لو انتفى الموت

لتيقن الشجاع بعدم الهلاك ، وتيقن الصابر بزوال المكروه ، بخلاف الباذل ماله إذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت وتخليف المال. وغايه اعتذاره ما ذكره الإمام ابن جنى ؛ وهو أن فى الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر ، ومن شده إلى رخاء ...

******

لم يكن له فضل ؛ لأن الناس كلهم إذا علموا أنه لا موت بتلك الشده صبروا حرصا على تلك الفضيله أعنى فضيله نفى الجزع ، إذ ليست تلك الشده مفضيه إلى الموت الذى هو أعظم مصيبه وما دونها جلل ، ومع ذلك لا بد أن تزول عاده بخلاف ما إذا علم الإنسان أن تلك الشده ربما أفضت إلى الموت الذى هو أشد الشدائد ومع ذلك يصبر عليها ، فهذا لا يتصف به إلا القليل من الناس فيثبت له الفضل باختصاصه بما لا طاقه لكل أحد عليه وأما استلزام وجود الموت لفضيله الكرم واستلزام نفى الموت لنفى فضيله الكرم فغير صحيح ؛ لأن المتبادر أن فضل الكرام إنما يكون عند نفى الموت لا عند وجوده ؛ لأن الإنسان إذا علم أنه لا يموت ومع ذلك يتكرم حتى يبقى معدما ، والعدم مما يؤدى إلى فضيحه ومقاساه شدائد دائمه فلا يكاد يوجد على هذه الحاله إلا النادر فيثبت له الفضل لاختصاصه بما لا طاقه لكل أحد عليه ، وأما إذا تيقن وجود الموت وترك المال هان عليه بذله وعدم بقائه للورثه بعده وهذا مما يكثر مرتكبه فلا فضل فيه (قوله : لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى : فلا يكون له فضل باقتحامه الدخول فى المعركه لاستواء الناس جميعا فى ذلك (قوله : وتيقن الصابر بزوال المكروه) أى : بحسب العاده وعدم الهلاك بتلك الشده فلا فضل فيه ؛ لأن الناس كلهم إذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على فضيله عدم الجزع (قوله : فإن بذله حينئذ أفضل) أى : لأن الخلود يوجب الحاجه لزياده المال (قوله : مما إذا تيقن بالموت وتخليف المال) أى : لأنه جدير بأن يجود بماله.

(قوله : وغايه اعتذاره) الضمير عائد على الحشو والكلام من باب الحذف والإيصال أى : غايه الاعتذار عن ذلك الحشو بحيث يخرجه عن الفساد فحذف الجار واتصل الضمير بالمصدر (وقوله ما ذكره ابن جنى) أى : فى شرح ديوان المتنبى ، وحاصل

ما يسكن النفوس ، ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل.

(و) عن الحشو (غير المفسد) للمعنى ...

******

ذلك الاعتذار أن نفى الموت مما يوجب رجاء الانتقال من عسر إلى يسر ومن فقر إلى غنى حسبما جرت به عاده الزمان الطويل من تقرر ذلك الانتقال فيه ، وذلك مما يحمل على الكرم لكل أحد فينتفى الفضل عن الكرم على تقدير نفى الموت ؛ لأن الإنسان إذا تيقن الخلود أنفق وهو موقن بالخلف لكونه يعلم أن الله يخلفه وينقله من حاله العسر إلى حاله اليسر ، بخلاف ما إذا أيقن بالموت فإنه لا يوقن بالخلف لاحتمال أن يأتيه الموت فجأه قبل تغير حاله ، وحينئذ فيثبت الفضل للبذل على تقدير وجود الموت ، وقول الشارح وتنقل الأحوال فيه أى : فى الخلود وقوله : ما يسكن إلخ : بتشديد الكاف اسم أن ، (وقوله : ويسهل البؤس) أى : الشده ورد ذلك الاعتذار بأمور الأول أن الشخص على تقدير الخلود يكثر خوفه من الابتلاء بالشده والضيق حتى يكون خوفه ذلك أعظم من رجاء الخلف ، وحينئذ فلا يكون رجاؤه الخلف مسهلا للإكرام عند انتفاء الموت ، فيكون للبذل حينئذ فضل الثانى أن الشخص على تقدير الخلود يقوى احتياجه للمال فيكون لبذله مع احتياجه له فضل الثالث أن الشخص على ذلك التقدير يشتد تعلق قلبه بحوز المال ليكفى شر المهمات بصرفه فيها ، وأما رجاء عود المال إليه بتنقل الأحوال فهو فى غايه الضعف ؛ لأنه أمر معتاد يمكن تخلفه ، بل قد تخلف بالفعل فى بعض الأفراد ، وحينئذ فيكون فى البذل على ذلك التقدير فضل ، وأما مع اعتبار وجود الموت وعدم الخلود فيسهل بذل المال لتيقن أنه يموت ويخلفه لوارثه ، ومن ثم كان ترك الشاب للمال وإعراضه عن أمور الدنيا أفضل من ترك الشيخ الفانى لذلك لشده حرص الشاب عليه لظنه طول الحياه المحتاج لكثره المال بحسب العاده وضعف تعلق الشيخ بالمال لترقبه الموت كل لحظه - اللهم إلا أن يقال : إن تخريج الكلام ولو على وجه ضعيف أولى من حمله على الفساد ، وبعضهم أجاب عن البيت بأن المراد بالندى الكرم بالنفس وفيه نظر لعوده إلى الشجاعه حينئذ فيكون فى الكلام تكرار مع أن الأصل عدم استعماله لذلك المعنى - كذا اعترض الشارح على هذا الجواب ، وقد يقال : هذا الاعتراض إنما يرد إذا

(كقوله :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكنّنى عن علم ما فى غد عمى

فلفظ [قبله] ...

******

كان غرض المجيب تصحيح كلام أبى الطيب بالكليه ، وأما إذا كان مقصوده إخراجه عن رتبه الحشو المفسد فلا يرد ذلك ، إذ غايه ما لزم على ذلك الجواب كونه من التطويل ، واعترض ابن السبكى فى عروس الأفراح على المصنف فى تمثيله بالبيت المذكور بأن الندى ليس زياده لفظ لمعنى مدلول لغيره حتى يكون حشوا ، بل إتيان بلفظ لمعناه ، إلا أنه فاسد فى المقام ، والحشو من القبيل الأول كالتطويل لما تقدم من أنه لا يفرق بينهما إلا فى التعيين وعدمه ، وأجيب : بأن المراد بالزياده بالنسبه إلى الحشو أن يؤتى بما لا يحتاج إليه سواء كان ذلك المأتى به مدلولا على معناه بغيره أم لا ، وحينئذ فلا اعتراض على المصنف فى تمثيله بالندى فى البيت.

(قوله : كقوله) أى قول زهير بن أبى سلمى ، وهذا البيت من آخر قصيدته التى قالها فى الصلح الواقع بين عبس (١) وذبيان وأولها :

أمن أمّ أوفى دمنه لم تكلّم

بحومانه الدّرّاج فالمتثلّم (٢)

ودار لها بالرّقمتين كأنّها

مراجيع وشم فى نواشر معصم

(قوله : علم اليوم) مصدر مبين للنوع أى : أعلم علما متعلقا بهذين اليومين أو مفعول به بناء على أن أعلم بمعنى أجعل - كذا فى الفنرى ، وقرر شيخنا أن جعله مفعولا به بناء على أن المراد بالعلم المعلوم أى : أعلم المعلوم أى : الأمر الواقع فى هذين اليومين ، وقوله ولكننى عن علم أى : عن الأمر المعلوم أى : الذى شأنه أن يعلم ، وقوله ما فى غد أى : الواقع فى غد بدل من علم ، وقوله عمى أى : جاهل وغير عالم به فهى صفه مشبهه بمعنى جاهل ، ومعنى البيت أن علمى يحيط بما مضى وبما هو حاضر ولكننى عم عن الإحاطه بما هو منتظر متوقع يريد لا أدرى ما ذا يكون غدا.

١- عبس وفى المطبوع قيس.

٢- البيتان لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ٤ ، وهى معلقه من المعلقات السبع قالها فى الصلح الواقع بين عبس وذبيان.

حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال : أبصرته بعينى ، وسمعته بأذنى وكتبته بيدى فى مقام يفتقر إلى التأكيد.

******

(قوله : حشو) أى : زائد على أصل المراد لا لفائده ؛ لأن الأمس يدل على القبليه لليوم لدخول القبليه فى مفهوم الأمس ؛ لأنه اليوم الذى قبل يومك وهو متعين للزياده ، إذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الأمس بحيث يكون التقدير ، وأعلم علم قبله بالإضافه إلا بالتعسف ، وأيضا المناسب حيث أراد الجمع بين الثلاثه أعنى الغد واليوم وغيرهما أن يذكر الأمس ؛ لأنه هو المستعمل كثيرا فى مقابله كل من الغد واليوم لا لفظ القبل فيتعين للزياده فلا يقال هو كالمين بالنسبه للكذب - قاله اليعقوبى.

(قوله : غير مفسد) أى : لأنه لا يبطل بوجوده المعنى قال فى الأطول : لك أن تقول اللام فى الأمس للاستغراق أى : كل أمس ووصفه بالقبليه من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تعيينا لعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر فى قوله تعالى : (وَما مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا طائِرٍ يَطِيرُ بِجَناحَيْهِ)(١) وحينئذ فلا يكون قبله حشوا (قوله : وهذا) أى : قبله ، (وقوله : فى مقام) متعلق بيقال (وقوله : يفتقر إلى التأكيد) أى : لدفع توهم أو خوف إنكار أى : وقبله فى البيت لم يكن للتأكيد أى : لدفع توهم أو إنكار (قوله : بخلاف إلخ) أى : فإنه ليس من الحشو ، وهذا جواب عما يقال : إن زياده قبله فى البيت بمنزله زياده الأذن واليد مثلا فى قول القائل سمعته بأذنى وكتبته بيدى ؛ لأن السمع ليس إلا بالأذن والكتب ليس إلا باليد ، فكما لم يجعلوا ذلك وما أشبهه حشوا بل جعلوه تأكيدا كذلك قبله ، وحاصل الجواب أن التأكيد إنما يكون عند خوف الإنكار أو وجوده أو تجويز الغفله أو نحو ذلك - ولا يصح شىء من ذلك هنا - فزياده قبله ليست لقصد التأكيد لعدم اقتضاء المقام له بخلاف زياده اليد والأذن فى المثال فإنها لقصد التأكيد ، وذلك لأن الإبصار قد يكون بالقلب فدفع بقوله بعينى إرادته ، وقد يطلق السمع على العلم فدفع بقوله : بأذنى إرادته ، وقوله : كتبت قد يستعمل بمعنى أمرت بالكتابه ، فدفع بقوله : بيدى إرادته ، والحاصل أن التأكيد إن اقتضاه المقام كما فى الأمثله المذكوره كان فائده لا حشوا وإلا كان حشوا كما فى البيت.

١- الأنعام : ٣٨.

(المساواه) قدمها لأنها الأصل المقيس عليه (نحو : (وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ)(۱) ، ...

******

(قوله : المساواه) أى : أمثلتها فهذا شروع فى الأمثله بعد الكلام على تعاريف الحقائق الثلاثه ولم يعين مقام كل منها فى كل مثال اكتفاء بما تقدم مما يفيد أن مقام المساواه هو مقام الإتيان بالأصل حيث لا مقتضى للعدول عنه ومقام الإيجاز هو مقام حذف أحد المسندين أو المتعلقات ومقام الإطناب هو مقام ذكر ما لا يحتاج إليه فى أصل المعنى كقصد البسط حيث الإصغاء مطلوب وكرعايه الفاصله ، وقد تقدم أن المساواه عباره عن لفظ أتى به ليدل على معناه بتمامه من غير أن يكون ناقصا عن أجزاء المعنى المراد ولا زائدا عليه.

(قوله : المقيس عليه) أى : الذى قيس عليه أى : نسب إليه الإيجاز والإطناب وهذا تفسير لما قبله ، وفيه أن الأصل الذى قيس عليه الإيجاز والإطناب إنما هو أصل المعنى المراد على ما اختاره المصنف فالوجه أنه إنما قدم المساواه لقله مباحثها ، ولك أن تقول إنها الأصل والمقيس عليه عند السكاكى وهذا القدر كاف فى تقديمها انتهى عبد الحكيم ، وفى ابن يعقوب إنما كانت المساواه أصلا يقاس عليها مع أنها نسبه أيضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ؛ لأن تصورها من حيث ذاتها لا يتوقف على تعقل شىء بمعنى أن إدراك أن هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لأكثر من هذا لا يتوقف على شىء ومن هذا الوجه يقاس عليها وإنما يتوقف تعقلها على تعقل غيرها من حيث وصفها بالمساواه المعتبره اصطلاحا وهى أنها لفظ ليس فيه إيجاز أى : نقصان عن الأصل ولا إطناب أى : زياده عليه ولا يصح القياس عليها من هذا الوجه (قوله : ولا يحيق) أى : لا ينزل المكر السيئ وهو فى جانب الله أن يفعل بالعبد ما يهلكه ، وقوله إلا بأهله أى : إلا بمستحقه بعصيانه وكفره ، وإنما كان هذا الكلام مساواه ؛ لأن المعنى قد أدى بما يستحقه من التركيب الأصلى والمقام يقتضى ذلك ؛ لأنه لا مقتضى للعدول عنه إلى الإيجاز والإطناب. اه يعقوبى. وفى الفنرى حاق به الشىء :

۱- فاطر : ۴۳.

وقوله :

فإنّك كالليل الذى هو مدركى

وإن خلت أنّ المنتأى عنك واسع)

أى : موضع البعد عنك ذو سعه ، شبهه فى حال سخطه وهوله بالليل.

******

أحاط به ووصف المكر بالسيئ : إيماء إلى أن بعض المكر ليس سيئا كما فى قوله تعالى : (وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ)(١) لأن مكر الله جزاء السيئ ، وجزاء السيئ ليس سيئا. اه.

كذلك مكر المقاتل المجاهد فى حال التحرف والتحيز ، وبهذا يندفع قول ابن السبكى فى العروس اعتراضا على المصنف : إن الآيه من قبيل الإطناب ؛ لأن السيئ زياده ، إذ كل مكر لا يكون إلا سيئا (قوله : وقوله) أى : النابغه الذبيانى فى مدح أبى قابوس وهو النعمان بن المنذر ملك الحيره حين غضب عليه وقد كان من ندمائه وأهل أنسه فمدحه بأن مطروده لا يفر منه ولو بعد فى المسافه ؛ لأن له أعوانا فى كل محل قرب أو بعد يأتون به إليه فمتى ذهب لمكان أدركه كالليل (قوله : وإن خلت) (٢) أى : ظننت والمنتأى بالنون الساكنه والتاء المفتوحه والهمزه المفتوحه الممدوده محل الانتياء وهو البعد مأخوذ من انتأى عنه أى : بعد فهو اسم مكان ، وعليه فلا يتعلق به الجار والمجرور ؛ لأن اسم المكان لا يعمل ولا فى الظرف على الصحيح ، وحينئذ فعنك متعلق بواسع لتضمنه معنى البعد ، وظاهر كلام الشارح أنه متعلق بالمنتأى حيث قال أى : موضع البعد عنك ذو سعه ، وأجيب بأنه حل معنى ، أو على رأى من جوز عمله فى الظرف.

(قوله : ذو سعه) فيه نظر ؛ لأن الموصوف بالسعه إنما هو المسافه التى بين المخاطب وموضع البعد الذى هو مقام المتكلم فكيف يوصف بها ذلك المكان؟ وأجيب بأن وصفه بها باعتبار وصف تلك المسافه التى لها به تعلق فهو من باب المجاز المرسل الذى علاقته التعلق (قوله : شبهه) أى : شبه الشاعر الممدوح ، (وقوله : فى حال سخطه) أى : عليه وهو له أى : تخويفه له ، وهذا تقييد للمشبه فهو بيان لحالته أى : شبه السلطان

١- آل عمران : ۵۴.

٢- البيت للنابغه فى ديوانه ص ۵۶ ، ولسان العرب (طور) ، (نأى) وكتاب العين ٨ / ٣٩٣.

قيل فى الآيه : حذف المستثنى منه ، وفى البيت : حذف جواب الشرط فيكون كل منهما إيجازا لا مساواه ؛ وفيه نظر ؛ لأن اعتبار هذا الحذف رعايه لأمر لفظى لا يفتقر إليه فى تأديه أصل المراد ، حتى لو صرح به لكان إطنابا ، بل تطويلا.

******

حال كونه فى تلك الحاله وليس هذا بيانا لوجه الشبه ؛ لأن وجه الشبه عموم الأماكن وبلوغه كل موطن فى أسرع لحظه ، وأشار الشارح بما ذكره لدفع ما يقال : إن المقام مقام مدح والمناسب له التشبيه بالأمر اللطيف فهلا شبهه بالصبح ، وحاصل الجواب أن الشاعر إنما قصد تشبيهه حال كونه فى هذه الحاله وهذه إنما يناسبها التشبيه بالليل ولو قصد تشبيهه حال كونه فى غير هذه الحاله لقال كأنك كالصبح ؛ لأن المناسب للمدح التشبيه بالأشياء اللطيفه - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : حذف المستثنى منه) أى : لأن المعنى لا يحيق المكر السيئ بأحد إلا بأهله (قوله : حذف جواب الشرط) أى : لأن التقدير وإن خلت أن المنتأى عنك واسع أى : فأنت مدركك لى فيه وجعل جواب الشرط محذوفا بناء على مذهب البصريين من أن الجواب لا يتقدم (قوله : وفيه) أى : فى هذا القيل (قوله : لأن اعتبار هذا الحذف) أى : فى الآيه والبيت (قوله : رعايه لأمر لفظى) المراد بالأمر اللفظى ما لا يتوقف إفاده المعنى عليه فى الاستعمال ، وإنما جر إلى تقديره مراعاه القواعد النحويه الموضوعه لسبك تراكيب الكلام وسمى ذلك أمرا لفظيا لعدم توقف تبادر المعنى المقصود على تقديره.

(قوله : لا يفتقر إليه إلخ) أى : لأن معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام ، وكذلك الجزاء معناه مفهوم من المصراع الأول (قوله : إطنابا) أى : إن كان لفائده (قوله : بل تطويلا) أى : إن لم يكن فيه فائده أصلا ، والمراد بالتطويل التطويل بالمعنى اللغوى أى : الزائد لا لفائده وإن كان متعينا ، فاندفع ما يقال : إن الأولى أن يقول بل حشوا ؛ لأن الزائد متعين ، والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينه خارجه عن ذلك الكلام المأتى به يكون تقديره مراعاه للقواعد المتعلقه باللفظ ، فلا يكون حذفه إيجازا ، والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما فى ذلك التركيب غير محتاج إليهما فى الإفاده فلا يكون حذفهما إيجازا ، وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه فى نفس التركيب إلا بقرينه خارجيه يكون حذفه إيجازا للحاجه إليه فى المعنى.

وبالجمله لا نسلم أن لفظ الآيه والبيت ناقص عن أصل المراد.

ايجاز

[إيجاز القصر]

(والإيجاز ضربان : إيجاز القصر ؛ وهو ما ليس بحذف ؛ نحو قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِى الْقِصاصِ حَياةٌ ؛) فإن معناه كثير ولفظه يسير) ...

******

[إيجاز القصر] :

(قوله : بالجمله) أى : وأقول قولا ملتبسا بالجمله أى : بالإجمال أى : وأقول قولا مجملا. (قوله : والإيجاز) أى : من حيث هو على ضربين ؛ وذلك لأن اللفظ قد ينظر فيه إلى كثره معناه بدلاله الالتزام من غير أن يكون فى نفس التركيب حذف ، ويسمى بهذا الاعتبار إيجاز القصر لوجود الاقتصار فى العباره مع كثره المعنى وقد ينظر فيه من جهه أن التركيب فيه حذف ويسمى إيجاز الحذف والفرق بين إيجاز الحذف والمساواه ظاهر ، وكذا الفرق بين مقاميهما ؛ لأن مقام المساواه هو مقام الإتيان بالأصل ولا مقتضى للعدول عنه ، ومقام الإيجاز المذكور هو مقام حذف أحد المسندين أو المتعلقات ، وأما الفرق بين إيجاز القصر والمساواه وبين مقاميهما فهو أن المساواه ما جرى به عرف الأوساط الذين لا ينتبهون لإدماج المعانى الكثيره فى لفظ يسير ، والإيجاز بالعكس ، ومقام المساواه كثير مثل أن يكون المخاطب ممن لا يفهم بالإيجاز أو لا يتعلق غرضه بإدماج المعانى الكثيره ، ومقام الإيجاز كتعلق الغرض بالمعانى الكثيره ويكون الخطاب مع من يتنبه لفهمها ولا يحتاج معه إلى بسط (قوله : إيجاز القصر) أى : ما يسمى بايجاز القصر بكسر القاف على وزن عنب كما حققه بعضهم ، وإن كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد كشهد (قوله : وهو ما ليس بحذف) أى : وهو الكلام الذى ليس ملتبسا بحذف فى نفس تركيبه ، ولكن فيه معان كثيره اقتضاها بدلاله الالتزام أو التضمن فالباء للملابسه ، ويصح جعلها للسببيه أى : وهو إيجاز ليس بسبب الحذف ، بل بسبب قصر العباره مع كثره المعنى (قوله : (وَلَكُمْ فِى الْقِصاصِ)) (1) أى :

۱- البقره : ۱۷۹.

وذلـك لأـن معناه : أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له إلى أن لا يقـدم على القتل ؛ فارتفع بالقتل الـذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، وكان بارتفاع القتل حياه لهم.

(ولا حذف فيه) أى : ليس فيه حذف شـىء مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعايه لأمر لفظى حتى لو ذكر كان تطويلا.

******

فى نفسه ولا يقـدر فى مشـروعيته ، وإلا كان فيه حذف وسـيأتى أنه لا حذف فيه ، وقوله : لكم : خبر أول ، وفى القصاص : خبر ثان وحياه : مبتدأ مؤخر (قوله : فإن معناه) أى : ما عنى ، وقصد أن يفيده ولو بالالتزام.

(قوله : وذلـك) أى وبيان ذلك أى : كون لفظه يسـيرا ومعناه كثيرا (قوله : لأن معناه إلـخ) زاد معناه ولـم يقل لأن الإنسان إلـخ : إشـاره إلى أن مـا ذكره مـدلول قوله تعـالى (وَلَكُمْ فِى الْقِصـاصِ ،) فلفظه يسـير ومعنـاه كثير ، ولو قـال لأـن الإنسان إلـخ : لكان المتبـادر منه أنه دليـل على دعوى تضـمن القصاص للحياه فيقتضـى أن كل دعوى لها دليل إيجاز وهو ممنوع ، وقوله : لأن معناه أى : الالتزامى ؛ وذلك لأن المدلول المطابقى لهذا الكلام الحكم بأن القصاص فيه الحياه للناس فيسـتفاد منه أن الإنسان إذا علم إلـخ (قوله : حياه لهم) أى : إبقاء لحياتهم (قوله : ولا حذف فيه) هذا من تمام العله بيان لتطبيق المثال على القاعده الكليه (قوله : أصـل المراد) أى : وهو قوله سـابق : لأـن الإنسـان إلـخ (قوله : واعتبـار الفعـل) المراد به الفعـل اللغوى على حـذف مضاف أى : واعتبار دال الفعل أى : الحدث فيشـمل الاسم إن قدر متعلقا ، وهذا جواب عما يقال : إن فى الآيه حذفا ، وحينئذ فلا يصح النفى فى قول المتن ولاـ حـذف فيه (قوله : الظرف) يحتمـل أنه أراد به الجنس فيشـمل الطرفين أو أنه أراد الأـول ، والثـانى تابع له فى التعلق (قوله : لأمر لفظى) أى : لقاعده نحويه موضوعه لأجل سـبك تركيب الكلام وهى أن كل جار ومجرور لا بد له من متعلق يتعلق به ، لا أن اعتبار ذلك الفعل يتوقف عليه أصل المعنى.

(قوله : كان تطويلا) الأحسن أن يقول حشوا ؛ لأن الزائـد متعين ، وأجاب بعضـهم بأن مراد الشارح بالتطويل التطويل اللغوى وهو الزائد لا لفائده وإن كان متعينا فيشمل الحشو ، وإنما لم يعبر بالحشو رعايه للأدب فى اللفظ القرآنى.

(وفضله) أى : رجحان قوله : (وَلَكُمْ فِى الْقِصاصِ) (على ما كان عندهم أوجز كلام فى هذا المعنى ؛ وهو) قولهم : (القتل أنفى للقتل - بقله حروف ما يناظره) أى : اللفظ الذى يناظر قولهم : القتل أنفى للقتل (منه) أى : من قوله (وَلَكُمْ فِى الْقِصاصِ حَياةٌ ؛) لأن قوله : (وَلَكُمْ) زائد على قولهم : القتل أنفى للقتل ؛ فحروف (فِى الْقِصاصِ حَياةٌ) مع التنوين : أحد عشر ، وحروف القتل أنفى للقتل : أربعه عشر ؛ ...

******

(قوله : وفضله) مبتدأ خبره قوله : بقله إلخ ، وقوله على ما كان إلخ : متعلق بفضله ، وقوله : أوجز : خبر كان ، وقوله : عندهم : ظرف لأوجز ، وحاصل ما فى المقام أن المعنى المشار إليه فى الآيه وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فتثبت به الحياه قد نطقت العرب بكلام قصدا لإفادته على وجه الإيجاز ، وأراد المصنف أن يفرق بين الكلام القرآنى والكلام الذى جرى فى ألسنتهم وإن كان كل من إيجاز القصر فذكر أوجها سبعه يتبين بها الفضل بين الكلامين والفرق بين العبارتين (قوله : أى رجحان قوله ولكم إلخ) إنما لم يسقط قوله : ولكم مع أنها لا دخل لها فى إفاده المعنى المراد ليستقيم كلام المصنف فى قوله ما يناظره منه (قوله : على ما كان عندهم) أى : على الكلام الذى كان عندهم أى : فى اعتقادهم ولعل نكته التقييد به أنه ليس كذلك فى الواقع ؛ لأن أوجز شىء فى هذا المعنى فى الواقع القصاص حياه ، وقوله : فى هذا المعنى أى : وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فتثبت به الحياه (قوله : وهو) أى : الكلام الذى هو أوجز كلام عندهم فى هذا المعنى (قوله : القتل) أى : قصاصا ، وقوله : أنفى للقتل أى : أكثر نفيا للقتل ظلما من غيره ، ويحتمل أن أفعل ليس على بابه أى : القتل قصاصا ناف للقتل ظلما لما يترتب عليه من القصاص (قوله : أى اللفظ) تفسير لما ، وقوله : قولهم : بيان لمرجع ضمير يناظره البارز ، وأما المستتر فهو عائد على ما (قوله : منه) أى : حال كون المناظر لقولهم منه (قوله : وما يناظره منه) أى : واللفظ الذى يناظر قولهم : القتل أنفى للقتل من جمله قوله تعالى" ولكم فى القصاص حياه" هو قوله : فى القصاص حياه.

(قوله : لأن قوله إلخ) عله لقوله وما يناظره منه هو قوله إلخ (قوله : فحروف إلخ) أى : لأن حروف إلخ وهذا بيان لقله حروف ما يناظر قولهم (قوله : من التنوين)

أعنى : الحروف الملفوظه ؛ إذ بالعباره يتعلق الإيجاز لا بالكتابه.

(والنص) أى : وبـالنص (على المطلوب) يعنى : الحياه (وما يفيـده تنكير (حَياةٌ) من التعظيم لمنعه) أى : منع القصاص إياهم (عما كانوا عليه من قتل جماعه ...

******

قيـل الأولى تركـ عـد التنوين ؛ لأنه تابع لحركه الآخر ، فإن حركـ وجـد التنوين ، وإن سـكن للوقف سـقط ، وحينئـذ فلا اعتبار للتنوين لثبوته فى حـال دون حال فحروفه الملفوظه الثابته وصـلا ووقفا عشـره (قوله : أعنى إلـخ) جواب عما يقال إن حروف فى القصاص حياه ثلاثه عشـر باعتبار التنوين ؛ لأن من جمله حروفه ياء فى وهمزه أل ، وحينئذ فلا يتم قولكم : إن حروفه أحد عشـر باعتبار التنوين (قوله : إذ إلخ) إذ تعليليه ، وقوله بالعباره ، متعلق بقوله : يتعلق أى ؛ لأن الإيجاز إنما يتعلق بالعباره لا بالكتابه حتى تكـون حروف قـوله فى القصـاص حيـاه أزيـد ممـا ذكر (قـوله : والنص على المطلوب) أى : التصـريح به لأجـل أن يرغب العـام والخـاص فيه ويحـافظوا عليه ؛ لأن النص على المطلوب أعون على القبول بخلاف قولهم المـذكور فإنه يـدل على المطلوب وهو ثبوت الحيـاه باللزوم من جهه أن نفى القتل يسـتلزم ثبوت الحياه ، وقـد يقال : إن هـذا الوجه معارض بكون كلامهم فيه سـلوك طريق البرهان وهو فن من فنون البلاغه تأمل.

ويمكن دفعه بـأن ذلـك إذا لم يقتض المقام التصـريح والتنصـيص لغرض فى ذلك ، والمقام هنا يقتضـى التصـريح والتنصـيص ليرغب العام والخاص فى تلك الحياه ويحافظ الجميع عليها (قوله : أى وبالنص) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصـنف والنص : عطف على قوله سابقا : قله حروفه ، وكـذا ما بعـده من قوله : وما يفيـده واطراده إلـخ (قوله : وما يفيـده) أى : وبما يفيده تنكير حياه من التعظيم ، إذ معنى الآيه : ولكم فى هذا الجنس الذى هو القصاص حياه عظيمه (قوله : من التعظيم) بيان لما (قوله : لمنعه إلخ) عله لعظم الحياه الحاصـله بالقصاص أى : وإنما عظمت تلك الحياه الحاصـله بالقصاص لمنعه إلخ (قوله : أى منع القصاص إيـاهم إلـخ) أشـار بهـذا إلى أن إضـافه المصـدر فى منعه إلى الفاعـل والمفعول محـذوف ، لاـ أنه من إضافه المصـدر للمفعول والفاعل محذوف (قوله : عما كانوا عليه) أى : فى الجاهليه من قتل جماعه أى : عصبه القاتل فكانوا فى الجاهليه

بواحـد) فحصل لهم فى هـذا الجنس من الحكم - أعنى القصاص - حياه عظيمه (أو) من (النوعيه ؛ أى) ولكم فى القصاص نوع من الحياه ؛ وهى الحياه (الحاصله للمقتول) أى : الذى يقصد قتله (والقاتل) أى : الذى يقصد القتل (بالارتداع) عن القتل ...

******

إذا قتـل واحـد شـخصا قتلوا القاتـل وقتلوا عصـبته ، فلما شـرع القصاص الـذى هو قتل القاتل فقط كان فى القصاص حياه لأولياء القاتـل ؛ لأـن القاتـل إذا قتل وحـده كان فيه حياه عظيمه لأصـحابه بعـدم قتلهم معه ، وكـذا له بسـبب اشتراط الكفاءه ، وأما قبل مشـروعيته واتبـاع ما كانت عليه العرب من قتل الجماعه بالواحـد كان فيه إماته عظيمه ؛ لأنه إذا قتل واحـد قتل فيه هو وأصـحابه ففيه إماته لأصـحابه (قوله : بواحـد) أى : بسـبب قتل مقتول واحـد قتله قاتل واحد (قوله : فحصل لهم) أى : للجماعه الذين كانوا يقتلون وهم أولياء القاتل ، (وقوله : فى هذا الجنس) فى سببيه ، (وقوله : من الحكم) أى : المحكوم به بيان لهذا الجنس ، (وقوله : أعنى) أى : بـالحكم ، وقوله حيـاه : فاعل حصل ، والمعنى فحصل لأولياء القاتل حياه عظيمه بسـبب القصاص ، ويصـح أن يراد بـالجنس مطلق الحيـاه ، وقوله : من الحكم من فيه تعليليه ، وقوله : أعنى أى : بالحكم ، وحينئـذ فالمعنى فحصل لهم حياه عظيمه من مطلق الحياه من أجل القصاص ، وعليه ففى بمعنى من - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : أو من النوعيه) أشار بتقـدير من إلى أن قول المصـنف : أو النوعيه عطف على التعظيم لا يقال : إن الحياه العظيمه نوع من الحياه ، وحينئـذ فلا تصح المقابله فى كلام المصـنف ؛ لأنا نقول حيثيه النوعيه غير حيثيه التعظيم وإن كانت الحياه العظيمه نوعا ، والحاصـل أن الحيـاه العظيمه وإن كـانت نوعا إلا أن نوعيتها حاصـله غير مقصوده فصـحت المقابله بهـذا الاعتبار (قوله : نوع من الحياه) إنما قال : نوع ؛ لأن هـذا ليس حياه حقيقه بل المراد بقاؤها واسـتمرارها فهو نوع من الحياه لا حقيقه الحياه بمعنى ابتدائها بعـد عدم (قوله : الحاصـله) هو فى كلام المصـنف بالجر صـفه للنوعيه والشارح غير إعراب المصـنف كما ترى إلا أن يقال : إن قول الشارح وهى الحياه حل معنى لا حل إعراب (قوله : أى الذى يقصد قتله) أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصـنف بالمقتول المقتول بالقوه لا بالفعل ؛ لأنه لم يحصل له حياه (قوله : أى الذى يقصد القتل) أى : فهو قاتل

لمكان العلم بالاقتصاص.

(واطراده) أى : ويكون قوله : (وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ) مطردا ؛ إذ الاقتصاص مطلقا سبب للحياه ، بخلاف القتل فإنه قد يكون أنفى للقتل ؛ كالذى على وجه القصاص ، وقد يكون أدعى له ؛ كالقتل ظلما.

(وخلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فإنه يشتمل على تكرار [القتل] ، ولا يخفى أن الخالى عن التكرار أفضل من المشتمل عليه وإن لم يكن مخلا بالفصاحه.

(واستغنائه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم ؛ ...

******

بالقوه لا بالفعل (قوله : لمكان العلم بالاقتصاص) هذا عله للارتداع ومكان مصدر ميمى من كان التامه أى : وإنما ارتدع لوجود العلم بالقصاص فالقاتل إذا علم بالقصاص حين يهم بالقتل كف عنه فيسلم هو وصاحبه من القتل فصار القصاص سببا فى استمرار حياتهما (قوله : واطراده) أى : عمومه لأفراده (قوله : ولكم فى القصاص) الأولى حذف لكم ، إذ لا دخل لها فى المناظره (قوله : مطردا) أى : عاما لكل فرد من أفراده (قوله : مطلقا) أى : فى كل وقت وفى كل فرد من أفراد المكلفين (قوله : بخلاف القتل) أى : فى قولهم القتل أنفى للقتل فإنه لا اطراد فيه ، إذ ليس كل قتل أنفى للقتل ، بل تاره يكون أنفى له وتاره يكون أدعى له وجعل كلامهم هذا غير مطرد بالنظر لظاهره وإن كان بحسب المراد منه وهو القتل قصاصا مساويا للآيه فى الاطراد ، والحاصل أن ترجيح الآيه على كلامهم بالاطراد فى الآيه وعدمه فى كلامهم بالنظر لظاهر كلامهم - وهذا كاف فى الترجيح.

(قوله : بخلاف قولهم فإنه يشتمل إلخ) هذا يشعر بأن المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهه أن كلا بمعنى إزهاق الروح وإن كان الأول على جهه القصاص ، والثانى على جهه الظلم فهو تكرار فى الجمله (قوله : أفضل من المشتمل عليه) أى : لأن التكرار من حيث إنه تكرار من عيوب الكلام (قوله : وإن لم يكن مخلا) أى : وإن لم يكن التكرار مخلّا للفصاحه والواو للمبالغه ، ويقال له واو النكايه أى : هذا إذا كان التكرار مخلّا بالفصاحه بل وإن لم يكن مخلا بها ؛ وذلك لأن الكلام الذى فيه التكرار قد يكون فصيحا كما هنا وقد يكون غير فصيح كما بين فى محله فإن قلت فى هذا التكرار

فإن تقديره : القتل أنفى للقتل من تركه (والمطابقه) أى : وباشتماله على صنعه المطابقه ؛ وهى الجمع بين معنيين متقابلين ...

******

رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلت : إن الترجيح من جهه لا ينافى المرجوحيه من جهه أخرى فكلامهم اشتمل على التكرار وعلى رد العجز على الصدر فبالنظر إلى الجهه الأولى معيب وبالنظر لجهه الرد حسن فحسنه ليس من جهه التكرار بل من جهه رد العجز على الصدر ، ولهذا قالوا الأحسن فى رد العجز على الصدر ألّا يؤدى إلى التكرار بألّا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر ، ولا يقال : إن كلامهم قد تعادل فيه نكتتا العيب والحسن فيتساقطان وصار حينئذ لا عيب فيه ؛ لأنا نقول نكته الرد ضعيفه فلا تعادل التكرار - تأمل - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : فإن تقديره القتل أنفى للقتل من تركه) جعل كلامهم محتاجا للتقدير إذا كان أفعل فيه على بابه ، والظاهر أنه ليس على بابه ، وحينئذ فيكون مستغنيا عن تقدير محذوف كالآيه على أنه إذا كان على بابه ففى جعله محتاجا للتقدير نظر ؛ لأن اعتبار هذا الحذف رعايه لأمر لفظى أى : مراعاه للقواعد النحويه الموضوعه لسبك تراكيب الكلام وليس اعتباره للافتقار إليه فى تأديه أصل المعنى المراد ، فاعتبار هذا الحذف كاعتباره فى الآيه والبيت السابقين ، وأجيب بأن هذا التقدير يتوقف عليه أصل المراد ؛ لأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره من الضرب والجرح وغيرهما لا يفهم بدون تقدير هذا المحذوف ، فالتقدير المذكور يتوقف عليه إفاده المعنى المراد بخلاف التقدير فيما مر من الآيه والبيت ، لكن مقتضى ذلك أنه من إيجاز الحذف وظاهر كلام المصنف أنه من ايجاز القصر - فتأمل.

(قوله : من تركه) لا يخفى أن الترك لا ينفى القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلا عليه ، والمراد أنفى من كل زاجر. اه أطول.

(قوله : متقابلين) أى : سواء كان التقابل على وجه التضاد أو السلب والإيجاب ، أو غير ذلك كما سيأتى شرح ذلك ، وتعبيره هنا بالمتقابلين : أولى مما عبر به فى المطول ، حيث قال : وهى الجمع بين المعنيين المتضادين : كالقصاص والحياه ؛ لأن القصاص

فى الجمله كالقصاص والحياه.

[إيجاز الحذف]

(وإيجاز الحذف) عطف على إيجاز القصر (والمحذوف إما جزء جمله) عمده كان أو فضله (مضاف) بدل من [جزء جمله] ...

******

ليس ضدا للحياه ، بل سببا (١) للموت الذى هو ضد للحياه ، بناء على أنه أمر وجودى يقوم بالحيوان عند مفارقه روحه له.

(قوله : فى الجمله) متعلق بقوله المتقابلين ، والمعنى على المبالغه أى : ولو فى الجمله أى : هذا إذا كان تقابلهما بحسب ذاتيهما ، بل ولو كان تقابلهما فى الجمله أى : بحسب ما استلزماه وذلك كالقصاص والحياه ؛ فإن القصاص إنما كان مقابلا للحياه ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا ، والقتل يشتمل على الموت المقابل للحياه ، فجعل ما يشتمل على القتل مقابلا فى الجمله.

[إيجاز الحذف] :

(قوله : وإيجاز الحذف) أى : والايجاز الحاصل بسبب حذف شىء من الكلام فهو من إضافه المسبب إلى السبب (قوله : إما جزء جمله) المراد بجزء الجمله ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه ، وبالجمله ما كان مستقلا (قوله : عمده كان أو فضله) عمده خبر كان مقدما ، وأشار الشارح بذلك التعميم إلى أن المصنف أراد بجزء الجمله هنا ما يعم الجزء الذى يتوقف عليه أصل الإفاده وغيره فدخل العمده كالمبتدأ والخبر والفاعل والفضله كالمفعول ، والدليل على أن المصنف أراد بجزء الجمله ما ذكره بعد ذلك ، وبهذا اندفع ما اعترض به على المصنف حيث أبدل المضاف من جزء الجمله ومثل له بالآيه ، مع أن المضاف المحذوف فى الآيه مفعول لا جزء جمله ؛ لأن الجمله والكلام مترادفان فلا يكون جزءا لها إلا ما كان عمده من مسند أو مسند إليه وما عداهما من المتعلقات فخارجه عن حقيقتها (قوله : بدل) أى : بدل كل من كل لا بدل بعض لعدم الضمير فيه الرابط له بالكل المبدل منه ، وإنما لم يجعله نعتا ؛ لأنه وإن كان مشتقا ، وكذا ما بعده ، لكن عطف عليه ما لا يصح جعله نعتا وذلك قوله صفه وشرط لعدم اشتقاقهما ،

١- فى المطبوعه : سبب.

(نحو : (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ)(۱)) أى : أهل القريه (أو موصوف ؛ نحو :

أنا ابن جلا) وطلّاع الثّنايا

متى أضع العمامه تعرفونى (۲)

الثنيه : العقبه ، ...

******

فجعل الكل بدلا ليصح الإعراب فيها جميعا ، ولا يقال نجعل قوله مضاف أو موصوف : صفتين لكونهما مشتقين ، وقوله : أو صفه أو شرط : بدلين ، وإذا اجتمع البدل والصفه قدمت الصفه ، والصفه هنا مقدمه ؛ لأنا نقول لا يصح ذلك ؛ لأن المعطوف على البدل بدل وعلى النعت نعت ، وقولهم إذا اجتمعت التوابع يقدم منها النعت ، ثم كذا معناه إذا لم يكن هناك عاطف.

(قوله : نحو (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ)) هذا مثال لما فيه حذف الجزء المضاف وهو مفعول ، والتمثيل لما ذكر بالآيه بناء على أن القريه لم يرد بها أهلها مجازا مرسلا لعلاقه الحاليه أو المحليه ، وإلا فلا حذف ، وكذا على ما قاله داود الظاهرى من أن اسم القريه مشترك بين المكان وأهله (قوله : نحو أنا ابن جلا إلخ) هذا البيت من كلام العرجى بسكون الراء (قوله : وطلاع الثنايا) بالجر عطفا على جلا ، ويجوز رفعه عطفا على ابن (قوله : متى أضع العمامه تعرفونى) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامه الحرب على رأسى وهى البيضه الحديد التى يلبسها المحارب على رأسه تعرفونى أى : تعرفوا شجاعتى ولا تنكروا تقدمى وغناى عنكم ، ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامه التى فوق رأسى على الأرض تعرفونى شجاعا ؛ لأنى عند وضعها أتشمر للحرب وألبس البيضه وهى ما يستر الرأس من الحديد فيظهر بذلك شجاعتى وقوتى ويتبين بذلك صدقى فى الانتساب ، ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامه التى سترت بها وجهى لأجل النكاره وإخفاء الحال تعرفونى أى : يزل الإبهام والخفاء ، والفرق بين هذا المعنى الأخير والذى قبله : أنه يتقدم للمخاطبين معرفه للمتكلم على المعنى المتقدم ، بخلاف المعنى الأخير فإنه يقتضى أنه سبق لهم به معرفه ولكن خفى عليهم حاله بوضع العمامه على وجهه وستره بها (قوله : الثنيه)

۱- يوسف : ۸۲.

۲- البيت أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ۱۴۹ ، وهو لسحيم بن واثله فى الاشتقاق ص ۴۲۴.

وفلاـن طلاـع الثنايـا ؛ أى : ركـاب لصـعاب الأـمور ، وقوله : جلاـ : جمله وقعت صـفه لمحـذوف (أى) أنا ابن (رجل جلا) أى : انكشف أمره ، أو كشف الأمور ، وقيل : جلا هاهنا علم ، وحذف التنوين ...

******

أى : التى هى واحـد الثنايـا ، وقوله العقبه أى : المحـل المرتفع (قوله : وفلاـن طلاـع الثنايا إلـخ) أشار بهـذا إلى أن المراد بكونه طلاـع الثنايـا ركوبه لصـعاب الأـمور لقوه رجوليته ورفعه همته وشـده شـكيمته فلاـ يميـل إلى الأـمور المنخفضه ؛ لأن المعالى لا تكتسب إلا من الصـعاب ، وحينئذ ففى قوله : وطلاع الثنايا تجوز حيث شبه صعاب الأمور بالثنايا أى : الأماكن المرتفعه كالجبال ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره المصرحه وقوله طلاع ترشيح.

(قوله : جمله وقعت صـفه لمحذوف) اعترض بأن الموصوف بالجمله والظرف لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن نحو : منا ظعن أى : منا فريق ظعن ، ونحو : ما منهم تكلم أى : ما منهم أحـد تكلم أو بعض اسم مجرور بفى نحو : ما فيهم نجا ، أى : ما فيهم أحد نجا ، وكما فى قوله :

لو قلت ما فى قومها لم تيثم

يفضلها فى حسب وميسم (١)

أى : ما فى قومها أحد يفضلها والموصوف هنا ليس كذلك ، وأجيب بأن هذا الشرط ليس متفقا عليه ، بل هو طريقه لبعضهم بل قضـيه كلام المطول عدم ارتضاء هذا الشـرط لحكايته له بقيل بعد أن أقر كلام المتن على ظاهره ، وفى شـرح التوضـيح فى باب النعت تقييـد هـذا الشـرط بما إذا كان المنعوت مرفوعا ، ولا يخفى أن المنعوت فى البيت مجرور ، ثم إذا بنينا على اشتراط ذلك الشرط مطلقا فيقال : إن جلا علم منقول من الجمله لا أنه صفه لمحذوف (قوله : أى انكشف أمره) أى : ظهر واتضح أمره بحيث لاـ يجهـل ، وعلى هـذا المعنى فيكـون جلاـ فعلاـ لازمـا (قوله : أو كشف الأـمور) أى : بينهـا وعلى هـذا فيكون متعـديا ومفعوله محـذوف ، وأشار الشارح بذلك إلى أن جلا يسـتعمل لازما فيفسـر بالمعنى الأول ، ومتعديا فيفسـر بالمعنى الثانى (قوله : هاهنا) يعنى فى البيت ، وعلى

١- الرجز لحكيم بن معيه فى خزانه الأدب ٥ / ٦٣ ، ٦٢ ، والخصائص ٢ / ٣٧٠.

باعتبار أنه منقول عن الجمله ؛ أعنى الفعل مع الضمير ، لا- عن الفعل وحده (أو صفه ؛ نحو : (وَكانَ وَراءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً)(۱) أى :) كل سفينه (صحيحه ، أو نحوها) كسليمه ، أو غير معيبه (بدليل ما قبله) وهو قوله : (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَها) لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبه.

(أو شرط كما مر) فى آخر باب الإنشاء (أو جواب شرط) وحذفه يكون (إما لمجرد الاختصار ؛ ...

******

هذا القول يكون لا- شاهد فى البيت لعدم الحذف فيه (قوله : باعتبار أنه منقول عن الجمله) أى : والعلم المنقول عن الجمله يحكى (قوله : مع الضمير) أى : المستتر (قوله : لا عن الفعل وحده) أى : ولا النون ، إذ ليس فيه وزن الفعل المانع من الصرف ولا- زياده كزياده الفعل ، والحاصل أن الفعل المنقول للعلميه إن اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجمله علما فهو محكى ، وإن لم يعتبر معه الضمير فحكمه حكم المفرد فى الانصراف وعدمه ، فإن كان على وزن يخص الفعل أو فى أوله زياده كزياده الفعل فإنه يمنع من الصرف ، وإن لم يكن كذلك فإنه يصرف فيرفع بالضمه وينصب بالفتحه ويجر بالكسره حال كونه منونا (قوله : (وَكانَ وَراءَهُمْ)) أى : أمامهم على بعض التآويل (قوله : بدليل إلخ) أى : وإنما قلنا الوصف محذوف بدليل إلخ (قوله : لدلالته على أن الملك كان لا- يأخذ المعيبه) أى : فيفهم منه أنه إنما كان يأخذ السليمه ، ولو كان يأخذ المعيبه والسليمه لم يكن لإعابتها فائده (قوله : أو شرط) أى : أو جزء جمله شرط (قوله : كما مر) أى : فى آخر باب الإنشاء أى : من تقدير الشرط فى جواب الأمور الأربعه وهى التمنى والاستفهام والأمر والنهى ، قال المصنف فيما تقدم : وهذه الأربعه يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك : ليت لى مالا- أنفقه أى : إن أرزقه أنفقه ، وأين بيتك أزرك أى : إن تعرفنيه أزرك ، وأكرمنى أكرمك أى : إن تكرمنى أكرمك ، ولا تشتم يكن خيرا لك أى : إن لا تشتم يكن خيرا.

(قوله : أو جواب شرط) أى : جازم أو غير جازم بدليل ما يأتى (قوله : إما لمجرد الاختصار) أى : للاختصار المجرد عن النكته المعنويه يعنى أن حذف الجواب قد

۱- الكهف : ۷۹.

نحو (وَإِذا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا ما بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَما خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)(۱) فهذا شرط حذف جوابه (أى : أعرضوا بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى : (وَما تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آياتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كانُوا عَنْها مُعْرِضِينَ)(۲).

******

يكون لنكته لفظيه فقط وهى الاختصار كما هنا ، بخلاف الحذف لما يأتى فإنه لنكتتين ، وإنما كان الاختصار نكته موجبه للحذف فرارا من العبث لظهور المراد ، وانظر لم ذكر المصنف نكته الحذف هنا دون غيره مما قبله ولم اقتصر هنا على ما ذكره من النكات مع أن الظاهر أنها قد تكون غير ما ذكر كاختبار تنبيه السامع ، أو مقدار تنبهه ، أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين؟ وقد يقال خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون ما قبله للاهتمام به ؛ لأن فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ما ذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من النكتتين لكثره قصد الحذف لهما حتى كأن الحذف لا يكون إلا لهما ، ولهذا أوردهما بالعباره المشعره بالحصر. اه قرمى.

(قوله : (اتَّقُوا ما بَيْنَ أَيْدِيكُمْ)) أى : مما قد يخص بعض الناس من عذاب الدنيا كما فعل بغيركم (قوله : وما خلفكم) أى : ما يكون بعد موتكم وبعد بعثكم من عذاب الآخره (قوله : لعلكم ترحمون) أى : بإنجائكم من العذابين ، واعترض ابن السبكى فى العروس على المصنف فى تمثيله بالآيه للحذف لمجرد الاختصار بأنه يمكن أن يكون الحذف فيها من القسم الثانى أى : كالآيه الآتيه بأن يكون حذف الجواب إشاره إلى أنهم إذا قيل لهم ذلك فعلوا شيئا لا يحيط به الوصف ، وإما لقصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور مطلوبا أو مكروها ، إلا ويجوز أن يكون الأمر أعظم منه بخلاف ما لو اقتصر على ذكر شىء فربما خف أمره عنده - اه.

وقد يفرق بين هذه الآيه والآيه الآتيه بأن هذه الآيه قد ذكر ما يدل على جواب الشرط المذكور فيها بخلاف الآتيه ، وأيضا الآيه الآتيه جديره بأن يقدر الجواب فيها أمرا فظيعا لا يحيط به وصف بقرينه السياق ومعونه المقام ، بخلاف هذه الآيه بدليل ما بعدها (قوله : فهذا) أى : قوله وإذا قيل لهم شرط إلخ ، وفيه أن الشارح تقدم له فى المساواه فى

۱- يس : ۴۵.

۲- يس : ۴۶.

(أو للدلاله على أنه) أى : جواب الشرط (شىء لا يحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ؛ ...

******

قول الشاعر : فإنك كالليل الذى هو مدركى إلخ - أنه قال ما محصله : إن حذف الجواب فى مثله رعايه لأمر لفظى من غير أن يفتقر إليه فى تأديه أصل المراد حتى لو صرح به كان إطنابا ، بل تطويلا يعنى : فلا يكون من إيجاز الحذف فى شىء ، وهنا قد حكم هو والماتن على أن الآيه المذكوره من إيجاز الحذف ، فقد جعل حذف الجواب هنا من إيجاز الحذف وفيما مر من المساواه لا من الإيجاز وهذا تناقض ، وأجيب بأن جواب الشرط فى البيت المتقدم تقدم ما يدل عليه ، فأغنى عرفا عن إعادته ؛ لأنه لما تقدم عليه فكأنه ذكر وفى الآيه المذكوره هنا دل عليه متأخر فلما تأخر الدليل ضعفت دلالته عليه - فكأنه لم يذكر - وتأمله.

(قوله : لا يحيط به الوصف) أى : لا يحصره وصف واصف بل هو فوق كل ما يذكر فيه من الوصف وذلك عند قصد المبالغه لكونه أمرا مرهوبا منه فى مقام الوعيد أو مرغوبا فيه فى مقام الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ، ويلزم من كونه بهذه الصفه ذهاب نفس السامع إن تصدى لتقديره كل مذهب فما من شىء يقدره فيه إلا ويحتمل أن يكون هناك أعظم من ذلك ، وهذان المعنيان أعنى : كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب ممكن مفهومهما مختلف ومصدوقهما متحد قد يقصدهما البليغ معا ، وقد يخطر بباله أحدهما فقط ، ولتباينهما مفهوما عطف الثانى بأو فقال : أو لتذهب نفس السامع فى تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو الترهيب ، ولاتفاقهما مصدوقا مثل لهما معا بمثال واحد (قوله : كل مذهب ممكن) أى : فى كل طريق ذهاب ، فكل منصوب على الظرفيه أو كل ذهاب فهو منصوب على المصدريه ، والمراد أن تتعلق نفس السامع إن تصدى لتقديره بكل ما كان يمكن أن يكون جوابا لذلك الشرط ، فإذا سمع السامع (وَلَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ)(١) ذهبت نفسه وتعلقت بكل طريق ممكن وجعلته جوابا كسقوط لحمهم أو

١- الأنعام : ٢٧.

مثالهما : (وَلَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ)(١) فحذف جواب الشرط للدلاله على أنه لا يحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن.

(أو غير ذلك) المذكور ، كالمسند إليه والمسند والمفعول ، كما مر فى الأبواب السابقه. وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو : (لا يَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقاتَلَ)(٢) أى : ومن أنفق من بعده وقاتل ؛ ...

******

حرقهم أو ضربهم إلخ (قوله : مثالهما) أى : المثال الصالح لملاحظه كل منهما على البدل أو معا (قوله : فحذف جواب الشرط) أى : بناء على أن لو للشرط فإن كانت للتمنى فلا جواب لها وعلى أنها شرطيه ، فيقدر الجواب لرأيت أمرا فظيعا ، مثلا فإن قلت : تقدير الجواب بما ذكر فيه شىء ؛ لأن عظمه الجواب وفظاعته موجوده ولو مع التصريح به قلت : إن الجواب شىء مخصوص حذف لإظهار فظاعته وتهويل السامع ، وأما ما ذكر فهو تقدير معنوى ، فإن السيد إذا قال لعبده : والله إن قمت إليك يا فاجر وسكت عظم عليه الأمر وذهبت نفسه كل مذهب فى التقدير ، ومعلوم أن الجواب الذى يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكر.

(قوله : أو غير ذلك) عطف على مضاف أى : المحذوف إما أن يكون جزء جمله هو مضاف أو كذا وكذا ، أو يكون جزء جمله غير ذلك ، وما فى المطول من أن قوله : أو غير ذلك عطف على قوله : جواب شرط فمبنى على أن المعطوفات إذا تكررت كان كل واحد عطفا على ما يليه والصحيح أن العطف على الأول (قوله : المذكور) أى : الذى هو المضاف والصفه والموصوف والشرط وجوابه (قوله : والمفعول) أى : غير المضاف وإلا فهو قد سبق (قوله : أى ومن أنفق من بعده وقاتل) فالمعطوف عليه المذكور هو من أنفق من قبل الفتح والمعطوف المحذوف مع حرف العطف هو من أنفق من بعده كما قدره المصنف (قوله : بدليل ما بعده) أى : ما بعد هذا الكلام

١- الأنعام : ٢٧.

٢- الحديد : ١٠.

بدليل ما بعده) يعنى : قوله : (أُولئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقاتَلُوا).

(وإما جمله) عطف على : [إما جزء جمله] ، فإن قلت : ماذا أراد بالجمله هاهنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جمله - قلت : أراد الكلام المستقل الذى لا يكون جزءا من كلام آخر (مسببه عن) سبب (مذكور ؛ ...

******

(قوله : أولئك أعظم درجه إلخ) أى : فإن هذا دليل على أن الذى لا يساوى الإنفاق قبل الفتح هو الإنفاق بعده لبيان أن الإنفاق الأول أعظم.

(قوله : حيث لم يعد الشرط والجزاء جمله) بل عد كل واحد منهما من أفراد جزء الجمله مع أن كل واحد منهما جمله (قوله : الكلام المستقل) أى : بالإفاده الذى لا يكون جزءا من كلام آخر ولو عرض له فى الحاله الراهنه ترتيبه بالفاء ، أو ترتب شىء عليه ، وليس مراده هنا بالجمله ما تركب من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر ، ولا يقال : هذا الجواب لا يناسب ما اختاره سابقا من أن الكلام جمله الجزاء وأن الشرط قيد فيه ، وإنما يناسب قول من قال : إن الكلام مجموع الشرط والجزاء ؛ لأنا نقول قول المصنف أراد بالجمله هنا هذا المعنى لا ينافى ما مر ، فقول الشارح : قلت أراد أى : هنا ، وإن كان الذى سبق له أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له ، والدليل على أن المصنف أراد بالجمله هنا هذا المعنى عده الشرط والجزاء فيما مر من أجزاء الجمله مع تركبهما من المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل ، فإن هذا يدل على أنه أراد بالجمله هنا ما ذكره الشارح لا الكلام المركب من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر (قوله : مسببه) بدل من جمله ولا يصح أن يكون صفه لها ؛ لأن الأصل فيها الاشتقاق وثم ما هو غير مشتق ولا تغفل عما تقدم فى قوله مضاف ، والمراد مسبب مضمونها - وكذا يقال فيما يأتى.

(قوله : نحو (لِيُحِقَ)(1) إلخ) أى : ومنه قول أبى الطيب :

أتى الزّمان بنوه فى شبيبته

فسرّهم وأتيناه على الهرم (2)

۱- الأنفال : ۸.

۲- البيت للمتنبى فى ديوانه ص ۲۶۲ من قصيده : المجد للسيف ليس المجد للقلم.

نحو : (لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْباطِلَ)(۱) فهذا سبب مذكور حذف مسببه (أى : فعل ما فعل ، أو سبب لمذكور ؛ نحو :) قوله تعالى : (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ)(۲) ((فَانْفَجَرَتْ) إن قدر : فضربه بها) فيكون قوله : [فضربه بها] ...

******

أى : فساءنا (قوله : (لِيُحِقَّ الْحَقَ) إلخ) المراد بالحق الإسلام وبإحقاقه إثباته وإظهاره ، والمراد بالباطل الكفر ، وبإبطاله : محوه وإعدامه أى : ليثبت الإسلام ويظهره ويمحو الكفر ويعدمه (قوله : حذف مسببه) أى : وهذا المسبب مقدر قبل هذا السبب كما فى اليعقوبى ، وفى عروس الأفراح : أن هذا المسبب يجب أن يقدر متأخرا عن قوله ليحق الحق ليفيد الاختصاص المراد من الآيه (قوله : أى فعل ما فعل) الضمير فى الفعلين له تعالى ، وما : كنايه عن كسر قوه أهل الكفر مع كثرتهم وغلبه المسلمين عليهم مع قلتهم ، وحينئذ فمعنى مجموع الكلام كسر الله قوه الكفار وجعل لأهل الإسلام الغلبه عليهم لأجل إثبات الإسلام وإظهاره ومحو الكفر وإعدامه ، والدليل على أن جمله ليحق الحق إلخ سبب حذف مسببه أن اللام فيها للتعليل وهو يقتضى شيئا معللا وليس مذكورا ، وحينئذ فيقدر وما ذكره المصنف من أن هذه الجمله سبب لمسبب محذوف أحد احتمالين ثانيهما أن قوله ليحق متعلق بيقطع قبله من قوله : (يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِماتِهِ وَيَقْطَعَ دابِرَ الْكافِرِينَ ،) وعلى هذا لا تكون الآيه مما نحن فيه ، هذا ويصح فى الجمله المذكوره أعنى قوله : ليحق الحق إلخ أن يقال : إن المحذوف فيها جمله سبب لمذكور ؛ لأن فعل الله الذى فعله سبب لحقيه الحق وبطلان الباطل ؛ لأن كل عله غائيه يصح أن يقال فيها : إنها سبب وإنها مسبب ؛ لأنها عله فى الأذهان معلوله فى الأعيان - تأمل. (قوله : لمذكور) أى : لمسبب مذكور.

(قوله : إن قدر إلخ) هذا شرط فى كون هذه الآيه من هذا القبيل أعنى كون الجمله المحذوفه فيها سببا لمسبب مذكور ، ثم إن ظاهره أن الفاء مقدره أيضا وأن الحذف للعاطف والمعطوف معا ، وقيل : إن حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقيه

۱- الأنفال : ۸.

۲- البقره : ۶۰.

جمله محذوفه هی سبب لقوله : (فَانْفَجَرَتْ) (ویجوز أن یقدر : فإن ضربت بها فقد انفجرت) فیکون المحذوف جزء جمله هو الشرط ، ومثل هذه الفاء تسمی : فاء فصیحه ؛ ...

******

فاء فضربه لیکون علی المحذوف دلیل. قال أبو حیان : وفیه تکلف ، وضمیر بها للعصا (قوله : جمله محذوفه) إنما حذفت إشاره إلی سرعه الامتثال حتی إن أثره وهو الانفجار لم یتأخر عن الأمر (قوله : هی سبب) أی : مضمونها سبب لمضمون قوله فانفجرت (قوله :

ویجوز أن یقدر إلخ) هذا مقابل لقوله إن قدر إلخ (قوله : فقد انفجرت) تقدیر قد لأجل الفاء الداخله علی الماضی ، إذ الماضی الواقع جوابا لا یقترن بالفاء إلا مع قد.

(قوله : فیکون المحذوف جزء جمله) أی : وحینئذ فلا یکون هذا المثال مما نحن فیه من حذف الجمله (قوله : هو الشرط) أراد به فعل الشرط ، وأداته ، وظاهره أن المذکور علی هذا الاحتمال وهو قوله : فانفجرت جواب الشرط ، وأن الشرط والفاء وقد حذف کل منها وبقی فانفجرت الذی هو الجواب ، ویرد علیه أن کون الجواب ماضیا ینافی استقبال الشرط ، إذ مقتضی کون الجواب معلقا علی الشرط أن یکون مستقبلا بالنسبه له وکونه ماضیا یقتضی وقوعه قبله لا سیما مع اقترانه بقد ، ویجاب بأن الماضی یؤول مضمونه : بمعنی المضارع أی : إن ضربت یحصل الانفجار أو یؤول علی تقدیر الحکم أی : إن ضربت حکمنا بأنه قد انفجرت والحکم التنجیزی متأخر عن الضرب ، ولذا قال ابن الحاجب ترتب الجواب علی الشرط إما باعتبار معناه کإن قام زید یقم عمرو ، وإما باعتبار الحکم کإن تعتد علیّ بإکرامک الآن فقد أکرمتک بالأمس أی : فأحکم الآن بإکرامک أمس أی : فأثبت إکرامی لک معتدا به ، ولهذا قالوا فیما تحقق مضیه کقوله تعالی : (إِنْ یَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ)(۱) إنه علی تأویل فهو یشابه أخا له من قبل أی : فنحکم بمشابهته لأخیه فی السرقه الکائنه منه قبل (قوله : ومثل هذه الفاء) أی : وهذه الفاء وما ماثلها من کل فاء اقتضت الترتیب (قوله : تسمی فاء فصیحه) سمیت بذلک لإفصاحها عن الجمله المقدره قبلها ودلالتها علیها ، وهذا یقتضی أنها تسمی بذلک علی کل من التقدیرین أی : تقدیر کونها عاطفه وکونها

۱- یوسف : ۷۷.

قيل على التقدير الأول ، وقيل : على الثانى ، وقيل : على التقديرين.

(أو غيرهما) أى : غير المسبب والسبب (نحو : (فَنِعْمَ الْماهِدُونَ) على ما مر) فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

******

رابطه للجواب ، أو لأنها لا تدل على المحذوف قبلها إلا عند الفصيح ، أو لأنها لا ترد إلا من الفصيح لعدم معرفه غيره بمواردها (قوله : قيل على التقدير الأول) أى : فهى المفصحه عن مقدر بشرط كونه سببا فى مدخولها وهو ظاهر كلام المفتاح (قوله : وقيل على الثانى) وعليه فيقال فى تعريفها هى المفصحه عن شرط مقدر وهو ظاهر كلام الكشاف (قوله : وقيل على التقديرين) وعلى هذا فتعرف بأنها ما أفصحت عن محذوف سواء كان سببا أو غيره ، وهذا القول هو الذى رجحه السيد فى شرح المفتاح وجعل كلام الكشاف وكلام المفتاح راجعا إليه (قوله : أو غيرهما) عطف على مسببه أى : إما أن تكون الجمله المحذوفه مسببه أو سببا أو تكون غير المسبب والسبب.

(قوله : (فَنِعْمَ الْماهِدُونَ)(١)) أى : فإن هذا الكلام حذفت فيه جمله ليست مسببه ولا سببا والتقدير هم نحن ، ونظير هذه الآيه فى حذف الجمله التى ليست سببا ولا مسببا قوله تعالى : (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمانَهَ عَلَى السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَها وَأَشْفَقْنَ مِنْها وَحَمَلَهَا الْإِنْسانُ إِنَّهُ كانَ ظَلُوماً جَهُولاً)(٢) بناء على أن المراد بالحمل تحمل التكليف فيكون التقدير ، وتحمل الإنسان ما كلف به ، ثم خان فيه وغدر فلم يؤده إنه كان ظلوما جهولا ؛ لأن مجرد تحمل الأمانه الشاقه لا يناسب الوصف بالظلم والجهاله ، وأما على ما قاله بعضهم من أن معنى وحملها الإنسان منعها وغدر فيها فلم يؤدها فلا حذف فى الآيه ؛ لأن منع الأمانه والغدر فيها بعدم أدائها يناسب الوصف بالظلم والجهاله (قوله : فى بحث الاستئناف) أى : من باب الفصل والوصل (قوله : على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ) أى : وكذا على قول من يجعله مبتدأ حذف خبره ، والتقدير نحن هم ، وإنما ترك هذا القول لما فى المعنى من رده بأن الخبر لا يحذف

۱- الذاريات : ۴۸.

۲- الأحزاب : ۷۲.

(وإما أكثر) عطف على : [إما جمله] ؛ أى : أكثر (من جمله) واحده (نحو : (أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ. يُوسُفُ)(1) أى : فأرسلون (إلى يوسف لأستعبر الرؤيا ؛ ففعلوا ؛ فأتاه فقال له : يا يوسف).

******

وجوبا إلا إذا سد شيء مسده ، وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجمله قبله خبر فالكلام مما حذف فيه جزء الجمله ، فالتقييد بقوله على قول إلخ إنما هو للاحتراز عن هذا القول فقط - فتأمل.

(قوله : عطف على إما جمله) الأولى جعله معطوفا على قوله إما جزء جمله ؛ لأن المعاطيف إذا تكررت وكان العطف بحرف غير مرتب كانت كلها معطوفه على الأول على التحقيق من أقوال ثلاثه (قوله : (أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ. يُوسُفُ)) أى : فهذا الكلام حذف فيه جمل خمسه مع ما لها من المتعلقات لا يستقيم المعنى إلا بها أشار المصنف إلى تقديرها بقوله أى : إلى يوسف إلخ ، فالجمله الأولى لأستعبره الرؤيا أى : لأطلب منه تعبيرها وتفسيرها ، والثانيه ففعلوا ، والثالثه فأتاه ، والرابعه فقال له ، والخامسه يا فإنها نائبه عن جمله أدعو ، وأما قوله إلى يوسف فهو متعلق الجمله المذكوره أعنى : أرسلون ، وقوله : يوسف الذى هو المنادى هو المذكور. قال اليعقوبى : ودليل تلك المحذوفات ظاهر ؛ لأن نداء يوسف يقتضى أنه وصل إليه وهو متوقف على فعل الإرسال والإتيان إليه ، ثم النداء محكى بالقول والإرسال معلوم أنه إنما طلب للاستعبار فحذف كل ذلك اختصارا علم بالمحذوف لئلا يكون تطويلا لعدم ظهور الفائده فى ذكره مع العلم به (قوله : والحذف) يعنى لجزء الجمله أو للجمله.

وقوله : على وجهين أى : يأتى على وجهين أى : أنه تاره يكون مع عدم قيام شيء مقامه وتاره يكون مع قيام شيء مقامه ، واعتراض بعضهم على المصنف بأن الحذف المحدث عنه ليس هو عدم القيام أو القيام فلا بد فيه من تقدير مضاف أى : ذو ، ألّا يقام وذو أن يقام ساقط ؛ لأن الاعتراض المذكور لا يتوجه على المصنف إلا لو

۱- يوسف : ۴۵.

(والحذف على وجهين : ألّا يقام شيء مقام المحذوف) بل يكتفى بالقرينه (كما مر) فى الأمثله السابقه (وأن يقام نحو : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ)(١)) فقوله : (فَقَدْ كُذِّبَتْ) ليس جزاء الشرط ؛ لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه ؛ بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف وأقيم مقامه (أى : فلا تحزن واصبر).

ثم الحذف لا بد له من دليل ...

******

قال والحذف وجهان فتأمل (قوله : ألّا يقام شيء مقام المحذوف) أى : بألّا يوجد شيء يدل عليه ويستلزمه فى مكانه كعلته المقتضيه له (قوله : بل يكتفى) أى : فى فهم المحذوف (قوله : بالقرينه) أى : اللفظيه أو الحاليه الداله عليه (قوله : كما مر فى الأمثله السابقه) أى : لحذف جزء الجمله مثل قوله تعالى : (لا يَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقاتَلَ) إذ لم يعطف عليه شيء يدل على المعطوف المحذوف الذى هو : ومن أنفق من بعده ، وكذا" أنا ابن جلا" إذ لم يذكر موصوف ينزل منزله الموصوف المحذوف.

(قوله : وأن يقام) أى شيء مقام المحذوف مما يدل عليه كالعله والسبب وليس المراد شيئا أجنبيا لا يدل عليه ولا يقتضيه ؛ لأن هذا لا يقام مقام المحذوف (قوله : متقدم على تكذيبه) أى : والجواب يجب أن يكون مضمونه مترتبا على مضمون الشرط (قوله : بل هو) أى : تكذيب الرسل قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف أى : وهو عدم الحزن والصبر وإنما كان سببا له ؛ لأن المكروه إذا عم هان فكأنه قيل فلا تحزن واصبر ؛ لأنه قد كذبت رسل من قبلك وأنت مساو لهم فى الرساله فلك بهم أسوه (قوله : أقيم مقامه) صفه لسبب أى : أقيم ذلك السبب مقام الجواب لا يقال الجواب لا يحذف إذا كان فعل الشرط مضارعا ، قلنا : محل هذا ما لم يقم مقام الجزاء شيء ، وإلا فلا ضرر فى حذفه كما فى يس نقلا عن الشمنى.

(قوله : ثم الحذف) أى : الذى لم يقم فيه شيء مقام المحذوف فهو راجع للقسم الأول ، فإن قلت : قد قسم النحاه الحذف إلى حذف اقتصار وحذف اختصار ، وفسروا

١- فاطر : ۴.

(وأدلته كثيره ؛ منها : أن يدل العقل عليه) أى : على الحذف (والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف ، نحو : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ)(۱)) فالعقل دل ...

******

الحذف اقتصارا بأن يحذف لا لدليل فقد أثبتوا حذفا لا لدليل. قلت : أجاب ابن السبكى فى العروس بأن عباره النحاه المذكوره عباره مختله ، أو اصطلاح لا مشاحه فيه ، والحق أنه لا حذف فيه ، بل صار قاصرا ، وإنما يسمونه حذفا اعتبارا بالفعل قبل جعله قاصرا. ا. ه كلامه.

(قوله : وأدلته كثيره) اعلم أن كثرتها من حيث الدلاله على تعيين المحذوف ، وأما دليل الحذف فشىء واحد وهو العقل ، وحينئذ فيرد على المصنف أن الكلام فى دليل الحذف لا فى دليل التعيين فلا وجه للجمع والوصف بالكثره - قرره شيخنا العدوى. وقد يجاب بأنه لما كان كل ما دل على التعيين يدل على الحذف وإن كان العقل وحده قد يدل على الحذف ولو لم يوجد الدليل الآخر المفتقر إليه فى الدلاله على التعيين صح التعبير بالجمع والوصف بالكثره (قوله : منها أن يدل العقل إلخ) إنما أتى بمن إشاره إلى أن هناك أدله أخرى لم يذكرها كالقرائن اللفظيه وهى الأغلب وقوعا والأكثر وضوحا ولهذا لم يتكلم عليها (قوله : والمقصود الأظهر) أى : وأن يدل المقصود الأظهر أى : وأن يدل كون الشىء مقصودا بحسب العرف فى الاستعمال ظاهرا عن غيره من المرادات لتبادره للذهن على عين ذلك المقدر ، فالدال فى الآيه على خصوص تقدير لفظ التناول كون التناول مقصودا بحسب العرف فى استعمال هذا الكلام وكونه ظاهرا لتبادره للذهن والمدلول هو لفظ التناول ، فاختلف الدال والمدلول ولو لم يؤول الكلام ، بل جعل الدال على تعيين المحذوف نفس المقصود الأظهر لزم اتحاد الدال والمدلول ؛ لأن المقصود الأظهر فى الآيه نفس التناول - قرره شيخنا العدوى. (قوله : فالعقل دل إلخ) ظاهره أن العقل هو الدال على الحذف وليس كذلك ، بل المراد بكون العقل دالّا على الحذف أنه مدرك لذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن ، وحينئذ فالعقل مستدل لا دليل والدليل عدم تصور تعلق الحرمه بالأعيان ؛ لأن الحرمه

۱- المائده : ۳.

على أن هنا حـذفا ؛ إذ الأحكام الشـرعيه إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان ، والمقصود الأظهر من هذه الأشـياء المذكوره فى الآيه تناولها الشامل للأكل وشـرب الألبان ؛ فـدل على تعيين المحـذوف. وفى قوله : [منها أن يـدل] أدنى تسامـح ؛ فكأنه على حذف مضاف.

******

عباره عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الأعيان بـدون ملاحظه تناولها ونحوه (قوله : على أن هنا حـذفا) أى : شـيئا محـذوفا وهو محتمل ؛ لأن يقدر حرم عليكم أكلها أو الانتفاع بها أو تناولها أو قربانها أو التلبس بها.

(قوله : إنما تتعلق بالأفعال) أى : أفعال المكلفين وهو الحق ، إذ لا معنى لتعلق التكليف بالـذوات لعـدم القدره عليها ، وقوله دون الأعيـان أى : دون الـذوات كمـا هو ظـاهر الآـيه ، فـإن مـدلولها تحريم ذوات الميته ومـا معهـا ومـا ذكره من الأحكام إنما تتعلق بالأفعال لا بالـذوات هو مـذهب المعتزله والعراقيين من أهل السـنه ، وأما على مذهب الحنفيه فتتعلق الأحكام بالأعيان حقيقه فإن بنى على مـذهبهم فلا حـذف فى الكلام (قوله : والمقصود الأظهر من هـذه الأشـياء المـذكوره فى الآيه) وهى الميته والدم ولحم الخنزير (قوله : تناولهـا) إنمـا كان التناول هو المقصود الأظهر من هـذه الأشـياء نظرا للعرف والعاده فى اسـتعمال هـذا الكلام فإن المفهوم عرفـا من قول القائـل حرم عليكم كـذا تحريم تناوله ؛ لأنه أشـمل وأدل على المقصود بالتحريم (قوله : فـدل) أى : كون التنـاول مقصودا أظهر على تعيين المحـذوف أى : وهو لفـظ تنـاول (قوله : أدنى تسامـح) أى : تسامـح أدنى أى : منحـط وقريب وسـهل ؛ وذلـك لأن أن يـدل بمعنى الـدلاله والـدلاله ليست من الأدله ، بل صـفه للـدليل ، وإنما عبر بأدنى لإمكان الجواب عنه بسـهوله (قوله : فكأنه على حذف مضاف) هذا تصحيح لعباره المصنف ، ثم إن هذا المضاف المحذوف يصح أن يقدر فى آخر الكلام ، وحينئذ فيكون الأصل منها ذو أن يدل العقل أى : منها صاحب دلاله العقل وصاحب الدلاله المذكوره هو العقل ويصح أن يقـدر فى أوله ، وحينئذ فيكون الأصل ودلاله أدلته كثيره منها أى : من تلك الدلالات دلاله العقل ، لكن فى هذا الثانى نظر ؛ لأن المقصود تقسيم الأدله لا دلالتها - فتأمل. وإنما أتى الشارح

(ومنهـا : أن يـدل العقل عليهما) أى : على الحـذف وتعيين المحـذوف (نحو : (وَجاءَ رَبُّكَ)(١)) فالعقل يـدل على امتناع مجىء الرب تعالى وتقدس ، ويدل على تعيين المراد أيضا (أى : أمره أو عذابه) فالأمر المعين الذى دل عليه العقل هو أحد الأمرين ، لا أحدهما على التعيين.

******

بكأن ولم يجزم بأن حذف المضاف هو المصـحح لعباره المصنف إشاره إلى عدم تعينه لاحتمال أن يكون قوله : أن يدل مقحما ، والأصل منها العقل أو يجعل قوله : أن يـدل العقل من باب إضافه الصـفه للموصوف بعد تأويل المصدر المنسـبك من أن يدل بمعنى الفاعـل فكـأنه قـال منهـا دليـل العقـل أى : العقـل الـدال كجرد قطيفه وأخلاـق ثياب أى : قطيفه جرد وثياب أخلاق ، ولا يخفى ما فى هذين الجوابين من التعسف.

(قوله : أن يـدل العقـل عليهمـا) أى : معا بمعنى أنه يسـتقل بإدراك الأمرين بالـدليل القاطع من غير توقف على قرائن فى العباره أصـلا ، وقـد علمت أن الـدلاله على تعيين المحـذوف تسـتلزم الـدلاله على مطلق الحـذف دون العكس (قوله : فالعقل يدل على امتناع مجىء الرب) أى : يـدرك ذلك بالـدليل القاطع من غير توقف على قرائن فى العباره ، وحيث دل العقل على ذلك فلا بد من حـذف حتى يسـتقيم معنى الكلاـم وأل فى العقـل للكمـال إذ المـدرك لمـا ذكر إنمـا هو العقل الكامل فخرجت المجسـمه القـائلون بـأن الله جسم (قوله : فالأـمر المعين إلـخ) هـذا جواب عمـا يقـال : إن أو فى قوله أو عـذابه للإبهـام ، وحينئـذ فلا تعيين للمحـذوف فلاـ يصـح القول بـدلاله العقـل على التعيين ، وحاصـل الجواب أن المراد أنه يعين الأحـد الـدائر بين الأـمر والعـذاب والأحـد الـدائر بين الأمرين المذكورين معين بالنظر لعدم ثالث وإن كان مبهما بالنسـبه لهما فهو تعيين نوعى لا شخصـى ، وعلى هـذا فمراد المصـنف بـالتعيين مـا يشـمل التعيين النوعى بقى شـىء آخر وهو أن الأمر والعـذاب يسـتحيل مجيئهما ، والجواب أن المراد بـأمره وعـذابه المأمور به والمعـذب به من ميزان ونار وغيرهما ، لكن لما كان إسـناد المجىء لله يوهم أن الله ذاته مجسـمه احتيج للدليل العقلى بخلاف إسناد المجىء للأمر أو العذاب ، فإنه لا بشاعه فيه

١- الفجر : ٢٢.

(ومنها أن يدل العقل عليه والعاده على التعيين ؛ نحو : (فَذلِكَنَّ الَّذِی لُمْتُنَّنِی فِیهِ)(۱)) فإن العقل دل على أن فيه حذفا ؛ ...

******

وإن كان مجازا لم يحتج للدليل العقلى - فتأمل - قرره شيخنا العدوى ، قال العلامه اليعقوبى : وفى جعل العقل دالا على التعيين هنا نظر من وجهين أحدهما : أن إدراك العقل لكون المقدر أحد الأمرين لا تستقل به دلالته ، بل يحتاج إلى قرائن مثل كون هذا اليوم يوم القيامه الذى لا يناسبه إلا ما ذكر لكونه موعودا فيه بالحساب والعقاب والرحمه ، فتقدير العذاب أو الأمر الشامل للعذاب مناسب له ؛ لأن العذاب هو الموجب لتهويله والتخويف به المقصود من الآيه ، وحيث كانت الدلاله على أحد الأمرين يحتاج فيها العقل إلى قرائن كان الدال غير العقل ؛ وذلك لأن المدرك للأمور هو العقل ، لكن إن كانت دلالته مستقله نسبت الدلاله إليه ، وإن كانت دلالته غير مستقله نسبت الدلاله لذلك الشىء المستعان به ، ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا.

ثانيهما أننا إن جوزنا تقدير الأخص فى مقابله الأعم ؛ لأن الأمر أعم من العذاب لم ينحصر المقدر فيما ذكر لصحه أن يقدر وجاء نهى ربك أو جاء جند ربك القائم بتعذيب العاصى أو جاء عبيده القائمون بذلك كالملائكه ، وأيضا تقدير الأمر أولى وأظهر لشموله كما فى آيه : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَهُ)(۲) فإن تقدير التناول لشموله أظهر - انتهى ، وإنما كان الأمر أشمل ؛ لأنه واحد الأمور فيشمل النهى والعذاب وغير ذلك - فتأمل.

(قوله : أن يدل العقل عليه) أى : على الحذف (قوله : والعاده) أى : وتدل العاده أى المقرره لا العاده فى استعمال الكلام بخلاف ما سبق فى المقصود الأظهر ، والحاصل أن المراد بالعاده والعرف الذى تبين به المقصود الأظهر كون الشىء يفهم من الاستعمال كثيرا ، ويقصد لخصوصيه فيه بخلاف العاده هنا فإن المراد بها تقرر أمر لآخر فى نفسه من غير نظر لدلاله الكلام عليه عرفا كتقرر كون الحب الغالب لا يلام عليه (قوله : نحو فذلكن إلخ) أى : نحو قوله تعالى حكايه عن امرأه العزيز فى خطابها النساء

۱- يوسف : ۳۲.

۲- المائده : ۳.

إذ لا معنى للوم على ذات الشخص.

وأما تعيين المحذوف (فإنه يحتمل) أن يقدر : (فى حبه ؛ لقوله تعالى : (قَدْ شَغَفَها حُبًّا)(۱) ، ...

******

اللاـتى لمنهـا فى يوسف ؛ وذلك لأن يوسف لما خرج عليهن وذهلن من جماله (قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حاشَ لِلَّهِ ما هـذا بَشَراً إِنْ هذا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ)(۲) فقالت لهن امرأه العزيز فـذلكن الذى لمتننى فيه أى : عليه ، ففى بمعنى : على كما يرشد إلى ذلك قول الشـارح ، إذ لا معنى للوم على ذات الشـخص حيث عبر بعلى دون فى مع أنه المطابق لقوله فيه (قوله : إذ لا معنى للوم على ذات الشـخص) أى : لأن اللوم لا يتعلق عرفا بالـذوات ، وإنما يلام الإنسان عرفا على أفعاله الاختياريه فإن قلت : حيث كان عـدم تعلق اللوم بالـذات وتعلقه بالأفعال الاختياريه أمرا عرفيا رجع الأمر إلى أن الدال على الحذف هو العرف والعاده لا العقل كما يأتى فى ترك اللوم على الحب. قلت : المراد بالإدراك العقلى ما يسـتقل فيه الدليل العقلى كنفى المجىء عن الرب تعالى ، أو يكون من الأـمور التى يعترف بهـا كـل أحـد بلاـ دليل ، وإن كان مسـتنده عمل العرب كما فى تعلق اللوم. بالأفعال الاختياريه وعـدم تعلقه بالـذوات ، فـإن كـل أحـد يـدرك ذلك من غير دليل عقلى بل من عرف العرب ، وهـذا بخلاف ترك اللوم على الحب الغالب فإنما يدركه الخواص باعتبار عاده المحبين (قوله : وأما تعيين المحذوف إلخ) الحاصل أن العقل وإن أدرك أن قبل الضـمير فى فيه حذفا لكن لا يدرك عين ذلك المحذوف ؛ لأن ذلك المقدر يحتمل احتمالات ثلاثه والمعين لأحدهما هو العاده.

(قوله : فـإنه) أى : قوله فيه يحتمـل أن يقـدر أى : المحـذوف فيه (قوله : لقوله تعـالى) أى : حكايه عن اللوائم (قوله : حبا) تمييز محول عن الفاعـل أى : قـد شـغفها حبه أى : أصـاب حبه شـغاف قلبها ، وشـغاف القلب : غلافه وغشاؤه أعنى الجلـده التى دونه كالحجـاب ، وإصابه الحب لشـغاف قلبها كنايه عن إحاطه حبها له بقلبها حتى أحاط بشـغافه ، وقيل المعنى : أصاب باطن قلبها ، وقيل وسطه فى الأطول أى : خرق شغاف قلبها

۱- يوسف : ۳۰.

۲- يوسف : ۳۱.

و: فی مراودته ؛ لقوله تعالی : (تُراوِدُ فَتاها عَنْ نَفْسِهِ ،) و: فی شأنه ؛ حتی یشملهما) أی : الحب والمراوده (والعاده دلت علی الثانی) أی : مراودته (لأن الحب المفرط لا یلام صاحبه علیه فی العاده لقهره) أی : الحب المفرط (إیاه) أی : صاحبه فلا یجوز أن یقدر : فی حبه ، ولا : فی شأنه ؛ لکونه شاملا ، ویتعین أن یقدر : فی مراودته ؛ نظرا إلی العاده.

******

(قوله : وفی مراودته) أی : ویحتمل أن یقدر المحذوف فیه فی مراودته (قوله : لقوله تعالی) أی : حکایه عن اللوائم أیضا (قوله : تراود فتاها عن نفسه) أی : تخادعه وتطالبه مره بعد أخری برفق وسهوله لتنال شهوتها منه (قوله : وفی شأنه) أی : ویحتمل أن یکون المتعلق المحذوف فیه فی شأنه ، وقوله حتی یشملهما أی : لأجل أن یشملهما ، وإنما کان المقدر فی هذا الکلام محتملا لهذه الاحتمالات الثلاثه ؛ لأن اللوم کما تقدم لا یتعلق إلا بفعل الإنسان ، والکلام الذی وقع به اللوم وهو قولهن امرأه العزیز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا إنا لنراها فی ضلال مبین مشتمل علی فعلین من أفعال اللوم أحدهما مراودته والآخر حبها ، فیحتمل أن یکون المقدر فی حبه ویحتمل أن یقدر فی مراودته ، ویحتمل أن یقدر فی شأنه الشامل لکل من الحب والمراوده (قوله : والعاده) أی : المتقرره عند المحبین (قوله : والمفرط) أی : الشدید الغالب (قوله : لا یلام صاحبه علیه فی العاده) أی : فی عرف المحبین وفی عادتهم المتقرره عندهم ، وإنما یلام علیه عند غیرهم غفله عن کونه لیس بنقص فإن لام علیه أهل الحب فلأجل لوازمه وأما من کف عن لوازمه الردیئه فلا لوم علیه (قوله : لقهره إیاه) أی : والأمر المقهور المغلوب علیه لا یلام علیه الإنسان ، وإنما یلام علی ما دخل تحت کسبه کالمرادوه.

(قوله : فلا یجوز أن یقدر فی حبه) أی : لعدم المطابقه إذ النسوه لم تلمها فی الحب لکونه قهریا ، وإنما لامتها علی المراوده ولا یقال : إن المراوده ناشئه عن ذلک الحب ولازمه له فلا یلام علیها للزومها ؛ لأنا نقول الملازمه ممنوعه ، إذ قد یوجد الحب من غیر مراوده ، ثم إن ما ذکره من عدم جواز تقدیر الحب إذا أرید به نفسه ، وأما تقدیره مرادا به لوازمه وآثاره التی یقتضیها ، فهذا غیر ممنوع للوم علی ذلک عاده (قوله : ولا فی شأنه إلخ) قال العلامه الیعقوبی عدم الجواز ظاهر فی تقدیر الحب ، وأما عدم الجواز فی تقدیر الشأن فغیر ظاهر لصحه تقدیره باعتبار الشق الصحیح مما یشتمل علیه

(ومنها : الشروع فى الفعل) يعنى : من أدله تعيين المحذوف لا من أدله الحذف ؛ لأن دليل الحذف هاهنا هو أن الجار المجرور لا بد من أن يتعلق بشىء ، والشروع فى الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذى شرع فيه (نحو : بسم الله ؛ فيقدر ما جعلت التسميه مبدأ له) ففى القراءه : يقدر بسم الله أقرأ ، ...

******

وهو المراوده ، فالحاصل أن شموله لا يمنع من صحه تقديره ؛ لأنه يكفى فى صحته احتماله للمقصود وقول الشارح ولا فى شأنه أتى به إصلاحا للمتن فإنه كان ينبغى أن يتعرض له فى المتن لمنع إراده ذلك ؛ لأنه لا يظهر تعين تقدير المراوده الذى هو الاحتمال الثانى فى كلامه إلا بنفى صحه كل من تقدير الحب وهو الاحتمال الأول وتقدير الشأن الذى هو الاحتمال الثالث - فتأمل. (قوله : الشروع فى الفعل) لو أدخله فى الاقتران الآتى لكان أولى ؛ لأنه منه (قوله : يعنى من أدله تعيين المحذوف) أى : بعد دلاله العقل على أصل الحذف ، وكذا يقال فيما بعده ، والحاصل أن العقل لا بد منه فهو الدال على أصل الحذف فى الجميع ، وأما تعيين المحذوف فتاره يدل عليه العقل وتاره لا يدل عليه (قوله : لا من أدله الحذف) أى : خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف ؛ لأن السياق فى بيان أدله الحذف ، ولذا عبر الشارح بالعنايه (قوله : لأن دليل الحذف هاهنا هو أن الجار إلخ) فى الكلام حذف والأصل لأن دليل الحذف هو العقل بسبب إدراكه أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشىء ، فإذا لم يكن ذلك المتعلق ظاهرا حكم بتقديره وكون إدراك أن الجار والمجرور لا بد له من متعلق بالتصرف العقلى لا ينافى كون التقدير لأمر لفظى فى نحو : (وَلَكُمْ فِى الْقِصاصِ حَياةٌ ؛) لأنه ليس المراد بكونه لأمر لفظى أن العقل لا يقتضيه أصلا ، بل المراد أن التقدير مراعاه للقواعد النحويه الموضوعه لسبك الكلام ، وهذا لا ينافى أن العقل مدرك لذلك المتعلق وإن كان لا يحتاج للتصريح به فى إفاده المعنى لتبادره (قوله : على أنه) أى : ذلك المتعلق المحذوف ، وقوله : ذلك الفعل أى : اللفظ الدال على ذلك الفعل (قوله : فيقدر ما جعلت إلخ) أى : فيقدر لفظ ما جعلت أى : فيقدر خصوص لفظ الفعل الذى جعلت التسميه مبدأ له ، وإنما قدرنا فى كلامه لفظ قبل ما جعلت إلخ ؛ لأن المقدر هو الفعل النحوى وما جعلت التسميه مبدأ له هو الفعل

وعلى هذا القياس.

(ومنها) أى : من أدله تعيين المحذوف (الاقتران ؛ كقولهم للمعرس : بالرفاء والبنين) فإن مقارنه هذا الكلام لإعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف ؛ أى : أعرست ، أو مقارنه المخاطب بالإعراس وتلبسه به دل على ذلك.

والرفاء : هو الالتئام ...

******

الحقيقى وهو لا يقدر ، ولك ألّا تقدر المضاف فى أول الكلام وتقدره فى آخره ، والمعنى حينئذ فيقدر ما أى : الفعل الذى جعلت التسميه مبدأ لمعناه.

(قوله : وعلى هذا القياس) مبتدأ وخبر أو القياس مفعول لمحذوف أى : وأجر القياس على هذا فإذا أريد الأكل قدر آكل والقيام قدر أقوم. وهكذا ، ثم إن ظاهره أنه لا يجوز تقدير المتعلق عاما كأبتدئ فى الكل ونسب هذا للبيانيين فيتعين أن يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسميه مبتدأ له لقرينه ابتدائه بخصوصه وجوز النحويون تقدير المتعلق عاما فى الكل (قوله : أى من أدله تعيين المحذوف) أى : بعد دلاله العقل على أصل الحذف ولم يبين دليل الحذف هنا ؛ لأن دليله هنا عين دليله فى سابقه (قوله : الاقتران) أى : مقارنه الكلام الذى وقع فيه الحذف لفعل المخاطب بمعنى وقوعه فى زمنه كما يؤخذ من قوله : فإن مقارنه إلخ ، أو اقتران المخاطب بفعله بمعنى تلبسه به كما يؤخذ من قوله أو مقارنه المخاطب إلخ (قوله : كقولهم) أى : قول الجاهليه حيث يحترزون عن البنات وقد ورد النهى عنه (قوله : للمعرس) أى : المتزوج من أعرس إذا تزوج (قوله : بالرفاء والبنين) أى : أعرست ملتبسا بالرفاء أى : بالالتئام والاتفاق بينك وبين زوجتك وملتبسا بولاده البنين منها ، والجمله خبريه لفظا إنشائيه معنى ؛ لأن المراد بها إنشاء الدعاء أى : جعلك الله ملتئما مع زوجتك والدا للبنين منها (قوله : دل على تعيين المحذوف) أى : بعد دلاله العقل على أصل الحذف ؛ لأن العقل بعد العلم بوضع الجار يحكم بأنه لا بد له من متعلق (قوله : أو مقارنه إلخ) إشاره لاحتمال ثان كما مر وقوله : وتلبسه به عطف على قوله مقارنه المخاطب بالإعراس مفسر له ، والحاصل أن فى معنى الاقتران وجهين ؛ لأنه إما بين الكلام وحال المخاطب ، أو بين المخاطب وحاله

والاتفاق ، والباء للملابسه.

[الإطناب]

(والإطناب : إما بالإيضاح بعد الإبهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين) إحداهما مبهمه والأخرى موضحه ، وعلمان خير من علم واحد.

(أو ليتمكن فى النفس فضل تمكن) ...

******

على ما مر وفى بعض النسخ ، إذ مقارنه إلخ وهى لا تناسب (قوله : والاتفاق) عطف تفسير (قوله : والإطناب إما بالإيضاح إلخ) أى يحصل إما بالإيضاح إلخ ، وسيأتى مقابله فى قوله : وإما بذكر الخاص إلخ ، فذكر أمور تسعه يتحقق بها الإطناب آخرها قوله : وإما بغير ذلك ، فذكر ثمانيه أمور تصريحا ، والتاسع إجمالا فيما أحال عليه ، وتقدم أن من جمله أسراره بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب ، وأن حقيقته أن يزاد فى الكلام على أصل المراد لفائده ، والمراد بالإيضاح بيان شىء من الأشياء بعد إبهامه (قوله : ليرى المعنى) أى : ليرى السامع المعنى أى : ليدركه ، فالمراد بالرؤيه هنا الإدراك - كذا فى ابن يعقوب ، وهو يقتضى أن يرى مبنى للفاعل وهو غير متعين لجواز كونه مبنيا للمفعول أى : لأجل أن يرى المتكلم المخاطب المعنى فى صورتين مختلفتين وهذا أمر مستحسن ؛ لأنه كعرض الحسناء فى لباسين (قوله : والأخرى موضحه) أى : ظاهره وجعل الإيضاح بعد الإبهام لهذه النكته بقطع النظر عما يلزمها من التمكن فى النفس وكمال اللذه وإلا رجعت تلك النكته للنكتتين بعدها (قوله : وعلمان إلخ) هذا مرتبط بمحذوف ، والأصل : وإدراك الشىء من جهه الإبهام ثم من جهه التفصيل علمان ، وعلمان خير من علم واحد ، وهذا إشاره إلى ضرب مثل سائر ، وأصل هذا الكلام أن رجلا وابنه سلكا طريقا - فقال الرجل لابنه : يا بنى ابحث لنا عن الطريق فقال له : إنى عالم ، فقال : يا بنى علمان خير من علم واحد أى إضافه علم إلى علمك خير من استقلالك بعلمك ، ثم صار يضرب فى مدح المشاوره والبحث عن الأمور (قوله : أو ليتمكن) عطف على قوله ليرى أى : أن الإيضاح بعد الإبهام يكون ليرى السامع المعنى فى صورتين ، أو ليتمكن ذلك المعنى الموضح بعد إبهامه فى نفس السامع زياده تمكن ، وذلك عند اقتضاء المقام

لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها.

(أو لتكمل لذه العلم به) أى : بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألذ (نحو : (رَبِّ اشْرَحْ لِى صَدْرِى)(١) ...

******

ذلك التمكن لكون المعنى ينبغى أن يملأ به القلب لرغبه أو لرهبه أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء أو عمل به ، وقوله : أو ليتمكن إلخ أى : مع قطع النظر عن كمال اللذه وإن كان حاصلا (قوله : لما جبل الله إلخ) أى : وإنما كان فى الإيضاح بعد الإبهام زياده التمكن لما جبل الله النفوس أى : طبعها عليه ، وقوله : من أن الشيء إلخ : بيان لما قال الشيخ يس ، وهل الشيء واقع على اللفظ أو المعنى ، والظاهر صحه كل منهما - ا. ه.

والأولى وقوعه على المعنى ؛ لأنه المقصود بالذات ويكون ذكره بذكر داله ، وقوله : كان أوقع عندها أى : من أن يبين أولا ، فالمفضل عليه محذوف وضمير عندها راجع للنفس ، وإنما كان أوقع عندها ؛ لأن الإشعار بالشيء إجمالا يقتضى التشوق له ، والشيء إذا جاء بعد التشوق يقع فى النفس فضل وقوع ، ويتمكن فضل تمكن لما مر من أن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب.

(قوله : أو لتكمل لذه العلم به) يعنى للسامع بسبب إزاله ألم الحرمان الحاصل بسبب عدم علمه بتفصيله ؛ وذلك لأن الإدراك لذه والحرمان منه مع الشعور بالمجهول بوجه ما ألم فإذا حصل له العلم بتفصيله ثانيا حصل له لذه كامله ؛ لأن اللذه عقب الألم أتم من اللذه التى لم يتقدمها ألم إذ كأنها لذتان لذه الوجدان ولذه الخلاص عن الألم (قوله : من أن نيل الشيء) أى : حصول الشيء للشخص ، وقوله بعد الشوق أى : بعد التشوق الحاصل من الإشعار بالشيء إجمالا وعطف الطلب عليه من عطف اللازم (قوله : ألذ) أى : من نيله بدون ذلك ؛ لأن فيه لذتين لذه الحصول ، ولذه الراحه بعد التعب (قوله : نحو : (رَبِّ اشْرَحْ لِى صَدْرِى)) هذا المثال صالح لكل من النكات الثلاثه ، فالإيضاح فيه بعد الإبهام على ما بينه المصنف إما ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين أو ليتمكن المعنى فى قلب السامع ، أو لتكمل له لذه العلم به ، وفيه أن المخاطب

١- طه : ٢٥.

فإن (اشْرَحْ لِی) یفید طلب شرح لشیء ما له) ...

******

بهذا الکلام هو الرب تعالی وتقدس ، ولا یصح أن یقال : إن موسی خاطبه بما یفیده علمین هما بالنسبه إلیه خیر من علم واحد ، ولا یصح أن یقال : إنه خاطبه بما فیه تمکن المعنی فی ذهن السامع ولا أنه خاطبه بما یفید کمال لذه العلم للمخاطب ، وأجاب الفنری بأن جعل المثال المذکور صالحا للنکات الثلاثه باعتبار الشأن یعنی أن هذا الترکیب فی ذاته من شأنه أن یفید الأغراض الثلاثه فهو بحیث لو خوطب به غیر الرب أمکن فیه ما ذکر وإن امتنع اعتبارها فی بعض المواضع کما فی الآیه ، وتحقیقه أن القرآن نزل علی أسلوب العرب فلا بد أن یکون فی نفسه بحیث یفید ما لو خوطب به بلیغ ما لأفاده مع قطع النظر عن خصوصیه المخاطب - اه کلامه ، ورده العلامه الیعقوبی قائلا هذا الجواب لا یصح ؛ لأن أصل الکلام أن یؤتی به لما أراده المتکلم به وإلا لم یوثق بمفاد الکلام لإمکان تحویله إلی مقصود آخر ، بل الجواب أن المراد لازم ما تقدم لعدم إمکان ظاهره وسوق الکلام لعلمین من لازمه الاهتمام به المستلزم للتأکید فی السؤال وکمال الرغبه فی الإجابه ، وکذا سوقه للتمکین واللذه من لازمه الاهتمام المستلزم لکمال الرغبه فی الإجابه وکمال الرغبه والتأکید فی السؤال مناسبان فی المقام ؛ لأن بالإجابه یتمکن السائل من الامتثال علی أکمل وجه کما لا یخفی (قوله : فإن اشرح إلخ) هذا الکلام یشعر بأن قوله لی ظرف مستقر وقع صفه لمحذوف أی : اشرح شیئا کائنا لی ، ثم فسر الشیء بالبدل منه بقوله صدری ، وعلی هذا فجعل الآیه من قبیل الإجمال والتفصیل واضح ؛ لأنه طلب أولا شرح شیء علی وجه الإجمال ، ثم بینه بعد ذلک ، ویحتمل وهو الظاهر ؛ لأن الأول یستدعی تقدیرا والأصل عدمه أن المجرور متعلق باشرح أی : اشرح لأجلی صدری ، وعلی هذا فیحتمل أن یجعل المقصود زیاده الربط أی : إن أصل الکلام اشرح صدری ، ثم زیدت اللام لزیاده ربط اشرح بنفسه والتأکید ، وعلی هذا الاحتمال فلا إجمال ، ویحتمل أن یجعل من قبیل الإجمال والتفصیل ؛ وذلک لأن قوله : اشرح لأجلی یفید طلب شیء یشرح ؛ لأن الشرح یستدعی مشروحا لکنه مبهم ، ثم فسر ذلک المشروح بقوله : صدری ، ویرد علی هذا الاحتمال أن الإجمال

أى : للطالب (و (صَدْرِى) يفيد تفسيره) أى : تفسير ذلك الشىء.

(ومنه) أى : من الإيضاح بعد الإبهام (باب : نعم ؛ على أحد القولين) أى : قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ...

******

والتفصيل حاصلان بمجرد اشرح صدرى بدون زياده لى ؛ لأن الشرح يستدعى مشروحا مبهما كما علمت ، والجواب أن قولك : اشرح ليس فيه تعرض لذكر المفعول أصلا ، ولا بد فى الإجمال والتفصيل من التعرض فى العباره للمبهم الذى يراد تفسيره وتفصيله ، وإلا لم يكن من الإجمال والتفصيل وإن ذكر ما يستلزمه ، ولذا لم يكن فى قام زيد إجمال وتفصيل وإن استلزم الفعل الفاعل ، وكذا ضربت زيدا وإن كان الفعل المتعدى يستلزم مفعولا به ، بخلاف قولك : اشرح لى أى لأجلى ، إذ يفهم منه أن المشروح أمر متعلق به فى الجمله فيقع صدرى تفسيرا له وسر ذلك أنه إذا وقع فى الكلام تعرض للمبهم تشوقت النفس إلى بيانه ، بخلاف ما إذا لم يقع له تعرض للعلم بأنه سيجىء فلا يحصل فى النفس زياده طلب له - اه يس. (قوله : أى للطالب) هو موسى - عليه الصلاه والسّلام -.

(قوله : أى من الإيضاح بعد الإبهام) لم يقل أى : من الإطناب للإيضاح بعد الإبهام ، مع أنه الأنسب للسياق اختصارا - اه فنرى. (قوله : باب نعم) أى : أفعال المدح والذم نحو : نعم الرجل زيد ، وبئست المرأه حماله الحطب ، ولا يخفى أن عد باب نعم منه على ما هو الأغلب ، وإلا فقد يقدم المخصوص (قوله : أى قول من يجعل إلخ) أى : والجمله مستأنفه للبيان ، وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ، وكلام المصنف صادق بهذا القول كما أنه صادق بما قاله الشارح ، لكن الشارح ترك التنبيه على هذا القول لضعفه عندهم بما هو معلوم فى محله ، والحاصل أن الكلام يكون على كل من القولين جملتين إحداهما مبهمه والأخرى موضحه ، وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ قدم عليه خبره فلا يكون من الإيضاح بعد الإبهام ؛ لأن الكلام عليه جمله واحده ، والمخصوص فيها مقدم فى التقدير ، وأل فى الفاعل حينئذ للعهد ، ثم اعلم أن الإيضاح بعد الإبهام على القول الذى ذكره الشارح إنما يأتى إذا كان المقصود مدح

(إذ لو أريد الاختصار) أى : ترك الإطناب (كفى : نعم زيد) وفى هذا إشعار بأن الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواه أيضا.

(ووجه حسنه) أى : حسن باب : نعم (سوى ما ذكر) ...

******

زيد ومدح الجنس من أجله ، أما إذا قلنا : إن المقصود مدح الجنس وزيد منه فلا يأتى ذلك (قوله : إذ لو أريد الاختصار) أى : فى قولهم مثلا : نعم الرجل زيد ، وهذا عله لكون باب نعم من الإطناب الذى فيه إيضاح بعد إبهام (قوله : أى ترك الإطناب) هذا جواب عما يقال : الأولى أن يقول إذ لو أريد المساواه ؛ لأن نعم زيد مساواه لا أنه اختصار وإيجاز ، وحاصل الجواب أن مراد المصنف بالاختصار ترك الإطناب الصادق بالمساواه المراده هنا بشهاده قوله : نعم زيد ، إذ لا إيجاز فيه بل هو مساواه (قوله : كفى نعم زيد) أى : كفى أن يقال ذلك بالنسبه إلى متعارف الأوساط وإن كان هذا التركيب فى نفسه ممتنعا ؛ لأنه يجب فى فاعل نعم أن يكون بأل أو مضافا لما فيه أل أو ضميرا مفسرا بتمييز - كذا قال الشيخ يس ، وفيه أن الإطناب إنما يكون بعد إفاده المعنى بالنسبه للأوساط ، وتقدم أن المراد بهم الذين يفيدون المعنى بتراكيب موافقه للعربيه من غير ملاحظه النكات التى تراعيها البلغاء ، وفى ابن يعقوب أن المراد بقولهم : كفى نعم زيد أى : كفى أن يقال ذلك فى تأديه أصل المساواه لو أريدت وإن كان هذا الكلام لا يجوز أن يقال فى العربيه وتأمله ، واعلم أن الإيضاح بعد الإبهام الكائن فى باب نعم يصح اعتبار النكات الثلاثه المتقدمه فيه فيصح أن يقصد به إراده المعنى فى صورتين مختلفتين ، وأن يقصد به زياده تمكين الممدوح فى القلب وذلك من زياده مدحه وأن يقصد به كمال لذه العلم به حيث يراد إماله السامع لهذا الكلام فتتم محبته للممدوح (قوله : وفى هذا) أى : قول المصنف إذ لو أريد الاختصار (قوله : بأن الاختصار) أى : بأن لفظ الاختصار (قوله : وقد يطلق) أى : كما هنا ؛ لأن نعم زيد لا إيجاز فيه بل هو مساواه ، وقوله على ما يشمل المساواه أى : على ترك الإطناب الشامل للمساواه أى : وللإيجاز ، وقوله أيضا أى : كما يطلق على الإيجاز المقابل للإطناب والمساواه.

(قوله : ووجه حسنه) أى : حسن الإطناب فيه (قوله : سوى ما ذكر) حال من وجه أى : حاله كون ذلك الوجه غير ما مر من الإيضاح بعد الإبهام الذى له العلل الثلاثه

من الإيضاح بعد الإبهام (إبراز الكلام فى معرض الاعتدال) من جهه الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام ، والإيجاز بحذف المبتدأ (وإبهام الجمع بين المتنافيين) الإيجاز والإطناب ، وقيل : الإجمال والتفصيل ، ولا شك أن إبهام الجمع بين المتنافيين من الأمور ...

******

المتقدمه (قوله : من الإيضاح إلخ) بيان لما ذكر (قوله : إبراز الكلام إلخ) هذا مع ما بعده سوى ما ذكر فيكون باب نعم مشتملا على ثلاثه أمور كلها موجبه لحسنه ، وقوله إبراز الكلام أى : إظهار الكلام الكائن من باب نعم (قوله : فى معرض الاعتدال) أى : فى صوره الكلام المعتدل أى : المتوسط بين الإيجاز المحض ، والإطناب المحض ، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ويصح إبقاء المصدر وهو الاعتدال على حاله ويقدر مضاف أى : ذى الاعتدال أى : الكلام صاحب الاعتدال (قوله : من جهه الإطناب) أى : فليس فيه إيجاز محض وهو متعلق بمعرض (قوله : بالإيضاح بعد الإبهام) أى : حيث قيل : نعم رجلا زيد ولم يقل نعم زيد ، والباء فى قوله بالإيضاح : للتصوير (قوله : بحذف المبتدأ) أى : الذى هو صدر الاستئناف ، وحينئذ فليس فيه إطناب محض ، وحاصله أن نعم الرجل زيد ليس من الإيجاز المحض لوجود الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام ولا من الإطناب المحض لما فيه من الإيجاز بحذف جزء الجمله ، وحينئذ فهو كلام متوسط بين الإيجاز المحض والإطناب المحض ، هذا ويصح أن يكون مراد المصنف أن فى باب نعم إبراز الكلام فى صوره الكلام المعتدل أى : المستقيم الذى ليس فيه ميلان لمحض الإيضاح ولا لمحض الإبهام ، أما كونه ليس من الإيضاح المحض فلما فيه من الإيجاز بحذف المبتدأ أو الخبر ، وأما كونه ليس من الإبهام المحض فلما فيه من الإطناب بذكر المخصوص الذى وقع به الإيضاح.

(قوله : وإيهام الجمع إلخ) هذان الوجهان أعنى : بروز الكلام فى معرض الاعتدال وإيهامه الجمع بين متنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا وكل مما يستغرب وتستلذ به النفس (قوله : وقيل الإجمال إلخ) أى : وقيل إن المراد بالمتنافيين الإجمال والتفصيل ، وحكاه بقيل لما يرد عليه أن الإجمال والتفصيل يرجع للإيضاح بعد الإبهام فيكون عين ما تقدم فلا يصح قول المصنف سوى ما ذكر - اللهم إلا أن يقال إن مراد المصنف

المستغربه التى تستلذها النفس ، وإنما قيل : إيهام الجمع ؛ لأن حقيقه جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحده وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد فى زمان واحد من جهه واحده ؛ وهو محال.

(ومنه) أى : من الإيضاح بعد الإبهام (التوشيع ؛ وهو) فى اللغه : لف القطن المندوف ، وفى الاصطلاح : ...

******

إجمال وتفصيل بغير الوجه السابق من الوجوه الثلاثه المتقدمه ، والإيضاح بعد الإبهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غيره باعتبار ما فيه من الأمور الثلاثه المتقدمه ، ولك أن تقول : هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم ؛ لأن إيهام الجمع بين الإجمال والتفصيل غير نفس الإجمال والتفصيل - كذا فى سم.

(قوله : المستغربه) أى : المستظرفه لغرابتها ؛ وذلك لأن الجمع بين متنافيين كإيقاع المحال وهو مما يستغرب ، والأمر الغريب تستلذ به النفس ، فإن قلت : هل الجمع المذكور من البديع أو المعانى؟ قلت : يمكن الأمران لمناسبه المقام وعدمه ، فإن كان الإتيان به مناسبا للمقام بأن اقتضى المقام مزيد التأكيد فى إماله قلب السامع كان من المعانى ، وإن قصد المتكلم بالجمع المذكور مجرد الظرافه والحسن كان من البديع (قوله : أن يصدق) أى : أن يتحقق (قوله : من جهه واحده) أى : والجهه هنا ليست كذلك ؛ وذلك لأن الإيجاز من جهه حذف المبتدأ والإطناب من جهه ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انفكت الجهه (قوله : وهو محال) أى : والصدق المذكور محال أى : لا يصدق العقل بوقوعه لما فيه من اجتماع الضدين المؤدى إلى اجتماع النقيضين وهو باطل بالبداهه (قوله : لف القطن) أى : وما فى معناه على الظاهر ، والمراد بلفه جمعه فى لحاف أو نحوه ووجه مناسبه المعنى الاصطلاحى الآتى لهذا المعنى اللغوى ما بينهما من المشابهه ؛ وذلك لأن الإتيان بالمثنى أو الجمع شبيه بالندف فى شيوعه وعدم الانتفاع به انتفاعا كاملا ؛ لأن التثنيه والجمع فيهما من الإبهام ما يمنع النفع بالفهم أو يقلله ، والتفسير بالاسمين شبيه باللف فى عموم الشيوع والانتفاع ، فكما أن القطن ينتفع به كمال الانتفاع بلفه فى لحاف أو غيره ، فكذلك بيان التثنيه والجمع يحصل به كمال الانتفاع ، والحاصل أن

(أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول ؛ نحو : " يشيب ابن آدم ...

******

اللف بمنزله التفسير بجامع كمال الانتفاع والندف بمنزله الإتيان بالمثنى بجامع عدم كمال الانتفاع ، فاندفع بهذا ما قيل : إن المعنى الاصطلاحى على عكس المعنى اللغوى ؛ لأن الإتيان بالمثنى بمنزله لف القطن بجامع الضم والجمع ، وتفسيره بالاسمين بمنزله الندف بجامع التفريق والندف فى المعنى اللغوى مقدم على اللف ، والإتيان بالشىء الذى هو بمنزله اللف فى المعنى الاصطلاحى مقدم على التفسير الذى هو بمنزله الندف فيكون فى المعنى الاصطلاحى قلب بالنظر للمعنى اللغوى ، وحاصل الجواب منع اعتبار القلب بما ذكرناه من الاعتبار وكتب بعضهم ما نصه : وجه المناسبه بين المعنى اللغوى والاصطلاحى أن فى الاصطلاحى لفا وندفا أى : تفرقه وتفصيلا وإن كان فيه اللف سابقا على الندف عكس اللغوى (قوله : أن يؤتى إلخ) ظاهره أن التوشيع نفس الإتيان ، وعليه فقوله نحو يشيب إلخ : فيه حذف ، والأصل نحو الإتيان فى قوله : يشيب إلخ ، قال يس : والأقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام ، وإنما حمله الشيخ على المعنى المصدرى ؛ لأن المصنف جعله من الإيضاح بعد الإبهام ، والإيضاح مصدر كما لا يخفى (قوله : فى عجز الكلام).

قال اليعقوبى ينبغى أن يزاد أو فى أوله أو فى وسطه ؛ لأن تخصيص التوشيع بالعجز لم يظهر له وجه ؛ لأن الإيضاح بعد الإبهام حاصل بما ذكر أولا ووسطا وآخرا ، وكأن المصنف راعى أن أكثر ما يقع فى تراكيب البلغاء الإتيان بما ذكر فى عجز الكلام ، ولا يخفى جريان الأسرار السابقه فى هذا التوشيع من تقرر علمين فأكثر والتمكن فى النفس وكمال لذه العلم (قوله : بمثنى) أى : أو جمع كقولك : إن فى فلان ثلاث خصال حميده الكرم والشجاعه والحلم (قوله : مفسر) أى : ذلك المثنى باسمين أو مفسر ذلك الجمع بأسماء (قوله : نحو يشيب إلخ) لم يقل نحو قوله عليه الصلاه والسّلام : يشيب إلخ ؛ لأنه روايه للحديث بالمعنى ، ولفظ الحديث كما قال فى جامع الأصول : " يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر" وعباره السيوطى

ويشيب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل").

[ذكر الخاص بعد العام]

(وإما بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله : [إما بالإيضاح بعد الإبهام] والمراد : الذكر على سبيل العطف ...

******

فى عقود (١) الجمان كقوله صلى الله عليه وسلم : " يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان (٢) الحرص وطول الأمل" رواه البخارى من حديث أنس (قوله : ويشب) بكسر الشين وتشديد الباء بمعنى ينمو ، يقال : شب الغلام يشب بالكسر إذا نما ، فلو أريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الأمل ، ومن أمثله التوشيع أيضا قوله :

سقتنى فى ليل شبيه بشعرها

شبيهه خدّيها بغير رقيب

فما زلت فى ليلين شعر وظلمه

وشمسين من خمر ووجه حبيب (٣)

وقوله :

أمسى وأصبح من تذكاركم وصبا

يرثى لى المشفقان الأهل والولد

قد خدّد الدمع خدّى من تذكّركم

واعتاد فى المضنيان الوجد والكمد

وغاب عن مقلتى نومى لغيبتكم

وخاننى المسعدان الصبر والجلد

لا غرو للدمع أن تجرى غواربه

وتحته الطافيان القلب والكبد

كأنّما مهجتى شلو بمسبعه

ينتابها الضّاريان الذئب والأسد

لم يبق غير خفى الرّوح فى جسدى

فداكم الباقيان الروح والجسد

. اه سيوطى.

(قوله : والمراد) أى : بـذكر الخـاص بعـد العام فى كلام المصـنف ، وقوله الـذكر على سبيل العطف أى : ذكره بعـده على سبيل العطف لا على سبيل الوصف أو الإبـدال ، ولو قال المصـنف وإما بعطف الخاص على العام لكان أوضـح ، وإنما قيـد ذكره بعده بكونه على سبيل العطف لأجل أن يغاير ما تقدم فى الإيضاح بعد الإبهام ، وعلى

۱- فى الأصل : عقد.

۲- أخرجاه فى الصحيحين.

۳- البيتان لعبد الله بن المعتز فى الإيضاح ص ۱۹۰ بتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوى.

(للتنبيه على فضله) أى : مزيه الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أى : العام (تنزيلا التغاير فى الوصف منزله التغاير فى الذات) يعنى : أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفه جعل كأنه شىء آخر مغاير للعام لا يشمله العام ، ولا يعرف حكمه منه (نحو : (حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلاهِ الْوُسْطى)(١))

******

هذا فلا بد أن يقيد ما سبق بما لا يكون على سبيل العطف لئلا يكون هذا تكرارا مع ذاك لدخوله فيه على تقدير عموم ذاك ، وقد يقال : لا حاجه لتقييد ما تقدم ؛ لأنه ليس فى ذكر الخاص بعد العام بطريق العطف إيضاح بعد إبهام ، إذ لا يقصد به ذلك فلا يكون داخلا فيما سبق حتى يحتاج لتقييده بخلاف ما هنا فإن ذكر الخاص بعد العام صادق بما لا يكون بطريق العطف مما فيه إيضاح بعد إبهام كما فى الأمثله السابقه فما هنا هو المحتاج للتقييد دون ما سبق ، ولهذا تعرض الشارح هنا للتقييد ولم يتعرض له فيما سبق ، والحاصل أن التقييد هنا للاحتراز عن ذكر الخاص بعد العام لا على سبيل العطف ، فإن هذا من قبيل الإيضاح بعد الإبهام بخلاف ذكره بعده على سبيل العطف فإنه ليس من هذا القبيل ، إذ لا يقصد به ذلك - فتأمل.

(قوله : للتنبيه إلخ) قضيته أن التنبيه على الفضل إنما يكون مع العطف ، ووجهه أنه مع الوصف أو الإبدال يكون ذلك الخاص هو المراد من العام فليس فى ذكره بعد أفراد العام تنبيه على فضله لجعل العام بمنزله الجنس للآخر فلا يتأتى (٢) لأحد أن يعتبر فى الخاص ما يوجب كونه جنسا آخر (قوله : للتنبيه على فضله) أى : فضل الخاص ؛ وذلك لأن ذكره منفردا بعد دخوله فيما قبله إنما يكون لمزيه فيه (قوله : تنزيلا إلخ) أى : إنما جعل كالمغاير للعام لتنزيل التغاير فى الوصف أى : الكائن فى الخاص الذى حصلت به المزيه له (قوله : يعنى أنه إلخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير إلخ (قوله : من الأوصاف الشريفه) لعل التقييد بالشريفه نظرا للمثال أو الغالب وإلا فقد تكون الأوصاف خبيثه نحو : لعن الله الكافرين وأبا جهل (قوله : لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه) أى : ولذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضى للتغاير.

١- البقره : ٢٣٨.

٢- فى المطبوعه : أحد.

أی : الوسطی من الصلوات ، أو الفضلی من قولهم للأفضل : الأوسط ؛ وهی صلاه العصر عند الأکثر.

(وإمـا بـالتکریر لنکتـه) لیکـون إطنابـا لا- تطویلا-؛ وتلـک النکتـه (کتأکیـد الإنـذار فی : (کَلَّا سَـوْفَ تَعْلَمُـونَ. ثُـمَّ کَلَّا سَـوْفَ تَعْلَمُونَ)(۱)) فقوله : (کَلَّا) ردع عن الانهمـاک فی الـدنیا وتنبیه ، و (سَوْفَ تَعْلَمُونَ) إنـذار وتخویف ؛ أی : سوف تعلمون الخطأ فیما أنتم علیه إذا عاینتم ما قدامکم من هول المحشر ، ...

******

(قوله : أی الوسطی من الصلوات) من بمعنی بین أی : المتوسطه بین الصلوات ، وهذا أحد احتمالین فی معنی الوسطی فی الآیه ، وقوله أو الفضلی : احتمال ثان ویدل لکون من بمعنی بین فی الاحتمال الأول أنه وقع التصریح ببین فی بعض نسخ المطول - کذا قرره شیخنا العدوی. (قوله : وهی صلاه العصر عند الأکثر) وذلک لتوسطها بین نهاریتین ولیلیتین ، وقیل المغرب لتوسطها بین صلاتین یقصران ، وقیل العشاء لتوسطها بین صلاتین لا یقصران ، وقیل الصبح لتوسطها بین نهاریتین ولیلیتین أو بین نهاریه ولیلیه یقصران ، وقیل الظهر وذکر بعضهم أنها إحدی الصلوات الخمس لا بعینها أبهمها الله تحریضا للعباد علی المحافظه علی أداء جمیعها کما قیل فی لیله القدر وساعه الجمعه (قوله : لیکون إطنابا) عله لمحذوف أی : إنما قید المصنف التکرار بالنکته لأجل أن یکون إطنابا ؛ لأن التکرار إذا کان لغیر نکته کان تطویلا ، فلما کان التطویل ظاهرا فی التکرار عند عدم النکته قید بها ، وهذا بخلاف الإیضاح بعد الإبهام وذکر الخاص بعد العام فلا یکون کل منهما تطویلا أصلا ؛ لأنه لا بد فیهما من النکته ، ولذا لم یقیدهما بها - کذا قرر شیخنا العدوی. (قوله : کتأکید الإنذار) أی : والارتداع کما یدل له کلام الشارح ، والمراد بالإنذار التخویف ، وهذا مثال للنکته الحاصله بالتکرار (قوله : فقوله : (کَلَّا) ردع) أی : إنها هنا مفیده للردع والزجر عن الانهماک فی تحصیل الدنیا وللتنبیه علی الخطأ فی الاشتغال بها عن الآخره وبیان ذلک أن المخاطبین لما تکاثروا فی الأموال وألهاهم ذلک عن عباده الله حتی زاروا المقابر أی : ماتوا زجرهم المولی عن الانهماک

۱- التکاثر : ۴ ، ۳.

وفى تكريره تأكيد للردع والإنذار (وفى (ثُمَ) دلاله على أن الإنذار الثانى أبلغ) من الأول تنزيلا لبعد المرتبه منزله بعد الزمان ، ...

******

فى تحصيل الأموال ، ونبههم على أن اشتغالهم بتحصيلها وإعراضهم عن الآخره خطأ منهم بقوله : كلا وخوفهم على ارتكاب ذلك الخطأ بقوله سوف تعلمون (قوله : وفى تكريره تأكيد إلخ) فيه أن بين الجملتين حينئذ كمال الاتصال فكيف تعطف الثانيه على الأولى ، وجواب هذا قد مر هناك - فراجعه إن شئت - وقول الشارح تأكيد : للردع والإنذار هذا يشير لما قلناه من أن قول المصنف كتأكيد الإنذار فيه حذف الواو مع ما عطفت ، ويمكن أن يكون داخلا فى كلامه بمقتضى الكاف فى قوله : كتأكيد الإنذار وعلى كل من الاحتمالين يمكن أن يقال : إن الردع لما كان مستفادا من معنى الحرف لم يعتن المصنف بالنص عليه وإن كان مرادا.

(قوله : وفى ثم) أى : وفى العطف بثم إلخ ، وهذا جواب عما يقال كيف يكون الكلام تكريرا مع أن العاطف يستدعى كون المراد بالثانى غير الأول ، فإن قلت : إذا كان الإنذار الثانى أبلغ لم يكن تكرير. قلت : كونه أبلغ باعتبار زياده اهتمام المنذر به لا باعتبار أنه زاد شيئا فى المفهوم (قوله : دلاله على أن الإنذار الثانى أبلغ) أى : دلاله للسامع على أن الإنذار الثانى الذى اعتبره المتكلم أبلغ من الأول أى : أوكد وأقوى منه.

(قوله : تنزيلا إلخ) عله لكون العطف بثم فيه دلاله على ما ذكر أى : إنما دل على ما ذكر لأجل التنزيل والاستعمال المذكورين ؛ لأنه إذا نزل بعد المرتبه منزله بعد الزمان واستعملت فيه دلت على أن ما بعدها أعلى وأبلغ ، وقوله تنزيلا أى : لأجل تنزيل بعد المرتبه الذى استعملت فيه هنا ثم وهو بعد معنوى منزله البعد الحسى الموضوعه له وهو التراخى فى الزمان وتوضيح ذلك أن أصل ثم إفاده التراخى والبعد الزمانى وقد تستعار للتراخى والبعد المعنوى بمعنى أن المعطوف قد تكون مرتبته أعلى مما قبله فتستعمل فيه تنزيلا للتفاوت فى الرتبه منزله التفاوت فى الزمان ، وإذا استعملت ثم كذلك لأجل التنزيل المذكور كانت مستعمله فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء ، وإذا كان كذلك فدخولها على الجمله المذكوره يؤذن بأن مصحوبها أعلى عند

واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء.

(وإما بالإيغال) من : أوغل فى البلاد إذا أبعد فيها ؛ واختلف فى تفسيره (فقيل : هو ختم البيت بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها ؛ ...

******

المتكلم ، فلذلك دلت الآيه على أبلغيه الإنذار الذى هو مضمون الجمله الثانيه ؛ لأن الأبلغيه علو فى الرتبه فى قصد المتكلم (قوله : واستعمالا) عطف على تنزيلا عطف مسبب على سبب (قوله : فى مجرد التدرج) من إضافه الصفه للموصوف أى واستعمالا لثم فى التدرج والانتقال فى درج الارتقاء المجرد عن اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج فى الزمان أى : المجرد عن اعتبار كون تاليها أى : تالى ثم بعد متلوها فى الزمان ولا يقال : إن قوله : واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التدرج ينافى قوله : تنزيلا لبعد المرتبه أى : المستعمله فيه ثم هنا ؛ لأنا نقول المراد ببعد المرتبه بعدها فى المسافه والقدر لا فى الزمان ، واعتبار التراخى والبعد المنفى التراخى والبعد زمانا - فتأمل اه سم.

(قوله : إذا أبعد فيها) أى : قطع كثيرها ، وعلى هذا فتسميه المعنى الاصطلاحى إيغالا ؛ لأن المتكلم قد تجاوز حد المعنى وبلغ زياده عنه ، ويحتمل أنه مأخوذ من توغل فى الأرض سافر فيها ، وعلى هذا فيكون تسميه المعنى الاصطلاحى إيغالا لكون المتكلم أو الشاعر توغل فى الفكر حتى استخرج سجعه أو قافيه تفيد معنى زائد على أصل معنى الكلام (قوله : بما يفيد إلخ) أى : سواء كان ذلك المفيد للنكته جمله أو مفرده ، وقوله : ختم البيت صريح فى أن مسماه المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به ، وقوله الآتى فى التذييل وهو تعقيب إلخ : صريح فى أن مسمى التذييل المعنى المصدرى أيضا ، لكن قوله هناك وهو ضربان أنسب بكون معناه الكلام المذيل به ، والظاهر أنه يطلق عندهم على المعنيين ، وكذا بقيه الأقسام والتفسير باعتبار المعنى المصدرى والتمثيل باعتبار الكلام وفى قوله وهو ضربان استخدام قال فى الأطول وقوله ختم البيت إلخ : يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير إذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الإطناب إذا كانت كذلك (قوله : يتم المعنى) أى : يتم أصل المعنى بدونها ، وإنما قال يتم إلخ إشاره إلى أن النكته لا تختص بما يتم المعنى بدونه ، بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على

كزياده المبالغه فى قولها) أى : قول الخنساء فى مرثيه أخيها صخر : (وإنّ صخرا لتأتمّ) أى : تقتدى (الهداه به ... كأنّه علم) أى : جبل مرتفع (فى رأسه نار).

فقولها : كأنه علم واف بالمقصود ؛ ...

******

بعض الفضلات - قاله اليعقوبى - وتأمله. (قوله : كزياده المبالغه) أى : فى التشبيه وهى تحصل بتشبيه الشىء بما هو فى غايه الكمال فى وجه الشبه الذى أريد مدح المشبه بتحققه فيه (قوله : كقول الخنساء) اسمها تماضر بنت عمرو بن الحرث بن الشريد ، والخنساء لقب غلب عليها (قوله : فى مرثيه أخيها صخر) ومطلع تلك المرثيه (١) :

قذى بعينيك أو بالعين عوّار

أو ذرفت إذ خلت من أهلها الدّار

كأنّ عينى لذكراه إذا خطرت

فيض يسيل على الخدّين مدرار

تبكى خناس على صخر وحقّ لها

إذ رابها الدّهر إن الدهر ضرّار

فإنّ صخرا لوالينا وسيّدنا

وإنّ صخرا إذا نعشو لنحّار

وإنّ صخرا لتأتمّ الهداه به

..... البيت

وبعده :

لم تره جاره يمشى لساحتها

لريبه حين يخلى بيته الجار

ولا تراه وما فى البيت يأكله

لكنّه بارز بالصخر مهمار

طلق اليدين بفعل الخير ذو فخر

ضخم الدّسيعه بالخيرات أمّار

(قوله : الهداه) أى : الذين يهدون الناس إلى المعالى وإذا اقتدت به الهداه فالمهتدون من باب أولى (قوله : كأنه) أى : كأن صخرا ، وقوله : فى رأسه أى : الذى فى رأس ذلك العلم (قوله : فقولها إلخ) حاصله أن تشبيهها صخرا بالجبل المرتفع الذى هو أظهر المحسوسات فى الاهتداء به مبالغه فى ظهوره فى الاهتداء ، ثم زادت فى المبالغه بوصفها العلم بكونه فى رأسه نار ، فإن وصف العلم المهتدى به بوجود نار على رأسه

۱- الأبيات للخنساء فى ديوانها ص ۸۰ وهو فى المصباح ص ۲۳۰ ، وتاج العروس (صخر) وجمهره اللغه ص ۹۴۸ ويروى : أغر أبلج تأتم الهداه به ..

أعنى : التشبيه بما يهتدى به ؛ إلا أن فى قولها : فى رأسه نار زياده مبالغه.

(وتحقيق) أى : وكتحقيق (التشبيه فى قوله :

******

أبلغ فى ظهوره فى الاهتداء مما ليس كذلك فتنجر المبالغه إلى المشبه الممدوح بالاهتداء به ، وظهر مما قلناه أن الإضافه فى قول المصنف كزياده المبالغه حقيقيه ، ويحتمل أن تكون بيانيه أى : كزياده هى المبالغه فى التشبيه بناء على أن التشبيه لا مبالغه فيه ، إذ هو حقيقه لا مجاز ، فالمبالغه فى التشبيه ترجع إلى الإتيان بشىء يفيد كون المشبه به غايه فى كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجر ذلك الكمال إلى المشبه الممدوح بوجه الشبه (قوله : أعنى) أى : بالمقصود وقوله التشبيه أى : لصخر (قوله : بما يهتدى به) أى : بما هو معروف فى الاهتداء به وهو الجبل المرتفع ، ولا شك أن فى تشبيه صخر بذلك مبالغه فى ظهوره والاهتداء به (قوله : زياده مبالغه) أى : لأنها لما أرادت أن تصف أخاها صخرا بالاشتهار لم تقتصر فى بيان ذلك على تشبيهه بالعلم ، بل جعلت فى رأس العلم نار للمبالغه فى ذلك البيان.

(قوله : وتحقيق التشبيه) أى : بيان التساوى بين الطرفين فى وجه الشبه وذلك بأن يذكر فى الكلام ما يدل على أن المشبه مساو للمشبه به فى وجه الشبه حتى كأنه هو ، والحاصل أن المبالغه فى التشبيه كما تقدم ترجع إلى الإتيان بشىء يفيد أن المشبه به غايه فى كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجر ذلك الكمال إلى المشبه الممدوح بوجه الشبه ، وأما تحقيق التشبيه فيرجع إلى زياده ما يحقق التساوى بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شىء واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب تلك المزيه ، فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقتهما وما سواه عوارض من غير إشعار بكون المشبه به غايه فى الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه فى المشبه به لينجر ذلك إلى عظمته فى المشبه (قوله : فى قوله) أى : قول امرئ القيس من قصيده من الطويل مطلعها (١) :

خليلىّ مرّا بى على أمّ جندب

لنقضى حاجات الفؤاد المعذّب

١- الأبيات لامرئ القيس فى ديوانه ص ٢٩ ، والبيت موطن الشاهد فى لسان العرب (جزع) وأساس البلاغه (جزع) وتاج العروس (جزع) وكتاب العيد ١ / ٢١٦.

كأنّ عيون الوحش حول خبائنا ...) أى : خيامنا (وأرحلنا الجزع الذى لم يثقّب).

الجزع [بالفتح] : الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض ؛ شبه به عيون الوحش ، وأتى بقوله : لم يثقب تحقيقا للتشبيه لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون. قال الأصمعى : الظبى ، والبقره إذا كانا حيين فعيونهما ...

******

فإنّكما إن تنظرانى ساعه

من الدّهر تنفعنى لدى أمّ جندب

ألم تر أنّى كلّما جئت طارقا

وجدت بها طيبا وإن لم تطيّب

عقيله أخدان لها لا ذميمه

ولا ذات خلق إن تأملت جانب

(قوله : كأن عيون الوحش) أى : المصاده لنا ، والمراد به الظباء وبقر الوحش (قوله : خبائنا) واحد الأخبيه وهو ما كان من وبر أو صوف ولا يكون من شعر وهو على عمودين أو ثلاثه وما فوق ذلك يقال له بيت (قوله : وأرحلنا) جمع رحل عطف على خبائنا عطف تفسير ؛ لأن المراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكثير (قوله : الجزع) خبر كأن ، وقوله لم يثقب : بضم الياء وفتح الثاء وتشديد القاف وكسر الموحده (قوله : بالفتح) أى : بفتح الجيم ، وحكى أيضا كسرها ، وعلى كل حال فالزاى ساكنه ، وأما الجزع بفتح الجيم والزاى فهو ضد الصبر (قوله : الخرز اليمانى) أى : وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد (قوله : شبه به عيون الوحش) أى بعد موتها (قوله : تحقيقا للتشبيه) أى : لبيان التساوى فى وجه الشبه ، وتوضيح ذلك أن تشبيه عيون الوحش بعد موتها بالجزع فى اللون والشكل ظاهر لكن الجزع إذا كان مثقبا يخالف العيون فى الشكل مخالفه ما لأن العيون لا تثقيب فيها ، فزاد الشاعر قوله لم يثقب : ليحقق التشابه فى الشكل بتمامه أى : ليبين أن الطرفين متساويان فى الشكل الذى هو وجه الشبه مساواه تامه فهذه الزياده لتحقيق التشبيه أى : لبيان التساوى فى وجه الشبه ، وليس هذا من المبالغه السابقه كما قد يتوهم ، إذ لم يقصد بذلك علو المشبه به فى وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه الملحق به ، فقد ظهر لك الفرق بينهما كما تقدم.

(قوله : كان أشبه بالعيون) لعل الأولى كانت العيون أشبه به ؛ لأن الجزع اعتبره الشاعر مشبها به واعتبر العيون مشبهه (قوله : الظبى) أى الغزال وقوله والبقره أى الوحشيه

كلها سواد ، فإذا ماتا بدا بياضها ، وإنما شبهها بالجزع ؛ وفيه سواد وبياض بعد ما موتت ، والمراد كثره الصيد ؛ يعنى : مما أكلنا كثرت العيون عندنا ؛ كذا فى شرح ديوان امرئ القيس ؛ ...

******

(قوله : كلها سواد) أى : بحسب الظاهر وإن كانت لا تخلو فى نفس الأمر من بياض لا يظهر إلا بعد الموت (قوله : بدا) هو بالقصر بمعنى ظهر أى : ظهر بياضها الذى كان غطى بالسواد زمن حياتها فأشبهت الجزع وفى كلامه إشاره إلى أن البياض فى حال الحياه موجود فيها فى الواقع إلا أنه خفى كما قلنا (قوله : وإنما شبهها) أى : العيون (قوله : وفيه سواد وبياض) جمله حاليه (قوله : بعد ما موتت) أى : ماتت وهذا ظرف لقوله شبهها ، أى : أن تشبيهه العيون بالجزع ، والحال أن فيه السواد والبياض لا يصح إلا بعد الموت لأجل أن يتم وجه الشبه ، وقرر بعض الأشياخ أنه يصح قراءه موتت بفتح الميم والواو على صيغه المبنى للفاعل بمعنى صارت ميته وبضم الميم وكسر الواو على صيغه المبنى للمفعول أى : موتها الغير ، وأما قول بعضهم : إنه على الوجه الأول يكون معناه كثر موتها ؛ لأن صيغه التفعيل تأتى للتكثير ففيه تأمل (قوله : مما أكلنا) متعلق بقوله بعد ذلك كثرت ، وحاصله أنهم كانوا يصطادون الوحش كثيرا ويأكلونها ويطرحون أعينها حول أخبيتهم فصارت أعينها بتلك الصفه (قوله : كذا فى شرح ديوان امرئ القيس) أى : خلافا لمن زعم أن المراد من البيت أن الوحش الفهم لطول سفرهم واستقرارهم فى الفيافى فلا تفر منهم فتظهر أعينها بتلك الصفه حول أخبيتهم ، ورد هذا القول بأن عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض ، بقى شىء آخر لا بد من التنبيه عليه وهو أن قوله فى رأسه نار ، وقوله الذى لم يثقب كل منهما ذكر لإفاده معناه على أنه وصف لما قبله كسائر النعوت التى تراد لمعانيها ، وليس معنى كل منهما مستفادا مما قبله ، فإن كان الإتيان بالنعت عند الحاجه إليه مساواه فهذان منه وإلا لزم كون النعت إطنابا إن كان لفائده أو تطويلا إن لم يكن لفائده ، ويلزم كون سائر الفضلات كذلك ، وأجيب بأن النعت وشبهه من سائر الفضلات إن أتى به لإفاده المعنى الذى وضع له فقط وكان مدركا للأوساط من الناس

فعلى هذا التفسير يختص الإيغال بالشعر (وقيل : لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها.

(ومثل) لذلك فى غير الشعر (بقوله تعالى : (قالَ يا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ. اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْئَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ)(1)) فقوله : (وَهُمْ مُهْتَدُونَ) مما يتم المعنى بدونه ؛ لأن الرسول مهتد لا محاله إلا أن فيه زياده حث على الاتباع

******

كان مساواه وإن أتى به لمعنى دقيق مناسب للمقام لا يدركه إلا الخواص ولا يستشعره إلا أهل الرعايه لمقتضيات الأحوال كالمبالغه فى التشبيه المناسبه فى قوله : فى رأسه نار كان إطنابا ، ولا نسلم أن ما أتى به للإطناب يجب أن يكون مستفادا مما قبله ، بل إذا أتى بالشىء لمعناه وفيه دقه فى المقام مناسبه لا يأتى به لأجلها الأوساط من الناس ، وإنما يتفطن له البلغاء وأهل الفطنه وقصد الإتيان به لذلك كان إطنابا ، ولو أوجبنا فى الإطناب أن يكون معناه مدلولا لما قبله خرج كثير مما أوردوه فى هذا الباب عن معنى الإطناب ، وبهذا يجاب عن كل ما كان من هذا النمط مما يذكره المصنف بعد (قوله : فعلى هذا التفسير) أعنى قول المصنف ختم البيت بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها.

(قوله : وقيل لا يختص بالشعر) الباء داخله على المقصور عليه أى : أن الإيغال ليس مقصورا على الشعر ، بل يتعداها لغيره (قوله : بل هو ختم الكلام) أى : سواء كان شعرا أو نثرا (قوله : مما يتم المعنى بدونه) أى : بدون التصريح به كما هو المناسب للتعليل ، وليس المراد أنه يتم المعنى بدونه رأسا (قوله : لأن الرسول مهتد لا محاله) أى : وحينئذ فيكون قوله (وَهُمْ مُهْتَدُونَ) تصريحا بما علم التزاما ، وقد يقال : كما أن الرسول مهتد غير طالب للأجر لا محاله ينبغى أن يجعل المثال مجموع قوله (اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْئَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ) (قوله : إلا أن فيه) أى : فى التصريح به (قوله : زياده حث على الاتباع) أى : فالنكته فى الإيغال الكائن فى هذه الآيه زياده الحث على الاتباع ، وأما أصل الحث والترغيب فقد حصل بقوله (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ) لدلالته على اهتدائهم وطلب اتباعهم ، وإنما كان قوله : وهم مهتدون مفيدا لزياده الحث على الاتباع من جهه

١- يس : ٢١ ، ٢٠.

وترغيب فى الرسل.

(وإما بالتذييل ؛ وهو تعقيب الجمله بجمله أخرى تشتمل على معناها) أى : معنى الجمله الأولى ...

******

التصريح بوصفهم الذى هو الاهتداء ، فإن التصريح بالوصف المقتضى للاتباع فيه مزيد التأثير على ذكره ضمنا (قوله : وترغيب فى الرسل) أى : زياده ترغيب فى الرسل فهو عطف على حث ووجه إفادته ذلك أن الرسل إذا كانوا مهتدين واتبعهم الإنسان فلا يخسر معهم شيئا لا من دينه ولا من دنياه ، بل ينضم له خير الدنيا والآخره.

(قوله : بالتذييل) هو لغه جعل الشىء ذيلا للشىء (قوله : تعقيب الجمله بجمله) أى : جعل الجمله عقب الأخرى ، وقوله : بجمله أى : لا محل لها من الإعراب كما صرح بذلك الشارح فى مبحث الاعتراض الآتى قريبا (قوله : تشتمل على معناها) صفه للجمله المجعوله عقب الأخرى أى : تشتمل تلك الجمله المعقب بها على معنى الأولى المعقبه ولو مع الزياده ، فالمراد باشتمالها على معناها إفادتها بفحواها لما هو المقصود من الأولى ، وليس المراد إفادتها لنفس معنى الأولى بالمطابقه وإلا كان ذلك تكرارا ، وحينئذ فلا يكون على هذا قوله تعالى : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ)(١) تذييلا ، ولذا قال العلامه اليعقوبى : لا بد أن يقع اختلاف بين نسبتى الجملتين فيخرج التكرار كما تقدم فى (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) فإن قوله تعالى : (جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا)(٢) مضمونه أن آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم ، ومعلوم أن الجزاء بالكفر عقاب كما دلت عليه القصه ومضمون قوله تعالى : (وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ)(٣) أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا للكفور ، وفرق بين قولنا جزيته بسبب كذا ، وقولنا : ولا يجزى بذلك الجزاء إلا من كان بذلك السبب ولتغايرهما يصح أن يجعل الثانى عله للأول فيقال جزيته بذلك السبب ؛ لأن ذلك الجزاء لا يستحقه إلا من

١- التكاثر : ٣ ، ٤.

٢- سبأ : ١٧.

٣- يجازى قرأ الجمهور بضم الياء وفتح الزاى وحمزه والكسائى بالنون وكسر الزاى (البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى) ص ٢٦١ ج ٧.

(للتأكيد) فهو أعم من الإيغال من جهه أنه يكون فى ختم الكلام وغيره ، وأخص من جهه أن الإيغال قد يكون بغير الجمله ، ولغير التوكيد (وهو) أى : التذييل (ضربان :

******

اتصف بذلك السبب ، ولكن اختلاف مفهومهما لا يمنع تأكيد أحدهما بالآخر للزوم بينهما معنى (قوله : للتأكيد) أى : لقصد التوكيد بتلك الجمله الثانيه عند اقتضاء المقام للتوكيد والمراد به هنا التوكيد بالمعنى اللغوى وهو التقويه (قوله : فهو أعم من الإيغال) أى : عموما وجهيا وحاصله أن الإيغال والتذييل بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهى فيجتمعان فيما يكون فى ختم الكلام لنكته التأكيد بجمله كما يأتى فى قوله تعالى : (جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ)(1) فهو إيغال من جهه أنه ختم الكلام بما فيه نكته يتم المعنى بدونها وتذييل من جهه أنه تعقيب جمله بأخرى تشتمل على معناها للتأكيد ، وينفرد الإيغال فيما يكون بغير جمله وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجمله أو بمفرد كما تقدم فى قوله الجزع الذى لم يثقب وينفرد التذييل فيما يكون فى غير ختم الكلام للتأكيد بجمله : كقولك مدحت زيدا أثنيت عليه بما فيه فأحسن إلى ومدحت عمرا أثنيت عليه بما ليس فيه فأساء إلى (قوله : من جهه أن يكون فى ختم الكلام وغيره) أى بخلاف الإيغال فإنه لا يكون إلا فى ختم الكلام (قوله : وغيره) أى : غير ختم الكلام يعنى فى الأثناء ، وقد فهم بعضهم أن المراد بالكلام النثر ، وأن قول الشارح وغيره بأن يكون فى الشعر وهو فهم فاسد عند التأمل لما سيأتى فى الشارح صريحا أن التذييل يكون فى أثناء الكلام (قوله : وأخص من جهه الإيغال إلخ) الأنسب أن يقول وأخص من جهه أنه لا يكون إلا بالجمله وللتأكيد بخلاف الإيغال ، فإنه قد يكون بغير جمله كالمفرد وقد يكون لغير التأكيد ، وإنما كان هذا أنسب ؛ لأن الكلام فى التذييل ، إذ هو المحدث عنه لا فى الإيغال (قوله : وهو ضربان) الضمير للتذييل لا بالمعنى المتقدم وهو المعنى المصدرى ، بل بالمعنى الحاصل بالمصدر ففيه استخدام ، وهذا يفيد أنه يطلق بالمعنيين.

١- سبأ : ١٧.

ضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم يستقل بإفاده المراد ، بل يتوقف على ما قبله (نحو : (جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ)(1) على وجه) وهو أن يراد : وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص إلا الكفور ؛ فيتعلق بما قبله.

أما على الوجه الآخر ؛ وهو أن يراد : وهل يعاقب إلا الكفور ؛ ...

******

(قوله : لم يخرج مخرج المثل) هو مبنى للمفعول بدليل قوله بعد ذلك وضرب أخرج إلخ (قوله : بأن لم يستقل إلخ) أى : أو استقل بإفاده المراد ولم يفش أى : لم يكثر استعماله وإلا كان من الضرب الثانى كما نبه عليه الشارح بعد ذلك ، والشارح لم ينبه على دخول هذه الصوره فى هذا الضرب فيعترض عليه بأنه يلزم على كلامه خروج ما إذا استقل ولم يفش عن القسمين مع أن تعريف التذييل شامل لهذه الصوره ، وقد يجاب بأن الباء فى قوله بأن لم يستقل بمعنى الكاف التمثيليه ، وحينئذ فتدخل تلك الصوره المذكوره فى الضرب الأول (قوله : بل يتوقف على ما قبله) إنما كان للتوقف على ما قبله ليس خارجا مخرج المثل ؛ لأن المثل وصفه الاستقلال ؛ لأنه كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول كما يأتى فى الاستعاره التمثيليه كقولهم الصيف ضيعت اللبن فإنه مستقل فى إفاده المراد وهو مثل يضرب لمن فرط فى الشىء فى أوانه وطلبه فى غير أوانه (قوله : على وجه) متعلق بمحذوف أى : وإنما يكون هذا المثال من هذا الضرب على وجه (قوله : المخصوص) أى : وهو المذكور فيما قبل وهو إرسال سيل العرم عليهم وتبديل جنتيهم (قوله : فيتعلق بما قبله) أى : فإذا أريد هذا المعنى صار قوله : (وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ) متعلقا بما قبله ، وهو قوله فأرسلنا عليهم ، وحينئذ فلا يجرى مجرى المثل فى الاستقلال.

(قوله : وهو أن يراد وهل يعاقب) أى : بمطلق عقاب لا بعقاب مخصوص فإن قيل يلزم على هذا أن تكون الجمله الثانيه غير مشتمله على معنى الأولى لتضمن الأولى عقابا مخصوصا وتضمن الثانيه لمطلق عقاب ، وحينئذ فلا يصدق عليها تعريف التذييل - قلت : المقصود من الجمله الأولى إنما هو مكافأتهم على كفرهم بالعقاب ، وذكر فرد من

١- سبأ : ١٧.

بناء على أن المجازاه هى المكافأه إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر - فهو من الضرب الثانى.

(وضرب أخرج مخرج المثل) بأن يقصد بالجمله الثانيه حكم كلى منفصل عما قبله جار مجرى الأمثال فى الاستقلال ...

******

أفراد ما يعاقب به لا ينظر إليه - كذا أجاب يس ، أو يقال : إن مطلق العقاب الذى تضمنته الجمله الثانيه يصدق بالعقاب المتقدم ولو لم يتقيد به وصدقه به يوجب تأكيده فى الجمله (قوله : بناء على أن المجازاه هى المكافأه) أى : مطلق المكافأه الشامله للثواب والعقاب ويتعين المراد منهما من القرينه كقوله هنا : " إلا الكفور" ، وقوله بناء إلخ أى : وأما على الوجه الأول فليس بناء على ذلك بل بناء على أن الجزاء بمعنى العقوبه كما فى المطول ، والحاصل أن الجزاء يطلق بمعنى العقاب ويطلق بمعنى المكافأه الشامله للثواب والعقاب ، فجعل الآيه من الضرب الأول مبنى على الإطلاق الأول وجعلها من الضرب الثانى مبنى على الإطلاق الثانى - هذا محصل كلام الشارح هنا وفى المطول ، وهذا البناء لا تظهر له صحه لصحه أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب فيكون من الضرب الأول ، أو يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب إلا الكفور فيكون من الثانى ، ولصحه أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به المكافأه وهل يكافؤ بتلك المكافأه المخصوصه إلا الكفور فيكون من الضرب الأول أيضا ، أو يكون المعنى وهل يكافؤ بالشر مطلقا إلا الكفور فيكون من الضرب الثانى ، والحاصل أن كلا من الإطلاقين يصح أن يكون التذييل فى الآيه معه من الضرب الأول وأن يكون من الضرب الثانى فما قاله المصنف مما لا وجه له (قوله : فهو من الضرب الثانى) أى : الذى أخرج مخرج المثل لعدم توقف المراد حينئذ على ما قبله فيصح أن يكون مثلا وأورد أن الجزاء وإن فسر بالمكافأه الشامله للثواب والعقاب ، إلا أن المراد منه خصوص العقاب وتخصيصه بالعقاب إنما يفهم من قوله جزيناهم الذى هو بمعنى عاقبناهم ، وحينئذ فيكون قوله : (وَهَلْ نُجازِى إِلَّا الْكَفُورَ) غير مستقل بإفاده المراد فيكون من الضرب الأول ، وأجيب بأن كون جزيناهم قرينه على المراد لا ينافى الاستقلال بالإفاده على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا (قوله : منفصل عما قبله) أى : بأن يكون غير متقيد بالجمله

وفشو الاستعمال (نحو : (وَقُلْ جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْباطِلُ إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً)(۱)).

(وهو أيضا) أى : التذييل ينقسم قسمه أخرى ، وأتى بلفظه [أيضا] تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا ، لا للضرب الثانى منه : ...

******

الأولى (قوله : وفشو الاستعمال) أى : شيوع استعمال اللفظ الدال على كل منهما قال ابن يعقوب : الحق أن المشترط فى جريانه مجرى الأمثال هو الاستقلال ، وأما فشو الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه وحينئذ فالأولى للشارح حذفه.

(قوله : (جاءَ الْحَقُ)) أى : الإسلام ، وقوله (وَزَهَقَ الْباطِلُ) أى : زال الكفر (قوله : (إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً)) لا يخفى أن هذه الجمله لا توقف لمعناها على معنى الجمله الأولى مع تضمنها معنى الأولى وهو زهوق الباطل أى : اضمحلاله وذهابه ومفهوم النسبتين مختلف ؛ لأن الثانيه اسميه مع زياده تأكيد فيها فصدق عليها ضابط الضرب الثانى وتأكيد زهوق الباطل مناسب هنا لما فيه من مزيد الزجر عنه والإياس من أحكامه الموجبه للاغترار به ، وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى : (وَما جَعَلْنا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ. كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ)(۲) فجمله كل نفس ذائقه الموت من الضرب الثانى لاستقلالها وذلك ظاهر ، وجمله أفإن مت فهم الخالدون من الأول لارتباطها بما قبلها ؛ لأن الفاء للترتيب على الأولى ، فكأنه قيل أينتفى ذلك الحكم الذى هو أن لا خلود لبشر بالنسبه إليهم فيترتب أنك إن مت فهم الخالدون والاستفهام للإنكار أى : لا ينتفى ذلك الحكم فلا يترتب إنك إن مت فهم الخالدون.

(قوله : وأتى بلفظه أيضا إلخ) قصد شارحنا العلامه بهذا الكلام الرد على الشارح الخلخالى حيث قال قوله : وهو أيضا أى : والتذييل أو الضرب الثانى ، فقوله أو الضرب الثانى وهم ؛ لأنه يرده لفظه أيضا وهذا الوهم نشأ له من كون الأمثله التى مثل بها المصنف من القسم الثانى وهو ما يستقل - قال الفنرى : فإن قلت ما ذكره الشارح

۱- الإسراء : ۸۱.

۲- الأنبياء : ۳۴ ، ۳۵.

(إما) أن يكون (لتأكيد منطوق كهذه الآيه) فإن زهوق الباطل منطوق فى قوله : (وَزَهَقَ الْباطِلُ).

******

من أن لفظه أيضا منبهه على التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه ولا يذهب إليه الذوق السليم ، إذ لو رجع ضمير هو إلى الضرب الثانى لكان المعنى ، والضرب الثانى. ينقسم إلى قسمين كما أن مطلق التذييل ينقسم إلى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد أن يقال لفظ أيضا بعد ذكر الضمير يدل على أن التقسيم للضرب الثانى وإلا وجب أن يقدم هو على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم (قلت) أجاب عن ذلك العلامه القاسمى بمنع التحكم ؛ وذلك لأن معنى أيضا الرجوع لما تقدم كالتقسيم هنا ، والرجوع إلى التقسيم مع اتحاد المقسم أبلغ فى معنى الرجوع وأظهر وإن أمكن أنه تقسيم للثانى ومعنى أيضا كما انقسم التذييل المطلق ، وحينئذ فيتم ما قاله شارحنا من التنبيه (قوله : لتأكيد منطوق) أى : لتأكيد منطوق الجمله الأولى والمراد بالمنطوق هنا المعنى الذى نطق بمادته ، والمراد بالمفهوم المعنى الذى لم ينطق بمادته وليس المراد بهما هنا ما اصطلح عليه الأصوليون ، ولذا قال العلامه اليعقوبى : المراد بتأكيد المنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين فى ماده واحده مع اختلاف النسبه فيهما بأن تكون إحداهما اسميه مؤكده والأخرى فعليه لا أن يكون لفظ الجمله الأولى نفس لفظ الثانيه كما فى : " كلا سوف تعملون ثم كلا سوف تعلمون" ؛ لأن هذا ليس تذييلا فضلا عن كونه مؤكدا للمنطوق ، والمراد بتأكيد المفهوم هنا ألّا تشترك أطراف الجملتين فى ماده واحده مع اتحاد صوره الجملتين فى الاسميه والفعليه أولا وذلك بأن تفيد الجمله الأولى معنى ، ثم يعبر عنه بجمله أخرى مخالفه للأولى فى الألفاظ والمفهوم (قوله : كهذه الآيه) أى : كالتذييل فى هذه الآيه وهى قوله تعالى : (وَقُلْ جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْباطِلُ إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً) فإن الموضوع فى الجملتين واحد وهو الباطل والمحمول فيهما من ماده واحده وهو الزهوق (قوله : فإن زهوق الباطل) فى قوله : وزهق الباطل من ظرفيه المدلول فى الدال ، وإنما لم يقل فإن زهوق الباطل المؤكد إشاره إلى أن المنظور له فى التذييل مجرد المعنى لا مع الخواص اللاحقه كالتأكيد ؛ ولأن المنطوق للجمله الأولى مجرد زهوق الباطل لخلوها من التأكيد - فتأمل - كذا قرر شيخنا العدوى.

(وإما لتأكيد مفهوم ؛ كقوله :

ولست) على لفظ الخطاب (بمستبق أخا لا تلمّه ...) حال من [أخا] لعمومه ، أو من ضمير المخاطب ...

******

(قوله : وإما لتأكيد مفهوم) أى : مفهوم الجمله الأولى (قوله : كقوله) (١) أى : النابغه الذبيانى من قصيده من الطويل يخاطب بها النعمان بن المنذر ومطلعها :

أرسما جديدا من سعاد تجنّب

عفت روضه الأجداد منها فيثقب

عفا آيه نسج الجنوب مع الصّبا

وأسحم دان مزنه يتصوّب

إلى أن قال :

فلا تتركنّى بالوعيد كأننى

إلى النّاس مطلىّ به القار أجرب

ألم تر أنّ الله أعطاك سوره

يرى كلّ ملك دونها يتذبذب

كأنّك شمس والنّجوم كواكب

إذا طلعت لم يبد منهنّ كوكب

ولست بمستبق إلخ وبعده :

فإن أك مظلوما فعبد ظلمته

وإن تك ذا عتبى فمثلك يعتب

أتانى أبيت اللعن أنّك لمتنى

وتلك التى أهتمّ منها وأنصب

(قوله : على لفظ الخطاب) على بمعنى الباء (قوله : بمستبق أخا) السين والتاء زائدتان فهو اسم فاعل من الإبقاء أى : لست بمبق لك موده أخ ، أو لست بمبق أخا لنفسك تدوم لك مودته وتبقى لك مواصلته (قوله : لا تلمه) بفتح التاء وضم اللام من لم الشىء جمع بعضه إلى بعض أى : لا تضمه إليك لعدم رضاك بعيوبه وصفاته الذميمه الموجبه للتفرق (قوله : حال من أخا) أى : لا ـ صفه له ؛ لأنه ليس مقصود الشاعر أخا معينا ، بل مطلق أخ ، والوصفيه تفيد أن المعنى أنك لا تقدر على بقاء موده أخ موصوف بكونه غير مضموم إليك مع اتصافه بالخصال الذميمه (قوله : لعمومه) أى : لوقوعه فى حيز النفى فعمومه سوغ مجىء الحال منه وإن كان نكره ، والمعنى حينئذ لست بمبق موده

١- الأبيات للنابغه الذبيانى فى ديوانه ص ٢٧ ، ٢٨ ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١۶٠.

فى [لست] (على شعث) أى : تفرق وذميم خصال.

فهذا الكلام دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال ، وقد أكده بقوله : (أى الرجال المهذب) استفهام بمعنى الإنكار ؛ أى : ليس فى الرجال منقح الفعال ، مرضى الخصال.

******

أخ فى حال كونه غير مضموم إليك مع شعثه وخصاله الذميمه (قوله : فى لست) أى : وحينئذ فالمعنى لست بمبق موده أخ فى حال كونك غير مضموم إليه مع شعثه قيل لا وجه لتخصيص الضمير فى لست لجواز الحاليه من ضمير المخاطب فى مستبق اللهم إلا أن يبنى الكلام على الاتحاد الذاتى بين الضميرين ، أو يقال : إن وجه التخصيص أن الفعل أقوى فى العمل من الاسم - فتأمل. (قوله : على شعث) على بمعنى مع والشعث بفتح العين وهو فى الأصل انتشار الشعر وتغيره لقله تعهده بالتسريح والدهن فتكثر أوساخه ، ثم استعمل فى لازمه وهو الأوساخ فى الحسيه فهو مجاز مرسل علاقته اللزوم ، ثم استعير اللفظ المجازى للأوساخ المعنويه وهى الخ صال الذميمه بجامع القبح فهو استعاره مبنيه على مجاز (قوله :

أى تفرق) أى : موجب تفرق أى : افتراق ، وقوله وذميم خصال : من إضافه الصفه للموصوف وعطفه على ما قبله أعنى موجب التفرق للتفسير - كذا قرر بعضهم ويحتمل أن المراد بالتفرق تفرق حال الأخ وتلونه وعدم انضباطه (قوله : فهذا الكلام دل إلخ) أى : لأن معنى البيت أنك إذا لم تضم أخا إليك فى حال عيبه وتتعامى عن زلته لم يبق لك أخ فى الدنيا ولا يعاشرك أحد من الناس ؛ لأنه ليس فى الرجال أحد مهذب منقح الفعال مرضى الخصال ، ولا شك أن الشطر الأول يدل بحسب ما يفهم منه على نفى الكامل من الرجال فقوله بعد ذلك : أى الرجال المهذب تأكيد لذلك المفهوم ؛ لأنه فى معنى قولك ليس فى الرجال مهذب ومن الجيد فى هذا المعنى قول ابن الحداد :

واصل أخاك ولو أتاك بمنكر

فخلوص شىء قلّما يتمكّن

ولكلّ حسن آفه موجوده

إنّ السّراج على سناه يدخّن

(قوله : نفى الكامل من الرجال) لأنه لو وجد لم يصدق أنه إن كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا (قوله : وقد أكده) أى : أكد ذلك المفهوم لا الكلام الدال بمفهومه كما قيل.

(وإما بالتكميل ؛ ويسمى : الاحتراس أيضا) لأن فيه التوقى والاحتراز عن توهم خلاف المقصود (وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) أى : يدفع إيهام خلاف المقصود ؛ وذلك الدافع قد يكون فى وسط الكلام ، وقد يكون فى آخره :

******

(قوله : وإما بالتكميل) أى : تكميل المعنى بدفع الإيهام عنه (قوله : ويسمى) أى : هذا النوع من الإطناب (قوله : الاحتراس أيضا) أى : زياده على تسميته بالتكميل فله اسمان أما وجه تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع إيهام خلاف المقصود عنه ، وأما وجه تسميته بالاحتراس ، فلأن حرس الشىء حفظه وهذا النوع فيه حفظ للمعنى ووقايه له من توهم خلاف المقصود ، فقول الشارح ؛ لأن فيه إلخ بيان لوجه تسميته بالاحتراس (قوله : لأن فيه التوقى) أى : لأن به يحصل التوقى أى : الحفظ ، وقوله : والاحتراز أى : التحرز والتباعد فهو عطف لازم على ملزوم (قوله : وهو أن يؤتى إلخ) ظاهره أن التكميل عباره عن المعنى المصدرى أعنى : الإتيان المذكور والظاهر إطلاقه على المعنى الحاصل بالمصدر أيضا وهو ما يؤتى به لدفع توهم خلاف المقصود كما مر (قوله : فى كلام إلخ) فى بمعنى مع فيشمل الواقع فى وسط الكلام وفى آخره وليست للظرفيه وإلا فلا يشمل ما كان فى آخره (قوله : بما يدفعه) أى : بقول يدفعه سواء كان ذلك القول مفردا أو جمله كان للجمله محل من الإعراب أولا ، فإن قلت التذييل أيضا لدفع التوهم ؛ لأنه للتأكيد فما الفرق قلت التذييل مختص بالجمله وبالآخر ولدفع التوهم فى النسبه ، والتكميل لا يختص بشىء منها - كذا فى السيرامى ، وظاهره اختصاص التذييل بالآخر وسيأتى فى الشارح أنه يجامع الاعتراض فيكون فى الأثناء (قوله : قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره) أى : وقد يكون أيضا فى أوله وفى كل إما أن يكون جمله أو مفردا ، وحينئذ فبينه وبين الإيغال عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما يكون فى الختم لدفع إيهام خلاف المقصود وانفراد الإيغال فيما ليس فيه دفع إيهام خلاف المقصود كما فى قولها : وإن صخرا إلخ ، وانفراد التكميل بما فى الوسط كما فى قوله : فسقى ديارك إلخ ، وبينه وبين التذييل عموم وخصوص من وجه

فالأول : (كقوله :

فسقى ديارك غير مفسدها ...) نصب على الحال من فاعل [سقى] ؛ وهو (صوب الرّبيع) أى : نزول المطر ووقوعه فى الربيع ...

******

إن صح أن التوكيد الكائن بالتذييل قد يدفع إيهام خلاف المراد وذلك لانفراد التكميل بما يكون بغير جمله ، وانفراد التذييل بما يكون لمجرد التأكيد الخالى عن دفع الإيهام ، وأما إن كان التوكيد الكائن بالتذييل لا يجامع دفع الإيهام فهما متباينان والحق ثبوت الفرق بين دفع ما يوهمه الكلام وبين دفع توهم السامع أن الكلام مجاز أو دفع غفلته عن السماع أو دفع السهو ، وحينئذ فلا يستلزم التذييل التكميل بل هو أعم من التذييل مطلقا وبينه وبين التكرير والإيضاح المباينه كمباينه الإيغال والتذييل لهما (قوله : فالأول) وهو ما إذا كان الدافع فى وسط الكلام أى : وهو مفرد.

(قوله : كقوله) أى : قول طرفه بن العبد من قصيده يمدح بها قتاده بن مسلمه الحنفى ، وكان قد أصاب قومه شده ، فأتوه فبذل لهم ، وقبل البيت المذكور (١) :

أبلغ قتاده غير سائله

نيل الثّواب وعاجل الشّكم

أنّى حمدتك للعشيره إذ

جاءت إليك مرمّه العظم

ألقوا إليك بكلّ أرمله

شعثاء تحمل منقع البرم

ففتحت بابك للمكارم ح

ين تواصت الأبواب بالأزم

فسقى ديارك إلخ وهذه الجمله خبريه لفظا قصد بها الدعاء لذلك الممدوح (قوله : ديارك) مفعول مقدم لسقى وهو بفتح الكاف كما علمت فكسرها خطأ ، وقوله صوب الربيع : فاعل (قوله : أى نزول المطر) هذا تفسير لصوب الربيع ، فالصواب معناه النزول ، والربيع معناه المطر – كذا قرر بعضهم ، وفيه نظر – فقد ذكر ابن هشام فى شرح بانت سعاد أن الصوب فى البيت بمعنى المطر وذكر له نقلا عن أئمه اللغه أربعه معان ليس منها النزول ، وأيضا لو كان مراد الشارح أن الربيع معناه المطر لم يكن

١- الأبيات لطرفه بن العبد فى ديوانه ص ٩٣ فى المصباح ص ٢١٠ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٣٦٢ ، وبلا نسبه فى لسان العرب (همى).

(وديمه تهمى) أى : تسيل ؛ فلما كان المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله : [غير مفسدها] دفعا لذلك.

******

لقوله بعد ذلك ووقوعه فى الربيع معنى ، فالأحسن أن قول الشارح أى : نزول المطر من إضافه الصفه للموصوف أى : المطر النازل وهو تفسير للصوب ، وقوله ووقوعه : عطف تفسير ، وقوله فى الربيع إشاره إلى أن المراد بالربيع فى البيت الزمن ، وأن إضافه صوب للربيع فيه من إضافه المظروف إلى الظرف فالإضافه على معنى فى - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وديمه تهمى) الديمه بكسر الدال : المطر المسترسل وأقله ما بلغ ثلث النهار أو الليل وأكثره ما بلغ أسبوعا وقيل المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق ، وتهمى بفتح التاء من همى الماء والدمع إذا سال ولم يقيد الديمه بزمن الربيع كما قيد الصوب ليكون العطف من قبيل عطف العام (قوله : فلما كان المطر قد يؤول إلى خراب الديار) أى : فربما يقع فى الوهم أن ذلك دعاء بالخراب ، وقد يقال : إن الدعاء بالسقى وقرينه المدح تدل على أن المراد ما لا يضر ، وحينئذ فلا يكون ذكر المطر موهما خلاف المقصود على أن المراد كون المطر قد يؤول إلى الخراب لا يكفى فى إيهام خلاف المقصود بل لا بد من سبق الذهن إليه ولا يسبق للذهن من السقى إلا الإصلاح لشيوعه فى ذلك ، وأجيب عن الأول بأن الكلام يستحسن فيه الاحتراس فى الجمله ولو بالنظر لأصله من غير تعويل على القرائن فيناسب الإتيان بما يدفع ما قد يتوهم لا سيما وذكر الديمه والديار يزيد الإيهام ؛ لأن السقى النافع وهو ما يكون للزرع ، وأجيب عن الثانى بأن سبق الذهن إلى الخراب حصل من قوله وديمه تهمى فإن المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق ، ولا يقال : إن تقديم غير مفسدها يمنع هذا التوجيه ؛ لأنا نقول غير مفسدها مؤخر عن قوله وديمه تهمى تقديرا أو أنه حصل من تقديم ديارك ؛ لأنه يسبق إلى الذهن منه الخراب للعاده بأن السقى المصلح إنما هو للزرع (قوله : أتى بقوله غير مفسدها) أى : فى وسط الكلام بين الفعل وفاعله (قوله : دفعا لذلك) أى : لإيهام خلاف المقصود ولهذا عيب على القائل :

(و) الثانی : (نحو : (أَذِلَّهٍ عَلَی الْمُؤْمِنِینَ)(۱)) فإنه لما کان مما یوهم أن یکون ذلک لضعفهم دفعه بقوله : (أَعِزَّهٍ عَلَی الْکافِرِینَ)(۲) ...

******

ألا یا اسلمی یا دارمیّ علی البلی

ولا زال منهلّا بجرعائک القطر (۳)

حیث لم یأت بهذا القید أعنی غیر مفسدها قاله السیوطی فی عقود الجمان ، وأجاب عنه بعضهم بأن الدعاء والمدح قرینه علی أن المراد ما لا یضر ، فإن قلت هذا القدر موجود أیضا فی بیت الاحتراس ، وحینئذ فلا إیهام قلت : إنهم تاره یعولون علی القرینه فلا یأتون بالاحتراس وتاره لا یعولون علیه فیأتون به - کذا ذکر شیخنا الحفنی فی حاشیته ، وأجاب ابن عصفور بجواب غیر هذا ، وحاصله أن مازال فی کلامهم تدل علی دوام الصفه للموصوف علی حسب قبوله لها لا علی سبیل الاستغراق فإذا قلت ما زال زید یصلی أو ما زال یکرم الضیف فلیس المراد استغرق أوقاته ، بل المراد اتصافه بذلک فی الزمان القابل لذلک ، وعلی هذا فقوله : لا زال منهلا بجرعائک القطر لم یرد به سائر الأوقات ، وإنما المراد حیث قبلت ذلک ، ولا شک أن قبولها لذلک إنما هو إذا کان غیر مفسد لها (قوله : والثانی) أی : وهو ما کان الدافع لإیهام خلاف المقصود واقعا فی آخر الکلام (قوله : (أَذِلَّهٍ عَلَی الْمُؤْمِنِینَ)) هذا صفه لقوم أبی موسی الأشعری المشار لهم بقوله تعالی (فَسَوْفَ یَأْتِی اللهُ بِقَوْمٍ یُحِبُّهُمْ وَیُحِبُّونَهُ أَذِلَّهٍ عَلَی الْمُؤْمِنِینَ) أی : أذله لهم ، فالقصد مدحهم بما یدل علی موالاه المؤمنین ومعاملتهم بما یرضیهم فأذله من التذلل والخضوع لا من الذله والهوان (قوله : فإنه) أی : وصفهم بالذل ، وقوله : لما کان مما یوهم أن یکون ذلک أی : الوصف لضعفهم والإیهام نظرا إلی ظاهر لفظ الذل من غیر مراعاه قرینه المدح أو نظرا إلی أن شأن المتذلل أن یکون ضعیفا (قوله : أعزه علی الکافرین) أی : أقویاء وأشداء علیهم ، وحینئذ فتذللهم للمؤمنین لیس لضعفهم وعدم قوتهم بل تواضعا منهم للمؤمنین ، والتذلل مع التواضع إنما یکون عن رفعه فإن قلت قوله : (أَعِزَّهٍ عَلَی الْکافِرِینَ) یدل علی معنی مستقل جدید لم یستفد مما قبله ، فکیف کان إطنابا

۱- المائده : ۵۴.

۲- المائده : ۵۴.

۳- البیت لذی الرمه فی دیوانه ص ۵۵۹ ، والخصائص ۲ / ۲۷۸ ، ولسان العرب مادتی (یا) ، (ألا).

تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ؛ ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ، ويجوز أن يقصد بالتعديه بعلى الدلاله على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم.

(وإما بالتتميم ؛ وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود ...

******

قلت هو إطناب حيث دفع توهم غيره ، وإن كان له معنى مستقل فى نفسه لما تقدم أنه لا يشترط فى الإطناب ألّا يكون فيه معنى مستقل ، بل يجوز وجود الإطناب إذا استقل لفظه بإفاده المعنى وكان فى إفادته دقه مناسبه لا يراعيها إلا البلغاء دون الأوساط من الناس ودفع ما يتوهم بزياده وصف العزه على الكافرين من هذا القبيل لا ـ مما يدركه الأوساط حتى يكون مساواه على أن الوصف بالذله حيث عديت بعلى يشير إلى أن لهم عزه ورفعه فالوصف بالعزه أفاده ما قبله نوع إفاده - تأمل.

(قوله : تنبيها) معمول لقوله دفعه ، وقوله على أن ذلك أى : ما ذكر من الذل ، وقوله منهم أى : من القوم الممدوحين (قوله : ولهذا) أى : لأجل كون ذلك الذل تواضعا منهم (قوله : بعلى) أى : مع أنه يتعدى باللام يقال ذل له (قوله : لتضمنه معنى العطف) أى : فكأنه قيل : فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع ، وعلى هذا فيكون التوسع بتضمين الذل معنى العطف وعلى باقيه على بابها (قوله : ويجوز أن يقصد إلخ) حاصله أنه لا يراعى التضمين فى الذله ، بل تبقى الذله على معناها وإن فهم من القرائن أنها عن رحمه ، وإنما التجوز فى استعمال على موضع اللام للإشاره إلى أن لهم رفعه واستعلاء على غيرهم من المؤمنين وأن تذللهم تواضع منهم لا عجز ، والحاصل أن كلا من الأمرين اللذين جوزهما الشارح صحيح والفرق بينهما وجود التضمين فى الفعل على الأول وانتفاؤه على الثانى ، وإنما استعمل الحرف موضع حرف آخر لما ذكرنا وأيضا لفظ على صله لغير مذكور على الأول وعلى الثانى صله للمذكور (قوله : الدلاله) نائب فاعل يقصد ، وقوله إنهم أى : القوم الموصوفين بالمحبه (قوله : خافضون لهم أجنحتهم) أى : ملينون لهم جانبهم.

(قوله : وإما بالتتميم) تسميه هذا بالتتميم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح إذ هما شىء واحد لغه (قوله : فى كلام) أى : مع كلام فى أثنائه أو فى آخره (قوله : لا يوهم إلخ)

بفضله) مثل : مفعول ، أو حال ، أو نحو ذلك مما ليس بجمله مستقله ، ولا ركن كلام ، ومن زعم أنه أراد بالفضله ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف فى الإيضاح ، ...

******

هذا مخرج لتتميم ذكر فى كلام يوهم خلاف المقصود فإن الفرق بين التتميم والتكميل بأن النكته فى التتميم غير دفع توهم خلاف المقصود لا بأنه لا يكون فى كلام يوهم خلاف المقصود ؛ إذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل اه أطول.

(قوله : بفضله) أى : ولو كان معنى الكلام لا يتم إلا بها (قوله : أو نحو ذلك) أى : كالمجرور والتمييز (قوله : مما ليس بجمله مستقله) بأن كان مفردا أو جمله غير مستقله كجمله الحال والصفه لتأولهما بمفرد ، وإنما كان كلامه شاملا للمفرد وللجمله الغير المستقله ؛ لأن السالبه تصدق عند نفى موضوعها ومحمولها (قوله : ومن زعم إلخ) أى : لأجل دخول الجمله الزائده على أصل المراد (قوله : فقد كذبه إلخ) أى : حيث مثل له فيه بمما تحبون من قوله تعالى (لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)(١) ولا شك أن قوله مما تحبون ليس فضله بهذا الاعتبار فلا يكون تتميما والمصنف جعله من التتميم وصاحب البيت أدرى بالذى فيه ، وإنما لم يكن فضله بهذا الاعتبار الذى ذكره الزاعم ؛ لأن الإنفاق مما يحبون الذى هو المقصود بالحصر لا يتم أصل المراد بدونه ، إذ لا يصح أن يقال حيث أريد هذا المعنى حتى تنفقوا فقط دون مما تحبون ، فتعين أن مراده بالفضله بعض الفضلات المذكوره ، سواء توقف تمام المعنى عليه أم لا ، ولا شك أن مما تحبون بعضها لأنه مجرور فإن قلت إذا كان قوله مما تحبون لا يتم أصل المعنى بدونه لم يكن إطنابا أصلا بل مساواه فيكون تمثيل المصنف به للإطناب فاسدا من أصله فلا يستشهد به. قلت : حيث جعل إطنابا يجب أن يدعى أن أصل المعنى حتى تنفقوا أى : يقع منكم إنفاق وزياده مما تحبون ولو كان باعتبار القصر محتاجا إليه لا تكون من المساواه؟ لأنه فريد لأجل نكته لا يدركها الأوساط ، وإنما يدركها ويراعيها البلغاء وهى الإشاره إلى أن فعل البر لا يكون إلا بغلبه النفس وتحملها المشاق بالإنفاق من المحبوب المشتهى

١- آل عمران : ٩٢.

وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم (لنكته ...

******

لا بمطلق إنفاق ؛ لأنه وإن كان فيه أجر لا يبلغ لهذا المعنى وقد تقدم أن هذا هو مناط الإطناب ، ومن هذا تعلم أن كون الشيء مقصودا فى الكلام بحيث لا يتم المراد من حيث إنه مراد للمتكلم إلا به لا ينافى كونه إطنابا - فتأمل.

(قوله : وأنه لا تخصيص إلخ) عطف على كلام المصنف أى : وكذبه عدم تخصيص ذلك بالتتميم ؛ لأن جميع أقسام الإطناب ما تقدم وما يأتى يتم المعنى بدونه فلا خصوصيه للتتميم بذلك فذكر الفضله فيه إن كان بهذا المعنى يكون مستدركا ، وأيضا الفضله بهذا المعنى الذى قاله الزاعم تصدق بالجمله التى لا محل لها من الإعراب المشترطه فى الاعتراض ، فمقتضاه أن يكون التتميم أعم من الاعتراض ، وقد نص الشارح فيما سيأتى على تباينهما حيث قال : فالاعتراض يباين التتميم ؛ لأنه إنما يكون بفضله ، والفضله لا بد لها من الإعراب.

(قوله : لنكته) هذا زياده بيان ؛ لأن النكته شرط فى كل ما حصل به الإطناب وإلا كان تطويلا.

قال العلامه اليعقوبى : وقد علم من حد التتميم أنه مباين للتكميل ؛ لأنه شرط فى التتميم كون الكلام معه غير موهم لخلاف المراد بخلاف التكميل وأنه مباين للتذييل إن شرطنا فى الجمله ألّا يكون لها محل من الإعراب ؛ لأن الفضله لا بد أن يكون لها محل من الإعراب وإن لم نشترط فى الجمله ألّا يكون لها محل من الإعراب كان بينه وبين التذييل عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فى الجمله التى لها محل من الإعراب ، وانفراد التتميم بغير الجمله وانفراد التذييل بالتى لا محل لها من الإعراب وأن بينه وبين الإيغال عموما وخصوصا من وجه لاجتماعهما فى فضله لم تدفع إيهام خلاف المقصود ، وانفراد الإيغال بالجمله التى لا محل لها وما فيه دفع إيهام خلاف المقصود وانفراد التتميم بما يكون فى أثناء الكلام مما ليس بختم شعر ولا بختم كلام ، واعلم أن التتميم ضربان تتميم المعانى وهو ما ذكره المصنف ، وتتميم اللفظ ويسمى حشوا وهو ما يقوم به الوزن ولا يحتاج إليه المعنى ، والمستحسن منه ما احتوى على نوع من البديع كقول أبى الطيب المتنبى :

كالمبالغه ؛ نحو : (وَيُطْعِمُونَ الطَّعامَ عَلى حُبِّهِ)(۱) فى وجه) وهو أن يكون الضمير فى (حُبِّهِ) للطعام (أى) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج إليه. وإن جعل الضمير لله تعالى ؛ أى يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأديه أصل المراد.

******

وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه

يا جنّتى لوجدت فيه جهنّما (۲)

فحصل بقوله يا جنتى وزن القافيه مع اشتماله على الطباق الحسن ، ولو قال : يا منيتى لكان مستهجنا (قوله : كالمبالغه) أى : فى المدح الذى سيق لأجله الكلام (قوله : نحو ويطعمون إلخ) أى : نحو قوله تعالى فى مدح الأبرار بالكرم وإطعام الطعام (قوله : فى وجه) أى : وإنما يكون زياده الفضله التى هى المجرور هنا من المبالغه فى وجه مذكور فى الآيه (قوله : مع حبه) أى : مع حبهم له واشتهائهم إياه ، وظاهره أن على بمعنى مع.

(قوله : والاحتياج إليه) من عطف العله على المعلول أى : الناشئ ذلك الحب عن احتياجهم إليه ، ولا شك أن إطعام الطعام مع الاحتياج إليه أبلغ فى المدح من مجرد إطعام الطعام ؛ لأنه يدل على النهايه فى التنزه عن البخل المذموم شرعا ، والحاصل أن القصد من الآيه مجرد مدح الأبرار بالسخاء والكرم ، ولا شك أن هذا يكفى فيه مجرد الإخبار عنهم بأنهم يطعمون الطعام سواء كانوا يحبونه أولا ـ ولا يتوقف ذلك على بيان كون الطعام محبوبا لهم ، وحينئذ فقوله (عَلى حُبِّهِ) إطناب نكتته إفاده المبالغه فى المدح على ما بينا ، وما قيل فى هذه الآيه يقال أيضا فى قوله (وَآتَى الْمالَ عَلى حُبِّهِ) (قوله : وإن جعل الضمير لله) أى : وجعلت على للتعليل (قوله : على حب الله) أى : لأجل حب الله لا لرياء ولا سمعه وإن كان حبهم للطعام حاصلا على ذلك الوجه ؛ لأن الشأن حبه لكنه غير ملحوظ (قوله : فهو) أى : الجار والمجرور لتأديه أصل المراد وهو مدحهم بالسخاء والكرم ؛ لأن الإنسان لا يمدح شرعا إلا على فعل لأجل الله وإذا كان الجار والمجرور على هذا الوجه لتأديه أصل المراد كان مساواه لا إطنابا فلا يكون تتميما ، وقد يقال هذا يقتضى أن إطعام الطعام إذا لم يقصد به وجه الله بأن كان جبله وغفل عن

۱- الإنسان : ۸.

۲- البيت لأبى الطيب المتنبى فى الإيضاح ص ۱۹۸ بتحقيقى.

(وإما بالاعتراض ؛ وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام ، أو بين كلامين متصلين معنى بجمله أو أكثر لا محل لها من الإعراب ؛ لنكته سوى دفع الإيهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند إليه والمسند فقط ، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع. والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثانى ...

******

قصد الرياء وقصد وجه الله لا يكون ممدوحا شرعا مع أنه ممدوح شرعا ؛ لأنه يثاب على ذلك ؛ لأن نيه التقرب لا تشترط فى حصول الثواب إلا فى الترك لا فى الفعل ، وحينئذ فما قاله الشارح لا يتم (قوله : فى أثناء الكلام) أخرج الإيغال ؛ لأنه ختم الكلام بما يفيد نكته لا يتم المعنى بدونها كما مر (قوله : متصلين معنى) أى : اتصالا معنويا بأن كان الثانى بيانا للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه أو معطوفا عليه كما دل على ذلك التمثيل الآتى (قوله : لا محل لها من الاعراب) أخرج التتميم لوجود الإعراب فيه وهذا شرط فى الجمله الاعتراضيه ، وكذا الجمل إذا تعددت لا بد فيها أن يكون لا محل لها من الإعراب جزما (قوله : سوى دفع الإيهام) أخرج التكميل ، فالخارج ثلاثه أمور وشمل التعريف بعض صور التذييل وهو ما إذا كانت الجمله المعترضه مشتمله على معنى ما قبلها وكانت النكته التأكيد ؛ لأن سوى دفع الإيهام شامل للتأكيد ، ولا يقال جعل الاعتراض للتأكيد مخالف لما ذكره الشارح قدس سره فى حواشى الكشاف عند قوله تعالى : (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)(١) حيث قال : إن اشتراط كون الاعتراض للتأكيد فمما لا نسمعه ؛ لأنا نقول لا مخالفه بين الكلامين ؛ لأن كلام الشارح فى تفسير الآيه يفيد أن الاعتراض لا يكون للتأكيد وحده وهذا لا ينافى أنه يكون له ولغيره سوى دفع الإيهام وهذا هو المأخوذ من كلام المصنف وممن صرح بأن من فوائد الاعتراض التأكيد العلامه ابن هشام فى متن المغنى (قوله : لم يرد بالكلام) أى : المذكور فى التعريف فأل للعهد الذكرى (قوله : مجموع المسند إليه والمسند فقط) أى : والألم يشمل المثال الآتى (قوله : من الفضلات والتوابع) أى : المفرده ولو تأويلا كما فى قوله تعالى (٢)(لِلَّهِ الْبَناتِ سُبْحانَهُ وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ) فإن كلا منهما فى قوه المفرد ، وإنما قيدنا ما ذكر بالمفرد ليغاير ما يأتى فى

١- البقره : ۶.

٢- النحل : ۵۷.

بيانا للأول ، أو تأكيدا ، أو بدلا (كالتنزيه فى قوله تعالى : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَناتِ سُبْحانَهُ وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ)(١)) فقوله [سبحانه] جمله - لأنه مصدر بتقدير الفعل - وقعت فى أثناء الكلام ؛ لأن قوله : (وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ) عطف على قوله : (لِلَّهِ الْبَناتِ).

******

بيان اتصال الكلامين من قوله أن يكون الثانى بيانا للأول أو تأكيدا أو بدلا أى : أو عطفا ، فإن المراد بذلك الجمله التى ليست فى قوه المفر كما سيظهر من التمثيل كذا فى حاشيه شيخنا الحفنى (قوله : بيانا للأول) قضيته أن عطف البيان يكون فى الجمل ويوافقه ما مر فى الفصل والوصل وفى المغنى فى الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أن البيان لا يكون جمله بخلاف البدل (قوله : أو بدلا) أى : أو نحو ذلك كأن يكون الكلام الثانى معطوفا على الأول كما فى قوله تعالى : (إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى وَاللهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى وَإِنِّى سَمَّيْتُها مَرْيَمَ)(٢) فإن قوله : (وَاللهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى) اعتراض بين قوله : (إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى ،) وبين قوله (وَإِنِّى سَمَّيْتُها مَرْيَمَ ،) وفى بعض النسخ ثبوت قوله أو نحو ذلك (قوله : كالتنزيه إلخ) مثال للنكته التى هى غير دفع الإيهام والاعتراض فى الآيه المذكوره واقع فى أثناء الكلام لا بين كلامين كما يأتى بيانه (قوله : (وَيَجْعَلُونَ)) أى : المشركون (قوله : بتقدير الفعل) أى : بفعل مقدر من معناه أى : أنزهه سبحانه أى : تنزيها.

(قوله : عطف على قوله لله البنات) أى : من قبيل عطف المفردات فلهم عطف على لله وما يشتهون عطف على البنات ، وقد تقدم أن أثناء الكلام يشمل ما بين المتعاطفين ، ثم إن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه فالضمير المجرور باللام معمول ليجعل على أنه مفعول وفاعله الواو والضميران لشىء واحد أى : يجعلون لله البنات ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون من الذكور ، فإن قلت عمل الفعل فى ضميرين لشىء واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول ممنوع فلا يقال ضربتنى ؛ وذلك لأن عمله فيهما على أن أحدهما فاعل والآخر مفعول يوهم تغايرهما نظرا للغالب من مغايره الفاعل للمفعول ، إلا فى أفعال القلوب فإنه يجوز فيها ذلك لعدم الإيهام السابق ؛ لأن علم الإنسان وظنه بأمور

١- النحل : ٥٧.

٢- آل عمران : ٣٦.

(والدعاء فى قوله :

******

نفسه أكثر من علمه وظنه بـأمور غيره. قلت : أجيب بـأجوبه ثلاـثه : الأـول : أن هـذا إنما يراد إذا جعل الظرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فإن جعل مسـتقرا والجعل بمعنى التصـير أى : يصيرون البنات مستحقه لله وما يشتهون من البنين مستحقا لهم فلا ؛ لأـن الامتنـاع إذا كـان الضـميران معمولين لفعـل واحـد لاـ إذا كـان أحـدهما معمولا لمعموله ، وكـذلك إذا كان الجعل بمعنى الاعتقـاد ؛ لأن الفعل حينئـذ قلبى. الثانى : أن محل الامتناع فيما إذا لم يكن أحـد الضـميرين مجرورا فإن كان مجرورا جاز ذلك بدليل قوله تعالى : (وَهُزِّى إِلَيْكِ)(۱) ؛ لأـنه يتوسع فى الجـار والمجرور والظرف ما لا يتوسع فى غيره. الثالث : أن محل الامتناع فى غير المعطوف فإن كان أحـد الضـميرين معطوفا جاز ذلك ؛ لأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع وأحـد الضـميرين هنا مجرور ومعطوف واعترض الجوابـان الأـخيران بـأن تعليـل المنع السابق يقتضـى المنع مطلقا حتى فى هاتين الصورتين لوجود عله المنع فيهمـا ، وأجيب بـأن وجود عله المنع فيهمـا لاـ يسـتلزم المنع ؛ لأنهمـا مسـتثنيان للمعنى السـابق فإن قلت لم لم تجعل جمله (وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ) حاليه بأن يكون التقدير ويجعلون لله البنات ، والحال أن لهم ما يشتهون من البنين ، وحينئذ فلا تكون الآيه من قبيل الاعتراض؟ قلت : جعلها حاليه لا يفيـد التشـنيع عليهم المسـتفاد من العطف المؤكد بالتنزيه ؛ وذلك لأن المعنى حينئذ أنهم اعتقدوا النقص فى حال كونهم موصوفين بالكمال وليس فيه إلا أنهم لم يقوموا بحق شـكر سـيدهم حيث تكلموا بالباطل ونسبوا له مـا هو غير كامـل مع أنه جعلهم بحـاله الكمال من الأولاد وليس فى هـذا من الشـناعه ما فى نسـبتهم ما هو غير كامل لسـيدهم ونسـبتهم مـا هـو كامـل لأنفسـهم ؛ لأـن المراد بجعلهم البنين لأنفسـهم نسـبتهم أنفسـهم لاسـتحقاق البنين (قوله : والـدعاء) أى : المنـاسب للحال (قوله : فى قوله) (۲) أى : قول عوف بن محلم الشـيبانى يشـكوا ضـعفه فى قصيدته التى قالها لعبد الله بن طاهر ، وكان قد دخل عليه فسلم عليه عبد الله فلم يسمع ؛ فأعلم بذلك فدنا منه وأنشده هذه القصيده وأولها :

۱- مريم : ۲۵.

۲- الأبيات لعوف بن محلم الشيبانى أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ۱۶۳.

إنّ الثمانين وبلغتها

قد أحوجت سمعى إلى ترجمان) (١)

أى : مفسر ومكرر ، فقوله : وبلغتها اعتراض فى أثناء الكلام لقصد الدعاء ، والواو فى مثله تسمى : واوا اعتراضيه ؛ ليست بعاطفه ، ...

******

يا بن الذى دان له المشرقان

طرا وقد دان له المغربان

إن الثمانين ... البيت ، وبعده :

وبدّلتنى بالشطاط انحنا

وكنت كالصعده تحت السنان

وأنشأت بينى وبين الورى

سحابه ليست كنسج العنان

أدعو به الله وأثنى به

على الأمير المصعبّى الهجان

فقرّبانى بأبى أنتما

من وطنى قبل اصفرار البنان

سقى قصور الشاذياخ الحيا

من بعد عهدى وقصور الميان

وقاربت منى خطا لم تكن

مقاربات وثنت من عنان

ولم تدع فىّ لمستمتع

إلا لسانى وبحسبى لسان

وهمت بالأوطان وجدا بها

وبالغوانى أين منّى الغوان

وقبل منعاى إلى نسوه

مسكنها حرّان والرقتان

فكم وكم من دعوه لى بها

أن تتخطاها صروف الزمان

(قوله : إن الثمانين) أى : سنه التى مضت من عمرى (قوله : وبلغتها) بفتح التاء أى : بلغك الله إياها (قوله : قد أحوجت سمعى) أى : لما ثقل بمضيها (قوله : ترجمان) بفتح التاء والجيم يجمع على تراجم كزعفران وزعافر ، ويقال أيضا بضم الجيم وفتح التاء وربما ضمت التاء مع الجيم (قوله : أى مفسر) أى : بصوت أجهر من الصوت الأول ، فقوله : ومكرر عطف تفسير هذا هو المراد بالترجمان هنا وإن كان فى الأصل هو من يفسر لغه بلغه أخرى.

(قوله : لقصد الدعاء) أى : للمخاطب بطول عمره وإبلاغه الثمانين سنه. قال اليعقوبى : ولا يقال فى هذا الدعاء دعاء على المخاطب بالصمم وضعف السمع فلا يناسب

١- البيت لعوف بن ملحم الشيبانى ، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٦٣.

ولا حاليه. (والتنبيه فى قوله (١) :

واعلم فعلم المرء ينفعه)

هذا اعتراض بين : اعلم ، ومفعوله ؛ وهو (أن سوف يأتى كلّ ما قدرا) أن : هى المخففه من الثقيله ، ...

******

ما سيق من أجله وهو إدخال السرور على المخاطب ؛ لأنا نقول : إن الغبطه فى طول العمر يغتفر معها ذلك الضعف لعدم - إمكانه إلا به (قوله : ولا حاليه) أعلم أن الواو الاعتراضيه قد تلتبس بالحاليه فلا يعين إحداهما إلا القصد فإن قصد كون الجمله قيدا للعامل فهى حاليه وإلا فهى اعتراضيه ويحتملها قوله تعالى : (ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظالِمُونَ. ثُمَّ عَفَوْنا عَنْكُمْ)(٢) فإن قدر أن المعنى اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين بوضع العباده فى غير محلها كانت لتقييد العامل فكانت واو الحال وإن قدر وأنتم قوم عادتكم الظلم حتى يكون تأكيدا لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه فى وقته كانت اعتراضيه ، فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى - اه يعقوبى.

(قوله : والتنبيه) أى : تنبيه المخاطب على أمر يؤكد الإقبال على ما أمر به زاد فى الإيضاح أنه قد يكون لتخصيص أحد المذكورين بزياده تأكيد فى أمر علق بهما نحو : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسانَ بِوالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلى وَهْنٍ وَفِصالُهُ فِى عامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِى وَلِوالِدَيْكَ)(٣) وللاستعطاف والمطابقه كما فى قول أبى الطيب :

وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه

يا جنّتى لرأيت فيه جهنّما

فقوله يا جنتى : اعتراض بين الشرط والجزاء للمطابقه بين الجنه وجهنم ولاستعطاف محبوبه بالإضافه للياء ، وتسميته جنه ليرق له فينجيه من جهنم التى فى فؤاده بالوصال.

(قوله : واعلم إلخ) هذا البيت أنشده أبو على الفارسى ولم يعزه لأحد (قوله : هذا اعتراض) أى : قوله فعلم المرء ينفعه اعتراض لأجل تنبيه المخاطب على أمر يؤكد

١- أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٦٣.

٢- البقره : ٥١ ، ٥٢.

٣- لقمان : ١٤.

وضمير الشأن محذوف ؛ يعنى : أن المقدور آت البته ، وإن وقع فيه تأخير ما ، وفى هذا تسليه وتسهيل للأمر.

فالاعتراض يباين التتميم لأنه إنما يكون بفضله ، والفضله لا بد لها من إعراب ، ويباين التكميل لأنه إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود ، ويباين الإيغال ...

******

إقباله على ما أمر به ؛ وذلك لأن هذا الاعتراض أفاد أن علم الإنسان بالشىء ينفعه ، وهذا مما يزيد المخاطب إقبالا على طلب العلم ، والفاء فى قوله فعلم المرء ينفعه اعتراضيه ، ومع ذلك لا تخلو هنا عن شائبه السببيه ، إذ كأنه يقول وإنما أمرتك بالعلم بسبب أن علم المرء ينفعه ، وقد استفيد من قول الشارح هذا اعتراض أن الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونهما (قوله : وضمير الشأن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم أى : أنك سوف يأتيك كل ما قدرا كما جوزه سيبويه وجماعه فى قوله تعالى : (أَنْ يا إِبْراهِيمُ. قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا)(١) (قوله : يعنى أن المقدور إلخ) هذا تفسير لحاصل المعنى (قوله : وفى هذا تسليه إلخ) وذلك لأن الإنسان إذا علم أن ما قدره الله يأتيه ولا بد طال الزمان أو قصر وإن لم يطلبه وما لم يقدره لا يأتيه وأن طلبه تسلى وسهل عليه الأمر يعنى الصبر والتفويض وترك منازعه الأقدار (قوله : فالاعتراض يباين إلخ) هذا تفريع على ما ذكره فى التعريف يعنى إذا علمت حقيقه الاعتراض فيما سبق من أنه لا بد ، وأن يكون فى الأثناء ، وأن يكون بجمله أو أكثر لا محل لها ، وأن تكون النكته فيه سوى دفع الإيهام تفرع على ذلك ما ذكره الشارح.

(قوله : والفضله لا بد لها من إعراب) أى : والاعتراض إنما يكون بجمله لا محل لها ، وهذا تباين فى اللوازم وهو يؤذن بالتباين فى الملزومات ، وقد يقال لا حاجه لقوله والفضله لا بد لها من إعراب فى بيان التباين ؛ لأن ذلك يكفى فيه قوله : لأنه إنما يكون بفضله أى : والفضله مفرد ولو حكما والاعتراض إنما يكون بجمله وتباين اللوازم يشعر بتباين الملزومات (قوله : لأنه إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود) أى : بخلاف الاعتراض

١- الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥.

لأنه لا يكون إلا فى آخر الكلام ، لكنه يشمل بعض صور التذييل ؛ وهو ما يكون بجمله لا محل لها من الإعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى ؛ لأنه كما لم يشترط فى التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه ألا يكون بين كلامين ؛ فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل : إنه يباين التذييل ...

******

فإنه إنما يكون لغير ذلك الدفع فتباين لازماهما لها فلزم تباينهما (قوله : لأنه لا يكون إلا فى آخر الكلام) أى : والاعتراض إنما يكون فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين (قوله : لكنه يشمل إلخ) الأولى أن يقول وشمل بعض صور إلخ ، إذ لا محل للاستدراك ولا يقال : إن النكته فى الاعتراض لا بد أن تكون غير دفع الإيهام والنكته فى التذييل لا بد أن تكون من التأكيد والتأكيد دافع للإيهام ؛ لأنا نقول إن التأكيد أعم من دفع الإيهام لحصوله مع غيره وحينئذ فلا يلزم من نفى دفع الإيهام نفى التأكيد مطلقا وكفى هذا فى صحه أعميه الاعتراض (قوله : وهو) أى : ذلك البعض (قوله : وقعت بين جملتين متصلتين معنى) أى : وكان وقوعها بينهما للتأكيد (قوله : لأنه كما لم يشترط إلخ) أى : بل تاره يكون بين كلامين وتاره لا يكون بينهما ؛ وذلك لأن الشرط فى التذييل كونه بجمله عقب أخرى بقيد كونها للتأكيد كانت تلك الجمله لها محل من الإعراب أم لا كانت بين كلامين متصلين معنى أم لا فشمل الصوره المذكوره فقول الشارح ؛ لأنه كما لم يشترط إلخ عله لكون الصوره المذكوره من صور التذييل ، وحيث كانت الصور المذكوره من صور التذييل وشملها ضابط الاعتراض تعلم أن بينهما عموما وخصوصا من وجه لاجتماعهما فى هذه الصوره وانفراد التذييل فيما لا يكون بين كلامين متصلين وانفراد الاعتراض بما لا يكون للتأكيد (قوله : فتأمل) أى : ما قلناه لك من شمول الاعتراض لبعض صور التذييل المفيد أن بينهما عموما وخصوصا وجهيّا (قوله : فساد ما قيل) أى : لأن عدم اشتراط الشىء ليس هو اشتراطا لعدمه فقولنا التذييل لا يشترط أن يكون بين كلام أو كلامين ليس شرطا لكونه ليس بين كلام أو كلامين ، وحاصله أن بعض الناس فهم أن التذييل لما لم يشترط فيه أن يكون بين كلامين متصلين ولا فى أثناء كلام اختص بأنه لا يكون بين كلامين متصلين فباين الاعتراض لاختصاصه

بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى.

(ومما جاء) أى : ومن الاعتراض الذى وقع (بين كلامين) متصلين (وهو أكثر من جمله أيضا) أى : كما أن الواقع هو بينه أكثر من جمله ...

******

بكونه بين كلامين متصلين ووجه فساد هذا القول أنه لا يلزم من عدم اشتراط الشيء عدم وجوده ، وإنما تلزم المباينه بينهما لو قيل : إنه يشترط فى التذييل ألا يكون بين كلامين ، وفرق ظاهر بين عدم اشتراط الشيء واشتراط عدم الشيء ؛ وذلك لأن الأول يجامع وجوده وعدمه فهو أعم من الثانى ، ويمكن الجواب بأن هذا القائل نظر إلى تباينهما بحسب المفهوم بناء على ما ذكر وإن كان هذا لا يوجب التباين بحسب الصدق.

(قوله : بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون إلخ) أى : واشتراط ذلك فى الاعتراض ، وترك الشارح بيان النسبه بين الاعتراض والإيضاح ، وبين الاعتراض والتكرير ولنذكر ذلك تتميما للفائده فالنسبه بينه وبين كل واحد منهما العموم والخصوص الوجهى ؛ وذلك لأنه لا يشترط فى نكته الاعتراض أن تكون غير نكتتهما ولم يشترط فيهما كونهما بغير الجمله التى لا محل لها من الإعراب ولا كونهما فى غير الوسط المشترط ذلك فى الاعتراض ، وحينئذ فيجتمع الاعتراض مع الإيضاح فى الجمله التى لها محل أو لا محل لها من الإعراب الواقعه فى الأثناء ، وينفرد الإيضاح فيما يكون بغير الجمله أو بالتى لها محل أو لا محل لها ولكنها فى الآخر وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير باب الإيضاح ، ويجتمع الاعتراض مع التكرير فى الجمله التى لا محل لها الواقعه فى الأثناء للتقرير والتوكيد ، وينفرد الاعتراض فى الجمله المذكوره إذا كانت لغير توكيد وينفرد التكرير فيما لا يكون فى الأثناء (قوله : أى ومن الاعتراض) أى : لا بالمعنى السابق بل بمعنى المعترض بدليل قوله وهو أكثر إلخ (قوله : وهو أكثر) أى : والحال أن الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين أكثر إلخ ففيه تمثيلان تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو أكثر من جمله (قوله : أى كما أن الواقع إلخ) أى : كما أن الكلام الذى وقع الاعتراض بينه وفى أثنائه أكثر من جمله ، فأبرز الشارح الضمير لجريان الصله على غير

(قوله تعالى : (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ)(١)) فهذا اعتراض أكثر من جمله ؛ لأنه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله : (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ ،) وثانيهما قوله : (نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ)(٢) ، والكلامان متصلان معنى (فإن قوله : (نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) ...

******

من هى له ؛ لأن أل واقعه على الكلام وضمير هو للاعتراض وضمير بينه لأل الموصوله (قوله : قوله تعالى) هذا مبتدأ خبره قوله سابقا ومما جاء أى : وقوله تعالى (فَأْتُوهُنَ) إلخ من جمله الاعتراض الذى جاء على الوصف المذكور (قوله : فهذا) أى : قوله (إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) اعتراض (قوله : يشتمل على جملتين) إحداهما : يحب التوابين ، والأخرى : ويحب المتطهرين ، بناء على أن المراد بالجمله ما اشتمل على المسند والمسند إليه ولو كانت الثانيه فى محل المفرد ، هذا إذا قدر كما هو الظاهر أن الثانيه معطوفه على جمله يحب التوابين التى هى خبر إن ، وأما إذا بنينا على أن المراد بالجمله ما يستقل بالإفاده وهو الأقرب ، فإنما يتبين كونه أكثر من جمله إذا قدر عطف ويحب المتطهرين على مجموع إن الله يحب التوابين ، إما بتقدير الضمير على أنه مبتدأ أى : وهو يحب المتطهرين أو بدون تقديره ؛ لأنها ليست فى محل المفرد حينئذ وإن كانت محتويه على ضمير عائد على ما فى الأولى ، وأما إذا قدر على هذا البناء عطفها على يحب التوابين فلا يخفى أنه ليس هنا جملتان ، وحينئذ فليس الفضل هنا بأكثر من جمله بل بواحده فقط.

(قوله : والكلامان متصلان معنى) أى : لكون الجمله الثانيه عطف بيان على الأولى حقيقه بناء على جواز وروده فى الجمل التى لا محل لها أو لكون الجمله الثانيه مماثله للأولى فى إفاده ما تفيده ، فقول المصنف فإن قوله (نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) بيان إلخ يحتمل أن يكون مراده البيان عطف البيان ، ويحتمل أن يكون مراده به ما ذكرنا (قوله : نساؤكم حرث لكم) أى : محرث لكم أى : موضع حرثكم وفى كونهن موضع

١- البقره : ٢٢٢.

٢- البقره : ٢٢٣.

بيـان لقوله : (فَـأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ) وهو مكـان الحرث ، فـإن الغرض الأصـلى من الإتيان طلب النسل ، لا قضاء الشـهوه. والنكته فى هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به ، والتنفير عما نهوا عنه.

(وقال قوم قد تكون النكته فيه) أى : فى الاعتراض ...

******

الحرث تنـبيه على أن الغرض مـن إتيـانهن طلـب الغلـه منهن وهـو النسـل كمـا تطلب الغله من المحرث الحسـى ، فـإذا فهمت أن الحكمه الأصليه من إتيانهن طلب النسل الذى هو أهم الأمور منهن لما فيه من بقاء النوع الإنسانى المترتب عليه تكثير خيور الدنيا والآخره فهمت أن الموضع الذى يطلب منه النسل هو المكان الذى يطلب منه الإتيان شرعا لتلك الحكمه (قوله : بيان لقوله إلخ) وذلـك لأـن المكان الـذى أمر الله بإتيانهن منه منهم فبين بأنه موضع الحرث بقوله : نساؤكم حرث لكم ، وإذا علمت ذلك تعلم أن قول المصـنف بيان لقوله فأتوهن إلـخ الأولى أن يقول بيان لحيث أمركم الله أن يقال : إن فى الكلام حـذف أى : بيان لحيث من قوله فأتوهن من حيث أمركم الله ومثل هـذا شائع فى كلامهم (قوله : وهو) أى : حيث إن المكان الـذى أمرنا الله بإتيانهن منه مكـان الحرث (قوله : فإن الغرض الأصـلى) أى : الحكمه الأصـليه وإلا فأفعال الله لا تعلل بأغراض ، وهـذا تعليل لمحـذوف أى : وإنمـا كـان قوله نسـاؤكم حرث لكم بيانـا لقوله فأتونهن من حيث أمركم الله ؛ لأن الغرض إلـخ أى : وحينئـذ فلا تأتوهن إلا من حيث يتـأتى هـذا الغرض (قوله : طلب النسـل) أى : لأنه أهم الأمور المترتبه على إتيانهن لما فيه بقاء النوع الإنسانى المترتب عليه كثره الخيور الـدنيويه والأخرويه ، وحيث كان الغرض من إتيانهن طلب النسل والنسل لا يحصل إلا بالإتيان من القبل لا من الدبر فيكون ذلـك الموضع هو المكـان الـذى طلب إتيـانهن منه شـرعا ، فتم مـا ذكره المصـنف من دعوى البيان (قوله : الترغيب فيما أمروا به) أى : الـذى من جملته الإتيان فى القبل ، وقوله والتنفير عما نهوا عنه أى : الـذى من جملته الإتيان فى الـدبر ووجه كون الاـعتراض هنـا مرغبا ومنفرا عما ذكر أن الإخبار بمحبه الله للتائب عما نهى عنه إلى ما أمر به وللمتطهر من أدران التلبس بالمنهى عنه بسـبب التوبه والرجوع للمـأمور به ممـا يؤكـد الرغبه فى الأوامر التى من جملتها الإتيان فى القبل والتنفير عن النواهى التى من جملتها إتيان الدبر.

(غير ما ذكر) مما سوى دفع الإيهام حتى إنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكته فيه قد تكون دفع الإيهام افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه) أى : الاعتراض (آخر جمله لا تليها جمله متصله بها) وذلك بألّا يلى الجمله جمله أخرى أصلا فيكون الاعتراض فى آخر الكلام ، أو يليها جمله أخرى غير متصله بها معنى. وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشاف ، فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى فى أثناء الكلام ، أو فى آخره ، أو بين كلامين متصلين ، أو غير متصلين - بجمله أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكته سواء كانت دفع الإيهام أو غيره. (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) مطلقا ؛ ...

******

(قوله : غير ما ذكر) الأوضح أن يقول قد تكون النكته فيه دفع الإيهام (قوله : مما سوى دفع الايهام) هذا بيان لما ذكر فكأنه قال قد تكون النكته فيه غير سوى دفع الإيهام وغير ذلك السوى هو دفع الإيهام ؛ لأن نفى النفى إثبات فالنكته على هذا القول تكون نفس دفع الإيهام وتكون غيره وقوله : حتى إنه إلخ ، حتى تفريعيه بمعنى الفاء وضمير إنه للاعتراض ، فكأنه قال : فيكون الاعتراض لدفع إيهام خلاف المقصود (قوله : آخر جمله) أى : فى آخر جمله أى بعدها (قوله : بألّا يلى الجمله) أى : التى اعترض بعدها (قوله : فيكون) أى : بحيث يكون الاعتراض فى آخر الكلام (قوله : أو يليها) أى : الجمله المعترض بعدها (قوله : أن يؤتى فى أثناء الكلام) هذا محل وفاق ، (وقوله : أو فى آخره) محل خلاف ، (وقوله : أو بين كلامين متصلين) هذا محل موافقه ، (وقوله : أو غير متصلين) محل مخالفه ، (وقوله : بجمله) متعلق بيؤتى ، (وقوله : لا محل لها من الإعراب) هذا لم يقع فيه خلاف ، فيكون اشتراط عدم المحليه باقيا بحاله (قوله : لنكته) زادها للتصوير والتصريح بالتعميم لا للإخراج ؛ لأن الإطناب كله لنكته (قوله : فيشمل إلخ) لما كان الاعتراض على هذا التعريف نسبته لما تقدم مخالفه لنسبته على التعريف السابق أشار المصنف إلى بيان بعض تلك المخالفه (قوله : بهذا التفسير) أى : الصادق على ما لا محل له من الإعراب من الجمله المؤكده لما قبلها ، سواء كانت فى آخر الكلام أو فى أثنائه.

(قوله : مطلقا) أى : شمولا مطلقا فيجتمعان فيما إذا كانت الجمله المعترضه مشتمله على معنى ما قبلها وكانت النكته التأكيد ، وينفرد الاعتراض فيما إذا كانت

لأنه يجب أن يكون بجمله لا محل لها من الإعراب وإن لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) وهو ما يكون بجمله لا محل لها من الإعراب ، فإن التكميل قد يكون بجمله ، وقد يكون بغيرها. والجمله التكميليه قد تكون ذات إعراب ، وقد لا تكون ؛ ...

******

النكته غير التأكيد ، ويحتمل أن المراد بقوله مطلقا أى : بجميع صوره لقول المصنف بعد وبعض صور التكميل ولا فرق فى التذييل بين أن يكون فى الآخر أم لا ؛ لأن التذييل قد يكون فى الوسط كما تقدم قريبا للشارح فلا تغفل عنه (قوله : لأنه يجب أن يكون) أى : التذييل أى : كما أن الاعتراض يجب فيه ذلك ، وهذا تعليل لشمول الاعتراض له على وجه الإطلاق (قوله : وإن لم يذكره المصنف) أى : وإن لم يذكر وجوب أن يكون بجمله لا محل لها من الإعراب أى : فى تفسيره للتذييل سابقا بل كلامه بحسب ظاهره شامل لكون الجمله لها محل أو لا محل لها ، والمراد أنه لم يذكر ذلك صراحه وإن كان أشار إلى اشتراط ذلك بالأمثله بما لا محل له فيكون التذييل على هذا تعقيب جمله بأخرى لا محل لها من الإعراب تشتمل على معناها للتأكيد كانت تلك الجمله فى الآخر أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين ولا شك أن الاعتراض على هذا القول صادق عليه ، إذ لا يخرج منه ما يكون فى آخر الكلام من التذييل بخلافه على القول السابق فى الاعتراض ويزيد الاعتراض على هذا القول عن التذييل بما ليس للتأكيد كما مر فهو أعم منه عموما مطلقا ولا يقال لا حاجه لذكرهم التذييل مع شمول الاعتراض له على هذا القول ؛ لأنا نقول ذكرهم له أشار إلى أن بعض صور الاعتراض وهى التى تكون لنكته التأكيد تسمى باسمين ، وإلا فكان ينبغى الاستغناء بالاعتراض عنه (قوله : وهو) أى : البعض ما يكون بجمله لا محل لها من الإعراب أى : لدفع الإيهام سواء كانت تلك الجمله فى الآخر أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين (قوله : وقد يكون بغيرها) أى : بغير الجمله بأن يكون بمفرد ، وهذا لا يكون اعتراضا.

(قوله : قد تكون ذات إعراب) أى : وهذه لا تدخل فى الاعتراض ، وقوله : وقد تكون أى : وهذه تدخل فى الاعتراض وهى المشار لها بقول المتن وبعض صور التكميل ،

لكنها تباين التتميم ؛ لأن الفضله لا بد لها من إعراب. وقيل : لأنه لا يشترط فى التتميم أن يكون جمله كما اشترط فى الاعتراض ؛ وهو غلط ؛ كما يقال : إن الإنسان يباين الحيوان ؛ لأنه لم يشترط فى الحيوان النطق – فافهم.

******

وعلى هذا فيكون بين التكميل والاعتراض على هذا القول العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما فى الصوره المشموله للاعتراض ، وهو ما يكون بجمله لا محل لها من الإعراب لدفع الإيهام ، إذ لا يشترط فى الاعتراض على هذا القول أن تكون النكته غير دفع الإيهام ، وينفرد الاعتراض بما يكون من الجمل لغير دفع الإيهام ، وينفرد التكميل بغير الجمله وبالجمله التى لها محل وقد تقدم أن بين التكميل والاعتراض على القول السابق فيه التباين (قوله : لكنها) أى : الاعتراض وأنث الضمير نظرا إلى كونه جمله أى : لكن الجمله المعترضه تباين إلخ ، ولو ذكر الضمير لكان أوضح ، بل لو قال وهو أى : الاعتراض مباين للتتميم لكان أولى ، إذ لا محل للاستدراك ، وحاصل ما ذكره الشارح فى توجيه المباينه أن التتميم إنما يكون بفضله ، والفضله لا بد لها من إعراب ، والاعتراض إنما يكون بجمله لا محل لها من الإعراب فقد تنافى لازمهما وتنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات فقول الشارح لأن الفضله أى المشترطه فى التتميم (قوله : وقيل لأنه إلخ) أى : وقيل فى وجه التباين بين الاعتراض والتتميم غير ما سبق وضمير لأنه للحال والشأن (قوله : وهو غلط) أى : هذا القيل المعلل بقوله ؛ لأنه إلخ غلط نشأ من عدم الفرق بين عدم الاشتراط واشتراط العدم ، والحاصل أن عدم اشتراط الجمله فى التتميم بجامع كون التتميم جمله فلا يكون منافيا لاشتراط الجمله فى الاعتراض ، نعم اشتراط عدم الجمله فى التتميم مناف لاشتراطها فى الاعتراض ، فعدم الاشتراط أعم من اشتراط العدم (قوله : كما اشترط) تشبيه فى المنفى وهو يشترط ، (وقوله : كما يقال) أى : كاللفظ الذى يقال أى : كقول إن الإنسان إلخ ، فما مصدريه ووجه الشبه أن كلا غلط.

بقى شى آخر وهو بيان النسبه بين الاعتراض على هذا القول وبين الإيغال وبين الإيضاح وبينه وبين التكرير أما النسبه بينه وبين الإيغال فالعموم والخصوص الوجهى ؛ لأنه لا يشترط فى الاعتراض كونه فى الأثناء ولا بين كلامين متصلين ولا كونه

(وبعضهم) أى : وجوز بعض القائلين بأن نكته الاعتراض قد تكون دفع الإيهام (كونه) أى : الاعتراض (غير جمله) فالاعتراض عندهم أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى - بجمله ، أو غيرها ؛ لنكته ما (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم ...

******

فى غير الشعر ولم يشترط فى الإيغال ، كونه بغير جمله ولا كونه مما له محل ، وحينئذ فيجتمعان فى جمله لا محل لها وقعت آخرا للكلام أو الشعر وينفرد الإيغال بالفضله ، وبالجمله التى لها محل وينفرد الاعتراض بالجمله التى ليست ختما بل فى الأثناء أو بين كلامين متصلين ولا محل لها ، وأما النسبه بينه وبين الإيضاح والتكرير فكذلك العموم والخصوص الوجهى لاجتماعه معهما فى الجمله التى لا محل لها وهى للإيضاح أو التأكيد ، وينفرد الاعتراض عنهما بما يكون لغير التأكيد والإيضاح من الجمله التى لا محل لها ، وينفردان عنه بما يكون مفردا أو جمله لها محل للتأكيد والإيضاح (قوله : وبعضهم كونه غير جمله) أى : من غير تجويز كونه آخر ، ولو قال المصنف غير الجمله بلام العهد أى : غير الجمله التى لا محل لها من الإعراب لكان أحسن ليشمل كونه جمله لها محل من الإعراب كما شمل كونه مفردا - قاله فى الأطول.

(قوله : فالاعتراض عندهم إلخ) أى : فهم لم يخالفوا الجمهور إلا فى التعميم فى النكته وفى كون الاعتراض جمله لا محل لها أو غيرها بأن يكون جمله لها محل أو مفردا.

(قوله : فى أثناء الكلام) فلا يكون فى الآخر على هذا القول كالأول بخلافه على الثانى (قوله : متصلين معنى) فلا يقع على هذا بين كلامين لا اتصال بينهما : كالقول الأول بخلافه على الثانى.

(قوله : أو غيرها) يشمل ما هو أكثر من جمله ويشمل المفرد أيضا بخلافه على القولين الأولين فإنه لا يكون بمفرد عليهما (قوله : لنكته ما) أى : سواء كانت دفع الإيهام أو غيرها وإذا حققت النظر وجدت النسبه بين الاعتراض بالمعنى الأول وهذا المعنى الأخير العموم والخصوص المطلق وبينه بالمعنى الثانى والمعنى الأخير العموم والخصوص الوجهى (قوله : فيشمل بعض صور التتميم) وهو ما كان بغير جمله فى أثناء

و) بعض صور (التكميل) وهو ما يكون واقعا فى أثناء الكلام ، أو بين الكلامين المتصلين (وإما بغير ذلك) عطف على قوله : [إما بالإيضاح بعد الإبهام ، ...

******

الكلام ، ولا يقال : إن التتميم لا يكون إلا بفضله ومن لازمها أن يكون لها محل من الإعراب والاعتراض لا يكون إلا بما لا محل له كما تقرر أولا ، وهذا البعض إنما خالف فى كونه قد يكون غير جمله فيبقى اشتراط ألّا يكون له محل من الإعراب بحاله ؛ لأنا نقول الظاهر أن هذا البعض يخالف فى هذا الاشتراط أيضا ويؤيد ذلك قول المصنف وبعضهم كونه غير جمله فإن غير الجمله شامل للمفرد ومن شأنه أن يكون له محل من الإعراب وحيث شمل الاعتراض بعض صور التتميم كان بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فى هذه الصوره المشموله للاعتراض ، وانفراده عن التتميم بما يكون غير فضله ، وانفراد التتميم عنه بما يكون آخرا وهو فضله ، وقد علمت أن الاعتراض على القولين السابقين مباين للتتميم (قوله : وبعض صور التكميل) اعترض بأنه يشمل بعض صور التذييل فكان على المصنف أن ينبه عليه ، وأجيب بأنه مفهوم من أصل تفسير الاعتراض ، والغرض بيان ما يخص هذا البعض ، فإن قلت : إنه قد ذكر بعض صور التكميل مع كونه مشمولا للاعتراض عند البعض الأول قلت بعض صور التكميل المشموله للاعتراض عند هذا البعض غير بعض الصور المشموله للاعتراض عند البعض الأول ؛ لأن المشموله له عند البعض الأول ما كان بجمله لا محل لها من الإعراب والمشموله له عند هذا البعض ما ليس بجمله فظهر الاختصاص ، إذ ما ليس بجمله لا يشمله قول ذلك البعض ، فلو سكت المصنف عن قوله : وبعض صور التكميل لتوهم أن شمول الاعتراض له عند البعض الثانى كشموله له عند البعض الأول مع أنه ليس كذلك ، وهذا بخلاف بعض صور التذييل فإنه مشمول على كل قول - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وهو ما يكون) الضمير راجع للبعض بقسميه التتميم والتكميل ، وقد علمت أن الاعتراض على القولين السابقين مباين للتتميم ، وقوله : ما يكون واقعا فى أثناء الكلام إلخ أى : سواء كان مفردا أو جمله ، وحيث شمل الاعتراض بالمعنى المذكور وعند هذا البعض بعض صور التتميم والتكميل كان بين الاعتراض بالمعنى المذكور ، وبينهما

وإما بكذا وكذا] (كقوله تعالى : (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ)(١) فإنه لو اختصر) - أى : ترك الإطناب - فإن الاختصار قد يطلق على ما يعم الإيجاز والمساواه ؛ كما مر (لم يذكر : ...

******

عموم وخصوص من وجه لاجتماعه معهما فيما ذكر ، وانفراد الاعتراض عنهما بما يكون لغير دفع الإيهام وهو غير فضله وانفرادهما عنه بما يكون آخرا وهو جمله لدفع الإيهام بالنسبه للتكميل أو فضله بالنسبه للتتميم.

بقى شىء آخر وهو النسبه بين الاعتراض على هذا التفسير وبين التذييل والإيضاح والتكرير والإيغال وحاصلها أنا نقول بين الاعتراض على هذا التفسير والإيغال التباين ؛ لأنه اشترط فى الاعتراض أن يكون فى الأثناء أو البين وشرط فى الإيغال أن يختم به الكلام أو الشعر وهما لا يجتمعان ، وبينه وبين التذييل العموم والخصوص الوجهى فيجتمعان فيما يكون فى الأثناء أو البين وهو جمله لا محل لها على تفسير التذييل بذلك أو مطلقا إن لم يفسر بذلك كما هو ظاهر تفسير المصنف سابقا ، وينفرد الاعتراض بما يكون لغير التوكيد أو يكون فضله ، وينفرد التذييل بما لا يكون فى أثناء الكلام أو لا بين كلامين بل آخرا وكذلك النسبه بينه وبين كل من الإيضاح والتكرير ، فيجتمع معهما فيما يكون فى البين أو فى الأثناء للإيضاح أو يكون تكرارا للتأكيد وينفرد عنهما بما يكون لغير الإيضاح والتأكيد وينفردان عنه فيما لا يكون فى البين ولا فى الأثناء ، بل فى الآخر للإيضاح أو يكون تكرارا للتأكيد ، وإنما تعرضنا لبيان النسبه بين هذه الأمور السبعه وهى الإيضاح والتكرير والإيغال والتذييل والتكميل والتتميم ، والاعتراض لأجل ازدياد البصيره فى فهمها وتشحيذ القريحه فى تفطنها ولم أتعرض لبيان النسبه فيما تقدم بين ذكر الخاص بعد العام وبين غيره من هذه الأمور السبعه لظهور أمره بالنسبه إلى سائرها ، وذلك لظهور مباينته لغير التتميم والإيغال والاعتراض ومجامعته لهذه الثلاثه فى بعض الصور (قوله : وإما بكذا وكذا) لا حاجه إليه ، فالأولى حذفه (قوله : (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ)) مبتدأ والجمله بعد الموصول صله ، وقوله ومن حوله : عطف على المبتدأ ، والحول يشمل جهه

١- غافر : ٧.

(وَيُؤْمِنُونَ بِهِ) لأن إيمانهم لا ينكره) أى : لا يجهله (من يثبتهم) فلا حاجه إلى الإخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) أى : ذكر قوله : (وَيُؤْمِنُونَ بِهِ) (إظهار شرف الإيمان ترغيبا فيه) وكون هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقه ظاهر بالتأمل فيها.

******

العلو والسفل كما يشمل جهه اليمين والشمال على الظاهر - كذا قرر شيخنا العدوى ، وقوله يسبحون بحمد ربهم : خبر المبتدأ أى : يسبحون ملتبسين بالحمد بأن يقولوا سبحان الله وبحمده (قوله : (وَيُؤْمِنُونَ بِهِ)) أى : بربهم (قوله : فإنه) أى : الحال والشأن وقوله لو اختصر أى : ارتكب الاختصار (قوله : على ما يعم الإيجاز والمساواه) أى : والمراد هنا الثانى ؛ لأنه لو لم يذكر ويؤمنون به كان مساواه.

(قوله : لأن إيمانهم إلخ) أى : وإنما قلنا إن زياده (وَيُؤْمِنُونَ بِهِ) إطناب ؛ لأن إيمانهم (١) تسبيحهم وحمدهم المستفاد من قوله تعالى (يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ) يدلان على إيمانهم به تعالى (قوله : أى لا يجهله) لما كان نفى الإنكار لا يستلزم العلم المراد فسره بما يستلزمه وهو نفى الجهل قاله سم ، وقرر بعضهم أن هذا التفسير منظور فيه للشأن والعاده من أن ما لا يجهل لا ينكر وإن كان يمكن إنكار الشىء معانده (قوله : لا ينكره من يثبتهم) أى : وهو المخاطب بهذا الكلام ، بل ذلك أمر معلوم عنده وقوله لكونه معلوما أى : عند المخاطب (قوله : إظهار شرف الإيمان) أى : المدلول لجمله ويؤمنون به ؛ لأنها سيقت مساق المدح فأتى بها لأجل إظهار شرف مدلولها (قوله : ترغيبا فيه) أى : حيث مدح الملائكه الحاملون للعرش ومن حوله ، وهذا كما يوصف الأنبياء بالصلاح لقصد المدح به مع العلم بصلاحهم ترغيبا فى الصلاح (قوله : وكون) هو بالرفع مبتدأ خبره قوله ظاهر ، وقوله بالتأمل فيها أى : فى الآيه أو فى الوجوه السابقه وهو الظاهر ؛ وذلك لأن ما حصل به الإطناب فى الأنواع السابقه إما أن لا يكون معه حرف عطف كغير الاعتراض وعطف الخاص على العام أو معه ذلك ولم يقصد العطف كالاعتراض أو قصد به ذلك وكان من عطف الخاص على العام كقوله تعالى : (حافِظُوا عَلَى

١- بياض فى النسخه المطبوعه.

[الإيجاز والإطناب النسبيان]

(واعلم أنه قد يوصف الكلام ...

******

الصَّلَواتِ) إلخ ، وهذا المثال قصد فيه العطف على ما قبله ولم يكن من عطف الخاص على العام فظهرت المغايره المذكوره - كذا قرر شيخنا العدوى ، ولك أن تعرض الآيه على كل من الأمور السبعه حتى يتبين لك أنه لم يوجد فيها ما اعتبر فى كل منها ، أما كونها ليست من الإيضاح ولا من التكرار فواضح ؛ لأن قوله ويؤمنون به ليس لفظه تكرارا ولا إيضاحا لإبهام قبله ، وأما كونها ليست من الإيغال فلأن قوله ويؤمنون به ليس ختما للشعر ولا للكلام كما هو الإيغال ، إذ قوله : " ويستغفرون للذين آمنوا" عطف على ما قبله فليس ختما ، وأما كونها ليست من التذييل فلعدم اشتمال جملته وهى ويؤمنون به على معنى ما قبلها ، بل معناها لازم لما قبلها ، وأما كونها ليست من التكميل فإن قوله : (وَيُؤْمِنُونَ بِهِ) ليس لدفع الإيهام المعتبر فى التكميل ، وأما كونها ليست من التتميم ، فلأن قوله ويؤمنون به ليس فضله وهو ظاهر ، وأما كونها ليست من الاعتراض فهو مشكل إذا بنينا على ما تقرر من أن من جمله الاتصال بين الكلامين أن يكون الثانى معطوفا على الأول ، ولا شك أن جمله ويستغفرون للذين آمنوا معطوفه على جمله يسبحون فيكون ما بينهما اعتراضا ، والتخلص من ذلك الإشكال بجعل الواو فى يؤمنون به للعطف لا للاعتراض لا يتم إلا إذا تعين كونها كذلك وهو غير متعين لاحتمال كونها اعتراضيه نعم المتبادر كونها للعطف فتخرج الآيه عن كونها من قبيل الاعتراض (قوله : واعلم إلخ) يحتمل أن هذا استئناف ويحتمل أنه عطف على مقدر أى : تيقن ما ذكرنا ، واعلم إلخ وحاصله أنه قدم أن وصف الكلام بالإيجاز يكون باعتبار أنه أدى به المعنى حال كونه أقل من عباره المتعارف مع كونه وافيا بالمراد ، وأن وصفه بالإطناب يكون باعتبار أن المعنى أدى به مع زياده عن المتعارف لفائده ، وأشار هنا إلى أن الكلام يوصف بهما باعتبار قله الحروف وكثرتها بالنسبه لكلام آخر مساو لذلك الكلام فى أصل المعنى ، فالأكثر حروفا منهما إطناب باعتبار ما هو دونه والأقل منهما حروفا إيجاز باعتبار أن هناك ما هو أكثر منه (قوله : قد يوصف الكلام) أى : فى اصطلاح

بالإيجاز والإطناب باعتبار كثره حروفه وقلتها بالنسبه إلى كلام آخر مساو له) أى : لذلك الكلام (فى أصل المعنى) فيقال للأكثر حروفا إنه مطنب ، وللأقل إنه موجز (كقوله : يصدّ) ...

******

القوم (قوله : بالإيجاز والإطناب) أى : بالمشتق منهما بدليل قول الشارح بعد فيقال للأكثر حروفا إنه مطنب إلخ (قوله : باعتبار إلخ) الباء للسببيه بخلاف الباء الأولى فى قوله : بالإيجاز فإنها للتعديه ، فاندفع ما يقال : إن فيه تعلق حرفى جر متحدى المعنى بعامل واحد (قوله : بالنسبه إلى كلام آخر إلخ) يعنى كما وصف بهما باعتبار تأديه المراد بلفظ ناقص عنه واف به وباعتبار لفظ زائد عليه لفائده ، وقوله بالنسبه إلخ : راجع للكثره والقله (قوله : فيقال للأكثر حروفا إلخ) أى : وإن كان كل على التفسير الأول مساواه أو إيجازا أو إطنابا (قوله : كقوله) (١) أى : قول أبى تمام من قصيدته التى رثى بها أبا الحسين محمد بن الهيثم وأولها :

قفوا جدّدوا من عهدكم بالمعاهد

وإن لم تكن تسمع لنشدات ناشد

لقد أطرق الربع المحيل لفقدهم

وبينهم إطراق ثكلان فاقد

وأبقوا لضيف الشّوق منّى بعدهم

قرى من جوى سار وطيف معاود

إلى أن قال

يصدّ عن الدّنيا ... البيت

وبعده :

إذا المرء لم يزهد وقد صبغت له

بعصفرها الدنيا فليس بزاهد

فواكبدى الحرّى وواكبد الندى (٢)

لأيامه لو كنّ غير بوائد

وهيهات ما ريب الزمان بمخلد

غريبا ولا ريب الزمان بخالد (٣)

(قوله : يصـد) بفتـح أوله وكسـر ثانيه ؛ لأنه هو الذى بمعنى يعرض وهو لازم ، وأما بضم الصاد فهو بمعنى يمنع الغير فهو متعد - كذا قرر شيخنا العدوى.

١- الأبيات لأبى تمام يرثى بها محمد بن الهيثم ، وهى فى ديوانه ص ١١١ والتبيان ١ / ٢٤٣.

٢- فى الأصل : النوى.

٣- البيت لأبى تمام فى ديوانه ص ١١٢ ، وشرح عقود الجمان ١ / ٢١٨.

أی : یعرض (عن الدّنیا إذا عنّ) أی : ظهر (سؤدد) أی : سیاده ... ولو برزت فی زیّ عذراء ناهد.

الزی : الهیئه ، والعذراء : البکر ، والنهود : ارتفاع الثدی (وقوله : ولست) بالضم علی أنه فعل المتکلم بدلیل ما قبله ؛ وهو قوله :

وإنی لصبّار علی ما ینوبنی

وحسبک أنّ الله أثنی علی الصّبر (۱)

(بنظّار إلی جانب الغنی

إذا کانت العلیاء فی جانب الفقر)

******

(قوله : أی یعرض) بضم الیاء من أعرض أی : یعرض هذا الممدوح عن الدنیا التی فیها الراحه والنعمه بالغنی (قوله : إذا عن سؤدد) أی : إذا ظهر له سیاده ورفعه بغیر تلک الدنیا والراحه والنعمه (قوله : ولو برزت) أی : ظهرت تلک الدنیا (قوله : الهیئه) أی الصفه (قوله : والنهود إلخ) أی : فالناهد واقفه الثدیین ، ومعنی البیت : أن هذا الممدوح یعرض عن الدنیا طلبا للسیاده ولو کانت الدنیا علی أحسن صفه تشتهی بها ؛ لأن المرأه أقوی ما تشتهی إذا کانت عذراء ناهدا ، وفی هذا البیت إطناب بنصفه الثانی وفیه إیجاز بنصفه الأول (قوله : وقوله) أی : قول المعذل بن غیلان أحد الشعراء المشهورین روی ذلک عنه الأخفش عن المبرد ومحمد بن خلف المرزبان عن الربعی ونسبه فی الدر الفرید لأبی سعید المخزومی (قوله : بنظار) فی شرح الشواهد أن الروایه بمیال خلافا لما فی التلخیص ، ونظار مبالغه فی ناظر ، وینبغی أن یکون النفی هنا واردا علی المتقید لا علی القید حتی یکون أصل النظر موجودا ، أو المراد بالصیغه هنا النسبه أی : ذی نظر أو أن المبالغه راجعه للنفی لا للمنفی أی : إن نظره إلی جانب الغنی منتف انتفاء مبالغا فیه وکلا الوجهین قیل بهما فی قوله تعالی : (وَما رَبُّکَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِیدِ) (قوله : إلی جانب الغنی) أی : إلی جهته وأراد بالغنی المال ولازمه من الراحه والنعمه وعدم النظر إلی جهه الغنی أبلغ فی التباعد من مجرد الإخبار بالترک (قوله : إذا کانت العلیاء) أی : العز والرفعه (قوله : فی جانب الفقر) أراد به عدم المال ولازمه من التعب

۱- البیت لأبی سعید المخزومی وینسب أیضا للمعذل بن عیلان ، وهو فی شرح عقود الجمان منسوب لأبی علی الحسن الکاتب ۱ / ۲۱۸.

يصفه بالميل إلى المعالى ؛ يعنى : أن السياده مع التعب أحب إليه من الراحه مع الخمول.

فهذا البيت إطناب بالنسبه إلى المصراع السابق.

(ويقرب منه) أى : من هذا القبيل (قوله تعالى : (يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ)(١) ، ...

******

والمشقه ، وقرر شيخنا العدوى أن إضافه جانب للفقر بيانيه وفى بمعنى مع أى : مصاحبه للفقر أى : لسببه وهو التعب أو أن الإضافه حقيقيه ، والمراد بالجانب المسبب ومعنى البيت أنى لا ألتفت إلى المال والراحه والنعمه مع الخمول إذا رأيت العز والرفعه فى التعب والمشقه (قوله : يصفه) أى : يصف الشاعر نفسه وقوله يعنى أى : لأنه يعنى وإنما أتى بالعنايه ؛ لأنه حمل الغنى على سببه وهو الراحه والفقر على مسببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر ، وقوله مع الخمول أى : عدم السياده.

(قوله : فهذا البيت إلخ) وذلك لأن حاصل المصراع السابق أنه لعلو همته يطلب الرفعه والسياده ولو مع مشقه عدم الدنيا وفقدانها ، فالسياده ولو مع التعب أحب إليه من الراحه والغنى مع الخمول ، وهذا المعنى هو حاصل معنى هذا البيت ، فالشطر الأول إيجاز بالنسبه لهذا البيت ، والبيت إطناب بالنسبه إليه وإن كان يمكن أن يدعى أن كلا منهما مساواه باعتبار ما جرى فى المتعارف وأن مثل العبارتين معا يجرى فى المتعارف (قوله : أى من هذا القبيل) أى : وهو الإيجاز والإطناب باعتبار قله الحروف وكثرتها (قوله : لا يسأل عما يفعل) أى : لا يسأل عن فعله سؤال إنكار بحيث يقال لم فعلت ، أو المراد لا يسأل عن عله فعله الباعثه له عليه لعدم وجودها وإن كان قد يسأل عن الحكمه والمصلحه المترتبه عليه ويدخل فى عدم السؤال عن الفعل عدم السؤال عن الحكم بأن يقال : لم حكمت أو ما العله الباعثه عليه ؛ لأن الحكم تعلق القدره بإظهار مدلول الكلام الأزلى وتعلق القدره بما ذكر فعل من أفعاله تعالى ؛ لأن أفعاله تعالى عباره عن تعلقات القدره التنجيزيه (قوله : (وَهُمْ يُسْئَلُونَ)) أى : من جانبه تعالى سؤال إنكار ، إذ للسيد أن ينكر على عبده ما شاء أو وهم

١- الأنبياء : ٢٣.

وقول الحماسى :

******

يسألون عن العله الباعثه لهم على فعلهم (قوله : وقول الحماسى) بكسر السين وتشديد الياء أى : الشخص المنسوب إلى الحماسه وهى الشجاعه لتعلق شعره بها ، والمراد به هنا السموأل بن عاديا اليهودى مات قبل البعثه ومطلع تلك القصيده :

إذا المرء لم يدنس من اللّؤم عرضه

فكلّ رداء يرتديه جميل

وإن هو لم يحمل على النّفس ضيمها

فليس إلى حسن الثّناء سبيل

تعيّرنا أنّا قليل عديدنا

فقلت لها إنّ الكرام قليل

وما قلّ من كانت بقاياه مثلنا

شباب تسامت للعلا وكهول

وما ضرّنا أنّا قليل وجارنا

عزيز وجار الأكثرين ذليل

وإنّا لقوم لا نرى القتل سبّه

إذا ما رأته عامر وسلول

يقرّب حبّ الموت آجالنا لنا

وتكرهه آجالهم فتطول

وما مات منّا سيد فى فراشه

ولا طلّ منا حيث كان قتيل

تسيل على حدّ الظّباه نفوسنا

وليس على غير السّيوف تسيل

ونحن كماء المزن ما فى سحابنا

جهام ولا فينا يعدّ بخيل

وننكر إن شئنا ... البيت.

وبعده :

إذا سيّد منّا خلا قام سيّد

قئول لما قال الكرام فعول

وأيامنا مشهوده فى عدوّنا

لها غرر مشهوره وحجول

معوّده ألّا تسلّ نصالها

فتغمد حتّى يستباح قتيل

وما أخمدت نار لنا دون طارق

ولا ذّمنا فى النّازلين نزيل

وأسيافنا فى كلّ شرق ومغرب

بها من قراع الدارعين فلول

سلى إن جهلت النّاس عنّا وعنهم

فليس سواء عالم وجهول (۱)

۱- البيت للسموأل أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ۲۶۰.

وننكر إن شئنا على الناس قولهم

ولا ينكرون القول حين نقول) (۱)

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ؛ أى : نحن نغير ما نريد من قول غيرنا ، وأحد لا يجسر على الاعتراض علينا.

فالآيه إيجاز بالنسبه إلى البيت ، وإنما قال : [يقرب] لأن ما فى الآيه يشمل كل فعل ، والبيت مختص بالقول ؛ فالكلامان لا يتساويان فى أصل المعنى ، ...

******

(قوله : وننكر إن شئنا على الناس قولهم) أى : ولو لم يظهر موجب لإنكاره لنفاذ حكمنا فيهم وتمام رياستنا عليهم (قوله : ولا ينكرون القول حين نقول) أى : ولو ظهر فى قولنا ما لا يوافق أهواءهم ، وفى ختم المصنف الفن بهذا البيت توريه بأنه سلك فيه مسلكا لا سبيل للاعتراض عليه فيه (قوله : أى نحن نغير ما نريد إلخ) أى : نحن نتجاسر على غيرنا ونرد قوله بحيث لا ينفذ ولو لم يظهر موجب لتغييرنا لتمام رياستنا وحكمنا عليهم ، وهذا المعنى الذى قصده الشاعر يشبه أن يكون معنى الآيه السابقه ومع ذلك اختلف اللفظ اختلافا بعيدا وتفاوت تفاوتا بينا ، فلذا كانت الآيه إيجازا بالنسبه إلى البيت كما قال الشارح (قوله : وإنما قال يقرب) أى : ولم يقل ومنه قوله تعالى ، أو يقل وكقوله تعالى.

(قوله : لأن إلخ) عله لمحذوف أى : لعدم تساوى الآيه ، والبيت فى تمام أصل المعنى ؛ لأن إلخ ، ويدل على ذلك المحذوف تفريعه الآتى ، فإن قلت لا نسلم عدم تساويهما ، إذ يلزم من إنكار الأقوال إنكار الأفعال. قلت : لا نسلم ذلك لأن الأفعال أشد فقد يترخص فى إنكار الأقوال دونها سلمنا ذلك ، لكن النص على الشىء أبلغ (قوله : لأن ما فى الآيه إلخ) أى : لأن الذى فى الآيه يشمل كل فعل ؛ لأن ما فى الآيه مصدريه ، أى : لا يسأل عن فعله ، والمراد بالفعل ما يشمل القول بدليل قوله بعد ذلك والبيت مختص بالقول ، فاندفع ما يقال : إذا كان البيت قاصرا على الأقوال والآيه قاصره

۱- البيت للسموأل اليهودى من قصيده مطلعها : إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكلّ رداء يرتديه جميل وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ۲۶۰.

بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى ؛ وكيف لا والله أعلم.

تم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل فى إتمام الفنين الآخرين هدايه طريقه.

******

على الأفعال فلا قرب بينهما ، فإن قلت ما وجه شمول الأفعال فى الآيه لأقواله تعالى مع أن فعله عباره عن تعلق قدرته بالمقدورات لأنا نقول الأقوال المدركه من جانب الحق عباره عن تعلق القدره بإظهار مدلول الكلام الأزلى وذلك فعل من أفعاله كما أفاد ذلك العلامه اليعقوبى - فتأمله.

(قوله : بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى) إضراب على ما يتوهم من قربهما فى المعنى من اتفاقهما فى العلو والبلاغه ، وإنما كان كلام الله المذكور أبلغ ؛ لأن الموجود فى الآيه نفى السؤال وفى البيت نفى الإنكار ، ونفى السؤال أبلغ ؛ لأنه إذا كان لا ينكر ولو بلفظ السؤال فكيف ينكر جهارا بخلاف نفى الإنكار ، فقد يكون هو المستعظم المتروك دون الإنكار بسوره السؤال ، ومع ذلك فى الآيه صدق وحق ، وما فى البيت دعوى وخرق (قوله : وكيف لا والله أعلم) أى : وكيف لا يكون كلام الله أجل وأعلى من غيره ، والحال أن الله أعلم بكل شىء ومن شأن العالم الحكيم أن يأتى بالشىء على أبلغ وجه وهذا براعه مقطّع ؛ لأنه يشير إلى تمام الفن.

المجلد ۳

اشاره

ص: ۱

الفن الثانى : علم البيان

ص: ۴

تعريف علم البيان

قدمه على البديع للاحتياج إليه فى نفس البلاغه وتعلق البديع بالتوابع ، (وهو علم)

******

الفن الثانى : علم البيان

الفن عباره عن الألفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبته على مقدمه إلخ ، فإن جعل علم البيان عباره عن المسائل احتيج لتقدير مضاف أى : مدلول الفن الثانى علم البيان أو الفن الثانى دال علم البيان ، وإن جعل علم البيان عباره عن الملكه أو الإدراك احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق. (قوله : قدمه على البديع) أى : أتى به مقدما عليه لا أنه كان مؤخرا عنه ثم قدمه ، وتقدم فى أول الفن الأول وجه تقديمه على البيان ، وحاصله أنه قدم المعانى على البيان لكونه منه بمنزله المفرد من المركب ؛ لأن رعايه المطابقه لمقتضى الحال التى هى مرجع علم المعانى معتبره فى علم البيان مع زياده شىء آخر وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه (قوله : للاحتياج إليه فى نفس البلاغه) الأنسب بما بعده أن يقول : لتعلقه بالبلاغه وتعلق البديع بتوابعها وإنما كان علم البيان محتاجا إليه فى نفس البلاغه ؛ لأنه يحترز به عن التعقيد المعنوى كما سبق وهو شرط فى الفصاحه وهى شرط فى البلاغه وشرط الشرط شرط ، والحاصل أن الاحتراز عن التعقيد المعنوى مأخوذ فى مفهومها بواسطه أخذ الفصاحه فيه والاحتراز المذكور لا يتيسر لغير العرب العرباء إلا بهذا العلم ، فما قاله بعضهم من أن علم البيان يحتاج إليه فى نفس البلاغه فى الجمله لا أنه لا تتم بلاغه كلام بدون أعمال علم البيان ، إذ الكلام المركب من الدلاله المطابقيه لا يحتاج فى تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعانى ، إذ لا حاجه إلى علم البيان فى الدلاله المطابقيه كما ستعرف فليس بشىء ؛ لأن المقصود احتياج بلاغه الكلام إلى علم البيان لا إلى أعماله ، ولا شك أن الاحتراز عن التعقيد المعنوى لا يمكن إلا بعلم البيان (قوله : وتعلق البديع بالتوابع) أى : توابع البلاغه ؛

أى : ملكه يقتدر بها على إدراكات جزئيه ، أو أصول وقواعد معلومه ...

******

وذلـك لأـن البـديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلاـم بعـد رعايه المطابقه ووضوح الـدلاله كما يأتى ، فلا جرم أنه لا تعلق له بالبلاغه ، وإنما يفيـد حسـنا عرضيّا للكلام البليغ ، وكلام الشارح المـذكور يشـير إلى أن البديع من توابع البلاغه وهو ما جزم به بعضهم خلافا لمن قال : إنه من تتمه علم المعانى ، ولمن قال : إنه قال من تتمه علم البيان.

(قوله : أى ملكه) هى كيفيه راسخه فى النفس حاصله من كثره ممارسه قواعد الفن (قوله : يقتدر بها إلخ) الإتيان بهذا نظرا لشأن الملكه فى ذاتهـا وإن كـان متروكـا فى الملكه الـواقعه فى التعريـف ؛ لئلاـ يلزم التكرار مع قوله : يعرف به إلـخ (قوله : أو أصول وقواعـد معلومه) عطف على ملكه إشاره إلى أن المراد بالعلم هنا إما الملكه أو الأصول بمعنى القواعـد المعلومه ؛ لأن بها يعرف إيراد المعـانى بطرق مختلفه فى الوضوح والخفـاء وإنمـا قيـد القواعـد بالمعلومه ؛ لأنه لا يطلق عليها علم بـدون كونها معلومه من الـدلائل وإنما كان المراد بالعلم هنا أحـد الأمرين المذكورين ؛ لأن العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين فيجوز إراده كل منهما ، ولا يقال : يلزم على ذلك استعمال المشترك فى التعريف بلا قرينه معينه وذلك لا يجوز ؛ لأنا نقول : محل منع استعمال المشترك فى التعريف إذا أريد أحد معنييه أو معانيه فقط ، وأما إذا صح أن يراد به كل معنى فإنه يجوز كما هنا فإنه يجوز إراده كـل مـن الملكـه والأـصول كمـا أشـار إليه الشـارح ؛ لأـن عله المنـع الوقـوع فى الحيره من جهه أنه لاـ يـدرى المعنى المراد من المشترك ، وهـذا ينـافى الغرض من التعريف من البيان والكشف على أن محل منع اسـتعمال المشترك فى التعريف إذا لم يكن بين المعنيين مثلا استلزام ، وأما إذا كان بينهما ذلك فإنه يجوز كما هنا ؛ لأن تعريف كل منهما يستلزم الآخر ؛ لأن الملكه كيفيه راسـخه فى النفس يقتـدر بها على إدراكات جزئيه والإدراكات الجزئيه ينشأ عنها القواعد ؛ لأن القواعد شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات ، والقاعده قضـيه كليه يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها والقضايا المذكوره ينشأ عنها الملكه بسبب ممارستها فقد اسـتلزم كـل منهمـا الآـخر فكانـا بمنزله الشـىء الواحـد ، فالمقصود حينئـذ بالتعريف الـذى يؤتى به لبيان الحقيقه واحـد فكأنه لا اشتراك

(يعرف به إيراد المعنى الواحد) ...

******

وحصل المقصود من التعريف ؛ لأن المقصود منه حصول البصيره بالمعرف وقد وجد ، ثم إن الشارح سوى بين إراده المعنيين وإن رجح إراده المعنى الأول فى الفن الأول ، لكن الأرجح المعنى الثانى ؛ لأن الكتاب فى بيان المسائل والقواعد والعلم المذكور جزئى منه فإن قلت : إن العلم كما يطلق على الملكه والقواعد يطلق على الإدراك فلم لم يذكره الشارح؟ قلت : لاحتياج الكلام معه إلى تقدير المتعلق بلا ضروره داعيه إلى تقدير ذلك ولكن الذى اختاره العلامه السيد أن المراد بالعلم هنا الإدراك والتزم التقدير المذكور ؛ لأن الإدراك هو المعنى الأصلى للعلم ؛ لأنه مصدر واستعمال العلم فى المعانى الأخر إما حقيقه عرفيه أو اصطلاحيه أو مجاز مشهور. قال العلامه عبد الحكيم : العلم حقيقه هو الإدراك ، وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم إما مجازا مشهورا أو حقيقه اصطلاحيه وعلى ما هو تابع له فى الحصول ووسيله إليه فى البقاء وهو الملكه كذلك ، ثم المراد الإدراك الحاصل عن الدلائل ، والمسائل المعلومه من الدلائل والملكه الحاصله عن التصديقات بالمسائل المدلله لما تقرر أن علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا لا علما ، ولا يصح أن يراد بالعلم هنا اعتقاد مسائل الفن ؛ لأن مجرد اعتقادها لا يعرف به أحكام الجزئيات ما لم تحصل الملكه.

(قوله : يعرف به إيراد المعنى الواحد) أى : كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم ، فاللام للاستغراق العرفى ، والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته ؛ لأنه إذا لم يراع لا يعرف إيراد المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم بطرق مختلفه ، وخرج بتقييد المعنى بالواحد إيراد المعانى المتعدده بطرق موزعه على تلك المعانى مختلفه فى الوضوح بأن يكون هذا الطريق مثلا فى معناه أوضح من الطريق الآخر فى معناه فلا تكون معرفه إيرادها كذلك من علم البيان ، واعلم أن الغرض من معرفه هذا الإيراد أن يحترز المتكلم عن الخطأ فى تأديه الكلام بحيث لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلاله خفيه عند اقتضاء المقام دلاله واضحه أو واضحه عند اقتضائه دلاله خفيه ، أو أوضح عند اقتضائه دلاله متوسطه فى الوضوح والخفاء ، أو متوسطه عند اقتضائه أوضح أو أخفى

أى : المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال (بطرق) وتراكيب (مختلفه فى وضوح الدلاله عليه) أى : على ذلك المعنى ؛ ...

******

(قوله : أى المدلول عليه إلخ) قيد بهذا إشاره إلى أن اعتبار علم البيان إنما هو بعد اعتبار علم المعانى ، وأن هذا من ذاك بمنزله المفرد من المركب ؛ لأن علم المعانى علم يعرف به إيراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال وعلم البيان علم يعرف به إيراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفه ، مثلا إذا كان المخاطب ينكر كون زيد مضيافا ، فالذى يقتضيه الحال بحسب المقام جمله مفيده لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلاله واضحه أو أوضح أو خفيه أو أخفى ، نحو : إن زيدا لمضياف ، أو لكثير الرماد ، أو لمهزول الفصيل ، أو لجبان الكلب ، فإفادتها لذلك المعنى بدلاله المطابقه كالمثال الأول من وظيفه علم المعانى وإفادتها له بغيرها من وظيفه علم البيان (قوله : بطرق إلخ) يستفاد منه أنه لا بد فى البيان بالنسبه لكل معنى من طرق ثلاثه على ما هو مفاد الجمع ولا بعد فيه ؛ لأن المعنى الواحد الذى نحن بصدده له مسند ومسند إليه ونسبه لكل منها دال يجرى فيه المجاز ، فيحصل للمركب طرق ثلاثه لا محاله ، واختلاف الطرق فى الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى يكون بوضوح القرينه المنصوبه وخفائها ، فتقييد إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى وضوح الدلاله بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجه له. اه. أطول.

(قوله : وتراكيب) عطف تفسير (قوله : مختلفه فى وضوح الدلاله عليه) أى : سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكنايه أو المجاز أو التشبيه ، فمثال إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى الوضوح من الكنايه أن يقال فى وصف زيد مثلا بالجود : زيد مهزول الفصيل ، وزيد جبان الكلب ، وزيد كثير الرماد ، فهذه التراكيب تفيد وصفه بالجود من طريق الكنايه ؛ لأن هزال الفصيل إنما يكون بإعطاء لبن أمه للضيفان ، وجبن الكلب لإلفه للواردين عليه من الأضياف بكثره فلا يعادى أحدا ، وكثره الرماد من كثره إحراق الحطب للطبخ من أجل كثره الضيفان ، وهذه الطرق مختلفه فى الوضوح ، فكثره الرماد أوضحها فيخاطب به عند المناسبه كأن يكون المخاطب لا يفهم بغير ذلك ، ومثال

بأن يكون بعض الطرق واضح الدلاله عليه ، وبعضها أوضح ، والواضح خفى بالنسبه إلى الأوضح فلا حاجه إلى ذكر الخفاء ، ...

******

إيراده بطرق مختلفه الوضوح من الاستعاره أن يقال فى وصفه مثلا به : رأيت بحرا فى الدار فى الاستعاره التحقيقيه ، وطم زيد بإنعامه جميع الأنام فى الاستعاره المكنيه ؛ لأن الطموم وهو الغمر بالماء من أوصاف البحر ، فدل ذلك على أنه أضمر تشبيهه بالبحر فى النفس وهو الاستعاره بالكنايه على ما يأتى ، ولجه زيد تتلاطم بالأمواج ؛ لأن اللجه والتلاطم بالأمواج من لوازم البحر ، وذلك مما يدل على إضمار تشبيهه به فى النفس أيضا ، وأوضح هذه الطرق الأول ، وأخفاها الوسط ومثال إيراده بطرق مختلفه الوضوح من التشبيه : زيد كالبحر فى السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر ، وأظهرها ما صرح فيه بوجه الشبه كالأول ، وأخفاها ما حذف فيه الوجه والأداه معا كالأخير فيخاطب بكل من هذه الأوجه الكائنه من هذه الأبواب بما يناسب المقام من الوضوح والخفاء.

بقى شىء آخر وهو أن قول المصنف : مختلفه فى وضوح الدلاله عليه ، فيه إشكال وهو أن الدلاله - كما يأتى - كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشىء آخر ولا معنى لوصف ذلك الكون بالوضوح والخفاء ، وأجيب عن ذلك بأجوبه ، منها : أن وصف ذلك الكون بهما من وصف الشىء بما لمتعلقه ، والمراد وضوح المدلول أو خفاؤه بأن يكون قريبا بحيث يفهم بسرعه أو لا يفهم بسرعه وكأنه قيل : بطرق مختلفه الدلاله الواضح مدلولها أو الخفى مدلولها. ومنها : أن وصف الكون بذلك باعتبار أن ثبوت ذلك الكون للفظ معلوم بسرعه أو بدون سرعه وعلامه ذلك سرعه الانتقال من اللفظ إلى المدلول أو بطؤه.

(قوله : بأن يكون إلخ) يحتمل أن تكون الباء للسببيه ويحتمل أنها للتصوير أى : واختلاف تلك الطرق فى وضوح الدلاله بسبب كون بعض تلك الطرق أوضح أو مصور بكون بعض تلك الطرق أوضح (قوله : فلا حاجه إلخ) أى : وإذا علمت أن المراد باختلاف الطرق فى وضوح الدلاله ما ذكرناه بقولنا : بأن يكون إلخ ، تعلم أنه لا حاجه إلى ما قاله الخلخالى حيث قدر الخفاء بعد قول المصنف : فى وضوح الدلاله عليه ، فقال : وخفائها ،

وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفه إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى اللفظ والعباره ، واللام فى " المعنى الواحد " للاستغراق العرفى ، ...

******

وحاصل ما رد به الشارح عليه أنه لا حاجه لقوله : وخفائها ؛ وذلك لأن الاختلاف فى الوضوح يقتضى أن بعضها أوضح من بعض مع وجود الوضوح فى كل ، ومن المعلوم أن الواضح بالنسبه إلى الأوضح خفى ، فالاختلاف فى الوضوح يستلزم الاختلاف فى الخفاء ، وحينئذ فلا حاجه لذكر الخفاء. على أن إسقاط لفظ الخفاء فيه فائده وهى الإشاره إلى أن الخفاء الحقيقى - أعنى : الخفاء فى نفس الأمر وهو الذى ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق - لا بد من انتفائه عن تلك الطرق ، وإلا كان فيما وجد فيه تعقيد ، والخفاء الموجود فيها إنما هو بحسب إضافه بعضها إلى بعض فكلها واضحه والتفاوت إنما هو فى شده الوضوح وضعفه.

(قوله : وتقييد) مبتدأ ، وقوله : " ليخرج " خبر (قوله : ليخرج معرفه إيراد المعنى الواحد) أى : ليخرجها عن كونها مشموله لعلم البيان وجزءا من مسماه ، وإلا فالمعرفه بالنسبه إلى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال أصلا ؛ لأن المراد بالمعنى جميع المعانى الداخله تحت القصد والإراده (قوله : إيراد المعنى الواحد) أى : ككرم زيد وكالحيوان المفترس ، وقوله : " بطرق مختلفه " فى اللفظ والعباره أى : مع كونها متماثله فى الوضوح ، وذلك كالتعبير عن كرم زيد بقولنا : زيد كريم وزيد جواد ، وكالتعبير عن الحيوان المفترس بالأسد والغضنفر ، فمعرفه إيراد هذا المعنى بهذه الطرق ليست من البيان فى شىء ، وعطف العباره على اللفظ من عطف المرادف ، وحاصل ما ذكره الشارح أن تقييد المصنف الاختلاف بوضوح الدلاله مخرج لمعرفه إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفه فى اللفظ متماثله فى الوضوح ، وذلك بأن يكون اختلافها بألفاظ مترادفه ، إذ التفاوت فى الوضوح لا يتصور فى الألفاظ المترادفه ؛ لأن الدلاله فيها وضعيه فإن عرف المخاطب وضعها تماثلت وإلا لم يعرف منها أو من بعضها شيئا والتوقف فى تصور معنى بعضها ليس اختلافا فى الوضوح ؛ إذ لا وضوح قبل تذكر الوضع ومعرفته ضروره أن المخاطب لا يدرك شيئا حتى يتذكر الوضع وبعد تذكره لا تفاوت (قوله : للاستغراق العرفى)

أى : كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته ، فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا : زيد جواد بطرق مختلفه لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ، ثم لما لم يكن كل دلاله قابلا للوضوح والخفاء ، أراد أن يشير إلى تقسيم الدلاله ، وتعيين ما هو المقصود هنا فقال : ...

******

أى : لا الحقيقى ؛ لأن القوى البشريه لا تقدر على استحضار جميع المعانى ؛ لأنها لا تتناهى ولا يصح جعلها للعهد ؛ إذ لا عهد ولا للجنس للزوم كون من له ملكه الاقتدار على معرفه إيراد معنى واحد فى تراكيب مختلفه فى الوضوح عالما بالبيان ، ولا يقال جعلها للاستغراق العرفى يقتضى أن كل من عرف علم البيان يتمكن من إيراد أى معنى أراده بطرق مختلفه فى وضوح الدلاله مع أنه ممتنع فيما ليس له لازم بين أوله لازم واحد ؛ لأنا نقول : هذا لا يرد إلا إذا أريد باللازم ما يمتنع انفكاكه كما هو مصطلح المناطقه ، وسيأتى أن المراد أعم من ذلك ووجود ما ليس له لازم بالمعنى الأعم ممنوع (قوله : أى كل معنى إلخ) فإن قلت : المعانى التى يقصدها المتكلم غير متناهيه عرفا ، وكما أن الإحاطه بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الإحاطه بما لا يتناهى عرفا ، فكيف يقدر بعلم البيان على إحاطتها. قلت : لا استحاله فى الإحاطه بما لا يتناهى إجمالا كما فى سائر العلوم (قوله : فلو عرف إلخ) تفريع على كون اللام للاستغراق ، وقوله : " فلو عرف أحد" أى : ممن ليس له تلك الملكه.

(قوله : بمجرد ذلك) أى : بل لا بد من معرفه إيراد كل معنى دخل تحت قصده وإرادته (قوله : قابلا) فى نسخه : قابله للوضوح والخفاء أى : بل منها ما لا يكون إلا واضحا كالوضعيه ، ومنها ما يكون قابلا للوضوح والخفاء وهو العقليه ، وقد علمت أن وصف الدلاله بهما إما بحسب المدلول أو بحسب سرعه الانتقال من اللفظ وعدمه ، فعلى الأول يكون وصف الدلاله بهما مجازا وعلى الثانى يكون وصفها بهما حقيقه (قوله : أراد أن يشير إلخ) أراد بالإشاره الذكر أى : أراد أن يذكر تقسيم الدلاله والقصد من ذكر هذا التقسيم التوصل إلى بيان المقصود ، فقوله : " وتعيين" عطف على" أن يشير" أو على" تقسيم" عطف مسبب على سبب (قوله : ما هو المقصود هنا) أى : فى هذا الفن وهو قوله الآتى : والإيراد المذكور إلخ.

(ودلاله اللفظ) يعنى : دلالته الوضعيه ؛ وذلك لأن الدلاله هى كون الشىء بحيث يلزم من العلم به العلم بشىء آخر ، ...

******

(قوله : ودلاله اللفظ) احترز بإضافه الدلاله إلى اللفظ عن الدلاله الغير اللفظيه ، سواء كانت عقليه كدلاله تغير العالم على حدوثه ، أو وضعيه كدلاله الإشاره على معنى نعم ، أو طبيعيه كدلاله الحمره على الخجل ، والصفره على الوجل ، والنبات على المطر ، فإنها لا تنقسم إلى الأقسام الآتيه ، ثم إنه لما كان المتبادر من المصنف أن مراده بدلاله اللفظ هنا الدلاله المفهومه من قوله السابق فى وضوح الدلاله وهى اللفظيه العقليه دفع الشارح ذلك بقوله : يعنى دلالته الوضعيه ، فخرج دلاله اللفظ العقليه كدلاله الكلام على حياه المتكلم ، واللفظيه الطبيعيه كدلاله " أح " على وجع الصدر ، فلا ينقسم شىء منهما إلى الأقسام الآتيه ، وظهر لك من هذا أن فى كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر الدلاله أولا بمعنى ، ثم ذكرها ثانيا بمعنى آخر ، واعترض على الشارح بأن الدلاله اللفظيه الوضعيه خاصه بالمطابقه فى اصطلاح البيانيين ، وحينئذ فيلزم على تقسيمها للأقسام الآتيه تقسيم الشىء إلى نفسه وإلى غيره لكون المقسم أخص من الأقسام ، وأجيب بأن المراد بالوضعيه ما للوضع فيها مدخل سواء كان العلم بالوضع كافيا فيها لكونه سببا تامّا كما فى المطابقيه ، أو لا بد معه من انتقال عقلى كما فى التضمنيه والالتزاميه ، وهذا وجه جعل المناطقه الدلالات الثلاث وضعيات ، كذا قرر شيخنا العدوى. (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : بيان تقسيم الدلاله وتعيين ما هو المقصود منها هنا.

(قوله : لأن الدلاله) أى : من حيث هى لا خصوص دلاله اللفظ (قوله : كون الشىء) ليس المراد بالشىء خصوص الموجود كما هو اصطلاح المتكلمين ، بل مطلق الأمر الأعم من ذلك كما أنه ليس المراد بالعلم ما قابل الظن وهو الجزم ، بل مطلق الإدراك والحصول فى الذهن الأعم من ذلك (قوله : بحيث) أى : بحاله والباء للملابسه وإضافه حيث لما بعدها بيانيه أى : كون الشىء ملتبسا بحاله هى أنها يلزم إلخ ، والضمير فى " به " للشىء على حذف مضاف أى : يلزم من العلم بحاله مثلا اللفظ الموضوع دال على

والأول : الـدال ، والثانى : المـدلول ، ثم الـدال إن كان لفظا فالـدلاله لفظيه ، وإلا فغير لفظيه كدلاله الخطوط والعقد والإشارات والنّصب ، ثم الدلاله اللفظيه إما أن يكون للوضع مدخل فيها ، أو لا ؛ ...

******

معناه ودلالته كونه ملتبسا بحاله وهى أن يلزم من العلم بوضـعه لذلك المعنى العلم بذلك المعنى ، وكذلك تغير العالم فإنه دال على حـدوثه ودلالته كونه (۱) ملتبسـا بحـاله وهى أن يلزم من العلم بثبوته للعالم العلم بحـدوثه ، وقوله : " يلزم إلـخ" أى : سواء كان اللزوم بواسـطه أو لا (قوله : والأول) أى : الشـىء الأول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشـىء آخر ، وأما الشىء الثانى فهو ما يلزم من العلم بشـىء آخر العلم به (قوله : فالـدلاله لفظيه) أى : وهى ثلاثه أقسام ؛ لأنها إما عقليه بألا يمكن تغيرها كدلاله اللفظ على وجود لافظه ، وإمـا طبيعيه بأن يكون الربط بين اللفظ والمـدلول يقتضـيه الطبع كـدلاله" أح" على الوجع ، فإن طبع اللافظ يقتضى التلفظ به عند عروض الوجع ، وإما وضعيه بأن يكون الربط بين اللفظ الدال والمدلول بالوضع كدلاله الأسد على الحيوان المفترس (قوله : وإلاـ فغير لفظيه) أى : وإلاـ يكن الـدال لفظـا ، فالـدلاله غير لفظيه ، وهى ثلاـثه أقسـام أيضـا ؛ لأنها إما عقليه لا يمكن تغيرها كـدلاله التغير على الحـدوث ، وإما طبيعيه بأن يكون الربط بين الـدال والمدلول يقتضـيه الطبع كدلاله الحمره على الخجـل والصــفره على الوجـل أى : الخـوف ، وإمـا وضــعيه بـأن يكـون الربـط بيـن الـدال والمـدلول بـالوضع كـدلاله الإشـاره المخصوصه مثلا على معنى" نعم" أو على معنى" لا" (قوله : كدلاله الخطوط والعقد والإشارات والنصب) أمثله للدلاله الوضعيه الغير اللفظيه ، وأدخـل بالكـاف أمثله العقليه والطبيعيه الغير اللفظيتين كما تقـدم ، والمراد بالخطوط الكتابه أو الخطوط الهندسـيه كـالمثلث والمربع ، والنّصب جمع نصـبه كغرف جمع غرفه ، وهى العلاـمه المنصوبه على الشـىء كالعلاـمه المنصوبه على محل الطهاره من النجاسه (قوله : إما أن يكون للوضع مدخل فيها) وهى اللفظيه الوضعيه كدلاله الأسد على الحيوان المفترس ، وقوله : " إمـا أن يكون للوضع مـدخل فيهـا" أى : دخول ، بـأن كـان سـببا تامّـا فيهـا كما فى المطابقيه أو جزء سـبب كما فى التضـمنيه والالتزاميه (قوله : أو لا) بأن كانت باقتضاء العقل وهى اللفظيه

۱- فى النسخه المطبوعه : كون.

فالأولى : هى المقصوده بالنظر هاهنا ؛ وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق بالنسبه إلى العالم بوضعه ، وهذه الدلاله ...

******

العقليه أو باقتضاء الطبع وهى اللفظيه الطبيعيه كدلاله اللفظ على وجود لافظه ودلاله" أح" على الوجع (قوله : المقصود بالنظر هاهنا) أى : من حيث تقسيمها إلى مطابقيه وتضمنيه والتزاميه – كما يأتى – وهذا لا ينافى أن المقصود بالذات فى هذا الفن هو الدلاله العقليه لا الوضعيه ؛ لأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه لا يتأتى بالوضعيه كما يأتى فى قول المصنف ، والإيراد المذكور لا يتأتى بالوضعيه ؛ لأن السامع إلخ ، ومن هذا تعلم أن المراد بالدلاله السابقه فى التعريف الدلاله العقليه (قوله : وهى) أى : الدلاله اللفظيه التى للوضع فيها مدخل (قوله : كون اللفظ إلخ) جنس فى التعريف خرج عنه الدلاله الغير اللفظيه بأقسامها الثلاثه ، وقوله : " بحيث" أى : ملتبسا بحاله هى أن يفهم منه المعنى أى : المطابقى أو التضمنى أو الالتزامى ، وقوله : " عند الإطلاق" أى : إطلاق اللفظ عن القرائن وتجرده عنها ، وقوله : " بالنسبه إلخ" متعلق ب" يفهم" وخرج به اللفظيه العقليه ، وكذلك اللفظيه الطبيعيه فإنهما يحصلان للعالم بوضع اللفظ ولغيره ، لعدم توقفهما على العلم بوضعه ، ولا يقال : إن توقفهما على العلم بالوضع وإن كان منتفيا عنهما إلا أنهما لا ينافيانه ؛ إذ كل منهما متحققه سواء وجد العلم بالوضع أو لم يوجد ، وحينئذ فكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد ؛ لأنا نقول : المتبادر من قول الشارح بالنسبه إلى العالم بوضعه الحصر والقيود التى تذكر فى التعاريف يجب أن تحمل على المتبادر منها مهما أمكن ، فلهذا صح الاحتراز عن الطبيعيه والعقليه اللفظيتين بهذا القيد ، كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وهذه الدلاله) أى : اللفظيه التى للوضع مدخل فيها إما على تمام إلخ ، إن قلت : هذا الكلام يقتضى حصر الدلاله المذكوره فى هذه الأقسام الثلاثه ، وفيه نظر ؛ لأن دلاله اللفظ الفصيح على فصاحه المتكلم خارجه عن الأقسام المذكوره ؛ لأن فصاحه المتكلم ليست تمام ما وضع له اللفظ المذكور كما هو ظاهر ، وليست جزءا من الموضوع له ، وليست خارجه عنه ، بل هى فرد من أفراد الفصاحه التى هى جزء الفصيح الذى هو جزء ما وضع له اللفظ المذكور مع مدخليه الوضع فيها. قلت : لا مدخليه للوضع

(إمـا على تمام ما وضع) اللفظ (له) كـدلاله الإنسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كـدلاله الإنسان على الحيوان ، أو الناطق (أو على خارج عنه) ...

******

فيها ؛ لأن المراد بمـدخليه الوضع أن يوضع اللفظ لنفس المعنى كما فى الـدلاله الوضـعيه ، أو لما يتعلق بـذلك المعنى من الكل والملزوم كمـا فى دلاله التضـمن والالتزام ، واللفظ المـذكور لم يوضع لفصاحه المتكلم ولا لكله ولا لملزومه ، بل وضع لمركب فصـاحه المتكلم فرد من جزء جزئه ، فخروجهـا من الأقسام لعـدم وجود المقسم فيها ، والظاهر أنها من قبيل الـدلاله العقليه ؛ لأنه يستحيل وجود لفظ فصيح بدون فصاحه المتكلم فتكون كدلاله اللفظ على حياه اللافظ.

(قوله : على تمام إلخ) أى : على مجموع ما وضع له ، والمراد بالمجموع ما قابل الجزء فدخل فى ذلك المعنى البسـيط والمركب ، فاندفع ما يقال : الأولى حذف تمام ؛ لأنه يخرج دلاله اللفظ على الماهيه البسـيطه الموضوع هو لها ، فإن قلت : هلا حذف قوله : " تمـام" ، واكتفى بقوله : " إمـا على ما وضع له" وهو شامل للمعنى البسـيط والمركب ، قلت : ذكر لفظه" تمام" لأجل حسـن مقـابلته بـالجزء ، وقـد تبين لـك مما قلناه أن" تمام" لا محترز له ، وما قيل من أنه احترز به عن دلاله اللفظ على نفسه نحو : زيد ثلاثى ففيه نظر ؛ وذلك لأنه على مـذهب الشارح من أن دلاله اللفظ على نفسه وضـعيه وضـعا نوعيّا ويكتفى بالمغايره بين الدال والمدلول بالاعتبار ، تكون تلك الدلاله مطابقيه ، فلم يكن" تمام" احترازا عن شىء ، وعلى أن تلك الدلاله عقليه - كما اختاره العلامه السيد - كانت خارجه عن المقسم وهو دلاله اللفظ الوضعيه وحيث كانت خارجه عن المقسم فلا يكون تمام احتراز عنها لعـدم دخولها (قوله : ما) أى : المعنى الـذى وضع أو معنى وضع ، و" اللفظ" نائب فاعل وضع ، وجمله" وضع" صـفه ، أو صـله جرت على غير من هى له ، لأـن الموصوف بـالوضع اللفـظ لا المعنى وكان الواجب إبراز الضـمير ، ولعل المصـنف ترك الإبراز جريا على المذهب الكوفى الذى يرى عدم وجوب الإبراز عند أمن اللبس كما هنا (قوله : الناطق) الأولى : والناطق بالعطف (قوله : أو على جزئه) أى : جزء مـا وضع له (قوله : على الحيوان) أى : فقـط أو الناطق فقط ، إذ كل منهما جزء من الموضوع له (قوله : أو على خارج عنه)

كـدلاله الإنسان على الضاحك. (وتسـمى الأولى) أى : الدلاله على تمام ما وضع له (وضـعيه) لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى (و) يسـمى (كـل من الأـخيرتين) أى : الـدلاله على الجزء والخـارج (عقليه) لأن دلاله اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هى من جهه حكم العقل ...

******

أى : عن تمـام مـا وضع له اللفظ (قوله : كـدلاله الإنسان على الضاحك) أى : وكـدلاله السـقف على الحائط (قوله : أى الـدلاله على تمام ما وضع له) أى : الدلاله على تمام المعنى الذى وضع اللفظ له (قوله : وضـعيه) مفعول ثان لتسـمى (قوله : لأن الواضـع إنمـا وضع اللفـظ لتمـام المعنى) أى : لا لجزئه ولا للازمه ، وحينئـذ فالسـبب فى حصولها عنـد سـماع اللفظ أو تـذكره هو معرفه الوضع فقط دون حاجه لشىء آخر ، بخلاف الأخيرتين فإنه انضم فيهما للوضع أمران عقليان توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم (قوله : وكل من الأخيرتين عقليه) لتوقف كل منهما على أمر عقلى زائد على الوضع.

(قوله : إنما هى من جهه حكم العقل إلـخ) هـذا الحصـر يقتضـى أن الوضع لا مدخل له فيهما وليس كذلك إذ هو جزء سـبب ؛ لأن كلّا من التضـمنيه والالتزاميه يتوقف على مقدمتين : إحداهما وضـعيه والأخرى عقليه ، وهما كلما فهم اللفظ فهم معناه وكلما فهم معناه فهم جزؤه أو لازمه ، ينتـج أنه كلما فهم اللفظ فهم جزء معناه أو لازمه ، والمقدمه الأولى متوقفه على الوضع ؛ لأن فهم المعنى متوقف على العلم بوضع اللفظ لـذلك المعنى ، والمقدمه الثانيه متوقفه على العقل ؛ لأن فهم الجزء أو اللازم متوقف على انتقال العقل من الكل إلى الجزء من الملزوم إلى اللازم بواسـطه حكم أنه كلما وجـد الكل وجد جزؤه وكلما وجد الملزوم وجد لازمه ، فمن نظر إلى المقدمه الأولى سـمى التضـمنيه والالتزاميه وضعيتين كالمناطقه ، ومن نظر للثانيه سماها عقليتين كالبيانيين ، وأجيب بـأن هـذا حصـر إضـافى أى : إنما هى من جهه حكم العقل لا من جهه الوضع وحـده للجزء أو اللازم ، فلا ينافى أنه من جهه العقـل والوضع معـا ، وإنمـا اقتصـر على العقـل فى بيان التسـميه ؛ لأنه سـبب قريب بخلاف الوضع فإنه سـبب بعيـد وهو غير ملتفت إليه عند أهل هذا الفن ، قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى.

بأن حصول الكل ، أو الملزوم يستلزم حصول الجزء ، أو اللازم. والمنطقيون يسمون الثلاثه وضعيه باعتبار أن للوضع مدخلا فيها ، ويخصون العقليه بما يقابل الوضعيه والطبيعيه كدلاله الدخان على النار (وتقيد الأولى) من الدلالات الثلاث (بالمطابقه) ...

******

وقوله من جهه حكم العقل أى : من جهه هى منشأ حكم العقل المصور بأن .. إلخ سواء تحقق الحكم بالفعل أو لا كذا ذكر العلامه عبد الحكيم (قوله : بأن حصول الكل) أى : وهو المعنى المطابقى ، والمراد حصوله فى الذهن أو فى الخارج (قوله : يستلزم حصول الجزء) هذا راجع للكل ، وقوله : أو اللازم يرجع إلى الملزوم (قوله : والمنطقيون) أى : أكثرهم وإلا فبعضهم كأثير الدين الأبهرى يسمى الأخيرتين عقليتين كالبيانيين ، واختار الآمدى وابن الحاجب أن التضمنيه وضعيه كالمطابقيه وأن الالتزاميه عقليه. قال سم : والظاهر أن كلا من الدلالتين الأخيرتين سواء قلنا إنها لفظيه أو عقليه لا يصدق عليها أنها مجاز ، إذ ليس اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له العلاقه مع قرينه (قوله : باعتبار أن للوضع مدخلا فيها) أى : سواء كان دخوله قريبا كما فى المطابقيه ؛ لأنه سبب تام فيها إذ لا سبب لها سوى العلم به أو كان بعيدا كما فى الأخيرتين ؛ لأنه جزء سبب فيهما ؛ وذلك لأن كل واحده منهما متوقفه على أمرين ، فالتضمنيه متوقفه على وضع اللفظ للكل وعلى انتقال العقل من الكل للجزء ، والالتزاميه متوقفه على وضع اللفظ للملزوم ، وعلى انتقال العقل من الملزوم للازم فقد اعتبروا فى تسميتهما وضعيتين السبب البعيد وهو مدخليه الوضع (قوله : ويخصون العقليه) أى : سواء كانت لفظيه أو لا ، وكذا يقال فى الاثنين بعدها (قوله : بما يقابل الوضعيه والطبيعيه) أى : فتكون الدلاله عندهم ثلاثه أقسام : عقليه كدلاله الدخان على النار ، ووضعيه كالدلالات الثلاث ، وطبيعيه كدلاله الحمره على الخجل والصفره على الوجل. فقوله كدلاله الدخان مثال للعقليه ، وقوله ويخصون .. إلخ أى : بخلاف البيانيين فإن العقليه عندهم لا تقابل الوضعيه ، إذ الوضعيه قد تكون عقليه - فتأمل (قوله : وتقيد الأولى) أى : تقييدا إضافيا لا وصفيّا فيقال دلاله مطابقه بالإضافه لا دلاله مطابقه بالوصف ، وكذا يقال فى التضمن والالتزام

لتطابق اللفظ والمعنى (والثانيه بالتضمن) لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له (والثالثه بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له ، ...

******

- كذا نقل الحفيد عن الشارح فى حواشى المطول ، وذكر العلامه يس : أن المراد بالتقييد ما يشمل تقييد الإضافه كأن يقال : دلاله المطابقه وتقييد الصفه كما يقع فى عباراتهم من قولهم الدلاله المطابقيه ، ولا ينافى ذلك قول المصنف بالمطابقه ؛ لأن المراد بهذه الماده فيشمل نحو المطابقيه لا بهذا اللفظ ، وفى بعض النسخ وتختص الأولى وهى بمعنى النسخه الأولى ؛ لأن تختص من الخصوص لا من الاختصاص ، وحينئذ فالمعنى تختص الأولى بالمطابقه ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله : الأولى) أى : وهى الدلاله على تمام ما وضع له اللفظ (قوله : لتطابق اللفظ والمعنى) أى : توافقهما بمعنى أن اللفظ انحصرت داليته على هذا المعنى ولم يزد بالدلاله على غيره ، كما أن المعنى انحصرت مدلوليته لهذا اللفظ فلا يكون مدلولا لغيره (قوله : والثانيه) أى : وهى الدلاله على جزء ما وضع له اللفظ (قوله : لكون الجزء) أى : المفهوم من اللفظ وذلك كالحيوان ، وقوله فى ضمن المعنى الموضوع له وذلك المعنى هو مجموع الناطق ، وحيث كان الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له فيفهم عند فهمه ، وكلام الشارح هذا يشير إلى أن دلاله التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل ، ولا شك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو فهم واحد.

يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقه وبالقياس إلى جزئه تضمنا فيكون اللفظ مستعملا فى الكل أعنى مجموع الجزأين مثلا ، وأما إذا استعمل اللفظ فى الجزء مجازا كان فهمه منه مطابقه ؛ لأنه تمام ما عنى به بالوضع الثانوى المجازى ، وقال بعضهم : إن التضمن فهم الجزء من اللفظ مطلقا سواء استعمل اللفظ فيه أو فى الكل ، واختاره العلامه السيد ضروره أنك إذا استعملته فى الجزء فلعلاقه الجزئيه فما زالت الجزئيه ملاحظه ، واعلم أن هذا الخلاف جار فى دلاله الالتزام أيضا ، فقيل أنها فهم اللازم فى ضمن الملزوم ، وقيل فهم اللازم مطلقا ، وقد تعلمت ما يترتب على الخلاف ، فإن قلت : إن الفهم وصف للشخص الفاهم والدلاله التضمنيه والالتزاميه وصف اللفظ الدال ، فكيف تعرف دلاله

فإن قيل : إذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك - مثلا - بين الجرم والشعاع ومجموعهما ، فإذا أطلق على المجموع مطابقه ، واعتبر دلالته على الجرم تضمنا ، والشعاع التزاما ...

******

التضمن بفهم الجزء فى تضمن الكل أو بفهم الجزء مطلقا ، وتعرف الالتزاميه بفهم اللازم فى ضمن الملزوم أو بفهم اللازم مطلقا ، وهذا تعريف للشيء بما يغايره؟ قلت : المراد بالفهم الانفهام ، أو هو مصدر المبنى للمفعول ، فالمراد انفهام الجزء أو اللازم فى ضمن الكل أو الملزوم أو انفهامهما مطلقا أو كون الجزء أو اللازم فهم فى ضمن الكل أو الملزوم أو مطلقا ، أو يقال : إن الدلاله وإن كانت حاله للفظ لكن لما كان سببها يفهم الجزء فى ضمن الكل أو مطلقا أو ينتقل من الملزوم للللازم تسمحوا فى التعبير عنهما بما ذكر ؛ تنبيها على أن الثمره المقصوده من تلك الحاله هى الفهم والانتقال - فتأمل (قوله : فإن قيل .. إلخ) الغرض من هذا الاعتراض إفساد تعاريف الدلالات الثلاث المستفاده من التقسيم المذكور بأنها غير مانعه ؛ وذلك لأنه يستفاد منه أن المطابقه تعرف بأنها دلاله اللفظ على تمام ما وضع له والتضمن دلالته على جزء ما وضع له ، والالتزام دلالته على الخارج عن معناه لازم له فيرد على كل تعريف منها أنه فاسد الطرد لدخول فرد من أفراد كل منها فى الآخر فقول الشارح ، فإن قيل أى : بسبب تعريف الدلالات بما استفيد مما نقدم (قوله : كلفظ الشمس) فيه أنه لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه ، إذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم ، وأجيب بأنه إذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا - قاله سم.

ومبنى هذا الإشكال على رجوع ضمير لازمه إلى المجموع وهو غير متعين ، إذ يصح رجوعه للجزء وعليه فلا إشكال - اه.

(قوله : المشترك) أى : اشتراكا لفظيا (قوله : بين الجرم) أى : القرص ، وقوله الشعاع أى : الضوء. أى : إن فرض أن لفظ شمس موضوع لمجموع القرص والشعاع بوضع وللقرص الذى هو أحد الجزأين بوضع وللشعاع الذى هو أحد الجزأين ولازم للقرص بوضع.

(قوله : فإذا أطلق) جواب إذا وضمير أطلق راجع للفظ شمس (قوله : والشعاع التزاما) أى : لا باعتبار هذا الوضع أعنى الوضع للمجموع ، إذ هو باعتباره جزء لا لازم ،

فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنها دلاله اللفظ على تمام الموضوع له ، وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقه صدق عليها أنها دلاله اللفظ على جزء الموضوع له ، أو لازمه ، ...

******

بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط فقوله : واعتبر دلالته على الجرم تضمنا أى : باعتبار الوضع للمجموع ، وقوله : وعلى الشعاع التزاما أى : باعتبار الوضع للجرم فقط فاستقامت عباره الشارح وإن كان هذا التأويل بعيدا من كلام الشارح ؛ لما فيه من الخروج عن الموضوع وهو إطلاق الشمس على المجموع (قوله : فقد صدق .. إلخ) جواب إذا الثانيه ، وقوله : صدق أنها دلاله اللفظ على تمام الموضوع له أى : وإن كان ذلك الصدق بالنظر لوضع آخر وهو الوضع لكل واحد منهما على حدته أى : وإذا صدق على هذا التضمن والالتزام أنه دلاله اللفظ على تمام ما وضع له صار تعريف المطابقه منتقضا منعا لدخول فردين من أفراد التضمنيه والالتزاميه فيه ، وهاتان صورتان (قوله : وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقه) عطف على قوله : فإذا أطلق على المجموع (قوله : صدق عليها) أى : على دلاله الشمس على الجرم مطابقه ، أو على الشعاع مطابقه (قوله : أنها دلاله اللفظ على جزء الموضوع له) أى : نظرا لوضع الشمس للمجموع.

(قوله : أو لازمه) أى : بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده أى : وحيث صدق على دلاله الشمس على الجرم أو الشعاع مطابقه أنها دلاله اللفظ على جزء المعنى الموضوع له أو لازمه ، فتكون المطابقه داخله فى تعريف كل من التضمن والالتزام ، فيكون تعريف كل منهما غير مانع لدخول المطابقه فيه وهاتان صورتان أيضا ، فجمله ما ذكره الشارح من الصور أربعه وهى : انتقاض المطابقه بكل من التضمن والالتزام ، وانتقاض كل من التضمن والالتزام بالمطابقه ، وبقى على الشارح انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه ، فكان عليه أن يقول زياده على ما تقدم : وإذا أطلق الشمس على الشعاع التزاما بالنظر لوضعه للجرم وحده فقد صدق عليه أنها دلاله اللفظ على جزء معناه بالنظر لوضع الشمس للمجموع فيكون الالتزام داخلا فى تعريف التضمن ، وإذا أطلق

وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالأخريين ؛ فالجواب : ...

******

الشمس على الشعاع تضمنا بالنظر لوضع الشمس للمجموع ، فقد صدق عليها أنها دلاله اللفظ على لازم معناه بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده فيكون التضمن داخلا فى تعريف الالتزام ، وبهذا تمت الصور الست (قوله : وحينئذ) أى : وحين إذ صدق ما ذكر على ما ذكره ينتقض .. إلخ ، وفيه أنه لم يستوف الصور الست حتى يتم ما ذكره من التفريع ، والذى يتفرع على ما ذكره إنما هو انتفاض المطابقه بكل من الأخيرتين وانتقاض كل من الأخيرتين بالأولى فقط إلا أن يقال : إنه علم مما مر أن دلاله لفظ الشمس على الشعاع يكون مطابقه تضمنا والتزاما ، فمن أجل أنها تكون تضمنا والتزاما ينتقض تعريف كل منهما بالأخرى (قوله : ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث) أى : الحاصل من التقسيم (قوله : بالأخريين) أى : بالدلالتين الأخريين لا بتعريفهما كما قد يتبادر من العباره. أى : وإذا كان تعريف كل من الدلالات الثلاث منقوضا بما ذكر فيكون غير مانع ، وسكت الشارح عن انتقاض تعاريف الثلاثه بعدم جمعها مع أنه ممكن بأن يقال : إذا أطلق لفظ شمس على الجرم مطابقه لا يشمله تعريف المطابقه ؛ لكونها دلاله اللفظ على جزء معناه باعتبار الوضع للمجموع ، وكذا يقال فى الباقى ، ويجاب عن هذا أيضا باعتبار قيد الحيثيه فى التعريف ، فإن اعتبرت الدلاله على الجرم من حيث الوضع له فهى المطابقه لا غير وإن اعتبرت الدلاله عليه من حيث إنه جزء المعنى الموضوع له فهى التضمنيه لا غير ، وكذا يقال فى الباقى. قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : بالأخريين) بضم الهمزه مفرده أخرى - بضم الهمزه - أنثى آخر - بفتح الخاء - أفعل تفضيل ، إذ أصله "أأخر" بهمزتين مفتوحه فساكنه أبدلت الساكنه ألفا ومعناه مغاير ، وأفعل التفضيل إذا كان بأل طابق موصوفه وهنا الأخريين موصوفه مقدر مؤنث وهو الدلالتان ، فلذلك طابق فكان مضموم الهمزه مفرده أخرى مؤنث آخر بفتح الخاء ، وأما لو كان الموصوف مذكرا بأن يقدر بالأمرين الآخرين لكانت الهمزه مفتوحه ؛ لأن مفرده آخر - بفتح الهمزه - ومثناه آخرين - بفتحها أيضا - ولا يصح أن يكون الأخريين هنا مثنى أخرى - بالضم - بمعنى آخره - بكسر الخاء - ؛ لأنه كذلك بمعنى مقابل الأول فيصير المعنى

أن قيد الحيثيه مأخوذ فى تعريف الأمور التى تختلف باعتبار الإضافات ، حتى إن المطابقه هى الدلاله على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له والتضمن الدلاله على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له ، والالتزام الدلاله على لازمه من حيث إنه لازم ما وضع له ، وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهره ذلك ، وانسياق الذهن إليه.

******

حينئذ وينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاثه بالمتأخرين منها وهو فاسد كما لا يخفى - اه يس.

(قوله : أن قيد الحيثيه) الإضافه بيانيه (قوله : مأخوذ) أى : معتبر وملاحظ (قوله : الأمور التى تختلف) أى : تتغاير وتتباين باعتبار الإضافات أى : النسب ، وذلك كالدلالات الثلاث فإنها تختلف بالنسبه والإضافه للكل أو الجزء أو اللازم ، فدلاله الشمس على الشعاع يقال لها مطابقيه وتضمنيه والتزاميه باعتبار إضافه تلك الدلاله لكل ما وضع له اللفظ أو لجزئه أو لازمه ، واحترز بقوله : التى تختلف باعتبار الإضافات عن الأمور المختلفه المتباينه لذواتها لأمور لا تجتمع ، كالإنسان مع الفرس ؛ فإنهما لا يتصادقان لاختصاص الأول بالناطقيه المباينه لذاتها للصاهليه المختصه بالثانى ، فلا يحتاج إلى اعتبار قيد الحيثيه فى تعاريفها لكفايه تلك المباينات عن رعايه الحيثيه فى تعاريفها (قوله : حتى إن ... إلخ) حتى تفريعيه أى : وحيث كان قيد الحيثيه معتبرا فى تعريف الأمور المتباينه بالإضافه كالدلالات فتعرف المطابقيه بالدلاله على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام الموضوع له أى : لا من حيث إنه جزء الموضوع له أو لازمه فلا تدخل التضمنيه والالتزاميه فيها ، وتعرف التضمنيه بأنها الدلاله على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له أى : لا من حيث إنه تمام المعنى الموضوع له أو لازمه فلا تدخل المطابقيه والالتزاميه فيها بسبب اعتبار قيد الحيثيه ، وتعرف الالتزاميه بأنها الدلاله على لازم الموضوع له من حيث إنه لازم لا من حيث إنه تمام الموضوع له أو جزؤه فلا تدخل المطابقيه والتضمنيه فيها بسبب اعتباره قيد الحيثيه.

(قوله : وانسياق الذهن إليه) أى : انقياده واهتدائه إليه ، وقوله : كثيرا ما يتركون هذا القيد أى : من التعريف المذكور قصدا أو من التقسيم المشعر بالتعريف. فإن قلت :

(وشرطه) أى : الالتزام (اللزوم الذهنى) أى : كون المعنى الخارجى ...

******

كلام الشارح فى المطول يدل على أنه يجوز ترك بعض القيود من التقسيم المشعر بالتعريف اعتمادا على الوضوح والشهره ولا يجوز ذلك فى التعريف ، بل لا بد فيه من المبالغه فى رعايه القيود وكلامه هنا فى المختصر يخالف ذلك.

قلت : لعل ما ذكره فى المطول بالنظر إلى مطلق القيد وما ذكره فى المختصر بالنظر إلى خصوص قيد الحيثيه فلا تخالف بينهما – كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : أى الالتزام) أشار بذلك إلى أن تذكير الضمير فى شرطه لتذكير لفظ الالتزام وإن كان معناه مؤنثا أى : الدلاله ولا يقال شأن الشرط أن لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ، والأمر هنا ليس كذلك إذ متى تحقق اللزوم الذهنى تحققت دلاله الالتزام ؛ لأنا نقول لا نسلم ذلك ، إذ قد يوجد اللزوم الذهنى فى نفسه من غير لفظ يدل عليه فلم يلزم من وجوده وجود دلاله الالتزام ؛ لأنها لفظيه كما مر (قوله : اللزوم الذهنى) اعلم أن اللزوم إما ذهنى وخارجى كلزوم الزوجيه للأربعه ، أو ذهنى فقط كلزوم البصر للعمى ، أو خارجى فقط كلزوم السواد للغراب. والمعتبر فى دلاله الالتزام باتفاق البيانيين والمناطقه اللزوم الذهنى صاحبه لزوم خارجى أو لا ، ولذا قال المصنف : وشرطه اللزوم الذهنى أى : وأما الخارجى فليس بشرط لكن ليس المراد شرط انتفائه ، بل المراد عدم شرطه فقط سواء وجد أو لا فوجوده غير مضر ، والمراد باللزوم الذهنى عند البيانيين ما يشمل اللزوم غير البين وهو ما لا يكفى فى جزم العقل به تصور اللازم والملزوم ، بل يتوقف على وسائط كلزوم كثره الرماد للكرم وما يشمل اللزوم البين بقسميه أعنى البين بالمعنى الأخص : وهو ما يكفى فى جزم العقل به تصور الملزوم وذلك كلزوم البصر للعمى ، والبين بالمعنى الأعم : وهو ما يجزم العقل به عند تصور اللازم والملزوم سواء توقف جزم العقل به على تصور الأمرين كلزوم الزوجيه للأربعه أو كان تصور الملزوم وحده كافيا ، وأما المناطقه فقد اختلفوا فى المراد باللزوم الذهنى المعتبر فى دلاله الالتزام فالمحققون منهم على أن المراد به خصوص البين بالمعنى الأخص ، وقال بعضهم المراد به البين مطلقا سواء كان بالمعنى الأخص أو بالمعنى الأعم (قوله : الخارجى)

بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الـذهن حصوله فيه ؛ إما على الفور ، أو بعـد التأمل فى القرائن والأمارات ، وليس المراد بـاللزوم عـدم انفكـاك تعقـل المـدلول الالـتزامى عن تعقـل المسـمى فى الـذهن أصـلا ؛ أعنى : اللزوم الـبين المعتبر عند المنطقيين ، وإلا لخرج كثير من معانى المجازات ، والكنايات عن أن تكون مدلولات التزاميه ،

******

أى : المنسوب إلى الخارج عن معنى اللفظ من نسـبه الجزئى إلى الكلى لا إلى الخارج بمعنى الواقع ونفس الأمر ؛ لأن اللازم قد لاـ يكون خارجـا بهـذا المعنى وبقولنـا : من نسـبه الجزئى .. إلـخ ينـدفع مـا يقـال : إن المعنى إذا لم يكن مـدلولا للفظ ولا جزءا لمـدلوله كان خارجا عن مـدلوله فجعله خارجيا نسـبه للخارج يلزم عليه اتحاد المنسوب والمنسوب إليه (قوله : بحيث يلزم) أى : ملتبسـا بحـاله هى أن يلزم من حصول .. إلـخ ، فلزوم الضـحك للإنسـان عبـاره عن كون الضـحك ملتبسا بحاله هى أن يلزم من حصول معنى الإنسـان الموضوع له وهو حيوان نـاطق فى الـذهن حصوله فيه (قوله : إمـا على الفور) أى : فور حصول الملزوم فى الـذهن وذلـك فى اللزوم البين بقسـميه (قوله : أو بعـد التأمل فى القرائن) أى : الوسائط وذلك فى اللزوم الغير البين كلزوم كثره الرماد للكرم ولزوم الحـدوث للعالم ؛ لأنك إذا تصورت العالم لا يجزم عقلك ، ولا يحصل فيه حدوثه إلا بعد التأمل فى القرائن كالتغير وعطف الأمارات على القرائن عطف تفسير.

(قوله : وليس المراد باللزوم) أى : الذهنى المعتبر فى دلاله الالتزام عند البيانيين عدم انفكاك .. إلخ أى : ليس المراد ذلك فقط ، بـل المراد مـا هو أعم من ذلـك (قوله : عـدم انفكاك .. إلـخ) أى : سواء كفى فى جزم العقل باللزوم تصور الملزوم أو توقف على تصور اللازم أيضا (قوله : أعنى) أى : بهذا اللزوم المنفى إراداته وحده عند البيانيين (قوله : اللزوم البين) أى : سواء كان بينا بـالمعنى الأخص أو بالمعنى الأعم خلافا لمن قصـره على الأول ؛ لأن اللازم على جعله بينا بالمعنى الأخص وهو ما ذكره الشارح من الخروج – لاـزم على جعله بينـا بـالمعنى الأـعم ، وحينئـذ فلاـ وجه لقصـره على ما ذكر (قوله : المعتبر) أى : فى دلاله الالتزام وهـذا نعت للزوم البين ، وقوله : عنـد المنطقيين أى : عنـد بعضـهم كما تقدم (قوله : وإلا لخرج .. إلخ) أى : وإلا بأن كان المراد باللزوم المعتبر فى دلاله الالتزام

ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلاله الالتزام أيضا. وتقييد اللزوم بالذهنى ...

******

عـدم انفكـاك .. إلـخ يعنى اللزوم البين بقسـميه فقـط لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن كونها مـدلولات التزاميه ، لكن القوم جعلوها مـدلولات التزاميه ، وحينئـذ فاللازم باطل فكـذلك الملزوم وثبت المـدعى ، والمراد بـذلك الكثير من معانى المجـاز ماعـدا الجزء واللازم البين بالمعنى الأخص ، والمراد بالكثير من معانى الكنايه ما كان مفتقرا إلى مطلق التأمل فى القرائن وهى التى لاـ يحكم بالربـط بين طرفيهـا عقلاـ بعـد تصورهمـا ، وبيـان خروج مـا ذكر أن الـدال إن كـان لفظ اللازم ، فانفكاك المعـانى المجازيه والكنائيه عنه فى غايه الظهور وإن كان لفظ الملزوم مع القرينه فلا انفكاك ، ولكن المجموع لم يوضع للمعنى الملزوم الـذى لزمه تلـك المعـانى ، بـل الموضوع لـذلك المعنى الملزوم اللفـظ بـدون القرينه فلاـ يكون من دلاله الالتزام ؛ لأنه يجب فيها أن يكون الـدال على اللازم موضوعا للملزوم ولم يوجـد ، فإن كان الـدال لفظا لملزوم بشـرط القرينه فيمكن انفكاك المعانى المجازيه والكنائيه عن ذلك الملزوم مع القرينه المانعه.

بقى شىء آخر وهو أن كلام الشارح يقتضى دلاله المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صرح به هو فى شرح الشمسيه من أن دلاله المجاز على معناه المجازى بالمطابقه ، وأن المراد بالوضع فى تعريف الدلالات أعم من الشخصـى والنوعى حتى يدخل المجاز والمركبات – اه يس.

وقـد يجاب : بأن المراد بقوله عن أن تكون مدلولات التزاميه أى : بحسب الوضع الأصـلى فلا ينافى أنها بحسب الوضع المجازى مدلولات مطابقيه وإنما قال الشارح كثير ؛ لأن اللزوم البين المعتبر عند المناطقه قد يكون فى بعضـها (قوله : ولما تأتى الاختلاف بـالوضوح فى دلاـله الاـلتزام) وذلك لأنه إذا كان معنى اللزوم عـدم الانفكاك كان كل لازم بهـذا المعنى لا ينفك عن الملزوم فيكون كـل واحـد من لوازم الشـىء مساويـا للآـخر فى الوضوح والخفاء ؛ لأن كل واحـد من اللوازم لا ينفك عن الملزوم بهـذا المعنى – اه سم ، وقوله أيضـا : أى كمـا لم يتأت الاختلاف المـذكور فى الـدلاله المطابقيه ، لكن عـدم الاختلاف بالوضوح فى دلاله الالتزام باطل فبطل الملزوم وهو كون المراد باللزوم المعتبر

إشاره إلى أنه لا يشترط اللزوم الخارجى كالعمى ؛ فإنه يدل على البصر التزاما ؛ لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا ...

******

هنا اللزوم البين ، فقوله : ولما تأتى عطف على قوله لخرج .. إلخ ، واعترض على الشارح بأنا لا نسلم الشرطيه القائله : لو كان المراد باللزوم المعتبر عدم الانفكاك لما تأتى الاختلاف فى دلاله الالتزام بالوضوح ؛ لأن دلاله اللفظ على لازمه أوضح من دلالته على لازم لازمه ؛ لأن الذهن ينتقل من ملاحظه اللفظ إلى ملاحظه الملزوم أولا ، ومن ملاحظه الملزوم إلى ملاحظه اللازم ثانيا ، ومن ملاحظه اللازم إلى ملاحظه لازم اللازم ثالثا فبسبب هذه الملاحظه يتأتى الاختلاف المذكور ، وأجيب بأن مراد الشارح بالاختلاف المذكور التفاوت بحسب الزمان بأن يكون زمن الانتقال من الملزوم إلى اللازم فى بعض الصور أطول من زمن الانتقال فى بعض آخر بسبب خفاء القرائن ووضوحها لا بحسب ذات الانتقال بأن يوجد انتقالان فأكثر والتفاوت فى دلاله اللفظ على لازمه ودلالته على لازم لازمه من قبيل الثانى ؛ لأن فى دلاله اللفظ على لازم معناه انتقالين ، وفى دلالته على لازم لازمه ثلاثه كما علمت ، وهذا التفاوت لا يعتد به عندهم ، وحينئذ فلا إيراد ، واعترض هذا الجواب بأن الدلاله التضمنيه المعتبر فيها تتفاوت بحسب الذات لا بحسب الزمان فإنه ينتقل من اللفظ إلى الكل أولا ومن الكل إلى جزئه ثانيا ومن الجزء إلى جزء جزئه ثالثا ، ففى دلاله اللفظ على جزء المعنى انتقالان وعلى جزء جزئه ثلاثه ، وهذا التفاوت معتبر عند القوم ، والتفرقه بين دلاله الالتزام ودلاله التضمن تفرقه من غير فارق فتأمل.

(قوله : إشاره .. إلخ) ولو أطلق اللزوم ولم يقيده بالذهنى لانتفت الإشاره المذكوره وصار صادقا باشتراط الخارجى وعدم اشتراطه لصيروره اللزوم حينئذ مطلقا أعم من الذهنى والخارجى (قوله : لا يشترط اللزوم الخارجى) هو كون المعنى الالتزامى بحيث متى يحصل المسمى فى الخارج حصل هو فى الخارج ، والمراد لا يشترط اللزوم الخارجى أى : لا استقلالا ولا منضمّا للذهنى (قوله : كالعمى) مثال للنفى (قوله : لأنه عدم البصر .. إلخ) أى : فهو عدم مقيد بالإضافه للبصر لا أن البصر جزء من مفهومه حتى

مع التنافی بینهما فی الخارج ، ومن نازع فی اشتراط اللزوم الذهنی فکأنه أراد باللزوم اللزوم البین ؛ بمعنی عدم انفکاک تعقله عن تعقل المسمی.

والمصنف أشار إلی أنه لیس المراد باللزوم الذهنی اللزوم البین المعتبر عند المنطقیین بقوله : (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أی : ولو کان ذلک اللزوم ...

******

تکون دلالته علی البصر تضمنیه (قوله : مع التنافی) أی : التعاند والتضاد بینهما فی الخارج ، فلو قلنا باشتراط اللزوم الخارجی لخرج هذا عن کونه مدلولا التزامیا مع أن القصد دخوله (قوله : ومن نازع) هو العلامه ابن الحاجب حیث قال فی مختصره الأصولی : ودلالته الوضعیه علی کمال معناه مطابقیه وعلی جزئه تضمنیه وغیر الوضعیه التزام ، وقیل : إن کان اللازم ذهنیا فظاهره حیث قدم الأول أنه لا یشترط فی دلاله الالتزام اللزوم الذهنی (قوله : فکأنه أراد) أی : فأظن أنه أراد ؛ إذ من معانی کأن : الظن ، وحاصله : أن مراد ابن الحاجب باللزوم الذهنی المنفی اشتراطه فی دلاله الالتزام علی القول الأول فی کلامه خصوص الذهنی البین بالمعنی الأخص ، وهذا لا ینافی اشتراط اللزوم الذهنی مطلقا ، ومحصله : أن القول الأول فی کلام ابن الحاجب یقول باعتبار اللزوم الذهنی مطلقا ولا یشترط خصوص اللزوم الذهنی البیّن بالمعنی الأخص ، والقول الثانی یقول لا بد من اللزوم الذهنی البین بالمعنی الأخص ، فاللزوم الذهنی لا بد منه بلا نزاع ، وإنما الخلاف فی النوع المعتبر منه ، وعلی هذا فالقول الأول فی کلام ابن الحاجب هو عین ما قاله المصنف ، وعلی کل حال فاللزوم الخارجی غیر معتبر - کذا قرر شیخنا العلامه العدوی ، ویدل علیه کلام حواشی المطول (قوله : اللزوم البین) أی : بالمعنی الأخص (قوله : والمصنف أشار إلی أنه لیس المراد باللزوم الذهنی اللزوم البین) أی : فقط بل المراد به ما یشمل البین وغیر البین (قوله : ولو لاعتقاد المخاطب) أی : هذا إذا کان اللزوم الذهنی عقلیا بأن کان لا یمکن انفکاکه ، بل ولو کان ذلک اللزوم لأجل اعتقاد المخاطب إیاه بسبب عرف عام أو غیره ، وذلک بأن یفهم المخاطب من اللفظ بواسطه عرف عام أو خاص أن بین معناه وبین معنی آخر لزوما بحیث صار استحضار أحدهما فی الذهن مستلزما لاستحضار الآخر فیه ، فهذا کاف فی اللزوم الذهنی ، فمثال اللزوم

مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام ؛ ...

******

باعتقاد المخاطب بواسطه العرف العام : الأسد مثلا أهل العرف قاطبه يفهمون من معناه لازما هو الجراءه والشجاعه ، وإن كان لا لزوم عقلا بين تلك الجثه والجراءه ، فإذا قيل هل زيد شجاع؟ فأجبت بقولك : هو أسد. فهم المخاطب منه أنه شجاع ، وكما فى طنين الأذن إذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام أن صاحب ذلك الطنين مذكور ، فيجوز أن يقال لمن يعتقد ذلك : إن لفلان طنينا فى إذنه ليفهم منه أنه مذكور ، وكاختلاج العين إذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام لقاء الحبيب ، فيجوز أن يقال لمن يعتقد ذلك : اختلجت عين فلان ؛ ليفهم منه أنه لقى حبيبه ، وكما إذا اعتقد إنسان بسبب العرف العام أن من لم يتزوج فهو عنين ، فيجوز أن يقال له : فلان غير متزوج ؛ ليفهم منه أنه عنين بسبب اعتقاده اللزوم بينهما بواسطه العرف العام وإن كان اللزوم العقلى منتفيا ، وظهر مما قررنا أن إضافه اعتقاد للمخاطب فى كلام المصنف من إضافه المصدر لفاعله وأن المفعول محذوف وأن المعتبر فى تحقيق اللزوم ما عند المخاطب من الربط ؛ لأن الدلاله كون اللفظ بحيث يفهم منه المخاطب أمرا لازما عند المتكلم وإلا لربما خلا الخطاب عن الفائده ، ولذا قال المصنف : ولو لاعتقاد المخاطب ولم يقل : ولو لاعتقاد المتكلم (قوله : مما يثبته اعتقاد المخاطب) اعترض بأن اعتقاد المخاطب متعلق باللزوم لا مثبت له ، والمثبت له إنما هو ذهن المخاطب وعقله فأولا يثبته بعقله ثم بعد ذلك يعتقده ، فكان الأولى أن يقول : مما يثبته ذهن المخاطب ، وأجيب بأن الاعتقاد فى كلامه مصدر بمعنى اسم الفاعل أى : مما يثبته معتقد المخاطب وهو ذهنه ، أو يقال : إن المراد بالإثبات التعلق على سبيل المجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإراده الملزوم ؛ لأن تعلق الاعتقاد باللزوم يستلزم ثبوته فى الذهن بالوجود الظنى أى : يجعله ثابتا فيه على وجه الظن.

(قوله : بسبب عرف عام) اعترض بأنه لم يظهر المراد به ؛ لأنه إن أريد به ما اتفق عليه جميع أهل العلم أو جميع العوام كما هو المتبادر منه ففيه بعد ؛ لأنه يبعد اتفاق جميع أهل العلم أو العوام على شىء ، وأجيب بأن المراد به ما لم يتعين واضعه كأهل

إذ هو المفهوم من إطلاق العرف (أو غيره) يعنى : العرف الخاص ؛ كالشرع ، واصطلاحات أرباب الصناعات ، وغير ذلك (والإيراد المذكور) أى : إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى الوضوح (لا يتأتى بالوضعيه) أى : بالدلالات المطابقيه

******

الشرع أو النحاه أو المتكلمين وحينئذ فلا يراد (قوله : إذ هو المفهوم من إطلاق العرف) عله لمحذوف أى : وإنما قيدنا العرف بالعام ولم نجعله شاملا للخاص ؛ لأنه المفهوم .. إلخ فالعرف العام كاللزوم الذى بين الأسد والجراءه كما مر ، والعرف الخاص كاللزوم الذى بين بلوغ الماء قلتين وعدم قبول النجاسه ، فإن هذا اللزوم عند أهل الشرع خاصه ، فإذا قيل : هل ينجس هذا الماء إذا وقع فيه نجاسه ولم تغيره؟ فأجبت بقولك هذا الماء بلغ قلتين. فهم المخاطب منه - إذا كان من أهل الشرع - عدم قبوله للنجاسه ، وكاللزوم الذى بين التسلسل والبطلان ، فإن هذا اللزوم عند أهل الكلام ؛ لأنهم يقولون : إن التسلسل يستلزم البطلان ، فإذا قلت لإنسان يلزم على كلامك الدور أو التسلسل وكان ذلك المخاطب من أهل الكلام فهم منه أنه باطل ، وكلزوم الرفع للفاعل فإنه خاص بالنجاه ، فإذا قال إنسان : جاء زيدا بالنصب ، فقلت له : زيد فاعل فهم منه - إذا كان نحويا - أنه مرفوع (قوله : واصطلاحات .. إلخ) عطف على الشرع ؛ لأن اصطلاح أرباب كل صنعه من قبيل العرف الخاص وذلك كلزوم القدوم للنجار ؛ فإنه خاص بالنجارين فيجوز أن يقال : هذا قدوم زيد ليفهم المخاطب أن زيدا نجار ، وكذا ما تقدم من لزوم الرفع للفاعل والبطلان للتسلسل ، فإن الأول خاص باصطلاح أهل صنعه النحو ، والثانى خاص باصطلاح أهل صنعه الكلام (قوله : وغير ذلك) عطف على العرف الخاص وذلك كقرائن الأحوال كما إذا كان المقام مقام ذم إنسان بالبخل ، فإن من لوازم استحضار البخل استحضار الكرم فإذا قلت : إنه كريم. فهم المخاطب بخله وكالتعريض كقولك : أما أنا فلست بزان وتريد أن مخاطبك زان لقرينه (قوله : أى بالدلالات المطابقيه) عبر بالجمع ؛ لأن الاختلاف فى الوضوح إنما يتأتى فيه ، وفسر الوضعيه بالمطابقيه لئلا يتوهم أن المراد الوضعيه بالمعنى الذى جعله مقسما للدلالات الثلاث فيما تقدم ، أعنى ما للوضع فيها مدخل فتدخل العقليه الآتيه وهو فاسد ، واعلم أن المطابقيه يندرج

(لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح دلاله عليه من بعض ، وإلا) أى : وإن لم يكن عالما بوضع الألفاظ (لم يكن كل واحد) من الألفاظ (دالا عليه) ...

******

فيها دلاله سائر المجازات مرسله كانت أو لا ؛ لأنها دلاله اللفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعى بناء على أن المراد بالوضع فى تعريف المطابقه أعم من الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح فى شرح الشمسيه حيث قال : لا نسلم أن دلاله المجاز على معناه تضمن أو التزام بل مطابقه ، إذ المراد بالوضع فى الدلالات الثلاث أعم من الجزئى الشخصى كما فى المفردات والكلى النوعى كما فى المركبات ، وإلا لبقيت دلاله المركبات خارجه عن الأقسام ، والمجاز موضوع بازاء معناه بالنوع كما تقرر فى موضعه - انتهى.

وإذ قد علمت أن سائر المجازات دلالتها بالمطابقه وأنها وضعيه فكيف يتأتى قول المصنف تبعا لغيره من أهل هذا الفن أن الإيراد المذكور لا يتأتى بالوضعيه ويتأتى بالعقليه - اللهم إلا أن يراد بالوضعيه والمطابقيه ما كان بطريق الحقيقه فقط؟ ، أو يقال : إن أهل هذا الفن يمنعون أن دلاله المجاز وضعيه ، ويدل لهذا كلام السيرامى عند تعريف الدلاله ونصه الوضع المعتبر سواء كان شخصيا أو نوعيا تعيين اللفظ نفسه بلا واسطه قرينه بإزاء المعنى لا تعيينه مطلقا بإزائه ، وصرح بذلك الشارح أيضا فى التلويح فانتفى الوضع مطلقا فى المجاز ، فدلالته تضمنيه أو التزاميه نظرا إلى تحقق الفهم ضمنا فتكون عقليه كدلاله المركبات على مدلولها والقياس على النتيجه - اه يس.

(قوله : لأن السامع .. إلخ) إنما خصه بالذكر ؛ لأنه الذى يعتبر نسبه الخفاء والوضوح إليه غالبا (قوله : إن كان عالما بوضع الألفاظ) أى : بوضع كل واحد منها (قوله : لم يكن بعضها أوضح دلاله عليه من بعض) أى : بل هى مستويه فى الدلاله عليه ضروره تساويها فى العلم بالوضع المقتضى لفهم المعنى عند سماع الموضوع ، وإذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف فى دلالتها وضوحا وخفاء.

(قوله : أى وإن لم يكن عالما بوضع الألفاظ) أى : بوضع جميعها وهذا صادق بأن لا يعلم شيئا منها أصلا ، أو يعلم البعض دون البعض (قوله : لم يكن كل واحد دالّا عليه)

لتوقف الفهم على العلم بالوضع – مثلا – إذا قلنا : خده يشبه الورد ؛ فالسامع إن كان عالما بوضع المفردات والهيئه التركيبيه امتنع أن يكون كلام آخر يؤدى هذا المعنى بطريق المطابقه دلاله أوضح ، أو أخفى ؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت فى الفهم ، ...

******

أى : وما انتفت دلالته منها على ذلك المعنى لا يوصف بخفاء الدلاله ولا بوضوحها (قوله : لتوقف الفهم) أى : فهم المعنى على العلم بالوضع ، أورد عليه أن الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى بالفعل والدلاله كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ، وهذه الحيثيه ثابته للفظ بعد العلم بوضعه وقبله ، ولا تكون منتفيه على تقدير انتفاء العلم بالوضع ، وحينئذ فلا يلزم من نفى الفهم الموقوف على العلم بالوضع نفى الدلاله فبطل ما ذكره من التعليل ، وأجيب بأن المراد بالدلاله فى قول المصنف : وإلا لم يكن كل واحد دالّا عليه فهم المعنى من اللفظ بالفعل لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ، وحينئذ فالمعنى وإلا لم يكن كل واحد من الألفاظ مفهما له ، ويدل لهذا قول الشارح الآتى ، وإلا لم يتحقق الفهم أى : وإن لم يكن عالما بالوضع لم يتحقق فهم ذلك المعنى من المرادفات ، فقول الشارح هنا لتوقف الفهم أى : المعبر عنه فى كلام المصنف هنا بالدلاله ، وقوله على العلم بالوضع أى : فيلزم من نفى العلم بالوضع نفى الدلاله ؛ لأن المتوقف على الشىء ينتفى بانتفاء المتوقف عليه (قوله : إن كان عالما بوضع المفردات) بأن علم أن الخد موضوع للوجنه والورد موضوع للنبت المعلوم وأن يشبه معناه يماثل (قوله : والهيئه التركيبيه) أى : وعالما بهيئته التركيبيه وهى إسناد يشبه إلى الخد أى : وعالما بمدلولها وهو ثبوت شبه الخد للورد بناء على أن هيئته التركيبيه موضوعه (قوله : امتنع أن يكون) جواب "إن" و"كلام" اسم" يكون" وجمله" يؤدى" خبرها أى : امتنع أن يوجد كلام مؤديا هذا المعنى بدلاله المطابقه وقوله دلاله منصوب على المصدريه ، وقوله أوضح أو أخفى صفه لدلاله أى : أوضح من خده يشبه الورد أو أخفى منه ، فقد حذف المفضل عليه (قوله : لأنه ... إلخ) عله لقوله امتنع ... إلخ (قوله : ما يرادفه) أى : كأن يقال : وجنته تماثل الورد (قوله : إن علم الوضع) أى : وضع هذه المرادفات (قوله : فلا تفاوت فى الفهم)

وإلا لم يتحقق الفهم.

وإنما قال : لم يكن كل واحد ؛ لأن قولنا : هو عالم بوضع الألفاظ معناه : أنه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المشار إليه بقوله : وإلا يكون سلبا جزئيا ؛ أى : إن لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلاله كل لفظ ، ويحتمل أن يكون البعض منها دالا لاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض ، ولقائل أن يقول : ...

******

أى : بل يكون فهمه من الكلام الثانى كفهمه من الكلام الأول ، والمراد بالفهم الدلاله كما مر (قوله : وإلا لم يتحقق الفهم) أى : وإن لم يعلم أن هذه الألفاظ الجديده المرادفه للألفاظ الأولى موضوعه لذلك المعنى لم يفهم شيئا أصلا ، فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت فى الدلاله وضوحا وخفاء ، ومثل ما ذكره الشارح من المثال إذا قلنا : فلان يشبه البحر فى السخاء وبدلنا كل لفظ برديفه ، فإن كان مساويا له فى العلم بالوضع لم يختلف الفهم ، وإن كان غير مساو لم يتحقق الفهم بخلاف ما إذا دللنا على معنى الكرم مثلا بمستلزمه : كفلان مهزول الفصيل ، وجبان الكلب ، وكثير الرماد وأنه يجوز أنه يكون استلزام بعض هذه المعانى لمعنى الكرم أوضح من بعض فتختلف الدلاله وضوحا وخفاء كما يأتى فى الدلاله العقليه.

(قوله : وإنما قال لم يكن كل واحد) يعنى مما يدل على السلب الجزئى دون أن يقول لم يكن واحد منها مما يدل على السلب الكلى ، وإنما كان الأول سلبا جزئيا ؛ لوقوع كل فى حيز النفى المفيد لسلب العموم وهو سلب جزئى ، وإنما كان الثانى سلبا كليا ؛ لأن واحد نكره واقعه فى سياق النفى فتعم عموما شموليا فيكون المراد عموم السلب وهو سلب كلى.

(قوله : لأن قولنا) الأولى أن يقول : لأن قوله بضمير الغيبه العائده على المصنف ، إلا أن يقال : إنه لما ذكر عباره المصنف بالمعنى لم ينسبها له (قوله : معناه أنه عالم بوضع كل لفظ) أى : فيكون إيجابا كليا ، وقوله معناه خبر أن (قوله : فنقيضه) مبتدأ ، وقوله يكون أى : ذلك النقيض ، وقوله سلبا جزئيا خبر يكون ، وجمله يكون خبر المبتدأ ، وإنما كان نقيضه ما ذكر لما تقرر فى المنطق من أن الإيجاب الكلى إنما يناقضه

لا نسلم عدم التفاوت فى الفهم على تقدير العلم بالوضع ، بل يجوز أن يحضر فى العقل معانى بعض الألفاظ المخزونه فى الخيال بأدنى التفات لكثره الممارسه والمؤانسه ، وقرب العهد بها بخلاف البعض فإنه يحتاج إلى التفات أكثر ...

******

السلب الجزئى لا الكلى ، ولذا لم يقل لم يكن أحد منها دالا الذى هو سلب كلى ، ثم إن من المعلوم أن السلب الجزئى أعم من السلب الكلى ؛ وذلك لتحقق السلب الجزئى عند انتفاء الحكم عن كل الأفراد الذى هو السلب الكلى وعند انتفائه عن بعض الأفراد ، ولذا قال الشارح فى بيان معنى قول المصنف وإلا لم يكن كل واحد دالّا عليه أى : وإن لم يكن عالما بوضع كل لفظ ، فاللازم عدم دلاله كل لفظ عليه ، وهذا اللازم أعنى : عدم دلاله كل لفظ عليه صادق بألا يكون للفظ منها دلاله أصلا وصادق بأن يكون لبعض منها دلاله. فقول الشارح : ويحتمل .. إلخ ، الأولى أن يقول فيحتمل عدم كون كل واحد منها دالا ، ويحتمل إلخ ، كما قلنا ، واعلم أن ما ذكره الشارح من توجيه تعبير المصنف بقوله لم يكن كل واحد دون لم يكن واحد إنما يتم على مذهب من يقول : إن المسند إليه المسور بكل إذا أخر عن أداه السلب يفيد سلب العموم ، وأما على مذهب الشيخ عبد القاهر من أنه إذا أخر عن أداه النفى وما فى معناها يفيد النفى عن الكل مع بقاء أصل الفعل فلا يتم وهو ظاهر - كذا قرر شيخنا العدوى (قوله : لا نسلم .. إلخ) هذا وارد على قول المصنف ؛ لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلاله من بعض (قوله : بعض الألفاظ المخزونه) مثل ليث وأسد وسبع وغضنفر ، وقوله بأدنى التفات : متعلق ب- يحضر (قوله : لكثره الممارسه) أى : ممارسه استعماله فى معناه وهو متعلق بيحضر ، ففهم المعنى من أسد أو سبع أقرب من فهمه من ليث وغضنفر مع العلم بوضع هذه الألفاظ الأربعه ؛ وذلك لكثره استعمال هذين اللفظين فى المعنى الموضوع له دون الآخرين (قوله : وقرب العهد بها) أى : بالألفاظ أى : باستعمالها فى معناها أو بالعلم بوضعها ، وقوله والمؤانسه : عطف لازم على ملزوم ، وكذا قوله : وقرب العهد بها (قوله : فإنه يحتاج .. إلخ) أى : وحينئذ فقد وجد الوضوح والخفاء فى دلاله المطابقه مع العلم بالوضع فقول المصنف ؛ لأن السامع إن كان عالما

ومراجعه أطول مع كون الألفاظ مترادفه ، والسامع عالما بالوضع ، وهذا مما نجده من أنفسنا ، والجواب : أن التوقف إنما هو من جهه تذكر الوضع ، وبعد تحقق العلم بالوضع ، وحصوله بالفعل ؛ فالفهم ضرورى ...

******

بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لا- يسلم (قوله : ومراجعه أطول) مرادف لما قبله (قوله : أن التوقف) أى : والمراجعه (قوله : من جهه تذكر الوضع) أى : المنسى أى : وليس التوقف والمراجعه لخفاء الدلاله بعد العلم بالوضع ، وحاصله : أن المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر لنفس الدلاله ودلاله الالتزام كذلك ؛ لأنها من حيث إنها دلاله التزام قد تكون واضحه كما فى اللوازم القريبه ، وقد تكون خفيه كما فى اللوازم البعيده بخلاف المطابقه ، فإن فهم المعنى المطابقى واجب قطعا عند العلم بالوضع ، والتفاوت فى سرعه الحضور وبطئه إنما هو من جهه سرعه تذكر السامع للوضع وبطئه ، ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات.

(قوله : وبعد تحقق .. إلخ) الأوضح وبعد تذكر الوضع المنسى تعلم المعنى من غير توقف ؛ لأن الفرض أنه عالم بالوضع لكنه غفل عنه إلا- أن يقال : إنه أراد بالعلم بالوضع تذكره ، وقوله وحصوله تفسير لتحققه ، وأورد على كلام المصنف أيضا أن التركيب الذى فيه التعقيد اللفظى بسبب تقديم بعض المعمولات على بعض لا يفهم معناه إلا بعد التأمل بعد العلم بوضع جميع ألفاظه ، فإذا أبدلت ألفاظه بما يرادفه من غير اشتمال على ذلك التعقيد بأن قدم فى أحد التركيبين ما أخر فى الآخر وذكر فى أحدهما ما حذف فى الأخر فقد تصور الوضوح والخفاء فى دلاله الألفاظ الوضعيه بعد العلم بوضعها من غير طلب تذكر الوضع ، وأجيب بأن الهيئه مختلفه والكلام عند اتفاق الهيئه ؛ لأن لها دخلا فى الفهم الوضعى على أن المراد أنه لا يتأتى الاختلاف بالوضوح والخفاء فى الدلاله الوضعيه مع بقاء فصاحه الكلام ، وأورد عليه أيضا اختلاف الحد والمحدود فى الدلاله ، فإن كلا منهما يدل على الماهيه مع العلم بالوضع فى الكل وكون الدلاله فى الكل مطابقه مع اختلافهما فى الدلاله عليها وضوحا وخفاء ، فإن دلاله الحد أخفى لاحتياجها إلى استخراج الأجزاء وتمييز ألفاظها الداله عليها تفصيلا ، وأجيب بأن الكلام

(ويتأتى) الإيراد المذكور (بالعقليه) من الدلالات (لجواز أن تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح) أى : مراتب لزوم الأجزاء للكل فى التضمن ، ومراتب لزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام ؛ ...

******

عند اتحاد المعنى من كل وجه حتى لا يبقى إلا نفس الدلاله والحد والمحدود معناهما مختلف بالإجمال والتفصيل ؛ لأن الحد معناه الماهيه المفصله والمحدود معناه الماهيه المجمله ، وحينئذ فالأوضحيه باعتبار التفصيل ، فرجع الاختلاف فى المدلول دون الدلاله ، وأورد عليه أيضا أن الوضع لا يشترط فيه القطع ، بل الظن كاف وهو قابل للشده والضعف فيتأتى الاختلاف فى الوضعيه باعتبار ذلك ، وأجيب بأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه باعتبار ظنون المخاطب مما لا ينضبط ولا يرتكب أصلا على أن تصور المعنى الموضوع له اللفظ يحصل مع كل ظن ولو كان ضعيفا ، فلم يختلف فهم الموضوع له وضوحا وخفاء ، وإنما اختلف فى كون ما فهم هل هو ذلك فى الوضع أو لا؟ والكلام فى تصور المعنى لا فى تحقق كون ما تصور منه هو الموضوع له أو لا؟ فتأمل (قوله : ويتأتى بالعقليه) المراد بها ما تقدم وهى دلاله التضمن والالتزام فأل عهديه.

(قوله : مراتب اللزوم) أراد باللزوم ما يشمل لزوم الجزء للكل فى التضمن ولزوم اللازم للملزوم فى الالتزام ، ولهذا لم يقل مراتب اللازم لئلا يكون قاصرا على دلاله الالتزام (قوله : أى مراتب) لزوم الأجزاء للكل كالحيوان والجسم النامى والجسم المطلق والجوهر ، فهذه كلها أجزاء للإنسان ، لكن بعضها بواسطه فأكثر وبعضها بلا واسطه ، فالربط بين المنتقل منه الذى هو الكل وبين المنتقل إليه الذى هو الجزء قد يكون خفيا ؛ لوجود الواسطه فتختفى دلاله لفظ المنتقل منه على الجزء المنتقل إليه ، وقد يكون الربط المذكور واضحا لعدم الواسطه فتظهر تلك الدلاله.

(قوله : ومراتب لزوم اللوازم) أى : التى هى المدلول الالتزامى لما مر من أن دلاله الالتزام دلاله اللفظ على الخارج اللازم مثلا الوصف بالكرم له لوازم : كالوصف بكثره الضيفان وبكثره الرماد والوصف بجبن الكلب والوصف بهزال الفصيل ، وبعض هذه اللوازم واضح وبعضها خفى ، فإذا كان الربط بين الملزوم المنتقل منه وبين ذلك اللازم

وهـذا فى الالـتزام ظـاهر ؛ فـإنه يجـوز أن يكـون للشـىء لوازم متعـدده بعضـها أقرب إليه من بعض ، وأسـرع انتقالاـ منه إليه لقله الوسائط ، فيمكن تأديه الملزوم بالألفاظ الموضوعه لهذه اللوازم المختلفه الدلاله عليه وضوحا وخفاء ، ...

******

المنتقـل إليه خفيا كانت دلاله لفظ المنتقل منه على ذلك المنتقل إليه خفيه ، وإن كان الربط بينهما واضـحا كانت تلك الـدلاله واضـحه ، والسـبب فى الوضـوح فى دلاـله الالـتزام إمـا كـون اللزوم ذهنيـا بينـا تسـتوى فيه العقول وإمـا قله الوسائـط مع ضـميمه الاسـتعمال العربى أو مع ضميمه ظهور القرينه جدا حتى كأنها المشهود ، وقد يكون الوضوح مع كثره الوسائط عند ضميمه كثره الاسـتعمال ، والسـبب فى الخفـاء فيهـا كثره الوسائط المحوجه لمزيـد التأمل وذلك لقله الاسـتعمال (قوله : وهـذا) أى : اختلاف مراتب اللزوم فى الوضوح (قوله : للشـىء) أى : الـذى هو الملزوم كـالكرم (قوله : لوازم متعـدده) ككثره الضـيفان وكثره إحراق الحطب وكثره الرمـاد (قوله : بعضـها) أى : بعض تلك اللوازم ككثره الضـيفان (قوله : أقرب إليه) أى : إلى ذلك الشـىء (قوله : منه) أى : من ذلك الشـىء (قوله : إليه) أى : إلى ذلك البعض (قوله : لقله الوسائط) أراد بالقله : ما يشـمل العـدم بالنظر للبعض (قوله : فيمكن تأديه الملزوم) أى : المعنى الملزوم كالكرم بالألفاظ ..

إلخ بأن يقال : زيد كثير الضـيفان ، أو كثير إحراق الحطب ، أو كثير الرماد ، ولا شك أن انتقال الذهن من كثره الضـيفان للكرم أسرع من انتقاله من كثره إحراق الحطب للكرم لعدم الواسطه بينهما ، وانتقاله من كثره إحراق الحطب للكرم أسرع من انتقاله من كثره الرمـاد للكرم ؛ لأـن بين الكرم وكثره إحراق الحطب واسـطه وبينه وبين كثره الرمـاد واسـطتان ، وقوله لقله الوسائط أى : أو كثره الاسـتعمال كالكرم فإن له لوازم : ككثره الرماد وهزال الفصـيل وجبن الكلب فتمكن تأديه الكرم بالألفاظ الموضوعه لهـذه اللوازم بأن يقال : زيد كثير الرماد أو هزيل الفصـيل أو جبان الكلب ، ولا شك أن هذه اللوازم مختلفه فى الدلاله على الكرم من جهه الوضـوح والخفـاء ، إذ ليس الانتقـال من هـذه اللوازم إلى الكرم مسـتويا فـإن الانتقـال من كـثره الرمـاد إليه أسـرعها لكـثره الاستعمال ولو كثرت وسائطه ، واعترض على الشارح بأن الكلام فى دلاله الالتزام

وكـذا يجـوز أن يكـون للاـزم ملزومـات لزومهـا لبعضـها أوضـح منه للبعض الآـخر ، فيمكن تـأديه اللاـزم بالألفـاظ الموضـوعه للملزومات المختلفه وضوحا وخفاء ، وأما فى التضمن فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءا من شىء ، وجزء الجزء من شىء آخر ،

******

وهى مؤديه للازم بلفظ الملزوم لا العكس فكيف يقول الشارح فيمكن تأديه .. إلخ؟ وأجيب بأنه أراد باللازم هنا التابع وبالملزوم المتبوع معتبرا فى كـل منهمـا اللاـزميه فوافق كلاـم الشـارح هنـا مـا مر من أن دلاـله الالتزام دلاله اللفظ على اللازم هـذا ، وذكر بعضـهم : أن هـذا الكلاـم من الشـارح إشـاره إلى مـذهب السـكاكى فى الكنـايه ، فإن الانتقال فيها عنـده من اللازم إلى الملزوم بعكس المجاز. (قوله : وكـذا يجوز أن يكون للازم ملزومات .. إلخ) هذا إذا اسـتعمل لفظ الملزوم لينتقل منه إلى اللازم كما فى المجاز وكما فى الكنايه على مـذهب المصـنف ، وقوله : أن يكون للازم ملزومات كالحراره ، فإن لها ملزومات كالشـمس والنار والحركه الشديـده ، ولكن لزوم الحراره لبعض هـذه الملزومات : كالنار أوضح من لزومها للبعض الآخر وهو الشـمس والحركه ، وقوله فيمكن .. إلخ أى : بأن يقال : زيد أحرقته النار أو الشـمس أو فى جسمه نار أو شمس أو حركه قويه ، ومثل الحراره – فيما قلنـا – الكرم فـإنه يصـح جعله لازمـا وملزومـاته : كثره الضـيفان وكثره إحراق الحطب وكثره الطبـخ وكثره الرمـاد ، ولزوم الكرم لبعض هـذه الملزومات وهو كثره الضـيفان أوضح من لزومه للبعض الآخر ، فيمكن تأديه ذلك اللازم بالألفاظ الموضوعه لتلك الملزومات بأن يقال : زيـد كثير الضـيفان أو كثير الرماد أو كثير الطبخ أو كثير إحراق الحطب (قوله : أوضح منه) أى : من اللزوم (قوله : المختلفه وضوحـا وخفـاء) لاـ حاجه إلى ذكر الخفاء كما يعلم من كلام الشارح سابقا ويوجـد فى بعض النسـخ إسـقاطها (قوله : وأمـا فى التضـمن) أى : وأمـا اختلاف مراتب اللزوم وضوحا فى التضـمن ، وجواب أما محـذوف أى : فغير ظاهر ويحتاج للبيان فنقول : لأنه .. إلخ ، فظهرت معادله قوله : وأما فى التضـمن .. إلخ ، لقوله سابقا : وهذا فى الالتزام ظاهر (قوله : فلأنه يجوز أن يكـون المعنى جزءا من شـىء) أى كـالجسم مثلاـ بالنسـبه للحيوان فـإنه جزء منه (قوله : وجزء الجزء .. إلـخ) أى : ويجوز أن يكون ذلك المعنى بعينه وهو الجسم جزء الجزء من شىء

فدلاله الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلاله الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه ، مثلا : دلاله الحيوان على الجسم أوضح من دلاله الإنسان عليه ، ودلاله الجدار على التراب أوضح من دلاله البيت عليه ، فإن قلت : بل الأمر بالعكس ؛ ...

******

آخر كالجسم فإنه جزء من الحيوان والحيوان جزء من الإنسان (قوله : فدلاله الشيء) هو على حذف مضاف أى : فدلاله دال الشيء أعنى لفظ حيوان وإنما احتجنا لذلك ؛ لأن الدال هو اللفظ لا المعنى (قوله : ذلك المعنى) أى : كالجسم ، وقوله : جزء منه أى : من ذلك الشيء كالحيوان ، وقوله : على ذلك المعنى أى : كالجسم (قوله : أوضح من دلاله الشيء) أى : كالإنسان ، وقوله : الذى ذلك المعنى وهو الجسم ، وقوله من جزئه أى : كالحيوان ، وفى الكلام حذف والأصل أوضح من دلاله الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى (قوله : دلاله الحيوان على الجسم أوضح) وذلك لأن دلاله الحيوان على الجسم من غير واسطه ؛ لأن الجسم جزء من الحيوان ؛ لأن حقيقه الحيوان جسم نام حساس متحرك بالإراده ، ودلاله الإنسان على الجسم بواسطه الحيوان ؛ لأن الحيوان جزء من الإنسان والجسم جزء من الحيوان ، فالجسم بالنسبه إلى الحيوان جزء وإلى الإنسان جزء الجزء ، وحينئذ فالإنسان يدل على الحيوان ابتداء وعلى الجسم ثانيا ، بخلاف الحيوان فإنه يدل ابتداء على الجسم فكانت دلالته عليه أوضح من دلاله الإنسان ، فكما أن مراتب لزوم اللوازم للملزوم متفاوته فى الوضوح كذلك مراتب لزوم الأجزاء للكل متفاوته فيه (قوله : ودلاله الجدار على التراب أوضح) وذلك لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت ، فتكون دلاله الجدار على التراب أوضح من دلاله البيت عليه ؛ لأن دلاله الأول بلا واسطه ودلاله الثانى بواسطه. ومثل بمثالين إشاره إلى أن كون دلاله اللفظ على جزء المعنى أوضح من دلالته على جزء جزئه لا فرق فيه بين أن يكون الجزء معقولا أو محسوسا (قوله : فإن قلت .. إلخ) هذا وارد على قوله : فدلاله الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه .. إلخ ، وحاصله : أن ما ذكره من أن دلاله الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلاله الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك

فإن فهم الجزء سابق على فهم الكل ؛ ...

******

المعنى ممنوع ، بـل الأمر بالعكس : وهو أن دلاله الشـيء الـذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضـح من دلاله الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه عليه – اه سم.

فـدلاله إنسان على الجسم أوضـح من دلاله حيوان عليه عكس ما ذكرتم من أن دلاله حيوان عليه أوضـح (قوله : فإن فهم الجزء) أى : من اللفظ الدال على الكل سابق على فهم الكل أى : وما كان أسبق فى الفهم فهو أوضح ، وإنما كان فهم الجزء سابقا على فهم الكـل ؛ لأـن الشـخص إذا طلب فهم مـدلول اللفـظ الـذى سـمعه وكـان كلا وجب فهم أجزائه أولا ، فإذا سـمع لفظ الكل – كالإنسـان مثلاـ – وتوجه عقله إلى فهم المراد منه فهم أولا الأجزاء الأصـليه ومنها الجسـميه ، ثم ينتقل إلى ما يجمع الجسـميه مع غيرها وهو ما تكون الجسميه جزءا له كالحيوانيه ، ثم ينتقل إلى ما يجمع تلك الحيوانيه مع غيرها وهو ما تكون الحيوانيه جزءا له وهو الإنسانيه ، واعترض على الشارح بأن هـذا الـدليل مخالف للمـدعى من وجهين : الأول : أنه إنما يفيـد أن دلاله اللفظ الـذى ذلك المعنى جزؤه أوضـح من دلاله ذلك اللفظ على الكل كدلاله الإنسان على الحيوانيه فإنها أوضح من دلالته على الإنسانيه ، فاللفظ الـدال ثانيا فى هـذا الـدليل هو عين الـدال أولا وهذا خلاف العكس المدعى أوضـحيته ، فإنه قد اعتبر فيه أن اللفظ الدال ثانيـا مغـاير للـدال أولاـ الأـمر الثـانى : أن المـدعى أوضـحيته الـدلاله على جزء الجزء من الـدلاله على الجزء والـدليل إنما يفيد أوضـحيه الـدلاله على الجزء من الـدلاله على الكـل ، فلو قـال الشـارح : لأن فهم جزء الجزء سابق على فهم الجزء لسـلم من هـذا الأـخير ، وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله : بل الأمر بالعكس أى : بعكس ما يفهم لزوما مما سـبق ، وتوضـيح ذلك : أنه يفهم مما سـبق أن دلاله الشيء على جزئه أوضح من دلاله شيء آخر على جزء جزئه لوجود الواسطه كدلاله الحيوان على الجسم فإنها أوضح من دلاله الإنسان عليه ؛ لعدم الواسـطه فى الأول ووجودها فى الثانى ، ويلزم هذا الذى قد فهم أن تكون دلاله الشيء على جزئه أوضح من دلاله ذلك الشيء على جزء جزئه كدلاله الإنسان على الحيوان فإنها أوضح من دلاله الإنسان على الجسم ؛ لأن كلا منهما دلاله الشيء على

قلت : نعم ، ...

******

جزئه والمساوى للأوضح أوضح ، فيقال هذا اللازم لما فهم مما سبق الأمر بعكسه وهو أن دلاله الشىء على جزء جزئه أوضح من دلالته على جزئه ؛ لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل ، وأجيب عن الثانى بأن فى الكلام حذفا والأصل لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل أى : وحينئذ فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبه إلى جزء الجزء ، أو أن مراد الشارح بالجزء جزء الجزء وبالكل الجزء من كل آخر كالجسم فإنه بالنسبه للإنسان جزء جزئه وبالنسبه للحيوان جزؤه ، وكالحيوان فإنه بالنسبه للإنسان جزء وبالنسبه للجسم كل - فتأمل.

(قوله : نعم) أى : الأمر بالعكس من أن دلاله الشىء على جزء جزئه أوضح من دلالته على جزئه كما ذكرتم لما تقرر أن الجزء سابق على الكل فى الوجود ، وإلا لبطلت الجزئيه ، لكن الذى حملنا على ما قلناه سابقا ما صرح به القوم من أن التضمن تابع للمطابقه فى الوجود ، فيكون المقصود فى دلاله التضمن انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته على حده بعد فهم الكل ، فالإنسان إذا سمع لفظا وكان عارفا بوضعه وفاهما لجميع أجزاء الموضوع له أول ما يفهم منه المعنى الموضوع له اللفظ إجمالا ، ثم ينتقل لفهم جزء ذلك المعنى على حده إن كان له جزء ، ثم إن كان لذلك الجزء جزء انتقل إليه على حده وهلم جرا ، فيرتكب التدلى فصح ما ذكرناه من أن دلاله لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالته على جزء الجزء لتأخره عن فهم الجزء ، وما فى السؤال من أن الأمر بالعكس فهو منظور فيه لجهه أخرى وهى جهه قصد فهم ما يراد من اللفظ فيرتكب فى تلك الجهه الترقى ، والحاصل : أنه عند قصد فهم ما يراد من اللفظ يراعى جهه الترقى فى التركيب بأن يفهم أولا جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل ، وهذا ملحظ السائل ، وأما إذا كان المخاطب فاهما لجميع أجزاء الموضوع له فيراعى جهه التدلى والتحليل بأن يفهم معنى اللفظ الموضوع له إجمالا ثم ينتقل لجزئه على حده لا فى ضمن الكل ثم ينتقل لجزء جزئه على حده لا فى ضمن الجزء ، وهذا ملحظ ما ذكرناه سابقا من أن دلاله لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالته على جزء الجزء.

ولكن المراد هنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ، وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الجزء ؛ كما ذكره الشيخ الرئيس فى الشفاء : أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس.

******

(قوله : ولكن المراد هنا) أى : لكن المراد بالتضمن هنا أى : فى مقام بيان تأتى الإيراد المذكور بالدلاله العقليه (قوله : انتقال الذهن إلى الجزء) أى : المراد من اللفظ أى : على حده لا فى ضمن الكل أى : وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل فتم ما ذكره فى البيان السابق ، وقوله وملاحظته : عطف على انتقال مفسر له ، وقوله بعد فهم الكل أى : لا على أنه مقصود من اللفظ لا يقال كيف يفهم الجزء ثانيا وقد فهم أولا فى ضمن الكل؟ وأى ثمره لذلك؟ ؛ لأنا نقول يظهر هذا عند قصد إحضار الجزء على حده لغرض من الأغراض ، فإن فهم الشىء على حده خلاف فهمه مع الغير (قوله : وكثيرا .. إلخ) أى : على أن كثيرا .. إلخ وهذا جواب بالمنع والأول بالتسليم ، وحاصله : أنا لا نسلم أن فهم الجزء لازم أن يكون سابقا على فهم الكل ، إذ قد يخطر الكل بالبال ولا يخطر جزؤه فيه أصلا ، وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل فتم ما ذكره سابقا من البيان – كذا قرر شيخنا العدوى ، وفى سم أن قوله وكثيرا .. إلخ : دفع لما يرد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته سابقه دائما (قوله : أن يخطر النوع بالبال) أى : على سبيل الإجمال لا التفصيلى ، إذ خطوره بالبال مفصلا بدون خطور الجنس محال – اه فنرى. وقوله : وكثيرا ما يفهم الكل أى : ما يفهم الشىء الذى يصدق عليه أنه كل فى نفسه من غير ملاحظه أنه كل وإلا لزم تقدم معرفه أجزائه عليه (قوله : أن يخطر النوع) أى : كالإنسان ، وقوله بالبال أى : بالذهن (قوله : إلى الجنس) أى : الذى هو جزء من النوع كالحيوان ، وفى تعبيره أولا بالبال وبالذهن ثانيا تفنن ، واعترض هذا الجواب بأنه يلزم عليه أن دلاله التضمن لا تلزم فى الألفاظ الموضوعه للمركبات ضروره عدم لزوم الالتفات إلى جزء من الأجزاء على حده لصحه الغفله عن ذلك الجزء ، وقد نصوا على أن التضمن فى المركبات لازم للمطابقه ، وقد يجاب عن هذا بأن المراد بلزوم التضمن للمطابقه فى المركبات

أبواب علم البيان

اشاره

(ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له) سواء كان اللازم داخلا كما فى التضمن ، أو خارجا كما فى الالتزام ...

******

صلاحيه اللزوم بمعنى أنه يمكن اللزوم بالالتفات إلى الأجزاء على حده ، فكل لفظ دل على معنى مركب بالمطابقه فهو صالح لأن يدل على جزء ذلك المعنى بالتضمن ولا بد ، وليس المراد باللزوم المذكور عدم الانفكاك حتى يرد الإشكال.

(قوله : ثم اللفظ .. إلخ) كلمه ثم للانتقال من كلام إلى كلام آخر فإن ما سبق كان فى تعريف العلم وما يتعلق به ، وهذا فى بيان ما يبحث عنه فيه (قوله : المراد به لازم ما وضع له) أى : لازم المعنى الذى وضع ذلك اللفظ له. فما واقعه على المعنى وضمير وضع المستتر فيه للفظ وليس عائدا على ما ، وحينئذ فالجمله صفه أو صله جرت على غير من هى له فكان الواجب إبراز الضمير على مذهب البصريين والضمير المجرور باللازم راجع لما ، وفى كلامه إشاره إلى أنه لا بد فى المجاز والكنايه من قرينه لتعيين المراد والفرق بينهما باعتبار كون القرينه مانعه من إراده المعنى الموضوع له فى المجاز دون الكنايه ، وفيه إشاره أيضا إلى أن دلاله التضمن فى هذا الفن ودلاله الالتزام يتعين أن تكون كل منهما مقصوده من اللفظ ، أما فى المجاز فيتعين أن يراد باللفظ نفس الجزء أو اللازم فقط بأن توجد القرينه الصارفه عن إراده المعنى المطابقى وأما فى الكنايه فيتعين أن يراد باللفظ نفس اللازم أو الجزء ، لكن مع صحه إراده المعنى المطابقى لكون القرينه لا تمنع من إرادته ، وأما إذا أطلق لفظ الكل أو الملزوم على معنى كل منهما واتفق أنه فهم من الأول جزؤه ومن الثانى لازمه فليس من المجاز ولا من الكنايه المبنيين على التضمن والالتزام هنا ، ولا يكون ذلك من التضمن والالتزام المراد فى هذا الفن وإنما يكون كذلك عند المناطقه كما صرح بذلك العلامه اليعقوبى (قوله : المراد به لازم ما وضع له) أى : إراده جاريه على قانون اللغه ، وإلا فما كل لازم يراد باللفظ ، إذ لا يصلح إطلاق لفظ الأب على الابن والعكس - كذا فى يس.

(قوله : سواء كان .. إلخ) أشار بذلك إلى أن مراد المصنف باللازم هنا ما يلزم من وجود المعنى الموضوع له وجوده فيشمل الجزء ؛ لأنه لازم للكل وغير الجزء وهو اللازم

(إن قامت قرينه على عدم إرادته) أى : إراده ما وضع له (فمجاز ، ...

******

الخارج عن المعنى. (قوله : إن قامت قرينه) أى : دلت (قوله : على عدم إرادته) أى : من ذلك اللفظ (قوله : فمجاز) أى : فيسمى ذلك اللفظ مجازا مرسلا وغير مرسل ، وذلك كقولك : رأيت أسدا بيده سيف أو يتكلم ؛ فإن قولك يتكلم أو بيده سيف قرينه داله على أن الأسد لم يرد به ما وضع له وإنما أريد به لازمه المشهور وهو الشجاع ، واعترض على المصنف بأن ظاهره أن المجاز مراد به لازم ما وضع له دائما ؛ وذلك لأنه قسم اللفظ المراد به لازم ما وضع له إلى مجاز وكنايه ومعلوم أن القسم أخص من المقسم فيفيد أن المجاز بجميع أنواعه من أفراد اللفظ المراد به لازم معناه الموضوع له والأمر ليس كذلك ؛ لأن المجاز قد يكون اسم الجزء ويراد به الكل وقد يكون غير ذلك ، وبالجمله فكون الواجب فى المجاز أن يذكر اسم الملزوم ويراد اللازم لا يصح ، إلا فى قليل من أقسامه وهو المجاز المرسل الذى علاقته الملزوميه ولا يظهر فى غيره من الأقسام ، وقد يجاب بأن المصنف إنما أفاد أن اللفظ المراد منه لازم ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كنايه ، وهذا ليس نصّا فى أن كل مجاز يكون المراد منه لازم ما وضع له لجواز أن يكون اللفظ مجازا انتقل فيه من اللازم إلى الملزوم مثلا ولا ضرر فى كون قسم الشىء أعم منه عموما وجهيا كما اختاره العلامه الشارح ، أو يقال : إن المجاز لا بد فى جميع أقسامه من العلاقه المصححه للانتقال ومرجع العلاقه اللزوم وإن كان اللزوم قد يذكر فى بعض الأوقات علاقه ، وإنما كان مرجع العلاقه اللزوم ؛ لأن مرجع المجازات لدلاله التضمن والالتزام وكل منهما انتقال من الملزوم إلى اللازم - ألا ترى أن مجازى الاستعاره التحقيقيه والمكنيه يردان إلى اللازم وإن كان بتكلف ، فإن الأسد أريد الرجل الشجاع والمنيه فى قول القائل : أنشبت المنيه أظفارها بفلان أريد بها الأسد ادعاء وليس الرجل الشجاع لازما للأسد الحقيقى ولا الأسد الادعائى لازما لمدلول المنيه ، وإنما يردان إلى اللازم باعتبار مطلق الجراءه فى الأول ومطلق اغتيال النفوس فى الثانى ، ولا شك أن هذا تكلف مخرج للكلام عما تحقق فيه وتقرر من أن كلا من اللفظين له معنيان متعارف وغير متعارف كما يأتى - فتأمل.

وإلا- فكنايه) فعند المصنف الانتقال فى المجاز والكنايه كليهما من الملزوم إلى اللازم إذ لا دلاله للازم من حيث إنه لازم على الملزوم إلا أن إراده الموضوع له جائزه فى الكنايه دون المجاز ...

******

(قوله : وإلا-) أى : وإن لم تقم قرينه على عدم إراده ما وضع له مع إراده اللازم ، وذلك بأن وجدت القرينه الداله على إراده اللازم ، إلا- أنها لم تمنع من إراده الملزوم وهو المعنى الموضوع له ، وليس المراد عدم وجود القرينه أصلا وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك ؛ لأن الكنايه لا- بد فيها من قرينه (قوله : فكنايه) أى : فذلك اللفظ المراد به اللازم مع صحه إراده الملزوم الذى وضع له اللفظ يسمى كنايه مأخوذ من كنى عنه بكذا إذا لم يصرح باسمه ؛ لأنه لم يصرح باسم اللازم مع إرادته وذلك كقولك : زيد طويل النجاد مريدا به طويل القامه فإنه كنايه ، إذ لا قرينه تمنع من إراده طول النجاد مع طول القامه.

(قوله : فعند المصنف .. إلخ) أى : وأما عند السكاكى فالانتقال فى الكنايه من اللازم إلى الملزوم ، والمصنف رأى أن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم فلا ينتقل منه إلى الملزوم ، إذ لا إشعار للأعم بالأخص ، والجواب عن السكاكى أن اللازم إنما ينتقل عنه لا من حيث إنه لازم بل من حيث إنه ملزوم ، وإنما سماه لازما من حيث إنه تابع مستند للغير وإلا فهو ملزوم من جهه المعنى ، وبهذا تعلم أن الخلف بينهما لفظى (قوله : الانتقال فى المجاز والكنايه ... إلخ) أى : والفرق بينهما عنده وجود القرينه الصارفه من إراده الملزوم فى المجاز وعدم وجودها فى الكنايه (قوله : إذ لا- دلاله .. إلخ) علّه لمحذوف أى : لا من اللازم إلى الملزوم كما يقول السكاكى ، إذ لا دلاله .. إلخ ووجه نفى دلاله اللازم على الملزوم ما تقدم من أن اللازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم ، والعام لا إشعار له بأخص معين فكيف ينتقل منه إليه؟ (قوله : من حيث إنه لازم) حيثيه تقييد أى : وأما دلاله اللازم على الملزوم فيما إذا كان مساويا فهو من حيث إنه لازم ؛ لأنه مع التساوى يكون لازما وملزوما (قوله : إلا أن إراده الموضوع له جائزه فى الكنايه) فإن قلت : أى فرق بين الكنايه وبين اللفظ الذى أريد به معناه الأصلى مع لازمه تضمنا أو

(وقدم) المجاز (عليها) أى : على الكنايه (لأن معناه) أى : المجاز (كجزء معناها) أى : الكنايه ؛ لأن معنى المجاز هو اللازم فقط ، ومعنى الكنايه يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا ، والجزء مقدم على الكل طبعا ؛ ...

******

التزاما فإنه حقيقه قطعا ، والكنايه عند المصنف ليست حقيقه ولا مجازا مع أن كلا منهما على هذا قد أريد به اللازم والملزوم معا؟ قلت : إن المقصود الأصلى فى الحقيقه هو الملزوم واللازم مقصود بالتبعيه ، والمقصود الأصلى فى الكنايه هو اللازم والملزوم مقصود تبعا لقول الشارح : إلا أن إراده الموضوع له .. إلخ أى : بالتبع لا بالذات ، وقرينه الكنايه وإن لم تناف الملزوم لكنها ترجح اللازم عليه - كذا أجاب العلامه القاسمى ، إذا علمت هذا ، فقول الشارح : إلا أن إراده الموضوع له .. إلخ أى : بالتبع لا بالذات ، ومثال الحقيقه التى أريد منها اللازم ، والملزوم قولك : فلان وجهه كالبدر مثلا فمدلوله المطابقى شبه وجه فلان بالبدر فى الاستداره والاستناره وهو مراد مع إراده لازمه وهو أنه نهايه فى الحسن وليس هذا من الكنايه فى شىء ولصحه أن يراد فى التشبيه المعنى المطابقى وهو اتصاف المشبه بوجه الشبه على وجه الكمال أو لازمه فقط صح وجود الخفاء والوضوح فيه مع أنه ليس من الكنايه ولا من المجاز ، بل من المطابقه اتفاقا ، وهذا مما يقدح فى حصر المصنف سابقا وجود الخفاء والوضوح فى دلالتى التضمن والالتزام اللتين هما العقليتان وأصل للمجاز والكنايه دون المطابقه - فتأمل - اه يعقوبى.

(قوله : وقدم المجاز عليها) أى : فى الوضع أعنى فى البحث والتبويب ، وهذا جواب عما يقال : إن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه الوضوح الذى هو مرجع هذا الفن إنما يتأتى بالدلاله العقليه وهى منحصره هنا فى المجاز والكنايه فيكون المقصود من الفن منحصرا فيهما ، وحينئذ فهما مستويان فى المقصوديه من الفن فلأى شىء قدم المجاز عليها فى الوضع وهلا عكس الأمر.

(قوله : يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا) أى : وإن كان القصد الأصلى منها إلى اللازم كما مر (قوله : مقدم على الكل طبعا) لتوقف الكل على الجزء فى الوجود بمعنى أنه لا يوجد الكل إلا مع وجود طبيعه الجزء لتركبه من حقيقه الجزء

فيقدم بحث المجاز على بحث الكنايه وضعا ، وإنما قال : كجزء معناها لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقه ؛ فإن معنى الكنايه ليس هو مجموع اللازم والملزوم ، بل هو اللازم مع جواز إراده الملزوم.

(ثم منه) أى : من المجاز (ما ينبنى على التشبيه) وهو الاستعاره التى كان أصلها التشبيه ...

******

وطبيعته لا لكون الجزء علّه تامّه للكلّ ، إذ لو كان كذلك لكان كلّما وجد الجزء وجد الكلّ وهو باطل لجواز أن يوجد الجزء ولا يوجد الكلّ لصحه كونه أعمّ منه ولما توقف الكلّ على الجزء من الجهه المذكوره حكم العقل بأن الجزء من شأنه أن يتقدم فى نفس الأمر على الكلّ ، وذلك هو معنى التقدم الطبيعى أى : المنسوب للطبيعه والحقيقه لتركّب الكلّ من طبيعه الجزء وحقيقته (قوله : فيقدم إلخ) أى : فالمناسب أن يقدم بحث المجاز على بحث الكنايه وضعا لأجل محاكاه وموافقه الوضع للطبع (قوله : وإنما قال كجزء معناها) أى : ولم يقل : لأن معناه جزء معناها جزما (قوله : فإن معنى الكنايه) أى : معناها الذى لا بد من إرادته منها فلا منافاه بين ما هنا وبين قوله سابقا ومعنى الكنايه يجوز إلخ (قوله : ليس هو مجموع اللازم والملزوم) أى : على وجه الجزم (قوله : بل هو اللازم مع جواز إلخ) أى : فالمجزوم به فيها إنما هو إراده اللازم ، وأما الملزوم فيجوز أن يراد وألّا يراد لا أنه قطعا ، وإنّما لم يعتبر وقوع هذا الجائز فى بعض الأحيان حتى يكون معنى المجاز جزء حقيقه من معناها ؛ لأن الكنايه من حيث هى كنايه لا تقتضى إرادتهما فلم يعتبر ما يعرض من وقوع ذلك الجائز.

(قوله : ثم منه ما ينبنى على التشبيه) أى : ومنه ما لا ينبنى عليه ، وهو المجاز المرسل (قوله : وهو الاستعاره) وجه بنائها على التشبيه أن استعاره اللفظ إنما تكون بعد المبالغه فى التشبيه ، وإدخال المشبه فى جنس المشبه به ادعاء ، فإذا قلنا : "رأيت أسدا فى الحمام" ، فأولا شبهنا الرجل الشجاع بالحيوان المفترس ، وبالغنا فى التشبيه حتّى ادّعينا أنه فرد من أفراده ، ثم استعرنا له اسمه ، فالتشبيه سابق على الاستعاره فهو أصل لها ، ثم إنه فى حاله استعاره اللفظ يتناسى التشبيه ، ومراد الشارح بالاستعاره التى كان أصلها التشبيه :

(فتعين التعرض له) أى للتشبيه - أيضا - قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعاره المبنيه على التشبيه ، ولما كان فى التشبيه مباحث كثيره ، وفوائد جمّه لم يجعل مقدمه لبحث الاستعاره ، بل جعل مقصدا برأسه (فانحصر) المقصود من علم البيان ...

******

التصريحيه التحقيقيه والمكنى عنها على مذهب الجمهور ، بل وكذلك التخييليه على مذهب السكاكى ؛ لأن كلّا منهما مبنىّ على التشبيه ، والتشبيه أصل له (قوله : فتعين التعرض له) هذا يقتضى أن التعرض للتشبيه لا لذاته ، بل لبناء الاستعاره عليه ، فينافى ما سيأتى من جعله مقصدا لذاته ؛ لاشتماله على مباحث كثيره وفوائد جمّه ؛ لأنه يقتضى أن التعرض له لذاته ، وقد تمنع المنافاه ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ما ذكر ، ولغيره من حيث توقفه عليه (قوله : أيضا) أى : مثل التعرض للمجاز والكنايه ، وقد اشتمل كلامه على أمرين بيان ذكر التشبيه من أصله فى الفن ، وبيان كونه مقدما فى الذكر على المجاز ، وكل منهما مفهوم من قول المتن ، ثم منه ما ينبنى على التشبيه ؛ فإن المبنى يستلزم مبنيّا عليه وكونه متقدما كما هو ظاهر.

(قوله : أقسامه) أى : المجاز (قوله : ولما كان إلخ) هذا جواب عما يقال قضيه كون التشبيه ينبنى عليه أحد أقسام المجاز ألّا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله فكيف عد بابا من الفن ولم يجعل مقدمه للمجاز (قوله : لم يجعل مقدمه لبحث الاستعاره بل جعل إلخ) أى : فجعله بابا تشبيها له بالمقصد من حيث كثره الأبحاث ، وإن كان هو مقدمه فى المعنى ، ويمكن أن يقال : إنه باب مستقل لذاته ؛ لأن الاختلاف فى وضوح الدلاله وخفائها موجود فيه كما تقدم ، فهو من هذا الفن قصدا وإن توقف عليه بعض أبوابه ؛ لأن توقف بعض الأبواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدمه للفن : (قوله : فانحصر المقصود إلخ) المراد بالمقصود ما يشمل المقصود بالذات كالمجاز والكنايه وما يشمل المقصود بالتبع كالتشبيه قال العلامه عبد الحكيم : لما كان ضمير" ينحصر" راجعا لعلم البيان - المحمول على الفن من الكتاب ، وكان مشتملا على أمور سوى

(فى الثلاثه) التشبيه ، والمجاز ، والكنايه.

التشبيه

اشاره

أى : هذا باب التشبيه الاصطلاحى المبنى عليه الاستعاره (التشبيه) أى : مطلق التشبيه ...

******

تلك الثلاثه من تعريف العلم وما يبحث عنه وضبط أبوابه إلى غير ذلك - قال : وينحصر المقصود من علم البيان فى التشبيه والمجاز والكنايه (قوله : فى الثلاثه) أورد على الحصر فيها الاستعاره بالكنايه على مذهب المصنف ؛ فإنها لا تدخل فى المراد بالتشبيه هنا وليست مجازا ولا كنايه ، وقول بعضهم : إنها داخله فى التشبيه وإن أفردها عنه للاختلاف فى حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق ، يرده قول المصنف فيما يأتى والمراد بالتشبيه هنا إلخ (قوله : والمجاز)" أل" للعهد الذكرى ، والمجاز المعهود فى الذكر هو المرسل والاستعاره التى تنبنى على التشبيه ، والله أعلم.

التشبيه

(قوله : أى هذا باب التشبيه) أشار الشارح إلى أن الترجمه خبر لمبتدأ محذوف على حذف مضاف ، وأشار الشارح بقوله : " الاصطلاحى" إلى أن" أل" فى التشبيه للعهد الذكرى ؛ لأنه تقدم له ذكر ، والمراد بالتشبيه الاصطلاحى الذى هو أحد أقسام المقصود الثلاثه ما كان خاليا عن الاستعاره والتجريد بأن كان مشتملا على الطرفين والأداه لفظا أو تقديرا (قوله : المبنى عليه الاستعاره) الضمير المجرور عائد على" أل" ، أى : الذى تبنى عليه الاستعاره ؛ وذلك لأن استعاره اللفظ إنما تكون بعد المبالغه فى التشبيه وإدخال المشبه فى جنس المشبه به كما مر ، واعلم أن البحث عن التشبيه الاصطلاحى فى هذا الباب من جهه طرفيه وهما المشبه والمشبه به ، ومن جهه أدائه وهى الكاف وشبهها ، ومن جهه وجهه ، وهو المعنى المشترك بين الطرفين الجامع لهما ، ومن جهه الغرض منه وهو الأمر الحامل على إيجاده ، ومن جهه أقسامه ، وسيأتى تحقيق ذلك فى محاله إن شاء الله تعالى ، (قوله : أى مطلق التشبيه) أى : وأل فى التشبيه هنا للجنس ، إذ هو المناسب لمقام التعريف ، ومطلق التشبيه : هو التشبيه اللغوى ، وحينئذ ففى كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر التشبيه أولا بمعنى ، ثم ذكره ثانيا بمعنى آخر ، وإنما تعرض لتعريف

أعم من أن يكون على وجه الاستعاره ، أو على وجه تنبنى عليه الاستعاره ، أو غير ذلك. فلم يأت بالضمير ؛ لئلا يعود إلى التشبيه المذكور الذى هو أخص ، ...

******

مطلق التشبيه الذى هو التشبيه اللغوى مع أن الذى من مقاصد علم البيان إنما هو الاصطلاحى ، لينجر الكلام منه إلى تحقيق المصطلح عليه فتتم الفائده بالعلم بالمنقول عنه والمناسبه بينهما.

(قوله : أعم من أن يكون على وجه الاستعاره) أى : بالفعل بأن حذفت منه الأداه والمشبه ، كما فى قولك : " رأيت أسدا فى الحمام ، أو رأيت أسدا يرمى" (قوله : أو على وجه تنبنى عليه الاستعاره) أى : بالقوه وهو التشبيه المذكور فيه الطرفان والأداه ، نحو : " زيد كالأسد ، وكأن زيدا أسد" ، وهذا هو المقصود ، ووجه بنائها عليه أنه إذا حذف المشبه وأداه التشبيه ، وأقيمت قرينه على المراد صار استعاره بالفعل ، فظهر لك أن هذا مغاير لما قبله كما قاله السيرامى ، خلافا لما قاله سم ، من أن هذا تنويع فى التعبير وأن المعنى واحد يعبر عنه بهاتين العبارتين ، (قوله : أو غير ذلك) بأن كان التشبيه ضمنيّا كما فى بعض صور التجريد ، نحو : " لقيت من زيد أسدا" ، فأنت فى الأصل شبهت زيدا بالأسد ، ثم بالغت فى زيد حتى انتزعت منه الأسد ، وإنما كان هنا تشبيه ضمنىّ لذكر الطرفين فى هذا الكلام فيمكن التحويل فى الطرفين إلى هيئه التشبيه الحقيقى.

(قوله : لئلا يعود إلخ) إن كان المراد لئلا يلزم العود إلخ ، فهو ممنوع ؛ إذ الضمير قد يعود إلى بعض أفراد العام ، وقد يعود إلى المطلق فى ضمن المقيد ، وفى باب الاستخدام يعود إلى أحد المعنيين ، وإن أراد بقوله : " لئلا يعود" أى : على وجه الظهور والتبادر فإعاده المعرف كذلك ؛ فلا فرق بينهما ، ويمكن أن يقال : مراده لئلا يعود إلى ما ذكر كما هو الظاهر المتبادر ، وعوده إلى المطلق الذى فى ضمن المقيد خلاف الأصل ، والحاصل أنه لو أتى بالضمير لكان المتبادر التشبيه المبوب له بخلاف الإظهار ؛ فإنه فى صحه إراده خلاف المتقدم أقوى من الإضمار ، وإن كان يصح فى الإضمار إراده الخلاف - أيضا - بأن يكون على طريق الاستخدام ، ويصح فى الإظهار إراده نفس المتقدم ، لكن إراده الخلاف فى الإظهار أقوى من إرادته فى الإضمار ، (قوله : الذى هو الأخص) أى : مطلق التشبيه وهو

وما يقال : إن المعرفه إذا أعيدت كانت عين الأول فليس على إطلاقه ؛ يعنى : أن

******

اللغوى ، ثم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحى من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربى من حيث وضوح الدلاله يقتضى أن يكون عباره عن اشتراك شيئين فى معنى الذى هو مدلول الكلام ، أو الكلام الدال على اشتراك شيئين فى معنى ، والتشبيه اللغوى كما يأتى عباره عن فعل المتكلم ؛ فبينهما مباينه ، فأين الأخصيه؟ وقد يجاب بأن المصنف لما فسر التشبيه الاصطلاحى - أيضا - بفعل المتكلم - حيث جعل جنسه التشبيه اللغوى - كان أخص منه ، وحينئذ فمعنى كونه من مقاصد علم البيان ، أن البحث عمّا يتعلق به من الطرفين - ووجه الشبه ، وأداته ، والغرض منه - من مقاصده ، وإنما فسره بفعل المتكلم ؛ لأنه المعنى الحقيقى عندهم ، وإن كان التشبيه قد يطلق على الكلام الدال على المشاركه ، وإنما كان فعل المتكلم معنى حقيقيّا لهذا اللفظ ؛ لإطلاقه عليه إطلاقا شائعا ، ويشتقون منه المشبه لفاعله والمشبه والمشبه به للطرفين ووجه شبه والغرض منه وأداته ، ولا يصح شىء من ذلك إذا أريد به الكلام الدال ، (قوله : وما يقال ... إلخ) هذا جواب عن سؤال تقديره : إن الظاهر كالضمير فى العود إلى المذكور ؛ لأن المعرفه إذا أعيدت معرفه ؛ كانت عين الأولى ، وحينئذ فلا يتم ما ذكر من التوجيه ، فقول الشارح : " وما يقال" أى : اعتراضا على ما تقدم ، (قوله : إذا أعيدت معرفه) أى : بلفظها الأول قال يس ، وانظر هل الإعاده بالمرادف كذلك ، (قوله : فليس على إطلاقه) أى : وكذا ما يقال : إن النكره إذا أعيدت نكره كانت غير الأولى ، ألا ترى قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّماءِ إِلهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلهٌ)(1) مع امتناع المغايره هاهنا ، وقوله : (فليس على إطلاقه) أى : بل أكثرى لا كلى ؛ وذلك لأنه مقيد بما إذا لم تقم قرينه على المغايره كما هنا ، فإن القرينه هنا على المغايره ، قوله : والمراد إلخ ، ثم إن ظاهره أن عود الضمير إلى ما قبله كلىّ وفيه بحث ؛ لأنه يمكن حمل الضمير على الاستخدام ، نعم الغالب فى المضمر إراده المعنى الأول ؛ فاستوى مع إعاده الظاهر - فتأمل اه يس.

۱- الزخرف : ۸۴.

معنى التشبيه فى اللغه (الـدلاله) هو مصـدر قولك : " دللت فلانا على كذا" إذا هديته له (على مشاركه أمر لأمر فى معنى) وهذا شامل لمثل : " قاتل زيد عمرا ، وجاءنى زيد وعمرو" (والمراد) بالتشبيه ...

******

(قوله : معنى التشبيه) أى : الـذى هو مصـدر شـبه ، بدليل تفسير الشارح الدلاله بما ذكر ، (قوله : مصدر ... إلخ) أفاد الشارح أن الدلاله المراده هنا صفه للمتكلم ، كما أن التشبيه كذلك ، إذ المعنى التشبيه هو أن يدل المتكلم على مشاركه إلخ لا صفه الدال أعنى انفهام المعنى منه إذ لا يصـح حملها بهـذا المعنى على التشبيه الـذى هو فعل المتكلم ، وسـيأتى أن التشبيه قـد يطلق وصـفا للكلام ، ولو أراد المصـنف ذلك لقال : هو مجموع الطرفين والأداه والمعنى ، وبما ذكره الشارح من أن الدلاله هنا مصدر دللت .. إلـخ ، المفيـد أنها صـفه للمتكلم ينـدفع ما يقال التشبيه فعل المتكلم فهو وصف له ، والدلاله وصف للدال ، وحينئذ فلا يصـح حملهـا عليه (قوله : على مشاركه) أى : اشتراك ، فالمفاعله بمعنى الفعل : كسافرت وواعـدت بمعنى سـفرت ووعـدت ، والمراد بالأمر الأول : المشبه ، وبالثانى : المشبه به (قوله : فى معنى) أى : فى وصف وهو وجه الشبه المشترك بين الطرفين الجامع بينهما ، وأما الدال والمشبه بالكسر فهو المتكلم ، واحترز بقوله : فى معنى ، عن المشاركه فى عين نحو : " شارك زيد عمرا فى الدار" ؛ فلا يسمى تشبيها.

(قوله : وهـذا) أى : تعريف التشبيه اللغوى أى : مما ذكر شامل لمثل : " قاتل زيـد عمرا" ؛ فإنه يدل على مشاركه زيد لعمرو فى المقـاتله ، و" جـاءنى زيـد وعمرو" فإنه يـدل على مشاركتهما فى المجىء ، ومثلهما : " زيـد أفضل من عمرو" ؛ فإنه يـدل على اشتراكهما فى الفضل ، أى : مع أن هـذا كله ليس تشبيها لغويّا ، فكان الواجب أن يزيـد بالكاف ونحوها لفظا أو تقـديرا لإخراج مثل هـذا ، وإدخال" زيد أسد ونحوه" ، فقد اتضح لك أن مقصود الشارح الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى ، كما هو مفاد كلام العلامه السيد ، خلافا لما قاله بعضهم : من أن مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف ، وقد يجاب بأن ما عرف به المصـنف من باب التعريف بالأعمّ ، وهو شائع عنـد أهل اللغه ، أو يقال : مراد المصـنف الدلاله الصـريحه فخرج ما ذكر ؛ فإن الدلاله فيهما على المشاركه

المصطلح عليه (هاهنا) أى : فى علم البيان (ما لم تكن) أى : الدلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى بحيث لا تكون (على وجه الاستعاره التحقيقيه) نحو : رأيت أسدا فى الحمام ، (و) لا على وجه (الاستعاره بالكنايه) نحو : أنشبت المنيه أظفارها ،

******

غير صريحه ؛ وذلك لأن مدلول الأول صراحه وجود المقاتله من زيد وتعلقها بعمرو ، ويلزم ذلك مشاركتهما فيها ، ومدلول الثانى صراحه ثبوت المجىء لزيد ، ووجوده لعمرو ، ويلزم ذلك - أيضا - مشاركتهما فيه ، ومن البين أنه قد يقصد وقوع المقاتله من زيد وتعلقها بعمرو غافلا عن مشاركتهما فيها ، وقد يقصد المجىء من كل واحد منهما غافلا عن المشاركه فيه أيضا ، ولو كانت المشاركه لازمه لكل من مدلولى التركيبين ، فباشتراط كون الدلاله صريحه لا يشملها التعريف ، وبالجمله فمنشأ الاعتراض على التعريف المذكور عدم الفرق بين ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركه أحدهما للآخر فيه ، والحق أنهما مفهومان متغايران متلازمان ، فليس دلاله اللفظ على أحدهما عين دلالته على الآخر وإن استلزمهما ، وليس دلاله المتكلم على أحدهما مستلزمه لدلالته على الآخر ؛ إذ ربما لا يكون الآخر مقصودا عنده أصلا (قوله : المصطلح عليه) أى : وهو الذى ترجم له هنا (قوله : أى الدلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى) هذا تفسير لما ، وقوله : (بحيث لا تكون) تفسير لقوله : (لم تكن) ، وقد حمل على أنها موصوله ، وتقدير عبارته أى : الدلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى التى بحيث لا تكون إلخ ، إلا إنه أسقط التى ولو قال أى : تشبيه لم يكن إلخ كما قال فى المطول كان أخصر وأحسن (قوله : بحيث لا تكون) أى : الدلاله المفاده بالكلام على وجه الاستعاره التحقيقيه ، أى : فإن كانت تلك الدلاله على وجه الاستعاره المذكوره بأن طوى ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به مع قرينه دلت على إراده المشبه ، فذلك اللفظ لم يكن تشبيها فى الاصطلاح ، (وقوله : نحو رأيت أسدا فى الحمام) إن كان مثالا للمنفى وهو الاستعاره التحقيقيه ، فالمعنى نحو : أسد فى رأيت إلخ ، وإن كان مثالا للتشبيه ، فالمعنى نحو :التشبيه المدلول عليه بقولك : " رأيت أسدا فى الحمام" ، وكذا يقال فيما بعد.

(قوله : ولا على وجه الاستعاره بالكنايه) سيأتى أنها عند المصنف التشبيه المضمر فى النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه ، وعند السكاكى نفس لفظ المشبه المستعمل

(و) لا على وجه (التجريد) الذى يذكر فى علم البديع من نحو : " لقيت بزيد أسدا ، أو" لقينى منه أسد" ، فإن فى هذا الثلاثه دلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى ...

******

فى المشبه به ادعاء ، وعند القوم لفظ المشبه به المطوى من الكلام المرموز إليه بذكر لازمه ، وعلى الأول يكون التمثيل لها بقول القائل : " أنشبت المنيه أظفارها بفلان" تمثيلا لما تستفاد منه ، وعلى الثانى والثالث تمثيلا لما وجدت فيه ، فقول الشارح : (نحو أنشبت إلخ) أى : نحو التشبيه المضمر فى النفس المستفاد من قولنا : أنشبت إلخ (قوله : ولا على وجه التجريد) كان المناسب للمصنف أن يقول بعد ذلك : بالكاف ونحوها ؛ ليخرج نحو : " قاتل زيد عمرا ، وجاءنى زيد وعمرو" ، إلا أن يقال : أراد بالدلاله الواقعه فى التعريف الدلاله الصريحه المقصوده ، فخرج ما ذكر من المثالين ؛ لأن الدلاله على المشاركه فيهما ليست صريحه فى ذلك (قوله : الذى يذكر فى علم البديع) وهو ما كان المجرد غير المجرد منه كما مثل الشارح ، وأما ما كان المجرد هو نفس المجرد منه ، فليس داخلا فى الدلاله حتى يخرج ، وتوضيح ذلك أن التجريد قسمان : -

الأول : أن ينتزع من الشىء شىء آخر مساو له فى صفاته للمبالغه فى ذلك الشىء حتى صار بحيث ينتزع منه شىء آخر مساو له فى صفاته ، كقوله تعالى : (لَهُمْ فِيها دارُ الْخُلْدِ)(١) فإنه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا شبيهه بها ، وهذا ليس فيه مشاركه أمر لأمر آخر حتى يحتاج لإخراجه. والثانى : أن ينتزع المشبه به من المشبه للمبالغه فى التشبيه حتى صار المشبه بحيث يكون أصلا ينتزع منه المشبه به ، نحو : " لقيت بزيد أسدا" ، فإنه لتجريد" أسد" من" زيد" ، و" أسد" مشبه به لزيد لا عينه فيه تشبيه مضمر فى النفس ، وهذا هو المحترز عنه ، وإخراج التجريد المذكور إنما هو بناء على أنه لا يسمى تشبيها اصطلاحا وهو الأقرب ؛ إذ لم يذكر فيه الطرفان على وجه ينبىء عن التشبيه ، وقيل إنه تشبيه حقيقه لذكر الطرفين فيمكن التحويل فيهما إلى هيئه التشبيه لولا قصد التجريد ، وعليه فلا يحتاج لإخراجه (قوله : لقيت بزيد أسدا) أى : لقيت من

١- فصلت : ٢٨.

مع أن شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا ، وإنما قيد الاستعاره بالتحقيقيه ، والكنايه ؛ لأن الاستعاره التخييليه كإثبات الأظفار للمنيه فى المثال المذكور ليس فى شىء من الدلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى على رأى المصنف ؛ ...

******

زيد أسدا ، أصله : لقيت زيدا المماثل للأسد ، ثم بولغ فى تشبيهه به حتى إنه جرد من زيد ذات الأسد ، وجعلت منتزعه منه ، وكذا يقال فى المثال الذى بعده. (قوله : مع أن شيئا منها ... إلخ) أى : مع أنه لا يسمى شىء منها تشبيها اصطلاحا ، فقدم معمول يسمى عليها ، ولو أخره ليكون فى حيز النفى لكان أوضح ، وإنما لم يسم شىء من هذه تشبيها اصطلاحيّا ؛ لأن التشبيه بالاصطلاح ما كان بالكاف ونحوها لفظا أو تقديرا ، وعدم تسميه واحد من هذه تشبيها مذهب المصنف ، وخالفه السكاكى فى التجريد فإنه صرح بأن نحو : " لقيت بزيد أسدا ، ولقينى منه أسد" من قبيل التشبيه ، وقد يقال : إن الخلاف لفظىّ راجع إلى الاصطلاح ، قاله الخلخالى.

(قوله : لا يسمى تشبيها اصطلاحا) أى : وإن وجد فيها معنى التشبيه ، نعم هو تشبيه لغوى ، وهو أعم من الاصطلاحى ، فكل اصطلاحى لغوى ولا عكس ، فيجتمعان فى" زيد أسد" ، وينفرد اللغوى فى الاستعاره والتجريد ، (قوله : وإنما قيد ... إلخ) حاصله أنه إنما قيد الاستعاره بالتحقيقيه والمكنى عنها ، واكتفى بذكرهما ولم يقل : ولا على وجه الاستعاره التخييليه ؛ لأنها حقيقه عند المصنف ، فلفظ" الأظفار" مثلا عند المصنف مستعمل فى معناه الحقيقى ، وليس مجازا أصلا ، وإنما التجوز فى إثباتها للمنيه على ما يأتى ، وحينئذ فلا دلاله فيها على مشاركه أمر لآخر فلا حاجه لإخراجها بقوله : (ما لم تكن إلخ) ؛ لأنها لم تدخل فى الجنس الذى هو الدلاله المذكوره (قوله : ليس فى شىء من الدلاله ... إلخ) أى : فهى غير داخله فى المراد بما حتى يحتاج إلى أن يقول : ولا على وجه الاستعاره التخييليه ، ومقتضى الظاهر أن يقول : ليست بالتأنيث ؛ إلا أنه ذكر نظرا إلى معنى الاستعاره التخييليه الذى هو إثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفيه من ظرفيه المقيد فى المطلق ، ولو قال : ليس فيها شىء من الدلاله ، كان أوضح (قوله : على رأى المصنف) متعلق بإثبات أى : أن الاستعاره التخييليه - عند المصنف موافقا للسلف - إثبات لازم المشبه به للمشبه

إذ المراد بالأظفار معناها الحقيقى على ما سيجىء. فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى ؛ لا على وجه الاستعاره التحقيقيه ، والاستعاره بالكنايه والتجريد (فدخل فيه نحو قولنا : زيد أسد) بحذف أداه التشبيه (و) نحو (قوله تعالى : (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ)(1) بحذف الأداه والمشبه جميعا ؛ أى : هم صم ...

******

بعد ادعاء كونه عينه ؛ فلا تشبيه إلا فى الاستعاره بالكنايه ، ويحتمل أن يكون الظرف متعلقا بالنفى ، أى انتفاء الدلاله على المشاركه فى التخييليه على رأى المصنف لا على رأى السكاكى ففيها ذلك. (قوله : إذ المراد) أى : عند المصنف ، وحينئذ فالتجوز إنما هو فى الإسناد ؛ فالتخييليه - على رأيه - مجاز عقلى ؛ ولذا لم يخرجها ، وأما - عند السكاكى - فالتجوز فى نفس الأظفار ، فهى داخله فى الجنس وهو الدلاله المذكوره ، فلو حذف قوله : التحقيقيه ، وما بعدها واقتصر على قوله : على وجه الاستعاره ، كان أخصر وأشمل لدخول التخييليه عند السكاكى ، (قوله : على ما سيجىء) أى : من الخلاف بين السكاكى وغيره (قوله : فالتشبيه الاصطلاحى إلخ) أعاده لأجل إيضاح ربط قوله : فدخل إلخ بما قبله ، وكان يكفيه أن يقول : فالتشبيه الاصطلاحى ما مر فدخل إلخ (قوله : فى معنى) سيأتى قريبا أنه لا بد فى المعنى الذى هو وجه الشبه أن يكون له زياده اختصاص بهما ، وقصد بيان اشتراكهما فيه فيؤخذ منه أن نحو : " جاء زيد وعمرو" لا يسمى تشبيها. (قوله : فدخل فيه) أى : تعريف التشبيه الاصطلاحى ، نحو قولنا : " زيد أسد" أى : كما دخل فيه ما يسمى تشبيها من غير خلاف وهو ما ذكر فيه أداه التشبيه ، نحو : زيد كالأسد ، وكأسد بحذف زيد لقيام قرينه كما لو قيل : ما حال زيد؟ فقيل : كالأسد ، والمراد : دخل ، نحو قولنا : زيد أسد مما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه أداه التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه ، أو فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه ، أو مع حذفه ، فالأول ، نحو قولنا : زيد أسد ، والثانى نحو قوله تعالى : (صُمٌّ بُكْمٌ) وجعل المشبه به فى حكم الخبر عن

١- البقره : ١٨.

فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعاره ؛ لأن الاستعاره إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكليه ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه ...

******

المشبه من حيث إفاده الاتحاد وتناسى التشبيه كما فى الحال والمفعول الثانى فى باب علمت والصفه والمضاف وكونه مبينا له وذلك نحو : " كر زيد أسدا" أى : كالأسد ، " وعلمت زيدا أسدا" ، أى : كالأسد ، " ومررت برجل أسد" ، أى : كالأسد ، وماء اللجين أى : ماء هو اللجين ، ونحو قوله تعالى : (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)(١) (قوله : فإن المحققين إلخ) عله لدخول ما ذكر من المثال والآيه فى التعريف ، وخالف غيرهم ، فادعى أن ما حذفت فيه الأداه ، كقولك : " زيد أسد" من باب الاستعاره بناء على أن حمل الأسديه على زيد لا يصح إلا بإدخاله فى جنس الأسد المعلوم كما فى الاستعاره ، وعلى هذا فلا يدخل فى تعريف التشبيه ، وجوز الشارح أن يكون : " زيد أسد" من باب الاستعاره ، ولكن ادعى أن المشبه ليس" زيدا" ، بالكليه (٢) وهو الرجل الشجاع ، (قوله : على أنه) أى : ما ذكر من المثال والآيه ، (قوله : المستعار له) وهو المشبه كالرجل الشجاع فى : " رأيت أسدا فى الحمام" ، وطى المستعار له إنما هو بالنسبه للاستعاره التصريحيه ؛ إذ هى التى يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنيه ، فإنه إنما يطوى فيها ذكر المشبه به ، وأما المشبه فيذكر فيها ، وإنما اقتصر هنا على ذلك ؛ لأن كلّا من المثال والآيه على فرض أنهما استعاره إنما يكون تصريحيه لا مكنيه. (قوله : بالكليه) أى : من اللفظ والتقدير.

(قوله : ويجعل الكلام خلوا) أى : خاليا عنه ، عطف على قوله : يطوى إلخ ، عطف تفسير ، أى : والمشبه فى المثال الأول ملفوظ ، وفى الآيه مقدر وملحوظ ؛ لأنه خبر لا بد له من مبتدأ تقديره : هم صم ، والمقدر بمنزله الملفوظ ، فلم يطو ذكره بالكليه فيهما ، (قوله : صالحا لأن يراد به) أى : بالكلام المعنى المنقول عنه وهو المشبه به المستعار منه كالأسد ، و (قوله : والمنقول إليه) أى : والمعنى المنقول إليه ، وهو المشبه المستعار له كزيد.

١- البقره : ٨٧.

٢- وقعت فى المطبوع" بل كليه" والصواب ما أثبتناه مراعاه للسياق.

لولا دلاله الحال ، أو فحوى الكلام.

(والنظر هاهنا فى أركانه) ...

******

(قوله : لولا دلاله الحال) أى : وهى القرينه الحاليه ، فإذا قلت : " رأيت أسدا الآن" فى موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقى ، كان هذا الكلام - لولا القرينه الحاليه - صالحا لأن يراد بالأسد فيه المعنى الحقيقى ، وهو الحيوان المفترس المشبه به ، وأن يراد به المشبه وهو الرجل الشجاع ، و (قوله : أو فحوى الكلام) المراد به : القرينه المقاليه ، فإذا قلت : " رأيت أسدا فى يده سيف" ، كان هذا الكلام لو لا فى " يده سيف" - صالحا لأن يراد بالأسد فيه الحيوان المفترس ، أو الرجل الشجاع ، وتسميه القرينه المقاليه بفحوى الكلام على خلاف ما فسر به الأصوليون الفحوى من أنها مفهوم الموافقه ، أى : المفهوم الموافق حكمه لحكم المنطوق ، وإنما سميت القرينه المقاليه فحوى ؛ لأن فحوى الكلام فى الأصل معناه ومذهبه كما فى القاموس ، والقرينه المقاليه معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع من إراده الموضوع له ، ثم إن (قوله : لو لا دلاله الحال أو فحوى الكلام) راجع للأول ، أعنى : إراده المنقول عنه ، فهو شرط فيه ؛ لأن القرينه سواء كانت حاليه أو مقاليه مانعه من إراده المنقول عنه ، أعنى المعنى الحقيقى فلو قدم الشارح ذكر المنقول إليه عن المنقول عنه لا تصل الشرط بمشروطه ، ثم إن عباره الشارح مشكله ؛ لأنها تفيد أن الكلام المشتمل على لفظ المستعار منه صالح لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه عند عدم القرينه ، وليس كذلك ، بل هو عند عدم القرينه يتعين حمله على المنقول عنه وهو المعنى الحقيقى ، فهو غير صالح لإراده المنقول إليه ؛ لأنه لا يراد به المنقول إليه إلا بواسطه القرينه ولا قرينه ، وأجيب بأن عدم القرينه المانعه إنما يوجب عدم إراده المنقول إليه ، لا عدم احتمال إرادته وصلاحيتها ؛ إذ قد تقرر أن كل حقيقه تحتمل المجاز ، وإن كان احتمالا مرجوحا غير ناشىء عن دليل ، وهذا لا ينافى إفاده الحقيقه القطع بحسب الظاهر كما فى الأطول - اه فنرى ، وفى عبد الحكيم ما حاصله : أنه إذا انتفت القرينه حاليه أو مقاليه ؛ انتفى أثرها ، وهو تعين إراده المنقول إليه ، وإذا انتفى تعين إراده المنقول إليه جاز إراده كل منهما لانتفاء المانع ، أعنى : وجود القرينه المعينه ووجود المقتضى وهو حمل اللفظ

أى : البحث فى هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح عليه (وهى) أربعه (طرفاه) المشبه ، والمشبه به (ووجهه ، وأداته ، وفى الغرض منه ، وفى أقسامه) وإطلاق الأركان على الأربعه المذكوره إما باعتبار أنها مأخوذه فى تعريفه ؛ ...

******

على حقيقته عند الإطلاق وإن كان بالنظر لوجود المقتضى يكون المنقول عنه متعينا إرادته.

(قوله : أى البحث) أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالنظر البحث على سبيل المجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإراده الملزوم ؛ وذلك لأن البحث إثبات المحمولات للموضوعات أو نفيها عنها ، وهذا يستلزم النظر وهو توجيه العقل لأحوال المنظور فيه ، أما إن أريد بالبحث عن الشىء التأمل فى أحواله كان متحدا هو والنظر حينئذ (قوله : المقصد) أى : فى هذا الباب أعنى باب التشبيه ، (قوله : طرفاه) هما اثنان من تلك الأربعه ، والمراد بالمشبه والمشبه به معناهما لا اللفظ الدال عليهما ، (قوله : ووجهه) هو الركن الثالث والأداه رابعها ، والمراد بوجهه : المعنى المشترك الجامع بين الطرفين لا اللفظ الدال عليه ، والمراد بأداته : إما معنى الكاف ونحوه ليلائم ما قبله وإما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزله المدلول ، (قوله : وفى الغرض منه) أى : فى الأمر الباعث على إيجاده ، وهذا عطف على قوله فى أركانه ، (قوله : وفى أقسامه) أى : أقسام التشبيه الحاصله باعتبار الطرفين وباعتبار الغرض وباعتبار الوجه وباعتبار الأداه ؛ ككونه تشبيه مفرد بمفرد ، أو مركب بمفرد ، أو مركب بمركب ، وككونه ملفوفا أو مجموعا أو مفروقا إلى غير ذلك مما يأتى. (قوله : وإطلاق الأركان على الأربعه) أى : مع كونها خارجه عن التشبيه المصطلح عليه الذى هو الدلاله ، وهذا جواب عما يقال : إن التشبيه هو الدلاله على مشاركه أمر لآخر فى معنى ، فهو فعل الفاعل وكل واحد من هذه الأمور الأربعه ليس جزءا له ، وحينئذ فلا وجه لجعلها أركانا له ؛ لأن ركن الشىء ما كان جزءا لحقيقته ، وحاصل هذا الجواب أن المراد بالركن ما يتوقف عليه الشىء ، وإن لم يكن داخلا فى حقيقته وجزءا منها ، وهذه الأمور لما أخذت فى تعريفه على أنها قيود صار متوقفا عليها ، (قوله : إما باعتبار أنها مأخوذه فى تعريفه) لا يقال إذا كانت مأخوذه فى تعريفه فهى جزء منه ؛

أعنى : الدلاله على مشاركه أمر لأمر فى معنى بالكاف ؛ ونحوه ، وإما باعتبار أن التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركه المذكوره ؛ كقولنا : " زيد كالأسد فى الشجاعه".

ولما كان الطرفان هما الأصل والعمده فى التشبيه ؛ لكون الوجه معنى قائما بهما ، والأداه آله فى ذلك - قدم بحثهما فقال : ...

******

لأن التعريف نفس المعرف بحسب الذات ؛ لأنا نقول : مراد الشارح أنها مأخوذه فى التعريف على أنها قيود خارجيه ، لا على أنها أجزاء محموله على المعرف ؛ إذ المحمول شيء آخر غيرها ، وهو الدلاله ، لكن باعتبار تعلقها بها ، ونظير ذكرها فى التعريف ذكر " البصر " فى تعريف " العمى " ، حيث يقال : هو عدم البصر عما من شأنه الإبصار ، فالبصر ذكر لأجل التقييد لا على أنه جزء للعمى ، إذ ليس هو عدم وبصر على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجيه.

(قوله : أعنى) أى : بتعريفه ، (قوله : ونحوه) كمثل وكأن بهمزه ونون مشدده ، (قوله : وإما باعتبار إلخ) حاصله أن الأمور الأربعه أركان للتشبيه ، بمعنى الكلام الدال على المشاركه لا بمعنى الدلاله على المشاركه ، ولفظ التشبيه كما يطلق على المعنى الثانى يطلق اصطلاحا على المعنى الأول بكثره ، ولا شك أن الأمور الأربعه أجزاء للكلام ، وقد يقال : إن من جملتها وجه الشبه ، وهو المعنى الذى يشترك فيه الطرفان وهو ليس جزءا من الكلام ، إلا أن يقال : جعله جزءا من الكلام باعتبار اللفظ الدال عليه ، وعلى هذا الجواب الثانى ، فيكون الضمير فى قول المصنف وأركانه للتشبيه بمعنى الكلام ، وحينئذ فيكون فى كلامه استخدام حيث ذكر التشبيه بمعنى الدلاله وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو الكلام الدال ، (قوله : وإما باعتبار) أى : لفظ التشبيه ، (قوله : كثيرا ما يطلق) " كثيرا " : مفعول مقدم ليطلق ، و " ما " زائده لتوكيد الكثره ، أى : يطلق كثيرا مجازا كما فى يس ، (قوله : والعمده فى التشبيه) أى : والمعتمد عليهما فيه وهو تفسير لما قبله ، (قوله : لكون إلخ) هذا عله لأصالتهما بالنظر للوجه ، (قوله : قائما بهما) أى : فيكون الوجه عارضا لهما والمعروض أقوى وأصل بالنسبه للعارض ؛ لأنه موصوف والوصف تابع له ، (قوله : آله فى ذلك) أى : فى ذلك القيام ، أى : آله لبيانه ويحتمل أن الإشاره للتشبيه ، أى : وكثيرا ما يستغنى

(طرفاه) أى المشبه والمشبه به (إما حسيان كالخد والورد) فى المبصرات (والصوت الضعيف ، والهمس) أى : الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم فى المسموعات ...

******

عنها فى التركيب ، وهذا عله لأصاله الطرفين بالنظر للأداه ، ثم إن (قوله : والأداه) بالجر ، عطف على الوجه باعتبار لفظه ، أو بالرفع عطف عليه باعتبار محله ؛ لأن محله رفع على أنه اسم الكون ، وآله عطف على معنى ؛ فهى منصوبه لعطفها على خبر الكون ، ففيه العطف على معمولى عامل واحد ، وهو جائز ، ويحتمل رفع الأداه على الابتداء ، و" آله" بالرفع خبره ، والجمله مستأنفه أو حال (قوله : إما حسيان) أى : مدركان بإحدى الحواس الخمس الظاهره ، وهى البصر والسمع والشم والذوق واللمس ، (وقوله : طرفاه ... إلخ) أى : وأمّا نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيّا ؛ لأنه تصديق وليس شىء من التصديق حسيّا. (قوله : كالخد والورد) أى : حيث يشبه الأول بالثانى ، نحو : " خد زيد كهذا الورد فى الحمره" ، (وقوله : كالخد والورد) أى الجزئيين ، إذ الكليان غير حسيين بل عقليين ؛ لأن كل كلى عقلى ، وكذا يقال فى غير الخد والورد مما يأتى وإن جعل من تشبيه الكلى بالكلى ، وجعلهما محسوسين من حيث انتزاعهما من الجزئيات المحسوسه ، كان فى جميع ما ذكر تسامح لا فى أكثره فقط (قوله : فى المبصرات) من ظرفيه الجزئى فى الكلى ، أو أن" فى" بمعنى" من" ، وعلى كل حال فهو حال من الخد والورد ، وكذا يقال فيما بعد (قوله : والصوت الضعيف والهمس) أى : حيث يشبه الأول بالثانى بأن يقال هذا الصوت الضعيف كالهمس فى الخفاء ، والمراد بالضعيف ضعيف مخصوص ، وهو الذى لم يبلغ إلى حد الهمس لا- مطلق الضعيف الصادق بالهمس ، وإلا لكان من تشبيه الأعمّ بالأخصّ بمنزله أن يقال : " الحيوان كالإنسان" وهو لا يصح ولا يتعين أن يؤتى بلفظ الضعيف فى عباره التشبيه كما قلنا ؛ بل يجوز أن يقال : " صوت زيد كالهمس" والحال أن صوته فى الواقع ضعيف ، (قوله : أى الصوت الذى أخفى) تفسير للهمس ، (وقوله : عن فضاء الفم)" عن" بمعنى : " من" ، أى : كأنه لا يخرج من فضاء الفم أى : من وسطه.

(والنكهه) وهى ريح فى الفم ، (والعنبر) فى المشمومات ، (والريق ، والخمر) فى المذوقات ، (والجلد الناعم ، والحرير) فى الملموسات ، وفى أكثر ذلك تسامح ؛ لأن المدرك بالبصر - مثلا - إنما هو لون الخد والورد ، وبالشم رائحه العنبر ، وبالذوق طعم الريق والخمر ، وباللمس ملاسه الجلد الناعم والحرير ولينهما ، لا نفس هذه الأجسام ، لكن اشتهر فى العرف أن يقال : أبصرت الورد ، ...

******

(قوله : والنكهه والعنبر) أى : حيث يشبه الأول بالثانى ، بأن يقال : " نكهه زيد كالعنبر" فى ميل النفس لكل ، (قوله : والريق والخمر) أى : حيث يشبه الأول بالثانى ، بأن يقال : " ريق زيد كالخمر" بجامع الإسكار أو اللذه أو الحلاوه فى كل ، (قوله : والجلد الناعم والحرير) أى : حيث يشبه الأول بالثانى ، بأن يقال : " جلد زيد كالحرير فى النعومه". (قوله : وفى أكثر ذلك) أى : فى التمثيل للمحسوسات بأكثر ذلك تسامح ، والمراد بالأكثر : ما عدا الصوت والهمس والنكهه ، فإن هذه الثلاثه لا تسامح فيها ؛ لأن الصوت الضعيف والهمس مسموعان حقيقه ، والنكهه مشمومه حقيقه ، (قوله : ولينهما) عطف على ملاسه عطف مغاير ؛ لأن الملاسه الصقاله وهى غير اللين ، (قوله : لا نفس هذه إلخ) عطف على على قوله : (إنما هو اللون إلخ) ، وهذا التسامح مبنىّ على مذهب الحكماء القائلين : المدرك بالحواس إنما هو الأعراض وخواص الأجرام لا ذواتها ، ويمكن دفع هذا التسامح بتقدير المضاف فى كلام المصنف بأن يقال : كلون الخد ، ولون الورد ، والنكهه ، ورائحه العنبر ، وطعم الريق ، والخمر ، وملاسه الجلد الناعم ، والحرير ، وأما على مذهب المتكلمين من إدراك الحواس للأجرام وخواصها فلا تسامح ، فالجرم المدرك بالذوق وطعمه مثلا أدركت جرميته وخاصيتها بالذوق ، وكذا يقال فى الباقى ، (قوله : لكن اشتهر إلخ) أى : والمصنف ارتكب ذلك التسامح نظرا للعرف ، فليس قصد الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بأن العرف جرى به ، وقرر بعض الحواشى أن المراد بقوله : (لكن اشتهر إلخ) دفع التسامح ، حيث قال أى : والمصنف بنى كلامه على ما جرى به العرف فجعل هذه الأمور حسيه ، وحينئذ فلا تسامح ، ولا حاجه

وشـممت العنبر ، وذقت الخمر ، ولمست الحرير ، (أو عقليـان كالعلم ، والحياه) ووجه الشـبه بينهما كونهما جهتى إدراك ؛ كـذا فى المفتاح ، والإيضاح. فالمراد بالعلم هاهنا : الملكه التى يقتدر بها على الإدراكات الجزئيه ، لا نفس الإدراك. ولا يخفى ...

******

لتقدير المضاف (قوله : وشممت) بالكسر ومضارعه بالفتح ، ويقال : شممت بالفتح أشم بالضم ، والأول أفصح.

(قوله : أو عقليان) مقابل لقوله إما حسيان أى : إن الطرفين إما حسيان كما تقدم ، وإما عقليان بأن لا يدرك واحد منهما بالحس بـل بالعقـل (قوله : كـالعلم والحياه) حيث يشـبه الأول منهما بالثانى ، بأن يقال : العلم كالحياه فى أن كلّا جهه للإدراك ، (قوله : ووجه الشـبه .. إلـخ) تعرض لبيـانه هنـا دون ما تقـدم ؛ لكونه خفيّا مع الإشاره إلى أن المراد بالعلم : الملكه ؛ لا الإدراك (قوله : جهتى إدراك) أى : طريق إدراك ، وإن كان العلم بمعنى الملكه سـببا له ، والحياه شرطا له كما فى المطول (قوله : فالمراد إلخ) هذا تفريع على ما ذكره من وجه الشبه.

(قوله : الملكه) هى حـاله بسـيطه تحصـل من ممـارسه فن من الفنون بحيث يكون صاحبهـا يمكنه إدراك أحكام جزئيات ذلك الفن ، وإحضـار أحكامهـا عنـد ورودهـا كـالملكه الفقهيه ؛ فإنهـا قوه يمكن لعـارف أصوله ودلائله أن يعرف حكم أى جزء من جزئياته عنـد إراده ذلك الحكم من كونه حراما أو مكروها أو مباحا أو مندوبا أو واجبا ، وإنما قلنا إنها بسـيطه ؛ لأنها ليست هيئه حاصـله من عـده أمور لاـ تتصور إلاـ باعتبارها ، ولا نسبيه يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، (قوله : على الإدراكات الجزئيه) أى : على إدراك المـدركات الجزئيه ؛ لأـن المتصف بـالجزئيه والكليه المـدركات لاـ الإدراكـات ، إلاـ أن يقال : لا مانع من وصـف الإدراكـات بـذلك باعتبـار متعلقهـا (قوله : لا نفس الإدراك) عطف على الملكه ، وإنما لم يكن المراد بالعلم فى قولنا : " العلم كالحياه" الإدراك الذى هو الصوره الحاصـله ؛ لأنه لا يصح أن يقال فيه : إنه جهه الإدراك ، أى : طريق له ؛ لئلا يلزم أن يكون الشـىء طريقا إلى نفسه وهو باطل ، ووجه اللزوم أن المراد به مطلق الإدراك ، لا إدراك مخصوص ، فكل إدراك مندرج تحته ، فليس هناك إدراك غير مندرج

أنهـا جهه وطريق إلى الإـدراك ، كالحيـاه ، وقيـل : وجه الشـبه بينهمـا : الإـدراك ؛ إذ العلم نوع من الإدراك ، والحياه مقتضـيه للحس الذى هو نوع من الإدراك.

وفسـاده واضـح ؛ لأـن كون الحياه مقتضـيه للحس لا يوجب اشتراكهما فى الإدراك على ما هو شـرط فى وجه الشـبه ، وأيضا لا يخفى أن ليس المقصود من قولنـا : " العلم كالحيـاه ، والجهـل كـالموت " - أن العلم إدراك ؛ كما أن الحياه معها إدراك ، بل ليس فى ذلك كبير فائده ؛ ...

******

تحته حـتى يكـون سـببا له (قوله : أنهـا) أى : الملكه (قوله : وطريق) عطف تفسـير (قوله : بينهمـا) أى : بين العلم والحيـاه (قوله : الإـدراك) أى : نفس الإـدراك لاـ كونهمـا جهتى إدراك ، (قوله : نوع من الإـدراك) لأـن الإدراك يشـمل الظن ، والاعتقاد ، والوهم ، واليقين ، وعلى هـذا فـالمراد بـالعلم : الإـدراك لاـ الملكه (قوله : مقتضـيه للحس) أى : مسـتلزمه للإحسـاس الـذى هو الإدراك بالحاسه ، ولا شك أن الإدراك المذكور نوع من الإدراك (قوله : وفساده) أى : فساد ذلك القيل (قوله : واضح) أى : لأمرين بينهما الشارح بقوله : (لأن إلـخ ، وأيضا إلخ) (قوله : لأن كون إلخ) هذا تنبيه لا دليل ؛ لأن الأمور الواضـحه لا يقام عليها الأـدله (قوله : لاـ يوجب اشتراكهمـا) أى : اشتراك العلم والحيـاه فى الإدراك ، لأن الحال القائم بالعلم وهو كونه إدراكا لم يقم بالحيـاه ، وإنمـا وجـد معهـا ، فمـا كان يجب اشتراكهما فى الإدراك إلا لو كانت الحياه نفسـها نوعا من الإدراك كالعلم (قوله : على ما هو شـرط إلـخ) متعلق بمحـذوف غايه فى المنفىّ أى : لا يوجب اشتراكهما فى الإدراك حتى يكون الاشتراك المذكور جاريا على ما هو شـرط فى وجه الشـبه من كونه مشتركا بين الطرفين قائما بهما ، إلا أنه فى المشبه به أقوى وأشهر منه فى المشبه (قوله : أن العلم إدراك إلخ) هذا خبر ليس ، أى : أن كون العلم إدراكا كما أن الحياه معها إدراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا : " العلم كالحياه " ، بل المقصود من ذلك القول : أن العلم كالحياه من حيث إن كلا سـبب فى الإدراك ؛ لأن الغرض من هـذا التشبيه إظهـار شـرف العلم وهو حاصل على هـذا الوجه دون الأول (قوله : بل ليس إلـخ) هـذا الإضـراب انتقالىّ أى : بل لو فرض قصد لم يكن فيه كبير فائده ، أى : فائده كبيره ؛ وذلك لأنه يقتضى أن وجه الشبه بين

كمـا فی قولنا : " العلم کالحس" فی کونهما إدراکا (أو مختلفان) بأن یکون المشـبه عقلیا ، والمشـبه به حسـیا (کالمنیه والسـبع) فإن المتیّه ؛ أی : الموت عقلیّ ؛ لأنه عدم الحیاه عما من شأنه الحیاه ، والسـبع حسـیّ ، أو بالعکس (و) ذلک (مثل : العطر) الذی هو محسوس مشموم (وخلق کریم) ...

******

العلم والحیاه الملابسه لمطلق الإدراک ، وملابسه مطلق الإدراک لا شرف فیه لوجوده فی البهائم ، فلا یثبت شرف العلم مع کونه هو المقصود من التشبیه (قوله : کمـا فی قولنـا) تشبیه فی النفی ، أی : فی کمـا أن الفائـده التی فی قولنا : " العلم کالحس" أی : کالإحسـاس وهو الإدراک بالحـاسه لیست کبیره (قوله : فی کونهما إدراکا) أی : فی کون کلّ إدراکا ، فالجامع مطلق الإدراک (قوله کالمتیّه والسـبع) أی : حیث یشـبه الأول بالثانی بأن یقال : المنیه کالسـبع فی اغتیال النفوس ، أی : والسـبع حسـیّ ، والسـبع بفتح الباء وضـمها وسـکونها : المفترس من الحیوان باعتبار إدراک أفراده بالحاسه ، وإلا فالسـبع أمر کلیّ فیکون معقولا أو جعل ذلـک الأـمر الکلیّ محسوسـا باعتبار انتزاعه من الجزئیات المحسوسه (قوله : لأنه عـدم الحیاه) أی : ولا شک أن هـذا العـدم أمر عقلیّ لا یدرک بالحواس ، وجعله الموت عدمیّا هو مذهب بعضـهم ، والحق أنه صفه وجودیه تقوم بالحیوان عند خروج روحه ؛ لقوله تعـالی : (الَّذِی خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَیاهَ)(۱) وکون الخلق بمعنی التقـدیر مجاز لا داعی إلیه (قوله : عمّا من شأنه) ضـمن العـدم معنی النفی فعـداه بعن ، و" مـا" واقعه علی الشـیء ، أی : نفی الحیـاه عن الشـیء الـذی من شـأنه ، أی : من أمره وصـفته الحیـاه بالفعـل ، فنفیهـا عن الحیوان قبـل وجودها کما فی قوله تعالی : (وَکُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْیاکُمْ)(۲) مجـاز شائع کوصف الأرض بالموت عنـد ذهاب خضـرتها - کـذا فی شـرح المقاصد للشارح ، وذکر بعضـهم أن الموت نفی الحیاه عما من شأنه أن یتصف بها سواء اتصف بهـا بالفعـل أم لاـ ، وهو الموافق لقوله تعـالی : (وَکُنْتُمْ أَمْواتـاً فَأَحْیـاکُمْ) فـإن الأصل فی الإطلاق الحقیقه ، وکون الموت متعارفـا فی زوال الحیـاه لاـ یقتضـی أن یکون ذلـک معنـاه الحقیقی فـإنه یغلب الکلیّ فی فرد من أفراده (قوله : أو بالعکس) بأن یکون المشبه به عقلیّا والمشبه حسیّا (قوله : وذلک مثل العطر وخلق کریم)

۱- الملک : ۲.

۲- البقره : ۲۸.

وهو عقلى ؛ لأنه كيفيه نفسانيه يصدر عنها الأفعال بسهوله ، والوجه فى تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا ، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغه ، ...

******

أى : خلق رجل كريم ، فهو مركب إضافى فيشبه الأول بالثانى بأن يقال : العطر كخلق هذا الرجل المتصف بالكرم فى الواقع ، أو كخلق شخص كريم بجامع أن كلّا منشأ لشىء حسن أو استطابه النفس لكلّ ، واعلم أن العطر ما يتعطر به من كل طيّب الرائحه كالمسك والعود الهندىّ ، ثم إن المشبه إن كان ذات العطر كان محسوسا بحاسه البصر ، وإن كان المشبه رائحته كان محسوسا بحاسه الشم ، وهذا مراد الشارح بقوله : (مشموم) أى : لأنه مشموم فهو يشير إلى أن المشبه رائحه العطر لا ذاته.

(قوله : وهو) أى : الخلق عقلى (قوله : كيفيه نفسانيه) أى : راسخه فى النفس فنسبته للنفس من حيث قيامه بها ورسوخه فيها ، وكان الأولى أن يعبر بقوله : ملكه يصدر عنها لأجل إفاده اشتراط الرسوخ فى النفس ؛ لأن صفات النفس لا تسمى خلقا إلا إذا كانت راسخه (قوله : يصدر عنها) أى : بسببها وإلا فصدور الأفعال إنما هو عن النفس ، أى : يصدر بسببها عن النفس الناطقه الأفعال الاختياريه الممدوح بها كالإعطاء والصفح عن الزلّه ، ومقابله الإساءه بالإحسان (قوله : بسهوله) أى : برفق من غير تكلف فى إيجاد تلك الأفعال ، وأما لو كان إذا أراد فعل شىء ممدوح تنازعه فيه نفسه - فلا تسمى تلك الصفه خلقا ، والحاصل أن الصفه النفسانيه لا تسمى خلقا إلا إذا كانت راسخه ، وكان ينشأ بسببها الأفعال الاختياريه الممدوحه ، وكان صدورها بسهوله (قوله : والوجه) أى : والطريق إلخ ، وهذا جواب عما يقال ما اقتضاه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول ممنوع ؛ لأن المحسوس أقوى من المعقول ؛ لأن المحسوس أقرب للإدراك وأحق لظهور الوجه فيه والأقوى لا يشبه بالأضعف (قوله : أن يقدر المعقول محسوسا إلخ) أى : فيجعل الخلق كأنه أصل للعطر محسوس مثله والعطر المحسوس فرعه وأضعف منه أى : وحينئذ فالتشبيه واقع بين محسوسين لكن المشبه محسوس حقيقى والمشبه به محسوس تقديرى وإن كان معقولا حقيقه (قوله : على طريق المبالغه) أى : ويكون من عكس التشبيه وهو موجود فى باب التشبيه كثيرا ، نحو :

وإلا- فالمحسوس أصل للمعقول ؛ لأن العلوم العقليه مستفاده من الحواس ، ومنتهيه إليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا ، والأصل فرعا ؛ وذلك لا يجوز. ولما كان من المشبه والمشبه به ...

******

وبدا الصباح كأن غرته

وجه الخليفه حين يمتدح (۱)

فإن وجه الخليفه أضعف فى نفس الأمر فى الضياء من المصباح ، ولكنه جعل أقوى ادعاء مبالغه فى مدحه فجعل مشبها به (قوله : وإلا) أى : وإلا يكن الطريق ما ذكر فلا يصح التشبيه ؛ لأن (المحسوس إلخ) (قوله : لأن العلوم العقليه) أى : المعلومات العقليه أى : التى تدرك بالعقل كحدوث العالم وكمطلق بياض ، فالأول : يدركه العقل من تغير العالم المدرك بالحس ، والثانى : يدركه العقل من رؤيه بياض خاص ، فإذا أبصرت بياضا جزئيًا أدرك عقلك مطلق بياض وإن لم يكن لك بصر ما أدركت مطلق بياض ، ولذلك قيل : من فقد حسّا فقد فقد علما ، يعنى : المستفاد من ذلك الحس فعلمت من هذا أن الحواس أصل لمتعلقها وهو المحسوس وهو أصل للمعقولات ، فقول الشارح : (مستفاده من الحواس) أى :بواسطه المحسوس الذى تعلقت به تلك الحواس (قوله : ومنتهيه إليها) أى : لأن العقليات النظريه ترجع بالبرهان إلى الأمور الضروريه المستفاده من الحواس ؛ لئلا يلزم التسلسل (قوله : فتشبيه) أى : المحسوس كالعطر مثلا-، (وقوله : بالمعقول) أى : كخلق الرجل الكريم ، و (قوله : جعلا للفرع) أى : فى الوضوح وهو المعقول (قوله : والأصل) أى : فى الوضوح وهو المحسوس (قوله : وذلك لا- يجوز) أى : بدون الطريق السابق إن قلت : ليس كلّ محسوس أصلا لكلّ معقول ، فيجوز أن يكون بعض المعقولات أوضح وأقوى عند العقل بواسطه كمال وضوح أصله الذى هو محسوس مخصوص ، فيشبّه به محسوس آخر ليس أصلا له ولا واضحا مثل وضوحه ، ولا حاجه لادعاء ولا تنزيل.

قلت : إن وضوح المعقول أىّ معقول كان لا يبلغ درجه وضوح المحسوس أىّ محسوس كان ، فضلا عن أن يكون أقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول إلا بطريق

۱- البيت لمحمد بن وهيب فى الإشارات ص ۱۹۱ ، والطيبى فى شرح المشكاه (۱ / ۱۰۸) بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

مـا لاـ يـدرك بـالقوه العـاقله ، ولا بالحس ؛ أعنى : الحس الظاهر ؛ مثل الخياليات ، والوهميات ، والوجـدانيات - أراد أن يجعل الحسى ، والعقلى بحيث ...

******

الادعـاء والتنزيـل كمـا ذكر الشـارح ، إذ لو قطع النظر عن ذلـك وشـبه المحسوس بـالمعقول كان جعلا لما هو فرع فى الوضوح أصلا فيه ولما هو أصل فى الوضوح فرعا فيه وهو غير جائز.

(قوله : مـا لا يـدرك بالقوه العاقله إلـخ) فيه ميل لمـذهب الحكماء وإلا فلا يـدرك عنـد المتكلمين سوى القوه العاقله والحواس الظاهره وليست الحواس الباطنه بمثبته عنـد المتكلمين (قوله : مثل الخياليات إلـخ) مثل زائـده ؛ لأن الذى لا يدرك بالقوه العاقله ولاـ بالحس الظاهرى هو هـذه الثلاثه ، واعلم أن الخياليات جمع خيالىّ ، والمراد به هنا المركب المعـدوم الـذى تخيل تركبه من أجزاء موجوده فى الخارج ، وليس المراد بالخياليات الصور المرتسـمه فى الخيال بعد إدراكها بالحس المشترك المتأديه إليه من الحواس الظـاهره ؛ لأن هـذه داخله فى الحسيّات وليست من الخياليات بالمعنى المراد هنا ، ألا ترى أن الأعلام الياقوتيه المنتشره على رمـاح زبرجـديه التى سـماها أهـل هـذا الفن خياليـات لا وجود لها خارجا حتى تتقرّر فى الحس المشترك عنـد مشاهـدتها بـالحس الظـاهرى ، وأن الوهميـات جمع وهميّ ، والمراد به هنـا صوره لا يمكن إدراكها بالحواس الظاهره لعـدم وجودها لكنها بحيث لو وجـدت لم تـدرك إلا بها ، وليس المراد بالوهمى هنا ما كان مرتسـما فى الحافظه بعـد انطباعه فى الواهمه من المعانى الجزئيه المتعلقه بالمحسوسات كصداقه زيد المخصوصه ، وعداوه عمرو كذلك ، كما مر فى مبحث الفصل ؛ لأن إثبات الأغوال ورءوس الشـياطين التى سـمّاها أهل هذا الفن وهميات - ليست من المعانى الجزئيه ، وإنما هى صور معدومه لكن لو وجدت فى الخـارج لأـمكن رؤيتها قال يس ، وفى جعل الخياليات مما لا يـدرك بالقوه العاقله نظر لا يخفى ، فإن الأمر الخيالى يـدرك بها ومادته مدركه بالحواس على ما يأتى (قوله : والوجدانيات) جمع وجدانىّ وهو الأمر الذى يدرك بالوجدان أى : القوى الباطنيه : كالشبع والجوع والفرح والغضب واللذه والألم ؛ فإن هذه الأشياء إذا قام بالإنسان منها شىء أدركه بواسطه القوه الباطنيه المسماه بالوجدان (قوله : بحيث) أى :

يشملانها ؛ تسهيلا للضبط بتقليل الأقسام فقال : (والمراد بالحسى : المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهره) أعنى : البصر ، والسمع ، والشم ، والذوق ، واللمس (فدخل فيه) أى : فى الحسى بسبب زياده قولنا : " أو مادته" (الخيالى)

******

ملتبسا بحاله وتعريف (قوله : يشملانها) أى : الأقسام الثلاثه (قوله : للضبط) أى : ضبط الطرفين فى الحسى والعقلى (قوله بتقليل الأقسام) أى : بسبب تقليل أقسام طرفى التشبيه ، فإن قلت تسهيل الضبط حاصل على تقدير تفسير الحسى بمعناه المشهور أعنى : المدرك بإحدى الحواس ، وتفسير العقلى بما عداه فيدخل فيه الخيالى ، مع أن هذا أولى من حيث إن فيه تجوزا فى تفسير العقلى فقط ، بخلاف ما سلكه فإن فيه تجوزا فى تفسير كلّ منهما ، قلت : الحامل له على ما ذكر أن إدخال الخيالى فى الحسى أنسب لقربه منه من حيث إنه يدرك من حيث مادته بالحسن - كذا قيل ، وقد يقال : إدخاله فى الحسى نظرا للحيثيه المذكوره ليس بأولى من إدخاله فى العقلى من حيث نفسه ، فإن العقل يدرك نفس الخيالى ، فلعل الأولى فى الجواب أن يقال : الحامل للمصنف على جعل الخياليات من قبيل المحسوسات ، اشتراك الحواس والخيال فى إدراك الصور ، وإن كان الحس يدركها بسبب حضور الماده ، والخيال يدركها بدون ذلك (قوله : والمراد بالحسى) أى : فى باب التشبيه ، وأتى المصنف بهذا المراد دفعا لما يقال : كان الأولى له أن يقول : وطرفاه إما حسيّان أو عقليّان أو خياليّان أو وهميّان أو وجدانيّان أو حسى وعقلى إلخ ، فتصير أقسام الطرفين خمسه عشر فالقسمه التى ذكرها غير حاصره ، فأجاب عن هذا بقوله : والمراد إلخ (قوله : المدرك هو) أى : بنفسه وحالته المخصوصه كالخد والورد ، وأبرز الضمير لأجل العطف على الضمير المستتر لا لأجل كون الوصف جاريا على غير من هو له ، إذ هو جار على من هو له (قوله : أو مادته) أى : أو لم يدرك هو بنفسه ولكن أدركت مادته ، أى : جميع أجزائه التى تركب منها وتحققت بها حقيقته التركيبيه فإن كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهميّا (قوله : بإحدى) متعلق بالمدرك (قوله : أعنى) أى : بالحواس الظاهره ولا محل لهذه العنايه (قوله : بسبب زياده قولنا إلخ) فيه أن (قوله : أو مادته) من مقول المصنف لا من مقول الشارح ، فكان حقه أن يقول : بسبب زياده

وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما فى قوله : وكأن محمر الشقيق) (۱) هو من باب : جرد قطيفه ، والشقيق : ...

******

قوله إلا- أن يقال : إنه مقول للشارح من حيث حكايته لذلك (قوله : وهو) أى : فى هذا المقام بخلاف الخيالى المتقدم فى الجامع الخيالى ، فإن المراد به الصوره المنطبعه فى الخيال بعد انطباعها فى الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهرى ؛ لأن هذا من قبيل الحسيّات هنا (قوله : المعدوم) أى : المركب المعدوم ، (وقوله : الذى فرض) أى : تخيل وقدر ، و (قوله : كل واحد منها مما يدرك بالحس) أى : لوجوده فى الخارج ، فلو كان المدرك بالحس بعضها فقط لم يكن خياليًا ، بل هو وهمى كأنياب الأغوال ، فإن الناب يدرك بالحس دون الغول ، وحاصله أن المراد به المركب المعدوم الذى أجزاؤه موجوده فى الخارج ، وإنما سمى ذلك المركب خياليًا ، لكون صور أجزائه مرتسمه فى الخيال ، أو لكون المركب له القوه المخيّله وهى المفكّره ، وكلام الشارح الآتى وهو قوله : وليس المراد بالخيالى هنا ما كان مخزونا فى الخيال الذى هو خزانه الحس المشترك لا- ينافى واحدا من الاحتمالين (قوله : كما فى قوله) أى : كالمشبه به فى قوله أى : الصنوبرىّ الشاعر كما ذكر ذلك بعضهم ونظير ما قاله قول أبى الغنائم الحمصىّ :

خود كأن بنانها

فى خضره النقش المزرد

سمك من البلور فى

شبك تكون من زبرجد

(قوله : كأن محمر الشقيق) أى : مع أصله بدليل ما بعده ، وهذا البيت من الكامل المرفل المجزوء (قوله : من باب جرد قطيفه) يحتمل أن المراد بكونه من باب : جرد قطيفه - أن إضافه محمر إلى الشقيق من باب إضافه الصفه إلى الموصوف ، والمعنى كأن الشقيق المحمر على حد قولهم : جرد قطيفه ، أى : قطيفه جرداء ، أى : ذهب خملها ، أى : وبرها من طول البلى أو صنعت كذلك من أصلها ، ووصفه بالاحمرار مع كونه لا يكون إلا أحمر ، للمبالغه فى احمراره أو أنه قد يكون غير محمر ، ويحتمل أن يراد ؛ بكونه من باب

۱- البيت للصنوبرى ، فى المصباح ص ۱۱۶ ، أسرار البلاغه ص ۱۵۸ ، والطراز ۱ / ۲۵۷ ، وهو فى شرح عقود الجمان بلا نسبه ۲ / ۱۵ ، وفى الإشارات والتنبيهات ۱۷۵ ، وبلا نسبه كذلك.

ورد أحمر فى وسطه سواد ينبت بالجبال (إذا تصوب) مال إلى أسفل (أو تصعد) أى : مال إلى علو (أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد) فإن كلّا من العلم ، والياقوت ، والرمح ، والزبرجد محسوس ، لكن المركب - الذى هذه الأمور مادته - ليس بمحسوس ؛ لأنه ليس بموجود ، والحس لا يدرك ...

******

جرد قطيفه - أنه من إضافه الأعمّ إلى الأخصّ ؛ لأن المحمر أعم من الشقيق ، كما أن الجرد أعم من القطيفه ، وإضافه الأعمّ إلى الأخصّ هى التى يسمّيها بعضهم بالإضافه البيانيه (قوله : ورد أحمر) ويقال له شقائق النعمان ، قال فى الصحاح : شقائق النعمان نبت معروف واحده وجمعه سواء اه ، وحينئذ فرده إلى المفرد فى البيت ؛ لضروره الشعر ، وفى كلام الشارح مجاراه لما وقع فى البيت ، وإضافته إلى النعمان ؛ لأنه كثيرا ما ينبت فى الأرض التى يحميها النعمان وهو كلّ من ملك الحيره وأشهرهم النعمان بن المنذر ، وقيل : وجه إضافته للنعمان ؛ أن النعمان اسم للدم ، والشقيق يشابهه فى اللون ، فالإضافه تشبيهيه ، أى : من إضافه المشبه للمشبه به عكس لجين الماء (قوله : إذا تصوب) ظرف زمان عامله أشبه المأخوذ من كأن أى : أشبه محمر الشقيق وقت ميله إلى السفل وميله إلى العلو بتحريك الرماح بأعلام ياقوت ، وأو فى (قوله : أو تصعد) بمعنى الواو ، وإنما قيد المشبه بهذا القيد ؛ لأن أوراق الشقائق ليست على هيئه العلم من غير ميل إلى السفل والعلو (قوله : أى مال إلى السفل) لأن تصوب مأخوذ من صاب المطر ، إذا نزل (قوله : أعلام ياقوت) خبر كأن ، والأعلام جمع علم وهى الرايه ، وإضافه الأعلام للياقوت على معنى "من" ، وأراد بالياقوت : الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر ، وهو أعز الياقوت ، كما أنه أراد بالزبرجد حجرا أخضر من المعادن النفيسه (قوله : نشرن) الجمله صفه للأعلام الياقوتيه و (قوله : من زبرجد) صفه لرماح أى : مأخوذ من زبرجد (قوله : من العلم) أى : الذى هو مفرد الأعلام و (قوله : الذى هذه الأمور) أى : المحسوسه ، و (قوله ليس بمحسوس) خبر المركب ، بل الهيئه الحاصله من تلك الأمور خياليه ، فالمشبه هنا مفرد حسى والمشبه به مركب خيالى ، قال فى الأطول : ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليّا بأن يجعل أعلام ياقوت ، بمعنى : أعلام كياقوت فى الحمره ؛ فيكون

إلا ما هو موجود فى الماده ، حاضر عند المدرك على هيئه مخصوصه (و) المراد (بالعقلى : ما عدا ذلك) أى : ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهره (فدخل فيه الوهمى) أى : الذى لا يكون للحس مدخل فيه (أى : ما هو غير مدرك بها) أى : بإحدى الحواس المذكوره (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) ...

******

تشبيها بليغا ، ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعاره (قوله : إلا ما هو موجود فى الماده) أى : إلا المركب الموجود مع مادته (قوله : عند المدرك) أى : وهو الحس (قوله : على هيئه مخصوصه) أى : من كونه قريبا من المدرك لا جدّا ، والجار والمجرور متعلق بحاضر (قوله : ما لا يكون هو ولا مادته) أى : ولا جميع مادته مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهره وهذا صادق بما إذا كان بعض أجزائه مدركا بإحدى الحواس المذكوره كما فى أنياب الأغوال ، فإن الناب مدرك بإحدى الحواس دون الغول ، وصادق بما ليس كذلك. (قوله : فدخل فيه) أى : فى العقلى (قوله : الذى لا يكون للحس مدخل فيه) أى : بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس فليس منتزعا ، أى : مركبا من أمور موجوده محسوسه كالخيالى وإنما هو شىء من مخترعات المتخيله مرتسم فيها من غير وجود له ولا لأجزائه فى الخارج ، واحترز بقوله الذى إلخ عن الوهمى بمعنى ما يكون مدركا بالقوه الواهمه من المعانى الجزئيه المتعلقه بغير المحسوسات كصداقه زيد وعداوته فلا كلام فى كونه عقليّا بهذا المعنى (قوله : أى ما هو غير مدرك بها) أى : معنى جزئى غير مدرك بها لكونه غير موجود (قوله : ولكنه بحيث إلخ) أى : ولكنه ملتبس بحاله وهى أنه لو أدرك ، أى : لو وجد فى الخارج وأدرك لكان مدركا بها لكونه من قبيل الصور لا المعانى ، وقد ظهر لك أن المراد من الإدراك الواقع شرطا الإدراك حال كونه موجودا ، فاندفع ما يقال : الإدراك المذكور فى الشرط إن كان مطلق الإدراك فالملازمه غير مسلمه ؛ لأن المحسوس كأنياب الأغوال قد يدرك إدراكا عقليّا بدون الحواس ، وإن كان المراد الإدراك فى الخارج اتحد الشرط والجزاء ، وحاصل الجواب : أن المراد منه الإدراك حال كونه موجودا ، أو الإدراك بنفسه لا بصورته – اه. فنرى

وبهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله) :

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى (١)

(ومسنونه زرق كأنياب أغوال)

أى : أيقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى ، والحال أن مضاجعى سيف منسوب إلى مشارف ، ...

******

(قوله : وبهذا القيد) أى : وهو قوله بحيث إلخ ، و (قوله : يتميز عن العقلى) أى : عن العقلى الصرف كالعلم والحياه فلا ينافى أن الوهمى من أفراد العقلى ، لكن غير الصرف (قوله : كما فى قوله) أى : كالمشبه به فى قول امرئ القيس (قوله : أيقتلنى) أى : ذلك الرجل الذى توعدنى فى حب سلمى وهو زوجها ، والاستفهام للاستبعاد (قوله : والمشرفىّ مضاجعى) أى : والسيف المشرفىّ ، فهو صفه لمحذوف وهو بضم الراء (٢) و (قوله : مضاجعى) أى : ملازمى حال الاضطجاع ، والمراد : ملازمى مطلقا ؛ لأنه إذا لازمه فى حاله الاضطجاع ، أى : النوم ، فأولى فى غيرها ، ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته. فهو يشير إلى أنه لا يحاول قتله ولا يطمع فيه إلا فى حال اضطجاعه ، لا فى تلك الحاله ومعه المشرفىّ فلا يصل إليه ، والجمله حاليه (قوله : ومسنونه) عطف على المشرفىّ أى : وسهام أو رماح مسنونه أى : حاده النصال ، و (قوله : كأنياب أغوال) أى : فى الحده (قوله : والحال أن مضاجعى إلخ) جعل الشارح "مضاجعى" مبتدأ و"المشرفى" خبرا مع امتناع تقديم الخبر إذا كان معرفه كالمبتدأ ؛ لأن محل المنع عند خوف اللبس وذلك إذا كانا معلومين ، ولم يكن ما يعين المبتدأ من الخبر ، وأما إذا أمن اللبس بأن كان أحدهما معلوما والآخر مجهولا كما هنا فيجوز التقديم ؛ لأنه يخبر بالمجهول عن المعلوم والمصاحبه معلومه ؛ لأنه مستبعد للقتل ، ويعلم من استبعاده للقتل أن له ملازما يمنع القتل ولو كان المصاحب له مشرفيّا مجهولا ، فاللائق أن يعين المصاحب له بالمشرفىّ لا تعيين المشرفىّ بالمصاحب له (قوله : منسوب إلى مشارف) هى بلاد باليمن للعرب قريبه للرىّ ، سميت بذلك لإشرافها عليه ، وإذا علمت أن المشرفىّ نسبه لمشارف تعلم أن الشاعر نسب لمفرد الجمع كما هو

١- البيت لامرئ القيس فى ديوانه / ٣٣ ، ولسان العرب [غول] ، [شطن] ، وتهذيب اللغه ٨ / ١٩٣ ، وجمهره اللغه ٩٦١ ، وتاج العروس [زرق] ، وبلا نسبه فى المخصص ٨ / ١١١.

٢- البيت لامرئ القيس فى ديوانه / ٣٣ ، ولسان العرب [غول] ، [شطن] ، وتهذيب اللغه ٨ / ١٩٣ ، وجمهره اللغه ٩٦١ ، وتاج العروس [زرق] ، وبلا نسبه فى المخصص ٨ / ١١١.

وسهام محدوده النصال صافيه مجلوه. وأنياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر ، ومما يجب أن يعلم فى هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى متخيّله ومفكّره ، ومن شأنها تركيب الصور والمعانى ، ...

******

القياس (قوله : محدوده النصال) تفسير لقوله مسنونه ، و (قوله صافيه) أخذه من قوله : زرق ، و (قوله : مجلوه) أى : مجلوه النصال هو بمعنى ما قبله (قوله : لعدم تحققها) أى : لعدم وجودها فى الخارج فالضمير للأنياب ؛ وذلك لأن الغول أمر وهمى فكذا أنيابه فكذا حدتها (قوله : مع أنها لو أدركت) أى : لو وجدت وأدركت (قوله : لم تدرك إلا بحس البصر) أى : لا بالعقل ، فلا ينافى أنها تدرك بالغير أيضا فالحصر إضافىّ (قوله : ومما يجب إلخ) هذا توطئه لقوله : (والمراد بالخيالى إلخ) وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لما فيه من زياده التحقيق (قوله : فى هذا المقام) أى : مقام الخيالى والوهمى (قوله : ما يسمى إلخ) أى : قوه تسمّى بهذين الاسمين باعتبارين ، فتسمى متخيّله باعتبار استعمال الوهم لها ، وذلك بأن تأخذ ما فى الخيال من الصور وما فى الحافظه من المعانى الجزئيه وتركّبهما ، أو تأخذ المعانى الجزئيه من الحافظه وتركّبها ، أو الصور من الخيال وتركّبها ، وتسمّى مفكّره باعتبار استعمال العقل لها ولو مع الوهم بأن يحكم على المعنى الكلى الذى أدركه العقل بهذا الجزئى ، أو بأنه كذا من المعانى الجزئيه المدركه بالوهم فليس عمل هذه القوه منتظما ؛ بل النفس تستعملها على أى نظام تريد بواسطه القوه الواهمه أو العقل ، واعلم أن تصرفاتها بواسطه العقل قد تكون صوابا وقد تكون خطأ ، وأما تصرفاتها بواسطه الوهم فهى خطأ ، وأفهم قول الشارح : (أن من قوى الإدراك إلخ) أن هناك قوى أخر وهو كذلك ، وقد تقدم تفصيلها فى مبحث الفصل والوصل ، ويقال لها الحواس الباطنه وفيه تغليب ، إذ بعضها لا إحساس له ولا إدراك كالمفكره والخيال والحافظه على ما مر ، أو يقال (قوله : من قوى الإدراك) أى : من القوى التى يتم بها أمر الإدراك (قوله : ومن شأنها تركيب الصور) أى : التى فى الخيال أى : تركب بعضها مع بعض مثل تركيب إنسان له جناحان أو رأسان (قوله : والمعانى) أى : المرتسمه فى الحافظه ،

وتفصيلها ، والتصرف فيها ، واختراع أشياء لا حقيقه لها. والمراد بالخيالى : المعدوم الذى ركبته المتخيّله من الأمور التى أدركت بالحواس الظاهره ، وبالوهمى : ما اخترعته المتخيله من عند نفسها ؛ كما إذا سمع أن الغول شىء تهلك به النفوس ؛ كالسبع - فأخذت المتخيّله فى تصويرها بصوره السبع ، واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أى : دخل أيضا فى العقلى ما يدرك بالقوى الباطنه ؛ ويسمى وجدانيّا ...

******

أى : تركب بعضها مع بعض بأن تركب عداوه مع محبه ، أو حلاوه مع مراره ، أو تركب بعض الصور مع بعض المعانى بأن تتصور أن هذا الحجر يحب أو يبغض فلانا.

(قوله : وتفصيلها) أى : تحليلها بأن تصور إنسانا لا رأس له (قوله : والتصرف فيها) أى : بالتركيب والتحليل ، وهذا عطف عامّ على خاصّ ، و (قوله : واختراع أشياء لا حقيقه لها) عطف خاصّ ، وذلك كما مثلنا من تصور إنسان برأسين أو جناحين ، أو بلا رأس ، أو أن الحبل ثعبان (قوله : الذى ركبته المتخيّله من الأمور التى أدركت إلخ) أى : بواسطه الوهم كالأعلام الياقوتيه المنشوره على الرماح الزبرجديه (قوله : ما اخترعته المتخيّله) أى : بواسطه الوهم على صوره المحسوس بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر ، و (قوله : من عند نفسها) أى : ولم تأخذ أجزاء من الخيال كأنياب الأغوال ، والحاصل أن الوهمى لا وجود لهيئته ، ولا لجميع مادته ، والخيالى جميع مادته موجوده دون هيئته (قوله : فى تصويرها) من إضافه المصدر لمفعوله والضمير للغول ، إذ هو مؤنث كما مر فى قول الشاعر : غالت ودها غول ، ويصح أن يكون من إضافه المصدر لفاعله ، والضمير للمتخيله ، والمفعول محذوف أى : تصويرها الغول (قوله : واختراع إلخ) عطف لازم على ملزوم (قوله : وما يدرك بالوجدان) عطف على الوهمى أى : ودخل فى العقلى الأمور التى تدركها النفس بسبب الوجدان وهو القوى الباطنيه القائمه بالنفس مثل القوه التى يدرك بها الشبع ، والتى يدرك بها الجوع ، وكالقوه الغضبيه التى يدرك بها الغضب والقوه التى يدرك بها الغمّ ، والقوه التى يدرك (1) بها الخوف والقوه التى يدرك بها الحزن ، فهذه الأشياء كلها وجدانيات ؛ لأن النفس تدركها بواسطه تكيف تلك القوى الباطنيه بها ،

۱- غير موجوده بالمطبوع ، زياده اقتضاها السياق.

(كاللذه) وهى إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير ...

******

وتسمى تلك القوى وجدانا ، وتسمى الأمور المدركه بواسطه تكيف تلك القوى بها كالشبع وما معه - وجدانيات نسبه للوجدان من حيث إنه سبب لإدراك النفس لها فقول الشارح : (ويسمى) أى : المدرك بتلك القوى الباطنيه وجدانيّا.

(قوله : كاللذه) هذا وما بعده مثال لما تدركه النفس بسبب الوجدان (قوله : إدراك ونيل) أى : للمدرك بالفتح ، والمراد بنيله : حصوله ، والتكيف بصفته ، وإنما جمع بين الأمرين ولم يقتصر على أحدهما ؛ لأن اللذه لا تحصل بمجرد إدراك اللذيذ ؛ بل لا بد من حصوله للمستلذ بالكسر ، وهو القوه الذائقه أو قوه اللمس أو غيرهما ، وأما ما يحصل عند تصور المرأه الحسناء أو الشيء الحلو ، فذاك تخييل للذه ؛ لا أنه عين اللذه ، ولم يكتف بالنيل عن الإدراك ؛ لأن مجرد النيل - من غير إحساس وشعور بالمدرك - لا يكون التذاذا ، والواو فى (قوله : ونيل) بمعنى : "مع" أى : إدراك للنفس مصاحب لنيل ، أى : لحصول وتكيف (لما هو إلخ) أى : لأمر لائق بالمدرك بالكسر كتكيف القوه الذائقه بالحلاوه (قوله : عند المدرك) إنما قيد بذلك ؛ لأن المعتبر كماليته وخيريته بالقياس إلى المدرك لا بالنسبه لنفس الأمر ؛ لأنه قد يعتقد الكماليه والخيريه فى شيء فيلتذ به ، وإن لم يكونا فيه وقد لا يعتقدهما فيما تحققتا فيه فلا يلتذ به كإدراك الدواء النافع مهلكا ، فهذا ألم لا لذه ، و (قوله : إدراك) جنس يشمل سائر الإدراكات الحسيه والعقليه ، وقوله : مصاحب لنيل فصل يميز اللذه عن الإدراك الذى لا يجامع نيل المدرك أعنى : مجرد تصور المدرك فإنه لا يكون من باب اللذه لما علمت أن تصور المدرك لا يكون لذه إلا إذا كان معه نيل للمدرك أى : اتصال به وتكيف بصفته تكيفا حسيّا كنيل القوه الذائقه ، فإذا وضع الشيء الحلو على اللسان تكيفت القوه الذائقه بصفه وهى الحلاوه ، ثم تدرك النفس ذلك التكيف فهذا الإدراك يقال له : لذه حسيّه ، وتلك اللذه التى هى الإدراك المذكور تحصل فى النفس بسبب القوى الباطنيه المسماه بالوجدان أو كان التكيف عقليّا كنيل النفس لشرف العلم ، فالقوه العاقله تدرك شرف العلم وتتكيف به وتدرك ذلك التكيف وإدراكها لذلك التكيف يقال له : لذه عقليه ، ولا يتوقف إدراكها لذلك التكيف على وجدان ، بل

من حيث هو كـذلك (والألـم) وهو إدراك ونيل لما هو عنـد المـدرك آفه وشـر من حيث هو كـذلك ، ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين ليس بشيء من الحواس الظاهره ، وليس أيضا من العقليات الصرفه ؛ لكونهما من الجزئيات المستنده إلى الحواس ، بل من الوجدانيات المدركه بالقوى الباطنه ...

******

تـدركه بنفسـها ، و (قوله : عنـد المـدرك) متعلق بكمال وخير أى : لما تكون كماليته وخيريته عند المدرك وهو النفس (قوله : من حيث هو كـذلك) أى : كمال وخير ، وإنما قال ذلك ؛ لأن الشـيء قـد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه ، فالالتـذاذ به إنما يكون من ذلك الوجه.

(قوله : وهو إدراك ونيـل لمـا هو عنـد المـدرك آفه وشـر) لا يخفى عليك مفاد قيود الألم من مفاد قيود اللـذه ، ثم إن كلا من تعريف اللذه والألم المذكورين يشمل عقليّ كلّ منهما وحسيّه ، فعقليّهما ما يكون المدرك فيه بالكسر مجرد العقل ، والمدرك بالفتـح من المعانى الكليه وذلك كاللـذه التى هى إدراك الإنسان شـرف العلم ، والألم الـذى هو إدراك الإنسان نقصان الجهل وقبحه ، فشـرف العلم كمال عند القوه العاقله ، ولا شك أنها تدركه وتستلذ به ، ونقصان الجهل آفه عند القوه العاقله ، ولا شك أنهـا تـدركه وتتـألم به ، وحسـيّهما كـإدراك النفس نيل القوه الـذائقه لمـذوقها الحلو أو المر أى : تكيفها به ونيل القوه الباصـره لمبصـرها الجميل أو الخبيث ، ونيل القوه الشامّه لمشـمومها (١) الطيب أو المنفر ، فهـذه اللذات والآلام كلها مسـتنده للحس من حيث إنه سبب فيها ، فالذوق مثلا إنما يدرك حلاوه الحلو وليست الحلاوه هى نفس اللذه بل هى إدراك النفس لتكيف الذوق بمـذوقه الحلو (قوله : ولا يخفى أن إدراك هـذين المعنيين) أى : اللذه والألم ، و (قوله : ليس بشـيء من الحواس الظاهره) أى : لأـن هـذين المعنيين إدراكـان ، والإـدراك معنى من المعـانى ، والحواس الظـاهره لا تـدرك المعانى (قوله : وليسا) أى : هـذان المعنيان من العقليات الصـرفه ، أى : حتى أنهما يدركان بالعقل ، و (قوله : الصـرفه) أى : التى لا يتعلق بها إحساس أصلا كالعلم والحياه (قوله : لكونهما من الجزئيات إلخ) أى : والعقليات الصرفه التى تدرك

١- وقعت فى المطبوع : لشمومها وما أثبت الأولى مناسبه لسياق العباره وهو ما أثبته صاحب مواهب الفتاح.

كالشبع ، والجوع ، والفرح ، والغمّ ، والغضب ، والخوف ، وما شاكل ذلك. والمراد هاهنا : اللذه والألم الحسيان ، وإلا فاللذه والألم العقليان من العقليات الصرفه.

وجه التشبيه

(ووجهه) أى : وجه التشبيه (ما يشتركان فيه) أى : المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه ، وذلك أن زيدا والأسد يشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها : كالحيوانيه ، والجسميه ، والوجود ، ...

******

بالعقل إنما هى المعانى الكليه ، و (قوله : المستنده) للحواس يعنى الباطنيه كما تقدم بيانه (قوله : كالشبع إلخ) أى : كما أن الشبع وما بعده من الوجدانيات مدركه بسبب القوى الباطنيه (قوله : الحسيان) أى : لأنهما اللذان تدركهما النفس بالوجدان ، ومحصل الفرق بين اللذه والألم الحسيين والعقليين أن الحسيين ما يكون المدرك فيهما - بالكسر - النفس بواسطه الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس ، وأما العقليان فهما ما كانا غير مستندين لحاسه أصلا لكون المدرك فيهما العقل ، والمدرك من العقليات ، أعنى : المعانى الكليه (قوله : وإلا فاللذه إلخ) أى : وإلا نقل المراد هنا باللذه والألم الحسيان ، بل قلنا المراد هنا اللذه والألم مطلقا حسيين أو عقليين فلا يصح ؛ لأن اللذه والألم العقليين كإدراك القوه العاقله شرف العلم ونقصان الجهل من (العقليات الصرفه) أى : وليسا من الوجدانيات المدركه بالحواس الباطنه ؛ لأن الحواس الباطنه إنما تدرك الجزئيات ، والعقليات الصرفه التى ليست بواسطه شىء ليست جزئيات (قوله : ووجهه) اعلم أن وجه الشبه لا بد وأن يكون فيه نوع خصوصيه حتى يفيد التشبيه ؛ ولذا لا يكون من الذاتيات ولا من الأعراض العامّه ؛ لأن الكلام المفيد للتشبيه باعتبار ذلك لا يفيد ما لم يتعلق بها غرض ، بأن يقصد المتكلم أن هذا الأمر مما ينبغى أن يشبه به فيكون فيه حينئذ مزيد اختصاص وارتباط من حيث ذلك الغرض فيكون الكلام بذلك مفيدا ، وظاهر المصنف الإطلاق ؛ ولذا قيد الشارح كلامه بقوله : أى : المعنى الذى قصد إلخ (قوله : أى المعنى) أراد بالمعنى : ما قابل العين سواء كان تمام ماهيتهما أو جزءا من ماهيتهما أو خارجا (قوله : الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى : لا ما يقع فيه الاشتراك وإن لم يقصد ، كما هو ظاهر المصنف (قوله : وذلك)

وغير ذلك ، مع أن شيئا منها ليس وجه الشبه. وذلك الاشتراك يكون (تحقيقيّا ، أو تخييليّا ، والمراد بالتخييلى) أن لا يوجد ذلك المعنى فى أحد الطرفين ، أو فى كليهما إلا على سبيل التخييل ، والتأويل (نحو ما فى قوله : وكأن النجوم بين دجاه) (١) جمع : دجيه ؛ وهى الظلمه ، والضمير لليل ، وروى : دجاها ، والضمير للنجوم (سنن

******

أى : وبيان ذلك التقييد بقولنا الذى قصد إلخ (قوله : وغير ذلك) أى : كالحدوث (قوله : مع أن شيئا منها ليس وجه الشبه) أى : إذا كان القصد تشبيه زيد بالأسد فى الشجاعه ، أما إن قصد اشتراك الطرفين فى واحد منها كان ذلك الواحد هو وجه الشبه ، هذا هو المراد ، وليس المراد أنه لا يصلح أن يكون واحد منها وجه شبه أصلا قصد جعله وجه شبه أو قصد جعل غيره.

(قوله : يكون تحقيقيّا أو تخييليّا) أشار الشارح إلى أن تحقيقيّا أو تخييليّا منصوبان على الخبريه لكان المحذوفه مع اسمها وليس ذلك بعد" أن ، ولو" ، ويصح أن يكونا مصدرين مؤكدين أى : اشتراك تحقيق أو تخييل ، أو حالين ، أى : حاله كون الاشتراك تحقيقا إلخ أى : محققا أو مخيّلا لكن هذا ضعيف ، لأن مجىء الحال مصدرا مقصور على السماع ، فلا يقاس عليه على الصحيح (قوله : إلا على سبيل التخييل) أى : فرض المخيله وجعلها ما ليس بمحقّق محقّقا ، وذلك بأن يثبته الوهم ويقرره بتأويل غير المحقّق محققا (قوله : والتأويل) مرادف لما قبله (قوله : نحو ما فى قوله) أى : مثل وجه الشبه الكائن فى قول القاضى التنوخى بتخفيف النون المضمومه وقبل البيت :

رب ليل قطعته بصدود

وفراق ما كان فيه وداع

موحش كالثقيل تقذى به العين

وتأبى حديثه الأسماع

(قوله : جمع دجيه وهى الظلمه) أى : وزنا ومعنى ، وجمعها مضافه لليل باعتبار قطعها الموجوده فى النواحى المتقاربه والمتباعده ، وإلا فهى واحده لعدم تمايز أفرادها (قوله : والضمير لليل) أى : فى قوله رب ليل (قوله : والضمير للنجوم) أى والمعنى وكأن النجوم بين ظلمها والإضافه لأدنى ملابسه ؛ لأن النجوم واقعه فى الظلم ويصح أن يكون الضمير على هذه الروايه لليالى المدلول عليها بقوله : رب ليل فإن رب فيه داله على التكثير والتعدد وبقرينه

١- البيت للقاضى التنوخى ، والمصباح ص ١١٠ ، ونهايه الإيجاز ص ١٩٠.

لاح بينهن ابتداع ؛ فإن وجه الشبه فيه) أى : فى هذا التشبيه (هو الهيئه الحاصله من حصول أشياء مشرقه بيض فى جوانب شىء مظلم أسود فهى) أى : تلك الهيئه (غير موجوده فى المشبه به) أعنى : السنن بين الابتداع (إلا على طريق التخييل ؛ وذلك) أى : وجودها فى المشبه به على طريق التخييل (أنه) الضمير للشأن (لما كانت البدعه ، وكل ما هو جهل ...

******

الحال ؛ لأن العاشق لا يشتكى ألم ليله واحده (قوله لاح) أى : ظهر بينهن ابتداع أى : بدعه وهى الأمر الذى ادعى أنه مأمور به شرعا وهو ليس كذلك ، كما أن المراد بالسنه ما تقرر كونه مأمورا به شرعا مما يدل عليه قول الشارع ، أو فعله أو ما يجرى مجرى ذلك من تقريره - صلى الله عليه وسلم - فالمشبه النجوم بقيد كونها ظهرت بين أجزاء ظلمه الليل والمشبه به السنن المفيده بكونها لاحت بين الابتداع فهو تشبيه مفرد بمفرد ، ثم لا يخفى أن هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول ، وحينئذ فيقدر أن السنن محسوسه ويجعل كأنها أصل على طريق المبالغه ، أو يجعل من عكس التشبيه والأصل ، وكأن السنن بين الابتداع نحو بين دجاه. (قوله : أى فى هذا التشبيه) أى : الواقع فى البيت (قوله : مشرقه) أى : مضيئه (قوله فى جوانب شىء) أى : جهات شىء مظلم والمناسب لقوله بين دجاه أن يقول بين الظلمه - كذا فى الحفيد ، وفى الأطول : فى جوانب شىء مظلم هى الظلمات وقصد بجعل الظلمه مظلمه أنها مظلمه بذاتها كما أن الضوء مضىء بذاته - اه ، وكذا يقال فى أسود (قوله : غير موجوده) أى : لأن السنن ليست أجراما حتى تكون مشرقه وكذلك البدعه ليست أجراما حتى تكون مظلمه (قوله : أعنى السنن بين الابتداع) أتى بالعنايه إشاره إلى أن فى البيت قلبا وسيصرح به (قوله : إلا على طريق التخييل) الإضافه للبيان أى : تخيل الوهم كون الشىء حاصلا وهو ليس كذلك فى نفس الأمر ؛ لأن البياض والإشراق كالظلمه من أوصاف الأجسام ولا توصف السنه والبدعه بها ؛ لأنهما من المعانى (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : وجود الهيئه الواقعه وجه شبه فى المشبه به على طريق التخييل (قوله : وكل ما هو جهل) أى : وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعه التى عطف عليها ؛ لأن البدعه

يجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمه فلا يهتدى للطريق ، ولا يأمن من أن ينال مكروها - شبهت البدعه بها) أى : بالظلمه (ولزم بطريق العكس) إذا أريد التشبيه (أن تشبه السنه ، وكل ما هو علم بالنور) لأن السنه والعلم يقابل البدعه والجهل ؛ كما أن النور يقابل الظلمه (وشاع ذلك) أى : كون السنه والعلم كالنور ، والبدعه والجهل كالظلمه (حتى تخيل أن الثانى) أى : السنه وكل ما هو علم (مما له بياض وإشراق ؛ ...

******

ناشئه عن الجهل ، لا- أنها جهل بنفسها ، وبهذا ظهر أن العطف من قبيل عطف العام على الخاص (قوله : يجعل صاحبها) أى : المتصف بها (قوله : ولا- يأمن من أن ينال مكروها) أى : من الوقوع فى مهلكه (قوله : شبهت البدعه) جواب لما. واقتصر المصنف على البدعه مع أن المناسب لما تقدم أن يقول شبهت البدعه وكل ما هو جهل ؛ لأن البدعه هى المقصوده بالذات ؛ لأن الكلام فيها (قوله : ولزم) أى : من ذلك أعنى تشبيه البدعه بالظلمه (قوله : بطريق العكس) أى : المقابله والإضافه للبيان أى : بالطريق التى هى مراعاه المقابله والمخالفه الضديه ؛ لأن ما يترتب على الشىء من جهه أنه ضد لا يترتب على مقابله وإلا لانتفت الضديه (قوله : أن تشبه السنه) أى : المقابله للبدعه ، (وقوله وكل ما هو علم) أى : المقابل لكل ما هو جهل ، (وقوله بالنور) أى : لأنها تجعل صاحبها كمن يمشى فى النور فيهتدى للطريق ويأمن من المكروه ، ولم يقل المصنف ذلك اكتفاء بالمقابله - قاله يس (قوله : وشاع ذلك) أى : التشبيه المذكور على ألسنه الناس وتداولوه فى الاستعمال حتى تخيل .. إلخ ، (وقوله أى : كون السنه .. إلخ) بيان للتشبيه المذكور المشار إليه ، وكان المناسب أن يقول أى : كون البدعه والجهل كالظلمه والسنه والعلم كالنور إلا أن يقال : ارتكب ما صنعه اهتماما بشرف العلم والسنه بالنسبه للبدعه والنور بالنسبه للظلمه (قوله : حتى تخيل أن الثانى) أى : فى كلام المصنف وقدمه على تخيل الأول إشاره إلى أنه المقصود بالذات هاهنا (قوله : مما له بياض وإشراق) أى : من الأجرام التى لها بياض وإشراق فهو من أفراد المشبه به ادعاء ، لكن يبالغ فى ذلك الفرد الذى تخيل أنه مما له بياض حتى يجعل أشد فى البياض من غيره ليصح جعله مشبها به ؛

نحو : أتيتكم بالحنيفيه البيضاء ، والأول على خلاف ذلك) أى : وتخيل أن البدعه وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام (كقولك : شاهدت سواد الكفر من جبين فلان. فصار) بسبب تخيل أن الثانى مما له بياض وإشراق ، والأول مما له سواد وإظلام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) أى : النجوم (ببياض الشيب فى سواد الشباب) أى : أبيضه فى أسوده (أو بالأنوار)

******

لأن المشبه به لا بد أن يكون أقوى من المشبه فى وجه الشبه (قوله : نحو أتيتكم .. إلخ) (١) هذا تنظير فيما يخيل أن الشىء له بياض ، فالشريعه الحنيفيه هى دين الإسلام وهو الأحكام الشرعيه وقد وصفها - عليه الصلاه والسّلام - بالبياض لتخيل أنها من الأجرام التى لها بياض ، والحنيفيه صفه لمحذوف أى : بالمله أو الشريعه الحنيفيه نسبه للحنيف : وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق وعنى به إبراهيم - عليه الصلاه والسّلام -.

(قوله : والأول) أى : وحتى يخيل أن الأول فى كلام المصنف وهو البدعه ، (وقوله : خلاف ذلك) أى : الثانى (قوله : وإظلام) كان المتبادر أن يقول : وظلمه فكأنه راعى قول المصنف : وإشراق (قوله : كقولك .. إلخ) هذا تنظير فيما يخيل أن الشىء مما له سواد (قوله : من جبين فلان) الجبين : ما بين العين والأذن إلى جهه الرأس ، ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهه ، ووصف الجبين بشهود سواد الكفر منه مع أن المراد شهوده من الرجل ؛ لأن الجبين يظهر فيه علامه صلاح الشخص وفساده ، والشاهد فى (قوله : شاهدت سواد الكفر) فإن الكفر جحد ما علم مجىء النبى - صلى الله عليه وسلم - به ضروره وقد وصف ذلك بالإنكار بالسواد لتخيله أنه من الأجرام التى لها سواد.

(قوله : كتشبيهها .. إلخ) أى : صار ذلك التشبيه بواسطه الوجه التخييلى صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطه وجه محقق كما فى تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب .. إلخ (قوله : أى النجوم) أى : بين الدجى (قوله : ببياض الشيب) أى : بالشعر الأبيض الكائن فى وقت الشيب ، (وقوله : فى سواد الشباب) أى : الكائن بين الشعر الأسود الكائن فى وقت

١- أخرجه أحمد فى المسند بلفظ : " ... ولكنى بعثت بالحنيفيه السمحه .." (٥ / ٢٦٦ ، ٦ / ١١٦ ، ٢٣٣).

أى : الأزهـار (مؤتلقه) - بالقـاف - أى : لامعه (بين النبات الشديـد الخضـره) حتى يضـرب إلى السواد ؛ فبهـذا التأويل - أعنى : تخييل ما ليس بمتلون متلونا - ظهر اشتراك النجوم بين الدجى ، والسـنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شىء ذى سواد ، ولا يخفى أن قوله : لاح بينهن ابتداع من باب القلب ؛ أى : سنن لاحت بين الابتداع ...

******

الشـباب الباقى على سواد ضـروره أن النجوم فى الدجى لم تشـبه بنفس البياض فى السواد بل بالشعر الأبيض الكائن فى الأسود ، فيقال النجوم فى الدجى كالشـعر الأبيض فى الشعر الأسود حال ابتداء الشيب ، ولذلك قال الشارح أى : أبيضه فى أسوده (قوله : أى الأزهار) أشار به إلى أن الأنوار جمع نور - بفتح النون (قوله : لامعه) لم يقل بيضاء ؛ لأنه لا يلزم من لمعانها كونها بيضاء فقد يحصل اللمعان فى الأخضـر مثلا (قوله : بين النبات) أعنى أصول الأزهار ، وقـد اشترك تشبيه النجوم بين الـدجى ببياض الشـيب وتشبيهها بالأنوار .. إلـخ فى كون وجه الشـبه محققا فى الطرفين ، لكن وجه الشـبه فى التشبيه .. إلخ : الهيئه الحاصـله من حصول أشـياء بيض فى شـىء أسود ، والوجه فى الثانى : الهيئه الحاصـله من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت فيه ؛ لأن الأنوار لا تتقيـد بوصف البياض (قوله : حتى يضـرب) أى : يميل إلى السواد فيتراءى أنه أسود (قوله : فبهـذا التأويل .. إلخ) هذا نتيجه ما تقـدم ، (وقوله : بين الـدجى) حـال من النجوم ، وكـذا (قوله : بين الابتـداع) حال من السـنن (قوله : ولا يخفى .. إلـخ) أى : لعلم ذلك من قول المصـنف فصار تشبيه النجوم بين الـدجى بالسـنن بين الابتـداع كتشبيهها .. إلـخ ، وإنما كان من باب القلب ؛ لأنه جعل فى جانب المشـبه" النجوم" التى هى نظير" السـنن" فى جانب المشـبه به" بين الدجى" فلتجعل" السنن" فى جانب المشبه به" بين الابتـداع" ليتوافق الجانبـان ، والنكته فى ذلـك القلب الإشاره إلى كثره السـنن ، وأن البـدع فى زمانه قليله بالنسـبه إليها ، حتى كأن البـدعه هى التى تلمع وتظهر من بينها ، ولأجل هـذه النكته أفرد البـدعه وإن كان مقتضـى مقابلتها للـدجى أن يجمعها (قوله : ولا يخفى أن قوله لاح بينهن ابتـداع .. إلـخ) الأولى أن يقول : ولا يخفى أن قوله سـنن لاح بينهن ابتـداع من باب القلب بزياده سنن كما هو

(فعلم) من وجوب اشتراك الطرفين فى وجه التشبيه (فساد جعله) أى : وجه الشبه فى قول القائل : النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا ، والكثير مفسدا) لأن المشبه - أعنى : النحو - لا يشترك فى هذا المعنى (لأن النحو لا يحتمل القله والكثره) إذ لا يخفى أن المراد به هنا رعايه قواعده ، واستعمال أحكامه ؛ مثل رفع الفاعل ، ونصب المفعول وهذه إن وجدت فى الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد ، وإن لم توجد بقى فاسدا ، ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فإنه يحتمل القله والكثره ؛ ...

******

ظاهر. (قوله : فعلم .. إلخ) هذا تفريع على قوله سابقا ، ووجهه : ما يشتركان فيه تحقيقا أو تخييلا ، أى : فلا بد من وجوده فى الطرفين تحقيقا أو تخييلا ، فإذا لم يوجد فى الطرفين تحقيقا ولا تخييلا كان جعله وجه شبه فاسدا ، فعلم بذلك فساد ... إلخ (قوله : وكون القليل مصلحا) أى : لما وجد فيه ، وهو الكلام فى الأول والطعام فى الثانى.

(قوله : والكثير مفسدا) أى : لما وجد فيه وهو الكلام فى الأول والطعام فى الثانى (قوله : لا يشترك فى هذا المعنى) أى : لا يشترك مع الملح فى هذا المعنى بل هذا المعنى أعنى الكونيه المذكوره خاصه بالملح ولا وجود لها فى النحو - هذا كلامه وفيه : أن قله الملح ليست مصلحه للطعام دائما ، بل ربما كانت مفسده فلا يتحقق صحه وجود الوجه المذكور حتى فى الطرف الآخر - اللهم إلا أن يراد بالقليل القدر المحتاج إليه ، وبالكثير ما زاد على ذلك (قوله : لا يحتمل القله والكثره) أى : لا يحتمل شيئا منهما أى : بالنسبه إلى كلام واحد بخلاف الملح فإنه يتحتملهما بالنسبه إلى طعام واحد (قوله : أن المراد به) أى : بالنحو ، (وقوله : رعايه قواعده) أى : قواعده المرعيه (قوله : واستعمال أحكامه) أى : وأحكامه المستعمله وهو عطف تفسير أى : أن المراد بالنحو ما ذكر لا الجزئيات المسماه بكونها نحو المحتمله للقله والكثره ؛ لأنه لا غرض لنا فى كثره جزئياته ، وإنما الغرض منه ما يراعى فى الكلام وهو الذى اعتبر فى التشبيه ، وهذا لا يحتمل القله والكثره (قوله : وهذه) أى : المذكورات من رفع الفاعل ونصب المفعول (قوله : وإن لم توجد) أى : كلا أو بعضا (قوله : ولم ينتفع به) أى : فى فهم المراد منه ، فإن قلت : قد

بأن يجعل فى الطعام القدر الصالح منه ، أو أقل ، أو أكثر ، بل وجه الشبه هو الصلاح بإعمالهما ، والفساد بإهمالهما.

الوجه الداخل فى الطرفين والخارج عنهما

(وهو) أى : وجه الشبه (إما غير خارج عن حقيقتهما) أى : حقيقه الطرفين ...

******

يفهم المعنى من الكلام الملحون. قلت : المنفى الانتفاع بالنظر لـذات اللفظ وفهم المراد من الملحون إن وجد فبواسطه القرائن – كذا قرر شيخنا العدوى ، وفى عبد الحكيم : أن المراد لم ينتفع به على وجه الكمال للتحير.

(قوله : بـأن يجعـل فى الطعـام) أى : الواحـد ، (وقوله : القـدر الصالـح منه أو أقـل) راجع لقوله : يحتمل القله ، (وقوله : أو أكثر) راجع لقوله : والكثره. إن قلت : الأقـل من القـدر الصالـح كيف يجعل من القليل المحكوم عليه بكونه مصـلحا مع وجود الفساد؟ قلت : الإصلاح بالنسبه إليه بمعنى تخفيف الفساد – كذا قرر شيخنا العدوى – رحمه الله.

(قوله : بل وجه الشبه .. إلخ) إضراب على ما قاله بعضهم من أن وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فى كل (قوله : بإعمالهمـا) أى : بإعمـال النحو والملـح على الوجه اللائق (والفساد بإهمالهما) ، وحينئـذ فمعنى قولهم : النحو فى الكلام كالملـح فى الطعام بناء على هذا الوجه أن الكلام لا تحصل منافعه من الدلاله على المقاصد إلا بمراعاه القواعد النحويه ، كما أن الطعام لا تحصل المنفعه المطلوبه منه – وهى التغـذيه – على وجه الكمال ما لم يصـلح بالملـح (قوله : وهو إما غير خارج .. إلخ) لما ذكر ضابط وجه الشـبه شـرع فى تقسـيمه كما قسم الطرفين – فيما مر – إلى أربعه أقسام فقسـمه إلى سـته أقسام ؛ وذلك لأن وجه الشبه إما غير خارج عن الطرفين وإما خارج عنهما ، وغير الخارج ثلاثه أقسام ؛ لأنه إما أن يكون تمام ماهيتهما أو جزءا منها مشتركـا بينهـا وبين مـاهيه أخرى أو جزءا منهمـا مميزا لهـا عن غيرها من الماهيات ، والأول : النوع ، والثانى : الجنس ، والثالث : الفصل ، والخارج عنهما إما أن يكون صـفه حقيقيه وإما إضافيه ، والحقيقيه إما حسـيه أو عقليه ، وقدم الكلام على غير الخارج ؛ لأنه الأصل فى وجه الشبه ،

بأن يكون تمام ماهيتهما ، أو جزءا منهما (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما ، أو جنسهما) أو فصلهما ؛ كما يقال : هذا القميص مثل ذاك فى كونهما كتانا ، أو ثوبا ، أو من القطن (أو خارج) عن حقيقه الطرفين (صفه) أى معنى قائم بهما

******

ولم يقل : وهو إما داخل أو خارج ليشمل النوع ؛ لأنه كما أنه غير خارج غير داخل لكونه تمام الماهيه والشىء لا يدخل فى نفسه ولا يخرج منها (قوله : بأن يكون تمام ماهيتهما) أى : ماهيتهما التامه وهو النوع ، (وقوله : أو جزءا منهما) أى : وهو الجنس أو الفصل (قوله : كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما أو فصلهما) أو مانعه خلو فتجوز الجمع أى : أو فى جنسهما وفصلهما معا وأنت خبير بأننا إذا قلنا : زيد كالفرس فى الحيوانيه ، أو كعمرو فى الإنسانيه أو فى الناطقيه ، فالإنسانيه والحيوانيه والناطقيه ليست هى النوع والجنس والفصل ، إذ النوع الإنسان لا الإنسانيه أعنى : الكون إنسانا ، والجنس هو الحيوان لا الحيوانيه أعنى : الكون حيوانا ، والفصل الناطق لا الناطقيه أعنى : الكون ناطقا ، وكذا يقال فى تشبيه ثوب بآخر وغير ذلك ، وأجاب بعض الفضلاء بأن المراد بقوله فى نوعهما .. إلخ أى : فيما يؤخذ من نوعهما أو جنسهما أو فصلهما (قوله : كما يقال هذا القميص .. إلخ) اعلم أن الثوب اسم لكل ما يلبس ، لكن إن كان يسلك فى العنق قيل له قميص ، وإن كان يلف على الرأس قيل له عمامه ، وإن كان يسلك فيها قيل له طاقيه ، وإن كان يستر به العوره قيل له سروال ، وإن كان يوضع على الأكتاف قيل له رداء ، فالثوب جنس تحته أنواع عمامه وقميص ورداء وسروال وطاقيه ، إذا علمت هذا فالأولى للشارح أن يقول كما يقال : هذا الثوب مثل هذا الثوب فى كونهما قميصا ، أو هذا الملبوس مثل هذا الملبوس فى كونهما ثوبا أو هذا الثوب مثل هذا الثوب فى كونهما من كتان أو قطن ، فالأول مثال للنوع والثانى للجنس والثالث والرابع مثال للفصل ؛ وذلك لأن هذا الثوب مركب من الجنس وهو الثوبيه ومن الفصل وهو القطن أو الكتان أو الحرير أو الصوف مثلا ، وأما ما قاله الشارح ففيه ترك لمثال النوع - كذا قرر شيخنا العلامه العدوى ، ولك أن تقول : إن القطن والكتان فى كلام الشارح مثال للفصل (وقوله أو ثوبا) مثال للجنس إن أريد مطلق ثوبيه ويكون

ضروره اشتراكهما فيه ، وتلك الصفه (إما حقيقيه) أى : هيئه متمكنه فى الذات متقرره فيها (وهى إما حسيه) أى : مدركه بإحدى الحواس (كالكيفيات الجسميه) أى : المختصه بالجسم (مما يدرك بالبصر) وهى قوه مرتبه ...

******

تاركا لمثال النوع ، ويحتمل أنه مثال للنوع إن أريد به الثوبيه المقيده بالكتان أو القطن ويكون تاركا لمثال الجنس ، واعلم أن التشبيه فى الجنس وما معه من النوع والفصل يفيد عند التعريض مثلا بمن استنكف عن لبس أحدهما وعند التقريع لمن ينزلهما منزله المتباينين كالفرس والحمار ، وإذا علمت هذا تعلم أن التشبيه بالنوع والجنس والفصل لا ينافى ما تقرر من كون وجه الشبه لا بدّ له من نوع خصوصيه وإلا لم يفد ؛ لما تقدم أن معنى الخصوصيه كونه فى قصد المتكلم مما ينبغى أن يشبه به لإفادته ولو باعتبار ما يعرض فى الاستعمال من تعريض أو تقريع ، وعلم مما ذكرناه من الأمثله أنه ليس المراد بالجنس والنوع والفصل المعنى المصطلح عليه عند المناطقه ، بل ما يقصد منها فى العرف (قوله : ضروره اشتراكهما فيه) أى : لاشتراك الطرفين فيه بالضروره ، وهذا علّه لقوله قائم بهما (قوله : متقرره فيها) أى : ثابته فيها بحيث لا يكون حصولها فى الذات بالقياس إلى غيرها ، واحترز بذلك عن الإضافيات فإنها لا توصف بالتمكن ولا بالتقرر بل حصولها بالقياس لغيرها (قوله : وهى إما حسيه) دخل تحتها قسمان من المقولات العشره وهى : الكيف والكم ، وقوله فيما يأتى وإما إضافيه دخل تحتها سبعه أقسام من المقولات وهى : الأين والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال والإضافه ، وبقى الجوهر وهو العاشر وهو لا يصح أن يكون وجه شبه ؛ لأنه لا بد أن يكون معنى لا ذاتا كما مر (قوله : بإحدى الحواس) أى : الخمس الظاهره والحس هنا بالمعنى المشهور ؛ لأن الحواس عشره فلم تعتبر الباطنيه هنا (قوله : كالكيفيات الجسميه) أى : والكم وما يأتى من جعله من الكيفيات ففيه تسامح كما قال الشارح (قوله : أى المختصه بالجسم) أى : من حيث قيامها به ، وأراد بالجسم ما قابل المعنى فيشمل السطح لما يأتى من أن الشكل كما يكون للجسم يكون للسطح - تأمل (قوله : مما يدرك بالبصر) أى : من الأمور التى تدرك بالبصر وبالسمع وبالذوق وباللمس وبالشم ، وهذا بيان للكيفيات الجسميه (قوله : مرتبه)

فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان إلى العينين (من الألوان ، والأشكال)

******

أى : مثبته من ترتب إذا ثبت - كذا فى عبد الحكيم (قوله : فى العصبتين) أى : العرقين ومحلهما مقدم الدماغ وهو الجبهه (قوله : المجوفتين) أى : اللتين لهما جوف كالبوصه ، وحاصله : أن الطرف الأول من الدماغ قامت من جهته اليسرى عصبه مجوفه كالبوصه الصغيره ومن جهته اليمنى عصبه كذلك ، فتذهب العصبه اليساريه إلى العين اليمنى وتذهب العصبه اليمينيه إلى العين اليسرى فتتلاقى العصبتان قبل الوصول إلى العينين على التقاطع فصارتا على هيئه الصليب ، ثم إن البصر - الذى هو القوه - مودع فى العصبتين بتمامهما ولا يختص بما اتصل منهما بالعينين - أى : الحدقتين - ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مثبوت فى جميعها ، وليس فى ذلك قيام المعنى بمحلين ؛ لأن ذلك محمول على أن فى كل محل مثل ما فى الآخر ، ويحتمل اختصاصه بمحل مخصوص من العصبه ، ولكن جرت العاده الإلهيه بأن العصبه إذا أصابتها آفه فى موضع منها ذهب البصر من جميعها - قاله العلامه اليعقوبى ، وذكر أن تفسير البصر بالقوه المذكوره قول الحكماء ، وأما المتكلمون فيقولون : إنه معنى قائم بالحدقه تدرك به الألوان والأكوان التى هى الحركه والسكون والاجتماع والافتراق - اه.

وذكر بعضهم : أن معنى قول الشارح فى العصبتين المجوفتين أى : اللتين على صوره دالين ظهر إحداهما ملاصق لظهر الأخرى (فقوله : [بعد] تتلاقيان) أى : تتلاصقان بأظهرهما ، (وقوله : فتفترقان إلى العينين) أى : بأطرافهما مع تلاصقهما بأظهرهما ، والحاصل : أن العصبتين اللتين أودعت فيهما قوه البصر قيل إنهما كدالين ملصق ظهر إحداهما بظهر الأخرى ، وقيل إنهما متقاطعتان تقاطعا صليبيّا ، وقد علمت صحه حمل كلام الشارح على كلا القولين.

(قوله : من الألوان والأشكال) بيان لما يدرك بالبصر فيقال مثلا عند التشبيه فى اللون : خده كالورد فى الحمره ، وشعره كالغراب فى السواد ، ويقال عند التشبيه فى الشكل : رأسه كالبطيخ الشامى فى الشكل : وإنما ذكر المصنف الألوان وما معها ولم يذكر الأضواء مع أنها من المبصرات بالذات أيضا فكأنه جعلها من الألوان كما زعمه بعضهم -

والشكل هيئه إحاطه ...

******

قاله عبد الحكيم (قوله : والشكل هيئه .. إلخ) اعلم أن الشكل هو الهيئه الحاصله من إحاطه نهايه واحده أو أكثر بالمقدار ، والمقدار ما ينقسم إما فى جهه الطول ويسمى خطّا ، أو فى جهتى الطول والعرض ويسمى سطحا ، أو فى جهه الطول والعرض والعمق ويسمى جسما ونهايه الخط النقطه ؛ لأنه ما تركب من نقطتين ، ونهايه السطح الخط سواء كان مستقيما أو مستديرا ؛ لأنه ما تركب من أربع نقط اثنتين بجانب اثنتين ، ونهايه الجسم السطح كان مستقيما أو مستديرا ؛ لأنه ما تركب من سطحين فأكثر بعضهما فوق بعض ، والسطح والجسم يعرض لهما الشكل دون الخط لما علمت أن نهايته النقطه ولا يتصور إحاطتها به ، وحينئذ فقولنا فى تعريف الشكل هو الهيئه الحاصله من إحاطه نهايه واحده أو أكثر بالمقدار يراد بالمقدار خصوص السطح والجسم دون الخط ، إذا علمت هذا فقول الشارح : والشكل هيئه إحاطه .. إلخ الإضافه على معنى "من" أى : الهيئه الحاصله من إحاطه نهايه واحده أو أكثر ، (وقوله : بالجسم) أى : الطبيعى وكان عليه أن يقول بالجسم أو السطح لما علمت أن كلّا من الجسم والسطح يعرض له الشكل أو يبدل الجسم بالمقدار ، ويراد بالمقدار : خصوص الجسم والسطح دون الخط لما علمت أن الشكل لا يعرض له ؛ لأن نهايته التى هى النقطه لا يتأتى إحاطتها به (وقوله : كالدائره) أى : كشكل الدائره وهو راجع لقوله نهايه واحده ، وظاهره أنه مثال للنهايه الواحده المحيطه بالجسم - وفيه نظر ، إذ الدائره سطح مستو يحيط به خط مستدير فى داخله نقطه تسمى بالمركز جميع الخطوط الخارجه منها إليه متساويه ، وحينئذ فنهايه الدائره وهو الخط المستدير محيط بالسطح لا بالجسم ، فلو قال كنهايه الكره بدل قوله كنهايه الدائره كان أولى ؛ وذلك لأن الكره جسم يحيط به سطح مستدير فى داخله نقطه تكون جميع الخطوط الخارجه منها إليه متساويه وذلك السطح محيطها وتلك النقطه مركزها فنهايه الكره وهو السطح المستدير محيط بالجسم ، وأجاب العلامه عبد الحكيم بأن فى العباره احتباكا كقوله تعالى : (جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهارَ مُبْصِراً)(١) أى : جعل

١- يونس : ٦٧.

نهـايه واحـده أو أكثر بـالجسم كالـدائره ، ونصف الـدائره ، والمثلث ، والمربع ، وغير ذلـك (والمقـادير) جمع مقـدار ، وهو كم متصل قارّ الذات ؛ ...

******

لكم الليل مظلما لتسـكنوا فيه والنهار مبصـرا لتبتغوا من فضله فيقدر هنا بالسطح بقرينه قوله : كالدائره ويقدر كالكره بقرينه قوله : بـالجسم ، والأصـل هيئه إحـاطه نهـايه واحـده أو أكثر بالسـطح أو بالجسم كالـدائره والكره - انتهى ، ويمكن أن يقال : إن نهايه الـدائره وإن كانت محيطه بالسـطح أولا وبالـذات محيطه بالجسم ثانيا وبالعرض ، فصـح أن تكون الـدائره مثالا فى كلام الشارح والاعتراض ولا شـىء بل كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الإشاره إلى هذا التحقيق (قوله : نهايه واحده .. إلخ) المراد بالنهايه الخط المحيط فى المسـطحات كالدائره ونصـفها والسـطح المحيط فى المجسـمات كالكره ونصـفها (قوله : ونصف الدائره) أى : وكشـكل نصف الـدائره وهو ومـا بعـده راجع لقوله : أو أكثر ؛ لأـن نصف الـدائره سـطح أحـاط به نهايتان أى : خطان أحـدهما مسـتدير والآـخر مسـتقيم (وقوله : والمثلث) أى : وكشـكل المثلث فـالمثلث سـطح أحـاط به ثلاث نهايات أى : خطوط (وقوله : والمربع) أى : فهو سطح أحاط به أربع نهايات أى : خطوط (قوله : وغير ذلك) أى : كالمخمس والمسدس .. إلخ.

(قوله : وهو كم) أى : عرض يقبـل التجزىء لـذاته ، فخرج بقولنـا : يقبل التجزىء النقطه فإنها وإن كانت عرضا لا تقبل التجزىء فلا يقال لها كم ، وخرج بقولنا لذاته الألوان كالبياض والحمره فإنها لا تقبل التجزىء لذاتها بل تبعا لمحلها فليست من قبيل الكم (قوله : متصل) أى : لأجزائه حـد مشترك تتلاقى تلك الأجزاء عنده بحيث يكون ذلك الحد نهايه لأحد الأجزاء وبدايه للآخر - مثلا الخط إذا قسم إلى ثلاثه أجزاء كان خطين نهايه أحدهما مبدأ للآخر والحد المشترك هى النقطه الوسـطى ؛ لأنها نهايه أحد الخطين وبدايه للآخر ، واحتراز بقوله متصل عن العدد فإنه وإن كان عرضا إلا أنه غير متصل ؛ لأنه إذا قسم نصفين لم يكن نهايه أحدهما مبدءا للآخر ، والمراد بالعدد الكم الذى هو عرض قائم بالمعدود ، وليس المراد بالعدد المحترز عنه الشـىء المعدود ولا لفظ العدد (قوله : قارّ الذات) أى : ثابت الذات بأن تكون أجزاؤه المفروشه ثابته فى الخارج ،

كالخط والسطح (والحركات) والحركه : هى الخروج من القوه إلى الفعل على سبيل التدريج ، وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات ...

******

واحترز بقوله قارّ الذات عن الزمان فإنه وإن كان كمّا متصلا ؛ لأنه لا يمكن أن يكون له جزء هو الآن يكون نهايه للماضى وهو بعينه بدايه للمستقبل ، إلا أنه غير قار الذات ؛ لأنه عرض سيال لا ثبوت لأجزائه ، لأنه حركه الفلك (قوله : كالخط والسطح) أدخل بالكاف الجسم التعليمى ، وأشار بهذا إلى أن المقدار ينقسم إلى ثلاثه أقسام ؛ لأنه إن قبل القسمه فى الطول فقط فخط ، وإن قبل القسمه فى الطول والعرض فقط فسطح ، وإن قبلها فى الطول والعرض والعمق فجسم تعليمى ، فقد علمت أن المقادير أعراض خارجه عن الجسم الطبيعى قائمه به - وهذا مذهب الحكماء ، وأما عند المتكلمين : فالمقادير جواهر هى نفس الجسم أو أجزاؤه ؛ لأن المؤلف من أجزاء لا تتجزأ إذا انقسم فى الجهات الثلاثه فالجسم وفى جهتين فالسطح وباعتباره يتصف بالعرض وفى جهه واحده فالخط وباعتباره يتصف بالطول والجوهر الفرد الغير المؤلف هو النقطه - اه يس.

(قوله : الخروج من القوه إلى الفعل) كخروج الإنسان من شبابه إلى الهرم ، فإنه انتقال من الهرم بالقوه إلى الهرم بالفعل ، وكخروج الزرع الأخضر من الخضره إلى اليبوسه ، فإنه انتقال من اليبوسه بالقوه إلى اليبوسه بالفعل ، فالزرع الأخضر يابس بالقوه ، فإذا يبس بالفعل قيل لذلك الانتقال : حركه (وقوله : على سبيل التدريج) أى : وقتا فوقتا ، واحترز بذلك عن الخروج دفعه كانقلاب العناصر بعضها إلى بعض مثل انقلاب الماء هواء ، وبالعكس فإنه دفعىّ فلا يقال لذلك الانتقال حركه ، وإنما يسمى تكوينا ويسمى أيضا كونا وفسادا ، وما ذكره من التعريف فهو تعريف للحركه عند الحكماء ، وعرفها المتكلمون : بأنها حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر - أعنى أنها عباره عن مجموع الحصولين - وتعريف الحكماء أعم باعتبار الصدق ، وأما باعتبار المفهوم فإنها عند الحكماء من قبيل الانفعال ، وعند المتكلمين من قبيل النسب والإضافات ؛ لأنها الأين المسبوق بأين ، والمعنى الذى ذكره المتكلمون هو المناسب لما يذكر بعد من حركه

تسامح (وما يتصل بها) أى : بالمذكورات ؛ كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقه التى هى مجموع الشكل واللون ، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركه (أو بالسمع) عطف على قوله : [بالبصر] ، والسمع قوه رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الأصوات ...

******

السهم والدولاب والرحى فإذا أردت التشبيه بها باعتبار ذلك المعنى قلت : كأن فلانا فى ذهابه السهم السريع ، وإن أردت التشبيه بالمعنى الذى قاله الحكماء قلت : كأن الإنسان فى حركته من شبابه إلى الهرم الزرع الأخضر فى حركته من الخضره إلى اليبوسه. (قوله : تسامح) أى : لأن المقدار من مقوله الكم أعنى : العرض الذى يقتضى القسمه لذاته والحركه من الأعراض النسبيه والكيفيه لا تقتضى لذاتها قسمه ولا نسبه نعم المقادير عند بعضهم من مقوله الكيف وهذا كاف فى التمثيل ، بل يكفى فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله : وما يتصل بها) أى : وما يحصل من اجتماع بعض منها مع بعض آخر (قوله : التى هى مجموع الشكل واللون) أى : هيئه حاصله من مجموع ذلك ، وحاصله : أنه إذا قارن الشكل اللون - أى : إذا اجتمعا - حصلت كيفيه يقال لها الخلقه وباعتبارها يصح أن يقال للشىء : إنه حسن الصوره أو قبيح الصوره ، واعلم أن كلّا من الشكل واللون قد يكون حسنا وقد يكون قبيحا ، وحينئذ فتاره يكونان حسنين وتاره قبيحين ، فالأول كالشخص الأبيض المستقيم الأعضاء ، والثانى كما فى شخص أسود غير مستقيم الأعضاء ، وتاره يكون الأول حسنا ، والثانى قبيحا وبالعكس ، فالحسن أو القبح الحاصل لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع ، قال فى شرح التجريد : واعلم أن كلامهم متردد فى أن الخلقه مجموع الشكل واللون أو الشكل المنضم للّون أو كيفيه حاصله من اجتماعهما وهذا أقرب إلى جعلها نوعا على حده.

(قوله : الحاصلين باعتبار الشكل) أى : شكل الفم بالنسبه للضحك وشكل العين بالنسبه للبكاء ، (وقوله : والحركه) أى : حركه الفم فى الضحك والعين فى البكاء (قوله : رتبت) أى : رتبها الله بمعنى أنه خلقها وجعلها فى العصب المفروش كجلد الطبل على سطح باطن الصماخين أى : ثقبى الأذنين. (قوله : يدرك بها الأصوات) يخرج بهذا

(من الأـصوات القـويه والضـعيفه ، والـتى بين بين) والصوت يحصـل من التموج المعلول للقرع الـذى هو إمسـاس عنيف ، والقلع الذى هو تفريق عنيف ...

******

القيـد القوه المرتبه فى ذلك العصب التى لا يدرك بها الأصوات ، بل الحراره والبروده والرطوبه واليبوسه فلا تسـمى تلك القوه سمعـا بـل لمسـا وهـذا القيـد معتـبر فى جميع القوى وإن تركه الشـارح فى بعضـها ، ثم إن التعريف لاـ يشـمل القوه المودعه فى العصب المفروش على سطح باطن صـماخ واحد ، فيقتضـى أن تلك القوه لا تسـمى سـمعا وليس كذلك ، إلا أن تجعل أل فى الصـماخين للجنس (قوله : من الأصوات القويه والضعيفه) بيان لما يدرك بالسمع والمراد بالأصوات القويه العاليه التى تسمع من بعـد ، والمراد بالضـعيفه المنخفضه التى لا تسـمع إلا من قرب ، (وقوله : والتى بين بين) أى : بين القويه والضـعيفه وكما يـدرك بالسـمع الأصوات القويه والضعيفه يدرك به أيضا الأصوات الحاده والثقيله والتى بين الحاده والثقيله ، والفرق بين الصوت القوى والثقيل أن مرجع الأول إلى العلو والارتفاع بحيث يسـمع من بعد ، ومرجع الثانى إلى التمهل وعدم النفوذ فى السـمع سـريعا كما فى صـوت الحمـار ومـا مـاثله من الأـصوات الغليظه ، والحـده فيه راجعه إلى النفوذ فى السـمع بسـرعه كصوت المزامير والأوتـار والجرس ونحـو ذلـك من الأـصوات الرقيقه – قـاله اليعقـوبى (قوله : والصوت يحصـل .. إلـخ) أى : والصوت كيفيه تحصـل من التموج أى : من تموج الهواء وتحركه بسـبب انضـغاثه وانحباسه ، فإذا ضـرب شـخص بكفه على كفه الآخر تحرك الهواء بسبب انضـغاثه فيحصـل الصوت الـذى هو كيفيه قـائمه بـالهواء ويوصـلها الهواء المتكيف بها للسـمع إما بخرقه ما جاوره من الأهويه أو بخلق مثلها فيما جاوره (قوله : المعلول) أى : الناشـئ وهو بالجر صفه للتموج (وقوله : للقرع) أى : لخبط جسم على آخر (وقوله : الـذى هو) أى : القرع (قوله : إمسـاس عنيف) أى : إمسـاس جسم لآـخر إمساسا عنيفا أى : شديـدا ، وإنما شـرط فى القرع كونه عنيفا أى : شديدا ؛ لأنك لو وضـعت حجرا على آخر بمهل لم يحصل تموج ولا صوت (قوله : والقلع) عطف على القرع (قوله : الـذى هـو تفريـق) أى : بين متصـلين (وقوله : عنيف) أى : شديـد. والتفريق المـذكور على وجهين تفريق بين متصـلين بالأصـاله كتقطيع الخيط وتفريق

بشرط مقاومه المقروع للقارع ، والمقلوع للقالع ، ويختلف الصوت قوه وضعفا بحسب قوه المقاومه وضعفها (أو بالذوق) ...

******

قطعه خشب عن أخرى وتفريق متصلين اتصالا عارضا : كجذب رجل غائص فى الطين ، وجذب مسمار مغروز فى خشبه ، وجذب خشبه مغروزه فى الأرض ، فإذا وقع التفريق فى الوجهين بعنف تموج الهواء وحصل الصوت ، وإنما اشترط فيه العنف أى : كونه بشده ؛ لأنه لو وقع بتمهل بأن قطع الخيط شيئا فشيئا أو جذب الرجل بتدريج لم يحصل تموج ولا صوت. (قوله : بشرط مقاومه المقروع للقارع) أى : مساواته له أى : فى القوه والصلابه ، وإنما شرط فى القرع أيضا المقاومه فى القوه والصلابه بين المقروع والقارع أى : الملاقى بالفتح والملاقى بالكسر ؛ لأنه لو كان أحدهما ضعيفا غير صلب كالصوف المندوف المتراكم يقع عليه حجر أو خشب أو يقع هو على حجر أو خشب لم يحصل صوت - كذا قرر شيخنا العدوى ، وقرر بعض الأشياخ : أن المراد بالمقاومه المدافعه كحجر على حجر بخلاف نحو : القطن على الحجر ، لكن المقاومه بهذا المعنى لا تظهر فى المقلوع والقالع فلعل المعنى الأول أحسن (قوله : والمقلوع للقالع) أى : وبشرط مقاومه المقلوع منه للقالع أى : للمقلوع أى : مساواته له فى الصلابه ، واحترز بذلك عن نزع ريشه من طائر فإنه لم يحصل تموج ولا صوت لعدم المقاومه بين المقلوع منه والمقلوع فى الصلابه (قوله : ويختلف الصوت قوه وضعفا بحسب قوه المقاومه وضعفها) فإذا وضع حجر كبير على مثله بعنف كان الصوت قويّا ، وإن وضع حجر صغير على مثله بعنف كان الصوت ضعيفا وإن وضع حجر متوسط على مثله بعنف كان الصوت متوسطا بين القوه والضعف ، وكذلك قلع رجل الصغير الغائص فى الطين ليس كقلع رجل الكبير ، بل الصوت الحاصل من قلع رجل الكبير أقوى وإن اتحد القلع عنفا ، ويختلف الصوت حده وثقلا باعتبار صلابه المقروع ملامسته كالأوتار وبحسب قصر المنفذ وعدم قصره وضيقه وعدم ضيقه فإذا كان المقروع صلبا كان الصوت ثقيلا ، وإن كان أملس كان حادّا ، وإن كان منفذ الصوت قصيرا أو ضيقا كان حادّا ، وإن كان مستطيلا أو واسعا كان ثقيلا.

وهو قوه منبثه فى العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) كالحراقه والمراره ، والملوحه ، والحموضه ، وغير ذلك (أو بالشم) وهى قوه ...

******

(قوله : وهو قوه منبثه) أى : ساريه وعبر هنا بقوله منبثه دون قوله : رتبت أو مرتبه إشاره إلى أنه ليس له محل مخصوص منه ، بل هو منبث فى العصب وسار فيه بخلاف غيره - كذا كتب شيخنا الحفنى ، وهو مخالف لما تقدم عن اليعقوبى فى البصر - تأمل.

(قوله : فى العصب المفروش ... إلخ) لم يقل فى جرم اللسان ؛ لأن الواقع فى التشريح أن محل تلك القوه العصب الذى على جرم اللسان ، ولم يقل هنا كسابقه : على سطح جرم اللسان تفننا ، واعترض على هذا التعريف بأنه يدخل فيه القوه المودعه فى العصب المذكوره الغير المدركه للطعوم كاللامسه ، وأجيب بأن هنا قيدا حذفه لظهوره وشهرته وهو تدرك بها النفس طعم المطعومات (قوله : من الطعوم) بيان لما يدرك بالذوق والطعوم : هى الكيفيات القائمه بالمطعومات ، فإذا أريد التشبيه باعتبارها قيل هذا كالعسل فى الحلاوه وهذا كالصبر فى المراره (قوله : كالحراقه) وهى طعم منافر للقوه الذائقه فيه لذع ما كطعم الفلفل والقرنفل والزنجبيل دون المراره فى المنافره (قوله : والمراره) هى طعم منافر للذوق شده المنافره كطعم الصبر (قوله : والملوحه) هى طعم منافر للذوق بين المراره والحراقه ، ولذلك تاره تكون مائله للحراقه وتاره تكون مائله للمراره (قوله : والحموضه) هى طعم منافر للذوق أيضا يميل إلى الملوحه والحلاوه (قوله : وغير ذلك) أى : كالدسومه والحلاوه والعفوصه والقبض والتفاهه فهذه مع ما فى الشرح تسعه. قال فى المطول : وهذه التسعه أصول الطعوم ، فالحلاوه طعم ملائم للقوه الذائقه أشد ملاءمه وأشهاه لديها ، والدسومه طعم فيه حلاوه لطيفه مع دهنيه فهو ملائم للذوق دون الحلاوه فى الملاءمه : كطعم اللحم والشحم واللبن الحليب والأدهان ، والعفوصه طعم منافر للذوق قريب من المراره كطعم العفص المعلوم ، والقبض طعم منافر أيضا فوق الحموضه وتحت العفوصه ، ولذا قيل فى الفرق بينهما : إن العفوصه تقبض ظاهر اللسان وباطنه والقبض يقبض ظاهره فقط ، والتفاهه لها معنيان : كون الشىء لا طعم

رتبت فى زائدتى مقدم الدماغ المشبهتين بحلمتى الثدى (من الروائح ، أو باللمس) وهى قوه ...

******

له كما إذا وضعت أصبعك فى فمك ، وكون الشيء لا يحس بطعمه لشده كثافه أجزائه فلا يتحلل منها ما يخالطه الرطوبه اللعابيه ، فإذا احتيل فى تحليله أحس منه بطعم وذلك كما فى الحديد ، فإنه إذا وضع على اللسان لم يجد له الإنسان طعما فلو تحلل منه نحو القراضه وجد له طعما آخر ، والمعدود من الطعوم التفاهه بالمعنى الثانى لا الأول ، وإنما كانت هذه التسعه أصول الطعوم ؛ لأن ما سواها من الطعوم وهى أنواع لا تتناهى مركبه منها كالمزازه المركبه من الحلاوه والحموضه ، وكلما خلط مطعوم بمطعوم حدث طعم آخر ، واستدل الحكماء على كون أصول الطعوم هذه التسعه لا غيرها بأن الطعم لا بدّ له من فاعل وهو الحراره أو البروده أو الكيفيه المتوسطه بينهما ، ولا بدّ له من قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما ، وإذا ضربت أقسام الفاعل فى أقسام القابل حصلت أقسام تسعه ، فالحراره إذا فعلت فى اللطيف حدثت الحراقه وفى الكثيف حدثت المراره وفى المعتدل بينهما حدثت الملوحه ، والبروده إذا فعلت فى اللطيف حدثت الحموضه ، وفى الكثيف حدثت العفوصه ، وفى المعتدل حدث القبض ، والكيفيه المتوسطه بين الحراره والبروده إذا فعلت فى اللطيف حدثت الدسومه ، وفى الكثيف حدثت الحلاوه ، وفى المعتدل بينهما حدثت التفاهه – هذا ما ذكروا ، والحق أنها مجرد دعاوى لا دليل عليها كيف والأفيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار؟! (قوله : رتبت) أى : رتبها الله بمعنى أنه خلقها وجعلها فى زائدتى مقدم الدماغ وهما حلمتان زائدتان هناك شبيهتان بحلمتى الثديين فهما بالنسبه لمجموع الدماغ مع خريطته : كالحلمتين بالنسبه إلى الثديين كل واحده منهما تقابل ثقبه من ثقبتى الأنف ، وعلى هذا فلا إدراك فى الأنف ، وإنما هو واسطه ؛ لأن القوه الشمّيّه قائمه بتينك الزائدتين بدليل أنه إذا سد الأنف من داخل انقطع إدراك المشموم ولو سلم نفس الأنف من الآفات (قوله : من الروائح) بيان لما يدرك بالشم ولا حصر لأنواع الروائح ولا أسمائها إلا من جهه الملاءمه للقوه الشامّه وعدم الملاءمه لها فما كان ملائما يقال له رائحه

ساريه فى البدن يدرک بها الملموسات (من الحراره ، والبروده ، والرطوبه ، واليبوسه) هذه الأربعه هى أوائل الملموسات ، والأوليان منها فعليتان ، ...

******

طيبه وما كان غير ملائم يقال له رائحه منتنه ، أو من جهه الإضافه لمحلها كرائحه مسک أو زبل أو لمقارنها كرائحه حلاوه أو مراره فإن الرائحه مقارنه للحلاوه لا قائمه بها وإلا لزم قيام المعنى بالمعنى (قوله : ساريه) لم يقل منبثّه كما عبر به فى الذوق تفننا (وقوله : فى البدن) أى : فى ظاهر البدن كله وهو الجلد كما هو مصرح به فى كتب الحكمه ، وبهذا اندفع ما يقال : إن هذه القوه لم تخلق فى الكبد والرئه والطحال والكليه ، فكيف يقول الشارح ساريه فى البدن مع أن هذه من جملته؟

(قوله : أوائل الملموسات) أى : لأنها تدرک بمجرد اللمس أى : بأوله من غير احتياج لشىء آخر وما عداها من اللطافه والكثافه والهشاشه واللزوجه والبله والجفاف والخشونه والملاسه واللين والصلابه والخفه والثقل يدرک باللمس بتوسط هذه الأربعه فهى ثوان فى الإدراک بالنسبه لهذه الأربعه ، وقيل إنما سميت أوائل لحصولها فى الأجسام العنصريه البسيطه التى هى أوائل المركبات ، والمراد بالأجسام البسيطه العنصريه : الماء والنار والهواء والتراب ، والماء فيه بروده ورطوبه ، وفى النار حراره ويبوسه ، وفى التراب بروده ويبوسه ، وفى الهواء حراره ورطوبه. وبتلک الكيفيات الأربع تؤثر الأجسام العنصريه بعضها فى بعض ويتأثر بعضها من بعض فيتولد منها المركبات كالمعادن والنباتات والحيوانات (قوله : فعليتان) أى : مؤثرتان فى موصوفهما ؛ لأنهما يقتضيان الجمع والتفريق وكلاهما فعل ، فالحراره كيفيه تقتضى تفريق المختلفات باللطافه والكثافه وجمع المتشاكلات ، أما تفريقها للمختلفات فلأن فيها قوه مصعده ، فإذا أثرت فى جسم مركب من أجزاء مختلفه باللطافه والكثافه ولم يكن الالتئام بين بسائطها انفعل اللطيف منها فيتبادر للصعود الألطف ، فالألطف دون الكثيف فيلزم منه تفريق المختلفات مثلا النار إذا أوقدت على معدن انعزل خبثه من صافيه ، وإذا تعلقت بعود سالت الرطوبه المتحده بالبروده وخرج منه دخان وهو هواء مشوب بنار ويرتفع للطافته وتبقى الأجزاء الكثيفه ، فقد فرقت بين الأجزاء اللطيفه والكثيفه ، وأما إنها تجمع المتشاكلات

والأخريان انفعاليتان (والخشونه) وهى كيفيه حاصله عن كون بعض الأجزاء أخفض ، وبعضها أرفع (والملاسه) وهى كيفيه حاصله عن استواء وضع الأجزاء (واللين) وهى كيفيه تقتضى قبول الغمز إلى الباطن ويكون للشىء بها قوام غير سيال (والصلابه) وهى تقابل اللين (والخفه) وهى كيفيه بها يقتضى الجسم أن يتحرك إلى صوب المحيط لو لم يعقه عائق (والثقل) وهى كيفيه بها يقتضى الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه عائق ...

******

فبمعنى أن الأجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع ، فإن الجنسيه عله للضم والحراره معده لذلك الاجتماع فينسب إليها كما تنسب الأفعال إلى معداتها ، والبروده كيفيه تقتضى تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات فتفريقها للمتشاكلات كما فى الطين اللين إذا يبس فإنه ينشق لشده البروده وجمعها للمختلفات كالجمع بين الرطب واليابس (قوله : والأخريان انفعاليتان) أى : لأنهما يقتضيان تأثر موصوفهما ؛ وذلك لأن الرطوبه كيفيه تقتضى سهوله التشكل والتفرق والاتصال كما فى العجين ، واليبوسه كيفيه تقتضى صعوبه ذلك كما فى الحجر والخشب.

(قوله : قبول الغمز) أى : النفوذ والدخول إلى باطن الموصوف بها كالعجين إذا غمزته بأصبعك مثلا ، (وقوله : ويكون للشىء) أى : الموصوف (وقوله : بها) أى : معها أو بسببها (وقوله : قوام) أى : قوه وتماسك بحيث لا يرجع بعض أجزائه موضع بعض منها إذا أخذ ، واحترز بهذا عن الماء فهو ليس متصفا باللين بل الصلابه (وقوله : غير سيال) تفصيل لما قبله ، واعلم أن قبول الشىء اللين للغمز بسبب ما فيه من الرطوبه وتماسكه بسبب ما فيه من اليبوسه ، فكل لين فيه رطوبه ويبوسه والكيفيه المركبه من مجموع هاتين الكيفيتين هى اللين (قوله : تقابل اللين) أى : تقابل التضاد فهى كيفيه تقتضى عدم قبول الغمز إلى الباطن أو تقتضى الغمز ، لكن لا يكون للموصوفات معها قوام وتماسك ، وذلك كما فى الحجر والماء (قوله : إلى صوب المحيط) أى : إلى جهه العلو (وقوله : لو لم يعقه عائق) كالمسك باليد أو تعلق ثقيل به وذلك كما فى الريش الخفيف ، فإنه لو لا العائق لارتفع إلى العلو (قوله : إلى صوب المركز ، ز) أى : إلى جهه السفل (وقوله : لو لم يعقه عائق) أى :

(وما يتصل بها) أى : بالمذكورات ؛ كالبلّه ، والجفاف ، واللزوجه ، والهشاشه ، ...

******

كالحمل فالرصاص مثلا- المحمول لو لا حمله لنزل للسفل وشبهوا العلو بمحيط الدائره والسفل بمركزها لارتفاع المحيط عن المركز فى الجمله ، ولذلك قالوا فى تعريف الخفه لصوب المحيط أى : إلى جهه العلو وفى الثقل لصوب المركز أى : إلى السفل ، وأيضا السماء للأرض كالدائره وهى من جهه العلو والأرض كالمركز وهو بالنسبه لما يظهر من السماء منخفض فإذا فرض الثقيل والخفيف بينهما اندفع الأول إلى الأرض التى هى كالمركز ، واندفع الثانى إلى السماء التى هى كالدائره لو لا العائق فى كل منهما ولذلك عبروا بالمحيط والمركز - قاله اليعقوبى ، وما ذكره المصنف من أن كلّا من الخفه والثقل كيفيه محسوسه بحاسه اللمس - فيه نظر ، إذ كل منهما فى الحقيقه كيفيه مبدأ ومنشأ وسبب فى مدافعه محسوسه توجد تلك المدافعه مع عدم الحركه ، فالموصوف بالمحسوسيه إنما هو المدافعه المتسببه عنهما لأنفسهما كما يجد الإنسان من الحجر إذا أمسكه فى الجو قسرا فإنه يجد فيه مدافعه هابطه ولا حركه فيه ، وكما يجد فى الزق الذى نفخ فيه إذا جسه بيده تحت الماء قسرا ، فإنه يجد فيه مدافعه صاعده ولا حركه فيه ، فالذى أوجب المدافعه الصاعده فى الزق الخفه ، والذى أوجب المدافعه الهابطه فى الحجر الثقل ، فهما سببان للمدافعتين وكل من المدافعتين محسوس باللمس (قوله : وما يتصل بها) أى : وما يلحق بها فى كونه مدركا باللمس.

(قوله : كالبلّه والجفاف) البله هى الرطوبه الجاريه على سطوح الأجسام والجفاف يقابلها - قاله السيد ، وفيه نظر ، إذ قد صرح فى حواشى التجريد بأن البلّه بمعنى الرطوبه الجاريه على سطح الجسم المبتلّ جوهر فلا يصح عدّها من الكيفيات ، والأحسن أن يقال : البله هى الكيفيه المقتضيه لسهوله الالتصاق ويقابلها الجفاف فهو كيفيه تقتضى سهوله التفرق وعسر الالتصاق (قوله : واللزوجه) هى كيفيه تقتضى سهوله التشكل وعسر التفرق ، بل يمتد عند محاوله التفرق كما فى اللبان (العلك) والمصطكا ، والهشاشه تقابلها فهى كيفيه تقتضى سهوله التفرق وعسر الاتصال بعد

واللطافه ، والكثافه ؛ وغير ذلك.

(أو عقليه) عطف على حسيه (كالكيفيات النفسانيه) أى : المختصه بذوات الأنفس (من الذكاء) وهى شده قوه للنفس معدّه لاكتساب الآراء (والعلم) وهو الإدراك ...

******

التفرق : كالخبز المعجون بالسمن والفطير الكائن من الذره (قوله : واللطافه) هى رقه القوام أى : الأجزاء المتصله كما فى الماء ، وقيل هى كون الشيء شفّافا بحيث لا يحجب ما وراءه ، والكثافه ضدها فهى غلظ القوام أو حجب الجسم ما وراءه ، ولكن المعنى الثانى فيهما لا يناسب الإدراك بحاسه اللمس ، وحينئذ فالمراد منهما هنا المعنى الأول فيهما قاله اليعقوبى ، وقد يقال : إن اللطافه بهذا المعنى عين الرطوبه ، والكثافه عين اليبوسه - فتأمل فنرى (قوله : وغير ذلك) أى : كاللذع الذى هو كيفيه ساريه فى الأجزاء يحس بها إن مس اللاذع - قاله اليعقوبى (قوله : أو عقليه .. إلخ) اعلم أن تقسيم الخارج من وجه الشبه إلى حسىّ وعقلىّ لمزيد الاهتمام به وإلا فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيّا وقد يكون عقليّا ، إذ المراد بالحسى ما كانت أفراده مدركه بالحس ، لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرا لم يتعلق به اهتمام يدعو إلى تقسيمه ، وأيضا تقسيمه إلى الحسىّ والعقلىّ عائد إلى حسيه الطرفين وعقليتهما فاستغنى عن تقسيمه بتقسيمهما بخلاف تقسيم الخارج ، فإنه لا يستغنى عنه بتقسيم الطرفين (قوله : أو عقليه) أى : مدركه بالعقل (قوله : أى المختصه بذوات الأنفس) أى : المختصه بالأجسام ذوات الأنفس الناطقه ، ومعنى اختصاصها بذوات الأنفس أنها لا توجد إلا فيها لا فى الجمادات ولا فى الحيوانات العجم فلا ينافى وجود بعضها : كالعلم والقدره والإراده فى الواجب تعالى ، وفى المجردات عند مثبتها كذا قال بعضهم. وفيه أنه لا داعى لجعل الاختصاص إضافيّا ؛ لأن علم الواجب تعالى وقدرته وإرادته ، وكذلك علم المجردات عند مثبتها ، ليس من الكيفيات (قوله : من الذكاء) بيان للكيفيات النفسانيه وهو فى الأصل مصدر ذكت النار إذا اشتد لهبها ، وأما فى العرف فقد أشار له الشارح بقوله شده قوه .. إلخ أى : قوه شديده للنفس فهو من إضافه الصفه للموصوف (وقوله : معده لاكتساب الآراء) بكسر

المفسر بحصول صوره الشيء عند العقل ، وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهو ...

******

العين اسم الفاعل أى : تعد النفس وتهيئها ، أو بفتحها اسم مفعول أى : أعدها الله تعالى لاكتساب النفس الآراء أى : العلوم والمعارف ، وإذا أريد التشبيه باعتبار ذلك قيل فلان كأبى حنيفه فى الذكاء أو فى العلم (قوله : المفسر) أى : عند المناطقه (قوله : بحصول صوره الشيء) قضيته أن العلم من مقوله الإضافه ، والأولى أن يقال الصوره الحاصله من الشيء .. إلخ ؛ لأن المذهب المنصور عندهم أن العلم من مقوله الكيف ، وأن الفرق بينه وبين المعلوم بالاعتبار ، فالصوره باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم ، وصوره الشيء ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ؛ ولأن المتبادر من عباره الشارح كون الصوره مطابقه للشيء فى الواقع من أن هذا ليس بمشترط عندهم ، بخلاف قولنا الصوره الحاصله من الشيء فإنه يشمل ما لو رأى شيئا ظنّه إنسانا وهو فى الواقع فرس ، والحاصل أن قولنا : الصوره الحاصله من الشيء صادق بصوره المفرد وصوره وقوع النسبه وبالمطابقه وبخلافها ، فالتعريف شامل للتصور والتصديق وللجهل المركب (قوله : عند العقل) أى : فيه ، أو فى آلاته : وهى الحواس الظاهره التى يدرك بها الجزئيات ، فتعبير الشارح بقوله عند العقل أولى من قول بعضهم : فى العقل ، لشمول عباره الشارح لإدراك الجزئيات بناء على القول بارتسامها فى الآلات (قوله : وقد يقال على معان أخر) المتبادر منه أن المراد بتلك المعانى ما ذكره فى المطول من الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وإدراك الكلى وإدراك المركب والملكه المسماه بالصناعه وهى التى يقتدر بها على استعمال الآلات سواء كانت خارجيه كآله الخياطه أو ذهنيه كما فى الاستدلال فى غرض من الأغراض صادرا ذلك الاستعمال عن البصيره بقدر الإمكان ، وأنت خبير بأن كلّا من هذه المعانى يجوز إرادته هنا ؛ لأن العلم كيفيه على كلّ منها ، وحينئذ فقوله : وقد يقال : إشاره إلى أن إطلاقه على غير المعنى الذى ذكره قليل ، ويحتمل أن تلك المعانى التى أرادها بقوله : وقد يقال على معان أخر غير المعانى المذكوره فى الطول وهى معان ليست من الكيفيات النفسانيه : كالأصول والقواعد ، فإنها أحد معانى العلم ، وليست

حركه للنفس مبدؤها إراده الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنه بحيث لا يحركها الغضب بسهوله ، ولا تضطرب عند إصابه المكروه (وسائر الغرائز) جمع : غريزه وهى الطبيعه ؛ أعنى ملكه تصدر عنها صفات ذاتيه ...

******

كيفيه نفسانيه (قوله : حركه للنفس مبدؤها) أى : سببها وعلتها (إراده الانتقام) اعتراض بأن هذا التعريف لا يلائم قوله فى تفسير الحلم لا- يحركها الغضب حيث جعل الغضب محركا للنفس ، لا أنه نفس حركتها ، وأجيب بأن قوله : لا يحركها الغضب على حذف مضاف أى : لا- يحركها أسباب الغضب ، وبعد هذا كله فيردّ عليه أن تفسير الغضب ينافى كونه من الكيفيات ، فإن الشارح نفسه تقدم له الاعتراض على المصنف فى جعله الحركات من الكيفيات فالأحسن أن يقال : الغضب كيفيه توجب حركه النفس مبدأ تلك الكيفيه إراده الانتقام (قوله : أن تكون النفس .. إلخ) فيه أن هذا يقتضى أن الحلم كون النفس مطمئنه ، فيفيد أنه ليس من الكيفيات مع أنه منها كما ذكره المصنف ، فالأولى أن يقول : وهو كيفيه توجب اطمئنان النفس بحيث لا يحركها الغضب ، وهذا يرجع لقول بعضهم : إن الحلم كيفيه نفسانيه تقتضى العفو عن الذنب مع المقدره على الانتقام.

(قوله : بسهوله) متعلق بالغضب والباء للملابسه أى : لا يحركها الغضب الملتبس بسهوله ، وإنما يحرك الحليم الغضب القوىّ ، ولذلك يقال : انتقام الحليم أشد على قدر الغضب ، وإذا أريد التشبيه باعتبار الحلم والغضب قيل : هو كعنتره فى غضبه وهو كمعاويه فى حلمه (قوله : ولا- تضطرب) أى : بسهوله والعطف لازم (قوله : وهى الطبيعه) أعنى : السجيه التى عليها الإنسان سميت غريزه ؛ لأنها لملازمتها للشخص صارت كأنها مغروزه فيه فهى فعيله بمعنى مفعوله (قوله : أعنى) أى : بالغريزه التى هى الطبيعه (قوله : تصدر عنها صفات ذاتيه) أى : منسوبه للذات ، والمراد هنا بالصفات الذاتيه الأفعال الاختياريه لا المعنى المصطلح عليه عند المتكلمين وهو الصفات القائمه بالذات الموجبه لها حكما - كذا قرر شيخنا العدوى ، وفى عبد الحكيم : أن المراد بالصفات الذاتيه الصفات التى لا يكون للكسب فيها مدخل فملكه الكتابه لا تسمى

مثل الكرم ، والقدره ، والشجاعه ، وغير ذلك (وإما إضافيه) عطف على قوله : إما حقيقيه ، ونعنى بالإضافيه : ما لا تكون هيئه متقرره فى الذات ، بل تكون معنى متعلقا بشيئين (كإزاله الحجاب فى تشبيه الحجه بالشمس) فإنها ليست هيئه متقرره فى ذات الحجه والشمس ، ولا فى ذات الحجاب ...

******

غريزه ؛ لأن ما يصدر عنها من الكتابه للكسب فيها مدخل ، والكرم الذى يصدر عنه بذل المال والنفس والجاه إن كان صدوره بالاعتياد والممارسه فلا يسمى غريزه بل خلقا - بالضم - وإن كان صدوره بالذات يسمى غريزه ، وعلى هذا فالفرق بين الغريزه والخلق أن الأفعال الصادره عن الملكه لا مدخل للاعتياد فيها فى الغريزه وله مدخل فيها بالنسبه للخلق (قوله : مثل الكرم) أى : فإنه كيفيه يصدر عنها بذل المال والجاه ، وهذا مثال للملكه التى يصدر عنها الأفعال (قوله : والقدره) أى : فإنها كيفيه يصدر عنها الأفعال الاختياريه من العقوبه وغيرها (قوله : والشجاعه) أى : فإنها كيفيه يصدر عنها بذل النفس بسهوله واقتحام الشدائد (قوله : وغير ذلك) أى : كأضدادها وهى البخل وهو كيفيه يصدر عنها المنع لما يطلب وهو فعل ، والعجز وهو كيفيه يصدر عنها تعذر الفعل عند المحاوله وهو فعل يسند لصاحب العجز ، والجبن وهو كيفيه يصدر عنها الفرار من الشدائد المتعلقه ، ويقال عند التشبيه باعتبار ما ذكر مثلا : هو كحاتم فى الكرم وهو كعنتره فى الشجاعه وهو كالمعتصم فى القدره ، ثم إن ظاهر الشارح يقتضى اختصاص الغرائز بالكيفيات التى تصدر عنها الأفعال أو ما يجرى مجرى الأفعال ، فلو فرضت كيفيه لا يصدر عنها فعل لم تكن غريزه كالبلاده - فتأمل (قوله : ما لا تكون هيئه) أى : ما لا تكون صفه متقرره فى الذات أى : متقرره فى ذات الطرفين المشبه والمشبه به.

(قوله : متعلقا بشيئين) أى : بحيث يتوقف تعلقه على تعلقهما وذلك كالأبوه والبنوه ، فإنه ليس شىء منهما متقررا فى ذات بقطع النظر عن الغير ، بل بالقياس إلى الغير ، وكإزاله الحجاب فإنها إنما تتصور متعلقه بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجه (قوله : فإنها) أى : الإزاله (قوله : ولا فى ذات الحجاب) الأولى حذفه ؛ لأن الكلام

وقد يقال الحقيقى على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل. وفى المفتاح ...

******

فى كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين والحجاب ليس واحدا منهما ، وإنما هو متعلق الإزاله ولا التفات لكون الإزاله قائمه به ومتقرره فيه أو لا ، والحاصل : أنك إذا قلت هذه الحجه كالشمس كان وجه الشبه بينهما إزاله الحجاب عما من شأنه أن يخفى ، إلا أن الشمس مزيله عن المحسوسات والحجه مزيله عن المدارك المعقوله ، وإذا زال الحجاب ظهر المزال عنه والوجه المذكور ليس صفه متقرره فى الحجه ولا فى الشمس ، بل أمر نسبى يتوقف تعلقه على تعلق المزال وهو الحجاب وتعلق المزيل (قوله : وقد يقال .. إلخ) هذا مقابل لما ذكره المصنف من مقابله الحقيقى بالإضافى وتوضيح ما فى المقام : أن الصفه إما أن تكون متقرره فى ذات الموصوف لكونها موجوده فى الخارج كالكيفيات الجسمانيه المدركه بالحواس الخمس الظاهره ، وكالكيفيات النفسانيه المدركه بالعقل كالعلم وتسمى هذه الصفه حقيقيه ، وإما أن تكون غير موجوده فى الخارج ، وهى إما ثابته فى خارج الذهن اعتبرها المعتبر أم لا ككون الشيء كذا وتسمى إضافيه واعتباريه نسبيه ، وإما غير ثابته فى خارج الذهن بل ثبوتها فى ذهن المعتبر فقط ، فإن اعتبرها كانت ثابته فيه ، وإن لم يعتبرها لم يكن لها ثبوت فيه كالصور الوهميه مثل صوره الغول والصوره المشبهه بالمخالب أو الأظفار للمنيه وكرم البخيل وبخل الكريم ، وتسمى هذه اعتباريه وهميه ، فالاعتباريه أعم من الإضافيه ؛ لأن الاعتباريه إما نسبيه وهى الإضافيه وإما وهميه وهى غيرها ؛ إذا علمت هذا فالمصنف قابل الحقيقيه بالإضافيه فتكون الاعتباريه الوهميه غير داخله فى كلامه أما عدم دخولها فى الإضافيه فظاهر ، وأما عدم دخولها فى الحقيقيه فلأنه قسم الحقيقيه إلى حسيه وعقليه ، فدل على أنه أراد بالحقيقيه ما كانت متحققه فى ذات الموصوف بدون اعتبار العقل سواء كانت مدركه بالحس أو بالعقل ، وحيث كانت الاعتباريه الوهميه غير داخله فى كل من الحقيقيه والإضافيه فيكون فى حصر المصنف الصفه فى الحقيقيه والإضافيه قصور. نعم لو أريد بالحقيقيه ما قابل الإضافيه كانت الاعتباريه

إشاره إلى أنه مراد هاهنا حيث قال : الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانيه ، وبين اعتبارى ونسبى ؛ ...

******

الوهميه داخله فى الحقيقيه ، إلا أنه يمنع من ذلك تقسيمه الحقيقيه إلى حسيه وعقليه فقط ، وقول الشارح : وقد يقال : أى يطلق الحقيقى على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل أى : وهو الاعتبارى الوهمى وعلى هذا الإطلاق يكون الحقيقى شاملا للإضافيات فيراد به الأمر الذى له ثبوت فى نفسه سواء كان متصفا بالوجود الخارجى أو لا ، فالحقيقى على هذا الإطلاق أعم منه على كلام المصنف حيث أريد بالحقيقى منه ما له وجود خارجى كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للحسى والعقلى ، فالإضافى من قبيل الحقيقى على الإطلاق الثانى ، وغير حقيقى على إطلاق المصنف (قوله : إشاره إلى أنه) أى : الإطلاق الثانى وهو أن الحقيقى ما قابل الاعتبارى الوهمى (وقوله : مراد هاهنا) أى : فى مقام تقسيم الصفه إلى حقيقيه وغيرها ، فيراد بالغير الاعتباريه الوهميه ، ويراد بالحقيقيه ما يشمل الاعتباريه بالإضافيه (قوله : حيث قال) أى : لأنه قال الوصف العقلى أى : الذى هو وجه الشبه (وقوله : منحصر) أى : متردد على وجه الحصر (قوله : كالكيفيات النفسانيه) أى : مثل العلم والذكاء (قوله : وبين اعتبارى) أى : وهمى (وقوله : ونسبى) أى : وبين اعتبارى ونسبى ، واعلم أن المفهوم من عباره المفتاح تقسيم الوصف العقلى إلى ثلاثه أقسام حقيقى ، واعتبارى ، ونسبى ، وقضيه ذلك أن الحقيقى ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى ، وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقى .. إلخ ، إذ قضيته تناوله للنسبى ، وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين من أن الأمور الإضافيه لا وجود لها فى الخارج وأنها اعتباريه أى : مما وجوده بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى ونسبى من عطف الخاص على العام ويكون قوله على ما يقابل الاعتبارى الذى .. إلخ ، شاملا للإضافى والوهمى ، وإنما قال : وفى المفتاح إشاره .. إلخ ؛ لأن قوله : ونسبى يحتمل أن يكون معطوفا على اعتبارى أى : وبين اعتبارى غير نسبى ونسبى اعتبارى أيضا فيكون الوصف العقلى قسمين فقط ، ويحتمل أن يكون قوله : ونسبى عطفا على حقيقى ، فتكون الأقسام ثلاثه ،

كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود ، أو العدم عند النفس ، أو كاتصافه بشيء تصورى وهمى محض.

الوجه الواحد وغيره والحسى والعقلى

(وأيضا) لوجه الشبه تقسيم آخر وهو أنه (إما واحد ، وإما بمنزله الواحد ؛ لكونه مركبا من متعدد) تركيبا حقيقيّا بأن يكون حقيقه ملتئمه من أمور مختلفه ، أو اعتباريّا بأن يكون هيئه انتزعها العقل من عده أمور (وكل منهما) أى : من الواحد ، وما هو بمنزلته (حسى أو عقلى ، وإما متعدد) ...

******

وحينئذ فلا دليل فيه - اه (قوله : كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود) أى : إذا كان أمرا مرغوبا فيه محبوبا للطالب ، وهذا المعنى أعنى كون الشيء مطلوبا أمر نسبى يتوقف تعقله على تعقل الطالب والمطلوب (قوله : أو العدم) أى : كون الشيء مطلوب العدم أى : إذا كان مكروها مرغوبا عنه (قوله : أو كاتصافه .. إلخ) هذا تمثيل للاعتبارى الوهمى وذلك مثل اتصاف السنه وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والإشراق واتصاف البدعه وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والإظلام (قوله : محض) أى : خالص من الثبوت خارج الأذهان (قوله : إما واحد) أى : إما أن يكون واحدا ، والمراد بالواحد ما يعد فى العرف واحد إلا الذى لا جزء له أصلا ، وذلك كقولك : خده كالورد فى الحمره فهذا واحد وإن اشتملت الحمره على مطلق اللونيه ومطلق القبض للبصر - اه يعقوبى (قوله : بأن يكون) أى : ذلك المركب (قوله : ملتئمه) أى : مركبه من أمور مختلفه ، والمراد بالجمع ما فوق الواحد وذلك كالحقيقه الإنسانيه الواقعه وجه شبه فى قولك : زيد كعمرو فى الإنسانيه فهى حقيقه مركبه تركيبا حقيقيّا من أمرين مختلقين ، وإنما كان التركيب حقيقيّا ؛ لأن الجزأين صارا به شيئا واحدا فى الخارج فتأثير هذا التركيب فى تقريب المركب من الواحد أحق وأقوى ، والغرض من التركيب إفاده هذا المعنى فكان باسم التركيب أحق وأولى (قوله : انتزعها العقل) أى : استحضرها العقل ، (وقوله : من عده أمور) أى : ملاحظه عده أمور أى : وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقه واحده بخلاف أمور التركيب الحقيقى ، وحاصله : أن المركب تركيبا اعتباريّا لا حقيقه له

عطف على قوله : إما واحد ، وإما بمنزله الواحد ، والمراد بالتعدد : أن ينظر إلى عده أمور ، ويقصد اشتراك الطرفين فى كل منها ليكون كل منها وجه شبه ، بخلاف المركب المنزل منزله الواحد ؛ فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الأمور ،

******

فى حد ذاته ، بل هو هيئه يلاحظها من اجتماع أمور بحيث لا يصح التشبيه إلا باعتبار تعلقها بمجموع الأجزاء كالهيئه المنتزعه فى قول الشاعر :

كأنّ مثار النقع فوق رءوسنا

وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه (١)

فإن وجه الشبه على ما يأتى هو الهيئه الحاصله من هوى أجرام مشرقه على وجه مخصوص فى جنب شىء مظلم ، فإن من المعلوم أنه يلتئم من المجموع حقيقه واحده ، ولكن تلك الهيئه وإن اعتبر فيها متعدد ، لكنها كالشىء الواحد فى عدم استقلال كل جزء منها فى التشبيه ، ثم إن ما ذكره الشارح من التعميم فى المركب من متعدد هو ظاهر المصنف ويشعر به كلام المفتاح الذى هو أصل لهذا المتن. قال فى المطول : وما يشعر به كلام المفتاح من التعميم فيه نظر ستعرفه ، وحاصله : أن المركب تركيبا حقيقيّا كالحقيقه الملتئمه من عده أمور من قبيل الواحد لا من قبيل ما هو منزل منزله الواحد ، فالأولى قصر المركب من متعدد على المركب تركيبا اعتباريّا (قوله : عطف على قوله إما واحد وإما بمنزله الواحد) ظاهره أنه عطف على مجموع الأمرين ؛ وذلك لأنهما بمنزله شىء واحد ، فكأنه قيل وجه الشبه إما غير متعدد وإما متعدد وغير المتعدد صادق بالأمرين أعنى الواحد والمنزل منزلته ، فلما كان بمنزله الشىء الواحد صح العطف على مجموعهما - كذا قرر شيخنا العدوى ، والذى فى المطول : أن قوله وإما متعدد عطف على قوله : إما بمنزله الواحد ، وحينئذ تؤول تلك المنفصله ذات الأجزاء الثلاثه إلى منفصلتين ذاتى جزئين ، لأن الحكم الانفصالى لا يمكن أن يتحقق إلا بين أمرين فكأنه قال وجه الشبه إما بواحد أو غيره ، وغير الواحد إما بمنزله الواحد أو متعدد (قوله : أن ينظر) أى : ذو (٢) أن ينظر (قوله : إلى عده أمور) أى : اثنين فأكثر (قوله : ليكون كل منها وجه شبه) أى : وهذا إنما يكون إذا كان التشبيه فى أمور كثيره لا يتقيد

١- البيت لبشار بن برد ، ديوانه ١ / ٣١٨ ، والمصباح ص ١٠٦.

٢- كذا بالمطبوعه.

بـل فى الهيئه المنتزعه ، أو فى الحقيقه الملتئمه منها (كـذلك) أى : المتعـدد أيضا حسـى ، أو عقلى (أو مختلف) بعضه حسـى ، وبعضه عقلى (والحسـى) من وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيّا ، أو ببعضه (طرفاه حسيان لا غير) أى : لا يجوز أن يكون كلاهما ، أو أحدهما عقليّا (لامتناع أن يدرك ...

******

بعضـها ببعض ، بل كل واحـد منها منفرد بنفسه أى : بحيث لو حـذف البعض واقتصـر على البعض لم يختل التشبيه كقولنا : هذه الفـاكهه مثل هـذه الفاكهه فى شـكلها ولونها وحلاوتها وطعمها وريحها ، وزيـد كعمرو فى علمه وحلمه وأدبه وإيمانه وشـجاعته (قوله : بل فى الهيئه المنتزعه) أى : إذا كان مركبا تركيبا اعتباريّا (وقوله : أو فى الحقيقه الملتئمه) أى : فيما إذا كان مركبا تركيبا حقيقيّا نحو : زيد كعمرو فى الإنسانيه ، فالذى قصد اشتراك الطرفين فيه الإنسانيه وهى حقيقه مركبه من الحيوانيه والناطقيه (قوله : كـذلك) خبر لمبتـدأ محـذوف كما قال اليعقوبى أى : وهو كـذلك أى : مثل المذكور من الواحد وما هو بمنزلته فى التقسـيم إلى حسـىّ وعقلىّ ، وهـذا هو الأنسب بما قبله ، وجعله فى الأطول صـفه لمتعـدد (قوله : أو مختلف) عطف على ما تضـمنه قوله كـذلك ، والتقـدير المتعـدد إما حسـى كله أو مختلف أى : بعضه حسـى وبعضه عقلى فهو مرتبط بالمتعـدد ، وهـذا يقتضـى أن الاختلاف لا يكون فى القسـمين السابقين ، مع أنه يتأتى فى الثانى وهو المركب المنزل منزله الواحد باعتبار الأجزاء التى انتزعت منهـا الهيئه إلا أن يقـال لمـا كـان وجه الشـبه فى الثـانى هو المجموع المركب وهو إمـا حسـىّ فقط أو عقلىّ فقط لم يلتفت إلى تقسـيمه - كذا فى العروس (قوله : والحسـى) أى : ووجه الشـبه الحسى (قوله : سواء كان بتمامه حسيّا) أى : كان واحدا أو مركبا أو متعددا (قوله : أو ببعضه) أى : أو كان بعضه حسـيّا وذلك بأن كان متعددا مختلفا واحد منه حسـى والآخر عقلى ، وفى كلامه تنبيه على أن الحسـى هنـا مـأخوذ بـالمعنى الأعم من الحسـى فيمـا قبـل ؛ لأنه فيمـا قبـل يقابـل المختلف بخلافه هنا فإنه يشـمل المختلف.

(قوله : أى لا يجوز أن يكون كلاهمـا أو أحـدهما عقليّا) أمـا إذا كان وجه الشـبه بتمامه حسـيّا فظاهر ، لأن الحسـى لا يقوم إلا بالحسى ، وأما إذا كان وجه الشبه متعددا

بالحس من غير الحسى شىء) فإن وجه الشبه أمر مأخوذ من الطرفين ، موجود فيهما ، والموجود فى العقلى إنما يدرك بالعقل دون الحس ؛ إذ المدرك بالحس لا يكون إلا جسما ، أو قائما بالجسم (والعقلىّ) من وجه الشبه (أعم) من الحسى (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسىّ شىء) أى : لجواز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين ، أو أحدهما حسيّا والآخر عقليّا ؛ ...

******

مختلفا فلأنه لا بد من انتزاع كل واحد من ذلك المتعدد من الطرفين ، ويمتنع انتزاع الذى هو حسى من العقلى بخلاف وجه الشبه المركب من الحسى والعقلى فإنه عقلى ، وإن كان بعض أجزائه حسيّا فيجوز أن يكون طرفاه أحدهما عقليّا مركبا من الحسى والعقلى - فتدبر - قاله عبد الحكيم (قوله : بالحس) أى : الظاهرى كالسمع والبصر .. إلخ (قوله : من غير الحسى) أى : من الطرف غير الحسى وهو العقلى (وقوله : شىء) هو وجه الشبه (قوله : من غير الحسى) من للابتداء متعلقه ب" يدرك" على تضمنه معنى يوجد فلذا عداه بمن أى :لامتناع أن يوجد شىء من غير الحسيات وهى العقليات مدركا بالحواس وليست" من" بيانا لشىء ، وقد أشار لذلك الشارح (قوله : والموجود) أى : والوصف الموجود من وجه الشبه فى الطرف العقلى (قوله : لا يكون إلا جسما) هذا بناء على قول أهل السنه (وقوله : أو قائما بالجسم) بناء على قول الحكماء : إن الحواس لا تدرك الأجسام ، بل الأعراض القائمه بها فأوفى كلامه لتنويع الخلاف ، ثم إن الجسم عباره عن الجوهر المركب فيفيد أن الجوهر المفرد لا يدرك بالحس (قوله : والعقلى من وجه الشبه) أى : سواء كان عقليّا صرفا أو بعض أجزائه عقليّا وبعضها حسيّا (قوله : أعم) أى : من حيث الطرفين ، أو فى العباره مضاف محذوف والتقدير : وطرف العقلى من وجه الشبه أعم من طرفه الحسى ، وإنما جعلنا العموم والخصوص فيهما باعتبار محليهما أى : طرفيهما لا باعتبار ذاتيهما لتباينهما ، إذ لا يتصور تصادق بين حسى وعقلى ؛ لأن الوجه الحسى هو الذى لا يدرك أولا إلا بالحس والوجه العقلى هو الذى لا يدرك أوّلا إلا بالعقل ، وليس المراد بالعقلى مطلق المدرك بالعقل ، إذ لو أريد ذلك لم تصح مقابلته بالحسى فى التقسيم ضروره أن كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا ينعكس فيكون العقلى على هذا أعم فلا يقابله الحسى (قوله : أو عقليين) أى : صرفين

إذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس ، وإدراك العقل من المحسوس شيئا (ولذلك يقال : التشبيه بالوجه العقلى أعم) من التشبيه بالوجه الحسى ؛ بمعنى : أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى من غير عكس (فإن قيل هو) أى : وجه الشبه ...

******

أو مركبين من المحسوس والمعقول (قوله : لجواز .. إلخ) عله لقوله أعم أى : لجواز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر الحسى كما يجوز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر العقلى.

(قوله إذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس) أى : اتصاف المحسوس بالمعقول كاتصاف الإنسان بالإيمان والعلم والجهل والشجاعه والكرم - وغير ذلك ، فالقيام على جهه الاتصاف (قوله : وإدراك العقل) عطف على قيام ، وإضافه الإدراك لما بعده من إضافه المصدر لفاعله ، وشيئا بعده مفعوله (قوله : ولذلك يقال) أى : لأجل ما قلناه من أن وجه الشبه إذا كان عقليّا يكون أعم من وجه الشبه الحسى باعتبار الطرفين لجواز كون طرفى العقلى عقليين دون الحسى.

قال علماء البيان : التشبيه حال كونه كائنا بالوجه العقلى أعم من التشبيه حال كونه كائنا بالوجه الحسى (قوله : بمعنى .. إلخ) أشار بهذا إلى أن العموم باعتبار التحقق أى : أن كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى ، وليس كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه عقلى يتحقق فيهما بوجه حسى (قوله : أن كل ما يصح) أى : كل موضع يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى بأن يكون الطرفان حسيين (قوله : من غير عكس) أى : بالمعنى اللغوى ، وأما عكس ذلك عكسا منطقيّا فهو صحيح (قوله : فإن قيل) هذا وارد على قوله وكل منهما حسى أو عقلى ، وحاصل ما ذكره المصنف : قياس مفصول النتائج مركب من قياسين : أولهما من الشكل الأول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبه كليه ، وثانيهما من الشكل الثانى مؤلف من موجبه كليه صغرى هى نتيجه القياس الأول ، وسالبه كليه كبرى تنتج سالبه كليه هى المطلوب وهى أنه لا شيء من وجه الشبه بحسى وهى مناقضه لما تقدم من أن وجه الشبه يكون حسيّا ، وتقرير السؤال أن تقول : كل وجه شبه فهو مشترك فيه وكل مشترك فيه فهو

(مشترک فیه) ضروره اشتراک الطرفین فیه (فهو کلی) ضروره أن الجزئی یمتنع وقوع الشرکه فیه (والحسی لیس بکلی) قطعا ضروره أن کل حسی فهو موجود فی الماده ، حاضر عند المدرک ، ومثل هذا لا یکون إلا جزئیًا ضروره ؛ فوجه الشبه لا یکون حسیًا فقط (قلنا : المراد) بکون وجه الشبه حسیًا (أن أفراده) أی : جزئیاته (مدرکه بالحس) کالحمره التی تدرک بالبصر جزئیاتها الحاصله فی المواد ، فالحاصل أن وجه الشبه إما واحد ، أو مرکب ، أو متعدد ، وکل من الأوّلین إما حسی ، أو عقلی ، ...

******

کلیّ ینتج کل وجه شبه فهو کلی ، ثم تضم إلیها کبری القیاس الثانی وتقول : لا شیء من الحسی بکلی ینتج ولا شیء من وجه الشبه بحسی وهو المطلوب (قوله : مشترک فیه) أی : محکوم علیه بالاشتراک فیه (وقوله : ضروره اشتراک الطرفین فیه) أی : فی الواقع فلم یلزم تعلیل الشیء بنفسه لاختلاف العله والمعلول (وقوله : ضروره .. إلخ) الأول دلیل للصغری ، والثانی دلیل للکبری فی القیاس الأول (وقوله : ضروره أن کل حسی ..

إلخ) هذا دلیل للکبری فی القیاس الثانی القائله ولا شیء من الحسی بکلی وتقریر دلیلها الذی ذکره کل حسی فهو موجود فی الماده خاص عند المدرک ، وکل ما هو موجود فی الماده وخاص عند المدرک فهو جزئی ینتج کل حسی فهو جزئی (قوله : فهو موجود فی الماده) أی : فی الجزئیات المادیه أی : أن کل ما یدرک بإحدی الحواس موجود فی ماده معینه أی : فی جسم معین کالحمره القائمه بالخد والقائمه بالورد (قوله : قولنا .. إلخ) حاصله جواب بالتسلیم أی : سلمنا ما قلت : وهو أن وجه الشبه لا یکون حسیًا ولکن إطلاقنا علیه حسیًا تسامح نظرا لکون جزئیاته حسیه لا أنه فی ذاته حسی ، بل هو عقلی لکونه کلیًا (قوله : الحاصله فی المواد) أی : فی الأجسام المادیه المعینه کحمره هذا الخد وهذا الورد فإنها مدرکه بالحس ، وأما الحمره الکلیه من حیث هی حمره فغیر مدرکه بالبصر ولا بغیره من الحواس ؛ لأن الماهیه من حیث هی أمر کلی معقول لا مدخل للحس فیه ، وإنما یدرک بالعقل (قوله : أو مرکب) وهو المعبر عنه فیما تقدم بالمنزل منزله الواحد (قوله : وکل من الأولین) أی : الواحد والمرکب (وقوله : إما

والأخير إما حسى ، أو عقلى ، أو مختلف ؛ تصير سبعه ، والثلاثه العقليه طرفاها إما حسيان ، أو عقليان ، أو المشبه حسى والمشبه به عقلى ، أو بالعكس ؛ صارت سته عشر قسما.

(الواحد الحسى كالحمره) من المبصرات (والخفاء) يعنى خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحه) من المشمومات (ولذه الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر) أى : فى تشبيه الخد بالورد ، والصوت الضعيف بالهمس ، والنكهه بالعنبر ، والريق بالخمر ، والجلد الناعم بالحرير ، وفى كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذه من المذوقات ...

******

حسى أو عقلى) أى : فتصير أربعه (قوله : والأخير) أى : المتعدد من وجه الشبه إما حسى بتمام جزئياته أو عقلى بجميع جزئياته ، أو مختلف بعض جزئياته حسى وبعضها عقلى (قوله : تصير سبعه) أى : حاصله من مجموع الأربعه الأول والثلاثه الأخيره (قوله : والثلاثه والعقليه) وهى الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد العقلى ، واحترز بالعقليه عن الحسيه لوجوب كون الطرفين فيها حسيينو وعن المختلف أيضا ؛ لأنه يقتضى حسيه الطرف بالتمام (وقوله : طرفاها إما حسيان .. إلخ) أى : فإذا ضربت الثلاثه العقليه فى أحوال الطرفين الأربعه صارت اثنى عشر ، ويضاف إلى ذلك الأربعه الباقيه من السبعه : وهى وجه الشبه الواحد الحسى ، والمركب الحسى ، والمتعدد الحسى ، والمتعدد المختلف بعضه حسى وبعضه عقلى ، وهذه الأربعه لا يكون طرفاها إلا حسيين كما تقدم فصار المجموع سته عشر كما ذكر الشارح.

(قوله : الواحد الحسى) أى : وجه الشبه الواحد الحسى وهذا شروع فى تمثيل الأقسام المذكوره ، وقد علمت أن الواحد الحسى لا يكون طرفاه إلا مفردين حسيين ، وحينئذ فمقتضاه أن يقتصر فى التمثيل له على مثال واحد لكن المصنف مثّل له بأمثله خمسه نظرا لتعدد الحواس وكونها خمسه (قوله : من المبصرات) حال من الحمره أى : حاله كونها من المبصرات وكذا يقال فى نظائره الآتيه (قوله : فيما مر) أى : فى تشبيهات مرت بيّنها الشارح بقوله أى : فى تشبيه الخد .. إلخ ، فيقال : خده كالورد فى الحمره وصوت زيد كالهمس

تسامح. (و) الواحد (العقلى كالعراء عن الفائده ، والجرأه) على وزن الجرعه - أى : الشجاعه ، وقد يقال : جرؤ جراءه - بالمد (والهدايه) أى : الدلاله على طريق يوصل إلى المطلوب ...

******

فى الخفاء ونكهته كالعنبر فى طيب الرائحه وريقه كالخمره فى لذه الطعم وجلده كالحرير فى لين الملمس (قوله : تسامح) وجهه : أن الخفاء والطيب واللذه أمور عقليه غير مدركه بالحواس ، وإنما المدرك بالسمع الصوت الخفىّ لا الخفاء وبالشم رائحه الطيب لا الطيب وبالذوق طعم الخمر لا لذته ، فقد أثبت ما للموصوف للصفه أو عبّر باسم اللازم عن الملزوم ، فأطلق الخفاء وأراد الصوت الخفى ، وطيب الرائحه وأراد الرائحه الطيبه ، وبلذه الطعم عن الطعم اللذيذ (قوله : والواحد العقلى) أى : ووجه الشبه الواحد العقلى وتحته أربعه ؛ لأن طرفيه إما حسيان أو عقليان أو المشبه به حسى والمشبه عقلى أو عكسه ؛ فلذا مثل له المصنف بأمثله أربعه (قوله : كالعراء) بالمد أى : الخلو (قوله : على وزن الجرعه) بضم الجيم - كحسوه وزنا ومعنى وهو ملء الفم من الماء ، والجرأه مصدر جرؤ كظرف ، ويقال فى مصدره أيضا : جراءه - بالمد وفتح الجيم - كما قال الشارح : ككراهه ، ويقال فيه أيضا جرائيه ككراهيه ، ويقال فيه أيضا جره ككره ، وأما جراءه - بضم الجيم والمد - فهو لحن.

(قوله : أى الشجاعه) تفسير الجرأه بالشجاعه مبنىّ على اصطلاح اللغويين من ترادفهما ، وأن اقتحام المهالك سواء كان صادرا عن رويّه أو لا يقال : جرأه وشجاعه ، وهذا خلاف اصطلاح الحكماء من أن الجرأه أعم من الشجاعه ؛ لأن الاقتحام المذكور إن كان عن رويّه فهو شجاعه ، وأما الجرأه فهى اقتحام المهالك مطلقا ، واعلم أن الشجاعه كما تطلق على الملكه كما تقدم تطلق على آثارها من اقتحام المهالك ، وحينئذ فلا اعتراض ، وإنما عبر المصنف بالجرأه دون الشجاعه مع اشتهار جعلها وجه شبه فى تشبيه الإنسان بالأسد لأجل صحه المثال على كل من اصطلاح الحكماء واللغويين ولو عبر بالشجاعه لورد عليه أن المثال إنما يصح على مذهب اللغويين لا على مذهب الحكماء لاختصاص الشجاعه بالعقلاء - تأمل.

(قوله : أى : الدلاله) قال عبد الحكيم : فسر الهدايه على مذهب الاعتزال متابعه للسكاكى ولأنه الأنسب فى تشبيه العلم بالنور فى كون كلّ منهما موصلا إلى شىء

(واستطابه النفس فى تشبيه وجود الشىء العديم النفع بعدمه) فيما طرفاه عقليان ؛ إذ الوجود والعدم من الأمور العقليه (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالأسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلى ، والمشبه به حسى ، فبالعلم يوصل إلى المطلوب ، ويفرق بين الحق والباطل ، كما أن بالنور يدرك المطلوب ، ويفصل بين الأشياء ، فوجه الشبه بينهما الهدايه (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسى ، والمشبه به عقلى ، ولا يخفى ما فى الكلام من اللف والنشر ، وما فى وحده بعض الأمثله من التسامح ...

******

(قوله واستطابه) مصدر مضاف للفاعل يقال : استطاب الشىء أى : وجده طيبا (قوله : فى تشبيه) متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلى (قوله : العديم النفع) أى : الذى لا نفع له يعنى ولا ضرر كرجل هرم ، أو لا عقل له فيقال : وجود هذا كعدمه فى العراء عن الفائده. قال الشيخ يس : العديم بمعنى فاعل فهو من عدم ككرم بمعنى انعدم ، والانعدام لحن لم يثبت فى اللغه والمتكلمون يستعملونه مع عدم ثبوته وإن كان بمعنى مفعول فهو من عدمه كعلمه أى : فقده – اه.

(قوله : بعدمه) متعلق بتشبيه (قوله : فيما طرفاه) أى : فى تشبيه طرفاه .. إلخ ، وكذا يقال فى نظائره الآتيه (قوله : إذ الوجود والعدم من الأمور العقليه) أى : سواء كان العدم عاريا عن الفائده أم لا (قوله : وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد) أى : فيقال : زيد – مثلا – كالأسد فى الجرأه.

(قوله : وتشبيه العلم بالنور) أى : فيقال : العلم كالنور فى الهدايه به (قوله : فبالعلم يوصل إلى المطلوب) أى : وهو السلامه فى الدنيا والآخره ؛ وذلك لأنه يدل على الحق ويفرق بينه وبين الباطل ، فإذا اتبع الحق وصل إلى المطلوب الذى هو السلامه المذكوره فقد صدق على العلم أنه يدل على الطريق الموصله للمطلوب وكذلك النور يفرق ويميز بين طريقى السلامه والهلاك ، فإذا سلك الطريق الأول حصل المطلوب الذى هو السلامه فقد ظهر أن كلّا من العلم والنور يدل على الطريق الموصله للمطلوب وتلك الدلاله هى الهدايه كما مر (قوله : ويفرق) أى : لأنه يفرق .. إلخ (وقوله : ويفصل) أى : يميز (قوله : وتشبيه العطر .. إلخ) أى : فيقال : العطر كخلق شخص كريم فى استطابه

كـالعراء عن الفائـده مثلاـ (والمركب الحسـى) من وجه الشـبه طرفاه إما مفردان ، أو مركبان ، أو أحـدهما مفرد والآخر مركب ، ومعنى التركيب هاهنا أن تقصد إلى عده أشياء مختلفه فتترع منها هيئه وتجعلها مشبها أو مشبها بها ؛ ولهذا صرح صاحب المفتاح فى تشبيه المركب بـالمركب بـأن كلّا من المشـبه والمشـبه به هيئه منتزعه ، وكـذا المراد بتركيب وجه الشـبه أن تعمـد إلى عـده أوصاف لشىء ...

******

النفس لكلّ أى : ميلها لكلّ أو عـدّها لكلّ منهما طيبا بالتشديد (قوله : كالعراء عن الفائده) أى : واسـتطابه النفس وذلك لما فيها من شائبه التركيب لتقييـد الأول بالظرف والثانى بالمضاف إليه وفى دعوى الشارح التسامح نظر ؛ لأن المراد بالواحد ما ليس هيئه منتزعه من عده أمور ولا أمورا كل واحد منها وجه شبه لا ما ليس فيه تركيب أصلا ، وحينئذ فالتقييد بأمر لا يقتضى التركيب ولا يخرج المقيد عن كونه شيئا واحدا - كذا فى السيرامى.

(قوله : والمركب الحسى من وجه الشبه) قد علمت مما سبق أن وجه الشبه متى كان حسيّا سواء كان واحدا أو مركبا أو متعددا لا يكون طرفاه إلا حسـيين ، فلذا قسم الشارح الطرفين هنا إلى المفرد والمركب ، ولم يقسـمهما إلى الحسى والعقلى ، إذ لا يكونان إلاـ حسـيين كمـا تقـدم ولم يتعرض الشارح لهـذا التقسـيم فى وجه الشـبه الواحـد الحسـى لكون الطرفين المركبين لا يتأتيان فيه وكـذلك المفرد والمركب ؛ وذلـك لأـن تركيب الطرفين هو أن يقصـد إلى متعـددين فينتزع منهما هيئتين ، ثم يقصـد اشتراك الهيئتين فى هيئه تعمّهمـا ، وإنما يكون ذلك إذا كان وجه الشـبه مركبا ليمكن انتزاع الهيئه التى تعمّهما منه بقى شـىء آخر وهو أن تقسـيم وجه الشـبه إلى واحد ومركب يتوقف على تقسـيم الطرفين إلى مفردين ومركّبين ومختلفين ، وسـيأتى ذلك فى كلام المصـنف فهلّا قدّمه على الكلام على وجه الشـبه وتقسـيمه وذكره عند تقسـيم الطرفين إلى حسـيين وعقليين ومختلفين خصوصـا وفى ذلك جمع يشمل تقسيمات الطرفين - تأمل.

(قوله : هاهنا) أى : فى الطرفين إذا كان وجه الشـبه مركبا (قوله : أن تقصـد .. إلـخ) أى : فالمراد به هنا أحد مسـمى ما هو بمنزله المفرد وهو الذى تركيبه اعتبارى ، والحاصل :

فتنتزع منها هيئه ، وليس المراد بالمركب هاهنا ما يكون حقيقه مركبه من أجزاء مختلفه ؛ بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به فى قولنا : زيد كالأسد مفردين لا مركبين ، ووجه الشبه فى قولنا : زيد كعمرو فى الإنسانيه واحدا ، لا منزلا منزله الواحد ، (فالمركب الحسى فيما) أى : فى التشبيه الذى (طرفاه مفردان كما فى قوله :

******

أن المراد بالمركب هنا - أى : فى تقسيم الطرفين - أخص منه فيما سبق - أى : التركيب فى وجه الشبه ؛ لأنه فيما سبق المراد به ما كان حقيقه ملتئمه وما كان هيئه والمراد هنا الثانى (قوله : فتنتزع منها هيئه) أى : وهى لا وجود لها خارجا ، وحينئذ فمعنى كون الطرفين اللذين هما الهيئتان محسوسين أن تكون الهيئه منتزعه من أمور محسوسه (قوله : ولهذا) أى : لأجل أن المراد بالتركيب ما ذكر (قوله : أن تعمد إلى عده أوصاف .. إلخ) بيان للمراد بتركيب وجه الشبه (قوله : وليس المراد بالمركب هاهنا) أى : فى الطرفين ووجه الشبه (قوله : ما يكون حقيقه مركبه من أجزاء مختلفه) أى : كحقيقه زيد الحسيه وهى ذاته فإنها مركبه من أجزاء مختلفه وهى أعضاؤه ، أو عقليه وهى ماهيته فإنها مركبه من أجزاء مختلفه وهى الحيوانيه والناطقيه (قوله : مفردين لا مركبين) مع أن زيدا فيه حيوانيه وناطقيه وتشخص والأسد فيه الحيوانيه والافتراس ، فلو أريد بالمركب ما يكون حقيقه مركبه من أجزاء مختلفه ما ساغ جعل هذين مفردين.

(قوله : لا منزلا منزله الواحد) أى : وإن كانت الإنسانيه مركبه من أمور مختلفه ، وبما ذكره الشارح هنا من أن المركب سواء كان طرفا أو وجه شبه لا يكون إلا هيئه منتزعه لا حقيقه مركبه من أجزاء - تعلم أن جعل الشارح سابقا عند قول المصنف أو منزلا منزله الواحد الحقيقه الملتئمه من أمور مختلفه من قبيل المركب المنزل منزله الواحد - فيه نظر كما نبهنا عليه سابقا (قوله : كما فى قوله) أى : كوجه الشبه الذى فى قول أحيحه بن الجلّاح - بضم الهمزه وبحاءين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنه - والجلّاح - بضم الجيم وتشديد اللام - وقيل : إن البيت لأبى قيس بن الأسلت

وقد لاح فى الصّبح الثّريّا كما ترى

كعنقود ملّاحيّه (۱)

بضم الميم ، وتشديد اللام : عنب أبيض فى حبه طول ؛ وتخفيف اللام أكثر (حين نوّرا) أى : تفتح نوره.

******

(قوله : وقد لاح) أى : ظهر (وقوله : الثريا) اسم لجمله أنجم مجتمعه (قوله : كما ترى) الكاف لتشبيه مضمون جمله" قد لاح" بمضمون جمله" ترى" كما فى تشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به الجارّ هنا كما نص عليه الرضى ، والمعنى : الثريا الشبيهه بعنقود الملّاحيه لاحت فى الصبح كما ترى أى : لاحت على حاله شبيهه بالحاله التى تراها عليها بقطع النظر عن صغرها أو كبرها ، ويصح جعل قوله" كما ترى" حالا من الثريا أو صفه لها والكاف بمعنى" على" أى : قد ظهر فى الصبح الثريا حاله كونها كائنه على الحاله التى تراها عليها كعنقود .. إلخ ، فهو يشير إلى أن التشبيه بحسب الرؤيه لا بحسب الحقيقه ؛ لأنها فى نفس الأمر كواكب كبار ، ويصح جعل قوله" كما ترى" صفه لمصدر محذوف أى : قد ظهرت الثريا ظهورا مثل ما تراه من المرئىّ المحسوس حاله كونها مماثله لعنقود الملّاحيه (قوله : كعنقود ملاحيه) الإضافه بيانيه (قوله : فى حبه طول) ليس المراد بحبه بذره ، بل المراد بحبه وحداته كما يدل له قول القاموس الملّاحيه عنب أبيض طويل (قوله : وتخفيف اللام أكثر) أى : وإن كانت الروايه فى البيت التشديد – قال ابن قتيبه : لا أعلم هل التشديد فيه ضروره أو لغه فيه (قوله : حين نوّرا) أى : حاله كون العنقود حين نور ، وفى هذا تنبيه على أن المقصود تشبيه الثريا بالعنب فى حال صغره ؛ لأنه فى حال تفتح نوره يكون صغيرا – كذا قرر بعضهم ، وفيه أنه حين تفتح نوره يكون أخضر لا أبيض فيلزم إلغاء البياض فى التشبيه ، وقد اعتبره الشاعر ، وأيضا يكون صغيرا جدّا كالكزبره أو الحمص وهو أصغر فى المرأى بالنسبه للأنجم ، ولذا قرر شيخنا العدوى أن المراد بقوله : حين نوّر حين قارب الانتفاع به لا حقيقته كما يتبادر من الكلام وعبر عن ذلك المراد بنوّر أى : تفتح نوره ؛ لأن انفتاح النور يحصل معه ويلابسه الانتفاع فى الجمله والنور الزهر ونور العنب أبيض مستدير خلافا لمن وهم ، وقال : إنه لا نور له

۱- البيت لأبى قيس بن الأسلت أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ۱۸۰.

(من الهيئه) بيان لما كما فى قوله : (الحاصله من تقارن الصور البيض المستديره الصغار المقادير فى المرأى) وإن كانت كبارا فى الواقع حال كونها (على الكيفيه المخصوصه) أى : لا مجتمعه اجتماع التضامّ ، والتلاصق ، ...

******

(قوله : بيان لما) أى : الواقعه على وجه الشبه ، فالهيئه المذكوره هى وجه الشبه المركب الحسى لانتزاع تلك الهيئه من محسوس وهذه الهيئه قائمه بطرفين مفردين كما يأتى.

(قوله : الحاصله) أى : المتحققه - قال اليعقوبى : وفسرنا الحاصله بالمتحققه إشاره إلى أن حقيقه الهيئه متحققه خارجا بالتقارن كتحقق الأعم بالأخص وأنها نفس ذلك التقارن ، ويحتمل أن يحمل الكلام على ظاهره من كون التقارن سببا لحصول هيئه أخرى وهى كون تلك الأجرام متقارنه على الوجه المخصوص على قاعده حصول الحال لموجبها (قوله : من تقارن الصور)" من" ابتدائيه أى : الحاصله حصولا ناشئا من الصور المتقارنه فهو من إضافه الصفه إلى الموصوف ، والمراد بالصور المتقارنه : صور النجوم فى الثريا وصور حبات العنب فى العنقود (وقوله : البيض) أراد القائم بها مطلق البياض أى : الصفاء الذى لا يشوبه حمره ولا سواد وإن كان بياض النجوم فى المرأى أشد - تأمل.

(قوله : المستديره) فيه أن هذا يخالف ما مر من أن العنب الملاحى فيه طول ، وأجيب بأن الطول يحدث فيه بعد طيبه ، وأما فى حال صغره فهو مستدير والتشبيه به فى حال صغره أى : حين مقاربه الانتفاع به لا فى حال كبره بدليل قوله حين نوّر.

(قوله : الصغار المقادير) أى : التى مقاديرها صغيره (قوله : فى المرأى) قيد فى التقارن والبيض والمستديره والصغار ؛ لأنه لا تقارن فى الحقيقه ، ولأنه لا لون للفلكيات أو لا نعلم لونها ولا نعلم استدارتها وهى فى الواقع كبار فما أشعر به (قول الشارح : وإن كانت .. إلخ) من أنه قيد فى قوله الصغار فقط فهو قصور - قاله العصام فى الأطول.

(قوله : حال كونها) أى : الصور كائنه على الكيفيه المخصوصه ، وأشار الشارح بهذا إلى أن قوله على الكيفيه المخصوصه حال من الصور (قوله : أى : لا مجتمعه .. إلخ)

منضمه (إلى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر إلى عده أشياء ، وقصد إلى هيئه حاصله منها ، والطرفان مفردان ؛ لأن المشبه هو الثريا ، والمشبه به هو العنقود ؛ مقيدا بكونه عنقود الملاحيه فى حال إخراج النور ، والتقييد لا ينافى الإفراد ، كما سيجىء إن شاء الله تعالى.

******

تفسير للكيفيه المخصوصه وعطف التلاصق على ما قبله عطف تفسير (وقوله : ولا شديده الافتراق) أى : بل تلك الصور متقاربه مجتمعه اجتماعا متوسطا بين التلاصق وشده الافتراق.

(قوله : منضمه إلى المقدار المخصوص) أى : حال كون تلك الكيفيه السابقه منضمه إلى مقدار كل منهما القائم بمجموعه من الطول والعرض ، ولا يقال لا حاجه لهذا مع قوله أولا الصغار المقادير ؛ لأن ذلك باعتبار كل حبه وكل نجمه ، والمراد هنا المقدار القائم بالمجموع ، وأشار الشارح بقوله : منضمه إلى تقدير متعلق الجار والمجرور ، ولك أن تجعل " إلى " بمعنى " مع " أى : حال كون تلك الكيفيه مصاحبه للمقدار المخصوص ولا يحتاج حينئذ لتقدير " منضمه " لفهم الانضمام من المصاحبه ، وهذا أعنى قوله : إلى المقدار المخصوص تصريح بما علم التزاما ؛ لأن الكيفيه من لوازمها مصاحبتها للمقدار - تأمل.

ولا يلزم على جعل قوله إلى المقدار حالا من الكيفيه مجىء الحال من الحال ؛ لأن الكيفيه فى الجمله الظرفيه مفعول بالواسطه فصح مجىء الحال منها - قاله العصام ، وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتى من الحال صحيح كما هو مصرح به فى متن الكافيه ، وكذلك التمييز والمفعول المطلق (قوله : فقد نظر) أى : فى وجه هذا التشبيه (قوله : إلى عده أشياء) أى : وهى الصفات القائمه بالثريّا والعنقود من التقارن والاستداره والصغر وإن كان ذلك بحسب المرأى والكيفيه المخصوصه والمقدار المخصوص (قوله : والطرفان) أى : المشبه والمشبه به (وقوله : مفردان) أى : حسيان (قوله : مقيدا) أى : كما أن المشبه مقيد بكونه فى الصبح ، فقوله بعد والتقييد أى : فى كل من المشبه والمشبه به (قوله : لا ينافى الأفراد) أى : لأن المراد بالمفرد هنا ما ليس هيئه منتزعه

(وفيما) أى : والمركب الحسى فى التشبيه الذى (طرفاه مركبان كما فى قول بشار(١):

كأنّ مثار النقع) من : أثار الغبار : هيجه (فوق رءوسنا وأسيافنا ليل ...

******

من متعدد فيصدق حتى على مجموع المقيد والقيد خلافا لما يفهم من الشارح ، وأتى بقوله : والتقييد لا ينافى : إلخ دفعا لما يتوهم من أن المشبه به هو عنقود الملّاحيه حين كان كذا فهو مركب لا مفرد (قوله : أى والمركب الحسى) أى : ووجه الشبه المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مركبان (قوله : كما فى قول بشار) أى : كوجه الشبه الذى فى قول بشار بن برد (قوله : كأن مثار النقع) مثار - بضم الميم - اسم مفعول من أثار الغبار : هيجه وحركه ، والنقع : الغبار ، والإضافه من إضافه الصفه للموصوف أى : كأن الغبار المثار أى : المهيج والمحرك من أسفل لأعلى بحوافر الخيل (وقوله : فوق رءوسنا) أى : المنعقد فوق رءوسنا ، وأنشد ابن جنى فى مجموعه" فوق رءوسهم وأسيافنا" ، وكذلك أنشده الخفاجى فى سر الفصاحه ، وابن رشيق فى العمده ، وهذه الروايه أحسن من جهه المعنى ؛ لأن السيوف ساقطه على رءوسهم فلا بد أن يكون النقع على رءوسهم ليحصل التشبيه - كذا فى عروس الأفراح ، وفى الأطول : مثار النقع اسم مفعول وإضافته لما بعده بيانيه ولو جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه إلا الوجه ، وإن جعل للظن كانت أداه التشبيه أيضا محذوفه ويكون كقولهم : أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ ، وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمه كأن - اه.

(قوله : وأسيافنا) الواو بمعنى مع فأسيافنا مفعول معه والعامل فيه مثار ؛ لأن فيه معنى الفعل وحروفه ولم تجعله منصوبا ب- كأن عطفا على اسمها وهو مثار لئلا يتوهم أنهما تشبيهان مستقلّان كل منهما تشبيه مفرد بمفرد ، وأن المعنى : كأن النقع المثار ليل وكأن أسيافنا كواكبه ، وهذا لا يصح الحمل عليه لما صرحوا به من أنه متى أمكن حمل التشبيه على المركب فلا يعدل عنه إلى الحمل على المفرد ؛ لأنه تفوت معه الدقه التركيبيه المرعيه فى وجه الشبه ، ولأن قوله : " تهاوى كواكبه" تابع لليل ؛ لأنه صفه له فتكون الكواكب

١- البيت لبشار بن برد ، ديوانه ١ / ٣١٨ ، والمصباح ١٠٦ ، ويروى [رءوسهم] بدل [رءوسنا].

تهاوى كواكبه) أى : يتساقط بعضها إثر بعض ، والأصل تتهاوى ؛ حذفت إحدى التاءين (من الهيئه الحاصله من : هوى) بفتح الهاء ؛ أى : سقوط (أجرام مشرقه

******

مذكوره على سبيل التبع غير مستقله فى التشبيه باعتبار الصناعه قطعا فيكون مقابلها الذى يتوهم كونه مشبها به تبعا لغيره أيضا (قوله : تهاوى كواكبه) أى : طائفه بعد طائفه لا واحدا بعد واحد - قاله فى الأطول.

(قوله : حذفت إحدى التاءين) وهل المحذوف الأولى أو الثانيه خلاف وإنما لم يجعله فعلا ماضيا مذكرا لإسناده للاسم الظاهر المجازىّ التأنيث لما يلزم عليه من الإخلال بكثير من اللطائف والأحوال التى قصدها الشاعر من العلو تاره والسفل أخرى - وغير ذلك مما قاله الشاعر ، وتوضيح ذلك أن صيغه المضارع تدل على الاستمرار التجددىّ والتجدد الاستمرارىّ يدل على كثره الحركات والتساقط فى جهات كثيره من العلو والسفل واليمين واليسار والتدخل والتلاقى ، فيكون مشعرا باللطائف المشار لها بقول الشارح وهى تعلو وترسب بخلاف الماضى ، فإنه يدل على وقوع التساقط مره فى الزمان الماضى ، ولا يشعر بكونه فى الجهات كثيره فيكون مخلّا بتلك اللطائف وإن كان صحيحا أيضا ، لأن التهاوى يشعر بتعددها وسقوط بعضها إثر بعض فيؤخذ منها هيئه - هذا محصل ما فى المطول من توجيه عدم جعل الفعل ماضيا.

وفى الأطول توجيه آخر وحاصله : أن قوله" ليل تهاوى كواكبه" : يفيد وصف الليل بالخلوّ عن الكواكب ، فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تتهاوى كواكبه فإنه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج وهذا هو المطابق لوجود الليل والمناسب للمشبه (قوله : من الهيئه) بيان لما فى قوله كما فى قول بشار الواقعه على وجه الشبه.

(قوله : بفتح الهاء) أى : وكسر الواو وتشديد الياء أى : سقوط ، وأما الهوى - بضم الهاء - فمعناه الصعود كما فى الأساس ، وفى القاموس كل من الفتح والضم للسقوط أو بالضم للسقوط وبالفتح للصعود ، فعلى كلامه المناسب أن يقول : بضم الهاء (قوله : أجرام مشرقه) وهى السيوف والنجوم فإن كلّا منهما مشرق بالبياض.

مستطيله متناسبه المقدار متفرقه فى جوانب شىء مظلم) فوجه الشبه مركب - كما ترى - وكذا الطرفان ؛ لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع ، والكواكب بالسيوف ، بل عمد إلى تشبيه هيئه السيوف ...

******

قال العصام : وقد تعورف إطلاق الجرم على الجسم العلوى كما تعورف إطلاقه على السفلى.

(قوله : مستطيله) الاستطاله ظاهره فى السيوف ، وكذلك الكواكب فإنها تستطيل أشكالها عند التهاوى وإن كانت قبل التهاوى تكون على الاستداره فى المرأى (قوله : متناسبه المقدار) أى : بالنظر للمشبه وحده والمشبه به وحده ، فالسيوف متناسبه المقدار فيما بينها ، وكذلك النجوم فيما بينها ، وأما تناسب طول النجوم مع طول السيوف أو العرض مع العرض فمبنىّ على التساهل ؛ لأن الطول فى النجوم أكثر منه فى السيوف فيما يظهر ويكفى فى التشبيه المتناسب فى الجمله (قوله : فى جوانب شىء مظلم) أما السيوف ففى ظلمه الغبار ، وأما الكواكب ففى ظلمه الليل (قوله : كما ترى) أى : كما رأيت وعلمت من كلام المصنف (قوله : وكذا الطرفان) لمّا بيّن المصنف وجه كون وجه الشبه فى البيت مركبا ولم يبيّن وجه كون الطرفين فيه مركبين تعرّض الشارح لبيان ذلك (قوله : لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف) فيه قلب وكان من حق العباره أن يقال : لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب ؛ وذلك لأنه على تقدير أن يكون التشبيه فى البيت من تشبيه المفرد بالمفرد يكون النقع مشبها والليل مشبها به ، وكذلك تكون السيوف مشبهه والكواكب مشبها بها ، ويمكن الجواب عن الشارح بجعل الباء فى قوله : بالنقع ، وفى قوله بالسيوف بمعنى مع.

(قوله : بل عمد) بابه ضرب (وقوله : إلى تشبيه هيئه السيوف) الأولى إلى تشبيه هيئه النقع والسيوف فيه وقد سلت .. إلخ ؛ لأن المشبه الهيئه المنتزعه من النقع والسيوف الموصوفه بتلك الأوصاف ، والمشبه به الهيئه المنتزعه من الليل والنجوم الموصوفه بما ذكره لا أن التشبيه بين هيئه السيوف وهيئه النجوم من غير اعتبار النقع والليل ؛ لأن صريح البيت خلافه ، ويمكن الجواب بأن المراد عمد إلى تشبيه الهيئه المشتمله على السيوف .. إلخ ،

وقد سلت من أغمادها وهى تعلو وترسب وتجئ وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا ، وتتحرك بسرعه إلى جهات مختلفه وعلى أحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامه ، والارتفاع والانخفاض مع التلاقى والتداخل والتصادم والتلاحق ، وكذا فى جانب المشبه به فإن للكواكب فى تهاويها تواقعا ، وتداخلا ، واستطاله لأشكالها ...

******

وقوله وكذا فى جانب المشبه به فإن للكواكب .. إلخ أى : التى اشتملت عليها هيئه المشبه به (قوله : وقد سلت) أى : أخرجت ، (وقوله : من أغمادها) جمع غمد وهو غلاف السيف بكسر الغين المعجمه (قوله : وهى تعلو) أى : ترتفع ، (وقوله : وترسب) أى : تنزل وتتسفل من رسب الشىء فى الماء أى : سفل وجعله من رسب السيف أى : مضى فى الضرب لا يلائم قوله تعلو - كما فى الفنرى ، وإنما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدءا منه وإلا فليس فى تهاوى النجوم استعلاء - قاله يس.

(قوله : وتجىء) أى : من العلو (وقوله : وتذهب) أى : إلى العلو فهو راجع لما قبله ، (وقوله : وتضطرب) أى : فى العلو والنزول (قوله : وعلى أحوال تنقسم) أى : وتنقسم تلك الحركه على أحوال دائره بين .. إلخ أى : إنها لا تخرج عن تلك الأحوال الثمانيه التى بيّنها بقوله بين الاعوجاج ، والمراد بالاعوجاج : الذهاب يمنه ويسره وخلفا ، والمراد بالاستقامه : الذهاب أمام (قوله : مع التلاقى) أى : لما يقابلها من الجهه الأخرى (قوله : والتداخل) أى : عند تعاكس الحركتين بذهاب كل منهما إلى جهه ابتداء الأخرى (قوله : والتصادم) هو التلاقى وكذلك التلاحق بمعنى التتابع كتتابع سيفين فى ذهابهما لمضروب واحد ، فقد ظهر لك ما فى عباره الشارح من التداخل باعتبار العلو والانخفاض والذهاب والمجىء ، وكذا فى التداخل والتلاقى والتصادم والتلاحق ، والغرض المبالغه فى الجامع (قوله : وكذا فى جانب المشبه به) أى : ومثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجمله ؛ فإن للكواكب فى تهاويها فى الليل تواقعا أى : تدافعا وتداخلا واستطاله لأشكالها عند السقوط ، فانتزع من الليل والكواكب التى على هذه الصفات هيئه وشبه بها ، وإنما قلنا فى الجمله ؛ لأنه قد اعتبر فى جانب المشبه الارتفاع وهو لا يأتى

(و) المركب الحسى (فيما طرفاه مختلفان) أحدهما مفرد ، والآخر مركب (كما مر فى تشبيه الشقيق) بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد - من الهيئه الحاصله من نشر أجرام حمر مبسوطه على رؤوس أجرام خضر مستطيله ، فالمشبه مفرد ، وهو الشقيق ، والمشبه به مركب وهو ظاهر ، وعكسه تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر - على ما سيجىء.

(ومن بديع المركب الحسى ما) أى : وجه الشبه الذى (يجىء فى الهيئات

******

فى جانب المشبه به (قوله : والمركب الحسى) أى : ووجه الشبه المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مختلفان (قوله : كما مر) أى : كوجه الشبه الذى مر (وقوله : فى تشبيه) أى : فى ضمن تشبيه .. إلخ وإنما قدرنا ضمن ؛ لأن الوجه لم يذكر فى المتن سابقا فى هذا التشبيه (قوله : الشقيق) أى : المحمر (قوله : من الهيئه الحاصله) بيان لوجه الشبه الذى مر فى ضمن التشبيه المذكور (وقوله : مبسوطه) أى : فيها اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط ، فلذا ذكر قوله مبسوطه مع قوله نشر أجرام - اه يس.

(قوله : فالمشبه مفرد) وهو محمر الشقيق ؛ لأنه اسم لمسمّى واحد وأجزاؤه التى اعتبر اجتماعها كاليد من زيد (قوله : والمشبه به مركب) أى : لأن القصد إلى التشبيه بالهيئه الحاصله من مجموع الأعلام الياقوتيه المنشوره على الرماح الزبرجديه وليس للأعلام قصد ذاتىّ حتى يكون مفردا بدليل أن المشبه لم يعتبر فيه الجزء المناسب للأعلام فقط بل المعتبر مجموع الشقيق الذى هو مجموع الأصل وفروعه ، وسيأتى الفرق بين المركب والمقيد بنحو هذا (قوله : وعكسه) أى : المشبه مركب والمشبه به مفرد (قوله : شابه) أى : خالطه زهر الربا فالمشبه هو الهيئه الحاصله من النهار المشمس الذى خالطه زهر الربا فهو مركب ، والمشبه به هو الليل المقمر فهو مفرد مقيد.

(قوله : ومن بديع .. إلخ) البديع هو البالغ الغايه فى الشرف والبلاغه ، ففى القاموس البديع هو الغايه فى كل شىء ، وذلك إذا كان عالما أو شجاعا أو شريفا ، وحاصل المعنى المراد ومن وجه الشبه المركب الحسى ما بلغ الغايه فى الشرف والبلاغه وهو ما يجىء .. إلخ (قوله : ما يجىء فى الهيئات) ظاهر هذه العباره يفيد أن وجه الشبه يجىء فى الهيئه لا

التى تقع عليها الحركه) أى : يكون وجه الشبه الهيئه التى تقع عليها الحركه ، من الاستداره ، والاستقامه ، وغيرهما ، ...

******

أنه نفسها ، مع أنه المراد كما صرح به الشارح فى قوله أى : يكون وجه الشبه الهيئه وحينئذ لا بد أن يقال : إنه من قبيل اعتبار مجىء العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان يجىء فى الإنسان أى : إنه يتحقق فيه ، وحينئذ فمعنى كلام المصنف ومن المركب الحسى البديع الوجه الذى يتحقق فى الهيئات أى : يكون هيئه (قوله : التى تقع عليها الحركه) ظاهره : أن الحركه تقع على الهيئه ولا معنى لذلك فلا بد من جعل " تقع " بمعنى " توجد " و " على " بمعنى " مع " أى : هيئه الجسم التى توجد معها مركبه من وجود الجزء مع الكل ؛ لأن الحركه جزء من الهيئه ، أما فى الوجه الأول من الوجهين الآتيين فظاهر ؛ لأن الهيئه منتزعه من حركات وغيرها من أوصاف الجسم ، وأما فى الوجه الثانى فلأن الهيئه منتزعه من حركات فقط فيراد بالهيئه مطلق الحركات وبالحركه التى هى جزء منها الحركه المخصوصه ، ويصح جعل " على " بمعنى " من " أى : التى توجد منها الحركه ويكون فى الكلام قلب ، والأصل : التى توجد من الحركه أى : من جنس الحركه - يعنى فقط - أو منها مع غيرها من أوصاف الجسم ، ومحصل كلام المصنف : أن من بديع المركب الحسى وجه الشبه الذى هو هيئه منتزعه من حركات فقط أو من حركات وغيرها من أوصاف الجسم ، فالأول كحركه المصحف فإنه لم يعتبر معها شىء من أوصافه ، والثانى وهو الهيئه الحاصله بين الحركه وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما فى المرآه فى كف الأشلّ (قوله : أى : يكون وجه الشبه الهيئه .. إلخ) أشار بهذا إلى أن وجه الشبه هو نفس الهيئه ، وأن ظرفيته فيها فى كلام المصنف من ظرفيه العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه ، وقوله التى تقع عليها الحركه أى : توجد معها الحركه.

(قوله : من الاستداره) أى : من استداره الحركه واستقامتها كما فى حركه الدولاب والسهام ، وهذا بيان للهيئه التى توجد معها الحركه.

(وقوله : وغيرهما) كالسرعه والبطء ، والحاصل : أن الهيئه التى توجد معها الحركه مثل استداره الحركه واستقامتها وسرعتها وبطئها.

ويعتبر فيها التركيب (ويكون) كما يجىء فى تلك الهيئات (على وجهين : أحدهما : أن يقرن بالحركه غيرها من أوصاف الجسم ؛ كالشكل ، واللون) والأوضح عباره أسرار البلاغه : اعلم أن مما يزداد به التشبيه ...

******

(قوله : ويعتبر فيها) أى : فى الهيئه التى تقع عليها الحركه التركيب أى : بأن تكون منتزعه من الحركه وأوصاف الجسم كما فى الوجه الأول أو من حركات مختلفه كما فى الوجه الثانى ، كما يعلم ذلك مما يأتى فى تقرير الشارح لكلام المصنف (قوله : ويكون ما يجىء) أى : وجه الشبه الذى يجىء فى الهيئات التى توجد معها الحركه على وجهين ، وحاصل الأول منهما : أن وجه الشبه هيئه مركبه من حركه وغيرها ، وحاصل الثانى : أنه هيئه مركبه من حركات فقط (قوله : أن يقرن بالحركه غيرها من أوصاف الجسم) أى : هيئه أن يقرن أى : هيئه اقتران الحركه بغيرها أى : الهيئه الحاصله من مقارنه الحركه لغيرها ، وإنما قدرنا هيئه لأجل صحه الإخبار عن الأحد ؛ لأن الأحد هيئه لا الاقتران المذكور أو المعنى أحدهما المقرون فيه الحركه بغيرها من أوصاف الجسم وهذا التأويل إنما يحتاج له إذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وأن كلّا منهما قسم من الهيئه ، أما إن كان بمعنى إنه مشتمل على صفتين فلا يحتاج لذلك ؛ لأن كلّا من الاقتران والتجرد صفه للهيئات.

(قوله : أن يقرن بالحركه) أى : أن يوصل بها. مأخوذ من قرنت الشىء بالشىء وصلته به ، والمراد أن يقرن فى اعتبار العقل غير الحركه بها أو ينتزع منهما هيئه.

(قوله : كالشكل) أى : الذى هو الهيئه الحاصله من إحاطه حد أو حدود به (قوله : والأوضح) وجه الأوضحيه أن المجعول وجه الشبه هو الهيئه ، وتنقسم إلى الهيئه المقرونه بالحركه وبغيرها وإلى هيئه الحركه المجرده ، وعباره أسرار البلاغه أظهر فى ذلك من عباره المصنف ؛ لإيهامها أن الهيئه متحققه فى نفسها ووقعت عليها الحركه مع أن الهيئه هى هيئه تقارن الحركه مع غيرها أو هيئه اختلاف الحركه ، وإنما قال أوضح لإمكان أن يجاب عن المصنف بأنه من مجىء العام فى الخاص كما مر (قوله : اعلم أن مما يزداد .. إلخ) لفظ " ما" فى قوله" مما يزداد" ليس عباره عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم فى

دقه وسحرا أن يجئ فى الهيئات التى تقع عليها الحركات ، والهيئه المقصوده فى التشبيه على وجهين : أحدهما : أن تقترن بغيرها من الأوصاف. والثانى : أن تجرد هيئه الحركه حتى لا يزاد عليها غيرها.

******

عباره المصنف بل عباره عن الأحوال أى : من الأحوال التى يزداد بها التشبيه دقه وسحرا هذه الحاله وهى مجيء التشبيه فى الهيئات التى توجد معها الحركات سواء كانت تلك الهيئات أطرافا للتشبيه أو كانت وجه شبه ، فأنت ترى الشيخ جعل الدقه والسحر وصفا للتشبيه المشتمل على تلك الحاله أعنى كون طرفيه أو وجهه هيئه بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفا لوجه الشبه ، وأيضا كلام الشيخ يفيد أن الهيئه المركبه من الحركات تاره تقترن بغيرها وتاره لا تقترن ، وكلام المصنف يفيد أن الهيئه إما مركبه من الحركات أو منها ومن غيرها ، فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئه إلا من الحركات بخلاف كلام المصنف - تأمل.

(قوله : دقه) أى : لطافه (وقوله : وسحرا) أى : تمييلا للعقول (قوله : أن يجيء) أى : التشبيه ، وقوله : التى تقع عليها الحركات سواء كانت طرفا للتشبيه أو وجها له.

(قوله : أن تقترن) أى : الحركات بغيرها من أوصاف الجسم فقد جعل الحركه مقترنه بأوصاف الجسم ، والظاهر : أنه أراد أن تقترن هيئه الحركه بغيرها بدليل قوله : والثانى أن تجرد هيئه الحركه فيكون حاصل كلامه أن هيئه الحركه تاره تقترن فى الاعتبار بأوصاف الجسم ، ويجعل المجموع وجه شبه أو طرفا وتاره تجرد عن غيرها وتجعل وحدها وجه شبه أو طرفا ، والمصنف قد جعل المقترن بالأوصاف هو الحركه وجعل الهيئه مأخوذه من مجموع الأمرين كما هو المتبادر منه. قال الشيخ يس : فإن أراد المصنف بقوله أن يقرن بالحركه غيرها - أى : أن يقترن بهيئه الحركه غيرها - وافق كلام الشيخ ، لكن يكون الإخبار بذلك عن الأحد مشكلا - فتأمل (قوله : أن تجرد هيئه الحركه) من وضع الظاهر موضع المضمر اعتناء بشأنه (وقوله : هيئه الحركه) أى : الهيئه المأخوذه من الحركات ، فالمراد بالحركه الجنس المتحقق فى متعدد والمراد أن تجرد عن

فالأول : (كما فى قوله (١) : والشمس كالمرآه فى كف الأشلّ ؛ من الهيئه) بيان لما فى قوله : كما (الحاصله من الاستداره مع الإشراق ، والحركه السريعه المتصله مع تموج الإشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهمّ بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائره ، ثم يبدو له) ...

******

أوصاف الجسم (وقوله : لا يزاد عليها غيرها) أى : من أوصاف الجسم (قوله : كما فى قوله) أى كوجه الشبه الذى فى قول القائل وهو ابن المعتز أو أبو النجم وتمامه : لما رأيتها بدت فوق الجبل (قوله : والشمس) أى : عند طلوعها (قوله : الأشلّ) الشلل هو يبس اليد أو ذهابها ، والمراد هنا المرتعش ؛ لأن عديم اليد أو يابسها لا يكون فى كفّه مرآه ، ولأن المرآه إنما تؤدى الهيئه المقصوده فى كف المرتعش (قوله : من الاستداره مع الإشراق) أى : من استداره الجسم المصاحبه لإشراقه ، أى : شعاعه ، وكان الظاهر أن يضم إليه تموجه فيقول : من الاستداره والحركه السريعه المتصله مع الإشراق المتموج لكنه أخّره عن قوله : والحركه السريعه المتصله ؛ لأنه مسبب عنها.

(قوله : والحركه) أى : ومع الحركه (وقوله : المتصله) أى : المتتابعه (قوله : مع تموج الإشراق) أى : الشعاع أى : تدافع بعضه بعضا كتدافع الموج بسبب تلك الحركه (قوله : حتى يرى الشعاع) أى : المعبر عنه أولا بالإشراق فقد تفنّن فى التعبير ، والمراد بالشعاع ما تراه من الشمس كالجبال مقبلا عليك أو ما تراه ممتدّا كالرماح بعيد الطلوع (قوله : كأنه يهمّ) بفتح الياء وضم الهاء ، وبابه ردّ يقال همّ بكذا إذا قصد فعله وأراده ، وإسناد الهم إلى الشعاع تجوّز أى : كأن ذلك الشعاع يريد الانبساط لوفور تموّجه (قوله : حتى يفيض) غايه للانبساط. من أفاض إذا خرج قال تعالى (فَإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ)(٢) أى : خرجتم منها ، أو من فاض الوادى إذا سال أى : حتى يخرج من جوانب الدائره أو يسيل من محله ويخرج من جوانب الدائره (قوله : ثم يبدو له) أى :

١- شطر البيت من أرجوزه ابن المعتز أو أبى النجم وعجزه ، لما رأيتها فوق الجبل ، والبيت فى الأسرار ص ٢٠٧ ، والإشارات ص ١٨٠.

٢- البقره : ١٩٨.

يقال : بدا له : إذا ندم ، والمعنى : ظهر له رأى غير الأوّل (فيرجع) من الانبساط الذى بدا له (إلى الانقباض) كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط ، فإن الشمس إذا أحدّ الإنسان النّظر إليها ليتبيّن جرمها وجدها مؤديّه لهذه الهيئه الموصوفه ، وكذلك المرآه فى كفّ الأشلّ.

******

للشعاع ، وفاعل يبدو ضمير عائد على مصدر الفعل أى : البداء ، أو على الرأى المفهوم من قوه الكلام وهو عطف على قوله : يفيض ، أو على قوله يهم أى : كأنه يهمّ بالانبساط ، ثم يبدو له فيرجع عنه إلى الانقباض (قوله : يقال بدا له .. إلخ) هذا تفسير للفظ بحسب أصل اللغه ، (وقوله : والمعنى : ظهر له) أى : للشعاع رأى .. إلخ بيان للمعنى المراد من اللفظ (قوله : فيرجع من الانبساط الذى بدا له) الأولى : فيرجع عن الانبساط الذى همّ به إلى الانقباض الذى بدا له وهو عطف على ما يبدو أى : فيتسبب عن البدو الرجوع (قوله : إلى الوسط) أى : وسط الدائره (قوله : فإن الشمس .. إلخ) بيان لكون تلك الهيئه جامعا حاصلا فى الطرفين ، وأشار بقوله : إذا أحدّ .. إلخ إلى أن الهيئه إنما تظهر فى الشمس بعد إحداد النظر إليها بخلاف المرآه فإنها تظهر فيها فى بادئ الرأى ؛ فلذا جعلت الشمس مشبها والمرآه مشبها بها - قاله فى الأطول (قوله : ليتبين) أى : ليعلم (قوله : وجدها مؤديّه لهذه الهيئه) أى : لأن جرم الشمس مستدير وفيه حركه سريعه خياليه وفى شعاعها أيضا حركه خياليه ، وإنما قلنا : خياليه ؛ لأنا نقطع بأن حركه الشمس ليست على الاضطراب ، بل هى من الجنوب إلى الشمال على سبيل التمهّل حتى إنها لو لا ذلك التخييل لرؤيت كالثابته ، والشعاع المعبر عنه بالإشراق أجرام لطيفه منبسطه على ما يقابل الشمس هذا هو المحقق فى نفس الأمر ، فالاضطراب والتموّج خياليّ لكن التشبيه بالوجه الثابت بالتخيل صحيح - اه يعقوبى.

(قوله : وكذلك المرآه فى كف الأشلّ) أى : مؤديه لهذه الهيئه فإنها مستديره وفيها حركه دائمه متصله سريعه حقيقيه وإشراق متصل بها من شعاع الشمس ، إلا أن ذلك الشعاع المتصل بها لا يتحقق فيه اضطراب إلى الجوانب والرجوع للوسط ، بل المتحقق فيه الثبوت والاتصال مع اضطرابه وتموجه بدوام الحركه ، وحينئذ فتحقيق وجه

(و) الوجه (الثانی : أن تجرد) الحرکه (عن غیرها) من الأوصاف (فهناک أیضا) یعنی : کما أنه لا بد فی الأول من أن یقترن بالحرکه غیرها من الأوصاف فکذا فی الثانی (لا بد من اختلاط حرکات) کثیره للجسم (إلی جهات مختلفه) له کأن یتحرک بعضه إلی الیمین ، وبعضه إلی الشمال ، وبعضه إلی العلو ، وبعضه إلی السفل لیتحقق الترکیب ، وإلا لکان وجه الشبه مفردا ، وهو الحرکه (فحرکه الرحی والسهم لا ترکیب فیها) لاتحادها (بخلاف حرکه المصحف ...

******

الشبه فی المرآه علی الوجه المذکور فی الشمس مبنیّ علی التساهل ، فلذا جعلت مشبها - اه یعقوبی.

(قوله : أن تجرد الحرکه عن غیرها من الأوصاف) أی : وتنتزع الهیئه من الحرکات فقط (قوله : فهناک) أی : فی القسم الثانی وعبّر بإشاره البعید ؛ لأن المعنی معدوم خارجا فهو بعید (قوله : أیضا) إلا بصیغه علی ما قال الشارح فی مطلق الترکیب لا فی خصوص الترکیب من الحرکات مع الصفات ؛ لأن الثانی إنما فیه ترکیب من الحرکات المختلفه فقط بخلاف الأول فإن الترکیب فیه من الحرکه والصفات.

وفی الأطول : إن معنی قوله أیضا أی : کما أنه لا بد فی هذا الثانی من حرکات لا بدّ من کونها إلی جهات مختلفه. قال : وهذا أظهر مما فسّر به الشارح - وتأمله (قوله : یعنی کما أنه لا بد فی الأول من أن یقترن بالحرکه غیرها) لم یعتبر فی الحرکه هنا تعدّد فضلا عن الجمع فضلا عن الکثره - قاله یس (قوله : لا بد من اختلاط) أی : اجتماع (قوله : کثیره) أخذ الکثره من تنوین حرکات واعتبار الکثره إنما هو لازدیاد الدقه وإلا فمجرد التعدد کاف فی وجود ترکیب الهیئه التی هی مناط الدقه (قوله : کأن یتحرک بعضه .. إلخ) أی : أو یتحرک تاره للیمین وتاره للیسار کما فی الأطول (قوله : لیتحقق .. إلخ) عله لقوله : لا بد من اختلاط حرکات .. إلخ (قوله : وإلا لکان .. إلخ) أی : وإلا تکن الحرکات المختلطه إلی جهات مختلفه بأن کانت الحرکات المختلطه کلها لجهه واحده.

(قوله : لاتحادها) أی : لأن حرکه کل منهما لجهه واحده وجعل کل من الحرکتین مفرده لا ترکیب فیها إذا لم یلاحظ معها وصف الجسم من الاستقامه والاستداره

فى قوله (١) : وكأنّ البرق فى مصحف قار) بحذف الهمزه ، أى : قارئ (فانطباقا مره وانفتاحا) أى : فينطبق انطباقا مره ، وينفتح انفتاحا أخرى ، ...

******

وانتزاع الهيئه من المجموع ، وإلا كان وجه الشبه مركبا كما مر (قوله : فى قوله) أى : قول القائل وهو ابن المعتز ، وهذا البيت من قصيده من المديد أولها :

عرف الدار فحيّا وناحا

بعد ما كان صحا واستراحا

ظلّ يلحاه العذول ويأبى

فى عنان العذل إلا جماحا

علّمونى كيف أسلو وإلا

فخذوا من مقلتىّ الملاحا

من رأى برقا يضىء التماحا

ثقب الليل سناه فلاحا

وكأنّ البرق ... البيت ، وبعده :

لم يزل يلمع بالليل حتّى

خلته نبّه فيه صباحا

وكأن الرّعد فحل لقاح (٢)

كلّما يعجبه البرق صاحا

(قوله : بحذف الهمزه) أى : بعد قلبها ياء ، فالأصل قارئ فأبدلت الهمزه ياء ، ثم أعل إعلال قاض - كذا فى الفنرى.

(قوله : فانطباقا .. إلخ) الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من كأن ، أو اعتراضيه لبيان وجه الشبه بين البرق والمصحف ، وحاصل ما يفيده : أن وجه الشبه هو الهيئه الحاصله من تقارن هذه الحركات المختلفه بحسب الجهات مع تكررها وهذه الهيئه حسيه فى

المصحف وتخييليه فى البرق ، ثم إن الانطباق والانفتاح للسحاب الذى يخرج منه البرق ؛ لأنه ينفتح فيخرج منه البرق ، ثم ينطبق فليلتئم آخرا ، وأما البرق فلا انفتاح فيه ولا انطباق ، إلا أن يقال : المراد بانفتاحه ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوءه وانطباقه بانضمام أجزائه بحيث يضمحل عن الأبصار بالكليه ، وبهذا ظهر لك وجه الشبه فى البرق ؛ وذلك لأن الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام ، فإذا وجد تخيل أن إشراقه لانفتاح أظهر باطنه ، وإذا انعدم تخيل أن ثم باطنا خفى لانطباق فيه كما فى المصحف - تأمل.

۱- البيت لابن المعتز فى كتاب الإيضاح.

۲- وقعت فى المطبوع بالفاء وما أثبت كما فى الديوان. ط دار صادر ص ۱۴۱.

فإن فيها تركيبا ؛ لأن المصحف يتحرك فى حالتى الانطباق والانفتاح إلى جهتين ؛ فى كل حاله إلى جهه.

(وقد يقع التركيب فى هيئه السكون ...

******

(قوله : فإن فيها تركيبا .. إلخ) عله لقوله : بخلاف حركه المصحف (قوله : لأن المصحف يتحرك) أى : يتحرك طرفاه فى حالتى .. إلخ (قوله : إلى جهتين) أى : جهه العلو وجهه السفل (قوله : فى كل حاله إلى جهه) ففى حاله الانطباق يتحرك إلى جهه العلو ، وفى حاله الانفتاح يتحرك إلى جهه السفل ، ولم ينظر لجهه اليمين والشمال وإلا لقال :فى كل حاله إلى ثلاث جهات ، وتوضيح ذلك : أن المصحف فى كل من حالتى الانطباق ، والانفتاح متحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال ومجموعه متحرك إلى العلو فى حال الانطباق وإلى السفل فى حال الانفتاح ، وحينئذ يكون تحركه فى حال الانطباق إلى ثلاث جهات : جهه اليمين وجهه اليسار باعتبار أبعاضه وجهه العلو باعتبار مجموعه ، ويتحرك فى حال الانفتاح إلى ثلاث جهات أيضا : جهه اليمين وجهه اليسار باعتبار أبعاضه وجهه السفل باعتبار مجموعه ، فقول الشارح : فى كل حاله إلى جهه أراد جهه العلو فى الانطباق وجهه السفل فى الانفتاح ، فقد التفت لحركه مجموعه ولم يلتفت لحركه أبعاضه لجهه اليمين وجهه اليسار فى الانطباق والانفتاح ، إلا أن يقال : إنه أراد بقوله" لجهه" جنس الجهه ، أو أنه لاحظ اتحاد جهه السفل وجهه العلو مع جهه اليمين والشمال وإن اختلفتا بالاعتبار - تأمل - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : وقد يقع التركيب) أى : البديع. فأل للعهد الذكرى ، والمراد بوقوع التركيب فى هيئه السكون : تحققه فيها من تحقق الكلىّ فى جزئيه أى : وقد يتحقق التركيب البديع فى هيئه السكون كما يتحقق فى هيئه الحركه ، وأل فى السكون للجنس الصادق بالواحد والمتعدد ، وسواء كانت تلك الهيئه طرفا للتشبيه أو وجه شبه ، وأشار المصنف" بقد" إلى قله ذلك بالنسبه إلى وقوع التركيب فى هيئه الحركات.

كما فى قوله فى صفه كلب : يقعى ...

******

واعلم أن هيئه السكون على وجهين أيضا أحدهما : أن تكون الهيئه التركيبيه منتزعه من السكون وحده مجردا عن غيره من أوصاف الجسم ولا بد أيضا من تعدد أفراد السكون.

والثانى : أن يعتبر فى تلك الهيئه مع السكون غيره ولا يشترط فى هذا تعدد أفراد السكون ، وقد مثل المصنف للوجه الأول. ومثال الثانى قول بعضهم يصف مصلوبا :

كأنّه عاشق قد مدّ صفحته

يوم الوداع إلى توديع مرتحل (١)

فقد اعتبر سكون عنقه وصفحته فى حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفه اصفرار الوجه بالموت ؛ لأن تلك الهيئه موجوده فى العاشق المادّ عنقه وصفحته لوداع المعشوق (قوله : كما فى قوله) قال فى المطول أى : كوجه الشبه فى قول أبى الطيب المتنبى ، ونازعه العصام فى الأطول : بأن" ما" واقعه على التركيب بشهاده سوق الكلام ، وبيان المصنف لكلمه ما فإنه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه ، إذ الهيئه الحاصله من موقع كل عضو من الكلب فى إقعائه هى المشبه ، والهيئه الحاصله من جلوس البدوى المصطلى وموقع كل عضو منه فى جلوسه المشبه به - اه.

والحق أن كلام المصنف عامّ كما مر ، والبيت ذكر على سبيل التمثيل فلا يخصص عموم الكلام (قوله : يقعى .. إلخ) (٢) هذا أول البيت وهو مقول القول ، وتمامه : بأربع مجدوله لم تجدل أى : على أربع قوائم وهى يداه ورجلاه ، وقوله مجدوله أى : محكمه الخلق من جدل الله أى : تقديره ، وقوله لم تجدل أى : لم يجدلها ولم يفتلها الإنسان فلا تناقض لاختلاف الجهه لما علمت أن الجدل المثبت جدل الله أى : إحكامه وإتقانه ، والجدل المنفى جدل الإنسان بمعنى فتله - كذا فى المطول ، وقال فى الأطول : يحتمل أن يراد بنفى الجدل نفى جمعها كما يكون للكلب فى غير صوره الإقعاء ، وحينئذ فالمعنى : وأربع مجموعه لا غير مجموعه ، والغرض من تشبيه الكلب فى حال إقعائه

١- البيت لأبى الطيب المتنبى فى كتاب التلخيص فى علوم البلاغه.

٢- البيت للأخطل فى صفه مصلوب ، وهو فى شرح عقود الجمان ٢ / ١٧.

أى : يجلس على أليتيه (جلوس البدوى المصطلى) من : اصطلى بالنار (من الهيئه الحاصله من موقع كل عضو منه) أى : من الكلب (فى إقعائه) فإنه يكون لكل عضو منه فى الإقعاء موقع خاص ، وللمجموع صوره خاصه مؤلفه من تلك المواقع ، وكذلك صوره جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقده على الأرض.

(و) المركب (العقلى) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه ...

******

بحاله البدوى المصطلى مدح الكلب بشده الحراسه ؛ لأن جلوسه على هذه الحاله فى الغالب إنما هو وقت الحراسه.

(قوله : أى يجلس) أى : ذلك الكلب (قوله : جلوس) منصوب بيقعى لموافقته له فى المعنى كقعدت جلوسا أى : يجلس كجلوس ، ويحتمل أن يقال : إن التقدير يجلس جلوسا كجلوس ، فحذف المشبه وأداه التشبيه للدلاله عليهما وبقى المشبه به وخصّ البدوى بالذكر لغلبه الاصطلاء بالنار منه.

(قوله : من اصطلى بالنار) أى : استدفأ بها (قوله : من موقع كل عضو) أى : فى وقوعه وسكونه فى موضعه فى حال إقعائه وليس الموقع هنا اسم مكان (قوله : فى الإقعاء) أى : فى حال الإقعاء (وقوله : موقع) أى : وقوع وسكون خاص (قوله : وللمجموع) أى : لمجموع الأعضاء (وقوله : صوره) أى : هيئه ، (وقوله : مؤلفه من تلك المواقع) أى : الوقوعات والسكونات ، وهذا محل الشاهد فإن الهيئه قد تركبت من سكونات.

(قوله : وكذلك صوره جلوس البدوىّ) أى : فإنها مركبه من سكونات ؛ لأن لكل عضو منه فى حال اصطلائه وقوعا خاصا ولمجموع أعضائه هيئه مؤلفه من تلك الوقوعات.

(قوله : والمركب العقلى) هذا هو القسم الثانى من القسم الثانى وهو المركب المنزل منزله الواحد ، وقد تقدم أنه إما حسّى ، وقد تقدم الكلام عليه. وإما عقلى : وهو ما ذكره هنا (قوله : كحرمان الانتفاع .. إلخ) الحاصل : أنه شبه فى هذه الآيه مثل اليهود

فی قوله تعالی : (مَثَلُ الَّذِینَ حُمِّلُوا التَّوْراهَ ثُمَّ لَمْ یَحْمِلُوها کَمَثَلِ الْحِمارِ یَحْمِلُ أَسْفاراً)(۱) جمع سفر ...

******

الذین حمّلوا التوراه أی : حالتهم وهی الهیئه المنتزعه من حملهم التوراه وکون محمولهم وعاء للعلم وعدم انتفاعهم بذلک المحمول ، بمثل الحمار الذی یحمل الکتب الکبار أی : بحالته وهی الهیئه المنتزعه من حمله للکتب وکون محموله وعاء للعلم وعدم انتفاعه بذلک المحمول ، والجامع حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فی استصحابه وظاهر المصنف : أن وجه الشبه - وهو الجامع المذکور - مرکب عقلی وفیه أن کونه عقلیّا مسلّم ، وکونه مرکبا غیر مسلّم لما تقدم أن المراد بالمرکب فی وجه الشبه أو الطرفین الهیئه المنتزعه من عده أمور ، والحرمان المذکور لیس هیئه ، وقد یجاب بأن قول المصنف کحرمان الانتفاع علی حذف مضاف أی : کهیئه حرمان الانتفاع .. إلخ أی : کالهیئه الحاصله من حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب ، والطرفان مرکبان عقلیّان ، وکذا وجه الشبه - قرر ذلک شیخنا العدوی ، وقد یقال لا داعی لذلک بل الحرمان المذکور هیئه منتزعه من متعدد کما یأتی بیانه ، ثم إن الحرمان مصدر حرمه الشیء کعلمه وضرّ به : منعه الشیء وهو مضاف لمفعوله الثانی ، (وقوله : بأبلغ) صله للانتفاع ، وقوله مع متعلق بالحرمان ، (وقوله : فی استصحابه به) صفه للتعب أی : الکائن فی استصحابه والضمیر لأبلغ نافع (قوله : فی قوله تعالی .. إلخ) هو صفه للحرمان وفی الکلام حذف مضاف أی : کحرمان الانتفاع الواقع فی التشبیه الکائن فی قوله تعالی (قوله : (مَثَلُ الَّذِینَ)) أی : صفه الیهود الذین حمّلوا التوراه أی : تحملوها وکلّفوا العمل بما فیها من إظهار نعته - الصلاه والسّلام - علیه والإیمان به إذا جاء وغیر ذلک ، ثم لم یحملوها أی : لم یعملوا بجمیع ما فیها حیث أخفوا نعته - علیه الصلاه والسّلام - (وقوله : کمثل الحمار) أی : کحال الحمار وصفته ، وجمله " یحمل أسفارا" حال من الحمار والعامل فی محلها النصب معنی المثل أو صفه للحمار ، إذ لیس المراد منه حمارا معیّنا وعبر عن عدم العمل بعدم الحمل مشاکله ، أو لأنهم لما لم یعملوا بما فیها کأنهم لم یحملوها فجعل

۱- سوره : الجمعه ، آیه : ۵.

(بكسر السين) ، وهو الكتاب ؛ فإنه أمر عقلى منتزع من عده أمور ؛ لأنه روعى من الحمار فعل مخصوص هو الحمل ، وأن يكون المحمول أوعيه العلوم ، وأن الحمار جاهل بما فيها ، وكذا فى جانب المشبه.

دقيقه فى الوجه المركب

(واعلم أنه قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه

******

حملهم كلا حمل لعدم عملهم (قوله : بكسر السين) أى : وسكون الفاء لا جمع سفر - بفتح السين والفاء - ، إذ ليس المعنى كمثل الحمار يتحمل مشاقّ السفر (وقوله : وهو الكتاب) أى : الكبير كما فى القاموس (قوله : فإنه) أى : الحرمان المذكور (قوله : لأنه روعى من الحمار) أى : فى الحمار أى : فى صفته وهو المشبه به (قوله : جاهل بما فيها) أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه ؛ لأن الجهل - أى : عدم العلم - يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم وأراد اللازم ، فاندفع ما يقال : إن الحمار لا يوصف بالجهل ؛ لأنه عدم العلم عما من شأنه أن يعلم - أى : عما من شأن نوعه أن يعلم - ونوع الحمار شأنه لا يعلم.

(قوله : وكذا فى جانب المشبه) أى : صفه اليهود فقد روعى فيها فعل مخصوص وهو الحمل المعنوى وكون المحمول أوعيه العلم وكونهم جاهلين أى : غير منتفعين بما فيها ، والحاصل : أنه قد روعى فى كلّ من الطرفين ثلاثه أمور وقد تقرر أن الطرفين إذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا مرعيّا فيه ما يشير إلى ما اعتبر فى الطرفين ، فأخذ حرمان الانتفاع الذى اشترك فيه الطرفان من الجهل المعتبر فيهما ، وأخذ كون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع من اعتبار كون المحمول فيهما أوعيه العلم التى هى أولى ما ينتفع به ، وأخذ تحمل التعب فى الاستصحاب من اعتبار حملهم الأمر الغير الخفيف فيهما ، ويجب أن يراد بالتعب مطلق المشقه على القوه الحيوانيه الصادقه بالمحسوسه كما فى مشقه الحمار ، وبالمعقوله كما فى مشقه اليهود ، فقد ظهر لك أن حرمان الانتفاع بأبلغ نافع المصاحب لتحمل التعب فى استصحابه مركب عقلى منتزع من عده أمور ، وحينئذ فلا داعى لتقدير هيئه قبل حرمان فى كلام المصنف - تأمل.

(قوله : أنه) أى : وجه الشبه (قوله : وقد ينتزع) أى : يلاحظ ، (وقوله : لوجوب انتزاعه) أى : ملاحظته واستحضاره (قوله : فيقع الخطأ) أى : من المتكلم حيث لم يأت بما

من أكثر) من ذلك المتعدد (كما إذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الأول من قوله (١) : كما أبرقت قوما عطاشا) فى الأساس : أبرقت لى فلانه : إذا تحسّنت لك وتعرّضت ، فالكلام هاهنا على حذف الجار ، وإيصال الفعل ؛ أى : أبرقت لقوم عطاش ؛ جمع عطشان (غمامه فلمّا رأوها أقشعت وتجلّت) أى : تفرّقت وانكشفت ، ...

******

يجب أو من السامع حيث لم يتحقق ما قصده المتكلم مما يجب (قوله : من أكثر من ذلك المتعدد) أى : فالاقتصار على ذلك المتعدد فى الأخذ يبطل به المعنى المراد (قوله : كما إذا انتزع من الشطر الأول) أى : مما اشتمل عليه الشطر الأول (قوله : كما أبرقت) الكاف : للتشبيه ، و" ما" مصدريه ، وأبرقت بمعنى ظهرت وتعرضت أى : حال هؤلاء القوم المذكورين فى الأبيات السابقه كحال إبراق أى : ظهور غمامه لقوم عطاش (قوله : عطاش) فى المختار عطش ضد روى وبابه طرب فهو عطشان وقوم عطشى بوزن سكرى وعطاشى بوزن حبالى وعطاش بالكسر (قوله : فى الأساس) كتاب فى اللغه للزمخشرى (قوله : إذا تحسّنت لك) أى : تقول ذلك إذا تزّينت لك (قوله : وتعرّضت) أى : ظهرت ، وهذا محل الشاهد (قوله : فالكلام هاهنا .. إلخ) هذا تفريع على كلام الأساس أى : إذا علمت ذلك فالكلام هاهنا .. إلخ (قوله : وإيصال الفعل) أى : للمفعول وهو" قوما" بلا واسطه حرف فإن أبرق لا يتعدى إلا باللام كما علم من كلام الأساس ، وقد حذفها الشاعر للضروره وعدّى الفعل للمفعول (قوله : أى أبرقت) أى : الغمامه لقوم أى : ظهرت وتعرضت لهم (قوله : فما رأوها) أى : وقصدوها بالشرب منها كما يدل عليه فحوى الكلام (قوله : أقشعت) أى : اضمحلت وذهبت ، وهو معنى تجلّت ، فهو مرادف لما قبله.

يقال : قشعت الريح السحاب أقشع أى : صار ذا قشع أى : ذهاب - اه.

١- أورده الطيبى فى شرحه على مشكاه المصابيح بتحقيقى ١ / ١٠٧ ، وأورده القزوينى فى الإيضاح ص ٣٤٥.

فانتزاع وجه الشبه من مجرّد قوله : كما أبرقت قوما عطاشا غمامه - خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعنى : جميع البيت (فإن المراد التشبيه) أى : تشبيه الحاله المذكوره فى الأبيات السابقه بحاله ظهور غمامه للقوم العطاش ، ثم تفرقها وانكشافها ، وبقائهم متحيرين (باتصال) أى : باعتبار اتصال ؛ فالباء هاهنا مثلها ...

******

وفى يس : أن تفرقت تفسير لأقشعت (وقوله : وانكشفت) تفسير لتجلت فيفيد أن العطف مغاير (قوله : فانتزاع وجه الشبه .. إلخ) الحاصل : أن الشاعر قصد تشبيه الحاله المذكوره قبل هذا البيت وهى حال من ظهر له شىء وهو فى غايه الحاجه إلى ما فيه وبنفس ظهور ذلك الشىء انعدم وذهب ذهابا أوجب الإياس مما يرجيه - بحال قوم تعرضت لهم غمامه وهم فى غايه الاحتياج إلى ما فيها من الماء لشده عطشهم وبمجرد ما تهيئوا للشرب منها تفرقت وذهبت ، فإذا سمع السامع قول الشاعر : كما أبرقت قوما عطاشا غمامه وتوهم أن ما يؤخذ منه يكفى فى التشبيه كان ذلك خطأ ؛ لأن المأخوذ منه أن قوما ظهرت لهم غمامه وأن تلك الغمامه رجوا منها ما يشرب وأنهم فى غايه الحاجه لذلك الماء لعطشهم ، فإذا انتزع ذلك المعنى من هذا الشطر كان حاصل التشبيه : أن الحاله الأولى كالحاله الثانيه التى هى إبراق الغمامه لقوم .. إلخ فى كون كل منهما حاله فيها ظهور شىء لمن هو فى غايه الحاجه إلى ما فيه ، وهذا خلاف المقصود للشاعر ، وكذا لو فرض أن المتكلم اقتصر على هذا الشطر كان خطأ منه ؛ لأن المعنى المفاد منه خلاف ما يناسب أن يراد فى التشبيه ؛ لأن كل جزء من طرف له نظير من الطرف الآخر فإذا أسقط ما يؤخذ منه ذلك الوجه بطل اعتبار المجموع (قوله : أى باعتبار) أى : بواسطه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس أى : ولا شك أن انتهاء الشىء المؤيس إنما يؤخذ من الشطر الثانى ، وأشار الشارح بقوله : أى : باعتبار .. إلخ ، إلى أن الباء فى قوله باتصال للآله مثلها فى قوله : نجرت بالقدوم أى : بواسطته ، وحينئذ فهى داخله فى كلام المصنف على وجه الشبه لا أنها صله للتشبيه كما فى قولك : شبهت زيدا بالأسد ، وإلا لاقتضى أن اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤيس مشبه به مع أن المشبه به هو حال ظهور الغمامه

فى قولهم : التشبيه بالوجه العقلى أعم إذ الأمر المشترك فيه هاهنا هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعه ؛ كما فى قولنا : زيد كالأسد ، والسيف ، والبحر. فإن القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد من الأمور على حده حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقى فى إفاده معناه ، بخلاف المركب ؛ فإن المقصود منه يختل بإسقاط بعض الأمور.

******

للقوم العطاش (قوله : فى قولهم) أى : أهل هذا الفن (قوله : بالوجه العقلى) أى : باعتباره وبواسطته (وقوله : أعم) أى : من التشبيه بالوجه الحسى أى : باعتباره وبواسطته وذلك لما مرّ من أنه متى كان الوجه حسيّا فلا يكون الطرفان إلا حسيين ، وأما إذا كان الوجه عقليّا فتاره يكونان حسيين ، وتاره عقليين ، وتاره مختلفين (قوله : ابتداء مطمع) أى : ابتداء شىء مطمع ، وهذا مأخوذ من الشطر الأول وذلك كظهور السحابه للقوم العطاش فى المشبه به وظهور الأمر المحتاج لما فيه فى المشبه (وقوله : بانتهاء مؤيس) أى : شىء مؤيس ، وهذا مأخوذ من الشطر الثانى ، وذلك كتفرق السحابه وانجلائها فى المشبه به وزوال الأمر المرغوب لما فيه فى المشبه فمصدوق الشىء المؤيس تفرق السحابه ، والمراد بانتهائه تمام ذلك التفرق ، وإذا علمت أن التشبيه بواسطه الوجه المذكور - أعنى : اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤيس - وجب انتزاعه من مجموع البيت وكان الانتزاع من الشطر الأول خطأ ، لأنه لا يفيد ذلك المعنى بتمامه وذكر اتصال الابتداء بالانتهاء إشاره للسرعه وقصر ما بينهما (قوله : وهذا) أى : التشبيه المركب المذكور بخلاف التشبيهات المجتمعه ، وحاصل ما ذكره من الفرق بينهما : أن الأول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبره ، وإلا اختلّ المعنى ولا تقديم بعض ما اعتبر على بعض بخلاف الثانى (قوله : زيد كالأسد والسيف والبحر) أى : فى الشجاعه والإضاءه والجود ، والمراد بالتشبيهات المجتمعه التى يكون الغرض منها مجرد الاجتماع فى إفاده معناه - أعنى التشبيه المستقل - وفوات اجتماع الصفات فى المخبر عنه ليس تغييرا فى إفاده التشبيه ، بل ذلك من عدم ذكر العطف - كما قاله عبد الحكيم.

(قوله حتى لو حذف) تفريع على ما قبله ، والمراد بالحذف لازمه وهو الترك ، وليس المراد أنه ذكر ثم حذف.

(والمتعدد الحسى كاللون ، والطعم ، والرائحه فى تشبيه فاكهه بأخرى و) المتعدد (العقلى كحده النظر ، وكمال الحذر ، وإخفاء السفاد) أى : نزو الذكر على الأنثى (فى تشبيه طائر بالغراب و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسى ، وبعضه عقلى (كحسن الطلعه) الذى هو حسى (ونباهه الشأن) أى : شرفه ، واشتهاره ؛ الذى هو عقلى (فى تشبيه إنسان بالشمس) ففى المتعدد يقصد اشتراك الطرفين فى كل من الأمور المذكوره ، ولا يعمد إلى انتزاع هيئه منها تشترك هى فيها.

******

(قوله : والمتعدد) أى : ووجه الشبه المتعدد الحسى ، وقد مر أن وجه الشبه ثلاثه أقسام : واحد ومركب ومتعدد ، ولما فرغ من الأوّلين شرع فى الثالث وهو إما حسى أو عقلى أو مختلف.

(قوله : فى تشبيه فاكهه بأخرى) أى : كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل فى اللون والطعم والرائحه ، وكتشبيه النبق بالتفاح فيما ذكر من الأمور الثلاثه ، ولا شك أنها إنما تدرك بالحواس ، فاللون بالبصر والطعم بالذوق والرائحه بالشم (قوله : كحده النظر) أى : الموجبه لإدراك الخفيات ؛ لأنها قوته أو سرعته أو جودته ، وعلى كل حال فهى أمر عقلى (قوله : وكمال الحذر) أى : الموجب لكونه لا يؤخذ عن غره ، والحذر بوزن نظر : وهو الاحتراس من العدو (قوله : أى نزو الذكر على الأنثى) أى : وثوبه عليها ، والنّزو - بفتح النون وسكون الزاى - مصدر نزا : كعدا.

ويصح أن يكون مصدر نزا على وزن الفعول فهو كغدا بالغين المعجمه (وقوله : فى تشبيه طائر بالغراب) إنما قال طائر ولم يقل فى تشبيه إنسان بالغراب ؛ لأن الإنسان أخفى منه سفادا - كذا قيل ، وفيه بعد ، لأن الإنسان قد يرى فى تلك الحاله والغراب قيل : إنه لم ير عليها قط ، وفى المثل أخفى سفادا من الغراب حتى قيل إنه لا سفاد له معتاد ، وإنما له إدخال منقره فى منقر الأنثى (قوله : كحسن الطلعه) المراد بالطلعه الوجه (قوله : الذى هو حسى) أى : لأن الحسن مجموع الشكل واللون وهو حسى ؛ لأنهما مدركان بالبصر فكذلك الحسن الذى هو مجموعهما (قوله : ونباهه الشأن) مصدر نبه مثلثا كما رواه ابن طريف - قاله يس.

(قوله : أى شرفه) أى : الشأن ، وهذا تفسير للنباهه ، (وقوله : واشتهاره) عطف تفسيرىّ بيّن به المراد من الشرف هنا ، وقال سم فى حواشى المطول : الظاهر أن مجموع

(واعلم أنه قد ينتزع الشبه) أى : التماثل ؛ يقال : بينهما شبه - بالتحريك - أى : تشابه ، والمراد به هاهنا ما به التشابه أعنى : وجه الشبه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) أى : فى التضادّ ؛ لكون كلّ منهما مضادّا للآخر ...

******

قوله شرفه واشتهاره تفسير لنباهه الشأن فليس مجرد أحدهما هو التفسير ولا أن الاشتهار تفسير للشرف ، خلافا لما تقدم من تقرير شيخنا اللقانى ، إذ ليس مجرد الاشتهار بدون الشرف نباهه إلا أن يراد الاشتهار بالشرف ومحصل ذلك : أن المجموع تفسير ، ولا شك أن الشرف والاشتهار لا يدركان بالبصر ولا بغيره من الحواس وإنما يدركان بالعقل وإن كان سبب كلّ منهما قد يكون حسيّا (قوله : أنه) أى : الحال والشأن (قوله : أى التماثل) أشار به إلى أن الشبه - بفتح الشين والباء - اسم مصدر بمعنى التشابه والتماثل (قوله : أى تشابه) أى : تماثل (قوله : والمراد به هاهنا .. إلخ) أشار به إلى أنه ليس المراد بالشبه هنا المعنى المصدرى وهو التشابه بل ما يقع به التشابه من إطلاق المصدر على المفعول ، إذ هو الذى يتعلق به الانتزاع (قوله : من نفس التضادّ ..

إلخ) حاصله : أنا إذا قلنا : ما أشبه الجبان بالأسد فى الشجاعه أو زيد الجبان كالأسد فى الشجاعه كان وجه الشبه منتزعا من التضاد أى : من ذى التضاد أى : من المتضادّين ؛ وذلك لأننا ننزل تضاد الجبن والشجاعه منزله تناسبهما لأجل التمليح أو التهكم ، فصار الجبن مناسبا للشجاعه وبمنزلتها ؛ لأن التناسب التنزيلى مشترك بين الجبن والشجاعه ليكون كلّ منهما مناسبا للآخر وصار الجبان مناسبا للشجاع ، فإذا شبهناه به صار كأنه قام به شجاعه ، فإذا أخذ وجه الشبه منهما كان هو الشجاعه وإن كانت فى المشبه به حقيقه وفى المشبه ادّعاء وأخذ وجه الشبه من المتناسبين تنزيلا لا يخرج عن كونه مأخوذا من المتضادين فى الواقع ؛ لأن التناسب تنزيلى إذا علمت هذا فقول المصنف قد ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد أى : من ذى التضاد من غير ملاحظه أمر سوى التضاد بمعنى أن التضادّ يجعل وسيله لجعل الشىء وجه شبه لا أنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئه المنتزعه من أشياء فيما تقدم ؛ لأن هذا لا يصح هنا ، والمراد بالتضاد التنافى سواء كان تضادّا وتناقضا أو شبه تضادّ ، وإنما صح جعل التضاد وسيله

(ثم ينزل) التضاد (منزله التناسب بواسطه تمليح) ...

******

لما ذكر لاشتراك الضدين اللذين هما الطرفان هنا فيه فلما اشتركا فيه صح أن يتخيل أن التضاد كالتناسب فينزل منزلته بواسطه أن كلّا منهما مشترك فيه فترتفع الضديه الكائنه بين الطرفين ، فإن قلت : إذا كان الاشتراك فى التضاد كافيا فى أخذ الوجه المقتضى لنفى الضديه بواسطه تنزيل ذلك التضاد منزله التناسب صح أن يقال : السماء كالأرض فى الانخفاض ، والأرض كالسماء فى الارتفاع ، والسواد كالبياض فى تفريق البصر ، والبياض كالسواد فى عدمه ، ونحو هذا مما لم يصح وروده عن البلغاء ، وإنما قلنا بصحته ضروره أن كل ذلك وجد فيه الاشتراك فى التضاد المصحح لتنزيله منزله التناسب على ما مر.

قلت : اعتبار الاشتراك لتصحيح أخذ الوجه بواسطه التنزيل المقتضى للمناسبه إنما هو لزياده توجيه الصحه دفعا لاستغراب أخذ المناسبه من التضاد ، وإلا فلا يكفى مجرد الاشتراك ، وإلا لزم ما ذكر ، بل لا بد فى صحه الأخذ من زياده وجود تمليح أو تهكّم - كما أشار لذلك المصنف بقوله : بواسطه .. إلخ ، وما ذكر من هذه الأمور ليس فيه تمليح ولا تهكّم.

(قوله : ثم ينزل .. إلخ) المتبادر أنه عطف على قوله : ينتزع الشبه من نفس التضاد - وفيه نظر ، فإن التنزيل سابق على انتزاع الوجه من المتضادين ؛ لأن التضاد ينزل منزله التناسب ثم ينتزع الوجه من الضدين لا أن التنزيل مفرع على الانتزاع كما توهمه عباره المصنف ، وأجيب بأن ثم للترتيب الإخبارى فكأنه قال قد ينتزع الشبه من نفس التضاد ، ثم أخبرك أنه ينزل .. إلخ وإن كان التنزيل متقدما على الانتزاع ، أو يقال : المراد بالانتزاع قصده أى : قد يقصد انتزاع الشبه من نفس التضاد ، ثم ينزل .. إلخ لا يقال : هذا وإن أفادته جهه الترتيب ، لكن لم تقع ثم فى موقعها ، إذ المحل للفاء ؛ لأنه لا تراخى بين القصد المذكور والتنزيل ؛ لأنا نقول كما تكون ثم لتراخى أول المعطوف عن المعطوف عليه تكون لتراخى آخره والتنزيل منزله التناسب إنما يتم بالتهكم والتمليح - كما أشار له بقوله : بواسطه تمليح أو تهكم فهو من تتمّته فتراخى

أی : إتیان بما فیه ملاحه وظرافه. یقال : ملّح الشاعر إذا أتی بشیء ملیح ، وقال الإمام المرزوقی فی قول الحماسی :

أتانی من أبی أنس وعید

فسلّ لغیظه الضحّاک جسمی (۱)

******

التنزیل بآخره عن قصد الانتزاع ، أو یجاب بأن قوله : ثم ینزل بالنصب بأن مضمره عطفا علی قوله : لاشتراک من عطف الفعل علی الاسم الخالص من التأویل بالفعل ، فکأنه قال للاشتراک والتنزیل وعبر بثم لتباعد ما بینهما فإن الاشتراک حقیقیّ والتنزیل ادعائیّ محض (قوله : أی إتیان بما فیه ملاحه وظرافه) أی : من حیث إزاله السآمه والکدر عن السامع وجلب الانشراح له (قوله : ملّح الشاعر) بتشدید اللام ومصدره التملیح کفرّح بالتشدید تفریحا (قوله : وقال الإمام المرزوقی) القصد من نقل کلامه شیئان.

الأول : الإشاره إلی أن" أو" فی قول المصنف بواسطه تملیح أو تهکم لمنع الخلو فتجوز الجمع ، ووجه الإشاره من کلام المرزوقی إلی ذلک أنه عبر بالواو دون أو.

الثانی : أفاد أن المقابل للهزؤ والتهکم هو التملیح بتقدیم المیم أعنی الإتیان بکلام فیه ملاحه وظرافه لا التلمیح الذی هو الإشاره إلی قصه أو شعر أو مثل ، ووجه الإشاره من کلامه إلی ذلک أنه جعل البیت من قبیل التملیح ، ومعلوم أنه لیس فیه إشاره إلی قصه أو شعر أو مثل فیعلم أن التملیح خلاف التلمیح المفسر بما ذکر ، وحینئذ فتکون تسویه الشارح العلّامه الشیرازی بینهما فاسده ، والإمام المرزوقی قدوه فیما یفهم من کلام العرب لممارسته له ، فلا یصح أن یرد علیه جعل البیت من قبیل التملیح (قوله : أتانی .. إلخ) البیت لشقیق بن سلیک الأسدی. والوعید : التخویف ، وسل علی صیغه المبنی للمجهول وجسمی نائب الفاعل أی : ذاب أو أبلی بالسّلّ وهو مرض خاص ، والغیظ : الغضب الکامن ، وفی نسخه فسل تغیر الضحاک جسمی وعلی هذه النسخه فسّل بالبناء للفاعل بمعنی أذاب وتغیر الضحاک فاعل ، وجسمی : مفعوله ، والضحاک : اسم أبی أنس وعبّر بالظاهر موضع المضمر بیانا لعین المستهزأ به بذکر الاسم العلم تحقیرا لشأنه ، وقیل

۱- البیت للحماسی فی شرح عقود الجمان ۲ / ۱۸.

إن قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح ، وأما الإشاره إلى قصه ، أو مثل ، أو شعر ؛ فإنما هو التلميح - بتقديم اللام على الميم - وسيجىء ذكره فى الخاتمه.

والتسويه بينهما إنما وقعت من جهه العلامه الشيرازى - رحمه الله تعالى - وهو سهو.

(أو تهكم) أى : سخريه واستهزاء (فيقال للجبان : ما أشبهه بالأسد ، وللبخيل : هو حاتم) كل من المثالين صالح للتمليح ، والتهكم ، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام ؛ فإن كان القصد إلى ملاحه وظرافه دون استهزاء وسخريه بأحد فتمليح ، وإلا فتهكم.

******

إن الضحاك اسم ملك من الملوك الماضيه قتله الملك إفريزون أطلق على أبى أنس زياده فى التهكم لتضمنه تشبيه به على وجه الهزؤ والسخريه أو التمليح ، فكأنه قال : فسل جسمى من غيظ هذا الذى هو كالملك الفلانى ، ولا يخفى ما فيه من الاستهزاء والتمليح (قوله : قصد بها الهزؤ والتمليح) أى : الاستهزاء بأبى أنس وإضحاك السامعين وإزاله الملل عنهم (قوله : فى الخاتمه) أى : خاتمه البديع (قوله : بينهما) أى : بين مقدم الميم ومؤخرها هنا ؛ حيث فسر التمليح هنا بتقديم الميم بالإشاره إلى قصه أو مثل أو شعر وجعل ما أشبهه بالأسد إذا قيل للجبان مثالا للتهكم لا للتمليح ، وجعل : هو حاتم مثالا للتمليح فقط.

(قوله : وهو سهو) أى : من وجهين : - الأول : أن الإشاره إلى قصه أو شعر أو مثل إنما هو التمليح بتقديم اللام ، وأما التمليح بتقديم الميم فهو الإتيان بما فيه ملاحه وظرافه. الأمر الثانى : أن قولنا للجوّاد هو حاتم ليس فيه إشاره لشىء من قصه حاتم فلا وجه لتعين جعله للتمليح على ما قال.

(قوله : صالح للتمليح والتهكم) أى : صالح لكل منهما (قوله : وإلا فتهكم) ظاهره وإلا يكن كذلك وهو صادق بأن لا يقصد الملاحه والظرافه وإن كانا حاصلين وقصد ما بعدهما من الهزؤ والسخريه ، وبما إذا لم يقصد شيئا ، وبما إذا يقصد كلّا من الملاحه والظرافه والاستهزاء والسخريه ، مع أنه لا يكون تهكما إلا فى الأولى ، وأما فى الأخيره فهو تهكم وتمليح ، ثم إن قصد الشارح بيان مفهوم كل واحد على انفراده فلا ينافى اجتماعهما كما قلنا.

وقد سبق إلى بعض الأوهام – نظرا إلى ظاهر اللفظ – أن وجه التشبيه – فى قولنا للجبان : هو أسد ، وللبخيل : هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين – وفيه نظر ؛ لأنا إذا قلنا : الجبان كالأسد فى التضاد أى : فى كون كلّ منهما مضادّا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم فى شىء ، كما إذا قلنا : السواد كالبياض فى اللونيه ، أو فى التقابل ، ومعلوم أنا إذا أردنا التصريح بوجه الشبه فى قولنا للجبان : هو أسد – تمليحا ، أو تهكما – لم يتأتّ لنا إلا أن نقول : فى الشجاعه ، لكن الحاصل فى الجبان إنما هو ضد الشجاعه فنزلنا تضادّهما منزله التناسب ، وجعلنا الجبن بمنزله الشجاعه على سبيل التمليح والهزؤ.

******

(قوله : نظرا إلى ظاهر اللفظ) أى : لفظ المصنف وهو قوله : اشتراك الضدين فيه ، ونظرا : منصوب على التمييز ، أو على الحال من بعض المضاف ، أو من المضاف إليه لا مفعولا لأجله لعدم الاتحاد فى الفاعل ؛ لأن فاعل سبق أن وجه الشبه وفاعل النظر ذلك المتوهم (قوله : هو التضاد) الجمله خبر أن (قوله : الوصفين المتضادين) وهما الجبن والشجاعه والكرم والبخل لا باعتبار حقيقتى الموصوفين (قوله : لا يكون هذا من التمليح والتهكم فى شىء) أى : وحينئذ لا حاجه لقول المصنف ، ثم ينزل منزله التناسب بل لا معنى له أصلا ؛ لأنه خلاف الواقع وكذلك لا حاجه لقوله بواسطه تمليح أو تهكم ، بل لا معنى له ، بل لا معنى لقوله : قد ينتزع الشبه من نفس التضاد لاتحاد المنتزع والمنتزع منه ولا معنى له (قوله : كما إذا قلنا .. إلخ) تنظير بما قبله (قوله : ومعلوم .. إلخ) هذا ردّ آخر لما سبق لبعض الأوهام ، وحاصله : أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به فى قولك تمليحا أو تهكما للجبان هو كالأسد ، إذ لو قلت فى التضاد لخرجت عن مقام التمليح والتهكم ، وإنما تقول فى مقامهما فى الشجاعه ، (وقوله : لكن الحاصل .. إلخ) دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان ، والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك ، فكيف صح جعل الشجاعه وجه الشبه؟ وحاصل الدفع : أننا نزلنا تضادهما منزله تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزله الشجاعه ، فالجبان شجاع تنزيلا فجاء الاشتراك (قوله : تمليحا .. إلخ) أى : على وجه التمليح أو التهكم.

أداه التشبيه

(وأداته) أى : أداه التشبيه (الكاف ، وكأن) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامدا ، أو مشتقّا ؛ نحو : كأن زيدا أخوك ، وكأنه قائم (ومثل : وما فى معناه) مما يشتق من المماثله ...

******

(قوله : وأداته) أى : آلته ؛ لأن الأداه لغه الآله سمى بها ما يتوصل به إلى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا (قوله : الكاف) قدمها ؛ لأنها الأصل لبساطتها اتفاقا وتلزم الكاف إذا دخلت على أنّ المفتوحه كلمه" ما" فيقال : عمرو قائم كما أن زيدا قائم ، ولا يقال : كأن زيدا قائم لئلّا يلتبس بكلمه كأن التى هى من أخوات إن (قوله : وكأن) قيل هى بسيطه ، وقيل مركبه من الكاف ومن أن المشدده ، والأقرب الأول لجمود الحروف مع وقوعها فيما لا يصح فيه التأويل بالمصدر المناسب ؛ لأن المفتوحه وإن كان الثانى أشبه بحسب ما يظهر من صوره كأن (قوله : وقد تستعمل) أى : كأن عند الظن أى : ظن المتكلم ثبوت الخبر ، و" قد" هنا للتقليل النسبى ؛ لأن استعمالها للظن قليل بالنسبه لاستعمالها للتشبيه وإن كان كثيرا فى نفسه (قوله : سواء كان .. إلخ) تعميم فى استعمالها للظن ؛ لأن استعمالها للتشبيه مقيد بما إذا كان خبرها جامدا على هذا القول ، وحينئذ فهى فى المثالين المذكورين للظن لا للتشبيه ، وإلا كان من تشبيه الشىء بنفسه ، وما ذكره الشارح من استعمالها للتشبيه وللظن مطلقا ، سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا.

ذكر فى المطول : أنه الحق ، وأن استعمالها للظن مطلقا كثير فى كلام المولدين ، ومقابله قول الزجاج : أنها للتشبيه إن كان الخبر جامدا نحو : كأن زيدا أسد ، وللشك إن كان الخبر مشتقّا نحو : كأن زيدا قائم ؛ وذلك لأن خبرها المشبه به فى المعنى هو المشبه والشىء لا يشبه بنفسه ، وقول بعضهم : إنها للتشبيه مطلقا ولا تكون لغيره ، وجعل مثل هذا – أعنى : كأن زيدا قائم – على حذف الموصوف أى : كأن زيدا شخص قائم ، فلما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر.

(قوله : وما فى معناه) أى : وما معناه فيه ، ففى الكلام قلب (قوله : مما يشتق من المماثله) هذا بيان لما فى معنى مثل ، وذلك : كتماثل زيد وعمرو ، وماثل زيد عمرا ، وزيد

والمشابهه ، وما يؤدى هذا المعنى (والأصل فى نحو الكاف) أى : فى الكاف ، ونحوها كلفظ : نحو ، ومثل ، وشبه ، بخلاف كأن ، وتماثل ، وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظا ؛ نحو : زيد كالأسد ، أو تقديرا ؛ نحو : قوله تعالى : (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ)(۱) على تقدير : أو كمثل ذى صيب (وقد يليه) أى : نحو : الكاف (غيره)

******

مماثل لعمرو (قوله : والمشابهه) أى : كتشابه زيد وعمرو ، وشابه زيد عمرا ، وزيد مشابه لعمرو ، وزيد يشبه عمرا (قوله : وما يؤدى هذا المعنى) عطف على المماثله أى : وما يشتق مما يؤدى هذا المعنى أى : التشبيه وذلك كالمشتق من المضاهاه والمقاربه والموازنه والمعادله والمحاكاه ، فإن المشتقات من هذه المصادر تفيد هذا المعنى الذى هو التشبيه نحو : زيد يضاهى أو يحاكى أو يقارب أو يعادل عمرا.

قال العلامه اليعقوبى : والمتبادر أن هذه المشتقات كلها سواء كانت من المماثله أو مما بعدها إنما تفيد الإخبار بمعناها ، فقولك : زيد يشبه عمرا إخبار بالمشابهه كقولك : زيد يقوم ؛ فإنه إخبار بالقيام وليس هناك أداه داخله على المشبه به ، ومثل هذا يلزم فى لفظ مثل ، فعدّها من أدوات التشبيه لا يخلو عن مسامحه (قوله : والأصل) أى : الكثير الغالب (قوله : أى فى الكاف ونحوها) يريد أن الكلام على طريق الكنايه كما تقرر فى قولك : مثلك لا يبخل ، لا إن فى الكلام تقديرا ؛ وذلك لأن الحكم إذا ثبت لمماثل الشىء ولما هو على أخص أوصافه كان ثابتا له ، فإذا كان ما هو مثل الكاف حكمه كذا فالكاف الذى هو الأصل فيه حكمه كذا بطريق الأولى (قوله : كلفظ نحو) أى : من كل ما يدخل على المفرد كمشابه ومماثل ، بخلاف ما يدخل على الجمله مثل كأن أو يكون جمله بنفسه كيشابه ويماثل ويضاهى ، فإن هذه لا يليها المشبه به بل المشبه ، فإذا قيل زيد يماثل عمرا كان الضمير المستتر الوالى للفعل هو المشبه والمشبه به عمرا المتأخر (قوله : لفظا) حال من المشبه به أى : حاله كونه ملفوظا به أو مقدرا (قوله : على تقدير ، أو كمثل ذوى صيب) أى : فالمشبه به وهو مثل ذوى الصيب قد ولى الكاف

۱- سوره البقره : آيه : ۱۹.

أى : غير المشبه به (نحو : (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَياهِ الدُّنْيا كَماءٍ أَنْزَلْناهُ)(١) ... الآيه ؛ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا ...

******

والحال أنه مقدر ، وإنما قدر ذوى الصيب ؛ لأن الضمائر فى قوله : (يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِى آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ)(٢) لا بد لها من مرجع وليس موجودا فى اللفظ ، وإنما قدر مثل ليناسب المعطوف عليه أى : كمثل الذى استوقد نارا. والصيب المطر فيعلّ ، من صاب نزل ، ويطلق الصيب أيضا على السحاب ، فإن أريد به فى الآيه السحاب ففيه ظلمتان سحمته وتطبيقه منتظمه بهما ظلمه الليل ، وكون الرعد والبرق فى السحاب واضح وإن أريد به المطر ففيه ظلمه تكاثفه وانثجاج السحاب بتتابع القطر مع ظلمه الليل ، وأما الرعد والبرق فحيث كانا فى أعلاه ومصبّه ملتبسين به فى الجمله فهما فيه أيضا - قاله عبد الحكيم (قوله : أى غير المشبه به) أى : مما له دخل فى المشبه به وذلك إذا كان المشبه به هيئه منتزعه وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئه ولا خفاء فى كثرته ، فالتقليل المستفاد من" قد" بالنسبه لإيلاء المشبه به ولا بدّ من تقييد الكلام بما إذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دالّ عليه ، وإنما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى : (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْراهَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوها كَمَثَلِ الْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً)(٣) فإن المشبه به مركب لكن عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل أعنى : الحاله والصفه العجيبه الشأن ، فالحاصل : أن المشبه به إذا كان مركبا فإن عبر عنه بلفظ مفرد كلفظ المثل فقد ولى المشبه به الكاف وإن لم يعبر عنه بمفرد ولا اقتضى الحال تقديره ، بل استغنى عنه بما فى ضمن مجموع اللفظ فلا يكون المشبه به واليا للكاف.

(قوله : (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَياهِ الدُّنْيا)) أى : بيّن لهم حال وصفه الحياه الدنيا ، فمثل مفعول اضرب (وقوله : كماء) خبر مبتدأ محذوف أى : هى كماء وهو استئناف بيانىّ كأنه قيل : بم أبينه؟ فقيل : هى كماء ، وقيل : إن" اضرب" بمعنى اجعل وصيّر ، وحينئذ فله مفعولان ثانيهما قوله كماء أى : صيّر لهم صفه الحياه الدنيا شبه ماء أنزلناه .. إلخ

١- الكهف : ۴۵.

٢- البقره : ١٩.

٣- الجمعه : ۵.

بالماء ، ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره ، بل المراد تشبيه حالها فى نضارتها وبهجتها ، وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء ؛ يكون أخضر ناضرا شديد الخضره ثم ييبس فتطيّره الرياح كأن لم يكن ، ولا حاجه إلى تقدير : كمثل ماء ؛ لأن المعتبر هو الكيفيه الحاصله من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف ، واعتبارها مستغن عن هذا التقدير. ومن زعم أن التقدير : كمثل ماء ، وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف - ...

******

(قوله : بالماء) أى : حتى يكون مما ولى الكاف المشبه به لفظا (قوله : ولا بمفرد آخر يتحمل) أى : يتكلف تقديره بحيث يقال : إن الأصل نبات ماء ويكون مما ولى الكاف المشبه به تقديرا (قوله : بل المراد تشبيه حالها .. إلخ) أى : ووجه الشبه وجود الهلاك والتلف بأثر الإعجاب والاستحسان والانتفاع فى كلّ (قوله : فى نضارتها) من ظرفيه الكلى فى الجزئى ، أو فى بمعنى : من بيان لحالها (وقوله : وبهجتها) تفسير لما قبله (قوله : بحال النبات) أى : صفته ، ولا شك أنه غير وال للكاف لفظا ولا تقديرا (وقوله : يكون أخضر) حال من النبات (وقوله : شديد الخضره) تفسير لقوله : ناضرا (وقوله : ثم ييبس) تفسير ل- هشيما فى الآيه ، (وقوله : فتطيره) تفسير لتذروه فيها أيضا (قوله : ولا حاجه .. إلخ) أى : حتى يكون المشبه به واليا للكاف تقديرا وعبارته توهم أن هذا التقدير جائز وإن كان لا حاجه إليه للاستغناء عنه بما ذكره من أن المعتبر .. إلخ - وفيه نظر ؛ لأن المشبه به حينئذ صفه الماء الموصوف بتلك الصفات فيخالف قوله سابقا بل المراد تشبيه حالها أى : الدنيا بحال النبات فإنه نص فى أن المشبه به حال النبات لا حال الماء ، والجواب : أن حاله الماء الموصوف بما ذكر فى الآيه تؤول إلى صفه النبات التى ذكرها الشارح ، وحينئذ فلا إشكال (قوله : الكيفيه) أى : الصفه والحاله ، (وقوله : الحاصله من مضمون الكلام) أى : من مجموع الكلام الواقع بعد الكاف وهو النبات الناشئ من الماء واخضراره ثم يبوسته ثم تطيير الرياح له (قوله : مستغن عن هذا التقدير) أى : لفهمها من ذلك المضمون فوجود التقدير وعدمه سيّان (قوله : أن التقدير) أى : فى الآيه كمثل ماء أى : وإن المشبه به مثل الماء (قوله : وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به) أى : لأن المشبه به هو مثل

فقد سها سهوا بيّنا ؛ لأن المشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظا به ، وقد يكون محذوفا على ما صرح به فى الإيضاح.

(وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى : عن التشبيه (كما فى : علمت زيدا أسدا ...

******

الماء والوالى للكاف نفس الماء فقوله بناء على إنه أى : المشبه به فى الآيه محذوف وهو مثل راجع لقوله : وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به ، والحاصل : أن هذا الزاعم فهم أن المراد بقول المصنف والأصل فى الكاف ونحوه أن يليه المشبه به أى : فى اللفظ ، وقوله وقد يليه غيره أى : فى اللفظ وإن كان واليا له فى التقدير وجعل الآيه من هذا القبيل فقدر فيها مثل وجعله المشبه به ، وحينئذ فهو وال للكاف فى التقدير لا فى اللفظ ، وقد ظهر لك من قوله : وأن هذا .. إلخ : مغايره قوله : ومن زعم .. إلخ لقوله : ولا حجه .. إلخ.

(قوله : فقد سها) أى : من وجهين - الأول : أنا لا نسلّم أن المشبه به مثل الماء وصفته بل مثل النبات الناشئ من الماء ، والثانى : أننا إذا سلّمنا أن المشبه به مثل الماء كما قال هذا الزاعم ، فلا نسلّم أن الكاف فى هذه الآيه قد وليها غير المشبه به بل الوالى لها - على كلامه - هو المشبه به ؛ لأن المقدر عندهم كالملفوظ ، وحينئذ فالمشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون مقدرا ، والشارح اقتصر فى بيان السهو على الوجه الثانى ، فإن قلت : هذا الثانى لا يرد على الزاعم إلا إذا كان يوافق على التعميم من قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه بالملفوظ وهو قد خصه بالملفوظ فلا يرد عليه. قلت : تخصيصه لا يصح مع تصريح المصنف فى الإيضاح - الذى هو كالشارح لهذا المتن - بأن موالاه المشبه به للكاف أعمّ من أن تكون لفظا أو تقديرا.

(قوله : وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى : يدل عليه من غير ذكر أداه فيكون الفعل قائما مقامها ، والمراد : فعل غير الأفعال الموضوعه من أصلها للدلاله على التشبيه كالأفعال المشتقه من المماثله والمشابهه والمضاهاه .. إلى آخرها ، وكان الأولى للمصنف أن يقول : وقد يذكر ما ينبئ عن التشبيه ليتناول" أنا عالم أن زيدا أسد" وزيد أسد حقّا - أو بلا شبهه ، وكأن زيدا أسد إذا كانت كلمه كأن للظن - اه أطول.

إن قرب) التشبيه وادّعى كمال المشابهه ؛ لما فى : علمت من معنى التحقيق (وحسبت) زيدا أسدا (إن بعد) التشبيه ؛ لما فى الحسبان من الإشعار بعدم التحقيق والتيقن ، وفى كون مثل هذه الأفعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء ، والأظهر : أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه فى القرب والبعد.

******

(قوله : إن قرب التشبيه) شرط فى مقدر. أى : وإنما يستعمل علمت لإفاده التشبيه أن قرب التشبيه أى : إن أريد إفاده قرب المشبه للمشبه به (قوله : وادّعى كمال المشابهه) عطف تفسير على قوله : إن قرب ، والمراد : ادعى على وجه التيقن (قوله : لما فى علمت من معنى التحقيق) الإضافه بيانيه ، والمراد بالتحقيق التيقّن أى : لما فى علمت من الدلاله على تيقن الاتحاد وتحققه فيفيد المبالغه فى التشبيه لتيقن الاتحاد ، وهذا يناسب الأمور الظاهره البعيده عن الخفاء.

(قوله : إن بعد التشبيه) أى : أريد إفاده بعده وضعفه بأن تكون مشابهه المشبه للمشبه به ضعيفه لكون وجه الشبه خفيّا عن الإدراك (قوله : لما فى الحسبان من الإشعار بعدم التحقيق والتيقن) أى : وعدم التيقن ؛ لأنه إنما يدل على الظن والرجحان فهو يشعر بأن تشبيهه بالأسد ليس بحيث يتيقن أنه هو بل يظن ذلك ويتخيل ، ومن شأن البعيد عن الإدراك أن يكون إدراكه كذلك (قوله : وفى كون .. إلخ) هذا اعتراض وارد على قول المصنف وقد يذكر فعل ينبئ عنه ، وحاصله : أنا لا نسلّم أن الفعل المذكور ينبئ عن التشبيه للقطع بأنه لا دلاله للعلم والحسبان على ذلك بل المنبئ عنه عدم صحه الحمل ؛ لأنا نجزم أن الأسد لا يصح حمله على زيد وأنه إنما يكون على تقدير أداه التشبيه سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما فى قولنا : زيد أسد (قوله : والأظهر .. إلخ) أى : وحينئذ فيجاب عن المصنف بأن فى كلامه حذف مضاف أى : ينبئ عن حال التشبيه. هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا : أنبأ فلان عن فلان فإن المتبادر منه أنه أظهر حالا من أحواله لا أنه تصوره ، كذا قيل - وفيه نظر ؛ لأن الكلام هنا بصدد ما ينبئ عن التشبيه لا ما ينبئ عن حاله ، فلو كان مراد المصنف ذلك لأخّره إلى الكلام فى بحث أحوال التشبيه - تأمل.

الغرض من التشبيه

(والغرض منه) أى : من التشبيه (فى الأغلب يعود إلى المشبه ، وهو) أى : الغرض العائد إلى المشبه (بيان إمكانه) أى : المشبه ، وذلك إذا كان أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه (كما فى قوله :

******

(قوله : فى الأغلب) أى : أغلب الاستعمال يعود إلى المشبه لما كان التشبيه بمنزله القياس فى ابتناء شىء على آخر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائدا إلى المشبه الذى هو كالمقيس ، ولذا كان عوده إليه أغلب وأكثر ، وقوله : فى الأغلب مقابله ما يأتى فى قوله : وقد يعود إلى المشبه به ، فإن قلت : ما يأتى يفيد أنه قليل ، وتعبيره هنا بالأغلب يفيد أن الآتى غالب. قلت : القله بالإضافه لا تنافى الغلبه.

(قوله : بيان إمكانه) أى : بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود (قوله : وذلك) أى : والسبب فى ذلك أى : فى بيان إمكانه (وقوله : إذا كان) أى : المشبه.

(قوله : ويدعى امتناعه) أى : امتناعه الوقوعى من أجل غرابته فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على إثباته (قوله : كما فى قوله) أى : كبيان إمكان المشبه الذى فى قول أبى الطيب المتنبى من قصيدته التى رثى بها والده سيف الدوله بن حمدان ، ومطلعها :

نعدّ المشرفيه والعوالى

وتقتلنا المنون بلا قتال

وترتبط السّوابق مقرنات (١)

وما ينجين من خبب الليالى

وهى طويله ، وقبل البيت قوله يخاطب سيف الدوله :

نظرت إلى الذين أرى ملوكا

كأنّك مستقيم فى محال

فإن تفق الأنام إلخ (٢)

: ...

وقد أحسن بعضهم فى تضمين هذا البيت حيث قال :

وقالوا بالعذار تسلّ عنه

وما أنا عن غزال الحسن سالی

وإن أبدت لنا خدّاه مسکا

فإنّ المسک بعض دم الغزال

ص: ۱۵۱

۱- کذا فی الأصل وتروی : مقربات.

۲- الأبیات من قصیده للمتنبی یرثی والده سیف الدوله ویعزیه بها ، وهو فی دیوانه ۲ / ۱۲ ، وهو فی الإشارات ص ۱۸۷.

فإن تفق الأنام وأنت منهم

فإنّ المسک بعض دم الغزال) (۱)

فإنه لما ادعی أن الممدوح قد فاق الناس حتی صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه ، وکان هذا فی الظاهر کالممتنع - احتج لهذه الدعوی ، ...

******

(قوله : فإن تفق) أی : تعل بالشرف والأنام - قیل : هم الإنس والجن ، وقیل : جمیع ما علی وجه الأرض ، وأراد الشاعر الأنام الموجودین فی زمانه ومن تعمیم الأنام یستفاد أنه صار بکونه فائقا لهم جنسا آخر بواسطه أن الداخل فی الجنس لا بد أن یساویه فرد منه غالبا (قوله : وأنت منهم) جمله حالیه أی : والحال أنک منهم أی : بحسب الأصل ؛ لأنک آدمیّ بالأصاله فلا ینافی دعوی صیرورته جنسا برأسه (قوله : فإن المسک .. إلخ) لیس جوابا للشرط الذی هو قوله : فإن تفق الأنام ؛ لعدم الارتباط المعنوی وإنما هو عله للجواب أقیم مقامه والأصل فلا بعد فی ذلک ؛ لأن المسک .. إلخ أی : إن خرجت عن جنسک بکمال أوصافک فلا بعد فی ذلک ولا استغراب ؛ لأن المسک بعض دم الغزال وقد فاقه بکمال أوصافه ، فحالک کحال المسک ، فالشاعر لما ادّعی أن الممدوح فاق الناس فوقانا صار به کأنه جنس آخر وأصل مستقلّ برأسه ، وکان فوقانه لهم علی الوجه المذکور مما یمکن أن یدعی استحالته احتجّ لمدعاه بأن حالته مماثله لحاله مسلّمه الإمکان لوقوعها ، فشبه حالته بتلک الحاله فتبیّن أن حالته ممکنه.

(قوله : فإنه) أی : الشاعر وهذا علّه لصحه التمثیل بالبیت لکون الغرض من التشبیه بیان إمکان المشبه.

(قوله : حتی صار أصلا) أی : کأنه أصل (قوله : وجنسا بنفسه) أی : وجنسا مستقلّا بنفسه ، وهذا مرادف لما قبله.

(قوله وکان هذا) أی : ما ذکر من فوقان الممدوح جمیع الأنام فوقانا صار به کأنه جنس مستقلّ بنفسه.

(قوله : فی الظاهر) أی : فی بادئ الرأی قبل التأمّل فی الدلاله بل والالتفات للنظائر (قوله : احتجّ لهذه الدعوی) أی : أقام الحجه أی : الدلیل علی إثبات هذه الدعوی

۱- البیت للمتنبی من قصیده یرثی فیها والده سیف الدوله ، دیوانه ۳ / ۱۶۵۱ ، والإشارات ص ۱۸۷.

وبين إمكانها بأن شبه هذه الحال بحال المسك الذى هو من الدماء ، ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفه التى لا توجد فى الدم ، وهذا التشبيه ضمنىّ ، ومكنّى عنه.

(أو حاله) عطف على إمكانه ، أى : بيان حال المشبه بأنه على أىّ وصف من الأوصاف (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد) إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه.

(أو مقدارها) أى : بيان مقدار حال المشبه فى القوه والضعف ، والزياده والنقصان ...

******

وهى فوقانه لهم على الوجه المذكور لدفع إنكارها لغرابتها (قوله : شبه هذه الحال) أى : الهيئه المأخوذه من فوقان الممدوح جميع الناس حتى صار كأنه أصل برأسه (وقوله : بحال المسك) أى : بالهيئه المأخوذه من فوقانه لجميع الدماء التى فى الغزال ، فهو من تشبيه المركب بالمركب ، والجامع فوقان الأصل فى كلّ.

(قوله : ضمنىّ) أى : مدلول عليه باللازم ؛ لأنه ذكر فى الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه - أعنى : فوقان الأصل - وأراد الملزوم وهو التشبيه (فقوله : ومكنّى عنه) تفسير لما قبله ، والحاصل : أن التشبيه لم يذكر صراحه بل كنايه بذكر لازمه ، وذكر بعضهم فى قول المطول : وليسمّ هذا التشبيه ضمنيّا ومكنيا عنه أنه إنما سمى ضمنيّا ؛ لأنه يفهم من الكلام ضمنا وسمّى مكنيا عنه ؛ لأنه مكنى أى : خفىّ ومستتر - وتأمله.

(قوله : حال المشبه) أى : صفته (قوله : بأنه على أىّ وصف من الأوصاف) أى : هل هو متصف بالبياض أو السواد أو الحمره مثلا؟ وهو متعلق ببيان أى : بيان حاله بجواب أنه على أىّ وصف .. إلخ (قوله : كما فى تشبيه .. إلخ) أى : كبيان الحال الذى فى تشبيه ثوب .. إلخ (قوله : فى السواد) أى : أو فى غيره من الألوان (قوله : إذا علم .. إلخ) شرط فى مقدر أى : وإنما يكون هذا التشبيه لبيان حال المشبه إذا علم .. إلخ ، وأما لو كان حال المشبه معلوما له قبل التشبيه لم يكن ذلك التشبيه لبيان حال المشبه ؛ لأنها مبيّنه ومعلومه وتبيين المبيّن عبث (قوله : أو مقدارها) أى : إذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه وإنما ترك الشارح هذا القيد لظهوره مما ذكره أولا (قوله : أى بيان مقدار .. إلخ)

أى : تشبيه الثوب الأسود (بالغراب فى شدته) أى : شده السواد.

(أو تقريرها) مرفوع عطفا على : بيان إمكانه ، أى : تقرير حال المشبه فى نفس السامع ، وتقويه شأنه (كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل

******

أى : كميتها (وقوله : كما فى تشبيهه) أى : كبيان المقدار فى تشبيهه (قوله : أى تشبيه الثوب الأسود) أى : المعلوم أصل سواده وإلا كان التشبيه لبيان أصل الحال لا لبيان مقدارها ، وفى قول الشارح : أى : تشبيه الثوب الأسود إشاره إلى أن الضمير فى قول المصنف تشبيهه راجع للثوب الأسود المفهوم من قوله : فى السواد.

(قوله : مرفوع) أى : لا مجرور. عطفا على مدخول البيان وهو الإمكان ؛ لأن التقرير أخص من مطلق البيان ، إذ هو بيان على وجه التمكن فلو جرّ لكان المعنى أو بيان البيان الخاص ، ولا يخفى ما فى ذلك من العجرفه (قوله : أى تقرير حال المشبه) أى : وصفه الذى هو وجه الشبه القائم به (قوله : وتقويه شأنه) أى : المشبه والمراد بشأنه حاله ، وهذا عطف على تقرير حاله مفسر له ، واعلم أن تقرير حال المشبه فى نفس السامع إنما يفيده التشبيه إذا كان المشبه به حسيّا كان المشبه كذلك أو عقليّا كما يستفاد من كلام الشارح الآتى.

(قوله : كما فى تشبيه .. إلخ) أى : كالتقرير الكائن فى تشبيه من لا يحصل .. إلخ ، وذلك كأن يقال : فلان فى سعيه كالراقم على الماء بجامع عدم حصول الفائده فى كلّ ، فهذا التشبيه قرر وثبت حال فلان وهو عدم الفائده فى ذهن السامع (قوله : من سعيه) أى : عمله أو كسبه (قوله : على طائل) الطائل : هو الفضل أو الفائده. يقال : هذا أمر لا طائل فيه أى : لا فائده فيه ولا فضل. مأخوذ من الطّول - بالفتح - وهو الفضل يقال : لفلان على فلان طول - بالفتح - أى : فضل وامتنان ، و" على" يحتمل أن تكون زائده فاعل يحصل كما فى قوله :

إنّ الكريم وأبيك يعتمل

إن لم يجد (١) يوما على من

يتّكل

ويحتمل أنها غير زائده ، وفاعل يحصل ضمير عائد على الموصول كما هو الظاهر وضمّن يحصل معنى يطلع - كذا فى الفنرى.

١- وقعت فى المطبوع : يوجد ، وما أثبت من العقد الفريد ، وخزانه الأدب ونكت الهميان.

بمن يرقم على المـاء) فإنـك تجـد فيه من تقرير عـدم الفائـده ، وتقويه شأنه ما لا تجـده فى غيره ؛ لأن الفكر بالحسـيات أتم منه بالعقليات ؛ لتقدم الحسيات ، وفرط إلف النفس بها.

******

وفى عبد الحكيم : من لا يحصل من سـعيه على طائل بمعنى : من لا يبقى لأجل سـعيه على طائل ، فعلى صله يحصل كذا يستفاد من الأساس حيث قال : حصل عليه من حقّى كذا أى : بقى عليه منه كذا - اه.

(قوله : بمن يرقم) بابه نصر أى : يخطط على الماء كان ذلك التخطيط كتبا أو تزويقا.

(قـوله : فإنـك تجـد) أى : تعلم (وقوله : فيه) أى : فى هـذا التشـبيه المخصوص (وقوله : من تقرير عـدم الفائـده) أى : من تقرير المتكلم عدم الفائده الذى هو حال المشبه (وقوله : وتقويه شأنه) أى : شأن عدم الفائده الذى هو الحال.

(قوله : ما لم تجـده) مفعول تجد أى : شـيئا لا تجده فى غيره أى : من التشبيه بالمعقول (قوله : لأن الفكر) هو فى الأصل التأمّل ، والمراد به هنا الجزم أى : لأن الجزم بالأمور الحسيه أتمّ من الجزم بالأمور العقليه والشىء وإن كان معلوما يقينا كحال المشبه إلا أن تمثيله بـالمحسوس يفيـد زيـاده قوه ؛ لأـن الإـلف بالمحسوسات أتم منه بالعقليات (قوله : لتقـدم الحسـيات) عله للأتميّه أى : لتقـدم الحسـيات فى الحصـول عنـد النفس على العقليـات ؛ لأـن النفس فى مبـدأ الفطره خـاليه عـن العلـوم ، ثـم بعـد إحساسـها بالجزئيـات بواسـطه الآلات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات إجمالا يحصل لها علوم كليه هى العقليات (قوله : وفرط) أى : شـده إلف النفس بهـا ومما يؤيـد ما ذكره الشارح أنك لو أردت وصف يوم بالطول ، فقلت : هـذا يوم كأنه لا آخر له. لم يكن فى تأثيره فى النفس طول ذلك اليوم مثل قول الشاعر حيث شبهه بالمحسوس.

ويوم كظلّ الرّمح قصّر طوله

دم الزّقّ عنّا واصطكاك المزاهر (١)

١- الـبيت لاـبن الطـثريه فى ديـوانه ص ٨١ ، ولسـان العرب (صـفف) وأسـاس البلاـغه (رمـح) وورد (واصـطفاف) مكـان (واصطكاك).

(وهذه) الأغراض (الأربعه تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتمّ ، وهو به أشهر) أى : وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ؛ ظاهر هذه العباره : أن كلّا من الأربعه يقتضى الأتميّه والأشهريّه ، لكن التحقيق أن بيان الإمكان ، وبيان الحال لا يقتضيان إلا الأشهريّه ...

******

وكذلك إذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كلمح البصر ، أو كأنه ساعه لم يكن فى تأثيره فى النفس قصر ذلك اليوم مثل قولك : يوم كإبهام القطاه حيث شبهه بمحسوس (قوله : الأربعه) أى : بيان الإمكان والحال والمقدار والتقرير (قوله : تقتضى) أى : تستلزم وتوجب (قوله : أتم) أى : أقوى ، واعلم أن الأتميّه والأشهريه ولو باعتبار ما عند المخاطب بالتشبيه ؛ لأن الأمر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات ، فقلّما يوجد وصف لأمر يعمّ اشتهاره عند كل الناس - قاله الفنرى.

(قوله : أتم) أى : منه فى المشبه (وقوله : وهو به أشهر) أى : عند السامع وإن لم يكن أشهر فى الواقع (وقوله : به) يحتمل أنه حال من الضمير فى أشهر أى : أشهر هو فى حال كونه ملتبسا به ، أو حال كونه فيه ، على أن الباء بمعنى فى.

(قوله : أى وأن يكون .. إلخ) أشار بهذا إلى أن قوله وهو به : عطف على اسم يكون وهو وجه الشبه ، وأشهر عطف على خبرها والضمير المرفوع راجع للمشبه به ولذا أبرزه ، وليست الجمله من المبتدأ والخبر واقعه موقع الحال ، إذ المقصود أن هذه الأغراض تقتضى الأمرين لا أنها تقتضى الأتميه فى حال كونه أشهر ، ثم إن الأشهريه كنايه عن الأعرفيه ومعنى الأعرف الأشد معرفه أى : إذا كان المشبه معروفا بوجه الشبه يكون المشبه به أشد معرفه به منه (قوله : ظاهر هذه العباره .. إلخ) ويمكن الجواب بأن مراد المصنف : أن مجموع الأغراض الأربعه يقتضى الأمرين ، ويرتكب التوزيع فترجع الأشهريه لما يقتضيها وهو الجميع ، وترجع الأتميه لما يقتضيها وهو التقرير ، وليس المراد : أن كل واحد من الأغراض الأربعه يقتضى الأتميه والأشهريه معا كما هو معنى الاعتراض (قوله : أن كلّا من الأربعه) أى : أن كل واحد من هذه الأغراض الأربعه (قوله : لا يقتضيان) أى : لا يستلزمان (قوله : إلا الأشهريه) أى : شده المعرفه لا الأتميه

ليصح القياس ، ويتم الاحتجاج فى الأول ، ويعلم الحال فى الثانى ، وكذا بيان المقدار لا يقتضى الأتميه ، بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه ، لا أزيد ، ولا أنقص ؛ ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه ، ...

******

(قوله : ليصح القياس) أى : الإلحاق فيهما (قوله : ويتم الاحتجاج فى الأول) أى : وهو بيان الإمكان ، وقوله : ويعلم الحال فى الثانى أى : وهو بيان الحال لامتناع تعريف المجهول بالمجهول إن كان المشبه به أخفى معرفه بوجه الشبه من المشبه وبما يساويه إن ساواه فى المعرفه ، وتوضيح ما ذكره من أن بيان الإمكان والحال إنما يقتضيان الأشهريه دون الأتميه : أن المطلوب فى بيان الإمكان إنما هو مجرد وقوع وجه الشبه فى الخارج فى ضمن المشبه به ليفيد عدم الاستحاله ، وغايه ما يقتضى ذلك مجرد العلم بالوجود الخارجى ليسلم الإمكان ولا يتوقف الإمكان على الأتميه ؛ لأن مطلق وقوع الحقيقه فى فرد ما يكفى فى إمكانها فإذا قلت : إنك فى خروجك عن أهل جنسك كالمسك - كفى فى المراد العلم بخروج المسك عن جنسه ولا يطلب كونه أتم منك فى الخروج ، بل ربما يوجب ذلك تقصيرا فى المدح فصح التشبيه ولو كنت أتم منه فى الخروج ، وأما بيان الحال فالغرض - كما تقدم - أن المخاطب جاهل به طالب لمجرد تصوره وذلك يكفى فيه كونه معروفا فى المشبه به ليفيد معرفته فى المشبه ، فإذا قيل ما لون ثوبك المشترى؟ قلت : كهذا ، فيحصل الغرض بمجرد العلم بكون هذا له سواد ؛ لأن ذلك هو المطلوب ولا يتوقف على كون هذا أتم فى السواد ؛ لأنه زائد على مطلق التصور ، والزائد على مطلق التصور غير مطلوب (قوله : بيان المقدار) أى : مقدار حال المشبه (قوله : بل يقتضى أن يكون المشبه به) أى : مع كونه أعرف وأشهر بوجه الشبه (قوله : على حد) أى : نهايه مقدار المشبه أى : أن يكون مساويا للمشبه فى وجه الشبه لا أزيد منه ولا أنقص ، ولو قال الشارح على حد .. إلخ ، وأن يكون أشهر لكان أحسن ليتضح به قوله : ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح ليوافق صنيع هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده.

(قوله : ليتعين) أى : عند المخاطب (وقوله : مقدار المشبه) أى : فى وجه الشبه ، (وقوله : على ما هو عليه) أى : فى نفس الأمر. وتوضيح ذلك : أن التشبيه الذى قصد به بيان

وأما تقرير الحال فيقتضى الأمرين جميعا ؛ لأن النفس إلى الأتم والأشهر أميل ، فالتشبيه به بزياده التقرير والتقويه أجدر.

(أو تزيينه) مرفوع عطفا على : بيان إمكانه ، أى : تزيين المشبه فى عين السامع (كما فى تشبيه وجه أسود ...

******

مقدار حال المشبه المخاطب به يعرف الحال فى المشبه وطالب لبيان مقدار تلك الحال فلا بدّ أن يكون الوجه الذى هو الحال المطلوب مقداره فى المشبه به على قدره فى المشبه من غير زياده ولا نقصان وإلا لزم الكذب والخلل فى الكلام ، فإنه إذا قيل : كيف بياض الثوب الذى اشتريته والحال أنه فى مرتبه التوسط أو التسفل فى البياض وقلت هو كالثلج ليكون وجه الشبه فى المشبه به أتم؟ كان الكلام كذبا. (قوله : وأما تقرير الحال) أى : حال المشبه (قوله : الأمرين) أى : الأتميه والأشهريه معا.

(قوله : لأن النفس إلى الأتم) أى : إلى المشبه به الأتم أميل (قوله : فالتشبيه به) أى : بالأتم الأشهر ، وهو مبتدأ خبره أجدر (وقوله : بزياده) متعلق بأجدر ، والباء فيه للسببيه ، والمعنى : فالتشبيه به أولى من التشبيه بالخالى من الأتميه والأشهريه بسبب إفادته زياده التقرير أى : التقرير الزائد فى نفسه والتقويه ، وحينئذ فتقرير الحال مقتض للأمرين ، وتوضيح ذلك : أن المراد من تقرير حال المشبه تمكن حال ذلك الحال فى نفس السامع بحيث تطمئن إليه ، ولا يمكن لها مدافعه فيه بالوهم لغرض من الأغراض كالتنفير عن السعى بلا فائده ، فإن صاحبه ربما يدافع بوهمه عدم حصول الفائده بتوهم الحصول ، فإذا ألحق له بالرقم على الماء الذى لا يمكن مدافعه عدم الحصول فيه لقوته فيه وظهوره تحقق عند النفس فى الأول كما تحقق فى الثانى ، فتقع نفرته عن ذلك السعى ، وقد تقرر أن تحقق الشىء بالأقوى والأظهر مع قصد ذلك التحقق واجب ؛ لأن الأضعف سبيل للتساهل فيه والتغافل عن مقتضاه ودفاعه عن النفس بإثبات ضده وهما.

(قوله : أو تزيينه) أى : جعله ذا زينه بأن يصوره للسامع بما يزيّنه ويحسّنه ، فيخيّل السامع حينئذ حسن المشبه فإذا تخيّله كذلك كان ذلك داعيا لرغبته فيه (قوله : عطفا على بيان إمكانه) أى : لا بالجر. عطفا على إمكانه (قوله : فى عين السامع) أى : لأجل ترغيبه فيه لكونه يصوّره له بصوره حسنه تدرك بالعين.

بمقله الظبى ، أو تشويهه) أى : تقبيحه (كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحه جامده قد نقرتها الديكه) جمع : ديك (أو استطرافه) أى : عدّ المشبه طريفا حديثا بديعا

******

قال العصام : وكان الأولى أن يقول : أى : تزيين المشبه عند السامع لأجل أن يشمل تشبيه صوت حسن بصوت داود وتشبيه جلد ناعم بالحرير وتشبيه نكهه شخص بريح المسك وتشبيه طعم البطيخ بالعسل ، وعلى هذا فالمراد بتزيينه تصويره للسامع بصوره حسنه سواء كانت تدرك بالعين أو بغيرها (قوله : بمقله الظبى) أى : التى سوادها مستحسن طبعا وهى الشحمه التى تجمع السواد والبياض ، فالسواد الكائن فى مقله الظبى أوجب لها حسنا ؛ لأن السواد فى العين حسن بالجبله وذلك لما يلازمه من الصفاء العجيب والاستداره مع إحاطه لون مخالف له غالبا من نفس العين أو خارجها ، فلما شبه الوجه الأسود بالمقله المذكوره صار مصوّرا للسامع بصوره حسنه.

قال فى الأطول : والتشبيه مبنىّ على ما قال الأصمعى من أن عين الظبى وبقر الوحش فى حال الحياه كلها سواد وإنما يظهر فيها البياض مع السواد بعد الموت (قوله : أى تقبيحه) أى : لأجل أن ينفر المخاطب عنه (قوله : كما فى تشبيه) أى : كالتشويه الذى فى تشبيه (قوله : مجدور) أى : عليه آثار الجدرىّ (قوله : بسلحه) بحاء مهمله أى : عذره جامده أى : يابسه (قوله : نقرتها) أى : نقبتها بالمنقار فى حال رطوبتها ، وقوله الدّيكه - بكسر الدال وفتح الياء - جمع ديك ، والديكه تطلق على الدجاج ، وفى لفظ " قد " إشعار بأن أثر النقر باق فى السلحه ؛ لأنه يزول بطول الزمان ، وإنما أشعر ببقائه ؛ لأنه للتقريب ، ووصف السلحه بالجمود ليتم الشبه بلزوم تلك الحفر وتقررها كما فى الوجه المجدور والجامع بين الطرفين الهيئه الحاصله من شكل الحفر وما أحاط بها ، ووجه تقبيح المشبه فى هذا التشبيه : أن المشبه به وهو السلحه المذكوره صورتها فى غايه القباحه ، فلما ألحق بها الوجه المجدور تخيل قبحه ولو كان فيه حسن باستقامه رسومه وأعضائه وسار مظهرا فى أقبح صوره لأجل التنفير عنه.

(قوله : استطرافه) بالطاء المهمله من استطرفت الشىء اتخذته طريفا أى : جديدا والمال الطريف هو المقابل للقديم ، وحينئذ فالمراد باستطراف المشبه : جعله جديدا بديعا لأجل الاستلذاذ به ؛ لأن لكل جديد لذه ووجه جعله جديدا : أنه أظهر ملتبسا بوصف أمر غريب

(كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لإبرازه) أى : إنما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لإبراز المشبه (فى صوره الممتنع عاده) وإن كان ممكنا عقلا ، ولا يخفى أن الممتنع عاده مستطرف غريب ...

******

مستحدث لم يعهد على ما يأتى ، ويحتمل أن يكون بالظاء المشاله ، وحينئذ فالمراد باستظرافه جعله ظريفا أى : جميلا حسنا بالوجه المذكور وكلام الشارح يشير إلى الأول (فقوله : أى : عد المشبه طريفا) المراد بعده طريفا جعله كذلك ، (وقوله : حديثا) بمعنى جديدا تفسير لما قبله وكذا قوله بديعا (قوله : كما فى تشبيه) أى : كالاستطراف الذى فى تشبيه .. إلخ (قوله : فحم) هو كنهر ونهر وكأمير الجمر المطفأ (قوله : فيه جمر موقد) فى القاموس : الجمر النار المتقده ، وحينئذ فلا حاجه إلى قوله موقد ، والمراد تشبيه فحم سرت النار فيه سريانا يتوهم منه الاضطراب كاضطراب الموج (قوله : ببحر من المسك) أى : الذائب (وقوله : موجه الذهب) أى : الذائب ، وإنما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب ؛ لأن البحر لا يتصور بصوره الجامد ووجه الشبه : هو الهيئه الحاصله من وجود شىء مضطرب مائل إلى الحمره فى وسط شىء أسود (قوله : لإبرازه) متعلق بمفهوم ما فإنه عباره عن استطراف أو تشبيه والشارح جعله متعلقا بمحذوف ، حيث قال : أى : إنما استطرف .. إلخ ، وهو غير متعين - قاله فى الأطول.

(قوله : لإبراز المشبه) أى : مع كونه مبتذلا (قوله : فى صوره الممتنع) أى : وهو البحر من المسك الذى موجه الذهب ، والمراد بإبرازه فى صورته إبرازه بصفته حيث ألحق به ؛ لأنه لما ألحق به نقل وصفه وهو الامتناع إليه ، ولا شك أن إبراز الشىء المبتذل فى صوره الممنوع يتخيل أنه كهو ، وهذا موجب لغايه الاستطراف ؛ لأن الفحم يتخيل فيه صوره المسك الذائب وإن كان غير ذائب ، والجمر وإن لم يكن ذائبا يتخيل فيه صوره الذهب الذائب المتموج ، وإنما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب ؛ لأن ذلك هو المشبه به كما علمت ، ومما زاد به استطراف المشبه هنا كونه شيئا تافها محتقرا أظهر فى وصف شىء رفيع لا تصل إليه الأثمان.

(قوله : وإن كان ممكنا عقلا) بأن يذوب المسك مع كثرته جدّا حتى يعد بحرا ويذاب الذهب ويجعل فيه ويكون موجا له (قوله : ولا يخفى أن الممتنع عاده) أى : صيروره الواقع المبتذل ممتنعا عاده مستطرف (وقوله : غريب) تفسير لما قبله.

(وللاستطراف وجه آخر) غير الإبراز فى صوره الممتنع عاده (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن ؛ إما مطلقا ، كما مر) فى تشبيه فحم فيه جمر موقد (وإما عند حضور المشبه ؛ كما فى قوله : ...

******

(قوله : وللاستطراف) أى : المطلق لا- الاستطراف فى خصوص المثال المذكور ، ولذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه إلى الاستطراف فى المثال المذكور ، والحاصل : أن الاستطراف من حيث هو له وجهان - الأول : إبراز المشبه فى صوره الممتنع فى الخارج.

والثانى : إبرازه فى صوره النادر الحضور فى الذهن وهما مفهومان مختلفان ، والثانى أعمّ فيلزم من كون الشىء ممتنع الحصول فى الخارج ندره حضوره فى الذهن دون العكس ، فكلما أبرز المشبه للسامع بصوره أحدهما حصل الاستطراف (قوله : نادر الحضور فى الذهن) أى : لأن ندره الحضور موجبه لغرابه ذلك النادر ولكل غريب لذه ، وإذا شبه غير النادر بالنادر المستطرف انتقل وصف الندره لذلك المشبه وصار مبرزا فى صورته أى : بصفته فينجرّ الاستطراف إليه (قوله : إما مطلقا) أى : ندورا مطلقا من غير تقييد بحاله حضور المشبه فى الذهن أى : عند حضور المشبه فى الذهن وعند عدمه (قوله : كما مر فى تشبيه .. إلخ) من هذا تعلم أن الاستطراف فى تشبيه الفحم الذى فيه جمر موقد بالبحر من المسك الذى موجه الذهب له جهتان : إبراز المشبه فى صوره الممتنع وإبرازه فى صوره النادر الحضور ، ولا- منافاه بين الجهتين ، وتقدم لك وجه ثالث للاستطراف فى التشبيه المذكور.

(قوله : وإما عند حضور المشبه) أى : وإما أن تكون تلك الندره حاصله فى المشبه به عند حضور المشبه لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا ، لكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من واد غير وادى الآخر فيبعد حضور أحدهما فى الذهن عند حضور الآخر.

(قوله : كما فى قوله) أى : كندره حضور المشبه به عند حضور المشبه فى قول أبى العتاهيه يصف البنفسج - كذا فى المطول ، وفى شرح الشواهد : أن هذين البيتين لابن الرومى وقبلهما :

ولاـزورديه) يعنى : البنفسج (تزهو) قال الجوهرى فى الصحاح : زهى الرجل فهو مزهو : إذا تكبر. وفيه لغه أخرى حكاها ابن دريد : زها يزهو زهوا (بزرقتها ... بين الرياض على حمر اليواقيت) (١) يعنى : الأزهار والشقائق الحمر ...

******

بنفسج جمعت أوراقه فحكى

كحلا تشرّب دمعا يوم تشتيت

(قوله : ولاـزورديه) الواو واو رب ، ولاـ : من بنيه الكلمه ، لا نافيه ، وهو بكسر الزاى المعجمه الخالصه - معرب. لازورديه بالزاء الغليظه وهى المشربه شيئا ؛ لأنها لا تستعمل فى لغه العرب ، وبفتح الواو وسكون الراء المهمله ، واللازورديه صفه لمحذوف أى : رب أزهار من البنفسج لاـزورديه ، نسبها الشاعر للحجر المعروف باللّازورد لكونها على لونه فهى نسبه تشبيهيه (قوله : يعنى البنفسج) هو بوزن سفرجل كما ضبطه شيخنا العدوى (قوله : تزهو) أى : تتكبر. ونسبه التكبر للبنفسج تجوّز ، والمراد أن لها علوّا وارتفاعا فى نفسها (قوله : قال الجوهرى .. إلخ) أشار بهذا إلى أن زهى من الأفعال الملازمه للبناء للمفعول وإن كان المعنى للبناء للفاعل فيقال زهى الرجل كما يقال جنّ الرجل وعنى بالأمر ونتجت الناقه (قوله : وفيه لغه أخرى .. إلخ) حاصلها : أنه يجوز استعمال زها مبنيّا للفاعل لفظا وما فى البيت وارد على هذه اللغه ، إذ لو كان واردا على اللغه الأولى لقيل تزهى - بضم أوله وفتح ثالثه - إذ هو مضارع زهى المبنى للمجهول (قوله : بزرقتها) الباء للسببيه إن كانت الزرقه راجحه على الحمره عند القائل أو بمعنى مع إن كانت مرجوحه عنده ، والمعنى حينئذ على التعجب من تكبرها (قوله : بين الرياض) حال من ضمير تزهو ، والرياض جمع روض وهو البستان.

قال العصام : ولا يبعد أن يكون قصد به معنى علانيه أى : أنها تزهو علانيه لا على وجه الخفاء (قوله : على حمر اليواقيت) صله لتزهو وهو من إضافه الصفه للموصوف (قوله : يعنى الأزهار والشقائق) أى : شقائق النعمان وعطف الشقائق على ما قبله من

١- البيت وما بعده لابن المعتز أورده الطيبى فى التبيان ١ / ٢٧٣ بتحقيقى ، والعلوى فى الطراز ١ / ٢٦٧ ، واللازورديه : البنفسجه نسبه إلى اللازورد وهو حجر نفيس.

(كأنّها فوق قامات ضعفن بها

أوائل النّار فى أطراف كبريت)

فإن صوره اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن ندره حضور بحر من المسك موجه الذهب ، لكن يندر حضورها عند حضور صوره البنفسج فيستطرف بمشاهده ...

******

عطف الخاص على العام ، والحمر نعت للأزهار والشقائق ، وأشار بهذا إلى أنه استعار اليواقيت الحمر للأزهار الحمر كالورد والشقائق ، والمعنى : أنها تزهو وتتكبر على الأزهار الحمر الشبيهه باليواقيت الحمر وهذا غير متعين ، إذ يجوز أن يكون أراد اليواقيت الحمر نفسها أى : أنها تزهو على اليواقيت الحمر الحقيقيه ، إلا أن المناسب للبنفسج المعنى الأول ، ولذا اقتصر الشارح عليه (قوله : كأنها) أى : اللازورديه بمعنى البنفسجه وعنى بها رأسها من الأوراق ، وأما أحاطت به لا مع الساق بدليل قوله : فوق قامات (قوله : فوق قامات) أى : ساقات وهو حال من اسم كأن وجمعها مع أن البنفسجه فوق ساق واحد باعتبار الأفراد (قوله ضعفن بها) أى : ضعفن عن تحملها ؛ لأن ساقها فى غايه الضعف واللين ، أو ضعفن بسببها لثقلها وطول مكثها فوقه ، وإنما قال ضعفن ؛ لأن الساق الذى عليه البنفسج إذا طال انحنى (قوله : أوائل النار) خبر كأنها أى : النار المتصله بالكبريت التى تضرب إلى الزرقه لا الشعله المرتفعه ، وإنما قيد بأوائل ؛ لأن النار متى طال مقامها فى الكبريت وتمكنت منه ، واشتعلت : احمرّت وصفت وزال ما فيها من الزرقه ، ولهذا قيد أيضا بقوله : فى أطراف ، ولم يقل : فى كبريت ؛ لأن أوائل النار الواقعه فى أواسط الكبريت لا فى أطرافه لا زرقه فيها - قاله يس (قوله : لا يندر حضورها فى الذهن) أى : لأن الناس يستعملون فى الغالب الكبريت فى النار عند إيقادها (قوله : لكن يندر حضورها .. إلخ) لأن الإنسان إذا خطر البنفسج بباله لا تخطر بباله النار لا سيما فى أطراف الكبريت لما بينهما من غايه البعد ؛ لأن البنفسج جرم ندى ونور رياضى والنار جرم حارّ يابس دیاری ، فإذا خطر البنفسج فى الذهن فإنما ينتقل منه عند إراده التشبيه لما يضاهيه من جنس الأزهار ؛ لأنه هو الذى يخطر بالبال عند خطور البنفسج (قوله : فيستطرف) أى : المشبه وهو صوره البنفسج بسبب مشاهده أى : بسبب ندره مشاهده المعانقه والاتصال ،

عناق بين صورتين متباعدتين.

(وقد يعود) الغرض من التشبيه (إلى المشبه به ، وهو ضربان - أحدهما : إيهام أنه أتم من المشبه) فى وجه الشبه (وذلك فى التشبيه المقلوب) الذى يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه أكمل ...

******

والجمع بين صورتين متباعدتين وهما صوره البنفسج وصوره اتصال النار بأوائل الكبريت ، والحاصل : أن بين صوره البنفسج وصوره اتصال النار بأوائل الكبريت غايه البعد فعند حضور أحدهما فى الذهن يبعد حضور الآخر ، فإحضار أحدهما مع الآخر فى غايه الندور ، وحينئذ فالاستطراف فى التشبيه المذكور من حيث إنه حقق فيه المعانقه بين صورتين بينهما غايه المباعده لا يقال الاستطراف لأجل المعانقه المذكوره يعم الطرفين ؛ لأنا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتدّ به هنا استطرافه (قوله : عناق) بكسر العين المهمله بمعنى المعانقه والضم. قال فى الخلاصه : (١) لفاعل الفعال والمفاعله.

(قوله : وهو ضربان) الضمير للغرض العائد على المشبه به (قوله : أحدهما) أى : وهو الكثير الشائع (قوله : إيهام .. إلخ) أى : إيقاع المتكلم فى وهم السامع أى : ذهنه أن المشبه به أتمّ من المشبه فى وجه الشبه أى : مع أنه ليس كذلك فى الواقع (قوله : وذلك) أى : الإيهام الذى هو الغرض (قوله : الذى يجعل .. إلخ) تفسير للتشبيه المقلوب (قوله : الناقص) أى : فى نفس الأمر مشبها به أى : ويجعل فيه الكامل فى نفس الأمر مشبها ، فإذا جعل كذلك وقع فى وهم السامع أن المشبه به الناقص أتم من المشبه فى وجه الشبه ؛ لأن مقتضى أصل تركيب التشبيه كمال المشبه به عن المشبه فى وجه الشبه (قوله : قصدا) علّه لجعل الناقص مشبها به (وقوله : أكمل) أى : من المشبه الذى هو أكمل فى نفس الأمر ، وليس من التشبيه المقلوب قوله تعالى (مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكاةٍ)(٢) وإن كان نوره أتمّ من المشكاه ؛ لأن المقصود تشبيه ما لم يعلمه البشر بما علموه لكون المشكاه فى الذهن أوضح ، والقوه فى المشبه به قد تكون باعتبار الوضوح.

١- ألفيه ابن مالك.

٢- النور : ٣٥.

(كقوله :

وبدا الصباح كأن غرّته) (١) هى بياض فى جبهه الفرس فوق الدرهم استعير ...

******

(قوله : كقوله) أى : قول محمد بن وهيب فى مدح المأمون بن هارون الرشيد العباسىّ وأول القصيده :

العذر إن أنصفت متّضح

وشهود حبّك أدمع سفح

فضحت ضميرى عن ودائعه

إنّ الجفون نواطق فصح

وإذا تكلّمت العيون على

إعجامها فالسّر مفتضح

مهما أبيت معانقى قمر

للحسن فيه مخايل تضح

نشر الجمال على محاسنه

بدعا وأذهب همّه الفرح

يختال فى حلل الشباب به

مرح وداؤك أنّه مرح

ما زال يلثمنى مراشفه

ويعلّنى الإبريق والقدح

حتى استردّ الليل خلعته

وفشا خلال سواده وضح

وبعد البيت :

نشرت بك الدنيا محاسنها

وتزيّنت بصفاتك المدح

وإذا سلمت فكلّ حادثه

جلل فلا بؤس ولا ترح

(قوله : وبدا الصباح) أى : ظهر الصباح بمعنى الصبح.

قال العلامه اليعقوبى : يحتمل أن يراد به الضياء التام الحاصل عند الإسفار ، ويحتمل أن يراد به الضياء المخلوط بظلمه آخر الليل وذلك قبل الإسفار ، فعلى الأول : تكون الإضافه فى قوله : كأن غرّته إضافه للبيان أى : كأن الغره التى هى الصباح ؛ وذلك لأن الغرّه فى الأصل بياض فى جبهه الفرس. فوق الدرهم استعارها الشاعر للضياء التامّ الحاصل عند الإسفار فيكون المراد بالغره نفس الصباح ، وعلى الثانى : تكون الإضافه على

۱- البيت لمحمد بن وهيب الحميرى فى مدح الخليفه المأمون ، الإشارات ص ۱۹۱ ، والطيبى فى شرح المشكاه ۱ / ۱۰۸.

لبياض الصبح (وجه الخليفه حين يمتدح) فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفه أتم من الصباح فى الوضوح والضياء ، وفى قوله : حين يمتدح دلاله على اتصاف الممدوح بمعرفه حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه ، والارتياح له ، وعلى كماله فى الكرم ؛ حيث يتصف بالبشر والطلاقه عند استماع المديح.

(و) الضرب (الثانى) من الغرض العائد إلى المشبه به ...

******

أصلها لإحاطه الظلمه فى ذلك الوقت بإشراق هو كالغره المحاطه بالمشبه بذلك الإظلام - اه.

وربما كان كلام الشارح يميل للأول ؛ وذلك لأن الشاعر قد جعل المشبه الغره لا نفس الصباح ، وقد قال الشارح بعد ذلك فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفه أتمّ من الصباح ولم يقل من غرّه الصباح مع أنها هى التى جعلها الشاعر مشبهه ، فهذا يشير إلى أنهما شىء واحد وإن كان يمكن أن يقال : إن فى كلامه حذف مضاف ، وظهر لك من هذا أن الصباح ليس أول النهار ، وفى الأطول : أن الصباح أول النهار أعنى : الوقت الذى يختلط فيه ضوء الشمس بظلمه آخر الليل ، وأن مراد الشاعر بغرته : الضياء التام الحاصل عند الإسفار ، وحينئذ فالإضافه حقيقيه وعلى هذا فيقدر مضاف فى قول الشارح أتم من الصباح أى من غرته (قوله : لبياض الصبح) أى : للضياء التام الحاصل عند الإسفار وقت الصباح (قوله : فإنه قصد إيهام .. إلخ) أى : بقلب التشبيه وجعل وجه الخليفه مشبها به ؛ لأن جعله مشبها به يوهم أنه أقوى من غره الصباح على قاعده ما يفيده التشبيه بالاصاله من كون المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه (قوله : والضياء) عطف تفسير.

(قوله : اتصاف الممدوح) وهو الخليفه (وقوله : بمعرفه حق المادح) أى : بمعرفه ما يستحقه من التعظيم وغيره أى : والشأن أن من عرف شيئا عمله (فقوله : وتعظيم شأنه عند الحاضرين) تفسير لحق المادح (وقوله : بالإصغاء إليه) متعلق بتعظيم أى : بالإصغاء من ذلك الممدوح للمادح (وقوله : والارتياح له) أى : الاطمئنان لذلك المادح (قوله : وعلى كماله فى الكرم) عطف على اتصاف والضمير للممدوح (قوله : حيث) أى : لأنه يتصف بالبشر

(بيـان الاهتمام به) أى : بالمشـبه به (كتشبيه الجائع وجها كالبـدر فى الإشـراق والاسـتداره بالرغيف ؛ ويسـمى هـذا) أى : التشبيه المشـتمل على هذا النوع من الغرض (إظهار المطلوب هذا) الذى ذكر من جعل أحد الشـيئين مشبها ، والآخر مشبها به إنما يكون (إذا أريد إلحاق الناقص) فى وجه الشبه (حقيقه) ...

******

أى : طلاقه الوجه وعدم عبوسه ، والمراد بالمديح المدح ، وحاصل ما ذكره الشارح : أن تقييد الشاعر إشراق وجه الممدوح على وجه يقتضـى أكمليته على الصـباح بحين الامتـداح يـدل على معرفته لحق المـادح وعلى كرمه ؛ وذلـك لأـن إشـراق الوجه حال الامتداح يدل على شـيئين أحدهما : قبول المدح وإلا لعبس وجهه وهذا مستلزم معرفه حق صاحبه بمقابلته بالسرور التام ، والثانى : كون الممـدوح طبعه الكرم ؛ لأن الكريم هو الـذى يهزّه الانبساط حال المدح حتى يظهر أثره على وجهه ، ولو كان لئيما لعبس وجهه.

(قوله : بيان الاهتمام به) أى : إظهار المتكلم للسامع أنه مهتمّ به ، ولا بـد فى هذا من قرينه تدل على القصد كالعدول عما يناسـبه إلى غيره مع قرينه الحـال (قوله : كتشبيه الجـائع) من إضـافه المصـدر لفاعله ووجها مفعوله أى : كأن يشـبه الجائع وجها (وقوله : كالبدر) صـفه لوجها أى : وجها كائنا كالبدر (وقوله : فى الإشراق) أى : الضياء ، (وقوله : بالرغيف) متعلق بتشبيه أى : كأن يشبه الجائع الوجه المـذكور بالرغيف فى الاسـتداره واسـتلذاذ النفس بكلّ ، فعدول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور بالبدر الذى هو المناسب إلى تشبيهه بالرغيف يـدل على اهتمامه بالرغيف ورغبته فيه لجوعه وأنه لم يزل عن خاطره (قوله : على هذا النوع) أى : بيـان الاهتمـام ، وقـوله من الغرض أى : الـذى هو من أفراد الغرض فهو بيـان لهـذا النوع (قوله : إظهـار المطلوب) أى : ذا إظهـار المطلوب ، أو أنهـا تسـميه اصـطلاحيه ووجه تسـميته بـذلك أنه لما عـدل عن تشبيه الوجه بالبـدر إلى الرغيف علم أنه إنما شـبه الوجه به لكون الرغيف فى خيـاله وطالبـا له والعـاده أنه لاـ يطلبه إلاـ الجائع. قال السـكاكى : ولا يحسن المصـير إليه إلا فى مقام الطمع فى حصول المطلوب كمـا يحكى أن قاضـى سجسـتان دخل على الصاحب بن عباد فوجـده متفنّنا أى : عالما بفنون العلوم فأخذ بمدحه حتى قال :

كما فى الغرض العائد إلى المشبه (أو ادّعاء) كما فى الغرض العائد إلى المشبه به (بالزائد) فى وجه الشبه (فإن أريد الجمع بين شيئين ...

******

وعالم يعرف بالسجزى

(۱)

أراد السجستانى نسبه على غير قياس ، فأشار إلى : ندمائه أن يتمموه على أسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد حتى انتهوا إلى آخرهم ، فقال :

أشهى إلى النفس من الخبز

فأمر الصاحب أن يقدم له مائده.

(قوله : كما فى الغرض العائد إلى المشبه) أى : كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه إلى المشبه ، وكذا يقال فيما بعده ، وقد تقدم أن الغرض العائد إلى المشبه : بيان إمكانه أو حاله أو مقدارها أو تقريرها أو تزيينه أو تشويهه أو استطرافه ، والعائد إلى المشبه به : إيهام أنه أتم أو بيان الاهتمام به.

(قوله : بالزائد) متعلق بإلحاق ، ومراده بالزائد حقيقه أو ادّعاء كما علم من وصفه الناقص بذلك ، وكلام المصنف محل نظر - كما قال فى المطول ، وحاصله : أنه يقتضى أن التشبيه المفيد للأغراض المتقدمه كلها يقصد فيها إلحاق الناقص بالزائد فى وجه الشبه - وليس كذلك ، إذ لا يقصد إلحاق الناقص بالكامل فى وجه الشبه إلا إذا كان الغرض من التشبيه تقرير حال المشبه فقط كما تقدم للشارح ، وأجيب بأن المراد بالنقصان والزياده فى وجه الشبه ما يشمل ما كان بحسب الكم كما فى صوره التقرير أو بحسب الكيف كما فى غيرها ، فإن فى غيرها لا بد أن يكون المشبه به أعرف وأشهر بوجه الشبه - كذا قرر شيخنا العلّامه العدوى.

نعم يرد أن يقال : بيان الاهتمام غرض عائد إلى المشبه به ولا حاجه فيه إلى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقه وهو ظاهر.

(قوله : فإن أريد الجمع) أى : فإن لم يرد إلحاق الناقص بالكامل وأريد الجمع .. إلخ (قوله : فى أمر من الأمور) أى : سواء كان مفردا أو مركبا حسيّا أو عقليا واحدا أو

۱- البيت فى التبيان بلا نسبه ص ۲۷۵ ، والإيضاح ص ۲۲۴.

فى أمر) من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصا ، والآخر زائدا ، سواء وجدت الزياده والنقصان ، أم لم يوجد (فالأحسن ترك التشبيه) ذاهبا (إلى الحكم بالتشابه) ليكون كلّ من الشيئين مشبها ومشبها به (احترازا من ترجيح ...

******

متعددا (قوله : من غير قصد .. إلخ) أى : بل قصد استواؤهما فى ذلك الأمر من غير التفات إلى القدر الذى زاد به أحدهما على الآخر إن كان فى أحدهما زياده فى الواقع إما لاقتضاء المقام المبالغه فى ادعاء التساوى وإما لأن الغرض إفاده أصل الاشتراك فيلغى الزائد إن كان (قوله : سواء وجدت الزياده) أى : فى أحدهما والنقصان فى الآخر كما فى قولك : تشابه وجه الخليفه والصبح (وقوله : أم لم يوجد) أى : المذكور من الزياده والنقصان وكان الأوضح : أم لم يوجدا وذلك كما فى قوله : تشابه دمعى ومدامتى (قوله : فالأحسن ترك التشبيه) أى : ترك المتكلم التشبيه حال كونه ذاهبا إلى الحكم على الشيئين اللذين قصد تساويهما فى الأمر بالتشابه ، فالمصدر مضاف للمفعول (وقوله : إلى الحكم) متعلق بمحذوف حال من الفاعل (وقوله : ترك التشبيه) أى : المعروف (وقوله : إلى الحكم) بالتشابه أى : الذى هو تشبيه غير معروف فلا ينافى ما تقدم من أن تشابه من أدوات التشبيه ، والتشبيه المعروف هو ما قصد فيه التفاوت فى وجه الشبه ، وغير المعروف - الذى هو التشابه - هو ما قصد فيه التساوى بين الطرفين فى أمر من الأمور ، وكان الأولى للمصنف أن يقول إلى إفاده التشابه لأجل أن يشمل قولك : أتشابه دمعى ومدامتى؟ بالاستفهام ، فإن هذا لا حكم فيه - كذا قال العصام.

قال السبكى فى العروس : وينبغى أن يلحق بلفظ التشابه ما وازنه من التماثل والتشاكل والتساوى والتضارع وكذا كلاهما سواء ، لا ما كان له فاعل ومفعول مثل شابه وساوى وضارع فإن فيه إلحاق الناقص بالزائد - انتهى.

(قوله : ليكون) أى : فى المعنى ، وهذا علّه للحكم بالتشابه (قوله : احترازا) عله لترك التشبيه أى : ترك التشبيه لأجل الاحتراز والتباعد عن ترجيح أحد المتساويين فى قصده على الآخر فى وجه الشبه يعنى من غير مرجح ؛ وذلك لأن السابق إلى الذهن فى التشبيه ترجيح المشبه به فى وجه الشبه على المشبه - ولا ترجيح هنا ؛ لأن الغرض أن

أحد المتساويين) فى وجه الشبه (كقوله :

تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى

فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب

فوالله ما ادرى ابا الخمر اسبلت جفونى؟ ...(١)

******

الطرفين متساويان فى وجه الشبه فحكم هنا بالتشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبها ومشبها به (وقوله : من ترجيح) أى : من إيهام ترجيح أحد المتساويين وإلا لوجب ترك التشبيه فيختل. قوله : فالأحسن ويبطل تجويز التشبيه (قوله : أحد المتساويين) أى : بحسب القصد لا- بحسب ما فى نفس الأمر (قوله : كقوله) أى : قول أبى إسحق إبراهيم الصابى اليهودى كان يحفظ القرآن حفظا جيّدا ولم يشرح الله صدره للإسلام كما هداه لمحاسن الكلام (قوله : إذ جرى) أى : وقت جريانه ، وفى الأطول : أى : فى كل وقت جرى ، ففائده الظرف التعميم ويؤيده صيغه تسكب المفيده للاستمرار.

(قوله : ومدامتى) أى : خمرتى وسميت مدامه ؛ لأنه ليس شراب يستطاع إدامه شربه إلا هى - اه عصام.

وتشابهما فى الحمره (قوله : فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكب) الفاء للتعليل علّه لقوله : تشابه دمعى ومدامتى ، ومن : زائده أى تشابها من أجل كون عينى تسكب دمعا مثل ما فى الكأس من الخمر ، أو أنها ابتدائيه وليست زائده أى : من أجل كون عينى تسكب دمعا ناشئا من مثل الخمر الذى فى الكأس ، ولم يقل مما فى الكأس ، ويحذف مثل إشاره إلى أن مثل ما فى الكأس كائن عنده والدمع الأحمر مسكوب منه ، وفيه من المبالغه ما لا يخفى (وقوله : عينى) مفرد مضاف يعم وليس مثّنى وإلا لوجب أن يقول عيناى ؛ لأن المثنى المرفوع المضاف لياء المتكلم لا تقلب ألفه ياء باتفاق كما قال الأشمونى فى قول ابن مالك : وألفا سلم. إن ذلك فى المثنى والملحق باتفاق ، وفى المقصور على المشهور ، وعن هذيل انقلابها ياء حسن. وعينى مبتدأ وجمله تسكب خبره ومفعول تسكب محذوف كما قررنا (قوله : فو الله ما أدرى أبالخمر .. إلخ) أى : ما أدرى جواب

١- البيتان لأبى إسحق الصابى فى الإشارات ص ١٩٠ ، والأسرار ص ١٥٦ ، والتبيان ص ٢٧٦.

يقال : أسبل الدمع والمطر - إذا هطل ، وأسبلت السماء ، فالباء فى قوله : أبالخمر للتعديه ، وليست بزائده ؛ على ما توهمه بعضهم (أم من عبرتى كنت أشرب)

******

هذا الاستفهام ، والجار والمجرور متعلق بأسبلت أى : ما أدرى أأسبلت جفونى بالخمر الحقيقى؟ وفى العباره حذف كنت شربت منه ليكون مقابلا لقوله : أم من عبرتى كنت أشرب كما إن قوله أم من عبرتى .. إلخ : فيه حذف والأصل أم أسبلت جفونى بالدمع فكنت أشرب منه ليكون مقابلا لقوله أولا أأسبلت جفونى بالخمر؟ وحينئذ ففى البيت احتباك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره فى الموضع الآخر ، وحاصله أنه لما رأى أن دموعه النازله منه حال شربه للخمر [تشبه الخمر] فى الحمره أظهر أنه اختلط عليه الحال ، وأنه لا يدرى هل كان يشرب من الخمر فأسبلت عيناه بالخمر ، أو كان يشرب من عبرته فعيناه تسكب دمعا؟ وهذا من تجاهل العارف ، إذ هو يعلم قطعا أنه يشرب خمرا ، وأن الذى تسكب عيناه دمع أحمر.

(قوله : يقال) .. إلخ الغرض من هذا بيان أن أسبل فعل لازم لا يصل للمفعول بنفسه ، وحينئذ فالباء فى حيّزه للتعديه لا زائده ، إذ لا تكون كذلك إلا لو كان متعديا بنفسه (قوله : إذا هطل) أى : سال كثيرا وبابه ضرب (قوله : وأسبلت السماء) أى : بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو إذا تعدى يتعدى بالباء (قوله : فالباء فى قوله أبالخمر للتعديه) أى : للزوم الفعل (قوله : على ما توهمه بعضهم) فيه أنه ورد استعماله متعديا بنفسه واستعماله لازما ، ففى القاموس : أسبل الدمع بمعنى أرسله ، وفى الصحاح : أسبل الدمع بمعنى هطل ، فعلى الأول الباء الواقعه فى حيزه زائده ، وعلى الثانى للتعديه فجعل الشارح الزياده وهما وهم منه ، وأجاب سم : بأن غايه الأمر أنه استعمل لازما ومتعديا ولم تتعين زياده الباء سيّما والأصل عدم الزياده ، وحينئذ فالجزم بالزياده وهم على أن زياده الباء فى غير النفى والاستفهام وفى غير خبر المبتدأ سماعى ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال التعديه - فتأمل.

(قوله : أم من عبرتى) أم هنا متصله لوقوعها بعد همزه التسويه ، والجمله بعدها مؤوله بمصدر عطف على الجمله السابقه المؤوله مع همزه الاستفهام بالمصدر ، والعبره

لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه.

(ويجوز) عند إراده الجمع بين شيئين فى أمر (التشبيه أيضا) لأنهما وإن تساويا فى وجه الشبه بحسب قصد المتكلم إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها ، والآخر مشبها به لغرض من الأغراض ، وسبب من الأسباب ؛ مثل : ...

******

بالفتح الدموع وأما بالكسر فمصدر بمعنى الاعتبار (قوله : لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر) أى : فى الحمره ولم يقصد أن أحدهما زائد فيها والآخر ناقص يلحق به ترك التشبيه إلى التعبير بالتشابه ، ونظير ما تقدم من البيتين قول الصاحب بن عباد (١) :

رقّ الزّجاج وراقت الخمر

وتشابها فتشاكل الأمر

فكأنّما خمر ولا قدح

وكأنّما قدح ولا خمر

(قوله : ويجوز .. إلخ) مقابل لقوله : فالأحسن .. إلخ ، وقد استفيد ذلك من قوله : فالأحسن ، وكأنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل ، ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الأحسن الذى هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائز الذى هو التشبيه حيث اشتمل على قوله : فمن مثل .. إلخ وبالجمله فلا داعى لذكر هذا الكلام لعلمه مما تقدم (قوله : بين شيئين) هما المشبه والمشبه به (وقوله : وفى أمر) هو وجه الشبه (قوله : أيضا) أى : كما يجوز الحكم بالتشابه بل هو الأحسن كما تقدم (قوله : لأنهما وإن تساويا فى وجه الشبه .. إلخ) أى : بأن لم يرد المتكلم أن أحدهما زائد فيه إن كان هناك زائد بل قصد اشتراك الطرفين فيه على حد سواء ، وإن كان فى أحدهما زياده فى الواقع ؛ ولأن أداه التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك كما فى الأطول (قوله : لغرض من الأغراض) أى : غير داخل فى وجه الشبه الذى قصد تساوى الطرفين فيه إن قلت : مقتضى كون التشبيه لغرض أن يكون واجبا وهو ينافى الجواز ويناقض أحسنيه العدول إلى التشابه. قلت : المراد بالجواز هنا نفى الامتناع الصادق بالوجوب ولا ينافى الأحسنيه ، لأنها أيضا للوجوب ؛ لأن الأحسن فى باب البلاغه الواجب ، وعلى هذا فما تقدم من دلاله الأحسنيه على الجواز فى مقابله لا يخلو عن تسامح - قاله اليعقوبى.

١- البيتان فى الإيضاح ص ٢٢٥ ، وهما للصاحب بن عباد فى شرح عقود الجمان ٢ / ٢٣.

زيـاده الاهتمام ، وكون الكلام فيه (كتشبيه غرّه الفرس بالصـبح ، وعكسه) أى : تشبيه الصـبح بغره الفرس (متى أريـد ظهور منير فى مظلم أكثر منه) أى : من ذلك المنير من غير قصد إلى المبالغه فى وصف غره الفرس بالضياء ، والانبساط ، وفرط التلألؤ ، ...

******

(قوله : زياده الاهتمام) أى : لحبه كما إذا شـغف بحب فرسه فقال : غره فرسى كاللؤلؤه فى كف عبد. قاصدا إفاده ظهور منير فى أسود أكـثر منه فليس غرضه من التشبيه تزيين الغره ولاـ تقرير كمالهـا ؛ لأنهـا عنـده أعظم من أن تزين أو تقرر ، بـل الغرض من تقـديم الغره وجعلهـا مشـبها الاهتمام بها (قوله : وكون الكلام فيه) كما إذا كان حـديثه فى أحـد الطرفين أو لا فينجرّ الكلام إلى وصـفه فيناسب تقـديمه وجعله مشـبها ؛ لأن أصل تركيب الكلام أن يكون كـذلك وهـذا من معنى الاهتمام ؛ لأن إجراء الشـىء على المناسب الأصلى من التقديم مما يقتضى الاهتمام ، وذلك كما إذا كان يصف ليلا يسرى فيه ، أو فرسا سرى عليه فانتهى به الحديث إلى وصف ما تعلق بكلّ منهما فيجعل غره الثانى كالصبح وصبح الأول كالغره فى مجرد إظهار إشراق فى سواد من غير قصد قوه ولا ضعف.

(قوله : كتشبيه غرّه الفرس بالصبح) أى : فيما إذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهه لكون الكلام انجر إليها أو للاهتمام بها.

(قوله : وعكسه) يعنى تشبيه الصـبح بالغره لمثل ما ذكر من كون الكلام انجر إليه أو للاهتمام به (قوله : متى أريـد) راجع لقوله : كتشبيه غره الفرس بالصبح وعكسه أى : متى قصد إفاده ظهور .. إلخ (وقوله : منير) أى : كالغره وبياض الصبح (وقوله : فى مظلم أكثر منه) أى : كالليل والفرس ، والحاصل : أنه متى قصد إفاده أن وجه الشـبه ما ذكر جاز أن تشبيه الغره بالصـبح والصبح بالغره لحصول المقصود بكل من التشبيهين (قوله : من غير قصـد) متعلق بأريد (وقوله : قصد) أى : من المتكلم المشـبه أى : من غير أن يقصد المتكلم المشبه أى : من غير أن يقصد المتكلم ما ذكر بل إنما قصد مجرد إفاده ظهور منير فى مظلم أكثر منه مع ملاحظته التساوى (قوله : والانبساط) أى : الاتساع ، (وقوله : وفرط

ونحو ذلك ؛ إذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغره مشبها ، والصبح مشبها به.

أقسام التشبيه باعتبار طرفيه

(وهو) أى : التشبيه (باعتبار الطرفين) المشبه والمشبه به أربعه أقسام ؛ لأنه : (إما تشبيه مفرد بمفرد ، ...

******

التلألؤ) أى : شده اللمعان (قوله : ونحو ذلك) أى : نحو المبالغه فى وصف الفرس بما ذكر (قوله : إذ لو قصد ذلك .. إلخ) يعنى لو قصد تشبيه غره الفرس بالصبح لأجل المبالغه فى الضياء والتلألؤ ، لا لأجل إفاده ظهور منير فى مظلم فإنه لا يكون حينئذ من باب التشابه ، وحينئذ فيتعين جعل الغره مشبها والصبح مشبها به ؛ لأنه أزيد فى ذلك ولا يصح العكس فيه إلا لغرض يعود إلى المشبه به من إيهام كونه أتم من المشبه على ما عرفت ، (فقول الشارح : لوجب .. إلخ) أى : إذا أريد التشبيه على سبيل التحقيق ، ولو أريد على سبيل الادّعاء تعين العكس - كما أفاده عبد الحكيم.

(قوله : وهو .. إلخ) لما فرغ من الكلام على أركان التشبيه والغرض منه ، شرع فى الكلام على تقسيم التشبيه وهو إما باعتبار الطرفين ، أو باعتبار الوجه ، أو باعتبار الأداه ، أو باعتبار الغرض ، وقد أتى به المصنف على هذا الترتيب (قوله : باعتبار الطرفين) أى : إفرادا أو تركيبا ، وتقدم تقسيمه باعتبارهما حسيه وعقليه (قوله : أربعه أقسام) هى فى الحقيقه تسعه أقسام حاصله من ضرب ثلاثه فى ثلاثه ؛ لأن الطرفين إما مفردان ، أو مقيدان ، أو مركبان ، أو المشبه مفرد والمشبه به مقيد أو بالعكس ، أو المشبه مفرد والمشبه به مركب أو بالعكس ، أو المشبه مقيد والمشبه به مركب أو بالعكس ، ثم إن هذه التسعه صيّرها المصنف أربعه بأن جعل التقييد من حيز الإفراد فجعل أقسام المقيد والمفرد فى مقابله ما فيه التركيب ، وجعل ما فيه التركيب ثلاثه أقسام ما انفرد فيه التركيب ، وما اجتمع فيه مع مفرد سواء كان المفرد مقيدا أم لا ، وجعل ما اجتمع فيه مع مفرد اسمين ما تقدم فيه المركب وما تأخر فيه.

(قوله : لأنه إما تشبيه .. إلخ) فى تقدير الشارح ؛ لأنه تغيير إعراب المتن ؛ لأن قوله إما تشبيه .. إلخ : خبر هو ، فجعله خبر أن المحذوفه مع اسمها لكن نوع الإعراب واحد

وهما) أى : المفردان (غير مقيـدين ؛ كتشبيه الخد بالورد ، أو مقيدان ؛ كقولهم) لمن لا يحصل من سـعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فالمشبه هو الساعى المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شىء ، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء ؛ ...

******

وهو الرفع ، والأصـح فى مثله الجواز ، وقيـل بـالمنع كما لو اختلف الإعراب ، وفيه عمل أن المحـذوفه مع اسـمها ولم ينصوا على جوازه فيمـا رأيت ، وعـذر الشـارح فى ذلـك الإشاره بتقـدير خبر لقوله هو ؛ لأن مجرد قوله : إما تشبيه مفرد بمفرد لا يصـح أن يكون خبرا ، فبيّن أن الخبر فى الحقيقه إنمـا هو مجموع قوله : إمـا تشبيه مفرد بمفرد وما عطف عليه من بقيه الأقسام ، وإنما ظهر الإعراب فى كل واحد ؛ لأن إعراب المجموع من حيث هو مجموع متعذر وإعراب واحد دون آخر تحكم - اه يس.

(قوله : وهما غير مقيـدين) أى : والحال أنهما غير مقيدين بمجرور أو إضافه أو مفعول أو وصف أو حال أو غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه الشبه ، فما يذكر من القيود لأحد الطرفين ، لكن لا تعلق له بوجه الشبه لا يكون فيه الطرف مقيدا.

(قوله : كتشبيه الخـدّ بالورد) بأن يقال الخـد كالورد فى الحمره ، فالمراد تشبيه الخدّ الغير المضاف لأحد ، وجعل فى المطول من تشبيه المفرد بـالمفرد بلا تقييـد قوله تعالى (هُنَّ لِباسٌ لَكُمْ)(١) أى : كاللبـاس لكم ، (وَأَنْتُمْ لِبـاسٌ لَهُنَ) ووجه الشـبه بين اللباس والرجل والمرأه حسـىّ وهو الملاصـقه والاشـتمال ؛ لأن كلّا من الزوجين يلاصق صاحبه ويشـتمل عليه عنـد المعانقه والمضاجعه كما يلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه - كذا قال صاحب الكشاف ، وقيل : إن وجه الشبه عقلى وهو الستر كما يكره ؛ لأن كلّا من الزوجين يستر صـاحبه عمـا يسـتكره من الفواحش كمـا يستر الثوب العوره ، ولاـ يقـال : إن لهن ولكم وصف للبـاس فيكون المشبه به فى الشبهين مقيدا ؛ لأنا نقول إنه وإن كان وصفا لكن لا دخل له فى وجه الشبه ؛ لأنه اعتبر فى الوجه الاشتمال أو الستر عما يكره ، ولا شك أن اللباس فى حدّ ذاته يوصف بكونه يشتمل به ويستتر به من غير توقف

١- البقره : ١٨٧.

لأن وجه الشبه هو التسويه بين الفعل وعدمه ؛ وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين.

(أو مختلفان) أى : أحدهما مقيد ، والآخر غير مقيد (كقوله : والشمس كالمرآه) (١) فى كفّ الأشلّ

فالمشبه به - أعنى : المرآه - مقيده بكونها فى كفّ الأشلّ ، بخلاف المشبه - أعنى : الشمس - ...

******

على كونه للرجال ولا على كونه للنساء ، وحينئذ فما أفاده المجرور من كون اللباس للنساء أو للرجال لا يتوقف عليه الوجه وما لا يتوقف عليه الوجه لا يعدّ من التقييد ، فلذا قيل : إنه من تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقييد (قوله : لأن وجه الشبه) علّه لكون كلّ من الطرفين مقيدا (وقوله : هو التسويه .. إلخ) الأولى هو استواء الفعل وعدمه ؛ لأن التسويه المذكوره وصف للفاعل لا للطرفين - تأمل.

(قوله : وهو) أى : وجه الشبه المذكور (قوله : موقوف على اعتبار هذين القيدين) أى : لأن مطلق ساع ومطلق راقم قد لا يتصف واحد منهما بالوجه المذكور ؛ لأنه يجوز أن الساعى يحصل من سعيه على طائل ، والراقم يجوز أن يرقم على حجر ، ويؤخذ من (قوله : وهو موقوف .. إلخ) أنه ليس المراد بالقيد ما ذكر معه قيد مطلقا ، بل ما لقيده مدخل فى وجه الشبه وهو كذلك كما تقدم (قوله : والشمس كالمرآه فى كفّ الأشلّ) تمامه : لما رأيتها بدت فوق الجبل.

(قوله : مقيده بكونها فى كف الأشل) أى : لأن الهيئه الحاصله من الاستداره والحركه وتموّج الإشراق على الوجه السابق التى هى لوجه لا تتحقق إلا بقيد كونها فى كف الأشل وما يتوقف عليه الوجه قيد ، والتوقف هنا ضرورىّ ، إذ المرآه فى كف الثابت اليد لا يتصور فيها الوجه المذكور (قوله : أعنى الشمس) أى : فإنه لا تتقيد فيها ، فإن قلت : المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا. قلت : الحركه لما

١- البيت من أرجوزه لجبار بن جزء بن ضرار بن الشماخ ، وعجزه : لما رأيتها فوق الجبل ، والبيت فى الأسرار ص ٢٠٧ ، والإشارات ص ١٨٠.

(وعكسه) أى : تشبيه المرآه فى كف الأشل بالشمس ، فالمشبه مقيد دون المشبه به.

(وإما تشبيه مركب بمركب) بأن يكون كلّ من الطرفين كيفيه حاصله من مجموع أشياء قد تضامّت ، وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا (كما فى بيت بشار) (۱)

كأنّ مثار النّقع فوق رءوسنا

وأسيافنا ...

على ما سبق تقريره (وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) وهو مفرد بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد ؛ وهو مركب من عده أمور ، والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شىء إلى التأمل فكثيرا ما يقع الالتباس.

******

كانت لازمه للشمس غير منفكّه عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج (قوله : وعكسه) عطف على قوله (قوله : أى تشبيه المرآه .. إلخ) أى : تشبيها مقلوبا (قوله : وتلاصقت) تفسير لما قبله (وقوله : حتى عادت) أى : صارت شيئا واحدا بحيث لو انتزع الوجه من بعضها اختلّ التشبيه فى قصد المتكلم ، ويجب فى تشبيه المركب بالمركب أن يكون وجه الشبه مركبا أى : هيئه ، كما أنه فى تشبيه المفرد بالمركب لا بد أن يكون الوجه كذلك ، وأما فى تشبيه المفرد بالمفرد فتاره يكون الوجه مركبا وتاره يكون مفردا.

(قوله : كما فى بيت بشار) الإضافه للعهد أشير بها لما تقدم (قوله : كأن مثار النقع .. إلخ) بدل من بيت بشار ، فقد شبهت الهيئه المنتزعه من السيوف المسلوله المقاتل بها مع انعقاد الغبار فوق رءوسهم بالهيئه المنتزعه من النجوم وتساقطها فى الليل إلى جهات متعدده.

(قوله : والفرق .. إلخ) اعلم أن الفرق بينهما من حيث المفهوم واضح لا خفاء فيه ؛ لأن المركب هيئه منتزعه من أمور متعدده اثنان فأكثر كالأعلام الياقوتيه المنشوره

۱- البيت لبشار بن برد ، ديوانه ۱ / ۳۱۸ ، والمصباح ۱۰۶ ، ويروى [رؤوسهم] بدل [رؤوسنا] ، تهاوى : تتساقط ، خفف بحذف إحدى التائين.

(وإما تشبيه مركب بمفرد ؛ كقوله (١) : ...

******

على الرماح الزبرجديه ، والمفرد المقيد ما كان مقيدا بقيد كالراقم المقيد بكون رقمه على الماء والمرآه بقيد كونها فى كف الأشل ، ففى المركب يكون المقصود بالذات الهيئه والأجزاء المنتزع منها تبع للتوصل بها إليها بخلاف المقيد ، فإن أحد الأجزاء مقصود بالذات والباقى بالتبع ، وحينئذ فالاحتياج للتأمل إنما هو بالنظر للتراكيب والموادّ المحتويه على التشبيه الوارده على الإنسان ، وأن تمييز كون هذا المشبه الذى فيها أو المشبه به من قبيل المفرد المقيد ، أو من قبيل المركب يحتاج لتأمل ؛ لأن القيود معتبره فى كل من الأمرين ولا حاكم فى تمييز أحدهما عن الآخر عند الالتباس سوى ذكاء الطبع وصفاء القريحه ، والحاصل : أن التفرقه بينهما لا تكون باعتبار التركيب اللفظى لاستوائه فيهما غالبا وإنما تكون باعتبار قصد المتكلم الهيئه بالذات والأجزاء تبع أو باعتبار قصد جزء من الأجزاء والربط بغيره تبع ، والحامل على أحد القصدين وجود الحسن فيه دون الآخر فإدراك وجود الحسن المقتضى لأحد الأمرين إنما المحكم فيه الذوق السليم وصفاء القريحه وهذه التفرقه بينهما باعتبار المتكلم ، وأما السامع فيفرق بينهما باعتبار القرائن الدالّه على أن المتكلم قصد الهيئه ، أو قصد جزءا مرتبطا بغيره ، أو باعتبار أنه لو استعمل ذلك التشبيه لم يطابق ذوقه وطبعه إلا ذلك الوجه المقتضى للتقييد ، أو عدمه المقتضى للتركيب ، ومن المعلوم أن الأذواق لا تجرى على نسق واحد لعدم انضباطها ، فلذا قيل : إن التفرقه بين المركب والمقيد أحوج شىء إلى التأمل أى : احتياجها للتأمل أشد من احتياج غيرها إليه لدقتها ، واحتياجها للتأمل بالنسبه للمتكلم والسامع ، أما المتكلم فمن حيث التعبير عنها ، وأما السامع فمن حيث إدراكها من كلام البلغاء ، وإنما كان التعبير عنها صعبا ، لأنها من الذوقيات والتعبير عن الذوقيات صعب وإدراكها من التعبير كذلك - فتأمل.

(قوله : كقوله) أى : قول أبى تمام من قصيده من الكامل يمدح بها المعتصم أوّلها :

رقّت حواشى الزّهر فهى تمرمر

وغدا الثّرى فى حليه يتكسّر

١- البيتان لأبى تمام من قصيده يمدح فيها المعتصم ، ديوانه ٢ / ١٩٤ ، والإشارات ص ١٨٣.

يا صاحبىّ تقصّيا نظريكما) فى الأساس : تقصّيته : بلغت أقصاه أى : اجتهدا فى النظر ، وابلغا أقصى نظريكما (تريا وجوه الأرض كيف تصوّر) أى : تتصوّر ؛ حذفت التاء. يقال : صوّره الله صوره حسنه فتصوّر (تريا نهارا مشمسا) ذا شمس ...

******

نزلت مقدمه المصيف حميده

ويد الشتاء جديده لا تكفر

لولا الذى غرس الشتاء بكفّه

كان المصيف هشائما لا تثمر

كم ليله آسى البلاد بنفسه

فيها ويوم وبله مثعنجر

مطر يذوب الصّخر منه وبعده

صحو يكاد من الغضاره يمطر

غيثان فالأنواء غيث ظاهر

لك وجهه والصّحو غيث مضمر

(قوله : تقصّيا) أمر من التقصّى : وهو بلوغ الأقصى والغايه وهو مبنىّ على حذف النون والألف فاعل ، ونظريكما مفعوله أى : ابلغا أقصى نظريكما وغايته بالمبالغه فى تحديق النظر (قوله : فى الأساس تقصّيته) أشار بهذا إلى أنه يتعدى بنفسه ، وفى القاموس : تقصيت فى المسأله : بلغت الغايه فيها ، فهو يفيد جواز تعديه بفى (قوله : أى : اجتهدا فى النظر) إشاره إلى أن التقصّى يدل على التكلّف (قوله : تريا وجوه الأرض) أى : الأماكن الباديه منها كالوجه ، وفى الكلام حذف أى : فإذا تقصيتما فى نظريكما واجتهدتما فيه ونظرتما إلى ما قابلكما من الأرض تريا .. إلخ (قوله : كيف تصور) مقول لقول محذوف أى : قائلين على وجه التعجب كيف تصور؟! أى : تبدو صورتها أو كيف تصير صورتها حسنه بأزهار الربيع؟! فهو من الصوره ، أو كيف تتصور وتتشكل؟! فهو من التصور أو أنه بدل اشتمال من وجوه الأرض أى : كيفيه صورتها بثبوت الإشراق لها كما يدل عليه ما بعده.

(قوله : أى تتصور) أى : تتمثل وتتشكل ، وأشار الشارح إلى أن تصور بفتح التاء مضارع تصوّر المطاوع لصوّر (وقوله : حذفت التاء) أى : تاء المضارعه ، أو ما بعدها على الخلاف فى ذلك (قوله : فتصور) أى : فقبل التصور وبدت صورته فى الوجود (قوله : تريا نهارا) بدل من تريا وجوه الأرض بدل مفصل من مجمل ، أو عطف بيان ،

لم يستره غيم (قد شابه) أى : خالطه (زهر الربا) خصّ ها ؛ لأنها أنضر ، وأشد خضره ، ولأنها المقصود بالنظر (فكأنما هو) أى : ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر) أى : ليل ذو قمر ؛ لأن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد ، فالمشبه مركب ، والمشبه به مفرد ...

******

وكأنه يقول : تريا كيفيه تلك الوجوه وهو كونها ذات إشراق مخلوط باسوداد (وقوله : نهارا مشمسا) أى : ضوء نهار ؛ لأن النهار لا يرى من حيث إنه زمان (قوله : لم يستره غيم) بيان لفائده وصف النهار بكونه مشمسا (قوله : أى خالطه) أى : خالط ذلك النهار أى : خالط ضوؤه (قوله : زهر الربا) الزهر - بفتح الزاء ، والهاء - وقد تسكن هاؤه ، والربا : جمع ربوه - بضم أوله وفتحه - المكان المرتفع ، وفى الكلام حذف مضاف أى : لون زهر الربا ، وأراد بالزهر النبات مطلقا وأطلق عليه زهرا مجازا ؛ لأنه أحسن ما فيه ، والدليل على أن المراد بالزهر النبات مطلقا قول الشارح : لأن الأزهار باخضرارها .. إلخ (قوله : خصّ ها) أى : الربا بالذكر دون سائر البقاع (وقوله : لأنها) أى : الربوه أنضر أى : من غيرها (قوله : وأشد خضره) عطف تفسير ، وأراد أنها أنضر باعتبار ما فيها من الزرع ، ويحتمل أن الضمير فى خصّ ها لزهر الربا وأنّث الضمير لاكتساب الزهر التأنيث من المضاف إليه (وقوله : لأنها) أى : زهر الربا أنضر وأشد خضره أى : من زهر غيرها.

قال فى الأطول : يمكن أن يقال : خصّه ؛ لأنه تخالطه الشمس فى أول طلوعها ، وتشبيه أول النهار بالليل المقمر أظهر ؛ لأن نور الشمس فيه أضعف (قوله : ولأنها المقصود بالنظر) أى : لأن الشخص بحسب الشأن يبدأ بالنظر للعالى ، ثم بما دونه. وذكر بعضهم أن قوله : ولأنها المقصود بالنظر أى : فى قول الشاعر : تقصيّا نظريكما تريا وجوه الأرض .. إلخ (قوله : أى ذلك النهار) أى : ضوء ذلك النهار المشمس (وقوله : الموصوف) أى : بأنه قد خالطه لون زهر الربا (قوله : لأن الأزهار .. إلخ) علّه لقوله فكأنما هو مقمر (قوله : قد نقصت) بتشديد القاف وتخفيفها ، ومفعوله محذوف أى : شيئا من ضوء الشمس (قوله : حتى صار) أى : الضوء يضرب إلى السواد أى : تميل إليه فصار بذلك النهار المشمس كالليل المقمر لاختلاط ضوئه بالسواد (قوله : فالمشبه مركب) وهو النهار المشمس الذى

وهو المقمر.

التشبيه الملفوف والمفروق

(وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين ؛ وهو أنه (إن تعدد طرفاه فإما ملفوف) وهو أن يؤتى أوّلا ...

******

شابه زهر الربا أى : الهيئه المنتزعه من ذلك (قوله : وهو المقمر) أى : الليل المقمر ، قال فى المطول : ولا يخلو التمثيل بهذا المثال لتشبيه المركب بالمفرد عن تسامح ؛ لأن قوله مقمر : بتقدير ليل مقمر ، وحينئذ ففى المشبه به تعدد وشائبه تركب ، والجواب : أن الوصف والإضافه لا تمنع الإفراد ، لما سبق أن المراد بالمركب الهيئه الحاصله من عده أشياء ، والمشبه به هنا ليس كذلك بل مفرد مقيد بقيد ، وحينئذ فلا تسمح على أن صاحب القاموس ذكر أن المقمر ، والمقمر : ليله فيها قمر فليس فى الكلام تقدير الموصوف حتى يرد الاعتراض.

(قوله : وأيضا) أى : ونعود أيضا إلى تقسيم آخر لمطلق التشبيه (وقوله : باعتبار الطرفين) أى : باعتبار وجود التعدد فيهما أو فى أحدهما.

واعلم أن هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الأخر ؛ لأنها كانت تقسيمات لتشبيه واحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعدده ، إذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد ولم يعدّ تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الأقسام السابقه فى قوله وهو باعتبار طرفيه إما تشبيه مفرد بمفرد .. إلخ ، بأن يقال : وإما تشبيه متعدد بمتعدد ؛ لأنه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقه فلا معنى لجعله قسيما له ، وأيضا هذه الأمور المنقسم إليها التشبيه – أعنى : اللف والتفريق والجمع والتسويه – الأقرب فيها أنها من البديع ؛ لأنها من أفراد اللف والنشر الذى هو من الصنائع البديعه ، وكأن وجه التعرض لها وسياقها فى التشبيه تكميل أقسامه مع أن بعضها وهو الملفوف يشبه تشبيه المركب بالمركب ، وبعضها وهو التسويه يشبه تشبيه المركب بالمفرد وبعضها وهو الجمع يشبه تشبيه المفرد بالمركب وإن كان لا إلباس فيها ولا يخفى أن المفروق والملفوف لا يخص بالطرف بل يجرى فى الوجه أيضا – فتأمله.

(قوله : إن تعدد طرفاه) أى : كلّ منهما بحيث صار تشبيهات لا تشبيها واحدا (قوله : فإما ملفوف) سمّى بذلك للفّ المشبهات فيه – أى : ضم بعضها إلى بعض – وكذلك

بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ، ثم المشبه به كذلك (كقوله) فى صفه العقاب بكثره اصطياد الطيور (١) :

(كأنّ قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها ...

******

المشبهات بها (قوله : بالمشبهات) أراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله : على طريق العطف) أى : الفارق بين الأشياء كما فى البيت الآتى (وقوله : أو غيره) كأنه أراد به مثل قولنا : كالقمرين زيد وعمرو إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر - اه أطول.

(قوله : ثم بالمشبه به) أراد الجنس أى : المشبهين أو المشبهات (وقوله : كذلك) أى : على طريق العطف أو غيره.

(قوله : كقوله) أى : قول الشاعر وهو امرئ القيس (قوله : فى صفه) أى : فى وصف. والعقاب مؤنثه ، ولذا يجمع فى القله على أعقب ؛ لأن أفعل يختص به جمع الإناث نحو : عناق وأعنق ، وذراع وأذرع ، ووجه كون البيت وصفا للعقاب بكثره اصطياد الطير أنه يلزم من كون قلوب الطير عند وكرها بعضها رطبا وبعضها يابسا كثره اصطياده ، وهذا البيت من قصيدته التى أوّلها :

ألا عم صباحا أيها الطّلل البالى

وهل يعمن من كان فى العصر الخالى (٢)

(قوله : قلوب) القلوب هو المشبه ، ولما قسمه إلى قسمين كان متعددا ، فلذا عدّ من التشبيه المتعدد لا من الواحد (وقوله : العناب والحشف البالى) مشبه به وهو متعدد أيضا ، والطير : اسم جمع لطائر ، وأل فيه للجنس الصادق بالكثير بدليل جمع القلوب (قوله : رطبا ويابسا) حالان من القلوب ، والعامل فيهما كأن لتضمنها معنى التشبيه أى : أشبه قلوب الطير حال كونها رطبا ويابسا ، ويردّ عليهما أن الحال يجب مطابقتها لصاحبها فى التذكير والتأنيث ، وقد انعدمت المطابقه هنا حيث لم يقل رطبه ويابسه ، وأشار الشارح لدفع ذلك بقوله : رطبا بعضها ويابسا بعضها ، وحاصل ذلك الدفع : أن الضمير فى" رطبا" ويابسا" راجع للقلوب باعتبار بعضها ؛ لأن بعض القلوب قلوب فلذا ذكر رطبا ويابسا

١- البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٨ ، والإشارات ص ١٨٢ ، وعقود الجمان ٢ / ٢٦.

٢- البيت هو مطلع قصيده لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٢٢.

(لدى وكرها العنّاب والحشف) هو أردأ التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب ، واليابس العتيق منها بالحشف البالى ؛ ...

******

وليس الضمير فيهما راجعا للقلوب باعتبار كلها حتى يرد الإشكال ، ولا ضرر فى عود الضمير على الأمر العام باعتبار بعضه ، إذ عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما فى قوله تعالى : (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَ)(1) بعد قوله : (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ ...) إلخ الشامل للرجعيات وغيرهن ، وعلى هذا فقول الشارح : " بعضها" بعد" رطبا ويابسا" بدل من الضمير المستتر فيهما أو تفسير له على حذف ، أى : لا أنه فاعل برطبا ويابسا ؛ لأن حذف الفاعل وإبقاء رافعه لا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين ، والحاصل : أن الرطوبه واليبوسه لما كانا لا يجتمعان فى محلّ واحد علم أن كل واحد منهما وصف لغير ما ثبت له الآخر فلزم كونهما حالين على التوزيع ، فالضمير فى كلّ منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب ، فلذا فسر الشارح الضميرين بأن قال : رطبا بعضها ويابسا بعضها ولم يرد أن لفظ البعض فيهما هو الفاعل حتى يلزم حذف الفاعل الظاهر وهو غير موجود فى فصيح الكلام (قوله : لدى وكرها) أى : العقاب والوكر عش الطائر وإن لم يكن فيه ، ثم إن الظرف يحتمل أن يكون حالا من قلوب ولا يصح أن يكون حالا من رطبا ويابسا ؛ لأن الحال لا يجىء من الحال. نعم يمكن أن يكون حالا من الضمير المستتر فيهما ، ويحتمل أن يكون حالا من العنّاب والحشف مقدّما عليهما ، ويحتمل أن يكون صفه لرطبا ويابسا عملا بقاعده أن الظرف بعد النكره صفه لها - قاله فى الأطول.

(قوله : العنّاب) بزنه رمّان وهو حبّ أحمر مائل للكدره قدر قلوب الطير ثمر السدر البستانى ، وهذا هو الأول من المشبه بهما وهو المقابل للقلب الرطب ؛ لأنه يشاكله فى اللون والقدر والشكل (قوله : والحشف) بزنه فرس وهذا هو الثانى من المشبه بهما وهو المقابل للقلب اليابس الذى لا يشاكله فى اللون والشكل والقدر والتكاميش ، ووصفه بالبالى تأكيد ؛ لأنه وصف كاشف.

۱- البقره : ۲۲۸.

إذ ليس لاجتماعهما هيئه مخصوصه يعتدّ بها ويقصد تشبيهها ، إلا أنه ذكر أوّلا المشبهين ، ثم المشبه بهما على الترتيب.

(أو مفروق) وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ، ثم آخر وآخر ...

******

(قوله : إذ ليس .. إلخ) علّه لمحذوف أى : وليس هذا من المركب المتعدد ، وحاصل ما ذكره : أنه إنما جعل من تشبيه المفرد المتعدد ولم يجعل من تشبيه المركب بالمركب ؛ لأنه ليس لانضمام الرطب من القلوب إلى اليابس منها هيئه يقصد ذكرها ، ولا لاجتماع العناب مع الحشف البالى هيئه حتى يكون من تشبيه المركب ؛ ولذا لو فرق التشبيه وقيل : كأن الرطب من القلوب عناب وكأن اليابس منها حشف لم يكن أحد التشبيهين موقوفا فى الفائده على الآخر ، فالتشبيه على هذا الوجه إنما يستحق الفضيله من حيث الاختصار فقط بحذف أداه التشبيه من أحد التشبيهين (قوله : يعتدّ بها) أى : من حيث استحسان الذوق لها أو استطراف السامع لها (قوله : إلا أنه .. إلخ) هذا قد فهم من قوله سابقا وهو أن يؤتى ، لكن ذكره هنا بمنزله أن يقال بعد تقرير الكلام ، والحاصل : أنه .. إلخ وقرر بعضهم أن الأقرب أنه راجع لقوله شبه الرطب .. إلخ (قوله : وهو أن يؤتى .. إلخ) سمّى مفروقا ؛ لأنه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها وفرق بين المشبهات بها بالمشبهات (قوله : كقوله) أى : كقول المرقش الأكبر فى وصف نسوه ، والمرقش من الترقيش : وهو التزيين والتحسين ، يقال : إنما لقب بالمرقش لهذا البيت ، واسمه : عمرو أو عوف بن سعد من بنى سدوس ، واحترز بالأكبر عن المرقش الأصغر وهو من بنى سعد - قاله الفنرى ، وفى شرح الشواهد أن الأصغر ابن أخى الأكبر ، واسمه : ربيعه أو عمرو وهو عمّ طرفه بن العبد ، وذكر فيه أيضا أن هذا البيت من مرثيه عمّ له أولها :

هل (١) بالدّيار أن

تجيب صمم

لو أنّ حيّا ناطقا كلّم

الدار وحش والرسوم كما

رقّش فى ظهر الأديم قلم

ديار أسماء التى سلبت

قلبى فعينى ماؤها يسجم

١- الأبيات للمرقش فى ديوانه ص ٥٨٧ ، ٥٨۶ ، ٥٨٥ ، ملهم : قريه لبنى يشكر وأخلاط من بنى بكر توصف بكثره النخل وهى من قرى اليمامه.

(كقوله (١) :

النشر) أى : الطيب والرائحه

(مسك والوجوه دنا

نير وأطراف الأكفّ)

******

أضحت خلاء نبتها تئد

نوّر فيها زهره فاعتم

بل هل شجتك الظّعن باكره

كأنهنّ النّخل من ملهم

وبعده البيت ، ومنها :

لسنا كأقوام خلائقهم

نثّ الحديث ونهكه المحرم

إن يخصبوا يعيوا بخصبهم

أو يجدبوا فهم به ألأم

وهى قصيده طويله ليست بصحيحه الوزن ، ولا حسنه الروى ، ولا متخيره اللفظ ، ولا لطيفه المعنى.

قال ابن قتيبه : ولا أعلم فيها شيئا يستحسن إلا قوله النشر مسك ... البيت ، ويستجاد منها قوله أيضا :

ليس على طول الحياه ندم

ومن وراء المرء ما يعلم

(قوله : النشر مسك) أى : النشر من هؤلاء النسوه نشر مسك أى : رائحتهن الذاتيه كرائحه المسك فى الاستطابه ، فالمشبه الرائحه الذاتيه للنساء والمشبه به رائحه المسك على حذف مضاف كما علمت (قوله : الطيب والرائحه) فى القاموس : النشر : الريح الطيبه أو أعم أو ريح فم المرأه والكل مناسب للمقام ، وأما تفسير الشارح له بالطيب فإن أراد به أن الطيب الذى تستعمله

تلـك النسـاء مسـك فلا تشبيه فيه ، وإن أراد أن طيب تلك النساء غير المسك كالمسك فمع كونه بعيـدا ليس فيه كبير مـدح ، فالصواب حذف لفظ الطيب والاقتصار على الرائحه - قاله عبد الحكيم.

(قـوله : والوجـوه) أى : منهن (وقـوله : دنـانير) أى : كالـدنانير فى الاسـتداره والاسـتناره مع مخـالطه الصـفره ؛ لأـن الصـفره مما يستحسن فى ألوان النساء ، والدنانير فى البيت مصروفه للضروره (قوله : وأطراف الأكفّ) أى : منهن ، وأراد بأطراف الأكفّ

١- البيت للمرقش الأكبر ربيعه بن سعد بن مالك ، وفى الإشارات ص ١٨٢ والأسرار ص ١٢٣ وعقود الجمان ٢ / ٢٦.

وروى : أطراف البنان (عنم) هو شجر أحمر لين.

(وإن تعدد طرفه الأول) يعنى : المشبه دون الثانى (فتشبيه التسويه كقوله :

صدغ الحبيب وحالى

كلاهما كالليالى

******

الأصابع (قوله : أطراف البنان) على هذه الروايه الإضافه بيانيه (قوله : عنم) أى : كعنم يقرأ بالسكون لما علمت من أن روى القصيده ساكن ، والحاصل : أن فى هذا البيت ثلاثه تشبيهات كلّ منها مستقلّ بنفسه ليس بينها امتزاج يحصل منه شىء واحد ؛ لأنه شبه نشرهن برائحه المسك فى الاستطابه ، ووجوههن بالدنانير فى الاستداره والاستتاره ، وأطراف الأكفّ - وهى الأصابع - بالعنم الذى هو شجر لين الأغصان أحمر يشبه أصابع الجوارى المخضبه (قوله : وإن تعدد طرفه الأول) أى : بعطف أو بغيره (قوله : فتشبيه التسويه) سمى بذلك ؛ لأن المتكلم سوى بين شيئين أو أكثر بواحد فى التشبيه (قوله : كقوله) قال فى شرح الشواهد : هذا البيت من المجتثّ ، ولا أعلم قائله (قوله : صدغ الحبيب) (١) بضم الصاد وهو ما بين الأذن والعين ، ويطلق على الشعر المتدلّى من رأسه على هذا الموضع ، وهو المراد هنا (قوله : كلاهما كالليالى) أى : كلّ منهما كالليالى فى السواد ، إلا أن السواد فى حاله تخييلى ، فقد تعدد المشبه وهو شعر صدغه وحاله واتحد المشبه به وهو الليالى ، وإنما كان المشبه به متحدا ؛ لأن المراد بالتعدد هنا وجود معنيين مختلفى المفهوم والمصدوق لا وجود أجزاء لشىء مع تساويها كالليالى ، وفى بعض الحواشى أنه أراد بالحال الجنس المتحقق فى متعدد أى : وأحوالى ، وحينئذ فيصح جعلها هى والصدغ كالليالى فكلّ من صدغيه كليل وكل حال كليل ، وبعد البيت المذكور :

وثغره فى صفاء

وأدمعى كاللآلى

أى : وثغره وأدمعى كاللآلى فى الصفاء ، ففيه شاهد أيضا حيث شبه ثغره - أى : مقدم أسنانه - ودموعه باللآلى - أى : الدرر - فى الصفاء والإشراق.

١- البيت بلا نسبه فى عقود الجمان ٢ / ٢٦.

وإن تعدد طرفه الثانى) يعنى : المشبه به دون الأول (فتشبيه الجمع كقوله)

بات نديما لى حتّى الصباح

أغيد مجدول مكان الوشاح

(كأنما يبسم) ذلك الأغيد ؛ ...

******

قال فى الأطول : ووصف دمعه بالصفاء ينبئ عن كثره بكائه ؛ لأنه إذا كثر ماء المنبع يصفو عن الكدر ؛ لأنه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدرات التى تمتزج بالماء بخلاف ما إذا جرى أحيانا فإنه يكون مكدّرا بكدرات المنبع (قوله : فتشبيه الجمع) سمّى بذلك ؛ لأن المتكلم جمع فيه للمشبه وجوه شبه ، أو لأنه جمع له أمورا مشبها بها (قوله : كقوله) أى : البحترى من قصيده من السريع يمدح بها أبا نوح عيسى بن إبراهيم أوّلها : بات نديما لى حتى الصباح ... ،

وبعد البيتين :

تحسبه نشوان إمّا رنا

للفتر من أجفانه وهو صاح

بتّ أفدّيه ولا أرعوى

لنهى ناه عنه أو لحى لاح

أمزج كاسى بجنى ريقه

وإنما أمزج راحا براح

يساقط الورد علينا وقد

تبلّج الصّبح نسيم الرياح

أغضيت عن بعض الذى يتّقى

من حرج فى حبّه أو جناح

سحر العيون النّجل مستهلك

لبّى وتوريد الخدود الملاح

(قوله : نـديما) خبر بـات ، والنـديم وهو المنـادم حـاله شـرب الراح ، ولكن المراد هنـا المؤانس بالليل ، وحتى : غائيه بمعنى إلى وأغيـد : اسم بـات (وقوله : مجـدول) مكـان الوشـاح بإضـافه مجـدول لمـا بعـده ، والمجـدول فى الأصل المطوى المدمـج أى : المـدخل بعضه فى بعض غير المسترخى ، والمراد هنـا لازمه أى : ضامر الحاضـرتين والبطن ؛ لأن ذلك موضع الوشاح وهو جلد عريض يرصّع بالجواهر وما يشبهها يشدّ فى الوسط أو يجعل على المنكب الأيسر معقود تحت الإبط الأيمن للتزيّن.

(قوله : كأنما يبسم) (١) بكسر السين من باب ضرب وحكى بعضهم ضمها أى : كأن ذلك الأغيد متبسم ، ولما اتصلت ما الكافه بكأن صلحت للدخول على الفعل ،

١- البيت للبحترى فى ديوانه : " كأنما يضـحك" بدلا من" كأنما يبسم" والبيت من قصيده يمدح بها عيسى بن إبراهيم ، ديوانه ١ / ٤٣٥ والإشارات ص ١٨٣.

أى : النـاعم البـدن (عن لؤلؤ منضـد) منظم (أو برد) هو حب الغمـام (أو أقـاح) جمع أقحوان ، وهو ورد له نور ؛ شـبه ثغره بثلاثه أشياء.

******

والتبسم أقل الضـحك وأحسـنه ، وضـمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن (قوله : أى الناعم البدن) فى الصحاح يقال : امرأه غيداء وغاده : أيضا ناعمه ، ورجل أغيد ، وسـنان مائل الرأس من النعاس وهو مخالف لتفسير الشارح وأنسب بقوله بات نديما لى حتى الصباح - تأمل.

(قـوله : أو برد) الظـاهر أن أو للتنويـع ، والـبرد بفتـح الراء ولم يصـفه بالمنضـد لانسـياق الـذهن إليه من وصـف اللؤلؤ - قـاله فى الأطول.

(قوله : حب الغمام) أى : الحب النازل من الغمام أى : السحاب مع المطر كالملح (قوله : أو أقاح) بفتح الهمزه وكسرها لحن وهو البابونـج كما فى الأطول. وهو نور ينفتح كالورد ، وأوراقه فى شـكلها أشـبه شـىء بالأسـنان فى اعتدالها ومنه أبيض الأوراق وهو المراد هنا ومنه الأصـفر ، وتلك الأوراق البيض المشـكله بشكل الأسنان المعتدله هى المعتبره فى التشبيه ولا عبره بما أحاطت به من الصـفره ؛ لأن المراد تشبيه الأسـنان لا مجموع الثغر حتى يقال مما يستقبح كون منبت الأسنان أصفر الذى هو هيئه الأقحوان ؛ لأن الأوراق فيه نابته فى صفره فلا يحسن التشبيه به - فافهم - اه يعقوبى.

(قوله : أقحوان) بضم الهمزه ، وقوله : وهو ورد له نور ، لعـلّ الأولى وهو نور ينفتـح كالورد كما عبّر به ابن يعقوب ، وإلا فظاهره أن نوره غيره (قوله : شـبه ثغره بثلاـثه أشـياء) قال يس : الثغر هو مقـدم الأسـنان وفى كلام غيره أن الثغر هو الفم بتمامه ، وحينئذ ففى كلاـم الشارح حـذف مضاف أى : شـبه سن ثغره ، أو أنه مجاز من إطلاق اسم الكل على الجزء ، وفى جعل هـذا البيت من باب التشبيه نظر ؛ لأن المشـبه - أعنى الثغر - غير مـذكور لا لفظا ولا تقـديرا ، وحينئـذ فهو من باب الاسـتعاره لا من باب التشبيه الذى كلامنا فيه ، وقد يجاب بأنه تشبيه ضـمنىّ لا صريح ؛ وذلك لأن أصل اللفظ كأنما يبسم تبسما كتبسم المذكورات مجازا ، وتشبيه التبسم بالبتسم يستلزم تشبيه الثغر بالمذكورات ، ويدل على أن المقصود التشبيه وجود كأن ؛ لأن المجاز يجب أن لا يشمّ فيه رائحه التشبيه لفظا ولا تقديرا ، ولو لا لفظ كأن لأمكن أن يكون مجازا.

(وباعتبار وجهه) عطف على قوله : [باعتبار الطرفين] :

(إما تمثيل : وهو ما) أى : التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) أى : أمرين ، أو أمور (كما مر) من تشبيه الثريّا ، وتشبيه مثار النقع مع الأسياف ، ...

******

بقى شىء آخر : وهو أن الظاهر من تعبيره بأو : أنه شبه الثغر بواحد دائر بين الثلاثه إلا أن يقال : إن" أو" فى البيت بمعنى الواو أو أنه لما لم يعين واحدا بخصوصه بل هو دائر بين الثلاثه كان كأنه شبهه بالثلاثه - كذا كتب شيخنا الحفنى ، وفى الأطول : شبه ثغره بثلاثه أشياء إلا أنه أورد كلمه" أو" تنبيها على أن كلّا مشبه به على حده وكلمه" أو" للتسويه لا للإيهام حتى يرد أنه ينبغى الواو ، فيوجه بأن" أو" بمعنى الواو ، وكيف تجعل أو بمعنى الواو مع أنها أحسن من الواو لخلوّه عن وصمه إيهام جعل المجموع مشبها به؟ (قوله : وباعتبار وجهه .. إلخ) يعنى أنه باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات أوليات - الأوّل تقسيمه إلى التمثيل وغير التمثيل. والثانى : تقسيمه إلى مجمل ومفصل.

والثالث : تقسيمه لقريب وبعيد (قوله : إما تمثيل وإما غير تمثيل) اعترضه العصام بأن تقسيم التشبيه للتمثيل وغيره من تقسيم الشىء إلى نفسه وإلى غيره ؛ لأن التمثيل يرادف التشبيه كما يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه ، وأجيب بأن التمثيل مشترك بين مطلق التشبيه وبين ما هو أخص منه فما هو مقسم المعنى الأعم والقسم وهو المعنى الأخص ، وحينئذ فلا إشكال (قوله : وصف منتزع) أى : هيئه مأخوذه من متعدد سواء كان الطرفان مفردين أو مركبين أو كان أحدهما مفردا والآخر مركبا ، وسواء كان ذلك الوصف المنتزع حسيّا بأن كان منتزعا من حسى أو عقليّا أو اعتباريّا وهميّا - هذا مذهب الجمهور ، وتسميتهم التشبيه الذى وجهه ما ذكر تمثيلا تسميه اصطلاحيه (قوله : أمرين أو أمور) فيه إشاره إلى نكته اختيار متعدد دون أمور (قوله : كما مرّ من تشبيه الثريّا) أى : بعنقود الملّاحيه المنور فالطرفان مفردان (قوله : وتشبيه مثار النقع مع الأسياف) أى : بالليل الذى تتهاوى كواكبه من سائر الجهات ، فالطرفان فى هذا مركبان.

وتشبيه الشمس بالمرآه فى كفّ الأشلّ ، وغير ذلك (وقيده) أى : المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال : التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى ، وكان منتزعا من عده أمور خص باسم التمثيل (كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فإن وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدّ والتعب فى استصحابه ؛ فهو وصف مركب من متعدد ، وليس بحقيقى ، بل هو عائد إلى التوهم.

******

(قوله : وتشبيه الشمس بالمرآه فى كفّ الأشلّ) فالمشبه مفرد والمشبه به مركب (قوله : وغير ذلك) أى : كتشبيه المرآه فى كف الأشل بالشمس ، فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ووجه الشبه فى الجميع هيئه منتزعه من عده أمور ، والمراد بالمتعدد ما له تعدد فى الجمله سواء كان ذلك التعدد متعلقا بأجزاء الشىء الواحد أو لا فدخل فيه على هذا أربعه (الأقسام المذكوره) أعنى ما كان طرفاه مفردين أو مركبين أو الأول مفردا ، والثانى مركبا أو بالعكس ، وقد علمت أمثلتها فى الشارح على هذا الترتيب (قوله : بكونه) أى : الوصف المنتزع من متعدد (قوله : غير حقيقى) أى : غير متحقق حسّا ولا عقلا بل كان اعتباريّا وهميّا ، فينحصر التمثيل عنده فى التشبيه الذى وجهه مركب اعتبارىّ وهمىّ كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد ، فالتمثيل عند السكاكى أخصّ منه بتفسير الجمهور ، وذهب صاحب الكشاف إلى ترادف التشبيه والتمثيل ، فكل تشبيه عنده تمثيل حتى لو كان وجه الشبه مفردا ، وذهب الشيخ عبد القاهر إلى أنه يشترط فى التمثيل أن لا يكون الوجه المركب حسيّا بأن كان عقليّا أو اعتباريّا وهميّا ، وأعمّ هذه المذاهب الأربعه مذهب صاحب الكشاف ، ويليه فى العموم مذهب الجمهور ، ويليه مذهب الشيخ ، واعلم أن الهيئه من حيث إنها هيئه اعتباريه فجعلها حسيه أو عقليه أو وهميه إنما هو باعتبار الأمور المنتزعه منها (قوله : كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) أى : فى قوله تعالى (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْراةَ)(1) الآيه (قوله : من متعدد) لأنه مأخوذ من الحمار واليهود والحمل وكون المحمول أوعيه العلوم وكون الحامل جاهلا أى : غير منتفع بما فيها (قوله : عائد إلى التوهم) أى : الاعتبار قال سم : وفى قوله عائد إلى التوهم دلاله على أنه أراد بكونه ليس بحقيقى الاعتبارى لا غير الموجود فى الخارج.

١- الجمعه : (٥).

(وإما غير تمثيل : وهو بخلافه) أى : بخلاف التمثيل ، يعنى : ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد. وعند السكاكى : ما لا يكون منتزعا من متعدد ، أو لا يكون وهميّا واعتباريّا ، بل يكون حقيقيّا ، فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى.

(وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه ، وهو أنه (إما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه ؛ فمنه) أى : فمن المجمل ما هو (ظاهر) وجهه ، أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر ...

******

(قوله : ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد) أى : بل كان مفردا (قوله : وعند السكاكى .. إلخ) قال فى الأطول : ظاهره أن قول المصنف وهو بخلافه بيان لغير التمثيل على المذهبين وليس بمتعيّن ، بل يمكن أن يقال : إنه بيان له على مذهب الجمهور ، ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكّاكى وهو ما كان وجه الشبه فيه ليس منتزعا من متعدد أو كان منتزعا ولكنه وصف حقيقىّ أى : حسىّ أو عقلىّ (قوله : ما لا يكون منتزعا من متعدد) أى : بأن كان مفردا (وقوله : أو لا يكون .. إلخ) أى : أو كان منتزعا من متعدد لكنه ليس وهميّا ولا اعتباريّا ، بل كان وصفا حقيقيّا بأن كان حسيّا أو عقليّا وتقدم أن كونه حسيّا أو عقليّا باعتبار مادته المنتزع منها ، وإلا فالهيئه الانتزاعيه أمر اعتبارى لا وجود له (قوله : واعتباريّا) عطف تفسير (قوله : تمثيل عند الجمهور) أى : لأن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا يشترط كون الوجه غير حقيقى (قوله : دون السكاكى) أى : لأن وجه الشبه وإن كان منتزعا من متعدد إلا أنه حسى فكل تمثيل عند السكاكى تمثيل عند الجمهور ، وليس كل تمثيل عند الجمهور تمثيلا عند السكاكى فبين المذهبين عموم وخصوص مطلق باعتبار الصدق (قوله : إما مجمل) سيأتى مقابله وهو المفصل بعد ذكر أقسام المجمل وكان المناسب أن يقدم المفصل ؛ لأن مفهومه وجودىّ ولأجل أن يندفع طول الفصل بين المجمل ومقابله بتقديمه (قوله : وهو ما لم يذكر وجهه) أى : ولا ما يستتبعه ، ولا بدّ من هذا لما سيأتى أن المفصل من جمله أقسامه ما لا يذكر وجهه استغناء عنه بذكر ما يستتبعه ، فلو لم يقيد هنا بما قلنا لكان

(يفهمه كل أحد) ممن له مدخل فى ذلك (نحو : زيد كالأسد. ومنه خفىّ لا يدركه إلا الخاصّه ، كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج ...

******

تعريف المجمل غير مانع من دخول بعض أفراد المفصل ، وفى تعريف المجمل بما ذكر إشاره إلى أنه ليس المراد بالمجمل هنا المجمل عند الأصوليين وهو ما لم تتضح دلالته و" ما" فى كلام المصنف واقعه على تشبيه (وقوله : ما هو ظاهر) أى : تشبيه ظاهر هو أى : التشبيه أى : وجهه ففى العباره حذف مضاف ، أو أن وجهه بدل من الضمير فى ظاهر ؛ لأن المتصف بالظهور وجه الشبه لا نفس التشبيه وليس مراد الشارح أن وجهه فاعل بظاهر ؛ لأن هذا ليس من المواضع التى يحذف فيها الفاعل ، وحاصل ما فى المقام : أن الضمير فى منه إن كان راجعا للمجمل ، ففى إسناد الظهور إليه تسامح إذ المتصف بالظهور وجهه ، لكن يؤيد هذا الاحتمال أن سياق الكلام فى تقسيم المجمل وإن كان ضمير" منه" راجعا للوجه فلا تسامح فى إسناد الظهور إليه لكنه خروج عن سوق الكلام ، ولكون كلّ من الاحتمالين مشتملا على خلاف الظاهر من وجه سوّى الشارح بينهما (قوله : يفهمه كل أحد) أى : يفهم ذلك الوجه كل أحد ، وهذا تفسير لقوله : ظاهر (وقوله : ممن له مدخل فى ذلك) أى : فى استعمال التشبيه لا مطلق أحد كما هو ظاهر المصنف (قوله : نحو زيد كالأسد) أى : فإنه يظهر لكل أحد أن وجه الشبه الشجاعه فى كلّ (قوله : لا يدركه) أى : لا يدرك وجهه (قوله : إلا الخاصّه) أى : فإنهم يدركونه بالبديهه أو بالتأمل ، والمراد بهم من أعطوا ذهنا يدركون به الدقائق والأسرار (قوله : ذكر الشيخ .. إلخ) قصد بذلك بيان ذلك البعض (قوله : من وصف) أى : قول الشخص الذى وصف بنى المهلب وهو كعب بن معدان الأشعرى كما قال المبرد فى الكامل ، فإنه ذكر أنه لما ورد على الحجاج قال له : كيف تركت جماعه الناس؟ فقال له كعب : تركتهم بخير أدركوا ما أملوا وأمنوا مما خافوا.

فقال له : فكيف بنو المهلب فيهم؟ فقال : حماه السرج نهارا وإذا أليلوا ففرسان البيات ، ومعنى أليلوا : دخلوا فى الليل : كأصبحوا دخلوا فى الصباح ، ثم قال فأيهم كان أنجد؟

لما سأل عنهم ، وذكر جار الله أنه قول الأنماريه : فاطمه بنت الخرشب ، وذلك أنها سئلت عن بنيها : أيهم أفضل؟ فقالت : عماره ، لا بل فلان لا بل فلان ، ثم قالت : ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ...

******

فقال هم كالحلقه المفرغه لا يدرى أين طرفاها؟ (قوله : لما سأل عنهم) أى : حين سأل الحجاج عنهم ذلك الواصف بقوله : أيهم أنجد؟ أى : أشجع (قوله : وذكر جار الله) أى :جار بيت الله ، والمراد به العلامه محمود الزمخشرى ، ولقب بجار الله ؛ لأنه كان مجاورا فى بيت الله الحرام ، ولا تنافى بين القولين لاجتماعهما على الصدق بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم ، أو أن ذلك من توافق الآراء (قوله : الأنماريه) نسبه لأنمار : قبيله (قوله : فاطمه) بدل أو عطف بيان من الأنماريه ، والخرشب - بضم الخاء والشين وبينهما راء ساكنه - وفاطمه هذه كانت من جمله الأنصار (قوله : وذلك) أى : وسبب ذلك القول (قوله : عن بنيها) أى : الأربعه الذين رزقت بهم من زوجها زياده العبسى - بكسر الزاى وتخفيف الياء - وهم ربيع الكامل ، وعماره الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وأنس الفوارس ، وعماره بكسر العين كما ضبطه شيخنا الحفنى فى نسخته بالقلم ، وسمعته من شيخنا العدوى بضمها ، والحفاظ بضم الحاء وتشديد الفاء كما سمعته من شيخنا العدوى ، وسمعته من شيخنا الشيخ عطيه الأجهورى بكسر الحاء وتخفيف الفاء (قوله عماره لا) لما ذكرت أوّلا عماره معتقده أنه أفضلهم ، ثم ظهر لها أنه ليس أفضل أضربت عنه ، وهكذا يقال فيما بعد ، ولمّا لم يعلم عين الذى أتت به ثانيا وثالثا قال الشارح : فلان وكان المناسب لكون الأولاد أربعه أن يزيد الشارح " لا بل فلان " ثالثا كما عبّر به العلامه اليعقوبى.

(قوله : ثم قالت) أى : فى الجواب (قوله : ثكلتهم) بفتح المثلثه وكسر الكاف أى : فقدتهم بالموت (قوله : إن كنت أعلم أيّهم أفضل) يحتمل أن " أيّا " استفهاميه معربه مبتدأ وأفضل خبر والمعنى إن كنت أعلم جواب هذا الاستفهام وهى معلقه لأعلم عن العمل فى الجزأين وجمله أيهم أفضل فى محل نصب ساده مسد المفعولين ، ويحتمل أن تكون موصوله مبنيه على الضم فى محل نصب مفعول أول وأفضل خبر لمبتدأ محذوف ،

(هم كالحلقه المفرغه لا يدرى أين طرفاها؟ أى : هم متناسبون فى الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه (كما أنها) أى : الحلقه المفرغه (متناسبه الأجزاء فى الصوره) يمتنع تعيين بعضها طرفا ، وبعضها وسطا ؛ لكونها مفرغه مصمته الجوانب كالدائره.

******

والجمله صله لأى ، والمفعول الثانى محذوف أى : إن كنت أعلم الذى هو أفضل كائنا منهم ، ولكن المناسب الأوّل لأجل التطابق بين السؤال والجواب ؛ لأن السؤال لها بلفظ أيهم الاستفهاميه فيناسب أن تكون الواقعه فى جوابها كذلك (قوله : المفرغه) هى التى أذيب أصلها من ذهب أو فضه أو نحاس أو نحو ذلك ، وأفرغت فى القالب فلا يظهر لها طرف بل تكون مصمته الجوانب أى : لا انفراج فيها ، ثم إنه لا يلزم من نفى الانفراج نفى التربيع والتثليث مثلا ، ولكن المراد ما كان كالدائره ليتحقق التناسب فى الشكل والوضع فتصير بذلك ذات إحاطه نهايه واحده كالدائره ، وبهذا تعلم أنه ليس المراد بكونها مصمته كونها لا جوف لها ، وإنما قيد الحلقه بكونها مفرغه ؛ لأن المضروبه يعلم طرفاها بالابتداء والانتهاء ، ولأنها تتفاوت فلا تتناسب أجزاؤها (قوله : لا يدرى أين طرفاها؟) فيه أن هذا يقتضى أن الدائره المفرغه لها طرفان لكن لا يعلمان فى أى محل مع أنه لا طرف لها أصلا؟ ، وأجيب بأنا لا نسلم أن نفى درايه طرفيها يستلزم وجود الطرفين ؛ لأن السالبه لا تقتضى وجود الموضوع (قوله : أى هم متناسبون فى الشرف) هذا إشاره للوصف المتضمن لوجه الشبه الكائن فى الطرفين ؛ وذلك لأن وجه الشبه المشترك بين الطرفين التناسب الكلى الخالى عن التفاوت ، وإن كان ذلك التناسب فى المشبه تناسبا فى الشرف وفى المشبه به تناسبا فى صوره الأجزاء ، وما ذكره المصنف من التناسب فى الشرف مختصّ بالمشبه به ، ولكنه يتضمن وصف كلّ منهما بالتناسب الخالى عن التفاوت بواسطه الانتقال من تناسبهم فى الشرف إلى تناسب أجزاء الحلقه ، ولا يخفى أن هذا الوجه الذى بين الطرفين فى غايه الدقه لا يدركه إلا الخواصّ (قوله : مصمته الجوانب) أى : لا انفراج فيها بل متصله من كل جانب (قوله : كالدائره) فيه أن الحلقه من أفراد الدائره فكيف تشبه بها؟ وأجيب بأن المراد كالدائره التى ليست حلقه بل المتداوله فى الأشكال عند الحكماء.

(وأيضا منه) أى : من المجمل ، وقوله : منه دون أن يقول : وأيضا إما كـذا ، وإما كذا إشـعار بأن هذا من تقسـيمات المجمل ، لا من تقسـيمات مطلق التشبيه ، أى : ومن المجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعنى : الوصف الذى يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه ، نحو : زيد أسد (ومنه) أى : المجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) أى : الوصف المشعر بوجه الشبه ، ...

******

(قوله : وأيضا منه ما لم يـذكر .. إلـخ) هـذا عطف على قوله : منه ظاهر ومنه خفىّ ، وأيضا معمول لمحذوف ، والجمله معترضـه بين العـاطف والمعطـوف أى : ومنه أى : المجمـل تئيض وترجـع لتقسـيمه أيضـا ، وفائـده ذكر أيضـا إفـاده أنه استئنـاف تقسـيم للمجمل وليس تقسـيما للخفىّ ، إذ ذكر الوصف المشـعر بوجه الشبه أنسب بالخفىّ ، وبهذا التقرير تعلم أن الجمله المعترضه تقع بين العاطف والمعطوف - قاله فى الأطول.

(قوله : دون أن يقول وأيضا إما كـذا) أى : ويحـذف منه (قوله : إشـعار .. إلـخ) أى :ويقوى هذا الإشـعار تأخير مقابل إما مجمل عن قوله : وأيضا منه .. إلخ ، فلو كان تقسـيما لمطلق التشبيه لأخّره عن قوله : الآتى وإما مفصل الذى هو مقابل لقوله : إما مجمل (قوله : من تقسيمات المجمل) أى : تقسيمه أولا إلى ظاهر وخفىّ ، وهذا تقسيم ثان له ، والحاصل : أنه لو حذف أيضا لتوهم أن هـذا تقسـيم للخفى ولو حـذف منه لتوهم أنه تقسـيم لمطلق التشبيه فجمع بينهما للإشـعار بأن هـذا تقسـيم للمجمل لا للخفى ولا لمطلق التشبيه (قوله : ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) أى : لم يذكر فيه وصف المشبه ولا وصف المشبه به (قوله : نحو زيد أسـد) هذا تمثيل لما لم يذكر .. إلخ أى : ونحو : زيد الفاضل أسد ، فإن الظاهر أن وجه الشـبه فيهما الشـجاعه ولم يذكر فى كلّ من التشبيهين وصف أحد من الطرفين المومئ إلى وجه الشبه المذكور ؛ لأن الفاضل فى التشبيه الثانى لا إشعار له بالشجاعه أى : لا دلاله له عليها بخصوصـها ، إذ لا دلاله للعامّ على الخاصّ ، وإنما أتى الشارح بالعنايه إشاره إلى أنه ليس المراد مطلق الوصـف كما هو ظاهره وقد فهم بعض الشـراح كلام المصنف على ظاهره (قوله : ومنه) أى : من المجمل ما ذكر .. إلخ. اعترض بأن ذكر الوصف يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل.

كقولها : هم كالحلقه المفرغه ؛ لا يدرى أين طرفاها.

(ومنه ما ذكر فيه وصفهما) أى : المشبه والمشبه به كليهما (كقوله : صدفت عنه) أى : أعرضت عنه (ولم تصدف مواهبه عنى ...

******

وأجيب بأن له وجها ، إذ لا يذكر الوصف المذكور أى : المشعر فى التشبيه المفصل ؛ لأن وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر به كان تكرارا وهو مستقبح فى نظر البلغاء (قوله : كقولها) أى : فاطمه الأنماريه" هم كالحلقه المفرغه لا يدرى أين طرفاها"؟ فإن مضمون قولها : لا يدرى أين طرفاها وصف للمشبه به وهو نفى درايه الطرفين وهو يستلزم التناسب الخالى عن التفاوت الذى هو وجه الشبه كما تقدم ، وأما وصف الحلقه بالإفراغ فلتحقق المشبه به ؛ لأن الحلقه المفرغه لا مطلق الحلقه ، وحينئذ فلا دخل له فى الإيماء لوجه الشبه (قوله : ومنه ما ذكر فيه وصفهما) ترك المصنف ما ذكر فيه وصف المشبه فقط ، ولعله لعدم الظفر له بمثال فى كلامهم ، ومثاله : فلان كثرت أياديه لدىّ ووصلت مواهبه إلىّ طلبت منه أو لم أطلب كالغيث ، وكما فى قولك : إن الشمس التى إذا طلعت لم يبد كوكب مثلك.

(قوله : كقوله) أى : قول أبى تمام يمدح الحسن بن سهل - كذا فى المطول ، وفى شرح الشواهد : الحسن بن رجاء بن الضحاك ، والبيتان من قصيده من البسيط مطلعها :

أبدت أسى أن رأتنى مخلس القصب (١)

وآل ما كان من عجب إلى عجب

إلى أن قال :

ستصبح العيس بى والليل عند فتى

كثير ذكر الرّضا فى ساعه الغضب (٢)

صدفت عنه ... إلخ ، وقوله : والليل أى : وسير الليل ، ومعنى البيت : ستدخلنى الإبل والسير فى الليل صباحا عند فتى يعفو عند الغضب (قوله : أعرضت عنه) أى : تجربا لشأنه أو خطأ منى وقله وفاء بحقه (قوله : ولم تصدف مواهبه) أى : ولم تعرض بمعنى تنقطع عطاياه وتصدف بالتاء الفوقيه المفتوحه ومواهبه فاعل ، أو بالياء التحتيه ومواهبه

١- الذى فى المطبوع : مجلس الغضب ، وما أثبت كما فى شرح الديوان ط دار الكتب العلميه ص ٢٤ ، وعيون الأخبار لابن قتيبه ، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسى.

٢- الأبيات لأبى تمام يمدح الحسن بن سهل فى ديوانه ص ٢٤. وهى فى عقود الجمان ٢ / ٢٨.

وعـاوده ظنى فلم يخب كـالغيث إن جئته وافاك) أى : أتاك (ريقه) يقال : فعله فى روق شـبابه وريقه ، أى : أوّله ، وأصابه ريق المطر ، وريق كل شىء : أفضله (وإن ترحّلت عنه لجّ فى الطلب).

وصف المشبه – أعنى : الممدوح – بأن عطاياه فائضه عليه أعرض أو لم يعرض ، وكذا وصف المشبه به – أعنى الغيث – بأنه ...

******

مفعول ؛ لأن صـدف يـأتى لازمـا ومتعـديا وبـابه ضـرب (قوله : وعاوده ظنى) أى : بعـد ما صـدفت عنه عاوده ظنى أى : رجائى وحقيقه هـذا الكلام عاودت لمواصـلته طلبا لإغـداقه ظنّا منّى أنى أجد فيه المراد ، وحينئذ فنسـبه المعاوده إلى الظن تجوّز (قوله : فلم يخب) أى : ظنى فيه بـل وجـدت عنـد معـاودته لطلب الإحسـان كمـا أظن وكيف يخيب الظن فيه وهو يهب عنـد الإعراض فيهب عند الإقبال من باب أولى فهو فى إفاضته فى الإقبال والإدبار كالغيث إن جئته أى : قصدته لشرب ونحوه حال إقباله عليك وافـاك ريقه أى : جـاءك ولاقـاك أحسـنه وإن ترحّلت عنه وفررت منه لـجّ وبـالغ فى طلبك وإدراككك مع فرارك منه (قوله : كـالغيث) هو المطر الواسع المقبل الـذى يرتجيه أهل الأرض (قوله : إن جئته .. إلـخ) هـذا فى مقابله قوله : وعاوده ظنى (وقوله : وإن ترحلت .. إلـخ) فى مقـابله قوله صـدفت عنه .. إلـخ ، ففيه لف ونشـر مشوش (قوله : ريقه) أصـله ريوق من الروق ، (وقوله : يقال) أى : لغه (قوله : أى أوله) تفسير للأمرين قبله وهو : روق الشباب وريقه.

(قوله : وريق كل شىء أفضله) إشاره إلى أنه يتسع فى الريق ، ويستعمل بمعنى الأفضل لعلاقه اللزوم كما هنا فروق الشباب وريقه أفضله وأحسنه ؛ لأنه يلزم من كون الشىء أوّلا أن يكون أفضل وأحسن فى الغالب.

قال العلامه اليعقوبى : وجعل أول المطر أحسـنه للأمن معه من الفساد ، وإنما يخشى الفساد بدوامه (قوله : وإن ترحّلت عنه) أى : ارتحلت وفررت وتباعـدت عن الغيث (قـوله : لـجّ) بـالجيم من اللجـاج وهـو الخصـومه ، أو بالحـاء المهمله من الإلحـاح وهو فى الأصل كثره الكلام أريد به هنا مجرد الكثره ، والمعنى على كل حال بالغ.

(قوله : أعرض) هو معنى صـدفت عنه ، (وقوله ، وأو لم يعرض) هو معنى قوله : وعاوده ظنى (قوله : أعنى الغيث) من ذلك يعلم أن الضمير فى قوله فى البيت : إن جئته

يصيبك جئته أو ترحّلت عنه ، والوصفان مشعران بوجه الشبه ، أعنى : الإفاضه فى حالتى الطلب وعدمه ، وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه.

(وإما مفصل) عطف على : مجمل (وهو ما ذكر وجهه ، كقوله :

وثغره فى صفاء

وأدمعى كاللآلى

******

راجع للغيث (قوله : يصيبك) هو معنى قوله : وافاك (قوله : والوصفان) أى : الخاصّان وهما كون عطايا الممدوح فائضه أعرضت عنه أو لا ، وكون الغيث يصيبك جئته أو ترحّلت عنه (قوله : بوجه الشبه) أى : الذى هو معنى يشتركان فيه (قوله : أعنى) أى : بوجه الشبه (قوله : الإفاضه فى حالتى الطلب وعدمه) هذا بالنسبه للغيث المشبه به ، (وقوله : وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه) هذا بالنسبه للممدوح المشبه ، وبهذا ظهر أن ما ذكره ليس وجه شبه فكان الصواب أن يقول : أعنى : مطلق الإفاضه فى الحالين ، لكن المراد بالحالين فى المشبه به الطلب وعدمه ، وفى المشبه الإقبال عليه والإعراض عنه ، إلا أن يقال : أن قوله : وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه تفسير لما قبله من الإفاضه حالتى الطلب وعدمه ، أو أن قوله : أعنى أى : بالوصفين لا بوجه الشبه - كذا قرر شيخا العدوى.

(قوله : عطف) أى معطوف على مجمل ، والعاطف له هو إما ، وقيل العاطف له الواو ، و" إما" لمجرد التفصيل (قوله : وهو ما ذكر وجهه) أعمّ من أن يكون المذكور وجه الشبه حقيقه وذلك كما فى البيت الذى ذكره ، أو يكون المذكور ملزوم وجه الشبه فيطلق على ذلك الملزوم أنه وجه الشبه تسامحا وإن كان وجه الشبه حقيقه هو اللازم الذى لم يذكر ، كما أشار لذلك بقوله : وقد يتسامح .. إلخ ، وهذا غير ما تقدم أنه يذكر وصف الطرفين أو أحدهما المشعر بوجه الشبه ؛ لأن ما هنا فيما إذا ذكر الوصف فى مكان وجه الشبه وعلى طريقه ذكره بخلاف ما هناك (قوله : وثغره) أى : وأسنان ثغره أى : فمه وهو مبتدأ و" أدمعى" عطف عليه (وقوله : كاللآلى) خبر (وقوله : فى صفاء) هو وجه الشبه ، وقد مثّل بهذا فيما تقدم لتشبيه التسويه باعتبار تعدد الطرف الأول وهو المشبه ، ومثّل به هنا للتشبيه المفصل باعتبار التصريح بوجه الشبه ، فناسب المحلين بالاعتبارين

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه) أى : بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه ، أى : يكون وجه الشبه تابعا له ، لازما فى الجمله (كقولهم للكلام الفصيح : هو كالعسل فى الحلاوه ؛ فإن الجمع فيه لازمها) أى : وجه الشبه فى هذا التشبيه : لازم الحلاوه (وهو ميل الطبع) لأنه المشترك بين العسل والكلام ،

******

ووصف الدموع بالصفاء إشعارا بكثرتها لاقتضاء الكثره غسل المنبع وتنقيته من الأوساخ التى تتمزج بالماء ، بخلاف ما إذا جرى أحيانا فإنه يكون بكدرات المنبع ، فسقط قول بعضهم : إن الدمع الصافى لا يدلّ على الحزن ، والمتمدح به الدمع المشوب بالدم (قوله : وقد يتسامح) أى : يتساهل فى ذكر وجه الشبه ، فيستغنى عنه بسبب ذكر ملزوم يستتبعه أى : يستلزمه (قوله : بأن يذكر مكان .. إلخ) أشار بهذا إلى أن مكانه ظرف لغو متعلق بذكر لا أنه ظرف مستقرّ حال من ما وأن الاستتباع معناه الاستلزام ، وأشار بقوله أى : يكون .. إلخ إلى أن الضمير المستتر فى يستتبع عائد إلى ما ، والبارز عائد على وجه الشبه أى : قد يتسامح ويذكر فى مكان وجه الشبه أمر يستلزم ذلك الأمر وجه الشبه ومعنى ذكره فى مكانه أن يؤتى به على طريقته من إدخال فى عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه لأحد الطرفين أو لكليهما كما تقدم ، فإنه لا يذكر على طريقه وجه الشبه بأن يقال : كذا مثل كذا فى كذا بخلاف المستتبع هنا ، فإنه يذكر على هذا الطريق (قوله : فى الجمله) أى : ولو فى الجمله بأن يكون التلازم عاديّا ولا يشترط أن يكون عقليّا ، وحاصل ما أشار إليه الشارح : أن المراد بالاستلزام هنا مجرد الحصول مع الحصول ، سواء كان عاديّا أو عقليّا ، ولا يشترط خصوص التلازم العقلى الذى لا يتخلف أصلا لجواز التخلف هنا ، ألا ترى للحلاوه فى المثال الآتى فإنها لا تستلزم ميل الطبع للشىء الحلو ، إذ قد تكون موجبه لنفره الطبع من الشىء الحلو كما فى بعض الطباع المنحرفه لمرض ونحوه (قوله : للكلام) أى : فى شأن الكلام (وقوله : الفصيح) أى : أو البليغ وهو الأنسب لأنه الأحقّ بالتشبيه بالعسل (قوله : فإنه الجامع فيه) أى : فإن وجه الشبه فى ذلك التشبيه (قوله : لازم الحلاوه) أى : المذكور فى العباره كالحلاوه لازم له كما هو ظاهر (قوله : وهو) أى : لازمها ميل الطبع أى : محبته واستحسانه (قوله : لأنه)

لا الحلاوه التى هى من خواصّ المطعومات.

(وأيضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه ، وهو أنه : (إما قريب مبتذل ، وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر ؛ ...

******

أى : ميل الطبع (قوله : لا الحلاوه) عطف على لازم الحلاوه (قوله : التى هى من خواصّ المطعومات) أى : وحينئذ فلا تكون موجوده فى الكلام ؛ لأنه ليس من المطعومات ولا بد فى الجامع أن يكون متحققا فى الطرفين هذا وما ذكره فى هذا المثال من أن المذكور ملزوم لوجه الشبه لا أنه نفسه هو المتبادر بحسب الظاهر ، ويحتمل أن يكون المذكور فى هذا المثال وهو الحلاوه هى وجه الشبه نفسها ويكون وجودها فى الكلام على وجه التخييل كما فى تشبيه السّنّه بالنجم والبدعه بالظلمه ، وهذا هو الأقرب ، فإن الوجه الأوّل يرد عليه أن يقال : إن كان ذكر الحلاوه مثلا من التعبير عن اللازم بالملزوم كما هو ظاهر كلامه كان من المجاز ولا تسامح فيه ؛ لأنه قد ذكر الوجه غايه الأمر أنه عبّر عنه بلفظ ملزومه وإن كان ذكر الحلاوه لغير ذلك فهو خطأ ، إذ لا واسطه بين الحقيقه والمجاز إلا الخطأ ولا ينبغى حمل الكلام الفصيح على الخطأ - فافهم - اه يعقوبى.

(قوله : وهو أنه) أى : التشبيه (قوله : إما قريب) أى : مستعمل للعامه ولغيرهم ، (وقوله : مبتذل) أى : متداول بين الناس تفسير لقوله : قريب ، والابتذال فى الأصل : الامتهان ، أطلق وأريد به التداول وكثره الاستعمال من باب إطلاق اسم اللازم وإراده الملزوم ؛ لأن الشىء المتداول بين الناس يكون ممتهنا.

(قوله : وهو ما) أى : التشبيه الذى ينتقل .. إلخ لما كان التشبيه مسوقا لبيان حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه إلى المشبه به فإن كان ذلك الانتقال حاصلا من غير تدقيق نظر بأن كان كون أحدهما مشبها والآخر مشبها به ظاهرا لظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه مبتذلا نحو : زيد كالفحم ؛ فإن الفحم أعرف شىء بالسواد ، وإن كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيدا (قوله : ينتقل فيه من المشبه) أى : ينتقل مريد التشبيه من المشبه إلى المشبه به لأجل بيان حال المشبه (قوله : من غير تدقيق نظر) أى : من غير نظر

لظهور وجهه فى بادى الرأى) أى : فى ظاهره إذا جعلته من بـدا الأمر يبـدو ، أى : ظهر ، وإن جعلته مهموزا من [بدأ] فمعناه : فى أول الرأى. وظهور وجهه فى بـادى الرأى يكون لأمرين (إما لكونه أمرا جمليّا) لا تفصـيل فيه (فإن الجمله أسـبق إلى النفس) من التفصيل. ألا ترى أن إدراك الإنسان ...

******

وفكر دقيق (قوله : لظهور .. إلـخ) علّه للانتقـال من غير تـدقيق نظر (قوله : أى فى ظاهره) وعلى هـذا فالمعنى : لظهور وجه الشـبه حـاله كونه من جمله المرئيات البادیه أى : الظاهره ، وذكر بعضـهم : أن قوله فى بادى الرأى على حـذف مضافين أى : فى وقت حـدوث بادى الرأى ، أو أنه ظرف تنزيلى (قوله : مهموزا) أى : فى الحال ، أو بحسب الأصل بأن تكون الهمزه قلبت ياء لانكسار مـا قبلهـا (قوله : فى أول الرأى) وعلى هـذا فالمعنى : لظهور وجه الشـبه حاله كونه من جمله المرئيات أولا (قوله : وظهور وجهه) أى : الشـبه فى بادى الرأى .. إلـخ ، أشار بهـذا إلى أن (قوله : إما لكونه) علّه لظهور وجه الشـبه فهو علّه للعله (قوله : أمرا جمليّا) بسـكون الميم نسـبه إلى الجمله أى : لكونه أمرا مجملا والمجمل يطلق على ما لم يتضح معناه وعلى المركب وعلى ما لا تفصيل فيه ، وأشـار الشـارح بقوله : لاـ تفصـيل فيه إلى أنه ليس المراد بالمجمـل هنـا مـا لم يتضـح معنـاه ولا المركب بل الأمر الـذى لا تفصـيل فيه سواء كان أمرا واحـدا لا تركيب فيه كقولك : زيد كعمرو فى الناطقيه أو زيد كالفحم فى السواد ، أو مركبا لم ينظر فيه إلى أجزائه نحو : زيـد كعمرو فى الإنسـانيه (قوله : فـإن الجمله) علّه للعلّه أى : وإنمـا كان الأمر الجملى أظهر من التفصـيلى ؛ لأن الجمله أى : لأن الأمر المجمل أسـبق للنفس من التفصـيل أى : من ذى التفصـيل أو من المفصل (وقوله : أسـبق إلى النفس) أى : من حيث الحصول فيها أو أن فى الكلام حذف مضاف أى : إلى إدراك النفس ، وإنما كان المجمل أسـبق إلى النفس من المفصل ؛ لأن المجمل يحتاج إلى ملاحظه واحـده بخلاف المفصل فإنه يحتاج إلى ملاحظات متعـدده ، فكلّما كثرت التفاصـيل كثرت الملاحظات والاعتبارات وكلما كثرت الاعتبارات فى الشـىء زادته خصوصا وكلّما كثر التخصـيص فى الشىء قلّت أفراده فتقلّ ملابسه وجوده فيكون غريبا لبعده عن الجمله التى تسبق إلى النفس لعمومها وكثره أفرادها ،

من حيث إنه شيء أو جسم ، أو حيوان - أسهل وأقدم من إدراكه من حيث إنه جسم نام ، حساس ، متحرك بالإراده ، ناطق.

(أو) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبه حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه لقرب المناسبه) بين المشبه والمشبه به ؛ إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه ...

******

ولذا كان العامّ أعرف من الخاصّ ووجب تقديمه عليه فى التعريفات الكامله وهى المركبه من الجنس والفصل ، وكان التعريف بالأخصّ تعريفا بالأخفى (قوله : من حيث إنه شيء) هو أعمّ من جسم وجسم أعمّ من حيوان فهذه الثلاثه كلها مجمله لكنها متفاوته الرتب فى الإجمال (قوله : أسهل وأقدم) أما كونه أسهل فإنه إدراك من وجه واحد بخلاف ذلك ، وأما كونه أقدم - أى : أسبق - فلأن التفصيل بتحليل أمر مجمل فالجمله أسبق منه (قوله : حسّاس) أى : مدرك بالحواسّ واحترز به عن الجماد (قوله : ناطق) أى : مدرك للكليات ، وإذا علمت أن الجمله أسبق إلى النفس من التفصيل فوجه الشبه إذا كان أمرا جمليّا كان أمرا ظاهرا سهل التناول فيلزم أن يكون التشبيه مبتذلا على ما تقدم ، فإذا فرض أن إنسانا شبه زيدا بعمرو فى الإنسانيه ، وآخر شبهه به فى الإنسانيه الموصوفه بشرف الحسب وكرم الطبع وحسن العشره ودقه النظر فى الأمور ، فإن نظر الثانى أخفى من نظر الأول ، وبهذا تعلم أن التشبيه الواحد يكون مبتذلا بما اعتبر فيه من جمله الوجه وغير مبتذل بما اعتبر فيه من تفصيله.

(قوله : أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل) هذا معطوف على قوله إما لكونه أمرا جمليّا وهو العلّه الثانيه لظهور الوجه يعنى : أن ظهور الوجه إما لكونه أمرا جمليّا وإما لكونه ليس جمليّا بل فيه تفصيل ولكنه قليل (قوله : مع غلبه .. إلخ) أى : حاله كون قلّه التفصيل مصاحبه لغلبه .. إلخ وهذا مصبّ العلّه (قوله : عند حضور المشبه) ظرف لغلبه حضور المشبه به (قوله : لقرب المناسبه) علّه لغلبه حضور المشبه به عند حضور المشبه (قوله : إذ لا يخفى .. إلخ) علّه للعليه أى : إنما كان قرب المناسبه موجبا لغلبه حضور المشبه به عند حضور المشبه ؛ لأنه لا يخفى .. إلخ (وقوله : أن الشيء) أى : المشبه به (وقوله : مع ما

(كتشبيه الجرّه الصغيره بالكوز فى المقدار والشكل) فإنه قد اعتبر فى وجه الشبه تفصيل ما ، أعنى : المقدار والشكل ، إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجره (أو مطلقا) ...

******

يناسبه) أى : مع المشبه الذى يناسبه بأن كانا من واد واحد كالأوانى والأزهار (وقوله : أسهل حضورا منه) أى : من نفسه مع المشبه الذى لا يناسبه ؛ لأنهما إذا كانا متناسبين اقترنا فى الخيال ، فيسهل الانتقال فى التشبيه لظهور الوجه غالبا مما يحضر كثيرا مع غيره ، وهذا التفاوت الذى أوجبه كثره الاجتماع فى الوجود هو الجامع الخيالى كما تقدم.

(قوله : كتشبيه الجرّه) أى : أن التشبيه المبتذل لظهور وجه الشبه لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبه حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه : كتشبيه الجرّه الصغيره بالكوز فى المقدار والشكل ، وكذلك تشبيه الإجاصه بالسفرجله فى اللون والشكل والطعم فى بعض الأحيان ، وتشبيه العنبه الكبيره بالبرقوقه فى الشكل واللون والطعم ، فإن وجه الشبه فى هذه الأشياء فيه تفصيل أى : اعتبار أشياء ، لكن تلك الأشياء ظاهره تتكرر موصوفاتها على الحس عند إحضار ما يراد تشبيهه بها فيلزم ظهور أوصافها ، ثم إن مراد المصنف بالجره المشبهه بالكوز. الجره الصغيره التى فى حلقها اتساع ولها أذنان ، إذ هى المشابهه للكوز فى الشكل والمقدار وليس مراد المصنف الجره الكبيره التى ليس فى حلقها اتساع ، فاندفع ما قيل : أنه لا مناسبه بين الجره والكوز فى الشكل ، ولا حاجه للجواب بأن المراد مطلق الشكل مع مطلق التجويف والانفتاح لجهه مخصوصه (قوله : والشكل) أى : فإن شكل كلّ منهما كرى مع استطاله (قوله : إلا أن الكوز غالب الحضور) أى : فى الذهن عند حضور الجره - هذا عند من يشرب بالكوز من الجره كما هو عاده بعض الناس يفرغون من الجره فى الكوز ويشربون - فإذا حضرت الجره فى الذهن حضر الكوز فيه ، واعترض بأن الكوز متكرر على الحس ، وحينئذ فهو غالب الحضور فى الذهن حضرت الجره فيه أو لا ، وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا المثال لوجه الشبه القليل التفصيل المصاحب لغلبه حضور المشبه به فى الذهن عن حضور المشبه ، وأجيب بأن فى الكوز غلبه الحضور مع الجره وغلبه الحضور على الإطلاق فمثل

عطف على قوله : عند حضور المشبه ، ثم غلبه حضور المشبه به فى الذهن مطلقا تكون (لتكرره) أى : المشبه به (على الحس) فإن المتكرر على الحس كصوره القمر غير منخسف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصوره القمر منخسفا (كالشمس) أى : كتشبيه الشمس (بالمرآه المجلوه فى الاستداره والاستناره) فإن فى وجه الشبه ...

******

به هنا بالاعتبار الأوّل ، والحاصل : أن الكوز والمرآه المجلوه فى المثال الآتى كلّ منهما مما يغلب حضوره عند حضور المشبه كالجره فى المثال الأول والشمس فى المثال الثانى ، ومطلقا لتكرر كلّ على الحسّ ، فيصح التمثيل بأيّهما لغلبه حضور المشبه به عند حضور المشبه ، وكذلك يصح التمثيل بأيهما لغلبه حضور المشبه به مطلقا فتمثيل كل قسم بأحدهما خاصّه على سبيل الاتفاق (قوله : عطف على قوله عند حضور المشبه) أى : والمعنى حينئذ : أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل مصاحبا لغلبه حضور المشبه به فى الذهن غلبه مطلقه أى : غير مقيده بحضور المشبه ، واعترض على المصنف بأن هذه المقابله لا تحسن ؛ لأن غلبه حضور المشبه به عند حضور المشبه تجامع غلبه حضور المشبه به مطلقا ، وأجيب بأن" أو" لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما أفاد ذلك العصام (قوله : لتكرره على الحس) علّه لغلبه حضور المشبه به مطلقا كما أشار لذلك الشارح بقوله : ثم غلبه .. إلخ (وقوله : على الحس) أى : على أى حسّ من الحواسّ الخمس ، والمراد بالحس القوه الحاسّه (وقوله : لتكرره على الحس) أى : أو لكونه لازما لما يتكرر على الحس (قوله : كصوره القمر غير منخسف) أى : فإنها تتكرر على الحس ؛ لأن الإنسان كثيرا ما يراه غير منخسف ، وأما صورته منخسفا فإنه لا يراها الإنسان إلا بعد كل حين ، وحينئذ عند سماع لفظ القمر كما فى قولك : وجه زيد كالقمر تحضر فى الذهن صورته غير منخسف لا منخسفا ، مع أن لفظ قمر : اسم لذلك الجرم فى حالتيه ، وكذلك صوره المرآه عند سماع لفظها تحضر فى الذهن مجلوه لا غير ؛ وذلك لأن المتكرر على صوره الحس يغلب حضوره مطلقا وإذا غلب حضوره مطلقا تحققت سرعه الانتقال إليه عند سماع لفظه وظهور وجه الشبه ولزم ابتذال التشبيه (قوله : فى الاستداره) يرجع إلى الشكل

تفصيلا ما ، لكن المشبه به - أعنى : المرآه - غالب الحضور فى الذهن مطلقا (لمعارضه كلّ من القرب والتكرار التفصيل) أى : وإنما كانت قلّه التفصيل فى وجه الشبه مع غلبه حضور المشبه به بسبب قرب المناسبه ، أو التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدى إلى الابتذال ، ...

******

والاستناره ترجع إلى الكيف (قوله : تفصيلا ما) أى : لاعتبار شيئين فيه وهما الشكل والاستناره (قوله : غالب الحضور فى الذهن مطلقا) أى : لكثره شهود المرآه وتكررها على الحسّ.

(قوله : لمعارضه كلّ من القرب .. إلخ) أى : لمعارضه مقتضى كلّ من قرب المناسبه الذى هو سبب للغلبه المقيده بحضور المشبه والتكرر على الحس الذى هو سبب للغلبه مطلقا لمقتضى التفصيل ؛ وذلك لأن مقتضى قرب المناسبه والتكرر على الحس ظهور وجه الشبه وابتذاله لسرعه الانتقال معهما من المشبه إلى المشبه به ، ومقتضى التفصيل عدم ظهور وجه الشبه للاحتياج معه إلى التأمل ، (فقول المصنف : من القرب) أى : من مقتضى قرب المناسبه كما فى الجره والكوز (وقوله : التكرار) أى : تكرار المشبه به على الحس كما فى الشمس والمرآه المجلوه.

(وقوله : التفصيل) معمول لمعارضه وفيه حذف مضاف أى : مقتضى التفصيل (قوله : أى : وإنما كان .. إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لمعارضه .. إلخ : علّه لمحذوف وهو جواب عما يقال : كيف جعل التفصيل القليل عله لظهور وجه الشبه مع أن التفصيل فى ذاته يقتضى عدم الظهور؟ وحاصل الجواب : أن مقتضى التفصيل قد عورض بما يقتضى الظهور وهو قرب المناسبه فى الصوره الأولى والتكرار على الحس فى الصوره الثانيه ، فكأن التفصيل غير موجود فعلم من هذا أن قرب المناسبه والتكرار إذا تعارض واحد منهما مع التفصيل القليل بأن وجد معه فى محل واحد فإنه يسقط مقتضاه ، وأن التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبه والتكرار العارضين له يكون من أسباب الغرابه (قوله : بسبب) متعلق بغلبه (وقوله : قرب المناسبه) أى : فى التشبيه الأول ، (وقوله : أو التكرار) أى : فى التشبيه الثانى (قوله : سببا) خبر كان ، (وقوله : لظهوره) أى :

مع أن التفصيل من أسباب الغرابه ؛ لأن قرب المناسبه فى الصوره الأولى ، والتكرار على الحس فى الثانيه يعارض كل منهما التفصيل بواسطه اقتضائهما سرعه الانتقال من المشبه إلى المشبه به ؛ فيصير وجه الشبه كأنه أمر جملى لا تفصيل فيه ؛ فيصير سببا للابتذال.

(وإما بعيد غريب) عطف على قوله : إما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أى : ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أى : لخفاء وجهه فى بادى الرأى ، وذلك - أعنى : عدم الظهور - (إما لكثره التفصيل ، كقوله :

والشمس كالمرآه فى كفّ الأشلّ)

فإن وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ؛ ...

******

وجه الشبه (قوله : مع أن التفصيل) أى : مطلقا ولو كان قليلا (قوله : فى الصوره الأولى) أى : وهى غلبه حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه (قوله : فى الثانيه) أى : وهى غلبه حضور المشبه به فى الذهن مطلقا حضر المشبه أم لا (قوله : يعارض) خبر أن (قوله : وإما بعيد) مقابل لقوله سابقا : إما قريب (وقوله : غريب) تفسير لما قبله لا للإخراج وهو فى مقابله قوله سابقا : مبتذل (قوله : عطف .. إلخ) أى : والعاطف الواو على الصحيح لا" إما" كما هو مبيّن فى النحو (قوله : وهو بخلافه) أى : بخلاف القريب أى : ملتبس بمخالفته فى المفهوم ، فالباء للملابسه متعلق بمحذوف كما علمت ، أو أن المعنى وهو يعرف بخلاف ما تقدم ، فقوله بخلافه متعلق بيعرف المفهوم من المقام (قوله : لعدم الظهور) أى : فى وجه الشبه وهذا علّه لمخالفته للقريب (قوله : - أعنى : عدم الظهور - إمّا .. إلخ) أى : أن عدم الظهور يكون لأمرين : إما لكثره التفصيل أى : فى أجزاء وجه الشبه ، وظاهره ولو مع الغلبه ، وإما لندور حضور المشبه به فى الذهن ، والأول : وهو كثره التفصيل محترز عدم التفصيل وقلّه التفصيل المعارضه بالمناسبه والتكرر على الحس المعلل بهما ظهور وجه الشبه فى المبتذل ، وأشار الشارح بقوله : وذلك إلى أن قوله : إما لكثره .. إلخ : علّه للعلّه (قوله : من التفصيل) بيان لما سبق مقدم عليه ، وفيه خبر مقدم ، وما قد

ولذلك لا يقع فى نفس الرائى للمرآه الدائمه الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأمّلا ، ويكون فى نظره متمهّلا.

(أو ندور) أى : أو لندور (حضور المشبه به ؛ إما عند حضور المشبه لبعد المناسبه كما مرّ) فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت (وإما مطلقا).

وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهميّا) كأنياب الأغوال

******

سبق مبتدأ مؤخر ، والذى سبق هو الهيئه الحاصله من الحركه السريعه مع الإشراق فكأنه يهم .. إلخ فهو هيئه مشتمله على كثره التفصيل (قوله : ولذلك) أى : لأجل كثره التفصيل فى وجه تشبيه الشمس بالمرآه (قوله لا يقع) أى : لا يحصل ذلك الوجه وهو الهيئه المعتبر فيها التفصيل المذكور فيما سبق (قوله : الدائمه الاضطراب) إنما قيد ؛ بذلك لأن وجه الشبه المذكور سابقا لا يتأتى إلا مع دوام الحركه (وقوله : إلا بعد أن يستأنف) أى : يحدث ، ولو قال : إلا بعد أن يتأمّل لا بمجرد نظره إليها كان أوضح (قوله : أى : أو لندور .. إلخ) أشار بذلك إلى أن قوله : أو ندور عطف على كثره أى : أو لقله التفصيل مع ندور حضور المشبه به ، وهذا محترز الغلبه فيما تقدم (قوله : إما عند حضور المشبه) أى : فقط (وقوله : لبعد المناسبه) أى : بين المشبه والمشبه به ، وحينئذ فلا يحصل الانتقال بسرعه ، وهذا علّه للعلّه أى : وإنما ندر حضور المشبه به عند حضور المشبه لبعد المناسبه بينهما (قوله فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت) أى : فإن نار الكبريت فى ذاتها غير نادره الحضور فى الذهن لكنها تندر عند حضور البنفسج ، فإن قلت : يمكن أن الشاعر حضر عنده حال التشبيه فلا يكون الانتقال غير سريع فيكون التشبيه غير غريب بالنسبه إليه. قلت : المراد ببعد الانتقال الموجب للغرابه أن يكون الشأن فى ذلك الشىء ، ولو اتفق الانتقال بسرعه لعارض فيمدح التشبيه لذلك ؛ لأنه لا يتضح الانتقال فيه ممن يعرض له ذلك العارض إلا برويّه وبصيره (قوله : وإما مطلقا) أى : وإما أن يكون ندوره مطلقا أى : سواء كان المشبه حاضرا فى الذهن أو غير حاضر فيه.

(قوله : لكونه) أى : المشبه به أمرا وهميّا أى : يدركه الإنسان بوهمه لا بإحدى الحواس الظاهره لكونه هو ومادته غير موجودين فى الخارج ، وإذا كان المشبه به أمرا

(أو مركبا خياليّا) كأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد (أو) مركبا (عقليّا) كمثل الحمار يحمل أسفارا ، وقوله (كما مرّ) إشاره إلى الأمثله التى ذكرناها آنفا (أو لقله تكرره) أى : المشبه به (على الحس ، كقوله : والشمس كالمرآه) فى كفّ الأشلّ ؛ فإن الرجل ربما ينقضى عمره ولا يتفق له أن يرى مرآه فى يد الأشل (فالغرابه فيه) أى : فى تشبيه الشمس بالمرآه فى كفّ الأشلّ (من وجهين) أحدهما : كثره التفصيل فى وجه الشبه ، والثانى : قله التكرر على الحس.

فإن قلت : كيف تكون ندره حضور المشبه به ...

******

وهميّا فلا يدركه ليشبه به إلا المتسع فى المدارك فيستحضره فى بعض الأحيان فيكون إدراك تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف ، وكذا القول فى المركب الخيالى (قوله خياليّا) وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها يدرك بالحس (قوله : كأنياب الأغوال) أى : فى تشبيه السهام المسنونه الزرق بها (قوله : كمثل الحمار .. إلخ) أى : فإن المراد بالمثل الصفه كما تقدم ، والصفه اعتبر فيها - كما تقدم - كون الحمار حاملا لشىء وكون المحمول أبلغ ما ينتفع به وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقه وتعب ، وهذه الاعتبارات المدلوله للصفه عقليه وإن كان متعلقها حسيّا ، وإنما ندر حضور المركب مطلقا ؛ لأن الاعتبارات المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعه إلا الخواص فلا تحصل سرعه الانتقال إلا نادرا فيكون التشبيه غريبا (قوله : آنفا) أى : قريبا والآنف : هو الوقت القريب من وقتك (قوله : أو لقله تكرره) أى : أو لكونه حسيّا ولكن كان قليل التكرر على الحس فهو عطف على قوله : لكونه أمرا وهميّا أى : من أسباب ندور حضور المشبه به فى الذهن قلّه تكرره على الحس أى : على القوه الحاسه وأولى عدم تعلق الحس به كالعرش والكرسى ودار الثواب والعقاب ، ويمكن إدخاله فى قليل التكرر بأن يراد عدم كثرته الصادق بعدم الإحساس به - قاله فى الأطول.

(قوله : كقوله) أى : كندره حضور المشبه به فى التشبيه الواقع فى قوله : والشمس ..إلخ (قوله : أن يرى مرآه .. إلخ) أى : وعلى تقدير رؤيتها فى كفه فلا يتكرر ، وعلى تقدير التكرر فلا يكثر ، فالمحقق هو قله التكرار (قوله : فإن قلت .. إلخ) حاصله : أن

سببا لعدم ظهور وجه الشبه؟ قلت : لأنه فرع الطرفين ، والجامع المشترك الذى بينهما إنما يطلب بعد حضور الطرفين ، فإذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن إلى ما يجمعهما ، ويصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل أن ينظر ...

******

وجه الشبه يغاير المشبه به فندور أحدهما لا يقتضى ندور الآخر ، وكذا ظهور أحدهما لا يقتضى ظهور الآخر (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أى : مع أنهما متغايران فلا يلزم من ندره أحدهما ندره الآخر (قوله : قلت .. إلخ) حاصله : أن وجه الشبه من حيث إنه وجد بين الطرفين فرع عنهما فلا يتعقل إلا بعد تعقلهما ومنهما ينتقل إليه لكونه المشترك والجامع بينهما ، فلا بد وأن يخطر الطرفان أوّلا ثم يطلب ما يشتركان فيه ، وإذا كان أحد الطرفين نادرا كان الوجه نادرا ، وكونه فرعا عن الطرفين من حيث إنه وجد بينهما لا ينافى أنه من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندره المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه ؛ لأن ذلك لا من حيث إن وجه الشبه جامع بين هذين الطرفين ، فإن قلت : لم لم يعلّلوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما علّلوه بندور حضور المشبه به مع أن مقتضى ما تقدم من الجواب أن ندره كل من المشبه والمشبه به تقتضى عدم ظهور وجه الشبه؟ قلت : لأن المشبه به عمده التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه إنما يسند إليه - فتأمل.

(قوله : إنما يطلب بعد حضور الطرفين) أى : فتعلقه بعد تعلقهما (قوله : فإذا ندر حضورهما) أى : أو حضور المشبه به بل هو المدعى ، وأما ندور حضور الطرفين فأمر زائد على المدعى ، وقد يقال : المراد : وإذا ندر حضورهما أى : حضور مجموعهما.

(قوله : والمراد بالتفصيل) أى : فى وجه الشبه الذى هو سبب فى غرابه التشبيه فأل للعهد الذكرى (قوله : أن ينظر) أى : أن يعتبر أكثر من وصف واحد إما من جهه وجود الكل أو من جهه عدم الكل أو من جهه وجود البعض وعدم البعض كانت تلك الأوصاف ثابته لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثه أو أكثر فالصور اثنتا عشره صوره ، ولذا قال المصنف فيما يأتى ويقع التفصيل على وجوه كثيره - أى : اثنى عشر - أعرفها - أى : أشدها قبولا عند أولى العرفان - أن يعتبر وجود البعض وعدم البعض أو يعتبر وجود

فی أکثر من وصف) واحد لشیء واحد أو أکثر ، بمعنی : أن یعتبر فی الأوصاف وجودها أو عدمها ، أو وجود البعض وعدم البعض ، کلّ من ذلک فی أمر واحد ، أو أمرین ، أو ثلاثه ، أو أکثر ؛ فلذا قال : (ویقع) أی : التفصیل (علی وجوه) کثیره ...

******

الجمیع ، فهاتان صورتان کلّ منهما مضروب فی أحوال الموصوف الأربع تکون صور الأعرف ثمانیه ، وحینئذ فغیر الأعرف أربعه وهی أن تعتبر جمیع الأوصاف من حیث عدمها کان الموصوف بتلک الأمور واحدا أو اثنین أو ثلاثه أو أکثر (قوله : فی أکثر من وصف واحد) فیه أن الواحد لیس فیه کثره کما یقتضیه أفعل التفضیل (قوله : لشیء واحد) أی : أن الأکثر من وصف واحد إما أن یکون ثابتا لشیء واحد - أی : لموصوف واحد - کما فی تشبیه المفرد بالمفرد ، أو ثابتا لأکثر کما فی غیر تشبیه المفرد بالمفرد ، ودخل تحت الأکثر ثلاث صور ما إذا کان الأکثر من وصف ثابتا لموصوفین أو لثلاثه أو لأکثر (قوله : بمعنی : أن یعتبر فی الأوصاف وجودها) أی : وجودها کلها کتشبیه الثریّا بعنقود الملّاحیه المنور ، فإنه قد اعتبر فی وجه الشبه وجود أوصاف وهی التضامّ وتشکل الأجزاء واللون ومقدار المجموع (قوله : أو عدمها) أی : أو یعتبر عدم الأوصاف کلها کتشبیه الشخص العدیم النفع بالعدم فی نفی کل وصف نافع (قوله : أو وجود البعض وعدم البعض) أی : بأن یعتبر فی وجه الشبه الترکیب من وجود بعض أوصاف وعدم بعض أوصاف : کتشبیه سنان الرماح بسنا لهب کما یأتی (قوله : کلّ من ذلک) أی : المذکور من الأحوال الثلاثه السابقه (قوله : فی أمر واحد) أی : فی موصوف واحد کما فی تشبیه مفرد بمفرد مقیدین ، أو غیر مقیدین کتشبیه الثریّا بعنقود الملّاحیه المنور (قوله : أو أمرین أو ثلاثه) أی : کما فی تشبیه مرکب بمرکب کما فی تشبیه مثار النقع مع الأسیاف باللیل الذی تهاوی کواکبه ، وکالتشبیه الواقع فی قوله تعالی (إِنَّما مَثَلُ الْحَیاهِ الدُّنْیا کَماءٍ ...)(۱) إلخ ، أو مرکب بمفرد أو مفرد بمرکب.

(قوله : أو أکثر) أی : فالجمله اثنتا عشره صوره ، وهی المراد بالوجوه الآتیه فی کلامه (قوله : فلذا قال) أی : ولأجل الاعتبار المذکور.

۱- یونس : (۲۴).

(أعرفها : أن تأخذ بعضا) من الأوصاف (وتدع بعضا) أى : تعتبر وجود بعضها ، وعدم بعضها (كما فى قوله : حملت ردينيّا) يعنى : رمحا منسوبا إلى ردينه (كأن سنانه سنا لهب لم يتّصل بدخان).

فاعتبر فى اللهب الشكل ، واللون ، واللمعان ، وترك الاتصال بالدخان ونفاه ...

******

(قوله أعرفها) أى : أعرف الوجوه التى يقع التفصيل عليها بمعنى أشدها قبولا عند أهل المعرفه لحسنه (قوله : وعدم بعضها) أى : وتعتبر عدم بعضها وهذا تفسير لقول المصنف : وتدع بعضا إشاره إلى أن المراد بترك بعضها اعتبار عدم البعض لا عدم اعتباره وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك ؛ لأن عدم اعتبار الأوصاف لا يعتبر فى تشبيه من التشبيهات.

(قوله : إلى ردينه) هى امرأه كانت بخط هجر تقوّم الرماح أى : تعدّلها وتحسّن صنعتها وهى امرأه السّمهر - بفتح السين وسكون الميم وبعدها هاء مفتوحه فراء مهمله - كان أيضا يحسن صنع الرماح (قوله : كأن سنانه) أى : حديدته التى فى طرفه (قوله : سنا لهب) أى : ضوء لهب أى لهب مضىء ومشرق فهو من إضافه الصفه للموصوف كما يؤخذ من كلام الشارح ، واللهب : النار ، والمعنى : كأن سنانه نار مضيئه مشرقه (وقوله : لم يتصل) أى : ذلك اللهب بدخان ، وإذا كان كذلك كان شديد اللمعان.

(قوله : فاعتبر فى اللهب) أى : وهو موصوف واحد ، وأشار بذلك إلى أن المشبه به هو اللهب كما أن المشبه سنان الرمح ، وحينئذ فقوله : سنا لهب بمعنى لهب ذو سنا فإضافه سنا للهب من إضافه الصفه للموصوف كما قلناه ، والتشبيه المذكور باعتبار الشكل واللون وعدم الاتصال بالسواد ، ولو كان المقصود تشبيه سنان الرمح بسنا اللهب فات اعتبار هذه الأوصاف إلا أن تكون تبعا ، ومع ذلك يحتاج إلى تقدير المضاف أى : كأن إشراق سنانه سنا لهب (قوله : والشكل) أى : المخروطى الذى طرفه دقيق (قوله : واللون) أى : الزرقه الصافيه (قوله : ونفاه) عطف على تركه ولما كان الترك صادقا بالترك قصدا وبالترك بدون قصد ، بيّن أن المراد الترك قصدا بقوله : ونفاه ، فهو

(وأن تعتبر الجميع ، كما مرّ من تشبيه الثريّا) بعنقود الملّاحيه المنوره باعتبار اللون ، والشكل ، وغير ذلك (وكلّما كان التركيب) خياليّا كان أو عقليّا ...

******

عطف تفسير أى : اعتبر عدمه ؛ لأن اعتباره يقدح فى التشبيه المقصود ولا يتم التشبيه بدون اعتبار عدمه ، ثم إن ظاهر كلام المصنف : أنه متى اعتبر فى الوجه عدم بعض الأوصاف كان أعرف حتى إذا قيل مثلا : زيد كعمرو فى مجموع الجبن وعدم الكرم كان من جمله الأعرف وليس كذلك ، بل إنما يكون أعرف إن كان فيما قصده الشاعر دقه تحتاج إلى مزيد تنبّه كما مرّ فى البيت ، وحينئذ يكون معنى الكلام : أن التفصيل المعتبر يزداد حسنا واعتبارا عند تدقيق النظر فى إسقاط بعض الأوصاف ؛ لأن الأقرب مناسبه اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم - فليتأمل - اه يعقوبى.

(قوله : وأن تعتبر الجميع) أى : وجود جميع الأوصاف وهو عطف على قوله : أن تأخذ بعضا .. إلخ ، فهذا من جمله الأعرف ، إن قلت : إن جميع أوصاف الشىء ظاهره وباطنه لا يطّلع عليها أحد حتى يتأتّى أن يعتبرها فى التشبيه ، قلت : ليس المراد باعتبار جميع الأوصاف اعتبار جميع الأوصاف الموجوده فى المشبه به بحيث لا يشذّ منها شىء ، بل المراد اعتبار جميع الأوصاف الملحوظه فى وجه الشبه من حيث الوجود والإثبات (قوله : وغير ذلك) أى : كاجتماعهما على مسافه مخصوصه من القرب ، وكالوضع لأجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص - كما تقدم (قوله : وكلّما كان التركيب) ما مصدريه ظرفيه أى : كل وقت من أوقات كون التركيب فى وجه الشبه ، (وقوله : خياليّا كان .. إلخ) خياليّا خبر لكان مقدم عليها ، وذلك بأن كان هيئه معدومه مفروضا اجتماعها من أمور كل واحد منها يدرك بالحس كقوله : (وكأن محمر الشقيق) (1) .. إلخ (وقوله : أو عقليّا) وهو المركب المعدوم هو ومادته كما فى قوله : ومسنونه زرق كأنياب أغوال ، ولم يقل : أو حسيّا ؛ لأن المقسم التركيب لا المركب ، والظاهر أنه لا يكون حسيّا - قاله يس.

١- البيت للصنوبرى والمصباح ص ١١٦ ، وأسرار البلاغه ص ١٥٨ ، والطراز ١ / ٢٧٥ ، وفى شرح عقود الجمان بلا نسبه ٢ / ١٥ ، وفى الإشارات والتنبيهات ص ١٧٥ بلا نسبه كذلك.

(من أمور أكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله أكثر (و) التشبيه (البليغ ...

******

قال العلامه عبد الحكيم : إنما قابل الخيالى بالعقلى مع أن المقابل للعقلى إنما هو الحسى ؛ لأن التركيب لا يكون حسيا (قوله : من أمور) خبر كان (قوله : أبعد) أى : عن الابتذال (قوله : لكون تفاصيله أكثر) فيبعد تناوله لمطلق الناس ، وإنما يتناوله حينئذ الأذكياء وذلك كما فى قوله تعالى (إِنَّما مَثَلُ الْحَياةِ الدُّنْيا كَماءٍ ...) الآيه ، فإنها عشر جمل مرتبط بعضها ببعض قد انتزع وجه الشبه من مجموعها ، وبيان ذلك يظهر بتلاوه الآيه : قال الله تعالى : (١)(إِنَّما مَثَلُ الْحَياةِ الدُّنْيا كَماءٍ أَنْزَلْناهُ مِنَ السَّماءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَباتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعامُ حَتَّى إِذا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَها وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُها أَنَّهُمْ قادِرُونَ عَلَيْها أَتاها أَمْرُنا لَيْلاً أَوْ نَهاراً فَجَعَلْناها حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ) فالمشبه به مركب من عشر جمل بعدّ" وظن أهلها" جمله ، " وأنهم قادرون عليها" جمله أخرى ، تداخلت تلك الجمل حتى صارت كأنها جمله واحده ، ومعنى فاختلط به نبات الأرض : فاشتبك به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام من الزرع والبقول ، وقوله : حتى إذا أخذت الأرض زخرفها أى : حتى إذا تزّينت بزخرفها ، والزخرف فى الأصل : الذهب ، وقوله : وازّيّنت أى : تزيّنت تفسير لما قبله ، وقوله : وظن أهلها أى : أهل النبات وأنث ضميره لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه ، وقوله : قادرون عليها أى : على حصدها ورفع غلّتها ، وقوله : فجعلناها أى : النبات حصيدا أى : شبيها بما حصد ، وقوله : كأن لم تغن بالأمس أى : كأنها لم تنبت ولم تكن قبل ذاك من زمان قريب غايه القرب ، يقال غنى بالمكان : أقام به ، فقد شبّه فى الآيه مثل الحياه الدنيا أى : حالتها العجيبه الشأن وهى تقضيها بسرعه وانقراض نعمها بغته بالكليه بعد ظهور قوتها ، واغترار الناس بها واعتمادهم عليها - بزوال خضره النبات فجأه وذهابه حطاما لم يبق له أثر أصلا بعد ما كان غضّا طريّا قد التفّ بعضه ببعض وزيّن الأرض بأنواره وطراوته وتقوّيه بعد ضعفه ، بحيث طمع الناس فيه وظنّوا سلامته من الجوائح ، ووجه الشبه : هيئه منتزعه من

١- يونس : ٢٤.

ما كان من هـذا الضـرب) أى : من البعيـد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أى : لكون هذا الضـرب غريبا غير مبتذل (ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألذّ) ...

******

تلك الأمور وهى حصول شيء يترتب عليه المنافع ، فيحصل السرور به وتنسى عاقبه أمره ، ثم يذهب ذلك الأمر بسرعه.

(قوله : ما كان من هـذا الضـرب) لم يقل منه ؛ لأن المتبادر من الضـمير عوده إلى خصوص ما كان التركيب فيه من أمور كثيره ، فلـذا أظهر ، والحاصـل : أن بلاـغه التشبيه منظور فيها إلى كونه بعيـدا غريبا سواء كان وجه الشـبه فيه تركّب من أمور كثيره أو لا وسواء ذكرت الأـداه أو حـذفت ، وحينئـذ فإطلاـق البليغ على التشبيه الـذى حـذفت أداته إطلاقا شائعا طريقه لبعضـهم ، وإلّا فهو يسمى مؤكّدا كما يأتى.

وقول المصـنف : ما كان من هذا الضـرب : ليس المراد أنه من أفراد هذا الضـرب ، بل المراد أنه نفس هذا الضرب كما علمت ، وحينئذ فالأوضح أن يقول : والتشبيه البليغ هو هذا الضرب ، ثم إن المراد بالبليغ هنا : الواصل لدرجه القبول فهو من البلوغ بمعنى الوصول ، أو اللطيف الحسن مأخوذ من البلاغه بمعنى اللطف والحسن مجازا لا من البلاغه المصطلح عليها ؛ لأنه إنما يوصف بها الكلام والمتكلم لا التشبيه ، ولا يقال : يصح إراده المصطلح عليها باعتبار الكلام الذى فيه التشبيه ؛ لأنا نقول بلاغته حينئذ باعتبار المطابقه لمقتضى الحال ، ولا وجه لاختصاص الغريب بالبليغ حينئذ ، إذ ربما كان القريب المبتذل مطابقا لمقتضى الحال كما إذا كان الخطاب مع شـخص يقتضـى حاله تشبيها مبتـذلا لبلادته وسوء فهمه ، فلا يكون الغريب بليغا بل القريب المبتـذل - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : لغرابته) علّه لتسميه هذا الضرب بليغا ، فالغرابه موجبه للبلاغه فكل ما كان غريبا كان بليغا ، إذ لا يخفى أن المعانى الغريبه أبلغ وأحسن من المعـانى المبتـذله (قوله : ولأـن نيل الشـيء) أى : حصوله بعـد طلبه ألـذّ أى : والغريب المـذكور لا ينال إلا بعد التأمـل والطلب ، وهـذا عطف على قوله لغرابته (قوله : ألـذّ) أى : من حصوله بلاـ طلب ، ثم إن هـذا لاـ ينـافى مـا تقـدم فى باب حـذف المسـند من أن حصول النعمه الغير المترقبه ألـذ لكونه رزقـا من حيث لاـ يحتسب ؛ لأـن الطلب لاـ ينافى ؛ الحصول الغير المترقب ، لأنه يمكن

وموقعه فى النفس ألطف ، وإنما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا إذا كان سببه لطف المعنى ودقته ، أو ترتيب (بعض المعانى على بعض ، وبناء ثان على أول ، وردّ تال إلى سابق فيحتاج إلى نظر وتأمل (وقد يتصرف فى) التشبيه (القريب) المبتذل

******

حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب فيه ، فإذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبه العليا من اللذه.

(قوله : وموقعه فى النفس) أى : ووقوعه عند النفس (قوله : وإنما يكون .. إلخ) جواب عما يقال : إن الغرابه تقتضى عدم الظهور وخفاء المراد لاقتضائها قله الوجود المقتضيه لعدم إدراك كل أحد فيحتاج إلى مزيد التأمل والنظر ، ولا شكّ أن عدم الظهور وخفاء المراد يوجب التعقيد وقد تقدم أول الكتاب أنه مخلّ بالفصاحه والإخلال بالفصاحه يخلّ بالبلاغه ، وحينئذ فلا تكون الغرابه موجبه لبلاغه التشبيه ، فبطل قول المصنف والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب ، وحاصل الجواب : أن الخفاء وعدم الظهور تاره ينشأ عن لطف المعنى ودقته ، وهذا محقق للبلاغه وهو المراد هنا ، وتاره ينشأ عن سوء تركيب الألفاظ وعن اختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثانى ، وهذا هو المحقق للتعقيد المخلّ بالفصاحه (قوله : إذا كان سببه لطف المعنى) أى : لا إن كان سببه سوء ترتيب الألفاظ كما فى قوله :

وما مثله فى النّاس إلا مملّكا

أبو أمّه حىّ أبوه يقاربه (١)

أو كان سببه اختلال الانتقال من المعنى المذكور إلى المعنى المقصود كما فى قوله :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا

وتسكب عيناى الدّموع لتجمدا (٢)

على ما تقدم تقريره (وقوله : ودقته) عطف تفسير ، والغريب الذى سبب غرابته لطف المعنى ودقته كما فى تشبيه البنفسج بأوائل النار فى أطراف كبريت (وقوله : أو ترتيب

١- البيت للفرزدق فى لسان العرب (ملك) ومعاهد التنصيص ١ / ٤٣ ، وبلا نسبه فى الخصائص ١ / ١٤٦ ، ٣٢٩ ، ٣٩٣.

٢- البيت للعباس بن الأحنف الشاعر الغزلى المشهور ، وهو فى ديوانه ١٠٦ ودلائل الإعجاز ٢٦٨ والإشارات والتنبيهات ص ١٢.

(بما يجعله غريبا) ويخرجه عن الابتذال (كقوله :

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا

إلا بوجه ليس فيه حياء)

فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل ...

******

بعض المعانى على بعض) أى : كالترتيب فى (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَياةِ الدُّنْيا كَماءٍ)(١) الآيه ، فإن خضره النبات مرتبه على الماء والييبس مرتب على الخضره (وقوله : وبناء ثان .. إلخ) عطف على ترتيب بعض المعانى على بعض عطف تفسير أو لازم على ملزوم ، وكذا (قوله : وردّ تال إلى سابق) (وقوله : وتأمل) تفسير لنظر.

(قوله : بما يجعله) أى : بتصرف يجعله غريبا ، وذلك بأن يشترط فى تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجودا أو انتفاء وصف موجود ولو بحسب الادّعاء (قوله : ويخرجه عن الابتذال) أى : إلى الغرابه ، وهذا عطف لازم على ملزوم (قوله : كقوله) أى : قول القائل وهو أبو الطيب المتنبى من قصيده من الكامل يمدح فيها هارون بن عبد العزيز الأوراجى ، وأولها

أمن ازديارك فى الدّجى الرّقباء

إذ حيث كنت من الظلام ضياء (٢)

(قوله : لم تلق هذا الوجه .. إلخ) (٣) هذا الوجه : مفعول ، وشمس نهارنا فاعل ، والمراد بهذا الوجه وجه الممدوح أى : لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا فى حال من الأحوال إلا ملتبسه بوجه لا حياء فيه (فقوله : إلا بوجه) استثناء مفرغ من الحال يعنى : أن الشمس دائما وأبدا فى حياء وخجل من الممدوح لما أن نور وجهه أتم من النور والإشراق الذى فيها ، فلا يمكن أن تلاقى وجهه إلا إذا انتفى عنها الحياء ، أما عند وجوده كما هو حق الأدب منها فلا يمكن أن تلقاه ، ويصح رفع الوجه على الفاعليه ونصب شمس نهارنا على المفعوليه ، والمعنى : أن الشمس لا يمكن أن يلقاها وجه الممدوح إلا إذا كانت متجرده عن الحياء الذى ينبغى لها أن لا ترتكبه ، إذ لو كان فيها حياء لامتنعت من أن يلقاها وجه الممدوح لكونه أعظم منها (قوله : فتشبيه الوجه) أى : وجه

١- الكهف : (٤٥).

٢- البيت من مطلع قصيده لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه ١ / ١٦٩ ، يمدح أبا على هارون بن عبد العزيز الأوراجى الكاتب ، ووقعت فى المطبوع الأدراجى والبيت فيه" ازديادك" مكان ازديارك والتصويب من شرح الديوان وغيره كمعاهد التنصيص ، والوساطه بين المتنبى وخصومه.

٣- البيت للمتنبى فى عقود الجمان ٢ / ٣٠ ، والإيضاح ص ٢٣٨ والتلخيص ص ٧١.

إلا أن حديث الحياء ، وما فيه من الدقه والخفاء أخرجه إلى الغرابه ، وقوله : لم تلق إن كان من : لقيته ، بمعنى : أبصرته فالتشبيه مكنّى غير مصرّح به ، وإن كان من لقيته ، بمعنى : قابلته ...

******

الممدوح بالشمس مبتذل أى : كثير العروض للأسماع ؛ لجريان العاده به ، فإن قلت : إن المفاد من البيت أن الوجه أعظم منها فى الإشراق والضياء فملاقاتها له وظهورها عند وجوده إنما هو من قلّه حيائها ومن قلّه أدبها ، وحينئذ فلا تشبيه فى البيت لا مصرّح به ولا مقدّر.

قلت : إن التشبيه فى البيت ضمنىّ كما أشار فى الوجه الأول فى" لم تلق" ؛ وذلك لأن وجه الممدوح إذا كان أعظم من الشمس فى الإشراق والضياء يستلزم اشتراكهما فى أصل الإشراق فيثبت التشبيه ضمنا ، فكأنه يقول : هذا الوجه كالشمس فى أصل الحسن فقط ، ثم إن جعل الشارح الوجه مشبها بالنظر لمقصود الشاعر وإن كان المفاد من البيت بعد جعل التشبيه ضمنيا أن المشبه الشمس بسبب ذكر عدم الحياء ؛ لأن الوجه أتم فى وجه الشبه فيكون هو المشبه به ، والحاصل : أن المفاد من البيت قلب التشبيه ولكن المقصود للشاعر تشبيه الوجه بالشمس كما قال الشارح - فتأمل - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : إلا أن حديث الحياء) أى : ذكر نفى الحياء عن وجه الشمس فى لقيّها وجه المحبوب (قوله : وما فيه من الدقه) أى : من حيث إفاده المبالغه فى الممدوح وأن وجهه أعظم إشراقا وضياء من الشمس (قوله : والخفاء) عطف تفسير (قوله : أخرجه إلى الغرابه) خبر أنّ أى : أخرج التشبيه المذكور من الابتذال إلى الغرابه والحسن ؛ لأن إدراك وجه المحبوب فى غايه الإشراق والضياء عن وجه الشمس فيه غرابه (قوله : بمعنى أبصرته) أى : والمعنى لم تبصر هذا الوجه شمس نهارنا والإسناد حينئذ مجازىّ ؛ لأن الشمس لا تبصر حقيقه (قوله : مكنّى) أى : لأن قوله ليس فيه حياء يدل على أن وجه الممدوح أعظم منها إشراقا وضياء ، وهذا يستلزم اشتراكهما فى أصل الإشراق والضياء ، فيثبت التشبيه ضمنا لا صريحا ، (فقول الشارح : غير مصرّح) به تفسير لمكنّى ، وليس المراد الكنايه

وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه ، أى : لم تقابله فى الحسن والبهاء إلا بوجه ليس فيه حياء.

(وقوله : عزماته مثل النجوم ثواقبا) أى : لوامعا (لو لم يكن للثاقبات أفول).

******

بالمعنى المشهور ؛ لأن المذكور فى البيت ملزوم التشبيه وهو نفى الحياء المستلزم لكون الوجه أعظم إشراقا - كذا فى يس - تأمله.

(قوله : وعارضته) أى : ماثلته وهو مرادف لقابلته (قوله : فهو فعل ينبئ عن التشبيه) أى : يدل على التشبيه الواقع بعد أداه الاستثناء ؛ لأن المعنى لم تقابله إلا بوجه ليس فيه حياء فتقابله وتماثله ، فالتشبيه حينئذ مأخوذ من الفعل المنفى المصرّح به فيكون مصرحا به على هذا ، بخلاف الأول فإنه ليس فيه لفظ ينبئ عن التشبيه.

(قوله : أى لم تقابله) أى : لم تماثله فى الحسن والبهاء إلا بوجه لا حياء فيه.

(قوله : وقوله) أى : قول رشيد الدين الوطواط بفتح الواوين (قوله : (١) عزماته) أى : إراداته المتعلقه بمعالى الأمور فهو جمع عزمه وهى المره من العزم وهى إراده الفعل مع القطع (قوله : ثواقبا) حال من النجوم ؛ لأن مثل النجوم فى معنى مماثله للنجوم ، فصح مجيء الحال من المضاف إليه ، والثواقب : النوافذ فى الظلمات بإشراقها مأخوذه من الثقوب وهو النفوذ. سمى لمعان النجوم ثقوبا لظهورها به من وراء الظلمه فكأنها ثقبتها ؛ ولذلك فسّر الشارح الثواقب باللوامع (قوله : أى : لوامعا) بالصرف محاكاه لثواقبا المفسر الواقع فى البيت مصروفا للضروره (قوله : لو لم يكن .. إلخ) جواب لو محذوف أى : لتمّ التشبيه لكن لها أفول ، فلم يتم التشبيه لكون المشبه به أنقص.

(قوله : أفول) أى : غروب وغيبه (قوله : فتشبيه العزم) أى : الإراده بالنجم أى :فى الثقوب وهو النفوذ الذى هو فى كليهما تخييلى ؛ لأنه فى العزم بلوغه المراد وفى النجم نفوذه فى الظلمات بإشراقها أمر مشهور ومعلوم لظهور وجه الشبه وعدم توقفه على نظر وفكر دقيق ، ولكن ادعى أن مع ثقوب الإراده وصفا زائدا وهو عدم الأفول أى :

١- البيت للوطواط فى الإشارات ص ١٩٨.

فتشبيه العزم بالنجم مبتذل ، إلا أن اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابه (ويسمى) مثل (هذا) التشبيه : (التشبيه المشروط) لتقييد المشبه ، أو المشبه به ، أو كليهما بشرط وجودىّ ، أو عدمىّ يدل عليه بصريح اللفظ ، أو بسياق الكلام.

أقسام التشبيه باعتبار أداته

(وباعتبار) أى : والتشبيه باعتبار (أداته : إما مؤكد ، وهو ما حذفت أداته ، مثل : ...

******

عدم الغيبه فصار غريبا ، فكأنه قال : هذا التشبيه بين الطرفين تامّ لو لا أن المشبه اختص بشىء آخر عن المشبه به (قول : مبتذل) أى : لظهور وجه الشبه وعدم توقفه على نظر وتأمل.

(قوله : مثل هذا التشبيه) أى : المتصرف فيه بما يصيّره غريبا (قوله : المشروط) أى : المقيد ، إذ ليس المراد خصوص الشرط النحوىّ بل ما هو أعمّ.

(قوله : لتقييد المشبه .. إلخ) مثال تقييد المشبه به : ما تقدم من قوله : عزماته مثل النجوم .. إلخ ، فإنه قيد المشبه به بعدم الأفول فلم يتم التشبيه بدونه ، ومثال تقييد المشبه : ما لو عكس المثال بأن قيل : النجوم كعزماته لو لا أنه لا أفول لها ، ومثال تقييدهما معا ما لو قيل : زيد فى علمه بالأمور إذا كان غافلا كعمرو فى علمه إذا كان يقظان ، ومثال الشرط المدلول عليه بصريح اللفظ ما ذكر ، ومثال المدلول عليه بسياق الكلام ما لو قيل : هذه القبّه كالفلك فى الأرض ؛ لأن المعنى كالفلك لو كان فى الأرض ، وكقولهم : هى بدر يسكن الأرض أى : هى كالبدر لو كان البدر يسكن الأرض (قوله : بشرط وجودىّ) كقولك : هذه القبّه كالفلك لو كان الفلك فى الأرض ، فإن هذا الشرط أمر وجودىّ ، ومثال العدمّى ما سبق فى البيتين ، فإن قوله : ليس فيه حياء ، وقوله : لو لم يكن للثاقبات أفول كلّ منهما عدمىّ (قوله : يدل عليه) أى : على الشرط. (قوله : إما مؤكد) أى : لأنه أكّد بادعاء أن المشبه عين المشبه به (قوله : ما حذفت أداته) أى : تركت بالكليه وصارت نسيا منسيّا بحيث لا تكون مقدره فى نظم الكلام لأجل الإشعار بأن المشبه عين المشبه به بخلاف ما لو كانت الأداه مقدره فلا يفيد الاتحاد فلا يكون التشبيه

وهی تمرّ مرّ السّحاب) أی : مثل مرّ السحاب (ومنه) أی : ومن المؤکد : ما أضیف المشبه به إلی المشبه بعد حذف الأداه (نحو قوله : والریح تعبث بالغصون) أی : تمیلها إلی الأطراف والجوانب (وقد جری ذهب الأصیل) هو الوقت بعد العصر إلی الغروب ، یعدّ من الأوقات الطیبه ، کالسّحر ، ...

******

مؤکدا ، ففی قوله تعالی (وَهِیَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ)(۱) إن قدرت الأداه کان التشبیه مرسلا ، وإن لم تقدر کان مؤکدا ، وتفسیر الشارح بقوله أی : مثل مرّ السحاب بیان لحاصل المعنی - کما أفاد ذلک العصام وعبد الحکیم.

(قوله : وهی تمرّ) أی : الجبال یوم القیامه تمرّ مرّ السحاب أی : إنها بعد النفخه الأولی تسیر فی الهواء کسیر السحاب الذی تسوقه الریاح ، ثم تقع علی الأرض کالقطن المندوف ، ثم تصیر هباء (قوله : بعد حذف الأداه) أی : وتقدیم المشبه به علی المشبه ، فإن قلت : کیف یکون هذا من التشبیه المؤکد مع أن توجیهه بأنه یشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عین المشبه به لا یتأتی هنا أی : فیما إذا أضیف المشبه به إلی المشبه؟ قلت : تجعل الإضافه فیه بیانیه وهی تقتضی الاتحاد فی المفهوم (قوله : نحو قوله) أی : القائل. قال فی شرح الشواهد : ولا أعرف قائله (قوله : تعبث) (۲) أی : تلعب أی : تحرک الأغصان تحریکا کفعل اللاعب العابث ، وإلا فالریح لا تعقل (قوله : أی تمیلها) أی : تمییلا رقیقا لا عنیفا ، ففیه إشاره إلی اعتدال الریح فی ذلک الوقت (قوله : والجوانب) عطف تفسیر (قوله : وقد جری) أی : ظهر والجمله حالیه (قوله : ذهب الأصیل) أی : صفرته التی کالذهب والإضافه علی معنی فی أی : وقد ظهرت الصفره فی الوقت المسمّی بالأصیل علی لجین الماء (قوله : هو الوقت بعد العصر) تفسیر للأصیل - بفتح الهمزه - علی وزن أمیر (قوله : یعدّ من الأوقات الطیبه) لاعتداله بین الحراره والبروده

۱- النمل : ۸۸.

۲- البیت قائله ابن خفاجه الأندلسی : إبراهیم بن عبد الله الشاعر الوصاف المتوفی سنه ۵۲۳ ه ، وذلک فی الإیضاح ص ۲۴۱ ، وبلا نسبه فی عقود الجمان ۲ / ۳۲ ، والتخلیص ص ۷۱.

ويوصف بالصفره ، كقوله :

وربّ نهار للفراق أصيله

ووجهى كلا لونيهما متناسب

فذهب الأصيل صفرته ، وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أى : على ماء كاللّجين ، أى : الفضه فى الصفاء والبياض ، وهذا تشبه مؤكد ، ومن الناس من لم يميّز بين لجين الكلام ولجينه ، ولم يعرف هجانه من هجينه ...

******

ولكون ذلك الوقت من أطيب الأوقات. خصّ وقت الأصيل بكون عبث الرياح للغصون فيه ؛ لأن قوله : وقد جرى حال من الضمير فى تعبث.

(قوله : ويوصف) أى : ذلك الوقت بالصفره ، فيقال أصيل أصفر ؛ لأن الشمس تضعف فى ذلك الوقت فيصفرّ شعاعها ويمتدّ على الأرض فتصير صفراء فوصف الوقت بالصفره لاصفرار الأرض فيه (قوله : كقوله) استشهاد لوصفه بالصفره (قوله : أصيله) مبتدأ أول ، ووجهى : عطف عليه ، وقوله كلا مبتدأ ثان وهو مضاف ولونيهما مضاف إليه ، وقوله متناسب خبر المبتدأ الثانى وهو كلا ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول ، وما عطف عليه والرابط الضمير فى لونيهما (وقوله : متناسب) أى : فى الصفره (قوله : فذهب الأصيل صفرته) أشار بهذا إلى أن ذهب الأصيل فى البيت مستعار لصفرته استعاره مصرّحه (قوله : وشعاع الشمس فيه) جمله حاليه أى : والحال أن شعاع الشمس واقع فيه ؛ لأن اصفرار شعاعها فى هذا الوقت يوجب اصفراره ، وعباره المطول : وذهب الأصيل صفره الشمس فى ذلك الوقت - اه.

(قوله : كاللّجين) بضم اللام مصغرا (وقوله : فى الصفاء .. إلخ) بيان لوجه الشبه (قوله : وهذا تشبيه مؤكد) أى : مقوّى بجعل المشبه عين المشبه به بواسطه جعل الإضافه بيانيه (قوله : من لم يميّز بين لجين الكلام) بضم اللام وفتح الجيم أى : حسنه ، وأما الثانى فبفتح اللام وكسر الجيم أى : قبيحه وخبيثه ، (وقوله : ولم يعرف هجانه) أى : عاليه وشريفه من هجينه : رديئه ووضيعه أى : أن بعض الناس لم يميز بين ما ذكر ، فحمل البيت على لجين الكلام - بفتح اللام وكسر الجيم - وهجينه ، ففى كلامه إشاره إلى أن الحمل الأول الذى ذكره من لجين الكلام - بضم اللام - وهجانه ؛ وذلك لاشتمال البيت

حتى ذهب بعضهم إلى أن اللّجين إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم ، يعنى : الورق الذى يسقط من الشجر ، وقد شبه به وجه الماء ، وبعضهم إلى أن الأصيل : هو الشجر الذى له أصل وعرق ، وذهبه : ورقه الذى اصفرّ ببرد الخريف ، وسقط منه على وجه الماء ، وفساد هذين الوهمين غنىّ عن البيان.

(أو مرسل) عطف على : إما مؤكد (وهو بخلافه) أى : ما ذكر أداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الأداه المشعر - بحسب الظاهر - بأن المشبه عين المشبه به (كما مرّ) من الأمثله المذكوره فيها أداه التشبيه.

أقسام التشبيه باعتبار الغرض

(و) التشبيه (باعتبار الغرض : إما مقبول ، وهو الوافى بإفادته) أى : إفاده الغرض (كأن يكون المشبه به ...

******

على ذلك الحمل على مراعاه النظير أعنى الجمع بين الذهب والفضه بخلافه على الحملين الأخيرين ، فإنه من لجينه - بفتح اللام - وهجينه كما سيأتى بيانه (قوله : حتى ذهب بعضهم) هو العلامه الخلخالى ، ومخالفته فى اللجين (قوله : وقد شبه به وجه الماء) أى : فالمعنى على هذا وقد جرى ذهب الأصيل وصفرته على وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر (قوله : وبعضهم) هو الزوزنى ومخالفته فى الأصيل وذهبه ، وحاصل المعنى على كلامه : وقد جرى ورق الشجر الذى له أصل وعرق المصفرّ ذلك الورق ببرد الخريف على ماء كالفضه فى الصفاء والبياض (قوله : غنىّ عن البيان) أما الأول : فلأنه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر ، وأما الثانى : فلأنه لا اختصاص للورق المصفرّ ببرد الخريف بالشجر الذى له أصل وعرق فلا وجه لإضافه الذهب للأصيل ، على أن إطلاق الأصيل على الشجر غير معروف لغه وعرفا.

(قوله : عطف على إما مؤكد) الأولى عطف على مؤكد (قوله : أى : ما ذكر أداته) أى : لفظا أو تقديرا (قوله مرسلا من التأكيد) أى : خاليا عنه (قوله إما مقبول .. إلخ) التسميه بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح ، وإلا فكل ما فقد شرطا من شروط التشبيه باعتبار الوجه أو الأطراف فمردود ، وإلا فهو مقبول - قاله فى الأطول.

أعرف شيء بوجه التشبيه فى بيان الحال ، أو) كأن يكون المشبه به (أتم شيء فيه) أى : فى وجه التشبيه (فى إلحاق الناقص بالكامل أو) كأن يكون المشبه به

******

(قوله أعرف شيء بوجه الشبه) الأولى أعرف الطرفين بوجه الشبه ؛ لأن الشرط الأعرفيه بالنسبه للمشبه فقط - قاله فى الأطول.

والمراد أعرف عند السامع ولا يشترط أن يكون أعرف عند كل أحد (قوله : فى بيان الحال) أى : فى التشبيه الذى يكون الغرض منه بيان حال المشبه بأنه على أىّ وصف من الأوصاف ، فإذا جهل السامع حال ثوب من سواد أو غيره وعرف حال آخر قلت لبيان حال المجهول : ذلك الثوب كهذا فى سواده مثلا ، وكذا بيان المقدار فتقول لجاهل مقدار قامه زيد : هو كعمرو فى قامته حيث كان يعلم مقدار قامه عمرو ، وكذا فى التزيين والتشويه إذا بنينا - على ما تقدم - من أن الوجه هو الحاله المخصوصه ، فتقول فى الأول : وجه زيد كمقله الظبى ؛ لأن مقله الظبى أعرف بالحاله المخصوصه من الوجه لا بمطلق السواد ، وتقول فى الثانى : وجهه كالسّلحه الجامده المنقوره للدّيكه ؛ لأن المشبه به أيضا أعرف بالهيئه المخصوصه الموجبه للقبح من المشبه لا بمطلق الهيئه ، ولو قيل فى بيان الحال : ثوبه كثوب فلان المجهول للسامع ، أو فى بيان المقدار : وهو كفلان المجهول فى قامته ، وفى التزيين : وجهه كالقدر فى سواده ، وفى التشويه : وجهه كوجه البدر فى قبحه ، وفى الاستطراف : هذا الفحم الذى فيه الجمر كقطع الحديد التى أخذت النار فى أطرافها - بطل الغرض وعاد التشبيه فاسدا كما لو شبه الشيء بالشيء من غير جامع أصلا فيكون غير مقبول - اه يعقوبى.

(قوله : أتمّ شيء) أى : أتم وأقوى من كل شيء يقدره السامع فى ذهنه وفى الأطول : أو أتم شيء. الأولى أو أتم الطرفين (قوله : فى إلحاق الناقص بالكامل) أى : فى التشبيه الذى يراد به بيان الغرض الذى يحصل عند إلحاق الناقص بالكامل وهو التقرير فى ذهن السامع حتى لا يتوهم كون المشبه على غير ذلك الحال لينزجر مثلا عما هو بصدده كقولك فيمن لم يحصل من سعيه على طائل : أنت كالراقم على الماء ، فإن المشبه به أتم فى التسويه بين الفعل وعدمه فى عدم الفائده الذى هو الوجه ، فلو قيل فى تقرير

(مسلّم الحكم فيه) أى : فى وجه التشبيه (معروفه عند المخاطب فى بيان الإمكان ، أو مردود) عطف على : مقبول (وهو بخلافه) أى : ما يكون قاصرا عن إفاده الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول ، ...

******

الحال : أنت فى عدم حصولك على طائل كزيد. والمخاطب لم يتقرر عنده عدم حصول زيد فى سعيه على طائل كالراقم على الماء لم يوف التشبيه بالغرض فيكون مردودا (قوله : مسلّم الحكم فيه) أى : أن يكون المشبه به مسلّم الحكم بوجه الشبه بمعنى : أن وجود وجه الشبه فى المشبه به مسلّم.

(قوله : معروفه) أى : ويكون المشبه به معروفا بذلك الحكم الذى هو ثبوت وجه الشبه عند المخاطب لا عند كل أحد فلا يشترط ، وهذا تفسير لما قبله (قوله : فى بيان الإمكان) أى : فى التشبيه الذى أريد به بيان إمكان المشبه ببيان وجود وجه الشبه فيه كقوله:

فإن تفق الأنام وأنت منهم

فإنّ المسك بعض دم الغزال (١)

فإن حاصله : أن المشبه فى فوقانه أصله من الناس ، وخروجه عن جنسهم هو فى ذلك كالمسك فى كونه من الدم وهو جنس آخر لا مناسبه بينه وبين الدم ، فإن ثبوت الوجه فى المسك وهو كون الشىء من أصل لا مناسبه بينه وبين الأصل مسلّم فى المسك فتنتفى الاستحاله فى المشبه ؛ لأن وجوده على تلك الحاله إنما يتوهم استحالته من توهم استحاله الوجه فيه وهو كون الشىء من أصل مع كونه جنسا آخر خارجا عنه فلو قيل فى بيان الإمكان مثلا : أنت فى كونك من الأنام مع خروجك عن جنسهم كزيد فى كونه كذلك - بطل إفاده الغرض لعدم تسليم الحكم الذى هو وجود الوجه فى زيد فيكون مردودا (قوله : عطف على مقبول) فيه مسامحه والأولى على إما مقبول (قوله : وهو بخلافه) أى : بخلاف المقبول (قوله : أى ما يكون قاصرا .. إلخ) أى : كأن تشبه حال الذى لا يحصل من سعيه على طائل بحال من يرقم على التراب مثلا ، أو تشبه عمرا فى

١- البيت للمتنبى فى قصيده يرثى فيها والده سيف الدوله ، ديوانه ٣ / ١٥١ ، والإشارات ص ١٨٧ ، وعقود الجمان ٢ / ٢٠.

كما سبق ذكره.

خاتمه

فی تقسیم التشبیه بحسب القوه والضعف فی المبالغه باعتبار ذکر الأرکان وترکها ، وقد سبق أن الأرکان أربعه ، ...

******

کونه من الأنام وفاقهم حتی صار کأنه جنس آخر بزید فی کونه کذلک ، أو تشبه ثوبا بثوب دونه فی السواد ، والحال : أن الغرض بیان مقدار حال المشبه وکأن ینتزع وجه الشبه من أقل ما حقه أن ینتزع منه کما تقدم فی قوله :

کما أبرقت قوما عطاشا غمامه

فلمّا رأوها أقشعت وتجلّت (۱)

(قوله : کما سبق ذکره) قال سم : یحتمل أن یرید ما قدمه عند قوله کما أبرقت قوما عطاشا غمامه من أنه لا یجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الأول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود (قوله : فی تقسیم التشبیه) الأولی أن یقول : فی بیان مراتب التشبیه فی القوه والضعف کما تدل علیه عباره المصنف صریحا.

قال فی الأطول : وجعل تقسیم التشبیه بحسب القوه والضعف فی المبالغه منفردا یبحث عن سائر التقسیمات ؛ لأنه لیس بمحض الطرف ولا الوجه ولا الأداه بل باعتبار کلّ من الطرف والوجه والأداه والمجموع ، ولم یقدمه علی التقسیم بحسب الغرض مع أنه لا مدخل للغرض فیه ؛ لأن شده مناسبته للاستعاره فی تضمنه المبالغه فی التشبیه دعت إلی عدم الفصل بینه وبین الاستعاره (قوله : بحسب) أی : بقدر القوه وهو متعلق بتقسیم ، وباؤه للتعدیه (قوله : فی المبالغه) تنازعه کل من القوه والضعف وکان علیه أن یزید التوسط ؛ لأن المصنف ذکره وإن کان یمکن أن مراده بالقوی ما قابل الضعیف فیشمل ما فوقه فوقیه نسبیه وهو التوسط (قوله : باعتبار) متعلق بتقسیم والباء فیه للسببیه ، فلیس فیه تعلق حرفی جر متّحدی المعنی بعامل واحد ، أو أنه متعلق بمحذوف أی : الحاصلین باعتبار .. إلخ (قوله : باعتبار ذکر الأرکان) أی : کلها (وقوله : وترکها) أی : ترک بعضها والمراد

۱- البیت أورده القزوینی فی الإیضاح ص ۳۵۴ ، والطیبی فی شرحه علی مشکاه المصابیح ۱ / ۱۰۷.

والمشبه به مذكور قطعا والمشبه إما مذكور ، أو محذوف ، وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو محذوف ، وعلى التقادير فالأداه إما مذكوره أو محذوفه ، تصير ثمانيه.

مراتب التشبيه

(وأعلى مراتب التشبيه فى قوه المبالغه) إذا كان اختلاف المراتب وتعددها (باعتبار ذكر أركانه) أى : أركان التشبيه (أو بعضها) أى : بعض الأركان ،

******

بذكر الوجه والأداه هنا ما يشتمل التقدير وبحذفهما تركهما لفظا وتقديرا ، فإن مدار المبالغه فى : زيد أسد فى الشجاعه على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير فى النظم ومدارها فى : زيد كالأسد على ادّعاء عموم وجه الشبه والادعاء لا يجامع التقدير فى النظم ، والمراد بذكر المشبه الإتيان به لفظا وبحذفه تركه لفظا ، ثم لا يخفى أن ما ذكر فيه جميع الأركان لا مبالغه فيه فضلا عن ضعف المبالغه - اه - أطول.

(قوله : مذكور قطعا) إن قيل حذف المشبه به جائز كما فى قولك : زيد فى جواب قول القائل : من يشبه الأسد؟ فإنه تشبيه قطعا إذ معناه يشبه الأسد زيد ، فقد جاز حذف المشبه به فلم تنحصر المراتب فى الثمانيه بل هى سته عشر.

قلت : ليس هذا تشبيها ، إذ لم يقصد بيان اشتراكهما فى أمر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم ، فالكلام فى تشبيه البلغاء ولم يرد مثله فيها - قاله عبد الحكيم ، وإنما وجب ذكر المشبه به ؛ لأن المخاطب بالخبر التشبيهى يتصور المشبه به أولا ثم يطلب من ينتسب إليه ويشبه هو به فهو كمثبت الأحكام القياسيه لا يمكنه ذلك إلا بذكر الأصل المقيس عليه (قوله : وعلى التقديرين) أى : حذف المشبه وذكره (قوله : وعلى التقادير) أى : الأربعه الحاصله من ضرب اثنين - أعنى وذكر المشبه وحذفه فى اثنين ذكر وجه الشبه وحذفه.

(قوله : تصير ثمانيه) حاصله من ضرب الأربعه المذكوره فى اثنين وهما ذكر الأداه وحذفها ، وضمير تصير إن قرئ بالياء التحتيه للحاصل ، وإن قرئ بالفوقيه كان عائدا على الأقسام (قوله : وأعلى مراتب التشبيه) أى : أقواها وهو مبتدأ خبره حذف وجهه .. إلخ (وقوله : فى قوه المبالغه) متعلق بأعلى (قوله : وتعددها) عطف تفسير.

فقوله : [باعتبار] متعلق بالاختلاف الدالّ عليه سوق الكلام ؛ لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عده مراتب مختلفه ، وإنما قيد بذلك ؛ لأن اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به ، نحو : زيد كالأسد ، وزيد كالذئب فى الشجاعه.

******

(قوله : فقوله .. إلخ) هذا تفريع على ما تقدم من قوله : إذا كان اختلاف المراتب وهو جواب عما يقال : إن المتبادر من المصنف أنه متعلق بقوله : فى قوه المبالغه ، وحينئذ فيفيد أنه إذا ذكرت أركانه كلها يكون هناك قوه مع أنه لا مبالغه فيه فضلا عن قوتها (قوله : متعلق بالاختلاف) أراد أنه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله : أعلى المراتب ، والظرف يكفيه رائحه الفعل لا أنها مقدره فى النظم فهو ظرف لغو - قاله عبد الحكيم ، وكأنه لم يجعلها مقدره لما يلزم عليه من عمل المصدر محذوفا ، لكن بعضهم أجاز إعمال المصدر فى الجار والمجرور ولو محذوفا ، وقد يقال : لا داعى لما ذكره الشارح من تعلق الظرف بالاختلاف الدالّ عليه سوق الكلام لجواز جعل الظرف مستقرّا متعلقا بمحذوف حالا من المراتب أى : أعلى المراتب كائنه باعتبار ذكر أركانه حذف .. إلخ ، والشرط فى مجىء الحال من المضاف إليه موجود وهو بعضيه المضاف إلا أن يقال : دعاه لما ذكره قصد الرد على من زعم تعلقه بقوه المبالغه كما يؤخذ من قوله : بعد وقد توهم بعضهم .. إلخ (قوله : الدال عليه سوق الكلام) أى : كلام المصنف ، وإلا فالشارح مصرّح به (قوله : لأن أعلى المراتب .. إلخ) علّه لقوله : الدالّ عليه سوق الكلام أى : لأن أعلى يشعر بأن هناك مراتب مختلفه فيها أعلى وأدنى (قوله : وإنما قيد بذلك) أى : بقوله باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها.

(قوله : لأن اختلاف المراتب) أى : اختلاف مراتب التشبيه بالقوه والضعف قد يكون باختلاف المشبه به ، وقد يكون باختلاف الأداه أى : وهذا الاختلاف غير مقصود بالخاتمه لاستواء العامه والخاصه فيها ، والمقصود بها إنما هو اختلافها باعتبار ذكر الأركان كلّا أو بعضا ، فلذا قيد بقوله باعتبار .. إلخ (قوله : باختلاف المشبه به) أى : قوه وضعفا ، فإذا كان المشبه به قويّا فى وجه الشبه كان التشبيه مرتبته أقوى من مرتبه ما كان المشبه به ضعيفا فى وجه الشبه ، فقولنا : زيد كالأسد فى الشجاعه أبلغ من قولنا :

وقد يكون باختلاف الأداه ، نحو : زيد كالأسد ، وكأن زيدا الأسد.

وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها ، أو بعضها بأنه إذا ذكر الجميع فهو أدنى المراتب ، وإن حذف الوجه والأداه فأعلاها ، وإلا فمتوسط ، ...

******

زيد كالذئب فى الشجاعه لقوه المشبه به فى وجه الشبه فى الأول وضعفه فى الثانى (قوله : وقد يكون) أى : اختلاف المراتب بسبب اختلاف الأداه نحو : زيد كالأسد وكأن زيدا الأسد ، فالثانى أبلغ من الأول ؛ لأن كأن للظن وهو قريب من العلم أى : أظن أن زيدا أسد لشده المشابهه بينهما (قوله : وقد يكون) أى : اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان أى : وهذا هو المقصود بالخاتمه ؛ لأن هذا هو الذى ينظر له البلغاء فهو متعلق بفنّنا (قوله : بأنه إذا ذكر الجميع) أى : بسبب أنه إذا ذكر الجميع ، فالجار والمجرور متعلق بيكون ؛ لأنه بدل من قوله : باعتبار ، والضمير للشأن ، وقوله : إذا ذكر الجميع أى : لفظا أو تقديرا فيشمل ما إذا حذف المشبه لفظا ، فالأول نحو : زيد كالأسد فى الشجاعه ، والثانى : كما إذا سئل عن حال زيد فقيل : كالأسد فى الشجاعه (قوله : فهو) أى : ذكر الجميع لفظا أو تقديرا أدنى المراتب أى : مرتبته أدنى المراتب ولاـ قوه فى هذه المرتبه لتخصيص وجه الشبه ، وعدم ادّعاء أن المشبه عين المشبه به مبالغه (قوله : وإن حذف الوجه والأداه) أى : سواء ذكر المشبه أو حذف فهما صورتان كالمتقدم ، فالأول نحو : زيد أسد والثانى : كما إذا سئل عن حال زيد فقيل : أسد (قوله : فأعلاها) أى : فأعلى مراتب التشبيه أى : أقواها لاجتماع موجب القوتين فيها - أعنى : عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به (قوله : وإلّا فمتوسط) أى : وإلا يحذف الوجه والأداه معا أى : بأن حذف أحدهما فالنفى راجع لحذف الوجه والأداه معا فقط لا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والأداه ، وهذا صادق بأربع صور حذف الأداه ذكر المشبه أو حذف ، وحذف الوجه ذكر المشبه أو حذف - فالأولان نحو : زيد أسد فى الشجاعه وكما إذا سئل عن حال زيد فقيل : أسد فى الشجاعه ، والأخيران نحو : زيد كالأسد وكما إذا سئل عن حال زيد فقيل : كالأسد (قوله : فمتوسط) أى : فمرتبته متوسطه بين الأعلى والأدنى لاشتمالها على أحد موجبى القوه ، ففى الصورتين الأوليين ادّعاء كون

وقد توهم بعضهم أن قوله : [باعتبار] متعلق بقوه المبالغه فاعترض بأنه لا قوه مبالغه عند ذكر جميع الأركان.

فالأعلى (حذف وجهه وأداته فقط) أى : بدون حذف المشبه ؛ نحو : زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو : أسد ؛ فى مقام الإخبار عن زيد.

(ثم) الأعلى بعد هذه المرتبه (حذف أحدهما) أى : وجهه ، أو أداته (كذلك) ...

******

المشبه عين المشبه به وفى الصورتين الأخيرتين عموم وجه الشبه (قوله : وقد توهم بعضهم) أى : وقع فى وهمه وذهنه ، والمراد بذلك البعض الشارح الخلخالى (قوله : متعلق بقوه المبالغه) أى : وأن معنى الكلام : أن أعلى مراتب التشبيه فيما تقوى به المبالغه باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها (قوله : فاعترض بأنه لا قوه مبالغه عند ذكر جميع الأركان) أى : فكان الواجب على هذا أن يقال : أعلى مراتب التشبيه فى القوه الحاصله باعتبار حذف بعض الأركان ما حذف منه الوجه والأداه معا (قوله : فالأعلى) أى : فالقسم الأعلى مرتبه حذف .. إلخ ، وإنما قدر الشارح قوله : فالأعلى للإشاره إلى أن قول المصنف حذف .. إلخ خبر عن قوله : وأعلى مراتب .. إلخ (قوله : حذف وجهه وأداته) أى : تركهما بالكليه لا أنهما مقدران بخلاف قوله : مع حذف المشبه أى : لفظا ؛ لأنه ملحوظ تقديره فى نظم الكلام ، إذ لو أعرض عنه وترك بالكليه لخرج من التشبيه إلى الاستعاره ، (وقوله : حذف وجهه وأداته فقط) أو مع حذف المشبه هاتان الصورتان متساويتان كما فى المطول.

(قوله : فى مقام الإخبار عن زيد) أى : كما إذا كان بينك وبين مخاطبك مذاكره فى زيد مثلا كأن قلت لمخاطبك : ما حال زيد؟ فيقول لك : أسد أى : زيد أسد ، واحترز به عن خلافه فإنه يكون استعاره.

(قوله : ثم الأعلى) أى : ثم القسم الأعلى أى : المتّصف بالعلو لا بالأعلويه ، فأفعل ليس على بابه ؛ وذلك لأنه لا علوّ فى قوه المبالغه فيما بعد هذه المراتب الأربع ، (وقوله : بعد هذه المرتبه) أى : وهى حذف الوجه والأداه معا ذكر الطرفان أو حذف أحدهما

أى : فقط ، أو مع حذف المشبه ، نحو : زيد كالأسد ، ونحو : كالأسد - عند الإخبار عن زيد - ونحو : زيد أسد فى الشجاعه ، ونحو : أسد فى الشجاعه - عند الإخبار عن زيد.

(ولا قوه لغيرها) وهما الاثنان الباقيان - أعنى : ذكر الأداه والوجه جميعا - إما مع ذكر المشبه ، أو بدونه ، نحو : زيد كالأسد فى الشجاعه ، ونحو : كالأسد فى الشجاعه - ...

******

وهو المشبه ، وفى قول الشارح بعد هذه المرتبه : إشاره إلى أن ثم فى كلام المصنف للتراخى فى المرتبه لا فى الزمان ولا أنها لمجرد العطف.

(قوله : أى فقط ، أو مع حذف المشبه) هذا القسم يشتمل على أربع مراتب أشار إليها (بقوله : نحو : زيد كالأسد) وهذا حذف فيه وجه الشبه فقط (وقوله : ونحو : كالأسد عند الإخبار) حذف فيه الوجه والمشبه معا (وقوله : ونحو زيد أسد فى الشجاعه) حذف فيه الأداه فقط مع ذكر الطرفين ووجه الشبه (وقوله : ونحو أسد فى الشجاعه) حذف فيه الأداه والمشبه معا وذكر فيه الوجه ، وحاصله : أن القسم المتّصف بكونه أعلى تحته مرتبتان متساويتان فى قوه المبالغه ، والقسم الثانى المتصف بالعلو لا بالأعلويه تحته أربع مراتب ، والقسم الضعيف تحته مرتبتان متساويتان فى الضعف ، ثم إن ظاهر المصنف والشارح : أن مراتب العالى الأربعه متساويه فى القوه ، وقيل : إن ما حذف فيهما الأداه أقوى وذلك لظهور جريان أحد الطرفين فيهما على الآخر المقتضى للتماثل بخلاف ما حذف فيهما الوجه مع بقاء الأداه ، فإن عموم التماثل مع وجود ما يقتضى التباين ضعيف ؛ لأن المحذوف يحتمل الخصوص ، ثم لا يخفى أن ما تقدم من أن ما حذفت فيه الأداه يسمى مؤكدا ، وما ذكرت فيه يسمى مرسلا يشتمل هذا التقسيم المذكور هنا على معناه ، ففى الكلام بعض تداخل نظرا للمعنى ، وإنما أفرد ما تقدم عن هذا نظرا لبيان الاصطلاح والتسميه.

(قوله : لغيرها) أى : لغير الصور الست المذكوره وفى نسخه لغيره أى : لغير ما ذكر (قوله : الباقيان) أى : تكمله الثمانيه الحاصله من تقسيم التشبيه السابق قريبا (قوله : أعنى) أى بالاثنين الباقيين (قوله : زيد كالأسد فى الشجاعه) مثال لما ذكر فيه

خبرا عن زيـد - وبيـان ذلـك : أن القوه إما بعموم وجه الشـبه ظاهرا ، أو بحمل المشـبه به على المشـبه بأنه هو ، فما اشـتمل على الوجهين جميعا فهو فى غايه القوه ، وما خلا عنهما فلا قوه له ، وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط - والله أعلم.

******

الجميع من الطرفين ووجه الشبه والأداه (قوله : ونحو كالأسد فى الشجاعه) مثال لما حذف فيه المشبه وذكر ما عداه من المشبه به ووجه الشـبه والأداه (قوله : خبرا عن زيـد) أى : كأن يقال : ما حال زيـد؟ فيقال : كالأسد فى الشـجاعه (قوله : وبيان ذلك) أى : بيان أن الأعلى حذف الوجه والأداه ، ثم حذف أحدهما ، وأنه لا قوه لغيرهما (قوله : إما بعموم وجه الشـبه) أى : وذلك يحصل بحـذف وجه الشـبه ؛ لأنه إذا حـذف الوجه أفاد بحسب الظاهر أن جهه الإلحاق كل وصف ، إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض فى الإلحاق عنـد الحـذف وذلك يقوى الاتحاد - بخلاف ما إذا ذكر الوجه ، فإنه يتعين وجه الإلحاق ، ويبقى حينئذ أوجه الاختلاـف على أصـلها فيبعـد الاتحـاد ، فـإذا قيـل : زيـد أسـد فى الشـجاعه ظهر أن الشـجاعه هى الجـامعه ويبقى مـا سواهـا من الأوصاف على أصل الاختلاف (قوله : ظاهرا) أى : فى ظاهر الحال ، وأما فى نفس الأمر فهو الصـفه الخاصه التى قصـد اشتراك الطرفين فيها كالشـجاعه أو غيرها ، فإذا قلت : زيـد كالأسـد أفاد بحسب الظاهر أن جهه الإلحاق كل وصف كالشـجاعه والمهابه والقوه وكثره الجرى ، وفى نفس الأمر هو صفه خاصه (قوله : أو بحمل المشبه به على المشبه) أى : وذلك يحصل بحذف الأداه ؛ وذلـك لأـن ذكر الأـداه يـدل على المبـاينه بين الملحق والملحق به وحـذفها يشـعر بحسب الظـاهر بجريان أحـدهما على الآخر وصـدقه عليه فيتقوى الاتحـاد بينهمـا ، فقول الشـارح : أو بحمـل المشـبه به على المشـبه أى : ظـاهرا ، وأمـا فى الحقيقه فلا حمل فحذفه من الثانى لدلاله الأول.

(قوله : فما اشـتمل على الوجهين) أى : حـذف الوجه والأداه وتحته صورتان ما إذا ذكر الطرفان معا أو حذف المشـبه (قوله : وما خلاـ عنهمـا) أى : عن الوجهين المـذكورين وذلـك بـأن ذكر كلّ من الوجه والأداه وتحت هـذا صورتان ما إذا ذكر الطرفان أو حذف المشـبه فقط (قوله : وما اشتمل على أحدهما) وهو المشار له بقول المتن ، ثم حذف أحدهما كذلك ، وفيه أربع صور قد بيّنها الشارح.

الحقيقه والمجاز

اشاره

هـذا هو المقصـد الثـانى من مقاصـد علم البيان – أى : هـذا بحث الحقيقه والمجاز. والمقصود الأصـلى بالنظر إلى علم البيان هو المجـاز ؛ إذ به يتـأتّى اختلاـف الطرق دون الحقيقه ، إلاـ أنهـا لما كانت كالأصل للمجاز ؛ إذ الاسـتعمال فى غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له – جرت العاده بالبحث عن الحقيقه ...

******

القول فى الحقيقه والمجاز

الحقيقه والمجاز

لما فرغ من التشبيه الـذى هو أصل لمجاز الاسـتعاره التى هى نوع من مطلق المجاز ، شـرع فى الكلام على مطلق المجاز وأضاف إليه ذكر الحقيقه لكمـال تعريفه بهـا لا لتوقفه عليها (قوله : هـذا هو المقصـد الثانى من مقاصـد علم البيان) أى : والمقصـد الأول التشبيه ، والمقصد الثالث الكنايه ؛ وذلك لأن فن البيان مشـتمل على ثلاث مقاصد : باب التشبيه ، وباب المجاز ، وباب الكنايه ، ولما فرغ من المقصد الأول وهو باب التشبيه شرع الآن فى المقصد الثانى وهو المجاز ، وقد تقدم وجه عدّ التشبيه مقصدا مستقلا ووجه تقـديمه على المجاز (قوله : أى هـذا .. إلـخ) إشاره إلى توجيه التركيب بأنه حـذف فيه المبتدأ والمضاف إلى الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه (قوله : والمقصود الأصلى) أى : من هذا المبحث.

(قوله : اختلاـف الطرق) أى : التى يؤدى بها المعنى المراد ، والمراد اختلافها فى الوضوح والخفاء (قوله : دون الحقيقه) أى : فلا يتأتى فيها اختلاف الطرق التى يؤدى بها المعنى المراد فى الوضوح والخفاء وذلك لعدم التفاوت فيها ؛ لأنها وضعت لشىء بعينه لتسـتعمل فيه فقط ، فإن كان السامع عالما بالوضع فلا تفاوت ، وإلّا فلا يفهم شـيئا أصـلا ، وفى قوله : دون الحقيقه إشاره إلى أن حصـر تـأتى اختلاـف الطرق فى المجـاز نسبىّ فلا ينافى أن الكنايه يتأتى بها اختلاف الطرق أيضا (قوله : إلا إنها .. إلـخ) جواب عمـا يقال ؛ حيث كان المقصود الأصـلى من هـذا المبحث بالنظر لعلم البيان إنما هو المجاز فما وجه ذكر الحقيقه معه وتقـديمها عليه (قوله : كالأصـل للمجـاز) أتى بالكـاف إشـاره إلى أنهـا ليست أصـلا حقيقه للمجـاز وإلاـ لكـان لكل مجاز حقيقه – وليس كذلك ، إذ التحقيق أن

أوّلا.

(وقد يقيدان باللغويين) ليتميزا عن الحقيقه والمجاز العقليين اللذين هما فى الإسناد ، والأكثر ترك هذا التقييد لئلّا يتوهم أنه مقابل للشرعىّ والعرفىّ.

تعريف الحقيقه

(الحقيقه) فى الأصل : فعيل بمعنى فاعل ، ...

******

المجاز لا- يتوقف على الحقيقه. ألا- ترى أن رحمن استعمل مجازا فى المنعم على العموم ولم يستعمل فى المعنى الأصلى الحقيقى - أعنى : رقيق القلب - فلفظ رحمن مجاز لم يتفرع عن حقيقه ، لكن قول الشارح بعد ذلك فرع الاستعمال .. إلخ يقتضى أن المجاز فرع عن الحقيقه وأنها أصل له فينافى ما تقدم إلا أن يقال : إن فى قوله فرع الاستعمال .. إلخ حذف مضاف أى : فرع قبول الاستعمال ، وليس المراد فرع الاستعمال بالفعل ، أو يقال : قوله فرع الاستعمال أى : كالفرع عن الاستعمال فهو على حذف الكاف ، أو المراد : أنه فرع بالنظر للغالب ، إذ الغالب أن كل مجاز يتفرع عن حقيقه - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : أولا-) ظرف للبحث أى : فلذا قدمها عليه (قوله : وقد يقيدان) أى : الحقيقه والمجاز لا- بمعنى الترجمه ، ففى عبارته استخدام (قوله : اللذين هما فى الإسناد) ظرفيه العقليين فى الإسناد من ظرفيه الجزئى فى الكلى أو الخاصّ فى العامّ (قوله : والأكثر .. إلخ) أشار به إلى أن" قد" فى كلام المصنف للتقليل (قوله : لئلا يتوهم أنه) أى : المقيد بما ذكر مقابل للشرعى والعرفى أى : فيخرجان بالتقييد مع أن القصد إدخالهما وإنما قال يتوهم لأنه فى التحقيق لا يقابلهما ؛ لأن المراد باللغوى ما للّغه فيه مدخل والعرفىّ والشرعىّ يصدق عليهما أنهما كذلك ، وعورض بأن الإطلاق يقتضى دخول العقليين مع أنهما خارجان ، وأجيب بأنهما لا يدخلان عند الإطلاق ، إذ لا يطلق عليهما حقيقه ومجاز إلا عند التقييد بالعقلى بخلاف العرفى والشرعى فإنهما يدخلان عند الإطلاق ؛ لأنهما إذا دخلا عند التقييد فدخولهما عند الإطلاق أولى.

القول فى تعريف الحقيقه

(قوله : فى الأصل فعيل بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول) أى : أن حقيقه فى اللغه وصف بزنه فعيل إما بمعنى اسم الفاعل ، أو بمعنى اسم المفعول ، فعلى أنها وصف بمعنى

من : حق الشيء : ثبت ، أو بمعنى : مفعول ، من حققته : أثبته ، نقل إلى الكلمه الثابته ، أو المثبته فى مكانها الأصلى ، والتاء : فيها للنقل من الوصفيه إلى الاسميه.

وهى فى الاصطلاح (الكلمه المستعمله فيما) أى : فى معنى (وضعت) ...

******

اسم الفاعل يكون مأخوذا من حقّ الشيء بمعنى ثبت ، وعلى أنها وصف بمعنى اسم المفعول يكون مأخوذا من حققت الشيء بالتخفيف بمعنى أثبته بالتشديد فمعنى الحقيقه على الأول الثابت وعلى الثانى المثبت (قوله : من حق) بابه ضرب ونصر (قوله : نقل إلى الكلمه .. إلخ) أى : نقل ذلك اللفظ من الوصفيه إلى كونه اسما للكلمه الثابته فى مكانها الأصلى بالاعتبار الأول : وهو أنها فى الأصل بمعنى فاعل ، أو المثبته فى مكانها الأصلى بالاعتبار الثانى : وهو أنها بمعنى المفعول ، فقول الشارح : الثابته ، أو المثبته لفّ ونشر مرتب ، والمراد بمكانها الأصلى : معناها الذى وضعت له أولا وجعل المعنى الأصلى مكانا للكلمه تجوّز ، ثم إن الظاهر من كلام الشارح أن نقل هذا اللفظ من الوصفيه إلى كونه اسما للكلمه المذكوره بلا واسطه ، والذى فى بعض كتب الأصول أن هذا اللفظ - أعنى : لفظ حقيقه - نقل أولا من الوصفيه إلى الاعتقاد المطابق لثبوته فى الواقع ، ثم نقل للقول الدالّ عليه ، ثم نقل للكلمه المستعمله ، والظاهر أنه منقول إلى كل واحد منها بلا واسطه لتحقق العلاقه بينه وبين المعنى الوضعى - فتأمل.

(قوله : والتاء فيها للنقل) أى : للدلاله على نقل تلك الكلمه من الوصفيه للاسميه ، وبيان ذلك : أن التاء فى أصلها تدل على معنى فرعىّ وهو التأنيث ، فإذا روعى نقل الوصف عن أصله إلى ما كثر استعماله فيه وهو الاسميه اعتبرت التاء فيه وأتى بها إشعارا بفرعيه الاسميه فيه كما كانت فيه حال الوصفيه إشعارا بالتأنيث ، فالتاء الموجوده فيه بعد النقل غير الموجوده قبله (قوله : للنقل) أى : وليست للتأنيث باعتبار أن الحقيقه اسم للكلمه بدليل أنه يقال لفظ حقيقه ولو اعتبر كونها للتأنيث حذفت - كذا كتب شيخنا الحفنى.

بقيه الكلام عن الحقيقه

(قوله : الكلمه المستعمله إلخ) اعترض بأن هذا التعريف غير جامع لأفراد المعرف ؛ لأنه لا يشمل الحقيقه المركبه : كقام زيد - فكان الواجب أن يبدل الكلمه باللفظ ،

تلـك الكلمه (له فى اصـطلاح التخـاطب) أى : وضـعت له فى اصـطلاح به يقع التخـاطب بالكلاـم المشـتمل على تلـك الكلمه. فالظرف – أعنى : فى اصطلاح – متعلق بقوله : وضعت ، وتعلقه ب– المستعمله – على ما توهمه البعض – مما لا معنى له. فاحترز ب– المستعمله ...

******

فيقول : اللفـظ المسـتعمل .. إلـخ ، واللفـظ يعم المفرد والمركب ، وأجيب بأن المركب وإن كان موضوعا باعتبار الهيئه التركيبيه على التحقيق ، لكنه لا يطلق عليه حقيقه ، ولو سـلم إطلاق الحقيقه على المركب فنقول : لما كان تعريف الحقيقه غير مقصود فى هـذا الفن ، بـل ذكر اسـتطرادا اقتصـر على تعريف الغـالب منها ، وذكر أقسامه : وهى المفرده دون المركبه (قوله : تلك الكلمه) الأولى أن يقول : أى : تلك الكلمه بأى التفسـيريه ليشـير إلى أن نائب الفاعل ضـمير مسـتتر عائـد على الكلمه لا محـذوف ، فإن قلت : حيث كان نائب الفاعل ضـميرا عائدا على الكلمه لا على " ما" الواقعه على معنى كانت الصفه أو الصله جاريه على غير من هى له فكان الواجب الإبراز كما هو مـذهب البصـريين. قلت : لم يبرز ؛ لأن الصـفه فعل وهو يجوز فيه الاسـتتار باتفاق البصـريين والكوفيين والخلاف بينهما إذا كانت الصـفه وصـفا – كذا قال بعضهم ، وقال بعضهم : الخلاف بين الفريقين فى الفعل والوصف ، وعلى هذا فيقال : إنه لم يبرز جريا على المذهب الكوفى من عدم الوجوب عند أمن اللبس كما هنا – تأمل.

(قوله : فى اصـطلاح التخاطب) المراد بالتخاطب التكلم بالكلام المشـتمل على تلك الكلمه (قوله : أى وضـعت فى اصطلاح به) أى : بسـببه يقع التخـاطب أى : التكلم بالكلاـم المشـتمل .. إلـخ ، وأشار الشارح بـذلك : إلى أن إضافه اصـطلاح التخاطب من إضـافه السـبب للمسـبب ، وحينئـذ فالإضـافه على معنى لاـم الاختصـاص ؛ لأن الاصـطلاح إذا كان سـببا فى وقوع التخاطب كان مختصّا به ، والمراد بوضع الكلمه لذلك المعنى فى الاصـطلاح أن يظهر ذلك على ألسـنه أهل ذلك الاصـطلاح بحيث يطلقون اللفـظ على ذلـك المعنى إطلاقـا كثيرا حتى صـار حقيقه فيه سواء كانوا هم الواضـعين اللفظ لـذلك المعنى ، أو كان الواضع له غيرهم.

(قوله : مما لا معنى له) أى : مما لا معنى له صحيح لا من جهه اللفظ ولا من جهه المعنى – أما من جهه اللفظ فلأنه لا يجوز تعلق حرفى جر متّحدى اللفظ والمعنى بعامل

عن الكلمه قبل الاستعمال ؛ فإنها لا تسمى حقيقه ولا مجازا ، وبقوله : فيما وضعت له - عن الغلط ، نحو : خذ هذا الفرس - مشيرا إلى كتاب - ، ...

******

واحد ، وأما من جهه المعنى فلأن استعمال الشيء فى الشيء عباره عن أن يطلق الشيء الأول ويراد ذلك الثانى ، وظاهر أنه تطلق الكلمه المستعمله ويراد بها اصطلاح التخاطب بحيث يكون ذلك الاصطلاح مدلولا لكونه مستعملا فيه على أنه يلزم عليه التخالف ؛ لأن قوله أوّلا : فيما وضعت له يفيد أن المدلول هو المعنى الموضوع له ، وقوله : فى اصطلاح يفيد أن المدلول هو الاصطلاح ، والحاصل : أن ماده الاستعمال تتعدى بفى للمعنى المراد من اللفظ فمدخول فى هو مدلول الكلمه ، فلو علق قوله : فى الاصطلاح بالمستعمله لفسد المعنى ولزم التخالف ولزم تعلق حرفى جرّ متّحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد ، وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهه اللفظ بأن الجارّ الأول تعلق بالعامل فى حال كونه مطلقا ، والثانى تعلق به حال كونه مقيدا بالأول ، فلم يلزم تعلق حرفى جرّ متّحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد ، بل بعاملين ؛ لأن المطلق غير المقيد ، وتوقف فى كفايه هذا الجواب بعض من كتب على الأشمونى ، وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهه المعنى ومن جهه اللفظ بأن هذا الاعتراض إنما يتوجه إذا أجريت" فى" على الظاهر المتبادر منها ، وأما إذا جعلت فى بمعنى على أى : استعمالا جاريا على اصطلاح التخاطب أى : جعلت للسببيه أى : بسبب اصطلاح التخاطب ، أو قدر أن المعنى المستعمله فيما وضعت له باعتبار اصطلاح التخاطب وبالنظر إليه بجعل الظرفيه مجازيه فلا يلزم ذلك المحذور إلا أنه صرف للكلام عن المتبادر منه ، فالحمل عليه تكلف على أن وضعت فعل فهو أولى فى العمل من الوصف الذى هو مستعمله خصوصا وهو أقرب منه للمعمول - تأمل.

(قوله : عن الكلمه قبل الاستعمال) أى : وبعد الوضع.

(قوله : عن الغلط) أى : فإن اللفظ فيه مستعمل فى غير ما وضع له - ألا ترى أن لفظ فرس فى المثال المذكور لم يوضع للكتاب فليس اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له غلطا بحقيقه ، كما أنه ليس بمجاز لعدم العلاقه ، فإن قلت : الوضع كما يأتى معناه تعيين

وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له فى اصطلاح التخاطب ولا فى غيره ، ...

******

اللفظ للدلاله على معنى بنفسه والغلط كذلك ، فكيف يخرج؟ قلت : القصد شرط فى الوضع فهو تعيين اللفظ للدلاله على معنى قصدا ، والغلط ليس بمقصود ، واعلم : أن المراد بالغلط الخارج بالقيد المذكور الخطأ المتعلق باللسان ، أما المتعلق بالقلب فهو حقيقه إن كان الاستعمال فيما وضع له بحسب زعم المتكلم ولو غلط فى قصده كمن قال للكتاب الذى رآه من بعد : هذا أسد ، لاعتقاده أنه حيوان مفترس وإن كان الاستعمال فى غير ما وضع له بحسب زعم المتكلم فهو مجاز - إن كان هناك ملاحظه علاقه - كمن قال الكتاب الذى رآه من بعد فاعتقد أنه رجل شجاع : هذا أسد ، فإن لم يكن هناك ملاحظه علاقه فليس بمجاز كما أنه ليس بحقيقه - كذا قرر شيخنا العلّامه العدوى.

(قوله : وعن المجاز المستعمل .. إلخ) عطف على قوله عن الغلط ، وحاصله : أنه احترز بقوله فيما وضعت له عن شيئين - الأول : ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا فليس بحقيقه كما أنه ليس بمجاز. والثانى : المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع فى سائر الاصطلاحات - أعنى : اصطلاحات اللغويين والشرعيين وأهل العرف - وذلك كالأسد فى الرجل الشجاع فإن استعماله فيه لم يكن استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاح التخاطب ولا باعتبار غيره ؛ لأن المتخاطبين إن كانا لغويين لم يكن استعمال الأسد فى الرجل الشجاع استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم - أعنى : الشرعيين وأهل العرف - وإن كان المتخاطبان من أهل العرف فكذلك لم يكن استعمال الأسد فيه استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم وهم اللغويون وأهل الشرع ، وكذا يقال فيما إذا كان المتخاطبان من أهل الشرع ، وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقيد الآتى.

بقى شىء وهو : أن قوله فيما وضعت له كما أخرج الشيئين المذكورين أخرج أيضا الكذب كما قال قائل للحجر هذا ماء مثلا متعمدا لذلك القول وليس ملاحظا لعلاقه ، وليس ثمّ قرينه تمنع من إراده المعنى الحقيقى كان كذبا وصدق عليه أنه مستعمل فى غير ما وضع له فهو خارج بهذا القيد أيضا ، لكن الشارح سكت عن إخراجه ؛ لأنه

كالأسد : فى الرجل الشجاع ؛ لأن الاستعاره وإن كانت موضوعه بالتأويل إلا أن المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق. واحترز بقوله : فى اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى به التخاطب ، كالصلاه ...

******

لا ينبغى أن يكون من مقاصد العقلاء - كذا قرر بعضهم. هذا ، وذكر بعضهم : أن الكنايه يجب أن تخرج عن حد الحقيقه وتخرج بما يخرج به المجاز ، ولم يتعرض الشارح لذلك ، فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكنايه وبالقرينه الواقعه فى تعريف الوضع القرينه المعينه - ا. ه.

وما ذكره مبنىّ على أن الكنايه من المجاز ، وقيل : إنها حقيقه ، وحينئذ فيجب إدخالها فى حدّها ، وقيل : إنها لا حقيقه ولا مجاز وهذا هو التحقيق ، وحينئذ فيجب إخراجها عن حدّيهما (قوله : فى الرجل) أى : المستعمل فى الرجل الشجاع (قوله : لأن الاستعاره .. إلخ) جواب عما يقال : إن هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد الوضع منه ما هو استعاره ، وسيأتى أنها موضوعه بالتأويل وإذا كانت موضوعه بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع؟ وخبر أن محذوف دلّ عليه قوله : إلا أن المفهوم ، وجمله " وإن كانت موضوعه بالتأويل " جمله حاليه أى : لأن الاستعاره حال كونها موضوعه بالتأويل غير موضوعه وضعا معتدّا به فى الحقيقه ، فلذا خرجت بقيد الوضع.

(قوله : بالتأويل) أى : وهو كما يأتى ادّعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به ، وكونه فردا من أفراده بعد اعتبار معنى التشبيه ، كما تقول فى الحمام أسد ، فتجعل أفراد جنس الأسد قسمين : متعارفا وهو الذى له غايه الجراءه ونهايه قوه البطش فى ذلك الهيكل المخصوص ، وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءه والقوه ، لا فى ذلك الهيكل المخصوص (قوله : من إطلاق الوضع) أى : من الوضع عند إطلاقه وعدم تقييده بتأويل أو تحقيق (قوله : إنما هو الوضع بالتحقيق) أى : الذى لا تأويل فيه وهذا القدر غير موجود فى الاستعاره أى : والمصنف قد أطلق الوضع فيكون مراده الوضع بالتحقيق فصح إخراجها بهذا القيد (قوله : عن المجاز المستعمل .. إلخ) الأولى أن يقول : عن الكلمه

إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء ، فإنها تكون مجازا ؛ لاستعماله فى غير ما وضع له فى الشرع - أعنى : الأركان المخصوصه - وإن كانت مستعمله فيما وضع له فى اللغه.

******

المستعمله فيما وضعت له فى اصطلاح غير الاصطلاح الذى به التخاطب ، فإنها ليست بحقيقه ، لكنه عبّر بما ذكره للتنبيه من أول الأمر على أن تلك الكلمه الموصوفه بما ذكر مجاز.

أمثله على استعمال الكلمه على حقيقتها وعلى غير حقيقتها

(قوله : إذا استعملها المخاطب) بكسر الطاء أى : المتكلم بعرف الشرع والمراد بالمتكلم بعرف الشرع : المراعى لأوضاع ذلك العرف فى استعمال الألفاظ (قوله : فى الدعاء) متعلق باستعملها ، وذلك بأن قال ذلك المستعمل لشخص : صلّ أى : ادع (قوله : فإنها) أى : الصلاه بمعنى الدعاء (قوله : لاستعماله) أى : المخاطب ذلك اللفظ ، (وقوله : فى غير ما) أى : فى غير معنى (وقوله : وضع) أى : اللفظ وضمير له عائد على ما (وقوله : أعنى) أى : بما وضع له فى الشرع ، وكما أن هذا اللفظ مجاز إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء هو مجاز أيضا إذا استعمله المخاطب بعرف اللغه فى الأركان المخصوصه ؛ لأنه كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له فى اصطلاح التخاطب وإن كانت مستعمله فيما وضعت له فى غير الاصطلاح الذى وقع به التخاطب ، والحاصل : أن الصور أربع : استعمال اللغوى الصلاه فى الدعاء ، واستعمال الشرعى لها فى الأركان وهاتان حقيقتان داخلتان فى التعريف بقوله : فى اصطلاح به التخاطب واستعمال اللغوى لها فى الأركان واستعمال الشرعى لها فى الدعاء وهما مجازان خرجا بقوله باصطلاح به التخاطب - بقى شىء آخر وهو : أن اللفظ قد يكون فى الاصطلاح مشتركا بين معنيين ويستعمل فى أحدهما من حيث إنه ملابس للآخر لا من حيث إنه موضوع له وهذا داخل فى التعريف ، مع أنه مجاز كما لو استعمل الشرعى الصلاه المشتركه بين الأفعال المخصوصه وسجده التلاوه لو قيل بالاشتراك فى سجده التلاوه من حيث إنها بعض من المعنى الأول ، وقد يجاب بأن هذه الصور خارجه بقيد الحيثيه الملحوظه فى التعريف ، إذ

وضع

تعريف الوضع

(والوضع) - أى : وضع اللفظ - : (تعيين اللفظ للدلاله ...

******

المراد الكلمه المستعمله فيما وضعت له من حيث إنها وضعت له واستعمال لفظ الصلاه فى سجده التلاوه من حيث إنها بعض الأفعال المخصوصه ليس من حيث إنها وضعت له - تأمل - قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله : والوضع .. إلخ) عرف الوضع لتوقف معرفه الحقيقه والمجاز على معرفته لأخذ المشتق منه فى تعريفهما ومعرفه المشتق تتوقف على معرفه المشتق منه (قوله : أى وضع اللفظ) أى : لا مطلق الوضع الشامل لوضع الكتابه والإشاره والنصب والعقد وإلا لزم التعريف بالأخص فيكون غير جامع ؛ لأن الوضع المطلق تعيين الشىء للدلاله على معنى بنفسه سواء كان ذلك الشىء لفظا أو غيره ، فبالقيد الذى ذكره الشارح حصلت مساواه الحد للمحدود فى كلام المصنف والمراد وضع اللفظ المفرد ؛ لأن الكلام فى وضع الحقائق الشخصيه أعنى : الكلمات لا ما يشمل المركب ؛ لأن وضعه نوعى على القول بأنه موضوع فهو خروج عن الموضوع ، ويحتمل أن يكون المراد باللفظ أعمّ من أن يكون مفردا أو مركبا بقطع النظر عن الموضوع (قوله : تعيين اللفظ) أى : ولو بالقوه لتدخل الضمائر المستتره ، والمراد بتعيين اللفظ : أن يخصص من بين سائر الألفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص (قوله : على معنى .. إلخ) فيه أن الأولى أن يقال : للدلاله على شىء ؛ لأن المعنى إنما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشىء لا اللفظ والمعنى ، وقد يقال مسلّم أن الوضع إضافه بين اللفظ والشىء وأنهما طرفاه ، لكن الإضافه إنما تتضح غايه الاتضاح بتعيين طرفيها. إن قلت : لك أن تستغنى عن ذكر هذا القيد فى التعريف وتقتصر على ما تقدم ، قلت : ذكره ارتكابا لما هو الأولى من اشتمال التعريف على العلل الأربع فإن التعيين لا بدّ له من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزله العلّه المادّيه للوضع وارتباط اللفظ والمعنى بمنزله العلّه الصوريه والدلاله على المعنى بنفسه هو العله الغائبه - فتأمل -.

على معنى بنفسه) أى : ليدل بنفسه لا بقرينه تنضمّ إليه. ومعنى الدلاله بنفسه : أن يكون العلم بالتعيين كافيا فى فهم المعنى عند إطلاق اللفظ ، وهذا شامل للحرف أيضا ؛ لأنا نفهم معانى الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها إلا أن معانيها ليست تامّه فى أنفسها ، بل تحتاج إلى الغير ، ...

******

(قوله : على معنى) أى : ولو كان لفظا كمدلول كلمه (قوله : أى ليدل بنفسه) أشار إلى أن قوله : بنفسه متعلق بقوله : للدلاله كما يدل عليه قول المصنف فى المجاز ؛ لأن دلالته بقرينه وليس متعلقا بالتعيين وإلا لقدّمه على قوله للدلاله دفعا للإلباس (قوله : لا بقرينه تنضمّ إليه) أى : بحيث تكون تلك القرينه محصله للدلاله على المعنى وهذا - أى : قوله : لا بقرينه تنضم إليه - محصله للدلاله صادق بأن لا يكون هناك قرينه أصلا أو كان هناك قرينه غير محصله للدلاله على المعنى ، بل معينه للمعنى المراد عند مزاحمه المعانى كما فى المشترك (قوله : ومعنى الدلاله بنفسه) أى : ومعنى دلاله اللفظ المقيده بكونها بنفسه ، (وقوله : أن يكون العلم بالتعيين) أى : أن يكون علم المخاطب بتعيين اللفظ لذلك المعنى ، (وقوله : كافيا فى فهم المعنى) أى : من ذلك اللفظ (وقوله : عند إطلاق اللفظ) أى : عند ذكره مطلقا عن القرائن المذكوره والظرف متعلق بقوله : كافيا (قوله : وهذا) أى : تعريف وضع اللفظ الذى ذكره المصنف (قوله : شامل للحرف) أى : شامل لوضع الحرف كما يشمل وضع الاسم والفعل.

كلامه عن الحروف ومعانيها

(قوله : لأنا نفهم معانى الحروف) أى : الإفراديه كالابتداء والاستفهام والتعريف ، (وقوله : عند إطلاقها) أى : عند ذكرها مطلقه (وقوله : بعد علمنا بأوضاعها) أى : بأوضاع الحروف لتلك المعانى مثلا إذا علمنا أن" من" موضوعه للابتداء فهمناه منها عند سماعها (قوله : إلا أن معانيها) أى : التى تستعمل فيها (وقوله : ليست تامّه فى أنفسها) أى : ليست مستقلّه بالمفهوميه ، بل هى معان جزئيه (قوله : بل تحتاج) أى : تلك المعانى المستعمله فيها إلى الغير أى : إلى ذكر الغير وهو المتعلق مع الحروف لفهم تلك المعانى الجزئيه ، والحاصل : أن الحرف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلىّ ولا يستعمل إلا فى جزئىّ من جزئيات

بخلاف الاسم والفعل. نعم ، لا يكون هـذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم : الحرف ما دل على معنى فى غيره - أنه مشروط فى دلالته ...

******

هـذا المفهوم فهو يـدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم وذكر المتعلق لفهم الجزئى الذى يستعمل فيه ، وهذا مبنىّ على ما قاله العلّامه الرضـى فى قولهم : الحرف كلمه دلت على معنى فى غيرهـا إن" فى" ظرفيه أى : كلمه دلت بنفسـها على معنى ثابت فى غيرها فاللام فى قولنا : الرجل مثلا يـدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل أى : متعلق به وهل فى قولنا : هل قام زيد؟ يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جمله قام زيد ، ومن فى قولنا : سرت من البصره يدل على الابتداء الذى هو فى البصره وهكذا (قوله : بخلاف الاسم والفعل) أى : فإن معنى كلّ منهما الذى يستعمل فيه تامّ فى نفسه فلا يحتاج فى فهمه منه إلى انضمام الغير له (قوله : لا يكون هذا) أى : تعريف الوضع.

(قوله : عنـد من يجعـل .. إلـخ) أى : وهو ابن الحـاجب ، وحاصـل ذلـك : أن ابن الحاجب جعل فى للسـببيه فى قولهم : الحرف كلمه دلت على معنى فى غيرها أى : بسبب غيرها وهو المتعلق ، فعنده دلاله الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه ، وحينئذ فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافيا فى فهم معناه منه ، بل لا بدّ من ذكر المتعلق ، فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الـذى ذكره المصـنف شاملا لوضع الحرف ، والحاصل : أن الحرف فيه مذهبان - أحدهما : أنه يدل بنفسه ، والثانى : أنه لا يدل إلا بضميمه غيره ، فعلى الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملا لوضع الحرف لا على الثانى ، ومنشأ هذا الخلاف قول النحاه : الحرف : ما دل على معنى فى غيره ، فقال الرضـى : إن فى للظرفيه وأن المعنى ما دل بنفسه على معنى قائم بغيره ، فالحرف دالّ على المعنى بنفسه إجمالا ، ولكن ذلـك المعنى الـذى دلّ عليه الحرف لا يتم ولا يتعين إلا بـذكر المتعلق لقيامه به ، وقال ابن الحاجب : إن" فى" سـببيه وأن المعنى ما دل على معنى بسـبب غيره فهو لا يـدل على المعنى بذاته ، بل حتى يذكر المتعلق فمن مثلا يفهم منها الابتداء ، ولكن لا يعلم تعينه إلا بذكر السـير والبصـره مثلا على الأول ، وعلى الثانى الدالّ على الابتداء من بشـرط ذكر السير والبصره مثلا.

على معناه الإفرادى ذكر متعلقه.

(فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا بالنسبه إلى معناه المجازى (لأن دلالته) على ذلك المعنى إنما تكون (بقرينه) لا بنفسه (دون المشترك) فإنه لم يخرج ؛

******

الفرق بين المعنى الإفرادى والمعنى التركيبى

(قوله : على معناه الإفرادى) أى : كدلاله من على الابتداء ولم على النفى وهل على الاستفهام ، وقيد بالإفرادى ؛ لأن اشتراط الغير فى الدلاله على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم - ألا ترى أن دلاله زيد فى قولك : جاءنى زيد على الفاعليه بواسطه جاءنى ودلاله الضمير على المفعوليه بواسطه ذكر الفعل والفاعل ، والحاصل : أن اشتراط الغير فى الدلاله على المعنى الإفرادى مختصّ بالحرف ، وأما اشتراطه فى الدلاله على المعنى التركيبى فهو مشترك بين الاسم والحرف ؛ فلذا قيد الشارح المعنى بكونه إفراديّا - ا. ه فنرى.

والمعنى التركيبى : هو ما دلّ عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله : فخرج المجاز) هذا مفرع على التقييد بقوله : بنفسه أى : فباعتبار هذا القيد خرج اللفظ المجازىّ عن كونه موضوعا بالنسبه لمعناه المجازى أى : وإن كان موضوعا بالنسبه لمعناه الحقيقىّ وفى كلام المصنف مسامحه ، إذ الخارج بالقيد المذكور فى الحقيقه إنما هو تعيين المجاز عن كونه وضعا ، فقول المصنف : فخرج المجاز على حذف مضاف أى : خرج تعيين المجاز ، وقول الشارح : عن أن يكون موضوعا مجاراه لظاهر المصنف من أن الخارج نفس المجاز - فتأمل.

وكما خرج تعيين المجاز عن كونه وضعا خرج أيضا تعيين الكنايه بناء على أنها غير حقيقه ؛ لأن كلّا من المجاز والكنايه إنما يدل على المعنى بواسطه القرينه ، وإن كانت القرينه فى المجاز مانعه وفى الكنايه غير مانعه.

(قوله : إنما تكون بقرينه) أى : بواسطه قرينه فالدالّ اللفظ بواسطه القرينه (قوله : دون المشترك) حال من المجاز أى : حاله كون المجاز مغاير للمشترك (قوله : فإنه لم يخرج) أى : فهو حقيقه ولو استعمل فى معنييه بناء على جوازه ، وقال بعضهم : إنه يكون مجازا فى هذه الحاله فإن كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما

لأنه قد عين للدلاله على كلّ من المعنيين بنفسه ، وعدم فهم أحد المعنيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك ؛ فالقرء - مثلا - عيّن مره للدلاله على الطهر بنفسه ، ومره أخرى للدلاله على الحيض بنفسه فيكون موضوعا ، وفى كثير من النسخ بدل قوله : دون المشترك : دون الكنايه ، وهو سهو ؛ لأنه إن أريد أن الكنايه بالنسبه إلى معناها الأصلى موضوعه فكذا المجاز ضروره أن الأسد فى قولنا : رأيت أسدا يرمى - موضوع للحيوان المفترس ، وإن لم يستعمل فيه. وإن أريد أنها موضوعه بالنسبه إلى معنى الكنايه - أعنى : لازم المعنى الأصلى - ففساده ظاهر ؛ لأنه لا يدل عليه بنفسه ، بل بواسطه القرينه.

******

إذا استعمل فى أحدهما ، والمراد بالمشترك ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعا متعددا اتحد واضعه أو تعدد (قوله : لأنه قد عين للدلاله على كلّ من المعنيين بنفسه) أى : لفهمهما منه بدون القرينه وحينئذ فقرينته إنما هى لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف المجاز ، فإن القرينه فيه محتاج إليها فى نفس الدلاله على المعنى المجازىّ (قوله : أحد المعنيين) أى : على أنه مراد (قوله : بالتعيين) أى : حاله كون ذلك الأحد ملتبسا بالتعيين (قوله : لعارض الاشتراك) إضافته بيانيه أى : لعارض هو اشتراك المعانى فى ذلك اللفظ الذى عيّن للدلاله عليها وهو علّه لعدم الفهم (قوله : لا ينافى ذلك) أى : تعيينه للدلاله على كلّ من المعنيين بنفسه ، والجمله خبر عن قوله : وعدم فهم .. إلخ (قوله : فيكون موضوعا) أى : فيكون المشترك موضوعا لكلّ منهما بوضعين على وجه الاستقلال فإذا استعمل فى أحدهما واحتيج إلى القرينه المعينه للمراد لم يضرّ ذلك فى كونه حقيقه ؛ لأن الحاجه إلى القرينه فيه لتعيين المراد لا لأجل وجود أصل الدلاله على المراد (قوله : وهو سهو) أى : من الناسخ أو من المصنف (قوله : إن أريد أن الكنايه) أى : اللفظ الكنائى.

(قوله : فكذا المجاز) أى : وحينئذ فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعا دون الكنايه (قوله : وإن أريد أنها) أى : الكنايه بمعنى اللفظ الكنائىّ (قوله : لأنه لا يدل عليه بنفسه) أى : لأنه لو كانت الكنايه موضوعه للازم المذكور لكانت الكنايه خارجه عن فن البيان ؛ لأن دلالتها حينئذ ليست عقليه ، بل وضعيه (قوله : بل بواسطه القرينه) أى :

لا يقال : معنى قوله : بنفسه أى : من غير قرينه مانعه عن إراده الموضوع له ، أو من غير قرينه لفظيه ؛ فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكنايه ؛ لأنا نقول : أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور ، ...

******

فالقرينه فى الكنايه من جمله الدالّ كالمجاز ، وحينئذ فلا وجه لإخراج أحدهما دون الآخر (قوله : لا يقال) أى : فى الجواب عن المصنف على هذه النسخه أولا يقال فى دفع السهو عليها ، وحاصله جوابان : - تقرير الأول : أن يقال : نختار الاحتمال الثانى ولا نسلم ما ذكره من الفساد ، ومعنى قوله : فى تعريف الوضع بنفسه أى : من غير قرينه مانعه عن إراده الموضوع له وليس معناه من غير قرينه مطلقا كما تقدم ، وحيث كان معناه ما ذكر فيخرج المجاز دون الكنايه ؛ لأن المجاز فيه تعيين اللفظ للدلاله على المعنى بواسطه القرينه المانعه عن إراده الموضوع له ، وأما الكنايه ففيها تعيين اللفظ ليدل بنفسه لا بواسطه القرينه المانعه ؛ لأن القرينه فيها ليست مانعه عن إراده الموضوع له ، فيجوز فيها أن يراد من اللفظ معناه الأصلى ولازم ذلك المعنى فقول المعترض : لأنه لا يدل عليه بنفسه ، بل بواسطه القرينه ممنوع. وتقرير الثانى : أن يقال : نختار الثانى ولا نسلم ما ذكر من الفساد ومعنى قوله : فى تعريف الوضع بنفسه أى : من غير قرينه لفظيه ، وحينئذ فيخرج المجاز دون الكنايه ؛ لأن المجاز قرينته لفظيه والكنايه قرينتها معنويه فقول المعترض : لأنه لا يدل عليه بنفسه ، بل بواسطه القرينه مسلم ، لكن المراد القرينه المعنويه لا اللفظيه المعتبره فى المجاز - فتأمل.

(قوله : فعلى هذا) أى : ما ذكر من الجوابين (قوله : لأنا نقول .. إلخ) هذا ردّ للجواب الأول (وقوله : وكذا حصر .. إلخ) رد للجواب الثانى.

(قوله : أخذ الموضوع) أى : اللازم من كون المراد قرينه مانعه عن إراده الموضوع له (قوله : للزوم الدور) وذلك لتوقف معرفه الوضع على معرفه الموضوع لأخذه جزءا فى تعريفه ، وتوقف معرفه الموضوع على معرفه الوضع ؛ لأن الموضوع مشتق من الوضع ومعرفه المشتق متوقفه على معرفه المشتق منه ، نعم لو قيل : إن معنى قوله بنفسه أى : من غير قرينه مانعه عن إراده المعنى الأصلى لاندفع الدّور لكن ذلك لا يفهم

وكذا حصر القرينه فى اللفظى ؛ لأن المجاز قد تكون قرينته معنويه.

لا يقال : معنى الكلام : أنه خرج عن تعريف الحقيقه المجاز دون الكنايه ، فإنها أيضا حقيقه - على ما صرح به صاحب المفتاح - ؛ لأنا نقول هذا فاسد ...

******

من عباره التعريف - كذا فى الأطول. قال العلّامه القاسمى : التعريف المذكور لا يفهم منه بطريق المخالفه سوى نفى الوضع عن تعيين اللفظ للدلاله على معنى لا بنفسه ، بل بانضمام شىء آخر إلى النفس ، وهذا المقدار لك أن تعبر عنه بعبارات شتّى منها أن تقول : معنى قوله بنفسه أى : من غير انضمام شىء آخر إليه ، أو من غير انضمام قرينه مانعه عن إراده المعنى الأصلى ، أو من غير قرينه مانعه مما عين له أولا ، ونحو ذلك مما لم يعبر فيه بالموضوع له الذى عبّر به الشارح اللازم عليه الدّور على أن لك أن تقول : إن الدور مدفوع ، ولو صرح بالموضوع فى التعريف ؛ لأن المراد به ذات الموضوع لا مع وصف الوضع فالواجب لضروره التعريف بالموضوع إدراكه ، لكن إدراكه ممكن بغير وصف الموضوعيه وهذا الدفع للدور نظير الدفع فى تعريف العلم بأنه معرفه المعلوم (قوله : وكذا حصر القرينه فى اللفظى) أى : الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينه لفظيه لإخراج المجاز دون الكنايه فإنه يقتضى أن قرينه المجاز دائما لفظيه وهو فاسد ؛ لأن قرينه المجاز قد تكون معنويه ، وحينئذ فيكون داخلا فى التعريف فكيف يخرجه؟ أى : والكنايه قد تكون قرينتها لفظيه ، وحينئذ فتكون خارجه منه فكيف يدخلها فيه؟ والحاصل : أن الجواب الثانى يستلزم انحصار قرينه المجاز فى اللفظيه ، وكذا يستلزم انحصار قرينه الكنايه فى غير اللفظيه وكلّ منهما ممنوع ؛ فقد تكون قرينه المجاز معنويه فيكون داخلا فى التعريف فلا يصح إخراجه حينئذ منه وقد تكون قرينه الكنايه لفظيه فتكون خارجه من التعريف فلا يصح إدخالها حينئذ فيه (قوله : لا يقال) أى : فى الجواب عن المصنف على نسخه فخرج المجاز دون الكنايه إن معنى كلامه أنه خرج .. إلخ ، وحاصله : أن معنى قوله : فخرج المجاز دون الكنايه على التوجيه السابق : أنه خرج التعيين الذى فى المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذى فى الكنايه فإنه لم يخرج وقد تبيّن فساده ، وأما على هذا التوجيه فمعناه فخرج المجاز عن تعريف الحقيقه دون الكنايه فإنها لم تخرج من

على رأى المصنف ؛ لأن الكنايه لم تستعمل فيما وضع له ، بل إنما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز إراده الملزوم ، وسيجىء لهذا زياده تحقيق.

******

تعريفها ؛ لأنها من أفراد الحقيقه لاستعمالها فى الموضوع له عند السكاكى وهذا الجواب مبنىّ على أن قوله : فخرج مفرع على تعريف الحقيقه لا على تعريف الوضع بخلاف الجواب الأول (قوله : على رأى المصنف) أى : وإن كان صحيحا على رأى السكّاكى.

(قوله : لم تستعمل فيما وضع له) أى : عند المصنف خلافا للسكاكى ؛ لأنه يقول : الكنايه لفظ استعمل فى معناه مرادا منه لازم ذلك المعنى فهى عنده حقيقه لاستعمال اللفظ فى معناه وإن أريد منه لازم ذلك المعنى ، وأما عند المصنف فهى واسطه بين الحقيقه والمجاز (قوله : مع جواز إراده الملزوم) أى : الموضوع له ، ومن المعلوم أن مجرد جواز إراده الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه (قوله : وسيجىء) أى : فى باب الكنايه تحقيق ذلك أى : تحقيق أن إراده الملزوم - وهو المعنى الحقيقى - فى الكنايه جائز لا لازم ، والمفتاح يفيد ذلك فى مواضع وفى موضع آخر يفيد اللزوم.

(قوله : والقول .. إلخ) قال فى الأطول لما عرف المصنف الوضع بتعيين اللفظ للدلاله على معنى بنفسه ، واقتضى ذلك إثبات الوضع وينافيه ما ذهب إليه البعض من أن دلاله اللفظ على المعنى لذاته ؛ لأنه يلغو الوضع ، بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلاله تحصيل الحاصل عقبه بقوله : والقول .. إلخ. فقول الشارح فى المطول : هذا ابتداء بحث ليس كذلك ، وحاصل ما فى المقام : أن دلاله اللفظ على معنى دون معنى لا بدّ لها من مخصص لتساوى نسبته إلى جميع المعانى ، فذهب المحققون إلى أن المخصص لوضعه لهذا المعنى دون ذاك هو إراده الواضع ، والظاهر : أن الواضع هو الله تعالى على ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الأشعرى : من أنه تعالى وضع الألفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحى أو بخلق الأصوات والحروف فى جسم وإسماع ذلك الجسم واحدا أو جماعه من الناس ، أو بخلق علم ضرورىّ فى واحد أو جماعه ، وذهب عباد بن سليمان الصيمرى ومن تبعه إلى أن المخصص لدلاله هذا اللفظ على هذا المعنى دون غيره من المعانى ذات الكلمه يعنى أن بين اللفظ والمعنى مناسبه طبيعيه تقتضى دلاله اللفظ على هذا المعنى ، فكل من سمع اللفظ

إنكار الوضع

(والقول بدلاله اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعنى : ذهب بعضهم إلى أن دلاله الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع ، بل بين اللفظ والمعنى مناسبه طبيعيه تقتضى دلاله كل لفظ على معناه لذاته. فذهب المصنف وجميع المحققين إلى أن هذا القول فاسد ما دام محمولا على ما يفهم منه ظاهرا ؛ لأن دلاله اللفظ على المعنى لو كانت لذاته ، كدلالته على اللافظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم ، وأن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ،

******

فهم معناه لما بينهما من المناسبه الذاتيه ولا يحتاج فى دلالته على معناه للوضع للاستغناء عنه بالمناسبه الذاتيه التى بينهما. قال المصنف : وهذا القول ظاهره فاسد وسيأتى تأويله (قوله : بدلاله اللفظ) أى : على معناه (وقوله : لذاته) أى : لا لوضعه له إذ لا وضع (قوله : ذهب بعضهم) أى : وهو عباد بن سليمان الصيمرى من المعتزله (قوله : لا تحتاج للوضع) أى : التعيين (قوله : طبيعيه) أى : ذاتيه (قوله : على ما يفهم منه) أى : وهو عدم الاحتياج للوضع ؛ لأن دلاله اللفظ لذاته (قوله : كدلالته على اللافظ) أى : على وجوده وحياته ، فإن هذه الدلاله لذات اللفظ ؛ لأنها عقليه لا تنفكّ أصلا (قوله : لوجب أن لا تختلف اللغات) أى : فى معنى اللفظ الواحد ؛ لأن ما بالذات لا يختلف ، لكن اللازم باطل فبطل الملزوم ، وبيان بطلان اللازم : أن لفظ " سو " معناه بالتركيه ماء وبالفارسيه جانب آب وبالعربيه قبيح ، فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعانى مناسبه ذاتيه تغنى عن وضعه لما اختلفت اللغات فى معناه ، بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبه.

(قوله : وأن يفهم كل أحد) عطف على قوله : أن لا تختلف أى : ولوجب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ أى .. بحيث إنه متى سمع إنسان أىّ لفظ كان فهم معناه ولا يتعسر عليه ولا يحتاج لسؤال الترك مثلا عن معنى كلامهم ، لكن اللازم باطل فبطل الملزوم (وقوله : لعدم .. إلخ) بيان للملازمه التى احتوت عليها الشرطيه (قوله : لعدم انفكاك المدلول عن الدليل) أى : لأن الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشىء آخر الذى هو

ولامتنع أن يجعل اللفظ بواسطه القرينه بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى ؛ لأن ما بالذات لا يزول بالغير.

ولامتنع نقله من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثانى.

(وقد تأوله) أى : القول بدلاله اللفظ لذاته (السكاكى) أى : صرفه عن ظاهره ، ...

******

المـدلول (قوله : ولامتنع أن يجعـل اللفظ .. إلـخ) يعنى أن لفظ المجاز مع القرينه يمتنع فهم المعنى الحقيقى منه ، فإن أسـدا مع يرمى لا يفهم منه المعنى الحقيقى أصلا فلو كان اللفظ دالّا بذاته فلا يكون أسد دالّا إلا على المعنى الحقيقى (قوله : ولامتنع نقله .. إلخ) أى : لأنه يدل على معناه بذاته وطبيعته بالذات لا يزول (قوله : بحيث لا يفهم .. إلخ) كما فى الأعلام المنقوله وغيرها من المنقولات الشـرعيه والعرفيه كزيـد والصـلاه والدابّه ، فلو كانت دلاله اللفظ على المعنى لذاته لامتنع نقل لفظ زيد من المصدريه للعلميه ، ونقل لفظ صـلاه من الدعاء إلى الأفعال والأقوال المخصوصه ، ونقل لفظ دابّه من كل ما دبّ على وجه الأرض لذوات الأربع ، لكن اللازم باطل فكـذا الملزوم ، والحاصل : أن دلاله اللفظ على معناه لو كانت لـذاته للزم عليه أمور أربعه كلها باطله ، واعلم أن اللاـزم الأول : نظر فيه للغه ، والثانى : نظر للأشـخاص وإن كان لازما لما قبله ، والثالث : نظر فيه للقرائن ، والرابع : نظر فيه للحقائق المنقوله ، وإذا علمت أن اللوازم أربعه تعلم أنه كان الأولى للشارح إعاده اللازم فى قوله : وأن يفهم كل أحد .. إلخ كما فعل فى بقيه المعطوفات ؛ لأن ترك إعادته يشعر بأن قوله وأن يفهم .. إلخ من تتمّه ما قبله تفسير له كما قيل – اه سم.

(قوله : أى صـرفه عن ظـاهره) أى : حمله على خلاـف الظـاهر منه ؛ وذلـك لأـنه قال معنى قوله : يـدل لـذاته أن فيه وصـفا ذاتيّا يناسب أن يوضع بسـببه لمعنى دون آخر ، لا أن المناسـبه بسـببها يـدل اللفظ على المعنى بـدون الوضع كما هو ظاهر ، واعلم أن هذا التأويل خلاف المصحح نقله عن عباد والمصحح فى النقل عنه هو ظاهر من كلامه.

وقال : إنه تنبيه على ما عليه أئمه علمى الاشـتقاق والتصريف من أن للحروف فى أنفسها خواصّ بها تختلف ، كالجهر والهمس ، ...

******

قال فى جمع الجوامع وشـرحه للعلّامه المحلى ما نصه : ولا يشترط مناسبه اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصيمرى حيث أثبتها بين كل لفـظ ومعنـاه. قـال : وإلا فلم اختص به؟ فقيل : بمعنى أنها حامله على الوضع على وفقها فيحتاج إليه ، وقيل : بل بمعنى أنها كافيه فى دلالـه اللفـظ على المعنى فلا يحتـاج إلى الوضع يـدرك ذلـك من خصّه الله تعـالى به كمـا فى القـافه ويعرفه غيره منه ، قال القرافى : حكى أن بعضـهم يدّعى أنه يعرف المسـميات من الأسماء فقيل له : ما مسمى " آدغاغ " وهو من لغه البربر؟ فقال : أجد فيه يبسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك. قال الأصفهانى : والثانى هو الصحيح عن عباد - اه. بلفظهما ، فأنت تراه كيف نقل القولين وصـحح الثانى منهما عن عباد وهو يخالف تأويل السـكاكى؟ (قوله : وقال : إنه) أى : القول المـذكور (قوله : تنبيه) أى : ذو تنبيه أو المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله : علمى الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلّا منهما علم على حدته وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثيه المعتبره فى موضوعات العلوم ، فعلم التصـريف يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث أصـاله حروفهـا وزيادتهـا وصـحتها واعتلالهـا وهيئاتهـا ، وعلم الاشـتقاق يبحث عن مفردات الألفـاظ من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصاله والفرعيه - كذا ذكره السيد فى شرح المفتاح. قال الفنرى : وفيه أن هذا منقوض بالكلمات المغيره عن أصـلها بالإبدال ونحوه كما يقال فى قال أصـله : قول ، فإن هذا من علم الصرف مع أن فيه البحث عن انتساب أحدهما إلى الآخر بالأصـاله والفرعيه ، وأجيب بـأن مراده الأصـاله والفرعيه المخصوصان أى : اللـذان بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجـدان فى : قال وقول ، وأمليت وأمللت لاتحاد معناهما بخلاف الفعل والمصدر تأمل.

كلامه عن صفات الحروف

(قوله : من أن للحروف .. إلـخ) هـذا بيـان لمـا عليه أئمه الاشـتقاق (قوله : فى أنفسـها) أى : باعتبـار ذواتها (قوله : خواصّ) أى : صفات (وقوله : بها) أى : بسببها (قوله : كالجهر)

والشده والرخاوه ، والتوسط بينهما ، وغير ذلك. وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها إذا أخذ فى تعيين شىء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمه ، كالفصم [بالفاء] الذى هو حرف رخو ، ...

******

هو خروج الحرف بصوت قوىّ ويعلم ذلك بالوقف على الحرف بعد همزه : كأب وأخ ، والهمس : هو خروج الحرف بصوت غير قوىّ ، والحروف المهموسه يجمعها قولك : " فحثه شخص سكت " وما عداها مجهور (قوله : والشده والرخاوه) الشده : انحصار صوت الحرف عند إسكانه فى مخرجه انحصارا تامّا فلا يجرى فى غيره ، والرخاوه : عدم انحصار صوت الحرف فى مخرجه عند إسكانه فيجرى الصوت فى غير مخرجه جريا تامّا ، والتوسط : أن لا يتم الانحصار والجرى ، والحروف الشديده يجمعها قولك : " أجد قط بكت " ، والمتوسطه بين الشديده والرخوه يجمعها قولك " لن عمر " وما عداها حروف رخوه (قوله : وغير ذلك) أى : كالاستعلاء والاستفال والتصحيح والإعلال.

(قوله : وتلك الخواص) أى : الأوصاف (قوله : إذا أخذ فى تعيين شىء) أى : إذا أخذ فى وضع لفظ وقوله مركب منها أى : من هذه الحروف (قوله : لمعنى) متعلق بتعيين (قوله : بينهما) أى : بين الحروف ، والمعنى : فيضع مثلا اللفظ المبدوء بحرف فيه رخاوه لمعنى فيه رخاوه وسهوله : كالفصم [بالفاء] الذى هو حرف رخو ، فإنه قد وضع لكسر الشىء بلا بينونه وانفصال ؛ لأنه أسهل مما فيه بينونه ، ويضع اللفظ المبدوء بحرف فيه شده لمعنى فيه شده كالقصم [بالقاف] الذى هو حرف شديد فإنه قد وضع لكسر الشىء مع بينونه ؛ لأن الكسر مع البينونه أشد من الكسر بلا بينونه ويضع ما فيه حرف استعلاء لما فيه علو وضده لضده وعلى هذا القياس (قوله : قضاء لحق الحكمه) الإضافه بيانيه أى : أداء لحكمه اتّصاف الحروف بتلك الخواصّ وليست هذه الخواصّ علّه مقتضيه لذاتها هذه المعانى فإنه خرق للإجماع. قال العلّامه الفنرى : ولا يخفى أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواصّ الحروف والتركيبات إنما يظهر فى بعض الكلمات كما ذكره ، وأما اعتباره فى جميع كلمات لغات واحده فمتعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات!! قال الشيخ يس : وعباره الجوينى فى المسأله : هل للحروف فى الكلمات خواصّ

لكسر الشيء من غير أن يبين ، والقصم [بالقاف] : الذى هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين.

وأن لهيئات تركيب الحروف أيضا خواصّ ؛ كالفعلان والفعلى [بالتحريك] لما فيه حركه ، كالنّزوان والحيدى ، وكذا باب : فعل [بالضم] مثل : شرف ، وكرم للأفعال الطبيعيه اللازمه.

******

تحمل على وضعها لمعانيها أو وضعت لمعانيها اتفاقا؟ فوضع الباب لمعنى والناب [بالنون] لمعنى آخر ولو عكس لم يمتنع ، ونبنى المسأله على مسأله حكميه وهى أن الفاعل المختار هل يشترط فى اختياره وجود مرجح أو لا؟ والأظهر لا. كاختيار الجائع لدفع جوعه أحد الرغيفين (قوله : لكسر الشيء) أى : الذى وضع لكسر الشيء (وقوله : من غير أن يبين) أى : ينفصل ذلك الشيء (قوله : حتى يبين) أى : ولا شكّ أن كسر الشيء مع البينونه أشد وأقوى من الكسر الذى لا بينونه فيه (قوله : وأن لهيئات .. إلخ) عطف على قوله : أن للحروف فى أنفسها خواص ، (فقوله : أيضا) أى : كما أن للحروف فى أنفسها خواص وهذا بيان لما عليه أئمه التصريف (قوله : بالتحريك) أى : تحريك العين (قوله : لما فيه حركه) أى : فإنهما وضعا لما فيه حركه (قوله : كالنزوان) أى : فإنه مشتمل على هيئه حركات متواليه فيناسب ما فيه حركه ؛ ولذلك وضع لضراب الذكر ونزوه على الأنثى وهو من جنس الحركه (قوله : والحيدى) أى : فإنه مشتمل على هيئه حركات متواليه فلذا وضع للحمار الذى له نشاط فى حركاته وخفته حتى إنه إذا رأى : ظلّه ظنّه حمارا حاد منه أى : فر منه ليسبقه لنشاطه ، وفى الفنرى : الحيدى : صفه مشتقه من حاد إذا مال - يقال - حمار حيدى أى : مائل عن ظلّه لنشاطه (قوله : وكذا باب فعل) عطف على قوله كالفعلان (قوله : للأفعال الطبيعيه) أى : الذى وضع للأفعال الطبيعيه ؛ وذلك لأن الضمّ يناسب عدم الانبساط فجعل دالّا على أفعال الطبيعه اللازمه لذواتها - قاله ابن يعقوب ، وفى شرح السيد للمفتاح : وقيل الضم يحتاج إلى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضمونا مع الشخص أى : لازما له.

(والمجاز) فى الأصل [مفعل] من : جاز المكان يجوزه ، إذا تعداه ، نقل إلى الكلمه الجائزه - أى : المتعديه - مكانها الأصلى ، أو المجوز بها [على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها الأصلى] - كذا فى أسرار البلاغه.

وذكر المصنف : أن الظاهر من قولهم : جعلت كذا مجازا إلى حاجتى - أى : طريقا لها ، ...

******

مجاز

بدايه الكلام عن المجاز

(قوله : فى الأصل مفعل) أى : أنه باعتبار أصله مصدر ميمىّ على وزن مفعل ، فأصله مجوز نقلت حركه الواو للساكن قبلها ، ثم تحركت الواو بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بحسب الآن فصار مجازا ؛ لأن المشتقات تتبع الماضى المجرد فى الصحه والإعلال وهم قد أعلّوا فعله الماضى وهو جاز فلذلك أعلّوا المجاز (قوله : من جاز المكان) أى : مشتق من جاز المكان ، وهذا ظاهر على أن الاشتقاق من الأفعال كما يقول الكوفيون ، وأما على مذهب البصريين من أن الاشتقاق من المصدر فيقدر مضاف أى : مشتق من مصدر جاز وهو الجواز ؛ لأن المصدر المزيد يشتق من المجرد ويصح أن يقدر مأخوذ من جاز المكان ، ودائره الأخذ أوسع من دائره الاشتقاق (قوله : نقل) أى : لفظ مجاز فى الاصطلاح إلى الكلمه .. إلخ ، وحاصله : أن لفظ مجاز فى الأصل مصدر معناه الجواز والتعديه ، ثم إنه نقل فى الاصطلاح من المصدريه إلى الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزه ومتعديه مكانها الأصلى فيكون اسم فاعل ، أو باعتبار أنها مجوز بها ومتعدىّ بها مكانها الأصلى فيكون اسم مفعول ، إذا علمت هذا فقول الشارح الجائز بيان للمناسبه بين المنقول والمنقول إليه لا أنه من تتمّه المنقول إليه ؛ لأن المنقول إليه الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ، فمراد الشارح : أنه نقل إلى الكلمه باعتبار كونها جائزه ومتعديه مكانها الأصلى ، وكذا يقال فى قوله الآتى : أو المجوز بها أى : أو نقل إلى الكلمه باعتبار كونها مجوزا بها (قوله : على معنى .. إلخ) أى : حاله كون الكلمه المجوز بها ملتبسه بمعنى أنهم .. إلخ وأتى الشارح بهذا إشاره إلى أن الباء فى قوله : المجوز بها للتعديه لا للسببيه (قوله : وذكر المصنف .. إلخ) حاصله : أن لفظ مجاز فى الأصل مصدر ميمىّ بمعنى مكان

على أن معنى" جاز المكان" : سلكه ، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه.

******

الجواز والسلوك وهو نفس الطريق مأخوذ من قولهم : جعلت كذا مجازا لحاجتى أى : طريقا لها ، ثم نقل ذلك اللفظ فى الاصطلاح إلى الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقا إلى تصور المعنى المراد منها لاتصافها بمعناها الأصلى ؛ لأن المجاز بمعنى الكلمه المذكوره طريق إلى تصور المعنى المراد منها ، والحاصل : أن لفظ مجاز مصدر ميمى يصلح للزمان والمكان والحدث - فاتفق المصنف والشيخ عبد القاهر على أنه لا يصلح أن يكون المجاز المستعمل فى الزمان منقولا هنا ؛ لعدم المناسبه بينه وبين المنقول إليه - أعنى : الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له - ثم اختلفا ، فقال المصنف : المنقول هنا هو المستعمل اسم مكان ، وقال الشيخ عبد القاهر : المنقول هنا هو المستعمل فى الحدث ، وإنما استظهر المصنف ما ذكره ؛ لأن استعمال المصدر الميمىّ بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف استعماله اسم مكان.

(قوله : أنه) أى : لفظ مجاز مشتق أو مأخوذ من قولهم على ما مرّ (قوله : على أن معنى) أى : بناء على أن معنى جاز المكان سلكه ووقع جوازه فيه لا- بمعنى أنه جاوزه وتعداه ، وحينئذ فالمجاز معناه محل الجواز والسلوك وهو نفس الطريق (قوله : فإن المجاز .. إلخ) علّه لمحذوف أى : ثم نقل للكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ؛ لأن المجاز بمعنى الكلمه المذكوره طريق .. إلخ فهذا إشاره لبيان المناسبه بين المنقول عنه والمنقول إليه ، والحاصل : أنه على هذا القول لم يعتبر فى الكلمه المنقول إليها كونها جائزه أو مجوزا بها ، بل كونها محلّا للجواز بخلاف القول الأول ، لا يقال الحقيقه كذلك طريق إلى تصور معناها فلتسمّ مجازا بهذا الاعتبار ؛ لأنا نقول ما ذكر وجه للتسميه وترجيح لهذا الاسم فى هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضى اطّراد التسميه فى كل ما وجد فيه ذلك الوجه المعتبر ؛ لأنه إنما اعتبر لإنشاء التسميه على وجه الخصوص بالمسمى كما لا يلزم انتفاء ذلك الوجه ، بخلاف اعتبار المعنى فى وصف شىء بشىء ، فإنه يقتضى اطّراد الوصف فى كل ما وجد فيه ذلك المعنى وينتفى وصفه به عند انتفاء ذلك المعنى ؛ لأن ذلك المعنى اعتبر لصحه إطلاق الوصف والحقيقه ، وإن وجد فيها المعنى المذكور وهو كونها طريقا

أنواع المجاز

فالمجاز (مفرد ومركب) وهما مختلفان. فعرفوا كلّا على حده.

(أما المفرد : فهو الكلمه المستعمله) احترز بها عن الكلمه قبل الاستعمال ؛ فإنها ليست بمجاز ولا حقيقه ...

******

إلى تصور معناها لا- تسمى مجازا ، إذ لا- يطلق المجاز على معناه ليشعر بالمعنى الذى اشتق منه فيتبعه ثبوتا ونفيا كما فى الأوصاف ، بل اعتبر المعنى فيه لترجيح الاسم للتسميه من غير قصد وضعه للمعنى الوضعى ، وملخّصه : أن اعتبار المعنى فى تسميه شىء بشىء يغاير اعتبار المعنى فى وصف شىء بشىء كتسميه شىء له حمره بأحمر ووصفه بأحمر فاعتبار المعنى فى التسميه إنما هو لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان أنه أولى بذلك المعنى من غيره ، وفى الوصف لصحه إطلاق الوصف على الشىء الموصوف ، ولهذا شرط بقاء المعنى فى الموصوف عند إطلاق الوصف عليه ، ولم يشترط بقاء المعنى فى المسمى عند إطلاق الاسم عليه ، فعند زوال الحمره لا يصح وصفه بأحمر حقيقه ويصح تسميته بذلك أى : استمرار إطلاق ذلك الاسم عليه.

أقسام المجاز

(قوله : وهما) أى : المجاز المفرد والمجاز المركب مختلفان أى : حقيقه كلّ منهما تخالف حقيقه الآخر.

(قوله : فعرّفوا كلّا على حده) أى : لأن الحقائق المتباينه لا يمكن جمعها فى تعريف واحد على سبيل التفصيل لكلّ منها بحيث يحصل معرفه حقيقه كلّ منها بخصوصه ، وأما على سبيل الإجمال فيمكن كأن يعبر هنا بدل الكلمه باللفظ أو القول ، وكأن يقال فى تعريف الإنسان والفرس : الجسم النامى الحساس المتحرك بالإراده (قوله : الكلمه) أى : سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا وخرج عنها المركب ، ولا- يقال خرج بها ؛ لأنها جنس والجنس لا يخرج به - وكذا قيل ، ولك أن تقول : لا فرق بين خرج به وعنه إنما الذى يناسب أخرج به الهمزه - فتأمل.

(قوله : احترز بها) أى : بالمستعمله عن الكلمه قبل الاستعمال أى : وبعد الوضع كما احترز بها عن الكلمه المهمله التى لم توضع أصلا حتى إنها تستعمل (قوله : فإنها)

(فى غير ما وضعت له) احترز عن الحقيقه ؛ مرتجلا كان أو منقولا ، أو غيرهما.

******

أى : الكلمه التى وضعت ولم تستعمل لا من الوضع ولا من غيره ليست بمجاز ولا حقيقه (قوله : فى غير ما وضعت له) أى : فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت الكلمه له ، فضمير وضعت ليس راجعا لما فكان الواجب إبراز الضمير لجريان الصله على غير من هى له ، ثم أنه إن أريد الوضع الشخصى خرج عن التعريف التجوز فيما هو موضوع لمعناه الأصلى بالنوع كالمشتقات ، وإن أريد الوضع النوعى خرج عن التعريف التجوز فيما كان الوضع فيه لمعناه الأصلى شخصيّا : كالأسد مثلا ، وإن أريد ما هو أعم من الشخصىّ والنوعىّ لم يشمل شيئا من أفراد المجاز ، إلا أن يجاب بأن المراد الوضعان ويرتكب التوزيع أى : فى غير ما وضعت له وضعا شخصيّا فى الموضوعه بالوضع الشخصى وفى غير ما وضعت له وضعا نوعيّا فى الموضوعه بالوضع النوعى - فتأمل.

ويرد على التعريف اللفظ المشترك إذا استعمل فى أحد معانيه فإنه يصدق عليه أنه كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له : كالعين مثلا إذا استعملت فى الباصره كان معناها مغايرا لمعناها إذا استعملت فى عين الشمس مثلا ، اللهم إلا أن يحمل ما فى التعريف على العموم ، والمعنى حينئذ : المستعمله فى مغاير كلّ وضعت له ، وحينئذ فلا يرد المشترك - فتأمل.

(قوله : مرتجلا كان .. إلخ) تعميم فى الحقيقه فضمير كان المستتر يعود على الحقيقه ، وذكر الضمير باعتبار أن الحقيقه لفظ ، والضمير المستتر اسم كان ، ومرتجلا خبر مقدّم ، ومنقولا عطف عليه ، والمرتجل : هو اللفظ الموضوع لمعنى ابتداء من غير نقل عن شىء : كسعاد وأدد وأسد ، والمنقول : هو اللفظ الموضوع لمعنى بعد وضعه لآخر لمناسبه مع هجران المعنى الأول : كالدابّه والصلاه ، فإن دابّه اسم لكل ما دبّ على الأرض ، ثم نقل لذات القوائم ، والصلاه : اسم للدعاء ، ثم نقلت للأركان المخصوصه والمناسبه موجوده فيهما ، وقد هجر المعنى الأول (قوله : أو غيرهما) أى : ما ليس منقولا ولا مرتجلا كالمشتقات ، فإنها ليست مرتجله محضه لتقدم وضع موادّها ، ولا منقوله لعدم وضعها بنفسها قبل ما اشتقت له أى : وكالمشترك فإنه تعدد فيه وضع اللفظ من غير ملاحظه

وقوله : (فى اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله : وضعت ؛ قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر ، كلفظ : الصلاه إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا ؛ فإنه ...

******

مناسبه بين المعنيين مثلا- ولا- يشترط فيه هجران المعنى الأول فهو مغاير للمرتجل والمنقول كالمشتق (قوله : فى اصطلاح التخاطب) أى : فى الاصطلاح الذى يقع بسببه التخاطب والتكلم (قوله : متعلق بقوله وضعت) يعنى أن المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح التخاطب بذلك اللفظ إذا استعمل المخاطب ذلك اللفظ فى غيره كان مجازا. قال الفنارى : ليس المراد من تعلقه بوضعت أن يعتبر حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح ، وإلا- لزم ألا- يكون لفظ الأسد - الذى وضع فى اللغه للحيوان المفترس وأقرّ ذلك الوضع فى الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوىّ أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصّه - حقيقه ، بل المراد بذلك كونه موضوعا له فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فى ذلك أو لا ، هذا وما ذكره من تعلق الظرف بقوله : وضعت غير متعين ، بل يصح تعلقه بالغير لاشتماله على معنى المغايره وبالمستعمله بعد تقييده بقوله : فى غير ما وضعت له ، والمعنى حينئذ : أن الكلمه المقيده بكونها استعملت فى غير ما وضعت له إذا استعملت فى ذلك الغير بسبب اصطلاح التخاطب بمعنى : أن مصحح استعمالها فى ذلك الغير والسبب فى كونه غيرا هو اصطلاح التخاطب تكون مجازا ، ولكن هذا الوجه لا يخلو عن تمحل - كما تقدم فى تعريف الحقيقه (قوله : ليدخل) أى : فى التعريف على كلّ من الاحتمالات الثلاثه التى ذكرناها فى متعلق الظرف ، (وقوله : المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر) أى : غير اصطلاح المستعمل أى : والحال أنه مستعمل فى غير ما وضع له فى اصطلاحه (قوله : المخاطب) بكسر الطاء أى : المتكلم بهذه الكلمه (قوله : مجازا) أى : لأن الدعاء غير الهيئه المخصوصه الموضوع لها لفظ الصلاه فى عرف الشرع لاشتمالها عليه ، وكذا إذا استعمله المخاطب بعرف اللغه فى الأركان المخصوصه فإنه يكون مجازا ، والحاصل : أنه يصدق على كلّ منهما أنه كلمه مستعمله فى معنى مغاير لما وضعت له فى اصطلاح التخاطب - كما أشار لذلك الشارح بقوله : أى : فليس بمستعمل .. إلخ.

وإن كان مستعملا فيما وضع له فى الجمله (فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى وقع به التخاطب - أعنى : الشرع) وليخرج من الحقيقه ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر ، كلفظ : الصلاه المستعمله بحسب الشرع فى الأركان المخصوصه ؛ فإنه يصدق عليه أنه كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له ، لكن بحسب اصطلاح آخر - وهو اللغه - لا بحسب اصطلاح التخاطب - وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق ب- المستعمله ...

******

(قوله : وإن كان مستعملا .. إلخ) جمله حاليه معترضه بين اسم إن وخبرها وهو قوله : فليس بمستعمل .. إلخ ، والفاء فيه زائده (قوله : فيما) أى : فى معنى (قوله : فى الجمله) أى : فى بعض الاصطلاحات وهو اللغه (قوله : فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى وقع به التخاطب - أعنى : الشرع) أى : وإن كان مستعملا فيما وضع له فى اصطلاح اللغه فهو مجاز شرعى بمقتضى اصطلاح الشرع ، وإن كان حقيقه لغويه بمقتضى اصطلاح أهل اللغه ، فإن قلت : إذا وقع ذلك الاستعمال من لغوىّ جريا على اصطلاح الشرع هل يكون مجازا لغويا؟ قلت : أجاب العلّامه ابن قاسم فى شرح الورقات بما نصه : لا نسلم أنه مجاز لغوىّ بل هو شرعىّ ولو حكما - اه.

(قوله : وليخرج) عطف على قوله : ليدخل أى : وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر الذى هو من أفراد الحقيقه فصله يخرج بمحذوف ، وقوله من الحقيقه : بيان لما بعدها وهو قوله : ما يكون .. إلخ ، والحاصل : أن المصنف زاد قوله فى اصطلاح التخاطب لأجل أن يدخل فى التعريف بعض أفراد المجاز ولأجل أن يخرج من التعريف بعض أفراد الحقيقه - وهو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له - لكن ليس غيرا فى اصطلاح التخاطب وإنما عبّر باصطلاح آخر (قوله : لا بحسب اصطلاح التخاطب) يعنى فلا تكون الصلاه المستعمله فى الأركان المخصوصه بحسب الشرع من المجاز ، إذ تعريفه ليس صادقا عليها (قوله : على وجه يصح) يؤخذ منه أنه لا بدّ فى المجاز من ملاحظه العلاقه ؛ لأن صحه استعمال اللفظ فى غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها ، ولذا صحّ تفريع قوله. بعد فلا بدّ .. إلخ عليه.

مع (قرينه عدم إرادته) أى : إراده الموضوع له.

(فلا بدّ) للمجاز (من العلاقه) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح ، وإنما قيد بقوله : على وجه يصح ،

******

(قوله : مع قرينه عدم إرادته) أى : حال كون تلك الكلمه المستعمله فى الغير مصاحبه لقرينه دالّه على عدم إراده المتكلم للمعنى الموضوع له وضعا حقيقيّا فقرينه المجاز مانعه من إراده الأصل ، واشتراط القرينه المذكوره فى المجاز وإخراج الكنايه بها فيما يأتى إنما هو عند من لم يجوّز الجمع بين الحقيقه والمجاز كالبيانيين ، أما من جوّزه كالأصوليين فلا يشترط فى القرينه أن تكون مانعه عن إراده المعنى الحقيقى - كما صرّح بذلك العلّامه المحلى ، فعند هؤلاء يجب إسقاط القيد المذكور من التعريف لأجل سلامته وصدقه على المعرف ، وإذا سقط القيد المذكور لأجل إدخال المعرف دخلت الكنايه أيضا (قوله : من العلاقه) المراد بها هنا : الأمر الذى به الارتباط بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى وبه الانتقال من الأول للثانى : كالمشابهه فى مجاز الاستعاره ، وكالسببيه والمسببيه فى المجاز المرسل (وقوله : فلا بدّ من العلاقه) أى : من ملاحظتها ، فلا يكفى فى المجاز وجودها من غير أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها فالمصحح لاستعمال اللفظ فى غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها والمعتبر من العلاقه نوعها ، ولذا صح إنشاء المجاز فى كلام المولدين ، فإذا عرفنا أن العرب استعملوا لفظا فى سبب معناه أو فى المسبب عن معناه أو فى المشابه لمعناه - جاز لنا أن نستعمل لفظا مغايرا لما استعملوه لمثل تلك العلاقه ؛ لأن العرب قد اعتبروها رابطا ولا نقتصر على خصوص اللفظ الذى استعملوه ، ولو كان المعتبر شخص العلاقه لتوقف استعمال اللفظ فى معناه المجازى على النقل عن العرب فى تلك الصوره مع أنه ليس كذلك ، والعلاقه - بفتح العين - سواء كانت فى المعانى كعلاقه المجاز والحب القائم بالقلب ، أو المحسوسات كعلاقه السيف والسوط ، وقيل : إنها بالفتح فى المعانى وبالكسر فى الحسيات ، وإنما اشترط فى المجاز ملاحظه العلاقه بين المعنى المجازى والمعنى الأصلى ، ولم يصح أن يطلق اللفظ عليه بلا علاقه ويكتفى بالقرينه الدالّه على المراد ؛ لأن إطلاق اللفظ على غير معناه الأصلى ونقله له على أن يكون الأول أصلا

واشتراط العلاقه (ليخرج الغلط) من تعريف المجاز ، كقولنا : خذ هذا الفرس - مشيرا إلى كتاب ؛ لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) إنما قيد بقوله : مع قرينه عدم إرادته لتخرج (الكنايه) لأنها مستعمله فى غير ما وضعت له ...

******

والثانى فرعا تشريك بين المعنيين فى اللفظ وتفريع لأحد الإطلاقين على الآخر ، وذلك يستدعى وجها لتخصيص المعنى الفرعى بالتشريك والتفريع دون سائر المعانى وذلك الوجه هو المناسبه ، وإلّا فلا حكمه فى التخصيص فيكون تحكما ينافى حسن التصرف فى التأصيل والتفريع.

(قوله : واشتراط العلاقه .. إلخ) يؤخذ من هذا : أن المراد بالغلط الخارج من التعريف ما استعمل فى غير ما وضع له لا لعلاقه من غير تعمّد لذلك الاستعمال وهو الغلط اللسانى : كما إذا أشار إلى كتاب وأراد أن يقول : خذ هذا الكتاب فسبق لسانه وقال : خذ هذا الفرس ، وأما الغلط فى الاعتقاد فإن استعمل اللفظ فى معناه بحسب اعتقاده كأن يقول : انظر إلى هذا الأسد معتقدا أنه الحيوان المفترس المعلوم ، فإذا هو فرس فهو حقيقه لاستعماله فى معناه الأصلى فى اعتقاده وإن لم يصب ، وإن استعمل فى غير معناه بحسب اعتقاده كأن يقول : انظر إلى هذا الأسد مشيرا للفرس معتقدا أنه رجل شجاع صدق عليه حد المجاز ؛ لأنه فى اعتقاده الذى هو المعتبر استعمله فى غير معناه لعلاقه وإن لم يصب فى ثبوت العلاقه فى المشار إليه - كذا فى ابن يعقوب ، وبه يتبيّن رد ما فى الشيخ يس نقلا عن بعضهم : أن الغلط الخارج من التعريف لا يقصر على اللسانى أو غيره (قوله : واشتراط العلاقه) تفسير لقوله قيد .. إلخ بيّن به أن معنى قولهم : على وجه يصح أنه لا بدّ من العلاقه فيكون فيه دفع لبحث وهو أن قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم يلاحظ فيه علاقه ؛ لأن استعماله على هذا الوجه لا يصح ، وحاصل الجواب : أن عرفهم تخصيص قولهم : على وجه يصح فى تعريف المجاز بما تحققت معه العلاقه - فتأمل.

(قوله : ليس على وجه يصح) أى : لعدم ملاحظه العلاقه بين الفرس والكتاب (قوله : والكنايه) إخراجها بناء على أنها واسطه لا حقيقه ولا مجاز ، أما إنها ليست حقيقه ؛

مع جواز إراده ما وضعت له.

(وكلّ منهما) أى : من الحقيقه والمجاز (لغوىّ ، وشرعىّ ، وعرفىّ خاصّ) يتعيّن ناقله ، كالنحوىّ ، والصرفىّ ، وغير ذلك (أو) عرفىّ (عامّ) لا يتعين ناقله ، ...

******

فلأنها - كما سبق - اللفظ المستعمل فيما وضع له ، والكنايه ليست كذلك ، وأما إنها ليست مجازا ؛ فلأنه اشترط فيه القرينه المانعه عن إراده الحقيقه ، والكنايه ليست كذلك ؛ ولهذا أخرجها من تعريف المجاز.

(قوله : مع جواز .. إلخ) أى : حاله كون استعمالها المذكور مقارنا لجواز .. إلخ ؛ وذلك لكون القرينه فيها ليست مانعه من إراده المعنى الأصلى ، والمراد بجواز إراده المعنى الأصلى فى الكنايه أن لا ينصب المستعمل قرينه على انتفائه ، فعلى هذا إذا انتفى المعنى الأصلى عن الكنايه ولم ينصب المستعمل قرينه على انتفائه ، فعلى هذا إذا انتفى المعنى الأصلى عن الكنايه ولم ينصب المستعمل علم المخاطب بانتفائه قرينه على عدم إرادته لم ينتف عنها اسم الكنايه ، وليس المراد أن يوجد المعنى الأصلى معها دائما ، فإنك إذا قلت : فلان طويل النجاد كنايه من طول القامه - صحّ على أن اللفظ كنايه ، ولو لم يكن له نجاد حيث لم يقصد جعل علم المخاطب بأنه لا نجاد له قرينه على عدم إراده المعنى الأصلى وإلا كان مجازا لا كنايه (قوله : والمجاز) أى : المفرد (قوله : يتعين ناقله) أى : يكون ناقله عن المعنى اللغوى طائفه مخصوصه من الناس ولا يشترط العلم بشخص الناقل ، والأقرب أن اختصاص أهل بلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يسمى عرفا خاصّا وإنما يسماه إن كانوا طائفه منسوبين لحرفه كأهل الكلام وأهل النحو ؛ لأن الدخول فى جمله أهل البلد لا يتوقف على أمر يضبط أهلها ، ثم إن ظاهر الشارح : أن النقل لا بد منه فى العرفى وأن كثره الاستعمال دليل عليه لا أنه نفسها ، وقيل : إن النقل هو كثره الاستعمال للفظ فى بعض أفراد معناه لغه أو فى معنى مناسب للمعنى الأصلى ؛ وذلك لأن كثره الاستعمال حتى يصير الأصل مهجورا هو المحقق فى مسمى المنقول ولا دليل على وجود نقل مقصود أو لا (قوله : وغير ذلك) أى : ماعدا الشرعىّ كالمتكلمين بقرينه المقابله وإنما لم يجعل الشرعى من العرفى الخاصّ تشريفا له حيث جعل قسما مستقلّا (قوله : لا يتعين ناقله) أى : عن اللغه أى : أن ناقله عن اللغه لا يتعين بطائفه مخصوصه وإن كان معينا فى

وهذه النسبه فی الحقیقه بالقیاس إلی الواضع. فإن کان واضعها واضع اللغه فلغویه ، وإن کان الشارع فشرعیه ، وعلی هذا القیاس ، وفی المجاز باعتبار الاصطلاح الذی وقع الاستعمال فی غیر ما وضعت له فی ذلک الاصطلاح ، فإن کان هو اصطلاح اللغه فالمجاز لغویّ ، وإن کان اصطلاح الشرع فشرعیّ ، وإلا فعرفی عامّ ، أو خاصّ (کأسد للسبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فإنه حقیقه لغویه فی السبع ، مجاز لغوی فی الشجاع.

(وصلاه للعباده) المخصوصه (والدعاء) فإنها حقیقه شرعیه فی العباده ، مجاز شرعی فی الدعاء.

******

نفس الأمر ، فاندفع ما یقال : أصل الناقل یتعین کواحد أو ألف غیر أنا جهلنا عینه وحیث تعین فهو خاصّ فأین العامّ ، وحاصل الجواب : أن المراد بالخاصّ ما کان ناقله طائفه بخصوصهم کالصرفی والنحوی ، والعامّ ما کان ناقله لیس طائفه بخصوصهم ، بل یکون الناقل من جمیع الطوائف ، وقد أشار الحفید لهذا الجواب بعد إیراد الإشکال بقوله وکأنهم أرادوا بذلک أن لا یتعین النقل بجماعه مخصوصه کالنحوی والصرفی وأهل الشرع ، بل یکون الناقل من الجمیع (قوله : وهذه النسبه) أی : فی لغویّ وشرعیّ وعرفیّ (وقوله : فی الحقیقه) أی : الکائنه فی الحقیقه بأن یقال : حقیقه لغویه ، حقیقه شرعیه ، حقیقه عرفیه خاصّه أو عامّه (قوله : بالقیاس) أی : بالنسبه والنظر إلی الواضع (قوله : فإن کان واضعها) أی : واضع الحقیقه (قوله : فلغویه) أی : فهی حقیقه لغویه (قوله : وإن کان الشارع) أی : وإن کان واضع تلک الحقیقه الشارع فهی حقیقه شرعیه (قوله : وعلی هذا القیاس) أی : وإن کان واضع تلک الحقیقه أهل العرف فهی حقیقه عرفیه خاصّه أو عامّه (قوله : وفی المجاز) عطف علی قوله فی الحقیقه أی : وهذه النسبه الکائنه فی المجاز فی قولهم : مجاز لغوی أو شرعی أو عرفی خاص أو عام (وقوله : باعتبار الاصطلاح) أی : باعتبار أهل الاصطلاح.

(قوله : فی ذلک الاصطلاح) من وضع الظاهر موضع المضمر والأصل فیه (قوله : والدعاء) أی : بخیر (قوله : فإنها حقیقه شرعیه فی العباده مجاز شرعی فی الدعاء)

(وفعل للّفظ) المخصوص - أعنى : ما دلّ على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه.

(والحدث) فإنه حقيقه عرفيه خاصّه - أى : نحويه فى اللفظ ، مجاز نحوى فى الحدث.

(ودابّه لذى الأربع والإنسان) فإنها حقيقه عرفيه عامّه فى الأول ، مجاز عرفى عامّ فى الثانى.

تقسيم المفرد إلى مرسل واستعاره

(والمجاز مرسل إن كانت ...

******

هذا إذا كان الذى استعمله فى الأمرين من أهل الشرع ، وأما إذا كان الذى استعمل لفظ الصلاه فى الأمرين لغويّا كان مجازا لغويّا فى الأوّل وحقيقه لغويه فى الثانى (قوله : وفعل للّفظ والحدث) يعنى : أن لفظ فعل إذا استعمله المخاطب بعرف النحو فى اللفظ المخصوص وهو ما دلّ على معنى فى نفسه واقترن بزمان - كان حقيقه عرفيه خاصّه نحويه ، وإن استعمله فى الحدث - كان مجازا نحويّا (قوله : فى الحدث) أى : الذى هو جزئى من جزئيات مدلوله لغه ؛ لأن لفظ فعل مدلوله لغه الأمر والشأن ، والحاصل : أن الفعل [بالكسر] فى اللغه : اسم بمعنى الأمر والشأن نقل فى النحو للكلمه المخصوصه لاشتمالها عليه ، فإذا استعمل الفعل [بالكسر] فى جزء معناه - أعنى : الحدث - كان مجازا نحويّا ، وليس الفعل حقيقه لغويه فى الحدث كما يتوهم (قوله : لذى الأربع) أى : لذى القوائم الأربع المعهوده وهو الحمار والبغل والفرس (وقوله : والإنسان) أى : المهان كما فى الأطول (قوله : فإنها حقيقه عرفيه عامه فى الأول) أى : أن المخاطب بالعرف العام إذا استعمل لفظ دابه فى ذى القوائم الأربع يكون حقيقه عرفيه عامّه إذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات أربع ، وأما لو استعمله فى ذات الأربع باعتبار عموم كونها تدبّ على الأرض مثلا- كان حقيقه لغويه - كما هو ظاهر من كلامهم ؛ لبقائها فى الاستعمال على موضوعها (قوله : مجاز عرفى عام فى الثانى) قال ابن يعقوب : والعلاقه بين السبع والشجاع فى الأول : المشابهه ، وبين العباده المخصوصه والدعاء فى الثانى : اشتمالها عليه ، وبين اللفظ المخصوص والحدث فى الثالث : دلالته عليه مع الزمان ، وبين الإنسان المهان وذوات الأربع فى الرابع : مشابهته لها فى قله التمييز (قوله : مرسل إن كانت .. إلخ) سمّى مرسلا ؛

العلاقه) المصحح (غير المشابهه) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى (وإلا- فاستعاره) فعلى هذا الاستعاره : هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى لعلاقه المشابهه ، كأسد فى قولنا : رأيت أسدا يرمى.

(وكثيرا ما تطلق الاستعاره) ...

******

لأن الإرسال فى اللغه : الإطلاق ، والمجاز الاستعارى مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به ، والمرسل مطلق عن هذا القيد ، وقيل : إنما سمّى مرسلا لإرساله عن التقييد بعلاقه مخصوصه ، بل ردّد بين علاقات بخلاف المجاز الاستعارى ، فإنه مقيد بعلاقه واحده وهى المشابهه (قوله : إن كانت العلاقه) أى : المقصوده أخذا مما يأتى (قوله : المصححه) أى : لاستعمال اللفظ فى غير ما وضع له (قوله : غير المشابهه) أى : كما إذا كانت مسببيه أو سببيه على ما يأتى ، وذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلى سببا لشىء أو مسببا عن شىء فينقل اسمه لذلك الشىء.

(قوله : وإلا- فاستعاره) أى : وإلا- بأن لم تكن العلاقه بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى غير المشابهه ، بل كانت نفس المشابهه (قوله : هى اللفظ .. إلخ) أى : لأن المقسم المجاز وهو لفظ (وقوله : فيما) أى : فى معنى شبه ذلك المعنى المستعمل فيه بمعنى ذلك اللفظ الأصلى.

واعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاستعاره قسم من المجاز وقسيمه للمرسل منه - هذا اصطلاح البيانيين ، وأما الأصوليون فيطلقون الاستعاره على كل مجاز فلا- تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا- تقع فى العنت إذا رأيت مجازا مرسلا أطلق عليه الاستعاره - قاله الفنرى.

(قوله : رأيت أسدا يرمى) كأنه قال : رأيت رجلا يشبه الأسد يرمى بالنشاب ، فقد استعمل لفظ أسد فى الرجل الشجاع ، والعلاقه هى المشابهه فى الشجاعه ، والقرينه هى قوله : يرمى ، وإطلاق لفظ استعاره على اللفظ المستعار من المعنى الأصلى للمعنى المجازى من إطلاق المصدر على المفعول : كالنسج بمعنى المنسوج ، وأصل الإطلاق التجوز ، ثم صار حقيقه عرفيه (قوله : وكثيرا ما تطلق الاستعاره) أى : وكثيرا ما يطلق فى العرف

على فعل المتكلم - أعنى : (على استعمال اسم المشبه به فى المشبه) فعلى هذا تكون بمعنى المصدر ، ويصح منه الاشتقاق.

(فهما) أى : المشبه به والمشبه (مستعار منه ، ومستعار له ، واللفظ) أى : لفظ المشبه به (مستعار) لأنه بمنزله اللباس الذى استعير من أحد فألبس غيره.

******

لفظ الاستعاره ، والمراد أن هذا كثير فى نفسه لا بالقياس إلى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقلّ (قوله : على فعل المتكلم) أعنى : المعنى المصدرى لا على اللفظ المستعار كما ذكره قبل (قوله : اسم المشبه به) أى : لفظه ليشمل استعاره الفعل والحرف ، فمراده بالاسم : ما قابل المسمى ، لا ما قابل الفعل والحرف.

(قوله : ويصح منه الاشتقاق) أى : ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعاره على إطلاقها بالمعنى المصدرى كما هو شأن كل مصدر ، فيقال : المتكلم : مستعير ، والمشبه به : مستعار منه ، والمشبه : مستعار له ، ولفظ المشبه به : مستعار - بخلاف إطلاق الاستعاره على نفس اللفظ المستعار فإنه لا يصح منه الاشتقاق ؛ لأن اسم المفعول لا يشتق منه (قوله : أى المشبه به) وهو معنى الأسد مثلا ، والمشبه وهو معنى الرجل مثلا ، (وقوله : أى : لفظ المشبه به) كلفظ الأسد مثلا ، (وقوله : مستعار) أى : لمعنى المشبه.

(قوله : لأنه) أى : لفظ المشبه به ، (وقوله : من أحد) هو المعنى المشبه به ، (وقوله : فألبس غيره) هو المعنى المشبه ، فالتشبيه بين المعانى والاستعاره للألفاظ ، والحاصل : أنك إذا قلت : رأيت أسدا يرمى فقد شبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، فالمعنى المشبه - وهو ذات الرجل الشجاع - مستعار له ؛ لأنه هو الذى أتى باللفظ الذى لغيره وأطلق عليه فصار كالإنسان الذى استعير له الثوب من صاحبه وألبسه ، ويقال للمعنى المشبه به - وهو الحيوان المفترس - مستعار منه ، إذ هو كالإنسان الذى استعير منه ثوبه وألبسه غيره من حيث إنه أتى بلفظه وأطلق على غيره ، ويقال للفظ أسد : مستعار ؛ لأنه أتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للابسه ، ويقال للإنسان المستعمل للّفظ فى غير معناه الأصلى : مستعير ؛ لأنه هو الآتى باللفظ من صاحبه كالآتى باللباس من صاحبه.

(والمرسل) وهو ما كانت العلاقه غير المشابهه (كاليـد) الموضوعه للجارحه المخصوصه إذا استعملت (فى النعمه) لكونها بمنزله العلّه الفاعليه للنعمه ؛ لأن النعمه منها تصدر ، وتصل إلى المقصود بها (و) كاليد فى (القدره) ...

******

الكلام فى المجاز المرسل

(قوله : كاليد فى النعمه) أى : كلفظ اليد إذا استعمل فى النعمه مثل : كثرت أيادى فلان عندى ، وجلت يده لدى ، ورأيت أياديه عمّت الوجود ، فإطلاق اليـد على النعمه فيما ذكر مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على مسببه ؛ لأن اليـد سبب فى صدور النعمه ووصولها إلى الشخص المقصود بها (قوله : لكونها) أى : اليد بمعنى الجارحه لا بمعنى اللفظ ففيه استخدام.

(قوله : بمنزله العلّه الفاعليه) أى : لكون الإعطاء صدر منها وإنما لم تكن علّه فاعليه حقيقه ؛ لأن العله الفاعليه فى الحقيقه الشخص المعطى واليد آله للإعطاء - كذا قرر بعض الأشياخ ، وفى ابن يعقوب : أن العلاقه فى إطلاق اليد على النعمه كون اليد كالعلّه الفاعليه للنعمه من جهه أن العله الفاعليه يترتب عليها وجود المفعول كما يترتب وصول النعمه إلى المقصود بها على حركه اليـد ، ويترتب وجودها بوصف كونها نعمه على حركه اليد والوصول للغير بالفعل ، ولا شكّ فى تحقق الملابسه بين العلّه الفاعليه ومفعولها المقتضيه للانتقال ، وكذا ما هو مثلها فى الترتب ، فإن المترتب على الشىء ينتقل الذهن منه إليه ، وإنما قلنا هو كالعله الفاعليه ولم نقل نفس العلّه ؛ لأن المرتب عليه وصف آخر غير اليد وهو حركتها لا نفسها ، والمترتب أيضا وصول النعمه واتصافها بكونها نعمه لا نفس وجودها ، فالعلاقه هنا ترجع إلى السببيه الفاعليه (قوله : وكاليد فى القدره) أى : وكاليد إذا استعملت فى القدره كما فى قولك : للأمير يد أى : قدره ، فإن استعمالها فيها مجاز مرسل ؛ وذلك لأن آثار القدره تظهر باليد غالبا مثل الضرب والبطش والقطع والأخذ والدفع والمنع ، فينتقل من اليد إلى الآثار الظاهره بها ومن الآثار إلى القدره التى هى أصلها ، فهى مجاز عن الآثار من إطلاق اسم السبب على المسبب والآثار يصح إطلاقها مجازا على القدره من إطلاق اسم المسبب على السبب ، ولا مانع

لأن أكثر ما يظهر سلطان القدره يكون فى اليد وبها تكون الأفعال الدالّه على القدره من البطش ، والضرب ، والقطع ، والأخذ ، وغير ذلك.

(والراويه) التى هى فى الأصل اسم للبعير الذى يحمل المزاده إذا استعملت (فى المزاده) أى : المزود الذى يجعل فيه الزاد - أى : الطعام المتخذ للسفر ، والعلاقه : كون البعير ...

******

من بناء مجاز على مجاز آخر تقديرا فالعلاقه فى إطلاق اليد على القدره كون اليد كالعلّه الصوريه للقدره وآثارها ، إذ لا تظهر القدره وآثارها إلا باليد كما لا يظهر المصور إلا بصورته ، فرجعت العلاقه هنا إلى معنى السببيه (قوله : لأن أكثر ما يظهر سلطان القدره) ما مصدريه أى : لأن أكثر ظهور سلطان القدره أى : سلاطتها وتأثيرها (وقوله : فى اليد) أى : باليد (قوله : وبها) أى : باليد تكون الأفعال الدالّه على القدره أى : غالبا بدليل قوله السابق : أكثر وهذا عطف تفسير لما قبله ، وحاصله : أن الأفعال الداله على القدره لما كانت لا تظهر إلا باليد صارت القدره وآثارها كلّ منهما لا يظهر إلا باليد ، وإن كان ظهور أحدهما مباشره والآخر بواسطه ، وحيث كان كلّ منهما لا يظهر إلا باليد صارت اليد كالعلّه الصوريه لهما ، وهذا كله بناء على أن المراد بالقدره الصفه التى تؤثر فى الشىء عند تعلقها به ، وأما إذا أريد بها أثرها كما قال الكمال بن أبى شريف فالعلاقه حينئذ المسببيه فى الجمله ، إذ قد أطلق اسم السبب وهو اليد وأريد المسبب وهو الآثار الصادره عنها (قوله : وغير ذلك) كالدفع والمنع.

(قوله : اسم للبعير الذى يحمل المزاده) الذى فى الصحاح : الراويه البعير والبغل والحمار الذى يستقى عليه والعامّه تسمى المزاده راويه وذلك جائز على الاستعاره - اه. ، فقول الشارح : اسم للبعير : لا مفهوم له (قوله : المزاده) بفتح الميم ، والجمع مزايد ، والمراد بها كما فى شرح السيد على المفتاح : ظرف الماء الذى يستقى به على الدابه التى تسمى راويه ، وقال أبو عبيده : المزاده سقاء من ثلاثه جلود تجمع أطرافها طلبا لتحملها كثره الماء فهى سقاء الماء خاصه ، وأما المزود [بكسر الميم] فهو الظرف الذى يجعل فيه الزاد أى : الطعام المتخذ للسفر وجمعه مزاود ، والراويه الذى هو اسم للدابه الحامله

حاملا لها ، وبمنزله العلّه المادّيه ، ولما أشار بالمثال إلى بعض أنواع العلاقه أخذ فى التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات فقال :

علاقه الجزئيه والكليه

(ومنه) أى : من المرسل (تسميه الشىء باسم جزئه) فى هذه العباره نوع من التسامح ؛ ...

******

للماء إنما يستعمل عرفا فى المزاده لا فى المزود - كما فى سم وابن يعقوب ، فإذا علمت مغايره المزاده للمزود تعلم أن تفسير الشارح المزاده بالمزود غير صحيح (قوله : حاملا لها) أى : مجاورا لها عند الحمل فسميت المزاده راويه للمجاوره والمتجاوران ينتقل من أحدهما للآخر.

(قوله : وبمنزله العلّه المادّيه) عطف على قوله : حاملا لها أى : والعلاقه كون البعير حاملا لها وكونه بمنزله العله الماديه لها وهذا إشاره إلى علاقه أخرى وهى مطلق السببيه كما قبلها بأن يجعل البعير بمنزله العله الماديه للمزاده ؛ لأنه لا وجود لها بوصف كونها مزاده فى العاده إلا بحمل البعير لها فصار توقفها بهذا الوصف على البعير كتوقف الصوره على المادّه فى أن لا وجود لأحدهما إلا مع صاحبه ، والتوقف فى الجمله يصحح الانتقال والفهم ، وإنما قال : بمنزله العله .. إلخ ؛ لأن العله الماديه ما يكون الشىء معه بالقوه كالخشب للسرير فإن الصوره السريريه موجوده مع الخشب بالقوه والبعير وإن كان محصلا للمزاده من حيث وصفها فهى من حيث هذا الوصف معه بالقوه ، لكن المزاده لم تجعل منه بحيث يكون جزءا لها (قوله : بالمثال) أل جنسيه (قوله : إلى بعض أنواع العلاقه) قيل : إنها تعتبر وصف المنقول عنه كما فى الأمثله وهو التحقيق ، وقيل : تعتبر وصف المنقول إليه ، وقيل : إنها تعتبر وصفا لهما معا (قوله : أخذ فى التصريح بالبعض الآخر) أى : وإن صرح فى ذلك الآتى بما يشمل بعض ما ذكر أولا ، فإن حاصل العلاقه فى اليد إذا استعمل فى النعمه والقدره السببيه فى الجمله ، وهذا داخل فى قوله الآتى أو باسم سببه ، إلا أن يقال : إن السببيه الآتيه غير المتقدمه ؛ لأن المتقدمه سببيه تنزيليه بخلاف الآتيه فإنها حقيقيه.

(قوله : فى هذه العباره نوع من التسامح) أى : لأن ظاهرها أن المجاز نفس تسميه الشىء باسم جزئه مع أن المجاز هو اللفظ الذى كان للجزء وأطلق على الكل

والمعنى : أن فى هذه التسميه مجازا مرسلا ؛ وهو اللفظ الموضوع لجزء الشىء عند إطلاقه على نفس ذلك الشىء.

(كالعين) وهى : الجارحه المخصوصه (فى الربيئه) وهى : الشخص الرقيب ، والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء ...

******

للملابسه ، لكن لما كان السبب فى كون ذلك اللفظ مجازا تسميه الكل به مع كونه اسما لجزئه تجوز فى جعل التسميه من المجاز (قوله : والمعنى) أى : المراد من هذه العباره (قوله : أن فى هذه التسميه مجازا) فى بمعنى مع ، أى : أن مع هذه التسميه مجازا أى : أن هذه التسميه يصاحبها المجاز المرسل ، فالمجاز المرسل مصاحب لتلك التسميه ، لا أنه واقع فيها كما هو ظاهر الشارح ، ولا أنه نفس التسميه كما هو ظاهر المصنف ، ويمكن أن يوجه كلام المصنف أيضا بحذف المضاف أى : ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه تسميه .. إلخ (قوله : وهو اللفظ .. إلخ) أى : والمجاز المرسل المصاحب لتلك التسميه هو اللفظ الموضوع لجزء الشىء عند إطلاقه على نفس ذلك الشىء.

واعلم أنه لا يصح إطلاق اسم كل جزء على الكل ، وإنما يطلق اسم الجزء الذى له مزيد اختصاص بالكل بحيث يتوقف تحقق الكل بوصفه الخاصّ عليه : كالرقبه والرأس ، فإن الإنسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنه لا يجوز إطلاقها على الإنسان ، وأما إطلاق العين على الربيئه فليس من حيث إنه إنسان ، بل من حيث إنه رقيب ، ومن المعلوم أن الربيئه إنما تحقق كونه شخصا رقيبا بالعين ، إذ لولاها لانتفت عنه الرقيبيه ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله : ويجب .. إلخ (قوله : وهى الجارحه المخصوصه) أى : بحسب أصل وضعها (قوله : فى الربيئه) أى : فإنها تستعمل مجازا مرسلا فى الربيئه مأخوذ من ربأ إذا أشرف (قوله : وهى الشخص الرقيب) أى : المسمى بالجاسوس الذى يطلع على عورات العدو (قوله : والعين جزء منه) أى : فقد أطلق اسم جزئه عليه لعلاقه الجزئيه (قوله : مما يكون) أى : من الأجزاء التى يكون لها مزيد ، اختصاص بالمعنى الذى يقصد من الكل كالاطّلاع فى هذا المثال حاله كونه متجاوزا غيره من الأجزاء.

الـذى يطلق على الكـل ممـا يكون له من بين الأـجزاء مزيـد اختصاص بالمعنى الـذى قصـد بالكل مثلا : لا يجوز إطلاق اليـد أو الأصـبع على الربيئه (وعكسه) أى : ومنه عكس المـذكور - يعنى : تسـميه الشـىء باسم كله (كالأصابع) المسـتعمله (فى الأنامل) التى هى أجزاء من الأصابع فى قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِى آذانِهِمْ)(١).

******

(قوله : الذى يطلق على الكل .. إلخ) وأما إطلاق اسم الكل على الجزء فلا يشترط أن يكون الجزء فيه بهذه المثابه.

(قوله : يجعلون أصـابعهم) أى : أنـاملهم والقرينه : اسـتحاله دخول الأصـابع بتمامهـا فى الآـذان عاده وفيه مزيـد مبالغه كأنه جعل جميع الأصابع فى الآذان لئلا يسـمع شـيئا من الصواعق ، ويجوز أن يكون التجوز فى الإسناد وأن يكون على حذف مضاف أى : أنمله أصابعهم ، وذكر بعضـهم : إن هذا من باب نسبه الفعل الذى فى نفس الأمر للجزء إلى الكل ولا يسمى هذا مجازا كقولك : ضـربت زيـدا ومسـحت بالمنـديل فلاـ يكون مجـازا ولو لم تضـرب كله ولا مسـحت بكله وفيه تعسّف ؛ لأن نسـبه مطلق الجعل للأصـابع كثيرا ما يراد به الكل فلولا الآذان لجرى على الأصل ، وأما نحو الضـرب فلا يخلو من تصوره على الكل فجعل من باب الحقيقه وإلا لم يخل كلام عن مجاز غالبا وهو مذهب مردود تكلم المصنف على استعمال اسم الكل فى الجزء وسكت عن تنبيه : اسم الكلى إذا اسـتعمل فى الجزئى هـل يكون مجـازا أيضـا أم لاـ؟ فـذهب الكمال بن الهمام ومن وافقه إلى أنه حقيقه مطلقا ، وعلّله : بأن اللام - فى قولهم فى تعريف الحقيقه : الكلمه المسـتعمله فيما وضـعت له - لام التعليل ، ولا شك أن اسم الكلى إنما وضع لأجـل اسـتعماله فى الجزئى ، وعلّله غيره : بأن المجاز هو الكلمه المسـتعمله فى غير ما وضـعت له أولا ، والجزئى ليس غير الكلى ، كما أنه ليس عينه ، وذهب بعضـهم إلى التفصيل وحاصله : أن استعمال اسم الكلى فى الجزئى إن كان من حيث اشتماله على الكلى فهو حقيقه وإن كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر ، بل من حيث ذاته كان مجازا

١- البقره : ١٩.

علاقه السببيه

(وتسميته) أى : ومنه : تسميه الشىء (باسم سببه ، نحو : رعينا الغيث) أى : النبات ، الذى سببه الغيث.

(أو) تسميه الشىء باسم (مسببه ، نحو : أمطرت السماء نباتا) أى : غيثا ؛ لكون النبات مسببا عنه ، وأورد فى الإيضاح فى أمثله تسميه السبب باسم المسبب قولهم : فلان أكل الدم - أى : الديه المسببه عن الدم - وهو سهو بل هو من تسميه المسبب باسم السبب.

******

(قوله : أى ومنه تسميه الشىء .. إلخ) جعله هنا وفيما يأتى التسميه المذكوره مجازا تسامح كما تقدم.

(قوله : الذى سببه الغيث) جعله الغيث سببا فى النبات بالنظر للجمله وإلا فالسبب فى الحقيقه الماء مطلقا وإن لم يكن مطرا (قوله : وأورد) من الورود وهو الذكر.

(قوله : بل هو من تسميه المسبب) أى : وهو الديه (وقوله : باسم السبب) أى : الذى هو الدم فالديه مسببه عن الدم والدم سبب لها ، وقد أطلقنا السبب - الذى هو الدم - على مسببه - وهو الديه - فصار المراد من الدم فى قولهم : فلان أكل الدم أى : أكل مسببه وهو الديه ، ومما يؤيد سهو المصنف فى الإيضاح تفسيره بقوله : أى : الديه المسببه عن الدم فإنه قد بيّن أن الديه المطلق عليها الدم مسببه والكلام فى إطلاق اسم المسبب على السبب ، ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الديه علّه حامله على القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاه بالديه لم يقدم القاتل على القتل فهى سبب فى الإقدام على الدم ، فأطلق الدم الذى هو المسبب عليها ولا تنافى بينه وبين تفسيره ؛ لأن المعلول من وجه قد يكون علّه من وجه ، فالدم وإن كان مسببا عن الديه باعتبار التعقل إلا أنها فى الخارج مترتبه عليه ؛ لأن العلّه الغائيه يتأخر وجودها عن مسببها ، فكلامه أولا منظور فيه للتعقل وتفسيره منظور فيه للترتب الخارجى ، ولا يخفى ما فى هذا الجواب من التعسّف ؛ لأنه اعتبار عقلى وهو خلاف مدلول اللفظ ، وأجاب بعضهم بجواب آخر ، وحاصله : أن مراد المصنف أن الأكل مجاز عن الأخذ وهو سبب فى الأكل فهو من تسميه السبب باسم

اعتبار ما كان وما يكون

(أو ما كان عليه) أى : تسميه الشيء باسم الشيء الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى لكنه ليس عليه الآن (نحو : (وَآتُوا الْيَتامى أَمْوالَهُمْ)(۱) أى : الذين كانوا يتامى قبل ذلك ؛ إذ لا يتم بعد البلوغ.

(أو) تسميه الشيء باسم (ما يؤول) ذلك الشيء (إليه) فى الزمان المستقبل (نحو : (إِنِّى أَرانِى أَعْصِرُ خَمْراً ...)(۲)

******

المسبب ، وأما قوله : أى : الديه المسببه عن الدم ، فقد أشار إلى مجاز آخر فى الدم باعتبار آخر ، ولا يخفى بعد هذا الجواب عند صاحب الذوق السليم.

(قوله : أى تسميه الشيء) أى : كالأولاد البالغين فى المثال الآتى (وقوله : الذى كان هو عليه) أى : على صفته أو على بمعنى من (وقوله : لكنه) أى : الشيء الأول ليس عليه أى : على الشيء الثانى أى : ليس على صفته أو ليس منه (وقوله : الآن) أى : عند الإطلاق.

واعلم أن ما ذكره من أن تسميه الشيء باسم ما كان عليه أولا مجاز هو مذهب الجمهور خلافا لمن قال : إن الإطلاق المذكور حقيقى استصحابا للإطلاق حال وجود المعنى فوجود المعنى فيما مضى كاف فى الإطلاق الحقيقى عنده ، وقيل بالوقف ففيه ثلاثه أقوال محكيه فى كتب الأصول ، لكن فى المشتق كالمثال المذكور ، ثم إن قول المصنف : أو ما كان عليه أو ما يؤول إليه ظاهره : أن العلاقه هنا هى الكينونه وفيما بعده الأيلوله والمناسب أن يقال : إنها هنا اعتبار ما كان وفيما يأتى اعتبار ما يؤول إليه (قوله : قبل ذلك) أى : قبل دفع المال إليهم ؛ لأن إيتاء المال إليهم إنما هو بعد البلوغ وبعد البلوغ لا يكونون يتامى ، إذ لا يتم بعد البلوغ ، وحينئذ فإطلاق اليتامى على البالغين إنما هو باعتبار الوصف الذى كانوا عليه قبل البلوغ (قوله : إذ لا يتم بعد البلوغ) علّه لمحذوف كما علمت مما قررناه. (قوله : باسم ما يؤول ذلك الشيء إليه) أى : تحقيقا كما

۱- النساء : ۲.

۲- يوسف : ۳۶.

أى : عصيرا يؤول إلى الخمر.

******

فى " إنـك ميت " أو ظنّيا كمـا فى " أيلوله العصـير للخمر " لا احتمالا كأيلوله العبـد للحريه فلا يقال لعبـد : هـذا حر ؛ لأن الحريه يؤول إليها العبد فى المسـتقبل احتمالا والمراد الظن والاحتمال باعتبار اسـتعداد الشـىء وحاله فى نفسه ، فلا يرد أنه قد يظن عتق العبد فى المستقبل بنحو وعد ، وأن العصير قد يحصل اليأس من تخمّره لعارض فينتفى ظن تخمره.

(قوله : أى عصـيرا يؤول إلى الخمر) هذا تفسـير لقوله : خمرا والداعى له عدم صحه المعنى الحقيقى ؛ لأن العصير حاله العصر لا يخامر العقل ، وإنما يخامره بعد مده فأشار بهذا التفسـير إلى أن المراد بالخمر العصـير ، وأن العصـير يسمى خمرا باعتبار ما يؤول إليه ، لكن كان الأولى للشارح أن يقول : أى : عنبا يؤول عصـيره إلى الخمر ؛ لأن العصـير لا يعصـر إلا أن يقال : أراد أن أعصـر بمعنى أسـتخرج وهـذا بناء ما هو التحقيق الـذى يسـبق إلى الـذهن من أن نسـبه الفعل وما يشـبهه إلى ذات موصوفه بوصف إنما تكون بعد اتصافها بذلك الوصف بحيث يكون اتصافها سابقا على ثبوت الفعل لها فيلزم وقوع العصر على العصير أى : المعصور ، وأما إن قلنا : إن الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول به وأن المعنى هنا إنى أعصـر عصـيرا حاصـلا بذلك العصـر فلا حاجه إلى تأويـل أعصـر ب- أسـتخرج (قوله : بـاسم محله) أى : باسم المكان الـذى يحل فيه ذلك الشـىء (قوله : (فَلْيَـدْعُ نادِيَهُ)) (١) قال الفنرى : يحتمـل أن تكون الآـيه من قبيـل المجـاز بالنقصـان على حـذف المضاف وإعطاء إعرابه للمضاف إليه كما قيل فى قوله تعالى (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ)(٢) (قوله : والنـادى : المجلس) أى : أن النادى اسم لمكان الاجتماع ولمجلس القوم ، وقـد أطلق على أهله الـذين يحلون فيه والمعنى : فليـدع أهـل نـاديه أى : أهل مجلسه لينصـروه مع أنهم لا ينصـرونه فى ذلك اليوم (قوله : الحالّ فيه) بنصب اللام وتشديـدها صـفه لأهل أى : الحالّ ذلك الأهل فى ذلك النادى ، ويصح قراءه الحالّ بالجر صـفه للنادى جرت على غير من

١- العلق : ١٧.

٢- يوسف : ٨٢.

الحالّيه والمحلّيه

(أو) تسميه الشيء باسم (محلّه ؛ نحو : (فَلْيَدْعُ نادِيَهُ)(١) أى : أهل ناديه الحالّ فيه ، والنادى : المجلس.

(أو) تسميه الشيء باسم (حاله) أى : باسم ما يحل فى ذلك الشيء (نحو : (وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَتِ اللهِ)(٢) أى : فى الجنه) التى تحل فيها الرحمه.

علاقه الآليه : (أو) تسميه الشيء باسم (آلته ، نحو : (وَاجْعَلْ لِى لِسانَ صِدْقٍ فِى الْآخِرِينَ)(٣) أى : ذكرا حسنا) ...

******

هى له لكن كان عليه إبراز الضمير (قوله : أو تسميه الشيء باسم حالّه) هذا عكس ما قبله ؛ لأن ما تقدم يسمى الحالّ باسم المحلّ ، وما هنا يسمى المكان باسم ما يحلّ فيه.

(قوله : التى تحلّ فيها الرحمه) أى : الأمور المنعم بها ؛ لأنها هى التى تحل فى الجنه ، وإطلاق الرحمه على الأمور المنعم بها مجاز وتوضيحه - كما فى ابن يعقوب - : أن الرحمه فى الأصل الرقه والحنان والمراد بها فى جانب الله لازمها الذى هو الإنعام واستعمل فى الجنه لحلوله فيها على أهلها ، ثم إن الإنعام اعتبارىّ ، إذ هو تعلق القدره بإيجاد المنعم به وإعطائه للمنعم عليه وليس حالّا فى الجنه حقيقه وإنما الحالّ بها حقيقه متعلقه فهذا المجاز مرسل مبنىّ على مجاز ضمنىّ وهو إراده المنعم به بالإنعام الذى هو الرحمه (قوله : آلته) فرّق بعضهم بين الآله والسبب بأن الآله هى الواسطه بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء ، فاللسان آله للذكر لا سبب له - قاله سم. واعترض بأن هذا الفرق لا يظهر ، إذ قد يقال : إن الآله بها وجود الشيء ، ولذا أدخل بعضهم الآله فى السبب فجعلها من جمله أفراده (قوله : ذكرا حسنا) أى : فيهم أخذ الحسن من إضافه اللسان للصدق هذا ، ويحتمل أن يكون المراد : واجعل لى كلاما صادقا باقيا فى الآخرين أى : اجعل لسانى متكلما بكلمات صادقه باقيه فى الآخرين لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرّف

١- العلق : ١٧.

٢- آل عمران : ١٠٧.

٣- الشعراء : ٨٤.

واللسان : اسم لآله الذكر.

ولما كان فى الأخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب.

فإن قيل : قد ذكر فى مقدمه هذا الفن : أن مبنىّ المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، وبعض أنواع العلاقه ، بل أكثرها ...

******

(قوله : واللسان اسم لآله الذكر) أى : فأطلق اللسان على الذكر لكونه آله له ، فالعلاقه الآليه ، والمراد بالآخرين المتأخرون عنه من الأنبياء والأمم ولاستجابه المولى دعاءه صارت كل أمه بعده تنسب إليه وتقول أبونا إبراهيم سواء كانوا يهودا أو نصارى أو غيرهم (قوله : ولما كان .. إلخ) جواب عما يقال : لأى شىء ذكر المصنف المعنى المجازى فى المثالين الأخيرين دون ما عداهما من الأمثله وهلا صرح به فى الجميع أو حذفه من الجميع؟ (قوله : فى الأخيرين) أى : فى مجازيه الأخيرين (قوله : نوع خفاء) أى : لأن المعنى لا يظهر فيهما ظهوره فى الأمثله السابقه ؛ لأن استعمال الرحمه فى الجنه واللسان فى الذكر ليس من المجاز العرفى العامّ ، ولذا حمل الكشاف الرحمه على الثواب المخلد والظرفيه على الاتساع ، وقيل فى الثانى : إن المعنى : اجعل لى لسانا ينطق بالصدق فى الآخره (قوله : صرح به) أى : بالخفاء أى : بمزيله وهو ما بعد أى (قوله : فى الكتاب) أى : فى المتن حيث قال أى : فى الجنه وأى ذكرا حسنا (قوله : فإن قيل .. إلخ) حاصله : أن اعتبار العلاقه إنما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقى إلى المعنى المجازى والانتقال فرع اللزوم ، وأكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم بالمعنى الذى مرّ فى المقدمه وهو أن يكون المعنى الحقيقى الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله فى الذهن حصول المعنى المجازى إما على الفور أو بعد التأمل فى القرائن ، وإن كان أكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم فلا وجه لجعلها علاقات - هذا حاصله ، وقد يقال : إنه لا حاجه إلى السؤال ، والجواب بعد ما مرّ فى المقدمه من أن المعتبر اللزوم الذهنى ، ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره ولعلّه أعاده تذكره لما سبق (قوله : أن مبنىّ المجاز .. إلخ) أى : بخلاف الكنايه فإنها مبنيه على الانتقال من اللازم إلى الملزوم فهى بعكس المجاز (وقوله : مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم) أى : وذلك الانتقال بسبب العلاقه (قوله : بل أكثرها) أى : كاليتامى ،

لا ـ يفيد اللزوم – قلنا : ليس معنى اللزوم هاهنا امتناع الانفكاك فى الذهن ، أو الخارج ، بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر فى الجمله ، وفى بعض الأحيان ، وهذا متحقق فى كل أمرين بينهما علاقه وارتباط.

الاستعاره

اشاره

(والاستعاره) وهى مجاز تكون علاقته المشابهه – ...

******

فإن معناه الحقيقى لا يستلزم معناه المجازى وهو البالغون ، وكذلك العصير لا يستلزم الخمر ، وكذلك النادى لا يستلزم أهله لصحه خلوه عنهم ، وكذا الرحمه لا تستلزم الجنه لصحه وقوعها فى غيرها كما فى الدنيا ، وكذا اللسان لا يستلزم الذكر لصحه السكوت (قوله : لا يفيد اللزوم) أى : وإذا كان لا يفيد اللزوم فلا وجه لجعلها علاقات ؛ لأن العلاقه أمر يحصل بسببه الانتقال من المعنى الحقيقى للمعنى المجازى لاستلزامه له.

(قوله : قلنا .. إلخ) حاصله : أنه ليس المراد باللزوم هنا اللزوم الحقيقى – أعنى : امتناع الانفكاك فى الذهن أو الخارج ، بل المراد به الاتصال ولو فى الجمله فينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر وهذا متحقق فى جميع أنواع العلاقه (قوله : تلاصق) أى : تعلق (وقوله : واتصال) أى : ارتباط وعطف الاتصال تفسير (وقوله : فى الجمله) متعلق بينتقل ، وكان الأولى أن يقول : ولو فى الجمله (وقوله : وفى بعض الأحيان) تفسير للانتقال فى الجمله (قوله : وهذا متحقق فى كل أمرين بينهما علاقه وارتباط) أى : فثبت أن أنواع العلاقه كلها تفيد اللزوم وبطل ما قاله السائل.

الكلام فى الاستعاره

(قوله : والاستعاره) مبتدأ ، وقوله : قد تقيد خبره ، والجمله عطف على قوله : والمرسل كاليد ، وأعاد الشارح فيما يأتى المبتدأ لطول الفصل ، وكتب شيخنا الحفنى : أن الظاهر حذف الواو من قوله : وهى مجاز ليكون مدخولها خبر الاستعاره ؛ لأن الشارح قدر خبرها فى المتن وهو قد تقيد خبرا لمبتدأ محذوف – اه.

ثم إن المراد بالاستعاره فى كلام المصنف الاستعاره التصريحيه : وهى التى يذكر فيها المشبه به دون المشبه ، وأما المكنيه : وهى التى لا يذكر فيها إلا المشبه فسيأتى ، يفردها

أى : قصد أن الإطلاق بسبب المشابهه ، فإذا أطلق المشفر على شفه الإنسان فإن قصد تشبيهها بمشفر الإبل فى الغلظ والتدلّى - فهو استعاره ، وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق ، كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه - فمجاز مرسل ...

******

المصنف فى فصل ويأتى حكمه ذلك (قوله : أى : قصد .. إلخ) أشار بهذا إلى أن وجود المشابهه فى نفس الأمر بدون قصدها لا يكفى فى كون اللفظ استعاره ، بل لا بدّ من قصد أن إطلاق اللفظ على المعنى المجازى بسبب التشبيه بمعناه الحقيقى لا بسبب علاقه أخرى غيرها مع تحققها (قوله : فإذا أطلق المشفر) بكسر الميم : شفه البعير (قوله : وإن أريد أنه من إطلاق المقيد) أى : اسم المقيد وهو مشفر فإنه اسم للمقيد وهو شفه البعير وتوضيح المقام : أن المشفر إذا أطلق - أى : جرد عن قيده وهو إضافته للبعير - واستعمل فى شفه الإنسان من حيث إنها فرد من أفراد مطلق شفه - كان مجازا مرسلا بمرتبه وهى التقييد بناء على التحقيق من اعتبار العلاقه وصف المنقول عنه ، أما على القول باعتبار العلاقه وصف المنقول إليه فهى الإطلاق وإن أطلق المشفر عن قيده ، ثم قيد بالإنسان كان مجازا مرسلا بمرتبتين التقييد ثم الإطلاق ؛ لاستعمال المقيد أولا فى المطلق ، ثم استعمل ثانيا المطلق فى مقيد آخر ، فقول الشارح : وإن أريد أنه من إطلاق اسم المقيد أى : شفه البعير وقوله : على المطلق هو شفه الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفه فمشفر أطلق على شفه الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفه ، لا من حيث كونها شفه مقيده بالإنسان وإلا كان من إطلاق المقيد على المقيد.

(قوله : كإطلاق المرسن على الأنف) المرسن : [بفتح الميم وكسر السين وفتحها أيضا] وأما ضبط الجوهرى له بكسر الميم فهو غلط ، والمرسن : مكان الرسن من البعير أو الدابه مطلقا ومكان الرسن هو الأنف ؛ لأن الرسن عباره عن حبل يجعل فى أنف البعير فالمرسن فى الأصل أنف البعير ، فإذا أطلق عن قيده واستعمل فى أنف الإنسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازا مرسلا وإذا استعمل فى أنف الإنسان للمشابهه كأن يكون فيه اتساع وتسطيح كأنف الدابه كان استعاره ، والمرسن كالمشفر يجوز فيه الأمران

فاللفظ الواحد بالنسبه إلى المعنى الواحد قد يكون استعاره ، وقد يكون مجازا مرسلا.

والاستعاره (قد تقيد بالتحقيقيه) لتتميز عن التخييليه والمكنّى عنها (لتحقق معناها) ...

******

بالاعتبارين خلافا لما يوهمه كلام الشارح من أن إطلاق المرسن على الأنف يتعين أن يكون من المجاز المرسل (قوله : فاللفظ الواحد) أى : كمشفر قد يكون استعاره .. إلخ بحث فيه بأنه مجاز مرسل بالنسبه إلى المفهوم الكلى وهو مطلق شفه واستعاره بالنسبه إلى خصوص شفه الإنسان ، ولا شك فى تغاير المعنيين وتعددهما ، وحينئذ فلم يتم قول الشارح بالنسبه للمعنى الواحد ، وقد يقال : مراد الشارح : أن اللفظ الواحد إطلاقه على المعنى الواحد قد يكون سبيله الاستعاره ، وقد يكون سبيله المجاز المرسل ، فشفه الإنسان لها اعتباران : خصوص كونها شفه الإنسان ، وكونها تحقق فيها المفهوم الكلى وهو مطلق شفه ، فاستعمال مشفر فى شفه الإنسان بالاعتبار الأول سبيله الاستعاره واستعماله فيها بالاعتبار الثانى سبيله المجاز المرسل ، فظهر أن اللفظ الواحد يصح فيه الإرسال ، والاستعاره فى ما صدق واحد باعتبارين والمفهوم مختلف كما علمت (قوله : قد تقيد) قد للتحقيق كقوله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ)(١) وليست للتقليل ؛ لأن تقييدها بالتحقيقيه كثير فى نفسه ، ويحتمل أن تكون للتقليل ؛ لأن إطلاق الاستعاره عن التقييد المذكور هو الأكثر وعند إطلاقها تكون شامله للتحقيقيه والتخييليه والمكنى عنها.

(قوله : لتتميز عن التخييليه والمكنّى عنها) لأن معنى التحقيقيه محققه فتخرج التخييليه ؛ لأنها عند المصنف كالسلف ليست لفظا فلا تكون محققه المعنى ، وأما السكاكى فهى وإن كانت لفظا عنده إلا أنها غير محققه المعنى ؛ لأن معناها عنده أمر وهمىّ وتخرج المكنيه أيضا عند المصنف ؛ لأنها عنده التشبيه المضمر فى النفس وهو ليس بلفظ فلا تكون محققه المعنى ، وأما عند السلف فهى داخله فى التحقيقيه ؛ لأنها اللفظ المستعار المضمر فى النفس وهو محقق المعنى فكذا هى داخله فيها على مذهب السكاكى ؛

١- النور : ۶۴.

أى : ما عنى بها واستعملت هى فيه (حسّا أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينصّ عليه ، ويشار إليه إشاره حسيه ، أو عقليه.

فالحسىّ (كقوله (١) :

******

لأنها عنده لفظ المشبه ومعناه محقق وهو المشبه به كالأسد (قوله : أى : ما عنى بها) وهو المعنى المجازى لا المعنى الحقيقى كما قد يتبادر من المتن (قوله : واستعملت هى فيه) صفه جرت على غير من هى له فلذا أبرز الضمير بخلاف ما قبله (قوله : حسّا أو عقلا) منصوبان على نزع الخافض أو على الظرفيه المجازيه والعامل فيهما تحقق ، والمراد بتحقق معناها فى الحس : أن يكون معناها مما يدرك بإحدى الحواسّ الخمس فيصح أن يشار إليه إشاره حسيه بأن يقال : نقل اللفظ لهذا المعنى الحسى وبالتحقق العقلى أن لا يدرك معناه بالحواس ، بل بالعقل بأن كان له تحقق وثبوت فى نفسه ، بحيث لا يصح للعقل نفيه فى نفس الأمر والحكم ببطلانه ، فتصح الإشاره إليه إشاره عقليه بأن يقال : هذا الشىء المدرك الثابت عقلا هو الذى نقل له اللفظ ، وهذا بخلاف الأمور الوهميه ، فإنها لا ثبوت لها فى نفسها ، بل بحسب الوهم ، ولذا كان العقل لا يدركها ثابته ويحكم ببطلانها دون الوهم (قوله : بأن يكون) أى : بسبب أن يكون (قوله : إلى أمر معلوم) أى : وهو المعنى المجازى.

(قوله : ويشار إليه إشاره حسيه) أى : لكونه مدركا بإحدى الحواسّ الخمس ، وكلام الشارح يومئ للقول بأن اسم الإشاره موضوع للمحسوس مطلقا ، وتقدم أنه خلاف التحقيق والحق أنه موضوع للمحسوس بحاسه البصر فقط وأن استعماله فى المحسوس بغير تلك الحاسه مجاز ، (وقوله : ويشار إليه ... إلخ) عطف تفسير لما قبله (قوله : أو عقليه) أى : لكونه له ثبوت فى نفسه وإن كان غير مدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهره ، بل بالعقل (قوله : كقوله) أى : كالأسد فى قول زهير بن أبى سلمى [بضم السين وسكون اللام وفتح الميم] وتمام البيت :

له لبد أظفاره لم تقلّم

١- شطر بيت لزهير بن أبى سلمى من معلقته المشهوره ، ديوانه ص ٧٣ ، المعلقات العشر ص ٨۴ ، شرح المرشدى على عقود الجمان ص ۴٠ ج ٢ ، ص ۴٨ ج ٢.

لدى أسد شاكى السلاح) أى : تامّ السلاح (مقذّف - أى : رجل شجاع) ...

******

وبعده :

سئمت تكاليف الحياه ومن يعش

ثمانين عاما لا أبا لك يسأم

ومهما يكن عند امرئ من خليقه

وإن خالها تخفى على النّاس تعلم

(قوله : لدى أسد) أى : أنا عند أسد أى : رجل شجاع فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس ، وادعى أنه فرد من أفراده واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره التصريحيه التحقيقيه ؛ لأن المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسّا لإدراكه بحاسه البصر (قوله : أى تامّ السلاح) تفسير لشاكى السلاح ، فشاكى صفه مشبهه أى : تامّ سلاحه فإضافته لفظيه لا تفيده تعريفا ، فلذا وقع صفه للنكره وهو مأخوذ من الشوكه يقال : رجل ذو شوكه أى : رجل ذو أضرار ، فأصله شاوك قلب قلبا مكانيّا ، فصار شاكو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفه بعد كسره ، وفسرت شوكه السلاح بتمامه ؛ لأن تمام السلاح عباره عن كونه أهلا للإضرار فيكون معنى تمامه شده حدته وجوده أصله ونفوذه عند الاستعمال ، ويحتمل أن يكون تفسيرها هنا بالتمام ؛ لأن تمامه - أى : اجتماع آلاته - يدل على قوه مستعمله فيفهم منه أنه ذو شوكه أى إضرار ونسب إلى السلاح لاستلزامه هذا المعنى فى صاحبه والخطب فى ذلك سهل - اه يعقوبى.

(قوله : مقذّف) هو اسم مفعول من قذفه رمى به ، وهو يحتمل معنيين - أحدهما : أنه قذف به فى الحروب ورمى به فيها كثيرا حتى صار عارفا بها فلا تهوله ، وثانيهما : أنه قذف باللحم ورمى به أى : زيد فى لحمه حتى صار له جسامه - أى : سمن - ونباله - أى : غلظ - فعلى المعنى الأول يكون قوله : مقذّف تجريدا لملاءمته المستعار له ، وعلى المعنى الثانى لا يكون مقذف تجريدا ولا ترشيحا لملاءمته لكل من المستعار منه والمستعار له ، ويحتمل أن يكون مقذف اسم فاعل ويكون المعنى : أن هذا الأسد من الرجال قذف بلحم أعدائه ورمى به عند تقطيع أجسامهم فصار من جمله المعدودين من أهل القوه الأسديه التى بها توصل وتمكن من تقطيع لحم الحيوانات ورميه به ، وعلى هذا فيكون قوله : مقذف ترشيحا لملاءمته المستعار منه بتمحل - فتأمل.

أی : قـذف به کثیرا إلی الوقائع ، وقیل : قذف باللحم ورمی به فصار له جسامه ونباله. ف- الأسد هاهنا مستعار للرجل الشـجاع ؛ وهو أمر متحقق حسّا.

(وقوله) أی : والعقلی کقوله تعالی : (اهْـدِنَا الصِّراطَ الْمُسْـتَقِیمَ)(۱) أی : الـدین الحق) وهو ملّه الإسـلام ، وهذا أمر متحقق عقلا. قال المصنف - رحمه الله تعالی - فالاستعاره ما تضمن تشبیه معناه بما وضع له ، ...

******

(قوله : أی قـذف) بکسـر الـذال مخففه فی المحلین لا مشدده کما قیل ، وإلا صار قوله کثیرا ضائعا (قوله : ورمی به) تفسـیرا لما قبله أی : زاد الله أجزاء لحمه حتی صـار لحمه کثیرا فالبـاء للتعـدیه (قوله : جسـامه) أی : سـمن ونباله أی : غلظ وهو عطف لازم (قوله : (اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْـتَقِیمَ)) أی : فالصـراط المسـتقیم فی الأصل : هو الطریق الذی لا اعوجاج فیه اسـتعیر للدین الحق بعد تشبیهه به اسـتعاره تصـریحیه تحقیقیه ووجه الشـبه التوصـل إلی المطلوب فی کـلّ ، وإنمـا کانت تحقیقیه ؛ لأن المسـتعار له وهو الدین الحق محقق عقلا ؛ وذلک لأن الدین الحق المراد به ملّه الإسـلام بمعنی الأحکام الشرعیه وهی لها تحقق وثبوت فی نفسها (قوله : قال المصـنف) أی : فی الإیضاح والقصـد من نقله لکلام المصـنف إفاده أن المصـنف یجعل" زیـد أسـد" تشبیها بلیغا لا اسـتعاره ؛ لأن حد الاستعاره لا یصدق علیه ، والاعتراض علیه بما سیأتی بقوله : وفیه بحث (قوله : فالاستعاره) أی : مطلقا من غیر تقیید بکونها تحقیقیه ؛ بدلیل أنه لم یذکر فی هذا التعریف تحقق المعنی حسّا أو عقلا.

(قوله : مـا تضـمن تشبیه معنـاه بمـا وضع له) أی : لفـظ تضـمن تشبیه معنـاه المراد منه حین إطلاـقه وهو المعنی المجـازی بمعناه الحقیقی الـذی وضع هو له فالضـمیر فی وضع راجع لمـا الأـولی لاـ الثـانیه ، فالصـله جاریه علی غیر من هی له ، والمراد بتضـمن اللفظ لتشبیه معناه بشیء : إفاده ذلک التشبیه بواسطه القرینه من حیث إنه لا یصلح أن یستعمل فیه إلا بعلاقه المشابهه لعدم صحه الحمل حینئـذ. قال فی الأطول : وقد أفاد هذا التعریف الذی ذکره المصـنف أن اللفظ لا یسـتعار من المعنی المجازی ، وإن کان مشهورا فیه لمعنی مجازی آخر ؛ لأن المعنی المجازی لم یوضع له اللفظ - اه أی : وأما تشبیه

۱- سوره الفاتحه ، آیه : ۶.

والمراد ب- معناه : ما عنى باللفظ ، واستعمل اللفظ فيه ؛ فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعاره نحو : زيد أسد ، ورأيت أسدا ، ومررت بزيد أسدا ؛ مما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له ، وإن تضمن تشبيه شيء به ؛ وذلك لأنه إذا كان معناه

******

المعنى المجازى بشيء آخر وإثبات لازمه له فهذا لا ضرر فيه كما فى قوله تعالى : (فَأَذاقَهَا اللهُ لِباسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ)(1) فإنه شبه ما غشى أهل تلك القريه التى كفرت بنعم الله عند جوعهم وخوفهم من الصفره وانتقاع اللون والنحول - باللباس بجامع الاشتمال فى كلّ واستعير اللباس لذلك استعاره تصريحيه تحقيقيه ، ثم شبه أيضا ما غشيهم عند جوعهم وخوفهم بمطعوم مرّ بشع تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعاره بالكنايه ، وإثبات الإذاقه تخييل. ففى الآيه ثلاث استعارات : تحقيقيه ومكنيه وتخييليه (قوله : والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه) يعنى الآن حال إطلاقه أى : وليس المراد بمعناه المعنى الذى وضع له اللفظ وضعا مقيدا بكونه أصليّا ولا يضرّ بيان هذه الإراده فى التعريف وإن كان المراد بالمعنى عند الإطلاق ما ذكر ؛ لأن التنبيه عليه لزياده البيان (قوله : فعلى هذا) أى : فإذا فرعنا على هذا الحدّ المذكور - وهو أن الاستعاره لفظ تضمن تشبيه معناه بما وضع له - يخرج من تفسيرها أسد ونحوه : كحمار وبدر من قولك : زيد أسد أو حمار أو بدر فلا يكون استعاره ، بل هو تشبيه بليغ بحذف الأداه ، فقول الشارح : نحو : زيد أسد فيه حذف كما علمت أى : نحو : أسد من قولك : زيد أسد (قوله : مما يكون اللفظ) بيان للنحو وكان الأولى أن يقول من كل لفظ استعمل فيما وضع له (قوله : وإن تضمن) أى : ذلك اللفظ المستعمل فيما وضع له ، (وقوله : به) أى : بمعناه الموضوع له ، ولا شك أن لفظ الأسد فى الأمثله السابقه مستعمل فى المعنى الذى وضع هو له وهو الحيوان المفترس وإن تضمن تشبيه شيء وهو زيد به ، لكن ذلك الشيء ليس معنيّا بذلك اللفظ ، وحينئذ فلا يكون ذلك اللفظ مجازا فلا يكون استعاره (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : خروج لفظ الأسد فى الأمثله المذكوره عند حدّ الاستعاره (قوله : لأنه) أى الحال والشأن (وقوله : إذا كان معناه) أى : معنى لفظ

١- النحل : ١١٢.

عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له ؛ لاستحاله تشبيه الشيء بنفسه ، على أن ما فى قولنا : ما تضمن عباره عن المجاز بقرينه تقسيم المجاز إلى الاستعاره وغيرها ، وأسد فى الأمثله المذكوره ليس بمجاز ؛ ...

******

الأسد المستعمل فيه فى الأمثله المذكوره (قوله : عين الموضوع له) أى : لا المعنى المجازى وهو الرجل الشجاع (قوله : لم يصح تشبيه معناه) أى : المستعمل فيه وهو عين الموضوع له أى : لا يصح أن يقال فيه : شبه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له لما فيه من تشبيه الشيء بنفسه وتشبيه الشيء بنفسه محال ، والحاصل : أن قولنا : تضمن هذا تشبيه معناه بما وضع له يقتضى أن هاهنا معنى استعمل فيه اللفظ وآخر وضع له شبه أحدهما بالآخر ، فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذى وضع له اتحد المشبه والمشبه به وهذا فاسد ، وحينئذ فيؤخذ من تعريف الاستعاره السابق أن نحو : الأسد فى الأمثله المذكوره خارج بطريق اقتضاء التعريف المغايره فيكون هذا الخارج من قبيل التشبيه البليغ لا من الاستعاره (قوله : لاستحاله .. إلخ) أورد عليه أن كون اللفظ مستعملا فيما وضع له مشبها بما وضع له لا يقتضى تشبيه الشيء بنفسه - ألا ترى أن المشترك إذا شبه بعض معانيه ببعض ، واستعمل فى المشبه صدق عليه أنه لفظ استعمل فى معناه الذى وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذى وضع له ضروره أنه وضع لهما معا وليس فيه تشبيه الشيء بنفسه ، وأجيب بأنا لا نسلم أن المشترك إذا استعمل بتلك الحيثيه يصدق عليه أنه لفظ استعمل فى معناه الذى وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذى وضع له ؛ لأن المشترك موضوع بأوضاع متعدده فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وإن كان موضوعا له بوضع آخر ، وحينئذ فالمشترك المذكور داخل فى الاستعاره لصدق حدّها عليه حيث استعمل المشترك بتلك الحيثيه (قوله : على أن ما .. إلخ) هذه العلاوه من تتمّه كلام المصنف مقويه لما ذهب إليه من إخراج الأسد فى الأمثله المذكوره عن الاستعاره ، وحاصلها : أنه لا يحتاج فى إخراج الأسد فى تلك الأمثله عن الاستعاره إلى اقتضاء التشبيه المغايره بين المعنى وما وضع له وإلا لزم تشبيه الشيء بنفسه ؛ لأن لنا شيئا يغنينا عن هذا التطويل المذكور وهو أن تقول : إن لفظ الأسد فى الأمثله كلها خارج عن التعريف بقوله ما تضمن ؛ لأن ما واقعه على المجاز ، وأسد فى

لكونه مستعملا فيما وضع له - وفيه بحث ؛ لأنا لا نسلّم أنه مستعمل فيما وضع له ، بل فى معنى الشجاع ، ...

******

الأمثله ليس بمجاز وليست واقعه على لفظ حتى يحتاج للإخراج بما ذكر وإن صح الإخراج به أيضا ، وإنما كانت ما واقعه على مجاز ؛ لأنا إذا قسمنا المجاز أولا إلى استعاره وغيرها ، ثم أردنا تفسير الاستعاره من القسمين بعد التقسيم ، فالأنسب : أن يؤخذ فى تعريفها الجنس الجامع لقسمى المجاز دون ما هو أبعد لخروجه عن تعريف مطلق المجاز ، وإنما كان الأنسب : أن يؤخذ المجاز جنسا ؛ لأنه هو الأقرب للنوع الذى أريد تمييزه عن مقابله ، وحينئذ تكون ما عباره عنه (قوله : لكونه مستعملا فيما وضع له) هذا آخر كلام المصنف فى الإيضاح (قوله : وفيه بحث) أى : فى كلام المصنف بحث من حيث إخراجه الأسد فى الأمثله المذكوره عن الاستعاره (قوله : لا نسلّم أنه) أى : الأسد فى الأمثله المذكوره.

(قوله : مستعمل فيما وضع له) أى : الحيوان المفترس (قوله : بل فى معنى الشجاع) أى : وحينئذ لفظ أسد له معنيان شبه معناه المراد منه وهو الشجاع الذى زيد فرد من أفراده بالمعنى الموضوع له وهو الحيوان المفترس ، واستعير اسمه له فيكون أسد حينئذ مجازا بالاستعاره لصدق تعريفها الذى ذكره المصنف عليه ، وليس هناك جمع بين الطرفين لما علمت أن زيدا ليس هو المشبه بالأسد الحقيقى ، بل المشبه كلى زيد المذكور وهو الشجاع ، (وقوله : بل فى معنى الشجاع) أى : بل يختار ويرجح أنه مستعمل فى معنى الشجاع ، فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملا فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لإثبات تشبيه زيد بالأسد - كذا قيل ، وهذا بعيد من عباره الشارح المذكوره - فتأمل.

واعلم أنه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنيه من حيث وجودها وحصولها فى الذهن ، إذ لا يصح تشبيهها بالأسد قطعا مع أن التشبيه معتبر فى الاستعاره ، بل المراد به الذات المبهمه المشبهه بالأسد وتعلق الجار بالأسد على هذا باعتبار أنه إنما يطلق على تلك الذات مأخوذه مع ذلك الوصف ، فكان الوصف جزء مفهومه المجازى - اه فنرى.

فيكون مجازا ، واستعاره ؛ كما فى : رأيت أسدا يرمى - بقرينه حمله على زيد - ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداه التشبيه ، وأن التقدير : زيد كأسد.

واستدلالهم على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد - ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسدا ، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته ؛ قصدا إلى المبالغه - فاسد ؛ ...

******

(قوله : فيكون مجازا) أى : لأنه مستعمل فى غير ما وضع له (وقوله : واستعاره) أى : لأنه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه بالمعنى الذى وضع له (قوله : بقرينه حمله) متعلق بمستعمل المقدر فى قوله ، بل فى معنى الشجاع أى : بل مستعمل فى معنى الشجاع بقرينه حمله ، ويصح أن يكون متعلقا بقوله : فيكون مجازا ، وحينئذ يكون جوابا عمّا يقال المجاز مشروط بوجود القرينه المانعه من إراده الحقيقه ولا قرينه هنا ، وحاصل الجواب : أنا لا نسلّم عدم القرينه هنا ، بل هنا قرينه وهى حمله على زيد ، ولا يقال : إنه لا دلاله للحمل على كون الأسد مستعملا فى معنى الشجاع لجواز أن يراد به المعنى الموضوع له وتقدر الأداه ؛ لأنا نقول يكفى فى القرينه ما هو الظاهر ومسخ الكلام بالتقدير مما لا يلتفت إليه (قوله : ولا دليل لهم) أى : للقوم التابع لهم المصنف أى : لا دليل لهم صحيح منتج لدعواهم من أن أسدا فى الأمثله المذكوره مستعمل فى حقيقته ، وعلى هذا فلا منافاه بين قوله : ولا دليل لهم ، وبين قوله : بعد واستدلالهم ... إلخ - تأمل.

(قوله : على أن هذا) أى : نحو زيد أسد.

(قوله : على حذف أداه .. إلخ) أى : محمول على حذف أداه التشبيه وأن التقدير : زيد كالأسد حتى يكون أسد مستعملا فيما وضع له (قوله : واستدلالهم) مبتدأ خبره فأسد الآتى (وقوله : على ذلك) أى : على ما ذكر من أن أسدا ونحوه فى الأمثله المذكوره مستعمل فى حقيقته ، وأنه محمول على حذف أداه التشبيه (قوله : بأنه قد أوقع الأسد على زيد) أى : حمل عليه وأخبر به عنه (قوله : أن الإنسان لا يكون أسدا) أى : فمقتضاه أن يكون حمله عليه غير صحيح لوجوب كون المحمول عين الموضوع فى المعنى (قوله : فوجب المصير) أى : الرجوع (قوله : بحذف أداته) الباء للملابسه أى : الملابس لحذف أداته (قوله : قصدا إلى المبالغه) علّه للحذف أى : وإنما حذفت الأداه لأجل قصد

لأن المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان أسد مستعملا فى معناه الحقيقى. وأما إذا كان مجازا عن الرجل الشجاع - فحمله على زيد صحيح ، ويدل على ما ذكرنا : أن المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجارّ والمجرور ،

******

المبالغه فى زيد بإيهام أنه عين الأسد (قوله : لأن المصير إلى ذلك) أى : التشبيه بحذف الأداه (قوله : فحمله على زيد صحيح) لأن المعنى زيد رجل شجاع ، والحاصل : أن قولنا : زيد أسد أصله : زيد رجل شجاع كالأسد ، فحذف المشبه وأداه التشبيه ، وتنوسى التشبيه ، واستعمل المشبه به فى معنى المشبه على سبيل الاستعاره ؛ لأن المشبه - وهو الذات المتصفه بالشجاعه - لم يذكر لفظه ، وقد ذكر المشبه به مكانه مخبرا به عن زيد ، وأما زيد فليس مشبها به إلا من حيث كونه ذاتا صدقت عليها الشجاعه ، وبتلك الحيثيه أخبر عنه ، وأما من حيث إنه شخص عين بهذا العلم فليس مشبها. هذا وقد ضعف بعضهم ما قاله الشارح من البحث : بأنه لا بدّ من المبالغه فى الاستعاره ولا مبالغه فى قولنا : زيد رجل شجاع كالأسد ، فإن الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع والتشبيه بالأسد يفيد تشبيه زيد بالأسد ولا مبالغه فيه ، وردّ بأنه إذا استعمل لفظ المشبه به فى المشبه وهو الرجل الشجاع كان تشبيهه به مفروغا منه مسلما والمقصود الحكم بالاتحاد كما فى : رأيت أسدا يرمى ، فإن تشبيه الرجل الشجاع بالأسد مفروغ منه والمقصود إيقاع الرؤيه عليه ، فحصلت المبالغه فى الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فردا ادعائيًا له - فتأمل.

(قوله : على ما ذكرنا) أى : من أن أسدا مستعمل فى الرجل الشجاع لا فى الحيوان المفترس الذى وضع له (قوله : فى مثل هذا المقام) أى : فى هذا المقام وما ماثله من كل تركيب ذكر فيه المشبه به والمشبه بحسب الصوره ولم تذكر الأداه (قوله : كثيرا ما يتعلق به الجارّ والمجرور) أى : وتعلق الجارّ والمجرور به دليل على أنه مؤول بمشتق : كشجاع ومجترئ ونحوهما ، فإن الشجاع مشتق من الشجاعه والمجترئ من الجراءه ، ولو كان المشبه به مستعملا فى معناه الحقيقى ما تعلق به الجارّ والمجرور لكونه جامدا

كقوله :

أسد علىّ وفى الحروب نعامه (۱)

أى : مجترئ صائل علىّ ، وكقوله :

******

حينئذ ، والجامد لا يتعلق به الجار والمجرور (قوله : كقوله : أسد علىّ) أى : كقول عمران ابن قحطان مفتى الخوارج وزاهدهم - خطابا للحجاج توبيخا له أى : أنت أسد علىّ وأنت نعامه فى الحروب.

فعلى متعلق بأسد لكونه بمعنى مجترىء صائل ، وفى الحروب متعلق بنعامه لكونه بمعنى جبان ؛ لأن النعامه من أجبن الحيوانات ، وتمام البيت :

فتحاء تنفر من صفير الصّافر

والفتحاء بالحاء المهمله والمد : المسترخيه الجناحين عند النزول والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر : أنه يترعج من مجرد الصدى. وبعد البيت المذكور :

هلا برزت إلى غزاله فى الوغى

بل كان قلبك فى جناحى طائر

الخطاب فى برزت للحجاج ، وغزاله هى امرأه شبيب الخارجى ، وكان يضرب المثل بشجاعتها ، نقل أنها هجمت الكوفه ليلا فى ثلاثين فارسا ، وكان الحجاج فى الكوفه وصحبته ثلاثون ألف مقاتل ، فخرج هاربا بهم فصلّت صلاه الصبح فيها وقرأت فى تلك الصلاه سوره البقره (قوله : أى مجترئ) تفسير للمعنى المجازى المشبه بالأسد ؛ وذلك لأن أسدا لا يصح تعلق الجارّ والمجرور به ، إلا إذا كان فيه معنى الفعل ولا يكون فيه معنى الفعل إلا إذا قصد منه الاجتراء ، والاجتراء لا يكون مقصودا منه إلا إذا استعمل فيه مجازا ، وأما عند استعماله فى المعنى الحقيقى فلا يقصد منه الاجتراء وإن كان الاجتراء حاصلا وفرق بين حصول الشىء قصدا وحصوله من غير قصد. نعم ، يمكن أن يقال من طرف المصنف : إن الجار والمجرور متعلق بالأداه لما فيها من معنى الفعل وهو أشبه

۱- هو لعمران بن قحطان مفتى الخوارج ، شعر الخوارج ۶۴ ، اتجاهات الشعر فى العصر الأموى [ط دار الثقافه العربيه] ص ۱۹۰.

والطّير أغربه عليه (١)

أى : باكيه وقد استوفينا ذلك فى الشرح.

هل الاستعاره مجاز لغوى أم عقلى

واعلم أنهم قد اختلفوا فى أن الاستعاره مجاز لغوى ، أو عقلى ؛ ...

******

كما قيل فى قوله تعالى : (ما أَنْتَ بِنِعْمَهِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ)(٢) فإن" بمجنون" متعلق بما فيها من معنى الفعل أى : انتفى ذلك بنعمه ربك ، وكذا يقال هنا : المعنى أنت تشبه الأسد بالنسبه إلى ، وحذف ما يتعلق به الجار والمجرور شائع (قوله : والطير أغربه عليه .. إلخ) هذا بعض بيت لأبى العلاء المعرى من قصيده يرثى بها الشريف الطاهر الموسوى مطلعها :

أودى فليت الحادثات كفاف

حال المسيف وعنبر المستاف (٣)

وتمام البيت المذكور فى الشرح :

... بأسرها

فتح السّراه وساكنات لصاف

أودى أى : هلك وفاعله حال المسيف ، وكفاف : اسم معدول مثل قطام أى : ليت الحادثات تكف الأذى ، واستاف الرجل إذا ذهب ماله ، والفتح بالضم : جمع فتحاء من الفتح وهو اللين يقال : عقاب فتحاء ؛ لأنها إذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون إلا من اللين. والسراه بفتح السين المهمله : جبال باليمن يكون فيها هذا وغيره ، وبضم الشين المعجمه جبال بالشام ، ولصاف : جبل طيئ ، والشاهد فى قوله : " والطير أغربه عليه" فإنه ليس المراد بالأغربه الطير المعروف ، إذ لا معنى له هنا ، بل المراد الطير باكيه عليه ، فعليه متعلق بأغربه وهى فى الأصل اسم للطير المعروف وهو جامد ، ولا يصح تعلق الجار به ، فاستعمله الشاعر فى الباكيه فصح تعلق الجار به ، وإنما نقل لفظ الأغربه إلى معنى الباكيه ؛ لأن الغراب يشبه به الباكى الحزين ، إذ يزعمون أن الغراب يعلم بالموت ومن لازم ذلك التحزن وعلى ما قال المصنف فالمعنى : أن كل الطيور فى الحزن على ذلك المرثى مثل الأغربه الباكيه عليه (قوله : واعلم .. إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن كلام المصنف مرتب على محذوف (قوله : أو عقلى) أى : لا بمعنى الإسناد إلى غير من هو له ، بل بالمعنى الآتى.

١- بعض بيت لأبى العلاء المعرى من قصيده يرثى بها الشريف الطاهر الموسوى ؛ مطلعها : أودى فليت الحادثات كفاف حال المسيف وعنبر المستاف.

٢- القلم : ٢.

٣- لأبى العلاء المعرى.

فالجمهور على أنها مجاز لغوى - بمعنى : أنها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقه المشابهه (ودليل أنها) أى : الاستعاره (مجاز لغوى : كونها موضوعه للمشبه به ، لا للمشبه ، ولا للأعم منهما) أى : من المشبه والمشبه به فأسد فى قولنا : رأيت أسدا يرمى" موضوع للسبع المخصوص ، لا للرجل الشجاع ، ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان المجترئ مثلا ؛ ...

******

(قوله : فالجمهور على أنها مجاز لغوى) أى : وعليه مشى المصنف سابقا ، حيث قال فيما مرّ : وقد يقيدان - أى : الحقيقه والمجاز - باللغويين ، ثم قسم المجاز اللغوى إلى استعاره ومجاز مرسل فتكون الاستعاره حينئذ مجازا لغويا (قوله : بمعنى .. إلخ) أتى بهذه العنايه دفعا لتوهم أن المراد باللغوى ما قابل الشرعى والعرفى والعقلى ، فأفاد بها أن المراد باللغوى ما قابل العقلى فقط.

(قوله : ودليل .. إلخ) حاصل ما ذكره من الدليل أن تقول : الاستعاره لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقه وقرينه وكل ما هو كذلك فهو مجاز لغوى ، فالاستعاره مجاز لغوى ودليل كلّ من الصغرى والكبرى النقل عن أئمه اللغه ، وأشار المصنف بقوله : كونها موضوعه للمشبه به لا للمشبه إلى الصغرى ؛ لأن هذا فى قوه قولنا : الاستعاره لفظ استعمل فى غير ما وضع له ؛ لأنها موضوعه للمشبه به لا للمشبه المستعمل فيه اللفظ (قوله : أى الاستعاره) يعنى المصرحه ؛ لأن الكلام فيها (قوله : للمشبه به) أى : كالأسد بالنسبه إلى السبع المخصوص (وقوله : لا للمشبه) أى : كالرجل الشجاع (قوله : ولا للأعم منهما) أى : وهو الشجاع مطلقا أى : رجلا كان أو أسدا ، إذ لو كان اللفظ موضوعا للأعم منهما لكان متواطئا أو مشككا فيكون حقيقه بالنسبه لكلّ منهما ، وإذا كان اللفظ لم يوضع للمشبه ولا للقدر المشترك بين المشبهين المستلزم لكون إطلاقه على كلّ منهما حقيقه كان استعماله فى المشبه مجازا لغويّا ، إذ يصدق عليه حينئذ أنه لفظ استعمل فى غير ما وضع له ، وهذا هو معنى المجاز اللغوى (قوله : موضوع للسبع المخصوص) أى : والقرينه المانعه من إراده المعنى الموضوع له كيرمى فى المثال لا تمنع من الوضع له أو إنما تمنع من إراده المعنى الحقيقى الموضوع له (قوله : كالحيوان المجترئ) مثال للمعنى الأعم

ليكون إطلاقه عليهما حقيقه ، كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل ، وهذا معلوم بالنقل عن أئمه اللغه قطعا ، فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينه مانعه عن إراده ما وضع له - فيكون مجازا لغويّا.

وفى هذا الكلام دلاله على أن لفظ العامّ إذا أطلق على الخاصّ لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شىء - كما إذا لقيت زيدا فقلت : لقيت رجلا ، أو إنسانا ، أو حيوانا ، بل هو حقيقه إذ لم يستعمل اللفظ إلا فى معناه الموضوع له.

******

والمجترئ مأخوذ من الجراءه (قوله : ليكون .. إلخ) علّه للمنفى - أعنى : الوضع للمعنى الأعم ، وقوله : عليهما أى : على السبع والرجل الشجاع (قوله : كإطلاق الحيوان .. إلخ) أى : فحيوان موضوع للمعنى الأعم من الأسد والرجل ، وهو الجسم النامى الحساس المتحرك بالإراده ، وحينئذ فاستعماله فى كلّ من الأسد والرجل حقيقه.

(قوله : وهذا) أى : كون الأسد موضوعا للسبع المخصوص وليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الأعم منه ومن السبع (قوله : فإطلاقه) أى : الأسد فى قولنا : رأيت أسدا يرمى (قوله : فيكون مجازا لغويّا) أى : لا عقليّا (قوله : وفى هذا الكلام) أعنى قول المصنف ولا للأعم منهما (قوله : بل باعتبار عمومه) أى : تحقق العام فيه وأنه فرد من أفراده وهل هذا شرط حين الإطلاق أو الشرط إنما هو إطلاقه عليه من غير ملاحظه الخصوص - كذا نظر يس ، والظاهر من إضراب الشارح الأول (قوله : فهو ليس من المجاز فى شىء) أى : وأما لو أطلق عليه باعتبار خصوصه كان مجازا ، وعباره ابن يعقوب : وقد تقرر بهذا أن اللفظ الموضوع للمعنى الأعم إذا استعمل فيما يوجد فيه ذلك الأعم من حيث إنه متحقق فيه فهو حقيقه ، فإذا قلت : رأيت إنسانا وأردت بالإنسان زيدا ، ولكن من حيث إنه إنسان لا من حيث إنه زيد - أى : شخص مسمى بهذا الاسم - فإنه يكون حقيقه ، وكذلك قولك : رأيت رجلا تريد زيدا من حيث وجود الرجوليه فيه فإنه يكون حقيقه ، ولو استعمل العام فى الخاص من حيث خصوصه أى : للإشعار بخصوصه وجعل ارتباطه بمعنى العام الموجود فيه واسطه للاستعمال ، وجعل إطلاق

(وقيل إنها) أى : الاستعاره : (مجاز عقلى - بمعنى : أن التصرف ....

******

اللفظ من حيث استعمال لفظ العام فى الخاص بسبب ملابسه العام للخاص فى الجمله كان مجازا ، ومن ثم كان العام الذى أريد به الخصوص مجازا عند الأصوليين قطعا ومثل العام المتواطئ إذا استعمل فى أحد أفراده من غير قصد إشعار بالأعم فيه ولا يضر فى التجوز عدم إشعار الأعم بالأخص وعدم استلزامه إياه من حيث خصوصه لما تقدم أن الملازمه فى الجمله تكفى فى التجوز - اه.

وما ذكره من أن استعمال العامّ فى الخاصّ باعتبار عمومه حقيقه ، وأما استعماله فيه من حيث خصوصه فمجاز مثله فى بحث المعرف باللام فى المطول حيث قال ما حاصله : أن اسم الجنس وعلم الجنس إذا أطلقا على الفرد باعتبار الخصوص كان مجازا ، وإذا أطلقا على الحقيقه فى ضمن الفرد كان حقيقه ، ونقل شيخنا الحفنى فى حاشيته على رساله الوضع عن الكمال بن الهمام : أن استعمال العام فى الخاص حقيقه مطلقا بناء على أن اللام فى قولهم فى تعريف الحقيقه : الكلمه المستعمله فيما وضعت له لام الأجل أى : فيما وضعت لأجله واسم الكلى إنما وضع ليستعمل فى الجزئى - وتأمله (قوله : بمعنى : أن التصرف .. إلخ) الأولى بمعنى أنها تصرف عقلى أى : ذات تصرف عقلى وأشار المصنف بقوله : بمعنى .. إلخ إلى أنه ليس المراد بالمجاز العقلى هنا إسناد الشىء لغير من هو له ؛ لأنه إنما يكون فى الكلام المركب المحتوى على إسناد وهو غير متحقق هنا ، بل المراد هنا بالمجاز العقلى التصرف فى أمر عقلى - أى : يدرك بالعقل - وهو المعانى العقليه والتصرف فيها بادعاء أن بعضها وهو المشبه داخل فى البعض الآخر وهو المشبه به وجعل الآخر شاملا له على وجه التقدير ، ولو لم يكن كذلك فى نفس الأمر وحسن ذلك الإدخال وجود المشابهه بينهما فى نفس الأمر ، ثم إنه يلزم من كون التصرف فى أمر عقلى كون التصرف نفسه عقليّا ؛ لأن جعل ما ليس بواقع واقعا فى التقدير والاعتقاد بناء على مناسبه المشابهه أمر عقلى : وعلم مما ذكرنا : أن المجاز العقلى يطلق على أمرين - أحدهما : إسناد الشىء لغير من هو له ، والثانى : التصرف فى المعانى العقليه على خلاف ما فى الواقع (قوله : أن التصرف) أى : وهو الادعاء المذكور.

فى أمر عقلى لا ـ لغوى ؛ لأنها لم تطلق على المشبه إلا ـ بعد ادعاء دخوله) أى : دخول المشبه (فى جنس المشبه به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الأسد (كان استعمالها) أى : الاستعاره فى المشبه استعمالا (فيما وضعت له) ...

******

(وقوله : فى أمر عقلى) أى : وهو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الأسد حقيقه (قوله : لا ـ لغوى) أى : لا ـ فى أمر لغوى وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه وإنما استعمله فى معناه بعد أن تصرف فى تلك المعانى وصيّر بعضها نفس غيرها ، وبعد تصيير المعنى معنى آخر جىء باللفظ وأطلق على معناه بالجعل وإن لم يكن معناه فى الأصل (قوله : لأنها .. إلخ) هذا دليل لكونها ليست مجازا لغويّا ، وحاصله : أن الاستعاره مستعمله فيما وضعت له بعد الادعاء وكل ما هو كذلك لا يكون مجازا لغويّا. ينتج أن الاستعاره ليست مجازا لغويّا ، بل عقليّا ؛ لأن الكلام فى المجاز لا فى الحقيقه وسند الصغرى قوله : لأنها لما لم تطلق .. إلخ (قوله : لأنها) أى : الاستعاره بمعنى الكلمه كلفظ أسد (وقوله : على المشبه) أى : كالرجل الشجاع.

(قوله : بأن جعل .. إلخ) الباء للسببيه (قوله : استعمالا) الظاهر أنه حل معنى ولا حاجه له فى حل الإعراب ، إذ يصح تعلق قوله : فيما وضعت له بقوله : استعمالها على أن كان تامّه ، وعلى أنها ناقصه فالخبر الجار والمجرور (قوله : استعمالا فيما وضعت له) أى : لأن العقل صيّر المشبه من أفراد المشبه به الذى وضع اللفظ المستعار لحقيقتها ، فتصير الاستعاره حينئذ مستعمله فيما وضعت له لا فيما لم توضع له ، وقد تقدم أن المجاز اللغوى : هو ما استعمل فى غير ما وضع له ، وحينئذ فلا تكون الاستعاره مجازا لغويّا ، بل هى على هذا التقدير حقيقه لغويه لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادعاء والإدخال فى جنس المشبه به فالتجوّز فى الحقيقه إنما كان فى المعانى بجعل بعضها نفس غيرها ، ثم أطلق اللفظ فتسميته مجازا عقليّا ظاهر نظرا لسبب إطلاقه ، وأما تسميتها استعاره فباعتبار إعطاء حكم المعنى للفظ ؛ لأن المستعار فى الحقيقه على هذا هو معنى المشبه به بجعل حقيقته لما ليس حقيقه له وهو المشبه ، ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمى استعاره - ا. ه يعقوبى.

وإنما قلنا : إنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادّعاء دخوله فى جنس المشبه به ؛ لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعاره ؛ لأن مجرد نقل الاسم لو كان استعاره لكانت الأعلام المنقوله استعاره ، ولما كانت الاستعاره أبلغ من الحقيقه ؛ إذ لا مبالغه فى إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ، ...

******

(قوله : وإنما قلنا) أى : على لسان المصنف وإلا فالمناسب إنما قال (قوله : لو لم تكن كذلك) أى : مطلقه على المشبه بعد الادعاء ، بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور ، وهذا الدليل الذى أشار له بقوله : لأنها .. إلخ : من قبيل دليل الخلف وهو المثبت للمدعى بإبطال نقيضه واللوازم التى ذكرها الشارح ثلاثه - فقوله : لما كانت استعاره لازم أول أى : ولكن التالى باطل فكذا المقدم فثبت نقيضه وهو المدعى ، وكذا يقال فى بقيه اللوازم الآتيه.

(قوله : لما كانت استعاره) أى : لأن حقيقه الاستعاره نقل اللفظ بمعناه للمستعار لا نقل مجرد اللفظ خاليا عن المعنى (قوله : لأن مجرد نقل الاسم) أى : لأن نقل الاسم عن معناه لمعنى آخر مجردا عن المبالغه والادعاء (قوله : لكانت الأعلام المنقوله) - أى : كزيد مسمى به رجل بعد تسميه آخر به - استعاره لمجرد وجود النقل فيه ولا قائل به ، ويرد بأن نفى الادعاء لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه إلا مجرد الإطلاق حتى يصح كون الأعلام المنقوله التى هى من الحقيقه استعاره ؛ وذلك لأن النقل بواسطه علاقه التشبيه والأعلام لا علاقه فيها أصلا ، فلم يلزم من نفى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به كون الأعلام المنقوله يصح أن تكون استعاره لعدم وجود أصل التشبيه فيها (قوله : ولما كانت الاستعاره أبلغ من الحقيقه) أى : إنه يلزم لو لم تراع المبالغه المقتضيه لإدخال المشبه فى جنس المشبه به الذى بنى عليه كون الاستعاره مجازا عقليّا أن لا تكون الاستعاره أبلغ من الحقيقه ، بل تكون مساويه لها مع أنهم جازمون بأن الاستعاره أبلغ من الحقيقه (قوله : إذ لا مبالغه فى إطلاق الاسم المجرد) أى : عن الادعاء (وقوله : عاريا عن معناه) أى : الحقيقى ولو بحسب الادعاء ، والمعنى : أن الاسم إذا نقل إلى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الأصلى فى ذلك المعنى المنقول إليه لم يكن فى إطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول

ولما صح أن يقال لمن قال : رأيت أسدا - ...

******

إليه مبالغه فى جعله كصاحب ذلك الاسم ، كما فى الحقيقه المشتركه والمنقوله ، فإنه لما لم يصحبها معناها الأصلى انتفت المبالغه فى إلحاق المعنى المنقول إليه بالغير ، ورد ما ذكره من أن نفى الادعاء المذكور يلزم منه مساواه الاستعاره للحقيقه فى نفى المبالغه بأنه إن أريد بنفى المبالغه نفى المبالغه فى التشبيه فيصير كأصل التشبيه أو كما لا تشبيه فيه أصلا ففاسد من وجهين - أحدهما : أنه مصادره حيث علّل الشيء بنفسه ؛ لأن نفى المبالغه فى التشبيه يعود إلى معنى نفى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به. والآخر : أن نفى تلك المبالغه لا يستلزم نفى كون الاستعاره أبلغ من الحقيقه ؛ لأن الأبلغيه الموجوده فى الاستعاره دون الحقيقه هى الأبلغيه الموجوده فى سائر أنواع المجاز وهى كون المجاز كادعاء الشيء بالدليل على ما سيأتى ، وتلك لم توجد فى الحقيقه سواء كانت تشبيها أو غيره ، وإن أريد بنفى المبالغه شيء آخر فلم يتصور حتى يحكم عليه (قوله : ولما صح أن يقال .. إلخ) يعنى أنه يلزم من نفى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به فى الاستعاره أن من قال : رأيت أسدا يرمى وأراد بالأسد زيدا لا يقال فيه إنه جعله أسدا ، كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا أنه جعله أسدا لاستواء الإطلاقين فى عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ فى جنس صاحب الاسم ، مع أن من قال : رأيت أسدا يرمى وأراد بالأسد زيدا على سبيل الاستعاره يقال فيه : إنه جعل زيدا أسدا قطعا وما ذاك إلا باعتبار دخول المشبه فى جنس المشبه به ، فثبت المدعى وهو أن الاستعاره لم تطلق إلا بعد إدخال المشبه فى جنس المشبه به فكانت مجازا عقليّا ، فإن قلت : يخدش هذا الوجه الثالث فى كلام الشارح أن قولهم : جعله أسدا يجرى فى زيد أسد مع أنه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضروره أنه تشبيه وليس باستعاره ، وجوابه : أن الادعاء المذكور متحقق أيضا فى زيد أسد ، إذ ليس المعنى على تقدير أداه التشبيه لما سبق تحقيقه ، بل جعله فردا من أفراد الأسد ادعاء. فإن قلت : ذلك الادعاء لا يتحقق فى المعرف - يعنى زيد الأسد - بل المعنى على تقدير أداه التشبيه ، مع أنه يقال لمن قاله أيضا جعل زيدا أسدا. قلت : إن ثبت قولهم بذلك فى الصوره المذكوره كان مرادهم أنه جعله شبيها بالأسد فهو على حذف مضاف ولا يجرى هذا فى الاستعاره - ا. ه فنرى.

وأراد به زيـدا – أنه جعله أسـدا ، كما لا يقال لمن سـمى ولـده أسـدا أنه جعله أسدا ؛ إذ لا يقال : جعله أميرا – إلا وقد أثبت فيه صفه الإماره ، وإذا كان نقل اسم المشـبه به إلى المشـبه تبعا لنقل معناه إليه – بمعنى : أنه أثبت له معنى الأسـد الحقيقى ادّعاء ثم أطلق عليه اسم الأسـد – كـان الأسـد مسـتعملا فيمـا وضع له ، فلاـ يكون مجازا لغويّا ، بل عقليّا – بمعنى : أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الأسد – وجعل ما ليس فى الواقع واقعا مجاز عقلى.

******

(قوله : وأراد .. إلخ) أى : بالأسد زيدا.

(قوله : إنه جعله أسدا) أى : صيّره أسدا وإنما كان لا يقال لمن قال ذلك إنه جعل زيدا أسدا ؛ لأن جعل إذا كان بمعنى صيّر – كما هنا – تعدى إلى مفعولين ، ويفيد إثبات صـفه لشـىء فيكون مدلول قولك : فلان جعل زيدا أسدا أنه أثبت الأسديه له ، ولا شك أن مجرد نقل لفظ الأسد لزيد وإطلاقه عليه من غير ادّعاء دخوله فى جنسه ليس فيه إثبات أسديه له.

(قوله : أنه جعله أسدا) أى صيّره (قوله : إذ لا يقال جعله أميرا إلا وقد أثبت فيه صفه الإماره) أى : ومن سمى ولده أسدا لم يثبت فيه الأسـديه بمجرد إطلاق لفظ الأسد عليه (قوله : وإذا كان) هذا مرتبط بما أنتجه الدليل السابق ، وحاصـله : أنه رتب على انتفاء الادعـاء المـذكور فى الاسـتعاره ثلاثه لوازم وكل منها باطل فيكون ملزومها – وهو انتفاء الادعاء المـذكور فى الاسـتعاره – باطلا فيثبت نقيضه وهو اعتبـار الادعاء المـذكور فى الاسـتعاره ، وإذا كان الادعاء المـذكور معتبرا فيها فيكون اسم المشـبه به إنما نقل للمشـبه تبعا لنقل معناه إليه وإذا كان .. إلخ (قوله : بمعنى أنه .. إلخ) أى : لأنك لما جعلت الرجل الشجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس كـان ذلـك المعنى الكلى وهو الحيوان المفترس متحققـا فيه ، فحينئـذ يكون نقل لفظ الأسـد للرجل الشـجاع بعـد نقل معناه له ، فيكون اسـتعمال اسم الأسد فى الرجل الشجاع استعمالا فيما وضع له ، وظهر لك من هذا أن المستعار فى الحقيقه على هذا هو معنى المشبه به بجعل حقيقته لما ليس حقيقه له وهو المشبه ، ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمى استعاره تبعا لاستعاره

(ولهذا) أى : ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به (صح التعجب فى قولك : قامت تظلّنى) (١) أى :

توقع الظلّ علىّ (من الشمس

نفس أعزّ علىّ من نفسى

قامت تظلّلنى ومن عجب شمس) ...

******

المعنى (قوله : ولهذا) أى : ولأن إطلاق اسم المشبه به أى : ولأجل أن إطلاق اسم المشبه به المسمى بالاستعاره (قوله : إنما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به) أى : المترتب عليه كون الاستعاره مستعمله فيما وضعت له وأنها مجاز عقلى ، فهذا له مدخل فى صحه التعجب عند هذا القائل - وسيأتى الجواب عنه ، وأنه لا مدخل له فى الصحه.

(قوله : فى قوله) أى : قول ابن العميد فى غلام جميل قام على رأسه يظلّله من حرّ الشمس ، وهو أبو الفضل محمد بن الحسين كاتب ديوان الإنشاء والرسائل للملك نوح بن نصر ، مدحه الصاحب بن عباد بقصائد كثيره منها (٢) :

قالوا ربيعك قد قدم

فلك البشاره بالنعم

قلت الربيع أخو الشتا

أم الربيع أخو الكرم

قالوا الذى بنواله

يغنى المقلّ من العدم

قلت الرئيس ابن العمى

د إذن فقالوا لى نعم

(قوله : أى توقع الظل علىّ) فسره بذلك ؛ لأن التظليل على ما فى التاج إيقاع الظل (قوله : من الشمس) أى : من حرّها وضمن التظليل معنى المنع فلذا عدّاه بمن أى : تمنعنى من حر الشمس (قوله : نفس) فاعل قامت ولذلك اتصلت به تاء التأنيث وإن كان القائم غلاما (قوله : أعزّ علىّ) صفه لنفس وجمله تظلّلنى فى محل نصب على الحال ، والتقدير قامت نفس هى أعزّ علىّ من نفسى مظلّله لى من الشمس (قوله : قامت) فاعله ضمير يعود على النفس ، والجمله مؤكده لما قبلها (وقوله : ومن عجب) خبر

مقدم ،

ص: ۲۹۶

۱- شرح المرشدی علی عقود الجمان ج ۲ ص ۴۰ ، والشعر لأبی الفضل بن العمید ، نهایه الإیجاز ص ۲۵۲ ، والطراز ۱ / ۲۰۳ ، والمصباح ۱۲۹.

۲- الشعر لأبی الفضل بن العمید ، ونسبته إلیه فی شرح المرشدی علی عقود الجمان ۲ / ۴۰ ونهایه الإیجاز ۲۵۲ ، والمصباح ۱۲۹.

أى : غلام كالشمس فى الحسن والبهاء (تظلّلنى من الشمس)

فلو لا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسا على الحقيقه لما كان لهذا التعجب معنى ؛ إذ لا تعجب فى أن يظلّل إنسان حسن الوجه إنسانا آخر.

(والنهى عنه) أى : ولهذا صحّ النهى عن التعجب ...

******

وشمس : مبتدأ مؤخر ، والجمله حال ، والتقدير : قامت تلك النفس مظلّله لى وشمس مظلّله من الشمس من العجب (قوله : أى غلام كالشمس فى الحسن والبهاء) أى : فقد شبه الغلام بالشمس وادّعى أنه فرد من أفرادها وأن حقيقتها متحققه فيه ، ثم استعار له اسمها (قوله : وجعله شمسا على الحقيقه) أى : من حيث إنه جعله فردا من أفرادها وأن حقيقتها موجوده فيه (قوله : إذ لا تعجب فى أن يظلّل إنسان .. إلخ) أى : لعدم الغرابه بخلاف تظليل الشمس الحقيقيه إنسانا من الشمس ، فإنه مستغرب ؛ وذلك لأن الشمس لا يرتسم ظلّ تحتها على إنسان مثلا ، إلا إذا حال بينه وبينها شىء كثيف يحجب نورها ، وأما إذا كان الحائل بينهما شيئا له نور فلا يرتسم ظل تحتها على الإنسان المظلّل ؛ لأن النور لا يحجب النور ، فإذا جعل ذلك الغلام شمسا حقيقه استغرب إيقاعه الظل على من ظلله. الاستغراب : كون الشمس التى من شانها طى الظل وإذهابه توجب ظلّا على تقدير حيلولتها بين الشمس وبين الإنسان المظلل (قوله : لما كان لهذا التعجب معنى) قال العصام : فيه نظر ؛ لأنه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ فى الحسن درجه الشمس أو من انقياده له وخدمته له.

فى قول الآخر

لا تعجبوا من بلى غلالته

قد زرّ أزراره على القمر (١)

وقوله :

ترى الثياب من الكتّان يلمحها

نور من البدر أحيانا فيبليها (٢)

١- شرح المرشدى ج ٢ / ٤٠ وهو لأبى الحسن بن طباطبا العلوى ، الطراز ٢ / ٢٠٣ ، نهايه الإيجاز ص ٢٥٣ ، والمصباح ١٢٩.
٢- لأبى المطاع ناصر الدوله الحمدانى ، الإيضاح ص ٢٥٩.

(فی قوله :

لا- تعجبوا من بلی غلالته) (۱) هی شعار یلبس تحت الثوب ، وتحت الدرع أیضا (قد زرّ أزراره علی القمر) تقول : زررت القمیص علیه ، أزرّه : إذا شددت أزراره علیه ، ...

******

فکیف تنکر أن تبلی معاجرها

والبدر فی کل وقت طالع فیها

(قوله : فی قوله) أی : فی قول الشریف أبی الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهیم طباطبا بن إسماعیل بن إبراهیم بن الحسن بن علی بن أبی طالب - رضی الله عنه - وهو شاعر مفلق وعالم محقق مولده بأصبهان وبها مات ، والبیت من المنسرح وقبله :

یا من حکی الماء فرط رقّته

وقلبه فی قساوه الحجر

یا لیت حظّی کحظّ ثوبک من

جسمک یا واحدا من البشر

لا تعجبوا .. إلخ

(قوله : لا- تعجبوا من بلی غلالته) البلی بکسر الباء مقصورا من بلی الثوب یبلی إذا فسد أی : لا- تعجبوا من تسارع بلی وفساد غلالته ففی الکلام حذف مضاف (قوله : هی) أی الغلاله شعار أی : ثوب صغیر ضیّق الکمّین کالقمیص یلاقی البدن یلبس تحت الثوب الواسع ویلبس أیضا تحت الدرع. سمیّ شعارا ؛ لأنه یلی الشعر (قوله قد زرّ) أی : لأنه قد زرّ أی : شدّ وهو بالبناء للفاعل والفاعل ضمیر المحبوب وضمیر أزراره المنصوب علی المفعولیه راجع للمحبوب أیضا أو للغلاله ، وذکره باعتبار أنها قمیص أو شعار شبه المحبوب الذی هو مرجع الضمیر المستتر فی الفعل بالقمر واستعار اسم المشبه به للمشبه استعاره تصریحیه والبلی ترشیح ، ویحتمل أن" زرّ" بالبناء للمفعول ، وإزاراه نائب فاعل والضمیر للغلاله ، وعلی هذا فالمشبه هو المحبوب الذی هو مرجع الضمیر فی غلالته (قوله : تقول .. إلخ) أفاد بهذا أن تعدیه زرّ إلی الأزرار فیه ضرب من

۱- شرح المرشدی ج ۲ ص ۴۰ ، وهو لأبی الحسن ابن طباطبا العلوی ، الطراز ۲ / ۲۰۳ ، نهایه الإیجاز ص ۲۵۳ ، والمصباح

فلو لا أنه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنى ؛ لأن الكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب ملابسه القمر الحقيقى ، لا بملابسه إنسان كالقمر فى الحسن. لا يقال : القمر فى البيت ليس باستعاره ؛ لأن المشبه مذكور - وهو الضمير فى غلالته وأزراره - ؛ لأنا نقول : لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافى الاستعاره المذكوره ، ...

******

التسامح ؛ لأنه إنما يتعدى للقميص ويتضمن الدلاله على الأزرار ، ولا يتعدى إلى الأزرار والشاعر قد عدّاه إليها (قوله : فلولا أنه جعله .. إلخ) حاصله : أنه لما خشى أن يتوهم أن صاحب الغلاله إنسان تسارع البلى لغلالته فيتعجب من ذلك ؛ لأن العاده أن غلاله الإنسان لا يتسارع البلى إليها قبل الأمد المعتاد لبلاها نهى الشاعر عن ذلك التعجب وبين سبب النهى وهو أنه لم يبق فى الإنسانيه ، بل دخل فى جنس القمريه ، والقمر لا يتعجب من سرعه بلى ما يباشر ضوءه ؛ لأن هذا من خواصّه - ومتى ظهر السبب بطل العجب - ولكون ما ذكر من خواص القمر قيل : إن من جمله عيوب القمر أنه يهدم العمر ويحل الدين ويوجب أجره المنزل ويسخن الماء ويفسد اللحم ويقرض الكتان ويعين السارق ويفضح العاشق الطارق (قوله : لأن الكتان) أى : الذى كانت منه الغلاله (قوله : لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافى الاستعاره) أى : لأنه لا ينبئ عن التشبيه ، والمنافى لها إنما هو الجمع بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه بحيث يكون المشبه به واقعا خبرا عن المشبه كما فى : زيد أسد ، أو حالا منه أو صفه له نحو : مررت بزيد أسدا ، وجاءنى رجل أسد ، فذلك الجمع ينبئ عن التشبيه ضروره أنه لا يصح صدقه على ما جرى عليه فتقدر أداه التشبيه نفيا لما يلزم من فساد الصدق كما تقدم على ما فيه ، وأما إذا ذكر المشبه لا على وجه ينبئ عن التشبيه - كما فى البيت - لعدم جريان المشبه به عليه حتى يسهل تقدير الأداه نظرا للمعنى فهو استعاره ، وقد سبق كلّ من هذا البحث وجوابه فى بحث المجاز العقلى ، وأنت خبير بأن هذا الجواب يقتضى أن نحو : على لجين الماء استعاره وهم صرحوا بكونه تشبيها إلا أن يقال : تصريحهم بكونه تشبيها لا ينافى صحه كونه استعاره - فتأمل.

كما يقال : سيف زيد فى يد أسد ؛ فإن تعريف الاستعاره صادق على ذلك.

(وردّ) هـذا الدليل (بأن الادّعاء) أى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به (لا يقتضـى كونها) أى : الاسـتعاره (مسـتعمله فيما وضـعت له) للعلم الضـرورى بـأن أسـدا - فى قولنـا : رأيت أسـدا يرمى - مسـتعمل فى الرجل الشـجاع ، والموضوع له هو السـبع المخصوص ؛ وتحقيق ذلك : أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنىّ على أنه جعل أفراد الأسد ...

******

(قوله : كما يقال) أى : كقولنا أى كعدم المنافاه فى قولنا : سيف زيد فى يد أسد المراد فى يده فقد شبه زيد بالأسد ، وادعى أنه فرد من أفراده واسـتعير اسم المشـبه به للمشـبه على طريق الاسـتعاره التصريحيه ، فقد جمع بين المشبه - وهو زيد - والمشبه به - وهو الأسـد - على وجه لا ينبئ عن التشبيه ؛ لأن هذا التركيب ونحوه لا يتأتى فيه تقدير الأداه إلا بزياده فى التركيب أو نقص منه بحيث يتحول الكلام عن أصـله كأن يقال رأيت فى يد رجل كالأسد سيفا (قوله : ورد هذا الدليل) حاصله : منع الصغرى القائله : الاسـتعاره لفظ مسـتعمل فيما وضع له بعد الادعاء أى : لا نسلم ذلك ، وهذا الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا فى غير ما وضع له هـذا ، وقـد علم من مضـمون الكلام أولا ـ وآخرا : أن ادعـاء دخول المشـبه فى جنس المشـبه به مسـلم عنـد القائـل بأن الاسـتعاره مجـاز لغوى ، ومعلوم أن كون اللفظ أطلق على غير معناه الأصـلى فى نفس الأمر مسـلم عنـد القائل بأنها مجاز عقلى ، وبقى النزاع فى أن الاسـتعاره هل تسمى مجازا لغويّا نظرا لما فى نفس الأمر ، أو عقليّا نظرا للمبالغه والادعاء؟ فالخلاف على هذا عائد إلى اللفظ والتسميه - فتدبر.

(قوله : مسـتعمل فى الرجل الشجاع) أى : وإن ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الأسد بعد تشبيهه به ، إذ تقدير الشىء نفس الشـىء لا يقتضـى كونه إياه حقيقه (قوله : وتحقيق ذلك) أى : تحقيق أن الادعاء المـذكور لا يقتضـى كون الاسـتعاره مسـتعمله فيمـا وضـعت له ، وحاصـل مـا ذكره من التحقيق : أن ادعـاء دخول المشـبه فى جنس المشـبه به لا ـ يقتضـى كونها مسـتعمله فيما وضعت له ، إذ ليس معناه ما فهمه المستدلّ

بطريق التأويل قسمين :

أحدهما : المتعارفا ، وهو الذى له غايه الجراءه ، ونهايه القوه فى مثل تلك الجثه المخصوصه.

والثانى : غير المتعارف : وهو الذى له تلك الجراءه لكن لا فى تلك الجثه المخصوصه ، والهيكل المخصوص ، ولفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف ؛ فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له ، والقرينه مانعه عن إراده المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف. وبهذا يندفع ما يقال : إن الإصرار على دعوى الأسديه للرجل الشجاع ينافى نصب القرينه المانعه عن إراده ...

******

من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقه حتى يكون لفظ المشبه به فيه استعمال لما وضع له والتجوّز فى أمر عقلى وهو جعل غير المشبه به مشبها به ، بل معناه : جعل المشبه به مؤولا بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به ، وادعاء أن لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف ، وأن أفراده قسمان : متعارف وغير متعارف ، ولا خفاء فى أن الدخول بهذا المعنى لا يقتضى كونها مستعمله فيما وضعت له ؛ لأن الموضوع له هو المفرد المتعارف والمستعمل فيه هو المفرد الغير المتعارف.

(قوله : بطريق التأويل قسمين) متعلق بجعل. إن قلت : إن الذى بطريق التأويل إنما هو أحد القسمين وهو غير المتعارف ، وأما الآخر وهو المتعارف فبطريق التحقيق - فكيف يقول الشارح على أنه جعل أفراد الأسد قسمين بطريق التأويل؟ قلت : جعل الأفراد قسمين مبنىّ على كون الأسد موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كلّ منهما وهو مجترىء ، وكونه موضوعا لذلك ليس إلا بطريق التأويل وأما بطريق التحقيق فهو منحصر فى قسم واحد وهو المتعارف. اه يس.

(قوله : فى مثل) أى : المودعين فى مثل .. إلخ (قوله : والهيكل المخصوص) عطف تفسير (قوله : والقرينه مانعه عن إراده .. إلخ) أى : لا عن إراده الجنس بقسميه (قوله : وبهذا يندفع .. إلخ) أى : ببيان أن القرينه مانعه عن إراده المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف ، فيندفع ما يقال : إن الإصرار على دعوى الأسديه للرجل ينافى القرينه المانعه من إراده الأسديه ، ووجه الاندفاع : أن

السبع المخصوص.

(وأما التعجب والنهى عنه) كما فى البيتين المذكورين (فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغه) ودلاله على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عن التعجب يترتب على المشبه أيضا.

******

الإصرار على دعوى الأسديه بالمعنى الغير المتعارف ، ونصب القرينه إنما يمنع من إراده الأسديه بالمعنى المتعارف ، وحينئذ فلا منافاه (قوله : السبع المخصوص) الأنسب أن يقول : عن إراده الأسد ويحذف قوله المخصوص ؛ لأن ذكره فى السؤال يشير إلى الجواب - تأمل.

(قوله : وأما التعجب .. إلخ) هذا إشاره إلى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم ، وهو إذا كان الادعاء لا يقتضى استعمال الاستعاره فيما وضعت له فلا يصح التعجب والنهى عنه فى البيتين السابقين ؛ لأنهما لا يتمّان إلا بجعل المشبه من أفراد المشبه به حقيقه ، وحاصل الجواب الذى أشار له المصنف : أن التعجب والنهى عنه لتناسى التشبيه ، وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمتعارف فى حقيقته ، حتى إن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه ، وبما تقرر من جعل كلام المصنف إشاره لجواب سؤال مقدر ، اندفع ما ذكره العلّامه العصام : من أن التعجب والنهى لم يجعلا دليلا على كون الاستعاره مستعمله فيما وضعت له ، بل استدل بهما على الادعاء ، فلما سلم المجيب الادعاء ومنع اقتضاءه كون الاستعاره مستعمله فيما وضعت له ، فلا حاجه إلى المنازعه فى كون التعجب والنهى مبنّيين على الادعاء ، إذ بناؤهما عليه لا ينافى مجازا لغويّا ، فالأولى إسقاط قوله : وأما التعجب والنهى عنه (قوله : وأما التعجب) أى : من المشبه (وقوله : والنهى عنه) أى : عن التعجب (قوله : فللبناء) أى : فلبناء الاستعاره (قوله : على تناسى التشبيه) أى : إظهار التناسى ، والمراد بالتناسى النسيان أى : على إظهار نسيان التشبيه (قوله : قضاء .. إلخ) وإنما تنوسى فيه التشبيه توفيه لحق المبالغه فى دعوى الاتحاد (قوله : ودلاله .. إلخ) عطف تفسير على قوله : قضاء لحق المبالغه.

مفارقه الاستعاره للكذب

(والاستعاره تفارق الكذب بالبناء على التأويل) فى دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين : متعارفا ، وغير متعارف - كما مرّ - ولا تأويل فى الكذب.

(ونصب) أى : وبنصب (القرينه على إراده خلاف الظاهر) فى الاستعاره لما عرفت أنه لا بدّ للمجاز من قرينه مانعه عن إراده الموضوع له ، بخلاف الكذب ؛ فإن قائله لا ينصب قرينه على إراده خلاف الظاهر ، بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره (ولا تكون) الاستعاره (علما) لما سبق من أنها تقتضى إدخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين : متعارفا ، وغير متعارف ، ...

******

(قوله : والاستعاره تفارق الكذب) أى : والكلام الذى فيه الاستعاره يفارق الكلام الكاذب أى : لا يشتبه به بسبب ما ذكر من الأمرين. فقولك : جاءنى أسد يشتبه بالكلام الكاذب لو لا الوجهان ، فاندفع ما يقال : إن الاستعاره تكون فى المفرد ؛ لأنها الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ، والكذب يكون فى الحكم ، فالمتصف بالكذب الكلام المركب المستعمل فى غير ما وضع له ، فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج للفرق (قوله : بالبناء على التأويل) أى : بسبب بنائها على التأويل وعدم بناء الكذب عليه (قوله : فى دعوى .. إلخ) متعلق بمحذوف صفه للتأويل أى : المتحقق فى دعوى .. إلخ من تحقق العامّ فى الخاصّ ، أو أن "فى" بمعنى "من" البيانيه.

(قوله : بل يبذل المجهود .. إلخ) يقال : بذل يبذل كنصر ينصر ، والمراد بالمجهود : الجهد والوسع والطاقه ، والمراد بترويج ظاهره : إظهار صحته عند السامع ومحل كون الكذب يبذل المتكلم وسعه وطاقته فى ترويج ظاهره إذا عرف عدم مطابقته وقصد إظهار صحته ، لا إن لم يقصد ذلك واعتقد الصحه (قوله : ولا تكون علما) أى : شخصيّا ؛ لأنه المتبادر من إطلاق العلم ؛ ولأن علم الجنس تجرى فيه للاستعاره كاسم الجنس ، بخلاف علم الشخص ، فلا يصح أن يشبه زيد بعمرو فى الشكل والهيئه مثلا ويطلق عليه اسمه ، وتخصيص المصنف الاستعاره بالذكر فى الامتناع يفهم منه : أن الامتناع

ولا يمكن ذلك فى العلم (لمنافاته الجنسيه) لأنه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك ، والجنسيه تقتضى العموم وتناول الأفراد ...

******

فى العلميه مخصوص بها ، وأما المجاز المرسل فيجوز فى العلميه ، إذ لا مانع من كون المجاز المرسل علما لصحه أن يكون للعلم لازم ولو غير مشتهر يستعمل فيه لفظ العلم ، كما إذا أطلق قيار" علم فرس" على زيد مرادا منه لازمه وهو شده العدو - أى : الجرى - ثم إن جمله" ولا تكون علما" عطف على قوله : والاستعاره تفارق الكذب عطف جمله فعليه على اسميه ، ولك أن تجعله عطفا على قوله : تفارق الكذب ، فيكون التناسب مرعيّا.

(قوله : ولا يمكن ذلك فى العلم) أى : الشخصى (وقوله : لمنافاته الجنسيه) أى : التى تقتضيها الاستعاره (وقوله : لأنه) أى : العلم (وقوله : يقتضى التشخص) أى :تشخص معناه وتعيّنه خارجا ، وهذا ظاهر فى علم الشخص لا فى علم الجنس ؛ لإمكان العموم فى معناه لكونه ذهنيّا ، والمعنى الذهنى لا ينافى تعدد الأفراد له.

(قوله : وتناول الأفراد) عطف تفسير ، وما ذكره العلامه الشارح - من أن الاستعاره تقتضى إدخال المشبه فى جنس المشبه به ، بجعل أفراده قسمين : متعارف وغير متعارف ، وذلك غير ممكن فى العلم الشخصى - هو طريقه صاحب المفتاح ، حيث قال فيه : والذى قرع سمعك من أن مبنى الاستعاره على إدخال المستعار له فى جنس المستعار منه هو السرّ فى امتناع دخول الاستعاره فى الأعلام الشخصيه ، إلا إذا تضمنت نوع وصفيه ، وقال السيد فى شرحه للمفتاح : لا نسلّم أن الاستعاره تعتمد على الإدخال المذكور ؛ لأن المقصود من الاستعاره المبالغه فى حال المشبه بأنه يساوى المشبه به فيه ، وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به إن كان اسم جنس أو جعله عينه ادعاء إن كان علم شخص ، فإن المقصود من قوله : رأيت اليوم حاتما : أنه رأى عين ذلك الشخص ، لا أنه رأى فردا من أفراد الجواد - اه.

قال العلامه عبد الحكيم : وفيما قاله السيد بحث - أما أولا : فلأن القول بالإدخال فى اسم الجنس مما لا داعى إليه ، فإن المبالغه تحصل فيه أيضا بادعاء الاتحاد ، وأما ثانيا : فلأن جعله عينه فيما إذا كان علما شخصيّا إن كان لا عن قصد فهو غلط.

(إلا إذا تضمن) العلم (نوع وصفيه) بواسطه اشتهاره بوصف من الأوصاف (كحاتم) المتضمن الاتصاف بالجود ، ومادر بالبخل ، ...

******

وإن كان قصدا ، فإن كان بإطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد ، وإن كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطله وكذب محض ، وحينئذ فلا بدّ من التأويل وهو إنما يكون بإدخاله فيه ، والحاصل : أن استعمال اسم المشبه به فى المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقى وهو ظاهر ، فلو لم يعتبر الوضع التأويلى لم يصح استعماله فيه (قوله : إلا إذا تضمن العلم نوع وصفيه) استثناء من عموم الأحوال (وقوله : تضمن) أى : استلزم نوع وصفيه ، وليس المراد أنه دلّ دلالة تضمنيه على نوع من الأوصاف كالكرم (قوله : نوع وصفيه) الأولى نوع وصف ؛ لأن الوصف مصدر لا يحتاج فى إفاده المعنى المصدرى إلى إلحاق الياء - كذا فى الأطول.

(قوله : بواسطه) متعلق بتضمن (وقوله : اشتهاره) أى : العلم أى : اشتهار مدلوله وهو الذات ، فالعلم المتضمن نوع وصفيه هو أن يكون - كمدلوله - مشهورا بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف ، فلما كان العلم المذكور بهذه الحاله جعل كأنه موضوع للذات المستلزمه لذلك الوصف فيكون كليا تأويلا ، فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلى صح جعله استعاره بسبب ادعاء أنه من أفراد ذلك الكلى ، مثلا حاتم موضوع للذات المعينه ، ثم إنه بواسطه اشتهارها بالكرم بحيث متى أطلق حاتم يفهم منه الجواد صار حاتم كأنه موضوع للجواد وهو معنى كلى ، فيصح أن يطلق لفظ حاتم على زيد الكريم بأن تقول عند رؤيتك لزيد : رأيت اليوم حاتما بسبب تشبيه زيد بحاتم فى الجود ، وملاحظه أن حاتما كأنه موضوع للجواد وأن زيدا فرد من أفراده - وكذا يقال فى غيره.

(قوله : كحاتم المتضمن الاتصاف بالجود) أى : المستلزم للاتصاف به ، فيجعل ذلك الوصف لازما له وهو وجه الشبه فى الاستعاره. وحاتم فى الأصل : اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم ، نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى (قوله : ومادر بالبخل) أى : ومادر المتضمن الاتصاف بالبخل ، وهو رجل من بنى هلال بن عامر بن صعصعه ، قيل إنما

وسحبان بالفصاحه ، وباقل بالفهاهه ؛ فحينئذ يجوز أن يشبه شخص ب- حاتم فى الجود ، ويتأول فى حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد ؛ سواء كان ذلك الرجل المعهود ، أو غيره - كما فى : الأسد - فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود ، والفرد الغير المتعارف ، ويكون إطلاقه على المعهود - أعنى : حاتما الطائى - حقيقه ، وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعاره ، نحو : رأيت اليوم حاتما.

(وقرينتها) يعنى : أن الاستعاره لكونها مجازا لا بدّ لها من قرينه مانعه عن إراده المعنى الموضوع له. وقرينتها : ...

******

سمىّ مادرا ؛ لأنه سقى إبلا له من حوض فلما فرغت الإبل من الشرب بقى فى أسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به - أى : حرك ماءه به - بخلا خوفا من أن يستقى من حوضه أحد (قوله : وسحبان) هو فى الأصل صيّاد يصيد ما مرّ به ، ثم جعل علما للبليغ المشهور والمناسبه ظاهره - ا. ه أطول.

(قوله : وباقل بالفهاهه) أى : وباقل المتضمن الاتصاف بالفهاهه - أى : العجز عن الإفصاح عما فى الضمير - وهو اسم رجل من العرب كان شديد العىّ فى النطق ، وقد اتفق أنه كان اشترى ظبيا بأحد عشر درهما فقيل له : بكم اشتريته ففتح كفيه ، وفرّق أصابعه ، وأخرج لسانه ليشير بذلك إلى أحد عشر ، فانفلت منه الظبى ، فضرب به المثل فى العىّ (قوله : فحينئذ) أى : فحين إذ تضمن العلم كحاتم نوع وصفيه يجوز .. إلخ (قوله : ويتناول فى حاتم .. إلخ) أى : فالتأويل بعد التشبيه ولا يتوقف هو على التشبيه ، وبهذا اندفع ما يقال : إنه إذا كان فردا من أفراده فكيف يصح التشبيه حينئذ؟! (قوله : وقرينتها) أى : والقرينه الثابته لها ، وإنما ثبتت لها لكونها مجازا كما أشار له الشارح. قال العلّامه عبد الحكيم : وأشار الشارح بهذا الدليل العامّ الجارى فى كل مجاز سواء كان مرسلا أو استعاره إلى أن تخصيص قرينه الاستعاره بالبيان إنما هو للاعتناء بشأنها وإلا فالقرينه لازمه فى كل مجاز - اه.

وفى الأطول : أن ما ذكره المصنف من التقسيم غير مختصّ بقرينتها ، بل يجرى فى قرينه المجاز المرسل والمكنيه ، ولا داعى إلى جعل قرينه المكنيه واحدا والزائد عليه ترشيحا - اه.

(إما أمر واحد - كما فى قولك : رأيت أسدا يرمى - أو أكثر) أى : أمران ، أو أمور يكون كل واحد منها قرينه (كقوله : فإن تعافوا) أى : تكرهوا (العدل والإيمان فإن فى أيماننا نيرانا) (١)

أى : سيوفا تلمع كشعل النيران ...

******

(قوله : إما أمر واحد) أى : من ملائمات المشبه فى المصرحه كيرمى ، ومن ملائمات المشبه به فى المكنيه كالأظفار (قوله : يرمى) أى : بالسهم وليس المراد مطلق رمى ؛ لأنه يكون حتى فى الأسد الحقيقى - تأمل.

(قوله : يكون كل واحد منها قرينه) أى : وليس واحد منها ترشيحا ولا تجريدا لعدم ملاءمته للطرفين ملاءمه شديده ، وما ذكره المصنف مبنىّ على جواز تعدد القرينه وهو الحق ، وقال بعضهم : لا يجوز تعدد قرينه الاستعاره ؛ لأنه إن كان الصرف عن إراده المعنى الحقيقى بجميع تلك الأمور ، فلا نسلم تعدد القرينه ، وإن كان بكل واحد فلا حاجه لما عدا الأول ، وحينئذ فيجعل ترشيحا أو تجريدا (قوله (٢) : كقوله فإن تعافوا .. إلخ) قال فى معاهد التنصيص : هذا البيت لبعض العرب ولم يعيّنه ، وقوله : فإن تعافوا مأخوذ من : عاف يعاف بمعنى كره ، وأصل عاف يعاف عوف يعوف : كعلم يعلم ، يقال : عاف الرجل طعامه وشرابه أى : كرهه أى : إن تكرهوا العدل والإنصاف وتميلوا للجور وتكرهوا التصديق بالنبى ، فإن فى أيدينا سيوفا تلمع كالنيران نحار بكم ونلجئكم إلى الطاعه بها ، والعدل : هو وضع الشىء فى محلّه فهو مقابل للظلم ، والإيمان الأول فى البيت [بكسر الهمزه] تصديق النبى - عليه الصلاه والسّلام - فيما جاء به عن الله ، والأيمان الثانى بفتح الهمزه جمع يمين يطلق على القسم وعلى الجارحه المعلومه وهو المراد ، ويصح أن يقرأ الأيمان فى الموضعين بفتح الهمزه جمع يمين ، والمراد منه القسم فى الأول ، والجارحه فى الثانى (قوله : أى سيوفا تلمع .. إلخ) أى : فقد شبه السيوف بالنيران بجامع

١- تعافوا : تكرهوا. نيرانا - أى : سيوفا تلمع كأمثال نيران. الإيضاح ص ٢٦٠.

٢- انظر الإيضاح ص ٢٦٠.

فتعلق قوله : تعافوا بكل من العدل والإيمان قرينه على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط : تحاربون وتلجأون إلى الطاعه بالسيوف (أو معان ملتئمه) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينه ، لا كل واحد. وبهذا ظهر فساد قول من زعم أن قوله : أو أكثر شامل لقوله : معان فلا يصح جعله مقابلا له وقسيما (كقوله :

******

اللمعان فى كلّ واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره المصرحه (قوله : فتعلق) أى : ارتباط قوله تعافوا بكل .. إلخ ، ظاهره : أن القرينه على أن المراد بالنيران السيوف تعلق الإعافه بكلّ من العدل والإيمان ، وفيه أن الكلام فى القرينه المتعدده وهى لا تكون إلا لفظيه والتعلق والارتباط ليس كذلك ، فالأولى أن يقول : فكل واحد من العدل والإيمان باعتبار تعلق الإعافه به قرينه على أن المراد بالنيران السيوف ، وإنما جعل كل واحد قرينه ولم يجعل أحدهما قرينه والآخر تجريدا ؛ لأن مجموع الأمرين بمنزله الشرط فهما بمنزله الشرط شىء واحد لكن لو انفرد كل واحد منهما لصح قرينه (قوله : لدلالته) أى : تعلق تعافوا بكل من العدل والإيمان (قوله : تحاربون) أى : محذوف تقديره تحاربون ، وأما قوله : فإن فى أيماننا نيرانا - فهو علّه لذلك الجواب المحذوف أقيمت مقامه ، ولو حذف النون من تحاربون وتلجأون لكان حسنا ؛ لأن رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعا ضعيف. قال فى الخلاصه :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن

ورفعه بعد مضارع وهن

إن قلت : إن المحاربه تكون أيضا بالنار الحقيقيه فهلا حملت النيران على حقيقتها ، فيكون القصد تخويفهم بالإحراق. قلت : إن القائل يرى الأخذ بالشريعه وليس فيها إحراق كاره العدل والإيمان ، بل تعذيبه بالسيف (قوله : مربوط) تفسير لملتئمه (وقوله : يكون الجميع) أى : المجموع (وقوله : لا كل واحد) أى : فظهرت مقابلته لقوله : أو أكثر (قوله : فلا يصح جعله مقابلا له) أى : لأنه من أفراده (قوله : وقسيما) عطف مرادف (قوله : كقوله) أى : البحترى من قصيده من الطويل ، وبعد البيت :

يكاد النّدا منها يفيض على العدا

لدى الحرب تثنى فى قنا وقواضب (١)

١- ديوان البحترى ١ / ١٧٩.

وصاعقه من نصله) أى : من نصل سيف الممدوح (تنكفى بها) من : انكفأ - أى : انقلب - والباء للتعديه ، والمعنى : رب نار من حدّ سيفه يقلبها (على أرؤس الأقران ...

******

الثنى مصدر ثنيت الشىء أى : ضاعفته ، والقنا : جمع قناه وهى الرمح والقواضب : القواطع (قوله : وصاعقه) يروى بالجر على إضمار رب ، وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله من نصله ، وخبره قوله تنكفى بها ، والصاعقه فى الأصل نار سماويه تهلك ما أصابته تحدث غالبا عند الرعد والبرق (قوله : من نصله) بيان لصاعقه أى : صاعقه هى نصله فجعله صاعقه ، أو المراد صاعقه ناشئه من نصله فكأن لنصله صاعقه تحرق الأعداء ، والأوّل أظهر ، وإلى الثانى ذهب الشارح (قوله : أى : من نصل سيف الممدوح) أشار به إلى أن ضمير نصله للممدوح وفى الكلام حذف مضاف ، ويجوز أن يرجع الضمير للممدوح ولا حذف والإضافه لأدنى ملابسه. قال فى الأطول : والنصل هو حد السيف كما فى الصحاح ، أو نفس السيف الخالى عن المقبض كما فى القاموس ، فقد اختفى المقبض فى يده - اه.

وكلام الشارح ظاهر على الأول لا على الثانى إلا أن تجعل إضافه نصل للسيف للبيان ، وعليه فيحتاج لتقدير حدّ - تأمل.

(قوله : رب نار) هذا تفسير للصاعقه (وقوله : من حدّ سيفه) فيه إشاره إلى أن النصل هو حد السيف (وقوله : يقلبها) أى : تلك النار وهى نفس السيف ولذا لم يقل يقلب أصلها الذى هو السيف وقوله يقلبها توضيح لكون الباء للتعديه (قوله : على أرؤس الأقران) الأرؤس جمع رأس ، والأقران : جمع قرن وهو المكافئ والمماثل وكلاهما جمع قلّه ، وآثره على جمع الكثره لما فيه من الإشاره إلى قلّه أكفائه فى الحرب وقلّه أمثاله فيها ، أو إلى الاستخفاف بأمرهم وتقليلهم فى مقابلته ، ولا يخفى ما فيه من اللطف ، أو المراد بأرؤس الأقران جمع الكثره بقرينه المدح ، إذ كل من الجمعين يستعار للآخر - كذا قيل ، وهذا مبنىّ على أن جمع الكثره موضوع لما فوق العشره ، أما على أنه موضوع لما فوق الاثنين ، وإن الجمعين إنما يفترقان فى الغايه لا فى المبدأ فلا يستعار جمع الكثره

خمس سحائب) (١)

أى : أنامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا كالسحائب ، أى : يصبها على أكفائه فى الحرب فيهلكهم بها ، ولما استعار السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقه ، وبيّن أنها من نصل سيفه ، ثم قال : على أرؤس الأقران ، ثم قال : خمس فذكر العدد الذى هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل.

أنواع الاستعاره باعتبار الطرفين

(وهى) أى : الاستعاره (باعتبار الطرفين) المستعار منه ، والمستعار له (قسمان ؛ لأن اجتماعهما) أى : اجتماع الطرفين (فى شىء إما ممكن ، نحو : (فَأَحْيَيْناهُ) فى : (أَوَمَنْ كانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْناهُ)(٢) أى : ضالّا فهديناه) ...

******

للقلّه. نعم ، يستعار جمع القلّه للكثره كما هنا (قوله : خمس سحائب) فاعل تنكفى بها وهو من إضافه الصفه للموصوف كما أشار له الشارح بقوله أى : أنامله الخمس ، والمراد العليا فقط ، وإلا فالأنامل كثيره ، وعبّر الشارح بالأنامل دون الأصابع مع أن الذى يقبض على السيف وينقلب به على الأعداء الأصابع لا الأنامل للمبالغه فى شجاعه الممدوح أى : إنه لشجاعته وقوته لا كلفه عليه ولا مشقّه فى قلب السيف على الأقران بالأنامل ، وهذا إذا أريد بالأنامل حقيقتها ، ويحتمل أنه أراد بالأنامل الخمس الأصابع مجازا وعلى هذا فلا مبالغه (قوله : التى هى فى الجود .. إلخ) أشار بهذا إلى أن البيت فيه من المحسّنات البديعيه والاستتباع ، حيث ضمن الشاعر مدح الممدوح بالشجاعه مدحه بالسخاوه (قوله : وعموم العطايا) أخذ العموم من السحائب.

(قوله : فذكر العدد) بتخفيف الكاف أى : ولا شك أن ذكر العدد قرينه على أن المراد بالسحائب الأنامل ، إذ السحائب الحقيقيه ليست خمسا فقط (قوله : فظهر من جميع ذلك) أى : من ذكر الصاعقه ومن كونها ناشئه من حدّ سيفه ومن انقلابها على

١- للبحترى فى ديوانه ١ / ١٧٩ ، الطراز ١٣ / ١ / ٢٣١ ، وروايه الديوان : وصاعقه من كفه ينكفى بها على أرؤس الأعداء خمس سحائب

٢- الأنعام : ١٢٢.

استعار الإحياء من معناه الحقيقى - وهو جعل الشىء حيّا - للهدايه - التى هى الدلاله على طريق يوصل إلى المطلوب - ، والإحياء والهدايه مما يمكن اجتماعهما فى شىء واحد ، وهذا أولى من قول المصنف : إن الحياه والهدايه مما يمكن اجتماعهما فى شىء واحد ؛ لأن المستعار منه هو الإحياء ، لا الحياه ، وإنما قال : نحو : أحييناه ؛ لأن الطرفين فى استعاره الميت للضالّ ...

******

أرؤس الأقران ومن كون المنقلب بها خمسا - وفى كون مجموع ما ذكر هو الدالّ على أن المراد بالسحائب أنامل الممدوح نظر ، إذ لو أسقط بعضها كلفظ الخمس وأرؤس الأقران بأن يراد بالقلب تحريك السيف باليد فهم المراد على أن إضافه الصاعقه لنصل السيف كاف فى القرينه المذكوره ، فيخالف ما مرّ من قوله : مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينه ، اللهم إلا أن يراد الدلاله الواضحه البالغه فى الوضوح ، والحاصل : أن الدلاله الواضحه على المراد متوقفه على الجميع ، وهذا لا ينافى كفايه بعضها فى أصل الدلاله على المراد ، وحينئذ فقول الشارح سابقا : مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينه .. إلخ ناظر للدلاله الواضحه البالغه فى الوضوح لا لأصل الدلاله - فلا منافاه.

(قوله : استعار الإحياء) أى : استعار هذه اللفظ (وقوله : للهدايه متعلق باستعار) أى : استعاره لها بعد تشبيه الهدايه بمعنى الدلاله على طريق توصل بالإحياء بمعنى جعل الشىء حيّا ، وادعاء أنه فرد من أفرادها ، ووجه الشبه بين الإحياء والهدايه ترتب الانتفاع والمآثر على كلّ منهما ، كما أن وجه الشبه بين الإماته والإضلال ترتب نفى الانتفاع على كلّ منهما ، وإنما قال استعار الإحياء مع أن المستعار الفعل أعنى أحييناه ؛ لأن استعارته تبعيه لاستعاره المصدر أعنى الإحياء (قوله : مما يمكن اجتماعهما) أى : من الشيئين اللذين يمكن اجتماعهما فى شىء أى : فقد اجتمعا فى الله سبحانه وتعالى فإنه محيى وهادى (قوله : وهذا) أى : قولنا والإحياء والهدايه مما يمكن اجتماعهما (قوله : أولى من قول المصنف) أى : فى الإيضاح (قوله : لأن المستعار منه هو الإحياء لا الحياه) إن قلت : مقتضى هذا التعليل أن يكون ما قاله المصنف خطأ ، وأن ما قاله الشارح هو الصواب - قلت : إنما قال الشارح : وهذا أولى لإمكان أن يقال : مراد المصنف بالحياه الإحياء لكونها أثرا له (قوله : وإنما قال : نحو أحييناه) أى : ولم يقل نحو (أَوَمَنْ كانَ مَيْتاً

مما لا يمكن اجتماعهما فى شىء إذ الميت لا يوصف بالضلال.

(ولتسمّ) الاستعاره التى يمكن اجتماع طرفيها فى شىء (وفاقيه) لما بين الطرفين من الاتفاق.

(وإما ممتنع) عطف على : إما ممكن (كاستعاره اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) ...

******

فَأَحْيَيْناهُ)(۱) حتى يكون ميتا داخلا فى التمثيل أيضا (قوله : مما لا يمكن اجتماعهما) أى : فقد اجتمع فى الآيه الاستعارتان الوفاقيه والعناديه (قوله : إذ الميت لا يوصف بالضلال) أى : لأن الموت عدم الحياه والضلال هو الكفر والميت العادم للحياه لا يتصف بالكفر إلا باعتبار ما كان ، لا حقيقه ؛ لأن الكفر جحد الحق ، والجحد لا يقع من الميت لانتفاء شرطه وهو الحياه (قوله : ولتسم وفاقيه) إنما سموها وفاقيه لا اتفاقيه ؛ لأن وفاقيه أنسب بعناديه ، واللام فى قوله : ولتسم : لام الأمر - أى : أدع إلى تسميتها وفاقيه ، وإنما لم يقل : وتسمى إشعارا بأن هذه التسميه من جهه المصنف لا قديمه (قوله : لما بين الطرفين من الاتفاق) أى : الاجتماع وعدم المباينه ، وكان الأولى أن يقول : لما بين الطرفين من الوفاق ؛ لأن المفاعله على بابها ، إذ كلّ من الطرفين وافق صاحبه فى الاجتماع معه فى موصوف واحد.

(قوله : كاستعاره اسم المعدوم) أى : وكاستعاره الميت للضالّ ، إذ لا يجتمع الموت والضلال فى شىء ، ثم إن إضافه استعاره للاسم بيانيه ، وأما إضافه اسم للمعدوم فيصح جعلها بيانيه أيضا ، ويصح جعلها حقيقيه بأن يراد بالمعدوم الأمر الغير الموجود ، ويراد باسمه اللفظ الدالّ عليه وهو لفظ معدوم ، وذلك بأن تقول فى زيد الذى لا نفع به : رأيت اليوم معدوما فى المسجد ، أو تقول : جاء المعدوم ونحو ذلك ، فشبه الوجود الذى لا نفع فيه بالعدم ، واستعير العدم للوجود ، واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود لا نفع فيه فهو استعاره مصرحه تبعيه عناديه ؛ لأن من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان فى شىء. قال فى الأطول : ولا تتوقف استعاره اسم المعدوم للموجود على عدم نفعه أصلا ،

۱- الأنعام : ۱۲۲.

هو بالفتح : النفع - أى : لانتفاء النفع فى ذلك الموجود - كما فى المعدوم ، ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم فى شىء ممتنع ، وكذلك استعاره اسم الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميله التى تحيى ذكره ، وتديم فى الناس اسمه.

(ولتسمّ) الاستعاره التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شىء (عناديه) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما.

(ومنها) أى : من العناديه : الاستعاره (التهكّميه ، والتمليحيه - وهما ما استعمل فى ضده) أى : الاستعاره التى استعملت ...

******

بل يمكن الاستعاره للنافع فى أمر غير نافع فى أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله : هو بالفتح) أى : والمد وإما بكسر الغين مع المد فهو الترنم بالصوت ، وبكسر الغين مع القصر فاسم لليسار والاستغناء ، وأما بالفتح مع القصر فهو لفظ مهمل (قوله : ولا شك أن اجتماع الوجود) وهو المستعار له أصاله (وقوله : والعدم) أى : وهو المستعار منه أصاله (قوله : وكذلك استعاره اسم الموجود .. إلخ) هذا عكس مثال المصنف فيشبه عدم الشىء مع بقاء آثاره الجميله بوجوده ويستعار الوجود للعدم ، ويشتق من الوجود موجود بمعنى معدوم بقيت آثاره الجميله فهو استعاره مصرحه تبعيه عناديه ؛ لأن اجتماع الوجود والعدم فى شىء ممتنع.

(قوله : لتعاند الطرفين) أى : تنافيهما (قوله : وامتناع اجتماعهما) عطف تفسير.

إن قلت : إن الوفاق بين الطرفين والعناد بينهما كما يتأتّيان فى الاستعاره يتأتّيان فى التشبيه ، فلم لم يذكرا هناك؟ أجيب بأن المقصود المبالغه ، ولا يخفى أن جعل أحد المتعاندين من جنس الآخر متحدا به أشد مبالغه وغرابه من تشبيه أحدهما بالآخر - اه يس.

(قوله : التهكّميه) أى : ما كان الغرض منها التهكّم والهزء والسخريه (قوله : والتمليحيه) أى : ما كان الغرض منها إيراد القبيح بصوره شىء مليح للاستظراف (قوله : أى : الاستعاره التى استعملت .. إلخ) أشار بهذا الضابط إلى كلّ من التهكميه والتمليحيه ، وحاصله : أن يطلق اللفظ الدال على وصف شريف على ضده : كإطلاق

فی ضد معناها الحقیقی (أو نقیضه ؛ لما مرّ) أی : لتنزیل التضادّ ، أو الناقض منزله التناسب بواسطه تملیح ، أو تهکم - علی ما سبق تحقیقه فی باب التشبیه - (نحو : (فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَلِیمٍ)(۱) أی : أنذرهم ، استعیرت البشاره - التی هی الإخبار ...

******

الکریم علی البخیل ، والأسد علی الجبان ، ولا یصح فیهما إطلاق البخیل علی الکریم ، ولا إطلاق الجبان علی الأسد ، وقد علمت من هذا أن التهکمیه والتملیحیه بمعنی ، إلا أن الفارق بینهما من جهه أنه إن کان الغرض الحامل علی استعمال اللفظ فی ضد معناه الهزء والسخریه بالمقول فیه کانت تهکمیه ، وإن کان الغرض الحامل علی ذلک الغرض الحامل علی ذلک بسط السامعین وإزاله السآمه عنهم بواسطه الإتیان بشیء ملیح مستظرف کانت تملیحیه ، فإذا أطلق الأسد علی الجبان فقد نزل التضادّ منزله التناسب تهکّما أو تملیحا ، وشبه الجبان بالأسد بجامع الشجاعه الموجوده فی المشبه - وهو الجبان - تنزیلا والموجوده فی المشبه به - وهو الأسد - حقیقه ، واستعیر اسم الأسد للجبان استعاره مصرحه (قوله : فی ضدّ معناها الحقیقی أو نقیضه) الضدّان : هما الأمران الوجودیان اللذان لا یجتمعان وقد یرتفعان ، والنقیضان : الأمران اللذان لا یجتمعان ولا یرتفعان ، وأحدهما وجودیّ والآخر عدمّی (قوله : أی لتنزیل .. إلخ) تفسیر لما مرّ (قوله : بواسطه تملیح) أی : الإتیان بشیء ملیح مستظرف (وقوله : أو تهکّم) أی : استهزاء وسخریه (قوله : فبشّرهم بعذاب ألیم) نزل التضادّ منزله التناسب فشبه الإنذار بالبشاره بجامع إدخال السرور فی کلّ وإن کان تنزیلیّا بالنسبه للمشبه ، واستعیر اسم البشاره للإنذار بسبب إدخال الإنذار فی جنس البشاره ، واشتق من البشاره بشّر بمعنی أنذر علی طریق الاستعاره التصریحیه التبعیه التهکمیه أو التملیحیه العنادیه ، فقول الشارح : استعیرت البشاره للنذاره أی : بعد تشبیه النذاره بالبشاره ، ثم إنه إن أرید بالبشاره لفظها لم یصح وصفها بقوله التی هی .. إلخ ، وإن أرید معناها لم یصح الحکم باستعارتها إذ المستعار إنما هو اللفظ ، وقد یجاب بأن المراد الثانی ، لکن فی الکلام حذف مضاف ، والأصل : استعیر اسم البشاره الذی هو لفظ البشاره.

۱- التوبه : ۳۴.

بما يظهر سرورا فى المخبر به - للإنذار الذى هو ضده بإدخال الإنذار فى جنس البشاره على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك : رأيت أسدا - وأنت تريد جبانا - على سبيل التمليح والظرافه ، ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والإنذار من جهه واحده ، وكذا الشجاعه والجبن.

أنواع الاستعاره باعتبار الجامع

(و) الاستعاره (باعتبار الجامع) ...

******

(قوله : بما يظهر) أى : بخبر يظهر سرورا (وقوله : فى المخبر به) أى : فى وجه الشخص المخبر بذلك الخبر (قوله : للإنذار) متعلق باستعيرت ، وقوله : الذى هو ضده أى : فهو الإخبار بما يظهر عبوسا فى وجه الشخص المخبر به (قوله : الذى هو ضده) أى : ضد البشاره وتذكير الضمير نظرا لكونها إخبارا أو ضد الإخبار (قوله : بإدخال الإنذار) متعلق باستعيرت أى : بسبب إدخال الإنذار فى جنس البشاره لتنزيل التضادّ منزله التناسب بواسطه التهكّم أو التمليح (قوله : على سبيل التهكم والاستهزاء) العطف للتفسير وكان عليه أن يزيد "والتمليح" ، وكذا قوله : بعد على سبيل التمليح والظرافه العطف فيه للتفسير ، وكان عليه أن يزيد والاستهزاء ؛ لأن كلا من مثال المتن ومثال الشارح يصلح للتهكم وللتمليح كما علمت (قوله : ولا يخفى : إلخ) هذا بيان لكون الاستعاره فى "وبشّرهم" عناديه (قوله : من جهه واحده) أى : بحيث يكون المبشر به هو المنذر به والمبشر هو المنذر ، وأما من جهتين فيتأتى بأن يخبرك مخبر بأن فلانا يريد ضربك وكسوتك بعد ذلك (قوله : وكذا الشجاعه والجبن) أى : لا يمكن اجتماعهما من جهه واحده ، وأما من جهتين فهو ممكن - ألا ترى قول الشاعر :

أسد علىّ وفى الحروب نعامه

(قوله : وباعتبار الجامع قسمان) قد يقال : ينبغى أن تكون الاستعاره باعتبار الجامع أربعه أقسام ؛ لأنه إما داخل فى مفهوم الطرفين أو خارج عنهما ، أو داخل فى مفهوم أحدهما وخارج عن مفهوم الآخر ، ويمكن أن يقال : إن المصنف آثر الاختصار فجعلهما قسمين يندرج فيها الأقسام الأربعه.

أى : ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان ؛ لأنه) أى : الجامع (إما داخل فى مفهوم الطرفين) المستعار له ، والمستعار منه (نحو : قوله : صلى الله عليه وسلم (١) : " خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلّما سمع هيعه طار إليها) أو رجل فى شعفه فى غنيمه له يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت".

******

الأول : أن يكون داخلا فى مفهوم الطرفين ، والثانى : أن لا يكون داخلا فى مفهومهما وهو شامل لما يكون خارجا عنهما وما يكون داخلا فى مفهوم أحدهما خارجا عن مفهوم الآخر ؛ ولعلّه لذلك عبّر فى الثانى بغير داخل لا بخارج عن مفهومهما (قوله : أى ما قصد اشتراك .. إلخ) وهو الذى يسمى فى التشبيه وجه الشبه ؛ لأنه سبب للتشبيه ، وسموه هنا جامعا ؛ لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه ، واعلم : أن الجامع فى الاستعاره هو متعلق العلاقه ؛ وذلك لأن العلاقه فى قولك : رأيت أسدا لإنسان هو المشابهه فى الشجاعه فالجامع هو الشجاعه ؛ لأن بسببها أدخل المشبه فى جنس المشبه به ادّعاء وجمع مع أفراده تحت مفهومه (قوله : إما داخل فى مفهوم الطرفين) أى : بأن يكون جزءا من مفهومهما لكونه جنسا أو فصلا لذلك المفهوم (قوله : بعنان) هو [بكسر العين] اللجام (قوله : طار إليها) أى : عدا إليها فشبه العدو - الذى هو قطع المسافه بسرعه فى الأرض - بالطيران - الذى هو قطع المسافه بسرعه فى الهواء - واستعار اسم المشبه به للمشبه ، واشتق من الطيران طار بمعنى عدا ، والجامع قطع المسافه بسرعه وهو داخل فى مفهوم كلّ من المستعار له - وهو العدو - والمستعار منه - وهو الطيران - ؛ لأنه جنس لكلّ منهما ، وفصل العدو المميز له عن الطيران كونه فى الأرض كما أن الفصل المميز للطيران كونه فى الهواء ، وإسناد الطيران فى الحديث للرجل مجاز عقلى ، والأصل طار فرسه بسعيه إليها (قوله : أو رجل .. إلخ)" أو" للتقسيم فخير الناس مقسم لهذين القسمين ، وليست للترديد.

(قوله : فى شعفه) بفتح الشين المعجمه وتحريك العين المهمله وبعدها فاء (قوله : فى غنيمه) فى بمعنى مع وهو حال من الضمير المستتر فى الظرف ، أو أنها باقيه على حالها

١- رواه أحمد والترمذى بلفظ فيه اختلاف ، وصححه الألبانى فى صحيح الجامع (٢٦٠١).

قال جار الله : الهيعه : الصيحه التى يفزع منها ، وأصلها من : هاع ، يهيع ، إذا جبن. والشّعفه : رأس الجبل ، والمعنى : خير الناس رجل آخذ بعنان فرسه ، واستعد للجهاد فى سبيل الله ، أو رجل اعتزل الناس وسكن فى رؤوس بعض الجبال فى غنم له قليل يرعاها ، ويكتفى بها فى أمر معاشه ، ويعبد الله حتى يأتيه الموت.

استعار الطيران للعدو ، والجامع داخل فى مفهومها (فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافه بسرعه ، وهو داخل فيهما) أى : فى العدو والطيران ، ...

******

بدل من شعفه بدل اشتمال ، والرابط محذوف والتقدير له (قوله : قال جار الله) أى : جار بيت الله الحرام ، والمراد به العلّامه محمود الزمخشرى (قوله : الصيحه) هى الصوت المفزع أى : الموجب للفزع والخوف (فقوله : التى يفزع منها) أى : يخاف من أجلها (قوله : إذا جبن) أى : فالهيعه فى الأصل معناها الجبن ، واستعمالها فى الصيحه مجاز مرسل من استعمال اسم المسبب فى السبب ؛ وذلك لأن الصيحه لما أوجبت الخوف - الذى هو الجبن - سميت باسمه وهو الهيعه (قوله : واستعد للجهاد) أى : بحيث إذا سمع أصوات المسلمين المجاهدين عند المحاربه والمقاتله قدم لهم بسرعه ، وأخذ قوله : واستعد للجهاد من قوله : ممسك بعنان فرسه - فهو كنايه عن الاستعداد للجهاد لاستلزامه إياه (قوله : آخذ بعنان فرسه) يصح قراءته بصيغه اسم الفاعل ، ويرشحه قوله فى الحديث : ممسك ، ويصح قراءته فعلا ماضيا ، ويرشحه قوله بعد : واستعد للجهاد (قوله : فى بعض رؤوس الجبال) أخذ البعضيه من المعنى ؛ لأن قوله فى الحديث فى شعفه المراد منه فى أى شعفه ، وليس المراد منه فى كل شعفه لاستحاله ذلك (قوله : قليل) أخذ القلّه من التصغير (قوله : للعدو) أى : عدو الفرس وهو ذهابها للحرب بسرعه.

(قوله : فإن الجامع بين العدو) أى : الذى هو المستعار له (وقوله : والطيران) أى :الذى هو المستعار منه (قوله : وهو) أى : قطع المسافه بسرعه داخل فيهما أى : لأنه جنس من مفهوم كلّ منهما ؛ لأن الطيران قطع المسافه بسرعه فى الهواء ، والعدو : قطع

إلا أنه فى الطيران أقوى منه فى العدو ، والأظهر : أن الطيران هو قطع المسافه بالجناح والسرعه لازمه له فى الأكثر ، لا داخله فى مفهومه. فالأولى : أن يمثل باستعاره التقطيع الموضوع لإزاله الاتصال بين الأجسام الملتزقه بعضها ببعض ...

******

المسافه بسرعه فى الأرض (قوله : إلا أنه) أى : ذلك الجامع - الذى هو قطع المسافه بسرعه - فى الطيران أقوى منه فى العدو ، فلذا جعل الطيران مشبها به ، والعدو مشبها لوجوب كون المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه الذى هو الجامع (قوله : والأظهر .. إلخ) قصد الشارح المناقشه فى قول المصنف : فإن الجامع هو قطع المسافه بسرعه حيث جعل السرعه جزءا من الجامع الواقع جنسا للطرفين (قوله : والسرعه لازمه له) أى : للطيران (وقوله : فى الأكثر) أى : بالنظر للغالب ، ومن غير الغالب يكون الطيران قطع المسافه بالجناح من غير سرعه (قوله : لا داخله فى مفهومه) أى : وليست السرعه داخله فى مفهوم الطيران ، بحيث إنه لا يوجد بدونها بخلاف العدو ، فإن السرعه لازمه له فهو عباره عن قطع المسافه بسرعه بقوائم ، وحيث كانت السرعه لازمه للطيران وداخله فى مفهوم العدو فلا يكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين ؛ لأنه فى أحدهما لازم لا جنس ، وحينئذ فلا يتم ما قاله المصنف من التمثيل ولا ما ذكره بعد ، وإنما عبّر الشارح بالأظهر لإمكان الجواب بأن الملتفت له فى الجامع قطع المسافه فى كلّ لا نفس السرعه ، ولا شك أن قطع المسافه داخل فى مفهوم الطرفين ، أو للإشاره إلى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيّا (قوله : فالأولى إلخ) عبّر بالأولى لما مرّ من أن مبنى الاعتراض ليس قطعيّا ولإمكان الجواب عنه بما مرّ ؛ ولأن المشاحه فى الأمثله ليست من دأب المحصلين ؛ لأنها تذكر لإيضاح القاعده على تقدير صحتها ، لكن الأولى أن تكون صحيحه (قوله : أن يمثل) أى : للاستعاره التى فيها الجامع داخل فى مفهوم الطرفين (قوله : باستعاره التقطيع) أى : باستعاره هذا اللفظ (وقوله : الموضوع لإزاله الاتصال بين الأجسام الملتزقه بعضها ببعض) المناسب لقوله بعد : والجامع إزاله الاجتماع .. إلخ - أن يقول الموضوع لإزاله الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعه ملتزقا بعضها ببعض لأجل أن يظهر كون الجامع المذكور داخلا فى مفهوم التقطيع وإن كان إزاله الاتصال هو فى معنى إزاله الاجتماع - تأمل من

لتفريق الجماعه ، وإبعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى : (وَقَطَّعْناهُمْ فِي الْأَرْضِ أَمَماً)(١) ، والجامع إزاله الاجتماع الداخله فى مفهومها ، وهى فى القطع أشد ،

******

تقرير شيخنا العدوى. (قوله : لتفريق الجماعه وإبعاد بعضها عن بعض) أى : الموضوع لإزاله الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعه غير ملتزق بعضها ببعض ، والعطف فى قول الشارح : وإبعاد بعضها عن بعض للتفسير.

(قوله : الداخله فى مفهومهما) أى : فى مفهوم التقطيع والتفريق ، وذلك لما علمت أن مفهوم التقطيع : إزاله الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعه ملتزقا بعضها ببعض ، وأن مفهوم تفريق الجماعه وإبعاد بعضها عن بعض : إزاله الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعه غير ملتزقه ، فقد أخذ الجامع - وهو إزاله الاجتماع - فى حد كلّ منهما على أنه جنس له ، وقيد كون الأشياء المجتمعه ملتزقا بعضها ببعض فصلا فى الأول مميزا له عن الثانى ، وقيد كونها غير ملتزقه فصلا فى الثانى مميزا له عن الأول (قوله : وهى) أى : إزاله الاجتماع فى القطع - أشد أى : أقوى لتأثيرها فى الاتصال الأشد ، وتقرير الاستعاره فى الآيه المذكوره أن يقال : اعتبر تشبيه التفريق بالتقطيع بجامع إزاله الاجتماع فى كلّ واستعير التقطيع للتفريق ، واشتق من التقطيع قطّعنا بمعنى فرّقنا فهى استعاره تصريحيه تبعيه (قوله : والفرق .. إلخ) هذا جواب عما يقال : إنهم جعلوا إطلاق التقطيع على تفريق الجماعه استعاره ، وجعلوا إطلاق المرسن - الذى هو : اسم لمحل الرسن - أعنى : أنف الدابه على أنف الإنسان - مجازا مرسلا ، مع أنه قد اعتبر فى كلّ من المعنى الحقيقى للتقطيع ، والمرسن وصف خاصّ به غير موجود فى المعنى المستعمل فيه اللفظ مجازا ؛ وذلك لأن المرسن اعتبر فى المعنى الذى وضع له ذلك اللفظ خصوص كونه أنفا لبهيمه يجعل فيه الرسن ، والتقطيع اعتبر فى المعنى الذى وضع له الالتزاق فى الأشياء التى زال اجتماعها ، وحيث اعتبر فى المعنى الحقيقى لكلّ من اللفظين وصف خاص به لم يوجد فى معناه المجازى فلم جعل إطلاق التقطيع على تفريق الجماعه استعاره وإطلاق المرسن على أنف الإنسان مجازا مرسلا؟ وهلّا جعل كل منهما مجازا مرسلا أو استعاره ، وما الفرق بينهما؟

١- الأعراف : ١٦٨.

والفرق بين هـذا وبين إطلاـق المرسن على الأـنف مع أن فى كـلّ من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس فى الأنف وتفريق الجمـاعه – هـو أن خصـوص الوصـف الكـائن فى التقطيـع مرعى فى اسـتعارته لتفريق الجمـاعه ، بخلاـف خصوص الوصف فى المرسن. والحاصل : أن التشبيه هنا منظور ...

******

(قوله : والفرق بين هـذا) أى : إطلاق التقطيع على تفريق الجماعه ، حيث جعل اسـتعاره (قوله : وبين إطلاق المرسن على الأنف) أى : على أنف الإنسان حيث جعل مجازا مرسـلا (قوله : خصوص وصف) أى : وصفا خاصّا (وقوله : ليس فى الأنف) أى : ليس فى أنف الإنسـان ، وهـذا راجع لقوله : فى المرسن (وقوله : وتفريق الجمـاعه) راجع لقوله : والتقطيع ، وأصـل العباره : مع أن فى المرسن وصـفا خاصـا ليس فى أنـف الإنسـان ، وكـذلك فى التقطيـع وصـف خـاصّ ليس فى تفريق الجمـاعه ، وقـد علمت أن الوصـف الخـاصّ فى المرسن كونه أنفـا لبهيمه يجعـل فيه الرسن ، ولاـ شـك أن هـذا غير موجود فى أنف الإنسـان ، والوصـف الخـاصّ فى التقطيع التزاق الأجسـام التى زال اجتماعها ، ولا شك أن هـذا غير موجود فى تفريق الجماعه لما علمت أن التفريق : إزاله الاجتمـاع بين الأجسام غير الملتزقه (قوله : هو أن خصوص الوصف .. إلـخ) هـذا خبر عن قوله : والفرق ، وتوضـيح ذلك : أن الاسـتعاره تعتمـد التشـبيه ، والتشـبيه الـذى تبنى عليه الاسـتعاره يقتضـى قوه المشـبه به عن المشـبه فى وجه الشـبه ، فالوصـف الخاصّ الكائن فى التقطيع لما روعى ولوحظ صار التقطيع بمراعاته أقوى من التفريق فى إزاله الاجتماع ، فصـح أن يشـبه التفريق – الـذى هو أضـعف – بـالتقطيع – الـذى هو أقوى – ويـدعى أنه من أفراده واسـتعاره اسـمه له ، وأمـا الوصف الخاص الـذى فى المرسن لما لم يلاحظ ، وإنما لوحظ الإطلاق والتقييد لم يكن استعاره ، بل مجازا مرسلا لعدم التشبيه ، فلو لوحظ ذلك الوصف الخـاص بحيث يجعل المرسن مشـبها به لأجل ذلك الوصف لكان أيضا اسـتعاره كما أن الوصف فى التقطيع إذا لم يلاحظ كان مجـازا مرسـلا أيضـا ، وربمـا أوهم كلاـم الشـارح أن كـون المرسن مجـازا مرسـلا ، وأن كـون التقطيع اسـتعاره أمر لاـزم وليس كذلك.

(قوله : والحاصـل) أى : وحاصـل الفرق بين التقطيع والمرسن (قوله : أن التشـبيه) أى : أن المشـابهه الـتى هى علاـقه الاسـتعاره ، فاندفع ما يقال : إن الاستعاره مبنيه على تناسى التشبيه (قوله : هنا) أى فى استعاره التقطيع لتفريق الجماعه (قوله : منظور) أى :

بخلافه ثمه.

فإن قلت : قد تقرر فى غير هذا الفن أن جزء الماهيه لا يختلف بالشده والضعف ، فكيف يكون جامعا ، والجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى؟ قلت : امتناع الاختلاف إنما هو ...

******

ملحوظ ضمنا فكان استعاره (قوله : بخلافه ثمه) أى : بخلاف استعمال المرسن فى الأنف فإن التشبيه غير ملاحظ فيه ، وإنما لوحظ فيه الإطلاق والتقييد حيث استعمل اسم المقيد فى المطلق فكان مجازا مرسلا (قوله : فإن قلت .. إلخ) هذا وارد على قول المصنف ؛ لأن الجامع إما داخل فى مفهوم الطرفين ، وحاصله : أن الحكم بدخول الجامع فى الطرفين مخالف لما تقرر فى فن الحكمه من أن جزء الماهيه لا يختلف بالشده والضعف ، ومعلوم أن الجامع فى الاستعاره يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى منه فى المستعار له ، فالدخول فى مفهوم الطرفين يقتضى عدم التفاوت وكونه جامعا يقتضى التفاوت ، وهل هذا إلا جمع بين متناقضين والجمع بينهما باطل؟! فما أدى إلى ذلك وهو كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين باطل (قوله : فى غير هذا الفن) المراد بذلك الغير فن الحكمه ، (وقوله : إن جزء الماهيه) أى : كالحيوانيه والناطقيه بالنسبه للإنسان (وقوله : لا يختلف .. إلخ) أى : لامتناع التشكك فى الذاتيات ، فالحيوانيه التى فى زيد ليست أقوى منها حاله كونها فى عمرو ، وكذلك الناطقيه ، بل التى فى زيد مساويه للّتى فى عمرو (قوله : والجامع يجب .. إلخ) جمله حاليه (وقوله : أقوى) أى من نفسه حاله كونه فى المستعار له وإنما وجب ذلك لتكون الاستعاره مقيده وقيد بالمستعار منه ليخرج التشبيه فإنه لا يجب فيه كون الجامع أقوى فى أحد الطرفين ؛ لأن التشبيه قد يقصد به بيان الحال وهذا يكفى فيه مساواه الطرفين فى الجامع (قوله : قلت : امتناع الاختلاف .. إلخ) حاصل هذا الجواب : أن امتناع الاختلاف بالشده والضعف فى أجزاء الماهيه ليس مطلقا ، بل بالنسبه للماهيه الحقيقيه - وهى المركبه من الذاتيات - لا الاعتباريه أى : التى اعتبروا لها مفهوما مركبا من أمور غير ذاتيات لها ، والماهيه المفهومه من اللفظ لا يجب أن تكون ماهيه حقيقيه ، بل تاره تكون حقيقيه فلا تختلف أجزاؤها بالشده والضعف ، فلا يصح أن يكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين

فى الماهيه الحقيقيه ، والمفهوم لا يجب أن يكون ماهيه حقيقيه ، بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشده والضعف ، فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحد المفهومين أشد وأقوى. ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الأسود - أعنى : المركب من السواد والمحل - مع اختلافه بالشده والضعف.

(وإما غير داخل) عطف على إما داخل (كما مرّ) من استعاره الأسد للرجل الشجاع ، والشمس للوجه المتهلل ، ونحو ذلك ؛ لظهور أن الشجاعه

******

مع كونه فى أحدهما أشد ، وتاره تكون اعتباريه مركبه من أمور بعضها قابل للشده والضعف ، فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحدهما أشد (قوله : فى الماهيه الحقيقيه) أى : وهى المركبه من الأجناس والفصول التى ظفروا بها خارجا لا- الحقائق النوعيه الراجعه إلى حقائق الجواهر فقط أو الأعراض فقط التى أجزاؤها فى الذهن مختلفه وفى الوجود الخارجى متحده ، كحقيقه الإنسان والفرس وحقيقه البياض والسواد (قوله : والمفهوم) أى والماهيه المفهومه من اللفظ (قوله : بل قد يكون) أى : مفهوم اللفظ (وقوله : أمرا مركبا) أى : أمرا اعتباريّا أى : اعتبروه مركبا من أمور .. إلخ - كمفهوم الأسود المركب من الذات والسواد.

(قوله : أعنى المركب) أى : أعنى بمفهوم الأسود المركب من السواد والمحل أى : الذات فهو أى : مفهوم الأسود مركب من أمرين الجوهر - الذى هو الذات - والعرض - الذى هو وصف السواد - (وقوله : مع اختلافه) أى : السواد بالشده والضعف.

(قوله : وإما غير داخل) أى : فى مفهوم الطرفين ، وهذا صادق بأقسام ثلاثه : بأن يكون خارجا عن مفهومهما معا كما فى مثال الشارح ، أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه فقط : كقطع المسافه بسرعه فى استعاره الطيران بناء على دخوله فى مسمى العدو ولزومه لمسمى الطيران ، أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه فقط ، كما لو استعير العدو للطيران فى الهواء بسرعه بناء على أن السرعه داخله فى مفهوم العدو وغير داخله فى مفهوم الطيران (قوله : المتهلل) أى : المتلألئ المتنور. ففى المختار : تلألأ السحاب ببرقه

عارض للأسد ، لا داخل فی مفهومه ، وکذا التهلل للشمس.

(وأیضا) للاستعاره تقسیم آخر باعتبار الجامع ، وهو أنها (إما عامّیه ، وهی المبتذله لظهور الجامع فیها ، نحو رأیت أسدا یرمی ، أو خاصیه - وهی الغریبه) التی لا یطّلع علیها إلا الخاصّه الذین أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقه العامّه.

(والغرابه قد تکون فی نفس الشبه) بأن یکون تشبیها فیه نوع غرابه ...

******

تلألؤا وتهلّل وجه الرجل من فرحه : تلألأ وتنور (قوله : عارض للأسد) أی : کما أنه عارض للرجل الشجاع ، لأن المشبه ذات الرجل المقید بالشجاعه والمشبه به الحیوان المقید بها أیضا ، والقید خارج عن المقید (قوله : وکذا التهلل للشمس) أی : وللوجه ، فالجامع فی المثالین خارج عن الطرفین (قوله : إما عامّیه) أی : یدرکها عامّه الناس ویصح منهم استعمالها فعامیه نسبه للعامّه وهم ما قابل الخاصّه (قوله : وهی المبتذله) من البذله وهی المهنه ، فکأن الاستعاره لما بلغت إلی حد تستعمله العامه صارت ممتهنه مبتذله. (قوله : نحو رأیت أسدا یرمی) أی : فإن الأسد مستعار للرجل الشجاع والجامع بینهما - وهو الجراءه - أمر واضح یدرکه کل أحد لاشتهار الأسد بها (قوله : أو خاصیه) أی : لا یعرفها إلا الخواص من الناس وهم الذین أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقه العامه (قوله : وهی الغریبه) أی : البعیده عن العامه ، أما الخاصه فإنهم یدرکونها لسرعه سیرهم (قوله : التی لا یّطلع .. إلخ) بیان للغریبه فهو خبر لمحذوف لا أنه وصف مخصص أی : وهی التی لا یطلع علیها أی : علی جامعها أی : لا یهتدی إلی الجامع الکائن فیها إلا الخواصّ (قوله : والغرابه قد تکون ..

إلخ) أشار بهذا إلی أن الغرابه فی الاستعاره کما تکون بخفاء الجامع بین الطرفین بحیث لا یدرکه إلا المتسع فی الحقائق والدقائق المحیط علما بما لا یمکن لکل أحد - تکون أیضا بالغرابه فی نفس الشبه أی : إیقاع المشابهه بین الطرفین (فقوله : فی نفس الشبه) أی : فی التشبیه نفسه لا فی وجه الشبه کما یدل علیه قول الشارح : بأن یکون تشبیها فیه نوع غرابه (قوله : بأن یکون .. إلخ) أی : وذلک بأن یکون أصل الاستعاره تشبیها فیه نوع غرابه - کأن یکون تشبیه هذا الأمر بهذا الأمر غریبا ونادرا ، وإن کان کل واحد من المشبهین کثیرا فی ذاته کما فی المثال الآتی ، فإن إیقاع العنان بالقربوس

(كما فى قوله :) فى وصف الفرس بأنه مؤدب ، وأنه إذا نزل عنه ، وألقى عنانه فى قربوس سرجه - وقف مكانه إلى أن يعود إليه (١) :

(وإذا احتبى قربوسه) أى : مقدم سرجه (بعنانه)

******

وجمع الرجل ظهره وساقيه بالثوب واقع بكثره ، والنادر إنما هو تشبيه أحدهما بالآخر (قوله : كما فى قوله) أى : قول يزيد بن مسلمه بن عبد الملك (قوله : قربوسه) القربوس : بفتح الراء ولا يخفف بالسكون إلا فى الشعر ؛ لأن فعلولا نادر لم يأت عليه غير صعفوق - وهو اسم عجمى غير منصرف للعلميه والعجمه - وأما خرنوب : بفتح الخاء - وهو نبت يتداوى به - فضعيف والفصيح الضم ، وكذا سحلول وهو أول الريح - اه فنرى.

ثم إنه يحتمل أن يكون قربوسه فاعل احتبى بتنزيل القربوس منزله الرجل المحتبى ، فكأن القربوس ضم فم الفرس إليه بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه إلى ظهره بثوب مثلا ، ويحتمل أن يكون قربوسه مفعول احتبى مضمنا معنى جمع ، والفاعل على هذا ضمير عائد على الفرس ، فكأنه يقول : وإذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه إليه كما يضم المحتبى ركبتيه إليه ، فعلى الأول ينزل وراء القربوس فى هيئه التشبيه منزله الظهر من المحتبى وفم الفرس منزله الركبتين ، وعلى الثانى بالعكس أى : ينزل القربوس فى الهيئه منزله الركبتين ، وفم الفرس منزله الظهر والوجه الأول ، وإن كان فيه مناسبه ما من جهه أن الركبتين فيهما شيئان كفكى فم الفرس مع التفاوت فى المقدار ، والقربوس متحدب كوسط الإنسان وخلفه كظهره ، لكن فيه بعد من جهه أن القربوس فى الهيئه أعلى وكذا الركبتان ، والفم أسفل وكذا الظهر ، وحينئذ فالوجه الثانى - لهذا الاعتبار - أولى ؛ لأنه أدلّ عليه فهو أسدّ فى تحقق التشابه (قوله : أى مقدم سرجه) كتب شيخنا الحفنى : أن هذا تفسير مراد ، وإلا فالقربوس - كما فى الصحاح - هو السرج ، وعليه فقوله فى البيت : قربوسه : من إطلاق الكل وإراده البعض على طريق المجاز المرسل - اه ، لكن الذى ذكره العلّامه عبد الحكيم : أن الذى فى النسخ الصحيحه من الصحاح أن القربوس مقدم السرج كما قال الشارح (قوله : بعنانه) أى : بلجامه (وقوله : إلى انصراف

١- لمحمد بن يزيد بن مسلمه. فى الإشارات ص ٢١٦. القربوس : مقدم السرج ، علك : مضغ.

علك الشّكيم إلى انصراف الزّائر

الشكيم ، والشكيمه : هى الحديده المعترضه فى فم الفرس. وأراد بالزائر : نفسه.

شبه هيئه وقوع العنان فى موقعه ...

******

الزائر) أى : من عند مزوره (قوله : المعترضه فى فم الفرس) أى : المدخله فى فم الفرس مجعولا فى ثقبها الحلقه الجامعه لذقن الفرس إلى تلك الحديده (قوله : وأراد بالزائر نفسه) أى : نفس القائل لا شخص آخر ، والأصل : إلى انصرافى ، فعبر عن نفسه بالزائر للدلاله على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وإن طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب ، ويدل على ذلك البيت الذى قبله وهو :

عوّدته فيما أزور حبائبى

إهماله وكذاك كلّ مخاطر

أى : عوّدت ذلك الفرس الإهمال والترك عند زياره الأحبه وعند فعل كل أمر خطير مهم (قوله : شبه هيئه وقوع .. إلخ) أى : شبهت الهيئه الحاصله من وقوع العنان فى موضعه من قربوس السرج بالهيئه الحاصله من وقوع الثوب فى موضعه من ركبتى المحتبى ، ووجه الشبه هو هيئه إحاطه شىء لشيئين ضامّا أحدهما إلى الآخر على أن أحدهما أعلى والآخر أسفل ، واستعير الاحتباء - وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب - وشبهه لإلقاء العنان ووقوعه فى قربوس السرج لأجل ضم رأس الفرس إلى جهته ، واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع على طريق الاستعاره التصريحيه التبعيه هذا حاصل كلام الشارح ، قال العلّامه يس ما حاصله : لا يخفى أن الكلام فى الاستعاره التى هى مجاز مفرد ، وقد مرّ أن كلّا من طرفى التشبيه إذا كان هيئه كانا مركبين ، وحينئذ يجب أن يكون المستعار أيضا مركبا فتكون الاستعاره تمثيليه لا مما فيه الكلام مع أن المثال أيضا ليس كذلك ، إذ لم يقل الشارح : واستعار هيئه الاحتباء لهيئه وقوع العنان فى قربوس السرج ، بل جعل كلّا من المستعار والمستعار له مفردا ، فالأولى للشارح أن يقول : شبه إيقاع العنان بالقربوس بجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه ، واستعير الاحتباء لوقوع العنان بالقربوس واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع ، وحاصل الجواب : أن المشابهه بين الفعلين لما لم تكن

من قربوس السرج ممتدّا إلى جانبى فم الفرس بهيئه وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى المحتبى ممتدّا إلى جانبى ظهره ، ثم استعار الاحتباء - وهو جمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره - لوقوع العنان فى قربوس السرج. فجاءت الاستعاره غريبه لغرابه الشبه.

******

باعتبار ذاتهما ، بل باعتبار الهيئتين. قال الشارح : شبه هيئه .. إلخ : إشاره إلى أن التشبيه ملحوظ من حيث الهيئه لكونها جامعا ولم يرد الاستعاره المركبه ، وبهذا تعلم أن قوله : واستعار الاحتباء لوقوع .. إلخ ، هو المطابق للمقام ، وأن قول الناصر اللقانى فى حواشى المطول : الأولى : واستعار هيئه الاحتباء لهيئه وقوع العنان فى القربوس ليطابق ما قبله لا يوافق المرام - انتهى.

والحاصل : أن المشبه به فى الحقيقه هو الاحتباء - وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب وشبهه كالحبل - والمشبه الذى نقل له لفظ الاحتباء هو إلقاء العنان على القربوس لأجل ضم رأس الفرس إلى جهته ، وقد اشتمل كلّ منهما على هيئه تركيبيه لاقتضائه محيطا مربعا ومضموما إليه مع كون أحد المضمومين أرفع من الآخر ، وهذه الهيئه نشأت فى التعقل من إيقاع العنان أو الثوب مثلا فى موقعه - الذى هو القربوس - وضم الفرس فى الأول والظهر والساقين فى الثانى ، فحيث قلنا : شبه إلقاء العنان على القربوس لأجل ضم فم الفرس لجهته بضم الساقين للظهر ، فذلك التشبيه إنما هو باعتبار الهيئه المذكوره التى تضمنها كلّ منهما ؛ لأن بها يظهر التشبيه ، وأما ذات الفعلين من غير اعتبارها ، فلا يتضح فيه التشبيه ، فالتشبيه هنا واقع بين مفردين باعتبار ما تضمنه كلّ منهما من الهيئه ، لا أنه واقع بين هيئتين كما توهمه السائل ، ومعلوم أن تضمن كلّ من الطرفين المفردين هيئه لا يخرجه عن كونه مفردا كما تقدم فى تشبيه العنقود بالثريّا ، بخلاف ما إذا كان كلّ منهما هيئه ، فإنه يكون مركبا فظهر كون المثال من قبيل الاستعاره الإفراديه لا التمثيليه ، وأن قول الشارح : شبه هيئه .. إلخ على حذف مضاف أى : شبه لازم هيئه .. إلخ - فتأمل.

(قوله : من قربوس السرج) يجوز أن تكون من بيانا لموقعه ؛ لأن القربوس موقع العنان ، وأن تكون تبعيضيه ؛ لأن الموقع بالفعل بعض القربوس - والأول أظهر (قوله : لغرابه الشبه)

(وقد تحصل) الغرابه (بتصرف فى) الاستعاره (العامّيه كما فى قوله :

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

(وسالت بأعناق المطىّ الأباطح) (١)

جمع : أبطح ؛ وهو مسيل الماء فيه ...

******

وجه الغرابه فى هذا الشبه. أن الانتقال إلى الاحتباء الذى هو المشبه به عند استحضار إلقاء العنان على القربوس للفرس فى غايه الندور ؛ لأن أحدهما من وادى القعود والآخر من وادى الركوب مع ما فى الوجه من دقه التركيب وكثره الاعتبارات الموجبه لغرابه إدراك وجه الشبه وبعده عن الأذهان (قوله : وقد تحصل .. إلخ) عطف على قوله سابقا : قد تكون أى. أن الغرابه قد تكون فى نفس التشبيه وقد تحصل .. إلخ (قوله : بتصرف .. إلخ) أى : وذلك التصرف هو أن يضم إلى تلك الاستعاره تجوّز آخر لطيف اقتضاه الحال وصححته المناسبه (قوله : كما فى قوله) أى : قول الشاعر وهو كثيّر عزّه ، وهذا البيت من قصيده من الطويل ، وقبله :

ولمّا قضينا من منى كلّ حاجه

ومسّح بالأركان من هو ماسح

وشدّت على دهم المهارى رحالنا

ولم ينظر الغادى الذى هو رائح

أخذنا ... البيت

(قوله : كل حاجه) أى : من رمى الجمار وغيره ، والدهم : جمع دهماء وهى السوداء ، والمهارى [بفتح الراء وكسرها] جمع مهريه وهى الناقه المنسوبه إلى مهره بن حيدان [بكسر الحاء وفتحها] بطن من قضاعه هذا معناه فى الأصل ، ثم صارت المهريه تطلق على كل نجيبه من الإبل ، وينظر بمعنى ينتظر ، والغادى هو السائر من الصباح للظهر والرائح هو السائر من الظهر للغروب (وقوله : أخذنا بأطراف .. إلخ) أى : شرعنا فى أطراف .. إلخ ، وأطراف الأحاديث : فنونها وأنواعها فهو جمع طرف [بالتحريك] بمعنى الناحيه ، والأباطح :جمع أبطح وهى محل سيل الماء الذى فى الحصى الدقيق ضد الغليان ، وحينئذ فالمعنى : لما فرغنا من أداء المناسك فى الحج ومسحنا أركان البيت لطواف الوداع وغيره وشددنا الرحال - وهى ما يحمل من الأخبيه - وغيرها على المطايا ، وارتحلنا ارتحال الاستعجال

١- البيت لكثير عزه فى الإشارات ص ٢١٧ ، وفى شرح المرشدى على عقود الجمان ج ٢ ص ۴۴.

دقاق الحصى. استعار سيلان السيول الواقعه فى الأباطح لسير الإبل سيرا حثيثا فى غايه السرعه المشتمله على لين وسلاسه. والشبه فيه ظاهر عامّىّ ، لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابه.

(إذ أسند الفعل) أعنى : سالت (إلى الأباطح دون المطى) وأعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل ، ...

******

بحيث لا ينتظر السائرون فى الغداه السائرين فى الرواح للاشتياق إلى البلاد أخذنا نتحدث بفنون الأحاديث وأنواعها ، وفى حال أخذنا بأطراف الأحاديث أخذت المطايا فى سرعه السيل السلس المتتابع الشبيه بسيل الماء فى تتابعه وسرعته (قوله : دقاق الحصى) الدقاق : بضم الدال بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد ، ولا يجوز أن يكون بكسرها على أنه جمع دقيق ككريم وكرام - كما قيل ؛ لأن جمع فعيل على فعال خاصّ بالعاقل - كما فى عبد الحكيم.

(قوله : حثيثا) أى : مسرعا ، يقال : ولّى حثيثا أى : مسرعا حريصا - قاله الفنرى.

(قوله : وسلاسه) أى : سهوله (قوله : والشبه) أى : ووجه الشبه وهو قطع المسافه بسرعه (قوله : عامّىّ) أى : يعرفه الخاصه والعامّه ...

(قوله : إذ أسند الفعل) يعنى المجازى وهو سالت المستعار لسارت ، وهذا علّه لمحذوف أى : وإنما كانت الاستعاره العاميه هنا متصرفا فيها بما صارت به غريبه ؛ لأنه أسند الفعل (قوله : دون المطى) أى : الذى حقه أن يسند إليه (قوله : وأعناقها) أى : ودون أعناقها (قوله : حتى أفاد) أى : ذلك الإسناد (وقوله : أنه) أى : الحال والشأن أى : حتى أفاد ذلك الإسناد أن الأباطح امتلأت من الإبل ؛ وذلك لأن نسبه الفعل الذى هو صفه الحال إلى المحلّ تشعر بشيوعه فى المحلّ وإحاطته بكله ، وتوضيح ذلك : أن السيلان المستعار للسير حقه أن يسند للمطى ؛ لأنها هى التى تسير ، فأسنده الشاعر للأباطح التى هى محلّ السير فهو من إسناد الفعل لمحلّه إشاره إلى كثره الإبل وأنها ملأت الأباطح ؛ لأن نسبه الفعل الذى هو صفه الحال إلى المحلّ تشعر بشيوع الحالّ فى المحلّ وإحاطته بكله ، فلا يسند الجريان للنهر ، إلا إذا امتلأ النهر من الماء وكذا لا يقال : سارت الأباطح ، إلا إذا امتلأت بالسائر فيها ؛ لأنه قد جعل كل محل منها سائرا لاشتماله على ما هو سائر فيه ،

كما فى قوله تعالى : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)(۱). (وأدخل الأعناق فى السير) لأن السرعه والبطء فى سير الإبل يظهران غالبا فى الأعناق ، ...

******

فلو كان فى الأباطح محل خال من الإبل لصدق عليه أنه غير سائر لعدم اشتماله على ما يسير فيه (قوله : واشتعل الرأس شيبا) أى : انتشر شيب الرأس وظهر ظهورا تامّا ، فأسند الاشتعال الذى هو وصف للشعر الحالّ فى الرأس إلى محلّه وهو الرأس إشعارا بأن ذلك الحالّ وهو الشعر ملأ المحلّ من أجل أن وصف الحالّ انتقل للمحلّ وصار وصفا له ، فكل جزء من الرأس إنما وصف بالاشتعال لاشتعال ما فيه ، فلو كان جزء منها خاليا من الشعر لصدق عليه أنه غير مشتعل لعدم اشتماله على المشتعل (قوله : وأدخل الأعناق فى السير) أى : أراد بإدخالها فى السير جرّها بباء الملابسه المقتضيه لملابسه الفعل لها وأنها سائره ؛ لأن مرجع الملابسه إلى الإسناد ، وحينئذ فيكون السيل مسندا للأعناق تقديرا ، وذلك الإسناد مجاز عقلى ، وحينئذ ففى الكلام مجازان عقليان : لفظى وهو إسناد السيل إلى الأباطح ، وتقديرى وهو إسناده إلى الأعناق ، فالبيت مشتمل على ثلاث مجازات أحدها : مجاز بالاستعاره ، والآخران مجازان عقليان ، فلما أن أضاف إلى الاستعاره هذين المجازين صارت الاستعاره غريبه (قوله : لأن السرعه والبطء .. إلخ) علّه لمحذوف أى : وإنما أدخل الأعناق فى السير وأسنده لها تقديرا ؛ لأن سرعه السير وبطأه يظهران غالبا فيها فهى سبب فى فهم سرعه السير وبطئه ، فلما كانت سببا فى فهم ذلك وإدراكه صارت كأنها سبب فى وجود السير ، وحينئذ فإسناد السير تقديرا للأعناق من باب إسناد الشىء إلى ما هو كالسبب فيه ، والحاصل : أن الشاعر استعار سيل الماء لسير الإبل فى المحلّ الذى فيه دقيق الحصى استعاره مبتذله لكثره استعمالها ، ثم أضاف إليها ما أوجب غرابتها وهو تجوّز آخر ، وذلك بأن أسند السيلان الذى هو وصف للإبل فى الأصل إلى محلّه من باب إسناد ما للحالّ إلى المحلّ إشعارا بكثرتها وأدخل الأعناق فى السير ، حيث قال : وسالت بأعناق المطى الأباطح أى : وسالت الأباطح ملتبسه بأعناق المطى ، فقد تضمن ذلك الكلام كون الأعناق سائله ؛ لأن الأعناق تظهر فيها سرعه السير وبطئه وبقيه الأعضاء

۱- مريم : ۴.

ويتبين أمرهما فى الهوادى وسائر الأجزاء المستند إليها فى الحركه ، وتتبعها فى الثقل والخفه.

أقسام الاستعاره باعتبار الطرفين والجامع

(و) الاستعاره (باعتبار الثلاثه) المستعار منه ، والمستعار له ، والجامع (سته أقسام) لأن المستعار منه ، والمستعار له : إما حسيان ، أو عقليان ، أو المستعار منه حسى ، والمستعار له عقلى ، أو بالعكس ؛ تصير أربعه. والجامع فى الثلاثه الأخيره عقلى لا غير ؛ لما سبق فى التشبيه ، لكنه فى القسم الأول : إما حسى ، أو عقلى ، أو مختلف - تصير سته ،

******

تابعه لها ، وإسناد السير إلى الأعناق الذى تضمنه كلامه مجاز آخر من إسناد الشىء إلى ما هو كالسبب فيه ، فلما أن أضاف إلى استعاره السيلان هذين التجوّزين وهما إسناده إلى مكانه لفظا وإسناده إلى سببه ضمنا صارت الاستعاره غريبه (قوله : ويتبيّن أمرهما) أى : أمر السرعه والبطء (قوله : فى الهوادى) جمع هاديه - وهى العنق - يقال : أقبلت هوادى الخيل إذا بدت أعناقها ، وسميت الأعناق هوادى ؛ لأن البهيمه تهتدى بعنقها إلى الجهه التى تميل إليها ، وقيل : إن الهاديه مقدم العنق وهو ما فى الصحاح ، وعلى الأول - وهو أن الهوادى هى الأعناق - يكون قول الشارح : ويتبين أمرهما فى الهوادى من قبيل الإظهار فى محل الإضمار إشاره إلى أن الأعناق تسمى بالهوادى (قوله : فى الثقل والخفه) أى : ثقل السير وخفته.

(قوله : لما سبق فى التشبيه) أى : من أن وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لا بدّ أن يقوم بالطرفين معا ، فإذا كانا أو أحدهما عقليّا وجب كون الجامع عقليّا وامتنع كونه حسيّا لاستحاله قيام الحسى بذلك العقلى منهما أو من أحدهما (قوله : لكنه) أى : الجامع ، (وقوله : أو مختلف) أى : بعضه حسى وبعضه عقلى (قوله : تصير سته) أى : لأن القسم الأول باعتبار الجامع ثلاثه أقسام والأقسام بعده ثلاثه ، فالمجموع سته ، وحاصلها : أن الطرفين إن كانا حسيين ، فالجامع إما حسى أو عقلى أو بعضه حسى وبعضه عقلى - فهذه ثلاثه ، وإن كانا غير حسيين - فإما أن يكونا عقليين ، أو المستعار منه حسيّا ،

وإلى هـذا أشـار بقوله : (لأـن الطرفين إن كـان حسـيين فالجـامع : إما حسـى ، نحو : (فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوارٌ)(١) فإن المسـتعار منه ولـد البقره ، والمسـتعار له الحيوان الـذى خلقه الله تعـالى من حلىّ القبط) التى سـبكتها نار السامرىّ عنـد إلقائه فى تلك الحلى التربه التى أخذها من موطئ فرس جبريل - عليه الصلاه والسّلام -.

******

والمسـتعار له عقليّـا ، أو بـالعكس - فهـذه ثلاـثه أيضا ، ولا يكون الجامع فيها إلا عقليّا (قوله : وإلى هـذا) أى : إلى وجود تلك الأقسام السته ، وإلى أمثلتها أشار بقوله .. إلخ (قوله : فالجامع إما حسى) أى : لأن الحسى يقوم بالحسيين (قوله : فأخرج لهم) أى : فأخرج موسـى السامرى لبنى إسـرائيل (قوله : جسدا) أى : بدنا بلحم ودم (وقوله : له خوار) أى : له صوت البقر ، وهذا بدل من عجلا (قوله : فإن المستعار منه ولد البقره) أى : فإن الذى استعير منه لفظ العجل ولد البقره ؛ لأنه موضوع له (قوله : والمستعار له) وهو الـذى أطلق عليه لفـظ العجـل فى الآـيه (قوله : الـذى خلقه الله تعالى) أى : على شـكل العجل (قوله : من حلىّ القبط) بضـم الحاء وكسـر اللام والياء المشدده : جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كثدىّ وثدى ، والقبط : بكسر القاف وسكون الباء : قبيله فرعون من أهل مصر وإليهم تنسب الثياب القبطيه [بالضم] على غير قياس - كما فى الأطول.

(قوله : التى سـبكتها) صـفه للحلىّ ؛ لأنه اسم جنس ، والسامرىّ كان رجلا حدّادا فى زمن سيدنا موسى - عليه الصلاه والسّلام - واسم ذلك الرجل أيضا موسى منسوب لسامره قبيله من بنى إسرائيل (قوله : التربه) هى لغه فى التراب.

(قوله : من موطئ فرس جبريل) أى : من محل وطء فرس جبريل الأرض بحوافرها ، واسم تلك الفرس : حيزوم - كما فى شـرح الإيضـاح ، وكـانت إذا وطئت الأـرض بحوافرها يخضـرّ محل وطئها بالنبات فى الحال ، فكشف للسامرىّ عن جبريل وهو راكب لتلـك الفرس ورأى اخضـرار محـل وطئها فى الحال ، فسوّلت له نفسه أن التراب الـذى وطئته تلك الفرس يكون روحا لما ألقى فيه ، فأخذ منه شيئا ، وقد كان بنو إسرائيل

١- طه : ٨٨.

(والجامع الشكل) فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقره (والجميع) من المستعار منه ، والمستعار له ، والجامع (حسى) أى : مدرك بالبصر.

(وإما عقلى ؛ نحو : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ)(۱) فإن المستعار منه)

******

استعاروا حليّا من القبط لعرس عندهم ، فقال لهم : ائتونى بالحلىّ أجعل لكم الإله الذى تطلبونه من موسى - يعنى حين قالوا له : (اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ)(۲) فأتوه بذلك الحلىّ وصنع منه صوره العجل وألقى فيه ذلك التراب ، فصار الحلىّ حيوانا بلحم ودم وله خوار - أى : صوت كصوت العجل - فقال هو وأتباعه لبنى إسرائيل : هذا إلهكم وإله موسى الذى تطلبونه من موسى ، نسيه هنا وذهب يطلبه ، وكان ذلك وقت ذهاب موسى ببنى إسرائيل للمناجاه ، وسبقهم موسى طلبا لرضوان الله ، فوقعت هذه الفتنه بأثره ، قيل : إن سبب اختصاص السامرى بمعرفه ذلك : أن أمه كانت ألقته عام ولد فى كهف لينجو من ذبح فرعون ، إذ كانت ولادته فى سنه تذبيح أبناء بنى إسرائيل ، فبعث الله له فى ذلك الكهف جبريل ليربيه فعرف أثر فرسه ، وذلك لما قضى الله من الفتنه (قوله : والجامع الشكل) أى : الصوره الحاصله فى الحيوان وولد البقره ، إذ شكلهما أى : صورتهما المشاهده واحده ، إن قلت : إن كون الآيه من قبيل الاستعاره فيه بحث ، إذ قوله : جسدا له خوار : صريح فى أنه لم يكن عجلا ، إذ لا يقال للبقر : إنه جسد له صوت البقر ، وقد أبدل الكل ، فظهر أنه ليس عين العجل ، فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى : (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)(۳) فإن البيان أخرجه من الاستعاره إلى التشبيه ، قلت : إن البدل إنما أخرجه عن كون المراد به العجل الحقيقى وعين أن المراد منه العجل الادعائى أعنى : الحيوان المخلوق من الحلى ، فالبدل قرينه على الاستعاره : كيرمى فى : رأيت أسدا يرمى ، بخلاف قوله : من الفجر فإنه أخرج الخيط الأبيض عن أن يكون المراد به الخيط الحقيقى وهو ظاهر ، وأخرجه عن أن يكون المراد به الخيط الادعائى أعنى : الفجر ، إذ لا يبين الشىء نفسه ، فلا بد من تقدير المثل (قوله : نحو (وَآيَةٌ لَهُمُ)) أى : وعلامه لهم على قدره الله (وقوله : نسلخ منه النهار)

۱- يس : ۳۷.

۲- الأعراف : ۱۳۸.

۳- البقره : ۱۸۷.

معنى : السلخ ، وهو (كشط الجلد عن نحو الشاه ، والمستعار له : كشف الضوء عن مكان الليل) وهو موضع إلقاء ظله ...

******

أى : نكشف ونزيل عنه أى : عن مكان ظلمته أى : عن المكان الذى فيه ظلمته فمن بمعنى عن التى للمجاوزه على حد قوله تعالى : (فَوَيْلٌ لِلْقاسِيَهِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ)(١) وفى الكلام حذف مضافين ، وقوله : النهار أى : ضوء النهار ففيه حذف مضاف وتقدير الكلام هكذا : وآيه لهم الليل نكشف ونزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار ، فإذا هم مظلمون ، فشبه إزاله ضوء النهار عن المكان الذى فيه ظلمه الليل بكشط الجلد واستعير السلخ للإزاله ، واشتق من السلخ نسلخ بمعنى نزيل ، والجامع ترتب أمر على آخر كترتب ظهور اللحم على السلخ ، وترتب حصول الظلمه على إزاله ضوء النهار عن مكان ظلمه الليل (قوله : معنى السلخ) أى : معنى لفظ السلخ فالإضافه حقيقيه ويصح جعلها بيانيه ولا تقدير (قوله : عن نحو الشاه) أى : عن الشاه ونحوها (قوله : والمستعار له كشف الضوء) أى : إزالته وانتزاعه (وقوله : عن مكان الليل) المراد بمكان الليل الهواء الذى بين السماء والأرض وقيل : على سطح الأرض ، وعلى كل حال : فالمراد بكون ما ذكر مكانا لليل أنه مكان لظله أى لظلمته أى : أنه مكان تظهر فيه ظلمته ، وإلا فالليل والنهار عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الأفق وتحته ، ولا معنى لكون أحدهما له مكان ، ففى الزمان الذى تكون فيه الشمس فوق الأفق يقوم الضوء بذلك المكان المتقدم وتزال الظلمه عنه فيحصل الإبصار ، وفى الزمان الذى تكون فيه الشمس تحت الأفق تقوم الظلمه الحاصله فى ذلك الزمان بالمكان المتقدم ويزال الضوء عنه فيحصل الإظلام وعدم الإبصار (قوله : وهو موضع إلقاء ظله) أى : ظل الليل والمراد بإلقاء الظل ظهوره ، والمراد بظله ظلمته ، وأشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف : عن مكان الليل على حذف مضاف أى : عن مكان ظله أى : ظلمته أى : عن المكان الذى يظهر فيه ظله وظلمته ، وقد علمت أن ذلك المكان الذى يظهر فيه ظله وظلمته ، إما الهواء أو سطح الأرض على ما فيه من الخلاف ، وإنما قال الشارح : إلقاء ظله ، ولم يقل إلقاء ظلمته تبعا للإيضاح والكشاف ، إشاره إلى أن الظلمه أمر وجودى كما ذهب إليه بعض المتكلمين ،

١- الزمر : ٢٢.

(وهما حسيان ، والجامع : ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أى حصوله عقيب حصوله دائما ، أو غالبا ، كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمه على كشف الضوء ...

******

ويؤيده قوله تعالى : (وَجَعَلَ الظُّلُماتِ وَالنُّورَ)(۱) ، وحينئذ فيصح القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله : وهما حسيان) أى : مدركان بحاسه البصر إن قلت : إن كلا من كشط الجلد وإزاله الضوء أمر عقلى لا وجود له فى الخارج لأنهما مصدران والمعنى المصدرى لا وجود له فى الخارج ، وحينئذ فلا يكونان محسوسين قلت : جعله الكشط والإزاله محسوسين باعتبار الهيئه المحسوسه الحاصله عندهما ، أو باعتبار متعلقهما وهو اللحم والضوء وذلك كاف فى حسيتهما ، ولا يقال : إن الترتب إذا نظر لمتعلقه أيضا كان محسوسا فهلا نظر لمتعلقه وجعلت الاستعاره فى الآيه المذكوره طرفاها وجامعها حسيات ؛ لأنا نقول : ترتب أمر على آخر هذا كلى صادق بترتب محسوس على محسوس وترتب معقول على معقول كترتب العلم بالنتيجه على العلم بالمقدمات فمتعلق الترتب ليس دائما محسوسا وإن كان فى خصوص ما نحن فيه محسوسا ، فلذا لم ينظر لمتعلقه بخلاف السلخ وإزاله الضوء ، ثم ما قلناه من أن الضوء حسى هو مبنى على القول بأنه أجرام لطيفه تتصل بمحسوس توجب إبصاره عاده وأن الظلمه أجرام لطيفه تتصل بالأجرام الحسيه توجب عدم الإبصار لما اتصلت به عاده ، وأما إن قلنا : إن الضوء كون الأجرام بحيث ترى لاتصال الأجرام اللطيفه الإشراقيه بها ، والظلمه كون الأجرام بحيث لا ترى لاتصال الأجرام اللطيفه غير الإشراقيه بها كان كل من الضوء والظلمه عقليا (قوله : والجامع : ما يعقل) أى : والجامع بين الطرفين الأمر الذى يعقل أى : يدرك بالعقل وهو مطلق ترتب أمر على آخر ، ولا شك أن فى الأول ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وفى الثانى ترتب ظهور ظلمه الليل على كشف ضوء النهار (قوله : دائما أو غالبا) أى : سواء كان حصوله عقب حصول الأمر الآخر دائما أو غالبا (وقوله : كترتب ظهور اللحم على الكشط) راجع لقوله : غالبا ؛ لأن ترتب ظهور اللحم على الكشط ليس دائما ؛

۱- الأنعام : ۱.

عن مكـان الليـل ، والترتب أمر عقلى. وبيان ذلك : أن الظلمه هى الأصل ، والنور طار عليها يسترها بضوئه ، فإذا غربت الشـمس فقد سـلخ النهار من الليل ؛ أى : كشط وأزيل - كما يكشط عن الشـىء الشـىء الطارئ عليه الساتر له - فيجعل ظهور الظلمه بعد ذهاب ضوء النهار بمنزله ظهور المسلوخ بعد سلخ ...

******

لأنه قـد يكشط الجلـد عن اللحم بـدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصـير لازقا به من غير إزاله له عنه ، فقـد وجـد الكشط بدون ظهور اللحم (وقوله : وترتب ظهور الظلمه .. إلـخ) راجع لقوله : دائمـا فهو لف ونشـر مشوش ، وقال العلامه السـيد : هـذا الترديد لبيـان معنى الترتب من حيث هو لاـ بـالنظر لخصوص المقام ، وحينئـذ فقوله : دائما إشاره لمـذهب الحكماء من أن النتيجه لازمه للمقـدمتين لزوما عقليًا ، فيكون حصولها عقيب حصولهما دائما ، وقوله : أو غالبا إشاره إلى المـذهب المختار من أن لزومها لهما عادى بطريق الفيض وجرى العاده من الله تعالى ، والمولى سبحانه قد يفيض وقد لا يفيض ، فيكون حصول النتيجه عقيب حصول المقـدمتين غالبـا بهـذا الاعتبار لا دائما (قوله : عن مكان الليل) متعلق بكشف (قوله : وبيان ذلك) أى : وبيان ترتب ظهور الظلمه على كشف الضوء عن مكـان الليل وفى سم أى : وبيان التشبيه بين كشط الجلـد وكشف الضوء عن مكان ظلمه الليل (قوله : هى الأصـل) أى : فى كل حادث ، إذ مرجعها لعـدم الظهور وعـدم ظهوره أصـله : وإنما يظهر إذا طرأ الضوء عليه ، ويـدل لهـذا قوله عليه الصـلاه والسّـلام : " خلـق الله الخلـق من ظلمه ، ثم رش عليهم من نـوره" (قـوله : والنـور) أى : والضوء طـار عليهـا (وقوله : بضوئه) الأولى حذفه ، وجعل الضوء ساترا للظلمه مبنى على أن الظلمه وجوديه وحيث كان الضوء طارئا على الظلمه يسترها كان كالجلـد الطارئ على عظام الشاه ولحمها فيسترها (قوله : فقـد سـلخ النهار) أراد به النور والضوء لا الزمان المقـدر بحركه الفلك من طلوع الشـمس لغروبهـا ، أو المراد فقـد سـلخ ضوء النهار ، (وقوله : من الليل) أى : عن مكان ظلمه الليل ، فمن بمعنى : عن ، وفى الكلام حذف مضافين (قوله : فجعل ظهور الظلمه .. إلخ) كان الأولى أن يقول : فجعل إظهار الظلمه كإظهار المسلوخ ؛ لأن السلخ فى الآيه بمعنى الإظهار لكن لما كان تشبيه الإظهار بالإظهار مستلزما لتشبيه

إهابه عنه ، وحينئذ صح قوله تعالى : (فَإِذا هُمْ مُظْلِمُونَ) لأن الواقع عقيب إذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام.

وأما على ما ذكر فى المفتاح : من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمه الليل ففيه إشكال ؛ لأن الواقع بعده إنما هو الإبصار دون الإظلام. وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح ...

******

الظهور بالظهور اختار التعبير به (قوله : إهابه) أى : جلده (قوله : وحينئذ) أى : وحين إذ جعل السلخ بمعنى كشف الضوء أى : نزعه وإزالته لا بمعنى ظهوره (قوله : صح قوله تعالى فإذا هم مظلمون) أى : داخلون فى الظلام ولعله تعرض للصحه دون الحسن لانتفائه على ما يأتى للشارح فى آخر العباره عن العلامه فى قوله : ولو جعلنا السلخ إلخ (قوله : لأن الواقع إلخ) عله لقوله صح (وقوله : عن مكان الليل) أى : عن مكان ظلمته (قوله : وأما على ما ذكر فى المفتاح إلخ) مقابل لمحذوف أى : أما على ما ذكره المصنف من أن المستعار له كشف ضوء النهار وإزالته عن مكان ظلمه الليل ، فلا إشكال فى قوله : فإذا هم مظلمون ؛ لأن الواقع عقب إزاله الضوء عن مكان ظلمه الليل هو الإظلام وإما على إلخ (قوله : من أن المستعار له ظهور النهار) الأولى إظهار ضوء النهار من ظلمه الليل بطلوع الفجر فهو يقول : شبه إظهار ضوء النهار من ظلمه الليل بطلوع الفجر بكشط الجلد عن نحو الشاه ، واستعير اسم المشبه به وهو السلخ للمشبه ، واشتق منه نسلخ بمعنى نظهر منه النهار (قوله : ففيه) أى : ففى قوله : فإذا هم مظلمون إشكال (قوله : لأن الواقع بعده) أى : بعد ظهور النهار من ظلمه الليل (قوله : إنما هو الإبصار) أى : فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمه الليل لقيل : فإذا هم مبصرون ولم يقل : فإذا هم مظلمون أى : داخلون فى الظلام (قوله : وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين) أى : كلام المصنف القائل : إن المستعار له كشف الضوء وإزالته عن مكان ظلمه الليل ، وكلام السكاكى القائل : إن المستعار له ظهور النهار من ظلمه الليل ، وحاصل ما ذكره ذلك البعض أوجه ثلاثه يحصل بكل منها التوفيق ، وذكر العلامه الحفيد فى حواشى المطول وجها رابعا وحاصله : أن المراد بالنهار فى قول السكاكى المستعار له ظهور النهار :

على القلب - أى ظهور ظلمه الليل من النهار ، أو بأن المراد من الظهور : التمييز ،

******

مجموع المده التى هى من طلوع الشمس إلى غروبها لا ظهوره بطلوع الفجر ، ولا شك أن الواقع عقيب جميع المده الدخول فى الظلام ، ومعنى الآيه على هذا وآيه لهم الليل نظهر أى : نخرج منه جميع النهار فيعقب هذا الإظهار الدخول فى الظلام (قوله : على القلب) قد سبق أن السكاكى يقبل القلب مطلقا ، وإن لم يظهر فيه اعتبار لطيف ، فاندفع ما يقال : إن القلب إذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالغلط ولم يظهر هنا اعتبار لطيف ، وحينئذ فلا يصح حمل كلام السكاكى عليه لقبحه (قوله : أى ظهور ظلمه الليل من النهار) هذا قلب لقول السكاكى ظهور النهار من ظلمه الليل ، ثم إن قوله : من النهار يحتمل التضمين أى : ظهور ظلمه الليل منفصله من النهار أى : بفراغه أو أن من للابتداء أى : ظهور ظلمه الليل مبتدأ ذلك الظهور من مكان النهار أى : من مكان ضوئه ، هذا وما ذكره من الجواب بالقلب يشكل على المفاجأه ؛ لأن ظهور الظلمه يكون معه الإظلام لا عقبه حتى تتأتى المفاجأه ، إلا أن يراد بظهور الظلمه ابتداؤها ، وبالإظلام التوغل فى الظلام والاستمرار فيه.

واعلم أن جعل المستعار له ظهور ظلمه الليل من النهار بناء على ارتكاب القلب فى كلام السكاكى يؤدى لارتكاب القلب فى الآيه أيضا ؛ لأن المعنى حينئذ : وآيه لهم الليل نسلخه من النهار أى : نظهر ظلمته بانفصاله من النهار فإذا هم مظلمون ، تأمل. (قوله : أو بأن المراد من الظهور التمييز) أى : ومن فى كلام المفتاح بمعنى عن ، والمعنى أن المستعار له تمييز النهار عن ظلمه الليل والواقع بعد تمييز النهار عن ظلمه الليل هو الإظلام ويرد على هذا الوجه الثانى أنه إن أريد بالتمييز إزاله النهار عن مكان الليل بإعدامه فى مرأى العين فهذا بعينه الوجه الذى ذكره بعد بقوله ، أو بأن الظهور بمعنى الزوال إلخ ، وإن أريد تمييزه عنه مع بقاء وجوده فى مكان الليل فهو فاسد ، إذ الضوء والظلمه لا يجتمعان فى محل لتضادهما ، وإن أريد تمييزه عنه حال كونه موجودا فى مكان آخر وهو تحت الأرض فهو فاسد ؛ لأنه من قبيل نقل الأعراض من محل إلى محل آخر فلم يبق لهذا الوجه للثانى فى كلام البعض معنى مستقل صحيح ، فتأمل ا. ه يعقوبى.

أو بأن الظهور بمعنى : الزوال ؛ كما فى قول الحماسى :

وذلك عار يا ابن ريطه ظاهر

وفى قول أبى ذؤيب : ...

وتلك شكاه ظاهر عنك عارها

******

(قوله : أو بأن الظهور) أى : فى كلام المفتاح (قوله : بمعنى الزوال) أى : وحينئذ فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمه الليل ، ولا شك أن الواقع بعد زوال ضوء النهار عن ظلمه الليل هو الإظلام ، فقد عاد كلام المفتاح لكلام المصنف (قوله : كما فى قول الحماسى) أى : كالظهور الذى فى قول الشاعر الحماسى فإنه بمعنى الزوال (قوله : وذلك عار إلخ) هذا عجز بيت من أبيات الحماسه صدره :

أعيّرتنا ألبانها ولحومها (١)

وذلك عار يا ابن ريطه ظاهر

وقبله :

أتنسى دفاعى عنك إذ أنت مسلم

وقد سال من ذلّ عليك قراقر

ونسوتكم فى الرّوع باد وجوهها

يخلن إماء والإماء حرائر

الاستفهام للإنكار ومسلم على صيغه المفعول أى : مخلى من أسلمته خليت بينه وبين من يريد النكايه به ، وقراقر : اسم واد أى : اشتد الذل عليك فى ذلك الوادى حتى صار مثل السيل الذى يسيل به عليك ، والروع : الخوف ، ويخلن أى : يظن تلك النسوه إماء لكونهن مكشوفات الوجوه والحال أنهن حرائر فى نفس الأمر ، والاستفهام فى أعيرتنا أيضا للإنكار أى : لم تعيرنا بألبان الإبل ولحومها مع أن اقتناء الإبل مباح والانتفاع بلحومها وألبانها جائز فى الدين وفى العقل وتفريقها فى المحتاجين إليها إحسان فذلك عار ظاهر أى : زائل لا يعتبر (قوله : وتلك شكاه) بفتح الشين مصدر بمعنى الشكايه ، وصدر البيت :

وعيّرها الواشون أنّى أحبّها

وتلك شكاه ظاهر عنك عارها (٢)

۱- الأبيات للحماسى.

۲- من أشعار الهذليين ص ۷۰ والتنبيه والإيضاح ۲ / ۱۵۹.

أى : زائل ، وذكر العلامه فى شرح المفتاح : أن السلخ قد يكون بمعنى النزع ، مثل : سلخت الإهاب عن الشاه ، وقد يكون بمعنى الإخراج ، نحو : سلخت الشاه عن الإهاب.

فذهب صاحب المفتاح إلى الثانى. وصح قوله : (فَإِذا هُمْ مُظْلِمُونَ) بالفاء ؛ لأن التراخى وعدمه مما يختلف باختلاف الأمور والعادات ، ...

******

كأنه يقول : وتلك شكايه زائل عنك عارها فتأذيك بما ذكر مجرد أذى لا عار عليك فيه (قوله : عنك عارها) هو بكسر الكاف (قوله : وذكر العلامه إلخ) هذا إشاره إلى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح ودفع الإشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى قلب فى كلامه ولا تأويل الظهور فى كلامه بالتمييز أو الزوال ؛ لأن الكلام إنما هو مسوق لهذا صريحا (قوله : مثل سلخت الإهاب عن الشاه) أى : نزعته عنها (قوله : سلخت الشاه عن الإهاب) أى : أخرجتها منه (قوله : فذهب صاحب المفتاح إلى الثانى) أى : وعليه فمعنى الآيه : وآيه لهم الليل نخرج منه النهار ، فالسلخ مستعار لإخراج النهار من ظلمه الليل ، فقول صاحب المفتاح : المستعار له ظهور النهار من ظلمه الليل : مراده بالظهور : الإخراج ، وفيه أنه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد : فإذا هم مظلمون ؛ لأن إخراج النهار من ظلمه الليل بطلوع الفجر والإظلام عند الغروب ، وحينئذ فلا يصح الإتيان بإذا الفجائيه ، وأجاب الشارح عنه بقوله : وصح قوله إلخ (قوله : فذهب صاحب المفتاح إلى الثانى) أى : وذهب المصنف إلى الأول ؛ لأنه قال : فإن المستعار منه كشط الجلد أى : نزعه عن نحو الشاه ، ومعلوم أن الذى يناسب أن ينقل إليه اسمه وهو السلخ إزاله الضوء ، ولذا قال : والمستعار له كشف الضوء أى : نزعه ، تأمل.

(قوله : وصح قوله إلخ) حاصله أن الليل لما كان عمومه لجميع الأقطار أمرا مستعظما كان الشأن أنه لا يحصل إلا بعد مضى مقدار النهار بأضعاف ، ولما جاء عقب ظهور النهار ومضى زمانه فقط ولم يحصل بعد ما ينبغى له فيما يتبادر نزل منزله ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شىء ، وعبر بالفاء الموضوعه لما يعد فى العاده مترتبا غير متراخ (قوله : مما يختلف باختلاف الأمور والعادات) أى فقد يطول الزمان بين أمرين

وزمـان النهـار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعـد إضاءه النهار ، وكونه مما ينبغى أن لا يحصل إلا فى أضـعاف ذلك الزمان - عـد الزمان قريبا ، وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقب إخراج النهار من الليل بلا مهله ؛ وعلى هذا حسن إذا المفاجأه ؛ كما يقال : أخرج النهار من الليل ...

******

ولاـ يعـد ذلـك الزمان متراخيا لكون العاده تقتضـى أطول منه فيستصـغر المتكلم ويلحقه بالعـدم ، ويجعل الأمر الثانى غير متراخ فيسـتعمل الفاء ، كما فى قولك : تزوج زيـد فولـد له ، مع أن بين التزوج والولاده مده الحمل ، إلا أن العاده تعده معاقبا للتزوج ، وكمـا فى قوله تعـالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمـاءِ مـاءً فَتُصْـبِحُ الْأَرْضُ)(١) وقـد يقصـر الزمـان بين أمرين ، والعاده فى مثله تقتضـى اعتبـار المهله فيؤتى ب- ثم كما فى قولك : جاء الشـيخ ثم الطلبه فتأخرهم عنه ولو درجه تعـده العاده مهله ؛ لأن الشأن مقـارنه مجيئهم لمجيئه ، وكمـا فى قوله تعـالى : (ثُمَّ أَنْشَأْنـاهُ خَلْقاً آخَرَ)(٢) بعـد قوله : (فَكَسَوْنَـا الْعِظامَ لَحْماً)(٣) (قوله : وزمـان النهـار) أى : الـذى مبـدؤه طلوع الفجر وإضافه زمان للنهار بيانيه (قوله : وإن توسط بين إخراج النهار من الليل) أى : بين إخراجه من الليـل السـابق بطلوع الفجر (قوله : وبين دخول الظلام) أى دخول الظلام اللاحق بالغروب (قوله : لكن لعظم إلـخ) أى : لكن لمـا كـان دخول الظلام بعـد إضاءه النهار شأنه عظيم ، حتى إن من حقه أنه لا يحصل إلا بعـد نهارات متعـدده صار حصوله بعد نهـار واحـد أمرا قريبـا فلـذا أتى بالفاء (قوله : وكونه مما ينبغى) من عطف المسـبب على السـبب (قوله : ذلك الزمان) أى : وهو النهار.

(قوله : عـد الزمـان قريبـا) أى : فلـذا أتى بالفاء (قوله : وجعل الليل كأنه يفاجئهم إلـخ) أى : فلـذا أتى بإذا الفجائيه (وقوله : كأنه يفـاجئهم عقب إلـخ) أى : يحصـل لهم من غير توقع له حينئـذ (قوله : وعلى هـذا) أى : مـا ذكر من قوله لكن لعظم إلـخ (قوله : حسن إذا المفاجأه)

١- الحج : ٦٣.

٢- المؤمنون : ١۴.

٣- المؤمنون : ١۴.

ففاجأه دخول الليل.

ولو جعلنا السلخ بمعنى : النزع ، وقلنا : نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام - لم يستقم ، أو لم يحسن ، كما إذا قلنا : كسرت الكوز ففاجأه الانكسار. (وإما مختلف) بعضه حسى ، وبعضه عقلى (كقولك : رأيت شمسا - وأنت تريد إنسانا كالشمس فى حسن الطلعه ،) وهو حسى.

******

أى : لأن دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار (قوله : ففاجأه) أى : الخروج المفهوم من أخرج.

(قوله : ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع) أى : كما ذهب إليه المصنف (قوله : عن الهواء) أى : الذى هو مكان الليل أى : المكان الذى يلقى ظلمته فيه.

(قوله : لم يستقم) أى : لأن الدخول فى الظلام مصاحب لنزع الضوء ، وحينئذ فلا يعقل الترتيب الذى تفيده المفاجأه ، فإن قلت : إنه مستقيم نظرا لكون نزع الضوء عله فى دخول الظلام ودخول الظلام معلول له ، والعله والمعلول مترتبان فى التعقل من حيث اختلافهما فى الرتبه ، فالعله تلاحظ أولا والمعلول يلاحظ ثانيا قلنا : الاستقامه وإن حصلت بذلك لكن الحمل على ذلك لا يحسن ؛ لأن المتبادر من قولنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام أن الترتيب بينهما باعتبار الزمان ، والمعنى عليه غير مستقيم كما علمت والحاصل أن قولنا : نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام إما غير مستقيم إن اعتبر أن الترتيب الذى تفيده المفاجأه زمانى ، وإما غير مستحسن إن اعتبر أن ذلك الترتيب رتبى.

(قوله : ففاجأه الانكسار) أى : فالانكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله ، وحينئذ فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضيه المفاجأه فهو غير مستقيم ، فقد ظهر مما قاله الشارح العلامه صحه كلام السكاكى وظهر حسن المفاجأه على ما قاله ، لا على ما قاله المصنف (قوله : كقولك إلخ) قد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام من يوثق به ، فلذا تركه فى المفتاح ا. ه أطول. (قوله : فى حسن الطلعه) أى : الوجه وسمى الوجه طلعه ؛ لأنه المطلع عليه عند الشهود والمواجهه ،

(ونباهه الشأن) وهی عقلیه (وإلا) عطف علی قوله : وإن کانا حسیین - أی : وإن لم یکن الطرفان حسیین (فهما) أی : الطرفان (إما عقلیان ، نحو : (مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا)(۱) فإن المستعار منه الرقاد) أی : النوم علی أن یکون المرقد مصدرا ، وتکون الاستعاره أصلیه ، أو علی أنه بمعنی المکان ...

******

وقد تقدم أن الحسن یرجع للشکل واللون وهما حسیان فیکون حسن الطلعه المعتبر فی التشبیه حسیّا.

(قوله : ونباهه الشأن) أی : شهرته ورفعته عند النفوس وعلو الحال فی القلوب للاشتمال علی أوصاف حمیده توجب شهره الذکر کالکرم والعلم والنسب وشرف القدر (قوله : وهی عقلیه) أی : لأنها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها وکونه بحیث یبالی به وهذا أمر غیر محسوس ، ومن اعتبر أن نقل اللفظ یصح بکلّ من حسن الطلعه ونباهه الشأن علی الانفراد کالسکاکی جعل هذا القسم استعارتین إحداهما بجامع حسی والأخری بجامع عقلی ، فأسقط عد هذا القسم من هذه الأقسام لعوده إلی الجامع الحسی أو العقلی ، ومن اعتبر صحه النقل باعتبارهما کالمصنف عده منها وهو الحق کما عد فی التشبیه (قوله : عطف علی قوله إلخ) ظاهره أن المعطوف علی قوله : إن کانا حسیین الشرط فقط ولیس کذلک ، بل المعطوف مجموع الشرط وجوابه وهو قوله : فهما إما عقلیان إلخ عطف الجمل (قوله : إما عقلیان) أی : ویلزم أن یکون الجامع بینهما عقلیّا لما مر من عدم صحه قیام المحسوس بالمعقول (قوله : نحو من بعثنا) أی : نحو قوله تعالی حکایه عن قول الکفار یوم القیامه (قوله : فإن المستعار منه الرقاد) اعلم أن المرقد فی الآیه یحتمل أن یکون مصدرا میمیّا بمعنی الرقاد ، ویحتمل أن یکون اسم مکان أی : مکان الرقاد فإن أرید الأول فلا شک أن المستعار منه الرقاد وتکون الاستعاره أصلیه وتقریرها أن یقال : شبه الموت بالرقاد بجامع عدم ظهور الفعل مع کلّ منهما واستعیر اسم الرقاد للموت استعاره تصریحیه أصلیه ، وإن أرید الثانی فیکون المستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذی یوضع فیه المیت ، وحینئذ فلا یتم قول المصنف : فإن المستعار

۱- یس : ۵۲.

إلا أنه اعتبر التشبيه فى المصدر ؛ لأن المقصود بالنظر فى اسم المكان ، وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات ، لا نفس الذات ، واعتبار التشبيه فى المقصود الأهم أولى ، وستسمع لهذا زياده تحقيق فى الاستعاره التبعيه (والمستعار له الموت ، والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى) وقيل : عدم ظهور الأفعال فى المستعار له - أعنى : الموت - أقوى.

******

منه الرقاد والمستعار له الموت ، وأجاب الشارح بقوله : إلا أنه إلخ ، وحاصله أن المنظور له فى هذا التشبيه هو الموت والرقاد ؛ لأن المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالمكان والذات كالرقاد ، والموت هنا لا نفس المكان والذات والتشبيه فى المقصود الأهم أولى ، وحينئذ فعلى هذا الاحتمال الثانى يشبه الموت بالرقاد ويقدر استعاره اسم الرقاد للموت ويشتق من الرقاد مرقد بمعنى محل الموت أى : المحل الذى يتقرر فيه دوام معنى الموت وهو القبر على طريق الاستعاره التصريحيه التبعيه فتحصل مما ذكر أن المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت على كل من الاحتمالين ، إلا أنه على الأول المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت أصاله ، وكذا على الثانى باعتبار الأصل ، وأما باعتبار التبعيه فالمستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذى هو المكان الذى يتقرر فيه دوام معنى الموت (قوله : إلا أنه اعتبر التشبيه فى المصدر) أى : أولا وفى المشتق تبعا (قوله : إنما هو المعنى القائم بالذات) أى : وهو المصدر (قوله : وستسمع لهذا) أى : لما ذكر من أن المقصود بالنظر فى اسم المكان والمشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات (قوله : والجامع) أى : بين الموت والنوم (وقوله : عدم ظهور الفعل) أى : مع كل منهما فكل من النائم والميت لا يظهر منه فعل ، وقد يشكل بأن النائم يصدر منه أفعال ، إلا أن يقال : ليس المراد بالظهور الوجود ، بل الكثره والوضوح أو المراد الأفعال الاختياريه المعتد بها (قوله : والجميع عقلى) أراد بالجميع الموت والنوم وعدم ظهور الفعل ، أما الموت وعدم ظهور الفعل فكون كل منهما عقليّا واضح ، وأما النوم فالمراد به انتفاء الإحساس الذى يكون فى اليقظه لا آثار من ذلك الغطيط ، ولا شك أن انتفاء الإحساس المذكور عقلى (قوله : وقيل إلخ) هذا إشاره لاعتراض وارد على قول المصنف

ومن شرط الجامع أن يكون المستعار منه أقوى ، فالحق أن الجامع هو البعث الذى هو فى النوم أظهر وأشهر وأقوى ؛ لكونه مما لا شبهه فيه لأحد.

وقرينه الاستعاره هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله : (هذا ما وَعَدَ الرَّحْمنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ)(۱).

******

والجامع عدم ظهور الفعل مع كل ، وحاصله أن الجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى وأشهر ولا شك أن عدم ظهور الأفعال فى الموت الذى هو المستعار له أقوى منه فى الرقاد الذى هو المستعار منه ، وحينئذ فلا يصح جامعا فالحق إلخ (قوله : أقوى) أى : لأن فى الموت تزال الروح والإدراك بالحواس ، بخلاف النوم فإنه وإن أزيل معه الإدراك بالحواس لا يزال معه الروح فعدم ظهور الفعل لازم للموت بحيث لا يظهر فعل معه أصلا لزوال الروح ، بخلاف النوم فإن الفعل معه موجود فى الجمله ، وإنما تسلط العدم فيه على الأفعال التى يعتد بها وهى الاختياريه التى تقصد لأغراضها ولم يعتد بغيرها لعدم الفائده مع قلتها (قوله : فالحق إلخ) هو من جمله القيل (وقوله : أن الجامع) أى : بين الرقاد والموت (قوله : هو البعث) أى : بناء على أنه موضوع للقدر المشترك بين الإيقاظ والنشر بعد الموت وذلك القدر هو رد الإحساس السابق ، أما إذا قيل : إنه مشترك بين الإيقاظ والإحياء ، أو أنه حقيقه شرعيه فى الإحياء بعد الموت فلا يصح كونه جامعا لعدم وجود معناه فى الطرفين معا (قوله : أظهر) أى : من حيث الإدراك (قوله : وأقوى) أى : فى الشهره فهو مرادف لما قبله ، وليس المراد أنه فى النوم أقوى بالنظر لمعناه ؛ لأن معناه فى الموت أقوى ؛ لأن فيه رد الحياه وإحساسها وفى النوم رد الإحساس فقط.

(قوله : لكونه مما لا شبهه فيه لأحد) أى : بخلافه فى الموت فقد أنكره قوم وهذا عله لكونه أشهر فى النوم (قوله : وقرينه الاستعاره) أى : فى هذه الآيه أى : القرينه المانعه من إراده الرقاد بمعنى النوم الذى هو المعنى الحقيقى وأن المراد الموت (وقوله : هو كون هذا الكلام كلام الموتى) أى : بعد بعثهم ، ولا شك أن الموتى لا يريدون الرقاد بمعنى النوم ؛ لأنه لم يكن حاصلا لهم (قوله : مع قوله : (هذا ما وَعَدَ الرَّحْمنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ))

۱- يس : ۵۲.

(وإما مختلفان) أى : أحد الطرفين حسى والآخر عقلى.

(والحسى هو المستعار منه نحو : (فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ)(١) فإن المستعار منه : كسر الزجاجه - وهو حسّىّ ، ...

******

أى : لأن ما وعد به الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره القائلون أولا هو البعث من الموت لا الرقاد الحقيقى ، وأشار الشارح بقوله : والقرينه كذا مع إلخ إلى أن لتلك الاستعاره قرينتين أولاهما معنويه والثانيه لفظيه ، ثم إن ظاهر الشارح أن قرينه الاستعاره المذكوره فى هذه الآيه ما ذكره من كون هذا الكلام كلام الموتى بعد البعث ، سواء قلنا : إن الجامع عدم ظهور الفعل ، أو قلنا : إن الجامع مطلق البعث وهو كذلك ، أما على الثانى : فلأن البعث جامع ، والجامع لا يكون قرينه لاشتراكه بين الطرفين ، وأما على الأول فقد ذكر بعضهم أن ذكر البعث هو القرينه ، واعترضه الشارح فى المطول بأن البعث لا اختصاص له بالموت ؛ لأنه يقال بعثه من نومه إذا أيقظه وبعث الموتى إذا أنشرهم والقرينه يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له ، وحينئذ فتعين أن قرينه الاستعاره ما ذكره الشارح هنا على كلا القولين فى الجامع (قوله : أى أحد الطرفين حسى والآخر عقلى) أى : ويلزم أن يكون الجامع عقليّا - كما مر.

(قوله : والحسى هو المستعار منه) أى : والمستعار له عقلى (قوله : (فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ)) أى : بلغ الأمه الأحكام التى أمرت بتبليغها لهم تبليغا واضحا فشبه التبليغ بالصدع وهو كسر الشىء الصلب واستعير اسم المشبه به للمشبه ، واشتق من الصدع اصدع بمعنى : بلغ ، والجامع التأثير فى كل ، أما فى التبليغ فلأن المبلغ أثر فى الأمور المبلغه بيانها بحيث لا تعود لحالتها الأولى من الخفاء ، وأما فى الكسر : فلأن فيه تأثيرا لا يعود المكسور معه إلى الالتئام وهو فى كسر الشىء الصلب أقوى وأبين ، ولذلك قال الشارح فى تفسير" اصدع" : أبن الأمر إبانه لا تنمحى أى : لا تعود إلى الخفاء كما أن كسر الزجاجه لا يعود معه التئام (قوله : كسر الزجاجه إلخ) فى القاموس الصدع : كسر الشىء الصلب ، وحينئذ فذكر الزجاجه على سبيل التمثيل ، فالمراد كسر الزجاجه ونحوها

١- الحجر : ٩۴.

والمستعار له : التبليغ ، والجامع : التأثير – وهما عقليان) والمعنى : أبن الأمر إبانه لا تنمحى ، كما لا يلتئم صدع الزجاجه.

أقسام الاستعاره باعتبار المستعار الأصليه والتبعيه

(وإما عكس ذلك) أى : الطرفان مختلفان ، والحسى هو المستعار له

******

مما لا يلتئم بعد الكسر ، وجعل الكسر حسيًا باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته ؛ وذلك لأن الكسر مصدر والمعنى المصدرى لا وجود له فى الخارج ؛ لأنه مقارنه القدره الحادثه للفعل ، وأما متعلق الكسر وهو تفريق الأجزاء فهو أمر وجودى يدرك بالحاسه (قوله : والمستعار له التبليغ) أى : تبليغ النبى – صلى الله عليه وسلم – ما أمر بإبلاغه إلى المبعوث إليهم أى : بيانه لهم وفى القاموس التبليغ : الإيصال وهو أمر عقلى يكون بالقول وبالفعل وبالتقرير ، فمن قال : إن التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسى لم يأت بشىء – ا. ه عبد الحكيم.

(قوله : وهما عقليان) أى : والمستعار له الذى هو التبليغ والجامع الذى هو التأثير عقليان.

(قوله : والمعنى أبن الأمر) أى : أظهره ووضحه ، وأشار الشارح بهذا إلى أن الباء فى بما تؤمر للتعديه ، وما : مصدريه أى : بأمرك وأن المصدر مصدر المبنى للمفعول ، قال فى الكشاف : فاصدع بما تؤمر : اجهر به وأظهره ، يقال : صدع بالحجه إذا تكلم بها جهارا ، ويجوز أن تكون ما : موصوله والعائد محذوف أى : بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجار كقولك : أمرتك الخير – كذا فى عبد الحكيم ، وفى المغنى نقلا عن ابن الشجرى أن فى قوله تعالى : (فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ) خمسه حذوف الأصل بما تؤمر بالصدع به ، فحذفت الباء فصار بالصدعه – فحذفت أل لامتناع اجتماعها مع الإضافه فصار بصدعه ، ثم حذف المضاف كما فى (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ) فصار به ، ثم حذف الجار كما قال : عمرو بن معدى كرب :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

فصار تؤمره ، ثم حذفت الهاء كما حذفت فى (أَهذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً)(١) وبهذا يعلم أن العائد إنما حذف منصوبا لا مجرورا ، فلا يرد أن شرط حذف

١– الفرقان : ٤١.

(نحو : (إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمـاءُ حَمَلْناكُمْ فِى الْجارِيَهِ)(١) فإن المسـتعار له كثره الماء - وهو حسـى ، والمستعار منه التكبر ، والجامع : الاستعلاء المفرط - ، وهما عقليان و) الاستعاره (باعتبار اللفظ) المستعار (قسمان ؛ لأنه) أى : اللفظ المستعار ...

******

العائـد المجرور بالحرف - أن يكون الموصول مخفوضا بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا ، ويحتاج للجواب بأن اصدع بمعنى اؤمر (قوله : إنـا لمـا طغى المـاء) أى : لمـا كثر حملنـاكم أى : لما كثر حملناكم أى : حملنا آباءكم وأنتم فى ظهورهم ، أو المراد حملناكم وأنتم فى ظهور آبائكم فى السـفينه الجاريه على وجه الماء ، فشـبه كثره الماء بالتكبر المعبر عنه بالطغيان ، واستعير اسم المشبه به وهو الطغيـان لكثره المـاء واشـتق من الطغيـان طغى بمعنى كثر (قوله : كثره المـاء وهو حسـى) أى : لأـن كثره المـاء مرجعها إلى وجود أجزاء كثيره للماء ، ولا شك أن الوجود للأجرام حسـى باعتبار ذاتها - قاله اليعقوبى ، فاندفع قول بعض أرباب الحواشى : فى كون كثره الماء حسيًا بحث ؛ لأن الكثره عقليه لكونها نسـبه بين شـيئين (قوله : والمسـتعار منه التكبر) أى : والذى استعير منه لفـظ الطغيـان هو التكبر وهو عـد المتكبر نفسه كبيره ذات رفعه ، إمـا مع الإتيـان بمـا يـدل عليها ، أو باعتقادها ولو لم تكن ، ولا شـك أن التكبر بهـذا المعنى عقلى (قوله : والجـامع) - أى : بين التكبر ، وكثره الماء - الاسـتعلاء المفرط أى : الزائـد على الحد لعظمه (قوله : وهمـا عقليـان) أما عقليه التكبر فظاهره من تفسـيره المتقـدم ، وأما عقليه الاسـتعلاء فقيل : لأن المراد به طلب العلو وهو عقلى ، وأما لو أريـد به العلو بمعنى الارتفاع والـذهاب فى الجو فهو حسـى وموجود فى الماء دون التكبر فلا يشتركان فيه - وفيـه نظر ؛ لأـن الطلـب الحقيقى فى المـاء فاسـد ، فالأـولى أن يقـال : إن عقليه الاسـتعلاء من جهه أن المراد به العلـو المفرد فى الجمله أى : كون الشـىء بحيث يعظم فى النفوس إمـا بسـبب كثرته كما فى الماء ، وإما بسـبب وجود الرفعه ادعاء أو حقيقه كما فى التكبر ، ولا شك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلى مشترك بين الطرفين - ا. ه يعقوبى.

(قوله : والاسـتعاره باعتبار اللفظ المسـتعار قسمان إلخ) فيه أن الاستعاره هى اللفظ المستعار ، وحينئذ فتقسيمها باعتبار اللفظ الذى هو نفسها لا يصح ؛ لأنه يلزم

١- الحاقه : ١١.

(إن كان اسم جنس) حقيقه ، أو تأويلا ...

******

عليه أن يكون المعنى والاستعاره باعتبار الاستعاره قسمان ولا محصل لذلك ، وأجيب بأن الاستعاره تطلق على استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لعلاقه المشابهه ، وتطلق على اللفظ المستعار أى : المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقه المشابهه فيجوز أن يراد بالاستعاره المنقسمه للقسمين الاستعاره بالمعنى المصدرى وهو الاستعمال ، فيكون الاستعمال أصليّا وتبعيّا باعتبار اللفظ المستعار ، ويجوز أن يراد بالاستعاره اللفظ المستعار ويكون قوله : باعتبار اللفظ المستعار من وضع الظاهر موضع المضمر ، وكأنه قال : باعتبار نفسها أو يراد باللفظ المستعار المفهوم الكلى ، ويراد باللفظ فى قوله : باعتبار اللفظ ما صدقاته وجزئياته ، وحينئذ فينحل المعنى أن جنس اللفظ المستعار ينقسم باعتبار ما صدقاته إلى أصلى وتبعى أى : إلى ما يسمى بذلك - فتأمل.

ثم إن هذا التقسيم للمصرحه كما يأتى ، قال الفنارى : ولا مانع من جريانه فى المكنيه ويمثل للأصليه منها بأظفار المنيه نشبت بفلان ، ويمثل للتبعيه منها بقولنا : أراق الضارب دم فلان فشبه الضرب بالقتل واستعير القتل فى النفس للضرب ، واشتق من الضرب الذى استعير له القتل ضارب بمعنى قاتل ، وطوى ذكر المشبه به وهو القتل ، ورمز إليه بذكر شىء من لوازمه وهو الإراقه ولعلهم لم يتعرضوا لجريان التبعيه فى المكنيه لعدم وجدانهم إياها فى كلام البلغاء (قوله : إن كان اسم جنس) المراد باسم الجنس هنا كما فى المطول ما دل على ذات صالحه لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف فى الدلاله - ا. ه.

وأراد بالذات الصالحه لأن تصدق على كثيرين الماهيه الكليه سواء كانت ماهيه معنى أو عين كالضرب والأسد ، وخرج بقوله : الصالحه إلخ : الأعلام والمضمرات وأسماء الإشاره ، فإنها كلها جزئيات لا تجرى الاستعاره فيها ، وقوله : من غير اعتبار وصف إلخ خرج به المشتقات مثل ضارب وقاتل ؛ لأنها إنما وضعت باعتبار الأوصاف بخلاف لفظ أسد ونحوه ، فإنه دال على الماهيه من غير اعتبار وصف من أوصافه ؛ لأنه وضع للحيوان المفترس من حيث هو لا باعتبار كونه شجاعا وذا جراءه حتى لو وجد أسد غير شجاع

كما فى الأعلام المشتهره بنوع وصفيه (فأصليه) أى : فالاستعاره أصليه (كأسد)

******

صدق عليه اسم الأسد ، واحترزت بقولى هنا عن اسم الجنس بالمعنى المصطلح عليه عند النحاه وهو النكره الشامله للمشتقات والجوامد ؛ لأنه يلزم إرادته أن يخرج من الأصليه نحو : رأيت أسامه يرمى ، أو فى الحمام ، مع أن ذلك منها ، وأن يدخل فيها الاستعاره فى المشتقات : كاسمى الفاعل والمفعول والصفه المشبهه واسم الزمان والمكان والآله ، مع أن الاستعاره فيها تبعيه.

(قوله : كما فى الأعلام المشتهره) أى : المشتهر مدلولها بنوع وصفيه كاستعاره لفظ حاتم لرجل كريم فى قولك : رأيت اليوم حاتما ، فإن حاتما علم لكنه أول باسم جنس وهو رجل يلزمه الكرم والجود بحيث يكون الجود غير معتبر فى مفهومه ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه لو أول بجواد لدخل فى دلالته وصف الجود فيكون مثل كريم المشتق من الكرم - والاستعاره فيه تبعيه لا أصليه ، والحاصل أن اسم الجنس بالتفسير المتقدم لا يتناول العلم الشخصى ، إذ ليس مدلوله ذاتا صالحه لأن تصدق على كثيرين ، وإلا لكان كليّا ولو تضمن نوع وصفيه ؛ لأن الوصف الذى اشتهرت به ذات الشخص خارج عن مدلوله كاشتهار الأجناس بأوصافها الخارجه عن المدلولات الأصليه لأسمائها بخلاف الأسماء المشتقه ، فإن المعانى المصدريه المعتبره فيها داخله فى مفهوماتها الأصليه ، فلذا كانت الأعلام المشتهره بوصف ملحقه بأسماء الأجناس دون الصفات وإلحاقها بأسماء الأجناس يجعل الوصف المتضمن وسيله لتأويلها بكلى ويجعل ذلك الوصف وجه شبه على أنه لازم لا داخل فى مفهوم اللفظ كالمشتق ، ويجعل ملزومه الكلى فردين أحدهما : الفرد المتعارف ، والآخر : غير المتعارف - فتأمل ذلك.

(قوله : فأصليه) أى : فتلك الاستعاره أصليه نسبه للأصل بمعنى الكثير الغالب إن قلت : إن الأكثر هو التبعيه لوجودها فى الصفات والأفعال والحروف بخلاف هذه فإنها إنما تكون فى أسماء الأجناس ، قلت : المراد بالكثره كثره الأفراد ، لا كثره الأنواع ، ولا شك أن الأصليه وإن كانت لا تجرى إلا فى نوع واحد إلا أن الموجود من أفرادها فى الكلام أكثر من الموجود من أفراد التبعيه ، ويدل على ذلك أن كل استعاره تبعيه معها

إذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) إذا استعير للضرب الشديد. الأول اسم عين والثانى اسم معنى (وإلا فتبعيه) أى : وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعاره تبعيه (كالفعل وما يشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفه المشبهه ...

******

أصليه ولا- عكس ، ويحتمل أن أصليه نسبه للأصل بمعنى ما كان مستقلا وليس مبنيّا على غيره ، ولا شك أن هذه الاستعاره تعتبر أولا- من غير توقف على تقدم أخرى تنبنى عليها بخلاف التبعيه أو بمعنى ما انبنى عليه غيره ، ولا شك أنها أصل للتبعيه لبنائها عليها.

(قوله : إذا استعير للرجل الشجاع) أى : فى نحو قولك : رأيت أسدا فى الحمام أى :رجلا شجاعا فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجامع الشجاعه فى كل وادعينا أن الرجل المذكور فرد من أفراد الحيوان المفترس ، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره التصريحيه الأصليه ؛ لأن اللفظ المستعار وهو لفظ أسد اسم جنس (قوله : إذا استعير للضرب الشديد) أى : فى نحو قولك : هذا قتل أى : ضرب عظيم فشبه الضرب الشديد بالقتل بجامع نهايه الإيذاء فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره التصريحيه الأصليه ؛ لأن القتل اسم جنس للفعل الذى هو سبب لذهاب الحياه (قوله : الأول اسم عين إلخ) هذا إشاره لنكته تعداد المصنف المثال للاستعاره الأصليه (قوله : أى : وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس) أى : بعد تحقق كونه صالحا للاستعاره فلا ينتقض بما يكون معناه جزئيا كالأعلام والضمائر وأسماء الإشاره والموصولات (قوله : كالفعل) خبر لمحذوف أى : وذلك كالفعل أى : وذلك اللفظ المستعار الذى هو ليس اسم جنس كالفعل إلخ ، وظاهره ولو اقترن بحرف مصدرى وفيه خلاف ، فقيل : إنها تبعيه نظرا للفظ ، وقيل : أصليه نظرا للتأويل ، والحق الأول ؛ لأن الاستعاره ينظر فيها للفظ لا للتأويل - كذا قيل ، وانظره مع ما مر فى الأعلام المشتهره بنوع وصفيه فإنه قد نظر للتأويل لا لذات اللفظ المستعار ، إذ لو نظر له فقط ما جرت الاستعاره فيه - فتأمل.

(قوله : وما يشتق منه) أى : من الفعل بناء على أن الاشتقاق منه كما هو المذهب الكوفى أو أن فى الكلام حذف مضاف أى : وما يشتق من مصدره بناء على

وغير ذلك (والحرف) إنما كانت تبعيه لأن الاستعاره تعتمد التشبيه.

والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وإنما يصلح للموصوفيه الحقائق أى الأمور المتقرره الثابته

******

مذهب البصريين (قوله : وغير ذلك) أى : كأفعل التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآله نحو حال زيد أنطق من عبارته ، ونحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه ، ونحو مقتال زيد لآله ضربه (قوله : وإنما كانت تبعيه) أى : وإنما كانت الاستعاره فى الحروف والفعل وسائر المشتقات تبعيه (قوله : تعتمد التشبيه) أى : تعتمد عليه وتنبنى عليه ، إذ هى إعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد إدخال الثانى فى جنس الأول.

(قوله : يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه) أى : بحيث يصح الحكم به عليه ، وكما أن التشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه يقتضى أيضا أن يكون المشبه به موصوفا به بحيث يصح الحكم به عليه ، أما اقتضاؤه ذلك فى المشبه فلأنك إذا قلت : زيد كعمرو فى الشجاعه فمدلوله أن زيدا موصوف بالشجاعه وأنها وجدت فيه كما وجدت فى عمرو ، وأما فى المشبه به فلأنه لو لم توجد فيه الشجاعه لم يصح الحكم على زيد فى المثال بأنه ملحق بعمرو فى الشجاعه وأنه مشارك له فيها ، وإذا كان التشبيه مقتضيا لوجود وجه الشبه فى الطرفين صح أن يحكم به على كلّ منهما. (قوله : أو بكونه إلخ) إنما ذكر لفظه أو إشاره إلى أنه لا فرق بين التعبيرين فى الدلاله على المقصود فهى للتنويع فى التعبير فأنت مخير فى التعبير بكل من العبارتين ؛ لأنهما متلازمان ، إذ يلزم من كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أن يكون مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وبالعكس (قوله : وإنما يصلح للموصوفيه) أى : لكونه موصوفا بوجه الشبه أو بغيره (قوله : أى الأمور المتقرره إلخ) هذا التفسير ذكره العلامه فى شرح المفتاح حيث قال : المراد بالحقائق الذات الثابته المتقرره كالجسم والبياض والطول لا غير الثابته كمعانى الأفعال ، فإنها متجدده غير متقرره لدخول الزمان فى مفهومها - وكالصفات ، فإنها غير ثابته أيضا وإن كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح هنا توطئه للرد عليه بقوله : وفيه بحث (قوله : أى الأمور المتقرره) أى : التى اجتمع أجزاؤها فى الوجود (وقوله : الثابته) أى :

كقولك : جسم أبيض وبياض صاف دون معانى الأفعال والصفات المشتقه لكونها متجدده غير متقرره بواسطه دخول الزمان فى مفهوم الأفعال وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر ...

******

فى نفسها لاستقلالها بالمفهوميه ، فقوله : الثابته مغاير لقوله : المتقرره (قوله : كقولك : جسم أبيض وبياض صاف) أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق بين اسم العين واسم المعنى ، وأن المدار على ثبوت المدلول وتقرره فكل من الجسم والبياض مدلوله متقرر أى : ليس سيالا متجددا شيئا فشيئا وثابت فى نفسه لاستقلاله بالمفهوميه ، فلذا صح وصف الأول بالبياض والثانى بالصفاء ، والتمثيل بالبياض للحقائق المتقرره بناء على التحقيق من بقاء العرض زمانين (قوله : دون معانى الأفعال والصفات إلخ) هذا بيان لمحترز الأول أعنى قوله : المتقرره ، وحاصله أن الفعل كقام لدلالته على الزمان السيال لدخوله فى مفهومه لا تقرر له ، فلا يصلح مدلوله للموصوفيه ، فلا يصح التشبيه فيه ، فلا تصح الاستعاره الأصليه فيه المبنيه على التشبيه والوصف كقائم فإنه وإن لم يدل على الزمان بصيغته ، لكن يعرض اعتباره فيه كثيرا فيمنعه من التقرر فلا يصلح مدلوله للموصوفيه المصححه للتشبيه المصحح للاستعاره الأصليه (قوله : غير متقرره) تفسير لمتجدده.

(قوله : بواسطه دخول الزمان فى مفهوم الأفعال) أى : لأنه جزء مفهومها فدلالتها عليه دلاله تضمنيه بخلاف الصفات ، فإن دلالتها عليه دلاله التزاميه (قوله : وعروضه للصفات) أى : لدلالتها على ذات ثبت لها الحدث ، والحدث لا بد له من زمان يقع فيه (قوله : ودون الحروف) أى : ودون معانى الحروف ، وهذا محترز القيد الثانى وهو قوله : الثابته (قوله : وهو) أى : عدم صالحيه معانى الحروف للموصوفيه ظاهر أى : لأن معانيها روابط وآلات لملاحظه غيرها فهى غير مستقله بالمفهوميه ولا مقصود لذاتها ، بل ليتوصل بها لغيرها وكون غيرها هو المقصود بالإفاده يمنع من وصفها ومن الحكم عليها ، فمعانى الحروف بمنزله المرآه للصوره المقصوده بها فإنك ما دمت قاصدا للصوره فى المرآه لا تستطيع الحكم على تلك المرآه ولو أدركتها لشغل النفس بغيرها وكذلك معنى الحرف وإذا كان الفعل لاشتماله على ما لا تقرر له ولا استقلال له فى

كـذا ذكروه وفيه بحث ، لأـن هـذا الـدليل بعـد اسـتقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآله لأنها تصـلح للموصوفيه وهم أيضـا صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسم المكان والزمان والآله ...

******

الثبوت يمنع من الموصوفيه مع اسـتقلاله بالمفهوميه ، فأجرى الحرف الذى لا يكون معناه إلا غير مستقل بالمفهوميه ، وحينئذ فلا تصـلح الاستعاره فى الفعل والمشتقات والحروف لعدم صحه التشبيه فيها ، إلا إذا كانت تابعه لما له ثبات واستقلال للفرق الظاهر بين التشبيه والاسـتعاره المقصودين والتشبيه والاسـتعاره الحاصلين ضمنا بطريق السرايه (قوله : كذا ذكروه) أى : كذا ذكره القوم فى وجه كون الاسـتعاره فى الأفعال والمشـتقات والحروف تبعيه لا أصـليه (قوله : وفيه بحث) أى : وفى هـذا الدليل الذى ذكروه بحث ، وحاصـله أنا لا نسـلم أولا اسـتقامته ؛ لأن قوله : إنما تصلح للموصوفيه إلخ ممنوع ، إذ هو منقوض بقولهم : حركه سريعه وحركه بطيئه ، وهـذا زمـان صـعب فكل من الزمان والحركه لا تقرر له مع صـحه وصف كل منهما ؛ ولأن قوله : بواسـطه دخول الزمـان فى مفهوم الأفعـال وعروضه للصـفات يقال عليه أن دخول الزمان فى مفهوم الفعل إنما يقتضـى تجـدد مجموع مفهومه لا تجـدد الحـدث : الـذى هو المقصود منه بتجـدد الزمـان ، ويقـال عليه أيضا إن عروض الزمان إذا منع جريان التشبيه فى الصـفات ينبغى أن يمنع جريانه فى المصادر لعروض الزمان لمفهومها أيضا ؛ لأن المصـدر يـدل على الحـدث والحـدث لا بد له من زمان يقع فيه ، فدلاله المصدر عليه بالالتزام كالصـفات ، مع أن الاسـتعاره فى المصدر أصـليه سـلمنا استقامه ذلك الدليل فيقال عليه : إنه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآله ؛ لأنها تصلح للموصوفيه نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ومفتاح معتدل وزمان صعب أو معتدل ، وحينئذ فقضيه ذلك الدليل أن الاستعاره فيها أصليه ، مع أنها تبعيه باتفاق.

(قوله : وهم أيضا صـرحوا إلـخ) أى : أنهم كما صـرحوا بالدليل المذكور - صـرحوا بأن المراد بالمشـتقات من الفعل التى تكون الاستعاره فيها تبعيه هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآله وهذا ترقّ فى الاعتراض على القوم ، فحاصله أن هذه الثلاثه

فيجب أن تكون الاستعاره فى اسم الزمان ونحوه أصليه بأن يقدر التشبيه فيه نفسه ، لا فى مصدره وليس كذلك للقطع بأنا إذا قلنا : هذا مقتل فلان للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا ومرقد فلان لقبره فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد ...

******

لا يتناولها مدعاهم أيضا كما لا يتناولها الدليل ، وحاصل ما فى المقام أن القوم ادعوا دعوه وهى أن الاستعاره فى الحروف والأفعال وما يشتق منها تبعيه ، وقالوا : المراد بما يشتق منها الصفات دون اسم الزمان والمكان والآله ، واستدلوا على تلك الدعوه بما تقدم للشارح نقله عنهم ، فاعترض الشارح عليهم بأن دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الأمور التى تكون الاستعاره فيها تبعيه ؛ لأنه لا يتناول اسم الزمان والمكان والآله كما أن مدعاهم أيضا قاصر لا يتناولها ، فالاعتراض الأول منظور فيه لقصور الدليل ، والترقى منظور فيه لقصور الدعوى ، وقد يقال للشارح : إن تصريحهم بأن المراد بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والآله يدفع الاعتراض عن دليلهم بعدم تناوله للثلاثه لدلالته حينئذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم ، والقصور إنما هو فى مدعاهم ، فكان الأولى قصر الاعتراض على الدعوى المصرحه بإخراج الأمور الثلاثه دون الدليل - كذا قرر شيخنا العلامه العدوى - رحمه الله عليه.

(قوله : فيجب إلخ) هذا تفريع على عدم تناول الدليل لما ذكروا على ما صرحوا به (قوله : ونحوه) المراد به اسم المكان والآله. (قوله : وليس كذلك) أى : وليس الواجب كذلك أى : كونها أصليه ، بل الواجب كونها تبعيه (قوله : للموضع الذى ضرب فيه) أى : أو للزمان الذى ضرب فيه ضربا شديدا (قوله : فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل) أى : واستعاره القتل للضرب واشتق من القتل مقتل بمعنى مكان الضرب أو زمنه فهى تبعيه لجريانها فى المصدر أولا قبل جريانها فى اسمى المكان والزمان فجريانها فيهما بطريق التبعيه لجريانها فى المصدر ، وليس المعنى على تشبيه الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا بالمقتل أى : بمحل القتل واستعاره المقتل أى : محل القتل للمضرب أى : محل الضرب بحيث تكون الاستعاره أصليه (قوله : والموت بالرقاد)

وأن الاستعاره فى المصدر لا فى نفس المكان بل التحقيق أن الاستعاره فى الأفعال وجميع المشتقات التى يكون القصد بها إلى المعانى القائمه بالذوات تبعيه ، لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات ، هو المقصود الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه وإلا لذكرت الألفاظ الداله على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات (فالتشبيه فى الأولين) أى الفعل وما يشتق منه ...

******

أى : واستعاره الرقاد للموت ثم اشتق من الرقاد مرقد بمعنى مكان الموت وهو القبر (قوله : وأن الاستعاره فى المصدر) أى : أولا لا فى نفس المكان فلا ينافى جريانها فى اسم المكان بعد ذلك بطريق التبعيه للمصدر (قوله : بل التحقيق إلخ) هذا إضراب انتقالى ، (وقوله : وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآله ؛ لأنها من المشتقات حقيقه ولا ينافى هذا ما تقدم للشارح من أن المشتقات الصفات دون اسم الزمان والمكان والآله ؛ لأن ما تقدم بحسب المراد لا بحسب الحقيقه ، والحاصل أن القوم قصروا المشتقات التى تجرى فيها التبعيه على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآله ، وإن كانت فى الحقيقه من المشتقات ، واستدلوا على ذلك بما تقدم ، فأضرب الشارح عن ذلك لقصوره إلى أن التحقيق خلافه وهو أن الاستعاره فى الصفات وأسماء الزمان والمكان والآله تبعيه ؛ وذلك لأن المقصود الأهم فى الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات ، فإذا كان المستعار صفه أو اسم مكان مثلا ينبغى أن يعتبر التشبيه فيما هو لمقصود الأهم أولا ، وحينئذ تكون الاستعاره فى جميعها تبعيه فقول الشارح : بل التحقيق أى : فى الدعوى والاستدلال ؛ لأنه كما حقق الدليل بقوله : لأن المصدر إلخ : حقق الدعوى بقوله : إن الاستعاره فى الأفعال وجميع المشتقات إلخ - فأتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآله ، وأتى بالدعوى كذلك.

(قوله : هو المقصود الأهم) أى : لأن الشىء إذا استعمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله : وإلا لذكرت إلخ) أى : وإلا يكن المقصود الأهم من المعانى المشتقات القائمه بالذوات ، بل المقصود منها نفس الذوات لذكرت الألفاظ الداله على نفس الذوات دون المعانى القائمه بها بأن يذكر زيد أو عمرو بدل اللفظ الدالّ على ما قام

(لمعنى المصدر ...

******

بهما من الصفات : كضارب وقاتل ، ومضروب ومقتول ، وأن يذكر مكان فيه الرقاد ، أو فيه الضرب بدل مرقدنا ، ومضروب عمرو - وهكذا ، فالعدول عن مكان فيه الرقاد إلى مرقدنا - مثلا - دليل على أن المقصود الأهم من المشتقات المعانى القائمه بذات الفاعل أو المفعول أو بذات المكان أو الآله لا نفس الذات (قوله : لمعنى المصدر) أى : منصرف لمعنى المصدر كما يدل عليه قوله بعد : فيقدر التشبيه فى نطقت الحال والحال ناطقه للدلاله بالنطق ، وإنما تعرض للمشبه فقط ولم يقل لمعنى المصدر بمثله ؛ لأن المشبه هو المقصود فى التشبيه والإضافه فى قوله : لمعنى المصدر بيانيه إن أريد بالمصدر الحدث ، أو من إضافه المدلول للدالّ إن أريد به اللفظ ، وعلى هذا الثانى فيعمم فى المصدر أى : المحقق أو المقدر كما فى الأفعال التى لا مصادر لها ، بل ذكر بعضهم أن الاستعاره فى أسماء الأفعال تبعيه لتبعيتها لاستعاره المصدر المقدر من المعنى لا من اللفظ ، ولكن الظاهر من إطلاقاتهم أن الاستعاره فيها أصليه ، فإن قلت : هل تجرى الاستعاره فى نسب الأفعال تبعا على قياس الحروف؟ قلت : ذكر العلامه السيد أنها لا تجرى ؛ لأن النسبه المطلقه التى هى متعلق مدلول نسبه الفعل لم تشتهر بوصف يصلح أن يجعل جامعا بينها وبين نسبه أخرى مطلقه : كنسبه الظرفيه والآليه والعليه ، والجامع لا بد أن يكون أخص أوصاف المشبه به وأشهرها. اه كلامه.

وبحث فيه العلامه الفنارى بأن المعنى الكلى الذى يرجع إليه نسب الأفعال ليس مطلق النسبه ، بل النسبه على جهه القيام ، ولها خواص وأوصاف يصح بها الاستعاره ، فإذا أسند الضرب إلى المحرض للدلاله على قوه نسبته إليه ، وشبهت نسبته إليه باعتبار التحريض بنسبته إلى من ينسب إليه على جهه القيام ، وقلت : ضرب فلان لم يبعد عن الصواب ، وبالجمله تمكن الاستعاره فى الأفعال باعتبار نسبتها بأن يشبه ما ترجع نسبتها إليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا بما ترجع إليه نسبه أخرى كذلك كمطلق الآليه مثلا ، فيقال :

وفى الثالث) أى الحرف (لمتعلق معناه) أى : لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا : من معناها ابتداء الغايه وفى معناها الظرفيه وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف وإلا لما كانت حروفا بل أسماء ؛ لأن الاسميه والحرفيه إنما هى باعتبار المعنى

******

قتلنى السيف أو السوط ، وعلى هذا فالتبعيه فى الأفعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم - فتدبر.

(قوله : وفى الثالث إلخ) فيه العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز (قوله : لمتعلق) أى : منصرف لمتعلق معناه.

(قوله : أى لما تتعلق به معنى الحرف) أى : للمعنى الكلى الذى تعلق به معنى الحرف كالابتداء المخصوص والظرفيه المخصوصه من تعلق الجزئى بالكلى (قوله : ما يعبر بها) أى : معان كليه يعبر بدالها عن معانى الحروف التى هى معان جزئيه (وقوله : عند تفسير معانيها) أى : معانى الحروف.

واعلم أن ما ذكره الشارح ليس نص كلام المفتاح ، بل كلامه - وأعنى بمتعلقات الحروف : ما يعبر عنها عند تفسيرها ، فظاهره يفيد أن تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها ، مع أنه خلاف الواقع - فكأن الشارح أشار بإقحام لفظ بها إلى توجيه عباره المفتاح بأن العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ، ويحتمل أنه أراد بيان حاصل المعنى ، لا أن فى العباره تقديرا ، نظرا إلى أن الألفاظ المذكوره عند التفسير كلفظ الابتداء وأخواته عباره عن تلك المتعلقات فهى بهذا الاعتبار معبر عنها (قوله : مثل قولنا) أى : على سبيل التساهل (وقوله : ابتداء الغايه) أراد بها المغيا وهو المسافه ؛ لأن الغايه هى النهايه ولا ابتداء لها (قوله : الغرض) أى : العله الباعثه (قوله : فهذه) أى : الابتداء والظرفيه والغرض المطلقات ليست معانى الحروف أى ليست معانيها بالاستقلال بحيث تعتبر معانى لها حاله فى ذاتها (قوله : وإلا لما كانت حروفا بل أسماء) أى : وإلا لو كان الابتداء والظرفيه والغرض المطلقات معانى مستقله لمن وفى وكى ، لكانت من وفى وكى أسماء لا حروفا (قوله : إنما هى باعتبار المعنى) أى : فإذا كان معنى الكلمه مستقلا بالمفهوميه

وإنما هى متعلقات لمعانيها أى إذا أفادت هذه الحروف معانى ردت تلك المعانى إلى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحرف (كالمجرور فى زيد فى نعمه) ليس بصحيح ...

******

ملحوظا لذاته ولم يكن رابطه بين أمرين فإن اقترن بأحد الأزمنه الثلاثه فتلك الكلمه فعل ، وإن لم يقترن بواحد منها فتلك الكلمه اسم مثل : مطلق ابتداء ومطلق ظرفيه ومطلق غرض ، وإن كان المعنى غير مستقل بالمفهوميه ملحوظا تبعا لكونه رابطه بين أمرين كانت الكلمه الداله على ذلك المعنى حرفا ، وذلك كابتداء السير من البصره وظرفيه الماء فى الكوز (قوله : وإنما هى) أى : تلك المعانى الكليه التى تفسر بها معانى الحروف على وجه التساهل (قوله : أى إذا أفادت هذه الحروف معانى) وهى الابتداء المخصوص والظرفيه المخصوصه والغرض المخصوص - وهكذا (قوله : إلى هذه) أى : إلى هذه المتعلقات أعنى الابتداء المطلق والظرفيه المطلقه والغرض المطلق ونحو ذلك (قوله : بنوع استلزام) أى : باستلزام نوعى وهو استلزام الخاص للعام لا العكس ، والحاصل أن من مثلا موضوعه للابتداء الخاص والابتداء الخاص لما كان يرد إلى مطلق ابتداء أى : يستلزمه كان مطلق ابتداء متعلقا بالابتداء الخاص وهكذا (قوله : كالمجرور) أى : كمعنى المجرور ؛ لأن تقدير التشبيه فى معناه (قوله : ليس بصحيح) أى : لأن المجرور ليس هو المتعلق ، بل المتعلق هو المعنى الكلى الذى استلزمه معنى الحرف كما سبق فمتعلق معنى الحرف فى المثال المذكور الظرفيه المطلقه لا النعمه ، فقد التبس على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع فإن المجرور متعلق معنى الحرف عندهم ، وأما البيانيون فقد علمت اصطلاحهم فى معنى الحرف. قال بعض الحواشى : وقد يوجه كلام المصنف بالمصير إلى حذف المضاف أى : كمطلق متعلق المجرور فى قولك : زيد فى نعمه ، وذلك أن هذا المجرور له متعلق خاص - وهو ملابسه وصف النعمه لزيد فيكون مطلق ذلك المتعلق مطلق ملابسه شىء لشىء وهذه الملابسه هى المشبهه بالظرفيه التى هى متعلق معنى الحرف فى وجه هو اختصاص شىء بشىء واشتماله عليه فى الجمله ، فيعود الكلام إلى ما تقدم من أن التشبيه فى متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق أولا ، ثم تبع ذلك

وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (فى نطقت الحال والحال ناطقه بكذا للدلاله بالنطق) أى يجعل دلاله الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن ثم يستعار لدلاله لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفه فتكون الاستعاره فى المصدر

******

استعمال الحرف فى المعنى الخاص بعد نقله عن المعنى الذى وضع له أصاله ، وتوضيح ذلك أن مقتضى قولك : زيد فى نعمه كون النعمه ظرفا لزيد ، مع أنها ليست كذلك ، فامتنع حمل اللفظ على حقيقته ، فحمل على الاستعاره بأن يشبه مطلق ملابسه شىء لشىء بالظرفيه المطلقه فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير لفظه فى الموضوعه للظرفيه الخاصه لملابسه النعمه لزيد ، فملابسه زيد للنعمه مستعار له ، والظرفيه الخاصه مستعار منها ، ولفظ فى مستعار - فلا خلل فى كلام المصنف على هذا - ا. ه.

وأنت خبير بأن حمل كلام المصنف على ما ذكر مع ما فيه من التكلف ينافيه سياق كلام المصنف الآتى ، فإنه اعتبر التشبيه فى العداوه والحزن الذى هو نفس المجرور ، فالأولى جعل كلامه باقيا على ظاهره (قوله : وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر) أى : وإذا كان التشبيه فى الأولين منصرفا لمعنى المصدر وفى الثالث منصرفا لمعنى الحرف فيقدر إلخ ، وأشار الشارح بهذا إلى أن الفاء فى قول المصنف فيقدر واقعه فى جواب شرط مقدر.

(قوله : فى نطقت) أى : فى قولك نطقت الحال ، وفى قولك : الحال ناطقه بكذا (قوله : للدلاله بالنطق) أى : واقعا بين الدلاله والنطق (قوله : أى يجعل دلاله الحال) أى : يجعل دلاله حال إنسان على أمر من الأمور مشبها (قوله : إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن) الأولى للشارح أن يجعل وجه الشبه إيصال المعنى إلى الذهن ويحذف إيضاح المعنى ؛ لأنه نفس المشبه الذى هو الدلاله ، اللهم إلا أن يجعل وجه الشبه داخلا فى مفهوم المشبه وخارجا عن مفهوم المشبه به بتكلف ، بأن يجعل المشبه إيضاح المعنى بالحال ووجه الشبه جنسه وهو مطلق إيضاح المعنى والنطق الذى هو المشبه به ملزوم للإيضاح ، فوجه الشبه حينئذ داخل فى مفهوم المشبه ولازم للمشبه به (قوله : ثم يستعار للدلاله لفظ النطق) أى : ثم يقدر استعاره لفظ النطق للدلاله ، فالاستعاره المذكوره أمر تقديرى لا

أصليه وفى الفعل والصفه تبعيه وإن أطلق النطق على الدلاله لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلاله لازمه له يكون مجازا مرسلا وقد عرفت أنه لا امتناع فى أن يكون اللفظ الواحد بالنسبه إلى المعنى الواحد استعاره ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (فى لام التعليل نحو (فالتقطه) أى موسى (آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً)(1) (للعداوه) أى يقدر تشبيه العداوه (والحزن) الحاصلين (بعد الالتقاط ...

******

تحقيقى ، إذ لا دليل على أنه لا بد أن يستعار لفظ المصدر أولا والمحقق إنما هو تقدير الاستعاره لجواز أن يسمع إطلاق المصدر على غير معناه مجردا عن الفعل (قوله : أصليه) أى : لأوليتها (قوله : تبعيه) أى : لتأخرها وفرعيتها (قوله : وإن أطلق إلخ) هذا مقابل لمحذوف أى : هذا إذا جعلت العلاقه المشابهه ، فإن جعلت العلاقه اللزوم بأن أطلق النطق على الدلاله لا باعتبار التشبيه ، بل باعتبار أن الدلاله لازمه له كان مجازا مرسلا علاقته اللزوم الخاص ، أعنى : لزوم المسبب للسبب ، لا مطلق اللزوم ، فلا يقال : إن اللزوم لازم لكل مجاز سواء كان استعاره أو مرسلا ، فاعتبار ذكر الملزوم وإراده اللازم لا يكفى فى بيان العلاقه ، بل لا بد من بيان أنها من أى نوع من أنواعها ، وتحصل مما ذكره الشارح أن النطق إذا استعمل فى الدلاله بطريق التشبيه بحيث يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم بواسطه التشبيه ، وجعل وجه الشبه وسيله اللزوم بين المنتقل عنه وإليه كان استعاره ، ويلزم أن تكون تبعيه فى الفعل وما يشتق منه ، وإن استعمل فيها برعايه علاقه اللزوم بلا تشبيه وإلا جعل وجه الشبه وسيله كان مجازا مرسلا ، ويلزم أن يكون تبعيا فى الفعل وما يشتق منه (قوله : وقد عرفت) أى : مما ذكره سابقا فى المشفر (قوله : اللفظ الواحد) أى : كالنطق ، (وقوله : بالنسبه إلى المعنى الواحد) أى : كالدلاله ، (وقوله : العلاقتين) أى : المشابهه واللزوم العارى عن التشبيه.

(قوله : وفى لام التعليل) أى : فى استعاره لام التعليل للعاقبه والغايه ، فقوله : فى لام التعليل ليس متعلقا بالتشبيه ؛ لأنه ليس منصرفا للام ، بل لمتعلقها كما تقدم (قوله : للعداوه والحزن) أى : منصرفا للعداوه والحزن أى : يقدر التشبيه فى استعاره لام التعليل

١- القصص : ٨.

بعلته) أى عله الالتقاط (الغائيه) كالمحبه والتبنى فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوه والحزن ما كان حقه أن يستعمل فى العله الغائيه فتكون الاستعاره فيها ...

******

فى الآيه واقعا بين العداوه والحزن الحاصلين بعد الالتقاط وهو متعلق معنى الحرف على كلامه وبين عله الالتقاط وهى المحبه والتبنى ، وحاصل تقرير الاستعاره فى هذه الآيه على مذهب المصنف بناء على ما ذكره الشارح أن يقال : قدر تشبيه العداوه والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعله الغائيه كالمحبه والتبنى بجامع الترتب فى كل على الالتقاط واستعير اسم المشبه به للمشبه ، ثم استعيرت اللام الموضوعه لترتب العله الغائيه على معلولها كترتب المحبه والتبنى على الالتقاط لترتب غير العله الغائيه كترتب العداوه والحزن عليه ، فالاستعاره فى اللام تابعه للاستعاره فى المجرور الذى هو متعلق الحرف عنده (قوله : بعلته الغائيه) عله الشىء الغائيه هى التى تحمل على تحصيله لتحصل بعد حصوله ، وذلك كمحبه موسى لآل فرعون وتبنيهم له أى : اتخاذهم له ابنا فإنه إنما حملهم على ضمهم وكفالتهم له بعد الالتقاط ما رجوه فى موسى من أنه يحبهم ويكون ابنا لهم يفرحون به ، فلما كان الحاصل بعد فعلهم ضد ذلك من العداوه والحزن شبه ذلك بالعله الغائيه بجامع ترتب كل على الالتقاط ، وإن كان الترتب فى العله الغائيه رجائيًا وفى العداوه والحزن فعليًا - ا. ه يعقوبى.

ومن كلامه يعلم أن قول الشارح : كالمحبه أى : محبه الملتقط بالفتح وهو موسى عليه السلام ، لا محبه الملتقط بالكسر وهو آل فرعون ؛ لأنها متقدمه على الالتقاط وليست حاصله بعده ، والذى فى عبد الحكيم : أن المراد بالمحبه محبه الملتقط بالكسر وتبنيه ؛ لأنهما متقدمان فى الذهن ومترتبان على الالتقاط فى الخارج ، وما قيل : إنه أراد بالمحبه محبه موسى أو آثارها ، لا محبه الملتقط وهو آل فرعون ؛ لأنها عله متقدمه عليه ليس بشىء (قوله : والحصول بعده) عطف تفسير إشاره إلى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط واللزوم ، إذ لا لزوم هنا (قوله : ثم استعمل فى العداوه) أى : فى ترتب العداوه ، (وقوله : ما كان حقه) أى : اللام ، (وقوله : فى العله) أى : فى ترتب العله (قوله : فيها) الضمير لما كان

تبعا للاستعاره فى المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبنى على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق ، لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف فى الاستعاره المصرحه ؛ لأن المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعاره أصليه أو تبعيه وعلى هذا الطريق المشبه - أعنى العداوه والحزن - مذكور لا متروك

******

وأنث الضمير نظرا إلى أن اللام بمعنى الكلمه (قوله : تبعا للاستعاره فى المجرور) أى : الذى هو متعلق معنى الحرف على ما قال المصنف ، ولا يخفى ما فى قوله : تبعا إلخ من المسامحه ، إذ استعاره اللام تابعه للتشبيه على ما قاله ، إلا أن يقال : إن فى كلامه حذفا دل عليه ما هنا ، والأصل قدر تشبيه العداوه والحزن بعلته الغائيه كالمحبه والتبنى ، واستعير اسم المشبه به وهو المحبه والتبنى للمشبه وهو العداوه والحزن ، ثم استعمل فى العداوه والحزن اللام التى كان حقها أن تستعمل فى العله الغائيه : كالمحبه والتبنى ، فتكون الاستعاره فى اللام تبعا للاستعاره فى المجرور أى : تبعا للاستعاره له ، لا أنه مستعار ، لكن المأخوذ من كلام الإيضاح وشراحه أن الاستعاره فى الحرف على مذهب المصنف تابعه للتشبيه ، وأنه ليس هناك لفظ يستعار أولا تتبعه استعاره الحرف ، وحينئذ فقول الشارح : تبعا للاستعاره فى المجرور ، الأولى أن يقول بدله : تبعا للتشبيه الواقع بين المجرور والعله الغائيه (قوله : وهذا الطريق إلخ) أى : الذى سلكه المصنف وهو جعل العداوه والحزن مشبهين بالعله الغائيه فيما ذكر من الآيه (قوله : مأخوذ من كلام صاحب الكشاف) أى : حيث قال فى هذه الآيه : معنى التعليل فى اللام وهو كون الالتقاط لأجل العداوه والحزن وارد على طريق المجاز ؛ لأنه لم يكن داعيتهم إلى الالتقاط بأن يكون لهم عدوّا وحزنا ، ولكن المحبه والتبنى غير أن ذلك أى : العداوه والحزن لما كان نتيجه التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لأجله (قوله : لكنه) أى : ذلك الطريق غير مستقيم على مذهب المصنف أى : ولا على مذهب الجمهور أيضا ، وإنما اقتصر على المصنف لكون الكلام معه ، وحاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن فى مدخول اللام هنا استعاره أصليه وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعاره الأصليه ؛ لأنه يجب فيها ترك لفظ المشبه (قوله : المشبه - أعنى العداوه والحزن - مذكور لا متروك)

بل تحقيق الاستعاره التبعيه هاهنا أنه شبه ترتب العداوه والحزن على الالتقاط ...

******

أى : وحينئذ لا استعاره فى اللام تبعا ولا فى المجرور أصاله ، قال العلامه عبد الحكيم :أقول مفاد كلام المصنف هنا ، وفى الإيضاح : أن الاستعاره فى اللام تابعه لتشبيه العداوه والحزن بالعله الغائيه ، وليس فى كلامه أن الاستعاره فى اللام تابعه للاستعاره فى المجرور ، وإنما هذه زياده من الشارح وتقول على المصنف ، وحاصل كلام المصنف أنه يقدر التشبيه أولا للعداوه والحزن بالعله الغائيه ، ثم يسرى ذلك التشبيه إلى تشبيه ترتبهما على الالتقاط بترتب العله الغائيه عليه فتستعار اللام الموضوعه لترتب العله الغائيه لترتب العداوه والحزن من غير استعاره فى المجرور ، وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار ، ثم إسناد الإنبات إليه وهو المفاد من الكشاف ، حيث قال بعد ما مر نقله من كلامه : فاللام هنا حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد وهو الحق عندى ؛ لأن اللام لما كان محتاجا لذكر المجرور كان اللائق أن تكون الاستعاره والتشبيه فيها تبعا لتشبيه المجرور لا تبعا لتشبيه معنى كلى بمعنى كلى معنى الحرف من جزئياته كما ذكره السكاكى وتبعه الشارح - ا. ه.

ومثل ما قيل فى الاستعاره فى الآيه المذكوره على مذهب المصنف يقال فى قوله تعالى : (لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)(1) فيقدر تشبيه الجذوع المستعلى عليها بالظروف فيسرى ذلك التشبيه إلى تشبيه تلبس المستعلى بالجذوع بتلبس الظرف بالمظروف فاستعيرت فى الموضوعه لتلبس الظرف بالمظروف لتلبس المستعلى بالجذوع المستعلى عليها ، وكذا يقال فى نحو : زيد فى نعمه شبهت النعمه بالظرف الحسى ، فسرى التشبيه لتلبس زيد بالنعمه بتلبس الظرف بالمظروف ، فاستعيرت فى الموضوعه لتلبس الظرف بالمظروف لتلبس زيد بالنعمه ، وهكذا يقال فى أمثال ما ذكر (قوله : بل تحقيق الاستعاره التبعيه هاهنا) أى : فى هذه الآيه ، والمراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذى هو مذهب القوم (قوله : شبه ترتب العداوه) أى : ترتب مطلق عداوه وحزن ، سواء تعلقا بموسى أو بغيره ، فالمراد العداوه والحزن الكليان (وقوله : على الالتقاط) أى :

١- طه : ٧١.

بترتب علته الغائيه عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعه للمشبه به أعنى ترتب عله الالتقاط الغائيه عليه ، فجرت الاستعاره أولا فى العليه والغرضيه وتبعيتها فى اللام كما مر فى نطقت الحال فصار حكم اللام ...

******

على مطلق التقاط (قوله : بترتب علته الغائيه عليه) أى : علته المطلقه عليه بجامع مطلق الترتب فى كل ، وفى الكلام حذف ، والأصل : ثم استعير ترتب العله الغائيه على الالتقاط لترتب العداوه والحزن عليه ، فسرى التشبيه للجزئيات ، ثم استعمل إلخ ، وإنما احتجنا لذلك لأجل قوله بعد : فجرت الاستعاره أولا فى العليه والغرضيه أى : فى ترتبهما وتبعيتهما إلخ ، فاندفع ما يقال : إن الاستعاره فى الحرف على كلامه غير تابعه لاستعاره أصلا وهذا يخالف قوله بعد : فجرت الاستعاره أولا فى العليه إلخ (قوله : ثم استعمل فى المشبه) أى : جزئى المشبه وذلك الجزئى ترتب العداوه والحزن الخاصين أى : المتعلقين بموسى (وقوله : الموضوعه للمشبه به) أى : الجزئى المشبه به ، (وقوله : أعنى ترتب عله الالتقاط) أى : الخاصه وهى محبه الملتقط لموسى وتبنيه إياه وهذا بيان الجزئى المحذوف ، وهذا الذى قررنا به كلام الشارح هو ما قرره به شيخنا العدوى.

(قوله : فجرت الاستعاره أولا فى العليه والغرضيه) أى : فى ترتبهما (وقوله : وتبعيتها) أى : تبعيه الاستعاره الأولى الجاريه فى ترتب العليه والغرضيه الاستعاره فى اللام وفى نسخه بتبعيتها فى اللام أى : وجرت فى اللام بسبب تبعيتها أى : تبعيه الاستعاره فى ترتب العليه والغرضيه (وقوله : كما مر فى نطقت الحال) أى : فكما أن الاستعاره فى الفعل تابعه للاستعاره فى المصدر كذلك استعاره اللام تابعه لاستعاره العليه والغرضيه للعداوه والحزن وهذا الكلام يقتضى أن التبعيه فى الحروف تابعه لاستعاره لفظ قبلها ، وأنا نشبه معنى كليا بمتعلق معنى الحرف الذى هو معنى كلى ، ثم نستعير اسم المشبه به للمشبه فيسرى التشبيه للجزئيات فنستعير الحرف الموضوع لجزئى من جزئيات المشبه به لجزئى من جزئيات المشبه وهو طريقه لبعضهم ، وقال بعض : إن الاستعاره فى الحرف تابعه للتشبيه فأولا نشبه المعنى الكلى بمتعلق معنى الحرف الذى هو معنى كلى فيسرى التشبيه للجزئيات فنستعير الحرف الموضوع لجزئى من جزئيات المشبه به لجزئى من جزئيات المشبه ، والحاصل أن الاستعاره التبعيه فى الفعل وما يشتق منه هى أن يقدر نقل

حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه العليه وصار متعلق معنى اللام هو العليه والغرضيه لا المجرور على ما ذكره المصنف سهوا وفى هذا المقام زياده تحقيق أوردناها فى الشرح (ومدار قرينتها) أى قرينه الاستعاره التبعيه (فى الأولين) أى فى الفعل وما يشتق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال) بكذا فإن النطق الحقيقى لا يسند إلى الحال (أو المفعول ...

******

المصدر أو ينقل بالفعل لغير معناه الأصلى ، ثم يشتق منه الفعل وشبهه فهى تابعه للاستعاره فى المصدر بلا خلاف ، وأما الاستعاره التبعيه فى الحرف ، فعلى مذهب المصنف تابعه للتشبيه كما علمت ، وأما على مذهب الجمهور فقيل : إنها تابعه لاستعاره أصليه وهو ظاهر كلام الشارح ، وقيل : إنها تابعه للتشبيه ، إذ لا حاجه لاستعاره اسم المشبه به الكلى للمشبه ولا تتوقف استعاره الحرف على ذلك ، وقد ارتضى العلامه العصام هذه الطريقه (قوله : حكم الأسد) أى : حيث استعير لما يشبه الحيوان المفترس (قوله : حيث استعيرت) أى : بعد سريان التشبيه للجزئيات (قوله : هو العليه والغرضيه) أى : المطلقه.

(قوله : ومدار قرينتها إلخ) أى : ودوران قرينتها على الفاعل ، والمراد بدورانها على الفاعل رجوع القرينه إلى كونها نفس الفاعل لكون الإسناد الحقيقى له غير صحيح كما فى المثال المذكور (قوله : فى الأولين) إنما قال فى الأولين ؛ لأن قرينه التبعيه فى الحروف غير مضبوطه (قوله : نحو نطقت إلخ) فإن قلت : حاصل القرينه فى هذه الأمثله استحاله قيام المسند بالمسند إليه ، وقد تقدم أن استحاله قيام المسند بالمسند إليه من قرائن المجاز العقلى قلت : لا يضر ذلك ؛ لأن المقصود بالقرينه ما يصرف عن إراده المعنى الحقيقى وهذه كذلك وإن صلحت للمجاز العقلى (قوله : لا يسند إلى الحال) أى : لاستحاله وقوع النطق منه ، فدل استحاله وقوع النطق من الحال على أن المراد بالنطق ما يصح إسناده للحال ، ومعلوم أنه الدلاله الشبيهه بالنطق فى إفهام المراد (قوله : أو المفعول) المتبادر أن المراد المفعول به أى : بأن يكون تسلط الفعل أو ما يشتق منه على المفعول غير صحيح ، فيدل ذلك على أن المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المفعول

نحو

جمع الحق لنا فى إمام

(قتل البخل وأحيا السّماحا)

فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود نحو) :

نقريهم لهذميّات) نقد بها

ما كان خاط عليهم كل زراد

******

(قوله : جمع الحق إلخ) (١) هذا البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع له بالخلافه بعد خلع المعتز بالله ، ولقب بالمرتضى ، وكان واحد عصره فى الكرم والفضل ، وقد أدركته حرفه الأدب فاضطرب أمره ولم تكن خلافته إلا ثلاث ساعات من نهار ، وهذا البيت من قصيده له مدح بها أباه حين خلع المقتدر من الخلافه لفساده ، وتولى هو أى : المعتز فقام بالخلافه كما ينبغى ، وبعد البيت :

إن عفا ما فات لله حقّا

أو سطا لم تخش منه جناحا

ألف الهيجاء طفلا وكهلا

تحسب السّيف عليه وشاحا

(قوله : السماحا) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كما فى القاموس.

(قوله : لا يتعلقان بالبخل والجود) أى : لأنهما من المعانى لا روح لهما ، والقتل والإحياء إنما يتعلقان بالجسم ذى الروح فعدم صحه تسلط القتل على البخل والإحياء على الجود دليل على أن المراد بالقتل معنى يناسب البخل ، وأن المراد بالإحياء معنى يناسب الجود ، والمناسب للأول الإزاله أى : أزال البخل فشبه إزاله البخل بالإماته بجامع اقتضاء كل منهما إعداما لما تعلق به بحيث لا يظهر ذلك المتعلق فى كل ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، واشتق من القتل قتل بمعنى أزال ، والمناسب للثانى الإكثار أى : وأكثر السماحا ، فشبه الإكثار بالإحياء بجامع ظهور المتعلق فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه ، واشتق من الإحياء : أحيا بمعنى أكثر على طريق الاستعاره التصريحيه التبعيه (قوله : ونحو نقريهم إلخ) هذا البيت للقطامى بالضم من قصيده أولها (٢) :

ما اعتاد حبّ سليمى حين معتاد

ولا تقضّى بواقى دينها الطّادى

ص: ۳۶۶

۱- البيت الأول فى الإيضاح ص ۲۶۹ ، والشعر لابن المعتز فى ديوانه ۱ / ۴۶۸.

۲- الشعر للقطامى ونسب بيت منه له فى الإيضاح ص ۲۶۹.

اللهذم من الأسنه القاطع فأراد بلهذميات طعنات ...

******

بيضاء محطوطه المتنين بهكنه

ريّا الروادف لم تمغل بأولاد

ما للكواعب ودّعن الحياه كما

ودّعننى واتّخذن الشيب ميعادى

أبصارهنّ إلى الشّبّان مائله

وقد أراهنّ عنّى غير صدّاد

بانوا وكانت حياتى فى اجتماعهم

وفى تفرقهم قتلى وإقصادى

إلى أن قال :

لم تلق قوما هم شرّ لإخوتهم

منا عشيه يجرى بالدّم الوادى

نقريهم ... إلخ والظرف أعنى قوله : منا متعلق بشر ، والعشيه ما بين المغرب والعشاء ، والمراد هنا مطلق الوقت وهى منصوبه على الظرفيه ومضافه للجمله بعدها ، والوادى فاعل يجرى على طريق الإسناد المجازى ، والمراد بجريان الوادى بالدم فى العشيه ظهور الشر وكثره الفتن وضمير نقريهم للإخوه بمعنى الأعداء ، وجمله نقريهم استئناف متعلق بقوله لم تلق ، والمعنى : لم تجد قوما أقوى منا فى إيصال الشر لإخوتنا أى : أعدائنا فى عشيه جرى الدم فى الوادى ؛ لأنا نقريهم لهذميات أى : نجعل قراهم ذلك ، والقرى : الطعام الذى يقدم للضيف عند نزوله وتعدى قوله : نقريهم إلى اللهذميات التى هى بمنزله الطعام يدل على أنه يصح أن يقال نقريهم الطعام ولا يخلو من وجود تأكيد مضمون الفعل ، أو ارتكاب التجريد ؛ لأن القرى هو الطعام المقدم للضيف كما علمت ، وفى القاموس : قراه أضافه ، وهو يدل على عدم تعديه للمفعول الثانى بنفسه ، وكأنه على إسقاط الجار أى : نقريهم بلهذميات (قوله : نقريهم) بفتح النون من قريت الضيف قرى وقراء ، إذا كسرت القاف قصرت وإذا فتحتها مددت (قوله : لهذميات) بفتح الذال وكسرها ، وكذا يقال فى مفرده وهو لهذمى ، وضمن خاط معنى قدر فعداه بعلى ، أو أن على للتعليل ، والمعنى نقد ونقطع بها الزرديات التى خاطها ونسجها لأجلهم كل زارد أى : نساج.

(قوله : اللهـذم) أى : المنسوب إليه لهذمى مفرد لهذميات وفى القاموس لهذم كجعفر ، وفى الصـحاح لهذم كزبرج (قوله : فأراد بلهذميات طعنات) أى : فالمعنى نجعل

منسوبه إلى الأسنه القاطعه أو أراد نفس الأسنه والنسبه للمبالغه كأحمرى والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها ، فالمفعول الثانى أعنى لهذميات قرينه على أن نقريهم استعاره (أو المجرور نحو (فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَلِيمٍ)(۱) فإن ذكر العذاب قرينه على أن بشر استعاره ...

******

قراهم عند اللقاء الطعنات باللهذم أى : بالأسنه القاطعه (قوله : منسوبه إلى الأسنه) أى : من نسبه الشىء لآلته والأسنه جمع سنان وهو نصل الرمح (قوله : أو أراد) أى : باللهذميات نفس الأسنه أى : فالمعنى أنا نجعل تقديم الأسنه إليهم قراهم (قوله : والنسبه) أى : على الثانى للمبالغه ، وهذا جواب عما يقال : إذا كان المراد باللهذميات الأسنه كان فيه نسبه الشىء إلى نفسه وهى ممنوعه ، وحاصل الجواب : إن النسبه هنا للمبالغه فى المنسوب ، وكأنه لم يوجد ما هو أعلى منه حتى ينسب إليه ، فنسب إلى نفسه كما يقال للرجل شديد الحمره : أحمرى فزيدت الياء فيه لإفاده المبالغه فى وصف الحمره ، فقولهم : إن نسبه الشىء إلى نفسه ممنوعه أى : ما لم يكن المقصود بتلك النسبه المبالغه ، وإلا فلا منع (قوله : وزرد الدرع وسردها) هو بصيغه الفعل أو المصدر ، وكذا قوله : نسجها (قوله : قرينه على أن نقريهم استعاره) وذلك لأن اللهذميات لا يصح تعلق القرى الحقيقى بها ، إذ هو تقديم الطعام للضيف ، فعلم أن المراد به هنا ما يناسب اللهذميات وهو تقديم الطعنات عند اللقاء أو الأسنه ، فشبه تقديم الطعنات أو الأسنه عند اللقاء بالقرى وهو تقديم الأطعمه الشهيه للضيف بجامع أن كلا تقديم ما يصل من خارج لداخل ، واستعير اسم القرى لتقديم الطعنات أو الأسنه ، واشتق من القرى نقريهم بمعنى نقدم لهم الطعنات ، أو الأسنه على طريق الاستعاره التبعيه (قوله : أو المجرور) أى : أو على المجرور بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالمجرور غير مناسب ، فيدل ذلك على أن المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المجرور (قوله : نحو فبشرهم بعذاب أليم) أى : فإن التبشير إخبار بما يسر فلا يناسب تعلقه بالعذاب ، فعلم أن المراد به ضده وهو الإنذار أعنى : الإخبار بما يحزن ، فنزل التضاد منزله التناسب تهكما فشبه الإنذار بالتبشير ،

۱- التوبه : ۳۴.

تبعيه تهكميه وإنما قال : ومدار قرينتها على كذا ؛ لأن القرينه لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حاليه كقولك : قتلت زيدا إذا ضربته ضربا شديدا.

أقسام الاستعاره باعتبار الخارج

(و) الاستعاره (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثه أقسام) لأنها إما أن لا تقترن بشيء يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه الأول (مطلقه ...

******

ووجه الشبه منتزع من التضاد بواسطه التهكم كما مر فى التشبيه ، واستعير التبشير للإنذار واشتق من التبشير بشر بمعنى أنذر على طريق الاستعاره التصريحيه التبعيه التهكميه ، فصار ذكر العذاب الذى هو المجرور قرينه على أنه أريد بالتبشير ضده (قوله : تبعيه تهكميه) فيه أن ذكر العذاب إنما يدل على أن بشر استعاره ، وأما كونها تبعيه وتهكميه فإنما هو معلوم من خارج ، فكونها تبعيه إنما علم من كون بشر فعلا ، وكونها تهكميه فمن تنزيل التضاد منزله التناسب ووضع البشاره موضع الإنذار.

(قوله : وإنما قال : ومدار قرينتها على كذا) أى : ولم يقل : وقرينتها الفاعل والمفعول والمجرور (قوله : لأن القرينه لا تنحصر) أى : ولو قال : قرينتها الفاعل والمفعول والمجرور لاقتضى أن قرينه التبعيه منحصره فيما ذكر ؛ لأن الجمله المعرفه الطرفين تفيد الحصر ، بخلاف قوله : ومدار قرينتها على كذا ، فإنه لا يفيد الانحصار فيما ذكر ؛ لأن دوران الشيء على الشيء لا يقتضى ملازمته أبدا عرفا لصحه انفكاك الدوران ، كما يقال : مدار عيش بنى فلان البر ، ويصح أن يتعيشوا بغيره ، فقوله : ومدار قرينتها على كذا بمنزله قوله : والأكثر فى قرينتها ، أو الأصل فى قرينتها أن تكون كذا (قوله : غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ) وجود لأحد الطرفين وعدم وجوده (قوله : لأنها إما أن لا تقترن بشيء يلائم إلخ) أى : بعد تمام القرينه ، إذ هى مما يلائم المستعار له فلو اعتبرت لم توجد مطلقه - كذا قيل ، وفيه أنه لا حاجه لذلك ؛ لأن القرينه من جمله الاستعاره فبدونها لا يقال لها استعاره (قوله : يلائم المستعار له أو المستعار منه) أى : يناسبه بحسب اللفظ أو المعنى كما قال سم (قوله : الأول مطلقه) أى : الاستعاره التى تسمى مطلقه لإطلاقها عن وجود الملائمات ، ثم إن تقدير

وهى ما لم تقترن بصفه ولا تفريع) أى تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندى أسد (والمراد) بالصفه (المعنويه) التى هى معنى قائم بالغير (لا النعت) النحوى الذى هو أحد التوابع ...

******

الأول والثانى والثالث يشعر بأن قوله : مطلقه ومجرده ومرشحه أخبار لمقدرات ثلاثه وهو بعيد ، ويمكن أنه حل معنى والقريب الإبدال ، أو أن الثلاثه خبر مبتدأ محذوف أى : هى مطلقه ومجرده ومرشحه ، وملاحظه العطف سابقه على الإخبار ليصح جعلها خبرا عن ضمير الأقسام الثلاثه (قوله : وهى ما لم تقترن) أى : وهى الاستعاره التى لم تقترن بصفه أى : بصفه تلائم أى : تناسب أحد الطرفين ولا بتفريع كلام يناسب ويلائم أحد الطرفين ولا عبره بوجود صفه أو تفريع فى الكلام لا يلائم أحدهما (فقوله : مما يلائم إلخ) بيان لكل من الصفه والتفريع ، والمراد لم تقترن بصفه ولا تفريع حقيقه أو حكما ، فيشمل ما إذا اشتملت الاستعاره على تجريد وترشيح والفرق بين الصفه والتفريع أن الملائم إن كان من بقيه الكلام الذى فيه الاستعاره فهو صفه ، وإن كان كلاما مستقلّا جىء به بعد ذلك الكلام الذى فيه الاستعاره مبينا عليه كما فى قوله تعالى : (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ) بعد قوله : (أُولئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدى)(1) فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع أولا ، قال الشارح فى شرح المفتاح فى قولنا : رأيت بحرا ما أكثر علومه : إن جعل صفه فبتقدير القول ، وإن جعل تفريع كلام كان كلاما مستقلّا ، وكذا نحو : رأيت أسدا يرمى ، إن جعل جمله يرمى مستأنفه كأنه قيل : ما شأنه؟ فقيل : يرمى كان تفريعا ، وإن جعلت نعتا لأسد كان صفه (قوله : نحو عندى أسد) هذا مثال للاستعاره التى لم تقترن بشىء وعند قرينه (قوله : والمراد بالصفه) أى : والمراد هنا بالصفه التى قلنا : إن الاستعاره قد لا تقترن بها ولا بالتفريع فتكون مطلقه (قوله : معنى قائم بالغير) أى سواء كان مدلولا لنعت نحوى أولا (وقوله لا النعت النحوى) أى : فقط ، واعلم أن بين ذاتيهما التباين ؛ لأن النحوى من قبيل اللفظ ، والمعنويه من قبيل المعنى ، وبين دال المعنويه والنحوى ، وكذا بين المعنويه ومدلول النحوى عموم من وجه لتصادقهما فى أعجبنى هذا القائم وتفارقهما فى العلم حسن ، فالحسن صفه معنويه لا نعت نحوى ، وفى مررت

١- البقره : ١۶.

(و) الثانى (مجرده وهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله : غمر الرداء) أى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء ...

******

بهذا الرجل فإن الرجل نعت نحوى لا صفه معنويه (قوله : والثانى) أى : من أقسام هذه الاستعارات المنظور إليها باعتبار وجود الملائم وعدمه (قوله : مجرده) أى : تسمى مجرده لتجردها عما يقويها من إطلاق أو ترشيح ؛ لأن المشبه الذى هو المستعار له صار بذكر ملائمه بعيدا من دعوى الاتحاد التى فى الاستعاره ومنها تنشأ المبالغه (قوله : وهى ما قرن) أى : وهى الاستعاره التى قرنت بما يلائم المستعار له فذكر الفعل نظرا للفظ ما أو نظرا إلى أن الاستعاره لفظ ، والمراد أنها قرنت بذلك الملائم زياده على القرينه ، إذ بدونها لا تسمى استعاره ، وسواء كان ذلك الملائم تفريعا نحو : رأيت أسدا يرمى فلجأت إلى ظل رمحه ، أو كان صفه نحويه نحو : رأيت أسدا راميا مهلكا أقرانه ، أو كان صفه معنويه كما فى مثال المصنف. (قوله : كقوله) أى : كقول كثير عزه بن عبد الرحمن الخزاعى الشاعر المشهور أحد عشاق العرب ، وإنما صغروه لشده قصره ، قال الوقاص : رأيت كثيرا يطوف بالبيت فمن حدثك أنه يزيد على ثلاثه أشبار فلا تصدقه!! وكان إذا دخل على عبد الملك بن مروان أو على أخيه عبد العزيز يقول له : طأطئ رأسك لا يصبه السقف!!!

(قوله : غمر الرداء) (١) بفتح الغين خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو أى : الممدوح فى الأبيات السابقه غمر الرداء (قوله : أى كثير العطاء) أراد بالعطاء الإعطاء الذى هو بذل المال فهو اسم مصدر بمعنى المصدر ، وليس المراد بالعطاء الأخذ للمال (قوله : لأنه يصون إلخ) بيان للجامع ، وحاصله أن وجه الشبه مطلق الصون عما يكره ، إذ هو مشترك بينهما ؛ لأن الرداء يصون ما يلقى عليه من كل ما يكره حسّا والإعطاء يصون عرض صاحبه (قوله : ثم وصفه) أى : الرداء وصفا معنويّا (قوله : الذى يناسب العطاء) أى : إذا كان من غمر الماء غماره وغموره إذا كثر ، وأما إذا كان من قولهم : ثوب غامر

١- شرح المرشدى ٢ / ٤٨ ، الإيضاح ٢٦٩.

دون الرداء تجريدا للاستعاره والقرينه سياق الكلام أعنى قوله (إذا تبسم ضاحكا) أى شارعا فى الضحك آخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال ، أى إذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدى السائلين يقال : غلق الرهن فى يد المرتهن ...

******

أى : واسع فهو ترشيح - قاله عبد الحكيم (قوله : دون الرداء) أى : لأن الذى يلائم الرداء سابغ دون كثير ؛ لأن الرداء شأنه الاتحاد وعدم التعدد ، بخلاف الإعطاء فإن شأنه التعدد والكثره (قوله : والقرينه) أى : على أن الرداء مستعار للإعطاء ، لا أنه مستعمل فى معناه الحقيقى وهو الثوب (قوله : سياق الكلام) أى : الكلام المسوق والمذكور بعد (قوله : أعنى قوله) أى : أعنى بسياق الكلام (قوله : إذا تبسم) أى : إنه إذا تبسم ضاحكا أخذ الفقراء ماله ، فهذا يدل على أن المراد بالرداء الإعطاء لا حقيقته التى هى الثوب الذى يجعل على الكتفين ، وقال العلامه عبد الحكيم : ويؤخذ منه أنه إذا كان فى الكلام ملائمات للمستعار له كل منها يعين المعنى المجازى يجوز أن يكون كل واحد منها قرينه وتجريدا ، إلا أن اعتبار الأول قرينه أولى لتقدمه والبقيه تتمه للاستعاره ، فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينه محل نظر (قوله : أى شارعا فى الضحك) لما كان التبسم دون الضحك على ما فى الصحاح ولم يكن الضحك مجامعا له فسره بشارعا فى الضحك ، فجعلها حالا مقارنه ؛ لأن الشروع فيه عباره عن الأخذ فى مباديه وهو مقارن للتبسم فى الوقوع (وقوله : آخذا) تفسير لقوله : شارعا ، ويصح حمل الضحك على حقيقته فتكون الحال منتظره ، وفى قوله : تبسم ضاحكا مدح بأنه وقور لا يقهقه وأنه باش بسام بالسائلين (قوله : غلقت لضحكته رقاب المال) غلق بفتح الغين المعجمه وكسر اللام كطرب بمعنى تمكن ، والضحكه بفتح الضاد المرّه من الضحك (قوله : أى : إذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدى السائلين) أى : تمكنت من أيديهم ولا يقدر على نزعها منهم ، وحاصل المعنى على ما قاله الفنرى أن السائلين يأخذون أموال ذلك الممدوح من غير علمه ويأتون بها إلى حضرته فيتبسم ولا يأخذها منهم فضحكه موجب لتمكنهم من المال بحيث لا ينفك من أيديهم فكأنه يباح لهم بضحكه ، قال العلامه عبد الحكيم : وفى قوله : غلقت إشاره إلى أن الممدوح يعلم أن للسائلين حقّا عليه بواسطته صارت

إذا لم يقدر على انفكاكه (و) الثالث (مرشحه وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو (أُولئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدى فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ)(1) استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجاره

******

الأموال مرهونه عندهم وأنه عاجز عن أداء ذلك الحق ، فلذلك لم يقدر على انفكاك الأموال منهم.

(قوله : إذا لم يقدر على انفكاكه) أى : إذا لم يقدر الراهن على انفكاكه لمضى أجل الدين ، وحاصله أن عاده الجاهليه إذا حل أجل الدين الذى له رهن ولم يوف فإن المرتهن يتملك الرهن ويتمكن منه ولا يباع - قاله فى الأطول.

(قوله : مرشحه) من الترشيح وهو التقويه سميت الاستعاره التى ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشحه ؛ لأنها مبنيه على تناسى التشبيه حتى كأن الموجود فى نفس الأمر هو المشبه به دون المشبه ، فإذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك موجبا لقوه ذلك المبنى فتقوى الاستعاره بتقوى مبناها لوقوعها على الوجه الأكمل أخذا من قولك : رشحت الصبى إذا ربيته باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص (قوله : وهى ما قرن) أى : وهى استعاره قرنت بما يلائم المستعار منه أى : زياده على القرينه فلا تعد قرينه المكنيه ترشيحا ، وسواء كان ما يلائم المستعار منه الذى قرنت به الاستعاره صفه كقولك : رأيت أسدا ذا لبد يرمى ، وجاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الأمواج ، أو كان تفريعا كما فى الآيه التى مثل بها المصنف (قوله : استعير الاشتراء للاستبدال) أى : أنه شبه استبدال الحق بالباطل ، واختياره عليه بالشراء الذى هو استبدال مال بآخر بجامع ترك مرغوب عنه عند التارك والتوصل لبدل مرغوب فيه عنده ، واستعير اسم المشبه به للمشبه ، والقرينه على أن الاشتراء ليس مستعملا فى حقيقته استحاله ثبوت الاشتراء الحقيقى للضلاله بالهدى.

(قوله : ثم فرع عليها) أى : على الاستعاره المذكوره (قوله : من الربح والتجاره) الأولى من نفى الربح فى التجاره أى : ولا شك أن نفيه يلائم المشبه به ، وذلك مما يزيد

١- البقره : ١۶.

(وقد يجتمعان) أى التجريد والترشيح (كقوله : لدى أسد شاكى السلاح) (١) هذا تجريد لأنه وصف يلائم المستعار له أعنى الرجل الشجاع (مقذف ، له لبد أظفاره لم تقلم) هذا ترشيح ؛ لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعنى الأسد الحقيقى واللبد جمع لبده وهى ما تلبد من شعر الأسد على منكبيه والتقليم مبالغه القلم وهو القطع ...

******

فى قوه تناسى التشبيه ، حتى كأن المشبه به هو الموجود فكان ترشيحا أى : تقويه للاستعاره فتكون الاستعاره مرشحه ، ثم ينبغى أن يعلم أن الربح المنفى عنهم مستعار للانتفاع الأخروى ، وأن التجاره مستعاره لارتكابهم الضلاله واتخاذهم إياها بدلا عن الهدى ، فكونهما ترشيحا إنما هو باعتبار المعنى المراد من التركيب ، وبهذا تعلم أن الترشيح وكذا التجريد قد يكونان باعتبار المعنى المراد فى الحين ، كما فى قوله : غمر الرداء بالنسبه للتجريد ، وقد يكونان باعتبار الأصل كما فى هذا المثال بالنسبه للترشيح.

(قوله : وقد يجتمعان) أى : فى استعاره واحده بأن يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط ، وأما ذكر ما يلائمهما معا فليس من قبيل اجتماعهما كما قاله سم ، قيل : والأقرب أن هذا القسم أى : قسم اجتماعهما لا يسمى بأحدهما ولا بهما ، وأنه فى مرتبه الإطلاق لتساقطهما بتعارضهما.

(قوله : كقوله) أى : قول الشاعر وهو زهير بن أبى سلمى (قوله : شاكى السلاح) أى : تامه (قوله : هذا تجريد) أى : لأن إضافه لدى إلى الأسد قرينه (وقوله : لدى أسد) خبر محذوف تقديره أنا لدى أسد أو خبر لكان المحذوفه مع اسمها أى : أنا كنت لدى أسد (قوله : مقذف) يحتمل أن المراد قذف به ورمى به فى الوقائع والحروب كثيرا ، ولا شك أن المقذف بها المعنى مخصوص بالمستعار له فيكون تجريدا مثل الوصف الذى قبله وهو شاكى السلاح ، ويحتمل أن يراد به قذف باللحم ورمى به فيكون ملائما لهما فلا يكون تجريدا ولا ترشيحا ، بل هو فى معنى الإطلاق (وقوله : له لبد) جمع لبده وهى ما تلبد وتضامّ من شعر الأسد المطروح على منكبيه ، ولا شك أن هذا من ملائمات

١- سبق تخريجه.

(والترشيح أبلغ) من الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح ...

******

المستعار منه وهو الأسد الحقيقى فيكون ترشيحا (وقوله : أظفاره لم تقلم) يحتمل أن المراد ليس ذلك الأسد من الجنس الذى تقلم أظفاره فيكون ترشيحا أيضا ؛ لأن الأسد الحقيقى هو الذى ليس من شأنه تقليم الأظفار ، ويحتمل أن المراد مجرد نفى تقليم أظفاره ، وحينئذ فيحتمل أن يكون النفى منصبا على المبالغه ؛ لأن التقليم مبالغه القلم أى أن أظفاره انتفت المبالغه فى تقليمها ، ولا شك أن هذا ملائم للأسد المجازى وهو الرجل الشجاع فيكون تجريدا ، ويحتمل أن يكون هذا من قبيل المبالغه فى النفى ؛ لأن نفى المبالغه يرد كثيرا فى كلام العرب مرادا منه المبالغه فى النفى ، وحينئذ فالمعنى أظفاره انتفى تقليمها انتفاء مبالغا فيه ، ولا شك أن هذا مما يلائم المستعار منه وهو الأسد الحقيقى نظير ما قيل فى قوله تعالى : (وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)(١) إن هذا من المبالغه فى النفى أى : انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغا فيه ، لا من نفى المبالغه ، وإلا لاقتضى ثبوت أصل الظلم لله وهو محال : فيكون هذا ترشيحا إذا علمت هذا فقول الشارح : هذا ترشيح المشار إليه ما بعد مقذف بقرينه عدم تفسيره ، أما جعل له لبد ترشيحا فظاهر ، وأما جعل قوله : أظفاره لم تقلم ترشيحا ، فبالنظر للاحتمال الأول أو الاحتمال الأخير ، وأما قوله : مقذف ، فقد علمت أنه لا يصلح أن يكون ترشيحا ، بل هو إما تجريد أو مشترك فلا يجعل تجريدا ولا ترشيحا (قوله : والترشيح) أى : الذى هو ذكر ملائم المستعار منه (قوله : أبلغ) أى : أقوى فى البلاغه وأنسب بمقتضى الحال ، وليس المراد أنه أقوى فى المبالغه فى التشبيه ؛ لأنه معلوم من ذكر حقيقته فلا يحتاج للنص عليه ، وإنما كان أقوى فى البلاغه ؛ لأن مقام الاستعاره هو حال إيراد المبالغه فى التشبيه والترشيح يقوى تلك المبالغه فيكون أنسب بمقتضى حال الاستعاره وأحق بذلك المقتضى من الإطلاق ومن التجريد لعدم تأكد مناسبتهما لحال الاستعاره. اه يعقوبى.

وحاصله أن الترشيح أقوى فى بلاغه الكلام بمعنى أنه موجب لزياده بلاغته ؛ لأنه أنسب بمقتضى الحال على ما بينه ، وهذا معنى قول بعضهم الترشيح أبلغ كلامه

١- فصلت : ۴۶.

(لاشتماله على تحقيق المبالغه) فى التشبيه لأن فى الاستعاره مبالغه فى التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقويه (ومبناه) أى مبنى الترشيح (على تناسى التشبيه) وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شىء شبيه به (حتى إنه يبنى على علو القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان ...

******

أى : أنه موجب لزياده بلاغه الكلام المشتمل عليه ، فكلامه بالجر بإضافته لأبلغ لا بالرفع بدل من الضمير فى أبلغ كما قيل - فتأمل.

وذكر بعضهم أن المراد بكون الترشيح أبلغ أنه أعظم بلوغا ووصولا للمقصود الذى هو اتحاد المستعار منه والمستعار له (قوله : لاشتماله على تحقيق المبالغه) أى : تقويتها فأصل المبالغه جاء من الاستعاره بجعل المشبه فردا من أفراد المشبه به وتقويتها حصلت بالترشيح (قوله : لذلك) أى : لما ذكر من المبالغه (وقوله : وتقويه) تفسير للتحقيق (قوله : ومبناه) أى : والأمر الذى بنى عليه الترشيح تناسى التشبيه أى : إظهار نسيان التشبيه الكائن فى الاستعاره وإن كان موجودا فى نفس الأمر ، وما ذكره المصنف من بناء الترشيح على التناسى لا يقتضى أنه لا يبنى على التناسى غيره ، بل يبنى عليه أيضا غيره كالاستعاره فإنها مبنيه عليه أيضا ، وإنما خص الترشيح بالذكر فى هذا البناء لما فيه من شده ظهور الدلاله على التناسى ، ولو قال المصنف ومبناه على كمال تناسى التشبيه أى : كمال إظهار نسيانه كان واضحا (قوله : وادعاء) عطف تفسير للتناسى ، أو أنه عطف سبب على مسبب أى : ويحصل ذلك التناسى بسبب ادعاء إلخ ، ولا شك أن هذا الإدعاء يقتضى تفرع لوازم المستعار منه على المستعار له وإثباتها له (قوله : نفس المستعار منه) الأولى جزئى من جزئيات المستعار منه ، أو من أفراد المستعار منه ، لكنه نظر لتحقق الماهيه فى الفرد ، فلذا جعله نفس المستعار منه - تأمل.

(قوله : حتى إنه إلخ) حتى تفريعيه وضمير إنه للحال والشأن (وقوله : يبنى) أى : يجرى وصيغه المضارع لحكايه الحال الماضيه أى : فإن الحال والشأن لأجل ذلك التناسى بنى ، وأجرى على علو القدر الذى يستعار له لفظ علو المكان ما يبنى على علو المكان

كقوله :

ويصعد حتى يظنّ الجهول

بأنّ له حاجه فى السماء)

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء من ظن الجهول أن له حاجه فى السماء وفى لفظ الجهول زياده مبالغه فى المدح لما فيه من الإشاره إلى أن هذا ...

******

الذى يستعار منه ، والحاصل أنه لما وجد تناسى التشبيه فى الاستعاره صح لك الإتيان بالترشيح كما صح أن يبنى على علو القدر المستعار له علو المكان ما بنى على علو المكان المستعار منه ، وصح التعجب والنهى عنه فى البيتين الآتيين ، فلولا وجود التناسى ما صح شىء من ذلك (قوله : كقوله) أى : كقول أبى تمام من قصيده يرثى بها خالد بن يزيد الشيبانى ، ويذكر فيها مدح أبيه ، وهذا البيت فى مدح أبيه وذكر علو قدره (قوله : ويصعد) (١) أى : ويرتقى ذلك الممدوح فى مدارك الكمال فليس المراد بالصعود هنا معناه الأصلى الذى هو الارتقاء فى المدارج الحسيه ، إذ لا معنى له هنا وإنما المراد به العلو فى مدارج الكمال والارتقاء فى الأوصاف الشريفه فهو استعاره من الارتقاء الحسى إلى الارتقاء المعنوى ، والجامع مطلق الارتقاء المستعظم فى النفوس بحيث يبعد التوصل إليه ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله : استعار إلخ (قوله : حتى يظن) أى : إلى أن يبلغ إلى حيث يظن الجهول وهو الذى لا ذكاء عنده أن له حاجه فى السماء لبعده عن الأرض وقربه من السماء.

(قوله : فى مدارج) أى : مراتب (قوله : ثم بنى عليه) أى : ثم رتب عليه أى : على علو القدر المستعار له (وقوله : ما يبنى على علو المكان) أى : وهو الارتفاع الحسى الذى هو المستعار منه ، وذلك البناء بعد تناسى تشبيه علو القدر بالعلو الحسى وادعاء أنه ليس ثم إلا الارتفاع الحسى الذى وجه الشبه به أظهر (قوله : من ظن الجهول إلخ) بيان لما ، ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجه فيها مما يختص بالصعود الحسى

١- البيت لأبى تمام فى شرح المرشدى على عقود الجمان ٢ / ٤٩ والبيت فى ديوانه ٣٣٥ (ط. دار الكتب العلميه) ، وفى المصباح ص ١٣٨ والإشارات ص ٢٢٥.

إنما يظنه الجهول ، وأما العاقل فيعرف أنه لا حاجه له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات وهذا المعنى مما خفى على بعضهم فتوهم أن فى البيت تقصيرا فى وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكامل الجهل بمعرفه الأشياء (ونحوه) أى مثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى التشبيه (ما مر من التعجب) فى ...

******

ويترتب عليه لا على علو القدر ، ثم إن ظن الجهول أن له حاجه فى السماء لم ينقل من معناه الأصلى الملائم للمستعار منه لمعنى ملائم للمستعار له ، وإنما هو ذكر لازم من لوازم المشبه به لإظهار أنه الموجود فى التركيب لا شىء شبيه به ، وبهذا يعلم أن الترشيح قد يستعمل فى معناه الأصلى الملائم للمستعار منه - وليس ذلك من الكذب ؛ لأن الغرض إفاده المبالغه وتقويه الاستعاره بذكر اللازم وذلك كاف فى نفى الكذب كما أنه قد ينقل من معناه الأصلى لمعنى ملائم للمستعار له (قوله : إلى أن هذا) أى : كونه له حاجه فى السماء (قوله : إنما يظنه الجهول) أى : لأنه الذى لا كمال لعقله (قوله : لاتصافه بسائر الكمالات) أى : فلم يكن هناك كمال لم يتصف به حتى إنه يحتاج له فيطلبه من جهه السماء ، وحيث كان العاقل يعرف أنه لا حاجه له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات - كان عالما بأن إفراطه فى العلو لمجرد التعالى على الأقران ، وفى قوله : لاتصافه إلخ إشاره إلى أن المراد بالحاجه المنتفيه هنا المعتاده للطلب فى الأرض ، فلا يرد أن نفى حاجه السماء سوء أدب لما فيه من نفى الحاجه إلى الرحمه السماويه والتوجه لها بالدعاء لا بالصعود (قوله : وهذا المعنى) أى : التفصيل بين العاقل والجاهل (قوله : فتوهم أن فى البيت إلخ) منشأ ذلك التوهم أن القصد من البيت الإشاره بمزيد صعوده المشار له بقوله : حتى يظن إلخ إلى علو قدره ، وإذا كان مزيد الصعود إنما هو فى ظن كامل الجهل لا العارف بالأشياء فلا يكون له ثبوت فلا يحصل كبير مدح بذلك ، وحاصل الرد أن مزيد الصعود مجزوم به ومسلم من كل أحد ، وإنما النزاع فى أنه هل له حاجه فى السماء أم لا فذكر أن كثير الجهل هو الذى يتوهم أن ذلك الارتقاء المفرط لحاجه ، وأما العاقل ذو النظر الصحيح فيعلم أن ذلك الإفراط فى العلو لمجرد التعالى على الأقران لا

قوله :

قامت تظللنى ومن عجب

شمس تظللنى من الشمس

(والنهى عنه) أى عن التعجب فى قوله :

لا تعجبوا من بلى غلالته

قد زرّ أزراره على القمر

إذ لو لم يقصد تناسى التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهه على ما سبق ...

******

لحاجه له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات واستغنائه عن جميع الحاجات (قوله : قامت تظللنى ومن عجب إلخ) (١) إنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء ؛ لأن إيجاد هذا التعجب لو لا تناسى التشبيه لم يوجد له مساغ كما أن إيجاد ذلك البناء لولا التناسى لم يكن له معنى وتحقيقه فى التعجب ما تقدم من أنه لا عجب من تظليل إنسان جميل كالشمس من الشمس الحقيقيه ، وإنما يتحقق التعجب من تظليل الشمس الحقيقيه من الشمس المعلومه ؛ لأن الإشراق مانع من الظل فكيف يكون صاحبه موجبا للظل؟! ومعلوم أنه لو لا التناسى ما جعل ذلك الإنسان الجميل نفس الشمس ليتعجب من تظليله ، بل شبيه بها (قوله : لا تعجبوا إلخ) (٢) من المعلوم أن القمر الحقيقى هو المعتاد لبلى الغلالـه فلا يتعجب من بلاها معه ، لا الإنسان المشبه بالقمر وكونه جعل المستعار له قمرا حقيقيّا إنما هو لتناسى التشبيه حتى كأنه الموجود فى الخارج ، والخاطر فى القلب هو القمر الحقيقى ، وإلا فالتشبيه ما دام متذكرا ينفى النهى عن التعجب.

واعلم أن مذهب التعجب هنا عكس مذهب النهى عنه ؛ لأن التعجب هنا سببه إثبات مالا يناسب المستعار منه والنهى عنه سببه إثبات ما هو مناسب للمستعار منه ، ألا ترى أنه فى الأول قد أثبت التظليل للشمس وهو ممتنع ، فلذا تعجب من تظليلها ، وفى الثانى قد أثبت بلى الغلاله والقمر وهو من خواصه ، فلا يصح حينئذ أن يتعجب منه ، فلذا نهاهم عن التعجب من ذلك (قوله : وإنكاره) عطف لازم (وقوله : جهه) أى : وجه ،

١- شرح المرشدى على عقود الجمان ٢ / ٤٠ والشعر لأبى الفضل بن العميد ، والطراز ١ / ٢٠٣ ، والمصباح ١٢٩ ، ونهايه الإيجاز ص ٢٥٢.

٢- شرح المرشدى على عقود الجمان ٢ / ٤٠ ، وهو لأبى الحسن بن طباطبا العلوى ، الطراز ٢ / ٢٠٣.

ثم أشار إلى زياده تقرير لهذا الكلام فقال (وإذا جاز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالأصل) أى المشبه وذلك لأن الأصل فى التشبيه ...

******

(وقوله : على ما سبق) أى : من أنه لا معنى للتعجب من كون ذات جميله تظلل شخصا من الشمس ولا معنى للنهى عن التعجب من كون ذات جميله تبلى غلاله (قوله : ثم أشار إلى زياده تقرير لهذا الكلام) أى : قوله : ومبناه على تناسى التشبيه حتى إنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان (وقوله : لهذا الكلام) فيه حذف أى : لما تضمنه هذا الكلام وهو صحه البناء على تناسى التشبيه.

(قوله : وإذا جاز إلخ) حاصل ذلك أنه إذا جاز البناء على الفرع أعنى المشبه به فى التشبيه ففى الاستعاره أولى وأقرب ؛ لأن وجود المشبه الذى هو الأصل كأنه ينافى ذلك البناء ، فإذا جاز البناء مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب (قوله : وإذا جاز البناء على الفرع إلخ) المراد بالبناء عليه ذكر ما يلائمه ، والمراد بالاعتراف بالأصل ذكره ، وحينئذ فالمعنى وإذا جاز ذكر ما يلائم المشبه به فى التشبيه الخالى عن الاستعاره وهو الذى ذكر طرفاه (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : كون المشبه به فرعا والمشبه أصلا ، وهذا جواب عما يقال : كيف سمى المصنف المشبه به فرعا والمشبه أصلا مع أن المعروف عندهم عكس هذه التسميه ؛ لأن المشبه به هو الأصل المقيس عليه ؛ ولأنه أقوى من المشبه غالبا فى وجه الشبه وأعرف به ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن المصنف إنما سمى المشبه أصلا نظرا لكونه هو المقصود فى التركيب من جهه أن الغرض من التشبيه يعود إليه كبيان حاله أو مقداره أو إمكانه أو تزيينه وغير ذلك مما مر فى باب التشبيه ، ولكونه هو المقصود فى الكلام بالنفى والإثبات فإن النفى والإثبات فى الكلام يعود إليه أى : إلى شبهه فإنك إذا قلت : زيد كالأسد فقد أثبت للمشبه شبهه بالأسد وهو المقصود بالذات وإذا قلت : ليس زيد كالأسد فقد نفيت شبهه به أيضا بالقصد الأول ، وإن كان ثبوت الشبه أو نفيه للمشبه به حاصلا أيضا لكن تبعا ، وتحصل من هذا أن المشبه أصل باعتبار رجوع الغرض إليه ، وكونه المقصود بالنفى والإثبات ، والمشبه به أصل باعتبار كونه أقوى وأعرف بوجه الشبه فكل من المشبه والمشبه به أصل باعتبار وفرع باعتبار ،

وإن كـان هـو المشـبه به من جهه أنه أقـوى وأعرف إلاـ أن المشـبه هـو الأصـل من جهه أن الغرض يعـود إليه وأنه المقصود فى الكلاـم بالنفى والإثبات (كما فى قوله : هى الشـمس مسـكنها فى السـماء ، فعزّ) أمر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جميلا فلن تسـتطيع) أنت (إليها) أى إلى الشـمس (الصعود ، ولن تستطيع) الشمس (إليك النزولا) والعامل فى إليها وإليك هو المصدر بعدهما إن جوزنا تقديم الظرف على المصدر وإلا فمحذوف يفسره الظاهر فقوله : هى الشمس ...

******

وحينئذ فلا معارضه بين ما ذكره المصـنف من التسميه وبين ما هو معروف عندهم (قوله : وإن كان إلخ) جمله حاليه (وقوله : إلا أن إلـخ) هذه الجمله داله على خبر أن والأصل ؛ لأن الأصل فى التشبيه هو المشـبه من جهه أن الغرض إلخ ، وإن كان المشـبه به أصلا من جهه أنه أقوى إلخ (قوله : كما فى قوله) أى : قول الشاعر وهو العباس بن الأحنف (قوله : هى الشمس) (١) مبتدأ وخبر أى : هذه الحبيبه هى الشمس ، (وقوله : مسكنها فى السماء) خبر بعد خبر أوصفه للشمس ؛ لأن تعريفها للعهد الذهنى (قوله : أمر من عزاه إلخ) أى : وحينئذ فالمعنى فاحمل فؤادك على الصبر (قوله : عزاء جميلا) أى : لا قلق معه ولا تطلب وذلك بالتنبه لعدم إمكان الوصول ؛ لأن طلب ما لا يمكن ليس من العقل فى شىء.

(قوله : فلن تسـتطيع إلخ) أى : لأنك لا تستطيع الوصول إلى تلك الشمس ، إذ هى فى السماء الممتنع الوصول إليها عاده (قوله : هو المصـدر بعـدهما) أى : وهو الصـعود والنزول (قوله : إن جوزنا تقـديم الظرف على المصـدر) أى : على عامله المصـدر وهو الحق على ما سبق له فى شرح الخطبه عند قوله : أكثرها للأصول جميعا (قوله : وإلا فمحذوف) أى : وإن لم نجوز تقديم الظرف على عـامله المصـدر فيكون العامـل فى إليهـا وفى إليـك محـذوفا ، والتقـدير فلن تسـتطيع أن تصـعد إليها الصـعود ولن تسـتطيع الشمس أن

١- شرح عقود الجمان ٢ / ٤٩ ، وهو لعباس بن الأحنف فى ديوانه ص ٢٢١ ، والمصباح ١٣٩ ، وأسرار البلاغه ٢ / ١٦٨.

تشبيه لا استعاره وفى التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعنى الشمس وهو واضح فقوله : وإذا جاز البناء شرط جوابه قوله : (فمع جحده) أى جحد الأصل كما فى الاستعاره البناء على الفرع (أولى) بالجواز لأنه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا ...

******

تنزل إليك النزول ويكون المصدر المذكور مفسرا لذاك العامل المحذوف (قوله : تشبيه) أى : بليغ بحذف الأداه والأصل هى كالشمس ، فحذفت الأداه للمبالغه فى التشبيه بجعل المشبه عين المشبه به (قوله : لا استعاره) أى : لأنه يشترط فيها أن لا يذكر الطرفان على وجه ينبئ عن التشبيه وهما هنا مذكوران كذلك المشبه بضميره والمشبه به بلفظه الظاهر (قوله : اعتراف بالمشبه) أى : ذكر له (قوله : ومع ذلك) أى : ومع الاعتراف بالمشبه (قوله : فقد بنى الكلام على المشبه به) أى : ذكر ما يناسبه. وهو قوله : مسكنها فى السماء ، (وقوله : أعنى) أى : بالمشبه به ، قال الفنرى : إن قلت : الاستشهاد على ما ذكره من جواز ذكر ما يناسب المشبه به مع ذكر المشبه بهذا البيت ممنوع لجواز أن يحمل الضمير المنفصل - أعنى هى - على ضمير القصه ، لا على المحبوبه.

قلت : قوله : فعز الفؤاد عزاء جميلا يدل على أن الضمير راجع للحبيبه ؛ لأنها المأمور بالعزاء عنها ، وأيضا شرط ضمير القصه أن يكون ما بعده من النسب المشكوكه فى الجمله حتى يفيد التأكيد ، وكون الشمس الحقيقيه فى السماء جلى لكل أحد ، ويجاب أيضا بأن الغرض التمثيل وهو يكفى فيه الاحتمال (قوله : فمع جحده أولى) مع ظرف لمحذوف أى : فالبناء على الفرع مع جحد الأصل وإنكاره وعدم ذكره أولى بالجواز ، ووجه الأولويه أنه عند الاعتراف بالأصل قد وجد ما ينافى البناء ؛ لأن ذكر المشبه يمنع تناسى التشبيه المقتضى للبناء على الفرع ، ومع جحد الأصل يكون الكلام قد نقل للفرع الذى هو المشبه به لطى ذكر المشبه فيناسبه التناسى المقتضى أنه لا خطور للمشبه فى العقل ولا وجود له فى الخارج ، وذلك مناسب لذكر ما يلائم ذلك الفرع ، فإذا جاز البناء فى الأول مع وجود ما ينافى فجوازه مع عدم المنافى أحرى وأولى ، فإن قلت : إذا كان البناء على الفرع أى : ذكر ما هو له موقوفا على تناسى التشبيه كما تقدم ، والتناسى

وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث إلى المشبه به وقد وقع فى بعض أشعار العجم النهى عن التعجب مع التصريح بأداه التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فإنها كالليل ووجهه كالربيع والليل فى الربيع مائل إلى القصر ...

******

ينافيه الاعتراف بالأصل كما قررت كان البناء على الفرع عند ذكر الأصل ممتنعا فكيف يدعى جوازه؟ قلت : تناسى التشبيه عند جحد الأصل ظاهر ، وأما عند ذكره فنقول : المنافى للبناء على الفرع هو ذكر المشبه مع الإشعار بأنه باق على أصله وهو أنه لم يقو قوه المشبه به ومجرد ذكر الطرفين لا إشعار فيه بما ذكر ، فيتأتى معه تناسى التشبيه بأن يجعل الطرفان ولو ذكرا متحدين ويدعى أنهما شىء واحد فى الحقيقه ، وإنما اختلفا بالعوارض التى لا ينافى بناؤها هذا التناسى لأصل التشبيه ، وهذا ظاهر فى التشبيه الخالى عن الأداه ، وأما عند ذكرها ففيه بعد ؛ لأن الأداه تشعر بضعف المشبه عن المشبه به ، وقد يقال : يمكن دعوى الاتحاد فيه أيضا ، إذ لا مانع من تشبيه أحد المتحدين فى الحقيقه بالآخر بآله التشبيه ، وتحصل مما تقدم أن الاعتراف بالأصل المنافى للبناء على الفرع بحسب الظاهر فقط وأما عند جحد الأصل فليس هناك مناف للبناء على الفرع لا بحسب الظاهر ولا فى الواقع - فتأمل.

(قوله : وجعل الكلام خلوا عنه) أى : لأنه تنوسى التشبيه وادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به وأنه فرد منه (قوله : وقد وقع إلخ) هذا مغاير لما سبق فى المتن ؛ لأن ما سبق فيه البناء على الفرع وهو المشبه به مع الاعتراف بالأصل من غير ذكر لأداه التشبيه وما هنا فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداه التشبيه وهذا مما يقرر الكلام المذكور (قوله : لا تعجبوا من قصر ذوائبه) أى : شعره (وقوله : كالربيع) أى : فى البهجه والنضاره (قوله : والليل فى الربيع مائل إلى القصر) من المعلوم أن المائل إلى القصر فى الربيع الليل الحقيقى ، والذى لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع ، فلما تنوسى التشبيه وادعى أن الذوائب نفس الليل الحقيقى ، وأن وجه المحبوب نفس الربيع الحقيقى ؛ نهى من التعجب من قصر الذوائب التى هى الليل الحقيقى الكائن فى زمان الربيع ، فقد بنى على الفرع ما يناسبه مع الاعتراف بالأصل والتصريح بالأداه - فتأمل.

وهذا المعنى من الغرابه والملاحه بحيث لا يخفى.

المجاز المركب

(وأما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى) أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقه (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد ...

******

(قوله : وهذا المعنى إلخ) اسم الإشاره مبتدأ ، (وقوله : بحيث إلخ) خبر أى : وهذا المعنى وهو البناء الواقع فى كلام بعض العجم ملتبس بحاله كائنه من الغرابه والملاحه لا تخفى.

[المجاز المركب] :

(قوله : وأما المركب) عطف على قوله : أما المفرد من قوله سابقا ، والمجاز إما مفرد أو مركب ، أما المفرد فهو الكلمه إلخ ، ثم قال : وأما المركب فهو اللفظ إلخ (قوله : فهو اللفظ) أى : المركب كما فى الإيضاح وترك المصنف التقييد هنا اعتمادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيده فخرج عن الجنس وهو اللفظ المجاز العقلى (قوله : المستعمل) خرج به اللفظ قبل الاستعمال (وقوله : فيما) أى : فى معنى شبه ذلك المعنى بمعنى اللفظ الأصلى أى : من حيث أنه شبه بمعناه الأصلى ، فخرج المجاز المرسل الذى ليس معناه مشبها بمعناه الأصلى قبل الاستعمال لعدم وجود الشبه بين المعنيين ، وكذا المرسل الذى استعمل فيما شبه بمعناه قبل ذلك لوجود الشبه ، لكن إنما استعمل لعلاقه غير الشبه ؛ لأنه لم يستعمل من حيث الشبه (قوله : أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقه) أى : بالوضع وهذا بيان للمراد بمعنى اللفظ الأصلى ، وما ذكره الشارح مثله فى الأطول ، ثم قال : بقى أن كون الصوره المنتزعه معنى مطابقيا للفظ المستعار غير ظاهر ا. ه.

(قوله : بالمطابقه) هذا يقتضى أن دلاله اللفظ على المعنى المجازى ليست بالمطابقه وهو خلاف ما صرح به الشارح فى شرح الشمسيه وغيره ، وأجيب بأن مراد الشارح بالمطابقه المطابقه التى لا يحتاج معها إلى توسط قرينه ، وهذا إنما يكون فى الحقيقه (قوله : تشبيه التمثيل) معمول لقوله شبه ، وأتى المصنف بذلك للتنبيه على أن التشبيه الذى يبنى

واحترز بهذا عن الاستعاره فی المفرد ...

******

علیه المجاز المرکب لا یکون إلا تمثیلا ولم یکتف بقوله : تمثیلا ؛ لأن التمثیل مشترک بین التشبیه الـذی وجهه منتزع من متعدد وإن کـان الطرفـان مفردین کمـا فی تشبیه الثریـا بعنقود الملاحیه وبین الاسـتعاره التمثیلیه ، فاحترز عن أخـذ اللفظ المشترک فی التعریف (قوله : واحترز بهذا) أی : بقوله : تشبیه التمثیل.

(قوله : عن الاسـتعاره فی المفرد) أی : لأن وجه الشـبه لا یکون فیها منتزعا من متعـدد ، واعترض بأنه قد مر فی مبحث التشبیه أن تشبیه الثریا بعنقود الملاحیه من قبیل تشبیه المفرد بالمفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد ، وحینئذ فیجوز أن یطوی المشبه ویذکر المشـبه به ویتناسی التشبیه ویکون استعاره فی مفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد فیکون التعریف صادقا بتلک الاستعاره ، وحینئذ فلاـ یصـح إخراجهـا من التعریف ، وأجاب العلامه عبـد الحکیم بما حاصـله : أنا لا نسـلم جواز جریان الاسـتعاره فی مفرد ووجه الشبه فیها منتزع من متعدد ؛ لأن الاستعاره لا بد فیها من جعل الکلام خلوا عن المستعار له والجامع ، فإذا ذکر المستعار منه وکان مفردا ووجه الشـبه منتزع من متعـدد فی الواقع کمـا لو قیـل : رأیت عنقود ملاحیه فی السـماء لا یـدری هل وجه الشـبه منتزع من متعـدد أولاـ؟ فیصـیر الکلاـم لغوا ، وهـذا بخلاـف التشبیه ، فـإنه إذا ذکر فیه کـل من المشـبه والمشـبه به وکانا مفردین ، فإنه قد یدرک العقل ترکب وجه الشـبه من مجموع أوصاف لهما إذا لم یکن وجه الشـبه مذکورا ، وبالجمله فلیس کل تشبیه تجری فیه الاسـتعاره لمـا علمت أن تشبیه المفرد بـالمفرد مع کون وجه الشـبه منتزعـا من متعـدد صـحیح ولا تجری فیه الاسـتعاره وإلا کان الکلام لغوا فتم ما ذکره الشارح من الاحتراز والحاصل أن قول المصـنف : تشبیه التمثیل خرج به مجاز الإفراد ؛ لأن وجهه منتزعا من متعـدد ومجاز الإفراد لا یکون وجهه منتزعا من متعدد وإلا کان الکلام لغوا ، هذا محصل کلام الشارح ، فإن قلت : إن تقیید المعرف بالترکیب یفیـد أن المراد بقول المصـنف : فهو اللفظ أی : المرکب وأن فی الکلام حذف الصـفه ، فتکون تلک الصـفه المحذوفه للدلیل مخرجه للمجاز المفرد استعاره أو غیر استعاره ، وشارحنا قد أخرج الاستعاره فی المفرد

(للمبالغه) فی التشبیه (کما یقال للمتردد فی أمر إنی أراک تقدم رجلا وتؤخر أخری) ...

******

بقوله : تشبیه التمثیل ، قلت : الشارح لم یلتفت لتلک الصفه لکونها محذوفه من التعریف ، وإنما یحترز بالفصول المصرح بها ولو التفت لتلک الصفه لجعل المجاز المفرد خارجا بها ، وکان قوله : تشبیه التمثیل بیانا للماهیه لا للاحتراز عن شیء کما هو الأصل فی القیود المذکوره فی التعاریف ، وعلم مما ذکر أن تشبیه التمثیل عباره عن التشبیه الذی وجهه منتزع من أمور متعدده ، سواء کان الطرفان مرکبین أو مفردین ، وأما اللفظ المستعمل فیما شبه بمعناه الأصلی تشبیه التمثیل المسمی بالمجاز المرکب وبالاستعاره التمثیلیه لا بد فیه من کونه مرکبا ، کما أن وجه الشبه لا بد فیه من کونه مرکبا ، ثم المراد بالترکیب المعتبر فی المجاز المرکب أی ترکیب کان ولا یشترط خصوص الإسنادی ولا غیره ، ثم هل یشترط التصریح بتمام اللفظ المرکب ، أو یکفی الاقتصار علی بعضه؟ خلاف بین الشارح والعلامه السید ، فالسید یقول : لا بد فی المجاز المرکب من التصریح بتمام المرکب الدالّ علی الصوره المشبه بها ، والشارح یقول : یکفی التصریح ببعضه (قوله : للمبالغه فی التشبیه) علّه لقوله : المستعمل فیما شبه إلخ أی : وإنما استعمل اللفظ المرکب فیما شبه بمعناه لأجل المبالغه فی التشبیه ، وأشار المصنف بهذا إلی اتحاد الغایه فی الاستعاره فی المفرد والمرکب ، وحاصل المجاز المرکب أن یشبه إحدی الصورتین المنتزعتین من متعدد بالأخری ، ثم یدعی أن الصوره المشبهه من جنس الصوره المشبه بها فیطلق علی هذه الصوره المشبهه اللفظ الدال بالمطابقه علی الصوره المشبه بها.

(قوله : کما یقال) أی : کالقول الذی یقال ، (وقوله : للمتردد فی أمر) أی : فی فعل أمر وعدم فعله بأن یتوجه إلیه بالعزم تاره ، ویتوجه للإحجام عنه بالعزم تاره أخری ، (وقوله : إنی إلخ) بیان لما ولیس مقول القول - تأمل.

(قوله : إنی أراک تقدم رجلا) أی : تاره (وقوله : وتؤخر) مفعوله محذوف أی : وتؤخرها یعنی تلک الرجل المتقدمه ، (وقوله : أخری) نعت لمره ، والتقدیر : إنی أراک تقدم رجلا مره وتؤخرها مره أخری ، وإنما لم یجعل أخری نعتا لرجل أی : وتؤخر رجلا أخری ،

شبه صوره تردده فی ذلک الأمر بصوره تردد من قام لیذهب فتاره یرید الذهاب فیقدم رجلا وتاره لا یرید فیؤخر أخری فاستعمل فی الصوره الأولی الکلام الدالّ بالمطابقه علی الصوره الثانیه ووجه الشبه وهو الإقدام تاره والإحجام أخری منتزع من عده أمور کما تری (و) هذا المجاز المرکب (یسمی التمثیل) ...

******

لئلا یفید الکلام أن الرجل المؤخره غیر المقدمه ، ولیس هذا صوره التردد فی الذهاب وعدمه ؛ لأن الإنسان إذا أراد الذهاب رمی رجله أماما وإذا أحجم عنه رد تلک الرجل إلی موضعها ، ویسمی ردها لموضعها تأخیرا باعتبار ما انتهت إلیه أولا (قوله : شبه صوره إلخ) أی : وإنما کان هذا القول مجازا مرکبا مبنیا علی تشبیه التمثیل ؛ لأنه شبه صوره تردده فی ذلک الأمر أی : الهیئه الحاصله من تردده فی ذلک الأمر ، فتاره یقدم علی فعله بالعزم علیه ، وتاره یحجم عنه.

(قوله : بصوره تردد إلخ) أی : بالهیئه الحاصله من تردد من قام لیذهب إلخ ، ولا شک أن الصوره الأولی عقلیه والثانیه حسیه ، وبهذا التقریر تعلم أن المشبه لیس هو التردد فی الأمر والمشبه به لیس هو التردد فی الذهاب ، بل کل من المشبه والمشبه به هیئه یلزمها التردد ، وحینئذ فالإضافه فی قوله صوره : تردده لامیه ولیست بیانیه ، وإلا لو رد علیه أن التردد لیس معنی مطابقیّا للفظ المذکور ، بل لازم لمعناه المطابقی الذی هو الصوره المنتزعه من التردد وقد صرح الشارح سابقا بأن المشبه به إنما یکون معنی مطابقیّا (قوله : وهو الإقدام تاره إلخ) أی : وهو الهیئه المرکبه من الإقدام والإحجام ، وحاصله أن وجه الشبه وهو الجامع بین الصوره المشبهه والصوره المشبه بها ما یعقل من الصوره الترکیبیه التی هی کون کل واحد منهما له مطلق إقدام بالانبعاث لأمر تاره والإحجام عن ذلک الأمر بذلک الانبعاث تاره أخری ، وهذا أمر عقلی قائم بالصورتین مرکب باعتبار تعلقه بمتعدد ؛ لأنه هیئه اعتبر فیها إقدام متقدم وإحجام مستعقب.

بقی شیء آخر وهو أن قوله : إنی أراک هل له دخل فی التجوز والنقل ، أو هو حقیقه والتجوز فیما بعده؟ قلت : ذکر العلامه الیعقوبی : أن الظاهر أنه لا دخل له ، لأنا لو قلنا : فلان یقدم رجلا ویؤخر أخری حصل التمثیل علی وجه الاستعاره ، ویحتمل

لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعاره) لأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعاره (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا : على سبيل الاستعاره ويمتاز عن التشبيه بأن يقال له : تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلى ...

******

أن له دخلا فى خصوص المثال ؛ لأن أصله الرؤيه الحسيه ولم توجد فى المنقول إليه - فتأمل.

(قوله : لكون وجهه منتزعا إلخ) قضيته أن التمثيل لا بد فيه من انتزاع وجهه من متعدد وهو كذلك ، ووجه ذلك أن التمثيل فى الأصل هو التشبيه - يقال : مثله تمثيلا إذا جعل له مثيلا أى : شبيها ، ثم خص بالتشبيه المنتزع وجهه من متعدد ؛ لأنه أجدر أن يكون صاحبه مثيلا- وشبيها لكثره ما اعتبر فيه ، إذ كثره ما اعتبر فى التشبيه مما يوجب غرابته ، وكل ما اعتبر فيه ازدادت غرابته فهو أحق بالمماثله ؛ لأن المماثله الحقيقيه لا تكون إلا بعد وجود أشياء ووجود أشياء أصعب من وجود الجمله (قوله : لأنه قد ذكر فيه المشبه به) أى : لفظه (قوله : وقد يسمى) أى : المجاز المركب (قوله : ويمتاز إلخ) حاصله أن المجاز المركب يسمى تمثيلا- على سبيل الاستعاره ويسمى أيضا تمثيلا- مطلقا ، والتسميه الأولى لا تلتبس بتشبيه التمثيل وهو التشبيه بالكاف ونحوها المنتزع وجهه من متعدد كقولك للمتردد فى أمر : أنت كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى وكتشبيه الثريا بعنقود الملاحيه ، وكتشبيه الشمس بالمرأه فى كف الأشل للتقييد فيها بقولهم : على سبيل الاستعاره ، وكذلك التسميه الثانيه لا تلتبس بتشبيه التمثيل ؛ لأنه لا- يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا ، بل مقيدا فقول الشارح : ويمتاز أى : التمثيل عند الإطلاق (وقوله : عن التشبيه) أى : التمثيلى (وقوله : بأن يقال له) أى : للتشبيه تشبيه تمثيل إلخ أى : فلا يطلق اسم التشبيه عليه مطلقا ، بل مقيدا ، وبعباره قوله : ويمتاز إلخ : جواب عما يقال إن تسميه المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعاره ظاهره لا لبس فيها ، وأما تسميته تمثيلا من غير تقييد فقد يقال : إنها تلتبس بالتشبيه المسمى بالتمثيل ، وحاصل الجواب أن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا أطلق انصرف للاستعاره ، وإذا أريد التشبيه قيل :

وفى تخصيص المجاز المركب بالاستعاره نظر لأنه كما أن المفردات موضوعه بحسب الشخص فالمركبات موضوعه بحسب النوع فإذا استعمل المركب فى غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك لعلاقه فإن كانت هى المشابهه فاستعاره ...

******

تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيلى (قوله : وفى تخصيص إلخ) التخصيص مستفاد من تعريف الطرفين باللام ، وحاصله أن قول المصنف : تبعا للقوم فى تعريف المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى يقتضى أن المجاز المركب لا يوجد فى غير ما شبه بمعناه لامتناع صدق المعرف على غير التعريف ، وكون المجاز المركب لا يوجد فى غير ما شبه بمعناه يقتضى أنه مختص بالاستعاره ومنحصر فيها وجعله منحصرا فيها عدول عن الصواب ، ووجهه أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص وضع المركبات لمعانيها التركيبيه بحسب النوع ، وقد اتفقوا على أن المفرد إذا استعمل فى غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقه ، فإن كانت تلك العلاقه غير المشابهه فهو مجاز مرسل وإلا فاستعاره فكذلك المركب إذا استعمل فى غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقه ، فإن كانت هى المشابهه فاستعاره تمثيليه ، وإن كانت غير المشابهه كاللزوم كان مجازا تركيبيا ، وهذا مما أهملوا تسميته والتعرض له مع أن الوجه الذى صح به التمثيل يصح به غيره من المجاز المذكور فلم يظهر لإهماله وجه (قوله : بحسب الشخص) أى : التشخص والتعين بأن يعين الواضع اللفظ المفرد للدلاله على معناه وإن كان كليّا (قوله : بحسب النوع) أى : من غير نظر لخصوص لفظ بل يلتفت الواضع لقانون كلى كأن يقول : وضعت هيئه التركيب فى نحو : قام زيد من كل فعل أسند لفاعل للدلاله على ثبوت معنى الفعل لذلك الفاعل ووضعت هيئه التركيب فى نحو : زيد قائم لثبوت المخبر به للمخبر عنه ، فالهيئه التركيبيه المخصوصه فى زيد قائم موضوعه لثبوت القيام لزيد وكذا غيرها من الهيئات التركيبيه المخصوصه تبعا لوضع نوعها (قوله : فلا بد أن يكون ذلك) أى : الاستعمال (وقوله : لعلاقه) أى : بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه وإلا كان الاستعمال فاسدا (قوله : فإن كانت هى المشابهه) نحو : إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، فإنه نقل لما يشبه الحاله التى وضع لها نوعه ،

وإلا فغير استعاره وهو كثير فى الكلام كالجمل الخبريه التى لم تستعمل فى الإخبار (ومتى فشا استعماله) أى المجاز المركب ...

******

وأعنى بنوعه هيئه إن واسمها مع كون خبرها فعلا متعديا (قوله : وإلا) أى : وإن لم تكن العلاقه المشابهه ، بل كانت غيرها كاللزوم (قوله : فغير استعاره) أى : فهو مجاز مركب غير استعاره (قوله : وهو كثير) أى : استعمال المركب فى غير ما وضع له لعلاقه غير المشابهه كثير.

(قوله : كالجمل الخبريه التى لم تستعمل فى الإخبار) أى : وذلك نحو قوله :

هواى مع الركب اليمانىّ مصعد

جنيب وجثمانى بمكه موثق

فإن هذا المركب موضوع للإخبار بكون هواه أى : مهويه ومحبوبه مصعدا أى : مبعدا مع الركب اليمانيين وجسمه موثق ومقيد بمكه ، لكن ذلك المركب لم يستعمل فى ذلك المعنى ، بل الغرض منه إظهار التحسر والتحزن على مفارقه المحبوب اللازم ذلك للإخبار بها ؛ لأن الإخبار بوقوع شىء مكروه يلزمه إظهار التحسر والتحزن - فالعلاقه اللازميه ، فقد صدق على ذلك المركب أنه نقل لغير ما وضع له لعلاقه غير المشابهه فلا يكون حقيقه ولا استعاره تمثيليه فتعين أن يكون مجازا مرسلا تركيبيّا ، وهذا مما أهمل القوم التعرض له ولم يظهر لإهماله وجه ، قال العلامه الفنارى : وقد يعتذر عنهم بأنهم لم يتعرضوا لهذا القسم الأخير من المجاز المركب أعنى : ما ليس استعاره تمثيليه لقلته وقله لطائفه ا. ه.

وأجاب بعضهم : بأن المركب المنقول لأجل اللزوم كالبيت المذكور من قبيل الكنايه فهو مستعمل فيما وضع له لينتقل إلى لازمه ، وحينئذ فهو حقيقه ، فلذا تركوا التعرض له فقول المعترض : اللفظ المركب إن استعمل فى غير ما وضع له لعلاقه المشبه ، فاستعاره تمثيليه وإن استعمل لعلاقه غيرها فهو مجاز غير استعاره ممنوع ؛ لأن اللفظ المركب متى استعمل فى غير ما وضع له لا يكون إلا لعلاقه المشابهه ، وما أورد من المركبات المنقوله لأجل اللزوم فلا نسلم أنها مجازات - لم لا يجوز أن تكون كنايات مستعمله فيما وضعت له لينتقل إلى لوازمها ، وقد يقال على ذلك الجواب : إن اللفظ

(كذلك) أى على سبيل الاستعاره ...

******

الـذى يراد به اللازم مع صـحه إراده الملزوم كنايه يجوز أن يعرض له قرينه مانعه عن إراده المعنى الأصـلى فيكون مجازا متفرعا عن الكنايه ، وحينئذ فلا يتم ما ذكر حجه فى ترك التعرض.

بقى هنـا شـىء وهو الاسـتعاره التمثيليه هـل تكون تبعيه أم لا؟ ظـاهر كلام القوم : أن التبعيه إنما تكون فى المجاز المفرد ، وفى الكشـاف مـا يقتضـى جـواز كـون التمـثيليه تكون تبعيه ، فـإنه قـال : ومعنى الاسـتعلاء فى قوله تعـالى : (أُولئِـكَ عَلى هُـدىً مِنْ رَبِّهِمْ)(١) أنه مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به فشبهت حالتهم بحاله من اعتلى الشىء وركبه ، قال الشارح فى حواشـيه : يعنى أن هـذه اسـتعاره تمثيليه تبعيه ، أمـا التبعيه : فلجريانهـا أولا فى متعلق معنى الحرف وتبعيتها فى الحرف ، وأما التمثيل : فلكون كل من طرفى التشبيه حاله منتزعه من عده أمور - ا. ه

وردّه السيد بـأن معانى الحروف مفرده ، إذ المعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد وإن كان ذلك المعنى مركبا فى نفسه ، بـدليل أن تشبيه زيـد بالأسـد تشبيه مفرد بمفرد وإن كـان كـلّ منهما ذا أجزاء ، ولما صـرح بأن كل واحـد من طرفى التشبيه هاهنا حاله منتزعه من عـده أمور لزمه أن يكون كـل واحـد منهمـا مركبـا ، وحينئـذ لا يكون معنى الاسـتعلاء مشـبها به أصاله ولا معنى على مشـبها به تبعـا فى هـذا التشبيه المركب الطرفين ؛ لأنهما معنيان مفردان ، وإذا لم يكن شـىء منهما مشـبها به سواء جعل جزءا من المشبه به أو خارجا عنه لم يكن شىء منهما مستعارا منه فكيف سرى التشبيه من أحدهما إلى الآخر؟ فتأمل.

(قوله : كذلك) حال من الضـمير المضاف إليه أى : فشا اسـتعمال المجاز المركب حال كونه على حسب الاسـتعاره أى : مماثلا لها ، واعترض بما حاصـله أن الأولى حـذف قوله : كذلك ؛ لأنه إن احترز به عن شـيوع اسـتعماله على سبيل التشبيه أو فى معناه الأصلى ، ورد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه ، أو فى المعنى الأصلى غير داخل فى فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله : كذلك ويلزم عليه تشبيه الشىء

١- [البقره : ٥].

(سمى مثلا ولهذا) أى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعاره (لا تغير الأمثال) لأن الاستعاره يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه

******

بنفسه ؛ لأن المجاز المركب لا يكون إلا استعاره ، وإن احترز به عن مجاز التركيب الذى ليس على حسب الاستعاره ، فهذا لم يذكروه ولم يعتبروه كما تقدم - نعم لو وجد واعتبر أمكن تصحيح الكلام بجعل الضمير فى فشا عائدا على مطلق المجاز المركب من باب الاستخدام ، لكنه لم يعتبر ، فعلى كل حال قوله : كذلك لم يظهر لذكره وجه مستقيم إذا جعل المشار إليه الاستعاره كما فعل الشارح ، والوجه أن المراد بقوله : كذلك عدم التعبير أى : متى فشا استعماله حاله كونه كذلك أى : باقيا على هيئته فى حال المورد بحيث إنه لم يغير فى حاله مضربه عن هيئته فى حاله المورد تأنيثا ولا تذكيرا ولا إفرادا ولا تثنيه ولا جمعا ، والمراد بفشو استعماله كذلك أن يستعمل كثيرا فى مثل ما استعمله فيه الناقل الأول ، مع عدم التغيير مثلا" الصيف ضيعت اللبن" أصل مورده أن دسوس بنت لقيط بن زراره تزوجت شيخا كبيرا وهو عمرو بن عويس وكان ذا مال ، فكرهته وطلبت منه الطلاق فى زمن الصيف ، فطلقها وتزوجت شابّا فقيرا وهو عمرو بن معبد بن زراره ، ثم أصابها جدب وقحط فى زمان الشتاء ، فأرسلت للشيخ الذى طلقها تطلب منه شيئا من اللبن فقال للرسول : قل لها : الصيف ضيعت اللبن أى : لما طلبت الطلاق فى زمن الصيف أوجب لها ذلك أن لا تعطى لبنا ، فقال لها الرسول ذلك ، فوضعت يدها على زوجها الشاب وقالت : مذق هذا خير من لبن ذاك أى : لبن هذا القليل المخلوط بالماء على جماله وشبابه مع فقره خير من الشيخ ولبنه الكثير ، ثم نقله الناقل الأول لمضرب وهو قضيه تضمنت طلب الشيء بعد تضييعه والتفريط فيه ، ثم فشا استعماله فى مثل تلك القضيه مما طلب فيه الشيء بعد التسبب فى ضياعه فى وقت آخر من غير تغيير له فى حاله المضرب عن هيئته فى حاله المورد (قوله : سمى) أى : التمثيل (قوله : لا تغير الأمثال) أى : لا تغير بتذكير ولا بتأنيث ولا بإفراد أو تثنيه أو جمع فى حال مضربها عن حال موردها (قوله : لأن الاستعاره) علّه للمعلل مع علته أى : وصح هذا الحكم وهو عدم تغير الأمثال لهذه العله لأن الاستعاره إلخ.

فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعاره فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت فى الأمثال إلى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنيه وجمعا بل إنما ينظر إلى مواردها كما يقال للرجل ، الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لأنه فى الأصل لامرأه.

فصل : فى بيان الاستعاره بالكنايه والاستعاره التخييليه

ولما كانتا عند المصنف أمرين معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز أورد لهما فصلا على حده ...

******

(قوله : فلو غير المثل) أى : بأن قيل فى المثل المتقدم مثلا : ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم أو المخاطب (قوله : لما كان) أى : المثل لفظ المشبه به (قوله : فلا يكون مثلا) أى : لأن الاستعاره أعم من المثل ، فإن المثل فرد منها ، إلا أنه مخصوص بالفشو ، فإذا لم يكن استعاره لم يكن مثلا ؛ لأن رفع الأعم يستلزم رفع الأخص ، والحاصل أن تغيير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعاره ؛ لأنها أخص منه ، إذ كل استعاره لفظ المشبه به وليس كل لفظ المشبه به استعاره فيلزم من رفعه رفعها ويلزم من رفعها رفع ما هو أخص منها وهو المثل - وذلك ظاهر (قوله : ولهذا) أى :لأجل كون الأمثال لا تغير (قوله : إلى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظه وهو المستعار له ، وذلك كحاله من طلب شيئا بعد ما تسبب فى ضياعه ، وأما المورد فهو المستعار منه لفظ المثل وذلك كحاله المرأه التى طلبت اللبن بعد تسببها فى ضياعه ، والحاصل أن المثل كلام استعمل فى مضربه بعد تشبيهه بمورده فمضربه ما استعمل فيه الكلام الآن ، ومورده ما استعمل فيه الكلام أولا (قوله : لأنه فى الأصل لامرأه) أى : خطاب لامرأه وهى دسوس بنت لقيط بن زراره.

فصل

(قوله : أمرين معنويين) يعنى فعلين من أفعال المتكلم القائمه بنفسه (قوله : غير داخلين فى تعريف المجاز) أى : وهو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقه مع قرينه

ليستوفى المعانى التى يطلق عليها لفظ الاستعاره فقال (قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشىء من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فإنما هو فى التشبيه المصطلح عليه وقد عرفت أنه غير الاستعاره بالكنايه ...

******

مانعه من إرادته ، ووجه عدم دخولهما فيه أن المجاز من عوارض الألفاظ وهما عند المصنف ليسا بلفظين ، بل فعلان من أفعال النفس أحدهما التشبيه المضمر والآخر إثبات لوازم المشبه به للمشبه (قوله : ليستوفى المعانى إلخ) أى وهى ثلاثه : معنى الاستعاره المصرحه ومعنى الاستعاره المكنيه ومعنى الاستعاره التخييليه فلفظ استعاره يطلق على هذه المعانى الثلاثه بطريق الاشتراك اللفظى ، لكن بعضها داخل فى تعريف المجاز وبعضها غير داخل فيه عند المصنف ، واعترض بأن هذه العله لا تنتج إيراد المكنيه والتخييليه فى فصل. نعم تنتج إيرادهما لا بقيد أن يكونا فى فصل مستقل ، فلو قال الشارح : أورد لهما فصلا على حده لمخالفتهما له عنده كان أظهر ، إلا أن يقال : إن هذا تعليل للإيراد لا بقيد كونهما فى فصل ، تأمل.

(قوله : قد يضمر التشبيه فى النفس) أى : فى نفس المتكلم أى : قد يستحضر المتكلم فى نفسه تشبيه شىء بشىء على وجه المبالغه وادعائه فى نفسه أن المشبه داخل فى جنس المشبه به (قوله : من أركانه) أى من أركان التشبيه المستحضر فى النفس (قوله : سوى المشبه) أى : إلا بالمشبه ، وإنما اقتصر على التصريح به ؛ لأن الكلام يجرى على أصله والمشبه هو الأصل ولو صرح معه بالمشبه به أو بالأداه لم يكن التشبيه مضمرا كما لا يخفى (قوله : وأما وجوب إلخ) جواب عما يقال قد سبق فى التشبيه أن ذكر المشبه به واجب فى التشبيه البته وهذا يعكر على قول المصنف فلا يصرح إلخ (قوله : وأما وجوب ذكر المشبه به) أى : باقيا على معناه الحقيقى (قوله : فإنما هو فى التشبيه المصطلح عليه) أى : وهو ما لا يكون على وجه الاستعاره بحيث يدل عليه بالأداه ظاهره أو مقدره ، وأما التشبيه الذى على وجه الاستعاره فلا يذكر فيه المشبه به باقيا على معناه الحقيقى - ألا ترى للمصرحه فإنه ذكر فيها لفظ المشبه به ، لكن ليس باقيا على معناه الحقيقى (قوله : وقد عرفت) أى : من تعريف التشبيه ، حيث قال فيه : والمراد هنا ما لم يكن على وجه

(ويـدل عليه) أى على ذلـك التشبيه المضـمر فى النفس (بأن يثبت للمشـبه أمر مختص بالمشـبه به) من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر (فيسـمى التشبيه) المضـمر فى النفس (اسـتعاره بالكنايه أو مكنيا عنها) أما الكنايه فلأنه لم يصرح به بل إنما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعاره ...

******

الاسـتعاره التحقيقيه والاستعاره بالكنايه والتجريد فقول الشارح : وقد عرفت أنه أى : التشبيه المصطلح عليه غير الاستعاره بالكنايه أى : وغير التصـريحيه التحقيقيه وغير التجريـد أيضـا (قوله : ويـدل) الواو بمعنى مع أى : مع الـدلاله عليه من المتكلم بأمر هو أن يثبت للمشـبه الذى لم يذكره من الأطراف غيره (قوله : أمر مختص بالمشـبه به) أى : بأن يكون من لوازمه المساويه له ومن البين أن إثبـات خاصه الشـىء لغيره يـدل على أنه الحق ونزل منزلته (قوله : من غير أن يكون هناك) أى : للمشـبه أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه به كما فى أظفار المنيه نشبت بفلان فإنه ليس للمشبه أظفار محققه حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الأظفار ، وإنما وجد مجرد إثبات لازم المشبه به للمشبه لأجل الدلاله على التشبيه المضمر.

(قوله : فيسـمى إلـخ) الحاصل أنه قـد وجد على ما ذكره المصـنف فعلان إضـمار التشبيه فى النفس على الوجه المذكور والآخر إثبـات لازم المشـبه به للمشـبه وكلاهما يحتاج لأن يسـمى باسم مخالف لاسم الآخر فـذكر المصـنف أن الأمر الأول وهو التشبيه المضـمر فى النفس يسـمى باسـمين أحدهما استعاره بالكنايه والآخر استعاره مكنى عنها وذكر أن الأمر الثانى – وهو إثبات الأمر المختص بالمشـبه به للمشـبه – يسـمى اسـتعاره تخييليه (قوله : أما الكنايه) أى : أما تسميه ذلك التشبيه المضمر بالكنايه أى : أما تقييـد اسـمه بلفظ الكنايه أو بلفظ المكنى عنها ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن التسـميه بمجموع الاسـتعاره بالكنايه أو الاسـتعاره المكنى عنها (قوله : فلأنه لم يصرح به) أى : فلأن ذلك التشبيه لم يصرح به ، (وقوله : بل إنما دل عليه) أى : على ذلك التشبيه (وقوله : بذكر خواصه) أى : خواص المشبه به فالضمائر ليست على وتيره واحده (وقوله : ولوازمه) عطف تفسير (قوله : وأما الاستعاره)

فمجرد تسميه خاليه عن المناسبه (و) يسمى (إثبات ذلك الأمر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعاره تخييليه) لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذى يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به أو قوامه فى وجه الشبه ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كما فى قول الهذلى ، ...

******

أى : وأما تسميه ذلك التشبيه المضمر بالاستعاره (قوله : فمجرد تسميه) أى : فتسميه مجرده أى خاليه عن المناسبه ؛ لأن الاستعاره هى الكلمه المستعمله إلخ ، والتشبيه المضمر ليس كذلك. قال الفنرى : وقد يقال : إنما سمى ذلك التشبيه استعاره ؛ لأنه أشبهها فى حقه وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وحاصل ذلك أنه لما ذكرت اللوازم وأثبتت للمشبه دل ذلك على أن المشبه ادعى دخوله فى جنس المشبه به حتى استحق خواصه ، وادعاء الدخول شأن الاستعاره ، فسمى ذلك التشبيه استعاره لأجل ذلك.

(قوله : لأنه قد استعير) أى : قد نقل وأثبت للمشبه إلخ ، وحاصل ما ذكره الشارح أن تسميه إثبات ذلك الأمر استعاره لأجل أن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به قد استعير أى : نقل عما يناسبه ويلائمه واستعمل مع ما شبه بما يناسبه ، وأما تسميته تخييليه فلأن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به لما نقل عن ملائمه وأثبت للمشبه صار يخيل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به (قوله : وبه يكون كمال المشبه به) أى : كما فى البيت الأول ، (وقوله أو قوامه) أى : كما فى البيت الثانى ، فأو للتنويع والقوام مثلث القاف بمعنى الحصول والوجود ، وأشار الشارح بذلك إلى أن الأمر الذى يثبت للمشبه من خواص المشبه به يجب أن يكون به كمال وجه الشبه فى المشبه به أو به قوام وجه الشبه ووجوده من أصله فى المشبه به (قوله : فى وجه الشبه) تنازعه كمال وقوام وفى العباره قلب أى : وبه يكون كمال وجه الشبه فى المشبه به أو قوام وجه الشبه فى المشبه به (وقوله : ليخيل) عله لقوله : لأنه قد استعير (قوله : كما فى قول الهذلى) أى : كإضمار التشبيه وإثبات ما يخص المشبه به للمشبه فى قول أبى ذؤيب الهذلى من قصيده من الكامل

.....

******

قالها وقد هلك له خمسه بنين فى عام واحد ، وكانوا فيمن هاجر إلى مصر فرثاهم بهذه القصيده ومطلعها (١) :

أمن المنون وريبها تتوجع

والدهر ليس بمعتب من يجزع

قالت أميمه ما لجسمك شاحبا

وبه ابتذلت ومثل ذلك ينفع

أمّا لجنبك لا يلائم مضجعا

إلا أقضّ عليك ذاك المضجع

فأجبتها أرثى لجسمى إنّه

أودى بنىّ من البلاد فودّعوا

أودى بنىّ فأعقبونى حسره

عند الرقاد وعبره لا تقلع

فالعين بعدهم كأنّ حداقها

سملت بشوك فهى عور تدمع

فبقيت بعدهم بعيش ناصب

وإخال أنى لاحق مستتبع

سبقوا هواى وأعنقوا لهواهم

فتخرّموا ولكلّ جنب مصرع

ولقد حرصت بأن أدافع عنهم

وإذا المنيه أقبلت لا تدفع

وإذا المنيه أنشبت أظفارها

.. البيت

وبعده :

وتجلّدى للشامتين أريهم

أنى لريب الدّهر لا أتضعضع

حتى كأنى للحوادث مروه

بصفا المشرّق كلّ يوم تقرع

والدّهر لا يبقى على حدثانه

جون السراه له جدائد أربع

يروى أن عبد الله بن عباس أو الحسن بن على - رضى الله عنهما - استأذن على معاويه فى مرض موته ليعوده فادهن معاويه واكتحل وأمر أن يقعد ويسند ، وقال : ائذنوا له - بالدخول وليسلم قائما وينصرف ، فلما دخل عليه وسلم ، أنشد معاويه قوله فى هذه القصيده : وتجلدى للشامتين أريهم البيت ، فأجابه ابن عباس أو الحسن على الفور : وإذا المنيه أنشبت أظفارها البيت ، ثم خرج من داره حتى سمع الناعيه عليه.

١- فى الإشارات ص ٢٢٨ ، شرح المرشدى على عقود الجمان (٢ / ٥٢) ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى.

وإذا المنيه أنشبت) أى علقت (أظفارها) ، ألفيت كل تميمه لا تنفع التميمه الخرزه التى تجعل معاذه أى تعويذا أى إذا علق الموت مخلبه فى شىء ليذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلى فى نفسه (المنيه بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبه ...

******

وأبو ذؤيب اسمه : خويلد بن خالد بن محرث ينتهى نسبه لنزار وهو أحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهليه والإسلام ولم يثبت له اجتماع بالنبى صلى الله عليه وسلم وحدث أبو ذؤيب قال بلغنا : فى الباديه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليل ، فبت بأطول ليله حزنا حتى قرب السحر فسافرت حتى أتيت المدينه فوجدت بها ضجيجا بالبكاء ضجيج الحج بعرفه ، فقلت : مه فقالوا : رسول الله قد مات فجئت إلى المسجد فوجدته خاليا ، فأتيت بيت رسول الله فأصبت بيته مرتجا ، وقيل : هو مسجى ، وقد خلا به أهله ، فقلت : أين الناس؟ فقيل : فى سقيفه بنى ساعده صاروا إلى الأنصار فجئت السقيفه فحضرت مبايعه عمر لأبى بكر ومبايعه الناس له أيضا ، ثم رجع أبو بكر ورجعت معه فشهدت الصلاه على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وشهدت مدفنه.

وعن الزبير بن بكار قال : حدثنى عمى قال : كان أبو ذؤيب الهذلى خرج فى جند عبد الله بن سعد بن أبى سرح أحد بنى عامر بن لؤى إلى إفريقيه غازيا فى سنه ست وعشرين فى زمن خلافه عثمان - رضى الله عنه - فلما فتح عبد الله بن سعد إفريقيه وما والاها بعث عبد الله بن الزبير فى جند بشيرا لعثمان وكان من جمله الجند أبو ذؤيب ، فلما قدموا مصر مات أبو ذؤيب فيها كأولاده (قوله : المنيه) من منى الشىء إذا قدر سمى الموت بها ؛ لأنه مقدر - ا. ه فنرى.

(قوله : أى : علقت أظفارها) أى : مكنتها من هالك (قوله : ألفيت) أى : وجدت كل تميمه لا تنفع يعنى عند ذلك الإنشاب (قوله : الخرزه) بفتح الخاء والراء المهمله وبعدها زاى معجمه مفتوحه (قوله : معاذه) المعاذه والتعويذ والعوذه كلها بمعنى ، وهى الشىء الذى يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم (قوله : أى تعويذا) أى : تحصينا (قوله : فى اغتيال) أى : إهلاك (قوله : بالقهر والغلبه)

من غير تفرقه بين نفـاع وضـرار) ولاـ رقه لمرحوم ولاـ بقيـا على ذى فضـيله (فـأثبت لها) أى للمنيه (الأظفار التى لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه) أى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغه فى التشبيه فتشبيه المنيه بالسبع استعاره بالكنايه وإثبات الأظفار لها استعاره تخييليه (وكما فى قول الآخر :

ولئن نطقت بشكر برّك مفصحا

فلسان حالى بالشّكايه أنطق (١)

******

الباء للملابسه أى : اغتيالا ملتبسا بالقهر والغلبه بحيث لا يتأتى عند نزوله مقاومته ومدافعته (وقوله : الغلبه) عطف تفسير (قوله : من غير تفرقه) أى : فى النـاس (وقوله : بين نفـاع) أى : كثير النفع منهم (وقوله : وضـرار) أى : كثير الضـرر منهم أى : أنهـا لاـ تبالى بأحد ولا ترحمه ، بل تأخذ من نزلت به أيّا كان بلا رقه منها على من يستحق الرحمه ولا تبقى على ذى فضيله يستحق أن يراعى وذلـك شـأن السبع عنـد غضـبه (قوله : لمرحوم) أى : لمن يستحق أن يرحم (قوله : ولاـ بقيا) هى اسم من أبقيت على فلان إذا رحمته أى : ولا رحمه على ذى فضيله كعالم وصالح (قوله : التى لا يكمل إلخ) فيه إشاره إلى أن اغتيال النفوس وإهلاكها يتقوم ويحصل من السبع بدون الأظفار كالأنياب ، لكنه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها.

(قوله : تحقيقـا إلـخ) علّه لقوله : فـأثبت لهـا الأظفار إلـخ أى : لأجل تحقيق المبالغه الحاصـله من دعوى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به. (قوله : وكما فى قول الآخر) قال صاحب الشواهد : لا أعلم قائل ذلك البيت وقبله كما فى الأطول :

لا تحسبنّ بشاشتى لك عن رضا

فوحقّ جودك إننى أتملّق

(قوله : ولئن نطقت إلخ) جواب الشرط محذوف أى : فلا يكون لسان مقالى أقوى من لسان حالى فحذف الجواب وأقام لازمه – وهو قوله : فلسان حالى إلـخ – مقامه (قوله : بشـكر برك) متعلق بمفصـحا أى : ولئن نطقت بلسان المقال مفصـحا بكشـر برك ، (وقوله : بالشكايه) متعلق بأنطق أى : فلسان حالى أنطق بالشكايه منك ؛ لأن ضرك أكثر

١- الإشارات ص ٢٢٨ ، وشرح المرشدى ٢ / ٥٢ ، وهو لمحمد بن عبد الله العتبى.

شبه الحال بإنسان متكلم فى الدلاله على المقصود) وهو استعاره بالكنايه (فأثبت لها) أى للحال (اللسان الذى به قوامها) أى قوام الدلاله (فيه) أى فى الإنسان المتكلم وهذا الإثبات استعاره تخييليه فعلى هذا كل من لفظى الأظفار والمنيه حقيقه مستعمله فى معناها الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى والاستعاره بالكنايه والاستعاره التخييليه فعلان من أفعال المتكلم ...

******

من برك ، ويحتمل أن المراد فلسان حالى ناطق بالشكايه من لسان مقالى حيث يعجز عن أداء حق شكرك ، فهو كلام موجه - كذا قيل ، لكن البيت الأول يبعد هذا الاحتمال الثانى ، تأمل.

(قوله : شبه الحال إلخ) هذا على تقدير أن يكون لسان حالى ليس من قبيل إضافه المشبه به للمشبه كلجين الماء (قوله : الذى به قوامها) أى : الذى حصل به قوام تلك الدلاله ، وأصل قوام الشىء ما يقوم به ويوجد منه كأجزاء الشىء ، ولذلك يقال للخيوط التى يضفر منها الحبل : إنها قوامه ، والمراد به هنا وجوده وتحققه ، وذلك أن الدلاله فى الإنسان المتكلم الذى هو المشبه به لا تقرر لها من حيث إنه متكلم حقيقه إلا باللسان ، وأما وجود الدلاله فى الإنسان بالإشاره فلا يرد ؛ لأن المشبه به على ما ذكره المصنف هو الإنسان من حيث إنه متكلم لا من حيث إنه مشير ولا إنسان مطلقا (قوله : فيه) أى : منه ففى بمعنى من (قوله : فعلى هذا) أى : ما ذكره المصنف فى بيان الاستعاره بالكنايه والاستعاره التخييليه.

(قوله : وليس فى الكلام مجاز لغوى) لأنه الكلمه المستعمله فى غير ما وضع له لعلاقه مع قرينه وليس فى الكلام - أعنى قوله : وإذا المنيه أنشبت أظفارها - لفظ مستعمل فى غير ما وضع له على كلام المصنف ، وإنما المجاز الذى فى ذلك الكلام هو إثبات شىء لشىء ليس هو له ، وهذا مجاز عقلى كإثبات الإنبات للربيع على ما سبق (قوله : والاستعاره بالكنايه إلخ) عطف على قوله كل من لفظى إلخ (قوله : فعلان إلخ) الأول التشبيه المضمر ، والثانى إثبات لازم المشبه به للمشبه ، (وقوله : فعلان) أى : لا لفظان والمجاز اللغوى من عوارض الألفاظ. وهذا وإن فهم مما سبق ، لكنه أعاده توطئه لقوله : متلازمان ،

متلازمان إذ التخييليه يجب أن تكون قرينه للمكنيه البته والمكنيه يجب أن تكون قرينتها تخييليه البته فمثل قولنا : أظفار المنيه الشبيهه بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه ...

******

واعلم أن المصنف إنما خالف القوم فى المكنيه ، وأما التخييليه فهو موافق لهم فيها ، بخلاف السكاكى : فإنه خالفهم فى كل من المكنيه والتخييليه كما يتضح لك مذهبه فيما يأتى.

(قوله : متلازمان) أى : كل منهما لازمه للأخرى فلا توجد إحداهما بدون الأخرى (قوله : يجب أن تكون قرينه للمكنيه) فلا توجد التخييليه بدون المكنيه أى : لأنها لو صحت مع التصريحيه أو مع مجاز آخر كانت ترشيحا ، إذ الفرق بين الترشيح والتخييل - وإن كان كلّ منهما لازما للمشبه به مخصوصا به - أن الترشيح يكون فى غير المكنى عنها والتخييل يكون فى المكنى عنها ، فإن قلت : فهل يتصور بينهما فرق آخر سوى كون الترشيح للتصريحيه أو المجاز المرسل وكون التخييل قرينه للمكنى عنها؟ قلت : قد قيل إن التخييل لا بد أن يكون به كمال وجه الشبه أو قوامه كما مر ، والترشيح يكون بمطلق لازم مختص (قوله : والمكنيه يجب أن تكون قرينتها تخييليه) أى : عند المصنف كالقوم خلافا لصاحب الكشاف كما يأتى (قوله : فمثل قولنا إلخ) الأولى فمثل الأظفار فى قولنا إلخ ، وهذا جواب عما يقال : كيف تقول : إن المكنيه والتخييليه متلازمتان ، مع أن التخييليه قد وجدت بدون المكنيه فى المثال المذكور ؛ لأنه صرح فيه بالتشبيه وهو كما يمنع فى المصرحه يمنع فى المكنيه؟ وحاصل الجواب بالمنع ؛ لأن الأظفار فى المثال المذكور ترشيح للتشبيه لا تخييل ، إذ كما ترشح الاستعاره يرشح التشبيه وكذلك المجاز المرسل كما فى الحديث ، والحاصل أن الترشيح لا يختص بالاستعاره التصريحيه ، بل يكون للتشبيه ويكون للمجاز المرسل وللمجاز العقلى ويكون للمكنى عنها بعد وجود قرينتها التى هى التخييليه ويصح جعله فى هذه الحاله ترشيحا للتخييليه الواقعه قرينه للمكنيه ؛ لأنها إما مصرحه كما يقوله السكاكى أو مجاز عقلى كما يقوله غيره وكل منهما يجوز ترشيحه ، فضابط الترشيح أن يذكر ما يلائم المشبه به أو المتجوز عنه

كما أن أطولكن فى قوله عليه الصلاه والسّلام (١) " أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا" أى نعمه ...

******

أو الأصل الذى حق الإسناد أن يكون له ، ففى الاستعاره والمجاز المرسل يعتبر بعد قرينتهما وفى التشبيه والمجاز العقلى يعتبر مطلقا ، أما مثاله فى التشبيه فكما فى قولنا : أظفار المنيه الشبيهه بالسبع أهلكت فلانا ، وأما مثاله فى المكنى عنها فكأن يقال : أنشبت المنيه أظفارها بفلان ولها لبد وزئير ، وأما مثاله فى التصريحيه فكما مر فى قوله :

لدى أسد شاكى السلاح مقذّف

له لبد أظفاره لم تقلّم (٢)

وأما مثاله فى المجاز العقلى فكما فى قوله :

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المطىّ الأباطح (٣)

فإنه بعد ما شبه السير بالسيلان وعبر به عنه أسنده إلى الأباطح - جمع أبطح وهو المكان المتسع الذى فيه دقاق الحصى - إسنادا مجازيّا ، وأعناق المطى مناسب لمن ثبت له السير حقيقه وهم القوم ، فهو ترشيح للمجاز العقلى ، وأما مثاله فى المجاز المرسل فكما فى قوله صلى الله عليه وسلم لأزواجه الطاهرات : " أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا" ، فإن اليد مجاز مرسل عن النعمه لصدورها عن اليد ، (وقوله : أطولكن) ترشيح لذلك المجاز ؛ لأنه مأخوذ من الطول بالفتح وهو الإنعام والإعطاء وذلك ملائم لليد الأصليه ؛ لأن الإنعام إنما يكون بها ، وقد يقال : إن الإنعام والإعطاء كما يلائم اليد الأصليه ؛ لأنه يكون بها يلائم النعمه أيضا ؛ لأنها متعلقه فيكون مشتركا بين الأصل والفرع فلا يكون ترشيحا ، ومعنى أطولكن : أكثركن طولا أى : إنعاما وإعطاء وجعل أطولكن مأخوذا من الطول بالضم وهو ضد القصر ليناسب اليد الأصليه فيكون ترشيحا يؤدى إلى خلو الكلام عن الإخبار بكثره الجود المقصود اللهم إلا أن يقال : إنه استعير الطول بالضم للاتساع فى العطاء وكثرته ، فيكون ترشيحا باعتبار أصله لما تقرر من أن الترشيح يجوز إبقاؤه على حقيقته لم يقصد منه إلا التقويه ، ويجوز استعارته لملائم المعنى المجازى المراد من اللفظ.

١- رواه مسلم فى فضائل الصحابه (٢٤٥٢) بلفظ " لحاقا".

٢- سبق تخريجهما.

٣- سبق تخريجهما.

ترشیح للمجاز. هذا ، ولکن تفسیر الاستعاره بالکنایه بما ذکره المصنف شیء لا مستند له فی کلام السلف ولا هو مبنی علی مناسبه لغویه ومعناها المأخوذ من کلام السلف هو ألّا یصرح بذکر المستعار بل بذکر ردیفه ولازمه الدالّ علیه فالمقصود بقولنا : أظفار المنیه استعاره السبع للمنیه کاستعاره الأسد للرجل الشجاع إلا أنا لم نصرح بذکر المستعار أعنی السبع بل اقتصرنا علی ذکر لازمه وهو الأظفار لینتقل منه إلی المقصود کما هو شأن الکنایه فالمستعار هو لفظ السبع الغیر المصرح به والمستعار منه هو الحیوان المفترس والمستعار له هو المنیه ...

******

(قوله : ترشیح للمجاز) أی : المرسل کما علمت (قوله : هذا) أی : افهم هذا (قوله : بما ذکره المصنف) أی : من أنها التشبیه المضمر فی النفس (قوله : لا مستند له فی کلام السلف) أی : لأنه لم ینقل عن أحد من السلف مثل ما ذکره المصنف (قوله : ولا هو مبنی علی مناسبه لغویه) أی : لأن إضمار التشبیه لیس فیه نقل لفظ إلی غیر معناه حتی لأن یسمی بالاستعاره کما یناسب نقل اللفظ الذی هو المجاز اللغوی (قوله : هو ألّا یصرح إلخ) أی : ذو ألّا یصرح أی : اسم المشبه به المستعار فی النفس الموصوف بعدم التصریح به ، فالاستعاره بالکنایه عند السلف اللفظ المذکور لا عدم التصریح به کما هو ظاهر الشارح (قوله : بل یذکر) أی : بل یصرح بذکر ردیفه (وقوله : ولازمه) تفسیر للردیف (قوله : لم نصرح بذکر المستعار) أی : بمذکور هو المستعار (وقوله : أعنی السبع) أی : أعنی لفظ السبع (قوله : علی ذکر لازمه) أی : لازم مدلوله ؛ لأن الأظفار إنما هی لازمه لمدلول لفظ السبع أعنی الحیوان المفترس (قوله : لینتقل منه) أی : من ذلک اللازم إلی المقصود أی : إلی المقصود استعارته وهو السبع (قوله : کما هو شأن الکنایه) أی : فإنه ینتقل فیها من اللازم المساوی إلی الملزوم ، والحاصل أن قولنا : أظفار المنیه نشبت بفلان یقصد بالأظفار فیه أن تکون کنایه عن السبع المقصود استعارته للمنیه کاستعاره الأسد للرجل الشجاع ، فإذا استعمل بهذا القصد فقد صح أنا لم نصرح بالمستعار الذی هو السبع ، بل کنینا عنه ونبهنا علیه بمرادفه لینتقل منه إلی المقصود استعارته (قوله : هو لفظ السبع الغیر المصرح به) أی : بل کنی عنه بردیفه.

قال صاحب الكشاف : إن من أسرار البلاغه ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه ...

******

(قوله : قال صاحب الكشاف) هذا سند لما نقله عن السلف ، وحينئذ فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله ومن معه (قوله : إن من أسرار البلاغه إلخ) أى : إذا كان المقام مقتضيا للاستعاره دون الحقيقه بأن كان المقام مقام تأكيد أو مبالغه فى مدح أو ذم أو كان المقام مقام خطاب الذكى دون الغبى ، فإن من لطائف تلك البلاغه التى هى الإتيان بالاستعاره المناسبه لذلك المقام أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار إلخ ، وإنما كان ذلك من أسرار البلاغه ؛ لأن التوصل إلى المجاز بالكنايه أعذب وأقوى من ذكر نفس المجاز كما لا يخفى (قوله : عن ذكر الشيء) أى : اللفظ (قوله : ثم يرمزوا إلخ) أى : يشيروا وبابه ضرب ونصر (قوله : من روادفه) أى : لوازمه أى : لوازم معناه (قوله : على مكانه) الضمير للمستعار والمكان هنا مصدر لكان التامه أى : على كينونته ووجوده أى : ملاحظته فى الذهن (قوله : نحو شجاع يفترس أقرانه) أى : فقد شبه الشجاع بالأسد تشبيها مضمرا فى النفس وادعى أنه فرد من أفراده واستعير له اسمه على طريق الاستعاره بالكنايه وإثبات الافتراس تخييل ، وهو عند صاحب الكشاف مستعار لإهلاك الأقران فهو استعاره تحقيقيه قرينه للمكنيه (قوله : ففيه تنبيه) أى : ففى هذا الكلام تنبيه على أن الشجاع ثبتت له الأسديه وأنه فرد من أفراده وقد رمز لذلك بشيء من روادفه وهو الافتراس ، إن قلت : المكنى عنه على هذا هو ثبوت معنى الأسد لا لفظه فلم يكن عنه حتى يسمى استعاره بالكنايه. قلت : الكنايه بالأظفار مثلا عن ثبوت معنى الأسديه للمنيه مثلا مسببه عن تبعيه إطلاق لفظ السبع على المنيه ؛ فبهذا الاعتبار كانت الأظفار كنايه عن اللفظ أيضا لإشعارها به (قوله : وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك) أى : فصريح كلامه موافق للمأخوذ من كلام السلف فى معنى الاستعاره بالكنايه ، إلا أنه يخالفهم فى قرينتها ؛ وذلك لأنها عند السلف يجب أن تكون تحييليه ، وأما

.....

******

عنـد صاحب الكشاف فلا يجب أن تكون تحييليه ، بل قد تكون تحقيقيه فضابط قرينتها عنده أن يقال : إن لم يكن للمشبه لازم يشبه رادف المشبه به كـانت القرينه تخييليه كما فى أظفار المنيه أى : مخالبها نشبت بفلان وإن كان للمشبه لازم يشبه رادف المشبه به كـانت تلـك القرينه اسـتعاره تحقيقيه كمـا فى" ينقضون عهـد الله" وشـجاع يفترس أقرانه وعـالم يغترف منه النـاس ، فالقرينه لاسـتعاره الحبل للعهد فى الأول ولاستعاره الأسد للشجاع فى الثانى ولاستعاره البحر للعالم فى الثالث عند السلف تخييليه وهى إثبـات النقض الـذى هو من روادف الحبل للعهـد وإثبات الافتراس الـذى هو من روادف الأسـد للشـجاع وإثبات الاغتراف الـذى هو من روادف البحر للعـالم ، وأمـا صاحب الكشاف فيقول : قـد شـبه العهـد بالحبل فى النفس بجامع الربط فى كل ، فإن العهـد يربط بين المتعاهـدين كما يربط الشيئان بالحبل ، وادعى أن العهـد فرد من أفراد الحبل واسـتعير له اسـمه فى النفس على طريق المكنيه وشـبه إبطـال العهـد بنقض طاقات الحبل واسـتعير النقض للإبطال ، واشـتق من النقض ينقضون بمعنى يبطلون على طريق الاسـتعاره التصريحيه التحقيقيه التبعيه ، وفى المثال الثانى يقول : إنه شبه الشجاع بالأسد ، وادعى أنه فرد من أفراده واستعير فى النفس اسـمه له على طريق الاسـتعاره بالكنايه وشبه بطش الشجاع ، وقتله لأقرانه بافتراس الأسد واستعير اسم المشبه به للمشبه واشـتق من الاـفتراس يفترس بمعنى يبطش ويقتـل على طريق التصـريحيه التحقيقيه التبعيه ، وفى المثال الثالث : شـبه العالم بالبحر بجـامع الانتفاع بكلّ ، وادعى أنه فرد من أفراده ، واسـتعير فى النفس اسـمه له على طريق الاسـتعاره بالكنايه ، وشـبه انتفاع الناس بالعـالم بالاـغتراف مـن البحر ، واســتعير الاـغتراف للانتفـاع ، واشـتق مـن الاـغتراف يغـترف بمعنى ينتفـع على طريـق الاسـتعاره التصـريحيه التحقيقيه التبعيه ، وكـذا يقـاس على مـا ذكر مـا يمـاثله. قـال العلامـه السـيد : فـإن قلت : إذا كان النقض ونظائره من الافتراس والاغتراف على مذهب صاحب الكشاف اسـتعارات مصـرحا بها قد شـبه معانيها المراده بمعانيها الأصليه ، فكيف تكون كنايات عن الاستعارات المكنى عنها مع استعمالها فى معنى هو لازم المشبه؟ قلت : هذه الاستعارات

وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكى.

(وكذا قول (١) زهير :

صحا) ...

******

من حيث إنها متفرعه عن الاستعارات الأخر المكنى عنها صارت كنايات عنها ، فإن النقض إنما شاع استعماله فى إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد حبلا ، فلما نزلوا العهد منزله الحبل وسموه به نزل إبطاله منزله نقضه ، فلو لا استعاره الحبل لعهد لم يحسن ، بل لم يصح استعاره النقض للإبطال ، وقس على ذلك استعاره الافتراس والاغتراف ، فإنها تابعه لاستعاره الأسد للشجاع والبحر للعالم ، أو أنه لما كانت هذه الاستعارات تابعه لتلك الاستعارات المكنى عنها ولم تكن مقصوده فى أنفسها ، بل قصد بها الدلاله على تلك الاستعارات الأخر كانت كنايه عنها ، وهذا لا ينافى كونها فى أنفسها استعاره على قياس ما عرف من أن الكنايه لا تنافى إراده الحقيقيه ، فالافتراس مع كونه استعاره مصرحه بها كنايه عن استعاره الأسد للرجل الشجاع.

بقى شيء آخر وهو أن ما أفاده كلام صاحب الكشاف من أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك مشكل ، وذلك أن اللفظ المستعار من أفراد المجاز اللغوى المعروف بأنه الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له والأسد المتروك أمر مضمر فى النفس لم يقع فيه استعمال فى غير ما وضع له ، اللهم إلا أن يقال : مرادهم بقولهم فى تعريف المجاز : الكلمه المستعمله تحقيقا أو تقديرا ، فتأمل.

(قوله : وسيجيء إلخ) جواب عما يقال : إن الشارح لم يتعرض فى الاستعاره بالكنايه هنا إلا لمذهب السلف ولم يتعرض هنا لمذهب السكاكى فيها ، فأجاب الشارح بأن مذهبه فيها سيأتى الكلام عليه فلا حاجه للكلام عليه هنا.

(قوله : وكذا قول زهير) هذا إشاره إلى مثال آخر فيه الاستعاره بالكنايه ، والتخييليه فيها مما يكون به قوام الوجه الذى هو أحد القسمين السابقين ، وإنما أتى به مع تقدم مثال آخر للإشاره إلى أن من أمثله المكنى عنها ما يصح أن يكون من التصريحيه

١- شرح المرشدى ٢ / ٥٢ ، ولزهير فى ديوانه ١٢۴ ، والطراز ١ / ٢٣٣ ، والمصباح ١٣٢.

أى : سلا مجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله).

يقال : أقصر عن الشيء : إذا أقلع عنه - أى : تركه وامتنع عنه - أى : امتنع باطله عنه ، ...

******

التحقيقيه على ما يقرره بتأويل سيذكره فيه ، والمراد بزهير المذكور زهير بن أبى سلمى بضم السين وسكون اللام ، والد كعب صاحب بانت سعاد القصيده المشهوره (قوله : أى سلا) هذا بيان المعنى المراد من اللفظ (وقوله : مجازا) نصب على الحال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمه التفسير ، أى أفسره بسلا حاله كونه مجازا ، (وقوله : من الصحو) خبر لمبتدأ محذوف أى وهو أى صحا مشتق من الصحو خلاف السكر ، وهذا بيان للمعنى الأصلى من اللفظ ، وحاصل ما أراده الشارح أن صحا مشتق من الصحو الذى هو فى اللغه زوال السكر والإفاقه منه ، أطلقه الشاعر وأراد به السلو الذى هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه ، فشبه السلو الذى هو زوال العشق بالصحو الذى هو زوال السكر والإفاقه منه بجامع انتفاء ما يغيب عن المراشد والمصالح واستعار اسم المشبه به للمشبه ثم اشتق من الصحو صحا بمعنى سلا ، فصحا بمعنى سلا كما قال الشارح استعاره تصريحيه تبعيه ، هذا والأولى للشارح أن يقول : من الصحو بمعنى خلاف السكر ؛ لأن الصحو فى اللغه كما يطلق على خلاف السكر يطلق على ذهاب الغيم ، خلافا لظاهر الشارح من قصره على الأول ، فتأمل (قوله : عن سلمى) أى عن حب سلمى ، أى رجع القلب عن حبها بحيث زال حبها منه ، وأل فى القلب عوض عن المضاف إليه أى قلبى ، وفى الأطول عن سلمى أى معرضا عنها.

(قوله وأقصر باطله) اعلم أن المذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغه أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدره واختيار التعديه بعن ، قال فى الصحاح : أقصرت عن الشيء أى كففت عنه مع القدره عليه ، فإن عجزت عنه قلت : قصرت عن الشيء بلا ألف ، باطل القلب ميله إلى الهوى فهو ليس ذا قدره واختيار وحينئذ فكيف يصح إسناد أقصر إليه فى كلام الشاعر؟ وأجاب بعضهم بأن فى قول الشاعر : وأقصر باطله قلبا ، والأصل وأقصرت عن باطله ، فحق أقصرت أن يسند لذى القدره ويتعدى لغيره كالباطل

وتركه بحاله : (وعرّى أفراس الصّبا ورواحله)

(أراد) زهير (أن يبين أنه ترك ما كان ...

******

بعن ، فقلب الكلام وجعل الباطل فاعلا بعد أن كان مجرورا والضمير مضافا إليه ، وأجاب بجواب آخر وحاصله أنه لا حاجه لذلك القلب لجواز أن يراد بالإقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع لا الامتناع مع القدره كما هو معناه الحقيقى ، فقول الشارح : يقال أقصر أى فلان عن الشيء (وقوله : أى تركه وامتنع عنه) أى مع القدره عليه ، وهذا إشاره لبيان المعنى اللغوى للإقصار ، (وقوله : أى امتنع باطله عنه) أى انتفى باطل القلب عنه ، تفسير قول الشاعر : وأقصر باطله تفسير مراد إشاره إلى أن المراد من الإقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع ، (قوله وتركه) أى وترك الباطل ذلك القلب ملتبسا بحاله الأصلى وهو الخلو من العشق تفسير لقوله : أى امتنع باطله عنه.

(قوله وعرى أفراس الصبا) يحتمل أن يكون نائب الفاعل ضمير القلب ، وأفراس بالنصب مفعوله الثانى ، أى عرى القلب أفراس الصبا ورواحل الصبا ، والرواحل جمع راحله وهو البعير القوى فى الأسفار ، ومعنى تعريه القلب عن أفراس الصبا وعن رواحله أن يحال بينه وبين تلك الأفراس والرواحل بحيث تزال عنه ، ويحتمل أن يكون نائب فاعل عرى هو الأفراس ، فيكون المعنى أن أفراس الصبا ورواحله عريت من سروجها ، عن رحالها التى هى آلات ركوبها للإعراض عن السير المحتاج إليها فيه (قوله : أراد زهير إلخ) قد علمت أن البيت المذكور يحتمل أن تكون الاستعاره المعتبره فيه بالكنايه ، وأن تكون تحقيقيه ، فأشار المصنف إلى تحقيق معنى الاستعاره بالكنايه فى البيت ، وإلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله : أراد إلخ ، وأشار إلى تحقيق معنى الاستعاره التحقيقيه فيه وإلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله بعد : ويحتمل إلخ ، واعلم أنه عند حمل الاستعاره فى البيت على التحقيقيه تنفى الاستعاره بالكنايه عند المصنف وكذا عند القوم ، لأنهم يقولون : إن المكنيه والتخييليه متلازمتان لا توجد إحداهما بدون الأخرى ، وأما على مذهب صاحب الكشاف من جواز كون قرينه المكنيه تحقيقيه فلا تنفى المكنيه عند الحمل على التحقيقيه (قوله : أن يبين) أى بهذا الكلام

يرتكبه زمن المحبه من الجهل والغىّ ، وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته) الضمير فى معاودته وآلاته لما كان يرتكبه.

******

(قوله : يرتكبه) أى يفعله (قوله : زمن المحبه) أى فى زمن المحبه ، فهو منصوب على الظرفيه ، واعترضه العصام بأنه لا دلاله فى الكلام على ترك ما كان يرتكبه زمن المحبه فهو منصوب على الظرفيه واعترضه العصام بأنه لا دلاله فى الكلام على ترك ما كان يرتكبه زمن المحبه مطلقا على ما يقتضيه السوق ، وإنما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلمى ، وإلا أن يراد بسلمى جنس المحبوب ، كما قد يراد بحاتم السخى ، أو يجعل أل فى المحبه للعهد أى محبه سلمى ، تأمل (قوله من الجهل والغىّ) بيان لما ، والمراد بالجهل والغى الأفعال التى يعدّ مرتكبها جاهلا بما ينبغى له فى دنياه أو فى آخرته ، ويعدّ بسببها من أهل الغىّ أى عدم الرشد لارتكابه ما يعود عليه بالضرر من المعصيه وما ينكره العقلاء (قوله : وأعرض عن معاودته) عطف على ترك ، أى أنه ترك ما كان مرتكبا له زمن المحبه من الجهل والغى ، وأنه أعرض عن معاودته بالعزم على ترك الرجوع إليه ، وهذا مستفاد من قوله : وأقصر باطله ؛ لأن معناه كما مر امتنع باطله عنه وتركه بحاله ، ولو كان القلب قاصدا للمعاوده لما تركه لم يكن مهملا لآلاته بالكليه ، فلم يكن باطله تاركا له على حاله الأصلى (قوله : فبطلت آلاته) أى فلما أعرض عما كان مرتكبا له زمن المحبه من الجهل والغى بطلت آلاته التى توصل إليه ، من حيث إنها توصل إليه من الحيل والمال والإخوان والأعوان ، والمراد ببطلانها تعطلها ، فهو من بطل الأجير بطاله أى تعطل ، لا من بطل الشىء بطلانا بمعنى ذهب ؛ لأن المترتب على الإعراض عن الشىء إنما هو تعطيل آلاته لا ذهابها ، وليس قوله : فبطلت آلاته تفسيرا لقوله : " وعرّى أفراس الصّبا ورواحله" كما فهم بعضهم ، والإلزام كون الأفراس والرواحل أو تعريتها استعاره تحقيقيه ، كما يأتى فى الوجه الثانى باحتماليه المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعاره المكنى عنها فيه ، بل لما كان ترك معاوده الشىء وهجرانه مستلزما لبطلان ما يوصل إليه من حيث إنه يوصل إليه ، رتب قوله : فبطلت آلاته على ذلك الترك ، وأما الأفراس والرواحل وتعريتها أو التعرى عنها فعلى حقيقتها ؛ لأنها تخييل والتخييل عند المصنف على حقيقته كما تقدم.

(فشبه) زهير فى نفسه (الصبا بجهه من جهات المسير ، كالحج والتجاره قضى منها) أى : من تلك الجهه (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه الشبه : الاشتغال التامّ وركوب المسالك الصعبه فيه غير مبال بمهلكه ، ولا محترز عن معركه ؛ وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعاره بالكنايه.

(فأثبت له) أى : للصبا بعض ما يخص تلك الجهه - أعنى : (الأفراس والرواحل) التى بها قوام جهه المسير والسفر ، فإثبات الأفراس والرواحل استعاره تخييليه (فالصبا) ...

******

(قوله : فشبه زهير الصبا إلخ) أى أنه لما أراد أن يبين ما تقدم لزم أن يكون الصبا - بالكسر مع القصر - وهو الميل إلى الجهل الذى أهمله وأعرض عنه فتعطلت آلاته - بمنزله جهه من الجهات أعرض عنها بعد قضاء الوطر ، فشبه فى نفسه ذلك الصبا بجهه من الجهات التى يسار إليها لأجل تحصيل حاجه ، كجهه الحج وجهه الغزو وجهه التجاره إلخ ، فقول المصنف : كالحج إلخ على حذف مضاف كما علمت ، وهذا بناء على أن المراد بالجهه ما يتوجه إليه المسافر لأجل تحصيل غرض.

وقال سم : المراد بجهه المسير الغرض الذى يسير السائر لأجله كالحج وطلب العلم والتجاره إلخ ، وحينئذ فلا حاجه إلى تقدير (قوله : الوطر) أى الحاجه الحامله على ارتكاب الأسفار لتلك الجهه (قوله : فأهملت) أى فلما قضى منها الوطر أهملت آلاتها الموصله إليها ، مثل الأفراس والرواحل والأعوان والأقوات السفريه والقرب وغير ذلك (قوله : ووجه الشبه إلخ) أى فهو مركب من عده أمور وفيه إشاره إلى أن وجه الشبه فى المكنيه قد يكون مركبا ، قاله فى الأطول.

(قوله : الاشتغال التامّ) أى لأجل تحصيل المراد من الصبا والمراد من الجهه (قوله : وركوب المسالك الصعبه فيه) أى فى كلّ من السير والصبا (قوله : غير مبال بمهلكه) أى من غير مبالاه فى ذلك الشغل بمهلكه تعرض فيه ، ولا احتراز عن معركه تنال فيه (وقوله : غير مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف ، والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبه غير مبال (قوله : التى بها قوام جهه المسير) أى قوام المسير إلى الجهه ، قاله سم ، أو المراد التى

على هـذا التقـدير : (من الصـبوه ، بمعنى : الميـل إلى الجهـل والفتوه) يقال : صـبا يصـبو صـبوه ، وصـبوا - أى : مال إلى الجهل والفتوه - كذا فى الصحاح ، لا من الصباء [بالفتح] يقال : صبى صباء - مثل : سمع سماعا - أى : لعب مع الصبيان.

******

بهـا قوام الجهه التى يسار إليها من حيث المسير إليها ، إن قلت : كثيرا ما تقطع المسافات بـدون الأفراس والرواحل بل بالمشـى ، وحينئـذ فالمناسب أن بها كما له لا قوامه ، قلت : الكلام فى السير المتعدّ به وهو الذى يتحقق به الوصول بسـرعه ، وهو لا يكون عـاده بـدون الأفراس والرواحل ، ولو باعتبار حمل زاد المسافر ومائه ، وأن قوله : التى بها قوام جهه المسير بناء على الغالب ، فى الجهه البعيـده التى يحتاج فيها إلى المشاقّ وهى المشبه بها انعـدام السـفر فيها بانعـدام الآلات ، فينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه (قوله : على هـذا التقـدير) وهو أن يكون هو المشبه وجهه المسير مشـبها بها (قوله : من الصـبوه) أى مأخوذ منها فيفسـر بمعناها (وقوله : من الصـباء) أى لا أنه مأخوذ من الصبا ، بحيث يفسـر بمعناه ، وهو اللعب مع الصبيان ، ثم إنه لما كان أخذه من الصبوه يصدق بأن يراد به الكون صبيّا كما فعل السـكاكى ، أتى المصـنف بقوله : بمعنى الميل إلى الجهل إلخ رد عليه ، كذا قرر شيخنا العلامه عطيه الأجهورى.

(قوله : بمعنى الميـل إلى الجهـل) أى إلى الأفعـال التى يعـدّ مرتكبهـا جاهلاـ بما ينبغى له فى دنياه أو آخرته (قوله : والفتوه) أى الميل إلى الفتوه وهى المروءه والكرم وتستعمل فى استيفاء اللذات وهو المراد هنا ، ا. ه - سيرامى (قوله : يقال : صبا) بفتح الصاد والباء (قوله : وصـبوا) بضم الصاد والباء وتشديـد الواو (قوله : كـذا فى الصـحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصـحيح ، يقال : صححه الله فهـو صـحيح وصـحاح بالفتـح والجـارى على ألسـنه الأـكثرين كسـر الصـاد على أنه جمع صـحيح كظريف وظراف ، ولبعض الأدباء فى استعاره هذا الكتاب مخاطب لبعض الرؤساء :

مولاى إن وافيت بابك طالبا

منك الصّحاح فليس ذاك بمنكر

البحر أنت وهل يلام فتى سعى

للبحر كى يلقى صحاح الجوهر

(قوله : بالفتـح) أى بفتـح الصاد مع المد (قوله : يقال : صبى) هو بكسـر الموحده كسـمع كما قال الشارح ، وإنما كان الصـبا فى البيت على التقدير المتقدم وهو كونه

(ویحتمل أنه) أی : زهیرا (أراد) بالأفراس والرواحل (دواعی النفوس وشهواتها ، والقوی الحاصله لها فی استیفاء اللذات ، أو) أراد بها : (الأسباب التی قلما تتآخذ فی اتباع الغیّ إلا أوان الصبا) وعنفوان الشباب ، ...

******

مشبها مأخوذا من الصبوه لا من الصباء ؛ لأن المناسب تشبیه المقصر بالمقصر لا تشبیه حال الصبی بالمقصر ، ولأن قوله : صحا القلب عن سلمی إلخ یدل علی أن حاله المحبه والعشق لا اللعب مع الصبیان ، إذ اللعب مع الصبیان لا یناسبه قوله : صحا القلب إلخ ، ولا یناسبه الأفراس والرواحل ولا استعارتها ، إلا أن یراد باللعب مع الصبیان فعل أهل الهوی والشبان ، فیعود لمعنی التفسیر الأول ، فتأمل.

(قوله : ویحتمل أنه أراد بالأفراس والرواحل دواعی النفوس وشهواتها) أی فشبه دواعی النفوس ، وشهواتها بالأفراس ، بجامع أن کلّا منهما آله لتحصیل ما لا یخلو الإنسان عن المشقه فی تحصیله ، واستعار اسم المشبه به للمشبه علی طریق الاستعاره التصریحیه التحقیقیه ، وعطف الشهوات علی دواعی النفوس فی کلام المصنف من قبیل عطف المرادف ؛ لأن الدواعی هنا هی الشهوات (قوله : والقوی الحاصله لها) أی للنفوس فی استیفاء اللذات إن أرید بالقوی الحاصله لها فی استیفاء اللذات ما یحملها علی الاستیفاء ، فهی الشهوات والدواعی المذکوره ، وحینئذ فیکون العطف مرادفا وإن أرید بها ما تستعین به النفوس من الصحه والفراغ والتدبیر والجهد الروحانی والبدنی کان من عطف المغایر.

(قوله : أو أراد بها) أی بالأفراس والرواحل الأسباب الظاهریه فی اتباع الغیّ مثل المال والأعوان ، فشبه تلک الأسباب بالأفراس والرواحل ، بجامع أن کلّا یعین علی تحصیل المقصود ، واستعار اسم المشبه به للمشبه علی طریق الاستعاره التصریحیه التحقیقیه (قوله : تتآخذ) ضبط بتشدید الخاء وبتخفیفها مع مد الهمزه ، أی تجتمع وتتفق مأخوذ من قولک : تآخذت هذه الأمور إذا أخذ بعضها بعضد بعض (قوله : فی اتباع الغیّ) أی عند اتباع أفعال الغی ، أی أن هذه الأسباب قلّ أن یعین بعضها علی ارتکاب المفاسد إلا فی أوان الصبا فإنها تدعو الشخص لذلک (قوله : وعنفوان الشباب) أی أوله

مثل : المال ، والمنال ، والأعوان (فتكون الاستعاره) أى : استعاره الأفراس والرواحل (تحقيقيه) لتحقق معناها عقلا - إذا أريد بهما الدواعى - وحسّا - إذا أريد بهما أسباب اتباع الغى من المال - والمنال.

مثل المصنف بثلاثه أمثله :

الأول : ما تكون التخييليه إثبات ما به كمال المشبه به.

والثانى : ما تكون إثبات ما به قوام المشبه به.

******

وأقواه وهذا تفسير للصبا فهو يشير إلى أن المراد بالصبا فى البيت على هذا الاحتمال نهايته ، وهو أوان ابتداء الشباب ، فإنه أوان اتباع الغىّ لا- الميل إلى الجهل كما فى الاحتمال الأول ، والحاصل أن الصبا فى البيت على الاحتمال الأول بمعنى الميل إلى الجهل ، فهو مأخوذ من الصبوه ، وأما مع الاحتمال الثانى فهو مأخوذ من الصباء أى اللعب مع الصبيان ، وحينئذ ففى البيت حذف مضاف ، أى نهايه الصبا أى اللعب مع الصبيان ، وهو أوان لابتداء الشباب ، ووجه إراده ابتداء الشباب من الصبا على الاحتمال الثانى أن الصبا صار على حقيقته ، والأفراس والرواحل بمعنى الشهوات أو الأسباب المذكوره ، وهى مناسبه لابتداء الشباب لا للميل للجهل ؛ لأنه عين الشهوات فلا- يصح أن يراد بالأفراس والرواحل الشهوات ، وتضاف للصبا بمعنى الميل ، بخلاف الاحتمال الأول فإنه شبه الصبا بجهه من جهات المسير ، فالمناسب أن يراد بالصبا ما كان يرتكبه ، والأفراس والرواحل على حقيقتها (قوله : مثل المال إلخ) تمثيل للأسباب ، (وقوله : والمنال) بضم الميم أى ما يطلب وينال ، وعطفه على ما قبله من عطف العامّ على الخاصّ ، وعطف ما بعده عليه بالعكس (قوله : ما تكون التخييليه) أى كلام تكون التخييليه فيه إلخ ، فما نكره موصوفه والعائد محذوف على حدّ (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ)(1) ولا يصح أن تكون ما موصوله ؛ لأن العائد مجرور بحرف ليس الموصول مجرورا به (قوله : والثانى : ما تكون إثبات إلخ) أى والثانى كلام تكون التخييليه فيه إثبات

۱- البقره : ۴۸.

والثالث : ما تحتمل التخييليه والتحقيقيه.

فصل : فى مباحث من الحقيقه ، والمجاز ، والاستعاره بالكنايه ، والاستعاره التخييليه وقعت فى المفتاح مخالفه لما ذكره المصنف ، والكلام عليها :

اعتراضات على السكاكى

(عرف السكاكى الحقيقه اللغويه) أى : غير العقليه (بالكلمه المستعمله فيما وضعت هى له من غير تأويل فى الوضع ، واحترز بالقيد الأخير) وهو قوله : من غير تأويل فى الوضع.

******

إلخ (قوله : والثالث : ما تحتمل إلخ) أى الثالث كلام تحتمل الاستعاره فيه التخييليه والتحقيقيه ، ففاعل تحتمل ضمير عائد على الاستعاره ، والتخييليه بالنصب مفعوله.

فصل عرف السكاكى إلخ...

(قوله : من الحقيقه إلخ) من بمعنى فى ، وفى الكلام حذف مضاف ، أى فى أحكام الحقيقه ، وظرفيه الفصل فى المباحث من ظرفيه الكل فى أجزائه ؛ لأن الفصل اسم للألفاظ المخصوصه الداله على المعانى المخصوصه ، والمراد بالمباحث القضايا ؛ لأن المباحث جمع مبحث بمعنى محل البحث ، وهو إثبات المحمولات للموضوعات ، ومحل ذلك هو القضايا ، وظرفيه المباحث فى أحكام الحقيقه وما معها من ظرفيه الدالّ فى المدلول ، أو أن من باقيه على حالها وهى للتبعيض ، أى من جمله مباحث الحقيقه إلخ (قوله : وقعت فى المفتاح) صفه لمباحث (قوله : والكلام عليها) عطف على مباحث أى وفى الكلام عليها من الاعتراضات (قوله : أى غير العقليه) أشار بهذا إلى أن المراد باللغويه ما قابل العقليه ، التى هى إسناد الفعل أو معناه لما هو له ، وحينئذ فتشمل العرفيه والشرعيه ، وليس المراد باللغويه ما قابلهما (قوله : بالكلمه) هى جنس خرج عنه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقا ، (وقوله : المستعمله) فصل خرج به الكلمه الموضوعه قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقه ولا مجازا (قوله : فيما) أى فى المعنى الذى وضعت هى أى تلك الكلمه له ، فصل ثان خرج به الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له بكل اصطلاح ، فإنه مجاز قطعا أو غلط (وقوله : من غير تأويل فى الوضع) أى الذى استعملت تلك الكلمه بسببه.

(عن الاستعاره على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعاره مجاز لغوى ؛ لكونها مستعمله فى غير الموضوع له الحقيقى ، فيجب الاحتراز عنها.

وأما على القول بأنها مجاز عقلى ، واللفظ مستعمل فى معناه اللغوى ، ...

******

فصل ثالث خرجت به الاستعاره ؛ لأنها كلمه استعملت فيما وضعت له مع التأويل فى ذلك الوضع ، بخلاف الحقيقه فإنها كلمه مستعمله فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع ، وإلى هذا أشار بقوله : واحترز أى السكاكى بالقيد الأخير إلخ.

(قوله : على أصح القولين) متعلق باحترز ، أى وهذا الاحتراز بناء على أصح القولين ، ويصح أن يكون حالا من الاستعاره ، وحاصل ما فى المقام أن الاستعاره موضوعه قطعا على كل قول ، وإنما الخلاف فى أنها مجاز لغوى ، بمعنى أن التصرف فى أمر لغوى وهو اللفظ ؛ لأنه استعمل فى غير ما وضع له ابتداء ، أو عقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى وهو جعل غير الأسد أسدا وأما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه فعلى أنها مجاز عقلى فهى حقيقه لغويه لا يصح إخراجها ، وإنما يخرج به المجاز المرسل ، وعلى أنها مجاز لغوى وهو الأصح يحتاج لإخراجها بقيد زائد على قوله : فيما وضعت له ، إذ لا تخرج بالوضع للاتفاق على وضعها ، لكن وضعها للمشبه بتأويل ، أى ادعاء أنه من جنس المشبه به الذى وضع له اللفظ أصاله ، فلما بنى السكاكى تعريفه على هذا القول الأصح - وهو أنها مجاز لغوى - احتاج لزياده قيد لإخراجها ، وذلك القيد هو أن وضع الحقيقه لا تأويل فيه ولا ادعاء ، ووضع الاستعاره فيه تأويل وادعاء ، وهو معنى قوله : من غير تأويل فى الوضع.

(قوله : وأما على القول بأنها مجاز عقلى) أى مجاز سببه التصرف فى أمور عقليه ، أى غير ألفاظ كجعل الفرد الغير المتعارف من أفراد المعنى المتعارف للفظ مثل جعل الشجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس الذى هو معنى متعارف للأسد ، فليس المراد بكون الاستعاره مجازا عقليّا على هذا القول أنها من أفراد المجاز العقلى المصطلح عليه فيما تقدم ، وهو إسناد الفعل أو ما فى معناه لغير من هو له (قوله : مستعمل فى معناه اللغوى) أى وهذا الفرد الغير المتعارف كالشجاع مثلا معنى لغوى للأسد بسبب الادعاء

فلا يصح الاحتراز عنها (فإنها) أى : إنما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعاره لأنها (مستعمله فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين : متعارفا ، وغير متعارف.

(وعرف) السكاكى (المجاز اللغوى بالكلمه المستعمله) فى غير ما هى موضوعه له بالتحقيق استعمالا فى الغير ...

******

وجعل الأسد شاملا له (قوله : فلا يصح الاحتراز عنها) أى لوجوب دخولها فى التعريف ؛ لأنها من جمله المحدود على هذا القول ، وإنما ضعف ذلك القول لأن الاستعاره ولو بولغ فى التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى ذلك كونها مستعمله فيما وضعت له ابتداء ، وإنما استعملت فى غير ما وضعت له بالأصاله ، فتأمل.

(قوله : بتأويل) أى بواسطه تأويل فى الوضع ، أو أن الباء للملابسه متعلقه بوضعت أى فيما وضعت له وضعا ملتبسا بتأويل ، وصرف للوضع عن الظاهر ، فإن الظاهر فيه ليس الادعاء بل على سبيل التحقيق.

(قوله : وعرف المجاز اللغوى) أراد به ما قابل الحقيقه اللغويه ، التى عرفها أولا وحينئذ فالمراد به غير العقلى فيشمل الشرعى والعرفى (قوله : المستعمله فى غير ما هى موضوعه له) أى : المستعمله فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت الكلمه له (قوله : بالتحقيق) الباء للملابسه متعلقه بالموضوعه ، أى : المستعمله فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت له الكلمه وضعا ملابسا للتحقيق ، أى لتحقيقه أى تثبيته وتقريره فى أصله ، بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلى الذى هو تعيين اللفظ للدلاله على المعنى بنفسها ، فخرج بقوله : فى غير ما وضعت له الكلمه المستعمله فيما وضعت له وضعا حقيقيّا ، وأدخل بقيد التحقيق الكلمه المستعمله فيما وضعت له بالتأويل ؛ لأنه إنما أخرج المستعمله فى المعنى الموضوع له وضعا تحقيقيّا لا تأويليّا ، بأن تكون الكلمه مستعمله فيما هى موضوعه له وضعا مصاحبا للتأويل ، الذى هو كون اللفظ ، بحيث يستعمل فيما أدخل بالادعاء فى جنس الموضوع له بالتحقيق ، (قوله : استعمالا فى الغير) مفعول مطلق لقوله : المستعمله وإنما صرح به مع فهمه من قوله : المستعمله فى غير ما هى موضوعه له

بالنسبه إلى نوع حقيقتها ، ...

******

توطئه ذكر الغير بعده ، ليتعلق به قوله : بالنسبه إلخ ، ولو حذفه وعلق قوله : بالنسبه بغير من قوله : فى غير ما هى موضوعه له ما ضر ، لكنه صرح به لطول الفصل.

(قوله : بالنسبه إلى نوع حقيقتها) متعلق بالغير كما قال الشارح ، وحينئذ فالمعنى : المجاز اللغوى هو الكلمه المستعمله فى معنى مغاير للمعنى الذى وضعت له الكلمه وضعا حقيقيّا ، وتلك المغايره بين المعنيين بالنسبه إلى نوع حقيقتها - أى الكلمه - عند المستعمل ، وأورد عليه أن الحقيقه هى اللفظ ويجب أن يكون نوعها لفظا آخر ، وحينئذ فينحل كلامه إلى قولنا : المجاز هو الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ، بالنسبه إلى نوع أى لفظ آخر هو حقيقه لهذا اللفظ المجازى ، فأسد مثلا إذا استعمل فى الرجل الشجاع كان مستعملا فى غير ما وضع له ، بالنسبه إلى كلمه أخرى حقيقه لتلك الكلمه أعنى لفظ أسد ، فيكون لفظ أسد له كلمه أخرى حقيقه فى ذلك اللفظ ، هذا ظاهره ولا معنى لذلك بل اللفظ واحد ، لكن إن استعمل فى معنى كالحيوان المفترس كان فيه حقيقه ، وإن استعمل فى معنى آخر كالرجل الشجاع كان فيه مجازا ، وأجيب بأن إضافه نوع إلى حقيقتها إضافه بيانيه أى إلى نوع هو حقيقه عند المتكلم بها ، ومحصله أن المجاز اللغوى هو الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له وضعا حقيقيّا ، وتلك المغايره بين المعنيين بالنسبه إلى كونها حقيقه ، أى بالنسبه إلى معناها الموضوع له عند المتكلم ، فلفظ الصلاه إذا استعمله الشرعى فى الدعاء صدق عليه أنه كلمه مستعمله فى معنى مغاير لما هى موضوعه له ، ومغايرته لذلك بالنسبه إلى معناها الحقيقى عند الشرعى ؛ لأن الدعاء مغاير للأقوال والأفعال ، وكذا يقال فى الأسد إذا استعمله اللغوى فى الرجل الشجاع ، فإنه يصدق عليه أنه كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له بالنسبه لمعناها الحقيقى عنده ، وإنما أتى بقوله : بالنسبه إلخ ؛ لأن التعريف بدونه غير مانع وغير جامع.

أما كونه غير مانع فلدخول بعض أفراد الحقيقه فيه ، كالصلاه يستعملها اللغوى فى الدعاء ، فإنه يصدق عليها أنها كلمه استعملت فى غير ما وضعت له بالتحقيق ؛ لأنها وضعت بالتحقيق لذات الأركان أيضا ، فهى فى الدعاء مستعمله فى غير الموضوع له فى

مع قرينه مانعه عن إراده معناها فى ذلك النوع ، وقوله : بالنسبه متعلق بالغير ، واللام فى الغير ...

******

الجمله وهى ذات الأركان ، وكذا يقال فى الصلاه إذا استعملها الشرعى فى الأركان أى إنه يصدق عليها أنها كلمه مستعمله فى غير ما هى موضوعه له بالتحقيق ؛ لأنها وضعت بالتحقيق للدعاء أيضا ، فهى فى الأركان مستعمله فى غير الموضوع له فى الجمله ، ولما كان التعريف بدون ذلك القيد صادقا بما ذكر مع أنه من أفراد الحقيقه احتيج إلى إخراج مثل ذلك ، بقوله : بالنسبه إلى نوع حقيقتها ؛ وذلك لأن اللغوى إذا استعمل الصلاه فى الدعاء وإن صدق عليه أن الصلاه كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له فى الجمله وهو الأركان ، إلا أن تلك المغايره ليست بالنسبه للمعنى الحقيقى للصلاه عند المستعمل ، بل عند غيره وهو الشارع ، وأما بالنسبه لذلك المستعمل فالصلاه مستعمله فيما وضعت له لا فى غيره ، وكذا يقال فى الشرعى إذا استعمل الصلاه فى الأركان.

وأما كون التعريف غير جامع بدون ذلك القيد فلأنه لو لا هذا القيد لخرج مثل لفظ الصلاه إذا استعمله الشرعى فى الدعاء ؛ لأنه يصدق أنه كلمه مستعمله فيما هى موضوعه له فى الجمله - أى فى اللغه - ولما زاد هذا القيد دخل ذلك فى التعريف ؛ لأنه يصدق على الصلاه حينئذ أنها مشتمله فى غير ما هى موضوعه له ، بالنسبه لنوع حقيقتها عند المستعمل ، وأما كونها مستعمله فيما هى موضوعه له ، فذلك ليس بالنسبه إلى نوع حقيقتها عند المستعمل ، بل عند غيره ، فظهر لك أن هذا القيد مذكور فى التعريف للإدخال والإخراج.

(قوله : مع قرينه إلخ) خرجت الكنايه (قوله : فى ذلك النوع) أى النوع الحقيقى عند المستعمل ، لغويّا كان أو شرعيّا أو من أهل العرف (قوله : متعلق بالغير) يحتمل وجهين.

أحدهما : أن يكون التعلق على ظاهره ، فيكون التقدير هكذا استعمالا فى معنى مغاير للأصل ، بالنسبه إلى ذلك النوع من الحقيقه التى عند المستعمل.

ثانيهما : أن يكون التعلق معنويّا بأن يكون المجرور نعتا للغير ، فيكون التقدير استعمالا فى غير كائنه مغايرته وحاصله بالنسبه إلى ذلك النوع ، وإلى ما ذكر أشار

للعهد أی : المستعمله فی معنی غیر المعنی الذی الکلمه موضوعه له فی اللغه ، أو الشرع ، أو العرف ، غیرا بالنسبه إلی نوع حقیقه تلک الکلمه حتی لو کان نوع حقیقتها لغویّا تکون الکلمه قد استعملت فی غیر معناها اللغوی فتکون مجازا لغویّا ؛ وعلی هذا القیاس ، ولما کان قوله : استعمالا فی الغیر بالنسبه إلی نوع حقیقتها بمنزله قولنا : فی اصطلاح به التخاطب مع کون هذا أوضح ...

******

العلامه سم بقوله : قوله : متعلق بالغیر أی تعلقا معنویّا أو نحویّا لأنه بمعنی المغایر (قوله : للعهد) أی والغیر المعهود هو غیر ما وضعت له ، ثم إن الغیر المعهود هو ما غایر أفراد الحقیقه ، أعنی اللغویه والشرعیه والعرفیه ، ولا نعین واحدا من تلک الأفراد ، ولهذا أتی بقوله : بالنسبه إلی نوع حقیقتها ، فإذا کانت الکلمه موضوعه فی عرف الشرع لمعنی ثم استعملت فی شیء آخر کانت مجازا شرعیّا ، وإن کانت موضوعه فی اللغه لمعنی ثم استعملها اللغوی فی معنی آخر کانت مجازا لغویّا وکذا إذا کانت موضوعه فی العرف لمعنی واستعملها أهل العرف فی غیره کان العرف عامّا أو خاصّا کانت مجازا عرفیّا (قوله : بالنسبه إلی نوع حقیقه تلک الکلمه) أی بالنسبه إلی نوع کون تلک الکلمه حقیقه (قوله : حتی لو کان إلخ) أی کما إذا استعمل اللغوی الصلاه فی الأرکان فإن حقیقتها عنده الدعاء ، فیکون قد استعملها فی غیر ما وضعت له من حیث اللغه ، فتکون مجازا لغویّا (قوله : ولما کان هذا القید) أی قوله : استعمالا فی الغیر بالنسبه إلخ ، وإن کان محط القیدیه قوله بالنسبه إلخ ، وأما قوله : استعمالا فی الغیر فهو توطئه لذکر القید ، معلوم من قوله : المستعمله فی غیر ما وضعت له ، وهذا جواب عما یقال : إن السکاکی لم یقل فی اصطلاح به التخاطب فما نقلته عنه تقول علیه ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن المصنف نقل ذلک عنه بالمعنی ، فورد علیه أنه لم لم ینقل عنه اللفظ الصادر منه؟ فأجاب الشارح بأن ما عدل إلیه المصنف أوضح وأدل علی المقصود.

(قوله بمنزله قولنا : فی اصطلاح إلخ) وإنما کان بمنزلته لأن معناه أن المجاز هو الکلمه المستعمله فی غیر المعنی الذی یقع به التخاطب والاستعمال ، بمعنی أن المغایره إنما هی بالنسبه إلی حقیقه تلک الکلمه عند المستعمل ، فإن کانت حقیقتها شرعیه وکان

وأدلّ على المقصود ، أقامه المصنف مقامه آخذا بالحاصل من كلام السكاكى فقال : (فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينه مانعه عن إرادته) أى : إراده معناها فى ذلك الاصطلاح (وأتى) السكاكى (بقيد التحقيق) حيث قال : موضوعه له بالتحقيق (لتدخل) فى تعريف المجاز (الاستعاره) التى هى مجاز لغوى (على ما مرّ) من أنها مستعمله فيما وضعت له بالتأويل ، لا بالتحقيق. فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف ؛ ...

******

المعنى الذى استعملت فيه غيرا بالنسبه إليه عند المستعمل الذى هو المخاطب بعرف الشرع كان مجازا شرعيّا ، وإن كانت حقيقتها لغويه وكان المعنى الذى استعملت فيه غيرا بالنسبه إليه عند المستعمل اللغوى كانت مجازا لغويّا ، وهكذا يقال فى المجاز العرفى العام والخاص ، ولا شك أن هذا المعنى هو ما أفاده قوله : استعمالا فى الغير ، بالنسبه إلى نوع حقيقتها ، لما علمت أن إضافه نوع لحقيقتها إضافه بيانيه ، وأن المعنى بالنسبه إلى حقيقتها من كونها شرعيه أو لغويه أو عرفيه ، وهذا يرجع لقولنا : بالنسبه لما عند المستعمل من كونه لغويّا أو شرعيّا أو عرفيّا ، فتأمل.

(قوله وأدل على المقصود) عطف علّه على معلول أو سبب على مسبب ، وإنما كان أدل ؛ لأن قوله : بالنسبه إلى نوع حقيقتها ربما يتوهم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص ، أى كونها حقيقه لغويه أو شرعيه أو عرفيه ، مع أن المراد ما هو أعم من ذلك ، بخلاف قوله : فى اصطلاح به التخاطب فإنه لا توهم فيه لأن المعنى بشرط أن تكون تلك المغايره فى الاصطلاح الذى يقع به التخاطب ، والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغويّا أو شرعيّا أو عرفيّا (قوله : فى اصطلاح إلخ) يجوز تعلقه بغير وتعلقه بوضعت (قوله : وأتى السكاكى) أى فى تعريف المجاز.

(قوله : لتدخل الاستعاره) أى لأن قوله : فى غير ما وضعت له بالتحقيق ، صادق باستعمالها فى غير الموضوعه له أصلا ، كما فى المجاز المرسل ، وباستعمالها فى الموضوعه له بالتأويل كما فى الاستعاره ، فلو لم يزد قيد التحقيق كان المنفى الاستعمال فى مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل ، فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد ؛ لأنها لا يصدق

لأنها ليست مستعمله فی غیر ما وضعت له بالتأویل. وظاهر عباره المفتاح هاهنا فاسد لأنه قال : وقولی بالتحقیق احتراز عن ألّا تخرج الاستعاره ، وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن خروج الاستعاره ، لا عن عدم خروجها ، فیجب أن تکون لا زائده ، أو یکون المعنی : احتراز لئلا تخرج الاستعاره (ورد) ما ذکره السکاکی

******

علیها أنها کلمه مستعمله فی غیر ما وضعت له ، ویصدق علیها أنها کلمه مستعمله فیما وضعت له فی الجمله ، فظهر مما قاله السکاکی أن قید التحقیق لإدخالها (قوله : لأنها لیست مستعمله فی غیر ما وضعت له بالتأویل) أی : بل هی مستعمله فیما وضعت له بالتأویل ، فهی مستعمله فیما وضعت له فی الجمله ، فمجرد قولنا : فی غیر ما وضعت له لا یدخلها (قوله : احتراز عن ألّا تخرج إلخ) أی فظاهره أن المحترز عنه والمتباعد عنه عدم خروجها ، وإذا احترزنا بالقید عن عدم خروجها کان خروجها من التعریف ثابتا ؛ لأن المحترز عنه منفی عن التعریف ، وإذا کان المنفی عن التعریف عدم خروجها کان الثابت له خروجها عنه ، إذ لا واسطه بین النقیضین ، ومن المعلوم أن المطلوب بقید التحقیق دخولها فی التعریف لا خروجها منه ، فقد ظهر فساد ظاهر عبارته.

(قوله : وظاهر) أی من کلامهم (قوله : إنما هو عن خروج الاستعاره) أی لأنه إذا تحرز وتبوعد عن خروجها من التعریف ثبت دخولها فیه (قوله : عن عدم خروجها) أی لأنه إذا تحرز عن عدم خروجها من التعریف کان الثابت للتعریف خروجها عنه ، کما علمت وهذا خلاف المطلوب (قوله : فیجب أن تکون لا زائده) أی علی حد قوله تعالی : (لِئَلَّا یَعْلَمَ أَهْلُ الْکِتابِ)(۱) إذ المقصود لیعلم أهل الکتاب (أَلَّا یَقْدِرُونَ عَلی شَیْءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ) (قوله : أو یکون المعنی احتراز لئلا تخرج إلخ) أی فعن فی کلامه للتعلیل وعلی هذا فصله الاحتراز محذوفه ، فالمعنی احترازا عن خروج الاستعاره لأجل تحقق عدم خروجها الذی هو دخولها.

(قوله : ورد ما ذکره السکاکی) أی رد مقتضی ما ذکره السکاکی من الاحتیاج إلی زیاده قیدی التحقیق ، ومن غیر تأویل فی الوضع ، وحاصله أن السکاکی

۱- الحدید : ۲۹.

(بأن الوضع) وما يشتق منه كالموضوعه - مثلا - (إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) ؛ لأن السكاكى نفسه ...

******

ادعى أنه إنما زاد فى تعريف المجاز اللغوى قيد بالتحقيق لأجل دخول الاستعاره فيه ، وزاد فى تعريف الحقيقه اللغويه قيد من غير تأويل فى الوضع لأجل أن تخرج الاستعاره عنه ، ومقتضى هذا أن قيد التحقيق محتاج إليه فى تعريف المجاز ، وأنه لو لم يزد ذلك القيد فى تعريفه لخرجت عن الاستعاره مع أنها مجاز لغوى وإن قيد من غير تأويل فى الوضع محتاج إليه فى تعريف الحقيقه وأنه لو لم يزد ذلك القيد فى تعريفها لدخلت فيه الاستعاره ، وحاصل الرد على السكاكى : أن ما اقتضاه كلامه من الحاجه إلى زياده القيدين المذكورين فى التعريفين مردود بأنه لا يحتاج إلى زيادتهما أصلا ، وذكرهما محض حشو ، ودخول الاستعاره فى تعريف المجاز وخروجها من تعريف الحقيقه لا يتوقف على شىء منها ؛ وذلك لأن ذكر الوضع فى التعريفين مطلقا من غير تقييد بتحقيق ولا تأويل كاف فى إخراج الاستعاره من تعريف الحقيقه ، وفى إدخالها فى تعريف المجاز ؛ لأن الوضع إذا أطلق ولم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل بل ينصرف للفرد الكامل وهو الوضع الحقيقى ، وحينئذ فلا يحتاج إلى زياده التحقيق ، لكون المنفى عن التعريف هو الوضع الحقيقى ، فيبقى التأويلى وهو الذى للاستعاره ، فلا تخرج ولا إلى زياده قوله : من غير تأويل لأجل خروج الاستعاره عن الحقيقه ؛ لأن الاستعاره وإن كانت موضوعه لكن بالتأويل (قوله : كالموضوعه) أى التى عبر بها السكاكى فى تعريف المجاز (وقوله : مثلا) أى كالفعل فى قول السكاكى فى تعريف الحقيقه وضعت له (قوله : إذا أطلق) أى عن التقييد بالتحقيق أو بالتأويل (قوله : لا يتناول إلخ) أى لا يراد به المعنى الأعم المتناول لكل من التحقيقى والتأويلى ، بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه وهو التحقيقى (وقوله : الوضع بالتأويل) أى بواسطته والمراد بالتأويل : ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به كما مر.

قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه ، وقال : وقولى : بنفسه احتراز عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينه ، ولا شك أن دلالـه الأسـد على الرجـل الشـجاع إنمـا هو بالقرينه ؛ فحينئـذ لا حاجه إلى تقييـد الوضع فى تعريف الحقيقه بعـدم التأويل ، وفى تعريف المجاز بالتحقيق ، اللهم إلا أن يقصد زياده الإيضاح ، لا تتميم الحد ،

******

(قوله : قـد فسـر الوضع) أى المطلق (قوله : بـازاء المعنى) أى فى مقابلته (قوله : بنفسه) أى ليـدل عليه بنفسه من غير قرينه (قوله : بقرينه) أى حاله كون ذلك التعيين ملتبسا بقرينه (وقوله : ولا شك أن دلاله الأسد على الرجل الشجاع) يعنى على وجه الاستعاره ، (قوله : إنما هو بالقرينه) أى : والتأويل ، أى وحينئذ فلم يدخل وضع الاسـتعاره فى الوضع إذا أطلق (قوله : فحينئذ) أى فحين إذ كـان الوضع إذا أطلق لاـ يتناول الوضع بالتأويل (قوله : لا حاجه إلى تقييـد الوضع فى تعريف الحقيقه بعـدم التأويل) أى لإخراج الاسـتعاره ؛ وذلك لأنه لا يقال إن الكلمه مسـتعمله فيما وضـعت له إلا إذا لم يكن هناك تأويل ، بأن اسـتعملت فيما وضـعت له تحقيقا ، فالاسـتعاره خارجه بقيـد الوضع ، وقيد عدم التأويل بعده غير محتاج له فى إخراجها (قوله : وفى تعريف المجاز) أى ولا حاجه لتقييد الوضع فى تعريف المجاز بالتحقيق ، يعنى لإدخال الاسـتعاره فيه ؛ وذلك لأنه حيث قيل : كلمه مسـتعمله فى غير ما هى موضوعه له لاـ ينصـرف لغير الوضع الحقيقى ، فيكون الوضع الحقيقى منفيّـا ، فيبقى التأويلى وهو الـذى للاسـتعاره ، وحينئذ فالاسـتعاره داخله فى التعريف بقيـد الوضع ، ولا يحتاج لقيـد التحقيق بعـده لإدخالها فيه (قوله : اللهم إلخ) جواب أول من طرف السـكاكى بالتسليم ، وحاصله أنا لا نسلم أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل ، بل لا يدل إلا على الوضع بالتحقيق ، وأن السـكاكى لاحـظ مـا ذكر لكنه زاد لفـظ التحقيق وزاد قوله : من غير تأويـل فى الوضع ، ليتضـح المراد من الوضع كل الاتضاح ، بمنزله أن يقال : جاء الإنسان الناطق بالتصـريح بفصله حتى لا يتطرق إليه إمكان حمله على معناه الحقيقى بادعاء قرينه تجوز مثلا ، وعلى هذا فقول السـكاكى : وقولى بالتحقيق للاحتراز إلخ ، معناه لزياده ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع ، لا أنه لأصل الاحتراز ، وإلا كان ذلك القيد تتميما للحدّ لا لزياده الإيضاح.

ويمكن الجواب بأن السكاكى لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل ، بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور ، وبين الوضع بالتأويل كما فى الاستعاره فقيده بالتحقيق ليكون قرينه على أن المراد بالوضع معناه المذكور ، لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا - وهو الوضع بالتأويل -

******

(قوله : ويمكن الجواب إلخ) هذا جواب ثان من طرف السكاكى بالمنع ، وكان اللائق تقديمه على الجواب الأول ؛ لأنه بالتسليم ، وحاصل هذا الجواب أنا لا نسلم ما قاله المصنف من أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل ، بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من غير الاشتراك اللفظى ، فأتى السكاكى بالقيد ليكون قرينه على أن المراد بالوضع فى التعريفين الوضع التحقيقى ، لا مطلق الوضع الصادق بالتحقيقى والتأويلى ، وعبر الشارح بالإمكان لعدم اطّلاعه على مقصود السكاكى. قال" العلامه عبد الحكيم" : وفى هذا الجواب نظر إذ لا نسلم عروض الاشتراك للفظ الوضع ؛ لأن المتبادر من الوضع عند الإطلاق الوضع التحقيقى ، وإنما أطلق على التأويلى وضع تجوزا.

(قوله : لم يقصد أن مطلق الوضع) أى لم يقصد أن الوضع المطلق الذى لم يقيد بقيد (قوله : بالمعنى) أى المفسر بالمعنى الذى ذكره ، وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه (قوله : يتناول الوضع بالتأويل) أى بحيث يكون الوضع المطلق المفسر بما ذكره من قبيل المتواطئ ، حتى يعترض عليه بما تقدم من عدم التناول (قوله : اشتراك) أى لفظى بين الأمرين المذكورين ، بحيث إنه وضع لكلّ منهما بوضع على حده (قوله : فقيده بالتحقيق) أى فى تعريف المجاز ، وقيده بعدم التأويل فى تعريف الحقيقه (قوله : ليكون قرينه إلخ) أى ليكون قرينه على أن المراد بالوضع - أى الواقع فى التعريف - أحد معنييه وهو الوضع التحقيقى ؛ لأن المشترك اللفظى إذا وقع فى التعريف لا بدّ له من قرينه تعين المراد منه ، (فقوله : على أن المراد بالوضع) أى الواقع فى التعريف (وقوله : معناه المذكور) أى الذى ذكره السكاكى وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه الذى هو الوضع التحقيقى.

(قوله : لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا) أى بطريق عروض الاشتراك اللفظى ، وقد يقال : الواجب عند عدم التقييد إراده جميع معانى الوضع الشامله للمعنى المذكور ،

وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر ، وهو أن يقال : لو سلم تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعاره أيضا ؛ لأنه يصدق عليها أنها مستعمله فى غير ما وضعت له فى الجمله - أعنى : الوضع بالتحقيق - ...

******

وللمعنى الذى يستعمل فيه أحيانا لا الثانى فقط ، وحينئذ فالأولى للشارح أن يقول : لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا أيضا (قوله : وبهذا) أى الجواب الثانى الذى هو بالمنع (قوله : يخرج) أى يحصل الجواب عن سؤال آخر وارد على السكاكى من حيث تعبيره بالتحقيق فى تعريف المجاز ، ومعنى خروج جواب السؤال الآخر من هذا الجواب أن يجعل هذا الجواب بعينه جوابا لذلك السؤال الآخر ، وحاصل ذلك السؤال الآخر أن يقال : لا نسلم تناول الوضع للوضع بالتأويل حتى يحتاج لتقييده بالتحقيق لأجل دخول الاستعاره ، ولو سلم تناوله فلا نسلم خروج الاستعاره من تعريف المجاز ، إذ لم يقيد الوضع بالتحقيق ، لأن قوله : فى تعريفه هو الكلمه المستعمله فى غير ما هى موضوعه له ، لو اقتصر عليه ولم يزد قوله : بالتحقيق لم يتعين أن يراد بالوضع المنفى الوضع بالتأويل ، بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه ، ويفيد دخول الاستعاره فى المجاز ، نعم تخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكنه لا وجه للتخصيص ، وحينئذ فلا حاجه للتقييد المذكور ، وحاصل الجواب عن ذلك السؤال أن يقال : إن السكاكى لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر ، بل أراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذى هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى ، ليدل عليه بنفسه ، وبين الوضع بالتأويل فقيده بالتحقيق ليكون قرينه على المراد (قوله : لو سلم تناول الوضع) أى المنفى المذكور فى التعريف (قوله : للوضع بالتأويل) أى بحيث يجعل الوضع من قبيل المتواطئ (قوله : فلا تخرج الاستعاره) أى من تعريف المجاز أى على تقدير عدم زياده القيد الأخير (وقوله : أيضا) أى كما لا تخرج عند زياده القيد الأخير ، أى وحيث كانت غير خارجه عن التعريف على تقدير عدم تناول الوضع للوضع التأويلى ، وعلى تقدير تناوله له ، فلا حاجه لتقييد الوضع بالتحقيق لأجل دخولها فى تعريف المجاز لدخولها فيه بدون ذلك القيد (قوله : فى الجمله) أى بالنظر لبعض الأوضاع وهو الوضع

إذ غايه ما فى الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل ، لكن لا وجه لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعاره البته.

(و) رد أيضا ما ذكره (بأن التقييد باصطلاح التخاطب) ...

******

التحقيقى ، لا باعتبار جميع الأوضاع ؛ لأنها مستعمله فيما وضعت له باعتبار الوضع التأويلى.

(قوله : إذ غايه ما فى الباب) أى ما فى هذا المقام ، وهذا عله للمعلل مع علته (قوله : لكن لا جهه) أى لا وجه ولا سبب ، (وقوله : لتخصيصه) أى الوضع المنفى الواقع فى تعريف المجاز (قوله : حتى تخرج الاستعاره) أى من تعريف المجاز ، وهذا تفريع على تخصيصه بالوضع التأويلى ، أى لكن لا وجه لتخصيص الوضع فى تعريف المجاز بالوضع التأويلى ، فتخرج الاستعاره من التعريف البته ، فيحتاج للتقييد بالتحقيق لإدخالها فيه ، بل الوجه تخصيصه بالتحقيقى ، وحينئذ فتدخل الاستعاره فى التعريف ولا يحتاج لذلك القيد لإدخالها ، لا يقال : تخصيص الوضع بالتحقيقى لا وجه له أيضا ، بل هو تحكم كتخصيصه بالتأويلى ؛ لأنا نقول : المرجح لحمل الوضع على التحقيقى وتخصيصه به موجود ، وهو كون الوضع إذا أطلق يكون حقيقه فى التحقيقى.

(قوله : ورد أيضا ما ذكره) أى ورد مقتضى ما ذكره السكاكى فى تعريف الحقيقه والمجاز ، من جهه تقييد الاستعمال فى تعريف المجاز باصطلاح التخاطب ، وعدم تقييد الاستعمال فى تعريف الحقيقه بذلك القيد فإن صنيعه هذا يقتضى الاحتياج لذلك القيد فى تعريف المجاز ، وعدم الاحتياج له فى تعريف الحقيقه ، وحاصل الرد عليه أن ما اقتضاه هذا الصنيع مردود بل ذلك القيد محتاج إليه فى التعريفين معا ؛ وذلك لأن وجه الحاجه إليه فى تعريف المجاز هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير جامع لأنه يخرج عنه نحو لفظ الصلاه إذا استعمله الشرعى فى الدعاء ، فإنه يصدق عليه أنه كلمه مستعمله فيما وضعت فى الجمله ، أى باعتبار وضع اللغويين واصطلاحهم مع أنها مجاز ، وعند ذكر ذلك القيد تدخل فى حد المجاز إذ يصدق عليها أنها كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له باصطلاح التخاطب ، وإن كانت مستعمله فيما وضعت له باعتبار اصطلاح آخر مغاير

أو ما يؤدى معناه ، كما لا بدّ منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاه إذا استعمله الشارع فى الدعاء مجازا.

كذلك (لا بدّ منه فى تعريف الحقيقه) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لأنه مستعمل فيما وضع له فى الجمله وإن لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح. ويمكن الجواب بأن قيد الحيثيه ...

******

لاصطلاح التخاطب ، ووجه الحاجه إليه فى تعريف الحقيقه هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير مانع ؛ لأنه لو لم يذكر ذلك القيد فى التعريف دخل فيه نحو لفظ الصلاه إذا استعمله الشرعى فى الدعاء ، فإنه يصدق عليه أنه كلمه مستعمله فى معنى وضعت له فى الجمله مع أنه مجاز ، وعند ذكر ذلك القيد يخرج من حد الحقيقه ؛ لأنها وإن كانت مستعمله فيما وضعت له فى الجمله أى باعتبار وضع اللغه إلا أنها لم تكن مستعمله فى المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح التخاطب وهو اصطلاح أهل الشرع ، فظهر أن قيد فى اصطلاح التخاطب يحتاج إلى التقييد به فى التعريفين ، وحينئذ فما اقتضاه صنيع السكاكى من احتياج تعريف المجاز له دون تعريف الحقيقه مردود (قوله : أو ما يؤدى معناه) أى كالذى عبر به السكاكى.

(قوله : ليخرج عنه نحو هذا اللفظ) أى لفظ الصلاه إذا استعمله الشارع فى الدعاء (قوله : فى الجمله) أى باعتبار بعض الاصطلاحات وهو اصطلاح اللغويين (قوله : وإن لم يكن) أى والحال أنه لم يكن مستعملا فى المعنى الذى وضع له فى هذا الاصطلاح أى الشرعى ، وحينئذ فهو مجاز ، فلولا زياده ذلك القيد لكان تعريف الحقيقه غير مانع من دخول هذه الصوره فيه.

(قوله : ويمكن الجواب إلخ) حاصله أن السكاكى استغنى عن ذكر قيد اصطلاح التخاطب فى تعريف الحقيقه ؛ لأن الحيثيه تفيد ما يفيده ذلك القيد والحيثيه مرعيه عرفا ولو لم تذكر فى تعريف الأمور الاعتباريه ، وهى التى يكون مدلولها واحدا ، وإنما اختلفت فيه بالاعتبار ، ولا شك أن الحقيقه والمجاز والكنايه من ذلك القبيل ، فإن مدلول الثلاثه الكلمه المستعمله وإنما اختلفت بالاعتبار ، فإذا قيل : المجاز هو الكلمه المستعمله فى

مراد فی تعریف الأمور التی تختلف باختلاف الاعتبارات والإضافات ، ولا یخفی أن الحقیقه والمجاز ...

******

غیر ما وضعت له فقط کان المراد هو الکلمه من تلک الحیثیه وهی کونها مستعمله فی غیر الموضوع له فقط ، وهی بذلک الاعتبار تخالف نفسها باعتبار آخر ، وإذا قیل : الحقیقه هی الکلمه المستعمله فیما وضعت له ، کان المراد أن الحقیقه هی الکلمه من تلک الحیثیه ، وهی کونها مستعمله فی الموضوع له فقط ، وهی بذلک الاعتبار تکون غیر المجاز والکنایه ، وإن کان الجمیع شیئا واحدا فی نفسه ، وإذا قیل : الکنایه هی الکلمه المستعمله فی غیر ما وضعت له مع جواز إراده المعنی الموضوع له ، کان المراد أن الکنایه هی الکلمه من تلک الحیثیه ، أی کونها مستعمله فی الغیر مع صحه إراده الموضوع له ، وهی بهذا الاعتبار تخالف نفسها حاله کونها موصوفه بغیر معنی الکنایه.

وإذا علمت أن قید الحیثیه مرعی فی تعریف الأمور الاعتباریه ، وأن الحقیقه والمجاز من ذلک القبیل ، تعلم أن قول السکاکی فی تعریف الحقیقه هی الکلمه المستعمله فیما وضعت له مفید للمراد من غیر حاجه لزیاده قید اصطلاح التخاطب ، إذ مفاده حینئذ أنها هی الکلمه المستعمله فیما وضعت له من حیث إنها وضعت له ، فإن قلت : هلا اکتفی بقید الحیثیه بالنسبه للمجاز أیضا ، قلت : الأصل ذکر القید ، وأیضا إذا اعتبرت الحیثیه فی تعریفه یصیر المعنی أن المجاز الکلمه المستعمله فی غیر ما وضعت له ، من حیث إنه غیر ما وضعت له ، واستعمال المجاز فی غیر الموضوع له لیس من حیث إنه غیر الموضوع له بل من حیث إن بینه وبین الموضوع له نوع وعلاقه.

(قوله : مراد فی تعریف الأمور التی تختلف إلخ) احترز بذلک عن الماهیات الحقیقیه التی تختلف بالفصول ، وهی الأمور المتباینه التی لا تجتمع فی شیء کالإنسان والفرس ، فلیس قید الحیثیه معتبرا فی تعریفها ، إذ لا التباس فیها لعدم اجتماعها ، فإذا عرفت الإنسان بالحیوان الناطق ، والفرس بالحیوان الصاهل ، لم یحتج إلی أن یراعی فی الإنسان من حیث إنه ناطق لإخراج الإنسان الذی هو فرس من حیث إنه صاهل ، ولا أن یراعی فی الفرس من حیث إنه صاهل ، إذ لا التباس بین الصاهل والناطق فی الماصدق (قوله : والإضافات)

كـذلك ؛ لأن الكلمه الواحده بالنسبه إلى المعنى الواحد قد تكون حقيقه ، وقد تكون مجازا بحسب وضـعين مختلفين ، فالمراد أن الحقيقه هى الكلمه المسـتعمله فيما هى موضوعه له من حيث إنها موضوعه له ، لا سـيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيـد لهذا المعنى ، كما يقال : الجواد لا يخيب سائله – أى : من حيث إنه جواد – وحينئـذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصـلاه المسـتعمله فى عرف الشرع فى الدعاء ؛ لأن استعماله فى الدعاء ليس من حيث إنه موضوع للدعاء ، ...

******

عطف مرادف (قوله : كذلك) أى مختلفان بالإضافه والاعتبار (قوله : لأن الكلمه الواحده) أى كلفظ صـلاه (وقوله : بالنسـبه إلى المعنى الواحـد) أى كالـدعاء ، (وقوله : قـد تكون حقيقه) أى باعتبـار وضع اللغه ، (وقوله : وقـد تكون مجـازا) أى باعتبار وضـع الشرع ، وكذلك لفظ صلاه بالنسبه للأفعال المخصوصه فإنه حقيقه باعتبار وضع الشرع ومجاز باعتبار وضع اللغه.

(قوله : فالمراد إلـخ) هـذا تفريع على ما مر من أن قيـد الحيثيه مراد فى تعريف الأمور الاعتباريه ، وأن الحقيقه والمجاز منها ، أى وإذا علمت ذلك فمراد السـكاكى أن الحقيقه إلخ (قوله : لا سـيما أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم الاستعمال المأخوذ من مسـتعمله ، والمراد بـالوصف الوضع المـأخوذ من قوله : وضـعت وقوله : لهـذا المعنى أى المراد المشار له بقوله : فالمراد إلخ وهـذا تأييـد لمـا ذكره من أن مراد السـكاكى مـا ذكر من اعتبـار الحيثيه ، فكـأنه قـال : ويؤيـد ما ذكر من أن مراد السـكاكى أن الحقيقه هى الكلمه المسـتعمله فيما وضـعت له من حيث إنها وضعت له ، أنه علق الاستعمال بما يشعر بكونه علّه له وهو الوضع ؛ لأن الوضع يناسب الاستعمال ، ضروره أن اللفظ إنما يوضع لمعنى ليستعمل فيه ، وتعليق الحكم على وصف مناسب يشعر بعليته.

(قوله : لا يخيب سائله) هو بالرفع فاعل يخيب محققا أى أن سائله لا يرد خائبا من غير عطيه ، أو أنه بالنصب مفعول يخيب مشدد أى لا يرد سائله خائبا فقد علق الحكم وهو عدم الرد خائبا على الوصف وهو جواد ، فيشعر بأن العله فى ذلك الحكم كونه جوادا لا كونه إنسانا ، وإلا فهو من هذه الحيثيه قد يخيب سائله لعروض البخل

بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له ، وقد يجاب بأن قيد [اصطلاح التخاطب] مراد فى تعريف الحقيقه لكنه اكتفى بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقه غير مقصود بالذات فى هذا الفن ، وبأن اللام فى الوضع للعهد - أى : الوضع الذى وقع به التخاطب - فلا حاجه إلى هذا القيد ...

******

بعد مفارقه الوصف ، فتسليم القضيه إنما هو باعتبار الوصف (قوله : بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له) أى وهى الهيئه المجتمعه من الأقوال والأفعال أى وإذا كان استعمال الصلاه فى الدعاء ليس من حيث إنها موضوعه له ، بل من حيث إن الدعاء جزء من المعنى الذى وضعت له فتكون مجازا.

بقى شىء آخر وهو أن رعايه الحيثيه فى التعريف إحاله على أمر خفى ، فإنه بعد تسليم أنه أمر عرفى يراعى ولو لم يذكر يكون خفيّا إلا على الخواص أهل العرف ، والمطلوب فى التعريف البيان البليغ فيجب ذكر الحيثيه فى الحد وإلا كان معيبا بالإحاله المذكوره وقد يجاب بأن الأمر وإن كان كذلك ، لكن الكلام مع من له دخل فى العرف ، وأيضا هذا نهايه ما يمكن من الاعتذار ، ولذا قال الشارح ، ويمكن الجواب ولم يقل هذا الجواب جزما. قاله اليعقوبى (قوله : وقد يجاب) أى بجواب ثان وحاصله أن هذا القيد وهو فى اصطلاح التخاطب وإن كان متروكا فى تعريف الحقيقه إلا أنه مراد للسكاكى ، فهو محذوف من تعريفها لدلاله القيد المذكور فى تعريف المجاز عليه (قوله لكنه) جواب عما يقال : حيث اكتفى بذكر القيد فى أحد التعريفين لدلالته على اعتباره فى الآخر فهلا عكس وذكره فى تعريف الحقيقه وحذفه من تعريف المجاز ، لدلاله ذكره فى تعريف الحقيقه على اعتباره فى تعريف المجاز.

(قوله : وبأن اللام إلخ) عطف على قوله : بأن قيد فى (قوله : فى فرق بين الشارح والمتن) اصطلاح التخاطب مراد إلخ فهو جواب ثالث ، وحاصله أن اللام فى قوله : فى تعريف الحقيقه من غير تأويل فى الوضع لام العهد ، والمعهود هو الوضع الذى وقع بسببه التخاطب ، والوضع الذى وقع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المخاطب ، وحينئذ فلا حاجه لزياده قيد فى اصطلاح التخاطب فى تعريف الحقيقه.

وفى كليهما نظر.

واعترض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط ؛ لأن الفرس فى : خذ هذا الفرس - مشيرا إلى كتاب بين يديه - مستعمل فى غير ما وضع له ، والإشاره إلى الكتاب قرينه على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقى.

******

(قوله : وفى كليهما نظر) أى فى كل من الجوابين الأخيرين وهما المتعاطفان نظر ، أما النظر فى الأول : فهو أن التعريفان يجب أن يكون كل واحد منها مستقلا منقطعا عن غيره ، فلا دلاله لغيره على ما حذف منه ، لكمال العنايه فيها ببيان الماهيه ، فلا يجوز أن يترك قيد من تعريف ويتكل فى فهمه على ما فى تعريف آخر ، وأما النظر فى الثانى فحاصله : أن المعهود هو الوضع المدلول لقوله ، فيما وضعت له ، ولا شك أنه يدل على مطلق الوضع ؛ لأن الاستعمال إنما يفتقر لمطلق الوضع الذى هو أعم من الوضع الذى روعى فى اصطلاح التخاطب ومن غيره ، فإذا كان ذلك هو المعهود وهو أعم فلا إشعار له بالأخص ، الذى هو الوضع المرعى فى اصطلاح التخاطب ، فلا يخرج به ما ذكر ، إذ معنى الكلام حينئذ أن الحقيقه هى الكلمه المستعمله فى مطلق ما وضعت له من غير تأويل فى ذلك الوضع المطلق ، ولا شك أن الصلاه إذا استعملت فى عرف الشرع فى الدعاء صدق عليها أنها كلمه استعملت فى مطلق ما وضعت له وهو اللغه ، من غير تأويل فى ذلك الوضع المطلق الصادق باللغوى فى الحاله الراهنه ، فالعهديه التى وجدت فى التعريف ليس فيها عهديه الوضع المعتبر فى التخاطب ، فلا بد من التصريح بها وإلا فالكلام على أصله فيبقى البحث. اه يعقوبى.

(قوله : واعترض أيضا إلخ) المعترض هو المصنف فى الإيضاح ، فقد اعترض فيه على تعريف السكاكى للمجاز

بأنه غير مانع ؛ لأنه يتناول الغلط فكان على السكاكى أن يزيد بعد قوله : مع قرينه مانعه عن إرادته على وجه يصح بأن تكون القرينه ملاحظه لأجل إخراج ذلك ، وأجيب عنه بأن قوله : مع قرينه على حذف مضاف أى مع نصب قرينه ، ولا شك أن نصب المتكلم قرينه يستدعى اختياره فى المنصوب والشعور به ، لأن النصب فعل اختيارى مسبوق بالقصد والإراده ، وذلك مفقود فى الغلط لأن الغالط لا

(وقسم) السكاكى (المجاز اللغوى) الراجع إلى معنى الكلمه المتضمن للفائده ...

******

يقصد نصب قرينه تدل على عدم إرادته معنى الفرس مثلا، نعم إن كان المعنى مع وجود قرينه مانعه دخل الغلط قطعا فى تعريف المجاز واعلم أن الاعتراض بتناول تعريف المجاز للغلط إنما يراد إن كان المراد بالغلط سبق اللسان ؛ لأن الغالط حينئذ قد استعمل لفظ الفرس فى الكتاب وإن كان المراد به الخطأ فى الاعتقاد فلا يرد بناء على أن اللفظ موضوع للمعنى الذهنى ؛ لأن الغالط إنما أطلق الفرس على معناه. قاله سم.

(قوله : وقسم المجاز إلى آخر قوله : وعد التمثيل منها) القصد من نقل هذا التقسيم قوله بعد : وعد التمثيل منها ؛ لأنه محط الاعتراض عليه وما قبله كله تمهيد له ، واحترز بقوله : اللغوى من العقلى وبقوله : الراجع إلى معنى الكلمه من الراجع إلى حكمها ، كما فى قوله تعالى (وَجاءَ رَبُّكَ)(١) فالأصل وجاء أمر ربك ، فالحكم الأصلى فى الكلام لقوله ربك هو الجر وأما الرفع فمجاز ، ومدار المجاز الراجع لحكم الكلمه على اكتساء اللفظ حركه لأجل حذف كلمه لا بد من معناها ، أو لأجل إثبات كلمه مستغنى عنها استغناء واضحا ، كالكاف فى قوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)(٢) (قوله : المتضمن للفائده) بالنصب نعت للمجاز اللغوى بأن استعملت الكلمه فى المعنى غير ما وضعت له ، فتلك الكلمه التى هى مجاز فهم منها فائده وهى المعنى المستعمله فيه واحترز بذلك عن اللفظ الدالّ على المقيد إذا استعمل فى المطلق كـ- مرسن فإنه أنف البعير يستعمل فى أنف الإنسان من حيث إنه مطلق أنف لا- من حيث تشبيهه به فى الانبطاح ، فإنه مجاز لم يتضمن فائده لأن المعنى الأصلى للكلمه موجود فى ضمن المعنى الذى استعملت فيه الآن.

قال العلامه اليعقوبى : وفيه نظر لأنه إن عنى فائده مخصوصه كالمبالغه فى التشبيه عند اقتضاء المقام إياه كما فى الاستعاره ، وكإطلاق اسم الجزء على الكل حيث أريد

۱- الفجر : ۲۲.

۲- الشورى : ۱۱.

(إلى الاستعاره وغيرها) بأنه إن تضمن المبالغه فى التشبيه فاستعاره ، وإلا فغير استعاره.

(وعرف الاستعاره بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به) أى : بالطرف المذكور (الآخر) أى : الطرف المتروك ...

******

إقامته فى مقامه للإشعار بأن لذلك الجزء خصوصيه الكل وأنه لا يتم إلا به ، كالعين يطلق مجازا مرسلا على الربيئه فهو مسلم ولا يفيد نفى مطلق الفائده حتى يكون قسيما لكل ما يفيد هاتين الفائدتين أو غيرهما ، وإن أريد أنه لا فائده فيه أصلا لم يسلم فإن المجاز مطلقا لا يخلو عن فائده ، ولو كانت تلك الفائده هى أن دلالته على معناه كدعوى الشىء بالدليل المقيد للتقرر فى الذهن ، حيث تضمن ملاحظه الأصل ، إذ بذلك يحصل مع القرينه والعلاقه الانتقال منه إلى لازمه. اه (قوله : إلى الاستعاره) أى إلى مطلق الاستعاره أعم من التصريحيه والمكنيه (قوله : بأنه) أى بسبب أنه أى المجاز اللغوى المتضمن لفائده (إن تضمن المبالغه فى التشبيه) كالأسد يستعمل فى الرجل الشجاع فهو استعاره ، وإن لم يتضمنها ولكن فيه فائده أخرى كما تقدم فى إطلاق العين على الربيئه فإنه يشعر بأن العين الذى هو العضو المعلوم جزؤه وأن الكل الذى هو الربيئه لا يتم إلا به فهو غير استعاره ، بل هو مجاز مرسل ، فالمجاز المرسل عنده ما تضمن فائده غير المبالغه فى التشبيه ، وأما اسم المقيد المستعمل فى المطلق ، فهو قسم خارج عن المجاز المرسل عنده ، يسميه المجاز الخالى عن الفائده.

(قوله : وعرف الاستعاره) أى التى هى أحد قسمى المجاز اللغوى المتضمن للفائده (قوله : بأن تذكر أحد طرفى التشبيه) لا يخفى أن أحد طرفى التشبيه فى الحقيقه هو المعنى ، وأن الموصوف بالذكر حقيقه هو اللفظ ، وحينئذ فيجب أن يجعل فى الكلام حذف مضاف أى : بأن تذكر اسم أحد طرفى التشبيه ، ولا يقال : إن المراد أن تذكر أحد الطرفين بواسطه ذكر لفظه ؛ لأن هذا يقتضى أن المراد به معناه وليس كذلك بل المراد الطرف الآخر (قوله : أى بالطرف المذكور) أى باسم الطرف المذكور (وقوله : أى الطرف المتروك) أى المتروك اسمه ، وحاصله : أن تذكر اسم أحد طرف التشبيه وتريد باسم ذلك

(مـدّعيا دخول المشـبه فى جنس المشـبه به) كما تقول : فى الحمام أسـد - وأنت تريـد به الرجل الشـجاع - مدعيا أنه من جنس الأسد ؛ فتثبت له ما يخص المشبه به ، وهو اسم جنسه.

وكما تقول : أنشـبت المنيه أظفارها - وأنت تريد بالمنيه السـبع - بادّعاء السـبعيه لها ، فتثبت لها ما يخص السـبع المشبه به - وهو الأظفار - ...

******

الطرف المـذكور الطرف الآخر المتروك اسـمه ، وكـذا يقال فى قوله الآتى : وعنى بالمصـرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى الطرف المذكور اسمه هو المشبه به.

ومقتضـى قوله : (بأن تذكر إلخ) أن مسـمى الاسـتعاره نفس الذكر ، وهو يوافق ما مر من أن الاستعاره تطلق على استعمال الكلمه فى غير ما وضـعت له لعلاقه المشابهه مع قرينه مانعه عن إراده معناها الأصـلى ، لكنه غير مناسب لكون الاسـتعاره قسما من أقسام المجاز ، فيكون لفظا لأن المجاز لفظ (قوله : مـدعيا) حال من فاعل تـذكر أى أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريد به الطرف الآخر حاله كونك مـدّعيا دخول المشـبه فى جنس ذلك المشـبه به أى فى حقيقته ، وبتلك الـدعوى صح إطلاق اسم المشـبه به على المشـبه فى المصـرحه ، وصح إطلاق اسم المشـبه على المشبه به فى المكنيه ؛ لاشتراكهما فى الجنس بالدعوى (قوله : كما تقول إلـخ) لما كان قوله : أن تـذكر اسم أحد طرفى التشبيه وتريد به الآخر يشـمل ما إذا ذكر اسم المشـبه به وأريد به المشـبه كما فى المصـرحه ، ويشـمل ما إذا ذكر اسم المشـبه وأريد به المشـبه به كما فى المكنيه عنده ، مثل الشارح بمثالين الأول للأول والثانى للثـانى (قوله : فتثبت له ما يخص المشـبه به) أى فلما ادعيت دخول المشبه وهو الرجل الشـجاع فى جنس المشـبه به وهو الأسـد أثبت له ما يخص المشـبه به وهو اسم جنسه ، أى اسم حقيقته الـذى هو لفظ الأسـد ، فإنه اسم لجنسه وحقيقته الـذى هو الحيوان المفترس.

(قوله : وكمـا نقول : أنشـبت المنيه إلـخ) فـأنت لم ترد بالمنيه التى هى اسم المشـبه معناها الحقيقى الـذى هو الموت المجرد عن السـبعيه الادعائيه ، بل أردت بها معنى السـبع الذى هو المشـبه به ، لكن لم ترد بها السبع الحقيقى بل السبع الادعائى وهو الموت الذى

ویسمی المشبه به - سواء کان هو المذکور أو المتروک - مستعارا منه ، ویسمی اسم المشبه به مستعارا ، ویسمی المشبه مستعارا له.

******

ادعیت سبعیته ، ولما أطلق لفظ المنیه علی السبع الادعائی - وهو الموت المدعی له السبعیه - أثبت لها ما یخص السبع المشبه به وهو الأظفار ، هذا حاصل کلامه. وأنت خبیر بأن هذا لا یلائمه قول المصنف : وترید به الآخر ؛ لأنه لم یرد بالمنیه هنا الطرف الآخر الذی هو السبع الحقیقی ، إلا أن یقال : إن قول السکاکی : أن تذکر أحد الطرفین وترید الآخر معناه وترید الآخر حقیقه أو ادّعاء.

وحاصل تقریر الاستعاره بالکنایه فی أنشبت المنیه أظفارها بفلان علی مذهب السکاکی ، أن تقول : شبهت المنیه وهی الموت بالسبع وادعینا أنها فرد من أفراده ، وأن له فردین الفرد المعلوم وهو السبع الحقیقی أعنی الحیوان المفترس ، والفرد الادعائی وهو الموت المدعی سبعیته ، ثم أطلقنا لفظ المنیه علی السبع الادعائی ، ولما أطلقناه علیه أثبتنا له ما یخص السبع وهو الأظفار (قوله : ویسمی) بالبناء للفاعل ، وفاعله ضمیر عائد علی السکاکی وکذا یقال فیما بعد (قوله : سواء کان هو المذکور) أی کما فی المثال الأول (وقوله : أو المتروک) أی کما فی المثال الثانی والمراد سواء کان مذکورا اسمه أو متروکا اسمه کما علمت (قوله : ویسمی اسم المشبه به مستعارا) أی سواء کان اسم المشبه به هو المذکور کما فی المثال الأول أو المتروک کما فی المثال الثانی ، ومعنی کونه مستعارا مع أنه متروک أنه یستحق الاستعاره اللفظیه ، لکنها ترکت مکنیا عنها بلوازم المشبه به ، هذا کلام السکاکی ، وهو دالّ علی أن المستعار فی قولنا ، أظفار المنیه نشبت بفلان هو لفظ السبع والمستعار له المنیه ، وسیأتی له ما یخالف ذلک وهو أن المستعار فی الاستعاره بالکنایه هو لفظ المنیه المعبر به عن الأسد الادعائی ، وهو مقتضی قوله : أولا أن تذکر اسم أحد الطرفین وترید به الآخر ؛ وذلک لأنه فسر الاستعاره بالذکر ومتعلق الذکر هو المستعار ، فعلمت مما ذکر أن فی کلام السکاکی بالنسبه للاستعاره بالکنایه تناقضا ؛ لأن کلامه فی بعض المواضع یفید أن الاستعاره بالکنایه لفظ المشبه به المتروک ، وفی بعض المواضع یفید أنها لفظ المشبه المذکور.

(وقسمها) أى : الاستعاره (إلى المصرح بها ، والمكنى عنها. وعنى بالمصرح بها أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه به ، وجعل منها) أى : من الاستعاره المصرح بها (تحقيقيه ، وتخييليه) وإنما لم يقل : وقسمها إليهما ؛ لأن المتبادر ...

******

(قوله : وقسمها إلى المصرح بها والمكنى عنها) يستفاد منه أنهما لا يجتمعان ، وهو كذلك من حيث المفهوم ، وأما من حيث الصدق فى ماده فقد يجتمعان ، كما فى قوله تعالى : (فَأَذاقَهَا اللهُ لِباسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ)(۱) فقد اجتمع الاستعارتان فى لباس ، فإنه شبه ما غشى الإنسان عند الجوع من أثر الضرر كالنحول والاصفرار من حيث الاشتمال باللباس واستعير له اسمه ، ومن حيث الكراهه بالطعم المر البشع ، فتكون استعاره مصرحه نظرا للأول ومكنيه نظرا للثانى ، وتكون الإذاقه تخييلا (قوله : أن يكون الطرف المذكور) أى المذكور اسمه هو المشبه به ، أى وعنى بالمكنى عنها أن يكون الطرف المذكور اسمه هو المشبه ، ولا يخفى ما فى كلامه من التسامح ؛ لأن كون الطرف المذكور اسمه مشبها أو مشبها به ليس هو المصرح بها أو المكنى عنها ؛ لأن المصرح بها والمكنى عنها هو اللفظ لا الكون المذكور.

(قوله : وجعل منها أى من الاستعاره المصرح بها تحقيقيه وتخييليه) أى : ولم يجعل مثل ذلك فى المكنيه ، ولعل ذلك أن المشبه به فى التحقيقيه لا يكون إلا ثابتا فى الحس أو العقل ، والمشبه به فى التخييليه لم يكن ثابتا إلا فى الوهم ، والمكنيه عند السكاكى لا يكون المشبه به فيها إلا تخييليا ، كالسبع الادعائى فى أنشبت المنيه أظفارها بفلان ، فإن المشبه عنده المنيه ، والمشبه به السبع الادعائى ، وهو الموت المدعى سبعيته ، فلما كان المشبه به فيها عنده لا يكون إلا تخييليا امتنع تقسيمها للتحقيقيه والتخييليه ، وأما على رأى المصنف فى المكنيه فامتناع تقسيمها إليهما ظاهر (قوله وإنما لم يقل) أى المصنف (وقسمها إليهما) المشعر بانحصارها فى القسمين ، بل عدل إلى قوله : جعل منها كذا وكذا ، المشعر ببقاء شىء آخر وراء التحقيقيه والتخييليه (لأن المتبادر إلخ) (قوله : لأن المتبادر

۱- النحل : ۱۱۲.

إلى الفهم من التحقيقيه ، والتخييليه ما يكون على الجزم ؛ وهو قد ذكر قسما آخر سماه : المحتمله للتحقيق والتخييل ؛ كما ذكر فى بيت زهير.

******

إلى الفهم من التحقيقيه إلخ) أى من إطلاق لفظ التحقيقيه وإطلاق لفظ التخييليه (وقوله : ما يكون على الجزم) أى ما يكون استعاره تحقيقيه جزما وما يكون استعاره تخييليه جزما لا على سبيل الاحتمال ، وإنما كان المتبادر إلى الفهم ما ذكر ؛ لأن الأصل إطلاق اللفظ على ما يوجد فيه معناه ، فتكون تسميته به جزما ، وإطلاقه على ما يحتمل أن يوجد فيه معناه ، فتكون التسميه به احتمالا خلاف المتبادر (قوله : وهو قد ذكر) أى السكاكى ، أى والحال أنه قد ذكر للمصرحه قسما آخر.

(قوله : كما ذكر فى بيت زهير) أى وهو قوله سابقا :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

وعرّى أفراس الصّبا ورواحله (١)

فقد وجه فيه وجهين كما تقدم أحدهما : أن يكون شبه الصبا بالجهه المقضى منها الوطر ، وأضمر التشبيه فى النفس استعاره بالكنايه ، وعليه تكون الأفراس والرواحل تخييلا قرينه للمكنيه.

والآخر : أن يكون شبه أسباب استيفاء اللذه أو أن الصبا بالأفراس والرواحل ، فتكون الأفراس والرواحل تحقيقيه ، وذكر الصبا على هذا تجريد ، والحاصل أنه لو قال المصنف : وقسمها إلى التحقيقيه والتخييليه لاقتضى أن السكاكى حصرها فى القسمين وهو لا يصح ؛ لأنه ذكر للمصرحه قسما آخر وهى المحتمله للتحقيقيه والتخييليه ، فلهذا عدل عن قوله : وقسمها إلى قسمين وجعل منها إلخ ، المقتضى أن ثم قسما آخر وهو قسم الاحتمال ، ولا يقال قسم الاحتمال داخل فى التحقيقيه والتخييليه ، لأنا إذا قلنا المصرحه تنقسم للتحقيقيه والتخييليه ، فمعناه للتحقيقيه جزما أو احتمالا ، وللتخييليه جزما أو احتمالا ، لأنا نقول المتبادر من إطلاق لفظ التحقيق والتخييل ما يكون كذلك جزما لا احتمالا كما تقدم ، وقد يقال : إن هذا التقسيم - أعنى قولنا هذه الاستعاره مجزوم بتحقيقيتها وهذه الاستعاره مجزوم بتخييليتها وهذه محتمله للتحقيقيه والتخييليه -

---

١- البيت من قصيده لزهير فى ديوانه ص ۵۵.

(وفسر التحقيقيه بما مر) أى : بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا ، أو عقلا.

(وعد التمثيل) على سبيل الاستعاره ؛ كما مر فى قولك : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى.

(منهـا) أى : من التحقيقيه مع القطع ، قال : ومن الأمثله استعاره وصف إحـدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صوره أخرى ...

******

تقسيم فى الأمثله ، وليس كلامنا فى تقسيم الأمثله إلى ما يجزم بأن الاستعاره فيه تحقيقيه أو تخييليه أو محتمله ، وإنما كلامنا فى تقسيم مفهوم الاستعاره المصرحه ، ولا شك أنه منحصر فى نوعى التحقيقيه والتخييليه ، والمثال المحتمل غير خارج عن النوعين فتأمل (قوله أى بما يكون إلخ) لا يخفى ما فى هذا الكلام من المسامحه ، لأن الاستعاره التحقيقيه ليست كون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا ولم يتقدم له هذا أصلا ، فكان الأولى أن يقول : أى لفظ المشبه به المنقول للمشبه المتروك لفظه المتحقق حسا أو عقلا ، والأول كلفظ أسد المنقول للرجل الشجاع فى قولك : رأيت أسدا فى الحمام ، والثانى كلفظ الصراط المستقيم المنقول للدين القيم بمعنى الأحكام الشرعيه فى قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ)(١) (قوله وعد التمثيل) أى الاستعاره التمثيليه ، وتقدم أنها تسمى التمثيل على سبيل الاستعاره ، وتسمى تمثيلا مطلقا ، فحينئذ فلا حاجه لتقدير الشارح (قوله : على سبيل الاستعاره) قاله فى الأطول.

وقد يقال قصد الشارح بزيادته على سبيل الاستعاره الإيضاح بذكر الاسم الأعرف (قوله : أى من التحقيقيه) أى التى هى قسم من أقسام المجاز المفرد ، ولذا جاء الاعتراض الآتى (قوله : مع القطع) أى لا التحقيقيه مع الاحتمال (قوله ومن الأمثله) أى ومن أمثله التحقيقيه على القطع ، وهذا مقول القول (قوله : التحقيقيه مع القطع) صفه للاستعاره.

(قوله : استعاره وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صوره أخرى) فيه بحث ؛ لأن المستعار أبدا هو اللفظ الدال على الصوره المشبه بها لا وصفها

١- الفاتحه : ۶.

(ورد) ذلك (بأنه) أى : التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للإفراد) فلا يصح عده من الاستعاره التى هى من أقسام المجاز المفرد ؛ لأن تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات ، ...

******

كما يدل عليه ظاهر العباره ، فإن تأول ذلك بأن المراد بالوصف اللفظ بناء على أن اللفظ كوصف يكتسبه المعنى فلا يتأتى هذا التأويل فى قوله : لوصف صوره أخرى ؛ لأن المستعار له نفس المشبه لا لفظه ، اللهم إلا أن يقدر مضاف وهو بيان ، فكأنه قال : ومن الأمثله استعاره لفظ إحدى صورتين منتزعتين من أمور لبيان الصوره الأخرى ، فتكون اللام فى قوله : لوصف صوره أخرى ، للغرض لا صله لاستعاره اه فنرى.

أو يقال : المراد بالوصف الهيئه وتكون إضافته لما بعده بيانيه ، ويجعل فى الكلام مضاف محذوف ، والمعنى استعاره دال هيئه هى إحدى هيئتين منتزعتين من عده أمور بهيئه هى الهيئه الأخرى فتأمل.

هذا وكان الأولى للسكاكى أن يقول : لوصف الصوره ، الأخرى بالتعريف ؛ لأن التنكير يوهم أن المستعار له غير إحدى الصورتين المنتزعتين والفرض أن لفظ أحدهما استعير للأخرى لا لغيرها ، كما تقدم فى استعاره اللفظ الدال على حاله الذى يريد الذهاب فيقدم رجلا ثم يريد الرجوع فيؤخرها ، وذلك اللفظ هو : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، لبيان حاله المتردد بين فعل الأمر وتركه ، ومعنى بيانها الدلاله عليها ، وقد تقدم أن تلك الحاله فى الطرفين انتزعت من متعدد وذلك ظاهر.

(قوله : ورد ذلك) أى عد التمثيل من الاستعاره التحقيقيه التى هى قسم من المجاز المفرد (قوله : مستلزم للتركيب) أى لأن التمثيل كما تقدم أن ينقل اللفظ المركب من حاله تركيبيه وضع لها إلى حاله أخرى (قوله : المنافى للإفراد) أى الذى هو لازم للاستعاره التحقيقيه ، وذلك لأن الاستعاره من أقسام المجاز المفرد فهى مستلزمه للإفراد ، إذ هو وصف غير مفارق لها كما أن التركيب وصف لازم للتمثيل لا يفارقه (قوله : فلا يصح إلخ) أى وإذا كان التركيب الذى هو لازم التمثيل منافيا للإفراد اللازم للاستعاره فلا يصح إلخ (قوله : لأن تنافى اللوازم) أى كالإفراد والتركيب (وقوله : يدل على تنافى

وإلا لزم اجتماع المتنافيين ضروره وجود اللازم عن وجود الملزوم. والجواب : أنه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعاره التصريحيه التحقيقيه ، لا من الاستعاره التى هى مجاز مفرد. وقسمه المجاز المفرد إلى الاستعاره وغيرها لا توجب كون كل استعاره مجازا مفردا ؛ كقولنا : الأبيض إما حيوان ، أو غيره ، والحيوان قد يكون أبيض ، وقد لا يكون.

******

الملزومات) أى كالتمثيل والاستعاره التحقيقيه ، فلا يجتمعان فى شىء واحد ، بأن يكون استعاره تحقيقيه وتمثيلا ، فوجب أن التمثيل لا يكون استعاره تحقيقيه (قوله : وإلا لزم إلخ) أى : وإلا يدل تنافى اللوازم على تنافى الملزومات ، بأن كان يمكن اجتماع الملزومات مع تنافى اللوازم لزم اجتماع اللازمين المتنافيين كالإفراد والتركيب ، ضروره وجود كل لازم عند وجود ملزومه ، واجتماع اللازمين المتنافيين - كالإفراد والتركيب - محال بالبداهه لأدائه ؛ لاجتماع النقيضين وهو إفراد ولا إفراد وتركيب ولا تركيب.

(قوله : والجواب إلخ) هذا شروع فى أجوبه خمسه أتى بها الشارح انتصارا للسكاكى.

وحاصل الأول : أن السكاكى عد التمثيل قسما من مطلق الاستعاره التصريحيه التحقيقيه الشامله للإفراديه والتركيبيه ، ولا شك أن مطلق الاستعاره التحقيقيه يكون تمثيلا مستلزما للتركيب ، ولم يعد التمثيليه من الاستعاره التحقيقيه الإفراديه حتى يرد البحث (قوله : وقسمه المجاز المفرد إلخ) جواب عما يقال : السكاكى قد قسم المجاز المتضمن للفائده كما مر إلى استعاره وغيرها بعد أن سماه لغويا ، وعرف اللغوى كما تقدم بأنه الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ، فلزم أن يكون المتضمن للفائده قسما من المفرد ، وإذا كانت الاستعاره قسما من المتضمن لزم أن تكون مفرده ، لأن قسم الشىء أخص منه ، ولازم الأعم لازم للأخص ، وإذا كانت الاستعاره يلزم أن تكون مفرده فيلزم على عد التمثيل منها كون المركب مفردا وهو باطل ، فلا يصح دفع البحث بما ذكر من الجواب (قوله : لا توجب إلخ) أى بل يصح تقسيم الشىء إلى ما هو فى نفسه ليس أخص من القسم ، بل بينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه ، كما

على أن لفظ المفتاح صريح فى أن المجاز الذى جعله منقسما إلى أقسام ...

******

فى تقسيم المجاز المفرد إلى الاستعاره وغيرها ، فإن المجاز والاستعاره يجتمعان فى نحو الأسد يطلق على الرجل الشجاع بواسطه المبالغه فى التشبيه ، وينفرد المجاز المفرد فى نحو العين تطلق على الربيئه مجازا مرسلا ، وتنفرد الاستعاره عن المفرد فى نحو أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، وكما فى تقسيم الأبيض إلى حيوان وغيره فإن الحيوان الذى - قسمت إليه الأبيض - بينه وبين الأبيض عموم وخصوص ، من وجه يجتمعان فى الحيوان الأبيض ، وينفرد الأبيض فى الجص وينفرد الحيوان فى الزنجى ، وإذا صح كون الاستعاره ليست أخص من المفرد ، بل بينها وبينه عموم وخصوص من وجه ، صح تقسيمها للتمثيل وغيره ، فيلزم التركيب فى التمثيل ويلزم الإفراد فى غيره ، فيكون صدق المجاز المفرد عليها إنما هو فى الفرد الذى تجتمع معه فيه ، لا فيما تنفرد عنه ، وإنما قلنا : بل يصح تقسيم الشىء إلى ما هو فى نفسه ، أى من حيث ذاته ، ليس أخص من المقسم إشاره إلى أنه من حيث إنه قسم لا بد أن يكون أخص ؛ لأن الحيوان من حيث إنه قسم إنما يصدق على الحيوان الأبيض ، لكن الذى يخبر به عنه يجوز ألّا يكون مفهومه أخص كما فى المثال ، وبهذا اندفع ما يقال : محصل هذا الجواب الذى أشار له الشارح بقوله : وقسمه إلخ أن قسم الشىء قد يكون أعم منه وهذا خال عن التحقيق ، إذ العقلاء مطبقون على أن قسم الشىء لا بد أن يكون أخص منه ، والحاصل أنه ليس غرضه بقوله : كقولنا إلخ الاستدلال بأن قسم الشىء قد يكون أعم منه ، بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد للاستعاره وغيرها لا يقتضى حصر الاستعاره فى المجاز المفرد ، كما أن تقسيم الأبيض إلى الحيوان وغيره لا يقتضى انحصار الحيوان فى الأبيض فتأمل.

(قوله : على أن إلخ) هذا جواب ثان يمنع كون المقسم الذى قسمه السكاكى للاستعاره وغيرها المجاز المفرد ، وحاصله لا نسلم أن المقسم فى كلامه المجاز المفرد حتى يقال : كيف يجعل التمثيل الذى هو مركب من أقسام المفرد ، بل المقسم فى كلامه مطلق المجاز ، فقسمه إلى الاستعاره وغيرها ، ثم قسم الاستعاره إلى التمثيليه وغيرها ، وحينئذ فالمقسم صادق بالمركب الذى هو بعض الاستعاره ، فلا يلزم اجتماع الإفراد من حيث إن

ليس هو المجاز المفرد المفسر بالكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له ؛ لأنه قال بعد تعريف المجاز : إن المجاز عند السلف قسمان : لغوى ، وعقلى.

واللغوى قسمان : راجع إلى معنى الكلمه ، وراجع إلى حكم الكلمه.

والراجع إلى المعنى قسمان : خال عن الفائده ، ومتضمن لها.

والمتضمن للفائده قسمان : استعاره ، وغير استعاره.

وظاهر أن المجاز العقلى ، والراجع إلى حكم الكلمه خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور ؛ ...

******

المقسم مفرد ، والتركيب من حيث كون المقسم مركبا ، والدليل على أن المقسم فى كلامه مطلق المجاز لا المجاز المفرد أنه قال بعد تعريف المجاز إلخ ، وأما الجواب الأول فهو بتسليم أن المقسم فى كلامه المجاز المفرد ومنع كون القسم أخص من المقسم مطلقا فحاصله أنا نسلم أن المقسم هو المجاز المفرد ، لكن لا مانع من كون قسم الشىء كالاستعاره أعم منه ، وحيث كان الجواب الأول بالتسليم والثانى بالمنع فكان الواجب تقديم الجواب الثانى على الأول ؛ لأن الجواب بالمنع يجب تقديمه صناعه فى مقام المناظره على الجواب بالتسليم (قوله : ليس هو المجاز المفرد) أى بل مطلق المجاز (قوله : لأنه قال بعد تعريف المجاز) أى بعد تعريف المجاز المفرد بالتعريف المذكور (قوله : أن المجاز عند السلف) يعنى مطلق المجاز لا المعرف بما ذكره أولا الذى هو المفرد (قوله : راجع إلى معنى الكلمه) وهو أن تنقل الكلمه عن معناها الأصلى إلى غيره (قوله : وراجع إلى حكم الكلمه) أى وهو أن تنقل الكلمه عن إعرابها الأصلى إلى إعراب آخر ، بسبب نقصان كلمه أو زيادتها مع بقاء اللفظ على معناه كما سيجىء فى الفصل الآتى (قوله : خال عن الفائده) وهو اسم المطلق المستعمل فى المقيد وعكسه ، فهو عند السكاكى ليس بمجاز مرسل كما هو عند القوم.

(قوله : وغير استعاره) أى وهو المجاز المرسل (قوله : وظاهر إلخ) هذا من تتمه الدليل الذى استدل به على أن المقسم – فى كلام السكاكى مطلق المجاز لا خصوص المجاز المفرد المشار له بقوله : لأنه قال إلخ ، وحاصل كلامه أن السكاكى قد جعل من جمله

.....

******

أقسام المجاز المجاز العقلى ، والراجع إلى حكم الكلمه ، وبالضروره أن كلا منهما خارج عن المجاز المعرف بالكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له.

أما كون العقلى خارجا عنه فلأنه هو إسناد الفعل أو ما فى معناه إلى غير ما هو له ، فليس داخلا فى جنس الكلمه وأما كون الراجع إلى حكم الكلمه ليس داخلا فى ذلك المعرف بما ذكر ؛ فلأن الإعراب الذى هو محل التجوز - سواء قلنا : إنه معنوى أو لفظى - غير داخل فى جنس الكلمه قطعا ، أما على القول بأنه معنوى فظاهر وأما على القول بأنه لفظى ؛ فلأن المراد باللفظ فى تعريف الكلمه وهو لفظ وضع لمعنى مفرد اللفظ المستقل لا ما لا تحقق له إلا بتحقق لفظ آخر كهذا ، وإذا كان هذان القسمان - أعنى المجاز العقلى والراجع إلى حكم الكلمه - ليسا داخلين فى المجاز المعرف بالكلمه إلخ ، وقد أدخلهما السكاكى فى أقسام المجاز ، وجب أن يريد بالمجاز المقسم أعم من الكلمه ، بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمه أو غيرها لأجل صحه حصر المجاز فى القسمين العقلى واللغوى ، وحيث كان المراد بالمجاز المقسم مطلق مجاز وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمه أعم من المفرد والمركب لا- المفرد فقط ، وإلا- كان الحصر فى القسمين المذكورين باطلا لأن اللغوى حينئذ لا- يشمل الراجع لمعنى الكلمه إذا كان مركبا ، فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع لمعنى الكلمه المركب اه تقرير شيخنا العدوى وهو مأخوذ من سم.

وقال عبد الحكيم : وتفصيل هذا أن السكاكى قال : المجاز عند السلف قسمان ، فالمراد من المجاز اللفظ الذى تجاوز عن موضعه الأصلى ، سواء كان معنى أو إعرابا أو نسبه ، ليدخل فيه المجاز العقلى والمجاز الراجع إلى حكم الكلمه ، ويكون المراد باللغوى ما ليس بعقلى أى أنه المجاز الذى له اختصاص بمكانه الأصلى بحكم الوضع ، سواء كان فى معنى اللفظ أو فى حكمه ، بخلاف العقلى فإن اختصاصه بموضعه الأصلى بحكم العقلى كما فى المفتاح.

واللغوى بهذا المعنى قسمان راجع إلى معنى الكلمه أى إلى معنى اللفظ مفردا كان أو مركبا ، ليصح الحصر بينه وبين الراجع إلى حكم الكلمه ، والراجع إلى معنى اللفظ

فيجب أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمه أعم من المفرد والمركب ؛ ليصح الحصر فى القسمين.

وأجيب بوجوه أخر :

الأول : أن المراد بالكلمه : اللفظ الشامل للمفرد ، والمركب ؛ ...

******

قسمان متضمن للفائده وغيره ، والمتضمن للفائده قسمان استعاره وغير استعاره ، فكل من الاستعاره وغير الاستعاره قسم من المجاز الراجع إلى معنى اللفظ المتضمن للفائده مفردا كان أو مركبا ، فلا يكون المجاز المركب قسما من المجاز المفرد انتهى كلامه.

وتحصل من كلام الشارح أن الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكى بأحد أمرين ، إما أن يلتزم أن المراد بالمجاز المتضمن للفائده الراجع إلى معنى الكلمه هو المجاز المفرد ، فيحتمل الاستعاره التى جعلت قسما من المجاز المفرد مراد بها مطلق الاستعاره الشامله للإفراديه والتركيبيه ، بناء على أنه قد يعبر عن قسم الشىء بما يكون بينه وبين المقسم عموم من وجه وهو الجواب الأول ، أو نجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عباره المفتاح ، فنجعل التقسيم على أصله من الاستيفاء للأقسام ، فيلزم أن يراد بالمجاز المتضمن للفائده ما يعم المركب ، فيكون تقسيم الاستعاره إلى التمثيل المركب وغيرها لا ينافيه.

(قوله : فيجب أن يريد إلخ) تفريع على ما لزم من قوله : وظاهر إلخ من وجوب كون المقسم أعم ، أى وظاهر أن المجاز العقلى والراجع لحكم الكلمه خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور ، وإذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمه بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمه أو غيرها ، وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمه أعم من المفرد والمركب ، ليصح حصر المجاز بالمعنى الأعم فى القسمين العقلى واللغوى ، إذ لو أريد بالراجع لمعنى الكلمه المفرد فقط كان حصر المجاز فى القسمين المذكورين باطلا ، لأن اللغوى حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمه إذا كان مركبا ، فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع لمعنى الكلمه المركب.

(قوله : وأجيب) أى عن هذا البحث الذى أورده المصنف على السكاكى (قوله : أن المراد بالكلمه) أى الواقعه فى تعريف المجاز (قوله : اللفظ) أى وحيث أريد بالكلمه

نحو : کلمه الله.

الثانی : أنا لا نسلم أن التمثیل یستلزم الترکیب ، بل هو استعاره مبنیه علی التشبیه التمثیلی ؛ وهو قد یکون طرفاه مفردین ؛ کما فی قوله تعالی : (مَثَلُهُمْ کَمَثَلِ الَّذِی اسْتَوْقَدَ ناراً ...) الآیه.

******

اللفظ دخلت الاستعاره التمثیلیه فی التقسیم ، وحینئذ سقط الاعتراض (قوله : نحو کلمه الله) أی من قوله تعالی : (وَکَلِمَهُ اللهِ هِیَ الْعُلْیا)(۱) فإن المراد بکلمته تعالی کلامه ؛ لأن قوله : (هِیَ الْعُلْیا) أی فی البلاغه ، والبلاغه لا تکون فی الکلمه بل فی الکلام قاله یس.

ورد هذا الجواب بأن إطلاق الکلمه علی اللفظ من إطلاق الأخص علی الأعم وهو مجاز - یحتاج إلی قرینه ، ولا قرینه هنا تدل علیه ، والتعاریف یجب صونها عن المجازات الخالیه عن القرینه المعینه علی أن التنظیر بکلمه الله لا ینـاسب ؛ لأن المراد منها الکلام لا اللفظ الشامل للمفرد والمرکب ، فالتنظیر بها یقتضی تخصیصها فی التعریف بالمرکب ، وقد یقال : إن التنظیر بها من حیث إن الکلمه لم یرد بها فی کل من الآیه والتعریف معناها الحقیقی - وهو اللفظ المفرد الموضوع لمعنی - تأمل.

(قوله : أن التمثیل) أی الاستعاره التمثیلیه لا یستلزم الترکیب ؛ لأن الصوره المنتزعه من متعدد لا تستدعی إلا متعددا ینتزع منه ، ولا تتعین الدلاله علیها بلفظ مرکب ، فیجوز أن یعبر عن الصوره المنتزعه بلفظ مفرد مثل المثل (قوله : مبنیه علی التشبیه التمثیلی) أی وهو ما کان وجهه منتزعا من متعدد ، فحیثما صح ذلک التشبیه صحت الاستعاره التمثیلیه لابتنائها علیه ؛ لأنه إذا اقتصر فی التشبیه التمثیلی علی اسم المشبه به صار استعاره تمثیلیه مفرده (قوله : وهو) أی التشبیه التمثیلی قد یکون طرفاه مفردین ، أی فکذلک الاستعاره المبنیه علیه (قوله : کما فی قوله تعالی) أی کالتشبیه فی قوله : تعالی (مَثَلُهُمْ کَمَثَلِ الَّذِی اسْتَوْقَدَ ناراً)(۲) فالمثل بمعنی الصفه لفظ مفرد وقد شبه حاله الکفار بحاله من استوقد النار ، أی وکتشبیه الثریا بعنقود الملاحیه فی قول الشاعر :

۱- التوبه : ۴۰.

۲- البقره ۱۷.

.....

******

وقد لاح فی الصّبح الثّریّا کما تری

کعنقود ملّاحیّه حین نوّرا (۱)

وإذا صحت الاستعاره التمثیلیه فیما یصح فیه التشبیه المذکور ، والتشبیه المذکور یجوز أن یکون طرفاه مفردین ، فیجوز أن ینقل لفظ المشبه به المفرد إلی المشبه بعد حذف لفظه ، فیکون لفظ المشبه به استعاره تمثیلیه ، فصح عد الاستعاره التمثیلیه من أقسام المجاز المفرد واندفع الاعتراض علی السکاکی.

ورد هذا الجواب بأمور منها وإن کان مبطلا لکلام المعترض وهو المصنف القائل باستلزام الترکیب للتمثیل ، لکنه لا ینفع السکاکی المجاب عنه لأنه مثل للتمثیل بمرکب وهو إنی أراک تقدم رجلا إلخ ؛ لکونه یری اشتراط الترکیب فی التمثیل ، ومنها أن هذا الجواب مبنی علی أن مجاز التمثیل تابع لتشبیه التمثیل دائما ، وأن ذلک التشبیه یجری فی المفردین ، والذی نسب للمحققین أن کلا من مجاز التمثیل وتشبیه التمثیل لا یجریان فی المفردین أصلا ، وعلیه فما تقدم من أن تشبیه الثریا بالعنقود من تشبیه التمثیل فهو خلاف التحقیق ، ولا ترد الآیه المذکوره لاحتمال أن المراد بالمثل الهیئه واعلم أن الخلاف کون التمثیل یستلزم الترکیب أو لا یستلزمه حاصل بین الشارح والعلامه السید أیضا ، فذهب الشارح فی حاشیه الکشاف إلی عدم الاستلزام وأنه أی التمثیل قد یکون تبعیه ، کما فی قوله تعالی : (أُولئِکَ عَلی هُدیً مِنْ رَبِّهِمْ)(۲) قال صاحب الکشاف : تمثیل لحالهم من تلبسهم بالهدایه ، فقال الشارح فی حاشیته ، یرید أنه استعاره تمثیلیه : ورده السید بأن التبعیه لا تکون إلا فی المفردات ضروره أنها لا تکون إلا فی معنی الفعل ومتعلق معنی الحرف ، والتمثیلیه لا تکون إلا فی المرکب ، فبینهما تناف ، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن الاستعاره التمثیلیه لا تکون إلا مرکبه ، بل مدارها علی کون وجه الشبه منتزعا من متعدد ورده السید بأن وجه الشبه منتزع من الطرفین وإذا کان کذلک فلا بد فیهما من التعدد : وأجاب الشارح بأنه بعد انتزاع وجه منهما لا مانع

۱- لأبی القیس بن الأسلت فی دیوانه ص ۷۳ ، ولسان العرب (ملح) والتنبیه والإیضاح ۱ / ۲۷۴.

۲- البقره : ۵.

الثالث : أن إضافه الكلمه إلى شىء ، أو تقييدها واقترانها بألف شىء لا يخرجها عن أن تكون كلمه. فالاستعاره فى مثل : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى ، والمستعار له هو التردد ؛ فهو كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له ؛ ...

******

من اعتبار التضام والتلاصق حتى تصير جميع الأشياء كالشىء الواحد ورده السيد بأن هذا بعيد من تقرير القوم فى الاستعاره التبعيه ، من أن معنى الحرف لا بد أن يكون جزئيا ، وتعتبر الاستعاره فيه بعد اعتبارها فى المطلقات ، والشىء الجزئى لا ينتزع من متعدد ، وإلا لزم التنافى ، لأن الجزئى مفرد يوجد دفعه والمنتزع يوجد شيئا بعد شىء.

قال العلامه عبد الحكيم : والحق أن هذا تحامل من السيد على الشارح وإلزام بما لا يلزم ، إذ معنى الحرف نسبه جزئيه وهى لا تعقل إلا بين متعدد أعنى المنسوب والمنسوب إليه فهما داخلان فى الموضوع له معنى الحرف ، فلا مانع من انتزاع معناه من متعدد ، على أنا لو سلمنا ذلك فيؤخذ منه التعدد بطريق اللزوم وإن كان مفردا فى حد ذاته فتأمل.

وذكر العلامه اليعقوبى أن قوله تعالى : (أُولَئِكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ) يحتمل ثلاثه أوجه من التجوز ، فإن قدر تشبيه الهدى بمركوب يوصل للمقصود تشبيها مضمرا فى النفس وأتى معه بلوازمه الداله عليه وهو لفظ على ، كان ذلك التجوز من باب الاستعاره بالكنايه ، وإن قدر تشبيه تمسكهم بالهدى وأخذهم به بعلو راكب مركوبا له والتصاقه به ، ثم استعملت فيه على التى هى من حروف الجر تبعا لذلك التشبيه ، كان ذلك التجوز من باب الاستعاره التبعيه ، وإن قدّر أن فيه تشبيه مجموع هيئه المهتدى والهدى وتمسكه به بهيئه راكب ومركوب فنقل لفظ إحدى الهيئتين للأخرى كان من التمثيل وكان الأصل أن ينقل مجموع ألفاظ الهيئه المشبه بها ، كأن يقال فى غير القرآن : أولئك على مركوبهم الموصل للمقصود أو نحو ذلك لكن استغنى عن تلك الألفاظ بعلى لأنها تنبئ عن راكب ومركوب ، وتقدير تلك الألفاظ لا فى نظم الكلام بل فى المعنى انتهى.

(قوله : الثالث أن إضافه إلخ) المراد بالإضافه اللغويه (فقوله : واقترانها) عطف تفسير ، وحاصله أنا لا نسلم أن التمثيل فيه استعاره مركب وإنما فيه استعاره مفرد وكلمه

وفى الكل نظر أوردناه فى الشرح.

(وفسر) - أى : السكاكى - الاستعاره (التخييليه بما لا تحقق لمعناه حسا ، ولا عقلا ، بل هو) أى : معناه (صوره وهميه ...

******

واحده ، وحينئذ لا تنافى بين الاستعاره التى هى قسم من المجاز المسمى بالكلمه وبين التمثيل لأن التمثيل كلمه على هذا أيضا ، فقولهم : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، المستعار هو التقديم والمستعار له هو التردد والتقديم كلمه واحده ، وأما إضافته من جهه المعنى إلى الرجل واقتران تلك الرجل بكونها تؤخر مره أخرى فلا يخرجه عن تسميته كلمه ، فإن اللفظ المقيد لا يخرج بتقييده عن تسميته الأصليه ، وأصل هذا الكلام التردد كتقديم الرجل مع تأخيرها ثم استعيرت هذه الكلمه المفيده للتردد ، وأخذ منها الفعل تبعا ، وهذا الجواب مردود ؛ للقطع بأن مجموع اللفظ المركب هو المنقول عن الحاله التركيبيه إلى حاله أخرى مثلها ، من غير أن يكون لبعض المفردات اعتبار فى الاستعاره دون بعض ، وحينئذ فتقدم فى قولنا : تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل فى معناها الأصلى ، والمجاز إنما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الأصلى ، أعنى صوره تردد من يقوم ليذهب ، فتاره يريد الذهاب فيقدم رجلا وتاره لا يريده فيؤخر تلك الرجل مره أخرى ، وهذا ظاهر عند من له معرفه بعلم البيان.

بقى شىء آخر وهو أن هذا الجواب الثالث بتسليم أن الكلمه الواقعه فى التعريف باقيه على حقيقتها ، والجواب الأول من هذه الثلاثه الأخيره بمنع ذلك ، فكان الأولى تقديم هذا الثالث على الأول كما هو عاده النظار (قوله : وفى الكل) أى وفى كل من الأجوبه الثلاثه الأخيره.

(قوله : بما لا تحقق لمعناه) أى بلفظ لا تحقق لما عنى منه عند التجوز لا فى الحس ؛ لعدم إدراكه بإحدى الحواس الخمس الظاهره ، ولا فى العقل لعدم ثبوته فى نفس الأمر ، ولما كان مالا تحقق له حسا ولا عقلا شاملا لما لا تحقق له فى الوهم أيضا أضرب عن ذلك بقوله : بل هو إلخ (قوله : صوره وهميه) أى اخترعتها المتخيله بإعمال الوهم إياها ؛ لأن للإنسان قوه لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات ، إذا استعملها العقل تسمى

محضه) لا يشوبها شيء من التحقق العقلى أو الحسى (كلفظ الأظفار فى قول الهذلى)(١) :

وإذا المنيه أنشبت أظفارها

ألفيت كل تميمه لا تنفع

(فإنه لما شبه المنيه بالسبع - فى الاغتيال - أخذ الوهم فى تصويرها) أى : المنيه (بصورته) أى : السبع (واختراع لوازمه لها) أى : لوازم السبع للمنيه ، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به ...

******

مفكره ، وإذا استعملها الوهم تسمى متخيله ، ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له بإعمال الوهم إياها سمى استعاره تخييليه كذا فى الأطول (قوله : محضه) أى خالصه من التحقق الحسى والعقلى (فقوله : لا يشوبها إلخ) تفسير لقوله : محضه ، ونص كلامه فى المفتاح : المراد بالتخييليه أن يكون المشبه المتروك شيئا وهميا محضا لا تحقق له إلا فى مجرد الوهم ، وهذا بخلاف اعتبار السلف ، فإن أظفار المنيه عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنيه ، فهناك اختلاط توهم وتحقق ، بخلاف ما اعتبره فإنه أمر وهمى محض لا تحقق له باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته.

(قوله : فإنه) أى الهذلى (قوله : فى الاغتيال) أى أخذ النفوس وإهلاكها بالقهر والغلبه (قوله : أخذ الوهم) أى شرع الوهم الذى من شأنه فرض المستحيلات وتقدير الأباطيل ، بأعمال متخيّله فى تصويرها بصورته ؛ لأن ذلك مقتضى المشابهه والارتباط ولو لم يكن صحيحا فى نفس الأمر ، والمراد بالوهم القوه الواهمه.

(قوله : واختراع) عطف على تصوير ، أى وفى اختراع لوازم لها مثل لوازمه كالأظفار (قوله : وعلى الخصوص) على بمعنى الباء وهو متعلق بيكون بعده ، وما يكون عطف على لوازم عطف تفسير (وقوله : به) مؤخره من تقديم أى أخذ الوهم فى اختراع لوازمه ، أى فى اختراع ما يكون به قوام أى حصول اغتيال السبع للنفوس بالخصوص ، وأشار بهذا إلى أنه ليس المراد مطلق اللوازم ؛ لأن للسبع لوازم كثيره كعدم النطق لكن ليست مراده ، بل المراد لوازم خاصه يكون بها قوام وجه الشبه ، فإن قلت : جعله قوام

١- سبق تخريجه.

(فاخترع لها) – أى : للمنيه – صوره (مثل صوره الأظفار) المحققه (ثم أطلق عليه) أى :على ذلك المثل ؛ أعنى : الصوره التى هى مثل صوره الأظفار (لفظ : أظفار) فيكون استعاره تصريحيه ؛ لأنه قد أطلق اسم المشبه به ؛ وهو الأظفار المحققه على المشبه ؛ وهو صوره وهميه شبيهه بصوره الأظفار المحققه ، والقرينه إضافتها إلى المنيه.

والتخييليه عنده قد تكون بدون الاستعاره بالكنايه ؛ ...

******

الاغتيال بالأظفار ينافى ما سبق للشارح من أن الأظفار بها كمال الاغتيال لا قوامه ؛ لأن الاغتيال قد يكون بالناب ، بخلاف اللسان فإن به قوام الدلاله فى المتكلم قلت : فى الكلام حذف مضاف ، والأصل : وما يكون به كمال قوام اغتيال السبع للنفوس على الخصوص فلا منافاه.

وفى الأطول إن ما هنا منقول عن السكاكى فهى عبارته ولم ينبه الشارح على فسادها اعتمادا على ما سبق ، فلا يقال أن ما هنا مناقض لما تقدم.

(قوله : فاخترع لها إلخ) أى فلما صور الوهم المنيه بصوره السبع بالتصوير الوهمى ، وأثبت لها لوازم يكون بها قوام حصول وجه الشبه ، اخترع الوهم لتلك المنيه صوره وهميه ، مثل صوره الأظفار المختصه بالسبع فى الشكل والقدر (قوله : ثم أطلق عليه لفظ الأظفار) أى الموضوع للصوره الحسيه بعد رعايه التشبيه (قوله : فيكون استعاره تصريحيه) أى وتخييليه فتسمى بالاستعاره التصريحيه التخييليه ، أما كونها تخييليه فلأن اللفظ نقل من معناه الأصلى لمعنى متخيل ، أى متوهم لا ثبوت له فى نفس الأمر.

وأما كونها تصريحيه فلأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققه على المشبه وهو الصوره الوهميه (قوله : وهو) أى المشبه به الأظفار المحققه (قوله : والقرينه) أى على أن الأظفار نقلت عن معناها وأطلقت على معنى آخر (قوله : إضافتها) أى الأظفار إلى المنيه فإن معنى الأظفار الحقيقى ليس موجودا فى المنيه ، فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون إلا وهميا لعدم إمكانه حسا أو عقلا.

(قوله : والتخييليه عنده قد تكون بدون الاستعاره بالكنايه) أى : وأما عند المصنف والقوم فهما متلازمان لا توجد إحداهما بدون الأخرى فالأظفار فى المثال المذكور

ولهـذا مثـل لها بنحو : أظفار المنيه الشبيهه بالسبع فصـرح بالتشبيه لتكون الاسـتعاره فى الأظفار فقط من غير اسـتعاره بالكنايه فى المنيه ، وقال المصنف : إنه بعيد جدا لا يوجد له مثال فى الكلام (وفيه) أى : فى تفسير التخييليه بما ذكر (تعسف) ...

******

عنـدهم ترشـيح للتشبيه ، وأما المكنيه فإنها لا تكون بـدون التخييليه - كما يأتى عند السـكاكى وكذا عند القوم ، خلافا لصاحب الكشـاف فـإنه جوز وجود المكنيه بـدون التخييليه (قوله : ولهـذا) أى لكون التخييليه توجـد بـدون المكنيه (قوله : مثـل لهـا) أى للتخييليه المنفكه عن المكنيه (قوله : فصرح بالتشبيه لتكون الاستعاره فى الأظفار فقط من غير استعاره بالكنايه فى المنيه) أى لأنه عند التصـريح بالتشبيه لا يكون هناك اسـتعاره فضـلا عن كونها مكنيه ؛ لبناء الاسـتعاره على تناسى التشبيه ، فالتخييليه عنده أعم محلا من المكنيه (قوله : إنه) أى وجود التخييليه بـدون المكنيه (قوله : لا يوجـد له مثال فى الكلام) أى البليغ ، وإلا فقـد وجد له مثال فى الكلام غير البليغ كالمثال المـذكور ، وكقولك لسان الحال التشبيه بالمتكلم وزمام الحكم التشبيه بالناقه ، فإن قلت : بل قد وجد له مثال فى كلام البلغاء ، كقول أبى تمام (١)

لا تسقنى ماء الملام فإننى

صبّ قد استعذبت ماء بكائى

فـإنه لمـا أضـاف المـاء للملام أخـذ الوهم فى تصوير شـىء للملام يناسب الماء ، فاسـتعار لفظ الماء الموضوع للمحقق للصوره المتوهمه الشبيهه بالماء الحسى ، استعاره تصريحيه تخييليه وهى غير تابعه للمكنيه.

قلت : قـال فى الإيضـاح لاـ دليـل فى هـذا البيت على انفراد التخييليه عن المكنيه ، لجواز أن يكون أبو تمـام شـبه الملام بظرف شراب مكروه ، لاشـتماله على مـا يكرهه الشـارب لمرارته أو بشـاعته ، فتكون التخييليه مبـاينه للمكنى عنهـا - أو أنه شـبه الملام بالماء المكروه نفسه ؛ لأن اللوم قـد يسـكن حراره الغرام كما أن الماء المكروه يسـكن قليل الأوام ، ثم أضاف المشـبه به للمشـبه كما فى لجين الماء فلا يكون من الاستعاره فى شىء ،

١- ديوان أبى تمام ص ١۴ ط دار الكتب العلميه وهى فى مدح يحيى بن ثابت ، ومن بحر الكامل والإيضاح ص ٢٨١.

أى : أخـذ على غير الطريق ؛ لما فيه من كثره الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ، ولا تمس إليها حاجه ، وقد يقال : إن التعسـف فيه هو أنه لو كـان الأـمر كما زعم لوجب أن تسـمى هـذه الاسـتعاره توهيميه لا تخييليه. وهـذا فى غايه السـقوط ؛ لأنه يكفى فى التسميه أدنى مناسبه. على أنهم يسمون حكم الوهم تخييلا ...

******

ومعنى البيت لا تسقى ماء الملامه فإن ماء بكائى قد استعذبته وحصل به الرى وانقطع به العطش.

(قوله : أى أخـذ على غير الطريق) أى جرى على غير الطريق الجـاده السـهله للإدراك (قوله : لما فيه) أى لما فيما ذكره من كثره الاعتبـارات ، وهى تقـدير الصور الخيـاليه ثم تشبيهها بالمحققه ثم اسـتعاره اللفظ الموضوع للصور المحققه لها ، وفيه مع المكنى عنها اعتبار مشـبهين ووجهين ولفظين ، وقد لا يتفق إمكان صـحه ذلك فى كل ماده أو قد لا يحسن ، بخلاف ما ذكره المصنف فى تفسير التخييليه ، فإنه خال عن تلك الأمور ؛ لأنه فسرها بإثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه (قوله : ولا تمس إليه حاجه) أى ولاـ تـدعو الحـاجه إليها (قوله : وقـد يقال) أى فى وجه التعسف (قوله : إن التعسف فيه) أى فيما ذكره السـكاكى فى تفسـير التخييليه (وقوله : أنه لو كان) أى من جهه أنه لو كان إلخ (وقوله : لوجب أن تسمى توهيميه) أى لأنها تقررت بالوهم ، لما تقدم من أن المصور للمنيه بصوره السبع ، والمخترع لها صوره أظفار شبيهه بالأظفار المحققه ، إنما هو الوهم أى القوه الواهمه.

(قوله : وهـذا) أى توجيه التعسف المشار بقوله : وقد يقال إلخ (قوله : لأنه يكفى فى التسـميه) أى فى تسـميه شـىء باسم (قوله : أدنى مناسـبه) أى بين الاسم وذلك المسـمى ، والمناسـبه هنا موجوده ، وذلك لأن الوهم والخيال كل منهما قوه باطنيه شأنها أن تقرر مـا لاـ ثبوت له فى نفس الأـمر ، فهمـا مشتركتـان فى المتعلق ، وحينئـذ فيجوز أن ينسب لأحـد القوتين مـا ينسب للأخرى ، للمناسـبه بينهما والحاصل أن تصوير المشـبه بصوره المشـبه به ، واختراع لوازم للمشـبه مماثله للوازم المشبه به ، وإن كان بالوهم لكنه نسب للخيال للمناسبه بينهما كما علمت ، كذا فى سم والأحسن ما تقدم عن الأطول. وهذا إنما يحتاج

ذكر فى الشفاء أن القوه المسماه بالوهم هى الرئيسه الحاكمه فى الحيوان حكما غير عقلى ، ولكن حكما تخييليا (ويخالف) تفسيره للتخييليه بما ذكر (تفسير غيره لها) أى : غير السكاكى للتخييليه (بجعل الشىء للشىء) كجعل اليد للشمال ،

******

إليه إن لم يتقرر فى الاصطلاح تسميه حكم الوهم تخييلا ، لكنه قد تقرر ذلك وحينئذ فلا يحتاج إلى الاعتذار عن السكاكى ، بأنه يكفيه فى ارتكاب هذه التسميه أدنى مناسبه ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله : على أنهم يسمون إلخ.

(قوله : ذكر فى الشفاء) أى : ذكر الإمام أبو على الحسن بن عبد الله بن سينا فى الشفاء ، وهذا دليل لما ذكره العلامه ، وكأنه قال : ومما يدل على أن ذلك اصطلاح تقرر قبل السكاكى ، قول أبى على فى الشفاء : أن القوه إلخ (قوله : هى الرئيسه) أى : الغالبه على الحيوان ، كما قيل : ما قادنى مثل الوهم (قوله : غير عقلى) أى : غير صحيح كأن تحكم على أن رأس زيد رأس حمار (قوله : ولكن حكما تخييليا) أى : فقد سمى صاحب الشفاء حكم الوهم تخييلا.

(قوله : ويخالف تفسيره إلخ) عطف على قوله : وفيه تعسف ، أو أنه عطف على تعسف ، بأن يراد من الفعل مجرد الحدث فيكون اسما أى : وفيه مخالفه لتفسير غيره لها ، وحاصله أنه يعاب على السكاكى فيما ذهب إليه من تفسير التخييليه بأنها لفظ لازم المشبه به المنقول لصوره وهميه تخيل ثبوتها للمشبه من وجه آخر ، وهو أن تفسيره التخييليه بما ذكر مخالف لتفسير غيره لها ، بجعل الشىء الذى تقرر ثبوته لشىء آخر غير صاحب ذلك الشىء ، كجعل اليد للشمال بفتح الشين ، وهى الريح التى تهب من الجهه المعلومه ، فاليد إنما هى للحيوان المتصرف وقد جعلت لشىء آخر مغاير لصاحب اليد وهو الشمال (قوله : بجعل الشىء) متعلق بتفسير ، أى بجعل الشىء الذى هو لازم للمشبه به للشىء الذى هو المشبه (قوله : كجعل اليد للشمال) أى فى قوله :

وغداه ريح قد كشفت وقرّه

إذ أصبحت بيد الشّمال زمامها (١)

١- هو للبيد فى ديوانه ص ٣١٥ ، وأساس البلاغه (يدى).

والأظفار للمنيه.

قال الشيخ عبد القاهر : إنه لا خلاف فى أن اليد استعاره ، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد ...

******

أى : رب غداه ريح قد أزلت برودته بإطعام الطعام للفقراء وكسوتهم ، وإيقاد النيران لهم ، وقوله : وقره بكسر القاف أى : برد شديد ، عطف على ريح ، وإذ ظرف لكشفت ، وزمامها فاعل أصبحت (قوله : والأظفار للمنيه) أى : وجعل الأظفار للمنيه فى قول الهذلى:

وإذا المنيه أنشبت أظفارها

ألفيت كلّ تميمه لا تنفع

فعلى تفسير السكاكى يجب ، أن يجعل للشمال صوره متوهمه شبيهه باليد ، ويكون إطلاق اليد عليها استعاره تصريحيه تخييليه ، واستعمالا للفظ فى غير ما وضع له ، وعند غيره الاستعاره إثبات اليد للشمال ، ولفظ اليد حقيقه لغويه مستعمله فى معناه الموضوع له ، وكذا يقال فى أظفار المنيه على المذهبين.

(قوله : قال الشيخ عبد القاهر) هذا استدلال على ما ادعاه المصنف من أن التخييليه - عند غير السكاكى - جعل الشىء للشىء (قوله : لا خلاف فى أن اليد استعاره إلخ) أى لا خلاف فى أن اليد من حيث إضافتها للشمال ، أو أن فى الكلام حذف مضاف ، أى : لا خلاف فى أن إثبات اليد استعاره ؛ ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتى : (إذ ليس إلخ) فاندفع ما يقال : إن قول الشيخ حجه على المصنف لا له ؛ لأن كون اللفظ استعاره ينافى ما ادعاه من كون اللفظ حقيقه لغويه والتجوز إنما هو فى إثبات الشىء للشىء ، فإن قلت : قول الشيخ : لا خلاف إلخ لا يصح ؛ إذ كيف ينفى الخلاف مع وجود خلاف السكاكى قلت : الشيخ عبد القاهر متقدم على السكاكى ، فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفه السكاكى ، فنفى الخلاف منه صحيح (قوله : ثم إنك لا تستطيع إلخ) أى لا تقدر على ذلك ، وهذا كنايه عن عدم قبول ذلك لا أنه مستحيل ، وإلا فقد ارتكبه السكاكى وهذا الذى قاله الشيخ تقرير لمذهب القوم وإبطال لمذهب السكاكى ، وإن كان الشيخ لم يقصد الرد عليه ؛ لأن السكاكى متأخر عن الشيخ ،

قد نقل عن شىء إلى شىء ؛ إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا باليد ، بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا. ولبعضهم فى هذا المقام كلمات واهيه بينا فسادها فى الشرح ...

******

ولا يتأتى أن المتقدم يقصد الرد على المتأخر (قوله : قد نقل عن شىء) كالجارحه إلى شىء ، كالصوره الوهميه الشبيهه باليد (قوله : إذ ليس المعنى إلخ) أى : كما يقوله السكاكى (قوله : بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا) أى : ليدل ذلك على أنه شبه الشمال بالمالك المتصرف باليد فى قوه تأثيرها لما تعرض له ، فالاستعاره فى إثبات اليد للشمال لا لفظ اليد.

(قوله : ولبعضهم) أى : وهو الشارح الخلخالى (قوله : كلمات واهيه) زيف بها كلام المصنف واعتراضه على السكاكى وحاصلها : أن تفسير السكاكى ، واعتباره الصوره الوهميه ، وتشبيهها بلازم المشبه به ، واستعاره لفظه لها ، ومخالفته لغيره فى تفسير الاستعاره التخييليه ، لأجل أن يتحقق معنى الاستعاره فى التخييليه ، إذ لا يتحقق معناها إلا على مذهبه لا على مذهب المصنف ؛ وذلك لأن الاستعاره كلمه استعملت فيما شبه بمعناها ، ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشىء من غير توهم وتشبيه بمعناها الحقيقى ، ولا يمكن أن يخصص تفسير الاستعاره المذكور بغير التخييليه ؛ لأن التخصيص المذكور مخالف لما أجمع عليه السلف ، من أن الاستعاره التخييليه قسم من أقسام المجاز اللغوى ، وحينئذ فلا يمكن ذلك التخصيص وحاصله أن الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له إلخ ، تفسير لنوع من المجاز اللغوى ، الذى هو الاستعاره ، فيشمل كل استعاره تكون من المجاز اللغوى ، والتخييل استعاره ومجاز لغوى باتفاق ، فلو خصص تفسير الاستعاره المذكور بغير التخييليه - لزم أنها ليست قسما من المجاز اللغوى ، وقد أجمع السلف على أنها منه.

(قوله : بينا فسادها فى الشرح) وحاصله أنا نختار تخصيص تفسير الاستعاره المذكور بغير التخييليه ، وقولك : اتفق على أن التخييل مجاز لغوى باطل ، إذ لم يتفق على أن التخييليه مجاز لغوى ، بمعنى أنها كلمه استعملت فيما شبه بمعناها ، وإلا لما تأتى الخلاف ، وإنما اتفق

نعم ، يتجه أن يقال : إن صاحب المفتاح فى هذا الفن - خصوصا فى مثل هذه الاعتبارات - اليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره مخالف لما ذكره غيره.

(ويقتضى) ما ذكره السكاكى فى التخييليه (أن يكون الترشيح) استعاره (تخييليه

******

على أنه مجاز كالمجاز العقلى ، إذ فيه إثبات شىء لغير من هو له ، وأنه استعاره بالمعنى السابق ، وهو أن اللفظ المسمى بالتخييل منقول لغير من هو له ، وأثبت له فبرز فيه بروز المستعير فى العاريه ، ولما كان هذا محل الوفاق ، تأتى الاختلاف فى أنه هل هناك أمر وهمى مفروض شبه بمعنى ذلك اللفظ المسمى بالتخييل فيكون التخييل أطلق عليه مجازا لغويا ، أو لا تشبيه فهو حقيقه لغويه؟ وهذا الاختلاف معنوى قطعا ، إذ ما يترتب على كونه حقيقه خلاف ما يترتب على كونه مجازا ، فقد تبين أن تزيف كلام المصنف بما ذكره الخلخالى فاسد.

(قوله : نعم إلخ) هذا استدراك على الاعتراض على السكاكى بمخالفه تفسيره للتخييليه لتفسير غيره ، وحاصله أن اعتراض المصنف على السكاكى بأن تفسيره مخالف لتفسير غيره لا يتوجه عليه ؛ لأنه ليس مقلدا لغيره ، وإذا صح خروجه عن مرتبه التقليد فى هذا الفن كان له مخالفه غيره ، إذا صح ما يقول ، لاسيما فى الأمر الذى يرجع إلى اختلاف فى اعتبار ولا يهدم قاعده لغويه كما هنا ، وقد يجاب بأن مخالفه الاصطلاح القديم من غير حاجه وبدون فائده يعتد بها مما لا يعتد به ، ثم إنه يشكل على قول السكاكى ما إذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعاره بالكنايه ، كما تقول : أظفار المنيه والسبع نشبت بفلان ، فإن أظفار المنيه عنده مجاز وأظفار السبع حقيقه ، فيلزم الجمع بين الحقيقه والمجاز ، والبيانيون يقولون بجوازه ؛ وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور ؛ لأن الأظفار حقيقه وإنما التجوز فى إثباتها للمنيه وإضافتها إليها قال الفنرى : ويمكن الجواب عن السكاكى بأنه يقدر فى مثل هذا التركيب أظفار أخر ، بأن يقول : التقدير أظفار المنيه وأظفار السبع كما تقرر فى نظائره.

(قوله : ويقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييليه) وهو أنه يؤتى بلفظ لازم المشبه به ، ويستعمل مع المشبه ، فى صوره وهميه شبيهه بلازم المشبه به (قوله : أن يكون الترشيح)

للزوم مثل ما ذكره) السكاكى فى التخييليه من إثبات صوره وهميه (فيه) أى : فى الترشيح ؛ لأن فى كل من التخييليه والترشيح إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه ؛ فكما أثبت للمنيه التى هى للمشبه ما يخص السبع الذى هو المشبه به من الأظفار - كذلك أثبت لاختيار الضلاله على الهدى الذى هو المشبه ما يخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجاره ؛ فكما اعتبر هناك صوره وهميه شبيهه بالأظفار فليعتبر هاهنا أيضا أمر وهمى شبيه بالتجاره ، وآخر شبيه بالربح ؛ ليكون استعمال الربح والتجاره بالنسبه إليهما استعارتين تخييليتين ؛ إذ لا فرق بينهما ...

******

أى : ترشيح الاستعاره المصرحه ، كما يدل عليه بيان الشارح - وإنما قال ذلك لأن فى وجود الترشيح للاستعاره المكنيه خلافا ، والمتفق عليه إنما هو ترشيح المصرحه (قوله : للزوم مثل ما ذكره فيه) أى : فإما أن يلتزمه فيلزمه مزيد التعسف ومخالفه الغير ، وإما ألّا يلتزمه فيلزمه التحكم وقد يقال : إن هذا الاعتراض لازم للقوم أيضا ، فكما قالوا : إن إثبات الأظفار تخييل ، يلزمهم أن يقولوا : إن إثبات اللبد فى قولك رأيت أسدا له لبد تخييل أيضا ؛ لأن كلا منهما فيه إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه ، مع أنهم جعلوه ترشيحا ، وحاصل اعتراض المصنف مطالبه السكاكى بالفرق بين الترشيح والتخييل (قوله : كذلك أثبت إلخ) أى فقد شبه اختيار الضلاله بالاشتراء ، واستعير له اسمه ، واشتق من الاشتراء اشتروا بمعنى اختاروا ، وإثبات الربح والتجاره فى قوله : (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ) ترشيح.

(قوله : من الربح إلخ) بيان لما يخص المشبه به (قوله : هاهنا) أى : فى الترشيح ، (وقوله : أمر وهمى شبيه بالتجاره وآخر شبيه بالربح) أى : ويعتبر تشبيه ذلك الأمر الوهمى بالربح والتجاره المحققين واستعاره اسمهما للأمرين المتوهمين ، والحاصل أن الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمتنع أن يفرض صوره وهميه يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحا كما أن لفظ لازم المشبه به فى التخييل نقل لصوره وهميه ، والسبب فى اعتبار الصوره الوهميه موجود فى كل من الترشيح والتخييل وهو المبالغه فى التشبيه ، والربط بين المشبهين ربطا يصح معه أن يكسو الوهم أحدهما بما يكسو به الآخر (قوله : إذ لا فرق بينهما)

إلاـ بـأن التعبير عن المشـبه الـذى أثبت له مـا يخص المشـبه به ؛ كالمنيه – مثلا – فى التخييليه بلفظه الموضوع له ؛ كلفظ المنيه ، وفى الترشيح بغير لفظه ؛ كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه ، مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له ؛ وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييليه ، وعدم اعتباره فى الترشيح. فاعتباره فى أحدهما دون الآخر تحكم.

والجواب : أن الأمر الـذى هو من خواص المشـبه به لما قرن فى التخييليه بالمشـبه ؛ كالمنيه – مثلا – جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه ، ...

******

أى : لأنه لا فرق بينهما يقتضـى عـدم صـحه قياس أحدهما على الآخر (قوله : إلا بأن إلخ) اسـتثناء منقطع لكن هنا فارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر وهو أن الترشيح عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به كما تقدم فى قوله :

لدى أسد شاكى السلاح مقذّف

له لبد أظفاره لم تقلّم

فقـد أتى بلازم المشـبه به وهو اللبـد مع المشـبه ، لكن عبر عنه باسم المشـبه به وهو الأسد ، وأما التخييل فقد عبر فيه عن المشـبه باسـمه كما تقدم فى قوله : وإذا المنيه أنشبت أظفارها ، فإن الأظفار أتى بها وهى اسم للازم المشبه به مع المشبه ، لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه.

(قوله : وهـذا الفرق لا يوجب إلـخ) إنما كان هـذا الفارق غير مانع من إلحاق أحـدهما بالآخر ؛ لأن هذا تفريق بمجرد التحكم لا عبره به ، إذ المعنى الـذى صـحح اعتبـار الصوره الوهميه موجود فيهمـا معـا كما علمت ، فكما لا يمنع من اعتبار الصوره الوهميه التعبير عن المشـبه بنفس لفظه فكـذا لاـ يمنع من اعتبارهـا التعبير عنه بلفـظ مصاحبه ؛ لأن التعبير ليس ضـدا للصوره الوهميه التى اقتضاهـا وجود المبـالغه فى التشـبيه المقتضـيه لاـختراع اللوازم ، وحينئـذ فـإذا صـح اعتبـار الصوره الوهميه فى كـل من الترشـيح والتخييـل فإمـا أن يقـدر فى كـل منهمـا أو يسـقط اعتبارهـا فى كـل منهمـا ، واعتبارهـا فى أحـدهما دون الآـخر تحكـم (قـوله : والجواب) أى : عن هذا الاعتراض الوارد على السـكاكى المشار له بقول المصنف : ويقتضى إلخ ، وحاصله أن المشبه فى صوره التخييل لما عبر عنه بلفظه وقرن بما

وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به ، ولم يتحج إلى ذلك لأن المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى إن المشبه به فى قولنا : رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقى من غير احتياج إلى توهم صوره ، واعتبار مجاز فى الافتراس ، بخلاف ما إذا قلنا : رأيت شجاعا يفترس أقرانه ؛ فإنا نحتاج إلى ذلك ليصح إثباته للشجاع ؛ فليتأمل ، ...

******

هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم منافيا للمشبه ومنافرا للفظه جعلنا لفظ اللازم المقرون عباره عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه ؛ لأن إثبات ما ينافر حقيقه ظاهرا وباطنا عند التبادر مما يجب اجتنابه ، وفى صوره الترشيح لما عبر عن المشبه بلفظ المشبه به وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبه به لم يحتج إلى اعتبار الصوره الوهميه لعدم المنافره مع إمكان اعتبار نقل لفظ المشبه به مع لازمه للمشبه (قوله : وفى الترشيح لما قرن) أى : الأمر الذى هو من خواص المشبه به (قوله : لم يحتج إلى ذلك) أى : إلى جعله مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه (قوله : كأنه هو هذا المعنى) أى : الحقيقى والكائنيه منصبه على القيد أعنى قوله : مقارنا ، وإلا فالمشبه به هو هذا المعنى الحقيقى قطعا ، وعطف الخواص على اللوازم عطف مرادف (قوله : حتى إن المشبه به إلخ) حتى للتفريع بمنزله الفاء أى : فالمشبه به فى قولنا : رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقى فاستعير اسمه مقارنا للازمه للمشبه وهو الرجل الشجاع ، فلا حاجه إلى اعتبار أمر وهمى يستعمل فيه الافتراس الذى هو الترشيح مجازا.

(قوله : بخلاف ما إذا قلنا : رأيت شجاعا يفترس أقرانه) هذا التركيب فيه استعاره مكنيه ويفترس تخييل ، وقوله فإنا نحتاج إلى ذلك أى لتوهم صوره واعتبار مجاز فى الافتراس ؛ لأنه لم يذكر فى المكنيه المشبه به حتى يقال : استعير اسمه مقارنا للازمه ، وإنما ذكر فيها المشبه وهو لا ارتباط له بلازم المشبه به ، بل هما متنافران ، فاحتيج إلى اعتبار أمر وهمى يكون لازم المشبه به مستعملا فيه هذا حاصله ، وفى هذا الجواب بحث وهو أنه مبنى على أنه لا ترشيح إلا فى المصرحه ولا ترشيح فى المكنيه ، والحق جوازه فيها ، وحينئذ فيشكل الأمر ؛ لأن الترشيح فيما يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنيه نشبت

ففى الكلام دقه ما.

(وعنى بالمكنى عنها) أى : أراد السكاكى بالاستعاره المكنى عنها ...

******

بفلاـن فافترسته ، فمقتضى ما ذكره من الجواب أنه لاـ بد من اعتبار أمر وهمى يستعمل فيه الترشيح كالتخييل ، إلا أن يقال : التخييليه تكسر سوره الاستبعاد ، فلا يحتاج إلى اعتبار صوره وهميه - كذا أجاب الفنرى ، وحاصله أنه لما ذكر للمشبه به لازمان مع المشبه واعتبر فى أحدهما وهو التخييل استعماله فى صوره وهميه خف أمر الترشيح فلم يجر فيه ما جرى فى الأمر الآخر الذى هو التخييل ، فإن قلت إذا كان المشبه به فى قولنا : رأيت أسدا يفترس أقرانه - الأسد الموصوف بالافتراس والمستعار اسمه المقارن للازمه يلزم أن يكون الترشيح غير خارج عن الاستعاره وغير زائد عليها ، مع أنهم صرحوا بأنه خارج عنها وزائد عليها قلت : فرق بين المقيد والمجموع ، فالمشبه به فى المرشحه هو الموصوف المقيد بالصفه ، والصفه التى جعلت قيدا - وهى الترشيح - خارجه عنه ، لاـ أن المشبه به هو المجموع المركب منهما كما فى التمثيليه - كذا أجاب الشارح فى المطول ، ورده العلاـمه السيد بأن المشبه إذا كان هو الموصوف المقيد بالصفه يكون الوصف من تتمه التشبيه فلا يكون ذكره تقويه للمبالغه المستفاده من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ، ويمكن أن يقال : مراده أن المشبه به هو الأسد الموصوف فى نفس الأـمر بالصفه المذكوره ، لاـ أنه الموصوف من حيث إنه موصوف ولو سلم ، فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلوله المستفاد منه كاف فى كون ذكره تقويه للمبالغه الحاصله من التشبيه ودالاـ على تناسيه ، ولاـ يضر توقف تمام التشبيه على ملاـحظته ألاـ ترى أن المشبه به فى قولك : رأيت بحرا تتلاطم أمواجه ، البحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى ، وتعلق الرؤيه مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاـطم الأـمواج فى إفاده المبالغه المطلوبه (قوله : ففى الكلام دقه ما) أى : ففى هذا الكلاـم المجاب به عن الاـعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى دقه ما من جهه أن كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به يحتاج إلى تأمل.

(أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه) ويراد به المشبه به (على أن المراد بالمنيه) فى مثل : أنشبت المنيه أظفارها هو (السبع بادعاء السبعيه لها) وإنكار أن يكون شيئا غير السبع (بقرينه إضافه الأظفار) التى هى من خواص السبع (إليها) أى : إلى المنيه. فقد ذكر المشبه ؛ وهو المنيه ، وأراد به المشبه به ؛ وهو السبع. فالاستعاره بالكنايه لا تنفك عن التخييليه ؛ ...

******

(قوله : أن يكون الطرف المذكور) أى : الطرف المذكور اسمه هو المشبه والمصنف لا يخالف فى هذا (وقوله : ويراد به المشبه به) المصنف يخالف فيه ، فهو محل النزاع ، ثم لا يخفى أن المكنى عنها هى نفس اللفظ وتسميه كون المذكور استعاره مكنيا عنها إنما هو باعتبار المصدر المتعلق باللفظ والخطب فى مثل ذلك سهل للزوم العلم بأحدهما من العلم بالآخر.

(قوله : على أن المراد) أى : وصح ذلك بناء على أن المراد بالمنيه هو السبع أى : وأما عند المصنف ، فالمراد به الموت حقيقه (قوله : بادعاء إلخ) لما كان إراده السبع الحقيقى من المنيه فى نحو المثال لا تصح أشار إلى ما يصح به إراده الطرف الآخر الذى هو السبع من المنيه بقوله ، وإنما صح إراده السبع من المنيه ، مع أن المراد منها الموت قطعا بسبب اعتبار ادعاء ثبوت السبعيه لها ، وإنكار أن تكون المنيه شيئا آخر غير السبع (قوله : بقرينه) أى : وادعاء ثبوت السبعيه لها كائن ومتحقق بقرينه هى إضافه الأظفار التى هى من خواص السبع إليها ، وتقرير الاستعاره بالكنايه فى المثال المذكور على مذهب السكاكى أن يقال : شبهنا - المنيه التى هى الموت المجرد عن ادعاء السبعيه - بالسبع الحقيقى وادعينا أنها فرد من أفراده وأنها غير مغايره له وأن للسبع فردين ، فرد متعارف وهو الموت الذى ادعيت له السبعيه ، واستعير اسم المشبه وهو المنيه لذلك الفرد الغير المتعارف ، أعنى الموت الذى ادعيت له السبعيه ، فصح بذلك أنه قد أطلق اسم المشبه وهو المنيه ، الذى هو أحد الطرفين وأريد به المشبه به الذى هو السبع فى الجمله وهو الطرف الآخر.

(قوله : فالاستعاره بالكنايه إلخ) هذا تفريع على قول المصنف بقرينه إلخ ، وذلك لأن قوله : بقرينه إضافه الأظفار إليها يفيد أنه لا قرينه للمكنيه إلا ما سماه

بمعنى أنه لا توجد استعاره بالكنايه بدون الاستعاره التخييليه ؛ لأن فى إضافه خواص المشبه به إلى المشبه استعاره تخييليه.

(ورد) ما ذكره من تفسير الاستعاره المكنى عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أى : فى الاستعاره بالكنايه كلفظ المنيه - مثلا- (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بأن المراد بالمنيه هو الموت لا غير (والاستعاره ليست كذلك) لأنه قد فسرها ...

******

تخييلا ، وإنما أفاد ذلك وهو غير صيغه قصر لأنه معلوم من مذهبه أنه لا قرينه لها إلا التخييل ، حيث قال لا تنفك المكنى عنها عن التخييليه (قوله : بمعنى أنه) أى الحال والشأن لا توجد إلخ ، أى لا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخييليه عند السكاكى قد تكون بدون المكنيه (قوله : لأن فى إضافه إلخ) أى لأن فى خواص المشبه به المضاف للمشبه استعاره تخييليه ، وإنما أولنا العباره بما ذكر لأنه المناسب لمذهب السكاكى.

(قوله : بأن لفظ المشبه فيها أى فى الاستعاره بالكنايه) اعترض على المصنف بأن لفظ المشبه نفس الاستعاره بالكنايه على مذهب السكاكى ، وحينئذ فلا يصح جعل الاستعاره ظرفا له ، فلو قال بأن لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعاره كان أحسن ، وقد يجاب بأن جعله لفظ المشبه مظروفا فى الاستعاره باعتبار أنه أعم منها ، وإن كان مصدوقهما متحدا بحسب المراد ، وكون الأخص ظرفا للأعم صحيح على وجه التوسع ، كما يقال الحيوان فى الإنسان بمعنى أنه متحقق فيه.

وحاصل ما ذكره المصنف من الرد إشاره إلى قياس من الشكل الثانى ، تقريره أن يقال : لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعاره مستعمل فيما وضع له ولا- شىء من الاستعاره بمستعمل فيما وضع له ، ينتج المشبه ليس استعاره (قوله : والاستعاره ليست كذلك) - إشاره لكبرى القياس الذى ذكرناه ، أى ليست مستعمله فيما وضعت له تحقيقا عند السكاكى ، لأنه جعلها من المجاز اللغوى ، وفسرها بما ذكره الشارح وهو أن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد الطرف الآخر. لا يقال قوله : وتريد الطرف الآخر أى

بأن تـذكر أحـد طرفى التشبيه وتريـد به الطرف الآخر. ولما كان هاهنا مظنه سؤال ؛ وهو أنه لو أريد بالمنيه معناها الحقيقى - فما معنى إضافه الأظفار إليها؟

أشـار إلى جـوابه بقـوله : (وإضـافه نحو : الأظفـار - قرينه التشـبيه) المضـمر فى النفس ؛ يعنى : تشـبيه المنيه بالسـبع. وكـان هـذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى. وقد يجاب عنه بأنه وإن صرح بلفظ المنيه ...

******

حقيقه أو ادعاء ، وحينئذ فلا يرد هذا البحث على السـكاكى ؛ لأنا نقول عبارته صـريحه فى إراده الطرف الآخر حقيقه ، وأيضا لو حمـل كلامه على ما ذكر لزم إطلاق الآخر فى كلامه على حقيقته ومجازه ، وهو ممنوع لاسـيما فى مقام التعريف ، وعلى تقـدير جوازه فلا بـد من قرينه التعميم وهى منتفيه (قوله : بأن تـذكر أحد إلخ) أى : بذكر أحد أى : بذى ذكر أو بمذكور هو اسم أحد طرفى التشبيه ويراد به الآخر وإنما احتجنا لذلك ؛ لأنه جعلها من المجاز اللغوى الذى فسره بالكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له (قـوله : مظنه سـؤال) أى : من طرف السـكاكى وارد على قوله : مسـتعمل فيمـا وضع له تحقيقـا ، وحاصـله أنه إذا كـان المراد بالمنيه نفس الموت لا السـبع فما وجه إضافه الأظفار إليها مع أنها معلومه الانتفاء عنها فلولا أنه أريـد بالمنيه معنى السـبع لم يكن معنى لذكر الأظفار معها وإضافتها لها ؛ لأن ضم الشىء لغير من هو له هدر ولغو يتحاشى عنه اللفظ البليغ.

(قوله : وإضـافه نحو الأظفـار قرينه التشبيه) أى : لأـنه لا منافاه بين إراده نفس الموت بلفظ المنيه وإضافه الأظفار لها ؛ لأن إضافه نحو الأظفار فى الاستعاره المكنيه إنما كانت لأنها قرينه على التشبيه النفسى ؛ لأنها تدل على أن الموت ألحق فى النفس بالسبع ، فاسـتحق أن يضـاف لهـا مـا يضاف إليه من لوازمه فإضافه الأظفار حينئـذ مناسـبه لتـدل على التشبيه المضـمر (قوله : المضـمر فى النفس) أى : على مذهب المصـنف (قوله : وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى) لعل الشارح أخذ قوته عنـد المصـنف من حيث اعتنـاؤه ببيان رده وكأن فى كلام الشارح محتمله للتحقيق والظن (قوله : وقـد يجاب عنه) أى : عن رد المصنف على السكاكى ، (وقوله : بأنه) أى : الحال والشأن

إلا أن المراد به السبع ادعاء ؛ كما أشار إليه فى المفتاح : من أنا نجعل هاهنا اسم المنيه اسما للسبع مرادفا له بأن ندخل المنيه فى جنس السبع للمبالغه فى التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين : متعارفا وغير متعارف ، ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين ؛ كلفظى المنيه والسبع لحقيقه واحده.

ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق ...

******

(قوله : إلا أن المراد به السبع ادعاء) أى : وهو الموت المدعى سبعيته ، وحينئذ فليس لفظ المنيه مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافى كونه استعاره فثبتت الصغرى (قوله : من أنا) بيان لما فى قوله : كما ، وإضافه اسم للمنيه بيانيه (قوله : مرادفا له) أى : حاله كون اسم المنيه مرادفا لاسم السبع (قوله : بأن ندخل إلخ) هذا وما عطف عليه بيان للمرادفه ، وأشار به إلى أن جعل اسم المنيه مرادفا لاسم السبع إنما هو بالتأويل ، وليس بإحداث وضع مستقل فيها حتى تكون من باب الاشتراك اللفظى فتخرج عن الاستعاره ، ثم إن محصل ما أفاده أن السبع تحته فردان ، والمنيه اسم لفرد منهما وهذا لا يقتضى الترادف ؛ لأن المترادفين اللفظان المتحدان مفهوما وما صدقا وهنا الأسد أعم من المنيه ؛ لأن المراد منها فرد من فردى الأسد ، إلا أن يقال مراده بالترادف الصدق فكأنه قال من أنا نجعل اسم المنيه اسما للسبع الادعائى وصدقا عليه - كذا قال يس وهو غير وارد ؛ لأن هذا ترادف تخييلى كما أشار له بقوله ثم نخيل إلخ لا تحقيقى (قوله : ثم نخيل) ينبغى أن يضبط بصيغه المتكلم المعلوم عطفا على ندخل أى : ثم بعد إدخال المشبه فى جنس المشبه به نذهب على سبيل التخييل أى : على سبيل الإيقاع فى الخيال أى : لا على سبيل التحقيق ، إذ لا ترادف على سبيل الحقيقه ؛ لأنه ليس هناك وضع اسمين حقيقه لشىء واحد (قوله : لحقيقه واحده) أى : وهى الموت المدعى سبعيته ، وقوله كيف يصح استفهام إنكارى : بمعنى النفى أى : لا يصح ومصبه قوله : ولا يكونان مترادفين.

(قوله : ولا يكونان مترادفين) أى : والحال أنهما لا يكونان مترادفين أى : بل لا يضع الواضع اسمين لحقيقه واحده إلا وهما مترادفان ، فحينئذ يتخيل ترادف المنيه والأسد (قوله : فيتأتى لنا بهذا الطريق) أى : وهى ادعاء دخول المنيه فى جنس السبع ، وتخييل أن

دعوى السبعيه للمنيه ، مع التصريح بلفظ المنيه ؛ وفيه نظر ؛ لأن ما ذكر لا يقتضى كون المراد بالمنيه غير ما وضعت له بالتحقيق ، ...

******

لفظيهما مترادفان (قوله : دعوى السبعيه للمنيه مع التصريح بلفظ المنيه) أى : أنه يتأتى لنا بالطريق المذكوره أمران :

أحدهما ادعاء ثبوت السبعيه للمنيه ؛ لأن ذلك لازم لإدخالها فى جنسه فصح بذلك أن لفظ المنيه إذا أطلق عليها إنما أطلق على السبع الادعائى فصار مستعملا فى غير ما وضع له ؛ لأن المنيه إنما وضعت للموت الخالى عن دعوى السبعيه له فيكون استعاره.

ثانيهما : صحه إطلاق لفظ المنيه على ذلك السبع الادعائى لأن ذلك لازم الترادف بين اللفظين فلا يرد أنه لا يناسب ؛ لأن إدخالها فى جنس السبع إنما يناسب إطلاق لفظ السبع عليها ، والحاصل أنه بادعاء السبعيه لها أطلقنا أحد الطرفين وعنينا الآخر فى الجمله وبالترادف المتخيل صح لنا إطلاق المنيه على المعنى المراد وهو السبع الادعائى من غير تناف ولا منافره بين دعوى السبعيه للمنيه وبين التصريح بالمنيه ؛ لأن التصريح بها بعد دعوى المرادفه ، فصارت المنيه اسما للسبع فلا منافاه بين ما اقتضته الاستعاره من أن المنيه من أفراد السبع وبين التصريح بالمنيه ؛ لأن التصريح بالمنيه كالتصريح بالسبع ، وحينئذ فالمنيه مستعمله فى غير ما وضعت له ، ولا يخفى أن حاصل ما ذكر أن المنيه أطلقت على الطرف الآخر ادعاء وهو ما نقل عن السكاكى آنفا (قوله : وفيه نظر) أى : وفى هذا الجواب نظر ، وحاصله أن ادعاء الترادف لا يقتضى الترادف حقيقه ، فكما أننا إذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الأسد بالتأويل لم يضر استعمال لفظ الأسد فيه بطريق الحقيقه ، بل هو مجاز ، فكذلك إذا جعلنا اسم المنيه مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يضر استعماله فى الموت المدعى سبعيته مجازا حتى يكون استعاره ، بل هو حقيقه ، وادعاء السبعيه للموت الذى أطلقت المنيه عليه لا يخرجها عن إطلاقها على معناها حقيقه فى نفس الأمر ، إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها ، وهذا حاصل ما ذكره المصنف من الرد أولا (قوله : لأن ما ذكر) أى : من ادعاء السبعيه للمنيه أى : الموت لا يقتضى إلخ.

حتى تـدخل فى تعريف الاسـتعاره للقطع بـأن المراد بهـا الموت ، وهـذا اللفـظ موضوع له بـالتحقيق ، وجعله مرادفـا للفظ السـبع بالتأويل المذكور لا يقتضى أن يكون استعماله فى الموت استعاره.

ويمكن الجواب بأنه قد سـبق أن قيد الحيثيه مراد فى تعريف الحقيقه ؛ أى : هى الكلمه المسـتعمله فيما هى موضوعه له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بـالتحقيق ، ولاـ نسـلم أن اسـتعمال لفـظ المنيه فى الموت فى مثـل : أظفـار المنيه اسـتعمال فيما وضع له بـالتحقيق ؛ من حيث إنه موضوع له بالتحقيق مثله فى قولنا : دنت منيه فلان ، بل من حيث إن الموت جعل من أفراد السـبع الـذى لفظ المنيه موضوع له بالتأويل ؛ وهذا الجواب وإن كان مخرجا له عن كونه حقيقه إلا أن تحقيق كونه مجازا ، ...

******

(قوله : حتى تـدخل إلـخ) تفريع على : كون المراد بـالمنيه غير مـا وضـعت له المتفرع عليه دخولها فى تعريف الاسـتعاره لا يقتضـيه ما ذكر من أن المراد بالمنيه المنيه المدعى سبعيتها (قوله : للقطع بأن المراد بها الموت) أى : وادعاء السبعيه لذلك الموت لا يخرجها عن إطلاقها على معناها الحقيقى فى نفس الأمر ، إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها (قوله : وهذا اللفظ) أى : لفظ منيه (قوله : لا يقتضى إلخ) أى : لأن تخييل الترادف وادعائه لا يقتضى الترادف حقيقه كما علمت (قوله : ويمكن الجواب) أى : عن أصل الاعتراض الذى أورده المصـنف على السكاكى (قوله : مثله) أى : مثل استعمال لفظ المنيه فى قولنا دنت منيه فلان ، فإنه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق ، والحاصل أنك إذا قلت : دنت منيه فلان فقـد اسـتعملت المنيه فى الموت من حيث إن اللفظ المـذكور موضوع للموت بالتحقيق ، وإذا قلت : أنشـبت المنيه أظفارها بفلان فإنما اسـتعملتها فى الموت من حيث تشبيه الموت بالسـبع وجعله فردا من أفراد السـبع الـذى لفظ المنيه موضوع له بالتأويل فلم يكن اللفـظ مسـتعملا فيمـا وضع له من حيث إنه وضع له ، وأنت خبير بـأن هـذا الجواب إنمـا يقتضـى خروج لفـظ المنيه فى التركيب المذكور عن كونه حقيقه لانتفاء قيد الحيثيه ، ولا يقتضى أن يكون مجازا فضلا عن كونه استعاره مرادا به الطرف الآخر كما هو المطلوب ؛ لأنه

ومرادا به الطرف الآخر - غير ظاهر بعد.

(واختار) السكاكى (رد) الاستعاره (التبعيه) وهى تكون فى الحروف ، والأفعال، ...

******

لم يستعمل فى غير ما وضع له كما هو المعتبر فى المجاز عندهم ، وإنما استعمل فيما وضع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع ، بل من حيث إنه فرد من أفراد المشبه به ، ولا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقه أن يكون مجازا ، ألا ترى أن اللفظ المهمل والغلط ليسا بحقيقه ولا بمجاز ، وحينئذ فلم يتم هذا الجواب ؛ ولذا قال الشارح : وهذا الجواب إلخ.

(قوله : ومرادا به الطرف الآخر) إنما ذكر ذلك ؛ لأن قضيه كونه استعاره أن يكون مجازا وأن يكون مرادا به الطرف الآخر حقيقه كما يدل عليه تعريف الاستعاره ولا يكفى الادعاء (قوله : غير ظاهر بعد) أى : إلى الآن لجواز ألّا يكون حقيقه ولا مجازا ، بل واسطه بينهما لا يقال إنه يدخل المجاز باعتبار قيد الحيثيه فى تعريفه بأن يقال : الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له أى : من حيث إنه غير ما وضعت له لعلاقه ، لأنا نقول المنيه فى التركيب المذكور لم تستعمل فى غير الموضوع له من حيث إنه غير ، بل فى الموضوع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع له بل من حيث إنه فرد من أفراد المشبه به نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا فى الموضوع له من حيث إنه موضوع له لدخل فى تعريفه ، لكنه لم يعرفه بذلك فتأمل.

(قوله : واختار رد التبعيه إلى المكنى عنها) لا بد من التقدير فى أول الكلام أو فى آخره أى : واختار رد قرينه التبعيه إلى المكنيه أو واختار رد التبعيه إلى قرينه المكنى عنها ، أو أن الحذف فى أول الكلام وفى آخره والأصل واختار رد التبعيه وقرينتها إلى المكنى عنها وقرينتها وهذا كلام مجمل بينه بقوله بجعل إلخ ، والمحوج لارتكاب ما ذكر أنه لم يرد التبعيه نفسها للمكنى عنها ولم يجعلها إيّاها كما هو ظاهر عباره المصنف ، ونص كلام السكاكى فى آخر بحث الاستعاره التبعيه هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب ، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعاره التبعيه من قسم المكنيه - بأن جعلوا فى نطقت

وما يشتق منها (إلى) الاستعاره (المكنى عنها - بجعل قرينتها) - أى : قرينه التبعيه - استعاره (مكنيا عنها و) جعل الاستعاره (التبعيه قرينتها) أى : قرينه الاستعاره المكنى عنها (على نحو قوله) أى : قول السكاكى (فى المنيه وأظفارها) حيث جعل المنيه استعاره بالكنايه ، وإضافه الأظفار إليها قرينتها.

فى قولنا : نطقت الحال بكذا - جعل القوم : نطقت استعاره عن دلت بقرينه الحال ، والحال حقيقه ، وهو يجعل الحال ...

******

الحال بكذا الحال التى ذكروا أنها قرينه الاستعاره المصرحه استعاره بالكنايه عن المتكلم بواسطه المبالغه فى التشبيه على مقتضى المقام ، وجعلوا نسبه النطق إليه قرينه الاستعاره كما تراهم فى قوله : وإذا المنيه أنشبت أظفارها يجعلون المنيه استعاره بالكنايه عن السبع ويجعلون إضافه الأظفار إليها قرينه الاستعاره - لكان أقرب إلى الضبط انتهى كلامه.

(قوله : وما يشتق منها) أى من مصادرها كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان والآله (قوله : بجعل) متعلق برد أى : وهذا الرد بواسطه جعل أو بسبب جعل قرينتها إلخ ، وأنت خبير بأن جعل قرينه التبعيه مكنيا عنها إنما يمكن إذا كانت قرينتها لفظيه أما إذا كانت قرينتها حاليه فلا يمكن ، إذ ليس هنا لفظ يجعل استعاره بالكنايه ، وهذا مما يضعف مذهب السكاكى ، وذلك كما فى قوله تعالى : (لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ) فإن لعل استعاره تبعيه لإرادته تعالى والقرينه استحاله الترجى لكونه علام الغيوب (قوله : على نحو قوله) أى : حاله كون ذلك الجعل آتيا على نحو أى طريقه قوله إلخ.

(قوله : وإضافه الأظفار إليها قرينتها) المناسب لمذهب السكاكى أن يقال : والأظفار المضافه إليها قرينتها ؛ لأنها عنده استعملت فى صوره وهميه كما مر وكذا يقال فيما يأتى من قوله : ونسبه النطق إلخ ومن قوله ونسبه القرى إلخ أى : فالمناسب أن يقال فيهما والنطق المنسوب إليها قرينه الاستعاره بدل قوله : ونسبه النطق ، وأن يقال : والقرى المنسوب إليها بدل ونسبه القرى (قوله : استعاره عن دلت) أى : استعاره تبعيه

استعاره بالكنايه عن المتكلم ، ونسبه النطق إليها قرينه الاستعاره ، وهكذا فى قولهم : نقريهم لهذميات ؛ بجعل اللهذميات استعاره بالكنايه عن المطعومات الشهيه على سبيل التهكم ، ونسبه القرى إليها قرينه الاستعاره ، وعلى هذا القياس.

وإنما اختار ذلك إيثارا للضبط ، وتقليل الأقسام (ورد) ما اختاره السكاكى

******

لدلت ، وقوله : بقرينه الحال أى : قرينه إسناد النطق للحال ، وقوله : والحال أى : وجعلوا الحال حقيقه (قوله : استعاره بالكنايه عن المتكلم) أى للمتكلم الادعائى ويشبه الحال بالمتكلم ويدعى أنه عينه ، وأن للمتكلم فردين متعارفا وغير متعارف وأن لفظ الحال مرادف للفظ المتكلم فاستعير لفظ الحال للمتكلم الادعائى (قوله : القرى) بالقاف المكسوره والقصر الضيافه (قوله : وعلى هذا القياس) أى : ففى قوله تعالى : (فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَلِيمٍ)(١) القوم جعلوا بشر استعاره تبعيه للإنذار بواسطه التشبيه التهكمى والعذاب قرينتها وهو بجعل العذاب استعاره بالكنايه عن الإنعام بواسطه التشبيه التهكمى ويجعل بشر قرينتها ، وفى قوله تعالى : (لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً) القوم يجعلون اللام استعاره تبعيه للعداوه والحزن الجزئيين بواسطه تشبيه متعلقهما وهو مطلق عداوه وحزن بالعله الغائيه للالتقاط كمطلق محبه وتبن وقرينتها العداوه والحزن ، والسكاكى يجعل العداوه والحزن استعاره بالكنايه عن العله الغائيه للالتقاط بأن شبه العداوه والحزن بالمحبه والتبنى تشبيها مضمرا فى النفس وادعينا أن العداوه والحزن عين المحبه والتبنى ، ثم استعير العداوه والحزن للمحبه والتبنى الادعائيين ولام التعليل التى يكون مدخولها باعثا قرينه ، وكذا قوله تعالى : (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) يجعل الجذوع استعاره بالكنايه عن الظروف الادعائيه ، واستعمال فى قرينه على ذلك والقوم يجعلون اللام استعاره تبعيه والجذوع قرينه (قوله : وإنما اختار ذلك) أى : رد التبعيه وقرينتها للمكنيه وقرينتها (قوله : إيثارا للضبط) أى : لأجل أن يكون أقرب للضبط لما فيه من تقليل الأقسام ، فقوله : (وتقليل إلخ) عطف عله على معلول ، وإنما قلت أقسام الاستعاره على ما اختاره ؛ لأنه لا يقال عليه استعاره أصليه وتبعيه بل أصليه فقط (قوله : ورد ما اختاره السكاكى) أى :

١- التوبه : ٣۴.

(بأنه إن قدر التبعيه) كنطقت فى : نطقت الحال بكذا (حقيقه) بأن يراد بها معناها الحقيقى (- لم تكن) التبعيه استعاره (تخييليه ؛ لأنها) أى : التخييليه (مجاز عنده) أى : عند السكاكى ؛ لأنه جعلها من أقسام الاستعاره المصرح بها المفسره بذكر المشبه به وإراده المشبه ، إلا- أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ، ولا عقلا ، بل وهما ؛ فتكون مستعمله فى غير ما وضعت له بالتحقيق ؛ فتكون مجازا. وإذا لم يكن للتبعيه تخييليه (فلم تكن) الاستعاره (المكنى عنها مستلزمه للتخييليه) بمعنى أنها لا توجد بدون التخييليه ؛

******

من رد التبعيه للمكنى عنها وجعلها داخله فيها (قوله : بأنه) أى : السكاكى ، وقوله : إن قدر التبعيه حقيقه بالبناء للفاعل أى : إن جعل ويحتمل أن ضمير أنه للحال والشأن وقدر بالبناء للمفعول أى : إن فرض أن التبعيه القائل بها القوم باقيه على معناها الحقيقى بأن جعل نطقت التى هى التبعيه عند القوم فى نطقت الحال بكذا مثلا مرادا به معناها الحقيقى ، وهو النطق وجعل الحال استعاره بالكنايه للمتكلم الادعائى ، ثم لا يخفى قبح هذا الترديد ؛ لأنه لما قال : وجعل التبعيه قرينتها - على نحو قوله : فى المنيه وأظفارها - لم يبق احتمال تقديرها حقيقه ، وإلا- لم يكن على نحو قوله : فى المنيه وأظفارها ، فكان عليه أن يقول على نحو المنيه وأظفارها ليحسن هذا الترديد (قوله : لأنها أى التخييليه مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف أى : وهى على فرض كونها حقيقه لم تكن مجازا فضلا عن كونها استعاره فضلا عن كونها تخييليه (قوله : لأنه جعلها من أقسام الاستعاره المصرح بها) أى : التى هى من المجاز اللغوى (قوله : بذكر المشبه به) أى : بذكر اسم المشبه به (قوله : إلا أن المشبه فيها) أى : فى التخييليه يجب أى عند السكاكى (قوله : بل وهما) أى : بل مما له تحقق بحسب الوهم لكونه صوره وهميه محضه كما مر (قوله : فلم تكن الاستعاره المكنى عنها) أى : على هذا التقدير مستلزمه للتخييليه ، وإذا لم تستلزم المكنى عنها التخييليه صح وجود المكنى عنها بدون التخييليه كما فى نطقت الحال بكذا ، حيث جعل الحال استعاره بالكنايه عن المتكلم الادعائى ، وجعل النطق مستعملا فى معناه الحقيقى ، لكن عدم استلزام المكنى عنها للتخييليه باطل باتفاق ، فبطل هذا التقدير أى : جعله التبعيه مستعمله فى معناها الحقيقى (قوله : بمعنى أنها لا توجد) تفسير المنفى لا

وذلك لأن المكنى عنها قد وجدت بدون التخييليه فى مثل : نطقت الحال بكذا ؛ على هذا التقدير.

(وذلك) أى : عدم استلزام المكنى عنها للتخييليه (باطل بالاتفاق) وإنما الخلاف فى : ...

******

للنفى فلا يقال الصواب حذف لا ، وأشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المراد هنا بالاستلزام امتناع الانفكاك عقلا ، بل المراد به عدم الانفكاك فى الوجود ؛ لأنه ليس المراد أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخييليه عند السكاكى قد تكون بدون المكنيه (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : بيان عدم استلزام المكنى عنها للتخييليه (قوله : على هذا التقدير) أى : تقدير كون التبعيه حقيقه (قوله : بالاتفاق) أى : لاتفاق أهل الفن على أن التخييليه لازمه للمكنيه (قوله : هل تستلزم المكنى عنها) أى : أو لا تستلزمها (قوله : فعند السكاكى لا تستلزم) أى : وعند غيره التخييليه تستلزم المكنيه كما أن المكنيه تستلزم التخييليه ، فالتلازم عند السكاكى من الجانبين ، وأما عنده فالمكنيه تستلزم التخييليه دون العكس على ما قال المصنف (قوله : كما فى قولنا أظفار المنيه الشبيهه بالسبع) أى : فقد ذكر السكاكى أن الأظفار أطلقت على أمور وهميه تخييلا ، وليس فى الكلام مكنى عنها لوجود التصريح بالتشبيه ولا استعاره عند التصريح بتشبيه الطرف الذى يستعار له ، وأما القوم فيقولون هذا التركيب إن صح يجعل من ترشيح التشبيه ، وليس فى الكلام لا مكنيه ولا تخييليه (قوله : وبهذا) أى : وباعتبار السكاكى التخييليه دون المكنيه فى قولنا : أظفار المنيه الشبيهه بالسبع أهلكت فلانا (قوله : ظهر فساد ما قيل) أى : ما قاله صدر الشريعه جوابا عن السكاكى وردا لاعتراض المصنف وحاصل ذلك الجواب أنا نسلم أن لفظ نطقت مثلا إذا استعمل فى حقيقته لم توجد الاستعاره التخييليه ، وأما قولك لكن عدم استلزام المكنيه للتخييليه أى : عدم وجودها معها باطل اتفاقا فممنوع ؛ لأن معنى قول السكاكى فى المفتاح : لا تنفك المكنى عنها عن التخييليه أن التخييليه مستلزمه للمكنيه فمتى وجدت التخييليه وجدت المكنيه لا العكس ، وحاصل الرد على ذلك المجيب أن السكاكى بعد ما اعتبر فى تعريف الاستعاره بالكنايه

أن التخييليه هل تستلزم المكنى عنها؟

فعنـد السـكاكى : لا تسـتلزم ؛ كما فى قولنا : أظفار المنيه الشبيهه بالسبع ؛ وبهذا ظهر فساد ما قيل : إن مراد السـكاكى بقوله : لا تنفك المكنى عنها عن التخييليه أن التخييليه مستلزمه للمكنى عنها ، لا على العكس ؛ كما فهمه المصنف.

نعم ، يمكن أن ينازع فى الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييليه ؛ ...

******

ذكر شـىء من لوازم المشبه به والتزم فى تلك اللوازم أن تكون استعاره تخييليه ، قال : وقد ظهر أن الاستعاره بالكنايه لا تنفك عن الاستعاره التخييليه على ما عليه سياق كلام الأصحاب وهذا صريح فى أن المكنيه تستلزم التخييليه ، وقد صرح فيما قبل ذلك بأن التخييليه توجـد بـدون المكنيه كما فى قولنا : أظفار المنيه الشبيهه بالسـبع أهلكت فلانا ، فعلم من مجموع كلاميه أن المكنيه تسـتلزم التخييليه دون العكس ، وأن معنى قوله : لا تنفك المكنى عنها عن التخييليه أن المكنى عنها مستلزمه للتخييليه لا العكس كما فهمه ذلك المجيب (قوله : أن التخييليه إلخ) خبر إن (قوله : لا على العكس) عطف على قوله : إن التخييليه إلخ بتقدير أى : لا أن كلامه محمول على العكس وهو أن المكنيه مسـتلزمه للتخييليه كما قرر بعضـهم وقرر آخر أن قوله : لا على العكس عطف على قوله : مستلزمه للمكنيه أى : لا كائنه على العكس ولو حذف على كما فى بعض النسخ كان أوضح لأن مراده العكس (قوله : كما فهمه المصنف) الضمير راجع للعكس أى : كما فهمه المصنف هنا بناء على أن مراده بالاتفاق اتفاق السكاكى ، وغيره من أئمه الفن.

(قوله : نعم إلـخ) هـذا اسـتدراك على قوله : ظهر فساد ما قيل ، وذلك أن هـذا القول الفاسد اعتراض على المصـنف ، وإذا كان فاسـدا فلا اعتراض عليه من تلـك الجهه ، ولمـا كان يتوهم أنه لا يعترض عليه من جهه أخرى اسـتدرك على ذلك بقوله : نعم إلخ ، وحاصله أن كلام المصنف يبحث فيه من جهه حكايه الاتفاق على أن المكنى عنها لا توجد بدون التخييليه ، وكيف يصح ذلك مع أن صاحب الكشاف مصـرح بخلاف ذلك فى قوله تعالى (يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ)(۱) وأن النقض استعاره تصريحيه لإبطال العهد وهى

۱- البقره : ۲۷.

لأن كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك. وقد صرح فى المفتاح - أيضا - فى بحث المجاز العقلى بأن قرينه المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنيه ، وقد تكون أمرا محققا ؛ كالإنبات فى : أنبت الربيع البقل ، والهزم فى : هزم الأمير الجند ، إلا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى ؛ لأنه قد صرح فى المجاز العقلى بأن نطقت فى : نطقت الحال بكذا أمر وهمى جعل قرينه للمكنى عنها ، ...

******

قرينه للمكنى عنها التى هى العهد ، إذ هو كنايه عن الحبل فقد وجدت المكنى عنها عنده بدون التخييليه ؛ لأن النقض الذى هو القرينه ليس تخييلا ، إذ التخييل إما إثبات الشىء لغير ما هو له كما عند الجمهور ، وإما إثبات صوره وهميه كما عند السكاكى على ما تقدم بيانه والنقض ليس كذلك بل استعاره تصريحيه تحقيقيه (قوله : لأن كلام الكشاف) سيذكره بعد (قوله : مشعر) أى : مصرح (قوله : وقد صرح فى المفتاح إلخ) جواب عما يقال : نحمل الاتفاق فى كلام المصنف على اتفاق الخصمين السكاكى والمصنف ، لا على اتفاق القوم الشامل لصاحب الكشاف ، وحينئذ فلا يتوجه ذلك الاعتراض الوارد على المصنف من جهه حكايه الاتفاق ، وحاصل الجواب أن هذا أيضا لا يصح ؛ لأن السكاكى صرح أيضا بما يقتضى عدم الاستلزام حيث قال فى بحث المجاز العقلى قرينه المكنى إلخ (قوله : قد تكون أمرا وهميا) أى : فتكون تخييليه وقد تكون أمرا محققا أى : فلا تكون تخييليه ، إذ لا تخييل فى الأمر المحقق عنده فقد أثبت المكنى عنها بلا تخييل (قوله : كالإنبات فى أنبت الربيع البقل) فقد شبه فيه الربيع بالفاعل الحقيقى تشبيها مضمرا فى النفس وقرينتها الإنبات (قوله : والهزم فى هزم الأمير الجند) أى فشبه الأمير بالجيش استعاره بالكنايه وإثبات الهزم - الذى هو من توابع الجيش له - قرينتها (قوله إلا أن هذا) أى : ما صرح به فى المفتاح فى بحث المجاز العقلى لا يدفع الاعتراض عن السكاكى أى : لا يدفع الاعتراض عليه مطلقا ؛ لأنه وإن دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل باتفاق - لا يدفع الاعتراض الآتى عليه وهو لزوم القول بالتعبيه (قوله : أمر وهمى) أى : فيكون نطقت مستعملا فى غير ما وضع له ؛ لأن ذلك الأمر الوهمى غير الموضوع له فيكون مجازا ، ولا شك أن علاقته المشابهه للنطق فيكون استعاره ، ولا شك أنه فعل ، والاستعاره فى الفعل لا تكون إلا تبعيه فقد اضطر إلى اعتبار الاستعاره التبعيه.

وأيضا فلما جوز وجود المكنى عنها بدون التخييليه ؛ كما فى : أنبت الربيع البقل.

ووجود التخييليه بدونها ؛ كما فى : أظفار المنيه الشبيهه بالسبع. فلا جهه لقوله : إن المكنى عنها لا تنفك عن التخييليه.

(وإلا) أى : وإن لم يقدر التبعيه التى جعلها السكاكى قرينه المكنى عنها حقيقه ، بل قدرها مجازا (فتكون) التبعيه ك- نطقت الحال - مثلا - (استعاره) ضروره أنه مجاز علاقته المشابهه. والاستعاره فى الفعل لا تكون إلا تبعيه.

(فلم يكن ما ذهب إليه) السكاكى من رد التبعيه إلى المكنى عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعاره إلى التبعيه ، وغيرها ؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعاره التبعيه ، وقد يجاب ...

******

(قوله : وأيضا إلخ) هذا اعتراض على السكاكى لازم له من كلامه أهمله المصنف ، وحاصله أن السكاكى صرح فى هذا الباب بعدم انفكاك المكنى عنها عن التخييليه وصرح فيه أيضا بعدم استلزام التخييليه للمكنى عنها كما فى أظفار المنيه الشبيهه بالسبع ، وصرح فى المجاز العقلى بجواز وجود المكنيه بدون التخييليه كما فى : أنبت الربيع البقل ، فلما جوز وجود كل منهما بدون الأخرى فلا وجه لقوله : إن المكنى عنها لا تنفك عن التخييليه ؛ لأنها قد انفكت عنده فى أنبت الربيع البقل ، وهزم الأمير الجند.

(قوله : من رد التبعيه) أى : من رد قرينتها (قوله : لأنه اضطر إلخ) أى : وإنما لم يكن ما ذكره مغنيا عما ذكره غيره ؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالتبعيه فقد فرّ من شىء وعاد إليه ؛ لأنه حاول إسقاط الاستعاره التبعيه ثم آل الأمر على هذا الاحتمال إلى إثباتها كما أثبتها غيره (قوله : وقد يجاب) أى : عن لزوم القول بالاستعاره التبعيه ، وحاصله أنا نختار الشق الثانى وهو أن التبعيه التى جعلها قرينه للمكنيه ليست حقيقه ، بل مجاز ، وقولكم : فتكون استعاره فى الفعل ، والاستعاره فيه لا تكون إلا تبعيه ممنوع ، لأن ذلك لا يلزم إلا لو كان السكاكى يقول : إن كل مجاز يكون قرينه للمكنى عنها يجب أن يكون استعاره فيلزم من كونها استعاره فى الفعل أن تكون تبعيه ، ولم لا يجوز أن

بـأن كل مجاز تكون علاقته المشابهه لا يجب أن يكون اسـتعاره لجواز أن يكون له علاقه أخرى باعتبارها وقع الاسـتعمال ؛ كما بين النطق والـدلاله ؛ فإنهـا لاـزمه للنطق ، بـل إنما يكون اسـتعاره إذا كان الاسـتعمال باعتبار علاقه المشابهه ، وقصـد المبالغه فى التشبيه ؛ وفيه نظر ؛ لأن السـكاكى قد صرح بأن : نطقت هاهنا أمر مقدر وهمى ؛ كأظفار المنيه المستعاره للصوره الوهميه الشبيهه بالأظفار ، ولو كان مجازا مرسلا عن الدلاله لكان أمرا محققا عقليا ...

******

يكون ذلك المجاز – الذى جعله قرينه للمكنى عنها – مجازا آخر غير الاسـتعاره بأن يكون مجازا مرسلا ، وحينئذ فلا يلزم القول بالاسـتعاره التبعيه؟ فللسكاكى أن يقول : هب أن نطقت فى قولنا : نطقت الحال بكذا مجاز عن دلاله الحال أى : إفهامه للمقصود ، لكن لا يلزم أن يكون اسـتعاره ولو صـح كون علاقته المشابهه ؛ لأن المعنى الواحـد يجوز أن ينقل اللفظ إليه بعلاقه اللزوم مثلا كمـا فى دلاـله الحـال ، فـإنه يجوز أن يعتبر اسـتلزام النطق لهـا فينقـل لفظه لهـا ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها فى وجه مشترك بينهمـا وهو التوصـل بكـل منهمـا إلى فهم المقصود فيكون نطقت على الأول مجازا مرسـلا وعلى الثانى اسـتعاره (قوله : بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهه إلـخ) اعترض بأن المجاز الذى تكون علاقته المشابهه منحصـر فى الاسـتعاره فكيف يقول : لا يجب أن يكون اسـتعاره ، والجواب أن مراده كل مجاز يصـح أن تكون علاقته المشابهه بأن كان محتملا لها ولغيرها بدليل بقيه الكلام ، وليس المراد علاقته المشابهه بالفعل ، وإلا لم يصح قوله : لا يجب إلخ تأمل (قوله : علاقه أخرى) أى : كالملزوميه.

(قوله : فإنها لازمه للنطق) أى : فنطقت إذا قلنا إنه غير مسـتعمل فى حقيقته ، بل فى مجازه وهو الدلاله ، نقول : إن اسـتعماله فيها على جهه المجـاز المرسل لعلاقه الملزوميه لا على جهه الاسـتعاره ، وحينئـذ فقول المصـنف فيكون (١) اسـتعاره ممنوع فلم يلزم السـكاكى القـول بـالتبعيه (قـوله : وفيه نظر) أى : فى الجـواب المـذكور نظر ، وحاصـله أن هـذا لاـ يصـلح أن يكـون جوابـا عن السكاكى ؛ لأنه صرح بأن نطقت أطلق هاهنا على أمر وهمى كأظفار المنيه فإنها استعاره لأمر وهمى شبه بالأظفار الحقيقيه ، ومن المعلوم أن مقتضى

١- كذا ، وفى المتن : يكون.

على أن هذا لا يجرى فى جميع الأمثله ؛ ولو سلم ؛ فحينئذ يعود الاعتراض الأول ؛ وهو وجود المكنى عنها بدون التخييليه.

ويمكن الجواب : بأن المراد بعدم انفكاك الاستعاره بالكنايه عن التخييليه أن التخييليه لا توجد بدونها ...

******

هذا الكلام كون نطقت استعاره من النطق الحقيقى للأمر الوهمى ، لا أنه مجاز مرسل ولو كان مجازا مرسلا عن الدلاله كما هو مقتضى ذلك الجواب لكان مطلقا على أمر محقق عقلى لا على أمر وهمى كما صرح به ، وبالجمله فالتزام السكاكى أن قرينه المكنيه إذا لم تكن حقيقه تكون مجازا مرسلا لا يصح لمنافاه ذلك لما صرح به (قوله : على أن هذا) أى : كون قرينه المكنيه إذا لم تكن حقيقه تكون مجازا مرسلا لا يجرى فى جميع الأمثله ؛ لأن بعضها لا يوجد فيه علاقه أخرى غير المشابهه (قوله : ولو سلم) أى : جريانه فى جميع الأمثله يعود إلخ ، وحاصله أنه لو سلم أن قرينه المكنيه إذا لم تكن حقيقه تكون مجازا مرسلا فى جميع الأمثله ، وألغى النظر عما اقتضاه قوله : إن نطقت نقل للصوره الوهميه يلزم عليه حينئذ أن المكنيه خلت عن التخييليه ؛ لأن التخييليه عنده ليست إلا تشبيه الصوره الوهميه بالحسيه ، فإذا كان ما ذكر من القرينه مجازا مرسلا فلا تخييل ، إذ لا صوره وهميه شبهت بالمعنى الأصلى ، وإذا انتفى التخييل بقيت المكنى عنها بدون التخييليه ، والمصنف قد رد هذا حيث قال سابقا وهو باطل باتفاق ، واعلم أن الشارح قد جارى المصنف فى ذلك وإن كان قد ناقشه فى ذلك سابقا.

(قوله : ويمكن الجواب) أى : عن قوله ولو سلم يعود الاعتراض الأول لا عن أصل الاعتراض ؛ لأنه قد صرح بأن نطقت مستعمل فى أمر وهمى فقد اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعاره التبعيه ، وحاصله أنا لا نسلم أن وجود المكنيه بدون التخييليه ممنوع عند السكاكى ، بل هو قائل بذلك وعبر بيمكن إشاره إلى أن هذا الجواب من عنده (قوله : بأن المراد) أى : مراد السكاكى بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييليه ، وهذا توطئه للجواب ومحط الجواب قوله : وأما وجود إلخ (قوله : أن التخييليه لا توجد بدونها) أى : فتكون التخييليه هى التى حكم عليها بأنها لا توجد بدون المكنى عنها ، وأنت

فیما شاع من کلام الفصحاء ؛ إذ لا نزاع فی عدم شیوع مثل : أظفار المنیه الشبیهه بالسبع ، وإنما الکلام فی الصحه ، وأما وجود الاستعاره بالکنایه بدون التخییلیه فشائع ؛ علی ما قرره صاحب الکشاف فی قوله تعالی : (الَّذِینَ یَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ)(۱) ، وصاحب المفتاح فی مثل : أنبت الربیع البقل ؛ فصار الحاصل من مذهبه أن قرینه الاستعاره بالکنایه قد تکون استعاره تخییلیه ؛ مثل : أظفار المنیه ، ونطقت الحال ، وقد تکون استعاره تحقیقیه علی ما ذکر فی قوله تعالی : (یا أَرْضُ ابْلَعِی ماءَکِ)(۲) أن البلع استعاره عن غور الماء فی الأرض ، ...

******

خبیر بأن هذا الحمل یعکر علی ما تقدم للشارح من أن قول القائل : إن قول السکاکی المذکور معناه استلزام التخییلیه للمکنیه مما تبین فساده ، فقد جعل ذلک الحمل فاسدا فیما تقدم ومشی علیه هنا (قوله : فیما شاع) إشاره لجواب عما یقال کیف نقول : إن التخییلیه لا توجد بدون المکنیه مع أنها وجدت فی قولک : أظفار المنیه الشبیهه بالسبع أهلکت فلانا؟ وحاصل الجواب أن المنفی الوجود الشائع الفصیح لا مطلق الوجود (قوله : إذ لا نزاع) أی : وإنما قیدنا بقولنا : فیما شاع ؛ لأنه لا نزاع ولا خلاف فی عدم شیوع إلخ (قوله : وإنما الکلام فی الصحه) أی : وإنما الخلاف فی صحه ذلک المثال فعند السکاکی هو صحیح وعند القوم لا یصح ، إلا إذا جعل الأظفار ترشیحا للتشبیه لا علی أنه تخییلیه (قوله : فشائع) أی : وحینئذ فلا یصح الاعتراض بوجود المکنیه بدون التخییلیه (قوله : ینقضون عهد الله) أی فقد ذکر أن العهد مشبه بالحبل علی طریق المکنیه ، وینقضون مستعار لیبطلون استعاره تحقیقیه قرینه للمکنیه ، فقد وجدت المکنیه بدون التخییلیه (قوله : أنبت الربیع البقل) فقد ذکر أن الربیع شبه بالفاعل الحقیقی علی طریق المکنیه ، وأن الإنبات قرینه لها وهو حقیقه ، فقد وجدت المکنیه بدون التخییلیه (قوله : فصار الحاصل من مذهبه) أی : من مذهب السکاکی فی قرینه المکنیه باعتبار ما ذکره فی أماکن متعدده (قوله : ابلعی ماءک) أی : غوری ماءک (قوله : عن غور الماء) أی : لغور الماء وهو منقول عن إدخال الطعام للجوف من الحلق.

۱- البقره : ۲۷.

۲- هود : ۴۴.

والماء استعاره بالكنايه عن الغذاء ، وقد تكون حقيقه ؛ كما فى : أنبت الربيع.

[فصل] : فى شرائط حسن الاستعاره

(حسن كل من) الاستعاره (التحقيقيه والتمثيل) على سبيل الاستعاره

******

(قوله : استعاره بالكنايه عن الغذاء) أى : الذى يأكله الحيوان ؛ لأن البلع إنما يناسب بحسب أصله الطعام ، ووجه الشبه فى الاستعارتين ظاهر ، أما فى البلع فهو إدخال ما يكون به الحياه إلى مقر خفى أى : من ظاهر إلى باطن من مكان معتاد للإدخال من أعلى إلى أسفل ، وهذه الاستعاره فى غايه الحسن لكثره التفصيل فى وجه الشبه فيها ، وأما فى الماء فهو كون كل من الطعام والماء مما تقوم به الحياه ويتقوى به ، فالأرض يتقوى نباتها وأشجارها بالماء ، والحيوان يتقوى بالغذاء ، ويدخل كل منهما بالتدريج غالبا ، والحاصل أنه شبه الماء بالغذاء بجامع أن كلا منهما تقوم به الحياه ويتقوى به على طريق الاستعاره بالكنايه ، وابلعى مستعار لغورى بجامع أن كلا إدخال ما يكون به الحياه إلى مقر خفى (استعاره تحقيقيه وهى قرينه للمكنيه).

فصل فى شرائط حسن الاستعاره

(قوله : فى شرائط إلخ) أطلق الجمع على ما فوق الواحد ، إذ المشترط فى حسنها شرطان : رعايه جهات التشبيه وعدم شمها رائحته لفظا ، و (قوله : فى شرائط حسن الاستعاره) أى : فى بيان ما به أصل الحسن وما يزيد فى حسنها ، ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهمل لخرج عن الحسن إلى القبح قاله فى الأطول (قوله : التحقيقيه) قد تقدم أنها هى التى تحقق معناها حسا أو عقلا وهى ضد التخييليه (قوله : والتمثيل على سبيل الاستعاره) زاد الشارح ذلك لأجل الإيضاح لا للاحتراز عن مجرد التشبيه التمثيلى لما عرف من أن التشبيه التمثيلى لا يسمى التمثيل على الإطلاق وقد تقدم أن الاستعاره التمثيليه هى اللفظ المنقول من معنى مركب إلى ما شبه بمعناه ، فإن خصصت التحقيقيه بالإفراديه كان عطف التمثيليه على التحقيقيه من عطف المباين ، وإن كانت التمثيليه من التحقيقيه بأن لم تخص التحقيقيه بالإفراديه كان عطف التمثيليه

(برعايه جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين ، والتشبيه وافيا بإفاده ما علق به من الغرض ، ...

******

عليها من عطف الخاص على العام (قوله : برعايه جهات حسن التشبيه) خبر عن حسن أى : حسن الاستعاره حاصل بملاحظه جهات أى : أسباب حسن التشبيه أى : بملاحظه الأسباب المحصله لحسن التشبيه ؛ لأن بقاءهما عليه فيتبعانه فى الحسن والقبح ، فإذا روعيت تلك الجهات حصل حسن الاستعاره وإلا فات حسنها بفوات حسن أصلها (قوله : كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين) هذا بيان للجهات التى يحسن التشبيه بمراعاتها ، والمراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما وذلك كالشجاعه مثلا فى زيد والأسد ، فإذا وجد وجه الشبه فى أحدهما دون الآخر فات الحسن كاستعاره اسم الأسد للجبان من غير قصد التهكم بعد تقرير تشبيهه به ، وقد يقال : إن هذا الوجه من شروط الصحه لا من شروط الحسن ، إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع ، فالأولى إسقاط هذا أعنى قوله : كأن يكون التشبيه شاملا للطرفين ، وجواب بعض أرباب الحواشى عن ذلك بأن المراد الشمول الحسى ، إذ هو الشرط فى الحسن ، وأما الذى يكون شرطا فى الصحه فمطلق الشمول الصادق بالادعائى لا وجه له ؛ لأن الشمول الادعائى إن كان مقبولا كما فى التهكم فإنما قبل لكونه فى حكم الحسى فيكون شرط الصحه ، وإلا فهو فاسد لانتفائه عن حكم الحسى فكيف يجعل الحسى من شروط الحسن مع أن الصحه إنما هى باعتباره كذا فى ابن يعقوب؟! وقرر شيخنا العلامه العدوى أن المراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما على أنه جزء من مفهوم كل منهما أو لازم لهما ، فإن وجد فى أحدهما بأن كان جزءا من مفهومه دون الآخر بأن كان لازما له فات الحسن وذلك كما فى استعاره الطيران للعدو فى قوله عليه الصلاه والسّلام : " كلما سمع هيعه طار إليها" (١)

والجامع قطع المسافه بسرعه فى كل وهو داخل فى مفهوم أحدهما ولازم للآخر على ما مر الشارح ، وعلى هذا يندفع الاعتراض فتأمل.

(قوله : والتشبيه وافيا) أى : وأن يكون التشبيه موفيا بالغرض الذى علق به أى : وقصد إفادته كبيان إمكان المشبه أو تشويهه أو تزيينه ، وكغير ذلك مما مر فى بيان الغرض

١- أخرجه مسلم فى الإماره (١٨٨٩).

ونحو ذلک (وألّا یشم رائحته لفظا) ...

******

من التشبیه ، فإذا کان الغرض تزیین وجه أسود فیشبه بمقله الظبی ، ثم استعار له لفظ المقله فهذا واف بالغرض ، ولو شبه لإفاده هذا الغرض بالغراب واستعیر لفظ الغراب له فات الحسن ، وإذا کان الغرض إفاده تشویه وجه منقب بالجدری فیشبه بالسلحه التی نقرتها الدیکه ، ثم یستعار له لفظها فهذا واف بالغرض ، ولو شبه لإفاده هذا الغرض بشیء آخر منقب واستعیر له لفظه فات الحسن (قوله : ونحو ذلک) أی : مثل ذلک کون وجه الشبه غیر مبتذل بأن یکون غریبا لطیفا لکثره ما فیه من التفصیل ، أو نادر الحضور فی الذهن کتشبیه الشمس بالمرآه فی کف الأشل ، وتشبیه البنفسج بأوائل النار فی أطراف کبریت ، ثم یستعار کل واحد منهما لما شبه به بخلاف تشبیه الوجه الجمیل بالشمس ، ثم یستعار له وتشبیه الشجاع بالأسد ثم یستعار له ، فإن ذلک مما فات فیه الحسن لفوات حسن التشبیه فیه لعدم الغرابه لوجود الابتذال (قوله : وألّا یشم رائحته إلخ) یشم بضم أوله مبنیا للمفعول من أشم ورائحته نائب الفاعل ، وأما قول الشارح : أی : وبألا یشم إلخ : فهو بفتح أوله وضم ثانیه مبنیا للفاعل.

(قوله : أی وبأن لا یشم إلخ) أشار بهذا إلی قول المصنف : وألّا یشم عطف علی رعایه أی : حسن الاستعاره حاصل برعایه الجهات المحصله لحسن التشبیه ، وحاصل بعدم شمها رائحه التشبیه ، وأشار بقوله : من جهه اللفظ إلی أن لفظا فی کلام المصنف نصب علی التمییز وهو محول عن المضاف إلیه أی : وألّا یشم شیء منها رائحه لفظ التشبیه ، ویحتمل نصبه علی نزع الخافض أی : ألّا یشم رائحه التشبیه بلفظ یدل علیه ، وإنما قال لفظا ؛ لأن شم التشبیه معنی موجود فی کل استعاره بواسطه القرینه ؛ لأن الاستعاره لفظ أطلق علی المشبه بمعونه القرینه بعد نقله عن المشبه به بواسطه المبالغه فی التشبیه فلا یمکن نفی إشمام الرائحه مطلقا أی : من جهه اللفظ والمعنی ؛ لأن المعنی علی التشبیه قطعا.

واعلم أن شم رائحه لفظ التشبیه إما أن یکون ببیان المشبه کما فی قوله تعالی : (حَتَّی یَتَبَیَّنَ لَکُمُ الْخَیْطُ الْأَبْیَضُ مِنَ الْخَیْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)(۱) فإن قوله : من الفجر

۱- البقره : ۱۸۷.

أى : وبألّا يشم شىء من التحقيقيه والتمثيل رائحه التشبيه من جهه اللفظ ؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعاره ؛ أعنى : ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لما فى التشبيه من الدلاله على أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه (ولذلك) ...

******

هو المشبه بالخيط الأبيض ، والكلام وإن لم يكن على صوره التشبيه ، لكن لما فسر الخيط الأبيض بالفجر كان التشبيه مقدرا فهو فى تقدير حتى يتبين لكم الفجر الذى هو شبيه بالخيط الأبيض ، وإما أن يكون بذكر وجه الشبه نحو رأيت أسدا فى الشجاعه ؛ لأن ذكر الوجه ينبئ عن التشبيه ويهدى إليه فى التركيب ، وإما أن يكون بذكر الأداه نحو زيد كالأسد ، وإما أن يكون بذكر الشبه على وجه لا ينبئ عن التشبيه كما فى قوله : قد زرّ أزراره على القمر ، فإنه ذكر فيه ضمير المشبه وهو المحبوب ، لكن ليس على وجه ينبئ عن التشبيه كما تقدم بيانه فإشمام رائحه لفظ التشبيه فى الثلاثه الأول مبطل للاستعاره ، وأما إشمام رائحته على الوجه الرابع فلا يبطلها ، إلا أنها تكون قبيحه إذا علمت هذا : تعلم أن شرط الحسن هو انتفاء الإشمام الذى لا يخرج به الكلام عن الاستعاره كما فى القسم الرابع ، وأما ما يخرج به الكلام عن الاستعاره فهو شرط فى الصحه فمراد المصنف الأول لا الثانى (قوله : أى وبألّا يشم شىء) المناسب لقول المتن حسن كل أن يقول أى : وبألّا يشم كل من التحقيقيه إلخ فيبدل شىء بكل (قوله : لأن ذلك إلخ) أى : شم رائحه التشبيه لفظا أى : وإنما اشترط فى حسن الاستعاره عدم شمها لرائحه التشبيه ؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعاره ، وفيه أن هذا يقتضى أنه من شرائط صحتها لا من شرائط حسنها ؛ لأنه إذا بطل الغرض من الاستعاره انتفت وعاد الكلام تشبيها ، إلا أن يقال : إن فى الكلام حذف مضاف أى : لأن ذلك يبطل كمال الغرض من الاستعاره ومعلوم أن كمال الغرض من إيجاد الشىء حسنه ونقصانه قبحه (قوله : أعنى) أى : بالغرض من الاستعاره (قوله : لما فى التشبيه إلخ) عله للعله أعنى قوله : لأن ذلك يبطل إلخ أى : وإنما كان شم رائحه التشبيه مبطلا لكمال الغرض من الاستعاره لما فى التشبيه إلخ ، وحاصل ما ذكره أن شم رائحه التشبيه إنما أبطل كمال الغرض من الاستعاره ، لأن الغرض منها إظهار المبالغه فى التشبيه ، ويحصل ذلك الإظهار بادعاء دخول

أى : ولأن شرط حسنه ألّا يشم رائحه التشبيه لفظا (يوصى أن يكون الشبه) أى : ما به المشابهه (بين الطرفين جليا) بنفسه ...

******

المشبه فى جنس المشبه به وادعاء أنهما مشتركان فى الحقيقه الجامعه لهما ، وأن اللفظ موضوع لتلك الحقيقه ، إلا أن أحد الفردين متعارف والآخر غير متعارف ، ومقتضى هذا الغرض استواؤهما فى ذلك الجامع الذى جعل كالحقيقه الجامعه ؛ لأن استواء الأفراد فى الحقيقه هو الأصل ، ولا شك أن إشمام رائحه التشبيه فيه إشعار ما بأصل التشبيه ، والإشعار بأصله يتضمن الإيماء إلى ما علم من الأصل فى التشبيه والكثير فيه وهو كون المشبه به أقوى من المشبه فى الجامع وكونه أقوى منه ينافى الاستواء فيه الذى هو مقتضى الغرض ، فقوله : لما فى التشبيه أى : الذى أشم رائحته من الدلاله على أن المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه أى : والغرض من الاستعاره يقتضى مساواتهما فيه ، وبقولنا : لأن استواء الأفراد فى الحقيقه هو الأصل يندفع قول سم : لا نسلم أن الغرض المذكور يقتضى مساواه المشبه ، والمشبه به فى الجامع الذى هو جعل كالحقيقه الجامعه بدليل المشكك ، فإن بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها ، وحينئذ فلا منافاه بين التفاوت فى القوه وبين الاشتراك فى الجنس فتأمل.

(قوله : أى ولأن شرط حسنه) أى : ولأجل ما قلنا من أن من شروط الحسن فى كل من الاستعارتين ألّا يشم رائحه التشبيه لفظا فضمير حسنه راجع لكل من الاستعارتين.

(قوله : يوصى) بالبناء للمفعول أى : يوصى البلغاء بعضهم بعضا عند تحقق حسن الاستعاره لوجود هذا الشرط وهو عدم إشمام رائحه التشبيه لفظا (قوله : أى ما به المشابهه) أى : وهو وجه الشبه فكأنه قال : ولذلك يوصى البلغاء بعضهم بعضا على جلاء وجه الشبه ، وإنما رتب التوصى المذكور على ذلك الشرط وهو عدم إشمام رائحه التشبيه لفظا لا باشتراط رعايه جهات حسن التشبيه ؛ لأن التوصى إنما يحتاج إليه ؛ لأنه هو الذى له دخل فى الخفاء وصيروره الاستعاره لغزا بخلاف رعايه جهات حسن التشبيه ، فإنه لا دخل له فى ذلك كما يعلم مما يأتى (قوله : جليا بنفسه) أى : لكونه يرى

أو بواسطه عرف ، أو اصطلاح خاص (لئلا تصير) الاستعاره (إلغازا) وتعميه إن روعى شرائط الحسن ، ولم تشم رائحه التشبيه ، وإن لم يراع فات الحسن.

يقال : ألغز فى كلامه : إذا عمى مراده ؛ ...

******

مثلا- كما فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحيه (قوله : أو بواسطه عرف) أى : عام كما فى تشبيه زيد مثلا بإنسان عريض القفا فى البلاده ، فإن العرف حاكم بأن عرض القفا معه البلاده وكما فى تشبيه الرجل بالأسد فى الجراءه ، فإن وصف الجراءه ظاهر فى الأسد عرفا (قوله : أو اصطلاح خاص) أى : أو بواسطه اصطلاح خاص كما فى تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل فى حكم الرفع ، فإن الرفع فى الفاعل ظاهر فى اصطلاح النحاه فيشبه به عند ما يحتاج المعلم للتشبيه مثلا (قوله : لئلا تصير إلخ) أى : وإنما يوصى بكون وجه الشبه جليا فى الاستعاره التى فيها عدم إشمام رائحه التشبيه لئلا تصير تلك الاستعاره إلغازا أى : سبب إلغاز أو ملغزه فالإلغاز : بكسر الهمزه مصدر ألغز فى كلامه إذا عمى مراده وأخفاه أطلق على اسم المفعول أو على حذف مضاف كما علمت ، وذلك لأنه إذ لم يكن وجه الشبه ظاهرا - بل كان خفيا ، وانضم ذلك لخفاء التشبيه بواسطه عدم شم رائحته - لاجتمع خفاء على خفاء فتكون الاستعاره لغزا كما قال (قوله : إن روعى إلخ) شرط فى قوله لئلا تصير الاستعاره إلغازا.

(قوله : ولم تشم رائحه التشبيه) من عطف المباين إن أريد بشرائط الحسن شرائط حسن التشبيه ؛ لأن عدم إشمام رائحه التشبيه ليس من شرائط حسن التشبيه كما لا يخفى ، لكن المقصود بالذات ذلك المعطوف وغيره لا مدخل له فى التعميه ، وإن كان من شرائط حسن الاستعاره ومن عطف الخاص على العام إن أريد بشرائط الحسن شرائط حسن الاستعاره أتى به بعد العام اهتماما به إشاره إلى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص ، لأن مناط التعميه والإلغاز عليه عند خفاء الوجه (قوله : وإن لم يراع إلخ) مقابل لقوله : إن روعى إلخ أى : وإن لم يراع عدم الإشمام بأن حصل إشمام رائحه التشبيه لفظا فات الحسن ولم تكن الاستعاره لغزا فقوله : وإن لم يراع بالياء التحتيه والضمير لعدم الإشمام أو بالمثناه فوق ، والضمير لشرائط الحسن ، والحاصل أنه إذا خفى وجه الشبه

ومنه اللغز ، وجمعه : ألغـاز ؛ مثـل : رطب وأرطاب (كما لو قيل) فى التحقيقيه (رأيت أسـدا ، وأريـد به إنسان أبخر) فوجه الشـبه بين الطرفين خفى (و) فى التمثيل (رأيت إبلا مائه لا تجد فيها راحله ؛ وأريد به الناس) ...

******

إنما تكون الاستعاره إلغازا عند عدم إشمام رائحه التشبيه ؛ لأن عدم الإشمام يبعد عن الأصل وخفاء الوجه يزيد ذلك بعدا ، وإذا انتفى عدم إشـمام الرائحه بوجود إشـمامها فذلك مما يقرب إلى الأصل ، لكن يفوت الحسن (قوله : ومنه اللغز) بضم اللام وفتح الغين وهو المعنى الملغز فيه أو اللفظ المسـتعمل فى المعنى المذكور (وقوله : ومنه) أى : ومن هذا الفعل وهو ألغز فى كلامه أى : من مصـدره (قـوله : وجمعه) أى : جمـع اللغز (وقوله ألغـاز) أى : بفتـح الهمزه (قوله : مثـل رطب وأرطـاب) أى : مثله فى وزن المفرد والجمع (قوله : كما لو قيل فى التحقيقيه) أى : التى خفى فيها وجه الشـبه (قوله : وأريد إنسان أبخر) أى : منتن رائحه الفم (قوله : فوجه الشبه) أى : هو البخر بين الطرفين أى : الأسد والرجل المنتن الفم خفى أى : وحينئذ فلا ينتقل من الأسد مع القرينه المانعه من إراده الأصل إلى الإنسان الموصوف بما ذكر ، إذ لا ينتقل من الأسـد مع القرينه المذكوره إلا إلى الإنسان الموصوف بلازم الأسد المشـهور وهو الشجاعه ، والانتقال إلى الرجل بدون الوصف لا يفيد فى التجوز (قوله : مائه لا تجد فيها إلخ) يحتمل أن تكون جمله استئنـافيه أى : مـائه منها لا تجـد فيها راحله فهى جواب عن سؤال مقـدر ، كأنه قيل على أى حال رأيتهم؟ فقيل : مـائه منهـا لاـ تجـد فيهـا راحله ، ويحتمـل أن يكون مائه نعتا للإبل وما بعـده وصف للمائه أى : إبلا معـدوده بهـذا القـدر الكثير الموصوف بأنك لا تجـد فيها راحله (قوله : وأريـد) أى : بالإبل الموصوفه بالأوصاف المذكوره حال الناس من حيث عزه وجود الكامـل مع كثره أفراد جنسه ، ولا شك أن وجه الشـبه المـذكور خفى ، إذ لا ينتقل إلى الناس من الإبل من هـذه الحيثيه ، وإنما كـانت هـذه اسـتعاره تمثيليه ؛ لأن الوجه منتزع من متعـدد ؛ لأنه اعتبر وجود كثره من جنس وكون تلك الكثره يعز فيها وجود ما هو من جنس الكامـل ، واعترض على المصـنف فى التمثيـل بمـا ذكر بـأن الكلام إذا كـان هكـذا كان الخفاء فيه من عـدم ذكر القرينه المانعه عن إراده الأصل لا من جهه خفاء وجه الشبه ،

من قوله – عليه الصلاه والسّلام – : " الناس كإبل مائه لا تجد فيها راحله" (۱).

وفى الفائق : الراحله : البعير الذى يرتحله الرجل ؛ جملا كان أو ناقه ؛ يعنى : أن المرضى المنتخب من الناس فى عزه وجود ؛ كالنجيبه المنتخبه التى لا توجد فى كثير من الإبل. (وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا) ...

******

إذ لو قيل رأيت يوم الجمعه فى المسجد إبلا مائه لا تجد فيها راحله تبين المراد فالأولى فى التمثيل أن يقال : رأيت يوم الجمعه فى المسجد والإمام يخطب إبلا مائه لا تجد فيها راحله ، فإن هذه صوره التجوز مع الخفاء إذ المفهوم أن الناس المرئيين فى المسجد كالإبل والمتبادر أنهم كالإبل فى كثره الأكل ، وقله الفهم وكبر الأعضاء وطولها مثلا ، إذ هذا هو المتبادر ، أو أنهم كالإبل فى غايه الصبر ، لأن الإبل مشهوره بالصبر ؛ على ما تستعمل ، وأما عزه الكمال مع كثره أفراد الجنس فلا تفهم ، وإنما كان الأولى ذلك الذى قلناه من المثال ؛ لأن كلامنا فيما تحقق فيه التجوز مع الخفاء ولا يتحقق التجوز إلا بالقرينه ولو ذكرت القرينه فى المثال مع الإيماء للوجه انتفى الخفاء – اه يعقوبى.

(قوله : من قوله) أى : وهذا المثال مأخوذ من قوله – عليه الصلاه والسّلام – لا أن قصد المصنف التمثيل بالحديث (قوله : يرتحله الرجل) أى يعده للارتحال عليه – كذا قال بعضهم – وفى الأطول أى : يعده لوضع رحله وحمل الأثقال عليه (قوله : المنتخب من الناس) أى : المختار منهم لحسن خلقه وزهده ، وقوله : فى عزه وجوده (۲) أى : فى قله وجوده مع كثره أفراد جنسه ، وهذا وجه الشبه (قوله : المنتخبه) أى : المختاره لحمل الأثقال لقوتها وهى مرادفه للراحله ، وأشار بقوله : التى لا توجد فى كثير من الإبل إلى أن المراد من العدد الكثره (قوله : وبهذا) أى : بما ذكر – وهو أن ما يكون فيه الوجه خفيا لا تنبغى فيه الاستعاره لئلا تصير إلغازا وتعميه – ظهر أن التشبيه أعم أى : من الاستعاره أى : عموما مطلقا ؛ لأن العموم إذا أطلق إنما ينصرف له ونبه بقوله : محلا على أن العموم من حيث التحقق لا من حيث الصدق ، إذ لا يصدق التشبيه على الاستعاره كما أن الاستعاره لا تصدق على التشبيه ، ثم إنه لم يعلم مما مر إلا أن التشبيه ينفرد عن الاستعاره

۱- السنن الكبرى للبيهقى ۱۰ / ۱۳۵ بلفظ (الناس كالإبل المائه لا يجد الرجل فيها راحله).

۲- كذا ، وفى المتن : وجود.

إذ كل ما يتأتى فيه الاستعاره يتأتى فيه التشبيه من غير عكس ؛ لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلى فتصير الاستعاره إلغازا ؛ كما فى المثالين المذكورين ؛ فإن قيل : قد سبق أن حسن الاستعاره برعايه جهات حسن التشبيه ، ومن جملتها : أن يكون وجه التشبيه بعيدا غير مبتذل. فاشتراط جلائه فى الاستعاره ينافى ذلك.

قلنا : الجلاء ، والخفاء مما يقبل الشده والضعف ؛ فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير ألغازا ، ومن الغرابه بحيث لا يصير مبتذلا.

******

فتضم له ما هو معلوم من اجتماع التشبيه والاستعاره ، فبذلك يثبت أن التشبيه أعم مطلقا واعلم أن ما ذكر هنا من العموم المطلق باعتبار المحل منظور فيه للنسبه بين التشبيه مطلقا ، سواء كان حسنا أو لا وبين الاستعاره الحسناء وما سيأتى عند قوله : ويتصل به إلخ ، مما يفيد أن بينهما العموم والخصوص الوجهى ، فذلك منظور فيه للنسبه بين التشبيه الحسن والاستعاره الحسناء فيتصادقان حيث لا خفاء ولا اتحاد وتنفرد الاستعاره حيث الاتحاد كما فى مسأله العلم والنور الآتيه وينفرد التشبيه حيث الخفاء ، وحينئذ فلا منافاه بين ما هنا وما يأتى (قوله : إذ كل ما يتأتى) أى : إذ كل محل تتأتى فيه الاستعاره أى : الحسناء يتأتى فيه التشبيه ، وذلك حيث لا خفاء فى وجه الشبه ولم يقو الشبه بين الطرفين بحيث يصيران كأنهما متحدان.

(قوله : كما فى المثالين المذكورين) أى : فى المتن وهما رأيت أسدا مريدا به إنسانا أبخر ورأيت إبلا- إلخ ، فتمتنع فيها الاستعاره الحسناء ، ويجب أن يؤتى بالتشبيه فى صوره إلحاق الناس بالإبل كما فى الحديث الشريف ، ويؤتى بالتشبيه فى صوره إلحاق الرجل بالسبع فى البخر ، ويفرق بأن التشبيه يتصور فيه إجمال لما يتعلق الغرض به فى بعض التراكيب ، والمجاز ليس كذلك وإن كانا مستويين فى الامتناع عند الخفاء إذ لم يذكر الوجه فى التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه فى ذلك التشبيه ، وإذا صح التشبيه فيما ذكر من المثالين دون الاستعاره كان أعم محلا (قوله : ينافى ذلك) أى : لأن من لوازم كون الشبه بعيدا غير مبتذل أن يكون غير جلى ، فكأنهم اشترطوا فى حسنها كون وجه الشبه جليا وكونه غير جلى وهذا تناف (قوله : فيجب أن يكون) أى : وجه

(ویتصل به) أی : بما ذکرنا من أنه إذا خفی التشبیه لم تحسن الاستعاره ، ویتعین التشبیه (أنه إذا قوی التشبیه بین الطرفین حتی اتحدا ؛ کالعلم والنور ، والشبهه والظلمه - لم یحسن التشبیه وتعینت الاستعاره) لئلا یصیر کتشبیه الشیء بنفسه. فإذا فهمت مسأله تقول : ...

******

الشبه ملتبسا بحاله من الجلاء هی ألّا یصیر إلغازا وأن یکون ملتبسا بحاله من الغرابه هی ألا یصیر مبتذلا فالمطلوب فیه أن یکون متوسطا بین المبتذل والخفی (قوله : ویتصل به) أی : وینبغی أن یذکر متصلا بما ذکرنا وعقبه أنه إذا قوی إلخ ، وذلک للمناسبه بینهما من حیث التقابل ؛ لأن کلا منهما یوجب عکس ما یوجبه الآخر ، وذلک لأن ما ذکر سابقا من خفاء الوجه یوجب حسن التشبیه ، وما ذکر هنا یوجب حسن الاستعاره دون التشبیه - کذا فی الیعقوبی - وذکر بعضهم أن قوله : ویتصل به معناه ویناسب ذلک من حیث قیاسه علیه قیاس عکس (قوله : أی بما ذکرنا من أنه إلخ) فیه أنه لم یصرح فیما مر بذلک ، لکنه یفهم من قوله : ولذلک إلخ : أن الاستعاره لا تحسن إذا کان وجه الشبه خفیا ، وإذا لم تحسن تعین التشبیه ، فالمراد ما ذکرنا ضمنا لا صریحا (قوله : إذا خفی التشبیه) أی : وجه الشبه (قوله : ویتعین التشبیه) أی : عند البلغاء لأنهم یحترزون عن غیر الحسن ، لا أنه لا تصح الاستعاره فیکون منافیا لما تقدم من أن کل ما تتأتی فیه الاستعاره یتأتی فیه التشبیه (قوله : أنه) أی : الحال والشأن (قوله : إذا قوی التشبیه) أی : وجه الشبه ، وقوته تکون بکثره الاستعمال للتشبیه بذلک الوجه (قوله : حتی اتحدا) أی : صارا کالمتحدین فی ذلک المعنی بحیث یفهم من أحدهما ما یفهم من الآخر ، ولیس المراد أنهما اتحدا حقیقه ، والکلام محمول علی المبالغه.

(قوله : کالعلم والنور والشبهه والظلمه) أی : فقد کثر تشبیه العلم بالنور فی الاهتداء ، والشبهه بالظلمه فی التحیر حتی صار کل من المشبهین یتبادر منه المعنی الموجود فی المشبه بهما فصارا کالمتحدین فی ذلک المعنی ، فیختل اتحادهما ، وفی الحقیقه لا یحسن تشبیه أحدهما بالآخر ، لئلا یصیر کتشبیه الشیء بنفسه (قوله : وتعینت الاستعاره) أی : بنقل لفظ المشبه به للمشبه ، ثم إن هذا ینافی قوله سابقا : إن التشبیه أعم محلا ؛ لأنه

حصل فى قلبى نور ، ولا تقول : علم كالنور ، وإذا وقعت فى شبهه تقول : قد وقعت فى ظلمه ، ولا تقول : فى شبهه كالظلمه.

(و) الاستعاره (المكنى عنها ؛ كالتحقيقيه) فى أن حسنها برعايه جهات حسن التشبيه ؛ ...

******

هنا قد تعينت الاستعاره ولم يصح التشبيه ، والجواب أن المراد تعينت الاستعاره عند إراده الإتيان بالحسن لا أن التشبيه ممتنع ، ويجب الاستعاره ، بل التشبيه فى تلك الحاله جائز إلا أنه غير حسن كما يدل لذلك قوله : لم يحسن التشبيه ، فتحصل أن الاستعاره والتشبيه الحسنين بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما حيث لا اتحاد ولا خفاء وانفراد الاستعاره حيث يوجد الاتحاد كما فى مسأله العلم والنور ، وانفراد التشبيه حيث وجد الخفاء كما فى الإبل والناس ، وأما مطلق الاستعاره ومطلق التشبيه فهما متحدان محلا ، وأما التشبيه مطلقا والاستعاره الحسنه فبينهما العموم المطلق ، وأن التشبيه أعم محلا - وهو مجمل بقول المصنف سابقا ، بهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا فتأمل - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : حصل فى قلبى نور) أى : مستعيرا للعلم الحاصل فى قلبك لفظ النور (قوله : ولا تقول علم كالنور) أى : ولا تقول حصل فى قلبى علم كالنور مشبها للعلم بالنور بجامع الاهتداء فى كل ، إذ هو كتشبيه الشىء بنفسه لقوه الوجه فى العلم وهو الاهتداء به كما فى النور (قوله : وإذا وقعت فى شبهه) أى : وإذا وقع فى قلبك شبهه (قوله : وقعت فى ظلمه) أى : وقع فى قلبى ظلمه مستعيرا لفظ الظلمه للشبهه (قوله : ولا تقول فى شبهه كالظلمه) أى مشبها للشبهه بالظلمه لقوه وجه الشبه فى الشبهه وهو عدم الاهتداء والتحير كما فى الظلمه ، فيصير ذلك التشبيه كتشبيه الشىء بنفسه.

(قوله : برعايه جهات حسن التشبيه) لم يقل وبألا تشم رائحه التشبيه لفظا لعدم تأتيه ؛ لأن من لوازم الاستعاره بالكنايه ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه فلا ضرر فى خفاء وجه الشبه هناك ، وأما القرينه الموجوده فى الاستعاره مطلقا فهى وإن ظهر بها قصد التشبيه لكن خفاء وجه الشبه يكسر سورتها لا

لأنها تشبيه مضمر (و) الاستعاره (التخييليه حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لأنها لا تكون إلا تابعه للمكنى عنها ، وليس لها فى نفسها تشبيه ، بل هى حقيقه ؛ فحسنها تابع لحسن متبوعها.

******

يقال يلزم أن يكون فى ترشيح التحقيقيه إشمام لرائحه التشبيه ؛ لأنه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ ؛ لأنا نقول الفرق أن المذكور فى المكنيه لفظ المشبه فذكر خاصيه المشبه به يدل على التشبيه والمذكور فى التحقيقيه لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن كونه يدل عليه وبما علمت من أن حسن المكنيه إنما هو برعايه جهات حسن التشبيه فقط بخلاف التحقيقيه والتمثيليه ، فإن حسنهما برعايه جهات حسن التشبيه وعدم شم رائحه التشبيه لفظا كما مر ظهر لك حكمه تكلم المصنف على حسن الاستعاره التحقيقيه والتمثيليه أولا ، ثم تشبيه المكنيه بالتحقيقيه ثانيا ولم يذكر المكنيه معهما أولا ، إذ لو كان ما ثبت للتحقيقيه من اشتراط الأمرين المذكورين فى حسنها ثابتا للمكنيه لم يكن لصنيع المصنف وجه ، وكان الأولى أن يذكرها أولا ، مع التحقيقيه والتمثيليه (قوله : لأنها تشبيه مضمر) هذا على مذهب المصنف كما مر لا على مذهب القوم من أنها لفظ المشبه به المضمر فى النفس المرموز إليه بذكر لوازمه (قوله : حسنها بحسب حسن المكنى عنها) أى : حسنها فى حساب المكنى عنها بمعنى أنه يعد بعد عد حسن المكنى عنها تابعا له ، وإذا حصل عد حسنها بعد عد حسن المكنى عنها كان حسنها تابعا لحسنها ؛ لأن ما يقال فيه إنه معدود فى عد الشىء الفلانى ، أو بعدّ الشىء الفلانى إنما ذلك إذا كان ذكر ذلك الأمر عند قصده يغنى عنه الشىء الفلانى ، ومن لازم هذا المعنى عرفا التبعيه وهى المراده هنا بهذه العباره ، فالحسب على هذا بمعنى الإحساب والعد ويحتمل أن يكون اسما من الإحساب وهو الكفايه فيكون المعنى والتخييليه يستغنى عن ذكر حسنها بكفايه حسن المكنى عنها ، ولا شك أن كفايه الثانيه عن الأولى تفيد التبعيه ، فالمعنى أن التخييليه تابعه فى الحسن والقبح للمكنى عنها. اه يعقوبى.

(قوله : بل هى حقيقه) أى : عند المصنف ؛ لأنها مستعمله فى الموضوع له ، وأما عند صاحب المفتاح القائل بعدم وجوب تبعيتها للمكنى عنها ، فيقول إن كانت تابعه لها

[فصل] : فی بیان معنی آخر

فی بیان معنی آخر یطلق علیه لفظ المجاز علی سبیل الاشتراک أو التشابه : (وقد یطلق المجاز علی کلمه تغیر حکم إعرابها) أی : حکمها الذی هو الإعراب علی أن الإضافه للبیان ؛ ...

******

کما فی أظفار المنیه نشبت بفلان حسنت بحسنها وقبحت بقبحها ، وإن کانت غیر تابعه لها فقلما تحسن وهو محتمل لأن یکون المعنی فلا تحسن فقلما فی کلامه للنفی ، ویحتمل أنه أشار بذلک للقله علی الأصل لیفید أنه لا یمتنع أن تحسن إذا ناسب المقام إفهام الصوره الوهمیه لتذکره الأصل کأن یکون فی إحضار صورته التأکید لما سیقت له من التشبیه مثلا ، ولقائل أن یقول : إذا کانت التخییلیه عنده استعاره مصرحه مقصوده فی نفسها مبنیه علی تشبیه الصوره الوهمیه بالمحققه فینبغی أن یکون حسنها برعایه جهات حسن التشبیه ، وکونها فی بعض الصور تابعه للمکنی عنها لا یقتضی أن یکون حسنها تابعا لحسنها نعم یقتضی أن یکون حسن المکنی عنها موجبا لمزید حسنها الذی هو فی نفسها فتأمل.

(فصل : وقد یطلق المجاز إلخ)

(قوله : فی بیان معنی آخر) أی : وهو الکلمه التی تغیر إعرابها الأصلی (قوله : علی سبیل الاشتراک) أی : اللفظی بأن یقال : إن لفظ مجاز وضع بوضعین أحدهما للکلمه المستعمله فی غیر ما وضعت له لعلاقه وقرینه ، والثانی للکلمه التی تغیر حکم إعرابها الأصلی فیکون إطلاق المجاز علیها حقیقه علی هذا الاحتمال (قوله : أو التشابه) أی : مشابهه الکلمه التی تغیر إعرابها للکلمه المستعمله فی غیر معناها الأصلی وذلک بأن شبهت الکلمه المنتقله عن إعرابها الأصلی بالکلمه المنتقله عن معناها الأصلی بجامع الانتقال عن الأصل فی کل ، واستعیر اسم المشبه به وهو لفظ مجاز للمشبه وعلی هذا الاحتمال فإطلاق لفظ مجاز علی الکلمه التی تغیر إعرابها الأصلی مجاز بالاستعاره (قوله : وقد یطلق المجاز) أی : قد یطلق هذا اللفظ یعنی علی سبیل الاشتراک أو التشابه کما علمت ، وأشار بقد لقله ذلک الإطلاق ؛ لأن الإطلاق الشائع هو ما مر (قوله : علی أن الإضافه للبیان) هذا

أی : تغیر إعرابها من نوع إلی نوع آخر (بحذف لفظ ، أو زیاده لفظ) فالأول : (کقوله تعالی : (وَجاءَ رَبُّکَ)(۱) ، (وَسْئَلِ الْقَرْیَهَ)(۲) و) الثانی مثل (قوله : (لَیْسَ کَمِثْلِهِ شَیْءٌ)(۳) أی :) (جاءَ (أَمْرُ رَبِّکَ) لاستحاله المجیء علی الله تعالی (و) اسأل (أهل القریه) ...

******

غیر متعین لجواز أن تکون الإضافه حقیقیه ، ویراد بحکم الإعراب ما یترتب علیه من فاعلیه ومفعولیه ونحو ذلک (قوله : أی تغیر إعرابها من نوع) أی من أنواع الإعراب إلی نوع من أنواعه ، وذلک بأن زال النوع الأصلی الذی تستحقه الکلمه وحل محله نوع آخر (قوله : بحذف لفظ إلخ) الباء سببیه متعلقه بتغیر أی : إن ذلک التغیر یحصل بسبب حذف لفظ لو کان مع تلک الکلمه لاستحقت نوعا من الإعراب ، فلما حذف حدث نوع آخر ، أو بسبب زیاده لفظ کانت الکلمه استحقت قبله نوعا من الإعراب فحدث بزیادته نوع آخر من الإعراب ، وخرج بقوله : بحذف لفظ إلخ تغیر إعراب غیر فی : جاءنی القوم غیر زید ، فإن غیرا کان مرفوعا صفه فغیّر إلی النصب علی الاستثناء ، لا بحذف ولا زیاده ، بل بنقل غیر من الوصفیه إلی کونها أداه استثناء ، وخرج أیضا ما إذا لم یتغیر حکم الإعراب بالزیاده کما فی قوله تعالی : (فَبِما رَحْمَهٍ مِنَ اللهِ)(۴) وما إذا لم یتغیر بالنقص کما فی قوله تعالی : (أَوْ کَصَیِّبٍ مِنَ السَّماءِ)(۵) أی : کذوی صیب فلا تسمی الکلمه مجازا ، وقد دخل فی تعریفه المذکور ما لیس بمجاز نحو إنما زید قائم فإنه تغیر حکم إعراب زید بزیاده ما الکافه وإن زید قائم ، فإنه تغیر إعراب زید من النصب إلی الرفع بحذف إحدی نونی إن ، ودخل فیه أیضا نحو : لیس زید بمنطلق ، وما زید بقائم ، مع أن هذه لیست بمجاز کما صرح به فی المفتاح فهو تعریف بالأعم بناء علی جوازه (قوله : فالأول) أی : وهو التغیر الذی یکون بنقص تسمی الکلمه بسببه مجازا (قوله : والثانی) أی : وهو التغیر الذی یکون بزیاده تسمی الکلمه بسببه مجازا (قوله : لاستحاله)

۱- الفجر : ۲۲.

۲- یوسف : ۸۲.

۳- الشوری : ۱۱.

۴- آل عمران : ۱۵۹.

۵- البقره : ۱۹.

للقطع بأن المقصود هاهنا سؤال أهل القريه ، وإن جعلت القريه مجازا عن أهلها

******

عله لمحذوف أى : وإنما لم يجعل على ظاهره للقطع باستحاله المجىء على الله تعالى ؛ وذلك لأن المجىء عباره عن الانتقال من حيز إلى آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم الحى الذى له رجل ، ومطلق الجوهريه مستحيله على الله تعالى فضلا عن الجسميه المخصوصه ، فإذا لم يحمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالته وجب حمله على وجه يصح ، فقدر المضاف وهو الأمر ليصح هذا الكلام الصادق ، والقرينه على ذلك المقدر الامتناع العقلى ، فإن قلت كما يستحيل المجىء على الرب يستحيل أيضا مجىء أمره ، لأن المراد بأمره حكمه المحكى عنه وهو معنى من المعانى ، وقد علمت أن المجىء مخصوص بالجسم الحى قلت : الأمر وإن كان المجىء محالا عليه أيضا ، إلا أنه يصح إسناد المجىء إليه مجازا ليكون كنايه عن بلوغه للمخاطبين ، فيقال على وجه الكثره ، جاء أمر السلطان إلينا أى : بلغنا وإن كان الجائى فى الحقيقيه حامله ، وهذا الإسناد كثير حتى قيل : إنه حقيقه عرفيه بخلاف إسناد المجىء إليه تعالى ، فإنه لا يصح حقيقه ولا مجازا لاستحاله بلوغه إلينا فوجب أن يكون الكلام بتقدير المضاف ليصح الكلام ولو بالتجوز فى المقدر أيضا كذا قال بعضهم ، وأورد عليه أن امتناع وجه من التجوز وهو كون الإسناد إليه تعالى كنايه عن البلوغ لا يقتضى امتناع تجوز آخر فلا يتعين الإضمار ، إذ يمكن أن يقال : أسند المجىء إليه تعالى لكونه آمرا بالأمر وبإبلاغه فهو كالإسناد إلى السبب الآمر فيكون من المجاز العقلى ، وعليه فيخرج الكلام عما نحن بصدده اه يعقوبى (١).

(قوله : للقطع إلخ) أى : وإنما حمل على تقدير المضاف للقطع بأن المقصود من الآيه سؤال أهل القريه لا سؤالها نفسها ؛ لأن القريه عباره عن الأبنيه المجتمعه وسؤالها وإجابتها خرق للعاده ، وإن كان ممكنا لكن ليس مرادا فى الآيه ، بل المراد فيها سؤال أهلها للاستشهاد بهم فيجيبوا بما يصدق أو يكذب ؛ لا سؤالها ؛ لأن الشاهد لا يكون جمادا

١- والذى عليه أهل السنه والجماعه فى هذا الأمر أن المجىء على حقيقته لكنه تعالى يجىء مجيئا يليق بجلاله وكماله ، بلا تعطيل ولا تكييف.

لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله) لأن المقصود نفى أن يكون شىء مثل الله تعالى ، لا نفى أن يكون شىء مثل مثله. فالحكم الأصلى ل- (رَبُّكَ ،) و (الْقَرْيَةَ) - هو الجر ؛ وقد تغير فى الأول إلى الرفع ، وفى الثانى : إلى النصب بسبب حذف المضاف. والحكم الأصلى فى (مِثْلِهِ) هو النصب ؛ لأنه خبر (إِبْلِيسَ ،) وقد تغير إلى الجر بسبب زياده الكاف.

فكما وصفت الكلمه بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلى ؛ كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلى. وظاهر عباره المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الإعراب.

******

(قوله : لم يكن من هذا القبيل) أى : بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمه المستعمله فى غير ما وضعت له لعلاقه مع قرينه ؛ لأنها حينئذ مجاز مرسل من إطلاق اسم المحل على الحال (قوله : لأن المقصود إلخ) عله لمحذوف أى : وإنما حمل على زياده الكاف ؛ لأن المقصود إلخ (قوله : لا نفى أن يكون شىء مثل مثله) أى : لأنه لا مثل له تعالى حتى ينفى عن ذلك المثال من يكون مثله (قوله : لأنه خبر ليس) أى : وشىء اسمها وإنما صح الإخبار بمثل عن النكره مع أنها مضافه للضمير ؛ لأن مثل لتوغلها فى الإبهام لا تتعرف وحينئذ فالإخبار حاصل بنكره عن مثلها ، فاندفع ما يقال : إنه يلزم على هذا الإعراب الذى ذكره الشارح الإخبار بالمعرفه عن النكره ، لأن اسم ليس نكره وخبرها معرفه بالإضافه للضمير وهو ممنوع (قوله : وقد تغير إلى الجر بسبب زياده الكاف) أى : لأن الكاف إما حرف جر ، أو اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده وكلاهما يقتضى الجر (قوله : كذلك وصفت به إلخ) هذا صريح فى أن المسمى بالمجاز هو كلمه ربك ولفظ القريه ولفظ المثل ، وليس المسمى بالمجاز هو الإعراب المتغير وهو ما قاله المصنف (قوله : هو نفس الإعراب) أى : المستعمل فى غير محله الأصلى ، فالنصب فى القريه يوصف عنده بأنه مجاز لأنه تجوز فيه بنقله لغير محله ؛ لأن القريه بسبب التقدير محل الجر ، وقد أوقع فيها النصب ، وقوله وظاهر عباره المفتاح أى : لأنه قال فى قوله تعالى (وَجاءَ رَبُّكَ) الحكم الأصلى فى الكلام لربك هو الجر ، وأما الرفع : فمجاز ، وصرح أيضا بأن النصب فى

وما ذكره المصنف أقرب ، والقول بزياده الكاف فى قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) أخذ بالظاهر ، ويحتمل ألّا تكون زائده ، بل يكون نفيا للمثل بطريق الكنايه التى هى أبلغ ؛ ...

******

القريه فى قوله تعالى : (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ)(۱) والجر فى كمثله مجاز وإنما قال ظاهر عباره المفتاح لإمكان تأويل الرفع بالمرفوع وهكذا (قوله : وما ذكره المصنف) أى : من أن الموصوف بكونه مجازا فى هذا النوع هو الكلمه التى تغير إعرابها أقرب مما ذكره السكاكى من أن الموصوف بكونه مجازا فى هذا النوع الإعراب المستعمل فى غير محله وذلك لوجهين أحدهما أن لفظ المجاز مدلوله فى الموضعين هو الكلمه بخلاف إطلاقه على الإعراب ، فإنه يقتضى تخالف مدلوليه فى الموضعين هنا وما تقدم ؛ لأن مدلوله فى أحد الموضعين الكلمه ومدلوله فى الموضع الآخر كيفيه الكلمه وهو الإعراب ، والثانى أن إطلاق المجاز على الإعراب لكونه قد وقع فى غير محله الأصلى إنما يظهر فى الحذف ؛ لأن المقدر كالمذكور فى الإعراب ، فانتقل إعراب المقدر للمذكور ، وأما الزياده فلا يظهر فيها كون الإعراب واقعا فى غير محله ؛ لأنه ليس هناك لفظ مقدر كالمذكور وله مقتض أوقع إعرابا آخر فى محل مقتضاه ، وإنما هناك زياده شىء له مقتضى موجود ومقتضاه واقع فى محله ، فتقدير المقتضى للنصب هو ليس لا الإسقاط وليس لا يعتبر لها مقتضى يكون غيره مجازا مع وجود سبب ذلك الغير (قوله : ويحتمل أن تكون) أى : الكاف فى قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) زائده ، و (قوله : بل يكون) أى : الكلام نفيا أى مسوقا لنفى المثل (قوله : التى هى أبلغ) أى : من الحقيقه التى هى مقتضى زيادتها ووجه الأبلغيه أنه يشبه دعوى الشىء بالبينه ، فكأنه ادعى نفى المثل بدليل صحه نفى مثل المثل ، وتوضيح ما ذكره الشارح من الكنايه أن تقول إن الشىء إذا كان موجودا متحققا فمتى وجد له مثل لزم أن يكون ذلك الشىء الموجود المتحقق مثلا لذلك المثل ؛ لأن المثليه أمر نسبى بينهما ، فإذا نفى هذا اللازم وقيل : لا مثل لمثل ذلك المتحقق لزم نفى الملزوم وهو مثل ذلك المتحقق ؛ لأنه يلزم من نفى اللازم نفى الملزوم ، وإلا كان الملزوم موجودا بلا لازم

۱- يوسف : ۸۲.

لأن الله تعالى موجود ، لزم نفى مثله ضروره أنه لو كان له مثل لكان هو - أعنى الله تعالى - مثل مثله فلم يصح نفى مثله ؛ كما تقول : ليس لأخى زيد أخ ، أى ليس لزيد أخ نفيا للملزوم بنفى لازمه ، والله أعلم.

******

وهو باطل ، فالله تبارك وتعالى متحقق موجود فلو كان له مثل كان الله مثلا لذلك المثل المفروض ، فإذا نفى مثل ذلك المثل الذى هو لازم كان مقتضيا لنفى الملزوم وهو وجود المثل ، فصح النفى لمثل المثل ، والحاصل أنه لو لم ينتف المثل عند نفى مثل المثل لم يصح نفى مثل المثل ؛ لأن الله موجود فلو كان له مثل كان الله تعالى مثلا لذلك المثل فيكون مثل المثل موجودا فلا يصح نفيه حينئذ ، لكن النفى لصحيح لوقوعه فى كلام المولى ، فتعين أن يكون المراد من نفى مثل المثل نفى المثل ليصح النفى ، فقد ظهر أن نفى مثل المثل توصل به إلى نفى المثل وهو معنى الكنايه ؛ لأنه أطلق نفى اللازم وأريد نفى الملزوم (قوله : لأن الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفى الموجود (قوله : فإذا نفى مثل مثله) أى : الذى هو اللازم (قوله : لزم نفى مثله) أى : الذى هو ملزوم (قوله : فلم يصح نفى مثل مثله) أى : على تقدير وجود المثل ، لكن النفى لمثل المثل صحيح لوقوعه فى كلام الصادق فليكن المثل منفيا وهو المطلوب (قوله : كما تقول) أى : فى شأن زيد الذى لا أخ له قصدا لإفاده نفى أخ له وتوضيح ما ذكره من الكنايه أنه إذا فرض أن لزيد الموجود أخا ، لزم أن يكون زيد أخا لذلك الأخ المفروض وجوده ، فلما استلزم وجود الأخ وجود الأخ لذلك الأخ وهو زيد ، لم يصح نفى الأخ عن ذلك الأخ المفروض ، وإلا لزم وجود الملزوم وهو الأخ المفروض بدون لازمه وهو ثبوت أخ له ، فظهر أن قولنا : ليس لأخى زيد أخ نفى للملزوم وهو أخو زيد بنفى لازمه وهو أخو أخيه ؛ لأن نفى الملزوم لازم لنفى لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكنايه. واعلم أن فى تقرير الكنايه فى الآيه الشريفه طريقين : إحداهما : ما ذكره الشارح وحاصله : أنه أطلق نفى مثل المثل وأريد منه نفى المثل ضروره أن الله تعالى موجود ، فلو كان له مثل لزم أن يكون تعالى مثلا لذلك المثل ، فإذا انتفى أن يكون لمثله مثل لزم انتفاء المثل ، وإلا لم يصح النفى.

الكنايه

اشاره

تعريف الكنايه :

فى اللغه : مصدر كنيت عن كذا بكذا ، أو كنوت إذا تركت التصريح به ، وفى الاصطلاح : (لفظ أريد به لازم معناه ...

******

وثانيتهما : أنه من باب نفى الشىء عمن هو مثلك أو على أخص أوصافك فيلزم عرفا نفيه عنك ، وإلا لزم التحكم فى ثبوت الشىء لأحد المثلين دون الآخر ، فالمثل المفروض نفى عنه المماثل له ، فيلزم أن ينتفى المماثل عن الله تعالى كما نفى المماثل عن مفروض المماثله له تعالى وكلا الوجهين مذكور فى المطول.

الكنايه

(قوله : أو كنوت) أى : بكذا عن كذا حذفه من هنا لدلاله الأول عليه ، وأوفى كلامه للشك فعلى الاحتمال الأول تكون لام الكلمه ياء ، وعلى الثانى تكون واوا والمضارع على الأول يكنى فهو كرمى يرمى ، وعلى الثانى يكنو فهو كدعا يدعو ويرد على الاحتمال الثانى قولهم فى المصدر كنايه ولم يسمع كناوه بالواو ، ولا يقال : إن الواو قلبت ياء فى المصدر لكسر فائه ؛ لأنا نقول الكسره فى نحو ذلك لا توجب قلبا كما فى علاوه ، فالتزام الياء فى المصدر يدل على أن اللام ياء وأن الواو فى كنوت قلبت عن الياء سماعا فتأمل.

(قوله : إذا تركت التصريح به) أى : بمدخول عن وهو راجع لكنيت وكنوت فهى لغه ترك التصريح بالشىء (قوله : وفى الاصطلاح لفظ إلخ) إطلاقها على اللفظ فى الاصطلاح كثير ، وقد تطلق فيه أيضا على المعنى المصدرى أعنى الإتيان بلفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه وهى بهذا المعنى أخص من معناها لغه.

(قوله : لفظ) خرج عنه ما دل مما ليس بلفظ كالإشاره والكتابه (قوله : أريد به لازم معناه) أى : لاستعماله فيه ، والحاصل أن الكنايه لفظ له معنى حقيقى أطلق ولم يرد منه ذلك المعنى الحقيقى ، بل أريد به لازم معناه الحقيقى ، وخرج بقوله : (أريد به) لفظ الساهى والسكران والنائم ، وخرج بقوله : (لازم معناه) اللفظ الذى يراد به نفس معناه

مع جواز إرادته معه) أى : إراده ذلك المعنى مع لازمه ؛ كلفظ : طويل النجاد المراد به طول القامه مع جواز أن يراد حقيقه طول النجاد أيضا (فظهر أنها تخالف المجاز ...

******

وهو الحقيقه الصرفه ، وقد تقدم أن المراد باللزوم هنا مطلق الارتباط ولو بعرف لا اللزوم العقلى (قوله : مع جواز إرادته معه) أى مع جواز إراده معناه الحقيقى مع لازمه فمن قيودها أنها بعد إراده اللازم بلفظها لا بد أن تصحبها قرينه تمنع من إراده المعنى الحقيقى ، وحينئذ فتجوز إرادته من اللفظ مع لازمه ، وهذا القيد أعنى قوله : (مع جواز إلخ) مخرج للمجاز ، إذ لا يجوز إراده المعنى الحقيقى فيه مع المعنى المجازى عند من يمنع الجمع بين الحقيقه والمجاز كالمصنف لاشتراطه فى قرينته أن تكون مانعه من إراده المعنى الحقيقى ، وقد علم مما ذكره المصنف أن الكنايه واسطه بين الحقيقه والمجاز وليست حقيقه ؛ لأن اللفظ لم يرد به معناه ، بل لازمه ، ولا مجازا ؛ لأن المجاز لا بد له من قرينه مانعه عن إراده المعنى الموضوع له ، وقيل : إنها لفظ مستعمل فى المعنى الحقيقى لينتقل منه إلى المجازى وعلى هذا تكون داخله فى الحقيقه ؛ لأن إراده المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه فى الحقيقه أعم من أن تكون وحدها كما فى التصريح أو مع إراده المعنى كما فى الكنايه ، وقوله مع جواز إرادته معه أى : من اللفظ بحيث يصير اللفظ مستعملا فيهما معا ، ولا يرد أن المصنف لا يجوز استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه ؛ لأن محل عدم التجويز إذا استعمل فيهما على أن كلا مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعا وهو المعنى الحقيقى ، وإلى هذا يشير قوله : معه ، ففائدته التنبيه على إراده اللازم أما إراده المعنى بتبعيه إراده اللازم كما يفهم من قولنا : جاء زيد مع الأمير ، ولا يقال جاء الأمير مع زيد ؛ لأن مع تدخل على المتبوع لا على التابع (قوله : كلفظ طويل النجاد) الحاصل أن النجاد حمائل السيف فطول النجاد يستلزم طول القامه ، فإذا قيل : فلان طويل النجاد فالمراد : أنه طويل القامه فقد استعمل اللفظ فى لازم معناه مع جواز أن يراد بذلك الكلام الإخبار بأنه طويل حمائل السيف وطويل القامه بأن يراد بطويل النجاد معناه الحقيقى واللازمى (قوله : فظهر) أى : مما ذكر وهو أن الكنايه يصحبها جواز إراده المعنى

من جهه إراده المعنى) الحقيقى (مع إراده لازمه) كإراده طول النجاد مع إراده طول القامه ؛ بخلاف المجاز فإنه لا يجوز فيه إراده المعنى الحقيقى للزوم القرينه المانعه من إراده المعنى الحقيقى ، وقوله : (من جهه إراده المعنى) معناه : من جهه جواز إراده المعنى ...

******

الأصلى (قوله : من جهه إراده المعنى الحقيقى) أى فيها و (قوله : مع إراده لازمه) أى لازم المعنى الحقيقى (قوله : بخلاف المجاز) أى : فإنه وإن شارك الكنايه فى إراده مطلق اللازم إلا أنه لا يجوز معه إراده المعنى الحقيقى وإن وجب فيه كالكنايه تصور المعنى الحقيقى لينتقل منه للمعنى المجازى المشتمل على المناسبه المصححه للاستعمال ، والحاصل أن الكنايه والمجاز يشتركان فى إراده اللازم ويفترقان من جهه أن الكنايه يجوز فيها إراده المعنى الأصلى ، والمجاز لا يجوز فيه إراده ذلك ؛ لأن الكنايه لا بد ألّا تصحبها قرينه تمنع من إراده المعنى الأصلى ، والمجاز لا بد أن تصحبه قرينه تمنع من إرادته واعترض هذا العصام بأنهم إن أرادوا أن المعنى الحقيقى تجوز إرادته فى الكنايه لذاته بخلاف المجاز فهذا ممنوع ؛ إذ إراده المعنى الحقيقى لذاته كما لا تجوز فى المجاز لا تجوز فى الكنايه ، وإن أريد أنه تجوز إرادته للانتقال منه للازمه المراد فهذا جائز فى كل من الكنايه والمجاز مثلا جاءنى أسد يرمى لا تمنع فيه القرينه أى : يراد بالأسد السبع المخصوص لينتقل منه إلى الشجاع ، وحينئذ فلم يثبت الفرق بين الكنايه والمجاز ، وأجيب باختيار الشق الأول لكن إرادته لذاته لا من حيث إنه الغرض المهم ، بل الغرض المقصود بالذات هو لازم المعنى فعلم من هذا أن المعنى الحقيقى يجوز إرادته للانتقال منه للمراد فى كل من الكنايه والمجاز ويمتنع فيهما إراده المعنى الحقيقى بحيث يكون هو المعنى المقصود بالذات وأما إرادته مع لازمه على أن الغرض المقصود بالذات هو اللازم فهذا جائز فى الكنايه دون المجاز فتأمل.

(قوله : وقوله من جهه إلخ) هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف ، وحاصله أن فى كلامه تنافيا بين التفريع والمفرع عليه ؛ وذلك لأن المفرع عليه يقتضى أن إراده كل من اللازم والملزوم فى الكنايه جائزه والتفريع يقتضى أن إرادتهما معا واقعه

ليوافق ما ذكره فى تعريف الكنايه ، ولأن الكنايه كثيرا ما تخلو عن إراده المعنى الحقيقى للقطع بصحه قولنا : فلان طويل النجاد ، وجبان الكلب ، ومهزول الفصيل ، وإن لم يكن له نجاد ، ولا كلب ، ولا فصيل. ومثل هذا فى الكلام أكثر من أن يحصى ، وهاهنا بحث لا بد من التنبه له ؛ وهو أن المراد بجواز إراده المعنى الحقيقى فى الكنايه هو أن الكنايه ...

******

وهذا تناف ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن فى التفريع حذف مضاف ، والأصل من جهه جواز إراده المعنى منها مع إراده لازمه (قوله : ليوافق إلخ) أى : وإنما قدرنا ذلك المضاف لأجل أن يوافق كلامه هنا ما ذكره فى تعريف الكنايه إذ لم يشترط فى تعريفها إلا جواز الإراده لا وقوعها (قوله : طويل النجاد) كنايه عن طول القامه ؛ لأنه يلزم من طول النجاد أى : حمائل السيف طول القامه (قوله : وجبان الكلب) كنايه عن الكرم ؛ لأن جبن الكلب أى : عدم جراءته على من يمر به يستلزم كثره الواردين عليه ؛ لأن جبنه إنما نشأ من ذلك وكثره الواردين عليه تستلزم كرم صاحبه (قوله : ومهزول الفصيل) كنايه عن الكرم أيضا ؛ لأن هزال الفصيل يستلزم عدم وجود لبن فى أمه وهو يستلزم الاعتناء بالضيفان لأخذ اللبن من أمه وسقيه لهم وكثره الضيفان تستلزم الكرم (قوله : وإن لم يكن له نجاد إلخ) أى : وإذا صحت الكنايه بنحو هذه الألفاظ ووقعت بها مع انتفاء أصل معناها لم يصدق أنه أريد بها المعنى الحقيقى ، وإنما يصدق أنه يجوز أن يراد بها المعنى الحقيقى ، فلو لم يرد الكلام إلى الجواز خرجت هذه الألفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف ، فإن قلت : عند انتفاء معانيها الحقيقيه لا يصدق الجواز أيضا ؛ لأن معنى صحه الإراده للشىء صحه صدق الكلام فى ذلك الشىء ولا صدق حاله الانتفاء ، قلت : لا نسلم عدم الانتفاء ضروره أن الموصوف بهذه الكنايه يصح أن توجد له تلك الأمور بمعنى أنها جائزه فى حقه ، وإذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها وإذا جاز الصدق جازت إراده ما يصح فيه الصدق - نعم لو كانت هذه المعانى مستحيله ورد ما ذكر (قوله : ومثل هذا) أى : القول المتقدم فى عدم إراده المعنى الحقيقى لعدم وجوده (قوله : وهاهنا بحث) هذا جواب عما يقال : إن التعريف غير جامع ؛ لأنه لا يشمل الكنايه التى تمتنع فيها إراده المعنى الحقيقى و (قوله : وهاهنا بحث) أى : فائده ينبغى التنبيه عليها ،

من حیث إنها کنایه لا تنافی ذلک ؛ کما أن المجاز ینافیه ، لکن قد یمتنع ذلک فی الکنایه بواسطه خصوص الماده ؛ کما ذکره صاحب الکشاف فی قوله تعالی : (لَیْسَ کَمِثْلِهِ شَیْءٌ)(۱) أنه من باب الکنایه ؛ کما فی قولهم : مثلک لا یبخل ؛ لأنهم إذا نفوه عمن یماثله ، وعمن یکون علی أخص أوصافه ...

******

وحاصلها اعتبار الحیثیه فی التعریف ، فقولهم فی تعریف الکنایه لفظ أرید به لازم معناه مع جواز إرادته معه أی : من حیث إن اللفظ کنایه ، وأما من حیث خصوص الماده فقد یمتنع إراده المعنی الحقیقی لاستحالته ، والحاصل أن المراد بجواز إراده المعنی الحقیقی فی الکنایه هو أن الکنایه من حیث إنها کنایه - أی : لفظ أرید به لازم معناه بلا قرینه مانعه عن إراده المعنی الحقیقی - لا- تنافی جواز إراده المعنی الحقیقی نعم قد تمتنع تلک الإراده فی الکنایه من حیث خصوص الماده لاستحاله المعنی ، فجواز الإراده من حیث إنها کنایه - ومنعها من حیث خصوص الماده بتعریف الکنایه - صادق علی هذه الصوره أیضا (قوله : من حیث إنها کنایه) أی : لا- من حیث خصوص الماده و (قوله : لا- تنافی ذلک) أی إراده المعنی الحقیقی ، و (قوله : کما أن المجاز ینافیه) تنظیر فی المنفی.

(قوله : لکن قد یمتنع ذلک) أی إراده المعنی الحقیقی وهذا الاستدراک مفهوم الحیثیه السابقه فکان الأنسب أن یقول : وأما من حیث خصوص الماده فقد یمتنع فی الکنایه ذلک ، إذ لا- وجه للاستدراک (قوله : من باب الکنایه) أی : من حیث إن سلب الشیئیه عن مثل مثله یستلزم سلبها عن مثله والإلزام التحکم فی نفی الشیئیه عن أحد المثلین دون الآخر (قوله : کما فی قولهم مثلک لا یبخل) هذا نظیر للآیه من حیث إن کلا کنایه ؛ لا من حیث امتناع إراده المعنی الحقیقی مع لازمه ، ویحتمل أن یکون نظیرها فی ذلک أیضا ؛ لأن القصد من قولهم : مثلک لا یبخل نفی البخل عن المخاطب ، ولا یصح أن یراد نفی البخل عن مثله أیضا ؛ لأن إثبات مثله للمخاطب نقص فی المدح - کذا قرر شیخنا العدوی (قوله : لأنهم إذا نفوه) أی : البخل وقوله : عمن یماثله أی : عمن یماثل المخاطب (قوله : وعمن یکون علی أخص أوصافه) أی : علی

۱- الشوری : ۱۱.

فقد نفوه عنه ؛ كما يقولون بلغت أترابه ؛ يريدون بلوغه ، فقولنا : ليس كالله شيء ، وقولنا : ليس كمثله شيء – عبارتان متعاقبتان على معنى واحد ؛ وهو نفى المماثله عن ذاته ؛ لا فرق بينهما إلا ما تعطيه الكنايه من المبالغه ، ولا يخفى هاهنا امتناع إراده الحقيقه ؛ وهو نفى المماثله عمن هو مماثل له ، وعلى أخص أوصافه ...

******

أوصافه الخاصه ملتبسا بها كالعلم والكرم لا العامه كالحيوانيه أو الناطقيه وهذا العطف تفسيرى ؛ لأن المماثل هو من كان مشاركا فى الأوصاف الخاصه كلها (قوله : فقد نفوه) أى البخل عنه أى : عن المخاطب وإلا لزم التحكم فى نفى الشيء عن أحد المثلين دون الآخر (قوله : بلغت أترابه) جمع ترب بكسر التاء أى : أقرانه فى السن بأن يكون ابتداء ولاده الجميع فى زمن واحد وقوله : بلغت أترابه أى : بالسن (قوله : يريدون بلوغه) أى : يريدون بلوغه بالسن فإنه يلزم من بلوغ أقرانه بالسن بلوغه بالسن وإلا لزم التحكم – اه. سم

(قوله : متعاقبتان على معنى واحد) أى : واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبه والبدليه – فنفى المماثله عن ذاته تعالى – تاره يؤدى بالعباره الأولى على وجه الصراحه وتاره يؤدى بالعباره الثانيه على وجه الكنايه ؛ وذلك لأن مؤداها بالمطابقه نفى أن يكون شيء مماثلا لمثله ، ويلزم من نفى كون الشيء مماثلا لمثله نفى كونه مماثلا له تعالى ، إذ لو كان ثم مماثلا له تعالى كان الله مماثله لمثله ضروره أن ما ثبت لأحد المثلين فهو ثابت للآخر وإلا افترقت لوازم المثلين فثبت أن مفاد العبارتين واحد (قوله : إلا ما تعطيه الكنايه) أى : وهى العباره الثانيه و (قوله : من المبالغه) أى : لإفادتها المعنى بطريق اللزوم الذى هو كادعاء الشيء ببينه ، ولما كانت الكنايه أبلغ من الحقيقه كان قوله : ليس كمثله شيء أوكد فى نفى المثل من ليس كالله شيء (قوله : ولا يخفى هاهنا) أى : فى الآيه وهذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب الكشاف استدلالا على قوله : لكن قد يمتنع إلخ ، وإنما امتنع فى الآيه إراده الحقيقه لاستحاله ثبوت مماثلته – ا. ه سم.

فإن قلت : حيث كان يمتنع فى الآيه إراده المعنى الحقيقى لاستحالته فما المانع من جعل الآيه من قبيل المجاز المرسل وقرينته حاليه وهى استحاله إراده المعنى الحقيقى ولا تكون من قبيل الكنايه؟ قلت : لعلهم جعلوا الآيه من قبيل الكنايه لا من قبيل المجاز المرسل

(وفرق) بين الكنـايه والمجـاز (بـأن الانتقـال فيها) أى : فى الكنايه (من اللازم) إلى الملزوم ؛ كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامه.

(وفيه) أى : فى المجـاز الانتقال (من الملزوم) إلى اللازم ؛ كالانتقال من الغيث إلى النبت ، ومن الأسـد إلى الشـجاع. (ورد) هـذا الفرق (بأن اللازم ...

******

نظرا إلى أن الاستحاله إنما تكون قرينه للمجاز إذا كانت ضروريه لا نظريه كما هنا - فتأمل.

(قـوله : وفرق) بالبنـاء للمفعـول وهو الأقرب كمـا قـال اليعقوبى لعـدم تقـدم الفاعـل فيمـا مر - وإن كـان الفرق الـذى سـيذكره للسـكاكى وغيره ، ويحتمل أن يكون مبنيّا للفاعل ، والفاعل ضـمير عائد على السـكاكى للعلم به من أن الكلام فى المباحثه غالبا معه ، والحاصل أن المصنف لما قدم الفرق المرضى عنده بين المجاز والكنايه - وهو أن الكنايه فيها جواز إراده المعنى الحقيقى لعـدم نصب القرينه المـانعه ، والمجـاز لاـ يجوز فيه ذلـك - أشـار إلى فرق آخر بينهما للسـكاكى وغيره لأجل الاعتراض الـذى أورده عليه (قوله : كالانتقـال من طول النجـاد إلى طول القامه) فطول القامه ملزوم لطول النجاد ، وطول النجاد لازم لطول القامه ، لاـ يقـال : طول القـامه لاـ يستلزم طول النجاد ؛ لصـحه ألّا يكون لطول القامه نجاد أصـلا فكيف يكون ملزوما؟! لأنا نقول اللزوم عرفى أغلبى وذلـك كاف مع وجود القرينه فإن قلت :مقتضـى تمثيل الشارح بهـذا المثال عنـد قول المصـنف لفظ أريـد به لازم معنـاه أن طول القـامه لاـزم لطول النجـاد ملزوم له وهو عكس مـا يفهمه كلاـمه هنا قلت : كل من طول النجاد وطول القامه لازم للآخر وملزوم : لأن كلا منهما مساو للآخر ، وحينئذ فالتمثيل بهذا المثال هنا لا ينافى التمثيل به فيما تقدم.

(قوله : أى فى المجاز) سواء كان مرسـلا أو كان بالاستعاره ولذا عدد الشارح الأمثله (قوله : كالانتقال من الغيث إلى النبت) أى : فإنه لازم للمطر بحسب العاده والمطر ملزوم له وكذلك الشجاعه لازمه للأسد [والأسد](1)

ملزوم لها لكن لما ناسبت الشجاعه الرجل أيضا انتقل من الأسد بواسطه القرينه إلى الرجل المقيد بالشجاعه فصار الأسد

۱- زياده اقتضاها السياق.

ما لم يكن ملزوما) بنفسه ، أو بانضمام قرينه إليه (لم ينتقل منه) إلى الملزوم ؛ لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم ، ولا دلاله للعام على الخاص.

(وحينئذ) أى : وحين إذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم) كما فى المجاز ؛ فلا يتحقق الفرق ، ...

******

ملزوما والرجل الشجاع لازما بانضمام القرينه (قوله : ما لم يكن ملزوما) مصدريه ظرفيه أى : مده كونه غير ملزوم بأن بقى على لازميته ولم يكن ملزوما لملزومه لكونه أعم من ملزومه (قوله : من حيث إنه لازم) أى : من حيث إنه يلزم من وجود غيره وجوده (قوله : يجوز أن يكون أعم) أى : من ملزومه ضروره أن مقتضى لازميته أن وجود غيره لا يخلو عنه فغيره إما مساو أو أخص ، وأما كون وجوده لا يخلو عن وجود غيره حتى يكون هو مساويا أو أخص فلا دليل عليه فجاز أن يكون أعم كالحيوان بالنسبه للإنسان فلا يخلو الإنسان من الحيوان ، وقد يخلو الحيوان من الإنسان وإذا صح أن يكون اللازم أعم فلا ينتقل منه للملزوم ، إذ لا دلاله للأعم على الأخص حتى ينتقل منه إليه ، وإنما ينتقل من اللازم إلى الملزوم إذا كان ذلك اللازم ملزوما لذلك المنتقل إليه بأن يكون مساويا إما بنفسه كالناطق بالنسبه للإنسان فإنه وإن كان يتبادر منه أنه لازم للإنسان هو ملزوم له لمساواته له فيلزم من وجوده وجود الإنسان أو بواسطه انضمام قرينه إليه كالعرف ، كقولنا كنايه عن المؤذن : رأيت إنسانا يلازم المنار فإن الإنسان الملازم للمنار فيما يتبادر لازم للمؤذن ، ويصح أن يكون أعم منه لجواز أن تكون ملازمته للمنار لا للأذان ، لكن قرينه العرف داله على أنه المؤذن لأن ذلك هو الغالب المتبادر فيشكل على أنه المفهوم عرفا فهذا لازم أعم صار ملزوما بالقرينه.

(قوله : أى وحين إذ كان اللازم ملزوما) الأولى أن يقول : أى وحين إذ كان لا ينتقل من اللازم مادام لم يكن ملزوما (قوله : فلا يتحقق الفرق) أى بين المجاز والكنايه ؛ لأن الانتقال فى كل منهما من الملزوم إلى اللازم ؛ لأن الانتقال من اللازم إلى الملزوم لا يحصل إلا إذا كان اللازم المنتقل منه ملزوما فينتقل منه من حيث إنه ملزوم لا

والسكاكى أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه ، وما يقال إن مراده أن اللزوم بين الطرفين من خواص الكنايه دون المجاز ، أو شرط لها دونه فمما لا دليل عليه ، وقد يجاب ...

******

من حيث إنه لازم (قوله : والسكاكى أيضا معترف إلخ) أى : وحينئذ فيتأكد هذا الرد عليه ، وكان الأولى للشارح أن يقدم هذا على قول المصنف : وحينئذ يكون إلخ ؛ لأجل أن يكون سند القول المتن ورد بأن اللازم إلخ وكان يقول : ورد بأن اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه والسكاكى معترف بذلك (قوله : وما يقال) أى : فى الجواب عن الاعتراض على السكاكى وتصحيح فرقه ، وحاصله أن مراد السكاكى بقوله : الانتقال فى الكنايه من اللازم إلى الملزوم اللازم المساوى لملزومه اللزوم بين الطرفين من خواصها ومراده بقوله : والانتقال فى المجاز من الملزوم إلى اللازم مطلقا ؛ لأن اللزوم بين الطرفين لا يشترط فى المجاز ، وحينئذ فصح تعبيره فى جانب الكنايه بالانتقال من اللازم ولم يصح التعبير به فى المجاز فتم ما ذكره من التفرقه بينهما (قوله : أو شرط لها) هذا تنويع فى التعبير فهو بمعنى ما قبله (قوله : فمما لا دليل عليه) أى : فيقال عليه إنه لا دليل على اختصاص الكنايه باللزوم بين الطرفين دون المجاز ، بل قد يكون اللزوم فيها أعم كما يكون مساويا وكذا المجاز ، وحينئذ فالجواب المذكور ضعيف ؛ لأن فيه حمل السكاكى على ما هو تحكم محض (قوله : وقد يجاب) أى : عن الاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى ، وكان الأولى أن يزيد أيضا ، لأن هذا جواب ثان عن الاعتراض المذكور ، وحاصله أن مراد السكاكى باللازم فى قوله : إن الكنايه ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعيه لوجود الغير وما يكون اعتباره فرعا عن اعتبار الغير : كطول النجاد التابع وجوده فى الغالب لطول القامه ، وكنفى مثل المثل التابع اعتباره وجريانه فى الألسن لنفى المثل فإنهما وإن تلازما فى نفس الأمر إلا أن الأول منهما أكثر اعتبارا وأسبق ملاحظه ومراده بقوله : إن المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم أى من المتبوع فى الوجود الخارجى ، أو فى الاعتبار إلى التابع فيه فصحت التفرقه التى ذكرها بينهما ، والحاصل أنه ليس مراده حقيقه اللازم والملزوم حتى يتوجه

بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعيه ؛ كطول النجاد التابع لطول القامه ؛ ولهذا جوز كون اللازم أخص ؛ كالضاحك بالفعل للإنسان. فالكنايه أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ، ويراد به ما هو متبوع ومردوف ، والمجاز بالعكس ؛ وفيه نظر ...

******

عليه الاعتراض ، بل مراده بهما التابع والمتبوع وإن لم يكن بينهما لزوم عقلى كطول النجاد لطول القامه وكالضحك بالفعل للإنسان (قوله : بأن مراده) أى السكاكى (وقوله : باللازم) أى فى جانب الكنايه وفى جانب المجاز (قوله : ما يكون وجوده) أى فى الخارج أو فى الاعتبار ، و (قوله : على سبيل التبعيه) أى لوجود الغير ، أو لاعتبار الغير.

(قوله : ولهذا) أى : لأجل أن مراده باللازم التابع لا المتعارف جوز أى السكاكى كون اللازم المتنقل منه للمعنى الكنائى أخص ؛ لأن اللازم بمعنى التابع فى الوجود لوجود غيره أو فى الاعتبار لاعتبار غيره يجوز أن يكون أخص بخلاف اللازم المتعارف ، فإنه إنما يكون أعم أو مساويا ولا يكون أخص ، وإلا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهذا محال.

(قوله : فالكنايه إلخ) مفرع على الجواب المذكور أى : فالكنايه على هذا أن يذكر إلخ (قوله : ورديف) عطفه على التابع إما من عطف المرادف إن أريد به نفس التابع أو من عطف المغاير إن أريد بالتابع ما يتبع وجوده وجود الغير : كطول النجاد لطول القامه ، والضحك بالفعل للإنسان ، وبالرديف ما يعتبر بعد الآخر ولو تحقق معناه من الآخر كنفى مثل المثل لنفى المثل ؛ لأن اعتبار الثانى واستعماله قبل الأول ؛ لأنه أصرح وأكثر دورا على الألسنه فيسمى رديفا لاستناده للآخر مع مساواته له فى الصحه والتحقق فى نفس الأمر و (قوله : أن يذكر من المتلازمين) المراد بهما ما بينهما لزوم ولو فى الجمله لا ما بينهما التلازم الحقيقى فقط وهو ما كان التلازم بينهما من الجانبين بدليل أنه قد ينتقل من الأخص إلى الأعم (قوله : والمجاز بالعكس) أى فيقال هو أن يذكر من المتلازمين ما هو مردوف ومتبوع ويراد به الرديف والتابع (قوله : وفيه نظر) أى : وفى هذا الجواب نظر بالنسبه لقوله والمجاز بالعكس ؛ لأن المجاز قد ينتقل فيه من التابع فى الوجود الخارجى إلى المتبوع فيه كإطلاق النبات على الغيث فى أمطرت السماء نباتا ،

ولا يخفى عليك أن ليس المراد باللزوم هاهنا امتناع الانفكاك.

أقسام الكنايه

(وهى) أى : الكنايه (ثلاثه أقسام ؛ الأولى) تأنيثها باعتبار كونها عباره عن الكنايه (المطلوب بها غير صفه ، ولا نسبه ؛ ...

******

والحاصل أن نحو النبات مما يكون تابعا مع التلازم يطلق على نحو الغيث مجازا مرسلا كما نصوا عليه فى قولك : أمطرت السماء نباتا فلو اختصت الكنايه بالانتقال من التابع كان مثل ذلك من الكنايه ، مع أنهم مثلوا به للمجاز ونصوا على أنه منه ، وقد يجاب عن ذلك برعايه الحيثيه فى نحو النبات يستعمل فى الغيث ، وذلك بأن يقال إذا استعمل النبات فى الغيث مثلا من حيث إنه رديف للغيث ، وتابع له فى الوجود غالبا كان كنايه ، وإن استعمل فيه من حيث اللزوم الغالب كان مجازا نظير ما تقدم من أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون مجازا مرسلا واستعاره باعتبارين ، ومع هذا لا يخلو الكلام من مطلق التحكم ؛ لأن تخصيص الكنايه بالتبعيه والمجاز باللزوم مما لم يظهر عليه دليل ، إلا أن يدعى أن ذلك تقرر بالاستقراء وقرائن أحوال المستعملين - ا. ه يعقوبى.

(قوله : ولا يخفى إلخ) جواب عما يقال كيف يكون المراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعيه لغيره مع إمكان انفكاكه عن غيره.

(قوله : هاهنا) أى : فى الكنايه (قوله : امتناع الانفكاك) أى : الذى هو اللزوم العقلى ، بل المراد باللزوم هاهنا مطلق الارتباط ولو بقرينه أو عرف كما تقدم غير مره (قوله : وهى ثلاثه أقسام) أى : بحكم الاستقراء وتتبع موارد الكنايات كذا فى شرحه للمفتاح ، فاختصاص القسم الثانى بالقسمه إلى القريبه والبعيده الواضحه والخفيه دون القسم الأول والثالث بالنظر إلى الاستقراء وإلا فالعقل يجوز قسمه كل منهما للأقسام المذكوره (قوله : تأنيثها) أى : هذه الكلمه وهى الأولى مع أن الظاهر تذكيرها ؛ لأن لفظ قسم مذكر (قوله : باعتبار كونها عباره عن الكنايه) أى : باعتبار كونها معبرا بها أى : بلفظها عن الكنايه (قوله : المطلوب بها غير صفه ولا نسبه) أى : ولا نسبه صفه لموصوف وذلك بأن كان المطلوب بها موصوفا ، ولو قال المصنف : الأولى

فمنها) أى : فمن الأولى (ما هى معنى واحد) مثل أن يتفق فى صفه من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفه ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف ...

******

المطلوب بها الموصوف لكان أحسن ، والحاصل أن المعنى المطلوب بلفظ الكنايه أى : الذى يطلب الانتقال من المعنى الأصلى إليه إمّا أن يكون موصوفا أو يكون صفه والمراد بها الصفه المعنويه كالجود والكرم لا النحويه ، وإما أن يكون نسبه صفه لموصوف ، والمصنف قسم القسم الأول إلى قسمين ، والثانى إلى أربعه ، والثالث لم يقسمه والمرجع فى ذلك كله للاستقراء كما علمت ، وفى بعض الحواشى لم يقل المطلوب الموصوف كما فى المفتاح مع أنه أخصر لأجل أن يشمل ما إذا كان المكنى عنه غير الموصوف وغير الصفه وغير النسبه ، فالحاصل أن المراد بقوله : غير صفه ولا نسبه الموصوف وغير الثلاثه كما فى قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) فإن المكنى عنه نفى المثل وهو ليس بموصوف لنفى مثل المثل فلا بد من إدخاله (قوله : فمنها ما هى معنى واحد) الأولى أن يقول وهى قسمان الأول كذا والثانى كذا إذ قوله : فمنها كذا ومنها كذا لا يقتضى حصر أفراد الأولى فى هذين القسمين وأن لها أفرادا أخر وليس كذلك (قوله : ما هى معنى واحد) أى فمنها لفظ وكنايه وهى دالّ معنى واحد أو هى مدلولها معنى واحد ؛ لأن الكنايه ليست المعنى الواحد بل داله عليه والمراد بوحده المعنى هنا ألّا يكون من أجناس مختلفه ، وإن كان جمعا كما فى الأضغان فى المثال الآتى وليس المراد بوحدته ما قابل التقنيه والجمعيه الاصطلاحيه (قوله : مثل أن يتفق فى صفه من الصفات) أى : كالمجامع فى المثال الآتى ، و (قوله : اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقى كالواجب والقديم وغير الحقيقى ، كما إذا اشتهر زيد بالمضيافيه مثلا وصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضيافيه غيره ، ثم الصفه من حيث هى صفه لا تدل على معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لأسباب خارجه عن مفهومها فيكون عارضا (قوله : فتذكر تلك الصفه) أى : لفظ تلك الصفه ، و (قوله : ليتوصل بها) أى : يتوصل بتصور معنى ذلك اللفظ الدال على تلك الصفه إلى ذات ذلك الموصوف لا إلى أوصافه ولا إلى نسبه من النسب المتعلقه به فيصدق حينئذ أن المطلوب بلفظ تلك الصفه الذى

(كقوله :

الضّاربين بكلّ أبيض مخذم

(والطاعنين مجامع الأضغان)

المخذم : القاطع ، والضغن : الحقد ، ومجامع الأضغان : معنى واحد كنايه عن القلوب.

(ومنها ما هو مجموع معان) ...

******

جعلناه كنايه غير الصفه وغير النسبه ، إذ هو ذات الموصوف وإنما اشترط فى الصفه المكنى بها الاختصاص ولو بأسباب خارجه لما علمت أن الأعم لا يشعر بالأخص ، وإنما يستلزم المطلوب ما يختص به بحيث لا يكون أعم لوجوده فى غيره (قوله : كقوله الضاربين إلخ) (١) قال فى شرح الشواهد : لا أعلم قائله (قوله : بكل أبيض) أى : بكل سيف أبيض والضاربين نصب على المدح أى : أمدح الضاربين بكل سيف أبيض مخذم أى : قاطع والمخذم بضم الميم وكسر الذال المعجمه وبينهما خاء ساكنه - ا. ه حفنى.

(قوله : والطاعنين) أى : وأمدح الطاعنين أى : الضاربين بالرمح مجامع الأضغان فمجامع الأضغان كنايه عن القلوب كأنه يقول : والطاعنين قلوب الأقران لأجل إخراج أرواحهم بسرعه ومجامع الأضغان معنى واحد إذ ليس أجساما ملتئمه وإن كان لفظه جمعا وذلك المعنى صفه معنويه مختصه بالقلوب ؛ لأن مدلولها جمع الأضغان ، ولا شك أن هذا المعنى مختص بالقلوب ، إذ لا تجتمع الأضغان فى غيرها ، فإن قلت إن مصدوق قولنا : مجمع الضغن هو القلب وإطلاق اللفظ على مصدوقه حقيقه فليس هذا من الكنايه قلت : إن مجامع وإن كان مشتقا لم يرد منه الذات الموصوفه بالصفه ، بل المراد منه خصوص الصفه وهى جمع الضغن ، وهذه لا تطعن ، وحينئذ فيكون الشاعر أطلق الصفه التى هى لازم وأراد محلها وهو الموصوف كنايه (قوله : ومجامع الأضغان معنى واحد) أى : أن المضاف والمضاف إليه دال على معنى واحد وهو جمع الأضغان وهو مختص بالقلب ، فيصح أن يكنى به عنه ، وأما مجامع وحده فالمعنى الدال عليه وهو الجمع غير مختص بالقلب (قوله : ومنها ما هو) أى : قسم هو مجموع معان وفى بعض النسخ ما هى أى : كنايه هى مجموع معان أى هى لفظ دال على مجموع معان بأن تكون تلك

١- انظر معاهد التنصيص ص ٢٦ ، الموازنه ص ٢٧٩ ، الإشارات ص ٢٤٠.

بأن تؤخذ صفه فتضم إلى لازم آخر ، وآخر لتصير جملتها مختصه بموصوف ؛ فيتوصل بذكرها إليه (كقولنا - كنايه عن الإنسان - حى مستوى القامه عريض الأظفار) وهذا يسمى خاصه مركبه. (وشرطهما) أى : وشرط هاتين الكنايتين : (الاختصاص بالمكنى عنه) ...

******

المعانى جنسين أو أجناسا متعدده (قوله : بأن تؤخذ صفه) أى : كحى مثلا ، و (قوله : فتضم إلى لازم) أى : كمستوى القامه ، و (قوله : وآخر) أى : وإلى لازم آخر مثل عريض الأظفار وتعبيره أولا بالصفه وثانيا باللازم لمجرد التفنن ولو عبر بالصفه أولا وثانيا أو باللازم كذلك كان صحيحا (قوله : لتصير جملتها مختصه بالموصوف) أى : وإن كانت كل صفه بمفردها غير خاصه به ألا ترى أن حى فى المثال ليس خاصا بالإنسان لوجوده فى الحمار وكذلك مستوى القامه فإنه موجود فى النخل وعريض الأظفار موجود فى الفرس ، وأما جمله الثلاثه فهى مختصه بالإنسان وحينئذ فيتوصل بمجموع ذكرها إليه ، وذلك بأن ينتقل من مفهومها الذى هو غير مقصود بالذات إلى ذات الموصوف كما مر (قوله : كنايه عن الإنسان) حال من قولنا بمعنى مقولنا والعامل فيه معنى الكاف ، وحينئذ فكنايه بمعنى مكتيا به أى : كقولنا : حى مستوى إلخ حاله كون ذلك مكنيا به عن الإنسان ، وحينئذ فقوله : حى مستوى القامه عريض الأظفار بدل من القول أو بيان له ، ويجوز أن يكون فاعلا لمحذوف أى : بدا لنا حى مثلا فلو كنى عن الإنسان باستواء القامه وحده شاركه فيه النخل ولو كنى عنه بالحى شاركه فيه الحمار ، ولو كنى عنه بهما لساواه التمساح كما قيل ، ولو كنى عنه بعريض الأظفار وحده أو بعريض الأظفار مع الحى ساواه الجمل بخلاف مجموع الأوصاف الثلاثه فإنها يختص بها الإنسان فكانت كنايه نعم عرض الأظفار مع استواء القامه يغنى عن حى ، بل قيل الحى مع استواء القامه يغنى عن عرض الأظفار إذ لا يوجد حى كذلك خلاف ما قيل فى التمساح والثعبان ؛ لأن المراد بالقامه ما كان ممتدّا إلى أعلى لا ما يمتد على الأرض (قوله : وهذا) أى مجموع الصفات المختصه بالموصوف الذى ينتقل منها ، إليه يسمى عند أصحاب العلوم العقليه خاصه مركبه كما أن الصفه الواحده التى لها اختصاص بموصوف ، وينتقل منها إليه تسمى خاصه بسيطه لعدم تركبها (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) أى :

ليحصل الانتقال.

وجعل السكاكى الأولى منهما - أعنى : ما هى معنى واحد - : قريبه ؛ بمعنى : سهوله المأخذ ، والانتقال فيها لبساطتها ، واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر ، وتلفيق بينهما ، والثانيه : بعيده بخلاف ذلك ، وهذه غير البعيده بالمعنى الذى سيجىء.

******

أن يكون المعنى الواحد المكنى به مختصا بالمكنى عنه وأن يكون مجموع المعانى المكنى بها مختصا بالمكنى عنه وهذا الشرط لا يختص بهاتين الكنايتين اللتين هما قسما الأولى ، بل كل كنايه كذلك إذ لا يدل الأعم على الأخص ، ولا ينتقل منه إليه على أن هذا الشرط مستدرك مع ما علم مما مر أن الكنايه الانتقال فيها من الملزوم للازم والملزوم مختص قطعا باللازم المكنى عنه ، ولعله نص على ذلك الشرط فيهما تذكره لما علم لئلا يغفل فيتوهم أن مجموع الأوصاف أو الصفه ينتقل منها إلى الموصوف مع عموم مفهومها (قوله : ليحصل الانتقال) أى : منهما للمكنى عنه.

(قوله : وجعل السكاكى) أى : سمى السكاكى (قوله : بمعنى سهوله المأخذ) أى : الأخذ يعنى أن محاول الإتيان بها يسهل عليه الإتيان بها ويسهل على السامع الانتقال منها لبساطتها وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها إلى ضم وصف لآخر والتأمل فى المجموع ليعلم اختصاص هذا المجموع بلا زيد ولا نقص (قوله : وتلفيق) أى : تأليف بينهما والعطف مرادف (قوله : والثانيه بعيده) أى : وجعل الثانيه أعنى ما هى مجموع معان بعيده أى : سماها بذلك الاسم (قوله : بخلاف ذلك) أى : وهى ملتبسه بخلاف ذلك أى : أنها بعيده بمعنى أنها صعبه الأخذ والانتقال وذلك لتوقفها على جمع أوصاف يكون مجموعها مختصا بلا زيد ولا نقص وذلك يحتاج إلى التأمل فى عموم مجموع الأوصاف وخصوصه ومساواته ، وكلما توقف الإتيان أو الانتقال على تأمل كان بعيدا (قوله : غير البعيده بالمعنى الذى سيجىء) أى : وهى ما كان فيها وسائط ، والحاصل أن المراد هنا بالقرب سهوله الانتقال والتناول لأجل البساطه والمراد بالبعد صعوبتهما لأجل التركيب ؛ لأن إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالبا ، وليس المراد هنا بالقرب انتفاء الوسائط والوسائل بين الكنايه والمكنى عنه ، وبالبعد وجودها

(الثانيه) من أقسام الكنايه (المطلوب بها صفه) من الصفات ؛ كالجود ، والكرم ، ونحو ذلك. وهى ضربان : قريبه ، وبعيده (فإن لم يكن الانتقال) من الكنايه ...

******

كما سيأتى ، فالقرب والبعد هنا مخالفان لهما بهذا المعنى الآتى وإن كان يمكن مجامعتهما لصحه وجود البساطه وعدم الواسطه ووجود التركيب مع الوسائط (قوله : المطلوب بها صفه من الصفات) يعنى أن يكون المقصود إفادته وإفهامه بطريق الكنايه هو صفه من الصفات ونعنى بها المعنويه وهى المعنى القائم بالغير كالجود والكرم وطول القامه لا خصوص مدلول النعت النحوى ومعنى طلب الصفه بالكنايه دون النسبه : أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفه من صفه أخرى أقيمت مقام تلك الصفه فصار تصور المثبته أعنى : المكنى عنها هو المقصود بالذات لا نفس إثباتها ، لأن نفس إثباتها كالمعلوم من وجود نسبه المكنى بها ، وذلك كأن يذكر جبن الكلب ، أو كثره الرماد لينتقل منه للجود ، وأما طلب النسبه بالكنايه دون الصفه ففيما إذا صرح بالصفه وقصد الكنايه بإثباتها لشىء عن إثباتها للمراد فيصير الإثبات بسبب ذلك هو المقصود بالذات ، وأما طلب النسبه والصفه معا بالكنايه ففيما إذا جهلا معا وقصد الانتقال لهما ، والحاصل أن النسبه إن كانت معلومه أو كالمعلومه للتعرض لها فى ضمن صفه كنى بها عن أخرى كان المطلوب تصور الأخرى التى أثبتت فى ضمن إثبات ما أفهمها ، وحينئذ فتكون الكنايه لطلب الصفه ، وإن كانت الصفه معلومه أو كالمعلومه وكنى بإثباتها لشىء لينتقل لإثباتها للمراد كان المطلوب ذلك الإثبات وتكون الكنايه لطلب النسبه ، وإن جهلا معا بناء على صحته وقصد الانتقال لهما كان المطلوب هما معا ، وتكون الكنايه لطلب الصفه والنسبه معا على ما سيأتى فالصفه لا تخلو من النسبه والنسبه لا تخلو من الصفه ، ولكن اختلفا فى الاعتبار والقصد الأولى وعدمه فافهم ففى المقام دقه – اه يعقوبى.

(قوله : وهى ضربان إلخ) حاصل ما ذكر من الأقسام أن الكنايه المطلوب بها صفه إما قريبه أو بعيده والقريبه إما واضحه أو خفيه والواضحه إما ساذجه أو مشوبه

إلى المطلوب (بواسطه - فقريبه) والقريبه قسمان (واضحه) يحصل الانتقال منها بسهوله (كقولهم - كنايه عن طول القامه - : طويل نجاده ، وطويل النجاد ، والأولى) أى : طويل نجاده - كنايه (ساذجه) لا يشوبها شىء من التصريح (وفى الثانيه) أى : طويل النجاد ...

******

بالتصريح فجمله الأقسام أربعه (قوله : إلى المطلوب) أى : الذى هو الصفه المكنى عنها ؛ لأن الكلام فى الكنايه المطلوب بها صفه (قوله : بواسطه) أى : بين المنتقل عنه والمنتقل إليه ، وإنما يكون الانتقال المكنى عنه غير محتاج لواسطه إذا كان إدراك المكنى عنه يعقب إدراك المعنى الأصلى للفظ الكنايه المشعور به منه (قوله : فقريبه) أى : فتلك الكنايه تسمى قريبه لانتفاء الوسائط التى يبعد معها غالبا زمن إدراك المكنى عنه عن زمن الشعور بالمعنى الأصلى (قوله : والقريبه قسمان واضحه أو خفيه) قد علمت أن المراد بالقرب هنا عدم الوسائط وعدم الوسائط يجامع كون المعنى المكنى عنه خفيا بالنسبه للأصل ويجامع كونه واضحا فلذا انقسمت القريبه للواضحه والخفيه كما ذكر المصنف (قوله : يحصل الانتقال منها بسهوله) أى : لكون المعنى المنتقل إليه يسهل إدراكه بعد إدراك المنتقل عنه لكونه لازما بينا بحسب العرف أو القرينه أو بحسب ذاته (قوله : كنايه) حال من القول مقدم عليه أى : كقولهم : فلان طويل نجاده كون القول كنايه عن طول القامه ، ولا شك أن طول النجاد اشتهر استعماله عرفا فى طول القامه ففهم منه اللزوم بلا تكلف ، إذا لا يتعلق بالإنسان من النجاد إلا مقداره وليس بينه وبينه واسطه ، فلذا كانت تلك الكنايه واضحه قريبه وكانت كنايه عن الصفه ؛ لأن النسبه هنا مصرح بها وإنما المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف ؛ فلذا كانت كنايه مطلوبا بها صفه (قوله : طويل نجاده) برفع النجاد على أنه فاعل طويل ، والضمير المضاف إليه عائد على الموصوف ، والنجاد بكسر النون حمائل السيف (قوله : وطويل النجاد) أى : ومثل قولنا فلان طويل نجاده فى كونه كنايه مطلوبا بها صفه هى قريبه واضحه فى (١)

١- زياده اقتضاها السياق.

(تصريح ما لتضمن الصفه) أى : طويل (الضمير) الراجع إلى الموصوف ضروره احتياجها إلى مرفوع مسند إليه ؛ فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له ، والدليل على تضمنه الضمير أنك تقول : هند طويله النجاد ، والزيدان طويلا النجاد ، والزيدون طوال النجاد ؛ فتؤنث ، وتثنى ، وتجمع الصفه البته لإسنادها إلى ضمير الموصوف ، بخلاف : هند طويل نجادها ، والزيدان طويل نجادهما ، والزيدون طويل نجادهم. وإنما جعلنا الصفه المضافه كنايه مشتمله على نوع تصريح ، ولم نجعلها تصريحا للقطع بأن الصفه ...

******

من شائبه التصريح بالمعنى المقصود وهو المكنى عنه ، فقول الشارح : لا يشوبها شىء من التصريح أى : بالمعنى المقصود تفسير لقوله ساذجه وإنما كانت خاليه من شائبه التصريح بالمعنى المقصود ؛ لأن الفاعل بطويل هو النجاد لينتقل منه إلى طول قامه فلان (قوله : تصريح ما) أى : نوع تصريح بالمقصود الذى هو طول القامه المكنى عنه فلذا كانت كنايه مشوبه بالتصريح (قوله : لتضمن إلخ) أى : وإنما كان فيها تصريح ما لتضمن الصفه التى هى لفظ طويل الضمير الراجع للموصوف لكونها مشتقه والضمير عائد على الموصوف فكأنه قيل : فلان طويل ولو قيل ذلك لم يكن كنايه ، بل تصريحا بطوله الذى هو طول قامته ولما لم يصرح بطوله لإضافته للنجاد وأومئ إليه بتحمل الضمير كانت كنايه مشوبه بالتصريح ولم تجعل تصريحا حقيقيا.

(قوله : ضروره احتياجها إلى مرفوع مسند إليه) أى : لمشابهتها للفعل فى الاشتقاق ، والفعل محتاج إلى مرفوع مسند إليه فإن كان موجودا فى اللفظ فذاك ، وإلا فهو ضمير مستتر فكذلك الصفه (قوله : فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أى : وفى ذلك تصريح ما بالمكنى عنه وهو طول القامه (قوله : والدليل على تضمنه الضمير) أى : تضمن طويل ولو قال تضمنها أى الصفه كان أولى إلا أن يقال الضمير فى تضمنه للصفه وذكر الضمير باعتبار أنها وصف أى والدليل على تضمن تلك الصفه للضمير وتحملها له وأنه فاعل لها لفظا ، لا أنها مضافه لفاعلها لفظا ، بل لفاعلها فى المعنى أنك تقول : هند طويله النجاد بتأنيث الصفه نظرا لهند والزيدان طويلا النجاد بتثنيتها نظرا للزيدين والزيدون طوال النجاد بجمعها نظرا للزيدين فقد أنثنا الصفه وثنيناها وجمعناها

فی المعنی صفه للمضاف إلیه ، واعتبار الضمیر رعایه لأمر لفظی ؛ وهو امتناع خلو الصفه عن معمول مرفوع بها (أو خفیه) عطف علی واضحه ؛ وخفاؤها بأن یتوقف الانتقال منها علی تأمل وإعمال رویه (کقولهم - کنایه عن الأبله - عریض القفا) فإن عرض القفا ، وعظم الرأس بالإفراط مما یستدل به علی البلاهه ؛ فهو ملزوم لها

******

لزوما وجعلناها مطابقه للموصوف ، وما ذاک إلا لإسنادها لضمیره بخلاف ما إذا خلت عن ضمیر الموصوف الذی جرت علیه وأسندت لاسم ظاهر فإنها لا تطابق ما قبلها ، بل یجب فیها الإفراد والتجرید من علامه التثنیه والجمع وتذکر لتذکیر الفاعل وهو الاسم الظاهر الذی أسندت إلیه وتؤنث لتأنیثه ، وبالجمله فالصفه کالفعل إن أسندت لضمیر ما قبلها وجبت مطابقتها لما قبلها فی الإفراد والتثنیه والجمع والتذکیر والتأنیث ، وإن أسندت لاسم ظاهر وخلت عن ضمیر ما قبلها وجب فیها الإفراد ولو کان الموصوف بها لفظا مثنی أو مجموعا ، وذکرت لتذکیر الفاعل ولو کان الموصوف بها مؤنثا وأنثت لتأنیث الفاعل ولو کان الموصوف بها مذکرا (قوله : فی المعنی) أی : فی الحقیقه ونفس الأمر (قوله : عطف علی واضحه) أی : أن الکنایه المطلوب بها صفه إن لم یکن الانتقال فیها للمطلوب وهو الصفه بواسطه فهی : إما واضحه لا تحتاج فی الانتقال للمراد إلی تأمل ، أو خفیه یتوقف الانتقال منها إلی المراد علی تأمل وإعمال رویه أی : فکر ، وذلک حیث یکون اللزوم بین المکنی به وعنه فیه غموض ما فیحتاج إلی إعمال رویه فی القرائن وسیر المعانی لیستخرج المقصود منها ، ولیس المراد أنها خفیه لتوقف الانتقال منها إلی المقصود علی وسائط ؛ لأن الموضوع أن الانتقال فیها بلا واسطه.

(قوله : عن الأبله) أی : البلید وقیل هو الذی عنده خفه عقل (قوله : عریض القفا) القفا بالقصر مؤخر الرأس وعرضه یستلزم عظم الرأس غالبا والمقصود هنا العظم المفرط کما نبه علیه الشارح ؛ لأنه الدال علی البلاهه ، وأما عظمها من غیر إفراط ، بل مع اعتدال فیدل علی الهمه والنباهه وکمال العقل (قوله : فإن عرض القفا) العرض بالفتح (1) ؛ لأن المراد به ما قابل الطول ، وأما العرض بالضم فهو بمعنی الجانب ، وقوله : وعظم الرأس من عطف اللازم علی الملزوم لا أنه مثال آخر (قوله : فهو) أی :

۱- غیر واضحه فی المطبوعه.

بحسب الاعتقاد ، لكن فى الانتقال منه إلى البلاهه نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد ، وليس الخفاء بسبب كثره الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيده (وإن كان الانتقال) من الكنايه إلى المطلوب بها (بواسطه فبعيده ؛ كقولهم : كثير الرماد ؛ ...

******

العرض ملزوم لها أى : البلاهه وهى لازمه له فقد انتقل من الملزوم للازم (قوله : بحسب الاعتقاد) أى : عند من له اعتقاد فى ملزوميته للبليد ، فإن قلت : من له اعتقاد لا خفاء بالنسبه إليه ومن لا اعتقاد له لا كنايه باعتباره ، إذ لا يفهم المراد أصلا ، وحينئذ فجعل الكنايه فى هذا المثال خفيه لا يظهر - قلت : لا يلزم من تقدم اعتقاد اللزوم حضوره حال الخطاب ، إذ يجوز أن يكون بعض المعانى المخزونه يدرك لزومه بمطلق الالتفات فلا تخفى الكنايه عنها على المتكلم عند دوام إيجادها ولا تخفى على السامع عند سماعها ، ويجوز أن يكون إدراك لزومها يحتاج إلى تصفح المعانى والدلاله بالقرائن الخفيه الداله فيحتاج المتكلم فى إيجادها إلى تأمل والسامع فى فهمها إلى رويه وفكر ، وما هنا من هذا القبيل فافهم.

وظهر من هذا أن اعتقاد لزوم البلاده لعرض القفا ليس مشتركا بين الناس ، بل قد يخص به واحد دون آخر ، إذ لا سبيل إليه إلا بعد التأمل ، فإن قلت : كون عرض القفا كنايه عن الأبله بلا واسطه لا يظهر ؛ لأن الأطباء يقولون إنما استلزم عرض القفا البله ؛ لأنه يدل على قوه الطبيعه البلغميه المستلزمه للبروده المستلزمه للغفله والبله قلت : ما ذكر تدقيق لا يعتبره أهل العرف ولا يلاحظونه ، وإنما ينتقلون منه أولا إلى الأبله وحينئذ فكون عرض القفا كنايه عن البله بلا واسطه واضح باعتبار العرف ؛ لأن اللزوم بينهما متقرر حتى قيل إنه الآن لا خفاء فيه أصلا وأن الخفاء المذكور فيه لعله باعتبار العرف القديم (قوله : لا يطلع عليه) أى : لا يدركه كل أحد وإنما يدركه من أعمل فكرته ورويته حتى اطلع على الملزوميه واعتقدها.

(قوله : وليس الخفاء إلخ) دفع به ما يتوهم من قوله : لا يطلع عليه كل أحد أن ذلك بسبب وجود كثره الوسائط (قوله : إلى المطلوب بها) أى : وهو الصفه (قوله : فبعيده) أى : فتلك الكنايه تسمى فى الاصطلاح بعيده وذلك لبعد زمن إدراك المقصود

كنـايه عن المضـياف ، فـإنه ينتقـل من كثره الرماد إلى كثره إحراق الحطب تحت القـدور ، ومنها) أى : ومن كثره الإحراق (إلى كثره الطبائخ ، ومنها إلى كثره الأكله) جمع : آكل (ومنها إلى كثره الضـيفان) بكسر الضاد ؛ جمع : ضيف (ومنها إلى المقصود) وهو المضياف ؛ ...

******

فيها لاحتياجها فى الغالب إلى اسـتحضار تلك الوسائط وظاهره أنها تسـمى بعيـده ولو كانت الواسـطه واحـده وهو كذلك ؛ لأن فيها بعدا ما باعتبار مالا واسطه فيها أصلا (قوله : كنايه) أى : حاله كون ذلك القول كنايه (قوله : عن المضياف) هو كثير الضيافه التى هى القيـام بحق الضـيف ، فكثره الرمـاد كنـايه عن المضـيافيه بسـبب كثره الوسائط ، والحاصل أنه يلزم من كون كثير الرماد كنايه عن المضـياف أن تكون كثره الرماد كنايه عن المضـيافيه وهذه الكنايه اللازمه هى المقصود بالتمثيل ؛ لأن أصل الموضوع الكنايه المطلوب بها صفه من الصفات – فتأمل.

(قوله : فـإنه ينتقـل إلـخ) أى : إنما قلنا إن كثره الرماد كنايه عن المضـيافيه لكثره الوسائط ؛ لأنه أى الحال والشأن ينتقل من كثره الرمـاد (قوله : إلى كثره إحراق الحطب تحت القـدور) أى : ضـروره أن الرمـاد لا يكثر إلا بكثره الإحراق وربما كان مجرد كثره الإـحراق لاـ يفيـد ، وليس بلاـزم فى الغالب ؛ لأن الغالب من العقلاء أن الإحراق لا يصـدر منهم إلا لفائـده الطبـخ ، وإنما يكون الطبخ إذا كان الإحراق تحت القدور زاده ليفيد المراد ويتحقق الانتقال.

(قوله : الطبائـخ) جمع طبيـخ أى : ما يطبـخ (قوله : إلى كثره الأكله جمع آكل) أى : إلى كثره الآكلين لذلك المطبوخ ؛ وذلك لأن العاده أن المطبوخ إنما يطبـخ ليؤكل فإذا كثر الآكلون له (قوله : إلى كثره الضـيفان بكسـر الضاد جمع ضـيف) ؛ وذلك لأن الغالب أن كثره الأكله إنما تكون من الأضياف إذا الغالب أن الكثره المعتبره المؤديه لكثره الرماد لا تكون من العيال.

(قوله : ومنهـا إلى المقصود) أى : وينتقـل من كثره الضـيفان إلى المقصود وهو المضـيافيه ، فقول الشارح : وهو المضـياف أى : مضيافيه المضياف بدليل أن الكلام فى المطلوب

وبحسب قله الوسائط وكثرتها تختلف الدلاله على المقصود وضوحا ، وخفاء.

(الثالثه) من أقسام الكنايه (المطلوب بها نسبه) أى : إثبات أمر لأمر ، أو نفيه عنه ؛ وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام ...

******

بهـا صـفه ، والفرق بين كـثره الضـيفان والمضـيافيه حـتى ينتقـل من أحـدهما للآـخر أن كـثره وجود الضـيفان وصف للأضـياف والمضـيافيه وصف للمضـيف بكسـر الياء ، إذ هى القيام بحق الضـيف كما تقـدم وهما متلازمان ولشده اللزوم بينهما ربما يتوهم اتحادهما فيقال : ليس هناك انتقال ، وقد ذكر المصـنف أربع وسائط بين الكنايه والمقصود ، وزاد بعضهم بعد كثره الرماد كثره الجمر فكـانت الوسائـط خمسه (قوله : وبحسب قله الوسائـط وكثرتهـا إلـخ) ؛ وذلـك لأـن كثره الوسائط من شأنها خفاء الـدلاله وقلتهـا من شأنهـا وضوحهـا وإذا انتفت رأسـا ظهرت شائبه الوضوح ؛ لأن أول ما يـدرك فى الغالب عنـد الالتفات إلى اللوازم ما يكون منها بلا واسطه ، إذ اللازم الملاصق للملزوم أظهر ، وإنما قلنا : إن الشأن فى كل منهما ما ذكر إشاره إلى أن كلا منهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن فى الكنايه المنتفيه الوسائط الخفاء كما تقدم فى عرض القفا وفى كثيرها الوضوح لمرور الذهن بسـرعه إلى المقصود إما مع إحضارها لظهورها وإما بدون الإحضار لكثره الاسـتعمال فيسـرع الانتقال ، ولا يقال إذا أسرع الذهن للانتقـال بـدون إحضـار فلاـ واسـطه ؛ لأنا نقول يكفى فى كون الكنايه ذات وسائط وجودها فى نفس الأمر مع إمكان إحضارها عرفا – فتأمل. اه يعقوبى.

(قوله : المطلوب بها نسـبه) ضابطها أن يصـرح بالصفه ويقصد بإثباتها لشىء الكنايه عن إثباتها للمراد وهو الموصوف بها (قوله : أى إثبـات أمر لأـمر أو نفيه عنه) أى : إثبـات صـفه لموصوف أو نفى صـفه عن موصوف (قوله : وهو) أى : إثبـات أمر لأمر إلخ المراد بالاختصاص فى هـذا المقام أى : القسم الثالث وليس المراد بالاختصاص فيه الحصـر ، والحاصل أن الاختصاص المعبر به فى هـذا القسم فى كلاـم المصـنف وغيره المراد به مجرد ثبوت أمر لأـمر كـان على وجه الحصـر أولاـ لا خصوص الحصـر فقول المصنف : فإنه أراد أن يثبت اختصاص إلخ مراده بالاختصاص مجرد الثبوت ؛ ولذا قال الشارح : أى :

(كقوله : إن السماحه والمروءه) هى كمال الرجوليه (والندى ... فى قبه ضربت على ابن الحشرج ؛ ...

******

ثبوتهـا له لأنه ليس فى البيت أداه حصـر ، وإنما عبر بالاختصاص عن مجرد الثبوت وإن كان مجرد الثبوت أعم ؛ لأن من ثبت له شىء لاـ يخلو من الاختصـاص به فى نفس الأمر ولو لم تقصـد الـدلاله عليه ، إذ لا بـد من تحقق من ينتفى عنه ذلك الشـىء فى نفس الأمر.

(قوله : كقوله) أى الشاعر وهو زياد الأعجم من أبيات من الكامل قالها فى : عبـد الله بن الحشـرج ، وكان أميرا على نيسابور فوفد عليه زياد فأمر بإنزاله ، وبعث إليه ما يحتاجه فأنشده البيت وبعده (١) :

ملك أغرّ متوّج ذو نائل

للمعتفين يمينه لم تشنج

يا خير من صعد المنابر بالتّقى

بعد النبىّ المصطفى المتحرج (٢)

لما أتيتك راجيا لنوالكم

ألفيت باب نوالكم لم يرتج

فأمر له بعشـره آلاف درهم ، وكان عبـد الله بن الحشـرج سـيدا من سادات قيس وأميرا من أمرائها ، وولى عماله خراسان وفارس وهمذان (قوله : إن السـماحه) هى بذل مالا يجب بذله من المال عن طيب نفس سواء كان ذلك المبذول قليلا أو كثيرا ، والندى : بـذل الأـموال الكثيره لاكتسـاب الأـمور الجليله العـامه كثنـاء كـل أحـد ويجمعهما الكرم ، والمروءه فى العرف : سـعه الإحسان بالأموال وغيرها كالعفو عن الجنايه وتفسـر بكمال الرجوليه كما قال الشارح ، لكن يرد عليه أنه يقتضـى اختصاصـها بالرجل دون المرأه مع أنهـا تتصف بـالمروءه إلا أن يقال المراد بالرجوليه الإنسانيه الشامله للـذكر والأنثى ، وتفسـر أيضا بالرغبه فى المحافظه على دفع ما يعاب به الإنسان وعلى ما يرفع على الأقران وهذا قريب مما قبله.

(قوله : فى قبه ضـربت على ابن الحشـرج) فى جعل هذه الصـفات الثلاثه فى قبه مضـروبه على ابن الحشـرج كنايه عن ثبوتها له ؛ لأنه إذا أثبت الأمر فى مكان الرجل

١- الشعر لزياد الأعجم فى الأغانى ج ١٢ ص ٤١.

٢- وفى المطبوع : المستخرج مكان المتحرج وما أثبت كما فى الأغانى ودلائل الإعجاز.

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى : ثبوتها له (فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول : إنه مختص بها ، أو نحوه) مجرور عطفا على : أن يقول ، أو منصوب عطفا على : أنه مختص بها ؛ مثل أن يقول : ثبتت سماحه ابن الحشرج ، أو السماحه لابن الحشرج ، أو سمح ابن الحشرج ، أو حصلت السماحه له ، أو ابن الحشرج سمح ؛ كذا فى المفتاح ، وبه يعرف أن ليس المراد بالاختصاص هاهنا الحصر (إلى الكنايه) أى : ترك التصريح ، ...

******

وحيزه فقد أثبت له (قوله : فإنه) أى : الشاعر وهذا عله لكون البيت المذكور مثالا للكنايه المطلوب بها النسبه (قوله : أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى : أراد أن يفيد ثبوت ابن الحشرج لهذه الصفات (قوله : أى ثبوتها له) هو بالنصب تفسير للاختصاص ، وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن المراد بالاختصاص مجرد الثبوت ، والحصول وأن فى عباره المصنف قلبا ، وأن المراد منها أن الشاعر أراد أن يفيد ثبوت هذه الصفات الثلاثه لابن الحشرج (قوله : باختصاصه بها) أى ثبوتها له.

(قوله : بأن يقول إلخ) تصوير للتصريح بالاختصاص بها ، وقوله : إنه أى : ابن الحشرج ، وقوله مختص بها أى : بهذه الأوصاف الثلاثه (قوله : عطفا على أن يقول) أى : فالمعنى ترك التصريح المصور بذلك القول وبنحوه (قوله : عطفا على أنه مختص) أى :فالمعنى حينئذ بأن يقول : إنه مختص ، أو يقول نحوه أى : نحو أنه مختص بها من الطرق الداله على ثبوت النسبه للموصوف كإضافتها له إضافه بتقدير اللام نحو : ثبتت سماحه ابن الحشرج ؛ لأن إضافتها له تفيد كونها ثابته له وكإسنادها إليه فى ضمن الفعل نحو سمح ابن الحشرج وكنسبتها إليه نسبه تشبه الإضافه مع الإخبار بالحصول كأن يقال : حصلت السماحه لابن الحشرج أو السماحه لابن الحشرج حاصله وكإسنادها إليه على أنها خبر فى ضمن الوصف كأن يقال ابن الحشرج سمح بسكون الميم ، وكذا يقال فى الندى والمروءه (قوله : وبه يعرف) أى : وبما ذكر من الأمثله يعرف أنه ليس المراد بالاختصاص – المعبر به فى كلامهم هاهنا أى : فى هذا القسم – الحصر ، بل المراد به الثبوت للموصوف سواء كان على وجه الحصر أم لا و (قوله : وبه يعرف إلخ) استدلال على ما

ومال إلى الكنايه (بأن جعلها) أى : تلك الصفات (فى قبه) تنبيها على أن محلها ذو قبه ؛ وهى تكون فوق الخيمه يتخذها الرؤساء (مضروبه عليه) أى : على ابن الحشرج ، فأفاد إثبات الصفات المذكوره له ؛ لأنه إذا أثبت الأمر فى مكان الرجل ، وحيزه فقد أثبت له (ونحوه) أى : مثل البيت المذكور فى كون الكنايه لنسبه الصفه إلى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ، ويشتمل عليه (قولهم : المجد بين ثوبيه ، والكرم بين برديه) ...

******

قدمه من أنه ليس المراد بالاختصاص فى هذا القسم الحصر ، وحينئذ فلا تكرار بين ما هنا وما تقدم (قوله : ومال إلى الكنايه) إتيان الشارح بمال يحتمل أنه إشاره إلى أن ترك فى كلام المصنف مضمن معنى مال ، فيكون العطف فى كلام الشارح تفسيريا أى ترك التصريح ومال عنه إلى الكنايه ، ويحتمل أنه إشاره إلى أن قول المصنف : إلى الكنايه متعلق بمحذوف عطفا على قوله : ترك التصريح (قوله : فى قبه) أى : حاصله وواقعه فى قبه (قوله : تنبيها) عله لترك الشاعر التصريح بثبوت تلك الأوصاف للممدوح وميله للكنايه بأن جعلها واقعه فى قبه مضروبه على الممدوح أى لأجل التنبيه على أن محل تلك الصفات وهو الممدوح ذو قبه وأنه من الرؤساء (قوله : وهى تكون إلخ) أى : والقبه مأوى يشبه الخيمه إلا أنها تكون فوق الخيمه فى العظم والاتساع وهى التى تسمى الآن بالصوان (قوله : فأفاد) أى : الشاعر بجعل الصفات فى قبه مضروبه على الممدوح إثباتها له والحاصل أن المصرح به نسبه الصفات للقبه حيث جعلت فيها وهى صفات لا تقوم بنفسها ، بل بغيرها ولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبه فتعين أن يكون هو المضروب عليه القبه لصلاحيته لها وعدم مشاركه غيره له فى تلك القبه فيكون المقصود من تلك الكنايه نسبه الصفات وثبوتها له فهذا هو المكنى عنه.

(قوله : لأنه إذا أثبت الأمر) أى : الذى لا يقوم بنفسه كما هنا (قوله : فقد أثبت له) أى : لاستحاله قيام ذلك الأمر بنفسه ووجوب قيامه بمحل ولا يصح أن يكون قائما بمحل الرجل وحيزه فيتعين إثباته للرجل ؛ لأن الأصل عدم مشاركه الغير لذلك الرجل فى مكانه وحيزه (قوله : بأن تجعل) أى : بسبب جعل الصفه و (قوله : فيما يحيط به) أى : بالموصوف فينتقل من ذلك لإثباتها للموصوف (قوله : المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه)

حيث لم يصرح بثبوت المجد له ، بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه ، وبين ثوبيه. فإن قلت: هاهنا قسم رابع ؛ وهو أن يكون المطلوب بها صفه ونسبه معا ؛ كقولنا : كثر الرماد فى ساحه زيد ؛ قلت : ليس هذا كنايه واحده ، بل كنايتان ؛ إحداهما : المطلوب بها نفس الصفه ؛ ...

******

المجد الشرف والكرم صفه ينشأ عنها بذل المال عن طيب نفس ، والثوبان والبردان متقاربان ، وثناهما بالنظر إلى أن الغالب فى الملبوس تعدده وهما على تقدير المضاف أى : بين أجزاء برديه وثوبيه ، وإنما قدرنا ذلك لأن الشخص الممدوح حل فى بينيه أجزاء البردين والثوبين ؛ لأن كلا منهما محيط بكله أو بعضه على وجه الاشتمال (قوله : حيث لم يصرح) أى : وإنما كان هذا المثال نحو ما تقدم من البيت فى كون الكنايه لنسبه الصفه للموصوف ؛ لأنه لم يصرح بثبوت المجد والكرم للممدوح بحيث يقال : ثبت الكرم والمجد له أو هما مختصان به ، بل كنى إلخ ، فالحيثيه فى كلامه للتعليل (قوله : بل كنى عن ذلك) أى : عن ثبوتهما له بكونهما بين برديه وثوبيه أى : لأن من المعلوم أن حصول الكرم والمجد فيما بين الثوبين لا يخلو عن موصوف بهما هنالك وليس إلا صاحب الثوبين ؛ لأن الكلام فى الثوبين الملبوسين فأفاد الثبوت للموصوف بطريق الكنايه والكرم والمجد مذكوران فلا يطلبان ، وإنما طلب ثبوتهما لموصوفهما فكانت الكنايه هنا مما طلب بها النسبه (قوله : فإن قلت إلخ) هذا وارد على قول المصنف سابقا وهى ثلاثه أقسام و (قوله : هاهنا) أى : فى الكنايه (قوله : كثر الرماد فى ساحه زيد) الساحه هى الفسحه التى بين بيوت الدار وقدام بابها والمثال المذكور كنايه عن المضيافيه وإثباتها لزيد ، أما الإثبات ، فلأنا لم نثبت كثره الرماد لزيد ولا لما أضيف لضميره كما فى طويل نجاده حتى تكون النسبه معلومه ، وإنما أثبتناها فى ساحته لينتقل من ذلك إلى ثبوتها له ، وأما المضيافيه فلأنا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبه ، بل كنينا عنها بكثره الرماد (قوله : قلت ليس هذا كنايه واحده ، بل كنايتان إلخ) حاصله أنا لا نسلم أن هذا المثال كنايه طلب بها الصفه والنسبه معا بل كنايتان إحداهما طلب بها النسبه وهى إثبات الكثره فى الساحه والأخرى طلب بها نفس المضيافيه وهى التصريح بكثره الرماد لينتقل بها إلى المضيافيه لاستلزامها إياها ، ولك أن تسمى مجموع الكنايتين

وهى كثره الرماد ؛ كنايه عن المضيافيه ، والثانيه : المطلوب بها نسبه المضيافيه إلى زيد ؛ وهو جعلها فى ساحته ؛ ليفيد إثباتها له.

الكنايه العرضيه

(والموصوف فى هذين القسمين) يعنى : الثانى ، والثالث (قد يكون) مذكورا ؛ كما مر ، وقد يكون (غير مذكور ؛ ...

******

قسما آخر ، إذ لا حجر فى الاصطلاح لكن لو فتحنا هذا الباب لحدثت لنا كنايه خامسه وهى التى يطلب بها الصفه والنسبه وغيرهما وهو الموصوف كقولنا : كثر الرماد فى ساحه العالم حيث دل الدليل كالشهره على أن المراد بالعالم زيد ، فتكون كثره الرماد كنايه عن الصفه وهى المضيافيه لاستلزامها إياها وإثباتها فى الساحه كنايه عن نسبتها للموصوف ، وذكر العالم كنايه عن الموصوف على ما تقدم فى الكنايه بالصفه عن الموصوف (قوله : وهى كثره الرماد) الضمير هى راجع لإحداهما لا إلى الصفه ، وإحداهما نفس الكنايه (قوله : يعنى الثانى) أى : من أقسام الكنايه وهو المطلوب به صفه والثالث هو المطلوب به نسبه صفه لموصوف (قوله : قد يكون غير مذكور) أى : لا لفظا ولا تقديرا ؛ لأن المقدر فى التركيب حيث كان يقتضيه كالمذكور ، وإنما قال والموصوف فى هذين ؛ للاحتراز عن الموصوف فى القسم الأول من أقسام الكنايه ، فإنه لا يتصور إلا كونه غير مذكور ، لأنه نفس المطلوب بالكنايه بخلاف القسم الثانى والثالث من أقسام الكنايه ، فإن الموصوف فيهما قد يذكر وقد لا يذكر ؛ فمثال ذكره فى القسم الأول من هذين القسمين وهو المطلوب بها صفه قولهم : زيد طويل نجاده فالموصوف بالصفه المطلوبه وهو زيد قد ذكر ، ومثال ذكره فى الثانى وهو المطلوب بها نسبه قوله : إن السماحه والمروءه البيت فإن الموصوف بنسبه السماحه والمروءه إليه وهو ابن الحشرج قد ذكر وأما مثال عدم ذكره فى المطلوب بها صفه والنسبه مذكوره فهو متعذر ضروره استحاله نسبه لغير منسوب إليه أى : حكم على غير محكوم عليه ملفوظ أو مقدر ، وحينئذ فمتى كان المطلوب بها صفه وكانت النسبه موجوده فلا بد من ذكر الموصوف لفظا أو تقديرا فذكره لفظا كما فى : زيد كثير الرماد وذكره تقديرا كأن

كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين : " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده") (١) فإنه كنايه عن نفى صفه الإسلام عن المؤذى ؛ وهو غير مذكور فى الكلام ، وأما القسم الأول ؛ وهو ما يكون المطلوب بالكنايه نفس الصفه ، ...

******

يقال : كثير الرماد فى جواب هل زيد كريم؟ وأما مثال عدم ذكره والنسبه غير مذكوره فموجود كقولك : كثر الرماد فى هذه الساحه ، فإن كثره الرماد كنايه عن صفه المضيافيه وإيقاع الكثره فى الساحه كنايه عن ثبوت المضيافيه لصاحب الساحه وهو لم يذكر (قوله : كما يقال) الأولى كقوله - عليه الصلاه والسّلام ؛ لأنه حديث كما فى البخارى ، و (قوله : فى عرض من يؤذى) العرض بالضم الناحيه والجانب ، والمراد به هنا التعريض أى : فى التعريض بمن يؤذى المسلمين (قوله : كما يقال) مثال للقسم الثالث وهو الكنايه عن النسبه والنسبه المكنى عنها هنا نفى الصفه لا ثبوتها ؛ لأن نسبه الصفه يكنى عنها مطلقا سواء كانت ثبوتيه أو سلبيه وهى هنا سلبيه ، إذ هى سلب الإسلام عن المؤذى (قوله : عن نفى صفه الإسلام) الإضافه للبيان ، و (قوله : وهو) أى : المؤذى (غير مذكور فى الكلام) ووجه الكنايه هنا أن مدلول الجمله حصر الإسلام فيمن لا يؤذى ولا ينحصر فيه إلا بانتفائه عن المؤذى فأطلق الملزوم وأريد اللازم (قوله : وأما القسم الأول) أى : من هذين القسمين الأخيرين وهو الثانى فى المتن وليس المراد القسم الأول من الأقسام الثلاثه المذكوره فى المتن كما توهم وهذا مقابل المحذوف أى : أما كون القسم الثانى من هذين القسمين تاره يكون الموصوف فيه مذكورا وتاره يكون غير مذكور فظاهر فى جميع أنواعه ، وأما القسم الأول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تاره يكون مذكورا وتاره غير مذكور فى جميع أنواعه والقصد بذلك - أى : بقوله وأما القسم الأول إلخ - تقييد كلام المصنف ، فإن ظاهره أنه إذا كان المطلوب بها صفه تاره يكون الموصوف مذكورا ، وتاره يكون غير مذكور سواء صرح بالنسبه أم لا ، مع أنه متى صرح بالنسبه فلا بد من ذكر الموصوف فيقيد كلام المصنف بالنسبه للقسم الأول بما إذا

١- أخرجه البخارى (ح ١٠) ، ومسلم (١ / ٢١٤).

وتكون النسبه مصرحا بها ، فلا يخفى أن الموصوف بها يكون مذكورا لا محاله ؛ لفظا ، أو تقديرا. وقوله : (فى عرض من يؤذى) معناه : التعريض به ؛ يقال : نظرت إليه من عرض - بالضم - أى : من جانب وناحيه. قال (السكاكى : الكنايه تتفاوت إلى تعريض ، وتلويح ، ورمز ، وإيماء ، وإشاره) وإنما قال : تتفاوت ، ولم يقل : تنقسم ؛ لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكنايه فقط ، بل هو أعم ؛ كذا فى شرح المفتاح ؛ وفيه نظر ، والأقرب أنه قال ذلك لأن هذه الأقسام ...

******

لم يصرح بالنسبه (قوله : وتكون النسبه مصرحا بها) أى : والحال أن النسبه المطلوب بها الصفه مصرح بها وهذا إشاره إلى قسم للقسم الثانى لا- إلى جمله القسم الثانى (قوله : أى من جانب وناحيه) أى : ولما كان المعنى المعرض به منظورا له من ناحيه المعنى المستعمل فيه اللفظ قيل للفظ المستعمل فى ذلك المعنى تعريض (قوله : تتفاوت) أى : تتنوع (قوله : وإشاره) عطف مرادف ، لأن الرمز والإشاره شىء واحد ، وحينئذ فالأنواع أربعه لا خمسه (قوله : وأمثاله) أى : من التلويح والرمز والإيماء (قوله : بل هو) أى : ما ذكر من التعريض وأمثاله أعم من الكنايه ؛ لأن هذه الأمور لا تختص بالكنايه ؛ لأن التعريض مثلا يكون كنايه ومجاز والتلويح والرمز والإشاره يطلق كل منها على معنى غير الكنايه اصطلاحا ولغه فلو عبر بالانقسام أفاد أن هذه الأشياء لا تخرج عن الكنايه ، إذ أقسام الشىء أخص منه (قوله : كذا فى شرح المفتاح) أى : للرازى (قوله : وفيه نظر) أى : من وجهين أحدهما أن تعديه التفاوت بإلى إنما تصح بتضمينه معنى الانقسام فقد عاد الأمر إلى الانقسام ثانيهما أن أقسام الشىء لا يجب أن تكون أخص منه لصحه أن يكون بعض الأقسام أو كلها بينها وبين المقسم عموم من وجه كما مر فى تقسيم الأبيض إلى حيوان وغيره ، والحال أن بين الحيوان والأبيض عموما من وجه لصدقهما فى الحيوان الأبيض واختصاص الحيوان بنحو الفرس الأدهم ، واختصاص الأبيض بنحو العاج ، وكذا غيره وإذا صح أن يكون قسم الشىء أعم منه فلا ضرر حينئذ فى التعبير بتنقسم ولا نسلم أنه يقتضى أن هذه الأشياء لا تخرج عن الكنايه لما علمت أنه يصح أن يكون قسم الشىء أعم منه هذا محصل كلام الشارح وهو

قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات : من الوضوح والخفاء ، وقله الوسائط وكثرتها.

******

مبنى على ما اختاره من جواز كون القسم أعم من المقسم والمحققون على خلافه ؛ لأن القسم من حيث هو قسم لا يكون إلا أخص وعمومه إنما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم (قوله : قد تتداخل) أى : يدخل بعضها فى بعض فيمكن اجتماع الجميع فى صوره واحده باعتبارات مختلفه لجواز أن يعبر عن اللازم باسم الملزوم فيكون كنايه ومع ذلك قد يكون تعريضا بالنظر لسامع يفهم أن إطلاقه على ذلك الغير بالسياق ، وقد يكون تلويحا بالنظر لسامع آخر لفهمه كثره الوسائط ولم يفهم المعرض به ، وقد يكون رمزا بالنسبه لسامع آخر يخفى عليه اللازم ، والحاصل أنها أقسام اعتباريه تختلف باختلاف الاعتبارات ويمكن اجتماعها لا أنها أقسام حقيقه مختلفه بالفصول لا يمكن اجتماعها فعدل السكاكى عن التعبير ب- تنقسم لئلا يتوهم أنها أقسام حقيقيه متباينه كما هو الأصل فيها (قوله : وتختلف إلخ) عطف على تتداخل من عطف السبب على المسبب ؛ لأن دخول بعضها فى بعض واجتماعها بسبب اختلاف الاعتبارات أى : المعتبرات وبين الاعتبارات بقوله : من الوضوح والخفاء إلخ ، وبعد هذا كله فيقال للعلامه الشارح : إن هذا الوجه الذى استقربته إنما أفاد وجه العدول عن التعبير بالانقسام ، وأما وجه التعبير بخصوص التفاوت المشعر بالاختلاف فى الرتبه مع التساوى فى شىء يعم فلم يظهر على أن هذا الوجه الذى استقر به قد يقال عليه : إن الأمور الاعتباريه التى وقع بها الاختلاف بين هذه الأشياء يكفى اعتبارها فى كونها أقساما متباينه ؛ لأن صدق كل منها فى صوره الاجتماع المذكور إنما هو باعتبار يخالف به الآخر فهى أقسام مختلفه لا يصدق بعضها على بعض ولا يداخله بذلك الاعتبار ، وإن اعتبر مجرد الصدق من غير رعايه أوجه الاختلاف لم يصدق التفاوت أيضا فلعل الأولى أن يقال : إنما عبر السكاكى بالتفاوت للإشاره إلى أن هذه الأقسام وإن استوت فى كونها كنايه يقع التفاوت فيها فى جمله أى : أنه يفوق بعضها بعضا فى رتبه دقه الفهم وظهوره وفى رتبه قله الوسائط وكثرتها وذلك مما يؤدى إلى التفاوت فى الأبلغيه ؛ لأن الخطاب بها يختلف

(والمناسب للعرضيه التعريض) أى : الكنايه إذا كانت عرضيه مسوقه لأجل موصوف غير مذكور. كان المناسب أن يطلق عليها اسم : التعريض ؛ لأنه إماله الكلام إلى عرض يدل على المقصود ؛ يقال عرضت لفلان : ...

******

يناسب بعضها الذكى وبعضها الغبى وما يكون خطابا لذكى يفوق ما كان خطابا لغبى فى الأبلغيه ، وإن كان كل فى مقامه بليغا - فتأمل اه يعقوبى.

(قوله : والمناسب إلخ) هذا من كلام السكاكى قصد به تمييز تلك الأقسام بعضها من بعض وأشار إلى أن بين كل قسم واسمه مناسبه و (قوله : والمناسب للعرضيه) أى : لكون الكنايه عرضيه و (قوله : التعريض) أى : إطلاق اسم التعريض عليها وتسميتها بالتعريض (قوله : مسوقه لأجل موصوف غير مذكور) هذا تفسير العرضيه ، وحينئذ ففى الكلام حذف حرف التفسير وهو أى : المسوقه لأجل إثبات صفه لموصوف غير مذكور كما إذا قلت المؤمن هو غير المؤذى وأردت نفى الإيمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد لفرد معين (قوله : لأنه) أى التعريض وهذا تعليل لكون تسميه الكنايه العرضيه بالتعريض مناسبا ، وحاصله أنه إنما ناسب لوجود معنى التعريض فيها.

(قوله : إماله الكلام) أن توجيهه و (قوله : إلى عرض) بالضم أى : جانب وناحيه ، و (قوله : يدل) - أى : ذلك العرض بمعنى الجانب - على المقصود ويفهم منه وذلك الجانب هو محل استعماله الكلام وسياقه والقرائن كذا كتب بعضهم ، وقرر شيخنا العدوى أن قوله : إماله الكلام إلى عرض أى : جانب وهو المعنى الكنائى ، وقوله : يدل أى ذلك العرض على المقصود وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام مثلا قولك : المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، معناه الصريح : حصر الإسلام فى غير المؤذى ويلزم منه نفى الإسلام عن كل مؤذ وهذا هو المعنى الكنائى والمقصود من السياق نفى الإسلام عن المؤذى المعين كزيد وهذا هو المعرض به وليس اللفظ مستعملا فيه ، بل مستعمل فى المعنى الكنائى ، فالمعنى المعرض به ليس حقيقيا للفظ ولا مجازيا ولا كنائيا ، وإذا علمت ما ذكر ظهر لك أن الكنايه العرضيه غير التعريض إلا أن المناسب كما قال السكاكى : تسميتها به لوجود معناه فيها (قوله : عرضت لفلان) أى : ارتكبت التعريض

وبفلان - إذا قلت قولا لغيره وأنت تعنيه ؛ فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد جانبا آخر.

(و) المناسب (لغيرها) أى : لغير العرضيه (إن كثرت الوسائط) ...

******

لأجل إظهار حال فلان فاللام للتعليل (قوله : وبفلان) الباء للسببيه أى : عرضت بسبب إظهار حال فلان (قوله : وأنت تعنيه) أى : تعنى فلانا وتقصده فالقول ليس مستعملا فيه وإنما تعنيه من عرض ولهذا لم يقل وأنت تعنيه منه (قوله : فكأنك أشرت إلخ) أى : فكأنك لما قلت قولا له معنى أصلى وأردت معنى آخر وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام الذى هو حال فلان أشرت بالكلام إلى جانب حسى وأردت به جانبا آخر ، وإنما عبر بقوله : فكأنك ولم يقل : فقد أشرت إلخ بلا تشبيه للإشاره إلى أن الجانب هنا لا يراد به أصله الذى هو الحسى وإنما يراد به ما شبه به وهو المعنى أو أن الكنائيه للتحقيق أى : إذا قلت قولا وعنيت به فلانا فقد أشرت تحقيقا إلى جانب وهو المعنى الأصلى الموضوع له اللفظ وأردت به جانبا آخر وهو المعنى المعرض به الذى قصد من سياق الكلام وقد يقال : قضيه هذا التوجيه تسميه الكنايه تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونها عرضيه أى : مسوقه لأجل موصوف غير مذكور لوجود هذا المعنى فى الجميع ، إذ كل كنايه أطلق فيها اللفظ الذى له جانب هو معناه الأصلى ، وأريد به جانب آخر خلاف أصله ، ويمكن الجواب بأن اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه الموصوف أظهر ؛ لأنه أشير بالكلام لغير مذكور ولا مقدر فكان إطلاق اسم التعريض الذى هو إراده جانب آخر عليه أنسب ، واعلم أن التعريض ليس من مفهوم الحقيقه فقط ولا من المجاز ولا من الكنايه ؛ لأن الحقيقه هو اللفظ المستعمل فى معناه الأصلى والمجاز هو المستعمل فى لازم معناه فقط والكنايه هو المستعمل فى اللازم مع جواز إراده الأصل والتعريض أن يفهم من اللفظ معنى بالسياق والقرائن من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلا ، ولذلك يكون لفظ التعريض تاره حقيقه وتاره يكون مجازا وتاره يكون كنايه ، فالأول كما إذا قيل : لست أتكلم أنا بسوء فيمقتنى الناس ويريد إفهام أن فلانا ممقوت ؛ لأنه كان يتكلم بسوء فالكلام حقيقه ولما سيق عند تكلم فلان بالسوء كان فيه

بين اللازم والملزوم ؛ كما فى : كثير الرماد ، وجبان الكلب ، ومهزول الفصيل (التلويح) لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعد.

******

تعريض بمقته ، ولكن فهم هذا المعنى من السياق لا من الوضع ، والثانى كما إذا قيل لك : رأيت أسودا فى الحمام غير كاشفين العوره فما مقتوا ، ولا عيب عليهم تعريضا بمن كان حاضرا أنه كشف عورته فى الحمام فمقت وعيب عليه ، فالكلام مجاز ، ولكن قد فهم هذا المقصود من السياق لا من المعنى المجازى ، والثالث كما إذا قلت : المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كنايه عن كون من لم يسلم المسلمون من لسانه غير مسلم ويفهم منه بطريق التعريض الذى هو الإفهام بالسياق أن فلانا المعين ليس بمسلم فقولهم : إن الكنايه تكون تعريضا معناه أن اللفظ قد يستعمل فى معنى مكنى عنه ليلوح بمعنى آخر بالقرائن ، والسياق كما فى هذا المثال فإن حصر الإسلام فيمن لا يؤذى من لازمه انتفاؤه عن مطلق المؤذى ، فإذا استعمال هذا اللفظ فى هذا اللفظ فى هذا اللازم كنايه فإن لم يكن ثم شخص معين آذى كان اللفظ كنايه وإلا جاز أن يعرض بهذا الشخص المعين أنه غير مسلم بسبب المعنى اللازم الذى استعمل فيه اللفظ وهو أن مطلق المؤذى غير مسلم (قوله : بين اللازم) أى : الذى استعمل لفظه وبين الملزوم أى : الذى أطلق اللفظ عليه كنايه ، وإنما فسرنا اللازم والملزوم بما ذكر على اصطلاح السكاكى لأن أصل الكلام له (قوله : كما فى كثير الرماد) أى : فإن بين كثره الرماد والمضيافيه المستعمله هى فيها وسائط وهى كثره الإحراق وكثره الطبائخ وكثره الأكله وكثره الأضياف (قوله : وجبان الكلب) أى : فإن بين جبن الكلب والمضيافيه المستعمل هو فيها وسائط وهى عدم جراءه الكلب وأنس الكلب بالناس وكثره مخالطه الواردين وكثره الأضياف (قوله : ومهزول الفصيل) أى : فإن بين هزال الفصيل والمضيافيه المستعمل هو فيها وسائط وهى عدم اللبن وكثره شاربيه وكثره الأضياف (قوله : التلويح) أى : إطلاق اسم التلويح عليها وتسميتها به (قوله : لأن التلويح إلخ) عله لمحذوف أى : وإنما سميت الكنايه الكثيره الوسائط كما ذكر تلويحا ؛ لأن التلويح فى الأصل أن تشير إلى غيرك من بعد أى وكثره الوسائط بعيده الإدراك غالبا

(و) المناسب لغيرها (إن قلت) الوسائط (مع خفاء) فى اللزوم ؛ كعريض القفا ، وعريض الوساده (الرمز) لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفيه ؛ لأن حقيقته الإشاره بالشفه أو الحاجب.

(و) المناسب لغيرها إن قلت الوسائط (بلا خفاء) كما فى قوله :

أو ما رأيت المجد ألقى رحله

فى آل طلحه ثم لم يتحول

******

(قوله : والمناسب لغيرها) أى : لغير العرضيه (قوله : إن قلت الوسائط) المراد بقلتها ألّا تكون كثيره وهذا صادق بانعدامها رأسا وبوجودها مع القله (قوله : مع خفاء فى اللزوم) أى : بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الأصلى للفظ (قوله : كعريض القفا وعريض الوساده) الأول مثال لما عدمت فيه الوسائط ، وذلك لأنه يكنى عن البله بعرض القفا فيقال فلان عريض القفا أى : أنه أبله وليس بينهما واسطه عرفا ؛ وذلك لأنه يكنى بعرض الوساده عن البله وليس بينهما إلا واسطه واحده ؛ لأن عرض الوساده يستلزم عرض القفا وعرض القفا يستلزم البله (قوله : الرمز) أى : إطلاق الرمز عليها وتسميتها به (قوله : لأن الرمز إلخ) عله لمحذوف أى : إنما سميت هذه رمزا ؛ لأن الرمز فى الأصل إلخ (قوله : لأن حقيقته إلخ) أى : وإنما قيدنا بقولنا على سبيل الخفيه ؛ لأن حقيقته الإشاره بالشفه والحاجب أى : والغالب أن الإشاره بهما إنما تكون عند قصد الإخفاء.

(قوله : والمناسب لغيرها) أى : لغير العرضيه إن قلت الوسائط بلا خفاء الإيماء والإشاره أى : إطلاق الإيماء والإشاره عليها وتسميتها بهما وذلك لأن أصل الإشاره أن تكون حسيه وهى ظاهره ومثلها الإيماء (قوله : كما فى قوله : أو ما رأيت المجد إلخ) وجه كون الوسائط فيه قليله من غير خفاء أن تقول : إن إلقاء المجد رحله فى آل طلحه مع عدم التحول هذا معنى مجازى ، إذ لا رحل للمجد ولكن شبه برجل شريف له رحل يخص بنزوله من شاء ووجه الشبه الرغبه فى الاتصال بكل وأضمر التشبيه فى النفس على طريق المكنيه واستعمل معه ما هو من لوازم المشبه به وهو إلقاء الرحل أى : الخيمه والمنزل تخييلا ، ولما جعل المجد ملقيا رحله فى آل طلحه بلا تحول لزم من ذلك كون محله وموصوفه

(الإيماء والإشاره ، ثم قال :) السكاكى (والتعريض قد يكون مجازا ؛ كقولك : آذيتنى فستعرف ؛ وأنت تريد) بتاء الخطاب (إنسانا مع المخاطب دونه) أى : لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فقط ؛ فيكون مجازا

******

آل طلحه لعدم وجدان غيرهم معهم ، وذلك بواسطه أن المجد ولو شبه بذى الرحل هو صفه لا بد له من موصوف ومحل وهذه الواسطه بينه بنفسها فكانت الكنايه ظاهره والواسطه واحده فقد قلت الوسائط مع الظهور ، ثم إن مراده بقله الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالواسطه الواحده مع الظهور كما مر فى البيت وكما فى عرض الوساده بناء على أنه ظاهر عرفا فى البله وليس بينهما إلا واسطه واحده ويصدق بعدم الواسطه أصلا مع الظهور كعرض القفا فى البله بناء على ظهوره عرفا فيه كما قيل (قوله : ثم قال إلخ) أى : انتقل السكاكى من الكنايه فى التعريض إلى تحقيق المجاز فيه فكلمه ثم للتباعد بين المبحثين ، وإلا فلا تراخى بين كلامى السكاكى ، والحاصل أن السكاكى بعد ما سمى أحد أقسام الكنايه تعريضا انتقل بعد ذلك لتحقيق الكلام التعريضى ، فذكر أنه تاره يكون مجازا ، وتاره يكون كنايه ، فقوله والتعريض أى : الكلام التعريضى أى : المعرض به (قوله : قد يكون مجازا) وذلك بأن تقوم القرينه على عدم صحه إراده المعنى الحقيقى.

(قوله : وأنت تريد إنسانا مع المخاطب) جمله حاليه أى : وإنما يكون هذا الكلام التعريضى مجازا ، فى حال كونك تريد بتاء الخطاب إنسانا مع المخاطب ، أى : تريد به تهديد إنسان مصاحب للمخاطب دون المخاطب ، فلا تريد تهديده أى تخويفه. (قوله : بتاء الخطاب) أى فى قولك : آذيتنى فستعرف. (قوله : مع المخاطب) صفه لإنسان أى حاضرا مع المخاطب ، فهو مصاحب له فى الحضور والسماع لا فى الإراده (قوله : أى : لا تريد المخاطب) أى لا تريد تهديده ، وحيث أردت بهذا الكلام تهديد غير المخاطب فقد صارت تاء الخطاب غير مراد بها أصلها الذى هو المخاطب ، وإنما أريد بها ذلك الإنسان بمعونه أن التهديد له ، وإذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب المخاطب وإنما أردت غيره للعلاقه كان هذا التعريض مجازا ؛ لأنه قد أطلق اللفظ وأريد به اللازم دون الملزوم.

(وإن أردتهما) أى : أردت المخاطب وإنسانا آخر معه جميعا (كان كنايه) لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلى وغيره معه ، والمجاز ينافى إراده المعنى الأصلى (ولا بد فيهما) أى : فى الصورتين (من قرينه) داله على أن المراد فى الصوره الأولى هو الإنسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا ، وفى الثانيه كلاهما جميعا ليكون كنايه ، وتحقيق ذلك أن قولك : آذيتنى فستعرف - كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء ، ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء ، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كنايه ، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقه اشتراكه للمخاطب فى الإيذاء ؛ إما تحقيقا ، وإما فرضا وتقديرا مع قرينه داله على عدم إراده المخاطب كان مجازا.

******

(قوله : وإن أردتهما كان كنايه) أى : وإن أردتهما بتاء الخطاب بقرينه قوله قبل : وأنت تريد بتاء الخطاب - يعنى أن الكلام التعريضى قد يكون كنايه ، حيث لم تقم قرينه على عدم صحه إراده المعنى الأصلى ، بل قامت على إراده الأصلى وغيره ، وذلك كقولك : آذيتنى فستعرف ، والحال أنك أردت تهديد المخاطب وإنسانا آخر معه ، فحيث أردتهما بهذا الخطاب كان كنايه ؛ لأن الكنايه هى اللفظ الذى يجوز أن يراد به المعنى الحقيقى ولازمه ، والمجاز لا يراد به إلا اللازم كما تقدم ، وأنت خبير بأنه إذا أريد بتاء الخطاب الأمران معا كان اللفظ مستعملا فى المعنى الحقيقى والمعنى المجازى ، وهو ممنوع عند البيانيين ، إلا أن يقال : إراده المعنى الحقيقى هنا للانتقال لغيره ، وإن كان كل منهما هنا مقصودا بالإثبات ، والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك كما فى سم.

(قوله : ولا بد فيهما من قرينه) أى : وإذا كان التعريض يكون مجازا ويكون كنايه فلا بد فى الصورتين السابقتين وهما صوره المجاز وصوره الكنايه من قرينه تميز إحداهما من الأخرى ، حيث اتحد لفظهما وإنما اختلفا فى الإراده ، فإذا وجدت القرينه الداله على أن المهدد هو غير المخاطب فقط - كأن يكون المخاطب صديقا وغير مؤذ - كان اللفظ مجازا ، وإذا وجدت القرينه الداله على أنهما هددا معا - كأن يكونا معا عدوين للمتكلم ومؤذيين له ، ويعلم عرفا أن ما يعامل به أحدهما يعامل به الآخر - كان اللفظ كنايه. (قوله : وتحقيق ذلك) أى : وبيان ذلك الكلام على الوجه الحق ، وهذا جواب عما يقال : لا نسلم أن (آذيتنى فستعرف)

(وإن أردتهما) أى : أردت المخاطب وإنسانا آخر معه جميعا (كان كنايه) لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلى وغيره معه ، والمجاز ينافى إراده المعنى الأصلى (ولا بد فيهما) أى : فى الصورتين (من قرينه) داله على أن المراد فى الصوره الأولى هو الإنسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا ، وفى الثانيه كلاهما جميعا ليكون كنايه ، وتحقيق ذلك أن قولك : آذيتنى فستعرف - كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء ، ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء ، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كنايه ، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقه اشتراكه للمخاطب فى الإيذاء ؛ إما تحقيقا ، وإما فرضا وتقديرا مع قرينه داله على عدم إراده المخاطب كان مجازا.

******

(قوله : وإن أردتهما كان كنايه) أى : وإن أردتهما بتاء الخطاب بقرينه قوله قبل : وأنت تريد بتاء الخطاب - يعنى أن الكلام التعريضى قد يكون كنايه ، حيث لم تقم قرينه على عدم صحه إراده المعنى الأصلى ، بل قامت على إراده الأصلى وغيره ، وذلك كقولك : آذيتنى فستعرف ، والحال أنك أردت تهديد المخاطب وإنسانا آخر معه ، فحيث أردتهما بهذا الخطاب كان كنايه ؛ لأن الكنايه هى اللفظ الذى يجوز أن يراد به المعنى الحقيقى ولازمه ، والمجاز لا يراد به إلا اللازم كما تقدم ، وأنت خبير بأنه إذا أريد بتاء الخطاب الأمران معا كان اللفظ مستعملا فى المعنى الحقيقى والمعنى المجازى ، وهو ممنوع عند البيانيين ، إلا أن يقال : إراده المعنى الحقيقى هنا للانتقال لغيره ، وإن كان كل منهما هنا مقصودا بالإثبات ، والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك كما فى سم.

(قوله : ولا بد فيهما من قرينه) أى : وإذا كان التعريض يكون مجازا ويكون كنايه فلا بد فى الصورتين السابقتين وهما صوره المجاز وصوره الكنايه من قرينه تميز إحداهما من الأخرى ، حيث اتحد لفظهما وإنما اختلفا فى الإراده ، فإذا وجدت القرينه الداله على أن المهدد هو غير المخاطب فقط - كأن يكون المخاطب صديقا وغير مؤذ - كان اللفظ مجازا ، وإذا وجدت القرينه الداله على أنهما هددا معا - كأن يكونا معا عدوين للمتكلم ومؤذيين له ، ويعلم عرفا أن ما يعامل به أحدهما يعامل به الآخر - كان اللفظ كنايه. (قوله : وتحقيق ذلك) أى : وبيان ذلك الكلام على الوجه الحق ، وهذا جواب عما يقال : لا نسلم أن (آذيتنى فستعرف)

.....

******

عن الدلاله الأصليه إن استعمل اللفظ فيه وحده كان مجازا ، وإن كان يسمى تعريضا وإن استعمل فيه مع المعنى الأصلى كان كنايه ، وإن كان يسمى تعريضا ، فيكون التعريض فردا من كل منهما لا يخرج عنهما بوجه من الوجوه ، والمحققون على أن له مفهوما مخالفا ، فجعله لا يخرج عن أحدهما مخالف لما عليه المحققون ، وإن أيد هذا بأنه إن لم يكن كذلك لزم وجود لفظ دل على معنى دلاله صحيحه من غير أن يكون حقيقه فى ذلك المعنى ولا مجازا ولا كنايه فالحق ما قاله الشارح العلامه فى شرح المفتاح من أن معنى كون التعريض مجازا أو كنايه أن يرد على طريق أحدهما فى إفاده معنى كإفاده ذلك الأحد ، وأما معناه المعرض به فليس التعريض فيه مجازا ولا حقيقه لأنه إنما دل عليه بالسياق والقرائن ، ولا عجب فى ذلك فإن التراكيب كثيرا ما تفيد المعانى التابعه لمعانيها ولم تستعمل فيها لا حقيقه ولا مجازا ، كدلاله إن زيدا قائم مثلا على حال الإنكار ، فمعنى كون التعريض مجازا على هذا أن قولك : آذيتنى فستعرف يدل على تهديد المخاطب مطابقه ، ويدل على تهديد كل ما سواه لزوما ، ويفيد بالتعريض تهديد معين عند المخاطب بقرائن الأحوال ، فلما قامت القرائن على إراده ذلك المعين فقط وأنه هو المقصود بالذات دل على غير الأصل ، وكانت دلالته على طريق المجاز من جهه دلاله كل على غير الموضوع له فقط ، وليس التعريض باعتبار ذلك المعين المعرض به مجازا ؛ لأن الدلاله عليه بالقرائن من غير اعتبار توسط نقل اللفظ إلى اللازم والملزوم ، كونه مقصود فقط بالقرائن لا يخرج به الكلام عن أصله ، ألا ترى إلى المجاز الذى صار حقيقه عرفيه فإن صيرورته حقيقه فى العرف لا تخرجه عن كونه مجازا باعتبار أصل اللغه ، فكذلك التعريض لا يخرج عن استعماله الأصلى من أن دلالته اللفظيه على غير المعرض به يكون دلالته الفرعيه السياقيه على المعرض به ، ومعنى كونه كنايه أن يراد الأصل والمعرض به معا ، فيكون على طريق الكنايه فى إراده الأصل والفرع ، إلا أن إراده الأصل لفظيه وإراده الفرع سياقيه ، وهذا هو المأخوذ من كلام المحققين فليفهم. انتهى.

[فصل] : الموازنه بين المجاز والحقيقه

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكنايه أبلغ من الحقيقه والتصريح ؛ ...

******

فصل : تكلم فيه على أفضليه المجاز والكنايه على الحقيقه والتصريح فى الجمله

(قوله : أطبق البلغاء) أى : اتفق أهل فن البلاغه الشامله للمعانى والبيان ، فالمراد بالإطباق : الإجماع والاتفاق ، مأخوذ من قولهم أطبق القوم على الأمر الفلانى : أجمعوا عليه ، والمراد بالبلغاء أهل فن البلاغه ؛ لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع ، ويمكن أن يراد بالبلغاء جميع البلغاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من أرباب السليقه ، ويكون إجماع أهل السليقه بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى أى الحقيقه والمجاز والتشبيه فى موارد الكلام ، وإن لم يعلموا بالاصطلاحات أى بلفظ حقيقه ولفظ مجاز ولفظ كنايه ولفظ استعاره.

(قوله : على أن المجاز والكنايه) أى : الواقعين فى كلام بلغاء العرب ومن تبعهم ، ويشمل قوله المجاز العقلى إلا أن العله توجب قصره على المجاز اللغوى. (قوله : أبلغ من الحقيقه) قيل عليه : إن أبلغ إن كان مأخوذا من بلغ بضم اللام بلاغه ففيه أن البلاغه لا يوصف بها الفرد والكنايه كلمه مفرده ، والمجاز قد يكون كلمه ، وأيضا الحال إن اقتضى الحقيقه كانت البلاغه فى الإتيان بها ولا عبره بغيرها من كنايه أو مجاز ، وإن اقتضى المجاز أو الكنايه كانت البلاغه فى الإتيان بما ذكر ولا عبره بالحقيقه ، وإن كان مأخوذا من بالغ مبالغه ففيه أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعى ، وقد يجاب باختيار الأول وأن المراد البلاغه اللغويه وهى الحسن ؛ (فقوله : أبلغ من الحقيقه) أى : أفضل وأحسن منها ، ويصح إراده الثانى بناء على مذهب الأخفش والمبرد المجوزين لصوغ أفعل التفضيل من الرباعى ، والمعنى أنهما أكثر مبالغه فى إثبات المقصود. (قوله : من الحقيقه والتصريح) لف ونشر مرتب ؛ فقوله : من الحقيقه يعود إلى المجاز والتصريح عطف عليه وهو عائد للكنايه ، وحينئذ فالمعنى المجاز أبلغ من الحقيقه والكنايه أبلغ من التصريح ، وربما يؤخذ من مقابله المجاز بالحقيقه والكنايه بالتصريح أن الكنايه ليست من المجاز ؛ لأن التصريح حقيقه قطعا فلو كانت الكنايه من المجاز كان فى الكلام تداخل ، ويحتمل أن يكون الأمر كذلك

[فصل] : الموازنه بين المجاز والحقيقه

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكنايه أبلغ من الحقيقه والتصريح ؛ ...

******

فصل : تكلم فيه على أفضليه المجاز والكنايه على الحقيقه والتصريح فى الجمله

(قوله : أطبق البلغاء) أى : اتفق أهل فن البلاغه الشامله للمعانى والبيان ، فالمراد بالإطباق : الإجماع والاتفاق ، مأخوذ من قولهم أطبق القوم على الأمر الفلانى : أجمعوا عليه ، والمراد بالبلغاء أهل فن البلاغه ؛ لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع ، ويمكن أن يراد بالبلغاء جميع البلغاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من أرباب السليقه ، ويكون إجماع أهل السليقه بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى أى الحقيقه والمجاز والتشبيه فى موارد الكلام ، وإن لم يعلموا بالاصطلاحات أى بلفظ حقيقه ولفظ مجاز ولفظ كنايه ولفظ استعاره.

(قوله : على أن المجاز والكنايه) أى : الواقعين فى كلام بلغاء العرب ومن تبعهم ، ويشمل قوله المجاز العقلى إلا أن العله توجب قصره على المجاز اللغوى. (قوله : أبلغ من الحقيقه) قيل عليه : إن أبلغ إن كان مأخوذا من بلغ بضم اللام بلاغه ففيه أن البلاغه لا يوصف بها الفرد والكنايه كلمه مفرده ، والمجاز قد يكون كلمه ، وأيضا الحال إن اقتضى الحقيقه كانت البلاغه فى الإتيان بها ولا عبره بغيرها من كنايه أو مجاز ، وإن اقتضى المجاز أو الكنايه كانت البلاغه فى الإتيان بما ذكر ولا عبره بالحقيقه ، وإن كان مأخوذا من بالغ مبالغه ففيه أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعى ، وقد يجاب باختيار الأول وأن المراد البلاغه اللغويه وهى الحسن ؛ (فقوله : أبلغ من الحقيقه) أى : أفضل وأحسن منها ، ويصح إراده الثانى بناء على مذهب الأخفش والمبرد المجوزين لصوغ أفعل التفضيل من الرباعى ، والمعنى أنهما أكثر مبالغه فى إثبات المقصود. (قوله : من الحقيقه والتصريح) لف ونشر مرتب ؛ فقوله : من الحقيقه يعود إلى المجاز والتصريح عطف عليه وهو عائد للكنايه ، وحينئذ فالمعنى المجاز أبلغ من الحقيقه والكنايه أبلغ من التصريح ، وربما يؤخذ من مقابله المجاز بالحقيقه والكنايه بالتصريح أن الكنايه ليست من المجاز ؛ لأن التصريح حقيقه قطعا فلو كانت الكنايه من المجاز كان فى الكلام تداخل ، ويحتمل أن يكون الأمر كذلك

لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينه) فإن وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه ...

******

ويكون ذكر الكنايه والتصريح بعد المجاز والحقيقه من باب ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على الأهميه ؛ لأن السبب الموجب لأكثريه المبالغه فى الكنايه مع التصريح فيه خفاء ، حيث قيل إن الكنايه يراد بها المعنيان معا فلا تنهض فيها العله الآتيه على وجه الوضوح ، ويحتمل أن يراد بالمجاز ما سوى الكنايه من أنواع المجاز بدليل ذكرها بعده وهو الأقرب.

(قوله : لأن الانتقال فيها) أى : فى المجاز والكنايه من الملزوم إلى اللازم ، فلا يفهم المعنى المراد من نفس اللفظ ، بل بواسطه الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، أما فى المجاز فظاهر أنه لا يفهم الرجل الشجاع من نفس قولك : رأيت أسدا فى الحمام ، بل بواسطه الانتقال من الحيوان إلى لازمه وهو الشجاع ، وأما فى الكنايه فلأن اللازم الذى قيل إن الانتقال فيها منه إلى الملزوم قد تقدم أنه ما دام غير ملزوم لم ينتقل منه ، فصح أن الانتقال فيها من الملزوم أيضا ، فالمراد بالملزوم بالنسبه لها الملزوم فى الذهن ، ومن كان لازما فى الخارج (قوله : فهو كدعوى الشيء ببينه) أى : وإذا كان الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم ، فذلك اللازم المنتقل إليه من الملزوم كالشيء المدعى ثبوته المصاحب للبينه ، أى الدليل ، بخلاف الحقيقه والتصريح فإن كلا منهما دعوى مجرده عن الدليل ، فإذا قلت : فلان كثير الرماد كأنك قلت : فلان كريم لأنه كثير الرماد ، وإذا قلت : رأيت أسدا فى الحمام فكأنك قلت : رأيت شجاعا فى الحمام لأنه كالأسد ، كذا قرر شيخنا العلامه العدوى.

وفى كلام بعضهم ما يقتضى أن المراد بالبينه الشاهدان حيث قال : ووجه كونهما كالدعوى بالبينه أن تقرر الملزوم يستلزم تقرر اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم ، فصار تقرر الملزوم مشعرا باللازم والقرينه مقرره له أيضا ، فصار كأنه قرر مرتين مثل الدعوى التى أثبتت بشاهدين من جهه أن فى كل تأكيد الإثبات ، وبهذا يعلم وجه كون الأبلغيه فى كلام المصنف مأخوذه من المبالغه ، وإنما قال : كدعوى ولم يقل : أن فيهما

أبلغ أن شيئا منهما يوجب أن يحصل فى الواقع زياده فى المعنى لا توجد فى الحقيقه والتصريح ، بل المراد أنه يفيد زياده تأكيد للإثبات ، ويفهم من الاستعاره أن الوصف فى المشبه بالغ حد الكمال كما فى المشبه به ، وليس بقاصر فيه ؛ كما يفهم من التشبيه ، والمعنى لا يتغير حاله فى نفسه بأن يعبر عنه بعباره أبلغ ؛ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله : [ليست مزيه قولنا : [رأيت أسدا] على قولنا : [رأيت رجلا هو والأسد سواء فى الشجاعه] أن الأول أفاد زياده فى مساواته للأسد فى الشجاعه لم يفدها الثانى ، ...

******

والتشبيه ، أن كل واحد من تلك الثلاثه الأول يفيد تأكيد الإثبات وهذا لا يفيده خلافها ، وليس السبب فى كون كل واحد من الثلاثه الأول أبلغ من خلافه أنه يفيد زياده فى نفس المعنى المراد ، كالكرم والشجاعه مثلا لا يفيدها خلافه ، فقول الشارح : وليس معنى كون المجاز والكنايه أى والاستعاره (وقوله : أبلغ) أى : من الحقيقه والتصريح والتشبيه (وقوله : أن شيئا منهما) أى : ومن الاستعاره (وقوله : يوجب أن يحصل) أى : يثبت فى الواقع ونفس الأمر ، ولو قال أن شيئا منهما يفيد زياده فى نفس المعنى لا تفيدها الحقيقه والتصريح لكان أوضح.

(قوله : بل المراد) أى : من كون المجاز والكنايه والاستعاره أبلغ من الحقيقه والتصريح والتشبيه (قوله : أنه) أى ما ذكر من كل من المجاز والكنايه والاستعاره (قوله : زياده تأكيد) الإضافه بيانيه (قوله : أن الوصف) أى الذى هو وجه الشبه (قوله : حد الكمال) أى مرتبه الكمال (قوله : وليس بقاصر) أى وليس الوصف بقاصر فى المشبه (قوله : كما يفهم إلخ) راجع للمنفى (قوله : بأن يعبر) أى بسبب أن يعبر عنه بعباره أبلغ كالمجاز والكنايه والاستعاره ، أى : أن التعبير بما ذكر لأجل إفاده تغير المعنى فى نفس الأمر منتف (قوله : وهذا) أى : المراد المتقدم مراد الشيخ عبد القاهر بقوله : إلخ ، خلافا للمصنف فإنه حمل كلام الشيخ على محمل آخر ثم اعترض عليه وأجاب عن اعتراضه انظر ذلك فى المطول.

(قوله : ليست مزيه) أى فضيله (قوله : أن الأول إلخ) هذا خبر ليس والمراد بالأول رأيت أسدا ، والمراد بالثانى رأيت رجلا هو والأسد سواء فى الشجاعه (قوله : فى مساواته)

بل الفضيله هى أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواه له لم يفده الثانى. والله أعلم.

كمل القسم الثانى ، والحمد لله على جزيل نواله ، والصلاه والسّلام على سيدنا محمد وآله.

******

فى بمعنى على أى ليست فضيله التركيب الأول المشتمل على الاستعاره على التركيب الثانى المحتوى على التشبيه ، أن الأول أفاد زياده على مساواه الرجل للأسد فى الشجاعه لم يفدها الثانى ، بل كل من التركيبين إنما أفاد مساواه الرجل للأسد فى الشجاعه ولم يفد أحدهما زياده على المساواه المذكوره.

(قوله : بل الفضيله) أى فضيله الأول على الثانى (قوله : لإثبات تلك المساواه له) أى : للأسد (وقوله : لم يفده) أى ذلك التأكيد التركيب الثانى ، وبيان ذلك أن التركيب الأول أفاد المساواه من حيث التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به ؛ لأن ذلك التعبير يشعر بالاتحاد ودلاله الاتحاد على المساواه أبلغ من دلاله التنصيص على المساواه ، كما فى التركيب الثانى ، فإنه يخطر معه احتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض ، والاتحاد الذى أفاده التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به يقتضى المساواه فى الحقيقه المتضمنه للشجاعه ، وفيها تأكيد الإثبات أيضا من جهه أن الانتقال إلى الشجاعه المفاد بطريق المجاز كإثبات الشىء بالدليل ، وهذا أى إفاده تأكيد الإثبات بالانتقال من الملزوم إلى اللازم هو الجارى فى الكنايه والمجاز المرسل كما مر ، فثبت أن كلا من المجاز المرسل والكنايه والاستعاره لا يدل على أزيد مما تدل عليه الحقيقه ، وأن الفضيله فى كل واحد من هذه الثلاثه من جهه إفادته تأكيد الإثبات الذى لا تفيده الحقيقه.

هذا وقد تم الفن الثانى

المجلد ۴

اشاره

ص: ۱

الفن الثالث : على البديع

ص: ۴

الفن الثالث: علم البديع

اشاره

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى : يتصور معانيها ، ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقه ، والمراد بالوجوه ما مر فى قوله : ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا وقبولا ، وقوله (بعد رعايه المطابقه) لمقتضى الحال (و) رعايه (وضوح الدلاله) أى : الخلو عن التعقيد المعنوى ...

******

الفن الثالث

[علم البديع]

(قوله : وهو علم) المراد به هنا الملكه ؛ لأنها هى التى تكون آله فى معرفه الوجوه المحسنه ، أى فى تصورها وفى التصديق بضبط أعدادها وتفاصيلها.

(قوله : يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى يعرف به الأمور التى يصير بها الكلام حسنا. (قوله : أى يتصور إلخ) تفسير لقوله : يعرف ، أشار به إلى أن المراد بالمعرفه هنا تصور معانى تلك الوجوه والتصديق بأعدادها وتفاصيلها ، فالمراد بالمعرفه هنا مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق ، فيعرف بذلك العلم أن الأمور المحسّنه عدتها كذا وأن الوجه الفلانى يتصور بكذا ، وليس المراد بالمعرفه هنا الإدراكات الجزئيه المتعلقه بالفروع المستخرجه من القواعد كما سبق فى المعانى والبيان ؛ لأنه لا قواعد لهذا العلم حتى يستخرج منها فروع ، وما قالوه من أن لكل علم مسائل فإنما هو فى العلوم الحكميه ، وأما الشرعيه والأدبيه فلا يتأتى ذلك فى جميعها ، فإن اللغه ليست إلا ذكر الألفاظ ، وكذلك علم التفسير والحديث ، فعلمت من هذا أن المراد بالعلم – فى قول المصنف – علم الملكه وليس المراد به القواعد ولا التصديق بالقواعد ، انظر عبد الحكيم. (قوله : بقدر الطاقه) أشار بهذا إلى أن الوجوه البديعيه غير منحصره فى عدد معين لا يمكن زيادتها عليه (قوله : والمراد بالوجوه ما مر إلخ) أشار بهذا إلى أن الإضافه فى قوله : وجوه تحسين ، للعهد ، وحينئذ فصح التعريف واندفع أن يقال : إن الوجوه المحسّنه للكلام مجهوله والتعريف بالمجهول لا يفيد ، فأشار الشارح بقوله : والمراد .. إلخ إلى أنه لا جهل فى التعريف ؛

إشاره إلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنه للكلام بعد رعايه الأمرين. والظرف - أعنى قوله : بعد رعايه - ...

******

لأن الإضافه هنا للعهـد ، فكأنه يقول : علم يعرف به الأوجه المشار إليها فيما تقدم ، وهى الوجوه التى تحسن الكلام وتورثه قبولا بعد رعايه البلاغه مع الفصاحه ، وعلى هذا فقوله بعد رعايه المطابقه ووضوح الدلاله تأكيد وبيان لما تقدم ، فقول الشارح (إشاره إلى أن هـذه الوجوه إلخ) المراد زياده إشاره وتنبيه على أن هذه الوجوه إلخ ، وإلا فجعل الوجوه إشاره لما سـبق فيه تنبيه على ما ذكره ، وإشـاره أيضـا إليه تأمل. (قوله : بعـد رعايه المطابقه) أى : مطابقه الكلام لمقتضـى الحال ، فأل فى المطابقه إما للعهـد أو عوض عن المضاف إليه (وقوله : بعد رعايه المطابقه) أى : المعلومه بعلم المعانى ، ولو قال بعد رعايه البلاغه كان أخصر. (وقوله : ورعايه وضوح الدلاله) أى : وبعد رعايه وضوح الدلاله المعلومه بعلم البيان.

(وقوله : أى الخلو عن التعقيـد المعنوى) تفسـير لوضوح الـدلاله ، وأمـا الخلو عن التعقيـد اللفظى فهو داخـل فى قوله بعـد رعـايه المطابقه لأن المطابقه لا تعتبر إلا بعد الفصاحه وهى تتوقف على الخلو عن التعقيد اللفظى ، وحاصل كلامه أن تلك الأوجه إنما تعد محسنه للكلام إذا أتى بها بعد رعايه الأمرين :

الأمر الأول : مطابقه الكلام لمقتضـى الحال ، وهذا يتضـمن الخلو عن ضعف التأليف المبين فى النحو ، والخلو عن الغرابه المبين فى اللغه ، والخلو عن مخـالفه القياس المبين فى الصـرف ، والخلو عن التنافر المـدرك بالـذوق ، وذلك لأن المطابقه لا عبره بها إلا بعد الفصاحه ، والفصاحه تتوقف على الخلو عن هذه الأمور المبين بعضها فى تلك العلوم والمدرك بعضها بالذوق.

والأمر الثانى : وضوح الدلاله المبين فى علم البيان ، ولما كان المبين فى الفن الثانى هو ما يزول به التعقيد المعنوى ، فسر الشارح وضوح الدلاله بالخلو عن التعقيد المعنوى ، ولم يفسـره بالخلو عن التعقيد المعنوى واللفظى ، وأدخلناه فيما توقفت عليه المطابقه من أمر الفصاحه لعدم بيانه فى الفن الثانى (قوله : إنما تعد محسنه إلخ) أى وإلا كانت كتعليق

متعلق بقوله : تحسين الكلام.

وجوه تحسين الكلام

(وهى) أى : وجوه تحسين الكلام (ضربان : معنوى) أى : راجع إلى تحسين المعنى أولا وبالذات ، ...

******

الدر على أعناق الخنازير (قوله : متعلق بقوله تحسين الكلام) أى فهو ظرف لغو أى أن تحسين الكلام بهذه الوجوه إنما يكون بعد رعايه المطابقه ووضوح الدلاله ، فالواقع بعدهما هو التحسين فى الملاحظه لا فى الوجود ؛ لأن التحسين مقارن لهما فى الوجود ، وأما إذا جعل ظرفا مستقرا فالذى بعدهما هو الحصول فيقتضى أنه متأخر عنهما فى الوجود ، والتقدير حاله كون التحسين حاصلا بعدهما.

[وجوه تحسين الكلام] :

(قوله : ضربان) أى نوعان معنوى ولفظى ، أى وأما نوع له مزيد تعلق بكل من اللفظ والمعنى على وجه الأصاله فغير موجود.

الوجه الأول :

(قوله : معنوى) أى منسوب إلى المعنى من حيث إنه راجع لتحسينه أولا ، وبالذات بمعنى أن ذلك النوع قصد أن يكون كل فرد من أفراده محسنا للمعنى لذاته ، وإن كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين اللفظ أيضا ، لكن ثانيا وبالعرض أى التبعيه لتحسين المعنى (قوله : أولا وبالذات) أولا نصب على الظرفيه بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف ولا وصفيه له ؛ ولذا دخله التنوين مع أنه أفعل تفضيل فى الأصل بدليل الأولى والأوائل كالفضلى والأفاضل ، وهذا معنى قول الصحاح : إذا جعلت أول صفه لم تصرفه تقول لقيته عاما أول ، وإذا لم تجعله صفه صرفته تقول لقيته عاما أولا ، ومعناه فى الأول أول من هذا العام ، وفى الثانى قبل هذا العام ؛ قاله يس. والباء فى بالذات بمعنى اللام وهو عطف على قوله أولا أى راجع لتحسين المعنى قبل رجوعه لتحسين اللفظ ورجوعه لتحسين المعنى لذاته.

وإن كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضا (ولفظى) أى : راجع إلى تحسين اللفظ كذلك.

المعنوى

المطابقه

اشاره

(أما المعنوى) قدمه لأن المقصود الأصلى والغرض الأولى هو المعانى ، والألفاظ توابع وقوالب لها ...

******

(قوله : وإن كان قد يفيد بعضها) أى بعض الأوجه المندرجه فى ذلك النوع تحسين اللفظ أيضا ، وذلك كما فى المشاكله وهى ذكر الشىء بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته كما فى قوله :

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه

قلت اطبخوا لى جبّه وقميصا (١)

فقد عبر عن الخياطه بالطبخ لوقوعها فى صحبته ، فاللفظ حسن لما فيه من إيهام المجانسه اللفظيه ؛ لأن المعنى مختلف واللفظ متفق ، لكن الغرض الأصلى جعل الخياطه كطبخ المطبوخ فى اقتراحها لوقوعها فى صحبته ، وكما فى العكس كما يأتى فى قوله عادات السادات سادات العادات ، فإن فى اللفظ شبه الجناس اللفظى لاختلاف المعنى ، ففيه التحسين اللفظى والغرض الأصلى الإخبار بعكس الإضافه مع وجود الصحه.

الوجه الثانى :

(قوله : ولفظى) أى منسوب للفظ من حيث إنه راجع لتحسينه أولا وبالذات ، وإن كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين المعنى أيضا ، لكن بطريق التبع والعروض لتحسين اللفظ وهذا معنى قول الشارح كذلك.

(قوله : لأن المقصود الأصلى والغرض الأولى هو المعانى) أى فينبغى حينئذ الاهتمام بالوجوه المحسنه لها وتقديمها على الوجوه المحسنه لغيرها. (قوله : والألفاظ توابع) أى : من حيث إن المعنى يتسحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه (قوله : وقوالب لها) أى من حيث إن المعانى تتلقى منها ويفهم منها ، وإنما كانت المعانى هى المقاصد لأن

١- شرح المرشدى على عقود الجمان ٢ / ٧٩.

(فمنه : المطابقه ؛ وتسمى الطباق ، والتضاد أيضا ؛ وهى الجمع بين متضادين ؛ أى : معنيين متقابلين فى الجمله) أى : يكون بينهما تقابل وتناف ولو فى بعض الصور ؛ سواء كان التقابل حقيقيا ، ...

******

بها تقع المؤاخذه ويحصل الغرض أخذا ودفعا وامتثالا وانتهاء وانتفاعا وإضرارا ، ولذلك يقال : لولا المعانى ما كانت الألفاظ محتاجا لها.

[ومن المعنوى] :

ومن المعنوى (قوله : فمنه المطابقه) ذكر المصنف فى هذا الكتاب تسعه وعشرين وجها من هذا النوع ، أولها المطابقه وهى لغه الموافقه ، يقال طابقت بين الشيئين جعلت أحدهما حذو الآخر ، ويسمى المعنى الذى ذكره مطابقه لأن المتكلم وفق بين المعنيين المتقابلين ، أو لموافقه الضدين فى الوقوع فى جمله واحده واستوائهما فى ذلك مع بعد الموافقه بينهما ، وكون المطابقه من وجوه التحسين يعرف بالذوق ، وكذا يقال فى بقيه الوجوه الآتيه (قوله : وتسمى الطباق والتضاد) أى وتسمى أيضا بالتطبيق والتكافؤ ؛ لأن المتكلم يكافئ بين اللفظين أى يوافق بينهما (قوله : الجمع بين متضادين) أى فى كلام واحد أو ما هو كالكلام الواحد فى الاتصال ، وقوله بين متضادين أخذ بالأقل كما فى قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، وإلا فالجمع بين الأمور المتضاده مطابقه ولو كثرت تلك المتضادات (قوله : أى معنيين متقابلين) لما كان يتوهم أن المراد بالمتضادين هنا خصوص الأمرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غايه الخلاف كالسواد والبياض - وليس ذلك شرطا ، بين المصنف أن المراد بالمتضادين هنا ما هو أعم من ذلك ، أعنى الأمرين اللذين بينهما تقابل وتناف (قوله : فى الجمله) أى : ولو فى الجمله فليس التنافى فى بعض الأحوال شرطا بدليل التعميم.

(قوله : وتناف) تفسير لما قبله (قوله : ولو فى بعض الصور) أى ولو فى بعض الأحوال ، ومن المعلوم أن المتقابلين فى بعض الأحوال إنما يكون التنافى بينهما باعتبار ذلك البعض ، فلذا قال لبيان عموم التقابل (سواء كان التقابل حقيقيّا إلخ) (قوله : ولو فى بعض الصور) أى : كما فى الاعتبارى فإن التنافى فيه باعتبار المتعلق (قوله : سواء كان التقابل حقيقيّا)

أو اعتباريّا ، وسواء كان تقابل التضاد ، أو تقابل الإيجاب والسلب ، أو تقابل العدم والملكه ، أو تقابل التضايف ، أو ما يشبه شيئا من ذلك (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع) واحد من أنواع الكلمه (اسمين ؛ نحو : (وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقاظاً وَهُمْ رُقُودٌ)(١) أو فعلين ...

******

أى كتقابل الأمرين اللذين بينهما غايه الخلاف لذاتيهما كتقابل القدم والحدوث (قوله : أو اعتباريّا) أى : كتقابل الإحياء والإماته ، فإنهما لا يتقابلان إلا باعتبار بعض الأحوال ، وهو أن يتعلق الإحياء بحياه جرم فى وقت ، والإماته بإماتته فى ذلك الوقت ، وإلا فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت.

(قوله : وسواء كان) أى التقابل الحقيقى تقابل التضاد كتقابل الحركه والسكون على الجرم الموجود ، بناء على أنهما وجوديان (قوله : أو تقابل الإيجاب والسلب) أى كتقابل مطلق الوجود وسلبه (قوله : أو تقابل العدم والملكه) أى كتقابل العمى والبصر والقدره والعجز ، بناء على أن العجز نفى القدره عمن شأنه الاتصاف بها (قوله : أو تقابل التضايف) أى : كتقابل الأبوه والنبوه ، وقيل : إن الجمع بين الأبوه والبنوه من باب مراعاه النظير لا من المطابقه ، ورد بأن مراعاه النظير الجمع بين أمور لا تنافى فيها كالشمس والقمر ، بخلاف ما فيه التنافى كالأبوه والبنوه. (قوله : أو ما يشبه شيئا من ذلك) أى أو تقابل ما يشبه شيئا مما ذكر مما يشعر بالتنافى لاشتماله بوجه ما على ما يوجب التنافى كهاتا وتلك فى قوله :

مها الوحش إلّا أنّ هاتا أوانس

قنا الخطّ إلّا أنّ تلك ذوابل (٢)

لما فى هاتا من القرب وتلك من البعد ، وكما فى قوله تعالى : (أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا ناراً)(٣) لما يشعر به الإغراق من الماء المشتمل على البروده غالبا وما يشعر به إدخال النار من حراره النار.

(قوله : ذلك الجمع) أى بين المتقابلين المسمى بالطباق (قوله من أنواع الكلمه) أى التى هى الاسم والفعل والحرف (قوله : (وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقاظاً وَهُمْ رُقُودٌ)) الأيقاظ جمع

١- الكهف : ١٨.

٢- لأبى تمام ص ٢٤١ ، التبيان ص ١٧١ ، الطراز ج ٢ / ٤ ، والإشارات ١٩٨.

٣- نوح : ٢٥.

نحو يحيى ويميت أو حرفين نحو : (لَها ما كَسَبَتْ وَعَلَيْها مَا اكْتَسَبَتْ)(۱) فإن فى اللام معنى الانتفاع وفى على معنى التضرر أى لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها.

******

يقظ على وزن عضد أو كتف بمعنى يقظان ، والرقود جمع راقد فالجمع بين أيقاظ ورقود مطابقه ؛ لأن اليقظه تشتمل على الإدراك بالحواس ، والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكه باعتبار لازميهما ، وبينهما باعتبار أنفسهما التضاد ؛ لأن النوم عرض يمنع إدراك الحواس واليقظه عرض يقتضى الإدراك بها ، وإن قلنا إن اليقظه نفى ذلك العرض كان بينهما عدم وملكه حقيقه ، وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله : نحو : (يُحْيِى وَيُمِيتُ)) (۲) أى من قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِى يُحْيِى وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتِلافُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ أَفَلا تَعْقِلُونَ) فالإحياء والإماته وإن صح اجتماعهما فى المحيى والمميت ، لكن بينهما باعتبار متعلقهما أعنى الحياه والموت العدم والملكه أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودى ، فالتنافى بينهما اعتبارى ، وإنما لم يجعلهما من الملحق الآتى لإشعارهما من جهه اللفظ بالحياه والموت ، بخلاف الملحق كما يأتى فى (أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ)(۳) والليل والنهار فى الآيه المذكوره مما يشبه تقابلهما تقابل التضاد للإشعار بالظلمه والنور اللذين هما كالبياض والسواد معا. ((لَها ما كَسَبَتْ) إلخ) أى للنفس جزاء وثواب ما كسبته من الطاعات وعليها عقاب ما اكتسبته من المعاصى (قوله : فإن فى اللام معنى الانتفاع) وذلك لأن اللام تشعر بالملكيه المؤذنه بالانتفاع ، وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل أو الثقل المؤذن بالتضرر ، فصار تقابلهما - أى اللام وعلى - كتقابل النفع والضرر وهما ضدان ، فكأنه قيل : لها ثواب ما كسبت من الطاعات فلا ينتفع بطاعتها غيرها ، وعليها عقاب ما اكتسبته من المعاصى فلا يتضرر بمعصيتها غيرها. كما قال الشارح ، وبين الشارح ذلك لما فى تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فإن التقابل فيه ظاهر فلذا لم ينبه عليه. (قوله : أى لا ينتفع بطاعتها إلخ) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور على عامله ، فالانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقه للغير انتفاع بثمره الطاعه لا بنفسها.

۱- البقره : ۲۸۶.

۲- المؤمنون : ۸۰.

۳- الفتح : ۲۹.

(أو من نوعين نحو : (أَوَمَنْ كـانَ مَيْتـاً فَأَحْيَيْناهُ)(١) فـإنه قـد اعتبر فى الإحياء معنى الحياه ، والموت والحياه مما يتقابلان وقـد دل على الأول بالاسم وعلى الثانى بالفعل.

أنواع الطباق

(وهو) أى : الطباق (ضربان : طباق الإيجاب كما مر ...

******

(قوله : أو من نوعين) عطف على قوله من نوع ، والقسـمه العقليه تقتضـى أن الجمع بين المتقـابلين بنوعين من أنواع الكلمه ثلاثه أقسـام : اسم مع فعـل واسم مع حرف وفعل مع حرف ، لكن الموجود من هـذه الثلاثه واحـد فقط وهو الأول ، كـذا فى المطول. والمراد بقوله لكن الموجود أى فى الكلاـم البليغ ، وإلاـ فقـد وجـدت بقيه الأقسام فى غيره ، فمثال الاسم مع الحرف : للصـحيح كل ما مضـر وعلى السـقيم كل ما نافع ، ومثال الحرف والفعل للصـحيح ما يضـر وعلى السقيم ما ينفع كذا فى الأطول ، والشاهد فى الأول فى مضـر مع اللام ، وفى الثانى فى نافع مع على. (قوله : نحو (أَوَمَنْ كانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْناهُ)) أى ضالا فهـديناه ، فقد عبر عن الموت بالاـسم وعن الإحيـاء المتعلق بالحيـاه بالفعـل ، ولاـ يخفى أن التقابل هنا اعتبارى ؛ لأن تقابل الإحياء للموت باعتبار تعلقه بالحيـاه التى هى ضـد أو ملكه للموت ، وإلا فالإحياء نفسه لا يقابل الموت وإذا لم يجعل هـذا المثال من أمثله الملحق الآتيه لأن المقـابله هنـا باعتبـار ما دل عليه اللفظ ، فإن الحياه المقابله للموت دل عليها لفظ أحييناه ؛ لأن معنى أحييناه : أوجـدنا فيه الحياه ، بخلاف الآتى فى الملحق ، فإن قوله فى المثال الأول رحماء لا يقابل قوله أشـداء باعتبار ما دل عليه اللفظ ؛ لأن الرحمه المـدلوله للفظ لا تقابل الشـده بنفسـها ، بل باعتبار سـبب ما دل عليه اللفظ لأن الرحمه سـببها اللين وهو يقابل الشـده. (قوله : والموت) أى المعتبر فى ميتا.

[الطباق من حيث الإيجاب والسلب] :

(قوله : وهو ضـربان إلـخ) هـذا تنويع آخر للطبـاق باعتبار الإيجاب والسـلب (قوله : طباق الإيجاب) بأن يكون اللفظان المتقابلان معناهما موجبا (قوله : كما مر) أى

١- الأنعام : ١٢٢.

وطباق السلب) وهو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد ، أحدهما مثبت والآخر منفى ، أو أحدهما أمر والآخر نهى ، فالأول (نحو قوله تعالى : (وَلكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظاهِراً مِنَ الْحَياهِ الدُّنْيا).

******

فى الأمثله كلها ، ألا ترى إلى (وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقاظاً وَهُمْ رُقُودٌ)(1) فإن اليقظه والرقاد ذكرا بطريق الإثبات ، وكذا يقال فى باقى الأمثله التى مرت (قوله : وطباق السلب) هو داخل فى التعميم السابق فى التقابل (قوله : بين فعلى مصدر واحد) ظاهره التقييد به وإخراج غير الفعلين وفعلى المصدرين (قوله : فعلى مصدر إلخ) الفعلان كيعلمون ولا يعلمون ومصدرهما العلم ، والتقابل بينهما تقابل الإيجاب والسلب (قوله : أحدهما مثبت والآخر منفى) أى فيكون التقابل بين الإيجاب والسلب لا بين مدلولى الفعلين ، وقد تبع الشارح فيما ذكره من التعريف المصنف فى الإيضاح وهو تعريف غير جامع ؛ لأنه يخرج منه لست بعالم وأنا عالم ، ونحو أحسبك إنسانا ولست بإنسان ، ونحو أضرب زيدا وما ضرب عمرو ، ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا ، والأولى أن يقول : وهو أن يجمع بين الثبوت والانتفاء. قاله فى الأطول.

(قوله : أو أحدهما أمر إلخ) أى أو يجمع بين فعلين أحدهما أمر والآخر نهى ، فإن النهى يدل على طلب الكف عن الفعل والأمر يدل على طلب الفعل ، والكف والفعل متضادان ، فيكون التقابل باعتبار الفعل والترك لا باعتبار مصدر الفعلين لاستوائه ، وإنما جعل هذا من تقابل السلب والإثبات لأن المطلوب فى أحدهما من جهه المعنى سلب وفى الآخر إثبات.

(قوله : فالأول) أى وهو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر (قوله : نحو قوله تعالى) أى ونحو ضرب ولم يضرب (قوله : (وَلكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ)) أى ما أعد لهم فى الآخره من النعيم ، ومن فى قوله من الحياه الدنيا إما بيانيه أى يعلمون الظاهر الذى هو الحياه الدنيا ويعدلون عن الباطن الذى هو الحياه الآخره ، أو ابتدائيه أى يعلمون شيئا ظاهرا ناشئا من الحياه الدنيا وهو التلذذ باللذات

١- الكهف : ١٨.

(و) الثانی (نحو قوله تعالی : (فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ)(۱) ومن الطباق) ما سماه بعضهم تدبیجا ؛ من دبج المطر الأرض ؛ إذا زینها ؛ وفسره بأن یذکر فی معنی من المدح ، أو غیره ألوان لقصد الکنایه ، أو التوریه ، ...

******

المحرمه لا- باطنا وهی کونها مزرعه للآخره. والشاهد فی قوله : (لا- یَعْلَمُونَ. یَعْلَمُونَ ظاهِراً)(۲) فإن العلم الأول منفی والثانی مثبت ، وبین النفی والإثبات تقابل فی الجمله أی باعتبار أصلهما لا- باعتبار الحاله الراهنه ؛ لأن المنفی علم ینفع فی الآخره والمثبت علم لا ینفع فیها ولا تنافی بینهما.

(قوله : والثانی) وهو أن یکون أحدهما أمرا والآخر نهیا (قوله : نحو قوله تعالی) أی ونحو اضرب زیدا ولا تضرب عمرا (قوله : (فَلا- تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ)) من المعلوم أن الخشیه لا- یؤمر بها وینهی عنها من جهه واحده بل من جهتین کما فی الآیه ، فقد أمر بها باعتبار کونها لله ونهی باعتبار کونها للناس ، فالتنافی بین الأمر والنهی إنما هو باعتبار أصلهما لا باعتبار ماده استعمالهما فتأمل.

(قوله : ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبیجا) إنما جعله من أقسام الطباق ولم یجعله وجها مستقلا برأسه من أوجه المعنوی لدخوله فی تعریف الطباق ، لما بین اللونین أو الألوان من التقابل (قوله : من دبج المطر الأرض إذا زینها) أی بألوان النبات ، فذکر الألوان فی الکلام تشبیه بما یحدث بالمطر من ألوان النبات ، أو أنه مأخوذ من الدبج وهو النقش ؛ لأن ذکر الألوان کالنقش علی البساط (قوله : وفسره) أی وفسر ذلک البعض التدبیج (قوله : أو غیره) کالهجاء والرثاء والغزل (قوله : لقصد الکنایه أو التوریه) أی : بالکلام المشتمل علی تلک الألوان ، وأو مانعه خلو فتجوز الجمع کما فی مثال الحریری الآتی ، واحترز بقوله لقصد الکنایه أو التوریه عن ذکر الألوان لقصد الحقیقه ، فلا تکون من المحسنات ؛ لأن الحقیقه یقصد منها إفاده المعنی الأصلی ، وعن ذکرها لقصد المجاز کأن یذکر ألوانا وینصب قرینه تمنع من إرادتها بحیث لم یتحقق الجمع بین الألوان إلا فی

۱- المائده : ۴۴.

۲- الروم : ۷ ، ۶.

وأراد بالألوان ما فوق الواحد ؛ بقرينه الأمثله ؛ فتدبيج الكنايه (نحو قوله : تردى) من : ترديت الثوب : أخذته رداء (ثياب الموت حمرا فما أتى ... لها) أى : لتلك الثياب (الليل إلا وهى من سندس خضر) ...

******

اللفظ دون المعنى ، فلا يكون ذلك من المحسنات المعنويه ، بل اللفظيه - كذا ذكر العلامه عبد الحكيم. وذكر بعضهم أن ذكر الألوان باقيه على حقيقتها لا يمنع التدبيج كما فى قوله :

ومنثور دمعى غدا أحمرا

على أسّ عارضك الأخضر

وكما فى قول الصلاح الصفدى :

ما أبصرت عيناك أحسن منظرا

فيما يرى من سائر الأشياء

كالشّامه الخضراء فوق الوجنه ال

حمراء تحت المقله السّوداء

(قوله : وأراد) أى ذلك البعض (وقوله بقرينه الأمثله) أى كالمثال الأول (قوله:نحو قوله) أى قول الشاعر ، وهو أبو تمام فى مرثيه أبى نهشل محمد بن حميد التى رثاه بها حين استشهد وأولها :

لذا فليجلّ الخطب وليفدح الأمر

وليس لعين لم يفض ماؤها عذر

(قوله : تردّى ثياب الموت) أى جعلها رداء لنفسه والمراد أنه لبسها ، وأراد بثياب الموت الثياب التى كان لابسا لها وقت الحرب وقتل وهو لابس لها ، وعلى هذا فإضافه ثياب للموت لأدنى ملابسه ، (وقوله : حمرا) حال من ثياب وهى حال مقدره إذ لا حمره حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه. ا. ه سم. قال يس : وفيه نظر ، والأظهر أن المراد بثياب الموت الثياب التى كفن بها ، انتهى.

وفيه أنه يكفن فى الثياب التى مات فيها وهو كان لابسا لها قبل حصول الدم.

فتأمل.

(قوله : من سندس) هو رقيق الحرير (قوله : خضر) مرفوع على أنه خبر بعد خبر لا مجرور صفه لسندس لأن القوا فى مضمومه

الروى فإن قبله :

وقد كانت البيض القواضب فى الوغى

قواطع وهى الآن من بعده بتر

ص: ١٥

يعنى : ارتـدى الثياب الملطخه بالدم فلم ينقض يوم قتله ، ولم يدخل فى ليلته إلا وقد صارت الثياب من سـندس خضـر من ثياب الجنه ، فقـد جمع بين الحمره والخضـره ؛ وقصـد بالأـول الكنـايه عن القتل ، وبالثانى : الكنايه عن دخول الجنه ، وتدبيـج التوريه على قول الحريرى ، فمذ اغبر العيش الأخضر ، ...

******

غزا غزوه والحمد نسج ردائه

فلم ينصرف إلا وأكفانه الأجر

تردى ثياب الموت إلخ وبعده :

كأنّ بنى نبهان حين وفاته

نجوم سماء خرّ من بينها البدر (١)

كـذا قيل ، ولا يخفى أن جعله خبرا بعـد خبر لا يلائم قول الشارح فى شـرح البيت : " ولم يدخل فى ليلته إلا وقد صارت الثياب من سـندس خضـر من ثيـاب الجنه" فـإنه ظاهر فى جعل الخضـر صـفه لسـندس وهو الموافق للعرف من أنه إذا ذكر أصل الثوب يجعل اللون صـفه للأصل لا للثوب ، فالوجه أن يجعل خضر فى البيت خبر مبتدأ محذوف أى هى خضر ، والجمله صفه لسندس ، هكـذا فى الأطول. (قوله : يعنى ارتـدى الثياب الملطخه بالـدم) أى لبسـها (قوله : وقصـد بالأول) أى بالوصف الأول وهو حمره الثياب يعنى مع بقيه الشطر ، الكنايه عن القتل ؛ لأن التردى بثياب الموت حاله كونها حمرا يلزم منه القتل.

(قوله : وبالثانى الكنايه عن دخول الجنه) أى وقصد بالوصف الثانى وهو خضره الثياب الكنايه عن دخول الجنه ، لما علم أن أهل الجنه يلبسون الحرير الأخضـر ، وصـيروره هـذه الثيـاب الحمر تلك الثياب الخضـره عباره عن انقلاب حال القتل إلى حال التنعم بالجنه.

(قوله : وتدبيـج التوريه) أى : والتدبيج المشـتمل على التوريه ، وهى أن يكون للفظ معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد (قوله فمذ اغبر) أى فمن حين اغبر العيش الأخضـر ، والـذى فى مقامات الحريرى ذكر هـذا بعـد قوله وازور المحبوب الأصـفر هكذا : فمذ ازور المحبوب الأصفر واغبر العيش الأخضر ، واخضرار العيش كنايه عن طيبه ونعومته

١- الأبيات لأبى تمام فى ديوانه ص ٣٥٥.

وازور المحبوب الأصفر اسود يومى الأبيض ، وابيض فودى الأسود حتى رثى لى العدو الأزرق فيا حبذا الموت الأحمر. فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر : إنسان له صفره ، والبعيد : الذهب ؛ وهو المراد هاهنا فيكون توريه ، وجمع الألوان لقصد التوريه لا يقتضى أن يكون فى كل لون توريه ؛ كما توهمه بعضهم (ويلحق به) أى : بالطباق شيئان ؛ أحدهما : الجمع بين معنيين ...

******

وكماله ؛ لأن اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعومته وكونه على أكمل حال ، فيكنى به عن لازمه فى الجمله الذى هو الطيب والحسن والكمال ، واغبرار العيش كنايه عن ضيقه ونقصانه وكونه فى حال التلف ؛ لأن اغبرار النبات والمكان يدل على الذبول والتغير والرثاثه فيكنى به عن هذا اللازم. (قوله : وازور المحبوب الأصفر) أى تباعد وأعرض ومال عنى المحبوب الأصفر ، وفى ذكر هذا اللون وقعت التوريه ؛ لأن المعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الموصوف بالصفره المحبوبه ، وازوراره بعده عن ساحه الاتصال ، والمعنى البعيد الذهب الأصفر لأنه محبوب وهو المراد هنا فكان توريه. (قوله : اسود يومى الأبيض) متعلق به المجرور بمذ ، واسوداد اليوم كنايه عن ضيق الحال وكثره الهموم فيه ؛ لأن اسوداد الزمان كالليل يناسبه الهموم ، ووصفه بالبياض كنايه عن سعه الحال والفرح والسرور لأن بياض النهار يناسب ذلك. (قوله : وابيض فودى الأسود) عطف على اسود يومى ، والفود شعر جانب الرأس مما يلى الأذن ، وابيضاض فوده كنايه عن ضعف بنيته ووهنه من كثره الحزن والهم (قوله : حتى رثى لى) أى : رق لى وأشفق على العدو الأزرق أى الخالص العداوه الشديدها ، قيل إن وصف العدو الشديد العداوه بالزرقه لأنه فى الأصل كان أهل الروم أعداء للعرب والزرقه غالبه عليهم ، ثم وصف كل عدو شديد العداوه بها على طريق الكنايه وإن لم يكن أزرق.

(قوله : فيا حبذا الموت الأحمر) حمره الموت كنايه عن شدته أى الشديد يقال احمر البأس إذا اشتد ، وقيل إنه أراد بالموت الأحمر القتل ، ويا فى قوله فيا حبذا زائده للتنبيه لا للنداء أى فحبذا الموت الأحمر أى وأحبب به إن جاء عاجلا (قوله : لا يقتضى أن يكون إلخ) أى بل قد تجمع الألوان لقصد التوريه بواحد منها كما هنا ، والحاصل أن

يتعلق أحـدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق ؛ مثل السـببيه واللزوم (نحو : (أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ)(۱) فإن الرحمه وإن لم تكن مقابله للشده ...

******

الحريرى قـد جمع بين ألوان من الاـغبرار والاخضـرار والاصـفرار والاـسوداد والابيضاض والزرقه والحمره وكل تلك الألوان فى كلاـمه كنـايه إلاـ الاصـفرار فـإن فيه التوريه ، فقـد علم من ذلـك أن جمع الأـلوان لاـ يجب أن يكون على أنها كلها كنايات أو توريات بل يجوز أن تجمع على أن بعضها توريه وبعضها كنايه ، وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو فاسد.

(قوله : يتعلق أحـدهما بما يقابل الآخر) أى : والحال أنه ليس بين هـذين المعنيين اللـذين تعلق أحدهما بما يقابل الآخر تناف بل يجتمعان ، كالرحمه والشـده فإن الرحمه تكون شديـده وبهذا يمتاز عن الطباق ، وما قيل إنه إذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر يتحقق بينهما التنافى فى الجمله لأن منافى الملزوم مناف للازمه ، وحينئذ فهو طباق لا ملحق به مدفوع ؛ لأن اللازم قد يكون أعم وحينئذ فمنافى الملزوم لا يجب أن يكون منافيا للازم ، والحاصل أن الشىء الأول من الشيئين الملحقين بالطباق هو أن يجمع بين معنيين ليس أحـدهما مقابلا للآخر ، لكن يتعلق أحـدهما بمعنى يقابل المعنى الآخر ، وتعلق أحد المعنيين بالمعنى المقابل للآخر إما لكونه بينه وبينه لزوم السببيه ، أو بينه وبينه لزوم آخر غير لزوم السببيه ، والتقابل هنا ليس بين المعنيين بل بين أحدهما وملزوم الآخر. (قوله : فإن الرحمه وإن لم تكن إلـخ) حاصـله أنه قـد جمع فى هـذه الآيه بين الرحمه والشده ، ومن المعلوم أن الرحمه لا تقابل الشـده ، وإنما تقابل الرحمه الفظاظه ، والشـده إنما يقابلها اللين ، لكن الرحمه مسـببه عن اللين المقابل للشده ، وذلك لأن اللين فى الإنسـان كيفيه قلبيه تقتضـى الانعطـاف لمسـتحقه ، وذلك لأن الانعطاف هو الرحمه فقـد قوبل فى الآيه بين معنيين هما الشـده والرحمه وأحـدهما وهو الرحمه له تعلق بمقابـل الشـده وهو اللين والتعلق بينهمـا تعلق السـببيه أى كون الرحمه مسـببه عن اللين وأصل الشده واللين فى المحسوسات فالشده فيها الصلابه ، واللين فيها ضدها وهى صفه تقتضى صحه الغمز إلى

۱- الفتح : ۲۹.

لكنها مسببه عن اللين) الذى هو ضد الشده.

(و) الثانى : الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو : قوله (١) : لا تعجبى يا سلم من رجل) يعنى : نفسه (ضحك المشيب برأسه) أى : ظهر ظهورا تامّا ...

******

الباطن والنفوذ فيه والشده بخلافها ولو قيل إن الشده لها تعلق بمقابل الرحمه وهو الفظاظه وعدم الانعطاف لصح أيضا لأن عدم الانعطاف لازم للشده التى هى كيفيه قلبيه توجب عدم الانعطاف لمستحقه (قوله : لكنها مسببه عن اللين) أى ومنافى السبب لا يجب أن يكون منافيا للمسبب.

(قوله : غير متقابلين) أى : ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر وبهذا فارق ما قبله (قوله : نحو قوله) أى : الشاعر وهو دعبل - بكسر الدال المهمله والباء الموحده وبينهما عين مهمله ساكنه - بوزن زبرج ، وضبطه بعضهم أيضا بفتح الباء ففى الباء وجهان ، وهو شاعر خزاعى رافضى كما فى الأطول (قوله : لا تعجبى إلخ) قبله :

يا سلم ما بالشّيب منقصه

لا سوقه يبقى ولا ملكا

لا تعجبى يا سلم ... البيت

وبعده :

قصر الغوايه عن هوى قمر

وجد السّبيل إليه مشتركا

قد كان يضحك فى شبيبته

والآن يحسد كلّ من ضحكا

يا ليت شعرى كيف حالكما

يا صاحبىّ إذا دمى سفكا

لا تأخذا بظلامتى أحدا

قلبى وطرفى فى دمى اشتركا

(قوله : يا سلم) ترخيم سلمى أو المراد يا سالمه من العيوب فيكون السلم بمعنى السلامه المستعمل فى السالمه (قوله : يعنى نفسه) عبر عن نفسه برجل لأجل أن يتمكن من الوصف بالجمله (وقوله : المشيب) هو كالشيب عباره عن بياض الشعر (قوله : ظهر ظهورا تامّا)

۱- البيت لدعبل الخزاعى الرافضى ، الإيضاح ص ۳۴۰ ، وشرح المرشدى على عقود الجمان ۲ / ۷۰.

(فبكى) ذلك الرجل. فظهور المشيب لا يقابل البكاء إلا أنه قد عبر عنه بالضحك الذى معناه الحقيقى مقابل البكاء (ويسمى الثانى : إيهام التضاد) لأن المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا إلى الظاهر.

المقابله

(ودخل فيه) أى : فى الطباق ؛ ...

******

أى فهو من باب التعبير باللازم عن الملزوم لأن الضحك الذى هو هيئه للفم معتبره من ابتداء حركه وانتهاء إلى شكل مخصوص يستلزم عاده ظهور بياض الأسنان ، فعبر به عن مطلق ظهور البياض فى ضمن الفعل ، فكان فيه تبعيه المجاز المرسل ، ويحتمل أن يكون شبه حدوث الشيب بالرأس بالضحك بجامع أن كلّا منهما معه وجود لون بعد خفائه فى آخر ، ثم قدر استعاره الضحك لذلك الحدوث ، واشتق من الضحك ضحك بمعنى حدث وظهر فهو استعاره تبعيه ، كذا فى ابن يعقوب. وفى الأطول : جعل الضحك كنايه عن الظهور التام ، إما لأن الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكه للناس ، أو لأن الضحك يستلزم ظهور ما خفى من مستور الشفتين (قوله : فبكى ذلك الرجل) أى بتذكر الموت أو للتأسف على زمان الشباب (قوله : فظهور المشيب لا يقابل البكاء) بل يكاد أن يدّعى أن بينهما تلازما.

(قوله : ويسمى الثانى إيهام التضاد) أى فهو محسن معنوى باعتبار إيهام الجمع بين الضدين ، أى باعتبار أنه يوقع فى وهم السامع أن المتكلم قد جمع بين معنيين متضادين ، فلا يرد أنه جمع فى اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيّا (وقوله : ويسمى الثانى إلخ) أى بخلاف الأول فإنه ليس له اسم خاص ، بل هو عام وهو ملحق بالطباق. (قول : لأن المعنيين) أى الغير المتقابلين ، والفرق بين التدبيج الذى فيه الكنايه ، وبين إيهام التضاد - مع أن فى كل منهما المعنيين المرادين لا تضاد بينهما ولكن يتوهم التضاد من ظاهر اللفظين باعتبار معنييهما الأصليين - أن الكنايه التى فى التدبيج يصح أن يراد بها معناها الأصلى فينافى مقابله ، بخلاف إيهام التضاد فلا يصح فيه معناه الأصلى. (قوله : نظرا إلى الظاهر) أى ظاهر اللفظ ، والحمل له على حقيقته الذى هو غير مراد.

بالتفسير الذى سبق (ما يختص باسم المقابله) وإن جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنويه (وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ، ثم) يؤتى (بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين ، أو المعانى المتوافقه (على الترتيب) فيدخل فى الطباق لأنه جمع بين معنيين متقابلين فى الجمله (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا ...

******

إنما أخره عن الملحق ؛ لأنه قسم برأسه عند الغير ، فناسب تأخيره عن الأول وملحقاته ، وإنما نبه على دخوله تنبيها على أن من جعله قسما مستقلّا من البديعيات المعنويه فقد غفل (قوله : بالتفسير الذى سبق) أى وهو الجمع بين أمرين متقابلين ولو فى الجمله.

(قوله : ودخل فيه إلخ)

(قوله : وإن جعله إلخ) الواو للحال (قوله : متوافقين) أى غير متقابلين (قوله : على الترتيب) أى يكون ما يؤتى به ثانيا مسوقا على ترتيب ما أتى به أولا ، بحيث يكون الأول للأول والثانى للثانى (قوله : فيدخل فى الطباق) أى : إنما دخل هذا النوع المسمى بالمقابله فى الطباق لأنه جمع بين معنيين متقابلين فى الجمله - أى على وجه مخصوص دون آخر - إذ ليس التقابل بين كل اثنين من المعانى التى ذكرت ، ألا ترى أنه لا تقابل بين الضحك والقله ولا بين البكاء والكثره فى المثال الآتى ، وإن كان فيه مقابله بين الضحك والبكاء والقله والكثره ، أى وحيث كان فى المقابله جمع بين معنيين متقابلين فى الجمله كانت طباقا ، فالصدق تعريفه عليها. قال العلامه عبد الحكيم : لا يخفى أن فى الطباق حصول التوافق بعد التنافى ، ولذا سمى بالطباق ، وفى المقابله حصول التنافى بعد التوافق ، ولذا سمى بالمقابله وفى كليهما إيراد المعنيين بصوره غريبه فكل منهما محسن بانفراده ، واستلزام أحدهما للآخر لا يقتضى دخوله فيه ، فالحق مع السكاكى فى جعله المقابله قسما مستقلّا من البديعيات المعنويه (قوله : والمراد إلخ) جواب عما يقال أن جعل المقابله داخله فى الطباق دون مراعاه النظير تحكم ؛ لأنه كما يصدق عليها باعتبار جمع المتقابلين تعريف الطباق يصدق عليها باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاه النظير ، فأجاب بقوله : والمراد بالتوافق فى قولنا فى تعريف المقابله : أن يؤتى بمعنيين متوافقين إلخ

متناسبين ، أو متماثلين ؛ فمقابله الاثنين بالاثنين (نحو : (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً)) (١)

أتى بالضحك والقله المتوافقين ثم البكاء والكثره المتماثلين لهما.

(و) مقابله الثلاثه بالثلاثه (نحو قوله :

******

عدم التقابل وعدم التنافى ، فيشمل المتناسبين كما يأتى فى مراعاه النظير ، ولذلك توجد المقابله معه ، ويشمل المتماثلين فى أصل الحقيقه مع عدم التناسب فى المفهوم كمصدوق القائم والإنسان ، ويشمل الخلافيين كالإنسان والطائر وكالضحك والقله ، فإنهما غير متماثلين وغير متناسبين ، فلما لم يشترط فى المقابله تماثل المعنيين ولا تناسبهما - بخلاف مراعاه النظير فإنه يشترط فيها ذلك - جعلت داخله فى الطباق باعتبار جمع المتقابلين ولم تجعل داخله فى مراعاه النظير باعتبار جمع المتوافقين. قال فى الأطول : وهذا المراد وإن رجح دخول المقابله فى الطباق ، لكن لا ينفى كون بعضها من مراعاه النظير ؛ لأنه كما لا يشترط فى المقابله التناسب لم يشترط عدمه. اه.

(قوله : متناسبين) أى : بينهما مناسبه وإن اختلفا ماصدقا ومفهوما : كالشمس والقمر والعبد والفقير (وقوله : أو متماثلين) أى : فى أصل الحقيقه وإن اختلفا مفهوما فقط كإنسان وقائم (قوله : المتماثلين لهما) كذا فى نسخه ، وفى أخرى المتقابلين لهما ، والأولى أظهر بقرينه قوله لهما وإن كانت الثانيه صحيحه أيضا ؛ لأن المراد المتقابلين بالنسبه لهما - فتأمل.

وحاصله أنه أتى بالضحك والقله وهما متوافقان ثم بالبكاء والكثره وهما متوافقان أيضا ، وقابل الأول من الطرف الثانى - وهو البكاء - بالأول من الطرف الأول - وهو الضحك - وقابل الثانى من الطرف الثانى - وهو الكثره - بالثانى من الطرف الأول - وهو القله (قوله : نحو قوله) (٢) أى : قول الشاعر وهو أبو دلامه بضم الدال على وزن ثمامه

١- التوبه : ٨٢.

٢- لأبى دلامه فى الإيضاح ٣٤١ ، والعمده ٢ / ١٧ ، والإشارات ٦٣ ، ومعاهد التنصيص ٢ / ٢٠٧.

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا

وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل)

أتى بالحسن ، والدين ، والغنى ، ثم بما يقابلها من القبح ، والكفر ، والإفلاس على الترتيب.

(و) مقابله الأربعه بالأربعه (نحو : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطى وَاتَّقى. وَصَدَّقَ بِالْحُسْنى. فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرى. وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنى. وَكَذَّبَ بِالْحُسْنى. فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرى)(1) والتقابل بين الجميع ظاهر ...

******

من شعراء الدوله العباسيه كان فى مده المعتصم بالله (قوله : إذا اجتمعا) أى : بالرجل (وقوله : بالرجل) أى : إذا اجتمعا بالرجل ففى البيت احتباك (قوله : بالرجل) ويقاس عليه المرأه بالأولى أو غلب الرجل على المرأه أو أراد بالرجل الشخص مطلقا ، وإنما كانت المرأه أولى ؛ لأنه إذا لم يدفع قبح الكفر والإفلاس كمال الرجل برجوليته فكيف يدفع ذلك نقصان المرأه بكونها امرأه؟ (قوله : والغنى) أى : المعبر عنه بالدنيا (قوله : فأما من أعطى) أى : حقوق أمواله (وقوله : واتقى) أى : اتقى الله برعايه أوامره ونواهيه والاعتناء بها خوفا منه تعالى أو محبه فيه ، أو المراد اتقى حرمات الله وتباعد عنها (وقوله : (وَصَدَّقَ بِالْحُسْنى)) أى : بالخصله الحسنى وهى الإيمان ، أو بالمله الحسنى وهى مله الإسلام ، أو المثوبه الحسنى وهى الجنه ، أو بالكلمه الحسنى وهى كلمه التوحيد.

(وقوله : (فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرى)) أى : فسنهيئه للجنه بأن نوفقه للأعمال الصالحه من يسّر الفرس للركوب إذا أسرجها وأجلهما ، ومنه (كلّ ميسّر لما خلق له).

(قوله : (وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ)) أى : بالنفقه فى الخير واستغنى عن ثواب الله عزوجل ولم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار (قوله : والتقابل بين الجميع ظاهر) حاصله أن قوله : (وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنى. وَكَذَّبَ بِالْحُسْنى. فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرى) محتو على أربعه أمور مقابله للأربعه الأولى على الترتيب ، فالبخل مقابل للإعطاء ، والاستغناء مقابل للاتقاء ، والتكذيب مقابل للتصديق ، والتيسير للعسرى مقابل للتيسير لليسرى ؛ لأن المراد بالتيسير لليسرى التهيؤ للجنه ، والتيسير للعسرى التهيؤ للنار ، فظهر لك أن المقابله الرابعه بين

١- الليل : ٥ - ١٠.

إلاـ بين الاتقاء والاستغناء ؛ فبينه بقوله : (والمراد ب (استغنى) أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه استغنى عنه) أى : عما عند الله تعالى (فلم يتق أو) المراد باستغنى : (استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنه فلم يتق) ...

******

مجموع تيسره لليسرى ومجموع تيسره للعسرى لا بين الجزأين الأولين منهما لاتحادهما وعدم المقابله بينهما ولا بين المجرورين فى الجزأين لما نقل فى الإيضاح إنها إنما تكون بين المستقلين والمجرور هنا لا يستقل فلا تقع به المقابله والمراد بالمستقل ما لا يكون تماما لغيره كأن يكون الحرف صله لغيره (قوله : إلا بين الاتقاء والاستغناء) أى : فإن التقابل بينهما فيه خفاء ؛ وذلك لأن الاستغناء إن فسر بكثره المال أو بعدم طلب الدنيا للقناعه فلا يكون مقابلا للتقوى ، وإن فسر بشىء آخر غير ما ذكر كان محتاجا لبيانه لأجل أن تتضح مقابلته لا نفى ، فلذا قال المصنف والمراد (قوله : أنه زهد فيما عند الله) أى : من الثواب الأخروى ، وليس المراد به كثره المال. يقال : زهد فى الشىء وعن الشىء رغب عنه ولم يرده ، ومن فرق بين زهد فى الشىء وعن الشىء فقد أخطأ كما فى المغرب (قوله : كأنه استغنى عنه) أى : فصار بترك طلبه كأنه استغنى عنه أى : لا يحتاج إليه مع شده حاجته إليه ؛ وذلك لأن العاقل لا يترك طلب شىء إلا إذا كان مستغنيا عنه فعبر بالاستغناء عن ترك طلب ما عند الله تعالى على وجه الترفع عنه إنكارا له وترك طلبه كذلك كفر ، وإذا كان كافرا فلم يتق الكفر (قوله : أو استغنى بشهوات الدنيا) أى : أو المراد باستغنى أنه استغنى بشهوات الدنيا المحرمه عن طلب نعيم الجنه ، إما لإنكاره إياه فيكون كافرا فلم يتق الكفر فيعود إلى الوجه الأول ، وإما أن يكون ذلك سفها وشغلا باللذه المحرمه عن ذلك النعيم فلم يتق المحرمات ، وإنما قيدنا الشهوات بالمحرمه ؛ لأن كل من لم يرتكب المحرمه أصلا لا يخلو شرعا وعاده من طلب النعيم الأخروى ، وإنما المستلزم لعدم التقوى هو الاستغناء باللذات المحرمه فعدم الاتقاء ليس هو نفس الاستغناء بالشهوات ، بل الاستغناء ملزومه ؛ لأنه فسر الاستغناء بالشغل بمحرم والشغل بالمحرم يستلزم نفى التقوى التى هى الطاعه بخلاف تفسيره بالزهد فيما عند الله بمعنى الكفر بما عنده تعالى فهو أظهر فى الدلاله.

فیکون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء ؛ وهو مقابل للاتقاء فیکون هذا من قبیل قوله تعالی : (أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ)(۱) (وزاد السکاکی) فی تعریف المقابله قیدا آخر حیث قال : هی أن یجمع بین شیئین متوافقین أو أکثر وضدیهما

******

(قوله : فیکون الاستغناء مستتبعا) أی : مستلزما لعدم الاتقاء وهذا مفرع علی الاحتمالین قبله (وقوله : وهو) أی : عدم الاتقاء مقابل للاتقاء (قوله : فیکون هذا من قبیل إلخ) أی : ففی هذا المثال تنبیه علی أن المقابله قد تترکب من الطباق ، وقد تترکب مما هو ملحق بالطباق لما علمت أن مقابله الاتقاء للاستغناء من قبیل الملحق بالطباق وهو الجمع بین معنیین یتعلق أحدهما بما یقابل الآخر نوع تعلق مثل مقابله الشده والرحمه فی قوله تعالی : (أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ) والمقابله بین الثلاثه من الطباق لا یقال : کیف مثل المصنف بالآیه لما یدخل فی الطباق ولم یمثل بها للملحق به؟ لأنا نقول صح ذلک باعتبار اشتمال أغلبها علی ما هو فی نفس الطباق. هذا ، وقد ذکر الواحدی فی شرح دیوان المتنبی أن من مقابله الخمسه بالخمسه قوله :

أزورهم وسواد اللّیل یشفع لی

وأنثنی وبیاض الصّبح یغری بی (۲)

وفیه نظر ؛ لأن لی وبی صلتان لیشفع ویغری فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلی فی قوله تعالی : (لَها ما كَسَبَتْ وَعَلَيْها مَا اكْتَسَبَتْ)(۳) ، والمقابله إنما تکون بین المستقلین کما فی الإیضاح وأما مقابله السته بالسته فمنه قول عنتره :

علی رأس عبد تاج عزّ یزینه

وفی رجل حرّ قید ذلّ یشینه (۴)

ولم یوجد فی کلامهم أکثر من مقابله السته بمثلها (قوله : قیدا آخر) أی : لا تتقرر حقیقتها عنده إلا به (قوله : وضدیهما) الأولی أن یزید أو أضدادها بضمیر الجماعه لأجل قوله : أو أکثر (قوله : وإذا شرط) أی : وإذا قیدت المعانی الأول بقید فلا بد

۱- الفتح : ۲۹.

۲- الإیضاح ص ۳۰۵ وهو لأبی الطیب المتنبی ، شرح عقود الجمان ۲ / ۷۴.

۳- البقره : ۲۸۶.

۴- لیس فی دیوان عنتره ، وهو بلا نسبه فی شرح عقود الجمان ۲ / ۷۴.

(وإذا شرط هاهنا) أى : فيما بين المتوافقين ، أو المتوافقات (أمر شرط ثمه) أى : فيما بين ضديهما أو أضدادهما (ضده) أى : ضد ذلك الأمر (كهاتين الآيتين فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) أى : ضد التيسير - وهو التعسير المعبر عنه بقوله : (فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرى) (مشتركا بين أضدادها) وهى البخل ، والاستغناء ، والتكذيب ؛ فعلى هذا لا يكون قوله : " ما أحسن الدين " من المقابله ؛ لأنه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ، ولم يشترط فى الكفر والإفلاس ضده.

مراعاه النظير

(ومنه) أى : ومن المعنوى (مراعاه النظير ، ويسمى : التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق أيضا (وهى جمع : أمر وما يناسبه ، لا بالتضاد) ...

******

أن تقيد المعانى المقابله لها بقيد يضاد القيد الأول ، والمراد بالشرط هنا الاجتماع فى أمر لا الشرط المعروف ؛ لأن التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين وإنما هما أمران اشترك فى كلّ منهما أمور متوافقه (قوله : وإذا شرط إلخ) أى : وأما إذا لم يشترط أمر فى الأول فلا يشترط شىء فى الثانى كما فى قوله تعالى (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا)(1) إلخ (قوله : أو أضدادهما) كذا فى نسخه وصوابه أضدادها بضمير الجماعه ؛ لأنه راجع لقوله المتوافقات وما قبله أى : ضديهما راجع للمتوافقين (قوله : ولم يشترط فى الكفر والإفلاس ضده) أى : وهو الافتراق بل اعتبر فيهما الاجتماع أيضا ، والحاصل أن ذلك البيت لا يكون من قبيل المقابله عند السكاكى إلا لو قيل : وأقبح الكفر والإفلاس إذا تفرقا مع أن المقصود إذا اجتمعا فى الشخص - فتأمل.

[مراعاه النظير] :

(قوله : أى ومن المعنوى) أى : ومن البديع المعنوى. (قوله : جمع أمر وما يناسبه) أى : أن يجمع بين أمرين متناسبين أو أمور متناسبه فاقتصار المصنف على أمرين ؛ لأن ذلك أقل ما يتحقق فيه المناسبه (قوله : لا بالتضاد) أى : بل بالتوافق فى كون ما جمع

١- التوبه : ٨٢.

والمناسبه بالتضاد أن يكون كلّ منهما مقابلا للآخر ، وبهذا القيد يخرج الطباق ، وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو : (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبانٍ)) (۱) جمع بين أمرين (و) نحو (قوله) (۲) فى صفه الإبل : (كالقسىّ) جمع : قوس (المعطفات) المنحنيات ...

******

من واد واحد لصحبته فى إدراكه ، أو لمناسبته فى شكل ، أو لترتب بعض على بعض ، أو ما أشبه شيئا من ذلك.

(قوله : والمناسبه بالتضاد إلخ) هذا يشعر بأن المتضادين متناسبان وهو كذلك من جهه أن الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده (قوله : مقابلا للآخر) أى : منافيا له (قوله : وبهذا القيد) أعنى : قوله : لا بالتضاد يخرج الطباق ؛ لأنه جمع بين أمرين متضادين وقد تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافى فى الجمع ، ولما كان فى هذا الجمع رعايه الشىء مع نظيره بشبه أو مناسبه سمى مراعاه النظير (قوله : وذلك) أى : الجمع بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد قد يكون أى : قد يتحقق بسبب الجمع بين أمرين (قوله : (بِحُسْبانٍ)) أى : يجريان فى بروجهما بحسبان معلوم المقدار لا يزيدان عليه ولا ينقصان عنه ، فالشمس تقطع الفلك فى سنه والقمر يقطعه فى شهر فهو أسرع منها سيرا ذلك تقدير العزيز العليم (قوله : جمع بين أمرين) أى : وهما الشمس والقمر ولا يخفى تناسبهما من حيث تقارنهما فى الخيال لكون كل منهما جسما نورانيّا سماويّا ، ثم إنه لا حاجه لقوله : جمع بين أمرين مع قوله : قد يكون بالجمع بين أمرين فهو تأكيد له (قوله : ونحو قوله) أى : البحترى ، (وقوله : فى صفه الإبل) أى : المهزوله (قوله : كالقسىّ) جمع قوس (وقوله : المعطفات) أى : المنحنيات ؛ لأنه مأخوذ من عطّف العود بتشديد الطاء وعطفه بتخفيفها حناه ووصف القوس بالتعطيف من باب الوصف الكاشف أو المؤكد ، إذ لا يكون القوس إلا كذلك ، فإن قلت : إن قوسا بزنه فعل ، وفعل يجمع على فعول : كفلس يجمع على فلوس ، فكان مقتضاه أن يقال فى جمع قوس قووس لا قسى ، قلت :

۱- الرحمن : ۵.

۲- البيت للبحترى فى وصف الإبل المهازيل.

(بل الأسهم) جمع : سهم (مبريه) أى : منحوته (بل الأوتار) جمع : وتر - جمع بين ثلاثه أمور.

(ومنها) أى : ومن مراعاه النظير : (ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف ؛ وهو أن يختم الكلام ...

******

أصل قسى قووس بدليل قوس الشيخ ، واستقوس أى : انحنى ورجل متقوس أى : معه قوس قدمت اللام إلى محل عين الكلمه ، فصار قسوو فوقعت الواو متطرفه ، فقلبت ياء فصار قسوى اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وقلبت الضمه كسره لمناسبه الياء ، وأدغمت الياء فى الياء فصار قسى بضم فاء الكلمه ، ثم لما استثقل الانتقال من الضمه للكسره فى مثل هذا كسروا فاء الكلمه للخفه فصار قسى بوزن فليع بكسر الفاء (قوله : بل الأسهم) أى : بل هى كالأسهم وهذا إضراب عن التشبيه الأول بالقسىّ (وقوله : بل الأوتار) أى : بل هى كالأوتار فهى هزيله جدّا وهذا إضراب عن التشبيه الثانى ، ومحصل معنى البيت : أن الإبل المهازيل فى شكلها ورقه أعضائها شابهت تلك القسى ، بل أرق منها وهى الأسهم ، بل أرق منها وهى الأوتار (قوله : جمع وتر) أى : وهو الخيط الجامع بين طرفى القوس (قوله : جمع بين ثلاثه أمور) وهى القوس والسهم والوتر بينها مناسبه وفى انتقاله تدل ؛ لأن القوس أغلظ من السهم المبرى ، والسهم المذكور أغلظ من الوتر ، والوتر أرقها كلها ، وقد يكون الجمع بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد متحققا بسبب الجمع بين أربعه كقول بعضهم للوزير المهلبى : أنت أيها الوزير إسماعيلى الوعد ، شعيى التوفيق ، يوسفى العفو ، محمدى الخلق ، فجمع بين الأنبياء الأربعه المرسلين ، وفيه مناسبه ، وقد يكون متحققا بسبب الجمع بين أكثر من أربعه كقول ابن رشيق - بفتح أوله وكسر ثانيه (١) :

أصحّ وأقوى ما سمعناه فى النّدى

من الخبر المأثور منذ قديم

أحاديث ترويها السّيول عن الحيا

عن البحر عن كفّ الأمير تميم

١- لابن رشيق فى شرح عقود الجمان ٢ / ٧۶.

بما يناسب ابتداءه فى المعنى نحو : (لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)(١)) فإن (اللَّطِيفُ) يناسب كونه غير مدرك بالأبصار ، ...

******

فقد ناسب فيه بين الصحه والقوه والسماع والخبر المأثور والأحاديث والروايه ، وكذا ناسب بين السيل والحيا أى : المطر والبحر وكف تميم مع ما فى البيت الثانى من صحه الترتيب فى العنعنه ، إذ جعل الروايه لصاغر عن كابر كما يقع فى سند الأحاديث ، فإن السيول أصلها المطر والمطر أصله البحر على ما يقال ، والبحر أصله كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر - ا. ه أطول.

(قوله : بما يناسب ابتداءه فى المعنى) أى : لكون ما ختم به الكلام كالعله لما بدئ به أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك وإنما كان تشابه الأطراف نوعا خاصّا من مراعاه النظير ؛ لأنها الجمع بين متناسبين مطلقا ، سواء كان أحدهما فى الختم والآخر فى الابتداء كما فى تشابه الأطراف أو كانا معا فى الابتداء كما تقدم فى المثال ، أو فى الاختتام ، أو فى التوسط ، بخلاف تشابه الأطراف ، فإنه قاصر على الجمع بين متناسبين أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء. قال الفنرى : ولو قال بدل قوله : بما يناسب ابتداءه بما يناسب ما قبله كان أولى ؛ لأن قوله : لا تدركه الأبصار الذى يناسبه اللطيف ، وإن كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآيه ، لكن قوله : وهو يدرك الأبصار الذى يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام - انتهى.

وأجاب بعضهم بأن المراد بالكلام هنا ما يقصد من التراكيب المفيده سواء كان جمله واحده أو أكثر ، والمراد بأوله ما ليس بآخر ، وحينئذ فيصدق على قوله تعالى : (لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) أنه كلام وعلى قوله : (لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصارَ) أنه أول وعلى قوله : (وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) أنه آخر - تأمل.

(قوله : فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار) أى : باعتبار المتبادر منه وهو الدقه لأخذه من لطف ككرم إذا دق ورق ، ومعلوم أن الشىء كلما لطف ودق

١- الأنعام : ١٠٣.

و (الْخَبِيرُ) يناسب كونه مدركا للأبصار ؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيرا عالما.

(ويلحق بها) أى : بمراعاه النظير أن تجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وإن لم يكونا مقصودين هنا (نحو : (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبانٍ. وَالنَّجْمُ)(١) أى : النبات الذى ينجم - أى : يظهر من الأرض لا ساق له - كالبقول (والشجر) ...

******

كان أخفى فلا يدرك بالبصر ، ألا ترى للهواء فإنه لما لطف جدّا امتنع إدراكه بالبصر عاده وإن كان ذلك المعنى محالا فى حقه تعالى ، إذ اللطيف فى حقه بمعنى الرفيق بعباده الرؤوف بهم ، وعباره الفنرى (قوله : فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار) فيه تأمل إذ المناسب له اللطيف المشتق من اللطافه وهو ليس بمراد هنا ، وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفه فلا يظهر له مناسبه ، اللهم إلا أن يقال : اللطيف هنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الأبصار ولا ينطبع منها وهذا القدر يكفى فى المناسبه - ا. ه.

(قوله : لأن المدرك للشيء إلخ) لعل الأظهر فى بيان المناسبه عباره ابن يعقوب ونصها : أما مناسبه الخبير لإدراكه الأبصار فظاهره ؛ لأن الخبير من له علم بالخفيات ومن جمله الخفيات ، بل الظواهر الأبصار فيدركها - تأمل.

(قوله : غير متناسبين) أى : فى أنفسهما لعدم وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أو عليه ، أو نحو ذلك (قوله : بلفظين) أى : حاله كون المعنيين المذكورين معبرا عنهما بلفظين (قوله : وإن لم يكونا مقصودين هنا) أى : والحال أن مجموع المعنيين المتناسبين لم يقصد فى الحاله الراهنه ، وهذا صادق بألا يقصد واحد منهما ، أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر كما فى المثال المذكور فى المتن.

(قوله : نحو (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) إلخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر (قوله : (بِحُسْبانٍ)) أى يجريان فى فلكهما بحساب معلوم لا يزيد ولا ينقص (قوله : كالبقول)

١- الرحمن : ٥ ، ٦.

الذى له ساق ((يَسْجُدانِ)) أى : ينقادان لله تعالى فيما خلقا له ، فالنجم بهذا المعنى - وإن لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب ، وهو مناسب لهما (ويسمى إيهام التناسب) لمثل ما مر فى إيهام التضاد.

الإرصاد

(ومنه) أى : ومن المعنوى (الإرصاد) وهو فى اللغه : نصب الرقيب فى الطريق (ويسميه بعضهم : التسهيم) يقال : برد مسهم : فيه خطوط مستويه (وهو أن يجعل قبل العجز من الفقره) هى فى النثر ...

******

مثل الفجل والبصل (قوله : الذى له ساق) وقد يسمى ما لا يقوم على ساق شجرا. قال تعالى : (وَأَنْبَتْنا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ)(١) واليقطين وهو القرع مما لا يقوم على ساق (قوله : وهو مناسب لهما) أى : لاقترانه معهما فى الخيال لكونه جسما نورانيّا سماويّا والحاصل أن النجم فى الآيه بالنسبه للشجر من فى مراعاه النظير وبالنسبه للشمس والقمر من إيهام التناسب ، ويسجدان مجاز عن انقيادهما لله تعالى ، و (قوله : فيما خلقا له) أى : من الانتفاع بهما (قوله : لمثل ما مر فى إيهام التضاد) أى : أنه يوجه بتوجيه مثل التوجيه الذى وجه به إيهام التضاد بقوله فيما مر ؛ لأن المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد فيقال هنا إنما سمى بذلك لكون المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب نظرا للظاهر وبالجمله فنسبه إيهام التناسب من مراعاه النظير كنسبه إيهام التضاد من المطابقه.

[الإرصاد] :

(قوله : أى ومن المعنوى) أى : ومن البديع المعنوى (قوله : نصب الرقيب فى الطريق) أى : ليدل عليه أو على ما يأتى منه كما ينصب القطاع من ينظر القافله ليعرفوا هل يقاومونهم وهل معهم شىء أو لا؟ يقال : رصدته أى : نصبت له رقيبا ، وأرصدته : جعلته يرصد أى : يراقب الشىء (قوله : برد مسهم إلخ) أى : فالتسهيم فى الأصل جعل البرد أى : الثوب ذا خطوط كأنها فيه سهام ، ثم نقل لما قاله المصنف بجامع التزيين (قوله : وهو أن يجعل قبل العجز إلخ) أى : سواء كان متصلا بالعجز أو كان هناك فاصل بينهما ،

١- الصافات : ١۴۶.

بمنزله البيت من النظم ، فقوله : وهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه فقره ، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه فقره أخرى ، والفقره فى الأصل حلى يصاغ على شكل فقره الظهر (أو) من (البيت ...

******

ووجه تسميه ما يدل على العجز إرصاد أن الإرصاد فى اللغه نصب الرقيب فى الطريق ليدل عليه ، أو على ما يأتى منه ، وما يدل على العجز نصب ليدل على صفته وختمه ، وأما وجه تسميته تسهيما ؛ فلأن ما جعل قبل العجز ليدل عليه مزيد فى البيت أو فى الفقره ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزله الخطوط فى الثوب المزيده فيه لتزيينه ؛ أو لأن ما قبل العجز مع العجز كأنهما خطان مستويان فى البيت أو الفقره (قوله : بمنزله البيت من النظم) أى : بمنزله البيت الكامل من الشعر فى أن رعايه الروى واجبه فيهما بخلاف المصراع إلا أنه فرق بينهما من جهه أن البيت يكون بيتا وحده والفقره لا تكون فقره بدون الأخرى - قاله عبد الحكيم ، وفى ابن يعقوب : الفقره : ما يكون من النثر بمنزله البيت من الشعر فى كونه ملتزما ما ختم ما بعده بما التزم منه فى الروى : كالحرف الملتزم فى ختم الآيات (قوله : فقوله) أى : الحريرى وهو مبتدأ خبره فقره ، (وقوله : هو) أى : أبو زيد السروجى (قوله : يطبع الأسجاع) يقال طبعت السيف والدرهم أى : عملته وطبعت من الطين جره عملتها منه والأسجاع : جمع سجع وهو الكلام الملتزم فى آخره حرف فهو قريب من الفقره أو هو نفسها فى الماصدق (وقوله : بجواهر لفظه) أى : من لفظه الشبيه بالجواهر (قوله : ويقرع الأسماع إلخ) قرع الأسماع بزواجر الوعظ عباره عن إسماع الموعظه على وجه محرك للمقصود (قوله : بزواجر وعظه) أى : بالزواجر من وعظه أى : بالأمور المانعه للسامع من ارتكاب ما لا ينبغى (قوله : فقره أخرى) أى : لأن كلّا منهما بمنزله البيت فيما ذكر آنفا (قوله : والفقره فى الأصل) الفقره بفتح الفاء وكسرها ، والمراد بالأصل اللغه ، (وقوله : حلى) بفتح الحاء وسكون اللام وجمعه حلى بضم الحاء وكسرها وكسر اللام وتشديد الياء ، (وقوله : يصاغ على شكل فقره الظهر) أى : فتكون الفقره فى الأصل مشتركه بين فقره الظهر وبين الحلى الذى يصاغ على شكلها ، ثم استعيرت لكلام لو ضم إليه غيره التزم

ما يدل عليه) أى : على العجز - وهو آخر كلمه من الفقره ، أو البيت (إذا عرف الروى) فقوله : ما يدل فاعل " يجعل " ، وقوله : " إذا عرف " متعلق بقوله : " يدل " ، والروى : الحرف الذى بنى عليه أواخر الأبيات أو الفقر ، ويجب تكرره فى كل منهما ، وقيد بقوله : " إذا عرف الروى " لأن من الإرصاد ما لا يعرف به العجز لعدم معرفه حرف الروى ، كما فى قوله تعالى : (وَما كانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً واحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْ لا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيما فِيهِ يَخْتَلِفُونَ)(١) ...

******

فى المضموم الحرف الأخير الكائن فى المضموم إليه هذا ما يشعر به كلام الشارح ، وذكره العلامه سم ، والذى ذكره العلامه ابن يعقوب أن الفقره فى الأصل اسم لعظم الظهر ، ثم استعير لحلى يصاغ على هيئته عظم الظهر ، ثم استعير لكلام لو ضم إليه غيره التزم فى المضموم الحرف الأخير الكائن فى المضموم إليه ، وعلى هذا فقول الشارح : فى الأصل أى : الأصل الثانى ، وإلا فالأصل الأول إحدى فقار الظهر (قوله : ما يدل عليه) أى : كلمه تدل على العجز أى : على مادته وصورته ، فالماده يدل عليها الإرصاد والصوره يدل عليها الروى ، فالمتوقف على معرفه الروى هو الصوره فقط (قوله : آخر كلمه) أى : الكلمه الأخيره من الفقره إلخ (قوله : إذا عرف الروى) أى : من حيث إنه روى لتلك القافيه ، فمعرفه صيغه القافيه من الكلام السابق لا بد منها أيضا ، فلا يرد أن معرفه الروى وهو النون فى الآيه لا تدل على أن العجز يختلفون لجواز أن يكون مختلفون ، ولو قال المصنف : إذا عرف الروى مع معرفه صيغه القافيه لكان أوضح (قوله : فاعل يجعل) أى : نائب فاعل يجعل ، أو على رأى الزمخشرى من أن نائب الفاعل عنده يقال له فاعل (قوله : متعلق بقوله : يدل) أى أن الإرصاد هو أن يؤتى قبل العجز بما يدل على شخصه أى : إذا وجد ذلك الشرط وهو معرفه الروى وصيغه القافيه ، فإن فقد ذلك الشرط لم توجد تلك الدلاله ، وإن كان ذلك يسمى إرصادا ، والحاصل أن الإرصاد لا بد فيه من الدلاله على ماده العجز ، فإن عرف الروى وصيغه القافيه وجب أن يدل على صيغته أيضا ، وإن لم يعرف الروى انتفت تلك الدلاله (قوله : ويجب تكرره) أى : الروى فى كلّ منهما أى : من الأبيات والفقر (قوله : ما لا يعرف به العجز)

١- يونس : ١٩.

فلو لم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما توهم أن العجز فيما فيه اختلفوا ، أو اختلفوا فيه ، فالإرصاد فى الفقره (نحو : (وَما كانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلكِنْ كانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)(۱) ، و) فى البيت (نحو قوله :

******

أى : باعتبار صورته ومادته لا- باعتبار مجرد مادته ، وإلا فقوله اختلفوا يدل على ماده الاختلاف (قوله : فلو لم يعرف) أى : فلو فرض أنه لم يعرف من الآيه التى قبلها أن حرف الروى هو النون لربما توهم إلخ - ظاهره أنه لو عرف أن الروى حرف النون لفهم أن العجز يختلفون - وليس كذلك - لجواز أن يفهم أنه مختلفون ، فالأولى أن يقول : فلو لم يعرف حرف الروى من حيث إنه روى لتلك القافيه ، إذ لا بد من العلم بصيغه القافيه أيضا ، ومثل هذه الآيه قول الشاعر :

أحلّت دمى من غير جرم وحرّمت

بلا سبب يوم اللّقاء كلامى (۲)

فليس الذى حللته بمحلّل

وليس الّذى حرّمته بحرام

فحرمته إرصاد يدل على أن العجز حرام إذا عرف أن الروى الميم ، وأن القافيه على وزن فعال كسلام وكلام ، فلو لم يعرف أن القافيه مثل سلام وكلام لربما توهم أن العجز بمحرم.

(قوله : (وَما كانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلكِنْ كانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)) أى : فيظلمهم إرصاد ؛ لأنه يدل على أن ماده العجز من ماده الظلم ، إذ لا- معنى لقولنا مثلا- : وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم ينفعون أو يمنعون من الهلاك أو نحو ذلك ، ويعين كون الماده من الظلم مختومه بنون بعد واو معرفه الروى الكائن فيما قبل الآيه وهو قوله تعالى : (الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَهُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّهَ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)(۳) (قوله : نحو قوله) أى : قول الشاعر وهو عمرو بن معد يكرب (۴)

۱- العنكبوت : ۴۰.

۲- الإيضاح ص ۳۰۸ ، التبيان للطّيبى ج ۲ ص ۴۳۷ ، وينسب للبحترى.

۳- النحل : ۳۲.

۴- البيت لعمرو بن معد يكرب ، فى الإيضاح ۳۴۷ ، شرح عقود الجمان ۲ / ۷۸ ، التلخيص ص ۸۸.

إذا لم تستطع شيئا فدعه

وجاوزه إلى ما تستطيع (۱)

المشاكله

(ومنه) أى : ومن المعنوى (المشاكله ، وهى ذكر الشىء بلفظ غيره لوقوعه) أى : ذلك الشىء (فى صحبته) أى : ذلك الغير ...

******

(قوله : إذا لم تستطع شيئا إلخ) أى : فقوله : إذا لم تستطع إرصاد ؛ لأنه يدل على أن ماده العجز من ماده الاستطاعه المثبته ، إذ لا يصح أن يقال : إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما لا تستطيع ، أو جاوزه إلى كل ما تشتهى ، أو إلى فعل ما تعرض لك إرادته ولو كنت لا تستطيعه ، أو نحو ذلك ، والذوق السليم شاهد صدق على ذلك ، ومعرفه الروى تدل على أن تلك الماده تختم بعين قبلها ياء ، وليس ذلك إلا لفظ تستطيع وهو ظاهر.

[المشاكله] :

(قوله : ذكر الشىء) أى : كالخياطه فى المثال الآتى (وقوله : بلفظ غيره) أى : كلفظ الطبخ لوقوع الخياطه فى صحبه الطبخ ، وكما لو قيل لك : أسقيك ماء فقلت : بل اسقنى طعاما فقد ذكرت الإطعام بلفظ السقى لوقوعه فى صحبه السقى ، ثم إن المتبادر من المصنف أن المشاكله مجاز لغوى ؛ لأنها كلمه مستعمله فى غير ما وضعت له لعلاقه بناء على أن اللام فى قوله : لوقوعه فى صحبته تعليليه ، وأن الوقوع المذكور من العلاقات المعتبره لرجوعها للمجاوره كما سيأتى بيانه ، وعليه فقوله : ذكر الشىء بلفظ غيره شامل لجميع المجازات والكنايات (وقوله : لوقوعه فى صحبته) مخرج لما سوى المشاكله ، والقوم وإن لم ينصوا على أن الوقوع فى الصحبه من العلاقات فقد نصوا على ما يرجع إليه وهو المجاوره ، فإن قلت : إن وقوع الشىء فى صحبه غيره متأخر عن الذكر فكيف يكون عله للذكر؟ قلت : المراد بالوقوع فى الصحبه قصد المتكلم الوقوع فى الصحبه ، والقصد متقدم على الذكر ، وقيل : المشاكله قسم ثالث لا حقيقه ولا مجاز ، أما كونها غير حقيقه فظاهر ؛ لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ، وأما كونها غير مجاز فلعدم العلاقه المعتبره ؛ لأن الوقوع فى الصحبه ليس من العلاقه ولا يرجع إلى المجاوره المعتبره

۱- البيت من شعر عمر بن معد يكرب.

.....

******

علاقه ؛ لأنها المجاوره بين مدلول اللفظ المتجوز به وبين مدلول اللفظ المتجوز عنه أى : تقارنها فى الخيال والمشاكله ليست كذلك ؛ لأن المشاكله أن يعدل عن اللفظ الدال على المعنى المراد إلى لفظ غيره من غير أن يكون هناك مجاوره بين مدلولى اللفظين وتقارن بينهما فى الخيال فليس فيها إلا مجرد ذكر المصاحب بلفظ غير لاصطحابهما فى الذكر ، ولو كان هذا القدر يكفى فى التجوز لصح التجوز فى نحو قولنا : جاء زيد وعمرو بأن يقال : جاء زيد وزيد مرادا به عمرو لوقوعه فى صحبته وهو لا يصح ، ويمكن حمل المصنف على هذا القول بجعل اللام فى قوله : لوقوعه فى صحبته توقيتيه أى : ذكر الشىء بلفظ غيره وقت وقوعه فى صحبته ، وعلى هذا فخروج الكنايات والمجازات بهذا القيد ظاهر ؛ لأن شيئا منها ليس من شأنه أن يذكر وقت صحبته للغير ، وعلى هذا القول فمعنى الوقوع فى صحبه الغير أن ذلك الشىء وجد مصاحبا للغير بمعنى أنه ذكر هذا عند ذكر هذا ، وليس المراد وقوعه فى صحبته فى قصد المتكلم كما يقوله الأول ، واعلم أن القول بأن المشاكله ليست حقيقه ولا مجازا هو ما ارتضاه العلامه ابن يعقوب وعبد الحكيم حيث قال : أقول بكونها مجازا ينافى كونها من المحسنات البديعيه ، وأنه لا بد فى المجاز من اللزوم بين المعنيين فى الجمله ، والمعنيان فى المشاكله تاره يكون بينهما علاقه من العلاقات المعتبره فى المجاز : كإطلاق اسم السبب على جزء المسبب عنه المترتب عليه كما فى قوله تعالى : (وَجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها)(1) فإن السيئه الأولى عباره عن المعصيه والثانيه عباره عن جزاء المعصيه وبينهما علاقه السببيه ، فأطلق السبب وأريد المسبب ، وتاره لا يكون بينهما علاقه كإطلاق الطبخ على خياطه الجبه والقميص ، وأن فى المشاكله نقل المعنى من لباس إلى لباس فإن اللفظ بمنزله اللباس ففيها إيراد المعنى بصوره عجيبه فيكون محسنا معنويّا وفى المجاز نقل اللفظ من معنى لمعنى آخر ، فلا بد من علاقه مصححه للانتقال والتغليب أيضا من هذا القسم ، إذ فيه أيضا نقل المعنى من لباس إلى لباس لنكته ، ولذا كان البحث عنه من وظيفه المعانى ، وإن صرح الشارح فيما سبق بكونه من باب

١- الشورى : ٤٠.

(تحقيقا ، أو تقديرا) أى : وقوعا محققا ، أو مقدرا (فالأول نحو قوله : قالوا اقترح شيئا) من : اقترحت عليه شيئا : إذا سألته إياه من غير رويه وطلبته على سبيل التكليف والتحكم ، وجعله من : اقترح الشيء : ابتدعه - غير مناسب - على ما لا يخفى - (نجد) مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجاده ؛ وهى تحسين الشيء (لك طبخه ... قلت اطبخوا لى جبّه وقميصا) أى : خيطوا ، وذكر خياطه الجبه بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبه طبخ الطعام (ونحو : (تَعْلَمُ ما فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ ما فِي نَفْسِكَ)(١)) ...

******

المجاز والحقيقه والمجاز والكنايه أقسام للكلمه إذا كان المقصود استعمال الكلمه فى المعنى ، وأما إذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ للفظ آخر فهو ليس شيئا منها - انتهى.

(قوله : تحقيقا) أى : بأن ذكر ذلك الشيء عند ذكر الغير (وقوله : أو تقديرا) أى : بأن ذكر الشيء عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدالّ على الغير مقدرا والمقدر كالمذكور (قوله : أى وقوعا) دفع به ما يوهم أن قوله تحقيقا راجع للذكر.

(قوله : فالأول) أى : فالقسم الأول من المشاكله وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته وقوعا محققا (قوله : إذا سألته) أى : تقول ذلك إذا سألته إلخ (وقوله : من غير رويه) أى : تأمل فى حال المسئول (وقوله : وطلبته إلخ) تفسير (وقوله : على سبيل التكليف) أى : الإلزام (قوله : والتحكم) أى : الإلزام تفسير ، وحينئذ فالمعنى اطلب ما شئت من المطبوخ طلبا إلزاميّا (قوله : ابتدعه) أى : حصله وأوجده أولا ومنه اقترح الكلام أى : ابتدعه وابتكره على غير مثال (قوله : غير مناسب) خبر عن قوله وجعله ، وإنما كان غير مناسب ؛ لأنه ينافيه قوله بعد : نجد لك طبخه أى : نحسن لك طبخ ذلك المسئول ؛ وذلك لأنه على تقدير أن يكون اقترح مأخوذا من اقترح الشيء ابتدعه يصير المعنى ابتدع شيئا من الأطعمه المطبوخه وأوجده ؛ نجد لك طبخه ، ولا معنى لإيجاد المطبوخ ليطبخ وإن حمل على أن المعنى أوجد أصله ليطبخ نافاه السياق أيضا ؛ لأن المراد : اطلب ما تريد من الأطعمه المطبوخه تعطاه ، وليس المراد ائتنا بطعام نطبخه لك - قاله ابن يعقوب.

(قوله : نجد) بضم النون وكسر الجيم مضارع متكلم (قوله : خيطوا) بكسر الخاء المعجمه وسكون الياء التحتيه (قوله : ونحوه) أى : نحو هذا المثال فى كونه مشاكله

١- المائده : ١١٦.

حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى لوقوعه فى صحبه (نفسى).

(والثانى) وهو ما يكون وقوعه فى صحبه الغير تقديرا (نحو) قوله تعالى (قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا) إلى قوله (صِبْغَةَ اللهِ)) (وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عابِدُونَ)(١) (وهو) أى : قوله : (صِبْغَةَ اللهِ) (مصدر) لأنه فعله من صبغ كالجلسه ؛ من جلس ؛ وهى الحاله التى يقع عليها الصبغ (مؤكد ل (آمَنَّا بِاللهِ) أى : تطهير الله ؛ ...

******

لوقوع الشىء فى صحبه غيره تحقيقا (قوله : حيث أطلق النفس إلخ) فالمراد ولا أعلم ما فى ذاتك ، والحاصل أن النفس تطلق بمعنى الذات وبمعنى الروح ، وحينئذ فلا يجوز إطلاقها عليه تعالى ولو بالمعنى الأول إلا على سبيل المشاكله للإيهام ، فإن قلت : قد ورد فى الحديث أنت كما أثنيت على نفسك وفى الآيه (وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ)(٢) و (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ)(٣) قلت : وإن أطلق من غير مشاكله فى ذلك لا يجوز الإطلاق من غير مشاكله فى غير ما ورد ، والحق أنه يجوز إطلاق النفس على الذات من غير مشاكله ، وليس فى الآيه مشاكله ؛ لأن اللفظ أطلق على معناه لا على غيره لمصاحبته له فى اللفظ - ا. ه من ابن يعقوب.

ولك أن تقول : إن فى الآيه مشاكله على كل من القولين بناء على أن المراد من نفسه تعالى علمه لا ذاته وأن الظرفيه مجازيه - فتأمل.

(قوله : فى صحبه الغير) أى : كصبغتنا وصبغتكم فى حل الآيه الآتى (قوله : (صِبْغَةَ اللهِ)) منصوب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله (آمَنَّا بِاللهِ) تقديره صبغنا الله بالإيمان صبغه أى : طهرنا تطهيرا (قوله : لأنه فعله) أى : لأن وزنه فعله بكسر الفاء وسكون العين (قوله : وهى) أى : الصبغه ، (وقوله : الحاله) أى : الهيئه المخصوصه ، (وقوله : التى يقع عليها) أى : يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ من تحقق العام فى الخاص (قوله : لامنا بالله) أى : العامل دل عليه آمنا (قوله : أى تطهير الله) بإضافه تطهير

١- البقره : ١٣٦ - ١٣٨.

٢- آل عمران : ٣٠.

٣- الأنعام : ٥۴.

لأن الإيمان يطهر النفوس) فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ، ودالّا عليه فيكون (صِبْغَةَ اللهِ) بمعنى : تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله : (آمَنَّا بِاللهِ) ثم أشار إلى وقوع تطهير الله فى صحبه ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا قوله : (والأصل فيه) أى : فى هذا المعنى - وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه : المعموديه ، ...

******

إلى الله تفسير لصبغه الله ولم يقدمه على (قوله : مؤكد) لئلا يكون فيه فصل بين الصفه والموصوف ، ثم إن إطلاق ماده الصبغ على التطهير من الكفر مجاز بالاستعاره ؛ لأنه شبه التطهير من الكفر بالإيمان بصبغ المغموس فى الصبغ الحسى بجامع ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسّا ومعنى بالعمل الصالح والأخلاق الطيبه كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ، ولا ينافى ذلك كونه مشاكله - ا. ه يعقوبى.

(قوله : لأن الإيمان إلخ) عله لمؤكد (قوله : مشتملا على تطهير الله إلخ) أى : من اشتمال الملزوم على لازمه (قوله : لمضمون) أى : لما تضمنه قوله آمنا بالله وهو الفعل الذى قدرناه (قوله : ثم أشار إلى وقوع إلخ) أى : ثم أشار إلى وجه وقوع التطهير المعبر عنه بصبغه الله فى صحبه ما يعبر عنه أى : المعنى الذى يعبر عنه بلفظ الصبغ وهو الغمس فقال : والأصل فيه إلخ ، ولو قال المصنف بدل قوله : والأصل فيه ، وبيان ذلك أى : وبيان المشاكله فى هذه الآيه كان أظهر (قوله : تقديرا) أى : وقوعا مقدرا (قوله : يغمسون) أى : يدخلون أولادهم فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغه ؛ لأن الماء الأصفر شأنه أن يغير لون ما أدخل فيه إلا أنه لم يذكر ذلك اللفظ دالّا على ذلك المعنى فى الآيه إلا أننا نفرض أنه وجد ذلك اللفظ دالّا على هذا المعنى (قوله : فى ماء أصفر) أى : بشىء يجعلونه فيه كالزعفران يوكل بذلك القسيس منهم ويضع فيه الملح لئلا يتغير بطول الزمان فتغتر عامتهم بعدم التغير ، ويقولون : إن ذلك بركه القسيس كما يغترون بإظهاره الزهد فجعلوا استغفاره موجبا للمغفره وفوضوا إليه أمر النساء فيباشر أسرارهن إن شاء وهم راضون بذلك (قوله : يسمونه) أى ذلك الماء المعموديه اسم للماء الذى غسل به عيسى - عليه السلام - ثالث ولادته ، ثم إنهم مزجوه بماء آخر ، فكلما أخذوا منه شيئا

ويقولون : إنه) أى : الغمس فى ذلك الماء (تطهير لهم) فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال : الآن صار نصرانيّا حقّا ؛ فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى : (قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ) وصبغنا الله بالإيمان صبغه لا مثل صبغتنا ، وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا ؛ هذا إذا كان الخطاب فى قوله : (قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ) للكافرين ، وإن كان الخطاب للمسلمين فالمعنى : أن المسلمين أمروا بأن يقولوا : صبغنا الله تعالى بالإيمان صبغه ، ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارى (فعبر عن الإيمان بالله ب (صِبْغَةَ اللهِ) للمشاكله) لوقوعه فى صحبه صبغه النصارى تقديرا (بهذه القرينه) الحاليه التى هى سبب النزول من غمس النصارى أولادهم فى الماء الأصفر ، وإن لم يذكر ذلك لفظا.

******

صبوا عليه ماء آخر بدل ما أخذ وهو باق إلى الآن (قوله : ويقولون إنه تطهير لهم) أى : من كل دين يخالف دينهم أى : إنهم يعتقدون ذلك.

(قوله : صار نصرانيّا حقّا) أى : لأنه تطهر من سائر الأديان المخالفه لدينهم (قوله : فأمر المسلمون إلخ) أمر المسلمين مفهوم من السياق (قوله : قولوا) أى : يا نصارى إن أردتم التطهير الحقيقى (قوله : وصبغنا الله بالإيمان) أى : غمسنا فى الإيمان الذى هو كالماء الطهور من صبغ يده فى الماء غمسها فيه (قوله : بأن يقولوا) أى : للكافرين (قوله : ولم نصبغ صبغتكم) هذا هو اللفظ المقدر (قوله : فعبر عن الإيمان بالله) أى : التطهير الحاصل بالإيمان بالله بصبغه الله ؛ لأن المعبر عنه بالصبغه هو التطهير الحاصل بالإيمان كما مر ، والحاصل أن الصبغ ليس بمذكور فى كلام الله ولا فى كلام النصارى ، ولكن لما كان غمسهم أولادهم فى الماء الأصفر يستحق أن يسمى صبغا وإن لم يتكلموا بذلك حين الغمس ، والآيه نازله فى سياق ذلك الفعل صار كأن لفظ الصبغ مذكور (قوله : للمشاكله) أى : لمناسبه المعنى المعبر عنه والمعنى الذى يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغه - ا. ه يس.

وهذا مثل ما لو رأيت إنسانا يغرس شجرا ، وقلت لآخر : اغرس إلى الكرام - هكذا - وتريد ب اغرس : اصنع المعروف إلى أهل المعروف وعبرت عن الصنع بالغرس

.....

******

لمصاحبته للغرس الحاضر ولو لم يذكر ، فكأنك قلت : هذا يغرس الأشجار فاغرس أنت الإحسان مثله ، فإن قدرته مجازا للتشبيه فى رجاء النفع كان مجازا للتشبيه ومشاكله للصحبه ، وإن لم تقدره كان مشاكله محضه ، وكذا يقال فى كل مشاكله - ألا ترى أنك لو اعتبرت فى المثال السابق أن الطبخ الحقيقى شبه به النسج فى الرغبه والحاجه ، فإنه يكون مجازا باعتبار التشبيه ، ومشاكله باعتبار المصاحبه ؛ لأن قرينه الحال التى هى سبب النزول من غمس النصارى أولادهم فى الماء الأصفر دلت على ذلك كما تقول لمن يغرس الأشجار : اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام. ومنه الاستطراد : وهو الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثانى كقول الحماسى :

وإنا لقوم ما نرى القتل سبّه

إذا ما رأته عامر وسلول (١)

وقول الآخر :

إذا ما اتقى الله الفتى وأطاعه

فليس به بأس وإن كان من جرم (٢)

وعليه قوله تعالى : (يا بَنِى آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِى سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ ذلِكَ مِنْ آياتِ اللهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ)(٣) قال الزمخشرى : هذه الآيه وارده على سبيل الاستطراد عقيب ذكر السوآت وخصف الورق عليها إظهارا للمنه فيما خلق الله من اللباس ولما فى العرى وكشف العوره من المهانه والفضيحه وإشعارا بأن التستر باب عظيم من أبواب التقوى هذا أصله ، وقد يكون الثانى هو المقصود فيذكر الأول قبله ليتوصل إليه كقول أبى إسحاق الصابى :

إن كنت خنتك فى الموده ساعه

فذممت سيف الدوله المحمودا

وزعمت أنّ له شريكا فى العلا

وجحدته فى فضله التوحيدا

قسما لو انى حالف بغموسها

لغريم دين ما أراد مزيدا

۱- البیت من قصیده السموأل اللامیه المشهوره.

۲- البیت لزیاد الأعجم ، وجرم قبیله منن الیمن ، ولعلّ الشاعر أراد أن یضع من شأنها ویجعلها مضرب المثل فی الضعه.

۳- الأعراف : ۲۶.

المزاوجه

(ومنه) أى : ومن المعنوى (المزواجه ، وهو أن يزاوج) أى : توقع المزواجه على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر ، أو إلى الظرف - أعنى قوله : (بين معنيين فى الشرط والجزاء) والمعنى : يجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى أن يرتب على كلّ منهما معنى مرتب على الآخر ...

******

[المزاوجه] :

(قوله : وهى أن يزاوج بين معنيين) يصح كسر الواو من يزاوج على أنه مبنى للفاعل ، وحينئذ فالفاعل ضمير يعود على المتكلم ويصح فتح الواو على أن الفعل مبنى للمفعول ، وعليه فنائب الفاعل إما ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل والمعنى هو أن يزاوج الزواج أى : أن يوقع المزواجه ؛ لأن الفعل المبنى للمفعول إذا لم يكن له مفعول جعل المصدر نائب الفاعل ، وأما الظرف على قول من قال : إن بين ظرف متصرف غير ملازم للنصب على الظرفيه كما فى قوله تعالى : لقد تقطع بينكم برفع بين وإلا فقد شرط فى الظرف إذا وقع نائب فاعل تصرفه ، وإما أن تكون بين زائده ومعنيين نائب الفاعل ولا يجوز قراءته على صيغه الخطاب كما فى : عبد الحكيم ، خلافا لما فى يس من إجازته.

(قوله : واقعان فى الشرط إلخ) أفاد بهذا أن قول المصنف فى الشرط والجزاء حال من معنيين أو صفه له وأن ما وقعت فيه المزاوجه محذوف ، ثم لا يخفى أن المعنيين هما معنى الشرط والجزاء ، فالشرط نهى الناهى ونهيه هو المعنى الأول والجزاء أصاخت إلى الواشى ، والمعنى الثانى الإصاخه للواشى ، وحينئذ فالظرفيه فى قوله واقعان فى الشرط والجزاء من ظرفيه المدلول فى الدال - كذا قرر شيخنا العدوى ، وعباره ابن يعقوب : المراد بجعل المعنيين واقعين فى الشرط والجزاء أن يقع أحد ذينك المعنيين فى مكان الشرط بأن يؤتى به بعد أداته وأن يقع الآخر فى موضع الجزاء بأن ربط بالشرط وسيق جوابا له (قوله : مزدوجين) أى : مستويين فى أن يرتب إلخ ، وحاصله أن معنى ازدواج المعنيين الواقع أحدهما شرطا ، والآخر جزاء أن يجمع بينهما فى بناء معنى من المعانى على كل

(كقوله : إذا ما نهى الناهى) ومنعنى عن حبها (فلجّ بى الهوى) لزمنى (أصاخت إلى الواشى) أى : استمعت إلى النمام الذى يشى حديثه ويزينه ، وصدقته فيما افترى على (فلجّ بها الهجر) زاوج بين نهى الناهى ، وإصاختها إلى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى أن رتب عليهما لجاج شىء ، وقد يتوهم ...

******

منهما فإذا بنى معنى على كل منهما فقد ازدوجا أى : اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزاء فى ذلك المعنى الذى بنى عليهما (قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو البحترى (قوله : إذا ما نهى الناهى) (١) أى : إذا نهانى الناهى عن حبها وزجرنى الزاجر عن التوغل فى ودها (قوله : لزمنى) أى : صار الهوى لازما لى ومن صفاتى وأصل اللجاج كثره الكلام والخصومه والتزامها وإدامتها معبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسلا من التعبير باسم المقيد عن المطلق (قوله : فلج) عطف على نهى وجواب الشرط أصاخت ، وقوله فلج : بها عطف عليه (قوله : أصاخت إلى الواشى) قيل : الصواب روايه ودرايه : أصاخ إلى الواشى فلجّ به الهجر بالتذكير ؛ لأن قبله

كأنّ الثّريّا علّقت بجبينه

وفى نحره الشّعرى وفى خدّه البدر

وفى شرح البيتين أن فى قوله : فلج بى الهوى ، وكذا فى قوله فلج بها الهجر قلبا ؛ لأن اللجاج من العاشق فى العشق لا من العشق فى العاشق ومن المعشوق فى الهجر لا من الهجر فى المعشوق - ا. ه فنرى.

فالمعنى فلججت فى الهوى ولجت فى الهجر (قوله : الذى يشى حديثه) مضارع وشى يشى من الوشى وهو التزيين ، فقوله ويزينه أى : بأن يأتى به على وجه يقبل عطف تفسير والمراد باستماعها لحديث الواشى قبولها له من إطلاق اسم السبب على المسبب (قوله : فلج بها الهجر) أى : لزمها ذلك وصار من صفاتها (قوله : لجاج شىء) أى : لزوم شىء وإن كان اللازم للشرط هو الهوى ، واللازم للجواب هو الهجر ولا يخفى

١- البيت للبحترى ، فى ديوانه ص ٨۴۴ ، والتبيان للطيبى ٢ / ۴٠٠ ويروى (أصاخ) بدل (أصاخت).

من ظاهر العباره أن المزاوجه هى أن يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوى ، وفى الجزاء بين إصاختها إلى الواشى ولجاج الهجر ؛ وهو فاسد إذ لا قائل بالمزواجه فى مثل قولنا : إذ جاءنى زيد فسلم على أجلسته ، وأنعمت عليه ؛ وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف.

******

ما فى ترتب لجاج الهوى على النهى من المبالغه فى الحب لاقتضائه إن ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبها ويثيره كما قال : (١)

أجد الملامه فى هواك لذيذه

حبّا لذكرك فليلمنى اللّوّم

وما فى ترتب لزوم الهجران على وشى الواشى من المبالغه فى ضعف حبها ، وأنه على شفا إذ يزيله مطلق الوشى فكيف يكون الأمر لو سمعت أو رأت عيبا كما قال :

ولا خير فى ودّ ضعيف تزيله

هواتف وهم كلّما عرضت جفا

والمبالغتان مما يستحسن فى كل من المحب والمحبوب ، فمن شأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكر ومن شأن المعشوق أن يوصف بالعكس تحقيقا لمعنى العشق ، وإلا كان مكافأه ومجازاه فى الود فلا يكون من العشق فى شىء.

(قوله : من ظاهر العباره) أى : لأن ظاهرها أن قوله فى الشرط والجزاء ظرف ليزاوج (قوله : إذ لا قائل إلخ) أى : لأنه لا بد فيها أن يكون المرتب على المعنيين الواقعين فى الشرط والجزاء واحدا وهنا المرتب على المجىء غير المرتب على الإجلاس (قوله : إذا جاءنى إلخ) أى : فقد جمع هنا بين معنيين فى الشرط وهما مجىء زيد وسلامه عليه ومعنيين فى الجزاء وهما إجلاسه وإنعامه عليه ومن جمله أمثلتها قول الشاعر :

إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها

تذكّرت القربى ففاضت دموعها (٢)

احتربت بمعنى تحاربت والضمير فى تحاربت وفى دماؤها وفى دموعها للفرسان فى البيت السابق ، والمعنى : إذا تحاربت هذه الفرسان وتقاتلوا فاضت دماؤها التى سكبوها فى القتال ، ثم إذا تذكرت ما بينهم من القرابه الجامعه لهم فاضت دموعها على

١- لأبى الشيص فى الإشارات ٣١٤ ، والإيضاح ص ٣٥٧.
٢- الإيضاح ص ٣١٠.

العكس

(ومنه) أى : ومن المعنوى (العكس) والتبديل (وهو أن يقدم جزء من الكلام على جزء) آخر (ثم يؤخر) ذلك المقدم على الجزء المؤخر أولا ، والعباره الصريحه ما ذكره بعضهم ؛ وهو أن تقدم فى الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما أخرت ، وتؤخر ما قدمت ، وظاهر عباره المصنف ...

******

من قتل إشفاقا على قطيعه الرحم أى : إنهم مع كونهم أقارب تحاربوا وتقاتلوا ، فزاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ترتب فيضان شىء عليهما ، وأن المترتب على الشرط فيضان الدماء والمترتب على الجزاء فيضان الدموع.

[العكس] :

(قوله : والتبديل) عطف تفسير وإنما كان العكس من المحسنات المعنويه ؛ لأن فيه عكس المعنى وتبديله أولا ، ثم يتبعه وقوع التبديل فى اللفظ بخلاف رد العجز على الصدر فإنه إيراد اللفظين أحدهما فى أول الكلام والثانى فى آخره كما فى قوله تعالى : (وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشاهُ)(١) فلذا كان من المحسنات اللفظيه - كذا ذكر عبد الحكيم.

وحاصله أن الحسن فى العكس باعتبار أنه يجعل المعنى الواحد تاره مستحقا لتقديم لفظه ، وتاره مستحقا لتأخيره ، بخلاف رد العجز على الصدر فإن الحسن فيه باعتبار جعل اللفظ صدرا وعجزا من غير تصرف فى معناه بالتقديم والتأخير (قوله : أن يقدم جزء من الكلام) أراد بالجزء الكلمه دون الحروف فيخرج القلب الآتى نحو :

مودّته تدوم لكلّ هول

وهل كلّ مودّته تدوم (٢)

لأن فيه تقديم حروف ثم عكسها - ا. ه أطول.

(قوله : والعباره الصريحه ما ذكره بعضهم) أى : بخلاف عباره المصنف ، فإنها محتمله لغير المراد ؛ لأن قوله : ثم يؤخر ذلك المقدم محتمل ؛ لأن يكون المراد ، ثم يؤخر ذلك المقدم على ذلك الجزء المؤخر ، ويحتمل ثم يؤخر ذلك المقدم على غير الجزء المؤخر ،

١- الأحزاب : ٣٧.

٢- فى الإيضاح ص ٣۴۴ وهو للقاضى الأرجانى.

صادق على نحو : عادات السادات أشرف العادات وليس من العكس.

(ويقع) العكس (على وجوه ، منها : ...

******

ويحتمل أن المراد ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الذى كان مؤخرا أو على غيره ، فلذا قال الشارح : وظاهر عباره المصنف صادق إلخ أى : ظاهرها بدون التأويل الذى قاله الشارح : وإلا فبالتأويل الذى قاله الشارح يخرج ذلك (قوله : صادق على نحو إلخ) أى : لأنه قد قدم جزء من الكلام وهو عادات على جزء آخر وهو السادات ، ثم أخر ذلك المقدم ؛ لأن ظاهره يؤخر ذلك المقدم سواء أخر على الجزء الذى كان مؤخرا أولا ـ أو على غيره وصادق أيضا على قوله تعالى : وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لأنه قدم جزء من الكلام وهو تخشى على جزء آخر وهو الناس ، ثم أخر الأول وهو تخشى وصادق على قول الشاعر :

سريع إلى ابن العمّ يلطم وجهه

وليس إلى داعى النّدى بسريع (١)

(قوله : وليس من العكس) بل هو من رد العجز إلى الصدر ، والحاصل أنك إذا قدمت جزءا من الكلام على جزء آخر ثم عكست فقدمت ما أخرت وأخرت ما قدمت كان هذا عكسا وتبديلا ، وهو يستلزم تكرار الجزأين الواقع فيهما العكس بالتقديم والتأخير ، وإن قدمت جزءا من الكلام على جزء آخر ثم أخرت المقدم على غير المؤخر كان هذا من رد العجز إلى الصدر ، وهو لا ـ يقتضى تكرار الجزأين معا. (قوله : ويقع العكس على وجوه) أى : يجىء من مجىء العام فى الخاص ، أى : يتحقق فى تلك الوجوه.

(قوله : أن يقع بين أحد طرفى جمله وما أضيف إليه ذلك الطرف) وذلك بأن تعمد إلى المبتدأ مثلا وهو أحد طرفى الجمله الخبريه ، إذا كان ذلك المبتدأ مضافا لشىء ، فتجعله مضافا إليه وتجعل المضاف إليه أولا ـ هو المضاف ، على أن ذلك المضاف هو الطرف الآخر الذى هو الخبر ، فيصدق أنه وقه العكس فى أحد طرفى الجمله باعتبار

١- للمغيره بن عبد الله المعروف بالأقيش الأسدى ، فى لطائف التبيان ۴۵ ، والمفتاح ص ۹۴ ، ودلائل الإعجاز ۱۵۰ ، والإشارات ص ۳۴.

أن يقع بين أحد طرفى جمله ، وما أضيف إليه ذلك الطرف ؛ نحو : عادات السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفى الكلام ، والسادات مضاف إليه ذلك الطرف ، وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ، ثم السادات على العادات.

(ومنها) أى : من الوجوه (أن يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين ؛ نحو : (يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَىِ)(١)) فالحى والميت متعلقان ب (يُخْرِجُ ،) وقد قدم أولا (الْحَىَ) على (الْمَيِّتِ ،) وثانيا : (الْمَيِّتِ) على (الْحَىَ) (ومنها) أى : من الوجوه (أن يقع بين لفظين فى طرفى جملتين ؛ نحو (لا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَ)(٢)) قدم أولا (هُنَ) على (هُمْ ،) وثانيا (هُمْ) على (هُنَّ ؛) وهما لفظان ...

******

الآخر (فقوله : أن يقع بين إلخ) أى : أن يقع العكس متعلقا بهما ، أى : بالطرف وما أضيف إليه لا أنه يقع بينهما ، وقوله : أحد طرفى الجمله أى ويكون العكس هو الخبر فى تلك الجمله ، كما فى المثال ؛ ليكون إطلاق الجمله عليها باعتبار الأول ؛ لأن العكس إنما وقع فى عادات السادات وهو مفرد ، لكن لما عكس وحملنا عليه عكسه صار المجموع جمله. (قوله : عادات السادات سادات العادات) يعنى أن الأمور المعتاده للسادات أى للأكابر والأعيان من الناس أفضل وأشرف من الأمور المعتاده لغيرهم من الناس.

(قوله : بين متعلقى فعلين) أى : أو ما فى معناهما نحو : (يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَىِ)(٣) وخروج الحى من الميت كخروج الدجاجه من البيضه ، وخروج الميت من الحى كخروج البيضه من الدجاجه. (قوله : فى طرفى جملتين) أى : موجودين فى طرفى كل من جملتين (قوله : (لا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَ)) هاتان جملتان فى كل منهما ضميران أحدهما ضمير الذكور والآخر ضمير الإناث ، ففى الجمله الأولى وجد ما للإناث منهما فى الطرف الأول الذى هو المسند إليه ، ووجد ما للذكور

۱- الروم : ۱۹.

۲- الممتحنه : ۱۰.

۳- الأنعام : ۹۵.

وقع أحدهما فى جانب المسند إليه ، والآخر فى جانب المسند.

[الرجوع] :

(ومنه) أى : ومن المعنوى (الرجوع ، وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض) أى : بنقضه وإبطاله (لنكته ؛ ...

******

فى الطرف الثانى الذى هو المسند من تلك الجمله ، وعكس ذلك فى الجمله الثانيه ، فوجد ما للذكر فى الطرف الأول منها وما للإناث فى الطرف الثانى منها ، فصدق أن العكس وقع بين لفظين كائنين فى طرفى جملتين.

(قوله : وقع أحدهما فى جانب المسند إليه) فيه أن هن فى لا هن حل لهم وهم فى ولا هم يحلون لهن نفس المسند إليه ، إلا أنه واقع فى جانبه ، فذلك التعبير يوهم وقوع الشىء فى نفسه ، وهو فاسد ، وأجاب بعضهم بأن التعبير بذلك فى جانب المسند إليه مشاكله ، والأحسن أن يقال : إن المراد بالوقوع بالنسبه للمسند إليه التحقق من تحقق العام فى الخاص ، أى وهما لفظان تحقق أحدهما فى كونه مسندا إليه ووقع الآخر أى : وذكر الآخر فى جانب المسند فتأمل.

[الرجوع] :

(قوله : وهو العود) أى : الرجوع (قوله : بالنقض) الباء للمصاحبه أى : أن يرجع المتكلم إلى الكلام السابق مستصحبا فى رجوعه إليه نقصه وإبطاله ، ويحتمل أن تكون للتعليل ، أى أن يرجع إليه لأجل نقضه وإبطاله بكلام آخر. (قوله : لنكته) متعلق بالعود أى : أن الرجوع لنقض الكلام السابق إنما يكون من البديع إذا كان ذلك النقض لنكته ، وأما إذا عاد المتكلم لإبطال الكلام الأول لمجرد كونه غلطا فلا يكون من البديع ، والعود بالنقض لنكته ، لأمور : لأجل التحير والتوله : أى : الدهش أو لأجل إظهار التحسر والتحزن على ما فات ، فإذا كان الإنسان متولها بحب شىء صار كالمغلوب على عقله ، فربما ظن أن الشىء واقع وليس بواقع ، فإذا أخبر بشىء على خلاف الواقع لكونه مرغوبا له ثم عاد لإبطاله بالإخبار بالحقيقه ، يظهر من ذلك أنه عائد إلى الصدق كرها وفى ضمن ذلك التأسف على فوات ما رغب فيه ، ثم إن العود لإبطال الكلام السابق تاره يكون بلفظ بلى وتاره يكون بلفظ لا وتاره يكون بلفظ استغفر الله.

وقع أحدهما فى جانب المسند إليه ، والآخر فى جانب المسند.

[الرجوع] :

(ومثـه) أى : ومـن المعنـوى (الرجـوع ، وهـو العـود إلى الكلاـم السـابق بـالنقض) أى : بنقضـيه وإبطـاله (لنكتـه ؛

.....

******

فى الطرف الثانى الذى هو المسند من تلك الجمله ، وعكس ذلك فى الجمله الثانيه ، فوجد ماللذكر فى الطرف الأول منها وما للإناث فى الطرف الثانى منها ، فصدق أن العكس وقع بين الفظين كائنين فى طرفى جملتين.

(قوله : وقع أحدهما فى جانب المسند إليه) فيه أن هن فى لا هن حل لهم وهم فى ولا هم يحلون لهن نفس المسند إليه ، إلا أنه واقع فى جانبه ، فذلك التعبير يوهم وقوع الشىء فى نفسه ، وهو فاسد ، وأجاب بعضهم بأن التعبير بذلك فى جانب المسند إليه مشاكله ، والأحسن أن يقال : إن المراد بالوقوع بالنسبه للمسند إليه التحقق من تحقيق العالم فى الخاص ، أى وهما لفظان تحقق أحدهما فى كونه مسندا إليه ووقع الآخر أى : وذكر الآخر فى جانب المسند فتأمل.

[الرجوع]

(قوله : وهو العود) أى : الرجوع (قوله : بـالبقض) الباء للمصاحبه أى : أن يرجع المتكلم إلى الكلام السابق مستصـحبا فى رجوعه إليه نقضه وإبطاله ، وبحتمل أن تكون للتعليل ، أى أن ترجع إليه لأجل نقضه وإبطاله بكلام آخر. (قوله : لنكته) متعلق بالعود أى : أن الرجوع لنقض الكلاـم السابق إنما يكون من البـديع إذا كان ذلك النقض لنكته ، وأما إذا عاد المتكلم لإبطال الكلام الأول لمجرد كونه غلطـا فلاـ يكون من البـديع ، والعود بـالنقض لنكته ، لأـمور : لأجـل التحير والتوله : أى : الـدهش أو لأجـل إظهـار التحسـر والتخزن على ما فات ، فإذا كان الإنسان متولها بحب شـىء صار كالمغلوب على عقله ، فربما ظن أن الشـىء واقع وليس بواقع ، فـإذا أخير بشـىء على خلاـف الواقع لكونه مرغوبـا له ثم عـاد لإبطـاله بالإخبـار بـالحقيقه ، يظهر من ذلك أنه عائـد إلى الصـدق كرهـا وفى ضـمن ذلـك التأسف على فوات ما رغب فيه ، ثم إن العود لإبطال الكلام السابق تاره يكون بلفظ بلى وتاره يكون بلفظ لا وتاره يكون بلفظ استغفر الله.

كقوله (١) : قف بالـديار الّتى لم يعفها القدم) أى : لم يبلها تطاول الزمان وتقادم العهد ، ثم عاد إلى ذلك الكلام ونقضه بقوله : (بلى وغيرهـا الأرواح والـديم) أى : الريـاح والأمطـار. والنكته : إظهـار التحير والتوله ؛ كـأنه أخبر أولا بما لا تحقق له ، ثم أفاق بعض الإفاقه فنقض الكلام السابق قائلا : بلى عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم.

******

(قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو زهير بن أبى سـلمى بضم السين وسكون اللام وفتح الميم. (قوله : أى لم يبلها تطاول الزمان) من الإبلاء وهو التغيير ، وأشـار بقوله تطـاول الزمان إلى أن المراد بالقـدم فى البيت القـدم الزمانى. (قوله : وتقادم العهـد) أى : عهد أربابها ، وهـذا تفسير لما قبله والمعنى قف بالـديار التى لم يغير آثارها قدم عهد أربابها لقرب وقت انتقالهم منها ، وهذا مرغوب للشـاعر لأـن قرب الأـثر بمـا يسـتنشق منه رائحه المحبوب ويقرب له وقت الوصال. (قوله : بلى) أى : عفاها القـدم لأن نفى النفى إثبـات ، فقوله : وغيرهـا الأـرواح عطف على المحـذوف الـذى دل عليه بلى. (قوله : وغيرهـا الأـرواح) أى : وغير آثارهـا الرياح فالأرواح جمع ريح ؛ لأن أصـلها الواو وإنما جاءت الياء لانكسار ما قبلها ، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت الواو كقولك أروح الماء وتروحت بالمروحه. (قوله : والديم) أى : وغير آثارها الديم جمع ديمه ، وهى السـحابه ذات المطر الكثير سـميت بذلك لدوامها غالبا.

(قوله : فنقض الكلاـم السـابق) أى : لأجل إظهار تحسـره وتحزنه على فوات ما كان راغبا فيه أو لأجل إظهار التحسـر والتوله كما قال الشارح. (قوله : بلى عفاها القـدم إلـخ) أشار بهـذا لما قلنا من أن قوله وغيرها فى البيت عطف على محذوف ، أى بلى عفاها القـدم وغيرها .. إلـخ ، فلا حاجه للقول بأن الواو فى قوله وغيرها زائـده ، وعطف تغيير الأرواح والديم على عفو القدم من عطف المفصل على المجمل ؛ لأن عفو القدم إنما يكون غالبا بتغير الأرواح والديم ، ومثال العود لنقض الكلام السابق بلا ، قوله :

فأفّ لهذا الدّهر لا بل لأهله (٢)

١- البيت لزهير بن أبى سلمى وهو مطلع قصيده يمدح فيها هرم بن سنان - وانظر ديوانه (ص ٧٨).

٢- وهو لزيد بن الطثريه ، فى الإيضاح ص ٣١١.

خفيه (وهى ضربان) الأولى : (مجرده ؛ وهى) التوريه (التى لا تجامع شيئا مما يلائم) المعنى (القريب ؛ نحو : (الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى)(١) فإنه أراد ب استوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شىء مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار (و) الثانيه (مرشحه) وهى التى تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب (نحو : (وَالسَّماءَ بَنَيْناها بِأَيْدٍ)(٢) أراد بالأيدى معناها البعيد وهو القدره وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحه المخصوصه وهو قوله بنيناها إذ البناء يلائم اليد

******

أى : وإن لم يكن هناك قرينه أصلا لم يفهم إلا القريب فيخرج اللفظ عن التوريه. (قوله : خفيه) أى لأجل أن يذهب الوهم قبل التأمل إلى إراده المعنى القريب ، فلو كانت القرينه واضحه لم يكن اللفظ توريه لعدم ستر المعنى القريب للبعيد ، واعلم أن خفاء القرينه لا يشترط أن يكون بالنسبه للمخاطب ، بل يكفى ولو باعتبار السامعين كما فى الأطول.

(قوله : وهو استولى) أى فالاستواء كما يطلق على الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشىء أى ملكه بالقهر والغلبه كما فى قول الشاعر :

قد استوى بشر على العراق

من غير سيف ودم مهراق

والمعنى الأول قريب والثانى بعيد ، والمراد منه فى الآيه المعنى البعيد أى الرحمن استولى (٣) على العرش الذى هو أعظم المخلوقات ، فأولى غيره ، والقرينه على ذلك خفيه وهى استحاله المعنى القريب وهو الاستقرار حسّا على الله تعالى فوق الجرم ، وإنما كانت تلك القرينه خفيه لتوقفها على أدله نفى الجرميه وليست مما يفهمها كل أحد. (قوله : ولم يقرن به شىء مما يلائم المعنى القريب) أى : فتكون مجرده لتجردها عما يرشح خفاءها وهو ذكر ما يلائم القريب ، وقد يقال : العرش الذى هو السرير يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار الحسى فلعل الآيه من قبيل التوريه المرشحه.

(قوله : مرشحه) ترك المصنف تعريفها لفهمه من تعريف المجرده بطريق المقابله (قوله : مما يلائم المعنى القريب) أى : الموري به عن المعنى البعيد المراد ، واعلم أن ترشيح

١- طه : ٥.

٢- الذاريات : ٤٧.

٣- تأويل الاستواء بالاستيلاء استدلالا بالبيت المذكور مردود من عده وجوه : أولها : أن البيت ليس من شعر العرب المحتج بقولهم ثانيها : أن معنى الاستواء مشهور لدى أهل العلم كما ثبت عن ربيعه شيخ مالك وعن مالك الإمام حيث قال كل واحد منهما : الاستواء معلوم والكيف مجهول ؛ لأنه لو لم يكن معنى الاستواء فى الآيه معلوما لم يحتج أن يقول : والكيف مجهول. ثالثها : تفسير استوى باستولى تفسير جهمى معتزلى لم يفسر به أحد من الصحابه ولا التابعين. رابعها : أن الاستيلاء يشعر

بالمقاومه والمغالبه فمن كان مستوليا على العرش قيل الله. خامسها : أن الاستيلاء عام على سائر المخلوقات ، فلو كان معنى الاستواء الاستيلاء لجاز أن يقال : استوى على الماء وعلى الهواء وعلى الأرض وهذا لا يشك فى بطلانه وغير ذلك من الأدله انظرها فى العقائد السلفيه لآل بوطامس ١ / ٢٢٥ – ٢٢٧.

.....

******

التوريه بـذكر ما يلائم المعنى القريب تاره يكون قبلها وتاره يكون بعـدها ، فمثل المصـنف بقوله : نحو (وَالسَّماءَ بَنَيْناها بِأَيْدٍ)(۱) للترشيح الواقع قبلها وذلك لأن الأيدى جمع يد واليد تطلق على الجارحه المخصوصه وهو المعنى القريب لها ، وتطلق على القوه والقـدره وهو معنى بعيـد ، أريـد فى الآيه معناها البعيد وهو القدره اعتمادا على قرينه خفيه وهى اسـتحاله الجارحه على الله تعالى (۲) ، وقـد قرن بهـا مـا يلائـم المعنى القريب الـذى هو الجـارحه المخصوصه وهو قوله بنيناها ، إذ البناء الـذى هو وضع لبنه على أخرى يلائم اليد بمعنى الجارحه ، وأما ملائم القدره فهو الإيجاد والخلق لا يقال البناء يقتضى القدره أيضا فكما أنه يلائم المعنى القريب يلائـم البعيـد أيضـا ، لأنا نقول طلب البناء واقتضاؤه لليـد أتم ، وحينئـذ فقوله بنيانها ترشـيح للتوريه الكائنه فى قوله : بأيد وهو متقدم عليها.

ومثـال ما إذا كان ترشـيح التوريه واقعا بعـدها قول القاضـى عياض فى وصف فصل ربيع وقعت فيه بروده مع أن شأن فصل الربيع الذى أوله الحمل الدفء وعدم البروده :

كأنّ" كانون" أهدى من ملابسه

لشهر" تمّوز" أنواعا من الحلل (۳)

أو الغزاله من طول المدى خرفت

فما تفرّق بين الجدى والحمل

يعنى : كـأن الشـمس من كبرهـا وطول مـدتها صارت خرفه قليله العقل فنزلت فى برج الجـدى فى أوان الحلول فى برج الحمل ، فأراد بالغزاله معناها البعيد وهو الشـمس ، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى ليس بمراد أعنى : الرشأ الذى هو ولد الظبيه حيث ذكر الخرافه وهو بعـد التوريه ، وكـذا ذكر الجـدى والحمـل مرادا بهما معناهما البعيـد وهما البرجان والقريب للجـدى ولد العنز والقريب للحمل ولـد البقره ، وهذه التوريه مجرده لأنها لم تقترن بشـىء مما يلائم المعنى القريب ، والحاصل أن التوريه فى الغزاله

۱- الذاريات : ۴۷.

۲- الأيـد فى الآـيه بمعنى القوه كمـا ورد ذلـك عن ابن عبـاس وغيره ، وعلى ذلـك أكثريه أهل التفسـير مثل الطبرى وابن كثير والقرطبى والسيوطى والواحدى والبغوى وغيرهم وذلك يرد ما ذهب إليه الشارح.

۳- الإيضاح ص ۳۰۱ بتحقيقنا ، شرح المرشدى ۲ / ۸۳.

وهذا مبنى على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين وإلا فالتحقيق أن هذا تمثيل

******

مرشحه بترشيح بعدها وفى الجدى والحمل مجرده كذا قيل ، والحق أن كلا من التوريتين مرشحه للأخرى والأولى ترشيحها واقع بعدها والثانيه ترشيحها واقع قبلها كما فى الأطول. بقى شىء آخر وهو أن التوريه قد تقترن بما يلائم المعنى البعيد عكس الآيه المتقدمه فهذه لا تسمى مرشحه تحقيقا ، وهل تسمى مجرده وهو الظاهر أخذا من تعريفها المتقدم وهو : التى لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب ، فإن ظاهره جامعت شيئا من ملائمات البعيد أولا ، وذلك كقول عماد الدين

أرى العقد فى ثغره محكما

يرينا الصحاح من الجوهر

وتكمله الحسن إيضاحها

رويناه عن وجهك الأزهر

ومنثور دمعى غدا أحمرا

على آس عارضك الأخضر

وبعت رشادى بغىّ الهوى

لأجلك يا طلعه المشترى

فإن قوله : فى ثغره قرينه على أنه ليس المراد بالصحاح كتاب الجوهرى الذى فى اللغه ، بل مراده أسنان محبوبه الشبيهه بالجواهر الصحاح فهو من ملائمات المعنى البعيد. (قوله : وهذا) أى : كون المراد من الاستواء الاستيلاء ومن الأيدى القدره على طريق التوريه (قوله : على ما اشتهر) أى : وهو مذهب الخلف المؤولين.

(قوله : بين أهل الظاهر من المفسرين) أى : الذين يقتصرون على ما يبدو ويظهر لهم من المعانى ، ولم يظهر لهم هنا للأيدى وللاستواء إلا المعنى البعيد. (قوله : فالتحقيق) أى : أخذا من مقتضى تراكيب البيان. (قوله : أن هذا) أى : قوله (بَنَيْناها بِأَيْدٍ) وقوله (عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى)(١) تمثيل أى : استعاره تمثيليه بأن شبهت هيئه إيجاد الله السماء بالقوه والقدره الأزليه بهيئه البناء الذى هو وضع لبنه وما يشبهها على أخرى بالأيدى الحسيه ثم استعير مجموع بنيناها بأيد الموضوع للهيئه المشبه بها للهيئه المشبهه على طريق الاستعاره التمثيليه ، وشبهت الهيئه الحاصله من تصرف المولى سبحانه وتعالى فى الممكنات بالإيجاد والإعدام والقهر والأمر والنهى بالهيئه الحاصله من استقرار الملك على

۱- طه : ۵.

وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير أن يتمحل للمفردات حقيقه أو مجاز.

الاستخدام

(ومنه) أى : ومن المعنوى (الاستخدام ، وهو أن يراد بلفظ له معنيان - أحدهما ، ...

******

عرشه أى : سرير ملكه ، بجامع أن كلا ينبئ عن الملك التام ، واستعير على العرش استوى الموضوع للهيئه المشبه بها للهيئه المشبهه على طريق الاستعاره التمثيليه ، أو يقال : إن الاستقرار على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك بضم الميم أى : يلازمه ، فأطلق اسم الملزوم وهو الاستقرار على العرش وأريد اللازم وهو الملك على جهه الكنايه (قوله : وتصوير لعظمته) أى : حيث شبه المعقول بالمحسوس الذى هو أقوى عند السامع ؛ لأن البناء بالأيدى جعل كأنه مرادف لقدرته على تركيب الأشياء. (قوله : وتوقيف على كنه جلاله) أى : الكنه الذى يمكن أن يدرك وهو الكنه بالإجمال. (قوله : من غير أن يتمحل) أى : من غير أن يتكلف للمفردات معنى حقيقى أو مجازى ، بل تبقى المفردات على ما كانت عليه ، لما تقدم أن لفظ التمثيل ينقل إلى المعنى مع بقائه على حاله فى المعنى المنقول عنه ، فإن كان فى الأصل حقيقه بقى كذلك وإن كان مجازا بقى كذلك.

[الاستخدام] :

(قوله : الاستخدام) بمعجمتين وبمهمله ومعجمه وبمعجمه ومهمله وكلها بمعنى القطع يقال : خذمه قطعه ومنه المخذم : السيف القاطع وإنما سمى هذا النوع بذلك الاسم لأن الضمير منقطع عما يستحق أن يعود له من المعنى وجعل لغيره على ما سيأتى تفسيره.

(قوله : له معنيان) أى : حقيقيان أو مجازيان أو أحدهما حقيقى والآخر مجازى ، ولا مفهوم للمعنيين بل الأكثر كذلك وقد جمع ابن الوردى بين الاستخدامين أى : الاستخدام فى اللفظ ذى المعنيين وذى المعانى فى قوله :

وربّ غزاله طلعت

بقلبى وهو مرعاها

ثم يراد بضميره) أى : بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر ، ...

******

نصبت لها شباكا من

لجين ثمّ صدناها (١)

فقالت لى وقد صرنا

إلى عين قصدناها

بذلت العين فاكحلها

بطلعتها ومجراها

(قوله : ثم يراد بضميره معناه الآخر) أى : فالضمير مستعمل فى معنى آخر لكونه عباره عن المظهر ، والضمير الغائب إنما يقتضى تقدم ذكر المرجع لا استعماله فى معنى يراد بالمرجع ، فلا يلزم فى الاستخدام استعمال اللفظ فى المعنيين ، ولا الجمع بين الحقيقه والمجاز إذا أريد بالضمير المعنى المجازى على ما وهم - قاله عبد الحكيم. ثم إن ظاهر قول المصنف : ثم يراد بضمير معناه الآخر أن الاستخدام قاصر على الضمير ، وذكر الشهاب الخفاجى أنه يكون أيضا بالاستثناء كما فى قول البهاء زهير :

أبدا حديثى ليس بال

منسوخ إلا فى الدفاتر

فإنه أراد بالنسخ الأول الإزاله وأراد به فى الاستثناء النقل ، أى : إلا فى الدفاتر فإنه ينسخ وينقل ، ولكن المعروف أن هذا من شبه الاستخدام ويكون أيضا باسم الإشاره كما فى قوله :

رأى العقيق فأجرى ذاك ناظره

متيم لجّ فى الأشواق خاطره

فإنه أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الإشاره عليه بمعنى الدم وبالتمييز كما فى قوله :

حكى الغزال طلعه ولفته

من ذا رآه مقبلا ولا افتتن

أعذب خلق الله ريقا وفما

إن لم يكن أحقّ بالحسن فمن

فإن ذكر الطلعه مما يفيد أن المراد بالغزال الشمس وذكر لفته يفيد أن المراد به المحبوب.

ص: ۵۵

۱- شرح عقود الجمان للمرشدی ۲ / ۸۹.

ثم يراد لها بضميره) أى : بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معنا (الآخر ، .....

******

نَصَبتُ لها شباكًا مِن

لجينٍ ثُمَّ صدناها (١)

فقالت لى وقَد صِرنا

إلى عينٍ قَصَدناها

بذلتَ العينَ فاكحُلها

بطَلعِتها ومجواها

(قوله : ثم يراد بضميره معنا الآخر) أى : فالضمير مستعمل فى معنى آخر لكونه عباره عن المظهر ، والضمير الغائب إنما بقضى تقدم ذكر المرجع لا ـ استعماله فى معنى يراد بالمرجع ، فلا ـ يلزم فى الاستخدام استعمال اللفظ فى المعنيين ، ولا ـ الجمع بين الحقيقه والمجاز إذا أريد بالضمير المعنى المجازى على ما وهم – قاله عبدالحكيم. ثم إن ظاهر قول المصنف : ثم يراد بضمير معناه الآخر أن الاستخدام قاصر على الضمير ، وذكر الشهاب الخفاجى أنه يكون أيضا بالاستثناء كما فى قول البهاء زهير :

أبدًا حديثى ليسَ باك

مَنسوخِ إلا فى الدفاترِ

فإته أراد بالنسخ الأول الإزاله وأراد به فى الاستثناء النقل ، أى : إلا فى الدفاتر فإنه ينسخ وينقل ، ولكن المعروف أن هذا من شبه الاستخدام ويكون أيضا باسم الإشاره كما فى قوله :

رأى العقيقَ فأجرى ذلكَ ناظُره

متيمٌ لُج فى الأشواقِ خاطرُه

فإن أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الإشاره عليه بمعنى الدم وبالتمييز كما فى قوله :

حكى الغزال طلعةً ولفتةً

من ذا رآه مقبلًا ولا افُتَتن

أعذب خلقِ اللهِ ريقًا وفمًا

إن لم يكن أحقٌ بالحسنِ فَمَن

فإن ذكر الطلعه مما بفيد أن المراد بالغزال الشمس زذكر لفته يفيد أن المراد به المحبوب.

ص: ۵۶

۱- شرح عقود الجمان للمرشدی ۲/۸۹

أو يراد بأحد ضميريه أحدهما) أى : أحد المعنيين (ثم يراد بالآخر) - أى : بضميره الآخر معناه - (الآخر) وفى كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين ، وأن يكونا مجازيين ، وأن يكونا مختلفين (فالأول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين ، وبضميره معناه الآخر (كقوله(١) :

إذا نزل السماء بأرض قوم

رعيناه وإن كانوا غضابا)

جمع : غضبان. أراد بالسماء : الغيث ، وبضميره فى [رعيناه] : النبت ؛ وكلا المعنيين مجازى.

(والثانى :) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله :

فسقى الغضا والسّاكنيه وإن هم

شبّوه بين جوانحى وضلوعى) (٢)

******

(قوله : أو يراد بأحد ضميريه) أى : أو ضمائره كما فى الأطوال ولا بد أن يراد بالاسم الظاهر غير مفاد الضميرين وإلا كان أحدهما ليس استخداما ، وكلامنا فى الضمير العائد على وجه الاستخدام ، وهذا القسم مستلزم للقسم الأول ، لأنه لا يتحقق استخدام باعتبار الضمير إلا ويتحقق استخدام باعتبار ضمير الاسم الظاهر (قوله : وإن كانوا غضابا) أى : وإن كان يحصل لهم غضب من رعينا للنبات الحاصل فى أراضيهم ، فقد وصف الشاعر قومه بالغلبه لمن عداهم من الأقوام بأنهم يرعون كلأهم من غير رضاهم.

(قوله : فسقى الغضا) هو بالغين والضاد المعجمتين نوع من شجر الباديه ، دعا الشاعر أن يسقى الله الشجر المسمى بالغضا بحيث ينزل الحيا فى خلاله (قوله : والساكنيه) أى وسقى الساكنين فى الغضا والمراد به المكان النابت فيه إذ قد يطلق الغضا على المكان النابت فيه ، ثم بين أنه يطلب الغيث للساكنين فيه وإن عذبوه فقال : وإن هم شبوه إلخ أى : فطلب لهم الغيث قضاء لحق الصحبه ، وإن شبوه أى : أوقدوه والضمير للغضا بمعنى النار التى تتوقد فيه إذ يقال لها غضا أيضا لتعلقها به ، والحاصل أنه ذكر الغضا أولا بمعنى الشجر وأعاد عليه الضمير أولا بمعنى المكان النابت فيه ، وأعاد عليه

١- البيت من قول معاويه بن مالك.

٢- البيت للبحترى.

(من غير تعيين ثقه) أى : الـذكر بدون التعيين لأجل الوثوق (بأن السامع يرده إليه) أى : يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له لعلمه بـذلك بالقرائن اللفظيه ، أو المعنويه. (فالأول :) وهو أن يكون ذكر المتعـدد على التفصـيل (ضـربان ؛ لأن النشـر إما على ترتيب اللف) بأن يكون الأول من المتعـدد فى النشـر للأول من المتعدد فى اللف ، والثانى للثانى ، وهكذا إلى الآخر (نحو : (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ)(١)) ذكر الليل والنهار على التفصـيل ، ثم ذكر ما لليل ؛ وهو السكون فيه ، وما للنهار ؛ وهو الابتغاء من فضل الله فيه ، على الترتيب ...

******

واعلم أن ذلك المعنى المتعـدد أولا على وجه الإجمال أو التفصـيل هو اللف ، وذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد ثانيا هو النشـر ، وكـأن وجه تسـميه الأول لفّا أنه انطوى فيه حكمه ؛ لأنه اشـتمل عليه من غير تصـريح به ، ثم لما صـرح به فى الثانى فكأنه نشـر ما كان مطويا فلذا سـمى نشـرا (قوله : من غير تعيين) أى : من غير أن يعين المتكلم لشـىء مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانيا ، وإنما قيد بذلك لأنه لو عين لم يكن من باب اللف والنشر ، بل من باب التقسيم.

(قوله : ثقه) أى : ويكون ترك التعيين لأجل الثقه أى الوثوق (قوله : لعلمه بذلك بالقرائن اللفظيه) كأن يقال : رأيت الشخصـين ضاحكا وعابسه ، فتأنيث عابسه يدل على أن الشـخص العابس المرأه والضاحك هو الرجل (قوله : أو المعنويه) كأن يقال : لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت ، فمعلوم أن القرينه هنا معنويه وهى أن المستحق للإكرام الصاحب وللإهانه العدو.

(قوله : لأن النشـر) أى : وهو ذكر ما لكل واحد مما فى اللف (قوله : وهو السكون فيه) أى : الهدوء بالنوم وعدم التصرف (قوله : وهو الابتغاء من فضل الله) أى : طلب الرزق بالحركه والتصـرف فى الأمور ، ومناسـبه السـكون لليل وابتغاء الفضل للنهار ظاهره ، فقد صدق على هذه الآيه أنه ذكر فيها متعدد على وجه التفضيل ثم ذكر

١- القصص : ٧٣.

فإن قيل عدم التعيين فى الآيه ممنوع ؛ فإن المجرور من (فِيهِ) عائد إلى الليل لا محاله - قلنا : نعم ، ولكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين.

(وإما على غير ترتيبه) أى : ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب ...

******

ما لكل واحد من المتعدد على سبيل الترتيب ، الأول للأول والثانى للثانى من غير تعيين ما لكل للاتكال على رد السامع ما ذكر فى النشر لما ذكر فى اللف بالمناسبه المعنويه (قوله : فإن قيل إلخ) حاصله أنا لا نسلم أن هذه الآيه من قبيل اللف والنشر لاشتراطهم فيه عدم تعيين شىء مما ذكر ، ثانيا : لما ذكر أولا وقد وجد التعيين فى هذه الآيه لأن الضمير المجرور فى قوله (لِتَسْكُنُوا فِيهِ)(١) عائد على الليل فى نفس الأمر قطعا فقد تعين ما يعود إليه السكون بالضمير ، فكأنه قيل لتسكنوا فى الليل لأن الضمير عباره عن مرجعه ، ولو قيل كذلك لم يكن الكلام من باب اللف والنشر قطعا ، وحاصل الجواب أن المراد بعدم التعيين كون اللفظ بحسب ظاهره محتملا ، والضمير يحتمل الليل والنهار بحسب ظاهره ، وإن كان مصدوقه فى نفس الأمر هو الليل وليس المراد به الاحتمال فى نفس الأمر إذ لا معنى له لأنه لو أريد ذلك لم يتحقق لف ونشر أبدا لتعيين المراد فى نفس الأمر فى كل فرد من أفراد النشر (قوله : ممنوع) أى : فلا يصح التمثيل بالآيه للف والنشر ؛ لأنه يشترط فيه عدم التعيين ، (وقوله : عائد) أى : فى الواقع (وقوله : لا محاله) أى : قطعا (وقوله : قلنا نعم) أى : مسلم أنه راجع لليل نظرا للواقع وأما بالنظر للفظ فيحتمل رجوعا للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط إنما هو بحسب اللفظ وذلك موجود فى الآيه لا بحسب المعنى.

(قوله : وإما على غير ترتيبه) أى : وإما أن يكون النشر على غير ترتيب اللف (قوله : سواء كان معكوس الترتيب) أى : سواء كان نشره على العكس ترتيب اللف بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف والثانى من النشر للذى يليه الآخر من اللف والثالث من النشر للذى يليه ما قبل الآخر من اللف وهكذا ، وهذا هو المشهور عند

١- القصص : ٧٣.

(كقوله (١) : كيف أسلو وأنت حقف) وهو النقا من الرمل (وغصن ... وغزال لحظا وقدّا وردفا) فاللحظ للغزال ، والقد للغصن ، والردف للحقف. أو مختلطا ؛ كقوله : هو شمس ، وأسد ، وبحر ...

******

الناس باللف والنشر المشوش ، لكن الذى سماه بالمشوش فى شرح المفتاح هو القسم الثانى وهو المختلط الترتيب ، وفى الصحاح التشويش التخليط ، وأنكر صاحب القاموس ثبوته فى اللغه وقال : وهم الجوهرى وصوابه التهويش.

(قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو ابن حيوش بالحاء المهمله والمثناه والتحتيه المشدده والشين المعجمه على وزن تنور ، - كذا فى عبد الحكيم ، والذى فى شرح الشواهد أنه بالسين المهمله والبيت المذكور من بحر الخفيف (قوله : كيف أسلو) (٢) أى : كيف أصبر عنك وأتخلص من حبك والاستفهام للإنكار والنفى أى : لا أسلو عنك (قوله : وأنت حقف) بكسر التاء ، لأنه خطاب لامرأه كما فى اليعقوبى ، أى : والحال أنك أنت مثل الحقف (قوله : وهو النقا) أى : المتراكم المجتمع من الرمل فالحقف والنقا بالقصر بمعنى واحد وهو الرمل العظيم المجتمع المستدير ، - كما فى الأطول ، يشبه به ردف المحبوب أى : عجيزته فى العظم والاستداره ، وأما بالمد فهو النظافه (قوله : وغصن وغزال) أى : وأنت مثل الغصن ومثل الغزال ، ولما كان هنا تقدير مضاف إذ الأصل كيف أسلو وردفك مثل الحقف وقدك مثل الغصن ولحظك مثل الغزال؟ أى : مثل لحظ الغزال ، ووقع الابهام بحذف ذلك المضاف احتيج إلى تمييزه فأتى بالتمييزات على حسب هذه التقادير فقيل لحظا وقدا وردفا أى : من جهه اللحظ ومن جهه القد ومن جهه الردف ، والمعنى كيف أترك حبك وداعى الهوى من حسن العينين واعتدال القامه وعظم الردف موجود فيك ، واللحظ فى الأصل مؤخر العين والمراد به هنا العين بتمامها مجازا.

(قوله : أو مختلطا) عطف على قوله : معكوس الترتيب أى : أو كان نشره مختلط الترتيب بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف ، والثانى من النشر للأول من اللف

١- البيت من بحر الخفيف لابن حيوش ، وقيل حيوس بالسين المهمله.

٢- ابن حيوش فى ديوانه ٢ / ٤٧ ، والمصباح ص ٢٤٧ ، والحقف : الجمله من الرمل.

جودا ، وبهاء ، وشجاعه.

(والثانی) وهو أن یکون ذکر المتعدد علی الإجمال (نحو قوله تعالی : (وَقالُوا لَنْ یَدْخُلَ الْجَنَّهَ إِلَّا مَنْ کانَ هُوداً أَوْ نَصاری)(۱)) فإن الضمیر فی : (وَقالُوا) للیهود والنصاری. فذکر الفریقان علی وجه الإجمال بالضمیر العائد إلیهما ، ثم ذکر ما لکل منهما (أی : قالت الیهود : لن یدخل الجنه إلا من کان هودا ، وقالت النصاری : لن یدخل الجنه إلا من کان نصاری ؛ فلف) بین الفریقین ، أو القولین إجمالا ـ (لعدم الالتباس) والثقه بأن السامع یرد إلی کل فریق ، أو کل قول مقوله (للعلم بتضلیل کل فریق صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنه هو ، لا صاحبه ، ...

******

والآخر من النشر للوسط من اللف (قوله : جودا وبهاء وشجاعه) لا یخفی اختلاط ذلک النشر ؛ لأن الجود وهو الأول من النشر عائد للبحر وهو الآخر من اللف ، والبهاء وهو الثانی من النشر عائد للأول من اللف وهو الشمس ، والشجاعه وهو الآخر من النشر عائد للوسط من اللف وهو الأسد.

(قوله : والثانی) هذا مقابل لقوله فالأول ضربان أی : والقسم الثانی مما اشتمل علیه تعریف اللف والنشر (قوله : فذکر الفریقان علی وجه الإجمال بالضمیر) أی : من حیث التعبیر عنهما بالضمیر وهو الواو فی قالوا لأنه عائد علی الفریقین (قوله : ثم ذکر ما لکل) أی : ثم ذکر ما یخص کلا ـ منهما فی قوله (إِلَّا مَنْ کانَ هُوداً أَوْ نَصاری) (قوله : بین الفریقین أو القولین إجمالا) أی : أن المذکور أولا إجمالا علی طریق اللف یحتمل أن یکون هو الفریقین المستفاد من قالوا ویکون إجمال القول باعتبار التعبیر بالفعل المسند إلی ضمیرهم ، فالأصل وقالت الیهود وقالت النصاری فلف بین القولین وقیل وقالوا (قوله : لعدم الالتباس) أی : لأنه لا یلتبس علی أحد أن الفریقین اجتمعا وقالا ذلک القول لعلمنا بأن کل فریق یضلل صاحبه ، (فقوله : للعلم) عله لعدم اللبس

۱- البقره : ۱۱۱.

ولا يتصور فى هـذا الضـرب الترتيب وعـدمه. ومن غريب اللف والنشـر أن يـذكر متعـددان أو أكثر ، ثم يـذكر فى نشـر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعـددين ؛ كما تقول : الراحه والتعب ، والعـدل والظلم قـد سد من أبوابها ما كان مفتوحا ، وفتح من طرقها ما كان مسدودا.

[الجمع] :

(ومنه) أى : من المعنوى (: الجمع ، وهو أن يجمع بين متعدد) اثنين ، أو أكثر (فى حكم واحد ؛ ...

******

(قوله : ولا يتصور فى هـذا الضـرب إلخ) أى : أن هذا الضـرب لا يتأتى أن يكون مرتبا ولا مشوشا بخلاف الضـرب الأول (قوله : أن يـذكر متعـددان أو أكثر) أى : بأن يـذكر لفان أو أكثر على وجه التفصـيل ثم يؤتى بعـد ذلك بنشـر واحـد يذكر فيه ما لكل واحد مما ذكر فى اللفين أو أكثر ، فقوله الراحه والتعب لف أول والعدل والظلم لف ثان ، وقوله قد سد إلخ نشر ذكر فيه ما لكل واحـد من اللفين لأن قوله قـد سـد من أبوبها ما كان مفتوحا راجع للراحه من اللف الأول وللعـدل من اللف الثانى ، وقوله : وفتح من طرقها ما كان مسدودا ، راجع للتعب المذكور فى اللف الأول وللظلم المذكور فى اللف الثانى ، والحاصل أن الشق الأول من النشـر راجع للأـول من كـل من اللفين والشق الثانى منه راجع للثانى من كل من اللفين ، فمعنى الكلام أنه سـد من أبواب الراحه والعدل ما كان مفتوحا ، وفتح من أبواب التعب والظلم ما كان مسدودا.

[الجمع] :

(قوله : أن يجمع بين متعـدد فى حكم) أى : شـىء محكوم به كالزينه وإنما أدخل لفظ بين ولم يقل : أن يجمع متعدد إشاره إلى أن المتعـدد يجب أن يكون مصـرحا به فى الـذكر ، وليس قولنا للبنون زينه الحياه الـدنيا من قبيل الجمع ، وسواء كان الجمع بين المتعـدد بعطف أو بغيره وسواء كان من نوعين متقاربين أو من أنواع متباعـده وسواء كان ذلك الحكم الـذى جمع بين المتعـدد فيه وقع خبرا عن المتعدد كما فى الآيه والبيت أولا كما فى قوله :

كقوله تعالى : (الْمالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَياةِ الـدُّنْيا)(١) ونحو قوله :) - أى : قول أبى العتـاهيه - : علمت يـا مجـاشع بن مسـعده (أن الشباب والفراغ والجده) (٢) أى : الاستغناء (مفسده) أى : داعيه إلى الفساد (للمرء أى مفسده).

[التفريق] :

(ومنه) أى : ومن المعنوى (التفريق ؛ وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع

******

ثلاثه تشرق الدنيا ببهجتها

شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر (٣)

والمراد بالحكم المحكوم به ولو فى المعنى (قوله : المال والبنون زينه الحياه الـدنيا) أى : يتزين بها الإنسان فى الدنيا وتذهب عن قريب ، فقد جمع المال والبنون فى حكم وهو زينه الدنيا (قوله : أبى العتاهيه) بوزن كراهيه لقب لأبى إسحق إسماعيل بن القاسم بن سويـد ، وقولهم : اللقب لاـ يصـدر بـأب أو أم محله مـا لم يشـعر بمـدح أو ذم كمـا فى أبو الشـيخ وأبو لهب (قوله : علمت يا مجاشع بن مسـعده) هذا الشعر من مشطور الرجز (قوله : إن الشباب) بكسر الهمزه على الحكايه فالبيت من الأشعار المشهوره التى ضمنها أبو العتاهيه ، يعنى قـد علمت هـذا البيت المشـهور ويجوز فتحها (قوله : والفراغ) أى : الخلو من الشواغل المانعه من اتباع الهوى ، والشـباب حداثه السن مصدر شب الغلام يشب شبابا (قوله : أى الاستغناء) تفسير للجده يقال وجد فى المال وجدا بكسر الواو ووجدا بفتحها ووجدا بضـمها وجده أى : اسـتغنى ، فللفعل المذكور أربعه مصادر ثبوت الواو مثلثه والرابع حذفها وتعويض الهاء عنها كعـده (قوله : مفسـده للمرء أى مفسـده) أى : مفسده له مفسده عظيمه ، والمفسده : الأمر الذى يدعو صاحبه للفساد ، عبر عنه بالمفسده مبالغه ، والشاهد أنه قد جمع بين الشباب والفراغ والجده فى حكم وهو كونها مفسده للمرء.

[التفريق] :

(قوله : إيقاع تباين إلخ) ليس المراد التباين المصطلح عليه بل المراد المعنى اللغوى ،

١- الكهف : ۴۶.

٢- الرمز لأبى العتاهيه وهو أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم بن سويد. وهو من قصيده تسمى أرجوزه ذات الأمثال.

٣- أورده محمـد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٧٩ ، والأغانى ص ٨٠ فى ترجمه محمد بن وهيب ، وهو فى شـرح عقود الجمان ص ١٩٧ ومنسوب لأبى تمام.

فى المدح ، أو غيره) كقوله (١) :

ما نوال الغمام وقت ربيع

كنوال الأمير يوم سخاء

فنوال الأمير بدره عين) هى : عشره آلاف درهم (ونوال الغمام قطره ماء) أوقع التباين بين النوال.

[التقسيم] :

(ومنه) أى : ومن المعنوى (التقسيم ، وهو ذكر متعدد ، ثم إضافه ما لكل إليه على التعيين) ...

******

أى : إيقاع الافتراق بين أمرين مشتركين فى نوع ، مثل نوال الأمير ونوال الغمام فإن النوع الذى يجمعهما مطلق نوال (قوله : فى المدح أو غيره) أى : كالغزل والرثاء والهجو ، والظرف متعلق بقوله إيقاع أى إيقاع التباين فى المدح أو غيره (قوله : كقوله) أى : قول الشاعر وهو الوطواط بفتح الواو الأولى وضمها ، والبيت المذكور مثال لإيقاع التباين فى المدح بين الأمرين المشتركين فى نوع ، ومثاله فى الغزل.

حسبت جماله بدرا منيرا

وأين البدر من ذاك الجمال

فقد أوقع التباين بين جمال ذلك المحبوب وجمال البدر مع أنهما من نوع واحد وهو مطلق جمال (قوله : ما نوال الغمام وقت ربيع) أى الذى هو وقت ثروه الغمام (قوله : يوم سخاء) أى : الذى هو وقت فقر الأمير لكثره السائلين وكمال بذله (قوله : فنوال الأمير إلخ) أى : فقد أوقع التباين بين النوالين مع أنهما من نوع واحد وهو مطلق نوال ، (وقوله : فنوال الأمير) أى : كل نوال فيه وكذا يقال فى قوله : ونوال الغمام.

(قوله : هى عشره آلاف درهم) أى : وقيل إن بدره العين جلد ولد الضأن مملوءا من الدراهم كما فى القاموس ، وأنكر أن يكون ندره العين اسما لعشره آلاف أو سبعه أو خمسه - انتهى أطول. ومن كلامه يعلم أن قول الشارح هى عشره آلاف درهم تفسير لمجموع المضاف والمضاف إليه ، فما فى يس عن سم فيه نظر.

[التقسيم] :

(قوله : ذكر متعدد ثم إضافه إلخ) الأخصر أن يقول ذكر متعدد ثم تعيين ما لكل

١- البيت ينسب للوطواط كما فى معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسى : شواهد الفن الثالث وهو علم البديع.

وبهـذا القيد يخرج اللف والنشـر ؛ وقد أهمله السـكاكى فتوهم بعضـهم أن التقسـيم عنده أعم من اللف والنشـر. وأقول : إن ذكر الإضافه مغن عن هـذا القيـد ؛ إذ ليس فى اللف والنشـر إضافه ما لكل إليه ، بل يـذكر فيه ما لكل حتى يضـيفه السامع إليه ويرده (كقـوله) أى : قـول المتلمس (١) (ولا يقيم على ضـيم) أى : ظلم (يراد به) الضـمير عائـد على المسـتثنى منه المقـدر العـام (إلا الأذلّان) ...

******

(قوله : وبهـذا القيد) أى : قوله : على التعيين (قوله : يخرج اللف والنشـر) أى : لما تقدم أنه ذكر متعدد ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقه بأن السامع يرده إليه (قوله : وقـد أهمله السـكاكى) أى : ترك ذكر هـذا القيد وهو قوله : على التعيين (قوله : أعم) أى : لأنه شـرط فى اللف عـدم تعيين مـا لكـل واحـد ، وقال هنا ذكر متعـدد وإضافه ما لكل إليه وهـذا صادق بأن يكون هناك تعيين أو لا (قوله : وأقول) أى : فى الجواب عن السكاكى حيث ترك قيد التعيين وصار كلامه محتملا للقول بتباين التقسيم للّفّ والنشـر وللقول بأن التقسـيم أعم عموما مطلقا (قوله : إن ذكر الإضافه مغن عن هذا القيد) أى : قيد التعيين لأن الإضافه نسـبه كل واحـد إلى صاحبه فهى مقتضـيه للتعيين من المتكلم ، وهذا مفقود فى اللف والنشـر إذ ليس ... إلخ وعلى هذا أى : كون الإضافه مغنيه عن التعيين لاقتضائهـا إيـاه فيكون ذكر المصـنف لها تأكيـدا ، والحاصل أنا لا نسـلم أن السـكاكى أهمل ذلك القيـد حتى يكون التقسـيم عنـده أعم ؛ لأنه ذكر الإضافه المسـتلزمه للتعيين فيكون التقسـيم عنـده مباينا للف والنشـر (قوله : بل يـذكر فيه ما لكل) أى : من غير إضافه والحاصل أنه فى التقسـيم يضـيف المتكلم ما لكل واحد إليه ، وإضافه ما لكل إليه تستلزم تعيينه ، ففى التقسـيم إضافه وتعيين من المتكلم بخلاف اللف والنشـر فإن المتكلم إنما يذكر ما لكل واحد من غير إضافه ، والذى يضـيف ما لكل واحـد إليه إنما هو السامع بذهنه فالإضافه من السامع وكذلك التعيين ولا إضافه فيه ولا تعيين من المتكلم (قوله : المتلمس) هو جرير بن عبد المسيح كما فى الأطول.

(قوله : على ضـيم) على بمعنى مع أى مع ضيم أى مع ظلم ، أى : لا يتوطن فى مواطن الظلم أحد إلا الأذلان (قوله : الضمير) أى : فى به عائد على المستثنى منه المقدر

١- المتلمس هو جرير بن عبد المسيح.

فى الظاهر : فاعل " لا- يقيم " ، وفى التحقيق : بدل ؛ أى : لا- يقيم أحد على ظلم يقصد به إلا- هذان (عير الحى) وهو الحمار (والوتد هذا) أى : عير الحى (على الخسف) أى : الذل (مربوط برمته) هى قطعه حبل باليه (وذا) أى : الوتد (يشج) أى : يدق ، ويشق رأسه (فلا يرثى) أى : فلا يرق ، ولا يرحم (له أحد) ذكر العير ، والوتد ، ثم أضاف إلى الأول : الربط على الخسف ، وإلى الثانى : الشج على التعيين ؛ وقيل : لا تعيين ؛ لأن هذا وذا متساويان فى الإشاره إلى القريب ، فكل منهما يحتمل أن يكون إشاره إلى العير ، وإلى الوتد. فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم ؛ وفيه نظر ؛ لأنا لا نسلم التساوى ، بل فى حرف التنبيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج إلى تنبيه ما ، بخلاف المجرد عنها ، فهذا للقريب - أعنى : العير - وذا للأقرب - أعنى : الوتد - وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغى أن تهمل فى عبارات البلغاء ، بل ليست البلاغه إلا رعايه أمثال ذلك.

******

العام ، أى : لا يقيم أحد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الأحد (قوله : فى الظاهر) أى:فهو استثناء مفرغ حيث أسند الفعل له فى الظاهر وفى الحقيقه أسند إلى العام المحذوف (قوله : عير الحى) العير هو : الحمار الوحشى والأهلى وهو المناسب هنا ، لأنه الذى يربط ويحمل الذل ويعين ذلك إضافته للحى ، فقول الشارح : وهو الحمار أراد به الأهلى (قوله : والوتد) بكسر التاء وفتحها (قوله : على الخسف) أى : مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله : قطعه حبل باليه) أى : فالمعنى هذا على الذل مربوط بقطعه حبل باليه يسهل الخلاص معها عن الربط ، ويحتمل أن المراد هذا مربوط على الذل بتمامه من فرقه إلى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته - قاله فى الأطول ، (قوله : أى يدق) تفسير مراد وقوله : ويشق رأسه تفسير بحسب الأصل (قوله : فلا يرثى له أحد) لا يخفى أن عدم الرحمه مشترك بين عير الحى والوتد ، وحينئذ فالأولى جعل ضمير له راجعا لكل منهما ويجعل قوله فلا يرثى متفرعا على الشج والربط (قوله : لربط على الخسف) أى : مع الخسف (قوله : على التعيين) متعلق بأضاف ووجه التعيين أن ذا بدون ها إشاره للقريب ، وأما مع ها التنبيه فهو إشاره للبعيد (قوله : فكل منهما يحتمل أن يكون إشاره إلى العير وإلى الوتد) وحينئذ فلا يتحقق التعيين لا يقال إنه يتعين كون الأول للأول

[الجمع مع التفريق] :

(ومنه) أى : ومن المعنوى (الجمع مع التفريق ؛ وهو أن يدخل شيئان فى معنى ويفرق بين جهتى الإدخال ، كقوله :

فوجهك كالنار فى ضوئها

وقلبى كالنار فى حرّها) (١)

أدخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ، ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه فى الوجه الضوء واللمعان ، وفى القلب الحراره والاحتراق.

******

والثانى للثانى بقرينه خبر كل منهما ؛ لأن المراد التعيين فى اللفظ وأما بالقرينه فهذا متحقق حتى فى اللف والنشر ، وحيث كان التعيين لفظا فى البيت غير متحقق فهو من اللف والنشر دون التقسيم.

[الجمع مع التفريق] :

(قوله : الجمع مع التفريق) أورد كلمه مع إشاره إلى أن المحسن اجتماعهما ، وكذا يقال فيما يأتى وإنما لم يذكر اجتماع المحسنات الأخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابله لما بين الجمع والتفريق من المقابله ، واجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما - قاله عبد الحكيم. (قوله : وهو أن يدخل شيئان) ببناء الفعل للمفعول وشيئان نائب الفاعل أى : وهو أن تجمع بين شيئين فأكثر فى معنى أى فى حكم أى فى شىء محكوم به كالمشابهه بالنار ، والمراد بجمعهما فى الحكم أن يحكم عليهما بشىء واحد ، كما يرشد له قول الشارح : أدخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ، وهذا هو الجمع (قوله : كقوله) أى : الوطواط (قوله : أدخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار) أى : فى المماثله للنار ، أى : وهذا هو الجمع لأنه كما مر الجمع بين متعدد فى حكم والشاعر هنا قد جمع بين وجه الحبيب وقلبه فى المماثله للنار (قوله : ثم فرق بينهما) أى : بين التشبيهين (قوله : الحراره والاحتراق) أى : حراره القلب واحتراقه وفيه إشاره إلى أن المراد بحر النار حرارتها فى نفسها لا لغيرها ؛ لأنه المناسب لتشبيه القلب بها.

١- البيت للوطواط.

[الجمع مع التقسيم] :

(ومنه) أى : ومن المعنوى. (الجمع مع التقسيم ، وهو جمع متعدد تحت حكم ، ثم تقسيمه ، أو العكس) أى : تقسيم متعدد ، ثم جمعه تحت حكم (فالأول) أى : الجمع ثم التقسيم (كقوله : حتّى أقام) (١) أى : الممدوح ، ...

******

[الجمع مع التقسيم] :

(قوله : وهو جمع متعدد) أى : كالروم فى البيت الآتى فإنه يتناول النساء والرجال والأولاد والمال والزرع (وقوله : تحت حكم) أى كالشقاء (قوله : ثم تقسيمه) أى : الحكم أى : إضافه ما لكل متعدد إليه من ذلك الحكم (قوله : أى تقسيم متعدد) أى : إضافه ما لكل متعدد إليه ثم جمعه تحت حكم (قوله : كقوله) أى : قول الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى فى مدح سيف الدوله بن حمدان الهمدانى حين غزا خرشنه بفتح الخاء وسكون الراء وفتح الشين المعجمه والنون التى بعدها بلده من بلاد الروم ولما غزا تلك البلده اتفق له أنه سبى وقتل منهم ولم يفتحها فقال المتنبى القصيده تسليه له وقبل البيت الأول :

قاد المقانب أقصى شربها نهل

مع الشكيم وأدنى سيرها سرع (٢)

حتّى أقام على أرباض خرشنه ... البيتين

وبعدهما :

الدهر معتذر والسيف منتظر

وأرضهم لك مصطاف ومرتبع

والضمير فى قاد وكذا فى أقاد للممدوح وهو سيف الدوله والمقانب جمع مقنب ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل ، والمراد هنا العساكر والنهل الشرب الأول أى : غايه شربها النهل مع الشكيم وهو الحديده التى تكون داخل فم الفرس ، وأدنى سيرها السرعه وقوله الدهر معتذر إلخ أى : أن الدهر يعتذر إليك حيث لم يتيسر لك فتح بلدهم ،

١- البيت لأبى الطيب المتنبى فى مدح سيف الدوله الحمدانى ، وانظر شرح التبيان (١ / ۴١٨).

٢- ديوان أبى الطيب المتنبى ٢ / ۶٢ ، وهى من بحر البسيط ، ومطلعه : غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جبنوا أو حدّثوا شجعوا

ولتضمين الإقامه معنى التسليط عداها ب على فقال : (على أرباض) جمع : ربض ؛ وهو ما حول المدينه (خرشنه) وهى بلده من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصارى (والبيع) جمع : بيعه ، وهى متعبدهم ، وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق - أعنى : قاد المقانب - أى : العساكر. جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح ، ثم قسم فقال : (للسّبى ما نكحوا ، والقتل ما ولدوا)

******

والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وأرضهم لك موضع إقامه بالصيف والربيع (قوله : ولتضمين الإقامه معنى التسليط) فيه إشاره إلى تصميم عزم ذلك الممدوح على فتح القلاع والحصون حتى إنه يتوطن حولها ولا يفارقها حتى تفتح (قوله : عداها ب على) أى : وإلا فالإقامه تتعدى بفى أو بالباء (قوله : وما حول المدينه) أى : من السور كما يدل عليه قول الأطول جمع ربض بمعنى السور ، ولكن المقرر أن الربض هو ما حول المدينه من البيوت كالحسينيه والفواله بمصر (قوله : تشقى به) أى : بالممدوح أى بإقامته هناك (قوله : جمع صليب النصارى) أى : جمع صليب وهو معبود النصارى (قوله : جمع بيعه) بكسر الباء الموحده وسكون الياء المثناه تحت (قوله : وهى متعبدهم) أى : النصارى وأما متعبد اليهود فيقال له : كنيسه وقيل بالعكس.

(قوله : وحتى متعلق بالفعل) أى : مرتبط به من حيث إنها عطفت الفعل الذى بعدها عليه وليست جاره كما يوهمه كلامه ؛ لأن الجار لا يجوز دخوله على الفعل الغير المؤول ، والمعنى أنه قاد العساكر حتى أقام حول هذه المدينه وقد شقيت به الروم والصلبان والبيع والمراد بشقائها به هلاكها. (قوله : جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح) الأولى أن يقول : جمع فى هذا البيت الروم الشامل للنساء والأولاد والمال والزرع فى حكم وهو الشقاء ، ثم قسم ذلك الحكم إلى سبى وقتل ونهب وإحراق ورجع لكل واحد من هذه الأقسام ما يناسبه ، فرجع للسبى ما نكحوا من النساء ، وللقتل ما ولدوا ، وللنهب ما جمعوا ، أى : من الأموال ، وللنار ما زرعوا فأشجارهم للإحراق تحت القدور ومزروعاتهم للطبخ والخبز بالنار وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض له فى التقسيم ، حتى يقال إنه من المتعدد المجموع فى الحكم ، والحاصل أن الشقاء

ولتضمين الإقامه معنى التسليط عداها بعلى فقال : (على أرباض) جمع : ربض ؛ وهو ما حول المدينه (خَرشَنَهٍ) وهى بلده من بلاد الروم (تشقى به الرومُ والصلبانُ) جمع صليب النصارى (ولبِيَعُ) جمع : بيعه ، وهى متعبدهم ، وحتى متعلق بالبفعل فى البيت السابق – إعنى : قاد المقانب – أى : العساكر. جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالمدوح ، ثم قسم فقال : (للسبى ما نكحُوا ، والقتل ما ولدُوا)

******

والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وأرضهم لك موضع بالصيف والربيع (قول : ولتضمين الإقامه معنى التسليط) فيه إشاره الى تصميم عزم ذلك الممدوح على فتح القلاع والحصون حتى إنه بتوطن حولها ولا بفارقها حتى تفتح (قوله : عداها بعلى) أى : وإلا فالإقامه تتعدى بفى أه بالباء (قوله : وما حول المدينه) أى : من السور كما يدل عليه قول الأطول جمع ربض بمعنى السور ، ولكن المقرر أن الربض هو ما حول المدينه من البيوت كالحسينيه والفوله بمصر (قوله : تشقى به) أى : بالممدوح أى بإقامته مناك (قوله : جمع صليب النصارى) أى : جمع صليب وهو معبود النصارى (قوله : جمع بيعه) بكسر الباء الموحده وسكون الياء المثناه تحت (قوله : وهى متعبدهم) أى : النصارى وأما متعبد اليهود فيقال له : كنيسه وقيل بالعكس.

(قوله : وحتى متعلق بالفعل) أى : مرتبط به حيث إنها عطفت الفعل الذى بعدها عليه وليست جاره كما يوهه كلامه ؛ لأن الجار لا يجوز دخوله على الفعل الغير المؤول ، والمعنى أنه قاد العساكر حتى أقام حول هذه المدينه وقد شقيت به الروم والصلبان والبيع والمراد بشقائها به هلاكها. (قوله : جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالمدوح) الأولى أن يقول : جمع فى هذا البيت الروم الشامل للنساء ولأولاد والمال والزرع فى حكم وهو الشقاء ثم قسم ذلك الحكم إلى سبى وقتل ونهب وإحراق ورجع لكل واحد من هذه الأقسام ما بناسبه ، فرجع للسبى ما نكحوا من النساء وللقتل ما ولدوا ، وللنهب ما جمعوا ، من الأموال ، وللنار ما زرعوا فأشجارهم للإحراق تحت القدور ومزروعاتهم للطبخ والخبز بالنار وأما عطف على الروم من الصلبان والبيع قلم يتعرض له فى التقسيم ، حتى يقال إنه من المتعدد المجموع فى الحكم ، والحاصل أن الشقاء

قسم فی الأول صفه الممدوحین إلی ضر الأعداء ، ونفع الأولیاء ، ثم جمعها فی الثانی تحت کونها سجیه.

[الجمع مع التفریق والتقسیم] :

(ومنه) أی : ومن المعنوی (الجمع مع التفریق والتقسیم) وتفسیره ظاهر مما سبق فلم یتعرض له (کقوله تعالی : (یَوْمَ یَأْتِی*)(۱)) یعنی : یأتی الله - أی : أمره ، أو یأتی الیوم - أی : هوله. والظرف منصوب بإضمار : اذکر ، أو بقوله : ((لا تَکَلَّمُ نَفْسٌ)) أی : بما ینفع من جواب ، أو شفاعه ...

******

وبدعه ابتداء (قوله : قسم فی الأول) أی : فی البیت الأول (قوله : الأولیاء) أی : الأتباع والأنصار (قوله : ثم جمعها فی الثانی) أی : ثم جمع تلک الصفه فی البیت الثانی ، وقوله : تحت کونها سجیه الأوضح فی کونها سجیه غیر محدثه ، حیث قال : سجیه تلک منهم کما فی المطول.

[الجمع بین التفریق والتقسیم] :

(قوله : وتفسیره ظاهر مما سبق) أی : من تفسیرات هذه الأمور الثلاثه وحاصله أن یجمع بین متعدد فی حکم ثم یفرق أی : یوقع التباین بینها ثم یضاف لکل واحد ما یناسبه.

(قوله : أی أمره) هذا التأویل واجب لصحه المعنی لاستحاله الظاهر وهو إتیان المولی سبحانه وتعالی ، والمراد یوم یأتی حامل أمره وهو الملک ، أو المراد بأمره ما أمر به والمراد بإتیانه حصوله. (قوله : أی هوله) هذا التأویل واجب لا لأجل صحه المعنی لاستقامه الظاهر فی نفسه بل للمحافظه علی المقصود ؛ لأن المقصود تفظیع الیوم والمناسب له مجیء الهول لا مجرد الزمان (قوله : (لا تَکَلَّمُ نَفْسٌ)) أی : لا تتکلم فیه نفس فحذف إحدی التاءین اختصارا. (قوله : من جواب أو شفاعه) الاقتصار علیهما إما لعدم المنع من غیرهما علی الإطلاق أو لأنه الأنسب بالسیاق من قوله قبل هذه الآیه (فَما أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ)(۲) الآیه ؛ ولأن عدم التکلم بما ینفع هو الموجب لزیاده شده

۱- هود : ۱۰۵.

۲- هود : ۱۰۱.

((إِلَّا بِإِذْنِهِ)) أی : من أهل الموقف ((شَقِیٌ)) مقضی له بالنار ((وَسَعِیدٌ)) مقضی له بالجنه ((فَأَمَّا الَّذِینَ شَقُوا فَفِی النَّارِ لَهُمْ فِیها زَفِیرٌ)(۱)) إخراج النفس بشده ((وَشَهِیقٌ)) رده بشده ((خالِدِینَ فِیها ما دامَتِ السَّماواتُ وَالْأَرْضُ)(۲)) أی : سموات الآخره وأرضها ، ...

******

الهول ، فإن المنع من الکلام بغیر ذلک کمطالبه الخصم بالحق لا یوجب الشده ا. ه سم. (قوله : (إِلَّا بِإِذْنِهِ)) أی : إلا بإذن الله تعالی ؛ لقوله تعالی فی آیه أخری (لا یَتَکَلَّمُونَ)(۳) أی : بما ینفع من جواب أو شفاعه (إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمنُ)(۴) إن قلت : هذه الآیه تفید أنهم یتکلمون بإذنه تعالی ، وهذا مناف لقوله تعالی فی آیه أخری (یَوْمُ لا یَنْطِقُونَ. وَلا یُؤْذَنُ لَهُمْ فَیَعْتَذِرُونَ)(۵) قلت هذا فی موقف وذاک فی موقف آخر وإذا اختلف الزمانان فلا معارضه ، أو أن المأذون فیه الجواب الحق المقبول ، والممنوع عنه العذر الباطل الغیر المقبول (قوله : (فَمِنْهُمْ)) أی : الأنفس الکائنه یوم القیامه وهی أهل الموقف. ولذا قال الشارح أی من أهل الموقف (قوله : (شَقِیٌ)) أی محکوم له بالشقاوه أی : دخول النار وهذا شامل لشقی الإیمان وهو الکافر وشقی الأعمال وهو العاصی ، (وقوله : (وَسَعِیدٌ)) شامل لسعید الإیمان فقط وللسعید علی الإطلاق ، بدلیل ما قرره فی قوله (إِلَّا ما شاءَ رَبُّکَ)(۶) (قوله : إخراج النفس بشده إلخ) هذا تفسیر للزفیر والشهیق بحسب الأصل ، ثم یحتمل أن یکون هذا المعنی مرادا من الآیه ویحتمل أن المراد لهم فیها غم وتعب ، بسبب تذکرهم ما فاتهم الموجب لما هم فیه ، فشبه حالهم الذی هم فیه من التعب والغم بحاله من استولت الحراره علی قلبه فصار یخرج النفس بشده ویرده بشده واستعار اللفظ الدال علی المشبه به للمشبه.

(قوله : أی سموات الآخره وأرضها) وهذه دائمه باقیه لا انقضاء لها ، ویدل علی أن المراد سموات الآخره وأرضها قوله تعالی (یَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَیْرَ الْأَرْضِ وَالسَّماواتُ)(۷)

۱- هود : ۱۰۶.

۲- هود : ۱۰۷.

۳- النبأ : ۳۸.

۴- طه : ۱۰۹.

۵- المرسلات : ۳۵ ، ۳۶.

۶- هود : ۱۰۸.

۷- إبراهیم : ۴۸.

أو هذه العباره كنايه عن التأبيد ، ونفى الانقطاع ((إِلَّا ما شاءَ رَبُّكَ)(۱)) أى : إلا وقت مشيئه الله تعالى ((إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ)(۲)) من تخليد البعض كالكفار ، وإخراج البعض كالفساق ((وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّهِ خالِدِينَ فِيها ما دامَتِ السَّماواتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا ما شاءَ رَبُّكَ عَطاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ)(۳)) أى : غير مقطوع ، بل ممتد لا إلى نهايه.

******

(قوله : أو هذه العباره كنايه إلخ) أى : أن المراد سموات الدنيا وأرضها ولا ينافى التأبيد بها فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود ؛ لأن الكلام من باب الكنايه وذلك لأن مده دوام سموات الدنيا وأرضها من لوازمها الطول ، والمراد طول لا نهايه له على ما جرى به استعمال اللغه فى مثل ذلك ، فكأنه قيل خالدين فيها خلودا طويلا لا نهايه له ، فهو مثل قول العرب لا أفعل كذا ما أقام ثبير وما لاح كوكب (قوله : ونفى الانقطاع) عطف تفسير (قوله : أى إلا وقت مشيئه الله تعالى) أى عدم الخلود ، ثم يحتمل أن الشارح حمل ما على أنها مصدريه ظرفيه فيكون الوقت داخلا فى معناها لأنها نائبه عنه ، ويحتمل أنه حملها على مجرد المصدريه فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر فى الكلام (قوله : من تخليد البعض) بيان لما (قوله : كالكفار) الكاف فيه استقصائيه وكذا يقال فى قوله كالفساق.

(قوله : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا)) أى بالإيمان وإن شقوا بسبب المعاصى ، لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله فمنهم شقى وسعيد تقسيما صحيحا؟ مع أن من شرطه أن تكون صفه كل قسم منفيه عن تقسيمه ؛ لأن ذلك الشرط من حيث التقسيم للانفصال الحقيقى أو مانع الجمع ، وهنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن حالهم لا يخلو عن السعاده والشقاوه ، وذلك لا يمنع اجتماع الأمرين فى شخص باعتبارين فتكون ما فى قوله (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا) لمنع الخلود فتجوز الجمع (قوله : عطاء) مصدر مؤكد أى : أعطوا عطاء والجمله حاليه.

۱- هود : ۱۰۷.

۲- هود : ۱۰۷.

۳- هود : ۱۰۸.

ومعنى الاستثناء فى الأول : أن بعض الأشقياء لا يخلدون فى النار ؛ كالعصاه من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان ، وفى الثانى : أن بعض السعداء لا يخلدون فى الجنه ، بل يفارقونها ابتداء ؛ يعنى : أيام عذابهم ؛ كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان. والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء ؛ فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء ، ...

******

(قوله : ومعنى الاستثناء إلخ) جواب عما يقال ما معنى الاستثناء فى قوله (إِلَّا ما شاءَ رَبُّكَ) مع أن أهل الجنه لا يخرجون منها أصلا وكذا أهل النار لا يخرجون منها والاستثناء يفيد خروجهم ؛ لأن معنى الآيه أن كل أهل النار خالدون فيها فى كل وقت إلا الوقت الذى شاء الله عدم الخلود فيه ، وكذا يقال فى أهل الجنه ، ولا شك أن هذا يفيد أن هناك وقتا لا يخلد أحد فيه فيكون أهل كل دار خارجين منها فى ذلك الوقت. وحاصل الجواب أنه استثنى الفساق من المخلدين فى النار باعتبار الانتهاء ، ومن المخلدين فى الجنه باعتبار الابتداء ؛ لأنهم لم يدخلوها مع السابقين فالخلود فى حقهم ناقص باعتبار المبدأ ، فظهر أن ماصدق الاستثناء فى الاستثناءين واحد. (قوله : أن بعض الأشقياء لا يخلدون) كالعصاه من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان ، أى : وهذا كاف فى صحه الاستثناء لأن صرف الحكم عن الكل فى وقت ما يكفى فيه صرفه عن البعض ، فصرف الخلود فى النار عن كل واحد من أهلها يكفى فيه صرفه عن البعض وهم فساق المؤمنين الذين لا يخلدون فيها (قوله : والتأبيد إلخ) أى : والإقامه فى المكان أبدا. (وقوله : من مبدأ معين) أى : كالإذن لأهله فى الدخول فيه. وقوله : (كما ينتقض باعتبار الانتهاء) أى : كما فى الاستثناء الأول وقوله (فكذلك باعتبار) أى : فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء أى كما فى الاستثناء الثانى وذلك لعدم حصول التأبيد من ذلك الوقت المعين ، ثم إن كلام الشارح هذا يقتضى أن الاستثناء الثانى من الخلود كالأول وأن المعنى : فأما الذين سعدوا ففى الجنه خالدين فيها فى جميع الأوقات إلا الوقت الذى شاء ربك عدم خلودهم فيه ، لمنعه بعض الناس من دخولها حين الإذن لأهلها بالدخول ، والحاصل أن الاستثناء فى الموضعين من الخلود باعتبار ما تضمنه من الأوقات ؛ لأنه يتضمن أوقاتا لا

(وقد يطلق التقسيم على أمرين أحدهما أن يذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل من تلك الأحوال ما يليق به ؛ كقوله :

سأطلب حقى بالقنا ومشايخ

كأنهم من طول ما التثموا مرد) (١)

******

تنتهى لا من الموصول وهو الذين لأن الاستثناء منه يلزم عليه إيقاع ما على العاقل - تأمل. (قوله : فقد جمع الأنفس بقوله إلخ) أى : فقد جمع الأنفس فى التكلم بقوله (لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ) لأن النكره فى سياق النفى تعم.

(قوله : ثم فرق بينهم) أى : بأن أوقع التباين بينها بجعل بعضهما شقيا وبعضها سعيدا ، بقوله (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ) وقد يقال إن هذا ليس من باب الجمع والتفريق لأن المجموع فى الحكم الذى هو التكلم الأنفس ، والتفريق متعلق بأهل الموقف ؛ لأن ضمير فمنهم شقى وسعيد رجعه الشارح لأهل الموقف ، وما كان يتم كون الآيه من الجمع والتفريق إلا لو كان ضمير منهم راجعا للأنفس وأجاب الشارح فى المطول بأن الأنفس وأهل الموقف شيء واحد ، لأن النفس فى (لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ) نكره فى سياق النفى فتعم كل نفس فى ذلك اليوم ، والنفوس فى ذلك اليوم هى نفوس أهل الموقف فاتحد المراد بالنفس بالمراد بأهل الموقف ، وحينئذ فعود الضمير على أهل الموقف كعوده على الأنفس.

(قوله : أحدهما أن يذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل ما يليق به) المراد بالإضافه مطلق النسبه ولو بالإسناد لا خصوص الإضافه النحويه ، وهذا المعنى مغاير للتقسيم بالمعنى المتقدم ؛ لأن ما تقدم أن يذكر متعدد أولا ثم يضاف لكل ما يناسبه على التعيين ، بخلاف ما هنا فإنه يذكر المتعدد ويذكر مع كل واحد ما يناسبه (قوله : كقوله) أى : قول أبى الطيب المتنبى (قوله : سأطلب حقى بالقنا ومشايخ) القنا بالقاف والنون جمع قناه وهى الرمح ، وفى بعض النسخ بالفتى بالفاء والتاء وهو المناسب لمشايخ ، قال الواحدى : أراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه وجماعته من الرجال الذين لهم لحى ، والالتثام وضع اللثام على الفم والأنف فى الحرب وكان ذلك من عاده العرب ، فقوله

١- البيت لأبى الطيب المتنبى فى التبيان ١ / ٢٥٧.

فقد جمع الأنفس بقوله : (لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ) ثم فرق بينهم بأن بعضهم سعيد ، ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار ، وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنه بقوله : (فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا) إلى آخره.

(ثقال) لشده وطأتهم على الأعداء (إذا لاقوا) أى : حاربوا (خفاف) أى : مسرعين إلى الإجابه (إذا دعوا) إلى كفايه مهم ، ودفاع ملم (كثير إذا شدوا) لقيام واحد مقام الجماعه (قليل إذا عدوا) ذكر أحوال المشايخ ، وأضاف إلى كل حال ما يناسبها بأن أضاف إلى الثقل حال الملاقاه ، وإلى الخفه حال الدعاء ، ... وهكذا إلى الآخر.

والثانى : استيفاء أقسام الشىء ؛ ...

******

(من طول ما التثموا) أى شدوا اللثام حاله الحرب وفى هذا إشاره إلى كثره حربهم وفى ابن يعقوب أن طول اللثام عباره عن لزومهم زى الكبراء أهل المروءه فى عرفهم. (قوله : لشده وطأتهم) أى : ثباتهم على اللقاء (قوله : ودفاع ملم) أى : مدافعه الأمر العظيم النازل (قوله : إذا شدوا) بفتح الشين أى : حملوا على العدو والثقل هنا عباره عن شده نكايه الملاقى لهم وعجزه عن تحمل أذاهم (قوله : لقيام واحد مقام الجماعه) أى : فى النكايه (قوله : قليل إذا عدوا) أى : لأن أهل النجده مثلهم فى غايه القله (قوله : ذكر أحوال المشايخ) أى : من الثقل والخفه والكثره والقله (قوله : وهكذا إلى الآخر) أى : فأضاف إلى الكثره حاله الشده وأضاف إلى القله حاله العد ، ولا يخفى ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القله والكثره والخفه والثقل ، إذ بين كل اثنين منها تضاد.

(قوله استيفاء أقسام الشىء) أى : بحيث لا يبقى للمقسم قسم آخر غير ما ذكر ، ومنه قول النجاه : الكلمه اسم وفعل وحرف (قوله : (يَهَبُ لِمَنْ يَشاءُ إِناثاً)) (١) قدم الإناث لأن سياق الآيه على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان ، فكان ذكر الإناث اللاتى هن من جمله ما لا يشاؤه الإنسان أهم ثم إنه لما حصل للذكر كسر جبره بالتعريف ؛ لأن فى التعريف تنويها أى : تعظيما بالذكر ، فكأنه قال : ويهب لمن يشاء

١- الشورى : ۴٩.

كقوله تعالى : (يَهَبُ لِمَنْ يَشاءُ إِناثاً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشاءُ الذُّكُورَ. أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْراناً وَإِناثاً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشاءُ عَقِيماً)(۱) فإن الانسان إما أن لا يكون له ولد ، أو يكون له ولد ؛ ذكر ، أو أنثى ، أو ذكر وأنثى. وقد استوفى فى الآيه جميع الأقسام.

******

الفرسان الذين لا يخفون عليكم ، ثم بعد ذلك أعطى كلا من الجنسين حقه من التقديم والتأخير فقدم الذكور وأخر الإناث إشاره إلى أن تقديم الإناث لم يكن لاستحقاقهن التقديم بل لمقتضى آخر وهو الإشاره إلى أن الله يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه العبد.

(قوله : (أَوْ يُزَوِّجُهُمْ)) من المزاوجه وهى الجمع أى : أو يجمع لهم من الذكران والإناث (قوله : (وَيَجْعَلُ مَنْ يَشاءُ عَقِيماً)) أى : لا يولد له أصلا إنه عليم بالحكمه فى ذلك قدير على ما يريد لا يتعاصى عليه شىء مما أراده (قوله : فإن الإنسان إلخ) حاصله أن الآيه قد تضمنت أن الإنسان الذى شأنه الولاده ينقسم إلى الذى لا يولد له أصلا ، وإلى الذى يولد له جنس الذكور فقط ، وإلى الذى يولد له جنس الإناث فقط ، وإلى الذى يولد له جنس الذكور والإناث معا ، فكأنه قيل الإنسان إما أن يكون له ولد أصلا وإما أن يكون له جنس الذكور فقط ، وإما أن يكون له جنس الإناث فقط ، وإما أن يكون له الجنسان معا. فهذا تقسيم مستوف لأقسام الإنسان باعتبار الولاده وعدمها واعلم أن السر فى الإتيان بأو المقتضيه للمباينه فى قوله تعالى (أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْراناً وَإِناثاً) دون الواو المقتضيه للجمع - كما ذكر فيما قبل هذا القسم وبعده - هو أنه لما عبر بالضمير فى يزوجهم الراجع للطائفتين المذكورتين أو إحداهما ولم يقل ويهب لمن يشاء أتى بأو للإشاره للمباينه وأن هذا غير ما ذكر أولا ، إذ المذكور أولا هو الذكور فقط والإناث فقط ، بخلاف ما لو عبر بالواو فإنه يفيد أن الذى اختص بالذكور أو اختص بالإناث يجمع له بين الذكور والإناث ، وليس بصحيح ؛ لأن المراد كما مر ذكر كل قسم على حدته ، وأما الأقسام الأخرى فلما قال فيها يهب لمن يشاء ويجعل من يشاء فعبر بالظاهر عن الموهوب له والمجعول له ، فهم أنها أقسام مستقله مختلفه فى نفس الأمر ؛ لأن اللفظ الظاهر إذا كرر أفاد المغايره بخلاف الضمير ، ولما كانت مختلفه عطفت بالواو تنبيها على

۱- الشورى : ۵۰ ، ۴۹.

التجريد

(ومنه) أى ومن المعنوى (التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذى صفه) أمر (آخر مثله فيها) أى مماثل لذلك الأمر ذى الصفه فى تلك الصفه (مبالغه) أى لأجل المبالغه وذلك (لكمالها) أى تلك الصفه (فيه) أى فى ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفه ...

******

توافقها فى الوقوع واشتراكها فى الثبوت ، - كذا قيل ، لكن يرد أن يقال لم لم يقل أو يزوج من يشاء ذكرانا وإناثا؟ أى : يجعل لمن يشاء الذكور والإناث معا فيفيد المباينه ويجرى الكلام على نسق واحد ، وقد يقال : فائده العدول عن التصريح بمن يشاء فى الجمله الثالثه إلى الضمير وتغيير أسلوب الكلام ، الإشاره إلى عدم لزوم المشيئه ورعايه الأصلح ، - أفاده يس نقلا عن السيد وتأمله.

[التجريد] :

(قوله : وهو أن ينتزع إلخ) قال فى الأطول : هذا لا يشمل بظاهره نحو لقيت من زيد وعمرو أسدا ، ولا نحو لقيت من زيد أسدين أو أسودا ، فالأولى أن يقال : وهو أن ينتزع من أمر ذى صفه أو أكثر أمر آخر أو أكثر مثله فيها انتهى. قال الفنرى : وهذا الانتزاع دائر فى العرف يقال فى العسكر ألف رجل وهم فى أنفسهم ألف ، ويقال فى الكتاب عشره أبواب وهو فى نفسه عشره أبواب ، والمبالغه التى ذكرت مأخوذه من استعمال البلغاء ؛ لأنهم لا يفعلون ذلك إلا للمبالغه (قوله : آخر) هو بالرفع نائب فاعل ينتزع وأشار الشارح بتقدير أمر إلى أنه صفه لمحذوف (قوله : أى لأجل المبالغه) أى : أن الانتزاع المذكور يرتكب لأجل إفاده المبالغه ، أى : لأجل إفاده أنك بالغت فى وصف المنتزع منه بتلك الصفه (قوله : وذلك) أى : ما ذكر من المبالغه (لكمالها إلخ) فهو عله للعله ويحتمل أن المراد وذلك أى ما ذكر من الانتزاع لأجل المبالغه لكمالها إلخ ، فهو علّه للمعلل مع علته ، وإنما قدر الشارح ذلك إشاره لدفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق بمبالغه وإنما هو متعلق بكمالها ، ويصح أن يجعل لام لكمالها بمعنى فى صله للمبالغه أى :لأجل المبالغه فى كمال تلك الصفه فيه (قوله : لكمالها فيه) أى : لادعاء كمال تلك

إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفه (وهو) أى التجريد (أقسام منها) ما يكون بمن التجريديه (نحو قولهم : لى من فلان صديق حميم)

******

الصفه فى ذلك المنتزع منه ، وإنما قلنا لادعاء الكمال أن للإشاره إلى إظهار المبالغه بالانتزاع لا يشترط فيه كون الصفه كامله فى ذلك الأمر بحسب نفس الأمر ، بل ادعاء كمالها فيه كاف سواء طابق الواقع أم لا ، ووجه دلاله الانتزاع على المبالغه المبنيه على ادعاء الكمال ما تقرر فى العقول من أن الأصل والمنشأ لما هو مثله يكون فى غايه القوه حتى صار يفيض بمثالاته ، فإذا أخذ موصوف بصفه من موصوف آخر بما فهم أنك بالغت فى وصفه حتى صيرته فى منزله ، هى أن من كانت فيه تلك الصفه صار متصفا بتفريع أمثاله عنه ، فهى فيه كأنها تفيض بمثالاتها لقوتها كما تفيض الأشعه عن شعاع الشمس وكما يفيض الماء عن ماء البحر ، وإلى هذا يشير قول الشارح حتى كأنه أى : الأمر المنتزع منه بلغ إلخ (قوله : إلى حيث) أى : إلى مرتبه يصح إلخ (قوله : وهو أقسام) أى : سبعه لأن الانتزاع إما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف إما من أو الباء أو فى والباء إما داخله على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف إما أن يكون لا على وجه الكنايه أو يكون على وجهها ثم هو إما انتزاع من غير المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه ، فهذه أقسام سبعه أشار المصنف إليها ولأمثلتها فيما يأتى.

(قوله : بمن التجريديه) جعل بعضهم التجريد معنى برأسه لكلمه من والأصح أنها ابتدائيه كما أن باء التجريد باء المصاحبه - قاله عبد الحكيم ، وتدخل من على المنتزع منه ولم يوجد دخولها على المنتزع بخلاف الباء - كذا فى الأطول. قال العلامه اليعقوبى : والمناسب لمن حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لأن المنتزع مبتدأ وناشئ من المنتزع منه الذى هو مدخول من ، وأما جعلها للبيان فلا يفيد المبالغه لأن بيان شىء بشىء لا يدل على كمال المبين فى الوصف ، بخلاف جعل شىء مبدأ ومنشأ لذى وصف فإنه يدل على كمال ذلك الشىء باعتبار ذلك الوصف ، فإذا قيل : لى من فلان صديق حميم فكأنه قيل : خرج لى من فلان وأتانى منه صديق آخر ، ولا شك أن هذا يفيد المبالغه فى وصف فلان بالصداقه (قوله : لى من فلان صديق حميم) أى لى صديق

أی قریب یهتم لأمره (أی بلغ فلان من الصداقه حدّا صح معه) أی مع ذلک الحد (أن یستخلص منه) أی من فلان صدیق (آخر مثله فیها) أی فی الصداقه (منها) ما یکون بالباء التجریدیه الداخله علی المنتزع منه (نحو قولهم : لئن سألت فلانا لتسألن به البحر) بالغ فی اتصافه بالسماحه حتی انتزع منه بحرا فی السماحه (ومنها) ما یکون بدخول باء المعیه فی المنتزع (نحو قوله (۱) وشوهاء) أی فرس قبیح المنظر لسعه أشداقها أو لما أصابها من شدائد الحرب (تعدو) أی تسرع (بی

******

حمیم ناشئ من فلان أی : مبتدأ ومنتزع منه (قوله : أی قریب) تفسیر للحمیم ؛ لقول الصحاح : حمیمک : قریبک الذی تهتم لأمره (قوله : من الصداقه) أی : من مراتبها ، (وقوله : حدّا) أی : مکانا ومرتبه (وقوله : صح معه) أی : صح بمصاحبته للاتصاف بذلک الحد من الصداقه (قوله : أن یستخلص منه) أی : ینتزع منه ویستخرج منه.

(قوله : نحو قولهم) أی : فی مقام المبالغه فی وصف فلان بالکرم (قوله : لئن سألت فلانا لتسألن به البحر) یصح أن تکون الباء للمصاحبه أی : لتسألن البحر معه أی شخصا کریما کالبحر مصاحبا له ، ویصح جعلها للسببیه أی لتسألن بسببه البحر أی : شخصا آخر کالبحر بمعنی أنه سبب لوجود بحر آخر مجردا منه مماثلا له فی کونه یسأل (قوله : بالغ إلخ) أی : بناء علی أن المراد بالسؤال فی قوله : لتسألن به البحر سؤال دفع الحاجه ، فیکون التشبیه بالبحر فی السماحه ، ویحتمل أن یکون السؤال لدفع الجهل فیکون التشبیه بالبحر فی کثره العلم (قوله : فی المنتزع) أی : علی المنتزع لا علی المنتزع منه کما فی القسم الذی قبله (قوله : وشوهاء) (۲) أی : ورب فرس شوهاء (قوله : أو لما أصابها من شدائد الحرب) أی : من الضربات والطعنات وأو لتنویع الخلاف وذلک لأن الشوه قیل : إنه قبح الوجه لسعه الأشداق جمع شدق وهو جانب الفم ، وقیل : قبح الوجه لما أصابه من شدائد الحرب ، والوصف بالشوهائیه لما ذکر وإن کان قبیحا فی الأصل

۱- البیت لأبی لأمه فی الإیضاح ص ۵۲ ، والمصباح ص ۲۳۷.

۲- من الطویل وهو لذی الرمه فی دیوانه ص ۲۳۳ ، وشرح عمده الحافظ ۵۸۹ ، ولسان العرب (دجل) بروایه المدجّل وبلا نسبه فی المقاصد النحویه ۴ / ۱۹۵ ، شرح المرشدی.

إلى صارخ الوغى) أى مستغيث فى الحرب (بمستلئم) أى لابس لأمه وهى الدرع والباء للملابسه والمصاحبه (مثل الفنيق) هو الفحل المكرم (المرحّل) من رحل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله أى تعدو بى ومعى من نفسى مستعد للحرب ...

******

لكنه يستحسن فى الخيل ؛ لأنه يدل على أنها مما يعد للشدائد لقوتها وأهليتها وأنها مما جرب للملاقاه فى الحروب وللتصادم وذلك كمال فيها (قوله : إلى الصارخ الوغى) أى : إلى الصارخ الذى يصرخ فى مكان الوغى ، والوغى الحرب والصارخ الذى يصرخ فى مكان الحرب هو : الذى يصيح وينادى الفرسان لحضور الحرب والاجتماع إليه لإغاثته (قوله : لأمه) بالهمزه الساكنه وقد تسهل (قوله : والباء للملابسه والمصاحبه) أى : متعلقه بمحذوف على أنها ومجرورها فى محل الحال من المجرور فى بى أى : تعدو بى حاله كونى مصاحبا لمستلئم آخر ، وليست الباء للتعديه وليس قوله بمستلئم بدلا من الباء فى قوله بى ؛ لأن ذلك يفوت التجريد ولأنه لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا كان مفيدا للإحاطه ، ولا للسببيه متعلقه ب تعدو لأن المعنى حينئذ تعدو بى بسبب مستلئم ، وحينئذ فيكون المستلئم الذى هو المنتزع سببا للمجرد منه ، والمقرر هو أن المجرد منه سبب ومنشأ لا العكس ، نعم يمكن اعتبار السببيه بتكلف وذلك بأن تدعى المبالغه حتى صار الأصل والسبب فرعا مسببا ، وإنما لم يحمل على ذلك لأن المبالغه المفيده للتجريد تكفى فى الحسن ، ومتى ما زيد عليها ما أوجب العكس صار الكلام كالرمز وصار فى غايه البروده كما يشهد بذلك الذوق السليم (قوله : والمصاحبه) تفسير مراد للملابسه والأولى حذف الملابسه.

(قوله : مثل الفنيق) قال سم : الظاهر أنه صفه لمستلئم لقربه منه وقال اليعقوبى : بالجر صفه لشوهاء والفنيق بالفاء والنون ثم ياء تحتيه وقاف (وقوله : وهو الفحل المكرم) أى : الفحل من الإبل الذى ترك أهله ركوبه تكرمه له (وقوله : المرحّل) أى المرسل عن مكانه أى : أنه مطلق وغير مربوط فى محل ، فقد شبه الفرس بالفحل المذكور فى القوه وعدم القدره على المصادمه (قوله : من رحل البعير) بتشديد الحاء (وقوله : أشخصه) أى :

بالغ فی استعداده للحرب حتی انتزع منه آخر (ومنها) ما یکون بدخول فی المنتزع منه (نحو قوله تعالی (لَهُمْ فِیها دارُ الْخُلْدِ)(۱) أی فی جهنم وهی دار الخلد) لکنه انتزع منها دارا أخری وجعلها معده فی جهنم لأجل الکفار تهویلا لأمرها مبالغه فی اتصافها بالشده (ومنها ما یکون بدون توسط حرف (نحو قوله (۲) ...

******

أطلقه (وقوله : وأرسله) تفسیر (قوله : بالغ فی استعداده للحرب) أی : بملازمته لبس اللأمه وغیرها من آلات الحرب (قوله : حتی انتزع منه آخر) أی : حتی صار بحیث یخرج منه مستعد آخر یصاحبه.

(قوله : فی المنتزع منه) أی : علی المنتزع منه ففی بمعنی علی (قوله : أی فی جهنم) تفسیر للضمیر المجرور بفی (وقوله : وهی) أی : جهنم نفسها (قوله : لکنه انتزع منها دار أخری إلخ) حاصله أنه بولغ فی اتصافها بکونها دارا ذات عذاب مخلد حتی صارت بحیث تفیض ویصدر عنها دار أخری مثلها فی الاتصاف بکونها دارا ذات عذاب مخلد ، فکأنه قیل : ما أعظم تلک الدار فی لزومها لهم وعدم انفکاک عذابها عنهم وکونها لا تضعف مع طول الخلود ولا تفنی بتصرم الأعوام ، حتی إنها تفیض دارا أخری مثلها فی اللزوم وقوه العذاب بلا ضعف مع التخلید (قوله : تهویلا إلخ) عله لانتزاع الدار الأخری منها (قوله : ومبالغه فی اتصافها بالشده) بحث فیه بعضهم بأن انتزاع دار الخلد یفید المبالغه فی الخلود لا فی شده العذاب ، إلا أن یقال : اتصافها بالخلود یستلزم شده العذاب فانتزع منها دار أخری مثلها فی شده العذاب وفی کونها مخلدا فیها ، انتهی. قال العصام : یمکن ألا تکون فی هنا للانتزاع بل لإفاده أن دار الکفار منزلتهم بعض جهنم لأن کثیرا منها مشغول بالفساق من المسلمین ، بل هی أوسع من أن یشغلها جمیع من دخلها قال تعالی (یَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِیدٍ)(۳) (قوله : بدون توسط حرف) أی : بل یؤتی بالمنتزع علی وجه یفهم منه الانتزاع بقرائن الأحوال من غیر حرف مستعان به علی إفاده التجرید (قوله : نحو قوله) أی : قول الشاعر وهو : قتاده

۱- فصلت : ۲۸.

۲- أورده محمد بن علی الجرجانی فی الإشارات ص ۲۷۸ ، وعزاه للحماسی.

۳- ق : ۳۰.

فلئن بقيت لأرحلنّ بغزوه ، تحوى) أى تجمع (الغنائم أو يموت) منصوب بإضمار أن أى إلا أن يموت (كريم) يعنى نفسه انتزع من نفسه كريما مبالغه فى كرمه فإن قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم إلى الغيبه قلنا لا ينافى التجريد على ما ذكرنا (وقيل : تقديره أو يموت منى كريم ...

******

ابن مسلمه الحنفى نسبه لبنى حنيفه قبيله (قوله : فلئن بقيت) أى : حيّا ، وقوله : لأرحلن أى : لأسافرن ، وقوله بغزوه الباء للسببيه أو بمعنى اللام كما هو فى بعض النسخ (قوله : تحوى الغنائم) قال فى المطول : الجمله صفه لغزوه أى : تجمع تلك الغزوه الغنائم أى :يجمع أهل تلك الغزوه الغنائم وأنا منهم : قال العصام : ويحتمل أن ضمير تحوى للخطاب ، أى تحوى أنت ويكون فيه التفات من التكلم فى قوله : لئن بقيت لأرحلن إلى الخطاب فى قوله : تحوى الغنائم أى : أحوى بها الغنائم ، وأما على كلام الشارح من أن ضمير تحوى للغزوه فلا التفات فيه ، والالتفات إنما هو فى أو يموت كريم (قوله : منصوب بإضمار أن) أى : لوقوعه بعد أو التى بمعنى إلا أى : لكن إن مات كريم فلا تحوى الغنائم ، وما ذكره من النصب هو الروايه فى البيت وإلا فيجوز رفعه بالعطف على تحوى بحذف العائد أى : لأرحلن لغزوه تحوى الغنائم أو يموت فيها كريم ، أى أو يستشهد فيها بالقتل (قوله : يعنى نفسه) أى : أن الشاعر يعنى بالكريم نفسه ؛ أى لأن معنى الكلام كما أفاده السياق أنى أسافر لغزوه إما أن أجمع فيها الغنائم أو أموت (قوله : من قبيل الالتفات إلخ) أى : وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لأن الالتفات مبنى على الاتحاد والتجريد مبنى على التعدد وهما متنافيان ؛ وذلك لأن المعنى المعبر عنه فى الالتفات بالطريق الأول والثانى واحد ، والمعبر عنه باللفظ الدالّ على المنتزع منه باللفظ الدالّ على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار ، إذ يقصد أن المجرد شىء آخر غير المجرد منه (قوله : قلنا : لا ينافى إلخ) أى : قلنا : الالتفات لا ينافى التجريد.

(قوله : على ما ذكرنا) أى : على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد ، فإنه يقتضى أنه قد يجامعه الالتفات إذ المراد بالاتحاد فى الالتفات الاتحاد فى نفس الأمر لا الاتحاد فيه وفى الاعتبار ، والمراد بالتعدد فى التجريد التعدد بحسب الاعتبار لا فى نفس

.....

******

الأمر أيضا حتى ينافى الالتفات ، والحاصل أن ما فى البيت تجريد نظرا للتغاير الادعائى ، والتفات نظرا للاتحاد الواقعى ، وفى بعض الحواشى ليس مراد الشارح بعدم منافاه الالتفات للتجريد أنه يجوز اجتماعهما فى لفظ واحد قصدا بل مراده أن الالتفات لا ينافى احتمال التجريد ، فكما صح فى البيت الالتفات يصح فيه التجريد على البدليه لا على الاجتماع ، وذلك لأن من المواد ما يصلح لقصد التجريد فقط ومنها ما يصلح للالتفات فقط ومنها ما يصلح لهما معا ، فالأول : كما تقدم فى قولهم لى من فلان صديق حميم ، إذ لا معنى للالتفات فيه لاتحاد الطرفيين فيه إذ هما معا غيبه ، والثانى : كقوله تعالى (إِنَّا أَعْطَيْناكَ الْكَوْثَرَ. فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ)(١) إذ لا معنى للانتزاع والتجريد فيه بأن يقال انتزع تعالى من ذاته ربا مبالغه فى ربوبيته للنبى - صلى الله عليه وسلم - لأنه يلزم الأمر بالصلاه المرب المنتزع ، والثالث : كالمثال الذى نحن بصدد البحث فيه وهو لئن بقيت لأرحلن بغزوه إلخ ، فإن المتكلم بهذا الكلام يحتمل أنه قصد المبالغه فى وصف نفسه بالكرم حتى انتزع من نفسه كريما آخر فيكون تجريدا ، ويحتمل أنه أراد التنطع فى التعبير وتحويل الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر جديد فيكون التفاتا ، وأما كون الالتفات والتجريد يجتمعان فى ماده قصدا فلا يصح. - انتهى كلامه ، قال العلامه عبد الحكيم : والصواب أن اجتماعهما واقع فى صوره يكون الأسلوب المنتقل إليه دالا على صفه كما فيما نحن فيه ، فهو يعنى قوله كريم التفات من حيث إنه انتقل من التكلم للغيبه ، وتجريد من حيث التعبير بصيغه الصفه لأجل المبالغه فى الكرم ، ولا يرد ما قيل إن الالتفات يقتضى الاتحاد والتجريد يقتضى التغاير ولو ادعاء ، وبينهما تناف لأنه إنما يلزم ذلك لو كان اعتبار المتنافيين من جهه واحده بحسب اقتضاء المقام ، وهنا ليس كذلك لما علمت أن الالتفات من حيث إنه انتقل من التكلم للغيبه لأجل تجديد الأسلوب ، والتجريد من حيث التعبير بصيغه الصفه لأجل المبالغه فى الكرم مثلا اه. وبهذا تعلم أن قول الشارح : قلنا لا ينافى التجريد ، معناه قلنا إن الالتفات لا ينافى التجريد وأنه يجوز اجتماعهما

١- الكوثر : ٢ ، ١.

فيكون من قبيل : لى من فلان صديق حميم فلا يكون قسما آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير (ومنها) ما يكون بطريق الكنايه (نحو قوله :

يا خير من يركب المطىّ ولا

يشرب كأسا بكفّ من بخلا (۱)

******

معا فى ماده قصدا ، والحاصل أن التنافى إنما يأتى لو كان المقام مقتضيا لهما بجهه واحده وأما اجتماعهما فى ماده كل واحد باعتبار فلا ضرر فيه (قوله : على ما ذكرنا) فيه أنه لم يتعرض لعدم المنافاه سابقا فالأولى لا ينافى التجريد بالمعنى المذكور ، وقد يجاب بأن المراد على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد كما مر (قوله : فيكون من قبيل لى من فلان صديق حميم) أى : فيكون مثله من جهه أن من داخله على المنتزع منه فى كل ، وذلك لأن المقدر كالمذكور (قوله : وفيه نظر) أى : وفى هذا القيل نظر (قوله : لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير) أى : ومن المعلوم أن تقدير شىء زائد فى الكلام إنما يحتاج إليه عند عدم تمام المعنى بدونه وإنما كان هذا الكلام يفهم منه أن المتكلم جرد من نفسه كريما آخر بلا تقدير المجرور بمن لأنه عادل بين كونه يحوى الغنائم أو يموت الكريم ، والجارى على الألسن أن يقال : لا بد لى من الغنيمه أو الموت فيفهم منه أن المراد بالكريم نفسه ، والمدح المستفاد من التعبير بلفظ الكريم يقتضى المبالغه المصححه للتجريد.

(قوله : ومنها ما يكون بطريق الكنايه) أى : مصحوبا بطريق الكنايه أى : تجريد معه كنايه بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكنايه كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله : نحو قوله) أى : قول الشاعر وهو الأعشى (قوله : المطى) جمع مطيه وهى المركوب من الإبل (قوله : ولا يشرب كأسا بكف من بخلا) أى : بكف من هو موصوف بالبخل ، وحاصله أن ذلك الممدوح وهو المخاطب من أهل الشرب والشأن أن الإنسان يشرب بكف نفسه ، فانتزع الشاعر من ذلك الممدوح شخصا كريما يشرب من كفه الممدوح مبالغه فى كرمه ، فصار الأصل ويشرب بكف كريم ثم عبر عن ذلك المعنى بالكنايه بأن أطلق اسم

۱- البيت للأعشى ، وهو فى تلخيص علوم البلاغه.

أى يشرب الكأس بكف الجواد ؛ انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه على طريق الكنايه لأنه إذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ؛ ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم) وقد خفى هذا على بعضهم فزعم إن الخطاب أن كان لنفسه فهو تجريد وإلا فليس من التجريد فى شىء بل كنايه عن كون الممدوح غير بخيل.

******

الملزوم وهو نفى الشرب بكف البخيل وأريد اللازم وهو الشرب بكف الكريم ، فالتجريد مقدم على الكنايه قصدا لكن فى توجيه كون التركيب محتويا عليهما يقدم توجيه الكنايه كما فعل الشارح فقوله : أى يشرب الكأس بكف الجواد إشاره للمعنى الكنائى والكأس إناء مملوء من خمر (قوله : انتزع) أى : الشاعر وقوله منه أى : من المخاطب وقوله : جوادا أى آخر غير المخاطب الممدوح وقوله : يشرب هو أى الممدوح وقوله : بكفه أى : بكف ذلك الجواد المنتزع.

(قوله : على طريق الكنايه) أى : وجرى فى إفاده هذا المعنى على طريق الكنايه ، حيث أطلق اسم الملزوم الذى هو نفى الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ، ومعلوم أنه يشرب بكف نفسه فيكون المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد (قوله : لأنه إذا نفى إلخ) أى : وبيان جريانه على طريق الكنايه أن المخاطب إذا نفى عنه الشرب بكف البخيل بقوله : ولا يشرب كأسا بكف من بخلا فقد أثبت له الشرب بكف كريم وذلك لأن المخاطب لما تحقق له الشرب فى نفس الأمر لكونه من أهل الشرب ، ولم يكن شربه بكف بخيل فقد كان بكف كريم ، إذ لا واسطه بينهما (قوله : فهو ذلك الكريم) أى : فهو حينئذ ذلك الكريم فى نفس الأمر والحاصل أن الشاعر قد جرد كريما آخر من المخاطب وكنى عن شربه بكفه المستلزم له بنفى الشرب بكف البخيل ، ولا منافاه بين الكنايه وكون المكنى عنه مجردا من غيره فإنه كما يصح التعبير عن المجرد بالتصريح يصح بالكنايه ، فلو امتنع التعبير عن المجرد بالكنايه لامتنع بالتصريح (قوله : وقد خفى هذا) أى : كونه انتزع منه جوادا على طريق الكنايه الذى يفهم منه اجتماع التجريد والكنايه (قوله : على بعضهم) هو العلامه الخلخالى (قوله : فزعم إلخ)

وأقول : الكنايه لا تنافى التجريد على ما قررناه ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا فى قوله.

(ومنها مخاطبه الإنسان نفسه) وبيان التجريد فى ذلك أن ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفه التى سيق لها الكلام ثم يخاطبه (كقوله :

لا خيل عندك تهديها ولا مال

فليسعد النّطق إن لم يسعد الحال (۱)

******

حاصله أن الخلخالى زعم أن كلام المصنف فى جعل هذا أى قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا تجريدا فى الكنايه لا يصح ، لأن الخطاب فى قوله يا خير من يركب المطى إن كان لنفسه فهو تجريد ؛ لأنه صير نفسه أمامه فخاطبها ، وإنما يصيرها كذلك بالتجريد وإذا كان هذا تجريدا فقوله : ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كنايه عن الكريم فيكون وصفا للمجرد أولا ولا تجريد فى الكنايه نفسها لأن التجريد وقع أولا والكلام فى كون الكنايه تتضمن تجريدا مستقلا ولم يوجد على هذا وإن كان الخطاب لغيره كان قوله : ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كنايه عن الكريم الذى هو ذلك المخاطب بواسطه دلالته على أنه يشرب بكف كريم ، مع العلم بأن الكف كفه وليس من التجريد فى شىء (قوله : وأقول) أى : فى الرد على ذلك البعض (قوله : الكنايه لا تنافى التجريد) رد لقوله وإلا فليس إلخ ، وقوله ولو كان الخطاب لنفسه إلخ رد لقوله : إن كان الخطاب لنفسه فهو تجريد ، وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل ، وكونه كنايه لا ينافى التجريد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه إلا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه ؛ لأنه لا يكون حينئذ قسما برأسه ، والمصنف جعله قسما برأسه.

(قوله : ومنها مخاطبه الإنسان نفسه) أى : من أقسام التجريد ما تدل عليه مخاطبه الإنسان لنفسه ؛ لأن المخاطبه ليست من أنواع التجريد وإنما تدل عليه ؛ وذلك لأن المخاطب يكون أمام الإنسان ولا يخاطب نفسه حتى يجعلها أمامه ولا يجعلها أمامه حتى يجرد منها شخصا آخر يكون مثله فى الصفه التى سيق لها الكلام ليتمكن من خطابه ، وحينئذ فمخاطبه الإنسان نفسه تستلزم التجريد (قوله : مثله فى الصفه التى سيق إلخ) أى : كفقد المال والخيل فى البيت الآتى (قوله : لا خيل عندك تهديها ولا مال) أى : لا

۱- البيت للمتنبى ۲ / ۲۵۰ فى ديوانه.

أى الغنى انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال وخاطبه

[المبالغه] :

(ومنه) أى ومن المعنوى (المبالغه المقبوله) لأن المردوده لا تكون من المحسنات وفى هذا إشاره إلى الرد على من زعم أن المبالغه مقبوله مطلقا وعلى من زعم أنها مردوده مطلقا ...

******

خيل ولا مال عندك تهديه للمادح فإذا لم يكن عندك شىء من ذلك تواسى به المادح فواسه بحسن النطق.

(قوله : أى الغنى) تفسير للحال والمعنى فليعن حسن النطق بالاعتذار بالفقر على عدم الإهداء إن لم يعن الحال الذى هو الغنى على الإهداء إليه لعدم وجدانه ، وعباره الأطول : المراد بالحال الفقر ، والمعنى : فليسعد النطق بالاعتذار بالفقر على عدم الإهداء إن لم يعن الحال الذى هو الفقر على الإهداء إليه ، وفيه أن الفقر لا يساعد ولا يعين على الإهداء ، وإنما الذى يساعد ويعين عليه الغنى الذى هو عادمه فتأمل.

[المبالغه] :

(قوله : المقبوله) أى : وهى الإغراق والتبليغ وبعض صور الغلو (قوله : لأن المردوده إلخ) عله لمحذوف أى : وقيد بالمقبوله ؛ لأن المردوده وهى بعض صور الغلو لا تكون إلخ ؛ لأن الغلو كما سيأتى إن كان معها لفظ يقربها من الصحه أو تضمنت نوعا حسنا من التخييل أو خرجت مخرج الهزل والخلاعه قبلت وإلا ردت (قوله : وفى هذا) أى : التقييد بالمقبوله (قوله : أن المبالغه مقبوله مطلقا) أى : سواء كانت تبليغا أو إغراقا أو غلوّا ، وذلك لأن حاصلها أن يثبت فى الشىء من القوه أو الضعف ما ليس فيه وخير الكلام ما بولغ فيه وأعذب الحديث أكذبه مع إيهام الصحه وظهور المراد ، وحينئذ فتكون من المحسنات مطلقا وإنما قلنا مع إيهام الصحه وظهور المراد ؛ لأن الكذب المحض الذى هو قصد ترويح ظاهره مع فساده لم يقل أحد من العقلاء أنه مستحسن.

(قوله : وعلى من زعم أنها مردوده مطلقا) أى : لأن خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق ولا خير فى كلام أوهم كذبا أو حققه كما يشهد له قول حسان ، - رضى الله عنه (١) :

١- لحسان بن ثابت والبيت الثانى فى شرح المرشدى ٢ / ١٠١.

ثم إنه فسر مطلق المبالغه وبين أقسامها والمقبول منها والمردود فقال (والمبالغه) مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه فى الشده أو الضعف حدّا مستحيلا أو مستبعدا) وإنما يدعى ذلك (لئلا يظن أنه) أى ذلك الوصف (غير متناه فيه) أى فى الشده أو الضعف ...

******

وإنما الشعر لبّ المرء يعرضه

على المجالس إن كيسا وإن حمقا

فإنّ أشعر بيت أنت قائله

بيت يقال إذا أنشدته صدقا

والذى فيه مبالغه لا صدق فيه فهو ليس من أشعر بيت فهذان قولان مطلقان والمختار أن المبالغه منها مقبوله ومنها مردوده كما أشار إليه المصنف (قوله : ثم إنه فسر مطلق المبالغه) أى : ولذا أتى بالاسم الظاهر فقال والمبالغه إلخ ولم يأت بالضمير بحيث يقول وهى لئلا- يعود على المقبوله (قوله : مطلقا) أى : سواء كانت مقبوله أو مردوده (قوله : أن يدعى لوصف) ضمن يدعى معنى يثبت فعداه باللام أى : أن يثبت لوصف بالدعوى له لا بالتحقيق (وقوله : بلوغه) نائب فاعل يدعى أى : أنه بلغ (وقوله فى الشده إلخ) فى بمعنى من أى : بلغ ووصل من مراتب الشده أو الضعف حدّا أى : طرفا ومكانا مستحيلا أو مكانا مستبعدا يقرب من المحال والأمثله المذكوره كلها للشده ولم يمثل للضعف (قوله : حدّا مستحيلا) أى : عقلا وعاده كما فى الغلو أو عاده لا عقلا- كما فى الإغراق (وقوله : أو مستبعدا) أى : بأن كان ممكنا عقلا وعاده إلا أنه مستبعد كما فى التبليغ (قوله : وإنما يدعى ذلك) أى : بلوغ الوصف لتلك المنزله لدفع توهم أن ذلك الوصف غير متناه فيه أى : غير بالغ فيه النهايه ، بل هو متوسط أو دون المتوسط ، وأتى الشارح بذلك إشاره إلى أن قول المصنف لئلا يظن ليس داخلا فى حد المبالغه ، بل التعريف تم بدونه وأنه بيان للعله التى تحمل البليغ على إيجاد المبالغه ، وبه اندفع ما يقال : إن المبالغه المطلقه لا يشترط فيها ذلك ، واختار العصام فى الأطول : أن هذا التعليل من جمله الحد ، وأنه احترز بذلك عن دعوى بلوغ الوصف حدّا مستحيلا أو مستبعدا مع الغفله عن قصد دفع الظن المذكور فلا تكون مبالغه ، والحاصل أن الدعوى المذكوره إن قصد بها دفع الظن المذكور كانت مبالغه ، وإن لم يقصد بها ذلك ، بل غفل عن ذلك القصد فلا تكون مبالغه وهذا محصل كلامه.

وتـذكير الضـمير وإفراده باعتبـار عوده إلى أحـد الأمرين (وتنحصـر) المبالغه (فى التبليغ والإغراق والغلو) لا بمجرد الاسـتقراء بل بالـدليل القطعى وذلك (لأن المدعى إن كان ممكنا عقلا وعاده فتبليغ كقوله (١) : فعادى) يعنى الفرس (عـداء) هو الموالاه بين الصيدين بصرع أحدهما على أثر الآخر فى طلق واحد ...

******

(قـوله : وتـذكير الضـمير) أى : فى فيه (قوله : باعتبـار عوده إلى أحـد الأمرين) أى : فكـأنه قـال لئلاـ يظن أنه غير متنـاه فى أحد الأمرين والأحد مذكر مفرد ، وظاهر كلامه أنه إذا ذكر متعاطفان بأو يعاد الضـمير على أحدهما مطلقا وهو ما اقتضاه كلام كثير ، ونقـل السـيوطى فى النكت عن ابن هشـام أن إفراد الضـمير فى المتعـاطفين بأو إذا كانت للإبهام كما تقول جاءنى زيـد أو عمرو فأكرمته ، إذ معنى الكلام جاءنى أحد هما فأكرمت ذلك الأحد ، فإن كانت للتقسيم عاد الضمير عليهما معا كما فى قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَـاللهُ أَوْلى بِهِما)(٢) فحكمهـا حكم الواو فى وجوب المطابقه (قوله : فى التبليغ) هو مأخوذ من قولهم : بلغ الفارس إذا مد يده بالعنان ليزداد الفرس فى الجرى (قوله : والإغراق) مأخوذ من قولهم : أغرق الفرس إذا استوفى الحد فى جريه (قوله : والغلو) مأخوذ من قولهم : غلا فى الشـىء إذا تجاوز الحـد فيه (قوله : لا بمجرد الاسـتقراء) أى : الخالى عن الدليل العقلى (وقوله : بـل بالـدليل القطعى) أى : مع الاسـتقراء وفى نسـخه العقلى (قوله : وذلـك) أى : وبيـان ذلك أى : انحصار المبالغه فى الأقسام الثلاثه بالدليل (فتبليغ) أى : فدعوى بلوغه ما ذكر تسمى تبليغا ؛ لأن فيه مجرد الزياده على المقدار المتوسط فناسب معناه اللغوى المتقـدم (قوله : كقوله) أى : كقول الشـاعر ، وهو امرؤ القيس يصف فرسا له بأنه لا يعرق وإن أكثر العـدو (قوله : فعادى عداء) أى : وإلى ذلك الفرس يقال وإلى بين الصيدين إذا جرح أحدهما على أثر الآخر فى طلق واحد أى : إذا

١- البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ٢٢ ، والإشارات ص ٢٧٨ ، والمصباح ٢٣١ وشرح المرشدى ٢ / ٩٩.

٢- النساء : ١٣٥.

(بين ثور) يعنى الذكر من بقر الوحش (ونعجه) يعنى الأنثى منها (دراكا) أى متتابعا (فلم ينضح بماء فيغسل) مجزوم معطوف على ينضح أى لم يعرق فلم يغسل ادعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجه فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعاده.

(وإن كان ممكنا عقلا وعاده فإغراق ...

******

ألقى أحدهما على وجه الأرض أثر الآخر فى شوط واحد من غير أن يتخلله وقفه لراحه ونحوها.

(قوله : بين ثور) متعلق بعادى أى : والى بين ثور ونعجه أى : صرع أحدهما أى : ألقاه على وجه الأرض على أثر الآخر فى طلق واحد أى : شوط واحد (قوله : دراكا) بكسر الدال على وزن كتاب قال سم والظاهر أنه تأكيد لقوله عداء ؛ لأن معنى التتابع يفهم من الموالاه خصوصا مع اعتبار الكون على الأثر فيها وذكر بعض شراح ديوان امرئ القيس أنه لم يرد الموالاه بين ثور ونعجه فقط ، وإنما أراد التكثير من النعاج والثيران ، والدليل على ذلك قوله : دراكا ، ولو أراد ثورا ونعجه فقط لاستغنى بقوله : فعادى عداء ، وإنما يريد أن الموالاه بين الصيدين أتبع بعضها بعضا فيفيد أنه قتل الكثير فى طلق واحد ، وحينئذ فهو غير تأكيد لقوله عداء - تأمل.

(قوله : فلم ينضح) أى : لم يرشح ذلك الفرس الذى عادى بين الصيدين بخروج ماء أى : عرق ، واعلم أن نضح إن كان بمعنى رشّ كان من باب ضرب ، وإن كان بمعنى رشح كما هنا كان من باب قطع (قوله : فيغسل) يحتمل أنه أراد بالغسل المنفى غسل العرق ويكون تأكيدا لنفى العرق ، ويحتمل أنه أراد به الغسل بالماء القراح ، أى : لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء القراح (قوله : ادعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجه) أى : أو أثوارا ونعاجا على الاحتمالين السابقين فى قوله دراكا (قوله : فى مضمار) أى : فى شوط (قوله : وهذا) أى : ما ادعاه ممكن عقلا وعاده أى وإن كان وجود تلك الحاله فى الفرس فى غايه الندور عاده (قوله : وإن كان) أى : المدعى وهو بلوغ الوصف إلى النهايه شده أو ضعفا (قوله : فإغراق) أى : فدعوى بلوغه إلى حيث

كقوله (١) ونكرم جارنا مادام فينا ، ونتبعه) من الأتباع أى نرسل (الكرامه) على أثره (حيث مالا) أى سار وهذا ممكن عقلا لا عاده بل فى زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا إذ كل ممكن عاده ممكن عقلا (وهما) أى التبليغ والإغراق (مقبولان وإلا) ...

******

يستحيل بالعاده تسمى إغراقا ؛ لأن الوصف بلغ إلى حد الاستغراق ، حيث خرج عن المعتاد فناسب معناه اللغوى المتقدم (قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو عمرو بن الأيهم التغلبى (قوله : مادام فينا) أى : مادام مقيما فينا أى معنا وفى مكاننا (قوله : حيث مالا) أى : حيث رحل عنا وسكن مع غيرنا ، واتباع الكرامه له إرسالها إليه وبعثها فى إثره ، فقد ادعى الشاعر أنهم يكرمون الجار فى حاله كونه مقيما عندهم وفى حاله كونه مع غيرهم وارتحاله عنهم ، فالوصف المبالغ فيه كرمهم ولا شك أن إكرام الجار فى حاله كونه مع الغير وارتحاله عنهم محال عاده ، حتى إنه يكاد أن يلتحق بالمحال عقلا فى هذا الزمان ، لانطباع النفوس على الشح وعدم مراعاه غير المكافأه.

واعلم أن هذا البيت إنما يصلح مثالا للإغراق إذا حمل قوله ونتبعه الكرامه ، حيث مال على أن المراد إرسال الإحسان إليه الدافع لحاجته وحاجه عياله بعد ارتحاله عنهم وكونه مع الغير ، وأما إن حمل على أن المراد إعطاء الجار الزاد عند ارتحاله وسفره إلى أى جهه فلا يصلح مثالا ، لأن هذا لا يستحيل عاده إذ هذا شائع عند الأسخياء وأصحاب المروآت.

(قوله : وهما مقبولان) أى : لعدم ظهور الكذب فيهما الموجب للرد ، واعلم أن ما ذكره من المقبول والمردود إنما هو بالنظر إلى البديع واعتبارات الشعر ، وأما بالنظر للبيان فالكل مقبول ، لأنها ليست جاريه على معانيها الحقيقيه بل كنايات أو مجازات بالنظر للمواد والأمثله فقوله تعالى (يَكادُ زَيْتُها يُضِيءُ)(٢) مجاز مركب عن كثره صفائه ونوره ، وقوله : عقدت سنابكها البيت مجاز عن كثره الغبار فوق رؤس الجياد ،

١- البيت لعمرو بن الأيهم التغلبى ، فى الإشارات ص ٢٧٩ ، والمصباح ص ٢٢٤.

٢- النور : ٣٥.

أى وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عاده لامتناع أن يكون ممكنا عاده ممتنعا عقلا إذ كل ممكن عاده ممكن عقلا ولا ينعكس (فغلو كقوله (١) وأخفت أهل الشرك حتّى إنّه)

******

وقوله يخيل لى البيت مجاز عن طول سهره وكثره نظره إلى الكواكب (قوله : أى وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عاده) هذا نفى للقسم الأول ، أعنى قوله : وإن كان ممكنا عقلا وعاده وترك نفى القسم الثانى أعنى قوله : وإن كان ممكنا عقلا لا عاده بأن يقول أى وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عاده أو عاده لا عقلا ، لأنه لا يتصور أن يكون شىء ممكنا عاده ممتنعا عقلا كما أشار له الشارح بقوله لامتناع إلخ ، فهو عله لمحذوف أى وترك نفى القسم الثانى لامتناع إلخ ، أو أنه عله لاقتصار فى تفسير وإلا على ما ذكره فيه (قوله : إذ كل ممكن عاده ممكن عقلا) أى : لأن الإمكان العادى أن يكون الإمكان بحكم الوقوع فى أكثر الأوقات أو دائما (قوله : ولا ينعكس) أى عكسا كليا فليس كل ممكن عقلا ممكنا عاده ؛ لأن دائره العقل أوسع من العاده.

(قوله : فغلو) أى : فهو غلو أى أن ادعاء بلوغ الشىء إلى كونه غير ممكن عقلا وعاده يسمى بالغلو ، لتجاوزه حد الاستحاله العاديه إلى الاستحاله العقليه فناسب معناه اللغوى المتقدم.

(قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو أبو نواس وهو الحسن بن هانئ ، لقب بأبى نواس لأنه كان له عذبتان تنوسان أى تتحركان على عاتقيه ، وهذا البيت من قصيده له فى مدح هارون الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد ، وإنما مثل بهذا البيت ولم يكتف بأمثله الأقسام الآتيه لأنه مثال للمبالغه المردوده ، حيث لم يدخل عليها ما يقربها إلى الصحه ، ولم تتضمن تخييلا حسنا ، ويمكن أن يريد الشاعر إنه لتخافك النطف التى لم تخلق ، فلم تخرج من خوفك إلى ساحه الوجود فيتضمن تخييلا حسنا أ. ه أطول.

(قوله : وأخفت أهل الشرك) أى : أدخلت فى قلوبهم الخوف والرعب ببطشك وهيبتك (قوله : حتى إنه) بكسر همزه إن لدخول اللام فى خبرها وحينئذ فهى ابتدائيه

١- البيت لأبى نواس فى ديوانه ص ٤٥٢ ، والطراز ٢ / ٣١٤ ، والمصباح ص ٢٢٩ وشرح المرشدى على عقود الجمان ٢ / ١٠٠.

الضمير للشأن (لتخافك النّطف الّتى لم تخلق) فإن خوف النطفه الغير المخلوقه ممتنع عقلا وعاده (والمقبول منه) أى من الغلو (أصناف منها ما أدخل عليه ما يقر به إلى الصحه نحو) لفظه (يكاد فى قوله تعالى : (يَكادُ زَيْتُها يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نارٌ)(۱).

******

(قوله : النطف) جمع نطفه وهى الماء الذى يتخلق منه الإنسان وقوله (التى لم تخلق) أى : لم يخلق منها الإنسان بعد ، أو لم تخلق هى بنفسها أى لم توجد ، فقد بالغ فى أخافته أهل الشرك حيث صيره تخافه النطف التى لم توجد ، ومعلوم أن خوف النطف محال ؛ لأن شرط الخوف عقلا الحياه فيستحيل الخوف من الموجود الموصوف بعدمها فضلا عن خوف المعدوم ، فهذه المبالغه غلو مردود لعدم اشتماله على شىء من موجبات القبول الآتيه.

(قوله : منها ما أدخل عليه ما يقر به إلى الصحه) أى : من تلك الأصناف صنف أدخل عليه لفظ يقرب الأمر الذى وقع فيه الغلو إلى الصحه ، أى : إلى مكان وقوعه (قوله : نحو لفظه يكاد) أى : ولفظه لو ولو لا وحرف التشبيه (قوله : (يَكادُ زَيْتُها يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نارٌ)) المبالغ فيه إضاءه الزيت كإضاءه المصباح من غير نار ، ولا شك أن إضاءه الزيت إضاءه كإضاءه المصباح بلا نار محال عقلا وعاده ، فلو قيل فى غير القرآن هذا الزيت يضىء كإضاءه المصباح بلا نار لرد ، وحيث قيل يكاد يضىء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغه ، لأن المعنى يقرب زيتها من الإضاءه والحال أنه لم تمسسه نار ، ومعنى قرب المحال من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع ، وقرب المحال من الوقوع ، قريب من الصحه ، إذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع ، قيل : إن المصنف لما مثل بالآيه كان ينبغى له أن يقول : منها ما أدخل عليه ما يخرجه عن الامتناع بدل قوله ما يقربه إلى الصحه تأدبا ؛ إذ صحه كلام الله مزيد عليها فكيف يقال فيه ما يقربه إلى الصحه ثم إن ما ذكر من كون إضاءه الزيت كإضاءه المصباح بلا نار محالا عقلا غير ظاهر ، لصحه اتصاف كل جسم بما اتصف به الآخر

۱- النور : ۳۵.

ومنهـا ما تضـمن نوعا حسـنا من التخييل كقوله (١) عقدت سـنابكها) أى حوافر الجياد (عليها) يعنى فوق رءوسـها (عثيرا) بكسـر العين أى غبارا ...

******

ولصلاحيه قدره المولى لذلك ، اللهم إلا أن يراد بالاستحاله العقليه الاستحاله فى عقول العامه تأمل.

(قوله : ومنهـا مـا تضـمن نوعا حسـنا من التخييل) أى : ومن أصـناف الغلو المقبوله الصـنف الـذى تضـمن نوعا حسـنا من تخييل الصـحه وتوهمها ، لكون ما اشـتمل على الغلو يسبق إلى الوهم إمكانه لشهود شىء يغالط الوهم فيه فيتبادر صحته ، كما يذاق من المثال ، وقيـد المصـنف بقوله حسـنا إشاره إلى أن تخييل الصـحه لا يكفى وحده ، إذ لا يخلو عنه محال حتى إخافه النطف فيما تقدم ، وإنما المعتبر ما يحسن لصحه مغالطه الوهم فيه ، بخلاف ما يبدو انتفاؤه للوهم بأدنى التفات كما فى إخافه النطف ، فليس التخييل فيه على تقدير وجوده فيه حسنا فلا يقبل لعدم حسنه ، أ. ه. يعقوبى.

(قوله : كقوله) أى : الشـاعر وهو أبو الطيب المتنبى (قوله : سـنابكها) جمع سـنبك وهو طرف مقـدم الحـافر ، فقول الشـارح أى حوافر الجيـاد أى أطراف مقـدم حوافر الخيـل الجيـاد (قوله : عثيرا) مفعول عقـدت (وقوله بكسـر العين) أى وسـكون الثاء المثلثه وفتح الياء المثناه من تحت وتمام البيت كما يأتى.

...

لو تبتغى عنقا عليه لأمكنا

أى لو تريد تلك الجياد سـيرا مسـرعا على ذلك العثير لأمكن ذلك العنق أى السـير ، ادعى أن الغبار المرتفع من سـنابك الخيل قـد اجتمع فوق رءوسـها متراكمـا متكاثفـا ، بحيث صـار أرضـا يمكن أن تسـير عليه الجياد ، وهـذا ممتنع عقلا وعاده لكنه يخيل للوهم تخييلا ـ حسـنا من ادعـاء كثرته وكونه كالأـرض التى فى الهواء صـحته فلا ـ يحيله حتى يلتفت إلى القواعـد فصـار مقبولا ، ولقائل أن يقول إن الاسـتحاله هنا إنما هى عاديه لإمكان مشـى الخيل وعنقها فى الهواء والريـح ، فضـلا عما إذا وجد جسم آخر معه كالغبار ، وأجيب بما تقدم من أن المراد بالاستحاله العقليه الاستحاله ولو فى عقول العامه فتأمل.

١- البيت للمتنبى فى ديوانه ١ / ١٩٧ والإشارات والسنابك : حوافر الخيل.

ومن لطائف العلامه فی شرح المفتاح : العثیر الغبار ولا تفتح فیه العین وألطف من ذلک ما سمعت أن بعض البغالین کان یسوق بغلته فی سوق بغداد وکان بعض عدول دار القضاء حاضرا فضرطت البغله فقال البغال علی ما هو دأبهم بلحیه العدل بکسر العین یعنی أحد شقی الوقر فقال بعض الظرفاء علی الفور افتح العین فإن المولی حاضر ومن هذا القبیل ما وقع لی فی قصیده :

******

(قوله : ومن لطائف العلامه) أی الشیرازی لما فی ذلک من التوریه لأن قوله ولا تفتح فیه العین له معنیان قریب وهو النهی عن فتح العین الجارحه فی الغبار لئلا یؤذیها بدخوله فیها ولیس هذا مرادا ، وبعید وهو النهی عن فتح العین فی هذا اللفظ أی لفظ عثیر ، لئلا یلزم تحریف اللفظ عن وضعه وهو المراد ؛ لأن قصده ضبط الکلمه ، ویحتمل أن المراد لما فی ذلک من التوجیه وهو احتمال الکلام لمعنیین لیس أحدهما أقرب من الآخر بناء علی استواء المعنیین هنا (قوله : وألطف من ذلک) أی : مما ذکره العلامه (قوله : البغالین) أی : الذین یسوقون البغال (قوله : فضرطت البغله) أی أخرجت ریحا من جوفها بصوت. (قوله : فقال البغال) أی : علی عاده أمثاله عند فعل البغله ذلک. (قوله : بلحیه العدل) أی : ما فعلت یقع فی لحیه العدل لا فی وجه السائق ، وفیه تشبیه العدل برجل ذی لحیه علی طریق المکنیه (قوله : یعنی) أی بلحیه العدل (قوله : الوقر) أی الحمل بکسر أولهما (قوله : الظرفاء) أی الحذاق (قوله : افتح العین فإن المولی حاضر) هذا الکلام یحتمل معنیین فیحتمل افتح عینک تری المولی أی من هو أولی وأحق أن یقع ذلک فی لحیته وهو الشاهد حاضرا ، ویحتمل افتح عین لفظ العدل لتصیب الضرطه مسمی هذا اللفظ فإنه حاضر ، فإن کان المعنی المراد منهما خفیا کان توریه ، وإن کان المعنیان لیس أحدهما خفیا عن الآخر کان توجیها ، وهو أقرب هنا لصلاحیه کل من المعنیین ، فهذه الحکایه محتمله للتوریه والتوجیه ، کما أن ما ذکره العلامه کذلک إلا أن هذه الحکایه ألطف مما ذکره العلامه لما فیها من التفطن الغریب والهجو بوجه لطیف.

(قوله : ومن هذا القبیل) أی : احتمال التوریه والتوجیه فی ماده فتح العین (قوله : ما وقع لی فی قصیده) أی : فی مدح ملک وهو السلطان أبو الحسین محمد کرت ،

علا فأصبح يدعوه الورى ملكا

وريثما فتحوا عينا غدا ملكا

ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابى ممن الغالب على لهجتهم إماله الحركات نحو الفتحه أتانى بكتاب فقلت لمن هو فقال لمولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظر إلى كالمتعرف عن سبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت إليه بغض الجفن ...

******

وقد ذكر منها فى أول المطول سبعه أبيات (قوله : علا) (١) أى : ارتفع (وقوله : يدعوه الورى) أى الخلق (وقوله : ملكا) أى سلطانا. (قوله وريثما فتحوا عينا غدا ملكا) أى : فقوله فتحوا عينا يحتمل فتحوا عين لفظ ملك أى وسطه فغدا بسبب الفتح ملكا فيكون معناه كذلك ، ويحتمل أن يراد فتحوا أعينهم فيه ونظروه فوجدوه قد تبدل وصار ملكا ، فيتجه فيه التوجيه أو التوريه على ما تقدم ، والريث مصدر راث إذا أبطأ يستعمل كثيرا بمعنى الزمان لإشعار البطء بالزمان ، ويضاف للجمل نائبا عن الزمان فيقال اجلس ريث أنا أكلمك بكلمتين أى : اجلس زمانا مقداره ما أكلمك فيه كلمتين ، والتقدير هنا أنه غدا ملكا فى الزمان الذى مقداره ما يفتحون فيه العين ، كذا قال اليعقوبى وهو راجع لقول بعضهم أن ريثما بمعنى حيثما.

(قوله : ومما يناسب هذا المقام) أى : من جهه أن ضم العين فيه إشاره لمعنى خفى وإن كانت الإشاره بغير اللفظ ، وليس فيه توريه ولا توجيه ولذا قال ومما يناسب ولم يقل ومنه (قوله : على لهجتهم) أى : لغتهم وكلامهم أى : من قوم الغالب عليهم أنهم يميلون فى لهجتهم وكلامهم بالضم نحو الفتح (قوله : فقلت لمن هو) أى ممن هو (قوله : فقال) أى : ذلك الآتى بالكتاب لمولانا عمر بفتح العين وهو يعنى عمر بضمها (قوله : فنظر إلى) أى : فنظر ذلك القائل إلى وقوله كالمتعرف أى : الطالب لمعرفه سبب ضحكهم لأنه خفى عليه ، (قوله : المسترشد لطريق الصواب) أى : الطالب لطريق الصواب الذى ينفى عنه سبب ضحكهم ، ومعلوم أن نفى السبب بعد إدراكه فأشار له الشارح بضم عينه حسا ، ففهم ذلك القائل أن سبب ضحكهم فتحه لعين عمر وأنه

١- هو للمتنبى فى الإشارات ص ٢٧٩ ، وفى التبيان للعكبرى ٢ / ٤٥٦.

وضم العين فتفطن للمقصود واستظرف ذلك الحاضرون (لو تبتغى) أى تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أى على ذلك العثير (لأمكنا) أى العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليه وهذا ممتنع عقلا وعاده لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) أى إدخال ما يقربه إلى الصحه وتضمن التخييل الحسن (فى قوله :

يخيّل لى أن سمّر الشّهب فى الدّجى

وشدّت بأهدا بى إليهنّ أجفانى (١)

******

ينبغى له ضم عينه (قوله : وضم العين) تفسير لما قبله (قوله : فتفطن للمقصود) أى : وهو ضم عين عمر (قوله : واستظرف ذلك الحاضرون) أى : اعترفوا بطرافه المشير أى : حذقه وفهم المشار إليه.

(قوله : هو نوع من السير) أى : وهو السير السريع (قوله : هذا) أى : مشى الخيل على الغبار (قوله : لكنه تخييل حسن) أى : نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالأرض التى فى الهواء.

(قوله : وقد اجتمعا) أى : السببان الموجبان للقبول ، وهما إدخال ما يقرب للصحه ، وتضمن النوع الحسن من التخييل ، وإذا اجتمع السببان المذكوران فى الغلو ازداد قبوله (قوله : ما يقربه إلى الصحه) أى : كلفظ يخيل (قوله : فى قوله) أى : الشاعر وهو القاضى الأرجانى بفتح الراء مشدده بعد همزه مفتوحه نسبه لأرجان بلده من بلاد فارس (قوله : يخيل لى) أى : يوقع فى خيالى وفى وهمى ، من طول الليل وكثره سهرى فيه أن الشهب وهى النجوم سمرت أى أحكمت بالمسامير فى الدجى أى ظلمه الليل (قوله : وشدت) أى : ويخيل لى مع ذلك أن شدت أى : ربطت أجفانى بأهدابى حال كونها مائله إليهن أى : إلى الشهب ، أى ويخيل لى أن أجفانى مربوطه فى الشهب بأهدابى ، ادعى الشاعر أن طول الليل وصل لحاله هى أن الشهب أحكمت بالمسامير فى دياجيه ، وأن كثره سهره فيه وصلت لحاله هى أن أجفانه صارت مشدوده بأهدابه فى الشهب ، ومن المعلوم أن إحكام الشهب بالمسامير فى الدجى وشد أجفانه بأهداب عينه محال ، لكن

١- هو للقاضى الأرجانى ، أورده الجرجانى فى الإشارات ص ٢٨٠.

أى يوقع فى خيالى أن الشهب محكمه بالمسامير لا تزول عن كأنها وأن أجفان عينى قد شدت بأهدابها إلى الشهب لطول ذلك الليل وغايه سهرى فيه وهذا تخييل حسن ولفظ يخيل يزيده حسنا (ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعه ...

******

قد تضمن ذلك الغلو تخييلا حسنا ، إذ يسبق إلى الوهم صحته من جهه أن هذا المحسوس تقع المغالطه فيه ، وذلك أن النجوم لما بدت من جانب الظلمه ولم يظهر غيرها صارت النجوم كالدر المرصع به بساط أسود ، فيسبق إلى الوهم من تخييل المشابهه قبل الالتفات إلى دليل استحاله شد النجوم بالمسامع فى الظلمه صحه ذلك ، ولما ادعى أنه ملازم للسهر وأنه لا يفتر عن رؤيه النجوم فى الظلمه فصارت عينه كأنها لا تطرف ، نزلت أهدابه مع الأجفان بمنزله حبل مع شىء شد به بجامع التعلق وعدم التزلزل ، فيسبق إلى الوهم من تخييل المشابهه بما ذكر صحه ذلك أيضا ، ولما تضمن الغلو الموجود فى البيت هذا التخييل الذى قرب المحال من الصحه ، كان ذلك الغلو مقبولا ـ وزاد ذلك قبولا ـ تصريحه بأن ذلك على وجه التخييل لا على سبيل الحقيقه ، وتخييل المحال واقعا بمنزله قربه من الصحه ، لكون ذلك فى الغالب ناشئا عن تخييل الأسباب والحاصل أن التخييل موجود فى نفسه ولفظ يخيل لى يقرب من الصحه ، فقد اجتمع فى الغلو فى هذا البيت السببان الموجبان لقبوله (قوله : محكمه بالمسامير) أى : فى ظلم الليل وهذا محال ؛ لأن الظلمه عرض والنجوم أجرام ، لكن المتكلم لما رأى : أجراما بيضا كالجواهر مسمره فى جرم أسود كبساط تخيل الوهم أن النجوم فى الظلمه كذلك قبل الالتفات إلى استحاله ذلك (قوله : قد شدت بأهدابها إلخ) أى : وشد الأجفان بأهدابها فى النجوم مستحيل ، لكن لما رأى المتكلم أجراما معلقه بأحبال فى أجرام تخيل الوهم أن الأجفان مع الأهداب كذلك (قوله : حسن) أى : يدرك حسنه الذوق.

(قوله : ومنها) أى : من أصناف الغلو المقبول (قوله : ما أخرج مخرج الهزل) أى : الصنف الذى أخرج على سبيل الهزل وهو الكلام الذى لا يراد به إلا المطايبه والضحك وليس فيه غرض صحيح ، وأما الخلاعه فهى عدم المبالاه بما يقول القائل لعدم المانع الذى

كقوله :

أسكر بالأمس إن عزمت على

الشّرب غدا إن ذا من العجب

المذهب الكلامى

ومنه) أى ومن المعنوى (المذهب الكلامى ...

******

يمنعه من غير الصدق (قوله (١) : أسكر بالأمس إن عزمت على الشرب) هذا مبالغه فى شغفه بالشرب فادعى أن شغفه بالشرب وصل لحاله هى أنه يسكر بالأمس عند عزمه على الشرب غدا ، ولا شك أن سكره بالأمس عند عزمه على الشرب غدا محال إن أريد بالسكر ما يترتب على الشرب وهو المقصود هنا ، ولكن لما أتى بالكلام على سبيل الهزل أى : لمجرد تحسين المجالس والتضاحك على سبيل الخلاعه أى : عدم مبالاته بقبيح ينهى عنه كان ذلك الغلو مقبولا ؛ لأن ما يوجب التضاحك من المحال لا يعد صاحبه موصوفا بنقيصه الكذب عرفا ، وإنما لم يقبل الغلو الخارج عن المسوغ ؛ لأنه كذب محض ، والكذب بلا مسوغ نقيصه عند جميع العقلاء ، إن قلت : هذا الكلام نفس الهزل فكيف يقال : أخرج مخرج الهزل؟ قلت : الهزل أعم مما يكون من هذا الباب ، وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفا بما فى العام لوجوده فيه صحيح (قوله : إن ذا) أى : سكره بالأمس إذا عزم على الشرب غدا من العجب ، أكد كونه من العجب مع أنه لا شبهه فى كونه عجبا ، لأنه حكم على الأمر المحقق المشار له بقوله : ذا والحكم عليه ولو بكونه من العجب مما ينكر لإنكار وجود ذلك الأمر - قاله فى الأطول.

[المذهب الكلامى] :

(قوله : وهو إيراد حجه للمطلوب) اللام بمعنى على متعلقه بحجه (وقوله : على طريقه أهل الكلام) متعلق بإيراد ، واعلم أن إيراد الحجه للمطلوب متعلق بأداء أصل المعنى وكونها على طريقه أهل الكلام من المحسنات المعنويه ؛ لأن المحاوره لا تتوقف على كونها على طريقتهم وإن كان مرجعه لذلك - قاله عبد الحكيم.

١- أورده بلا عزو محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٢٧٩ ، شرح المرشدى ٢ / ١٠١.

وهو إيراد حجه للمطلوب على طريقه أهل الكلام) وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمه للمطلوب (نحو (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا)) (۱) واللازم وهو فساد السموات والأرض باطل ؛ لأن المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهه وهذه الملازمه من المشهورات الصادقه التى يكتفى بها ...

******

وحاصله أن المحسن هو كون الدليل على طريق أهل الكلام بأن يؤتى به على صوره قياس استثنائى أو اقترانى يكون بعد تسليم مقدماته مستلزما للمطلوب ، وأما إيراد حجه ودليل للمطلوب لا على طريقه أهل الكلام فليس محسنا ، لكن الذى ذكره العلامه اليعقوبى أن المراد بكون الحجه على طريقه أهل الكلام صحه أخذ المقدمات من المأتى به على صوره الدليل الاقترانى أو الاستثنائى لا وجود تلك الصوره بالفعل ، بل صحه وجودها من قوه الكلام فى الجمله كافيه كما يؤخذ من الأمثله انتهى (قوله : وهو) أى : كونها على طريقه أهل الكلام (وقوله : أن تكون) بالتاء المثناه فوق أى : الحجه بعد تسليم مقدماتها ، وفى بعض النسخ أن يكون بالياء التحتيه والتذكير باعتبار كون الحجه بمعنى الدليل والبرهان (قوله : مستلزمه للمطلوب) أى : استلزاما عقليّا أو عاديّا والاستلزام العقلى غير مشترط هنا (قوله : بعد تسليم المقدمات) أى : الموجوده بالفعل على صوره القياس أو المأخوذه من الكلام المأتى به (قوله : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا)) أى : لو كان فى السماء والأرض آلهه غير الله لفسدتا وهذا إشاره لقياس استثنائى ذكر شرطيته وحذف منه الاستثنائيه والمطلوب لظهورهما أى : لكن وجود الفساد باطل بالمشاهده فبطل الملزوم وهو تعدد الإله ، وقد أشار الشارح لذلك بقوله واللازم أى : لوجود آلهه غير الله باطل فكذا الملزوم (قوله : لأن المراد به) أى : بفسادهما (وقوله : خروجهما عن النظام) أى : وهذا النظام محقق مشاهد (وقوله : فكذا الملزوم) أى : باطل.

(قوله : وهذه الملازمه) أى : ملازمه الفساد لتعدد الآلهه من الأمور المشهوره الصادقه بحسب العرف فقد تقرر فى عرف الناس أن المملكه إذا كان فيها ملكان لم تستمر ، بل تفسد.

۱- الأنبياء : ۲۲.

فى الخطابيات دون القطعيات المعتبره فى البرهانيات (وقوله (١) حلفت فلم أترك لنفسك ريبه) أى شكا (وليس وراء الله للمرء مطلب) فكيف يحلف به كاذبا (لئن كنت) ...

******

وقد استمر هذا النظام العجيب طويلا ولم يحصل فيه فساد ، فدل ذلك على عدم التعدد (قوله : فى الخطابيات) أى : فى الأمور الخطابيه المفيده للظن وبالجمله فالملازمه فى الشرط عاديه والدليل إقناعى لحصوله بالمقدمات المشهوره (قوله : دون القطعيات المعتبره فى البرهانيات) أى : الأدله المفيده لليقين ؛ لأن تعدد الآلهه ليس قطعى الاستلزام للفساد لجواز عدم الفساد مع تعدد الآلهه بأن يتفقوا ، والحاصل أن الدليل إقناعى لا برهانى وهذا بناء على ما قاله الشارح من أن المراد بالفساد اللازم لتعدد الآلهه الخروج عن هذا النظام المشاهد ، وأما لو أريد به عدم السكون أى : عدم الوجود من أصله كانت الملازمه قطعيه وكان الدليل برهانيا ؛ وذلك لأنه لو تعدد الإله لجاز اختلافهما ولو توافقا بالفعل ، وجواز الاختلاف يلزمه جواز التمانع ، وجواز التمانع يلزمه عجز الإله ، وعجز الإله يلزمه عدم وجود السماء والأرض ، لكن عدم وجودهما باطل بالمشاهده ، فما استلزمه من تعدد الإله باطل (قوله : وقوله) أى : قول النابغه الذبيانى من قصيده يعتذر فيها إلى النعمان بن المنذر ملك العرب بسبب تغيظ النعمان عليه بمدحه آل جفنه وهم قوم أصلهم من اليمن فارتحلوا منها ونزلوا بالشام وكان بينهم وبين النعمان عداوه (قوله : حلفت) أى : حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا احتقرتك ولا عرضت عند مدحى آل جفنه بذمك (وقوله : فلم أترك لنفسك ريبه) أى : فلم أبق عندك بسبب ذلك اليمين شكّا فى أنى لست لك بمبغض ولا عدو ، والريبه فى الأصل : الأمر الذى يريب الإنسان أى : يقلقه أريد بها هنا الشك كما قلنا ، وقال فى الأطول : المعنى حلفت أنى باق على محبتى وإخلاصى لك الذى كنت عليه ، فلم أترك بسبب هذا اليمين نفسك تتهمنى بأنى غيرت إخلاصى لك وأبدلتك بغيرك (قوله : وليس وراء الله للمرء مطلب) أى : أنه لا ينبغى للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق

١- للنابغه الذبيانى يعتذر إلى النعمان فى ديوانه ص ٧٢.

اللام لتوطئه القسم (قد بلّغت عنّى خيانه ، لمبلغك) اللام جواب القسم (الواشى أغشّ) من غش إذا خان (وأكذب ولكنّنى كنت امرءا لى جانب ، من الأرض فيه) أى فى ذلك الجانب (مستراد) أى موضع طلب الرزق من راد الكلأ (ومذهب) أى موضع ذهاب للحاجات (ملوك) أى فى ذلك الجانب ملوك (وإخوان ....

******

به الصدق سوى اليمين بالله ، إذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالحلف به ؛ لأنه أعظم من كل شىء فلا يكون الحالف به كاذبا فاليمين به كاف عن كل يمين (قوله : اللام لتوطئه القسم) بمعنى أنها داله على القسم المحذوف كما تدل التوطئه على الموطأ له (قوله : خيانه) أى : غشا وعداوه وبغضا أو أنى رجحت عليك آل جفنه (قوله : اللام جواب القسم) أى : داله على أن المذكور بعدها جواب القسم لا جزاء الشرط ، إذ هو محذوف دل عليه جواب القسم أى : والله لمبلغك تلك الخيانه أغش أى : من كل غاش وأكذب من كل كاذب ، فالمفضل عليه محذوف (قوله : ولكننى إلخ) هذا شروع فى بيان السبب لمدحه آل جفنه ليكون ذلك ذريعه لنفى اللوم عنه أى : ما كنت امرأ قصدت بمدحى آل جفنه التعريض بنقصك ولكننى كنت امرأ إلخ ، فهو استدراك على محذوف (قوله : لى جانب من الأرض) أى : لى جهه مخصوصه من الأرض لا يشاركنى فيها غيرى من الشعراء ، وأراد بذلك الجانب من الأرض الشام (قوله : أى موضع طلب الرزق) هذا بيان للمستراد فى الأصل ، ولكن المراد منه هنا مجرد طلب الرزق كما أن المراد بالمذهب هنا المذهب لقضاء الحاجات ذا لمعنى فى ذلك الجانب يذهب لطلب الحاجات والأرزاق لكون ذلك الجانب مظنه الغنى والوجدان (قوله : من راد الكلأ) بالقصر أى : طلبه والكلأ الحشيش (قوله : أى فى ذلك الجانب ملوك) أشار الشارح بهذا إلى أن الملوك مبتدأ حذف خبره ، لأن من المعلوم أن الرزق ليس من ذات المكان بل من ساكنيه ، وهذه الجمله مستأنفه جواب لسؤال مقدر ، فكأنه قيل من فى ذلك الجانب الذى تطلب الرزق منه فقال فيه ملوك هذا ، ويحتمل أن يكون ملوك بدلا من جانب بتقدير المضاف أى : مكان ملوك أو أنه بدل من مستراد ويكون باقيا على حقيقته ، وعلى كل من الاحتمالات الثلاثه فقد فهم المقصود وهو أن طلب الرزق من هؤلاء الملوك (قوله : وإخوان)

إذا ما مدحتهم ، أحكّم فى أموالهم) أتصرف فيها كيف شئت (وأقرّب) عندهم وأصير رفيع المرتبه (كفعلك) أى كما تفعله أنت (فى قوم أراك اصطفيتهم ، وأحسنت إليهم (فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا) أى لا تعاتبنى على مدح آل جفنه المحسنين إلى والمنعمين على كما لا تعاتب قوما ...

******

هذا إشاره إلى مدح هؤلاء الملوك بالتواضع أى : فى ذلك المكان ملوك لاتصافهم برفعه الملك وإخوان بالتواضع أى : أنهم مع اتصافهم برفعه الملك يصيرون الناس إخوانا لهم ويعاملونهم معامله الإخوان بسبب تواضعهم ، فاندفع بذلك التقرير ما يقال : إن وصفهم بالأخوه ينافى وصفهم بالملوك للعلم بأن المادح ليس بملك مثلهم فكونهم ملوكا لا يناسب كونهم اخوانا للمادح (قوله : إذا ما مدحتهم) ما زائده ، وقوله أحكم : بضم الهمزه وتشديد الكاف أى : أجعل حاكما فى أموالهم ومتصرفا فيها بما شئت أخذا وتركا ، وقوله وأقرب أى : بالتوقير والتعظيم والإعطاء (قوله : كفعلك أى : كما تفعله أنت فى قوم أراك اصطفيتهم) أى : اخترتهم لإحسانك ، (وقوله : فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا) أى : فلم تعدهم مذنبين فى مدحهم إياك ، وأورد العلامه يس على ما ذكر من الاستدلال ما حاصله أن قوله اصطفيتهم فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا : يقتضى أنه قدم الإحسان لمادحيه ، وقوله إذا ما مدحتهم أحكم فى أموالهم : يقتضى تقدم المدح على الإحسان ولا يلزم من تسليم كون المدح المترتب على الإحسان أنه لا ذنب فيه تسليم أن المدح ابتداء لأجل التوصل للإحسان لا ذنب فيه ، إذ يصح أن يعاتب على الابتداء بالمدح ولا يعاتب على كونه مكافأه وحينئذ فلم يتم الاستدلال فلو قال الشاعر ملوك حكمونى فى أموالهم فمدحتهم كفعلك فى قوم إلخ لكان أحسن ، وأجيب بأن المراد بقوله كفعلك فى قوم إلخ أنك اصطفيتهم بسبب مدحهم إياك ، وأحسنت إليهم بسبب المدح فمدحهم له صدر أولا قبل إحسانه لهم ، وقوله فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا أى : فلم تعدهم مذنبين فى مدحهم لك ، إذ لو كان مدحهم لك ذنبا لما كافأت عليه بالإحسان إليهم ، وحينئذ فمدح القوم للمخاطب سابق على إحسانه كما أن مدح الشاعر لهؤلاء الملوك سابق على إحسانهم ، وقد سلم المخاطب أن مدح القوم للمخاطب

أحسنت إليهم فمدحوك فكما أن مدح أولئك لا يعد ذنبا كذلك مدحى لمن أحسن إلى وهذه الحجه على طريق التمثيل ...

******

الذى ترتب عليه إحسانه لهم ليس ذنبا فيلزم أن يكون مدح الشاعر لهؤلاء الملوك الذى ترتب عليه إحسانهم له غير ذنب ، وحينئذ فتم الاستدلال واندفع الإشكال ، والحاصل أن الشاعر يقول للنعمان لا تعاتبنى على مدحى آل جفنه المحسنين إلى كما لا تعاتب قوما مدحوك فأحسنت إليهم ، لأن سبب نفى العتاب وهو كون المدح لأجل الإحسان موجود فى كما وجد فيمن لم تعاتبهم (قوله : أحسنت إليهم فمدحوك) لو قال مدحوك فأحسنت إليهم كان أولى لما قلناه ، وأورد العلامه يس بحثا آخر ، وحاصله أنه لا يوجد أحد يرى مادحه لأجل إحسانه مذنبا ولا يعاتبه على ذلك وكون الإنسان لا يعاتب من مدحه لطلب إحسانه لا يستلزم أن لا يعاتب من مدح غيره لطلب إحسان ذلك الغير ، وحينئذ فلم يتم الاستدلال فكان ينبغى للشاعر أن يقول : فلم يرهم غيرك مذنبين بمدحهم لك أى : فلأى شىء ترانى مذنبا بمدحى لغيرك ، وأجيب بأن المراد بقوله فلم يرهم فى مدحهم لك أذنبوا لم يرهم أحد مذنبين فى مدحك وأنت من جمله من لم يرهم مذنبين فعبر عن ذلك العموم بالخطاب والمراد العموم ، كما يقال لا ترى فلانا إلا مصليا أى : لا يراه أحد إلا مصليا أنت وغيرك وإذا كان الناس لا يرون أن مادح المخاطب لأجل إحسانه مذنبا لزم أنهم لا يرون الشاعر مذنبا لمدحه آل جفنه لإحسانهم ، لأن سبب نفى العتاب موجود فى كل ، وحينئذ فلا وجه لكون المخاطب يرى الشاعر مذنبا لمدحه لهم (قوله : وهذه الحجه) الظاهر أن هذا اعتراض على المصنف حيث مثل بهذه الأبيات للمذهب الكلامى مع أن المذهب الكلامى هو إيراد حجه للمطلوب على طريقه أهل الكلام بأن يذكر قياس اقترانى أو استثنائى مستلزم للمطلوب إذا سلمت مقدماته فالمذهب الكلامى من أنواع القياس والمذكور هنا من قبيل التمثيل الأصولى وهو إلحاق معلوم بمعلوم فى حكمه لمساواته له فى عله الحكم وهو قسيم للقياس عند علماء الميزان فكما يقال : إن البر ربوى لكونه مقتاتا فكذلك الأرز ربوى لكونه مقتاتا يقال هنا كذلك ، كما أن مدح المخاطب لا عتاب فيه لكونه للإحسان كذلك مدح

الـذى يسـميه الفقهاء قياسا ويمكن رده إلى صوره قياس اسـتثنائى أى لو كان مـدحى لآل جفنه ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا واللازم باطل فكذا الملزوم.

حسن التعليل

(ومنه) أى من المعنوى (حسن التعليـل وهو أن يـدعى لوصف علّه مناسـبه له باعتبار لطيف) أى بأن ينظر نظرا يشـتمل على لطف ودقه (غير حقيقى)

******

الشـاعر لآـل جفنه لاـ عتـاب فيه ؛ لأنه لأجل الإحسان (قوله : الـذى يسـميه الفقهاء قياسا) أى : أصوليّا وهو حمل أمر على أمر فى حكمه لجامع بينهما (قوله : ويمكن إلخ) هذا إشاره للجواب فكأنه قال : لكنه يمكن رده إلخ وضـمير رده لما ذكر من الأبيات أو للحجه (قوله : لو كان مـدحى إلخ) بيان لملازمه اتحاد الموجب للمدحين وهو وجود الإحسان ، فإذا كان أحد السـببين ذنبا كان الآخر كـذلك (قوله : اللازم باطل) أى : لكن اللازم وهو كون مـدح القوم لك ذنبا باطل باتفاقك (وقوله : فكـذا الملزوم) أى : وهو كون مـدحى لآـل جفنه ذنبا ، وإذا بطل هـذا الملزوم ثبت المطلوب وهو انتفاء الـذنب عنى بمـدحى لآل جفنه ولزم منه نفى العتب ، إذ لا عتب إلا عن ذنب ويمكن رده إلى صوره قياس اقترانى فيقرر هكـذا مـدحى لآل جفنه مـدح بسـبب الإحسان وكل مـدح بسـبب الإحسـان لاـ عتب فيه ينتـج مـدحى لآـل جفنه لاـ عتب فيه دليل الصـغرى الوقوع والمشاهـده ودليل الكبرى تسـليم المخاطب ذلك فى مادحيه.

[حسن التعليل] :

(قـوله : حسن التعليـل) أى : النـوع المسـمى بـذلك الاـسم (قوله : وهو أن يـدعى لوصف) ضـمن الادعـاء معنى الإثبـات فعـداه للوصف باللام أى : أن يثبت لوصف علّه مناسـبه له ويكون ذلك الإثبات بالدعوى (قوله : باعتبار لطيف) متعلق بيدعى ، والمراد بالاعتبـار النظر والملاـحظه بالعقـل ، والمراد باللطف الـدقه كما أشار له الشارح بقوله بأن ينظر إلـخ أى : يثبت لوصف عله حاله كون الإثبـات ملتبسـا بنظر دقيق بحيث لا يـدرك كون هـذا المثبت عله إلا من له تصـرف فى دقائق المعانى (قوله : غير حقيقى) صفه لاعتبار

أى لا يكون ما اعتبر عله لهذا الوصف عله له فى الواقع كما إذا قلت : قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فإنه ليس فى شىء من حسن التعليل وما قيل من أن هذا الوصف أعنى غير حقيقى ليس بمفيد هاهنا ؛ لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقى فغلط ومنشؤه ما سمع ...

******

وفيه أن الذى يوصف بكونه حقيقيّا ، أو غير حقيقى الأمر المعتبر لا الاعتبار ، وأجيب بأن الضمير فى قوله : غير حقيقى أى : هو راجع للاعتبار بمعنى المعتبر على طريق الاستخدام كما أشار لذلك الشارح بقوله أى : لا يكون ما اعتبر إلخ ، والمراد بالحقيقى ما كان عله فى الواقع سواء كان أمرا اعتباريّا أو موجود فى الخارج ، وغير الحقيقى ما كان غير مطابق للواقع بمعنى أنه ليس عله فى نفس الأمر ، بل اعتبر بوجه يتخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر أمرا اعتباريّا أو موجودا فى الخارج.

(قوله : أى لا يكون إلخ) أى : يجب أن يكون ما اعتبر من العله المناسبه لها الوصف غير مطابقه للواقع بمعنى : أنها ليست عله له فى نفس الأمر ، بل اعتبر كونها عله بوجه يتخيل به كون التعليل صحيحا ، فلو كانت تلك العله التى اعتبرت مناسبه للوصف حقيقه أى : عله له فى نفس الأمر ، لم يكن ذلك من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه فإن قيل : كون الاعتبار لطيفا إنما يكون بكون العله غير مطابقه للواقع فى التعليل إذ بذلك يثبت لطفه ؛ لأن جعل ما ليس بواقع واقعا على وجه لا ينكر ولا يمج هو الاعتبار اللطيف ، وحينئذ فلا حاجه لقوله غير حقيقى أى : غير مطابق ؛ لأن ذلك هو معنى كون المعتبر لطيفا قلنا : حصر لطف الاعتبار فى كون العله غير مطابقه للواقع ممنوع ، إذ لا يجوز فى اعتبار العله المناسبه للوصف أن يكون لطيفا أى : دقيقا حسنا ويكون مطابقا وما يكون من البديع يشترط فيه ألا يطابق فلذا وصفه بقوله : غير حقيقى (قوله : عله له فى الواقع) خبر يكون (قوله : كما إذا قلت إلخ) هذا التمثيل للمنفى (قوله : فإنه ليس فى شىء) أى : فى مرتبه من مراتب حسن التعليل ؛ لأن دفع الضرر عله فى الواقع لقتل الأعادى (قوله : وما قيل) مبتدأ خبره قوله : فغلط ، وحاصله أن بعض الشراح اعترض على المصنف ، فقال :الأولى إسقاط قوله : غير حقيقى ؛ لأن قوله : باعتبار لطيف يغنى عنه ؛ لأن الأمر الاعتبارى

أن أرباب المعقول يطلقون الاعتبارى على ما يقابل الحقيقى ولو كان الأمر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع (وهو أربعه أضرب ؛ لأن الصفه) التى ادعى لها عله مناسبه (إما ثابته قصد بيان علتها أو غير ثابته أريد إثباتها والأولى إما ألا يظهر لها فى العاده عله) وإن كانت لا تخلو فى الواقع عن عله ...

******

لا يكون إلا غير حقيقى ، إذ الاعتبارى ما لا وجود له فى الخارج ، والحقيقى ما له وجود فى الخارج وحينئذ فالاعتبارى لا يكون إلا غير حقيقى.

قال الشارح : وهذا الاعتراض غلط نشأ مما سمعه من أرباب المعقول حيث يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى مريدين بالاعتبارى ما لا وجود له فى الخارج ، بالحقيقى ما له وجود فى الخارج ، ففهم أن المراد بالاعتبار : الأمر الاعتبارى ، وأن المراد بقوله غير حقيقى أى : غير موجود فى الخارج ، فاعترض ، ونحن نقول : المراد بالاعتبار هنا نظر العقل لا كون الشىء اعتباريّا أى : لا وجود له والمراد بالحقيقى ما طابق الواقع لا كون الشىء موجودا فى الخارج ولا شك أن ما نظر له العقل تاره يكون حقيقيّا أى : مطابقا للواقع وتاره لا يكون حقيقيّا ، وحينئذ فقول المصنف : باعتبار لطيف لا يغنى عن قوله : غير حقيقى (قوله : أن أرباب المعقول) بدل مما سمع (قوله : ولو كان الأمر كما توهم) أى : من أن الاعتبارى لا يكون إلا غير حقيقى أى لا وجود له (قوله : لوجب أن يكون إلخ) أى : واللازم باطل ؛ لأن المنظور فيه بعضه مطابق للواقع وبعضه غير مطابق للواقع ، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم.

(قوله : وهو) أى : حسن التعليل أربعه أضرب أى : باعتبار الصفه ، وأما العله فى الجميع فهى غير مطابقه للواقع (قوله : إما ثابته) أى : فى نفسها وقصد بما أتى به بيان علتها بحسب الدعوى لا بحسب الواقع ؛ لأنها بحسبه ليست عله لأن الفرض أنها غير مطابقه للواقع (قوله : أو غير ثابته) أى : فى نفسها (وقوله : أريد إثباتها) أى : بما أتى به من العله المناسبه (قوله : إما ألا يظهر لها فى العاده عله) أى : غير التى أريد بيانها (قوله : وإن كانت لا تخلو فى الواقع عن العله) أى : لأن كل حكم لا يخلو عن العله فى الواقع ،

(كقوله (۱) لم يحك) أى لم يشابه (نائلك) أى عطاءك (السحاب وإنّما ، حمّت به) أى صارت محمومه بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصبيبها الرّحضاء) أى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفه ثابته لا يظهر لها فى العاده عله ...

******

لكن تاره تظهر لنا تلك العله ، وتاره تخفى لما تقرر أن الشىء لا يكون إلا لحكمه وعله تقتضيه أما على المذهب الباطل من رعايه الحكمه وجوبا فظاهر ، وأما على المذهب الصحيح فالقادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الأمور على الحكم تفضلا وإحسانا منه (قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى (قوله : السحاب) أى :عطاء السحاب وإنما قدرنا ذلك المضاف ؛ لأن المناسب أن يشبه عطاء السحاب بنيل الممدوح أى : أن عطاء السحاب لا يشابه عطاءك فى الكثره ولا فى الصدور عن الاختيار ولا فى وقوعه موقعه ؛ لأن السحاب لا اختيار لها فى نزول المطر وآثار نيلها بالنسبه لآثار عطائه واقعه فى غير موقعها ، ويفهم من عدم مشابهه النائلين أن السحاب لا يشابهه فى عطائه فكأنه قيل : لا يشابهك السحاب فى عطائك والسحاب قيل جمع سحابه ، وقيل اسم جنس (قوله : وإنما حمّت به) لما كان يتوهم أن كثره أمطار السحاب سببه طلبها مشابهه الممدوح فى الإعطاء دفع ذلك بقوله وإنما إلخ أى : ليس كثره أمطار السحاب لطلبها مشابهتك ؛ لأنها أيست من ذلك لما رأته من غزير عطائك وإنما صارت محمومه بسبب غيرتها من عدم مشابهه نائلها لنائلك وتفوق نائلك على نائلها أى : فوقانه وعلوه عليه فى الكم والكيف ، فالماء المصبوب من السحاب هو العرق الناشئ من الحمى التى أصابتها بسبب غيرتها فقول الشارح : بسبب نائلك أى : بسبب تغيظها وغيرتها من عدم مشابهه نائلها لنائلك (وقوله : وتفوقه) أى : علوه عليها أى : وتفوق عطائك على السحاب أى : على عطائها.

(قوله : فصبيبها) أى : المطر المصبوب أى : النازل منه الرّحضاء أى : من أجل الرّحضاء أى : الحمى التى أصابتها بسبب غيرتها (قوله : فنزول المطر من السحاب)

۱- البيت للمتنبى فى ديوانه ، والرّحضاء : عرق الحمى.

وقد علله بأنه عرق حماها الحادثه بسبب عطاء الممدوح (أو يظهر لها) أى لتلك الصفه (عله غير) العله (المذكوره) لتكون المذكوره غير حقيقيه فتكون من حسن التعليل ...

******

أى : الذى تضمنه الكلام (قوله : وقد علله) أى : علل ذلك النزول (قوله : بأنه عرق حماها) أى : بأنه من حماها ذات العرق فهو من إضافه الصفه للموصوف وهو على حذف مضاف أى : وتلك العله غير مطابقه للواقع (قوله : بسبب عطاء الممدوح) أى : بسبب الغيره من عدم مشابهه عطائها لعطاء الممدوح (قوله : أو يظهر لها) أى : فى العاده (قوله : غير العله المذكوره) أى : غير العله التى ذكرها المتكلم لحسن التعليل (قوله : لتكون إلخ) أى : وإنما قيد العله الظاهره بكونها غير المذكوره لأجل أن تكون المذكوره غير حقيقيه أى غير مطابقه لما فى نفس الأمر فتكون من حسن التعليل ، إذ لو كانت علتها الظاهره هى التى ذكرت لكانت تلك العله المذكوره حقيقيه أى : مطابقه للواقع فلا تكون من حسن التعليل هذا كلامه ، وقضيته ثبوت الملازمه بين ظهورها فى العاده وكونها حقيقيه وليس كذلك ؛ لجواز أن تكون الظاهره غير المأتى بها من المشهورات الكاذبه ، فالمأتى بها غير حقيقيه فتكون من حسن التعليل ، والحاصل أنه يشترط فى حسن التعليل كون العله التى ذكرت. غير مطابقه لما فى نفس الأمر ، فإن ظهرت عله أخرى سواء كانت مطابقه أو غير مطابقه فلا بد أن تكون هذه المأتى بها غير مطابقه لتكون من حسن التعليل ، كما أنه لا بد أن تكون غير مطابقه حيث لا يظهر للمعلول عله أخرى أيضا ، إذ كونها غير مطابقه لا بد منه فى كل موطن من مواطن حسن التعليل وبهذا علم أن ذكر كونها لا بد أن تكون غير مطابقه حيث تظهر عله أخرى فيه إيهام اختصاص هذا المعنى بما إذا ظهر غيرها وإيهام أن الظاهر تكون مطابقه حيث ذكر غير المطابقه معها والتحقيق ما قررناه من جواز كون الظاهره غير مطابقه لصحه أن تكون من المشهورات الكاذبه كما لو قيل هذا متلصص لدورانه فى الليل بالسلاح ا. ه يعقوبى.

(كقوله :

ما به قتل أعاديه ولكن

يتّقى إخلاف ما ترجو الذّئاب (۱)

فإن قتل الأعداء فى العاده لدفع مضرتهم) وصفو المملكه عن منازعاتهم (لا لما ذكره) من أن طبيعه الكرم قد غلبت عليه ومحبه صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه لما علم من أنه إذا توجه إلى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتله من الأعادى وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعه حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم (والثانيه) أى الصفه الغير الثابته

******

(قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى (قوله : ما به قتل أعاديه) ما نافيه أى : ليس بالممدوح غيظ أو خوف أوجب قتل أعاديه ، لأنه ليس طائعا للغيظ ولا تستفزه العداوه على القتل لحكمه على نفسه وغلبته إياها ولا خائفا من أعدائه لتمكنه بسطوته منهم (قوله : ولكن يتقى) أى : ولكن حمله على قتلهم أنه يتقى أى : يتجنب بقتلهم إخلاف الأمر الذى ترجوه الذئاب منه إطعامهم لحوم الأعداء ؛ لأنه لو لم يقتلهم لفات هذا المرجو للذئاب ، فالعله تجنب إخلاف مرجو الذئاب المستلزم لتحقق مرجوهم فالعله تحقيق مرجوهم (قوله : فإن قتل الأعداء إلخ) أى : قتل الملوك للأعداء وهذا عله لمحذوف أى : وإنما قلنا إن الصفه هنا ظهرت لها عله أخرى ؛ لأن الصفه المعلله هنا هى قتل الأعداء وقتل الملوك أعداءهم إنما يكون فى العاده لدفع مضرتهم (قوله : وصفو) أى : خلو المملكه عن منازعتهم لا لما ذكره من أن طبيعه الكرم قد غلبت عليه فصارت محبته لتحقق رجاء الراجين لكرمه تبعثه على قتل الأعداء ومن جمله الراجين لكرمه الذئاب ؛ لأنه عودها إطعامها لحوم الأعداء (قوله : صدق) أى : تحقق رجاء أى : مرجو الراجين أى : إطعامهم من لحوم الأعداء (قوله : لما علم إلخ) فالعله هنا فى الصفه التى هى قتل الأعادى وهى تحقق ما ترجاه الذئاب غير مطابقه للواقع (قوله : وهذا) أى : ما تضمنه البيت وهو إنقاؤه إخلاف ما ترجوه الذئاب مع كونه وصفا للممدوح بكمال الجود فيه

۱- لأبى الطيب المتنبى فى شرح ديوانه ۱ / ۱۴۴ ، والأسرار ص ۳۳۷ والإشارات ص ۲۸۱ ، وشرح التبيان للعكبرى ۱ / ۹۸.

التى أريد إثباتها (إما ممكنه كقوله (۱) يا واشيا حسنت فينا إساءته ، نجّى حذاركَ) أى حذارى إياك (إنسانى) أى إنسان عينى (من الغرق ...

******

من حيث إنه إذا لم يتوصل إليه إلا بالقتل ارتكبه وصف له بكمال الشجاعه أيضا حتى ظهرت للحيوانات العجم أى : الغير الناطقه التى هى الذئاب ووصف له أيضا بأنه لا تستفزه العداوه على القتل لحكمه على نفسه وغلبته إياها فلا يتبعها فيما تشتهى وأنه لا يخاف الأعداء ، لأنه قد تمكن بسطوته منهم حيث شاء.

(قوله التى أريد إثباتها) أى بالعله (قوله : إما ممكنه) أى : فى نفسها أى : مجزوم بانتفائها لكنها ممكنه الحصول فى ذاتها (قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو مسلم بن الوليد (قوله : يا واشيا) أى : يا ساعيا بالكلام بين الناس على وجه الإفساد (قوله : حسنت فينا إساءته) صفه لواشيا والمراد بإساءته إفساده أى : حسن عندنا ما قصده من الإفساد فحسن إساءه الواشى هو الصفه المعلله الغير الثابته وعللها بقوله نجى حذاركَ إلخ أى : لأجل أن إساءتك أوجبت حذارى منكَ فلم أبكَ لئلا تشعر بما عندى ولما تركت البكاء نجا إنسان عينى من الغرق بالدموع فقد أوجبت إساءتك نجاه إنسان عينى (قوله : أى حذارى إياكَ) أشار بذلك إلى أن الإضافه فى حذاركَ من إضافه المصدر إلى المفعول والفاعل محذوف وهو تاره يتعدى بنفسه كما فى البيت وتاره يتعدى بمن فيقال حذارى منه يعنى أن محبوب الشاعر كان متباعدا عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر على البكاء لفراق محبوبه خوفا من أن يشعر بذلك الواشى فيأتى له ويقول له كيف تبكى على فراقه وهو صفته كذا ، ويقول فيكَ كذا وكذا ، والحاصل أن الشاعر يقول إنما حسنت إساءه الواشى عندى ، لأنها أوجبت حذارى منه فلم أبكَ لئلا يشعر بما عندى ولما تركت البكاء نجا إنسان عينى من الغرق فى الدموع فقد أوجبت إساءته نجاه إنسان عينى من الغرق فى الدموع وغرق إنسان العين فى الدموع كنايه عن العمى.

۱- البيت لمسلم بن الوليد فى ديوانه ص ۳۲۸ ، والطراز ۳ / ۱۴۰ والمصباح ۲۴۱ ، وفى الشعر والشعراء ۲ / ۸۱۵ وطبقات الشعراء ص ۱۱۱.

فإن استحسان إساءه الواشى ممكن لكن لما خالف) الشاعر (الناس فيه) إذ لا يستحسنه الناس (عقبه) أى عقب الشاعر استحسان إساءه الواشى (بأن حذار منه) أى من الواشى (نجى إنسانه من الغرق فى الدموع) أى حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير ممكنه كقوله :

******

(قوله : فإن استحسان إلخ) هذا عله لمحذوف أى : وإنما مثلنا بهذا البيت للصفه الممكنه الغير الثابته ؛ لأن استحسان إساءه الواشى أمر ممكن لكنه غير واقع عاده (قوله : لكن لما خالف الناس فيه) أى : فى ادعائه ووقوعه دون الناس (قوله : عقبه إلخ) أى : ناسب أن يأتى عقبه أى : عقب ذكره استحسان إساءه الواشى بتعليل يقتضى وقوعه فى زعمه ولو لم يقع فى الخارج وهو أن حذاره منه نجى إنسان عينه من الغرق فنجاه إنسان عينه من الغرق لحذاره عله لما ذكر من استحسان إساءه الواشى غير مطابقه لما فى نفس الأمر وهى لطيفه كما لا يخفى فكان الإتيان بها من حسن التعليل (قوله : خوفا منه) أى : خوفا من الواشى أن يطلع عليه فيشعر بما عنده إن قلت : إن صحه التمثيل بما ذكر متوقفه على أمرين عدم وقوع المعلل وكون العله غير مطابقه وكلاهما غير مسلم ؛ لأن من ادعى أن إساءه الواشى حسنت عنده لغرض من الأغراض لا يعد كاذبا ، وحينئذ فالصفه المعلله على هذا ثابته والعله التى هى نجاه إنسانه من الغرق بترك البكاء لخوف الواشى لا يكذب مدعيها لصحه وقوعها ، وحينئذ فلا يكون هذا المثال من هذا القسم ولا من حسن التعليل ؛ وذلك لأنه لمطابقه العله لا يكون من حسن التعليل ولثبوت الصفه لا يكون من هذا القسم ، قلت المعتاد أن حسن الإساءه لا يقع من الشاعر ولا من غيره فعدم وقوع الصفه مبنى على العاده وترك البكاء لخوف الواشى باطل عاده ؛ لأن من غلبه البكاء لم يبال بمن حضر عاده سواء كان واشيا أو غير واش فدعاوى الشاعر استحسانات تقديريه ؛ لأن أحسن الشعر أكذبه فثبت المراد ا ه. يعقوبى.

(قوله : أو غير ممكنه) عطف على قوله إما ممكنه أى : أن الصفه الغير الثابته إما ممكنه كما مر وإما غير ممكنه ادعى وقوعها وعللت بعله تناسبها (قوله : كقوله) أى :

لو لم تكن نيه الجوزاء خدمته

لما رأيت عليه عقد منتطق)

من انتطق أى : شد النطاق ، وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنيه الجوزاء خدمه الممدوح صفه غير ممكنه قصد إثباتها كذا فى الإيضاح وفيه بحث ...

******

الشاعر أى : وهو المصنف فهذا البيت له ، وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى ، فترجمه بالعربيه بما ذكر ، وقال كقوله : ولم يقل كقولى إما للتجريد أو نظرا لمعناه فإنه للفارسى تأمل.

والجوزاء برج من البروج الفلكيه فيه عده نجوم تسمى نطاق الجوزاء ، والنطاق والمنطقه : ما يشد به الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر وقوله عقد منتطق بفتح الطاء اسم مفعول أى : لما رأيت عليها عقدا منتطقا به أى : مشدودا فى وسطها كالنطاق أى : الحزام ، واعلم أن لو تفيد نفى مدخولها شرطا وجوابا فشرطها نفى نيه الخدمه وجوابها نفى رؤيه نطاق الجوزاء فتفيد لو نفى هذين النفيين فتثبت نيه الخدمه ورؤيه نطاق الجوزاء ، فحاصل معنى البيت أن الجوزاء مع ارتفاعها لها عزم ونيه على خدمه ذلك الممدوح ومن أجل ذلك انتطقت أى : شدت النطاق تهيؤا لخدمته فلو لم تنو خدمته ما رأيت عليها نطاقا شدت به وسطها (قوله : من انتطق) أى : مأخوذ منه وقوله أى : شد النطاق أى : المنطقه بوسطه (قوله : غير ممكنه) أى : لأن النيه بمعنى العزم والإراده وإنما يكون ذلك ممن له إدراك بخلاف غيره كالجوزاء (قوله : قصد إثباتها) أى : بالعله المناسبه لها وهى كونها منتطقه أى شاده النطاق فى وسطها (قوله وفيه) أى : فيما قاله فى الإيضاح بحث ، وحاصله أن أصل لو أن يكون جوابها معلولا لمضمون شرطها ، فإذا قلت لو جئتنى : أكرمتك كان التركيب مفيدا أن العله فى عدم الإكرام عدم المجىء ، وإذا قلت لم لم تأتنى لم أكرمك كان التركيب مفيدا أن العله فى وجود الإكرام الإتيان وظاهر المصنف أن المعلول مضمون الشرط ، والعله فيه مضمون الجزاء وهذا خلاف المشهور المقرر فى لو ولو أجرى البيت على المقرر فيها بأن جعل نيه خدمه الممدوح عله لانتطاق الجوزاء لكان ذلك البيت من الضرب الأول وهو ما إذا

لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نيه الجوزاء خدمه الممدوح عله لرؤيه عقد النطاق عليها أعنى لرؤيه حاله شبيهه بانتطاق المنطقه كما يقال لو لم تجئنى لم أكرمك يعنى أن عله الإكرام هى المجىء وهذه صفه ثابته قصد تعليلها بنيه خدمه الممدوح فيكون من الضرب الأول وهو الصفه الثابته التى قصد علتها وما قيل إنه أراد أن الانتطاق صفه ممتنعه الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشارع وعللها بنيه خدمه الممدوح

******

كانت الصفه التى ادعى لها عله مناسبه ثابته ولم تظهر لها عله فى العاده ، وذلك لأن المعلول الذى هو انتطاق الجوزاء ثابت ، لأن المراد به إحاطه النجوم بها كإحاطه النطاق بالإنسان ، وإذا كان المراد بالانتطاق الحاله الشبيهه بالانتطاق فهى محسوسه ثابته ونيه الخدمه التى هى علتها غير مطابقه ، وحينئذ فالبيت المذكور مثل البيت السابق وهو قوله :

لم يحك نائلك السّحاب وإنما

حمّت به فصبيبها الرّحضاء

من جهه أن كلا منهما عللت فيه صفه ثابته بعله غير مطابقه ، وحينئذ فلا يصح تمثيل المصنف به للقسم الرابع (قوله : لأن مفهوم هذا الكلام) أى : الذى هو البيت أى : المفهوم منه بحسب استعمالها فى اللغه من كونها لامتناع الجزاء لامتناع الشرط (قوله : خدمه الممدوح) مفعول المصدر وهو نيه وقوله عله إلخ خبر أن (قوله : عله لرؤيه عقد النطاق) أى : لا أنه معلول له كما قال المصنف فى الإيضاح بقى شىء وهو أنه لا يصح تعليل رؤيه النطاق بنيه خدمه الممدوح إنما يصح أن يعلل بتلك النيه الانتطاق - اللهم إلا أن تجعل رؤيه النطاق كنايه عن وجوده - فتأمل.

(قوله : كما يقال) أى : كالمفهوم مما يقال فهو تنظير من جهه أن الأول عله والثانى معلول (قوله : وهذه) أى : رؤيه عقد النطاق عليها أعنى الحاله الشبيهه بانتطاق المنتطق صفه ثابته ، وقوله قصد تعليلها بنيه خدمه الممدوح أى : وهى عله غير مطابقه للواقع (قوله : وما قيل) أى : فى الجواب عن المصنف وفى رد قول المعترض فيكون من الضرب الأول ، وحاصله أن يجعل البيت على قاعده اللغه ، ويكون من هذا الضرب بأن يراد بالانتطاق الحقيقى : وهو جعل النطاق الحقيقى فى الوسط لا حاله شبيهه به ، ولا شك رؤيته بالجوزاء غير ثابته (قوله : أنه) أى الشاعر ، وقوله أراد أن الانتطاق أى :

فهو مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف فى الإيضاح ليس بشىء ؛ لأن حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحاله الشبيهه بذلك ثابت بل محسوس والأقرب أن يجعل لو هاهنا مثلها فى قوله تعالى (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا)(1) أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الأول فيكون الانتطاق عله كون نيه الجوزاء خدمه الممدوح أى دليلا عليه

******

الحقيقى (قوله : فهو مع أنه إلخ) هذا رد لما قيل بوجهين الأول مخالفته لما فى الإيضاح ، والثانى أن المراد بالانتطاق الحاله الشبيهه به لا الحقيقى كما ذكر هذا القائل (قوله : مخالف لصريح كلام المصنف فى الإيضاح) أى : لأن كلامه صريح فى أن المعلل نيه الخدمه ، والعله رؤيه الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله : لأن حديث انتطاق الجوزاء) الإضافه للبيان (قوله : أعنى الحاله إلخ) أى : وحمل الانتطاق على الحقيقى مع قيام القرينه على إراده خلافه وهو هيئه إحاطه النجوم بالجوزاء إحاله للدلاله عن وجهها فلا وجه له (قوله : ثابت بل محسوس) أى : فلا يكون من هذا الضرب (قوله : والأقرب) أى : فى تخريج هذا البيت ، وحاصل ما ذكره الشارح أن لو هنا ليست لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما هو الشائع فيها ، بل للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ؛ لأن الشرط علّه فى الجزاء فيصح الاستدلال بوجود الجزاء على وجود الشرط وبعدمه على عدمه ؛ لأن وجود المعلول يدل على وجود علته وعدم وجود المعلول يدل على عدم علته ، فالشاعر جعل الانتطاق دليلا لنيه خدمه الجوزاء للممدوح فاستدل بوجود الانتطاق فى الخارج على وجود نيه الخدمه ، والحاصل أن الشاعر كأنه ادعى دعوه وهى أن الجوزاء قصدها خدمه الممدوح ، واستدل على ذلك بدليل وهو لو لم يكن قصدها الخدمه ، لما كانت منطقه ، لكن كونها غير منتطقه باطل لمشاهده انتطاقها فبطل المقدم وهو لم يكن قصدها الخدمه فيثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله : أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى) وهو عدم رؤيه الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤيه الانتطاق ، (وقوله : على انتفاء الأول) أى : وهو عدم نيه الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته ؛ لأن نفى النفى إثبات ، فصح قول الشارح : فيكون الانتطاق إلخ (قوله : فيكون الانتطاق عله كون نيه الجوزاء خدمه الممدوح أى : دليلا عليه) أى : كما أن انتفاء الفساد فى الآيه دليل

١- الأنبياء : ٢٢.

وعله للعلم مع أنه وصف غير ممكن (وألحق به) أى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل منه ؛ لأن فيه ادعاء وإصرارا والشك ينافيه ...

******

على انتفاء تعدد الآلهه ، فانتفاء الثانى دليل على انتفاء الأول ، وكذلك وجوده دليل على وجوده وإن كان الأول عله فى وجود الثانى ؛ وذلك لأن الثانى مسبب عن الأول ولازم له ووجود المسبب يدل على وجود السبب ، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم (قوله : وعله للعلم) أى : بوجوده فالعله كما تطلق على ما يكون سببا لوجود الشىء فى الخارج تطلق على ما يكون سببا لوجود العلم به ذهنا ، فالانتطاق وإن كان معلولا ومسببا عن نيه الخدمه فى الخارج يجعل عله للعلم بوجود النيه أى : دليلا عليه ويمكن حمل كلام المصنف فى الإيضاح على هذا بأن يقال : قوله قصد إثباتها بالعله وهى انتطاق الجوزاء مراده بالعله الدليل ، وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكره الشارح من البحث ، تأمل.

(قوله : مع أنه) أى : ذلك الوصف وهو كون نيه الجوزاء الخدمه ، والحاصل أن العله المذكوره فى الكلام لحسن التعليل قد يقصد كونها عله لثبوت الوصف ووجوده فى نفسه كما فى الضربين الأولين ؛ لأن ثبوته معلوم وقد يقصد كونها عله للعلم به ، وذلك إذا كان المستدل عليه مجهولا فتكون تلك العله من باب الدليل وذلك كما فى الضربين الأخيرين لعدم العلم بثبوت الصفه ، بل الغرض إثباتها والبيت المذكور هنا يصح أن يكون من الضرب الأول باعتبار ، ومن الرابع باعتبار ، فإذا جعلت نيه خدمه الجوزاء للممدوح عله للانتطاق كان من الضرب الأول ، وإن جعلت الانتطاق دليلا على كون الجوزاء نيتها خدمته كان من الضرب الرابع ، وهذا ما سلكه المصنف (قوله : ما بنى على الشك) أى : عله أتى بها على وجه الشك ، بأن يؤتى فى الكلام مع الإتيان بتلك العله بما يدل على الشك (قوله : ولم يجعل منه) أى : ولم يجعل ما بنى على الشك من حسن التعليل حقيقه بل جعل ملحقا به (قوله : لأن فيه) أى : فى حسن التعليل ادعاء أى لتحقق العله (وقوله : وإصرارا) أى : على ادعاء التحقق ؛ وذلك لأن العله لما كانت غير مطابقه وأتى بها لإظهار أنها عله لما فيها من المناسبه المستعذبه لم يناسب فيها إلا الإصرار

(كقوله : كـأنّ السـحاب الغرّ) جمع الأـغر والمراد السـحاب المـاطره الغزيره المـاء (غيّبن تحتهـا) أى تحت الربـا (حبيبـا فما ترقا) الأصـل ترقـأ بـالهمز فخففت أى ما تسـكن (لهنّ مـدامع) علل على سبيل الشك نزول المطر من السـحاب بأنها غيبت حبيبا تحت تلك الربا ...

******

على ادعـاء التحقق (قوله : كقوله) أى قول الشاعر وهو أبو تمام (١) (قوله : كأن السـحاب الغرّ) يطلق السحاب على الواحد وعلى الجمع لأنه اسم جنس وهو المراد به هنا بـدليل وصـفه بالجمع ، وقيل : إنه جمع سـحابه وعليه فوصـفه بالجمع ظاهر (قوله : جمع الأـغر) الأـغر فى الأصـل الأـبيض الجبهه والمراد به هنـا مطلق الأـبيض ، أى كـأن السـحاب الأبيض أى كثير المطر لأن السـحاب الممطر أكثر ما يكون أبيض (قوله : غيّبن) أى دفنّ (قوله : أى تحت الربا) أى المذكوره فى البيت قبله وهو قوله :

ربى شفعت ريح الصّبا بنسيمها

إلى المزن حتّى جادها وهو هامع

الربـا : جمع ربوه وهى التـل المرتفع من الأرض ، وقوله شـفعت من الشـفاعه ، والنسـيم يطلق على نفس الريـح وعلى هبوبها وهو المراد هنـا ، والمزن وهى السـحاب الأـبيض ، وضـمير جادهـا للربـا أى : حتى جـاد المزن عليهـا أى : على تلك الربا والهامع من المزن السائل بكثره ، وقوله بعد ذلك : كأن السـحاب الغر هى المزن فعدل فى البيت الثانى عن التعبير بالضـمير لبيان معنى المزن (قوله : بـالهمز) أى : المضـموم ؛ لأـنه فعـل مضارع (وقوله : فخففت) أى الهمزه للضـروره بقلبها ألفا على غير قياس ؛ لأن الهمزه التى تبدل ألفا شـرط إبدالها قياسا سكونها ، والحاصل أنه يقال : رقى يرقى كعلم يعلم بمعنى صعد ويقال رقأ يرقأ بالهمزه بمعنى سكن وهو المراد هنـا ، فلـذا قال الشارح : الأصل ترقأ بالهمزه إلـخ (قوله : علل على سبيل الشك نزول المطر من السـحاب) أى : على الربـا (وقوله : بأنهـا) أى السـحاب غيبت أى دفنت حبيبـا تحت الربـا فكأن الربا قبره ، والسـحاب تبكى فـدموعها تهطل على ذلك القبر ، والحاصل أن الشاعر يقول : أظن أو أشك أن السـحاب غيبت حبيبا تحت الربا ، فمن أجل ذلك لا تنقطع دموعها ، فبكاؤها صفه عللت بدفن حبيب تحت

١- لأبى تمام فى ديوانه ص ٤٢٥ ، والإيضاح ٥٢٣.

فهى تبكى عليها

التفريع

(ومنه) أى ومن المعنوى (التفريع وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته) أى إثبات ذلك الحكم (لمتعلق له آخر) على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب ...

******

الربا ، ولما أتى بكأن أفاد أنه لم يجزم بأن بكاءها لذلك التغييب ، فقد ظهر أنه علل بكاءها على سبيل الشك والظن بتغييبها حبيبا تحت الربا ، ولا يخفى ما فى تسميه نزول المطر بكاء من لطف التجوز وبه حسن التعليل (قوله : فهى) أى السحاب تبكى عليها أى تنزل دموعها على الربا لأجل الحبيب الذى تحتها.

[التفريع] :

(قوله : التفريع) بالعين المهمله وهو لغه جعل الشىء فرعا لغيره (قوله : أن يثبت لمتعلق أمر حكم) أى أن يثبت أمر محكوم به على شىء بينه وبين أمر آخر نسبه ، وتعلق بعد أن يثبت ذلك الحكم لمنسوب آخر لذلك الأمر ، فالمتعلق فى الموضعين بفتح اللام ، والمراد بالمتعلق النسبه والارتباط ، وبالحكم المحكوم به (وقوله : لمتعلق له) أى كائن له ، وآخر صفه لمتعلق ، ففهم من التعريف أنه لا بد من متعلقين أى منسوبين لأمر واحد ، كغلام زيد وأبوه فزيد أمر واحد وله متعلقان أى منسوبان أحدهما غلامه والآخر أبوه ، ولا بد من حكم واحد يثبت لأحد المتعلقين وهما الغلام والأب بعد إثباته للآخر ، كأن يقال : غلام زيد فرح ففرح أبوه ، فالفرح حكم أثبت لمتعلقى زيد وهما غلامه وأبوه ، وإثباته للثانى على وجه يشعر بتفريع الثانى على الأول (قوله : على وجه يشعر بالتفريع) يعنى : أنه لا بد أن يكون إثبات الحكم للمتعلق الثانى على وجه يشعر بتفريعه على إثباته للأول ، وذلك بأن يثبت الحكم ثانيا للمتعلق الثانى مع أداه ليست لمطلق الجمع ، كأن يقال غلام زيد فرح كما أن أباه فرح ، وغلام زيد راكب كما أن أباه راكب ، وعلم من هذا أن المراد بالتفريع التبعيه فى الذكر والتعقيب الصورى من غير أن يكون هناك أداه تفيد مطلق الجمع ، سواء كان بأداه تفريع أم لا ـ وليس المراد أن يكون ذلك الإثبات بأداه تفريع فقط ، وإلا ـ لم يكن البيت الذى ذكره المصنف من هذا النوع (قوله : والتعقيب)

احترازا عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راكب (كقوله :

أحلامكم لسقام الجهل شافيه

كما دماؤكم تشفى من الكلب

هو بفتح اللام شبه جنون يحدث للإنسان من عض الكلب ...

******

عطف تفسير (قوله واحترازا إلخ) أى وإنما أتى بهذا القيد لأجل الاحتراز عن نحو : غلام زيد راكب وأبوه راكب ، ونحو : غلام زيد فرح وأبوه فرح ، لعدم التفريع فى الإثبات للثانى وإن اتحد الحكم فيهما لأن الواو لمطلق الجمع ، فما قبلها وما بعدها سيان فى التقدم لكل والتأخر للآخر كذا قرر شيخنا العدوى ، هذا وفى بعض النسخ احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل وفيه نظر ، لأن تفسير التفريع المذكور يستدعى اتحاد الحكم للمتعلقين ، وفى المثال المذكور حكمان مختلفان أثبتا لمتعلقى أمر ، فالاحتراز عن هذا المثال ليس بقوله على وجه يشعر بالتفريع ، بل بما علم من اشتراط اتحاد الحكم (قوله : كقوله) أى الشاعر وهو الكميت (١) من قصيده يمدح بها آل البيت (قوله : لسقام الجهل) بفتح السين أى لأمراض الجهل ، وما فى قوله (كما دمائكم) زائد لا تمنع الجار من العمل ، كما فى قوله تعالى (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ)(٢) أى فبرحمه ، فتكون الدماء هنا مجروره بالكاف وما بعده أعنى جمله تشفى من الكلب فى موضع نصب على الحال ويجوز أن يكون الدماء مرفوعا على الابتداء وما بعده خبر ، ووجه انطباق التعريف السابق على هذا البيت أن مدلول الكاف الذى هو الممدوحون وهم أهل البيت أمر واحد له متعلقان وهما : الأحلام أى العقول المنسوبه لهم ، والدماء المنسوبه لهم ، أثبت لأحد متعلقيه وهو الدماء الشفاء من الكلب بعد إثبات ذلك الحكم وهو الشفاء لمتعلق آخر وهو العقول ، ولا يضر فى اتحاد الحكم كون الشفاء فى أحدهما منسوبا للكلب وفى الآخر للجهل لاتحاد جنس الحكم (قوله هو) أى الكلب بفتح اللام (قوله : شبه جنون) أى داء يشبه الجنون (قوله : من عض الكلب الكلب) الأول بسكون اللام والثانى بكسرها ، والكلب الكلب فى الأصل : كلب عقور يعض الناس ويأكل لحمهم

١- من البسيط وهو للكميت بن زيد فى الدرر ١ / ٢٥٢ ، ومعاهد التنصيص ٣ / ٨٨ ولم أقع عليه فى ديوانه.

٢- آل عمران : ١٥٩.

ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك كما قال الحماسى : (١)

بناه مكارم وأساه كلم

دماؤكم من الكلب الشفاء

ففرع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب يعنى أنهم ملوك وأشراف وأرباب العقول الراجحه.

تأكيد المدح بما يشبه الذم

(ومنه) أى ومن المعنوى (تأكيد المدح بما يشبه الذم ....

******

فيحصل له بسبب ذلك الكلب الذى هو داء يشبه الجنون ، فيصير ذلك الكلب بعد ذلك كل من عضه يحصل له ذلك الداء بإذن الله تعالى (قوله : ولا دواء له) أى لذلك الداء بعد ظهوره أنجع أى أنفع وأكثر تأثيرا فيه من شرب دم ملك ، قيل بشرط كون ذلك الدم من إصبع من أصابع رجله اليسرى فتؤخذ منه قطره على تمره وتطعم للمعضوض يجد الشفاء بإذن الله ، وقيل دم الملوك نافع لذلك الداء مطلقا أى من أى محل كان ، ولهذا كانت الحكماء توصى الحجامين بحفظ دم الملوك لأجل مداواتهم هذا الداء به.

(قوله : بناه مكارم) البناه بضم الباء جمع بان ، الأساه بضم الهمزه جمع آس وهو الطبيب مأخوذ من الأسى بالفتح والقصر وهو المداواه والعلاج ، والكلم الجراحات والجمع كلوم ، أى : أنتم الذين تبنون المكارم وترفعون أساسها بإظهارها ، وأنتم الذين تؤاسون أى تطبقون الكلم أى جراحات القلوب وجراحات الفاقه وغيرها ، وأنتم الذين دماؤكم تشفى من الكلب لشرفكم وكونكم ملوكا (قوله : ففرع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب) قال الفنرى : أراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعيه فى الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف ، لا أن شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل ، إذ لا تفريع بينهما فى نفس الأمر أصلا ، فلا يرد أن التشبيه فى قوله (كما دماؤكم) يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح ، إذ المشبه به أصل والمشبه فرع فلا حاجه إلى اعتبار

١- البيت للحماسى.

وهو ضربان أفضلهما أن يستثنى من صفه ذمّ منفيه عن الشيء صفه مدح) لذلك الشيء (بتقدير دخولها فيها) أى دخول صفه المدح فى صفه الذم ...

******

القلب ، على أن الكاف فى مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التعليل ، كما قيل به فى قوله تعالى (وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ)(1) اه والحاصل أن المراد بتفرع الثانى على الأول ، كونه ناشئا ذكره عن ذكر الأول حيث جعل الأول وسيله للثانى أى كالتقدمه والتوطئه له ، حتى إن الثانى فى قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الأول ، وليس المراد بتفرعه عنه ترتبه عليه باعتبار الوجود الخارجى ، إذ لا تفرع بينهما أصلا بهذا المعنى ، خلافا لما فهمه بعضهم من أن المراد بتفرع الثانى عن الأول كونه مترتبا عليه وتابعا له فى الوجود ولو بحسب الادعاء ، فيدعى هنا أن شرف العقل كاف فى ترتيب الشفاء من الكلب عليه ، فورد عليه أن الكاف للتشبيه والمشبه به هو الأصل المتفرع عنه والمشبه هو الفرع ، وحينئذ فالتشبيه يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح فأجاب بأن فى الكلام قلبا ، والأصل دماؤكم تشفى من الكلب كما أن أحلامكم لسقام الجهل شافيه ، وهذا كله تكلف لا داعى له.

[تأكيد المدح بما يشبه الذم] :

(قوله : وهو ضربان) فيه : أن المناسب لقوله بعد ذكر الضربين ومنه ضرب آخر أن يقول هنا وهو ضروب ، إلا أن يقال إنه رأى أن الضربين هما الأكثر والأشهر فلم يتعرض للآخر هنا (قوله : أفضلهما) أى : أحسنهما (قوله : صفه مدح) نائب فاعل يستثنى (قوله : بتقدير إلخ) أى : وإنما يستثنى صفه المدح من صفه الذم بتقدير دخولها فيها ، أى بسبب تقدير المتكلم أن صفه المدح المستثناه داخله فى صفه الذم المنفيه ، وليس المراد بالتقدير ادعاء الدخول على وجه الجزم والتصميم ، بل تقدير الدخول على وجه الشك المفاد بالتعليق ؛ لأن معنى الاستثناء كما يأتى أن يستثنى صفه المدح من صفه الذم المنفيه على تقدير ، أى فرض دخولها فيها إن كانت عيبا ، هذا إذا كانت الباء على أصلها للسببيه ، فلو جعلت بمعنى على ، وأن المعنى وإنما تستثنى صفه المدح من صفه الذم

١- البقره : ١٩٨.

(كقوله (١) ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم ، بهنّ فلول) جمع فل وهو الكسر فى حد السيف (من قراع الكتائب) أى مضاربه الجيوش (أى إن كان فلول السيف عيبا فأثبت شيئا منه) أى من العيب (على تقدير كونه منه) أى كون فلول السيف من العيب (وهو) أى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب (محال) لأنه كنايه عن كمال الشجاعه (فهو) أى إثبات شىء من العيب ...

******

على تقدير دخولها فيها ، لأفادت أن التقدير على وجه التعليق الموجب لكونه على وجه الشك ، فلا يحتاج للتنبيه على المراد - فافهم ا. ه يعقوبى.

وإنما كان ما ذكر من تأكيد المدح ؛ لأن نفى صفه الذم على وجه العموم حتى لا يبقى ذم فى المنفى عنه مدح ، وبما تقرر من أن الاستثناء من النفى إثبات ، كان استثناء صفه المدح بعد نفى الذم إثباتا للمدح ، فجاء فيه تأكيد المدح ، وإنما كان هذا التأكيد مشبها للذم وفى صورته ؛ لأنه لما قدر الاستثناء متصلا وقدر دخول هذا المستثنى فى المستثنى منه كان الإتيان بهذا المستثنى لو تم التقدير وصح الاتصال ذمّا ؛ لأن العيب منفى فإذا كان هذا عيبا كان إثباتا للذم ، لكن وجد مدحا فهو فى صوره الذم وليس بذم (قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو زياد بن معاويه الملقب بالنابغه الذبيانى نسبه لذبيان بالضم والكسر قبيله من قبائل العرب (قوله : من قراع) بكسر القاف بمعنى المضاربه ، والكتائب بالتاء المثناه فوق جمع كتيبه وهى الجماعه المستعده للقتال (فقوله : لا عيب فيهم) نفى لكل عيب ونفى كل عيب مدح ، ثم استثنى من العيب المنفى كون سيوفهم مفلوله من مضاربه الكتائب ، على تقدير كونه عيبا (قوله : أى إن كان فلول السيف عيبا) جواب الشرط محذوف أى ثبت العيب وإلا فلا ، وأما قوله : فأثبت شيئا منه فهذا كلام مستأنف بصيغه الماضى المبنى للمعلوم ، وأى فقد أثبت الشاعر شيئا من العيب وهو فلول السيف على تقدير إلخ ، وليس بصيغه المضارع على أنه جواب الشرط لركه ذلك لفظا ومعنى (قوله : لأنه كنايه عن كمال الشجاعه) أى : ومحال أن تكون الشجاعه صفه ذم ، وإنما كان فلول السيوف كنايه عن كمال الشجاعه ؛ لأن فلول السيوف إنما يكون

١- البيت للنابغه الذبيانى فى ديوانه ص ۴۴.

على هذا التقدير (فى المعنى تعليق بالمحال) كما يقال : حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سمّ الخياط (والتأكيد فيه) أى فى هـذا الضـرب (من جهه أنه كدعوى الشـىء ببينه) لأنه علق نقيض المدعى وهو إثبات شـىء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب محقق (و) من جهه ...

******

من المضـاربه عنـد ملاقاه الأقران فى الحروب ، وذلك لازم لكمال الشـجاعه ، فأطلق اسم اللازم وأراد الملزوم (قوله : على هـذا التقدير) أى : وهو كون الفلول من العيب.

(قوله : تعليق بالمحـال) أى تعليق على محـال فى المعنى ، والمعلق على المحـال محال ، وإنما قال فى المعنى لأنه ليس فى اللفظ تعليق ، فقوله لا عيب فيهم غير أن سـيوفهم إلخ فى معنى لا عيب فيهم أصلا إلا الشجاعه إن كانت عيبا ، لكن كون الشجاعه عيبا محال فيكون ثبوت العيب فيهم محالا (قوله : كما يقال : حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سمّ الخياط) أى : أن مثل التعليق بالمحال الواقع فى البيت ما يقال لا أفعل كـذا حتى يبيض القار أى الزفت ، وحتى يلـج الجمل أى وحتى يـدخل الجمل فى سـمّ الخيـاط أى فى ثقب الإبره ؛ لأـنه فى تأويـل الاسـتثناء المعلق ؛ لأن المعنى لا أفعله على وجه من الوجوه إلا أن يثبت هـذا الوجه وهو أن يبيض القار أو (يَلِجَ الْجَمَلُ فِى سَمِّ الْخِياطِ)(1) وثبوت هذا الشرط محال ، ففعل ذلك الشىء محال.

(قوله : والتأكيد فيه) أى : وتأكيد المدح فى هذا الضـرب الذى هو اسـتثناء صـفه مدح من صفه ذم منفيه على تقدير دخولها فيها (قوله : من جهه أنه) أى : إثبات المـدح فى هـذا الضـرب (قوله : كدعوى الشـىء ببينه) أى : كإثبات المدعى بالبينه أى الدليل ؛ وذلك لأنه قـد تقرر أن الاسـتدلال قـد يكون بأن يقال : إن هذا الشـىء لو ثبت ثبت المحال فإن الخصم إذا سـلم هذا اللزوم لزم قطعا انتفاء ذلك الشـىء فيلزم ثبوت نقيضه ، وإذا كان نقيضه هو المدعى لزم إثباته بحجه التعليق بالمحال ، والاسـتثناء الواقع فى هذا الضـرب بمنزله القول المذكور فى الصوره ؛ لأن المتكلم علق ثبوت العيب الذى هو نقيض المدعى على كون المسـتثنى عيبا ، وكونه عيبا محال والمعلق على المحال محال ، فيكون

۱- الأعراف : ۴۰.

(أن الأصل فى) مطلق الاستثناء هو (الاتصال) أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر فى موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز وإذا كان الأصل فى الاستثناء الاتصال (فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها) يعنى المستثنى (يوهم إخراج شىء) وهو المستثنى (مما قبلها) أى ما قبل الأداه وهو المستثنى منه (فإذا وليها) أى الأداه (صفه مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع (جاء التأكيد) ...

******

ثبوت العيب فيهم محالا فيلزم ثبوت نقيضه وهو عدم العيب الذى هو المدعى (قوله : أن الأصل فى مطلق الاستثناء) أى : لا فى كل الاستثناء ؛ لأن الأصل فى الاستثناء فى الضرب الثانى الانقطاع كما يأتى اه. يس.

(قوله : على تقدير السكوت عنه) أى : عن الاستثناء ، فيكون ذكر المستثنى إخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه (قوله : وذلك) أى وبيان ذلك أى وبيان كون الأصل فى مطلق الاستثناء الاتصال ما تقرر فى موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز ، ومن المعلوم أن المجاز خلاف الأصل والأصل الحقيقه ، هذا وقد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقه فى المتصل مجاز فى المنقطع ، وقد اختلف فى المراد من ذلك ، فقيل : قولهم الاستثناء المنقطع مجاز ، يريدون به أن استعمال أداه الاستثناء فى الاستثناء المنقطع مجاز ، وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقه اصطلاحا كإطلاقه على المتصل ، وقيل : بل المراد أن إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع مجاز أيضا (قوله : فذكر أداته) الضمير فى أداته راجع للاستثناء ، إلا أننا إن قلنا : إن المراد بالاستثناء أولا فى قوله : الأصل فى الاستثناء الاتصال الأداه كانت الإضافه فى أداته بيانيه ، أو أن الضمير فى أداته راجع للاستثناء بمعنى المستثنى منه على طريق الاستخدام ، وإن قلنا : إن المراد بالاستثناء أولا لفظ الاستثناء كان الضمير فى أداته عائدا على أصل الاستثناء (قوله : يعنى المستثنى) أى : يعنى بما بعدها المستثنى (قوله : يوهم) أى يوقع فى وهم السامع أى فى ذهنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيئا من أفراد ما نفاه قبلها ويريد إثباته ، حتى يحصل فهم إثبات شىء من العيب.

(قوله : وتحول الاستثناء إلخ) المراد بتحوله من الاتصال إلى الانقطاع ، ظهور أن المراد به الانقطاع فكأنه قال : فإذا ولى الأداه صفه مدح وظهر أن المراد بالاستثناء الانقطاع

لما فيه من المدح على المدح والإشعار بأنه لم يجد صفه ذم يستثنيها فاضطر إلى استثناء صفه مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع (و) الضرب (الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (أن يثبت لشىء صفه مدح وتعقب بأداه استثناء) أى بذكر عقيب إثبات صفه المدح لذلك الشىء أداه استثناء (تليها صفه مدح أخرى له) أى لذلك الشىء (نحو أنا أفصح العرب بيد أنّى من قريش) ....

******

بعد ما توهم الاتصال من مجرد ذكر الأداه (قوله : لما فيه) أى لما فى الاستثناء من المدح أى من زياده المدح على المدح ، فالمدح الأول المزيد عليه جاء من نفى العيب على جهه العموم ، حيث قال لا عيب فيهم ، إذ من المعلوم أن نفى صفه الذم على وجه العموم حتى لا يبقى فى المنفى عنه ذم مدح ، والمدح الثانى المزيد إشعار الاستثناء لصفه المدح بأنه لم يجد صفه ذم يستثنيها ؛ لأن الأصل فى الإتيان بالأداه بعد عموم النفى استثناء الإثبات من جنس المنفى وهو الذم ، فلما أتى بالمدح بعد الأداه فهم منه أنه طلب الأصل الذى ينبغى ارتكابه ، فلما لم يجد ذلك الأصل الذى هو استثناء الذم اضطر إلى استثناء المدح ، وحول الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع (قوله : فاضطر إلخ) أى لأجل تتميم الكلام ، وإلا كان الكلام غير مفيد لأنه إذا قيل لا عيب فيهم غير لم يكن مفيدا.

(قوله : وتعقب) أى تلك الصفه بأداه استثناء (قوله : تليها) أى تلى تلك الأداه وتأتى بعدها (قوله : له) أى : كائنه لذلك الشىء الموصوف بالأولى وظاهره ، سواء كانت الصفه الثانيه مؤكده للأولى ولو بطريق اللزوم كما فى المثال الأول ، أو كانت غير ملائمه لها كما فى قوله الآتى (هو البدر إلا أنه البحر زاخرا) وذلك لأن تأكيد المدح يحصل بمجرد ذكر الصفه المدحيه ثانيا ، ولو لم تكن ملائمه للأولى لحصول المدح بكل منهما (قوله : نحو أنا أفصح العرب بيد أنّى من قريش) (١) وجه تأكيد المدح فى هذا أن إثبات الأفصحيه على جميع العرب تشعر بكماله ، والإتيان بأداه الاستثناء بعدها يشعر

١- لا أصل له ومعناه صحيح ، أورده الشوكانى فى الفوائد المجموعه والعجلونى فى " كشف الخفاء " ١ / ٢٠١ ، وقال : قال فى اللآلى : معناه صحيح ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ ، وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد.

بيد بمعنى غير وهو أداه استثناء (وأصل الاستثناء فيه) أى فى هذا الضرب (أيضا

******

بأنه أريد إثبات مخالف لما قبلها ؛ لأن الاستثناء أصله المخالفه ، فلما كان المأتى به كونه من قريش المستلزم لتأكيد الفصاحه ، إذ قريش أفصح العرب جاء التأكيد ، وإنما كان مدحا بما يشبه الذم ؛ لأن أصل ما بعد الأداه مخالفته لما قبلها ، فإن كان ما قبلها إثبات مدح كما هنا فالأصل أن يكون ما بعدها سلب مدح ، وإن كان ما قبلها سلب عيب كما فى الضرب السابق الأصل فيما بعدها أن يكون إثبات عيب ، وهو هنا ليس كذلك ، فكان مدحا فى صوره ذم ؛ لأن ذلك أصل دلاله الأداه اه. يعقوبى.

(قوله : بيد بمعنى غير) اعلم أن بيد تستعمل اسما بمعنى غير الاستثنائيه فلا تكون مرفوعه ولا مجروره بل منصوبه ، ولا يكون الاستثناء بها متصلا بل منقطعا ، وتستعمل حرف تعليل بمعنى من أجل ، ومن الثانى قول الشاعر :

عمدا فعلت ذاك بيد أنّى

أخاف إن هلكت أن ترنّى

أى تصوتى مأخوذ من الرنين وهو التصويت ، فقول الشارح بيد بمعنى غير ، أى بيد هنا فى هذا الحديث بمعنى غير ، لأن صحه التمثيل به مبنيه على ذلك ، وأما على ما قاله ابن هشام فى المغنى من أن بيد فى هذا الحديث حرف تعليل بمعنى من أجل ، والمعنى أنا أفصح العرب لأجل أنى من قريش ، فلا يكون المثال من هذا الباب ، ومعنى التعليل هنا أن له مدخلا فى ذلك لا أنه عله تامه (قوله وهو) أى غير أداه استثناء أى فبيد كذلك لأنه بمعناه.

(قوله وأصل الاستثناء فيه إلخ) هذا شروع فى بيان أن هذا الضرب إنما يفيد التأكيد من وجه واحد من الوجهين السابقين فى الضرب الأول ، ليرتب على ذلك أن الضرب الأول أفضل من هذا الضرب ، قيل الأولى حذف قوله وأصل ويقول والاستثناء فيه منقطع أيضا ، إذ لا معنى للأصل هنا ، ويدل لهذا قول الشارح ، كما أن الاستثناء فى الضرب الأول منقطع ولم يقل كما أن الأصل فى الاستثناء فى الضرب الأول أن يكون منقطعا ، وفى عبد الحكيم قوله وأصل الاستثناء فيه أى : الراجح الكثير الاستعمال فى هذا الضرب أن يكون المذكور بعد أداه الاستثناء غير داخل فيما قبلها ، بأن يكون ما قبلها

أن يكون منقطعا) كما أن الاستثناء فى الضرب الأول منقطع لعدم دخول المستثنى فى المستثنى منه وهذا لا ينافى كون الأصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) أى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر فى الضرب الأول إذ ليس هنا صفه ذم منفيه عامه يمكن تقدير دخول صفه المدح فيها وإذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا فى هذا الضرب (فلا يفيد التأكيد ...

******

صفه خاصه وما بعدها كذلك ، وفى تعبيره بالأصل إشاره إلى أنه قد يكون داخلا إلا أنه خلاف الأصل ، نحو : فلان له جميع المحاسن أو جمع كل كمال إلا أنه كريم ، وأما فى الضرب الأول فلكون ما قبل الأداه صفه منفيه والمستثنى صفه مدح يكون غير داخل فيما قبلها البته ، لكنه قدر دخوله ليصير متصلا فيفيد التأكيد من وجهين انتهى وعلى هذا فالأيضيه راجعه للاستثناء فيه لا لأصالته.

(قوله أن يكون منقطعا) أما الانقطاع فى الضرب الأول فلأن محصله أن يستثنى من العيب خلافه ، فلم يدخل المستثنى فى جنس المستثنى منه ، وأما الانقطاع فى الثانى فلانتفاء العموم فى المستثنى منه فيه (قول وهذا) أى كون الأصل فى الاستثناء فى هذا الضرب الانقطاع لا ينافى كون الأصل فى مطلق الاستثناء الاتصال ، لأن أصاله الانقطاع نظرا لخصوص هذا الضرب ، وأصاله الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء ، وهذا كما يقال الأصل فى الحيوان أن يكون بصيرا والأصل فى العقرب أن تكون عمياء ، فالحكم على الحيوان بأصاله البصر له لا ينافى الحكم على نوع منه بثبوت أصاله العمى له ، وإذا علمت أنه لا منافاه بين كون الأصل فى مطلق الاستثناء الاتصال وكون الأصل فى الاستثناء الواقع فى هذا الضرب الانقطاع - تعلم أنه لا تنافى بين كلامى المصنف.

(قوله لكنه إلخ) لما كان الاستثناء فى الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه إلخ ، وحاصل الفرق أن الضرب الأول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداه الاستثناء فيما قبلها لكونه صفه عامه ، والضرب الثانى لا يجوز فيه ذلك لعدم عموم الصفه التى قبل الأداه (قوله لم يقدر متصلا) أى بل بقى على حاله من الانقطاع (قوله إذ ليس هنا صفه ذم منفيه عامه يمكن إلخ) أى وإنما هنا صفه خاصه فلا يمكن تقدير دخول شىء فيها.

إلا- من الوجه الثانى) وهو أن ذكر أداه الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شىء مما قبلها من حيث أن الأصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فإذا ذكر بعد الأداه صفه مدح أخرى جاء التأكيد ولا يفيد التأكيد من جهه أنه كدعوى الشىء ببينه لأنه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) أى ولكون التأكيد فى هذا الضرب من الوجه الثانى فقط (كان) الضرب (الأول) المقيد للتأكيد من وجهين (أفضل ومنه) أى ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) وهو أن ...

******

(قوله إلا من الوجه الثانى) أى من الوجهين المذكورين فى الضرب الأول (قوله وهو أن ذكر إلخ) حاصله أن الإخراج فى هذا الضرب من صفه المدح المثبته ، فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفه مدح أريد إخراجها من المستثنى منه ونفيها على الموصوف ، لأن الاستثناء من الإثبات نفى ، فإذا تبين بعد ذكره أنه أريد إثباته له أيضا أشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفى شىء من صفات المدح عنه فيجىء التأكيد (قوله : المبنى على تقدير الاستثناء متصلا) وهو غير ممكن فى هذا لأن كلا من المستثنى والمستثنى منه صفه خاصه فلا- يتصور شمول أحدهما للآخر ، فلا- يتصور الاتصال ، فإذا قلنا لا عيب فيه إلا الكرم إن كان عيبا ، أفاد أن العيب منتف عنه مع كل ما فيه من الأوصاف ، إلا إذا كان الكرم عيبا وهو محال ، بخلاف قولنا أنا أفصح الناس بيد أنى من بنى فلان الفصحاء ، فلا- معنى للتعليق فيه ، فإن قلت : ما المانع أن يقدر فى المثال وشبهه إلا أن يكون كونى من بنى فلان مخلا بالفصاحه فيثبت لى إخلال بها فحينئذ يفيد التأكيد من الوجه الأول أيضا قلت : يمنع من ذلك كون ذلك غير معتبر فى استعمال البلغاء ، وإلا- لصرح به يوما ما ، ولو قيل أنا أفصح الناس إلا أنى من بنى فلان ، إن كان مخلا بالفصحاه كان ركيكا بخلاف التعليق بعد العموم كما مر اه. يعقوبى.

(قوله أفضل) أى من الثانى لأن التأكيد فيه من وجه واحد.

(قوله ضرب آخر) أى غير الضربين الأولين بالنظر للصوره التركيبيه ، وإلا- فهو يعود للضرب الأول فى المعنى ، لأن المعنى لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيبا (قوله أن

يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا لـ لفعل فيه معنى الذم (نحو (وَما تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآياتِ رَبِّنا)(1) أى ما تعيب منا إلا أصل المناقب ...

******

يؤتى بمستثنى) أى كالإيمان (وقوله معمولا لفعل) أى كتنقم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا ؛ لتفرغ العامل الذى فيه معنى الذم السابق على إلا للعمل فيما بعدها ، وهو المستثنى الذى فيه معنى المدح (قوله نحو (وَما تَنْقِمُ مِنَّا) إلخ) أى نحو قوله تعالى حكايه عن سحره فرعون (قوله أى ما تعيب منا) الخطاب لفرعون أى ما تعيب منا يا فرعون شيئا أو أصلا الأصل إلخ (قوله وهو الإيمان) أى وكون الإيمان أصل المناقب وقاعده النجاه والشرف الدنيوى والأخروى مما لا يخالف فيه عاقل ، فلا يضر كون فرعون يعتقده عيبا بالنسبه لكفره ، فقد أتى فى هذا المثال بأداه الاستثناء بعدها صفه مدح هى الإيمان ، والفعل المنفى فيه معنى الذم لأنه من العيب ، فهو فى تأويل لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيبا ، لكنه ليس بعيب وحينئذ فلا عيب فينا ، قيل إن الاستثناء هنا متصل حقيقه إذ التقدير ما تعيب شيئا فينا إلا الإيمان ، بخلافه فيما تقدم فإنه منقطع ، وفيه أنه إن جعل متصلا حقيقه خرج المثال عما نحن بصدده ، إذ ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم ، إذ حاصل المعنى أنك ما عبت فينا أمرا من الأمور إلا الإيمان ، جعلته عيبا وليس بعيب فى نفسه كما تعتقد ، فهو بمنزله ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد إلا مواصله فلان ، وليست مما ينكر ، فالنزاع إنما هو فى المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أو لا؟ وليس من تأكيد المدح بما يشبه الذم فى شىء ، لأنه لم يستثن مدحا أكد به مدحا هو نفى العيب وإنما استثنى أمرا مسلم الدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كما زعمه المخاطب أم لا؟ بخلاف قولنا لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيبا فهو بمنزله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم إلخ ، فالتأويل على الانقطاع متعين ، فيفيد هذا الضرب ما يفيده الأول من التأكيد بالوجهين وهما : أن فيه من التعليق ما هو كإثبات الشىء بالبينه ، وأن فيه الإشعار بطلب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر أ. ه يعقوبى.

١- الأعراف : ١٢٦.

والمفاخر وهو الإيمان يقال نقم منه وانتقم منه إذا عابه وكرهه وهو كالضرب الأول فى إفاده التأكيد من وجهين (والاستدراك) المفهوم من لفظ لكن (فى هذا الباب) أى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كالاستثناء كما فى قوله :

هو البدر إلا أنه البحر زاخرا

سوى أنه الضّر غام لكنه الوبل) (١)

******

(قوله والمفاخر) تفسير (قوله يقال نقم منه) بابه ضرب وفهم والأول أكثر ومنه الآيه (قوله إذا عابه) أى فى شىء وقوله وكرهه أى لأجل ذلك الشىء (قوله : من وجهين) لا يقال الوجه الأول مبنى على التعليق بالمحال كما تقدم ، ولا يجرى ذلك هنا لأن كون الإيمان عيبا ليس بمحال ، بدليل أن إعابتهم عليه قد وقعت بالفعل ، لأنا نقول إعابته لهم عليه لا تقتضى كونه عيبا فى نفسه ولا يخرجه ذلك عن كونه حقا ، لأنها باطله قطعا بمقتضى العقل السليم اه. يس.

(قوله المفهوم من لفظ لكن) أى الدال عليه لفظ لكن (قوله فى هذا الباب) لم يقل فيه لئلا يتوهم عود الضمير للضرب الأخير خاصه (قوله كالاستثناء) أى فى إفاده المراد وهو تأكيد الشىء بما يشبه نقيضه ، وحينئذ فيراد بالاستثناء المذكور فى تعريف الضربين ما يعم الاستدراك وإنما كان الاستدراك كالاستثناء فى هذا الباب لأنهما من واد واحد ، إذ كل منهما لإخراج ما هو بصدد الدخول وهما أو قيقه ، فإنك إذا قلت فى الاستدراك زيد شجاع لكنه بخيل فهو لإخراج ما يتوهم ثبوته من الشجاعه ، لأن الشجاعه تلائم الكرم ، كما أنك إذا قلت فى الاستثناء جاء القوم إلا زيدا ، فهو لإخراج ما أوهم من عموم الناس دخوله ، وإن كان الإيهام فى الأول بطريق الملائمه وفى الثانى بطريق الدلاله التى هى أقوى ، فإذا أتى بصفه مدح ثم أتى بعد أداه الاستدراك بصفه مدح أخرى ، أشعر الكلام بأن المتكلم لم يجد حالا يستدركه على الصفه الأولى ، غير ملائم لها الذى هو الأصل ، فأتى بصفه مدح مستدركه على الأولى ، فيجىء التأكيد كما تقدم فى الضرب الثانى من الاستثناء.

(قوله : كما فى قوله) أى الشاعر وهو أبوالفضل بديع الزمان الهمذانى فى مدح خلف بن أحمد السجستانى (قوله هو البدر) أى من جهه الرفعه والشرف (قوله زاخرا)

١- البيت لبديع الزمان الهمذانى ، يمدح خلف بن أحمد الصغار.

فقوله : إلاـ وسوى استثناء مثل بيد أنى من قريش وقوله : لكنه استدراك يفيد فائده الاستثناء فى هذا الضرب ؛ لأن إلا فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن

تأكيد الذم بما يشبه المدح

(ومنه) أى ومن المعنوى (تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان - أحدهما : أن يستثنى من صفه مدح منفيه عن الشىء صفه ذم بتقدير دخولها) أى صفه الذم (فيها) أى فى صفه المدح (كقولك : ...

******

أى حاله كونه زاخرا أى مرتفعا من تلاطم الأمواج (وقوله : إلا أنه البحر) أى من جهه الكرم (قوله : سوى أنه الضرغام) أى الأسد من جهه الشجاعه والقوه (قوله : لكنه الوبل) جمع وابل وهو المطر الغزير ، ولم يكتف بوصفه بكونه بحرا فى الكرم عن كونه وبلا فيه ؛ لأن الوبليه تقتضى وجود العطاء بالفعل ، والبحريه تقتضى التهيؤ للأخذ من كل جانب ، فالكرم المستفاد من البحريه كالقوه ، والمستفاد من الوبليه كالفعل ، فلم يكتف بالأول عن الثانى (قوله : فقوله : إلاـ وسوى إلخ) أى فقوله : إلاـ أنه البحر (وقوله : سوى أنه الضرغام) مثل بيد أنى من قريش من جهه أن كلّا من الضرب الثانى ؛ لأنه أثبت أولا صفه مدح وعقبها بأداه استثناء يليها صفه مدح أخرى ، إلا أن الصفه الأخرى فى البيت قد تعددت (قوله : فى هذا الضرب) أى ضرب بيد أنى من قريش وهو الضرب الثانى ، والحاصل أن الاستثناءين والاستدراك المذكور كل منهما فى هذا البيت من قبيل بيد أنى من قريش وهو الضرب الثانى ، والتأكيد فيه من الوجه الثانى فقط ، ومثال الاستدراك الذى كالاستثناء فى الضرب الأول.

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم

بهنّ فلول من قراع الكتائب (1).

ص:[تأكيد الذم بما يشبه المدح] :

(قوله : صفه ذم) أى ثابته لذلك الشىء (قوله : بتقدير) أى بواسطه تقدير دخولها فيها ومعلوم أن نفى صفه المدح ذم ، فإذا أثبت صفه ذم بعد هذا النفى الذى هو ذم جاء

١- البيت من الطويل ، وهو للنابغه الذبيانى فى ديوانه ص ۴۴ ، وخزانه الأدب ٣ / ٣٢٧ ، ٣٣۴ ، ٣٣١ ، ولسان العرب ٨ / ٢۶۵ (قرع) ، ١١ / ۵٣٠ (فلل).

فلان لا خير فيه إلا أنه يسىء إلى من يحسن إليه ، وثانيهما : أن يثبت للشىء صفه ذم وتعقب بأداه استثناء تليها صفه أخرى له كقولك : فلان فاسق إلا أنه جاهل) فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين والثانى من وجه واحد (وتحقيقهما

******

التأكيد وكان مشبها للمدح ، لما سبق من أن الأصل فيما بعد إلا مخالفته لما قبلها ، فيكون ما بعدها إثبات صفه المدح ، فتأمل.

(قوله : فلان لا خير فيه إلا أنه يسىء إلى من أحسن إليه) أى أنه انتفت عنه صفات الخير إلا هذه الصفه ، وهى الإساءه للمحسن إليه إن كانت خيرا ، لكنها ليست خيرا وحينئذ فلا خير فيه أصلا ، ويجرى فى هذا ما جرى فى الضرب الأول فى تأكيد المدح من كون التأكيد فيه من وجهين ؛ وذلك لأنه كدعوى الشىء ببينه ، وهو هنا نفى الخيريه عنه بالمره ، وذلك لتعليق وجود الخيريه فى فلان على المحال ، وهو كون الإساءه للمحسن إليه خيرا المبنى ذلك على تقدير الاتصال فى الاستثناء ؛ ولأن الكلام من جهه كون الأصل فى الاستثناء الاتصال يشعر بأن المتكلم طلب الأصل وهو استثناء المدح ليقع الاتصال ، فلما لم يجده استثنى ذمّا فجاء فيه ذم على ذم. قال السبكى فى عروس الأفراح : فى هذا المثال نظر ؛ لأن الأصل فى الاستثناء الاتصال فلا بد أن يكون فيه مناسبه بين الخصله المستثناه والخصال المستثنى منها ، والإساءه إلى من أحسن إليه ليس فيها شىء يشبه الخير ، وعلاقه المضاده هنا بعيده الاعتبار ، فينبغى أن يمثل بما صورته صوره إحسان ، كقولك : فلان لا خير فيه إلا أنه يتصدق بما يسرقه. اه. يس.

(قوله : وتعقب) أى تلك الصفه (وقوله : تليها) أى : تلى تلك الأداه ، (وقوله : له) أى كائنه لذلك الشىء الموصوف بالصفه الأولى (قوله : والثانى من وجه واحد) أى لأن كونه كدعوى الشىء بالبينه لا يتأتى هنا لأنه يتوقف على التعليق وهو بالمحال وهو يتوقف على اتصال الاستثناء ، وهو لا يتأتى هنا لأن المستثنى منه هنا صفه خاصه لا يمكن دخول شىء فيها ، وحينئذ فالضرب الثانى وإنما يفيد التأكيد من جهه أن الاستثناء لما كان الأصل فيه الاتصال ، والعدول عن الاتصال إلى الانقطاع يشعر بأن المتكلم طلب استثناء المدح فلم يجده ، فأتى بالذم على الذم فجاء تأكيد الذم (قوله : وتحقيقهما) أى

على قياس ما مرّ) فى تأكيد المدح بما يشبه الذم.

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم

بهنّ فلول من قراع الكتائب (١).

الاستتباع

(ومنه) أى ومن المعنوى (الاستتباع وهو المدح بشىء على وجه يستتبع المدح بشىء آخر كقوله

نهبت من الأعمار ما لو حويته

لهنّئت الدّنيا بأنّك خالد (١)

مدحه بالنهايه فى الشجاعه) حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم

******

وتحقيق وجه إفادتهما للتأكيد (قوله : على قياس ما مرّ) أى يجرى على الاعتبار والنظر فيما مر من تأكيد المدح بما يشبه الذم.

[الاستتباع] :

(قوله وهو المدح بشىء) أى كالنهايه فى الشجاعه (وقوله : يستتبع) أى يستلزم ، (وقوله : المدح بشىء آخر) أى ككونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله : يستتبع المدح بشىء آخر) أى يتبعه أى يلزمه المدح بشىء آخر (قوله : كقوله) أى الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى (قوله : نهبت من الأعمار) أى أخذت منها على وجه القهر والاختطاف (قوله : ما لو حويته) أى أعمارا لو حويتها وضممتها إلى عمرك ، وهذا مبنى على مذهب المعتزله القائلين : إن القاتل قطع على المقتول أجله ولو تركه لعاش ، فإذا جمع ما بقى من أعمار قتلاه إلى عمره لكان خالدا لآخر الدنيا ، ومذهب أهل السنه أنه لم يقطعه بل المقتول مات بانتهاء أجله (قوله : لهنّئت الدنيا بأنك خالد) أى : لقيل للدنيا هنيئا لك بسبب أنك خالد فيها ، أى لهنّئ أهلها بسبب خلوده (قوله : مدحه بالنهايه إلخ) أى لأن اغتيال النفوس وأخذها قهرا إنما يكون بالشجاعه ، ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو ضمت لناهبها كانت خلودا دل ذلك على كمال شجاعته (قوله : حيث جعل) أى لأنه جعل قتلاه بحيث يخلد فى الدنيا وارث أعمارهم لكثرتهم ، ولا شك أن اغتيال النفوس الكثيره التى لو اجتمعت أعمارهم لناهبها لكان بها خالدا إنما يكون لكمال

١- البيت للمتنبى من قصيده يمدح فيها سيف الدوله فى ديوانه ١ / ٢٧٧.

(على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) إذ لا تهنئه لأحد بشيء لا فائده فيه قال على بن عيسى الربعى (وفيه) أى فى البيت وجهان آخران من المدح أحدهما (أنه نهب الأعمار دون الأموال) كما هو مقتضى علو الهمه وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر والإعراض عن الأموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك فى المحاورات والخطابيات وأن لم يعتبره أئمه الأصول (و) الثانى

******

كونه سببا لصلاح الدنيا فتابع له (قوله : على وجه) أى وهو كون الدنيا تهنأ بخلوده ، والحاصل أن الشاعر لما مدحه بنهايه الشجاعه ، وجعل خلوده تهنأ به الدنيا كان مدحه بنهايه الشجاعه على الوجه المذكور ، وهو تهنئه الدنيا بخلوده مستتبعا ومستلزم لمدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحسن نظامها ، لأن المراد بتهنئه الدنيا تهنئه أهلها ، فلو لم يكن لهذا الممدوح فائده لأهل الدنيا ما هنئوا ببقائه ، إذ لا تهنئه لأحد بشيء لا فائده له فيه ، فقول الشاعر إذ لا تهنئه إلخ عله لمحذوف قد علمته (قوله : قال على إلخ) أشار الشارح بهذا إلى استخراج الوجهين الآخرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف كما هو ظاهره ، بل هو ناقل لذلك عن غيره ، ففيه إشاره للاعتراض على المصنف ، والربعى بفتح الراء والباء نسبه لربيعه (قوله : وجهان آخران) أى غير الاستتباع مدلولان لذلك البيت بالالتزام وهما. علو الهمه وعدم الظلم :

(قوله : أنه نهب الأعمار دون الأموال) أى وهذا يستلزم مدحه بعلو الهمه ، وأن همته إنما تتعلق بمعالى الأمور ، لأن الذى يميل للمال إنما هو الهمه الدنيه والأموال يعطيها ولا ينهبها والأرواح ينهبها ، فالعدول عن الأموال إلى الأعمار إنما هو لعلو الهمه ، وذلك مما يمدح به ، وقوله أنه نهب إلخ أى مفاد أنه نهب إلخ وهو علو الهمه (قوله : وذلك) أى نفى نهب الأموال مفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر والإعراض عن الأموال ، لأن تخصيص الشيء بالذكر يقتضى الحصر (قوله : مع أن النهب بها) أى مع أن تعلق النهب بالأعمار أليق بالمدح (قوله : وهم) أى : البلغاء يعتبرون ذلك أى : التخصيص والإعراض من حيث ما يفهم منه (قوله : فى المحاورات) أى : المخاصمات وقوله والخطابيات أى : الظنيات (قوله وإن لم يعتبره) أى التخصيص المذكور أئمه الأصول أى : أكثرهم ، فهو لا

(أنه لم يكن ظالما فى قتلهم) وإلا لما كان للدنيا سرور بخلود.

الإدماج

(ومنه) أى ومن المعنوى (الإدماج) يقال أدمج الشىء فى ثوبه إذا لفّه فيه (وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى) مدحا كان أو غيره (معنى آخر) هو منصوب مفعول ثان ليضمن ...

******

يفيد الحصر عندهم لأنه لقب وهو لا مفهوم له ، كقولهم على زيد حج ، واعتبره الدقاق والصير فى من الأصوليين ، وقد يقال هذا ظاهر بالنظر للمجرور فقط أى الأعمار ، أما إذا نظر لمجموع الجار والمجرور فهو قيد ، وأئمه الأصول يعتبرون مفهومه. اه يس.

(قوله : أنه لم يكن ظالما فى قتلهم) أى : لأن الظالم لا سرور للدنيا ببقائه ، بل سرورها بهلاكه ، ومعلوم أن كونه غير ظالم مدح فهم من التهنئه لاستلزامها إياه ، فالمدح الأول لازم للمعنى الذى جعل أصلا وهو النهايه فى الشجاعه ، والمدح الثانى لازم للمعنى الذى جعل مستتبعا بالفتح وهو كونه سببا لصلاح الدنيا.

[الإدماج] :

(قوله : يقال) أى : لغه أدمج الشىء فى ثوبه إذا لفّه فيه أى : أدخله فيه فهو فى اللغه الإدخال مطلقا (قوله : وهو) أى اصطلاحا (قوله : أن يضمن كلام) أى : أن يجعل المتكلم الكلام الذى سيق لمعنى متضمنا لمعنى آخر ، فالمعنى الآخر ملفوف فى الكلام ، فقوله : يضمن على صيغه المبنى للمفعول والنائب عن الفاعل هو كلام (وقوله : سيق لمعنى) نعت لكلام (وقوله : معنى آخر) مفعول ثان ليضمن منصوب به بعد أن رفع به المفعول الأول بالنيابه (قوله : معنى آخر) أراد به الجنس أعم من أن يكون واحدا كما فى البيت المذكور فى المتن ، أو أكثر كما فى قول ابن نباته :

ولا بدّ لى من جهله فى وصاله

فمن لى بخلّ أودع الحلم عنده (١)

يريد أن وصاله لا يتيسر له إلا بترك الوقار ومداراه رقبائه وملازمه عتبته والرضا بالطرد والشتم وغيرهما من أفعال الجهلاء ، والخلّ بالكسر الخليل ، فقد أدمج فى

١- الإيضاح ص ٣٢٧.

وقد أسند إلى المفعول الأول (فهو) لشموله المدح وغيره (أعم من الاستتباع) لاختصاصه بالمدح ...

******

الغزل وهو الكلام الواقع من المحب فى شأن المحبوب الفخر بكونه حليما ، حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح يودعه حلمه ، وضمن الفخر بالحلم شكوى الزمان لتغير الإخوان حيث أخرج الاستفهام مخرج الإنكار تنبيها على أنه لم يبق فى الإخوان من يصلح لهذا الشأن أى : إيداع الحلم عنده ، وقد نبه بقوله أودع الحلم عنده على أنه لم يعزم على مفارقه الحلم على سبيل الدوام ، بل فى بعض الحالات أعنى حاله وصال المحبوب للوقوف على الجهل ، وذلك لأنه لما كان شأنه أن يفعل أفعال الجهال وكان مريدا لوصاله ، عزم على أنه إن وجد من يصلح لأن يودعه حلمه أودعه إياه ، فإن الودائع ترد آخر الأمر ، واعلم أن المعنى الآخر وهو المضمن المدموج يجب أن لا يكون مصرحا به ، ولا يكون فى الكلام إشعار بأنه مسوق لأجله ، وإلا لم يكن ذلك من الإدماج ، فما قيل فى قوله :

أبى دهرنا إسعافنا فى نفوسنا

وأسعفنا فيمن نحبّ ونكرم (۱)

فقلت له نعماك فيهم أتمّها

ودع أمرنا إن المهمّ المقدّم

إن هذا الكلام مسوق للتهنئه بالوزاره لبعض الوزراء ، وأن الدهر أسعفه بتلك الوزراه ، وأن الشاعر يحبها ، وضمن ذلك التشكى من الدهر فى عدم إسعافه هو فى نفسه ، فكانت الشكايه فيه إدماجا ، فهو سهو لأنه صرح أولا بالشكايه حيث قال : أبى دهرنا إسعافنا فى نفوسنا فكيف تكون مدمجه بل لو قيل إن هذا الكلام مسوق للشكايه والتهنئه مدمجه كان أقرب ، ولا ينافى هذا كون المقصود بالذات هو التهنئه ، لأن القصد الذاتى لا ينافى إفاده ذلك المقصود بطريق الإدماج بأن يؤتى به بعد التصريح بغيره ، وقول الشاعر : أتمها أى أتم ما ابتدأته من النعمى أى الإنعام ، وأترك أمرنا فإن أمرهم مهم والمهم مقدم.

(قوله : وقد أسند) أى يضمن (قوله : لاختصاصه بالمدح) هذا بالنظر لظاهر تعريف الاستتباع ، أما لو قيل إن ذكر المدح فى التعريف بطريق التمثيل لا للتخصيص ،

۱- الإيضاح ص ۳۲۸.

(كقوله : أقلّب فيه (۱)) أى فى ذلك الدليل (أجفانى كأنّى ، أعدّ بها على الدّهر الذّنوبا ، فإنه ضمن وصف الليل بالطول للشكايه من الدهر

التوجيه

ومنه) أى ومن المعنوى. (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين) أى متباينين متضادين ...

******

كان مساويا للإدماج - قاله عبد الحكيم (قوله : كقوله) أى الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى (قوله : أقلّب فيه أجفانى) عبر بالمضارع لدلالته على تكرر تقليب الأجفان ليلا ، وهو دليل على السهر ، والأجفان جمع جفن كقفر وهو غطاء العين من أعلى وأسفل (قوله : كأنى) أى فى حاله تقليبها أعدّ بها أى : بالأجفان من جهه حركتها ، فجعل أجفانه كالسبحه حيث يعد بها ذنوب الدهر ، فكأن كل حركه ذنب (وقوله : الذنوبا) أى : ذنوب الدهر التى فعلها معه ، من تفريقه بينه وبين الأحبه مثلا ومن عدم استقامه الحال ، لا ذنوبه التى فعلها فى الدهر إذ لا معنى لعدّها على الدهر ، وكأن هنا تحتمل الشك أى : كثر تقليب الأجفان فى ذلك الليل كثره أوجبت لى الشك فى أنى أعد بها على الدهر ذنوبه ، وتحتمل التشبيه أى : أشبه نفسى فى حاله التقليب بنفسى فى حاله عدّ الذنوب (قوله : فإنه ضمن إلخ) أى : وإنما كان فى هذا البيت إدماج ؛ لأن الشاعر ضمن وصف الليل بالطول أى : المأخوذ من قوله : أقلب فيه أجفانى ؛ لأنه يدل على كثره تقليب الأجفان ، وهو يدل على كثره السهر ، وهو يدل على طول الليل ، وهذا المعنى الذى سيق له الكلام أولا (قوله : للشكايه) أى : المأخوذه من قوله : كأنى أعدّ بها إلخ ، وهو مفعول ضمن وتلك الشكايه بها حصل الإدماج لأنها معنى تضمنه المعنى الذى سيق أولا ، مع عدم التصريح بها وعدم إشعار الكلام بأنه مسوق لأجلها.

[التوجيه] :

قوله : وهو إيراد الكلام) أى الإتيان به (قوله : محتملا لوجهين) أى على حد سواء إذ لو كان أحدهما متبادر لكان توريه لا توجيها (قوله : أى متباينين) بيان للاختلاف

۱- البيت للمتنبى فى ديوانه ۱ / ۱۴۰.

كالمدح والذم مثلا ولا يكفى مجردا احتمال معنيين متغايرين (كقول من قال لأعور / ليت عينيه سواء) يحتمل تمنى صحه العين العوراء فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء عليه قال (السكاكى منه) أى ومن التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها لوجهين مختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين ...

******

(قوله : كالمدح والذم) أى وكالسب والدعاء (قوله : ولا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين) أى : كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه ، أى فلو قيل رأيت العين فى موضع ، فإنه يحتمل على السواء أن يراد العين الجاريه وعين الذهب والفضه ، وليس من التوجيه لأن المعنيين متغايران ولا تضاد بينهما لجواز اجتماعهما ، (قوله : كقول من قال لأعور) أى خياط يسمى عمرا وذلك القائل هو بشار بن برد ، وقوله

ليت عينيه سواء (١)

عجز بيت وصدره :

خاط لى عمرو قباء

وهذا البيت من مجزوء الرمل وبعده :

فاسأل الناس جميعا

أمديح أم هجاء

روى أن بشارا أعطى لخياط أعور اسمه عمرو ثوبا ليخيطه له فقال له الخياط لأخيطنه بحيث لا يعلم أقباء هو أم غيره ، فقال له بشار لئن فعلت ذلك لأقولن فيك شعرا لا يدرى أهجاء أم غيره ، فلما خاط الخياط ذلك الثوب قال بشار ما ذكر فى البيتين ، فإن قلت الظاهر أن الشاعر أراد المدح لأنه بإزاء خياطه وهى الإحسان ، ومقابل الإحسان يكون إحسانا فلم يستو الاحتمالان ، وحينئذ فلا يتجه عدد من التوجيه ، قلت أراد استواء الاحتمالين بالنظر لنفس اللفظ وإن ترجح أحد الاحتمالين بالنظر للقرينه ، على أن كون الشعر فى مقابله الخياطه لا يعين كون الشاعر أراد المدح ، لاحتمال أن يكون أفسد الخياطه بالإبره فدعا عليه ، وسمى الدعاءين مديحا وهجاء ، نظرا لكون المدعو

١- البيتان من الرمل وهو لبشار بن برد فى خياط أعور وهو فى الإيضاح ص ٥٢٨.

لأن أحد المعنيين فی المتشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر السكاكی نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التوريه والإيهام ويجوز أن يكون وجه المفارقه هو أن المعنيين فی المتشابهات لا يجب تضادهما ...

******

له يستحق أن يمدح بموجب الدعاء له ، والمدعو عليه يستحق أن يذم ويهجی بموجب الدعاء عليه (قوله : لأن أحد المعنيين فی المتشابهات قريب والآخر بعيد) أی : وهو المراد من اللفظ كما فی (يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ)(۱) فإن المتبادر من اليد الجارحه والمراد منها القدره ، وهذا المعنی المراد بعيد من اللفظ (قوله : لما ذكر السكاكی) أی وإنما قلنا إن أحد المعنيين فی المتشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر إلخ (قوله : من قبيل التوريه والإيهام) العطف مرادف أی ومعلوم أن التوريه التی هی الإيهام إنما تتصوره فی معنی قريب وبعيد كما تقدم.

(قوله ويجوز أن يكون وجه المفارقه) أی : بين التوجيه والمتشابهات وهذا وجه آخر للفرق ، وقوله أن المعنيين فی المتشابهات لا يجب تضادهما ، أی بل يجوز اجتماعهما كالقدره واليد بمعنی الجارحه ، أی بخلاف التوجيه فإنه يجب فيه تضاد المعنيين كما مر قال العلامه اليعقوبی بعد أن ذكر جميع كلام الشارح : وفی هذا الكلام خبط لا يخفی ، لأنهم اشترطوا فی التوجيه استواء المعنيين فی القرب والبعد ، فكيف يصح أن تكون المتشابهات من التوجيه بوجه مع كون أحد المعنيين فی المتشابهات بعيدا هو المراد كما فی قوله (وَالسَّماءَ بَنَيْناها بِأَيْدٍ)(۲) و (الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى)(۳) فالمعنی المجازی وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم ، وأيضا قد ذكر السكاكی نفسه أن المتشابهات على الإطلاق من التوجيه باعتبار ، وقد ذكر بعد أن أكثرها له معنی قريب وبعيد ، وهو يقتضی أن الذی يكون توجيها من المتشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل ، نعم إن صح أن بعض المتشابهات يحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصرف ، لا أنها منه باعتبار فقط ، وكذا إن صح أن التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين ، وهو بعيد من كلامهم.

۱- الفتح : ۱۰.

۲- الذاريات : ۴۷.

۳- طه : ۵.

الهزل يراد به الجدّ و تجاهل العارف

(ومنه) أى ومن المعنوى (الهزل الذى يراد به الجد كقوله

إذا ما تميمىّ أتاك مفاخرا

فقل عدّ عن ذا كيف أكلك للضّبّ)

[تجاهل العارف] :

(ومنه) أى ومن البديع المعنوى (تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم ...

******

[الهزل يراد به الجد] :

قوله : الهزل الذى يراد به الجد) أى : وهو أن يذكر الشىء على سبيل اللعب والمباسطه ، ويقصد به أمر صحيح فى الحقيقه ، والفرق بينه وبين التهكم أن التهكم ظاهره جد وباطنه هزل وهذا بعكسه ، وهو واقع فى كلامهم كثيرا ، كقول الإمام مالك لبعض تلامذته حين سأله : أتعرف بيت قدامه؟ وكان ذلك البيت يلعب فيه بالحمام ومنه قول ابن نباته :

سلبت محاسنك الغزال صفاته

حتى تحيّر كلّ ظبى فيكا

لك جيده ولحاظه ونفاره

وكذا نظير قرونه لأبيكا

والجد بكسر الجيم ضد الهزل الذى هو اللهو واللعب (قوله : كقوله) أى الشاعر وهو أبو نواس (قوله : إذا ما تميمىّ إلخ) (١) أى : فقولك للتميمى وقت مفاخرته بحضورك لا تفتخر ، وقل لى كيف أكلك للضب هزل ظاهر لكنك تريد به الجد ، وهو ذم التميمى بأكله الضب وأنه لا مفاخره مع ارتكابه أكل الضب الذى يعافه أشراف الناس ، وعلم من هذا أن الهزليه باعتبار استعمال الكلام ، والجديه باعتبار ما قصد منه فى الحاله الراهنه (قوله : عد عن ذا) أى جاوز هذا الافتخار بتركه وحدثنا عن أكلك الضب تأكله على أى حاله فعد أمر من عدى بمعنى يجاوز.

قوله : وهو كما سماه إلخ) كان الظاهر أن يقول : وهو ما سماه السكاكى إلخ ، إلا أنه اعتبر المغايره من حيث إنه يسمى بتجاهل العارف ، ومن حيث إنه يسمى بالسوق ،

١- لأبى نواس فى الإيضاح ص ٥٣٠.

[الهزل يراد به الجِدّ]:

(ومنه) أى ومن المعنوى (الهزل الذى يراد به الجد كقوله

إذا ما تميمىٌّ أتاكَ مُفَاخِرًا

فَقُل عَدٌّ عَن ذا كيفَ أكلكَ للضّبُّ)

[تجاهل العارف] :

(ومنه) أى ومن البديع المعنوى (تجاهل العارف وهو كما سماه الساكاكى سوق المعلوم .....)

******

[الهزل يراد به الجد] :

(قول : الهزل الذى يراد به الجد) أى : وهو أن يذكر الشئ على سبيل اللعب والمباسطه ، زيقصد به أمر صحيح فى الحقيقه ، والفرق بينه وبين النهكم أن التهكم ظاهره جد وباطنه هزل وهذا بعكسه ، وهو واقع فى كلامهم كثيرا ، كقول الإمام مالك لبعض تلامذته حين سأله : أتعرف بيت قدامه؟ وكان ذلك البيت بلعب فيه بالحمام ومنه قول ابن نباته :

سلب محاسِنُكَ الغزالَ صفاته

حتى تحيَّرَ كُلُّ ظبيِ فيكا

لك جيدُه ولحاظُه ونِفَارُه

وكذا نظيرُ قرونهِ لأبيكا

والجد بكسر الجيم ضد الهزل الذى هو اللهر واللعب (قوله : كقوله) أى الشاعر وهو أبو نواس (قوله : إذا ما تميمىٌّ إلخ) (١) أى : فقولك للتميمى وقت مفاخرته بحضورك لا تفتخر ، وقل لى كيف أكلك للضب هزل ظاهر لكنك تريد به الجد ، وهو ذم التميمى بأكله الضب وأنه لا مفاخره مع ارتكابه أكل الضب الذى يعافه أشراف الناس ، وعلم من هذا أن الهزليه باعتبار استعمال الكلام ، والجديه باعتبار ما قصد منه فى الحاله الراهنه (قوله : عد عن ذا) أى جاوز هذا الافتخار بتركه وحدثنا عن أكلك الضب تأكله على أى حاله فعد أمر من عدى بمعنى يجاوز.

[تجاهل العارف]:

(قوله : وهو كما سماه إلخ) كان الظاهر أن يقول : وهو ما سماه السكاكى إلخ إلا أنه اعتبر المغايره من حيث إنه يسمى بتجاهل

العارف ، ومن حيث إنه يسمى بالسوق ،

ص: ۱۴۲

۱- لأبی نواس فی الإیضاح ص ۵۳۰.

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح

أم ابتسامتها بالمنظر الضّاحى)

أى الظاهر (أو) المبالغه (فى الذم كقوله وما أدرى وسوف إخال أدرى (١)) أى أظن وكسر همزه المتكلم فيه هو الأفصح وبنو أسد تقول أخاك بالفتح

******

يوجب ذبوله وأنه لا يخرج ورقه ، فلما أورق وبخته على إخراج الورق ، وأظهرت أنها حينئذ تشك فى جزعه ، وإذا كان الشجر يوبخ على عدم الجزع فأحرى غيره ، فالتجاهل هنا المؤدى لتنزيل ما لا يعلم منزله العالم صار وسيله للتوبيخ على الإيراق ، ووسيله إلى التشبيه على أن مآثره بلغت إلى حيث تعلم بها الجمادات ، ولو أتت تلك القائله بما يدل على أن الشجر لا يعلم بابن طريف وأنه من جمله الجمادات لما حسن التوبيخ ولما اتضح ظهور المآثر حتى للجمادات فافهم اه. يعقوبى.

(قوله : كقوله) (٢) أى الشاعر وهو البحترى (قوله : سرى) أى ظهر بالليل وهو صفه لبرق (قوله : ابتسامتها) أى أم ضوء أسنانها عند ابتسامها (قوله : بالمنظر) الباء بمعنى فى ، وأراد بالمنظر المحل الذى ينظر وهو الوجه فهو بفتح الظاء ، والضاحى هو الظاهر من ضحا الطريق إذا ظهر ، فالشاعر يعلم أنه ليس ثم إلا ابتسامها ، لكنه تجاهل وأظهر أنه التبس عليه الأمر فلم يدر هل هذا اللمعان المشاهد من أسنانها عند الابتسام ، لمع برق سرى أم هو ضوء مصباح أم هو ضوء ابتسامتها الكائن من منظرها الضاحى ، وهذا التجاهل المنزل منزله الجهل مفيد للمبالغه فى مدحها ، وأنها بلغت إلى حيث يتحير فى الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها.

(قوله : كقوله) أى الشاعر وهو زهير بن أبى سلمى وبعد البيت المذكور.

فمن فى كفّه منهم خضاب

كمن فى كفّه منهم قناء

(قوله : وسوف إخال أدرى) المعنى وأظن أنى سأدرى وأعلم بحالهم حاصلا ، فحذف مفعولى إخال وسوف محلها بعد إخال ، وهذه الجمله اعتراضيه بين أدرى ومعموله ،

١- البيت لزهير فى ديوانه ص ٧٣.

٢- للبحترى فى ديوانه ١ / ٤٤٢ ، وهو مطلع قصيده يمدح فيها الفتح بن خاقان وهو فى الإشارات للجرجانى ص ٢٨٦.

وهو القياس (أقوم آل حصن أم نساء) فيه دلاله على أن القوم هم الرجال خاصه (والتـدله) أى وكالتحير والتدهش (فى الحب فى قوله بالله يا ظبيات القاع (١)) وهو المستوى من الأرض (قلنا لنا ، ليلاى منكن أم ليلى من البشـر) وفى إضافه ليلى إلى نفسه أولا والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ ...

******

وهو قوله : أقوم آل حصن إلـخ ، وكونهـا بـالواو يـدل على أن الاـعتراض قـد يكون بـالواو (قوله : وهو القيـاس) أى : فى حرف المضـارعه الـداخل على الثلاـثى (قوله : أقوم آل حصن أم نساء) هـذا محل الشاهـد فهو يعلم أن آل حصن رجال ، لكنه تجاهل وأظهر أنه التبس عليه أمرهم فى الحال ، وإن كان سـيعلمه فى المسـتقبل ، فلم يدر هل هم رجال أم نساء ، وهذا التجاهل المنزل منزله الجهـل مفيـد للمبـالغه فى ذمهم من حيث إنهم يلتبسون بالنساء فى قله نفعهم وضـعف فائـدتهم. (قوله : فيه دلاله إلـخ) أى حيث قابـل بين النسـاء والقوم فمعـادلته بينهم تـدل على أن القوم لاـ يتنـاول النساء بل هو مخصوص بالرجال لغه ، ويـدل له قوله تعـالى (لا يَسْـخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسـى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلا نِساءٌ مِنْ نِساءٍ عَسـى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَ)(٢) قـال العصام : وفيه أنه يجوز مقابله المجتمع من الرجال والنساء بالنساء الصـرفه ، فالحق أن القوم اسم لمجموع الرجال والنساء ، بـدليل (إِنَّا أَرْسَـلْنا نُوحاً إِلى قَوْمِهِ)(٣) فتأمل.

(قوله : والتـدهش) عطف تفسـير أى ذهـاب العقل (قوله : فى قوله) أى الشاعر وهو الحسـين بن عبـد الله الغريى (قوله : وهو) أى القاع المستوى من الأرض أى : الأرض المستويه ، وإضافه الظبيات إليه لكونها فيه ، وقوله بالله قسم استعطاف للظبيات المناديات لتجيبه ، (قوله : ليلاى منكن إلخ) (٤) أى : ليلى المنسوبه إلى منكن ، أى فهو يعلم أن ليلى من البشر ، فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يـدرى هل هى من الظبيات الوحشـيه أم من البشـر ، فلـذلك سأل الظبيات عن حالها (قوله : وفى إضافه ليلى إلخ) أى

١- البيت للحسين بن عبد الله أو العرض ، الطراز ٣ / ٨١.

٢- الحجرات : ١١.

٣- نوح : ١.

۴- هـو للمجنون فى ديوانه ص ١٣٠ ، وذكر مؤلف خزانه الأـدب ١ / ٩٧ ، أن البيت مختلف فى نسـبته ، فنسب للمجنون ولـذى الرمه وللعرجى وللحسين بن عبد الله وفى المصباح ص ٨٨.

وهذا أنموذج من نكت التجاهل وهى أكثر من أن يضبطها القلم.

القول بالموجب

(ومنه) أى ومن المعنوى (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن نفع صفه كلام الغير كنايه عن شىء أثبت له) ...

******

أن الإضافه فيها استلذاذ أكثر من عدم الإضافه ، وكذا التصريح باسمها ، وهذا جواب عما يقال فيه إظهار موضع الإضمار فما نكته؟ (قوله : وهذا) أى ما ذكره المصنف من النكات أنموذج أى : نبذه قليله (قوله : وهى أكثر من أن يضبطها القلم) أى من ذى أن يضبطها القلم أى : وهى أكثر من النكات الموصوفه يضبط القلم لها ، وحينئذ فلا تدخل تحت حصر.

[القول بالموجب] :

(قوله : القول بالموجب) بكسر الجيم اسم فاعل ؛ لأن المراد به الصفه الموجبه للحكم ، وبفتح الجيم اسم مفعول إن أريد به القول بالحكم الذى أوجبته الصفه ، والمراد بالقول الاعتراف أى : اعتراف المتكلم بالصفه الموجبه للحكم فى كلام المخاطب ، مع كونه نافيا لمقصوده من إثباتها لغير من أثبتها له المخاطب ، أو مع حمل كلامه على خلاف مقصوده.

(قوله : أن تقع صفه فى كلام الغير) أى : كالأعز فإنه صفه وقعت فى كلام المنافقين داله على شىء وهو فريقهم ، فالمراد بالكنايه فى كلام المصنف العباره ، وليس المراد بالكنايه المصطلح عليها وهو اللفظ المستعمل لينتقل منه إلى اللازم مع جواز إراده الملزوم ، إذ ليس دلاله الأعز على فريقهم بطريق الكنايه ؛ لأنه لا لزوم بين مفهوم الأعز وفريق المنافقين ، ويحتمل أن يراد بها معناها المعهود ، ويكفى فى اللزوم اعتقادهم اللزوم وادعاؤهم ذلك ؛ لأنهم يدعون أنهم لازم لمعنى الأعز ، ثم إن الظاهر أن المراد بالصفه الواقعه كنايه فى الآيه ما يدل على ذات باعتبار معنى كالأعز ، والصفه التى روعى إثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعزه ، فاختلفت الصفتان ، وحينئذ ففى الكلام استخدام ؛ لأن الصفه المذكوره أولا فى قوله أن تقع صفه أريد بها معنى وأريد بالضمير فى قوله فتثبتها معنى آخر.

أى لـذلك الشـىء (حكم فتثبتها لغيره) أى فتثبت أنت فى كلامك لك الصـفه لغير ذلك الشـىء (من غير تعرض لثبوته له) أى لثبوت ذلـك الحكم لـذلك الغير (أو نفيه عنه نحو (يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنـا إِلَى الْمَـدِينَهِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّهُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ)(١) فالأعز صـفه وقعت فى كلام المنافقين كنايه عن فريقهم والأذل كنايه عن المؤمنين وقـد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينه فأثبت الله تعالى فى الرد عليهم صفه العزه لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلـك الحكم الـذى هو الإـخراج للموصوفين بـالعزه أعنى الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير

******

(قوله : أى لـذلك الشـىء حكم) أى : تقتضـيه فيه تلـك الصـفه لكونها نعتا كالإخراج للمؤمنين (قوله : فتثبتها لغيره) أى : فتثبت تلك الصـفه لغير ذلك الشـىء ، كالله ورسوله والمؤمنين أى : للإيماء إلى أن ذلك الحكم مسـلم لزومه لتلك الصفه ، ولكن لا يفيدك أيها المخاطب ؛ لأن الصـفه المسـتلزمه له إنما هى لغير من عبرت بها عنه ، فقد قيل بموجب تلك الصـفه وهو اسـتلزامها للحكم ، لكن هـو لغير من عـبرت بهـا عنه (قوله : من غير تعرض إلـخ) أى : فلو تعرضت للحكم إثباتـا أو نفيـا خرج الكلام عن القول بـالموجب ، فـإذا قـال القوى :ليخرجن القوى من هـذا البيت الضـعيف ، معبرا بصـفه القوه عن نفسه مثبتـا لمـدلولها حكم الإـخراج ، فـإن أثبت الصـفه للغير ولم تتعرض للحكم بـأن قلت : القوى أنـا ، كـان الكلام من القول بـالموجب ، وإن تعرضـت للحكم بـأن قلت : القوى الـذى هو أنا يخرجك منه ، لم يكن من القول بالموجب فى شـىء (قوله : لثبوته له أو نفيه عنه) الأولى لإثباته له أو انتفائه عنه (قوله : يقولون) أى : المنافقون لئن رجعنا من غزوه بنى المصطلق إلى المدينه (قوله : وقد أثبت المنافقون لفريقهم) أى : المكنى عنه بالأعز (قوله : فأثبت الله تعالى إلـخ) أى بعد أن سـلم لهم أن الأعز يخرج الأذل ، فكأنه قيل لهم : نعم الأـعز يخرج الأـذل ، لكـن العزه لله ولرسـوله وللمـؤمنين لاـ لكـم (قـوله : ولـم يتعرض لثبـوت ذلـك الحكم الـذى هـو الإـخراج للموصوفين بالعزه) أى : وإن كان يلزمه ذلك ؛ لأنه لما أثبت الصفه الموجبه للحكم لهم لزم ثبوت الحكم لهم.

١- المنافقون : ٨.

على خلاف مراده) حال كونه خلاف مراده (مما يحتمله) ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) أى إنما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله

******

(قوله : على خلاف مراده) أى مراد ذلك الغير ، وذلك كما لو أطلق الغير لفظا على معنى فيحمله غير من أطلقه على معنى آخر لم يرده المتكلم الأول (قوله : مما يحتمله ذلك اللفظ) أى : من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ احتمالا حقيقيا أو مجازيا ، بأن يكون اللفظ صالحا لذلك المعنى الذى حمل عليه ، وإن كان لم يرد ، فلو كان اللفظ غير صالح له ، كان الحمل عليه عبثا لا بديعا (قوله : بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء للسببيه أى وحمل اللفظ على الخلاف المحتمل بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ (قوله : بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ) المراد بالمتعلق هنا ما يناسب المعنى المحمول عليه ، سواء كان متعلقا اصطلاحيا كالمفعول والجار والمجرور أو لا ، فالأول كقوله (١) :

قلت ثقلت إذ أتيت مرارا إلخ.

والثانى كقوله :

لقد بهتوا لمّا رأونى شاحبا

فقالوا به عين فقلت وعارض

أرادوا بالعين إصابه العائن وحمله على إصابه عين المعشوق بذكر ملائم وهو العارض فى الأسنان التى هى كالبرد ، فكأنه قال صدقتم بأن بى عينا ، لكن بى عينها وعارضها لا عين العائن ، ووجه كون هذا الضرب من القول بالموجب ظاهر كالأول ، لأنه اعترف بما ذكر المخاطب لكن المعنى غير مراد ، ولما لم يصرح بنفى المراد صار ظاهره إقرارا بما قيل وذلك ظاهر ، وقد فهم من البيتين أن الحمل على خلاف المراد تاره يكون بإعاده المحمول ، كما فى البيت المذكور فى المتن ، وكما فى قول بعضهم :

جاء أهلى لمّا رأونى عليلا

بحكيم لشرح دائى يسعف

قال هذا به إصابه عين

قلت عين الحبيب إن كنت تعرف

١- فى الإشارات لمحمد بن على الجرجانى ص ٢٨٧ وعزاهما المحقق للحسن بن أحمد المعروف بابن حجاج الشاعر الهازل ،

وينسبان لمحمد بن إبراهيم الأسدى.

قلت ثقّلت إذ أتيت مرارا

قال ثقّلت كاهلى بالأيادى

فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنه فحمله على تثقيل عاتقه بالأيادى والمنن أن ذكر متعلقه أعنى قوله كاهلى بالأيادى ...

******

وتاره يكون بدون إعادته كما فى البيت الذى ذكرناه.

(قوله إذ أتيت مرارا) إذ ظرف لقلت أو ثقلت (قوله : قال ثقلت كاهلى) الكاهل ما بين الكتفين ، وقوله بالأيادى أى المنن والنعم (قوله : فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير) أى وهو المتكلم و (قوله : بمعنى حملتك المؤنه) أى المشقه من أكل وشرب بإتيانى لك مره بعد أخرى ، وقوله فحمله ، أى المخاطب وقوله (على تثقيل عاتقه) أى كتفه وقوله والمنن عطف تفسير ، والحاصل أن المتكلم يقول لمخاطبه ثقلت عليك وحملتك المشقه بإتيانى إليك مرارا ، فقال له المخاطب صدقت فى كونك ثقلت على ، لكن ثقلت كاهلى بالمنن لا حملتنى المشقه ، فجعل إتيانه إليه نعما عديده حتى أثقلت عاتقه ، وبعد البيت المذكور :

قلت طوّلت قال لا بل تطول

ت وأبرمت قال حبل ودادى.

أى : قلت له طولت الإقامه والإتيان ، فقال بل تطولت من التطول والتفضل ، وقوله وأبرمت أى أمللت ، وقوله حبل ودادى أى : قال نعم أبرمت ولكن أبرمت وأحكمت حبل ودادى ، فقوله وأبرمت قال حبل ودادى من هذا القبيل ، أى القول بالموجب بدون إعاده المحمول ، ومنه أيضا البيت الثالث فى قول الشاعر :

وإخوان حسبتهم دروعا

فكانوها ولكن للأعادى (١)

وخلتهم سهاما صائبات

فكانوها ولكن فى فؤادى

وقالوا قد صفت منا قلوب

لقد صدقوا ولكن من ودادى

فكأنه قال نعم صدقتم ولكن صفاؤكم عن ودادى لا عن حقد ، وأما البيتان الأولان فليسا من هذا القبيل ، بل ما فيهما قريب منه ،

إذ ليس فيهما حمل صفه ذكرت

ص: ۱۴۸

۱- الأبيات منسوبه لأكثر من شاعر ، فقد نسب لابن الرومى ، وأبى العلاء وهو بلا نسبه فى الإشارات ص ۲۸۸.

الاطراد

(ومنه) أى ومن المعنوى. (الاطراد وهو أن تأتى بأسماء الممدوح أو غيره) وأسماء (آبائه على ترتيب الولاده من غير تكلف) فى السبك (كقوله :

******

فى كلام الغير على معنى آخر ، وإنما فيهما ذكر صفه ظنت على وجه فإذا هى على خلافه ، فأشبها هذا القبيل من جهه كون المعنى فيهما فى الجمله على الخلاف ، وذلك لأنه وقع فى ظنه أن إخوانه دروع له ، فظهر له أنهم ليسوا دروعا له ، بل للأعادى ، وظن أنهم سهام صائبات لأعاديه فظهر له أنهم ليسوا كذلك بل سهام صائبه لفؤاده ، وأما البيت الثالث فقد صدر اللفظ منه فحمله على غير مرادهم.

[الاطراد] :

(قوله : أى ومن المعنوى الاطراد) أى ومن البديع المعنوى الاطراد ، قيل : الظاهر أنه من البديع اللفظى لا المعنوى ؛ لأن مرجعه لحسن السبك ، وقد يقال : إن مرجعه لحسن السبك فى معنى مخصوص وهو النسب ، فللمعنى دخل فيه - قاله اليعقوبى. فاندفع قول العلامه يس : لم يظهر لى رجوع هذا النوع إلى الضرب المعنوى بوجه لا بالذات ولا بالعرض (قوله : بأسماء الممدوح) الأولى أن يقول : باسم الممدوح أو غيره ، إذ لا تعدد هنا لاسم الممدوح أو غيره ، والمراد بغيره المذموم أى : المهجو أو المرثى (قوله : وأسماء آبائه) أراد بالجمع هنا ما فوق الواحد بدليل المثال (قوله : على ترتيب الولاده) بأن يذكر اسم الأب ثم اسم أبى الأب وهكذا ، إن قلت : لا فائده فى ذلك القيد إذ لا يمكن الإتيان بأسماء الآباء من غير ترتيب ، وإلا لكذب الانتساب فلا بد من الترتيب ، إذ لو قيل بعتيبه بن شهاب بن الحارث لكذب ، قلت : لا ينحصر ذكر الممدوح وآبائه فى الذكر على طريق الانتساب ، فلو قيل : بعتيبه بن شهاب وحارث لكان من الاطراد - قاله العصام ، وتأمله (قوله : من غير تكلف فى السبك) أى : فى نظم اللفظ ونفى التكلف ، يرجع فيه إلى الذوق السليم فلا يكون ذكره فى التعريف مضرّا ، لأنه ليس بخفى ، وقيل : نفى التكلف ألا يفصل بين الأسماء بلفظ لا دلاله على النسب ، نحو زيد بن عمرو بن خالد ،

إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم

بعتيبه بن الحارث بن شهاب

يقال للقوم إذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم : قد ثل عرشهم يعنى إن تبجحوا بقتلك وفرحوا به ، فقد أثرت فى عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم فإن قيل هذا من تتابع الإضافات فكيف يعد من المحسنات؟ قلنا قد تقرر أن تتابع الإضافات إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف ، والبيت من هذا القبيل كقوله صلى الله عليه وسلم (١) (الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم) ...

******

والتكلف فى السبك ضده نحو زيد الفاضل بن عمرو أو زيد بن عمرو التاجر ابن خالد ، ونحوه للفنرى ، وفيه أن استفاده هذا المعنى من حسن السبك خفيه ، وحينئذ فيلزم التعريف بالأخفى ، تأمل.

ويسمى ذكر اسم الشخص واسم آبائه على ترتيب الولاده اطرادا ؛ لأن تلك الأسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى اطراده ، أى : سهوله انسجامه وجريانه.

(قوله : فقد ثللت) (٢) هو بتاء الخطاب أى : أهلكت ، يقال ثلهم إذا أهلكهم ، والعروش جمع عرش يطلق على المقر (وقوله : بعتيبه) أى بقتل عتيبه ، وهذا مثال لما ذكر فيه اسم غير الممدوح ، ومثال الاطراد الذى ذكر فيه اسم الممدوح الحديث الآتى (قوله : وتضعضع) أى : ضعف (قوله : إن تبجحوا) أى افتخروا بقتلك (قوله : فقد أثرت إلخ) هذا دليل الجواب المحذوف ، أى فلا يعظم علينا افتخارهم ؛ لأن عندنا ما يخفف أذى افتخارهم ، وهو أنك قد أثرت فى عزهم وهدمت أساس مجدهم ، بقتل رئيسهم ، فكأنك أخذت بثأر نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم فى الحقيقه (قوله : فإن قيل هذا) أى البيت ، (وقوله : من تتابع) إلخ أى : من ذى تتابع الإضافات (قوله : فكيف يعد من المحسنات) أى : مع أنه مخل بالفصاحه (قوله : قلنا : قد تقرر إلخ) حاصله أن تتابع الإضافات إنما يخل

١- حديث صحيح.

٢- هو للعباس بن مرداس فى ديوانه ص ٣٦ وروايه صدره فيه" كثر الضجاج وما سمعت بغادر" ، وهو لربيعه الأسدى فى لسان العرب ١٣ / ۴۶۴ (يمن).

بالفصاحه إذا كان فيه ثقل واستكراه ، أما إذا سلم من ذلك حسن ولطف ، والبيت من الحديث هذا تمام ما ذكر من الضرب المعنوى.

اللفظى

المحسنات اللفظيه

(وأما) الضرب (اللفظى) من الوجوه المحسنه للكلام (فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما فى اللفظ) أى فى التلفظ ...

******

هذا القبيل ، مع أنه ليس فيه إلا إضافتان (قوله : الحديث) أى : اقرأ الحديث ، والحديث المشار إليه هو قوله (الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم) (١) فقد تتابعت فيه الإضافات وسلم من الثقل والاستكراه إذ هو فى غايه الحسن والسلاسه.

[المحسنات اللفظيه] :

(قوله : وأما الضرب اللفظى إلخ) لما فرغ المصنف من الكلام على الضرب المعنوى ، شرع فى الكلام على أنواع الضرب اللفظى ، وقد ذكر فى هذا الكتاب منها سبعه أنواع (قوله : فمنه الجناس) أى النوع المسمى بالجناس بكسر الجيم ؛ لأنه فى الأصل مصدر جانس كقاتل قتالا ، قال فى الخلاصه :

لفاعل الفعال والمفاعله

(قوله : أى فى التلفظ) أى : فى النطق بهما ، بأن يكون المسموع منهما متحد الجنسيه كلا أو جلا ، فلا يكفى التشابه فى لام الكلمه أو عينها أو فائها كما يؤخذ من الأمثله ، وإن كان التشابه فى اللفظ صادقا بذلك ، وإنما فسر اللفظ بالتلفظ ؛ لأنه لو حمل على ظاهره كان التقدير هو تشابه اللفظين فى اللفظ ، ولا معنى لذلك ضروره مغايره وجه الشبه للطرفين ، وعلى فرض صحه ذلك فلا يشمل إلا التام منه ، فيخرج منه الجناس الغير التام كذا قيل ، هذا ويحتمل أن المصنف أطلق اللفظ على ذاتهما أى حروفهما ، فيكون المعنى تشابه اللفظين فى حروفهما كلا أو جلا ، ثم إن التشابه المذكور لا بد فيه من اختلاف المعنى ، كما دلت عليه الأمثله الآتيه ، فكأنه يقول هو ألا يتشابها إلا فى اللفظ ، فيخرج ما إذا تشابها من جهه المعنى فقط ، نحو أسد وسبع للحيوان المفترس ،

١- أخرجه البخارى فى " أحاديث الأنبياء " باب قول الله تعالى : " لقد كان فى يوسف وإخوته ..) (٦ / ٤٨٢) ، ح (٣٣٩٠). وأخرجه فى (المناقب) ، و (التفسير).

فيخرج التشابه فى المعنى نحو أسد وسبع أو فى مجرد العدد نحو ضرب وعلم أو فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (والتام منه) أى من الجناس (أن يتفقا) أى اللفظان (فى أنواع الحروف) ...

******

كما قال الشارح فليس بينهما جناس ، وأما إذا تشابها فى اللفظ والمعنى معا كالتأكيد اللفظى ، نحو : قام زيد قام زيد فلا جناس بينهما.

(قوله : فيخرج) أى بقوله : فى اللفظ (قوله : نحو أسد وسبع) أى فإنهما قد تشابها فى المعنى دون اللفظ ، بمعنى أن اللفظين متشابهان من جهه أن معناهما واحد ، فوجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى ، فالمعنى فى هذا هو المعنى فى ذاك ، كما يقال : اشترك الطرفان فى وجه الشبه ، وليس المعنى أن لهذين اللفظين معنيين تشابها ، وإلا لورد أن المعنى فيهما متحد والتشابه يقتضى التعدد.

(قوله : أو فى مجرد العدد) أى : ويخرج من التعريف التشابه فى العدد المجرد عن التشابه فى اللفظ ، كما فى ضرب وعلم مبنيين للفاعل فلا جناس بينهما لعدم تشابههما فى التلفظ وإن تشابها فى العدد.

(قوله : أو فى مجرد الوزن) أى : ويخرج من التعريف ما إذا تشابه اللفظان فى الوزن دون التلفظ ، ويلزم من التشابه فى الوزن التشابه فى العدد ، نحو : ضرب وقتل مبنيين للفاعل فلا جناس بينهما لعدم تشابههما فى التلفظ وإن تشابها فى الوزن والعدد.

(قوله : والتام منه) هذا شروع فى أقسام الجناس ، وهى خمسه : التام والمحرف والناقص والمقلوب وما يشمل المضارع واللاحق ؛ وذلك لأن اللفظين إن اتفقا فى كل شىء من أنواع الحروف وأعدادها وهيآتها وترتيبها فهو التام ، وإن اختلفا فى الهيئه فقط فهو المحرف ، وإن اختلفا فى زياده بعض الحروف فهو الناقص ، وإن اختلفا فى نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق ، وإن اختلفا فى ترتيب الحروف فهو المقلوب ، وفى كل قسم من هذا الأقسام الخمسه تفصيل يأتى.

وبدأ المصنف منها بالكلام على التام حيث قال : والتام منه إلخ (قوله : فى أنواع الحروف) الإضافه للبيان ، وإنما أورد لفظ أنواع تنبيها على أن الحروف أنواع ، وإلا

فكل من الحروف التسعه والعشرين نوع ، وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) فى (أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) فى (هيآتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد ، فإن هيئه الكلمه كيفيه حاصله لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئه واحده مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيين للفاعل والمفعول فإنهما على هيئتين مع اتحاد الحروف ...

******

فيكفى أن يقول فى الحروف (قوله : فكل من الحروف التسعه والعشرين نوع) أى برأسه فالألف نوع وتحته أصناف ؛ لأنها إما مقلوبه عن واو أو ياء أو أصليه ، والباء كذلك نوع تحته أصناف ؛ لأنها إما مدغمه أو لا مشدده أو لا ، وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحته أصناف ، والحروف الهجائيه إنما تحتها أشخاص لا أصناف ، والجواب ما ذكر ، أو يقال وهو الأقرب : المراد بالنوع هنا النوع اللغوى ، ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته (قوله : وبهذا) أى باشتراط الاتفاق فى أنواع الحروف الموجوده فى اللفظين يخرج عن التام نحو : يفرح ويمرح مما اتفقا فى بعض الأنواع دون بعض ، فإن يفرح ويمرح قد اختلفا فى الميم والفاء ، فليس بينهما جناس تام بل لاحق (قوله : وفى أعدادها وهيآتها) الأولى وفى عددها وهيئتها ، إذ ليس توافق الكلمتين فى أعداد الحروف وفى الهيآت ، إذ ليس لحروف الكلمه إلا هيئه واحده وعدد واحد ، لكنه أورد صيغه الجمع نظرا للمواد ، والمراد بتوافق الكلمتين فى عدد الحروف أن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر.

(قوله : وبه) أى باشتراط اتفاق اللفظين فى عدد الحروف ، يخرج نحو الساق والمساق ؛ لأن الميم لا يقابلها شىء فى المقابل ، بل هى مزيده فلم يتفق عدد الحروف فى اللفظين ، فليس بينهما جناس تام بل ناقص ، ولو أخرج نحو الساق والمساق بالاتفاق فى أنواع الحروف الموجوده ما بعد ، أيضا. تأمل. ولا اعتبار بكون الحرف المشدد بحرفين كما يأتى ، والمساق مصدر ميمى بمعنى السوق.

(قوله : هيآتها) أى الحروف (قوله : نحو البرد والبرد) أى بفتح الباء من أحدهما وضمها من الآخر (قوله : فإن هيئه الكلمه إلخ) هذا تعليل لمحذوف ، أى وإنما اشتراط

(و) فی (ترتیبها) أی تقدیم بعض الحروف علی بعض وتأخیره عنه ، وبه یخرج الفتح والحتف (فإن کانا) أی اللفظان المتفقان فی جمیع ما ذکر (من نوع واحد) من أنواع الکلمه (کاسمین) أو فعلین أو حرفین ...

******

الاتفاق فی هیئه الحروف زیاده علی الاتفاق فی أنواعها ؛ لأن هیئتها أمر زائد علیها ، فلا یلزم من الاتفاق فی أنواع الحروف الاتفاق فی هیئتها ، ولا یلزم من الاتفاق فی هیئتها الاتفاق فی أنواعها ؛ لأن هیئه الحرف حرکته المخصوصه أو سکونه ، وهو غیره. قال العلامه عبد الحکیم : کان الأولی أن یقول : فإن هیئه الحروف دون الکلمه ؛ لأن الکلام فی هیآت الحروف دون هیآت الکلمات ، والحاصل أن هیئه الحروف کیفیه حاصله لها باعتبار حرکاتها وسکناتها ، سواء اتفقت أنواع الحروف أو اختلفت ، وأما هیئه الکلمه فهی کیفیه حاصله لها باعتبار حرکات الحروف وسکناتها ، وتقدیم بعضها علی بعض ، ولا یعتبر فی هیئه الکلمه حرکه الحرف الأخیر ولا سکونه ؛ لأن الحرف الأخیر عرضه للتغیر ، إذ هو محل الإعراب والوقف ، فلا یشترط اتفاق الکلمتین فی هیئته (قوله : وفی ترتیبها) أی أنه یشترط الاتفاق فی ترتیب الحروف ، بأن یکون المقدم والمؤخر فی أحد اللفظین هو المقدم والمؤخر فی الآخر.

وقد تبین من کلام المصنف أن الجناس التام یشترط فیه شروط أربعه : الاتفاق فی أنواع الحروف ، والاتفاق فی أعدادها والاتفاق فی هیئتها ، والاتفاق فی ترتیبها (قوله : أی تقدیم بعض الحروف علی بعض) هذا تصویر للترتیب فی حد ذاته (وقوله : وتأخیره عنه) أی تأخیر الآخر عن البعض الأول (قوله : والحتف) هو الموت.

(قوله : فإن کانا من نوع واحد) أی سواء اتفقا فی الإفراد کما مثل المصنف ، أو فی الجمعیه نحو قول الشاعر :

حدق الآجال آجال

والهوی للمرء قتّال (۱)

الأول جمع إجل بالکسر وهو القطیع من بقر الوحش ، والثانی جمع أجل والمراد به منتهی الأعمار ، والمعنی عیون النساء الشبیهه بقطیع البقر من الوحش جالبات للموت ،

۱- الإیضاح ص ۳۳۳.

(سمی مماثلا) جریا علی اصطلاح المتکلمین من أن التماثل هو الاتحاد فی النوع (نحو (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ)(۱) أی القیامه (يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ ما لَبِثُوا غَيْرَ ساعَةٍ) من ساعات الأیام (وإن کانا من نوعین) ...

******

والعشق قتال للإنسان ، أو کانا مختلفین نحو : فلان طویل النجاد وطلاع النجاد ، الأول مفرد بمعنی حمائل السیف ، والثانی جمع نجد وهو ما ارتفع من الأرض ، والمعنی فلان طویل حمائل السیف وطلاع للأراضی المرتفعه (قوله : سمی مماثلا) أی سمی جناسا تاما مماثلا ، وفی نسخه سمی متماثلا وهی المناسبه لقول الشارح ، من أن التماثل إلخ وأشار الشارح بما ذکره من التعلیل إلی أن تلک التسمیه بطریق النقل عن اصطلاح المتکلمین من أن التماثل هو الاتحاد فی النوع ، والمناسب فی التعلیل لنسخه سمی مماثلا أن یقال أخذا من المماثله التی هی الاتحاد فی النوع عند المتکلمین ، ثم إن المستحق أن یسمی مماثلا جریا علی ذلک الاصطلاح کل من المتجانسین لا التجانس بینهما ، ولکن لا حجر فی الاصطلاح (قوله : (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ)) أی القیامه سمیت ساعه لوقوعها فیها (قوله : یقسم المجرمون) أی : یحلف المجرمون أنهم ما لبثوا فی الدنیا غیر ساعه ، أی إلا وقتا یسیرا من ساعات الأیام الدنیویه ، والساعه اصطلاحا جزء من أربعه وعشرین جزءا یتجزأ بها زمان اللیل والنهار ، ففی زمن استوائهما یکون اللیل منها اثنتی عشره ویکون النهار کذلک ، وعند اختلافهما بالطول والقصر یدخل من ساعات أحدهما فی الآخر ما نقص من ذلک الآخر ، وهو إیلاج أحدهما فی الآخر المشار له بقوله تعالی (يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهارِ وَيُولِجُ النَّهارَ فِي اللَّيْلِ)(۲) والساعه فی الآیه یحتمل أن یراد بها هذه الاصطلاحیه ، ویحتمل أن یراد بها الساعه اللغویه ، وهی اللحظه من الزمان وهذا أقرب ، ومحل الشاهد أن الساعه الأولی والثانیه فی الآیه قد اتفقا فی نوع الاسمیه ، وفی جمیع الأوجه السابقه ، إذ لا عبره باللام التعریفیه لأنها فی حکم الانفصال ، فکان الجناس بینهما مماثلا ، قیل إنه لا جناس فی الآیه أصلا ، لأن استعمال لفظ الساعه فی القیامه مجاز ،

۱- الروم : ۵۵.

۲- فاطر : ۱۳.

اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف (سمى مستوفى كقوله :

ما مات من كرم الزّمان فإنّه

يحيا لدى يحيى بن عبد الله (۱)

******

لوقوعها فى لحظه فسميت القيامه ساعه لملابستها للساعه ، واللفظ الحقيقى مع مجازيه لا يكون من التجنيس ، كما لوقيل رأيت أسدا فى الحمام وأسدا فى الغابه ، وكما لو قلت ركبت حمارا ورأيت حمارا تعنى بليدا ، وقد يجاب على تقدير تسليم أنه لا جناس بين اللفظ الحقيقى ومجازيه بأن الساعه صارت حقيقه عرفيه فى القيامه.

وقد اقتصر المصنف على مثال ما إذا كان الجناس بين اسمين ، ومثاله بين الفعلين أن يقال : لما قال لديهم قال لهم كذا وكذا ، فالأول من القيلوله والثانى من القول ، ومثاله بين الحرفين أن يقال : قد يجود الكريم وقد يعثر الجواد ، فإن قد الأولى للتكثير والثانيه للتقليل ، فالمعنى مختلف مع اتفاق اللفظين فى نوع الحرفيه ، وفى جميع ما مر (قوله : اسم وفعل إلخ) يعنى أن هذا المسمى بالمستوفى ، ثلاثه أقسام : الأول بين اسم وفعل كما فى البيت والثانى بين اسم وحرف ، كأن يقال : رب رجل شرب رب رجل آخر ، فرب الأولى حرف جر والثانيه اسم للعصير المعلوم ، والثالث بين حرف وفعل ، كقولك علا زيد على جميع أهله ، أى : ارتفع عليهم ، فعلا الأولى فعل والثانيه حرف (قوله : سمى مستوفى) أى لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر ، وإن اختلفا فى النوع (قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو أبو تمام فى مدح يحيى بن عبد الله البرمكى ، كان من عظماء أهل الوزاره فى الدوله العباسيه وهذا البيت مثال الاسم والفعل ، ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الأول حرف جر ، والثانى اسم للعصير المستخرج من العنب ، ومثال الفعل والحرف علا زيد على جميع أهله أى : ارتفع عليهم فعلا الأولى فعل والثانيه حرف (قوله ما مات من كرم الزمان) ما موصوله فى محل رفع على الابتداء وخبره جمله فإنه إلخ ومن كرم الزمان بيان لما أى ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى فصار كالميت فى عدم ظهوره (قوله : فإنه) أى فإن ذلك الميت من الكرم وقوله يحيا أى يظهر كالحى ، ويتجدد عند يحيى بن عبد الله يعنى أن كل كرم اندرس ،

۱- البيت لأبى تمام من قصيده يمدح فيها يحيى بن عبد الله فى ديوانه ۳ / ۳۴۷.

لأنه كريم يحيى اسم الكرم (وأيضا) للجناس التام تقسيم آخر وهو أنه (إن كان أحد لفظيه مركبا) والآخر مفردا (سمى جناس التركيب) وحينئذ (فإن اتفقا) أى اللفظان المفرد والمركب (فى الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق اللفظين فى الكتابه (كقوله (١) إذا ملك لم يكن ذا هبه) أى صاحب هبه وعطاء ...

******

فإنه يظهر ويتجدد عند هذا الممدوح ، فقد أطلق الموت على الذهاب والاندراس مجازا ومحل الشاهد قوله فإنه يحيا لدى يحيى فإن الأول فعل والثانى اسم رجل (قوله : يحيى اسم الكرم) الإضافه بيانيه أى : يحيى الكرم ويجدده وفى نسخه يحيى هو اسم الكرم.

(قوله تقسيم آخر) أى إلى ثلاثه أقسام متشابه ومفروق ومرفو فأقسام التام حينئذ خمسه (قوله وإن كان أحد لفظيه) أى : أحد لفظى الجناس التام مركبا والآخر مفردا سمى جناس التركيب أى وإن لم يكن أحد لفظيه كذلك فهو ما مر من المماثل والمستوفى فهذا مقابل لما مر ، ولو جعل التقسيم السابق ثلاثيا كان أحسن ليكون تقسيم الجناس التام إلى المماثل والمستوفى وجناس التركيب ، والمراد بكون أحد اللفظين مفردا أن يكون كلمه واحده ، والمراد بكونه مركبا : أن لا يكون كلمه واحده بل كلمتين أو كلمه وجزء كلمه أخرى (قوله : سمى جناس التركيب) أى لتركب أحد لفظيه.

(قوله : وحينئذ) أى : وحين إذا كان بين اللفظين جناس التركيب فإن اتفقا إلخ ، وحاصله أن جناس التركيب ينقسم إلى قسمين ، لأن اللفظين المفرد والمركب إما أن يتفقا فى الخط بأن يكون ما يشاهد من هيئه مرسوم المركب هو ما يشاهد من هيئه مرسوم المفرد ، وإما أن لا يتفقا بأن تكون هيئه مرسوم أحدهما مخالفه لهيئه مرسوم الآخر فإن كان الأول خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لتشابه اللفظين فى الكتابه كما تشابها فى أنواع الاتفاقات المتقدمه غير الاسميه والفعليه والحرفيه وإن كان الثانى خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين فيه فى صوره الكتابه (قوله : كقوله)

١- البيت لأبى الفتح البستى فى الطراز ٢ / ٣٦٠.

(فدعه) أى اتركه (فدولته ذاهبه) أى غير باقيه (وإلا) أى وإن لم يتفق اللفظان المفرد والمركب فى الخط (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى صوره الكتابه (كقوله :

كلكم قد أخذ الجا

م ولا جام لنا

ما الذى ضرّ مدير ال

جام لو جاملنا)

أى عاملنا بالجميل ، هذا إذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمه وبعض كلمه والأخص باسم المرفوع كقولك ...

******

أى الشاعر وهو أبو الفتح البستى نسبه إلى بست بالضم بلده من أعمال سجستان (قوله فدعه) أى : اتركه وابعد عنه فدولته ذاهبه ، والشاهد فى ذاهبه الأول والثانى ، فالأول مركب من ذا بمعنى صاحب وهبه وهى فعله من وهب ، والثانى مفرد ، إذ هو اسم فاعل المؤنث من ذهب وكتابتهما متفقه فى الصوره فالجناس بينهما متشابه.

(قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو أبو الفتح البستى أيضا (قوله : أخذ الجام) أى : الكاس وهو إناء يشرب به الخمر (قوله ما الذى ضر مدير الجام) (١) أى : أى شىء ضر مدير الجام وهو الساقى الذى يسقى القوم بالجام ، لأنه يديره عليهم حاله السقى (قوله : لو جاملنا) أى : عاملنا بالجميل أى : أنه لا ضرر عليه فى معاملتنا بالجميل بأن يديره علينا كما أداره عليكم فالاستفهام فى قوله ما الذى إلخ إنكارى فيه عتاب على الحاضرين فى المجلس وتحسر على حرمانه من الشرب ، فاللفظ الأول من المتجانسين وهو جام لنا مركب من اسم لا- وخبرها وهو المجرور مع حرف الجر ، والثانى مركب من فعل ومفعول ، لكن عدوا الضمير المنصوب المتصل بمنزله جزء الكلمه فصار المجموع فى حكم المفرد ولذلك صح التمثيل به لمفرد ومركب وإلا كانا مركبين كذا فى الحفيد وابن يعقوب. إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح فيما مر والآخر مفرد أى : حقيقه أو تنزيلا-، فالأولى كما فى البيت الأول والثانى كما فى هذا البيت الثانى.

(قوله هذا إذا لم يكن إلخ) هذا تقييد لقول المصنف وإلا- أى : وإن لم يتفق اللفظان المفرد والمركب فى الخط خص باسم المفروق فإن ظاهره يشمل ما إذا كان المركب

١- لأبى الفتح البستى - فى الطراز (٢ / ٣٦٠) والإشارات ص ٢٩٠ وبلا نسبه فى الإيضاح ص ١٨٥.

أهذا مصاب أم طعم صاب (وإن اختلفا) عطف على قوله : والتام منه أن يتفقا ...

******

مركبا من كلمتين كالمثال المتقدم ، أو مركبا من كلمه وبعض كلمه أخرى ، وأن الجناس فى هاتين الحالتين يقال له مفروق وليس كذلك ، إذ التخصيص باسم المفروق إنما هو إذا لم يكن المركب مركبا من كلمه وبعض كلمه أخرى كما فى المثال ، وأما إن كان مركبا من كلمه وبعض أخرى فإنه يخص باسم المرفو أخذا من قولك رفأ الثوب إذا جمع ما تقطع منه بالخياطه فكأنه رفئ بعض الكلمه فأخذنا الميم من طعم ورفأنا بها صاب فصارت مصاب ، وحاصل التقسيم الصحيح للمركب أن يقال : إن المركب إن كان مركبا من كلمه وبعض كلمه يسمى التجنيس مرفوا ، وإلا يكن مركبا من كلمه وبعض أخرى ، بل من كلمتين فهو متشابه إن تشابه اللفظان فى الخط ، ومفروق إن لم يتشابها فى الخط ، بل افترقا فيه.

(قوله : أهذا مصاب أم طعم صاب) المصاب قصب السكر والصاب عصاره شجر مر كذا فى المطول. وقال العصام : الصاب جمع صابه وهو شجر مر ووهم الجوهرى فى قوله الصاب عصاره شجر مر ، فاللفظ الثانى من لفظى التجنيس مركب من صاب ومن الميم فى طعم بخلاف الأول منهما فإنه مفرد وهما غير متفقين فى الخط.

ووجه حسن الجناس التام مطلقا أن صورته صوره الإعاده وهو فى الحقيقه للإفاده (قوله : وإن اختلفا فى إلخ) حاصله أن ما تقدم فيما إذا كان اللفظان متفقين فى أنواع الحروف وعددها وهيئتها وترتيبها فإن لم يكونا متفقين فى ذلك فهو أربعه أقسام ، لأن عدم الاتفاق فى ذلك إما أن يكون بالاختلاف فى أنواع الحروف أو فى عددها أو فى هيئتها أو فى ترتيبها ، وإنما حصرنا الاختلاف فى هذه الأربعه وجعلنا الخلاف فى حاله لا فى أكثر ؛ لأنهما لو اختلفا فى اثنين من ذلك أو أكثر لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما (قوله : عطف على قوله : والتام منه أن يتفقا) أى فهو من قبيل عطف الجمله الفعليه الشرطيه على جمله اسميه ؛ لأنها فى تأويل الشرطيه المناسبه لهذه ، إذ كأنه يقول : إن اتفق اللفظان فى جميع الأوجه السابقه فهو التام فيناسب أن يقال هنا وإن اختلفا

أو على محذوف أى هذا إن اتفقا وإن اختلفا لفظا المتجانسين (فى هيآت الحروف فقط) أى واتفقا فى النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئه الأخرى ، والاختلاف قد يكون بالحركه (كقولهم : جبّه البرد جنّه البرد) يعنى لفظ البرد بالضم والفتح (ونحوه) فى أن الاختلاف فى الهيئه فقط قولهم (الجاهل إما مفرط أو مفرّط) لأن الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعه واحده كحرف واحد عدا حرفا واحدا ، وجعل التجنيس مما الاختلاف فيه فى الهيئه فقط ولذا قال (والحرف المشدد) ...

******

إلخ ، ولا يصح العطف على قوله أن يتفقا ؛ لأنه يلزم تسلط والتام على المعطوف وليس كذلك (قوله : أو على محذوف) أى : فيكون من عطف جمله فعليه على فعليه.

(قوله : لانحراف إحدى الهيئتين) أى : لانحراف هيئه أحد اللفظين عن هيئه الآخر (قوله : والاختلاف) أى : فى الهيئه قد يكون بالحركه أى : فقط كما فى المثال الأول ، وقد يكون بالسكون فقط كما فى المثال الثانى ، وهو الجاهل إما مفرط أو مفرط ، وقد يكون بالحركه والسكون معا نحو : شرك الشرك وهو المثال الثالث (قوله : جبه البرد جنه البرد) أى : الجبه المأخوذه من البرد أى : الصوف جنه أى : وقايه البرد (قوله : يعنى إلخ) أى : أن محل الشاهد البرد والبرد فإنهما مختلفان فى هيئه الحروف بسبب الاختلاف فى حركه الباء ؛ لأنها فى الأول ضمه وفى الثانى فتحه وأما لفظه الجبه والجنه فمن التجنيس اللاحق لا المحرف (قوله : ونحوه) أى : نحو قولهم : جبه البرد جنه البرد فى كونه من التجنيس المحرف لكون الاختلاف فى الهيئه فقط (قوله : الجاهل إما مفرط أو مفرّط) الأول من الإفراط وهو تجاوز الحد ، والثانى من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغى التقصير فيه أى أنه مجاوز للحد فيما يفعله أو مقصر فلا يفعل أصلا ، وليس له الحاله المتوسطه بين الإفراط والتفريط (قوله : لأن الحرف المشدد إلخ) أى : وإنما كان هذا المثال من الجناس المحرف ، ولم يكن من الناقص بناء على أن الحرف المشدد حرفان ؛ لأن الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما أى : عند النطق بهما دفعه واحده كالحرف الواحد عدا حرفا واحدا فإذا جعل من التجنيس الذى لم يقع الاختلاف فيه إلا فى الهيئه لا فى العدد (قوله : لما كان يرتفع اللسان عنهما) أفهم تثنيه الضمير أن

فى هـذا البـاب (فى حكم المخفف) واختلاف الهيئه مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء من أحـدهما ساكن ومن الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركه والسكون جميعا (كقولهم : البـدعه شـرك الشّـرك) فإن الشـين من الأول مفتوح ومن الثانى مكسور والراء من الأول مفتوح ومن الثانى ساكن.

******

هناك حـذفا والتقـدير : لأن الحرف المشـدد وإن كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان إلـخ (قوله : فى هـذا الباب) أى : باب التجنيس.

(قوله : فى حكم المخفف) أى : لأمرين : الأول : ما تقـدم من أن اللسان يرتفع عند النطق بالحرفين دفعه واحده كالحرف الواحد وإن كـان فى الحرفين ثقـل مـا ، لكنه لم يعتبر لقرب زمنه ، والثـانى : أنهمـا فى الكتابه شـىء واحـد ، وأماره التشديـد منفصـله ، وحيث كان المشـدد فى حكم المخفف فتكون الراء من مفرط مكسوره كالراء من مفرط ، وحينئـذ فيكون الاختلاف بينهما إنما هو فى الهيئه فقـط ، واختلاف الهيئه فى مفرط ومفرط باعتبـار أن الفـاء فى أحـدهما مفتوحه وفى الآـخر ساكنه ، وهـذا نوع من اختلاف الهيئه غير الأول وغير قولهم : البدعه شـرك الشّرك ؛ لأن الأول اختلاف الهيئه فيه باختلاف الحركه الكائنه فى اللفظين المتجانسين ، ومفرط ومفرّط اختلاف الهيئه باختلاف الحركه والسكون المقابل لها ، والثالث وهو شرك الشّرك اختلفت الهيئه فيه باختلاف الحركه والسـكون معا (قوله : البدعه شـرك الشّرك) البدعه هى الحدث فى الدين بعد كماله ، والشّرك بفتح الراء المهمله حباله الصائد ، والشّـرك بالكسـر اسم مصدر بمعنى الإشـراك ، والمراد الإشراك بالله تعالى ، ومعنى كون البدعه شركا للشّـرك أن اتخاذ البدعه ديدنا وعاده يؤدى للوقوع فى الشـرك كما أن نصب الشرك للصيد يؤدى عاده لوقوعه فيه (قوله : فإن الشـين من الأول مفتوح إلـخ) أى : فقـد قابلت الحركه حركه مغيره لها وقابلت الحركه سـكونا (قوله : فإن الشـين إلـخ) أى : ولا عبره بهمزه الوصل لسقوطها فى الدرج ولا باللام المدغمه فى الشين لما عرفت فى مفرط ومفرّط.

(وإن اختلفا) أی لفظ المتجانسین (فی أعدادها) أی أعداد الحروف بأن یکون فی أحد اللفظین حرفا زائدا وأکثر إذا سقط حصل الجناس التام (سمی الجناس ناقصا) لنقصان أحد اللفظین عن الآخر (وذلک) الاختلاف (إما بحرف) واحد (فی الأول مثل (وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ. إِلی رَبِّکَ یَوْمَئِذٍ الْمَساقُ)(۱) بزیاده المیم (أو فی الوسط نحو جدّی جهدی) بزیاه الهاء ...

******

(قوله : حرف زائد) أی : لا مقابل له فی اللفظ الآخر ، ولیس المراد بکونه زائدا أنه زائد علی الأصول (قوله : إذا سقط حصل الجناس التام) أی : لاتفاق اللفظین فی أنواع الحروف وعددها وهیئتها وترتیبها. قال العلامه الیعقوبی : وکلامهم هذا یقتضی أن الجناس الناقص یشترط فیه أن یکون الباقی بعد إسقاط المزید مساویا للفظ الآخر فی جمیع ما تقدم ، وانظر لما لا یقال إن ساواه فی کل ما تقدم فناقص التام أو فی غیر الهیئه فناقص الحرف أو فی غیر الترتیب یسمی ناقص المقلوب (قوله : وذلک الاختلاف إما بحرف إلخ) حاصله أن أقسام الجناس الناقص سته ؛ وذلک لأن الزائد إما حرف واحد أو أکثر ، وعلی التقدیرین فهو إما فی الأول أو فی الوسط أو فی الآخر وقد مثل المصنف بثلاثه أمثله لأقسام المزید الواحد ، ولم یمثل من أقسام المزید الأکثر إلا بالمزید آخرا (قوله : فی الأول) أی : فی أول اللفظ المجانس لآخر وکان الأولی أن یقول : بحرف واحد هو الأول ؛ لأن الحرف عین الأول لا مظروف فیه حتی یلتزم علیه ظرفیه الشیء فی نفسه ، وکذا قوله : أو فی الوسط أو فی الآخر (قوله : بزیاده المیم) أی : فی المساق وهی زائده فی الأول والباقی مجانس لمجموع المقابل (قوله : جدی جهدی) بفتح الجیم فیهما مع زیاده الهاء وسطا فی الثانی ، والباقی بعد إسقاطها مجانس جناسا تامّا للمقابل ، إذ لا عبره بتشدید الدال لما تقدم أن المشدد کالمخفف فی هذا الباب ، والجد بفتح الجیم الغنی والحظ ، وأما الجدّ : الذی هو أبو الأب فلیس مراد هنا ، والجهد بفتحها : المشقه والتعب والترکیب محتمل لوجهین فیحتمل أن یکون المعنی : إن حظی

۱- القیامه : ۳۰ ، ۲۹.

وقد سبق أن المشدد فی حکم المخفف (أو فی الآخر کقوله (یمدّون من أید عواص عواصم (۱)) بزیاده المیم ولا اعتبار بالتنوین وقوله : من أید فی موضع نصب مفعول یمدون ، علی زیاده من کما هو مذهب الأخفش أو علی کونها للتبعیض ، کما فی قولهم : هزّ من عطفه وحرک من نشاطه ، أو علی أنه صفه لمحذوف

******

وغنای من الدنیا مجرد إتعاب نفسی فی تحصیل المکاسب من غیر وصول إلیها ، فیکون تشکیا وإخبارا بأنه لا یحصل من سعیه علی طائل ولا نفع ، ویحتمل أن یکون المعنی إن حظی من الدنیا وغنای فیها بمشقتی وجهدی لا بالوراثه عن آبائی وأجدادی ، فیکون إخبارا بالنجابه فی السعی وأن الغنی لا یتوقف علی وراثه (قوله : وقد سبق إلخ) جواب عما یقال : إن جهدی بعد حذف الهاء منه یکون جدی بتخفیف الدال فلا یکون بینه وبین جدی جناس تام.

(قوله : کقوله) أی الشاعر وهو أبو تمام (قوله : ولا اعتبار بالتنوین) أی : فی عواص ؛ وذلک لأنه فی حکم الانفصال أو بصدد الزوال بسبب الوقف أو الإضافه (قوله : علی زیاده من) أی : بناء علی زیاده من (قوله : کما هو مذهب الأخفش) أی : المجوز لزیادتها فی الإثبات (قوله : أو علی کونها للتبعیض) أی : أو بناء علی کونها للتبعیض (وقوله : کما فی قولهم هزّ من عطفه وحرک من نشاطه) أی : هز بعض العطف ؛ لأن العطف الشق والعضو المهزوز منه الکتف مثلا ، وحرک بعض الأعضاء التی یظهر بتحریکها نشاطه ، وهز العطف : کنایه عن السرور ؛ لأن المسرور یهتز فصارت الهزه ملزومه للسرور وکذا تحریک النشاط (قوله : أو علی أنه صفه لمحذوف) ظاهره أنه عطف علی قوله : أو علی کونها للتبعیض وفیه نظر ؛ لأنه ینحل المعنی من أید فی موضع نصب مفعول یمدون بناء علی زیاده من أو علی أنها للتبعیض ، أو علی أنه صفه لمحذوف ، ومن المعلوم أنه إذا کان صفه لمحذوف لا یکون مفعولا فالأولی جعله عطفا علی المعنی ، فکأنه قیل : من أید نصب علی المفعول ، أو علی أنه صفه لمحذوف (قوله :

۱- البیت لأبی تمام ، فی دیوانه ۱ / ۲۰۶ ، وعجزه : تصول بأسیاف قواض قواضب

أى يمدون سواعد من أيد عواص جمع عاصيه من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه وتمامه :

تصول بأسياف قواض قواضب

أى : يمدون أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف حاكمه بالقتل قاطعه (وربما سمى هذا) القسم الذى تكون الزياده فيه فى الآخر (مطرفا وإما بأكثر) من حرف واحد وهو عطف على قوله إما بحرف ، ولم يذكر من هذا الضرب إلا ما تكون الزياده فى الآخر (كقولها) ...

******

أى يمدون سواعد من أيد) أى : كأنه من أيد ، فمن ابتدائيه أو أنها للتبعيض ، إذ السواعد بعض الأيدى ، فكأنه قيل يمدون السواعد التى هى بعض الأيدى (قوله : من عصا ضربه بالعصا) وعلى هذا فمعنى عواص ضاربات بالعصا والمراد بها هنا السيف بدليل ما بعده ، وقيل إن عواص من العصيان أى : عاصيات على أعدائهم عاصمات لأصدقائهم (قوله : أى : يمدون أيديا) أى : يمدون للضرب يوم الحرب أيديا (قوله : ضاربات للأعداء) أى : بالسيف وهذا بيان لمعنى عواص ، وقوله حاميات أى : حافظات للأولياء من كل مهلكه ومذله وهذا بيان لمعنى عواصم ، وقوله حاكمه بالقتل أى : على الأعداء بيان لمعنى قواض ، لأنه جمع قاضيه من قضى بكذا إذا حكم به ، وقوله قاطعه أى : لكل مضروب بها من الأعداء بيان لمعنى قواضب ، لأنه جمع قاضبه من قضبه إذا قطعه.

وفى الأطول : إن قواض بمعنى قوائل - من قضى عليه : قتله ، وهذا أنسب مما فى الشارح ، وحينئذ فالمعنى : تصول على الأعداء بأسياف قوائل للأحياء وقواطع لكل ما لاقاها ، سواء كان خشبا أو حجرا أو حديدا ، فليس ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقواضى اه. كلامه.

(قوله : مطرفا) أى : لتطرف الزياده فيه (قوله : ولم يذكر من هذا الضرب إلا ما تكون الزياده فى الآخر) أى : لعدم اطلاعه على أمثله الباقى ، وقال فى الأطول : إنه لم يذكر من هذا الضرب إلا ما كانت الزياده فيه فى الآخر لأجل بيان اسمه بقوله وربما

أى الخنساء (إن البكاء هو الشفاء من الجوى) أى حرقه القلب (بين الجوانح) بزياده النون والحاء (وربما سمى هذا) النوع (مذيلا وإن اختلفا) أى لفظا المتجانسين (فى أنواعها) أى أنواع الحروف (فيشترط ألا يقع) الاختلاف (بأكثر من حرف) واحد وإلا لبعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظى نصر ونكل (ثم الحرفان) ...

******

سمى هذا أى : ما كانت الزياده فيه فى الآخر بأكثر من حرف مذيلا ، وعبر بربما بإشاره إلى عدم اشتهار تلك التسميه. ا. ه.

(قوله : أى الخنساء) أخت صخر فى رد كلام من لامها فى كثره البكاء عليه ، روى أنها بكت عليه حتى ابيضت عيناها ، وبعد البيت المذكور :

يا عين جودى بالدّمو

ع المستهلّات السّوافح (١)

والبيت من مجزوء الكامل المرفل ، وشطره قبل همزه الشفاء فهو مدوّر وفح ترفيل (قوله : أى حرقه القلب) هذا بيان لمعنى الجوى بحسب الأصل ، والمراد به هنا مجرد الحرقه بقرينه قوله بين الجوانح أى : إن البكاء هو الشفاء من الحرقه الكائنه بين الجوانح أى : الضلوع التى تحت الترائب مما يلى الصدر كذا فى الأطول ، ولا شك أن الجوانح زيد فيه بعد ما يماثل الجوى النون والحاء ، فإذا أسقطتها صار الباقى مساويا للجوى فكان من التجنيس الناقص.

(قوله هذا النوع) أى : الذى زيد فى آخره أكثر من حرف (قوله : مذيلا) أى : لأن تلك الزياده فى آخره كالذيل (قوله : وإن اختلفا فى أنواعها إلخ) الاختلاف فى أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا وإلا كان من الناقص كما تقدم (قوله : فيشترط إلخ) جواب الشرط أى : فيشترط فى كون الإتيان باللفظين المختلفين فى نوعيه الحروف من البديع الجناسى ألا يقع إلخ (قوله : وإلا لبعد إلخ) أى : وإلا لو وقع الاختلاف بأكثر من حرف لبعد إلخ (قوله : كلفظى نصر ونكل)

١- البيت للخنساء فى ديوانها ص ٣٠ ، ط دار الكتب العلميه.

اللذان وقع بينهما الاختلاف (إن كانا متقاربين) فى المخرج (سمى) الجناس (مضارعا وهو) ثلاثه أضرب لأن الحرف الأجنبى (إما فى الأول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس أو فى الوسط ...

******

تمثيل للمنفى ، وكذا لفظا ضرب وخرق ، وكذا ضرب وسلب ، واللفظان الأولان اشتركا فى الحرف الأول فقط ، واللفظان الثانيان اشتركا فى الحرف الوسط فقط ، واللفظان الثالثان اشتركا فى الحرف الأخير فقط ، وليس شىء من ذلك من التجنيس (قوله : اللذان وقع بينهما الاختلاف) أى : حاله كونهما فى اللفظين (قوله : إن كان متقاربين فى المخرج) أى : بأن كان حلقيين أو شفويين أو من الثنايا العليا ، وعلى هذا فالمراد بالمتقاربين فى المخرج ما يشمل المتحدين فيه : كالدال والطاء والهمزه والهاء (قول : سمى الجناس) أى : الذى بين اللفظين اللذين كان الحرفان المتباينان فيهما متقاربين فى المخرج (قوله : مضارعا) أى : لمضارعه المباين من اللفظين لصاحبه فى المخرج.

(قوله : وهو ثلاثه أضرب) جعل الشارح ضمير هو راجعا للمضارع فاحتاج لتقدير ، لأن الحرف إلخ ولو جعل ضمير هو راجعا للحرف المدلول عليه بقوله : ثم الحرفان ، لكان أحسن (قوله : لأن الحرف الأجنبى) يعنى المباين لمقابله (قول : إما فى الأول) أى : إما فى أول اللفظين وفى كلامه تسامح ، لأن أول اللفظين فى الحقيقه هو الحرف ففيه ظرفيه الشىء فى نفسه فلو حذف فى وقال : إما الأول لكان أحسن ، وإن كان يمكن الجواب بأنه من ظرفيه العام فى الخاص ، أو أن فى زائده. تأمل.

(قوله : بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس) هذا من كلام الحريرى وهو نثر والكنّ البيت والدامس الشديد الظلمه من دمس يدمس ، ويدمس بالضم والكسر ، والطامس الدائر المطموس العلامات الذى لا يتبين فيه أثر يهتدى به ، والشاهد فى دامس وطامس ، فإن الدال والطاء حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان فى المخرج ، لأنهما من اللسان مع أصل الأسنان وقد وجدا فى أول اللفظين (قوله : أو فى الوسط) أى : أو يوجد

اللذان وقع بينهما الاختلاف (إن كانا متقاربين) فى المخرج (سمى) الجناس (مضارعا وهو) ثلاثه أضرب لأن الحرف الأبعنى (إما فى الأول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس أو فى الوسط .....)

******

تمثيل للمنفى ، وكذا لفظا ضرب وخرق ، وكذا ضرب وسلب ، واللفظان الأولان اشتركا فى الحرف الأول فقط ، واللفظان الثانيان اشتركا فى الحرف الوسط فقط ، واللفظان الثالثان الشتركا فى الحرف الأخير فقط ، وليس شىء من ذلك من التجنسيس (قوله : اللذان وقع بينها الاختلاف) أى : حاله كونهما فى اللغظين (قوله : إن كان متقاربين فى المخرج) أى : بأن كان حلقبين أو شفوبين أو من الثنايا العلياء وعلى هذا فالمراد بالمتقاربين فى المخرج ما بشمل المتحدين فيه : كالدال زالطاء والهمزه والهاء (قول : سمى الجناس) أى : الذى بين اللفظين اللذين كان الخرفان المتباينان فيها متقاربين فى المخرج (قوله : مضارعا) أى : لمضارعه المباين من اللفطين لصاحبه فى المخرج.

(قوله : وهو ثلاثه أضرب) جعل الشارح ضمير هو راجعًا للمضارع فاحتاج لتقدير ، لأن الحرف إلخ ولو جعل ضمير هو راجعًا للحرف المدلول عليه بقوله : ثم الحرفان ، لكان أحسن (قوله : لأن الحرف الأجنبى) بعنى المباين امقابله (قول : إما فى الأول) أى : إما فى أول اللفظين وفى كلامه تسامح ، لأن أول اللفظين فى الحقيقه هو الحرف ففيه ظرفيه الشىء فى نفسه فلو حذف فى وقال : إما الأول لكان أحسن ، وإن كان يمكن الجواب بأنه من ظرفيه العالم فى الخاص ، أو أن فى زائده. تأمل.

(قوله : بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس) هذا من كلام الحريرى وهو نثر والكنّ البيت والدامس الشديد الظلمه من دمس يدمس بالضم والكسر ، والطامس الدائر المطموس العلامات الذى اليتبين فيه أثر يهتدى به ، والشاهد فى دامس وطامس ، فإن الدال والطاء حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان فى المخرج ، لأنهما من اللسان مع الأسنان وقد وجدان فى أول اللفظين (قوله : أو فى الوسط) أى : أو يوجد

وبناء فعله يدل على الاعتياد (أو فى الوسط نحو (ذلِكَمْ بِما كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِى الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِما كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ)(۱) وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر فإنهما شفويتان ...

******

والطعن فيها : تفسير (قوله : وبناء فعله) أى : بضم الفاء وفتح العين (قوله : يدل على الاعتياد) أى فلا يقال : فلان ضحكه ولا لعبه ، إلا لمن كان ملازما لذلك بحيث صار عاده له ، إلا لمن وقع منه ذلك فى الجمله ، والشاهد فى همزه ولمزه فإن بينهما جناسا لاحقا ؛ لأن الهاء واللام متباينان ومتباعدان فى المخرج ؛ لأن الهاء من أقصى الحلق واللام من طرف اللسان ووقعا فى أول اللفظين المتجانسين.

(قوله : تفرحون) أى : تتكبرون فى الأرض (وقوله : تمرحون) أى : تتوسعون فى الفرح ، فالمرح : نهايه الفرح ، والشاهد فى تفرحون وتمرحون فإن بينهما جناسا لاحقا على ما قال المصنف ؛ لتباين الفاء والميم وتباعدهما فى المخرج (قوله : وفى عدم إلخ) حاصله أن كون الجناس الذى فى هذه الآيه لاحقا فيه ؛ لأن التقارب فى المخرج بين الفاء والميم موجود ؛ لأنهما شفويتان ؛ غايه الأمر أن الفاء من باطن الشفه السفلى وأطراف الأسنان والميم من ظاهر الشفتين ولا يخرجهما ذلك عن كونهما شفويتين ، وحينئذ فالجناس فى هذه الآيه مضارع لاـ لاحق وقد أجاب بعضهم : بأن المراد من تقارب المخرج هنا قصر المسافه بين المخرجين وليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب بهذا المعنى ؛ لأن الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفه السفلى وأطراف الأسنان وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على طول المسافه بينهما ، فالأولى لأجل هذا البحث أن يمثل بقوله تعالى : (وَإِنَّهُ عَلى ذلِكَ لَشَهِيدٌ. وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ)(۲) فإن الهاء والدال متباينان ومتباعدان فى المخرج ؛ فإن الهاء : من أقصى الحلق ، والدال من اللسان مع أصول الأسنان.

۱- غافر : ۷۵.

۲- العاديات : ۷ ، ۸.

وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث تدغم إحداهما فى الأخرى فالهاء والهمزه ليستا كذلك (أو فى الآخر نحو (وَإِذا جاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ)(۱) وإن اختلفا) أى لفظا المتجانسين (فى ترتيبها) أى ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئه لكن قدم فى أحد اللفظين بعض الحروف وأخر فى اللفظ الآخر (سمى) هذا النوع (تجنيس القلب نحو : حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه. ويسمى قلب كل)

******

(قوله : وإن أريد إلخ) يعنى لو قيل فى الجواب عن المصنف : إن مراده بالحرفين المتقاربين فى المخرج فصحّ التمثيل ، فيقال فى رد هذا الجواب : إنهم ذكروا أن من جمله المتقاربين فى المخرج الهاء والهمزه كما مر فى (وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ)(۲) ، لأنهما حلقيان ، والحال أنه لا يمكن إدغام أحدهما فى الآخر ، فبطل ذلك الجواب ، وما زال الاعتراض واردا على المصنف (قوله : فالهاء والهمزه) علّه لجواب الشرط المحذوف أى : فلا يصح ؛ لأن الهاء إلخ (قوله : ليستا كذلك) أى : لا تدغم إحداهما فى الأخرى مع أنه مثل بهما للمتقاربين (قوله : أمر من الأمن) فالأمن والأمر متفقان إلا فى الراء والنون وهما متباعدتان فى المخرج - كذا قال المصنف وفيه نظر ، بل هما متقاربتان ، حتى إنه يجوز إدغام إحداهما فى الأخرى ؛ لأنهما من حروف الذلاقه التى يجمعها قولك : مر بنفل ، وهى تخرج من طرف اللسان ، وحينئذ فالنون والراء يخرجان منه ، فالمثال الصائب تلاف وتلاق (قوله : وأخر) أى : ذلك البعض فى اللفظ الآخر (قوله : سمى تجنيس القلب) أى : لوقوع القلب أى عكس بعض الحروف فى أحد اللفظين بالنظر للآخر وهو ضربان ؛ لأنه إن وقع الحرف الأخير من الكلمه الأولى أولا من الثانيه والذى قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل وإلا سمى قلب البعض ، وقد ذكر المصنف مثال كل منهما (قوله : نحو : حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه) أى : أن سيف الممدوح فتح لأوليائه ، إذ به يقع النصر لهم ، وحتف لأعدائه أى : هلاك لهم ، إذ به يقع موتهم وهذا الكلام حل لقول الأحنف بن قيس :

۱- النساء : ۸۳.

۲- الأنعام : ۲۶.

وبناء فعله يـدل على الاعتياد (أوفى الوسط نحو (ذلِكَمْ بِما كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِما كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ)(۱) وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر فإنهما شفويتان ...

******

والطعن فيها : تفسير (قوله : وبناء فعله) أى : بضم الفاء وفتح العين (قوله : يدل على الاعتياد) أى فلا يقال : فلان ضحكه ولا لعبه ، إلا لمن كان ملازما لـذلك بحيث صار عاده له ، إلا لمن وقع منه ذلك فى الجمله ، والشاهد فى همزه ولمزه فإن بينهما جناسا لاحقا ؛ لأـن الهـاء واللاـم متباينـان ومتباعـدان فى المخرج ؛ لأـن الهـاء من أقصـى الحلق واللاـم من طرف اللسان ووقعا فى أول اللفظين المتجانسين.

(قـوله : تفرحون) أى : تتكـبرون فى الأـرض (وقوله : تمرحون) أى : تتوسـعون فى الفرح ، فـالمرح : نهـايه الفرح ، والشاهـد فى تفرحون وتمرحون فـإن بينهمـا جناسا لاحقا على ما قال المصـنف ؛ لتباين الفاء والميم وتباعـدهما فى المخرج (قوله : وفى عـدم إلخ) حاصله أن كون الجناس الذى فى هذه الآيه لاحقا فيه ؛ لأن التقارب فى المخرج بين الفاء والميم موجود ؛ لأنهما شفويتان ؛ غايه الأمر أن الفاء من باطن الشـفه السـفلى وأطراف الأسنان والميم من ظاهر الشفتين ولا يخرجهما ذلك عن كونهما شفويتين ، وحينئـذ فالجنـاس فى هـذه الآـيه مضـارع لاـ لاـحق وقـد أجـاب بعضـهم : بـأن المراد من تقـارب المخرج هنا قصـر المسافه بين المخرجين وليس بين مخرجى الفـاء والميم تقـارب بهـذا المعنى ؛ لأـن الميم من ظـاهر الشـفتين والفـاء من باطن الشـفه السـفلى وأطراف الأسـنان وأنت خبير بأن هـذا الجواب يـدل على عـدم اتحاد مخرجهما لا على طول السـمافه بينهما ، فالأولى لأجل هـذا البحث أن يمثـل بقـوله تعـالى : (وَإِنَّهُ عَلى ذلِـكَ لَشَـهِيدٌ. وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيـدٌ)(۲) فإن الهاء والـدال متباينان ومتباعـدان فى المخرج ؛ فإن الهاء : من أقصى الحلق ، والدال من اللسان مع أصول الأسنان.

۱- غافر : ۷۵.

۲- العاديات : ۷ ، ۸.

أی تجانس کان ؛ ولذا ذکره باسمه الظاهر دون المضمر المتجانس (الآخر سمی) الجناس (مزدوجا ومکررا ومرددا نحو (وَجِئْتُکَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ یَقِینٍ)(۱) هذا من التجنیس اللاحق وأمثله الأقسام الأخر ظاهره سبق (ویلحق بالجناس شیئان أحدهما أن یجمع اللفظین الاشتقاق) وهو توافق الکلمتین فی الحروف الأصول مع الاتفاق فی أصل المعنی (نحو قوله تعالی (فَأَقِمْ وَجْهَکَ لِلدِّینِ الْقَیِّمِ)(۲) ...

******

عطف وشبه ذلک (قوله : أی تجانس کان) أی : سواء کان ذلک الجناس الذی بین اللفظین تاما أو محرفا أو ناقصا أو مضارعا أو لاحقا أو مقلوبا (قوله : ولذا) أی : لأجل کون المراد مطلق الجناس الشامل لجمیع الأنواع السابقه لا خصوص المقلوب (قوله : ذکره باسمه الظاهر دون المضمر) ولو کان مراد المصنف خصوص الجناس المقلوب لکان المناسب الإتیان بالضمیر (قوله : سمی مزدوجا ومکررا ومرددا) لازدواج اللفظین بتوالیهما وتکریر أحدهما بالآخر وترداده به.

(قوله : (مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ یَقِینٍ)) فسبأ ونبأ متواليان وتجنیسهما لاحق ، وذلک لاختلافهما بحرفین متباعدین فی المخرج ، فالباء فی : بنبأ لا دخل لها فی التجنیس (قوله : ظاهره مما سبق) فمثال التام أن یقال تقوم الساعه فی ساعه ، ومثال المحرف أن یقال :هذه لک جبه وجنه من البرد للبرد ، ومثال الناقص أن یقال : جدی جهدی ، ومثال المقلوب أن یقال : هذا السیف للأعداء والأولیاء حتف وفتح (قوله : ویلحق بالجناس) أی : فی التحسین شیئان هذا شروع فی شیئین لیسا من الجناس الحقیقی ولکنهما ملحقان به فی کونهما مما یحسن به الکلام کحسن الجناس (قوله : أن یجمع اللفظین الاشتقاق) أی : أن یکون اللفظان مشتقین من أصل واحد (قوله : وهو) أی : اجتماع اللفظین فی الاشتقاق توافق الکلمتین إلخ ، وأشار الشارح بهذا إلی أن المراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق الذی ینصرف إلیه اللفظ عند الإطلاق وهو الاشتقاق الصغیر المفسر بتوافق الکلمین فی الحروف الأصول مع الترتیب والاتفاق فی أصل المعنی ، فقوله فی الحروف

۱- النمل : ۲۲.

۲- الروم : ۳۰.

فإنهما مشتقان من قام يقوم (والثانى أن يجمعهما) أى اللفظين (المشابهه وهى ما يشبه) أى اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس باشتقاق ...

******

الأصول : خرج به الاشتقاق الأكبر كالثلب والثلم ، وقوله مع الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير : كالجذب والجبذ والمرق والرقم ، وقوله الاتفاق فى أصل المعنى خرج به الجناس التام ، لأن المعنى فيه مختلف ، ولذا لم يكن هذا جناسا ، بل ملحقا به ، لأنه لا بد فى الجناس من اختلاف معنى اللفظين (قوله : فإنهما) أى : أقم والقيم ، وقوله مشتقان من قام يقوم أى : على المذهب الكوفى ، ومن مصدر قام يقوم وهو القيام بناء على التحقيق من أن الاشتقاق من المصادر كما هو مذهب البصريين ، وفى الأطول : أقم مشتق من القيام وهو الانتساب والقيم المستقيم المعتدل الذى لا إفراط فيه ولا تفريط.

(قوله : المشابهه) لو قال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أخصر وأظهر ، والمراد بالمشابهه : الأمر المتشابه فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله : وهى ما يشبه الاشتقاق أى : وهى اتفاق يشبه الاشتقاق أو الانفاق الذى يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق ، وقول الشارح أى : اتفاق أى : سواء كان اشتقاقا كبيرا أو غيره ، وقوله يشبه الاشتقاق أى : الصغير ، وقوله وليس باشتقاق أى : صغير وفيه أنه لا فائده لذلك ، لأن مشابه الشىء لا يكون إياه ، وحاصله أن الاتفاق الذى يشبه الاشتقاق الذى أطلق المصنف عليه المشابهه اتفاق اللفظين فى جلّ الحروف أو كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان لأصل واحد كما فى الاشتقاق وليسا فى الحقيقه كذلك ، لأن أصلهما فى نفس الأمر مختلف وذلك كما فى الآيه الآتيه فى المتن فإنه يتبادر من كون الأول وهو قال فعلا ومن كون الثانى وهو القالين وصفا إنهما من أصل واحد وليس كذلك ، لأن الأول مشتق من القول والثانى من القلى وهو البغض والترك فبينهما اتفاق يشبه الاشتقاق فكان ما بينهما ملحقا بالجناس ، وخرج بقولنا على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان لأصل واحد عواص وعواصم والجوى والجوانح ، فإن فى كل جل ما فى الآخر من الحروف ، وكذا نحو : الحتف والفتح ، فإن فى كل منهما مجموع ما فى الآخر من الحروف وليس من الملحق فى شىء لعدم كون اللفظين يتبادر منهما أنهما يرجعان لأصل واحد كما فى

فلفظه ما موصوله أو موصوفه وزعم بعضهم أنها مصدريه أى إشباه اللفظين الاشتقاق وهو غلط لفظا ومعنى ، أما لفظا فلأنه جعل الضمير المفرد فى يشبه للفظين وهو لا يصح إلا بتأويل بعيد فلا يصح عند الاستغناء عنه. وأما معنى ؛ فلأن اللفظين لا يشبهان الاشتقاق ، بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق ...

******

الاشتقاق ، بل هما من قبيل الجناس ، والحاصل أنه فى شبه الاشتقاق يتوهم بالنظر لبادئ الرأى أن اللفظين مشتقان من أصل واحد وإن كان بعد التأويل يظهر خلاف ذلك ، وأما فى الجناس فلا يظهر فى بادئ الرأى ذلك (قوله : فلفظه ما إلخ) قيل إن فى هذا التفريع نظرا ، لأن هذا المذكور لا يتفرع على ما ذكره من التفسير بقوله : أى اتفاق ، بل الذى يتفرع عليه كون ما موصوفه فقط ، إلا أن يقال وجه التفريع عليه أنه لما علم أن ما بمعنى اتفاق صح كل من الموصوليه والموصوفيه ، لأنهما يؤديان ذلك المعنى ا ه سم.

(قوله : وزعم بعضهم أنها مصدريه) الحامل له على ذلك إبقاء المشابهه على حقيقتها ، فلما أبقاها على حقيقتها من المصدريه احتاج إلى جعل ما التى فسرت بها المشابهه مصدريه (قوله : أى أشباه اللفظين) مصدر مضاف لفاعله أى : مشابهه اللفظين إلخ (قوله : لفظا ومعنى) أى : من جهه اللفظ والمعنى (قوله : أما لفظا) أى : أما بيان الغلط من جهه اللفظ (قوله : فلأنه جعل الضمير) أى : المستتر وقوله للفظين أى : لأنه جعل فاعل يشبه اللفظين وهما مثنى فقد رجع الضمير المفرد للمثنى (قوله : إلا بتأويل بعيد) أى : وهو كون الضمير عائدا على اللفظين باعتبار تأويلهما بالمذكور أى : أشباه ما ذكر من اللفظين الاشتقاق ، وهذا تكلف لا يحمل عليه اللفظ مع إمكان الحمل على غيره بدون تكلف (قوله : بل توافقهما إلخ) إن قلت : إن هذا مراد هذا القائل فقد أراد بأشباه اللفظين فى الاشتقاق توافقهما فيه وحذف المضاف شائع ، قلت : إن تقدير المضاف تكلف لا داعى إليه للاستغناء عنه بالوجه القريب ، إن قلت إن الوجه الذى قاله الشارح وهو جعل ما موصوله أو موصوفه موقوف على جعل المصدر وهو المشابهه بمعنى اسم الفاعل وهو تكلف ، قلت : لا تكلف ، إذ إطلاق المصدر بمعنى اسم الفاعل لقرينه كثير والقرينه هنا التفسير - تأمل ذلك.

بأن يكون فى كل منهما جميع ما يكون فى الآخر من الحروف أو أكثرها ، لكن لا يرجعان إلى أصل واحد كما فى الاشتقاق (نحو : قال (إِنِّی لِعَمَلِکُمْ مِنَ الْقالِینَ)) فالأول من القول والثانى من القلى وقد يتوهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الأصول دون الترتيب مثل القمر والرقم والمرق وقد مثلوا فى هذا المقام بقوله تعالى : (اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِیتُمْ بِالْحَیاهِ الدُّنْیا)) (۱) ولا يخفى أن الأرض مع أرضيتم

******

(قوله : بأن يكون فى كل إلخ) أى : كما فى الآيه المتقدمه (قوله : أو أكثرها) أى : كما فى الأرض وأرضيتم ؛ لأن الهمزه فى الأول أصليه وفى أرضيتم للاستفهام فليست أصليه (قوله : لكن لا يرجعان إلخ) أى : وإن كان يتوهم فى بادئ الرأى رجوعهما لأصل واحد (قوله : كما فى الاشتقاق) راجع للمنفى.

(قوله : نحو قال (إِنِّی لِعَمَلِکُمْ مِنَ الْقالِینَ)(۲)) أى : قال لوط لقومه إنى لعملكم من القالين أى : الباغضين ، فإن قال وقالين مما يتوهم فى بادئ النظر وقبل التأمل أنهما يرجعان لأصل واحد فى الاشتقاق وهو القول : مثل قال والقائل ، لكن بعد النظر والتأمل يظهر أن قال من القول والقالين من القلى بفتح القاف وسكون اللام (۳) قال فى الخلاصه.

فعل قياس مصدر المعدّى

من ذى ثلاثه كردّ ردّا

وهو البغض (قوله : هو الاشتقاق الكبير) أى : فقط (قوله : وهذا أيضا غلط) أى : بل المراد باعتبار الاشتقاق ما يعم الاشتقاق الكبير وغيره وقوله أيضا أى : مثل الغلط فى ما المصدريه (قوله : مثل القمر والرقم والمرق) أى : فهذه الكلمات الثلاثه اتفقت فى الحروف الثلاثه ولم يكن فيها ترتيب (قوله : وقد مثلوا إلخ) جمله حاليه وهى

۱- التوبه : ۳۸.

۲- الشعراء : ۱۶۸.

۳- قوله من القلى : بفتح القاف وسكون اللام إلخ - هذا قياس غير مسموع فى مصدر قلى بمعنى أبغض ، بل مصدره القلى كالرضا ويمد والمقليه كما فى كتب اللغه.

ليس كذلك.

رد العجز على الصدر

(ومنه) أى ومن اللفظى (رد العجز على الصدر وهو فى النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) أى المتفقين فى اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى (أو الملحقين) بهما أى بالمتجانسين يعنى الذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (فى أول الفقره) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر فى آخرها) أى آخر الفقره فتكون الأقسام أربعه ...

******

محط الرد على ذلك المتوهم (وقوله : فى هذا المقام) أى : ما يشبه الاشتقاق (قوله : ليس كذلك) أى : ليس بينهما اشتقاق كبير ، لأن همزه أرضيتم ليست أصليه ؛ لأنها للاستفهام بخلاف همزه أرض فلم يحصل اتفاق فى الحروف الأصول والاشتقاق الكبير يعتبر فيه ذلك على أن هنا ترتيبا ، والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب ، والحاصل أن تمثيلهم لما يشبه الاشتقاق بهذه الآيه التى لا يصح أن تكون من الاشتقاق الكبير دليل على بطلان قول من قال : المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير فقط.

[رد العجز على الصدر] :

(قوله : رد العجز) أى : إرجاع العجز للصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر (قوله : المتفقين فى اللفظ والمعنى) أى : ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر (قوله : فى أول الفقره) متعلق ب يجعل أى : هو فى النثر أن يجعل فى الفقره أحد المذكورين من تلك الأنواع الأربعه ، ويجعل اللفظ الآخر من ذلك النوع فى آخر تلك الفقره (قوله : وقد عرفت معناها) أى : فى بحث الأرصاد ، فلذا لم يتعرض لبيانها ، وحاصل ما مر أن الفقره بفتح الفاء وكسرها فى الأصل : اسم لعظم الظهر ، ثم استعيرت للحلى المصوغ على هيئته ، ثم أطلقت على كل قطعه من قطع الكلام الموقوفه على حرف واحد لحسنها ولطافتها ، والتحقيق أنه لا يشترط فيها أن تكون مصاحبه لأخرى ، فصح التمثيل بقوله : وتخشى الناس إلخ ، وبقوله : سائل اللئيم إلخ ؛ لأن كلّا منهما ليس معه أخرى.

(قوله : فتكون الأقسام إلخ) أى : أقسام رد العجز على الصدر فى النثر أربعه ، وأما فى النظم فسيأتى أنها سته عشر وإنما كانت أقسامه فى النثر أربعه ، لأن اللفظين

(نحو قوله تعالى (وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللّٰهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشاهُ)(۱) فى المكررين (ونحو : سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) فى المتجانسين (ونحو قوله تعالى : (اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كانَ غَفَّاراً)(۲) فى الملحقين اشتقاقا (ونحو (قالَ إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقالِينَ)(۳) فى الملحقين بشبه الاشتقاق (و) ...

******

الموجود أحدهما فى أول الفقره والآخر فى آخرها إما أن يكونا مكررين أو متجانسين ، أو ملحقين بالمتجانسين من جهه الاشتقاق ، أو من جهه شبه الاشتقاق فهذه أربعه ، وقد مثل المصنف لها على هذا الترتيب (قوله : نحو : (وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللّٰهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشاهُ)) فقد وقع تخشى فى أول هذه الفقره وكرر فى آخرها ، ولا يضر اتصال الآخر بالهاء فى كونه آخرا ؛ لأن الضمير المتصل كالجزء من الفعل ؛ لأنه لما كان مفعولا له كان من تتمته (قوله : سائل اللئيم) أى : طالب المعروف من الرجل الموصوف باللآمه والرذاله (وقوله : ودمعه سائل) أى : ودمع السائل ، ويحتمل ودمع اللئيم وهو أبلغ فى ذم اللئيم حيث لا يطيق السؤال - قاله فى الأطول.

(قوله : فى المتجانسين) أى : إن سائل الذى فى أول الفقره وسائل الذى فى آخرها متجانسان ؛ لأن الأول من السؤال والثانى من السيلان (قوله : ونحو قوله تعالى : (اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كانَ غَفَّاراً)) لم يعتبر فى الآيه لفظ فقلت قبل استغفروا ؛ لأن استغفروا هو أول فقره فى كلام نوح - عليه السلام - وهى المعتبره أولا ، ولفظ قلت لحكايتها (قوله : فى الملحقين اشتقاقا) أى : فى الملحقين بالمتجانسين من جهه الاشتقاق ؛ لأن استغفروا وغفّارا مشتقان من المغفره ، ولذلك الاشتقاق ألحقا بالمتجانسين.

(قوله : فى الملحقين يشبه الاشتقاق) أى : فى الملحقين بالمتجانسين بسبب شبه الاشتقاق فصله الملحقين محذوفه ، والباء فى قوله بشبه للسببيه ؛ ولأن الإلحاق إنما هو بالمتجانسين لا بشبه الاشتقاق ، والحاصل أن بين قال والقالين شبه اشتقاق وبه ألحقا

۱- الأحزاب : ۳۷.

۲- نوح : ۱۰.

۳- الشعراء : ۱۶۸.

هو (فی النظم أن یکون أحدهما) أی أحد اللفظین المکررین أو المتجانسین أو الملحقین بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق (فی آخر البیت و) اللفظ (الآخر فی صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر) المصراع (الثانی) فتصیر الأقسام سته عشر حاصله من ضرب أربعه فی أربعه والمصنف ...

******

بالمتجانسین کما تقدم (قوله : هو) أی : رد العجز إلی الصدر (قوله : أو الملحقین بهما) أی : بالمتجانسین وقوله اشتقاقا أو شبه اشتقاق أی : من جهه الاشتقاق أو بسبب شبه الاشتقاق (قوله : فی صدر المصراع الأول) أی : من البیت والمصراع الأول من البیت نصفه الأول (قوله : أو حشوه) أی : أو یکون ذلک اللفظ الآخر فی حشو المصراع الأول (قوله : أو آخره) أی : أو یکون ذلک اللفظ الآخر فی آخر المصراع الأول (قوله : أو صدر المصراع الثانی) أی : ویکون ذلک اللفظ الآخر فی أول المصراع الثانی من البیت وهو نصفه الثانی ، وحاصل ما فهم من کلام المصنف أن أحد اللفظین لیس له إلا محل واحد من البیت وهو الآخر ومقابله له أربعه من المحال ، أول المصراع الأول ، أو وسطه أو آخره ، أو أول المصراع الثانی ، واعتبر السکاکی قسما آخر وهو أن یکون اللفظ الآخر فی حشو المصراع الثانی نحو :

فی علمه وحلمه وزهده

وعهده مشتهر مشتهر

أی : هو فی علمه مشتهر ، وفی حلمه مشتهر ، وفی زهده مشتهر ، وفی عهده مشتهر ، والروایه بفتح الهاء مأخوذه من اشتهره الناس فقد وقع مشتهر فی حشو المصراع الثانی ورد علیه مشتهر الثانی الذی فی عجز البیت ، ورأی المصنف ترک هذا القسم أولی ؛ لأنه لا معنی فیه لرد العجز علی الصدر ، إذ لا صداره لحشو المصراع الثانی بالنسبه لعجزه ؛ لأنه لو کان فیه صداره بالنسبه لعجزه لکان لحشو المصراع الأول صداره بالنسبه لعجزه ، مع أن هذا لم یجعل من هذا القبیل اتفاقا (قوله : من ضرب أربعه) وهی کون اللفظین المتقابلین إما مکررین أو متجانسین أو ملحقین بهما من جهه الاشتقاق ، أو بسبب شبه الاشتقاق (وقوله : فی أربعه) وهی کون اللفظ المقابل لما فی عجز البیت واقعا فی صدر المصراع الأول ، أو فی حشوه ، أو فی عجزه ، أو فی صدر المصراع الثانی ، وعلی اعتبار السکاکی تکون الأقسام عشرین ، من ضرب أربعه أقسام المتقابلین فی خمسه

أورد ثلاثه عشر مثالا وأهمل ثلاثه (كقوله :

سريع إلى ابن العمّ يلطم وجهه

وليس إلى داعى النّدى بسريع) (١)

فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الأول (وقوله :

تمتع من شميم عرار نجد

فما بعد العشيّه من عرار)

******

أقسام المحال (قوله : أورد ثلاثه عشر مثالا) فقد مثل للمكررين بأربعه أمثله ، وللمتجانسين بأربعه ، وللملحقين بالمتجانسين من جهه الاشتقاق بأربعه ، ولم يمثل للملحقين بالمتجانسين بشبه الاشتقاق إلا بمثال واحد (قوله : وأهمل ثلاثه) إما لعدم ظفره بأمثلتها وإما اكتفاء بأمثله الملحقين من جهه الاشتقاق ، وسنذكر - إن شاء الله تعالى - أمثلتها عند مثال الملحقين بشبه الاشتقاق تكميلا للأقسام (قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو المغيره بن عبد الله وهذا شروع فى أمثله اللفظين المذكورين وهى أربعه كما مر (وقوله : سريع) أى : هو سريع ، ويلطم : بكسر الطاء من باب ضرب ، أو بضمها من باب نصر أى : يضرب وجهه بالكف ، والندى : العطاء أى : هذا المزموع سريع إلى الشر والملامه فى لطمه وجه ابن العم وليس بسريع إلى ما يدعى إليه من الندى والكرم (قوله : فيما يكون المكرر إلخ) حال من قوله أى : حاله كون ذلك القول من أمثله القسم الذى يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الأول ، وكذا يقال فيما يأتى بعده ونظير هذا البيت قول ابن جابر :

غزال إنس يصيد أسدا

فاعجب لما يصنع الغزال

دلاله دلّ كل شوق

عليه إذ زانه الدّلال

قتاله لا يطاق لكن

يعجبنى ذلك القتال

(قوله : وقوله : تمتع) أى : وقول الشاعر وهو الصمه بن عبد الله القشيرى ، والصمه بوزن همه فى الأصل اسم للرجل الشجاع والذكر من الحياه ، وسمى به هذا الشاعر ، وقوله تمتع : مقول القول فى البيت قبله وهو

أقول لصحابى والعيس تهوى

بنا بين المنيفه فالضّمار (۲)

ص: ۱۷۸

۱- البيت للأقيشر ، فى الإشارات ص ۲۳۴.

۲- البيت للصمه القشيرى - وبعده : تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشيّه من عرار والأخير فى لسان العرب ماده (عرر)

فيما يكون المكرر الآخر فى حشو المصراع الأول ومعنى البيت استمتع بشم عرار نجد وهى ورده ناعمه صفراء طيبه الرائحه فإنا نعدمه إذا أمسينا لخروجنا من أرض نجد ومنابته (وقوله (١) ومن كان بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهى الجاريه حين يبدو ثديها للنهود (مغرما) مولعا (فما زلت بالبيض القواضب) أى السيوف القواطع (مغرما) فيما يكون المكرر الآخر فى آخر المصراع الأول (وقوله (٢) ...

******

والعيس بكسر العين المهمله فى الأصل : الإبل التى يخالط بياضها شىء من الشقره واحدها : أعيس والأنثى عيساء ، والمراد به هنا مطلق الإبل ، قوله : تهوى أى تنحدر ، والمنيفه والضمار : موضعان ، والنجد : ما ارتفع من بلاد العرب ، وما انخفض منها يسمى : غورا وتهامه (قوله : فما بعد العشيه من عرار) من زائده ، وما بعدها مبتدأ ، والظرف قبلها خبره ، وما مهمله ، وأما قول الشارح فى المطول : إن من عرار فى موضع رفع على أنه اسم ما ومن زائده ، فقد اعترض عليه فيه بأن شرط عمل ما الحجازيه الترتيب ، وقد انتفى هنا.

(قوله : وهى) أى : العرار بفتح العين المهمله (قوله : ورده) أى : تطلع وتفرش على وجه الأرض لا ساق لها (قوله : نعدمه) من باب علم (قوله : ومنابته) أى : ومن منابته أى : ومن المواضع التى ينبت فيها ذلك العرار (قوله : وقوله ومن كان إلخ) أى وقول الشاعر وهو : أبو تمام حبيب ابن أوس الطائى (قوله : الكواعب) بدل من البيض ، أو عطف بيان ، لا أنه من إضافه الصفه للموصوف كما قيل.

قوله : جمع كاعب فى الأطول جمع كاعبه وكل صحيح ؛ لأن فواعل يأتى جمعا لفاعل وفاعله (قوله : حين يبدو ثديها للنهود) أى : التى يظهر ثديها لنهوده وارتفاعه ، وقوله فمازلت بالبيض : جمع أبيض ، وهذا دليل لجواب الشرط المحذوف ومعنى البيت : إن من كانت لذته فى مخالطه الإناث الحسان فلا ألتفت إليه لأنى مازالت لذتى بمخالطه

١- البيت لأبى تمام فى ديوانه ٣ / ٣٣٦.

٢- هو لذى الرمه غيلان بن عقبه وفى الديوان" إلا تعلل ساعه" ٢ / ٩١٢.

وإن لم يكن إلا معرج ساعه) هو خبر كان واسمه ضمير يعود إلى الإلمام المدلول عليه فى البيت السابق وهو :

ألمّا على الدار التى لو وجدتّها

بها أهلها ما كان وحشا مقيلها

(قليلا) صفه مؤكده لفهم القله من إضافه التعريج إلى الساعه أو صفه مقيده ...

******

السيوف القواطع واستعمالها فى محالها من الحروب (قوله : وقوله وإن لم يكن إلخ) أى : وقول الشاعر وهو ذو الرمه (قوله : وإن لم يكن إلا معرج ساعه) أى : وإن لم يكن الإلمام إلا تعريج ساعه فمعرج اسم مفعول بمعنى المصدر (قوله : ألما) أى : انزلا فى الدار ، والتثنيه لتعدد المأمور أو لخطاب الواحد بخطاب المثنى كما هو عاده العرب (قوله : بها أهلها) هذه الجمله فى موضع المفعول الثانى لوجد ، ويصح نصب أهلها بدلا من الهاء فى وجدتها ، وبها هو المفعول الثانى ، والإلمام وهو : النزول ، والتعريج على الشىء : الإقامه عليه ، والإخبار عن الإلمام بالتعريج صحيح من الإخبار بالأخص عن الأعم ؛ لأن الإلمام مطلق النزول وهو أعم عن التعريج الذى هو نزول مع استقرار (قوله : ما كان وحشا مقيلها) جواب لو أى ما كان موحشا محل القيلوله منها وهى النوم فى وقت القائله أعنى نصف النهار يعنى ما كان خاليا مقيلها ، وهذا كنايه عن تنعم أهلها وشرفهم ، لأن أهل الثروه من العرب يستريحون بالقيلوله بخلاف أهل المهنه ، فإنهم فى وقت القائله يشتغلون بالسعى فى أمورهم.

(قوله : لفهم القله من إضافه التعريج إلى الساعه) هذا بناء على أن الإضافه لاميه أى : إلا معرجا لساعه أى : إلا معرجا منسوبا لساعه فالساعه مفعول به للتعريج على التوسع ، لا- أنها ظرف له ، وحيث جعلت الإضافه لاميه استفيدت القله من تلك الإضافه (قوله : أو صفه مقيده) أى : وعلى هذا فالإضافه على معنى فى والمعنى وإلا- تعريجا قليلا فى ساعه ، فعلى الوجه الأول تكون الإضافه مفيده استيعاب التعريج للساعه بخلافه على الثانى فهو صادق باستيعابها وعدمه ، قال الشيخ يس : وكان الفرق بين الوجهين أى : جعل الصفه مؤكده أو مقيده بالاعتبار ، فيعتبر فى الأول التقييد بالساعه

أى إلا تعريجا قليلا فى ساعه (فإنى نافع لى قليلها) مرفوع فاعل نافع والضمير للساعه والمعنى قليل من التعريج فى الساعه ينفعنى ويشفى غليل وجدى وهذا فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الثانى (وقوله دعانى) أى اتركانى (من ملامكما سفاها) ...

******

قبل الوصف ب قليلا ، وفى الثانى يعتبر الوصف بالقله قبل الوصف بالساعه ، قال فى الأطول : ولا مجال لتقييد التعريج بالصفه قبل تقييده بالإضافه حتى يكون كل من الإضافه والوصف مقيدا له (قوله : أى إلا تعريجا قليلا فى ساعه) فيه إشاره إلى أن معرج مصدر فينبغى فتح رائه على أنه اسم مفعول ، لأنه هو الذى يكون بمعنى المصدر دون اسم الفاعل (قوله : فاعل نافع) أى : أو مبتدأ خبره نافع مقدم عليه والجمله فى محل رفع خبر إن (قوله : والضمير للساعه) أى : التى وقع فيها التعريج (قوله : والمعنى قليل إلخ) أى : ومعنى البيت الأخير ، وأما معنى البيتين معا أطلب منكما أيها الخليلان أن تساعدانى على الإلمام بالدار التى ارتحل أهلها فصارت القيلوله فيها موحشه ، والحال : أنى لو وجدت أهلها فيها ما كان محل القيلوله فيها موحشا لكثره أهلها وتنعمهم ، وإن لم يكن ذلك النزول وذلك التعريج إلا شيئا قليلا فإنه نافع لى يذهب بتذكر الأحباب فيه بعض همى ويشفى غليل وجدى (قوله : وهذا فيما يكون المكرر إلخ) حاصله أن المكرر فى هذا البيت لفظ قليلا فقد ذكر أولا فى صدر المصراع الثانى وذكر ثانيا فى عجزه ولا يضر اتصال قليلها بالهاء فى كونه عجز لما تقدم أن الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله : وقوله دعانى إلخ) أى : وقول الشاعر وهو القاضى الأرجانى ، وقبل البيت :

إذا لم تقدرا أن تسعدانى

على شجنى فسيرا واتركانى

دعانى ... إلخ ، وبعده :

أميل عن السّلوّ وفيه برئى

وأعلق بالغرام وقد برانى

ألا لله ما صنعت بعقلى

عقائل ذلك الحىّ اليمانى

وهذا شروع فى أمثله المتجانسين وهى أربعه كما مر (قوله : أى اتركانى) أشار بذلك إلى أن دعانى تثنيه دع - من ودع - يدع ، لا تثنيه دعا - يدعو بمعنى : طلب

أى خفه وقله عقل (فداعى الشوق قبلكما دعانى) (من الدعاء) وهذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الأول (وقوله (١) وإذا البلابل) جمع بلبل وهو طائر معروف (أفصحت بلغاتها ، فانف البلابل) جمع بلبال وهو الحزن (باحتساء بلابل) جمع بلبله بالضم وهو إبريق فيه الخمر وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعنى البلابل الأول فى حشو المصراع الأول لا صدره لأن صدره هو قوله وإذا

******

(قوله : أى خفه وقله عقل) هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهمله ، فيكون نصبا على التمييز ، أو على أنه مفعول لأجله ، وقد يروى بكسر الشين المعجمه بمعنى : المشافهه والمواجهه بالكلام ، فيكون نصبا على المصدريه أى : ملامه مشافهه ، أو على الحال والمعنى اتركانى من لومكما الواقع منكما لأجل سفهكما وقله عقلكما ، أو الواقع منكما مشافهه من غير استحياء فإنى لا ألتفت إلى ذلك اللوم ، لأن الداعى للشوق قد دعانى له ونادانى إليه فأجبته فلا أجيبكما بعده ، وذلك الداعى الذى دعا للشوق هو جمال المحبوب المشتاق إليه ، والشاهد فى دعانى الواقع فى صدر المصراع الأول ودعانى الواقع فى عجز البيت فإنهما ليسا مكررين ، بل متجانسين ؛ لأن الأول بمعنى اتركانى والثانى بمعنى نادانى ؛ لأنه من الدعوه بمعنى الطلب والجناس الذى بينهما متماثل (قوله : وقوله وإذا البلابل) أى : وقول الشاعر وهو الثعالبى (قوله : جمع بلبل) أى : بضم الباءين (قوله : أفصحت بلغاتها) أى : خلصت لغاتها من اللكنه ، يقال أفصح الأعجمى إذا نطق لسانه وخلصت لغته من اللكنه ، والمراد بلغاتها النغمات التى تصدر منها جعل كل نغمه لغه أى : إذا حركت البلابل بنغماتها الحسان الخالصه من اللكنه أحزان الأشواق والهوى (قوله : جمع بلبال) هو بالفتح والاحتساء الشرب أى : فانف الأحزان التى حركها صوت البلابل بالشرب من أباريق الخمر ، والحاصل أن مراد الشاعر نفى بلابل حدثت من إفصاح البلابل ، لأن الصوت اللطيف يحرك أحزان الهوى - كذا فى الأطول.

(قوله : لأن صدره هو قوله وإذا) أى : فإذا متقدمه على البلابل ، وحينئذ فالبلابل الأولى واقعه فى الحشو لا فى الصدر ، وعلم من كلام الشارح أن المقصود بالتمثيل

١- البيت للثعالبى فى الإشارات ص ٢٩٦.

(وقوله : فمشغوف (۱) بآيات المثانى) أى القرآن (ومفتون برنّات المثانى) أى بنغمات أوتار المزامير التى ضم طاق منها إلى طاق وهذا فيما يكون المتجانس الآخر فى آخر المصراع الأول (وقوله (۲) : أملتهم ثم تأملتهم ، فلاح) أى ظهر (لى أن ليس فيهم فلاح) أى فوز ونجاح وهذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الثانى

******

لفظ بلابل الثالث مع الأول لا مع الثانى ؛ لأن الثانى ليس فى أول المصراع الثانى ولا الأول ولا فى حشو الأول ولا فى أخره ، بل فى حشو الثانى وهو غير معتبر عند المصنف كما مر بل عند السكاكى (قوله : وقوله : فمشغوف إلخ) أى : وقول الشاعر وهو الحريرى فى المقامه الحراميه وقبل البيت :

بها ما شئت من دين ودنيا

وجيران تنافوا فى المعانى

والضمير فى بها للبصره (قوله : أى القرآن) أى : فمشغوف بآيات القرآن يهتدى بها ويتذكر ما فيها من الاعتبارات ، واعلم أن المثانى تطلق على ما كان أقل من مائتى آيه من القرآن وعلى فاتحه الكتاب ؛ لأنها تثنى فى كل ركعه وعلى القرآن بتمامه ؛ لأنه يثنى فيه القصص والوعد والوعيد ، والمراد بالمثانى الأول فى البيت هذا المعنى - كما قال الشارح.

(قوله : ومفتون) من الفتن بمعنى الإحراق ، قال الله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ)(۳) ، أو بمعنى الجنون ، والرنات جمع رنه : وهى الأصوات ، والمثانى جمع مثنى وهو ما كان من الأعواد له وتران فأكثر والفاء فى قوله فمشغوف لتفصيل أهل البصره أى : فمنهم الصالحون المشغوفون بقراءه القرآن ، ومنهم من هو مفتون بآلات اللهو والطرب ، ومنهم دون ذلك ، والمقصود مدح البصره بأنها مصر جامع (قوله : أى بنغمات) جمع نغمه بمعنى صوت أى : أصوات وهذا تفسير لرنات ، (وقوله : أوتار المزامير) تفسير للمثانى (قوله : التى ضم إلخ) فيه إشاره إلى وجه تسميتها مثانى أى : لأنها تثنى أى : يضم طاق أى : وتر منها إلى طاق أى : وتر آخر حال الضرب عليها (قوله : وقوله : أملتهم إلخ)

۱- البيت للحريرى من مقاماته ص ۵۲۱.

۲- البيت للأرجانى من قصيده يمدح فيها شمس الملك فى الإشارات ص ۲۹۷.

۳- الذاريات : ۱۳.

(وقوله : ضـرائب) جمع ضريبه وهى الطبيعه التى ضربت للرجل وطبع عليها (أبدعتها فى السماح ، فلسنا نرى لك فيها ضريبا) أى مثلا وأصله المثل فى ضرب القداح

******

أى : وقول القاضـى الأرجانى نسـبه لأرجان بلده من بلاد فارس ، والبيت من السـريع ، وعروضه مطويه مكسوفه ، وضربه موقوف (وقـوله : أملتهم) أى : رجـوت منهم المعروف والخير (وقـوله : ثم تـأملتهم) أى : ثم تـأملت فيهم وتفكرت فى أحوالهم هـل هى أحوال من يرجى خيره أم لا؟ (وقوله : فلاح لى) أى : فظهر لى بعـد التأمل فى أحوالهم أنه ليس فيهم فلاح أى : فوز وبقاء على الخير ، وقد أفاد ب ثم أنه كان على الخطأ مده مديده لعدم التأمل ، وباستعمال الفاء أنه ظهر له عدم فلاحهم بأدنى تأمل ، ومحل الشاهـد قوله فلاح : الواقع فى صدر المصـراع الثانى ، وفلاح الثانى الواقع فى عجز البيت فإنهما متجانسان ؛ لأن الأول بمعنى ظهر ، والثانى بمعنى الفوز والإقامه على الخير (قوله : وقوله : (١) ضرائب إلخ) أى : وقول الشاعر وهو البحترى ، وهذا شروع فى أمثله اللفظين الملحقين المتجانسـين من جهه الاشتقاق وهى أربعه كما مر ، والبيت المذكور من بحر المتقارب فوزنه فعول ثمان مرات (قوله : التى ضـربت للرجل) أى : أوجـدت فيه وطبع عليها ، (وقوله : وهى الطبيعه) أى السـجيه (قوله : أبـدعتها) أى : أنشأتها فى العالم من غير أن يتقـدم لأحـد من الناس عليك منشأ فيها (وقوله : فى السـماح) أى : الكرم إن قلت : كونها طبائع وكونه أبدعها وأحـدثها متنافيـان ، إذ لا معنى لإحـداث الطبـائع ، قلت : المراد أنـك أنشـأت آثارها الـداله على أنك طبعت عليها من الإعطاء الأفخم والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله فى السـماح (قوله : أى مثلا) أى : بل تلك الضرائب اختصصت بها وعلم من كلامه أنه فرق بين الضـريبه والضـريب فالضـريبه عباره عن الطبيعه التى طبع الشخص عليها والضريب المثل (قوله : وأصله) أى : وأصل الضـريب المثل فى ضرب القداح أى : أنه فى الأصل مثل مقيد ، ثم أريد به مطلق مثل (وقوله : فى ضرب القداح) فى بمعنى من ، وضرب بمعنى : خلط ، والقداح : السهام جمع قدح - بكسر القاف وسكون الدال - وهو سهم

١- هو للبحترى فى الإشارات للجرجانى ص ٢٩٧ وبلا نسبه فى الطراز ٢ / ٣٩٣.

وهذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا فى صدر المصراع الأول (وقوله :

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه

فليس على شىء سواه بخزّان) (۱)

أى إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره إليه فلا يحفظه على غيره ....

******

القمار وإضافه ضرب من إضافه الصفه للموصوف أى : المثل من القداح المضروبه أى : المخلوطه فكل واحد منها يقال له ضريب ؛ لأنه يضرب به فى جملتها وهو مثلها فى عدم التعيين فى المضاربه (قوله : وهذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا) أى : من جهه الاشتقاق يعنى أن هذا مثال للفظين المتقابلين الملحقين بالمتجانسين من جهه الاشتقاق ، وقد وقع أحدهما فى عجز البيت والثانى المقابل له فى صدر المصراع الأول ، ووجه كونهما ملحقين بالمتجانسين من جهه الاشتقاق أن ضرائب وضريبا يرجعان لأصل واحد وهو الضرب ، إن قلت : إن الضرائب والضريب من قبيل المتجانسين لاختلاف معناهما كما مر ، إذ لو كانا ملحقين بالمتجانسين من جهه الاشتقاق لا يجد معناهما ، أجاب العلامه ابن يعقوب بأن اختلافهما فى الماصدق لا ينافى أنهما متحدان فى مفهوم المشتق منه الذى هو المعتبر فى المشتقات ، فجنس الضرب متحد فيهما وإن كان فى الضرائب بمعنى الإلزام بعد الإيجاد الذى قد يحدث عاده عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم ، وفى الثانى وهو الضريب بمعنى التحريك الذى هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب (قوله : وقوله : إذا المرء إلخ) أى : وقول الشاعر وهو امرؤ القيس ، وهذا البيت من قصيدته مطلعها :

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان

وربع عفت آياته منذ أزمان (۲)

(وقوله : لم يخزن) بالخاء والزاء المعجمتين بضم الزاء وكسرها فهو من باب نصر وفرح (قوله : فلا يحفظه على غيره) أى : فلا يوثق به فى أموره ؛ لأنه لا يحفظه بالنسبه

۱- لامرئ القيس فى ديوانه ص ۹۰.

۲- البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ۱۶۳ ، ط دارالكتب العلميه.

مما لا ضرر له فيه وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا فى حشو المصراع الأول (وقوله (١) : لو اختصرتم من الإحسان زرتكم ، والعذب) من الماء (يهجر للإفراط فى الخصر) أى فى البروده يعنى أن بعدى عنكم لكثره إنعامكم على وقد توهم بعضهم أن هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الآخر فى حشو المصراع الأول كما فى البيت الذى قبله ولم يعرف أن اللفظين فى البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق وفى هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق ...

******

إلى غيره بالطريق الأولى (قوله : مما لا ضرر له فيه) أى : وإنما ضرره على غيره (قوله : وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا) أى : هذا المثال من أمثله القسم الذى يكون فيه اللفظان المتقابلان ملحقين بالمتجانسين من جهه الاشتقاق وأحدهما فى العجز والملحق الآخر فى حشو المصراع الأول ، وإنما كانا ملحقين من جهه الاشتقاق ؛ لأن يخزن وخزان يرجعان لأصل واحد وهو الخزن فهما مشتقان منه.

(قوله : وقوله لو اختصرتم) أى : قول الشاعر وهو أبو العلاء المعرى ، وقوله لو اختصرتم من الإحسان أى : لو تركتم كثره الإحسان ولم تبالغوا فيه ، بل أتيتم بما يعتدل منه زرتكم لكن أكثرتم من الإحسان فهجرتكم لتلك الكثره ولا غرابه فى هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال ، لأن الماء العذب يهجر للإفراط فى الصفه المستحسنه منه وهى الخصر أى : برودته (قوله : فى الخصر) بالخاء المعجمه والصاد المهمله المفتوحتين البرد ، وأما بفتح الخاء وكسر الصاد : فهو البارد (قوله : يعنى أن بعدى عنكم لكثره إنعامكم على) فقد عجزت عن الشكر فأنا أستحيى من الإتيان إليكم من غير قيام بحق الشكر فهو مدح لهم ، ويحتمل أن المراد ذمهم أى : إنهم أكثروا فى الإحسان حتى تحقق منهم جعلهم ذلك فى غير محله سفها فهجرهم لأفعالهم السفيهه فهذا يشبه أن يكون من التوجيه وفى البيت حسن التعليل (قوله : وفى هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق) أى : لأنه يتبادر فى بادئ الرأى أن اختصرتم ، والخصر من ماده

١- للمعرى فى سر الفصاحه ص ٢٦٧ ، والمصباح ص ١١٤.

والمصنف لم يذكر من هذا القسم إلا هذا المثال وأهمل الثلاثه الباقيه وقد أوردتها فى الشرح ...

******

واحده وليس كذلك ؛ لأن الأول مأخوذ من ماده الاختصار الذى هو ترك الإكثار ، والثانى مأخوذ من خصر أى : برد لا يقال إنه لا ماده للخصر ؛ لأنه نفسها ، إذ هو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق ، بل تجانس إذ الخصر لم يؤخذ من شىء حتى يتبادر كونهما من أصل واحد ؛ لأنّا نقول : يكفى فيه رعايه كونه مأخوذا من الفعل على قول ، إذ التبادر يكفى فيه التوهم فتأمل.

(قوله : لم يذكر من هذا القسم) أعنى كون اللفظين المتقابلين ملحقين بالمتجانسين بسبب شبه الاشتقاق إلا هذا المثال أى : وكان الأولى تأخيره بعد استيفاء أمثله ما يجمعهما الاشتقاق ، قال فى الأطول : وهذا مثال لما وقع أحد الملحقين فى آخر البيت ، والآخر فى حشو المصراع الأول ، وإنما كان واقعا فى حشو المصراع ؛ لأنه قد تقدم عليه لو ، وأنت خبير بأن هذا غير جار على اصطلاح العروضيين ، فإن البيت من البسيط ، ومستفعلن صدر ، ولو اختصر : متفعلن ، فاصطلاح علماء البديع مخالف لاصطلاح العروضيين فى الصدر والحشو والعجز ، فاصطلاح العروضيين أن الصدر هو التفعيله الأولى من المصراع والعجز التفعيله الأخيره وما بينهما حشو ولو كانت تلك التفعيله كلمه وبعض كلمه أو كلمتين وأما عند علماء البديع فالكلمه الأولى من المصراع صدر والأخيره عجز وما بينهما حشو - فتأمل.

(قوله : وقد أوردتها فى الشرح) فمثال ما يقع أحد الملحقين اللذين جمعهما شبه الاشتقاق فى آخر البيت ، والملحق الآخر فى صدر المصراع الأول قول الحريرى :

ولاح يلحى على جرى العنان إلى

ملهى فسحقا له من لائح لاحى

لاح الأول فعل ماض بمعنى ظهر وفاعله ضمير يعود على الشيب فى البيت قبله وهو:

نهانى الشّيب عمّا فيه أفراحى

فكيف أجمع بين الرّاح والرّاح

وقوله يلحى أى : يلوم ، وقوله على جرى العنان أى : جرى ذى العنان وهو الفرس ، وقوله إلى ملهى أى : إلى مكان اللهو ، وقوله فسحقا له أى : بعدا له من لائح لاحى أى :

(وقوله :

فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى

أطنين أجنحه الذباب يضير)

وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو ضائرى فى آخر المصراع الأول

******

من ظاهر لائم أى : ظهر الشيب يلومنى على جرى الخيل إلى الأماكن التى فيها اللهو فبعدا له من ظاهر لائم ، فلاح الأول : ماضى يلوح مأخوذ من اللوحان وهو الظهور ، والثانى اسم فاعل من لحاه إذا لامه ، ومثال ما وقع الملحق الآخر فى آخر المصراع الأول قول الحريرى أيضا

ومضطلع بتلخيص المعانى

ومطّلع إلى تخليص عانى

المضطلع بالشىء القوى فيه الناهض به وتلخيص المعانى اختصار ألفاظها وتحسين عباراتها والمطلع الناظر وتخليص العانى فكاك الأسير ، فالأول من عنى يعنى ، والثانى من عنا يعنو ، ومثال ما وقع الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر :

لعمرى لقد كان الثّريّا مكانه

ثراء فأضحى الآن مثواه فى الثّرى (١)

ثراء نصب على التمييز أى : لقد كانت الثريا مكانه من جهه ثروته وغناه ، يقال لمن أصبح غنيا ذا ثروه : أصبح فلان فى الثريا أو فى العيوق ، وقوله مثواه فى الثرى أى : فى الأرض والتراب ، والشاهد فى ثراء الأول والثرى الثانى ، فإن الأول واوى من الثروه والثانى يائى قال العلامه اليعقوبى : ويضعف كون هذا المثال من الملحق أن أحد اللفظين وهو الثانى لم يشتق من شىء حتى يتوهم فيهما الاشتقاق من أصل واحد ، فالأقرب فيهما التجانس إلا أن يقال يكفى فى تبادر اشتقاقهما من أصل واحد كون أحدهما مأخوذا من شىء فيسرى الوهم الآخر - تأمل.

(قوله : وقوله (٢) فدع الوعيد إلخ) أى : وقول الشاعر وهو ابن عيينه المهلبى والشاهد فى ضائرى ويضير فإنهما مما يجمعهما الاشتقاق ؛ لأنهما مشتقان من الضير بمعنى الضرر ، وقد وقع الأول فى آخر المصراع الأول والثانى فى عجز البيت ، ومعنى البيت دع

١- بلا نسبه فى المصباح ص ١٦٧.

٢- فى الإشارات ص ٢٩٧ ، ودلائل الإعجاز ص ١٢١.

(وقوله : وقد كانت البيض القواضب فى الوغى) أى السيوف القواطع فى الحرب (بواتر) أى قواطع لحسن استعماله إياها (فهى الآن من بعده بتر) جمع أبتر إذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا فى صدر المصراع الثانى.

السجع

(ومنه) أى ومن اللفظى (السجع قيل وهو تواطؤ الفاصلتين ...

******

وعيدك أى : إخبارك بأنك تنالنى بمكروه ، فإنه لا يجديك منه شيئا ؛ لأنه بمنزله طنين أجنحه الذباب ، وذلك الطنين لا ينالنى منه مكروه فكذا وعيدك (قوله : وقوله : وقد كانت إلخ) أى : وقول الشاعر وهو أبو تمام فى مرثيه محمد بن نهشل حين استشهد وقبل البيت :

ثوى فى الثّرى من كان يحيا به الورى

ويغمر صرف الدهر نائله الغمر (١)

أى : سكن فى التراب من كان يحيا به الورى ومن كان عطاؤه كثيرا ، لكثرته يزيد على حوادث الدهر ويسترها ، فالغمر الأول بمعنى الستر ، والثانى بمعنى الكثير ، والنائل : العطاء (قوله : (٢) وقد كانت البيض القواضب فى الوغى بواتر) أى : أن السيوف البيض القواطع فى ذاتها كانت فى الحروب قواطع لرقاب الأعداء لحسن استعمال الممدوح إياها لمعرفته بكيفيه الضرب بها وتدربه وشجاعته (قوله : فهى الآن) أى بعد موته بتر أى : مقطوعه الفائده ، إذ لم يبق بعده من يستعملها كاستعماله ، والشاهد فى قوله : بواتر وبتر ، فإن البواتر والبتر مما يجمعهما الاشتقاق ؛ لأنهما مأخوذان من البتر وهو القطع (قوله : جمع أبتر) أى : مقطوعه الفائده.

[السجع] :

(قوله : ومنه السجع) اعلم أن هنا ألفاظا أربعه ينبغى استحضار معانيها لكثره دورانها على الألسن ، فيزول الالتباس : السجع والفاصله والقرينه والفقره ، فالقرينه قطعه

١- ديوان أبى تمام.

٢- ديوان أبى تمام ٤ / ٨٣ ، والإشارات ٢٩٨ ، وشرح ديوانه ص ٣٥٦ بروايه " المآثير " بدلا من " القواضب ".

من النثر على حرف واحد) فى الآخر (وهو معنى قول السكاكى هو) أى السجع (فى النثر كالقافيه فى الشعر) ...

******

من الكلام جعلت مزاوجه لأخرى ، والفقره مثلها إن شرط مزاوجتها الأخرى ، وإلا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أو لا كما هو ظاهر كلامهم ، وأما الفاصله فهى الكلمه الأخيره من القرينه التى هى الفقره ، وأما السجع فقد يطلق على نفس الفاصله الموافقه لأخرى فى الحرف الأخير منها ، ويطلق على توافق الفاصلتين فى الحرف الأخير ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله : قيل وهو تواطؤ أى : توافق الفاصلتين أى : الكلمتين اللتين هما آخر الفقرتين حاله كونهما من النثر (وقوله : على حرف واحد) على بمعنى (فى) متعلق بتوافق أى : توافق الفاصلتين فى كونهما على حرف واحد كائن فى آخرهما (قوله : من النثر) أى : سواء كان قرآنا أو غيره - كذا فى الأطول ، ومقابل قوله فى النثر قوله الآتى : وقيل السجع غير مختص بالنثر (قوله : كالقافيه فى الشعر) أى : من جهه وجوب التواطؤ فى كل على حرف فى الآخر (قوله : يعنى إلخ) إشاره لجواب بحث وارد على قول المصنف وهو أى : هذا التفسير معنى قول السكاكى : السجع فى النثر كالقافيه فى الشعر ، وحاصل البحث أن القافيه فى الشعر لفظ ختم به البيت إما الكلمه نفسها أو الحرف الأخير منها أو غير ذلك كأن يكون من المحرك قبل الساكنين إلى الانتهاء على اختلاف المذاهب فيها ، وعلى كل حال فليست القافيه عباره عن تواطؤ الكلمتين فى آخر البيتين ، وحينئذ فالمناسب لتشبيه السكاكى السجع بها ، حيث قال : السجع فى النثر كالقافيه فى الشعر أن يراد بالسجع اللفظ أعنى الكلمه الأخيره من الفقره باعتبار كونها موافقه للكلمه الأخيره من الفقره الأخرى فى الحرف الأخير منها لا موافقه الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين ، وحينئذ فلا يصح قول المصنف وهو معنى قول السكاكى إلخ ، وحاصل الجواب أن مراد المصنف بقوله وهذا التفسير أى : تفسير السجع بالموافقه المذكوره معنى قول السكاكى السجع فى النثر كالقافيه فى الشعر أن هذا التفسير محصول كلام السكاكى وفائدته لا أنه عينه ؛ وذلك أن تسميه السكاكى الفاصله سجعا إنما هو لوجود التوافق فيها ولو لا ذلك ما سميت ، فعاد الحاصل إلى أن العله التى أوجبت التسميه

يعنى أن هـذا مقصود كلام السـكاكى ومحصوله وإلا فالسـجع على التفسـير المـذكور بمعنى المصدر أعنى توافق الفاصـلتين فى الحرف الأخير وعلى كلام السـكاكى هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر فى أواخر الفقر ؛ ولـذا ذكره السـكاكى بلفظ الجمع وقال : إنها فى النثر كالقوافى فى الشعر ؛ ذلك لأن القافيه لفظ فى آخر البيت إما الكلمه نفسها أو الحرف الأخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب وليست عباره عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الأبيات على حرف واحد فالحاصل أن السجع قد يطلق على الكلمه الأخيره من الفقره باعتبار توافقها للكلمه الأخيره من الفقره الأخرى وقد يطلق على نفس توافقهما ومرجع المعنيين واحد.

******

هى المسـماه بالسـجع فى الحقيقه وفى القصد (قوله : يعنى) أى : المصنف (وقوله : أن هذا) أى : تفسير السجع بالتواطؤ المذكور (وقوله : مقصود كلام السـكاكى) أى : المقصود منه لا أنه عينه (قوله : وإلا فالسـجع إلخ) أى : وإلا نقل أن هذا التفسـير بالتواطؤ هو المقصود من كلام السكاكى ، بل قلنا : إنه عينه فلا يصح ؛ لأن السجع إلخ.

(قوله : فى أواخر الفقر) حـال من اللفـظ أى : حاله كون اللفظ كائنا فى أواخر الفقر (قوله : ولـذا) أى : ولأجل كون السـجع عند السـكاكى نفس اللفـظ المتواطئ لا المعنى المصـدرى ، وهو التواطؤ ذكره السـكاكى بلفظ الجمع أى : والسـجع لا يجمع إلا إذا كـان بمعنى اللفـظ ولو أراد المصـدر لعبر بالإفراد ؛ لأـن المصـدر لاـ يجمع إلا إذا أريـد به الأنواع وإراده الأنواع ليس فى كلام السـكاكى ما يـدل عليها فتعينت إراده اللفظ وهـذا دليل أول على أن السـجع عنـد السـكاكى نفس اللفظ (قوله : وقال إنها) أى : الأسـجاع فى النثر كالقوافى فى الشـعر ، ومن هذا يعلم أن قول المصـنف هو فى النثر إلخ روايه لكلام السـكاكى بالمعنى (قوله : وذلك لأن القافيه إلخ) أى : وبيان ذلك أى : وبيان كون السـجع عنده نفس اللفظ المتواطئ إلخ أن القافيه إلخ ، وهذا دليل ثان على أن السـجع عنـد السـكاكى نفس اللفـظ فلو قـال : ولأن القافيه إلـخ كان أوضـح (قوله : على تفصـيل) أى : اختلاف (قوله : وليست عبـاره إلـخ) أى : فلمـا شـبه الأسـجاع بالقوافى التى هى ألفاظ قطعا علم أن مراده بالإسـجاع : الألفاظ المتوافقه لا المعنى المصدرى (قوله : ومرجع المعنيين واحد)

(وهو) أى السجع (ثلاثه أضرب مطرف إن اختلفتا) أى الفاصلتان (فى الوزن نحو (ما لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقاراً. وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْواراً)(1).

فإن الوقار والأطوار مختلفان وزنا (وإلا) أى وإن لم يختلفا فى الوزن (فإن كان ما فى إحدى القرينتين) من الألفاظ (أو) كان (أكثره) أى أكثر ما فى إحدى القرينتين (مثل ما يقابله من) القرينه (الأخرى ...

******

أى : وهو التوافق المذكور ، فإن المعنى الثانى نفس التوافق ، والأول : الكلمه من حيث التوافق فهو المسمى فى الحقيقه. اه. سم

(وقوله : ومرجع المعنيين واحد) هو المراد بقوله السابق يعنى أن هذا مقصود كلام السكاكى (قوله : أى الفاصلتان) أى : الكلمتان الأخيرتان من الفقرتين (قوله : فى الوزن) ينبغى أن يكون المعتبر هنا الوزن الشعرى لا الوزن التصريفى (وقوله : إن اختلفتا فى الوزن) أى : مع الاتفاق فى التقفيه أى : الحرف الأخير بقرينه تعريف السجع ، حيث اعتبر فيه التوافق فى الحرف الأخير.

(قوله : فإن الوقار والأطوار مختلفان وزنا) أى : أن الوقار فاصله من الفقره الأولى ، والأطوار فاصله من الفقره الثانيه ، وقد اختلفا فى الوزن ، فإن ثانى وقارا محرك ، وثانى أطوارا ساكن ، وإنما سمى مطرفا ؛ لأنه خارج فى التوغل فى الحسن إلى الطرف بخلاف غيره كما يأتى ، أو لأن ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين إنما هو الطرف وهو الحرف الأخير دون الوزن كذا قال اليعقوبى ، وقال العصام : سمى مطرفا أخذا له من الطريف وهو الحديث من المال ؛ لأن الوزن فى الفاصله الثانيه حديث ، وليس هو الوزن الذى كان فى الأولى (قوله : أى وإن لم يختلفا فى الوزن) أى : بل اتفاقا فيه كما اتفقا فى التقفيه (قوله : القرينتين) أى : الفقرتين سميت بذلك لأنها تقارن الأخرى (قوله : مثل ما يقابله من القرينه الأخرى) أى مثل ما يقابله من الألفاظ الكائنه فى القرينه الأخرى ، يعنى ما عدا الفاصلتين ؛ لأن الموضوع حصول الموازنه فى الفاصلتين ،

١- نوح : ١٣ ، ١٤.

فى الوزن والتقفيه) أى التوافق على الحرف الأخير (فترصيع نحو : يطبع الأسجاع بجواهر لفظه من يقرع الأسماع بزواجر وعظه) فجميع ما فى القرينه الثانيه موافق لما يقابله من القرينه الأولى وأما لفظ فهو فلا يقابله شىء من الثانيه ولو قال بدل الأسماع الآذان كان مثالا لما يكون أكثر ما فى الثانيه موافقا لما يقابله فى الأولى (وإلا فمتواز)

******

فلا معنى لإدراجه فى هذا الاشتراط (قوله : فى الوزن) متعلق بمثل ؛ لأنه فى معنى مماثل (قوله : فترصيع) أى : فالسجع الكائن على هذه الصفه يسمى ترصيعا تشبيها له بجعل إحدى اللؤلؤتين فى العقد فى مقابله الأخرى المسمى لغه بالترصيع ، وكان الأولى للمصنف أن يقول : فمرصع على صيغه اسم المفعول ليناسب قوله : أولا فمطرف ، وقوله بعد فمتواز (قوله : نحو فهو يطبع إلخ) هذا مثال لما فيه المساواه فى الجميع ، وقوله يطبع الأسجاع بجواهر لفظه أى : يزين الأسجاع بألفاظه الشبيه بالجواهر ، ففى يطبع استعاره تبعيه ، أو أنه شبه تزيين السجع بمصاحبه خيار الألفاظ بجعل الحلى مطبوعا بالجواهر فعبر بهذه العباره على طريق الاستعاره بالكنايه ، وقوله ويقرع الأسماع بزواجر وعظه شبه الأسماع بأبواب تقرع بالأصابع لتفتح فعبر بما ذكر على طريق المكنيه أيضا - كذا فى اليعقوبى ، وقال العصام يطبع أى : يعمل يقال طبع السيف والدرهم عمله ، والأسجاع : الكلمات المقفيات ، والجواهر : جمع جوهر : الشىء النفيس ، وإضافتها للفظه من إضافه المشبه به للمشبه ، وأفرد اللفظ فى موضع إراده المتعدد لكونه فى الأصل مصدرا ، وقوله ويقرع أى : يدق ، والمراد لازم الدق وهو التأثير أى : يؤثر فى الأسماع بزواجر وعظه ، وعلى هذا فلا استعاره فى الكلام ، ومحل الشاهد أن (وعظه) فاصله موازنه للفاصله الأولى وهى (لفظه) فخرج السجع حينئذ عن كونه مطرفا ، ثم إن كل كلمه من القرينه الأولى موافقه لما يقابلها من القرينه الثانيه وزنا وتقفيه ، وذلك لأن يطبع موازن ليقرع ، والقافيه فيها العين والأسجاع موازن للأسماع ، والقافيه فيهما العين أيضا ، وجواهر موازن لزواجر ، والقافيه فيهما الراء (قوله : فلا يقابله شىء من الثانيه) هذا جواب أما ، أى : لا يقابله شىء من الثانيه أى حتى يقال : إنه مساو له أو غير مساو له ، والحاصل أن هذا المثال تساوت فيه جميع المتقابلات (قوله : كان مثالا لما يكون إلخ) أى : لأن الآذان ليست

أی وإن لم یکن جمیع ما فی القرینه ولا أکثره مثل ما یقابله من الأخری فهو السجع المتوازی (نحو (فِیها سُرُرٌ مَرْفُوعَهٌ. وَأَکْوابٌ مَوْضُوعَهٌ)(۱) لاختلاف سرر وأکواب فی الوزن والتقفیه وقد یختلف الوزن فقط ...

******

موافقه للأسجاع فی التقفیه ، إذ آخر الأسجاع العین ، وآخر الآذان النون ولا فی الوزن بحسب اللفظ الآن وإن کانت موافقه بحسب الأصل ، لأن أصل آذان أأذان بوزن أفعال ولا ینظر للأصل فی مثل ذلک علی أنه یجوز أن یکتفی فی عدم التوافق بعدم الموافقه فی التقفیه وإن کانت الموافقه فی الوزن حاصله بالنظر للأصل (قوله : أی وإن لم یکن جمیع ما فی القرینه ولا أکثره مثل ما یقابله من الأخری) أی : بأن کان جمیع ما فی إحدی القرینتین من المتقابلات أو أکثر ما فیها أو نصفه مخالفا لما یقابله من القرینه الأخری فی الوزن والتقفیه معا أو فی أحدهما ، وهذا الاختلاف المذکور بالنظر لما عدا الفاصله ؛ لأن التوافق فی الحرف الأخیر منها معتبر فی مطلق السجع (قوله : المتوازی) أی : المسمی بذلک لتوازی الفاصلتین أی : توافقهما وزنا وتقفیه دون رعایه غیرهما والتسمیه یکفی فیها أدنی اعتبار (قوله : لاختلاف إلخ) أی : وإنما کان السجع فی هذه الآیه متوازیا لاختلاف سرر وأکواب فی الوزن والتقفیه أی : وأما الفاصلتان وهما مرفوعه وموضوعه فمتوافقتان وزنا وتقفیه ولفظ فیها لم یقابله شیء من القرینه الأخری (قوله : وقد یختلف الوزن فقط) هذا من جمله ما دخل تحت إلا فهی صادقه بثلاثه أمور ، لأن عدم الاتفاق فی الوزن والتقفیه صادق بالاختلاف فیهما أو فی أحدهما ، أی : وقد یختلف وزن ما فی القرینتین من السجع المتوازی من غیر اختلاف فی التقفیه أی : مع توافق الفاصلتین کما هو الموضوع فعرفا وعصفا فی الآیه التی مثل بها متوازیان والقافیه فیهما واحده ، وأما المرسلات والعاصفات فغیر متوازیین ، لأن مرسلات علی وزن مفعلات ، وعاصفات علی وزن فاعلات ومتوافقان فی التقفیه ، وقد یقال : إن المعتبر فی السجع الوزن العروضی کما مر والوزن المذکور لا ینظر فیه إلی اتحاد الحرکه ولا لکون الحرف أصلیا أو زائدا ،

۱- الغاشیه : ۱۴ ، ۱۳.

نحو (وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفاً. فَالْعاصِفاتِ عَصْفاً)(۱) وقد تختلف التقفيه فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت (قيل وأحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو (فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ. وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ. وَظِلٍّ مَمْدُودٍ)) (۲) أى بعد أن لا تتساوى قرائنه فالأحسن (ما طالت قرينته الثانيه ...

******

بل المنظور له فيه مقابله متحرك بمتحرك وساكن بساكن فالحق أن السجع فى الآيه المذكوره مرصّع ، لأن مرسلات وعاصفات متحدان وزنا وقافيه (قوله عرفا) قال ابن هشام : إن كان المراد بالمرسلات الملائكه وبالعرف المعروف فعرفا إما مفعول لأجله ، أو نصب بنزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكه المرسله للمعروف أو بالمعروف وإن كان المراد بالمرسلات الأرواح أو الملائكه وعرفا بمعنى متتابعه فانتصاب عرفا على الحال ، والتقدير أقسم بالأرواح أو الملائكه المرسله متتابعه.

(قوله : وقد تختلف) أى : فى المتوازى التقفيه فقط دون الوزن فيما يعتبر فيه التقابل وهو غير الفاصلتين (قوله : حصل الناطق والصامت ، وهلك الحاسد والشامت) أى : أنعم الله على فحصل عندى وملكت الناطق وهو الرقيق والصامت كالخيل ونحوها والعقار فحصل على وزن هلك وقافيتهما مختلفه ، لأن قافيه الكلمه الأولى اللام وقافيه الثانيه الكاف ، وكذا يقال فى ناطق وحاسد ، وأما صامت وشامت فلا بد فيهما من التوافق وزنا وقافيه ، لأنهما فاصلتان (قوله : قيل إلخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله : ما تساوت قرائنه) أى : فى عدد الكلمات وإن كانت إحدى الكلمات أكثر حروفا من كلمه القرينه الأخرى فلا يشترط التساوى فى عدد الحروف (قوله : (فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ. وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ. وَظِلٍّ مَمْدُودٍ)) أى : فهذه قرائن ثلاثه وهى متساويه فى كون كلّ مركبه من لفظين ، والسدر : شجر النبق ، والمخضود : الذى لا شوك له كأنه خضد أى : قطع شوكه ، والطلح : شجر الموز ، والمنضود : الذى نضد بالحمل من أسفله إلى أعلاه (قوله : ثم ما طالت قرينته الثانيه) أى : طولا غير متفاحش وإلا كان قبيحا ،

۱- المرسلات : ۲ ، ۱.

۲- الواقعه : ۲۸ ، ۲۹.

نحو (وَالنَّجْمِ إِذا هَوى. ما ضَلَّ صاحِبُكَمْ وَما غَوى)(۱) أو قرينته (الثالثه نحو (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ. ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ)(۲) من التصليه (ولا يحسن أن يولى قرينه) أى أن يؤتى بعد قرينه بقرينه أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا) لأن السجع قد استوفى أمده فى الأول بطوله فإذا جاء الثانى أقصر منه كثيرا يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غايه فيعثر دونها ، وإنما قال كثيرا احترازا عن قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحابِ الْفِيلِ. أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ)(۳) ...

******

والطول المتفاحش بالزياده على الثلث ومحل القبح إذا وقعت الطويله بعد فقره واحده أما لو كانت بعد فقرتين فأكثر لا يقبح ، لأن الأوليين حينئذ بمثابه واحده (قوله : (وَالنَّجْمِ إِذا هَوى. ما ضَلَّ صاحِبُكُمْ وَما غَوى)) أى : فهاتان قرينتان والثانيه أكثر فى الكلمات من الأولى فهى أطول منها (قوله : (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ)) هما قرينتان متساويتان فى أن كلا منها كلمه واحده ولا عبره بحرف الفاء المأتى به للترتيب فى كون الثانيه من كلمتين ، وأما قوله (ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ) فهو قرينه ثالثه وهى أطول من كل مما قبلها ، وقول المصنف : أو قرينته الثالثه عطف بأو إشاره إلى أنه فى مرتبه ما قبله.

(قوله : من التصليه) أى : الإحراق بالنار (قوله : ولا يحسن أن يولى إلخ) أى : بأن تكون قرينه طويله ، والقرينه التى بعدها قصيره قصرا كثيرا بالنسبه إليها سواء كانت القصيره ثانيه بالنظر لأصل الكلام أو ثالثه أو رابعه ، وذلك كما لو قيل خاطبنى خليلى وشفانى بكلامه الذى هو كالجوهر النفيس فاقتنيت به أحسن تنفيس (قوله : أمده) أى غايته (قوله : فيعثر دونها) أى : فيقع قبل الوصول إليها ، لأن السمع يطلب أمدا مثل الأولى أو قريبا منها ، فإذا سمع القصير كثير فاجأه خلاف ما يترقب وهو مما يستقبح (قول : احتراز إلخ) أى : فإن زياده الأولى على الثانيه إنما هو بكلمتين الأولى تسع كلمات بهمزه الاستفهام وحرف الجر والثانيه ست كلمات وهذا غير مضر إذ المضر إنما

۱- النجم : ۲ ، ۱.

۲- الحاقه : ۳۱ ، ۳۰.

۳- الفيل : ۲ ، ۱.

(والأسجاع مبنيه على سكون الأعجاز) أى أواخر فواصل القرائن إذ لا يتم التواطؤ والتزاوج فى جميع الصور إلا بالوقف والسكون (كقولهم : ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو آت) إذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع ؛ لأن التاء من فات مفتوح ومن آت منون مكسور.

(قيل : ولا يقال فى القرآن أسجاع) رعايه للأدب وتعظيما له إذ السجع فى الأصل هدير الحمام ونحوه ...

******

هو الزياده بأكثر من الثلث ، وأما الزياده بالثلث فأقل فلا تضر (قوله : والأسجاع مبنيه على سكون الأعجاز) أى : أن سكون الأعجاز أصل ينبنى عليه تحصيل السجع وهو واجب عند اختلاف الحركات الإعرابيه ومستحسن عند اتفاقها (قوله : إذ لا يتم إلخ) هذا مرتبط بمحذوف أى : لأن الغرض من التسجيع أن يزاوج أى يوافق بين الفواصل ولا يتم التوافق بينهما إلا بالسكون وذلك السكون أعم من أن يكون فى الفاصله من أصل وضعها كما فى دعا أمرا للاثنين ودعا فعلا ماضيا أو يحصل بالوقف ، ولذا قال المصنف : مبنيه على السكون ولم يقل : مبنيه على الوقف (قوله : أى أواخر) إلخ أشار بهذا إلى أن كلامه على حذف مضاف ، والفواصل تفسير للأعجاز أى : على سكون أواخر الأعجاز (قوله : التواطؤ) أى : التوافق (وقوله : والتزاوج) مرادف لما قبله (قوله : كقولهم : ما أبعد ما فات) أى : لأن ما فات من الزمان ومن الحوادث فيه لا يعود أبدا (قوله : وما أقرب ما هو آت) أى : لأنه لا بد من حصوله فصار كالقريب (قوله : منون مكسور) أى : وهذا التخالف غير جائز فى القوافى ولا واف بالغرض من السجع أعنى : تزاوج الفواصل (قوله : ولا يقال فى القرآن أسجاع) ليس المراد أنه لا يقال فيه ذلك لعدم وجوده فى نفس الأمر ، بل المراد أنه ينهى أن يقال ذلك لرعايه الأدب ولتعظيم القرآن وتنزيهه عن التصريح بما أصله أن يكون فى الدواب العجم (قوله : هدير الحمام) أى : تصويته (وقوله : ونحوه) بالرفع عطفا على المضاف أى : ونحو الهدير كتصويت الناقه لا على المضاف إليه لأن الهدير قاصر على الحمام ، والحاصل أن كلّا من هدير الحمام وتصويت الناقه يقال له السجع فى الأصل ، ثم نقل لفظ سجع من هذا المعنى للمعنى المذكور

وقيل لعدم الإذن الشرعى ، وفيه نظر ؛ إذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على إذن الشارع وإنما الكلام فى أسماء الله تعالى (بل يقال) للأسجاع فى القرآن - أعنى الكلمه الأخيره من الفقره - (فواصل وقيل : السجع غير مختص بالنثر ومثاله من النظم قوله (١) : تجلّى به رشدى وأثرت) أى صارت ذا ثروه (به يدى ...

******

فى هذا الفن ، وحينئذ فلا يصرح بوجوده فى القرآن لما ذكر (قوله : وقيل لعدم إلخ) أى : وقيل النهى عن أن يقال ذلك لعدم الإذن الشرعى بإطلاقه (قوله : وإنما الكلام) أى : وإنما الخلاف فى أسماء الله هل يحتاج فى إطلاقها لإذن أو لا؟ وقد يقال : إن القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه إلا بما لا إيهام فيه ولا نقصان قياسا على تسميه الذات. والسجع هدير الحمام ففيه من إيهام النقص ما يمنع إطلاقه إلا بإذن (قوله : بل يقال للأسجاع فى القرآن) أى باعتبار القرآن (قوله : أعنى الكلمه الأخيره من الفقره الأولى) أعنى أى : بالأسجاع هنا الكلم الأواخر من الفقر ، وقول المصنف : بل يقال فواصل مبنى على ما قاله السكاكى من أن السجع يطلق على الكلمه الأخيره من الفقره ، إذ هى التى يقال لها فاصله لا على أن السجع موافقه الكلمات الأخيره من الفقره (قوله : فواصل) أى : لمناسبه ذلك لقوله تعالى : (فُصِّلَتْ آياتُهُ)(٢).

(قوله : وقيل السجع غير مختص بالنثر) هذا عطف على محذوف ، والأصل والسجع مختص بالنثر أخذا مما تقدم حيث قيل : إنه فى النثر كالقافيه فى الشعر ، وحيث قيل : إنه توافق الفاصلتين ، إذ الفاصلتان مخصوصتان بالنثر وإطلاقهما على ما فى الشعر توسع وقيل غير مختص بالنثر ، بل يكون فيه كما تقدم ، وفى النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقره سجعه ، فإن اتفق فقرتا الشطرين فهو غير تشطير ، وإلا فهو تشطير أو بأن يجعل كل شطر فقره فيكون البيت فقرتين ، وهذا كثير كألفيه ابن مالك وجوهره اللقانى (قوله : قوله) أى : قول أبى تمام (وقوله : تجلى) أى : ظهر بهذا الممدوح وهو نصر المذكور فى البيت السابق أعنى قوله :

١- البيت لأبى تمام.

٢- فصلت : ٣.

وفاض به ثمدی) هو بالکسر الماء القلیل والمراد هنا المال القلیل (وأوری) أی صار ذا وری (به زندی) وأما أوری بضم الهمزه علی أنه متکلم المضارع من أوریت الزند أخرجت ناره فتصحیف ومع ذلک یأباه الطبع.

******

سأحمد نصرا ما حییت وإنّنی

لأعلم أن قد جلّ نصر عن الحمد (۱)

تجلی به رشدی أی : ظهر به رشدی أی : بلوغی للمقاصد وهذه قرینه فی النظم ، (وقوله : وأثرت به یدی) أی : وصارت یدی بهذا الممدوح ذات ثروه أی : کثره مال لاکتسابها منه جاها وعطاء قرینه أخری فی النظم ساجعت ما قبلها (قوله : وفاض به) أی : بالممدوح ثمدی قرینه ساجعه لما قبلها (قوله : والمراد به المال القلیل) أی : علی طریق الاستعاره بجامع القلّه أو النفع فی کل ، وهذه الفقره باعتبار المراد منها کالتأکید لما قبلها (قوله : وأوری) بفتح الهمزه ، والراء فعل ماض ، وزندی فاعله وضمیر به للممدوح أی : أوری بالممدوح زندی (قوله : أی صار ذا وری) أی : صار زندی ذا نار بعد أن کان لا نار له ، فالهمزه فی أوری للصیروره ، وصیروره زنده ذا نار کنایه عن ظفره بالمطلوب ؛ لأن الزند إذا لم یکن ذا وری لم ینل منه المراد ، وإن کان ذا وری نیل منه المراد فأوری علی هذا فعل ماض وفاعله زندی ، فهو موافق لما قبله فی کون الفاعل غیر ضمیر المتکلم (قوله : علی أنه متکلم المضارع) الأولی علی أنه مضارع المتکلم (قوله : من أوریت الزند أخرجت ناره) أی : فالمعنی حینئذ وأوری أنا بالممدوح زندی أی : أخرج بسببه نار زندی (قوله : فتصحیف) أی : تغییر لشکل الکلمه ؛ لأنه بضم الهمزه وکسر الراء ، مع أنهما مفتوحتان ، والدلیل علی أنه تصحیف عدم مطابقته لما قبله فی الفاعل من جهه کون فاعل ما قبله من طریق الغیبه ، بسبب کونه اسما ظاهرا ، فلم یجر الکلام علی نمط واحد وجریانه مع إمکانه أنسب لبلاغه الشاعر (قوله : یأباه الطبع) أی : لأنه یومئ إلی ما ینافی المقام ؛ وذلک لأن فیه إیماء إلی أن عند الشاعر أصل الظفر بالمراد ، ثم استعان بالممدوح حتی بلغ المقصود وکون زنده لا وری له ، ثم صار بالممدوح ذا وری أنسب

۱- شرح دیوان أبی تمام ص ۱۱۱ ط دار الکتب العلمیه.

(ومن السجع على هذا القول) أى القول بعدم اختصاصه بالنثر (ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعه مخالفه لأختها) أى للسجعه التى فى الشطر الآخر ، فقوله : سجعه ...

******

بمقام المدح من كونه يخرج نار زنده بإعانه الممدوح مع وجود أصل النار فيه ، والحاصل أن العباره الأولى وهى أورى بصيغه الماضى تقتضى أنه صار زنده ذا ورى بعد انعدام وريه ، والثانيه تقتضى أن له أصل الورى وبلوغ كماله بالممدوح ، ولا يخفى أن الأولى بمقام المدح أنسب من الثانيه (قوله : ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير) حاصله أنه إذا بنينا على القول بأن السجع مختص بالنثر فما يوجد فى النظم مما يشبه السجع يعد من المحسنات الشبيهه به وإذا بنينا على القول بأن السجع يوجد فى الشعر أيضا فنقول : السجع الموجود فيه قسمان ما لا يسمى بالتشطير وهو الذى تقدم ، وما يسمى بالتشطير (قوله : وهو جعل كل من شطرى البيت إلخ) أى : أن يجعل كل مصراع من البيت مشتملا على فقرتين والفقرتين اللتين فى المصراع الأول مخالفتين للّتين فى المصراع الثانى فى التقفيه كما فى البيت الآتى ، فإن الشطر الأول فقرتان وقافيتهما الميم ، والشطر الثانى فقرتان أيضا وقافيتهما الباء ، وسمى هذا النوع بالتشطير لجعل الشاعر سجعتى الشطر الأول مخالفتين لأختيهما من الشطر الثانى وشمول تعريف السجع السابق لهذا النوع المسمى بالتشطير باعتبار كل شطر ، فإنه مشتمل على سجعتين مقفيتى الآخر وإن كان لا يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاقهما فى التقفيه (قوله : مخالفه لأختها) أى : بألّا يتوافقا فى الحرف الأخير (قوله : فقوله : سجعه إلخ) هذا شروع فى جواب اعتراض وارد على كلام المصنف ، وحاصله أن ظاهر قوله وهو جعل كل من شطرى البيت سجعه أن كل شطر يجعل سجعه وليس كذلك ، إذ السجعه : إما الكلمه الأخيره من الفقره ، أو توافق الفقرتين فى الحرف الأخير - كما مر ، فكان الأولى للمصنف أن يقول : وهو جعل كل شطر فقرتين مخالفتين لأختيهما ، وحاصل الجواب أن قوله : سجعه ليس مفعولا ثانيا لجعل ، بل نصب على المصدريه ، والمفعول محذوف أى : جعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعه أى : مسجعا سجعا وهذا صادق بكون

فی موضع المصدر أی مسجوعا سجعه ؛ لأن الشطر نفسه لیس بسجعه ، أو هو مجاز تسمیه للکل باسم جزئه (کقوله : تدبیر معتصم بالله منتقم ... لله مرتغب فی الله (۱)) أی راغب فیما یقربه من رضوانه (مرتقب) أی منتظر ثوابه أو خائف عقابه فالشطر الأول سجعه مبنیه علی المیم والثانیه سجعه مبنیه علی الباء.

******

الشطر فقرتین ، فعلم أن قوله : سجعه مصدر مؤکد بمعنی سجعا ، ومن المعلوم أنه یلزم من جعل کل شطر مسجعا سجعا أن یکون کل شطر فیه فقرتان لیتحقق معنی السجع فیه (قوله : فی موضع المصدر) أی : معنی المصدر (قوله : لأن الشطر إلخ) عله لمحذوف أی : ولیس مفعولا ثانیا لجعل ؛ لأن الشطر إلخ (قوله : أو هو مجاز إلخ) جواب بالتسلیم ، وکأنه یقول : سلمنا أن سجعه مفعول ثان لجعل ، لکنه أطلق السجعه علی مجموع الشطر الذی وجدت فیه تجوزا من إطلاق اسم الجزء علی الکل ، وإطلاق اسم الجزء علی الکل یرجع لتسمیه الکل باسم الجزء الذی قاله الشارح.

(قوله : کقوله) أی : قول الشاعر وهو أبو تمام فی مدح المعتصم بالله حین فتح عموریه بلده بالروم والبیت المذکور من قصیده من البسیط مطلعها :

السّیف أصدق إنباء من الکتب

فی حدّه الحدّ بین الجدّ واللّعب (۲)

(قوله : تدبیر معتصم بالله) هذا مبتدأ وخبره فی البیت الثالث بعده وهو قوله :

لم یرم قوما ولم ینهد إلی بلد

إلّا تقدّمه جیش من الرّعب

أی : لم یقصد تدبیره قوما ولم یتوجه إلی بلد إلا تقدمه الرعب (وقوله : معتصم بالله) هو الممدوح (وقوله : منتقم لله) أی أنه إذا أراد أن ینتقم من أحد فلا ینتقم منه إلا لأجل الله أی : لأجل انتهاک حرماته لا لحظ نفسه وذلک لعدالته (وقوله : مرتغب فی الله) بالغین المعجمه أی : راغب فیما یقربه من رضوان الله (وقوله : مرتقب) بالقاف أی : من الله أی :منتظر الثواب من الله وخائف منه إنزال العذاب علیه فهو خائف راج کما هو صفه المؤمنین الکمل (قوله : فالشطر الأول سجعه) جعل الشطر سجعه بناء علی ما مر له من

۱- البیت لأبی تمام یمدح المعتصم حین فتح عموریه بروایه "لله مرتقب فی الله مرتغب" فی شرح دیوانه ص ۲۰.
۲- لأبی تمام فی شرح دیوانه ص ۱۸.

الموازنه

(ومنه) أى ومن اللفظى (الموازنه وهى تساوى الفاصلتين) أى الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين (فى الوزن دون التقفيه نحو : (وَنَمارِقُ مَصْفُوفَةٌ. وَزَرابِيُّ مَبْثُوثَةٌ)(١) فإن مصفوفه ومبثوثه متساويتان فى الوزن لا فى التقفيه إذ الأولى على الفاء والثانيه على الثاء ولا عبره بتاء التأنيث فى القافيه على ما بيّن فى موضعه ...

******

التجوز ، والمراد أن الشطر الأول محتو على سجعتين مبنيتين على الميم ، والثانى محتو على سجعتين مبنيتين على الباء ، قال ابن يعقوب : وقد وجد السجع فى البيت بلا سكون ، وبه يعلم أن العدول إلى السكون فى السجع إنما هو عند الحاجه إليه ، وذلك عند اختلاف الحركات الإعرابيه فى أواخر الفواصل - كما مر.

[الموازنه] :

(قوله : أى الكلمتين الأخيرتين إلخ) أشار الشارح بهذا التفسير إلى أن إطلاق المصنف الفاصلتين على ما ذكر من قبيل استعمال الكلمه فى حقيقتها ومجازها ، ودفع الشارح بهذا ما اعترض به بعضهم على المصنف من أن ظاهر قوله : الفاصلتين أن الموازنه لا تكون إلا فى النثر ؛ لأن الفاصله مختصه بالنثر مع أنها كما تكون فى النثر كالآيه التى مثل بها تكون أيضا فى الشعر كما مثلوا لذلك بقول الشاعر :

هو الشّمس قدرا والملوك كواكب

هو البحر جودا والكرام جداول

فالكواكب والجداول متفقتان فى الوزن مختلفتان فى التقفيه ، والجداول : جمع جدول ، وهو النهر الصغير ، فكأن الكرام تستقى منه.

(قوله : دون التقفيه) هى اتفاق المزدوجين فى الحرف الأخير (قوله : ونمارق) جمع نمرقه بضم النون وفتحها ، وهى الوساده الصغيره ، والزرابى البسط الفاخره جمع زربيه (وقوله : مبثوثه) أى : مفروشه (قوله : على ما بيّن فى موضعه) أى : وهو علم القوافى

١- الغاشيه : ١٦ ، ١٥.

وظاهر قوله دون التقفيه أنه يجب فى الموازنه عدم التساوى فى التقفيه حتى لا يكون نحو : (فِيها سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ. وَأَكْوابٌ مَوْضُوعَةٌ)(۱) من الموازنه ويكون بين الموازنه والسجع مباينه إلا على رأى ابن الأثير فإنه يشترط فى السجع التساوى فى الوزن والتقفيه ، ويشترط فى الموازنه التساوى فى الوزن ...

******

فإنهم ذكروا هناك أن تاء التأنيث ليست من حروف القافيه إن كانت تبدل هاءا فى الوقف وإلا فتعتبر كتاء بنت وأخت (قوله : وظاهر قوله إلخ) الحاصل أن قول المصنف دون التقفيه يحتمل أن يكون على ظاهره ، وأن المعنى أن تتفق الفاصلتان فى الوزن ولا يتفقا فى التقفيه فيجب فى الموازنه عدم الاتفاق فى التقفيه - بخلاف السجع - فإنه يشترط فيه الاتفاق فى التقفيه فهما متباينان ، وعلى هذا فالموازنه لا تصدق على نحو قوله تعالى : (سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ. وَأَكْوابٌ مَوْضُوعَةٌ) لوجود التوافق فى التقفيه ، وشرط الموازنه : عدم الاتفاق فيها ، وتباين اللوازم يقتضى تباين الملزومات ، قال فى المطول : ويحتمل أن يكون مراد المصنف دون التقفيه ، فلا يشترط التوافق فيها ، وإذا لم يشترط فى الموازنه التوافق فى التقفيه جاز أن تكون مع التقفيه ومع عدمها بشرط اتحاد الوزن ، وعلى هذا فيكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه ؛ لأنه شرط فيه اتحاد التقفيه ولم يشترط فيه اتحاد الوزن فيصدقان فى نحو : (سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ. وَأَكْوابٌ مَوْضُوعَةٌ) من وجود الوزن والتقفيه معا وينفرد السجع بنحو (ما لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقاراً. وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْواراً)(۲) لوجود التقفيه ، فيكون سجعا دون الوزن فلا يكون موازنه وتنفرد الموازنه بنحو : (وَنَمارِقُ مَصْفُوفَةٌ. وَزَرابِيُّ مَبْثُوثَةٌ) لوجود الوزن ، فيكون موازنه دون التقفيه فلا يكون سجعا (قوله : حتى لا يكون إلخ) أى : لأنه وجد فيه التساوى فى التقفيه ، وقوله ويكون عطف على النفى وهو لا يكون وقوله مباينه أى : لأنه شرط فى السجع التساوى فى التقفيه ، وفى الموازنه عدم التساوى فيها (قوله : إلا على رأى ابن الأثير) أى : فليتباينان ، وحاصله أن ابن الأثير شرط فى السجع : التوافق فى الوزن ، وفى التقفيه أى :

۱- الغاشيه : ۱۴ ، ۱۳.

۲- نوح : ۱۴ ، ۱۳.

دون الحرف الأخير ، فنحو شديد وقريب ليس بسجع وهو أخص بالموازنه وإذا تساوى الفاصلتان فى الوزن دون التقفيه.

(فإن كان ما فى إحدى القرينتين) من الألفاظ (أو أكثره مثل ما يقابله من) القرينه (الأخرى فى الوزن) سواء ماثله فى التقفيه أولا (خص) هذا النوع من الموازنه (باسم المماثله) وهى لا تختص بالنبر كما توهم البعض من ظاهر قولهم تساوى الفاصلتين ، ولا بالنظم على ما ذهب إليه البعض ، ...

******

الحرف الأخير ، وشرط فى الموازنه التوافق فى الوزن ولم يشترط فيها التوافق فى الحرف الأخير وهو التوافق فى التقفيه ، فالموازنه عنده : الكلام الذى يقع فيه التوافق فى الوزن - سواء كان مع ذلك متفقا فى التقفيه أم لا ، فالسجع عنده أخص من الموازنه ، لأنه شرط فيه ما فى الموازنه وزياده ، فنحو : " سرر مرفوعه وأكواب موضوعه" سجع وموازنه ، ونحو شديد وقريب إذا ختم بهما قرينتان لا يكون من السجع لعدم التقفيه ، ويكون من الموازنه لوجود الوزن ، واعترض عليه بأنه يلزم على كلامه أن نحو : (ما لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقاراً. وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْواراً) ليس من السجع لعدم الوزن ولا من الموازنه لذلك أيضا فيكون خارجا عن النوعين وهو فى غايه البعد (قوله : دون الحرف الأخير) أى : ولا يشترط فى الموازنه تساويهما فى الحرف الأخير الذى هو التقفيه.

(قوله : أو أكثره) أى : أو كان أكثر ما فى إحدى القرينتين من الألفاظ (قوله : من القرينه الأخرى) أى : من الألفاظ التى فى القرينه الأخرى (قوله : سواء مماثله إلخ) هذا التعميم إنما هو فيما عدا الفاصلتين ، لأن ما عداهما هو المحدث عنه ، وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفيه كما حل به الشارح أولا ، فالتعميم ظاهر على كلام المصنف (قوله : خص هذا النوع) جواب إن ، والمراد بهذا النوع ما تساوت المتقابلات التى فى قرينتيه أو جلها ، وقوله باسم المماثله أى : فيقال هذه الموازنه مماثله ، فالمماثله نوع من مطلق الموازنه فهى بمنزله الترصيع من السجع (قوله : وهى) أى : الموازنه لا تختص إلخ ويلزم من عدم اختصاص الموازنه بقبيل عدم اختصاص المماثله بقبيل ، لأن المماثله نوع للموازنه وكل ما ثبت لجنس ثبت لنوعه (قوله : على ما ذهب إليه البعض) أى : نظرا إلى

بل يجرى فى القبيلين ، فلذلك أورد مثالين (نحو) قوله تعالى : (وَآتَيْناهُمَا الْكِتابَ الْمُسْتَبِينَ. وَهَدَيْناهُمَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ)(١) وقوله : مها الوحش) جمع مهاه وهى البقره الوحشيه (إلا أنّ هاتا) أى هذه النساء (أوانس ... قنا الخطّ إلا أنّ تلك) القنا (ذوابل) ...

******

أن الشعر لوزنه أنسب باسم الموازنه (قوله : بل يجرى) أى : اسم المماثله وقوله فى القبيلين أى : النثر والنظم (قوله : (وَآتَيْناهُمَا الْكِتابَ الْمُسْتَبِينَ)) (٢) هذه قرينه ، وقوله وهديناهما الصراط المستقيم : قرينه ثانيه مقابله لما قبلها وفى كل من القرينتين أربع كلمات غير الفاصله ، والتوافق بينهما فى ثلاثه من الأربعه وهى : الفعل وفاعله ومفعولاه ، ولا تخالف إلا فى الفعل فهذا مثال لما تساوى فيه الجل فى الوزن ولم يوجد هنا تساو فى التقفيه ، ومثال التساوى فى الكل فى النثر قوله تعالى : (وَنَمارِقُ مَصْفُوفَةٌ. وَزَرابِيُّ مَبْثُوثَةٌ)(٣) كما تقدم.

(قوله : وقوله) أى : قول الشاعر وهو أبو تمام فى مدح نسوه (قوله : (٤) مها الوحش) أى : هن كمها الوحش فى سعه الأعين وسوادها وأهدابها ، والمها بضم الميم كما فى معاهد التنصيص ، وبفتحها كما فى سم.

(قوله : إلا أن هاتا) فيه أن هاتا للمفرده المؤنثه ، والنساء ليس مفردا ، وأجيب بأنه مفرد حكما (قوله : أوانس) أى : يأنس بهن العاشق بخلاف مها الوحش فإنها نوافر (قوله : قنا الخط) أى : هن كقنا الخط فى طول القد واستقامته ، والقنا : جمع قناه وهى الرمح ، والخط بفتح الخاء موضع باليمامه تصنع فيه الرماح وتنسب إليه الرماح المستقيمه.

(قوله : ذوابل) جمع ذابل من الذبول وهو ضد النعومه والنضاره يقال : قنا ذابل أى : رقيق الصق القشر - قاله فى الأطول.

١- الصافات : ١١٨ ، ١١٧.

٢- فصلت : ١١٧.

٣- الغاشيه ١٦ ، ١٥.

٤- شرح عقود الجمان للمرشدى ٢ / ١٦٠.

وهذه النساء نواضر ، والمثالان مما يكون أكثر ما فى إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى ، لعدم تماثل آتيناهما وهديناهما وزنا ، وكذا هاتا وتلك.

ومثال الجميع قول أبى تمام :

فأحجم لمّا لم يجد فيك مطمعا

وأقدم لمّا لم يجد عنك مهربا (١)

******

(قوله : وهذه النساء نواضر) أى : لا ذبول فيها ، وحاصله أن الشاعر يقول : إن هؤلاء النساء كمها الوحش وزدن بالأنس وكالقنا وزدن بالنضاره والنعومه (قوله : لعدم تماثل آتيناهما إلخ) فيه مسامحه لأن التخالف بين الفعلين فقط ، وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله : وكذا هاتا وتلك إلخ) حاصله أن مها من المصراع الأول موازن لقنا من المصراع الثانى وأوانس من الأول موازن لذاوبل من الثانى وإلا أن فيهما متفق ، وأما هاتا فى الأول وتلك فى الثانى فهما غير متوازنين ، وحينئذ فهذا المثال من الشعر لما تساوى فيه الجل (قوله : ومثال الجميع) أى : ومثال ما تساوى فيه جميع ما فى إحدى القرينتين لجميع ما فى الأخرى (قوله : قول أبى تمام) أى : فى مدح الفتح بن خاقان ويذكر مبارزته للأسد فالضمير فى أحجم وأقدم للأسد ، والمعنى أن هذا الأسد لما لم يجد طمعا فى تناولك لقوتك عليه أحم وتباعد عنك ، ولما عرف أنه لا ينجو منك أقدم دهشا فإقدامه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النجاه لا للشجاعه ، فأقدم فى المصراع الثانى موازن لأحجم فى المصراع الأول ، ولما لم يجد فى الثانى موازن لنظيرتها فى المصراع الأول وعنك موازن لفيك ومهربا موازن لمطمعا وليس فى البيت موافقه فى التقفيه ، قال فى الأطول : والتمثيل بهذا البيت للموافقه فى الجميع فيه نظر ، لأن لما لم يجد المكرر فى البيت لا يقال فيه تماثل ، بل هو عينه ، وحينئذ فتكون المماثله فى البيت باعتبار الأكثر هذا ، وما ذكره الشارح هنا من نسبه هذا البيت لأبى تمام هو الصواب خلافا لما فى المطول من نسبته للبحترى – قاله شيخنا.

١- البيت لأبى تمام.

وقد كثر ذلك فى الشعر الفارسى وأكثر مدائح أبى الفرج الرومى من شعراء العجم على المماثله وقد اقتفى الأنورى أثره فى ذلك.

القلب

(ومنه) أى ومن اللفظى (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجرى فى النثر والنظم (كقوله :

مودّته تدوم لكلّ هول

وهل كلّ مودّته تدوم) (١)

فى مجموع البيت وقد يكون ذلك فى المصراع كقوله :

أرانا الإله هلالا أنارا

******

(قوله : وقد كثر ذلك) أى : تساوى جميع ما فى إحدى القرينتين لجميع ما فى الأخرى فى الوزن (قوله : على المماثله) أى : مشتمله على المماثله فى الجميع (قوله : الأنورى) بفتح الهمزه وسكون النون من شعراء الفرس.

[القلب] :

(قوله : بحيث لو عكسته) أى : عكست قراءته الأولى بأن بدأت بحرفه الأخير ، ثم بما يليه ، ثم بما يلى ما يليه ، وهكذا إلى أن وصلت إلى الحرف الأول (قوله : كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام) أى : كان الحاصل هو الكلام الأول بعينه ولا يضر فى القلب المذكور تبديل بعض الحركات والسكنات ، ولا تخفيف ما شدد أولا ، ولا تشديد ما خفف أولا ، ولا قصر ممدود ، ولا مد مقصور ، ولا تصيير الألف همزه ، ولا الهمزه ألفا (قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو القاضى الأرجانى (قوله : وهل كل إلخ) استفهام إنكارى بمعنى النفى والمقصود وصف خليله من بين الأخلاء بالوفاء (قوله : فى مجموع البيت) أى : حال كون القلب فى مجموع البيت لا فى المصراع منه ، وحاصله أن القلب الواقع فى النظم تاره يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كما فى :

أرانا الإله هلالا أنارا (٢)

١- البيت للأرجانى ، وقبله : أحبّ المرء ظاهره جميل لصاحبه وباطنه سليم (٢) فى شرح المرشدى ٢ / ١٦٣.

(وفی التنزیـل : (كُلٌّ فِی فَلَكٍ)(۱)(وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ)(۲) والجرف المشـدد فی حكم المخفف ، لأـن المعتبر هو الحروف المكتوبه ، وقد یكون ذلك فی المفرد نحو سلس وتغایر القلب بهذا المعنی ...

******

فإن هذا بیت من مشـطور المتقارب ، وإذا قلبت المصـراع الأخیر خرج المصـراع الأول ، وإذا قلبت المصراع الأول خرج المصراع الأخیر وتاره لا یكون كذلك ، بل یكون مجموع البیت قلب المجموعه ، وأما كل مصراع فلا یخرج من قلب الآخر كما فی قوله : مودته تدوم إلخ.

(قـوله : (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ)) أی : بإلغـاء حرف العطـف وهو الواو لخروجه عن ذلـك ، ومن قبیـل القلب الواقع فی الآـیه قولهم : قلع مركب ببكر معلق.

(قوله : والحرف المشـدد فی حكم المخفف) أی : لأن المنظور له فی القلب الحرف المكتوب فلا یضـر فی القلب اختلاف لامی كل وفلك مثلا تشدیدا وتخفیفا والحرف المقصور فی حكم الممدود ، ولذا تحقق القلب فی أرض خضراء ولا اعتداد بالهمزه ، ولـذا لم یضـر ذلك ، ولا یضـر اختلاف الحركات ولا انقلاب المحرك ساكنا وعكسه ، ولهذا استشـهدوا بقول العماد الفاضل : سر فلا كبا بك الفرس ، وجواب الفاضل له : دام علا العماد ، ولا یضـر سقوط ألف علا فی الوصل ، وعود ألف الفرس الساقطه فی الوصـل (قوله : وقـد یكون ذلك) أی : القلب (قوله : نحو سـلس) هو بفتـح اللام وكسـرها ، فالأول مصـدر ، والثانی وصـف ودخـل بنحو كشك وكعك وخوخ وباب وشاش وساس ، واعلم أن ما ذكره المصـنف من القلب المراد به قلب الحروف ، ومن القلب نوع آخر یقـال له قلب الكلمـات وهو : أن یكون الكلام بحیث لو عكسـته بأن ابتـدأت بالكلمه الأخیره منه ، ثم بما یلیها ، وهكذا إلی أن تصل إلی الكلمه الأولی منه یحصل كلام مفید مغایر للأول المقلوب كقوله :

عدلوا فما ظلمت لهم دول

سعدوا فما زالت لهم نعم

۱- الأنبیاء : ۳۳.

۲- المدثر : ۳.

لتجنيس القلب ظاهر فإن المقلوب هاهنا يجب أن يكون عين اللفظ الذى ذكر بخلافه ثمه ، ويجب ثمه ذكر اللفظين جميعا بخلافه هاهنا.

التشريع

(ومنه) أى ومن اللفظى (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين (وهو بناء البيت على قافيتين ...

******

بذلوا فما شحّت لهم شيم

رفعوا فما زلّت لهم قدم (١)

فهو دعاء لهم ، ولو عكس صار دعاء عليهم - هكذا :

نعم لهم زالت فما سعدوا

دول لهم ظلمت فما عدلوا

قدم لهم زلّت فما رفعوا

شيم لهم شحّت فما بذلوا

فليس الخارج بالقلب هنا الكلام الأول بعينه (قوله : لتجنيس القلب) وهو أن يقدم فى أحد اللفظين المتجانسين بعض الحروف ويؤخر ذلك البعض فى اللفظ الآخر أى مثل : اللهم استر عوراتنا ، وآمن روعاتنا" ، وكما فى رقم هذا الكتاب فى القمر (قوله : بخلافه ثمه) أى : بخلاف تجنيس القلب ، فإنه لا يجب أن يكون أحد المتجانس فيه نفس مقلوب الآخر إذا قرىء من آخره ، ألا ترى إلى القمر والرقم ، فإن الجمع بينهما تجنيس القلب ، ولو قرئ أحدهما من آخره على الترتيب لم يكن نفس الآخر (قوله : ويجب ثمه إلخ) أى : يجب فى تجنيس القلب أن يذكر اللفظ الذى هو المقلوب مع مقابله بخلاف القلب هنا فيذكر اللفظ المقلوب وحده

[التشريع] :

(قوله : التشريع) أى : النوع المسمى بالتشريع ، قيل : إن تسميته بهذا لا تخلو عن قله أدب ؛ لأن أصل التشريع تقرير أحكام الشرع وهو وصف للبارى أصاله ووصف لرسوله نيابه فالأولى أن يسمى ببعض ما يسمى به من غير هذه التسميه فإنه يسمى التوشيح وذا القافيتين والتسميه الأخيره أصرح فى معناها ، والتوشيح فى الأصل التزيين

۱- بلا نسبه فی شرح عقود الجمان (۲ / ۱۶۳).

يصح المعنى عند الوقوف على كلّ منهما) أى من القافيتين فإن قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كلّ منهما ؛ لأن التشريع هو أن يبنى الشاعر أبيات القصيده ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد ، فعلى أى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما قلنا : القافيه إنما هى آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور ، إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما وإلا لم تكن الأولى قافيه (كقوله : يا خاطب الدّنيا) من خطب المرأه (الدّنيه) أى الخسيسه (إنّها ... شرك الرّدى) أى حباله الهلاك (وقراره الأكدار) أى مقر الكدوارت ، فإن وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من الكامل وإن وقفت على الأكدار فهو من الضرب الثانى منه والقافيه عند الخليل ...

******

باللآلئ ونحوها (قوله : يصح المعنى) المراد بصحه المعنى تمامه (قوله : فإن قيل إلخ) اعتراض على المصنف ، حيث لم يشترط صحه الوزن مع اشتراط صحه المعنى ، مع أن الشعر لا يتحقق بدون صحه الوزن (قوله : ذات قافيتين) صفه لقصيده ، فلامها للجنس ، أو حال منها (قوله : قلنا إلخ) حاصله أن لفظ القافيه مشعر باشتراط الوزن ؛ لأن القافيه لا تكون إلا فى البيت ، فيستلزم تحققها تحقق استقامه الوزن ضروره أن القافيه لا تسمى قافيه إلا مع الوزن (قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو الحريرى فى مقاماته (قوله : (١) يا خاطب الدنيا) أى : يا طالبها من خطب المرأه طلبها وبعد البيت :

دار متى ما أضحكت فى يومها

أبكت غدا تبّا لها من دار

غاراتها لا تنقضى وأسيرها

لا يفتدى بجلائل الأخطار

فقد بنى هذه الأبيات ، وكذا سائر القصيده على قافيتين ، إذ يصح أن يقال فيها :

يا خاطب الدّنيا

إنّها شرك الرّدى

دار متى ما أضحكت

فى يومها أبكت غدا

غاراتها لا تنقضى

وأسيرها لا يفتدى

۱- هو لأبی القاسم الحریری فی المقامه الثالثه والعشرین من مقاماته کما فی شرح عقود الجمان (۲ / ۱۶۷).

من آخر حرف فى البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركه التى قبل ذلك الساكن فالقافيه الأولى من هـذا البيت هو لفظ الردى مع حركه الكـاف من شـرك والقافيه الثانيه هى من حركه الـدال من الأكـدار إلى الآخر وقـد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليـل متكلـف ومن لطيف القـافيتين نوع يوجـد فى الشـعر الفارسـى وهو أن تكون الألفـاظ البـاقيه بعـد القوافى الأـول بحيث إذا جمعت شعرا مستقيم المعنى.

******

كمـا يصـح قراءه كـل بيت على تمامه ، وكل من الوجهين على قافيه وضـرب ، فإن وقفت على لفظ الردى من البيت الأول ولفظ غدا فى الثانى ولفظ يفتدى فى الثالث وهو القافيه الأولى كان البيت من الضرب الثامن من الكامل ، وإن وقفت على لفظ الأكدار فى البيت الأـول ودار فى الثـانى والأخطـار فى الثـالث كـان البيت من الضـرب الثـانى منه ، وبيـان ذلـك أن أصـل البحر الكامل متفـاعلن ست مرات ، وأنه يسـدس على الأصـل تـاره ويربع مجزوءا تـاره أخرى وضـربه الثانى هو مسـدسه الـذى عروضه سالمه وضـربه مقطوع ، فالأبيات المـذكوره على القافيه الثانيه من هـذا القبيل ، وأما ضـربه الثامن فهو مربعه الـذى أجزاؤه الأربعه سالمه والأبيات على القافيه الأولى كذلك (قوله : من آخر حرف فى البيت إلخ) فيه إدخال من على الآخر وإدخال إلى على الأول وهو خلاف المشهور فكان الأولى العكس (قوله : يليه) أى : يلى ذلك الآخر أى : قبل ذلك الآخر ، وقوله مع الحركه التى قبل ذلك الساكن أى : وأما حرف تلك الحركه فخارج عنها (قوله : وقـد يكون البناء على أكثر من قافيتين) أى : فلو قال المصـنف هو بناء البيت على قـافيتين أو أكثر كـان أحسن إن قيـل إذا وجـد البنـاء على أكثر من قـافيتين فقـد وجـد على القـافيتين ، لأن الأكثر من القـافيتين لاـ يوجـد إلا إذا وجـدت القافيتان ، وقول المصـنف بناء البيت على قافيتين : يحتمل فقط ويحتمل قافيتين فأكثر ، فنحن نريـد الاحتمـال ولاـ اعتراض على المصـنف ، قلت : الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين أن يكون مبنيا عليهما فقط (قوله : وهو قليل) من ذلك قول الحريرى : (١)

١- البيتان من الكامل وهما للحريرى فى شرح عقود الجمان (٢ / ١٦٧).

لزوم ما لا يلزم

(ومنه) أى ومن اللفظى (لزوم ما لا يلزم) ويقال الإلزام والتضمين والتشديد والإعنات أيضا (وهو أن يجىء قبل حرف الروى) ...

******

جودى على المستهتر الصّبّ الجوى

وتعطّفى بوصاله وترحّمى

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى

ثم اكشفى عن حاله لا تظلمى

المستهتر : هو المولع الذى لا يبالى بما قيل فيه ، والصب : العاشق ، والجوى : هو المحروق بنار العشق أو الحزن ، فهذه الأبيات مبنيه على قواف متعدده الأولى : رائيه فى المستهتر والمتفكر ، فيقال من منهوك الرجز :

جودى على المستهتر

ذا المبتلى المتفكر

والثانيه : بائيه فى الصب والقلب ، فيقال من مشطور الرجز الأحذّ :

جودى على المستهتر الصّبّ

ذا المبتلى المتفكر القلب

والثالثه : يائيه فى الجوى والشجى ، فيقال من مشطور الرجز :

جودى على المستهتر الصّبّ الجوى

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى

والرابعه : فائيه فى تعطفى واكشفى فيقال من مجزوء الرجز :

جودى

على المستهتر الصبّ الجوى وتعطفى

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشفى

والخامسه : هائيه فى وصاله وحاله فيقال :

جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطى بوصاله

وتعطى بوصاله وترحمه

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى

ثم اكشفى عن حاله لا تظلمى

ثم اكشفى عن حاله

والسادسه : ميميه فى ترحمى ولا تظلمى (قوله : بحيث إذا جمعت إلـخ) أى : بأن يؤخذ ما بعد القافيه الأولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم

[لزوم ما لا يلزم] :

(قوله : الإلزام) أى : لأن المتكلم شاعرا كان أو ناثرا ألزم نفسه أمرا لم يكن لازما له (قوله : والتضـمين إلـخ) أى : لتضـمينه قافيته ما لا يلزمها (قوله : والإعنات) أى : الإيقاع فيما فيه عنت أى : مشقه ؛ لأن إلزام ما لا يلزم فيه مشقه (قوله : قبل حرف الروى)

وهو الحرف الذی تبنی علیه القصیده وتنسب إلیه ، فیقال قصیده لامیه أو میمیه مثلا ، من رویت الحبل إذا فتلته ؛ لأنه یجمع بین الأبیات کما أن الفتل یجمع بین قوی الحبل ، أو من رویت علی البعیر إذا شددت علیه الرّواء وهو الحبل الذی یجمع به الأحمال (أو ما فی معناه) أی قبل الحرف الذی هو فی معنی حرف الروی (من الفاصله) یعنی الحرف الذی وقع فی فواصل الفقر موقع حرف الروی فی قوافی الأبیات وفاعل یجیء هو قوله (ما لیس بلازم فی السجع) یعنی أن یؤتی قبله بشیء ،

******

أی : من القافیه ویؤخذ من قول الشارح : لأنه یجمع بین الأبیات أن الإضافه غیر بیانیه ، والمعنی قبل الحرف الذی یجمع بین الأبیات ویحتمل أنها بیانیه ؛ لأنهم قد یعبرون بالروی بدون حرف مرادا به الحرف المذکور (قوله : وهو الحرف) أی : الأخیر من القافیه (قوله : فیقال قصیده لامیه) أی : إن کان الحرف الأخیر من قافیتها لاما وهکذا (قوله : من رویت الحبل) أی : مأخوذ من قولک : رویت الحبل (قوله : إذا فتلته) أی : ویلزمه الجمع (قوله : لأنه) أی الروی (قوله : بین قوی الحبل) أی طاقاته (قوله : الرواء) بکسر الراء والمد (قوله : وهو الحبل الذی یجمع به الأحمال) أی : والحرف الأخیر من القافیه الذی تنسب إلیه القصیده یجمع بین الأبیات (قوله : وما فی معناه) عطف علی حرف الروی أی : أو یجیء قبل الحرف الذی فی معناه (قوله : یعنی إلخ) أشار الشارح إلی أن قوله من الفاصله بیان لما فی معناه ، وأنه أطلق الفاصله علی الحرف الذی یختم به الفاصله ، فهو من تسمیه الجزء باسم الکل ، والظاهر أن الفاصله باقیه علی معناها الحقیقی ، وهو الکلمه الأخیره من الفقره أی : حال کونه کائنا من الفاصله.

(قوله : ما لیس بلازم فی السجع) ما عباره عن شیء کما قال الشارح (قوله : یعنی أن یؤتی قبله) أی : قبل ما ذکر من حرف الروی أو الحرف الذی فی معناه (وقوله : بشیء) الشیء : أمور ثلاثه حرف وحرکه معا ، کما فی الآیه الآتیه والأبیات المذکوره بعدها ، وحرف فقط : کالقمر ومستمر فی قوله تعالی : (اقْتَرَبَتِ السَّاعَهُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ. وَإِنْ یَرَوْا آیَهً یُعْرِضُوا وَیَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ)(1) وحرکه فقط کقول ابن الرومی :

۱- القمر : ۲ ، ۱.

لو جعل القوافى أو الفواصل أسجاعا لم يحتج إليه الإتيان بذلك الشىء ويتم السجع بدونه ، فمن زعم أنه كان ينبغى أن يقول ما ليس بلازم فى السجع أو القافيه ليوافق قوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ، ثم لا يخفى أن المراد بقوله يجىء قبل كذا ما ليس بلازم فى السجع أن يكون ذلك فى بيتين أو أكثر أو فاصلتين أو أكثر ...

******

لما تؤذن الدّنيا به من صروفها

يكون بكاء الطّفل ساعه يولد

وإلا فما يبكيه منها وإنّها

لأوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال وقوله لما تؤذن من تقدم العله على المعلول (قوله : لو جعل القوافى أو الفواصل أسجاعا) أى : بأن حولت القوافى عن وزن الشعر وجعلت أسجاعا وكذلك الفواصل إذا غيرت عن حالها وجعلت أسجاعا أخر (قوله : لم يلزم الإتيان بذلك الشىء) أى : فى تلك الأسجاع المفروضه (قوله : ويتم إلخ) أى : لكون السجع يتم بدونه فهو فى قوه التعليل لما قبله (قوله : لم يعرف معنى هذا الكلام) أى : لم يعرف معناه المراد منه ، والحاصل أن هذا المعترض فهم أن مراد المصنف بالسجع الفواصل ، فاعترض عليه وقال : كان الأولى له أن يزيد القافيه بأن يقول : ما ليس بلازم فى السجع أى :الذى يكون فى الفواصل ولا فى القافيه التى تكون فى الشعر ليوافق قوله قبل حرف الروى ، أو ما فى معناه وهو حرف السجع ، فرد شارحنا على هذا المعترض بما حاصله : أن هذا المعترض لم يفهم مراد المصنف ؛ لأنه ليس مراده بالسجع الفواصل ، وإنما مراده أن الفواصل والقوافى فى لزوم ما لا يلزم فيها : هو أن يجىء شىء قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشىء تلك القوافى ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعا وتحويلها إلى خصوص السجع ، ويدل على أن ما فهمه ذلك المعترض ليس مرادا للمصنف إتيانه بالسجع اسما ظاهرا إذ الفواصل والأسجاع من واد واحد فلو أراد المصنف ما ذكره لكان المناسب أن يقول ما ليس بلازم فيهما بالإضمار أى : فى الفاصله والقافيه ، تأمل.

(قوله : ثم لا يخفى أن المراد إلخ) حاصله أن المراد بقول المصنف أن يجىء قبل حرف الروى أو قبل ما يجرى مجراه ما ليس بلازم فى السجع أن يؤتى بما ذكر فى بيتين

وإلا ففى كل بيت أو فاصله يجىء قبل حرف الروى أو ما فى معناه ما ليس بلازم فى السجع كقوله :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللّوى بين الدّخول فحومل (١)

قد جاء قبل اللام ميم مفتوحه وهو ليس بلازم فى السجع وقوله : قبل حرف الروى أو ما فى معناه إشاره إلى أنه يجرى فى النثر والنظم (نحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ)) (٢) فالراء بمنزله حرف الروى ومجىء الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم مالا يلزم ، لصحه السجع بدونها نحو فلا تقهر ولا يسخر ...

******

أو فى فاصلتين فأكثر كما سيأتى فى التمثيل ، فإنه لو لم يشترط وجوده فى أكثر من بيت أو فاصله لم يخل بيت ولا فاصله منه ، لأنه لا بد أن يؤتى قبل حرف الروى أو ما جرى مجراه بحرف لا يلزم فى السجع فقوله مثلا :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللّوى بين الدّخول فحومل

قد جىء قبل الروى الذى هو اللام بميم وهى حرف لا يلزم فى السجع ، وعليه يكون البيت من هذا النوع وليس كذلك ، وإنما يكون الإتيان المذكور من هذا النوع إن التزم فى بيتين فأكثر أو فى فاصلتين فأكثر (قوله : وإلا) أى : وإلا يكن المراد أن يكون ذلك فى إلخ يكون التعريف غير مانع لشموله كل بيت على حدته ، مع أن البيت ليس من هذا النوع أى : لزوم ما لا يلزم (قوله : وهو ليس بلازم فى السجع) أى : لو حولناه وجعلناه سجعا (قوله : فالراء) أى : فى تقهر وتنهر بمنزله حرف الروى أى : الذى فى القافيه من جهه التواطؤ على الختم به (قوله : ومجىء الهاء قبلها إلخ) أى : وكذا فتحه الهاء قبلها لزوم ما لا يلزم (قوله : لصحه السجع بدونها) أى : لو حولناه إلى سجع آخر نحو فلا تقهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر فى قوله تعالى : ((اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ

١- البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ١١٠.

٢- الضحى : ٩، ١٠.

(وقوله : سأشكر عمرا إن تراخت منيتى ، أيادى) بدل من عمرا (لم تمنّن وإن هى جلّت) أى لم تقطع أو لم تخلط بمنه وإن عظمت وكثرت.

(فتى غير محجوب الغنى عن صديقه

ولا مظهر الشكوى إذا النّعل زلّت) (١)

******

وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ) (قوله : وقوله) أى : الشاعر وهو محمد بن سعيد الكاتب فى مدح عمرو بن سعيد ، وسبب مدحه له بذلك أنه دخل عليه فرأى كمه مشقوقا من تحته فبعث إليه بعشره آلاف درهم (قوله : إن تراخت منيتى) (٢) أى : إذا تأخرت مدتى وطال عمرى شكرت عمرا أى : أديت حق شكر نعمته بالمبالغه فى إظهارها والثناء عليه بها ، والمراد بالشكر الموعود به أكمله بالمبالغه وإلا فقد شكره فى إظهارها والثناء عليه بها ، والمراد بالشكر الموعود به أكمله بالمبالغه وإلا فقد شكره بذكرها وثنائه عليه بها (قوله : بدل من عمرا) أى : بدل اشتمال من عمرا وينبغى أن يقدر الرابط أى : أيادى له لوجوبه فى بدلى البعض والاشتمال ، والأيادى : جمع أيد وهى النعم ، والأيدى جمع يد بمعنى النعمه ، فهو جمع الجمع (قوله : وإن هى جلّت) إن : وصليه ، والجمله حاليه أى : وإن كانت جليله فى نفس الأمر فهو لا يقطعها ولا يمن بها.

(قوله : أى لم تقطع) بل هى دائما مسترسله ، فتمنن مأخوذ من المن وهو القطع (قوله : أو لم تخلط بمنه) أى : بذكرها له على وجه المنه (قوله : فتى) أى هو فتى من صفته أنه لا يحجب الغنى عن كل صديق له ولا يستقل به عن الأصدقاء (قوله : ولا مظهر الشكوى) بالرفع عطف على غير الواقع صفه للخبر (قوله : كنايه إلخ) فالمعنى أن من صفته أنه لا يظهر الشكوى إذا نزلت به البلايا وابتلى بالشده ، بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان ولا يشكو ذلك إلا لله ، فقد وصف الشاعر ذلك الممدوح بنهايه كمال المروءه وحسن الطبع حيث ذكر أن ذلك الممدوح من صفته أنه إذا كان فى غنى ويسر لم يستأثر به ، بل يشارك فيه أصحابه ، وإذا كان فى عسر وتضعضع لا يشكو من

١- البيت تتمه للبيت السابق.

٢- فى الإيضاح وهو لعبد الله بن الزبير فى ديوانه ص ١۴٢ ، وفى البيتان للطيبى ١ / ١۴٧ ، لكن نسبت لإبراهيم بن العباس الصولى ، فى شرح عقود الجمان للمرشدى ١ / ۵٢ ، ونسبت لأبى الأسود الدؤلى فى دلائل الإعجاز.

زلـه القـدم والنعـل كنـايه عن نزول الشـر والمحنه (رأى خلّتى) أى فقرى (من حيث يخفى مكانهـا) أى لأـنى كنت أسترهـا عنه بالتجمـل (فكانت) أى خلتى (قـذى عينيه حتى تجلّت) أى انكشـفت وزالت بإصـلاحه إياها بأياديه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالـداء الملازم لأشـرف أعضـائه حتى تلافـاه بالإصـلاح ، فحرف الروى هو التاء وقـد جيء قبله بلام مشـدده مفتوحه وهو ليس بلازم فى السجع لصحه السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنبت وانشقت ونحو ذلك.

******

ذلك إلا الله ، ولا يظهر تلك الحاله لأحـد من أصـحابه ، فأصدقاؤه ينتفعون بمنافعه ولا يتضـررون بمضاره أصـلا ، بل لا يحزنون بها ؛ لأنه يخفيها ولا يظهرها لهم (قوله : رأى خلتى) أى : أبصر أماره فقرى وهى تقطع كم القميص (قوله : أى فقرى) هذا تفسير على مراد وإلا فالخله بالفتح الحاجه بمعنى الاحتياج وهو أعم من الفقر وكونه يراها مع كون صاحبها يخفيها لتجمل وإظهار آثار الغنى يدل على اهتمامه بأمر أصحابه حتى يطلع على أسرارهم قصدا لرفعتهم (قوله : من حيث يخفى مكانها) خفاء المكان مبالغه فى خفـاء الشـىء ، أو المراد بمكانهـا وجودهـا يعنى لكمـال ترقبه لحالى رأى حاجتى فى موضع أخفيها فيه (قوله : فكانت قـذى عينيه) أى : فلما رأى خلتى كانت كالقذى أى : الغماص الذى فى عينيه وهو أعظم ما يهتم بإزالته ، لأنه وقع فى أشـرف الأعضاء فما زال يعالجها حتى تجلت (قوله : بأياديه) أى : نعمه.

(قوله : من حسن اهتمامه) أى : اهتمام عمرو الممـدوح بإزاله فقره (قوله : جعله) أى : المـذكور وهو الخله أى : فقر المادح ، ولو قال جعلها أى : الخله كان أظهر أو أنه ذكر الضـمير الراجع للخله نظرا لكونها بمعنى الفقر (قوله : حتى تلافاه) أى : مازال يعالجه حتى تداركه بالإصـلاح (قوله : وهو ليس بلازم) أى : وكل من اللام والفتح ليس بلازم فى السـجع ، ففى كل من الآيه والأبيات نوعـان من لزوم مـا لاـ يلزم أحـدهما التزام الحرف كالهاء واللام ، والثانى التزام فتـح ذلك الحرف (قوله : لصـحه السـجع) أى : المفروض بدونها ، أى : لو جعلت القوافى سـجعا لم يلزم فيها ذلك (قوله : أصل الحسن إلخ) أى : والأمر الذى لا بد أن يحصل ليحصل الحسن بجميع المحسنات اللفظيه ، كما

(وأصل الحسن فى ذلك كله) أى فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظيه (أن تكون الألفاظ تابعه للمعانى دون العكس) أى لا أن تكون المعانى توابع للألفاظ بأن يؤتى بالألفاظ متكلفه مصنوعه فيتبعها المعنى كيفما كانت كما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظيه فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفاده المعنى ، ولا يبالون ...

******

يقال أصل الجود الغنى أى : الأمر الذى لا بد أن يحصل ليحصل الجود الغنى ، والأمر الذى لا بد أن يحصل ليحصل الشىء شرطه وإطلاق الأصل على شرط الشىء صحيح لتوقف المشروط على الشرط كتوقف الفرع على الأصل (قوله : فى ذلك) أى : فيما ذكر من المحسنات اللفظيه ، وفى بمعنى الباء أى : أن شرط حصول الحسن بتلك المحسنات اللفظيه أن تكون الألفاظ تابعه للمعانى بأن تكون المعانى هى المقصوده بالذات والألفاظ تابعه لها ، وإنما أتى بقوله : كله ، لئلا يتوهم أنه مختص بالأخير منها ، وهو إلزام ما لا يلزم.

(قوله : أن تكون الألفاظ تابعه للمعانى) أى : الواقعه الحاضره عنده بأن تلاحظ أولا مع ما يقتضيه الحال من تقديم أو تأخير أو حصر أو غير ذلك ، فإذا أتى بالمحسنات اللفظيه بعد ذلك فقد تم الحسن ، وإن لم يؤت بها كفت النكات المعنويه.

(قوله : أى لا أن تكون المعانى توابع للألفاظ) تفسير لقوله : دون العكس ، لا لقوله : العكس لفساد المعنى (قوله : لا أن تكون المعانى توابع للألفاظ) لأنه لو كانت المعانى توابع للألفاظ لفات الحسن وانقلب إلى القبح ؛ لأنه إذا اختل موجب البلاغه بطل التحسين اللفظى ، وهذا الكلام تذكره لما تقدم من أن وجود البديع إنما يعتبر بعد وجود البلاغه التى لها تعلق بالمعنى وحسن المعانى ، وعليه يقال : كان ينبغى ألا تخص المحسنات اللفظيه بالذكر ، بل وكذلك البديع المعنوى إنما يعتبر إذا وجد الحسن الذاتى المتعلق بالمعنى الأصلى ، لكن لما كان الغلط فى التعلق بالمحسنات اللفظيه أكثر نبه عليه دون المعنويه هذا إذا جعلت الإشاره لأقرب مذكور وهو المحسنات اللفظيه كما صنع الشارح ، أما إن جعلت لمطلق البديع فلا يرد ما ذكر.

(قوله : بأن يؤتى بالألفاظ إلخ) هذا تصوير للمنفى وهو كون المعانى توابع للألفاظ (وقوله : متكلفه) أى : متكلفا فيها غير متروكه على سجيتها (قوله : مصنوعه)

بخفاء الدلالات وركاكه المعنى فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تترك المعانى على سجيتها فتطلب لأنفسها ألفاظا تليق بها ، وعند هذا تظهر البلاغه والبراعه ويتميز الكامل من القاصر.

وحين رتب الحريرى - مع كمال فضله - فى ديوان الإنشاء ...

******

أى : قصد فيها إلى الصناعه وتحصيل المحسنات اللفظيه ، وحاصل ذلك أنه إذا كان المحسن اللفظى أو البديعى مطلقا هو المقصود بالذات كانت الألفاظ متكلفا فيها مطلوبه ويتحقق فى ضمن ذلك الإخلال بما يطلب للمعانى من الاعتبارات المناسبه لمقتضى الحال ، فتكون تلك المطالب غير مرعيه فى تلك المعانى ، إذ المقصود بالذات الألفاظ البديعيه وإيجادها لا الحسن المعنوى ، فربما لم تخل الألفاظ حينئذ من خفاء الدلاله حيث تكون كنايه أو مجازا ، ومن ركاكه حيث تكون حقيقه بألا يراعى فيها الاعتبار المناسب ، فتكون الألفاظ البديعيه فى تلك المعانى : كغمد من ذهب ركب على سيف من خشب ، أو كثياب فاخره على ذات مشوهه ، وأما إذا كان المقصود بالذات إفاده المعنى كانت الألفاظ غير متكلفه ، بل تأتى بها المعانى حيث تركت على سجيتها التى تنبغى لها من المطابقه لمقتضى الحال ؛ لأن ما بالذات لا تكلف فيه وإذا لم يتكلف جاء الكلام باشتماله على ما يقتضيه الحال حسنا حسنا ذاتيّا فإذا جاء حسن زائد على الذاتى وهو البديعى صار ذلك الحسن البديعى تابعا للذاتى فيزداد الحسن الذاتى بالحسن البديعى (قوله : بخفاء الدلالات) أى : إذا كانت الألفاظ مجازات أو كنايات (وقوله : وركاكه المعنى) أى : إذا كانت الألفاظ حقائق (قوله : فيصير) أى : اللفظ وفى نسخه فتصير بالتاء الفوقيه أى : الألفاظ البديعيه (قوله : بل الوجه) أى : الطريق (وقوله : أن تترك المعانى) أى : الواقعه والحاضره عنده (قوله : ألفاظا تليق بها) أى : من حيث اشتمالها على مقتضى الحال (قوله : وعند هذا) أى عند الإتيان بالألفاظ التى تليق بالمعانى (قوله : والبراعه) مرادف لما قبله (وقوله : الكامل) أى : فى البلاغه (وقوله : من القاصر) أى : فيها ؛ وذلك لأن مقتضيات الأحوال التى يشتمل الكلام عليها لا تنضبط لكثرتها ، وكلّما كثرت رعايتها ازداد الكلام بلاغه (قوله : فى ديوان الإنشاء) أى : حين رتب كاتبا عند الملك يكتب المراسلات للملوك والوزراء والعلماء.

عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتى ؛ وذلك لأن كتابه حكايه تجرى على حسب إرادته ، ومعانيه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعه ، فأين هذا من كتاب أمر به فى قضيه؟ وما أحسن ما قيل فى الترجيح بين الصاحب والصابى أن الصاحب كان يكتب كما يريد ، والصابى كان يكتب كما يؤمر ، وبين الحالين بون بعيد ...

******

(قوله : عجز) أى لأنه كلف إنشاء ألفاظ مطابقه لمعان واقعيه ، ومقتضيات أحوال خارجيه ، وتكون تلك الألفاظ مع ذلك مصاحبه لبديعيات ، والحال أنه إنما كانت له قوه على إنشاء ألفاظ لمعان مع بديعياتها تناسب أحوالا مقدره يختلقها كما أراد (قوله : فقال ابن الخشاب) أى : فى سبب عجزه وكان معاصرا له (قوله : رجل مقاماتى) أى : له قوه على إنشاء الألفاظ المستحسنه المطابقه للمعانى التقديريه المتخيله لا على إنشاء الألفاظ المستحسنه المطابقه للمعانى الواقعيه ؛ لأن المقامات حكايات تقديريه (قوله : وذلك) أى : ومعنى ذلك أى : كونه رجلا مقاماتيا (قوله : لأن كتابه) أى : كتاب الحريرى المسمى بالمقامات (قوله : فأين هذا) أى : كتاب معانيه فرضيه من كتاب معانيه واقعه وحاضره (قوله : أمر به فى قضيه) أى : عينيه فإن هذا لا يكتب ما أراده ، بل ما أمر به وهذا أخص يلزم من القدره عليه القدره على الأول وهو الكتابه لما أراده دون العكس ؛ لأن كتابه ما يريده الإنسان ويخترعه سهل التناول بالتجربه ، وأما كتابه ما يؤمر به فهو صعب إلا على الأقوياء.

(قوله : فى الترجيح) أى : التفضيل (وقوله : يكتب كما يريد) أى : كالحريرى ، (وقوله : يكتب كما يؤمر) أى : كابن الخشاب (قوله : يكتب كما يريد) أى يكتب لما يريده من الألفاظ ؛ لأنه لم يقصد إفاده معنى واقعى ، فالمعانى تابعه لما أراده من تلك الألفاظ المصنوعه (قوله : كما يؤمر) أى : فألفاظه التى يكتبها تابعه للمعانى التى أمر بها بمعنى أن تلك المعانى تطلب تلك الألفاظ (قوله : بون بعيد) أى فرق بعيد وأن الحاله الثانيه أشرف من الأولى ، وقد علمت أنه يلزم من القدره على الحاله الثانيه القدره على الحاله الأولى ، دون العكس.

ولهذا قال قاضى قم حين كتب إليه الصاحب أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم والله ما عزلنى إلا هذه السجعه.

خاتمه

للفن الثالث (فى السرقات الشعريه وما يتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء وإنما قلنا : أن الخاتمه من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمه للكتاب خارجه عن الفنون الثلاثه كما توهمه غيرنا ؛ ...

******

(قوله : ولهذا) أى : لأجل أن بين الحالين بونا بعيدا (قوله : حين كتب إليه الصاحب) أى : ابن عباد وزير الملك (قوله : ما عزلنى إلا هذه السجعه) أى : لأنه لا غرض له فى عزلى ولا حامل له عليه إلا ذكر هذه السجعه فهى المقصوده دون المعنى ، فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا. اه سم.

وحاصله أن الصاحب أراد أن يجانس بين قم الذى هو فعل أمر ، وبين قم الذى هو اسم مدينه ، فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع فى نفس الأمر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل لقاضى تلك البلده ، فكتب إليه البيت المذكور ، فتأمل القاضى وقال : إنه لا غرض له فى المعنى وهو العزل وأنه لا يناسب حاله بلا سبب ولا حال الملك فصار الكلام كالهزل ، ثم تفطن وقال : والله ما عزلنى إلا هذه السجعه.

خاتمه فى السرقات الشعريه

أى : يبحث فيها عن كيفيه السرقات الشعريه وعن المقبول منها وغير المقبول ، هذا هو المراد فصار المبحوث عنه فيها يتوهم أنه ظرف لها. قال فى الأطول : وخص السرقه الشعريه بالذكر ؛ لأن أكثر السرقه يكون فيها فلا ينافى أن السرقه تكون فى غير الشعر أيضا ولعله أدخل ذلك فى قوله وما يتصل بها. ا ه.

(قوله : مثل الاقتباس إلخ) وجه اتصال هذه الأمور بالسرقات الشعريه كون كل من القبيلين فيه إدخال معنى كلام سابق فى لاحق (قوله : مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء) قال فى الأطول : جمعها مع السرقات الشعريه وما يتصل بها بجامع

لأن المصنف قال فى الإيضاح فى آخر بحث المحسنات اللفظيه : هذا ما تيسر لى بإذن الله جمعه وتحريره من أصول الفن وبقيت أشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا إلى تحسين الكلام أو لعدم الفائده فى ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الأبواب ...

******

أن كلّا مما يجب فيه مزيد الاحتياط (قوله : لأن المصنف قال فى الإيضاح) أى الذى هو كالشرح لهذا المتن (قوله : من أصول) أى : مسائل (قوله : وبقيت أشياء إلخ) هذا ظاهر فى كون تلك الأشياء من نفس الفن لا خارجه عنه ، وإلا فلا وجه للتعبير بالبقاء ، ولا بقوله فى علم البديع إلخ ، وكذا قوله : والثانى ما لا بأس بذكره لاشتماله إلخ : فإن هذا ظاهر فى تعلق الخاتمه بهذا الفن (قوله : وهو) أى : الباقى قسمان (قوله : ما يجب ترك التعرض له) أى : ما يجب ترك عده من هذا الفن وإن ذكره ذلك البعض ، ووجوب ترك عده من هذا الفن : إما لكونه غير راجع لتحسين الكلام أصلا ، وإنما يعد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسنا غير ذاتى ، وهذا قسمان : -

الأول : ما يرجع لتحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن كما فى الجناس الخطى كما فى : يسقين ويشفين ، وكما فى أبيات لقصيده أو رساله حروفها كلها منقوطه أو غير منقوطه ، أو حرف بنقط وحرف بدونه ، أو كلمه بنقط كل حروفها والأخرى بدون نقط ، وإنما لم يكن فى هذا حسن ؛ لأن هذا يرجع للشكل المرئى لا للمسموع ، والحسن المسموع هو المعتبر ، ومع ذلك لا يتعلق به غرض البلغاء غالبا ، والثانى من قسمى هذا القسم : ما لا يسلم كونه حسنا أصلا ، بل البلغاء جازمون بإخراجه عن معنى الحسن وذلك كذكر موصوف ، ثم يذكر له أوصاف عديده كأن يقال : جاءنى زيد عاقلا تاجرا كبير السن عالما باللغه ، ونظيره من القرآن : (هُوَ اللهُ الَّذِى لا إِلهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ)(1) إلخ ، فهذا مما يجزم بأنه لا يعد من المحسنات ، وإما لكونه راجعا إلى تحسين الكلام ، لكن ذكر فيما تقدم فى الإطناب والإيجاز والمساواه كالتذييل والتكميل والإرصاد ، فقد تقدم أن بعض هذه الأشياء قد يكون من المحسنات عند كونها لم يعتبر مطابقتها لمقتضى الحال ، فذكرها هنا خلو عن الفائده لتقدم صورتها

١- الحشر : ٢٣.

والثانى ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائده مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول فى السرقات الشعريه وما يتصل بها.

(اتفاق القائلين) على لفظ التثنيه (إن كان فى الغرض على العموم كالوصف بالشجاعه والسخاء) وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك (فلا يعد) هذا الاتفاق (سرقه) ...

******

هناك (قوله : والثانى إلخ) هذا محل الشاهد فى نقل كلام الإيضاح ، ولا شك أن هذا يدل على أن السرقات الشعريه وما يتصل بها من فن البديع ، وحينئذ فالخاتمه المشتمله على البحث عما ذكر خاتمه للفن الثالث ، لا خاتمه للكتاب خارجه عن الفنون الثلاثه.

(قوله : اتفاق إلخ) هذا توطئه ، والمقصود بالذات قوله : فالأخذ والسرقه (قوله : على لفظ التثنيه) حال من القائلين أى : حال كونه ملتبسا بلفظ التثنيه لا بلفظ الجمع وليس صله لاتفاق ولا للقائلين ، والمعنى إذا قال قائلان قولا واتفقا فى الغرض العام الذى يقصده كل أحد ، وإنما أعربه مثنى ؛ لأن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق ، والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضا ، وفى الأطول : القائلين بالجمع ، والمراد ما فوق الواحد ، أو أنه بالتثنيه اقتصارا على أقل من يقع منه الاتفاق (قوله : فى الغرض) متعلق باتفاق أى : فى المعنى المقصود (وقوله : على العموم) أى : حال كون ذلك الغرض على العموم أى : يقصده عامه الناس أى : كل أحد منهم (وقوله : إن كان فى الغرض على العموم) يتضمن أمرين : أحدهما : كون الاتفاق فى نفس الغرض لا فى الدلاله عليه. وثانيهما : كون الغرض عامّا ، وقابل الأول بقوله : وإن كان فى وجه الدلاله أى : وإن كان اتفاق القائلين فى الدلاله على الغرض وترك مقابل الثانى ، وهو ما إذا كان اتفاق القائلين فى الغرض الخاص وحكمه حكم ما سيأتى وهو : أن تحكم فيه بالتفصيل ؛ لأن المعنى الدقيق مما يتفاوت الناس فى إدراكه فيمكن أن يدعى فيه السبق والتقدم والزياده وعدم ذلك (قوله : والبهاء) هو الحسن مطلقا أى : تعلق بالوجه أو بغيره (قوله : ونحو ذلك) أى : كرشاقه القد أى : اعتدال القامه وسعه العين والذكاء والبلاده (قوله : فلا يعد هذا الاتفاق سرقه) أى : إذا نظر فيه باعتبار

ولا استعانه ولا أخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى (لتقرره) أى تقرر هذا الغرض العام (فى العقول والعادات) فيشترك فيه الفصيح والأعجم والشاعر والمفعم (وإن كان) اتفاق القائلين (فى وجه الدلاله) أى طريق الدلاله على الغرض ...

******

شخصين أحدهما متقدم والآخر متأخر. قال فى الأطول : وقوله : فلا يعد سرقه هو بفتح الدال ، ويصح ضمها على أنه خبر بمعنى النهى ، فهو مفيد لوجوب عدم العد ؛ لأن مطلقات العلوم مصروفه إلى الوجوب. ا ه.

(قوله : ولا استعانه) أى : ولا يعد ذلك الاتفاق استعانه بأن يعتقد أن الثانى منهما استعان بالأول فى التوصل للغرض (قوله : ولا أخذا) أى : بأن يدعى أن الثانى أخذه من الأول (قوله : ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى) أى : كالانتهاب والإغاره والغصب والمسخ ، وما أشبه ذلك من الألقاب الآتيه ، وإنما كانت هذه الألقاب تؤدى هذا المعنى الواحد ؛ لأنها كلها تشترك فى الاستناد إلى الغير فى التوصل ، وإنما اختلفت معانيها باعتبار العوارض (قوله : لتقرره فى العقول) أى : جميعا وفى العادات جميعا ، فلم يخص ابتداعه بعقل مخصوص حتى يكون غيره آخذا له منه ولا بعاده وزمان حتى يكون أرباب ذلك الزمان مأخوذا منهم وعموم العقول يستلزم عموم العادات وبالعكس وإنما جمع بينهما تأكيدا (قوله : فيشترك إلخ) أى : فبسبب استواء العقول فيه والعادات يشترك فيه الفصيح إلخ ، والمراد بالأعجم هنا ضد الفصيح كما أن المراد بالمفحم هنا بفتح الحاء ضد الشاعر أى : من لا قدره له على الشعر وإذا كان جميع العقلاء متشاركين فى ذلك الغرض لتقرره فى عقولهم فلا يكون أحد فيه أقدم ينقل عنه لعدم اختصاصه به.

(قوله : وإن كان اتفاق القائلين فى وجه الدلاله أى : طريق الدلاله على الغرض) بأن ذكر أحدهما ما يستدل به على ثبوت الغرض من شجاعه أو سخاء أو جمال كان ذلك الدليل الذى استدل به على ثبوت الغرض تشبيها أو حقيقه أو مجازا أو كنايه وذكر الآخر كذلك ، كما لو قال أحد القائلين : زيد كالبدر فى الإضاءه أو

(كـالتشبيه والمجـاز والكنايه وكـذكر هيئات تـدل على الصـفه لاختصاصـها بمن هى له) أى لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصـفه له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاه) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (البخيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعه ذات اليد) أى المال ، وأما العبوس عند ذلك مع قلّه ذات اليد

******

كالأسـد فى الشـجاعه أو كـالبحر فى الجود أو كثير الرمـاد ، أو قـال : رأيت أسـدا فى الحمام يعنى زيـدا ، وقال القائل الآخر فى عمرو مثل ذلك (قوله : طريق الـدلاله إلـخ) المراد بطريق الـدلاله اللفظ الـدالّ على الوصف العام من حقيقه أو مجاز أو كنايه أو تشبيه ، (وقوله : على الغرض) أى : العام متعلق بالـدلاله (قوله : كالتشبيه إلـخ) تمثيل للوجه ، والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظـا ؛ لأن وجه الـدلاله لفظ (قوله : وكـذكر هيئات) أى : أوصاف والمراد الجنس (وقوله : تـدل على الصـفه) أى : التى هى الغرض كمـا إذا قيل : زيـد يتهلل وجهه عنـد ورود العفاه عليه أو عمرو يعبس وجهه عنـد ورود العفاه عليه ، فإن التهلل لازم لذات الجواد ، فينتقل من الوصف بالتهلل لذات الجواد ، وينتقل منها لوصفه بالجود على جهه الكنايه للانتقال من الملزوم للّازم ، وكـذا يقال فى العبوس ، وإذا علمت هـذا تعلم أن قول المصـنف : وكذكر هيئات إلخ عطفه على ما قبله من قبيل عطف الخاص على العام ؛ لأن ذكر الهيئات من قبيل الكنايه المذكوره فيما قبل.

(قوله : لاختصاصـها إلـخ) علّه لتـدل أى : لأجـل اختصاصـها بموصوف هى أى : تلـك الصـفه التى هى الغرض له أى : لـذلك الموصوف فيلزم أن تكون الهيئـات مسـتلزمه للصـفه التى هى الغرض ، والانتقـال من الملزوم للّازم كنايه (قوله : بمن ثبتت تلك الصفه له) أى : بموصوف ثبتت له تلك الصفه التى هى الغرض.

(قوله : بالتهلل) أى : الابتسام والبشاشه (قوله : بالعبوس) هو تلون الوجه تلونا يـدل على الغم (قوله : عنـد ذلك) أى : عنـد ورود العفاه عليه (قوله : مع سعه) أى : كثره ذات اليد قال فى الأطول : راجع للتهلل والعبوس ؛ لأن تهلل الجواد لا يكون عند قلّه المال عنـد ورود العفاه والعبوس مع قلّه ذات اليد ليس من خواصّ البخيل ، وذات اليد هو المال سـمّى ذات اليد ؛ لأن اليد تفعل معه ما لا تفعل مع قلته فكأنه يأمر اليد بالإعطاء والإمساك واليد كالمملوك له. ا. ه.

فمن أوصاف الأسخياء (فإن اشترك الناس فى معرفته) أى فى معرفه وجه الدلاله (لاستقراره فيهما) أى فى العقول والعادات (كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالأول) أى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلاله كالاتفاق فى الغرض العام فى أنه لا يعد سرقه ولا أخذا.

(وإلا) أى وإن لم يشترك الناس فى معرفته (جاز أن يدعى فيه) أى فى هذا النوع من وجه الدلاله (السبق والزياده) بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل

******

(قوله : فمن أوصاف الأسخياء) لأن عبوسه فى تلك الحاله دليل على كرمه ؛ لأنه يحصل له غمّ على عدم كثره ما بيده ليكرم منه العفاه (قوله : فإن اشترك إلخ) هذا دليل جواب الشرط فى قوله : وإن كان فى وجه الدلاله ، وجواب الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل فإن اشترك إلخ (قوله : لاستقراره فيهما أى : فى العقول والعادات) أى : بحيث صار متداولا بين الخاصه والعامه (قوله : كتشبيه الشجاع بالأسد) أى : فى الشجاعه ، وكتشبيه البليد بالحمار فى البلاده ، وتشبيه الوجه الجميل بالقمر فى الإضاءه ، والمراد بالتشبيه : الكلام الدالّ عليه ليكون لفظا - كما مر.

(قوله : من وجه الدلاله) بيان لهذا النوع أى : الذى هو الاتفاق فى وجه الدلاله على الغرض.

(قوله : أى وإن لم يشترك الناس فى معرفته) أى معرفه طريق الدلاله على الغرض بأن كان لا يصل إليه كل أحد لكونه مما لا ينال إلا بفكر بأن كان مجازا مخصوصا أو كنايه أو تشبيها على وجه لطيف (قوله : جاز) أى : صح أن يدعى فيه إلخ بخلاف ما تقدم فإنه لا يصح أن يدعى فيه ذلك فهذه الحاله هى التى يمكن فيها تحقيق السرقه ، لكن لا يتعين فيها السرقه ولذا فصلها كما يأتى (قوله : من وجه الدلاله) أى : الذى هو الاتفاق فى وجه الدلاله على الغرض (قوله : السبق والزياده) يحتمل أن المراد بالسبق التقدم أى : جاز أن يدعى أن أحدهما أقدم والآخر أخذه من ذلك الأقدم ، وجاز أن يدعى زياده أحدهما على الآخر فيه ، وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر ، وعلى هذا فالعطف مغاير ، ويحتمل أن المراد بالسبق الغلبه ، وعليه ؛ فعطف الزياده على السبق عطف

وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر وأن الثانى زاد على الأول أو نقص عنه (وهو) أى ما لا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلاله على الغرض (ضربان) أحدهما (خاصّىّ فى نفسه غريب) لا ينال إلا بفكر (و) الآخر (عامّىّ تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابه كما مرّ) فى باب التشبيه والاستعاره من تقسيمهما إلى الغريب الخاصى والمبتذل العامّىّ الباقى على ابتذاله والمتصرف فيه بما يخرجه إلى الغرابه.

******

تفسير والمعنى جاز أن يدعى سبق أحد الآتيين به أى : غلبته الآخر فيه وزيادته عليه فيه ونقص الآخر عنه وإلى الثانى يشير صنيع الشارح ؛ لأن قوله : بأن يحكم إلخ يشير إلى أنه ليس المراد بالسبق مجرد التقدم فى الزمن ، بل السبق لعلو المرتبه والكمال (قوله : وأن أحدهما فيه أكمل إلخ) تفسير للتفاضل (قوله : خاصّىّ) أى : منسوب للخاصّه أى : هذا المفهوم لا يطّلع عليه إلا الخاصّه وهم البلغاء (قوله : غريب) تفسير لقوله خاصى لقوله فى بحث الاستعاره : أو خاصيه وهى الغريبه ؛ لأن من لوازم كونه غريبا أن يكون خاصيّا لا يعرفه إلا الخاصه (قوله : لا ينال إلا بفكر) تفسير لغريب أى : لا يدركه إلا الأذكياء كتشبيه الشمس بالمرآه فى كفّ الأشلّ ، وكالتجوز بإطلاق الاحتباء على ضم العنان الذى فى فم الفرس لقربوسه (قوله : والآخر عامّىّ) أى : يعرفه عامّه الناس (قوله : الباقى على ابتذاله) هذا زائد على ما هنا (قوله : والمتصرف فيه بما يخرجه إلخ) أى : كما فى تشبيه الوجه البهى بالشمس فى قوله :

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا

إلا بوجه ليس فيه حياء (١)

فإن تشبيه الوجه البهى بالشمس مبتذل عامى ، لكن أضاف لذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذى أوجب لها ادعاء المقابله لهذا الوجه ، فخرج بذلك عن الابتذال ، وكما فى التجوز فى إطلاق السيلان على سير الإبل فى قوله :

وسالت بأعناق المطىّ الأباطح

١- للمتنبى فى ديوانه (١ / ١٧۴) ، من قصيده مطلعها : أمن ازديارك فى الدّجى الرقباء إذ حيث كنت من الظّلام ضياء

السرقه والأخذ نوعان

اشاره

[الأول : ظاهر] :

(فالأخذ والسرقه) أى ما يسمى بها بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر.

أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله إما) حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه أو حال كونه (وحده) من غير أخذ شيء من اللفظ (فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أى لكيفيه الترتيب والتأليف ...

******

فإنه مبتذل ، ولكنه تصرف فيه بإسنادها إلى الأباطح وإدخال الأعناق فيه ، فخرج بذلك عن الابتذال.

[السرقه والأخذ نوعان] :

(قوله : فالأخذ والسرقه إلخ) الفاء فاء الفصحه أى : وإذا تقرر هذا فالأخذ إلخ ، وحاصله أنه لما ذكر أن القائلين إذا اتفقا فى وجه الدلاله على الغرض وكان ذلك الوجه لا يعرفه كل الناس إما لغرابته فى ذاته أو بسبب التصرف فيه جاز أن يدعى أن أحدهما أخذ ذلك الوجه من الآخر وسرقه منه شرع فى بيان أقسام الأخذ والسرقه بقوله : فالأخذ والسرقه إلخ (قوله : أى ما يسمى بهذين الاسمين) أشار بهذا إلى أنهما اسمان مترادفان مدلولهما واحد لا أنهما متغايران (قوله : ظاهر) أى : بأن يكون لو عرض الكلامان على أى عقل حكم بأن أحدهما أصله الآخر بشرطه المتقدم وهو كون وجه الدلاله لا يعرفه كل الناس (قوله : وغير ظاهر) أى : بأن يكون بين الكلامين تغيير يحوج العقل فى حكمه بأن أحدهما أصله الآخر إلى تأمل.

النوع الأول : ظاهر

(قوله : أما الظاهر) أى : أما الأخذ الظاهر (قوله : فهو أن يؤخذ المعنى كله) أى : مع ظهور أن أحدهما من الآخر ، وإنما زدنا ذلك القيد ؛ لأن غير الظاهر منه أخذ المعنى أيضا ، لكن مع خفاء والذوق السليم يميز ذلك (قوله : أو حال كونه وحده) أشار الشارح بتقدير ذلك إلى أن قوله : أو وحده عطف على قوله : إما مع اللفظ أى : يؤخذ المعنى وحده من غير أخذ اللفظ كله أو بعضه فعلم حينئذ أن الأخذ الظاهر ضربان

الواقع بين المفردات (فهو مذموم ؛ لأنه سرقه محضه ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عبد الله بن الزّبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس (١) : إذا أنت لم تنصف أخاك) أى لم تعطه النّصفه ولم توفه حقوقه (وجدته ...

******

أحدهما : أن يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه ، والثانى : أن يؤخذ المعنى وحده ، وهذا الثانى يلزمه تغيير النظم بأن يبدل جميع الكلام بتركيب آخر ، ولا يدخل فى هذا تبديل الكلمات المرادفه بما يرادفها مع بقاء النظم ؛ لأن هذا فى حكم أخذ اللفظ كله ، والضرب الأول : قسمان ؛ لأن المأخوذ مع المعنى إما كل اللفظ ، وإما بعضه ، وفى كلّ منهما إما أن يحصل تغيير فى النظم أو لا يحصل تغيير فيه فأقسام الأخذ الظاهر خمسه ، وقد ذكر المصنف هذه الأقسام الخمسه بقوله : فإن أخذ إلخ (قوله : الواقع بين المفردات) أى : مفردات اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه وذلك بأن يكون اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه متحدين تأليفا متعددين شخصا باعتبار اللافظين (قوله : لأنه سرقه محضه) أى : غير مشوبه بشىء آخر ليس للمسروق منه ، ومعلوم أن السرقه المحضه أشد فى الحرمه من السرقه المشوبه بشىء من غير مال المسروق منه (قوله : ويسمى) أى : هذا الأخذ المذموم نسخا أى : لأن القائل الثانى نسخ كلام غيره أى : نقله ونسبه لنفسه من قولهم : نسخت الكتاب أى : نقلت ما فيه إلى كتاب آخر (قوله : وانتحالا) الانتحال فى اللغه : ادعاء شىء لنفسك أى : أن تدعى أن ما لغيرك لك ، يقال : انتحل فلان شعر غيره إذا ادعاه لنفسه (قوله : كما حكى) أى : كالأخذ الذى حكى (قوله : عن عبد الله بن الزّبير) بفتح الزاى وكسر الباء الموحده شاعر مشهور وهو غير عبد الله بن الزّبير بن العّوام الصحابى ، فإنه بضم الزاى وفتح الباء ، والأول قدم على الثانى يستعطيه ، فلما حرمه من العطاء قال : لعن الله ناقه حملتنى إليك فقال له الثانى : إن وراكبها (قوله : أنه فعل ذلك) أى : النسخ والانتحال وهو نائب فاعل حكى ، أو أنه بدل اشتمال من عبد الله أى : فى فعل ذلك بقول معن - تأمل.

(قوله : معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن بن زائده ، فإنه بفتح الميم وسكون العين (قوله : أخاك) أى : صاحبك (قوله : أى لم تعطه النّصفه) بفتح النون والصاد :

١- البيت لمعن بن أوس المزنى ، وعبد الله بن الزّبير - بفتح الزاى وكسر الباء - شاعر غير عبد الله بن الزّبير - بضم الزاى وفتح الباء - الصحابى المشهور.

على طرف الهجران) أى هاجرا لك مبتدلا بك وبأخوتك (إن كان يعقل ويركب حد السيف) أى يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعا (من أن تضيمه) أى بدلا من أن تظلمه (إذا لم يكن عن شفره السيف) أى عن ركوب حد السيف وتحمل المشاق (مزحل) أى مبعد فقد حكى أن عبد الله بن الزبير ..

******

اسم مصدر بمعنى الإنصاف الذى هو العدل وتوفيه الحق (فقوله : ولم توفه حقوقه) عطف تفسير على ما قبله ومعنى إعطاء النصفه أى : العدل إيقاعه (قوله : على طرف الهجران) أى : على الطرف الذى هو الهجران بكسر الهاء ، فالإضافه فيه بيانيه وكون الهجران طرفا باعتبار توهم أن المواصله مكان متوسط بين المتواصلين ، وأن الهجر طرف لذلك المكان خارج ، ويحتمل أن تكون الإضافه على أصلها بأن يجعل للهجر طرفان ، والذى عليه المظلوم هو الأبعد منهما (قوله : إن كان يعقل) أى : وجدته هاجرا لك رافضا لصحبتك إن كان له عقل يطلب به معالى الأمور ؛ لأنه لا خير فى صحبه من لا يرى لك ما ترى له فكيف بصحبه من يظلمك ولا ينصفك؟ وأما من لا عقل له فيرضى بأدنى الأمور بدلا عن أعلاها فلا يقام له وزن فى المعاملات ولا يلتفت إليه فى التخصيص بالمكرمات (قوله : ويركب) أى : ذلك الأخ الذى لم تنصفه (قوله : حد السيف) أى : طرفه القاطع (قوله : أى يتحمل إلخ) أشار بهذا إلى أنه لم يرد بركوبه حد السيف المعن الحقيقى ، بل المراد تحمل ما ذكر فكأنه قال : ويركب ما هو بمنزله القتل بالسيف (قوله : من أن تضيمه) بفتح التاء والضيم : الظلم والذل ، وأشار الشارح بقوله : بدلا إلى أن من للبدل ويصح جعلها للتعليل أى : من أجل ضيمك أى : ظلمك وذلك له بعدم إنصافك (قوله : عن شفره السيف) بفتح الشين المعجمه أى : حده القاطع ، وفى الكلام حذف مضاف أى : إذا لم يكن عن ركوب حد السيف ، وأراد بحد السيف هنا الأمور الشاقّه التى هى بمنزله القتل مثل : ما مر (وقوله : مزحل) بفتح الميم والحاء المهمله وبينهما زاى معجمه أى : بعد وانفصال ، والمعنى ويركب الأمور الشاقه التى تؤثر فيه تأثير السيف مخافه أن يلحقه الضيم والعار متى لم يجد عن ركوبها بعدا (قوله : فقد حكى إلخ)

دخل على معاويه فأنشده هذيين البيتين فقال له معاويه : لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزنى فأنشد قصيدته التى أولها :

لعمرك ما أدرى وإنّى لأوجل

على أيّنا تعدو المتيّه أوّل

حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاويه على عبد الله بن الزبير وقال : ألم تخبرنى أنهما لك؟ فقال : اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو أخى من الرضاعه وأنا أحق بشعره.

(وفى معناه) أى فى معنى ما لم يغير فيه النظم ...

******

الفاء للتعليل أى : وإنما قلنا إن ابن الزبير فعل ذلك بقول معن السابق ؛ لأنه قد حكى إلخ (قوله : دخل على معاويه) أى : وكان معاويه حاقدا عليه وعنده غيظ منه (قوله : لقد شعرت بعدى) بضم العين أى : لقد صرت شاعرا بعد علمى بأنك غير شاعر ، أو بعد مفارقتى إياك فأنت قبل أن أفارقك لم تقل شعرا وقد صرت بعد مفارقتى شاعرا (قوله : يا أبا بكر) كنيه لعبد الله بن الزبير (قوله : فأنشد قصيدته) أنشد يتعدى لمفعولين ، يقال : أنشدنى شعرا فمفعوله الأول هنا محذوف أى : فأنشده قصيدته (قوله : لأوجل) من الوجل وهو الخوف وموضع على أيّنا نصب ؛ لأنه مفعول أدرى (وقوله : وإنى لأوجل) اعتراض ، وتغدو بالغين المعجمه بمعنى تصبح وذكر بعضهم أنه بالعين المهمله من العدو والمنيه الموت ، وأول مبنى على الضم لقطعه عن الإضافه ونيه معناها كما فى قبل وبعد أى : أول كل شىء ، وحاصل المعنى : ما أدرى من الذى تغدو عليه المنيه منا قبل الآخر وإنى لأخاف ما يقع من ذلك (قوله : حتى أتمها) أى : واستمر على إنشاد القصيده حتى أتمها (قوله : فأقبل معاويه إلخ) أى : التفت إليه ؛ لأنه معه فى المجلس (قوله : أنهما) أى البيتين (وقوله : ألم تخبرنى أنهما لك) يقتضى أن عبد الله بن الزبير أخبر معاويه بذلك وهذا الاستفهام إنكارى (قوله : وبعد فهو أخى إلخ) هذا اعتذار من ابن الزبير فى سرقته البيتين ونسبتهما لنفسه يستظرفه الحاضرون (وقوله : وأنا أحق بشعره) أى : لكمال اتحاده به ولا يخفى بروده هذا الاعتذار خصوصا وهو غير أخ له من النسب (قوله : وفى معناه)

(أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها) يعنى أنه أيضا مذموم وسرقه محضه كما يقال فى قول الحطيئه :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها

واقعد فإنّك أنت الطّاعم الكاسى (١)

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها

واجلس فإنّك أنت الآكل اللابس (٢)

وكما قال امرؤ القيس :

وقوفا بها صحبى على مطيّهم

يقولون لا تهلك أسى وتجمّل (٣)

******

أى : ومن قبيله فى كونه مذموما وسرقه محضه أن يبدل إلخ ؛ لأن المرادف ينزل منزله رديفه فلازم أحدهما من القبح لازم للآخر ، قال فى الأطول : وحمل ذمه إذا لم يفد التبديل للكلام حسن سجع أو موازنه أو زياده فصاحه أو سلامه للشعر ، فإن أفاد ذلك ترجح على الأصل وزاد عليه قبولا (قوله : أن يبدل بالكلمات كلها) أى : كما فى بيت الحطيئه فإنه بدلت كلماته كلها (وقوله : أو بعضها) أى : كما فى بيت امرئ القيس ، فإنه قد بدلت بعض كلماته (قوله : دع المكارم) البيت مقول قول الحطيئه (وقوله : ذر المآثر إلخ) مقول ليقال ، (وقوله : دع المكارم) أى : دع طلبها ، والمكارم : جمع مكرمه بمعنى الكرامه ، والبغيه : بكسر الباء وضمها كما ذكره فى المختار بمعنى الحاجه والطلب ، (وقوله : الطاعم الكاسى) أى : الآكل المكسو والمعنى لست أهلا للمكارم والمعالى فدعها لغيرك واقنع بالمعيشه ، وهى مطلق الأكل والستر باللباس ، فإنك تناله بلا طلب يشق كطلب المعالى (قوله : لمطلبها) أى : لطلبها فقد بدل كل لفظ من البيت الأول بمرادفه ، فذر : مرادف لدع ، والمآثر : مرادف للمكارم ولا تذهب مرادف لقوله لا ترحل ، وقوله لمطلبها : مرادف لبغيتها ، واجلس : مرادف لاقعد ، والآكل : مرادف للطاعم ، واللابس : مرادف للكاسى ، وأما قوله : فإنك أنت فمذكور فى البيتين باللفظ ، وإنما كان هذا من إبدال الكل ؛ لأن فإنك من الأمور العامه فالمراد ما عداه (قوله : وقوفا) جمع واقف كشاهد

١- البيت للحطيئه ، وانظر ديوانه ص ١٠٨ ، وعلم البديع وفن الفصاحه للطيبى ٢ / ٤٧٨ بتحقيقى.

٢- لم يعرف قائله.

٣- البيت لامرئ القيس فى معلقته ، وانظر ديوانه ص ١١١.

فأورده طرفه فى داليته إلا أنه أقام تجلد مقام تجمل.

******

وشهود من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث ؛ لأنه لازم والمذكور فى البيت متعد ، مفعوله : مطيهم ، وصحبى : فاعله ، وانتصابه على الحال من فاعل نبك ، وعلى بمعنى : لأجل أى : قفا نبك فى حال وقوف أصحابى مراكبهم لأجلى قائلين لا تهلك أسى أى : من فرط الحزن وشده الجزع وتجمل أى : اصبر صبرا جميلا أى : وادفع عنك الأسى بالتجمل أى : الصبر الجميل (قوله : لا تهلك) هو بكسر اللام ، وماضيه هلك بفتحها ، قال تعالى : (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ)(١) (قوله : فأورده طرفه) هو بفتح الطاء والراء المهملتين (قوله : إلا أنه أقام تجلد مقام تجمل) فقد أبدل بعض الكلمات بما يرادفه ، ونظير هذا قول العباس بن عبد المطلب :

وما النّاس بالنّاس الذين عهدتهم

ولا الدار بالدار التى كنت تعلم (٢)

فقد أورده الفرزدق فى شعره إلا أنه أبدل تعلم بتعرف.

(تنبيه) يجرى مجرى تبديل الكل ، أو البعض المرادف فى القبح تبديل الكل ، أو البعض بالضد مع رعايه النظم والترتيب وذلك لقرب تناول الضد كما لو قيل فى قول حسان بن ثابت - رضى الله عنه - فى مدح آل البيت :

بيض الوجوه كريمه أحسابهم

شمّ الأنوف من الطّراز الأوّل

سود الوجوه لئيمه أحسابهم

فطس الأنوف من الطّراز الآخر (٣)

وشم بضم الشين جمع : أشم من الشمم وهو : ارتفاع قصبه الأنف مع استواء فى أعلاه وهو صفه مدح عند العرب ، والطراز العلم ، والمراد هنا المجد أى : أنهم من النمط الأول فى المجد والشرف.

١- الأنفال : ٤٢.

٢- للعباس بن عبد المطلب فى شرح المرشدى على عقود الجمان ٢ / ١٧٨ ، وفى الإيضاح ص ٣٥٠.

٣- شرح المرشدى على عقود الجمان لحسان بن ثابت - رضى الله عنه -.

(وإن كان) أخـذ اللفظ كله (مع تغيير لنظمه) أى نظم اللفظ (أو أخذ بعض اللفظ) لا كله (سـمّى) هذا الأخذ (إغاره ومسـخا) ولا يخلو إما أن يكون الثانى أبلغ من الأول أو دونه أو مثله (فإن كان الثانى أبلغ) من الأول (لاختصاصه بفضـيله) لا توجـد فى الأول كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زياده معنى (فممدوح) أى فالثانى مقبول (كقول بشار ...

******

(قوله : أخذ) يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها ، وعليه فقوله : أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان ، ويحتمل أنه فعـل وهو خبر كان واسـمها ضـمير الشأن (قوله : مع تغيير لنظمه) محترز قوله السابق : من غير تغيير لنظمه (وقوله : أو أخـذ بعض اللفظ) محترز قوله : كله فهو على اللف والنشـر المشوش (قوله : أو أخذ بعض اللفظ) أى : سواء كان فيه تغيير للنظم أو لا (قوله : إغـاره) أى : لأـنه أغـار على ما هو للغير فغيره عن وجهه ، والمراد بتغيير النظم تغيير التأليف والترتيب الواقع بين المفردات (قوله : ومسـخا) لأنه بـدل صوره ما للغير بصوره أخرى ، والغالب كونها أقبح ، والمسخ فى الأصل تبديل صوره بما هو أقبح منها (قوله : إما أن يكون الثانى) أى : الكلام الثانى الذى هو متعلق الأخذ (قوله : أبلغ من الأول) أى : من الكلام الأول المأخوذ منه ، والمراد بالبلاغه هنا ما يحصل به الحسن مطلقا لا خصوص البلاغه المعلومه بدليل الأمثله.

(قـوله : كحسن السـبك) المراد به الخلـو عن التعقيـد اللفظى والمعنـوى (قوله : أو الاختصـار) أى : حيث يـناسب المقـام (قوله : مقبول) أى : فإغاره ومسخ مقبول ؛ لأن تلك الزياده أخرجته إلى طرف من الابتداع (قوله : كقول بشار) (١) قبله :

قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم

ما فى التّلاقى ولا فى غيره حرج

وبعده البيت ، وبعده :

أشكو إلى الله همّا لا يفارقنى

وشرعا فى فؤادى الدّهر تعتلج

١- لبشار بن برد والثانى منهما فى شرح المرشدى على عقود الجمان (٢ / ١٧٨) والإيضاح ص ٣٥٠.

من راقب النـاس) أى حـاذرهم (لم يظفر بحـاجته ، وفـاز بالطيّبات الفاتك اللهـج) أى الشـجاع القتال الحريص على القتل (وقول سلم) (١) بعده (من راقب الناس مات غمّا) أى حزنا وهو مفعول له أو تمييز (وفاز باللّذّه الجسور) ...

******

(قوله : من راقب النـاس) أى : من خاف منهم وترقب عقابهم كما قيل ، أو من راعاهم ومشـى على مزاجهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقـدم عليه (قوله : لم يظفر بحاجته) لأنه ربما كرهها الناس فيتركها لأجلهم فتفوت مع شـده شوقه إليها (قوله : وفاز بالطيبـات) أى : ومن لم يراقبهم ولم يبـال بهم فـاز بـالظفر بالطيبـات الحسيه كـالظفر بـالمعشوق والمعنويه كشـفاء غيـظ النفوس بالأخـذ بالثأر مثلا ، وهذا الذى لا يراقب الناس هو الفاتك أى : الشـجاع الذى عنده الجراءه على الإقدام على الأمور قتلا أو غيره من غير مبالاه بأحد (قوله : اللهج) أى : الملازم لمطلوبه الحريص عليه من غير مبالاه قتلا كان أو غيره فقول الشارح : أى الشجاع تفسير للفاتك ، (وقوله : الحريص على القتل) أى : له ولوع به تفسير للهج (قوله : وقول سلم) بفتح السين وسكون اللام الملقب بالخاسر لخسرانه فى تجارته ؛ لأنه باع مصحفا ورثه فاشترى بثمنه عودا يضرب به كما فى الأساس أو اشترى بثمنه ديوان شعر كما فى الأطول (قوله : من راقب الناس) أى : من خاف وترقب عقابهم أو من راعاهم ومشى على مزاجهم وقبل هذا البيت :

أهدى لى الشوق وهو حلو

أغنّ فى طرفه فتور

(قوله : مات غمّا) أى : لم يصل لمراده فيبقى مغموما من فوات المراد ويشتد عليه الغم كشده الموت ، فقد دل على فوات الحاجه بموت الغم الـذى هو أخص منه (قوله : أو تمييز) أى : مات بغمه فيكون من الإسـناد للسـبب ، قال فى الأطول : ومع صـحه حمل الكلام على الحقيقه فى المفعول لا يصـار إلى المجاز الـذى فى التمييز (قوله : وفاز إلـخ) الشاهـد فيه مع قوله : من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير

١- سـلم بفتح السـين وسـكون اللام الملقب بالخاسر لخسرانه فى تجارته. وهو لسلم الخاسر فى الأغانى ٣ / ١٩٦ ، ٧ / ٧٢ وشرح عقود الجمان ٢ / ١٧٨ ، والإشارات ص ٣٠٩.

أى الشديد الجراءه فبيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا.

(وإن كان) الثانى (دونه) أى دون الأول فى البلاغه لفوات فضيله توجد فى الأول (فهو) أى الثانى (مذموم كقول أبى تمام) فى مرثيه محمد بن حميد :

(هيهات لا يأتى الزمان بمثله

إنّ الزّمان بمثله لبخيل) (١)

******

(قوله : أى الشديد الجراءه) أى : فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح فى المعنى وأخصر (قوله : فبيت سلم إلخ) الحاصل أن المعنى فى البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالمرغوب فيه ومن راقبهم فاته مطلوبه ، لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى من غير تأمل لوضوحه وأخصر لفظا ؛ لأن لفظ الجسور قائم مقام لفظى الفاتك اللهج - كذا فى ابن يعقوب ، وقرر بعضهم أنه إنما كان أجود سبكا ؛ لأنه رتب فيه الموت على مراقبه الناس ، وأما بيت بشار فقد رتب فيه على مراقبه الناس عدم الظفر بالحاجه ، والأول أبلغ ، وفى الأطول : وإنما كان بيت سلم أجود سبكا لكونه فى غايه البعد عن موجبات التعقيد من التقديم والتأخير ونحو ذلك. ا ه.

قال فى المطول : يروى عن أبى معاذ روايه بشار أنه قال : أنشدت بشارا قول سلم فقال : ذهب والله بيتى فهو أخف منه وأعذب ، والله لا أكلت اليوم ، ولا شربت. ا ه.

فلعل مراد الشارح بجوده سبكه خفه ألفاظه وعذوبتها ، وتأمل ذلك.

(قوله : وإن كان الثانى) أى : وإن كان الكلام الثانى وهو المأخوذ دون الكلام الأول وهو المأخوذ منه (وقوله : فى البلاغه) أى : فى الحسن وليس المراد بها مطابقه الكلام إلخ لوجودها فى كل منهما (قوله : مذموم) أى : لأنه لم يصحبه شىء يشبه أن يكون به مبتدع الحسن ، بل هو نفس الأول مع رذيله إسقاط ما فى الأول من الحسن (قوله : كقول أبى تمام) هو الأصل وهو من بحر الكامل (قوله : فى مرثيه محمد بن حميد) بزنه رويد أى : حين استشهد فى بعض غزواته ، والمرثيه بتخفيف الياء ، وقد تشدد كما قيل القصيده التى يذكر فيها الرثاء أى : محاسن الميت (قوله : هيهات لا يأتى إلخ) هيهات اسم

١- البيت لأبى تمام يرثى محمد بن حميد ، انظر ديوانه ص ٢٢٦ ، وتلخيص علوم البلاغه للقزوينى ص ١١١.

وقول أبى الطيب (أعدى الزمان سخاؤه) يعنى تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه إلى الزمان ...

******

فعل ماض معناه بعد وفاعله محذوف تقديره بعد إتيان الزمان بمثل ذلك المرئى بدليل ما بعده وهو قوله : لا يأتى الزمان بمثله أو بعد نسيانى له بدليل ما قبله وهو قوله :

أنسى أبا نصر نسيت إذا يدى

من حيث ينتصر الفتى وينيل (١)

وقوله : أنسى إحدى الهمزتين فيه محذوفه على نمط (أَفْتَرى عَلَى اللهِ كَذِباً)(٢) والاستفهام إنكارى ، وينيل من الإناله وهى الإعطاء (قوله : إن الزمان بمثله لبخيل) أى : إن الزمان بخيل بإيجاد مثله فى الماضى والمستقبل وهذه الجمله مستأنفه جوابا لسؤال مقدر ، كأنه قيل : لماذا لا يأتى الزمان بمثله؟ هل لأنه بخيل بمثله أو لاستحاله مثله؟ فقال : إن الزمان بمثله لبخيل فالتأكيد هنا بإنّ لكون المقام مقام أن يتردد ، ويسأل هل بخل الزمان بمثله أو لم يبخل؟ بل استحال ولما كان هذا معنى الكلام وهو يشعر بإمكان المثل ، لكن منع من وجوده بخل الزمان أو رد على أبى تمام أن الكلام قاصر ، وأن صوابه التعبير بما يفيد امتناع وجود المثل لا- بما يفيد إمكانه ، إلا- أنه منع من الوجود عارض وهو بخل الزمان ، وأجيب بأن المراد ببخل الزمان بوجود مثله امتناع وجود مثله على سبيل الكنايه ؛ لأن البخل بالشىء يستلزم انتفاء علّه وجوده وإذا انتفت علّه وجوده بقى امتناعه ، فصار حاصل المعنى أن الزمان لا- يأتى بمثله لامتناع وجود مثله فى الماضى والمستقبل ، ونسبه التأثير إلى الزمان من الموحد لا تضر ؛ لأن المراد بها تلبسه بالفعل وذم الزمان بالبخل ومدحه بالكرم لا يضر من الموحد أيضا ؛ لأنه ينزل منزله العاقل المكتسب وهو يذم على اكتسابه شرعا وطبعا وما نزل منزلته كهو (قوله : وقول أبى الطيب) هو المأخوذ (قوله : (٣) أعدى الزمان سخاؤه) أى : سرى سخاؤه إلى الزمان

١- لأبى تمام فى شرح ديوانه ص ٣٦٣.

٢- لأبى الطيب المتنبى فى شرح ديوانه (١ / ١٩٠) ، وشرح عقود الجمان ٢ / ٧٩ ، والإشارات ص ٣٠٩.

٣- سبأ : ٨.

(فسخا به) وأخرجه من العدم إلى الوجود ولو لا سخاؤه الذى استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جنى ، وقال ابن فورجه : هذا تأويل فاسد لأن سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وإنما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما أعداه سخاؤه أسعدنى بضمى إليه وهدايتى له لما أعدى سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلا) ...

******

والإعداء أن يتجاوز الشىء من صاحبه إلى غيره (قوله : فسخا به) أى : فجاد الزمان بذلك الممدوح (قوله : كذا ذكره ابن جنى) أى : فى شرحه لديوان أبى الطيب وعلى ما ذكره من كون المعنى أن الزمان طرأ عليه سخاء الممدوح قبل وجوده فسخا به على الدنيا يلزم عليه أن يكون سخاؤه الذى لم يوجد موصوفا بالعدوى وهذا غلو لما مر من أن المبالغه إذا كانت غير ممكنه عقلا وعاده كانت غلوا ممنوعا وهنا كذلك فهو مثل قوله :

وأخفت أهل الشّرك حتّى إنّه

لتخافك النّطف الّتى لم تخلق

(وقوله : وأخرجه من العدم إلخ) تفسير لقوله : فسخا به (وقوله : ولو لا سخاؤه) أى : الزمان (وقوله : الذى استفاد منه) أى : من الممدوح (وقوله : لبخل) أى : الزمان (وقوله : به) أى : بالممدوح (قوله : وقال ابن فورجه) أى : فى شرحه للديوان المذكور ، وفورجه بضم الفاء وفتحها ، وحاصل الخلاف بين الشيخين أن قوله : فسخا به معناه على ما قال ابن جنى : فجاد به على الدنيا بإيجاده من العدم ، وعلى ما قال ابن فورجه : فجاد به علىّ وأظهره لى وجمعنى عليه ، وكذا (قوله : ولقد يكون به الزمان بخيلا) أى : على بإظهاره إلىّ وجمعى عليه أو بخيلا على الدنيا بإيجاده من العدم (قوله : فاسد) الأولى غير مقبول لغلوه إذ ليس بفاسد إلا أن يقال : غير المقبول عند البلغاء فاسد عندهم (قوله : لأن سخاء غير موجود) بإضافه سخاء لما بعده أى : لأن سخاء شخص غير موجود فسخاء اسم إن (وقوله : لا يوصف خبرها) (وقوله : بالعدوى) أى : بالسريان للغير (قوله : وإنما المراد إلخ) أى : وإنما المراد أن الممدوح كان موجودا سخيّا وكان الزمان بخيلا بالممدوح علىّ أى : بإظهاره لى وهدايتى له ، فلما أعدى سخاؤه الزمان سخا الزمان بذلك الممدوح علىّ بضمى إليه وهدايتى له فالموصوف بالعدوى ليس سخاء شخص

فالمصراع الثانى مأخوذ من المصراع الثانى لأبى تمام على كل من تفسير ابن جنى وابن فورجه إذ لا يشترط فى هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض وإلا لم يمكن مأخوذا منه على تأويل ابن جنى أيضا ؛ لأن أبا تمام علق البخل بمثل المرثى وأبا الطيب بنفس الممدوح. هذا ، ولكن مصراع أبى تمام أجود سبكا لأن قول أبى الطيب : ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه إذ المعنى على المضى ...

******

غير موجود ، بل سخاء شخص موجود (قوله : فالمصراع الثانى) أى : من بيت أبى الطيب (قوله : على كل إلخ) متعلق بمأخوذ أى : سواء قلنا : إن مصراع أبى الطيب إن الزمان بخيل بإيجاد ذلك الممدوح أو بإيصاله إلى الشاعر (قوله : إذ لا يشترط إلخ) جواب عما يقال : إن المصراعين بين معنييهما مغايره ؛ وذلك لأن معنى مصراع أبى تمام : إن الزمان بخيل بوجود مثل الممدوح المرثى ، ومعنى مصراع أبى الطيب : إن الزمان بخيل بإيجاد ذلك الممدوح أو بإيصاله للشاعر ، فالبخل فى الأول متعلق بالمثل ، وفى الثانى متعلق بنفس الممدوح ، وإذا كان المصراعان متغايرين ، فكيف يكون أحدهما مأخوذا من الآخر؟!

(قوله : عدم تغاير المعنيين أصلا) أى : بالكليه وعدم تغاير هما بالكليه هو اتحادهما فكأنه قال : إذ لا يشترط فى هذا النوع من الأخذ الاتحاد من كل وجه ، بل يكفى الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا ؛ لأنهما مشتركان فى أصل البخل وإن اختلفا من جهه متعلقه (قوله : وإلا لم يكن مأخوذا منه) أى : مع أن المصنف جعله مأخوذا منه (قوله : أيضا) أى : كما لا يكون مأخوذا منه على تأويل ابن فورجه (قوله : لأن أبا تمام إلخ) أى : فهناك مغايره بحسب الظاهر وإن كان لا مغايره بحسب المراد ؛ وذلك لأن بخل الزمان بمثله فى بيت أبى تمام كنايه عن بخله به كما تقدم - كذا قرر شيخنا العدوى وهو تعليل بمثله فى بيت أبى تمام كنايه عن بخله به كما تقدم - كذا قرر شيخنا العدوى وهو تعليل لقوله : إذ لا يشترط إلخ (قوله : ولكن مصراع أبى تمام إلخ) استدراك على قوله فالمصراع الثانى أى : من بيت أبى الطيب مأخوذ من المصراع الثانى من بيت أبى تمام ، وحاصله أن قول أبى الطيب : ولقد يكون به الزمان بخيلا- مأخوذ من قول أبى تمام : إن الزمان بمثله لبخيل ، وظاهر أن الأول أحسن من الثانى ؛ لأن الثانى عبر بصيغه المضارع

فإن قيل : المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه أى لا يسمح بهلاكه قط لعلمه بأنه سبب لصلاح العالم والزمان وإن سخا بوجوده وبذله للغير لكن إعدامه وإفناءه باق بعد فى تصرفه ، قلنا : هذا تقدير لا قرينه عليه وبعد صحته فمصراع أبى تمام أجود لاستغنائه عن مثل هذا التكلف.

******

والمناسب صيغه الماضى بأن يقال : ولقد كان به الزمان بخيلا كما دلت عليه الجمله الاسميه من الأول ؛ لأن أصلها الدلاله على الوقوع مع زياده إفادتها الدوام والثبوت الشامل للمضى ، وأيضا المراد أن الزمان كان بخيلا به حتى أعداه بسخائه فلا تناسب المضارعه ، إذ لا معنى لكونه جاد به الزمان وهو بخيل به فى المستقبل ؛ لأنه بعد الجود به خرج عن تصرفه فيه ، إن قلت : المعنى وإن كان على المضى إلا أنه عدل للمستقبل قصدا للاستمرار أو لحكايه الحال الماضيه كما تقرّ فى أمثاله ، قلت : لما لم يحصل بخل الزمان بعد إعداء سخائه إياه لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكايه الحال الماضيه. ا ه فنرى.

(قوله : فإن قيل) أى : فى الجواب عن كون بيت أبى الطيب دون بيت أبى تمام ، وحاصله أنا لا نسلم أن بيت أبى الطيب دون بيت أبى تمام ؛ لأن كلام أبى الطيب على حذف مضاف أى : ولقد يكون بهلاكه الزمان بخيلا وهلاكه استقبالى ، وحينئذ فالتعبير بالمضارع واقع فى موقعه (قوله : والزمان وإن سخا بوجوده إلخ) جواب عما يقال : إن السخاء بالشىء هو بذله للغير والزمان إذا سخا به فقد بذله فلم يبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه أو يبخل ، وحاصل الجواب أنا نسلم أن إيجاده لم يبق فى تصرفه بعد السخاء به لما فيه من تحصيل الحاصل ، وأما إفناؤه فهو باق بعد فى تصرفه فله أن يسمح بهلاكه وأن يبخل به فنفى الشاعر ذلك (قوله : باق بعد) أى بعد وجوده فى تصرفه أى : فله أن يسمح بهلاكه وأن يبخل به فنفى الشاعر ذلك ، والحاصل أن إيجاده وإعدامه كانا بيد الزمان فسخا بإيجاده ولم يسخ بإعدامه قط لكونه سببا لصلاح الدنيا (قوله : قلنا هذا) أى : تقدير المضاف المذكور (قوله : لا قرينه عليه) أى : فلا يصح وبعد صحته إلخ (قوله : لاستغنائه عن مثل هذا التكلف) فعلى تقدير التصحيح بما ذكر لا يخرج به عن

(وإن كان) الثانى (مثله) أى مثل الأول (فأبعـد) أى فالثانى أبعـد (من الذم والفضل للأول كقول أبى تمام : لو حار) (١) أى تحير فى التوصل إلى إهلاك النفوس (مرتاد المنيه) أى الطالب الذى هو المنيه على أنها إضافه بيان (لم يجد ، إلا الفراق على النفوس دليلا وقول أبى الطيب :

لولا مفارقه الأحباب ما وجدت

لها المنايا إلى أرواحنا سبلا) (٢)

الضـمير فى لها للمنيه وهو حال من سـبلا والمنايا فاعل وجـدت ، وروى يـد المنايا فقـد أخـذ المعنى كله مع لفظه المنيه والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الأرواح.

******

المفضوليه (قوله : وإن كان الثانى مثله) أى : مثل الأول أى فى البلاغه (قوله : فالثانى أبعد من الذم) أى : حقيق بأنه لا يذم فأفعل التفضـيل ليس على بابه وإنما قلنا هكذا ؛ لأن ظاهر العباره يقتضـى أن هناك بعيدا من الذم وهذا أبعد منه وليس كذلك (قوله : دليلا) مفعول يجد الأول ومفعوله الثانى محذوف أى : لها (وقوله : إلا الفراق) استثناء من قوله دليلا (وقوله : على النفوس) متعلق بدليلا بمعنى طريقا ، وفى الكلام حذف مضاف والمعنى لو تحيرت المنيه فى وصولها لهلاك النفوس لم تجد لها طريقا يوصلها لذلك إلا فراق الأحبه.

(قوله : لولا مفارقه الأحباب) أى : موجوده (قوله : وهو حال من سـبلا) لأنه فى الأصل صفه لها فلما قدم صار حالا كما أن قوله : إلى أرواحنا كذلك ، إذ المعنى سـبلا مسلوكه إلى أرواحنا وقيل : إنه جمع لهاه وهو فاعل وجدت أضيفت للمنايا واللهاه اللحمه المطبقه فى أقصـى سـقف الحلق فكأنه يقول : لما وجد فم المنايا التى شأنها الاغتيال به إلى أرواحنا سبلا فأطلق اللهاه وأراد الفم لعلاقه المجاوره (قوله : فقـد أخذ المعنى كله) أى : فقد أخذ أبو الطيب فى بيته معنى بيت أبى تمام بتمامه ؛ وذلك لأن محصـل معنى البيتين أنه لا دليل للمنيه على النفوس إلا الفراق أما الأول فواضح ، وأما الثانى فلأن

١- البيت لأبى تمام.

٢- البيت لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه ١ / ٥٩.

(وإن أخذ المعنى وحده سمّى هذا الأخذ) (إلماما) من ألّم إذا قصد وأصله من ألّم بالمنزل إذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاه ونحوها فكأنه كشط عن المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر فإن اللفظ للمعنى بمنزله اللباس (وهو ثلاثه أقسام كذلك) أى مثل ما يسمى إغاره ومسخا لأن الثانى إما أبلغ من الأول أو دونه أو مثله.

******

صريحه أن مفارقه الأحباب لولاها ما اتصلت المنيه بالأرواح فيفهم أن المواصله مانعه من الوصول للأرواح ، وحينئذ فلا دليل ولا طريق توصل لاتصال المنيه بالأرواح إلا الفراق فما يقال : إن فى بيت أبى تمام الحصر دون بيت أبى الطيب فيكون الأول أبلغ من الثانى لاعبره به وظهر ما قاله الشارح : إن أبا الطيب أخذ المعنى كله مع بعض اللفظ ؛ لأنه أخذ لفظ المنيه والفراق والوجدان وبدل النفوس بالأرواح وأن البيتين متساويان فى البلاغه فلذا كان الثانى غير مذموم.

(قوله : وإن أخذ المعنى وحده) أى : دون شىء من اللفظ وهذا عطف على قوله : فإن أخذ اللفظ فهو شروع فى الضرب الثانى من الظاهر من الأخذ والسرقه (قوله : من ألّم إذا قصد) أى : لأن الشاعر يقصد إلى أخذ المعنى من لفظ غيره (قوله : وأصله) أى : وأصل الإلمام مأخوذ من ألّم بالمنزل إذا نزل به ، فالإلمام فى أصل اللغه معناه النزول ، ثم أريد منه سببه وهو القصد كما هنا ؛ لأن الشاعر قد قصد أخذ المعنى من لفظ غيره (قوله : وهو) أى : السلخ فى اللغه كشط الجلد إلخ ، وقوله فكأنه مرتب على محذوف أى : واللفظ للمعنى بمنزله الجلد ؛ فكأن الشاعر الثانى الذى أخذ معنى شعر الأول كشط من ذلك المعنى جلدا ، وألبس ذلك المعنى جلدا آخر (قوله : فإن اللفظ إلخ) أى : وإنما كان اللفظ للمعنى بمنزله الجلد لأن اللفظ يتوهم فيه كونه كاللباس للمعنى من جهه الاشتمال عليه بالدلاله (قوله : وهو) أى : الكلام الذى تعلق الأخذ بمعناه (قوله : أى مثل ما يسمى إغاره) أى : مثله فى الانقسام إلى ثلاثه أقسام ، وأن تلك الأقسام الثلاثه عين الأقسام الثلاثه المتقدمه (قوله : لأن الثانى إما أبلغ من الأول) أى : فيكون ممدوحا (وقوله : أو دونه) أى : أو دون الأول فى البلاغه فيكون مذموما (وقوله : أو

(أولها) أى أول الأقسام وهو أن يكون الثانى أبلغ من الأول (كقول أبى تمام : (١) هو) ضمير الشأن (الصنع) أى الإحسان والصنع مبتدأ خبره الجمله الشرطيه أعنى قوله (إن يعجل فخير وإن يرث) أى يبطؤ (فللريث فى بعض المواضع أنفع) والأحسن أن يكون هو عائدا إلى حاضر فى الذهن وهو مبتدأ خبره الصنع والشرطيه ابتداء كلام وهذا كقول أبى العلاء :

******

مثله) أى : مثل الأول فى البلاغه فيكون بعيدا عن الذم (قوله : ضمير الشأن) أى : مبتدأ أول ، والصنع بمعنى الإحسان مبتدأ ثان ، والجمله الشرطيه خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر ضمير الشأن أى : الشأن هو أن الإحسان إن يعجل فخير وإن يتأخر فقد يكون بتأخيره أنفع (قوله : وإن يرث) من راث ريثا أى بطؤ وتأخر ، ومنه قولهم : أمهلته ريثما فعل كذا أى ساعه فعله (قوله : أى يبطؤ) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وبعده همز من بطؤ يبطؤ بطئا إذا تأخر (قوله : والأحسن أن يكون هو عائدا إلى حاضر) أى يفسره قوله الصنع الذى جعل خبرا عنه ، وإنما كان هذا الاحتمال أحسن من الأول ؛ لأن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع إفاده هذا الإعراب ما يفيده الأول من الإجمال والتفصيل ، ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه ، إذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل هو الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكر ، قاله سم.

قال يس : وقوله : لأن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر أى : لأنه مخالف للقياس من خمسه أوجه عوده على ما بعده لزوما وأن مفسره لا يكون إلا جمله وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه وأنه ملازم للإفراد (قوله : إلى حاضر فى الذهن) وهو الموعود به (قوله : وهذا كقول إلخ) أى : وهذا الإعراب على الاحتمال الثانى كالإعراب الكائن فى قول أبى العلاء ، فإن الضمير فيه عائد على متعقل الذهن يفسره ما بعده المخبر به عنه ، ولا يصح أن يكون ذلك الضمير ضمير الشأن ؛ لأن الخبر الواقع بعده مفرد وضمير الشأن إنما يخبر عنه بجمله ، والحاصل أن الضمير فى بيت

١- البيت لأبى تمام فى شرح ديوانه ١٨١ ، بروايه (فنفع) بدل (فخير) و (المواطن) بدل (المواضع) وأسرع بدل أنفع.

هو الهجر حتّى ما يلمّ خيال

وبعض صدود الزائرين وصال (۱)

وهذا نوع من الإعراب لطيف لا يكاد يتنبه له إلا الأذهان الرائضه من أئمه الإعراب (وقول أبى الطيب (۲) ومن الخير بطء سيبك) أى تأخر عطائك (عنّى ، أسرع السّحب فى المسير الجهام) أى السحاب الذى لا ماء فيه وأما ما فيه ماء فيكون بطيئا ثقيل المشى فكذا حال العطاء ، ففى بيت أبى الطيب زياده بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسحاب.

******

أبى تمام يحتمل أن يكون ضمير الشأن ، ويحتمل أن يكون عائدا على متعقل فى الذهن ، وأما فى بيت أبى العلاء فيتعين أن يكون عائدا على متعقل فى الذهن ولا يجوز أن يكون ضمير الشأن ؛ لأن ما بعده لا يصلح للخبريه عنه فهو نظير البيت الأول على الاحتمال الثانى فيه (قوله : ما يلمّ خيال) ما زائده ويلم بفتح أوله وضم ثانيه من لمّ يلم كردّ يردّ بمعنى نزل وحصل وضمير يلم للهجر أى : حتى إذا لمّ وحصل من هذا الذى يهجرنا فهو خيال ؛ لأنه لعدم الاعتبار به بمنزله العدم الذى هو خيال (قوله : وبعض صدود إلخ) أى : إنا لم ننل من الذى هجرنا حتى الصدود ؛ لأنا لا نلقاه لا يقظه ولا مناما ، والصدود قد يعد وصالا بالنسبه لهذا الهجر (قوله : الرائضه) أى : المرتاضه والممارسه لصناعه الإعراب (قوله : ومن الخير بطء سيبك عنّى) أى : لأن بطأه وعدم سرعته يدل على كثرته كالسحاب ، فإنه لا يسرع منها إلا ما كان خاليا عن الماء ، وأما السحاب التى فيها ماء فإنها بطيئه المشى (قوله : الجهام) بفتح الجيم كما فى الأطول.

(قوله : ففى بيت أبى الطيب زياده بيان) أى : للمعنى المقصود وهو أن تأخير العطاء يكون خيرا وأنفع ، والحاصل أن البيتين اشتركا فى المعنى وهو أن تأخير العطاء يكون خيرا وأنفع ، لكن بيت أبى الطيب وهو المتأخر منهما أجود ؛ لأنه زاد حسنا بضرب المثل له بالسحاب ، فكأنه دعوى بالدليل إذ كأنه يقول : العطاء كالسحاب فكما أن بطىء السير من السحاب أكثر نفعا من سريعها وهو الجهام ، فكذلك عطاؤك بطيئه

۱- البيت لأبى العلاء.

۲- البيت لأبى الطيب فى ديوانه ۱ / ۲۱۰.

(وثانيها) أى ثانى الأقسام وهو أن يكون الثانى دون الأول (كقول البحترى : وإذا تألّق) أى لمع (فى الندى) أى فى المجلس (كلامه المصقول) المنقح (خلت) أى حسبت (لسانه من عضبه) أى سيفه القاطع (وقول أبى الطيب :

كأنّ ألسنهم فى النّطق قد جعلت

على رماحهم فى الطّعن خرصانا (١))

جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان يعنى أن ألسنهم عند النطق فى المضاء والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن فكأن ألسنهم جعلت أسنه رماحهم ...

******

أكثر نفعا من سريعه فكان تأخير عطائك أفضل من سرعته ، وقد يقال : إن البطء فى السحاب خلاف البطء فى العطاء ؛ لأن البطء فى السحاب فى سيره وفى العطاء فى عدم ظهوره على أن البيت الأول يفيد أن البطء أنفع فى بعض المواضع دون بعض فيكون من الممدوح تاره خيرا وتاره لا يكون ، والثانى يفيد أن البطء من الممدوح لا يكون إلا خيرا وهو أوكد فى المدح ، وحينئذ فالبيتان متفاوتان فى المعنى فلا يصح التمثيل بهما - تأمل.

(قوله : وهو أن يكون الثانى دون الأول) أى : وهو أن يكون الكلام الثانى المأخوذ دون الكلام الأول المأخوذ منه فى البلاغه والحسن (قوله : كقول البحترى (٢)) هذا هو القول الأول (قوله : أى المجلس) أى : الممتلئ بأشراف الناس (قوله : المنقح) أى : المصفى من كل ما يشينه ، والمصقول فى الأصل معناه : المجلو فتفسير الشارح له بالمنقح تفسير مراد (قوله : أى حسبت لسانه من عضبه) أى : ظننت أن لسانه ناشئ من سيفه القاطع ، أو أن من زائده أى : ظننت أن لسانه سيفه القاطع فشبه لسانه بسيفه بجامع التأثير (قوله : وقول أبى الطيب) هذا هو القول الثانى (قوله : فى النطق) أى : فى حاله النطق أو عند النطق ففى الكلام حذف مضاف أو أن فى بمعنى عند وكذا يقال فى قوله فى الطعن (قوله : قد جعلت على رماحهم) أى : قد جعلت خرصانا على رماحهم عند الطعن أى : الضرب بالقنا.

(قوله : بالضم والكسر) أى : فى المفرد وكذا فى الجمع (قوله : وهو السنان) أى : لأن خرصان الرماح أسنتها كما أن خرصان الشجر أغصانها (قوله : والنفاذ) عطف

١- البيت لأبى الطيب فى ديوانه (١ / ٢٢٨).

٢- بيت فى شرح المرشدى لعقود الجمان (٢ / ١٧٩).

فبيت البحترى أبلغ لما فى لفظى تألق والمصقول من الاستعاره التخييليه فإن التألق والصقاله للكلام بمنزله الأظفار للمنيه ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعاره بالكنايه (وثالثها) أى ثالث الأقسام وهو أن يكون الثانى مثل الأول (كقول الأعرابى أبى زياد :

ولم يك أكثر الفتيان مالا

ولكن كان أرحبهم ذراعا)

******

تفسير (قوله : فبيت البحترى أبلغ) حاصله أن كلّا من البيتين تضمن تشبيه اللسان بآله الحرب فى النفاذ والمضاء وإن كانت الآله المعتبره فى الأول السيف والآله المعتبره فى الثانى الرمح ، ولكن بيت البحترى أجود ؛ لأنه نسب فيه التألق والصقاله للكلام وهما من لوازم السيف على حد المنيه والأظفار ، فكان فى كلامه استعاره بالكنايه ، فازداد بهذا حسنا ، بخلاف بيت أبى الطيب ، وتقرير الاستعاره المذكوره أن يقال : شبه الكلام الموجب لتأثير المضاء والنفوذ فى النفوس بالسيف الموجب للتأثير من الجذّ والقطع ، وطوى ذكر المشبه به ورمز إليه بذكر شىء من لوازمه وهو التألق والصقاله على طريق الاستعاره بالكنايه وإثبات التألق تخييل والصقاله ترشيح لأن مجموعهما تخييل كما هو ظاهر الشارح ؛ لأن التخييل لا يكون إلا واحدا ويزيد بيت البحترى على بيت أبى الطيب أيضا بأن فيه حسب التى للظن وهى أقوى فى الدلاله على التشبيه من كأن على أن فى بيت أبى الطيب قبحا من جهه أخرى وهو أن المتبادر من كلامه أن ألسنتهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله : للكلام) أى : اللذين أثبتهما للكلام (قوله : بمنزله الأظفار للمنيه) أى : بمنزله الأظفار التى أثبتت للمنيه (قوله : ولزم من ذلك) أى : من إثبات التألق والصقاله للكلام ؛ لأن التخييليه والمكنيه متلازمان على ما سبق (قوله : وهو استعاره بالكنايه) الضمير للتشبيه على مذهب المصنف فى الاستعاره بالكنايه ، أو للسيف بناء على مذهب القوم فيها (قوله : مثل الأول) أى : فى البلاغه (قوله : كقول الأعرابى) هذا هو الكلام الأول ، والثانى قول أشجع الآتى (قوله : ولم يك أكثر الفتيان مالا (١)) أى : لم يكن الممدوح أكثر الأقران مالا.

١- لأبى زياد الأعرابى فى شرح عقود الجمان (٢ / ١٧٩) والإشارات ص ٣١٢.

أی أسخاهم یقال : فلان رحب الباع والذراع ورحیبهما أی سخیّ (وقول أشجع : ولیس) أی الممدوح یعنی جعفر بن یحیی (بأوسعهم) الضمیر للملوک (فی الغنی ، ولکنّ معروفه) أی إحسانه (أوسع) فالبیتان متماثلان هذا ولکن لا یعجبنی معروفه أوسع.

******

(قوله : رحب الباع والذراع) الرحب : الواسع ، والباع : قدر مد الیدین ، والذراع : من طرف المرفق إلی طرف الأصبع الوسطی (قوله : أی سخیّ) أی : فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الملابس بکسر الباء وهو سعه الباع أو الذراع علی الملابس بفتحها وهو کثره المعطی ؛ لأن الباع والذراع بهما یحصل المعطی عند قصد دفعه فإذا اتسع کثر ما یملؤه فلابست السعه الکثره عند الإعطاء فأطلقت السعه علی الکثره بتلک الملابسه مع القرینه (قوله : وقول أشجع) أی : فی مدح جعفر بن یحیی البرمکی (قوله : الضمیر للملوک) أی : فی البیت السابق :

یروم الملوک مدی جعفر

ولا یصنعون کما یصنع (۱)

أی : یقصد الملوک غایته التی بلغها فی الکرم والحال أنهم لا یصنعون من المعروف والإحسان کما یصنع (قوله : فی الغنی) أی : فی المال (قوله : أوسع) أی : من معروفهم (قوله : فالبیتان متماثلان) أی : لاتفاقهما علی إفاده أن الممدوح لم یزد علی الأقران فی المال ، ولکنه فاقهم فی الکرم ولم یختص أحدهما بفضیله عن الآخر ، فلذا کان الثانی بعیدا عن الذم (قوله : لکن لا یعجبنی معروفه أوسع) أی : وحینئذ فالبیتان لیسا متماثلین ، بل الأول أبلغ فتمثیل المصنف بهذین البیتین للقسم الثالث لا یتم ووجه عدم الإعجاب أن أرحبهم ذراعا یدل علی کثره الکرم بطریق المجاز بخلاف معروفه أوسع فإنه یدل علی ذلک بطریق الحقیقه ، فالبیت الأول قد ازداد بالمجاز حسنا ، وقیل : وجه کونه لا یعجبه أن المعروف قد یعبر به عن الدبر أی : الشیء المعروف منه وهو الدبر أوسع ، وفیه بعد ؛ لأن الکلام البلیغ لا یعتریه الاستهجان.

۱- لأشجع بن عمرو السلمی فی الأدغانی (۱۸ / ۲۳۳) ط. دار الکتب العلمیه بروایه (یرید) بدل (یروم).

الثانی : غیر ظاهر ومنه : تشابه المعنیین

اشاره

(وأما غیر الظاهر فمنه أن یتشابه المعنیان) أی معنی البیت الأول ومعنی البیت الثانی (کقول جریر فلا یمنعک من أرب) أی حاجه (لحاهم) جمع لحیه یعنی کونهم فی صوره الرجال (سواء ذو العمامه والخمار) یعنی أن الرجال منهم والنساء سواء فی الضعف (وقول أبی الطیب :

ومن فی کفّه منهم قناه

کمن فی کفّه منهم خضاب (۱))

******

[النوع الثانی : غیر الظاهر] :

(قوله : وأما غیر الظاهر) أی : وأما الأخذ غیر الظاهر وهو ما یحتاج لتأمل فی کون الثانی مأخوذا من الأول ، إذا علمت ضابطه تعلم أن المثال الآتی فی التشابه ینبغی أن یجعل من الظاهر ؛ لأن إدراک کون الثانی أصله الأول ظاهر لا یحتاج لتأمل ، ولم یقسم المصنف غیر الظاهر إلی الأبلغ والأدنی المذموم والمساوی فی البلاغه البعید عن الذم ؛ لأن أقسام غیر الظاهر کلها مقبوله من حیث الأخذ ، فإن اعتراها رد من جهه أخری خارجه عن معنی الأخذ کانت غیر مقبوله.

ومن النوع الثانی : تشابه المعنیین

(قوله : فمنه أن یتشابه المعنیان) أی : فأقسامه کثیره ذکر المصنف منها خمسه کلها مقبوله. القسم الأول منها أن یتشابه المعنیان أی : معنی البیت الأول المأخوذ منه ، ومعنی الثانی المأخوذ أی : من غیر نقل للمعنی لمحل آخر فغایر ما بعده (قوله : أی حاجه) أی : تریدها منهم (قوله : لحاهم) بضم اللام وکسرها فاعل یمنع (وقوله : جمع لحیه) بفتح اللام وکسرها (قوله : سواء ذو العمامه إلخ) أی : لأن الرجال منهم والنساء سواء فی الضعف ، فلا مقاومه للرجال منهم علی الدفع عن النساء منهم ، فقوله سواء إلخ : جمله مستأنفه فی معنی العله ، والعمامه بالکسر تطلق علی المغفر ، وعلی البیضه ، وعلی ما یلف علی الرأس ، وحملها علی الأولین أبلغ ، وعلی الثالث أوفق بقوله والخمار (قوله : وقول أبی الطیب) أی : فی مدح سیف الدوله بن حمدان ، وخضوع بنی کلاب وقبائل العرب له (قوله : قناه)

۱- البیت للمتنبی فی مدح سیف الدوله وخضوع بنی کلاب وقبائل العرب له.

واعلم أنه يجوز فى تشابه المعنيين اختلاف البيتين : تشبيبا ومـديحا وهجاء وافتخارا ونحو ذلك فإن الشاعر الحاذق إذا قصـد إلى المعنى المختلس لينظمه احتال فى إخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته وإلى هذا أشار بقوله.

ومنه : النقل

(ومنه) أى من غير الظاهر (أن ينقل المعنى إلى محل آخر كقول البحترى : سلبوا) أى ثيابهم ...

******

أى : رمح (وقوله : خضاب) أى : صنع الحناء ، والبيت الأول أى : بيت جرير هو المأخوذ منه بيت أبى الطيب هو الثانى المأخوذ ، والبيتـان متشابهـان فى المعنى من جهه إفـاده كـل منهمـا ، أن الرجال لهم من الضـعف مثل ما للنساء ، إلا أن الأول أفاد التساوى والثـانى أتى بـأداه التشبيه والأـول عبر عن النسـاء بـذوات الخمـار وعن الرجـال بـذوى العمـامه ، والثـانى عبر عن النسـاء بـذوات الخضـاب وعن الرجال بـذوى القناه فى أكفّهم ، والأول أيضا جعل ذلك التساوى علّه لعـدم منعهم تناول الحوائـج منهم بخلاف الثانى (قوله : واعلم إلـخ) هـذا دخول على كلام المصـنف الآتى (قوله : اختلاف البيتين إلـخ) فيجوز أن يكون أحد البيتين تغزلا والآخر مديحا أو هجاء أو افتخارا أو رثاء (قوله : تشبيبا) التشبيب ذكر أوصاف المرأه بالجمال وفى بعض النسخ نسـيبا يقال نسب ينسب بكسـر سـين المضـارع إذا تشـبب بامرأه أى : تغزل بها ووصـفها بالجمال ، والمراد هنا من الأمرين ذكر أوصاف المحبوب مطلقـا ذكرا أو أنثى (قوله : ونحو ذلـك) أى : ويجوز اختلافهمـا بنحو ذلـك كالاختلاف فى الوزن أو القافيه (قوله : المختلس) أى الذى اختلسه وأخذه من كلام غيره (قوله : فغيره عن لفظه ونوعه) أى فغير لفظه وصرفه عن نوعه كالمدح أو الذم أو الافتخار أو الرثاء أو الغزل.

(قوله : وإلى هـذا أشار بقوله) أى : وإلى هذا القسم وهو نقل المعنى من نوع من هذه الأنواع لنوع آخر أشار إلخ ، ووجه الإشاره أنه ذكر أنه ينقل المعنى إلى محل آخر وهذا صادق بأن ينقله من التشبيب إلى أحد المذكورات.

[ومنه : النقل] :

(قوله : أن ينقل المعنى إلى محل آخر) بأن يكون المعنى وصفا وينقل من موصوف

(فأشرقت الدّماء عليهم

محمره فكأنهم لم يسلبوا)

أى لأن الدماء المشرقه كانت بمنزله ثياب لهم (وقول أبى الطيب : يبس النجيع عليه) أى على السيف (وهو مجرد ، عن غمده فكأنما هو مغمد) لأن الدم اليابس بمنزله غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف.

ومنه : أن يكون معنى الثانى أشمل

(ومنه) أى من غير الظاهر (أن يكون معنى الثانى أشمل) من معنى الأول كقول جرير :

إذا غضبت عليك بنو تميم

وجدت النّاس كلّهم غضابا (١)

لأنهم يقومون مقام كلهم ...

******

لموصوف آخر ، كنقله ستر الدم من القتلى إلى السيف فى المثال الذى ذكره المصنف ، أو يكون المعنى مدحا فينقل للهجاء أو الرثاء أو العكس.

(قوله : (٢) فأشرقت الدماء عليهم) أى : فظهرت الدماء عليهم ملابسه لإشراق شعاع الشمس ، وأتى بقوله محمره ؛ لنفى ما يتوهم من غلبه الإشراق عليها حتى صارت بلون البياض (قوله : فكأنهم لم يسلبوا) أى : فلما ستروا الدماء بعد سلبهم صاروا كأنهم لم يسلبوا ؛ لأن الدماء المشرقه عليهم سارت ساتره لهم كاللباس المعلوم ، وهذا البيت هو المنقول عنه المعنى وبيت أبى الطيب الآتى هو المنقول فيه المعنى (قوله : النجيع) هو الدم المائل إلى سواد (قوله : وهو مجرد إلخ) أى : والحال أن السيف خارج من غمده (قوله : فكأنما هو مغمد) أى : فصار السيف لما ستره النجيع الذى له شبه بلون الغمد كأنه مغمد أى : مجعول فى الغمد (قوله : فنقل المعنى) أى : وهو ستر الدم كاللباس من القتلى إلى السيف أى : لأنه فى البيت الأول وصفهم بأن الدماء سترتهم كاللباس ، ونقل هذا المعنى لموصوف آخر وهو السيف فوصفه بأنه ستره الدم كستر الغم.

[ومنه : أن يكون معنى الثانى أشمل] :

(قوله : أشمل) أى : أجمع (قوله : لأنهم) أى : بنى تميم (وقوله : يقومون مقام كلهم) أى :

١- من قول جرير. فى ديوانه ص ٧٨ ، والإشارات ص ٣١٣.

٢- البيت للبحترى فى الإيضاح ص ٣٥٧ وشرح المرشدى على عقود الجمان (٢ / ١٨٠) والتنبيهات والإشارات ص ٣١٣.

(وقول أبى نواس :

وليس على الله بمستنكر

أن يجمع العالم فى واحد (١)

فإن يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير.

ومنه : القلب

(ومنه) أى من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الأول ...

******

مقام كل الناس ، فقد أفاد جرير بهذا الكلام أن بنى تميم ينزلون منزله الناس جميعا فى الغضب (قوله : وقول أبى نؤاس) بضم النون والهمزه أى : قوله لهارون الرشيد لما سجن الفضل البرمكى وزيره غيره منه حين سمع عنه التناهى فى الكرم مشيرا إلى أن فى الفضل شيئا مما فى هارون وأن فى هارون جميع ما فى الفضل ، وما فى العالم من الخصال مبالغه ، وقبل البيت :

قولا لهارون إمام الهدى

عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما فيك من قدره

فلست مثل الفضل بالواجد

وليس على الله بمستنكر ..

إلخ

روى أن هارون لما سمع الأبيات أطلق الفضل من السجن ، والاحتفال : الاجتماع والحاشد بالشين المعجمه : الجامع ، وقوله مثل الفضل : مفعول الواجد أى : لا تجد مثل الفضل فى خدمتك وطاعتك (قوله : أن يجمع العالم) أى : صفات العالم الكماليه ، وهذا البيت أشمل من الأول ؛ لأن الأول جعل بنى تميم بمنزله كل الناس الذين هم بعض العالم ، والبيت الثانى جعل الممدوح بمنزله كل العالم الذى هو أشمل من الناس ؛ لأن الناس بعض العالم (قوله : وغيرهم) أى : من الملائكه والجن ، واعلم أن الروايه الصحيحه ليس على الله بدون واو قبل ليس وهو من بحر السريع مستفعلن مستفعلن فاعلاتن ، فدخله حذف السبب فصار فاعلن ، وفى بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس ففيه من العيوب الخزم وهو زياده ما دون خمسه أحرف فى صدر الشطر.

[ومنه : القلب] :

(قوله : أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الأول) وذلك كأن يقرر البيت الأول

۱- البيت لأبى نواس ، فى ديوانه ص ۱۴۶.

كقول أبى الشيص

أجد الملامه فى هواك لذيذه

حبّا لذكرك فليلمنى اللّوّم (١)

وقول أبى الطيب : أأحبّه) الاستفهام للإنكار والإنكار باعتبار القيد الذى هو الحال أعنى قوله (٢) (وأحبّ فيه ملامه؟) كما يقال أتصلى وأنت محدث؟ على تجويز واو الحال فى المضارع المثبت كما هو رأى البعض أو على حذف المبتدأ ، أى وأنا أحب ويجوز أن تكون الواو للعطف. والإنكار راجع إلى الجمع بين أمرين أعنى محبته ومحبه الملامه فيه (إن الملامه فيه من أعدائه) وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مبغوضا وهذا نقيض معنى بيت أبى الشيص ...

******

حب اللوم فى المحبوب لعلّه ، ويقرر الثانى بغض اللوم فى المحبوب لعله أخرى ، فيكون التناقض والتنافى بين البيتين بحسب الظاهر ، وإن كانت العله تنفى التناقض ؛ لأنها مسلمه من الشخصين فيكون الكلامان معا غير كذب ، ومعلوم أن من كانت عنده العله الأولى صح الكلام باعتباره ، ومن كانت عنده الثانيه صح الكلام باعتباره ، فالتناقض فى ظاهر اللفظين والالتئام باعتبار العلل (قوله : أجد الملامه) أى : أجد اللوم والإنكار علىّ (قوله : فى هواك) بكسر الكاف خطاب لمؤنث أى : فى شأنه أو بسببه (قوله : حبّا لذكرك) أى : وإنما وجدت اللوم فيك لذيذ لأجل حبى لذكرك واللوم مشتمل على ذكرك (قوله : والإنكار باعتبار القيد) أى : راجع للقيد فالمنكر فى الحقيقه هو مصاحبه تلك الحال فالمعنى كيف أحبه مع حبى فيه ملامه؟ بل أحبه فقط (قوله : كما يقال : أتصلى وأنت محدث) أى : فالمنكر هو وقوع الصلاه مع الحدث ، لا وقوع الصلاه من حيث هى ، وكما تقول : أتتكلم وأنت بين يدى الأمير ، فالمنكر هو كونه يتكلم مع كونه بين يدى الأمير (قوله : على تجويز إلخ) أى : بناء على تجويز إلخ وهو مرتبط بقوله الذى هو الحال (قوله : والإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين) أى : كيف يجتمع حبه وحب اللوم فيه فى الوقوع منى ، بل لا يكون إلا واحدا منهما (قوله : وهذا) أى : بغض اللوم فى المحبوب

١- البيت لأبى الشيص. فى الإشارات ص ٣١۴.

٢- البيت للمتنبى فى ديوانه.

لكن كل منهما باعتبار الآخر ولهذا قالوا : الأحسن فى هذا النوع أن يبيّن السبب.

ومنه : أخذ بعض المعنى مع تحسينه ببعض الإضافات

(ومنه) أى من غير الظاهر (أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه

******

نقيض معنى بيت أبى الشيص أى : لأنه جعل اللوم فى المحبوب محبوبا (قوله : لكن كل منهما باعتبار) أى : لكن كل من كراهه الملامه وحبها باعتبار غير الاعتبار الآخر ، فمحبه اللوم فى البيت الأول من حيث اشتمال اللوم على ذكر المحبوب وهذا محبوب له ، وكراهته فى الثانى من حيث صدوره من الأعداء والصادر منهم يكون مبغوضا ، وأشار الشارح بهذا الاستدراك إلى أن التناقض بين معنى البيتين المذكورين بحسب الظاهر ، وفى الحقيقه لا تناقض بينهما أصلا لاختلاف فى السبب فى كل (قوله : ولهذا) أى : لأجل أن كلّا من المعنيين باعتبار (قوله : فى هذا النوع) أى : نوع القلب (وقوله : أن يبيّن) أى : الشاعر السبب كما فى البيتين المذكورين ، فإن الأول علل حب الملامه بحبه لذكره ، والثانى علل كراهيته لها بكونها تصدر من الأعداء ، وإنما كان الأحسن فى هذا النوع بيان السبب لأجل أن يعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقه ، بل بحسب الصوره - كذا قال يس ، وقال العلامه اليعقوبى : إنما كان الأحسن فى هذا النوع بيان السبب ، بل لا بد فيه من بيانه ؛ لأنه إذا لم يبينه كان مدعيا للنقض من غير بينه وهو غير مسموع فلو قال هنا : أأحبه وأحب فيه ملامه كان دعوى لعدم المحبه بلا دليل وذلك لا يفيد ، فهذا النوع أخرج لباب المعارضه والإبطال وهو يفتقر لدليل التصحيح فلا بد منه فى الطرفين.

[ومنه : أخذ بعض المعنى مع تحسينه ببعض الإضافات] :

(قوله : أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه) أى : أن يؤخذ بعض المعنى من الكلام الأول ويترك البعض الآخر ثم لا يقتصر فى الكلام الثانى على بعض المعنى المأخوذ من الأول ، بل يضاف لذلك البعض المأخوذ ما يحسنه من المعانى ومفهوم هذا الكلام أنه إذا لم يضف إليه شىء أصلا كان من الظاهر ؛ لأن مجرد أخذ المعنى من الأول كلّا كان أو بعضا لا لبس فيه ، فيعد من الظاهر ، وكذا إذا أضيف إليه ما لا يحسنه من الزياده فإنه

كقول الأفوه : وترى الطير على آثارنا ، رأى عين) يعنى عيانا (ثقه) حال أى : واثقه ومفعول له مما يتضمنه قوله : على آثارنا أى كائنه على آثارنا لوثوقها (أن ستمار) أى ستطعم من لحوم من نقتلهم (وقول أبى تمام : وقد ظلّلت) أى ألقى عليه الظل وصارت ذوات ظل (عقبان أعلامه ضحى ، بعقبان طير ...

******

يكون من الظاهر ؛ لأن المأخوذ حينئذ ولو قل لا لبس فيه ، بخلاف أخذ البعض مع تزيينه بما أضيف فإن ذلك يخرجه عن سنن الاتباع إلى الابتداع ، فكأنه مستأنف فيخفى.

(قوله : (١) وترى الطير على آثارنا رأى عين) أى : وتبصر الطير وراءنا تابعه لنا معاينه - كذا قال اليعقوبى ، قال فى الأطول : الآثار : جمع أثر بمعنى العلم أى : مستعليه على أعلامنا متوقعه فوقها فتكون الأعلام مظلله بها ، وإنما أكد قوله ترى بقوله رأى عين ؛ لئلا يتوهم أنها بحيث ترى لمن أمعن النظر بتكلف لبعدها ، ولئلا يتوهم أن المعنى أنها لما تبعتنا كأنها رئيت ولو لم تر لبعدها ؛ لأنه يقال : ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله وهو بحيث يرى فى فعله لو لا المانع (قوله : حال) أى : من الطير بناء على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله : مما يتضمنه) أى : من العامل الذى يتضمنه المجرور الذى هو قوله على آثارنا ، وعلى هذا الاحتمال فقوله : ثقه أن ستمار جواب لسؤال مقدر ، إذ كأنه قيل : لماذا كانت الطيور على آثارنا تابعه لنا؟ فقيل : كانت على آثارنا وتبعتنا لوثوقها بأنها ستمار أى : ستطعم الميره أى : الطعام أى : لحوم من نقتلهم (قوله (٢) : ظلّلت) هو بالبناء للمفعول ، وعقبان أعلامه نائب الفاعل ، والعقبان بكسر أوله : جمع عقاب ، وإضافته للأعلام من إضافه المشبه به للمشبه أى : ظللت أعلامه الشبيهه بالعقبان فى تلونها وفخامتها ؛ لأن الأعلام بمعنى الرايات فيها ألوان مختلفه كالعقبان ، وقال الخلخالى : الإضافه حقيقيه على معنى اللام ، والمراد بعقبان الأعلام الصور المعموله من ذهب أو غيره على هيئه عقبان الطير الموضوعه على رأس العلم بمعنى الرايه ، وهذا يتوقف على أن تلك الصور التى وضعت على رأس الأعلام صنعت على هيئه العقبان ولم يثبت (قوله : بعقبان طير)

١- للأفوه الأزدى فى الإشارات ص ٣١۴ ، وعقود الجمان ٢ / ١٨٠ والإيضاح ص ٣٥٨.

٢- لأبى تمام فى ديوانه ص ٢٣٣ ، والإشارات ص ٣١۴.

فی الـدماء نواهـل) من نهـل إذا روی نقیض عطش (أقـامت) أی عقبـان الطیر (مع الرایـات) أی الأعلام وثوقا بأنها سـتطعم لحوم القتـل (حتّی کأنّهـا ، من الجیش إلاـ أنهـا لم تقاتل. فإن أبا تمام لم یلمّ بشـیء من معنی قول الأفوه : رأی عین) الـدالّ علی قرب الطیر من الجیش بحیث تری عیانـا لاـ تخیلاـ ، وهـذا ممـا یؤکـد شـجاعتهم وقتلهم الأعادی (ولا) بشـیء (من معنی قوله : ثقه أن ستمـار) الـدال علی وثوق الطیر بـالمیره لاعتیادهـا بـذلک وهـذا أیضا مما یؤکـد المقصود. قیل : إن قول أبی تمام : ظللت الملم بمعنی قوله رأی عین ؛ لأن وقوع الظل علی الرایات مشعر بقربها من الجیش ، ...

******

متعلق بظللت أی : ظللت عقبان الأعلام بعقبان طیر ؛ لأنها لزمت فوق الأعلام ألقت ظلّها علیها (قوله : فی الـدماء) أی : من الدماء ، ففی بمعنی من ، متعلقه بنواهل الذی هو صـفه لعقبان طیر أی : ظللت عقبان الأعلام بعقبان طیر من صـفتها إذا وضـعت الحرب أوزارها. النهل أی : الری من دماء القتلی ، فتظلیل العقبان للأعلام لرجائها النهل من الدماء ووثوقها بأنها سـتطعم من لحوم القتلی (قوله : لوثوقهـا بأنهـا سـتطعم لحوم القتلی) أی : ولرجائهـا الری من دمائهـا (قوله : حتی کأنها من الجیش) أی : حتی صارت من شـده اختلاطها برؤوس الرماح والأعلام من أفراد الجیش ، إلا أنها لم تقاتل أی : لم تباشـر القتال وهذا اسـتدراک علی ما یتوهم من الکلاـم السـابق من أنها حیث صارت من الجیش قاتلت معه (قوله : فإن أبا تمام إلـخ) أی : وإنما کان کلام أبی تمام بالنسـبه لکلام الأفوه السابق مما ذکرناه وهو أخـذ بعض المعنی ویضاف إلیه ما یحسـنه ؛ لأن أبا تمام إلخ (قوله : لم یلم) من ألم الرباعی ومـا تقـدم فی قوله حتی مـا یلم خیال من لم الثلاثی ، والأول بمعنی أخـذ والثانی بمعنی وقع وحصل (قوله : لا تخیلا) أی : لأنها تری علی سبیـل التخیـل بـأن یکون هناک من البعـد ما یوجب الشک فی المرئی (قوله : وهـذا) أی : کون الطیر قریبا من الجیش بحیث یری معاینه مما یؤکد المعنی المقصود للشاعر وهو وصـفهم بالشـجاعه والاقتدار علی قتل الأعادی ؛ وذلک لأن قربها إنما یکون لأجل توقع الفریسه (قوله : لاعتیادها) أی : والثقه منها بالمیره لاعتیادها ذلک وکون ذلک معتادا یدل علی کمال الشجاعه والجراءه علی القتل فکلا المعنیین أی : معنی رأی عین ، ومعنی ثقه أن ستمار

وفيه نظر ؛ إذ قد يقع ظل الطير على الرايه وهو فى جو السماء بحيث لا يرى أصلا. نعم لو قيل : إن قوله حتى كأنها من الجيش الملم بمعنى قوله رأى عين فإنها إنما تكون من الجيش إذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم لم يبعد عن الصواب (لكن زاد) أبو تمام (عليه) أى على الأفوه زيادات محسنه للمعنى المأخوذ من الأفوه أعنى تساير الطير على آثارهم (بقوله إلا أنها لم تقاتل وبقوله فى الدماء نواهل وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها) أى وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش ...

******

مؤكد للمقصود الذى هو الوصف بالشجاعه ومفيد له (قوله : إلمام) أى : إتيان بمعنى قوله : رأى عين أى : وحينئذ فلا يتم قول المصنف : إن أبا تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه : رأى عين (قوله : وفيه نظر إلخ) حاصله أن وقوع ظل الطير على الرايات لا يستلزم قربه منها بدليل أن ظل الطير يمر بالأرض أو غيرها ، والحال أن الطير فى الجو بحيث لا يرى (قوله : نعم إلخ) هذا اعتراض ثان على قول المصنف : إن أبا تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه : رأى عين إلخ ، وحاصله أن قوله : حتى كأنها من الجيش فيه إلمام بمعنى قوله : رأى عين ، وحينئذ فلا يتم ما قاله المصنف إلا أن يقال : إن قول المصنف فإن أبا تمام لم يلم بشىء إلخ أى : فى البيت الأول - فتأمل.

(قوله : إذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم) أى : لأن المنفصل عن الشىء البعيد عنه لا يعد من أفراده (وقوله : قريبا) خبر كان ولم يؤنثه ؛ لأنه يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا لأنه تابع (قوله : لم يبعد عن الصواب) ويزيد هذا تأكيدا قوله أقامت مع الرايات ؛ لأن صحبه الرايات تستلزم القرب (قوله : زيادات) أى : ثلاثه (قوله : أعنى) أى : بالمعنى المأخوذ من الأفوه تساير إلخ ، وهذا المعنى بعض معنى بيته (قوله : يعنى قوله إلخ) أشار بذلك إلى أن مراد المصنف بالأول الأول من تلك الزيادات لا الأول فى كلام الشاعر ؛ لأنه أخر فيه (قوله : هذا هو المفهوم إلخ) أى : أن المفهوم من الإيضاح أن ضمير قوله وبها راجع لإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش ، والمراد بالأول الأول من الزيادات وهو قوله إلا أنها لم تقاتل لا الأول فى كلام أبى تمام ؛ لأنه أخر فيه وبيان ذلك

(يتم حسن الأول) يعنى قوله إلا أنها لم تقاتل لأنه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله إلا أنها لم تقاتل ذلك الحسن إلا بعد أن تجعل الطير مقيمه مع الرايات معدوده فى عداد الجيش حتى يتوهم أنها أيضا مع المقاتله هذا هو المفهوم من الإيضاح ، وقيل : معنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الأول (وأكثر هذه الأنواع) المذكوره لغير الظاهر (ونحوها مقبوله) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أى من هذه الأنواع (ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداع وكل ما كان أشد خفاء) ...

******

أنه لو قيل : ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير إلا أنها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستدراك ؛ لأن مجرد وقوع ظلها على الرايات لا يوقع فى الوهم أنها تقاتل مثل الجيش حتى يستدرك عليه بالنفى بخلاف إقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش فإنه مظنه أنها أيضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق (قوله : يتم حسن معنى البيت الأول) أى : المعنى الذى أخذه أبو تمام من بيت الأفوه الأول وهو تساير الطير على آثارهم واتباعها لهم فى الزحف (قوله : وأكثر هذه الأنواع إلخ) أى : الأنواع التى ذكرها المصنف لغير الظاهر وهى خمسه كما مر (وقوله : ونحوها) أى : ونحو هذه الأنواع وهذا إشاره إلى أنواع أخر لغير الظاهر لم يذكرها المصنف ، والظاهر أن نحوها عطف على هذه أى : وأكثر هذه الأنواع وأكثر نحو هذه الأنواع مقبول وهذا الكلام يقتضى أن من هذه الأنواع ومن نحوها ما ليس بمقبول وتعليلهم القبول بوجود نوع من التصرف يقتضى قبول جميع أنواع غير الظاهر ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر منها ، ويؤيد ذلك أن الأخذ الظاهر يقبل مع التصرف فكيف بغير الظاهر الذى لا ينفك عن التصرف ، فكان الأولى للمصنف أن يقول : وهذه الأنواع ونحوها مقبوله ويحذف لفظه أكثر - تأمل.

(قوله : أى من هذه الأنواع) أى : التى تنسب لغير الظاهر مطلقا لا بقيد كونها مذكوره (قوله : من قبيل الاتباع) أى : كونه تابعا لغيره (وقوله : إلى حيز الابتداع) أى : الإحداث والابتكار فكأنه غير مأخوذ (قوله : وكل ما كان أشد) أى : وكل ما كان

بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الأول إلا بعد مزيد تأمل (كان أقرب إلى القبول) لكونه أبعد عن الاتباع وأدخل فى الابتداع (هذا) أى الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثانى منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسميه كل بالأسامى المذكوره (كله) إنما يكون (إذا علم أن الثانى أخذ من الأول) بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه وإلا فلا يحكم بشىء من ذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) فى اللفظ والمعنى جميعا أو فى المعنى وحده (من نوادر الخواطر أى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ) ...

******

الكلام المأخوذ من غيره أشد خفاء من مأخوذ آخر (قوله : بحيث لا يعرف إلخ) أى وذلك بأن يكسب من التصرف وإدخال اللطائف ما أوجب كونه لا يعرف مما أخذ منه وأن أصله ذلك المأخوذ منه إلا بعد مزيد تأمل وإمعان نظر (قوله : مزيد تأمل) أى : وأما أصل التأمل فلا بد منه فى غير الظاهر (قوله : كان أقرب إلى القبول) أى : مما ليس كذلك (قوله : لكونه أبعد) أى : لكونه صار بتلك الخصوصيات واللطائف المزيده فيه أبعد (قوله : أى الذى ذكر) أى : فإفراد هذا بتأويل المشار إليه بما ذكر فلا منافاه بينه وبين التأكيد بقوله كله (قوله : من ادعاء سبق أحدهما) أى : للآخر (وقوله : وأخذ) أى : وادعاء أخذ الثانى من الأول (قوله : بأن يعلم) بيان لسبب علم أن الثانى أخذ من الأول (قوله : وإلا فلا يحكم) أى : وإن لم يعلم أخذ الثانى من الأول بأن علم العدم أو جهل الحال بشىء من ذلك أى : من سبق أحدهما واتباع الآخر ولا بما يترتب على ذلك من القبول أو الرد ، وأشار الشارح بقوله وإلا فلا يحكم بشىء إلى أن قول المصنف لجواز إلخ : عله لمحذوف (قوله : لجواز أن يكون الاتفاق) أى : اتفاق القائل الأول والقائل الثانى (قوله : أو فى المعنى وحده) أى : كلّا أو بعضا (قوله : أى مجيئه) الضمير للخاطر المفهوم من الخواطر أى : مجىء الخاطر على سبيل الاتفاق (وقوله : من غير قصد إلى الأخذ) تفسير لما قبله ، والمراد من غير قصد من القائل الثانى للأخذ من القائل الأول ، يعنى أنه يجوز أن يكون اتفاق القائلين بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثانى

كما يحكى عن ابن ميّاده أنه أنشد لنفسه :

مفيد ومتلاف إذا ما أتيته

تهلّل واهتزّ اهتزاز المهنّد (۱)

فقيل له : أين يذهب بك هذا للحطيئه؟ فقال : الآن علمت أنى شاعر إذ وافقته على قوله ولم أسمعه (فإذا لم يعلم) أن الثانى أخذ من الأول (قيل : قال فلان كذا وقد سبقه إليه فقال كذا) ليغتنم بذلك فضيله الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب ...

******

ولسانه كما ورد على الأول من غير سبق الشعور بالأول حتى يقصد الأخذ منه (قوله : مياده) بفتح الميم وتشديد الياء اسم امرأه أمه سوداء وهى أم الشاعر فهو ممنوع من الصرف للعلميه والتأنيث (قوله : أنه أنشد لنفسه) أى : أنه أنشد بيتا ونسبه لنفسه (قوله : مفيد ومتلاف) أى هذا الممدوح يفيد الأموال للناس أى : يعطيها لهم ويتلفها على نفسه (قوله : ذا ما أتيته تهلّل إلخ) التهلل : طلاقه الوجه ، والاهتزاز : التحرك ، والمهند : السيف المصنوع من حديد الهند أى : إذا أتيت هذا الممدوح تهلل أى : تنور وجهه فرحا بسؤالك إياه لما جبل عليه من الكرم واهتز بإراده العطاء اهتزازا كاهتزاز السيف المهند فى البريق والإشراق (قوله : أين يذهب بك) كلام يقال للمخطئ الضال تنبيها له على الصواب أى : إنك قد ضلت فى ادعائك لنفسك ما هو لغيرك أين تذهب بنفسك أى : أنت ضالّ لا سبيل لك وإلى الخروج ما دمت على ما أنت عليه (قوله : هذا للحطيئه) الحطيئه : اسم لشاعر معلوم سمّى بذلك لقصره ، وقيل : لدمامته (قوله : إذ وافقته على قوله) أى : والحال أنه سلم له أنه شاعر (قوله : قيل) أى : فى حكايه ما وقع من المتأخر بعد المتقدم (قوله : قال فلان كذا) أى : من بيت أو قصيده (قوله : وقد سبقه إليه) أى : إلى ذلك القول فلان فقال كذا أى : سواء كان مخالفا للثانى باعتبار ما أو لا وإنما قلنا أو قصيده لجواز توارد الخواطر فى معنى القصيده مثلا ، بل وفى لفظها ؛ لأن الخالق على لسان الأول هو الخالق على لسان الثانى (قوله : ليغتنم إلخ) علّه لمحذوف أى : فإذا لم يعلم

۱- شرح المرشدى على عقود الجمان ۲ / ۱۸۱ وهو لابن مياده ، وفى الإيضاح ص ۳۵۸.

ونسبه النقص إلى الغير (ومما يتصل بهذا) أى بالقول فى السرقات (القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره ، وذلك لأن فى كل منها أخذ شىء من الآخر.

الاقتباس

(أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام) نظما كان أو نثرا (شيئا من القرآن أو الحديث ...

******

أن الثانى أخذ من الأول قيل قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان فقال كذا ، ولا يقال : إن الثانى أخذه من الأول ليغتنم إلخ ؛ لأنه لو ادعى سرقه مثلا أو عدمها لم يأمن من أن يخالف الواقع (وقوله : من دعوى إلخ) أى : لو عين نوعا كالسرقه أو عدمها. ا ه سم.

(قوله : ونسبه النقص إلى الغير) أى : الشاعر الثانى ؛ لأن أخذ الثانى من الأول لا يخلو عن انتقاص الثانى باعتبار أن الأول هو المنشئ له (قوله : ومما يتصل إلخ) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضيه ففيه إشاره إلى أن المتصل لا ينحصر فيما ذكر وفى بعض النسخ ويتصل فالقول فاعل يتصل أى : القول فى السرقات يتصل به القول أى : الكلام فى الاقتباس (قوله : من لمحه إذا أبصره) أى : وليس مأخوذا من ملح إذا حسن حتى يكون بتقديم الميم (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : وبيان اتصال القول فيها بالقول فى السرقات الشعريه المقتضى كونها فى نفسها لها اتصال بالسرقات أن فى كل إلخ ، ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بها تعلق المناسبه من جهه أن فى كل من هذه الألقاب أخذ شىء من شىء سابق مثل ما فى السرقات.

[الاقتباس] :

(قوله : أن يضمن الكلام شيئا من القرآن أو الحديث) أى : أن يؤتى بشىء من لفظ القرآن ، أو من لفظ الحديث فى ضمن الكلام. قال العصام : ومما ينبغى أن يلحق بالاقتباس أن يضمن الكلام شيئا من كلام الذين يتبرك بهم وبكلامهم خصوصا الصحابه والتابعين.

لا ـ على أنه منه) أى لا على طريقه أن ذلك الشىء من القرآن أو الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه كما يقال فى أثناء الكلام : قال الله تعالى كذا وقال النبى صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فإنه لا يكون اقتباسا ومثل للاقتباس بأربعه أمثله ؛ لأنه إما من القرآن أو الحديث وكل منهما إما فى النثر أو فى النظم فالأول (كقول الحريرى فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب و) الثانى مثل (قول الآخر ...

******

(قوله : لا ـ على أنه منه) أى : بشرط أن يكون المأتى به على أنه من كلام المضمن بكسر الميم ، لا ـ على أنه من القرآن أو الحديث (فقوله : شيئا من القرآن إلخ) أى : ٨ كلاما يشبه القرآن أو الحديث فليس المضمن نفس القرآن أو الحديث لما سيأتى أنه يجوز فى اللفظ المقتبس تغيير بعضه ويجوز نقله عن معناه الوارد فيه فلو كان المضمن هو القرآن حقيقه كان نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره. ا ه سيرامى.

(قوله : يعنى إلخ) أتى بالعنايه إشاره إلى أن النفى ليس منصبا على المقيد وهو الوجه والطريقه ، بل على القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث ، ففسر الشارح المتن أولا ـ على ظاهره ، ثم أشار لبيان المراد منه (قوله : كما يقال إلخ) مثال للمنفى أى : الإتيان بشىء من القرآن أو الحديث على وجه فيه إشعار بأنه منه (قوله : ونحو ذلك) مثل وفى الحديث أو وفى التنزيل كذا (قوله : فإنه لا يكون اقتباسا) أى : لأن هذا ليس من التضمين فى شىء لسهوله التناول فلا يفتقر إلى نسج الكلام نسجا يظهر منه أنه شىء آخر فيعد مما يستحسن فيلحق بالبديع (قوله : فالأول) أى : وهو الاقتباس من القرآن فى النثر (قوله : فلم يكن إلا كلمح البصر إلخ) أى : لم يكن من الزمان إلا كلمح البصر أى : لم يكن من الزمان إلا مثل ما ذكر فى القلّه واليساره ، فأنشد فيه أبو زيد السروجى وأغرب أى : أتى بشىء غريب بديع ، وهذا كنايه عن سرعه الإسناد الغريب وحتى فى قوله : حتى أنشد بمعنى الفاء ، فقد اقتبس الحريرى هذا من قوله تعالى : (وَما أَمْرُ السَّاعَهِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ)(١) وظاهر أنه أتى به لا على أنه من القرآن (قوله : والثانى)

١- النحل : ٧٧.

إن كنت أزمعت) أى عزمت (على هجرنا ، من غير ما جرم فصبر جميل وإن تبدّلت بنا غيرنا ، فحسبنا الله ونعم الوكيل. و) الثالث مثل (قول الحريرى : قلنا : شاهت الوجوه) أى قبحت وهو لفظ الحديث على ما روى أنه لما اشتدت الحرب يوم حنين أخذ النبى صلى الله عليه وسلم كفّا من الحصباء فرمى به وجوه المشركين وقال" شاهت الوجوه" (١) (قبح) على المبنى للمفعول أى لعن من قبحه الله بالفتح أى أبعده عن الخير (اللكع) أى اللئيم (ومن يرجوه و) الرابع مثل (قول ابن عباد : قال) أى الحبيب (لى إن رقيبى ، ...

******

أى : وهو الاقتباس من القرآن فى النظم (قوله : إن كنت أزمعت) بكسر التاء خطابا لمؤنث كما هو الروايه (قوله : أى : عزمت) أشار إلى أن الإزماع هو العزم ، يقال أزمع على الشىء : عزم عليه (قوله : من غير ما جرم) ما زائده أى : من غير جرم أى : من غير ذنب صدر منا (قوله : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)) أى : فأمرنا معك صبر جميل اقتبس هذا من قوله تعالى حكايه عن يعقوب : (بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)(٢) وهو الذى لا شكوى فيه (قوله : وإن تبدلت بنا غيرنا) أى : وإن اتخذت غيرنا بدلا منّا فى الصحبه (قوله : فحسبنا الله) أى : فيكفينا الله فى الإعانه على هذه الشده التى هى قطعك حبل وصالنا (قوله : ونعم الوكيل) أى : المفوض إليه فى الشدائد اقتبس هذا من قوله تعالى : (وَقالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ. فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَهٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ)(٣) (قوله : والثالث) أى : وهو الاقتباس من الحديث فى النثر (قوله : وهو) أى : شاهت الوجوه لفظ الحديث (قوله : وقال : شاهت الوجوه) أى : قبحت وتغيرت بانكسارها وانهزامها وعودها بالخيبه فلما فعل ذلك انهزم المشركون (قوله : وقبح) بضم القاف وكسر الباء مخففه على وزن ضرب (قوله : أى لعن) بمعنى أبعد عن الخير (قوله : من قبحه الله بالفتح) أى : بفتح القاف والباء مع تخفيفها وبابه نفع ينفع (قوله : والرابع) أى : وهو اقتباس الحديث فى النظم (قوله : (۴) إن رقيبى) الرقيب : الحافظ والحارس (قوله : فداره) أى : لئلا يمنعنى

١- أخرجه مسلم فى الجهاد والسير (١٧٧٧).

٢- يوسف : ١٨.

٣- آل عمران : ١٧٣ - ١٧۴.

۴- لابن عباد فى شرح عقود الجمان للمرشدى ٢ / ١٨٥.

سيّئ الخلق فداره) من المداراه وهى الملاطفه والمخاتله وضمير المفعول للرقيب (قلت : دعنى وجهك الجنه حفّت بالمكاره) اقتباسا من قوله عليه السلام (حفّت الجنه بالمكاره وحفّت النار بالشهوات (۱)) أى أحيطت يعنى لا بد لطالب جنه وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لا بد لطالب الجنه من مشاق التكاليف.

(وهو) أى الاقتباس (ضربان) أحدهما (ما لم ينقل فى المقتبس عن معناه الأصلى كما تقدم) من الأمثله (و) الثانى (خلافه) أى ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلى ...

******

عنك (وقوله : سيّئ الخلق) أى : قبيح الطبع غليظه (والمخاتله) بالخاء المعجمه والتاء المثناه فوق أى : المخادعه وفى بعض النسخ والمحايله بالحاء المهمله والياء التحتيه وهى المخادعه أيضا والتحيل (قوله : وضمير المفعول) أى : وهو الهاء فى داره (قوله : دعنى) أى : اتركنى من الأمر بمداراه الرقيب وملاطفته (قوله : وجهك) مبتدأ خبره الجنه ، وما بعدها حال منها بإضمار قد والمعنى على التشبيه (قوله : أى أحيطت) أى : كل منهما بما ذكر فلا يتوصل لكل منهما إلا بارتكاب ذلك ، بمعنى أنه لا يوصل للجنه حتى يرتكب مشاق المجاهده والتكاليف والنار تجلب إليها الشهوات فصارت لكونها توصل إليها بسبب حملها على المعصيه كالشيء المحيط بغيره فلا يوصل إليه إلا منه (قوله : لطالب جنه وجهك) من إضافه المشبه به للمشبه (قوله : من تحمل مكاره الرقيب) ولا ينفع فيه مداراته ولا ملاطفته (قوله : وهو ضربان) أى : الاقتباس من حيث هو ضربان (قوله : ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلى) أى : بل أريد به فى كلام المقتبس بكسر الباء معناه الأصلى المفهوم منه بعينه (قوله : عن معناه الأصلى) المراد به المفهوم منه وإن كان الماصدق مختلفا فما صدقه فى القرآن والحديث غيره فى هذا الكلام الواقع من هذا الشاعر مثلا والمفهوم واحد ، فحينئذ يكون الاستعمال حقيقه ؛ لأنه مستعمل فى مفهومه وإن اختلف الماصدق بخلاف ما إذا نقل فإنه يكون مجازا (قوله : كما تقدم من الأمثله) أى : فإن قوله : كلمح البصر أو هو أقرب أريد به ذلك المقدار من الزمان كما

۱- أخرجه مسلم (۵ / ۶۸۳).

(كقول ابن الرومى :

لئن أخطأت فى مدحك

ما أخطأت فى منعى

لقد أنزلت حاجاتى

بواد غير ذى زرع

هـذا مقتبس من قوله تعالى (رَبَّنا إِنِّى أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِى بِوادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ)(١) لكن معناه فى القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقلها ابن الرومى إلى جناب لا خير فيه ولا نفع ...

******

أريد به فى الأصل ، وقوله : فصبر جميل على معناه ، وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل ، وشاهت الوجوه أريد به قبح الوجوه وتغيرها كما أريد به فى الأصل ، وكذا حفّت الجنه بالمكاره ، فإن المفهوم فى الأصل والفرع واحد وإن كان المراد بمصدوق الفرع خلاف الأصل ؛ لأن الاختلاف فى المصدوق لا عبره به.

(قوله : كقول ابن الرومى) أى : من بحر الهزج وهو مفاعيلن مفاعيلن أربع مرات (قوله (٢) لئن أخطأت إلخ) أى : والله إن كنت أخطأت فى مدحك لكونك لا تستحق المدح ما أخطأت فى منعى لكونى أستحق المنع لأنى مدحت من لا يستحق المدح وقبل البيتين :

ألا قل للّذى لم يه

ده الله إلى نفع

لسانى فيك محتاج

إلى التخليع والقطع

وأنيابى وأضراسى

إلى التّكسير والقلع

(قوله : واد لا ماء فيه ولا نبات) أى : وهو أرض مكه المشرفه (قوله : وقد نقله ابن الرومى) أى : على وجه المجاز المرسل أو الاستعاره. قال اليعقوبى : لا يقال وجهك الجنه حفّت بالمكاره نقل إلى جنه هى الوجه ، وإلى حفوف بالمكاره التى هى مشاق الرقيب ، والأصل الجنه الحقيقيه والمكاره التى هى التكاليف ، فكيف يعد مما لم ينقل ؛ لأنا نقول لا تجوز هنا ؛ لأن الوجه شبه

بالجنه والمكاره أريد بها مصدوقها ؛ لأنه أريد بها مشاق

۱- إبراهيم : ۳۷.

۲- لابن الرومی فی الإشارات ص ۱۳۶ والإيضاح (ص ۳۶۱).

(ولا بأس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (للوزن أو غيره كقوله) أى كقول بعض المغاربه (١) (قد كان) أى وقع (ما خفت أن يكونا ، إنّا إلى الله راجعونا) وفى القرآن (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ).

التضمين

(وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغير) ...

******

الرقيب وهو أحد مصادقها ، وقد تقدم أن الاتحاد فى المفهوم يكفى ولا عبره باختلاف الماصدق بعد اتحاد المفهوم فلا تجوز. ا ه.

ومن لطيف هذا الضرب الذى نقل فيه المقتبس عن معناه قول بعضهم فى جميل دخل الحمام فحلق رأسه :

تجرّد للحمّام عن قشر لؤلؤ

وألبس من ثوب الملاحه ملبوسا

وقد جرّد الموسى لتزيين رأسه

فقلت لقد أوتيت سؤلك يا موسى (٢)

[التضمين] :

فقوله : لقد أوتيت سؤلك يا موسى اقتباس من الآيه ولكن المنادى هنا الحديده المعلومه بخلاف المنادى فى الآيه فإن المراد به الرسول المعلوم - صلوات الله على نبينا وعليه وسلامه - وأراد الشاعر بقشر اللؤلؤ ثوبه وباللؤلؤ بدنه (قوله : ولا بأس بتغيير يسير إلخ) أى : ويسمى اللفظ معه مقتبسا ، وأما إذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شىء آخر لم يسمّ اقتباسا كما لو قيل فى شاهت الوجوه : قبحت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك (قوله : أو غيره) أى : غير الوزن كاستقامه القرائن فى النثر (قوله : أى كقول بعض المغاربه) أى : حين مات صاحب له (قوله : (٣) قد كان ما خفت إلخ) أى : قد وقع الموت الذى كنت أخاف أن يكون (قوله : وفى القرآن إلخ) أى : فقد اقتبس الشاعر ذلك من الآيه وحذف منها ثلاثه أشياء : اللام من لله ، وإنا والضمير من إنا إليه وزاد لفظ إلى لأجل استقامه الوزن.

(قوله : أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغير) أى : أن يدخل فى الشعر شيئا من شعر

١- قالها عند موت صاحب له ، قاله بعض المغاربه فى الإشارات ص ٣١٦.

٢- شرح المرشدی علی عقود الجمان (٢ / ١٨٤).

٣- شرح المرشدی علی عقود الجمان (٢ / ١٨٥).

بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو ما دونه (مع التنبيه عليه) أى على أنه من شعر الغير (إن لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء) وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقه (كقوله) أى كقول الحريرى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه أبو زيد للبيع :

على أنّى سأنشد عند بيعى

أضاعونى وأىّ فتى أضاعوا (١)

******

الغير ، وخرج النثر بقوله : أن يضمن الشعر فلا يجرى فيه التضمين ، وإنما اختص التضمين بالشعر ؛ لأن ضم كلام الغير فى الشعر على وجه يوافق المضموم إليه مما يستبدع ، إذ ليس بسهل التناول ولذا عد فى المحسنات بخلاف ضم كلام الغير فى النثر ، فإنه لا استبداع فيه ، وخرج بقوله : شيئا من شعر الغير ما إذا ضمن الشعر شيئا من نثر الغير فلا يسمى تضمينا ، بل عقدا كما يأتى ، وكان الأولى إبدال قوله من شعر الغير بقوله من شعر آخر ليشمل ما إذا ضمن الشاعر شعره شيئا من شعر نفسه من قصيده أخرى مثلا ، ولكن لقله التضمين على هذا الوجه لم يعتبره المصنف (قوله : بيتا كان إلخ) وهذه الأربعه إما مع التنبيه أو عدمه إن كان مشهورا ، فالأقسام ثمانيه مثل المصنف لقسم منها وهو تضمين المصراع مع التنبيه بقوله سأنشد إلخ ، ومثل الشارح لقسم ثان منها وهو تضمين المصراع بدون تنبيه وترك أمثله الباقى (قوله : إن لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء) أى : إن لم يكن ذلك الشعر المضمن مشهورا عند البلغاء نسبته لصاحبه وإلا فلا يحتاج للتنبيه عليه (قوله : وبهذا يتميز) أى : بهذا القيد أعنى اشتراط التنبيه عليه إذا كان غير مشهور يتميز التضمين عن الأخذ والسرقه ؛ وذلك لأن السرقه وإن كان فيها تضمين شعر أيضا إلا أن السارق يبذل الجهد فى إظهار كونه له والمضمن يأتى به منسوجا مع شعره مظهرا أنه لغيره وإنما ضمه إليه ليظهر الحذق وكيفيه الإدخال للمناسبه (قوله : كقوله إلخ) هذا مثال لتضمين المصراع مع التنبيه على أنه لغيره ، فإن قوله : سأنشد نبه به على أن المصراع الثانى لغيره وهو قوله أضاعونى إلخ (قوله : الذى عرضه) فى المختار عرض الجاريه للبيع بابه ضرب (قوله : عند بيعى) فى بعض النسخ يوم بيعى (قوله : أضاعونى إلخ)

١- قال ذلك الحريرى حاكيا ما قاله الغلام الذى عرضه أبو زيد للبيع ، الإشارات ص ٣١٨.

المصراع الثانى للعرجىّ وتمامه : ليوم كريهه وسداد ثغر (۱) ، اللام لام التوقيت ، والكريهه من أسماء الحرب ، وسداد الثغر - بكسر السين - سده بالخيل ، والرجال والثغر موضع المخافه من فروج البلدان ، أى : أضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى أحوج ما كانوا إلىّ وأى فتى كاملا من الفتيان أضاعوا ، ...

******

مفعول أنشد (قوله : للعرجىّ) بسكون الراء وهو عبد الله ابن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان - رضى الله عنه - نسبه للعرج موضع بطريق مكه (قوله : وتمامه) أى : تمام المصراع الثانى ، فالأصل هكذا :

أضاعونى وأىّ فتى أضاعوا

ليوم كريهه وسداد ثغر

وبعده :

كأنّى لم أكن فيهم وسيطا

ولم تك نسبتى فى آل عمرو (۲)

وهذه الأبيات من قصيده قالها العرجىّ حين حبس فى شأن قتيل قتله ، ثم إن الغلام الذى عرضه أبو زيد السروجى للبيع وهو ولده أخبر عند عرضه للبيع بأنه يوم البيع ينشد ما ذكر ، وضمن شعره الذى أنشده عند بيعه المصراع الأول من البيت الأول من كلام العرجى ، ونبه بقوله سأنشد على أن المصراع الثانى لغيره ، والحريرى حكى ما قاله ذلك الغلام (قوله : والكريهه من أسماء الحرب) أى : لأنها تستكره عند اشتدادها (قوله : بكسر السين) أى : وإما بفتحها فهو الخلاص من الدّين بفتح الدال (قوله : أى أضاعونى فى وقت الحرب إلخ) أشار الشارح إلى أن اللام فى قوله ليوم كريهه بمعنى فى وأنها متعلقه بأضاعونى (قوله : ولم يراعوا حقى أحوج ما كانوا إلىّ) أى : ولم يراعوا حقى حال كونهم أشد احتياجا إلىّ مده كونهم أى : وجودهم وأحوج حال من الواو فى يراعوا ، وما : مصدريه ظرفيه ، وكان : تامه ، وإلىّ : متعلق بأحوج (قوله : وأىّ فتى) مفعول لأضاعوا

۱- قيل : إن هذا البيت للعرجى وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان ، وقيل لأميه بن أبى الصلت.

۲- الأبيات للحريرى فى شرح المرشدى على عقود الجمان ۲ / ۱۸۸ ، والإشارات ص ۳۱۸.

وفيه تنديم وتخطئه لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر :

قد قلت لما أطلعت وجناته

حول الشّقيق الغضّ روضه آس

أعذاره السارى العجول ترفّقا

ما فى وقوفك ساعه من باس

******

مقدم عليه ، وأشار الشارح بقوله أى : كاملا إلى أن أى : فى البيت استفاهميه أريد به التعظيم والكمال كما تقول عندى غلام وأى : غلام أى : هو أكمل الغلمان وإن المراد بأى فتى نفسه لا على التعميم. هذا ، ويصح تعلق قوله ليوم كريهه بما يفيده أى من الكمال أى : أضاعونى وأنا أكمل الفتيان فى وقت الكريهه وفى وقت الحاجه لسداد الثغر ، إذ لا يوجد من الفتيان من هو مثلى فى تلك الشدائد ، وعلى هذا يكون زمان الإضاعه غير زمان الكريهه وسداد الثغر بخلافه على الاحتمال الأول (قوله : وفيه تنديم وتخطئه) أى : وفى الكلام تنديم للمضيعين وتخطئه لهم من حيث إنهم أضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كاملا فى الفتوه (قوله : وتضمين إلخ) هذا استئناف كلام وهو مبتدأ ، (وقوله : كقول الشاعر) خبر (قوله : (١) لما أطلعت) أى : أبدت وأظهرت (وقوله : وجناته) فاعل أطلعت ، والوجنات : جمع وجنه وهى : ما ارتفع من الخدين (قوله : حول الشقيق) أى : حول الخد المشبه للشقيق وهو فى الأصل ورد أحمر استعاره الشاعر للخد الأحمر (قوله : الغض) أى : الطرىّ اللين (قوله : روضه آس) مفعول أطلعت ، والروضه منبت الأشجار والآس الريحان أى : لما أظهرت وجناته شيئا أخضر كالآس والمراد به شعر العذار ؛ لأن الشعر فى حال نباته يميل للخضره (قوله : أعذاره) الهمزه للنداء والعذار هو ما يوجد من الشعر على الخد ، والسارى فى الأصل : الماشى بالليل وهو بالنصب صفه لعذار إلا أنه سكنه للضروره ، وإنما نادى عذار ؛ لأنه هو المشغوف به فاستغنى بندائه عن نداء صاحبه ؛ لأنه هو الآخذ بزمام قلب المنادى ، ووصفه بأنه السارى ؛ لأنه مشتمل على سواد كسواد الليل فكأنه سار بالليل وبالعجول ؛ لأن فيه تظهر عجله المسرع (قوله : ترفقا) أمر من ترفق وأصله ترفقن مؤكد بالنون الخفيفه قلبت ألفا لوقوعها فى

١- البيتان لأبى خاكان أبى العباس أحمد بن إبراهيم فى الإيضاح ص ٣٦٣ ، وفى شرح عقود الجمان ٢ / ١٨٨.

المصراع الأخير لأبى تمام (وأحسنه) أى أحسن التضمين (ما زاد على الأصل) أى شعر الشاعر الأزل (بنكته) لا توجد فيه (كالتوريه) أى الإيهام (والتشبيه فى قوله : إذا الوهم أبدى) أى أظهر (لى لماها) أى سمره شفتيها ...

******

الوقف بعد فتح فهو حينئذ بفتح الفاء وبالألف بعد القاف وذكر بعضهم أن ترفقا مصدر منصوب بفعل مقدر أى : ترفق بمعنى ارفق فعلى هذا يقرأ بضم الفاء منونا (قوله : المصراع الأخير لأبى تمام) أى : وهو صدر بيت له وتمام ذلك البيت : تقضى حقوق الأربع الأدراس (تنبيه) سكت المصنف والشارح عن مثال تضمين البيت مع التنبيه على أنه من شعر الغير ومع عدم التنبيه اتّكالا على الشهره ، ومثال الأول قول بعضهم :

إذا ضاق صدرى وخفت العدا

تمثلت بيتا بحالى يليق

فبالله أبلغ ما أرتجى

وبالله أدفع ما لا أطيق (١)

فقوله تمثلت إلخ : إشاره إلى أن البيت الآتى من شعر غيره ، ومثال الثانى قول بعضهم :

كانت بلهنيه الشبيبه سكره

فصحوت واستبدلت سيره مجمل

وقعدت أنتظر الفناء كراكب

عرف المحلّ فبات دون المنزل (٢)

البيت الثانى لمسلم بن الوليد الأنصارى (قوله : ما زاد على الأصل بنكته) أى : بأن يشتمل البيت أو المصراع المتضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفه لم توجد فى شعر الشاعر الأول (قوله : بنكته لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن كون المزيد لنكته ، وإلا فالزياده على المضمن لا بد منها فلم يتحرز بمطلق الزياده عن شىء وإنما احترز بكونها لنكته زائده عما إذا كانت الزياده لغير ذلك. ا ه يعقوبى.

(قوله : كالتوريه) قد تقدم أنها ذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ، ويراد البعيد لقرينه (قوله : فى قوله) أى : الموجودين فى قوله : إذا الوهم إلخ ، فإن البيت الأول فيه تضمين مشتمل على التوريه ، والثانى فيه تضمين مشتمل على التشبيه (قوله (٣) إذا الوهم إلخ)

۱- لعبد القاهر بن الظاهر التميمى - فى شرح عقود الجمان ۲ / ۱۸۸.

۲- شرح المرشدى ۲ / ۱۸۸.

۳- لابن أبى الأصبع فى الإشارات ص ۳۱۸.

(وثغرها ، تذكّرت ما بين العذيب وبارق. ويذكرنى) من الإذكار (من قدّها ومدامعى ، مجرّ عوالينا ومجرى السوابق) انتصب مجر على أنه مفعول ثان ليذكرنى وفاعله ضمير يعود إلى الوهم وقوله

تذكرت ما بين العذيب وبارق

مجرّ عوالينا ومجرى السوابق (۱)

مطلع قصيده لأبى الطيب والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرف للتذكر أو للمجر والمجرى اتساعا فى تقديم الظرف ...

******

المراد إذا تخيلت لماها وثغرها (قوله : وثغرها) أراد به أسنانها (وقوله : تذكرت) جواب إذا (وقوله : ما بين العذيب وبارق) لفّ ونشر مرتب ، إذ مراده بالعذيب شفتها وبالبارق أسنانها وبما بينهما ما يضىء من ريقها (قوله : من الإذكار) بقطع الهمزه وسكون الذال المعجمه الذى فعله رباعى وهو أذكر لا ثلاثى وهو ذكر وقوله من الإذكار أى : لا من الاذّكار الذى هو الاتّعاظ (قوله : من قدّها) متعلق بيذكرنى ومن للابتداء أى : من تبختر قدها وتمايله (وقوله : ومدامعى) أى : ومن جريان مدامعى بدليل ما يأتى فى الشرح (وقوله : مجرّ عوالينا) أى : جر رماحنا العاليه راجع لتبختر قدها أى : تمايله (وقوله : ومجرى السوابق) أى : وجرى الخيل السوابق راجع لجريان مدامعه ، والمعنى أن الوهم يذكره من تبختر قدها جر الرماح وتمايلها للمشابهه بينهما ويذكره من جريان مدامعه جريان الخيل السوابق للمشابهه بينهما (قوله : على أنه مفعول ثان ليذكرنى) أى : ومفعوله الأول ياء المتكلم.

(قوله : مطلع القصيده) أى : أولها فالشاعر الثانى أخذ الشطر الأول وجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثانى وجعله شطرا ثانيا (قوله : والعذيب وبارق موضعان) هذا شروع فى بيان مراد أبى الطيب ، ثم بين مراد المضمن بعد ذلك (وقوله : موضعان) هذا معناهما القريب المشهور ، وسيأتى معناهما البعيد (قوله : ظرف للتذكر) أى : وعلى هذا فما زائده ومجرور ما عطف عليه مفعول التذكر (وقوله : أو للمجر) أى : والمجر وما عطف عليه مفعول للتذكر ، وما زائده (وقوله : أو ما بين مفعول) أى : على أن ما موصوله وبين

۱- البيت لأبى الطيب المتنبى ، فى الإشارات ص ۳۱۸.

على عـامله المصـدر أو مـا بين مفعول تـذكرت ومجر بـدل منه والمعنى أنهم كـانوا نزولاـ بين هـذين الموضـعين وكانوا يجرون الرمـاح عنـد مطارده الفرسان ويسابقون على الخيل فالشاعر الثانى أراد بالعـذيب تصـغير العـذب يعنى شـفه الحبيبه وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذا توريه ، وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق.

(ولا يضر) فى التضمين (التغيير اليسير) ...

******

صلتها ، والحاصل أن ما فى قوله ما بين العـذيب يصـح أن تكون موصوله مفعولا لتـذكرت وصـلتها الظرف بعـدها أى : تذكرت الـذى اسـتقر بين العـذيب وبارق ، وعلى هـذا فمجر ومجرى بـدلان من ما الواقعه مفعولا ، وحينئذ يكون المراد بالمجر والمجرى المكان أو المصـدر الـذى هو جر الرماح وإجراء الخيل ، ويصـح أن يكون مفعول تذكرت مجرّ ومجرى وبين ظرف لتذكرت أو لمجر ومجرى قـدم عليهما لكونه ظرفا ، وما : زائـده على الوجهين (قوله : على عامله المصـدر) أى : لأن مجرّ معناه الجر ومجرى معنـاه الإـجراء (قوله : والمعنى) أن معنى الـبيت الأصـلى الـذى هو بيت أبى الطيب (وقوله : أنهم) أى : القائـل وقومه (قوله : بين هذين الموضعين) أى : العذيب وبارق (قوله : وكانوا يجرون الرماح ويسابقون على الخيل) الأول إشاره لمعنى قوله : مجرّ عوالينا ؛ لأن العوالى الرماح ، والثانى إشاره لمعنى قوله : ومجرى السوابق (وقوله : عند مطارده الفرسان) أى : طرد بعضـهم بعضا (قوله : فالشاعر الثانى أراد إلـخ) أى : فقـد زاد على أبى الطيب بهـذه التوريه والتشبيه (قوله : ثغرها) أى : أسـنانها (وقوله : الشبيه بالبرق) أى : فى لمعانه وليس القصـد التشبيه ، بل التوريه فقط (قوله : وهذا توريه) أى : لأن المعنى القريب للعذيب وبارق الموضوعان ، وكذلك المعنى القريب لما بينهما وهو جر الرماح والتسابق على الخيل بين هذين الموضـعين ، فذكر هذه الألفاظ الثلاثه ، وأراد من كل منها المعنى البعيد هو ما ذكره الشارح بقوله : يعنى شـفه الحبيبه (قوله : وشـبه تبختر إلخ) أى : تشبيها ضـمنيا لا صريحا ، والحاصـل أن الشاعر الثانى زاد على أبى الطيب بالتوريه فى ثلاثه مواضع وبالتشبيه الضـمنى (قوله : ولا يضـر فى التضـمين التغيير اليسير) وأما التغيير الكثير فإنه يخرج به

لما قصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول الشاعر فى يهودى به داء الثعلب :

أقول لمعشر غلطوا وغضّوا

عن الشيخ الرشيد وأنكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنايا

متى يضع العمامه تعرفوه

البيت لسحيم بن وثيل وهو أنا ابن جلا على طريقه التكلم ...

******

المضمن عن التضمين ويدخل فى حد السرقه إن عرف أنه للغير ، والفرق بين القليل والكثير موكول إلى عرف البلغاء (قوله : لما قصد تضمينه) متعلق بالتغيير أى : لا يضر التغيير فى الكلام الذى قصد الشاعر تضمينه وإدخاله فى كلامه (قوله : ليدخل إلخ) أى : لأجل أن ينضم لمعنى الكلام ويناسبه وهذا علّه للتغيير (قوله : فى يهودى) أى : ذمّا له بكونه أقرع (قوله : به داء الثعلب) هو مرض يسقط الشعر من الرأس وهو المسمى بالقراع.

(قوله : (١) أقول لمعشر) أى : لجماعه من اليهود غلطوا فى حق ذلك اليهودى حيث ذكروه على وجه التلميح بما يناسب ما كان يفتخر به عليهم ، وإلا فهم لم يغلطوا فى تبعيده واحتقاره.

(قوله : وغضوا) أى : أبصارهم عند رؤيته احتقارا به (وقوله : عن الشيخ) يعنى ذلك اليهودى ومراده بالرشيد : الغوى الضالّ على وجه التهكم (قوله : هو ابن جلا) هذا مقول القول أى : هو ابن شعر جلا الرأس منه وانكشف ، والمراد بكونه ابنا لذلك الشعر أنه ملازم له (قوله : وطلاع الثنايا) بالرفع عطفا على ابن أى : وهو طلاع الثنايا أى : ركاب لصعاب الأمور وهى مشاق داء الثعلب ، ومشاق الذل والهوان (وقوله : متى يضع العمامه) أى : من على رأسه تعرفوه أى : تعرفوا داءه وعيبه ولا يغركم افتخاره (قوله : البيت) أى الثانى وهو قوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثّنايا

متى أضع العمامه تعرفونى (٢)

لسحيم ومراده الافتخار وأنه ابن رجل جلا أمره واتضح ، وأنه متى يضع العمامه للحرب وتوجه له يعرف قدره فى الحرب ونكايته بناء على أن المراد بالعمامه ملبوس

١- فى الإيضاح ص ٣٩٤.

٢- لسحيم بن وثيل فى شرح المرشدى ٢ / ١٨٩ ، والإيضاح ص ٣٦٤.

فغيّره إلى طريقه الغيبه ليدخل فى المقصود.

(وربما سمّى تضمين البيت فما زاد) على البيت (استعانه وتضمين المصراع فما دونه إيداعا) كأنه أودع شعره شيئا قليلا من شعر الغير (ورفوا) كأنه رفا خرق شعره بشيء من شعر الغير.

العقد

(وأما العقد فهو أن ينظم نثر) قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق الاقتباس) يعنى إن كان النثر قرآنا أو حديثا فنظمه إنما يكون عقدا

******

الحرب ، أو أنه متى يضع لثامه بالعمامه يعرفوه لشهرته بخلاف الأول فإن مراده التهكم بالمحدث عنه (قوله : فغيره) أى : الشاعر الأول إلى طريقه الغيبه (قوله : ليدخل فى المقصود) أى : لينتظم بمقصوده ويناسبه وهو كون من نسب إليه ما ذكر على وجه التهكم متحدثا عنه لا متحدثا عن نفسه كما فى الأصل (قوله : فما زاد على البيت) أى : كتضمين بيتين أو ثلاثه (قوله : استعانه) أى : لأنه لكثرته كأن الشاعر استعان به وتقوى على تمام المراد بخلاف ما هو دون البيت ورب فى كلام المصنف على أصلها وهو التقليل (قوله : فما دونه) أى : كنصفه (قوله : كأنه) أى : لأنه أى الشاعر (قوله : ورفوا) أى : إصلاحا ؛ لأن رفو الثوب : إصلاح خرقه ، فكأن الشاعر لقله المصراع وما دونه أصلح به خرق شعره أى : خلله كما يرفأ الثوب بالخيط الذى هو من جنسه.

[العقد] :

(قوله : أو غير ذلك) أى : بأن كان مثلا أو حكمه من الحكم المشهوره (قوله : لا على طريق الاقتباس) قد تقدم أن النظم الذى يكون من القرآن والحديث على طريق الاقتباس هو أن ينظم أحدهما ، لا على أنه من القرآن أو من الحديث بلا تغيير كثير ، فإذا نظم أحدهما مع التغيير الكثير خرج عن الاقتباس ودخل فى العقد ، وكذلك إذا نظم مع التنبيه على أنه من القرآن أو من الحديث ، كأن يقال : قال الله كذا ، وقال النبى كذا ، فإنه يخرج بذلك أيضا عن الاقتباس ويدخل فى العقد ، فتحصل أن نظم غير القرآن والحديث عقد بلا قيد ، إذ لا دخل فيه للاقتباس ؛ لأنه إنما يكون فى القرآن والحديث ، ونظم القرآن

إذا غير تغييرا كثيرا أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيفما كان إذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله :

ما بال من أوّله نطفه

وجيفه آخره يفخر (١)

الجمله أى ما باله مفتخرا (عقد قول على - رضى الله عنه - ما لابن آدم

******

والحديث إنما يكون عقدا إن نبه على أنه من القرآن أو الحديث أو غير تغييرا كثيرا ، وإلا كان نظمها اقتباسا وإلى ذلك كله أشار الشارح بقوله يعنى إن كان النثر أى : الذى يراد نظمه قرآنا أو حديثا إلخ ، فالنثر فى قول المصنف أن ينظم نثر شامل للقرآن والحديث وغيرهما (وقوله : لا على طريق الاقتباس) قيد فى القرآن والحديث فقط ؛ لأن الاقتباس لا يكون إلا فيهما (قوله : إذا غير تغييرا كثيرا) لأنه لا يغتفر فى الاقتباس من التغيير إلا اليسير كما مر ، فهذا القيد يفهم من قوله : لا على طريق الاقتباس (قوله : أو أشير) أى : سواء كان غير تغييرا يسيرا ، أو لم يغير أصلا (قوله : كيفما كان) أى : سواء غير تغييرا يسيرا أو كثيرا ، أو لم يغير قال : قال فلان كذا أو لا.

(قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو أبو العتاهيه من قصيده من السريع (قوله : يفخر) بفتح الخاء ؛ لأنه من باب نفع وقبل البيت :

عجبت للإنسان فى فخره

وهو غدا فى قبره يقبر

وبعد البيت :

أصبح لا يملك تقديم ما

يرجو ولا تأخير ما يحذر

وأصبح الأمر إلى غيره

فى كلّ ما يقضى وما يقدر

(قوله : الجمله حال) أى : جمله يفخر حال من من ، وصح مجىء الحال من المضاف إليه لصلاحيه المضاف للسقوط ، والعامل ما تضمنه ما ، والتقدير أسأل عمن أول نطفه فى حال كونه مفتخرا (قوله : عقد قول على إلخ) أى : فهو عقد لما ليس بقرآن ولا حديث ، بل عقد لحكمه ومثال عقد القرآن قول بعضهم :

۱- لأبی العتاهیه فی عقود الجمان ۲ / ۱۹۱ ، والإشارات ۳۱۹.

والفخر إنما أوله نطفه وآخره جيفه).

الحل

(وأما الحل فهو أن ينثر نظم) وإنما يكون مقبولا إذا كان سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم ، وأن يكون حسن الموقع غير قلق ...

******

أنلنى بالذى استقرضت خطا

وأشهد معشرا قد شاهدوه

فإنّ الله خلّاق البرايا

عنت لجلال هيبته الوجوه

يقول إذا تداينتم بدين

إلى أجل مسمّى فاكتبوه (١)

فقد نبه على أنه من القرآن بقوله يقول ، ومثال عقد الحديث مع التغيير الكثير والتنبيه ، إذ لا منافاه بينهما فصح جمعهما فى مثال واحد قول الإمام الشافعى - رضى الله عنه - :

عمده الخير عندنا كلمات

أربع قالهنّ خير البريّه

اتّق الشّبهات وازهد ودع ما

ليس يعنيك واعملنّ بنيّه (٢)

فقد عقد قوله صلى الله عليه وسلم : " الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما أمور مشتبهات فمن تركها سلم ومن أخذها كان كالراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه (٣) " ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " ازهد فى الدنيا يحبّك الله ، وازهد فيما فى أيدى الناس يحبّك الناس (٤) " ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه (٥) " ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى (٦) " ، ولا يخفى ما يقابل كل حديث من الكلمات الشعريه على هذا الترتيب كما لا يخفى ما فى العقد المذكور من التغيير الكثير (قوله : والفخر) مفعول معه أى : أى شىء ثبت لابن آدم مع الفخر؟ (وقوله : أوله) أى : أصله ، (وقوله : وآخره جيفه) أى : حاله الأخيره ، حال جيفه فمن أين يأتيه الافتخار؟

[الحل] :

(قوله : فهو أن ينثر نظم) أى : أن يجعل النظم نثرا (قوله : وإنما يكون مقبولا إلخ)

ص: ٢٧٥

١- فى شرح المرشدى لعقود الجمان (٢ / ١٩١) ، والإيضاح ص ٣٦۴.

٢- شرح المرشدى ٢ / ١٩١ ، وفى الإيضاح ، وهما من قول أبى الحسن طاهر بن معوذ والإشبيلى وليسا للإمام الشافعى على ما زعم بعضهم.

٣- أخرجه البخارى فى الإيمان (٥٢) بنحوه ، ومسلم فى المساقاه (١٥٩٩) بنحوه كذلك.

۴- أخرجه ابن ماجه فى الزهد (۴١٠٢) بلفظ " يحبوك " بدل " يحبك الناس ".

۵- أخرجه الترمذى فى الزهد (٢٣١٧) وقال : هذا حديث غريب.

۶- أخرجه البخارى فى بدء الوحى (١) ، ومسلم فى الإماره (١٩٠٧) بلفظ " النيه " بدل " النيات ".

(كقول بعض المغاربه : فإنه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته) أى صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى المراره (لم يزل سوء الظنّ يقتاده) أى يقوده إلى تخيلات فاسده وتوهمات باطله (ويصدق) هو (توهّمه الذى يعتاده) من الاعتياد ...

******

أشار الشارح إلى أن شرط كون الحل مقبولا أمران : - أحدهما راجع للفظ ، والآخر للمعنى ، الأول : أن يكون سبك ذلك النثر مختارا أى : أن يكون تركيبه حسنا بحيث لا يقصر فى الحسن عن سبك النظم وذلك بأن يشتمل على ما ينبغى مراعاته فى النثر بأن يكون كهيئه النظم لكونه مسجعا ذا قرائن مستحسنه فلو لم يكن النثر كذلك لم يقبل كما لو قيل فى حل البيت الآتى : إن الإنسان لا يظن بالناس الأمثل فعله ونحو ذلك ، والآخر أن يكون ذلك النثر حسن الوقوع غير قلق ، وذلك بأن يكون مطابقا لما تجب مراعاته فى البلاغه مستقرّا فى مكانه الذى يجب أن يستعمل فيه ، فلو كان قلقا لعدم مطابقته أى : مضطربا لعدم موافقته لمحله لم يقبل وليس من شرطه أن يستعمل فى نفس معناه ، بل لو نقله من هجو لمدح مثلا مع كونه مطابقا قبل (قوله : بعض المغاربه) جمع مغربىّ ، فالتاء فى الجمع عوض عن ياء النسبه التى فى المفرد (وقوله : كقول بعض المغاربه) أى : فى وصف شخص يسىء الظن بالناس لقياسه غيره على نفسه (قوله : فعلاته) أى : أفعاله (قوله : وحنظلت نخلاته) أى : ثمار نخلاته فهو على حذف مضاف والمراد بأثمار نخلاته نتائج أفكاره ، كما أن المراد بالنخلات الأفكار ، والمراد بحنظله النتائج : قبحها أو هذه الجمله أعنى قوله : وحنظلت نخلاته تمثيليه ، فقد شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنه بغايه ما يستقبح من الأوصاف بحال من له نخلات تثمر الحلو ، ثم انقلبت تثمر مرّا فى كون كلّ منهما فيه تبدل ما يستلمح بما يستقبح ، واستعمل الكلام الدال على الحاله الثانيه فى الحاله الأولى على طريق الاستعاره التمثيليه (قوله : لم يزل سوء الظن يقتاده) أى : أنه لما كان قبيحا فى نفسه ، وقاس الناس عليه ظانّا بهم كل قبيح صار سوء الظن يقوده إلى ما لا حاصل له فى الخارج من التخيلات الفاسده والتوهمات الباطله (قوله : ويصدق توهمه) حال من مفعول يقتاده أى : لم يزل سوء الظن يقوده فى حال كونه مصدقا لتوهمه الذى يعتاده أى : يعاوده ويراجعه ، فيعمل على مقتضى توهمه

(حل قول أبى الطيب : (١)

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه

وصدّق ما يعتاده من توهّم)

يشكو سيف الدوله واستماعه لقول أعدائه.

التلميح

(وأما التلميح) صح بتقديم اللام على الميم من لّمحه إذا أبصره ونظر إليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون : لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفى هذا البيت تلميح إلى قول فلان.

******

فلم يحصل بسبب ذلك إلا على الإثم والعداوه ؛ لأن الظن السيئ بالناس إثم ومعامله الناس باعتقاد السوء عداوه (قوله : حل) أى : فى هذا السجع قول أبى الطيب أى : وزاد عليه قوله وحنظلت نخلاته (قوله : قول أبى الطيب) أى : شكايه من سيف الدوله حيث استمع لقول الأعادى فيه ، وأن سبب ذلك هو سوء فعله ، فظن أن الناس كذلك.

(قوله : إذا ساء فعل المرء إلخ) أى : إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه فيسىء ظنه بالناس ويصدق فى أوليائه وأتباعه ما يخطر بباله من الأمور التى توهمها منهم لاعتياد مثله من نفسه بعد البيت المذكور :

وعادى محبّيه لقول عداته

وأصبح فى ليل من الشّكّ مظلم

التلميح

(قوله : صح بتقديم اللام) أى : الذى صح وتحرر عند المحققين أنه هنا بتقديم اللام ، وأما ما قاله بعضهم : أنه يجوز تقديم الميم وأنه لا فرق بين التلميح والتلميح فليس بشىء (قوله : من لمحه) أى بتشديد الميم (قوله : ونظر إليه) أى : نظر مراعاه أى راعاه ولاحظه (قوله : وكثيرا إلخ) هذا تأييد لكونه بتقديم اللام (قوله : لمح فلان هذا البيت) أى : نظر إليه وراعاه بمعنى لاحظه (قوله : وفى هذا البيت تلميح إلى قول فلان) أى : نظر

١- من قول أبى الطيب المتنبى ، فى ديوانه ص ١٧٨ ، ط بيروت.

وأما التمليح بتقديم الميم بمعنى الإتيان بالشيء المليح كما فى التشبيه والاستعاره فهو هاهنا غلط محض وإن أخذ مذهبا (فهو أن يشار) فى فحوى الكلام (إلى قصه أو شعر) أو مثل سائر (من غير ذكر) أى ذكر واحد من القصه أو الشعر وكذا المثل فالتلميح إما فى النظم أو فى النثر والمشار إليه فى كلّ منهما إما أن يكون قصه أو شعرا أو مثلا تصير سته أقسام والمذكور فى الكتاب مثال التلميح فى النظم إلى القصه والشعر ...

******

ومراعاه له (قوله : فهو هاهنا غلط محض) أى : نشأ من توهم اتحاد الأعم بالأخص ؛ لأن الإتيان بالشيء المليح أعم من التلميح الذى هو النظر إلى شعر أو قصه أو مثل (قوله : وإن أخذ مذهبا) أى : وإن جعل ذلك مذهبا للشارح العلّامه حيث سوّى بين التلميح والتمليح وفسّرهما بما قاله المصنف (قوله : أن يشار فى فحوى الكلام) أى : فى أثنائه كذا قرر بعض الأشياخ ، وقرر بعضهم أن فى بمعنى الباء أى : أن يشار بفحوى الكلام أى بقوته وقرائنه المشتمل عليها (قوله : أو مثل سائر) أى شائع بين الناس وزاد الشارح المثل على المتن إشاره إلى أن فيه قصورا وأنه لا مفهوم للقصه والشعر ، بل فى الأطول أن من التلميح الإشاره إلى حديث أو آيه كما يقال فى وصف الأصحاب - رضى الله عنهم - والصلاه على الأصحاب الذين هم نجوم الاقتداء والاهتداء فإن فيه تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم : (أصحابى كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم) (١) وكقول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرأى مختلف

فإن فيه تلميحا لقوله تعالى : (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ)(٢) (قوله : أى ذكر واحد) أشار الشارح إلى أن الضمير لواحد ؛ لأن العطف بأو ، وحينئذ فلا يعترض على المصنف بعدم مطابقه الضمير لمرجعه (قوله : فالتلميح إما فى النظم أو النثر) أى : لأن

١- " موضوع" ذكره العجلونى فى " كشف الخفاء" (٣٨١) ، وعزاه إلى البيهقى والديلمى فى مسنده عن ابن عباس مرفوعا وراجع السلسله الضعيفه (٥٨).

٢- الكافرون : ٦.

(كقوله :

فو الله ما أدرى أأحلام نائم

ألّمت بنا أم كان فى الركب يوشع (١)

وصف لحوقه بالأحبه المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمه الليل ثم استعظم ذلك واستغرب ...

******

الكلام المشار فى فحواه للقصه وكذا ترك مثال التلميح فى النظم للمثل (قوله : كقوله) أى : قول الشاعر وهو أبو تمام ، وقبل البيت المذكور :

لحقنا بأخراهم وقد حوّم الهوى

قلوبا عهدنا طيرها وهى وقّع

فردّت علينا الشمس والليل راغم

بشمس لهم من جانب الخدر تطلع

نضا ضوءها صبغ الدّجنّه وانطوى

لبهجتها ثوب السماء المجزّع

فو الله ما أدرى إلخ

والضمير فى أخراهم ولهم للأحبه المرتحلين ، وإن لم يجر لهم ذكر فى اللفظ ، وحوّم الهوى قلوبا أى : جعلها دائره حول الحبيبه ، يقال : حام الطير على الماء : دار حوله وحوّمه جعله يحوم وطير القلوب ما يختلج فيها من الخواطر ووقّع جمع واقع أى : والحال أن تلك الطيور ساكنه غير متحركه ، والمراد بالشمس الأول الحقيقى ادعاء أى : المحبوبه المدعى أنها شمس حقيقه ، والراغم : الذليل ، وذله الليل بمجىء الشمس أى : طلعت علينا شمس الحبيب قهرا عن ليل الهجر ، والباء فى قوله : بشمس : للتجريد ، فجرد من الشمس شمسا أخرى ظهرت لهم من جانب الخدر أى : الهودج ونضا بمعنى أذهب والصبغ اللون والدجنه الظلمه أى : أزال ضوءها لون الظلمه والمراد بثوب السماء المجزّع النجوم وانطواؤها خفاؤها بالضوء أى : وخفيت النجوم التى هى ثوب السماء المجزّع لبهجتها ، والضمير فى ضوءها وبهجتها للشمس الطالعه من الخدر المجزع ذو اللونين ؛ لأن لون السماء غير لون الكواكب ، والأحلام - جمع حلم بالضم : ما يراه النائم فى النوم (قوله : وصف) أى : ذكر (وقوله : وطلوع شمس) إلخ أى : وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله : ثم استعظم ذلك) أى : طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر فى الليل حتى كأنه لا يمكن

۱- البیت لأبی تمام ، فی قصیده یمدح فیها أبا سعید الثغری.

وتجاهل تحيرا وتدلها وقال أهذا حلم أراه فى النوم أم كان فى الركب يوشع النبى - عليه السلام - فردّ الشمس؟ (إشاره إلى قصه يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس) على ما روى من أنه قاتل الجبارين يوم الجمعه فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم فيدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (وكقوله : لعمرو) اللام للابتداء وهو مبتدأ (مع الرّمضاء) أى الأرض الحاره التى ترمض فيها القدم أى تحترق حال من الضمير فى أرق (والنار) مرفوع ...

******

عاده ذكر الشمس (قوله : وتجاهل إلخ) أى : فكأنه يقول خلط علىّ الأمر لما شاهدت ، فلم أدر هل أنا نائم وما رأيته حلم أم شمس الخدر أى : وجه الحبيب ألّمت بنا أى : نزلت بالركب فعاد ليلهم نهارا أم حضر يوشع فرد الشمس؟ وعلم من هذا أن فى البيت مقدمه محذوفه وهى أم شمس الخدر (قوله : وتدلها) مرادف لما قبله (قوله : فردّ الشمس) أى : ردّها عن الغروب وأمسكها وليس المراد أنها غابت بالفعل ، ثم ردها - كذا قيل.

(قوله : يوشع) هو ابن نون فتى موسى أى : صاحبه (قوله : واستيقافه الشمس) أى : طلبه من الله تعالى وقوفها (قوله : أدبرت) أى : كادت أن تغرب (قوله : خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم) أى : من قتالهم فهى لم تغرب بالفعل لكنها قاربت الغروب ، فلما دعا الله حبست له حتى فرغ من قتالهم ، فقد حصل نوع من الظلام وظهرت الشمس فى الظلام مثل ظهور الشمس فى الليل المظلم ، هذا محصل كلام الشارح ، وفى بعض العبارات ما يفيد أن الشمس غربت بالفعل وردت له بعد غروبها ، ويدل لذلك قول ابن السبكى فى تائيته :

وردّت إليك الشمس بعد مغيبها

كما أنّها قدما ليوشع ردّت

(قوله : فيدخل السبت) أى : فتدخل ليلته (قوله : فلا يحل له قتالهم) لأنه كان متعبدا بشريعه موسى ، ومن شريعته حرمه العمل فى يوم السبت وليلته (قوله : فردّ له الشمس) أى : أمسكها عن الغروب (قوله : التى ترمض) يقال رمض يرمض كذهب يذهب ، وفى المختار أنه من باب طرب (قوله : حال من الضمير فى أرق) أى : الواقع

معطوف على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء (تلتظى) حال منها وما قيل إنها صله على حذف الموصول أى النار التى تلتظى تعسف لا حاجه إليه (أرقّ) خبر المبتدأ من رقّ له إذا رحمه (وأحفى) من حفى عليه تلطف وتشفق (منك فى ساعه الكرب. أشار إلى البيت المشهور) وهو قوله (المستجير) أى المستغيث (بعمرو عن كربته) الضمير للموصول أى الذى يستغيث عند كربته بعمرو (كالمستجير من الرمضاء بالنار) وعمرو هو جساس بن مره وذلك لأنه لما رمى كليبا ووقف فوق رأسه قال له كليب : يا عمرو أغثنى بشربه ماء فأجهز عليه فقيل : المستجير بعمرو ... البيت.

******

خبرا عن عمرو ، وفى هذا الإعراب نظر ، إذ تقديم معمول اسم التفضيل عليه لا يجوز فى المشهور وإلا فى مثل هذا ، بسرا أطيب منه رطبا ، وزيد مفردا أنفع منه معانا ، وليس هذا الموضع منه ، فالأوجه أن يجعل قوله مع الرمضاء : صفه لعمرو ، والنار بالجر عطف على الرمضاء أى : لعمرو المصاحب للرمضاء ، وللنار فى الذكر أى : لعمرو الذى ذكر معه الرمضاء ، والنار فى البيت الآخر وعمرو الذى ذكر معه الرمضاء والنار فى البيت الآخر هو عمرو قاتل كليب ، فكأنه قيل لقاتل كليب : أرقّ منك يأيها المخاطب (قوله : معطوف على عمرو) أى : فيكون مبتدأ ثانيا وأرقّ خبرا عنهما (قوله : تلتظى) أى تتوقد (قوله : لا حاجه إليه) أى : لإمكان ارتكاب ما هو أقرب منه (قوله : الكرب) بوزن الضرب وهو الغمّ الذى يأخذ النفس (قوله : كالمستجير من الرمضاء بالنار) أى : كالفارّ من الأرض الرمضاء إلى النار.

(قوله : وعمرو هو جسّاس بن مره) هذا سهو من الشارح ؛ لأن عمرا هو : عمرو بن الحارث ، وجسّاس هو : جسّاس بن مره ، فليس أحدهما الآخر ، ويتضح ذلك بذكر القصه التى ذكر فى شأنها البيت المذكور ، وحاصلها أن امرأه تسمّى البسوس ذهبت لزياره أختها الهيله وهى : أم جساس بن مره ومعها ناقه لجار لها ، وكان كليب من كبار تغلب وجساس المذكور من بكر بن وائل وحمى كليب أرضا من العاليه وهى أرض الحجاز لا يرعى فيها غير إبله إلا إبل جساس لمصاهره بينهما ، ثم خرجت ناقه

فصل

من الخاتمه فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء (ينبغى للمتكلم) شاعرا كان أو كاتبا (أن يتأنق) أى يتتبع الآنق الأحسن يقال : تأنق ...

******

الجار التى مع خالته فى إيل فأبصرها كليب وعرق أنها ليست من إبل حساس ، فرماها بسهم فأبطل ضرعها ، فرجعت حتى بركت بفناء حساس وضرعها يشخب دمًا ولبنًا فصاحت البسوس : وا ذلاه وا غربتاه فقال جساس : اسكى يا حره والله لأعقرن فحلًا هو أعز على أهله منها ، فلم يزل جساس يتوقع غره كليب حتى خرج وبعد عن الحى فركب جساس فرسه وأخذ رمحه ولحقه فرماه فى ظهره فسقط كليب ، فوقف جساس عنده فقال له كليب : يا جساس أغثنى بشريه ماء. فقال له جسَّاس : تركت الماء وراءك ثم ولى عنه فأتاه بعده عمرو بن الحارث حتى وصل إليه فقال : ياعمرو أغثنى بشريه ماء فنزل عمرو إليه من على فرسه وأجهز عليه أى : قتله. فقمل : المستجير بعمرو .. البيت وإليه يشير قول الشاعر : لعمرو مع الرمضاء إلخ ، ونشبت الحرب بين بكر وتغلب أربعين سنه كلها لتغلب على بكر أى : أن قبيله كليب التى هى تغلب كانت لها الغلبه على قبيله جساس التى هى بكر فى تلك المده ، ولذا قيل فى المثل : "أشام من البسوس" ، وأصل المثل المشهور وهو سد كليب فى الناقه هذه القصه ، ومن هذا يعلم أن عمرًا غير جساس ، وكليب : اسم شخص وهو ابن ربيعه وأخو الزير المهلهل الطاهر وخال امرئُ القيس ، وكان كليب أعز الناس فى العرب بلخ من عزه أنه لا يُجِيرُ تغلبىٌ ولا يُكرِمُ رجلًا ولا يحمى حَمّى إلا بإذنه ، وإذا جلس لا بمرُّ أحد بين يديه إجلالاً له.

[فصل] :

(قوله : من الخاتمه) إنما كان ذلك الفصل من الخاتمه من جهه أن كلًا اشتمل على محسن غير ذاتى (قوله : أو كاتبا) المراد به الناثر ؛ لأنه المقابل للشاعر (قوله : أى تتبع الآنق) بكسر النون والمد كما ذكره بعضهم وبفتح النون والقصر كما صرح به بعضهم (قوله : الأحسن) تفسير لما قبله فهو على حذف أى : التفسيريه والمراد الأحسن من الكلام ، والمراد بتتبعه لأحسن الكلام فى هذه المواضع الثلاثه اجتهاده فى طلب أحسن

فى الروضه إذا وقع فيها متتبعا لما يونقه أى يعجبه (فى ثلاثه مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثه (أعذب لفظا) بأن تكون فى غايه البعد عن التنافر والثقل (وأحسن سبكا) بأن تكون فى غايه البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير الملبس ، ...

******

الكلام ليأتى به فيها (قوله : فى الروضه) هى البستان (قوله : إذا وقع فيها) أى : إذا كان حالّا فيها متتبعا أى : طالبا وناظرا لما يونقه (قوله : حتى تكون) أى : لأجل أن تكون فحتى تعليليه (قوله : أعذب لفظا) أى : من غيرها وهذا متعلق بالمفردات كما يدل عليه قوله بأن تكون إلخ (وقوله : وأحسن سبكا) متعلق بالمركبات ؛ لأن التعقيد لا يكون إلا فيها (قوله : بأن تكون فى غايه البعد) هذا تفسير مراد وكذا ما بعده وإلا فعذوبه اللفظ تتناول حسن السبك وصحه المعنى وحسن السبك يتناول عذوبه اللفظ وصحه المعنى ، وكذا صحه المعنى تتناول عذوبه اللفظ وحسن السبك ، فربما يتراءى التكرار فى كلام المصنف ، فحمل الشارح كلّا من الثلاثه على محمل ، وإنما خص أعذبيه اللفظ بالكون فى غايه البعد عن التنافر واستثقال الطبع ؛ لأن العذب الحسى يقابله حسّا ما ينافر الطبع ويثقل عليه ، فناسب تخصيصه بهذا المعنى (قوله : والثقل) عطف تفسير أو عطف سبب على مسبب ، وأورد على الشارح أن الاحتراز عن التنافر والثقل من الحسن الذاتى الحاصل بعلم المعانى ، وحينئذ فتكون رعايه الحسن فى هذه المواضع الثلاثه من رعايه الحسن الذاتى ، فلا يكون هذا الحسن من البديع ، فلا يكون هذا الفصل من الخاتمه التى هى من البديع ، وأجيب بأن البعد عن التنافر والثقل يبحث عنه فى علم المعانى ، وغايه البعد عن ذلك يبحث عنه فى علم البديع ، والشارح قال بأن تكون فى غايه البعد إلخ ، والغايه أمر زائد محسن وأورد عليه أنه كان عليه أن يزيد الغايه فى البعد عن مخالفه القياس ففى كلامه قصور ، وأجيب بأن الباء بمعنى الكاف كما وقع ذلك فى كلام كثير من الأفاضل كالنووى (قوله : بأن تكون فى غايه البعد عن التعقيد) أى : اللفظى.

(قوله : والتقديم والتأخير الملبس) هذا كنايه عن ضعف التأليف ، وعطفه على ما قبله من عطف السبب على المسبب ؛ لأن ضعف التأليف سبب فى التعقيد اللفظى

وأن تكون الألفاظ متقاربه فى الجزاله والمتانه والرقّه والسلاسه وتكون المعانى مناسبه لألفاظها من غير أن يكتسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان صياغه تناسب وتلاؤم (وأصح معنى) بأن يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ...

******

(وقوله : الملبس) صفه للتقديم والتأخير ؛ لأنهما شىء واحد (قوله : وأن تكون الألفاظ إلخ) إنما ظهر فى محل الإضمار وعبّر بالألفاظ دون المواضع ؛ لأنه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع الثلاثه فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضها من بعض وليس مرادا ، بل المراد تقارب ألفاظ كل منها ، تأمل (قوله : متقاربه) أى : متشابهه (قوله : فى الجزاله) هى ضد الركاكه (قوله : والمتانه) أى القوه وهو تفسير لما قبله (قوله : والرقّه) هى ضد الغلظ (قوله : والسلاسه) أى : السهوله وهو تفسير أيضا لما قبله (قوله : من غير أن يكتسى إلخ) تفسير لما قبله ولو قال : بأن لا يكتسى إلخ لكان أوضح (قوله : اللفظ الشريف) أى لاشتماله على المحسّنات البديعيه (قوله : المعنى السخيف) أى : الذى لا فائده فيه للسامع لعدم مطابقته للحال (قوله : أو على العكس) الأولى حذف على أى : يكتسى اللفظ السخيف المعنى الشريف (قوله : بل يصاغان صياغه تناسب وتلاؤم) بأن يكون كل من اللفظ والمعنى شريفا ، وشرف اللفظ باشتماله على المحسنات ، وشرف المعنى بمطابقته للحال ، وحاصل هذه الجمله المفسر بها حسن السبك أن يكون اللفظ لا شىء فيه يخل بالفصاحه ولا ابتذال فيه مطابقا لما يقتضيه الحال خاليا معناه عن التعقيد ؛ وذلك لأن جزاله اللفظ ورقته وسلاسته ترجع لنفى ابتذاله وتنافره وكون المعنى شريفا واللفظ شريفا يرجعان للمطابقه مع السلامه مما يحل بالفصاحه (قوله : وأصح معنى) أى : أزيد فى صحه المعنى فبرعايه الزياده المذكوره كان من هذا الباب وإلا فصحه المعنى لا بد منها فى كل شىء (قوله : بأن يسلم) أى : المعنى من التناقض وزياده صحه المعنى تحصل بسلامه المعنى من التناقض أى : من إيهام التناقض وإلا فالسلامه من التناقض واجب لا مستحسن ، وكذا يقال فيما بعد (قوله : والامتناع) أى : والسلامه من الامتناع أى : البطلان بأن يكون المعنى باطلا ، وهذا لازم لما قبله (قوله : والابتذال) أى : وسلامه المعنى

ومخالفه العرف ونحو ذلك.

(أحدها الابتداء) لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه وإلا أعرض عنه وإن كان الباقى فى غايه الحسن فالابتداء الحسن فى تذكار الأحبه والمنازل (كقوله :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدّخول فحومل (١)

السّقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتو والدّخول وحومل موضعان ، ...

******

من الابتذال أى الظهور بأن يكون ذلك المعنى له غايه الظهور يعرفه كل أحد (قوله : ومخالفه العرف) أى : وسلامه المعنى من مخالفه العرف ؛ لأن مخالفه العرف البليغى كالغرابه المخله بالفصاحه ، أو هى نفسها (قوله : ونحو ذلك) أى : كالسلامه من عدم المطابقه لمقتضى حال المخاطب (قوله : لأنه) أى : الابتداء بمعنى المبتدأ به (وقوله : يقرع) بمعنى يصيب وقرع من باب نفع كما فى المصباح (قوله : فإن كان عذبا) الأولى التعبير بأفعل التفضيل ليلائم ما مرّ أى : فإن كان أعذب من غيره (قوله : أقبل السامع على الكلام فوعى) أى : حفظ جميعه لانسياق النفس إليه ورغبتها فيه من حسنه الأول واستصحابها للذه المساق السابق (قوله : وإلا أعرض عنه) أى : وإلا يكن الابتداء عذبا حسن السبك صحيح المعنى أعرض عنه السامع لقبحه (قوله : فالابتداء الحسن) هذا مبتدأ خبره قوله كقوله (وقوله : فى تذكار الأحبه والمنازل) حال وليس خبرا ؛ لأن الابتداء الحسن ليس خاصّا بما ذكر ، بل يكون فى الغزل وفى وصف أيام البعاد بين الأحبه وفى استجلاب المودة وفى التورك على الدهر وعلى النفس وفى المدح وغير ذلك (قوله : قفا نبك إلخ) خطاب لواحد كما جرت به عاده العرب من خطاب الواحد بخطاب الاثنين أو أن الفعل مؤكد بالحقيقه قلبت النون ألفا إجراء للوصل مجرى الوقف ، (وقوله : من ذكرى حبيب) أى : من أجل تذكر حبيب فاسم المصدر بمعنى المصدر ، (وقوله : بسقط

١- البيت مطلع معلقه امرئ القيس وانظر ديوانه ص ١١٠.

والمعنى بين أجزاء الدّخول (و) فى وصف الدار (كقوله :

قصر عليه تحيّه وسلام

خلعت عليه جمالها الأيام (١)

******

اللوى :) مثلث السين والباء بمعنى عند والسقط كما قال الشارح منقطع الرمل حيث يدق أى : طرفه الدقيق ، واللوى هو كما قال الشارح : رمل معوج ملتو أى : منعطف بعضه على بعض ، هذا هو المراد ، والمعنى قفا نبك عند طرف الرمل المعوج أى : الملتوى الكائن بين الدّخول فحومل ، ولا شك أن انقطاع الرمل إنما هو عند اعوجاجه بالأرياح لا عند تراكمه.

(قوله : والمعنى إلخ) أى : ليصبح العطف بالفاء وهذا جواب عما يقال إن بين لا تضاف إلا لمتعدد ، كما يقال دخلت بين القوم ودار زيد بين دار عمر ودار بكر ، وبين هنا إنما أضيفت لواحد ، وحينئذ فلا يحسن العطف بالفاء فالواجب العطف بالواو ؛ لأنها هى التى تعطف ما لا يستغنى عنه ، والحاصل أن بين لا تضاف إلا لمتعدد ، وإلا فلا تحسن الفاء ، وإنما تحسن الواو ، وحاصل الجواب أن فى الكلام حذف مضاف أى : بين أجزاء الدخول ، والأجزاء متعدده فيصير الدخول مثل اسم الجمع كالقوم ، فصح التعبير ببين والفاء ، والشاهد فى الشطر الأول من البيت ، فإن صاحبه وهو امرؤ القيس قد أحسن فيه ؛ لأنه أفاد به أنه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل بلفظ مسبوك لا تعقيد فيه ولا تنافر ولا ركاكه وأما الشطر الثانى فلم يتفق له فيه ما اتفق فى الأول ؛ لأن ألفاظه لم تخل من كثره مع قلّه المعنى ومن تمحل التقدير للصحه وغرابه بعض الألفاظ ، وقد نبه المصنف بإيراده شطر البيت على أنه يكفى فى حسن الابتداء حسن المصراع (قوله : وفى وصف الدار) أى : وحسن الابتداء فى وصف الدار وأراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو أشجع السلمى (قوله : خلعت عليه جمالها الأيام) ضمن خلع معنى طرح فعداه للمفعول الثانى بعلى ، والمعنى أن الأيام نزعت جمالها وطرحته على ذلك القصر ونظير البيت

١- البيت لأشجع السلمى ، فى قصيده يمدح فيها هارون الرشيد.

خلع عليه أى نزع ثوبه وطرحت عليه.

(و) ينبغى (أن يتجنب فى المديح ما يتطير به) أى يتشاءم به (كقوله : موعد أحبابك بالفرقه غد) مطلع قصيده لابن مقاتل الضرير أنشده للداعى فقال له الداعى : موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء (وأحسنه) أى أحسن الابتداء (ما ناسب المقصود) بأن يشتمل على إشاره ما سيق الكلام لأجله ...

******

المذكور فى حسن الابتداء فى وصف الديار قوله : إنا محيّوك فاسلم أيّها الطلل (قوله : وطرحه عليه) إشاره لما ذكرناه من التضمين (قوله : فى المديح) أى : فى ابتدائه (قوله : بالفرقه) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع ، إلا أنه توهم معنى آخر فبسببه كان يتطير منه.

(قوله : أنشدها للداعى العلوىّ) نسبه لعلىّ ؛ لأنه من ذريته ، روى أن ابن مقاتل الضرير المذكور دخل على الداعى العلوىّ فى يوم المهرجان فأنشده :

لا تقل بشرى ولكن بشريان

غرّه الدّاعى ويوم المهرجان (١)

فتطير به الداعى وقال له : يا أعمى يبتدأ بهذا يوم المهرجان يوم الفرح والسرور وألقاه على وجهه وضربه خمسين عصا ، وقال : إصلاح أدبه أبلغ من ثوابه أى : أحسن من الإعطاء له ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وروى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه أنشده إسحق الموصلى :

يا دار غيّرك البلى ومحاك

يا ليت شعرى ما الّذى أبلاك

فتطير المعتصم وأمر بهدمه (قوله : فقال له إلخ) أى : ردّا عليه (وقوله : موعد أحبابك يا أعمى) أى لا موعد أحبابى (قوله : ولك المثل السوء) أى : الحال القبيح (قوله : بأن يشتمل إلخ) أى ومناسبته للمقصود تحصل باشتماله على إشاره أى : على ذى إشاره أى : تحصل باشتمال على ما يشير للمقصود الذى سيق الكلام لأجله لأجل أن يكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء الذى هو المقصود موافقا لما أشير له فى الابتداء ولا يشترط

١- البيت لابن مقاتل الضرير ، والمهرجان : عيد فارسى يكون أول الخريف.

(ويسمى) كون الابتداء مناسبا للمقصود (براعه الاستهلال) من برع الرجل إذا فاق أصحابه فى العلم أو غيره (كقوله فى التهنئه :

بشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا

وكوكب المجد فى أفق العلا صعدا (١)

******

وضوح الإشاره بل ولو كانت خفيه فإذا سيق الكلام مثلا لبيان علم من العلوم كالفقه فيشتمل ابتداؤه على ما يشعر به مثل أفعال المكلفين وأحكامها ، وإذا سيق الكلام لمدح النبى صلى الله عليه وسلم لاشتمل ابتداؤه على ذى سلم وكاظمه نحو ذلك من محلاته وأراضى بلده (قوله : ويسمى كون الابتداء) أى : كون الكلام المبتدأ به مناسبا للمقصود براعه الاستهلال وظاهره أن براعه الاستهلال اسم للكون المذكور والأولى أن يقول : ويسمى الابتداء المناسب للمقصود براعه الاستهلال كما فى الأطول وقرر شيخنا العدوى أن براعه الاستهلال تطلق على كل من الأمرين (قوله : من برع الرجل) بضم الراء وفتحها فهو من باب ظرف وخضع (قوله : إذا أفاق أصحابه) أى : فالبراعه معناها الفوقان ، والاستهلال فى الأصل عباره عن أول ظهور الهلال ، ثم نقل لأول كل شيء ، وفى الأطول : الاستهلال هو أول صوت الصبى حين الولاده وأول المطر ، ثم استعمل لأول كل شيء ، وحينئذ فمعنى قولهم للابتداء المناسب للمقصود براعه استهلال استهلال بارع أى : أول وابتداء فائق لغيره من الابتداءات أى : التى ليست مشعره بالمقصود (قوله : فى التهنئه) بالهمزه وهى إيجاد كلام يزيد سرورا بشيء مفروح به.

(قوله : يهنئ الصاحب) أى : ابن عباد أستاذ الشيخ عبد القاهر (قوله : بشرى فقد أنجز الإقبال إلخ) إنما كان هذا من البراعه ؛ لأنه يشعر بأن ثم أمرا مسرورا به وأنه أمر حدث وهو رفيع فى نفسه يهنأ به ويبشر من سرّ به ففيه إيماء إلى التهنئه والبشرى التى هى المقصود من القصيده (قوله : وكوكب المجد إلخ) يحتمل أن المراد بالكوكب المولود فإنه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء فأثبت له كوكبا هو المولود ، ويحتمل أنه أراد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أى : أن هذا المولود ظهر به وعلم به طالع

١- هو لأبى محمد الخازن يهنئ ابن عباس بمولود لابنته.

مطلع قصيده لأبى محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته (وقوله فى المرثيه : هى الدّنيا تقول بملء فيها ، حذار حذار) أى احذر (من بطشى) أى أخذى الشديد (وفتكى) أى قتلى فجأه مطلع قصيده لأبى الفرج الساوى يرثى فخر الدوله.

(وثانيها) أى وثانى المواضع التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها (التخلص) أى الخروج (مما شبب الكلام به) أى ابتدئ وافتتح ...

******

المجد وكون كوكبه فى غايه الصعود (قوله : صعدا) بكسر العين كما فى المختار (قوله : وقوله فى المرثيه) أى : قول الشاعر وهو أبو الفرج الساوى نسبه لساوه مدينه بين الرى وهمدان - فى مرثيه فخر الدوله : ملك من ملوك العرب والمرثيه بتخفيف الياء القصيده التى يذكر فيها محاسن الميت ، وبعد البيت المذكور :

لا يغرركم منّى ابتسام

فقولى مضحك والفعل مبكى

بفخر الدوله اعتبروا فإنى

أخذت الملك منه بسيف هلك

وقد كان استطال على البرايا

ونظّم جمعهم فى سلك ملك

فلو شمس الضّحى جاءته يوما

لقال لها عتوا أفّ منك

ولو زهر النّجوم أتت رضاه

تأبى أن يقول رضيت عنك

فأمسى بعد ما فرغ البرايا

أسير القبر فى ضيق وضنك

يقدّر أنّه لو عاد يوما

إلى الدّنيا تسربل ثوب نسك ا. ه

يقال : فرعت قومى علوتهم بالشرف أو الجمال ، والضنك الضيق (قوله : هى الدنيا إلخ) الضمير للقصه والجمله الواقعه بعد الضمير تفسير له والملء بكسر الميم ما يملأ الشيء وبفتحها المصدر والمراد هنا الأول ، والمراد أنها تقول ذلك جهره بلا إخفاء ؛ لأن ملء الكلام الفم يشعر بظهوره والجهر به بخلاف الكلام الخفى فإنه يكون بطرف الفم ، ثم إن الدنيا لا قول لها فالمراد تبديل الأبدان وتقليب الأحوال ، وقوله : حذار إلى أخر المصراع فى محل نصب مفعول تقول (قوله : أى الخروج) أى : وليس المراد به المعنى

قال الإمام الواحدى : معنى التشبيب ذكر أيام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل أمر تشبيبا وإن لم يكن فى ذكر الشباب (من تشبيب) أى وصف الجمال (أو غيره) كالأدب والافتخار والشكليه وغير ذلك (إلى المقصود مع رعايه الملاءمه بينهما) أى ما بين شبب من الكلام وبين المقصود واحترز بهذا عن الاقتضاب وأراد بقوله التخلص معناه اللغوى وإلا فالتخلص فى العرف : هو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعايه المناسبه ...

******

الاصطلاحى لما سيأتى فى كلام الشارح (قوله : قال الإمام الواحدى إلخ) هذا استدلال على دعوى محذوفه تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب من أيامه واللهو والغزل (قوله : واللهو والغزل) أى : وذكر اللهو وذكر الغزل أى : النساء وأوصافهن (قوله : وذلك يكون إلخ) أى : ذكر أيام الشباب إلخ يكون فى ابتداء قصائد الشعر (وقوله : فسمى ابتداء كل أمر تشبيبا) أى على جهه المجاز المرسل ، والحاصل أن التشبيب فى الأصل ابتداء القصيده بذكر أمور الشباب ، ثم نقل لابتداء القصيده ، بل والكلام فى الجمله سواء كان فيه ذكر اللهو والغزل وأيام الشباب أم لا فهو مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد ؛ لأنه استعمل اسم المقيد فى المطلق ولهذا النقل عمم المصنف فيما شبب الكلام به حيث قال : سواء كان ما شبب به الكلام تشبيبا أى : ذكرا للجمال أو كان غيره (قوله : وإن لم يكن فى ذكر الشباب) أى ولا اللهو ولا الغزل (قوله : من تشبيب) بيان لما (وقوله : كالأدب) أى : الأوصاف الأدبيه (وقوله : إلى المقصود) متعلق بالتخلص (وقوله : مع رعايه الملاءمه بينهما) هو محط الفائده (قوله : وغير ذلك) أى : كالمدح والهجو والتوسل (قوله : أى بين ما شبب به الكلام) أى : ابتدئ به (قوله : واحترز بهذا) أى : بقوله : مع رعايه الملاءمه بينهما (قوله : عن الاقتضاب) أى : وهو الخروج والانتقال من شىء إلى شىء آخر من غير مراعاه ملاءمه بينهما فهو ارتجال المطلوب من غير توطئه إليه من المتكلم وتوقع من المخاطب ، ففى الصحاح : الاقتضاب الاقتطاع ، واقتضاب الكلام ارتجاله (قوله : معناه اللغوى) وهو مطلق الخروج والانتقال

وإنما ينبغى أن يتأنق فى التخلص لأن السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح إلى المقصود كيف يكون ؛ فإن كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاطه وأعان على إصغاء ما بعده وإلا فبالعكس فالتخلص الحسن (كقوله : (١) يقول ...

******

أى : وليس المراد بـه معنـاه العرفى ؛ لأـن التخلص فى العرف هـو الانتقـال إلـخ فلـو كـان مراد المصـنف بـالتخلص التخلص الاصطلاحى لزم التكرار فى كلامه ؛ لأن قوله : مما شبب الكلام به إلى المقصود مع رعايه الملاءمه من جمله مدلوله.

(قوله : وإنمـا ينبغى أن يتـأنق فى التخلص) أى : فى الانتقـال للمقصود (قوله : لأـن السـامع يكون مترقبا إلـخ) أى : أن السامع إذا كـان أهلاـ للاسـتماع لكونه من العارفين بمحاسن الكلام يكون مترقبا إلـخ (قوله : كيف يكون) أى : على أى حاله يكون ذلك الانتقال (قوله : فإن كان حسـنا) أى : فإن كان ذلك الانتقال حسـنا (وقوله : متلائم الطرفين) أى : متناسب الطرفين أعنى المنتقل منه وهو ما افتتح به الكلام ، والمنتقل إليه وهو المقصود ، وهذا بيان لكونه حسـنا (وقوله : حرك ذلك) أى الانتقال (وقوله : من نشـاطه) من : زائـده (قوله : وأعـان على إصـغاء ما بعـده) أى : وأعانه ذلك الحسن على إصـغائه واسـتماعه لما بعـده وهـذا بيان لتحريك نشاطه (قوله : وإلا فبالعكس) أى : وإلا يكن الافتتاح حسـنا لعـدم وجود المناسـبه عـدوهم السامع الشاعر أنه ليس أهلا لأـن يسـمع فلاـ يصـغى إليه ولو أتى بمـا هو حسن بعـده ، واعلم أن التخلص قليل فى كلام المتقـدمين وأكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضـاب ، وأمـا المتأخرون فقـد لهجوا به لما فيه من الحسن والـدلاله على براعه المتكلم ، والمراد بالمتقـدمين شـعراء الجاهليه والمخضرمين ، والمراد بالمتأخرين الشعراء الإسلاميون الذين لم يدركوا الجاهليه قال فى الأطول : ثم إن التأنق فى التخلص ليس مبنيّا على عدم صحه الاقتضاب وليس دائرا على مذهب المتأخرين كما يكاد يتقرر فى الوهم القاصر ، بل مع حسن الاقتضاب إذا عدل عنه إلى التخلص ينبغى أن يتأنق فيه (قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو أبو تمام فى مدح عبد الله بن

١- البيت لأبى تمام ، فى شرح ديوانه ص ١٢٨ بروايه (صحبى) بدل (قومى).

فی قومس) اسم موضع (قومی وقد أخذت ، منا السّرّی) أی أثر فینا السیر باللیل ونقص من قوانا (وخطا المهریّه) عطف علی السری لا علی المجرور فی منا کما سبق إلی بعض الأوهام وهی جمع خطوه وأراد بالمهریه الإبل المنسوبه إلی مهره بن حیدان ...

******

طاهر (قوله : فی قومس) بضم القاف وفتح المیم وهو متعلق بیقول (قوله : اسم موضع) أی : متسع بین خراسان وبلاد الجبل وإقلیم بالأندلس أیضا - کذا فی الأطول ، وفی الأنساب : قومس محل بین بسطام إلی سمنان (قوله : قومی) فاعل یقول (وقوله : وقد أخذت إلخ) جمله حالیه من الفاعل (وقوله : منا) أی : من هذا الشخص وقومه أی : نقص منا القوی وأثر فینا السری وحرکات الإبل ، وأنث الفعل وهو أخذت مع أن الفاعل وهو السری مذکر علی لغه بنی أسد فإنهم یؤنثون السری والهدی توهمّا أنه جمع سریه وهدیه وإنما توهموا ذلک ؛ لأن هذا الوزن من أبنیه الجمع بکثره ویقل فی أبنیه المصادر ونظرا للمضاف المحذوف أی : مزاوله السری (قوله : أی أثر فینا السیر إلخ) أشار بذلک إلی أن أخذ بمعنی أثر ومن بمعنی فی ، والسری بمعنی السیر لیلا وأن المراد بتأثیر السیر لیلا فیهم نقص قوتهم (قوله : عطف علی السری) أی : فالمعنی وقد أثرت فینا السری ونقصت من قوانا وأخذت منا أیضا خطا المهریه أی : مشیها وتحریکها إیانا ففاعل التأثیر فیهم والنقص فی قواهم شیئان السری وخطا المهریه (قوله : لا علی المجرور فی منا) أی : لأن فیه مانعا من جهه اللفظ وهو العطف علی الضمیر المجرور من غیر إعاده الجارّ ومن جهه المعنی أی : لأن التقدیر حینئذ وقد نقصت منا السری ونقصت السری أیضا من خطا المهریه ولا معنی لنقص السری من خطا المهریه من حیث إنها خطأ ، وحمله علی أن السری طال فنقص قوی المهریه کما نقص قوانا ، وکنی عن ضعفها ونقص قوتها بنقص خطاها تکلف لا حاجه إلیه علی أن هذا لا یناسب قوله : أمطلع الشمس إلخ ؛ لأنه یفید أنها قویه لا ضعیفه ، فتأمل.

(قوله : جمع خطوه) أی بالضم وهو اسم لما بین القدمین وأما الخطوه بالفتح فاسم لنقل القدم وتجمع علی خطاء کرکوه ورکاء (قوله : إلی مهره بن حیدان) مهره

أبی قبیله (القود) أی الطویله الظهر والأعناق ، جمع أقود أی أثرت فینا مزاوله ومسایره المطایا بالخطأ ومفعول یقول هو قوله (أمطلع الشّمس تبغی) أی تطلب (أن تؤمّ) (بنا ، فقلت : کلّا) ردع للقوم وتنبیه (ولکن مطلع الجود. وقد ینتقل منه) أی مما شبب به الکلام (إلی ما لا یلائمه ویسمی) ذلک الانتقال (الاقتضاب)

******

بفتح المیم وسکون الهاء ، وحیدان بفتح الحاء المهمله وسکون الیاء المثناه (قوله : أبی قبیله) أی : من الیمن إبلهم أنجب الإبل وهو راجع لمهره. قال فی الأنساب : مهره قبیله من قضاعه سمیت باسم أبیها مهره بن حیدان (قوله : أمطلع الشمس إلخ) یصح نصبه علی أنه مفعول لتؤم أی : أتبغی وتطلب أن تؤم أی : تقصد بنا مطلع الشمس ویصح رفعه علی أنه مبتدأ خبره تبغی أی : تطلب أن تؤمه وتقصده بنا أی : معنا وعلی کل حال ، فالجمله فی محل نصب مقول القول ومطلع الشمس أی : محل طلوعها أما السماء الرابعه أو المحل المشار له بقوله تعالی : (حَتَّی إِذا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَها تَطْلُعُ) وهذا هو المراد فإن قلت : ما معنی طلبه قصد مطلع الشمس ، مع أنه إنما یطلب مطلع الشمس بعینه لا قصده؟ قلت : المراد بقصد مطلع الشمس التوجه والذهاب إلیه ، وکثیرا ما یطلق علی التوجه والذهاب قصدا لتعلقه به فکأنهم قالوا : أتطلب بهذا المشی أن تتوجه بنا لمطلع الشمس (قوله : ردع للقوم) أی : ارتدعوا وانزجروا عما تقولون من طلب التوجه بکم لمطلع الشمس وتنبهوا علی أنه لا وجه لقصده (قوله : ولکن مطلع الجود) أی : ولکن أطلب التوجه بکم لمطلع الجود وهو عبد الله بن طاهر الجواد الکریم ، فقد انتقل من مطلع الشمس إلی الممدوح الذی سماه مطلع الجود مع رعایه المناسبه بینهما من جهه أن کلّا محل لطلوع أمر محمود به النفع فکان فیه حسن التخلص (قوله : أی مما شبب به الکلام) أی : ابتدئ به (قوله : إلی ما لا یلائمه) أی : إلی مقصود لا یلائمه بحیث یستأنف الحدیث المتعلق بالمقصود من غیر ارتباط له واتصال بما تقدمه (قوله : ویسمی الاقتضاب) والحق أنه واقع فی القرآن کما فی قوله تعالی : (حافِظُوا عَلَی الصَّلَواتِ وَالصَّلاهِ الْوُسْطی)(۱) فإنه قد انتقل من الکلام علی النفقه والمتعه للأمر

۱- البقره : ۲۳۸.

هـو فی اللغه الاقتطـاع والارتجـال (وهو) أی الاقتضـاب (مـذهب العرب الجـاهلیه ومن یلیهم من المخضـرمین) - بالخـاء والضـاد المعجمتین - أی الذین أدرکوا الجاهلیه والإسلام مثل لبید. قال فی الأساس : ناقه مخضرمه أی جدع نصف أذنها ومنه المخضرم الذی أدرک الجاهلیه والإسلام کأنما قطع نصفه حیث کان فی الجاهلیه (کقوله :

لو رأی الله أنّ فی الشّیب خیرا

جاورته الأبرار فی الخلد شیبا (۱))

******

بالمحـافظه علی الصـلاه ولا ملاءمه بینهما ، وکما فی قوله تعالی (لا تُحَرِّکْ بِهِ لِسانَکَ لِتَعْجَلَ بِهِ)(۲) إذ لا مناسـبه بینه وبین قوله قبـل : (أَیَحْسَبُ الْإِنْسـانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظـامَهُ)(۳) إلی آخر الآیـات (قـوله : لاقتطـاع) أی : لأـن فی هـذا قطعـا عن المناسـبه (قـوله : الارتجـال) بـالجیم أی : الانتقـال من غیر تهیؤ (قوله : وهو مـذهب العرب الجـاهلیه) أی کـامرئ القیس ، وزهیر بن أبی سـلمی ، وطرفه بن العبد ، وعنتره (قوله : ومن یلیهم من المخضرمین) أی : مثل لبید ، وحسان بن ثابت ، وکعب بن زهیر (قوله : أی الذین أدرکوا الجـاهلیه والإسـلام) أی : الـذین مضـی بعض عمرهم فی الجـاهلیه ، وبعضـهم مضـی فی الإسـلام (قوله : جـدع) بالـدال المهمله أی : قطع نصف أذنهـا (قوله : کأنما قطع نصـفه) أی : سـمی بـذلک ؛ لأنه لما فات جزء من عمره فی الجاهلیه صار کأنه قطع نصـفه أی : مـا هو کالنصف من عمره ؛ لأن ما صـدف به الجاهلیه وکان حاصـلا منه فیها ملغی لا عبره به کالمقطوع (قوله : کقوله) أی : قول الشاعر وهو أبو تمام وهو من الشـعراء الإسـلامیه کان موجودا فی زمن الـدوله العباسـیه وذمه للشـیب جریا علی عـاده العرب فلاـ ینـافی مـا ورد من الأحـادیث بمـدح (قوله : لو رأی الله) أی : لو علم الله أن فی الشـیب خیرا ، (وقوله : جاورته) الضـمیر لله تعالی ، والمراد بالخلـد الجنه ، والمراد بالأبرار خیار الناس أی : لأنزل الله الأبرار فی المنزل الذی خصـهم به من الجنه فی حال کونهم شیبا ؛ لأن الألیق

۱- البیت لأبی تمام یذم الشیب.

۲- القیامه : ۱۶.

۳- القیامه : ۳.

جمع أشيب وهو حال من الأبرار ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما يلائمه فقال (كل يوم تبدى) أى تظهر (صروف الليالى ، خلقا من أبى سعيد غريبا) ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين أى دأبهم وطريقتهم لا ينافى أن يسلكه الإسلاميون ويتبعوهم فى ذلك لأن البيتين المذكورين لأبى تمام وهو من الشعراء الإسلاميه فى الدوله العباسيه ، وهذا المعنى مع وضوحه قد خفى على بعضهم حتى اعترض على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك الجاهليه فكيف يكون من المخضرمين؟!.

(ومنه) أى من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) فى أنه يشوبه شىء من المناسبه (كقولك ...

******

أن الأبرار يجاورنه على أحسن حال ؛ ولأن الجنه دار الخير والكرامه (قوله : جمع أشيب) أى : بمعنى شائب (قوله : ثم انتقل من هذا الكلام) أى المفيد لذم الشبب (قوله : إلى ما لا يلائمه) أى : إلى مقصود لا يلائمه وهو مدح أبى سعيد بأنه تبدى أى : تظهر الليالى منه خلقا وطبائع غريبه لا يوجد لها نظير من أمثاله ومعلوم أنه لا مناسبه بين ذم الشيب ومدح أبى سعيد ، وقد يقال : لا يتعين كون هذا من الاقتضاب ؛ لأن أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن أبا سعيد كان شائبا فيكون مناسبا لأول الكلام فكأنه قال : ولا بأس بابتلاء أبى سعيد بالشيب الذى لا خير فيه لإبداء صروف الليالى خلقا غريبا منه ، ورد بأن اللفظ لا يشعر بالمناسبه ، إذ ليس فى البيت الثانى ذكر الشيب. نعم لو ذكر فيه الشيب بأن قيل مثلا : وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خير لأمكن أن يقال ما ذكر ، تأمل (قوله : صروف الليالى) أى : حوادثها (وقوله : خلقا) أى : طبيعه حسنه (وقوله : غريبا) صفه لخلق (قوله : من الشعراء الإسلاميه) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجودا زمن الإسلام ولو كافرا كجرير والفرزدق وأبى تمام والسموأل (قوله : وهذا المعنى) أى : قوله ثم كون الاقتضاب إلخ (قوله : فكيف يكون من المخضرمين) فلا يصح أن يكون من المخضرمين وظاهر كلام المصنف أنه منهم (قوله : أى من الاقتضاب) أى : الذى هو الإتيان بالمقصود بلا ربط ومناسبه بينه وبين ما شيب به الكلام (وقوله : ما يقرب من

بعـد حمـد الله أما بعـد) فإنه كان وكذا وكذا فهو اقتضاب من جهه الانتقال من الحمد والثناء إلى كلام آخر من غير ملاءمه لكنه يشبه التخلص من حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأه من غير قصد إلى ارتباط وتعليق ما قبله ...

******

التخلص) أى : اقتضاب أو انتقال يشبه التخلص الاصطلاحى فى كونه يخالطه شىء من المناسبه ، ولم يجعل هذا القسم تخلصا قريبا من الاقتضاب لعدم المناسبه الذاتيه فيه بين الابتداء والمقصود والتخلص مبناه على ذلك (قوله : بعد حمد الله) أى : بعد أن حمدت الله وصلّيت على رسوله (قوله : أما بعد) هذا مقول القول ، وقوله بعد حمد الله حال مقيده أى : كقولك : أما بعد حاله كونها واقعه بعد أن حمدت الله.

(قوله : فإنه كان كذا وكذا) أشار بذلك إلى أن المراد أما بعد مع جملتها التى هى فيها وبه يندفع ما يقال : إن السياق فى أقسام الكلام التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها ، وأما بعد ليست كلاما (قوله : فهو اقتضاب) أى : فالانتقال المحتوى على أما بعد اقتضاب (قوله : من جهه الانتقال من الحمد والثناء) أى : على الله ورسوله (وقوله إلى كلام آخر) أى : كالسبب الحامل على تأليف الكتاب مثلا (قوله : فجأه) أى : بغته ، (وقوله : من غير قصد إلخ) بيان للفجأه (وقوله : وتعليق) تفسير لما قبله (قوله : من غير قصد إلخ) تفسير لقوله فجأه (قوله : بل قصد نوع من الربط) أى : من حيث الإتيان بأما بعد ؛ لأنها بمعنى مهما يكن من شىء بعد الحمد والثناء ، فالأمر كذا وكذا ، وتحقيق ذلك أن حسن التخلص فيه القصد إلى إيجاد الربط بالمناسبه على وجه لا يقال فيه : إن هنا كلامين منفصلين مستقلين أتى بأحدهما وهو الثانى بغته والاقتضاب فيه القصد إلى الإتيان بكلام بعد آخر على وجه يقال فيه : إن الأول منفصل عن الثانى ولا ربط بينهما ، وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شىء بعد الحمد والثناء ، فالأمر كذا وكذا أفاد أن كون الأمر كذا مربوط بوجود شىء بعد الحمد والثناء على وجه اللزوم ، ولما أفادت ما ذكر ارتبط ما بعدها بما قبلها لإفادتها الوقوع بعده ولا بدّ فلم يؤت بما بعدها على وجه يقال فيه إنه لم يرتبط بما قبله ، بل هو مرتبط به من حيث التعلق فأشبه بهذا الوجه حسن التخلص ، ولما كان ما بعدها شىء آخر لا ربط فيه بالمناسبه كان فى الحقيقه

بل قصد نوع من الربط معنى مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فإن كان كذا وكذا (قيل : وهو) أى قولهم بعد حمد الله أما بعد هو (فصل الخطاب) قال ابن الأثير : والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لأن المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله : أما بعد. وقيل : فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على أن المصدر بمعنى الفاعل. وقيل : المفصول من الخطاب وهو الذى يتبين من يخاطب به أى يعلمه بينا لا يلتبس عليه فهو بمعنى المفعول ...

******

اقتضابا (قوله : بل قصد نوع من الربط) أى : والربط يقتضى المناسبه بين المعلق والمعلق عليه ، فالتعليق يتضمن نوع مناسبه (قوله : على معنى مهما إلخ) مرتبط بمحذوف أى : من حيث الإتيان بأما بعد ؛ لأنها بمعنى مهما يكن إلخ (قوله : هو فصل الخطاب) أى : هو المسمى بهذا اللفظ ، والمراد بالخطاب الكلام المخاطب به ، وكذا يقال فيما يأتى (قوله : قال ابن الأثير إلخ) القصد من نيل كلامه تأييد ذلك القيل والتوركك على المصنف حيث حكاه بقيل مع أن المحققين أجمعوا عليه (قوله : إلى الغرض المسوق له) أى : الذى سبق الذكر والتحميد لأجله (قوله : فصل بينه) أى : بين ذلك الغرض وبين ذكر الله بقوله أما بعد أى : فلفظ أما بعد حينئذ فاصل فى ذلك الخطاب أى : الكلام المخاطب به وهو المشتمل على الثناء ، وعلى الغرض المقصود على وجه لا تنافر فيه ولا سماجه ، بل على وجه مقبول كما مر ، وعلم من هذا أن فصل فى قولهم فصل الخطاب مصدر بمعنى فاصل ، وأن الخطاب بمعنى الكلام المخاطب به ، وأن الإضافه على معنى فى.

(قوله : الفاصل من الخطاب) أى : من الكلام (وقوله : أى الذى يفصل) أى يميز بين الحق والباطل ، فكل كلام ميز بين الحق والباطل يقال له فصل الخطاب على هذا القول (قوله : على أن المصدر بمعنى الفاعل) أى : والإضافه على معنى من (قوله : وقيل المفصول) أى : المبين المعلوم من الخطاب أى : من الكلام فكل كلام يعلم المخاطب به علما بينا يقال فيه فصل الخطاب على هذا القول (قوله : فهو بمعنى المفعول) أى : والإضافه

(وكقوله) تعالى عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كما فى قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنه (هذا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ) فهو اقتضاب فيه نوع مناسبه وارتباط لأن الواو للحال ولفظ هذا إما خبر مبتدأ محذوف (أى الأمر هذا) والحال كذا (أو) مبتدأ محذوف الخبر أى (هذا ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى) بعد ما ذكر جمعا من الأنبياء عليهم الصلاه والسّلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنه وأهلها (هذا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ) بإثبات الخبر أعنى قوله ذكر ...

******

على معنى من أيضا قوله : (هذا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ)(١) أى : هذا المذكور للمؤمنين ، والحال أن للطاغين إلخ (قوله : فهو اقتضاب) أى : لأن ما بعد هذا لم يربط بما قبلها بالمناسبه ، ولكن فيه نوع ارتباط ووجه الربط هنا أن الواو فى قوله وإن للطاغين واو الحال وواو الحال تقتضى مصاحبه ما بعدها لما قبلها برعايه اسم الإشاره المتضمن لمعنى عامل الحال وهو أشير ، فالمحصل للربط واو الحال مع لفظ هذا (قوله : أى الأمر هذا) أى : الأمر الذى يتلى عليكم هو هذا ، والحال أن كذا وكذا واقع (قوله : أو مبتدأ محذوف الخبر) أى : أو مفعول فعل محذوف أى : اعلم هذا ، أو فاعل فعل محذوف أى : مضى هذا ، والحال أن كذا وكذا (قوله : بعد أن ذكر جمعا من الأنبياء) أى : وهم أيوب فى قوله تعالى : (وَاذْكُرْ عَبْدَنا أَيُّوبَ)(٢) وإبراهيم وإسحق ويعقوب فى قوله : (وَاذْكُرْ عِبادَنا إِبْراهِيمَ وَإِسْحاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصارِ)(٣) أى : أصحاب القوى فى العباده (وَالْأَبْصارِ) أى : البصائر فى الدين وإسماعيل واليسع وذو الكفل فى قوله : (وَاذْكُرْ إِسْماعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ)(٤) ، وقد اختلف فى نبوته قيل كفل مائه نبى فروا إليه من القتل ، وقوله : (هذا ذِكْرٌ) أى : لهم بالثناء الجميل ، وقوله (وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ) أى : الشاملين لهم ولغيرهم لحسن مآب أى : مرجع فى الآخره ، وقوله جنات عدن : بدل من حسن مآب (قوله : الجنه) هى قوله (لَحُسْنَ مَآبٍ)(٥) (وقوله : أهلها) هو قوله : للمتقين.

١- ص : ٥٥.

٢- ص : ٤١.

٣- ص : ٤٥.

٤- ص : ٤٨.

٥- ص : ٤٩.

وهـذا مشـعر بأنه فى مثل قوله تعالى (هـذا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ)(1) مبتـدأ محـذوف الخبر قـال ابن الأثير : لفظ هـذا فى هـذا المقام من الفصل الـذى هو أحسن من الوصل وهو علاقه وكيـده بين الخروج من كلام إلى كلام أخر (ومنه) أى من الاقتضاب القريب من التخلص (قـول الكـاتب) هو مقابـل الشـاعر عن الانتقـال من حـديث إلى آخر (هـذا بـاب) فـإن فيه نوع ارتبـاط حيث لم يبتـدئ الحديث الآخر بغته (وثالثها) أى ثالث المواضع التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها ...

******

(قوله : وهـذا مشـعر إلـخ) أى : أن ذكر الخبر فى هـذا التركيب مشـعر بأنه المحذوف فى نظيره كقوله تعالى : (هذا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ؛) لأن الـذكر يفسـر الحـذف فى النظير ، فلفظ هـذا فيما تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر ، والحاصل أن التصـريح بالخبر فى بعض المواضع نحو : هذا ذكر - يرجع احتمال كونه مبتدأ محذوف الخبر على بقيه الاحتمالات (قوله : فى هذا المقام) أى : مقام الانتقال من غرض إلى غرض آخر (قوله : من الفصل الـذى هو أحسن من الوصل) أى : مما يفصل بين كلامين فصـلا أحسن عنـد البلغاء من التخلص الذى هو الوصل بالمناسـبه ؛ وذلك لأن لفظ هذا ينبه السامع على أن ما سـيلقى عليه بعدها كلام آخر غير الأـول ولم يؤت بالكلاـم الثـانى فجأه حتى يشوش على السامع سـمعه لعـدم المناسـبه ، وأما التخلص المحض فليس فيه تنبيه السـامع على أن مـا يلقى هـل هو كلاـم آخر أو لاـ (قوله : وهو علاـقه إلـخ) أى : ولفـظ هـذا علاقه وكيـده أى : وصـله بين المتقـدم والمتـأخر ، (وقوله : وكيـده) أى : قويه شديـده أى : يتأكـد الإتيـان بهـا بين الخروج من كلام والـدخول فى كلام آخر (وقوله : وهو علاقه وكيده) كالعله لما قبله ، وهو أحسـنيه هذا فى مقام الانتقال من الوصل بالمناسبه (قوله : هو مقابل الشاعر) أى : فالمراد الناثر (قوله : هـذا باب) أى : وكـذا قوله بعـد تمام كلام والشـروع فى كلام آخر ، وأيضا كذا وكذا (قوله : فإن فيه نوع ارتباط) أى : لأنه ترجمه على ما بعده ويفيد أنه انتقل من غرض لآخر ، وإلا لم يحتج للتبويب ، فلما كان فيه تنبيه

۱- ص : ۵۵.

(الانتهاء) لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فإن كان حسنا مختارا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير وإلا كان على العكس حتى بما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق فالانتهاء الحسن (كقوله : وإنّى جدير (۱)) أى خليق (إذ بلغتك بالمنى ،) أى جدير بالفوز بالأمانى ...

******

على إراده الانتقال لم يكن الإتيان بما بعده بغته فكان فيه ارتباط ما ولفظ أيضا فى كلام المتأخرين من الكتّاب يشعر بأن الثانى يرجع به على المتقدم ، وهذا المعنى فيه ربط فى الجمله بين السابق واللاحق ولم يؤت بالثانى فجأه.

(قوله : الانتهاء) أى : الكلام الذى انتهت به وختمت به القصيده أو الخطبه أو الرساله وختم المصنف كتابه بالكلام على حسن الانتهاء لأجل أن يكون فيه حسن انتهاء ، حيث أعلم بفراغ كلامه وانتهائه ففيه براعه مقطع (قوله : آخر ما يعيه) أى : يحفظه (وقوله : السمع) أى : سمع السامع ويرتسم فى نفسه أى : يدوم ويبقى فيها فأل عوض عن المضاف إليه (قوله : تلقاء السمع) أى : بغايه القبول (قوله : حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير) أى : فتعود ثمره حسنه إلى مجموع الكلام بالقبول والمدح (قوله : وإلا كان على العكس) أى : وإن لم يكن الانتهاء حسنا مجه السمع ، وأعرض عنه وذمه ، وذلك قد يعود على مجموع الكلام بالذم ؛ لأنه بما أنسى محاسنه السابقه قبل الانتهاء فهو أى : ما ختم به الكلام كالطعام الذى يتناول فى الآخر بعد غيره من الأطعمه ، فإن كان حلوا لذيذا أنسى مراره أو ملوحه ما قبله ، وإن كان مرّا أو مالحا أنسى حلاوه ما قبله (قوله : فالانتهاء الحسن) أى : فما وقع به الانتهاء الحسن (قوله : كقوله) أى : كقول الشاعر : وهو أبو نواس فى مدح الخصيب بن عبد الحميد ، والخصيب بوزن الحبيب كما فى الأطول (قوله : وإنى جدير) أى : حقيق لكونى شاعرا مشهورا عند الناس بمعرفه الشعر والأدب (وقوله : إذ بلغتك) أى : وصلت إليك بمدحى (وقوله : بالمنى) أى : بما أتمنى وهو

۱- البيت لأبى نواس.

(وأنت بما أملت منك جدير ... فإن تولنى) أى تعطنى (منك الجميل فأهله ،) أى فأنت أهل لإعطاء ذلك الجميل (وإلّا فإنّى عاذر) إياك (وشكور) لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح أو من العطايا السالفه.

(وأحسنه) أى أحسن الانتهاء (ما آذن بانتهاء الكلام) حتى لا يبقى للنفس ...

******

متعلق بجدير ، وفى الكلام حذف مضاف أى : إنى جدير بالفوز بالمنى منك حين بلغتك (قوله : وأنت بما أملت منك جدير) أى : وأنت جدير وحقيق بما أملته ورجوته منك وهو الظفر بالمنى ؛ لأنك من الكرام (قوله : فإن تولنى منك الجميل) أى : الإحسان والإفضال.

(قوله : وإلا فإنى عاذر) أى : وإن لم تولنى الجميل فإلّا أجد عليك فى نفسى ، ولكنى عاذر لك فى منعك لعدم تيسر المعطى فى الوقت ؛ لأن كرمك أداك إلى خلوّ يدك أو لتقديم من لا يعذر بالعطاء (قوله : وشكور) أى : وإنى شكور لك على ما صدر منك من غير الإعطاء وهو إصغاؤك لمدحى ، فإن ذلك من المنه علىّ ، ويحتمل أن المراد وشكور لك على ما صدر منك من الإعطاء سابقا ولا يمنعنى من شكر السابق عدم تيسر اللاحق. قال بعضهم : والذى حصل به الانتهاء فى المثال جميع البيتين ، وقرر شيخنا العدوى : أن محل الشاهد قوله : فإنى عاذر وشكور ؛ لأنه يقتضى أنه قبل العذر ، وإذا قبله فقد انقطع الكلام فقبول العذر يقتضى انقطاع الكلام فهو من قبيل الانتهاء الذى آذن بانتهاء الكلام ، وقرر أيضا : أن فى إتيان المصنف بهذين البيتين توريه ؛ لأن معناهما القريب ما قصده الشاعر والبعيد ما قصده المصنف وهو أن كتابه قد ختمه وبلغ مناه فيه ، وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يقبله منه ويثيبه عليه (قوله : ما آذن بانتهاء الكلام) أى : ما أعلم بأن الكلام قد انتهى والذى يعلم بالانتهاء أما لفظ يدل بالوضع على الختم كلفظ انتهى ، أو تم أو كمل ، ومثل : ونسأله حسن الختام وما أشبه ذلك ، أو بالعاده كأن يكون مدلوله يفيد عرفا أنه لا يؤتى بشىء بعده ولا يبقى للنفس تشوف لغيره بعد ذلك مثل قولهم فى آخر الرسائل والمكاتبات : والسّلام ، ومثل الدعاء ، فإن العاده جاريه بالختم به كما فى البيت الآتى.

تشوف إلى ما وراءه (كقوله :

بقيت بقاء الدّهر يا كهف أهله

وهذا دعاء للبريّه شامل (١))

لأن بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم ...

******

واعلم أن الانتهاء المؤذن بانتهاء الكلام يسمى براعه مقطع (قوله : تشوف) أى : انتظار (قوله : كقوله) أى : الشاعر وهو أبو العلاء المعرى - كذا فى المطول ، ونسبه ابن فضل الله لأبى الطيب المتنبى ، قال فى معاهد التنصيص ولم أر هذا البيت فى ديوان واحد منهما.

(قوله : يا كهف أهله) أى : يا كهفا يأوى إليه غيره من أهله ، والمراد بأهله جنسه بدليل ما بعده ، والكهف فى الأصل الغار فى الجبل يؤوى إليه ويلجأ إليه استعير هنا للملجأ (قوله : وهذا دعاء للبريه شامل) الإشاره لقوله بقيت إلخ ، وقد وجه الشارح الشمول بقوله : لأن بقاءك سبب إلخ ، وحاصله أنه لما كان بقاؤه سببا لنظام البريه أى : كونهم فى نعمه وسببا لصلاح حالهم ؛ برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم عن بعض ، وتمكن كل واحد من بلوغ مصالحه كان الدعاء ببقائه دعاء بنفع العالم ، ومراده بالبريه : الناس وما يتعلق بهم ، وإنما آذن هذا الدعاء بانتهاء الكلام ؛ لأنه قد تعورف الإتيان بالدعاء فى الآخر ، فإذا سمع السامع ذلك لم يتشوف لشىء وراءه ، ومثل ذلك قول المتنبى :

قد شرّف الله أرضا أنت ساكنها

وشرّف الناس إذ سوّاك إنسانا (٢)

فإن هذا يقتضى تقرر كل ما مدح به ممدوحه ، فعلم أنه قد انتهى كلامه ولم يبق للنفس تشوف لشىء وراءه ، وكذا قوله :

فلا حطّت لك الهيجاء سرجا

ولا ذاقت لك الدّنيا فراقا (٣)

١- البيت لأبى العلاء المعرى ، من قصيده مطلعها : ألا فى سبيل المجد ما أنا فاعل.

٢- شرح التبيان للعكبرى ٢ / ٤٧٥.

٣- شرح التبيان للعكبرى ١ / ٤٧١.

وهذه المواضع الثلاثه مما يبالغ المتأخرون فى التأنق فيها وأما المتقدمون فقد قلّت عنايتهم بذلك (وجميع فواتح السور وخواتمها وارده على أحسن الوجوه وأكملها) من البلاغه لما فيها من التفنن وأنواع الإشاره ...

******

وفى ختم الكتاب بهذا البيت إشاره إلى أن هذا الكتاب قد ختم ، وكأن مؤلفه يدعو له بأنه يبقى بين أهل العلم بقاء الدهر ؛ لأن بقاءه نفع صرف لجميع البرايا ، وأنه متضمن لزبد جميع ما صنف فى هذا الفن (قوله : وهذه المواضع الثلاثه) يعنى الابتداء والتخلص والانتهاء (قوله : فقد قلّت عنايتهم بذلك) أى : للسهوله وعدم التكلف لا لقصورهم وعدم معرفتهم بذلك (قوله : وجميع فواتح السور) أى : القرآنيه وخواتمها ، والفواتح والخواتم : جمع فاتحه وخاتمه أى : ما به افتتاحها وما به اختتامها من جمل ومفردات ، والسور : جمع سوره وهى جمله من القرآن مشتمله على فاتحه وخاتمه وآى أقلها ثلاث ، ويقال فيها سؤره بالهمز وتركه ، فبالهمز : مأخوذه من أسأر إذا أفضل بقيه من السؤر أى : من المشروب ، وإنما سميت بذلك ؛ لأنها فضله وبقيه من القرآن ، وأما بلا همز فأصلها من المهموز لكنها سهلت فهى مأخوذه مما علمت على كل حال ، وقيل : إنها على الثانى مأخوذه من السور وهو البناء المحيط بالبلد ، سميت بذلك ؛ لإحاطتها بآياتها كإحاطه البناء بالبلد ، ومنه السوار لإحاطتها بالساعد ، وذكر بعضهم أن السوره تطلق على المنزله المرتفعه سميت الجمله من القرآن بذلك لارتفاع شأنها من أجل أنها كلام الله (قوله : وارده على أحسن الوجوه) أى : آتيه ومشتمله على أحسن الوجوه أى : الضروب والأنواع التى هى مقتضيات الأحوال ، فقول الشارح : من البلاغه حال من الوجوه أى : حاله كون تلك الوجوه متعلق البلاغه (قوله : وأكملها) عطف مرادف وأتى به المصنف إشاره إلى أن كتابه قد كمل فهو براعه مقطع (قوله : لما فيها من التفنن) أى : ارتكاب الفنون أى : العبارات المختلفه ، وهذا علّه لقوله وارده إلخ (قوله : وأنواع الإشاره) أى : اللطائف المناسب كل منها لما نزل لأجله ومن خوطب به ، وهذا - أى قوله : لما فيها من التفنن وأنواع الإشاره - راجع لفواتح السور ، وذلك كالتحميدات المفتتح بها أوائل بعض السور كسوره الأنعام والكهف وفاطر وسبأ ،

وكونها بين أدعيه ووصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه وأصاب محزه بحيث تقصر عن كنه وصفه العباره وكيف لا وكلام الله سبحانه وتعالى فى الرتبه العليا من البلاغه القصوى من الفصاحه ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى على بعض الأذهان لما فى بعض الفواتح والخواتم من ذكر الأهوال والأفزاع وأحوال الكفار

******

وكالابتداء بالنداء فى مثل : (يا أَيُّهَا النَّاسُ)(١) ، (يا / أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)(٢) فإن هذا الابتداء يوقظ السامع وينبهه للإصغاء لما يلقى إليه ، وكالابتداء بحروف التهجى كالم وحم فإن الابتداء بها مما يحرض السامع ويبعثه على الاستماع إلى الملقى إليه ؛ لأنه يقرع السمع عن قريب ، وكالابتداء بالجمل الاسميه والفعليه لنكات يقتضيها المقام تعلم مما تقدم (قوله : وكونها بين أدعيه) أى : دائره بين أدعيه ، وهذا راجع لقوله وخواتمها ، فالكلام محمول على التوزيع فوافق كلامه هنا ما فى المطول من أن خواتم السور إما أن تكون أدعيه كآخر البقره أو وصايا كآخر آل عمران (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصابِرُوا)(٣) إلخ ، أو مواعظ كآخر إذا زلزلت أو تحميدات كآخر الزخرف وآخر الصّافّات (وقوله : وغير ذلك) أى : بأن تكون فرائض كآخر النساء ، أو تبجيلا وتعظيما كآخر المائده وهو : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)(٤) إلخ ، أو وعدا ووعيدا كآخر الأنعام (وَرَفَعْنا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ) إلخ ، وغير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوف لشىء آخر.

(قوله : وأصاب محزه) بالحاء المهمله والزاى المعجمه أى : موضعه الذى يليق به والمحز فى الأصل موضع القطع أريد به هنا موضع اللفظ من العباره على طريق المجاز المرسل والعلاقه الإطلاق والتقييد (قوله : وكيف لا إلخ) يصح رجوعه لكلام المتن أى : وكيف لا تكون فواتح السور وخواتمها وارده على أحسن الوجوه والحال أن كلام الله إلخ ، ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله (قوله : ولما كان هذا المعنى) أى : ورود فواتح السور وخواتمها على أحسن الوجوه وأكملها (قوله : من ذكر الأهوال والأفزاع) أى : التى قد يتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم (قوله : وأحوال الكفار) أى : كما فى أول

١- يونس : ٥٧

٢- النور : ٢١.

٣- آل عمران : ٢٠٠.

٤- المائده : ١١٩.

وأمثال ذلك أشار إلى إزاله هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم) من الأصول والقواعد المذكوره فى الفنون الثلاثه التى لا يمكن الاطّلاع على تفاصيلها وتفاريعها إلا لعلّام الغيوب فإنه يظهر بتذكرها أن كلّا من ذلك وقع موقعه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال وأن كلّا من السور بالنسبه إلى المعنى الذى يتضمنه مشتمله على لطف الفاتحه ومنطويه على حسن الخاتمه.

******

براءه (قوله : وأمثال ذلك) أى : مثل ذكر الغضب والذم وذكر الأهوال وما مثلها فى الابتداء كقوله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَهَ السَّاعَهِ شَيْءٌ عَظِيمٌ)(۱) وكما فى أول القارعه وقوله تعالى (تَبَّتْ يَدا أَبِى لَهَبٍ وَتَبَ)(۲) وقوله : (سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ. لِلْكافِرِينَ)(۳) وذكرها فى الخواتم كقوله تعالى : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)(۴)(إِنَّ شانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ)(۵) (قوله : يظهر ذلك) أى : كون الفواتح والخواتم وارده على أحسن الوجوه وأكملها (وقوله : بالتأمل) أى : فى معانى الفواتح والخواتم (قوله : مع التذكر لما تقدم من الأصول والقواعد المذكوره فى الفنون الثلاثه) أى : الداله وعلى وجه الحسن وإن لكل مقام خطابا يناسبه ، وأن هذا المقام يناسبه من الخطاب كذا وهذا هو المراد بتفاريعها وتفاصيلها ، فالمراد بتفاريعها الفروع المستنبطه منها ككون مقام كذا يناسبه من الخطاب كذا (قوله : والقواعد) عطف تفسير (وقوله : التى لا يمكن إلخ) نعت للأصول والقواعد المذكوره كما هو ظاهر.

(قوله : فإنه يظهر بتذكرها) أى بتذكر ما مرّ من الأصول والقواعد (وقوله : أن كلّا من ذلك) أى مما ذكر من الأهوال والأفزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك (قوله : مشتمله) راعى المعنى فأنّث (وقوله : على لطف الفاتحه) أى على لطف ما افتتح به (وقوله : وحسن الخاتمه) أى ما اختتمت به والوقوف على ذلك لمن نوّر الله بصيرته. مثلا سوره براءه لما نزلت بمنابذه الكفار ومقاطعتهم بدئت بما يناسب ذلك من الأمر بقتالهم

۱- الحج : ۱.

۲- سوره المسد : ۱.

۳- سوره المعارج : ۱.

۴- الفاتحه : ۷.

۵- الكوثر : ۳.

ختم الله تعالى لنا بالحسنى ويسّر لنا الفوز بالذخر الأسنى بحق النبى وآله الأكرمين ، والحمد لله رب العالمين.

******

وعذابهم والنبذ إليهم وإسقاط عهدهم ولما انتهت إلى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل قيل : (لَقَدْ جاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ)(١) فوصفه بما لا عذر لأحد يستمعه فى ترك اتباعه ثم أمره بالاكتفاء بالله والتوكل عليه إن أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شىء فهذه الألفاظ من النهايه فى الحسن ؛ لأنها غايه فى المطابقه لمقتضى الحال وكذا الفاتحه لما نزلت لتعليم الدعاء بدئت بحمد المسئول ووصفه بالصفات العظام ؛ لأن ذلك أدعى للقبول ثم قيد المسئول بأنه هو الذى لا يكون للمغضوب عليهم ولا الضّالّين إظهارا للاختصاص وتعريضا بغير المؤمنين أنهم لا ينالون ما كان للداعين (قوله : بالحسنى) أى : بالحاله الحسنى وهو الموت على الإيمان لأنه يترتب عليها كل أمر حسن (قوله : بالذخر الأسنى) هو بالذال المعجمه وهو ما يكون فى الآخره بخلاف ما يكون فى الدنيا فإنه بالدال المهمله.

وقد انتهى ما أردت جمعه ولله الحمد والمنّه ونسأل مولانا الكريم الوهّاب أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به كما نفع بأصوله وأن يختم بالصالحات أعمالنا ويبلغنا فى الدارين آمالنا. وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

قال جامعه الفقير محمد الدسوقى : فرغ جمعه لثمانيه وعشرين من شهر شوال سنه ألف ومائتين وعشر من الهجره النبويه.

١- التوبه : ١٢٨.

الفهارس العامه

اشاره

١ - فهرس الآيات

٢ - فهرس الأحاديث

٣ - فهرس الشعر

۴ - فهرس المصادر وكتب المحقق

۵ - فهرس الموضوعات

ص: ٣٠٧

فهرس الآيات

سوره الفاتحه

الآيه

رقم

الآيه

الجزء

والصفحه

(مالك

يوم الدّين)

۴

۱/۷۲۳،۷۳۴

(إيّاك

نعبد وإيّاك نستعين)

۵

۱ / ۷۳۱ ، ۷۲۳ ، ۳۸۳ ، ۲ / ۱۹۷

(اهدنا

الصّراط المستقيم)

۶

/ ۱ / ۳ ، ۷۲۳ ، ۶۱۱ / ۲۸۱ ، ۴۳۸

(صراط

الّذين أنعمت عليهم)

۷

۱ / ۷۲۳ ، ۶۱۱

(غير

المغضوب عليهم ولا الضّالّين)

۷

۱ / ۱۵۹

سوره البقره

(الم (۱) ذلك

الكتاب)

۱ - ۲

۱ / ۵۳۹ ، ۵۳۸ ، ۳۸۷ ۲ / ۴۸۱

(ذلك

الكتاب)

۲

۲ / ۴۸۷ ، ۴۸۱ ، ۱۱۷

(لا

ريب فيه هدى للمتّقين)

۲

۲ / ۴۸۵ ، ۴۸۰ ، ۱۴۴

(الّذين

يؤمنون بالغيب)

٣

١ / ٥٤١

(أولئك

على هدى من ربّهم وأولئك هم المفلحون)

٥

١ / ٣، ٥٤١، ٤٨٣ / ٣٩١، ٤٤٦

(إنّ

الّذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم)

٦

٢ / ٧٢٠

(وعلى

أبصارهم غشاوه)

٧

١ / ٥٧٥

(وما

هم بمؤمنين)

٨

٢ / ١٤٣، ١٠٦

(فزادهم

الله مرضا)

١٠

١ / ٤٤٨

(إنّما

نحن مصلحون)

١١

٢ / ٢٨٨

(ألا

إنّهم هم المفسدون)

١٢

٢ / ٢٨٩

(ولكن

لا يشعرون)

١٢

٢ / ٢٩٠

(وإذا

خلوا)

١٤

٢ / ٤٦٧

(إنّا معكم

إنّما نحن مستهزئون)

۱۴

۲ / ۴۹۵ ، ۴۶۹ ، ۴۵۹

(إنّما

نحن مستهزئون)

۱۴

۲ / ۴۹۵ ، ۴۵۹ ، ۱۰۷

(وإذا

لقوا الّذين آمنوا قالوا آمنّا)

۱۴

۲ / ۷۷

(الله

يستهزئ بهم)

۱۵

۲ / ۴۶۷ ، ۴۶۰ ، ۱۰۷

(أولئك

الّذين اشتروا الضّلاله بالهدى)

۱۶

۳ / ۳۷۳ ، ۳۷۰

(فما

ربحت تجارتهم)

۱۶

۱ / ۴۶۰ ، ۴۴۵ ، ۴۰۱ ، ۳ / ۳۷۰ ، ۳۵۷

(کمثل

الّذی استوقد نارا)

۱۷

۳ / ۴۴۵

(صمّ

بکم عمی)

۱۸

۳ / ۵۵

(أو

کصیّب من السّماء فیه ظلمات)

۱۹

۳ / ۴۹۱ ، ۱۴۶

(یجعلون

أصابعهم فی آذانهم)

۱۹

۳ / ۲۷۰ ، ۱۴۷

(يأيّها

النّاس اعبدوا ربّكم الّذى خلقكم)

٢١

١ / ٤٩١

(فأخرج

به من الثّمرات رزقا لكم)

٢٢

٢٧٠

(فلا

تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون)

٢٢

٢ / ٦١٥

(فأتوا

بسوره من مثله)

٢٣

١ / ٢ ، ٥٣٥ / ٤٠٩

(وإن

كنتم فى ريب ممّا نزّلنا على عبدنا)

٢٣

٢ / ٧٧ ، ٦٤

(ينقضون

عهد الله)

٢٧

٣ / ٤٧٢

(وكنتم

أمواتا فأحياكم)

٢٨

٣ / ٦٤

(وعلّم

آدم الأسماء كلّها)

٣١

١ / ٥٦٥

(لا

علم لنا إلا ما علّمتنا)

٣٢

١ / ٨٣

(وإذ

قلنا للملائكه اسجدوا لآدم)

٣٤

٢ / ٤٩٩

(قلنا

اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ)

۳۶

۶۱۹ / ۲

(واتّقوا

يوما لا تجزى نفس عن نفس)

۴۸

۴۱۳ / ۳

(ثمّ

اتّخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون. ثمّ عفونا عنكم)

۵۱ – ۵۲

۷۲۴ / ۲

(فقلنا

اضرب بعصاك الحجر فانفجرت)

۶۰

۱ / ۵۲۴، ۲ / ۶۷۴

(كونوا

قرده خاسئين)

۶۵

۱ / ۱۴۵، ۲ / ۶۷۳

(وبالوالدين

إحسانا)

٨٣

٢ / ٥٣٢

(وإذ

أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله)

٨٣

٢ / ٦٠٠

(قالوا

نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه)

٩١

٢ / ٥٩٨

(معهم

قل فلم تقتلون أنبياء الله من قبل)

٩١

٢ / ٥٩٩

(واتّبعوا

ما تتلو الشّياطين)

١٠٢

١ / ٧٤٥

(ولقد

علموا لمن اشتراه ما له فی الآخره)

۱۰۲

۳۶۱ / ۱

(وقالوا

لن یدخل الجنّه إلّا من کان هودا أو نصاری)

۱۱۱

۶۱ / ۴

(قولوا

آمنّا بالله وما أنزل إلینا)

۱۳۶

۳۸ / ۴

(فإن

آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا)

۱۳۷

۶۹ / ۲

(صبغه

الله)

۱۳۸

۳۸ / ۴

(وإنّ

فريقا منهم ليكتمون الحقّ وهم يعلمون)

۱۴۶

۶۶ / ۲

(إنّما

حرّم عليكم الميته)

۱۷۳

۲۵۲ / ۲

(وآتى

المال على حبّه)

۱۷۷

۷۱۹ / ۲

(ولكم

فى القصاص حياه)

۱۷۹

۶۸۴ ، ۶۶۳ ، ۶۵۸ / ۲

(حتّى

يتبيّن لكم الخيط الأبيض)

۱۸۷

۴۸۰ ، ۳۳۲ ، ۵۶ / ۳

(هنّ

لباس لكم وأنتم لباس لهنّ)

۱۸۷

۳ / ۱۷۵

(يسألونک

عن الأهلّه)

۱۸۹

۱ / ۷۴۲

(ولا

تلقوا بأيديكم إلى التّهلكه)

۱۹۵

۱ / ۳۲

(فإذا

أفضتم من عرفات)

۱۹۸

۳ / ۱۲۷

(واذكروه

كما هداكم)

۱۹۸

۴ / ۱۲۲

(سل

بنى إسرائيل كم آتيناهم من آيه بيّنه)

٢١١

٢ / ٣٧١

(أم

حسبتم أن تدخلوا الجنّه ولمّا يأتكم مثل الّذين خلوا من قبلكم)

٢١٤

٢ / ٦٠٤

(متى

نصر الله)

٢١٤

٢ / ٣٧٩

(ويسألونك

ما ذا ينفقون)

٢١٥

١ / ٣٧، ٧٤٢

(يسألونك

عن الشّهر الحرام قتال فيه)

٢١٧

١ / ٦٠٩

(فأتوهنّ

من حيث أمركم الله إنّ الله يحبّ التّوّابين)

٢٢٢

٢ / ٧٢٨

ص: ٣١١

(ويحبّ

المتطهّرين)

(فأتوا

حرثكم أنّى شئتم)

٢٢٣

٢ / ٣٧٥

(وبشّر

المؤمنين)

٢٢٣

١ / ٧٥٤

(نساؤكم

حرث لكم)

٢٢٣

٢ / ٧٢٨

(والمطلّقات

يتربّصن ...)

٢٢٨

٢ / ١٨٣

(ولكن

لا تواعدوهنّ سرّا)

۲۳۵

۱۷ / ۱

(حافظوا

علی الصّلوات والصّلاه الوسطی)

۲۳۸

۶۹۵ ، ۷۳۶ / ۲

(ورفع

بعضهم درجات)

۲۵۳

۵۸۳ / ۱

(قال

أنّی یحیی هذه الله بعد موتها)

۲۵۹

۳۷۵ / ۲

(أو

کالّذی مرّ علی قریه وهی خاویه علی عروشها)

۲۵۹

۵۸۵ / ۲

(إنّما

البیع مثل الرّبا)

٢٧٥

١ / ٧٥١

(والله

لا يحبّ كلّ كفّار أثيم)

٢٧٦

١ / ٦٩٣

(فأذنوا

بحرب من الله ورسوله)

٢٧٩

١ / ٥٨٢

(لها

ما كسبت وعليها ما اكتسبت)

٢٨٦

٤ / ٢٥ ، ١١

سوره آل عمران

(لا تزغ قلوبنا)

٨

١ / ١٨٥

(شهد

الله)

١٨

١ / ٣٧٢

(ويحذّركم

الله نفسه)

٣٠

٤ / ٣٨

(ربّ

إنّى نذرت لك ما فى بطنى محرّرا)

٣٥

١ / ١٢٩ ، ٥٤٦

(إنّى

وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذّكر كالأنثى وإنّى سمّيتها مريم)

٣٦

١ / ٢ ، ٥٠٠ ، ٣٥٠ ، ١٢٩ / ٥٤٦ ، ٥٤٥ ،

٧٢١

(أنّى

لك هذا)

٣٧

٢ / ٣٧٧

(أنّى

يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر)

۴۰

۲ / ۶۰۵ ، ۶۰۲

(ومكروا

ومكر الله)

۵۴

۲ / ۶۵۶

(لن

تنالوا البرّ حتّى تنفقوا ممّا تحبّون)

۹۲

۲ / ۷۱۷

(فأمّا

الّذين اسودّت وجوههم أكفرتم)

۱۰۶

۱ / ۹۴

(وأمّا

الّذين ابيضّت وجوههم ففى رحمه الله)

۱۰۷

۳ / ۲۷۴

(كنتم خير أمّه

أخرجت للنّاس)

١١٠

١ / ٩٠

(والله

يحبّ المحسنين)

١٣٤

١ / ٥٦٥

(وما

محمّد إلا رسول)

١٤٤

٢ / ٢٨٠

(لإلى

الله تحشرون)

١٥٨

٢ / ١٩٨

(فبما

رحمه من الله لنت لهم)

١٥٩

٣ / ٤٩١

(وشاورهم

فى الأمر)

١٥٩

٢ / ٤٠١

(فإذا

عزمت فتوكّل على الله)

١٥٩

١ / ٢ ، ٧١٦ / ٢٦٩

(وقالوا

حسبنا الله ونعم الوكيل)

١٧٣

١ / ١٢٤ ، ٢ / ٤٥١

(فانقلبوا

بنعمه من الله وفضل لم يمسسهم سوء)

١٧٤

٢ / ٦٠٣

(سنكتب

ما قالوا)

١٨١

١ / ٢٠٣

سوره اانساء

(وآتوا

اليتامى أموالهم)

۲

۲۷۲ / ۳

(ولأبويه)

۱۱

۱۷۸ / ۱

(فلهنّ

ثلثا ما ترک)

۱۱

۴۹۰ / ۱

(وإن

خفتم شقاق بينهما)

۳۵

۴۱۶ ،۴۱۷ / ۱

(ولا

يكتمون الله حديثا)

۴۲

۲۱۰ / ۲

(ولو

أنّهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرّسول)

۶۴

۱ / ۷۳۵

(وإن

تصبهم سيّئه)

۷۸

۲ / ۵۴

(وأرسلناك

للنّاس رسولا)

۷۹

۲ / ۵۸۲

(وإذا

جاءهم أمر من الأمن أو الخوف)

۸۳

۴ / ۱۶۹

(أو

جاءوكم حصرت صدورهم)

۹۰

۲ / ۶۰۵، ۶۰۲

(لا

يستوى القاعدون من المؤمنين)

٩٥

١ / ٣٥١

(وعلّمك

ما لم تكن تعلم)

١١٣

١ / ٨٢

(إن

يكن غنيّا أو فقيرا فالله أولى بهما)

١٣٦

٤ / ٩٠

(يأيها

الّذين آمنوا آمنوا بالله)

١٣٦

٢ / ٣٠٩

(يخادعون

الله وهو خادعهم)

١٤٢

٢ / ٥٣٠

(قاموا

كسالى)

۱۴۲

۶۴ / ۲

سوره المائده

(وإذا

حللتم فاصطادوا)

۲

۴۱۵ / ۲

(حرّمت

عليكم الميته)

۳

۶۸۱ ،۶۷۸ / ۲

(يأيّها

الّذين آمنوا إذا قمتم إلى الصّلاه)

۶

۷۲۴ / ۱

(وإن

كنتم جنبا فاطّهّروا)

۷

٢ / ٦٩

(اعدلوا

هو أقرب للتّقوى)

٨

١ / ٥٨٥ ، ٤٩٠ ، ١٧٨ ، ٢ / ٦٤١

(فلا

تخشوا النّاس واخشون)

٤٤

٤ / ١٤

(أذلّه

على المؤمنين أعزّه على الكافرين)

٥٤

٢ / ٧١٥

(يأيها

الرّسول بلّغ)

٦٧

٢ / ٤٣٥

(وما

لنا لا نؤمن بالله)

٨٤

۶۰۱ / ۲

(جعل

الله الكعبه البيت الحرام قياما للنّاس)

۹۷

۶۰۵ / ۱

(أأنت

قلت للنّاس اتّخذونى وأمّى إلهين من دون الله)

۱۱۶

۳۹۰ ،۳۸۴ / ۲

(إن

كنت قلته فقد علمته)

۱۱۶

۹۷ / ۱

(تعلم

ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك)

۱۱۶

۳۷ / ۴

سوره الأنعام

(وجعل

الظّلمات والنّور)

١

٣٣٤ / ٣

(وما

تأتيهم من آيه من آيات ربّهم إلا كانوا عنها معرضين)

٤

٦٠٥ / ٢

(وقالوا

لو لا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضى الأمر)

٨

٥٧٨ / ٢

(أغير

الله أتّخذ وليّا)

١٤

٣٨٧ / ٢

(وهم

ينهون عنه وينأون عنه)

٢٦

١٦٧ ، ١٦٩ / ٤

(ولو

ترى إذ وقفوا على النّار)

۲۷

۲ / ۶۷۱ ، ۱۱۳ ، ۱۰۷

(فإنّهم

لا يكذّبونك ولكنّ الظّالمين بآيات الله يجحدون)

۳۳

۲ / ۶۶

(إنّما

يستجيب الّذين يسمعون)

۳۶

۲ / ۲۷۶

(وما

من دابّه فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه)

۳۸

۱ / ۲ ، ۵۹۳ / ۶۵۴

(إلا

أمم أمثالكم)

۳۸

۱ / ۵۹۵

(أغير

الله تدعون)

۴۰

۲ / ۳۹۳ ، ۳۸۶

(ولا

هم يحزنون)

۴۸

۲ / ۱۰۵

(كتب

ربّكم على نفسه الرّحمه)

۵۴

۴ / ۳۸

(قل

من ينجّيكم من ظلمات البرّ والبحر)

۶۴

۲ / ۱۹

(قل

الله ينجّيكم منها)

۶۴

۲ / ۱۹

(أتتّخذ

أصناما آلهه)

٧۴

٣٨٧ / ٢

(يخرج

الحيّ من الميّت ومخرج الميّت من الحيّ)

٩۵

۴٨ / ۴

(فالق

الإصباح وجعل اللّيل سكنا)

٩۶

١٢۵ / ١

(ذلكم

الله ربّكم)

١٠٢

۵٣٩ / ١

(لا

تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار)

١٠٣

٢٩ / ۴

(أو

من كان ميتا فأحييناه)

۱۲۲

۳ / ۴ ، ۳۱۱ / ۱۲

(فلو

شاء لهداكم أجمعين)

۱۴۹

۲ / ۱۷۱

سوره الأعراف

(وكم

من قريه أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون)

۴

۲ / ۶۱۹ ، ۶۱۳ ، ۴۶۳

(اسكن

أنت وزوجك الجنّه)

۱۹

۲ / ۲۶۰

(يا

بنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا)

۲۶

۴۱ / ۴

(ينزع

عنهما لباسهما)

۲۷

۴۳۵ / ۱

(أتقولون

على الله ما لا تعلمون)

۲۸

۳۴۰ / ۲

(كلوا

واشربوا ولا تسرفوا)

۳۱

۵۳۱ / ۲

(فإذا

جاء أجلهم لا يستأخرون ساعه ولا يستقدمون)

۳۴

۵۷۹ / ۲

(ادخلوا

فى أمم)

۳۸

٢٤ / ٢

(يلج

الجمل فى سمّ الخياط)

٤٠

١٢٤ / ٤

(فهل

وجدتم ما وعد ربّكم حقّا)

٤٤

٣٣٧ / ٢

(ورضوان

من الله أكبر)

٧٢

٥٧٨ / ١

(الّذين

كذّبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين)

٩٢

٥٢٨ / ١

(أفامن

أهل القرى)

٩٧

٢ / ٦١

(وما

تنقم منّا إلا أن آمنّا بآيات ربّنا)

١٢٦

٤ / ١٣٠

ص: ٣١٥

(اسكن

أنت وزوجك الجنّه)

۱۹

۲ / ۲۶۰

(فإذا

جاءتهم الحسنه قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيّئه يطّيّروا بموسى ومن معه)

۱۳۱

۱ / ۲ ، ۲۳۶ / ۵۵

(اجعل

لنا إلها كما لهم آلهه)

۱۳۸

۲ / ۳۳۲

(ربّ

أرنى أنظر إليك)

۱۴۳

۲ / ۱۸۴

(ربّ

اغفر لى)

۱۵۱

۲ / ۴۱۷

(وقطّعناهم

فی الأرض أمما)

۱۶۸

۳۱۹ / ۳

(ألم

یؤخذ علیهم میثاق الکتاب أن لا یقولوا علی الله إلا الحقّ ودرسوا ما فیه)

۱۶۹

۵۳۱ / ۲

(ولله

الأسماء الحسنی فادعوه بها)

۱۸۰

۳۱ / ۱

(من

یضلل الله فلا هادی له ویذرهم فی طغیانهم یعمهون)

۱۸۶

۵۰۵ / ۲

سوره الأنفال

(وإذا

تلیت علیهم آیاته)

۲

۱ / ۴۳۳

(ويريد

الله أن يحقّ الحقّ بكلماته ويقطع دابر الكافرين)

۷

۲ / ۶۷۳

(ليحقّ

الحقّ ويبطل الباطل)

۸

۲ / ۶۷۲

(وما

رميت إذ رميت)

۱۷

۱ / ۳۶۳، ۳۶۰

(ليهلك

من هلك عن بيّنه)

۴۲

۴ / ۲۳۳

(فإنّ

حسبك الله)

۶۲

١/١٢٣

سوره التوبه

(وإن

أحد من المشركين استجارك)

۶

١ / ٣٣٢

(وإن

نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم)

١٢

١ / ٣۶٠

(ثمّ

ولّيتم مدبرين)

٢۵

٢ / ۵٨٢

(فبشّرهم

بعذاب أليم)

٣۴

٣ / ۴۶٩ ، ٣۶٨ ، ٣١۴

(اثّاقلتم

إلى الأرض أرضيتم بالحياه الدّنيا)

٣٨

١٧٤ / ٤

(وكلمه

الله هى العليا)

٤٠

٤٤٥ / ٣

(قل

أنفقوا طوعا أو كرها لن يتقبّل منكم)

٥٣

٤١٥ / ٢

(وعد

الله المؤمنين والمؤمنات)

٧٢

٥٧٧ / ١

ص: ٣١٦

(ورضوان

من الله أكبر)

٧٢

١ / ٥٧٨

(فليضحكوا

قليلا وليبكوا كثيرا)

٨٢

٤ / ٢٢

(ما

كان للنّبيّ والّذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربى من بعد ما

تبيّن لهم أنّهم أصحاب الجحيم)

١١٣

٢ / ٥٠٥

(وما

كان استغفار إبراهيم لأبيه)

١١٤

١ / ٢ ، ٥١٩ / ٥٠٤

(لعلّهم

يتّقون)

١١٥

۴۶۸ / ۲

سوره یونس

(وما

کان النّاس إلا أمّه واحده)

۱۹

۳۳ / ۴

(إذا

لهم مکر فی آیاتنا)

۲۱

۱۳۹ / ۲

(حتّی

إذا کنتم فی الفلک وجرین بهم)

۲۲

۷۳۱ / ۱

(إنّما

مثل الحیاه الدّنیا کماء أنزلناه)

۲۴

۲۱۳ / ۳

(والله

یدعو إلی دار السّلام)

٢٥

٢ / ١٨٣ ، ١٧٠

(ويهدى

من يشاء إلى صراط مستقيم)

٢٥

٢ / ١٨٣

(إنّ

الله لا يظلم النّاس شيئا)

۴۴

٢ / ٢۴٩

(أثمّ

إذا ما وقع آمنتم به آلآن)

۵١

٢ / ۶١

(جعل

لكم اللّيل لتسكنوا فيه والنّهار مبصرا)

۶٧

٣ / ٨٨

(قالوا

أجئتنا لتلفتنا عمّا وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء فى الأرض)

٧٨

١ / ٧٥۴

(وأو

حينا إلى موسى وأخيه أن تبوّءا لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبله وأقيموا

الصّلاه)

٨٧

١ / ٧٥۴

(فاستقيما

ولا تتّبعان)

٨٩

٢ / ۶٠٠

(لآمن

من فى الأرض كلّهم جميعا)

٩٩

٢ / ٥٨٢

سوره هود

(وما

نراك اتّبعك إلا الّذين هم أراذلنا)

٢٧

٢ / ٢٩۶

(أنلز

مكموها)

٢٨

٢ / ٣٩٥

(واصنع

الفلك بأعيننا)

٣٧

١ / ٣٨٠

ص: ٣١٧

(ولا

تخاطبنی فی الّذین ظلموا)

۳۷

۱ / ۳۸۰ ، ۳۷۹ ، ۳۷۸

(إنّهم

مغرقون)

۳۷

۱ / ۳۷۰

(یا

أرض ابلعی ماءک)

۴۴

۳ / ۴۷۷

(استغفروا

ربّکم ثمّ توبوا إلیه)

۵۲

۲ / ۴۶۳

(وما

نحن بتارکی آلهتنا عن قولک)

۵۳

۱ / ۵۱۹

(ألا

بعدا لعاد قوم هود)

۶۰

۶۰۵ / ۱

(قالوا

سلاما قال سلام)

۶۹

۵۱۵ / ۲

(وهذا

بعلی شیخا)

۷۲

۵۸۹ / ۵۳۴ ، ۲ / ۱

(أصلاتک

تأمرک أن نترک ما یعبد آباؤنا)

۸۷

۳۹۶ / ۴۴۰ ، ۲ / ۱

(وما

أنت علینا بعزیز)

۹۱

۶۳۲ / ۱

(فما

أغنت عنهم آلهتهم)

۱۰۱

۷۱ / ۴

(ذلک

یوم مجموع له النّاس)

۱۰۳

۷۴۷ / ۱

(یوم

یأتی لا تکلّم نفس)

۱۰۵

۷۱ ،۷۵ / ۴

(فمنهم

شقیّ وسعید)

۱۰۵

۷۵ / ۲

(فأمّا

الّذین شقوا)

۱۰۶

۷۲ ،۷۶ / ۴

(إلا

ما شاء ربّک)

۱۰۸

۷۲ / ۴

(إلا

ما شاء ربّک إنّ ربّک فعّال لما یرید)

۱۰۷

۷۳ / ۴

(وأمّا

الّذین سعدوا)

۱۰۸

۷۳ / ۴

(خالدین

فیها ما دامت السّموات والأرض)

۱۰۸

۷۲ / ۲

سوره یوسف

(إنّا

أنزلناه)

۲

١ / ١٥٧

(وأخاف

أن يأكله الذّئب)

١٣

١ / ٥٥٢

(فصبر

جميل)

١٨

٢ / ١٥

(وراودته

الّتى هو فى بيتها عن نفسه)

٢٣

١ / ٥١٩، ٥١٧

(ولقد

همّت به وهمّ بها)

٢٤

١ / ٢، ٥١٨ / ٥١٣

(يوسف

أعرض عن هذا)

٢٩

۴۳۶ / ۲

(تراود

فتاها عن نفسه)

۳۰

۶۸۳ / ۲

ص: ۳۱۸

(قد

شغفها حبّا)

٣٠

٢ / ٦٨٢

(قطّعن

أيديهنّ وقلن حاش لله ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم)

٣١

٢ / ٦٨٢

(فذلكنّ

الّذى لمتنّنى فيه)

٣٢

٢ / ٦٨١ ، ١٦

(أرانى

أعصر خمرا)

٣٦

٢ / ٢٧٢

(إن

كنتم للرّؤيا تعبرون)

٤٣

١ / ٣٧٨

(أنا

أنبّئكم بتأويله فأرسلون. يوسف)

۴۵ – ۴۶

۲ / ۶۷۶

(وما

أبرّئ نفسى إنّ النّفس لأمّاره بالسّوء)

۵۳

۲ / ۵۱۳

(قالوا

إن يسرق)

۷۷

۲ / ۶۷۴ ، ۵۴

(واسأل

القريه)

۸۲

۱ / ۲ ، ۱۸ / ۳ ، ۶۲۳ / ۴۹۱ ، ۲۷۳

(إنّما

أشكو بثّى وحزنى إلى الله)

۸۶

۲ / ۲۵۷ ، ۱۵

سوره الرعد

(هو

الّذى يريكم البرق خوفا وطمعا)

۱۴

۹۶ / ۱

(إنّما

يتذكّر أولو الألباب)

۱۹

۲۹۱ / ۲

(يدخلونها

ومن صلح)

۲۳

۱۸۳ / ۱

(الله

يبسط الرّزق)

۲۶

۲۶۱ / ۲

(والله

يحكم لا معقّب لحكمه)

۴۱

٦٢٣ / ٢

سوره إبراهيم

(إلى

صراط العزيز الحميد. الله)

٢ - ٣

٦٠٨ / ١

(لئن

شكرتم لأزيدنّكم)

٧

٢١ / ١

(إن

أنتم إلا بشر مثلنا)

١٠

٢٨٤ / ٢

(إن

نحن إلا بشر مثلكم)

١١

٢٨٤ / ٢

(ولكنّ

الله يمنّ على من يشاء من عباده)

١١

٢٨۶ / ٢

(قل

تمتّعوا فإنّ مصيركم إلى النّار)

٣٠

۴٠٨ / ٢

(ربّنا

إنّى أسكنت من ذرّيّتى بواد غير ذى زرع عند)

٣٧

٢۶۴ / ۴

ص: ٣١٩

(بيتك

المحرّم)

(إنّما

يؤخّرهم ليوم تشخص فيه الأبصار. مهطعين)

۴۲ - ۴۳

۳۴۲ / ۲

(يوم

تبدّل الأرض غير الأرض والسّموات)

۴۸

۷۲ / ۲

سوره الحجر

(ربما

يودّ الّذين كفروا لو كانوا مسلمين)

۲

۱ / ۲ ، ۲۶۷ / ۱۱۰ ، ۱۰۲

(وما

أهلكنا من قريه إلا ولها كتاب معلوم)

۴

۵۸۵ / ۲

(وما

هم منها بمخرجين)

۴۸

۶۳۲ / ۱

(فاصدع

بما تؤمر)

۹۴

۳۴۵ ،۳۴۶ / ۳

سوره النحل

(أتى

أمر الله)

۱

۶۰۴ / ۲

(ولو

شاء لهداكم)

۹

۹۶ / ۲

(أفمن

يخلق كمن لا يخلق)

۱۷

۲۳ / ۱

(الّذين

تتوفّاهم الملائكه طيّبين)

۳۲

۳۴ / ۴

(إنّما

قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون)

۴۰

۴۲۶ / ۱

(ولهم

ما يشتهون)

۵۷۵۷

۷۲۲ / ۲

(ويجعلون

لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون)

۷۲۰ / ۲

(وما

أمر السّاعه إلا كلمح البصر أو هو أقرب)

۷۷

۴۶۴ / ۲

(فأذاقها

الله لباس الجوع والخوف)

۱۱۲

۱ / ۳، ۴۰ / ۴۳۶، ۲۸۲

(إنّما

حرّم عليكم الميته)

۱۱۵

۲ / ۲۵۲

(وما

ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون)

۱۱۸

۲ / ۱۹۷

(أن

اتّبع ملّه إبراهيم حنيفا)

۱۲۳

۱ / ۱۰۱

(وإنّ

ربّك ليحكم بينهم)

۱۲۴

۱ / ۷۴۷

سوره الإسراء

(سبحان

الّذى أسرى)

۱

۱ / ۲۳

(إنّ

هذا القرآن يهدى للّتى هى أقوم)

۹

۱ / ۳۲

(أفأصفاكم

ربّكم بالبنين)

۴۰

۲ / ۳۹۴

(كونوا

حجاره أو حديدا)

۵۰

۲ / ۴۱۴

(وقل

جاء الحقّ وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا)

٨١

٢ / ٧٠٨

(قل

لو أنتم تملكون خزائن رحمه ربّى)

١٠٠

٢ / ٣٥١، ١٤

(وبالحقّ

أنزلناه وبالحقّ نزل)

١٠٥

١ / ٧١٣

(قل

ادعوا الله أو ادعوا الرّحمن أيّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)

١١٠

١ / ٣١

سوره الكهف

(وتحسبهم

أيقاظا وهم رقود)

١٨

۴ / ۱۰

(ونقلّبهم

ذات اليمين وذات الشّمال)

۱۸

۲ / ۱۱۴

(وكلبهم

باسط ذراعيه)

۱۸

۲ / ۵۹۹

(واضرب

لهم مثل الحياه الدّنيا كماء أنزلناه)

۴۵

۳ / ۲۱۶ ، ۱۴۷

(المال

والبنون زينه الحياه الدّنيا)

۴۶

۴ / ۶۳

(ولا

يظلم ربّك أحدا)

۴۹

٢ / ١٠٥

(فأردت

أن أعيبها)

٧٩

٢ / ٦٦٨

(وكان

وراءهم ملك يأخذ كلّ سفينه غصبا)

٧٩

٢ / ٦٦٨

(حتّى

إذا ساوى بين الصّدقين)

٩٦

٢ / ٧٧

سوره مريم

(ذكر

رحمه ربّك عبده)

٢

١ / ٢١٢

(ربّ

إنّى وهن العظم منّى)

۴

۱ / ۳۵۱ ، ۲ / ۶۳۵

(واشتعل

الرّأس شيبا)

۴

۳ / ۳۲۹

(أنّى

يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر)

۲۰

۲ / ۶۰۳

(وهزّى

إليك)

۲۵

۲ / ۷۲۲

(تلك

الجنّه)

۶۳

۱ / ۵۳۹

(أىّ

الفريقين خير مقاما)

٧٣

٢ / ٣٧١

ص: ٣٢١

سوره طه

(حتّى

إذا ساوى بين الصّدقين)

۹۶

۷۷ / ۲

(الرّحمن

على العرش استوى)

۵

۵۱ / ۴

(وما

تلك بيمينك يا موسى)

۱۷

۱۴۲ / ۴

(قال

هى عصاى)

۱۸

۴۸۶ / ۱

(ولى

فيها مآرب أخرى)

۱۸

۱ / ۴۸۵

(ربّ

اشرح لی صدری)

۲۵

۲ / ۶۸۷

(فمن

ربّکما یا موسی)

۴۹

۱ / ۲ ، ۷۵۴ / ۳۶۹ ، ۳۶۶

(منها

خلقناکم وفیها نعیدکم)

۵۵

۱ / ۷۳۹

(فأوجس

فی نفسه خیفه موسی)

۶۷

۲ / ۲۱۱

(ولأصلّبنّکم

فی جذوع النّخل)

۷۱

٣ / ٤٦٩ ، ٣٦٣

(فغشيهم

من اليمّ ما غشيهم)

٧٨

١ / ٥٢١

(فأخرج

لهم عجلا جسدا له خوار)

٨٨

٣ / ٣٣١

(فوسوس

إليه الشّيطان)

١٢٠

٢ / ٤٩٩

(قال

يا آدم هل أدلّك على شجره الخلد وملك لا يبلى)

١٢٠

٢ / ٤٩٩

سوره الأنبياء

(وأسرّوا

النّجوى الّذين ظلموا)

٣

١ / ٦٥٠

(لو

كان فيهما آلهه إلا الله لفسدتا)

٢٢

٢ / ١ ، ٩٩ ، ٩٣ / ١٤٤ ، ٢٠

(لا

يسأل عمّا يفعل وهم يسألون)

٢٣

٢ / ٧٤٠

(وجعلنا

من الماء كلّ شيء حيّ)

٣٠

١ / ٥٤٩

(كلّ

فى فلك)

٣٣

٤ / ٢٠٨

(وما

جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن متّ فهم الخالدون)

٣٤

٧٠٨ / ٢

(وإذا

رآك الّذين كفروا إن يتّخذونك إلا هزوا أهذا الّذى)

٣٦

٥٣٧ / ١

(يقال

له إبراهيم)

٦٠

١٣٢ / ١

(أأنت

فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم)

٦٢

٣٨٥ / ٢

(فهل

أنتم شاكرون)

٨٠

٣٤٩ / ٢

(قل

إنّما يوحى إلىّ أنّما إلهكم إله واحد)

١٠٨

٢ / ٢٤٩

ص: ٣٢٢

سوره الحج

(إنّ

الّذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله)

۲۵

۲ / ۵۹۸

(فاجتنبوا

الرّجس من الأوثان)

۳۰

۱ / ۱۶۹

(وإن

يكذّبوك فقد كذّبت رسل من قبلك)

۴۲

۱ / ۵۷۹

(وإنّ

يوما عند ربّك كألف سنه ممّا تعدّون)

۴۷

۱ / ۴۳۷

(ألم

تر أنّ الله أنزل من السّماء ماء فتصبح الأرض)

۶۳

۳۴۰ / ۳

سوره المؤمنون

(ثمّ

أنشأناه خلقا آخر)

۱۴

۳۴۰ / ۳

(فكسونا

العظام لحما)

۱۴

۳۴۰ / ۳

(ثمّ

إنّكم بعد ذلك لميّتون)

۱۵

۳۸۶ / ۱

(ثمّ

إنّكم يوم القيامه تبعثون)

۱۶

۳۸۶ / ۱

(ولا

تخاطبنى فى الّذين ظلموا)

٢٧

١ / ٣٧٨

(قليلا

ما تشكرون)

٧٨

١ / ٢٥٠

(وهو

الّذى يحيى ويميت وله اختلاف اللّيل والنّهار أفلا تعقلون)

٨٠

٤ / ١١

(بل

قالوا مثل ما قال الأوّلون. قالوا أئذا متنا)

٨١، ٨٢

٢ / ٤٩١

(قال

ربّ ارجعون)

٩٩

٢ / ٩

سوره النور

(ولا

تأخذكم بهما رأفه)

٢

١٠٩ / ١

(فإذ

لم يأتوا بالشّهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون)

١٣

٦٥٥ / ١

(لمسّكم

فيما أفضتم)

١٤

٢٤ / ١

(أو

الطّفل الّذين لم يظهروا على عورات النّساء)

٣١

٥٦٩ / ١

(ولا

تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصّنا)

٣٣

٨٣ / ٢

(مثل

نوره کمشکاه)

۳۵

۱۶۴ / ۳

(یکاد

زیتها یضیء ولو لم تمسسه نار)

۳۵

۹۲ ،۹۴ / ۴

(یسبّح

له فیها بالغدوّ والآصال. رجال)

۳۷ – ۳۶

۵۲۲ / ۲

(والله

خلق کلّ دابّه من ماء)

۴۵

۵۸۰ / ۱

(فمنهم

من یمشی)

۴۵

۵۸۰ / ۱

(قد

يعلم ما أنتم عليه)

۶۴

۳ / ۲۷۸

ص: ۳۲۳

سوره الفرقان

(وما

أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنّهم ليأكلون الطّعام)

۲۰

۲ / ۶۲۳

(أهذا

الّذى بعث الله رسولا)

۴۱

۲ / ۳، ۱۷۰ / ۳۴۶

سوره الشعراء

(إنّا

معكم)

۱۵

۲ / ۴۴۹

(وما

ربّ العالمين)

۲۳

۲ / ۳۵۸

(ربّ

السّموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين)

۲۴

۳۵۸ / ۲

(ربّکم

وربّ آبائکم الأوّلین)

۲۶

۳۵۹ / ۲

(إنّ

رسولکم الّذی أرسل إلیکم لمجنون)

۲۷

۳۵۹ / ۲

(إن

کنتم تعقلون)

۲۸

۲۵۹ / ۲

(فاسأل

به خبیرا)

۵۹

۳۶ / ۱

(واجعل

لی لسان صدق فی الآخرین)

٨۴

٢٧۴ / ٣

(إن

حسابهم إلا على ربّى)

١١٣

١۴۴ / ٢

(أمدّكم

بما تعلمون)

١٣٢

۴٩٢ / ٢

(أمدّكم

بأنعام وبنين. وجنّات وعيون)

١٣٣ - ١٣۴

۴٩٣ / ٢

(ولا

تطيعوا أمر المسرفين)

١۵١

۴١٧ ،۴١۶ / ١

(قال

إنّى لعملكم من القالين)

١٦٨

٤ / ١٧٦ ، ١٧٤

(وما

أهلكنا من قريه إلا لها منذرون)

٢٠٨

٢ / ٥٨٥

سوره النمل

(ما

لى لا أرى الهدهد)

٢٠

٢ / ٣٨٢ ، ٣٧٨

(وجئتك

من سبأ بنبأ يقين)

٢٢

٤ / ١٧١

(بل

أنتم قوم تجهلون)

٥٥

٢ / ٧١

(ردف

لكم)

۷۲

۱ / ۳۷۹

(وهی

تمرّ مرّ السّحاب)

۸۸

۳ / ۲۲۰

سوره القصص

(یذبّح

أبناءهم)

۴

۱ / ۴۳۴

(آل

فرعون لیکون لهم عدوّا وحزنا)

۸

۳ / ۴۶۹، ۳۶۰

(وجاء

رجل من أقصى المدينه يسعى)

٢٠

١ / ٥٧٧ ، ٥٧٤

(يا

موسى أقبل)

٣١

٢ / ٤٣٥

(وما

كنت بجانب الغربىّ)

٤٤

٢ / ٧٩

(وكم

أهلكنا من قريه)

٥٨

٢ / ١٧٩

(ومن

رحمته جعل لكم اللّيل والنّهار لتسكنوا فيه)

٧٣

٣ / ٤ ، ٨٨ / ٥٨

سوره العنکبوت

(وما

کان الله لیظلمهم ولکن کانوا)

۴۰

۳۴ / ۴

(أولم

یکفهم أنّا أنزلنا)

۵۱

۳۴۶ / ۱

سوره الروم

(ولکنّ

أکثر النّاس لا یعلمون. یعلمون ظاهرا من الحیاه الدّنیا)

۶ – ۷

۱۳ / ۴

(أولم

یسیروا فی الأرض)

۹

۶۱ / ۲

(یخرج

الحیّ من المیّت)

۱۹

۴۷ / ۴

(فأقم

وجهک للدّین القیّم)

۳۰

۱۷۱ / ۴

(والله

الّذی أرسل الرّیاح فتثیر سحابا فسقناه)

۴۸

۱ / ۲ ، ۷۴۵ ، ۷۳۱ / ۱۱۵

(ویوم

تقوم السّاعه یقسم المجرمون)

۵۵

۱۵۵ / ۴

سوره لقمان

(یا

بنیّ لا تشرک بالله)

۱۳

۴۲۲ / ۱

(ووصّینا

الإنسان بوالديه حملته أمّه وهنا على وهن وفصاله فى عامين أن اشكر لى ولوالديك)

١۴

٢ / ٧٢۴

(ولئن

سألتهم من خلق السّموات والأرض ليقولنّ الله)

٢۵

٢ / ٣۶۶ ، ٢۵ ، ١٨

سوره السجده

(عالم

الغيب والشّهاده)

۶

١ / ۵۶٠

(ولو

ترى إذ المجرمون ناكسو رءوسهم عند ربّهم)

١٢

١ / ۴٩۴

سوره الأحزاب

(يأيّها

النّبىّ اتّق الله)

١

٣٠٩ / ٢

(إنّما

يريد الله ليذهب عنكم الرّجس أهل البيت)

٣٣

٩٠ / ١

ص: ٣٢٥

(إنّ

المسلمين والمسلمات)

٣٥

١ / ٥٦٥

(وتخشى

النّاس والله أحقّ أن تخشاه)

٣٧

٤ / ١٧٦ ، ٤٥

(ما

كان محمّد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله)

٤٠

١ / ٦١٨

(ثم

لا يجاورونك فيها إلا قليلا. ملعونين أينما ثقفوا أخذوا)

٦٠ - ٦١

٢ / ٢٩٧

(إنّا

عرضنا الأمانه على السّموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها

الإنسان إنّه كان ظلوما جهولا)

٧٢

۲ / ۶۷۵

سوره سبأ

(وقال

الّذين كفروا هل ندلّكم على رجل يتبئكم إذا مزّقتم كلّ ممزّق إنّكم لفى خلق

جديد)

۷

۳۳۸

(أفترى

على الله كذبا أم به جنّه)

۸

۱ / ۳۳۷

(وقليل

من عبادى الشّكور)

۱۳

۱ / ۷۰

(فلمّا

قضينا عليه الموت)

۱۴

۱ / ۹۷

(ذلك

جزيناهم بما كفروا وهل نجازى إلا الكفور)

۱۷

۲ / ۷۰۴

(وهل

نجازى إلا الكفور)

۱۷

۲ / ۷۰۵

(وإنّا

أو إيّاكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين)

۲۴

۱ / ۶۲۱

(مكر

اللّيل والنّهار)

۳۳

۱ / ۴۱۷ ، ۴۱۶

سوره فاطر

(وإن

يكذّبوك فقد كذّبت رسل)

۴

۱ / ۲ ، ۵۷۹ / ۶۷۷

(أفمن

زيّن له سوء عمله فرآه حسنا فإنّ الله يضلّ من يشاء)

٨

٢ / ٣٣۴

(والله

الّذى أرسل الرّياح فتثير سحابا فسقناه)

٩

١ / ٢ ، ٧۴۵ ، ٧٣١ / ١١۵

(وما

يعمّر من معمّر ولا ينقص من عمره)

١١

١ / ۴٩٠

(يولج

اللّيل فى النّهار ويولج النّهار فى اللّيل ذلكم الله ربّكم)

١٣

۴ / ١۵۵

(يا

أيّها النّاس أنتم الفقراء)

١۵

١ / ٣٠

(ولا

يحيق المكر السّيّئ إلا بأهله)

٤٣

٢ / ٦٥٥ ، ٢٩٩

ص: **٣٢٦**

سوره يس

(إنّا

إليكم مرسلون)

۱۴

۱ / ۳۷۱

(ما

أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرّحمن من شیء إن أنتم إلا تكذبون)

۱۵

۱ / ۳۷۲

(إنّا

إليكم لمرسلون)

۱۶

۱ / ۳۷۱

(قال

يا قوم اتّبعوا المرسلين. اتّبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون)

۲۰ – ۲۱

۱ / ۲ ، ۷۲۶ / ۷۰۳

(وما

لی لا أعبد الّذی فطرنی وإليه ترجعون)

۲۲

١ / ٢ ، ٨٨ / ٧٢٥

(وآيه

لهم اللّيل نسلخ منه النّهار)

٣٧

٣ / ٣٣٢

(فإذا

هم مظلمون)

٣٧

٣ / ٣٣٩

(وإذا

قيل لهم اتّقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلّكم ترحمون)

٤٥

٢ / ٦٦٩

(وما

تأتيهم من آيه من آيات ربّهم إلا كانوا عنها معرضين)

٤٦

٢ / ٦٦٩

(من

بعثنا من مرقدنا)

٥٢

٣٤٢ / ٣

(هذا

ما وعد الرّحمن وصدق المرسلون)

٥٢

٣٤٤ / ٣

(ألم

أعهد)

٦٠

١٥٥ ، ١٨٥ / ١

(قال

من يحيى العظام وهى رميم. قل يحييها الّذى أنشأها أوّل مرّه)

٧٨ - ٧٩

١٩ / ٢

(كن

فيكون)

٨٢

٤١٣ / ٢

سوره الصّافّات

(لا

فيها غول)

۴۷

۲ / ۱۴۵ ، ۱۴۱

(فلمّا

بلغ معه السّعى)

۱۰۲

۱ / ۱۰۹

(أن

يا إبراهيم. قد صدّقت الرّؤيا)

۱۰۳ - ۱۰۴

۲ / ۷۲۵

(وآتيناهما

الكتاب المستبين. وهديناهما الصّراط المستقيم)

۱۷ - ۱۱۸

۴ / ۲۰۵

(وأنبتنا

عليه شجره من يقطين)

۱۴۶

۴ / ۳۱

(وإنّا

لنحن الصّافّون. وإنّا لنحن المسبّحون)

۱۶۵ - ۱۶۶

۹ / ۲

سوره ص

(حتّی

توارت بالحجاب)

۳۲

۱۷۸ / ۱

(واذکر

عبادنا إبراهیم وإسحاق ویعقوب أولی الأیدی والأبصار)

۴۵

۲۹۸ / ۴

(هذا

ذكر وإنّ للمتّقين لحسن مآب)

۴۹

۲۹۸ / ۴

(هذا

وإنّ للطّاغين لشرّ مآب)

۵۵

۲۹۸ / ۴

سوره الزمر

(قل

هل يستوى الّذين يعلمون والّذين لا يعلمون)

۹

۱۶۰ / ۲

(أفمن

شرح الله صدره للإسلام)

۲۲

۲۶ / ۲

(فويل

للقاسيه قلوبهم من ذكر الله)

۲۲

٢ / ٣٣٣

(أليس

الله بكاف عبده)

٣٦

٢ / ٤٧٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٣

(ولقد

أوحى إليك وإلى الّذين من قبلك لئن أشركت ليحبطنّ عملك)

٦٥

٢ / ٩٠ ، ٨٥

(ونفخ

فى الصّور فصعق من فى السّموات ومن فى الأرض)

٦٨

١ / ٧٤٥

(ادخلوا

أبواب جهنّم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبّرين)

٧٢

٢ / ٤٦٢

سوره غافر

(إنّ

الّذين يستكبرون عن عبادتى)

۶

۵۲۴ / ۱

(الّذين

يحملون العرش ومن حوله يسبّحون بحمد ربّهم ويؤمنون به)

۷

۷۳۵ / ۲

(وقال

رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه)

۲۸

۲۱۰ / ۲

(مثل

دأب قوم نوح)

۳۱

۲۱۲ / ۱

(يا

هامان ابن لی صرحا)

۳۶

۴۶۰ ، ۴۳۹ ، ۳۹۱ / ۱

(سيدخلون

جهنّم داخرين)

۶۰

۳۴۱ / ۲

(ذلکم

بما کنتم تفرحون فی الأرض)

۷۵

۱۶۸ / ۴

سوره فصلت

(فصّلت

آیاته)

۳

۱۹۸ / ۲

(وأمّا

ثمود فهدیناهم)

۱۷

۱۹۳ / ۲

(لهم

فیها دار الخلد)

۲۸

۵۳ / ۳

(اعملوا

ما شئتم)

۴۰

۴۰۸ / ۲

(وما

ربّک بظلام للعبید)

۴۶

۲ / ۳، ۷۳۹، ۱۴۳، ۱۰۶ / ۳۷۵

ص: ۳۲۸

سوره الشورى

(أم

اتّخذوا من دونه أولياء فالله هو الولىّ)

۹

۲ / ۴۳۴ ، ۴۳۱

(ليس

كمثله شىء)

۱۱

۳ / ۵۰۰ ، ۴۹۱ ، ۴۳۲

(وهو

الّذى يقبل التّوبه عن عباده)

۲۵

۱ / ۴۳

(وجزاء

سيّئه سيّئه مثلها)

۴۰

۴ / ۳۶

(يهب

لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذّكور. أو يزوّجهم ذكرانا)

۴۹ - ۵۰

٧٧ / ۴

(وإنّک

لتهدی إلی صراط مستقیم)

۵۲

٣٢ / ١

سوره الزخرف

(أفنضرب

عنکم الذّکر)

۵

۶٠ / ٢

(صفحا)

۵

(أن

کنتم قوما مسرفین)

۵

۶٢ ،۶٧ / ٢

(ولئن

سألتهم من خلق السّموات والأرض)

٩

١٩ / ٢

(سبحان

الّذى سخّر لنا هذا)

۱۳

۱ / ۷۳۹

(أهم

يقسمون رحمه ربّك)

۳۲

۲ / ۳۸۷

(وهو

الّذى فى السّماء إله)

۸۴

۳ / ۵۰

(قل

إن كان للرّحمن ولد)

۸۱

۲ / ۲۸۵ ، ۶۹ ، ۶۴ ، ۵۸ ، ۵۳

(خلقهنّ

العزيز العليم)

۹

۲ / ۳۶۶ ، ۲۵

سوره الدخان

(فارتقب

يوم تأتى السّماء بدخان مبين)

١٠

٢ / ٤٠١

(أنّى

لهم الذّكرى)

١٣

٢ / ٣٩٩

(وقد

جاءهم رسول مبين. ثمّ تولّوا عنه)

١٣ - ١٤

٢ / ٤٠٠

(إنّكم

عائدون)

١٥

٢ / ٤٠١

(كم

تركوا من جنّات وعيون)

٢٥

۲ / ۱۷۹

(ولقد

نجّينا بنى إسرائيل من العذاب المهين. من فرعون)

۳۰ - ۳۱

۲ / ۳۹۷

(إنّه

كان عاليا من المسرفين)

۳۱

۲ / ۳۹۹

(وما

خلقنا السّماء والأرض وما بينهما لاعبين)

۳۸

۱ / ۶۴

(ذق

إنّک أنت العزیز الکریم)

۴۹

۴۱۴ / ۲

سوره الجاثیه

(ویوم

یعرض الّذین کفروا علی النّار)

۲۰

۷۵۱ / ۱

(إن

نظنّ إلا ظنّا)

۳۲

۱ / ۲ ، ۵۸۳ ، ۵۸۲ / ۲۹۳

سوره محمد

(ذلک

بأنّ الّذین کفروا اتّبعوا الباطل)

۳

۵۳۹ / ۱

(کذلک

یضرب الله للنّاس أمثالهم)

٣

١ / ٥٣٩

(أفلم

يسيروا فى الأرض)

١٠

٢ / ٦١

سوره الفتح

(أشدّاء

على الكفّار رحماء بينهم)

٢٩

٤ / ٢٥ ، ١٨ ، ١١

سوره الحجرات

(لو

يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتّم)

٧

٢ / ١٠٢

(لا

يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكنّ خيرا

منهنّ)

١١

۱۴۴ / ۲

سوره الذاريات

(وإنّ

الدّين لواقع)

۶

۷۴۷ / ۱

(يسألون

أيّان يوم الدّين)

۱۲

۳۷۴ / ۲

(يوم

هم على النّار)

۱۳

۱۸۳ / ۴

(مثل

ما أنّكم تنطقون)

۲۳

۶۷۴ / ۱

(قالوا

سلاما قال سلام)

٢٥

٢ / ٥٢١ ، ٥١٥

(فصكّت

وجهها)

٣٠

٢ / ٥٩٧

(والسّماء

بنيناها بأيد)

٤٧

٤ / ٥٢

(فنعم

الماهدون)

٤٨

٢ / ٦٧٥ ، ٥٢٥

(إنّ

الله هو الرّزّاق)

٥٨

١ / ٦٢٣

سوره ق

(يوم

نقول لجهنّم هل امتلأت وتقول هل من مزيد)

۳۰

۸۲ / ۴

ص: ۳۳۰

سوره الطور

(اصبروا

أو لا تصبروا)

۱۶

۴۱۵ / ۲

(فسبحه)

۴۹

۱۸۵ / ۱

سوره النجم

(والنّجم

إذا هوى)

۱

۱۹۶ / ۴

(وما

ينطق عن الهوى)

۳

۸۴ / ۱

(وأنّه

أهلك عادا الأولى)

۵۰

۱ / ۶۰۵

(اقتربت

السّاعه وانشقّ القمر. وإن يروا آيه يعرضوا ويقولوا سحر مستمر)

۱ – ۲

۴ / ۲۱۳

(وفجّرنا

الأرض عيونا)

۱۲

۱ / ۷۰۸، ۴۴۱

سوره الرحمن

(الشّمس

والقمر بحسبان. والنّجم)

۵ – ۶

۴ / ۲۷

(فبأىّ

آلاء ربّكما تكذّبان)

۱۳

۱ / ۷۵۴

(يا

معشر الجنّ والإنس إن استطعتم)

٣٣

٧٥۴

(حور

مقصورات فی الخیام)

٧٢

٢ / ٢١١

سوره الواقعه

(والسّابقون

السّابقون)

١٠

١ / ٣٠

(فی

سدر مخضود)

٢٨ - ٣٠

۴ / ١٩٥

(أئنّا

لمبعوثون. أو آباؤنا الأوّلون)

۴٧ - ۴٨

٢ / ۶١

(فأمّا

إن كان من المقرّبين)

٨٨

١ / ٩٥

سوره الحديد

(هو

الأوّل والآخر والظّاهر والباطن)

٣

٢ / ٤٥٣ ، ٤٤٩

(لا

يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل)

١٠

٢ / ٦٧٧ ، ٦٧١

(أولئك

أعظم درجه من الّذين أنفقوا من بعد وقاتلوا)

١٠

٢ / ٦٧٢

(لئلا

يعلم أهل الكتاب)

٢٩

٣ / ٤٢١

(لئلا

يعلم أهل الكتاب)

۲۹

۳ / ۴۲۱

سوره المجادله

(حسبهم

جهنّم)

۱

۱ / ۱۲۲

سوره الحشر

(هو

الله الّذى لا إله إلا هو الملك القدّوس السّلام المؤمن المهيمن العزيز الجبّار

المتكبّر)

۲۳

۲ / ۴۵۰

سوره الممتحنه

(لا

هنّ حلّ لهم ولا هم يحلّون لهنّ)

۱۰

۴ / ۴۷

سوره الصف

(لم

تؤذوننى وقد تعلمون أنّى رسول الله إليكم)

۵

۲ / ۵۹۸

سوره الجمعه

(مثل

الّذين حمّلوا التّوراه ثمّ لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا)

۵

۳ / ۱۹۰ ، ۱۴۷ ، ۱۳۴

سوره المنافقون

(إذا

جاءك المنافقون قالوا نشهد إنّك لرسول الله)

۱

۱ / ۳۲۶

(يقولون

لئن رجعنا إلى المدينه)

۸

۴ / ۱۴۶

سوره الطلاق

(یا

أیّها النّبیّ إذا طلّقتم النّساء)

۱

۱ / ۷۵۴ ، ۴۹۴

سوره التحریم

(والملائکه

بعد ذلک ظهیر)

۴

۲ / ۶

(وکانت

من القانتین)

۱۲

۲ / ۷۰

سوره الملک

(الّذی

خلق الموت والحیاه)

۲

۳ / ۶۴

سوره القلم

(ما

أنت بنعمه ربّک بمجنون)

۲

۲۸۸ / ۳

(ولا

تطع کلّ حلاف مهین)

۲۰

۶۹۳ / ۱

ص: ۳۳۲

سوره الحاقه

(إنّا

لمّا طغا الماء حملناكم فی الجاریه)

۱۱

۳۴۷ / ۳

(فهو

فی عیشه راضیه)

۲۱

۴۰۲ ،۴۵۸ / ۱

(خذوه

فغلّوه. ثمّ الجحیم صلّوه. ثمّ فی سلسله ذرعها سبعون ذراعا فاسلکوه)

۳۰ – ۳۲

۱۹۶ / ۱۹۶ ،۴ / ۲

سوره المعارج

(سأل

سائل بعذاب واقع. للکافرین)

۱

۳۰۵ / ۴

سوره نوح

(إنّا

أرسلنا نوحا إلى قومه)

١

١ / ١١٤

(استغفروا

ربّكم إنّه كان غفّارا)

١٠

٤ / ١٧٦

(ما

لكم لا ترجون لله)

١٣ – ١٤

٤ / ٢٠٤ ، ٢٠٣

(أغرقوا

فأدخلوا نارا)

٢٥

٤ / ١٠

(ربّ

اغفر لى)

٢٨

٢ / ٤١٧

سوره المزمل

(يوما

يجعل الولدان شيبا)

١٧

١ / ٤٣٦

سوره المدثر

(وربّك

فكبّر)

٣

١ / ٤٨

(ولا

تمنن تستكثر)

٦

١ / ٢ ، ٧١٧ / ٥٩٣

سوره القيامه

(يسأل

أيّان يوم القيامه)

٦

٢ / ٣٧٤

(وجوه

يومئذ ناضره)

۲۲

۱ / ۶۵۰

(والتفّت

السّاق بالسّاق)

۲۹

۴ / ۱۶۲

سوره الإنسان

(هل

أتى على الإنسان حين من الدّهر)

۱

۱ / ۲ ، ۴۷۴ / ۳۳۵

(ويطعمون

الطّعام على حبّه)

۸

۲ / ۷۱۹

ص: ۳۳۳

سوره المرسلات

(والمرسلات

عرفا)

۱

۴ / ۱۹۵

(يوم

لا ينطقون)

۳۵

۴ / ۷۲

سوره النبأ

(لا

يتكلّمون إلا من أذن له)

۳۸

۴ / ۷۲

سوره النازعات

(أيّان

مرساها)

۴۲

۲ / ۳۷۴

(إنّما

أنت منذر من يخشاها)

۴۵

۲۷۶ / ۲

سوره عبس

(عبس

وتولّی. أن جاءه الأعمی)

۱ – ۲

۷۲۲ / ۱

(وما

یدریک لعلّه یزّکی)

۳

۷۲۲ / ۱

سوره التکویر

(فأین

تذهبون)

۲۶

۱ / ۲ ، ۴۶۳ / ۳۸۲ ، ۶۱

سوره الانفطار

(وإنّ

علیکم لحافظین)

١٠

٢ / ١٩٧

(إنّ

الأبرار لفى نعيم. وإنّ الفجّار لفى جحيم)

١٣ – ١٤

٢ / ٥٣٠

سوره المطففين

(كلا

إنّهم عن ربّهم يومئذ لمحجوبون)

١٥

١ / ٥٧٦

سوره الانشقاق

(إذا

السّماء انشقّت)

١

١ / ٢ ، ٣٣٢ / ٧٦

(لتركبنّ

طبقا عن طبق)

١٩

١ / ٤٢٤

سوره الطارق

(إن

كلّ نفس لمّا عليها حافظ)

۴

۹۶ / ۱

سوره الأعلى

(سبّح

اسم ربّك)

۱

۴۹۸ / ۱

سوره الغاشيه

(فيها

سرر مرفوعه. وأكواب موضوعه)

۱۳ - ۱۴

۲۰۳ / ۴

ص: ۳۳۴

(ونمارق

مصفوفه. وزرابيّ مبثوثه)

١٥ - ١٦

٢٠٣ / ٤

(أفلا

ينظرون إلى الإبل كيف خلقت. وإلى السّماء كيف رفعت. وإلى الجبال كيف نصبت. وإلى

الأرض كيف سطحت)

١٧ - ٢٠

٥٦٤ / ٢

سوره الفجر

(وجاء

ربّك)

٢٢

٢ / ٣، ٦٨٠ / ٤٩١، ٤٣٢

سوره الشمس

(ونفس

وما سوّاها. فألهمها فجورها وتقواها)

٧ - ٨

٢١٢ / ١

سوره الليل

(فأمّا

من أعطى واتّقى)

۵

۲۳ / ۴

(وأمّا

من بخل واستغنى)

۸ – ۱۰

۲۳ / ۴

سوره الضحى

(والضّحى.

واللّيل إذا سجى. ما ودّعك ربّك وما قلى)

۱ – ۳

۱۸۵ / ۲

(ألم

يجدك يتيما)

۶

۳۸۹ / ۲

(فأمّا

اليتيم فلا تقهر. وأمّا السّائل فلا تنهر)

۹ – ۱۰

١٩٧ / ٢

سوره الشرح

(ألم

نشرح لك صدرك)

١

٣٨٩ / ٢

(إنّ

مع العسر يسرا)

٦

١٧٤ / ١

سوره العلق

(اقرأ

باسم ربّك)

١

٧٧ / ١ ، ٢٠١ / ٢

(علّم

الإنسان ما لم يعلم)

٥

٢٠٣ / ٢

(فليدع

ناديه)

۱۷

۳ / ۲۷۴

سوره الزلزله

(وأخرجت

الأرض أثقالها)

۲

۱ / ۴۳۷

سوره العاديات

(وإنّه

على ذلك لشهيد. وإنّه لحبّ الخير لشديد)

۷ – ۸

۴ / ۱۶۸

سوره القارعه

(فأمّا

من ثقلت)

۶

۱ / ۴۵۹

(فهو

فى عيشه راضيه)

١ / ٤٥٨ ، ٤٠٢٥

ص: ٣٣٥

سوره التكاثر

(كلا

سوف تعلمون. ثمّ كلا سوف تعلمون)

۳ – ۴

۲ / ۷۰۴، ۶۹۶

سوره العصر

(إنّ

الإنسان لفی خسر)

۲

۱ / ۵۶۶، ۵۵۵

سوره الهمزه

(ویل

لکلّ همزه لمزه)

۱

۲ / ۱۶۷

سوره الفیل

(ویل

لکلّ همزه لمزه)

۱

۲ / ۱۶۷

(ألم

تر كيف فعل ربّك بأصحاب الفيل)

١

۴ / ١٩۶

سوره الكوثر

(إنّا

أعطيناك الكوثر. فصلّ لربّك وانحر)

١ - ٢

١ / ٧٢۶

سوره الكافرون

(لكم

دينكم ولى دين)

۶

٢ / ١۴۴

سوره المسد

(تبّت

يدا أبى لهب وتبّ)

١

١ / ۵١٢

سوره الإخلاص

(قل

هو الله أحد)

١

١ / ٢ ، ٧١٣ ، ٥٠٢ / ١٧٨ ، ٣٢ ، ٢٧

ص: ٣٣٦

ثانيا : فهرس الأحاديث

" كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو

أجذم"

١ / ٢٠

" أن تعبد الله كأنك تراه"

١ / ٢٣

" لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما ساوى مدّ

أحدهم ولا نصفيه"

١ / ٣٠

" مر بجنازه فأثنوا عليها خيرا ومرّ بأخرى

فأثنوا عليها شرّا"

١ / ٦٧

" قولوا اللهم صلّ"

١ / ٨٤

" خيركم قرنى"

١ / ٩٠

" وإلا استمتع بها"

١ / ٩٣

" أما بعد ، ما بال أقوام"

١ / ٩٤

" المؤمن غرّ كريم والمنافق خبّ لئيم"

١ / ٢ ، ١٦١ / ١٦١

" ما رأيت منه ولا رأى منّى"

١ / ١٨٧ ، ١٧٠

" ما أنا بقارئ"

١ / ٢٠٤

" الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم

يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم"

١ / ٤ ، ٢١٢ / ١٥٠

" لا حول ولا قوه إلا بالله كنز من كنوز

الجنه"

١ / ٣٤٦

" هل تزوجت بكرا أم ثيبا"

١ / ٣٦٦

" يحشر الناس يوم القيامه غرلا"

١ / ٣٨٢

" أقصرت الصلاه أم نسيت يا رسول الله"

١ / ٦٩٤

" البيعان بالخيار ما لم يتفرقا"

١ / ٤٢٠

" اللهم لا مانع لما أعطيت"

١ / ٤٨١

" كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته"

١ / ٤٩١

" إبليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث

سراياه"

١ / ٧٩١

" اطلبوا العلم ولو بالصين"

٢ / ١٠١

ص: ٣٣٧

" فإنى أباهى بكم الأمم يوم القيامه"

٢ / ١٠٢

" نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم

يعصه"

٢ / ١٠٢

" أتيتكم بالحنيفيه البيضاء"

٣ / ٨١

" خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلّما سمع

هيعه طار إليها" أو" رجل فى شعفه فى غنيمه له يعبد الله تعالى حتى

يأتيه الموت"

٣ / ٣١٦

" أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا"

٣ / ٤٠٢

" اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا"

٤ / ١٧٠

" الناس كإبل مائه لا تجد فيها راحله"

٣ / ٤٨٥

" المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"

٣ / ٥٢٣

" حفّت الجنه بالمكاره وحفّت النار

بالشهوات"

۴ / ۲۶۳

" الخيل معقود بنواصيها الخير"

۴ / ۱۶۷

" شاهت الوجوه"

۴ / ۲۶۳

" فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب"

۴ / ۲۸۰

" أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش"

۴ / ۱۲۶

" أول الآيات الدخان ونزول عيسى بن مريم ..."

۲ / ۴۰۰

" أصحابى كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم

۴ / ۲۷۸

" نحن معاشر الأنبياء لا نورث"

۲ / ۴۳۷

" يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان : الحرص وطول

الأمل"

۲ / ۷۰۰

ثالثا : فهرس الشعر

قافيه الهمزه

وما أدرى ولست إخال أدرى

أقوم آل حصن أم نساء ۴ / ۱۴۳

فمن فى كفه منهم خضاب

كمن فى كفّه منهم قناء ۴ / ۱۴۳

بناه مكارم وأساه كلم

دماؤكم من الكلب الشفاء ۴ / ۱۲۱

لم يحك نائلك السحاب وإنما

حمت به فصبيبها الرحضاء ۴ / ۱۱۵

لم تلق هذا الوجه شمس نهارها

إلا بوجه ليس فيه حياء ۳ / ۲۱۶

خاط لى عمرو قباء

ليت عينيه سواء ۴ / ۱۳۹

فاسأل الناس جميعا

أمديح أم هجاء ۴ / ۱۳۹

ومهمه مغبره أرجاؤه

كأن لون أرضه سماؤه ۱ / ۷۵۰

أمن ازديادك فى الدجى الرقباء

إذ حيث كنت من الظلام ضياء ۲ / ۲۱۶

لا تسقنى ماء الملام فإننى

صب قد استعذبت ماء بكائى ٣ / ٤٥١

ما أبصرت عيناك أحسن منظرا

فيما يرى من سائر الأشياء ٤ / ١٥

كالشامه الخضراء فوق الوجنه

الحمراء تحت المقله السوداء ٤ / ١٥

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا

إلا بوجه ليس فيه حياء ٣ / ٢١٦

أحبه وأحب فيه ملامه

إن الملامه فيه من أعدائه ٤ / ٢٥٢

ما نوال الغمام وقت ربيع

كنوال الأمير يوم سخاء ٤ / ٦٤

فنوال الأمير بدره عين

ونوال الغمام قطره ماء ٤ / ٦٤

والريح تعبث بالغصون وقد جرى

ذهب الأصيل على لجين الماء ٣ / ٢٢٠

ويصعد حتى يظن الجهول

بأن له حاجه فى السماء ٣ / ٣٧٧

يوما بحزوى ويوما بالعقيق وبال

عذيب يوما ويوما بالخليصاء ١ / ٥٢

قافيه الباء

ولست بمستبق أخا لا تلمه

على شعث أى الرجال المهذب ٢ / ٧١١

مبارك الاسم أغر اللقب

كريم الجرشى شريف النسب ١ / ١٦٨

حلفت فلم أترك لنفسك ريبه

وليس وراء الله للمرء مهرب ٤ / ١٠٢

لئن كنت قد بلغت عنى خيانه

لمبلغك الواشى أغش وأكذب ٤ / ١٠٢

ولكنى كنت امرءا لى جانب

من الأرض فيه مستراد ومذهب ٤ / ١٠٢

ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم

أحكم فى أموالهم وأقرب ٤ / ١٠٣

كفعلك فى قوم أراك اصطنعتهم

فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا ٤ / ١٠٤

تشابه دمعى إذ جرى ومدامتى

فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكب ٣/١٧٠

فو الله ما أدرى أبالخمر أسبلت

جفونى أم من عبرتى كنت أشرب ٣/١٧٠

سلبوا وأشرقت الدماء عليهم

محمره فكأنهم لم يسلبوا ۴ / ۲۵۰

تدبير معتصم بالله منتقم

لله مرتغب فى الله مرتقب ۴ / ۲۰۱

بنا تميما يكشف الضباب ۲ / ۴۳۷

كما عسل الطريق الثعلب ۱ / ۴۵

طحا بك قلب فى الحسان طروب

بعيد الشباب عصر حان مشيب ۱ / ۷۲۷

فإن تسألونى بالنساء فإننى

خبير بأدواء النساء طبيب ۱ / ۷۲۷ ، ۳۶

شربنا شرابا طيبا عند طيب

كذاك شراب الطيبين يطيب ۱ / ۴۶

شربنا وأهرقنا على الأرض جرعه

وللأرض من كأس الكرام نصيب ۱ / ۴۶

تكلفنى ليلى وقد شط وليها

وعادن عواد بيننا وخطوب ۱ / ۷۳۰

سقتنى فى ليله بشعرها

شبيهه خديها بغير رقيب ۲ / ۶۹۴

فما زلت فى ليلتين شعر وظلمه

شمسين من خمر ووجه حبيب ۲ / ۶۹۴

ممنعه لا يستطاع كلامها

على بابها من أن تزار رقيب ١ / ٧٢٧

إذا غاب عنها البعل لم تفش سره

وترخى إباب البعل حين يثوب ١ / ٧٢٧

إذا شاب رأس المرء أو قل ماله

فليس له فى ودهن نصيب ١ / ٧٢٧

ص: ٣٤٠

ولو تلقى اصداؤنا بعد موتنا

ومن دون رمسينا من الارض سبسب ٢/١٠٢

كم بالكتيب من اعتراض كثيب

وقوام غصن فى الثياب رطيب ۴ / ۵۷

ومن يک أمسى بالمدينه رحله

فإنى وقيار بها لغريب ٢ / ۵

له حاجب فى كل أمر يشينه

وليس له عن طالب حاجب ١/٥٧۶

أم الحليس لعجوز شهربه

ترضى من اللحم بعظم الرقبه ٢ / ٧

وما مثله فى الناس إلا مملكا

أبو أمه حى أبوه يقاربه ١ / ١٩١ ، ١٨٩

كان مثار النقع فوق رؤوسنا

واسيافنا ليل تهاوى كواكبه واسيافنا ليل تهاوى

كواكبه ١٧٧ ، ١٩، ٣ / ١٠۶ ، ۵

سأغسل عنى العار بالسيف جالبا

على قضاء الله ما كان جالبا ٢ / ٣۴٢

وأذهل عن دارى وأجعل هدمها

لغرض من باقى المذمه حاجبا ٢ / ٣۴٣

ويصغر فى عينى تلادى إذا انثنت

يمينى بإدراك الذى كنت طالبا ٢ / ٣٤٣

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا

وأقدم لما لم يجد عنك مهربا ٤ / ٢٠٦

لو رأى الله أن فى الشيب خيرا

جاورته الأبرار فى الخلد شيبا ٤ / ٢٩٤

كل يوم تبدى صروف الليالى

خلقا من أبى سعيد غريبا ٤ / ٢٩٥

أقلب فيه أجفانى كأنى

أعد بها على الدهر الذنوبا ١ / ٢٠

إذا نزل السماء بأرض قوم

رعيناه وإن كانوا غضابا ٤ / ٥٦

إذا غضبت عليك بنو تميم

وجدت الناس كلهم غضابا ٤ / ٢٥٠

ضرائب أبدعتها فى السماح

فلسنا نرى لك فيها ضريبا ٤ / ١٨٤

إذا ملك لم يكن ذا هبه

فدعه فدولته ذاهبه ٤ / ١٥٧

أزورهم وسواد الليل يشفع لى

وأنثنى وبياض الصبح يغرى بى ٤ / ٢٥

أحاولت إرشادى فعقلى مرشدى

أم اشتقت تأدیی فدهری مؤدبی ۲ / ۴۳۳

خلیلی مرا بی علی أم جندب

لنقضی حاجات الفؤاد المعذب ۱ / ۷۰۰

لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظی

أرق وأحفی منک فی ساعه الکرب ۴/۲۸۰

جودی علی المستهتر الصب

ذا المبتلی المتفکر القلب ۴ / ۲۱۲

ص: ۳۴۱

إذا ما تميمى أتاك مفاخرا

فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب ۴/۱۴۱

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

فقد تركتك ذا مال وذا نشب ۳ / ۳۴۶

أسكر بالأمس إن عزمت على الشر

ب غدا إن ذا من العجب ۴ / ۱۰۰

فقالت له العينان سمعا وطاعه

وحدرتا كالدر لمّا يثقب ۲ / ۶۰۳

كأن عيون الوحش حول خبائنا

وأرحلنا الجزع الذى لم يثقب ۲ / ۷۰۱

لم يرم قوما ولم ينهد إلى بلد

إلا تقدمه جيش من الرعب ۴ / ۲۰۱

السيف أصدق إنباء من الكتب

فى حده الحد بين الجد واللعب ۴ / ۲۰۱

فأما القتال لا قتال لديكم

ولكن سيرا فى عراض المواكب ۱ / ۹۴

أحلامكم لسقام الجهل شافيه

كما دماؤكم تشفى من الكلب ۴ / ۱۲۰

ما به قتل أعاديه ولكن يتقى

إخلاف ما ترجو الذئاب ۴ / ۱۱۱

ومن فى كفه منهم قناه

كمن فى كفه منهم خضاب ۴ / ۲۴۸

أترجو أن تكون وأنت شيخ

كما قد كنت أيام الشباب ۱ / ۳۳۲

لقد كذبتك نفسك أى ثوب

خليع كالجديد من الشياب ۱ / ۳۳۲

ورب نهار للقراف أصيله

ووجهى كلا لونيهما متناسب ۳ / ۲۲۱

إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم

بعتيبه بن الحارث بن شهاب ۴ / ۱۵۰

وصاعقه من نصله تنكفى بها

على أرؤس الأقران خمس سحائب ۳/ ۳۰۹،۳۱۰

يكاد الندا منها يفيض على العدا

لدى الحرب تثنى فى قنا وقواضب ۳ / ۳۰۸

أبدت أسى أن رأتنى مجلس الغضب

وآل ما كان من عجب إلى عجب ۳/ ۱۹۶

ستصبح العيس بى والليل عند فتى

كثيرذكر الرضا فى ساعه الغضب ۳ / ۱۹۶

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم

بهن فلول من قراع الكتائب ۴ / ۲۳۲

وإذا تألق فى الندى كلامه

المصقول خلت لسانه من عضبه ۴ / ۲۴۵

يمدون من أيد عواص عواصم

تصول بأسياف قواض قواضب ۴ / ۱۶۳

أرسما جديدا من سعاد تجنب

عفت روضه الأجداد منها فيثقب ۲/ ۷۱۰

صدفت عنه ولم تصدق مواهبه

عنى وعاوده ظنى فلم يخب ۳ / ۱۹۷

ص: ۳۴۲

صدفت عنه ولم تصدق مواهبه

عنى وعاوده ظنى فلم يخب ٣ / ١٩٧

كالغيث إن جئته وافاك ريقه

وإن ترحلت عنه لج فى الطلب ٣ / ١٩٧

لا يحزن الله الأمير فإننى

لآخذ من حالاته بنصيب ٢ / ٦٤٩

ومن سر أهل الأرض ثم بكى أسى

بكى بعيون سرها وقلوب ٢ / ٦٤٩

وإنى وإن كان الدفين حبيبه

حبيب إلى قلبى حبيب حبيبى ٢ / ٦٤٩

وقد فارق الناس الأحبه قبلنا

وأعيا دواء الموت كل طبيب ٢ / ٦٤٩

سبقنا إلى الدنيا فلو عاش أهلها

منعنا بها من جيئه وذهوب ٢ / ٦٤٩

تملكها الآتى تملك سالب

وفارقها الماضى فراق سليب ٢ / ٦٤٩

ولا فضل فيها للشجاعه والندى

وصبر الفتى لو لا لقاء شعوب ٢ / ٦٤٩

قافيه التاء

وردت إليك الشمس بعد مغيبها

كما أنها قدما ليوشع ردت ۴ / ۳۲۶

فتى غير محجوب الفنى عن صديقه

ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت ۴/ ۲۷۷ ، ۸۰ ، ۲۶

رأى خلتى من حيث يخفى مكانها

فكانت قذى عينيه حتى تجلت ۴/۲۷۷،۲۶

سأشكر عمرا إن تراخت منيتى

أيادى لم تمنن وإن هى جلت ۴/۲۷۷، ۲۶

وقل لجديد الثوب لا بد من بلّى

وقل لاجتماع الشمل لابدمن شتّ۱/۴۰۸

بنفسج جمعت أوراقه فحكى

كحلا تشرب دمعا يوم تشتيت ۳ / ۱۶۲

ولا زورديه تزهو بزرقتها

بين الرياض على حمر اليواقيت ۳ / ۱۶۲

قد قال عذول مناك أتى

فأجبت وقلت كذبت متى ۱ / ۴۷۸

فقال حبيبك ذو خفر

وكبير السن فقلت فتى ۱ / ۴۷۸

كأنها فوق قامات ضعفن بها

أوائل النار فى أطراف كبريت ۳ / ۱۶۳

كما أبرقت قوما عطاشا غمامه

فلما رأوها أقشعت وتجلت ٣ / ٢٢٥

قافيه الجيم

قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم

ما فى التلاقى ولا فى غيره حرج ۴ / ٢٣۴

أشكو إلى الله هما لا يفارقنى

وشرعا فى فؤادى الدهر يعتلج ۴ / ٢٣۴

ص: ٣۴٣

ومقله وحاجبا مزججا

وفاحما ومرسنا مسرجا ١ / ٢٧٢

جودى على المستهتر الصب الجوى

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ٤ / ٢١٢

إن السماحه والمروءه والندى

فى قبه ضربت على ابن الحشرج ٣ / ٥١٨

من راقب الناس لم يظفر بحاجته

وفاز بالطيبات الفاتك اللهج ٤ / ٢٣٥

ملك أغر متوج ذو نائل

للمعتفين يمينه لم تشنج ٣ / ٥١٨

يا خير من صعد المنابر بالتقى

بعد النبى المصطفى المستحرج ٣ / ٥١٨

لما أتيتك راجيا لنوالكم

ألفيت باب نوالكم لم يرتج ٣ / ٥١٨

قافيه الحاء

هل أحدث الدهر لنا نكبه

أم هل رقت أم شقيق سلاح ١ / ٣٨١

أملتهم ثم تأملتهم

فلاح لى أن ليس فيهم فلاح ٤ / ١٨٣

جاء شقيق عارضا رمحه

إن بنى عمك فيهم رماح ١ / ٣٨١

ولاح يلحى على جرى العنان إلى

ملهى فسحقا له من لائح لاحى ٤ / ١٨٧

نهانى الشيب عما فيه أفراحى

فكيف أجمع بين الراح والراح ٤ / ١٨٧

وبدا الصبح كأن غرته

وجه الخليفه حين يمتدح ٣ / ١٦٥ ، ٦٦

العذر إن أنصفت متضح

وشهود حبك أدمع سفح ٣ / ١٦٥

فضحت ضميرى عن ودائعه

إن الجفون نواطق فصح ٣ / ١٦٥

وإذا تكلمت العيون على

إعجامها فالسر مفتضح ٣ / ١٦٥

مهما أبيت معانقى قمر

للحسن فيه مخأيل تضح ٣ / ١٦٥

نشر الجمال على محاسنه

بدعا وأذهب همه الفرح ٣ / ١٦٥

يختال فى حلل الشباب به

مرح وداؤك أنه مرح ٣ / ١٦٥

ما زال يلثمنى مراشفه

ويعلنى الإبريق والقدح ٣ / ١٦٥

حتى استرد الليل خلعته

وفشا خلال سواده وضح ٣ / ١٦٥

نشرت بك الدنيا محاسن

ها وتزينت بصفاتك المدح ٣ / ١٦٥

وإذا سلمت فكل حادث

ه جلل فلا بؤس ولا ترح ٣ / ١٦٥

جمع الحق لنا فى إمام

قتل البخل وأحيا السماحا ٣ / ٣٦٦

إن عفا ما فات لله حقا

أوسطا لم تخش منه جناحا ٣ / ٣٦٦

ألف الهيجاء طفلا وكهلا

تحسب السيف عليه وشاحا ٣ / ٣٦٦

نحن اللذون صبحوا الصباحا

يوم النخيل غاره ملحاحا ١ / ٧٢٣

وكأن البرق فى مصحف قار

فانطباقا مره وانفتاحا ٣ / ٧٢٣

كأنما يبسم عن لؤلؤ

منضد أو برد أو أقاح ٣ / ١٨٧

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح

أم ابتسامتها بالمنظر الضاحى ٤ / ١٤٣

عرف الدار فحيا وناحا

بعد ما كان صحا واستراحا ٣ / ١٣٠

ظل يلحاه العذول ويأبى

فى عنان العذل إلا جماحا ٣ / ١٣٠

علمونى كيف أسلو وإلا

فخذوا من مقلتى الملاحا ٣ / ١٣٠

من رأى برقا يضىء التماحا

ثقب الليل سناه فلاحا ٣ / ١٣٠

وكأن الرعد فحل لقاح

كلما يعجبه البرق صاحا ٣ / ١٣٠

تحسبه نشوان إما

رنا للفتر من أجفانه وهو صاح ٣ / ١٨٧

بت أفديه ولا أرعوى

لنهى ناء عنه أو لحى لاح ٣ / ١٨٧

أمزج كأسى بجنى ريقه

وإنما أمزج راحا براح ٣ / ١٨٧

يساقط الورد علينا وقد

تبلج الصبح نسيم الرياح ٣ / ١٨٧

سحر العيون النجل مستهلك

لبى وتوريد الخدود الملاح ٣ / ١٨٧

يا عين جودى بالدمو

ع المستهلات السوافح ٤ / ١٦٥

إن البكاء هو الشفا

ء من الجوى بين الجوانح ٤ / ١٦٥

ولما قضينا من منى كل حا

جه ومسح بالأركان من هو ماسح ٣/ ٣٢٧

وشدت على دهم المهارى رحالنا

ولم ينظر الغادى الذى هو رائح ٣ / ٣٢٧

وشدت على دهم المهارى رحالنا

ولم ينظر الغادى الذى هو رائح ٣ / ٣٢٧

لبيك يزيد ضارع لخصومه

ومختبط مما تطيح الطوائح ١ / ٢٠

ص: ٣٤٥

قافيه الدال

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا

وتسكب عيناى الدموع لتجمدا ١/، ١٩٨ ، ١٤٠ ٣ ، ٩ /

٢١٥

بشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا

وكوكب المجد فى أفق العلا صعدا ٤/٢٨٨

وتسعدنى فى غمره بعد غمره

سبوح لها منها عليها شواهد ١ / ٢٠٦

إن كنت خنتك فى الموده ساعه

فذممت سيف الدوله المحمودا ۴ / ۴١

وزعمت أن له شريكا فى العلى

وجحدته فى فضله التوحيدا ۴ / ۴١

قسما لو أنى حالف بغموسها

لغريم دين ما أراد مزيدا ۴ / ۴١

كأن محمر الشقى

ق إذا تصوب أو تصعد ٣ / ٢١٢

إذا لم يكن للمرء فى الخلق مطمع

فذو التاج والسقاء والذر واحد ٢ / ۵۵۴

عشيه قام النائحات وشققت

جيوب بأيدى مأتم وخدود ١ / ٢٠١

نهبت من الأعمار ما لو حويته

لهنئت الدنيا بأنك خالد ۴ / ۱۳۴

يا خاطب الدنيا

إنها شرك الردى ۴ / ۲۱۰

دار متى ما أضحكت

فى يومها أبكت غدا ۴ / ۲۱۰

غاراتها لا تنقضى

وأسيرها لا يفتدى ۴ / ۲۱۰

أعلام ياقوت نشر

ن على رماح من زبرجد ۳ / ۷۰

أخالد لم أهبط عليك بذمه

سوى أننى عاف وأنت جواد ۲ / ۶۲۰

أخالد إن الأجر والحمد حاجتى

فأيهما يأتى فأنت عماد ۲ / ۶۲۱

فإن تعطنى أفرغ عليك مدائحى

وإن تأب لم تضرب على سداد ۲ / ۶۲۱

ركابى على حرف وأنت مشيع

ومالى بأرض الباخلين بلاد ۲ / ۶۲۱

إذا أنكرتنى بلده ونكرتها

خرجت مع البازى على سواد ۲ / ۶۲۰

لما تؤذن الدنيا به من حروفها

يكون بكاء الطفل ساعه يولد ۴ / ۲۱۴

ص: ۳۴۶

وإلا فما يبكيه منها وإنها

لأوسع مما كان فيه وأرغد ۴ / ۲۱۴

ولا يقيم على ضيم يراد به

إلا الأذلان عير الحى والوتد ۴ / ۶۶

هذا على الخسف مربوط برقبته

وذا يشج فلا يرثى له أحد ۴ / ۶۷

أمسى وأصبح من تذكاركم وصبا

يرثى له المشفقان الأهل والولد ۲ / ۶۹۴

يبس النجيع عليه وهو مجرد

عن غمده فكأنما هو معمد ۴ / ۲۵۰

إن من ساد ثم ساد أبوه

ثم قد ساد بعد قبل ذلك جده ۱ / ۲ ، ۶۶۵ / ۴۶۳

إن الشباب والفراغ والجده

مفسده للمرء أى مفسده ۴ / ۱۶۴

ولا بد لى من جهله فى وصاله

فمن لى بخل أودع الحلم عنده ۴ / ۱۳۶

سأطلب حقى بالقنا ومشايخ

كأنهم ومن طول ما التثموا مرد ۴ / ۷۵

ثقال إذا لاقوا خفاف إذا دعوا

كثير إذا شدوا قليل إذا عدّوا ۴ / ۷۷

موعد أحبابك بالفرقه غد

..... ٤ / ٢٨٧

والمؤمن العائذات الطير يمسحها

ركبان مكه بين الغيل والسند ١ / ٦٠٤

قفوا جددوا من عهدكم بالمعاهد

وإن لم تكن تسمع لنشدان ناشد ٢ / ٧٣٨

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه

إذا فلا رفعت سوطا إلى يدى ١ / ٦٠٤

ما للجمال مشيها وئيدا

أجندلا يحملن أم حديدا ٢ / ٦٤٨

أم صرفانا باردا شديدا

أم الرجال جثما قعودا ٢ / ٦٤٨

ثلاث كلهن قتلت عمدا

فأخزى الله رابعه تعود ١ / ٦٩٧

كريم متى أمدحه أمدحه والورى

معى وإذا ما لمته لمته وحدى ١ / ١٨٢

تطاول ليلك بالأثمد

ونام الخلى ولم ترقد ١ / ٧٢١، ٧٢٠

وبات وباتت له ليله

كليله ذى العاثر الأرمد ١ / ٧٢١

وذلك من نبأ جاءنى

وخبرته عن أبى الأسود ١ / ٧٢١

ولكم تمنيت الفراق مغالطا

واحتلت فى استثمار غرس ودادى ١/ ٢٠٤

ص: ٣٤٧

وطمعت منها بالوصال لأنها

تبنى الأمور على خلاف مرادى ١ / ٢٠۴

والعيش خير فى ظلال

النوك ممن عاش كدّا ٢ / ۶۴۴

عيش بجد لا يضر

ك النوك ما أوليت جدا ٢ / ۶۴۴

وقالت أراه واحدا لا أخا له

يؤمله يوما ولا هو والد ٢ / ۶٢۴

فقلت : عسى أن تبصرنى كأنما

بنى حوالى الأسود الحوارد ٢ / ۶٢۴

فإن تميما قبل أن يلد الحصا

أقام زمانا وهو فى الناس واحد ٢ / ۶٢۴

سأحمد نصرا ما حييت وإننى

لأعلم أن قد جل نصرعن الحمد ۴ / ١٩٩

تجلى به رشدى وأثرت به يدى

وفاض به ثمدى وأورى به زندى ۴ / ١٩٨

مفيد ومتلاف إذا ما أتيته

تهلل واهتز اهتزاز المهند ۴ / ٢۵٩

ألا إن عينا لم تجد يوم واسط

عليك بحارى دمعها لجمود ١ / ٢٠١

قلت ثقلت إذ أتيت مرارا

قال ثقلت كاهلى بالأيادى ۴ / ۱۴۸

والذى حارت البريه ف

يه حيوان مستحدث من جماد ۱ / ۶۲۷

خود كأن بنائها

فى خضره النقش المزرد ۳ / ۶۹

سمك من البلور

فى شبك تكون من زبرجد ۳ / ۶۹

يقول فى قومس قومى وقد أخذت

منا السرى وخطا المهريه القود ۴ / ۲۹۱

أمطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا

فقلت : كلا ولكن مطلع الجود ۴ / ۲۹۳

قولا لهارون إمام الهدى

عند احتفال المجلس الحاشد ۴ / ۲۵۱

أنت على ما فيك من قدره

فلست مثل الفضل بالواجد ۴ / ۲۵۱

وليس على الله بمستنكر

أن يجمع العالم فى واحد ۴ / ۲۵۱

نقريهم لهذميات تقد بها

ما كان خاط عليهم كل زراد ۳ / ۳۶۶

بأن أمر الإله واختلف الناس

فداع إلى ضلال وهادى ١ / ٦٢٩

يصد عن الدنيا إذا عنّ سؤدد

ولو برزت فى ذى عذراء ناهد ٢ / ٧٤١

ص: ٣٤٨

قافيه الراء

قذى بعينيک أم بالعين عوار

أوذرفت إذ خلت من أهلها الدار / ۶۹۹

وقبر حرب بمكان قفر

وليس قرب قبر حرب قبر ۱ / ۱۸۰

ثوى فى الثرى من كان يحيا به الورى

ويغمر صرف الدهر نائله الغمر ۴ / ۱۸۹

فوجهک كالنار فى ضوئها

وقلبى كالنار فى حرّها ۴ / ۶۷

الموقدون بنجد نار بدايه

لا يحضرون وفقد العز فى الحضر ۱ / ۵۳۵

أقسم بالله أبو حفص عمر

ما مسها من نقب ولا دبر

....

اغفر له اللهم إن كان فجر ۲ / ۴۹۹

يزيدک وجهه حسنا

إذا ما زدته نظرا ۱ / ۴۴۷

رقت حواشى الزهر فهى تمرمر

وغدا الثرى فى حليه يتكسر ۳ / ۱۷۸

نزلت مقدمه المصيف حميده

ويد الشتاء جديده لا تكفر ٣ / ١٧٩

لولا الذى غرس الشتاء بكفه

كان المصيف هشائما لا تثمر ٣ / ١٧٩

كم ليله آسى البلاد بنفسه

فيما ويوم وبله مثعنجر ٣ / ١٧٩

مطر يذوب الصخر منه وبعده

صحو يكاد من الغضاره يمطر ٣ / ١٧٩

غيثان فالأنواء غيث ظاهر

لك وجهه والصحو غيث مضمر ٣ / ١٧٩

عجبت لإنسان فى فخره

وهو غدا فى قبره يقبر ٤ / ٢٧٤

لذا فليجل الخطب وليفدح الأمر

وليس لعين لم يفض ماؤها عذر ٤ / ١٥

وقد كان البيض القواضب فى الوغى

قواطع وهى الآن من بعده بتر ٤ / ١٥

غزا غزوه والحمد نسج ردائه

فلم ينصرف إلا وأكفانه الأجر ٤ / ١٦

كأن بنى نبهان حين وفاته

نجوم سماء خر من بينها البدر ٤ / ١٦

إذا ما نهى الناهى فلج بى الهوى

أصاح إلى الواشى فلج بى الهجر ۴ / ۴۳

ما بال من أوله نطفه

وجيفه آخره يفخر ۴ / ۲۷۴

والمسجدان وبيت نحن عامره

لنا وزمزم والأركان والسير ۲ / ۹

فما بال من أسعى لأجبر كسره

حفاظا وينوى من سفاهته كسرى ۱/ ۳۰۸

ص: ۳۴۹

يا صاحبى تقصيا نظريكما

تريا وجوه الأرض كيف تصور ٣ / ١٧٩

تريا نهارا مشمسا قد شابه

زهر الربا فكأنما هو مقمر ٣ / ١٧٩

تنزه طرفى فى تعابيرك الغر

وجال بها فكرى من السطرللسطر ٤ / ٥٠

كأن الثريا علقت بجبينه

وفى نحره الشعرى وفى خده البدر ٤ / ٤٣

رأين شيخنا قد تحنى صلبه

يمشى فيقعس أو يكب فيعثرا ١ / ٧٥١

أصبح لا يملك تقديم ما

يرجو ولا تأخير ما يحذر ٤ / ٢٧٤

وأصبح الأمر إلى غيره

فى كل ما يقضى وما يقدر ٤ / ٢٧٤

ثلاثه تشرق الدنيا ببهجتها

شمس الضحى وأبو إسحق والقمر ٢ / ٤٤٩ ، ١٤٩ ، ٤ ،

٦٣ / ٥٥٤

بنيت بها قبل المحاق بليله

فكان محاقا كله ذلك الشهر ١ / ٦٥٩

طربت بها لما فهمت نقوشها

كما يطرب النشوان من لذه الخمر ۴ / ۵۰

كالقسى المعطفات بل الأس

هم مبريه بل الأوتار ۴ / ۲۷

تمتع من شميم عرار نجد

فما بعد العشيه من عرار ۴ / ۱۷۸

دار متى ما أضحكت فى يوم

ها أبكت غدا تبا لها من دار ۴ / ۲۱۰

وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى

كعنقود ملاحيه حين نورا ۳ / ۴۴۶

فلا يمنعك من أرب لحاهم

سواء ذو العمامه والخمار ۴ / ۲۴۸

غاراتها لا تنقضى وأس

يرها لا يفتدى بجلائل الأخطار ۴ / ۲۱۰

وترى الطير على آثارنا

رأى عين ثقه أن ستمار ۴ / ۲۵۴

أقول لصاحبى والعيس تهوى

بنا بين المنيفه فالضمار ۴ / ۱۷۸

وإنى جدير إذ بلغتك بالمنى

وأنت بما أملت منك جدير ۴ / ۳۰۰

فإن تولنى منك الجميل فأهله

وإلا فإنى عاذر وشكور ۴ / ۳۰۱

فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى

أطنين أجنحه الذباب يضير ۴ / ۱۸۸

من راقب الناس مات غمّا

وفاز باللذه الجسور ۴ / ۲۳۵

أهدى لى الشوق وهو حلو

أغن فى طرفه فتور ۴ / ۲۳۵

عودته فيما أزور حبائبى

إهماله وكذاك كل مخاطر ٣ / ٣٢٥

أسد على وفى الحروب نعامه

فتخاء تنفرمن صفير الصافر ٣ /٣١٥،٢٨٧

هلا برزت إلى غزاله فى الوغى

بل كان قلبك فى جناحى طائر ٣ / ٢٨٧

قهرناكم حتى الكماه فأنتم

تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا ١ / ٦١٤

كم عالم يسكن بيتا بالكرا

وجاهل له قصور وقرى ١ / ٧٠٦

لما قرأت قوله سبحانه

نحن قسمنا بينهم زال المرا ١ / ٧٠٧

أتنسى دفاعى عنك إذ أنت مسلم

وقد سال من ذل عليك فرافر ٣ / ٣٣٨

ونسوتكم فى الروع باد وجوهها

يخلن إماء والإماء حرائر ٣ / ٣٣٨

أعبرتنا ألبانها ولحومها

وذلك عار يا ابن ريطه ظاهر ٣ / ٣٣٨

كم عاقل قد كان ذا عسر

وجاهل قد كان ذا يسر ١ / ٧٠٦

تحير الناس فى هذا فقلت له

م هذا الذى أوجب الإيمان بالقدر ١/ ٧٠٦

فما حب الديار شغفن قلبى

ولكن حب من سكن الديارا ٢ / ١٨٠

لو أن مرقشا حىّ

تعلق قلبه ذكرا ١ / ۴۴٧

كأن ثيابه أطلعن

من أزراره قمرا ١ / ۴۴٧

لعمرى لقد كان الثريا مكانه

ثراء فأضحى اليوم مثواه فى الثرى ۴ / ١٨٨

دع الرسم الذى دثرا

يقاسى الريح والمطرا ١ / ۴۴٧

وكن رجلا أضاع العمر

فى اللذات والخطرا ١ / ۴۴٧

أما والله لا أشرا

حلفت به ولا بطرا ١ / ۴۴٧

ومر به بديوان الخراج

مضمخا عطرا ١ / ۴۴٧

بعين خالط التفتير

فى أجفانها حورا ١ / ۴۴٧

أرانا الإله هلالا أنارا

... ٤ / ٢٠٧

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

... ٢ / ١٢٠

ولم يبق منى الشوق غير تفكرى

فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا ٢ / ١٧٣

ص: ٣٥١

واعلم فعلم المرء ينفعه

أن سوف يأتى كل ما قدرا ٢ / ٧٢٤

يزيدك وجهه حسنا

إذا ما زدته نظرا ١ / ٤٤٧

لأيقن أن حب المرء

يلقى سهله وعرا ١ / ٤٤٨

ولكنها أستغفر الله نسخه

مزينه الأرقام بالدر والتبر ٤ / ٥٠

أضاعونى وأى فتى أضاعوا

ليوم كريهه وسداد ثغر ٤ / ٢٦٧

كأنى لم أكن فيهم وسيطا

ولم تك نسبتى فى آل عمرو ٤ / ٢٦٧

نصف النهار الماء غامره

ورفيقه بالغيب ما يدرى ٢ / ٥٨٨

رق الزجاج وراقت الخمر

وتشابها فتشاكل الأمر ٣ / ١٧٢

فكأنما خمر ولا قدح

وكأنما قدح ولا خمر ٣ / ١٧٢

جودى على المسته

تر ذا المبتلى المتفكر ٤ / ٢١٢

وبعت رشادى بغى الهوى

لأجلك يا طلعه المشترى ۴ / ۵۳

أبدأ حديثى ليس بال

منسوخ إلا فى الدفاتر ۴ / ۵۶

سود الوجوه لئيمه أحسابهم

فطس الأنوف من الطراز الآخر ۴ / ۲۳۳

بالله يا ظبيات القاع قلن ل

نا ليلاى منكن أم ليلى من البشر ۱/ ۵۱۳ ، ۴۸۴ ، ۴ /

۱۴۴

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم

والعذب يهجر للإفراط فى الخصر ۴/۱۸۶

تردى ثياب الموت حمرا فما أتى

لها الليل إلا وهى من سندس خضر ۴/ ۱۵

ومنثور دمعى غدا أحمرا

على آس عارضك الأخضر ۴ / ۵۳ ، ۱۵

يا من حكى الماء فرط رقته

وقلبه فى قساوه الحجر ۳ / ۲۹۸

يا ليت حظى كحظ ثوبك من

جسمك يا واحدا من البشر ۳ / ۲۹۸

لا تعجبوا من بلى غلائله

قدر زر أزراره على القمر ٣ / ٢٩٧،٢٩٨،٣٧٩

له راحه لو أن معشار جودها

قد زرأزراره على القمر ٢٩٨،٣/٣٧٩، ٢٩٧

له همم لا منتهى لكبارها

وهمته الصغرى أجل من الدهر ١٤٧،٢/١٤٨

فما خلتها إلا حدائق بهجه

مكلله الأرجاء بالزهر والزهر ٤ / ٥٠

ص: ٣٥٢

وتكمله الحسن إيضاحها

رويناه عن وجهك الأزهر ۴ / ۵۳

أرى العقد فى ثغره محكما

يرينا الصحاح من الجوهر ۴ / ۵۳

فى علمه وحلمه وزهده

وعهده مشتهر مشتهر ۴ / ۱۷۷

قال لى : إن رقيى

سيئ الخلق فداره ۴ / ۲۶۲

فوجهك كالنار فى ضوئها

وقلبى كالنار فى حرها ۴ / ۶۸

فقال رائدهم أرسوا نزاولها

فكل حتف امرئ يجرى بمقدار ۲ / ۴۷۵

إنما نموت كراما أو نفوز بها

فواحد الدهر من كد وأسفار ۲ / ۴۷۵

رأى العقيق فأجرى ذاك ناظره

متيم لح فى الأشواق خاطره ۴ / ۵۵

أنا الذى سمتنى أمى حيدره

أكيلكم بالسيف كيل السندره ۱ / ۷۲۴

يا خاطب الدنيا الدنيه إنها

شرك الردى وقراره الأكدار ۴ / ۲۱۰

المستجير بعمرو عند كربته

كالمستجير من الرمضاء بالنار ۴ / ۲۸۱

ربما الجامل المؤبل فيهم

وعناجيج فوقهن المهار ۱ / ۱۱۱

وعيرها الواشون أنى أحبها

وتلك شكاه ظاهر عنك عارها ۳ / ۳۳۸

ولو طار ذو حافر قبلها

لطارت ولكنه لم يطر ۲ / ۹۷

مولاى إن وافيت بابك طالبا

منك الصحاح فليس ذلك بمنكر ۳ / ۴۱۱

البحر أنت وهل يلام فتى سعى

للبحر كى يلقى صحاح الجوهر ۳ / ۴۱۱

ويوم كظل الرمح قصر طوله

دم الزق عنا واصطكاك المزاهر ۳ / ۱۵۵

ولست بنظار إلى جانب الغنى

إذا كانت العلياء فى جانب الفقر ۲ / ۷۳۹

قافيه السين :

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها

واجلس فإنك أنت الآكل اللابس ۴/ ۲۳۲

دع المكارم لا تذهب لبغيتها

واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى ۴/ ۲۳۲

ويل لحرب فارسا

مطاعنا مخالسا ۱ / ۱۸۲

ويل لحرب فارسا

إذا لبسوا القوانسا ۱ / ۱۸۲

تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ

وألبس من ثوب الملاحه ملبوسا ۴ / ۲۶۵

ص: ۳۵۳

وقد جرد الموسى لتزيين رأسه

فقلت لقد أوتيت سؤلك يا موسى ۴/ ۲۶۵

من يفعل الحسنات الله يشكرها

لا يذهب العرف عند الله والناس ۱ / ۹۳

قامت تظللنى من الشمس

نفس أعز على من نفسى ۳ / ۲۹۶

قامت تظللنى ومن عجب

شمس تظللنى من الشمس ۳ / ۳۷۹

لعمرك ما الإنسان إلا ابن يومه

على ما تجلى يومه لا ابن أمسه ۲ / ۲۶۹

ساق يرينى قلبه قسوه

وكل ساق قلبه قاس ۴ / ۱۷۰

قد قلت لما أطلعت وجناته

حول الشقيق الغض روضه آس ۴ / ۲۶۸

أعذرا السارى العجول ترفقا

ما فى وقوفك ساعه من باس ۴ / ۲۶۸

يا ناق جدى فقد أفنت أناتك بى

صبرى وعمرى وأنساعى وأحلاس ۲/ ۴۴۱

قافيه الظاء :

لو يمسخ الخنزير مسخا ثانيا

ما كان إلا دون مسخ الجاحظ ١ / ٣٣٢

رجل ينوب عن الجحيم بوجهه

وهو القذى فى عين كل ملاحظ ١ / ٣٣٢

قافيه العين :

رب ليل قطعته بصدود

وفراق ما كان فيه وداع ٣ / ٧٨

موحش كالثقيل تقذى به العين

وتأبى حديثه الأسماع ٣ / ٧٨

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه

يحور رمادا بعد إذ هو ساطع ١ / ٤٧٨

وما المال والأهلون إلا ودائع

ولا بد يوما أن ترد الودائع ١ / ٤٧٨

يروم الملوك مدى جعفر

ولا يصنعون كما يصنع ٤ / ٢٤٧

حتى أقام على أرباض خرشنه

تشقى به الروم والصلبان والبيع ٤ / ٦٩

أودى فلا تنفع الإشاحه من

أمر لمرء يحاول البدعا ١ / ٥٨٩

وإذا المنيه أنشبت أظفارها

ألفيت كل تميمه لا تنفع ٣ / ٤٥٤

أمن المنون وريبها تتوجع

والدهر ليس بمعتب من يجزع ٣ / ٣٩٧

قالت أميمه ما لجسمك شاحبا

وبه ابتذلت ومثل ذلك ينفع ٣ / ٣٩٧

ص: ٣٥۴

أما لجنبك لا يلائم مضجعا

إلا أقض عليك ذاك المضجع ٣ / ٣٩٧

فأجبتها أرثى لجسمى إنه

أودى بنى من البلاد فودعوا ٣ / ٣٩٧

أودى بنى فأعقبونى حسره

عند الرقاد وعبره لا تقلع ٣ / ٣٩٧

فالعين بعدهم كأن حداقها

سملت بشوك فهى عور تدمع ٣ / ٣٩٧

فبقيت بعدهم بعيش ناصب

وإخال أنى لاحق مستتبع ٣ / ٣٩٧

سبقوا هواى وأعنقوا لهواهم

فتخرموا ولكل جنب مصرع ٣ / ٣٩٧

ولقد حرصت بأن أدافع عنهم

وإذا المنيه أقبلت لا تدفع ٣ / ٣٩٧

وتجلدى للشامتين أريهم

أنى لريب الدهر لا أتضعضع ٣ / ٣٩٧

حتى كأنى للحوادث مروه

بصفا المشرق كل يوم تقرع ٣ / ٣٩٧

والدهر لا يبقى على حدثانه

جون السراه له جدائد أربع ٣ / ٣٩٧

وليس بأوسعهم فى الغنى

ولكن معروفه أوسع ٤ / ٢٤٧

الدهر معتذر والسيف منتظر

وأرضهم لك مصطاف ومرتبع ٤ / ٦٨

للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا

والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ٤ / ٧٠

على أنى سأنشد عند بيعى

أضاعونى وأى فتى أضاعوا ٤ / ٢٦٦

إن الذين ترونهم إخوانكم

يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا ١ / ٥٢٢

هو الصنع إن يعجل فخير وإن يرث

فللريث فى بعض المواضع أنفع ٤ / ٢٤٦

قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم

أو حاولوا النفع فى أشياعهم نفعوا ٤ / ٧١

قاد المقائن أقصى شربها نهل

مع الشكيم وأدنى سيرها سرع ٤ / ٦٨

سجيه تلك منهم غير محدثه

إن الخلائق فاعلم شرها البدع ٤ / ٧١

نضا ضوؤها صبغ الدجنه وانطوى

لبهجتها ثوب الظلام المجزع ٤ / ٢٧٩

لحقنا بأخراهم وقد حوم الهوى

قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع ۴ / ۲۷۹

فردت علينا الشمس والليل راغم

بشمس لهم من جانب الخدر تطلع ۴/ ۲۷۹

ص: ۳۵۵

فو الله ما أدرى أأحلام نائم

ألمت بنا أم كان فى الركب يوشع ۴ / ۲۷۹

وكأن النجوم بين دجاها

سنن لاح بينهن ابتداع ۳ / ۷۸

بعكاظ يعشى الناظر

ين إذا هم لمحوا شعاعه ۲ / ۱۷۴

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم

إذا جمعتنا يا جرير المجامع ۱ / ۵۳۵

إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها

تذكرت القربى ففاضت دموعها ۴ / ۴۴

كأن السحاب الغر غيبن تحتها

حبيبا فما ترقأ لهن مدامع ۴ / ۱۱۸

فإنك كالليل الذى هو مدركى

وإن خلت أن المنتأى عنك واسع ۲ / ۶۵۶

ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها

إلى المزن حتى جادها وهو هامع ۴ / ۱۱۸

قضى وطرا منك الحبيب المودع

ومثل الذى لا يستطاع فيدفع ۲ / ۱۷۲

ولو شئت أن أبكى دما لبكيته

عليه ولكن ساحه الصبر أوسع ۲ / ۱۷۲

وأعددته ذخرا لكل ملمه

وسهم الرزايا بالذخائر مولع ٢ / ١٧٢

وإنى وإن أظهرت منى جلاده

وصانعت أعداء عليه لموجع ٢ / ١٧٢

الألمعى الذى يظن بك الظ

ن كأن قد رأى وقد سمعا ١ / ٥٨٨

قفى قبل التفرق يا ضباعا

ولايك موقف منك الوداعا ١/٢، ٧٥١/ ١١٩

قفى وافدى أسيرك إن قومى

وقومك لا أرى لهم اجتماعا ١ / ٧٥٢

أكفرا بعد رد الموت عنى

وبعد عطائك المائه الرتاعا ١ / ٧٥٢

فلما أن جرى سمن عليها

كما طينت بالفدن السياعا ١ / ٧٥٢

ولم يك أكثر الفتيان م

الا ولكن كان أرحبهم ذراعا ٤ / ٢٤٦

أمرت بها الرجال ليأخذوها

ونحن نظن أن لن تستطاعا ١ / ٧٥٢

واستقبلت قمر السماء بوجهها

فأرتنى القمرين فى وقت معا ٢ / ٧٢

قد أصبحت أم الخيار تدعى

على ذنبا كله لم أصنع ١ / ٦٩٦ ، ٤٢٤

ألا قل للذى لم يه

ده الله إلى نفع ٤ / ٢٦٤

ص: ٣٥٦

لسانى فيك محتاج

إلى التخليع والقطع ۴ / ۲۶۴

وأنيابى وأضراسى

إلى التكسير والقلع ۴ / ۲۶۴

لئن أخطأت فى مدح

ك ما أخطأت فى منعى ۴ / ۲۶۴

لقد أنزلت حاجاتى

بواد غير ذى زرع ۴ / ۲۶۴

ميز عنه قنزعا عن قنزع

جذب الليالى أبطئى أو أسرعى ۱ / ۴۲۵

أفناه قيل الله للشمس اطلعى

حتى إذا واراك أفق فارجعى ۱ / ۴۲۲

شجو حساده وغيظ عداه

أن يرى مبصر ويسمع واعى ۲ / ۱۶۶

حمامه جرعا حومه الجندل اسجعى

فأنت بمرأى من سعاد ومسمع ۱ / ۲۰۹

حمامه جرعا حومه الجندل اسجعى

فأنت بمرأى من سعاد ومسمع ۱ / ۲۰۹

حريص على الدنيا مضيع لدينه

وليس لما فى بيته بمضيع ۲ / ۱۹۶

إذا لم تستطع شيئا فدعه

وجاوزه إلى ما تستطيع ۴ / ۳۵

فسقى الغضا والساكنيه وإن هم

شبوه بين جوانحى وضلوعى ۴ / ۵۶

قافيه الصاد :

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه

قلت اطبخوا لى جبه وقميصا ۴ / ۸

قافيه الضاد :

لقد بهتوا لما رأونى شاحبا

فقالوا به عين فقلت وعارض ۴ / ۱۴۷

أنزلنى الدهر على حكمه

من شامخ عال إلى خفض ۱ / ۲۰۰

أبكانى الدهر ويا ربما

أضحكنى الدهر بما يرضنى ۱ / ۲۰۰

قافيه الفاء :

حسامك منه للأحباب فتح

ورمحك منه للأعداء حتف ۴ / ۱۷۰

جاء أهلى لما رأونى عليلا

بحكيم لشرح دائى يسعف ۴ / ۱۴۷

قال هذا به إصابه عين

قلت عين الحبيب إن كنت تعرف ۴/ ۱۴۷

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرأى مختلف ۲ / ۹

ص: ۳۵۷

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرأى مختلف ٢ / ٩

زعمتم أن إخواتكم قريش

لهم إلف وليس لكم إلاف ٢ / ٥٢٣

فتى لا يريد العز إلا من التقى

ولا الرزق إلا من قنى وسيوف ٤ / ١٤٢

وقفت على الديار فكل متنى

فلا والله ما نطقت بحرف ١ / ٢٧٠

كم من قوى قوى فى تقلبه

مهذب الرأى عنه الرزق منحرف ١ / ٧٠٦

كم من ضعيف ضعيف فى تقلبه

كأنه من خليج البحر يغترف ١ / ٧٠٦

هذا دليل على أن الإله له

فى الخلق سر خفى ليس ينكشف ١/ ٧٠٦

ولا خير فى ود ضعيف تزيله

هواتف وهم كلما عرضت جفا ٤ / ٤٤

جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطفى

هواتف وهم كلما عرضت جفا ٤ / ٤٤

أيا شجر الخابور مالك مورقا

كأنك لم تجزع على ابن طريف ٤ / ١٤٢

أودى فليت الحادثات كفاف

حال المسيف وعنبر المستاف ٣ / ٢٨٨

والطير أغربه عليه بأسرها

فتح السراه وساكنات لصاف ٣ / ٢٨٨

أولئك أومنوا جوعا وخوفا

وقد جاعت بنو أسد وخافوا ٢ / ٥٢٣

قافيه القاف :

هواى مع الركب اليمانين مصعد

جنيب وجثمانى بمكه موثق ٣،٣٥٢/١/ ٣٩٠

إذا ضاق صدرى وخفت العدا

تمثلت بيتا بحالى يليق ٤ / ٢٦٩

فبالله أبلغ ما أرتجى

وبالله أدفع ما لا أطيق ٤ / ٢٦٩

لا تحسبن بشاشتى لك عن رضا

فوحق جودك إننى أتملق ٣ / ٣٩٩

فلا حطت لك الهيجاء سرجا

ولا ذاقت لك الدنيا فراقا ٤ / ٣٠٢

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا

فلسان حالى بالشكايه أنطق ٣ / ٣٩٩

سبحان من وضع الأشياء موضعها

وفرق العز والإذلال تفريقا ١ / ٧٠٦

عجبت لمسراها وأنى تخلصت

إلى وباب السجن دونى مغلق ١/٥٧١

ألمت فحيت ثم قامت فودع

ت فلما تولت كادت النفس تزهق ١/٥٧١

ص: ٣٥٨

ولكن عرتنى من هواك ضمانه

كما كنت ألقى منك إذ أنا مطلق ١/ ٥٧١

وإنما الشعر لب المرء يعرضه

على المجالس إن كيسا وإن حمقا ۴ / ٨٩

فإن أشعر بيت أنت قائله

بيت يقال إذا أنشدته صدقا ۴ / ٨٩

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه

وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا ١ / ٧٠۶

هذا الذى ترك الأوهام حائره

وصير العالم النحرير زنديقا ١ / ٧٠۶

لو لم تكن نيه الجوزاء خدمته

لما رأيت عليها عقد منتطق ١ / ٢٠

يا واشيا حسنت فينا إساءته

نجى حذاركَ إنسانى من الغرق ۴ / ١١٢

إذا الوهم أبدى لى لماها وثغرها

تذكرت ما بين العذيب وبارق ۴ / ٢٧٠

ويذكرنى من قدها ومدامعى

مجرّ عوالينا ومجرى السوابق ۴ / ٢٧٠

وأخفت أهل الشرك حتى إنه

لتخافكَ النطف التى لم تخلق ۴ / ٢٣٨

قد استوى بشر على العراق

من غير سيف ودم مهراق ۴ / ۵۱

قالت طريفه ما تبقى دراهمنا

وما بنا سرف فيها ولا خرق ۲ / ۴۱

إنا إذا اجتمعت يوما دراهمنا

ظلت إلى طرق الخيرات تستبق ۲ / ۴۱

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا

لكن يمر عليها وهو منطلق ۲ / ۴۲

حتى يصير إلى بذل يخلده

يكاد من صره إياه ينمزق ۲ / ۴۱

قافيه الكاف :

يا أيها العطار عبر ل

نا عن اسم شيء قل فى سومك ۱ / ۱۸۸

تنظره بالعين فى يقظه

كما يرى بالقلب فى نومك ۱ / ۱۸۸

قد كان يضحك فى شبيبته

والآن يحسد كل من ضحكا ۴ / ۱۹

قصر الغوايه عن هوى قمر

وجد السبيل إليه مشتركا ۴ / ۱۹

لا تأخذا بظلامتى أحدا

قلبی وطرفی فی دمی اشترکا ۴ / ۱۹

إلهی عبدک العاصی أتاکا

مقرا بالذنوب وقد دعاکا ۱/ ۷۱۸، ۷۱۶

فإن تغفر فأنت لذاک أهل

وإن تطرد فمن یرحم سواکا ۱ / ۱۱۷

یا لیت شعری کیف حالکما

یا صاحبی إذا دمی سفکا ۴ / ۱۹

علا فأصبح يدعوه الورى ملكا

وريثما فتحوا عينا غدا ملكا ۴ / ۹۷

لا تعجبى يا سلم من رجل

ضحك المشيب برأسه فبكى ۴ / ۱۹

يا سلم ما بالشيب منقصه

لا سوقه يبقى ولا ملكا ۴ / ۱۹

سلبت محاسنه الغزال صفاته

حتى تحير كل ظبى فيكا ۴ / ۱۴۱

لك جيده ولحاظه ونفاره

وكذا نظير قرونه لأبيكا ۴ / ۱۴۱

أيا منازل سلمى أين سلماك

من أجل هذا بكيناها بكيناك ۲ / ۴۴۱

هى الدنيا تقول بملء فيها

حذار حذار من بطشى وفتكى ۴ / ۲۸۹

فلما خشيت أظافيرهم

نجوت وأرهنهم مالكا ۲ / ۵۹۷

يا دار غيرك البلى ومحاك

يا ليت شعرى ما الذى أبلاك ۴ / ۲۸۷

لا يغركم منى ابتسام

فقولى مضحك والفعل مبكى ۴ / ۲۸۹

بفخر الدوله اعتبروا فإنى

أخذت الملك منه بسيف هلك ۴ / ۲۸۹

وقد كان استطال على البراى

ا ونظم جمعهم فى سلك ملك ۴۰ / ۲۸۹

فلو شمس الضحى جاءته يوما

لقال لها عتوا أف منك ۴ / ۲۸۹

ولو زهر النجوم أتت رضاه

تأبى أن يقول رضيت عنك ۴ / ۲۸۹

فأمسى بعد ما فرغ البرايا

أسير القبر فى ضيق وضنك ۴ / ۲۸۹

يقدر أنه لو عاد يوما

إلى الدنيا تسربل ثوب نسك ۴ / ۲۸۹

تعاللت كى أشجى وما بك عله

تريدين قتلى قد ظفرت بذلك ۱ / ۷۱۱

قفى قبل وشك البين يا ابنه مالك

ولا تحرمينى نظره من جمالك ۱ / ۷۱۱

فإن ساءنى ذكراك لى بمساءه

فقد سرنى أنى خطرت ببالك ۱ / ۷۱۱

وانصر على آل الصلى

ب وعابديه اليوم آلك ۱ / ۸۷

قافيه اللام :

تصد وتبدى عن أسيل وتتقى

بناظره من وحش وجره مطفل ١ / ١٤٩

وجيد كجيد الريم ليس بفاحش

إذا هى نصته ولا بمعطل ١ / ١٤٩

وفرع يزين المتن أسود فاحم

أثيث كقنو النخله المتعثكل ١ / ٢٧٤

كأنه عاشق قد مد صفحته

يوم الوداع إلى توديع مرتحل ٣ / ١٣٢

نعم لهم زالت فما سعدوا

دول لهم ظلمت فما عدلوا ۴ / ٢٠٩

قدم لهم زلت فما رفعوا

شيم لهم شحت فما بذلوا ۴ / ٢٠٩

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل

على أينا تعدو المنيه أول ۴ / ٢٣١

هو البدر إلا أنه البحر زاخرا

سوى أنه الضرغام لكنه الوبل ۴ / ١٣١

يقعى جلوس البدوى المصطلى

بأربع مجدوله لم تجدل ٣ / ١٣٢

العبد عبد وإن تسامى

والمولى مولى وإن تنزل ١ / ٢٣

ويركب حد السيف من أن تضيمه

إذا لم يكن عن شفره السيف مزحل ٤ / ٢٣٠

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته

على طرف الهجران إن كان يعقل ٤ / ٢٣٠

رضينا قسمه الجبار فينا

لنا علم وللأعداء مال ٢ / ١٤٦

لميه موحشا طلل

يلوح كأنه خلل ١ / ٣١

إن الذى سمك السماء بنى لنا

بيتا دعائمه أعز وأطول ١ / ٥٢٥

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا

لعن عمل أسلفت لا غير تسأل ٢ / ٢٦٥

صدق الآجال آجال

والهوى للمرء قتال ٤ / ١٥٤

هو الهجر حتى ما يلم خيال

وبعد صدود الزائرين وصال ٤ / ٢٤٤

إن التى ضربت بيتا مهاجره

بكوفه الجند غالت ودها غول ١ / ٥٢٩

وإنا لقوم لا نرى القتل سبه

إذا ما رأته عامر وسلول ۴ / ۴۱

هيهات لا يأتى الزمان بمثله

إن الزمان بمثله لبخيل ۴ / ۲۳۶

ص: ۳۶۱

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه

فكل رداء يرتديه جميل ٢ / ٧٤٢ ، ٧٤١

أنسى أبا نصر نسيت إذا يدى

من حيث ينتصر الفتى وينيل ٤ / ٢٣٧

إن كنت أزمعت على هجرنا

من غير ما جرم فصبر جميل ٤ / ٢٦٢

وإن تبدلت بنا غيرنا

فحسبنا الله ونعم الوكيل ٤ / ٢٦٢

وإن لم يكن إلا معرج ساعه

قليلا فإنى نافع لى قليلها ٤ / ١٨٠

ألّما على الدار التى لو وجدتها

بها أهلها ما كان وحشا مقيلها ٤ / ١٨٠

قال لى : كيف أنت؟ قلت عليل

سهر دائم وحزن طويل ١ / ٤٦٨

وننكر إن شئنا على الناس قولهم

ولاينكرون القول حين نقول ٢،٥١١/٧٤٢

ألا كل شىء ما خلا الله باطل

وكل نعيم لا محاله زائل ١ / ٣١

وإذا البلابل أفصحت بلغاتها

فانف البلابل باحتساء بلابل ٤ / ١٨٢

عند النيابه مصدر وتعجب

ومفرغ ينقاس حذف الفاعل ١ / ٣٣٣

فاليوم أشرب غير مستحقب

إثما من الله ولا واغل ١ / ٧١٧

والفعل بعد إذا وإن مستلزم

وجواب نفى أو جواب السائل ١ / ٣٣٣

مها الوحش إلا أن هاتا أوانس

قنا الخط إلا أن تلك ذوابل ٤ / ١٠

أقامت مع الرايات حتى كأنها

من الجيش إلا أنها لم تقاتل ٤ / ٢٥٥

فيا وطنى إن فاتنى بك سابق

من الدهر فلينعم لساكنك البال ٢ / ٧٩

هو الشمس قدرا والملوك كواكب

هو البحر جودا والكرام جداول ٤ / ٢٠٢

وقد ظلت أعلامه ضحى

بعقبان طير فى الدماء نواهل ٤ / ٢٥٥

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله

وهذا دعاء للبريه شامل ٤ / ٣٠٢

انتصف النهار وهو غائص

وصاحبه لا يدرى ما حاله ٢ / ٥٨٨

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

وعرى أفراس الصبا ورواحله ٣ / ٤٣٧

لولا مفارقه الأحباب ما وجدت

لها المنايا إلى أرواحنا سبلا ٤ / ٢٤١

ص: ٣٦٢

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ

دد والمجد والمكارم مثلا ٢ / ١٨١

لم يزل حقك مقدم يمحو

باطل المستعار حتى اضمحلا ٢ / ١٨١

يا خير من يركب المطى ولا

يشرب كأسا بكفّ من بخلا ٤ / ٨٥

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا

ولا تشح عليه جاد أو بخلا ٢ / ٦٠٥

ألا يا صخر إن أبكيت عينى

فقد أضحكتنى دهرا طويلا ٢ / ١٣١

بكيتك فى نساء معولات

وكنت أحق من أبدى العويلا ٢ / ١٣١

دفعت بك الجليل وأنت حى

فمن ذا يدفع الخطب الجليلا ٢ / ١٣١

إذا قبح البكاء على قتيل

رأيت بكاءك الحسن الجميلا ٢/١١٦، ١٣١

ونكرم جارنا ما دام فينا

ونتبعه الكرامه حيث مالا ٤ / ٩٢

أعدى الزمان سخاؤه فسخا به

ولقد يكون به الزمان بخيلا ٤ / ٢٣٧

لو حار مرتاد المنيه لم يجد

إلا الفراق على النفوس دليلا ۴ / ۲۴۱

إن محلا وإن مرتحلا

وإن فى السفر إذ مضوا مهلا ۲ / ۱۲

هى الشمس مسكنها فى السماء

فعز الفؤاد عزاء جميلا ۳ / ۳۸۱

فلن تسطيع إليها الطلوعا

ولن تستطيع إليك النزولا ۳ / ۳۸۱

والشمس كالمرآه فى كف الأشل

لما رأيتها فوق الجبل ۱۷۶،۳/۲۰۶ ، ۱۲۷

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا

وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل ۴ / ۲۳

زعم العواذل أننى فى غمره

صدقوا، ولكن غمرتى لا تنجلى ۲ / ۵۱۶

وشوهاء تعدو بى إلى صارخ الوغى

بمستلئم مثل الفنيق المرحل ۴ / ۸۰

كانت بلهنيه الشبيبه سكره

فصحوت واستبدلت سيره مجمل ۴ / ۲۶۹

وقوفا بها صحبى على مطيهم

يقولون لا تهلك أسى وتجمل ۴ / ۲۳۲

غدائره مستشزرات إلى العلا

تضل المدارى فى مثنى ومرسل ١ / ٢٧۴

وليل كموج البحر أرخى سدوله

على بأنواع الهموم ليبتلى ٢ / ۴١۶

ص: ٣۶٣

فقلت له لما تمطى بصلبه

وأردف أعجازا وناء بكلكل ٢ / ٤١٦

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى

بصبح ، وما الإصباح منك بأمثل ٢/ ٤١٦

فيالك من ليل كأن نجومه

بكل مغار الفتل شدت بيذبل ٢ / ٤١٦

وقعدت أنتظر الفناء كراكب

عرف المحل فبات دون المترل ٤ / ٢٦٩

فعادى عداء بين ثور ونعجه

دراكا ولم ينضح بماء فيغسل ٤ / ٩٠

جودى على المستهتر الصب الجوى

وتعطفى بوصاله ٤ / ٢١٢

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى

ثم اكشفى عن حاله ٤ / ٢١٢

ليس العطاء مع الفضول سماحه

حتى تجود وما لديك قليل ١ / ٢٦٦

أنا الذائد الحامى الذّمار وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى ٢ / ٢٥٧

صدغ الحبيب وحالى

كلاهما كالليالى ٣ / ١٨٦

وثغره فى صفاء

وأدمعى كاللآلى ٣ / ١٩٨

كأن كانون أهدى من ملابسه

لشهر تموز أنواعا من الحلل ٤ / ٥٢

الحمد لله العلى الأجلل

الواحد الفرد القديم الأزلى ١ / ١٦٦

أو الغزاله من طول المدى خرفت

فما تفرق بين الجدى والحمل ٤ / ٥٢

بيض الوجوه كريمه أحسابهم

شم الأن - وف من الطراز الأول ٤/ ٢٣٣

قفا نبك من ذكرى حبيب ومترل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل ٤/ ١٤٩

والمرء يبليه بلاء السربال

كر الليالى واختلاف الأحوال ١ / ٤٦٦

لا خيل عندك تهديها ولا مال

فليسعد النطق إن لم يسعد الحال ٤ / ٨٧

هو الهجر حتى ما يلم خيال

وبعد صدود الزائرين وصال ٤ / ٢٤٤

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا

لدى وكرها العناب والحشف البالى ٣/ ١٨٢

لاح أنوار الندى من

كفه فى كل حال ۴ / ۱۷۰

دلاله دل كل شوق

عليه إذ زانه الدلال ۴ / ۷۸

غزال إنس يصيد أسدا

فاعجب لما يصنع الغزال ۴ / ۱۷۸

ص: ۳۶۴

فإن تفق الأنام وأنت منهم

فإن المسك بعض دم الغزال ١/٣،٨٢/٢٢٤، ١٥٢

قتاله لا يطاق لكن

يعجبنى ذلك القتال ۴ / ۱۷۸

وما ناكح أختين سرا وجهره

وليس عليه فى النكاح سبيل ١ / ١٨٨

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى

وهل يعمن من كان فى العصر الخالى ٢/٣، ۴۴۱/۱۸۲

إن الكريم وأبيك يعتمل

إن لم يجد يوما على من يتكل ٣ / ١٥۴

حسبت جماله بدرا منيرا

وأين البدر من ذاك الجمال ۴ / ۶۴

ربما تكره النفوس من الأمر

له فرجه كحل العقال ٢ / ١١١

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا

غلقت لضحكته رقاب المال ٣ / ٣٧١

أيقتلنى والمشرق مضاجعى

ومسنونه زرق كأنياب أغوال ٢ / ٣٨٧

عزماته مثل النجوم ثواقبا

لو لم يكن للثاقبات أفول ٣ / ٢١٨ ، ۶۹

أو ما رأيت المجد ألقى رحله

فى آل طلحه ثم لم يتحول ٣ / ٥٢٩

الواهب الفضل الوهوب المجزل

أعطى فلم يبخل ولم يبخل ١ / ١٦٦

سعد الزمان وساعد الإقبال

ودنا المنى وأجابت الآمال ١ / ٥٤

نعد المشرفيه والعوالى

وتقتلنا المنون بلا قتال ٣ / ١٥١

وترتبط السوابق مقرنات

وما ينجين من خبب الليالى ٣ / ١٥١

نظرت إلى الذين أرى ملوكا

كأنك مستقيم فى محال ٣ / ١٥١

وقالوا بالعذار تسل عنه

وما أنا عن غزال الحسن سالى ٣ / ١٥١

وإن بدت لنا خداه مسكا

فإن المسك بعض دم الغزال ٣ / ١٥١

قافيه الميم :

قومى هم قتلوا أميم أخى

فإذا رميت يصيبنى سهمى ١/٥٧٣ ، ٣٥٢

فلئن عفوت لأعفون جللا

ولئن سطوت لأوهنن عظمى ١ / ٣٥٢

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكننى عن علم ما فى غد عمى ١/٢، ١١٠ / ٦٥٣

أو كلما وردت عكاظ قبيله

بعثوا إلى عريفهم يتوسم ٢ / ٣٩

فتوسمونى أننى أنا ذلكم

شاك سلاحى فى الحوادث معلم ٢ / ٣٩

تحتى الأغر فوق جلدى نثره

زغف ترد السيف وهو مثلم ٢ / ٣٩

حولى أسيد والهجيم ومازن

وإذا حللت فحول بيتى خصم ٢ / ٣٩

هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه

من نسل شيبان بين الضال والسلم ١/ ٥٣٤

بذلوا فما شحت لهم شيم

رفعوا فما زلت لهم قدم ٤ / ٢٠٩

قف بالديار التى لم يعفها القدم

بلى وغيرها الأرواح والديم ٤ / ٥٠

أبى دهرنا إسعافنا فى نفوسنا

فأسعفنا فيمن نحب ونكرم ٤ / ١٣٧

فقلت لهم نعماك فيهم أتمها

ودع أمرنا إن المهم المقدم ٤ / ١٣٧

أعطيتنى ورقا لم تعطنى ورقا

قل لى بلا ورق ما تنفع الحكم ١ / ٧٠٦

فخذ من العلم شطرا أو أعطنى ورقا

ولا تكلنى إلى من وجوده عدم ١ / ٧٠٦

بالديار أن تجيب صمم

لو أن حيا ناطقا كلم ٣ / ١٨٤

الدار وحش والرسوم كما

رقش فى ظهر الأديم قلم ٣ / ١٨٤

ديار أسماء التى سلبت

قلبى فعينى ماؤها يجسم ٣ / ١٨٤

أضحت خلاء نبتها تئد

نور فيها زهره فاعتم ٣ / ١٨٥

بل هل شجتك الظعن باكره

كأنهن النخل من ملهم ٣ / ١٨٥

أتى الزمان بنوه فى شبيبته

فسرهم وأتيناه على الهرم ٢ / ٦٧٢

لسنا كأقوام خلائقهم

نث الحديث ونهكه المحرم ٣ / ١٨٥

ص: ٣٦٦

إن يخصبوا يعيوا بخصبهم

أو يجدبوا فهم به الأم ٣ / ١٨٥

ليس على طول الحياه ندم

ومن وراء المرء ما يعلم ٣ / ١٨٥

قصر عليه تحيه وسلام

خلعت عليه جمالها الأيام ٤ / ٢٨٦

سعدت بغره وجهك الأيام

وتزينت ببقائك الأعوام ٢ / ١٤٨

ومن الخير بطء سيبك عنى

أسرع السحب فى المسير الجهام ٤ / ٢٤٤

أسقى طلولهم أجش هزيم

وغدت عليهم نضره ونعيم ٢ / ٤٥٦

جادت معاهدهم بعهد سحابه

ما عهدها عند الديار ذميم ٢ / ٤٥٦

سفه الفراق عليك يوم تحملوا

وبما أراه وهو عنك حليم ٢ / ٤٥٦

ظلمتك ظالمه البرىء ظلوم

والظلم من ذى قدره مذموم ٢ / ٤٥٦

زعمت هواك عفا الغداه كما عفا

عنها ظلال باللوى ورسوم ٢/٤٥٧ ، ٤٥٦

لا والذى هو عالم أن النوى

صبر وأن أبا الحسين كريم ٢/ ٥٠٣ ، ٤٥٦

ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت

نفس على إلف سواك تحوم ٢/٤٥٨، ٤٥٦

والله يبقيك لنا سالما

برداك تبجيل وتعظيم ٢ / ٦٢٥

فقل له الملك ولو أنه

قد جمعت فيه أقانيم ٢ / ٦٢٦

مودته تدوم لكل هول

وهل كل مودته تدوم ٤ / ٤٥

وتظن سلمى أننى أبغى بها

بدلا ، أراها فى الضلال تهيم ٢ / ٥٠٢

فلئن بقيت لأرحلن بغزوه

تحوى الغنائم أو يموت كريم ٤ / ٨٣

النشر مسك والوجوه دنا

نير وأطراف الأكف عنم ٣ / ١٨٥

لو كنت ذا حكم لم تعترض حكما

عدلا خبيرا له فى خلقه قسم ١ / ٧٠٦

هلا نظرت بعين الفكر معتبرا

فى معدم ماله ولا حكم ١ / ٧٠٦

أتوا نارى فقلت : منون أنتم

فقالوا الجن قلت : عموا ظلاما ٢ / ٣٦٩

أقول له : ارحل لا تقيمن عندنا

وإلا فكن فى السر والجهرمسلما ٢/ ٤٩٣

ص: ٣٦٧

من كان بالبيض الكواعب مغرما

فما زلت بالبيض القواضب مغرما ۴ / ۱۷۹

وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه

يا جنتى لوجدت فيه جهنم/ ۷۲۴، ۷۱۹

ولو دامت الدولات كانوا لغيرهم

رعايا ولكن ما لهن دوام ۲ / ۹۸

إذا ما اتقى الله الفتى وأطاعه

فليس به بأس وإن كان من جرم ۴ / ۴۱

أجد الملامه فى هواك لذيذه

حبّا لذكراك فليلمنى اللوم ۴ / ۴۴

وغداه ريح قد كشفت وقره

إذا أصبحت بيد الشمال زمامها ۳ / ۴۵۳

عدلوا فما ظلمت لهم دول

سعدوا فما زالت لهم نعم ۴ / ۲۰۸

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه

وصدق ما يعتاده من توهم ۴ / ۲۷۷

فسقى ديارك غير مفسد

ها صوب الربيع وديمه تهمى ۱ / ۲۴

فقلت لمحرز لما التقينا

تنكب لا يقطرك الزحام ۱ / ۳۸۴

وعادى محبيه لقول عدائه

وأصبح فى ليل من الشك مظلم ۴ / ۲۷۷

أمن أم أوفى دمنه لم تكلم

بحومانه الدراج فالمتثلم ۲ / ۶۵۳

ودار لها بالرقمتين كأنها

مراجيع وشم فى نواشر معصم ۲ / ۶۵۳

لو قلت ما فى قومها لم تيثم

يفضلها فى حسب وميسم ۲ / ۶۶۷

لدى أسد شاكى السلاح مقذف

له لبد أظفاره لم تقلم ۳ / ۴۵۸ ، ۴۰۲

سئمت تكاليف الحياه ومن يعش

ثمانين عاما لا أبا لك يسأم ۳ / ۲۸۰

أبلغ قتاده غير سائله

نيل الثواب وعاجل الشكم ۲ / ۷۱۳

ومهما يكن عند امرئ من خليقه

وإن خالها تخفى على الناس تعلم ۳ / ۲۸۰

وما الناس بالناس الذين عهدتهم

ولا الدار بالدار التى كنت تعلم ۴ / ۲۳۳

جودى على المستهتر الجوى

وتعطفى بوصاله وترحمى ۴ / ۲۱۲

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى

ثم اكشفى عن حاله لا تظلمى ۴ / ۲۱۲

أتانى من أبى أنس وعيد

فسل لغيظه الضحاك جسمى ۳ / ۱۴۲

ص: ۳۶۸

أحلت دمى من غير جرم وحرمت

بلا سبب يوم اللقاء كلامى ۴ / ۳۴

فليس الذى حللته بمحلل

وليس الذى حرمته بحرام ۴ / ۳۴

ألا يا نخله من ذات عرق

عليك ورحمه الله السّلام ۱ / ۶۵۸

وكم ذدت عنى من تحامل حادث

وسوره أيام حززن إلى العظم ۲ / ۳۷۲

أحاديث ترويها السيول عن الحيا

عن البحر عن جود الأمير تميم ۴ / ۲۸

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم

وما هو عنها بالحديث المرجم ۲ / ۷۴

أقول لعبد الله لما سقاؤنا

ونحن بوادى عبد شمس وهاشم ۱ / ۹۸

قالوا ربيعك قد قدم

فلك البشاره بالنعم ۳ / ۲۹۶

قلت الربيع أخو الشتا

أم الربيع أخو الكرم ۳ / ۲۹۶

قالوا الذى بنواله

يغنى المقل من العدم ۳ / ۲۹۶

قلت الرئيس ابن العمى

د إذن فقالوا لى نعم ٣ / ٢٩٦

قافيه النون :

يا بن الذى دان له المشرقان

طرا وقد دان له المغربان ٢ / ٧٢٣

فمشغوف بآيات المثانى

ومفتون برنات المثانى ۴ / ١٨٣

لا تقل بشرى ولكن بشريان

غره الداعى ويوم المهرجان ۴ / ٢٨٧

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه

فليس على شىء سواء بخزان ۴ / ١٨٥

بين السيوف وعينيه مشاكله

من أجلها قيل للأغماد أجفان ١ / ۵۶

يخيل لى أن سمر الشهب فى الدجى

وشدت بأهدابى إليهن أجفانى ۴ / ٩٨

دعانى من ملامكما دعانى

فداعى الشوق قبلكما دعانى ۴ / ١٨١

ولكل حسن آفه موجوده

إن السراج على سناه يدخن ٢ / ٧١١

أسكان نعمان الأراك تيقنوا

بأنكم فى ربع قلبى سكان ٢ / ٤٣٥

فلما صرح الشر

فأمسى وهو عريان ٢ / ٥٨٤

ص: ٣٦٩

على رأس عبد تاج عز يزينه

وفى رجل حر قيد ذل يشينه ۴ / ۲۵

ما كل ما يتمنى المرء يدركه

تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن ۱ / ۶۸۹

كأن ألسنهم فى النطق قد جعلت

على رماحهم فى الطعن خرصانا ۴ / ۲۴۵

قد شرف الله أرضا أنت ساكنها

وشرف الناس إذ سواك إنسانا ۴ / ۳۰۲

قد كان ما خفت أن يكونا

إنا إلى الله راجعونا ۴ / ۲۶۵

عقدت سنابكها عليها عثيرا

لو تبتغى عنقا عليه لأمكنا ۴ / ۹۵

كلكم قد أخذ الجام

ولا جام لنا ۴ / ۱۵۸

ما الذى ضرّ مدير

الجام لو جاملنا ۴ / ۱۵۸

عمدا فعلت ذاك بيد أنى

أخاف إن هلكت أن ترنّى ۴ / ۱۲۷

من أم بابك لم تبرح جوارحه

نزوى أحاديث ما أوليت من منن ۱ / ۲۵

فالعين عن قره والكف عن صله

والقلب عن جابروالسمع عن حسن ١/ ٢٥

حكى الغزال طلعه ولفته

من ذا رآه مقبلا ولا افتتن ۴ / ۵۵

أعذب خلق الله ريقا وفما

إن لم يكن أحسن بالحسن فمن ۴ / ۵۵

حملت ردينيا كأن سنانه

سنا لهب لم يتصل بدخان ٣ / ٢١١

إذا ما الغانيات برزن يوما

وزججن الحواجب والعيونا ١ / ١٣٨

أميل عن السلو وفيه برئى

وأعلق بالغرام وقد برانى ۴ / ١٨١

قالت لترب عندها جالسه

فى قصرها هذا الذى أراه من ١ / ٥٢١

قالت فتى يشكو الغرام عاشق

قالت لمن قالت لمن قالت لمن ١ / ٥٢١

فإن تعافوا العدل والإيمان

فإن فى أيماننا نيرانا ٣ / ٣٠٧

إذا لم تقدرا أن تسعدانى

على شجنى فسيرا واتركانى ۴ / ١٨١

قفا نبک من ذکری حبیب وعرفان

وربع عفت آیاته منذ أزمان ۴ / ۱۸۵

ألا لله ما صنعت بعقلی

عقائل ذلک الحی الیمانی ۴ / ۱۸۱

ص: ۳۷۰

بها ما شئت من دين ودنيا

وجيران تنافوا فى المعانى ۴ / ۱۸۳

الضاربين بكل أبيض مخذم

والطاعنين مجامع الأضغان ۳ / ۵۰۸

واصل أخاك ولو أتاك بمنكر

فخلوص شيء قلما يتمكن ۲ / ۷۱۱

ومضطلع بتلخيص المعانى

ومطلع إلى تخليص عانى ۴ / ۱۸۸

إن الثمانين وبلغتها

قد أحوجت سمعى إلى ترجمان ۲ / ۷۲۳

أأبدلت المنازل أم عيينا

تقادم عهدهن فقد بلينا ۲ / ۶۴۶

ألا يأيها المثرى المرجى

ألم تسمع بخطب الأولينا ۲ / ۶۴۶

وقددت الأديم لراهشيه

وألفى قوله كذبا ومينا ۱/۲ ، ۱۱۱ / ۶۴۶

ولقد أمر على اللئيم يسبنى

فمضيت ثمت قلت لا يعنينى ۱ / ۵۵۴

كهف الأنام ملاذ الخلق قاطبه

ظل الإله جلال الحق والدين ۱ / ۶۰

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

متى أضع العمامه تعرفونى ٢ / ٦٦٦

قافيه الهاء :

بذلت العين فاكحلها

بطلعتها ومجراها ۴ / ۵۵

فقالت لى وقد صرنا

إلى عين قصدناها ۴ / ۵۵

نصبت لها شباكا من لجين

ثم صدناها ۴ / ۵۵

ورب غزاله طلعت

بقلبى وهو مرعاها ۴ / ۵۴

قلت : دعنى وجهك ال

جنه حفت بالمكاره ۴ / ۲۶۳

ما مات من كرم الزمان فإنه

يحيا لدى يحيى بن عبد الله ۴ / ۱۵۶

ترى الثياب من الكتان يلمحها

نور من البدر أحيانا فيبليها ٣ / ٢٩٧

فكيف تنكر أن تبلى معاجرها

والبدر فى كل وقت طالع فيها ٣ / ٢٩٨

وعيرها الواشون أنى أحبها

وتلك شكاه ظاهر عنك عارها ۳ / ۳۳۸

ص: ۳۷۱

قافيه الياء :

إذا ليله أهرمت يومها

أتى بعد ذلك يوم فتى ١ / ٤١٩

نروح ونغدو لحاجاتنا

وحاجه من عاش لا تنقضى ١ / ٤١٩

أشاب الصغير وأفنى الكبير

كر الغداه ومر العشى ١ / ٤١٨

تموت مع المرء حاجاته

وتبقى له حاجه ما بقى ١ / ٤١٩

ألم تر لقمان أوصى بنيه

وأوصيت عمرا فنعم الوصى ١ / ٤٢٢

فملتنا أننا المسلمون

على دين صديقنا والنبى ١ / ٤٢٢

عمده الخير عندنا كلمات

أربع قالهن خير البريه ۴ / ٢٧٥

اتق الشبهات وازهد ودع ما

ليس يعنيك واعملن بنيه ۴ / ٢٧٥

فهرس المصادر والمراجع

- أ -

١ - أسرار البلاغه - لعبد القاهر الجرجانى - بتصحيح السيد رشيد رضا - ط مكتبه محمد على صبيح.

٢ - أساس البلاغه للزمخشرى - دار صادر - بيروت ١٣٩٩ ه.

٣ - الأطول للعصام.

٤ - الأعلام للزركلى - بيروت.

٥ - الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى / ط ٢ : ٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١٨ ، ١٩ ، ١٥ ، ١٠ ، ١٧.

٦ - أمثال الحديث للرامهرمزى ط الدار السلفيه - الهند للمرتضى على بن الحسين. تحقيق أبو الفضل ، القاهره ١٩٥٤.

٧ - الأنوار الزاهيه فى ديوان أبى العتاهيه. جمع اليسوعى ١٩١٤ م المطبعه الكاثولوكيه - بيروت.

٨ - الأنوار ومحاسن الأشعار لأبى الحسن على بن محمد الشمشاطى. تحقيق : صالح مهدى العزاوى. دار الحركه ١٣٩٦ ه / ١٩٧٦ م.

٩ - الإيضاح فى علوم البلاغه للقزوينى. تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. مطبعه السنه المحمديه بالقاهره. وأخرى شرح د / محمد عبد المنعم خفاجى ط دار الكتب اللبنانى.

- ب -

١٠ - البدايه والنهايه لابن كثير - ط دار الفكر.

١١ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى / ج / مطبعه السعاد ١٣٤٨ ه.

١٢ - البديع فى نقد الشعر لأسامه بن منقذ. تحقيق : د. أحمد أحمد بدوى. ود. حامد

عبد المجيد / مطبعه البابى الحلبى – القاهره : ١٣٨٠ ه / ١٩٦٠ م.

١٣ – البرهان فى وجوه البيان لابن وهب الكاتب. تحقيق : د. أحمد مطلوب. ود. خديجه الحديثى / مطبعه العانى – بغداد ١٩٦٧ م.

١٤ – البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن. لكمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكانى. تحقيق : د. أحمد مطلوب ود. خديجه الحديثى مطبعه العانى – بغداد.

١٥ – بغيه الوعاه للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعه البابى الحلبى ١٣٨٤ ه ١٩٦٤.

١٦ – بلاغه السكاكى منهجا وتطبيقا. لأحمد محمد على / دكتوراه بكليه اللغه العربيه – جامعه الأزهر.

١٧ – البلاغه عند السكاكى. د. أحمد مطلوب / ط بغداد.

١٨ – البلاغه تطور وتاريخ – د / شوقى ضيف – ط دار المعارف.

١٩ – البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى. تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، دار الكاتب العربى بالقاهره ١٣٨٩ ه / ١٩٦٩ م.

٢٠ – البيان والتبيين للجاحظ / ج ٣ ، ج ١. تحقيق عبد السّلام محمد هارون نشر الخانكى بالقاهره ط ٥ ١٤٠٥ ه / ١٩٨٥ م.

– ت –

٢١ – تاريخ الأدب العربى لبرو كلمات ج ٢ / ط ٢ / ترجمه : عبد الحليم النجار ، وج ٥ / ترجمه :

د. رمضان عبد التواب. وعبد الحليم النجار / دار المعارف – مصر.

٢٢ – تاريخ ابن خلدون – دار الكتاب اللبنانى.

٢٣ – تاريخ علوم البلاغه والتعريف برجالها للشيخ مصطفى المراغى.

٢٤ – التبيان فى المعانى والبيان للطيبى – بتحقيقى – طبعه المكتبه التجاريه – بمكه المكرمه.

٢٥ – التلخيص فى علوم البلاغه للخطيب القزوينى. بتحقيقى – طبعه دار الكتب العلميه.

– ج –

٢٦ – جامع العبارات فى تحقيق الاستعارات على عصام – دكتوراه بكليه اللغه العربيه –

جامعه الأزهر.

۲۷ – الجمان فی تشبیه آیات القرآن لابن ناقیا البغدادی. تحقیق : د. أحمد مطلوب ، ود.

خدیجه الحدیثی / دار الحریه ۱۳۸۷ ه / ۱۹۶۸ م.

۲۸ – همع الهوامع علی شرح جمع الجوامع للسیوطی – بتحقیقی – طبعه المکتبه التوفیقیه.

۲۹ – جمهره أشعار العرب. تألیف أبی زید محمد بن أبی الخطاب القرشی / ۱۹۲۶ ه.

۳۰ – جمهره الأمثال لأبی هلال العسکری ، تحقیق : محمد أبو الفضل إبراهیم ، وعبد المجید قطامش / القاهره ۱۹۶۴ م.

۳۱ – جمهره أنساب العرب لأبی محمد علی بن أحمد الأندلسی. تحقیق عبد السّلام محمد هارون. دار المعارف مصر ط ۵.

۳۲ – حدائق البیان فی شرح التبیان لعلی بن عیسی شارح التبیان للطیبی – مخطوط بمعهد إحیاء للمخطوطات العربیه بالقاهره.

۳۳ – حسن التوسل إلی صناعه الترسل لشهاب الدین محمد الحلبی. تحقیق ودراسه. د.

أکرم عثمان یوسف / دار الحریه – ۱۹۸۰ م.

۳۴ – الحماسه البصریه للبصری. عالم الکتب بیروت.

۳۵ – حماسه الظرفاء من أشعار المحدثین والقدماء لأبی محمد عبد الله بن محمد العبد لکانی الزوزنی. تحقیق : د. محمد جبار المعیبد – دار الحریه – بغداد ج ۱ ۱۹۷۳ م ، ج ۲ ۱۹۷۸ م.

– خ –

۳۶ – خزانه الأدب للبغدادی / ج ۱ تحقیق وشرح عبد السّلام محمد هارون ، دار الکتاب العربی بالقاهره ۱۳۸۷ ه / ۱۹۶۷ م.

۳۷ – الخلاصه فی أصول الحدیث للطیبی. تحقیق : الأستاذ صبحی السامرائی / مطبعه الإرشاد بغداد ۱۳۹۱ ه – ۱۹۷۱ م.

– د –

۳۸ – دائره المعارف الإسلامیه – ط دار الفکر.

۳۹ – الدرر الكامنه فی أعيان المائه الثامنه لابن حجر العسقلانی / مطبعه دار الكتب الحديثه – مصر.

۴۰ – دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانی. تعليق وشرح : د. محمد عبد المنعم الخفاجی / مطبعه الفجاله – القاهره ۱۹۶۹ م / ۱۳۸۹ ه. وأخری بتحقيق محمد رشيد رضا.

۴۱ – ديوان أبی الأسود الدؤلی. تحقيق الشيخ محمد حسن إل ياسين ، مطبعه المعارف – بغداد ۱۹۶۴ م.

۴۲ – ديوان الأعشی الكبير ميمون بن قيس. شرح وتعليق : د / محمد حسين / المطبعه النموذجيه.

۴۳ – ديوان أميرالمؤمنين علی بن أبی طالب / مطبوعات العربی / ۱۳۹۳ ه – ۱۹۷۳.

۴۴ – ديوان أوس بن حجر. تحقيق وشرح : د. محمد يوسف نجم – دار صادر بيروت / ط ۲.

۴۵ – ديوان البحتری ، دار صادر ، بيروت.

۴۶ – ديوان بشار بن برد ، شرح ونشر محمد الطاهر بن عاشور ، مط لجنه التأليف والترجمه والنشر ۱۹۶۷ م.

۴۷ – ديوان البهاء زهير. دار المعارف بمصر.

۴۸ – ديوان حاتم الطائی – الشركه اللبنانيه للكتاب – بيروت. وديوان حاتم الطائی / دار صادر – بيروت.

۴۹ – ديوان الحطيئه بشرح ابن السكيت والسكری ، والسجستانی. تحقيق : نعمان أمين طه. مط مصطفی البابی الحلبی القاهره ۱۹۵۸.

۵۰ – ديوان الحماسه أبی تمام. تحقيق : د. عبد المنعم صالح ، دار الرشيد للنشر بغداد ۱۹۸۰ م.

۵۱ – ديوان الخنساء ، دار التراث ، بيروت ۱۹۶۸ م.

۵۲ – ديوان الشريف الرضی / طبع المطبعه الأدبيه – بيروت ۱۳۰۷ ه.

۵۳ – ديوان الصاحب بن عباد. تحقيق : الشيخ محمد آل ياسين بيروت ۱۹۷۴ م.

۵۴ – ديوان الصنوبری. تحقيق : د. إحسان عباس / دار الثقافه – بيروت ۱۹۷۰ م.

۵۵ – دیوان العباس بن الأحنف. تحقیق : د. عاتکه الخزرجی / دار الکتب المصریه / ۱۳۷۳ ه – ۱۹۵۴ م.

۵۶ – دیوان عبید بن الأبرص / دار صادر – بیروت.

۵۷ – دیوان عبید الله بن قیس الرقیات. تحقیق وشرح : د. محمد یوسف نجم / دار صادر – بیروت / ۱۳۷۸ ه – ۱۹۵۸ م.

۵۸ – دیوان العرجی روایه أبی الفتح الشیخ عثمان بن جنی. شرحه وحققه : خضر الطائی ورشید العبیدی / ط ۱ / الشرکه الإسلامیه للطباعه – ۱۳۷۵ ه / ۱۹۵۶ م.

۵۹ – دیوان عروه بن الورد.

۶۰ – دیوان علقمه الفحل. شرح : الأعلم الشنتمری. تحقیق : لطفی الصقال / مطبعه الأصیل حلب / ۱۳۸۹ ه – ۱۹۶۹ م.

۶۱ – دیوان علی بن جبله العکوک. تحقیق : د. أحمد الجنابی / مطبعه الآداب – النجف الأشرف / ۱۳۹۱ ه – ۱۹۷۱ م.

۶۲ – دیوان عمرو بن معد یکرب. تحقیق د. هاشم الطعان. مطبعه الجمهوریه ، ببغداد ۱۹۷۰ م.

۶۳ – دیوان الفرزدق. دار صادر ، بیروت ۱۹۶۶ م.

۶۴ – دیوان القطامی. تحقیق : د. إبراهیم السامرائی. ود. أحمد مطلوب / دار الثقافه – بیروت ۱۹۶۰ م.

۶۵ – دیوان کثیر. تحقیق : د. إحسان عباس ، بیروت ۱۹۷۱ م.

۶۶ – دیوان لبید بن ربیعه العامری. تحقیق : د. إحسان عباس. التراث العربی – الکویت ۱۹۶۲ م.

۶۷ – دیوان مجنون لیلی. جمع وتحقیق وشرح : عبد الستار أحمد فراج / دار مصر للطباعه.

۶۸ – دیوان مسلم بن الولید. تحقیق د. سامی الدهان ، دار المعارف بمصر ۱۹۷۰.

۶۹ – دیوان ابن نباته السعدی. دراسه وتحقیق : عبد الأمیر مهدی حبیب الطائی / ج ۱ – ۲ / دار الحریه / ۱۳۹۷ ه – ۱۹۷۷ م.

٧٠ – ديوان أبى نواس / المطبعه الأهليه – بيروت ، وط. مصر.

٧١ – ديوان ابن هانئ الأندلسى / دار صادر – بيروت / ١٣٨٤ ه – ١٩٦٤ م.

٧٢ – ديوان الهذليين نشر القوميه للطباعه بالقاهره ١٣٨٤ ه / ١٩٦٥ م.

٧٣ – ديوان الوأواء. تحقيق : د. سامى الدهان / المطبعه الهاشميه – دمشق ١٣٦٩ ه – ١٩٥٠ م / وطبعه ليون.

– س –

٧٤ – سر الفصاحه لابن سنان الخفاجى. تحقيق على فوده / مصر ١٩٣٢ م.

٧٥ – سقط الزند لأبى العلاء المعرى / دار صادر – بيروت.

٧٦ – سمط اللآلى. تحقيق : عبد العزيز الميمنى. ط. لجنه التأليف والترجمه والنشر ، القاهره ١٩٣٦ م.

– ش –

٧٧ – شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى / المكتب التجارى / بيروت – لبنان.

٧٨ – شرح ديوان جرير ، محمد إسماعيل الصاوى / مكتبه دار الثقافه العربيه.

٧٩ – شرح ديوان حسان. ضبط الديوان. وصححه : عبد الرحمن الرقوقى / دار الأندلس / بيروت – ١٩٨٠ م.

٩٠ – شرح ديوان عبيد بن الأبرص / دار بيروت ، ودار صادر – بيروت / ١٣٧٧ ه – ١٩٥٨ م.

٩١ – شرح ديوان أبى العتاهيه / دار التراث / بيروت / ١٣٨٩ ه – ١٩٦٩ م.

٩٢ – شرح ديوان أبى فراس الحمدانى / منشورات دار الفكر – بيروت / مطبعه سميا ..

٩٣ – شرح ديوان كعب بن زهير. صنعه السكرى / الدار القوميه – القاهره / ١٣٨٥ ه – ١٩٦٦ م.

٩٤ – شرح شواهد المغنى للسيوطى. تحقيق : أحمد ظافر خان مصر ١٣٨٦ ه – ١٩٦٦ م.

٩٥ – شرح القصائد العشر للتبريزى. تحقيق : د. فخر الدين قباوه ، دار الآفاق الجديده – بيروت ط ٣ ١٣٩٩ ه – ١٩٧٣ م.

٩٦ – شرح المعلقات السبع للزوزنى. تحقيق : محمد على حمد الله / طبعه دمشق المفصل لابن يعيش / ج ٩ مطبعه المنيره بمصر.

٩٧ – شرح مقامات الحريرى ، دار التراث – بيروت.

٩٨ – شعر الأخطل ، صنعه السكرى ، تحقيق : د. فخرى الدين قباوه / منشورات دار الآفاق الجديده / بيروت / ط ٢ / ١٣٩٩ ه – ١٩٧٩ م.

٩٩ – شعر عبده بن الطبيب. د. يحيى الجبورى / دار التربيه / ١٣٩١ ه – ١٩٧١ م.

١٠٠ – شعر ابن المعتز ، صنعه الصولى. دراسه وتحقيق : د. يونس أحمد السامرائى / دار الحريه / ١٣٩٨ ه – ١٩٧٨ م.

١٠١ – شعر النمر بن تولب ، صنعه د. نورى حمودى القيس / مطبعه المعارف / بغداد ١٩٦٩ م.

١٠٢ – الشعر والشعراء لابن قتيبه. تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر. دار المعارف.

– ص –

١٠٣ – صبح الأعشى – للقلقشندى – المطبعه الأميريه.

١٠٤ – صحيح الجامع للشيخ الألبانى ط المكتب الإسلامى.

١٠٥ – الصناعتين لأبى هلال العسكرى / مصر ١٩٧١ م. وأخرى تحقيق د. مفيد قميحه.

١٠٦ – صحيح البخارى ط الشعب.

١٠٧ – صحيح مسلم بشرح النووى. ط الشعب ، وأخرى بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى.

١٠٨ – ضعيف الجامع للشيخ الألبانى ط المكتب الإسلامى.

– ط –

١٠٩ – طبقات الشافعيه لأبى بكر هدايه الله الحسينى. تحقيق : عادل نويهض / ج ٢ / منشورات دار الآفاق الجديده – بيروت ١٩٧٩.

١١٠ – طبقات الشعراء لابن المعتز. تحقيق : عبد الستار أحمد فراج / ط ۴ / دار المعارف.

١١١ – الطراز ليحيى بن حمزه العلوى ط ٣، مطبعه المقتطف مصر ١٣٣٢ ه – ١٩١۴.

١١٢ – الطيبى وجهوده البلاغيه – عبد الحميد هنداوى – ماجيستير مخطوط بكليه دار العلوم جامعه القاهره – ومطبوع نشر المكتبه التجاريه – بمكه المكرمه.

– ع –

١١٣ – العرف الطيب فى شرح ديوانى أبى الطيب للشيخ ناصيف اليازجى.

١١۴ – عقود الجمان وشرحه للسيوطى وشرحه للمرشدى ط. المطبعه الميمنيه بمصر سنه ١٣٠۶ ه.

١١۵ – العمده فى محاسن الشعر وآدابه ونقده. تأليف : أبى الحسن بن رشيق القيروانى.

تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد / ط ٢ / ج ١ – ٢ / مطبعه السعاده ١٣٨٣ ه – ١٩۶٣ م.

– ف –

١١۶ – فتوح الغيب فى الكشف عن قناع الريب – للطيبى – مخطوط بدار الكتب المصريه ١۴۵ تفسير.

١١٧ – فخر الدين الرازى بلاغيا. تأليف : ماهر مهدى هلال / دار الحريه – ١٣٩٧ ه – ١٩٧٧ م.

١١٨ – فن البديع. تحقيق : د. عبد القادر حسين / دار الشروق / ١۴٠٣ ه – ١٩٨٣ م.

١١٩ – فن التشبيه. أ. على الجندى. مكتبه نهضه مصر.

– ق –

١٢٠ – القاموس المحيط للفيروز أبادى.

– ى –

١٢١ – الكاشف عن حقائق السنن للطيبى شرح مشكاه المصابيح مخطوط بدار الكتب المصريه ٣٠ / حديث قوله ، وجارى تحقيقى له.

١٢٢ – الكامل للمبرد / ط ليبزج. وأخرى ط مكتبه الاستقامه بالقاهره ١٩۵١ م.

۱۲۳ – کتاب العین / بتحقیقی طبعه دار الکتب العلمیه.

۱۲۴ – الکشاف للزمخشری ج ۴ ، ۳ ، ۲ ، ۱. ط دار المعرفه.

۱۲۵ – کشف الظنون عن أسامی الکتب والفنون ، لحاجی خلیفه مطبعه وکاله المعارض ۱۹۴۳ م.

– ل –

۱۲۶ – لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف.

۱۲۷ – لطائف التبیان فی المعانی والتبیان للطیبی – مخطوط بدار الکتب المصریه ، ۲۶ بلاغه م وانظره بتحقیقی ط المکتبه التجاریه بمکه المکرمه.

– م –

۱۲۸ – المثل السائر لابن الأثیر / طبعتین / تحقیق : محیی الدین ، ود. بدویت طبانه. ود. أحمد الحوفی / دار الرفاعی – الرخاص / ۱۴۰۳ ه – ۱۹۸۳ م. وط دار نهضه مصر – الفجاله – القاهره.

۱۲۹ – مجموع أشعار العرب. تصحیح ولیم بن الورد البروسی لیبسیغ ۱۹۰۳ ه.

۱۳۰ – المرقصات والمطربات لنور الدین علی بن الوزیر أبی عمران ت ۶۷۳ ه ، دار حمد ومحیو – بیروت ۱۹۷۳ م.

۱۳۱ – المصباح لبدر الدین بن مالک ، المطبعه الخیریه ۱۳۴۱ ه. وأخری ط مطبعه الآداب بالقاهره تحقیق د / حسنی عبد الجلیل.

۱۳۲ – معانی القرآن للأخفش. تحقیق : د. فائز فارس ، الشرکه الکویتیه ط ۲ ۱۴۰۱ ه – ۱۹۸۱ م.

۱۳۳ – معجم الأدباء لیاقوت ، تحقیق : مرجولیوث ج ۱ دار إحیاء التراث العربی.

۱۳۴ – معجم المؤلفین ، عمر رضا کحاله ج ۴ المکتبه العربیه ، دمشق ۱۹۵۷ م.

۱۳۵ – مفتاح السعاده لطاش کبری زاده. تحقیق : کامل بکری وعبد الوهاب أبور النور ، مطبعه الاستقلال مصر ۱۹۶۸ م.

۱۳۶ – المفتاح للسکاکی. بتحقیقی طبعه دار الکتب العلمیه.

١٣٧ – المقتضب للمبرد. تحقيق : الشيخ عضيمه ١٣٨٢ ه – ١٩٦٣ م.

١٣٨ – مقتضى الحال بين البلاغه القديمه والنقد الحديث لإبراهيم الخولى – دكتوراه بكليه اللغه العربيه بالقاهره.

– ن –

١٣٩ – نهايه الإيجاز فى درايه الإعجاز – تحقيق : د. بكرى شيخ أمين – ط دار العلم للملايين.

١٤٠ – النهايه فى غريب الحديث لابن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوى ، ومحمود محمد الطناحى / ط ٢ / دار الفكر / ١٣٩٩ ه – ١٩٧٩ م.

١٤١ – هديه العارفين – لإسماعيل باشا البغدادى.

١٤٢ – وفيات الأعيان لأحمد بن محمد بن خلكان. تحقيق : د. إحسان عباس / طبع دار الثقافه – بيروت.

– ى –

١٤٣ – اليتيمه للثعالبى. تحقيق : محيى الدين عبد الحميد ، مطبعه السعاده ، القاهره.

فهرس الموضوعات

الموضوع

الصفحه

تقديم

٣ / ١

ترجمه القزوينى

٤ / ١

ترجمه سعد الدين التفتازانى

٦ / ١

منهج التحقيق

١٠ / ١

مقدمه مختصر السعد وكلمه الافتتاح للدسوقى

١٥ / ١

الخلاف فى تفسير الفصاحه والبلاغه

١٣٦ / ١

بلاغه الكلام

٢٢١ / ١

بلاغه المتكلم

٢٦١ / ١

* الفن الأول : علم المعانى

١ / ٢٨١

- أحوال الإسناد الخبرى

١ / ٣٤٥

- الحقيقه والمجاز العقليان

١ / ٣٩١

- أقسام المجاز العقلى

١ / ٤٢٨

- أحوال المسند إليه ، حذف المسند إليه

١ / ٤٦٧

- تعريف المسند إليه وتنكيره

١ / ٤٨٧

- إخراج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر

١ / ٦٩٨

- أحوال المسند

٢ / ٥

- أحوال متعلقات الفعل

٢ / ١٥٤

- القصر

٢ / ٢١١

- طرق القصر

٢ / ٢٤١

- الإنشاء

٢ / ٣٠٤

- الفصل والوصل

٢ / ٤٤٨

ص: ٣٨٣

- الإيجاز والإطناب والمساواه

٢ / ٦٢٧

* الفن الثانى : علم البيان

٣ / ٥

- أبواب علم البيان

٣ / ٥

- التشبيه

٣ / ٤٨

- أركانه

٣ / ٤٩

- أداته

٣ / ٥٧

- الغرض منه

٣ / ١٥١

- أقسامه

٣ / ١٧٤

- الحقيقه والمجاز

٣ / ٢٣٢

- المجاز المرسل

٣ / ٢٦٦

- الاستعاره

۲۷۶ / ۳

- المجاز المرکب

۳۸۴ / ۳

- شرائط حسن الاستعاره

۴۷۸ / ۳

- الکنایه

۴۹۶ / ۳

- أقسامها

۵۰۶ / ۳

- الموازنه بین المجاز والحقیقه

۵۳۴ / ۳

* الفن الثالث : علم البدیع

۵ / ۴

* وجوه تحسین الکلام

۷ / ۴

- المطابقه

۸ / ۴

- المقابله

۲۰ / ۴

- مراعاه النظير

۴ / ۲۶

- الإرصاد

۴ / ۳۱

- المشاكله

۴ / ۳۵

- المزاوجه

۴ / ۴۲

ص: ۳۸۴

- العكس

٤ / ٤٥

- الرجوع

٤ / ٤٨

- التوريه

٤ / ٥٠

- الاستخدام

٤ / ٥٤

- اللف والنشر

٤ / ٥٧

- الجمع

٤ / ٦٢

- التفريق

٤ / ٦٣

- التقسيم

٤ / ٦٤

- الجمع مع التفريق

٤ / ٦٧

- الجمع مع التفريق والتقسيم

٤ / ٧١

- التجريد

٤ / ٧٨

- المبالغه

٤ / ٨٨

- المذهب الكلامى

٤ / ١٠٠

- حسن التعليل

٤ / ١٠٦

- التفريع

٤ / ١١٩

- تأكيد المدح بما يشبه الذم

٤ / ١٢١

- الاستتباع

٤ / ١٣٤

- الإدماج

٤ / ١٣٦

- التوجيه

٤ / ٨٤

- الهزل يراد به الجد

٤ / ١٤١

- تجاهل العارف

۴ / ۱۴۱

- القول الموجب

۴ / ۱۴۵

- الاطراد

۴ / ۱۴۹

* المحسنات اللفظيه

۴ / ۱۵۱

ص: ۳۸۵

- الجناس

۴ / ۱۵۱

- رد العجز على الصدر

۴ / ۱۷۵

- السجع

۴ / ۱۸۹

- الموازنه

۴ / ۲۰۲

- القلب

۴ / ۲۰۷

- التشريع

۴ / ۲۰۹

- لزوم ما لا يلزم

۴ / ۲۱۲

- خاتمه فى السرقات الشعريه وما يتصل بها وغير ذلك

۴ / ۲۲۱

- الاقتباس

۴ / ۲۶۰

- التضمين

۴ / ۲۶۵

- العقد

۴ / ۲۷۳

- الحل

۴ / ۲۷۵

- التلميح

۴ / ۲۷۷

- خاتمه فی حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

۴ / ۲۸۲

- الفهارس العامه

۳۰۷

- فهرس الآيات القرآنيه

۳۰۹

- فهرس الأحاديث النبويه

۳۳۷

- فهرس الأشعار

۳۳۹

- فهرس المصادر والمراجع

۳۷۳

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسک kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقـدم بكلمـة الشـكر والتقـدير إلى مكاتب مراجع التقليـد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسـسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹